





# حاشية الجامع على شرح المنهج

للعالم العلامة الشيخ سليمان الجبل على شرح المنهج  
لشيخ الاسلام زكريا الانصاري  
رحمهما الله تعالى

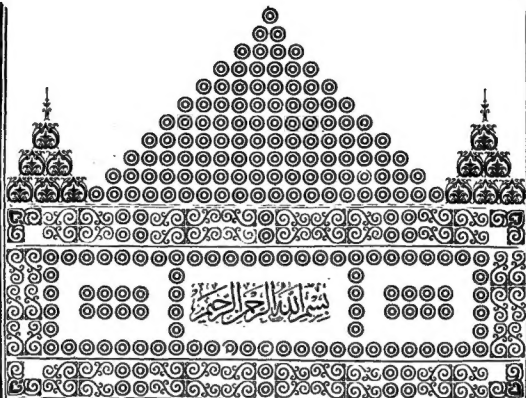
(وبالهامش الشرح المذكور)

٢٢٩٨٦  
الطبعة الأولى

(روجعت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من العلماء)

طبعة المكتبة التجارية الكبرى بأذن وزارة المعارف  
لصاحب مطبعته محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صدرت في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٨٥



الحمد لله الذي شيد بمنهج دينه أركان الشريعة الفراء وسدد بأحكامه فروع الحنيفية السمحاء أحمد  
سبحانه على ما علم وأشكره على ما هدى وقدم وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين  
وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وعلى آله خلفاء الدين وحلفاء  
اليقين مصابيح الأمم ومفاتيح الكرم وكنوز العلم ورموز الحكم صلاحاً وسلاماً مآئين متلازمين بدوام  
النعم والكرم (أما بعد) فإن العلوم وإن كانت تتعاطف شرفاً وتقطع في سماء العلما كراكبها شرفاً فلا  
مرقى أن الفقه واسطة عقدتها ورابطة حلها وعقدها به يعرف الحلال والحرام ويدبر الخاص والعام  
ومن أحسن ما صنف فيه شرح المنهج لشيخ الإسلام الذي لم تسمع بمثله القرائح ولم تطمع للنسج على منواله  
المطامح بهر به الأبواب وأتى فيه بالعجب العجيب وأودعه المعاني العزيرة بالألفاظ الوجيزة وقرب  
المقاصد البعيدة بالأقوال السديدة فهو يساجل المطولات على صغر حجمه ويباهل المختصرات بغزارة  
علمه جزاء الله على صنيعه جزاء ما موفوراً وجعل عمله متقبلاً وسعيه مشكوراً وقدم الله على تلقية  
عن مشايخ عظام ومطالعته مع إخوان كرام ورأيت كل حاشية من حواشيه لا تنق على حديثها  
بالكلام عليه ورأيت المريد لفهمه لا يستغنى عن مطالعة شرح الرمل وحواشيه وفي استيفاء هذا  
المراد عند مطالعته مشقة كبيرة وخصوصاً مع عدم مساعدة الزمان فأجبت أن أجمع من تلك  
المواد حاشية يستغنى بها عن مراجعتها كل مرة وقد التزمت فيها نقل ما زاد به الشمس الرمل في  
شرحه على شرح المنهج ونقل ما في حاشية الشبرا ملهى والرشدي والتزمت فيها أيضاً تلخيص ما في  
حاشية الحلبي وحاشية البرماوى وحاشية ابن قاسم وحاشية الشوبرى وحاشية الشبرا ملهى على الشارح  
وكثيراً ما أقل فيها من حاشية الزبائدي ومن شرح ابن حجر وحاشيته وشرح الروض وشرح  
البهجة وشرح الجلال الحلبي والقليوبي عليه ومن اللغز من التفاسير بحسب ما يقتضيه المقام ومن حواش  
التنوير والخطيب والتزمت فيها أيضاً تقرير شيخنا الشيخ عطية الأجهوري وكثيراً من تقرير أساتذنا

الشمس الخنثاوى هذو مارا به معزوا لو احدث من اصحاب التأليف المذكورة فامرهم بظاهره وما قلت فيه انتهى شيخنا فالمراد به شيخنا عطية الاجهوى واما ما كان لاستاذنا الحنفى ماقيه بذكر اسمه وما رأته غير معز ولا حقه من فهمي الضعيف ولا يكون الا في امر يتعلق بفهم العبارة دون حكم شرعى لان هذا لا يؤخذ الا من النقل واذا نقلت العبارة بالحرف قلت في آخرها هذو اذا اضرفت في لفظها بعض تصرف قلت في آخرها من كذا (وسميتها) فتوحات الوهاب يتوضيح شرح منتهج الطلاب وهذا وان الشروع في المقصود فاقول وبالله المستعان وعليه التكلان وهو حصى ونعم الوكيل (قوله) بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا (الخ) اصل قال قول بفتح القاف والواو تحركت الواو افتتح ما قبلها قلت الفاعل القاعدة ولا يصح ان يقال اصله قول يسكون الواو لان فعلا يسكون المين ليس من اوزان الفعل ولا ان يقال اصله قول بكسر الواو لانه لو كان كذلك لكان المضارع يقال تخاف تخاف مع انه ليس كذلك لان يقال اصله قول بضم الواو لان فعل المضموم العين لا يكون الا لازما وهذا الفعل متعد لا يتعصب الجمل والمفرد الذى يؤدبها كاهو معلوم واذا بطلت هذه الاحتمالات الثلاثة تعين الرابع وهو قول المفتوح الواو كاسبق وهذه الخطبة من وضع بعض التلامذة قصد بها مدحه الشيخ ويان نسبة وقيل انها من وضع ولله يسى محب الدين مات غريفا وحزن عليه الشيخ حزن ناشد يد احدى عني في آخر عمره بسبب ذلك وهذا الولد كان اكبر اولادهم هو الذى وضع سائر تراجم مؤلفات الشيخ ولم يعقب وكان له ولد اخر يسمى جمال الدين وهو اصغر اولادهم وقد اعقب ذرية كثيرة فافتتحا ببسمة لانها من الامور ذات البال لانها ن اداء حق الشيخ وبه لا نهيج على ابناء التعليم برآبائهم بل برهم اولى من برآباء النسب لان آباء النسب هم تنمية الاجسام وآباء التعليم هم تنمية الارواح التى يرتب على تمتها السعادة فى الدارين ولميات فيها بالخدمة لعله اكتشافا برواية كل كلام لا يد ابيه بذكر الله وقد اشتملت هذه الخطبة على احدى عشرة جمعة ثنتان على الميم واربع على النون وخمس على الهاء والسجع توافق الفاصلة من الشعر على حرف واحد والقوم الفاظ اربعة فقرة وقرينة وجمعة وفاصلة فالفترة القرينة مترادفان على شىء واحد وهو طائفة من الكلام مقابلة باخرى والسجعة والفاصلة مترادفان على شىء واحد وهو الكلمة الاخيرة من الفترة او القرينة ثم ان السجع ثلاثة اقسام مطرف ومرصع ومتوازن وتعرف بكل يعرف من محله اشيعنا (قوله سيدنا) اى معاشر العلماء يطلق السيدى للغة على من يطلق على من ساد قومه اى شرف عليهم من السؤدد وهو الشرف وعلى من تفرع الناس اليه فى الشدة اذ رعى من كثرت سواده اى جشده على الحليم الذى لا يستغزه الغضب على المالك ولا مانع من ان تكون هذه الاوصاف مجمعة فى الشيخ اشيعنا حقه فى المصباح واختلف فيه فقيل اصله سدودوزان كرم فاستقلت الكسرة على الواو لحذف فاجتمعت الواو وهى ساكنة والياء قلت الواو ياءوا دغمت الياء فى الياء وقيل اصله سيد يسكون الياء وكسر الواو وهو مذهب البصريين وقيل اصله سيد يسكون الياء وفتح الواو وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجب فعل بكسر المين فى الصحيح الاصيل اسم امرأة فتعين الفتح قياسا على عطل ونحوه اى على كلام المذهبين يقال اجتمعت الياءوا وسبقت احداها بالاسكون فقلت الواو ياءوا دغمت فيها الياء اه ثم قال فى عمل آخر والجمع سادق وسادات اه واختلف فى جواز اطلاقه على الله تعالى وحكى الجواز عن الامام وقل التوى فى الاذكار عن التحاسن ايجوز اطلاقه على الله تعالى الان يعرف بال ثم قال والظاهر جوازها بالالف واللام لتبراه تعالى اه غنيم وقوله ومولانا اى ناصرنا فى المختار المولى المعتق والعتيق وابن العم والناصر والجار والحليف واللام لا المعتق واللام عند المعادة قال ابن السكيت الولاية بالكسر السلطان والولاية بالفتح والكسر النصرة اه وفى القسلانى على البخارى ما فيه والمولى يطلق على المعتق من اعلا العتيق ايضا لكن من اسفل وهل ذلك حقيقة فيما اوفى الاعلا لوفى الاسفل اقول مشهور قد ذكر ابن الاثير فى النهاية ان اسم المولى يقع على معان كثيرة قد ذكر منها عشر معنى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال سيدنا ومولانا قاضى

القضاة

وهي الرب والمالك والسيد والمنعم والمتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والخليف  
والعبد والعصر والعبد والمنعم عليه والمتق قالوا أكثر ما قد جاء في الحديث يضاف كل واحد إلى  
ما يتبعه الحديث الواردة في كل من بولي أمراً قائم به فهو مولاه ووليّه وتختلف مصادر هذه الاسماء  
قالوا لا بالفتح في النسب والصرة والعق والولاية بالكسر في الامارة والعق والمولاة من وإلى القوم  
اه (قوله شيخ الاسلام) قيل لقبه به القطب وقيل الخضر عليه السلام والشيخ في اللغة من جاوز الأربعين  
وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صياحى بذلك لكثرة المعاني المرصية فهو ذكر في القاموس في  
جمعه إحدى عشرة لغة خمسة مبدوءة بالسين وثمانية بضم الشين وكسر هاو شيخ بكسر الشين مع فتح الياء  
واسكانها وشيخان كغلمان وخمسة مبدوءة بالميم مشايخ ومشيخة يفتح الميم وكسر هاو مع فتح الياء فيهما  
ومشيو عامه واوليها واوليها وحدها وواحدة مبدوءة بالهمزة وهي اشياع واما تصغيره فشيخ بضم الشين  
وكسر هاو وقيل شيخ بقلعة والجمع المذكور الذي هو مشايخ بالياء ولا يجوز همزه لان الياء أصلية في المفرد  
وهي اذا كانت كذلك لا تقلب في الجمع همزة كما يشهد من قبل عترة قوله في الخلاصة

والمد زيد ثالثاً في الواحد هـ همزا يرى في مثل كالتلثاد

اه شيخنا (قائدة) الناس قبل الوضع أجنة جمع جنين وبمده صفاروا واطفال وصبيان وذراى إلى البلوغ  
وشبان وفتيان إلى الثلاثين وكحول إلى الأربعين وبمده الاربعين الرجل شيخ والمرأة شيخه واستنبت بعضهم  
ذلك من القرآن العزيز وقال تعالى وآتينا الحكم صيدا قالوا اسمعنا في يذكرهم ان له ابا شيخا كبيراً اه غنى  
(قائدة) كل مولود من ذكروا نبي بذلك عام أربعة اصابع باصبع نفسه وهي مضمومة والعيان يشهد لذلك  
فكل انسان طوله اربعة اذرع بذراع نفسه وقيل القوة تزيد إلى الأربعين وتقف إلى الستين تنقص كل يوم بعد  
ذلك اه عبد البر الاجمورى على التحرير (قوله ملك العلماء الاعلام) كتب عرش على مر الملك من الملك  
الضمر وهو التصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بالكسر وهو يتعلق بالاعيان المملوكة اه قال السبولى  
في الفرق بين الخليفة والملك السلطان ان الخليفة لا يأخذ الاحقار لا يصرفه الا في حق والملك من يحى  
من ارض المسلمين ما لا يضعه في غير حقه والسلطان من كان عسكره عشرة آلاف فارس فاكثر ويكون في  
ولايته ملوك اه (قوله) فريد عصره ووحيد دهره (الفريد هو الوحيد بمعنى في المختار الوحدة الانفراد  
ورجل واحد ووحيد بفتح الحاء وكسر هاو ووحيد اى مفرد وتوحد برأيه مفرد هو فلان واحد دهره  
اى لا نظير له هو فلان واحد له وأوحده اقه جمعه واحد زمانه وفلان واحد أهل زمانه اه وفيه  
ايضا العصر الدهر والدمر الزمان وجمعه دهور وقيل الدهر الابد والدهرى بالضم المسن والفتح  
المعقد قال ثعلب كلامه منسوب إلى الدهر وهم بما غيروا في النسب كما قالوا اسلمى للنسب للارض السهلة  
اه وقال بعضهم دهر الانسان من حين ولاذته إلى انقضاء اجله وعصره من حين اشتهاره وانه لا يشار  
اليه إلى موته والصبر يتلثت العين مع سكون الصاد وضم العين والصاد فيه اربع لغات اه شيخنا وفي المصباح  
والجمع اعصر وعصور مثل قلوس وقلوس اه (قوله حجة المناظرين) اى رهاهم والمناظرين جمع  
مناظر من المناظر قوه لفة مقابلة الحجة بالحجة فان كانت لاحقاق الحق أو ابطال الباطل فحمودة والا  
فدمومة منى عنها واصطلاحاً النظر بالصيرة من الجانبين في النسبة بين شيئين اظهار الصواب اه حرف  
يعنى ان كلامه حجة للمناظرين كالادلة التي تثبت بها الاحكام لملهم بان ما يقوله هو المنقول اه  
عرش وفي المصباح وناظر مناظرة بمعنى جاده ونظرت في الكتاب وفي امر اى تفكرت فيه وعليه  
يحمل قولهم وفيه نظراى تدبر وتفكر في طريقه لعدم وضوحه اه (قوله لسان التكلين) اى  
الذى هو لم كالبالن الذى يتلقون به مبالغة في انهم لا يستطيعون التكم بدون النظر في كلامه  
والاخذ منه اه عرش والمراد كل متكلم فيشمل علماء التوحيد وغيرهم فهو اعم من المناظرين اه

شيخ مشايخ الاسلام ملك  
العلماء الاعلام سيويه  
زمانه فريد عصره ووحيد  
دهره حجة المناظرين  
لسان التكلين

ح (قوله بحسب السنة في العالمين) الاحياء اعطاء الحياة وهو ادخال الروح في البدن والمراد هنا لازمه وهو  
 الاظهار وفي معنى اللام اه شيخنا (قوله زين الله) اي مزيها وفي المختار الزينة ما يتزين به والزين خند  
 الشين اه عرش وفي المصباح الملة بالكسر الدين والجمع مل مثل سدرة وسدر واه الملت الكتاب على الكاتب  
 املا لا الفتح عليه واتي عليه املاءه الاولي لغة الحجاز وبني اسد الثانية لغة بني عجم وقيس وجامعها القرآن  
 ولعل الذي عليه الحق فهي على عليه بكرة أو أصيلا (قوله زكريا) بالمد والنصر وجه اقرب في السبع اعمد ابني  
 على التحرير (قوله الانصاري) نسبة للانصار وهم الاوس والخزرج وينسب الشيخ الى الخزرج منهم وهو  
 جمع ناصر كحبيب جمع صاحب او جمع نصير كشراف وشريف وهو جمع قلة على وزن افعال واستشكل بان  
 جمع القلة لا يكون لما فوق المشرق والانصار الوفاء واجب بان القلة والكثرة انما يمتريان في نكرات  
 الجمع اما في المعارف فلا فرق بينهما فان النسبة للجمع انما تكون لمفرده وقد نسب هنا لنفس الجمع قلت  
 محله ما لم يجر الجمع مجرى المفرد كالانصار فانه صار علما عليهم بتسمية التي صلى الله عليه وسلم لم يزل بذلك  
 انتهى وبلد الشيخ سديك كجبهة قرية بالشرقية قرب بليس وكان الشيخ يكره النسبة اليها اه شيخنا (قوله  
 تقدمه اقر برحمته) اي جعل الرحلة كالغمد للسيف المقصود المبالغة فلا يراد ان الغمد اي القرب لا يميم  
 السيف كله انتهى شيخنا (قوله فسيح جنة) اي واسع جنته فهو من اضافة الصفة للموصوف والصفة كاشفة  
 لان الجنة لا تكون الا واسعة انتهى شيخنا (قوله ببركته) اي بعلومه ومعارفه انتهى شيخنا وفي المختار  
 البركة والفاء الزيادة في البركة الدعاء بالبركة وقال برك الله بك وفيك وعليك وباركك ومنه قوله  
 تعالى ان يورك من في النار وتبارك الله اي باركك مثل قائل وتقاتل الا ان فاعل يتدنى وتفاعل لا يتدنى  
 وتبرك به يمين انتهى (قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على فضله) الى آخر الشرح هذا مقول القول فجملة  
 الشرح على فعل نصب قال انتهى شيخنا (قائدة) قال بعضهم يجب اي من جهة الصناعة على كل شارع في تصنيف  
 اربعة امور البسطة والمجدلة والصلاة على النبي ﷺ والتشديد يسن له ثلاثة امور تسمية نفسه وتسمية  
 كتابه والاثان بما يدل على المقصود وهو المعروف ببراعة الاستبلال اه عبد الرعي التحري روي في  
 قارى على الشاغل ما نصه ورد في الحديث المشهور كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالكبد الجذماء اخرجه  
 أبو داود في سننه المؤلف في جامع فقيل لعله تشديد طقا ولم يكتبه اختصارا وقيل لعله تركه اعمالا لعدم  
 صحة الحديث عنده او محمول عنده على خطبة النكاح والصحيح ما قاله الثوري وشي وغيره من ان المراد  
 بالتشديد في هذا الحديث الحمد والتناء واموال الجزري والصواب انه عبارة عن الشهادتين لما في الرواية  
 الاخرى كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كالكبد الجذماء وكذا صريح المسقلا في بان المراد به الشهادتان  
 فلا ينافي التأويل المذكور اذ مراده ان التشهد هو الاثان بكلمتي الشهادة وسمى تشهد الصلاة تشهدا  
 لتضمنه اياها لكن توسع فيه فاستعمل في التناء على الله تعالى والمجدلة اما اعتراض شارحه بان ارتكاب  
 الجواز بلا قرينة صارقة من المعنى الحقيقي غير مقبول فهو صحيح منقول لكنه لما ترك اكثر العلماء المصنفين  
 العمل بظاهر هذا الحديث دل على ان ظاهره غير مراد في قول بأحد التأويلات المتقدمة والاظهر عندي  
 ان تحمل الخطبة في هذا الحديث على الخطب المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم من ايام الجمعة والاعباد  
 وغيرهما فان التصنيف حدث بعد ذلك اه (قوله الحمد لله على فضله) تبع فيه الجلال المحلى في شرحه الاصل وان  
 كان عبر بدله في شرحه الفرعي بقوله على انعامه والسر فيه ان مادة الافعال كانه عليه بعض المحققين انما  
 تستعمل غالبا في الشيء والتفريق في حد ذاته مع قطع النظر عن الفاعل ومنه قول سليمان عليه الصلاة والسلام  
 في قصة عرش بلقيس هذا من فضل ربي بخلاف مادة الانعام وجملة الحمد ان كانت خبرية فالطرف  
 أعني على الفضله متعلق اما بالمبتدا وهو الحمد والمعنى كل حمد او جسته على افضال الله وهو صحيح  
 إلا أنه لا فائدة في الاخبار به إلا ان يلاحظ المضاف فقط واما بالحمد اللازم لهذا الخبر وصكانه قيل

بحسب السنة في العالمين زين  
 الحق الدين أبو يحيى زكريا  
 الانصاري الشافعي تقدمه اه  
 برحمته واسكنه فسيح جنة  
 ونفعنا والمسلمين ببركته  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله

حدى اللازم بما ذكر لاجل افضاله ولا يصح تعلقه بخبر المبتدا مع حل الـ على الاستغراق اذا تنحصر  
 على ملوكة الحمد متلاقي الاضال بل تكون في نحو الذات والصفات وان جعلت انشائية فيقتضي  
 الجملة اى اصفه بالكية كل وصف جيل لافضاله او بالمبتدا اى وصفه بالكية كل وصف لاجل افضاله  
 اه شيئا مقي الا انام انتهى شورى (قائده) الاصح ان البسمة بهذه الالفاظ العربية على هذا الترتيب  
 من خصائص المصطفى وامته المحمدية وما في صورة القمل جاء على جهة الترجمة عما في ذلك الكتاب فانه لم يكن  
 عربيا كما تفتحه بعض المحققين اه من شرح المواهب الزرقاني اه مدابني على التحرير (قوله على افضاله)  
 خبر ثان فيكون في الكلام جملتان فيكون قد حمد على الذات اولاً وعلى الفعل ثانياً وهذا اظهر من اصابه  
 ظر فالقول امتقلا بالحد لانه لا يكون على هذا في الكلام الاحمد واحد انتهى شيخنا (قوله والصلاة والسلام)  
 جمع بينهما امثالاً للامر به وللخروج من كراهة افراد احدهما عن الآخر ولو خطا على القول به وذكروهما  
 بالجملة الاسمية للاشارة الى الدوام والثبات ولو بموتة ان الاصل في كل ثابت دوامه كما في جملة الحمد وهو مناسب  
 الجليلين في كونهما اسميين مثلاً من محسنات الوصل كما بين في علم البيان والصلاة اسم مصدر اذ مصدر صل التصلة  
 لكنه لم يسمع وامام مصدر سلم فالتسليم كما في الايقونات باليد السلام نظر للنسبة بين لفظي الصلاة  
 والسلام في كونهما من اسماء المصادر اه شورى وقوله لكنه لم يسمع لعل المراد لم يسمع بمعنى الصلاة اى  
 الدعاء بخير فلا ينافي انه يسمع في العذاب قال تعالى وتصلية جسيم اهدابني على التحرير (قوله على سيدنا)  
 متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق الصلاة بخوف تقديره عليه ولا يجوز ان يتعلق المذكور  
 بالصلاة لانه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام على الاصح اه شورى وهذا مبني على ان ما هنا من باب التنازع  
 وهو مردود لفقده الاشتقاق الذي هو شرط العاملين المتنازعين وبعبارة شفهية قوله على سيدنا جار ومجرور  
 متعلق بخوف تقديره كاتان فليس من باب التنازع وان جرى عليه بعضهم انتهت (قوله ومحمد وآله)  
 قدم الصحب على الآل مع ان الصلاة على الآل ثبتت بخبر قولوا اللهم صل على محمد وآل الصلاة على الصحب  
 إنما هي بالقياس عليهم لان جملة الصحب افضل من جملة الآل اذ قيل ابوابكرو عمر اوبقال قدمه رعاية  
 للصبح اه ع ش (قوله في الفقه) في هذه الظرفية اشكال حاصله ان المهاج كثير من اسماء الكتب اسم للالفاظ  
 المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني والفقه كثير من اسماء العلوم اسم للملكة او الادراك او المسائل  
 على ما هو مقرري في محله لا معنى لظرفية نحو المسائل للالفاظ واجيب عنه بوجه منها ان في معنى على فهو من  
 ظرفية المدلول في الدال والمعنى اختصرت منهاج الطالبين الدال على المسائل المخصوصة او المحصل  
 للادراكات المخصوصة او الملكة وهذا التقيد لبيان الواقع لا لاحراز اذ لم يسم هذا الاسم غيره وان كان  
 لفظ المهاج متعدد اى لانه ليس مصافاً للطالين اه ع ش (قوله عي الدين) نقل عن الامام النووي  
 انه قال ليس في حل من قال عن عي الدين وهذا من ورعه وتواضعه فلا يقتضى ذلك حرمة اطلاق  
 اللفظ عليه اه حلي (قوله النووي) للنسبة الى نوى قرية من قرى الشام اه شيخنا (قوله في كتاب)  
 من ظرفية الاجزاء في الكل او من باب التجريد او اراد بالاختصار المعنى وبالكتاب اللفظ اه شورى  
 (قوله بمنهج الطلاب) بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب جمع كاتب اه تقرير وقرر  
 شيخنا الخفي فانهم الطلاب جمع طلاب بفتح الطاء مبالغة في طالب فيفيد ان طلب الناس للنهج  
 اكثر من طلبهم للنهجا اه (قوله وقد سأل) جملة متنافسة اه شيخنا (قوله بعض الاعزة على)  
 في المختار عززت عليه بالفتح كرمت عليه وجمع العزيز عزاز مثل كريم وكرام وقوم اعزة  
 واعزاء اه وبين على والى الجنس المضارع وهو اختلاف السكتين بحرفين مقارن في المخرجين  
 مراد ومفاد الجنس اللاحق وهو اختلافهما بحرفين متباعدين في المخرجين يمل ويحل الجنس  
 المصحف اه شيخنا (قوله ان اشرحه) اى اضعه عليه شرحاً اصطلاحياً وانما قلنا ذلك لاجل الصفات

على افضاله والصلاة والسلام  
 على سيدنا محمد ومحمد وآله  
 (وبعد) فقد كنت  
 اختصرت منهاج الطالبين  
 في الفقه تاليف الامام  
 شيخ الاسلام أبي زكريا  
 يحيى عي الدين النووي  
 رحمه الله في كتاب  
 سميه بمنهج الطلاب وقد  
 سألني بعض الاعزة على  
 من الفضلاء المتردين  
 الى ان اشرحه شرحاً

المذكورة إذ لو حمل الشرح على المعنى العرفي لعد وصفه بالصفات المذكورة اه شيخنا (قوله) يحمل  
 الفاظه أى تراكيبه بيان قاعله ومفعوله ونحو ذلك كالضائر وشبهه التراكيب يحمل الشيء المقنود  
 ثم أطلق الحمل على الفلك ثم اشتق منه الفعل فصارت الاستمارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية انتهى  
 شوبرى وبارة الحلبي (قوله) يحمل الفاظه أى يبين معانيها ومنه بيان الفاعل والمفعول وفيه ان في هذا إضافة  
 الشيء إلى نفسه لأن المنهج اسم للالفاظ على ما هو المختار لا يقال لإضافة يانية أى الفاعلي هو لا ناقول  
 نقل الناصر القلاني ان الإضافة اليبانية لا تأتي في الإضافة إلى الضمير وقد يقال هو من إضافة كل من الاجزاء  
 إلى كلمة لأن المعنى يحمل كل تركيب من تراكييب جملة تلك الالفاظ على حد قولهم اركان الصلاة اركان البيع  
 انتهى (قوله) ويحمل حفاظه أى يصورهم اجلاء لفهم معانيه وزاد هذا على المحلى لطابق السجدة قبله مع  
 التخييس التام اه شوبرى (قوله) وبين مراده أى المستفاد من تراكييبه ولما كان النظر إلى المفردات سابقا  
 على النظر إلى المركبات أشار إلى ما يتعلق بالاول بقوله يحمل الفاظه ثم إلى ما يتعلق بالثاني بقوله وبين مراده  
 ثم يحتمل انه من عطف العام على الخاص وقد يقال ان بينهما عمومًا وخصوصًا ومنه لا حل الالفاظ قد  
 لا يبين بمجرد المراد وبيان المعنى المراد قد يكون بدون حل التركيب كان يقتصر على نحو المراد كذا اه  
 شوبرى (قوله) ويتم مفاده) بضم الميم وفتحها وكتب ايضا قوله مفاده بضم الميم من اقدم زيد الثلاثي  
 وهو اسم مفعول على المتبادر ويصح ان يكون مصدرًا ميميًا وهو المبدوء بيم زائدة لفير المفاعلة فيخرج  
 بالقيء الاول نحو المين الكذب فان ميمه أصلية وبالثاني نحو المفاعلة فان ميمه زائدة لكن للمفاعلة  
 والمعنى يكمل هذا الشرح ما يستفاد من المنهج على الاول او يكمل قاعدته على الثاني كما قالوا في مقام بضم  
 الميم انه بمعنى الإقامة ثم لا يخفى عليك حسن ذكر التبيين في جانب المراد الوهم في جانب المفاد لاجتياج  
 المراد إلى كشف وإيضاح لحقائقه المفاد إلى تكميل وتتم لتقصو الظاهر ان هذه الاوصاف من كلام  
 المسائل انتهى شوبرى (قوله) فاجتبه إلى ذلك) أى بادرت إلى اجابته إلى ذلك اخذ من الفاء أى بالوعد به  
 والعزم عليه او بالشروع فيه او به نفسه امه شيخنا (قوله) يعون القادر) أى مستعينًا يعون القادر شيخنا  
 (قوله) يفتح الوهاب) متعلقًا باسميته وهذه الباء ليست من العلم بخلاف الثانية فانها متعلقة بالوهاب  
 بالنظر لحاله قبل العلية واما بالنظر لحاله بعدها فليست متعلقة بشيء وهذا العلم مركب من ست كلمات  
 والظاهر انه اسنادى بان يحمل فتح الوهاب مبتدأ وقوله يشرح منجى الطلاب خبر او يمد كونه اضافيا او  
 منجيا انتهى شيخنا (قوله) ان تقع به) في موضع المفعول الثاني أى في ان يقع به أى في النفع لحذف الجار  
 لان اللبس وهو موقيس في مثله ومفعول يقع محذوف للعموم به والقلم به ولاختصار أى اطلب من الله  
 وحده ان يقع به مؤلفه وغيره في الدنيا بنحو قراءة وفي الآخرة بآياته اه شوبرى (قوله) وهو حسي  
 أى بحسي وكافى بقوله نعم الوكيل أى هو الذى الموكل والمعووض اليه الامر والجملة معطوفة على الجملة قبلها من  
 عطف الانشاء على الاخبار عند بعضهم أو على الانشاء لارادته هنا بان يرد قبوله وهو حسي طلب الكفاية  
 منه تعالى ومن عطف الاخبار على الاخبار يتقدم مبتدأ أى وهو نعم الوكيل أو الجملة معطوفة على الخبر  
 الذى هو قوله حسي ويكون هذا من عطف الجملة الانشائية على المفرد لا خلاف في جواز كونها ويكون الخبر  
 الاول مفرد والثاني جملة فقامه وكتب ايضا قوله نعم الوكيل معطوف على حسي بناء على ما عليه جمع من  
 جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور امتناعه فليهدى بقدر في المعطوف مبتدأ بقريظة ذكره في المعطوف  
 عليه ويحمل خبره باعنه بالناسيل المشهور في وقوع الانشاء خبر اللبتدأ أى هو مفعول فيه نعم الوكيل وحيد  
 فهي جملة اسمية خبرية معطوفة على مثله فلا عذورا وجملة نعم الوكيل معطوفة على حسي وهو مفرد غير مضمين  
 معنى الفعل فكيف يمكن في قوة الجملة فلم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية بل على المفرد لا عذورا وفي عطف  
 الجملة على المفرد لا في عكسه بل بحسن ذلك إذ ادعى فيه نكتة على ان بعض المحققين يجوز عطف الانشاء على

يحمل الفاظه ويحمل حفاظه  
 وبين مراده ويتم مفاده  
 فاجتبه إلى ذلك بمون  
 القادر المالك (وسميته)  
 يفتح الوهاب بشرط منجى  
 الطلاب واه أسأل أن  
 ينفع به وهو حسي ونعم  
 الوكيل

الاخبار في الجمل التي لها علم من الاعراب لوقوعها موقع المفردات ولا عبرة بنسبتها انتهى شورى  
 (قول المتن بسم الله الرحمن الرحيم) الباء فيها قيل انها زائدة فلا تحتاج إلى ما تتعلق به ولا الاستعانة او  
 للصاحبة متعلقة بمحذوف اسم قاعل خبر مبتدأ محذوف او فعل اي اؤلف او ابدأ او حال من قاعل الفعل  
 المحذوف اي ابدأ متبركا ومستعينا بآقو التبرك بالالفاظ اجر او ما على اللسان وأخطار معانيها بالبال  
 وبالمانع بالنكس او مصدر مبتدأ خبره محذوف اي ابتداء بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر  
 وإبقاء معموله لانه يتوسع في الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرها وتقديم الممول هاهنا اوقع كافي  
 قوله تعالى بسم الله جراها وقوله اياك نعبد لانه امر ابدل على الاختصاص وأدخل في التثنية وأوقع  
 للوجود فان اسمه تعالى مقدم لانه قد سبق واجب الوجود لذاته وإنما كسرت الباء من حق الحروف المفردة  
 ان تنتفع باختصاصها بوزن الحرفية والجر كما كسرت لام الامر ولام الجر إذ ادخلت على المظهر للفرق  
 بينهما وبين لام التاكيد انتهى شرح مر واما غير الباء من الحروف فنه ما ينفك عن الحرفية كالكاف وما  
 ينفك عن الجر كالواو وإنما كان لزومها لهذين مقتضيا لكسرهما قال الشيخ سعد الدين التفتازاني اما  
 الحرفية فلانها تقتضي البناء على السكون الذي هو عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقوله إذ لا يوجد في  
 الفعل ولا في غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف إلا نادرا واما الجر فتناسب حركتها التي هي  
 الكسرة عملها الذي لا تنفك عنه وهو الجر الذي هو الكسرة إضافة عبد الحق في شرح البسملة انتهى  
 ع ش على مر والاسم لغة ما بان عن مسمى اي اظهر وكشف واصطلاحا حامل على نفسه غير متعرض  
 بتبنيه لزمان ولا دال جزء من اجزائه على جزء معناه والتسمية جعل ذلك القفظ دالا على ذلك المعنى  
 واقسام الاسم تسعة (اولها) الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته كسائر الاعلام (ثانيها) الواقع على  
 الشيء بحسب جزء من اجزاء ذاته كالجزء للجدار والجسم له (ثالثها) الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية  
 قائمة بذاته كالاسود والابيض والحار والبارد (رابعها) الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية فقط  
 كالعلوم والقيوم والمذكور والمالك والملوك ويمينا وشمالا (خامسها) الواقع على الشيء بحسب صفة  
 سلبية كاعى وفقير وسليم عن الآفات (سادسها) الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافية  
 كعالم وقادر بناء على أن العلم والقدرة صفة حقيقية لها إضافة الى المعلومات والمقدورات (سابعها)  
 الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية كقادر ولا يمجز وعالم لا يجهل (ثامنها)  
 الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية كلفظة اول فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة  
 سلبية كالقيوم فان معناه كونه قائما بنفسه اي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوم لغيره وهو اضافة  
 (تاسعها) الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية و اضافية وسلبية كاله فانه يدل على كونه  
 موجودا أزليا واجب الوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الاضافية  
 الدالة على الامجاد والتكوير والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذفت إجماعا ما لكثرة الاستعمال  
 وبنيته أو التلها على السكون اي وضعت ساكنة وأدخلت عليها عند الابتداء بها همزة الوصل وهو مشتق  
 من السمو وهو الارتفاع من السمة عند الكوفيين وهي العلامة لانه علامة على مسماه وهذا وإن كان  
 صحيحا من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف واصله وسم حذفت الواو وعوض عنها  
 همزة الوصل ليقيل اغلاظه ورد بأن همزة الوصل لم تعبد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم  
 والاسم إن اريد به القفظ فقير المسمى لانه يتألف من اصوات مقطعة غير قادرة وتختلف  
 باختلاف الامم والاعصار وتعدد نارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون كذلك وإن اريد  
 به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتر بهذا المعنى وأما قوله تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به القفظ لانه  
 كما يجب تنزيهه بذاته وصفاته عن التخاصص يجب تنزيهه بالفاظ الموضوعه لها عن الرفق وسوء الادب اولفظ  
 الاسم فيه محقق للتثنية والاحلال وإن اريد به الصفة كما هو رأي ابي الحسن الاخرى انقسم اقسام الصفة  
 عند ما الى ما هو نفس المسمى كالواحد والتقديم والى ما هو غيره كالحائق والرازق والى ما ليس هو ولا



غيره كالحى والعلم والقادر والمريد المتكلم والبصير السميع لا يقال مقتضى حديث البسمة الآتى أن يكون الابتداء بلفظ الجلالة ولم يكن بها بل بلفظ اسم لا تقول كل حاكم ردى على اسم فهو فى الحقيقة وأرد على مدلوله إلا بقرينة كضرب فعل قوله بسم الله ابتدى معناه ابتدى بمدلول اسمه وهو لفظ الجلالة فكان قال الله ابتدى بسم الله بلفظ الجلالة لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه أيضا أو لفرق بين العيين والعيين أو لتحصيل نكتة الاحوال والتفصيل وانه على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وأكثر اهل العلم على انه اسم الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العزيز فى القين وثلاثا وستين موضعا واصله إله حذف من ثم عرض عنها الالف واللام لانه بوصف ولا يوصف به لانه لا بد له من اسم يحرى عليه صفاته ولا يصلح له بما يطلق عليه سواء لانه لو كانوصفا لم يكن قوله إله توحيدا مثل لاله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركه فهو مرئى لا اشتقاق له ونقل عن الشافعى وإمام الحرمين وتليذه الغزالى والخطائى والخليل وسيبويه ابن كيسان وغيرهم قال بعضهم وهو الصواب وهو اعرف المعارف قد حكى أن سيبويه رأى فى المنام قفيل ما فعل الله بك فقال خيرا كثير اجعل اسمه اعرف المعارف والا كثرون على انه مشتق ونقل عن الخليل وسيبويه ايضا واشتقاقه من الله بمعنى عبد وقيل من الله اذا تحير لان المعقول تنحيز فى معرفته ومن الهت إلى فلان أى سكنت اليه لان القلوب تطعن بذكره والارواح تسكن الى معرفته ومن اله اذا فرغ من أمر نزل عليه وأله غيره أجاره أو اله الفصل اذا لم يأمل أو منوله اذا تحير وتحيط عقله وكان اصله ولا قلبت الواو همزة لاستقبال الكسرة عليها وقيل اصله ما مصدر لا يلبه ليهار لاما اذا احتجبوا أو رفع قال بعض المحققين والحق انه وصف باصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالم أجرى مجرا فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركه اليه لان ذاته من حيث هى بلا اعتبار امر اخر حقيق او غيره غير معقولة للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ لانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما اذ ظاهرقوله تعالى وهو افق السموات معنى صحيحا لان معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب حاصل بينى وبين الاصول المذكورة وهو عربى خلافا للبلخى حيث زعم انه معربو الرحمن الرحيم اسمان بنى بالبالغة من رحم بمنزلة منزلة اللازم او جمعه لازما ونقله الى فعل بالضم والرحمة لغة رقة القلب وانقطاع تغضى التفضل والاحسان فالتفضل غائبا وهما اسماء لله تعالى المأخوذة من نحو ذلك انما تؤخذ باعتبار الغايات التى هى افعال دون المادى التى تكون افعالات فالرحمة فى حقته تعالى معناها إرادة الاحسان فتكون صفة ذات والاحسان فتكون صفة فعل فهو إما مجاز فى الاحسان أو فى إرادته وإما استعارة تمثيلية بأن مثلك حاله تعالى بحال ملك عطف على رعيته ورق لهم فمعهم معروفه وأطلق عليه الاسم وأريد غايته التى هى إرادة أو فعل لا مبدؤه الذى هو افعال وقدم الله عليها لانه اسم ذات وهما اسماء صفات وقدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص اذ لا يقال لغير الله تعالى بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وانما قدم والقياس يقتضى الترقى من الأدنى الى الأعلى كقولهم عالم بحرير وجودا فإيض لانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره لان معناه المنعم الحقيقي البالغ فى الرحمة غايته وذلك لا يصدق على غيره بل يرجع بعضهم كونه علما ولانه لما دل على جلال التعم وأصولها ذكر الرحمن ليتناول مادق منها ولطف ليكون كالتمسك والديف وللحفاظة على رؤس الآمى الابلية تؤخذ تارة باعتبار الكمية وهذا قيل يارحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحم الآخرة لانه يخص المؤمن وتارة باعتبار الكيفية ولهذا قيل يارحمن الدنيا والآخرة ورحم الدنيا لان التعم الآخروية كلها جسام وأما التعم الدينوية جليلة وخفية وقيل هما معنى واحد كنعمان ونديم وجمع بينهما تأكيدا وقيل الرحيل أبلغ وقد ورد أن الله تعالى أنزل مائة كتاب وأربعة كتب على سبعة من الانبياء وأنما أودع ما فيها فى أربعة فى القرآن والتوراة والإنجيل والزبور وأودع ما فيها فى القرآن وأودع ما فى القرآن

في القامحتمل أودع مافي القامحة في بسم الله الرحمن الرحيم بل قيل أنه أودع مافيها في الباء أي لانه إشارة إلى أنه  
 في كان ما كان وفي يكون ما يكون وهذا المعنى يرجع إليه جميع ما يؤخذ من القرآن وأودع مافي الباء في النقطة  
 كانه إشارة إلى الركن الحقيقي الذي عليه مدار الأشياء وهو وحده تعالى اه من شرح بر مع زيادة لعل  
 عليه و قال في القسطاني على البخاري ما فهموا الرحمن مختص به تعالى لفظاً من حيث انه لا يجوز ان يسمى به  
 غيره تعالى وعام لهو لغير معنى من حيث أنه يشمل جميع الموجودات والرحم عام من حيث الاشتراك  
 في المسمى به خاص من طريق المعنى لانه يرجع إلى القسطاني التوفيق اه (قائدة) في البخاري عن ابي  
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لما قضى الله الخلق كتب في كتابه وهو اللوح المحفوظ  
 أنزحني غلبت غضي اه وفي القسطاني عليه ما فهمه ان بكسر الهمزة حكاية لمضمون الكتاب وفتح بدلا  
 من كتب غلب والمردان من الغضب لازمه وهو ارادة اتصال العذاب الى من يقع عليه الغضب لان السبق  
 والغلبة باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب لان الرحمة مقتضى ذاته المقدسة واما  
 الغضب فهو متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث وقال التوريشي وفي سبق الرحمة بيان أن قسط الخلق  
 منها أكثر من سخطهم من الغضب وانما تنالهم من غير استحقاق وان الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق الا  
 ترى ان الرحمة تشمل الانسان جيتا ورثيما وعلما وعلما وناشئا من قبل ان يصدر منه شيء من الطاعة ولا  
 يلحقه الغضب الا بعد ان يصدر عنه من المخالفات ما يستحق ذلك وقال الطبري وعلى وزان قوله تعالى  
 كتب ربكم على قسه الرحمة أي اوجب وعدا ان يرحمهم قطعا بخلاف ما يترتب عليه مقتضى الغضب من  
 العقاب فان الله تعالى كريم يتجاوز عنه بفضلته والشد

واني وإن أوعده أو وعدته ٥ تخلف ايما دى ومنجز موعدى

أي أولف بالاسم مشتق

وقال في المصايح الغضب إرادة العقاب والرحمة إرادة الثواب والصفات لا توصف بالغلبة ولا يسبق  
 بعضها بعضا لكن جاء هذا على الاستعارة ولا يمنع أن تجعل الرحمة والغضب من صفات الفعل لا الذات  
 فالرحمة هي الثواب والاحسان والغضب هو الانتقام والعقاب فتكون الغلبة على باها أي ان رحمي أكثر  
 من غضبي فنامله اه (تبيح) الكلام على البسملة منحصر في أربعة مقاصد (الاول) في الباء وفيه أربعة  
 مباحث الاول في تعلق الثاني في معناها الثالث في حكمة كسر ما الرابع في سبب تلويلها (المقصد الثاني)  
 في اسم وفيه خمسة مباحث الاول في معناها ما يتبعه الثاني في بيان ان الابتداء بالبسملة مع اشتغالها على لفظ  
 اسم ابتداء يذكر الله تعالى الثالث في اشتقاق الرابع في لغاته الخامس في موجب حذف أنه خطأ (المقصد  
 الثالث) في الله وفيه أربعة مباحث الاول في علمية ومساواة الثاني في أصله الثالث في انه هل هو عربي أو  
 معرب الرابع في الخلاف في ان الاسم الاعظم هو أو غيره (المقصد الرابع) في الرحمن الرحيم ويتعلق بها  
 مبحثان الاول في لفظ ما نوار اشتقاق الثاني في علة تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن منهما على الرحمن  
 المتضمن لبيان معناها وغيره اه من مقدمة شيخ الاسلام على البسملة اه مدافني على التحرير واعلم انه قد  
 استشكلت جملة البسملة بانها ان كانت خبرية وردان من شأن الخبر الصادق ان يتحقق مدلوله في الواقع  
 بدونه فيكون الخبر حكاية عنه وما هنا بخلاف ذلك لان مصاحبة الاسم والاستماع به وهما من تمة الخبر  
 لا يتحققان إلا بهذا اللفظ وان كانت إنشائية وردان من شأن الانشاء أن يتحقق مدلوله به وأصل جملة  
 البسملة بخلاف ذلك غالبا إذ كل ما ليس بقول كالاكل والسفر لا يحصل بالبسملة فكيف صح تقديره اكل  
 أو اسافر باسمه لقصد الانشاء ان كانت لانشاء المصاحبة أو الاستماع توردانه يلزم ان تكون الجملة لانشاء  
 متعلقا به ويكون الاحل غير مقصود وذلك في غاية التدور وثواني على اننا كهي على قطر الذي قال سمر وأجلب  
 شيخنا بأنها خبرية المصدر إنشائية العجز اه (قوله أي أولف) بيان لما هو الاول في متعلق الجار والمجرور من  
 كونه فاعلا مؤخر اخصا وفي تقدير المتعلق تنبيه على ان الباء غير زائدة فهو الاصح اه ع ش (والاسم مشتق

من التسمو) أى مأخوذه منه وليس المراد الاشتقاق الحقيق لأن لفظ الاسم جامد فالمراد باشتقاقه أخذه اه  
 شيئا وقوله وهو الموال فالاسم من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدوم بيت او الثبالي السكن وادخلت  
 عليها هزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن اه زيادى (قوله من التسمو) وقيل من الوسم قال حج زيادة على  
 هذين القولين وقيل من السيفافوزته على الاول افعو على الثانى اعل وعلى الثالث اقل اه عش (قوله واه  
 علم) أى بالغة التقديرية عند جمع منهم صاحب الكشاف والقاضى وبالغلة التحقيقية عند جمع منهم ابن  
 مالك اه حل وقوله بالغلة التحقيقية الخ يؤخذ من بعض حواشى عش الجمع بين القولين ونص عبارته  
 والله علم أى بالغلة التقديرية ان جعل علما على ذاته تعالى وبالغلة التحقيقية ان روى اصله وهو له ولم  
 تحصل ذاته مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله فى غير ذات الله تعالى لان الغلة التحقيقية غلة اللفظ غير  
 ما اختص به فان سبق استعماله فى غير معنى الغلبة وأما الغلة التقديرية ففى اختصاص اللفظ مع امكان  
 استعماله فى غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمل فيه حينئذ فلا يطلق القول بانها غلة تقديرية أو بتحقيق لانها  
 بالنظر لما قبل الغلبة تحقيقية ولا بعد تقديرية اه (قوله من رحم) أى من مصدره لانه الاصل فى الاشتقاق  
 أى بعد تنزيهه منزلة اللازم او جعله لازما نقله إلى فعل بالضم اه زيادى فان قلت إذا جعل المتنى لازما  
 فاللحاجة إلى نقله إلى فعل قلت لا قاعدة المابقة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة التراتر أو مافى حكمها  
 والتراتب الامور الطبيعية اللازمة كالحسن والقبح وما فى حكمها او ماصار ملكه وهما مبنيان من فعل يضم  
 العين قال اهل الصرف هذا الباب موضوع للصفات اللازمة عاجل الانسان عليه او صار ملكه له بالتكرار  
 اه تقرير بعضهم (قاعدة) اشتقاق رحم من رحم بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتى منه  
 الصفة المشبهة قياسا لا على فعل بكسر العين وفيل بكثرة وافعل وفعل يفتح العين كقال الناظم :

وفعل أولى وفعل بفعل • كالفعل والجمل والفعل جمل • وافعل فيه قليل وفعل  
 والصحيح ان اقتضاءه نقصان المابقة خاص بما إذا كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا  
 بخلاف نحو غضبان فليس للبالغة لانه ليس له اسم فاعل على غير وزن فعلان اه من حاشية المولى على  
 المكدوى شارح الفية ان ماله فى علم النحو (قوله ايضا من رحم) أى من مصدره وإنما عبر بالفعل  
 تقريبا ولطيف العبارة إذ ليس مصدره واحدا حتى يعود عليه فليس مبنيا على مذهب الكوفيين من ان  
 الاشتقاق من الفعل ثم رايت الشهاب بن عبد الحق فى شرح البسملة سبق إلى ما ذكرته مع زيادة لكنه جعل  
 النكتة فى العدول إلى لفظ الفعل غير ما ذكرته فليراجع والنكتات لا تنزاح بل ما ذكره عند التحقيق  
 يرجع إلى ما ذكرته هذا كله ان كان لفظ رحم مفتوح الاول مكسور الثانى فان جعل مضموم الاول ساكن  
 الثانى مصدرا فلا اشكال كأشار اليه الشهاب المذكور فاندفع ما فى حاشية الشيخ اه رشيدى وفى المصباح  
 ورحمت زيدا بالكسر رحما يضم الراء ورحمة ومرحلة اه (قوله تدل على زيادة المعنى) أى غالبا فلا  
 تقص بمحذو الابلغ من حازر اه زيادى وبعبارة الدابني على الخطيب قولهم لان زيادة البناء تدل على  
 زيادة المعنى هذه القاعدة مشروطة بشروط ثلاثة الاول ان يكون ذلك فى غير الصفات الجلية خرج نحو  
 شرمهم لان الصفات الجلية لا تتفاوت والثانى أن يتحد اللفظان فى النوع فخرج حذر وحاذر الثالث  
 يتحدان فى الاشتقاق خرج زمن وزمان انتهت (قوله وقولهم) لم يقل وقوله عليه الصلاة والسلام لان  
 كلاما ذكره غير حديث لان حاصل الصبح الذى وردت هنا ست صبح صفتان منه لحدثن وهما الرحمن  
 رحمن الدنيا والرحم رحم الآخرة والصيغة الثانية يارحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما وأما بقية الصبح  
 التى من جعلتها ما ذكره الشارح ففى غير احاديث وهى اربع صبح يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم  
 الآخرة يارحمن الدنيا والآخرة ورحم الدنيا يارحمن الدنيا والآخرة ورحم  
 الدنيا اه حذف وقوله التى من جعلتها ما ذكره الشارح غير ظاهر لان الصيغتين التين فى الشارح ليس

من التسمو وهو العلو والله  
 علم على الذات الواجب  
 الوجود والرحن الرحيم  
 صفتان مشبهتان ببناء  
 للبالغة من رحم والرحن  
 ابلغ من الرحيم لان زيادة  
 البناء تدل على زيادة المعنى  
 كفى قطع ولفظ وقولهم  
 رحمن الدنيا والآخرة  
 ورحيم الآخرة وقيل  
 رحيم الدنيا

فبما حرف النداء صريحاً وان كان مقدراً بخلاف الاربعة التي ذكرها وهذا الاعتبار تكون الصبيح ثمانية  
صينتان حديثان وستة غير احاديث اه شيخنا وعبارة حل قوله لقوله لم أى السلف فهذا تصريح منه  
بان ذلك ليس من الحديث وانما هو من كلام الناس فلو قال ومن ثم قيل الخ لكان انساب والابنية من حيث  
شول الرحمن للدين والآخره واختصاص الرحم بالآخره أو بالدين فالرحمة بحسب كثرة افراد  
الرحومين وقتلتها في منظور فيها للكرم اما ما جاء في الحديث بارحم الدنيا والآخرة ورحمهما فلا  
يعارض ما ذكرناه يجوز ان تكون الرحمة بالنظر الى الكيف انتهت بنوع تصرف قال الشيخ حمدان  
الابنية نارة باعتبار الكيفية وأخرى باعتبار الكيفية قالوا اصل في الدنيا كثير الكيفية باعتبار كثرة من  
يصل اليه من مؤمن وكافرو حيوان قليل الكيفية باعتبار قلة الدنيا وسرعة انصرامها وكثرة شوائبها  
والواصل في الآخرة قليل الكيفية بالاضافة الى من يصل اليه يوم المؤمنون كثير الكيفية لوجود الملك المؤيد  
والنعم الخلد اه ح (قوله الحمد لله الذي هدانا لهذا الخ) هذا اعتراف منه وقرار بان لم يصل الى  
ما وصل اليه من هذا الكيف العظيم ذى النفع العميم الموصل إن شاء الله تعالى الى الفوائد بحسب ما يجده  
واستحقاق فله قاتدي باهل الجنت حيث قالوا ذلك في دار الجزاء المجموعه لعامة أمرهم قال القشيري هذا  
اعتراف منهم وقرار بانهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من حسن تلك العطيات وعظيم تلك المراتب  
العليات بمجهودهم واستحقاق فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل منه ولطف اه تقرير بعضهم (قوله الذي هدانا  
لهذا) الهداية دلالة بلفظ قوله ذلك تستعمل في الخير وهداية اه أنواع لا يحصى عد لكنها تنحصر في  
اجناس مترتبة الاول افضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاعتماد الى مصالحه كالقوة العقلية أى العاقلة  
والحواس الباطنية والمشارع الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح  
والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وازال الكتب والرابع ان يكشف لقولهم السرائر ويربهم  
الاشياء كما هي بالوحى والالهام والمناجات الصادقة وهذا القسم يختص بنبه الانبياء والاولياء اه من  
البيضاوى (قوله أى دل) أى دلالة موصلة لما وجدته وهو البسملة والحمد لله ومطلق دلالة لما سوجد  
والشهور ان دل يتعدى بعل وهدى يتعدى بالي فكيف يفسر به واجب بان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر  
لا يزم ان يتعدى بمعنى ذلك الفعل اه حل مع زيادة (قوله أى دلنا) هذا بحسب ما شاع لتقوى الافالمخى  
الاصل للهداية جعله متديدا والاضلال جعله ضالا ومن ثم استعملنا أصحابنا بمعنى خلق الاعتماد  
والضلال والمعتزل لما زعموا ان الاعتماد والاضلال من افعال العباد أو لولا الاعتماد بمعنى بيان طريق  
الحق بنصب الادلة والاضلال معنى وجدان العبد ضالا أو تسميته ضالا وهو مردود ولا يرد على أصحابنا  
هذه فظهر بطلان مجاز بالنسبة الى اصل وضعه بحمل عليه بموعة المقام وان صار حقيقة عريفة بحسب  
شيوخ الاستعمال كما حققه الامام الكسنى اه شوبرى (قوله لهذا التأليف) ان قيل لم يفسر الإشارة هنا  
بالمصدر الذي هو التأليف وفيما ياتي بالمفعول الذي هو المؤلف عند قوله وبه هذا الخ قلنا أثر التفسير  
ثم عاذرنا له وصفه بوصاف تبين ذلك وهما ان جاز الامر ان هذا أولى لوافق الحمد على الفعل بلا  
واسطة بخلافه على الاثر فانه بواسطة الفعل وقد أشار الى تحوذلك الجلال بقوله في خطبة الاصل النعمة  
بمعنى الأنعام اه شوبرى هذا وفيه الحمد انما هو على هداية الله الشيخ وهى فعل الله تعالى سواء جعل  
منطقها فعل الشيخ أو مفعوله فظهر لهذا التفسير الذى أشار له المحشى كبر فائدة اه شيخنا واعلم ان  
الإشارة فى الآية مفسرة بالعمل المذكور فى قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات فالشارح سلك صنعة  
الاقتباس والصحيح جواز من حصل فى لفظ القرآن تغيير أو نقل من معناه القرآنى الى معنى آخر  
كما هنا وقد وضحت هذه المسئلة فى التلخيص وشروحه (قوله وما كنا لنهتدى) الروا للحال أو للاستئناف  
وكان فعل ماضى نهتدى اللام زائدة لتوكيد التنى والفعل منصوب بان مضمره وجوبه بعد لام الجحود  
والمعنى نهتدى لما نحن عليه من الخير الذى من جملة هذا التأليف أو نهتدى لهذا التأليف ولولا حرف

( الحمد لله الذى هدانا )  
أى دلنا ( لهذا ) التأليف  
( وما كنا لنهتدى لولا أن  
هدانا الله ) والحمد لله  
إتداء بالسان

امتناع لوجودنا هنا في تأويل مبتدأ أخيره محذوف وجوباً لولا هدايته لانا موجوده وجواب  
 لولا محذوف دل عليه ما قبله أي ما كنا مهتدين والمعنى امتنع عدم اهتدائنا لوجود هداية أقلنا اه شيخنا  
 (قوله على الجبل الاختياري) الجبل صفة كاليدرك حسنها العقل السليم الخالي عن دوافع ادراك الحقائق  
 اه اجهوري وعلى تلمبه قوله على جهة التجبيل على بمعنى مع والاضافة بيانية والتجبيل التنظيم وقوله سواء  
 تعلق أي صدر لاجل انزياها أي الصفات القاصرة على المحمود او المتعدية لغيره واستفيد من هذا التعميم  
 الذي هو زائد على التعريف ان الحد اللغوي لا يلزم ان يكون واقفاً مقابلةً لنعمة أو صلة للحامد أو غيره  
 اذ الفاضل هي النعم القاصرة على المحمود كصلاه وصومه اه شيخنا (قائده) قال بعضهم الفضائل سبعة  
 الصدق والحياء والتواضع والاستخار والوفاء والعلم واداء الأمانة اه اجهوري (قوله على جهة التجبيل)  
 بان يكون التاء باطناً بان يعتقد انصاف المحمود بما اتى به عليه وظاهره بان لا تختلف الافعال الجوارح  
 اه حل قوله سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل (سواء خبر مقدم متعلق وما بعده في موضع رفع على  
 انه مبتدأ والمعنى تعلقه بالفضائل والفواضل مستوفى ان التاء على كل منهما محذوف ويجوز ان يكون سواء  
 مبتدأ وما بعده مرفوع به بناء على عدم اشتراط الاعتماد في افعال الوصف ويجوز ان يكون سواء خبر  
 مبتدأ محذوف وان اداء الشرط مقدر قوله الجبل لاسمية دليل الجواب أو هي نفسه على الخلاف مثل هو المعنى  
 أن تعلق التاء بالفضائل أم بالفواضل فالامر ان سواء والفضائل جميع فضيلة وهي النعم اللازمة كالعلم  
 والشجاعة والفواضل جمع فائدة وهي النعم المتعدية كالاحسان وعمل كون العلم والشجاعة من النعم  
 اللازمة ان اريد به الملكة الحاصلة عند الشخص اما التعليم فنعمة متعدية وكذا دفع العدو والترتب على  
 الشجاعة اه ع ش على مر (قوله وعرفاً) قبل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح هو  
 العرف الخاص وهو ما تبين ناقله والعرف اذا اطلق يراد به العام وهو ما لم يتبين ناقله وعلى كل  
 فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يذكر ذلك مستفاداً من كلام الشارع  
 بأن أخذ من القرآن أو السنة وقد يطلق للشرعي مجازاً على ما كان من كلام الفقهاء وليس مستفاداً  
 من الشارع اه ع ش (قوله فعل يفيء الخ) أي فعل باللسان او بالجوارح او بالقلب والفعل القلب  
 هو اعتقاد انصاف المحمود بصفة الكمال فظاهر من غير ما يره للتعظيم الذي هو اعتقاد العظمة فالاعتقاد الاول  
 يفيء عن الثاني اه شيخنا (قوله من حيث انتم على الحامد) في دور لان الحامد مشتق من الخديفة يقتضي  
 توقف كل منهما على الآخر واجيب بان هذا تعريف لفظي لا يضر فيه ذلك اويستل فيه التجريد بان  
 يراد بالحامد الذاب المجردة عن وصفها بكونها حامدة اويقال قوله على الحامد او غيره تعميم خارج  
 عن التعريف اه ح ف (قوله على الحامد أو غيره) سواء كان لغير خصوصية بالحامد كونه  
 وصدقه او لا ولو كافر اه ع ش على مر (قوله وابتدأت بالبسملة والحمدلة) أي بمعنى هذين اللفظين او  
 بما هما نحو تان منه اه قل على التحرير وهذا العلم أي علم التحت سمعي يتوقف فيه على السماع من الرب  
 فأورد عنهم تنبيهة وحمدلة وحوقلة وحسبة من حسبنا الله ونعم الوكيل ومنه ما نقل عن  
 امير المؤمنين على كرم الله وجهه حيث قالوا فانه ما تبسكت قط أي ما اكلت السمك يوم السبت ولا  
 تربلنت قط أي ما شربت اللبن يوم الاربعاء ولا تعفعدت قط أي ما تعمت وانا قاعد ولا  
 تسرو لقمعت قط أي ما لبست السراويل أي لباساً وأنا قائم اه شيخنا ثم رأيت في الزرقاني على المواهب  
 مانعه وثقه المازري عر المحررف في كتاب الوقيت وغيره ان الافعال التي اخذت من اسمائها بسملة وبسم  
 اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال سبحان الله وحول اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وجعل اذا قال حي  
 على الفلاح وجعل اذا قال الحمد وميل اذا قال لا اله الا الله وجعل اذا قال جعلت فداك زاد العلوي  
 طلق اذا قال اطال الله بقاءك ودعم اذا قال ادام الله عرك اه وهذا الباب مسموح ليقاس عليه اه  
 (قوله وابتدأت بالبسملة والحمدلة) أي لا يتبرهما كبحان الله ولا اله الا الله هذه صورة السؤال

على الجبل الاختياري  
 على جهة التجبيل سواء تعلق  
 بالفضائل أم بالفواضل  
 وعرفاً فعل يفيء عن  
 تعظيم المنعم من حيث انه  
 منعم على الحامد أو غيره  
 وابتدأت بالبسملة والحمدلة

الاول وقوله وجمعت بين الابتدائين أي لم أقصر على أحدهما هذه صورة الثاني وقوله وقدمت الخ هذه صورة الثالث وقرره ظاهر وهذا الفهم اسهل وأوفق بكلام الشارح فلا ردى في الحواشي في تقرير هذا المقام الحلي اه شيخنا وعبارته قوله وابتدأت بالبسملة والحدثة أي بقطع النظر عن الوجه الذي جاء عليه وهو جمعها من غير فاصل بينهما لان جمعها كذلك سيأتي في قوله وجمعت بين الابتدائين الخ وبقطع النظر عن الوجه الذي جاء عليه بجموعه عين وهو تقديم البسملة وتأخير الحدثة لانه سيذكر ذلك في قوله وقدمت البسملة الخ انتهت **(قوله وابتدأت الخ)** في المصباح وبدأت الشيء بالشيء ابداً بهمز الكل وابتدأت بتقديمه وابتدأ تلفة والبداءة بالكسر والمدحوم الاول لانه اسم منه أيضاً والبداءة مكان الهمز طى نص عليه ابن يرى وجماعة اه ثم رأيت في الشنوائى على الشيخ خالفاً مناصو المشهور في المبتدئ الهمز اسم فاعل من ابتدا بالهمز قويحز بغير همز على انه اسم فاعل من ابتدا بغير همز وقد يقال انه الاحسن هنا لما كتبه المتشبه وهو لفة لاهل المدينة يقولون ديننا بمعنى بدأنا ويرتب على ذلك فائدة مهمة وهي مصدر بدأ الهموز بداءة بضم الموحدة والهمز والمنو بدو مصدر غير الهموز بداءة بكسر الموحدة بغير الهمز لان من أجل اللفظة المذكورة بل لا تغدحكي ان من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمل لأن تكون الهمزة مبدؤاً بها ذكر ذلك الاخفش اه **(قوله اقتداء بالكتاب العزيز وعمالخ)** عبر في جانب الكتاب بالاقتداء وفي الحديث بالعمل لان الكتاب ليس فيه تصريح بطلب البسملة والحدثة وانما كان في أوله فناناسب التعمير في جانبه بالاقتداء بخلاف الحديث لما كان فيه طلب البسملة والحدثة ناسب التعمير في جانبه بالعمل اعرض وقوله لما كان فيه طلب البسملة والحدثة أي ضمنا ولزوما وذلك لانه لما اخبر بزم الامر بالبسملة بدونها استلزم ذلك الشيء عن تركها في الابتداء انتهى عن الشيء يستلزم الامر بضده فلزم من الحديث الامر بالبداة جهاهذا مراد الحاشي كما يخفى **(قوله وعمالخ)** الخبر بلاتنين لاضافته الى ما بعده اضافة يائية أو من اضافة الاعمال للاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده منه أو على انه خبر عن مبتدأ محذوف تقديره هو كل امرؤ بالاشارة الى امر شوري **(قوله كل امر)** لفظة كل مفعول معناه ما تحسب ما تصاف اليه فان اضيفت الى مذكور جمع الضمير اليها مذكرا كما هو منه قول بعضهم إذا المرمل يدنس من القوم عرسته فكل رداه يرتديه جميل ومن التائيت كل نفس عما كسبت رهينة وهي مبتدأ مضافة الى امر والامر بمعنى الحال يقال امر سليم أي حاله شوري وقوله بمعنى الحال ليس بظاهر كما لا يخفى فالاولى ان يقول بمعنى الشيء واضافة كل الى امر على معنى اللام كما يؤخذ من عبارة الحلي ٢ ونصا ولا يلزم محبة التصريح بها أي باللام بل يكفي اقادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقوله يوم الاحد وعلم الفقهاء وشجر الاراك بمعنى الامم وان لم يصح اعطارها فيه وهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الالامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد اه وقال الحفيد ليس المراد من قولنا الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ان اللام ومن مقدرة وانما المراد ان المضاف انما عمل لما فيه من معنى الحرف لان الاسماء المحضة لاحظت لما في العمل اه حقه **(قوله ذي بال)** أي حالهم بشرط اه خطيب ومعنى اهتمام الشارع بطلبه إياه وجوبا أو ندبا أو تخيير فيه فهذا معنى قول بعضهم ليس عرما ولا مكروها وقوله لا يبدأ أفيه نائب فاعل يبدأ ضمير مستتر فيه يعود على الامر نفسه وقوله في تعليقه أي لا يبدأ هو لاجل نفسه بسبب نفسه فحيث يدخل في الحديث ما اذا اقترن الشروع في الاكل والسفر وبسبب قاصدا الاكل فقط فالسفر في هذه الصورة يقال انما عمل عن هذه البسملة لانه وان بدى بها لكان البداءة هي ليست لاجل به لاجل الاكل فالسفر في هذه الصورة داخل في الحديث فهو قليل الركود وقس على هذه الصورة غيرها اه شيخنا **(قوله)** أيضا ذي بال يطلق البال على القلب ويطلق على الحال الذي هم بشرطه لکنه عام في الاقوال والافعال بالنسبة للبسملة اما بالنسبة للحدثة فهو خاص بالاقوال لانه لو كان عاما لاقتضى طلب الحدثة عند ابتداء

اقتداء بالكتاب العزيز وعمال  
بغير كل امر ذي بال لا يبدأ  
فيه بسم الله الرحمن الرحيم

٢ في نسخة الجامی

الاكل مثلامع ان المطلوب الاتيان به عند الاختتام اهم حلف لكن قوله خاص بالقول يرد عليه  
 الرضوخ كما سياتي انه يستحب ابتداءه بالبسملة والحمدلة تأمل (قوله) وفي رواية بالحمدلة) هو بالرفع اي  
 بهذا اللفظ لانه الذي يظهر عليه التمازض والامال قرىء بالجر كان معنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تمارض  
 عليا لان معناه بالتاء على الله امعش على مرد وعبرة المدأبني على الخطيب قوله بالحمدلة هو بالرفع  
 فان التمازض لا يحصل الا بشروط خمسة قرفع الحد وقساوى الروايتين وكوز رواية البسملة ياءين وكوز  
 الباء صلة يبدأ وان يراى بالابتداء فيهما شي واحد انتهت (قوله) فهو اجزم) جملة صغرى مركبة من مبتدا  
 وخبر كما هو ظاهر والجملة خبر للمبتدا الذى هو كل والماتد هو من قوله فهو جملة الحديث من اوله الى آخره  
 جملة اسمية كبرى لو قرفع الخبر فيها جملة فلا عمل لهما من الاعراب لاستغناءها عن شئ (قوله) فهو اجزم ايضا)  
 عبارة القاموس الاجزم المقطوع اليد والذهب الا تأمل والجذام كغراب علة تحدث من انتشار  
 السواد في البدن كلها وهذا التركيب ونحوه يجوز ان يكون من التشبيه بالبعث بخذف الاداء والاصل  
 هو كالا جزم في عدم حصول المقصود متواتر ان يكون من الاستعارة قولنا لا يضرنا الجمع فيه بين المشبه والمشبه  
 به لان ذلك انما يمتنع اذا كان على وجه يفي عن التشبيه لا مطلقا لتصريح بكونه استعارة في نحو: قد زور  
 از راره على القمره على ان المشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كالا جزم مخفف المشبه  
 وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجزالم الناقص وعليه فلا يجمع بين الطرفين بل  
 المذكور اسم المشبه به فقط امعش على مرد وقوله انما يمتنع الخ لا يخفى ان ما هنا من قيل الجمع الذى يفي عن  
 التشبيه لان ضابطه ان يكون المشبه به خبرا عن المشبه أو صفة له أو حالاً منه وما هنا من قيل الاول فكلما  
 غير ظاهر (قوله) اي مقطوع البركة (اشارة الى استعمال الجذام في القطع مجازاً ثم ان كانت علاقته  
 المشابهة بانه ناقص البركة بقطع المضوف واستعارته تصريجه تحقيقه وان كانت العلاقة استعمال المازوم  
 في الازم هو مطلق القطع ثم انتقل منه الى قطع البركة فمجاز مرسل امعش (قوله) اي مقطوع البركة ايضا)  
 يقتضى انه لا يركب فيه اسلا وليس كذلك لأن فيه بركة قطعاً الا انها ناقصة ويمكن ان يقال ان النفي  
 البركة التامة اي مقطوع البركة التامة امعش عبارة شرح مردان قيل رى كثيراً من الامور يبدأ  
 فيها بيسم اقول انتم وكثيراً بعكس ذلك قلنا ليس المراد التمام الحسى ولهذا قال بعضهم المراد من  
 كرهنا ناقصا ان يكون معتبرا في الشرع الا ترى ان الامر الذى ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعاً وان  
 كان تاماً حاشا انتهت (قوله) عملاً بالروايتين (اي واقتداء بالكتاب البرزاه شبخنا) (قوله) وإشارة  
 الى انه لا تمارض الخ) هذا السؤال لا يرد إلا إذا قلنا ان الباء في قوله بيسم الله وقوله بالحمدلة ونحوهما  
 صلة ليدأوه والبناء بدور يمكن جعلها للاستعانة والاستعانة بشئ لا تيان الاستعانة باخر والملازمة  
 وهي تصدق بوقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وبذكره قبل الشرع في الشئ بلا فصل فيجوز ان  
 يجعل أحدهما جازماً من الآخر وبذكر الآخر قبله بدون فصل فيكون المراد بالابتداءين التلبس بهما  
 على وجه التترك بالفضل المبدوء بهما لا في ابتداءه فقط اذ اين ان شريف في حاشية العقائد امعش (قوله)  
 (قوله) اذا لا ابتداء حقيق الخ) القائل ان يقول حاجل هذا الجواب دفع التمازض بحمل الابتداء في  
 خبر البسملة على الحقيقي وفي خبر الحمدلة على الاضافي فيرد عليه ان التمازض كما تدفعه بهذا تدفع به  
 فما الدليل على إثبات هذا وجواب بان الدليل عليه موافقة الكتاب العزيز وإلى ذلك يشير قوله وقد تمت  
 البسملة الخ امعش على البهجة امعش على مرد (قوله) الاضافي بالحمدلة) المراد ان الاضافي الذى ليس  
 بحقيقى حصل بالحمدلة فلا ياتي ان الابتداء بالبسملة حقيقى وإضافي لان الحقيقي هو الذى لم يتقدم عليه  
 شي والاضافي هو الذى تقدم على غيره سواء تقدم عليه غيره أم لا فالإضافي أعظم من الحقيقي ع (قوله) عملاً  
 بالكتابو الاجماع) عبر في جانب الكتاب أو بالاعتدال ثانياً بالعمل لهما لتفقد المراد بالاجماع والاجماع

وفي رواية بالحمدلة فهو اجزم  
 اي مقطوع البركة رواه  
 ابو داود وغيره وحسنه  
 ابن الصلاح وغيره وجمعت  
 بين الابتداءين عملاً  
 بالروايتين وإشارة الى انه  
 لا تمارض بينهما اذا ابتداء  
 حقيقى وإضافي فالحقيقى  
 حصل بالبسملة والاضافى  
 حصل بالحمدلة وقد تمت  
 البسملة عملاً بالكتاب  
 والاجماع والحمد

الفعل اه شيخنا (قوله مختص بالله) أى مقصور عليه وقوله كإفادته الجملة أى القاعدة المشهورة أن المبتدأ إذا كان معروفاً بال يكون مقصوراً على الخبر كاذكره العلامة الاجهورى المالكي بقوله :

مبتدأ بلام جنس عسراً \* منحصر في خبر به وفا  
وان عرى منها وعرف الخبر \* باللام مطلقاً فبالعكس استقر

وقد تم في بقوله بلام جنس بان التقيد بها لا يصح بل المدار على تعريف المبتدأ باللام مطلقاً فلذلك قال الشارح سواء جعلت ال في فعل الاستفراق الخ وفي قوله كإفادته الجملة شئ ما إذ يلزم عليه اعتماد المشبه والمشبّه به لان المعنى كالاختصاص الذي إفادته الجملة إلا ان يقال المراد بقوله مختص بالله أى في الواقع ونفس الامر فيكون الاختصاص في نفس الامر مشبهاً بالاختصاص الذي إفادته الجملة أى بالاختصاص من حيث فهمه منها وإن كان المفهوم منها هو ما في نفس الامر فالخبر إنما هو بالاعتبار اه شيخنا (قوله والصلاة والسلام) قرن بينهما خوفاً من كراهة افراد أحدهما عن الآخر فان قلت قد جاءت الصلاة عليه غير مقرونة بالتسليم في آخر التشهد في الصلاة فالجواب ان السلام تقدم في قوله والسلام عليك أيها النبي اه شرح حر وقوله من كراهة افراد أحدهما عن الآخر قال حج والافراد إنما يتحقق ان اختلف المجلس والكتاب بحروفه اه عرش عليه (قوله والصلاة ايضاً الخ) آثر الفصل بين جملتي ايسلمة والحمدلة تنبيهاً على استقلال كل واحد منهما في أصل في جملة الصلاة تنبيهاً على ما يتعلق به تعالى بالمتبوعة اه شوري وكان الله من علينا بما لا نحصى كذلك لتنبأ بهادته لنا من لا نستغنى فيهم قرن الصلاة والسلام عليه بحمد الله تعالى بعض حقه اه مناوى على التعمير وعبارة شرح حر والقصد بذلك الدعاء لان الكامل يقبل زيادة الترقى فاندفع ما زعمه مع من امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن بالهم ايسلم ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع اعمال امته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها اضماؤه مضاعفة لا تحصى فهي زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم وإن لم يسأل ذلك فقولته تصريح بالماوروقد اوضحت ذلك وبينت دليلاً من السنة فيما علقته من الفتاوى انتهت (قوله وهى من الله رحمة الخ) هذا المعنى للصلاة لتؤى وشريعاً كقوله في دقائق المناجى وكما ساقى الشارح في أول كتاب الصلاة حيث قال هناك لى لعمامر أول الكتاب والذي مر هو هذا شيخنا (قوله ومن الملائكة استغفار) أى لفظه او بمرادقة وليس المراد الاستغفار بخصوص صيغته لجديت إذا صلى أحدكم لم تزل الملائكة تصلى عليه اللهم صل عليه اللهم ارحمه اه برماوى وعبارة الرشيدى قوله ومن الملائكة استغفار ينظر ما معنى استغفارهم له صلى الله عليه وسلم الذى الكلام فيه والاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار بالمعنى القنوى الذى هو طلب السرور قصد الجلوطة بينه وبين الذنب فيرجع الى المعصية قلت بمد تسليمه إنما يظهر في استغفارهم له في حياته اما بعد وفاته فلا وإن كان جازاً لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت فاه حكمة المنارة في التمييز بين دعائهم ودعاء المؤمنين انتهت (توله ومن الآدميين تضرع ودعاء) قال شيخنا كان الأول ان يقول ومن غيرهما ليشمل الجباد وبقية الحيوانات اه ومثله العلامة الشنوانى في شرح البسمة للؤلؤة ونقل عن شرح المشكاة انها من بقية الحيوانات كالآدمى وانه لم يرد شئ في الجبادات اه اقول بل وردت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من الجبادات ايضاً كما صرح به العلامة الحلبي في سيرته في باب ابتداء التوبة حيث قال كان صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يقضى حاجة الانسان بعد عن الناس حتى لا يرى شيئاً فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر إلا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه برماوى (قوله ومن الآدميين تضرع ودعاء ايضاً) أى بلفظ الصلاة لا يجوز لهم الدعاء له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرحمة في غير الوارد بل يحرم كما قاله الزركشى والمتمم الكرامه وذلك لما في لفظ الرحمة من الاشعار باستحقاق العذاب دون لفظ الصلاة اه عرش بنوع تضرع (قوله بمعنى التسليم)

مختص بالله تعالى كإفادته  
الجملة سواء أجمعت ال  
فيه للاستفراق أم الجلس  
أم العهد (والصلاة أى)  
من الله رحمة ومن الملائكة  
استغفار ومن الآدميين  
تضرع ودعاء (والسلام)  
بمعنى التسليم



كتب بخطه على هامش نسخة ما نقلت معنى التسليم لان السلام من اسماء الله تعالى فما يتم انه المراد  
فدفت ذلك بما ذكره زياى اه ع ش اذ السلام سبع معان التحق والسلامة من النقص والاستسلام  
واسم افعو اسم شجر والبراءة من العيوب والمراد بها الاول اه اجهورى كذا فى خطه سبع والمحدود  
ست فقط اه شيخنا (قوله على محمد) كلمة على هنا مجردة عن المضرة كفاى قوله تعالى قول على الله اقران  
الصلاة بمعنى الدعاء اذ استعمال الدعاء مع كلمة على يكون المضرة مع انه يمكن الفرق بين صلى عليه ودعى  
عليه اه من خط شيخنا الشنوائى اه شورى (قوله هم مؤمنون بنى هاشم) اى وبناته فيه تليق وكذا يقال  
منه بنى المطلب ولا يشك بالاولاد بناتهم حيث يكونون من الال لانهم ينسبون لابائهم اه ع ش هذا  
والاولى ان يرد بهم بنى مقام الفداء كما هنا كل مؤمن والذى ذكره الفارح انما يناسب مقام تحريم الزكاة  
اه شيخنا (قوله عند سيويه) اى وعند الاخفش جمع له وبه جزم الجوهري فقال وجمع صاحب صاحب  
كرا كيو وكيو حاول بعضهم التوفيق بحمل كلام الاخفش على الدلالة على ما فوق الواحد فهو جمع  
صاحب بحسب المعنى لا جمع صناعى فلا مخالفة اه شورى (قوله عند سيويه) اى يناسى بذلك لانه كان فى  
وجهه باض مشرب بحمرة وسورجل من اكابر النخلة وسبب معناه التفاح وبه معنى مثل وكانت  
خدوده كالتماح وهو على اسلوب المعجم قد تقدم المشبه به على اداة التشبيه اه اجهورى (قوله معنى  
الصحافى) اى ان صاحب ليس المراد منه معناه الاصل من انه ن طال اجتماعه ومعاشرته وانما المراد  
بالصحافى من اجتماع الخوف في تمييزه باجتمع اشعار باشتراك انصافه بالتمييز حين اللقاء والتميز بلى اقل  
اهما لذلك والمتمد انه لا يشترط التمييز وان المراد بالاجتماع المتعارف ان يكون بالابدان في عالم  
الدين اه عافى (قوله من اجتمع) شملت من الانس والجن والملائكة وعيسى عليه السلام لانه  
اجتمع به مرات فى الارض وليلة الامراء وهو حى واما بقية الانبياء فلم يجتمعوا به الا بارواحهم  
فقط اه اجهورى (قوله مؤمننا بنينا) اى بعدنيوه حال حياتهم ولو احمى او غيرهم من ثم عدوا محمد بن  
ابى بكر رضى الله تعالى عنه محميا مع ولا دته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بثلاثة اشهر وايام وشملت من  
الانس والجن وكذا الملائكة بناء على انه مرسل اليهم وهو الاصح بعد بعض المحدثين من رواة قبل النبوة  
ومات على دين الحنيفية كزيد بن عمر بن قنيل محميا اه زياى (قوله وعطف الصبح) لعل المراد  
بالعطف العطف القنوى وهو ذكر الشئ بعد شئ آخر والاقال عطف انما هو على الاول اذا تكررت  
المعلوقات على الصحيح فالعطف على محمد لا على الال او انه مبنى على القول المرجوح اه ع ش  
وهو بضم العين كما ضبطه المصنف اه شورى (قوله لتشمّل الصلاة باقيهم) اى الصبح الذين  
ليسوا بال فين الصبح والال هم موصوفون من وجهه هذا على تفسير الال بما ذكره الغير المناسب  
هنا اما لو فسر الال بالمناصب لما هنا هو كل مؤمن كان عطف الصبح عليه من عطف الخاص على العام  
عموما مطلقا ونكتة زيادة فظلم على غيرهم حتى ان الصبح ولو كانوا غير آل افضل من  
الال الذين ليسوا بصحب لان فضيلتهم بالصحبة التى هى من قيل العمل وفضيلة الال الذين ليسوا  
بصحب انما هى بالنعم وفضيلة الذات بوصفها افضل من فضيلتها بوصف ذات اخرى من هذه الحيلة  
قالوا ولذا كان العالم الذى ليس بشريف افضل من الشريف الذى ليس بعالم لكن بقي البحث بان فى الال  
كثيرا من الصبح وفى الصبح كثيرا من الال فكان مقتضى ما ذكرهم ان يقدم الصبح والجواب انه  
قدم الال لان الصلاة عليهم وردت بالنص واما الصلاة على الصبح فبالقياس اه ملوى (قوله وعلينا الحمد  
والصلوة والسلام) الحذف قصد من جملة السلام انشاء التحية من المسلم على المسلم عليه لطلب ان تستقر عليه  
السلامة كالبناء المحيط به من جميع جهاته بحيث لا يكون لشيء من حده سبيل الى مع اظهار الكرامة  
والعظيم بذلك فكان المسلم جعل سلامه كالبناء المحيط اتت على المسلم عليه بحيث لا يكون لشيء من حده سبيل  
اليه التعمية بعل قيد شمول تلك التحية وهو ما مع ثبوتها واساطتها بجمع جهاته حتى جهة علوه اه تقرير

(وعلى محمد) نينا (واله)  
هو مؤمنون بنى هاشم وبني  
المطلب (وصحبه) هو عند  
سيويه اسم جمع لصاحب  
بمعنى الصحافى وهو من  
اجتمع مؤمننا بنينا محمد  
صلى الله عليه وسلم وعطف  
الصبح على الال الشامل  
لبعضهم لتشمّل الصلاة  
والسلام باقيهم

لبعضهم **(قوله)** وجلنا الحدو والصلاوة والسلام الخ) أضافت عن جملة البسمة وقال ابن الصانع في تذكرته منع الناس من الواو في بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد لأن الأولى خبره في الثانية طلية وأجازه ابن الطراوة لهما اشتراكا في التركا ه فهذا صريح في أن جملة البسمة خبرية لكن أجاب بعضهم عن هذا العطف بأنه قصد جملة البسمة الطلب فهي من وضع الخبر موضع الطلب مثل أتى الله امرؤ فعل خبر أثيب عليه أي ليقى الله امرؤ فعل خبر أثيب عليه وهذا صريح في أنه قصد بها الانشاد في مثل ذلك التركيب وأنها خبرية عوضا عن الكلام في بسم الله الرحمن الرحيم التي في أوائل السورة الشريفة هل هي خبرية أو طلية أما على تقدير أقرأ فقل أمر كإقراء العشرى فهي طلية أو أقرأ على تقدير أقرأ فقل مضارع كإقراء غيره فهي خبرية وضعا أنشائية معنى فهي على الأولى ليست قضية قطعا وعلى الثاني يمكن أن يقال إنها قضية باعتبار الوضع مع عدم النظر للعارض لكن فيه تجوز مثل قولهم في الشرطية أنها مركبة من قضيتين وأما باعتبار ما هو المقصود منها فليست بقضية لأنها أنشائية معنى فتأمل اه شوبري **(قوله)** خبرتان لفظا انشائيتان معنى (إذ لو كانتا خبرتين لفظا ومعنى لكانت المقصود منها إذ غرض قائلها الإيجاد والاحداث دون الأخبار وكذا يقال في صريح المقود اه تقرير لبعضهم عبارة عرش قوله خبرتان لفظا الخ يجوز في جملة الخدان تكون خبرية لفظا ومعنى لأن الحمد للثناء باللسان والأخبار بأنه مالك أو مستحق لجميع المحامد تناديه جل وعلا أما جملة الصلاة فلا يجوز فيها ذلك لأن الصلاة لغة الدعاء أو الخبر بها ليس دعاء وجوز به بعضهم فيها أيضا بناء على أن الصلاة الغرض منها تعظيمه عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل على كل من التقديرين انتهت **(قوله)** للدلالة على الثبوت والدوام) فإن قلت كيف ذلك وقد صرح الشيخ عبد القاهر بأنه لا دلالة في ذي منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لو بدلت أجيب عن ذلك بأن الشيخ إنما نفي دلالة الاسمية فلا ينافي استفادة الدوام منها بواسطة المدلول من انتساب إلى الرفع أو أن الاسمية تدل لدلتين لفظية على مجرد الثبوت كإذ كره الشيخ وعقلية على الدوام كإذ كره الرضي في الصفة المشبهة والشيخ إنما نفي اللفظية أو أن الدلالة على ذلك من مودة المقام فإن قلت كيف دلالة الاسمية على دوام الثبوت مع أن خبرها ظرف وهو مانع من ذلك سواء قدر الظرف بالفعل وهو ظاهر لنصر يحجمه بأنه اجتهد تنقيدا لا استمرار التجددى كما في أنه يستتبع مذهبهم أو قدر باسم الفاعل لأنه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل قلت أجيب بأن الاسمية التي خبرها فعل إنما تنقيد التجدد إذا لم يوجد ما يوجب الدوام والثبوت كالمدلول هنا وبأنه يجوز أن يمنع كون اسم الفاعل للحدوث ولا ينافيه عمله في الظرف لأن راحة الفعل كافية في ذلك فيكون عاملا وهو بمعنى الثبوت فقد صرح في المطول آخر الباب الثالث بأن زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل أو حصل وبقي وجه إيراد البسمة محتملة للاسمية والفعلية قال الشيخ ويحتمل أنه حصول المقصود بكل منهما الوعد الاختصار بخذف المتعلق أو مجرد التنوين اه شوبري وقال بعضهم في ترجيح الاسمية على الفعلية ما نصه لأن الجملتين أن استمرتا لا لانشاد في هذا المقام كما ذهب إليه بعض الشارحين ليكون قائلها حامدا لا غيرا عن الحمد فلا استمرار بلغة لا يجري فيها التكذيب عند الأخبار بها أولى من التي يجري فيها ذلك ألا ترى أن أحدا لو قال أحد الله تعالى خيرا عن جده وكان غافلا عن إجلال الله تعالى فإنه يقال له كذبت بخلاف ما لو قال الحمد لله في الحالة المذكورة فإنه لا ينسب إليه التكذيب كما هو ظاهر وإن استعملت الجملتان في الأخبار من غير نقل فالاسمية أولى أيضا لأن التعظيم في الأخبار بأن الله محمود بجميع المحامد أو جنسها الشامل لجميع الأفراد أكثر من التعظيم في أخبار التكلم بكون الله محمودا بحمده المفاد بالفعلية أه من حاشية دلائل الخيرات للقائري **(قوله)** **(الفائزين)** الفوز هو النجاة والفقر بالخير مع حصول السلامة وقوله بعلاء أي باعلاء هو رفعت لهم فهو اسم مصدر لا على وقال بعضهم إن علاج جمع على أي موضع عال فهو كثره وغرف أي الفائزين من الله بالرب العلية ثم رأيت في المختار ما يشهد للأول حيث قال والعلاء والعلاء الرفعة والشرف وكذا العلاء والجمع العالي ثم قال

وجعلنا الحدو والصلاة  
والسلام خبرتان لفظا  
انشائيتان معنى واخترت  
اسميتها على فماتهما للدلالة  
على الثبات والدوام  
**(الفائزين من الله بعلاء)**  
صفة لمن ذكر

والعلة الشرة والجمع العلاليه ولم ارفعه على وزن غرق حتى تكون علاجها له وشهد الثاني اولئك لم  
 الدرجات العلاليه حلف لكن ذكر في المعياح ما نصه العياح خلاف السفل بعض العين فتعصر وفتحها  
 فتند قال ابن الانباري والعزم مع القصر كثر استعمالا واصل المفيا كل مكان مشرف وجمع المفيا على  
 مثل كبر وكبره وقوله لمن ذكر اي عمدوا له وجهه اخيشنا (قوله وبعد) اعلم ان بعضهم  
 يقول الواو عاطفة واما عن قوة القامدة عليها ولا نيابة وبعضهم يقول الواو نائية عن اما والقامدة  
 عليها لانها لازمة لها خذفت اما وبيت القاء دالة عليها اقامة لل لازم مقام المزوم وبقائه لانه في الجملة  
 وأورد عليه انه يلزم حيثما جتمع بين العوض والمعووض لانه حيث كانت القامدة عليها كانت كالمفوض  
 بها والواو نائية عنها فلم يجمع حيث وجب الجوز واجاب النزي بان ذلك انما يتبع لفظا حقيقة لا تقدير اكا هنا  
 وعبر السكاكي في المفتاح بقوله واما بعد فجمع بين اما والواو وكأنه يجعل الواو عاطفة كما تقدم عن  
 بعضهم والتقدير اقول اما بعد الخ اه عش (قوله وبعد) ظرف زمان بالنظر لتكلم ومكان بالنظر  
 لرسم اي بعدما تقدم لخذف المضاف اليه نوى ثبوت معناه فثبت على الضم اه شوري (قوله  
 يوقى بها) اي موضعها اذاجي بها ان يوقى بها الانتقال لانه متى اريد الانتقال يوقى بها لان الانتقال  
 كما يحصل بها يحصل بغيرها كذا وان اه عش قوله ويستحب الاين هاء الخطب والمراسلات  
 اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم اه خطيب على اي شجاع (قوله للانتقال) اي عند الانتقال  
 او لارادة الانتقال وليس الانتقال معناه الزمان او المكان قوله من اسلوب اي فن اذ في المختار  
 ان الاسلوب هو الفن والمراد بالفن النوع من الكلام اه شيخنا (قوله واصلا) اي اصليا الثاني اي  
 اصل ويبدأ اصل الواو اما قالوا نائية عن اما واختصت الواو من بين سائر حروف العطف بالنيابة  
 عن اما لانها ام الباب ولا ينافى تستعمل للاستئناف كما اه ملوى وقوله بدليل لزوم القاء اي وجودها  
 وذكرها لاعداد انك كما للتلافي قوله غالبا وقوله في حينها اي حين وبعد اي في قرب حينها  
 والآخرها مكانها المشغول بها وقوله غالبا يقتضى انه يجوز تركها من حينها وبدونها كذلك كقول  
 ابن الجوزي و بعد ان هذه مقدمة ولم تكن هي اي وبعد اصلا براسها لانه ليس فيها معنى التعليق  
 والفاء لاتناسب الاما فيه معنى التعليق اه شيخنا (قوله واصلا) ايضا المراد بالاصل ماحق  
 التركيب ان يكون عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد ان شيئا خذف من التركيب واخصر  
 فيه اه شيخنا (قوله بدليل لزوم القاف حيزها غالبا) اي حيزو بدو وجه الدلالة من هذا الدليل ان  
 لزوم القاف بعد لئى من ادوات الشرط الا اما فها وجدنا ذلك اللزوم مع وبعدنا ان اصلها  
 اذا لم يصلح فليصنف ما جرت بزموم القاء واما لزمنا لضمين اما معنى الشرط الخ فلا بد من هذه الملاحظة ليم  
 الاستدلال ويظهر التعليق في قوله لضمين الخ والاقا كلام فيه تفكيك بدون هذه الملاحظة اه شيخنا (قوله  
 لضمين اما الخ) تليل مخدوف علم ما قبله اي ولزم اما لضمين الخ اي مع ضما في الشرطية فجرت  
 بزموم القاء والاقاء لا تزم شيئا من ادوات الشرط بل اما ان تفتح فيها ادخال الجواب الشرطية او تجب فيها  
 اذا لم يصلح فليصنف ما جرت بزموم القاء مطلقا اه شيخنا وسقط ما كتب عش على مرهنا ونص  
 عبارته بقوله غالبا يقال حيث قرر الائمة من النحاة ان القاء اما معتمدة في الجواب او اوجبة في ان اراد الشرط  
 المطلق فهو منقسم الى ما يزم الى ما يتبع وان اراد احده فسيكون ما يصلح لمباشرة الاداة ذلك لا تزمه القاء بل  
 هي معتمدة فيون ان اراد القسم الاخر وهو ما لا يصلح فذلك يجب فيه اما غالبا ومن ثم عدوا حذفا في نحو  
 قوله من فعل الحسنات الله يشكرها ضرورة فامنى العلية حيث لا ان قال لا كانت العصور التي يجب  
 فيها اكثر من التي لا يجب فيها ص اطلاق الغلبة عليها باعتبارها اقها فان الاكثر يقال له غالب اه (قوله  
 والاصل مهما يكن من شيء) اي اصل اما بدو اما كان اصلها مخصوصا بها لا غيرها من ادوات الشرط  
 في مهمها من الابهام لانها تقع على كل شيء عاقل او غير ههنا او غير مكانا او غير ههنا والابهام يناسب ههنا لان

(وبعد) يوقى بها الانتقال  
 من أسلوب الى آخر واصلا  
 أما بعد بدليل لزوم القاف  
 حيزها غالبا لضمين اما  
 معنى الشرط والاصل

العرض التعليل على وجود شيء ما بخلاف غيرهما من الادوات فانه خاص ببعض الاشياء وقوله مهما يكن  
 مهما مبتدأ اخرها ما يمكن والمبتدأ هو الضمير في يكن ومن شيء ان لهما هو في محل نصب على الحال اه  
 شيخنا (قوله) والاصل مهما يكن من شيء ايضا فوقعت كلمة امام موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط  
 وتضمنت معناها فاعلمت منها معنى الشرط لانها التاء اللازمة للشرط غالبا وتضمنتها معنى الابتداء لزمها  
 لصوق الاسم للاداء المبتدأ اقامة اللازم مقام المزموم وبقاء لاشرفه في الجملة اه شرح رح (قوله) فهذا المؤلف  
 الحاضر ذنبا) الاشارة للالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني على ما هو المختار والارجح  
 من احتيالات سبعة في مسمى الكتيب والتراجم بان السبعة ان يقال ان مسمى الكتيب الالفاظ والنقوش  
 او المعاني او الالفاظ والنقوش او الالفاظ والمعاني او النقوش والمعاني او الثلاثة وانما كان هذا مختارا  
 دون غيره من السبعة لان النقوش لعدم تسرها لكل احد وفي كل وقت لا تصلح ان تكون مدلول ولا  
 جزء مدلول فبطل اربع احتمالات ولان المعاني لكونها متوقفة في الغالب على الالفاظ لا تصلح ان تكون  
 مدلول ولا جزء مدلول ايضا فبطل احتمالان فتمين ان يكون المراد الالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على  
 المعاني واما من حيث دلالتها فليست مقصودة اه شيخنا ووجد بخط بعض الفضلاء قتلان في الدبر في مائه  
 قوله فهذا الاشارة لاجعة للؤلؤ المؤلف الحاضر في ذهن المؤلف والتقدير فهذا المؤلف الذي هو الفاظ مخصوصة  
 دالة على معان مخصوصة من حيث دلالتها على تلك المعاني على ما اختاره السيد من احتمالات سبعة ابداما  
 في مسمى الكتيب والتراجم وعليه فالاشارة لما هو في ذهن من تلك الالفاظ وان تأخرو وضع الاشارة عن  
 فراغ المؤلف لانه لا يتصور ان تكون الاشارة لما يوجد من الالفاظ في الخارج لانها ما لكونها امر ايضا  
 فاشهر من ان الاشارة الواقعة في اوائل الكتيب ان كانت بعد التاليف فهي لما في الخارج غير مستقيم  
 على هذا الاحتمال المختار لان الالفاظ تتمدد بعد وجودها فان قيل كيف يحتمل الاشارة لما في ذهن مع  
 ان ذلك الاشارة بما لا الى موجود محسوس قلنا المراد المحسوس ولو تنزلا وهذا انه كانه لشدة استحضاره  
 له كأنه صار محسوسا فان قيل هلا جاز ان تنزل الالفاظ التي وجدت في الخارج وان لم تكن كأنها موجودة  
 محسوسة فتكون الاشارة المتأخرة لما في الخارج فيصح ما اشتهر قلنا ذلك فيه تنزيل الموجود غير المحسوس  
 منزلة المحسوس وهذا بعيد تنزيل المدوم منزلة الموجود تكرر اذ ذلك دون هذا فان قيل ما في ذهن من  
 تلك الالفاظ لا يكون غالبا الامورا مجملة وليست هي مسمى الكتيب وانما سماء الالفاظ المفصلة  
 اجيب بان في الكلام مضافا محذوفا فقدره مفصل هذه الالفاظ كتاب الخ فالاشارة لتلك الالفاظ  
 المجملة او الاخبار عن ذلك المضاف المحذوف فان قيل الالفاظ التي وقعت الاشارة اليها واخبر عنها بكتابتها  
 ليست الالفاظ الموجودة في ذهن المؤلف حين ذلك فيلزم ان لا يقال كتاب لنميز ذلك قلنا يلزم ذلك الانباء  
 على ان مسمى الكتيب من حيث علم الشخص وحيث يقدره مضاف آخر اى نوع دال مفصل هذا والمختار  
 المشهور انه من حيث علم الجنس فلا حاجة لتقديره هذا المضاف اذ لا ينحصر فيما في ذهن المؤلف هكذا قال  
 العلامة الجليلي وقوله من حيث علم الجنس اى بخلاف مسمى العلوم فانه من حيث علم الشخص كذا في التحفة  
 وعبارته تبيين التحقيق ان اسماء الكتيب من حيث علم الجنس لا اسمه وان صح اعتبار ما لا علم الشخص خلافا  
 لمن زعمه وان القى فيه بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا محل وان اسماء العلوم من حيث علم الشخص اه بخروجه  
 ونأزه العلامة ان قاسم قلاعن الشيخ عميرة لجمال الجميع من حيث علم الشخص اه رحاني (قوله) مختصر  
 في الفقه اى الفاظ مخصوصة قليلة دالة على جنس الفقه بمعنى المسائل المختصة بدلالة البعض بعض تلك  
 المسائل وقوله على مذهب الامام الشافعي اى كنا ذلك الفقه على مذهب الامام الشافعي كونه الامام على  
 الخاص وفي مستمارة دلالة على تشبيهه على الدال والمدلول بملقه الظرف والمظروف وقد تبين على متعلقه  
 بالدلالة او بمعنى في مستمارة لها ليكون الجار والمجرور بدلا من الجار والمجرور قبله فان قلت كان ينبغي ان  
 يقول مختصر على مذهب الشافعي فلم اذ قوله في الفقه قلت اشارة لدخ مختصرة من جهتين عموم كونه في الفقه

مهما يكن من شيء بعد البسملة  
 والحمد لله الصلاوة والسلام  
 على من ذكر (فهذا) المؤلف  
 الحاضرة هنا (مختصر)

وخصوص كونه في مذهب الامام الشافعي ولدحرم الفقه وخصوص مذهب الشافعي على أن مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه اه شوبري (قوله من الاختصار الخ) أشار به إلى أنه مأخوذ من المصدر المزيدية فالأخذ منه ليس من الاشتقاق المصطلح عليه المراد عند الإطلاق اه ع ش على مر (قوله في الفقه) في هذه النظرية إشكال ساهل أن المنهج كثير من أسماء الكتب إسم للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والفقه كثير من أسماء العلوم إسم للملكة أو الادراك أو المسائل على ما هو مقرر في علمه لا معنى لنظرية نحو المسائل للالفاظ واجيب عنه بوجودها أن في معنى على فهوم نظرية المدلول للدال اه ع ش (قوله في الفقه) ايضا صفة أولى تختص وقوله على مذهب الامام صفة ثانية وقوله اختصرت فيه صفة ثالثة وقوله وضمت اليه صفة رابعة وقوله وحذفت منه الخلاف صفة خامسة وقوله وسببته صفة سادسة فقد وصف الشيخ مختصره بست صفات ام شيخنا (قوله وهو لفة الفهم) وهو إرسام صورة تضاف الخارج في الذهن وقيل المراد به إدراك الشيء موقبل هيئة النفس تتحقق بها معاني ما عسى اه من حاشية الحق للجلال السيوطي اه ع ش (قوله وهو لفة الفهم) ايضا قال النووي يقال فقه بفتح فاء كفتح فرخ فرخا وقيل فقه بسكون القاف وقضيت أن ذلك مع فتح القاف ولا مانع منه وقال ابن القطاع وغيره فقه بالكسر إذ أنهم وقعوا بالضم إذ صار الفقه له سجية وقعه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم اه طوى (قوله واصطلاحا العلم بالاحكام الخ) ذكر المصنف من مبادئ هذا العلم خمسة خدم موضوعا استمداده وقادته واسمهم قد اوصلها السيوطي في بعض مؤلفاته إلى احد عشر فقال (السادس) واضمه وهو التي صلى الله عليه وسلم وأول من صنف فيها أبو حنيفة التيمان رضي الله تعالى عنه (السابع) حكموه هو الوجوب السبيعي على كل مكلف بقدر ما يعرف تصحيح عباداته فان زاد عن ذلك صار واجبا كفاثا إلى وجوب درجة الاتقان زاد عن ذلك إلى ان يلزم درجة الاجتهاد صار مندوبا (الثامن) مسأله هو قضاء ما أتى تطلب نسبة عمولا لالتا إلى موضوعاتها كقولنا فروض الوضوء عند الامام الشافعي ستة اشياء (التاسع) فضله على غيره من العلوم فهو افضلها لأن به يعرف الحلال والحرام والصحيح والفاسد وغيرهما من بقية الاحكام (العاشر) نذبه إلى غيره لانه من العلوم الشرعية وانه يصمم المكلف عن الخطأ في فعله (الحادي عشر) غايته وهي الفوز بسعادة الدارين اه وهذا الأخير أشار له الشارح بقوله المحصلان للفوائد الدينية بقوله الاخرية فعمل هذا يكون في الصارح ستة من الاحد عشر (قوله العلم بالاحكام) المراد بالعلم هنا الظن واليق في الاحكام للاستغراق والمراد بالظن ملكته أي الملكة التي يقتدر بها على ظن جميع الاحكام فهو مجاز به على مجاز والمراد بالاحكام النسب التامة أي الفقه العلم بجميع النسب التامة وخرج بالاحكام العلم بغيرها من الفوائد والصفات كشعور الانسان بالياض وقوله الشرعية أي المأخوذة من الشرع المبعوث به النبي الكريم وخرج بها العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وقوله العملية أي المتعلقة بكيفية عمل ظلي أو غيره كالعلم بان النية في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب فقولنا النية واجبة مسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة والفقه إسم للعلم بالنسبة وهذه النسبة عملية أي متعلقة بصفة عمل فالعمل هو التي تفرصته هي الوجوب وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو صفة لية التي هي العمل وخرج بالعمل العلم بالاحكام العملية أي الاعتقادية كالعلم بان الله تعالى واحد وانتهى يرى في الاخرة وقوله المكتسب أي ذلك العلم من أدلتها أي أدلة تلك الاحكام التفصيلية أي المبينة أي المتعلقة بجميع خصوص والاكساب منها ليس بالاستقلال بل بواسطة ضم الاجالية اليها وخرج بالمكتسب علم الفرائد والوجوبيل بما ذكره وخرج بقيد التفصيلية العلم بذلك أي بالاحكام الشرعية الخ المكتسب لغيره أي الشخص الذي نصب نفسه للخلاف والجدال ليلب عن مذهب إمامه من المختصين التابعين المثبتين بما يأخذ من الفقه كالشافعي ليحفظه عن إبطال خصمه كالحنيفة فعلمه أي الخلاف مثلا وجوب النية في الوضوء لوجود مقتضى وبعده

من الاختصار وهو تقليل  
اللفظ وتكثير المعنى (في  
الفقه) وهو لفة إلى الفهم  
واصطلاحا العلم بالاحكام  
الشرعية العملية المكتسب  
من أدلتها التفصيلية  
وموضوعه افعال المكلفين  
من حيث غرض الاحكام  
لهما واستمداده من الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس

وجوب الترتول جود الثاني ليس من التفقه مثله ان يقال للحنفي التية في الوضوء واجتعل جود المقتضى أى  
الدليل ولم يمتنعوا بوقول الترتول ليس بواجب لجود الثاني أى الدليل الذى دل على عدم وجوبه ولم يمتنع  
اه من شرح المحلى وحواشيه (قوله وسائر الادلة المعروفة) كاستقراء الشافعى النساء في أقل الحيف  
والنفاس وغالبهما واكثرهما والاستحسان كاستحسان الشافعى التحليف على المصحف اه شيخنا (قوله  
وسائر الادلة الخ) ايضا أى باقيا هو الاستصحاب اه حل أى والاستقراء والاستحسان والاقتراء اه  
شيخنا (قوله واجتنب نواهي) أى متعلق نواهي وهو المحبات اذ هي المجتنب ولو قال امثال او امراته  
تعالى ونواهيها احتيج للتكفي ويكون المعنى وامثال نواهي بترك المنهات اه ص (قوله محمد بن إدريس  
ولم يرض الله تعالى عنه على الاصح بقرينة التي توفي فيها هاشم جد النبي ﷺ وقيل بمسقلان وقيل بنى سنة  
خمس مائة ثم حل إلى مكة وهو ابن ستين ونفساها وحفظ الموطأ وهو ابن عشرة وتفقه على مسلم بن خالد  
مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقته من باب اسماء الاضداد واذن له في الاقتاء وهو ابن خمس عشرة  
سنة سمع أن ثقات بني جحر أمه في فلة من العيش وضيق حال وكان في حال صباه يجالس العلماء ويكتب ما  
يستفيد في العظام ويحوي حاجتي ملامنها خيا يأم رجل إلى مالك بالمدينة ولازمة مائة ثم قدم بغداد سنة خمس  
وتسعين ومائة فقام بها سنين فاجتمع عليه علماءها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه  
وصنف بها كتابا بالقديم ثم عاد إلى مكة فقام بها مدة ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فقام بها شهرا  
ثم خرج إلى مصر ولم يزل بها ناشر العلم ملازما للاشتغال بجمعها العتيق إلى أن أصابته بضرة شديدة ففرض  
بسيها ياما على ما قيل ثم انتقل إلى رحمة الله تعالى وهو قطب الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين  
ودفن بالقرعة بعد العصر من يومه وانتشر عليه في جميع الاقواق وتقدم على الامعة في الخلاف والواق وعليه  
حل الحديث المشهور عالم قرش يلا طباق الارض علما وقدا فرديض اصحابه في فضله وكرمه ونسبه  
وأشعاره كتابا مشهورة وفيها ذكره تذكرا لاولي الاباء وذكرته في شرح المنهاج وغيره ما فيه الكفاية  
اه خط على غاية الاختصار وقد نظم بعضهم تاريخ ميلاد كل من الامعة الاربعة ووقاته ومقدار عمره في  
آيات فقال

تاريخ نيمان يكن سيف سلا • ومالك في قطع جوف ضبطا  
والشافعى حين بسبرند • واحمد بسبق امر جمدا  
فاحسب على ترتيب نظم الشعر • ميلادم قوتهم فالعمر

(قوله محمد بن إدريس) ايضا ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عيين بن عبد بن هاشم بن المطلب  
ان عبد مناف جد النبي ﷺ لانه ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهذا  
نسب عظيم كما قيل

نسب كان عليه من شمس الضحى • نورا ومن فلق الصباح عودا  
ما فيه الاسيد من سيد • حازل الكارم والتي والجودا

اه خطيب على أن شجاع وهذا بيان لنسبه من جهة الاباء وأما من جهة الامهات فهو رضى الله  
عنه محمد بن قاطمة بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب فينتمون للصحابه من جهة الامهات  
واسطان ومن جهة الاباء ثلاثة وقرله ابن هاشم بن عبد مناف هاشم هذا غير هاشم الذى في  
نسب الامام قاتلى في نسب النبي عم الذى في نسب الامام ويان ذلك ان عبد مناف كان له  
وإدان شقيقان أحدهما هاشم والآخر المطلب فهاشم أعقب عبد المطلب وعبد المطلب أعقب  
عبد الله ابا النبي صلى الله عليه وسلم والمطلب أعقب هاشما وهاشما أعقب عبد زيد إلى آخر  
نسب الامام فالمطلب عم عبد المطلب وهاشم عم هاشم وأما أبو طالب فعم النبي ﷺ اه شيخنا  
لكن قد رايت عن الخطيب على التيه ان أم الشافعى قاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسن

وسائر الادلة المعروفة  
وقاته امثال او امراته  
تعالى واجتنب نواهي  
المصلان لقواته النبوية  
والاخرية (على مذهب  
الامام) المجتهد بن عبد الله  
محمد بن إدريس

ابن علي فله يكون بينه وبين الصحابي من جهة أمه ثلاثة كما هو كذلك من جهة آياته وقوله بنت عبد الله بن الحسن بن حسن هذا هو التحقيق فهو اعني في اسم الاب والابن فاقوم في بعض النسخ ابن الحسين بن الحسن تحريف كافي شرح الواهب عن فتح الباري ورأيت في تأليف الفخر الرازي في مناقب الامام رضي الله عنه مافيه واما المقام الثالث وهو بيان نسب الشافعي من جهة الام قبيلة قولان (الاول) وهو قول شاذ رواه الحاكم ابريد الله الحافظ وهو ان أم الشافعي رضي الله عنه طائفة بنت عبد الله بن الحسن ابن الحسين بن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه (والثاني) وهو المشهور انها كانت امرأة من الازد اه وقال في موضع آخر والشافعي كان مطليا من جهة الاب وهاشميا من جهة امهات الازد وازديا من جهة امه خاصة اه وقال في موضع آخر قائدة زوجة الشافعي رضي الله عنه هي حميدة بنت نافع بن عيسى ابن عمرو بن عثمان بن عفان ومن اولاده منها ابو عثمان محمد بن محمد بن ادريس وهو الاكبر من ولده وكان قاضيا بمدينة حلب وله ابن اخر قال له الحسن بن محمد بن ادريس مات وهو طفل وهو سرته وللشافعي من امراته الثمانية بئتان طائفة وزينب اه وعبد مناف الذي اتفق الشافعي مع التي فيه ابن يحيى بن كلاب ابن مرة بن كعب بن ابي الهيثم وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن نضر بن نزار بن معد بن عدنان والاجماع متفق على هذا النسب إلى عدنان وليس فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما ينقل وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ كان إذا انتهى في النسب إلى عدنان امسك ثم يقول كذب النساويون أي بعده اه خطيب على أبي تمام وعبد مناف عاشر جد للامام ورابع جد للنبي ﷺ واما عدنان فهو ثامن عشر جد للنبي رابع وعشرون جد للامام اه شيخنا (قوله الشافعي) نسبة إلى شافع رابع آياته وانما نسب إليه لانه اكرمهم واشهرهم ولا يهمل في بيان فیه اشهر من غيره اه حنف (قوله رضي الله عنه) ايم يؤاخذة وقوله وارضاء ايا كرمه ربيع الدرجات مثلا اه عش (قوله من الاحكام) المراد بها النسب التامة وقوله في المسائل نعمت للاحكام اى الاحكام الكاتبة في المسائل فهذه الظرفية من ظرفية الجزء في الكل اذا المثلة مركبة من موضوع ومحول ونسبة التي هي الحكم فالسئلة كقولك الوتر مندوب والحكم الكائن فيها ثبوت التندب للوتر اه شيخنا (قوله مجاز عن مكان الذهاب) حال من مافى قوله اى على ما ذهب اليه هكذا قال بعضهم فيه انه فرما بالاحكام والمجاز لفظه مستعمل في غير ما وضع له فالاولى ان يكون حالا من لفظ مذهب المذكور في المتن اى حال كون هذا اللفظ مجازا الى متجاوزا به ومنقولا عن مكان الذهاب الى الاحكام التي ذهب اليها الامام الشافعي فقوله عن مكان الذهاب متعلق بمحذوف نعمت لمذهب اى مجازا منقول عن مكان الذهاب الذي هو معناه الاصل الحقيقي وهذا التجوز بالنظر للاصل والافتقار لفظ المذهب حقيقة عرفية في الاحكام اه حنف (قوله اختصرت) اى جمعت فيه اى في هذا المختصر الذي هو عبارة عن الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني وقوله مختصر الامام على حذف مضاف اى معاني مختصر الامام اى المقصودة من معانيه والافرن جملتها حكاية الخلاف والشيخ لم يتعرض له الا بالاشارة بالناية في بعض الاحيان فتحصل ان الظرفية هنا من ظرفية المعاني في الالفاظ اشار له عش وعبارة المولى اختصرت فيه اى في ذلك الموقف المبرر عنه بالمختصر المراد به ما اخذته من المتأخر وما ضمه اليه فليس فيه ظرفية التي في نفسه ولا حاجة إلى ان يقال ان كل مثله من امثال المتأخر مظهر في مجموع مسائل المنهج انتهت (قوله مختصر الامام) هو مختصر من المحرر وهو من الوجيز وهو من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرميين على مختصر المزني ومختصر المزني من الام للامام الشافعي اه بايلي وكل من الوجيز الوسيط البسيط للامام الزواي نذلي الحرميين (قوله النووي) نسبة إلى نوي قال ابن القطان تليد للنووي والنسبة اليها بحذف الالف على الاصل ويجوز كتبها بالالف على المادة قال بعض المتأخرين وبابائهم وحدها قرأته بخط الشيخ يعني النووي لكن قال ابن

(الشافعي رضي الله عنه  
وارضاء) أي مذهب اليه  
من الاحكام في المسائل  
مجازا عن مكان الذهاب  
(اختصرت فيه مختصر  
الامام أبي زكريا النووي)  
رحمته الله (المسمى بمنهج  
الطالبين

الهام انه باثباته خلاف القياس قالوا بالالف التي هي بدل من لام الكلمة فلا يجوز حذفها بل يجب قلبها في التسمية أو افعال نووي كما يقال في النسبة الى قتي قنوي أه شورى وهو روحه الله تعالى اسمه يحيى بن شرف ابن مري بكسر مفتاح المهمة المخففة وبالقصر ابن حسن بن حسين بن محمد بن جعفر بن حوام بكسر الهمزة وفتح الزاوي وليس الصحابي كاقفل عنه بدأ روحه الله تعالى في الاشتغال وعمره تسع عشرة سنة وحفظ التنبيه في اربعة اشهر ونصف وبيع المذهب بقية السنة وكان يقرى في اليوم واليلة اثني عشر درسا ويكتب ما يتعلق بهامن القوائم ولهذه المهمة الباهرة تفهوه وظهرت عنه مصنفاته التي هي أشهر من ان تذكر أو كدر من ان يمحصر في نحو سبع وعشرين سنة اذ جعله عمره نحو ست وأربعين سنة ومن اجل ماثرة ما حكي انه قطب قبل موته وكشف بذلك قاستكنم وقد افرد غير واحد ترجمته بالتأليف رحمه الله ورحمة واسعة وبه في تحرير المذهب الامام الجليل عبد الكريم محمد بن محمد عبد الكريم بن الفضل الرافعي نسبة لرافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه لا لرافعة نسبي رافعان خلا فالواقع للنووي وغيره القزويني توفي سنة ثلاث وأربع وعشرين وسنة عن ستة وستين سنة ادام الله عليه سحاب الرضوان ورفع درجاته في اعل الجنان أه من شرح العباب للحجوة (فائدة) العباب تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام الشباب الزبيدي تفهده الله رحمته قال فيه واودعته خلاصة روضة الطالبين وعمدة المفتين مع زيادة فوائد عديدة انتزعتها من كتب الاصحاب أه من الشرح المذكور وعبارة الروض وشرحه امامه بهذا كتاب اختصرت فيه ما في الروضة للامام النووي المختصرة من العزيز شرح للامام الرافعي على الوجيز للزالي انتهت وقد علمت ان الوجيز من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين على مختصر الزني ومختصر المزني من الام للامام الشافعي رضي الله عنهم (قوله وضمنت اليه الخ) هذه الجملة ثمانية الصفات للضمير في الراجح مختصر شيخ الاسلام وهو المنهج وهو ان كان عبارة عن مجموع معاني المنهاج وزيادة شيخ الاسلام فهو من ضم الجزء الكلي وقصده التنبيه على شرف هذا الجزء ومده أه شيخنا عبارة المولى وضمنت اليه الى المأخوذ من المنهاج فيه شبه استخدام عند اليايين وتجريد عند النحويين لانه مجرد اللفظ عن بعض مدلوله انتهت (قوله مع ابدال غير المعتمد به) فيه ادخال الياء في حين الابدال على المأخوذ وادخالها في حين الابدال وفي حين بدل وتبدل واستبدل على المتروك هو الفصيح وقد خفي هذا التفصيل على من اعترض المتن واصله باقو بدلتهم بجنتهم جنتين ومن يبدل الكفر بالامان فقد ضل وقد تدخل في حين بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله وبدل طالعي بحسن سعدى أه زيادى وقد تدخل بعد ابدال على المتروك نحو ابدلت الجيد بالردى اى اخذت الجيد بدل أه شورى (قوله غير المعتمد) اى في الحكم او يستعده الخذاق في التمييز فيشمل ما هو اعم وما هو اولى وما جمع الصفتين أه حل والضمير في راجع للمضاف اليه (قوله بلفظ مبین) اى موضع للمراد بلا قصور ولا اهام ولا خفاء ولفظ تنازعته ضمنمت وابدل بالبدل للامانة أه مولى (قوله بلفظ مبین) ايضا اسم قاعل من بان وضح ومن بان معنى اوضح واظهر وفي المصباح بان الامريين ولا يكون الا لازما بان اباته معنى الوضوح ويستعمل لازما ومتعديا أه عش (قوله وسأني على ذلك) اى المذكور من الضم والابدال أه شيخنا واعلم اولان الشيخ تارة يعبر بالولى وتارة يعبر عن تارة بها فالاول اذا هو كلام الاصل حكايه مر كما يصرح به كلامه في مواضع منها موضعان قيل القضاوانثا اذا قصر عن شمول بعض الاحكام وكان في مقام لا مجال فيه لا رادو الثالث عند اجتماع كلام المبتدئين وباجتماعهم لم يقع السداد وتارة يقول وكذا من زيادى او انصرح به من زيادى فالاول لما لا يمكن عليه من كلام الاصل والثاني لما يمكن علمه ولو بقياس هذا الفرع المزيد على مجرد هذا الاصل وتارة يعبر بغير ذلك كما يعلم من سر كلامه وتخاص بهل تفسيره كاسيا في منها على في محاله مع الاعتذار عن الاصل في خلاه كفول في كتاب الجنائز مع ان عبارتي اوضح من عبارة في فائدة الغرض كما لا يخفى وفي كتاب الخلق اعم

وضمنت اليه ما يبرع  
ابدال غير المعتمد به اى  
بالمعتمد ( بلفظ مبین)  
وسأني على ذلك غالباً  
في محاله



من قول الروضة وفيه وقول قبلت يفيد تعقيب القبول بخلاف قوله فاذا قبلت بانتهى في كتاب اللان وقول  
 كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الاصل وفيه ايضا تعبير بذلك موقوف بالعرض بخلاف قوله  
 كذا وفي كتاب الجهاد وشيرل التنديد يكون الكفار بيلا دم من زياد وفيه ايضا تعبير بجمع وعمره  
 اعم من تعبيره بالزاد وفيه ايضا وفي تعبير الاصل بكذا اتمسح وفيه ايضا ما اقتضاء كلام الاصل من كذا  
 ولم يبق عليه الا التولية وان اوم كلام الاصل خلافا في الايمان وكلام الاصل يفهم فيه وما اقتضاء كلام  
 الاصل الخضم في الفطنة ولا يخفى على الواقف على ذلك ما فيه من الاجتناع وغيره بخلاف كلام  
 الاصل وفي الشهادات ولا يخفى عليك حسن ما سلك في بيان التوبة وشرطها على ما سلكه ام ما وجدته  
 بخطه ام شوري (قوله وحذف) اي تركته ام حل وهذا بناء على ان الضمير في منه عائد على مختصره واما  
 ان كان عائد على مختصر الامام فالخلف باق على حاله اي انه حذفه حين اختصره لكن يلزم عليه نقشت  
 الضائر لان الضائر السابقة عائدة على مختصره ام حذف (قوله وحذف منه الخلاف) ايضا اي اسقطت  
 حكايته ايم آت به لانه ذكره ثم حذفه ولما كان لا يلزم من ابدال غير المعتد به حذف الخلاف قال  
 وحذفت منه الخلاف وقدم الابدال على الخلف لان الاعتناء ببيان المعتد ذكره اقوى منه بالخلف  
 فتأمل ام مد على التحرير (قوله على الراغبين) اي المتكئين على الخير طلب الحيازة معاليه (ه زيادى اي  
 لان الرغبة الانهماك على الخير لاجل طلب المعالي وتتمنى للحبوب في قول فلان رغب في كذا اي  
 يحبه والمسكره بين قول فلان رغب عن كذا اي يكرهه ام من الشيخ عبد البر الاجهوى (قوله بمنهج  
 الطلاب) فاختصر الاسم كاختصر المسمى ثم اشترى الان بالمنهج اختصارا على الجزء الاول من العلم مع  
 ادخاله ان عليه ام لوى (قوله راجيا) من الرجاء بالمدح وهو الامل يقال رجوت فلانا رجوا ورجاه  
 ورجاوة وترجيه وترجوه ورجيته كله بمعنى رجوته قاله الجوهرى اي اؤمل ام شرح الروض وعبارة  
 المدحى راجيا اي مؤملا مع الاخذ في الاسباب والافو طمع انتهت (قوله راجيا) ايضا حال من  
 فاعل اختصرت وما بعده اي اختصرت راجيا وضمنت اليه راجيا وحذفت راجيا وسميته راجيا  
 ام عانى اي ففد من الاول دلالة الثاني اوبالسكر وليس من باب التنازع لان التنازع لا يكون في  
 الحال لاحتياجه الى اخبار والحال لا تكون الا نكراه شيئا (قوله وهو العقل) هذا موافق لما في  
 القاموس من مرادفة العقل والعقل في كلام بعضهم ان القلب اخصى العقل الكامل ولذا جعل نكتة  
 ختم الادلة الثمانية في آية ان في خلق السموات والارض في سورة البقرة يمتثلون ان كثرة الادلة  
 لا تحتاج لكن العقل ونكتة ختم الادلة الثلاثة في آية آل عمران باولي الاوابان الادلة القليلة تحتاج  
 لعقل كامل لختم الادلة لانها في المدلول ام شوري يتصرف (قوله واسأله التوفيق) لم يقل كسأفقه ان يوفق  
 ليناسب ما بعده وهو الفوز ام شوري (قوله وتيسيل سبل الخير) زاده دفعا لما اورد على من  
 اقتصر في تبرئه على قوله خلق قدرة الطاعة في البعد من انه يقتضى ان الكافر موفق لقدرة  
 على الطاعة لكن لا يجب عنه بانه انما يتم ان اريد بالقدرة سلامة الاعضاء والصحيح كما قاله  
 الاشعري ان القدرة هي الصفة المقارنة للعقل وعليه فلا حاجة الى قوله وتيسيل الخ نعم الخفية يطلقون  
 القدرة على سلامة الاعضاء ويسمون القدرة المحركة ويسمون الصفة المقارنة بالقدرة الميرة ام ع ش  
 وعبارة الشوري قوله وتيسيل الخ اشار به الى تفسير آخر وان كان في كلامه ايام انتهت (قوله للصواب)  
 فيه ان التوفيق لا يكون الا في خير فان ادعى قوله للصواب واجب بانه ذكر بعض متعلقاته او انه سلك  
 النجربدان جرد التوفيق عن كونه في خير ام شيئا (قوله والعقل) كالصلاة ومعنى كونها توافق الواقع  
 ان تكون على طبق الصلاة ان طابا منه المارح ام شيئا (قوله الى الرجوع) اي قال مبدع مبدع  
 وفي المصاحح اب من سفره قرب او باوما يرجع والاياب اسم منه فهو آي الى الله اي رجع عن ذنبه  
 وقاب فهو آواب مبالغة ام ع ش

( وحذفت منه الخلاف )  
 (روما) أى طلبا ( لتيسيره  
 على الراغبين ) فيه ( وسميته  
 بمنهج الطلاب ) المنهج  
 والمناهج الطريق الواضح  
 ( راجيا ) أى مؤملا ( من  
 الله تعالى ) ( أن يفتق به  
 اولو الاياب ) جمع لب  
 وهو العقل ( واسأله  
 التوفيق ) وهو خلق القدرة  
 الطاعة وتيسيل سبل  
 الخير ( للصواب ) أى لما  
 يوافق الواقع من القول  
 والعقل ( واسأله الفوز )  
 أى الظفر بالخير ( يوم  
 الحساب ) أى الرجوع الى الله  
 تعالى اي يوم القيامة

## (كتاب الطهارة)

الظاهر ان الاضافة هنا على معنى اللام من اضافة الاله للبدول بناء على مختار السيد وغيره في معنى الكتب  
 انه الالفاظ المخصوصة او من اضافة العالم الى الخاص كشجر الارشوع والفقه بناء على انه المسائل وانه  
 بمعنى اسم المفعول وجعلها بمعنى في فيه تكلف كان جعلها بمعنى من بعيد بل منه بعضهم اه شورى وقد  
 افصح الامة كتبهم بالطهارة لخبر مفتاح الطهور مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع  
 الاسلام بعد الشهادتين البحوث عنهما في علم الكلام بالصلاة كاسياتي ولكونها اعظم شروط الصلاة  
 التي قدموها على غيرها لانها افضل عبادات الدين بعد الايمان والشرط مقدم على المشروط طبعاً فقدم عليه  
 وضعا ولاشك ان احكام الشرع اما ان تتعلق بعبادة او بمعاملة او مناهجة او جناية لان الغرض من البعثة  
 تنظيم احوال العباد في المعاد والمعادى وتنظيمها بما يحصل بكمال الادراك والشهوية والنفسية فا  
 يبحث عنه في الفقه ان تعلق بكمال النطقية اى الادراكية فالعبادة اذا ما كمالها او بكمال الشهوية فان تعلق  
 بالاكل ونحوه فالعبادة او بالوطى ونحوه فالنكاح او بكمال القضية فالجناية واهمها العبادة لتعلقها  
 بالاشرف ثم المعاملة لشدة الحاجة اليها ثم المناكحة لانها دونها في الحاجة ثم الجناية لقله وقوعها بالنسبة  
 لما قبلها فرتبها على هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهادتين على ترتيب خبر الصحابين بنى  
 الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة  
 وصوم رمضان وحج البيت واختاروا هذه الرواية على رواية تقديم الحج على الصوم لان  
 الصوم اعم وجوباً ولو جوبه على الفور ولتكرره كل عام اه شرح م ر ولم يشرعوا في هذه الحكمة  
 للفرق له لكونها علماً مستقلاً او جعلها من المعاملات كما ذكر جميعاً فسمت التراتب وهي شبيهة  
 بالمعاملات واخروا القضاء والشهادات والدعاوى والبنات لتعلقها بالمعاملات والمناكحات  
 والجنايات اه ع ش عليه واما كانت الطهارة اعظم شروط الصلاة لانها مزية عند الفقيه على بقية  
 الشروط من حيث ان قائد الطهورين يجب عليه الاعادة عند القدرة على احدهما بخلاف قائد السيرة فان  
 صلاته تنقضي عن القضاء من صل طائفاً داخل الوقت وان لمته الاعادة لا يحكم على صلاته بالبطان بل  
 تصح له فلا مطلقاً بخلاف من صل طائفاً الطهارة فان خلافاً شين بطلانها ومن صل في نقل السفر لا تعتبر  
 في حقه القبلة لهذا ما يدل على اعظمية الطهارة اه م د على ط (قوله هو لفظة العلم) اى مطلقاً سواء كان  
 لاشياء متناهية او لا وقوله والجمع من عطف الاعم على الاخص لان كل ضم فيه جمع ولا عكس اه  
 ع ش على م ر (قوله هو لفظة العلم) ايضا اى من جهة اللغة او حالة كونه لفظة او اعني لفظة او في اللغة  
 فالنصب على التمييز او الحال او بتقدير فعل او يبرز الخافض على ما فيه لكن الراجع انه سماعي  
 وليس هذا منه تأمل شورى وعلى القول بانه حال فهو اما حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر  
 او من الضمير المحذوف مع فاعله اى اعني لفظة اه شيخنا (قوله هو لفظة العلم والجمع الخ) ايضا  
 والباب لفظة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحاً اسم جملة مختصة من الكتاب مشتملة على فصول غالباً  
 والفصل لفظة الحاجز بين الشيئين واصطلاحاً اسم جملة مختصة من الباب مشتملة على مسائل غالباً اه ج والفرع  
 امة ما بنى على غيره واصطلاحاً اسم جملة مختصة من العلم مشتملة على مسائل غالباً واما المسئلة فعناها لفظة  
 مطلق الاسئلة وشراً مطلوب خبرى يبرهن عليه في العلم اه شيخنا وعبارة الشارع في شرح التقيع والباب  
 لفظة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحاً اسم جملة مختصة من العلم قد يبرهن بها بالكتاب والفصل فان جمعت الثلاثة  
 قلت الكتاب اسم جملة مختصة من العلم مشتملة على ابواب فصول والباب اسم جملة مختصة من كتب العلم مشتملة  
 على فصول والفصل اسم جملة مختصة من ابواب العلم مشتملة على مسائل والكتاب كالجنس الجامع لواب  
 الجامعة لفصول جامعة لمسائل فالابواب انوع الفصول اصنافها والمسائل اشخاصها انتهت فعلم من كلامه ان  
 الثلاثة كالمتقرب والمساكين اذا اجتمعت اقترقت واما اقترقت اجتمعت اه شيخنا وقال بعضهم (قاعدة) اذا كان

(كتاب الطهارة)

هو لفظة العلم والجمع

بين الكلام السابق والاقى مخالفة باله وارض يوقى بالفصل وإذا كانت المخالفة بالوع يوقى بالباب وإذا كانت المخالفة بالجنس يوقى بالكتاب اه تقرير في الدرس امين هاشم شرح مر بخطيب من الفضلاء (قوله يقال كتب كتابا) اى يقال قولاهو جار على طريقة اللغة اى فلكتب مصاد ثلاثة الاول مجرد والاخير ان يزيد ان امع ش على مر والاول منهما مر يدبحر فين والثاني بحرف وقدم المر يدبحر فين لشهرته اه شوبرى وقوله وكتابة بكسر الكاف قبل وفتحتها اه من الشارح من باب الكتابة (قوله وكتبا باو منه قولهم تكتب تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب اذا خط بالقلم لافيه من اجتماع الكلمات والحروف قال أبو حيان ولا يصح ان يكون مشتقا من الكتب لان المصدر لا يشتق من المصدر واجب بان المزيد يشتق من المجرد والكتاب هنا غير مبتداه محذوف على تقدير مضافين والثقة دير هذا كتاب بيان احكام الطهارة لان المتن لم يتكلم على الحقيقة اه اج (قوله واصطلاح اسم لجة الخ) هذا يقتضى ان الترجمة هي لفظ الكتاب فقط ومعلوم ان التراجم من قيل علم الجنس او الشخص على الخلاف فيارم اضافة العلم ولو جعلت الترجمة مجموع التركيب الاضافى كان احسن اه شيخنا وقوله كان احسن وهو كذلك غير ان الشارح عرف كلا من الجزمين على حدته لبيان حالهما قبل العملية وان كان الان لا معنى لكل جزء على حدته لانه جزء علم (قوله واصطلاحا) ايضا اى فى اصطلاح الفقهاء اى عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على امر معهود بينهم متى اطلق انصرف اليه اه فليوى على التزى وعبر الشارح فى الكتاب عن المعنى المقابل لافى بقوله واصطلاحا وفى الطهارة بقوله وشرا بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما تلقى معناها من الشارع وان ما لم يتلق من الشارع يسمى اصطلاحا وان كان فى عبارة الفقهاء بان اصطلاحوا على استعماله فى معنى فيما بينهم ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يتمولون الحقيقة الشرعية كما قاله سم فى حاشيته على الهجئة فى باب الزكاة فيما وقع فى كلام الفقهاء مطلقا اه ع ش (قوله غصمة) معنى اختصاصها كونها متعلقة بحملة من جمل الاحكام اه شيخنا (قوله والطهارة لغة الخ) عبارة شرح مر والطهارة مصدر ظهر بفتح الهاء وضمتها والفتح افصح يظهر بضمه فاهيماو هي لغة الى آخرها هنا انتهت وقوله بضمه فاهيما ويقال ايضا طهر يظهر بكسرها فى الماضى وفتحها فى المضارع اذا اغتسل لا مطلقا ولعدم عمومها بهذا الاستعمال لم يذكرها الشارح اه ع ش عليه وتنقسم الطهارة الى عينية وحكائية فلعينية ما لا تتجاوز محل حلول موجبها كغسل الخيط والحكائية ما تتجاوز ذلك كالوضوء اه شرح مر (قوله والطهارة لغة) ايضا بفتح الطاء اما بضمها فهي ما يظهر به كالماء وبكسرها ما يضاف الى الماء كالاشنان ونحوه (قوله والخلوص من الادناس) عطف عام على خاص لان الخلوص من الادناس يشمل الحسنة كالانجاس والمنوعة كالتيون والنظافة خاصة بالحسنة او عطف سبيل على مسبب او لازم على ملزوم او عطف تفسير لان النظافة ايضا تشمل الحسنة والمنوعة بدليل الحديث ان الله تظف اى مزنة عن النفاص يحب النظافة اه شيخنا (قوله وشرا عارف حدث الخ) اعترضه الاستوى بثلاث اعتراضات (الاول) ان الطهارة ليست من قسم الافعال والرغم من قسمها فلا تعرف به فكان من حق ان يقول او نافع حدث (الثاني) ان هذا التعريف لا يشمل الطهارة بمعنى الزوال كالتغلب الخ وخالها او تغلب دم الظلية مسكا (الثالث) ان قوله او ما فى معناها على صورتها كالتيمم والاعمال المنوعة كيف يجعل ما لا يرغم ولا يزال فى معنى ما يرغم ولا يزال واجب من الاول بان الطهارة لها اطلاقان تطلق على زوال المنة المترتب على الحدث والحيث والنوى لا يرغم فهاهنا الاعتبار وتطلق على الفعل الموضوع لا قادر زوال المنة او زوال بعض آثاره والنوى اتمام فهاهنا الاعتبار واجب عن الثاني بان انقلاب الخمر خلا الخ من قسم الطهارة بمعنى الزوال والتعريف باعتبار وضع لا يعترض عليه بعدم تناول افراد وضع آخر واجب عن الثالث ان النوى قال اردنا عافى المعنى وعلى الصورة التيمم الخ فلا اعتراض لان يقال المراد لا يدفع الا براداه وقال صحيح الطهارة لغة

يقال كتب كتابا وكتابة  
وكتبا واصطلاحا اسم  
لجدة غصمة من العلم مشتملة  
على ابواب وفصول غالبا  
والطهارة لغة النظافة  
والخلوص من الادناس  
وشرا رفع حدث

التفاهة الخلو من الاذناس ولو معنوية شرعا فهل ما يترتب عليه باحقه ولو من بعض الوجوه أو ثواب مجرده وهذا الاعتراض عليه اياهجوري (قوله رفع حدث الخ) ايضا هذا احد اطلاقين للطهارة وهو مجازي من اطلاق المسبب على السبب والاطلاق الثاني حقيقي وهو زوال المنع المترتب على الحدث والنجاسة عتاق والحاصل ان الطهارة اطلاقين شرعيين حقيقيين وهما الارتفاع والزوال اللذان هما أثر الرفع والازالة ومجازيين وهما الرفع والازالة اللذان هما سبب للارتفاع والزوال فالطلاق الطهارة عليهما من اطلاق اسم المسبب على السبب ثم من العلماء من عرفها بالاطلاق الحقيقي فقال ارتفاع المنع أو زوال المنع المترتب على الحدث أو النجاسة أو الموت وزيادة الموت ليقول ان تعريف ارتفاع المنع من الصلاة على الميت بنفسه فانه ليس متنا مترتبا على حدث ولا ينحس وقد صرحوا ببعده من انواع الطهارة ومنهم من عرفها بالاطلاق المجازي الذي هو الفعل فقال فعل ما يترتب عليه باحقه ولو من بعض الوجوه كالتييم أو ثواب مجرد أو قال النووي رفع حدث الخ ومنهم من عرفها بالاطلاقين فقال ارتفاع المنع المترتب على الحدث أو النجاسة أو الموت أو الفعل المحصل لذلك أو المكمل له كالتييلت والوضوء المجدد أو القائمة مقامه كالتييم اه مدابني على التحريم (قوله رفع حدث) اي ذات رفع كالوضوء أو يؤول رفع برفع أو لا للطهارة ليست نفس الرفع وإنما هو ناسي عنها لأن رفع الحدث ناسي عن الوضوء وكذا يقال في قوله أو إزالة نجس بان يقال ذات إزالة وهو الفسل أو قول إزالة بمزيل ولا شك ان الفسل مزيل وان الطهارة ليست نفس الازالة وإنما الازالة ناشئة عنها لانها ناشئة عن الفسل اه شيخنا (قوله أو إزالة نجس) يدخل فيه الاستنجاء بالحجر لانه يزيل النجس بمعنى الوصف القائم بالحمل ولا ينافي ذلك قول بعضهم الحجر مخفف لانه أراد بالنجس المدين لا المعنى المذكور اه حل (قوله وعلى صورتها) عطف بغير اه سم على حج وعلى البهجة اه عش على رموعلى الشرح (قوله كالتييم) هذا في معنى رفع الحدث وفي معنى إزالة النجس حجر الاستنجاء وقوله أو الغسل المسنون تعجيد بالوضوء مثالان لما على صورة رفع الحدث الاول على صورة الأكبر والثاني على صورة الأصغر وقوله أو الفسل الثانية والثالثة مثالان على صورة إزالة النجاسة على صورة رفع الحدث ايضا اه شيخنا (قوله ففى) اى الطهارة التى فى الترجمة شاملة الخ وهذا تحريم على التعريف المذكور وقوله ان انواع الطهارات هى كافى التحريم اربعة الوضوء والتييم والفسل وإزالة النجاسة وإنما أفرد هاتى الترجمة لانها فى الاصل معدروها يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد التصريح به اى بذلك تناول اهمناوى على التحريم (قوله لانه الاصل) المراد بالاصل الكثير والغالب وقوله فى آلتها وهى كافى التحريم اربعة الماء والتراب والتخلل والديغ تامل (قوله فى آلتها) ويصبر عليها بالوسيلة فلا فرق بين التمييز بقولهم وسائل الطهارة اربع وقولهم آلتها اربع وأما الاوائ والاجتهاد فوسيلتان للوسيلة وعلى عد النجاسة وسيلة للطهارة كذا ذكره سم تكون الوسيلة اعم من الآلة فيشتركان فى الاربعة المذكورة وتفرد الوسيلة فى النجاسة ولم يعدوا الحدث وسيلة كالنجاسة لان الطهارة قد تجب من غير سبق حدث كما إذا ولد ولم يحصل منه حدث فانه يجب على الولي ظهوره عند إرادة الطواف به اه حرف وعبارة اخ على ج طولا كانت المياه وسيلة من الوسائل الاربع قدمها إذهى كالشرط وهو مقدم على مشروطه فكذا الوسيلة تقدم على المقصد والحاصل ان الوسائل اربع والمقاصد اربع فالوسائل المياه والاوائ والاجتهاد والنجاسة اه سم على حج قال لم لم يعد التراب كلاما والحدث كالنجاسات قلت لما لم يكن التراب رافعا والوضوء قد لا يتوقف على وجود حدث بالفعل كالولد إذا لم يخرج منه حدث واراد وليه الطواف به فانه ليس عذنا بالفعل وإنما هو فى حكمه ولا يمدن وضوءه لم يذكرهما وقال بعضهم وفى تخصيص الطهارة بالماء والتراب اظهار لكرامة الآدمى من حيث خلقه منهما فأكرم يجعل اصله مطهرين اه حرف (قوله إنما يظهر) اى يحصل الطهارة المتقدمة فى الترجمة الشاملة لآلر انواع الطهارة بدليل قوله الآتى وتيمى بما ذكر شامل

أو إزالة نجس أو ما فى  
ممتاها وعلى صورتها  
كالتييم أو الغسل المسنون  
وتجديد الوضوء والفسل  
الثانية والثالثة ففى شاملة  
لانواع الطهارات وبدأت  
بالماء لانه الاصل فى آلتها  
قلت ( إنما يظهر من  
ماتعاه

الخ الح ل وفيه ان الطهارة في الترجمة شاملة للتحميم والاستبراء بالحجر والديغ والتبخيل وهذا كله لا يتناقض دخوله في قوله انما يظهر من مانع ماء مطلق كالاتي اه لكتابته (قوله انما يظهر من مانع) ايضا والا فالحجر والتراب والة الديغ كل منها يحصل للطهارة محل (قوله وهو ما يسمى ماء) أي يسمى به بذلك من يعلم حاله كذا قاله حجي وهو المتمدن بواقفه ما ساقى في المنبر على الاستغنى عنه الماسمن انه مطلق الا يسمى به ذلك الا العالم بحاله دون غيره لكن ينافيه ما ساقى عن الرافعي في الماء المستعمل انه مطلق عند الاكثرين اذ لا يتناقض لغير العالم بحال الماء اه حل (قوله بلا قيد) اي لازم وقال الولي العراقي لاحتياج اليه الا في جانب المفهوم اه شوبري اي لان ذا القيد المنفك يصح ان يطلق عليه اسم ماء بلا قيد اما اذا قيل اماما يسمى ماء بقيد فغير مظهر فانه يقيد بالازم فيقال ما يسمى ماء بقيد لازم غير مظهر وهذا هو المراد بالمفهوم في كلامه وبالاتبات في كلام غيره اه مد على التحرير (قوله وان رشح الخ) تصريح بان هذا الرشح يسمى ماء وهو كذلك على المتمدن لانه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره كما يحسنه النووي في مجموعه وغيره قال في الهادي ولا يجوز رفع حدث ولا ازالة نجس الاباء المطلق او بخار الماء وان قال الرافعي نازعه فيه عامة الاحباب وقال يسونه بخارا او رشحاً لاما على الاطلاق اه شرحه على رشح خ على المنهاج مع زيادته وخضرو في كلام المصنف سزاغة على جعله الرشح من البخار مع انه من الماء فلو قال وان رشح من الماء بسبب البخار الذي من حرارة النار لكان اولي فتاهل اه مد على التحرير (قوله من بخار الماء المغلي) اعتماد الرشح بكونه من بخار الماء المغلي لانه محل الخلاف بين الرافعي والنووي اه اج والا فالرشح من غير البخار كالشعر مطلقاً ايضا اه لكتابته (قوله المغلي) بضم الميم وفتح اللام ببناءه للمجهول من اعلاه فواسمه فهو من الرابعي ويجوز فتح الميم وكسر اللام على انه من الثلاثي أي من غلاؤه واصله مغلولي اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقبلت الواو اياه وادغمت الياء اياه وكسرت اللام المناسبة فقول العامة حين مغلي بضم الميم مع كسر اللام لحن لانه حينئذ اسم فاعل اه وحاشي وانما يكون لحننا اذا كان مركبا توصيفا كان كسركا اضافيا لم يكن لحننا فتأمل اه مد ابغى على التحرير (قوله او قيد) عطفت على رشح فهو من مدخول الغاية اه شوبري لكنهما في الاول الرد في الثانية للتعميم اه لكتابته وبعبارة الحلبي قوله او قيد عطفت على قوله بلا قيد انتهت فليها يكون قوله او قيد اسم بوزن فليس (قوله بخلاف الخل ونحوه) محترز قوله ما يسمى ماء وقوله وما لا يذكر الامقيداً محترز قوله بلا قيد اذ هو في الغنى ينصرف للزم اه شيخنا (قوله لقوله تعالى) استدلال على منطوق المتن وهو قوله انما يظهر الخ وعلى مفهومه وهو قول الشارح بخلاف الخل ونحوه الخ لكن الدلالة على المنطوق ظاهرة لانها منطوق الادلة الثلاثة واما الدلالة على المفهوم ففيها خفاء فلذلك بينها بقوله فلو ظهر غيره من مانع الخ اه لكتابته (قوله) وانزلنا من السماء ماء مطورا (الآية تشمل مانع من الارض ايضا لانه نزل في الاصل من السماء قال تعالى وانزلنا من السماء ماء بقدر فاسكنناه في الارض وعدل عن آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به مع انها اصرح في المراد لافادة ان الطهورية غير الطهارية وليس قوله مطورا تأكيد الماء لان التأسيس اكثر منه فائدة لاقادته معنى زائد اعلى ما قبله فالطهارية استغيدت من الماء لعدم الامتنان بغيره اى بغير الطاهر والطهورية استغيدت من طهوره فلم يمتنع ان لا تلازم بين الطاهر والطهور وقد يكون الشيء طاهرا لا مطهرا كما يستعمل وقد يكون مطهرا لا طاهرا كزرق الحمام في الديغ فتأمل اه مد على التحرير واختلاف في المياه التي في الارض هل هي اصنافها من السماء ام خلقها الله تعالى في الارض على قولين احدهما ان الجميع من السماء لقوله تعالى ان المران اه نزل من السماء ماء فسا. كذا تابع في الارض والثاني ان الله تعالى خلق ماء في الارض كالخلق ماء السماء فيقال تعالى والارض يمد ذلك دحاهوا اذا كانت الارض مخلوقة قبل السماء وقد اخبر الله تعالى انه اخبرج منها ماء وهو ما عاين ان يكون الماء مخلوقا قبلها وما يدل على ان

مطلق وهو ما يسمى ماء  
بلا قيد (وان رشح من  
بخار الماء المغلي كما يحسنه  
النووي في مجموعه وغيره  
او قيد لموافقة الواقع كما  
البحر بخلاف الخل ونحوه  
وما لا يذكر الامقيداً كما  
الورد ماء دافق اى منى  
فلا يظهر شيئا لقوله تعالى  
ممتنا بالماء وانزلنا من  
السماء ماء مطورا

الأرض غلوة قبل السماء قوله تعالى قل أنتم كنتم تكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا ذلك كرب العالمين وجعل فيهار وسمى ن فو قها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طائفتين فأتتا طائفتين مع سحابت في يومين وثم لترتيب قال بعضهم خلق الله الأرض أولاً ثم خلق السماء ثم دحى الأرض بعد أن خلق السماء وقيل خلق الله زمردة خضراء كلفظ السموات والأرض ثم نظر إليها فطره الله طرفة عين فصارت ماء ثم ترى الماء دائماً يتحرك من تلك الحلية ثم إن الله تعالى وضع من البحر بخاراً وهو الدخان الذي ذكر في قوله ثم استوى إلى السماء وهي دخان فخلق السماء من الدخان وشاق الأرض من الماء وخلق الجبال من موج الماء وما البحر الملح بمحجور الطهارة منه بلا كراهة لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماءه الحلو يبيته هذا ذهبنا ونقل البغوي في سورة التكاثر عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أنه قال لا يجوز الطهارة بآب البحر لأنه غطاء جهنم ونقل ذلك أيضاً الهاربي في الاستبصار عنهما وعن سعيد بن المسيب أنه لا يجوز الوضوء بماء البحر قال وعن قوم أنهم قدموا التيمم عليه وخبروا بنيه ما عن قوم أنه يتوضأ منه عدم غيره وما يدل على أن البحر غطاء جهنم قوله تعالى بما خطا يأم أفرقا فدخلو النار فاقضوا ذلك أن دخول النار استعقب أفرقوا قوله صلى الله عليه وسلم إن تحت البحر نار وإن تحت النار بحر الحديث والله أعلم ما ملخصاً من كتاب القول المفيد في التلبيذ للسيد العلامة أحمد بن العباد **(قوله)** حين بال الأعرابي هو الأعرابي حابس أو ذو الخوصرة قاله المناوي في شرح التحرير وأقصر جميع في التحفة على الثاني لكنه قبله بالقبلي وهو مخالف لما في الأصابع ولما في القاموس فإنه قال ذو الخوصرة أثنان أحدهما يميني والثاني عاني قالوا وخرجي ليس بصحابي والثاني هو الصحابي الباتل في المسجدهاء بالمعنى فليراجع عبارته وذو الخوصرة أثنان يميني وهو الباتل في المسجدهاء والقبلي حرقوس بن زهير ضعيف الخوارج أي أصلهم أه عرش على مر **(قوله)** ذو با من مام على حذف مضاف أي مطروف وذوب حال كونه بعض الماء فن تبعية وهي مع مدخولها في محل نصب على الحال ويجوز الحال من التكرار قليل أهدأ بفتح على خطو عبارة الرشيد قوله الدلو الممتلئ ماء عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما نأكيد الدفع توم التجوز بالذوب عن مطلق الدلو وقيل فيه غير ذلك لكن نقل عن بعضهم عن اللغة أن مطلق الدلو من جملة إطلاق الذنوب وعليه فإن ما تأسيس من غير تكلف ومن ثم اقتصر على هذا الإطلاق الجلال المحلى هو عبارة عرش على مر قوله صوابه ذو با من مام على حذف مضاف أي مطروف وذوب ومن تبعية وهي مع مدخولها في محل نصب على الحال أميرة أه زبادى لا يقال لا يحتاج إليه مع قوله الذنوب باسم الدلو الخ لأننا نقول لما كان الذنوب له إطلاقاً منها أنه يطلق في اللغة على الدلو فقط لا يفيد كونه متلئ بما هو عليه بقيد الحد بل عليه فلهذا أتيد في الحديث بقوله ما نأكيد من مام أنتبه عبارة الشوري قوله الدلو الممتلئ ماء إذا كان هذا معنى الذنوب ففائدة قوله بعده في الحديث من مام وتقيده به تأمل وجواب بان الذنوب يطلق حقيقة على الدلو وعبارة القاموس الذنوب الدلو أو فيها ماء أو الممتلئ أو القربة من الامتلاء انتهت أي فيحمل الذنوب في الحديث على الدلو فقط أه شيخنا **(قوله)** الممتلئ ماء أه أيفيد أن الدلو مؤنثة وفي الاختصار أنها توت وتذكر أه عرش على مر **(قوله)** والامر للوجوب إن في الآية الثانية والحديث وكذا قوله الماء ينصرف إلخ لكانت به وقرر بعضهم أن قوله والماء ينصرف إلخ راجع للآيتين والحديث **(قوله)** لتبادره إلى الفهم مام تهم قرينة تصرفه إلى غيره كما في الآية التي هي أولها من السماء ماء طهوراً واللازم إلغاء طهوراً أي المحصل الطهارة لا الطاهر لقوله في الآية الأخرى ماء يطهركم به ولا لزوم التأكيد أه حل **(قوله)** لغات الامتئان أي كاله والامتئان تعداد التهم وهو من الله محمود ومن غيره مذموم أه شيخنا **(قوله)** ولا غسل البول به فيه أنه قد يقال إنما امر بغسل البول به لأنه المتيسر إذ ذلك غالباً قالوا إن يقال من مقام الاستدلال على اختصاص

وقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً وقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الأعرابي في المسجدهاء عليه ذوباً من ماء رواه الشيخان والذوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ ماء والامر للوجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره إلى الفهم فلو طهر غيره من الماء لغات لغات الامتئان به ولما وجب التيمم لفقدته ولا غسل البول به بتعيرى بما ذكر شامل لطهر المستحاضة ونحوها ولطهر المسنون بخلاف قول الأصل يشترط لرفع الحدث والتنجس

الطهارة بالماء ثبتت الطهارة بالماء المطلق ولم تثبت بغيره ولا مدخل القياس لظهور الفارق وقد يتوقف فيه  
بأن ثبتت الطهارة بالبيضاء حل وقوله لظهور الفارق الخ عبارة الخليب على أن يجاع ولا غاس بغيره  
لأن الطهر به عند الامام تعدي وعندي غيره معقول المعنى لما فيه من الرقة والطاقة التي لا توجد في غيره انتهت  
(قوله فتغير بمخالط) قرح على مفهوم قوله وهو ما يسمى ما بالغ ولم يقال غير مطهر لأنه المقصود وإن  
كان الظاهر أن يقول غير مطلق والمراد المتغير أحد أوصافه الثلاثة وهي الطعم واللون والريح فلا يضر التغير  
بغيرها كالحرارة والبرودة كاسبية عليه بقوله والتغير المؤثر اه الخ شيخنا (قوله مستثنى عنه) مراده  
بالمستثنى عنه ما يمكن صون الماء عنه فلا يضر التغير بأوراق الاشجار المتناثرة ولو ربيعية وإن فتقت  
واختلطت وبغير التغير بالتجارة الساخنة بسبب ما أغل منها سواء وقع بنفسه ام بايقاعه وسواء كان على صورة  
الورق كالورد أولا اه شرح مر أي لأن شأن التجارة سهولة التحرز عنها بخلاف الأوراق اه لكاتبه  
(قوله ما يوافقه في صفاته) أي ما توافقه كافي شرح مر فلا يضر التغير التقديري إلا بالخليط المائع وقوله  
في صفاته أي كلها أو بعضها وقوله مخالفا له أي بالمخالص الوسيط وهو لون العصور وطعم الرمان وريح اللاذن  
وقوله في أحدها أي الصفات والمراد الواحد الدائر فيصدق بكليها أو بعضها والحاصل أن الواقع أن كان  
مفقود الصفات كلها كماء مستعمل لا بد من عرض الصفات المذكورة على الماوان كان مفقود البعض كماء  
ورد له رائحة فيقدر فيه اللون والطعم ولا يقدر الريح له لأنه إذا لم يغير برحه فلا معنى لتقدير ربح غير موهذا  
كله إذ لم يكن الواقع له صفة في الأصل وقد قدرت فان كان كما ورد منقطع الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبي  
عصرون والروائي فالروائي يقول يقدر فيه لون العصور وطعم الرمان وريح ماء الورد فيقدر الوصف  
المفقود فيه لاربع اللاذن وإن ابن عصرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون العصور وريح اللاذن ولا يقدر  
ريح ماء الورد لفقدته بالفعل فيكون ماء الورد حيث كان الماء المستعمل اه حف (قوله كماء مستعمل) عبارة  
شرح مر والماء المستعمل كانه تغيرت صفاته مخالفا لما هو ساطق صفاته لا في تكثير الماء فوض إلى ماء قليل  
فبلغ به اثنين صار طهورا وإن أثر في الماء بضرته مخالفا انتهت وقوله لا في تكثير الماء أي لا في حالة تكثيره  
الماء أي فلا يكون كالمائع ولا يول على فرضه مخالفا وساطعاه هو المراد من عبارة بقدر أشار الفارح له  
بقوله في غير الماء المستعمل تأمل (قوله فيقدر مخالفا له في أحدها) المراد بالاحد الواحد الدائر فيشمل  
كل واحد أي فيقدر مخالفا له في كل صفة لا في صفة واحدة فقط اه حف وشرح به مر وبعبارة عرض  
قوله في أحدها أي أن غيرا ككتفي به والاعراض الباقي من الصفات ليوافق كلام مر انتهت بعبارة  
حل بمعنى إننا عرض عليه مقبر اللون ومقبر الطعم ومقبر الريح فبابها حصل التغير تقديرا اكتفينا به  
في سلب الظهورية وخرج بقوله ما يوافقه في صفاته الوافقه في صفة واحدة منها وبقي فيه الصفتان مثلا  
كاه ورد منقطع الرائحة له طعم ولون مخالفا لالون الماء وطعمه فهل تفرض جميع الاوصاف الثلاثة  
أو نكتفي بفرض مقبر الريح الذي هو الاشبه بالخليط ذهب إلى الاول شيخنا وإلى الثاني الروائي  
وهو واضح لأن الصفتين الموجودتين لما لم يغير باقتسامهما لا معنى لفرضهما اه وبعبارة شرح مر فلو  
وقع في المما مائع طاهر يوافقه في صفاته فرض وصف الخليط المفقود مخالفا في اوسط الصفات تكون  
العصور وطعم الرمان وريح اللاذن كذا قال ابن أبي عصرون مع أنه لا يمكن في المستعمل واعتبر  
الروائي الاشبه بالخليط ومعلوم أنه لا بد من عرض جميع الاوصاف على الماء انتهت وكتب  
عش عليه قوله وصف الخليط المفقود فضيته انه لو لم يخالف الماء في الأصل الا في صفة واحدة  
فرضت نون غيرها كما لو كان ربح فقط فلا يقدر غيره وضفة قوله ومعلوم أنه لا بد الخ خلافه ثم فضية  
تاخير قوله ومعلوم عن كلام الروائي وإن ابن عصرون تقريره عليهما ويثني تخصصه بكلام  
إن ابن عصرون انتهى وكتب ايضا قوله واعتبر الروائي الاشبه الخ والتفرق بين القولين أنه على  
كلام ابن أبي عصرون يعتبر اوسط الصفات وإن لم يشبه صفة الواقع فقاء الورد المنقطع الرائحة يعتبر على

ماء مطلق (فتغير بمخالط)  
وهو مالا يتميز في رأى  
العين بخلاف المجاور  
(طاهر مستثنى عنه)  
كزفران ومنى (تغيرا  
يمنع) لكثرة (الاسم)  
أى اطلاق اسم الماء عليه  
ولو كان التغير تقديريا  
بأن اختلط بالماء ما يوافقه  
في صفاته كماء مستعمل  
فيقدر مخالفا له في أحدها

كلامه بريح الاذن وعلى كلام الروايات يعتبر بما ورد له راحة لانه أشبه بالخاط وقوله معلوم أنه لا بد من عرض الخ في تقديره ما اقتضاه قوله فرض وصف الخيط المفقود لان شخص ما هنا ما لو كان الواقع في الاصل له الصفات الثلاثة فقدت وليس له صفة لاستعمل فتأمل فانه بعيداه وعبارة الرشيدي قوله فرض وصف الخيط المفقود أي بفرض جميع الاوصاف كإتيان في قوله معلوم الخ والحاصل انه إذا وقع في الماء مانع من شأنه ان يكون له وصف مثلاً فقد انه يعرض عليه جميع الصفات لكن ذلك العرض انما هو عن الوصف المفقود الذي كان من شأنه الوجود كالريح في ماء الورد المقطوع الرائحة وكالضخم في الملح الجليل لان كل وصف يدل عن نظيره من المانع وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون في المثاليين المذكورين لان ذلك الوصف لم يكن فيه وفقد حتى يقدر فرجعت عبارته الى قوله العباب ولو خاط الماء القليل او الكثير ما تم ظاهره او صافه او خاط الماء القليل مستعمل ولم يبلغه تبيين فرض وصف الخيط المفقود من الماء فافسوطاً في جميع الاوصاف الخ في الفرض للارصاف الثلاثة بدلا عن خصوص الوصف المفقود وإن لم يثبت في الماء المستعمل مع ان فرض المسئلة في كلامه كالشارح ان المانع موافق في جميع الاوصاف ووجهه ما أثرنا عليه قياساً ووجه تقدير الاوصاف الثلاثة أن الاسرا إذا آل الى التقدير بسلك فيه الاحتياط الا ترى ان وصف النجاسة المفقود يقدر بالاشد وان كان تأثيره اضعاف تأثير الوصف المفقود حيث تذهب في الشارح كالعباب وغيره تعرض له اذا وقع في الماء ما يوافقه في بعض اوصافه ومخالفة في بعضها بل كلامهما كثير مما يفهم انه لا تقدير حيث يتخذ وهو ظاهر اذ من البعيد انه اذا وقع في الماء لمطعم جلي مثلاً باقى الطعم ولم يفتره بطعمه الذي ليس له الا هو في الواقع اننا نفرض له لو تأخر ربحاً غالياً وكلامهم وامتنهم كالصريح في خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى نقدر بدله وليس الخاط الطاهر كالنجاسة فيما ذكره فيها العباب من جميع من أنها اذا وافقت في بعض الاوصاف وخالت في بعضها اننا نقدر الاوصاف الموافقة اذ لم تغير بالخاط للفرق الظاهر وهو غلط امر الجاسقون من ثم لم يذكره نظيره هنا فامل ذلك فانه مهم ويبدف مع ما عرض به على الشارح من دعوى التناقض في كلامه فم تأخير قوله او معلوم الخ عما نقله عن الروايات يوم جريانه فيه وهو غير مراد انتهت (قوله) فقدر خالفاً أيضاً يعني أن أريد التقدير في الاطوحيهم شخص وتروا به صبح وضوءه لان غايته أنه شاك ونحن لا نقر بالشك استصحاباً بالاحوال المتيقن كالتو شك في غيره هل هو خاط او مجاور اوفى كثرته او نحو ذلك اه شوبرى (قوله) غير مطهر عمله اعنى كونه غير مطهر بالنسبة لتغير ذلك الخاط اما بالنسبة له فهو مطهر كالتو أريد تطهيره بسدر او بخرن او طين فصب عليه الماء فتغير به تغيراً كثيراً قبل وصوله لجمع اجزائه فانه يطهر جميع اجزائه بوصوله لما وإن كان متغيراً كثيراً للضرورة لانه لا يصل الى جميع اجزائه الا بعد تغيره كذلك هكذا احفظته من تقرير شيخنا الطبرلاوى رحمه الله واعتماده وهو ظاهر وهذا بخلاف ما لو أريد غسل الميت فتغير الماء المصوب على يده بجماعه من نحو سدر تغيراً كثيراً فانه يضر على النجسة الذي يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت وقا لجماعة فتأمل اه سم اه عش (قوله) في غير الماء المستعمل اى فى غير الماء الذى خاط به ماء مستعمل وهذا راجع للشك الاول من النعم وقوله بقرينة ما ياتي هو قوله والمستعمل في فرض غير مطهر إن قل المفرد فهو انه المستعمل إذا كثر يكون مطهوراً مع أن جميعه مستعمل فبالاولى ما إذا كان الماء المستعمل خاط الماء آخر مطلق وجماع المجموع قلنا كثر عبارة الاجزوى قوله بقرينة ما ياتي الذى ياتي هو قول الشارح اما إذا كثر ابتداء او انتهاء بان جمع الخ انتهت (قوله) لانه لا يسمى ماءم اى لان المتغير المذكور ولو تقديره لا يسمى ماء اى بلا قيد لازم بل بقيد لازم كما تحروب وماء اليب وماء الورد اه حل بزيادة لكانته (قوله) ولهذا لو حلف الخ ظاهره انه لا فرق بين الحلف بالقاء وبالطالق وهو ظاهر وخرج بقوله ما لو قال هذا فانه يحتج به وإن مزج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه لا يمتنع به اذا شرب به على حالته بخلاف ما لو مزج بسكر او نحو بحيث تغير

(غير مطهر) سواء أكان  
قائنين ام لا في غير الماء  
المستعمل بقرينة ما ياتي  
لانه لا يسمى ماء ولهذا  
لو حلف لا يشرب ماء  
فشرب من ذلك



كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ على حلق مشير الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا اكل من هذه فيحت  
بالاكل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقيقا وخيرا وما لو قال اكل من هذه الحنطة فانه لا يثبت  
بأكله منها اذا صارت دقيقا وخيرا اه عش على مر (قوله لم يثبت) في عدم الحنث شرب المتغير قدرا  
وهو ظاهر واقى به شيخنا الطبري اه سم على المنهج اه عش على مر وعادة الشويري قوله لم يثبت  
ظاهر هو لو كان التغير تقدير يا وواقى عليه شيخنا الزايدى اى ان علم بذلك انتبهت (قوله لا تراب) اى ولو  
ه مستعملا كما اعتمدوا اه سم وقوله مستعملا واما الملح المالح اذا كان مستعملا قبل صيروره لمحا  
ولم يبلغ به الماء قلين ولو فرض مخالفا للتغير فانه يضر وجدته به انش (قوله ملح ماء) اى لم يستعمل ماء  
مستعمل ولا فهو كاصله فيقدر اه شوي وعادة عش على مر ويؤخذ منه انه لو انعقد الملح من المستعمل  
وغير متغيرا كثيرا اضره عليه قبل العبارة بالتغير بصفة كونه لمحا نظرا لصورته الا حتى لو غير ما ولم يغير  
لو فرض صير امثلا فيسلب الطهورية او فرض مخالفا وساطة نظرا لاصله فلا يسلب فيه نظرا والا قرب  
الاول فاماله فانه دقيق جدا انتبهت (قوله لو ان طر حافيه) هذه لقاية للرد بالنسبة للتراب فانه لم يحك في المنهج  
المخالف الا فيمو المالح قد كرم ولم يحك فيه خلافاً في التعميم بالنسبة للملح وللرد بالنسبة للتراب اه  
لكاتبه (قوله تسليلا على العباد الخ) قضية كل من هذه العلوة العلة التي يعدها انه لا فرق بين التراب الطهور  
والمستعمل وهو متجه يبنى الاخذ به لا ينافي ذلك ما علوا به ايضا من ان التراب احد الطهورين المتعنى  
خروج المستعمل لانه علة قاصرة لا تقتضى عدم الاخذ بمقتضى المطردة عقائد الاذرى اخراج المستعمل  
اخذاً من هذا فيظهر مع ان الاخذ من هذا ليس باولى من الاخذ بماله على انه يحمل ان اراد من ان جنسه  
احد الطهورين فلا ينافي خروج بعض الافراد ما اعتمد الاذرى اعتمد الطبري اه سم (قوله التغير  
الكثير ماسر) اى بالمخالط الطاهر المستقى عنه اه شيخنا (قوله فن عل بالاول) هو قوله تسليلا على العباد  
وقوله من عل بالثاني هو قوله اولان فغيره بالتراب الخ اه اج (قوله والاول اقدم) اى او فو بالقواعد  
اى ادخل فيها من حيث ان تعرف غير المطلق منطبق عليه اهل كتابه (قوله التغير بمجاور) وتكره الطهارة  
بالتغير بالمجاور ولا تتركه بالتغير بالملك اه عش (قوله كدهن ودعوى) هو الكافور نوحان صلب وغيره  
قالوا بالمجاور والثاني غلط ومثله القطران لان فيه نوحا فيه مدنية فلا يخرج بالماء فيكون مجاورا ونوحا  
لا مدنية فيه فيكون غلطاً ويحمل كلام من اطلق على ذلك يعلم مما تقرر ان الماء المتغير كثيرا بالقطران  
الذى كدهن به القرب ان تحققتا فغيره به وانه غلط فغير طهور وان شككتا او كان من مجاور فطهور سواء  
في ذلك الرى وغيره خلافاً للزكر كشيء اه شرح مرهم مر ايت صحيح قال بعد قول المصنف ما في مقرر سواء  
ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها بالقطران نوحى جديدة لا اصلاح ما يوضع فيها بعد من الماء ان كان  
من القطران الخ المخلط اه عش عليه (قوله كدهن وعود) ايضا وكذا ما فيه مدنية كاحد نوعي القطران ومن  
التغير بالمجاور المتغير بالخور طعماً ولو تار وبعاه حل (قوله ولو مطيين) هو بضع الميم وفتح الطاء  
وكسر الشدة التحتية المدد وفتح الباء الموحد وسكون الشدة الثانية المنخفضة اى مطيين كثير مما يجوز  
مطيين بفتح الشدة المدد اى مطيين بغير مماءه شيخنا (قوله وبمك) بتثنية مبهم مع اسكان كانه اه  
شرح مر (قوله وبمك) ايضا من جملة حمز غلط لان المتغير بغير المخلط يصدق بالتغير بالمجاور  
والتغير بالمجاور ولا غلط اه حل وهذا مقتضى قول الشارح واما التغير بالبقية الخ ان التغير بالملك  
من جملة حمز قوله مستقى عنه الامر في ذلك سهل اه لكانته (قوله وباقى مرق الماء الخ) بومنه ما نصنع  
به التساق والصاريح من الجير ونحوه مومنه ما يقع كثير من وضع الملقى جرة وضع فيها ولا نحو بل  
او وصل ثم استعملت في الماء فتغير طعمه اولونه اوربعه اه عش على مر قال سم ويبنى ان يكون

لم يثبت (لا تراب و ملح  
ما لو ان طر حافيه) تسليلا  
على العباد اولان فغيره  
بالتراب لكونه كدورة  
وبالمح المالح لكونه  
منقذاً من الماء لا يمنع  
اطلاق اسم الماء عليه وان  
اشبه التغير بهما في الصورة  
التغير الكثير بما مر  
فن عل بالاول قال ان  
التغير بهما غير مطلق ومن  
عل بالثاني قال انه مطلق  
وهو الاشهر والاول  
اقدم وخرج بما ذكر التغير  
بمجاور كدهن وعود ولو  
مطيين وبمك بما في مقرر  
الماء ومروان منع الاسم

منه التغير بطور الساقية الحاجة فهو في معنى ما في المقر اه وعبارة شرح مر ويؤخذ من كلامهم ان المراد بما في المقر والممر ما كان خلقيا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لابتك الحية فان الماء يستغنى عنه انتهت وقوله ما كان خلقيا في الارض امر مصنوعا فيها يخرج ما كان مصنوعا في غير الارض وما كان خلقيا فيه فله ان ليس بما في المقر والممر تغير الماء الذي يوضع في الجرار التي كان فيها نحو عسل اولين وان ما ذكره هنا لا يناقض ما تقدم في التغير بالقطران الذي تقدم به القرب بل هو جاري على قاعدته خلافا لما وقع في حاشية شيخنا اه رشدي وقوله لا ابتك الحية ليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ المنفصلة من ارجل الناس من غسلها في الفساق خلافا لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير المقرية والمرية كما قلنا وهو الدال الشيخ في نظيره من الاوساخ التي تفصل من ابدان المتنسين في المفاطس اه رشدي وعبارة شيخه على شرحه قوله لا ابتك الحية وينبغي ان من ذلك ما يحصل في الفساق المروقة ما يتحلل من الاوساخ التي على ارجل الناس فان المتغير به غير طهور وان كان الآن في مقر الماء لانه ليس خلقيا ولا كالخلق فتنبه له فانه واقع بمصر كثيرا وقد يقال ان هذا اعتمد به البلوى وفيه شيء بل الظاهر الاول انتهت (فرع) لو صب المتغير بالمخاط الذي لا يضر على ما لا تغير فيه بالسكية فتغير به ضرر كاصرح به ابن ابي الصيف لانه تغير بما يستغنى الماء عنه ولا يلغز فيقال لنا ما نكل منهما مطهر على انفرادهما واذا اجتمعا لا يطهران اه اجهوري ومثله شرح مر وعبارة سم وفي شرح شيخنا حج الارشاد ما نصه ولو وقع ذباب في مانع ولم يغيره فصب على مانع آخر لم يؤثر فيه كاهو ظاهر لطهارته المسببة عن مشقة الاحتراز اه اقول ظاهره وان كان الصب قبل نزع الذباب من المصوب وليس يبعد وان قلنا انه يضر القاء الذباب ميتا لان القاءه ناسج لا للمانع لا مقصود ويؤخذ من ذلك بالاولى انه لو وقع ذباب في قنديل فيه ماء وزيت ومات فيه ثم لما فرغ الزيت وضع على القنديل زيت آخر قبل نزع الذباب يضر ذلك على ان عدم الضرر هنا متجه وإن قلنا بالضرر هناك فحل الحاجة الى وضع الزيت للاتقاء بالسراج في القنديل ومشقة اخراج الذباب كلما وقع قبل ان يضع الزيت اما اذا قلنا بظاهر كلام الشيخين انه لا يضر القاء الذباب ميتا فلا توقف في الطهارة فيما اذا أتى المانع الذي فيه الذباب على مانع آخر فامل انتهت (قوله والتغير بما لا يمنع الاسم) اي ولو احتمالا بان شك اهو قليل أو كثير مالم تتحقق الكثرة ويشك في زوالها اه حج وخالفه في مسألة ما لو تحققت الكثرة وشك في زوالها حيث قال في شرحه كذا لا يضر مشكوك في كثرته فلو زال بعض التغير الفاحش بنفسه او بماه مطلق وشك في بقية الباقي من المتغير فطهور خلافا للاذعي اه سم ولو وقع في الماء مجاور وغاط وشك هل التغير بهذا أو به لم يضر اه اجهوري (قوله والتغير بما لا يمنع الاسم) ايضا والدليل على ان التغير القليل لا يضر انه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو ومبعوته من اناء واحد فيه أثر عجين ارج (قوله لكونه تروحا) قضيته انه لو غير طعمه او لونه أنه يضر وجرى عليه بعضهم والاصح أنه لا يضر التغير به مطلقا الا اذا سمعنا انفصال شيء منه خالط الماء وغير كثير او يؤخذ منه انه ان تحلل منه شيء كالكتان والمشمس والقرسوس ونحوها انه يضر لانه تغير بمخاط اه شوبري وعبارة الرشدي قضيته ان التغير بالمجاور لا يكون الا تروحا وهو قول مرجوح مع انه يناقض ما سبق في فقرتي في مسألة البخور قال وجه انه جرى في هذا التعليل على الغالب انتهى والذي سبق له هو قوله اي مر (ويطهر في الماء المجزئ الذي غير البخور طعمه او لونه او ريحه عدم سلبه الطهورية لاننا لم نتحقق انحلال الاجزاء والمخالطة وان بناء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة انتهى وقوله على الوجهين في دخان النجاسة اي فان قلنا ان دخان النجاسة ينجز الماء قلنا هنا يسلب الطهورية وان قلنا بعدم التجنس ثم قلنا بدم سلبها هنا

والتغير بما لا يمنع الاسم  
لقلته في الأخيرة ولان  
التغير بالمجاور لكونه  
تروحا لا يضر

لكن المعتمد عدم سلب الطهورية مطلقا والفرق الدخان أجزاء تفصلها النار وقد اتصلت بالماء  
فتنجسه ولو بماءورة إذ لا فرق في تأثير ملاقة النجس بين الجاور والمخالط بخلاف الخبورة فإنه طاهر وهو  
لا يسلب الطهورية إلا أن كان مخالطا ولم يتحقق المخالطة اه ع ش عليه (قوله) كالنغير بجيفة) قد يمنع القياس  
لوضوح الفرق لأن الجاور ملاق للماء اه حل (قوله) وأما النغير بالبقية) أي بالمكث وبما في مقر الماء  
ومعه وقوله لا يمنع تنغيره أي تنغيره الكثير وقوله وإن وجد الشبه المذكور أي وإن شابه النغير هاهنا  
الصورة التنغير للمائع لا خلاق اسم الماء اه حل (قوله) والتصريح بالماء المائي من زيادتي) وجه دخوله في  
كلام الأصل أن الأصل ذكر التراب وهو ليس من جنس الماء مع أنه يبقى عنه فن باب أولى ما كان من جنس  
الماء اه جهوري (قوله) وكره شديد حرور بد) أي طباو شرعا والكره تنزيهية كما في شرح حر وكذا  
يقال في قوله ومتشمس اه شيخنا وعبارة الشوري قوله وكره متشمس أي شرعا وطباو مثل الشرب قائما  
وسيرا الليل في العبادة يكره طباو الاشرع والتم قبل العشاء يكره شرعا لا طباو بما عيس طباو شرعا القطر على  
الترمو وغير ذلك انتهت (قوله) وكره شديد حرور بد) أي أيضا والمياه المكروهة ثمانية المتشمس وشديد الحرارة  
وشديد البرودة وماء ديار نمودا البئر النافقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر هوث وماء أرض بابل وماء بئر  
ذروان اه شرح حر وهي البئر التي وضع فيها السحر للنبي صلى الله عليه وسلم اه رشدي وفي ع ش عليه قوله  
وماء أرض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخر قال الاخفش لا ينصرف لتأنيته وتعريفه  
وكونه أكثر من ثلاثة أحرف اه مختار وفي القاموس ما نصه في أسماء الامكنة والقلاع بئر ذروان بالمدنية  
وهو ذروان يسكن الرامو قيل بشريكه انتهى (قوله) من زيادتي) أي هذه الجملة بتمامها من زيادته فليس في  
الأصل الا الكلام على الشمس اه لكاتبه (قوله) لئنه الاسباغ) أي الاتمام وظاهر هذه العبارة اختصاص الكرامة  
بالطهارة ويؤخذ من تعليل الكرامة في شرح المذهب بالضرر كرامة استعمال ذلك في البدن مطلقا اه حل  
وهذا التعليل أولى اه ح (قوله) لئنه الاسباغ) أي كالإتمام للوضوء الا فلو منع إتمام الوضوء من أصله  
لم يصح الوضوء منه ويعبر اه سم وفي السطلاح على البخاري قال في المصباح والمرور في اللغة اسباغ  
الوضوء كإلها وإتمامه والبالغة فيه وفي المختار واسباغ الوضوء إتمامه اه فلي هذه لا يحتاج لتقدير مضاف  
في كلام الشارح أي كإلها اه لكاتبه (قوله) وضاق الوقت) أي عن جميع الصلاة وقوله وجب أي ولا كرامة  
في استعماله حيث ينشأ وقوله وأخاف منه ضرر أي مستند التجربة أو لاخبار ثقة بذلك اه حل والمعتمد أن  
تجربه نفسه لا يقول عليها في الأحكام اه ح وفي عبارة شرح حر نعم لو غلب على ظنه أن هذا الشمس يضره  
يقول طبيب عدل الرواية أو بمعرفة نفسه قياس ما ذكره وفي التيمم لحوف مرض أو بردان يحرم استعماله  
ويجوز له التيمم انتهت وقوله أو بمعرفة نفسه قياس ما ذكره وفي التيمم لحوف مرض أو بردان يحرم استعماله  
ويجوز له التيمم انتهت وقوله أو بمعرفة نفسه أي ظنا لا تجربة اه رشدي ومثله ع ش (قوله) وأخاف منه  
ضررا حرما) وله الاشتغال بتسخين اليار إذا أخاف منه الضرر وإن خرج الوقت بخلاف ما لو حقه الضرر  
من شديد السخونة لا يصبر لتبريده بل إن خشي خروج الوقت وجب استعماله يفرق بأن التسخين مرة مقدوره  
بخلاف التبريد تأمل اه ع ش وقوله بخلاف التبريد أي فإنه ليس من شأنه أنه مقدوره فلا بد أنه قد يكون  
مقدوره بأن يصب عليه ماء باردا اه ح (قوله) ولو مستحنا) عبارة شرح حر وعلم من ذلك عدم كرامة ما نحن  
بالتأمر وما ينبغي مغلطة وإن قال بعضهم فيه وقفة لعدم ثبوت نهى نهو لذهب الزوامة انتهت وقوله وإن  
قال بعضهم مراده شيخ الإسلام في شرح الروض وقوله فيه وقفة أي لفحش أمر النجاسة المخلطة اه ع ش عليه  
(قوله) وكره متشمس) أي ولو في بدن أو برص خوفا من كثرة تموضه استحكامه اه ح فوضا بط الشمس أن تؤثر فيه

كالنغير بجيفة فريبة من  
الماء وأما النغير بالبقية  
فلتقدر صون الماء عنها  
أولاه كما قال الرافعي فيما  
للإمام لا يمنع تنغيره بها  
إطلاق الاسم عليه وإن  
وجد الشبه المذكور  
والتصريح بالماء المائي من  
زيادتي وخرج بالماء الجليل  
فبعض النغير الكثير به أن لم  
يكن بمقرا للماء ومعه وأما  
النغير بالنجس المفهوم من  
طاهر فسيأتي (وكره شديد  
حرور بد) من زيادتي أي  
استعماله لئنه الاسباغ  
نعم إن قد يفهمه وضاق  
الوقت وجب أو أخاف منه  
ضررا حرما وخرج بالشديد  
المتدل ولو مستحنا بنجس  
فلا يكره (و) كرهه (متشمس)  
بشرطه (المروعة بأن  
بتشمس

السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء اسمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وان نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه شرحه (قوله في اناء منطبخ) اي مطروق بالمطرق أي من شأنه ذلك وان لم يطرق بالفعل اه ح (قوله قطر حار) اي في زمن الحر ثم ان العبرة بالبلدان مخالفت وضع قطر ما والتعبير بالقطر جرى على الغالب فلا يكره المشمس في الطائف اه ح و اقره ح (قوله في بدن) ومن الاستعمال في البدن غسل الثوب به وليس حاله بل هو يتوسخونه اه ح (قوله لو لم يرد) بضم الراء لا غير واما ما فيه فقه العتق والفتح اه شيخنا وعبارته عن شيوخنا لو لم يرد بضم الراء في الماضي والمضارع لانه من باب سبل يسبل كافي المختار ومن باب قتل كافي المصباح انتهت فهو جدت في بعض المواضع مترويا لمش ما نصه ردم من باب سبل اه مختار واما ردم براد من باب قتل فيستعمل لازما ومتعديا يقال يقال يرد الماء ويردته فهو يرد ويرد ثم قال ويردته بالتفصيل بالمعناه (قوله خوف البرص) اي حدوثه او زيادته او استحكامه اه شوبري (قوله تفصل من الاناء زهومة تلو الماء) قضية ذلك انه لو خرق الاناء من اسفله انه لا يكره والاوجه خلافه لان الزهومة بمنزلة جميع اجزاء الماء فالمراد بقوله تلو الماء تظهر بملوه فلا ينافي انها منبئة في جميع اجزائه اه م د على الخطيب والزهومة اجزاء تظهر على وجه الماء كالزغوة وفي المختار الزهومة الريح المنتشرة والزم بفتحين مصدر زحمت يده من الزهومة فهي زحمة اي دسمة وبابه طرب اه (قوله فيحصل البرص) ظو غلب على ظنه حصول ذلك بسبب مرقته او يقول لطيب عدل حرم عليه استعمال ذلك ويجب التيمم ان فقد غيره اه لا ولا يكلف ان يصبر الى ان يبرد وظاهره ان اتسع الوقت وكان قياس ماسيا في ان لو لم يمد ما يسخن به الا بعد الوقت انه يصبر ولا يقيم انه يكلف هذا الصبر الى ان يبرد ولو خرج الوقت اه ح (قوله فلا يكره المسخن بالنار) اي ابتداء او بعد تبريده م قد شمس اه ح وعبارته الزيادة في قوله فلا يكره المسخن بالنار اي ابتداء بخلاف المشمس اذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية اخذ من مسئلة الطعام وهي ما لو طبخ بطعام ما سخن فانه يكره تناوله فانها تدل على عدم زوال الكراهة بالتسخين بعد تقسيمه وقبل تدويره اما اذا ابرد ثم سخن فانها اي الكراهة تزول ولا تعود بعد ذلك انتهت (فرع) اذا برد الماء للمشمس في الاناء المذكور ثم شمس ثانيا في اناء من خرف مثلا جادت الكراهة على المتعدد بخلاف تسخينه بالنار بعد تبريده لان غاية الامر ان الزهومة كما منه فانه اذا شمس ثانيا تطهرت اه شيخنا ح (قوله لصفاء جهره) يؤخذ منه ان عمل ذلك اذا لم يكن منقوشا بنحاس كثير بخلاف اليسر اه ح ف وعبارته شرح مر الان يكون المنطبخ من ذهب او فضة لصفاء جهرهما فلا ينضل منهما شيء ولا فرق فيهما وفي المنطبخ من غيرهما ان يصدأ ولا واما المعو به احد هما فلا وجه فيه ان يقال ان كثرة التوجه بحيث يمنع اتصال شيء من الاناء بكم هو الا كرهه حيث اغسل من شيء يؤثر ويجري ذلك في الاناء المنقوش انتهى (قوله ولا استعماله في بدن) ولا يكره استعماله في ارض او اية او ثوب او طعام جامد كخبز عجينه لان الاجزاء السمية تستهلك في الجامد فلا يفتش منها ضرر بخلافها في المائع وإن طبخ بالنار فانه يكره اه شرح مر وقوله او ثوب هذا ظاهر ان لبسه بايسا فان لبسه رطبا قلادى يفتش الكراهة وبه قال الشباب حيج اه شيخنا (قوله من جهة الدليل) اي الدال على الكراهة اي من جهة ضعفه فليل الكراهة قد ضعف عنده فنظر الى ضعفه فقال بعدم الكراهة من هذه الحيثية وإن كان معتد به الكراهة من حيث المذهب اه شيخنا ودليل الكراهة قد ذكره مر بقوله لما ورد ان عائشة سغنت ماء في الشمس فلبى صلى الله عليه وسلم فقال لا تغفل يا حيراه فانه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفا لكنه يتايد بما ورد عن عمر انه كان يكره الاقتسال به وقال انه يورث البرص اه (قوله من طهارة الحدث) اي الطهارة المتعلقة بالحدث اهم من ان تكون على وجه الرفع او على وجه الاباحة فشمكت العبارة قوله لو لم يطره صاحب ضرورة لكنها لا تشمل غسل الميت لانه لا يقال فيه طهارة حدث لانه يجب ان مات الشخص على طهارة فحينئذ ادو عبارة

في اناء منطبخ غير قد كحيد بقطر حار كالحجاز في بدن ولم يرد خوف البرص لان الشمس بعدتها تفصل من الاناء زهومة تلو الماء فاذا لقت البدن يسخونه تهايف ان تقيض عليه فتحبس الدم فيحصل البرص فلا يكره المسخن بالنار كما مر في اناء الزهومة با ولا مشمس في غير منطبخ كالخرف والحياض ولا مشمس منطبخ بقدر لصفاء جهره ولا منطبخ بقطر بارد او معتدل ولا استعماله في غير بدن ولا اذا برد كما خصه التوى على انه اختار من جهة الدليل عدم كراهة المشمس مطلقا وتعيير به بشمس اولى من تصيره بشمس وقول بشرطه من زيادته (والمستعمل في فرض)

فيقال من طهارة الحدث وما في معناه هو غسل الميت وقوله كالفصل الاول الكاف استقصائية اذ لا يستعمل الا الاولى اهل كتابه ثم رأيت في الشو برى الكاف اما استقصائية واما تمثيلية تدخل المسحة الاولى اه (قوله من طهارة الحدث) ايضا لى ولو حدث غير محذور بالطواف هو انما يثبت للاء حكم استعمال بعد انقضاءهما استعمال فيسحكا كالوجوه منكب المتوضى ما وركبته او حسا كان انقضاء من بدلتوضى ولو الى يده الاخرى او من رأس الجنب الى نحو قدمه ما لا يقلب فيه التذاتف بخلاف انقضاء من نحو كف الاول الى ساعده او من رأس الثاني الى صدره فانه لا يؤثر في الاعتراض فانه لا يستعمل وان انقضاء وعلمها اذا دخل من يد الطهارة يده ولو اليسرى بقصد الفصل من الحدث أو لا بقصد يمنية الجنب أو تثليث غسل وجهه الحدث أو بعد النسخة الاولى ان قصد عدم التثليث وعدمها في هذه الصور الثلاث موجب للاستعمال وان لم تفصل يده عنه لكن له ان يفصل ساعده بما في كفه وان يترك يده فيه ليحصل له ستة التثليث اه زى وعبارة شرحه ولو عرف المحدث من ماء قليل باحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصير مستعملا وكذا قبل تمام الفسلات الثلاث له ان قصد ما أو بعد الاول الى نوى الانقضاء عليها وكان ناولا بالاعتراض والا صار الماء مستعملا ولو غسل بما في كفه باقى يده لا غيره اجزا ولا يشترط لينة في رفع الحدث انتهت وكتب عليه عرش قائدة لو اغترف بانه في يده فاقصفت يده بالماء الذي اغترف منه فان قصد الاعتراض أو ما في معناه كلى هذا الاناء من الماء فلا استعمال وان لم يقصد شيئا مطلقا فهل يدفع الاستعمال لان الاناء فريضة على الاعتراض دون رفع الحدث كالماء فادخل يده بيدغلة الوجه الاول من اعتاد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة اعتياد التثليث أو يصير ويقر بان المائدة توجب عدم دخول وقت غسل اليد بخلافه هناك فان اليد دخلت في وقت غسلها في نظر وجهه الثاني اه مر ولو اختلفت عادة في التثليث بان كان نارة يتركه اخرى لا يترك واستويا فهل يحتاج لينة الاعتراض بعد غسله الوجه الاول في نظره يحتمل عدم الاحتياج وهو المعتقد فليتأمل واعلم انه لا بد ان تكون نية الاعتراض عند ماسة الماء فان تأخرت فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تغتر بمن ذكر خلاف ذلك اه سم على البهجة قلت وكذا لو تقدمت ولم يستحضر ما عند الاعتراض وقوله ان قصد ما لى او اطلق على ما يجيده كلام زى وقوله ولو غسل بما في كفه باقى يده الخ أى فصوره المستأذنه ادخل احدى يديه كاهو القرض ما لو ادخلها مما فليس له ان يفصل بما فيها باقى احدها ولا باقيةها وذلك لرفع الماء حدث الكفين ففى غسل باقى احدها قد انفصل ما غسل به عن الاخرى وذلك يصوره مستعملا ومنه ووضح ما ذكره سم في شرحه على اى شجاع من انه يشترط صحة الوضوء من الخفية المعروفة نية الاعتراض بعد غسل الوجه بان يقصد ان اليسرى معينة لليمنى في اخذ الماء فان لم يتوكل ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له ان يفصل به ساعد احدهما بمصيه ثم ياخذ غيره لفعل الساعد لكن قل عن اثناء الرمي ما يخالفه ان الذين كالعضو الواحد في الكفين اذا غسل به الساعد لا يعد مفصلا عن العضو فيه نظرا لا يمتنع ومثل الخفية الوضوء بالسب من ابريق او نحوه وقوله لا تشترط نية الاعتراض لى بان يقول نيت الاعتراض دون رفع الحدث بل يكفي لان معناه قصد اخراج الماء من الاناء ليرفع به الحدث خارجا ويؤخذ من قوله لا يشترط الخ انه لو نوى الاعتراض ورفع الحدث ضرر بمصرح سم على شرح البهجة ما كتبه عرش عليه وقوله فليس له ان يفصل بما فيها باقى احدها الخ هذا كله مردود والراجح ما فصله قل على الخطيب نص عبارته فو غر فبكفيه من ماء كثير فصلهما عنه فان كان جنباملا ونوى رفع الجنبات ارتفع حدث كفيه مما ان لم يقصد واحدة منهما وله ان يفصل بما فيها ما شاء من بقية يديه او احدا ما رتبة يده من غير انقضاءه عنهما وان كان عذرا وكان يده غسل وجهه ولم يقصد رفع الحدث عنهما ما ارتفع حدث كفه لئلا يسهل او اقصدها او اطلق نظر الطلب تقديمها وله اتمام غسلها بما في كفه

من طهارة الحدث كالفصل  
الاولى ولو من طهر  
صاحب ضرورة (غير  
مطهر ان قل) لان الصحابة  
رضى الله عنهم

لم يجمعوا المستعمل في  
أسفارهم القليلة الماء ليتطهروا  
به بل عدلوا عنه إلى التيمم  
ولأنه إزالة المانع فإن قلت  
ظهور في الآية السابقة  
بوزن فصول فيقتضي تكرار  
الطهارة بالماء قلت فمولى  
يأتي استعماله كسحور لما  
يسحر به فيجوز أن يكون  
ظهور كذلك ولو سلم  
اقتضائه التكرار فالمراد  
بجمايين الأدلة ثبوت ذلك  
لجنس الماء أو في المحل الذي  
يمر عليه فإنه يظهر كل جزء  
منه المستعمل ليس بمطلق  
على ما صححه النووي لكن  
جزم الرافعي بأنه مطلق وهو  
الصحيح عند أكثرين لكن  
منع من استعماله تعبد فهو  
مستثنى من المطلق والمراد  
بالفرض ما لا بد منه أهم بتركه  
أم لإعادة كان أم لا فيشمل  
ما تروا به الصبي وما  
اغتسل به الذمية لتحل  
لجليها المسلم أما إذا كثرت  
ابتداء

بلا انفصال وإن قصد اليسرى وحدها ارتفع حدث ما لاقي الماء منها وله إتمام غسلها بأن قصد حمامها  
ارتفع الحدث عملاً لا قام الماء منها ولا يصح أن يرتفع به حدث واحدة منهما لأن ماء كل منهما مستعمل  
بالنسبة إلى الأخرى اه وإن كان الماء قليلاً وغرفهما قبل نية الغسل أو بعدها نأوا بالاغتراف  
أو عدتا بعد غسل وجهه على ما يأتي نأوا بالاغتراف أيضاً قالوا طهور ويجري في الماء الذي في  
كفيه ما تقدم اه مد على خط ( قوله لم يجمعوا المستعمل ) فيه أنه يحتمل أنهم لم يجمعوه لكونه  
قليلاً بعد جمعه ويوجب بأنهم كانوا يسافرون مع كثرة ومع كونهم كانوا يقتضون فهو مع كثرة  
لم يجمعوه فإن قيل لم يجمعوا الماء المرة الثانية والثالثة أوجب بأنهم تخلطوا بالماء المرة الأولى فيصير  
الجميع مستعملاً فلم يجمعوه لذلك وبأنه يحتمل أنهم كانوا يقتضون في أسفارهم القليلة الماء على مرة  
واحدة فقرره شيخنا ح ( قوله ولأنه أزال المانع ) أي مع ضعفه بالقلة اه حل فلا يرد المستعمل  
الكثير اه شيخنا ( قوله فإن قلت ظهور الخ ) وارد على العلتين قبله بقرينة قوله فالمراد جماعين الأدلة  
أي العلتين والآية اه شيخنا ويصح أن يكون وارد على قول المتن غير مظهر ( قوله فيقتضي تكرار الطهارة  
بالماء ) أي حتى القليل مع أنه يصير من أول طهارة مستعملاً ولا يجوز التطهير به ثانياً اه شيخنا ( قوله  
قلت فمولى يأتي استعماله كسحور ) فيه تسليم أن ظهور يقتضي تكرار الطهارة بالماء وهو إنما  
يصح لو كان صيغة مبالغة من مطهر والواقع أنه صيغة مبالغة من طاهر لا من مطهر فنهائه تكرر  
الطهارة لكن لما لم يكن لتكرارها معنى حل على معنى المبالغة بأنه يطهر غيره اه رشدي ( قوله  
بجمايين الأدلة ) أي جنس الأدلة الصادق بالواحد فافرقوه في قوله فيما سبق لأن الصحابة لم يجمعوا  
المستعمل الخ وقوله تعالى وأزلفنا من السماء ماء فطهروا فالأول لا يقتضي التكرار والثاني يقتضيه أو يقال  
الجميع باق على حقيقته الثالث قوله ولأنه أزال المانع لأن التحليل دليل وهذا أيضاً لا يقتضي التكرار اه  
شيخنا ( قوله فإنه يظهر كل جزء منه ) أي حيث مرع السيلان من غير أن يفرغ الهواء وكذا أن خرقة  
واتنقل من الكف إلى الساعده به الفرز قليل ما انتقل من بعض أعضاء الوضوء إلى بعض بحيث خرقة  
الهواء ولم يحكم عليه بالاستعمال وصور بذلك اه حل ( قوله ليس بمطلق على ما صححه النووي ) أي لأنه  
لا يسمى ماء بلا قيد لازم بل به فكونه غير مطلق واضح اه حل ( قوله ما لا بد منه ) أي في صحة العبادة  
أو في حل الوطء فهو وضوء الصبي لا بد منه في صحة عبادته وغسل الذمية لا بد منه في حل الوطء ( قوله فيشمل  
ما تروا به الصبي ) يشمل أيضاً وضوء الحنفى الذي لا يعتقد وجوب التيمم لأن اعتقاده رفع الاعتراض عليه  
من الخلق أو أنما يصح اقتضائه به إذا مس فرجه اعتباراً باعتقاد المأمون لا اعتباراً بالرابعة في الاقتداء دون  
الطهارات واحتياطاً في البين اه شرح مر ( قوله ما تروا به الصبي ) أي لو غير غير يعلوف به ولو لهذا  
دخل بقوله لا إلا الأولى وقوله وما اغتسل به الذمية أي من نحو حيض أو نفاس وهذا دخل بقوله أم لا  
الثانية لأن غسلها ليس عبادته ولا تيمم ولا وسائط أو أحداً من ذلك ولا زوجاً كافراً وهي بمنزلة غسلها  
وحققت بلزومها يقال لنا غسل صحيح يطل بكلام المغتسل أو كلام غيره اه حل ( قوله لتحل لجليها المسلم ) أي  
الذي يعتقد توقف حل وطئها على غسلها بخلاف غسلها لما لا يعتقد ذلك كحنفى فإنه يرى حل الوطء به بالاتفاق  
فإنه ليس مما لا بد منه فلا يكون مستعملاً فيه اه وإن كان كذلك بالنسبة إليه فهو على ما لا بد منه بالنسبة للذمية اه  
حل ه ( فرع ) ه اغتسل حنفية لتحل لزوجها الحنفى فإنه غسلها غير مستعمل لأنه ليس مما لا بد منه عند ما فطر  
كان زوجها شافياً وغتسل لتحل له يعني أن يكون ماؤه مستعملاً لأنه على ما لا بد منه بالنسبة إليه وإن كان بالنسبة  
إليه ليس مما لا بد منه أو كانت شافياً وزوجها حنفياً اغتسل لتحل لها التحكيم كان ماؤه مستعملاً أو لتحل  
له كان غير مستعمل حرره اه سل ( قوله لجليها المسلم ) اقتضى ضيقه أنه لا فرق بين أن يكون مكلفاً أو غير هو  
كذلك لأن وطء الصبي قبل الغسل متع شرعاً وله مخاطبة بمنه منه بالغسل يزول هذا المنع اه شيخنا  
ح ( قوله أما إذا كثرت ابتداء ) بأن تروا شخصاً في ماء فلتين ها كثيراً هذا يقال له ماء مستعمل لكنه كثير

ابتداء ولا يلزم من كونه مستعملا أنه لا يصح منه الوضوء الا ترى أن فسقية الازهر مثلا يقال لها مستعملة لانها استعمال في فرض كثير فويصح الوضوء منها قطعا فلم ان المستعمل غير محصن بالقليل بدليل قول المتن والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل ففهمه أن المستعمل في فرض مطهر ان كثر اه شينئا **(قوله)** أو انتهاء بان جمع حتى كثر اي وصار قلتين أو يلتهما بان جمع استهلك فيه اي ولم يتغيره لاحسا ولا تحذرا فانه ظهور استعمال بمعنى انه رفع الحدث ويزيل التنجيس إذا كان واردا ويلغزه بان يتأني بالبول فيقال جماعة يجب عليهم تحصيل ما منع ليستعملوه في وضوئهم وغسلهم أو إزالة نجاستهم اه حل وهذا بخلاف ما في شرح مرن ونصه ولا بد من انتفاء الاستعمال عنه يلوغفلين ان يكونا من بعض الماء كقدمناه اه **(قوله)** كما يعلم بما يأتي اي في قوله فان زال تغيره بنفسه أو بما انضم اليه طهر اه عش والاولى ان يراد بما يأتي قول المتن فان يلغهما ماء ولا تغير به فظهور لان كلامه هنا مفروض في عود الطاهرة بالكثرة وكلام المحقق المذكور في عودها بزل التغير تامل **(قوله)** فالطهورة الاولى اي لان الطاهرة اشد اعظم من الطهورة لدفعها العظيم والغلظ وهو النجاسة بخلاف الطهورة فهي انها تدفع عندها وهو اخف من النجاسة فاذا افادت الكثرة الطاهر يقوى اعظم من الطهورة فتفيد الطهورة بالاولى او يقال وجه الاولوية ان الكثرة في باب النجاسة قد حصلت شيئين وهما الطاهر يقوى الطهورة والكثرة هنا قد حصلت شيئا واحدا فقط وهو الطهورة اه شينئا **(قوله)** وخروج بالفرض المستعمل في غيره الخ اي على الجديد القديم لانه لا يطهر كذا كره في الاصل اه لكاتبه **(قوله)** والوضوء المجدد اي ولو نذر لانه ليس لا بد منه في شيء يترتب عليه اي لا يتوقف عليه غير موانعهم بتركه **(قوله)** لا انتفاء الملة هي قوله لانه ازال الالمانع اه عش **(قوله)** وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها وهو ان ما ازيل به نجس ولو معفو عنه غير مطهر ان قل لانه ازيل به نجس وهذا وارد على اطلاق من قال المستعمل في نفل الطهارة طهور وعليه التز قيل لانا ماء مستعمل في نفل الطهارة قولنا يجوز استعماله اه حل وعبارة المتن في باب النجاسة وغسالة قليلة منفصلة بلا تغير وزيادة وقد طهر المحل طاهرة **(قوله)** ولا تنجس قفاناه اي ولو احتمل فلو شك في انه قلطان او قل لم يضر وعبارة شرح مرن شمل ما لو شك في كثرته عملا بأصل الطهارة ولا ناشكنا في نجاسة منجسة ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس سواء كان ذلك ابتداء ام جمع شيئا فشيئا وشك في وصوله لها كالمو شك المأمور هل تقدم على امامه او لافاته لا تطل صلاته ولو جاءه من قدماه عملا بالاصل ايضا ويعتبر في القلتين قوة الترداد فلو كان المأمور في كل حفرة قلة وبينهما اتصال من نهر صغير غير هقيق فوقع في احدي الحفرتين نجاسة قال الامام فليست ارى ان ما في الحفرة الاخرى دافع للنجاسة واقتضى اطلاق المصنف للنجاسة فانه لا فرق بين كونها جامدة او مائعة وهو كذلك ولا يجب التباين عندنا حال الاعتراف من الماء بقدر قلتين على الصحيح بل ان يعترف من حيث شاء حتى من أقرب موضع الى النجاسة ولو بالفي البحر مثلا فارتفعت منه رغوة فهي طاهرة كما افق به والده رحمه الله تعالى لانه بعض الماء الكثير خلافا في العبابو يمكن حل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وان طرحت في البحر مرة مثلا فوقعت منه فطرة يسب سقوطها على شيء لم تنجسه انتهت وقوله وبينهما اتصال من نهر صغير غير هقيق وضابط غير العميق ان يكون بحيث لو حرك ما في احدي الحفرتين لا يتحرك ما في الاخرى ومنه يعلم حكم حياض الاغلبة إذا وقع في واحد منها نجاسة فانه ان كان لو حرك واحد منها تحرك واحد منها وهكذا الى الآخر لا يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره والاحكم بنجاسة الجميع ويصرح بذلك قولهم على حج الوجه ان يقال بالاكتفاء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاحقه وان لم يتحرك بتحريك غيره إذا بلغ المجموع قلتين اه اقول ويبنى الاكتفاء بالتحريك ولو كان غير خفيف وان خالف غيره في حواشي شرح البهجة فراجعوا عبارته قوله بحيث يتحرك ما في كل بتحريك الآخر تحركا

أو انتهاء بان جمع حتى كثر  
طهور وان قل بعد تغيره  
لان الطاهرة إذا جادت  
بالكثرة كما يعلم بما يأتي  
فالطهورة أولى وخروج  
بالفرض المستعمل في غيره  
كأن النسلة الثانية والثالثة  
والوضوء المجدد طهر  
لانتفاء الملة وسيأتي  
المستعمل في النجاسة في  
بابها (ولا تنجس قلطانا

عنفاً الخ هل يتعلق قوله عني بأقوله بحيث يتحرك أو بقوله بتحريك الآخر ويجه اعتباره فيها انتهى  
وقوله دافع النجاسة أي النجاسة التي وقعت فيه وقوة هذا الكلام تقتضي بقاء الحفرة الثانية على طهارتها  
وقد يشكك بأن ما في النهر الذي بينهما متصل بحفرة النجس فينجس منه لقلته وبما في الحفرة الأخرى فينجسه  
لقلته فراجعهم رأيت صحيح صرح بنجاسة كل منهما أه عرش عليه (قوله قلنا ما) أه صرف وأما  
بلغ الماء قلتين بتكليه بظاهر ولم يغيره حساب ولا تقدير فإنه نجس بالملاقاة ويستعمل بالنفاس المحدث فيه  
فيحتاج في استماله بدون صب إلى نية الاعتراف لحكمه حكم القليل في هذه الأمور الثلاثة أه شيخنا  
ومن له عرش على مر (قوله وما نحسب أنظر) أي في الأصح ومقابلة أنهما القصر طول وقيل ستانظر طول  
وقوله تقريباً أي في الأصح أيضاً ومقابلة أن النجاسة تحديد فلا يفتقر قص شيء أه شرح مر (قوله  
وما نحسب أنظر) أيضاً أي بالوزن أخذاً من قوله يمدون القلتان بالمساحة الخ أه شيخنا قوله بفنادى  
نسبة إلى بفنادى بدالين مهملتين وبأعجام الثانية وبوزن بدلوا ويم أوله بدل الباء مدينة مشهورة أه  
شرح مر وقوله وبم أوله أي مع النون فقط كافي القاموس ونص جاريته بفنادى مهملتين ومعجمتين  
وقديم كل منهما وبندان وبندين ومندان مدينة السلام وبندد إذا اتسبب إليها أو تسبب بها لها أه  
عرش عليه (قوله بفنادى) أيضاً أما بالدمشق على ما صححه الرافعي في رطل بفنادى قاتلها مائة ومائة  
أرطال وتلك رطل وأما على ما صححه النووي فيه فمائة وسبعة أرطال وسبع رطل وأما بالمصري  
على ما صححه الرافعي فيه قاتلها أربع مائة واحد وخمسون رطلاً وتلك رطل وتلك أوقية على ما صححه  
النووي فيه أربع مائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع رطل أه زى وأما بالمقدسي فمائة ثمانون  
رطلاً وتلك رطل وربع أوقية ودرهمان وتلك درهم وتلك سبع درم وبالألمان مائتان وخمسون  
مئتان المن رطلان أه عرش على مر (قوله تقريباً) هو مجازي يحول عن الخبر أي والقتل قريب  
خمسة رطل أي مقرباً أه شوري أي مقرب منها أي قريب منها أه لكاتبه (فائدة) المقدرات  
أربعة أقسام (أحدها) ما هو تقريب بلا خلاف كمن الرقيق المسلم فيه أو الموكل في شراؤه (الثاني)  
تحديد بلا خلاف كتحديد مدة مسح الخف وأحجار الاستنجاء وغسل الولوغ والعدد في الجمعة  
ونصب الركعات والأستان المأخوذة فيها وسن الأضحية والأوسق في الغراب والمول في الوكأة  
والجزية ودية الخطأ وتقريب الزاني وانظار المولى والعين ومدة الرضاع ومقادير الحدود (الثالث)  
تحديد على الأصح فنه تقدير الخمسة أوسق بالف وستة رطل الأصح أنه تحديد وقع في شرح  
المؤيد هنا وفي رؤوس المسائل تصحيح عكسه ولعله سهو (الرابع) تقريب على الأصح كمن الجبش  
ومقدار القلتين المسافة بين الصفتين وأما بمسافة القصر فله استاذنا ح في العلامة الخطيب على  
التهاج (قوله بملاقات نجس) بفتح النون وكسر الجيم وفتحها وبكر النون وفتحها مع سكن الجيم وفتح  
النون مع ضم الجيم كعمد أه شرح مر وعرش عليه من أول كتاب الطهارة فيه خمس لغات فتح النون  
مع تلبث الجيم وفتح النون وكسر الجيم مع سكن الجيم وفي المصباح نجس الشيء من باب تسبب فهو نجس إذا كان  
قدراً غير نقيض ونجس نجس من باب قتل لغو نجس بالكسر اسم فاعل بالفتح وصف بالمصدر أه  
(قوله لخبر إذا بلغ الماء قلتين) استدلال على الدعوة الأولى وهي قوله لا تنجس قلتما ماء وقوله في رواية  
فانه لا ينجس الخ تفسير الأولى وأما الرواية الثانية في قوله إذا بلغ المسطحين من قلل جرح ما بعدهما من  
الضميمة فاستدلال على الدعوة الثانية في قوله وما نحسب أنظر طول وقوله الواحد منها الجمن تمام الاستدلال  
على الدعوة الثانية لكن فيه أن هذا لا يفيد كونها تقريباً بالمعنى المراد هو أنه لا يضر قص وطلين فأقل أنفاً  
ما قاله الواحد منها لا يربطها بالني الزادة وهذا لا يفيد اغتفار النفس أمشيخنا (قوله لخبر إذا بلغ الماء قلتين  
لم يعمل خبثاً) أيضاً وروى أيضاً خلق الله الماء طهوراً لا ينجس شيء إلا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه فين

وما نحسب أنظر طول) بكسر  
الراء أفصح من فتحها  
(بفنادى تقريباً بملاقاة  
نجس) لخبر إذا بلغ الماء  
قلتين لم يعمل خبثاً ورواه ابن  
حبان وغيره وصححه موف  
رواية فانه لا ينجس وهو  
المراد بقوله لم يعمل خبثاً



الحديثين عموم وخصوص فعموم الاول سواء تنفيرا ولا وخصوصه كونه قلتين وعموم الثاني سواء كان الماء قلتين او اقل وخصوصه كونه متغيرا فتأخذ خصوص الاول وهو كونه قلتين فتقيد به عموم الثاني وهو كونه قلتين اقل فتقول خاتمة الماء مطهر الا ينسبه شيء الخ اى إذا كان قلتين وتأخذ خصوص الثاني فتقيد به عموم الاول فتقول إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل غسلا اى إذا لم يتغير وهذه طريقة الاصوليين لان المفهوم عندهم ما يفهم من اللفظ اه اجزوى (قوله اى يدفع النجس ولا يقبله) على حد قولهم فلان لا يحتمل الضم لعل حد قولهم فلان لا يحتمل الحجر لفظه والا لم يكن التقيد بالقلتين قائدا هل هو من باب حمل المعاني لاحل الاجرام وقوله والا لم يكن التقيد بالقلتين قائدا اى لان الماء مطلقا لا يحتمل الاجرام بهذا المعنى بمعنى انها لا تستقر فوقه اه شيخنا (قوله وفى رواية إذا بلغ الماء قلتين الخ) بقية هذه الرواية لم ينسبه شيء اه شيخنا (قوله اخذا من ابن جريج) بفتح نون من على الانصاف لان القاعدة انها ان دخلت على الوجوب فتح نونها كقولك من الدين وان دخلت على غيرهما جازى نونها الوجهان والفتح افصح اه شيخنا قد روى الشافعى عن ابن جريج انه قال رايك قلال حجر فاذا التفت منها اسم قربين وشيئا من قرب الحجاز اه خطيب على الناقبة فتأخذ الشافعى بحسب الشيء نصف اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب لا شيئا على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والمجموع خمسة اترطل اه شرح مروكان ابن جريج شيخ الشافعى رحمه الله واسم عبد الملك بن يونس اه ع ش (قوله بقرب المدينة) اى وليست بحجر البحرين ذكره فى المجموع والبحرين موضع بين البصرة وعمان اه من تقرير بعضهم (قوله والمعنى بالثغريب) بفتح التثنية والالف مقصور او بكسر التثنية والياء التحتية المشددة كذا ضبطه بالعلم اه شوى (قوله انه لا يضر نقص رطلين) وكان اغفار الرطلين فقط لانها اوسط بين ادنى مراتب القهقور والواحد اولى مراتب الكثرة وهو الثلاثة اه شوى (قوله انه لا يضر نقص رطلين) ايضا لقال هذا يرجع الى التحديد لا تاوول هو تحديد غير التحديد المختلف فيه اه سم على المجمع اه ع ش على مر (قوله انه لا يضر نقص قدر لا يظهر الخ) كان تأخذنا ان فى واحد قلتان وفى الآخر دونهما ثم تضع فى أحدهما قدر من المغير وتضع فى الآخر قدره فان لم يظهر بينهما تفاوت فى التغير لم يضر ذلك ولا ضرر هذا اولى من الاول لضلطة ام خطيب على الناقبة قال بعضهم ولا تتخالف بين القولين فى المعنى إذا ما زاد على الرطلين يظهر به التفاوت ودونها الا اه اج عليه (قوله فان غيره نجس) اى ولو حصل التغير بما باقى من نحو الميتة التى لادم لها سائل لا يقال لاحاجة الى هذا انه سائى لا تاوول قوله الاق فان غيره الميتة لكثرة الخ مفروض فايدون القلتين تأمل اه ح (قوله فان غيره) أيضا اى حال الاق لم يتغيره حال اياه بعدة قلال واحد الرجوع الى اهل الخبرة ان عدوا ولا فالاصل الطهارة اه شرح الارشاد وقوله الى اهل الخبرة اى ولو واحدا كاذ كره فى شرح المنهاج ويحك بالنجاسة من حيث لا من حين وقوع النجاسة قاله بعضهم فتأمله اشوى (قوله فان غيره) أيضا اى يقينا ام ع ش وهذا مقابل لمخوض تقيد الماسبق تقديره هذا ان لم يدر هو فى الفعل فخير يعود على النجس المتبدل بالملاقاة فيخرج بالتقيد بالملاقاة الذى ضمن الضمير التغير بجمعة على ما سياتى اه شيخنا وعادة القهقورى قوله فان غيره نجس فيه ضمير ان بارز ومستقر فالبارز للاداء والمستقر للنجس والتقدير فان غير النجس الماء انتهت (قوله او تنفيرا تقديرى) اى او كان تنفيرا تقديرى بان كان النجس الملاقى للماء اقل فى صفاته فيفرض مخالفته لاولى لو هو مغمور به فان وجد التغير ولو فى صفة اكنى بذلك ولا عرضت الصفات الثلاث ان وافق فيها الا عرض الموافق فقط على ما تقدم فى الظاهر وذلك المخالف هو لون المبرور وريح المسك وطعم الحلو وهذا هو المخالف الاشد الذى سيذكره والا بان لم يتغير فهو باقى على طوره اه ل (قوله لو نجس الترمذى) اى والنقص نجس الترمذى فالاجماع قد خصص منطوق الخبر بنوعى الخبر الثانى تخصيص آخر من جهة صدقه بالقليل والكثير سينب عليه قوله

أى يدفع النجس ولا يقبله  
وفروا إذا بلغ الماء قلتين  
من قلال حجر والواحدة  
منها قدرها الشافعى اخذا  
من ابن جريج الرأى لها  
بقرينين ونصف من قرب  
الحجاز وواحدتها لا يزيد  
غالب على مائة رطل يندادى  
وسائى يانه فى زكاة الثابت  
وحجر يفتح الماء والجيم  
قربة بقرب المدينة النبوية  
والقلتان بالمساحة فى  
المربع ذراع وربع طولاً  
وعرضا وعما بذراع  
الأدى وهو شبران  
تقريباً والمعنى بالتقريب  
فى الحساب أنه لا يضر نقص  
رطلين على ما صحه النووى  
فى روضته لكنه صح فى  
تحقيقه ما جزم به الرافعى انه  
لا يضر نقص قدر لا يظهر  
بنفسه تفاوت فى التغير بقدر  
معين من الاشياء المغيرة  
(فان غيره) ولو يسيراً أو  
تنفيرا تقديرى (فنجس)  
بالاجماع المخصص للخبر  
السابق والخبر الترمذى  
وغیره الماء

فلفهم خبر القلتين السابق المخصص لمطوق خبر الماء لا ينجسه شيء السابق اه شيخنا (قوله) فلو تغير  
بجفة على الشط) مفهوم الضمير المستتر في غير لانه فاعاد على النجس الملاق وقوله اما اذا تغير بعضه الخ مفهوم  
الضمير البارز لان المتبادر منه الماء كله اه شيخنا (قوله) اما اذا تغير بعضه) هذا واضح الى انك دون  
الجاري فان الجرعة الثانية التي تلاق النجاسة لها حكم النجاسة اه حل (قوله) فان زال تغيره بنفسه) دخل  
فيه الريح والشمس وبهرج السبكي اه سم اه شوري وقوله او بما انضم اليه ولو نجسا وتكثير الماء  
ليشمل هذا ولا ينافيه عدم المطلق بانه ما يسمى ماء لا يقد لان هذا كله بالنظر للعرف والشرع ولهذا لو  
حلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق وما في المتن بالنظر لمطلق العرف وهو شامل للمطلق وغيره اه حج  
(قوله) فان زال تغيره) ايضا اى الماء الكثير اما القليل فلا يظهر بزوال تغيره اه حل اى بل يظهر  
بالكثرة (قوله) او التقديرى) بان معنى عليه مدة لو كان ذلك في الحصى لوال وان حسب عليه من الماء قدر  
لو حسب على ما متغير حسا زال تغيره اه رشيدى قال بعضهم يعرف زوال تغيره التقديرى بان معنى  
عليه زمن لو كان تغيره حسيا زال عادة ويضم اليه ما دل على عدم المتغير حسا زال تغيره وذلك بان يكون  
بجنبه غيره فاه متغير زال بغيره بنفسه بدمدة او بما حسب عليه فيلزم ان هذا ايضا زال تغيره اه شرح  
الروض اه زى (قوله) او اخذته والباقي قلتان) بان كان الاثنا متخفا فزال اغناقه ودخله الريح  
وقصره اه حج (قوله) ولا يضر) اى في الطهورة عود تغيره اى التغير بتلك الصفة التي كان عليها وبالاولى  
ما لو حصل به وصف آخر وقوله اذا خلا عن نجس جامداى فان كان بذلك النجس الجامد ضر التغير  
احاطه على ذلك النجس الجامد وهو واضح ان امكان احاطه عليه بان كان ذلك التغير الذى زال منسوبا  
اليه فالمراد دخلا عن نجس جامد كان موجودا به قبل زوال ذلك التغير وذلك التغير منسوب اليه اه حل  
وعبارة شرح مر ولو زال ذلك التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وان كانت مائعة  
او جامدة وقد ازيت قبل التغير الثانى لم ينجس انتبهت وقوله فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه  
فنجس اى من الان وعليه فلو زال تغيره فطهرته جمع ثم عاد تغيره لم ينجس عليهم اعادة الصلاة التي  
فعلوها ولم يحكم بنجاسة ابدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال تغيره حكم بطهوريته والتغير الثانى يجوز انه  
بنجاسة تحلحط منه بعد دوى لا تضره فامضى اه ع ش عليه (قوله) اذا خلا عن نجس جامد) الظاهر ان  
مراده بالجامد الجامد الورول وما كان كالماء بالمانع المستهلك اه رشيدى (قوله) اما اذا زال حسا) اى  
ظاهر بغيرهما اى بغير نفسه وبغير ما انضم اليه وقوله كسك فانه يزول الريح وذلك فيما اذا كان متغيرا  
بالريح وقوله و تراب فانه يزول اللون وذلك فيما اذا كان متغيرا باللون وخل زيل الطعام وذلك فيما اذا  
كان متغيرا بالطعام اى لم يوجد راحة النجاسة بالمسك لاولونها بالتراب ولطعمها بالخل ولا بد ان يظهر  
رائحة المسك ولون التراب وطعم الخل اخذا من تعليم التراب بانه يكدر الماء والكدورة من  
اسباب السر اذ هو مرجح في انه لا بد من الحكم بعدم الطهورة من ظهور كدورة الماء على قياسه  
لا بد من ظهور ربح المسك وطعم الخل فان لم يظهر ذلك وزال التغير حكنا بالطهارة وفي كلام  
شيخنا لو ظهرت رائحة المسك ثم زالت احكنا بالطهارة اه واخذ بعضهم من تعليمها بالخاط انه  
لو زال التغير بواسطه تجاوز له ربح كمود مطيب ظهر ربح طيبه حكنا بالطهارة وفيه نظر والذى  
في فتاوى الفقهاء لو زال التغير عاد طهورا وبغير حله على هذه الصورة المقدمة وفي كلام شيخنا لا بد  
من احتمال احواله زوال التغير على الواقع في الماء بحيث احتمل احواله على استناره بالواقع فالنجاسة باقية  
وحيث لم يحتمل ذلك فهي رائحة فيحكم بطهارته اه حل وعبارة شرح مر اوزال تغيره يحكم كسك اولونه  
بعدم تغيره ان اوطاهه بمثل مثلا فلا يطر حال كدورة فلا تمود بطهوريته بل هو باقى على نجاسته لشك في  
ان التغير زال او استبرأ الظاهر انه استبرأ كذا تراب وجس لا تقدم فان صفا لم يبق به تغير طهر وبمحكم  
طهورة التراب ايضا والحاصل انه اذا صفا الماء ولم يبق فيه تكدر يحصل به شك في زوال التغير طهر

لا ينجسه شيء فلو تغير  
بجفة على الشط لم يؤثر  
كما أفهمه التقييد بالملاقاة  
وانما اثر التغير اليسير  
بالنجس بخلافه في الطاهر  
لنظف امره اما اذا غير  
بعضه فالتغير نجس وكذا  
الباقى ان لم يبلغ قلتين  
(فان زال تغيره) الحصى  
او التقديرى (بنفسه) اى  
لا يمين كقول مكث  
(او بما) انضم اليه ولو  
نجسا او اخذته والباقي  
قلتان (طهر) لا تنفاه علة  
التنجس ولا يضر عود تغيره  
اذا خلا عن نجس جامد  
اما اذا زال حبا بغيرهما كسك

كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عن الذي راسب فيه التراب قلتي أن لا يتم إن كانت عين التراب نجسة  
لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوذة إذ نجاسته مستحكة فلا يظهر أبدوا وكان التراب حينئذ كنجاسة  
جامدة فأن بقيت كثرة الماء لم يتنجس وإلا تنجس وغير التراب مثله في ذلك وعلى ما ذكرنا إذا احتمل ستر  
التغير بما لم يكن زال التراب في الرابطة بطرح المسك أو الطعم بطرح الخلل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح  
ماء وطعمه بنجس فالتغير على زعفران أو لونه وطعمه فالتغير عليه مسك فلو تغير طهر وقس على ذلك لأن  
الزعفران لا يستر الريح المسك لا يستر اللون فلو أن الكلام إذا فرض انتفاء الريح والطعم عن شيء قطعنا  
كودها فلا ولم يظهر فيه ريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ أنه لو وضع مسك في متغير الريح فلو  
ريحه ولم يظهر فيه رائحة المسك أنه يظهر ولا يبدى في لدم الاستتار وحاصل ذلك أن شرط إناطة الحكم بالمشك  
في زوال التغير أو امتناره حتى يحكم بقاء النجاسة تقليلا لاحتمال الاستتار أنه لا بد من احتمال إحالة زوال  
التغير على الواقع في الماء من غطاء أو مجاور حيث احتمل إحالته على استناره بالواقع فالتجاسة باقية لكوننا  
لم نتحقق زوال التغير المقضي للنجاسة بل محتمل زواله وامتناره والأصل بقاؤها وحيث لم يحتمل ذلك  
فبقي زواله فيحكم بظهوره وعلم أن رائحة المسك لو ظهرت فمزال التغير سكتنا بالطهارة لأنها لما  
زالت ولم يظهر التغير علانته زال بنفسه انتهت وفي المصباح راسب الشيء رسوبا من باب فقد قل  
وصار في الأسفل ورساقي المصدر أيضا **(قوله ما إذا زال حسا)** أيضا أي ظاهر أو بهذا التغير يستقيم  
قوله فإن زال تغيره مع قوله للشك في أن التغير زال أو استتر فالحاصل أن قوله فإن زال تغيره أي بحسب  
الظاهر وقوله للشك في أن التغير زال أي في نفس الأمر أشبهنا **(قوله فإن صفاء الماء)** أي زال الريح المسك أو  
لون التراب أو طعم الخل وقوله ولا تغير به أي وزال التغير الأصلي هذا هو المراد وقوله طهر أي حكننا  
بطهوريته لا نتفاد علة التنجيس أصل وطهر بفتح القاموس وضمها والفتح أفصح أشرح مر وطهر ما استواء  
الفتن في كل ما قامت به الطهارة بدنا كان أو توبوا في المصباح طهر الشيء من باب قبل وتقر طهارا تو الاسم  
الطهر وهو النقاء من الدنس والتنجس ثم قال وقد ظهرت من الحضيض من باب قتل ولغة قليلة من باب قرب  
وتطهرت أغسلت ما داهي فيحمل ما فعلنا ما لو استند الفعل إلى التوب ونحوه فقليل طهر التوب أو المكان اه  
عش عليه **(قوله ودونهما بنجس الخ)** اختار كثير من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس إلا بالتغير  
وكانهم نظروا التسليم على الناس والأقوال دليل صريح في التفصيل كما ترى اه صحاحه عش على مر **(قوله والماء)**  
دونهما الخ قيل الظرف حال من المبتدأ وفيه ما لا يخفى والوجه أنه حال من فاعل بنجس المعاند للبلأه سم  
اه شوي وعبارة شرح مر ودونهما أي الماء دون القلتين بأن نفس بينهما أكثر من رطلين وتقديرنا  
الماء في كلامه تبعاً للشارح لو وافق مذهب يدويه ومجربو البهرين لأن دون عندهم ظرف لا يتصرف  
فلا يصح كونه مبتدأ وجوزة الاختش والكفر فيوزوا واختلوا فافيا أضف إلى مبنى كالأقوال في عبارة المصنف  
لجوز الاختش بناءه على الفتح لا ضافته إلى مبنى واجب غير مرفعه على الابتداء انتهت **(قوله ولو جاريا)**  
هذه الغاية للدو عبارة أصله مع شرح مر والجارى كرا كد في تنجسه بالملاقاة فبما يستوى وفي القديم  
لا ينجس بلا تغير لقوله توبورده على النجاسة اه **(قوله كريت وإن كثر)** أي لو كان جاريا فانه بنجس جميعه  
أصله حتى لو كانت النجاسة في آخر القناة الجاري فيها الزيت وأصل الزيت بها تنجس جميع ما في القناة ولو  
جعل حائل بين النجاسة والزيت بعد الاتصال تنجس ما وراء الحائل الذي لم يصب النجاسة قوله إذا كانت  
القناة مستوية أو قريبة من الاستواء بأن كان فيها ارتفاع فير فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض كثير فلا ينجس  
المرقع بمجرد ملاقة المنخفض للنجاسة فلو جعلنا حائل للرفع كان ظاهره رفع والحاصل أن الجوى  
من المأمون مرطب غيره إما أن يكون بمسوى أو قريب من الاستواء إما أن يكون منحدر من مرتفع جدا  
كالصوب من إربق فالجارى من المرتفع جدا لا ينجس منه إلا الملاقاة للنجس ماء وغيره وأما المستوى

وتراب وخل فلا يظهر  
لشك في أن التغير زال أو  
استتر بل الظاهر أنه استتر  
فان صفاء الماء ولا تغير به  
طهر (و) الماء (دونهما)  
أي القلتين ولو جاريا  
(ينجس كرتب غيره)  
كرتوب وإن كثر (بملاقاته)  
أي التنجس أاما الماء فلهفور  
خبر القلتين السابق المخصص  
لمنطوق خبر الماء لا ينجسه  
شيء السابق

والقريب منه فغير الماء ينحس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجري فقول الماء فالعبرة فيه بالجري وهي ما بين حاقق  
النهر من الدفقات فان كانت قلتين لم تنحس هي ولا غير ما وإن كانت أقل فهي التي تنحست ومقابلها  
من الجريات باق على طهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك أي باق على طهوريته إلا  
الجري المتصلة بالنحس فلها حكم النسالة وهذا إذا كانت النجاسة جارية مع الماء فان كانت واقفة بالماء  
فكل ما مر عليها من الجريات ينحس واما ما لم يمر عليها وهو الذي فوقها فهو باق على طهوريته اه  
شيخنا وعبارة شرح مر والبرية في الجارى بالجرية نفسها لا يجمع الماء فان الجريات متفصلة سكا  
وإن انفصلت في الحس لأن كل جريته طالبة لما عليها حاربة عما بعدها فإذا كانت الجرية وهي الدفعة التي بين  
حاقق النهر في المرض دون قلتين تنحست بملاقاة النجاسة سواء انقهرام لثلاثة يوم حدثت القلتين المار  
قانه لم يفصل فيه بين الجارى والراكد ويكون محل تلك الجرية من النهر نجسا وظاهر بالجرية بعدهما وتكون  
في حكم غصاة النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا بد من سبع جريات عليها ومن الترتيب أيضا في غير الارض  
التراية هذا في نجاسة تجري بجري الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جريته تبرها  
نجسة إلى أن يجتمع قلتان منه في حوض أو موضع متراد ويلغزه فيقال ما لم تعلقه غير متغير وهو نجس  
انتهت وقوله وتكون في حكم غصاة النجاسة أي بالدفعة انقهرام تجري عليه من اجزاء النهر فلا يصح بها  
رفع حدث ولا زالة خبث اخراما بالنسبة لتجري عليه من اجزاء النهر فلا مادات وارادة كاهو  
ظاهرا وإلا فهو كمناعه بالاستعمال مطلقا مجرد مرورها على جري النجاسة كمناعه عليها بالنجاسة  
إذا مرت على محل ثان مرت عليه النجاسة إذ المستعمل لا يذوق النجاسة عن نفسه وكان ما بعدها يطهر  
محلهما ويصير مستملا فإذا انتقل الى محل اخر تنحس وهكذا تقرير اه رشيدى والجريه بكسر الجيم  
بوزن صدره وجهها جريات بكسر الجيم وسكون الزاء وفي المصباح جرى الماء سال خلاف وقف  
وسكن والمصدر الجري بفتح الجيم فإذا دخل الماء كسرت الجيم وفلت جرى الماء جريه والماء الجارى  
هو المتدافع زائدة متوالة (قوله) ثم إن ورد على النجاسة الخ) هذا تنقيح للامانة بما إذا لم يكن الماء واردا  
على النجاسة اه ح لو عبارة تشرح مر والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء اما وروده عليها فسيأتى  
في باب النجاسة انتهت ومن الوارد ملو فار القدر فاصاب نواره اعلاه المتجرس والموضع انا فيه ماء على  
محل نجس وهو رشح عليه فلا ينحس ما فيه إلا ان فرض عود الرشح اليه اه سبع بنوع تصرف وكتب عليه  
سم قوله إلا ان فرض عود الرشح اليه ينبتى أو وقف عن الرشح وانصل الخارج بما فيه لانه ينتد ما نزل  
متصل بنجاسة اها قول ولعل وجه عدم تنحس ما في الباطن مادام رشح ان الرشح صير مكالم الجارى وهو  
لا ينحس منه إلا ما لاقته النجاسة دون غيره ما لم تراجع وهو قليل وأقطع رشح الماء به مر متصلا كاتراد  
القليل وعبارة شرح الرشح والوضو ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينحس ما فيه مادام يخرج  
فان تراجع تنحس كالرصد بنحس اه بحروفه اء ش على مر (قوله) واما ما من الماء من الرطب فبالاولى أي  
قليله وكثيره اولى بالنحس لادم خاصية الماء فيه وهي الرقة والسلافة فليس فيه قوة دفع النجاسة وان كثر  
اه شيخنا (قوله لا يسيل دما) أي ولو احتمالا ودخل ماله دم لكنه لا يسيل كالورغ اه  
شورى (قوله لا يسيل دما) أيضا أي عن موضع جرحها اما بان لا يكون لها دم أصلا أو  
لها دم لا يجري كالورغ وكالزبور والخنفساء والذباب اه شرح مر (قوله) عند شق عضو منها  
ويكنى في ذلك جرح واحدة فقط وفيه ان جرح بعض الافراد لا يفيد لجواز مخالفة جنسه  
لما رضى وجرح الكل لا يمكن إلا ان يقال جرح البعض إذا كثر يحصل به الطن وفيه انه  
يلزم التنحس بالشك الا ان يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الافراد ان الجنس كذلك  
ومخالفة الافراد للجنس خلاف الظاهر والغالب ونتجه ان لا الاعراض عن ذلك والعمل بالطهارة  
حيث احتمل انه لا يسيل دمه لان الظاهره في الاصل ولا تنحس بالشك اه سم على شرح البهجة الكبير

نعم ان ورد على النجاسة ففيه  
تفصيل يأتي في باب ما غير  
الماء من الرطب فبالاولى  
وفارق كثير الماء كثير غيره  
بان كثيره قوى ويشق حفظه  
من النجاسة بخلاف غيره  
وان كثر وخرج بالرطب  
الجفاف وتيمى رطب  
اعم من تيميره بما نفع  
(لا بملاقاة ميتة لا يسيل  
دمها) عند شق عضو  
منها في حياتها

اه عرش على مر (قوله كذاب وخفسم) وكالق المعروف بمضروا القمل والراغيث والسجالي وهي  
نوع من الوزغ ذكره ابن الجواد وقره المصنف منه سام ابرص وهو كبار الوزغ يقع على الذكر والانثى  
وهما اسمان جعلا اسموا واحدا اه عرش على مر وفي المصباح الخفسم فتهلا مشتركة مروقة وضم الفاء  
اكثر من فتحها وهي عمودة فيها وتقع على الذكر والانثى وبعض العرب يقول في الذكر خفسم بالفتح  
وزن جندب ولا يتمتع النعم فانه القياس وبنو اسد يقولون خفسم في الخفسم كأنهم جعلوا الماء عوضا  
عن الاقوى اجمع خفسم اه (قوله ولم تطرح) ولو طرحها طارحية فانت قبل وصولها المانع اومية  
خفيت قبل وصولها لم يضر في الحالين اناؤه شيخنا العجلاني واعتمده قاله سم وحاصل المعتمد في ذلك كما  
اقتضاه كلام البهجة منطوقا ومعه ما رواه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى واقي بأنها إن طرحت حية لم يضر  
سواء كان نشؤها منه ام لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك ام لا إن لم يتغير وإن طرحت ميتة ضرر سواء كان  
نشؤها منه ام لا وإن وقعها بنفسها لا يضر مطلقا في عنه كما يعنى عما يقع بالريح وإن كان ميتا ولم يكن  
نشؤها منه إن لم يتغير ايضا وليس الصبي ولو غير محبوز البهجة كالريح كما قي به الوالد رحمه الله تعالى ايضا لأن  
لها اختيارا في الجلق لو تعدد الواقع من ذلك فاخرج احدها على رأس عود مثلا فسطعته بنير اختاره  
لم ينس وهل له إخراج الباقي به الاوجه كما قي به الوالد رحمه الله تعالى نعم لأن ما على العود يحكم  
بطهارته لا نهجز من المانع انفصل منه ثم عاد اليه ولو وضع خرقة على إناؤه صفي بها هذا المانع الذي وقت  
فيه الميتة بان صبه عليها لم يضر لا نهضم المانع وفي الميتة متصلة بهم ثم يصفى منها المانع وتبقى منفردة لانه  
طرح الميتة في المانع كما قي بذلك شيخ الاسلام صالح البلقيني وهما تنبيه لا بأس بالاعتناء بمعرفة وهو أن  
ما لا نفس له سائلة لا اغتذى بالدم كالحلم الكبار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينحسه بمجرد الوقوع  
فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وخرج منه الدم احتمل ان ينحس لانه انما عني عن الحيوان دون الدم  
ويحتمل انه يعنى عنه مطلقا وهو الراجح كما يعنى عما في بطنه من الروث إذا ذابوا واختلط بالماء ولم يتغير  
وكذلك ما على منفذ من النجاسة واذا في الخادم ان غير الذباب لا يلحق به في تدب النفس لا تنفاه المعنى  
الذي لاجله طلب غس الذباب وهو مقاومة الداء الدواء بل يحرم غمس النحل وعمل جواز النفس  
والاستحباب إذا لم يطلب على الظن التغير بهو الإلحاح لما فيه من إضاعة المال اه شرح مر (قوله ولا  
ملافة نجس الخ) أي ولو مطلقا لم يكن بفعله اه حل (قوله ونجس لا يدركه طرف) أي ما لم يطرح فيه  
كالميتة في القيد يدل على ذلك التلبلب عسقة لاحتراز فلو اخر القيد عنه لكان أولى اه شيخنا ومعه معنى هذا  
أن البهيمة لو نشت ذيلها أو حركت حوضها فتناثره نجس لا يدركه طرف أنه لا يعنى عنه لا نه يضر طرفها  
للينة والظاهر انه ليس كذلك وان المراد بالطرح بالنسبة لما لا يدركه الطرف الطرح من خصوص المكلف  
وعبارة شرح مر ولو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى ألصقتها بيده أو طرفها في نحو ماء قليل انجمه  
التنجيس قياسا على ما لو اتى ما لا نفس له سائلة ميتا في ذلك ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو  
ثوب انجمه المعروف ما لا نأذافلنا به في الدم المشاهدة فلان تقول به فيما يشاهده به بطريق الاولى انتهت  
(قوله ونجس لا يدركه طرف) أيضا أي ولا يعتبروا تعاملا غير الماء حتى يفرق بين كونه يدركه الطرف  
اولا ولا باعتبار كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف وان كثرت عبارة صحيح لا يدركه طرف أي مع فرض  
مخالفة لون الواقع عليه لما انتهت فان قيل كيف يتصور الدم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في  
الماء قلت يمكن تصويره بما اذا غص الذباب على نجس وطبل لم يشاهدهما على به من النجاسة فإذا وقع في  
ماء قليل أو مائع لم يتنجس لشدة الاحتراز عنه فامل وافهم وصور ذلك بعضهم بان رافقوى البصر دون  
معتدله بعد فرضه مخالفا لرون ما وقع عليه من الماء او المائع وكذا غيرهما كالثوب اه برماوى على شرح  
الغاية (قوله طرف) أي بصر معتدل مع عدم مائع فلو رأى قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزركشي فالظاهر

كذاب وخفسم (و لم  
تطرح) فيه (و) لا علاقة  
(نجس لا يدركه طرف)

المعفو كافي سماع نداء الجمعة نعم يظهر فيها لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الخمس أنه لا أثر  
لادراكه بسلطانها كونها تدرك بالتجلى فاشبهت رؤيته وحيت تدرك في تحديد البصر ومما قرئ من علم أن بصر  
الدم ونحوه ما لا ينفى عن قلبه إذا وقع على ثوب أحمر وكان بحيث لو قدر أنه أبصر رؤيته لم ينفى عنه وإلا لم  
ير على الأحمر لأن المنافع من رؤيته اتحاد لونهما أه شرح مر **(قوله لفتك)** لغة لعدم إدراك الطرف لا  
لعدم التجسس لأن عاتق ستاق فهو قيد في الحقيقة لاخراج دلوكا لعدم الإدراك لغيره مماثلة لكون المحل  
أه وشيدى **(قوله كنفطة بول)** أى أو تطف منه دة لكن بحيث لو جعت كانت قدرا يسيرا لا يدركه  
الطرف المعتدل والظاهر أن محل المعفو أى عدم التجسس بما ذكره لا يدركه الطرف وما بعده إذا لم ينفى  
قياسا على ما قبله أه حل وعبرة شرح مر لا يدركه طرف أى بصر لقلته كنفطة بول وما يتعلق برجل  
الذباب فعفى عن ذلك في المأمور غير المشقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه لا بالنظر لكل فرد فرد  
منه مقتضى كلامه أنه لا فرق بين وقوعه في محل وقوعه في محال وهو توى لكن قال الجليل صورته أن  
يقع في محل واحد وإلا فله حكم ما يدركه الطرف على الأصح قال ابن الرافعة في كلام الامام إشارة إليه كذا  
نقله الزركشى وقره وهو غريب قال الشيخ الأوجه أه وبره بالسيرة عرفا ووقعه في محل واحد  
وكلام الأصحاب جار على الغالب بقية تعليلهم السابق انتهت وقوله وما يتعلق برجل الذباب قضية ما ذكر  
تخصيص المعفو عما يتعلق برجل الذباب بما إذا لم يدركه الطرف وهو ما قلناه من حاشية المنهج من الإصرار  
وقتل من حج المعفو مطلقا وصرح به حج في شرحه أه عش عليه **(قوله كقبال من شعر نجس)** أى من غير  
منظور وهذا بالنسبة لغير القصاص والركب أما ما عفا ففى عنه بالنسبة إليها مطلقا أى قبلا كان أو كثيرا  
لتعذر الاحتراز عنه في حقه ما قرره شيخنا زى أه أج عن سم وقل عن مر أنه يشترط في العفو عن الدم  
القليل ودخان النجس الاتى كونه من غير مضاف أيضا أه عش **(قوله ومن دخان نجس)** وأما دخان  
المتنجس فانه ظاهر لكن سياق في باب النجاسة أن مثل نجس الدين المتنجس حرر أه حل وهذا معنى أن  
الشرح بقى بالإضافة لوقرى بالتين لشمل هذه الصورة وهى دخان الشيء المتنجس فان دخانه نجس  
وعبرة عش قوله ومن دخان نجس عبارة الارشاد وشرحه لابن حجر مانصه وعفى أيضا عن قليل  
دخان من نجس العين دون المتنجس فان دخانه طاهر مطلقا كصرح به فى الاطعمة لكن ظاهر كلامه فى  
باب الاشربة بخلافه ومضى عليه فى التحقيق والمجموع أه سم واعتمد شيخنا الزيدى ما مضى عليه فى  
التحقيق انتهت **(قوله ومن دخان نجس)** أيضا فى الماء وغيره أه شرح مر أى حيث لم يكن وصوله  
للمأمور نحوه فبطله إلا نجس ومنه البخور النجس أو المتنجس كما يأتى فلا يعفى عنه وإن قل لأنه يغلط أخذا  
عامة فبالورى أى ذبا يعلى نجاسة فمسكها حتى الصقها بيده أو ثوبه إلا أن يفرق بين البخور عما تمس الحاجة  
إليه فيغفر القليل منه لا كذلك الذبا بقوم من البخور أيضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات أه عش  
عليه **(قوله وكثيرا سرجين)** كان الأولى إسقاط الكاف لاجتماعها بزيادة المعفو عن كثيره وليس كذلك  
فلا يعفى إلا عن قليله أه شيخنا وعبرة عش قوله وكثيرا سرجين قضية إعادة الكاف المعفو عن الثمار  
مطلقا لاسم وليس كذلك بل يشترط قلته انتهت **(قوله وهو حيوان متنجس المتفغير آدمى)** عبارة عرش  
مر ويعلق بما تقدم ما فى مناه ما على متفغير حيوان طاهر غير آدمى كطير وهره وما تعلقه القيران فى بيوت  
الاخيلة من النجاسات كما اتى به الوالد رحمه الله وما يقع من بعر الشاة فى اللبن فى حال الحلب مع مشقة  
الاحتراز عنه كاتله ابن الهاد فلو شك أو وقع فى حال الحلب أولا قالوا وجه أنه نجس اذا شرط المعفو لم  
تحققه وكون الأصل طهارة ما وقع فيه يمارضه كون الأصل فى الواقع أنه نجس فقتضاها وبقي العمل  
بأصل عدم المعفو ويعنى عما عساه المسئل من الكوارة التى تجعل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمك  
لم يضمنه فى الماء عبثا لم يضره عليه يحمل كلام الشيخ أبى حامد أنه لا فرق بين وقوعه فى الماء بنفسه وبين

أى بصر لقلته كنفطة بول  
(و) لا بلافة (نحو ذلك)  
كذلك من شعر نجس ومن  
دخان نجاسة وكثيرا  
سرجين وحيوان متنجس  
المنفذ غير آدمى وذلك  
لمشقة الاحتراز عنها  
ولغير البخارى إذا وقع  
الذباب فى شراب أحدكم  
فليغمسه كله ثم لينزع

جعله فيه والحق الاذرى به ما نشؤه من الماس والركشى ما لوزل طائوران لم يكن من طور الماس فاه  
وزرق فيه أو شرب منه وعلى فقه نجاسة ولم تحل منه لتدنوا الاحتراس عن ذلك انتهت وقوله ولم تحل  
عنه مضمومه انها اذا انحلت ضروريا ما تقدم قيا تلقيه الفيران وقيل الوقت بكرة في اللبن الغو  
للشقة اه عش عليه ثم قال مر ويحق عن جرة البيرة وكذا غيره من كل ما يجتر فلا يتنجس ما  
شرب منه ويعني عما ظاهرا من ريفه المتنجس ويلحق به فم ما يجتر إذا التقم غير ندى أمه وفم  
صبي تنجس للشقة الاحتراز عنه لاسما في حق الخاطلة كما صرح به ابن الصلاح ويريد ما في المجموع  
انه يعنى عما تحقق أصاب بول نور الدياسة له بل ما عني فيه اولى والحق بعضهم بذلك افواه المجانين  
وجزم بالركشى وافى جمع من اهل اليمن بالغو عما يبق في نحو الكرش مما يشق غسله وتقبته  
منه والضابط في جميع ذلك ان الغو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا اه وقوله وفم صبي بالاسبة  
لندى أمه وغيره كفتيله في فقه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره مراه  
سم على حج وقوله عما يشق الاحتراز عنه غالبا ومن ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفيران  
وعو هاني الاراني المدة للاستعمال في البيوت كالجرار والبارقي ونحوها الا ان يفرق بان الجرار  
ونحوها يمكن حفظ ما فيها يتغطى بها ولا كذلك حياض الاخيلة ومع ذلك فالاقرب عدم الفرق للشقة  
ومنه ايضا ما يقع لاخواننا المجاورين من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتخذ لها بريقا ليستجني منه  
ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء ذيل فيران للشقة ايضا فائدتان الاولى لا يجب غسل البينة والولد  
اذا خرجا من الفرج وظاهر ان محله اذا لم يكن معهما رطوبة نجسة اه وروى وشرحه الثانية لو تولد حيوان  
بين ما لا نفس له سائلة وبين ما نفس سائلة فالقياس الحافه بانه نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما لو  
تولد بين طاهر ونجس اه عش على مر (قوله فان في احد جناحيه داء) اى وهو اليسار اه خط وعليه فلو  
قطع جناحيه الايسر لا يندب غمسها لا تنفاد العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب  
حرمة غمس هذه الان لنوات العلة المتقتصة للغمس اه عش (قوله وانه يبق بجناحيه اخ) بكسر الهزة  
اه شورى اى يجعله وقاية اى يعتمد عليه في الوقوع اه شيخنا (قوله وقيس بالذباب) اى فى عدم التنجيس  
لا في غسسه اه شورى (قوله فان غير ته المية اى قوله تنجس) اى وان زال تغيره بعد ذلك اه شرح مر  
وهذا مفهوم قديم موطى فمما سبق اى هذا ان لم تغيره فان غيرته اخ شيخنا (قوله وتعتبر القلة)  
اى المذكرة في قوله كقليل من شعر نجس ومن دخان ولو ذكره بجنبه لكان اسهل في الفهم وعبارة سم  
قوله وتعتبر القلة بالرف لعله عائد لقليل الشعر وما بعده دون ما قبله اذ المدار في على التغير وعدمه من  
غير نظر للرف الا ان ياتر منه اذنا كثر ما لا يسل دمه عرافنجس وان لم يغير فليحرق انتهت (قوله فان  
بهما بما) اى ولو تنجس الوضوء او مستحسنا او ملح ما مائيا او ثلجا او بردا باو تنكسر الماء يشمل  
الانواع الثلاثة الاولى لانها فيه حد هم المطلق بانه ما يسمى ماء لان هذا حد بالنظر للرف الشرعى ولهذا لو  
حلب لا يشرب ماء اغتصب بالمطلق وما في المتن تمييز بالنظر لمطلق العرف وهو شامل للمطلق وغيره ومن  
بلوغه ما به ما لو كان النجس او الطاهر بحفرة او حوض اخر وقع بينهما حاجز واتسع بحيث يتحرك مافى  
كل يتحرك الاخر كما تحرك غبارا ان لم يزل كدورة احد همار معنى زمن يزول فيه تغير لو كان وبنحو كوز  
واسع الراس بحيث يتحرك كذا كرم على غمس بما هو قدمك فيه بحيث لو كان مافى متغير ازال تغيره لنقويه  
به حيث يختلف ما لو قد شرط من ذلك ويقتضى في احوال تلاصقت الاكتفاء بتحرك الملاصق الذى  
يبلغ به الفلئين من غيره اه حج (قوله امام) اى وهو الدليل القل الذى هو خور الفلئين والدليل العقلى  
وهو انتفاء علة لتنجيس التى هي التغير (قوله لبقاء علة التنجيس) اى وهى القلة او التغير (قوله خرج بالثور)  
لا يخفى ان هذا لا يستقامد من عبارة المذكرة اذ غاية ما يفيد ان التغير بغير الطعم والهن والريح غير  
مؤثر فليحرق ولو قال خرج بالثور التغير بالحرارة والبرودة لكان اولى اه حل وعبارة  
عش قوله والتغير المؤثر الخ تنقيده بالمؤثر يقتضى ان غير

فان في احد جناحيه داء  
وفى الاخر شفاء زاد ابو  
داود وانه يبق بجناحيه  
الذى فيه الداء وقد يغضى  
غسه الى موته فلو نجس  
لما أمر به وقيس بالذباب  
ما فى معناه فان غيرته  
المية لكثرة اطرارحت  
فيه تنجس وقولى ولم  
تطرح ونحو ذلك من  
زيادى وتعتبر القلة  
بالرف (فان بلفهما)  
اى الماء المتنجس الفلئين  
(بما ولا تغير به فطهور)  
لما مر فان لم يلفهما او بلفهما  
بغير ماء او به متغيرا  
لم يظهر لبقاء علة التنجس  
(والتغير المؤثر) بطاهر او  
نجس تغير طعم او لون  
او ربح خرج بالثور  
بطاهر التغير اليسر به  
وبالثور بنجس التغير  
بجيفة قرب الماء

المؤثر يكون بغير الطعم واللون والريح انتهت (قوله وقدم) أي ان التغير اليسير لا يضر والتغير بجفة  
 قرب الماء لا يضر **احل قوله** الخالف الوسط أي يفقد لون عصير العنب وطعم عصير الزمان وريح  
 اللانحاح حل وقوله أي يفقد لون عصير العنب أي الأسود أو الأحمر مثلا لا الأبيض اه رشدي  
 وقوله الخالف الاشدد هو الحبر واللون والمسك الريح والخل للطعم قاله حج ولو وافقه في الصفات كلها  
 قدر ناه عن الاشد فيها وفي صفة قدر ناه فيها فقط **احل** لو نقل الزايدى عبارة حج وأقرها وفي القاموس  
 اللانحاح طوبى تعلق بشعر المزاول لها اذا رعت نيا تايرف بقلوس او قسوس وماعلى بشعرها  
 جرد مستخملين مفتاح للسدد وافواه العروق ومدن نافع للزلات والسمال ووجع الاذن وماعلى باظلافها  
 ردى اه **(قوله ولو اشتبه الخ)** عبارة شرح موطا كان قد يعرض اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر  
 المصنف كثيره حكم الاجتهاد فقال ولو اشتبه الخ انتهت **(قوله على احد)** أي اهل للاجتهاد ولو صيدا ميزا  
 اه شرح م **(قوله من ماء او غيره)** راجع لثلاثة لكن فيه صورة مكررة وهي اشتباه الطاهر بالطهور فينبغي  
 حل قوله او طهور بغيره على ما اذا كان التغير نجسا والتخصيص في هذا أحسن من التخصيص فيما قبله اه  
 شيخنا وعبارة الشورى قوله ولو اشتبه طاهره من ماء او ثياب او غيرهما بغيره أي بنجس لأن مقابل  
 الطاهر النجس قطع ثم ذكر الطهور لأن له مقابلين النجس والطاهر غير الطهور وغرضه بذلك دفع ما ورد  
 على اصله انتهت **(قوله كما فاقده كلامه الخ)** سند هذا التعميم لانه في الحقيقة يستلجموعه لا لجميعه الا فكلما  
 في شروط الصلاة لا يفيد اشتباه الطهور من الماء والتراب بالمستعمل ولا اشتباه الطهور من التراب  
 بالنجس كما ينبغي عليه بقوله من زبادى على اى الاصل هنا وفي شروط الصلاة [عبارة] هنا ولو اشتبه  
 ماء طاهر بنجس وفي شروط الصلاة ولو اشتبه طاهر ونجس وهذه الصور الثلاثة المار بها لا تدخل في كلامه  
 هنا ولا هناك فهي مزيدة على مجموع عبارته اه شيخنا **(قوله اجتهاد)** أي بذل جهده في ذلك وان قل عدد  
 الطاهر كانا منه مائة لان التطهير شرط من شروط الصلاة يمكن الوصول اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه  
 كالقبلة لكل صلاة اذ ادها بعد حدثه اه شرح ثم قال في موضع آخر والاجتهاد والتحري والتأني بذل  
 المجهود في طلب المقصود اه **(قوله اجتهاد)** ايضا عبارة شرح م فيها سياق وعلم بما تقدم وجوب اعادة  
 الاجتهاد لكل صلاة بدفعها نعم ان كان ذا كالدليل الاول لم يسهه بخلاف الثوب المظنون طهارته  
 بالاجتهاد فان بقائه بحاله بمنزلة بقائه للشخص متغيرا فيصلى به ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر  
 بجميعه ام يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فتقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر  
 به فلا يحتاج الى اعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المتمد خلافا لبعض المتأخرين انتهت  
 وكتب عليه ع ش قوله بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فلو اجتهدت في بين طاهر ونجس ولم يظهر  
 له الطاهر فليصلى عاريا وعليه الاعادة لانه عاجز عن الوصول الى الطاهر فكان كالعدم او يصلى في كل  
 مرة كالامام الورود كل محتمل والافرب الاول ويخربق بانه يلزم على الثاني الصلاة بمعتقد النجاسة فيكون  
 مرتبا كإعادة فائدة دون الماء وماء الورود فامل ثم رأيت في باب شروط الصلاة بدقول المصنف ولو اشتبه  
 طاهر ونجس اجتهد ما نصه ولو اجتهدت التوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي احد الجين الحرمه  
 الوقت لازمه الاعادة لكونه مقصرا بدم ادرالك العلامة لان معه ثوبا او كائنا طاهر ايشين اه بحرفه  
 قوله لكونه مقصرا يؤخذ منه وجوب القضاء ثورا وبه صرح الشارح في الصوم وحين فهم لم يروا الهلال  
 فافطر واتمم توبين اه من رمضان وعلمه يتصبر به عدم الرؤية اه بحرفه **(قوله ان قدر على طاهر او طهور**  
**بيقين)** كان كاعلى شطرنج ابلغ الما أن المشتبهان قلين بخطهما بلا تميز اه شرح م **(قوله وعاف**  
**ضيق الوقت)** بأن لم يبق عنه ما يسما كاملة والتقييد بالخوف وليس يقيد بل وسجوا موعان اتسع الوقت  
 وجوب بعضهما ان ضاق اه ششبرى وروض ومز اه ع ش **(قوله هذا ان بقيا)** أي كلا او بعضا

وقدم ويعتبر في التغير  
 التقديري بالطاهر الخالف  
 الوسط المعتدل بنجس  
 الخالف الاشدد (ولو اشتبه)  
 على احد طاهر او طهور  
 بغيره من ماء او غيره كما  
 فاقده كلامه في شروط  
 الصلاة (اجتهاد) فيها  
 جوازا ان قدر على طاهر  
 او طهور ييقين كما مر  
 وجوبا ان لم يقدر وعاف  
 ضيق الوقت وذلك بأن  
 يثبت مما يبين النجس مثلا  
 من الامارات كرشاش  
 حول اناثه أو قرب كلب  
 منه هذا (ان بقيا) والافلا  
 فلا اجتهد خلافا لما صححه  
 الرافي فيها اذا تلف  
 احدها



وقوله خلافاً لصحة الرأفي فيما إذا تلف أحدهما أي لا بعد الاجتهاد وكان التالف هو الذي ظن طهارته  
واما إذا كان بعد الاجتهاد والحالة هذه فلا فائدة فيه كما تعدد الرأفي شرطه ان يكون في الابتداء لا في  
الدوام وعليه ان تلف أحدهما بعد استعماله كان الاجتهاد في الثاني جائزاً ولو اوجب على ما تقدم احمـ لـ **قوله**  
ايضاً هذا ان بقى أى إلى تمام الاجتهاد وهذا إشارة إلى شروط الاجتهاد اشار إلى اولها وهو التعدد هذا  
والى ثانيها وهو ان يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير بقوله لا مامو يرول ولا مامو وسودوا اشار إلى  
الثالث وهو السلامة من التمارض بقوله فإن تركه نظيره الخ ويحى شروط اخرى بعضها لا يليق بالمقام اهـ  
وبعبارة شرح مـ رول للاجتهاد شروط احدها بقاء المشتبهين أي تمام الاجتهاد فلو انصب أحدهما او تلف  
امتنع الاجتهاد ويتم ويصل من غير اعادة وإن لم يرق ما بقي ثانياً ان يتأيد الاجتهاد باصل الحل فلا يجتهد في  
ما دأب به يول وان كان يتوقع ظهور العلامة اذ لا اصل للبول في حل المعلوم وهو التطهير ثانياً ان يكون  
العلامة مجالاً أي مدخلاً كالآواني والثياب بخلاف اختلاط المحرم بنسوة كاستدركه المصنف في الكاسح وزاد  
بعضهم سعة الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد نيم وصلى الاوجه خلافه واشترط بعضهم ايضاً ان يكون الاثان  
لو احدهما كانا لاثنين لكل واحد توشاً كل بآثامه كالمعلق كل من اثنين طلاق زوجته يكون هذا الظاهر  
غريباً او غير غريباً فانه لا حث على واحد منهما كالإيهاء خلافاً عما باطلهم كما هو حثه في شرح  
العباب وشروط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة فإن لم يظهر له شيء اراق الماين او أحدهما ولو صبي شيء منه  
في الآخر تيمم انتهت **قوله** وشمل ما ذكره أي لفظة أحد الاعمى وهو واضح لا يدرك الامارة باللس  
وغيره كالذوق لأن عمل حرمه ذوق النجاسة اذا كانت مخففة عن ثم لو ذاق أحدهما امتنع الآخر عند شيخنا  
لاختصاص النجاسة فيه اهـ **قوله** ايضاً وشمل ما ذكره الاعمى أي خلافاً قال لا يجتهدنا قال لا يجتهد  
في القبلة وقوله من قدر على ظاهر يقين أي وشمل ايضاً من قدر على ظاهر الخ أي خلافاً قال لا يجتهد بقوله  
**عليه السلام** مع ما ريك الى ما لا يريك اهـ من شرح مـ **قوله** ومن قدر على ظاهر او ظهور يقين أي بخلاف  
الفاقد على اليقين في القبلة أي بشرطه الا لا يجوز له الاجتهاد لان القبلة في جهة واحدة قدر علىها كان  
طليه لمافي غير ما عاباً بخلاف الماء المعلوم جهاته كثيرة اهـ حل **قوله** كاسر أي في قوله جواز ان قدر على  
ظاهر او ظهور يقين وانما اعاده طوة للتعديل المذكور اهـ **قوله** كافي الاخبار بفنح الهزيمة شوبرى  
وضبطه الاجهوى بكسر ما اهـ شيخنا **قوله** واستعمل ما ظنه طاهراً او طهوراً أي استعماله هو لا غيره  
ولو في نحو وضوءه مولى الطاهر أو المجنون للطواف وكذا غسل زوجته الممتمنة منه او المجنونة بعد انقطاع  
حيضهما كما هو ظاهر وانظر لومارض اجتهاده مع الممتمنة بان ظهر له طهارة اثناء وهي طهارة اخرى  
فهل تستعمل ما ظن طهارته وان عاباً اعتقادها ولو اذا أظهرت بما ظنه حل يباح له وطو ما نظر العقيدتها  
اولاً نظر الاعتقاد: فليحراه شربى **قوله** مع ظهور الامارة بقيد العمل بالاجتهاد لا حقيقة اذ  
حقيقته البحث والتفتيش وحيث تارة نظيره الامارة فيعمل بالاجتهاد وتارة فلا يعمل اهـ شيخنا  
وبعبارة اخرى: فان قلت الاجتهاد هو البحث عن الامارة وهذا يقتضى انه غيره قلت الاجتهاد هو  
البحث عنها وظهور ما امرنا به على البحث لأنه لا يلزم من البحث عن الشيء فلا ظهوره فلا يستعمل الا اذا  
ظهرت له الامارة بعد البحث عنها اهـ **قوله** وتعبيرى بظاهر أي في قوله ولو لا اشتبه طاهر الخ اهـ شيخنا وبعبارة  
اصله ولو لا اشتبه ما طاهر بنصب اجتهاد انتهت قال م في شرحه ولو لا اشتبه على شخص اهل الاجتهاد ولو  
صبياً بمنزلة ما طاهر بنصب أي بما نجس او تراب طاهر يضده او ماء او تراب مستعمل بطهور  
وشاة بشاة غيره او طماه بطماه غيره م اقتصر على الماء لان الكلام فيه وسكت عن الثياب ونحوها  
اكتماف بما عايد. كفي شروط الصلاة اهـ **قوله** لا ماء ويول هذا تقييداً <sup>(١)</sup> للغير في قوله السابق بتغيره  
فلا بد ان يكون ذلك الغير غير نجس البين اهـ حل **قوله** ايضاً لا مامو يرول فلا يجتهد أي الطاهر لا لتغيرها

وشمل ما ذكر الاعمى  
لأنه يدرك الامارة باللس  
وغيره ومن قدر على  
طاهر او ظهور يقين كاسر  
لجواز المدول الى المظنون  
مع وجود اشتين كافي  
الاخبار فان الصحابة كان  
بعضهم يسمع من بعض مع  
قدرته على المتيقن وهو  
سماعه من النبي صلى الله  
عليه وسلم ( واستعمل  
ما ظنه ) بالاجتهاد مع  
ظهوره الامارة طاهر او  
طهوراً ) وتعبيرى بظاهر  
أعم من تعبيرة ماء طاهر  
وذكر الاجتهاد في اشتباه  
الطهور بالمستعمل وبالتراب  
النجس مع التقييد ببقاء  
المشتبهين من زيادتي  
( لا ) ان اشتبه عليه ما يرول  
مثلاً فلا يجتهد

(١) قوله هذا تقييداً  
قد يقال حيث كان هذا  
تقييداً للغير كان الاخير  
ان يقول لا يرول اهـ  
فما له

كالشرب وقوله ولا مامو ماوردى الطهارة بخلاف الشرب اه زى وعبرة شرح مرهم ما تقدم من مع  
 الاجتهاد في ماء الورد على بالنسبة للتطهير اما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله الماوردي وله التطهير بالآخر  
 الحكم عليه بانه ماء الفرق بينهما بين الطهر انه يستدعي التطهيري وما عتقافان والشرب يستدعي الطهارة  
 وما عاظم انوا افساد الشاي بان الشرب لا يحتاج للتعري رد بانوا ان لا يحتاج اليه فيه لكن شرب ماء الورد  
 في غلظ يحتاج اليه بحيث يحتاج الماوردي صحيح لان استعمال الاخر في الطهارة يقع ويؤكد عدم امتناع الاجتهاد  
 الشيء مقصود ويستفاد مما كان في امتناع الاجتهاد للطهارة على كفايه او اشتبهت امته بامة غيره واجتهد  
 فيها الملكا فانه يظن ما بهد لحل تصرفه فيها لو كونه يتفرق في التابع ما لا يتفرق في المتبوع وما عاظم الاذرى  
 من بجي كلام الماوردي في الماء والبول بعيد اذ كلامه يشير الى انه انما ابيح له الاجتهاد لشرب ماء  
 الورد ثم تطهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من الماء اصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز  
 الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كنية ومكاة مطلقا بل ان  
 وجد اضطرار جاز تناول حكماء والامتنع ولو باجتهاد وبذلك يدفع ما في التوسط وغيره انتهت  
 (فرغ) في الحاد لو تطاهر من احد الاناء من المشتبهين شاش على ثوب لم يحكم بنجاسته في الحال كالورق  
 موضع النجاسة من الثوب قوطى عليه بول رجله ميتة لا تنجس بخلاف ما لو صل على مكان منها فاتها تطل  
 صلاة فواجتهد وادام اجتهاده الى نجاسة ما اصاب الرشاش منه لم يجب عليه غسل الثوب ايضا للشك  
 اذ النجاسة لا تثبت بقله الطن والاصل بقاء طهارة الثوب وانما امتنع عليه استعمال ما غلب على  
 غلظه نجاسته لعدم الجرم بما فيه لكن قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيها اذا تغير اجتهاده انه ورد موارد  
 الاول يقتضي الحكم بنجاسته وعلى هذا نسق هذه المسئلة من قاعدة عدم الحكم بالنجاسة عند الظن ومثله  
 ما لو ذبح احمى شاة بقى ولم يدر ايه عظام من ايه لم يدر ايه عظام من ايه لم يدر ايه عظام من ايه لم يدر ايه عظام من ايه  
 وعدم وجوب القتل معتمد مر ويفرق بانه فيما نقلوه عن ابن سريج اصابه المان واقول قياس ذلك  
 ان تصح حاصله قبل غسل ما اصابه من الرشاش نعم ان تطهر من الآخر الذي غلب طهارته قبل غسل الرشاش  
 لم يصح لتحقيق النجاسة حيث كان الفرق بين عدم صحة الصلوة ما ذكر فيها تقدم شدة احتمال النجاسة لا تصالها  
 محلها والرد في التية ايضا نامل اه سم (قوله اذ لا اصل للبول في التطهير) ظاهر هذه المسئلة انه انما تمتنع  
 الاجتهاد في ذلك لاجل الطهارة قوا اتموا احتاج الى البول لاطفاء نار مثلا جاز له الاجتهاد الا ان يقال الطهارة  
 هي الاصل فاذا امتنع الاجتهاد لاجلها فمر ما بطريق الاولى لكن يرد هذا ما ساقى الماء وماء الورد  
 حيث يجتهد للشرب ويستعمل للطهارة ما عظماء اه حل (قوله ايضا اذ لا اصل للبول في التطهير الخ)  
 عبارة شرح مر والمراد بقوله له اصل في التطهير عدم استحالته عن خلقه الاصلية كالمتحصن والمستعمل  
 فانها لم يستعملوا عن اصل حقيقة ما الى حقيقة اخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلا منهما قد  
 استحال الى حقيقة اخرى انتهت (قوله لرد بالاجتهاد اليه) اي لو فرض ان الاجتهاد ادى الى طهارته  
 فهم يكتفون بالطهارة الاصلية المعذر فلا بد في المشتبه ان يكون له اصل في الطهارة اي طاهر بحسب  
 الاصل والنجاسة طهارة عليه وليس المراد بالطهارة التطهيري الا اختص ذلك بالماء والتراب تأمل اه  
 حل (قوله ايضا لرد بالاجتهاد اليه) فان قلت ليس المقصود من طلب الاجتهاد هو طلب البحث عن  
 النجس حتى يشترط ان يكون له اصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه وانما المقصود طلب الطاهر قلت  
 لعل المراد الاشارة الى ان الاجتهاد قد يؤدبه الى النجس في نفس الامر فيظنه الطاهر فاشترطنا ما ذكر  
 لنكتفي بالطهارة الاصلية لمكان الاجتهاد والمعذر فلما تأمل اه سم اه ع (قوله لا لا ابطال)  
 لانها لو كانت لا ابطال لا بطلت الحكم الاول وهو عدم الاجتهاد فيقتضي انه يجتهد لانه اذا بطل عدم  
 الاجتهاد ثبت الاجتهاد اه شيخنا وعبارة بعضهم اذ لو كانت لا ابطال لمكان ما قبلها غير مقصود  
 والقرض خلافة اذ هو مقصود بالذكر غير معرض عنه اه وقال النووي بل حرف اضراب وله حالان الاول

اذ لا اصل للبول في التطهير  
 لرد بالاجتهاد اليه بخلاف  
 الماء (بل) هنا وفيما يأتي  
 لا انتقلال من غرض الى  
 آخر لا لا ابطال (يقيم)

أن يقع بعده جملة أو الثاني أن يقع بعده مفرد فان وقع بعده جملة كان إضرابا عما قبله أما على جهة الإبطال نحو قوله تعالى لم يقلون به جنة بل جاءهم بالحق وأما على جهة التبرك لانتقال من غير إبطال نحو قوله تعالى ولدينا كتاب بنطق بالحق وهم لا يظنون بل قولهم في غمرة وإن وقع بعده مفرد كان حرف عطف أم رموى (قوله بعد تلف) شامل لأربع صور ما لو أراقها أو أحدها أو خططا واحدا على واحد أو خططا بعض أحدها على الآخر أم حرف (قوله ولو يصب شيء منه في الآخر) فان قلت أنه يحتمل أنه صب من الطاهر في النجس فيكون منه ماء طاهر قلت كما يحتمل هذا كما يحتمل العكس وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر فليس معه ماء طاهر متعين أم حرف وعبارة سم قوله ولو يصب شيء منه في الآخر لا يعني أن يصب شيء في الآخر يوجب نجاستهما قطعاً لجزأ أن يكون الصب من الطاهر في النجس لكنه وجب أن لا يفي هناك طاهر يقيين وقد اكتفى بذلك انتهت (قوله أيضاً ولو يصب شيء منه في الآخر) أي ولو كان المصبوب لا يدركه طرف مستدل ولا يقال نحن لا نتجس بذلك لأن عدم التجسس به إذا كان بغير فعله بأن تقار أو ترشش بخلاف ما إذا كان بفعله أم اجهورى (قوله فان تيمم قبله أعاد ماصلاً) وتحرم عليه القراءة إن كان جنباً وكذا من الصلوة وحله أم عرش على مر وقرر شيخنا ما نصه فقال قوله أعاد لصلاة الخاوى والحال أنه نسي أن عنده ماء مشتبهاً ببول ولا فلا تيمم من العلم بذلك لم تصح صلاته فلا يحسن قوله أعاد ماصلاً لأنه يقتضي أن ماصلاً صح مع أنه جدد باطل أم شيخنا (قوله مع قصيره بترك إعدامه) أي فلا يرد التيمم بمحضرة ماء متينة الطهارة وقد قدمته نحو سبع أم حل (قوله وكذا الحكم) أي هو أنه يتيمم بعد التلف فان تيمم قبله أعاد وقوله وللأصم في هذه أي في إذا التحير التقليد أي يصير أو أعمى أعرى منه بالإمارة أم شيخنا وعبارة البرماوى قوله وللأصم في هذه أي في مسألة التحير وقوله التقليد أي ولو لأصم أقوى إدراكاً منه ولو بآخرة لا تزيد على ماء الطهارة وقد روي عليه ما يجب على من قصده الاجتهاد ولو بآخرة ويجب له الاجرة إن لم يرض بما نال شيخنا وانظر هل يأخذ الاجرة وإن تحير راجعه انتهت (قوله فان لم يجد من يقلده) أي في محل يجب عليه تحصيل المأمومة بضابط في التيمم قاله شيخنا وهذا الشبه بالباب من جعل ابن حجر ذلك مقيساً على المحل الذي يجب السعي منه إلى الجملة قال شيخنا ونقل في شرح هذا الكتاب عن شيخنا العلقمى فراقوا أصحابه أجمع وهو أن العبرة بفقد أنه في القبلة أم شورى وعبارة عرش على مر قوله فان لم يجد من يقلده أي في موضع يجب عليه السعي منه للجملة لو أقيمت فيه وعبارة حج ويظهر ضبط قد المقلد بأن يجد مشقة في الذهاب إليه كشقة الذهاب إلى الجملة فان كان يحمل يلزمه قصده لما لو أقيمت فيه لم يقصده لسؤاله هنا ولا فلا أم بحروفه انتهت (قوله أو وجدته فتحير تيمم) أي بعد التلف المذكور أي ما لم يجد غير الذي تحير ولا فله ومكداً إلى أن يضيق الوقت أم حل (قوله أيضاً فتحير تيمم) ظاهره وإن لم يضيق الوقت وهو الظاهر وفي شرح شيخنا للارشاد قال إن الرفعة أو تأجيله في التحير إذا ضاق الوقت والأصبر رده لانهم ثم نظروا إلى الحالة الراعية دون ما ياتي وإن يقته فليظن هنا إلى ذلك بالاولى لأنه وإن صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة أم عرش على مر (قوله ولا ما وما مود) هذا أيضاً قيد للغير أي فلا بد أن يكون ذلك الغير غير ما مود لما روي قوله فلا يجتهد في التطير وما لنحو الشرب فيجوز إذا ظن أحدهما ما جاز له أن يطهر به لأن الشيء قد يجوز تيمماً ويتجسس استخلا وقوله لما روي من أنه لا أصل البول في التطير ليرد بالاجتهاد إليه أم حل قاله الظهير مامر بان يقال إذا لا أصل لما روي في التطير ليرد بالاجتهاد إليه (قوله بل يتوضأ بكل مرة) أي جوازاً إن قدر على طاهر يقيين ووجوباً إن لم يقدر عليه موسم السعة الوقت وصحاً بضيقة أم حل (فرع) إذا شتم المستعمل بالطهور وجوز له الاجتهاد قال في شرح المنهوب ويجوز أن يتوضأ بكل منها مرة ويغتفر التردد في التبة لضرورة على أن ذلك أن تدعى أولوبة هذا

بعد تلف) لما لو أحدهما ولو يصب شيء منه في الآخر فان تيمم قبله أعاد ماصلاً بالتيمم لأنه تيمم بمحضرة ماء متينة الطهارة مع قصيره بترك إعدامه وكذا الحكم فيما لو اجتهد في المأمومة فتحير أو أعمى في هذه التقليد دون البصير قال في المجموع فان لم يجد من يقلده أو وجدته فتحير تيمم وتعبيرى بالتلف أعم من تعبيره بالخلط (ولا) إن اشتبه عليه (ماء وماء ورد) فلا يجتهد لما مر في البول (بل يتوضأ بكل مرة) من المأمومة (مرة)

وارجحيته على الرضوء بالماء والورد كما لا يخفى إذا المستعمل له أصل في التطهير وفيه قابلية ظاهرة لنزع النجاسة فيما إذا كثر به ماء مهور أو مستعمل لا حتى يبلغ قلتين ولا كذلك ماء الورد إذا اكمل به الماء بشرطه فإنه ليس فيه قوة دفع وإن كان له قوة دافع فاستفادته انتهى فقد انكشف أنه ليس بمعنى الضرورة تعذر الاجتهاد اه قال الشيخ بحيرة قال شخنا المراد بالضرورة في هذا الباب مجرد الحاجة فقط ممللا بأنه لا ضرورة للتردد في التيمم اه شوبري (قوله بالضرورة) مقتضى هذه الدلالة أنه يتمتع بذلك عند القدرة على ماء طاهر يتعين لقد الضرورة وليس كذلك لأنهم كما لم يوجبوا عليه ولو كان الطريق المحض للاجتزاع فكذلك لا يجب عليه استعمال الطهوريين إذا قدر عليه وإن كان محض الاجتزاع على أنه يمكن الاجتزاع بالنية كان يأخذ بكفه من أحدهما وبالآخرى من الآخر ويسفلهما خديه معافيا ثم يعكس ثم يتم وضوءه بأحدهما ثم بالآخر ويغمره حيث لم يقدر على طهوريين التطهر بكل منهما ولو زادت قيمة ماء الورد على قيمة ماء الطاهر خلافاً لابن المقرئ في وضوءه ويفرق بينهما بين لزومه تكميل النقص به أن تزيد قيمته على من ماء الطهارة بأن الخلط فيذهب ما تيمم بالكلية من حيث كونه ما ورد وهنا استعماله منفرداً لا يذهبها بالكلية لا يمكن تحصيل غسالته وهذا أولى الفروق كما أوضحته في شرح الباب اه شمر (قوله وإذا غاب طهارة أحدهما الخ) رجوع لأصل المستعمل وقوله من له أراقة الآخر فظهر ليرتفع وتغير اجتهاده والحال أنه قبل الاستعمال فالظاهر أنه يحمل بالثاني إذ ليس فيه عذوره كما ذكره فيما بعد اه شيخنا (قوله لنحو عطش) لعل المراد عطش دابة وكذا أدى خاف من العطش تلف نفسه أو عضوه أو منفعتة أو الم يجوز له شربه لأن له حكم التجسس اه عرش (قوله لتلا يظلم) من باب فرح وطرب اه برماوى وفي المختار غلط في الأمر من باب طرب اه (قوله فيشبهه عليه الأمرى يتحير والافليس بلازم أن يشبه الأمر اه شيخنا (قوله) وذكر سن الأراقة من زيادته كان من حقه أن يقول والتصریح لانه يفهم من كلام الأصل حيث قال أراقة الآخر لأن عبارته تحتمل الوجوب وعادته أن ما كان يفهم من كلام الأصل يقول فيه والتصریح به ومالم يفهم يقول فيه وهو من زيادته اه جهورى وعبارة شمر قوله هو ذكر سن الأراقة الخ إنما يقبل والتصریح لان عبارة المنهاج محتملة له ولوجوب وهو إنما يقول والتصریح إذا كانت العبارة شاملة له ولغيره انتهت (قوله فان ترك الخ) أى فان خالف السنة فلم يرق الاخر حتى استعمل بعض مقلتي الطاهر وقوله لم يعمل بالثاني أى ولا بالاول لبطلانه بالثاني اه شوبري (قوله) تلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد (جواب عما يقال مالتفرق بين ما هنا وما لو تغير اجتهاده في القبلة وهو يصلح حيث يعمل بالثاني فاجاب بأنه لو عمل بالثاني لزم عليه الفساد اه عزيرى وهذا التعليل لفتى في قوله لم يعمل بالثاني ولا نافية وقوله ويصل معطوف على ما قبله فكل من أن المصدرية ولا النافية مسطوع على كل من الفعلين والمعنى انتهى العمل بالثاني لاجل انتفاء نقض الاجتهاد بالاجتهاد وانتفاء الصلاة بالنجاسة فكانه قال انما حكنا بالثاني الاول لاجل ان تحقق الثاني اذ لو لم يحكم بالاول لبطل الثاني فيلزم النقض المذكور والصلاة المذكورة وكل منهما باطل (قوله) أيضاً لتلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد منع ابن الهاء غداً أنه ما هنا يؤدى الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ولو ابطالنا ما مضى من طهره وصلاته ولم يطلعه بل أمرناه بنسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتنب بقية الماء الاول ويجاب بأنه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتنب البقية اه شارح الروض (قوله) أن غسل ما أصابه الاول (أى) أن غسل ما أصابه الاول ماء الثاني واخذ بالثاني من هذا أنه لو غسل ما أصابه الاول بماء طهور متيقن الطهارة لو اجتهد آخر غير هذا جازله العمل بالثاني لانتفاء المعنى المذكور وبه اتفق والشيخنا وكذا لو كان الاشتباه بين طهور ومستعمل ولا نظر لكونه قادراً على الاجتهاد لانه لا يتقاعد عن قدرته على طاهر يتيقن واخذ بعضهم من هذا الأزام أنه لو تغير اجتهاده وهو غير محدث بل كان على طهارة

ويعذر في ترده في النية للضرورة (وإذا غلب طهارة أحدهما) أى الماء بالاجتهاد (سن) له قبل استعماله (أراقة الآخر) أن لم ينجح إليه لنحو عطش لتلا يظلم فيستعمله أو يتغير اجتهاده فيشبهه عليه الامر و ذكر سن الأراقة من زيادته (فان تركه) يوجب بعض الاول (تغير وضوءه) باجتهاده ثانياً (لم يعمل بالثاني) من الاجتهاد لتلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول

لم يعمل بالاجتهاد الثاني ويصلي بطهارته ولا نظر لكونه الان يعتقد نجاسة اعضائه لان هذا الظن الذي  
 هذا الاول ان لم يعتد شيخنا بما لان العهد عدم صحة الصلاة به اذ حل **(قوله)** ويصلي بنجاسة ان  
 لم يفعله قضيه انه لو غسل اعضاءه بين الاجتهادين بامتنين الطهارة انه يعمل بالثاني وبه قال السراج  
 البلقيني وهو كذلك ولا يعيد ماصلا بالاولى على الرابع ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة  
 قطعا اما في الاول واما في الثاني فيلزمه الاعادة حيث لا نأقوله النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كقولنا  
 فيها لو صلى اربع ركعات لأربع جهات فانه لا يعيد مع انه صلى تغير القبلة قطعا في ثلاث ركعات لان  
 المبطل غير متعين وقضيه ايضا انه لو اشبهه ظهور بمسحط انه يعمل بالثاني ايضا وهو كذلك كما يحتمل  
 شيخنا البرلسي اه زى مع زيادة الحق **(قوله)** بل يقيم بعد التلطف اى لهما ولا احد مافال بعد الذكرى  
 لكن فيه ان قوله ولا يعيد ان كان صورته انه اراق الماء من قبل الصلاة كان المراد ولا يعيد بالاتفاق  
 وان كان المراد انه بقى منها شيء كان المراد ان قوله ولا يعيد اى على ضعف اذ الرجوع في هذه  
 وجوب الاعادة كما في شرح المحلى اه لكاتبه **(قوله)** ولا يعيد اى جزم ان كانا تالفين معا والثاني  
 قطع بقاء بقية الاول ولا يعيد على الاصح ان كان التالف هو بقية الاول فقط وانما كان لا يعيد  
 في هذه على الاصح لانه ليس عنده ما طاهر يقيم ومقابل الاصح يقول انه يعيد لان عنده ما طاهر  
 بالظن وقول الشارح فلا إعادة اى على الاصح ومقابل الاصح يقول يعيد لانه ما طاهر بالظن وقوله  
 وقتنا يجوز الاجتهاد اى اوما لو طاهر لم يجز الاجتهاد كان قوله فلا إعادة اى جزم اه لكاتبه  
**(قوله)** ولا يعيد ماصلا اى بالتيمم اى ان كان يعمل يتطلبه فقد الماء او يستوى الاسرمان والاعاد  
 ماصلا بالتيمم اه برماوى **(قوله)** فان لم يبق من الاول شيء هذا محترز قوله وبقي بعض الاول اه حل  
 وقوله وقتنا يجوز الاجتهاد اى انما يفيد ذلك لثبوت الخلاف في الاعادة الذى اشار له الاصل بقوله  
 ولا يعيد في الاصح اذ القول الضعيف المشار اليه هو القول بوجوب الاعادة وقيل بان معه ما طاهر  
 بالظن هذا لا يكون الا على طريقة الرافى القائل بان الاولى اجتهاده حتى يظن طهارة الثاني بالاجتهاد  
 بخلافه على طريقة التنويرى لثبات هذا القول اذ ليس معه ما طاهر بالظن لعدم جواز الاجتهاد له فلا  
 ظن اه لكاتبه **(قوله)** على ما اقتضاه كلام الرافى الاجتهاد في هذه الحالة تمتع على رأى الرافى ايضا  
 لعدم فائدة تميز انما جعل الخلاف بينهما فيما اذا نصب احدهما قبل الاجتهاد قاله الشيخ الرملى في حواشى  
 الروض اه شوبرى **(قوله)** وهذه مسئلة المنهاج لذكره الخلاف فيها الاشارة الى قوله فان لم يبق من  
 الاول شيء ومعنى كونها مسئلة المنهاج انها هي المرادة من عبارته وان عبارته محمولة عليها وقوله  
 لذكره الخلاف فيها فانه ينبغي ان يتأمل ذلك فانه ان اراد الخلاف في جواز الاجتهاد وعدمه فهذا  
 لم يذكره في المنهاج وان اراد الخلاف في العمل بالثاني اوفى الاعادة فكلا المستلزمين فهما الخلاف  
 في ذلك كما صرح به المحلى فانه صرح بحكاية خلاف في العمل بالثاني وخلاف في الاعادة فيما اذا بقى  
 من الاول شيء ايضا وان كان الاصح من خلاف الاعادة فيما اذا بقى من الاول شيء وجوبها عكس  
 الاصح فيما اذا لم يبق شيء كما بين ذلك ايضا وبين ان عمل خلاف الاعادة فهما اذ المرق الاخر فيها  
 اذا لم يبق شيء ولم يرقها فيما اذا بقى شيء قبل الصلاة فان اراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جزمنا فلا بد  
 قوله لذكره الخلاف بقوله لتصحيحه الخلاف فيها لكان واضحا فليتأمل اه سم ونص عبارة الجلال  
 واذا استعمل ما ظنه الطاهر من المأمن بالاجتهاد اراق الاخر تدبى ثلاثا يتشوش لتغير ظنه فيه فان  
 تركه بلا رافة وتغير ظنه فيه من النجاسة الى الطهارة بامارة ظهرت له واحتاج الى الطهارة لم يعمل بالثاني  
 من ظنه فيعمل النقص ثلاثا ينقص ظن يظن بل يتيمم ويصلى بلا إعادة في الاصح اذ ليس معه ما طاهر يقيم  
 والثاني يعيد لان معه ما طاهر بالظن فان اراقه قبل الصلاة لم يعد جزمنا ولو بقى من الاول شيء وتغير  
 ظنه فبقي النقص والترجيح لكن يعيد على النقص ماصلا بالتيمم لان معه ما طاهر اى يقيم وقيل لا لتغير  
 استعماله فان ارقها او خطبها قبل الصلاة لم يعد جزمنا ولو كان المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية

ويصلى بنجاسة إن لم يفعله  
 (بل يقيم) بعد التالف (ولا  
 يعيد) ماصلا بالتيمم فان  
 بقى من الاول شيء وقتنا  
 يجوز الاجتهاد على ما اقتضاه  
 كلام الرافى فلا إعادة إذ  
 ليس معه ما متيقن  
 الطهارة وهذه مسئلة المنهاج

بأقاع طهارته بماظه صلى بها ذكر في شرح المهذب أو عندنا وقد في مآظهم: ثم هو لومه عادة الاجتهاد بخلاف ما ذا لم يبق شيء ذكره في الروضة كاصلاها به بحروفه شرعا ومتاولة ولو كان المستعمل لماظه مقابل قوله قبله واحتاج الى الطهارة (قوله) لذكره الخلاف فيها) وهو عدم العمل بالثاني على النص وإذا تيمم لتعجب الاعادة في الاصح فهذا والخلاف اه حل (قوله) وهي انما تأتي على طريقة الرافعي) لكنه مختلف بتغير الرافعي في المحروضة فإذا استعمل ما ظن طهارته فبين أن يرق الاخر فإذا لم يعمل وتغير اجتهاده لم يعمل بالاجتهاد الثاني على النص وكان الشارع حاول بعدوله عن تعبيره بالاجتهاد الى تعبيره بالظن للاشارة الى ان الاجتهاد انما ياتي على طريقة الرافعي لا على طريقة من هو من اشتراط تعدد اوما أيضا وان تعبيره بذلك يخرج المسئلة عن كونها مفرغة على كلام الرافعي وليس كذلك اذ لا عبرة بالظن الذي لا يستند الى اجتهاد عن ارادة ذلك تعبير هذه مسئلة مستقلة قلت وفيها الخلاف الذي ذكره في المحرر وفي غيرها اه حل (قوله) أيضا وهي انما تأتي على طريقة الرافعي) مراده الاعتراض على الاصل حيث كان كلامه انما يستقيم على طريقة غيره ووجه الحصر في قوله هو انما تأتي على طريقة الرافعي ان هذه المسئلة على طريقة النووي لا تأتي فيها القول الضعيف بوجوب الاعادة اذ ليس الاجتهاد حتى يكون معه ما طاهر بالظن اه لكاتبه (قوله) والاولى حل كلام المتنازع (الخ) لا يفتي ان هذا الحل خلاف ظاهر قوله اي المتنازع وإذا استعمل ما ظنه اراق الاخر اذ ظاهره استعمال الكل لا البعض ولا يصح حل استعمل في كلامه على ارادة اذ لا يتأتى معه قوله بل يتييم بلاعادة اها حل (قوله) يأتى على طريقته أيضا) أي كما ياتي على طريقة الرافعي وقوله ثم تلف الياق انما قيد بكون التالف هو الباقي ليكون معه طاهر بالظن حتى ياتي القول الضعيف بخلاف ما اذا تلف الاخر حتى بعض الاول ثم تغير اجتهاده فليس معه ما طاهر بالظن لا ياتي بتغير اجتهاده ظن بنجاسة ذلك البعض وقوله اذ فضية كلام المجموع والخ طاهر مع كون الماء الاخر في الوقت الصلاة وحيث يصح حكاية الخلاف في الاعادة بخلاف ما اذا تلف الاخر قبل الصلاة فانه لا يبعد جز ما كافي المحلى وقوله في ذلك أيضا أي كما أنه مرجع فيها الى الميق من الاول شيء اه لكاتبه (قوله) ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي) انما قيد بذلك ليكون وقت تغير الاجتهاد هناك تعدد حتى يصح الاجتهاد على مذهب النووي بخلاف ما اذا كان التلف قبل التنوير فتكون المسئلة من قبل قوله فان لم يبق من الاول شيء اه لكاتبه (قوله) ترجيح عدم الاعادة في ذلك أيضا) الذي في شرح الجلال المحلى عدم وجوب الاعادة في ذلك جز ما وحيث لا يصح حل كلامه عليها وكتب أيضا ان كان ذكر في المجموع ان الراجح هو الاصح من وجهين فواضح اتحاد ما مع الاول في حكاية الخلاف والترجيح المتبادر من قوله الخلاف وهو النص على عدم العمل بالثاني والاصح عدم الاعادة وحيث لا يحسن قوله لذكر الخلاف فيها والرجح بعينه في هذه الثانية أيضا فكان الاولى ان يعامل بان ذلك هو الظاهر من قوله لو اذا استعمل ما ظنه اراق الاخر المتبادر منه استعمال ذلك كله لعله على الثانية خلاف المتبادر من كلامه اه حل (قوله) ولو أخبره بتنجسه أي أو باستعماله ولو على الإبهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده اه شرحه وأشار برماوى وأشار الماتن بهذا الى ان التجاسة يكتفى منها الظن المستند الى خبر العدل اه برماوى (قوله) أيضا ولو أخبره بتنجسه عدل رواية (الخ) ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال احد ما ولغ الكلب في هذا الاناء دون ذاك وعكسه الاخر واما صحتها صدقا وحكم بنجاسة الماين لاحتمال الولوج وقتين فلو تمازضا في الوقت أيضا بان عيناه عمل بقوله او ففهما فان استويا فالأكثر عددا فان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناء بن كالأول عن احدهما كذا كان قال ولغ هذا الكلب وقت كذا في هذا الاناء وقال الاخر كان ذلك الوقت يله آخر مثلا ولو رضع نحو كلب رأسه

لذكره الخلاف فيها وهي انما تأتي على طريقة الرافعي وهذا والاولى حل كلام المتنازع يأتى على طريقته أيضا على ما ذابى بعض الاول ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي دون الاخر ثم تيمم اذ قضية كلام المجموع ترجيح عدم الاعادة في ذلك أيضا (ولو أخبره بتنجسه) أي الماء أو غيره

من انا فيه مانع او ماء قليل وفه رطب لم يتنجس ان احتمل ترطبه من غيره عملا بالاصل والالتجس ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل فيه طاهر ككتاب مدمني الخمر والمتدينين بالنجاسة ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالاصل وان كان ماء اطردت المادة بخلافه كاستعمال السرجين في اواني الصغار خلافا للباوردي وبحكم أيضا بطهارة ما صحت به البلوى كمرق الدواب ولعاب الصغار والجرح وقد اشتهر استعماله يشعم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقع وفم من أكل نحو خبز والبقيل الثابت في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبه طاهر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله حكم بالطهارة عملا بالاصل ومن ذلك الخنزير المحبوس بمصر ونواحيها فان الغالب فيها النجاسة لكونه مخبز بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال السرجين في اواني الصغار وكعدم الاستنجاء في فرج الصغيرة ونجاسة منفذ الطائر والبيضة فلو جلس صغير في حجره صل مثلا أو وقع طائر عليه فيحكم بصحة صلاته استصحابا بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكره من ان اطردت المادة بنجاسته وقوله ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد اى ما لم يظلم على ظنه نجاسة وما يظلم ذلك ما اعتد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة عن يتعامل حيالته او خطاؤه ونحوهما اه **(قوله)** عدل رواية اى ولو عن عدل آخر ولو كان اعشى سواد اخبره بتنجيس احد ما سبها او مينا ثم التمس اه برماوى **(قوله)** لافسق وجمول الخ اى ما لم يصدقهم واخبر كل عن فعله اه شيخنا وقوله وجمول اى عدله او اسلاما اه ع ش وبعبارة شرح مر ومحل ما قرر من عدم قبول من تقدم بالنسبة لاخبارهم عن فعل غيرهم فن اخبر منهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بلت في هذا الايام قبل كما قاله جمع قياسا على ما لو قال انا متطهر او عدت وكما قبل خبر الذي عن شاته بان ذلك كما انتهت **(قوله)** مينا للسبب قال في الخادم واعلم ان قضية كلامهم انه اذ لم يبين السبب يكون الاخبار لاثاره ويغني ان يكون له فائدة وهى التوقف عن استعماله كالمو قالوه في الجرح اذ لم يفسروا شرط التفسير اى وجب التوقف عن العمل برواية المبرجوح اه سم **(قوله)** مينا للسبب في تنجسه اى اوستاءه او طهره اه شرح مر **(قوله)** اعتمد اى وجوبا اه شرح مر **(قوله)** انه مجهول مذهبه اى او المجتهد لان اجتهاده يتغير اه حل وبعبارة شرح مر ويظهر ان محل ما قرر بالنسبة للقلد اذ هو الذي يعلم اعتقاده فينظر هل المخبر واقعه او لا اما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في المياه لاحتمال تغير اجتهاده انتهت **(قوله)** لاحتمال ان يتغير بتنجيس ما لم يتنجس الخ يؤخذ من ذلك ان الكلام في فقهه يظلم على الظن انه يعرف ترجيحات المذهب اه اجهورى **(قوله)** ويحل استعمال الخ هذا شروع في وسيلة الوسيلة التى هى ظروف المياه لاحتمال نجاساتها برماوى وبعبارة شرح مر ولما ذكر الاجتهاد في نحو الما هو مظروف ولا بد له من ظرف استطراد الكلام على ما يحل من الظروف فقال ويحل استعمال الخ انتهت **(قوله)** كل انا طاهر مقتضى صنيعة ان التقيد بالطهارة انا هو بالنسبة للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان المحترز بقوله وخرج بالطاهر النجس الخ ولم يذكر له محترز بالنسبة للاعتقاد ومثله في هذا الصنيع شرح مر فقضاءه انه يجوز اعتقاد النجس وهو كذلك كما نصوا عليه في اقتناء الاختصاصات كالكلب والخمر وجدل الميت اه لسكتابه **(قوله)** كل انا اى ما يسمى انا عرفا وان لم يكن ظرفا وهو بكر الهمة والمفرد وجمعه آية وجمع الآية اوانى وهى ظروف المياه اه برماوى **(قوله)** من حيث انه طاهر حيلة لتليل او تقيد وهى مستفادة من المتن لتعليقه الحكم بالطهارة اه شيخنا **(قوله)** ايضا من حيث انه طاهر اى وان حرم من جهة اخرى وعلى هذا التاويل اى قوله من حيث يكون الاستثناء الا انى منقطعا لان انا اذهب اللمعة محل استعماله من حيث انه طاهر وان لم يتول عبارة المصنف كان الاستثناء متصلا لكن فيه قصور ولا نه باستثناء البعض على استثناء بقية المستثنى لان البعض استثنى لمعنى اه اجهورى **(قوله)** في الطهارة وغرها متعلق بكل من المصدرين لكنها بالنسبة لتعليقها بالثاني بمعنى اللام اه

(عدل رواية) كبد و امرأة  
لا فاسق وصي و مجهول  
و مجنون حالة كونه ( مينا  
للسبب ) في تنجسه كولو غ  
كلب ( او قفيا ) بما يتنجس  
( هو ا قفيا ) للخبر في مذهبه  
في ذلك وان لم يبين السبب  
( اعتمد ) بخلاف غير  
الفقيه او الفقيه المخالف او  
المجهول مذهبه فلا يستمده  
من غير تبين لذلك لاحتمال  
ان يتغير بتنجيس ما لم يتنجس  
عند المخبر ( ويحل استعمال  
واتخاذ ) اى اقتناء ( كل  
اياه طاهر ) من حيث انه  
طاهر في الطهارة وغيرها

شخنا **(قوله بالاجماع)** أى حتى في النفيس من الحيثة المذكورة فلا ينافي أن فيه خلافاً إذ ذلك من حيث  
 نفاسته اهـ لكن بما عوارة البرماوى قوله بالاجماع فيه نظر لأن الإناء النفيس فيه قولان إلا أن يقال  
 الاجماع بالنسبة للجموع أو من حيث الطهارة انتهت وقدم الاجماع لأنه عام ولا نه أقوى اهـ **(قوله من شن**  
**من جلد)** في المختار الشن والشفنة القربة الخلق وجمع الشن شنان اهـ مختار قوله من جلد صفة كاشفة **(قوله**  
**ومن غضب)** بكسر الهمزة وسكون ثانيه وفتح ثالثه ثم باء موحدة أى إناء صغير من حجر وفي القاموس  
 غضب كثير المكنى وهو الحجر المنحوت وقال في المختار المنحضب الإجابة من الحجر اهـ برماوى فلم أن  
 قوله من جلد صفة كاشفة كافي للتعبير بالجلد في الشن وأما القدر فلم يرد في اللغة قيدده بكونه من خشب غابة  
 ما قال في المصباح والمختار القدر الذى يشرب فيه والجمع قداح اهـ وفي القاموس القدرانية تروى الرجلين  
 أو اسم جمع الصغار والكبار والجمع قداح اهـ **(قوله فلا يرد المنصوب الخ)** صورة الإيراد أن الكيفية في  
 المتن تقتول ما هو حرام في عبارة حكم على المحرم بالحل وحاصل دفعه أن المحرم كالمغصوب حرمة من  
 حيث كونه ملك الغير مثلاً وشئو المتن له من حيث طهارته وهو من هذه الحيثة ليس بمحرم اهـ لكن به  
**(قوله)** أيضاً فلا يرد المنصوب وجلد الأذى لأن تحرهما لا من هذه الحيثة بل من حيث حرمة الأذى  
 والاستيلاء على حق الغير ولا فرق في الأذى بين الحرقى والمردت وغيرهما فهما محترمان من حيث كونهما  
 آدميين وإن جاز قتلها باطلاً لبعض المتأخرين اهـ برماوى لكن قوله أنه يجوز إغراء الكلب على جيفة  
 الحرقى والمردت ينافي ذلك اهـ وعبارة حل قوله وجلد الأذى أى ولو حرقاً وسرقة لأن حرمة ذلك  
 ليست من الحيثة المذكورة أيضاً بل من حيث احترامه اهـ حل **(قوله)** ونحوهما كالموقوف والمسروق  
 اهـ شيخنا **(قوله)** وخرج بالطاهر التجس أى والمتجسس اهـ عرش على مر **(قوله)** كالمغصوب ميتة أى  
 غير ميتة كلب أو خنزير أو فرعون ما هو محرم مطلقاً اهـ شرح مر أى جاف أو مائع **(قوله)** فيحرم  
 استعماله في مائع قليل ولا ينافي الحرمة هنا ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل لأنه لا تضيق بنجاسة  
 أصلها والكلام هنا في استعمال متضمن التضخم بالنجاسة اهـ حج ومثله شرح مر وقوله متضمن  
 للتضخم بالنجاسة يؤخذ منه أنه إذا لم يكن تضخم كان يغترف منه بشئ أو شئء أنه لا يحرم قبل الحكم كذلك  
 أو الحرمة مطلقاً نظر الماء من شأنه يراجع ثم رأيت حج صرح بالاول اهـ رشيدى وعبارة عرش قوله  
 متضمن للتضخم بالنجاسة وهو محرم في بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضخم به فيه وهو ما صححه  
 المصنف في بعض كتبه اهـ حج وهو المتداندته **(قوله)** في ماء قليل أى إن لم يرد عليه التضخم وإلا فلا  
 يحرم وقوله مائع أى ولو من غير تضخم لما فيه من الإلزام مع عدم إمكان التدارك لأنه يتعدى تطهيره  
 وقوله لا ينافي الخ أى وهو من غير الملاحظ ومثله أيضاً في غير اللبس اما هو فيحرم مطلقاً اهـ في الجموع  
 اهـ شوبرى **(قوله)** مائع أى الإلزام بحاجة كالوضع الدهن في إناء من عظم القليل على قصده  
 الاستصباح به فيجوز ذلك كإلغائه في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطبرلاوى وقال لا يشترط في الجواز  
 قد طاهر لأن نفس إرادة الاستصباح حاجة تجوز ذلك والضرورة ليست بشرط اهـ سم **(قوله)** أوفى  
 ماء كثير أى غير ميسل اهـ شيخنا **(قوله)** ودخل فيه النفيس) نية عليه للتحلل فيه والمراد به النفيس  
 لذاته لا لصنعه إذ دخل الخلاف تماماً الأول اهـ شيخنا **(قوله)** النفيس) وهو أنة ما يتنافس به ويرغب  
 فيه ونفيس كل شئ يجده اهـ برماوى **(قوله)** كياقوت) أى ومرجان وعقيق وبلور والمراد نفيس  
 الذات دون الصفة فلما اتخذ من زجاج أو خشب يحكم الحظر أو من طيب غير سرفق حل بخلاف  
 اهـ برماوى قال زى ومن النفيس طيب رفيع كسك وعبر وكافور لا من نحو حنظل كنفس  
 بصنعه اهـ عرش على مر **(قوله)** أيضاً كياقوت) ومن خواصه أن التمتع به ينفي الفقر ومثله  
 مرجان يفتح الميم اهـ برماوى وفي المصباح والمرجان قال الأزهرى وجماعة هو صغار  
 القلوى وقال الطبرلاوى هو عروق حمر تطلع من البحر كاصابع الكف قال وهذا شاهدناه

بالاجماع وقد توضحنا التي  
 من شن من جلد  
 ومن قدح من غضب ومن  
 غضب من حجر فلا يرد  
 المغصوب وجلد الأذى  
 ونحوهما وخرج بالطاهر  
 التجس كالمغصوب ميتة  
 فيحرم استعماله في ماء قليل  
 ومائع لا ينافي جاف والإناء  
 جاف أو في ماء كثير  
 لكنه يكره ودخل فيه  
 النفيس كياقوت فيحل  
 استعماله واتخاذ



بمخاربه الأرض كثير أو أمة التون قليل زائدة لانه ليس في الكلام فعلال بالفتح إلا المضاعف نحو الخناخل  
وقال الأزهري لا أدري اثلاث أم رباعي اه (قوله) لان ما فيه من الخيلاء الخ بردد القول بعدم الحل لما فيه  
من الخيلاء كسر قلوب الفقراء اه شينوا عبارة أصله مع شرحه ويحل الأناة النفيس في ذاته من غير  
التقديس كما قوت أي محل استعماله واتخاذها في الاظهر لعدم وروده في قول لا تنفاه ظهور معنى السرف فيه  
والخيلاء نعم يكره ومقابله أنه يحرم للخيلاء كسر قلوب الفقراء وردبانه لا يعرفه إلا الخواص ويحل  
الخلاف في غير نفس الحاتم أما هو فيجوز قطعاً انتهت (قوله) إلا أناة كراهة (بعضها) هذا لا يشمل ما تقدم  
لان حرمة استعماله ليست من حيث انه ظاهر وهذا الاستثناء منقطع حيث نظر الى الحيثية المذكورة في كلامه  
اه حل (قوله) وخروج بالأناة لحقته وسلسلته وغطاء القل) ما لم يكن مجزأه بقر أو يقر بعضهم (قوله) كراهة أو بعضه  
مبتدأ وقوله ذهب أوضة خبر والجملة صفة للسكر اه شينوا (قوله) فيحرم استعماله (أى اذا وجد غيره  
ولو باجرة فاحلة عما يتبرق في الفطرة كافي الايعاب بخلاف ما إذا لم يجد غيره مما فانه مجزول لكن بحث بعضهم  
تقديم النقطة لانهما اخف لجواز ما في مسائل دون الذهب (تلييه) تصح الطهارة من أناة التقديس قطعاً قاله  
الزركشي ويحتاج للفرق بينه وبين الصلاة في المنصوب حيث جرى في محتمل خلاف وفرق في الايعاب بان  
الوضوء وسيلة ويغفر فيها ما لا يغفر في المقاصد بان الحرمة هنا الحق الله تعالى فسومع فيه ما لا يتناسب في  
ذلك لانه حق آدمى قال بعضهم وحيث زالت الحاجة وجب الكسور وان احتمل الاحتياج طائفاً أو يؤخذ  
منه انه لو ورد وجب عليه يه فوراً حيث لم يتجمل له حالاً لان تركه اتخاذها قتال اه فيض اشو برى (قوله)  
ايضا فيحرم استعماله واتخاذها) أى ولا اجرة لصنيتها ولا ارش لكسره اذا كسره انسان لانه اذا زال المنكر  
اه حل وعبارة ج قوله فيحرم استعماله فهم من حرمة الاستعمال حرمة الاستحجار على الفعل وأخذ  
الاجرة على الصنعة وعدم الفرم على الكسركا لة القوا انتهت (فرع) هو أخذ قطعة ذهب ووزن بها حل  
يكون من استعمال الذهب المحرم الوجه لا كما وافق عليه جمع منهم ر فيما يلحق من التفتة اذ ليس اناة ولا في  
ممناهو قد يقال استعمال التقدير ارام وان لم يكن اناة وهذا استعمال اهم (قوله) ايضا فيحرم استعماله  
واتخاذها) أى من غير ضرورة وقان دعت ضرورة الى استعماله كمرود منها للجلاء عنه جاز وسواء اكان  
الانام صغيرا ام كبير انتم الطهارة منه صحيحو الما كحل ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص  
ما ذكره من يحرم التطيب منه بنحو ما وردوا الاحتواء على مبخره منه أو جلوسه بقرها بحيث يعد متطيباً بها  
عرفاً حتى لو غر البيت بها أو وضع ثيابه عليها كان مستعملاً لها ويحرم بتخريف نحو البيت بها ايضاً والحيلة كافي  
المجموع في الاستعمال اذا كان في اناة ما ذكر ان يخرج منه الى شيء آخر ولو في احد كفيه التي لا يستعمله بها  
فيصبه أو لا في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله ويحرم المكحلة والمرود والحلال والارة والجمرة  
والمنقطة المشط ونحوها من ذهب أو فضة والكراسى التي تعمل للنساء ملحقة بالآنية كالصندوق فيما  
يظهر كما قاله البدري شقيقه والشراب النقطة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها آنية ولا التحريم  
في التقديس مركبة من العين والخيلاء كما يدل عليه كلامهم ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها اذ  
الخيلاء موجود على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والنقطة عند الاحتياج استعماله النقطة لا الذهب  
فيما يظهر وحل حرمة استعمال الذهب ما لم يصدافاً نصداء أى بحيث ستر الصدا جميع ظاهره وباطنه  
بحيث لا يبين جاز نعم جرى فيه التفصيل الآتي في الموه بنحو نحاس ويحرم تزئين الخواص  
والبيوت بأنية الذهب والنقطة ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والنقطة اه شرحه  
وكتب عليه عش والحيلة كما في المجموع الخ قال في شرح الباب ثم الظاهر ان هذه الحيلة انما  
تتم حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذها وجعل التطيب فيه لانه مستعمل  
له بذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد يروى من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس

لان ما فيه من الخيلاء  
وكسر قلوب الفقراء  
لا يدركه إلا الخواص  
لكنه يكره (إلا أناة كراهة  
أو بعضه) المزيد على  
الاصل (ذهب أو نقطة  
فيحرم) استعماله واتخاذها على

كذلك وعبارة الجوهر من ابتلي شيء من استعمال آية التقديس ما فيها في اناء غير ما يقصد التفرغ واستعمله وان لم يجد قلبه على الطعام على ريقه ويصب الدهن وماه الوردي يده اليسرى ثم يأخذها باليمنى ويستعمله ويصب الماء الوضوء يده ثم يصب من يده الى عمل الوضوء كذا المشروب يابى بان يصب في يده ثم يشرب منها قال غير هو كذا الوعد يسره ثم كتب يمينته ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه يعد في العرف مستعملا ويرد بمنع ما ذكره قال ذلك ان غيره لو صب عليه من اناء الذهب في الوضوء أو غيره لم يكن مستعملا لانه ما يشرقا كان له اذن له عصى من جهة الامر فقط ثم قال وأقول المصنف مثلا ان الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اهو عبارة في شرح الارشاد قال في المجموع والخيلة في استعمال ما في اناء التقديس يخرج منه الى شيء بين يديه يما كلة أو يصب الملقى يده ثم يشرب به أو يطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله يمينته مستعمله اه وكان الفرق بين ماء الورد والماء فلياذ كر ان الماء يشر استعماله من اناءه من غير توسط اليد العادة فلم يصبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لانه بخلاف الطيب فانه لم يتدفيه ذلك الا بتوسط اليد فاحتيج لثقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والاك ان مستعملا لانه فيها اعتيد فيه اه سم على حج وقوله في يمينه أو لاني يده اليسرى الخ هذا في غير الماء اما هو فلا يشترط فيه ذلك بل يكفي صبه في يده ثم يشربه منها من غير نقل الى الاخرى كما يفيد ما تقدم من شرح الارشاد وقوله نعم يجري فيه التفصيل الا في في الموه بنحو نحاس أي فان كان الصدف فرض نحاسا تحصل منه شيء بالعرض على العالم يحرمه الاحرام وقوله لم يحرم تحلية الكعبة هل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة أم يحسن بما يجعل في باها وجدرانها فظهر الذي يظن الاول اما كتيبه عن (قوله لعين الذهب والفضة) فيه ان العلة لا بد ان تكون وصفا مناسباً للحكم عن الذهب أي ذاته ليست وصفا له لكن به وقوله لمع الخيلاء ومن ثم قال لو صدى اناء الذهب بحيث ستر الصدف اجمع ظاهره ما حصل استعماله لوات الخيلاء اه في المباح وصدى الحديد موزن باب تعب اذا علاه الجرب (قوله مع الخيلاء) أي التفاهر والتعظيم فالهوى مقول انتهى ويجوز ان يكون تعديدا اه حل والخيلاء بضم الخاء والمدمن الاختيال وهو التفاهر والتعظيم وقال الواحدى الاختيال مأخوذ من التخيل وهو التشبه بالشئ فالتخيل يتخيل في صورة من هو اعظم منه تكبرا اه برماوى (قوله ولانا كوا في صحافها) الصفحة مادون القصص فهي من عطف الخاص على العام لان آية تشمل الصفحة وغيرها وخصها بالاكمل لان القالب في المادة الاكل في الصحاف درن الشرب وقدم الشرب في الحديث لكثرة بالنسبة للاكل اه ع ش على مر وقال بعض شراح البخارى الآتية اسم لما يؤكل ويشرب فيه فتكون أعم والصحاف لما يؤكل فيه فقط اه اج وعبارة البرماوى قوله لا نأكلوا في صحافنا من اضافة الاخص الى الاعم فهي على معنى من وبقية الحديث فان الذى ياكل ويشرب فاما بغير بطنة نار جهم (قائدة) الصفحة كالفصحة والجميع صحاف قال الكسائى واعظم الا وى الجفنة يفتح الجيم ثم القصعة عليها تسع عشرة ثم الميكة تسع الرجلين او الثلاثة ثم الصفحة تسع الرجل الواحد انتهت (قوله ولانا نخاذه بجر الى استعماله) غرضه هذا التحليل الرد على الضعيف القائل بجر ان اخاذوه عبارة اصله مع شرح مر وكذا بجر اخاذوه في الاصح لان اخاذوه بجر الى استعماله والثاني لا يحرم اقتصارا على مورد النهي في الاستعمال انتهت وانما جاز اخاذ نحو قاب الحر بالنسبة للرجل على خلاف ما في ابن عبد السلام الذى استوجه بعضهم لان النفس ميلا ذاتيا لذلك اكثر فكان في اخاذوه مظنة استعماله بخلاف غيره اه حج اه ع ش على مر (قوله كمن يصب باحدهما) تنظير في الحكم لا قياس لانه لا يصح القياس مع وجود النص وكان الاظهر في التعبير عطفه على المستثنى فيقول او مضيا باحدهما من المعلوم ان قوله ووضبة القصة كبيرة الخ لا يرجع الالهذا اه شيخنا (قوله ووضبة القصة كبيرة الخ) والواللحال واقسام الضبة ستة

الرجال والنساء لعين الذهب والفضة مع الخيلاء ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها رواه الشيخان ويقاس بما فيها في معناه ولان اخاذوه بجر الى استعماله كمن يصب باحدهما ووضبة القصة كبيرة لغيرة حاجه) بان كانت لزينة

كبيرة لزينة كبيرة بعضها لزينة بعضها الحاجة هي في هذين حرام صغيرة لزينة صغيرة بعضها لزينة وبعضها  
 الحاجة كبيرة كلها الحاجة وهي مكروهة في هذه الثلاثة صغيرة كلها الحاجة لحرمة فيها ولا كراهة بل هي  
 مباحة برماوى وقوله بعد أن شك في الكبر فالاصل الاباحة تحت صور لانه اذا شك في الكبر والصغر  
 تارة يعلم كونه الزينة او بعضها الزينة وبعضها الحاجة فيحكم بالكراهة فيها لان الشك انما سطر الحرمة  
 واما اذا علم كونه الحاجة فلا حرمة ولا كراهة وكذلك اذا شك هل هي للزينة او للحاجة تارة يعلم الكبر  
 فتكره وتارة يعلم الصغر فلا حرمة ولا كراهة وكذلك اذا شك في الكبر والصغر فتنضم هذه الصور لبقية  
 صور الضبة اه حنف وقال البرماوى وقد اوصل بعضهم مسائل الضبة الى اثني عشر ألف مسألة  
 وأربعمائة وعشرين مسألة خارجا عن مراعاة الخلاف ولو تعرض له لادعى ذلك زيادة كثيرة اه (قوله)  
 اجزاء الضبة الضبة كبيرة الخ وكالضبة فيها ذكر تسمير الدرهم في الاناء لاصلاحها فيه فيحل بلا كراهة  
 الشرب منه ويحل فسخ القم للماء النازل من ميزاب الكبوة وان قصد الا ان قرب منه بحيث يعدم استعماله  
 ويحل حلقة الاناء ورأسه وسلسلته لاتصالها عنه وعمله اذا لم يسم الرأس اناء كما هو ظاهر اى ان كان  
 ذلك من فضة لا من ذهب ولو تعددت ضبات صفار لزينة فقتضى كلامهم حلها ويمن حملها على ما اذا لم  
 يحصل من مجموعها درجة كبيرة والا فينبى تحريمها لما فيه من الخيلاء وبه فارق ما يأتى فيها اذا تعدد  
 ألهم المعفو عنه ولو اجتمع لكبر على أحد الوجهين فيه وحاصله ان أصل المشقة المقتضية للعفو هناك  
 موجود وبه يبطل النظر لتعدد الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضى للحرمة الخيلاء وهو موجود مع  
 التفرق الذى هو قوة الاجتماع اه ج وبجارية شرح مر وتسمير الدرهم في الاناء لاطرحا فيه  
 كالنضيب ولا يحرم شربه وفيه نحو فتنة ولو حمل للاناء رأسا من فضة كصفيحة بحيث لا يمكن وضع  
 شئ فيه جاز ما لم يضع عليه شئنا فيحرم كما هو ظاهر لانه استعماله فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على  
 الاطلاق نظير الخلال والمرود والوجه كاقال بعضهم ان المدار على امكان الاتقاء به وحده وعدمه  
 لا تسميره فيه وعدمه او جعله سلسلة منها فكذلك فان كان لبعض الزينة اشتراط صغرهما عرفا كالضبة  
 فيما يظهر ولا يفتى بظناه الاناء غطاء العامة وكيس الدرهم اذا اتخذها من حر وخلافا للسنوى اذ  
 تغطية الاناء مستحبة بخلاف العامة واما كيس الدرهم فلا حاجة الى اتخاذه منه والحق صاحب الكافي  
 طبق الكيزان لغطاء الكوز والمراد منها صفيحة فيها ثقب للكيزان وفي اباحه بعد فان فرض عدم تسميته  
 انما كانت الحرمة منوطة بها فلا بد فيه جتد بالنسبة لاتخاذها واقتنائها واما وضع الكيزان عليه فاستعماله  
 والمتبوع الحرمة نظير ما مر من وضع الشئ على رأس الاناء ولو تعددت ضبات صغيرة لزينة فقتضى  
 كلامهم حلها ويمن حملها على ما اذا لم يحصل من مجموعها درجة كبيرة والا فلا وجه تحريمها لما فيها من  
 الخيلاء به فارق ما يأتى فيها لو تعدد ألهم المعفو عنه ولو اجتمع لكثرة على احد الوجهين فيه انتهت (قوله او  
 بعضها لزينة الخ) اى وانهم ذلك البعض وكان وجهه انما لانهم ولم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع  
 كانه للزينة وعليه لو تميز او ائذ عن الحاجة كان له حكما للزينة وهو ظاهر اه شرح مر (قوله وانما حرمت  
 ضبة الذهب مطلقا) اى كما هو مقتضى اطلاق المتن فيها وتفصيله في آية الفضة اه شيخنا وبجارية ع ش قوله  
 وانما حرمت ضبة الذهب مطلقا اى كما افاده قيد ضبة الفضة وعدم قيد ضبة الذهب انتهت (قوله)  
 فسوى بينهما في التفصيل) هو ضعيف اه برماوى وعش (قوله ولا يشكل حرمة الخ) كان  
 الاحسن تقديم هذا على قوله كضيب هذا والجواب الاول بالتسليم اى بتسليم قول المستشكل بحل  
 الاستنجاء بها واما الثانى فيالتمح اى من قوله بحل الاستنجاء فيقول هذا انما يجب لاننا لم نحل بل هو حرام  
 وانما عبروا هناك بالاجزاء هو مجامع الحرمة وقوله الا ان يحمل كلام النجيب الخ فتدلى قوله بانه ظاهر الخ  
 اى فان حل من ما ذكر انتفت المناقاة لكنه بعد الجمل رجع الجواب الاول فيكون بالتسليم ايضا بل هو عنه  
 فى المتن وان خالفه فى التسمير اه لكانه (قوله لان الكلام ثم فى قطعة ذهب او فضة) اى لم تقطع درهم او

أو بعضها لزينة وبعضها  
 حاجة فيحرم استعماله  
 واتخاذها وانما حرمت ضبة  
 الذهب مطلقا لان الخيلاء  
 فيه أشد من الفضة وخالف  
 الرافعى فسوى بينهما فى  
 التفصيل ولا تشكل حرمة  
 استعمال الذهب والفضة  
 على الاستنجاء بهما لان  
 الكلام ثم فى قطعة ذهب  
 او فضة لا فيما طبع او بها  
 منها ذلك كالاناء الملبى منها

دناير ولم تبنياً للاستعانة بها وقوله لا فاطح أي لا في قسمة طبعت درهم أو دنانير لكن هذا زائد على الجواب لا دخل فيه وقوله أو هي لذلك أي للاستعانة به وهذا محال الجواب وقوله كالأناء المهي الخ تظهر في الحكم وهو الحرمة اه لكاتبه (قوله والجواب بان كلامهم ثم انما هو في الاجزاء الخ) أي لاني الجواز إذ ليس من لازم الاجزاء الجواز فيحرم ويجزى اه حلي (قوله إلا أن يعمل كلام المصنف) أي المصريح بعدم الجواز وقوله وكلام غيره أي المستشكل المصريح بالجواز أو انما قال بنافيه ظاهر تعبير الخ لانه يجوز أن يراد بعدم الجواز عدم الاجزاء اه حل وحاصل كلام المصنف انه لا اشكال بل ما هنا وما في الاستعانة على حد سواء في حرمة الاستعمال فيحرم ويجزى اه شيخنا (قوله على ما طبع وهي) لذلك أي فالجواب بان الكلام انما هو في الاجزاء وإن كان حراماً محمولاً على ما طبع وهي لان يستجى بموجره حرام لكن يجزى الاستعانة به وكلام غير المصنف في تعبيرهم بالجواز محمول على ما لم يطبع ولم يمان ذلك قال الاستعانة به جاز ويجزى فلم يلاق المصنف غير على محل واحد فلتأمل اه برماوى (قوله فان كانت صغيرة لتبرحاجة) الحاجة المثنية المراد بها كلها والتقدير بهذا ليس لكون مفهومه سابقاً فاعلم اه بل لاجل الحكم بالكره اه لكاتبه (قوله الزينة في الاولى) أي بقسميهما وما بان كانت لزينة او بعضها لزينة وبعضها حادثة وقوله ولكن في الثانية هي قوله او كبيرة لما اه تقرير بعضهم (قوله وجاز للصرف في الاولى الخ) جواب عما يراد على التلخيص قبله بان يقال لم يقتض هذا التلخيص الحرمة وما قبل غير ذلك فغير ظاهر اه شيخنا (قوله والاصل في الجواز الخ) قال بعضهم المراد الجواز المطلق لا بقيد الكراهة وهذا مشكل من وجهين الاول ان الجواز المطلق لا يدع في صورة ما سبق حتى يستدل عليه والثاني ان الشارح اقام هذا الدليل بعبارة فبما يدعى الاباحة بمعنى استواء الطرفين فهذا الصنيع من الشرح غير جيد اه لكاتبه (قوله كان مسلسلاً بفضة) أي وصل بعضه ببعض قيل سلسلة انس رضي الله عنه ولم ينكر عليه اصاراجاً وروى عنه انه قال لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا كذا مرة والظاهر ان الاشارة عائدة الى البناء بصفته التي هو عليها واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته خلاف الظاهر فلا يول عليه ونقل ابن سيرين انه كان فيه حلقة من حديد فاراد ان يجعل مكانها حلقة من ذهب او فضة فقال له اوردجامة لا تنزير شيئاً صمته رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركوا واشترى هذا القدح من ميراث الضربن انس بثمانمائة الف درهم وعن البخاري انه رآه بالبرقة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض فصار بضم التون كخراب وهو الخالص من العود ويقال ان اصله من شجر التبع وقيل من الاثل ولونه يميل الى الصفرة فهو ارجود الخشب اللاتية وكان متعلواً لا طوله اقصر من عمقه اه برماوى (قوله اي مشعباً) أي مصحاحاً من التشعب وهو الاصلاح اه في عبارة عرش قال في الباب يقال قصعة مشعبة أي شعبت في مواضع منها والتشديد للتكثير بمالفة انتهت وفي المصباح وتشعبت القوم تشعباً من باب قع جمعهم وفتحهم فهو من الاستعداد وكذلك في كل شيء قال الخليل واستعمال الشيء في الضدين من عجائب الكلام وقال ابن دريد ليس هذا من الاضداد وانما هما لفتان لقومين وشعبت الشيء شعباً من باب نفع صدته واصلحته والفاعل شعاب اه (قوله ايضاً أي مشعباً) بالتشديد والتسكين وهو بيان للراد من السلسلة لاحقيتها اه برماوى (قوله ايضاً أي مشعباً بغيظ فضة) التبادر من هذه العبارة ان الضبة كانت صغيرة ومعلوم انها كلها حاجة فهذه صورة الاباحة اه لكاتبه (قوله ما يصلح به خله) أي وإن عم جميع الاناء على المعتد وما قبل من ان ذلك لا يسمى ضبة ممنوع اه برماوى (قوله توسع) هو بالمعنى القوي ان يوضع القفل لشيء ثم يستعمل فيه وفي غيره الاعم فهذا اصله والوضع هذا الاصلاح خلل الاناء ثم استعمل في الاعم من الاصلاق للاصلاح او الزينة اه برماوى (قوله ومرجع الكبير هو الصغيرة العرف) هو المعتد المراد به ما استقر في العقول

كلامهم ثم انما هو في الاجزاء بنافيه ظاهر تعبير الشيخين وغيرهما من الجواز الان يعمل كلام المصنف على ما طبع أو هي لذلك وكلام غيره على غير ذلك (فان كانت صغيرة لتبرحاجة) بان كانت لزينة او بعضها لزينة وبعضها حاجة (او كبيرة لما) أي للحاجة (كره) ذلك وان كانت على الاستعمال للزينة في الاولى وللكبر في الثانية وجاز للصرف في الاولى والحاجة في الثانية والاصل في الجواز ما رواه البخاري ان قدس صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلسلاً بفضة لا تصداه اي مشعباً بغيظ من فضة لا نشقاقه والصريح بذكر الكراهة من زيادته وخرج بغير حاجة الصغيرة لحاجة فلا تكره للخبر المذكور واصل ضبط الاناء ما يصلح به خله من صفيحة او غيرها أو اطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبير هو الصغيرة العرف وقيل الكبيرة ما تنسحب جانباً من الاناء كشفه او أذن الصغيرة دون ذلك فان شك في الكبير فالاصل الاباحة والمراد بالحاجة غرض الاصلاح لا العجز عن غير التمسك

الاثام قبل تضيقه بخلاف الحرير إذا ركب مع غيره فإنه يحرم حيث شك في كثرة لأن الأصل تحريم  
 استعمال الحرير ويبنى أن يكون هذا في غير الحرير المطرف فإنه شبه بالصبة له حل وعارة للاجورى  
 قوله فالأصل الإباحة ولا يشكل بحرمة استعمال ثوب شك أن الحرير فيه أكثر ولا بحرمة من تفسير شك  
 في أن القرآن فيه أكثر لأن الصبة تابعة لآثامه جازر استعماله فالأصل الجواز حتى يتحقق المنافع بخلاف  
 الحرير والقرآن انتهى عبارة شرح مرقا فان شك في الكبر فالأصل الإباحة ولا يشكل ذلك بما ساق في  
 اللباس من أنه لو شك في ثوب فيه حرير وغيره ما يحرم استعماله أو شك في التفسير هل هو أكثر  
 من القرآن أو لا فإنه يحرم على المحدث معه لا ناقول ملايسة الثوب بالدين اشد من ملايسة الصبة فإنه محيط  
 ثم ما لا يحتاج له هنا أما التفسير فانه حرم مع الشك تقريبا الجانب التنظيم انتهى (قوله) أيضا فان شك في  
 الكبر (الخ) هذا راجع لجميع الصور أي صور الحرمة والكراهة والأماحة كاقدم بسطه عند قوله وصية  
 الفضة كبر الخ (قوله) لأن العجز عن غير ما (الخ) يؤخذ ما تقدم في تحريم صبة الذهب من أن الخيل  
 فيها أكثر أنه يقدم حيث أنما الفضة يؤيدها ولو جديته نحو كلب وحيوان آخر قدم الثاني على المتمدن  
 شوري (قوله) فضلا عن المضيق به) مصدر منصوب ما يفعل محذوف هو حال من استعمال أي حالة كون  
 الاستعمال بفضل فضلا أي يرد عن حل المضيق وما على الحال من استعمال هذا واستعماله في الآيات كما  
 هنا نظر لقول ابن هشام أنه لا يستعمل إلا في التي نحو فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فاستعماله هنا  
 مخالف للقياس إلا أن يؤول بيلح بل يحرم فيكون في حين التي تأويله شيخنا (قوله) وقول كالحر لغير  
 حاجة) أي في كل من الكبيرة والصغيرة وعبارة أصله ما مضى بذهب أو فضة صبة كبيرة لونه يحرم أو  
 صغيرة لونه أو كبيرة للعاجة جاز في الأصح انتهى وقوله لما مر أي من صدق قوله في الموضوع لغير حاجة  
 على ما مضى لونه وبعضها حاجة أي وقول المنهاج لا يصدق بذلك إلا إذا أريد به كلا أو بعضا له حل  
 وعارة عس وقديمتن عن المنهاج بان قوله أو كانت صغيرة لونه يعني كلا أو بعضا انتهى (قوله) ويحل  
 نحو نحاس (الخ) وأما التوبة الذي هو الفعل غرام فإن قيل ملاحظ الفعل تابعا للاستعمال كاقدم في الصبة  
 ولم يحرم الفعل مطلقا دون الاستعمال اجب بان الفعل قد يجر إلى كثرة الدوه فرفع منعها للباب وفيه  
 هذا موجود في التضيق اه حل الآن يفرق بأن التوبة فيه اشاعة مال بخلاف التضيق اه شوري (قوله)  
 موه بنقد) ويحرم توبه بسقف البيت وجدانه وأن لم يحصل منه شيء بالعرض على النار وتحرم استدائه  
 أن حصل منه شيء بالعرض عليه ولا فلا اه برماوى وحاصل مسئة التوبة كاهنه من متفرقات كلامهم  
 ثم رايه مصرح به في قوله للشهاب ابن قاسم عن شرح الباب للشهاب بن حجر أن فضله حرام مطلقا حتى  
 حل النساء وأما استعمال الموه فإن كان لا يتصل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وإن كان يتصل  
 حل للنساء في حلين خاصا وحرم في غير ذلك اه وشيى وعبارة شرح مرقا وعلى ما ذكر بالنسبة لاستدائه  
 أما الفعل غرام مطلقا على سقف أو جدار أو على الكعبة وليس من التوبة لعق قملة فقد في جوانب  
 الآثام المعبر عنه في الزكاة بالتعليق لا مكان فضلا من غير قص بل هي بالصبة لونه شبه فائق تفصيلها فيما  
 يظهر وقد عرف بعضهم الصبة في عرف الفقهاء بأنها ما يلقى بالآثام وإن لم يتكسر وهو صريح فيما ذكر  
 وهذا يعرف جواز تحلية آفة الحرب وإن كثرت كالفضة للحاجة وإن تعددت وإن أطلقهم تحريم تحلية  
 غير ما هو محل على قطع يتصل من مجموعهما قدر صبة كبيرة لونه انتهى (فرع) إذا حرمنا الجلوس تحت  
 سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن عاذاته فيه فطر  
 ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا أبد اخذ من مسئة الحجرة اه سم على حج اه عس على مرقا  
 (فرع) آخر وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما متفردين أو مع انضمامهما لغيرهما من  
 الادوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية أو لا يجوز لما فيه من اشاعة المال فأنجبت عنه

والفضة لأن العجز عن  
 غيرهما يبيع استعمال الآثام  
 الذي كله ذهب أو فضة  
 فضلا عن المضيق به  
 وقول كالحر لغير حاجة  
 أعم من قول المنهاج لونه  
 لما مر (ويحل نحو نحاس)  
 بضم النون أشهر من كسرها  
 (موه) أي طلي (بنقد) أي  
 بذهب أو فضة (لا تكسبه)  
 بأن موه ذهب أو فضة  
 بنحو نحاس أي فلا يحل

بقول أن الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه تقع بل وكذا إن لم يحصل منه ذلك  
لصريحهم في الاطعمة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن أو العقل أو ما تليق بالحرمه  
بإضاعة المال فنوع لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض ومالهنا قصد التداوى وصرحوا بجواز  
التداوى بالثور والى الاحتجال وغيره وما زاد قيمته على الذهب أه عش على مر (قوله) أن لم يحصل  
من ذلك شيء) أي متولوا وأما الخاتم فقال شيخنا أنه كالمدوء فإن كان من ذهب وموه بفضة فإن حصل من  
ذلك شيء بالمرض على النار جازوا إلا فلا وإذا كان فضة وموه بذهب فإن حصل من ذلك شيء بالمرض  
على النار حرم إلا فلا قرره بشيخي أه عش (قوله) أي أن لم يحصل من ذلك شيء (الخ) لو شك هل يحصل  
من شيء أو لا فآل في شبهة الحرمه ولا يشكل بالضبط عند الشك لأن هذا ضيق بدليل حرمه الفعل مطلقا  
ويحتمل الحل ومحل هذا في الأولى أما في الثانية فيبني الجزم فيها بالحرمه فطر الأصل وهو الحرمه أه  
شوري (نتيجه) ذكر بعض الجبراء المرجوع اليهم في ذلك أن لهم ماء يسمى بالجاد وأنه يخرج الطلاء  
ويحصله وأن تل بخلاف النار من غير ماء فإن القليل لا يقاومها فيضمل بخلاف الكثير والظاهر أن  
مراد الآية مذابون الأولى لندرتة كالعارفين به فهم ذكر بعضهم أن ما خط بالريق لا يتحصل منه شيء بها  
وأن كثر وتسليمه يظهر اعتبار تجرده عن الزئبق أه حج (قوله) وإن الرضة) هو اليابس أحد بن  
محمد بن علي الشهير بابن الرضة الأنصاري المصري ولهم ستة شمس وأربعين ستاة وأخذ الفتحة عن  
ابن رزين وغيره عن السبكي وجماعة توفي في رجب سنة عشر وسبجاة ودفن بالقرقة وقبره مشهور  
أه برماوى (باب الأحداث)

أي باب بيان حقيقتها وأحكامها التي ترتب عليها هو كثير من التراجم كالكتاب والفصل ونحوهما  
وأصله يوب بوزن فعل تحرك الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا نصار باب وهو داخل تحت الكتاب كما  
سبق في أول كتاب الطهارة وهو خير لبدأ بحذف قدره هذا بابي يجوز بعضهم فيه النصب بقدر أقرأ  
أو أفهم أو أخذ باب وجوز فيه جذنا الشمس البرماوى الكسر أيضا قدره أقرأ باب أو انظر في باب  
لكن الأول أرجح لبقاء أحد كني الاستاد فيه وهو الخبر وهو لعمدة ما توصل منه إلى غيره ويعبر عن ذلك  
بفرجة في سائر توصل بها من داخل إلى خارج وعكسه أن شئت قلت هو كتابة عن المدخل الشيء أو المخرج  
منه وهذا أخصر وأحسن وهو حقيقة في الأجرام كباب الدار مجاز في الداني هكذا الباب مثلا واصطلاحا  
اسم لثقة مختصة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسائل غالباً قال الزعزعي وأما يوبت الكتب لأن  
الضاري ما ذكر أبا بابا وشرع في آخر كان أنشط له وأبعت كالمسافر إذا قطع مسافة وشرع في أخرى ولذلك  
جعل القرآن سورة قال السيد الصفوى لأنها أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها لأدعى لحسن الترتيب  
والنظم والألبان ذكر المسائل منشرة فتعصر مر اجتمعت أقول ولا مانع من إرادة كل منها وقدم المصنف  
كأصله هذا الباب على باب الوضوء لأن الإنسان يولد عنه أي له حكم المحدث وكان الأصل فيه ذلك ولا يولد  
جنا فبأنسب تأخير الفصل مطلقاً عن موجباته تأخير في الروضة كاصلاحه الوضوء بوجهه بأن الرفع  
الطهارة فروع وجودها والتعبير بالأحداث الأولى من التعبير بواقض الوضوء لأن التناقص ينقض الشيء  
أي يزيله من أصله نحو قنعت الجدار أي أزلته من أصله فيلزم على من عبر بها أن الوضوء انتقض من أصله  
فيطل الصلاة التي فلت به وليس كذلك من عبر كاصلاحه بأسباب المحدث يلزم عليه أن الأسباب غير المحدث  
إلا أن يجعل الإضاعة يائنة أي أسباب هي المحدث كإساقى ومن عبر بمطلات الطهارة يلزم عليه تقدم محبة  
الطهارة وليس شرطاً من أن كل شخص يولد عنه تأخر يبق له طهر يطه أه برماوى وبعبارة ابن حجر ولتقدم  
السبب طبما المناسب له تقدمه وضما كان تقدمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذي هو في الروضة  
وإن وجهه بأنه لما ولد محدثاً أي له حكم المحدث احتاج إلى أن يعرف أولاً الوضوء ثم نوافضه لئلا يولد

(أن لم يحصل من ذلك شيء)  
بالتأويل (فقط الموهبه  
فكأنه معلوم بخلاف  
عالم إذا حصل منه شيء بها  
لكن تعذر الصريح بالثانية  
مع التقييد فبها من زيادة  
في التقييد صرح الشيخان  
في الأولى وإن الرضة  
وغيره في الثانية أخذوا  
من كلام الإمام  
(باب الأحداث)

جنباً اتفقوا على تقديمه موجب الفصل عليه انتهت (قوله) المراد به عند الإطلاق) أى فى عبارة الفقهاء لا فى  
نية التأوى اه شيخنا عبارة القليوبى فى قوله غالباً لا فلا رد أنه ينصرف إلى الاكبر فى نية الجنب بقرينة  
حاله انتهت والاولى ان يراد به الغالب ما تقدم فى تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فان المراد بهما  
يشمل الاصغر والاكبر اه لكانه عبارة حل والمراد به الخ أى فى عبارة الفقهاء لا فى نية التأوى لأن  
المحدث فى عبارة التأوى يحول على الحقيقة المطلقة ورفع المطلق يستلزم رفع المقيد وهو الاصغر والاكبر  
وهذا ما اكشفناه بقرينة الحال فليتامل وكتب ايضا على قوله الاصغر غالباً أى فاطلاقه على الاكبر  
مجاز لان التبادر علامة الحقيقة وهذا فى عبارة الفقهاء لان فى عبارة التأوى للوضوء او الغسل انتهت (قوله)  
وشرعاً يطلق الخ) ظاهر فى الامر الاعتبارى والمنع لانه حقيقة فيها وما اطلاقه على الاسباب فقال العلامة  
سم ظاهره انه حقيقى ويحتمل انه مجازى قال شيخنا الشبراوى انه صار فى الاسباب حقيقة عرفية وقال  
شيخنا انه حقيقة فى الثلاثة برماوى فى المصباح ما يقتضى أن هذا المعنى الشرعى لنوى ايضا ونص عبارة  
واحد الانسان إحداها الاسم المحدث وهى الحالة المناقضة للطهارة إذ المحدث ان صادف طهارة  
تقضى اورفها وإن لم يصادفها فز شانه ان يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص إحداث اه  
بحروفيه (قوله على امر اعتبارى) أى اعتبر الشارع وجوده لانه من الامور الاعتيادية التى لا وجود  
لها فى الخارج لان المحدث موجود لما قيل ان اهل البصائر تشاهده مظلة على الاعضاء اه شيخنا (قوله) يقوم  
بالاعضاء) أى اعضاء الوضوء لاجمع البدن على الراجح بالنسبة للاصغر وجميع البدن بالنسبة لغيره  
اه عرش على مر عبارة الرماوى قوله يقوم بالاعضاء المراد بها ما يفضل وجوباً من اعضاء الوضوء  
وهو فى الرأس جزء مبهم يتعين وقوع المسح عليه ودخول المتدوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء له  
وقيل بجمعيها فدخل المتدوب منها وقيل بجمع البدن ويرتفع بفصل الواجب منها ومنع من المصحف  
بغيره اه يعضها ولو يعض غشيه لفوات شرطه الذى هو غسل كلها انتهت (قوله) حيث لا مرخص (وهو  
التراب) فانه مرخص بالنسبة للامر الاعتبارى لانه لا يرفسه الا الماء اه حل لى يصح ان يراد بالمرخص  
فقد الطهورين اه لكانه (قوله وعلى الاسباب) جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غير موعرقة ما يلزم  
من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه لانه ويقال انه وصف ظاهر منقطع معرف للحكم أى نقض  
الوضوء اه برماوى (قوله التى ينتهى بها الطهر) أى ولو كان ولا نهى أسباب مطلقاً ولذلك محت  
نية المضافة إلى غير الاول منها مثلاً اه برماوى (قوله وعلى المنع المترتب على ذلك) أى الاسباب بواسطة  
الامر الاعتبارى او المراد الامر الاعتبارى وقد يتوقف فى جهة مترتباً عليه مع جملة جزء فى تعريفه  
تأمل اه شورى أى حيث قال بمنححة الصلاة الخ وقد يقال ان هذا ليس جزءاً من التعريف بل هو حكم  
من احكامه تأمل اه شيخنا عبارة القليوبى فى قوله وعلى المنع المترتب على ذلك اما ترتب المنع على الاحداث  
أى الاسباب فواضح واما ترتبه على الامر الاعتبارى ففيه نظر لانهما متقارنان لأن يراد بالترتب  
توقفه عليه انتهت وفيه ان المتوقف متأخر عما يتوقف عليه كالترتب ولعل المراد بالترتب  
والتوقف عدم الانفرد لوجود التلازم بين الامر الاعتبارى والمنع اه ح (قوله) ايضا على  
المنع المترتب على ذلك) لم يقولوا حيث لا مرخص لان التراب بالنسبة اليه كالما وهو غير مرخص  
بل رافعه فالتيم اتمامه رخصة بالنسبة للامر الاعتبارى واما لو اريد بالمرخص فقد الظهورين  
فهذا باقى فى الامر الاعتبارى والمنع اه حل (قوله) والمراد هنا الثانى (هنا) بحث هو ان إرادة  
الثانى بالاحداث يحتاج لمعركة وقرينة والكلام يحتمل غير الثانى بخلاف تغيير الأصل بأسباب المحدث  
فانه لا يحتمل غير الثانى بحسب التبادر تغيير الأصل أولى لأن قال القرينة هنا فى قوله من خروج الخ اه  
شورى (قوله) وتغيير الأصل الخ) لا يفتنى أن يكون مقصود بهذا الكلام الاعتراض على الأصل لاتحاد

جمع حدث والمراد به عند  
الإطلاق كما هنا الاصغر  
غالباً وهو لغة الشيء المحدث  
وشرعاً يطلق على أمر  
اعتبارى يقوم بالاعضاء  
بمنححة الصلاة حيث لا  
مرخص وعلى الاسباب  
التي ينتهى بها الطهر وعلى  
المنع المترتب على ذلك  
والمراد هنا الثانى وتغيير  
الأصل بأسباب المحدث  
يقتضى تفسير المحدث  
بغير الثانى

مضمون ما عر به الاصل وما عر به بغيره مضمون كل منها التوب للاحداث بمعنى الاسباب وما جعلت  
 الاضافة عبارة الاصل يانية او حقيقة لان المترجم له علمهما هو المضاف الذي هو نفس الاسباب بلا  
 شبهة كما لا يخفى فلا يتوجه على الاصل اعتراض من هذا الوجه فان اراد الاعتراض بانتهى تلك الامور  
 اسبابا مع انها احداث فهو مدفوع بانها يسمى اسبابا ايضا ولا حرج عليه في ارتكاب احدي التسميتين تأمل  
 قوله الشيخ حتى ان استفادة اطلاق الحدث على السبب لا تستفاد من الاصل على جعل الاضافة حقيقة لانها  
 تقتضي التذير وهذا ما نظر اليه الشارح تأمل اه شوبرى (قوله) لان تجعل الاضافة يانية) اى بان يقال باب  
 اسبابهى الحدث بناء على أن المراد باليانية كون الثاني مينا للراصد من الاول والاكثر تسمية هذه  
 باضافة الاعمال الى الاخص اه عرش (قوله) اربعة لا غير) والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها  
 معقول المعنى ومن ثم لم يقس عليها نوع اخر وإن قيس على جزئياتها اه حجج (قوله) خروج غير منه) اى  
 يقين خروج الخو فيقدر في الجميع كما يعلم ذلك من آخر كلامه حيث قال ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بغير  
 ضده فان شك في شيء ما ياتى منها لم يضر وعبر المصنف كاحله بالخروج وفي الروضة بالخارج وهما  
 متلازمان فتساووا فيها اقول ويحتمل انه صار حقيقة عرفية وهو من المشترك والخروج هو الموجب  
 والانتفاع شرط للصحة والقيام الصلاة ونحوها شرط لنضيق الوجوب وعل أنه لا ينقض بالدخول إن لم  
 يعدم الداخل شي. كما ياتى اه برماوى وبعبارة الشوبرى قوله هو خروج الخ اخرج الدخول فلا تنقض  
 بهو عرق الروضة بالخارج وهو اولى اى ولو لم ينسب اليه اى الثالث داخل الدبر اماما يثبت خارجه فلا  
 يتعلق به حكم انتهت (قوله غير منه) اى الموجب للفعل بل دليل ما ياتى في كلامه اه حل (قوله اى المتوضىء)  
 لو قال الشخص لكان اولى ليشمل الحدث الذى لا يكون عقب وضوء كالولود لا يولد محدثا مع انه لم  
 يسبقه طهر ولما اراد ان تنقض بالعمل اه قل مع زيادة عبارة عرش (قوله) اى المتوضىء مفهومه انه  
 لو وجدت احداث مترتبة كان لمس من ثم لم يدم غير الاول خه تأو سياق فيا لو توى بعض احداثه  
 الصادرة منه انه يصح وما وجد متعاقبا وسواء توى الاول او ما بعده وهو متاف لما: وقد  
 يقال ان الكلام متافى الاحداث الناقضة وما ياتى في مطلق الاحداث انتهت (قوله) ايضا اى المتوضىء) اى  
 المعلوم من المعامور الا قلتوضىء لم يتقدم له ذكر فهو كونه تعالى حتى تواتر بالحجاب اه برماوى (قوله)  
 الخ لم يقل الواضح كلاتوم انه يقيد الدبر ايضا اه حل (قوله) متعاقبا كقول ومن المعتاد المذنب والودى  
 والمضى كما قاله الديميرى وغيره وما ذكره الشارح نجا لبعض كتب الذوى انها من النادر مراده بالنسبة  
 لما يكثر وجوده كالبول اه قل على المحلى (قوله) كدم) ولو من البول ور قبل خروجه وينقض خروج  
 نفس البول او زيادة خروجه وكذا مقعدة المزحور ولا يضر دخولها بعد الوضوء ولو بقطة ولا  
 يضر فصل شيء على القطة لانه من المنفصل قبل الدخول اه قل على المحلى (قوله) انفصل (اولا) اى في غير  
 نحو ولم ينصل فلا تنقض به لاحتمال انفصال جميعه فواجب الفسل لا الوضوء وحيث فلا كانت متطيرة  
 فلان تفسل اذا لم يتحقق اتصاله بالنجاسة والمتمتع ان الولادة بلا بل والقائه نحو العلقه كخروج الخ  
 لا ينقض بخلاف خروج عضو من منفصل فانه ينقض ولا يوجب الفسل قال شيخنا وظاهره انه اذا برز بعض  
 العضو لا يحكم بالنقض بناء على انه منفصل لا تال لا تنقض بالشك فان تم خروجه منفصلا حكنا بالنقض  
 والافلا قال الشيخ واذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الوضوء استقر بابقه فهل تصح الصلاة حينئذ لان لم  
 نعلم اتصال المخر من نجاسة او لا كالمسئلة الخطيئة نظرا اه ومال شيخنا الاول وهو المتجه فان قلت  
 يشكل عليه قول التحقيق لو ادخل في قبل او دبر طرف عود لم ينقض وضوءه حتى يخرج واه في الحال من  
 المصحف لا صلاة وطواف لا تعامى متجنس قلت لا إشكال ما فى الدبر فظاهر لا اتصاله بالنجاسة فهو اما  
 في القبيل فهو محمول على ما اذا اتصل بالمعدة او مشى على نجاسة باطنه وسياق باطنه ما فيه اه فيض اه شوبرى  
 (قوله من فرج) شامل بالنسبة لا في لمدخل الذكر ونخرج البول اه سم (قوله) او من ثقب) او ما لفته جمع

إلا أن تجعل الاضافة  
 يانية (م) أربعة أحدها  
 (خروج غير منه) أى  
 المتوضىء الخى عينا أو  
 رخصا طاهرا أو نجسا جافا  
 أو رطبا متنادا كبول  
 أو نادرا كدم انفصل  
 أولا (من فرج) دبر كان  
 أوقبلا (أو) من ثقب



لا مائة خلوة تحت عدة قال شيخنا في شرح العباب قضية إطلاقاً أنه لا فرق بين وجوده من ناحية القبل أو البر خلفاً لتوسط الأور كشيء كان الثقب أشوري (قوله تحت عدة) أي وكان قريباً منها والمراد بالقرب أن يكون الثقب في العورة لا خارج ما لو افتتح في الركة أو الساق أمشيتنا وعارة عرش على مر قوله تحت عدة أي ما يقرب منها فلا عورة ما تقتاض في الساق والقدم وإن كان إطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع انتهى (قوله على الأصح) مقابلة ثلاث لثات عدة بفتح الميم وكسر هاء مع سكون العين فيهما وعدة بكسرهما أمشيتنا لك الذي في الصباح ومثله في المختار المدة من الإنسان مقر الطعام والشراب وعنف بكسر الميم وسكون العين وتجمع على معد كسدر وسدر (قوله والفرج منسد) أي انسداد العارض وحيث يعطى الثقب ثلاثة أحكام النقض بالخروج منه وجواز وطء الزوجة فيه وعدم النقض بزمه يمكن له أنه حرف (قوله والفرج منسد) أي لم يخرج منه شيء وإن لم يخرج منه شيء يدل على هذا قوله بعد ولا يبلا ج فيه لأنه لو كان المراد بالانسداد الاتحاط لم تلت الأيلاج فيه فامل أمشيتنا (قوله أيضاً والفرج منسد) أي أحد الفرجين منسد لكن بشرط أن يكون الخارج من الثقب مناسباً للانسداد أو مناسباً لما عايناه من خروج وح (قوله لقوله تعالى وجاء أحدكم من الغائط الآية) اعتراض بأن نظم الآية يقتضي أن كلام المرء والسفر حدث ولا قائل به جواب الأزهرى بأن أو قوله وجاء أحدكم بمعنى الوأوى الحال والتقدير بإياله الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة عدين فأغسلوا وجوهكم الخ وإن كنتم مرضى أو على سفر والحال أنه جاء أحدكم من الغائط أو لا مستم النساء فلم يجزوا ما تقيموا أصعباً طيبوا ثقل الفاضل أبو الطيب عن إمامنا القاضي أنه نقل عن زيد بن أسلم وكان من العالمين بالفرج أن في الآية تقدير ما تأخيراً أي وحذوا والتقدير بإياله الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة من النوم وجاء أحدكم من الغائط أو لا مستم النساء فأغسلوا وجوهكم الخ وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم يجزوا ما تقيموا أمه (قوله المكان المظلم) أي بفتح الحمزة وحكى كرها أشوري أي المظلمة في فعل الفتح والمخضض على الكسرة أمشيتنا (قوله تعض في الحاجة) من تمة معنى الغائط المراد من الآية عند الفقهاء للفرج الذي هو المخفض والذي كتب الأئمة أن الغائط اسم للمكان المتسع ولهذا سمي نه الغيط فكان التماس غائطاً لکنهم فرقوا بينهما ولعله نقل في اللغة إلى خصوص المكان المظلم ثم استعمل شرعاً في هذا كرواه استمالات متعددات تعض أي يخرج وتفرغ والمراد بالحاجة ما يحتاج إلى خروجه المتضرر ببقائه قضية التعبير بالمضارع في تعض أنه لا يشترط في التسمية بذلك الاسم أن تعض فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكفي صلاحته لفنائتها أو لا بد من إعداده فيه نظر أمرواوى (قوله سمي باسمه الخارج) أي من البر أو القبل إلا أنه غير مشهور فله السيوطي وحكمة اشتهار في الخارج من البر دون القبل أنه جرت عادة العرب أن الشخص إذا أراد البول يقول في أي مكان وإذا أراد التفضلة لمخصوصة ذهب إلى محل يتوارى فيه عن الناس فامل أمه عرش وعبارة الثوبى قوله سمي باسمه الخارج أي بالمعنى الخاص الذي هو البول والغائط لا بالمعنى العام يشمل الريح لأنه لا يقصد لا خارجاً المكان المذكور تأملت عدة (قوله خرج بالفرج والثقب الخ) أي بالخروج من الفرج ليناسب قوله خروج شيء الخ أمشيتنا (قوله ولو مع انسداد الفرج) هذه لفظة لرد أو الوالحال أمشيتنا كتب التعليق لا حاجة لهذه الفاية وهي راجعة لثلاثة قبلها وقد يقال ما ذكرنا طوطة لما يدها والى أنها لرد على الضعيف القائل بأن الخارج يقتضي في الصور الثلاثة كما أشارت في المهاج بتعبيره بالأظهر وقال مرو الثاني يقتضي لأنه ضروري الخروج تحول إلى ما ذكره (قوله وهذا في الانسداد العارض) أي هذا التفصيل في الثقب بين أن يكون تحت المدة أو لا في الانسداد العارض أمه مع زيادة (قوله فيقتضيه الخارج من الثقب مطلقاً) أي في أي حال كان أمه شيئاً أي وتقتل الجميع أحكام الأصل ومنها الاكتفاء فيه

بفتح المثناة وضماً (تحت عدة) بفتح الميم وكسر العين على الأصح (والفرج منسد) لقوله تعالى وجاء أحدكم من الغائط الآية ولقيام الثقب المذكور مقام المنسد والغائط المكان المظلم من الأرض تعض في الحاجة سمي باسمه الخارج للجاذبة وخروج بالفرج والثقب المذكورين خروج شيء من بقية بدنه كعدم قصد خارج من ثقب فوق المدة أو فيها أو عاذبها ولو مع انسداد الفرج أو تحتها مع انفتاحه فلا نقض به لأن الأصل عدم النقض ولأن الخارج في الأخيرة لا ضرورة إلى خروجه وفيما عداها بالقية أشبه إذ ما تحيله الطبيعة تلقية إلى أسفل وهذا في الانسداد العارض أما الخلق فيقتضيه الخارج من الثقب مطلقاً والمنسد حيث كعضو زائد من الخلق لا وضوءه ولا غسله لا يبلا ج ولا يبلا ج

بالحجر ومنها ستره عن الاجانب وفي الصلاة ولو حال السجود لو كان في الجبهة مثلا على المعتدلة لا نه عورة  
وكشفها يبطلها خلافا للتحطيط وانظر قدر ما يجب ستره ويطل كشفه في الجبهة وغيرها وبذلك علم  
ان قول شيخ الاسلام وحيث اقيم الخ هو الانسداد العارض خلافا لما تقتضيه عبارة نه اقول على الجلال (قوله)  
قوله (الموردى) هو المعتدلة واما الحسن على ابن حبيب الماوردى البصرى فتفه على ابي القاسم الصيمري  
والاسفرايينى المتوفى بعد ايام الثلاثة لخبر ربيع الاول سنة خمسين واربعمائة قوله من العمر ست وثمانون  
سنة ودفن يوم الاربعاء باب حرب اه برماوى (قوله) وحيث اقيم القرب الخ ظاهره وجوهه للانسداد  
العارض والحلقى والمعتدلة خلافا في الحلقى فيثبت للمفتوح جميع الاحكام على المعتدلة بتعديهم بالمفتوح يخرج  
اما فذا خارجا من ههنا ليس بناقض خلافا لبعض المتأخرين ووجه الجمع عدم انتقاض الوضوء اذا نام  
يمكنها اى التفة المنفحة من الارض اهزى وحمل بعض الحواشي كلامه على الانسداد العارض اه شيخنا  
(فرع) لو انتفع الاصل هل ترجع له الاحكام ونحوه جميع احكام المفتوح انظر ما حكمه ثم قرر شيخنا زى ان  
الاحكام ترجع الى الاصل من الاذن وتنفو احكام المفتوح ولم ينافه فيه احد من اهل الدرس برماوى (قوله)  
فوق المورة (راجع) لا يجب الستر ونحوه والظن والحواس اسقاطه لان اصل المسئلة ان الثقب اقيم مقام المفسد  
ولا يكون الا اذا كان في المورة كاسبق وهذه العبارة سترت للشارح من شيخه المحلى لان عاده التفرع على الاقوال  
الضعيفة والافول لضعيف قائل بان الثقب اذا كان فوق المدة وكان الانسداد عارضا ينقض فلا تثيب له بقية  
الاحكام الثابتة للاصل اه شيخنا ر عبارة اصله مع المحلى ولو اندر سخره وانفتح تحت معدته تخرج منه  
المتاند نقص وكذا نادر كسودى الاظهر لقيام مقام المفسد في المعتدلة ضرورة وانفتح فوقها اى فوق المدة بان  
انفتح في السرة فافوقها كما قاله في الدقائق وهو اى الاصل فسدوا فتحها وهو مفتوح فلا ينقض الخارج منه  
في الاظهر لا نه فرق بالتى اشبه اذا تحمله الطبيعة تدفعه الى اسفل ومن تحته لا ضرورة الى مخرج مع افتتاح  
الاصل والثاني ينقض لانه ضرورى الخروج تحول مخرج الى ما ذكره حيث قيل بالقبض في المفتوح فبطل له  
حكم الاصل من اجزاء الاستجاء به بالحجر واجباب الوضوء به والفعل بالايجاج فيه ونحوه من النظر اليه فوق  
الموردى الاصح المخرج من مظة الشهوة وخروج الاستجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الاصل اما  
الاصل فاحكامه باقية ولو خلق الانسان مسدود الاصل فمفتحه كالاصل في انتقاض الوضوء بالخارج منه  
كان تحت المدة او فوقها والمفسد كضوء اذن من الحثى لا يجب بمسح وضوءه ولا بالايجاج او الايجاج فيه غسل  
قوله الماوردى قال في شرح المذهب ولم أر لغيره تصريح بما يوافقه وخالفته انتهت (قوله عن القياس) اى  
على بقية انفسام ازالة النجاسة قائلها لا تزال بالحجر (قوله والمدة ستر الطعام الخ) اى عند الابطاء وقوله  
والمراد بها هنا السرة اى عند الفقهاء اه شى قيو مجاز علاقته المجاورة اه شيخنا (قوله) ايضا والمراد  
بها هنا السرة اى وما حاذها من خلفه وجوانبه اه برماوى وبعبارة قلى على المحل قوله هو من المكان  
المتخسف الخ هذه حقيقتها عند الفقهاء والاصوليين والقوانين وغيرهم والمراد بها هنا من حيث  
الاحكام نفس السرة وما حاذها من خلفه وجوانبه كما اشار اليه فى الدقائق (قوله امامية) اى الموجب  
للفعل الخ ومثله الولادة بلا بل بخلاف الفناء بعض الولد فينقض ولا يوجب الفسل اهزى (قوله) فلا ينقض  
الوضوء من فروا عدم الفرض بالى محبة صلاة المتفلس بدون وضوء قطعا كما اقتضا كلام ابن ارفعة ر قلنا  
بالنقض لكان فيها بدون وضوء خلافا لرواية السنية لو وضوءه قبل الفسل ولو تنقض لئى به رفع الحديث وقول  
بعضهم ان من فروا ايداه او لم ييمم الجنابة لم يجزى عن الماء صلى ماشا من الفرائض ما لم يحدث او يجد الماء  
لا نه يصلى بالوضوء ييمم [نماه عن الجنابة] به بان غلط الجنابة بما فاقه من محبة الفرض الثاني بدون ييمم  
بينهما لان التيمم لا يبيح الجنب ولا البحث اكثر من فرض اه شرح هو (قوله) لانه واجب اعظم الامرين الخ

فيه قاله الماوردى قال في  
المجموع ولم أر لغيره تصريح  
بموافقه أو مخالفته وحيث  
أقيم الثقب مقام المفسد فليس  
له حكم من اجزاء الحجر  
واجباب الوضوء بمسح والفعل  
بالايجاج به أو الايجاج فيه  
واجباب ستره ونحوه من النظر  
اليه فوق المورة لخروجه  
عن مظنة الشهوة وخروجه  
الاستجاء بالحجر عن القياس  
فلا يتعدى الاصل والمدة  
مستقر الطعام من المكان  
المتخسف تحت الصدر الى  
السرة والمراد بها هنا السرة  
أما منه الواجب للفعل  
فلا ينقض الوضوء كان  
أمن يجرد فظفر لانه واجب  
اعظم الامرين وهو الفسل

هذه القاعدة تقتضي أنه لا وضوء بالقائه الولد الجاف لأنه وإن انقضى من منبأه منه استحبال إلى الحيوانية  
 أه شيخنا **(قوله بخصوصه)** أي بخصوص كونه منياً وقوله بعمومه أي بعموم كونه خارجاً وقوله كذا  
 المحسن أي قاته أوجب أعظم الأمرين وهو الرجم بخصوص كونه زناً محسن ولم يوجب أدونها  
 وهو الجلد والتغريب بعموم كونه زناً أه حل **(قوله كذا)** المحسن) أو ودعاه على الشيء الواحد قد  
 يوجب الأمرين بل أكثر كالجلاء في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه  
 جماعاً وأدونها هو القضاء بعموم كونه فطراً وأدون منها معاً وهو التزير بعموم كونه مصيبة وقد  
 يجاب بأن المراد ما كان من جنس واحد كالطهارة أو الحد وهذا ليس كذلك ولا رد أن الكفارة تكون  
 بالصوم لأن الواجب فيها الصلاة المتقابلة أه شوبرى وعبارة قل على المحل ولا يرد وجوب الكفارة  
 بالجماع في رمضان بخصوص كونه جماعاً مع وجوب القضاء بعموم الكفارة كونه فطراً ولا وجوب  
 الكفارة في البين القموس بخصوص كونها غموساً مع التزير بعموم كونها مصيبة لعدم المجانسة بين  
 الأمرين كما أشار إليه الشارح بقوله لا أهم المقيد أن الأدون بهض الأعم ولا يرد ما لو كفر في رمضان  
 بالصوم لأنه لا تبدل انتهت **(قوله وإنا لو جبه)** أي الأدون الذي هو الوضوء وإيجابه فرع إبطاله أه حل  
**(قوله لأنها بمنحمة الوضوء)** أي الرفع أو الميخ نحو الصلاة فلا يرد الوضوء منها اعتدالاً أحرام أه  
 شوبرى وكتب أيضاً قوله لأنها بمنحمة الوضوء الخ قال في الإيماب وقد ينظر فيه بأنها قد يجامعان  
 الوضوء كإيماب من قولهم في الحج بين للعائض والنفساء الفصل نحو الأحرام ثم قال لم ترد أه وكان  
 معها ما لا يكفيهن لها الوضوء وهذا يشملها كما هو ظاهر فيصور أنها يجامعانها لا بمنحمة في صورة  
 أه كلام الإيماب وقد أشار شيخنا في شرح الإيماب لردّه حيث دل ولا يرد على ذلك ما يأتي في الحج من  
 سنة الفصل نحو الأحرام معها لأن المراد هنا عدم مجامعتها بالنسبة لاستباحة صلاة ونحوها إذ  
 المقصود في باب الحج النظافة مع غلبة التعبد فيها أه **(قوله أيضاً لأنها بمنحمة الوضوء)** أي ولأنه  
 فائدة لبقاء الوضوء معها بخلافه مع التي قان من فوائده أنه لو اغتسل ولم يتوضأ غسلة اتفاقاً لأن  
 وضوءه باق ولو قلنا بعدم قائه وترك الوضوء كان في محبة غسلة خلاف أيضاً إذ اتفاقاً يقاته نوى بالوضوء  
 مع الفصل سنة الفسل وإن لم يقل يقاته نوى رفع الحدث فظهرت الفائدة في كيفية التنية أه مر أو قل يتصور  
 مثل ذلك في الخائض فيقال فائدة الحكم ببقاء الوضوء أنها إذا اغتسلت بعد انقطاع الدم وتم الوضوء  
 أجزأ الفسل اتفاقاً ويقال إذا اغتسلت مع الحكم ببقاء الوضوء نوت بالوضوء مع الفصل سنة الفسل وإلا  
 نوت رفع الحدث لا يقال الفائدة أن تنه وران في الفسل قبل الشفاء من الحيض لا يتصور أن  
 لا بعد انقطاع الحيض لا تناقول هذا لا ينفع الفائدة فليتأمل أه سم **(قوله مطلقاً)** أي في الابتداء بأن طراً  
 عليها في الدوام بأن طراً عليه قوله فلا يجامعانه أي في الدوام أن طراً عليه وحاصل ضميمه أنه قاس  
 الدوام على الابتداء في البطلان وفيه أن الدوام أقوى وفيه أيضاً أن الأسباب المذكورة تنافي الوضوء  
 ابتداء ودواماً ومنها الحيض والنفساء فكيف تجعل مناقضتهما للوضوء ابتداء أصلاً ويقاس عليه  
 مناقضتهما في الدوام أه لكاتبه وعبارة ابن حج وإنا قض الحيض والنفساء لأن حكمهما اغلظ  
 انتهت **(قوله في صورة سلس المني)** ليس بقيد بل يصح الوضوء مع خروجه وإن لم يكن سلس  
 أه شيخنا وضمنه عش وعبارته قوله في صورة سلس المني أفهم أن السليم لا يصح وضوءه حال  
 خروج المني وهو كذلك لأن الوضوء للصلاة وهي لاستباح مع الجنابة مع غير ضرورة انتهت  
 ومثله الألفحى وقرر شيخنا حذف أن قوله في صورة سلس المني ليس بقيد أه **(قوله وزوال عقل)**  
 أي يقين زواله وهو لغة الخ سمي بذلك لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولهذا يقال أن مرتكب  
 الفواحش لا عقل له وشرعاً يطلق على التمييز وهو المراد هنا ويعرف بأنه صفة يميز بها بين الحسن

بخصوصه فلا يوجب  
 أدونها بعمومه كذا  
 المحسن وإنما أوجب  
 الحيض والنفساء مع  
 إيجابهما الفسل لأنهما  
 بمنحمة الوضوء مطلقاً  
 فلا يجامعانه بخلاف  
 خروج المني يصح معه  
 الوضوء في صورة سلس  
 المني فيجاءه ودخل في  
 غير منه من غيره فيقتض  
 فتعبري بمنه أولى من  
 تعبيرة بالني (و) ثانيها  
 (زوال عقل)

والتيقن وهذا البره الاغما يعاقل على الغريزي ويعرف بأنه صفة غريبة بقيم العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الحواس الخمس وهذا الأثر لا الجنون وقيل غير ذلك وعرفه الحكماء بأنه جوهر مجرد متعلق بالبدن تفاق تدير وتصرفه وقتان وهو وكسي قالوهي ماعليه ضابط التكليف والكسي ما يكتسب من تجارب الدهر وعقل القلب وله شعاع متصل بالدماغ وهو أفضل من العلم لأنه منه رؤاه ولأن العلم يجرى منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس ارادته حيث استلزامه وأنه تعالى وصف به دون العقل ويزيد وينقص وهو في الإنسان والجن والملاك لكنه في النوع الإنساني أكل وروى ابن عبد البر ان الله تعالى لما أعطى آدم إلى الأرض اناء جبريل فقال ان الله تعالى أحضر لك ثلاث حصال لختار واحدة منها وتختار عن اثنين فقال وما هن قال الحياو الدين والعقل فقال اخترت العقل فقال جبريل للحياو الدين ارتعنا فقد اخترت غير كما فقالا لا ترتفع قال انصبتما قالالا ولكن امرنا أن لا نفارق العقل اه برماوى وعبارة الشورى وهل العقل من قيل الاعراض أم من قيل الجواهر أولا ولا على كل هل هو مخصص بالنوع الأنساني ام هو كلى مشترك بينه وبين كل حي مخلوق على ذلك هل هو من الكلى المشترك أو المتواطىء الجواب هو عند علماء السنة عرض قائم بالقلب متصل بالدماغ ويزيد وينقص وعند الحكماء جوهر مجرد عن المادة مقارن لمافي العقل انتهت (قوله) أي تميز وعلى هذا يكون الاستثناء الآتي متصلا اه شيخنا (قوله) يحنون أو لغما) والجنون مرض يزول أشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء والاغما هو زوال الشعور مع قوور الاعضاء واما السكر فهو خيل في العقل مع طرب واختلاط نطق اه ديمري واما الوهم فهو ربح لطيفة تأتي من الدماغ إلى القلب فتغشى العين فان لم تصل إلى القلب فهو النعاس ولا تغشيه اه قل على الخيل (قوله) ايضا يحنون أي ولومع التحسين على المتمد اه شوري وقوله أو لغما أي ولومع التمكن أيضا اه شرح مر ولهذا التعميم يشير صريح المتن حيث قصر الاستثناء على زواله بنوم الممكن فيخرج منه زواله يحنون أو لغما الممكن فينقص اه لكانه ثم رأيت في حل مانصه قوله لا زواله بنوم ممكن مقعده خرج الاغما والسكر فلا يفيد التمكن منهما قال ابن حجاج (قوله) او لغما او نوم) أي في حق غير الانبياء فيهما أمان في الانبياء فلا تغشيهما اه شيخنا (قوله) او غيرها) أشار به إلى إدخال المذهول والمتموه والمبرسم والمطبوب أي المسحور اه قل على الخيل (قوله) العينان وكما له) في الحديث استعارة بالكناية دل عليها بآيات الوكاه الذي هو من ملائم المشبه به للشبه وتشييه العينين المراد منها اليقظة بالكاه تشبيه بلفظ يحذف الاداء اه طبلوى اه شوري وتقرير الاستعارة بالكناية أنه تشبيهه بقرعة ممتلئة وحذف المشبه به وذكر لازمه وهو الوكاه وتقرير التشبيه بالبلغ أنه تشبهت العينان بالوكاه ثم حذف الاداء هذا إيضاح عبارته (قوله) يبلغ منه في المذهول) وجه الابغية انه أقوى في زوال الشعور من القلب وأنه ينقص مع التمكن والمظنة بمعنى الظن المنزل منزلة اليقين لذلك أعطى استصحاب الاصل يقين الطهارة ثم انتقل الحكم إلى النوم فصار ناقضا وإن كان مسدودا المخرج أو يفتن عدم خروج شيء كخباير معصوم له بعدمه نعم لو قال له المعصوم توشأ أو لا توشأ وجب امتثال امره فبهما سواء ام لا اه برماوى (قوله) الذي هو مظنة لخروج شيء الخ) عبارة النهاية المظان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعده مفعلة من الظن بمعنى الملوكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء انتهت اه عرش على مر (قوله) إذأله) بضم الهاء إذأله سته حذف عنه ويجمع على استاء وفي رواية وكاه الت محذف لانه اه صحاح اه برماوى وفي المصباح مانصه الاستعجز ويراد به حلقة الدبر والاصل ستة بالتريك ولهذا يجمع على استاء مثل سيب وأسبابو يصغر على سبه وجمع التكسير والتصغير يراد بالاشياء إلى أصولها وقد يقال له بالهاموست بالناه

أي غير يحنون أو لغما أو نوم أو غيرها لخبر أبي داود وغيره العينان وكاه اه فن نام فليتوشأ وغير النوم بما ذكر أبلغ منه في المذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر كالأشعر بها الخبر إذا لمسه الدبر ووكاهه حفاظه عن أن يخرج شيء منه لا يشعر به

فيعرب أعراب بدو دم وفي الحديث العناز وكاه السه بالهامو يروى بالتاء وبهم يقول في الوصل بالتاء وفي الوقف بالهاء على قياس هاء التانيث ولا وجه له الأصل مستساغ باب تمب إذا كثرت عجيزته ثم سمي بالمصدر ودخله النقص بعد التسمية فخذفوا الهين تارة وقالوا سه واللام تارة وقالوا استثم اجتلبوا همزة الوصل عوضا عن اللام أو سكنوا الهين تخفيفا كما فعلوا في ابن واسم **اه** **(قوله كناية عن البقعة)** والمانى ان البقعة للدر كالوكاء يحفظ ما فيه **اه حل** **(قوله نشوة السكر)** بفتح الواو على اللاحق فمقدّمات السكر وأما بالهمز فاقوم من قولهم نشأ الصبي نما وزاد **اه** برماوى **(قوله)** وهن علامات النعاس **الخ** وهن علامات النوم الرؤيا فلو رؤيا وشك هل نام أو نرس انتقض وضوءه **اه** شرح مر ولو ذلت إحدى اليه عن مقرها قبل انتباهه ولو كان مستقر انتقض وإن لم تقع به تلى الارض حتى لحقة وهو قائم غير ممكن أو زالت مع انتباهه أو بعده المدة يوم بالارلى وشك فيه أى في أزوالها قبل انتباهه أولا أو في أنه يمكن مقعده أولا أو في أنه نام أو نرس فلا انتقض لان الأصل الطهارة فهو لم يروى رؤيا وشك ان نام أولا فعليه الوضوء لان الرؤيا لا تكون إلا بالنوم **اه** متن الروض وشرحه **(فروع)** نام بمكة في الصلاة لم يضربان قصر وكذا ان طالع ترك طوبى فان طالع ترك قصر بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع أنه غير عايد لانا نقول لما كانت مقدّمات النوم تقع بالاختيار نزلت منزلة القاصد اهم **اه** عش **(قوله أى اليه)** مفردة لية وثبت عن العرب حذف التاء في تنزيها **اه** شيخنا وفي الشورى في كتاب الديانات مانصه **(قاعدة)** كل مؤث بالتاء حكمه ان لا تحذف التاء منه إذا شئ كثير نازح صار بتان لاسما لو حذفت التاء تنبئ المذكر ويستثنى من ذلك طالع اليه وخاصة فان افصح الاثنين واشهرهما ان تحذف منهما التاء في التثنية فيقال اليان وخصيان على ذلك بأنهم لم يقولوا في المفرد وخصى فاقم القيس المذكور **اه** **(قوله ولا عبرة)** باحتيال خروج ربيع **الخ** يؤخذ منه انه لو خاف مفدا الدر لم ينتفع له تقب وقلنا ان المذنب اصابه لا يقوم مقام الاصل لا ينتقض بنومه غير ممكن لان النوم مظنة لخروج شيء من دره وهذا لا يخرج منه شيء وقوله لندر لم يحتج لندر في نفسه حتى لا يثبت به شخص لا نظار اليه وهما المتعدي ويحتمل أنه إذا ندر خروجه بخلاف ما إذا لم يندر ذلك بأن كثر خروجه فيصير نومه غير ممكن قبله ان تصور له تمكين **اه** حل وبعبارة قل على المحل قوله لندر تظن اعتاده ولو مرة لغير عذر انتقض وضوءه بنوعه إلا ان مكنته وامكن انتهت **(قوله ايضا ولا عبرة)** باحتيال خروج ربيع **الخ** ولا عبرة ايضا باحتيال خروج بول من قبله كذا قالوا مع أنه غير نادر **اه** لكن **(قوله)** حالو نام محتيا اى او على دابة او مادا رجليه **اه** قل على المحل **(قوله)** بين بعض مقدمو مقرة تجاف اى يتاعدوا انظر لوسد التجاف بشى من نام لم ينتقض ام لا مال شيخنا الزبائدي للثاني **اه** شوبرى وقوله واختار في المجموع انه لا ينتقض وهو محمول على هزيل ليس بين بعض مقدمو مقرة تجاف **اه** مر وجبتنا الحلف لفظ **اه** شيخنا والسنن المفرد كالزال **اه** قل على المحل **(قوله)** عن الروايى هو ابو محمد عبد الواحد اسماعيل الروياني يسكن الوال القائل لو احترقت كتب الشافعى لاملينها من حفظى ولد في ذى الحجة سنة خمس عشرة واربع مائة واخذ الملعون والدعو فثقه على جده وغيره واخذته ولده حمد يسكن الميم وغيره المتوفى شهيد القتل بعض الملحدين له مجامع أمل بعد الهمة وكسر الميم عند ارتفاع النهار بعد فراغه من الاملاء يوم الجمعة حادى عشر المحرم سنة إحدى وأربعين وخمس مائة **اه** برماوى **(قوله)** وتلاقى بشرى ذكر واثى اى ولو من الجن إذا تحققتا الذكورة والانوثة على المتعد ولو على غير صورة الرجل حتى لو تصورت على صورة كلب مثلا تنقض لمسها وظاهر كلامهم انه لو اخبره عدل بمسها له او بنحو خروج ربيع منه في حال نومه متمكننا وجب عليه الاخذ بقوله لا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرتفع

والعنان كناية عن البقعة  
وخروج زوال العقل النعاس  
وحديث النفس وأوتل  
نشوة السكر فلا تنقض بها  
ومن علامات النعاس سماع  
كلام الحاضرين وإن لم  
يفهمه **(لا)** زواله **(بنوم)**  
يمكن مقعده أى اليه من  
مقره من أرض أو غيرها  
فلا تنقض لان خروج شيء  
حينئذ من دره ولا عبرة  
باحتيال خروج ربيع من  
قبله لندرته ودخل ذلك  
حالو نام محتيا أى ضاموا غيره  
وساقية بعمامة أو غيرها  
فلا تنقض به ولا يمكن ان  
نام قاعدها زولا بين بعض  
مقعده ومقره تجاف كما  
نقله في التشرع الصغير  
عن الروياني واقره وإن  
اختار في المجموع انه  
لا ينتقض وصحبه في الروضة  
ولا يمكن ان نام على قفاه  
ملصقا مقعده بمقره **(و)**  
ثالثا **(تلاقى بشرى ذكر واثى)**  
وخصيا وعينا  
ومسوحا أو كان أحدهما  
ميتا لكن لا ينتقض  
وضوءه وذلك لقوله  
تعال أولا مستم النساء  
أى لمستم كما قرئ به

بالظن إذ خبر العدل بما يقبده قط لا نأقول هذا ظن إقامة الشارع مقام العلم بنجس المياه وغيرها كما يأتي اه شرح العباب الحاج والمتمد خلافة فلا نهض بخبر العدل بشيء مما ذكر ويرد أيضا ماسيا في قوله ومن يقن حدثا وظن صدقه إذا ظن شاملا لخبر العدل اه عرش وعبرة قل على المحلى قوله بشرق ذكر واتى اى يقينا لامع الفلك ولومن الجن فيها اوفى احدهما ولو على غير صورة الادى حيث علمت المخالفة كذا قاله شيخنا وفي حاشيته وسياق عنه في التشكك انه لو تزوج بجمدة جازله وطواها على غير صورة الادى ولا نهض لمسوا موضوعه وسياق في باب الامامة عن ابيان شرط صحة الاقتداء بالجنى ان يكون على صورة الادى وكذا في صفحة الجملة به حيث كان من الاربعين قاله يتيجه عدم النقص به هنا اجراء الابواب على نقد واحد انتهت **(قوله ولا جامعة)** قال الكمال بن ابي شريف والتمه ان الملازمة حقيقة في تماس البدن بشيء من أجزائها من غير تعيد باليد وعلى هذا فالجامع من افراد اسمى الحقيقة فيقوله اللفظ حقيقة اه اه شورى **(قوله المير للشهوة)** فيه ان غاية الانارة خروج المتى وقد علمت انه غير ناض إلا ان يقال في الالة تهس وتماها ان يقال وثوران الشهوة باليلو بحال المتبدل الذي من افراد المتوضىء لانه في عبادة اه لكاتبه **(قوله كاشتر كين في لذة الجماع)** قيل الذات اربع لذة ساعة وهي الجماع ولذة يوم وهي الحام ولذة جمعة وهي الثورة ولذة حول وهي زوج البكر والداحوال جماع المرأة يوم انتفاها والرجل بعد ثلاثة ايام من الاستجداد اه برماوى **(قوله لكلم الانسان)** اى واللسان وسقف الحلق وداخل العين والاف وكذا الهام إذا وضع خلافا للعلامة حج اه برماوى **(قوله وخروج بها الحامل)** من الحائل ما يتجدد من غبار يمكن فصله من غير خفية مبيح تيسر لموجب ازالته من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه مرسل **(قوله ولو وقفا)** ومنه الرجاء وان لم يمنع اللون والتشقق الملت على الجلد بخلاف العرق ونحوه ولا نهض لمس نحو اصبع من نحو نقد وان وجب غسله عن الحدث اه برماوى **(قوله والظفر)** في الصباح الظفر للانسان يذكر وفي لغات اقصها بضميتين وبها قرا السبعة والثانية الاسكان للتخفيف وبها قرا الحسن البصرى والجمع اظفار وربما جمع على اظفر كركى وركن والثالثة بكسر الظاء وزان حمل والرابعة بكسرتين للاتباع وقرى بهما في الشاذو الحامسة اظفور والجمع اظافير مثل اسبوع واسابيع وقول الصحاح فيجمع الظفر على اظفور وسبق قل وكأنه أراد ويجمع على اظفر فطنى القلم إلى زيادة واو اه **(قائدة)** الاظافير حلة من نار كانت تحت حلل آدم الحرير في الجنة فلما أكل من الشجرة تطاير عنه لباس الجنة وبقيت حلة الثور فانقضت من وسطها وتخلصت وانفذت على رؤس أصابعه وصارت ظفر انسان إذا نظر إلى اظفاره بكى وصار عادة في أولاده إذا جهم الضحك على أحدهم ينظر إلى اظافير يديه اورجابه يسكن عنه اه برماوى **(قوله والحشى)** الالف فيه للتأنيث فيكون غير معروف والضمائر المائدة اليه يؤق بها مذكرا وان انضحت انوثته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا اه اسنوى **(تنبيه)** قال في التهمة في كتاب الزكاة يقال ليس في شيء من الحيوانات خشي إلا في الادى والاى قال النووي في تهذيبه ويكون في البقر جامى جماعة اتى بهم يوم عرفة سنة اربع وسبعين وستائة وقالوا ان عندهم بقرة خشي ليس لها فرج اتى ولا ذكر الثور وإنا لها خرق عند ضرعها يخرج منه البول وسالوا عن جزا التضحية بما قفلت لهم انه ذكر اوائى وكلامها يحزى وليس فيها ما ينقص اللحم واحتجبتهم فيه اه شورى ولو انضج الحشى بما يقتضى النقص عمل به ووجب الاعادة عليه وعلى من لامسه اه قل على الجلال **(قوله والعصو المبان)** المستندان العصور المبان حتى التصق وحلته الحياة فنقض وإلا فلا خلافا للحلى حيث لم يشترط حلول الحياة واكتفى بالاتصال بحر ارة الدم والاول موافق لابن قاسم وحج الشيخ سلطان اه شيخنا **(قوله والعصو المبان)**

لا جامعته لانه خلاف الظاهر والبس الجس باليد وبغيرها او الجس باليد والحق غيرها بها وعليه انشأه والمعنى في النقص به انه مظنة التلذذ المثير للشهوة وسواء في ذلك اللامس والملوس كما فهمه التعبير باللاق لا شترأ كها في لذة اللس كالشتر كين في لذة الجماع سواء اكان التلاقى عند الممسو او بشهوة او بدونها بغيره وسلم او اشل اصل او زائد من اعضاء الوضوء او غيرها بخلاف النقص بمس الفرج يخص يعطن الكف كما ياتي لان المس لا يثير الشهوة يعطن الكف والبس يثيرها ه وبغيره والبشرة ظاهر الجلد وفي معناه اللحم كالحجم الانسان وخروج بها الحائل ولورق بار الشعر والسن والظفر إذ لا يلدن بلسها ويذكر واتى الذكر ان والاشيان والختيان والحشى والذكر اوالاى والعصور المبان لا تنفاه مظنة الشهوة (بكبر) اى مع كبرها بان بلغا حد الشهوة عرفا وان انتفت لم ر ونحوه كنفاه بعظمتها بخلاف التلاق

محله في غير الفرج أخذ من قوله ومن فرج آدمي أه شيخنا (قوله مع الصغر) بأن لم يبلغ الصغير حدا  
 يشتهي أه على وقوله يشتهي أي الطباع السليمة ولم يقده شيخنا الرمي بسبع سنين وعليه قبل بلوغ حد  
 الشهوة وجد في أدونها أو لا يوجد إلا أنه باق فها راحة وعلى ذلك فامقدار فيها حارره أه قل عليه  
 (قوله لا يحرم) أي ولو احتلا فلا شك في المحرمية لم ينقض ذكره الإداري علما بأصل بقاء الطهارات ويؤخذ  
 منه أنه لو تزوج من شك هل يتم بينهما رضاع محرم أم لا واختلطت عمره بأجنيت وتزوج واحدة منهن  
 بشرطه ولم يسلم لم ينقض طهره ولا طهرها إذا الأصل بقاء الطهر وقداق في الوالد حارره أه تعالى ولا يصدق  
 تبعض الأحكام كالزواج بجهرلة النسب ثم استلحقها أو موثقت نسبته ولم يصدق الزوج حيث  
 يستمر النكاح مع ثبوت إخوانته ولو بلغ ذلك فيقال زوجان لا نقض بينهما ويؤخذ من العلة أن عمل عدم  
 النقض مالم يفسد في مسألة الاختلاط عددا أكثر من عدة عارمه وإلا انتقض أه شرح حر وقوله مالم  
 يفسد أي في طهارته واحدة أه قل على المحل (قوله) ورأى من فرج آدمي ومثل المس الانحسار  
 كان وضع شخص ذكره في كف شخص آخر ومثل الآدمي الجني لأن عليه التبع أه حل وبعبارة قل على  
 المحل والجني كالآدمي على ما مر في المس انتهت (قوله فرج آدمي) أي ولو لم يأنأ كله وبعضه حيث يسمى  
 فرجا فلو لم يكن له فرج بأن كان عله ألس كالکف قبل ذلك المحل حكم الفرج أم لا الأقرب الثاني  
 أه برماوى ثم قال قوله أو منفصلا أي إذا سمي فرجا فنقض القلفة متصلة لا منفصلة أه (قوله ولو صغيرا)  
 أي لعدم الاسم له ومنك المحرمه بخلاف لفس الصغيرة وانظر هل يشمل ذلك نحو السقط إذا نزل من  
 بطن أمه فنقض من فرجه أم لا سئل عن ذلك العلامة مر فاجاب بأنه كذلك أخذ بعموم قولهم ولو  
 صغيرا قال شيخنا الباقى ولقاتل أن يقول أن هذا لا يسمى فرج آدمي وإنما هو أصل آدمي وفرق ما بينهما  
 فدعوى أنه داخل في كلامهم فيه نظر فليتنا أه برماوى وبعبارة عش على مر قوله من قبل الآدمي  
 شمل إطلاقه السقط وظاهره وإن لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح أنه سئل عن ذلك لم ينقض  
 أم لا لأنه جاد فاجاب بأنه ينقض ولم يطله وعله بعضهم يشمل الاسم له وتوقف شيخنا مال (إلى عدم  
 النقض لئلا يهتم النقض من فرج الآدمي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال له أصل آدمي أه انتهت  
 (قوله يطن كف) أي ولو تعدد إلا إذا بقينا ليس على سمت الأصل كاتقدم سواء كان الجميع على معصم  
 أي ساعد واحد أو أكثر خلافا للخطيب وشملت الأصابع الأصلية منها والوائد والمسامت وغيره ومافي  
 داخل الكف أو ظه ره كذلك عند شيخنا وقبل ينقض مافي داخل الكف مطلقا ولا ينقض مافي  
 خارجه مطلقا كالأسماع لهما ورد بالتفرق الواضح بينهما أه قل على المحل ولو اشتبه الأصل بالزائد في  
 الفرج والبدن ينقض كل منهما أه شرح الروض (قوله ولو شلاء) أي لو قطعت وصارت معلة بمجلده أه  
 حل (قوله لخبر من من فرجه فليتوضأ) كتب شيخنا بامش المحل إن قلت لم يقدمه على الحديث الذي بعده  
 مع أن الذي بعده أنص في المقصود من حيث أن الانفصال هو الحس بالبدن بخلاف المس قات كأنه لكثرة  
 تحريمه وأيضا فقد قال البخاري أنه أصح شيء في الباب أه أقول وأيضا فلا فرق وأيضا فلا فرق الذي بعده  
 كالنسيير له حيث عرفه بالانقسام هو الراد بالسر والتفسير يكون متأخرا فليتنا أه سم (قوله وليس  
 بينهما ستر) بفتح السين إن أريد المصدر وبكسر ها إن أريد الساتر أه قل على المحل وفيه أن الفعل لا يقال  
 فيه بينهما أه شيخنا (قوله لا حجاب) عطف عام على خاص لشمول الحجاب نحو الزواج فانه حاجب  
 وليس بإساره عشاري (قوله فذلك مرة غيره) أي غالب الإذن نحو بد المكروه والناس كثير ما يلبسوا به  
 من ذكر التمه لمعم التكررة الواقعة في الشرط أه حج (قوله أيضا فذلك حرمه غيره) أي انتهاكه

مع الصغر لا ينقض لا تنفاه  
 مظنتها (لا) تلاق بشرق  
 ذكر أو أنى (محرم) له ينسب  
 أو رضاع أو مصاهرة فلا  
 ينقض لا تنفاه مظنة الشهوة  
 (و) رأيا (مس فرج  
 آدمي أو محل قطعه) ولو  
 صغيرا أو ميتا من نفسه أو  
 غيره عمدا أو سهوا فلا  
 كان الفرج أو دبراسما  
 أو أصل متصلا أو منفصلا  
 (يطن كف) ولو شلاء  
 لخبر من من فرجه  
 فليتوضأ رواء الترمذي  
 وصححه وخبر ابن حبان  
 في صحيحه إذا فاض أحدهم  
 يده إلى فرجه وليس  
 بينهما ستر ولا حجاب  
 فليتوضأ ومس فرج غيره  
 الحش من من فرجه  
 لهتك حرمة غيره

لأنه تعبد بستره وصونه عن الناس أه حل فيشمل ما لو وضع ذكره في يد غيره أه شيخنا وفي المصباح  
 هناك يد السخره من باب ضرب ومثلك الله ستر الفاجر فضحه **(قوله)** ولأنه أشبه له أي عند اختلاف  
 الجنس وأقل التفضيل ليس على يابه لأن الشخص لا يشترى فرج نفسه أه شيخنا **(قوله)** وأيضا ولأنه  
 أشبه له أي لانه سيأتي أن الملقى التفضيل بذلك وجرد الالة وكتب ايضا هذه هي الالة الصحيحة لانه  
 سيأتي أن الملقى التفضيل فكان الاقتصار عليها أولى أه حل وإنما كانت أولى لأن القياس يجب فيه  
 أن تكون الالة موجودة في القيس والمقيس عليه أه لكاتبه **(قوله)** إذا حرم لها المراد بالحرمة الاحترام  
 وقوله في وجوب ستره أي بسبب وجوب ستره الخ في سيدة متعلقة بالثني بمعنى أن وجوب الستر وتحريم  
 النظر ينشأ عنهما الاحترام كافي لأدبى بخلاف البيه أه شيخنا **(قوله)** وما بينها أي الاصابع وهو  
 ما يستتر عند انضام بعضها إلى بعض لا خصوص الترة وقوله وحرفها أي حرف الاصابع وهي حرف  
 الخصر وحرف السبابة وحرف الاجهام وقوله وحرف الراحة وهو من أصل المختصر إلى رأس الزنم  
 منه إلى أصل الاجهام ومن أصل الاجهام إلى أصل السبابة أه حل **(قوله)** لأن التلذذ إنما يكون به أي والالة  
 في التفضيل بالس التلذذ فكان الأولى في اسبق الاقتصار عليها أه حل **(قوله)** إذا انضامها لفة) إنما قيد  
 بقوله ما ولم يسقطه كما وجد في بعض العبارات لأن الانضام المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالس  
 فضلا عن تقيده بطن الكف بل هذا إنما هو معنى الانضام باليد وبعبارة المطالع أصل الانضام مباشرة  
 الشيء وملاقاته من غير حائل وفي المصباح أفنى يده إلى الأرض مسها بطن راحته قال في التهذيب وحقيقة  
 الانضام الاتهام أو أفضى إلى أمراته بأشهرها وجامعا أو أفضيت إلى الشيء وصلت اليه أه بحرفه أه ع  
**(قوله)** في تنقيده إطلاق المس) اعترض بأن هذا ليس من باب المطلق والمقيد بل من باب العام والخاص  
 لأن المس هنا وقع صلة للوصول الذي هو من وهي من صيغ العموم والانضام فرد من أفراد ذلك العام  
 وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه على الصحيح والأولى أن يدعى تخصيص عموم المس بعموم  
 حديث الانضام إذ فهو من غير الانضام لا ينقض قوله من أي وأفضى أه حل **(قوله)** ملتي شفرها  
 الملتى المتحاذي ومثله المضم بعضه إلى بعض وهو ما يظهر عند الاستدعاء أه شيخنا وقوله على المنفذ بفتح  
 الفاء وهو ما ينضم كف الكيس لا ما فوقه وما تحته فالنقض متصلا ولا منفصلا وما نقل عن العلامة  
 مر من أن النظر قبل قطعه وعله بعد قطعه نافض لم يثبت عنه وإن وجد في بعض نسخ شرحه أه  
 برماوى وبعبارة حل قوله ملتي شفرها أي وما تحتها من اللحمه كما هو ظاهر ومثل ملتي الشفرين ما يقطع  
 في الختان منها ولو بارز أزال اتصاله كما ينقض ما يقطع الذكر عند الختان وقوله على المنفذ أي المحيطين به  
 إحاطة الشفرين بالقم دون ما عدا ذلك للعبارة الجلال في شرح الأصل ملتي شفرها انتهت ولم يقيد بكونها  
 على المنفذ فأقاد النقض بغير المتحاذي للنفذ من الشفرين والمراد ظاهرهما أي ما يظهر منها عند جلوسها على  
 قدمها والظاهر أنهما يظهر عند الاسترخاء المطلوب في الاستدعاء انتهت وبعبارة شرح الروض  
 المراد بقل المرأة الشفران على المنفذ من أولهما إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ منها كما هو فيه جماعة من  
 المتأخرين انتهت أه ع على مر **(قوله)** باليد ملتي منفذه أي وأما ما رآه ذلك من باطن الاليتين وباقي  
 باطن المنفذ هو المنطق بعضه على بعض قبل بنقض أو لا قال سم على الهجة فيه نظر قلت ومقتضى تقييد  
 الشارح بالملتقى عدم النقض لأن هذا ليس من الملتقى بل زاد عليه لانه ليس على الالتقاء وقياس ما تقدم عن  
 شرح الباب من الالتقاء من أحد الشفرين من ظاهره وباطنه النقض هنا باطن المنفذ أه ع على مر  
**(قوله)** مع تحامل يسير) قيده بقل غير النافض من رؤس الاصابع وليدخل في النافض المنحرف الذي يلي  
 الكف أه برماوى **(قوله)** حرم بها صلاة) أه مدح الصلاة مع الحدث كبيرة كافي المجموع وظاهر أن نحو

ولانه أشبه له وعمل  
 القطع في معنى الفرج لانه  
 أصله وخرج بالأدبى  
 البيهمة فلا نقض بمس  
 فرجها إذا حرمه لها في  
 وجوب ستره وتحريم  
 النظر اليه ولا تعبد عليها  
 ويطن الكف غيره  
 كزوس الاصابع وما بينها  
 وحرفها وحرف الراحة  
 واختص الحكم بطن  
 الكف وهو الراحة مع  
 بطون الاصابع لأن التلذذ  
 إنما يكون به وتجبر الانضام  
 باليد السابق إذا انضامها  
 لفة المس بطن الكف  
 فيتنقيد به إطلاق المس في  
 بقية الاخبار والمراد بفرج  
 المرأة النافض ملتي  
 شفرها على المنفذ باليد  
 ملتي منفذه بطن الكف  
 ما يستتر عند وضع إحدى  
 الراحتين على الأخرى مع  
 تحامل يسير (وحرم بها)



من المصحف معه ليس كذلك وسيأتي في الرد أن استحلال الصلاة معه كفره شرح الأرشاد لشيخنا اه  
سم والمراد من الحرمة في الصلاة الطواف عدم الصلوة لوسهروا في غير ما عايناه في أن كان عامدا عالما اه  
برماوى والمراد أنها محرم ابتداء بحيث يشرع فيها وهو محدث ودواما بمعنى أن طرا عليه الحدث  
وهو في الصلاة محرم عليه استمراره فيها ما يلاحظ وينوى أنه يصلي أى بدوم في الصلاة ولم ينوشنا  
اصلا فلا تخلص من الحرمة إلا أن نرى قطعها والخروج منها فالحرمة في صورتين والجواز في صورة  
هكذا حقه ع ش على ابن قاسم (قوله أى بالاحداث) أى التى هى الاسباب يصح إرادة المنع لكن يتكف  
إذ ينحل المعنى أن يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة صلاة الخ وذلك المنع فهو التحريم فيكون الشيء سببا  
لنفسه أو بعضه اه حجب يصح إرادة الامر الاعتبارى اه وهذا يقتضى فساد إرادة المنع لاحتجابها بتكليف  
اه شورى (قوله حيث لا عذر) أى كدوام الحدث وقد الطهورين واما قد المأه مع وجود التيم  
فلا يقال أنهن الاغوار المجوزة الصلاة مع وجود احدا لاسباب نعم أن نظر الامر الاعتبارى الذى  
يتشأن ذلك السبب فواضح اه حل (قوله صلاة) أى ولو قلا ولو صلاة جنازة خلافا للشمى  
القائل أن صلاة الجنائز تصح مع الحدث وكان وجهه في ذلك أن المقصود منها الدعاء وهو لا يتوقف  
على طهارة اه برماوى (قوله اجماعا) قدمه على الحديث لأنه النص في المقصود إذ قرره في الحديث  
لا يقبل الله الخ يحتمل أن رادبه انه لا يثبت عليها مع محبتها كما وردني القبول بهذا المعنى في احاديث كثيرة  
ويحتمل أن يراد به أنه لا يقبلها لفسادها اه شيخنا والمراد اجماع المذهبى او هو محمول على حدث متفق  
عليه فلا يرد المس والمس اه ع ش قوله إجماعا أى في الجملة فلا يرد أن بعض تلك الاسباب يختلف  
فيه اه شورى وحيث قد دليل أنخص من المدعى اذهب تحريم الصلاة بكل منها كما قال الشارح والدليل  
أنما يثبت التحريم بالبعض المتفق عليه اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله اجماعا قدمه على الحديث لأنه  
لا يلزم من نفي القبول نفي الصلوة وان كان هو الاصل انتهت (قوله اتاخذوا عنى مناسككم) أى عبادتكم ومنها  
الوضوء والطواف اه شيخنا (قوله بمنزلة الصلاة) أى من حيث توقفه على الطهارة اه برماوى (قوله قد حل  
فيه المطلق) قد يقال قد حل فيه غيره كالاكل ونحوه فلم يخص المطلق بالذكر اه شورى ووجب بابه خصه  
للرد على المشركين الذين كانوا يعتقون حرمة ذلك اه طرخى والمنطق مصدر سعى معناه المنطق بدليل قوله  
بعد فن نطق الخ المصدر المبحى هو المبدوء بميم زائدة نحو مقالة اه برماوى (قوله فلا ينطق إلا بخير) هو  
بالرفع لأن لاناية لاناية فهو خبر بمعنى انتهى اه برماوى وعبارة ع ش على مر فلا ينطق إلا بخير  
حل الرواية فيه بالجزم او الرفع وروى فلا يتكلمن مؤكدا بالنون وهى تسمى بان الرواية هنا بالجزم لأن  
التاكيد بعد النهى كثير والاصل توافق الروايتين على معنى واحد انتهت (قوله ومن مصحف)  
أى بسائر أجزاء الدين ولو بمائل كما يشدله الشارح بقوله بخلاف ما لو قبله يده ولو بغير خرقه عليها  
اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله (ومن مصحف) أى بطن كفا وغيره ودخل في المسرور لو كان بمائل  
ولو تخميناً حيث بعد ما سأل عرفا لأنه يخل بالتعظيم بخلاف من المرأة الأجنبية بمائل إذ المدارف  
على ثوران الشهوة وهى منتفية مع الحائل وتقل ابن الصلاح وجهها غيا بدم حرمة من المصحف  
مطلقا قال في التمه لا يحرم الامس المكتوب بوحده لا الهامش ولا ما بين السطور وشمل المسلم والكافر  
وانما جاز تعليمه عن ظهر قلب لأنه لا امانة فيه مع احتمال رجاء الاسلام انتهت وعبارة الثوري قوله  
ومن مصحف أى لو بصدرة ويطنه لسانه وشعره وسنه وظفده كما هو مقتضى كلامهم وكتب ايضا  
قوله ومن مصحف أى لو من وراء حائط ويأطن الكفو وغيره بخلاف من الذى كرم ورود المس  
فيهما وقرر بان المقصود هنا تعظيم المصحف بايماء الحديث عنه بان حديث الافشاء قديما اطلق من مس  
الذكر انتهت (قوله ايضا من مصحف) لا يخفى أن المصحف اسم للورق المكتوب فيه القرآن ولا انخفاضه  
يتناول الأوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من اليابس وحيث فاقا قادمة عقده الأوراق وقد يقال قادمة

أى بالاحداث أى بكل  
منها حيث لا عذر (صلاة)  
إجماعا وخبر الصحيحين لا  
يقبل الله صلاة أحدكم إذا  
أحدث حتى يتوضأ وفى  
معناها خطبة الجمعة وسجدتا  
التلاوة والفكر (وطواف)  
لأنه بالتكبير توضأ وقال  
لتأخفوا عنى مناسككم رواه  
مسلم وخبر الطواف بمنزلة  
الصلاة إلا أن الله قد  
أحل فيه المطلق فن نطق فلا  
ينطق إلا بخير رواه الحاكم  
وقال صحيح على شرط  
مسلم (ومن مصحف)

ذلك الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يس الجمل أو بعض الاجزاء المتصلة أو المنفصلة اه حل فهو من عطف  
الجزء على الكل اه شيخنا (قوله) بتلخيصه (اي) والضم اوضح ثم الكسر وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله  
تعالى بين الدفين كافي الحديث والمراد به ما يسمى مصحفاً عرفوا قليلاً كعزب مثلاً ولا عبرة فيه بقصد  
غير الدراسة قولهم يحرم تصغيره بان يقال فيه مصحيف فيه نظرو الاقرب عدم الحرمة لان التصغير إنما  
هو من حيث الخط لا من حيث كونه كلام الله تعالى اه برماوى (قوله) أى المطهرون أى فليس المراد  
بالمطهرين فى الآية المطهرون من مخالفة وهم الملائكة كاقيل اه شيخنا وعبارة البرماوى ويصح ان يراد  
بالكتاب الروح المحفوظ بالمطهرين الملائكة ويرد ان الخطاب إنما هو لنا ويدل له قوله تعالى تنزيل من  
رب العالمين انتهت (قوله) وهو خبر (اي) ولا لزوم وقوع الجملة الطولية فتناولت مع كذلك إلا بتأويل  
والاصل عدمه ولو قوله بمعنى النهى أى ولا لزوم وقوع الكذب فى خبره تعالى لمشاهدة أن ناساً كثيرين  
يسون المصحف من غير تطهير اه تقر رديجى ويجوز ان يكون باقياً على أصله ولا يلزم الخلف لان المراد  
فى المس المشروع اه عى على مر (قوله) والخل أبلغ من المس (ليس فى المتن التعرض للعمل حتى يتعرض  
له فى الدليل بقياسه على المس تأمل اه شيخنا) إلا ان يقال اه يقدر عند قول المتن مس مصحف أى وحمله  
اه لكتابه وقيل على المحل وخرج بحمله ومسه حل حامله ومسه فلا يحرم مان مطلقاً عند شيخنا الرمل  
وفى جميع ان فى حل المتاع الا وكلام الخطيب واهقه عند شيخنا الطبرانى ان عمل الخ ل إن كان المحمول  
من ينسب اليه الخ لا نحو طفل اه (قوله) نعم ان خاف عليه (اي) ويجوز عن الطهارة وعن إيداعه مسلبة  
اه شرح مر (قوله) جازحه (اي) فيما إذا خاف عليه عرفاً أو حرقاً أو كافراً أو تنجيساً فيه إشارة إلى أن بل  
لانتقال لا لا يطال فلا يترتب بذلك أى انتقل من بعض صور الجواز إلى بعض صور الوجوب لانه فى  
الفرق والحق فيه ثلاث له بالكلية بخلافه فى الضياع فان عينه باقية اه برماوى وفى قول على المحل وتوسده  
كحمله إن تعين طريقاً لا نحو الضياع ويجوز توسد كتب العلم لخرف الضياع اه (قوله) فلا يحرم ذلك (اي)  
بل يكره اه برماوى (قوله) ومن جلد (اي) المصحف ولو مع غيره فالإضافة لادنى ملابسة فإذا وضع  
مصحف وكتاب فى جلد واحد حرمت الدعة التى يجنب المصحف دون غيرها واما الكعب فيحرم منه ما  
حاذى المصحف دون ما حاذى الكتاب واما اللسان فان كان فى جهة المصحف حرم مسه مطلقاً وإن كان  
فى جهة الأخرى فان كان منطبقاً حرم منه ما حاذى المصحف دون غيره وإن كان مفتوحاً قال بعضهم لاحرمة  
أصلاً وقال بعضهم يحرم منه ما حاذى المصحف إذا طبق لانه يحاذى بالقوة اه حى وانظر لو جعل  
المصحف بين كتابين وجعل الثلاثة جلد واحد والظاهر انه باقى فيه التفصيل الذى فى المتاع الا فى  
بالنسبة للحمل واما المس فيحرم من ما حاذى أو لموجع بين المصحف كتاب بأن جعل بعض المصحف  
من جهة والبعض الآخر من جهة أخرى فينبى الحرمة مطلقاً ولا يتوقف على قصد اه برماوى (قوله)  
فان انفصل عنه الخ قضية تفصيله فى الجلد بين الانفصال وعذمه وسكوته عن الورق أنه يحرم مسه  
مطلقاً متصلاً أو منفصلاً ولو هو أنه المقصورة لكن فى سم على حجب انه استقر جريان تفصيل  
الجلد فى الورق اه عى وفى القليوبى على المحل ولو قطعت الهوامش لم يحرم مسه مطلقاً وقال بعضهم  
يجرى فيها تفصيل الجلد الا فى اه (قوله) قضية كلام البيان الخ حل كلام البيان فى جلد المصحف  
على ما إذا انقطعت نسبت عن المصحف وكلام المصارة على ما إذا لم تقطع النسبة اه عى (قوله) عن  
عصارة المختصر هو من الوجه للزوال ولعل تسميت بالمصارة لكونه عنصر زبد المختصر أى مختصر  
الزنى أى إخراج ما منه وعبارة البرماوى قوله عن عصارة المختصر يضم العين المهمة أى خلاصته والمراد  
به مختصر الزنى انتهت (قوله) للزوال (هو) ابو حامد محمد بن محمد بن محمد الفزائى الطوسى ولديطوس ستة خمسين

بتلخيصه (و) مس  
(ورقة) قال تعالى لا يحسنه  
إلا المطهرون أى  
المطهرون وهو خبر بمعنى  
النهى والخل أبلغ من المس  
نعم ان خاف عليه عرفاً أو  
حرقاً أو كافراً أو نحوه  
جاز حله بل قد يجب  
وخرج بالمصحف غيره  
كنور أو انجيل ومنه وخ  
تلاوة من القرآن فلا يحرم  
ذلك (و) مس (جلده)  
المتصل به لانه كالجزء منه  
فان انفصل عنه قضية  
كلام البيان الخ وبه صرح  
الاستوى لكن نقل  
الوركش عن عصارة  
المختصر للزوال

واربعائة واخذ عن امام الحرمين وغيره المتوفى بطوس صبيحة يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة  
 خمس وخمسة وثلاثون من العمر خمس وخمسون سنة اه برماوى (قوله وقال ابن العباد انه الاصح) اى اقامه  
 لحرمته قبل انفصاله ولو انعمت تلك الاوراق التي كان جليدا لها وهذا واضح ان لم يجعل جليدا الكتاب او  
 محفظة والام يحرم قطعا كما في شرح الروض لا تقاطع الندية ولو كان مكتوبا عليه باسمه الا المطبوعون كما هو  
 شأن بطرود المصاحف كما افاده شيخنا العلقمى اه حل وهل هذا التفصيل الذي في الجديجى في الورق  
 المقصود عن المصحف لا يبعد الجريان اه سم (قوله وظرفه) ولا يحرم من الخزانة الموضوعه فيها  
 المصاحف وان اعدت لذلك اه عناقير ورشيتان المراد بالظرف ما عدله وازاد على حجمه بخلاف  
 غير المعد فلا يحرم الاسم المحاذى منه فقط اه وبإشارة عى على مر وشروط الظرف ان يمدظر قاله عادة  
 فلا يحرم من الخزانة وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها اه مر اه سم على المنهج انتهت  
 وبإشارة شرح مر وخرائطه وصندوق فم ما مصحف وقد اعد له اى وحدوه ان لم يتخذ له كما هو ظاهر  
 لشمهما جليده فان لم يكن فهما او اتنى اعدادهما لجل حملهما ومساهما وظاهر كلامهم انه لا فرق فيما عدله  
 بين كونه على حجمه او لا وان لم يمد مثله لعادة هو قريب انتهت (قوله كصندوق) اى لا نحو خلقه وخرارة  
 وان اعدنا له لا نحو صندوق ائمنته هو فيه وهو يفتح الصادق وها يقال بالسين والزاى قال ابن العرى  
 يقال لما يجعل فيه الثياب صوان فان كان جليدا وفيه مسامير فهو الصندوق فان كان صغيرا يجعل فيه الطيب فهو  
 الربعة ومن الصندوق بيت الربعة المعروف فيحرم منه اذا كانت اجزاء الربعة او بعضها فيه واما الخشب  
 الحائل بينها فلا يحرم منه وكذا الخزانة التي فيها المصاحف وان اتخذت لوضعها اه برماوى في المصباح  
 والصندوق فتعزل وجميع صناديق مثل عصفور وعصافير وفتح الصادق المفرد على وبإشارة عى على  
 مر ومن الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم منه ان كانت اجزاء الربعة او بعضها فيه واما  
 الخشب الحائل بينهما فلا يحرم منه وكذا لا يحرم من ما يسمى في العرف كرسيا ما يجعل في رأسه صندوق  
 المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانة من خشب احدهما فوق الاخرى كافي خزانة مجاوى للجامع  
 الا زعم وضع المصحف في السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها في العليا فاجاب بما راجع الى ذلك لا يبعد  
 اخلا لا بحرمه المصحف قال بل يجوز في الخزانة الواحدة ان يوضع المصحف في الرف الاسفل ونحو  
 النعال في الرف آخر فوقه اه سم على حج قلت وينبغي ان مثل ذلك في الجواز ما لو وضع النعل في الخزانة  
 وفوقه حائل كفروه ثم يوضع المصحف فوق الحائل كالوصلى على ثوب مفروش على نجاسة اما لو وضع  
 المصحف على خشب الخزانة ثم يوضع عليه حائل ثم يوضع النعل فوقه فعمل نظرو لا يبعد الحرمة لان ذلك  
 يعد امانة للمصحف (فائدة) وقم السؤال في الدرس عما لو جعل المصحف في خراج او غيره وركب عليه  
 هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان الظاهر ان يقال في ذلك ان كان على وجهه بعد ازراء به كان وضعه تحته  
 بينه وبين الرذعة وكان ملاقيا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج حرم او الا فلا يفتنه له  
 فانه يتم كثيرا انتهت (قوله وعلاقته كظرفه) مقتضاه حرمة من ذلك ولو جامل وفيه نظر حرره اه حل  
 (قوله ايضا وعلاقته كظرفه) اى فيحرم من ما في نحو كيسه وكذا ما زاد من اعنائه او من الخريطة ان كان  
 مسامتا ولا يحرم من الزائد ان كان متما مفرطاني الطول واما من ما يسمى في العرف كرسيا ما يجعل في  
 رأسه صندوق الربعة فلا يحرم منه لانه منفصل عنه ومثله كرسى من خشب او حجر يوضع عليه مصحف  
 وقال العلامة حج يحرم منه سواء المحاذى له وغيره وقال بعض مشايخنا يحرم من ما حاذى المصحف لا ما زاد  
 عليه من اعلوا وسفله واما كرسى القارى والكراسى الكبار المشتملة على الخزانة فلا يحرم من شئ منها منهم  
 الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم منهما لانهما من الصندوق المتقدم اه برماوى (قوله ومن ما كتب  
 عليه قرآن) اى ولو لبعض آية قال حج وظاهر قومه ولو لبعض آية ان نحو الحرف كاف وفيه بعد بل ينبغي

انه يحرم ايضا وقال ابن  
 العباد انه الاصح (و) مس  
 (ظرفه) كصندوق (وهو)  
 فيه) لشبهه بجلده وعلاقته  
 كظرفه (و) مس (ما كتب  
 عليه قرآن لدرسه)

في ذلك البعض كونه كلمة مفيدة والعبارة بقصد الكاتب وقت الكتابة لنفسه أو لغيره متبرعا أو أمره  
والظاهر الاكتفاء بقصد المعنى الذي أحل وقوله له درسه أي وحده فخرج بما قصد التسمية ولومع  
القرآن كما مر فلا يحرم مسأولا حله **(قوله)** وما كتب عليه قرآن الخ ظاهر عطف هذا على المصحف أن  
ما يسببه مصحفه فالعبارة فيه بقصد دراسة أو لا تترك وإن هذا إنما يمتد فيها لا يسأله حجج أو شوري  
**(فرع)** يطلق القرآن على أربعة أمور يطلق على التوراة وهو المراد في هذا الباب ويطبق على اللفظ وهو  
المراد به في باب الفسول وتحل إذا كره لا يقصد قرآن ويطبق على المعنى القائم بالصدر وهو المراد  
بقوله في باب الجماعه تقديم اللفظ على الاقرا ويطبق على المعنى القائم بذات الله تعالى أم برماوى وكل  
الاطلاقات صحيحة أم شوري **(قوله)** كلوح فيه إشارة إلى اعتبار ما يعدل للكتابة عرفا لا نحو عود ولا  
قائه لا يحرم إلا المس الإحرف وحريمها ولو عجت أحرف القرآن من الروح أو الورق بحيث لا تترك لم  
يحرم مسها ولا حله إلا أنه شأنه انقطاع النسبة عرفا وبذلك فارق الجلد أم برماوى (قاعدة) سئل الشهاب  
الرملي هل يحرم كتابة القرآن العزير بالقلم الهندى أو غيره فأجاب بأنه لا يحرم لأن هذا على لفظه العزير  
وليس فيها تغيير له بخلاف ترجمته بتغير العربية لأن فيها تغييرا وبعبارة لا تان السبوطى على يحرم كتابته  
بقلم غير العربى قال الركني لم أرفه كلاما لأحد من العلماء ويحتمل الجواز لأنه قد جسدته من يقرؤه  
والأقرب المنع انتهت والمعتد الأول أم برماوى وبعبارة قل على المحلى ويجوز كتابته لأقراءه بتغير  
العربية وللمكتوب حكم المصحف في الحل والمس انتهت **(قوله)** كالتائم جمع تجمعة وهي ورقة يكتب عليها  
شيء من القرآن وتعلق على الرأس مثلا لتترك ويكره كتابتها وتعلقها إلا إذا جعل على شيء أو نحوه فلا  
يحرم مسها ولا حله ما لم يطلق عليها مصحف عرفا عند العلامة الزمخشري وعند العلامة الخطيب وإن أطلق  
عليها مصحف عرفا قال شيخنا ودخل في القيمة ما لو كتبت لكافروه وظاهر ومنعها بهضمه والعبارة  
بقصد الكاتب لنفسه أو لغيره بلا جرة ولا امر ولا يقصد المكتوب له ويتميز الحكم بتغير القصد من  
القيمة إلى الدراسة وعكسه أم برماوى وفي الحديث من علق تحية فلا تتم الله له وبعبارة الشورى والعبارة  
في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بهدما وبالكاتب لنفسه أو لغيره متبرعا أو لإقراءه أو  
مستأجره ولو لم يقصد به شيء نظر للقرينة كما بحثه حجج ولوشك هل يقصد به الدراسة أو التبرك فكما لوشك  
في التفسير الاقوالونوى بالمعظم غيره كان بأعنفوى به المشتري غيره أجمعه كونه غير معظمت حيثما أشار  
إليه في شرح الباب أم شيخنا انتهت **(قوله)** وحل حله أي ماذكر من المصحف وظرفه وما كتب عليه  
قرآن لدرويه وقوله في متاع أي أى متاع ولا يشترط كون المتاع ظرفا له كبرجره أو صخر لكن لا بد  
أن يصلح للاستمتاع عرفا بحيث لا يهدمه ماله لأن مسه بحال حرام قال حج ومنحل المس إذا وضع  
يده فاصاب بعضها المصحف وبعضها غيره فإنه ياتي فيها التفصيل المذكور أم حل هذا وفق عرض على  
مر أنه لا يشترط أن يكون المتاع صالحا للاستمتاع وارتضاء بعض مشايخنا أم شيخنا وبعبارة  
البرماوى في متاع أي أى متاع وإن صغر جدا كخط الأبرة لأن المدار على القصد وعدمه ولا نظر  
للحجم وقال العلامة الخطيب لا بد أن يصلح للاستمتاع انتهت **(قوله)** في متاع صورته أن يجعله مع لقاها  
لثلاثين ماسا أو يقال لأحرمة من حيث الحل وأن يحرم من حيث المس إذا تلازم بينهما أم قل على  
المحلى **(قوله)** أيضا في متاع في هنا بمعنى مع أم شرح مر ولا ينبغي أن هذا وإن حصل به ما قصد هنا لكنه  
يقضى فيما ياتي في التفسير والدلائل أنه يجوز حل القرآن إذا كان مصاحبا لها وأن لم يكن في ضمن الأول  
ولا مكتوبا على الثانية فإن جملة هنا بمعنى مع وفيما ياتي باقية على الظرفية كما يفيد صلبه توقف ذلك على  
كون حرف واحد مستعملا في مكانين في أحدهما معنى وفي الآخر معنى آخر فليراجع أم رشيدى **(قوله)**  
إن لم يقصد كان عليه إبراز التفسير لأنه محل ليس أم شوري **(قوله)** وإن اقتضى كلام الرافى الحل  
فيما إذا قصد ما كلام الرافى هو للمعتد لأنه تابع بخلاف الجنب إذا قصد القرآن وغيره فإنه يحرم لعدم

كلوح لشبهه بالمصحف  
بخلاف ما كتب الله لغير  
ذلك كالتائم وما على التقد  
(وحل حله في متاع) بما  
له بقيد رده بقول (إن لم  
يقصد) أى المصحف بأن  
قصد المتاع وحده أو لم  
يقصد شيء بخلاف ما إذا  
قصد ولومع المتاع وإن  
اقتضى كلام الرافى الحل  
فيما إذا قصد ما وتعبير  
بمتاع أولى من تعبيره بأتمعة

التي لا نه عرض لأصلح للاستنباع اه شيخنا (قوله وفي تفسير) أى وحله أيضا في تفسير فهو معطوف على متاع والغدير في حله يرجع للقرآن لا لمارجع اليه ضهير حله في متاع لما علمت انه راجع للمصنف وظرفه ما كتب عليه قرآن لدرسه تأمل قال حج وأما لوضع يده على الآيات القرآنية فقط حرم والعبارة بكثرة الحروف الموسومة لكن في القرآن يعتبر رسم المصنف وفي التفسير يعتبر قاعدة الخط قال شيخنا والعبارة في الكثرة وعدمها في المس بمحالة وضعه وفي الحبل بالجميع كما أفاده الواو له رحمه الله تعالى اه حل (قوله أيضا وفي تفسير) هل وان قصد القرآن وحده ظاهر أحاطهم نعم اه شورى (قوله أيضا وفي تفسير) قال شيخنا حج في شرحه للإرشاد والمراد فيها بظهور التفسير وما يتبعه مما يذكر معه ولو استطراد وان لم يكن له مناسبة بوالكثرة من حيث الحروف لظلالا رجاوه من حيث الجملة فنهض إحدى الوراقات من أحدها لا عبارة به اه رموى (قوله أيضا وفي تفسير) قدر في ليفه انه عطف على متاع فهو على الطريقة الجادة في العربية اه رموى (قوله لانه المقصود دون القرآن) ان كان المراد لان القرآن لا يقصد للدراسة مع التفسير فكان ينبغي ان لا يفعله في التفسير بين الكثير والقليل لان الظاهر من حال المفسران ان لا يثبت القرآن فيه للدراسة أصلا فان قيل نظروا لما هو الغالب ان التفسير اذا كان أكثر من القرآن لا ينظر الى القرآن حتى لو فرض انه منتهى قصد به الدراسة لا عبارة بقصده وإذا كان التفسير أقل أو مساويا فنظر للقرآن وان قصد به عدم الدراسة لان الغالب ان ذلك يقصد للدراسة وحيث يعلم من هذا ان ما أفاده الشيخنا من ان العبارة في المس بما وضع يده عليه من القرآن والتفسير معروض ذلك التفصيل فيها اذا كانت جملة التفسير أكثر من القرآن والابان كان أقل أو مساويا فينبغي ان يحرم مطلقا أى وان كان تفسير ذلك الحبل أكثر من قرآنه حرره اه حل (قوله وعمله اذا كان أكثر) والوجه ان العبارة بالقله والكثرة باعتبار الحروف لا بالكلمات وان العبارة في الكثرة وعدمها في المس بمحالة وضعه وفي الحبل بالجميع وسئل العلامة الرملى عما لو كتب تفسير على هواه من مصنف مثلا لم يبق له حكم المصنف أم يصير كالنفسير فاجاب بأنه يصير كالنفسير أقول وفيه نظر لان الموضع قبل كتابة التفسير عليها تحريم تبعا للقرآن فان حمل كلامه على ما اذا كان يكتب الآية على حدة ثم يكتب التفسير على الهامش فواضع اه رموى (قوله حرم ذلك) وفارق حال الاستواء هنا حالته في الثوب المركب من حرير وغيره للتصميم بخلافه فانه لا يسمى ثوب حرير عفا وكذا لو شككنا في الكثرة لان الاصل الحرمة نظما للقرآن وفارق الشك في العبارة بان الاصل في القرآن الحرمة وفي الاناء الحبل فلم ان عمل الحبل اذا كان التفسير أكثر فبقينا اه رموى (قوله وحيث لم يحرم) أى صورتي المتاع والتفسير اه شيخنا (قوله وما تقرر) الذي تقرر هو قوله في متاع وذلك لان الذي كتب عليه القرآن تغير الدراسة من جملة المتاع اه شيخنا وقال بعضهم الذي تقرر هو التعليل المذكور بقوله المقصود دون القرآن وقال بعضهم المراد قوله ما كتب عليه قرآن لدرسه يمكن ان يراد بجميع الاهور الثلاثة وقوله كالدينانير الاحدية أى المكتوب عليها قل هو الله أحد وليس هذا تكرار امع قوله السابق وما على التقيد لان كلامه هنا في الحبل وهم في المس (قوله أيضا كالدينانير الاحدية) وكذا اجدار وسقف وثياب ويحل النوم فيها ولو لجنب وكذا نوم عليها كسباط مثلا لا الوطء أى المشى عليها وقيل يجوز الوطء عليها لا بقصد اهانة والوجه خلافه اه رموى (قوله وحل قلبه ورقة بعد) ومنه ما لو ألف كمن غير يد واستشكل عدم تأثير المس بالود هنا بخلاف مسه لتجاسة فهو بيد المصلى قاله في الايباب ويحجب بان المدار هنا على ما عطل بالتصميم ولا اخلال مع عدم المس باليد وهم على التزهد عن التجاسة ومانعها لانها لفتحها صار المتصل بها متصلا بالمصلى اه فض اه شورى (قوله أيضا وحل قلب ورقة بعد) أى ان كان على جنة

(وفي) (تفسير) لانه المقصود دون القرآن وعمله اذا كان (أكثر) من القرآن فان كان القرآن أكثر أو تساويا حرم ذلك وحيث لم يحرم يكره وقولي أكثر من زيادتي وما تقرر على انه يحل حله في سائر ما كتب هو عليه لا لدراسة كالدينانير الاحدية (و) حل (قلب ورقة بعد)

لا يعد فيها حاملا للورقة ولا حرام اه شيخنا **(قوله ولا يجب صنع صبي)** أى لا يجب على الولي والمعلم اه حل ونفي الوجوب غير صريح في المراد الذي هو ندب المتع في العباة أنه يسن منه اه عش وعبرة  
 الرموى قوله ولا يجب منع صبي أى بل يندب منه مع الحدث فجع الجناية أولى حيث لا مشقة ولا مخافة  
 هذا ما في باب الغسل من أنه يسنه نحو ذلك لأن ذلك في غير المتعلم وهذا في المتعلم ودخل في الصبي الصبية لانه  
 من أسرار الفتوة خرج بالصبي البالغ وإن شق عليه دوام الشهادة كؤدب الأطفال لكن أتى الماظر  
 ابن حجر بأن مؤدب الأطفال الذي لا يستطيع أن يقيم بالحدث أكثر من اداء فريضة يساهل به في مس  
 أرواح الصبيان لما فيه من المشقة عليه لكن يتيم لا تساهل من زهدهم والوضوء فأن استمرت المشقة الماحرج  
 انتهت **(قوله الحاجة تلهي)** أى أو ما هو وسيلة لذلك كعمله المكتوب والاتباع بالله لم يقبضه منه قاله  
 شيخنا كان حج أى ولو كان حافظا على ظهر قلب وفرغت هذه الحفظ إذا أقادت القراءة فأنه قائم وما ولو  
 الاستظهار على حفظه والظاهر المتبادر أن المراد التبرع بالشرى اه حل وعبرة الرموى قوله الحاجة  
 تعلمه منها حله في البيت إلى المكتوب وعكسه أن احتيج لفقه ولو لحفظه وصداقته ولم يكن له حاجة تعلمه كذلك  
 ينبغي نعم وخرج بها تعليم غيره ومنه حل خادمة الصغيرة في البيت إلى المكتوب لانه ليس يتعلم ويحرم على  
 البالغ وعلى وليه تمكينه منه انتهت **(قوله فلا يمكن من ذلك)** أى ما لم يكن منه من يسنه من انتهاك حرمة  
 المصحف اه عش وعبرة البرموى قوله فلا يمكن من ذلك لثلاثا يندبكم قال شيخنا الشيرازي وقد  
 يؤخذ منه انه لو كان عند المعلم لا يحرم حرره ثم رأت العلامة سم صرح بانها لو تاتي تعلم المميز منه  
 لم يعد تمكينه منه إذ راقه الولي أو نائبه بحيث يسنه من انتهاك انتهت **(قوله بنجس)** أى لو معفو عنه  
 وقال العلامة الرملي غير معفو عنه لا قرأته بضم نجس وقبل يحرم اه رموى **(قوله ومسه بهضو نجس)**  
 أى لا يعض طاهر من بدن نجس ولو معفو عنه حيث كان عينا لا اثر به بعد الاخذ بالاطلاق ثم رأت  
 حج في شرح الارشاد الصغير قال ومسه بهضو متنجس برطب مطلقا بنجاف غيره معفو عنه ويحرم كتب  
 شي من القرآن والحديث وكل اسم مظيم وفي الكبير وكل لم شرعى وما هو الله بهمتنجس اه حل **(قوله)**  
 والسفر به إلى بلاد الكفر) أى إذا خيف وقوعه في ايديهم ويحرم تودسه ولصق أوراقه بنحو نسا  
 وجعلها وقاية ولو لم يوضع ما كثر عليها وقتا كله ولمها بلا مضغ ووضع نحو دهم فيها ولو وضعها على  
 نجس لا حرقها بالية بل هو أولى من غسلها ويجب غسل مصحف نجس وإن أدى إلى تلفه وكان لمجوز ندم  
 لا تحرم الوقاية بورق مكتوب عليها نحو البسمة لعدم الايمان ولو أخذ قالا من المصحف جاز مع الكرامة  
**(نتيجه)** بحرق في كتب العلم الشرعى وآله ما في المصحف غير تحريم المس والخل لانه يشتر بالاهانة اه  
 برموى وعبرة تشرح مرم ويجوز نحو ما كتب عليه قرآن وشربه بخلاف ما لو ابتلع قرطاسا فيه اسم  
 الله تعالى لانه ينتجس بما في الباطن وإنما يجوزنا اكله لانه لا يصل إلى الجوف إلا وقد زالت ضرورة  
 الكتابة لا يجوز جعل نحو ذهب في كأغ كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم وبكره حرق خشبة  
 نقش عليها شيء من ذلك نعم يظهر انه لو قصد بحرقها احراقها لم يكره والقول بحرقه الاحراق  
 محمول على فعله عتبا ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسمة لم يحرم  
 كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الايمان ولو أخذ قالا من المصحف جاز مع الكرامة  
 انتهت **(قوله ولا يرتفع بيقين طهر الخ)** ليس المراد هنا باليقين حقيقة إذع عن الصديقين اللهم إلا  
 ان يقال انه يقين باعتبار ما كان اه تقرير عثمانى او يقدر مضاف أى ولا يرتفع استحباب يقين  
 أى حكمه وعبرة الشورى قال في الامداد وليس المراد باليقين في كلامهم هنا اليقين الجازم لاستحالة مع  
 الظن بل مع الشك والره في متعلقه بل المراد ان ما كان يقينا لا يترك حكمه بالشك بعده استحبابا له لان  
 الاصل في ثابت الدوام والاستمرار هو في الحقيقة عمل بالظن اه انتهت **(قوله يقين طهر)** شامل للوضوء

أو نحوه لانه ليس بعمل  
 ولا في معناه بخلاف ما لو  
 قلبه بيده ولو بلف خرقه  
 عليها (ولا يجب منع صبي  
 يسن) ولو جنبنا ما ذكر من  
 الخل والمس الحاجة تعلمه  
 ومشقة استمراره متطهرا  
 فحل عدم الوجوب إذا  
 كان ذلك للدراسات الصريح  
 بعدم الوجوب بالمميز من  
 زيادتي وخرج بالمميز غيره  
 فلا يمكن من ذلك ونحرم  
 كتابة مصحف بنجس  
 ومسه بهضو نجس والسفر  
 به إلى بلاد الكفر (ولا  
 يرتفع يقين طهر أو  
 حدث بظن عنده) ولا  
 بالشك فيه المقوم بالاولى  
 وهما سر الاصل بتعبيره  
 بالشك المحمول على مطلق  
 التردد فيأخذ باليقين  
 استحبابا له ولنجس

والفعل والتيمم كأن قوله أو حدث شامل للأجزاء حميرة (قوله) إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا أي  
 رجاء يحول في جوفه يطلب الخروج وقوله فلا يخرج من المسجد أي لا يطل صلاة نفسه بما وجد من رجا  
 يخرج من المسجد للوضوء أو المراد لا يخرج من صلاته وسماها سجدا مجازا من باب تسمية الحال باسم  
 المحن وقوله حتى يسمع صوتا المراد منه حتى يتيقن بطلان الطهارة يساع أو غيره اهـ براموى (قوله) فاشكل  
 عليه) فاعل أشكل الخروج وعدمه اهـ (قوله) فنظن الضد الخ) مذهب من كلام الشارح اعاده مع انه تقدم  
 توطئة لقوله وقال الرافعي الخ وليس من الحديث والمراد بالنظن مطلق التردد لأجل قوله لأن ظن  
 استحباب اليقين أقوى منه أي لأن ظن الضد وظن استحباب اليقين لا يجتمعان ويكون التقدير في شك  
 في الضد لا يعمل بشك لأن ظن الخ أو يقال الاضافة يائية في قوله لأن ظن استحباب الخ أو يقال لفظة  
 ظن زائدة فالاولى إسقاطها أو يبق الظن الاول على حقيقته ويؤول الظن الثاني بالأدراك الشامل  
 للثبوت اهـ تقرير عثمانى وعبارة البراموى قوله ظن استحباب اليقين أقوى هذا يقتضي إمكان اجتماع  
 ظن استحباب اليقين مع ظن الضد وفيه نظر لأنه يلزم من رجحان إدراك أحد الضدين عدم رجحان  
 إدراك الآخر لما تفرق في محله فيجب تأويله قال شيخنا الكبير المصنف ويقول بان راد بالنظن الادراك اهـ  
 انتهت (قوله) وقال الرافعي يعمل بطن الطهر الخ) إن كان مراده انه قد يعمل بطن الطهر فقد يسلم وذلك  
 فإسباني أنه إذا لم يعتد بالتجديد يأخذ بالطهر حيث لم يترك ما قبل حدثه وطهره الواقعين منه وإن كان  
 مراده انه يعمل بطن الطهر دائما كما هو الظاهر من سوق كلامه فمنع نامل اهـ ل واجب عن الرافعي  
 بان كلامه ان الماء المظنون طهارته بالاجتهاد يرفع به يقين الحدث وأحسن منه أن يقال كلامه  
 محمول على ما إذا ظهر بعد يقين الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضون أعضاء الطهارة فانه  
 لا يقدح فيها وقد رفعتنا يقين الحدث بطن الطهارة اهـ شرح حر (قوله) واسقطه من الروضة  
 أي واسقاطه دليل على عدم صحته اهـ براموى (قوله) فزيعنهما وجهل السابق الخ) جعلها ابن القاص  
 مستثناة من القاعدة التي قبلها وهي ان اليقين لا يرفع بالشك ورد الروايات بالبحر بان الاخذ بما ذكر  
 يأتي على اليقين لا على الشك اهـ ح ل (قوله) لانه يتيقن الطهر وشك في رافعه) عبارة ابن المقرئ في  
 شرح الارشاد يعني ان من علم انه صدر منه طهر وحدث ولكنه جعل السابق منهما فانه ينظر فيما  
 قبلها فان علم ان حدثه ما منه كان بعد طلوع الشمس مثلا نظر الى حاله قبل الطلوع فان كان  
 محذورا قاله انت الان متطهر لانه يتيقن طهارته فحدث الاول والحدث الثاني يحتمل ان يكون  
 بعدها فيطهر وان يكون قبلها والحدثان متواليان فتبي والاصل بقاؤها وإن كان قبل طلوع الشمس  
 متطهر افانها انت الان محدث لانه يتيقن حدثا فرفع طهارته الاولى ثم الطهارة الثانية يحتمل ان تكون  
 بعده فرفعوه وان تكون قبله والطهران متواليان فتكون محدثا والاصل بقاؤها ولكن بشرط ان يكون  
 من عادة التجديد اما من لا يعتاد التجديد فيعده قد تدرى الى الطهارتين وتأخر الحدث بعدهما بل الظاهر  
 ان طهارتهما وقعت بعد حدث فيكون متطهر انتهى وهي في غاية الوضوح فان علم قبلها طهر او حدثا وجهل  
 اسبقهما نظر فيما قبلهما واخذ بمثله فان يتيقنهما قبلهما وجهل السابق واخذ بصدقه هكذا ياخذ في الترتيب  
 وفي الشك مع مثله مع اعتبار عاده التجديد اهـ عاب اهـ زى وتوضيح ذلك ان يقال يتيقن طهر او حدثا بعد  
 الشمس مثلا وجهل اسبقهما يتيقنهما قبل الفجر كذلك يتيقنهما قبل العشاء كذلك فانه ثلاث مراتب  
 اولها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك ما قبل الفجر هو المراتبة الثانية وما بعد الشمس هو الثالثة فينظر  
 الى قبل ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان كذلك حدثا فو قبل العشاء متطهر أو متطهر فهو الان  
 محدث ان اعتاد التجديد لا في طهر ثم ينقل الكلام الى المراتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكم عليه قبل  
 العشاء بالحدث فهو الان متطهر الى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام الى ما بعد الشمس مثل ما سبق فنقول المحشى

مسلم إذا وجد أحدكم في بطنه  
 شيئا فاشكل عليه أخرج  
 منه شيء أم لا فلا يخرج  
 من المسجد حتى يسمع صوتا  
 أو يجد ريحا فنظن الضد  
 لا يعمل بطنه لأن ظن  
 استحباب اليقين أقوى منه  
 وقال الرافعي يعمل بطن  
 الطهر بعد يتيقن الحدث  
 قال في الكفاية ولم أره لفيره  
 واسقطه من الروضة (فلو  
 يتيقنهما أي الطهر والحدث  
 كان وجدانه بعد الفجر  
 وجهل السابق) منهما  
 فضد ما قبلهما ياخذ به فان  
 كان قبلها محدثا فهو الان  
 متطهر سواء اعتاد تجديد  
 الطهر ام لا لانه يتيقن الطهر  
 وشك في رافعه والاصل عدمه  
 او متطهر فهو الان  
 محدث ان اعتاد التجديد لانه  
 يتيقن الحدث وشك في رافعه

ياخذ في الورق بالصدوق الشفع بالمثل مراده الصدوق المثل بالنسبة لاول المراتب اخرج في ثم رايت في بعض  
المرامش مانعه وبقي ما لو علم قبلها حدثا لو طهر او جهل اسبقها فينظر ما قبلها فان تذكر طهر فقط او حدثا  
كذلك اخذ بمثله او ضده على ما رايته فان يقينها فيه ايضا وجهل اسبقها اخذ بضدها قبلها ان ذكر  
احدهما وهكذا ياخذ في الورق الذي يقع فيه الاشتباه بضده اذا ذكر في الورق ياخذ في الشفع الذي يقع  
فيه الاشتباه بمثل الفرد الذي قبله مع اعتبار عادة تجديد وعدهما فاذا اتقينا ما بعد الفجر وقبله وقبل العشاء  
وعلم انه قبل المغرب حدث اخذ في الورق وهو ما قبل العشاء اذ هو اول اوقات الاشتباه بضده الحدث فيكون فيه  
مطهر او في الشفع وهو ما قبل الفجر لانه يليها بمثله فيكون فيه عدا ثا ان اعتاد التجديد وحيد يكون فيما بعد  
الفجر مطهر ا فان لم يتدعه كان مطهر ا فيا قبل الفجر وفيما بعده وان علم انه قبل المغرب مطهر اخذ في الورق  
وهو ما قبل العشاء بضده فيكون عدا ثا ان اعتاد التجديد وحيد يكون فيما قبل الفجر مطهر او فيما بعده  
عدا ثا فان لم يتدعه كان قبل العشاء مطهر او كذلك الفجر وكذا بعده اذ الظاهر تاخر طهره عن حدثه في الجميع  
وعلم ما تقر بان الاخذ بالصد تارة وبالمثل اخرى انما هو فيما اذا علم الحدث دون ما اذا علم الطهر وهو  
لا يمتد التجديد فانه ياخذ بالمثل في المراتب كلها ام شرح العباب (قوله لانه يتقن الطهر) اي يتقن كونه  
رافعا للحدث وقوله لانه يتقن الحدث اي يتقن كونه مجتلا للطهر ا شيئا (قوله ايضا لانه يتقن الطهر  
وشك في رافعه) هو تاخر الحدث عنه وقوله لاصل عدمه اي عدم الرفع اي عدم تاخر الحدث عن الطهر  
وهذا يعارض بالمثل فيقال لانه يتقن الحدث وشك في رافعه اي هو تاخر الطهر والاصل عدمه فما المرجع  
واجب بان الطهر الذي يتقنه تحقق رفته للحدث قطعاً اما ما قبل الفجر او ما بعده ولا كذلك الحدث فتقوى  
جانبه او ايضا حان احد حديه ورفع قبضته او الاخر يحتمل وقوعه قبل الطهارة فيكون مرفوعا ايضا وبعدها  
فيكون ناقضا لها فهي متيقنة وشك في ناقضا والاصل عدمه وقوله لانه يتقن الحدث وشك في رافعه اي  
هو تاخر الطهر عنه وقوله والاصل عدمه اي عدم الرفع اي عدم تاخر الطهر عن الحدث ويعارض  
بالمثل ايضا فيقال لانه يتقن الطهر وشك في رافعه والاصل عدمه فما المرجع ا يجب بان المرجع اعتاد  
التجديد المختص لكون الطهارة بعد الطهارة ا حل (قوله فان لم يتدكر ما قبلها الخ) محذور قيد ملحوظ  
فما سبق تقديره ففد ما قبلها ياخذ به اي ان تذكره ا لمكانه وقوله فان اعتاد التجديد وتثبت  
المادة ولو مرة في عمره الماضي قل على المحلى وقوله والنووي في الاصل عبارة الاصل مع شرح المحلى فلو  
تيقنها وجهل السابق بضدها قبلها في الاصح الثاني لا ينظر الى ما قبلها فيلزمه الرضوء بكل حال احتياطاً  
انتهى (قوله وقال في الرضوء انه الصحيح) مرجوح قال القاضى لا يرفع اليقين بالشك الا في اربع  
مسائل احدها الشك في خروج وقت الجمعة فيصون ظهر انائها بالشك في بقاء مدة المسح فيفضل ثالثها  
الشك في وصول مقصده قيم رابعها الشك في نية الاهتمام فتم ايضا لان هذه مخصص ولا بد فيها من  
اليقين وحيث فكل رخصة كذلك ولا يختص بالذكور كرات بل غير الرخص يقع فيها ذلك ا براموى

### (فصل في آداب الخلاه)

اي في بيان آدابه والمناصب لكلامه في المتن ان يقول في آداب قاضي الحاجة بدل الخلاه ا حل (قوله  
في آداب الخلاه) الاداب جمع ادب وهو الامر المطلوب سواء كان مندوباً او واجباً وجميع ما في هذا الباب  
مندوب الا ترك الاستقبال وترك الاستدبار والاستنجاء فواجبات والخلاء بالندو والقصر وقدم هذا الفصل  
على الرضوء لانه يمس تقديم الاستنجاء عليه حتى السليم واخره عنه في الرضوء اشارة الى انه يجوز تاخيره  
عنه حتى من ذكره ا شرحه (قوله وفي الاستنجاء) لانه اعاد العامل وهو في كذا يتروم ان آداب مطلقة  
على الاستنجاء عتاق وعبرة عبد البر اعاد الجار اشارة الى التناير وقال بعضهم المراد بالآداب ما يشمل

والاصل عدمه بخلاف ما  
اذ لم يتدعه كما زدت ذلك  
بقولي (لاخذ الطهر) فلا  
ياخذ به (ان لم يتدعه تجديده)  
بل ياخذ بالطهر لان  
الظاهر تاخر طهره عن  
حدثه بخلاف من اعتاده  
فان لم تذكر ما قبلها فان  
اعتاد التجديد لزمه الرضوء  
لتعارض الاحتمالين بلا  
مرجع ولا سبيل الى  
الصلاصع التردد المحض  
في الطهر ولا اخذ بالطهر  
ثم ما ذكر من التفصيل  
بين التذكر وعدمه هو  
ما سمحه ارافى والنورى  
في الاصل والتحقيق لكنه  
صحح في المجموع والتنقيح  
لرؤم الرضوء بكل حال  
وقال في الرضوء انه الصحيح  
عند جماعات من عقق  
اصحابنا (فصل) في آداب  
الخلاء وفي الاستنجاء



الواجب والمنسوب وحقيقة الاستنجا، إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بما، أو حجر بشرطه فشرط الماء أن يستعمل مقداراً منه بحيث يذهب على الظن، والنجاسة وشرط الحجر أن يكون جامداً طاهر الخ فلو خرج من الفرج وأصاب غيره سمي إزالة نجاسة انتهت (قوله) لناضي الحاجة) أي والفعل وهذا بالنسبة للآداب التي تطلب حال قضائها كقولهم أن يعتمد يسار ولا يستقبل القبلة ويستترى بالنسبة للآداب التي تطلب قبل الشروع في القضاء بقدر ما ذكره الشارح بقوله أي لم يرد قضائها فتأوله إما يحتاج إليه بالنظر إلى بعض الآداب كقوله أن يقدم يساره ويضع ما عليه معظم بالنسبة للآداب التي تطلب بعد قضائها يكون المراد بالناضي من فرغ من قضائها كقوله ولا يستنجي بما في مكانه ويستبرئ من بوله وقوله وعند انصرافه الخ شامل (قوله) أن يقدم يسار مكان قضائها أي ولو في صحراء ووجه أنه بقصد قضائها فيه صار مستقراً وأما كونه يصير معداً فلا يصير إلا بإرادة العود إليه وأما كونه يصير ماوى الشياطين فلا بد من قضائها فيه بالفعل لما يمكنه بذلك فانه بمجرد انتهائه لقضائها تسكنه الجن ويذهب له ما ذكره في المكروهات من أن الصلاة في الحمام الجدد لا تسكره لانه لا يصير ماوى لهم إلا باستعماله بخلاف الخش فانه يصير ماوى لهم بمجرد انتهائه وعلى قياسه تقديم اليمين لكان إرادة الصلاة لانه صار شريفاً بقصد الصلاة فيه وانظر قولهم يصير مستقراً بالقصدهل يصير مستقراً لمن قصد فقطأوله ولغيره وكذا إذا تكررت فيه هل يصير معداً الذي قصد فقطأوله قال شيخنا الشيرازي يصير مستقراً ولو لغيره واعتمد العلامة من أن هذه الآداب المذكورة مستحبة لدخول مكان قضاء الحاجة ولو لغير قضائها كاختش أو وضعه حتى التكلم ثم ما لا يناسب الإقتضاهو المحمدية الذي ذهب عنه الأذى ونحو الاعتداء على اليسار فخص بقاضيهما حيثن فبكون الضمير في قوله يعتمد يساره واجبا لبعض أفراد المتقدم فهو شبه استخدام رموى وفي قول على المحلى وهل نحو الكيان التي جرت عادة الناس بقضاء الحاجة عليهما من المعدال شيئاً إلى أنها ليست به فراجعهم (قوله) المناسبة اليسار للمستقراً أي كل يسار لكل مستقراً مع قطع النظر عن خصوص الدخول والخروج ولا يلزم لتبديل الشيء بنفسه وحيث تقول الزركشي أن ما لا تسكره فيه ولا إمانه يكون باليمين أعم من الدخول والخروج أيضاً كما هو ظاهر فيشمل نحو قل متعمق من محل إلى آخر فيكون باليمين على ما قاله فلا بد أن المسئلة ليس لها صورة في الخارج إذ لا دخل إلى المحل المذكور أن كان من شريف فظاهر أنه يقدم اليسار وإن كان من مساو له فظاهر أنه يتخير فانه مبنى على أن المسئلة في خصوص الدخول والخروج وقد عرفت أنه ليس كذلك أه رشيدى (قوله) واليمين لغيره) وأخذ الزركشي من ذلك أن ما لا تسكره فيه ولا إمانه يكون باليمين لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدى فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن يكون فيه باليسار ولو خرج من مستقراً لمستقراً ومن مسجد لمسجد فالعبرة بما بدى به في الأوجه لا أنظر إلى تفاوت البقاع شرقاً وغرباً نعم في المسجد الحرام والبيت الحرام يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها لثرفها وقياس ما تقدم أنه يقدم اليمين في الموضع الذي اختاره للصلاة من الصحراء هو كذلك كالحلاف في تقدم الحمام والمستعمل والسوق ومكان المأوى ومنه الصلاة اه شرح مر وعبرة قل على المحلى قوله واليمين لغيره أي غير المستقتر تشمل ما لا شرف فيه ولا خسة فيقدم يمينه كالشريف وهو المقول المعتد عن شيخنا الرملى وإن كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظراً لأن الأقسام ثلاثة أمان من شريف لما دونه فيقدم اليسار أولاً هو أعلى منه فيقدم اليمين أولاً يساره فيتخير كآخر المسجد ومنه صعود الحلي على المنبر أو نحو يمينين من دار بينهما فرجة نعم يقدم يمينه في خروجه من الكعبة إلى المسجد كمكة قال شيخنا الرملى (فرع) يحرم دخول الصائغ ونحوها من أمكنة المعاصي الحاجة بقدر ما انتهت (قوله) وتعبيرى بما ذكر أعم) أي أن قول المصنف مكان قضائها شامل لما إذا كان خلافاً وغير خلافاً

(من لقاضي الحاجة) من  
الخارج من قبل أو يرى  
أي لم يرد قضائها (أن يقدم  
يسار مكان قضائها ويمينه  
لا نصرافه) عنه لمناسبة  
اليسار للمستقتر واليمين  
لغيره والتصریح بالسنية  
من زيادق وتعبيرى بما  
ذكر أعم من تعبيرة بقوله

المراد بالخلاء المعدل ذلك وإن كانت عبارة الأصل عامة من جهة أخرى لأنها شاملة لما إذا دخل الخلاء  
 لاقتضاء الحاجة في كل عزم الهمم إلا أن يقال الشارع لم ينظر لهذا العموم لأن الآداب الآتية إنما تخص  
 قاضي الحاجة كالكلام فيه تأمل اه شوبري وفي قول على المحلى قوله داخل الخلاء أي ولو صغير بأمر وليه  
 أو حامل لغيره أو لغير قضاء الحاجة المخصوصة كوضع ماء وإزالة القذر فهو أولى من تغيير المنهج وغيره  
 بقاضي الحاجة والجواب بأن هذا أهم لشموله الصحراء قدر بدان يراد بالخلاء ما يشمله وسياقه ما يشير إليه  
 مع أن تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فتأمل اه (قوله داخل الخلاء) الخلاف في الأصل المكان  
 الخالي نقل إلى البناء المعدل لقضاء الحاجة عرفاً اه حل وقوله إلى البناء المعدل الخ لو قال إلى المكان المعدل كان  
 أهم كافي في قول على المحلى (قوله وإن ينشئ ما عليه معظم) يدخل فيه ما علم عدم تبدله من نحو التوراة وهو  
 ما عساه شيخنا حج في شرح الارشاد فقال دون التوراة أو الانجيل لا ما علم عدم تبدله منها فيما يظهر لانه  
 كلام الله وإن كان منسوخاً اه سم وهو ظاهر لا ينبغي خلافه اه عش وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم  
 كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله أي محمد سطر ورسول سطر والله سطر  
 قال العلامة حج ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء كافي بتحريم أحاديث المزير للعاقل حج لكن قال  
 الاسنوي في المهمات وفي حفظي قدما أنها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع زاد  
 في نور الثبراس والذي يظهر أن هذه الكتابة كانت مقبولة حتى إذا ختم بها كان على الاستواء كافي خواتم  
 المحاكم اليوم والكبار والتجار والاولاء كانت مستوية وختم بها كانت مقبولة وقد يتفق أن المكتوب اليه  
 يكون انجسوا الختم مقبولة بإيسر قراءته ولما رده لاحداً بل بعضهم وقد نقش خاتمه أي بكر نعم القادر  
 هو الله ونقش خاتمه عمر كني بالوت داعياً يا عمر ونقش خاتمه عثمان ليعبرن أولئذين من نقش خاتمه على الملك  
 فده برماوى (قوله ما عليه معظم) ليس المراد مطلق التعظيم بل ما يقتضيه المعصية اه شوبري وفي قول  
 على المحلى من المعظم أسماء الله الخاصة به أو المشتركة بقصد وأسماء الانبياء والملائكة ولوعواهم قال  
 شيخنا وكذا أسماء صلحاء المؤمنين كالصلحاء والاولياء فإن دخل بشيء من ذلك غيبة نحو عمامته ويحرم  
 تغييره ولو في غير الاستجداء فرأيه اه (قوله من غير قرآن وغيره) سواء كان القرآن مكتوباً بالخط العربي  
 أو بغيره كالهندى لأن ذوات الحروف ليست قرآناً وإنما هي دالة عليه اه عش وبحت الأذرى تحريم  
 إدخال المصحف الخلاء بلا ضرورة لإجلاله وتكرار ما في المقول الكراهة فهو المتمدن عدم ككل ما عليه  
 معظم والمترك كزبروكر هو محدو أحد وما يوجد نظمه في القرآن في غيره على ما عساه الأذرى كالنجس  
 إن قصد به المعظم أو دل على ذلك قرينة اه شرح الارشاد لشيخنا (فرع) لو كان بيده خاتمه عليه لفظ  
 الجلالة واستعملها حيث نصيب النجاسة اسم الله حرم هذا إن قصد بنقش الجلالة التبرك فإن قصد  
 مجرد تزيين الخاتم فهو نظير ما لو رسم أمم الصدقة بالخط الجلالة قد دل كلامهم على جواز ذلك وإن كانت تنفرغ  
 في النجاسات وعلاؤه بأنه إنما قصد به التبرك فلا ذكر مع لفظ الجلالة ما يصرفه إلى التبرك كان نقش عليه عبد  
 الله فينبى الامتناع فكذلك قرأه روفى الناشئ ببعضه وقد يتجه التحريم ما ناطقاً ويفرق بان الرسم مطلوب  
 وبأن التنجيس غير محقق وقد لا يوجد وبانه يفرق بين التنجيس والتبريض للتنجيس ثم رأيت في شرح  
 الارشاد لشيخنا ما نصه ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب زعجه عند الاستجداء لحرمة تنجيسه كقوله  
 الاسنوي وغيره انتهى ثم أطلق مر الحرة آخر الوقت اه سم (قوله كاسم ني) أي وإن لم يذكره رسولا وكذا  
 الملائكة سواء عادت أم لم تخرجهم وكل اسم معظم مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على انه  
 المراد به الأوجه أن العبارة بقصد كانه لنفسه أو لخاله المكتوب له ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب زعجه  
 عند الاستجداء لحرمة تنجيسه كقوله الاسنوي وغيره اه شرح مر (قوله أيضاً كاسم ني) أي أو ملك وفي شرح

يقدم داخل الخلاء يساره  
 والخارج يمينه (و) إن  
 (ينشئ) عنه (ما عليه معظم)  
 من قرآن وغيره كاسم ني  
 تعظيماً له

الارشاد لشيوخنا حج وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبصرح الاستوى حيث  
عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بمواهم عوام المؤمنين اى صلحا وهم لانهم الفضل منهم عمل نظر وقد يفرق  
بان أولئك معصومون وقد يرد جد في المفضول من لية لا توجد في الفاضل اه سم على حج اه ع ش (قوله وحله  
مكروه) صرح به الرد على من قال بالتحريم والافقدم الحرمة معلوم من قوله من الخ وإن لم يعلم تخصص  
الحرمة لاحتمال خلاف الاولى اه ع ش وفي قول على الحل قوله وحله مكروه اى لو نحو مصحف وإن  
حرم من حيث الحدث وعليه يعمل قول الاذرى بالحرمة اه (قوله وتعميرى بذلك اعم) اى لشموله غير  
ذكراته كائنى الملك وقوله وأولى اى لاسناده الحل إلى على المذكور لا إلى المذكور نفسه كافتل الاصل فانه  
لا يصح الاعلى التجوز اه سم (قوله لان ذلك اسهل الخ) علة لقوله وان يعتمد يساره وقوله ولانه المناسب  
الخ علة لقوله ناصبا بناء اه شيخنا ويصح ان يكون كل من التعليلين راجعا لكل من الدعوتين اه لكاتبه  
(قوله وبعضهم أخذ بمقتضاه الخ) ظاهر صنيع الشارح ان هذا الخلاف في البول والفاضل وليس كذلك  
بل ذلك البعض قيد بالبول فقط وعبارته ولو بال قاتما فخرج بينهما فيتمدهما انتهت هذا وما حكم الفاضل  
فان خاف منه التنجيس اعتمدت معا والا اعتمد اليسار فقط اه ع ش على مر قطع من هذا ان قول  
الشارح وبعضهم الخ مراده الجلال المحلى وانه نقل عبارته بالملنى لا باللفظ وفي قول على الحل قوله فلو بال  
قاتما الخ اعتمد شيخنا الرمل مخالفا لشيخ الاسلام والمراد بالبعض في عبارة الجلال المحلى وخرج  
بالبول الفاضل قاتما فهو كالجالس في اعتمادياره وإن كان القيام مكروها في كل منهما نعم إن خشي  
التنجيس في حالة تميز خلافا اه (قوله ولا يستقبل القبلة الخ) تنبيه لا يخفى ان المراد باستدبارها كشف  
دبره الى جهتها حال خروج الخارج منه بان يجعل ظهرها الى كاشفا لدبره حال خروج الخارج وانه إذا  
استقبل او استدبروا استدبروا جهتها لا يجب الاستتار ابضا عن الجهة المواجهة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً  
إلى تلك الجهة حال الخروج لأن كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة لانه استدبارها  
خلافا لما تومنه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعمل ان من قضى الحاجتين معالم  
يجب عليه غير الاستتار من جهة القبلة اذا استقبلها او استدبرها ففطن لذلك اه سم اه شوبرى  
وعبارته قول على الحل في الحديث قوله يقول ولا غاطت ف ونشر مرتب اى لا يستقبلها يقول ولا  
تستدبرها بفائط لان الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه الاستدبار جعل الشيء جهة دبره فلو  
استقبل وتغوط او استدبر بال لم يحرم وكذا الاستقبال ولوى ذكره مينا ويسار خلاف عكسه لوجود  
الاستقبال بالمورق الخارج معاني العكس دون ما قبله بما ذكره علم سقوط ما شنع ببعض اكابر الفضلاء  
او العلماء على بعض الطلبة حين توقف في حكم تمارضها لانه لا يتصور وجودهما ماضلا عن تمارضهما  
فذكر شيخنا في شرحه وغيره مغلظة من الحكم المذكور وما لولا مما قلبي من التعارض بل يقال انهما  
أشدرمة فيجب ان اذا تعذر اجتنابهما ما فراجع وحرر وافهم انتهت وقد علمت رده من كلام سم  
وعبارة شرحه ويرى مان اى الاستقبال والاستدبار في الصحراء يعين الفرج ولوم عدمه بالصدر لعين  
القبلة لاجبتها فيما يظهر انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله يعين الفرج اى الخارج منه كما قاله  
الشهاب بن حجر ولا يخفى ان معنى الاستقبال بالفرج المذكور جعله جهة القبلة فيلزم ان يكون الاستدبارية  
يجعله في الجهة التى تقابل جهة القبلة فاذا تنوط هو مستقبل القبلة بصدده فهو مستدبر القبلة عكسه بكسه  
لحينئذ اذا كان صدره او ظهره لقبلة وبال او تنوط بلا ستره حرم عليه مطلقا لانه امام مستقبل او  
مستدبر اى ما لم يلفت ذكره في مسألة البول الى جهة اليمن او الشمال ووجهه الشباب ابن قاسم في  
شرح العباب بما حاصله انه اذا استدبر بالخارج لم يكن بينه وبين القبلة ساتر الا انياه وذكره او  
انياه فقط وذلك غير كاف في الستر لكنه بناء على ما مضى عليه كثير من المدار في الاستقبال والاستدبار

وحله مكروه لاحرام قاله في  
الروضة وتعميرى بذلك  
أعم وأولى من قوله ولا  
يعمل ذكر الله (و) ان  
(يعتمد) في قضاء الحاجة ولو  
قامت يساره ناصبا بناء بان  
يضع أصابعها على الارض  
ويرفع باقيها لأن ذلك  
اسهل الخروج الخارج  
ولانه المناسب هنا وقول  
الاصل ويعتمد جالسا  
يساره جرى على الغالب  
وبعضهم أخذ بمقتضاه فقال  
ويعتمد قاتما وما قلناه  
أوجه (و) ان لا يستقبل  
القبلة ولا يستدبرها (

في غير المدل لذلك

بالهدول بالترج ولا يخفى ان المرجع واحد غالباً والخلاف اتمامه في مجرد التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة  
وتنوطاً فاشارح كالشباب ابن حجر يمانية مستقبلاً واذا جعل صدره للقبلة وتوطب يمانية مستقبلاً  
والشباب بن قاسم كنيته يمكن ذلك واذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبالاول مستقبلاً اتماماً  
والثاني مستقبلاً ركضاً نعم يقع الخلاف المعنوي فيه لو جعل صدره أو ظهره للقبلة وأنت ذكره بمناوشة  
وبالفرع غير مستقبلاً ولا مستبرعاً الشارح كالشباب ابن حجر بخلافه عند الشباب ابن قاسم وغيره  
وفي سم ماضه قال في الحاد من المهم ان المراد بالقبلة هنا مله واليه الألبية ويمتثل له من لا يمارد  
حيث أطلق في غير هذا الباب ويمتثل الجمة لقوله في الحديث ولكن شرفوا أو غروا اه ولعل المتجه  
الثاني فهو رأيت شيخنا الزملي قاله وكذا رأيت مر اعتمدته ثم اعتمد الاول (فرع) أشكل على بعض  
ضعفة الطلبة قولهم لو هبت الريح عن عين الكعبة وشالها جاز الاستقبال والاستدبار ولو توارض  
الاستقبال والاستدبار قدم الاستدبار فهو ان المراد وطعم جاز الاستقبال والاستدبار التغيير  
بينهما امكان ما وان المراد بتعارضهما ان يمكن الاضمار فلا يقتضي تقديم الاستدبار وهو خطأ واضح  
بل معنى قولهم جاز الاستقبال الاستدبار انه يجوز الممكن منها فان امكاناً فهو معنى تعارضه وهذا واضح  
لكن الزمان اسوج الالتر من ذلك اه (قوله بسائر) أي ولو من زجاج اه مر وانظر هل يحصل  
الستر هنا يده او لا يشبه الاول فيلججراه شوي (قوله أي مع مرتفع ثلث ذراع) أي ولو كان في بناء سقف  
أو يمكن تسقيفه وخله الاحجاب ان ذلك يستمر من سرته الى موضع قدميه واخذته والشيخنا انه لو قضى  
حاجته فتمتع بالقبلة العادة لا بد ان يستمر من سرته الى موضع قدميه وصيانة للقبلة وان كانت العورة تنهى  
للكعبة قبله ولو تم تعاضده لا بال على مرتفع وجب التراتى الأرض صيانة للقبلة ودان القبلة اتماماً من  
الخارج مع العورة او ما هو حر من لهما من الركبة الى أسفل القدمين خاصة دون ما عدا ذلك وهذا يقتضى  
انه لو افترض طوله بان كان السائر المذكور لا يستمر عورته الى قدميه ولو كان جالساً من الزيادة عليه وأما  
لو كان قصيراً اجداً بحيث يستمر ما بين سرته وركبته بدون السائر المذكور فالظاهر انه أي السائر المذكور  
ولا يكتفى بدونه حرراً قال شيخنا ولا بد ان يكون السائر عرض يسترجع ما توجه به وفي كلام جرحه وان لم  
يكن له عرض لأن القصد تعظيم القبلة لا الاسترفال لا يقال تعظيمها اتماماً يحصل بحجب عورته عنها لا تامة ذلك  
لحل الاستنجاء والجماع اليها اه حل وقوله قال شيخنا أي في شرحه هو عبارة عما عرضا ماعر ضافاً لمعتبر فيه ان  
يستر جميع ما توجه به سواء في ذلك القائم فيه كستره القائم في كستره الجالس اه (قوله ثلث ذراع)  
أي وان حصل الستر باقل من ذلك وفي حق القائم لا بد ان يكون من الأرض الى السرة اه شيخنا (قوله)  
ولو بارخاء ذيله) عبارة عن مر ويحصل بالهدقو الراية والباية وكتيب الرمل وغيره وكذا ارخاء  
الذيل ولو استقبلها بصدرة وحول قبله عنها وبالبحر بخلاف عكسه ولو اشبهت عليه القبلة وجب  
الاجتهاد حيث لا ستر قولاً واستحب وياتى به جميع ماسياتى قبيل صفة الصلاة من حرمة التقليد مع تمكنه  
من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك وحل ذلك ما لم ينفله الخارج أو يضره كتمه والافلا حرج انتهت (قوله)  
في نذنيه) بالذال المعجمة اسم كتاب جعله للشرح الكبير كالدقائق للمناجاة اه براوى (قوله اذا أتيتم  
والناطف) هو مستعمل هنا في حقيقته التي هي المكان المظلم من الأرض وانما يسمى الخارج به من مجاز  
المجاورة اه رشيدى وعبرة عن ش قوله اذا أتيتم والناطف أي المكان المظلم الذي يجوز حمل أتيتم على اذ لم  
والناطف على فعله هو اخرج الفضلة المخصوصة انتهت وقوله أي المكان المظلم الذي يقتضى ان المراد بالناطف  
الحديث المكان المعد لقضاء الحاجة وهذا يخالف ماسياتى للشارح في الجمع بين الأدلة حيث قال على ما لم  
يستر فيه بما ذكر وفسر الحواشي ما لم يستر فيه بالقضاء فهذا يقتضى ان المراد بالناطف في الحديث

(بساتر) أي مع مرتفع  
ثلث ذراع بينه وبينه ثلاثة  
أذرع فاقبل بشرع الآدى  
ولو بداخل ذيله يكره ان  
يحتمل كاجرم به الرافى  
في نذنيه تبعاً للمثول  
واختار في المجموع انهما  
خلاف الاول لا مكره وان  
(ويكره ان بدونه) أي  
السائر (في غير معد) لذلك  
قال صلى الله عليه وسلم اذا  
أتيتم الناطف فلا تستقبلوا

معناه اللغوي وهو الفضاء غير المعدوفى المضباح الغائط المكان المطهر من الارض والجمع غيطان  
اغراضهم أطلق الغائط على المكان المستقذر من الانسان كرامة تسميته باسمه الخاص لانهم كانوا يقضون  
حوادثهم فى المواضع المظلمة فهو من مجاز المجاورة اثم قال عى على مروضة قوهم يجب على الله  
المؤمن نهى عن المحرمات انه يجب منه من الاستقبال والاستدبار حيث امتنع على المكلف بل ينفى  
وجوب ذلك على غير الولي ايضا لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم ياتم الفعل اعم على انى شجاع  
وانظر الولد الصغير ونحوه لو جلس على قصرية للبول أو الغائط لم يكن كالباء فلا يلزم له ستر ولا بد من  
الستر لانه غير معد لذلك في نظر الاقرب انه كالمدو أما الشمس والقمر فبكره استقبالهما دون استدبارهما  
ومحل الكرامة حيث لاساتر كالفلة بل اولى ومنه الحجاب كما هو ظاهره - حج انتهت (قوله) بول  
ولا غائط أى وأما معناه كدم او دوى او مذى او دوا وما فى معناه لا ربح وجماع وفيه دليل الحرمه  
ما ذكر بدون ساتر في غير معدنه على ما هو الظاهر فى ذلك اهـ حلى وفى قول على المحلى (تنبيه) خرج بالبول  
والغائط استقبال القبلة واستدبارها بجماع ايدى فصدو حجامه واخراج قه اوديع اوفى او اقله  
نحاسة فلا حرمه ولا كراهة وان كان الاول تركه تعظيما لها (قوله) ولكن شرقوا والغربوا فان قلت  
ان شرقنا استقبلنا وغربنا استدبرنا قلت هذا الحديث يحول على اهل المدينة ومن دناهم منهم اذا شرقوا  
لم يستقبلوا واذا غربوا لم يستدبروا اهـ زى (قوله) ورويا ايضا الخ ليس غرضه من هذا والذي بعده  
الاستدلال بل غرضه الجمع بينهما بين الاول اهـ شيخنا وفيه نظر لان ما قاله يلزم عليه افعال اثنين فلا دليل  
وليست عادته قالوا ان يقال غرضه بالدليل الاول الاستدلال على قوله ومحرمان الخ وبالثاني  
الاستدلال على قوله ولا يستقبل القبلة اخذ منه قضاء هذا ليس بهرام وبالثالث الاستدلال على حكم  
المعد الذى هو مفهوم التفصيل في غير المعدو اما مقدمه على لاجل ان يضمه للدليل الثاني فيشرب الى معارضتها  
للاول فاشار الى الجمع فيما لخص الاستدلال اهـ لكانته (قوله) قضى حاجته فى بيت حفصة ) اى فى غير  
معدوم وجود الساتر المتقدم وقوله مستدبر الكعبة اى مع وجود الساتر فهو دليل لجواز الاستقبال للقبلة  
بالستر فى غير المعدو فيها ايضا دليل لجواز الاستدبار للقبلة مع وجود الساتر فى غير المعدو على حل هذا  
الحديث على ذلك وقوله يكرهون استقبال القبلة بفروجهم اى فى المدققا او قد فعلوا اى الكرامة  
اى قالوا بها حولوا بمعدنى الى القبلة فيه دليل لجواز الاستدبار فى المدبتر سائر وقوله المفيد للتحريم  
اى على ما هو الظاهر منه وهو عدم وجود الساتر وان المحل خير معد اهـ حل (قوله) فى بيت حفصة)  
يعنى ام المؤمنين بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ولدت وقريش بنى البيت قبل المبعث بخمس  
سنين وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فى شعبان سنة اثنين او ثلاث من الهجرة وتوفيت فى شعبان  
سنة احد او خمس او سبع واربعين وقيل سنة سبع او ثمان وعشرين وهى ابنة ستين سنة اهـ  
برماوى (قوله) مستقبل الشام) بالهمز وتركه اهـ برماوى (قوله) وروى ابن ماجه ) هو ابو عبد الله  
محمد بن يزيد الربيعى مولاهم القزوينى روى عن ابي الطيب البغدادى وغيره الترقى سنة ثلاث  
وثمانين ومات ابن ماجه (قوله) فقال او قد فعلوها ) بفتح الواو اى الحصة والقصة الدال عليها  
الكلام السابق فالهنى او قد فعلوا كرامة ذلك اى قالوا بكرامته حولوا الخ اهـ برلى واما قال ذلك  
مبالغته فى رد عليهم اهـ لكانته (قوله) او قد فعلوها) اى الحصة التى هى الكرامة اى اعتقدوها اهـ تقرير  
وقال شيخنا الحنفى هذا معطوف على مقدراى اعتقدوها وقد فعلوها او اكرهوها وقد فعلوها اى  
فعلوا بمقتضاها وهو الاجتناب اهـ (قوله) حولوا بمعدنى) اى اجعلوا مقدنى اى المحل الذى اقتضى  
فيه الحاجة الى القبلة قالوا فيه قوله بمعدنى صلة حولوا وهى زائدة اهـ تقرير عشائوى وكانت مقدته صلى الله  
عليه وسلم ليتبين كان يجلس عليها حال قضاء الحاجة اهـ تقرير بعضهم وفى قول على المحلى قوله فعلوها اى

القبلة ولا تستدبروها  
يبول ولا غائط ولكن  
شرقوا أو غربوا رواه  
الشيخان ورويا أيضا أنه  
صلى الله عليه وسلم قضى  
حاجته في بيت حفصة  
مستقبل الشام مستدبر  
الكعبة وروى ابن ماجه  
وغيره باسناد حسن أنه  
صلى الله عليه وسلم ذكر عنده  
ان ناسا يكرهون استقبال  
القبلة بفروجهم فقال أو  
قد فعلوها حولوا بمعدنى الى

الكرامة بمعنى اعتدوها وما يعني فلما ابدل دليها او بمقوت منهم فهو توخي لهم و اشار بقوله حولوا  
 بمقعد في القبة الى انهم انما كروا ما فعل عنهم اعتقاد على فعله صلى الله عليه وسلم من جهلة قد منه لغير  
 القبة فهو تأكيدي و ما فهموهو المقعدة اسم لحوجرين يجلس قاضي الحاجة عليهما و بينهما منخض  
 اه (قوله لجمع أمتنا الخ) هذا لجمع يدل على التعارض بين هذه الاخبار الثلاثة ادنى قوله اذا أتيت  
 التناط الخ وقوله ورويا ايضا الخ وقوله وروى ابن ماجه الخ ووجه التعارض ان الاول يدل على حرمة  
 الاستقبال والاستدبار مطلقا اي مع السائر وبدونه والاخران يدلان على جوازهما للثلاثة الاول منها  
 على جواز الاستدبار والثاني منها على جواز الاستقبال ووجه الجمع ان الاول من الثلاثة يدل على  
 حرمة الاستقبال والاستدبار مطلقا اي مع السائر وبدونه والاخران يدلان على الجواز مع السائر  
 وهذا مراد الشارح في المحل الدافع للتعارض لان قوله بخلاف ما استترفيه بذلك يرجع للاخيرين وان  
 كان الثالث في المذهب الا ان الشارح لم ينظر للمذهب وغيره اه عثمانى (قوله ايضا لجمع أمتنا الخ)  
 عبارة المحلى لجمع الشافعي الخ قال قل عليه ففسه الجمع للاصحاب كما في عبارة بعضهم كالمنهج على  
 ضرب من التجوز اه (قوله على ما لم يستتر فيه بما ذكر) اي على قضاء لم يستتر فيه بما ذكر لانه اي  
 القضاء المذكور الخ بخلاف ما استتر فيه بذلك اي بخلاف بناء استترفيه بذلك الخ كما فعله صلى الله عليه  
 وسلم اي في بيت خصصت قوله وان كان الاول لتأخره هذا في مقادير المجموع من ان فعل ذلك  
 خلاف الاول لا مقدمه عن الرافعي من كراهة ذلك وقوله ولا خلاف الاول اي كما يفهم ذلك من  
 انكاره صلى الله عليه وسلم على أولئك الناس و امره بتحويل مقعده الى القبة اه حل (قوله كما فعله النبي)  
 اي في المكان الغير المذموم السائر لبيان الجواز اي فهو صلى الله عليه وسلم يفعل خلاف الاول بل  
 والمكروه للتشريع وبناب عليه ثواب الواجب اه تقرير بعضهم (قوله وان كان الاول لتأخره)  
 اي في غير المذهب اه شيخنا (قوله اما اذا كان في المذهب الخ) لا يبعد ان يصير مذهبنا الحاجة فيه  
 مع قصد العود اليه لذلك اه سم اه شوري و عبارة الرشدي قوله في غير مذهب في الحرمة فهو  
 صريح في انه اذا اتخذ له محلا في الصحراء بغير سائر وأعد له قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه  
 لجهة القبة وسياق التصريح به ايضا ومنه ما يقع للسافر ان اذا نزلوا ببعض المنازل انتهت (قوله في التق  
 الاول هو قوله ولا يستقبل القبة الخ وقوله وبعدمه في الثاني هو قوله ويحرم ان بدونه الخ اه شوري  
 (قوله وان يبعد) عبارة المختار البعد عند القرب وقد بعم بالضم بعد فهو يبدأ متباعد او يبعد غير ما بعده  
 ويبعد تبعا اه بحروفه وهو يفيد ان بعد بالضم لازم وان ابعد متد عليه فلا يقال ابعد في المكان وانما  
 يقال بعد اه وفي المصباح ان ابعد يستعمل لازما ومتعديا فاللزام ابعد بدع المنزل بمعنى تباعدوا والمتعدي  
 ابعدته اه وعليه تجوز قراءته بضم الياء وكسر العين ايضا على هذا فيفيد بعد اللازم مستويان اه  
 ع ش (قوله ايضا وان يبعد عن الناس) أي ولو في البولوي ومن ان ينيب شخصه حيث امكن اه شرح  
 هر والوجه انه لا فرق بين البائل القائم والقاعد خلافا للزكبي ولا ينعين بين المتخوف طاعة شيخنا في شرح  
 الباب اه شوري (قوله وان يستتر عن اعينهم) اي عن محتمل مروءة من يحرم نظره لمورته ولا ينعض  
 بصره بالفضل عنها وحيث يتدفق ما يقال ما فائدة السترة عن اعينهم مع البعد عنهم الى الحد المذكور وقوله في  
 ذلك اي في حال قضاء الحاجة اه حل (قوله وان يستتر عن اعينهم) اي بغير نحو زجاج اه مر اه  
 شوري اي وبغير ما صاف بخلاف سائر القبة كما مر قل على المحلى (قوله ثلث ذراع فاكثر) اي في الغلب  
 فان حصل السترة باقل من ذلك كني وهذا حق المجالس اما القائم فلا بد فيه من ستر ما بين ستره وركبته اه  
 لكانه وعبارة حل قوله ثلث ذراع ظاهره ان حصل ستر المورة بدون ذلك لضعف بدن قاضي الحاجة  
 وقديوه بان مادون ذلك لا يعد ستر عا وفيه نظرو الذي ينفى اعتبار ما يحصل بستر المورة زاد او نقص

القبة لجمع أمتنا أخذ  
 من كلام الشافعي رضي الله  
 عنه بين هذه الاخبار يجعل  
 أولها المقيد للحرمة على  
 ما لم يستتر فيه بما ذكر لانه  
 لمسته لا يشق فيه اجتناب  
 الاستقبال والاستدبار  
 بخلاف ما استتر فيه بذلك  
 فقد يشق فيه اجتناب ما ذكر  
 فيجوز فعله كما فعل النبي  
 صلى الله عليه وسلم لبيان  
 الجواز وان كان الاول لنا  
 تركه اما اذا كان في المذهب ذلك  
 فلا حرمة فيه ولا كراهة  
 ولا خلاف الاول قاله في  
 المجموع وتقيدي بالسائر  
 في الشق الاول وبعدمه في  
 الثاني مع التقييد فيما بغير  
 المذهب لذلك من زيادتي (و)  
 ان (يبعد) عن الناس في  
 الصحراء ونحوها الى حيث  
 لا يسمع للخارج منه صوت  
 ولا يشم له ريح (و) ان  
 (يستتر) عن اعينهم في ذلك  
 بحر ترفع ثلث ذراع فاكثر بينه  
 وبينه ثلاثة أذرع فاقبل ولو  
 بارخاء ذيله ان كان يصحراه  
 أو بناء لا يمكن تسقيفه

وما ذكره جوافيه على الغالب انتهت وفي قول على المحل والتقييد بثلاث ذراع وثلاثة أذرع غير معتبر لأنه ناشئ عن توم اتحاد سائر القبلى الاعين وليس كذلك لأنه لا تلازم بينهما اهـ (قوله مسقف) يضم وسكون السين الملهة وفتح القاف أفصح من فتح السين وتشديد القاف اهـ برماوى (قوله) أو يمكن تسقيفه أى عادة وليس داخله من ينظر إليه ممن يحرم نظره والاحرم كاسياقى اهـ سم على المنهج اهـ عش على مر (قوله) حصل السر بذلك عبارة مر كناه السر يتبع وجدوا وان تباعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع انتهت (قوله) أيضا حصل السر بذلك أى عن الاعين ولا حاجة للدرتفع بخلاف ما تقدم فى استقبال القبلة أنه لا بد من المرتفع المذكور ولو فى البناء المذكور ولا نه لا يمكن النظر إليه إلا بالتطلع فىحصل السر بذلك وان بعد عن الجدار أكثر من المسافة المذكور قوا نالم يكف هذا فى السر عن القبلة كما تقدم لان

القصص كما مر تعظمها ولا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورتها لمن يحتمل سروره ممن يحرم عليه نظرها وهو حاصل مع ما ذكره اهـ حل (قوله) اذا لم يكن ثم الخ هذا الذى صادق بصره ثلاثا اذا لم يكن احد اصلا او كما يؤيد بغير نظره او لا يفيض ولكن يجوز له النظر قال ستر فى الاحوال الثلاثة مندوب (قوله) والا وجب الاستئذان أى لان وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه ولا يشكل عليه جواز خروجه الى الاسفارة وعلى الرجال الغض لان المورة هنا اقبح قاله حج اهـ لوفى قل على المحل ووجوب غض البصر لا يسقط وجوب الستة نعم ان علم غض البصر بالفعل لم يجب الستة (قوله) عليه يعمل أى على هذا التقيد فقوله يجوز كشف المورة الخ أى اذا لم يكن ثم من لا يفيض بصره الخ قوله اما يحضرة الناس الخ أى اذا كانوا يحرم نظره لا يفيض داخل فى الشقين ويمكن ان يكون ايضا فى تغييره بالجواز بان يعمل على خلاف الاولى المفهوم من كون الاستئذان فى هذه الحالة مستحبا اهـ لكانته (قوله) فى الخلوة يدل عما فيها المراد بها البناء المسقف والذى يمكن تسقيفه اهـ شيخنا الاول ان يقال المراد بها ما ليس بحضرة الناس ولو محرم دليله ما قبله بقوله اما يحضرة الناس الخ (قوله) اما يحضرة الناس فيحرم كشفها أى سواء كانوا يفيضون او لا وهذا هو المعتمد اهـ شيخنا وجوابه عارضة شرح مر ومحل عد ذلك أى الاستئذان من الاداب اذا لم يكن بحضرة من يرى عورته من لا يحل له نظرها اما يحضرة فيكون واجبا اذا كشفها بحضرة حرام كما مرح به فى شرح مسلم واعتمده المتأخرون وهو ظاهر ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو اخذه البول وهو محسوس بين جماعة جاز له التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقت الحاجة لم يجد الامام يحضرة الناس جاز له كشفها ايضا كما يحتمل بعضهم فيها وظاهر التمييز بالجواز فى الثانية انه لا يجب فيها الواجب وجوب فارق ما افق به الى الفرححة تعالى فى نظرها من الجملة حيث خاف فوات الا بال كشف المذكور حيث جملته جازر الا واجبا قال لان كشفها بسوء صاحبها بان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت انتهت وتكتب عليه عش قوله ولو اخذه البول أى بان احتاج اليه وشق عليه تركه ويغنى انه لا يشرط وصوله الى حديثى معه من عدم البول محذور تيمم ثم تغييره بالجواز يقتضى اباحته مطلقا وبغنى وجوبه اذا تحقق الضرر وتركه وقوله جاز له كشفها اهم حرمة الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وبغنى ان محل الحرمة حيث غلب على ظنه امكان الاستنجاء فى محل لا ينظر اليه احدين يحرم نظره من الاجاز له الكشف فى اول الوقت كما قيل مثله فى فائدة الطهورين والتيمم فى محل يناب فيه وجود الماء اهـ (قوله) حال قضاء حاجته المحتشد الكراهة مطلقا حال قضاء حاجته وقهر بعضه لان الاداب للحل وان كان قضية كلام الشيخين ماضى عليه الشارح اهـ شوبرى (قوله) قال الكلام عنده مكروه أى ولو بالفرات خلافا للاذرى حيث قال بتحريره اهـ حل ومثله شرح مر وهل من الكلام ما يابى به قاضى الحاجة من التنجس عند طرق باب الخلاه من الغبر ليعلم هل فيه احد ام لا فيه نظر والاقر ان مثل هذا لا يسمى كلاما وتقدره فهو لحاجته فى دفع دخول من طرق الباب عليه لظنه خلوا المحل اهـ عش على مر

فان كان ببناء مسقف أو يمكن تسقيفه حصل الست بذلك ذكره فى المجموع وفيه ان هذا الادب متفق على استحبابه وظاهر ان عمله إذا لم يكن ثم من لا يفيض بصره عن نظره عورته ممن يحرم عليه نظرها ولا وجب عليه الاستئذان وعليه يحمل قول النووي فى شرح مسلم يجوز كشف المورة فى محل الحاجة فى الخلوة كحاجة الاغتسال والبول ومعاشرة الزوجة اما يحضرة الناس فيحرم كشفها (و) ان (يسكت) حال قضاء حاجته عن ذكر وغيره قال الكلام عنده مكروه إلا لضرورة كانهار أى

فلو علس حداقة تمايل  
بقبله ولا يحرك لسانه وقد  
روى ابن حبان وغيره  
خبر النهي من التحدث  
على الفاتق (و) ان لا يقض  
حاجة (في ماء راكد)  
النهي عن البول فيه في خبر  
مسلم ومثله الفاتق بل أولى  
والنهي في ذلك للكرامة  
وان كان الماء قليلا لا مكان  
طهره بالكثرة اما  
الجاري في المجموع عن  
جماعة الكرامة في القليل  
منه دون الكثير ثم قال  
وينبغي ان يحرم البول في  
القليل مطلقا لان فيه اتلافا  
عليه وعلى غيره واما  
الكثير فالاولى اجتنابه  
(و) لا (في حجر) النهي  
عن البول فيه في خبر ابن  
دارود وغيره وهو بضم  
الجم و اسكان الحاء الثقب  
والحق به السرب بفتح  
السين والراء وهو الثق

(قوله فلو علس) هو بفتح الطاء في الماضي وبكسر ها وضمها في المضارع من باب ضرب وباب نصر اه  
شورى (قوله حداقة قبله) ولا يطلب تشمت لعدم طلب الحمد لفظا اه تقرير بعضهم وهل يثاب على  
ذلك اثم لا فيه نظرو الاقرب الاول ولا ينافيه ما في الاذكار فتروى من ان الذكر القليل مجرده لا يثاب  
عليه لان عمله في الطلب وهذا مطلوب فيه خصوصا ثم ظهر قول الشارح ولا يحرك لسانه انه لو حرك  
لسانه وان لم يسمع نفسه كان منبعا عنه ان ابن عبد الحق وليس كذلك اه قلت يمكن الجواب بان تحريك  
اللسان اذا اطلق اصرف الى ما يسمع به نفسه لان التحريك اذا لم يسمع به نفسه لا أثر له حتى لا يثبت به من  
حلف لا يتكلم ولا يجوز به في الصلاة لكونه لا يسمى قراة ولا ذكر الى غير ذلك من الاحكام اه ع  
مر (قوله وقد روى ابن حبان الخ) لم يقل لحديث ابن حبان الخ كما هو عاده لان هذا الحديث فيه دلالة على  
بعض المدعى كرامة التحدث على البول والفاطق فلو قال لحديث الخ اعترض بان لا يثبت فيه دلالة على جميع  
المدعى بخلاف ما فعله اه ح ف (قوله في ما راكد) أي مملوك له أو مباح بخلاف المملوك للغير أو المسبل  
فيحرم قطعا لكن في كلام الاستاذ في الحسن البكري انه اذا كان مستحرا لا يحرم اه ح ل وعلى التفصيل  
بالنهار اما بالليل فيكره مطلقا ولو مستحرا اه شيخنا عبارة شرحه ولا يبطل في ماء راكد أي مملوك  
له أو مباح قليلا كان أو كثيرا لما فيه من تنجيس القليل واستفاد الكثير مالم يكن مستحرا بحيث لا تعافه  
الانفس بحال فيما يظهر لا يقال لم يحرم في الماء مطلقا اذا كان عذبالا نه روى فيكون كالطعام لا ناقول  
الطعام نجس ولا يمكن تطهير ما نعه واما الماء فقد دفع النجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمعلومات وانما لم  
يحرم في القليل لا مكان طهره بالمكثرة اما الجاري فيكره البول في القليل منه دون الكثير  
إلا ان يكون ليل فيكره أيضا لما قيل من ان الماء بالليل ماوى للجن وحيث حرم البول او كره  
فالتعظيم أولى قال في المهمات والذي يتجه ويعين الفتوى به انه كان في الوقت لم يكن هناك غيره  
ولم يكن منظرها يحرم فضاؤها فيه لانه بمنزلة الاصاب ولو انتمس مستحجر في ماء قليل حرم وان قلنا  
بالكرامة في البول فيه لما فيه من تنجيسه بالنجاسة خلافا لبعض ويكره البول ونحوه بقرب القبر  
المحترم ويحرم عليه وأحق الاذرى بحثا البول الى جداره البول عليه وعلى نحو عظم ما يتبع الاستحباب به  
لحرمة ويحرم في المسجد ولو باناء بخلاف الفصد فيه لحنفة الاستقدار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره  
بشرطه كما في به بالودرحه اه تعالى انتهت قال الادريج والظاهر تحريمه بين القبور المنكر بنسبها  
لاختلاط ترابها باجزاء الميت اه سم على البهجة اه ع ش عليه (قوله أيضا في ماء راكد) أي غير مسبل  
ولا موقوف وصورة الموقوف كما هو ظاهر ان يقف انسان ضيقة مثلا عملا من غلظتها نحو صهيح أو  
فسقية أو ان يقف بزا فدخل فيه ماء الموجود والمتجدد تبارا لا قالاه لا يقبل الوقف قصدا اه  
رشيدى (قوله والنهي في ذلك للكرامة) حاصل كرامة البول في الماء انه يكره في الليل مطلقا لانه ماوى  
الجن وانما لم يحرم كتنجيس العظم لانه قد لا يتنجس هنا أو لما فيه من تنجيس ما يتناولوه بخلاف  
الماء وكذا يكره في النهار الا في الراكد المستحجر والجاري الكثير ويكره قضاء الحاجة بقرب الماء الذي  
يكره قضاءها فيه لعدم الهي في المراد وص البول في الماء كالبول فيه اه رموى (قوله لا مكان طهره  
الخ) ع ربه الى على القول في الماء المتنجس اذا كثر اصاب كثيرا بانه يستحيل من حالة الى حالة أخرى  
والطهر بجماع الاستحالة بخلاف التطهر فصح قوله لا يصح بيع الماء النجس لانه لا يمكن تطهيره الذي هو  
فعل الفاعل لا الطهر الذي هو أثر ذلك اه رموى (قوله في القليل مطلقا) أي سواء كان جاريا أو راكدا  
وقوله لان فيه اتلافا عليه وعلى غيره يؤخذ منه ان عمله اذا كان مباحا أو مملوكا له كافي ع ش اه (قوله ولا في  
حجر) أي غير مباح للعل ولا يخرج عن الكرامة بقصد اعدا ذلك اه ح (قوله والحق به السرب الخ) في  
المصباح السرب بفتح سين بيت في الارض لا متفذه هو الكروا سرب الوش في سرب هو الجمع اسراب مثل  
سبب واسباب فان كان له متفذي موضع آخر فهو التقي اه وفي قل على الخلى الحجرة الثقب مراد فان على



معنى واحد وهو ما فيه استدارة والسرب والشفق على ما فيه استطالة وفي المصباح شققت شقا من باب  
 قتل والشفق بالفتح انقراج الشيء وهو مصدر في الاصل والجمع شقوق مثل قلس وقلوس واشفق  
 الشيء اذا انقرج والشفق بالكسر نصف الشيء والجانب اه **(قوله)** والمعنى في النهى ما قيل الخ اشار بهذا  
 إلى انه غير مرضى بل غير الجن كذلك كما مر اه رماوى قال شيخنا ويظهر تحريمه فيما اذا غلب على ظنه  
 أن به حواضا محترما يتأذى به أو بهلك اه حلى **(قوله)** ومببر (ريح) أى موضع هبوبا وقت هبوبها ففى  
 المجموع يكره استقبال الريح بالبول وفي كلام حج أى جهة هبوبها الغالب في ذلك الزمن فيكره ذلك  
 وان لم تكن هابة بالفعل اه حل والذى شئ عليه مر أن المراد ما تهب فيه بالفعل اه سم وبعبارة  
 شرح مر ومببر أى محل هبوبا وقت هبوبها كالتقاء كلام المجموع ومنه المراحض المشتركة بل  
 يستند رها في البول ويستقبلها في النائط المائع لتلايترشش بذلك انتهت **(قوله)** ومببر (ريح) هذا فى  
 البول ظاهر ومثله النائط اذا كان ماثما أخذ من العلة اه حرف وبعبارة شرح مر ولا يكره استدار  
 الريح عند التغوط بغير ما تم خلافا لمن قال بها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه اذ ذلك لا يقتضى  
 الكراهة انتهت **(قوله)** لتلايصبه رشاش الخارج أى بولا أو غائطا رقيقا وهذا أولى من اقتصار  
 اللجلال المحلى على الاول والحاصل انه ان كان يبول ويتغوط ماثما كرهه استقبالها أو يتغوط ماثما  
 فقط كرهه استدارها كما فهم ذلك كله من التعليل بخوف عود الرشاش قاله شيخنا في شرح الباب اه  
 شوبرى **(قوله)** ومتحدث أى مباح أو مملوكه يتحدثون فيه مباح فان كان غير مملوكه وغير مباح  
 حرم وان كان لكن يتحدثون فيه بحرم فلا كراهة بل لا يمتد به وربما وجب ان تعين طريقا منهم  
 من ذلك اه شوبرى **(قوله)** ومتحدث الناس أى مملوكه أو مباح ما اذا كان ملك الغير فيحرم حيث علم  
 أنه يتأذى بان لم يرض بذلك ولم يأذن له اه **(قوله)** (طريق) أى مسلكه وهو مفرد وجهه طريقه والمراد به  
 محل مرور الناس ولو بالصحراء اما الطريق المجهور فلا كراهة فيه نعم لا كراهة في مملوكه اه  
 برماوى وإذا قضى حاجته في الطريق وتلف بئس لم يضمن ويفرق بينه وبين التلف بالقمامات حيث  
 يضمن واحدا منها بأن الغالب في الحاجة أن تكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب كما يؤخذ من  
 عنى اه حرف وبعبارة على مر ولو زلن أحد فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاء بتراب  
 أو نحوه لأنه لم يحدث في التلف فضلا وما فعله جائز له اه وسئل العلامة الزبائدى عما لو تغوط في  
 الطريق فهل يجب عليه ان يغطيه بتراب مثلا ام لا فاجاب بأنه لا يغطيه بل يقيه بحاله ليجنب اه  
 برماوى **(قوله)** اتقوا اللعائين المناسب أن يقول للمؤمنين لانهم مملعون لا لعائنا واجيب بأنهما  
 لما نسب في لعن الناس لما نسب اللعن اليهما فيكون مجازا مرسلا فى الحديث مجازان اه شيخنا  
 وهذا يقتضى ان التجوز في الاستاد فيكون مجازا اعتليا من اسناد الوصف الذى حقه أن يستند للفاعل  
 في نفس الامر إلى المفعول وذلك لأن هذين الشخصين في نفس الامر مملعون والملاقة تسبيهما في  
 لعن الناس لما هنا ويصح ان يكون مجازا في الطرف حيث شبه اللعن الواقع عليهما بالواقع منهما  
 بجامع تعلقه بكل منهما واستعمال الأمن الواقع منهما الواقع عليهما واشتق منه الامان بمعنى المؤمن  
 وحيدت فلا استناد حقيق لتجاوز فيه فالعجز اما في الطرف واما في الاستاد لافهما معا كما تراه  
 البصنى اه لكاتبه **(قوله)** اتقوا اللعائين المناسب لقوله اتقوا ان يجعل على الفاعلين فيكون قوله  
 فقال الذى على حذف مضاف أى تعالى الذى وتكفى المطابقة بحسب المعنى فلا يضر الأفراد ويجوز  
 أن يجعل على الشخصين بتقدير اتقوا فعل اللعائين وهو ظاهر قوله تسبب الخ فلا حذف في الذى  
 يتخل ومطابقة بحسب المعنى وقال العلامة المتأوى الامان المأخوذ من لاعن اسم فاعل بمعنى مملعون  
 كقولهم سر كاتم معنى مكتم اه برماوى **(قوله)** الذى يتخل الخ اعاد على الاعبار بالتى إلى المفرد

والمعنى في النهى ما قيل ان  
 الجن تسكن ذلك قد  
 تؤذى من يبول فيه  
 وكالبول النائط (ومببر  
 ريح) لتلايصبه رشاش  
 الخارج (ومتحدث)  
 للناس (وطريق) لخبر مسلم  
 اتقوا اللعائين قالوا وما  
 اللعائين قال الذى يتخل في  
 طريق الناس أو في ظلم  
 تسبب بذلك في لعن الناس  
 لها كثيرا عادة قنسب  
 اليهما بصيغة المبالغة والمعنى  
 احذروا سب اللعن  
 المذكور والحق بطل الناس

إشارة إلى أنها لحسنتها كالشيء الواحد أو يقال المطابقة موجودة لأن الذي يطلق على الشيء والجمع كقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا البحر حوى أو يقال أو بمعنى الواو أو كأنه قيل الذي يتخلل في طريق الناس والذي يتخلل في ظلمهم اه عرش (قوله مواضع اجتماعهم) أى لحديث مباح أما الحرم فلا يكره بل لو قيل بنده تغيرا لهم لم يبد وقد يجب أن أرم عليه دفع معصية ولا يكره في الاجتماع لمكروهه أن يثق ذلك أو ظن وينبغي في الشك الكراهة نظرا إلى أن الأصل في الاجتماع الإباحة اه برماوى (قوله وظاهر كلامهم أن التثبوت في الطريق مكروه) أو كراهة تنزيه وهو المتمدن وقوله لما فيه من إيداء المسلمين دفع بغيره بحق وقوله وتقل في الروضة الخ مرجوح قال العلامة حج وهو وجه وإن سكتنا عليه في الشهادات للعلم بها ذكرنا هنا اه برماوى (قوله عن صاحب المدة) يضم العين المهملة وهو أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري اه برماوى (قوله وتحت ما يشر) أى ما من شأنه ذلك وأنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودى الصغير والمراد بفتح ما يصل إليه التمر الساقط غالبا عادة بالتمر ما يقصده بالانتفاع أو كالاكتناض أو شما كالساجين أو تدويا كورق الورد أو دينا كالقرظ أو استعجالا كالسدرا وغير ذلك مما عافا النفس الانتفاع به بعد تلويثه اه برماوى (تنبيه) قال العبادى وسق الشجر بلماء التجسس كالبول اخذا من الملة فراجعه اهقل على المحلى (قوله أيضا وتحت ما يشر) ينبغي إذا كانت الثمرة والارض له أو كانا معا وبين وأما إذا كانت الثمرة له دون الارض فإن جازله قضاء الحاجة بان كان المالك رضى بذلك فالكره من جهة الثمرة وإن لم يجز جازمته اه أيضا وإن كانت الارض له دون الثمرة فالكره لثمرة والافاخره أيضا وينبغي أن يكون المراد بالثمره ما يشمل ما لا يؤكل مما ينفع به في نحو دواء أو دباغ وما يشمل الاوراق المتخف بها كذلك فليتلما اه سم (قوله قضاها في النفس) في اختراعاف الرجل الطعام والشراب بغيره عيافا كرهه فله بشر به فهو عافاه والظاهر أن هذا الفعل منصوب عطفا على المصدر قبله وان على اسم خالص فعل عطفه تصبى أن ثابنا أو منخذه (قوله ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأنه أن يشر لكنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر اه سم على المنهج أى فكره البول تحته ما لم ينبغ على الفطن حصول ما يطره قبل أو أن الأثمار اه عرش على مر (قوله بخلاف المعدن ذلك) نعم لو كان في المعدن ما معكوس كره ذلك فيه كما يكره في ذهب الریح كما هو قضية تعليم اه شرح مر (قوله وإن يستبرى من بوله) في البخارى عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بمحاط من حيطان المدينة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما فقال صلى الله عليه وسلم يعذبان وما يعذبان في كبير ثم قال بل إنه كبير أحدهما فكان لا يستبرى من بوله وأما الآخر فكان يمشي بين الناس بالثيمة اه وقوله بمحاط أى بستان من النخل عليه جدار وقوله وما يعذبان في كبير أى كبير تركه عليهما وقوله بل إنه كبير أى كبير من جهة المعصية أى ليس بكبير في مشقة الاحتراز عنه أى كان لا يشق عليهما الاحتراز عن ذلك لثوقته كبر بعضهم الرقي تخصيص البول والثيمة بعذاب القبر وهو أن القبر أو منازل الآخر قوفه ما يؤخذ ما يقع في القيامة من العذاب والثواب والمعاصي التى يعاقب عليها يوم القيامة ترعان حقوقه وحق لعباده وأول ما يقضى فيه من حقوق الله عز وجل الصلاة ومن حقوق العباد الدماء وأما البرزخ فيقتضى فيه مقدمات هذين الحقيقتين ووسائلهما فقدمة الصلاة والطهارة عن الحدث والحيث ومقدمة الدماء الثيمة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليهما اه برلى (قوله يتنحى وترد ذكر) عبارة شرح مر ينحوى أى وضع المرأة يراها على عاتقها وترد ذكر ثلاثا ناما يسبح بأهلام يراما ومسبحتهم بجامع العروق إلى راس ذكر موبته بلطف ولا يجهز خلافا للغوى لأن آدمان ذلك يضره وقول ابن زرة يضع أصبعه الوسطى تحت ذكره والسبابة فوقه مرود بان من

في الصيف مواضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وشغلها لفظ متحدث بفتح الدال أى مكان التحدث قال في المجموع وغيره وظاهر كلامهم أن التثبوت في الطريق مكروه وينبغي تحريمه لما فيه من إيداء المسلمين وتقل في الروضة كاصلها في الشهادات عن صاحب المدة أنه حرام وأقره كالطريق فيما قاله المتحدث (و) تحت (ما) أى حجر (يشر) صيانة للثمرة الواقعة عن التلويث قضاها في النفس ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره (و) أن (لا يستنجي بما في مكانه) يقيد دته بقوله (أن لم يعد) لذلك بل ينتقل عنه لثلا يصيبه رشاش ينجسه بخلاف المعدن لذلك والمستنجى بالحجر (و) أن (يستبرى من بوله) عند انقطاعه بتنحى وترد ذكر

فرداته وقضية كلامهم استحباب الاستبراء من الفائط أيضا ولا يمد فيه انتهت وقوله ولا يمد فيه  
وانظر بماذا يحصل قال لم ارفه شيئا وقياس ما في المرأة يضع اليسرى على جري الفائط ويتحمل عليه  
ليخرج ما فيه من الفضلات ان كان احد شريكه **(قوله)** ونفذ ذكره وبالمنافاة فوق كاجبتا شارح التحرير  
في اللغة وهو الجذب بخلافه بالملئكة فانه ضد انظم اه شورى وفي المختار في محبت التاء المشاة من فوق انتر  
جذب بشدة وبه نصر وفي الحديث فليتر ذكره ثلاث مرات يعني بعد البول اه وبارة البر ماوى قوله ونتر  
ذكر اى ثلاث مرات وهو بالمشاة الفوقية بعد النون الجذب واما بالملئكة فهو الرى بالفريق ويسن ان  
يكون بلطف ولا يجذب لان إمدان ذلك بضره انتهت **(قوله)** وغير ذلك منه المثنى وأنه كاقيل سبعون  
خطوة وبارة الخطيب وابن عبد الحق وكثير ما قيل فيه سبعون خطوة اه وفيه فطر ويظهر انه لا يتقيد  
بمدد بل بما يقبل على الفان انقطاعه به اه قل على المحل **(قوله)** عدم عوده زاد في الكفاية ولاز الماء  
البارد يقطع البول على ما قيل اه برماوى **(قوله)** وقال القاضي بوجوبه ما ذكره القاضي من وجوبه  
محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج شئ منه إن لم يستمرى اه مر اه شورى **(قوله)** وان يقول عند  
وصوله الخ) اى سواء قضى حاجته او لا دخل لها او فرض آخر وقوله وعند انصرافه اى اذا قضى  
الحاجة ولا فلا يقول شيئا اه حرف وبارة القليوبى قوله غفرانك الحمد لله الذى الخ هذا بالنسبة  
لقاضى الحاجة واما غيره فيقول ما يناسب انتهت **(قوله)** ايضا وان يقول عند وصوله اى قبل وصول  
ما يناسب اليه ولومن اول دلهيل طويل وإن كان دخوله لغير قضاء الحاجة كامر اه قليوبى وبارة حج  
اى وصوله لمحل قضاء حاجته او لايه وإن بعد عمل الجلوس عنه فاذا غفل عن ذلك حتى قاله خ قبله انتهت  
ولامانع ان الله تعالى يحصنه كالإذا تلفظ به فلو كان الجنى اطروشا فلا مانع ان الله تعالى يلهمه ان  
هذا ذكر الله تعالى قبله ولا يختص ذلك بالبيان بل يفعله الصغراء ايضا اه برماوى **(قوله)** بسم  
الله) يبنى ان لا يقصد به القرآن فان فعل كره قاله شيخنا في شرح العباب ولا يزيد الرحمن الرحيم لان  
المحل ليس محل ذكر اه شورى **(قوله)** بسم الله اللهم إني أعوذ بك الخ) وإنما قدمت البسملة متاعلى  
الاستعاذة بخلاف القراءة لان التعمد هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التعمد عليها بخلاف  
ما نحن فيه اه شرح مر **(فرع)** دخل الحلاء بطفل لفضاء حاجة الطفل فهل يسن ان يقول على وجه  
التيابة عن الطفل بسم الله اللهم إني أعوذ بك اى يقول انه بعد ذلك او لا يسن قول شئ من ذلك فيه نظر  
ولا يبعد ان يقول انه يعوذ بك او انى اعذبه بك وفى ظنى ان الغاسل للبيت يقول بعد الغسل ما يقوله  
المغتسل ويقول اللهم اجعله من التوابين الخ واجعلنا وياه الخ فغير اجمع شرح المنهاج او شرح العباب  
فى غسل الميت اه سم على المنهج ومن ذلك ارادة ام الطفل وضع الطفل فى محل لقضاء حاجته ومنه اجلاسه  
على ما يسمونه بالقصرية فى عرفهم اه شرح عليه **(قوله)** اللهم انى أعوذ بك من الخبث الخ) قال ابن  
المعاد هذا الذى كبريد على ان ايلس نجس العين لكن ذكر البغوى فى شرح السنة انه طاهر العين  
كالمشرك واستدل بانه صلى الله عليه وسلم امسك ابليس فى الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجسا لما امسكه  
فيها ولكنه نجس الفقل من حيث الطبع اه سم على حج اه شرح على مر **(قوله)** اللهم انى أعوذ  
بك الخ) ذكر فى المجموع عن جمع أنه لا تحصل تأدية السنة الا بتأخير الاستعاذة عن البسملة ويحتمل  
منه فى تأخير الحمد عن سؤال المغفرة لميتا بل اه شورى **(قوله)** وعند انصرافه) اى بعد ما موان  
بعد كدلهيل طويل كامر اه قل **(قوله)** ايضا وعند انصرافه الخ) فيه العطف على معمول على ما عين مختلفين  
وهما اى المأملان المختلفان يقول وعند معمول يقول بسم الله ومعمول عند لفظ وصوله وانصرافه  
معمول على وصوله الذى هو معمول عندو غفرانك معطوف على بسم الله الذى هو معمول ويقول لاحل

وغير ذلك وإنما يجب لان  
الظاهر من انقطاع البول  
عدم عوده وقال القاضي  
بوجوبه وهو قوى دليلا  
(و) ان يقول عند وصوله  
مكان قضاء حاجته (بسم  
الله) اى التحصن من الشيطان  
(اللهم) اى بالله (انى أعوذ)  
أى أعتم (بك من الخبث  
والجائث) (و) عند  
(انصرافه)

ويمكن أن يكون جارياً على القول المجوز له أو هو من دطف الجلاله شيخنا **(قوله غفرانك)** نصب على أنه مصدر بدل من اللفظ بقرينه وهو أغفر لي فهو منه وبمحذوف أو مفهول به أو مطلقاً به برماوى **(قوله وعاقني)** وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن نوحاً عليه الصلاة والسلام كان يقول الحمد لله الذي أذاقني لذته وأذاقني منفعته وأذهب عني أذاه وفي رواية الحمد لله الذي أخرج غي ما يؤذي وأمسك علي ما ينعني وين أن يكر غفراً لك وما يبدئه ثلاثاً كافى الدعاء عقب الوضوء **(قوله)** بعزم الحياء والياء **(قوله)** قال حجاج ما كان يراى لعل مراده أن الأسكان تخفيف فلا يرد على الشارح كما على لأن مرادها بيان الصيغة الأصلية أعرض على مر وفي الصباح وجمع الحديث خبث بعزمين مثل يريد وبرود جمع الحديث خبثاً واعز ذلك من الحبث والخبثاء بعزم الباء الأسكان جائز على لغة تميم **(قوله)** والمراد ذكر أن الشياطين الخ أي الأقلين أن الحبث المكروه وقيل الشر وقيل الكفر أحل وعبرة الشريرى قوله والمراد به الخ أشار به إلى أنه يطلق على ممان آخر وقد ذكره النووي في تهذيب الاسماء واللفات كذا قبل وفيه نظر لأن الذي يطلق على المعاني هو الحبث بـ السين والمراد به الخ **(قوله)** والمراد ذكر أن الشياطين الخ المذكور حديثاً وجمعه ذكر روى ذكر أن وذكره كعب بن جابر عن عماره أعرض على مر **(قوله)** وسبب سؤاله الخ حكى المؤلف هذا في شرح البيهقي بصحة الترمذي ولعله وجه الترمذي ما ذكره شيخنا زنى عن شيخه الطندنافى من أنه كيف يتدارك أمره أشار به بتركه وإثابه عليه ويحاجب بانه لا مانع من ذلك فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه التارك وإثابه عليه كالحائض في تركها وهو لأن مله حظ طلب التدارك كثرة الثواب والانسان ملوب منه ذلك أحل **(قوله)** في تلك الحالة أي وإن طلب تركه خصوصاً أن محبة ترك قلبى **(قوله)** ثم سهل خروجه أي فلما رأى شكره قاصر عن بلوغ هذه النعم يتداركها بالاستغفار **(قوله)** برماوى **(قوله)** وبقيت آداب الخ منها أن لا يأكل ولا يشرب ولا يستاك لأنه يورث النسيان وإن يضع رداءه وإن يجلس على تشزوان لا يصدق في قوله فانه يخاف منه وإن لا يقول أمرقت البول بل يلت أو شرح العباب ملخصاً ومنها أن لا يقول قاتلوا منها أن لا يستقبل الشمس والقمر ومنها أن لا يدخل الخلاء مكتوف الرأس ولا حافياً ولا يعيش وإن لا ينظر إلى الخارج إلا الصلحة كزوجة الحجر في الاستنجاء هل قطع شيئاً أو لا أو لا شربى ومنها أن يكشف ثوبه شيئاً أي قليلاً قليلاً لا للعدو ومنها أن يسدل ثوبه كذلك عند انتصابه **(قوله)** برماوى **(قاعدة)** من أكثر من الكلام خشى عليه من الجان ومن أدام نظره إلى ما يخرج منه ابتلى بصفرة الوجه ومن نفل على ما يخرج منه ابتلى بصفره الإنسان ومن انتخط عند قضاء الحاجة ابتلى بالصم ومن أكل عند قضاءها ابتلى باله قروماً أكثر من التفت ابتلى بالوسوسة **(قوله)** وبمحجب استنجاء أي على سبيل الشرطية وتبر بالوجوب مراعاة لرد قول الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والمرنى من أمتنا بعدم وجوبه قياساً على الأثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يجزى مع وجود الماء وذهب بعض العلماء إلى تعين الحجر وهو بالاء يقال له استطابة من الطيب لأن المستنجى يطلب طيب نفسه وبالحجر يقال له استجمار من الجمار وهو الحصى الصغار وقيل الاستطابة كالاستنجاء وهو استعمال وظاهر كلام الأصحاب أنه رخصة وهو من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه وغيره وقال الجلال السيوطي أن الذي من خصائصنا الاستنجاء بالحجر واستقر به شيخنا الشيرازي ويدل له ما قاله الإمام أبو الليث السمرقندي في بستان قال القافرين إن أول من استنجى بالاء إبراهيم عليه الصلاة والسلام وشرع مع الوضوء ليلة الأسراء قيل أول البعثة حين عليه جبريل الوضوء الصلاة وأما أنه أربعة مستنجى ومستنجى منه ومستنجى به ومستنجى فيه المستنجى هو الشخص والمستنجى منه البول أو الماء أو الحجر والمستنجى به الماء أو الحجر والمستنجى فيه البول أو الحجر

عنه **(غفرانك)** الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعاقني أي منى للتابع رواءى الأول ابن السكن وغيره وفي الثاني النسائي والحبث بعزم الحياء والياء جمع خبث والخبثاء جمع خبيث والمراد ذكر أن الشياطين وأنهم وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه ترك ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من قصيره شكر نعم الله تعالى التي أنعمها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه وبقيت آداب المذكورة في المطولات **(ويجب استنجاء)**

وتعبره الأحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الموثق ومستحبا من خروج دود وبعر بلاوث  
 ومكروها من خروج ربيع وحرام بالظن المحترم ومباحا وهو الأصل ولا يستعان فيه بأشياء ونحوه  
 لأنه خفيف فيه ولا يشم يده بعده فان شها فوجد ربيع النجاسة لم يضر إن كان من بين الأصابع ويضر إن كان  
 من الملاقى للجلد لانه على بقائه فوجب إعادته برماوى وذكر المفسرون في قوله تعالى وإذا تبلى  
 إبراهيم ربه بكلمات فأتهم فقالوا هذه الكلمات عشرة نخسة في الوجه ونخسة في البدن فأنسخة الاولى هي  
 النخسة في الاستدقاء ونفس الشارب والدوا والاكتحال والخسة التي في البدن الحماز وحاق العامة  
 ونفس الايط ونفس الاظفار والاستنجاء بالماء وأما الاستنجاء بالحجر فنخصه بصحبات هذه الامة  
 (قوله ايضا يوجب استنجاء) أي لا على الفور بل عند إرادة نحو الصلاة وخوف انتشار النجاسة اه حل  
 وعبرة ع ش على مر قوله عند القيام إلى الصلاة أى حقيقة أو حكما بأن دخل وقت الصلاة وإن لم يرد  
 فعلها في أول وقتها والحاصل انه بدخول الوقت يجب الاستنجاء بوجوبه بامسا بسعة الوقت ومضيها  
 بضيئه كجبة الشروط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء لجفف يوله في يده حتى لا يصبه جاز اه مر اه  
 سم على حج وظاهره انه لا فرق بين ان يجد ما يجفف به الحبل ام لا لكن عبارة حج ويظهر انه لو احتاج  
 في نحو المشي لسك الذكر المنجس يده جاز ان يسرع عليه تحصيل حائل فيه النجاسة انتهت وكتب عليه سم  
 ما حاصله وقد يقال وكذا ان لم يسر وهو موافق لظاهر إطلاقه ويرى ان محل وجوب الاستنجاء في  
 حق غير نيينا لان فضلات طاهرة وإنما كان بقوله النزهه وبيان المشروعية انتهت (قوله وهو من نجوت  
 الشيء) أي من مصدره وهو النجول لان المصدر المزيدي يتقن من المصدر المجرد اه شيخنا وفي المختار  
 والنجى ما يخرج من البطن واستنجد مسح موضع النجس أو غسله والنجو المكان المرتفع والنجوى أيضا  
 السربين اثنين وفي المصباح ونجا الغائط نجوا من باب قتل خرج ويستدل العقل إلى الانسان ايضا فقال نجوا  
 الرجل إذا تقوى طوي يمدى بالتضعيف وتسمى النجى بنجى قوهى المرتفع من الارض واستنجبت غسلت  
 موضع النجس أو مسحته بمجر أو مدر أو الال مأخوذة من استنجبت الشجر إذا قطعت من أصله لان الفصل  
 زيل الاثر والثاني من استنجبت النخلة إذا تقطعت وطها لان المسح لا يقطع النجاسة بل يبق أثرها اه  
 (قوله أى قطعته) أو من نجوت الشجرة إذا قطعت فلو لغة القطع وطلب النجاة وشرطا إزالة الخارج  
 الموثق من الفرج عن الفرج ماء أو حجر يشرطه كما يأتي اه برماوى (قوله فكان المستنجد الخ) لما كان  
 القطع حقيقة في متصل الاجزاء اتصالا قواعدا بكان وقوله يقطع به أى تعلم حقيقة اه شيخنا (قوله لا مئى)  
 بفتح الميم وتخفيف النون المكسورة وتفيد المنة التختية اه برماوى (قوله ولو نادرا) هي للرد من  
 حيث الاستنجاء بالحجر وللتعميم من حيث الاستنجاء بالماء وقوله كدم أى دم حيض أو نفاس أو  
 استحاضة أو غيرها اه شيخنا وعبرة حل قوله ولو نادرا أى ولو كان الخارج الموثق نادرا وهذا  
 ربما يفيد ان الخلاف في وجوب الاستنجاء من النادر وليس كذلك بل الخلاف في اجزاء الحجر  
 وعدمه وقوله كدم أى حيضا أو نفاسا أو استحاضة وقول ابن الرضا أن الحجر لا يصل إلى مدخل  
 الذكر ممنوع لانه على فرض تسليم عدم وصول الحجر إليه الحرقه تقوم مقام الحجر كما يعلم من  
 كلام المؤلف وتعين الماء في قول الثيب الذى وصل إلى مدخل الذكر ليس لاجله عدم وصول الحجر  
 لمدخل الذكر بل لانتشار البول ونجاسته ومجاوزه حله المعتاد انتهت (قوله ازالة للنجاسة) فيه  
 أنه ناقص على الاستنجاء بالماء لا يشمل الاستنجاء بالحجر لانه مخفف كما يأتي فعمل فيه حقا والتقدير  
 ازالة للنجاسة أو تخفيفها اخذنا بعده اه شيخنا وعبرة حل قوله ازالة للنجاسة أى لمضى الوصف  
 القائم بالحمل عند ملاقة عين نجسة مع رطوبة لان الحجر مزيل لها بهذا المعنى لكن كلامه الاتي في تعليل  
 عدم وجوب الاستنجاء من غير الموثق يرشد إلى ان المراد بالنجاسة هنا عينها الوصف انتهت (قوله ايضا)

وهو من نجوت الشيء أى  
 قطعت فكان المستنجد  
 يقطع به الذى عن نفسه  
 (من خارج لا ملوث لا مئى  
 ولو نادرا كدم ازالة  
 للنجاسة

ازالة للنجاسة) قيل انه مقول لاجله واعتراض بان الفاعل لم يتجدد لان فاعل الازالة اشخص  
 وفاعل الوجوب الاستنجاء الا ان يقال اتحد في المعنى والثوابل والنفذ ويريد تنجى الشخص  
 وجوبا ازالة فالتحذير حذرت او يقال انه على قول من لا يشترط لاتحاد في الفاعل الا ان فيه  
 تمايل للنفي بنفسه لان الاستنجاء ازالة ايضا فكانه قال يجب الازالة لاجل الازالة ويمكن  
 ان يكون مقولا مطلقا والفاعل فيه استنجاء لانه من معناه او منصوبا على الحال أى حالة كونه  
 من يزيل الخ الا ان يقال تمايل الخاص بالعام جائز لان الاستنجاء ازالة خاصة وقوله ازالة  
 للنجاسة عام لكل نجاسة اه شيئا واجاب شيئا حذف باننا نجرد الاستنجاء عن معنى ازالة  
 النجاسة أى انه بمعنى استعمال الماء او الحجر في محل الخارج اه (قوله على الاصل) أى حالة  
 كونه جاريا على الكثير الغالب وكان مراده هذا انه اذا كان كذلك يستغنى عن الدليل وفيه  
 نظر اه شيئا وشمل ماء زمزم وهو مكروه عند الخطيب وحج وقال شيئا خلاف الاولى  
 لما قيل انه يورث السامور ويلحق به في خلاف الاولى او الكرامة مانع من بين اصابه <sup>عليه</sup> السلام  
 وماء الكثر والماء المنسوب على امه او قل على المحلى (قوله او بماء طاهر الخ) هذا اشارة الى  
 شروط الحجر من حيث ذاته وهي اربعة وقوله بشرط ان يخرج الخ اشارة الى شروطه من حيث الخارج  
 وهي ست وقوله وان يمسح ثلاثا الخ اشارة الى شروطه من حيث استعماله وهي ثلاثة اه شيئا (قوله  
 ايضا او بماء) ولا بد ان يكون جافا لا رطوبة فيه ولا في المحل بغيره وقوله مثل الدرق ما لو استنجى بالماء  
 ثم قضى حاجته ايضا قبل جفاف المحل ثم اراد الاستنجاء حيثما بالحجر الطاهر لا وقول لا يضر الاختلاط  
 بماء الطهارة علة في نجاسة عن غنا فجب ازالته وانها للنجاسة التي في هذا المحل يجب ازالته لا يفي عنها فيض  
 اختلاطها بذلك الرطوبة اه حل ومثله عش على مر (قوله قائل) اي ولو حريرا للرجال كما قال ابن  
 الهادي باحتلامه كالضبة الجائرة وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل  
 المهمات بين المذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استمالا في العرف والامام جاز بالذهب والفضة  
 وما ذهب به بعضهم من التفصيل المتقدم وفرق بينه وبين الضبة بان من شأنها الاحتياج اليها ثم الحق بها  
 الصغيرة تأتي الزينة لا تنفاد الخلاء فيها وليس من شأن الحرير ان يحتاج اليه في الاستنجاء به لجاز النساء فقط  
 فان فرض حاجة اليه لفقد غيره جاز للرجال ايضا غير صحيح اه شرح مر (قوله لجلد ديب) مثال لما  
 وجدت فيه الشروط وهذا على المعتمد ومقابلة قول المدبوغ لا يجرى لانه من جنس ما يؤكل  
 وساقى رده بقوله والمدبوغ انتقل بالديب الخ وكذلك في غير المدبوغ خلاف الاصح منه عدم  
 الاجزاء وعبارة اصله مع شرح المحلى وفي معنى الحجر جلد ديب دون غيره في الظاهر فيما وجه الاجزاء  
 في المدبوغ انه انتقل بالديب عن طبع اللحوم الى طبع الثياب ومقابلة يقول هو من جنس ما يؤكل ووجه  
 عدم الاجزاء في غير المدبوغ انه مطعوم ومقابلة يقول هو يقدق لثياب انتهت وقوله ولو  
 من غير مذكي هذه الغاية للتعميم للرد كما يعلم من شرح المنهاج ونه بها على دفع ما يترجم من ان  
 غير المذكي اصله قبل ديبه بحسب فرما يستصحب فيه عدم الاجزاء (قوله ايضا كجلد ديب) قال في عقود  
 المختصر الاجلد المصحف أى المنفصل الذي انقطع نسبتة او لم تقطع لفظ الاستنجاء به وإنما  
 حل منه في الاول مع الحدث لحقت قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة إلا ان فرق بان المصحف  
 أشد حرمة اه حلى (قوله وخزف) وهو ماشوي من الطين حتى صار فخارا وعبارة المصباح الخزف  
 الطين المعمول اية قبل ان يطبخ وهو الصاصل وإذا شوي فهو الفخار اه عش لكن مراد الدارح  
 الا عن المشوي وغيره (قوله حيث فعله كادواه البخاري الخ) انما جمع بين هذه الاحاديث الثلاثة  
 لان الاول يحتمل ان خصوصية لان المعنى ان فعله دل على جوازه لانه جوزه بالقول وقوله وامر  
 به الخ اي به لا نه عام لتأويله لانه لا يفهم منه عدم الاجزاء باقل من ثلاثة احجار لان العدد لا مفهوم له أى

(بماء) على الاصل (أو)  
 بماء طاهر قانع غير محترم  
 (كجلد ديب) ولو من غير  
 مذكي وحشيش وخزف  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 جوزه حيث فعله كما  
 رواه البخاري

لا يدل بمفهومه على عدم الاكتفاء بأقل من ثلاثة أحجار فذلك آق بالثالث وهو قوله ونهى صلى الله عليه وسلم الخ لا نه نص على عدم الاكتفاء بأقل من ثلاثة أحجار اه تقرر عشائري لكن فيه ان العدد غير مدعى هنا حتى يستدل عليه بل ادعاءه فإسألتى بقوله ومسح ثلاثا واستدل عليه بهذا الدليل نفسه اه شيخنا (قوله بقوله فيما رواه) الباء بمعنى فهو ومثلنى بأمر فلا يقال يلزم تعلق جري بمعنى واحد بما مل واحد لا هما مختلفان اه شيخنا وفي شرح السعد على الردة تخصيص هذه القاعدة بما إذا لم يصح ابدال الثاني من الاول فان صح فلا امتناع كما هنا فصح التركيب لو يقطع النظر عن كون الثانية بمعنى فى كالأخفى اه (قوله بثلاثة أحجار) وقد يجب الاستنجاء بالحجر كالوكان يمكن لا ما فيه وعل انه لا يجد الماء فى الوقت فينبى ان يجب الاستنجاء بالحجر فوراً لا لا يجب الخارج فيلزم فعل الصلاة بدون استنجاء اه م ر وكذا لو كان بحيث لو استنجى بالحجر اذرك الوقت ولو استنجى بالماء خرج الوقت اه ع ش (قوله وقيس بالحجر غيره) أى بناء على جواز القياس فى الرخص وهو ما ذهب اليه اما هنا خلافاً لابي حنيفة ح ل وعارضة ابن السبكي مع شرهما للحنى ومنعه ابو حنيفة فى الرخص قال لا نه لا يدرك المعنى فيها واجيب بانه يدرك فى بعضها فيجربى فيه القياس كقياس غير الحجر عليه جواز الاستنجاء به الذى هو رخصة بجامع الجماد الطاهر الفالو واخر ج ابو حنيفة ذلك عن القياس بكونه فى معنى الحجر وسماه دلالة النص انتهت وكتب عليه اشيبخ الاسلام وهى المسماة عندنا بمفهوم الموافقة بقسميه الاولى والمساوى اه وحينئذ فى قول الشارح محافى معناه نظر لان هذه عبارة المانع للقياس كاعتدال ان من جعله فى معناه يقول لقياس ويسد ذلك فى كون هذا من الرخص نظر اذ يعتبر فيها تغير الحكم الى سهولة لاجل عذر وهنا لا عذر فى الاستنجاء بالحجر إذ يجوز ولو على شط النهر ولا سهولة لان التغير من وجوب الى وجوب فان قلت الوجوب فى الاستنجاء بالحجر اسهل من حيث هو افقته لنرض النفس قلت النفس الى الاستنجاء بالماء أميل الا ان يكون مراده بالرخص فى باب القياس غير معناه المعروف فليبين ذلك الغير اه كتابه (قوله) أيضاً وقيس بالحجر) أى الوارد فى الحديث وهو الحجر المعروف المأخوذ من الجبل ومثله الحجر الاخر المعروف فى زماننا هو اللين المحرق ما لم يعلم اختلاطه بالنجاسة اه ع ش لم مر (قوله) والمديوخ انتقل بالديغ بالحجر) أى فلا يدمطعوا وان اجاز اكله فى الذكاة اتفاقا وعلى الجديد المرجوح فى الميتة اى ميتة الذكاة والمعنى به حرمة اكل المديوخ من جلود الميتة ولو ميتة الماء كونه عند شيخنا كائن حجج فى باب النجاسة للتعليل المذكور اه ح ل وفى أول قول على المحص ما نصه قوله لانه انتقل الخ أى فجاز الاستنجاء به وان كان يؤكل على المعتدوا الا فى جلد الذكاة اما جلد ميتتها اذا دبح قالنديم منع اكله وهو المعتد وأما جلد مالا يذكي كالحمار فلا يجوز اكله بعد دبحه قطعا انتهى (قوله) لكن يسن خروجهم من الخلاف) عبارة أصله مع شرح م ر ولا استنجاء واجب لودو بعر بلا لوث فى الاظهر إذ لا معنى له كالمسح والثانى نعم إذ لا ينظر عن الرطوبة وعلى الاول يستحب خروجهم من الخلاف وجمع بين الدودو البحر ليعلم انه لا فرق بين الطاهر والنجس وقد نقل المتنولى وغيره الاجماع على انه لا يجب الاستنجاء من الترم والريح قال ابن الرفعة ولم يفرق الا أصحاب بين ان يكون المحرط اياً وبأساو لوقيل بوجوبه عند ترطب المحل لم يمد كقول به فى دخان النجاسة وهو مردود فقد قال الجرجاني انه مكروه وصرح الشيخ نصر بتأنيث فاعله والمعتد الاول وعلم من ذلك عدم الاستنجاء بمنوا أيضاً وان كان المحل رطبا كأوضحته فى شرح العباب انتهت (قوله فكذلك) أى لا يجب الاستنجاء من روقه لذلك لى لفوات المقصود هكذا صنع الحواشي كالحايطى والخبز اعلى ولم يرجعوا الاشارة فى قوله فكذلك الا الاستدراك بأصاحبه فيذكر رجوعه اليه ان هناك قولاً بوجوب الاستنجاء من المني فقتضاه انه ليس هناك قول بذلك وان كان يسن غله خروجهم من خلاف من قال بنجاسة

وأمره بقوله فيما رواه الشافعى وليستج بثلاثة أحجار ونهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار وقيس بالحجر غيره ما فى معناه والمديوخ انتقل بالديغ عن طبع اللحم الى طبع الثياب وخروج باللوث غيره كدودو بعر بلا لوث فلا يجب الاستنجاء منه لفوات مقصودهم ازالة النجاسة أو تخفيفها لكنه يسن خروجهم من الخلاف ويزادق لامتى المني فكذلك لذلك وبالجماد المانع غير الماء وبالطاهر

كما قال حل فوضعه ان ذلك الفصل عند المخالفين من قبيل الاستنجاة بدليل انه بوجبه سواء كان المني على الفرج او على الثوب ونحن نقول بمن اغسله عنهما من اعادة انتهى لكانته (قوله) وبالفعل غيره عباره شرح م - بخلاف ما لم يقع للاستنجاة ولو وجته او رخوا نه او تناثر اجزائه كالنعم الرخو والتراب المتناثر انتهت (قوله) كالغصب الامام كره اسم لكل شيء انا يدي اي عقد فيشمل البوص والذرة والخيزران ونحو ذلك اهر برماوى وعنه عدم اجزائه الغصب الامام في غير جذوره وفيما لم يشر اه عش على م - (قوله) كالطعوم وهو ما ثبت فيه الرابا وهو انواع ذكر المصنف منها مطعوم الجن والادى واما مطعوم البهائم كالخيش، بنحوه فيجوز الاستنجاة به المطعوم لما والادى يعتبر فيه الاغلب فان استويا غلب الادى لانه من الربوبات واما الثمار والفواكه فنهاما يؤكل وطبا لا يابس كالقطينة لا يجوز الاستنجاة به وطبا ويجوز بابس ان كان مزبلا ومنه ما يؤكل وطبا ويا بسا هو انواع ما كره الظاهر والباطن كاللبن والنفاح والسفرجل فلا يجوز الاستنجاة به وطبا ولا يابس وما كره الظاهر الباطن كالخوخ والشمش وكل ذي نوى فلا يجوز الاستنجاة بظاهره ويجوز بنواه المنفصل عنه وماله قشر وما كره فيه جوفه فلا يجوز الاستنجاة بلبه واما قشره فان كان لا يؤكل وطبا ولا يابس كالرمان جاز الاستنجاة به وان كان حبه فيه لكنه يكره وان اكل وطبا ويا بسا كالبطيخ لم يجز الاستنجاة به في الحالين وان اكل وطبا فقط كالوز الاخضر والبقلاء جاز الاستنجاة به يابس لا رطبا واما جاز الاستنجاة بالماء مع انه مطعوم لانه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره اه برماوى ومثله عش على م - (قوله) ايضا للطعوم اي لو قشر بطيخ وشار بالكال في عدم انحصار المحترم في المطعوم فنه حجارة المسجد لحجارة الحرم غير المسجد ومنه جلد المصحف ولو اقتطعت نسبتة عنه اه شيخنا وعباره شرح م - والمحترم انواع منها ما كتب عليه شيء من العلم بالحديث والفقعة وما كان آله لذلك اما غير المحترم كداسة وتوراة وانجل علم تبدلها واخلو هماغن اسم معظم فيجوز الاستنجاة به ومنه المطعوم غير الماد ولو عظاما وان حرق لانه <sup>يقتل</sup> انتهى عن الاستنجاة بالنظم وقال انه طامم اخوانكم يعنى من الجن فطعوم الانس اول سواه اخص به الادى وغلب استعماله او كان مستعملا للادى والبهائم على السواء بخلاف ما اخص به البهائم او كان استعماله اغلب ومنها جاز حيوان متصل به ولو فارة او جزء ادى متصل ولو حريبا او مرتدا خلافا لبعض المتأخرين لان كان منفصلا عن حيوان غير ادى فيجوز الاستنجاة به حيث حكم بطهارته وكان قالما كشمرا كره وصوفه ووبره وريشه ويجوز بنحوه قشر الجوز اليابس لكن مع الكراهة ان كان له انتهت ومنه حجارة المسجد المنصبة به فان كانت منفصلة عنه فان دعت ببعاصيحها وانقطعت نسبتها عنه صح الاستنجاة بها وجازو الا فلا يصح ولا يجوز اه من شرح العباب عن الشامل وافره اه عش عليه (قوله) ايضا للطعوم ( اخذ بعضهم من هذا الكلام انه يحرم القاء الخبز للكلاب لانه ينجسه ويردوا لبا ان الراى للخبز لم يقصد تنجيسه ولو حصل بفعله وان ازم من اذاته للكلاب لا يلزم من لزوم الشيء كونه بقصد وثانيا بتقدير ان فيه تنجيسا مقصودا لراى لا يضر لان محل حرمة التنجيس ان لم يكن الحاجة وهذا الحاجة اي حاجة وهي ازالة الضرورة للكلاب واجزاء ارواحها فليقتب له فانه دقيق ومثل ذلك في الجراز القاء نحو قشر البطيخ للدواب وان ادى الى تنجيسها اه عش على م - (قوله) ويصعب في المحترم اي مطلقا اي سواء قصد الاستنجاة الشرعي او لا وكذا غيره مما لا يجزى ان قصد الاستنجاة الشرعي والاملا ه شيخنا (قوله) ايضا ويصعب في المحترم ( وحرمة المطعوم خاصة بالاستنجاة بخلاف ازالة نجاسة به او غسل ايدها فانه جاز حيث احتج اليه بقدر الحاجة اه برماوى وعباره عش على م - واعلم ان الزركشى بحث تخصيص حرمة استعمال

النجس كبر وبالفعل  
غيره كالغصب الامام  
ويغير محترم المحترم  
كالطعوم وبالمديح غيره  
فلا يجزى الاستنجاة  
بواحد مما ذكر ويصعب  
به في المحترم



المعلوم بالاستنجا حتى يجوز ازالة الدم بالمح وقضيته جواز ازالة النجاسة بالخرق واستبدعه في شرح  
الروض وقال مر ينبغي الجواز حيث احتج الى فليتأمل انه سم على المنهج وقوله حيث احتج اليه  
أي بان لم يوجد غيره وكان هو أقوى أو أسرع تأثيراً في الازالة من غيره وقال حجج بذكر كلام والذي يتجه  
التجسس ان توقف زواله على نحو ملع مما اعتد امتها به جاز للحاجة والا فلا انتهت (قوله روى مسلم الخ)  
شروع في الاستدلال على عدم الاجزاء في الكل والعصيان في المحترم بقوله انتهى عن الاستنجا بالمظلم  
أو انتهى بقيد الفساد وهو عدم الاجزاء وقوله ولان القصب الاملس ونحوه دخل في التحو المانع  
غير الماء والنجس وقوله وغير المدبوغ نجس أي فدخل في قوله ولان القصب الاملس ونحوه  
لا يقطع وقوله أو محترم لانه معلوم أي فدخل في قوله فطعوم الانس أولى اه شيخنا (قوله)  
نهى عن الاستنجا بالمظلم أي وان حرق ضررته باقية فان قلت ما الفرق بين الجلد اذا دبغ  
فانه يجرى والمظلم اذا حرق فانه لا يجرى قلت الفرق ان الجلد انتقل من حالة الكمال فذلك  
أجزأ في الاستنجا بخلاف المظلم فان الذي يكسبه لما كافي لحرقه قادر على ذلك بعده اه براموى  
(قوله فانه طعام اخوانكم) هكذا الرواية ووقع للجلال المحلى فانها ولعله رواه بالحق اه براموى  
(قوله يعني من الجن) هذا مدرج من الرواية أو من نقله المذهب اه ولفظ الحديث في مسلم  
من رواية ابن مسعود في ليله الجن وفي آخره وسالوه الزاد فقال كل عظم ذكر اسم الله عليه  
يقع في ايديكم أو فر ما كان لما وكل برة علف فلا تستنجوا بهما فانها طعام اخوانكم الجن  
واخرجه ابودود كذلك لكن وقع في روايته كل عظم لم يذكر اسم الله عليه وحكى السبيل عن بعضهم انه  
جمع بين الروايتين بأن الاولى في حق مؤمن الجن والثانية في حق كافرهم قال شيخنا وهل يكون عظام  
الهيئة لا راجعها قال بعضهم وفي الحديث تصريح بان الجن يأكلون به ويرد على من زعم انهم يتغنون بالنائم  
وعن وهب بن منبه ان خواص الجن يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون اه براموى (قوله كالخبز)  
أي ما لم يحرق والاجاز لخروجه عن المعلوم وبذلك فارق المظلم فانه لا يخرج بحرقه عن كونه موطوعاً للجن  
ويحرق كل منها وقبل يجوز حرق العظم وهل نفس العظم هو المظلم لم أو بعد ولم كان عليه وهل  
يأكلون عظام الميتة يضار اجسده فاني لم ارفقه نقلاً اه قل على المحلى (قوله وغير المدبوغ نجس) أي إذا  
كان جلد ميتة وقوله أو محترم أي إذا كان مذكراً عبارة شرح مر بخلاف غير المدبوغ لانه اما معلوم  
بحاله أو نجس والأوجه في جلد حوت كبير جاف انه ان قويت صلابته بحيث لو لم يكن جاز الاستنجا والى  
فلا انتهت (قوله من فرج) أي فرج واضح بديل ما بعده اه شيخنا (قوله كقصب مفتوح) أي ما لم يكن  
انسداد الفرج خلقياً والاجزاء الحجرية على الاسح لانه حيث ثبت له جميع الاحكام اه مر بالحق اه  
عش (قوله وان لا ينجف) من باب ضرب أو تعب يعب اه مختار فهو بكسر الجيم وقصبا اه شيخنا  
(قوله ايضا وان لا ينجف) أي كاله أو بعضه أو فصل فان جف كله أو بعضه أو فصل تعين الماء وان فرض ان  
الجماد يقطعه ما لم يخرج ما يجانس هذا الجاف ويصل الى جميع ما وصل اليه الاجزاء الحجرية وإن لم يجاوز  
وفي الكفر للاستدلال الحسن البكري اعتبار زيادة الثاني على الاول بخلاف ما لو كان من غير جنس الجاف  
كان بالهم جف بولهم أي مذي فلا يجرى الحجر اه حل ومثله زى والمتمم انه يشترط ان يكون الثاني  
من جنس الاول والظاهر ان المذى والودى من جنس البول كافي عش على مر اه ح ف عبارة  
البراموى بذكره قوله فمهر أميت في بعض المواضع بخط بعض الفضلاء ان المراد بالجنس هنا ان يكون الطاريء  
الثاني بحيث لو خرج ابتداءً لكن فيه الحجر وحيث يكتفى طر ونحو مذي وودى وهو قبح خرج من مثانة  
البول أي ممدت به مد جفاف البول في اجزاء الاستنجا بالحجر وتقيدهم بعضهم بما اذا خرج بول الغالب وقول  
بعضهم بتعين الماء في خروج الفج والدم محمول على ما إذا كان من نحو برة فراس الذكروا ما التي فليس من

روى مسلم انه صلى الله  
عليه وسلم نهى عن الاستنجا  
بالعظم وقال فانه طعام  
اخوانكم يعني من الجن  
فطعوم الانس كالخبز  
أولى ولان القصب الاملس  
ونحوه لا يقطع وغيره  
المدبوغ نجس أو محترم لانه  
مطعمهم وانما يجرى الجماد  
(بشرط ان يخرج) الموت  
(من فرج) هذا من زيادى  
فلا يجرى الجماد في الخارج  
من غيره كقصب مفتوح  
وكذا في قبل المشكل (و)  
ان لا ينجف فان جف  
تعين الماء (و) ان لا يجاوز  
صفحة في الناعطوه ما  
ينضم من الالين عند  
القيام (وحشة) في البول

الجنس فلا بد عند خروجه من الماء هكذا تمر في الدرس انتهت (قوله وهي ما فوق الختان) في المصباح  
 ختن الختان الصبي خنتان باب ضرب وبوالاسم الختان بالكسر ويطلق الختان على موضع القطع من الفرج  
 اه لكن ينظر ما معنى الفوقية فان الظاهر المتبادر ان يقال انها ماتحت الختان الا ان يكون مرادهم اعتبار  
 اقامة الذكر عند انصافه جدا تامل (قوله اكلوا التمر) بالمشافة فوقية اه برماوى وقوله فرقت بطونهم أى  
 ومن ريق بطنه انتشر ما يخرج منه اه شرح الروض (قوله فان جاوزهما لم يجز الجماد) ولو اجلى شخص  
 بمجاوزة الصفحة والحشفة وانما أجزاء الحجر الضرورية اه خرج قال مر وظاهر كلامه بخلافه الا ان يحمل  
 على من قضا المأواه حل (قوله لم يجز الجماد) أى لا في الجواز ولا في الداخل اه شيخنا (قوله وفي معناه  
 وصول بول الثيب الخ) أى لان خرج البول فوق مدخل الذكر والغالب ان الثيب اذا بال البول اليه  
 فاذا تحققت ذلك وجب تطهيره بالماء وان لم يتحقق لم يجب لكنه يستحب اه زوى فى عرش على روم يمين  
 أى الماء في بول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذكر فحينما يوجه ما ذكر بأنه يلزم من انتقاله لمدخل الذكر  
 انتشاره عن محله الى ما لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافاً له وهم فيه لان  
 نحو الخرقه يصل له اه (قوله وان لا يتقطع) يتقطع الانفصال ابتداء الانتقال الانفصال بعد الاستقرار  
 والانتشار هو السيلان متصلاً في الابتداء اه شيخنا (قوله فان قطع الخ) أى والفرض انه داخل الصفحة  
 والحشفة اذما جاوزها تقدم في قوله فان جاوزها الخ اه شيخنا وعبارة حل قوله وان لا يتقطع أى ولو في  
 بعض الصفحة والحشفة وقوله وان لم يجاز زهما أى الصفحة والحشفة أى واه اجاوزهما وقد تقدم أولاً  
 انتهت (قوله وان لا يتقطع) أى الم يحصل بواسطة ادارة الحجر لانه ضرورى اه حل وعبارة شرح م ر  
 ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى لا بد منه كافى المجموع وما فى الروضة من كونه مضراً يحول على  
 نقل من غير ضرورة انتهت ويبنى لكل من المرأة أو رجل الاسترخاء كلابي اثر النجاسة في تضعيف  
 شرح المقعدة وكذا اثر البول في تضعيف باطن الشفرين اه حل (قوله واستقر فيه) أى ما قبل الاستقرار  
 فلا يضر الانتقال الا اذا جاوز الصفحة والحشفة انتهى ح ف (قوله وان لا يطرأ اجنبى) الطرؤ ليس بقيد  
 بل لو كان الاجنبى موجوداً قبل كان الحكم كذلك اه برماوى (قوله فان انتقل الملوث) أى مع الاتصال  
 اذ انفصل تقدم في قوله فان قطع الخ أى ومع كونه داخل الصفحة والحشفة اذا تجاوز تقدم في قوله  
 فان جاوزها الخ اه لكتابه (قوله وان مسح ثلاثاً) لو شك في العدد بعد الاستنجاء ضرر لانه رخصة  
 لا يضر اليها الايقين كذا قرر بعض مشايخنا وفيه نظر وقلحرو ونظيره الشك في التيمم في مسح عضو  
 والشك في مسح أحد الخفين اه شبرى وعبارة عرش ولو شك في الثلاثة فان كان بعد الفرج لم يضر قياساً  
 على الشك في غسل بعض الاعضاء بعد الفراغ اه حج انتهت ولو غسل الحجر وجب جاز استعماله  
 ثانياً كدواء دبح به وتراب استعماله في غسل نجاسة الكلب وفارق الماء بأنه لم يزل حكم النجاسة بل  
 خففها وفارق تراب التيمم لانه بدل عنه اه شرح الروض (قوله ولو بأطراف حجر) بأن  
 لم يثلث في الثانية فيجوز هى والثالثة بطرف واحد لانه انما خفف النجاسة فلا يؤثر فيه  
 الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدلاً أعلى حكمه اه حج اه ع ش على م ر (قوله قال نهانا  
 رسول الخ) أى وصيفة النبي لا يستنج أحداً بأقل من ثلاثة أحجار كما بينه صاحب المواهب اه ع ش  
 (قوله لان المقصود ثم الخ) أى ولكون دلالة الحجر على الطهارة غير ظاهرة لدم ازالته الاثر  
 احتيج الى الاستظهار بالعدوك لعدو الاقوام ان حصلت البراءة بقوله بخلاف المأملا كانت دلالة على  
 الطهارة قطعية لازالة العين والثر لم يمتح الى قدر معين ولا عدد من المرات كالعدة من الخ ولم يثلث  
 الجماد في غير الاولى جاز استعماله في الثالث وفارق الماء بأنه لم يزل حكم النجاسة بل خففها بدليل انها تنجس  
 ما لا قام مع رطوبة ومع جواز استعمال الحجر في الثالثة حيث لم يثلث في الثانية لا كراهة كالا نكره الصلاة

وهى ما فوق الختان وان  
 انتشر الخارج فوق المادة  
 لما صحن ان المهاجرين أكلوا  
 التمر لما هاجروا ولم يكن  
 ذلك عادتهم فرقت بطونهم  
 ولم يؤمروا بالاستنجاء  
 بالماء ولان ذلك يتعدى  
 صلبه فيط الحكم بالصفحة  
 والحشفة فان جاوزها لم  
 يجز الجماد لخروج ذلك  
 مما يسم به البول وفي معناه  
 وصول بول الثيب مدخل  
 الذكر (و) ان (لا يتقطع)  
 وان لم يجاوزها فان قطع  
 تمين الماء المتقطع واجزأ  
 الجماد في غير ذكره في  
 المجموع وغيره وهذا من  
 زيادتي (و) ان (لا يتقطع)  
 الملوث عن المحل الذى  
 احابه عند الخروج واستقر  
 فيه (و) ان (لا يطرأ) عليه  
 (اجنبى) من نجس أو طاهر  
 رطب فان انتقل الملوث  
 أو طرأ ما ذكر تمين الماء  
 (و) ان (مسح ثلاثاً) ولو  
 باطراف حجر روى مسلم  
 عن سليمان قال نهانا رسول  
 الله ﷺ ان نستنجى  
 بأقل من ثلاثة أحجار وفى  
 معناها ثلاثة أطراف حجر  
 بخلاف روى الجار لا يكتفى  
 بحجر له ثلاثة أطراف عن  
 ثلاث ريميات لان المقصود  
 ثم عدد الرمي وهنا عدد  
 المسحات (و) ان (يسم)  
 (الحر كرمه)

في التوب مرات قاله شيخنا اه حل (قوله ليعدق ثلث المسح) اي الواقف في كلامهم ولو عبر به المصنف  
اولا لاستغنى عن هذا الى قوله ويم الحل كل مرة لان قوله و مسح ثلاثا ليعدق بثلث المسح وبغيره وهو  
المسح مطلقا في الحل اه حل (قوله وان يتي) بضم التاء التحتية وكسر القاف والحل مفعل به ويجوز  
فتح الباء والقاف والحل فاعل اه برماوى وفي المصباح في الشيء يتي من باب تبت فقاء بالفتح والمذ  
وتقاوة بالفتح فقطف فهو فتي على فعمل ويمدى بالهمزة والتضعيف (قوله ايضا وان يتي الحل) ولو  
عرق الحل بعد الاستنجاء بالحجر عن غنى عنه مالم يجاوز الصفتين اه مر اه عرش وعبارة شرح مرولو  
استنجى بالاحجار فمرق عمله فان سال منه وجاوزه لم يغسل ماسا الى الاقلام لعموم البلوى به انتهت  
وقوله لانه غسل ماسا الخ شامل لما لال سال في التوب من الحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني  
عما ينبغي وصوله اليه من التوب عبارة الشارح في شروط الصلاة بعد قول المصنف ويعني عن محل استنجاءه  
انصارا وان عرق محل الاتروثلوث بالاشتراف لغيره لمرتبته كافي الروضة المجموع هنا اه عرش عليه (قوله  
الى ان لا يبقى الا الخ) اي لان ذلك مفعول وهذا نصريح منهم بانه لا يجب اذله هذا الاثر بصغار  
الحزف وعبارة حج وبقاء ما لا يزيد الاضمار الحزف مفعول وخروج هذا القدر ابتداء وجب  
الاستنجاء منه وفرق ما بين الابتداء والانتها ولا ينعين الاستنجاء بصغار الحزف الزيلة بل يكفي  
امرار الحجر وان لم يثلث كما كفي به المرة الثالثة حيث لم يثلث في المرة الثانية اه حل (قوله وسن  
ايتار) اي لا تثلث بخلاف الاستنجاء بالماء فانه يسن فيه التثلث قياسا على سائر النجاسات كما افق  
به الوالد رحمه الله تعالى ولم يزلوا مزيل العين هنا منزلة المرة الواحدة لان المقام مقام تخفيف والامر  
هنا دائر على حصول الايتار قطر عا لانه ما ربه بالقول بانه ان حصل الايتار بوترس ثنتان ليحصل  
فضل التثلث لنصهم على ندبه في ازالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالابارة اويضع سن ثلاث  
ثنتان للثلث وواحد لايتار مردود علما باطلاقهم اه شرح مر (قوله ويسن ان يبدأ بالاول الخ)  
هذا بيان لكيفية الاستنجاء في الدبر وكيفية في الذكر قال الشيخان ان يمسح على ثلاث مواضع  
من الحجر ولو امره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المتمد والاولى المستنجى بالماء ان  
يقدم القبل وبالحجر ان يقدم الدبر لانه اسرع جفافا اه حج (قوله وان يبدأ بالاول الخ) ويندب  
وضع الحجر على محل طاهر يقرب النجاسة ويذره قليلا اه شرح مر (قوله على الجميع) اي  
في الاعتدال والاقتلا بدمن التعميم في كل مرة اه شيخنا وعبارة شرح مر وكل حجر من الاحجار  
الواجبة لكل الحل اي يمسح بكل حجر كل الحل فيضع واحد على مقدم صفحته الثاني ويبره على  
الصفحتين حتى يصل الى مابد آمنه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويقبل مثل ذلك ويمر الثالث  
على الصفحتين والمسرية وقبل يوزع جانبيه والوسط فيمسح بحجر الصفحة الثاني والثاني اليسرى  
وبالثالث الوسط والخلاف في الاستنجاء لافي الجواب ولابد على كل قول من تميم الحل بكل مسحة  
كما اعتمده والد رحمه الله تعالى انتهت (قوله والمسرية) بضم الراء وفتحها وبضم الميم بحرى الفاظها  
شرح الروض اه عرش على مر (قوله واستنجاء يسار) وسن ان بذلك يده بنحو الارض ثم يغسلها  
ويضع فرجه وازاره بعده ويستند أسببه الوسطى لانه امكن ولا يتعرض للباطن فانه منبع الوسواس  
اه شرح مر (قوله يسن ان بذلك يده الخ) اي ولو بمحل الاستنجاء حيث لم يظن نجاسته لان المقصود  
من هذا الدلك دفع الوسوسة بقدر ان يشم في يده رائحة النجاسة بعد فيحملها على انها عاذلك به لا من محل  
الاستنجاء وقوله ويضع فرجه اي بان يصب عليه شيئا من الماء لانه اقرب لدفع الوسواس قال سم على  
البهجة لكان يده مفعولته فهل ينظر اختلاطه بما ينصب به اذ لم يتأت الاحتراز عن الاختلاط فيه  
نظر اه قلوس اقرب للاغتزار لان المختلط بالنصب اختلط بماء الطهارت وهو ضروري للحصول بل  
اغتزار هذ اولى من اغتزار البلل الحاصل من أثر غسل التبرد أو التنظيف الذي قاله الشمس

ليصدق بثلث المسح وان  
كان ظاهر كلام الاصل  
من ذلك (و) ان (يتي) في  
الحل فان لم ينه بالثلاث  
وجب اقامه بالزيادة عليها  
الى ان لا يبقى الا أثر لا  
يزيله الا الماء أو صغار  
الحزف (وسن ايتار)  
بواحدة بعد الاقامة ان لم  
يحصل بوتر قال صلى الله  
عليه وسلم اذا استجمر  
أحدمك فليستجمر و ترارواه  
الشيخان (و) (ان يبدأ  
بالاول من مقدم صفحة  
اليمين) ويذره قليلا قليلا الى  
ان يصل (اليه) اي الى  
مقدمها الذي بدأ منه (ثم  
بالتاني من) مقدم صفحة  
اليسرى كذلك يمر بالتالي  
على الجميع) اي الصفحتين  
والمسرية جميعا والتصريح  
بهذه الكيفية من زيادق  
(و) (سن) استنجاء يسار

باعتقاده اه ع ش عليه ولو شم ربح نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة المحل وإن حكنا على يده بالنجاسة لاننا لم نتحقق ان عمل الريح باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا تنجس بالشك ولان هذا المحل قد خفف فيه بالاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا واكتفى ببلية ظن زوال النجاسة اه شرحه و قوله وإن حكنا على يده بالنجاسة اى فلا تنص صلاته قبل غسلها وتنجس ما اصابها مع الرطوبة ان علم ملاقاته لمين عمل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة لموضع النجاسة او غيره لاننا لا نتنجس بالشك و قوله لاننا لم نتحقق ان عمل الريح الخ مقتضاه انه لم يتحقق الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء به جزم حج ومقتضى قوله ولان هذا المحل قد خفف فيه الخ عدم ذلك وعبرة ذى ولو شم ربح النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال بعض المتأخرين الا اذا شم الرائحة في محل لاق المحل فيجب غسل المحل واطلاقهم يخالفه انتهت وقوله قد خفف فيه الخ يؤخذ منه انه لو توفقت إزالة الرائحة على اثنان او غيره لم يجب وهو ظاهر للعلم المذكورة اه ع ش عليه (قوله) واستنجاء بيسار) وهو بالمواضح وبالحجر في الدبر ما تقدم اما بالحجر في القبل فلم يذكره وهو في المرأة كالذكر وفي الذكر ان يمسك الحجر بقبضه إن امكن ولا في اليسار وهو يمسك ذكره ويمسك بالآخر كما ويضع الحجر على راسه مرة بعد اخرى ولا يكرر الوضع في محل واحد وكذا في نحو الجدار وله المسح عليه الاعلى والاسفل عينا وشمالا حيث لم يشكر المسح على محل واحد كما مر اه قل على المحل (قوله) وروى مسلم الخ ذكره بعد الاتباع ليفيد ان الاستنجاء باليمين مكروه لا خلاف الاولى اه ع ش (قوله) وجمع ماء وجامد (فرع) هل يسن في غسل النجاسة في غير الاستنجاء مسحها اولا بجامد قبل غسلها بالماء كما في الاستنجاء ظاهر كلامهم وقا لم بالمهم عدم الاستحباب لانهم إنما ذكروا ذلك في الاستنجاء اه سم وقد يقال ان ادت ازالتها إلى غمارة النجاسة باليد استحباب ازالتها بالجامد اولا قياسا على الاستنجاء لوجود العلة فيه ونقل قبل ذلك عن حج ماضيه ومن ثم اتجه إلحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكر قبل قد يجب استعمال النجس حيث لم يكفه الماد لم تزل عين النجاسة عن عمل الاستنجاء وغيره اه ع ش على (قوله) الى غمارة الخ) في المختار الغمارة المخلطة اه (قوله) وهو كذلك) هذا ظاهر بالنسبة لحصول اصل فضيلة الجمع اما كالماء فلا بد فيه من بقية شروط الاستنجاء بالحجر ويسن ان يقول بعد فراغ الاستنجاء كافي الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش اه شرحه م

### باب الوضوء

أى باب بيان أحكامه وهو أول مقاصد الطهارة وقدمه لمعوموه مصدر بمعنى التوضي مشتق من الوضوء وهي الحسن والتضارة سمي بذلك لارائه ظلة الذنوب وهو لغة النظافة وهي من الجمل والجمل من الكمال والكمال من الحسن والحسن من البهاو البهاو من الحياء والحياء من الايمان والايمان من النور والنور من الجنة والجنة من الكون والكون من علم افة تعالى وشراعا ما ذكره المصنف وفرض مع الصلاة ليلة الاسراء قبل الحجر يستقر قبل ستة عشر شهرا او كانوا الا يصلون إلا به لكن على سبيل التنبؤ والنظافة لانه من الشرائع القديمة كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا اما الكيفية المخصوصة او الفترة والتجليل ولم يقل وقوع صلاة لم يعذر بدونه وموجب الحدث مع ارادة نحو الصلاة وبخص حطوله بالأعضاء الاربية وحرمة مس المصطب بغيرها لانتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للبس وهو معقول المعنى خلافا للامام وإنما اكتفى بمسح جزء من الراس لانه مستور غالبا فكفاه ادنى طهارة وكان واجبا في صدر الاسلام لكل صلاة فتسخ يوم التندق وصار يؤدى به صلوات كثيرة مع قيامه بطهرا ما التيمم فانه باق لكل فرض وكذا التسل قال بعضهم وفيه نظر قال شيخنا الشيرازي إلا ان يقال معناه ان التسل كان واجبا لكل حدث فتسخ بالوضوء لكل صلاة ثم نسخ الوضوء لكل صلاة

للاتباع رواه ابو داود وغيره وروى مسلم ثمانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستنجي باليمين (وجمع ماء وجامد) بان يقدمه على الماء فهو اول من الاقتصار على احدهما لان المين تزول بالجامد والاثربالماء من غير حاجة الى غمارة عين النجاسة وقصته انه لا يشترط طهارة الجامد حيث ذاه يكتفى بكون الثلاث مع الاتقاء وهو كذلك (باب الوضوء)

صلاوة صار يؤدي به صلوات متعددة وقد قال ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد وله شروط مذكورة في الطلوات قال اهل المعاني وشرح في الاطراف تخفيفا اذ لو وجب على كل الجسد لكان مشقوا لان بالاطراف يكون الخيرو والشر قال ابن عباس رضي الله عنهما شرع الله استعمال طوطى الحور العين وغسل اليدين للتناول من موائد الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لروائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجهه الكريم وغسل البدن إلى المرققين للدوا ومسح الرأس لتاج والاكبل ومسح الاذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين للبشي في الجنة وقال غيره شرع غسل الكفين فيه لتطهيرهما من تناول ما بعده عن الله تعالى ونفضهما لما يشغله عن المضمضة لتطهيره من تلويث اللسان بالاقوال الخبيثة والاستنشاق لاجراج استرواح ورائع محبوباته وغسل الوجه لتطهيره من التوجه الى اتباع الهوى وطلب الجاه المذموم وخشوعه لغير الله تعالى وغسل الاضغ لتطهيره من الافقة والكبر وغسل العينين لتطهيرهما من التطلع للمكروهات والنظر لغيره تعالى بنفع او ضرر وتخفيف الشغل لهما من ايدى ما يملكه ويهبطه من اعلى عليين الى اسفل سافلين وغسل البدن إلى المرققين لبس السوار في الجنة والفرقة زوال التراس والرياسة الموجهة للكبر ومسح الرأس لبس التاج والاكبل ومسح الاذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين إلى الكمين المضارع في مآدين الطاعة الموصلة للفوز بمساعدة الدارين والتجيب للشي في رياض الجنة ابراموى وقوله وهو لفة النظافة في المصباح وضوء الوجه مهموز وضاعة وزان ضخم ضخامة فهو وضى وهو النظافة والحسن والبهجة اه والوضوء يشمل على فروض ومكروهات ومستحبات ومحرّمات اه ع شرع على شروط وهي كشروط النسل اهور منها الماء المطلق ولو مظنونا و اسلام وتيميم وعدم صارف وبعبارة بدوام التيميم حكاه عدم منافاه من نحو حبس في غير اغسال الحجب ونحو ما وزالة النجاسة على راي باقى وان لا يكون بضوء ما يغير الماء تغيرا مضرا وان لا يعلق بئته فلو قال نويت الوضوء لان شاء الله تعالى لم يصح لان قصد التبرك لا يقال لم الحق الاطلاق هنا بقصد التعلق وفي الاطلاق بقصد التبرك اذ الفرق بينهما ان الجزم المعتبر في التيميم يتقى به لا يفرض له لدوله ما لم يصره تنه بنية التبرك واما في الاطلاق فقد تمارض صريحان لفظ الصفة الصريح في الوقوع لفظ التعلق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثير اما يستعمل التبرك احتج لما يخبر عنه هذا الاستعمال وهو نية التعلق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفضها حيث اه شرح مر وقوله اذ الفرق بينهما ان الجزم الخ حيث الحق هنا بالتعلق وهم بالتبرك ولا اطلاق غير مؤثر في البابين فهو لعدم تأثيره هنا محل اللفظ على التعلق قد ضووه ولعدم تأثيره ثم حل على التبرك فوقع الاطلاق قال ابا بن من حيث تقع الصيغة مع الاطلاق على حد سواء اه ع ض عليه ومنها اى الشروط ان يعرف كيفية بان لا يقصد بضرر معين فغلا وان لا يكون على العضو حائل كدمن ووسخ تحت اظفار وغبار على بدن لا عرق متجمد عليه وقول الثقال تراكم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النفض بلبسه يتيمن فرضه فيها اذا صار جزء من البدن لا يمكن فصله عنه وان جرى الماء على العضو لا يمنع من عد هذا شرطا لكونه معلوما من مفهوم النسل لانه قد براد به ما يمتنع التنجس ودخل الوقت في حتى سلس اوطن دخوله وتقديم استحبابه وتحفظ احتج اليه وموالاته بينهما بين الوضوء وبين اغساله وبينه وبين الصلاة وعد بعضهم منها تحقق مقتضى فلو شك هل احدث اولاً فتوضا ثم بان انه كان محدثا لم يصح وضوءه وان يشل مع المسحول ما هو مشتبه به وغسل ما لا يتم الواجب الا به وما ظهر بالقطع في عمل الفرض ويرد بان الاول ليس شرطا عند الاطلاق بل عند التيميم وما بعده بالاركان اشبه اه شرح مر وقوله بان الاول من الاربع المذكورة بقوله وعد بعضهم الخ (قوله وهو استعمال الماء الخ) اى شرطا واما لفة فهو الرضاعة اى التضارفة الحسن والنظافة اه ع وش عبارة البراموى قوله وهو استعمال الماء الخ اى شرعا واما لفة فقد تقدم قبل معناه لفة الحسن وقيل الطهارت قال في المصباح وهو لفة غسل بعض الاعضاء

هو وضى الواو الفعل وهو استعمال الماء

انتهت (قوله) ايضا وهو استعمال الماء الخ) هذا يعنى غسل والمسح والتيمم جزء منه وقد يكون الشيء مفتوحا  
 بجزء هو المراد بالاستعمال وصول الماء إلى الاعضاء ولو بغير فعله اقل وعبارة شرح حم ولو انفس  
 بعض اعضاء من نوى الطهر او سقطت في ماء او غسلها فغسلت ونيت غايبة فيها لم يجزء لانتفاء فعله مع  
 البقير قوله ان فعله غير مشروط بحمول على ما اذا كان متذكرا التيقن لو افاء غيره من غير مكرها فزوى فيه  
 رفع الحديث صحيح وضوءه انتهت وكتب عليه ع ش قوله لانتفاء فعله مع النية فضيته انه لو نوى الوضوء عند  
 غسل الوجه وغسل اعضاءه غير رجليه ثم نزل عن الماء بعد غافلا عن النية ارفع حديثهما لكون النزول  
 من فعله بخلاف ما لو اصابه مطر او صب عليه الماء غيره فانه ان كان مستحضر النية ارفع حديثهما وإلا فلا  
 ثم ظاهر ما ذكر ان له لزوم الماء لغرض كازالة ما على رجليه من الوضوء او قصد ان يقطع البحر ويخرج منه  
 إلى الجانب الآخر ارفع حديثهما ويبنى خلافه لأن نزوله لذلك لغرض يمد صارا عن الحدث وحل  
 عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف ثان قصد الغسل عن الحدث او اطلق قننه فانه يقع كثيرا  
 اه (قوله) ايضا وهو استعمال الماء الخ) في هذا الحد قصور إذ لا يشمل الترتيب والحد الجامع لذلك ان  
 يقال فيه على وجه مخصوص اه شوى وقد يجاب عنه بأن المراد بالاعضاء المخصوصة ذاتها وهي الاربع  
 وصفتان تقدم المندم وتأخير المؤخر فدخل الترتيب في التعريف والوضوء لاسم مصدر سواء كان  
 فعله توترا أو وضوءا لأن الاول مصدره التوضؤ والثاني مصدره الوضوء كما قال في الخلاصة فوله فعالة  
 لفعل اه ح (قوله) في اعضاءه مخصوصة) انما خصت هذه الاعضاء لا بائعا لكتساب الخطايا التي  
 يكفرها الوضوء وقال بعض الصوفية لانه ليس في البدن ما يتحرك بالخلافة اسرع منها فامرأوا لا يغسلوا  
 تنهيا على طهارتها لا طهارة ثم تب غسلها على ترتيب سرعة الحركة في مخالفة فان كان منها إلى التحرك كاسرع  
 امر يغسلها فامرأوا لا بالغوا فيه الفهم والافتقار والبدن ما يتبدل بالضمضة فيه على وجه السنة لأن اللسان  
 اكبر الاعضاء واشدها حركة فمما ذكر وغيره من الاعضاء قد يسلم وهو كثير العطش قليل السلامة غالباً  
 بالانف ليتوب بما يشبه ثم يغسل جميع الوجه ليتوب بما يظهره ثم يغسل اليدين ليتوب من البطش ثم  
 خصت الراس بالمسح لانه مجاور لما تقع منه مخالفة وهو اللسان والعينان ولم يكن مخالفا بنفسه ثم بالاذنين  
 لاجل السماع ثم بالرجلين لاجل المشي ثم ارشده بعد ذلك إلى تجديد الشهادتين في آخره اه برماوى وقال  
 ان العماد في كشف الاسرار وخصت الاعضاء الاربع بالغسل لأن آدم عليه السلام توجه إلى الشجرة  
 بالوجه وتناول منها باليد ومشي إليها بالرجل ووضع يده على راسه فامر يغسلها تكفيرا للخطايا اه ح  
 (قوله) مفتوحة) يفتح التام حال من استعمال ويجوز كونه بكسرهما حال من فاعل المصدر المحذوف  
 والتقدير واستعمال المتوضئ حالة كونه مفتوحا الخ اه شيخنا (قوله) ما يتوضأ به) أى بالفعل لا ما يصح  
 منه الوضوء كالحر وهذا الاظهر اه برماوى (قوله) وقيل يضمها كذلك) أى وهو واضعها وتجري  
 هذه الاقوال في كل صيغة على وزن فعول كطهور ووضوء ونحو ذلك اه برماوى (قوله) لا يقبل الله الخ)  
 المراد بدم القبول عدم الصحة وإلا فقد تكون صحيحة وهي غير مقبولة اه اجهورى على التحرير (قوله)  
 بغير ظهور) بضم الطاء المجمة كاهو الرواية أى تطهير بمعنى انه لا يثيب فاعله ولا يسقط عنه الطلب فان  
 قلت فلا استدلال بديث الصحيحين المذكور في باب الاحداث وهو قوله يُغْتَابِرُ لا يقبل الله صلاة  
 أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ قلت حديث الصحيحين خاص بالماء أخذنا من قوله حتى يتوضأ  
 والوضوء خاص بالماء واما قوله هنا بغير ظهور فهو شامل للقاء والتراب فيواصرح في الاستدلال  
 اه برماوى (قوله) فروضة ستة) جمع فرض وهو لغة القطع والتقدير يقال فرض الحياض الثوب أى  
 قطعوه قدره وشرا عما يثاب الشخص على فعله بما يقبل على تركه لو كانت هذه الامور مقدرة في الوضوء  
 سميت فروضا والفرض هو الواجب مترادفان عندنا إلا في المسح والمراد به هنا الركن لا المحذور في اصول  
 الفقه فانه الذي يدم تاركه شرعا على بعض الوجوه اذ حكم الصبي فيه كالبالغ اه برماوى وفروضة مبتدأ وستة

في أعضاء مخصوصة  
 مفتوحا بنية وهو المراد  
 هنا وبفتحها ما يتوضأ به  
 وقيل بفتحها فهما وقيل  
 يضمها كذلك والاصل  
 فيه قبل الاجماع ما يأتي  
 وغير مسلم إلا يقبل الله  
 صلاة بغير طهور  
 (فروضة) ستة أحدها

خبره وفروضه جم مضاف لمعرفة فيكون من صيغ العموم ودلالة العام كلية أي محكوم فيها على كل فرد فرد فيجتمل المعنى إلى أن كل فرض من فروضه ستة فتقتضي العبارة أن فروض الوضوء ستة وثلاثون وهو ما قد وجب أن القاعدة لا غلبة لا كلية أو أن محل ذلك إذا لم تقم قرينة على إرادة المجموع كافي قولهم رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أي مجموعهم لا كل فرد فرد الكلام هنا من هذا القبيل والحاصل أنه قد تقوم قرينة تدل على أن الحكم في العام حكم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع من غير نظر إلى كون أفراد العام الجمع أو نحوه أحاد أو مجموعا فيكون الحكم عليه كلالا كلية ولا كليا وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي من غير نظر إلى الأفراد أو أن ما لا يصح شرعا ولا عقلا يكون من دلالة الاقتضاء فلا يضر به أنه شرح مر بنوع تصرف ودلالة الاقتضاء هي التي توقف الصدق والصحة فيها على إضمار والمضمر هنا لفظة جملة أو مجموع أو نحو ذلك أمر شديد **(قوله ستة)** أي عندنا خلافا للسادة الحنفية والمالكية أمر ماوى ولم يعد المأمركنا هنا مع عدل التراب ركنا في التيمم لأن الماهية غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فإنه خاص بالتيمم ولا يرد عليه التجاسة المخلطة لأنه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على أن بعضهم قال لا يحسن عدل التراب ركنا لأن الآلة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض أمر شرح مر **(قوله)** يرفع حدث) بتشديد الياء على الألف وهو حكم تخفيفها و يتعلق بها سبعة أحكام جمعا الحافظ صحيح وقبله الثاني في قوله **سبع** مؤالات أنت في نية ه نأى لمن قاربها بلا وسن حقيقة حكم محل وزمن ه كيفية شرط ومقصود حسن

لحققتها لأنه القدود وعدم الفعل وشرعا ماسبق وحكمه الوجوب ولو في النقل للاعتداء به وعملها القلب كما يأتي أيضا وزنها أول العبادة وكيفية تختلف بحسب الأبواب وشرطها السلام النأوى وتميزه المقصود منها تمييز العبادات عن بعضها وعن العادات واشترط بعضهم قصد أفعال الوضوء كالصلاة واستظهره العلامة سمه برماوى وجميع نيات الوضوء المذمومة تسحب على سنه أمشيخنا قوله تسحب على سنه أي المتأخرة عن الوجه أما المقدمة عليه فلا تسحب عليها بل إذا أراد حصول ثوابها على سنه عند هانية مستقلة بان يوى سنه الوضوء أو ينوى نية معتبرة من نيات الوضوء لكن يحتال في عدم غسل جزء من الوجه كحمره الشفنين كان يدخل الماء إلى فيه في أنبوبة وعبارة شرح مر وأما إقرارها بما قبل الوجه من سنه الداخلة فيه خلاف ذكره بقوله وقبل يكنى قرنها بسننه قبله لكونها من جملة الوضوء الأصح المنع لأن القصد من العبادة أركانها والسنن وأربع وموضع الخلاف عند زوها قبل الوجه فإن بقيت إلى غسله فهو أفضل لئلا ياب على سنه السابقة لا يعتد بخلافها عن التية غير ثابت عليها بخلاف من نوى صوم نفل قبل الزوال حيث يثاب من أوله لأن الصوم غصلة واحدة لا يتبعها وأما الوضوء فأفعال متفصلة والانتهال فيها البعد وأيضا فلا ارتباط للصحة الوضوء بسننه لصحتها بدونها بخلاف بقية النهار انتهت **(قائدة)** سئل الشهاب الزملى عما لو شك في نية الوضوء بعد الفراغ منه هل يضر قياسا على الصلاة أم لا قياسا على الصوم فأجاب بأنه يضر الشك في التية قياسا على الصلاة والفرق بين نية الوضوء ونية الصوم واضح أمر ماوى **(قوله)** يرفع حدث المراد بالحدث هنا السبب بدليل تقدير المضاف في قوله أي رفع حكمه ولو أراد المثنين الآخرين لم يحتاج إلى تقدير مضاف وأيضا قوله سواء نوى رفع جميع أحداثه الخ يدل على أن المراد بالحدث هنا السبب فإذا قال نويت رفع الحدث قلما رفع حكمه وإن لم يلاحظ هذا المعنى قلما أراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوءه أمر حل بالمعنى وعبارة عرض على مر قوله أي رفع حكمه هذا لا يحتاج إليه حيث أراد بالحدث الأسباب أمالوا ربه بالمنع أو الأمر الاعتباري فلا حاجة إليه بل لا يصح ولله إنما حل الحدث على الأسباب واحتاج لتقديره ما ذكر قولهم فإن نوى غير ما عليه أو ببعض أحداثه أو غير ذلك بما يدل على إرادة الأسباب انتهت **(قوله)** على النأوى أي الكائن عليه ولم يولو أعلى قياس ماسبق في

(يقرع حدث) على النأوى

الصلاة أنه بنوى فعل الصلاة حتى لا يكتفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن افعالها حتى ينوي فعل الوضوء مع قصد رفع الحدث لا يكتفي احضار الوضوء في الذهن مع الغفلة عن فعله اهـ حل وعبارة ع شر و ذكر الراجح في نية الصلاة أنه لا بد من قصد فعل الصلاة ولا يكتفي احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل والذي ذكره يتجه مثله عند نية الوضوء والطهارة ونحوهما اهـ بحرفه قاله الاسنوي انتهت (قوله) ايضا على (النوى) لو قال المتوضىء لكان أولى ليشمل ما لو وضأ الى الصبي والغاسل الميت الا ان يقال هو قائم مقامه فكانه عليه اهـ براموى (قوله اى رفع حكمه) اى فالمراد بالحدث الاسباب وانما حمل عليها لانها التي يتأتى منها جميع الاحكام الالائية التي من جعلتها ما لو نوى غير ما عليه اهـ رشيدى (قوله) لان قصد من الوضوء الخ) لما كان الظاهر ان الذي بنوى هو صاحب الاركان وهو هنا الوضوء فيتوهم ان نية الرفع لا تكتفي بدفع ذلك بهذا التعليل وبمحله ان نية الرفع تشتمل على المقصود من الوضوء فاذا نوى الرفع فقد نوى الوضوء من حيث المقصود منه اهـ ح ف (قوله فاذا نواه) اى نوى رفع مانع الصلاة وهو الحدث لانه المدعى وان صح رجوعه الى الوضوء بتكلف فالاولى رجوعه الى ما ذكرنا بدليل قوله سواء انوى رفع جميع احداث الخ اهـ برلى (قوله سواء انوى) اى قصد بقوله نويت رفع الحدث رفع جميع احداثه التي وجدت منه بان تكون جميعا صدرت منه او بعضها اى بعض تلك الاحداث التي وجدت منه او اطلق بان لم يلاحظ شيئا من تلك الاسباب ان نوى بعضها الاخر الذي عليه بان قال نويت رفع حدث المس دون حدث الدس مثلا وقدر جدته وقولهم في تعليل ذلك اى لان الحدث اى حكم الحدث لا يتجزأ فاذا ارتفع كله اى اذا ارتفع مضافا لبعض اسبابه فقد ارتفع مطلقا بمرض بالمثل وهو انه اذا بقي بعضه بقى كله ورجع الاول بان الاسباب اى التي هي الاحداث لا ترتفع وانما يرتفع حكمه اى هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد تعددت اسبابه ولا يجب اى على المتوضىء التعرض لمافي يتتبعه اى شيء منها فلفظ ذكرها فذكر شيء منها كعدم ذكره فذكرها وعدمه سيان لما علم ان المراد رفع الحكم لانفس الحدث ولو نوى رفع بعض حدثه لم يصح بان قال نويت رفع بعض الحدث لانه كاعتل محمول على رفع الحكم فكانه نوى رفع بعض الحكم وهو لا يتبعض وكذا لو نوى رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها بان قال نويت رفع الحدث لصلاة الظهر دون غيرها من الصلوات واراد دون رفعه لذلك لم يصح قولا واحدا كقوله البغوى في فتاويه اهـ حل (قوله) ايضا سواء انوى رفع جميع احداثه ام بعضها ظاهره سواء كان متقدما ومتاخرا فان قلت المتأخر لا يسمى حدثا لان الحدث هو السبب الذي يوجد من المتوضىء وعليه فلو سلم ثم بال لا يطلق على البول حدث قلت اجاب بعضهم بحمل الاحداث المتعددة على ما لو وجدت منه دفعة كان مس ولمس وبال في وقت واحد فيقيد قولهم اذا نوى بعض احداثه بذلك حتى لو وجدت مرتبة فنوى المتأخر لم يصح مطلقا وفي المصباح ما يقتضى انه لا فرق في صحة التنية برفع البعض بين وجودها معا او مرتبة وعبارته الحدث الحالة المناقضة للطهارة شرعا والجمع احداث الى ان قال ومعنى قولهم المناقضة للطهارة ان الحدث ان صادف طهارة نقضها ورفعا ان لم يصادف طهارة فن شأنه ان يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص احداث متعددة اهـ براموى (قوله) للارنوى غير ما عليه اى وان لم يتصور منه كما لو نوى الرجل رفع حدث الحوض او النفاس فانه يصح ان كان غائلا بخلاف ما اذا كان متصمدا كما صرح به في المجموع اهـ برلى ومثله في الشرى والمراد بالانفط في هذا المقام ان يستقدن الذي نواه وهو الذي عليه فتنسى ما عليه ويستقدن عليه ما نواه (او غائلا صاحب) اى على القاعدة وهي ان ما لا يجب التعرض له لا يلحق ولا تفصيل لا يضر النطق به اذا لا يجب التعرض للحدث لصحة نية الطهارة او الوضوء بخلاف ما يجب التعرض له بجملة تفصيل لا لصلاة الصوم او جملة لا تفصيل كالامام في الاقتداء بغير النطق فيه اهـ شيخنا وعبارة الخطيب وخالف ما يضر النطق فيه وما لا يضر كما ذكره القاضى وغيره ان ما يجب التعرض له بجملة تفصيل او جملة لا تفصيل يضر الخطا فيه الاول كالنطق من الصوم الى الصلاة وعكسه والثاني كالنطق

اى رفع حكمه كحرمة الصلاة لان قصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها فاذا نواه قد تعرض لقصد سواء انوى رفع جميع احداثه ام بعضها وان نوى بعضها الاخر فلو نوى غير ما عليه كان بال لم يثم فنوى رفع حدث التوم فان كان ما دلم يصح او غائلا صاحب هذا (لغير دأه) اى الحدث



في تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لاجل قوله لا تفصيلا لا يضرب الخطأ فيه لخطأنا وفي تعيين المأموم حيث لم يجب التعرض للامامة اما اذا وجب التعرض لها كامئة الجملة فانه يضرب انتبهت **(قوله)** اما اذا قلنا لا يكفيه **(الخ)** وفيه حيث كانت نية رفع الحدث المراد منها رفع حكمه لا فرق بين دأب الحديث وغيره الا ان يقال المراد بالحكم العام وهذا لا يوجد له اتم الحديث وقد يقال يحمل في حقه على الخاص بنية الحال الا ان يقال قرأت الاحوال لا تخصص النيات غالباً من النيات المعتبرة بالطهارة الواجبة اداء الطهارة او فرض الطهارة كاتقدم او في هو الشبهة واعتدال الوضوء المجدد لا يسكت في نية الرفع او الاستباحة خلافاً لما جرح حيث اكتفى بذلك بما لا ينال المبادى وقد تقدم ايضا عن الاسنوي قال ومثل ما ذكره وضوء الجنب اذا تجردت جنباته لما يستحب له الوضوء من نوم أو أكل أو نحو ذلك كما في به الوردى فلا يكفيه نية رفع الحدث أو الاستباحة وظاهره انه يكفيه فرض الوضوء بوجه بانه فرض في الجملة اهـ **(حل)** **(قوله)** فلا يكفيه نية الرفع يتامل وجهه مع ان المراد رفع حكمه هو رفع بالنسبة له وان كان رفعاً خاصاً واجباً بان المتبادر من رفع حكم الحدث الرفع المطلق تامل شيخنا وعبارة الزياي قوله فلا يكفيه نية الرفع اي ان اراد بالرفع الامر الاعتباري أو المنع العام أو أطلق الرفع اما لو اراد رفع المنع بالنسبة لفرضه ووافى فصيح كاسنوي في التيمم انتهت اي لانه لا يستجيب بوضوءه الا فرضا ونوافل **(قوله)** ايضا فلا يكفيه نية الرفع اي حال كونه مقتصراً عليها اما لو نوى معها استباحة الصلاة فيسكت بل يسن الجمع بينهما ما خرجنا من خلاف من اوجه تكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لللاحق اهـ برماوى **(قوله)** ولو بدون اداء فرض) أى فيكون واحده منهما ونية الطهارة عن الحدث أو له أو لجه أو الطهارة الواجبة أو الصلاة لا الطهارة فقط لانها صادقة بالضرورة والشرطية ولا يمين قال العلامة الخطيب وكذا نية فرض الطهارة تيمم بها من بعد الحق وقال العلامة حجب تصح بوجه بان الطهارة عن النجاسة لا يجب فيها نية بخلافها عن الحدث وسكت عنها العلامة هر فخره اهـ برماوى **(قوله)** هي اعم من قول الاصل أو اداء فرض الوضوء) **(لمل العموم)** فيها من حيث انه يعلم منها صحة الوضوء بنيتها أو اداؤه أو فرضه بطريق الاولى فتأمل اهـ شوري وإنما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه لكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً وايضا فهو باعتبار ما يطرأ الا ترى ان التأويل لرفع الحدث عند غسل جزء من وجهه يكتفى منه بذلك مع ان حدثه لم يرتفع ذلك الوقت اهـ شرحه وروى المراد بالاداء ما لا يتيان بالطهارة لامتثاله الحقيقي لا بليس الطهارة وقت محدود الطرفين اهـ حنف **(قوله)** او اداء فرض الوضوء) وتدخل المستوفان كالدلالة مسيح الاذنين في هذه التين نحو هاتين كتنظيره في نية فرض الظهر مثلا لان السنن تدخل تبعا اهـ حجج بايضاح وتقديم تقييده بالنسبة التي بعد الوجه **(قوله)** او استباحة مفترق اليه) **(لمل)** المراد لو في الجملة اولئك الشخص مخصوصه قبل الثاني لا يصح من الصبي المتمم من المصحف نية استباحة من المصحف ولا من المرأة نية استباحة خطبة الجمعة لا يقال الثانية نظير استباحة الصلاة في محل متجسس بما لا يفي عنه لا نأقول تلك الصلاة لا تجوز لاحد او اما هذه فتجوز لغير المرأة لان منع كون الصلاة في محل المتجسس لا تجوز لاحد اذ تجوز لمن لم يجد محلا طاهرا ومس المصحف من الصبي قد يتبع فيما اذا لمس لغير التعليم اهـ حل وذكره ش على مر ان المرأة ان كانت عابدة لم تصح نيتها لعدم تاتي ذلك منها وان كانت غافلة صححت وقال في محل آخر قوله لانه يستجيب بخدمته انه لو نوى الصبي استباحة من المصحف لحاجة التعليم لم يصح وضوءه لان المس مباح له بغير وضوءه لو نواه لا تنصص ذلك بان نوى الاستباحة مطلقا فصح لانه كان يمنع من المس لغير حاجة التعليم فاشبهه بالنوى استباحة الصلاة او الطواف اهـ من خط شيخنا الحق **(قوله)** ايضا او استباحة مفترق اليه) بان نوى استباحة الصلاة مثلا مخصوصها واستباحة ما يقتصر على الوضوء من غير تعرض لشيء من افراد اهـ ع ش بل وان لم يخطر بباله

امادامه فلا تكفيه نية  
الرفع وما في معناها من نية  
الطهارة عنه بقاء حدثه  
(أو) نية (وضوء) ولو بدون  
آداء وفرض فمن أهم  
من قول الاصل أو اداء  
فرض الوضوء (أو) نية  
(استباحة مفترق اليه) أي  
الوضوء

فرد من أفرادهم أحمل وعبارة شرح مروياتها أنه لو قال نويت استباحة مفترق لى وضوء أجزاءه وإن لم يخطئ إلى شيء من مفرداتهم كونه حيث تصدق بنية واحد منهم بما يفترق له لا يضر لا مع ذلك متضمن لغير رفع الحدث انتهت (قوله كصلاة) أي وإن تغفل فعلها بذلك الوضوء حالاً كان نوى وهو بصريح استباحة الصلوة المسجد الحرام أو نوى في شهر رجب استباحة صلاة العيد ومثلها الطواف إن تغفل فعله بذلك الوضوء كأن كان بصرونى استباحة ما لم يقيد به بأن يقول في هذا الوقت وكذا ما قبله أم براوى (قوله كقراءة قرآن) أي فلا يجزئ نية استباحته بأن قال نويت استباحة قراءة القرآن أو نيت أخذ بعض المتأخرين من ذلك أنه لو نوى غير الاستباحة كثير رفع الحدث أو الوضوء لقراءة القرآن صح ورواه الشيخ أبو الحسن البكري في رسالة الفها في ذلك أعطى كلامه فيها على عدم الصحة مطلقاً فإذا قال نويت رفع الحدث لقراءة القرآن أو الوضوء لقراءة القرآن لم يصح ومقتضى كلام المصنف أن المتنعين إنما هو نية الاستباحة وأما نية الوضوء لقراءة القرآن مثلاً فلا يضر وهو واضح وأما قول والده شيخنا أنه لا تصح النية فيه نظر واضح إذ هي نية لا كلام فيها وأما صحة الصلاة فقد يقال بعدم صحتها لأن هذه النية لا تتضمن رفع الحدث وقد يقال صحة الوضوء بهذه النية حيث لا فائدة فيها قال شيخنا وإذا أراد الوضوء لذلك أي لما يندب له الوضوء أن ينية معتبرة كما أتى به بالبرهنة تعالى ومنها أي النية المعتبرة رفع الحدث أو الاستباحة وهو واضح لأن كان محدثاً كان متطهراً وأراد أن يتوضأ لما يندب له الوضوء فلا يأتي برفع الحدث ولا بالاستباحة كما تقدم عن نية الوضوء المجدد ووضوء الجنب الذي تجردت جنبته عن الحدث الأصغر وأراد أن يتوضأ لما يندب له الوضوء فإن قلت كيف يطلب من المتوضى غير الجنب أن يتوضأ لكل ما يطلب له الوضوء ولم يشترط في حقه أن يأتي بنية معتبرة أي كافية في صحة الوضوء للصلاة غير رفع الحدث والاستباحة وما المستند في ذلك قلت قد تكلمت مع شيخنا الزماني في ذلك قال لا تكثر طلب الوضوء من المتوضى لما يندب له الوضوء فكتبت: سؤالا ورفعت لشيخنا الرمي فأجاب بما نصه حاصل ذلك أنه متى كان عليه حدث فلا بد من نية معتبرة كالوضوء ونحوه فإن لم يكن عليه حدث وأراد الوضوء لما يندب له كقراءة القرآن أو رفع الحدث أو استباحة الصلاة حل (قوله كقراءة قرآن أو حديث) أي أو سماعهما أو قراءة أو كتابة علم شرعي أو آله وحمل كسبه ولذا أن أو جلوس في مسجد أو دوشوه ولو قوف بمرقة والسعي ولو بإبرة قبره صلى الله عليه وسلم أو غيره ولو نوى ويطلق عند خطبة غير الجمعة وغضب وكلام قبيح وحمل ومن ميت ولمن قصد شارب أو حلق رأسه من نيل الرجل أو المرأة بدن الخش أو أحد قبله ونحوه ضد في مع كل ما قبل أنه ناقض وانقضاء شعر واستفراق ضحك وحزن وحيث فلا بد في حصول الوضوء فيما ذكره من نية معتبرة فيه فإن كان محدثاً كالجنب يتوضأ عند إرادة الأكل أو شربه أو جماعه أو نومه والحائض أو النفساء يتوضأ بعد انقطاع دمها لنومها أو أكلها أو شربها تنوى برفع الحدث أو الوضوء أو نحوه مما يرفع به الحدث بدليل قولهم إن الحكمة في الوضوء المذكور تخفيف الحدث فاقضى أنه رفع الحدث عن أعضائه وإن لم يكن محدثاً كالوضوء بعد القصد أو الجماع أو التي أو حل الميت أو مسه أو أكل لحم الجوز كفته نية الوضوء أو نحوه أو سنة الوضوء لذلك إذا خرج من الخلاف يحصل بكل منهما إذا ما أتى به مر قال وما نسب لفتاوى من غير ذلك أنه رآه فيما علقته به شيخنا اه شوبرى (قوله أو حديث) هو أن كان الوضوء له سنة كالقرآن لكنه لا ثواب في مجرد القراءة والسمع بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم أحكامه وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصل السند على ما نقله ابن العاد في كتاب المآجد عن الشيخ أبي إسحق في شرح القمع ورد به على من قال يحصل الثواب مطلقاً بأنه لم يطلع على كلام الشيخ أبي إسحق وفي فتاوى حج خلافه ونسبها نقل بسلامك ابن العاد استظهاره كلام الشيخ أبي إسحق ونقل آفته بعضهم بالثواب مطلقاً وهو الوجه عندى لأن سماعها لا يخطو عن فائدة لو لم تكن الأعداء بركته صلى الله عليه وسلم على القارى.

تسلاة ومس مصنف  
بجلاف نية غير مفترق إليه  
لا باجته مع الحدث فلا  
يتضمن قصد قصد رفع  
الحدث سواء أسن له الوضوء  
كقراءة قرآن أو حديث  
أم لا كدخول سوق  
وسلام على أمير والنية  
شرعا قصد الشيء

والمستمع فلا يثاق ذلك قول بعضهم ان سماع الاذكار مباح لاسنة اه وما استوجهه مسج وافته ظاهر  
 إطلاق الفسارح وله وجوه اربعة على مر (قوله مقترنا) اى القصد بقوله اى الشيء فان تراخي  
 اى الفعل عنه اى عن القصد وبعبارة حل فان تراخي اى القصد عنه اى عن الفعل اه والاول لولى اه  
 شيئا واعتبار الاقتران في مفهوم التية بشكل يتحققا بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في اجزاء  
 المقبوم اه شورى (قوله وعلم القلب) فائدة في الزرقاني على المواهب مانعه وذكر ابن العماد في  
 كشف الاسرار ان القلب اذنين يسمع بهما كان في الرأس اذنين والقلب عين كان العين اذنين  
 الرأب اه (قوله مقرونة) بالنصب والرفع اه شورى اى على الحال من التية اوصفتها ام شينا  
 (قوله بأول غسل الوجه) اى بأول المفصول ولو شعر اخارجا عن حده لدخوله في حد الوجه بخلاف  
 جوانب الرأس فلا يكتفى قرن التية به وان وجب غسله تبعا اه برماوى (تبيه) لو سقط غسله  
 لملة قامت به وجب قرنها بأول ما يجب غسله او مسحه بعده فلو سقط عنه غسل جميع اعضائه  
 إلا رجليه وجب قرنهما بأول غسلهما اه زى (قوله ايضا بأول غسل الوجه) يبنى او مسحه  
 فيما لو كان بوجهه جيرة فيكنى قرن التية بأول مسحها قبل غسل صحيح الوجه فتصير مع النسل  
 جرى على الغالب اه م (قوله نعم ان انفصل معه) اى مع ما قبله من السن كالمنضعة والاستشاق  
 بعض الوجه كقطر في الشفتين كى قرن التية بذلك البعض وهل يجب إعادة غسله ولا اشار الى ذلك  
 بقوله لكن ان لم يقصد به اى بفصل ذلك البعض الوجه اى غسل الوجه فقط وجب إعادة اى إعادة غسل  
 ذلك البعض اى فلا منافاة بين اجزاء التية وعدم الاعتداد بالمفصول عن الوجه لاختلاف ملحظهما اهل  
 والحاصل ان للسنة ثلاثة احوال الحالة الاولى الاعتداد بالتية الثانية وجوب إعادة البعض المفصول  
 من الوجه مع المنضعة او الاستشاق الحالة الثالثة حسان المنضعة والاستشاق اما الحالة الاولى لحاصلها  
 انه منى غسل مع المنضعة او الاستشاق بعض الوجه كحبرة الشفتين اعتد بالنسوة اى نوى الوجه فقط او  
 المنضعة فقط او اهما واطلق وحاصل الثانية انه منى قصد الوجه فقط لا تجب إعادة والا بان قصد  
 المنضعة فقط او قصدها مع الوجه واطلق وجبت إعادة لو جرد الصارف وحاصل الثالثة انه لا يمتد  
 بالمنضعة ولا الاستشاق في الاحوال الاربعة اى سواء نوى المنضعة فقط او الوجه فقط او نواهما  
 او اطلق كاسياى عن مر قاتل اه قرين شيئا ثم وجدت في بعض حواشى العلامة نقل عن الخطيب ان تية  
 الوجه فقط تقوت المنضعة والاستشاق وكذا بينهما اه مقتضاه انه لو نوى المنضعة مثلا فقط او اطلق  
 لا تقوت المنضعة ولا الاستشاق ولو انفصل بعض وجهه اه ومثله في حاشية الاجبورى على التعطيل  
 نقل عن الشورى وذلك بخلاف ما قاله الشمس الرملى في شرح المهاج حيث قال ولو اقترنت التية  
 بالمنضعة او الاستشاق وانفصل مع جزء من الوجه اجزا او ان عزيت نيته بعلمسوا ما كان بنية الوجه  
 وهو واضح ام لا وجود غسل جزء من الوجه مقترنا بالتية غير انه يجب عليه إعادة غسل ذلك الجزء  
 مع الوجه كاقى الروضة لو جرد الصارف ولا تحسب له المنضعة ولا الاستشاق في الحالة الاولى لعدم  
 تقديرهما على غسل الوجه كما قاله بجلى في المنضعة جزء من الوجه في الباب والحالة الثانية كالاولى كما هو ظاهر اه  
 بالرفو اقره الشيخ الشيرازى ووافقه على ذلك سم فى حاشية حيزوزى فى حاشية نقل عن حج فى شرح  
 الارشاد من خط شيخنا ح فى مقتضى هذا الذى قد در عن مر وغيره انه لا فرق فى فوات سنة المنضعة  
 والاستشاق لعدم حسابهما بين عزوب التية قبل الشروع فى غسل الوجه وعدم عزوبها (قوله ايضا  
 نعم ان انفصل مع بعض الوجه الخ) اى فالتعتران تقارن جزا من مفروض لاغسل مفروضاه  
 شورى (قوله لكن ان لم يقصد به الوجه) اى وحده بان قصده المنضعة او الاستشاق فقط  
 فان قصده بالوجه والمنضعة فقال العلامة الرملى تجب إعادة له لأنه وجد مانع ومقتضى فقلب المانع على  
 مقتضى وقال العلامة الخطيب لا تجب إعادة له اما اذا اطلق فعلمه حكم ما اذا قصد هاهما عند العلامة اه

مقترنا بقوله فان تراخي  
 سعى عزما وعلم القلب  
 والاصل فيها عسير  
 الصحيحين إنما الأعمال  
 باليات وتصير بالتية  
 أى الوضوء أولى من  
 تيميره بالى طهر لانه يوم  
 صحة الوضوء بنية المك  
 بالمسجد مثلا لا به توقف  
 على طهر وهو الفصل مع  
 أنه لا يصح (مقرونة بأول  
 غسل الوجه) فلا يكتفى  
 قرنهما بما بعد الوجه للجلي  
 أول المفصول بوجوبها  
 ولا بما قبله لانه سنة تابعة  
 للواجب نعم ان انفصل  
 منه بعض الوجه كى لكن  
 إن لم يقصد به الوجه وجب  
 إعادة تولى وجدت التيق  
 أثناء غسل الوجه دون أوله  
 كفت ووجب إعادة  
 المفصول منه قبلها  
 كما فى المجموع فوجب  
 قرنهما بالاول

كالخطيب اه براموى (قوله) ايضا لكن ان لم يقصد به الوجه (الم) فيه إشكال ظاهر من جهة الاعتداد بنية  
لم تارة غلاما مفروضا لان وجوب إعادة تخرجه عن كونه مفروضا ان ادى شرف في شرح الارشاد  
ثم ايات الاسوى تازع في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء مع الاعتداد بالنية فانها توجب الاعتداد  
بالمسؤل قال لانها متلازمان هو الموجود في المذهب وقد صرح بصحة النية وأجرء الغسل المتولى  
والروايات في البحر وصرح ابو على الطبري في الايضاح والماوردي في الحاوى بصحة الوضوء بهذه النية ولم  
يوجب إعادة تقيى وعلى هذا فلا إشكال كذا بخط الشيخ خضر الشورى (فيه) علم ما تقرر ان من تضمن  
أو استثنى على الكيفية المألوقة مستحضر النية فانه مستهاو حيث فلا يحصل ان لا يغفل عن النية عندهما  
او فرق النية بان نوى المضمضة مثلا وحدها او ادخل الماء إلى مخرجها من أنوبة حتى لا يغسل معها شيء من  
الوجه اه شرح الارشاد لحج اه زى ولا فرق في احتياجه إلى ما ذكر بين غروب النية قبل غسل الوجه  
وعدم غروبها كما علم سابق (قوله) ليعتده اى للصحة النية اه ع ش (قوله) وله تفرقها اى النية بسائر  
صورها المتقدمة اخذ من إطلاقه اه ع ش علم مر كان يقول نويت غسل الوجه مثلا عن الوضوء او عن  
استباحة الصلاة او رفع الحدث عنه كالاعتق اه شورى وعارة الحلبي (فرع) تفرق النية لا يكتفى برفع  
الحدث ولا بالطهارة عنه بل يأتى في جميع النيات المستبعدة وذكر بعض المتأخرين أن التفرق يأتى في السنن  
وقد علمت انه لا يكون إلا نية معتبرة من نيات الوضوء وفيه نظر بالنسبة لرفع الحدث ونحوه ولكونه  
يتولى الوضوء عن غسل الكفين مثلا إلا ان يقال التفرق في النية المستبعدة عاصر باعضاء الوضوء واما  
غيرها فبهاسته الوضوء كغسل الكفين مثلا انتهت وقائدة تفرق النية عدم استعمال الماء باذخال اليدين  
غيرية الاغراف قبل نية رفع حدثها شورى (فرع) اذ فرق النية بان نوى عند كل حضور رفع الحدث  
عنه سواء اقتصر على ذلك أم زاد قطا ودون غيره فافقية النية عند المسنون كسح الاذنين ولعل من  
صوره نيت مسح الاذنين عن سنة الوضوء اه سم (قوله) أيضا وله تفرقها على أعضائه (يول) لا فرق في جواز  
تفرقها بين اى يضم اليها نحو نية رد أو لا كما فهمه كلام الحاوى واكثر فروعه ولا بين اى نيت غير ذلك  
الحدث كان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه لا عن غيره ام لا والوجه انه لو نوى عند غسل وجهه  
رفع الحدث عنه وعند غسل الدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاء ذلك ولم يمتنع لنية عند مسح رأسه  
وغسل رجله إذ نية عند يديه إلا ان كنيته عند وجهه اه شرح مر (قوله) رفع الحدث عنه) ومثلا غيرهما من  
نيات الوضوء وليس من التفرق ما إذا نوى رفع الحدث مطلقا عند غسل الوجه ثم نوى ذلك ايضا عند غسل  
الدين وهكذا بل ما بعد النية الاولى تأكد اه براموى (قوله) كما تفرق أفعال الوضوء) هذا خاص  
بالسليم اما السلس فليس له ذلك لوجوب الموالاة في حقه واما تفرق النية فزفرق فيه بين السليم  
والسلس اه برلى (قوله) ونية ترد معها) بان يكون مستحضر الما فان غفل عنها نوى التردد وجب إعادة  
ما فعله من حين نية التردد اه ح ف وعارة شرح مر بان يكون مستحضرا نية الوضوء عند نية التردد  
ولو قدت النية المعتدة كان نوى شيئا من ذلك مع غفلة عن نية الوضوء لم يعتد ما فعله في تلك الحالة  
وعليه إعادة دون استئناف طهارته وهل نية الاغراف كنية التردد في كونها تقطع حكم ما قبلها  
أولا والمتمدد كارجحه البقوى عدم قطعها لكونها المصلحة الطهارة اذ تصور ما ما عن الاستعمال  
لاسيما نية الاغراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية نحو التنظف وحيث  
وقع تشريك بين عبادة وغيرها كما هنا فالتدري وجهه ان عبد السلام انه لا ثواب له مطلقا والمتمدد  
كما قاله التزالى اعتبار الباعث فان كان الاغلب باعث الاخرة أتيب ولا فلا ولو نوى قطع وضوئه  
انقطعت نية فبعد ما بالى حيث بطل وضوءه في أثناءه يحدث أو غيره أتيب على ما مضى ان بطل تغير  
اختياره ولا فلا ويجرى ذلك في الصلاة والصوم انتهت وقوله انقطعت نية وهل من قطعها ما لو عزم على

ليعتده وتفرق غسل من  
زيادتي (وله تفرقها على  
أعضائه) أي الوضوء كان  
ينوي عند غسل وجهه  
رفع الحدث عنه وهكذا  
كأنه تفرق أفعال الوضوء  
(و) له (نية ترد) أو تنظف  
(معها) أى مع نية شيء ما  
من الوضوء

الحديث ولم يرد منه فيه نظر وقياس ماحر حوا في الصلاة من أن لو عزم على أن يأتي بجمل كالعمل الكثير لم يتطال إلا بالشروع فيها لا لتقطع بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لاعادته ما غلب بعد العزم اه عرش عليه وقد رأت في القسطلاني على البخاري في تفسير قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين مانصه أي لا يشركون به فإريد به وجه الله فقط اخلاص مالم يشبه ركون أو حط كظهره شمع نية تبرد ومومنه مع نية الحية أو يتكفقه بمسجد ويدفع مؤنة المسكن وهذه النية لا تحبط العمل لصحة حجة تعالى مع التجارة اجماعا فالأخلاص ماضى عن الكدر وخلص من الثواب وآفة الرياء آفة عظيمة قلب الطاعة معصية فالأخلاص رأس جميع العبادات ورأت بهامشه بخط الشيخ أبي العز المصطفى مانصه قوله لا تحبط العمل أي لا تبطل العمل بحيث يحتاج إلى أعادته ثانيًا بل يسقط به الطلب عن المكلف وإن انضم إليه الرياء أو حط ذنبه أما الثواب فالرياء يمنع من حصوله مطلقا وأما غير الرياء ففيه خلاف قاله -ج- في باب الرضوخ من التحفة والوجه أن قصد العبادة ثابت عليه بقدره وإن انضم إليه غيره ماعدا الرباد ونحوه مساوياً راجعاً وخالفه القسم الرملي فقال حيث وقع تشريك بين عبادتين غيرهما فالذي وجهه ابن عبد السلام أنه لا ثواب له مطلقا والمتقدم كما قاله العزالي اعتبار الباعث فإن كان الأغلب باعث الآخرة أتيب والأخلاق والقسطلاني في عمل آخر مانصه على هذا فالرياء لا يعمه الواجب غير مثالي وإن سقط عقابه به كذا قاله البرماوى كالكرمانى وتعبه المبنى بأن سقوط العقاب مطلقا غير صحيح بل الصحيح التفصيل فيه هو أن العقاب الذي يرتب على ترك الواجب يسقط لانهاق بين الواجب ولكنه كان مأمورا أن يأتي بماعليه بالأخلاص وترك الرياء فينبغي أن يعاقب على ترك الأخلاص لانه مأمور به وتارك المأمور يعاقب وقال النووي ما أريد به وجه الله تعالى يثبت فيه الاجر وإن حصل لنا علق ضمنه حظ شهوة من لذة وغيره ما كوضع القيمة في قم الروجة وهو غالباً لحظ النفس والشهوة وإذا ثبت الاجر في هذا قلما يراد به وجه الله تعالى فقط أخرى تأمل اه **(قوله غسل وجهه)** أى المتوضى ذكرنا كان أو أتى وفي عدة الناصح أن غسل الوجه يشتمل على ثلاثين فرضاً وعدا فليراجع اه برماوى **(قوله ما بين مابيت شعر أرسه)** المأبى جمع منبت بكر الباء وقبحها أم مصباح وعجالة القاموس والمئبى كجلبس مروضه أى الثابت شاذو القياس كقعد اه أى لانه من ينبت بالضم وما كان كذلك فصدوره على وزن مفعول بالفتح اه عرش على مر **(قوله لان المراجعة الخ)** تعليل لتعديد الوجه بما ذكر اه شيخنا وقوله تخف بذلك اعتراض على هذه العبارة الواقعة في السنة الفقهاء بأنهم إما أرادوا الاشتقاق فليس بجيد بل المكس الاول وهو ان تكون المراجعة مشتقة من الوجه لانها المقابلة ولذا قال بعضهم الظاهر ان المراجعة مشتقة من الوجه لان العرب قد تشقت افعالا من اسماء غير مصادر نحو قولهم استعجر الطين قال شيخنا وقد يقال ان المراجعة سبب في تسمية الوجه ذلك الاسم وليس المراد الاشتقاق في حقيقة فاعلم اه برماوى **(قوله اذا لا يجب غسل داخل العين الخ)** عبارة تشرح مر خلافاً ما ظن الاقتصار القدماء على فلا يجب غسلها بل ولا يستحب غسل باطن العين على أن بعضهم حرج بك اه لضرر من أن تتجش باطنها ولا يجب غسله ويزنق ينظ النجاسة بدليل از اتباعا عن الصديق حيث كانت غير دم الشهادة ويجب غسل مرق العين لطمأنة كان عليه نحو ما من يمنع وصول الماء الى المحل الواجب غسله وجب ازالته وغسل ما تحتها انتهت وقوله فان كان عليه نحو وما من عبارة المختار الرصيفتين وسنخ يجمع في الموق فان سال فهو محص وان جدد فهو رص وقد مصت عنه من باب طرب بانتهت قول الشارح ما من بالالف لانه لفة أخرى اه عرش عليه والموق بالهمز والواو مؤخر العين ما على الاضواء على الحديث قاله لحاظ بفتح اللام امشينا الكنى قال الأزمري أجمع أهل اللغة على أن الموق الموق لفتان معنى الموقر وهو ما على الصدغ اه **(قوله عمل غم)** مأخوذ من غم الشيء إذا استر ومنتغم الحلال يقال رجل غموا امرأه غماو العرب ندم هو تدحج بالنزع

من غير نية (و) ثانيًا (غسل وجهه) قال تعالى فاعشروا وجهكم (وهو) طولا (ما بين مابيت شعر أرسه) أى التى من شأنها ان ينبت فيها شعره (و تحت منتهى الحية) بفتح اللام على المشهور وهما العظماء اللذان ينبت عليهما الانسان السفلى (و) عرضا (ما بين اذنيه) لان المراجعة الماخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكرنا لا يجب غسل داخل العين ولا يسر وزدت تحت ليدخل في الوجه منتهى العين (فنه على غم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجهة اذ لا عبرة ببقائه في غير مابيت كا لا عبرة بما عاشر شعر الناصية

إذا التفت يمل على الجبن والبلادة والبخل والتزع بصدقه ولذلك قال الشاعر  
ولا تتكهن ان فرق الدهر بفتنا ه اغم القفا والوجه ليس بازعا  
اه برماوى وقوله ماخوذ من غم الشيء الخ مقتضاه ان غم لازم وعبرة شرح مر ماخوذ من غم الشيء  
إذا سترته انتهت ومقتضاه انه متداوله يستعمل بالوجهين اه لكاتبه وفى القاموس الغم سيلان الشعر  
حتى تضيق الجبهة القفا يقال هو أغم الوجه والقفا وسحاب اغم لا فرجة فيه اه (قوله لا تحذيف) من  
الحذف وهو الازالة والمادة تبدل الدال بالفاء اه برماوى (قوله والاشراف) أى الاكارم من الناس  
اه عش وقوله تحية شعره أى اذا التفت من ثم قيل الشعر المذكور تحذيف لحذفه أى اذا التفت وحذف الدال  
على التحذيف بانه ما انحط من خط يوضع طرفه على راس الاذن وطرفه الثانى على الجبهة مستقيما اه حل  
وراس الاذن هو الجزء المنخفض عقب الوتد وليس المراد به اعلاها اه عش بالمعنى ونص عبارته  
والمراد براس الاذن هو الجزء المحاذى لاجلى العذارى قريبا من الوتد ليس المراد به اعلى الاذن من جهة  
الراس لانه ليس عازدا لمبدأ العذار اه (قوله وزعتان) معطوف على محل المقدر فذلك رفته لان  
المقصود ضمها لاجلها اه شيخنا (قوله بفتح الزاى أفصح من اسكانها) يقال رجل أنزع ولا يقال  
امرأة نزع اه برماوى (قوله يكسفان الناصية) هى مقدم الراس من أعلى الجبين اه  
شرح مر (قوله ويجب غسل شعره) ذكر الائمة فى باب الفصل انه يعنى عن باطن عقد الشعر اذا انقعد  
بنفسه الحق به من اقبل بنحو طيوع لصق باصول الشعر حتى منع وصول الماء اليها ولم تمكنه ازالته  
لكن صرح العلامة مر بخلافه وانه يقيم عنه وحله على ممكن الازالة بشرى صحيح لانه لا يصح التيمم عنه  
حينئذ الذى ينجه المفوعة للضرورة فان امكن ازالته ولو بطحنه وجب ما يذكر فيه مثله اه برماوى  
(قوله كذب) يضم الهاء مع سكون الدال المهمة وضمهما وبضمهما يجمع مفردة من كل واحدة  
من هذه اللغات الثلاث على وزن جمعها إلا انه بزيادة التاء يقال ايضا هذب بضم الهاء الدال وتقشيد  
الباء وجمع الجمع اهداب وهو الشعر الثابت على اشفار العينين اه برماوى والاشعار جمع شعر بفتح  
الشين وسكون التاء كفلس جفن العين اما بضم الشين لحرف الفرج (قوله وحاجب) جمعه حواجب  
وحاجب الامير جمعه حجاب بضم الحاء وتقشيد الجيم سمي بذلك لانه يحجب شعاع الشمس عن العين او  
الاذى وهو الشعر الثابت على اعلى العينين اه برماوى (قوله وسبال) يكسر السين المهمة وحكى  
ضمها اه برماوى (قوله وعذار) بذال معجمة وهو الشعر الثابت المحاذى للاذن أى لبعضها بين الصدغ  
والعارض اول ما ينبت للامرؤ غالبا اه شرح مر والعارض ما انحط عن الاذن إلى اولى المنخفض من  
عظم الحى اه اجبورى أى وما نزل عنه هو اللحية (قوله بين الصدغ) فى المصباح الصدغ ما بين لحد  
العين إلى اصل الاذن اجمع اصداغ مثل قفل واقل ويسمى الشعر الذى يتدل على هذا الموضع صدغا اه  
(قوله لا باطن كنيف خارج عنه) أى لا يجب غسل الباطن سواء كان من الجزء الكائن فى حد الوجه او  
كان من الجزء الخارج عنه فالحاجب مثلا إذا كنف وخرج من حد الوجه لا يجب غسل باطنه من اوله إلى  
اخره اه عش على مر رادا به على من توهم بخلافه كان قاسم والشورى (قوله كنيف خارج)  
بالاشارة كاضطه الشيخ خضر القلم وضابط الخارج منها وما تلى ومال وانطلف عن الاتصاف  
إلى الاسترسال والتزول وان كان فى حد الوجه اه شيخنا وعبرة عش على مر قوله ان لم يخرج  
عن حده أى بان كانت لو مدت فى جهة استرسالها لتجاوز ما يجب غسله والخارجة هى ماجاوزت  
ذلك كذا قبل واستشكل ذلك بانه يقتضى ان تكون اللحية خارجة عن حد الوجه دائما مع انهم فصلوا  
فيها بين الخارجة عن حد الوجه الباطنة فيه اه ثم رايت فى سم على المنهج ما فنه المراد بخروج الشعر  
عن حد الوجه ان يلتوى عن اعتداله إلى تحت او نحو ذلك وما طال إلى جهة استقبال الوجه فكانه  
فى حد الوجه فحكم ما فى حد الوجه اه وهو ايضا لا يعلم منه الفرق بين ما فى حد الوجه من اللحية وبين

(لا) محل (تحذيف) بمجمة  
وهو منبت الشعر الخفيف  
بين ابتداء العذار والتزعة  
يعتاد النساء والاشراف  
تحية شعره ليقع الوجه  
(و) لا (زعتان) بفتح  
الواى أفصح من اسكانها  
وهما يياخان يكسفان  
الناصية فلا يجب غسل  
الثلاثة لدخولها فى تدوير  
الراس (و) ويجب غسل شعره  
أى الوجه كدب وحاجب  
وسبال وعذار هو المحاذى  
للاذن بين الصدغ والعارض  
ظاهر او باطن وان كنف  
(لا) غسل (باطن كنيف  
خارج عنه) ولو غيد

ما خرج منه وقال صبح الخارج من اللحية عن حد الوجه هو الذي اذا مخرج بالمدغم جهة نزوله الى ان قال  
 وبمحمل ضبطه بان يخرج عن تدويره بان طالع على خلاف الغالب اه قلت هذا الاحتمال ضعيف انتهت  
 (قوله) وباطن كثيف لحية الباطن ما يلي الصدر من العجوة وما بين الشعر اه عرش على رءوس عارية الشورى  
 المراد بالظاهر كالفي الجواهر وجه الشعر الاعلى من الطبقة العليا بالباطن ما عدا ذلك وهو اعم من قول  
 النسائي الباطن هو الوجه المحتاني اه حجب في شرح العباب انتهت (قوله) بكسر اللام افصح من فتحها (وبعضها)  
 لحي بالكسر والضم وذكر بعضهم ان فيما تقي عشر خصلة مكرومة بعضها اشد قبعا من بعض وعدها  
 فتراجع واقاد بعض المعاصرين ان عشر حية على اقه عليه وسلم عدد الاثني عشر مائة الف واربعة  
 وعشرون الف منهم الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر وقيل اكثر من فضائه صلى الله عليه وسلم ان الحق جل  
 وعلا ذكر اعضاده عنوا اعضوا في التنزيل وجعله كذلك فذكر وجهه في قوله قد تزي قلب وجهك في  
 الساء وعينه في قوله ولا تمدن عينك ولسانه في قوله فاما يسرناه بلسانك ويده وعقته في قوله ولا تجعل  
 يدك مغفولة الى عنقك وصدره مظهره في الم نشرح وقلبه في قوله نزل به الروح الامين على قلبك وجعله في  
 قوله وانك اهل خلق عظيم اه براموى (قوله) وان لم يخرج ارجاع الوجه المناسب ان قول ازم لم يخرج لانه  
 قدم حكم الخارج من اللحية والعارض وغيرهما من بقية الشعور الشامل لذلك اه حل فيكون في كلامه  
 تكرار وجب ان الواو للحال اه شيخنا (قوله) وبعضها الضمير ارجاع الثلاثة بدون وصفها بالكثافة  
 فيه تيميد والداعي اليه تقدير الشارح لهظ كثيف بجنب لفظ البعض اه شيخنا (قوله) وقد تميز عن  
 بعضها الآخر المراد بالتميز ان يسهل افراد كل بالنسب والمراد بغيره ما لا يسهل افراده اه به شيخنا  
 (قوله) ان كانت من رجل قيد في الارامة قبله فيفيد منهومه ان الكثيف الخارج عن حد الوجه من غير  
 اللحية والعارض يجب غسل باطنه وظاهره من المرافة وهذا ظاهر ضميمه وقد اعتد به مر خلافه فسوى  
 فيه بين المرأة والرجل حيث قال لا يجب الا غسل ظاهره منهما ويمكن ان يكون قول المتن من رجل قيذا  
 فباعتد الاول فوافق معتمد ويروده ضميمه في شرح التحرير اه شيخنا وبجارية زى المتعذر ان شعر  
 المرأة والحش اذا خرج عن حد الوجه كالمقصم الاول الذي تندر كثافته فيحصل فيه بين الكثيف فيجب  
 غسل ظاهره فقط والحقيق فيجب غسل ظاهره وباطنه انتهت وبجارية شرح مر وحاصل ذلك ان  
 شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكثافة كالحديث والشارب والمنقعة ولحية  
 المرأة والحش فيجب غسلها ظاهرها وباطنها خفت او كثفت أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الذكر  
 وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل ظاهرها وباطنها وان  
 كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خفت بعضها وكثفت بعضها فكل حكمه ان تميز فان لم يميز  
 وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة  
 الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها وقع لبعضهم هو شيخ الاسلام في شرح منهجية في هذا  
 المقام ما يخالف ما تقرر فاحذر قال ابن المعاد المراد بعدم التميز عدم امكان افراده بالنسب والافواه  
 متبني في نفيه انتهت (قوله) فالحقت بالغالب (وهي الصور الخفيفة اخرجش (قوله) على الذقن) فتح الذال المعجمة  
 والظاف ففصح من اسكانها اه براموى وفي المصباح الذقن من الانسان يجمع لحيه وجميع القلة اذ كان مثل سبب  
 واسباب وجميع الكثرة ذقون مثل اسودا سوداه (قوله) كاعلم (ولا) اي حيث حكم وجوب غسل شعر الوجه  
 واستثنى منه ما ذكره بقوله من رجل فيبقى ماعدا على الوجوب اه شيخنا (قوله) ولا نهين للمرأة افانح  
 اي ما لم يامر بالزوج والسيد او الوجوب كايجب عليها ترك اكل ما له ربح كره او استعماله اذا امرها بتركه  
 ومنه ازالة نحو صان اه براموى (قوله) لانها متلف حقها في الاختار مثل به نكل به اي جعله نكالا وعبرة لغيره  
 يا به ضرر الاسم المثلثة بالضم ومثل بالقتل جدعو بابا ايضا ضرر هو في المصباح ومثل بالقتل مثلان من بابي

لحيه عارض (و) لا باطن  
 كثيف (لحية) بكسر اللام  
 افصح من فتحها (وعارض)  
 وان لم يخرج عن الوجه  
 (و) لا باطن كثيف (بعضها)  
 ي الثلاث (و) قد تميز عن  
 بعضها الاخر ان كانت من  
 من رجل فلا يجب لغير  
 ايصال الماء اليه في غسل  
 ظاهرها اما اذا لم يميز  
 البعض الكثيف عن الخفيف  
 فيجب غسل الجميع قاله  
 الماوردي في اللحية ومثلها  
 غيرها وان تعبه النووي  
 بانه خلاف ما قاله الاصحاب  
 واما وجب غسل باطن  
 بقية اشعور الكثيفة لندرة  
 كثافتها فالحقت بالغالب  
 وكلام الاصل يوم عدم  
 الاكتفاء بالنسب ظاهر  
 الخارج الكثيف من غير  
 اللحية وليس مرادو اللحية  
 الشعر انايت على الذقن  
 هي يجمع للحيين والعارض  
 ما ينسحب عن التقدر المحاذي  
 للاذن وذكره مع ما بعده  
 من زيادتي وشرح  
 المرأة والحش فيجب  
 غسل ذلك كله منهما كما  
 علم اولنا لندرتها وندرة  
 كثافتها ولا نهين للمرأة  
 تنهيا وحلقها لانها مثلة  
 في حقها الاصل في احكام  
 الحش العمل باليقين  
 والخفيف ما تراه بشر متقى

جلس التخاطب والكثيف ما يمنع رؤيتها فيم ولو حلقه

قتل وضرب اذا جدعت وظهر آثاره عليك عليه تكيلا والتشديد بما لقوه المقتوز ان غير قول الملة بفتح الميم  
 وحسن الملة العقوبة اه ( قوله وجب غسلها ) أى اذا كانا أصليين أو أحدهما أصليا . والآخر  
 زائدا واشتبهأما اذا تميزا لواند فيجب غسل الاصل دون الزائد ما لم يكن على ستمه والا وجب غسله  
 أيضا ويجرى هذا التخصيص في الرأسين فيقال ان كانا أصليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما  
 أصليا والآخر زائدا واشتبه تميز بمسح بعض كل منهما وان تميز الاصل من الزائد تميز بمسح بعض  
 الاصل وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط على نظر وهذا كله بحسب الفهم فيه عليه شيخنا العبد تاق  
 قياسا على الدين والرجلين اه زى ( تنبيه ) يكنى قرن النية بأحدهما اذا كانا أصليين فقط وفي حواشي شرح  
 الروض انه لا بد من النية عند كل منهما وان ترقت فيه سم أقول والا قرب ما قاله سم فلو كان أحدهما  
 زائدا واشتبه لا بد من النية عند كل منهما أو تميز الزائد وكان على سم الت الاست لا بالأصل دون  
 الزائد ان وجب غسله اه ع ش على مر وفي شرح مر مانعه نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من  
 جهته مره وجب غسل الاول فقط كاتقي به الودرحه الله تعالى اه وقوله وجب غسل الاول فقط  
 ظاهره وان كان الاحساس بالذي من جهة الودر قياسا مر في أسباب الحدث من ان العاقل من الكفين  
 هي الاصلية ما به الاحساس منهما هو الاصل اه ع ش عليه ( قوله من كفيه وذراعيه ) اني به لان حقيقة  
 الدين رؤس الاصابع الى المنكب فدفعه بقوله من كفيه اه اجبورى ( قوله بكل مرفق ) الباء بمعنى مع  
 أى مع كل مرفق أو قدرهما من قاعدهما والمراد قدر الدين مع المرفقين ان فقد المرفقان باعتبار انهما فلو  
 نبتا في غير محلها فيحمل اعتبارهما الى مال شيخنا الكبرامسى وصرح به العلامة ابن عبد الحق ويحمل  
 اعتبار قدرهما الى مال العلامة حل وسما مرفقين لانه يرتقى بهما في الانكاء عليهما ونحوه اه برماوى  
 ( قوله لقوله تعالى وايدبكم الى المرافق ) الى معنى مع قلنا ان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل أحد بغسل  
 الكوعين والمرفقين دون ما بينهما أو على حقيقتها استبد دخول المرافق من فعله صلى الله عليه وسلم  
 والاجماع من كون الغاية فيها للاسقاط بناء على ما يأتي اه اليد تصدق على العضو الى الكتف لا فادتها  
 الحكم اليها أى الى مدخلها واسقاط ما وراءها وضابطه أى فادتها هذا الحكم تارة واسقاط ما وراءها  
 أخرى ان اللفظ ان تناول محلها لولا ذكرهما فادتها الثانى أى كونها غاية للاسقاط والا فادتها  
 الاول أى كونها غاية لد الحكم فاليد في الصوم منه أى الاول بخلاف اليد هنا فاتها من الثانى  
 لصدقتها على العضو الى الكتف لئلا فكان ذكر الغاية اسقاطا لما وراء المرافق فدخل المرفق  
 وبدفع ما نفقض به الضابط من نحو قرأت القرآن الى سورة كذا يمنع خروج السورة عن المقروء  
 الا بقرينة ويجوز جعل اليد التى هي حقيقة الى المنكب أو الكوع مجاز الى المرافق مع جعل الى  
 غاية للفصل داخلة فى المعنى بقرينة الاجماع والاحتياط للعبادة وكذا يقال في وارسلكم الى الكيعين  
 اه شرح مر وقوله وضابطه الخ حاصل هذا الضابط يرجع الى ان الغاية ان كانت من جنس الغاية  
 دخلت فيه الا بقرينة تقتضى خروجها كما يأتي في قرأت القرآن الى سورة كذا من خروج السورة اذا  
 دلت القرينة على خروجها او لا تدخل وان لم تكن من جنسه لا تدخل الا بقرينة تدل على الدخول وفي شرح  
 البهجة الكبير ما يفيد ان هذا القول مرجوح وان الرجح عدم دخوله مطلقا الا بقرينة تدل على هذا الاول  
 لو نذر ان يقرأ القرآن الى سورة الكهف مثلا أو استأجر آخر على قراءته اليها وجب قراءتها ايضا ما لم تدل  
 قرينة على آخر اجما وعلى كلام شرح البهجة وكلام ابن هشام في المتن لا تدخل السورة اه ع ش عليه ( قوله  
 وايدبكم الى المرافق ) الايدى جمع اليد التى هي الجارحة الايدى جمع اليد التى هي التمسمة هذا هو الصحيح  
 وقد أخر جمعا وام العلماء بالغة عن أصلها فاستملوا الايدى في جمع اليد الجارحة وتجد أكثر التامين  
 يكتب لصاحبه المملوك قبل الايدى الكريمة والكرام هو ملحق والضوابط الايدى الكريمة قاله الصلاح

وجهان . وجب غسلها  
 او رأسا كنى مسح بعض  
 أحدهما لان الواجب في  
 الوجه غسل جميعه فيجب  
 غسل ما يسمى وجهه وفى  
 الرأس مسح بعض  
 ما يسمى رأسا وذلك يحصل  
 ببعض أحدهما ( و ) ثالثها  
 ( غسل يديه ) من كفيه  
 وذراعيه ( بكل مرفق )  
 بكسر الميم وفتح الفاء  
 انصح من النكس لقوله  
 تعالى وايدبكم الى المرافق  
 ولالاتباع وواه مسلم



المغدي أه شورى هذا وفي القنرى على الملول ما يخالفه ونفسه والا يدي جمع الأيدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة فتعمل في النعمة مجازا من سلا من قيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلة على الصورة على الملول كما صرح به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الأيدي وبمعنى النعمة على الأيدي ورد عليه ان اصل يديهما كان على وزن فعل لا يجمع على افعال اه (قوله من شر) اي ظاهرا وباطنا وإن كفف قال الشيخ في شرح التريب يلو إن طالوا خرج من الجسد المتعاد كما اقتضاه كلامهم اه شورى وعبرة البرماوى قوله من شر اي وإن طالوا وكفف ظاهرا وباطنا وإن خرج عن حد الفرض كما اقتضاه اطلاقهم صرح به العلامة الخطيب وعلة بندر هو كذا الظاهر وان طال وسلمة ينتفي عن الفرض وباطن ثقب او شق فيه لانه صار ظاهرا انعم إن كان لها غور في اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منها وكذا يقال في بقية الاعضاء ويجب ان لا يخرج موضع يمنع وصول الماء لا يضر لونه ولا يضر ولا يجرم له ويجب ان لا يخرج موضع يمنع وصول الماء انتهت (فرع) لو دخلت شوكة في اصبعه مثلا وصار رأسها ظاهرا غير مستور فان كانت بحيث لو قلمت في موضعها جوفاء ويجب قلمها ولا يصح غسل اليد مع بقائها وإن كانت بحيث لو قلمت لا يبقى موضعها جوفاء بل يتجمد ويغلظ ويجب قلمها وصح غسل اليد مع وجودها لمدم ظهورها اه سم على حيوانه على المنج قلا عن مر وعبرة حج عطف على ما يجب غسله وعمل شوكة لم تنقص في الباطن حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه اذ لا حكم لما في الباطن انتهت وظاهره انه متى كان بعض الشوك ظاهرا اشرط قلمها مطلقا اه ع ش على مر (قوله فراس عنده) المضد ما بين المرقق الى الكفشف فيها خمس لغات وزان رجل وبعضتين في لغة الحجاز وقرها الحسن في قوله تعالى وما كنت متخذ المضلين عندها مثال كيد في لغة بني اسد ومثال فلس في لغة تميم وبكر والخامسة مثل قفل قال ابو زيد اهل تامة يؤثون المضدوني تميم يذكرون والجمع اعضد واعتضد مثل فلس واقفال اه ع ش على مر وفي المختار الكفشف والكفشف مثل كبد وكبد والجمع الاكتاف وكفشفه شديد به الى خلف بالكتاف وهو محل وباه ضرباه وفي المصباح المنكب مثل مسجد مجتمع راس المضد الكفشف لانه يعتمد عليه ارفقيه والكفشف معروفي يقتضي انها مؤنثة اه (قوله اذ المرقق مجموع العظام الثلاث) اي العظامان المسميان براس المضد والابرة الداخلة بينهما اه حل (قوله حافظه على التحجيل) وانما لم يسقط التابع بسقوط المتبوع كرواتب القرائض ايام الحنون لان سقوط المتبوع ثم رخصه فالتابع اولى به بخلافه من التمدد لحسن الايمان بالتابع حافظه على القفل بقدر الامكان كما مر او المرسى على راس الحرم عند عدم شعره ولان التابع ثم شرع تكملة لنقص المتبوع فاذا لم يكن متبوع فلا تكملة بخلافه من التبع لانه كامل بالمشاهدة فتعين ان يكون مطلوبا لنفسه ولو قطع من منكب من غسل عمل القطع كافس عليه الشافعي وجرى عليه الشيخ ابو حامد وغيره اشرح الروض اه ع ش (قوله بعض بشر راسه) انظر هل يكفي مسح ما غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به اه شورى وعبرة ع ش على مر قوله او بعض شعر راسه اي ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفي مسحه لانه من الرأس وإن سبق له غسل مع الوجه لان غسله اولا كان ليحقق به غسل الوجه لا لكونه فرضا من فروض الوضوء انتهت (قوله بشر راسه) الرأس مذكر ككل ما لم ين من اعضاء الانسان نحو الانف والقلب بخلاف مائتي كاليدين والعين والاذن فانه مؤنث اه شورى (قوله لم يكف المسح على الخارج) اي وان كان في الرأس لكونه معفوا والمتجيدا اه حل (قوله يروى مسلم الخ) ان كان قولها اضافة حال فيترك اليها احتيال انه للضرورة فيجوز مسح الناحية او قدرها او التكيل في حال الضرورة ولا يجوز ذلك

في غيرهما فن ان ثبت الاكشاف بالبعث مطلقا وقد قال ان الراوى فهم تكرر ذلك وكثير وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فاطلقة فاخذ بمقتضى اطلاقه وكان قال كان يتوضأ ومسح على العمامة متكررا حتى كانت هذه عادة القرينة على هذا كون الراوى ذكره في بيان صفته وضوءه **مسح** (فرع) مسح على العمامة أو خرقة على رأسه فوصل البلل للرأس في الوجه ان فيه تفصيل الجر موق بل يتعين وقال العلامة حج يكن مطلقا قدام لا بخلاف الجر موق اه برماوى وعبرة عرش على مر ( فرع ) لومسح عرقه فوصل البلل لجذره رأسه أو شمره فالوجه جريان تفصيل الجر موق فيه ولا يتجوز فرق بينهما فاقبل اه مر اه سم على الیهجة وقال حج ولو وضع يده المثة على خرقة على الرأس فوصل اليه البلل قيل اجزأ قيل المتجوز تفصيل الجر موق فيه اه وبرد بما مر انه حيث حصل الفسل بفضله بعد التية لم يشترط تذكرة ما عنده والمسح مثله ويفرق بينهما الجر موق بانهم صاروا هو مائة غير المسوح عليه فاحتج بتصديروا كذلك ما اه انتهت **(قوله لا تمارضه الخ)** هذه المعارضة تدل على ان الباحث مالكي أمالو كان حنفيا فقول له في المعارضة لو وجب الريح لاكتفى بالاذنين تكلفه لغير الاذان من الرأس ام شيئا **(قوله بين ما قمت)** أى من حيث استدلالا متروها الحديث والاقايل الدليل يختلف اه شيئا **(قوله قلنا المسح ثم بدل)** أى فاعلى حكم مدله وهذا أصل فعمل به بمقتضى اللفظ وقوله احتزنا بالضرورة عن مسح الحنفين أى بعد تسليم انه بدل وقوله فانه جواز الحاجة واستيعابه يقضه اه حل **(قوله فانه جواز الحاجة)** فان قيل ما الفرق بين ما جوز للحاجة حيث لم يجب استيعابه وما جوز بالضرورة حيث وجب بل كان مقتضى الظاهر العكس ويجب ان ما جوز للحاجة فيه مانع من استيعابه وهو فساد به كأشار اليه الطحاوى وليس المانع من وجوب التعميم مجرد الحاجة ام شيئا **(قوله وله غسلة)** أى بلا كراهة اه برماوى وشرح مر **(قوله لا تمارضه)** وزيادة) ان قلت هو ما غير له قطعا فكيف يكون نفسه قلت مراده به انه يحصل لقصد والمسح من وصول اليه للرأس لانه يقال له مسح وغسل فسقط ما قبل المسح ضد النسل فكيف يحصله مع زيادة اه حج بالحنى **(قوله بلا ماء)** قيد هذا ليكون بلا لا مسحا في المصباح مسحت النى بالماء مسحا أمرت اليد عليه اه وفي المختار وله نداه وباهرد اه وحقيقة كل منهما مخالفة لحقيقة الفسل لانه اساله الماء على الشيء وليس فيما اساله اه **(قوله مفصل الساق)** بفتح الميم وكسر الصاد المهملة ما ذكره المصنف وكسر الميم وفتح الصاد اللسان والساق بالهمز وترك ما بين القدم والركبة وهو مؤث على المشهور ويجمع على أسوق وسبقان وسوق سميت بذلك لسوقها للجد اه برماوى **(قوله وارجلكم الى الكعبين)** لم يقل الى الكعبين كما قال في الايدى الى المرافق لان كل رجل فيها كعبان وجمع المرافق لان كل يد فيها مرفق ومقابلة الجميع بالجمع تقتضى القسمة أحيادا فلو جمع الكعب لا وهم القسمة أحيادا فيقتضى وجوب غسل كعب واحد من كل رجل فان قيل فعل هذا يلزم انه لا يجب الا غسل واحد وقول واحد رجل واحدة قلنا صدنا عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وبإجماع الامة اه برماوى **(قوله عطفنا على الوجوه)** أشار به للرمد على الجلال المحل في قوله عطفنا على الايدى فانه لا يأتى على الراجح من ان المعطوفات وان كثرت تكون على الاول ولا على المرجوح من ان كل واحد معطوف على ما قبله ويمكن الجواب بانه على المرجوح فانه معطوف على الذي قبله أى من جنس المتسول وحيث فلا اشكال اه برماوى **(قوله لفظا في الاول)** أى معنى وقوله ومعنى في الثاني أى ولفظا الا ان الحركة مقدرة والمانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فني كلامه احتاك اه أجوهرى **(قوله ومعنى في الثاني)** أى لانها جاور المجرور وهو الرأس جر كائى قولم جعر ضب غريب وكان حقه التصب كاهو ظاهر القراءة الاخرى اه عرش **(قوله لجره بالجوار)** نظر فيه بان شرط الجر على الجوار ان لا يدخل على المجرور حرف عطف كالأو قيل جعر ضب وغرب اه

لانا تمارضه بانه لو وجب الاستيعاب لوجب مسح الاذنين بين ما قمت فان قلت صفة الامر مسح الرأس والوجه في التيمم واحدة فبلا وجب التيمم أيضا قلت المسح ثم بدل بالضرورة وهذا أصل واحتزنا بالضرورة عن مسح الحنفين فانه جواز الحاجة وزيادة **(وله غسلة)** لا مسح **(و)** له **(له)** كوضع يده عليه بلا مدلول المقصود من وصول البلل اليه **(و)** عاصبا **(فصل رجليه بكل كعب)** من كل رجل ولكل منهما كعبان وهما المظان اثنتان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم لقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين وللا تباغ رواه مسلم قرىء في السج ارجلكم بالنصب وبالجهر عطفنا على الوجوه لفظا في الاول معنى في الثاني لجره على الجوار وفصل بين المعطوفين إشارة الى الترتيب بتقديم مسح الرأس على غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره وغسلها هو الأصل وسبقان

عش والجوار يكسر الجيم وضحا والكسر أضعه اه عتار اه مخط الشيخ خضر (قوله) والمراد بفصل  
 الاعضاء المذكورة أنفاسها أي ولو بفصل غيرها بلا ذته أو سقوطه في نحو نحران كان ذاكرة التي فيها  
 بخلاف ما وقع فيه كشمه للطر ومشيه للباء فلا يشترط فيه ذلك اه زي والحاصل أن الشرط ما فصله  
 سواء تذكر البنية أو لا أو تذكر البنية عند عدم فصله اه وفي شرح شيخنا حلالا رشاد ما فصله ولا يجب  
 تيقن عموم الماء بجمع المضوي لتكن غلبة الظن كإكمال إليه جمع متاخرون اخذا من نص الأمر في باب  
 التيمم اه على أن يكون ذلك نحو سقيهم إلى التصريح بعين المسئلة ابن عبد السلام في فتاويه اه سم (قوله) ولا يعلم  
 ذلك إلا بانفسال ملاقيها معها أي فلا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الخنك ومن الأذنين  
 وجزء من فوق البدن والرجلين إذا لم يتم الواجب إلا به فهو واجب وسئل العلامة الرمي عن الجزء الذي  
 لا يتم الواجب إلا به إذا غسل الوجه بدنه هل يكفي أو لا وإذا غفر غسله هل يتيمم عنه أو لا وإذا سقط  
 غسل المتبوع أملتو تيمم هل يجب عليه أن يفصله أو لا فأجاب بأن ما لا يتم حصول الواجب إلا به لا بد من  
 غسله حتى يتحقق غسل كله حتى لو تغذر غسله تيمم لاجله ولو سقط غسل المتبوع لمصلحة فلا بد من غسل الواجب  
 لغرمه ولو بقي بعضهم في عدم سقوط غسله مع سقوط غسل متبوعه أو قرره العلامة مزي اه برماوى (قوله)  
 وترتبه هكذا أي هكذا الترتيب المذكور في المتن اه شيخنا (قوله) مع خبر النساء (الخ) أي ولانه تعالى  
 ذكر عسوحا بين منسولات وتفرق المتجانس لا ترتبه العرب إلا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب  
 لا ندبه بقرينة الأمر في الخبر ولو أن العرب إذا ذكرت متطافات بدأت بالأقرب فالأقرب فلا ذكر فيها  
 الوجه ثم البدن ثم الرأس ثم الرجلين دللت على الأمر بالترتيب والافاضل أو جوهر أو مسحور أو مسك  
 واغسلوا أي دكروا أو جلدكم لأن الأحاديث المستفيضة الشائعة في وضوءه صلى الله عليه وسلم مصرحة بولأن الآية  
 بيان للوضوء الواجب فلو قدم عضو على علم يعتد به اه شرح مر (قوله) اجزأ بما بدأ الله به أي الشامل  
 للوضوء وإن ورد في الجمع إذا لمرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب اه رماوى والمراد أنوا بما أتى الله  
 به وهكذا (قوله) ولو أنفسم عت الخ كانه يشير به إلى أن الترتيب قد يكون حقيقيا وقد يكون تقديرية اه  
 ع ش على مرواهم كإكماله أن الانفاس لا بد منه فلا يكفي الاغتسال بدنه لكن الحق بالقولى ما لو رقد  
 تحت نحو ميزاب أو نصب عليه الماء بان جميع بدنه دفنوه واحد وهو المعتد أو تحافه في شرح الباب اه  
 شيخنا وقد رتبته في الام اه شوى برى (فرع) لو أنفسم المحدث ونوى ثم بان انه اغتسل لمعة من غير أعضاء  
 الرضوء قال المحدث الاجزاء اه سم (قوله) ولو أنفسم عت الخ أي حدثا أصغر فقط ولو في ما قليل ولو  
 كان ثم مانع كشم على ماعد الأعضاء الرضوء على ماعد أقل ما يجزى مسحه من الرأس وقد يشكل هذا بقوله  
 لو غسل أعضاء الرضوء دفنوه واحدة أي بالصباح حصل الوجه فقط إذا فرق في المعنى بينهما تميم جمع  
 البدن أي بالنفس مع المانع كذا قيل وقد يقال قد فرق بين غسل الأعضاء دفنوه بالصباح وغسلها بالانفاس  
 وفي كلام بعضهم لو اغتسل منكسا بالصباح أي دفنوه واحد لم يحصل له سوى الوجه ويكنى انفاسه مطلقا  
 أي سواء كان منكسا أو لا وظاهره أن نوى في صورة التمسك عند الوجه بل ظاهره قول بعضهم ولا بد أن  
 تكون النية عند مساهة الماء الوجه بعين ذلك في الصورة المذكورة اه ح لو عبارة الزيادة ولا بد أن تكون  
 النية عند مساهة الماء الوجه كما تقدم ولا فرق بين أن يكون الماء قليلا أو كثيرا خلافا لابن المقرئ في تنبيهه  
 بالكثير وإن القليل إذا أنفسم فيه لا يحصل له إلا الوجه انتهت عبارة سم والوجه اشتراط  
 مقارنة نية الرضوء ونفس الوجه كما قاله شيخنا البرلى ووافق مر وقد يقال إن نوى بعد  
 تمام الانفاس لم يظهر لهذا الكلام أثر إذا لارتبب حقيقة بين الأعضاء والأمان غسل  
 على التدريج فلا بد من الترتيب حقيقة وقرن النية بالوجه تأمل وقوله اجزأ عن الرضوء

جواز مسح الحفنين بدله  
 والمراد بفصل الأعضاء  
 المذكورة أنفاسها ولا  
 يعلم ذلك إلا بانفسالها  
 ملاقيها معها (و) مادسها  
 (ترتيبه هكذا) أي كذا ذكر  
 من البدنة بالوجه ثم  
 البدن ثم الرأس ثم  
 الرجلين فلا يتابع رواء  
 مسلم وغيره مع خبر  
 النسائي بإستاد على شرط  
 مسلم ابتداء بما بدأ الله  
 (ولو أنفسم عت)

أى ولو كان ما انتمس فيه ماء قليلا فبما يظهر ولا نظر لما قد يقال ان هذا النسل قائم مقام الوضوء الذى يعتبر فيه الترتيب فيكون اتصال الوجه بما على بقية الاعضاء فيصير الماء مستعملا وذلك لانا لو سلمنا ان الترتيب معتبر هنا لكنه قد يرى لا تحققي والاستعمال انما يتحقق في التحققي لما خر من غسل بعض أعضاء الوضوء فيه عن زمن بعض بخلاف التقديرى فليأمل ثم رأيت شيخنا حفيظ في شرحه للارشاد قال هنا وضع الترتيب بانفاس متوحيه ولو في ماء قليل كما مر ان نوى تيمم بقوله ان نوى لم يمكث زمنا يمكن فيه الترتيب لخصره تقديره في اوقات لطيفة لا تظهر في الحس اه باختصار انتهت (قوله بنية الجنابة غلط) أى نسيانا بان نسي ان عليه الاصفر ويصدق ان الذى عليه الاكبر قال مر ادا بالغلط الخطأ في الاعتقاد لاسبق اللسان فقط المقرر عند النجاسة امل (قوله بدله) متعلق بانتمس والضمير راجع للوضوء والمراد بالوضوء غسل الاعضاء الاربعة والمضى ولو انتمس بدل غسل الاعضاء الاربعة اجزاء اه شيخنا (قوله اجزاءه عن الوضوء) أى ولو تمسكا والماء المنعفس فيه قليلا آخر التيمم الى بعد الانفاس في صورة التمسك والى عماسة الماء الوجه في غير اه حل (قوله خلا قال افي) أى في قوله لا بد من المكث زمنا يسع الترتيب حسا اه حلي (قوله ولا تقدر الترتيب الخ) هذا وما يفيدانه لا بد من وجود هذه الحفظات الطيفة وليس كذلك وهذا التعليل الثاني هو الممول عليه لان الاول يرد عليه ما لو غسل الجنب اسفله قبل اعاليه بالصب دفعة واحدة فان هذا النسل يكفي لا اكبر ولا يكتفى للاصفر اذا الحاصل له من ذلك في الاصفر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا وكتب ايضا في التعليل الثاني انه ان كان المراد مجرد دفء وضوءه فمقتدره فرضا غير مطابق لواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب في هذه الحالة خلافاً لتدقيق التقدير كذا قيل والحاصل انهم مصرحون بانه لا يشترط في هذا الترتيب التحققي غاية الامر ان الافي يشترط زمنا يتصور فيه الترتيب الحقيقي لو وجد التووي لا يشترط ذلك اه حل (قوله في لحظات لطيفة) فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو وضع النجاسة في الماء الراكد حيث لا يقوم في النجاسة المظلمة النفس في الماء الكثير مقام العدد قلت يفرق بينهما بان الترتيب صفة تابعة وما المدة فمعدودات مقصودة وينفرد في الصفة التابعة ما لا ينفرد في الغزوات المقصودة اه مر اه ع ش (قوله ومن استياك) مصدر استاك وامساك الواسوك فمصدر ساك يسوك وسوكوسا كافهما مصدران للجدو يقال في المزيد استاك استياك كالكن سوكاهو قياس مصدر المجرد الممدى كما يفيد قول ان مالك فعل قياس مصدر الممدى الخ والثاني سمعي ويقال ايضا في المزيد استاك وسوكا فاصداره اربعة ما اخوذة من قوله سمكت الشيء سوكا اذا دلكته وقبل من التساوك وهو التمايل يقال جمالت الايل تتساوك اى تتمايل وتضطرب من الخوا الواسوك بالمعنى العود والسواك بكسر السين المهمة استعماله هو يطلق ايضا على العود وهو مذكور على المشهور وغلظ ابن ظفر في تأنيده وذكر في المحكم انه بالتذكير والتانيث وجمعه سوك بعض الواو واسكانها وقلبا همزة ويقال ساك فاه وسوكه تسويكا واذا قلت استاك أو تسوك لم تذكر القم وهو لغة الدالك وآله وشرعا استعماله عود أو نحوه في الانسان وما حوله لا ذهاب للتنجس ونحوه اه برماوى وبعبارة حجج والسواك مصدر ساك فاه يسوكه وهو لغة الدالك وآله وشرعا استعمال نحوه عود في الانسان وما حوله انتهت بعبارة المختار السواك المسواك قال ابو زيد جمعه سوك بعض الواو مثل كتابوك وكتبوك تسويكا واذا قلت استاك أو تسوك لم تذكر القم وفي المصباح انه يجمع على سوك بالسكون والاصل يضمنين اه اى قلنا استعملت النعمة على الواو حذفنا رخصته ان الاستعمال بالسكون لا غير وفيه قال ابن دريد سمكت الشيء اسوكه سوكا من باب قال اذا دلكته تقول حجج والسواك مصدر ساك فاه لم يرد به ان المصدر مقصور عليه بل مراده ان هذا الاسم استعمل مصدر كما استعمل اسم الالة اه ع ش على مر وهو من الشرائع

بنية الجنابة غلط الخ الحديث  
او الطهر عنه او الوضوء  
بدله (اجزاءه) عن الوضوء  
وان لم يمكث زمنا يمكن فيه  
الترتيب حسا خلا قال افي  
لان النسل يكفي الحديث  
الاكبر فلا يصح أولى  
ولتقدير الترتيب في لحظات  
لطيفة (ومن استياك)

القدمة لقوله صلى الله عليه وسلم هذا سواكى وسواك الانبياء من قبل وله اصل فى السنة وآثر المصنف الاستيكاك على قول الاصل السواك فإرا من كونه مشتركا بين الفعل واسم الآلة واستعماله بالاشتراك فيه اولى واقفه مرة اذا كان لتغير او نحوه فلا بد من ازالته ومحمّل الاكتفاء به اقل لانها عتقته تحصل السنة الكاملة بالنية ويحصل اصلها بلانية مالم يكن فى ضمن عبادته اى برماوى قوله واقفه مرة اى واكله ثلاثة كما سياتى فى مبحث الثلث عنه وعن شرح مهر انه يسن ثلثه اى (قوله) ايضا وسن استيكاك (بكيفية) ان يبدأ بجانب فة الايمن ويذهب الى الوسط ثم الايسر ويذهب اليه اى شرح مهر وكتب عليه ع شرحه بجانب فة الايمن للبتاد من هذه انه يبدأ بجانب فة الايمن ويستوعبه الى الوسط باستعمال السواك فى الانسان العليا والسفلى ظهر او بطنا الى الوسط ويبقى الكلام وحيث لم يعم السواك العليا والسفلى فى حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم السفلى كذلك او بالسفلى او يستوعب ظهر الانسان من العليا والسفلى ثم باطنها ام كيف الحال والاقرب انه يتخير بين تلك الكيفيات لعدم المرجح اى ويغنى ان ينوى به السنة كالفصل بالجائع ويتاكد التخليل اثر الطعام قبل بل هو افضل للاختلاف في وجوبه ويرد باناه موجود فى السواك ايضا مع كثرة قوائمه التى تزيد على السبعين ولا يلغى ماخرجه بالخلل بخلاف لسانه لان الخارج به اى اللسان يغلب فيه عدم التغير اى حج وقوله قبل بل هو افضل اى من السواك بدليل ما بعد وفى شرح العباب قال الوركى وابن المادو هو اى التخليل من اثر الطعام افضل من السواك لانه يقلع ما بين الانسان المغير للقمع ما لا يقلعه السواك ويرد بان السواك يختلف في وجوبه ويرد فيه لولان اشق على اتمى لاسرهم بالسواك والقرضت عليهم السواك لولا كذلك الخلال اسم عليه وقوله ورد بان السواك الخلال هذا الراد لا يلقى ما قاله لانها لم يقلوا انه افضل من السواك على الاطلاق بل انه افضل منه من اثر الطعام وكونه افضل منه فى هذه الحالة للتوجيه المذكور ولا يأتى ان السواك افضل فى سائر الاحوال غير هذه الحالة تامل (قوله مطلقا) اى طول او عرضا بدليل قوله وسن كونه عرضا ويصح بان يراد بقوله مطلقا اى فى النضوء وغيره بدليل قوله تاكلد فى مواضع كوضوء الخ اى ماوى (قوله) مطهرة للقم (اى) فلا تحصل السنة بالاستيكاك بالمتجسس على المتعبد عدم لقوله مطهرة وهذا منجسة خلافا للحلى حيث حمل المطهرة على الطهارة القولية وهى التنظيف قال وهى تحصل بالمتجسس اى ح (قوله) بفتح الميم وكسرهما (اى) بفتح اعل وانظر ما وجه اسم آلة والقياس الكسرو قد يوجه بانه مصدر مسمى بمعنى اسم الفاعل من التطهير واسم آلة اى ماوى (قوله) لكنه بكرة (اى) لانه تقديمى التثنية فسدما اى شرح مهر ويستحب ان يمر السواك على سقف فة بلطف وعلى كراسى اضراسه اى خبط وينبى ان يجعل استعماله فى كراسى الاضراس تسمية للانسان ثم بعد الانسان اللسان وبعد اللسان سقف الخنك (قائدة) لولند السواك هل يجعل على ما هو المتعارف فيه من ذلك الانسان وما حوله ام يشمل اللسان وسقف الخلق فيخرج من عبدة الذر بامراره على اللسان او سقف الخلق فيه ظهر والاقرب الاول لانه المراد فى قوله اذا استكتمت فاستاكرا عرضا وتفسيره السواك شرعا بانه استعمال عود ونحوه فى الانسان وما حوله اى عرض على مهر (قوله) ايضا لكنه بكرة (اى) من حيث الكيفية لانه قد يجرى التثنية فسدما الكنى يحصل به اصل السنة وكذا يقال فى الاستيكاك بالمرء لازالته جزا من الانسان وهو كثر اسم آلة معروف وقد يحرم كان يفعله بضار كالنباتات السمية ويجزى لحصول المنصود من ازالة القلق ونحوه وسن غشه للاستيكاك به تائينا على بغيره ويندب بلع الرق اول الاستيكاك وامل حكمته التبرك بما يحصل فى اول العبادات فعمل ذلك وان لم يكن السواك جديدا للكن هل المراد فى ابتداء كل استيكاك او المراد فى ابتداء اليوم مثلا والذى فى فتاوى الشهاب الرضى ان

مطلقا لغير الناس وغيره  
السواك مطهرة للقم بفتح  
الميم وكسرهما (و) سن  
كونه (عرضا) اى فى  
عرض الانسان لغيره  
داود اذا استكتم  
فاستاكرا عرضا ويجزى  
طولا لكنه بكرة ذكره  
فى المجموع

المراد بأوله ما اجتمع فيه من الرقيق عند ابتداء السواك قال شيخنا الشيرازي وظاهره أن المراد به في ابتداء فعل كل منه وبصرح قوله اه برماوى وفي الصباح وبردت الحديد بالمبرد بكسر الميم والجمع المبرد اه وقوله ما اجتمع فيه أى بخلاف الاجتماع في السواك كإساقى أنه ينعدم امتصاصه **(قوله)** نعم يسن الاستياك الخ هذا الاستدراك بالنظر لظاهر المتن ولا مكان المناسب لقوله في عرض الانسان أن يقول وأما في اللسان الخ اه ع **(قوله)** قاله ابن دقيق العيد هو أبو الفتح تقي الدين محمد بن محمد الدين ولذا يظاهر البحر الملح فرياً من ساحل اليمن وابوه متوجه من الحج يوم السبت خامس عشر شعبان سنة خمس وعشرين وسبعمائة وفتى بقوس وفتى على ابن وهب القشيري وسمع العز بن عبد السلام المتوفى يوم الجمعة سادى عشر شهر صفر سنة اثنين وسبعمائة اه برماوى **(قوله)** اولى من قوله وسنة السواك عرضاً أى لأن عبارة الأصل توهم أن الاستياك لو كان عراً سنة واحدة بخلاف عبارة المصنف وايضا عباره توهم أن نفس الأقسمة مع أن السنة هي الاستياك بخلاف عبارة المصنف اه شيخنا عثمانى ولا ولوه من حجب **(قوله)** بخشن أى لو لم يطيب الفير المحرم والمعدة كما هو ظاهر اماما له راحة طيبة في نفسه ككثير الاعتساب فلا يمنع منه المحرم والمعدة اه ع **(قوله)** أيضا بخشن في القاموس والمصباح ما يقتضى فتح غائه وفي الاشعري في باب انية اسماء الفاعلين التصريح بأنه بالكسر اه شيخنا ونص القاموس الحشن ككثف والاشعري الأحرش من كل شئ وخشن ككرم خشنا وخشنة وخشونة شيخنا **(قوله)** وأثنان بضم المزموه كرمالفة وهو الفاسول وأوجه وقيل نوع آخر يأتي من اثنين اه برماوى **(قوله)** لانه المحصل للقعود ويسن كونه باليمين وإن كان لا لاله قدر لان اليد لا تبشره وبه يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستسار بالثنية أى ثمر الذكر وخرج المضمة بنحو ما الفاسول وإن اتى الانسان وأزال الفتح لانه لا يسمى سواكا بخلافه بالفاسول نفسه اه برماوى **(قوله)** وأولاد الاراك أى طافه من طب وريح وتعميرة لطيفة تقي ما بين الانسان ثم من بعده جريد النخل لانه آخر سواك استاك به النبي ﷺ وقيل آخر سواك استاك به الاراك ولكن الاول أصح أو يقال كل راو قال بحسب ما عليه ثم الأوليون لقوله صلى الله عليه وسلم الزيتون سواك وسواك الانبياء من قبل والخبر نعم سواك الزيتون من شجرة مباركة يطيب القم ويذهب الحفر يفتح الحاء المهملة والقاف وهو دافى الانسان ثم ذوالريح الطيب ثم مالاربع ثم ورطب كل نوع أولى من يابه ثم المندى بالماء ثم مالورد ثم بغيره كالريق والمندى بالريق من الاراك أولى من ورطب الجريد وهكذا ويكره السواك بعدو المرسين لما قيل أنه يؤثر الجذام ولا يكره سواك غيره باذنه لكنه خلاف الأولى إلا أن البركة به فيكون سنة كما فتى عاتقة رضى الله عنها تبركاه صلى الله عليه وسلم ويحرم بدون اذنه إن لم يعلم رضاه به ويسن أن يضمه خلفاً لذي اليسرى لغيره ودفه واقتداء بالصحابة رضى الله عنهم بخلاف قول الكاتب والأخفى الأرض منصوباً بالامرياً ويسن غسله قبل وضعه كالواراد الاستياك به ثانياً وقد فصل يريح ويسن عدم امتصاصه وإن لا يستاك بطرفه الآخر لأن الأذى يستقر فيه ويسن أن يضمه فوق قامه أو خصره وتحت بقة أصابعه وإن لا يزيد على شبر لما ورد أن الشيطان يركب على ما زاد وإن يقول عند استياكه اللهم يض به استاقى وشده لثاق وثبت به لحاق وبارك لى فيه يارب العالمين برحمتك يا أرحم الراحمين وذكر بعضهم له فوائد تزيد على السبعين منها انه يبيض الانسان ويزيل قلعها ويثبها ويطيّب الشكّة ويشد اللثة ويزيل بلتها ورجاوتها ويصفي الخلق ويقصح اللسان ويزيد العقل ويذكر القطة ويحسن الخلق أى لون البدن وقيم الصلب ويقطع الرطبة من العين ويعد البصر ويطيّب الشيب ويسوى النظر ويذهب العدو ويصافى اللحم ويضعف الاجر ويرضى الرب ويسخط الشيطان ويزيد ثواب الصلاة وينقى الاموال

نعم يسن الاستياك في  
اللسان طويلاً لانه ابن دقيق  
العبد واستدل له بغيره في  
سنن أبي داود وروى وسن  
الخ أولى من قوله وسنة  
السواك عرضاً **(بخشن)**  
كقوله وأثنان لانه المحصل  
للفصود بالاستياك  
وأولاه الاراك لا  
أصبه المتصلة به

ويخفف الصداق ويقوى القلب والمعدة وعصب العين ويذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيفة اه  
برماوى وفى الصباح حفرت الاسنان حفرا من باب ضرب وفى لغة لى اسدمن باب تعب إذا فسد  
أصولها (قائمة) لو اجتمع فى الشخص خصلتان إحداهما تذكر الشهادة فى الأخرى تنسبها كالسواك  
وأكل الحشيفة مثلا فلنقلب الأولى أو الثانية فيه نظر وتقل بالدرس على النماوى فقلب الأولى تحسبنا  
للفن فليراجع اه عش على مر (قوله) لانه لا تنسى سواكا) أى شرعا لا يجوز لنا على العرف الزمان أن  
الاشتان والحرق لا يجزى وليس مراد اه عش (قوله) بخلاف المنفصلة وأصبح غيره) كذا قال الشارح  
وبنه العلامة حج وقال العلامة لم يجزى أصبه مطلقا متصلة أو منفصلة خشنة أو لا وكذا أصبح غيره  
المنفصلة وأما المتصلة من حى فتجزى إذا كانت خشنة وهذا هو المتمدل لانه من باب المساعدة والمعاونة  
والاجزاء المتصلة شأنها وضما العمل بها والمساعدة بخلاف المنفصلة فانها تحترم عن ذلك ويمتنع امتنانها  
وإن أذن صاحبها إذا لاحق له فيها لا امتنانا بعد الاتصال وإن لم يجب دفنها فمراد ما دام صاحبها يمازىهم  
منه انه يجب دفنها بعد موته والحالة هذه لكن ياقى فى كتاب الجنائز تسن موأوته إذا انفصل من حى ولهذا  
يجزى تسويك الميت بأصبح النعال وهذا يدفع ما قيل أن اجزاء الأذى تحترم متصلة ومنفصلة قال شيخنا  
عش ويبنى تنقيده بالحى وأما الميت فلا تجزى أصبه المتصلة مطلقا اخذا من تعليل المنفصلة بانه يجب  
احترامها وكلا أصبح غيره ما كالعشر ويجزى ويجزى غير الآدى من الحيوانات اه رماوى (قوله)  
واختار فى المجموع بما للروايات وغيره ان أصبه الخشنة تكفى إذا كانت متصلة وكذا المتصلة من غيره  
بخلاف المنفصلة مطلقا هذا حاصل ما جرى عليه فى المجموع وبقي قوله ثالث اختاره مر فى شر- وهو أنه  
لا تجزى لا أصبح غيره المتصلة دون أصبه مطلقا ودون أصبح غيره المنفصلة فلتخص ان فى المسئلة أو لا  
ثلاثة ما جرى عليه شيخ الاسلام وهو أن أصبح يجزى فى ثلاث صور ولا تجزى فى واحدة وما جرى  
عليه فى المجموع وهو انها تجزى فى صورتين ولا تجزى فى صورتين وما جرى عليه مر وهو انها تجزى فى  
ثلاثة تأمل (قوله) وكراه الصائم بعد زوال أى إن لم يرض له بعد الزوال ما يزيل الخلاف ككل ناسيا  
وكنوم تغير فيه بل يسن اه شيشيرى اه عش وعبارة زى قوله وكراه الصائم بعد زوال أى يغير سبب  
يقضيه فزوام بعد الزوال أو أكل ناسيا أو جاعلا أو مكرا واحتمل حصول التغير منه فلا كراهة فى  
إزالته انتهت وقوله واحتمل حصول التغير الخ فأن لم يحصل منه تغير كراهة الاستياك وعبارة شرح مر  
نعم إن تغير فيه بعده بنحورم استاك لازاته كافى به إلى الدرحة الله تعالى ولو أكل الصائم ناسيا بعد  
الزوال أو مكرا ما زال به الخلاف أو قبله ما منع ظهوره وقلنا بعدم فطره وهو الأصح فهل يكره له  
السواك ام لا لزوال المعنى قال الأذرى انه محتمل وإطلاقهم يفهم التعميم انتهت وقوله يفهم  
التعميم أى يفكره ولا ينافيه ما مر فى عدم الكراهة فى النوم بعد الزوال للتغير هناك لاننا قلناه لا يلزم  
من زوال الخلاف بالأكل حصول تغير بذلك الأكل اه وشيدى فان قيل لآى شئ كراهة الاستياك  
بعد الزوال للصائم ولم تتركه المضغنة مع انها مزية للخوف بل أولى كما صرحوا بذلك فى باب الاستجاء  
حيث قالوا والماء أفضل لانه يزيل العين والاثر ولا كذلك الحجر ونحوه فأملا اه من بعض الموماش  
وهو وجه (قوله) ايضا كراهة الصائم بعد زوال (خرج بهما الوماوات فلا يكره تسويك لان الصوم أقطع بالموت  
وتقل عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه عش على مر (قوله) الصائم) أى ولو قفلا وهل فى معناه المسك  
التركيبية ونحوها قال العلامة بن عبدالحق كالتحليل لا يكره لانه ليس صائما حقيقة وقال العلامة لم يكره  
وقوله العلامة سم عن الاسنوى ورد شيخنا بان سبب الكراهة الخلاف وهو متصف به اه رماوى  
وأما المواصل فيكرهه من التغير وزوال الكراهة بالفروب اه شرح مر (قوله) أطيب عند الله من ربح

لها لا تنسى سواكا  
بخلاف المنفصلة وأصبح  
غيره واختار فى المجموع  
بما للروايات وغيره أن  
أصبه الخشنة تكفى  
لحصول المقصود بها (و)  
لكن (كره) الاستياك  
(لصائم بعد زوال) خبر  
الشيخين الخلاف فم الصائم  
أطيب عند الله من ربح

المسك) معنى كونه الطيب عنده تعالى ثأؤه عليه ورضاه به وبذلك فسر الخطابي والفيثي وغيرهما فلا يختص يوم القيامة وقالا ان الصلاح وقال ابن عبد السلام يختص به لتقيده بذلك في رواية مسلم اه زى وعبارة القوي اى وانفعه اكثر ثوابا من ثواب استعمال المسك للمأجور به الشخص في يوم الجمعة انتهت وجارة البرماوى وهو تفضيل لما يستكره من الصائم على طيب ما يستلذه من جنسه وهو المسك ليقاس عليه ما فوه من آثار الصوم وتأنجه وقيل انما خصه به لانهم يؤثرونه على غيره وهو استعارة لجران العادة بتقريب الروائع الطيبة من الشخص فاستمر ذلك لتقريبه من الله تعالى وفي تعليق القاضي ان للاعمال بما يفوح يفوح يوم القيامة فريح الصوم بينها كريح المسك قال الحافظ بن حجر واخفوا على ان المراد به من سلم صيامه من الاثم وغير الشارح في جانب الصوم بانه طيب عنده انه من ربح المسك وقدم الشهيد بانه كريح المسك لان الصوم خاص به تعالى حيث قال الصوم لى وانا اجزى به وهو من صفاته تعالى بخلاف دم الشهيد مثله مد العلماء انتهت والخلاف بضم الحاء لا غير هذا هو المعروف في كتب اللغة والحديث ولم يحك صاحب المحكم والصاحح غيره قال القاضي وكثير من الشيوخ برووه بفتحا قال الخطابي وهو خاطى افول ويمكن ان يكون من حيث الرواية فلا ينافى انها لغة شاذة اه عرش علم (قوله) لخبر اعطيت امي في شهر رمضان خمسا تمت لم يعطني نبي قبل ما الاول فانه اذا كان اول ليلة منه فطر الله تعالى اليهم ومن نظر اليه لا يعذبه ابدا واما الثانية ففى ما ذكره الشارح واما الثالثة فان الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة واما الرابعة فان الله تعالى يامرجهت فيقول لها استعدي وتزيني لعبادي اوشك ان يمتري عيونا من تعب الدنيا الى دار كرامتي واما الخامسة فانه اذا كان آخر ليلة منه غفر الله لهم جميعا فقال رجل اهل ليلة القدر يارسول الله فقال لا اتران الهال يملون فاذا فرغوا من اعمالهم وفر الجورم رواء الحسن بن سعيد في مسنده وغيره اه برماوى (قوله) فانهم يمسون وخوف افواههم الخ) فان قلب يمارض هذا الحديث الدال على كراهة الاسياف بعد الزوال الاحاديث الدالة على طلب السواك لكل صلاة الشاملة لصلاة الظهر التي بعد الزوال فلم قدم عليها اجيب بانه قدم عليها لان فيه درة مفيدة وهي ازالة التغير وتلك الاحاديث فيها جلب منفعة ودراة المفاسد مقدم على جلب المصالح اه شيخنا ح ف (قوله السمانى) هو ابو بكر محمد ابن المظفر المروزي سمع اياه وغيره المتوفى سنة ثمانمائة وعشرة وله من العمر ثلاثة واربعون سنة اه برماوى (قوله) وهو المساء بعد الزوال) قال صحيح ويمتد لغة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح اه شوري (قوله) فذكره (إزائته) اى يسواك شرعى لا بغيره كاصبه او اصبح غيره المنفصلة وفي هذا الاستنتاج نظر على طريقة المتأخرين من اشراط النهى الخصوص في الكراهة وقال سم ولا يشكل على الكراهة انتفاء النهى الخصوص لعدم اعتباره فيها عند المتقدمين مع انه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع اه عرش وانما تحرم الازالة كاحرمات ازالة عدم دم الشهيد لمعارضته في الصائم بتأذيه وغيره رايته قايع له اذته حتى اننا قولنا اختاره النووي في مجموعه بما لجماعة انها لا تتركه بخلاف دم الشهيد فان لم يمارضه في فضيلة شئ ولان المستاك متصرف في نفسه وازالته دم الشهيد تصرف في حق الغير ولم يأن في اه مشرح حم (قوله) ولان التغير قبل الزوال الخ) مطوف على قوله لخبر اعطيت امي الخ فهو دليل ثان لقوله المراد بالخوف بعد الزوال اه شيخنا ويؤخذ من هذا التعليق انه لو اصل واصبح صائغا انه يكرهه قبل الزوال كانه لا الجليو تبعه الارزعي والزر كشي وجزم به الغزي كصاحب الانوار وهو المعتدل وظاهر كلامهم انه لا كراهة قبل الزوال لولم ينسحب بالكيفية هو الاوجه موجهان من شأن التغير

المسك والخلوف بضم  
الضاد التغير والمراد الخلوف  
من بعد الزوال لخبر  
اعطيت امي في شهر رمضان  
خمسا قالوا اما الثانية فانهم  
لمسونا وخوف افواههم  
أطيب عند الله من ربح  
المسك رواه ابو بكر  
السماعى في اباليه وقال  
حديث حسن المساء بعد  
الزوال والطيب الخلوف  
يجل على طلب ايقانه فذكره  
ازالته ولان التغير قبل  
الزوال يكون من اثر  
الطعام غالباً يزول الكراهة



قبل الروال أن يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فانا طوله بالمظنة من غير نظر إلى الأفراد كالشفقة في  
 السفر اه شرح م (قوله) وتا كيد في مواضع الخ يوتا كذا ايضا الصائم قبل وقت الخوف كابس التلب  
 للاحرام اه قبض اه شورى (قوله) كوضه (وهو) اى السواك من سنه الفعلية الخارجة عنه فيه  
 عند صحح إذ محله عنده بين المضمة وغسل الكفين فتشمل اليه والسمية ومن سنه الفعلية الخارجة عنه  
 م إذ محله عنده قبل غسل الكفين فلم تشمله بنية الوضوء فيحتاج لنية عنده ولم تشمله بركة البسمة اه  
 شيخنا وقوله فيحتاج لنية عنده اى لحصول كمال السنة اما بالنظر لاصل السنة فلا يتوقف على النية كما تقدم  
 هذا التفصيل وبعبارة شرح م ويؤد بالسواك يشعر بأنه اول السن وهو ما جرى عليه جمع وجرى  
 بعضهم على ان اولها غسل كفيه على الارجح ان يقال إن اول سنه الفعلية المتقدمة عليه السواك والاول  
 الفعلية التي منه غسل كفيه واول القولية التسمية انتهت (قوله) ايضا كوضه اى اوله وكذا اتاؤه  
 على الارجح قياسا على التسمية اه شرح الارشاد لشيخنا وفي الخادم مانسه (فرع) لو نسي في ابتداء  
 الوضوء او الصلاة فاعلم انه باقى به في اثناء الوضوء كالسمية ولا يتدارك في الصلاة لفوات محله  
 ولان الوضوء كالعبادات ولهذا يجوز تقريب النية على اعضائه بخلاف الصلاة اه والذي اتفق به شيخنا  
 م انه يتدارك في اثناء الصلاة إذا أمكن بفعل خفيف كالوصلى لمطوف الا كما يطلب منه طهرا في اثناء  
 الصلاة إذا أمكن بفعل خفيف اه (قوله) وصلاة اى ولو تفلأ ولو سلم من كل ركعتين او كان قافدا  
 الطهورين او متيمما او صلى على جنازة وسجدة تلاوة وإن استاك للقرأة او شكر اه شرح م وقوله  
 وسجدة تلاوة وعمله بمد فراغ القرأة الآية السجدة وقبل الهوى للسجدة فيعمل القارى بمد فراغ  
 الآية وكذا السامع كاهو ظاهر اذا لا يدخل وقتها في حقه الا به فنقدمه عليه لتصل هي به لمهل رعاية  
 الافضل اه حجج ولو فرغ من السجود واراد القرأة بنى ذلك على انه لم يتعد للقرأة بعد السجود  
 او لا فيه تردد والاصح الثانى وعليه فلا يسهل لك القرأة كذا نقل عن شرح العباب لحج غير ان  
 ما ملطقه من عدم استحباب التعوذ على بان وجهه عدم الفصل بالسجود وقال سم يؤخذ منه انه لو  
 أطال سجوده استحباب التعوذ وقياسه انه يكون هنا كذلك وعمل طلب السواك لسجدة التلاوة  
 ان كانت خارج الصلاة فان كانت فيها فلا يطلب لها الاستياك لانحساب السواك الاول على الصلاة  
 وتوابعها وقوله او شكر ووقته بعد وجود سبب الجود اه عرش عليه (قوله) وتغير قم اى طعما  
 اولونا اوربما لا يرد تغير الاسنان اه شورى وافهم تغييره بالفم دون السن ندبه لتغير فم  
 من لاسن له وهو كذلك اذ بين له الاستياك مطلقا وتا كد له عندما يتا كد لغيره اه شرح م (قوله)  
 وقرأة شاملة للبسمة مثل القرأة كل ذكر قال حج وندبه للذكر الشاملة للسمية مع ندبها لكل امر  
 ذى بال الشامل للسواك يزمه دور ظاهر لا يخلص عنه الا منع ندب التسمية له ووجهه بأنه حصل هناك منعا  
 هو عدم التناول لكان التلقين بها اه بالحرف اى لا يتناول لذلك إلا بالسواك اه شيخنا (قوله) ايضا  
 وقرأة اى وذ كر في غير صلاة فيه ما يقدم على التعوذ في غير الصلاة للقرأة وتعلم او تعلم اسباع حديث  
 او علم شرعى وكذا آتاه لدخول مسجد اه برماوى (قوله) ودخول منزل ظاهره ولو خاليا من الناس  
 وقده حج بغير الخالي وفرق بده وبين المسجد حيث بين السواك لدخوله ولو خاليا بان ملائكة المسجد  
 اشرف اه شيخنا (قوله) ايضا ودخول منزل اى ولو لم يكن كالغيره او خاليا وكذا خروج منه اه برماوى  
 (قوله) وارادة نوم اى ليل او نهار او قوله لا يقطع منه اى وان لم يحصل فيه لانه لا يقطعته وكذا سكوت واكل  
 ذى ربح كربه واجتماع باخره انه لما قيل انه يزىل الروائح الكريهة وجوع وعطش لما قيل انه ينفذ  
 الجائع ويروى العطشان واكل مطانا لما قيل انه يهضم الطعام وعند السحر وبعد الوتر والسفر  
 والقنوم منه وعند الاحتضار لما قيل انه يسبل خروج الروح وعند الجماع ولو نسي قبله لم ياتى به حال

بالغروب (وتأكد)  
 الاستياك (في مواضع)  
 كوضه وصلاة وتغير  
 قم وقرأة ودخول منزل  
 وارادة نوم ويقطع منه  
 لغير ان خرمه وغيره لولا  
 ان اشق على امتي لا مرتهم  
 بالسواك عند كل وضوء  
 وخبر الشبهتين

جماعة ولا الذي يظهر عدم طلبه فان لم يقدر على ذلك كله استاك في اليوم واليلة مرة اه برماوى (قوله) لو لا  
 أن أشق على أمي) أى لو لا خوف المشقة موجودا لم يقدح ما يقال أن لو لا خوف امتناع لوجود وهذا  
 يقتضى العكس اه شيخنا (قوله) لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) أى ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم  
 ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك واستشكل بأن صلاة الجماعة بخمس أو سبع وعشرين  
 مع أنها فرض كفاية وأجيب بأجوبة منها أن السنة قد تفضل الفرض كافي ابتداء السلام وردده ومنها أن  
 هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة في الصحة ومنها أنه محمول على ما إذا صلى جماعة بسواك صلى صلاة مفردة  
 بلا سواك فلهذا الصلاة أفضل من تلك خمس وثلاثين فيكون بالسواك عشرة وللجماعة خمسة وعشرون  
 وعليه لو صلى مفردا بسواك وصلى جماعة بغير سواك كانت صلاة الجماعة أفضل بسبعة عشر والمتمتع  
 تفضل صلاة الجماعة وإن قلنا بسببها على صلاة المفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها وهى السبع  
 والعشرون لأن الواحدة منها قد تعدل كثيرا من الركعات بسواك وحيث فلا تعارض بين الخبر  
 المذكور وخبر صلاة الجماعة اه برماوى (قوله) أى أمر لي بواجب) جواب عما يقال أن لو لا خوف امتناع  
 لوجود فتقتضى امتناع الأمر لخوف المشقة فلا تستفاد السنية فاجاب بأن المتمتع أمر بالاجتماع مع ثبوت  
 أمر التنبه وفيه أنه لا يلزم من امتناع الأمر بالاجتماع ثبوت أمر التنبه الذى هو المراد إلا أن يقال يستفاد  
 بمعونة السياق والقرآن اه شيخنا (قوله) أى بذلك) فى الصباح ذلك الشيء ذلكا من باب قتل مرسته  
 يدك وذلك التل بالارض مسحتها ودلكت الشمس والتجزم دلوكا من باب قد زالت عن  
 الاستواء ويستعمل فى الغروب أيضا اه ومثله المختار (قوله) إذا دخل البيت) أى منزله وهو الظاهر وقيل  
 المراد بالبيت الكعبة فإنه يسو السواك لدخولها أيضا اه برماوى (قوله) ويقاس بما فيها الخ) فالمراد فى معنى  
 الصلوة دخول المنزل وإرادة النوم فى معنى الوضوء وأما تفتير القدم بغير نوم فى معنى تغيره بالنوم اه حل  
 وقوله ودخول المنزل الأول حذفه لأنه لو جعل مستأنفا كان المراد أنه فى معنى الوضوء وهو غير محتاج إليه  
 لأنه ذكر فى الحديث الرابع فلا حاجة لتفاسه وإن كان معطوفا على الصلاة يظهر أيضا أن لا جامع بين القراءة  
 ودخول المنزل فأمل اه شيخنا ف(قوله) لا لمرجا) أو الاتباع وانما يجب لأية الوضوء المبيته له لقوله  
 (قوله) لا لمرجا) أى كأمرك الله وليس فيها أمر الله تسمية اه برماوى (قوله) وأقلها بسم الله) وفى زيادة  
 العبادى أن سنة التسمية فى الوضوء والفصل بسم الله الحمد لله على الإسلام ونعمت وفى الأكل بسم الله الذى لا  
 يضرم اسمى هو بسم الله الم بارك لنا فى قتالنا وفى النصيحة بسم الله وأه أكبر وفى وضع الميت فى القبر  
 بسم الله على مقدر رسول الله وفى دخول المسجد بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله وعند قراءة القرآن  
 من موضع لا تسمية فيه بعد التوضؤ بسم الله الرحمن الرحيم اه برماوى (قوله) وأقلها بسم الله الرحمن الرحيم  
 أى ثم الحمد لله على الإسلام ونعمته الحمد الذى جعل الماء طهورا زاد التزائل فى بداية النهاية رب أعوذ بك  
 من هزات الثياطين أعوذ بك ربان يحضرون وين التوضؤ قبلها وتس لكل أمرضى بالعبادة وغيرها  
 كغسل وتيمم وتلاوة ولو من أثناء ضرورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلوة والمج والاذكار وتكره  
 المكروه ويظهر كما قال الأذعن تحريرا محرم اه شرح مر وقوله تحريرا محرم أى لذاته فلا ينافى ما مر فى  
 الوضوء بماء منصوب وكذا يقال فى المكروه أى فكره على المكروه لذاته كما كل ذى ربح كرهه كيه كيهل  
 ولينظر لو كل منصوب أهل هو مثل الوضوء بماء منصوب أو الحرمة فيه ذاتية والظاهر الأول وحيث  
 فصوره الحرم الذى تحرر التسمية عنده أن يشرب خرا أو بأكل ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين أكل  
 المنصوب أن المنصوب أمر عارض على حال المأكول الذى هو الأصل بخلاف هذا رشيدى وبقي المباحات  
 التى لا شرف فيها كقتل متاع من مكان إلى آخر وقضية ما ذكر أنها مباحة لأنه ليس عرما ولا مكروها  
 ولا ذابال اه ع ش على مر وقول مر ولو من أثناء سورة عله فى غير الصلاة فلا سبأ أن المصلى إذا قرأ

لولا أن أشق على أمي  
 لأمرتهم بالسواك عند كل  
 صلاة أى أمر لي بواجب فيهما  
 وخبرهما أيضا كان النبي  
 ﷺ إذا قام من الليل  
 يقوم من أه بالسواك أى  
 بذلك به وخبر مسلم أنه  
 ﷺ كان إذا دخل البيت  
 بدأ بالسواك ويقاس بما  
 فيها ما فى معناه وقول  
 وأنا كدالى آخره أولى من  
 قوله بسم الصلاة وتغير  
 الفهم (وسن الوضوء تسمية  
 أوله) أى الوضوء للأمر  
 بها وللإتيان فى الأخبار  
 الصحيحة وأما خبر لا  
 وضوء لمن لم يسم الله عليه  
 فضعيف أو محمول على  
 السكامل وأقلها بسم الله  
 وأكلها بسم الله الرحمن  
 الرحيم (فإن تركت عمدا

الفاتحة من أثناء سورة لاتسن له البسمة **(قوله في أثناءه)** أى الوضوء بخلاف الجماع إذا تركها فإنه لا يأتي  
 بها في أثناءه لأن الكلام فيه مكروه وقياس ما تقدم في الخلاه إذا دخله ولم يتوقفه أنه يعود قبله ولا مانع  
 أن الله تعالى يحسنه فكذلك هنا مثله دعاء التجنب من الشيطان وقال شيخنا الشيرازي لا يأتي بها لأن  
 الكلام حال الجماع أشد كراهة من الكلام في الخلاه لأنه جرى فيه خلاف هل هو مختص بقضاء الحاجة أو  
 الإجماع برأوى **(قوله أيضا في أثناءه)** جمع تني بكسر المثلثة وسكون النون وهي تصغير الشيء وخلاه  
 ويعبر عنها بما بين أجزاء الشيء أه برأوى كحمل واحمال أه شيخنا **(قوله بسم الله وأخره)** أى  
 بعين هذا اللفظ على ما قاله بعضهم ولعل المراد بأوله ما قبل الآخر حتى يشمل الوسط أو باخره ما قبل  
 الأول فيشمل ذلك وهذا بالنسبة للأكل فلو قال بسم الله فقط كفى أه برأوى **(قوله ولا يأتي بها بدفراغه)**  
 أى بخلاف الأكل فإنه يأتي بها بعده أى حيث قصر الفصل بحيث تنسب إليه عرفا كما أفاده الشيخ رحمه الله  
 تعالى ليتقيا الشيطان ما أكله وهل هو على حقيقة أو لا محتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم أن يكون داخل  
 الاناء فيجوز وقوعه خارجا أه شرح مر **(قوله بدفراغه)** أى الوضوء وانظر ما فرغه هل هو غسل  
 الرجلين أو الذك الذي بعده أه سم في أثناء كلام قلت الأقرب الثاني لأن المقصود دعاء البركة على جميع فعله  
 وانه الذكر وانظر لو عزم على أن يأتي بالتشهد وطال الفصل بين الفراغ وبين التشهد فهل يسن الاتيان  
 بالبسمة حيث تظفره الأقرب أيضا أنه لا يسن لأنه فرغ من أفضاله ومحتمل أن يأتي بها ما لم يطل زمن بعد  
 به معرضا عن التشهد أه شرح مر **(قوله والمراد بأوله)** أى في قول المتن أنه لا يشيخنا وهذا بالنسبة للسنن  
 الفعلية التي هي منه أما بالنسبة للسنن الفعلية التي ليست منه قوله السواك أو بالنسبة للسنن القولية فإنه  
 البسمة وأخره التشهد وهذا يجمع بين الأقوال أه مر وبعبارة رسم بعد كلام يجمع بين من قال أنه السواك  
 ومن قال أنه غسل الكفين بأن من قال أنه السواك أراد أنه السواك ومن قال التسمية أراد من سننه  
 القولية التي هي منه بخلاف من قال أنه غسل الكفين فإنه أراد أنه من السنن الفعلية التي هي منه بخلاف  
 السواك فإنه سنة فيه لانه فلا ينافي قرن الثانية قلنا بالتسمية ولا يقدم السواك عليها لأنه سنة فعلية للوضوء  
 لا من الوضوء أه مر انتهى وإنما كان السواك ليس من الوضوء لأن الوضوء كما تقدم استعمال الماء بنية  
 مخصوصة السواك ليس استعمال ماء أه برأوى **(قوله فيتنوى)** الوضوء يعني أن يرادى واحدة من  
 كيفية الثانية السابقة حتى يرفع الحدث ولا يقدم في ذلك أن السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السنن في  
 كل عبادة تدرج في نيتها على سبيل التبعية ممرأيت شيخنا صحيح في شرحه لا لارشاد قال بأن يأتي بها له على أى  
 كيفية كانت من كيفية السابقة خللا قلن بحث أنه لا ينوى هنا وقع حدث ولا استباحة لأن ما تنوى  
 عنده لا يحصل ذلك ويرد بان بنية الرفع أو الاستباحة تشمل السنن فيما أجمع تركها زادوا عنه ذلك أيضا  
 مر وأقول يرفع الحدث معناها صدره بجموع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة أه سم **(قوله بأن)**  
 بقرن الثانية على وزن ينصرو على وزن يكر من قرن أو من قرن أه شيخنا **(قوله أيضا بأن قرن الثانية بالنسبة)**  
 أى ثم يتلفظ بالنية سراغب التسمية كما يقرنها بتكبير الأحرام وذلك بدفع ما قبل قرنها مستحيل  
 لنسب التلفظ بها ولا يعقل معه التلفظ بالتسمية أه برأوى **(قوله إلى كوعه)** **(قائدة)** قال في الصحاح  
 الكوع والكاع طرف اليد الذي يلي إبهام اليد في المختار الزند موصل طرف الذراع من الكف وهما  
 زندان الكوع والكراع سوأه برأوى **(قوله فالمراد)** تخرج على قوله والمراد بأوله أول غسل الكفين أه  
 وقوله بتقديم التسمية أى المستفاد من الفاء وقوله والتصريح به أى بما أقدمه هو القاموس قوله بتقديم  
 الفراغ منه أى لا ما يفهمه الاتيان بالفاء من تقديمها على أول غسل الكفين أه شيخنا **(قوله فأنشك)** أى  
 شكك مستوى الطرفين أه عرش لكن في قول على المحلى ما يقتضى أن المراد به أعم من المستوى  
 فيكون المراد به مطلق التردد فيخرج به تعين الظهر وتعين التجاسة **(قوله في ماء قليل)** أى دون

أوسها **(في أثناءه)** يأتي  
 به تداركها فيقول بسم الله  
 وأوله وأخره ولا يأتي بها بعد  
 فراغه كافي للجموع لفوات  
 عملها والمراد بأوله أول  
 غسل الكفين فيتنوى  
 الوضوء يسمى عنده بأن  
 يقرن الثانية بالتسمية عند  
 أول غسلها **(فصل كفي)**  
 إلى كوعه وإن يقن  
 طهرهما للاتباع رواء  
 الشيخان فالمراد بتقديم  
 التسمية على غسلها  
 والتصريح به من زيادتي  
 تقديمها على الفراغ منه **(فان)**  
 شك في طهرهما كرهه غسبها  
 في ماء قليل لا كثير

القلتين في اناه او نحو ذلك فتمدح عليه الهب لكبر الاناء ولم يجدهما يفرق به منه استعانة بغيره أو أخذه  
بإرفاق ثوب نظيف أو غيره أو نحو ذلك اه برماوى **(قوله)** قبل غسلها ثلاثا هذه التسلات هي  
المطلوبة اول الوضوء غير انه امر بفعلها خارج الاناء عند الشك كما هو ظاهر كلام المؤلف وقوله اما اذا  
تيقن طهرهما ام يستند اليه لهما ثلاثا ولو كان غسلها فيها من جن نجاسة متينة أو مشكوك كمره  
أمرتين كره غسلها قبل كالثلاث كما عنه الا ذرعى فاذا ضم للواحدة اثنين وللتنتين ثالثة كفى ذلك  
في زوال الكراهة ولا يحصل به الغسل المطلوب اول الوضوء فدل ان الغسل الخاص من الكراهة تارة  
يحصل به الغسل المطلوب اول الوضوء وتارة لا حرر اه ومثله شرح مر وكتب عليه عرش قوله هي  
المطلوبة اول الوضوء قضيته انه لا يستحب زيادة على الثلاث بل هي كافية للنجاسة المشكوكه وسنة

الوضوء وقياس ما ياتي في الغسل عن الرافعي من انه لا يكتفى بالحدوث والحس غسل واحد انه يستحب  
ثلاث غسلات وان كفت الثلاثة في اصل السنة الا اهم إلا ان يقال الا كتمانها بالثلاث منها من  
حيث الطهارة لا من حيث كراهة الغسل قبل الطهارة ثلاثا اه **(قوله)** الى احتمال نجاسة اليد في النوم  
من هذا يستفاد ان مجرد احتمال النجاسة يقتضى كراهة ادخالها قبل غسلها ثلاثا فجرد النوم كاف  
في الكراهة المذكورة اه سم **(قوله)** في ذلك اى في كراهة الغسل اه شيخنا **(قوله)** اما اذا تيقن  
طهرهما اى وكان مستندا اليقين الغسل ثلاثا اما اذا كان مستندا اليقين الغسل مرة فسيأتي في كلام  
الشارع ان الكراهة باقية اه زيادى **(قوله)** ولا يغسلها قبله اى فيكون مباحا وقد يقال بل  
يبنى ان يغسلها خارج الاناء ثلاثا يبر الماء مستعلا بغسلها فيه بناء على ان المستعمل في غسل الطهارة  
غير مطهر فعمل المراد انه لا يكره غسلها خوف النجاسة وان كره غسلها لتأديته لاحتمال الماء الذى  
يريد الوضوء منه اه عرش على مر **(قوله)** إلا بغسلها ثلاثا اى لا باتمام الثلاث وهذه الثلاث  
مطلوبة خارج الاناء في هذه المفرد المخصوص وهو حالة الشك والحفوة به حالة اليقين ولذلك قالوا انه لو  
سبق غسلها عن النجاسة فمرتين زالت الكراهة بر واحدة خارج الاناء مرة زالت الكراهة بمرتين خارج  
الاناء ايضا فليس طلبها لاجل طهارة اليد ولا لكون الشارع اذا غاب احكام الخ كقول شيخنا هذا الغسل يكتفى  
عن الغسل المطلوب اول الوضوء فاذا في من الثلاث شئ فله فله داخل الاناء او خارجة ولو كانت النجاسة  
خارج الاناء مغلطة لم تزل الكراهة لا بغسلها خارج الاناء سبع مرات مع الترتيب قال شيخنا مر وهذه السبع  
مقام واحدة من الثلاث المطلوبة للوضوء ويندب اثنان ايضا خارج الاناء قال شيخنا المطلوب له فعلها  
داخل الاناء اه قل على المحلى **(قوله)** لان الشارع اذا غاب احكام الخ فديقال هذا واضح حيث لم يطله  
وهنا قد عطفه بما يقتضى الاكتفاء بمر واحدة اه شوبرى اى هو قوله فانه لا يدري الخ الدال على احتمال  
نجاسة اليد وهذا الاحتمال يزول بمر واحدة واجب بانها لو علمنا بذلك المقتضى لزم على استنباط معنى من النص  
يعود عليه بالابطال لان استنباط الاكتفاء بمر يطول قوله حتى يغسلها ثلاثا اه عرش وفيه انهم نظروا  
للتعليل في صورة الشك في نجاسة منقطة حيث حكموا بان الكراهة لا تزول إلا بسبع مع الترتيب قبل  
ادخال الكفين الاناء فقد استنبطوا من النص معنى ابطله تامل اللهم إلا ان يقال لما كان في ذلك

الاستنباط استنباط ما غاب به الشارع مع زيادة فيها احتياط فلم يترتب عليه ابطال صح هذا  
الاستنباط وعول عليه وبذلك تعلم ترجيح الرش ثلاثا في النجاسة المخففة كما ذكره سم خلافا  
لما ذكره عرش من غسلها ثلاثا لانه لا يلزم عليه استنباط معنى من النص يطله بالمره ولم يوجد  
احتياط في الغسل ثلاثا عن الرش ثلاثا لتساوى الغسل والرش في ازالة المخففة فحضر لكن  
رايت في بعض الحواشى في باب النجاسة سن الغسل مرتين بعد الرش في المخففة إلا ان هذا في  
النجاسة المخففة واما المشكوك فيهما فلا يتوقف الخروج من عمدة الكراهة منها على الغسل بل يكتفى  
الرش ثلاثا في الخروج منها كما ذكره سم اه من خط شيخنا حرف **(قوله)** اذا غاب احكام وهو هنا كراهة

(قبل غسلها ثلاثا) لحبر  
إذا استيقظ أحدكم من  
نومه فلا يغسل يده في  
الاناء حتى يغسلها ثلاثا  
فانه لا يدري ان باءت  
يده رواء الشيطان إلا  
قوله ثلاثا فلم أشار بما  
عطف به إلى احتمال نجاسة  
اليدين والنوم والحق بالنوم  
غيره في ذلك اما اذا تيقن  
طهرهما فلا يكره غسلها  
ولا يغسلها قبله والتعبد  
بالقليل وبالثلث من  
زيادته فلا تزول الكراهة  
إلا بغسلها ثلاثا وان تيقن  
طهرهما بالاولى لان الشارع  
اذا غاب احكام بقاية

القدس التي دل عليها قوله فلا يفسد يده الخ والفاية هي قوله حتى يفسلها ثلاثا اه شيخنا (قوله فلا يخرج)  
 بالبناء للجهول وفي بعض العبارات قائما يخرج المكاف بالبناء للفاعل وقوله باستيقانها بالقاء وفي بعض  
 الروايات استيعابها بالمين والمعنى واحد اه براموى (قوله غيره من المائعات) وكذا الجماعات الرطة  
 اه عرش (قوله مع غيره مراد) أى لانه يحرم غسبهما حيثما فيه من التمتع بالنجاسة وملك التبر  
 والمسبل كذلك لا مأمل مكلو المباح فكهروا اذا كانا قتلين اه براموى وعبارة قسم قوله مع غيره مراد أى  
 لانه يحرم غسبهما حيثما فيه من التمتع بالنجاسة لكن انظار غسبهما حيث في ماء كثير ويمكن ان يكره في  
 الماء الزاكد لانه يقدروه دون الجاري وقد يفرق بين الحكيمية وغيرها انتهت (قوله فضضة فاستشاق)  
 وحصل اقلهما بايصال الماء الى القدم والانف وان لم يدبره في القدم ولا جبهه في الانف ولا شرة  
 وأكلهما بان يدبره ثم يجهه او يجذبه اه شرح مر والمضضة من الماض وهو التحريك ومنه مضض  
 التعاس عليه اذا تحركنا بالنعاس ثم اشتهر استعمالها في موضع الماء في القدم ويحرك ويكسب الماء في القدم  
 لانه اشرف لكونه على القرامة والذكر والامر بالمعروف واكثر منفعة ويحذر ذلك لم يقل احد وجوبها  
 أى مفردة فلا ينافي قول الامام احد رضى الله عنه بوجوبهما والاستشاق من التشقق وهو الريح  
 وهو أفضل من المضضة لان أبا ثور من أئمتنا قال بوجوبه وسنده في ذلك الامر يفسل شعور  
 الوجه والانف لا يخلو غالبا من الشعر ويحصلان بايصال الماء الى داخل القدم والانف وقع السؤال هل  
 يكفي في حصول أصل السنو حصول الماء الى احدى طائقي الانف أولا والذي ينبغي حصول أصل السنة  
 بالنسبة لما داخل فيه الماء فقط اه براموى (قوله وجمعهما الخ) الجمع هو المسمى عندهم  
 بالوصل وضابطه ان يشرك بين المضضة والاستشاق في غرفة وضابط الفصل ان لا يجمع  
 بينهما فهاو افاد كلامه ان الجمع من حيث هو افضل من الفصل من حيث هو وان افضل كيفيات الوصل  
 ان يكون بثلاث غرفات اه شيخنا وقوله لكل منهما ثلاث في هذه الصورة كيتان وهي يتسبها اضعف  
 الكيفيات وانظروا الاولى ان يمتعض بثلاث متواليه ثم يستشاق بثلاثه كذلك الثانية ان يمتعض  
 برابعة ثم يستشاق بأخرى وهكذا الى ان تم الثلاث ففي الفصل ثلاث كيفيات ما ذكر وما اشار اليه  
 بقوله ابو برفتين الخ وهذه الكيفية الثالثة افضل كيفيات الفصل الثلاث اه ح ل وكيفيات الوصل  
 ثلاث فالجميع متقو انما اقتصر على هذه السنة مع ان هناك كيفيات ممكنة لانها التي وردت اه شيخنا  
 ح ف (قوله وبثلاث غرف) جمع غرفة بفتح الفين وضما للفتان فان جمعت على لغة الفتح تعين فتح الراء  
 وان جمعت على لغة الضم جاز اسكان الراء وفتحها وضما فلتاخص ان في المفردتين وفي الجمع أربع لغات  
 اه براموى وفي المختار غرف الماء بيده من باب ضرب والغرفة بالفتح المرة الواحدة بضم اسم المفعول  
 منه لان ما لم يفرق لم يسم غرفة بالجمع غراف كقطة ونظاف والغرفة العلية والجمع غرفات بضم الراء  
 وفتحها وسكونها وغرف اه وفي المصباح الغرفة بالفتح المرة وغرفت الماء غرطا من باب  
 ضرب واغترفته والغرفة العلية والجمع غرف وغرفات بفتح الراء جمع الجمع عند قوم وهو تخفيف  
 عند قوم وتضم الراء للاتباع وتسكن حملا على لفظ الواحد انتهى فانت تراها انما ذكرنا اللغات  
 في الجمع بالنسبة الى غرفة بمعنى العلية لا بمعنى المعروف من الماء أو المرة من الغرف الذي هو  
 مراد هنا فأمل ومثلها القاموس سواء بسواء (قوله مستحق) أى للاعتداد بهما مما قل  
 قدم الاستشاق على المضضة حصل هو دون المضضة وان آتى بها بعده على المتعمد كالتعود  
 قبل الافتتاح اه زى وأما اذا قلنا انه مستحب فانه اذا أعاده ثانيا حاسبا ما اه شيخنا وعبارة شرح  
 مر فلو قدم مؤخر اكان استشاق قبل المضضة حسب ما بدأ به وفات ما كان عمله قبله على الاصح في الروضة  
 خلافا للجموع اذ المتعمد ما فيها كأفاده الودرحه الله تعالى لقولهم في الصلاة الثالث عشر تيب الاركان  
 فخرج السن فيجب منها ما وقع أو لا وكان ترك غيره فلا يعتد ببقوله بعد ذلك كالتعود ثم ان بدعاء الافتتاح

فانما يخرج من عهده  
 باستيقانها وكلاما اقليل  
 غيره من المائعات وان كثير  
 وقول فان شك في طهرهما  
 أولى من قوله فان لم يتيقن  
 طهرهما الصادق بيقين  
 نجاستهما مع انه غير مراد  
 ( فضضة فاستشاق )  
 للاتباع رواه الشيخان  
 وأما خبر تمضضوا  
 واستشاقوا فضضف  
 ( وجمعهما ) أفضل من  
 الفصل بينهما يستغرفات  
 لكل منهما ثلاث أو  
 بفرقتين يمتعض من  
 واحدة منهما ثلاثا ثم  
 يستشاق من الأخرى  
 ثلاثا ( وجمعها ) ثلاث  
 غرف ( يمتعض ثم  
 يستشاق من كل واحدة  
 منها ) أفضل من الجمع  
 بينهما بفرقة يمتعض  
 منها ثلاثا ثم يستشاق منها  
 ثلاثا أو يمتعض منها  
 ثم يستشاق مرة ثم كذلك  
 ثانية وثالث وذلك للاتباع  
 رواه الشيخان وعلم من  
 التعبير بالأفضل ان السنة  
 تأدى بالجمع وهو كذلك  
 وقول وبثلاث أولى من  
 قوله بثلاث وتقديم  
 المضضة على الاستشاق  
 مستحق لا مستحب كما  
 افاده القاء لاختلاف

انتهت (قوله كولوجه والدين) تنظير في إطلاق الاستحقاق وان كان لا يتبدل بالدين اذا قدمه اراعه راجع لقلة ائني قوله لاختلاف الهويز اشد بخنا (قوله ايضا كولوجه والدين) بمعنى ذلك انه لو قدم الاستشاق على المضضة لم يتبدل وياق بالمضضة بهدم باق باستشاق وهو ما في الجوع قال نعم وهو القياس فهو شرط للاعتداد بالآخر وقضية كلام الروضة ان التديم شرط للاعتداد بالجمع فاذا عكس حسب ما قدمه على عمله وقت ما أخره كمنظيره من التهوذ والافتتاح وجرى على ذلك مكر كذا قرره السجيني رحمه الله اهـ (قوله في خبر الدولابي) بان فتح العدل المبرمة نوبة الى بلدته قال لهادولاب بالري وبعضها نسبة الى عمل الدولاب المعروف الذي هو آلة وأما دولاب الجبوان فهو بالفتح وهو ابرش محمد بن احمد الرازي ولد سنة اربع وعشرين وثمانين وروى عنه ابن ابي حازم وغيره المتوفى بين مكة والمدينة في ذي القعدة سنة احدى وثلاثمائة اهـ برماوى (قوله ان يبلغ) بضم المثانة التحية وفتح الباء الواحدة وتشديد اللام المكسورة وبالنون آخره من التبليغ اهـ برماوى (قوله ووجهى الانسان والثالث) يسن اسرار سبابة يسره على وجهى الانسان والثالث وادارة الماء بفتح هم مجه ولا بصوت مجه فانه بدعة مكرومة اهـ ح لوفى المصباح اللب بالكرم غنيفة لم الانسان والاصل لى مثل غن غنفت اللام وعرض عنها الهاموا جمع ثلث على لفظ الفرداه (قوله ان يصعد) بضم الياء المثانة الصخية وفتح الصاد المهملة وتشديد الهمزة المكسورة ومن التصعيد اهـ برماوى (قوله الى الخيشوم) ويسن له الاستئثار بالثلث فهو ان يخرج بعد الاستشاق ما في افه من ماء واذى ويسن كونه باصبع يده اليسرى اى يخصره اهـ برماوى وفى المصباح الخيشوم أقصى الانف ومنهم من يطلقه على الانف ووزنه فيقول واجمع خياشيم وخشم الانسان خشيمان باب نصب اسأبه دافى افه فافده ضار لا يشم فهو اخشم والائني خشما وقيل الأخشم الذى اتلفت بريح خيشومه اخذه ان خشم اللحم اذا تغيرت ريحته اهـ (قوله الصائم) اى ولو حكما يدخل المسك فانه صائم حكاه برماوى (قوله بل تكرر) اى خوف الاضطرار والفرق بينهما وبين القبلة حيث حرمت ان حركت الشهوة ان المضضة هو الاستشاق اصلها مطلوب ولا كذلك القبلة ومن ثم لو كانت المبالغة لاجل نجاسة فانه لا يضطر اهـ شيخناح في عبارة شرحه واما الصائم فلا تسن له المبالغة بل تكرر كفى المجموع لحوف الاضطرار الا ان يضل فنه من نجاسة وانما تحرم بخلاف قبلة الصائم المحرك كشبهه لانه هنا يمكنه اطباق لقمه ومع الماء منمك يمكنه رد الماء اذا خرج ولو ان القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يصاد الصوم من الازال بخلاف المبالغة ويؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء الى جوفه ان فعلها وهو ظاهر انتهت سواء كانت المبالغة مكرومة أو محرمة فانه اذا وصل شيء منها الى الجوف فانه يفسد كسبائى في كتاب الصوم التصريح به فى المتن والشرح اهـ لكانته (قوله وتليث يقينها) الاولى تاخير هذه السنة عن جميع السن لتعلقها بالجمع اهـ وعبارة ح قوله وتخليل وذلك وحيد كان الاولى تاخير ذلك اى قوله وسن تليث عما ذكر من التخليل والدلك ولما كان لا يلزم من سن كيفية الشيء سن ذلك الشيء ذكر سن التخليل والدلك وما بعد ذلك تاملا انتهت (قوله وسن تليث) اى ولو للسلس على الوجه ويحصل ولو بتحرك تحريده فى ماء قليل خلافا للسبكي وان لم ينو الاعتراف ولوردها النسبة الثانية حصل له اصل سنة التليث كما بحثه حج وحل افاء السبكي على نفي السكال لكن المتمد خلافا لانه تافه كذا اعتمد شيخنا وهو مشكل اذا امامادام بالمعنى لم يحكم باستعماله بدليل وقعه حدثا آخر طرأ قبل انفصاله كما هو ظاهر والتليث بالحصول به أولى من رفع الحديث فليحرقه فانه فرق شاف قرى وشرط التليث حصول الواجب لانه تكرير للاول فتوقف على وجوده به فارق حسان الفرق التخليل قبل الفرض لانه يظهر مقصود لذاته فلم يتوقف على غيره نعم قال في شرح العباب ولو قيل بحسانه بالنسبة للمحل المتكرر غسله فقط لكان له وجه ظاهر انتهى واعلم انه لو تلت مسح بعض الرأس حصل له سنة التليث ولا ينبغي ان لا يفوت به

الهويز كولوجه والدين  
كذا تقديم غسل الكفين  
عليهما وتقديمه عليهما من  
زيادى (ر) سن مبالغة  
فيهما لمطر للام بذلك  
في خبر الدولابي والمبالغة  
في المضضة ان يبلغ بالماء  
أقصى الحنك ووجهى  
الانسان والثالث وفى  
الاستشاق ان يصعد الماء  
بالنفس الى الخيشوم  
وخرج بالمطر الصائم  
فلا تسن له المبالغة فيما  
بل تكرر كذا ذكره فى المجموع  
(و) سن (تليث)

تدب استيعابها الآية ما شخنا وقوله لا ينبغي الخ بحث انه يعود اليها الى الاستيعاب ولو بعدم مسح الاذنين  
 رعاية لخلاف ما قلناه وافقه على ذلك الشيخ صالح جماعته وهو واضح معنى اه شورى بذكره الزيادة على  
 الثلاث والنقص عنها بنية الوضوء والارراف في الماء ولو على الشط الا في ماء موقوف بفحرم الزيادة  
 عليها لكونها غير مأذون فيها اه شرح حر وكتب عليه ع ش قوله لكونها غير مأذون فيها يؤخذ من  
 تحريم ما ذكر حرمة ما جرت به العادة من ان كثير من الناس يدخلون الى محل الطهارة لتفريغ انفسهم ثم  
 يسفلون وجوههم برأبهم من ماء الماء في المدة للوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء ولا ارادة صلاة  
 وينبغي ان محل حرمة ذلك ما لم تجر العادة بفعل مثله في زمن الواقف يعلم به قياسا على ما قالوه في ماء الصهاريج  
 المعدة للشرب من انه اذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ما ياتي غير الشرب بعل به لم يحرم استعمالها  
 فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه يؤخذ منه ايضا حرمة الوضوء من مناطق المساجد  
 والاستجماء منها المعلقة المذكورة لان الواقف انما وقفه لا لغسل مئة دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستجماء  
 منها ان يريد الغسل لان ذلك من سنته فنهى له فانه يغفل عنه كثير انهم ان ذلك قربة على ان الواقف لم يمنع من  
 مثل ذلك لحصول التيسير به على الناس جاز اه (قوله لفعل) اي ولو من ماء موقوف للطهارة لا نه يتسامح  
 بالما لتفاسه وبقا راق كفا ان الموقوفة حيث لم يؤخذ منها المتدوب اه شورى وقوله ومسح يشمل  
 مسح الجيرة وقائمة لا مسح الحصى هو كذلك على المعتد اه قل على المحل (قوله ودلك) اي وسواك  
 ولحاظ وموق عين لا مانع فيها من ابصال الماء الى محله اه برما وفي شرح حر التصريح بسن تليث  
 السواك (قوله وتشهد) اي ودعا موكذا في السنن الا الحنفية يفرق بين مسح على الجيرة والمسح على السواك  
 بانه انما كره تليثه مخافة تشييده لا كذلك مما هو بل سن تليث البنية ايضا ولا لان الثانية تقطع الاولى قال  
 شيخنا بسن تليثها والنية الثانية تاركها لا ولي هو مقتضى قول البيهقي وتلك السكت فينا الخ وقال العلامة  
 حل معناه ان ياتي بها تائقوا ثالثة لعل قصد ابطال الاولى بل مكررها حتى يصير مستحضر لها ذكر ابيض  
 الدال المعجزة افي الشباب الرمي بعدم سن التليث ولو توشا مرة ثم كذلك ثانيا وثالثا لم تحصل فضيلة  
 التليث كما قاله الشيخ ابو محمد الجويني وهو المعتد خلافا لروايات وافق به البارزى والفرقي بين نظيره  
 في الحضضة والاستنقاء ان الوجوه الديمة تباعدان فينبغي ان يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى الآخر واما  
 الانقب والقم فكعضو واحد جاز ظهورهما معا كاليدن وانما لم يحرم فعل ذلك لانه قليل يحصل التليث  
 به ولا ان الصحيح ان التجدد بد قبل فعل صلاة مكره فقط لا حرام اه برما وفي مثله في شرح حر وكتب عليه  
 ع ش قوله فكعضو واحد فضيته انه لو غسل اليد اليمنى مرة ثم اليسرى كذلك واعاد ثانيا وثالثا على هذا  
 الوجه حسب التليث لانها عضوا واحد كالقمو والانف لكن قال المناوي في شرح الشامل ما مضى  
 تحصل سنة اليمن ما كتمت الى اليمن مرة ثم في اليسرى مرة ثم فعل ذلك ثانيا وثالثا او لا تحصل الا بتقدم  
 المرات الثلاث في الاولى الظاهر الثاني قياما على العضون المتباينين في الوضوء كاليدن ومحتمل حصولها  
 بالاولى كالعضة في الاستنقاء على بعض الصور المعروفة في الجمع والتفريق اه ثم رأيت في سم على حج  
 ما مضى في قوله بسن شرح الروض كاليدن اشارة الى ان تليث البدن لا يترقب على تليث احدى  
 قبل الاخرى بل لو تلهما معا اي أو ضربا اجرا ذلك فأنمل وهذا هو المنهج اذا لا يشترط  
 ترتيب انتهى (قوله اخذنا من اطلاق خبر مسلم) قضية اطلاله كقول جمع كالارشاد وتليث كل انه  
 بسن تليث التلطف بالنية ايضا ومحتمل خلافة اذا قامت فيه الامساعدة القاب وقد حصلت أما النية  
 نفسها فلا كما مر ظاهرا بل ينبغي كما قال الشيخ ان ياتي في تكريرها ما ياتي في تكريرة الاحرام لان اعادة  
 النية القلبية قطع لما اه شورى (قوله وروى البخاري الخ) لا كان ظاهر الاحاديث المتقدمة  
 بفهم وجرب التليث دفع ذلك بقوله وروى البخاري الخ اه شيخنا (قوله فاقبل بيديه) اي جاء

لفعل ومسح وتخليل ذلك  
 وذكر كسبية وتشهد  
 للاتباع في الجمع اخذنا من  
 اطلاق خبر مسلم انه صلى الله  
 عليه وسلم توشا ثلاثا ثلاثا  
 ورواها ايضا في الاول مسلم  
 وفي الثاني في مسح الرأس ابو  
 داود وفي الثالث البيهقي وفي  
 الخامس في التشهد أحدوا بن  
 ماجه وصرح به الروايات  
 قصيري بما ذكر أول من  
 تعبيرة بتليث الغسل  
 والمسح وروى البخاري  
 انه صلى الله عليه وسلم توشا  
 مرة مرة وتوشا مرتين  
 مرتين وانه غسل وجهه  
 وبديه مرتين ومسح  
 رأسه فاقبل بيديه

من جهة القبلى وذهب بها الى جهة الدبر وليس المراد انه يرجع يديه من جهة الدبر الى جهة القبلى اه من خط  
 شيخنا الاشولى (قوله وقد يطلب ترك التلث) أى وجودها كفى المتألمين المذكورين وندبا كالغافوت  
 الجماعة فان ادركها افضل من التلث اه شيخنا وعبارة حل قوله وقد يطلب ترك التلث أى ندبا كان  
 خاف فوت جماعة لم يرج غير ما لو وجوباً كان ضايق الوقت بحيث لو ترك خروج وقت الصلاة او قل الماء  
 بحيث لو ترك لم يكف الاغضاء ويجرى حج والشيخ الخطيب على مقتضى كلام الشارح من حرمة التلث  
 حيث لو خالف بعضهم فقال بعدم الحرمة حيث لا نال التيمم يقوم مقام الماء وذكرنا في باب التيمم ان ادراك  
 الجماعة أولى من تلث الرضوء وسأردأ به فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام لو اكل الرضوء بأدابه  
 فادركها أولى من اكله انتهت (قوله كان ضايق الوقت) أى عن ادراك الفرض بحيث لو ترك خرج الوقت  
 وقال العلامة حج كان ضايق الوقت عن ادراك الصلاة كاملة فقيدها بذلك مادام يغلب على ظنه ادراك  
 ركعة منها اه برماوى (قوله يقينا بان يبنى الخ) اعترض ذلك بأنه برماوى وركعة وهى بدعة وترك سنة  
 أسهل من اقتحام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة اذا علم انها برماوى وركعة وهى بدعة وترك سنة  
 (قوله ومسح كل رأسه) واذا مسح الجميع وقع البعض واجبا والباقي مندوباً كظهير من تطويل الركوع  
 ونحوه بخلاف آخره بغير الزكاة من دون خمسة وعشرين انه يقع كله واجبا وبقره بان ما يمكن تجزؤه يقع  
 منه قدر الواجب فرضا فقط بخلاف ما لا يمكن كغير الزكاة كذا قالوا واعترض بما اذا اشترك اثنان في بغير  
 احدهما يصحى والاخرى على كل لحمان غير نصفه او احدهما يصحى عن ولده والاخر بخلافه حيث يصح ذلك  
 فانه صدق عليه ان البعير تجزى والجواب المتعين ان قال انما وقع بغير الزكاة كله واجبا لانه من جنس الواجب  
 اضافة الى الزكاة انما عدل عنه تخفيفا على المالك فلما اخرج به هو وقع كله واجبا من اضافة لقال برماوى  
 برماوى يوفى قيل على الخلى ومسح كل الرأس افضل من مسح الناحية وهو افضل من مسح الربيع وهو افضل من  
 اقل منه وغيره وجان خلاف من اوجبه وسواء فى ذلك الرجل والنخى والمرأة اه (قوله مسحته) أى راسها كما  
 أشار اليه بقوله والمراد الخ اه زى والمسححة التى بين الياهم والوسطى سميت بذلك لانه يشار بها عند  
 التسلية وتسمى بالسبابة لانه يشار بها عند السبب والخاصة وتسمى الشاهد ايضا لانه يشار بها عند الشهادة اه  
 برماوى (قوله ثم يردمها الى المبدأ) أى فيكون ذهابه وعوده مرة واحدة لعدم تمام بالذهاب الى الفلق فيقتصر  
 على الذهاب أى فلا يرد اذا لقائه فان ردى لم تحسب ثانية لان الماء صار مستعملا ولا ينافيه ما لو انفس فى ماء  
 قليل نأوى بارف حده ثم حال انفسه فله ان يرفع الحدث المتجدد به قبل غروجه لان الماء المسح تافه لا قوة له  
 كقوة هذا ولهذا نواعد ماء غسل الذراع لم يحسب غسلة اخرى لكونه تافها بالنسبة لتمامه لا انقاس اه  
 شرح حر وكتب عليه عرش قوله لان الماء صار مستعملا قال حج أى لا اختلاطه بل يده المتصل عنه  
 حكما بالنسبة لثانيته ولضعف الليل ارفيه ادنى اختلاط فلا ينافيه ما من التقدير فى اختلاط المستعمل بغيره  
 اه وكتب عليه سم لا يخفى اشكاله مع قاعدة انا لا نصب الطهورية بالكسح ومع ان الفرض اقل مجزى  
 وماؤه يسير جدا بالنسبة لما بالبقاى فالغالب انه لا يضر ولو قدر خالفا وفسا انتهت (قوله او يتم) بالنصب بان  
 مضمره هو المصدر معطوف على مسح أى او يتم الخ على حد وليس بجاءه فترعى الخ افا هذا التعبير انه  
 لا يكتفى بالنسبة الى الامامة او شيئا من ذلك لان لا يكون على العامة تحريم برماوى وان لا مسح منه ما حذى  
 القدر المسموح من الرأس وان لا يكون عاصبا بل ليس الامامة وان يقدم مسح جزء من رأسه كما يفهم من قوله او  
 يتم فيه عليه زى اه الظاهر ان حكم الامامة كالرأس من الاستحباب برفع اليد الى المبدأ الاولى فلو مسح بعض  
 رأسه ورفع يده ثم اعادها على الامامة لتكبر المسح صار الماء مستعملا بانقضاءه عن الرأس وهذا ظاهر ولكن  
 يغفل عنه كثيرا عند التكبير على الامامة اه عرش على حر (قوله على نحو عمامته) أى ولو على طيلبان

وأدبر مرة واحدة وقد  
 يطلب ترك التلث كأن  
 ضايق الوقت أو قل الماء  
 (يقينا) بأن يبنى على الأقل  
 عند الشك عملا بالأصل  
 (ومسح كل رأسه) للاتباع  
 ورواها الشيخان والسنة في  
 كيفية مسح الرأس ان يضع  
 يده على مقدمه ويلصق  
 مسبحته بالآخرى وياهميه  
 على صدغيه ثم يذهب بها  
 الى قفاه ثم يردمها الى المبدأ  
 ان كان له شعر ينقلب والا  
 فيقتصر على الذهاب (أو)  
 يتم بالمسح على نحو  
 عمامته وان لم يصبر عليه  
 نزعه لخبر مسلم السابق



فوقها وإن كان تحتها عرقية ويأرق عدم أجزاء مسح الحف الأعلى بأنه خلاف الحف الفاتلة المنصرف  
 المافصوص المسح والغالب في العامة أن تكون فوق شيء فطالب المسح عليها مع ذلك لم يخفف الحال  
 ويؤخذ من التعميم عليها أنه لا يمسح من العمامة المحاذي بالمسح من الرأس وهو كذلك بالنسبة لاصل  
 السقم مسح جميع العمامة أكن ولو مسح على العمامة قبل المسح لبعض الرأس لم يكف لأنه تابع ويأرق  
 أجزاء غسل ما زاد على الواجب في الدين والرجلين والوجه قبل الواجب بانه من جنسه فصار له نوع  
 استقلال وقال العلامة الخطيب يكفي المسح على العمامة أولا ومثل العمامة القفلسوقة التاج ويسن للراة  
 استحباب مسح راسها وذوائبها المسترسمة بما والحق بعضهم ذوائب الرجل بذوائبها لكن جزم في المجموع  
 بعدم استحباب مسح الذوائب ويكفي للمسح على نحو العمامة وإن لم يضعه على ظهره إلا أن يكون حاصيا  
 بلبسه كأن كان محرما فإنه لا يكتل بالمسح عليه بخلاف المنصوب ونحوه ويشترط أن لا يكون عليها عمامة  
 معفونها كدم تحو رايثاه برماوى (قوله) الأفضل لا يقتصر (الخ) الأولى تقديم هذه العبارة في  
 مسح الرأس الذي هو رابع الفروض كالماخى وقوله على أقل من الناصية الأولى من الأربع إذ لم يقل أحد  
 بوجوب خصوص الناصية حتى راي خلاءه شيئا (قوله) فمسح كل اذنيه) أى ظاهر ما هو مایل  
 أراس وباطنها وهو مایل الوجه لا يشترط ترتيب اخذ الماء قبل اصابعه ومسح راسه ببعضها واذنيه  
 ببعضها كفى واستشكل الزركشى امتناع مسح الصباخين بيل مسح الاذنين بيل مسح الرأس في المرة الثانية  
 والثالثة مع أن المستعمل في ذلك ظهوره ثم قالوا الظاهر أن المراد الاكل لا أصل السنة فإنه يحصل بذلك  
 وبه يزول الاشكال اه شرح مختصر المزناه شورى (قوله) كل اذنيه) تعبيره بكل وهو من مسح الجميع  
 شرط وجبته وقع السؤال هل يكفي في حصول أصل السنة مسح بعض الاذنين أم لا بد من مسح الجميع  
 واجب بانه يحصل أصل السنة بذلك ثم راي العلامة بن قاسم جزم به وبقي ما لو اقتصر على مسح  
 إحدى الاذنين هل يحصل أصل السنة أم لا اقول ينبغي حصول أصل السنة فيها فقط ولو مسح بعض راسه  
 ثم اذنيه فأت مسح بقية الرأس على قياس ما لو قدم الاستسقاء على المضمضة أو علم أن استحباب مسحهما غير  
 مفيد باستقامت مسح جميع الرأس ومن ذهب إلى ذلك متسكبا بذكره له عقب مسح كلها فقدم (فرع)  
 لو نسي مسح راسه فاخذاه اذنيه ومسحهما واتمسح منهما جزء من الرأس فهل يجزئ مسح ذلك  
 الجزء ويسقط به واجب الرأس كالجواب بقصد التمهيد الأول فكان الأخير وكان جالس للاستراحة  
 فكان بين السجدين وكفسل العمة في المرة الثانية والثالثة أولا لوجود الصارف فيه نظرو الذي يظهر  
 الاول وتقل عن العلامة م انه اقي بالثاني وعلمه بما ذكره وفيه نظر لأن قصد الاذنين ليس صارقا من  
 العبادة فلا يضرقان فيل يرد عليه ما لو تمضمض فأنسل لمة من الشفتين مع المضمضة فإنه يجب إعادة تلك  
 اللمة وعلل بأن قصد المضمضة صرف عن غسل الوجه وإن محبت التيمع المسئول فلنا يمكن الفرق بضعف  
 الية حيث أن الفرض أنها قارعت غسل اللمة بخلاف ما نحن فيه ابرماوى (قوله) لا يبل الرأس) أى لأنه  
 مستعمل وهذا واضح بالنسبة لبل الأولى دون بل الثانية والثالثة نعم راي شيخنا ذكر أن امتناع بل ماء  
 الثانية والثالثة لكونه خلاف الاكل والا فاصل السنة يحصل بذلك كما جزم به السبكي في فتاويه  
 وجرى عليه حج اه حل وعبارة البرماوى قوله بما جديد أى ليحصل الاكل والا فاصل السنة  
 يحصل ببل الرأس في المرة الثانية والثالثة قوله لا يبل الرأس أى اول مرة فقط انتهت (قوله) ايضا  
 لا يبل الرأس) أى لا يبل الصباخين بالنسبة لباطن ولا يبل الباطن بالنسبة لظاهر اه شيخنا (قوله) في  
 صباخيه) ثنية صباخ بكسر الصاد المهملة يقال بالسین وهو خرق الاذن الذى يقضى إلى السمع ويستحب  
 أن يكون ماء الصباخين غير ماء الرأس والاذنين اه برماوى (قوله) استظهارا) أى طلبا للظهور المسح  
 لكل اه عش ويسن غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس فيكمل في طهارتهما اثنا عشر مرة

فرباع الفروض والأفضل  
 أن لا يقصر على أقل من  
 الناصية خروجا من الخلاف  
 وتيمى بذلك أولى من  
 قوله فإن عسر رفع العمامة  
 كل بالمسح عليها (ف)  
 مسح كل اذنيه) بما جديد  
 لا يبل الرأس للاتباع  
 رواه البيهقى والحاكم  
 وصحاه والسنة في كيفية  
 مسحهما أن يدخل مسحبته  
 في صباخيه ويديرهما على  
 الماطط ويبرأهما به على  
 ظهرهما ثم يلقى كفيه  
 وماء مبلوتان بالاذنين

استظهارا

لا مسح الرقبة خلافا للرافعي اذ لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه بدعوى اما خبر مسلم مسح الرقبة امان من التل فوضوح والغلب يضم الغين المعجمة طوق من حديد يجعل في عنق الاسير يضم به يداها الى عنقه ويكرها الحدومته قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل أي حقد اه برماوى وقوله لا مسح الرقبة مثله في شرح حرر وكتب عليه عرش قوله لا مسح الرقبة وهي كافي المختار مؤخر أصل العنق وفي شرح الهجة والعنق هو الوصلة بين الرأس والجسد وفي القاموس الوصلة بالضم الاتصال وكل ما اتصل بشيء فإيهما وصلة والجمع كسر اه **(قوله)** والمراد منهما أى من هذه الكيفية وقوله ويأطن أعليهما أى المسبختين اه حل وهذه العبارة بمنزلة قوله والحاصل كذا فسكان الاولى له تقديمها على قوله ثم يلقى كفيه اه شيخنا **(قوله)** ومعاظهما من عطف الجزء على الكل لأن الباطن شامل لذلك اه شيخنا **(قوله)** كلحية (رجل) أى غير محرم أما المحرم فلا يسن له التخليل ثلاثا يؤدي الى تساقط شعره خلافا لمن قال انه يخلل يرقق وارق من المضضعة والاستشاق للصائم وان كان قد يؤدي للوصول الى الجوف بأن التخليل أقرب لتلف الشعر اه برماوى **(قوله)** أيضا كلحية (رجل) أى وعارضه الكثيف وبقي شعور وجهه الكثيفة الخارجة عنه شعور وجه المرأة الكثيفة الخارجة عنه عند شيخنا خلافا للؤلؤف اه حل **(قوله)** لقيط ابن صبرة هو أبو عاصم لقيط بفتح اللام وكسر الكاف وسكون الشاة التحتية بعد ما طامأ مهمة الى عامرين صبرة بفتح الصاد المهملة وكسر الباء المحذوق بسكون الباء مع فتح الصاد وكسر هاء الفعلى الصحابي روى عنه ابنه عاصم وابن اخيه وكيع وغيرهما اه برماوى **(قوله)** أسبغ الوضوء) بقطع الهزة اه برماوى واسبغ الوضوء الاتيان به تاما عند بوانه اه شيخنا **(قوله)** بان يدخل أصابعه أى أصابع اليد اليمنى ويسن أن يكون بفرقة مستقلة اه برماوى وفي الصباح الحلل بفتح الحاء بين الفرجة بين العيشين والجمع خلال مثل جبل وجبال وخل الرجل لحية أو صل الماء الى خلخاله وهي البشر التي هي منابت الشعر وكأنه ماخوذ من تخلت القوم إذا دخلت بين ظهرهم وخلالهم اه **(قوله)** وفي أصابع اليد بالتشديك) أى بان يدخل أصابع إحدى يديه في أصابع الأخرى سواء في ذلك وضع إحدى الراحتين على الأخرى أو قبل غير ذلك وقل عن شيخنا الصوري انه يضع يطن يده اليسرى على ظهر اليمنى ويخلل أصابعه ثم يضع يطن اليمنى على ظهر اليسرى ويضع كذلك اه وقد يقال هذا مجرد تصوير والآقا مدار على تحقق وصول الماء الى ما بين الأصابع وهو يحصل بتغير ذلك اه عرش على حر **(قوله)** التشديك) أى لأن محل كرامته فيمن بالمسجد ينظر الصلاة أو الجماء إليها وكان تشديك عننا وخرج وضع الأصابع بين يمينها فلا يكره مطلقا وكرهه بالتشديك أفضل ويحصل بغيره اه برماوى وقوله فيمن بالمسجد اخذته في شرح حر وكتب عليه عرش ظاهره انه لا يكره اذا كان خارج المسجد ينظر ما هو خلاف ما صرح به في باب صلاة الجمعة حيث قال ويكره أيضا تشديك الأصابع والبس حال الذهاب للصلاة وان لم تكن جمعة انتظار هاتان مقتضاه انه يكره في انتظارها وان لم يكن بمسجد اه **(قوله)** خاتما مختصر اليسرى) أى الاكل فيه ذلك وهو أحد أوجه ثلاثة مختصرة في الوضوء فانيها مختصر يده اليمنى ثالثها أنها سواء قال في التحقيق وهو المختار زاد الشارح في شرح التحقيق وجها رابعا هو أن كل أصبع من الرجلين بأصبع من اليد ولو كانت أصابعه ملطقة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتخليل وجب أو ملطحة حرم فتحها لانه تمذيب بلا ضرورة أى ان خاف غموره تيمم امرماوى **(قوله)** أى في جميع أعضاء وضوئه) أى لو لا بسا للتلف خلافا لمن قال انه مسحها معاقلة في عاصم الشريعة والحكمة في تقديمها ان العين من العين وهو حصول الخير والتشال بفتح الشين المعجمة من الضوم ونسى الضومى وفيها خمس لفات اه برماوى وفيه نظر لأن اللغات الخمس انما هي الشمال بمعنى اليمين وفي المصباح الشمال اليمين تقابل الجنوب وفيها خمس لفات الاكثر

والمراد منها ان يمسح برأس مسبحة صابغية ويأطن اذنتيهما باطن الاذنين ومعاظهما (وتخليل شعر يكتفى غسل ظاهره) كلحية (رجل) كثيفة للاتباع رواء الترمذى وصححه **(و)** تخليل (أصابعه) لخبر لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع رواء الترمذى وغيره وصححه والتخليل في الشعر بان يدخل أصابعه من أسفل اللحية مثلا بعد تقريحها وفي أصابع اليدين بالتشديك وفي أصابع الرجلين من أسفلها مختصر يده اليسرى مبتدئا مختصر رجله اليمنى خاتما مختصر اليسرى وتعبيره بشعر الخ أولى من تعبيره باللحية (الكثرة) وتيمن) أى تقديم يمين على يسار (لنحو افعل) كمن خلق يدا واحدة (مطلقا) أى في جميع أعضاء وضوئه (ولغيره في يديه ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن ما استطاع

وزن سلام وشمالهموزوزان جعفر وشأمل على القلب وشمل مثل سبب وشمل مثل ظن واليد  
 الشمال بالسكس خلاف العين اه ومثله المختار (قوله في طهوره وترجله وتعلمه) هو بان الشان وتقصيل  
 له وليس المذكور كل الشان الا ان حجاب بان الظهور اشارة الى كل الطهارات والترجل اشارة الى  
 كل الشعور والتحل اشارة الى ما يتعلق بالاعضاء كالاحتعال وتنق الايط وقص الشارب وحلق  
 الرأس وتقليم الظفر والمصافحة ولبس نحو ثوب ونمل لا غلظها فهو شامل لكل الشان اه برماوى  
 (قوله تسريح الشعر) اى تسرح الشعر فالمراد بالمصدر أثره لصحة الخلل اه حف وفي المختار ترجيل  
 الشعر تجميده وترجيته اه أيضا رساله بمشط اه (قوله فان قدم اليسار كرهه) كذا ان غسلها معا اه  
 عن عمر وعبارة البرماوى قوله كرم اى كراهة غير شديدة وهى خلاف الاولى ولو غسلها معا  
 فكذلك انتهت (قوله دفعة) يفتح الدال المهملة وحكى ضد اه اى مرة اه برماوى فلو تيامن فيها لم  
 يكره ولكنه خلاف الاولى اه شيخنا (قوله البداءة باعلى الوجه) اى وفى البدن والرجلين بالاصابع  
 وفى صلبه عليه بالرفق والكعب ومنه الخفية المروقة اه برماوى (قوله واطالة غرته) تعجيلة  
 قال الاسوى كلامه يدل على انه يشترط اتصالها بالواجب وانه ان شاء قدمها وان شاء قدمه اه  
 عميرة وظاهر ان عمله فبالو قدمها على غسل الواجب حيث سبقت نية معتبها كان نوى عند  
 المضمضة والغسل بما فعله جزء من الشستن فان النية صحيحة والغسل لا غان لم يقصد الوجه وان قصد  
 اعتدبه وفى الخالين لو غسل بعد المضمضة صفحتى ثم الوجه أجزأه ذلك لان الغرة فى هذه  
 الحالة متأخرة عن النية عى على عمر (قوله وهى غسل ما فوق الواجب الخ) عبارة حج الغرة  
 والتججيل اسمان للواجب واطالتهما حصل أقلها بزيادة وكألهما باستيقاب ما مر اه حل والذى  
 مر هو قول الشارح وغاية الغرة ان يغسل النوى وهذا هو الموافق لكلام الشارح وفى شرحه رآنا اسمان  
 للواجب والمندوب معا وهولاء يوافق صنيع الشارح فان التضمير فى قوله وهى غسل ما فوق الواجب  
 راجع لاطالته ولا يصح رجوعه لغرة كالا يخفى اذ لو رجع لالم يصح قوله ومن البدن والرجلين  
 فى الثانى اه لكاتبه وعبارة الثورى قوله وهى غسل ما فوق النوى تفسير لاطالته التى هى سنة ولا  
 يصح عوده على الغرة والتججيل اذ كان يقول وهما بضمير التثنية انتهت (قوله ان أمى) اى أمة  
 الاجابة لا الدعوة والمراد المتوضئون منهم يدعون بضم أوله اى ينادون يوم القيامة الى موقف  
 الحساب أو الميزان أو الصراط أو الحوض أو دخول الجنة أو غير ذلك فراجع اغراى نوى  
 غرة وأصل الغرة يبيض بمجبة الفرس فوق القدم شبه ما يكون لهم من النور فى الآخرة  
 محجلين من التججيل وأصله يبيض فى قوائم الفرس وغرا حال من الواو فى يدعون اه شيخنا وعبارة  
 البرماوى قوله يدعون اى يرفون أو يسمون أو ينادون فىقال لهم يا غرا محجلون على الخلاف انتهت  
 وفى القسطلانى على البخارى وهذه العلامة تحصل لهم فى الموقر عند الحوض ثم يزول عنهم عند دخولهم  
 الجنة اه (قوله من آثار الرضوة) هو مه يشمل الكبير والصغير ولو غير عيز اذا وضأ مؤله لنحو طواف  
 ويخفى ان يكون مثله ما لوضأه المسئل قال بعض شراح البخارى من المالكية يحصل ذلك وان لم يفعله  
 اصلا من ثقله عن الحافظ حج تقدمهم قال الشارح فى شرح البخارى لا يحصل الآن توحأ بالفعل ووقع  
 السؤال عما لو شرع فى الرضوة ثم مات قبل تمامه هل يكفيه ذلك ويثبت يوم القيامة أغر محجلا أولا ومثله  
 ما لو شرع على الفعل ولم يشرع فيه ثم مات والا قرب انه يمكن اذا شرع فى غسل بعض الأعضاء ثم مات  
 لانه عازم على فعل جميع افعال الرضوة وشرع فيه فهو منظور ويعد ذلك فى الغرم من غير  
 شروع وهذا مبنى على المشهور من أنه لا بد من غسل الرأس برماوى وعبارة عى على مظهران  
 هذه السببا انما تكون لمن توحأ فى الدنيا وفيه دلالة نقله القاضى المالكي فى شرح الرسالة  
 ان الغر والتججيل لهذه الامة من توحأ منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم ومن لا

فى شأنه كله فى طهوره  
 وترجله وتعلمه رواء  
 الشيخان والترجل تسريح  
 الشعر فان قدم اليسار  
 كره نص عليه فى الامام اما  
 الكفان والحدان والاذنان  
 وجانب الرأس لغير نحو  
 الا قطع فيطهران دفعة  
 واحدة والتفصيل المذكور  
 من زيادى ويسن كما فى  
 المجموع البداءة باعلى الوجه  
 (واطالة غرته وتعجيله)  
 وهى ما فوق الواجب من  
 الوجه فى الاول ومن  
 البدن والرجلين فى  
 الثانى لحبر الشيخان ان  
 أمى يدعون يوم القيامة  
 غرا محجلين من آثار  
 الرضوة فن استطاع

اه وقال شيخ الام في شرح البخاري ولا تحصل الغرة التحجيل الا لمن توحا بالهمل اما من لم توحا  
فلا يحصل ان له اه ومن نقل عنه خلاف ذلك فقد اخطا لا نه قول لارناقي المالك لا للشيخ وبني على  
قول الشيخ ان ذلك خاص بمن توحا حال حياته فلا يدخل من وحاه الغاسل وحق ايضا ما لوتيم ولم  
يتوحا هل يحصل لذلك ام لا فيه نظر وبني الاول لاقامة الشارع له مقام الوضوء فراجع انتهت  
(قوله ان يبلل غرته) أي ونحجبه وخصه بالهمله ولكن محلها اشرف الابداء وأول ما يقع عليه  
النظر اه مناوى وتسند اطالتهما في التيمم أيضا كاسيا في بابوه وعبارته ثم مدغفا على ما بين والغرة  
والتحجيل فلا ينافيه ما في الحديث من التليل بقوله من آثار الوضوء لانه الغالب وما خرج مخرج الغالب  
لا مفهوم له اه ع ش على مر (قوله وولاه) ففتح الواو الاولى وكسر الثانية مع المداى تابع اه برماوى  
(قوله بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني) لومسح الرأس ثم غسل الرجلين وكان المختل بين  
مسح الرأس وغسل الرجلين لم يضره اشتباهه على مسح الاذنين لجف الرأس وبواسطته لم يحصل  
الجفاف للاذنين لو قدر غسلهما قبل غسل الرجلين فربما يمنع ذلك من الواو الا اه لا فيه نظر ولا يبعد الثاني  
كأول غسل وجهه ثلاثا لو كان بحيث لو اقتصر على الاول حصل الجفاف بينه وبين اليدوا لغسل الثالثة لم يجر  
محاو فلتا يحصل الواو في شرح البيهقي اذا غسلا ثلاثا لمره بالاشارة قال سم عليه هل يشترط  
الاولا بينهما وبين الثانية وبين الثانية والاولى حتى لو لم يوال بين الاولى والثانية ووالى بين الثانية والثالثة  
والعضو الذي بعدهما لم تحصل له سنة الواو الا فيه نظروا لال اشتراط أقرب بل لا ينجبه غيره اه ع ش على  
مر (قوله لا يجف) من باب ضرب وتب اه شيخنا (قوله مع اعتدال الهواء) بالمدايم للرياح التي  
تهب وتسير بها السفن وقد يطلق على النعير المدلوة بالجوء بالنعير ميل النفس الى ما يليق شرعا وقد يطلق  
على ميل النفس نحو وكعبة الاوليا والمالحين وقد اجتمع الموالا أن في قول القائل  
جمع الهواء مع الهوى في معنى \* فتكاملت في أضلعي ناروان  
فقصرت بالممدود عن نيل النى \* ومددت بالقصور في اكفاني

والمراد هنا الاول اه برماوى (قوله والمزاج) في المصباح مزاج الجسد بالكسر طبعته التي تألف منها اه  
ع ش على مر (قوله ويقدر المسحوف مفسولا) أى حقيقة أو حكما واذا علمت فالعبرة بالاشارة وقال  
شيخنا العبرة في كل واحدة عاقلها وانما يندب الواو في غير وضوء صاحب الضرورة مع اتساع الوقت  
والاقال لا واجب في حق اه برماوى (قوله ويسن أيضا ذلك) أي بان يأخذ الماء بذلك العضو لاجل  
ان يسم الماء بالعضو وقال بعضهم يسم العضو بالماء ولا يسم بذلك بعد الواو اقرب لان الماء لا يسم العضو  
غالب الا بعد ذلك وبالنظر في المقب خصوصا في الشتاء قد ورد في الاعتقاد من النار اه برماوى وقال  
حيح وهو ان يفعله ثلاث مرات بعد تمام غسل العضو هو سياتي لذلك مزيدا ايضا في باب الفسل اه (قوله  
وترك الاستعاذة في صب) يعني أن لا يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لانها معدة للاستعمال على هذا الوجه  
بحيث لا يأتى في الاستعمال منها على غيره فليس المقصود من الوضوء منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء  
منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الساقى الصغيرة ونظافة ما بها في الغالب عن  
ماء غيرها اه ع ش على مر (قوله في صب) انظر لم يقيد بذلك وهلا تركه ليشمل ترك  
الاستعاذة في غسل الاعضاء فانه سنة أيضا كما يأتي واجاب شيخنا ح فانه انما قيد بذلك  
بالنظر للمفهوم لان الثالب ان ترك السنة يكون خلاف الاولى فلو اطلق في الاستعاذة لتوم  
ان الاستعاذة في الفسل خلاف الاولى مع انها مكروهة فدفع ذلك بالتقيد ولو اطلق أيضا  
لاقتضى ان الاستعاذة في احضار الماء خلاف الاولى وتركها سنة مع انها تركها مباحا كاسيا في اه (قوله  
لانها ترفه الخ) تحية الملة انه لا فرق بين طلب الاعادة وعدمه مع قدرته على المتع قصيره بالاستعاذة تجري

منكر أن يبلل غرته فليقل  
وغاية الغرة أن يغسل  
صفحة العضو مع مقدمات  
الرأس وغاية التحجيل  
استيعاب العضدين  
والساقين (وولاه) بين  
الاعضاء في التطوير بحيث  
لا يجف الاول قبل الشروع  
في الثاني مع اعتدال الهواء  
والمزاج ويقدر المسحوف  
مفسولا ويسن أيضا  
الدلك (وترك استعاذة في  
صب) عليه لانها ترفه  
لا تليق بالمتعب

على الغالب فقد ترد الدين لغير المطلب كاستحجر الطين أى صار حجر فلو اعانته غير مع قدرته وهو ساكت  
متمكن من منعه كان كطليهاه برماوى وهل من الترفه الوضوء بالماء المذنب وترك الملع حيث لا عذر  
الظاهر لاه حل وفي المصباح للعيش بالضم رقاقة ورقاقة بالتخفيف التسع ولا ن وهو رقاقة من  
العيش ورقه فزارها ورقها أصبتا لعمدة وسعة في الرزق ويئدى بالمعزق التصديق يقال أرقت وهو رقت فترته  
ورجل راقته رفته مستريح مستمتع بنعمته ورفه نفسه تر فيها أراحها **(قوله)** ففى خلاف الأولى أى وإن  
لم يكن الميعن من أهل العبادة كالكفار حل وقوله الأولى مكرومة أى وإن كان الميعن كافرا على الأوجه  
خلافا للزركشى اه سم **(قوله)** ولو باجرة المثل أى فاضلة عن كفاية عمونة يومه وليت وقال العلامة  
مر فاضلة عما يتبرق في الفطرة قل إن لم يجدها وطلب الميعن زيادة تيمم وصلى وأعادمو نقل عن العلامة زى أنه  
تردد في إعادة وإذا استعان بمن يصيب عليه أن يقف على يساره لا نهامكن وأحسن إذا به رماوى **(قوله)**  
وتنظيف) بفتح التاء وسكون النون وكسر الشين المجعدة بعد هاء ثمانية تحتية ساكنة ثم قام وهو أخذ الماء  
بخرقة أو نحوها وهو المناسب هنا لأنه بمعنى الشرب يقال نقب الثوب العروق نقب الحوض الماء شربه  
وبأبه فهم فانه لا يظهر هنا إلا نوع تكلف اه برماوى وعجالة شرح مر والتعير بالتنظيف لا يقتضى أن  
المستون تركه إنما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهماه كقافى القاموس أخذ الماء بخرقة انتهت **(قوله)** بلا عذر  
أما إذا كان لعذر فلا يسئ تركه بل يتأكد سكه أن خرج عقب وضوءه في هبوب ريح نجس أو آله شدة نحو  
برد أو كان يتيمم ببحث العلامة زى وجوبه في غل النجاسة وأما الميت فيسئ تنشيه فلا يسرع إليه إلا إذا  
نشف الإنسان فالأولى أن لا يكون بذيله أو طرف ثوبه بالمقابل انه يورث الفقر الأولى في حقه أن يبدأ  
بيساره لأن الماء الذى على أعضائه ماء عبادة فينبغى أن يؤخر يمينه عن يساره لانه أثر عبادة وهذا حكمه لطيفة  
إدخالها إلى الرقابة اه برماوى **(قوله)** بتدليل بكسر الميم وتفتح اه عش **(قوله)** وجعل يقول بالماء هكذا  
ينفضه قال شيخنا ولا دليل فيه إلا أحة التفضيل لا احتمال كونه فله بيان الجواز اه حل **(قوله)** يقول  
بالماء أى يفضله وقوله هكذا مفعول به وقوله ينفضه بدل من اسم الإشارة وهو تفسيره اه شيخنا **(قوله)**  
ينفضه) بضم الفاء من باب نصر اه برماوى **(قوله)** والذكر المشهور الخ عطف على التسمية أى ومن  
الذكر الخ اه حل **(قوله)** عقبه) أهم التعير به انه لو قدمه على الفراغ أو أخره عنه بحيث لا يكون عقبه فلا  
توابع له ويستحب أن لا يتكلم بينهما ما ورد أن من توشأ ثم قال قيل أن يتكلم غفر له ما بين الوضوء أن اه  
شورى وعجالة عش على مر قوله عقبه بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فليظهر ثم أدت بعضهم  
قالوا يقول فوراً قبل أن يتكلم اه ولله بيان لا اكل اه حج وهو صريح في انه متى طال الفصل عرفا  
لا يأتي به كالأى بسة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملى انه باقى ما لم يحدث وإن طال الفصل  
وإن سته الوضوء كذلك لكنه قال في صلاة النفل بمقدور المصنف يخرج التوابع بخروج وقت الفرض  
ما نصه وهل قوت سنة الوضوء بالأعر اض عنها كاجته بعضهم وفرق بينها وبين الضحى فانه لا يفتى طلبها  
وإن فعل بعضها في الوقت قاصد الأعر اض عن باقي بل يستحب قضاءها أو بالحدث كاجرى عليه بعضهم أو  
بطول الفصل عرفا احتمالاً لا وجهاً ثالثاً كما يدل عليه قول المصنف في وضوءه يستحب لمن توشأ أن يصل  
عقبه انتهت **(قوله)** اشهد أن لا إله إلا الله) ويسن أن يقول الحمد لله على ختام الوضوء اه برماوى **(قوله)** من  
التوايين) أى من الذنوب والراجمين عن العيوب وليس فيه دعاء صريحاً ولا زوماً بالكثرة وقوع الذنب  
منه بل بانه اذا وقع منه ذنب أهم التوبة منه وإن أكثر فيه تعظيم للامة كما ورد لكل خطاؤون وخير  
الخطائين التواون وقال تعالى ان الله يحب التوايين أى الذين يرجعوا عن يابهم ولا يملأهم  
وحمى اجملنى من المتطهرين أى بالاخلاص عن تبعات الذنوب السابقة عن التلوث بالسيئات اللاحقة اومن

ففى خلاف الأولى ونخرج  
يزيد فى حسب الاستانة  
فى غسل الاعضاء الاستانة  
فى احضار الماء والأولى  
مكرومة الا فى حق الانفعال  
ونحوه فلا كرامة ولا  
خلاف الأولى بل قد تجب  
ولو باجرة المثل والثانية  
لا بأس بها (و) ترك (نفض)  
للماء لأن فضه كالشرب  
من العبادة فهو خلاف  
الأولى وبه جزم فى التحقيق  
وقال فى شرحى مسلم  
والوسيط انه لا إشراك  
رجع فى الروضه والمجموع  
انه مباح تركه قطعه سواء  
(و) ترك (تنظيف) بلا عذر  
لانه صلى الله عليه وسلم بعد  
غسله من الجنابة أنه ميمونة  
بمديل فردوه جعل يقول  
بالماء هكذا ينفضه رواه  
الشيخان والذكر المشهور  
عقبه) أى الوضوء وهو كما  
فى الاصل اشهد أن لا إله إلا  
أقموه لا شريك له واشهد  
أن محمد عبده ورسوله اللهم  
اجعلنى من التوايين واجعلنى  
من المتطهرين سبحانه  
اللهم وبمحمد أشهد أن  
لا إله الا أنت

المتطهرين من الأخلاق الذميمة فيكون فيه إشارة إلى أن مآلة الإهداء الظاهرة لما كانت يدناظر ناما  
 واما طهارة الاعضاء الباطنة فاما هي يدك فانت طهرها بفضلك اه ملاعل قارى على المشكاة (قوله  
 استغفرك وأتوب اليك) (تبيين) معنى استغفرك اطلب منك المغفرة أى ستر ماصدر منى من قص  
 تمحومفى لاستدعى سبق ذنب خلا طم زعمه وظاهر كلامهم تدب وأتوب اليك ولولته تلبس بالتوبة  
 واستشكل بأنه كذب ويجب بانه خير معنى الانفاء أى أم أنك أن تتوب على أو باقى خيرت والذى  
 انه بصورة التائب الخاضع للذليل وباقى ذنوبه وجهى وشع لك سمى ما يوق به بعض ذلك اه حج  
 (قائدة) من قرأ فى آثره وضوءه إنا نزيله القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين  
 كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا شرفه بحشر الانبياء اه من مجموع الفاتح من حديث خير  
 الخلائق للناوى ثم رأيت فى حج هنا مافيه ويسن أن يقول عقبه وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد  
 ويقرأ إنا نزيله آثره ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك ويسن بعد قراءة السورة  
 المذكورة اللهم اغفر لى ذنبي ووسع لى قدرى وبارك لى فوزى ولا تغنى بما زويت عنى اه بوى  
 فى بعض مؤلفاته اه عى على مر وفى قل على المحلى قوله استغفرك الغفر المستر فلا يستدعى سبق  
 ذنب فصح وقوعه من الانبياء عليهم الصلاة والسلام او هو منهم التمام اه وفى كلام بعضهم ان  
 الاستغفار اقسام ثلاثة استغفار للذنبين وهو طلب غفر الذنب أى ستره أو محوه واستغفار الأولياء  
 والصالحين وهو من تعهدهم فى أداء الشكر واستغفار الانبياء والمراسين وهو زيادة أداء الشكر أى  
 لرؤيتهم قل وقوع الشكر منهم فيستغفرون من ذلك وفى القسطلانى على البخارى ان المغفرة فجان  
 الاول ان يقول الله بين العبد والذنب أى بينه وبين عاقبه على الذنب بمعنى ان يساعده ولا يعاقبه والثانى ان  
 يقول الله بين العبد والذنب بمعنى أنه يحفظه عن وقوعه منه الاول والثانى بالآية والثالث هو الاثني  
 بالانبياء (قوله فتحت له ابواب الجنة الثانية) انظر ما فائدة تحفه من الثانية مع ان القسطلانى عددا ثمانية  
 عشر ويجب بان الثانية هى الابواب الكبار كأبواب السور ودخلها ثمانية عشر ثم يزيد اه برأوى  
 (قوله الثانية) وهى باب الصلاة وباب الصدقة وباب الصوم ويقال له الرابن وباب الجهاد باب التوبة  
 وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وباب الراضين والثامن وباب اليمين الذى يدخل منه من  
 لا حساب عليه اه شوبرى (قوله من اياها شاء) لا يشكل بان الابواب موزعة على الاحمال فكل باب لاهل  
 عمل مخصوص لأن فتحها اكرام له لكن يلزمه الله تعالى الدخول من الذى هو أهله اه رماوى (قوله  
 وروى الحاكم الباقى) من المعلوم ان الذى فى الباقى اشهد ان لا اله الا انت والذى رواه الحاكم لا اله الا انت  
 بدون اشهد فرواية الحاكم ثبتت جميع المدعى ولعل لفظ اشهد ثبتت فرواية أخرى غير رواية الحاكم  
 وكان على الشارح ان يأتى برواية فيها جميع المدعى ولعله لم يبلغ عليها وهو تابع فى هذا الصنيع لشيخه المحلى  
 وقد تبعه فيه بليده حج وم ثم رأيت قل على المحلى أنه على ذلك (قوله كتبه رقى) ويتعدد ذلك بتعدد  
 الوضوء لان الفضل لا حصر عليه اه عى وفى المصباح الرق بالفتح الجمل يكتب فيه والكسر لغة قليلة  
 وقرأه بعضهم فى قوله تعالى فرق منشور اه (قوله أعلم يتطرق اليه ابطال) أى يمان به صاحبه من  
 تعالى مجل بان يرد والى اذ بانه تعالى والا فتنقر ان جميع الاعمال يتطرق اليها الا بطل بالردة  
 ويحتمل أن هذا بخصوصه لا يبطل بالكل ظاهرا كلامهم بخالفه ويحتمل ان هذا من كلامه مبالغة فى حفظه  
 وتأكد فى طلبه لما فيه من الشهادة وغيرهما مما لا يوجد فى غيره فتأمل اه لكتابه اه شوبرى (قوله  
 ورواوى محمد زائدة) وقال العلامة الطباوى فى شرح التحرير اى وبمحمد ابتداء او اختتم  
 أو وبمحمد سبحتك وقد تحذف الواو وتكون الباء للسببية أو للملازمة أى التيسير مسبب  
 عن الحمد أو ملابس له أو مصاحب وحمل بعضهم كل زائد على التوكيد وتماشى الزعمش على الواو

استغفرك وأتوب اليك  
 الخبر مسلم من تروضا  
 فاحسن الرضوء ثم قال  
 أشهد أن لا إله إلا الله إلى  
 قوله ورسوله فتحت له  
 أبواب الجنة الثانية يدخل  
 من أياها شوزاد الأثرمذى  
 عليه ما يهدى إلى المتطهرين  
 وروى الحاكم الباقى  
 وصححه ولفظه من تروضا  
 ثم قال سبحانه اللهم  
 وبمحمد لا إله الا أنت الخ  
 كتب رقى أى فيه كاوردى  
 رواية ثم طبع بطابع فلم  
 يكسر إلى يوم القيامة أى لم  
 يتطرق اليه ابطال الطابع  
 بفتح الباء وكسرهما الخاتم  
 ورواوى وبمحمد زائدة  
 فسبحانك مع ذلك جملة

الزائدة نحو ما سماها الصوق يفتح اللام وهو دقيق وان توقف فيه أوجان واعرب بعضهم المحرور  
 حالا أي سبحت حامدا وفيه الاعتراض والجواب في قول ابن مالك «أحمد بن أبيه خير مالك» مملا  
 الخ إمراوى وقدم التسبيح على الحد لأن الأول تنزيه عن صفات النفس والثاني ثناء بصفات الكمال  
 والخيلة مقدمة على التحلية قال الكرماني التسبيح إشارة إلى الصفات السلبية والحمد إشارة إلى الصفات  
 الوجودية أم ترشيع أم من أمش القسطلاني على البخاري (قوله أي وبمحمدك سبحتك) أي بتقديم  
 الممول لأفادة المحصر أم رماوى لكن فيه أن صنع الشارح لا يقيد بأن معنى الطلح الذي هو  
 بصدده بل فيه تنصيص له لأنه قدم الواو ومتعلقها فكان عليه أن يقول في بيانه أي سبحتك تسبيحا  
 وحدتك بمحمدك أي بالحد للالتقاء بك بقدر ما طيق وفي هامش القسطلاني على البخاري ما نصه واختلف  
 في هذا فقيل هو جملة واحدة بناء على أن الواو عاطفة والمجاورة متعلق بمحذوف تقديره وبمحمدك سبحت  
 وعليها قاله للصاحبة أو للاستعانة قال الخطابي المعنى وبمحنته التي هي نعمة توجب على حده  
 سبحت بالبحول ووقو أم يريد أنه ما وضع في المسبب وهو الحمد موضع السبب وهو التمتع عليه قاله  
 للاستعانة كما ذكره بمناه في المعنى وقوله لا يحول ووقو أخذه الخطابي من تقديم الممول لأنه يؤذن  
 بالحرص كما في إياك نهد أم (قوله متوجه القبلة) أي بصدوره وأما يديه وبصره إلى السماء ولو نحو  
 أعى كهيئة الداعي حتى عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله ولا يقم سيايقه أو أحداهما كما يفعله جملة  
 الطلبة من مجاوري الجامع الأزهر وسئل البقيعي عن أنسان فرغ من الوضوء وحين فراغه منه فرغ  
 المؤمن من الأذان فإذا أتى أحدهما هل يشرع الأتيان بالأخر فأجاب بأنه يأتي بالذكر المتروك عقب  
 الوضوء فإنه ذكر العبادة التي أتى بها وهو الوضوء ثم يأتي بالذكر الذي قال بعد الأذان وفي الذكر الذي  
 عقب الوضوء شهادتان لحسن أن يأتي بهما أولا ثم يردفهما بالثناء بعد الأذان لتعلقهما بالتي <sup>تليها</sup>  
 وترك المصنف التعرض للذكر الذي للأعضاء للتحلف فهو مثنى العلامة الرمل على استحبابه ومنع  
 شدة ضعف أحاديثه أم رماوى وهو أن يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك  
 كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى وأتمه الجنه عند  
 غسل الوجه اللهم يفض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني  
 كتابي يميني وحاسبني حسبا يا يسيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري  
 وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وأظلي تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك وعند  
 مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيقيمون أحسنه وعند غسل رجله اللهم ثبت  
 قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام أم شرح مر ومن السنن أيضا ترك الكلام وفي فتاوى شيخ  
 الإسلام أنه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ولا فأجاب بأن الظاهر بأنه يشرع السلام  
 عليه ويجب عليه إذا انتهى وهذا بخلاف الوضوء المشتغل بالنسل لا يشرع السلام عليه لأن من  
 شأنه أنه قد ينكشف منه ما يستحي من الإطلاع عليه فلا تليق غطاءه حيث أنه سم على البهجة  
 أم عرش على مر وفي من السنن أيضا توفى الرشاش وإن لا يلطم بكسر الطاء وجهه بالماء وإن  
 يأخذه بكفيه ماء وإن وضع ما يذرف منه عن يمينه وما يصيب منه على يساره وإن يترك خاتمه  
 ليصل الماء إلى ما تحته وإن يشرب من فضل ما هو وإن يصل بصدركه مثنى ويندب أدامته ويسن لقراءة قرآن  
 وسماعه وقراءة حديث وسماعه وروايته وقراءة علم شرعي وأقرائه ولحل كتب تفسيره وحديث  
 وقصه كتابتها ولذكرك وحضور جماعه ولا ذنوا إقامة ولد دخول مسجد وجلس به وحلقة غير جمعة  
 وحلقة رأس وقص شاربه ولو قوف بفرقة ولطوف وسمى ولو يارتقيرني ولتوم ويقطو لحل ميتومه  
 وأمدود حجامه لري ما كل لم جرور ولنهقه مصل وللرس رجل أو امرأة بدن خشي أو أحذقله ولعود  
 لجأ عرجه جنا بقراس امرود ومو لفيه ونيمه قوافذ فحش ولقول زوروك كبول كلمة قبيحة

واحدة وقيل عاطفة أي  
 وبمحمدك سبحتك فذلك  
 جملتان ومن أن يأتي  
 بالذكر المذكور متوجه  
 القبلة كما في حالة الوضوء  
 قاله الرافعي

وله تلبس ونحوه ولا يمسن للبس ثوب جديد ولا الصوم وعقد نكاح ولا الخروج لسفر ولقاء قادم ولا زياره والوديق ولا العيادة مريض وتشييع جنازة ولا دخول سوق وعلى نحو ما مر اه برماوى

### (باب مسح الحفنين)

من خفف وهو معروف وجمعه خفاف كرخ ورماح وخف البعير جمعه اخفاف كقتل واقتال وهو جزء من الوضوء فذكره عقبه لتمام مناسبة له لانه بدل عن غسل الرجلين بل ذكره بعضهم فى خاص فروضه ليان ان الواجب النفس او المسح وذكره بعضهم عقب التيمم لانها مسحان يجوزان الاقدام على الصلاة ونحوها وإن كان هذا الحاجة وذلك لضرورة واصل مشروعيته اخبار صحيحة كثيرة بل متواترة من ميم قال بعض الحنفية اخشى ان يكون إنكاره اى من اصله كفر او لا فلا يمتنع تخلفون فى قدر المسح وهو جزء من اعلاه كاهو مذهب الشافعى او قدر ثلاثة اصابع كاهو مذهب الامام ابى حنيفة او جمعه كاهو مذهب الامام مالك واكثره كاهو مذهب الامام احمد واما اصله فتفق عليه وهو من خصائص هذه الامة قال شيخنا

البابى ولم يعلم فى اى شئ شرع حتى ان كتب الحديث ساكتة عن ذلك لكن قال شيخنا الشبراوى لم يؤخذ من جعلهم قراءة الجوفى قولوا ارسلكم دليلا على المسح ان مشروعيته كانت مع الوضوء ثم برأت فى بعض شروح النهاج انه شرع فى رجب سنة تسع من الهجرة فى غزوة تبوك وهى اخر الغزوات وما بعد هاسرا يا ولم يكن منسوخا بآية المائدة لان نزولها قبله بمدة كثيرة قه وهو رخصة ويرفع الحديث ويبطل الصلاة من غير حصر والكلام عليه منصرف فى خمسة اطراف الاول فى احكامه الثانى فى مدته الثالث فى كفيته الرابع فى شروطه الخامس فى ما يقطع المدق الرخص المتعلقة بالسفر ثمانية اربعة خاصة بالطويل وهى مسح الحنف ثلاثة ايام والقصر والجمع وفطر رمضان واربعة عامة وهى اكل الميتة والتافه على الراحة وترك الجمعة وإسقاط الصلاة بالتيمم اه برماوى (قوله) هو الاول من قوله مسح الحنف اى لانه ربما يوم جواز غسل رجل ومسح الاخرى لان يقال ان فى الحنف الجنس وتعبير المصنف لا يشمل الحنف الواحد فمالا وقدت إحدى رجله لان قال انه نظر للغالب فعلى هذا استوت العبارتان بل ربما يقال التيمم فى عبارة المصنف أكثره شيخنا الاول ان يقال ان الالعبد الشرعى والحنف الشرعى اسم للاثنتين معا اه لكاتبه وقد قل على المحلى ويطلق الحنف على الفردتين وعلى احدهما فيجوز حيث لم يبق من الاخرى شئ يجب غسله المسح على الاخرى وبذلك يسقط القول بان التيمم بالحفنين اولى كافى المتهيج اه (قوله) يجوز فى الوضوء الخ أى يجوز العدول باليمنى لافه اذا وقع لا يكون إلا واجبا علينا ومن الواجب الخير على الخلاف اه شيخنا (قوله) مع غسل الاخرى اى فانه لا يجرى وإن كان بشروطه وفى معنى ذلك ما لو لبسهما وادعاهما فى الغرض والمسح على الاخرى فلو لم يكن له الا رجل واحدة جاز المسح على خفها وإذا قطعت إحدى رجله فأن لم يبق من قدم المقطوع عشى من محل القرض جاز له لبس الحنف فى الحنف فى الرجل الباقية والمسح عليها وان بقى منه شئ من محل القرض وإن قل جاز له لبس خفف فى الرجل الباقية وخفف فى ذلك الشئ الباقى والمسح عليها ولو كانت إحدى رجله علية بحيث لا يجب غسلها فلبس الحنف فى الصحيحة لم يجرى المسح عليه لانه يجب التيمم عن الرجل الطيلة فهى كالصحيحة اه برماوى (قوله) فى الوضوء اى ولو وضوء سلس بكسر اللام وهو اسم لدائم الحدث اه برماوى (قوله) بدلا عن غسل الرجلين اى فيمن له ان يستصحب التبة عند المسح وباى فيه ايضا ما تقدم من وجوب وجود التبة عند وجود الصارف اه عش وقى قل على الجلال المحلى قوله بدلا عن غسل الرجلين يعنى انه كان عن التسل لا انه اصل كما فى خصال الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المتروكة على تعدد الاحل ففى وقع كان واجبا كما مر اه (قوله) وتيمم يجوز الخ مقتضاه خروج مسائل الوجوب والتنب. والكرامة من عبارتهم المذكورة ولعل المراد بالجواز عدم الامتناع فيشمل الجميع وقال شيخنا الشبراوى يمكن الجواب بان مرادهم بالجواز مستوى الطرفين

### (باب مسح الحفنين)

هو اولى من قوله مسح الحنف (يجوز) المسح عليهما لا على خف رجل مع غسل الاخرى (فى الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين وتيمم يجوز



لانه الاصل في استعمال الجائز والغالب فيه وان كان يستعمل أيضا في مقابل الحرام الصادق بالواجب وغيره الا انه قليل يحتاج الى قرينة اه برماوى وفي قل على المحل قوله يجوز بمعنى لا يحرم فعله ولا يجب ترك الفعل اليه بمعنى يباح الذي رتب عليه شيخ الاسلام في المنهج ما فيه تكلف (قوله) فيه تنبيه على أنه لا يجب) اى عينا اصالته والا فهو واجب وغيره ويجب عينا المعارض اه شوبرى وقوله الا فهو واجب غير قد جرى عليه جماعه واختار انه ليس منه لان شرط الواجب المخير ان يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل اه عى على مر والظاهر ان هذا اشتباه اذا المسئلة فيها قولان أحدهما انه واجب بدلا والثاني انه واجب اصالته من قبيل الواجب المخير اه لكانه (قوله) لكن الفعل أفضل استدراك على ما مشه في الاحكام الاربعة من الا باخه وخلاف الاولى فيبين بالاستدراك انه خلاف الاولى لا مباح اه شيخنا ح ف اى فحكه الاصل من حيث العدول خلاف الاولى وقد يمرض له الوجوب كافي قوله نعم ان أحدث لا يسهل الخ أو التذنب كافي قوله أو ترك المسح رغبة الخ فمقتضيه أحكام ثلاثة اه شيخنا (قوله) نعم ان أحدث لا يسهل) اى بعد دخول الوقت وهو شامل اذا لم يفتى الوقت ولما ذاق حصول الماء آخر الوقت تأمل وهذا استدراك على عموم قوله انه لا يجب الخ اى قد يجب وقد يسن قوله انه لا يجب اى بحسب الاصل وقد يسن وقد أشار الى ذلك بقوله نعم الخ وقوله وجب اى المسح بان يستديم اللبس وكان ابن الرضا لم يطلع عليه حيث بحثه فقال الذى يظهر وجوب المسح لقدرته على الطهارة الكاملة اه بخلاف ما أورقه الحدث وهو متطهر والحالة هذه فلا يجب عليه لبس الخلف ليمسح عليه بعد الحدث الاعلى وجه ذكره الامام عن شيخه ورده وقرق بين النوام والابتداء لانه في الاول وجبت عليه الطهارة دون الثاني وأشار الى الثاني بقوله أو ترك المسح رغبة عن السنة لا لكونه مفضولا عن الفعل اه حل ولم يذكر الشارح ما يقتضى تحريمه ولا ما يقتضى كراهته قال حج وقد يحرم كان لبسه محرم تعديا اه وفيه ان الكلام في المسح المجزئ بان كان مستوفيا للشرط وهو فيأذ كره حج باطل لما علق به من امتناع اللبس لذاته ولم يذ كر للمكروه مثلا ولعله لعدم وجوده اه عى على مر (قوله) رغبة عن السنة المراد بالسنة هنا الطريقة وهى مسح الخفين اى لم تأله نفسه ادم التنظيف ليه بل امت الفعل للظافة اه شيخنا وعبرة البرماوى قوله رغبة عن السنة اى عما جاءت من الجواز لا يثارة الفعل عليه لا من حيث كونه افضل منه سواء أو وجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة أم لا فعمل ان الرغبة اعم انتهت وعبرة عى على مر قوله رغبة عن السنة اى بان اعرض عن السنة بجر دان في الفعل تنظيفا لا لاحظة انه افضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لان ذاك عملان كره هان حيث نسبنا لرسول الله ﷺ انتهت وقوله أو شكاف جوازه اى فى دليل جوازه لقيام معارض عنده عارض دليل الجواز وليس المراد انه شك في حكه والا فلا يجوز له المسح لعدم جزمه بالنية اه شيخنا ومثله في شرح مر وعى عليه وفي القليوبي على الجلال المحل قوله رغبة عن السنة بمعنى انه يرجع الفعل عليه لنظافته لا لالبس من عدم اعتقاده سنة لانه كفر وقوله أو شكاف جوازه بمعنى عدم طمأنينة نفسه اليه أو لمعارضته دليل وهو من اهل الترجيح بمعنى الشك في طلبه شرعا لاه (قوله) أو خاف فوت الجماعة) اى وليس هنا الا تلك الجماعة اه زى ومحلها ايضا اذا كانت الجماعة غير جمعة الجمعة والواجب للمسح اه (قوله) وعرة أو انفاذا سير الخ المتمدن ان خاف فوت عرفة أو انفاذا سير اوضاع الوقت ولو اشتغل بالفعل خرج الوقت وعشى ان رفع الامام راسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعينت عليه الصلاة على ميت خيف ان يجره لو غلب وجب المسح في الجميع وان كان المصوم من صانع الشارح خلافة ولو تمارض عليه فوت عرفة أو انفاذا غريق وجب تقديم الفريق لان فيه اتقا فروح اه برماوى (قوله) ايضا

فيه تنبيه على انه لا يجب ولا يسن ولا يحرم ولا يكره لكن الفعل أفضل نعم ان أحدث لا يسهل معه ما يكتفى المسح فقط وجب كاقاله الرويانى أو ترك المسح رغبة عن السنة أو شكاف جوازه أو خاف فوت الجماعة أو عرفة أو انفاذا سير أو

نحوها فالحس أفضل بل  
يكبر مركب الثلاث الاول  
وكذا في عطف عليها  
افهم كلامهم لكن ينبغي  
قال الاسوي اخذا عامر  
عن الروياني انه يجب فيه  
المسح فيركب الكراهة  
في الترك رغبة او شكاتاني  
في سائر الرخص وخرج  
بالوضوء إزالة النجاسة  
والنسل ولو مندوبا فلا  
مسح فيها لأنهما لا  
يتكرران تكرر الوضوء  
(لمسافر) بقيدته بقول  
(سفر) قصر ثلاثة ايام  
باليابين ولغيره من مقيم  
وعليه اقصر الاصل  
ومسافر سفر غير قصر  
كخاص بسفره ومسافر  
حقرا قصيرا (رواوية)  
لخبر ابن حبان انه صلى الله  
عليه وسلم ارخص للمسافر  
ثلاثة ايام وباليابين ولغيره  
يوما و ليلة إذا ظهر فليس  
خفيه ان مسح عليهم والحق  
بالمقيم المسافر سفر غير  
قصر والمراد بياطين ثلاث  
ليال متصلة بن سوا ما سبق  
اليوم الاول ليله بان احدث  
وقت الغروب أم لا بان  
أحدث وقت الفجر ولو  
أحدث في أثناء الليل او النهار  
اعتبر قدر الماضي منه من  
الليلة الرابعة اليوم الرابع  
وقاس بذلك اليوم واليلة  
وابتداء مدة المسح (من  
آخر حدث

أو عرفه) فيه أن الغرم لا يجزئه المسح له بمياهه بالقبس إلا أن يصور بما إذا لبسه لضرورة أو شيئا أو  
يصور بما إذا كان وقت المسح حلالا ومراده الاحرام إذا وصل غرة فوصلها بقوت لو اشتغل بالنسل  
أه لكاتبه (قوله) أو انقاذ الاسير عطف على قوله عرفة أهم على الهمزة ع شوقه أو نحوها بالنصب عطفًا  
على فوت الجماعة إلخ أي أو خاف نحوها كان خاف انفعال الميت لو اشتغل بالنسل وقد ثبتت عليه الصلاة  
عليه وكان خاف رخص الامام راسه من ركوع الثانية في الجمعة لو اشتغل بالنسل (قوله) فالحس أفضل لما كان  
التبادر من هذه العبارة أن مقابل المسح هو النسل خلاف الاولى اضر بعتنه وقال بل يكبر مرة وتركه  
ينتحى بالنسل أه شيئا (قوله) اخذا عامر عن الروياني وجه الاخذ أنه إذا وجب المسح لحوف فوت  
الطهر بالماء مع أنه بدلا متيسرا فوجبه لحوف فوت ما لا بد له كإنقاذ الاسير او ماله بدل بمسحة  
كالوقوف أولى تأمل أه شيئا (قوله) ولو مندوبا) هلا قال ولو مندوبين ليشمل النجاسة المعفو عنها فانه  
يندب إزالة ما كانت النجاسة الاصل في إزالتها الوجوب وانما غنى عن بعضها تسهلا على العباد  
ولا كذلك النفل فافترقا أه شوقا ليعظم الضمير في قوله ولو مندوبا راجع للقسمين بتأويله بكل  
منهما والثانية في كلامه التحميم لا الرد تأمل اه (قوله) من مقيم أي ولو طارعا بياقته كف عن امره سيده  
بالسفر قاهم وقد نازع في ذلك بكونه رخصة إلا أن يقال ليست الاقامة سبب الرخصة أه حل (قوله)  
انه صلى الله عليه وسلم بكسر الهمزة اخذته من ضبطه بالفتح أه شوري وقوله ارخص للمسافر إلخ فيه  
تصريح بان مسح الحنف رخصة حتى في حق المقيم وسياق التصريح به في الشرح وقوله ثلاثة ايام إلخ لا  
يصح ان يكون مندوبا يسمح المذكور بعده لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا  
بارخص لفساد المعنى فتعين ان يكون منصوبا بمقدور والاصل ارخص للمسافر مسح ثلاثة ايام لحذف  
المضاف واتصبا بالمضاف اليه اتصبا به على التوسع لضعف عمل المصدر نحو قوله ان مسح بدل من  
المصدر المقدور بدل كل ويصح ان يكون بدل اشتغال من ثلاثة ايام ويوما و ليلة أه حل وسم وعش  
وشوري (قوله) والمراد بياطين إلخ جواب عن اعتراض وهو ان ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة  
عنه والمسافر مسح ثلاثة ايام وثلاث ليال مطلقا كما مسح المقيم يوما و ليلة كذلك ولا يؤخذ ذلك من  
التعبير بياطين إلا على تقدير وقوع ابتداء المدة عند الغروب دون ما إذا كان عند الفجر فلا يمسح  
سوى ثلاثة ايام ولتين فقط لأن الليلة الثالثة اليوم الرابع فقط لسبقها عليه فاجاب بان المراد ما ذكره  
وقارن الخيار فان المتابعين لا يستفيدان الليلة المذكورة بان المعنى المتضمن ليس موجود في الليلة الرابعة  
وهو التخفيف بخلاف المعنى المتضمن لغيره وهو التروى فانه لا يلزم استمراره إلى تلك الليلة بل الغالب  
حصوله قبلها فلا ضرورة في ادخالها لظاهره وان نص عليها فظهر أه شوري أه مدابني على التحرير  
والمقرر في كتاب البيع انه إذا شرط زيادة على الثلاث بطل المقدم من أصله فهو قاس بذلك اليوم واليلة)  
أي حتى في المقيم فيقال فيه سوا مقيم اليوم ليله بان احدث وقت الغروب او سبق الليلة يومها بان احدث  
وقت الفجر ولو احدث أثناء الليلة او أثناء اليوم اعتبر قدر الماضي من الليلة الثانية اليوم الثاني أه  
حل (قوله) من اخر حدث أي ان كان بغير اختياره بان كان بولا أو غائطا أو ربحا او جونا ومن  
أوله ان كان باختياره كالنوم أه مر وجعل البول وما بعده بغير اختياره لأن من شأنه ذلك  
وكذلك جملة النوم اختياريا لأن من شأنه ذلك أه شيئا حاف وبشارة الرماوى قوله من اخر  
حدث أي ما لم يكن نوعا أو مسا أو لمساعد العلامة مر وقال العلامة حج ولو نوما أو مسا أو مسا  
واقره العلامة حل ولو اجتمع ما هو باختياره وما هو بغير اختياره كان مس وبال فيراعى ما هو  
باختياره ولو سبق عليه ما هو بغير اختياره (فرع) وقع السؤال في الدرس عما هو بالتقطوع صار

زمن استبرأه منها يأخذ من أطولها فهل تحسب المدة من فراغ البول أو من آخر الاستبراء فيه نظر  
 والظاهر الأول ويوجه بان الاستبراء ما تشرع بإمضاء عودته بقطعه حيث انقطع دخول وقت المسح  
 لانه بقدر عودته لو تروا من انقطاعه صح وضوءه نعم لو فرض اتصاله بحسب من آخره انتهت وقول  
 على المحل قوله من الحدث أى من آخره كما صرح به شيخ الاسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع  
 الأحداث وهو الوجه وقالوا لا يشيخنا الرمي واعتمده شيخنا خالفا لما في حاشيته من التفصيل بين  
 الأحداث الذي اعتمده شيخنا الرمي من انقضى النوم والسهو والحس والكسر تحسب المدة من أوله وفي غير  
 ذلك من آخره لعدم ما ذكر لأن من شأنه أن تكون عن اختيار وبحسب من المدة من الانغماس الجنون  
 وإن وجدا في أثناءها ولو اجتمع حدثان باختياره وغيره حسب المدة من آخر الأول مطلقا على ما مر عن  
 شيخنا ثم تحسب من أول الذي باختياره وإن قدم على الآخر كالمس في أثناء جنون ولو قطع بوجه مع  
 تواصل فن آخره أو إلا فن آخر أوله اهـ (قوله بعد لبس) فلو أحدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز  
 المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة ولو تروا بعد حدثه وغسل رجله عنه ثم أحدث وتروا ثانيا ومسح  
 كان ابتداء مدته من آخر حدثه الأول لانه الواقع بعد لبس اهـ حل (قوله لانه وقت المسح الخ) هذا  
 التعليل يقتضي امتناع التجديد لكن سياتي في كلامه جواز به سنة فالمراد من التعليل وقت المسح  
 الزايع للحدث اهـ على غير مر والذى سياتي له أى لم هو ما ذكره بقوله ويجوز للابس الخف أن يحدد  
 الوضوء قبل حدثه بل يستحب له كثيره كالمجموع اهـ (قوله فاعتبرت مدته) أى لانه لا معنى  
 لوقت العبادة إلا ما يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة اهـ وماوى ومثله شرح مر (قوله فيمسح فيها لما يشاء  
 الخ) أشار هذا إلى أن قول المتن لكن دائم حدث الخ استدراك على عذوف علم من الكلام السابق اهـ  
 شيخنا (قوله كستحاجة) أى غير متغيرة اما المتغيرة فلا تقل فيها ويحتمل أن لا تمسح لأنها تقتل  
 لكل فرض ويحتمل أن يقال هو الأول وجه إذا غفقت وليست الخف فهي كثيرها وإن كانت لا لبسة  
 قبل الفسل لم تمسح اهـ وماوى ومثله شرح مر (قوله وميتم لا لفقداء) وصورة انه يقيم ثم لبس خفه  
 على هذا الظاهر ثم أحدث وتكفل الوضوء وإن كان حراما عليه لتضرره ومسح الخف في هذا الوضوء  
 فلا يصلح هذا الوضوء إلا فرضا أو نوافل أو نوافل فقط فان اراد فرضا آخر ولم يحدث وجب عليه نزع  
 الخف وغسل رجله فقط إذا فرض أنه متوضى ولم يحدث فعينه قوله وجب عليه نزع الخف والظاهر  
 الكامل فيه نظر في التيمم واما في الدائم فسلم إذ وضوءه لا يرفع الحدث وإن اراد هذا التيمم الرجوع  
 لحالته الأصلية من التيمم لم يجب عليه النزع بل يقيم عن رجله فقط واما بقية الأعضاء فعدتها مرتفع  
 بالوضوء اهـ شيخنا (قوله كرض وجرح) أى ورد بأن تكفل التيمم غسل أعضائه وهو حرام  
 لأن الفرض انه يضره اذ لم يضره ليعطل الحصول الشفاء وهذا يصدق عليه انه مسح على خف ملبوس على  
 تيمم محض لنقص فقداءه اهـ حل أى فصوره المسئلة أن الظاهر الذى لبس عليه الخف هو التيمم لانه هو  
 الذى يستحب به فرضا ونوافل أو نوافل فقط بخلاف الوضوء فانه يستحب به فرضا كثيرة ثم بعد  
 لبس الخف على التيمم تكفل المشقة وتروا ومسح على الخف فان وضوءه هذا يستحب به فرضا  
 ونوافل أن لم يكن صلى بالتيمم الذى ليس بالتيمم الذى لبس عليه الخف فرضا أو نوافل فقط  
 إن كان صلى به فرضا وقد يقال لا فائدة في لبس الخف على التيمم لانه مسح عليه إلا أن يقال ليه  
 لمسح عليه في السجدة إذا شئ وتروا أو إذا تكفل المشقة وتروا اهـ شيخنا عثمانى وعبارة  
 أن السبكي خاتمة الحكم قد يطلق على الترتيب فيحرم الجمع أو يباح قال المحل في تمثيل المباح ما  
 فيه كالوضوء والتيمم فانما جائز أن ويجوز التيمم عند المجز عن الوضوء وقد يباح الجمع  
 بينهما كأن يقيم لخوف بطء البرء من الوضوء من عمت ضرورته على الوضوء ثم تروا احتملا لشفقة

بعد لبس ( لان وقت  
 المسح يدخل بذلك فاعتبرت  
 مدته منه فيمسح فيها لما  
 يشاء من الصلوات (لكن  
 دائم حدث) كستحاجة  
 (وميتم لا لفقداء)  
 كرض وجرح (أما  
 مسحان لما يصلح لها من

الصلوات (لوقى طهرهما) الذي لبسا عليه الخف وذلك فرض ونوافل فقط فلو كان حدثهما بعد ضلها الفرض لم يمسح الا لتوافل إذ مسحهما مرتب على طهرهما وهو لا يفيد أكثر من ذلك فلو اراد كل منهما ان يفعل فرضا آخر وجب نزح الخف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة الى ما زاد على فرض ونوافل فكانه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث كما راما التيمم لفقد الماء فلا يمسح شيئا اذا وجد الماء لأن طهره لضروره وقد زال بوجوالمها وكذا كل من دائم الحدث والتيمم لتغير فقد الماء اذا زال عنده كافي المجموع وقول اخر مع لكن الى اخره مع زيادتي ( فان مسح) ولو احدث خفيه (حضر فاسافر) سفر قصر ( او عكس ) اى مسح سفرا فاقام (اي بكل مدة سفر) تغليا للحضر لامالكه فيقتصر في الاول على مدة حضرو وكذا في الثاني ان اقام قبل مدته والا وجب النزح وعلم من

بعد البرهان بل يوضوئه تيممه لا تنقض قائده انتهت فجعل الوضوء في هذه الحالة باحوا سلم الحوائش له ذلك بل صرح بعضهم باباحته وقال لان الفرض انه غافف المشقة لا عالم بها فيثبت قول بعض الحوائش في تصوير قول المتن وميتيم لا يفتقد ما بان كان الوضوء حراما عليه ليس بلام لازم المصلحة من امكان تصويره صورة يكون الوضوء فيها باحوا هي صورة الخوف لا اله الا الله انتهى لكتابته بعبارة شرحه من عند قول المتن وشروط الخف لبسه بعد طهرته باو تكرر الطهر ليشمل التيمم هو حكم انه ان كان لا عاوا الماء لم يكن له المسح بل اذا وجد الماء لم يزعوه والوضوء الكامل وان كان لم يرض ونحوه فاحتمت تكاف الوضوء لم يمسح فهو كدائم الحدث انتهت بعبارة المحلى ودخل في قوله بعد كمال طهر وضوءه دائم الحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم اليه التيمم لم يرض فيجوز بناء المسح عليهما ويستغاد بهما كان يستغاد بذلك الوضوء لو بقي في فرض ونوافل او نوافل فقط ان كان قبل به فرض وجب النزح في الوضوء لفرض آخر انتهت وفي قول عليه مانعه قوله فيجوز بناء المسح عليهما اى على وضوءه دائم الحدث والوضوء المضموم اليه التيمم لم يرض يعنى اذا لبس كل منهما الخف بعد تمام وضوءه غسلوا وتيمما أحدهما ان يترضا كوضوءه الاول الا غسل رجله فله المسح على الخف الذى لبسه بعد الوضوء الاول ويحلى بهذا المسح نوافل فقط ان كان صلى بالاول فرضا والا ففى به فرضا ونوافل وقوله وجب النزح لفرض آخر اى ان اراد فعله والاقترن المدة كما مر ويجب مع النزح الوضوء كاملا لى دائم الحدث وان لم يكن محدثا وقت النزح لان وضوءه مسح لارافعه وكذا الوضوء المضموم اليه التيمم يجب الاتيان به غسلات تيمما لان انتهاء التيمم اليه جعله مبيحا لارافعه وقيل بعد التيمم وغسل الرجلين فقط ويرى صريح كلامهم خلافه ولو اراد فرضا آخر او اكثر وهو على الوضوء الذى غسل رجله فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرضا (قوله او نوافل فقط) فان اقتصر عليها فله صلاة ثلاثة ايام بلياليها ان كان مسافرا ويوم ليلة ان كان مقما اى برامى (قوله إذ مسحهما مرتب) اى تابع لظهورهما الذى لبسا عليه الخف وهو وضوء دائم الحدث وتيمم التيمم اى شيخنا (قوله كما مر) اى في فروض الوضوء في التيمم اى شيخنا (قوله وقد زال بزوالها) اى يقال وطهر المتوضى قد زال بالحدث لا تاقل ذلك طهره من رفع الحدث فاللبس معه على طهارة حقيقة واما هنا فالحدث باق فليأمل اه شورى (قوله ولو احدث خفيه) غاية للرد على الخلاف بعبارة المحلى ولو مسح احد الخفين حضرا ثم الآخر سفر امسح مدة السفر عند الرافى تبع القاضى حسين والبقوى وصحيح المصنف مقالة المتولى والثاني انه مسح مدة الإقامة فقط انتهت (قوله ان اقام قبل مدته) عبارة سم على ابي شعاع وكذا في الثانية ان اقام قبل تمامه فان اقام بعد لم يمسح واجزاء ما مضى وان زاد على مسح المقيم قال في شرح المذهب بلا خلاف اه وظاهر هذا الكلام انه لا فرق في اجزاء ما مضى اذا زاد على مسح المقيم بين ان يبلغ سفره الذى قصده ثلاثة ايام بلياليها فاكثرت فطرات له الإقامة بعد أكثر من يوم وليلة ودون الثلاث وعلى هذا فقولهم السابق والسافر ثلاثة ايام بلياليهن عله ان يبلغ سفره ولو ذهبا واياما ذلك والا مسح بقدر سفره وان زاد على يوم وليلة نقص عن الثلاث واهم كلام المصنف كثيره ان العبارة في استيفاء مدة السفر بالمسح وفى ابتدائها بالحدث فلو احدث في الحضرة ولم يمسح فيه فان مضت مدة المقيم قبل سفره وجب تجديد اللبس او مضى أقل منها كيوم ثم سافر ومسح في السفر ايضا قبل يغلب الحضرة حتى يجب تجديد اللبس بمضى مدة المقيم او السفر حتى لا يجب التجديد الا بمضى مدة المسافر فيه نظرا به بحر وقوله فيه نظر خالفه غالبه من تأخر عنه من الذين سمعناهم انه يتوقف مدة المسافر لانه لم يمسح حضرا ولا مضى عليه يوم وليلة حضرا فاقام ذلك اه ع ش ثم رأيت القليوبي على المحلى انه متى احدث في السفر سواء مسح او لا لم يكل مدة السفر فعليه يكون التقييد بالحدث في صورة العكس لا مفهوم له ولذلك اعترض على صورة العكس ويشير الى انه لا مفهوم له

صنيع الصالح حيث قال ولم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضروا لم يقل ولا سفر او نص عبارة  
 قول قوله فان مسح حضرا الخ حاصل هذه المسئلة انه اذا لبس الخف حضرا ثم سافرا قبل الحدث  
 ثم احدث اتم مدة سفر وان لم يمسح فيه وان احدث قبله فان مضت مدة الحضر وجب التزح وان لم  
 يمسح فيه وان سافر قبل مضيا فان مسح ولو احدث فيه حضر اتم مدة مقيم والا اتم مدة سفر وان  
 لم يمسح فيه وانه اذا لبس الخف في السفر ثم اقام فان لم يحدث او لم يمسح قدومه الحضر اتموا وان لم يمسح  
 في السفر وان اتم بعدهما اقتصر على ما مضى في السفر وان لم يمسح فيه ايضا فعمل ان اللبس ودخول وقت  
 الصلاة غير معتبرين مطلقا وان اعتبار المدة من الحدث مطلقا وان قصر المدة بعد المسح في الحضر بالقفل  
 أو بالاقامة من السفر مطلقا وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الاسلام وبذلك علم ان لفظا وعكس معنى ولا  
 حاجة اليه (تنبيه) سفر المصيبة كالحضر فلو مسح عاصيا ثم تاب اتم مدة حضر او مضت مدة مقيم ثم تاب  
 وجب التزح ولو تخلت اقامة بين مسحين في من كان كان مسح في السفر ثم اقام ولم يمسح ثم سافر قبل  
 معنى مدة المقيم ثم مسح فيها قبل يقتصر على مدة مقيم لان المسح الاول كان في الحضر لوجود الاقامة بعده  
 او يستوفى مدة المسافر لوقوع المسح في المسح على كل محتمل والا قرب الاول فرجاءه انتهت (قوله) انه  
 لا عبرة بالحدث حضرا) فلما احدث فيه واستمر بعد الحدث بومائه سافر اتم مدة المسافر وعكسه حكى  
 عنه المصنف وهو مالو احدث في السفر ولم يمسح وسكبه ما علمت بما سبق وقوله ولا معنى وقت الصلاة  
 حضرا هذا الرد على القول الآخر القائل انه اذا مضى وقت الصلاة حضرا يمسح مسح مقيم لهيانه اه  
 شيخنا (قوله) وعصيانته انما هو الخ دفع بما قد يقال للمسح رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي ووجه الدفع ان  
 معنى قولهم الرخصة لا تنطبق بالمعاصي انها لا يكون سببا معصية والسفر هنا هو التجوز للمسح ولم يمسح  
 به اه عش (قوله) وشرط جواز مسح الخف الخ) اشار به الى ان ذات الخف لا تتعلق بها شروط  
 وانما هي لاحكام اه عش على علم وفي قول على الخلف قوله وشرطه اي الخلف اي شرط صحة المسح  
 عليه كما اشار اليه وتفسير بعضهم بجواز ليس في محله (قوله) لبسه بعد طهر) اي ولو تيمم او تقدم تصوير  
 مسحه على الخف الملبوس على تيمم محض لتغير فقد الماء امحله (قوله) الان ينزعهم من موضع القدم  
 في المصباح نزعتهم من موضعه من باب ضرب قلته وحركته وانزعتهم مثله ونزع السلطان عامله عزله اه  
 (قوله) الان ينزع الاول كذلك فان قلت هلا اكتفى باستدامة اللبس لانه لا ابتداء كاسياني في الامان  
 قلت انما يكون لا ابتداء كان الا ابتداء صحيحا وهنا ليس كذلك ذكره في شرح المذهب اه روى عبارة  
 الرماوى ولم يحملوا الاستدامة هنا ليلسا كافى الامان لان ميناها على العرف كذا قالوا والذى يتجه ان هذا  
 لا يخالف ما في الامان وان ذلك يسمى لبسا هنا ايضا وانما لم يعتد به هنا لفوات شرطه وهو كون ابتداءه بعد  
 كال الطهارة انتهت (قوله) لم يجز المسح) وفارق عدم بطلان المسح فيما اذا اذ الهمام من مفرها الى ساق الخلف  
 ولم يظهر شيء من محل الفرض عملا بالاصل فيها وهو ان الاصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام  
 واذا مسح فالاصل استمرار الجواز فلا يبطل الا بالزح التام نعم لو كان الخف طويلا خارجا عن العادة  
 فاخرج رجله الى موضع لو كان الخف معتادا للظهور شيء من محل الفرض بطل مسحه بلا خلاف اه رماوى  
 (قوله) سائر محل فرض) المراد بالسائر المحال لا يمنع الروية فكفى الشفاف عكس سائر العورة لان القصد  
 هنا منع نفوذ الماء وثمر منع الروية امكن خطابا بن شرف وسياق ان قوله سائر محل الخ احوال وهي في  
 الحقيقة شروط للمسح باللبس كافتدوهم وحاصله انها احوال مقارنة فيما عدا الثاني واعم من المقارنة  
 والمتظرة بالنسبة اليه وينبى على ذلك انه لو لبس نجسا لم يمسح طهره قبل الحدث او بعده جاز او غير

اعتبار المسح انه لا عبرة  
 بالحدث حضرا وان لبس  
 بالمدة ولا معنى وقت الصلاة  
 حضرا وعصيانته انما هو  
 بالتأخير لا بالسفر الذى به  
 الرخصة (وشرط) جواز  
 مسح الخف لبسه بعد طهر  
 من الحدثين للغير السابق  
 فلو لبس قبل غسل رجله  
 وغسلها فيه لم يجز المسح  
 الا ان ينزعهم من موضع  
 القدم ثم يدخلها فيه ولو  
 ادخل احداهما بعد غسلها  
 ثم غسل الاخرى فادخلها  
 لم يجز المسح الا ان ينزع الاول  
 كذلك ثم يدخلها ولو غسلها  
 في ساق الخف ثم ادخلها  
 في موضع القدم جاز المسح  
 ولو ابتداء باللبس بعد غسلها  
 ثم احدث قبل وصولها  
 الى موضع القدم لم يجز  
 المسح (سائر محل فرض)

مانع التزوّد أو غير يمكن فيه التردد ثم صيره صالحا أو مانعا أو سائرا بعد ذلك ولو قيل المحدث لم يجر المسح ولا يصح هذا أو المتمدن أو زعم في الخواشي ما يخالف به فحكم حل بانه ليس المتنجس وطوره قبل الحدث يكون لبسه غير صحيح غير ظاهر بل الظاهر ان اللبس صحيح حيث لا يصرح على موهوم أو المتنجس كالمحدث قبل دفته فلبسه غير صحيح وان طهره بالدمع قبل حدثه والفرق بينه وبين المتنجس ظاهر فتأمل لكن عبارة تمر في شرحه صريحة في ان لبس المتنجس فاسد فلا يصح ان يمسح عليه ولو طهره قبل الحدث وانما هو المتنجس كالنجس كما في المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه في انه مسح ويستفيد به من المصنف ونحوه قبل غسله والصلاة بعد انتهت بمرورها فأنظر كيف قاس المتنجس على التنجس وصرح بخلافه ابن المقرئ في قوله انه يستفيد به الصلاة بعد غسله فالتدلي ذكره عرشه هو كلام ابن المقرئ المردود فتأمل والحاصل ان هذه الشروط المذكورة في المتن لا بد من وجودها حال اللبس فان فقد شرط منها

حال اللبس فقد البس فلا يصح المسح وان أتى بذلك الشرط قبل الحدث وان لبسه مستكبرا للشرط ثم فقد شرط فان أتى بذلك الشرط قبل الحدث صح المسح والافاق قد بعده وجب النزاع وان أتى به قبل المسح هذا هو المأخوذ من كلام المحشي سابقا ولا يخاف من كلام شيخنا في قوله لا عبرة بما يخالف ذلك انه هذا والحق ان عدم صحة اللبس إنما هو فيما إذا كان غير قوى فلهذا القوة والسنن بعد اللبس ولو كان يظهر الفصل لا يصح المسح قبل النزاع واللبس بشرطه واعداد الماهر فلا يمنع صحة اللبس وإنما يمنع صحة المسح فإذا طهره قبل المسح صح مسحه عليه سواء طهره وهو يظهر الفصل أو المسح أو وهو محدث ولا فرق بين نجس اليدين أو المتنجس وأقول مرفى بالشرح فلا يكتفى بنجس أى بالنسبة للمسح لللبس لا بدليل قوله التي هي المقصود الاصل من المسح وبدليل قوله فكيف يمسح على البدل الخ قوله ولو المتنجس كالنجس أى في عدم صحة المسح قبل غسله خلافا لابن المقرئ أى فانه يصح المسح مع وجود النجاسة فاللبس صحيح باخفاق النزاع كما هو في صحة المسح وعدمه كما هو ظاهر عبارة مرام ولا وأخرا بل صريحه وان كان جعل طاهر في المصنف واصله حال اشتغى عدم صحة اللبس وليس مرادا قال العلامة الرشيدى في حاشيته مرامه قوله ولو المتنجس كالنجس أى لا يكتفى بالمسح عليها كما هو صريح كلامه فليست الطهارة شرطاً لللبس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهر احلالاً من ضمير يلبس خلاف ذلك انه من خطبنا خاف: قوله ومن ثم من اعل غاليا) كانه احتراز بعن السراويل اه سم اه عرش (قوله ولو كان به تخرق الخ) يفرعه بالفاء ليشمل ما لو طرأ التخرق بعد اللبس وقوله ضرا لا يجوز المسح عليه اذا طرأ تخرقه بعد الحدث فان طرأ قبله محرم فله ايضا اجاز المسح عليه علمنا تخرقه انما هو ظهر شئ من محل الفرض ضرر ولو من محل الحرز وانما عني عن وصول الماء من محله كاسيا في لمس الاحتراز عنه بخلاف هذا وقوله ولو تخترقت البطانة الخ يجوز ان يكون معطوفا على فيكون فهو مرفوع ويحتمل ان يكون غير مرفوع ليدخل ما لو تخترقت في الابتداء اه حل (قوله ضرر) أى سواء قل او أكثر واغتفر الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه تخرقا دون ثلاثة اصابع واغتفر الامام مالك رضي الله تعالى عنه التخرق مطلقا حيث امكن المشي فيه اه برماوى (قوله ولا منجس) أى ولو كانت النجاسة فيما زاد على محل الفرض على المعتمد اه فليؤتى على المحل (قوله كالتابع لها) ومن ثم امتنع عليه من المصنف ونحوه وعلى ايضا بان الخف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها اه وقضية هذه المسألة مع عدم صحة مسح الخف اذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او تحت اظفارها وسنخ يمنع وصول الماء اليها لانها لا تظهر عن الحدث مع وجود الحائل اه زى وسم واجهورى وفي عرش على مرامه وقضية عدم صحة مسح الخف اذا كان على الرجل حائل من شمع او دهن جامد او فيها شوكه ظاهرة او سودا تحت اظفارها اه على من حجج بمرايته على

وهو القدم بكمية من كل الجوانب فيقيد زعمه بقول (لا من اعل) فيكون واسع يرى القدم من اعلاه عكس ستر العورة لان اللبس هنا من اسفل وثمر من اعل غاليا ولو كان به تخرق في محل الفرض ضرر ولو تخترقت البطانة أو الظفار أو الباقي صفق لم يضرو ولا ضرر ولو تخرقا من موضعين غير متحاذيين لم يضرا (طهرا) فلا يكتفى بنجس ولا بمتنجس اذا لم تصح الصلاة فيما التي هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس المصنف ونحوه كالتابع لها

المنهج قال فيه نظر والقلب الآن إلى الصحة أميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائض ونجاسة الرجل بان النجاسة  
منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائض هذا وقد يؤخذ ما ترجمناه من الصحة من قول  
الشارح الآن في مسئلة الجر موقوفان مسح الأعلى دون الأسفل مسح عليهما الأسفل كغفلة اه (قوله)  
نجاسة معفو عنها أي وإن عمت كدم برائحة أو سال الماء إليها ومثما عمل خرزه بشعر نجس ولو لم يغلظ  
ويطهر ظاهره بالنسل مع الترتيب ويمنع عن باطنه وإن كان شعره ملتصقا ويصل في الفرض لمعوم البلوى  
به وكذا النفل إن شاء لكن الأحوط تركه اه برماوى وعبارة شرحه ولو خرزه خفه بشعر نجس مع  
رطوبته أو رطوبة الخف طهر ظاهره بنفسه دون محل الخرز ويعني عنه فلا يحكم بتنجس رجله الملتصقة  
ويصل في الفرائض والتراول لمعوم البلوى به كافي الروضة في الأملعة وترك ابن زيد الفرض فيه  
احتياطاً انتهت (قوله) مسح معتملاً بالنجاسة عليه) فان مسح على النجاسة لم يفسد عنها وقولهم ماء الطهارة إذا  
أصاب النجاسة المغفوعة بالبصر عله إذا أصابها لأصدا اه حل (فرع) لو عمت النجاسة المغفوعة عنها  
جميع الخف لم يبعد جواز المسح اه سمع من مر ولا يكلف المسح بحرقه بل له المسح بيده اه شيخنا ح في  
(قوله) يمنع ماء من غير محل خرز) إن قلت ما وجه إتيان هذه الحال جملة وهلاقي بها مفردة كساقها قلت  
لعل وجه ذلك أن اسم الفاعل حقيقة في التلبس بالفعل ولو أتى بها مفردة كقولها مانع ما اقتضى تلبسه بالنع  
حقيقة حيثئذ وليس مرادو لفظا لوصف تأمل وكذا يقال في لاحقه فان قلت ما بالفرق هذه الحال  
بالو أو قلت الوأوفيه للعطف وهو جائز في مثله خلافاً لان هشام على أن كلامه في ذلك متخالف وليست  
أو الحال لأنها لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من ذلك قال الرضى لان المضارع على وزن اسم الفاعل  
لفظاً يقتدر بمعنى الجاء زيد بركب بمعنى جاء في زيدركباً لاسيما وهو يصلح للحال وضما بين الحالين  
تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين فاستغنى عن الوأومع قلت وأصل عينه وذلك لأنها جملة وإن شأبت  
المفردة وأما أنها يقتدر برأنا أصك فتكون اسمية تقديران قلت وجه اختصاص هذه بالعطف دون ما قبلها  
قلت لتانساه في أن كلامه جملة بخلاف ما قبلها مع سابقه تأمل اه شوبرى (قوله) أي قوده) أي بنفسه فلو  
منه لحوقها أو شمع لم يكف كاصرح به ابن الرداد وهو ظاهر اه برماوى (قوله) من غير محل خرز)  
مانعه فلا يضر لمصر الاحتراز عنه اه حل (قوله) أيضاً من غير محل خرز) أي ومن غير خرز في البطانة  
والطهارة لغير المتحاذين اه برماوى (قوله) ويمكن فيه تردد مسافر لحاجته) المراد أنه يتأق فيهما ذكر  
وحده من غير مداس إذ لو اعتبرهم المداس لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك ويصرف في الأرض كونها  
متوسطة بين السهولة والصعوبة اه من شرحه وفي المختار المدوس بوزن معل ما يداس به اه وفي  
القاموس المداس بوزن سحاب الذي يلبس في الرجل اه وهذا الشرط أي إمكان التردد فيه يأتي في حق  
المقيم أيضاً فلا بد من كون خفه يمكن فيه تردد مسافر بمرادولة أي خلافاً قال يعتبر فيه ترده مقيم  
لحاجته اه شيخنا ح وفي قول على المحل قوله ويمكن في الخ والمتمسحات المسافر الغالب في الأرض  
الغالبية يوماً وليلة المقيم وثلاثة أيام بليلتها للمسافر خلافاً لحج في اعتبارهم في المقيم حاجات الإقامة  
والاعتبار في القوة بأول المادة لا عند كل مسح ولو قوى على دون المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها  
فهو المسح بقدر قوته واستمر كلامه ع ش على مد على مقاله حج وعزاء الرمي في غير الشرح (قوله)  
والترحال) لعل المراد به المشى والتردد في قضاء الحاجة لا المشى في قطع المسافة اه شيخنا (قوله) أو  
ضفه) قال في المصباح والضف بفتح الضاد في لغة بني تميم وبضمها في لغة قریش بخلاف القوة والصحة قد  
بنياء بهامش شرح التحرير اه شوبرى (قوله) كيجورب ضعيف) قال في شرح الروض وهو الذي يلبس  
مع الكعب أي البابو ج ومنه خفاف الفقهاء والقضاة ذكره الصميرى اه زى وهو المعروف الآن بالز

نعم لو كان الخف نجاسة  
معفو عنها مسح منه مالا  
نجاسة عليه ذكره في  
المجموع (يمنع ماء) أي  
نقوده بقيد زدته بقول  
(من غير محل خرز) إلى  
الرجل لو صب عليه فلا  
يمنع لا يجزى لأنه متخالف  
الغالب من الخفاف  
المنصرف إليها فصوص  
المسح (ويمكن فيه تردد  
مسافر لحاجته) عند الحط  
والترحال وغيرهما بما  
جرت به العادة ولو كان  
لابسه مقعداً لمختلف مالم  
يكن كذلك لقله أو تحديد  
رأسه أو ضعفه كجورب  
ضعيف من صوف

اه شيخنا وفي القاموس الجورب لفافة الرجل والجمع جورا بقو جورا وبوتجورب ليسه وجوربه أليسته  
 إياه **(قوله)** أو إفراط سته بفتح السين والعين المهملتين ومنه قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته اه رماوى  
**(قوله)** ألا حاجة لئذ ذلك أى ومسح الخف إنما يجوز للحاجة اه شيخنا **(قوله)** نعم لو كان الضيق الخ رمله  
 مالم كان المتسع بضيق عن قرب كان غسلة في الماء مثلاً اه رماوى **(قوله)** فان قلت سائر وما بعده أحوال الخ  
 أراد على المتن من حيث أن غرضه أن هذه الأمور الاربعة شروط لا يجزىء المسح إلا بها فيجب تحصيلها  
 فقوله لو شرط الخف ليسه بدد مطر افاد أن هذا شرط وأنه يجب تحصيله لأجزاء المسح وما بعده أحوال  
 فلم تغد اشتراطها ولا الأمر به اه شيخنا **(قوله)** مقيدة لصاحبها أى لعامل صاحبها الضمير المضاف إليه  
 وعاملها المصدر المضاف المضاف اه شيخنا **(قوله)** قلت هل ذلك إذا لم تكن الحال الخ أقول ويجاب أيضا بأن هذا  
 ليس من باب الأمر بشئ مقيد إذا لم يكن من باب الإخبار ويان شرط الشيء فإذا أخبر بان  
 شرطه ليس في هذه الأحوال علم أن ليس في غير هذه الأحوال لا يمكن فيه كونه هو واضح فليتامل اسم اه  
 شوبرى إلا أن يراد بالأمور به المأذون فيه فيصح كلامه اه شرحه وعبارة الرشيدى قوله فن لا يلزم  
 الأمر الخ هذا السؤال والجواب فيه نظرا لا ينبغي انتهت **(قوله)** كالثال المذكور أى وهو قوله اضرب  
 هنذا جالسة وأجاب العلامة سم بأن هذا ليس من باب الأمر بشئ مقيد إذا لم يكن من باب الإخبار  
 ويان شرط الشيء فإذا أخبر بان شرطه ليس في هذه الأحوال علم أن ليس في غير هذه الأحوال  
 لا يمكن فيه قال شيخنا قوله فان قلت الخ لا محل له هنا لأنه ليس بالكلام فيه اه رماوى **(قوله)** وما هنا من  
 هذا القبيل أى من نوع المأمور به لأن الخف تحت أنواعها هو ونجس إلى غير ذلك من فعل المأمور لأنها  
 تحصل بفعله أو تنشأ عنه كذكره أن صح أحلي وهذا ليس ظاهر أى قوله يمنع مامو ما بعده لأن المنع وما كان  
 التردد لبسنا من فعله فمراده بالقبيل نوع المأمور به فقط انتهى شيخنا خف **(قوله)** أيضا وما هنا من هذا  
 القبيل أى من نوع المأمور به أى المأذون فيه ليس الخف والسائر وما بعده من نوعه أى  
 ماله به تعلق ومن الثانية باعتبار أنها تحصل بفعل المكافئ تنشأ عنه كذا في الخفة وقوله أى ماله به تعلق  
 لما كانت نوعه حقيقة مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها ثم لا يخفى أن جريان القاعدة المذكورة  
 هنا إنما يأتى بقا الكفاك كما يظهر من تقريره مع الاستثناء عنها فان العبارة مصرحة باشتراط ليس بهذه  
 القيود فان الحال قيد في عاملها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده قاله الشيخ اه  
 شوبرى **(قوله)** في شرط في الخف الخ هذه نتيجة ما قبله ودخل على المتن اه شيخنا وكان الأولى ابدال  
 هذه العبارة بأن يقول فيجزىء المسح عليه ولو محرما الخ لأن غرض المتن بهذه العبارات الثلاث الدل على الضعيف  
 وعبارة أصله بالنسبة إلى الأولى مع شرحه وقيل وحلا فلا يجزىء على مضمون وسروق مطلقا ولا على  
 خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل لأن المسح يجوز للحاجة الاستدانة وهذا مأمور بزعوه ولأن المسح  
 رخصته لا تناط بالمعصية والأصح الجزأ فإساع إلى الوضوء بماه مضمون وبالصلاة في مكان مضمون  
 ولأن الخف تستوفى به الرخصة لأنه المجزىء لها بخلاف دفع الفرس في سفر المعصية إذا لم يجز له السفر انتهت  
 وبالنسبة الثانية فصلا لا يجزىء منسوج لا يمنع ماء في الأصح لعدم صفاته أو الغالب من الخفاف المنصرف  
 إليها فصوص المسح منها فهو ذبيق القمل وأجاءه أسوأه والى الثانى بجزءه كالخنق ظاهره من محل  
 وبطائه من محل آخر من غير تحاذى انتهت وبالنسبة الثالثة فصلا ويجزىء مشقوق قدمه بالعرى في الأصح  
 لحصول الستر وسبب الارتفاع بقى في الألفوا الأعداد الثانى لا يجزىء فلا يكفي المسح عليه انتهت **(قوله)**  
 ولو محرما أى ولو من جلد آدمى ولو اتخذ خفان نحو جلد آدمى صح المسح عليه نظير ما مر بخلاف  
 مالم اتخذ المحرم خفا وأراد المسح عليه نه لا يصح كما عهده الله تعالى تبع الجمع والفرق بينه وبين

ونحوه أو إفراط سته أو  
 ضيقه أو نحوها إذا حاجة  
 لئذ ذلك ولا فائدة في إدامته  
 نعم أن كان الضيق ينسج  
 بالمش فيه عن قرب كفى  
 فان قلت سائر وما بعده  
 أحوال مقيدة لصاحبها فن  
 ابن يلزم الأمر بها إذا يلزم  
 من الأمر بشئ الأمر  
 بالمقيد به دليل اضرب هنذا  
 جالسة قلت هل ذلك إذا  
 لم يكن الحال من نوع  
 المأمور به ولا من فعل  
 المأمور كالمثال المذكور  
 أما إذا كانت من ذلك نحو  
 حج مفردا ونحو ادخل  
 مكة محرما فهى مأمور بها  
 وما هنا من هذا القبيل  
 في شرط في الخف جميع  
 ما ذكر (ولو) كان (محرما)  
 فيكنى مضمون



وذهب وضعة كالتيهم بتراب منصوب (أو غير ذلك) كلبوز جاج رخرق مطابقة لان (١٤٥) الإباحة الحاجي هو موجودة في

الجميع بخلاف ما لا يسمى  
خفا كخطة لفه اعل رجليه  
وشدها بالربط اتباعا  
للصوص والتصریح بهذا من  
زيادتي (أو) مشوقا (شد)  
بشرج) أي يمرى بحيث  
لا يظهر شيء من عمل الفرض  
لحصول السر وسهولة  
الارتفاق به في الازالة  
والاعادة فان لم يشد بالمرى  
لم يكف لظهور عمل الفرض  
إذ أمسى ولو قحت المرى  
بطل المسح وان لم يظهر من  
الرجل شيء لانه إذ أمسى ظهر  
(ولا يجرى جرموق) هو  
خف فوق خفان كان (فوق  
قوى) ضعيفا كان أو قويا  
لورود الرخصة في الخف  
انعموم الحاجة اليه الجرموق  
لاتم الحاجة اليه وإن دعت  
اليه حاجة امكنة أن يدخل  
بده بينهما مسح الاسفل  
فان كان فوق ضعيف كفى  
إن كان قويا لانه الخف  
والاسفل كالقفاة ولا فلا  
كالاسفل (الان يصله) أي  
الاسفل القوي (ماء) فيكني  
إن كان بقصد مسح الاسفل  
نقطا وبقصد مسحهما معا  
او لا بقصد مسح شيء منهما  
لانه قصد اسقاط الفرض  
المسح وقد وصل الماء اليه  
ولا بقصد مسح (الجرموق  
نقط) فلا يكفي لقصده مالا  
يكني المسح عليه فقط ويصور  
وصول الماء إلى الاسفل في  
القولين يصب في عمل الخرز

ما قبله أن المحرم منهى عن اللبس من حيث هو ليس فصار كالحف الذي لا يمكن اتباع المشي فيه والنهي  
عن لبس المنصوب ونحوه من حيث انه متعدد استعمال مال غيره اه شرح حر (قوله) وذهب وضعة) أي  
لان تحريم لبسها المارض الخلاء لافادات اللبس اه شيخنا ح (قوله) كبد) بكسر اللام وهو اسم  
لما تلبد من الصرف أي طبق بوضعه على بعض براسله صابون أو نحوه وقاله لبادوجهه لبايده اه برماوى  
(قوله) وراج) هو معروف وانواع كثيرة وتسمية العامة قرازا بقافوزا بين بينهما ألف وأول من  
اصطنعه الجن اه برماوى (قوله) بخلاف ما لا يسمى خفا (الخ) عتزز الضمير في قوله لبسه أي الخف  
فالتقدير ليس ما يسمى خفا لافادته اماما لا يسمى خفا ولو وجدت فيه الشروط فلا يصح المسح عليه  
لعدم التسمية اه شيخنا (قوله) أرشد بشرج) أي قبل اللبس أو قبل الحدث وقوله فان لم يشد بالمرى  
أي قبل اللبس أو بعده وقبل الحدث لكن ظاهر كلام الشارح انه لا بد أن يكون مشدودا قبل الحدث  
وان لم يكن مشدودا قبل الحدث وان لم يكن مشدودا عند اللبس اه ح (قوله) بشرج) بفتح الشين والراء  
كافله حج وقطع ش عن شرح الروض اه شيخنا وفي المصباح الشرح يفتحين عرى الجبة والجمع  
اشراج مثل سبب واسباب واشرجتها بالالف دخلت بين اشراج اه (قوله) أي يمرى) المرى هي  
اليون التي توضع فيها الارزارة شيخنا جمع عروة كدبة ومدى اه مصباح (قوله) لظهور عمل الفرض  
أي إذا مشى قال حج في شرح الارشاد ويضرب بين تزليم الظهور بالقوة هنا منزلة الظهور بالفعل  
مخلافه في ستر العورة فيما لو احرم وعورته ترى عند الركوع كاسياق بان اغلال الشرج هنا غرضه  
عن اسم الخف لاتقاء صلاحية للشي عليه بخلاف رؤية العورة من طرفة عند الركوع فانه لا يمنع  
كون الفقيص سائرا قبله اه (قوله) ولا يجرى جرموق (الخ) عبارة شرح حر والجرموق بضم الجيم  
فارسي معرب شيء كالحف فيومسح بلبس فوق الخف واطلق الفقهاء انه خف فوق خفان لم يكن واسعا  
لتعلق الحكم به انتهت وقوله واطلق الفقهاء انه خف فوق خف (الخ) صريح هذا خصوص صاع النظر لما قبله ان  
الجرموق اسم لعل بشرط اسفل وجئت فالتثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن  
صريح كلام غيره خلافه وان كان من الاعلى والاسفل يسمى جرموقا وعليه فالتثنية في كلام المصنف منزلة  
عليهما اه رشيدى (قوله) ايضا ولا يجرى جرموق (الخ) والخف ذو الطاقين للمصنفين كالجرموقين قال  
البتوى وعندي يجوز المسح على الاعلى فقط لان الجميع خف واحد مسح الاسفل مسح باطن الخف  
والاوجه ان الاسفل ان كان متصلا بالاعلى بخياطة أو نحوها فهو كالطائة والا فاعلى كالجرموق اه  
برماوى (قوله) لا نقصد اسقاط الفرض (الخ) يؤخذ منه انه لا يلبس الخف من قصد المسح وهو كذلك اه  
زى اه شورى وعارض بان زية الوضوء منسوبة عليه فلا حاجة لقصد اه شيخنا (قوله) لا يقصد الجرموق  
فقط) أي ولا يقصد واحد لا يعبى أي فلا يصح لانه يؤخذ في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلا يصدق عليه  
بما يجرى. وما لا يجرى. حمل على الثاني احتباطا اه غش (قوله) ايضا لا يقصد الجرموق (الخ) معطوف  
على ما قبله بقوله بقصد مسح الاسفل اه شيخنا (قوله) على جيرة) بفتح الجيم وكسر الباء وهى خشب  
أو قصب يسوى ويشد على الكسر او الخلع ليجر سميت بذلك قنأولا بجير الكسر كما سميت  
المقازة مغازة مع انها مملكة قنأولا بالفوز منها اه برماوى (قوله) لانه ملبوس فوق مسح) يؤخذ  
من التظليل ان عمل عدم الاجزاء إذا وجب منهج الجيرة بان أخذت من الصحيح شيئا فان لم يجب بان  
لم تأخذ اجزاء المسح على الخف جئت وهو كذلك انتهى شيخنا ح فخلافا لما اعتدده ش على حر  
(قوله) كالسح على العامة) يؤخذ منه جواز المسح عليه لو عمل المشقوق على رجليه ثم وضع الجيرة  
ثم لبس الخف لان شاء ما ذكر به قال العلامة زى تبعا لابلامة سم لكن ابقى الشباب حر بخلافه  
واقره شيخنا الشرع الملى اه برماوى (قوله) وسن مسح اعلاه) وهو ما شرط الرجل بضم الميم مع  
سكون الشين المعجمة اه برماوى في المختار والنظر لامايات ظهر القدم ومنط الكنف العظيم العريض اه

(قوله خطوطا) هوسنة أخرى فكان مقتضى عادته ان يقول وخطوطا بالطف اه شيخنا (قوله تحت)  
 (العقب) بفتح العين المهملة وكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين وكسر هاءى مؤنثه وجعلها عقاب  
 والمراد مؤخر القدم بما وراء الكعب اه برماوى والاولى ان يقول فوق العقب ليشمل المسح جميع  
 العقب اه شيخنا عزيزى وعجاجة عى على مر ولا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب الا ان  
 يراد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى كون ذلك أسفله انه ليس من  
 الساق هذا وجعل البكرى ذلك مفيدا لدخوله حيث قال قوله تحت العقب اشارة الى استحباب مسح  
 العقب ولا يشمر به المتن اه وفي جملة مفيداته تأمل كما علمته وكذا لا يفيد هذه الكيفية ادخال الحرف  
 انتهت (قوله الى آخر ساقه) عبارة حج ثم يمر اليمنى ساقه وفي هذا اشارة الى انه لا يستحب  
 التحجيل فى مسح الخف وهذا ما اعتمدته مر ويكون المراد بقوله الى آخر ساقه ما هو عند كفيه كما  
 نقل ذلك عن سم ويمكن حل كلام الشارح عليه لما صرح به في شرح الجزرية من ان ما وضعه على  
 الانتصاب اعلاه اوله واسفله آخره ومن ذلك الساق قوله ما الى الركبة وآخره ما الى القدم اه  
 عى (قوله فاستيعابه بالمسح الخ) مفرع على قوله خطوطا وقوله خلاف الاولى اعترض بانه عند  
 الامام مالك يجب استيعابه فلا روى خلافه ولم يكن خلاف الاولى واجيب بان محل مراعاة  
 الخلاف اذا لم يترتب عليها ترك سنة واضحة بالدليل وقد ورد الدليل بمسح خطوطا اه شيخنا ح  
 (قوله وعليه عمل قول الروضة الخ) انما احتاج لعله على ما ذكر لان المتبادر من لا يندب الاباحة  
 فبين ان ظاهرها غير مراد وانما يمكن الحمل على ذلك لان معنى لا يندب لا يطلب وهو وان كان المتبادر  
 منه الاباحة صادقة بخلاف الاولى اه عى (قوله ويكره تكراره وغسل الخف) اى لانه يبيسه ومنه  
 يؤخذ ان الخف لو كان من حديد او نحوه لا يكره تكرار مسحه ولا غسله لانه لا يبيسه وهو كذلك  
 فان قلت التعيب فيه انلاف مال فلا حرم التكرار او الفصل قلت ليس التعيب محققا ولو سلم فقد يقال  
 لما كان هنا الفرض اداء المباداة كان مقتضيا ولم يحرم برماوى وعجاجة الحمل ويكره تكراره وكذا  
 غسل الخف وقيل لا يجزى ولو وضع يده المنيعة عليه ولم يحرمها او قطر عليه اجزاء وقيل لا انتهت  
 (قوله وغسل الخف) ابرز الضمير ثلاثا يرم ان الكراهة لتكرير الفصل اه شوبرى اى يتوهم ان  
 غسل بالجر معطوف على الماموفه ان هذا التوهم موجود مع الاظهار ايضا فالاولى ان يقال لو  
 اضمر لزم عليه تشبث الضائر اه شيخنا وهذه العبارة اى قوله ويكره تكراره وغسل الخف من  
 كلام الشارح لامن بقية قول الروضة كما يعلم من شروح المنهاج فامل (قوله ويكفى مسح)  
 اى خلافا للامام ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه في التقدير بثلاث اصابع ولما لك رضى الله عنه في  
 التعميم الامواضع النضون اى التنيات ولاحد رضى الله تعالى عنه في التقدير باكثر الخف ودلنا  
 تعرض النصوص لمطلق المسح ويكفى مسح اعلى الكعب وما يوازيه من محل الفرض غير العقب خلافا  
 لما قيل ان العبارة بما قدم الساق الى رؤس الاظفار لا غير ويكفى المسح على الحيط الذى يخط به الخلف سواء  
 كان جلده او كتانا او غير ذلك لانه صار من جلته اه برماوى (قوله كسح الرأس) يؤخذ من التشبيه  
 الاكتفاء بمنح الشعر الذى عليه وجرى عليه حج وجرى شيخنا مر على عدم اجزائه وقرئ بينه وبين  
 الرأس اه شوبرى اى فرق بان الرأس اسم لما رأس وعلاو الشعر منه بخلاف الخف شعره ليس منه  
 كما قرئ ويكفى المسح على الحيط الذى يخط به لانه يدمته وعلى الاضرار والعري اى لانه اذا كانت  
 مشتهية بنشر الحياطة اه سم (قوله بظاهر اعلى الخف) هل المراد ظاهرها بالاصالة او ما هو ظاهرها  
 الآن بان انقلبت رجلاه فجعل اعلاها سافليا يجرى اه شوبرى (قوله لا بأسفله وباطنه) لو مسح بباطنه  
 فنفذ الماء من مواضع الخرز الى ظاهره فلا يمدن ان يجرى ان قصد الظاهر او الباطن او اطلق بخلاف ما اذا  
 قصد الباطن فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر الذى يظهر اى الخف فاصاب الماء بقية مسح الخف فقلنا ان مسح

(خطوطا) بان يضع يده  
 اليسرى تحت العقب واليمنى  
 على ظهر الاصابع ثم يمر  
 اليمنى الى آخر ساقه  
 واليسرى الى اطراف  
 اصابع من تحت مفرج بين  
 الاصابع يديه فاستيعابه  
 بالمسح خلاف الاولى  
 وعليه عمل قول الروضة  
 لا يندب استيعابه ويكره  
 تكراره وغسل الخف  
 (ويكفى مسح)  
 كسح الرأس (فى محل  
 الفرض بظاهر اعلى الخف)  
 لا بأسفله وباطنه وعقبه  
 وحره اذ لم يرد الاقتصاد  
 على شيء منها كما ورد  
 الاقتصاد على الاعلى  
 فيقتصر عليه ووقفا على  
 محل الرخصة ولو وضع يده  
 المنيعة عليه ولم يحرمها او قطر  
 اجزاء وقول بظاهر من

الصبر لا يمكنه قيامه عرش على مر (قوله) ولا مسح لشاك في بقاء المدة) ظاهر كلامه ان الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة فلزوال الشك وتحقق بقاء المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر او السفر وحل ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداء موقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني لانه صلاها مع الشك ويجوز له ان يصلي بالمسح في اليوم الثالث لعله بقاء المدة ويجوز له اعادة صلاة اليوم الثاني بالمسح الواقف في اليوم الثالث ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وإن كان قد احدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه اعادة مسحه ام شرح مر (قوله) ايضا ومسح لشاك في بقاء المدة) اي لا يصح مسحه ولا صلاته المرتبة عليه ام برماوى (قائدة) وقم السؤال في الدرس عا لوال شاك هل بقي من المدة ما ينع الصلاة كاملة ام لاهل الاحرام ما جاز ام لا فيه نظر والظاهر الثاني لتردده في النية حال الاحرام ما عا لوال ما اعتمد الشارح في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة ما لا يصح الصلاة واحرم عالما بذلك ثم تنقذ خلافا لما في شرح الروضتنا ونبه الخطيب من الصحة ام عرش على مر (قوله) ولا لمر لزمه غسل) اي اصاله فخرج المنذور فله المسح ولا يجب عليه نزعه لو انه يقتل وهو لا يس له ام عرش وايضا هذا المقام ان لا يس الخف الذي طرات عليه الجنابة في احوال ثلاثة الحالات الاولى ان تطرا عليه الجنابة وهو بطر النسل قبل الحدث وقبل الشروع في المدة وحكمه ان هذا اللبس يبطل بمعنى انه يجب عليه نزعه ويجدد لابساً بعد غسل الجنابة حتى لو غسل رجله داخل الخف بعد ما لا بد من النزع واعادة اللبس ولا فرق في هذا بين ان تجرد جنباً عن الحدث الاصفر او الحالة الثانية ان يكون قد شرع في المدة بان احدث واتفق انه يتوضا وغسل رجله في الخف ثم طرات عليه الجنابة وحكمه ان المدة تنقطع في حقه حتى لو غسل رجله عن الجنابة داخل الخف لیس له أن يمسح عليها ما يبدل لا بد من النزع واعادة اللبس وسواء في هذه الحالة تجردت جنباً عن الحدث الاصفر او لا قلنا لم تجرد فالامر ظاهر وإن تجردت فكيفية النسل عن الجنابة ولا يحتاج لغسل رجله زيادة على غسل الجنابة لانها خاليان عن الاصفر كما هو فرض المسئلة الحالة الثالثة ان يشرع في المدة بالحدث ثم يتوضا ويمسح على الخفين ثم تطرا عليه الجنابة فان كان معها حدث اصفر طرا عليه ايضا فامر ظاهر بمعنى انه يبطل وضوءه من اصله ويلزمه الغسل ويلزمه النزع وتجديد اللبس حتى لو غسل رجله داخل الخف لا بد من النزع وتجديد اللبس وان تجردت جنباً عن الاصفر كان امي بمجرد النظر وهو بطر المسح فانه يلزمه الغسل ويبطل طهارة رجله الحاصلة بالمسح ولا يبطل وضوءه من اصله وينبى على هذا انما اذا اعتسل وقتنا بالاندراج لا يحتاج الى غسل رجله عن الاصفر وان قلنا بعده فانه يحتاج لتسلطها وحدها مرة اخرى غير غسلها في ضمن الغسل بغيره فخرج الحدث عنها وعلى كل حال يجب النزع وتجديد اللبس لاطلاق اللبس الاول بالجنابة ام من التحريم روحا وشبهه (قوله) اي لا يس الخف بالجر على انه تفسير لمر بالثب على انه تفسير للامر عرش والاول اولي لانه يكون المعنى على الثاني ولا مسح لشخص لزمه أى لا يس الخف الخوفية نوع ركاه وهو ظاهر ان كانت من واقعة على الشخص فان كانت واقعة على لا يس كان ظاهرا ام شيخنا (قوله) لتبر صفوان) هو ابو عال معين مهمة مفتوح حرسين مشددة صفوان بن عبال المرادى الصحابي غرامع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزو وروى عنه عبد الله بن مسعود وغيره وهو المراد هنا لاصفوان بن أمية ام برماوى (قوله) او صفرا) شك من الراوى والافقناهما واحد ام عرش ومسافرين جمع مسافر وصرافا جمع سافر بمعنى مسافر كركب وراكب ام شيخنا (قوله) الامن جنابة) استثناء من الثاني لان ما مرنا فكل من المستثنى والمقتضى منه مورد وعمل الخطيب للدلول عليه بما مرنا فيكون الانبات الذي دل عليه الاستثناء مطلوباً وما مرنا به في نظير ذلك فله تعالى امر

زيداني (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كان نسي ابتداءها أو أنه مسح حضر أو سفرًا لأن المسح رخصة بشرط منها المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو الغسل (والن لزمه) أى لا يس الخف (غسل) هذا أعم من قوله قلن أحبب وجب تجديد لبس أى إن أراد المسح فيزع ويظهر ثم يلبس حتى لو اغتسل لابساً لا يصح بقاء المدة كإقتضاء كلام الرافعي وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا إذا كنا مسافرين أو سفرًا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولا يلبس إلا من جنابة

أن لا يتبدل إلا بإياه امر ماوى (قوله ما فى معناها) هو الحيض والنفس والولادة اشرح مر (قوله)  
ولان ذلك) أى الذى كور من الجنابة ما فى معناها وهذا ما عطف على قوله الخبر صفوان الخوف من هذا التعليل  
شئ لان المدعى ان من لومه غسل لا يمسح للحدث الا صرح فى لو غل وجلبه عن الجنابة فى الخف واحد  
بعد ذلك صدنا صرا لا يمسح ان يمسح عنه وليس المدعى ان من لومه غسل لا يمسح على الخف بدلا عن غسلها  
عن الحدث الا كبر كما يقتضيه هذا التعليل وقوله فارق الجيرة الضمير فارق به ودعى المسح بدلا عن  
الجنابة أى فارق المسح على الخف بدلا عن غسلها عن الجنابة حيث لا يجوز ولا يصح الجيرة أى مسحها  
عن الجنابة حيث يجوز ويصح مع ان الجنابة لا تتكرر وتكرر الحدث الا صرا وقد جاز فيها المسح على الجيرة  
دون المسح على الخف من ان كلاهما مسح على سائر ثم رايتم رايتم فى حله ما نه قوله فارق الجيرة أى حيث  
لم يؤثر نحو الجنابة منع مسحها أى وأثرى منع مس الخف اه لكاتبه (قوله) ومن قد خفه) أى خرج عن  
صلاحية المسح بان صار لا يمنع فو الماء من غير محل الخرز ولا يمكن تنابع التردد فيه لبقية المدة أم ح  
ل وجواب هذا الشرط محذوف تقديره بطل مسحها فلو ما استئناف مدة أخرى سواء كان يظهر النسل  
أو المسح ثم ان كان يظهر المسح لومه غسل قدميه قول المتن لومه غسل قدميه ليس هو الجواب فى الحقيقة بل  
هو مرتب عليه كما يستفاد من شرح حج (قوله) او بدائى ما ستر به) هذه الجملة معلقة على صلة من فنى  
صلة وكذا ما بعدها واعترض بان الجملة المنطوقين ليس فيها ضمير يعود على من مع انه يجب  
فى المنطوق على الصلة بليته ضمير الموصول لانه صلة ولا يسوغ تركه ألا إذا كان العطف بالفاء  
كما فى الاشمون الى ان يقال الرابط فى اولها الملاء فيه من حيث عودها على الخف المقيد بالهاء  
العائدة على من وهذا كافى فى الربط وفى الثانى مقدار أى مدته أو المدة له أو ان ال عوض عن الضمير  
ويمكن ان يجعل الرابط فى الجنابتين الضمير فى قوله وهو يظهر المسح لانه عائد على من ويكفى الرابط لو كان قيداً  
فى الصلوة الضمير هنا واقع فى الجملة الحالية التى هى قيد فى الصلاة الثلاث اه شيخنا (قوله) او بدائى ما ستر  
به) أى ولم يستره حالاً ولا الاعنى عنه نظير ما يأتى فى نحو الركوع بستر العورة والذى يشبه الفرق بينهما لان  
هذا نادر بخلافه ثم لانهم احتاطوا هنا بتزليل الظهور بالقوة على خلاف المادة بزيادة الظهور بالفعل ولم  
يحتاطوا بنظر ذلك ثم وسره ان ما هنا رخصه والشك شرطها بوجوب الرجوع للأصل ولا كذلك ستر  
العورة قاله حج امح ولو اخرج رجله من قدم الخف الى الساق لم يؤثر على النص ويؤخذ ذلك من كلامه  
نعم لو كان الخف طويلاً خارجاً عن المادة فأخرج رجله الى موضع لو كان الخف معتاد الظاهر شئ من محل  
الفرض بطل مسحها بخلاف اشرح مر (قوله) لومه غسل قدميه) شمل كلامه وضوءه دائم الحدث وهو  
الوجه كما اقتضاء كلامهم بخلافه لا ذرعى حيث قال يجب ان يكون على الاكتفاء بفعل القدمين  
بعد التزعم ونحوه فى وضوءه الرقابة اما دائم الحدث فيلزمه الاستئناف بالعادة اما للفرض وضوءه اما للنافلة  
فلان الاستباحة لا تنبعض فاذا ارتفعت بالنسبة للرجلين ارتفعت مطلقاً كذا ظننته فتأمل لم أره منقولا  
شرح مر وفى قل على المحلى وشمل ذلك دائم الحدث وهو كذلك ويستحب ما كان له لو بقى ليه كما  
قدم ام (قوله) ايضا من غسل قدميه) أى يجب عليه التنية لان هذا حدث جديد حدث بما ذكر من فساد  
الخف وغيره ولم يندرج تحت تنية الطهارة السابقة ولا من مسحها صرف التنية عن غسلها ام سم وعبرة  
الشورى قوله لومه غسل قدميه أى بينه رفع الحدث عنهما على المعتد انتهت نعم يسن له الوضوء  
خروجاً من الخلاف ام برماوى أى القاتل بوجوب الوضوء بتامه كما فى شرح مر (قوله) وخرج  
بظهر المسح) أى بالنسبة للأوليين واما اقتضاء المدة فلا يتصور وهو يظهر النسل لان ابتداءه من الحدث  
كما هو ظاهر ام شورى وقد يصور بما لو احدث وتوضأ وغسل رجليه داخل الخف ثم انقضت  
المدة وهو يظهر ذلك النسل ام اطلقى (قوله) فلا حاجة فيه الى غسل قدميه) أى وان كان يلزمه  
التزعم وتجديد اللبس لاقطاع المدة فى حقه بما ذكر كما تقدم

رواه الترمذى وغيره  
ومحذوفه وقيل بالجنابة  
ما فى معناها ولان ذلك  
لا يتكرر تتكرر الحدث  
الا صرا وفارق الجيرة مع  
ان فى كل منهما مسحاً على  
سائر الحاجة موضع على  
طهر بان الحاجة ثم أشق  
والتزعم أشق (ومن قد  
خفه او بدا) أى ظهر شئ  
ما ستر به من رجل ولفافة  
غيرها) أو انقضت المدة  
وهو يظهر المسح فى الثلاث  
لومه غسل قدميه فقط  
لبطلان طهر ممدون غيرها  
بذلك واختار فى المجموع  
كابن المنذر انه لا يلزمه  
غسل شئ موصول بظهره  
وخرج بظهر المسح طهر  
النسل فلا حاجة فيه الى  
غسل قدميه والاولى  
والثالثة من زيادته وتيسرى  
فى الثانية بما ذكر اعم من  
قوله ومن تزعم

## (باب للفصل)

هو لغة سيلان الماعلى الثرى مهالقايد ناؤ وغيره وشرا عابلا نه على جميع البدن بنية واجبة في غير غسل الميت  
 ومندوبه في غسل الميت مرة واحدة من المفاعل او غير بشرائط مخصوصة وما قيل انه كان يجب سبع مرات  
 ثم نسخ لم يثبت ما يدل عليه في حديث أو أثر أو نقل معتبر وهو ثائق مقاصد الطهارة وأخره عن الوضوء  
 لفته كما اشرت إزالة النجاسة عنها لذلك واه حتمها ما قبل وكان واجبا لكل صلاة ثم نسخ سكتوا عن  
 كونه من خصائص هذه الامة ويقرب كونه من خصائصها قال السهلي وفي الحديث ان الفسل من الجنابة  
 كان معمولا به في الجاهلية بقية من دين إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام كما بقي منه الحج والتمسك  
 والكلام عليه من غير في ثلاثة أطراف الأول من وجباته والثاني في واجباته والثالث في سنه ولا يجب  
 فور اصالته ولو على الزاقي خلافا لابن الهادى قد لا يضرهم ولم يذكر اشرار مناهة لثمة شرطا لعل العبارة فيه  
 وللاختلاف في كونه مصدر أو اسم مصدر أو غير ذلك قال شيخنا البايل وهذا لا يصح ان يكون دلة  
 لاسقاط التعمير يفانظر ما حكمة إسقاطه ادم راوى **(قوله)** يقتضيه المين اى مصدر للفصل واسم مصدر  
 لا يغسل وقوله يضرهم على أنه مشترك بينهما وبين الماء الذى يغسل بها وأما بكسر هاء وإسم لما يغسل به  
 من نحو مصدر والفتح اشهر من الضم وأصح لكن الضم اشهر في كلام الفقهاء وإنكار غلط كافى المجموع  
 وحيث ضم جاز فيه ضم ثابته بما لاوله له فيض اده شوبرى وفي المصباح غسل غسلا من باب ضرب  
 والاسم الفصل بالضم وجمعه اغسل مثل قتل واقتال وبضمهم يحمل المضوم والمقتوح بمعنى وعزاه إلى  
 سيبويه وقيل الفصل بالضم هو الماء الذى يطهر به وهو اسم من الاغتسال وفي التهذيب الفصل بالضم تمام  
 غسل الجسد كله والمصدر الفصل بالفتح اده قال في النهاية يقتضى هذا ان الامر كذلك عند الفقهاء في غسل  
 الثوب ونحوه وهو ممنوع فيما يظهر اده والحاصل ان الفسل عند الفقهاء بضم الفين في غسل البدن اشهر من  
 الفتح والفتح في غسل الثوب اشهر من الضم فانهم اده مداينى على التحرير **(قوله)** موجه اى السبب في  
 وجوبه موت اى ولو حكما ليدخل السقط كالميت من عبارة مر اده شيخنا **(قوله)** وايضا موجه موت  
 الواجب بكسر الجيم المقضى للشيء والطالب له والموجب بفتح الجيم هو المترتب على الواجب بكسرها  
 ويعبر عن الاول بالسبب وعن الثانى بالسبب اده برماوى وعبارة اسم والمراد بالمرتب على الواجب  
 على الغير لقوله لموت ولا خفاء ان هذه الاسباب موجهة لذاتها فلا ترد النجاسة المجهولة في البدن لان وجوب  
 تعمم البدن لا مرعاض لالذات النجاسة ومنهم من أسقط الموت نظرا إلى أن الايجاب على الشخص  
 نفسه وإلى ان وجوبه على الغير فرض كفاية والكلام في وجوب الدين اده والاحسن ان يقال الواجب  
 في مسئلة النجاسة ليس بخصوص الفسل بل إزالة النجاسة حتى لو فرض كسقط الجلد كنى بخلافه في الجنابة  
 وغيره لا يكتفى كسقط الجلد انتهت وفي قل على المحلى قوله موجه موت بكسر الجيم بمعنى سببه وإن لم  
 يجب أو وجب على الغير كافى الكافر والميت والمراد الواجب لذاته فلا يرد تنجس جميع البدن لأن  
 الواجب إزالة النجاسة ولو بكسقط الجلد مثلا ففى التحرير غير مستقيم اده **(قوله)** موت وهو  
 عدم الحياة ويعبر عنه بمفارقة الروح والجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه وقيل عرض يضادها الاول  
 اولى ومثله ما يليه ولذلك قال الشباب الرملى في حواشى شرح الرزوى بعد قوله عدم الحياة اى بالقل قال  
 بعضهم وهو مخلوقه تعالى وهذا مبنى على أنه وجودى أى كمية بخلافه الله تعالى في الحى تضاد الحيا والاكتر  
 على أنه عدى أى عدم الحياة عن انصفها على هذا قال تعالى بين الموت والحياة تقابل العدم والملكة وعلى  
 الاول تقابل التضاد اده برماوى وقوله وقيل عرض يضادها ظاهره انه لا يشترط على القول الثانى سبق  
 الحياة ليدخل السقط في الميت على الثانى دون الاول وفي النسخة ما يقتضى خلافا حيث جعل الموت على الاقوال  
 الثلاثة صادقا على السقط لكن نظر فيه سم بالنسبة للاول بان المفهوم من المقارن تنقبى الوجود قال لان

## (باب للفصل)

بفتح الفين ضمما (موجه)

خمة (موت) لمسلم غير

شهيد

لماسيات في الجنائز (وحيض)  
لاية فاعتزلوا النساء في  
الحيض أي الحيض ويعتبر  
فيه وفيما يأتي الانقطاع  
والقيام للصلاة ونحوها كما  
صححه في التحقيق وغيره  
وإن لم يصرح في التحقيق  
بالانقطاع

يكون المراد بها معنى الدم ويجعل قوله حمامن شأنه الخراج جماليه أجمالك لزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني أم  
هذا وفي المقاصد إبقاء الأول على ظاهره والثاني إليه وبعبارة الموت والهاى الحياة أى عدم الحياة عن  
يتصف بها الفعل وهذا مراده من قال عدم الحياة حمامن شأنه أى مما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل  
فوق عدم ملكه كالصبي الطائر بعد البصر لا كعائق الدم وهذا في واثى البوطى أن طائفة من أهل  
الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والاحاديث والآثار موصلة بذلك قال والحق أن هذا الجسم  
الذى هو على صورة كبش لا يمر بحيالات كان الحياة التي هي جسم على صورة فرص لا تمر بشيء إلا حي  
والمال المعنى القائم بالبدن عنده فإفارقة الروح قائما هو أثره فإما أن تكون تسميته بالموت من باب المجاز  
لا الحقيقة أو من باب الاشتراك حيث قد فالمر في النزاع قريب أم وردد مع في عامة فتاوى به فقال وافقه وأ  
على أنه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يؤيد بالموت في صورة كبش الخ من باب القتل أم ثم صحح كونه  
أمر أو وجوديا أم عر على مر (قوله لماسيات) أى من الدليل على كون الموت موجبا للقتل ومن كلام المتن  
الدال على هذا التقييد فخره الاستدلال على الدعوى الاعتذار عن عدم تقييد كلامه هنا أم شيخنا  
وبعبارة شرح مر لماسيات في الجنائز وفيها أيضا أن الشهيد محرم غسله والكافر لا يجب غسله والسقط  
الذى بلغ أربعة أشهر ولم تظهر أمارته حياته يجب غسله مع أن لم يمت مطلقا لم يرد عليه ذلك غير  
أنه لم يذكر هناك غسل السقط المذكور انتهى والدليل الذى باقى في الشرح وفيه هو الإجماع كما يعلم  
بمرجعة ما هناك (قوله أى الحيض) اللاتقان يقول أى زمن الحيض لأن المعنى عليه ويدل أنه  
سبحانه ذكر نفس الحيض فبقائه بلفظ الذى فلو كان المراد بالحيض الحيض لكان المقام للضمار  
وما ذكره الشيخ كغيره من التفسير بالحيض يوجب إلى تقدير مضاف وهو لفظ زمنه رشدي وبعبارة  
البرماوى قوله أى الحيض هذا هو الأشهر وبطلان أيضا على زمنه على مكانه ولا دلالة على الإبقاء على وجوب  
الفعل وإنما دلت على حرمة التفرق قبل الفصل فلا بد من ملاحظة شيء آخر وهو أن يقال التمكن من وجوب  
عليها وهو متوقف على الفصل وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب انتهى (قوله أيضا أى الحيض) أى في  
زمن الحيض لأنه لا معنى للاعتزال في نفس الحيض أى الدم وإنما حمله الشارع على الحيض موافقة للمتن  
أم أطفحى والاعتزال وإن كان شاملا لسائر بدنها إلا أن السنة بينت ذلك ما بين السرة والركبتين  
يحملة على مكان الحيض لأن حمله عليه يوم منع قربانها في علمه ولو في غير زمنه يوم أيضا أن الاعتزال  
خاص بالفرج تأمل أم شيخنا حنف (قوله ويعتبر فيه) أى في كونه موجبا للفصل فهو سبب بشرط  
هذين الأمرين أم شيخنا في عر على مر مانعه قال الشيخ عمير وقيل يجب بالخروج فقط ومن  
فوائد الخلاف ما إذا قلنا بفصل الشهيد الجنب فاستشهدت حائض فأنقضها على هذا دون الآخر  
انتهى (قوله والقيام إلى الصلاة) المراد بالقيام إلى الصلاة أم حقيقة بان أراد صلاة ما قبل دخول الوقت  
من نافذة ومقتضية أو حكما بان دخل وقت الصلاة أذ بدخله تجب الصلاة ويجب تحصيل شروطها وإن  
لم يرد الفعل فهو مريد حكما لكون الشارع الجاه إلى الفعل المستلزم للإرادة فهو مريد بالقوة فالخامس أن  
الموجب للانقطاع مع أحد الأمرين الإرادة الحقيقية قبل الوقت ودخول الوقت أم شيخنا حنف (قوله كما  
صححه في التحقيق وغيره) أى صحح اعتبار الانقطاع والقيام للصلاة ونحو الحيض للمصحح في التحقيق وغيره  
بمجموع الثلاثة أعني الخروج والانقطاع والقيام إلى الصلاة وهذا التصحيح لا يقتضى أن الثلاثة في كل من  
التحقيق وغيره بل هي موزعة لثلاثة في غير التحقيق وإثباتها في التحقيق وبهذا أصبح قوله أن لم يصرح في  
التحقيق بالانقطاع فلا تناقض أو يقال صححه في التحقيق ولو عاوم يات به صريحا فإما أنه انتهى شيخنا أى لأن  
الذى في التحقيق أنه يجب بإرادة القيام إلى الصلاة ونحوها ومعلوم أن من لازم ذلك الانقطاع فهو صحه شيخنا  
أم عناق وبعبارة عر على مر قوله أن لم يصرح في التحقيق بالعبارة التحقيق والخروج وإرادة الصلاة

اه ومن لازم ارادة الصلاة الانقطاع فكأنه قال موجه الحيض والانتقاط و ارادة نحو الصلاة لكنه لم  
 يذكر الانقطاع صريحاً لانه في قوله كما يحقق في التحقيق وبين قوله وان لم يصرح الخ انتهت (قوله  
 ونفاس) هو سبب من قبل حتى لو ولدت ولداً جافاً ثم خرج منها دم قبل خمسة عشر يوماً كان عليها غسلان  
 أحدهما لهذا الدم والآخر للولادة شيخنا عبارة الثوري قوله ونفاس ان قيل لاجابة اليه مع  
 الولادة لانه يستغنى بما عدا لاننا نقول لا لازم لاه اذا اغتسلت من الولادة عشر طمراً الدم قبل خمسة عشر  
 يوماً فهذا الدم يجب له الغسل ولا يفي عنه ما تقدم تامل انتهت (قوله لانه دم حيض مجتمع) هو ظاهر  
 فيمن لم تحض وهي حامل أو ما في يجوز ان الخارج منها حال الحمل البض لا السكال مع ش (قوله ونحو  
 ولادة) ظاهر ولو لم يخرجها المعتدل لانه أطلق في موفس في بعده غنائى و عبارة البرماوى قوله  
 ونحو ولادة أى ولو لا حد توأمين فيجب الغسل ويصح منها قبل ولادة الآخر حيث لم ترد ما معتبرا  
 وهذا هو الظاهر لانها ولادة وهل يشترط ان تكون من طريقها المعتدل أم لا في نظر والاخر الثاني  
 ولو مع افتتاح الاصل وقال شيخنا الشيرازى ان يأتى فيما تقدم في انسداد الفرج من التفصيل  
 في خروج المني بين ان يكون عارضاً وخلفياً ونقل عن العلامة الزياى اه برماوى (قوله من القاء علقه  
 أو مضغة) أى أخبر القوابل بانها ما أصل أدى ولو واحدة منه على المعتدل انتهى شيخنا حف ظو أفت  
 قطعة لحم أو دماً جامداً ولم يتخلق ولم تحب القوابل بانها أصل أدى وعلقه أو مضغة كذلك فهل يجب الغسل  
 أو الوضوء فيه نظرو ولا يبعدان تخيير بين الغسل والوضوء قياساً على ما لو شك ان الخارج منه مني أو ودى  
 وسئل العلامة عن عمل بعض كبار رجلا أو امرأة فخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كواقع  
 كثيرا فهل هذا الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء مذب الحيوان طاهر حتى يجب تسبيح المخرج منه  
 وهل يجب الغسل ونحوه لانه ولادة فاجاب بانه غير نجس لانه لم تولد من ماء الكلب وانه لا غسل يخرجوه  
 لان الولادة المختصة للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الغسل منه مع  
 انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه اه برماوى (قوله ولو بلا بلل) هذه العاية رد على من قال انها لا توجب  
 الغسل متمسكاً بقوله صلى الله عليه وسلم انما المومن الماداه شيخنا حف وأكثر ما تكون الولادة بلا بلل  
 في نساء الاكراد اه برماوى وعبارة أصله مع شرحها المعلى وكذا ولادة بلا بلل في الاصح لان الولد مني  
 منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منياً وعلى الاول يصح الغسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويحرم  
 الخلاف بتصحيحه في القاء العلقه والمضغة بلا بلل انتهت (قوله لان كلا منهما) أى من الولادة ونحوها  
 وفيه ان الولادة والقاء ماذكر ليسا منياً لان الولادة خروج الولد وكذا العلقه ويجب بان  
 المني لان كلا منهما ذو دلالة على المني أو ذو مني منعقد اه ش اه اطففى (قوله أيضاً لان  
 كلا منهما مني منعقد) ومن ثم صح الغسل عقبهما ولا ينتقض وضوءها بذلك عند العلامة الرملى  
 ونقطر به لو كانت صائمة ولا يحرم على زوجها وطؤها قبل الغسل وأقره العلامة الطبرلاوى وأما القاء  
 بعض الولد كيد أو رجل وان عاد فلا يوجب الغسل عند العلامة الرملى وينقض الوضوء وعند العلامة  
 الخطيب تخيير بين الغسل والوضوء لا يجب الا بالقاء آخر جزمه اتفاقاً والمحصل ان العلقه والمضغة  
 حكم الولد في ثلاثاً أشياء الفطر لسكل منهما ووجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل تسمى نفاساً وتزيد  
 المضغة على العلقه بكونها تنقضها المدقة يحصل بها الاستبراء ويؤيد الولد عنهما بانه تثبت به أمية الولد  
 ووجوب النرة فهما بخلافهما اه برماوى وفي قل على المحل (قائدة) ثبت للعلقة من  
 أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائمة بها تسمية الدم عقبها نفاساً ويثبت البضعة ذلك وانقضاه  
 المدة وحصول الاستبراء لم يقولوا فيها صورة أصلاً قالوا فيها صورة وجب فيها مع ذلك  
 غرة وثبت مع ذلك أمية الولد ويجوز اكلام من الحيوان المأكول عند شيخنا م (قوله ووجابة) وهي  
 لغة البدو شرعاً أمر منوى أى اعتبارى يقوم بالدين يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص واستعملت

(ونفاس) لانه دم حيض  
 مجتمع (ونحو ولادة) من  
 القاء علقه أو مضغة ولو  
 بلا بلل لان كلا منهما مني  
 منعقد ونحو من زيادى  
 (وجنابة) وتحصل لأدى  
 حتى قاعل أو مفعول به

في المذكور هنا لأنه بعد الشخص عن المسجد والقراءة ومجموعهما أمر ماوى وقوله أمر بمعنى قضيته انه لا تطلق الجناية على الذم من الصلاة ونحوها ولا على السب الذي هو خروج المني او دخول الحشفة امر رشدي وفي قل على المحلى ورعا تطلق على دخول الحشفة وخروج المني بشرطهما وعلى امر اعتباري يقوم بالبدن يمنع محبة الصلاة بلامرخص على المنع المترتب على ذلك على ما مر في الحديث (قوله) بدخول حشفة (اي ولو كان عليها خرة ولو غليظة او في غابقر نحوها ولا بد من دخولها في محل لا يجب غسله بخلاف ما يجب غسله لان حكم الطاهر امر بماوى (قوله) او قدر ما من قاعدتها (اي ولو ان جا وزطولها العادة امر ما يزيد في قل على المحلى قوله لو قدر ما من قاعدتها كبرية كانت وصغيرة وهذا في مقطوعها بخلاف قاعدتها خلفه فيعتبر قدر حشفة اقراءه امر (قوله) فلا اودبرا (قال في الباب والصبي والمجنون والثائم والمكره كثيره قاعلا او مقعولا به ويلزمه النسل اذا بلغ او افاق ويصح من المميز انتهى قال الشارح دون غيره كالوضوء لصحة نيته فيصلى به اذا بلغ على الصحيح انتهى قال الشيخ قوله دون غيره سياتي في الحج فيما لو احرم الولي عن غير المميز انه يوضئه للطواف ويؤتى عنه ويسئل اعضائه ويرقع حذته بذلك فلو كان جنباً فهل يصح تنفيله وترقع جنباته حتى لا يحتاج لنسل اذا مرأ وبلغ فيه نظرو قياس ارتفاع الحدث الاضرب وضوءه ارتفاع الجناية بنفسه فليراجع سم وقوله ويرقع حذته بذلك اي لضرورة الطواف كالمتمتة ينسلها زوجها كاصرح به مع ثم في شرح الباب وقضيته عدم ارتفاعه مطلقا حتى ولو مر وهو بذلك الطهر ووجب عليه اعادته لتوضوؤه يعلم ما في كلام الشيخ هنا تامل امر لكانه امر شوري (قوله) ولو من ميت او بهيمة (تعميم في كل من الحشفة والفرج امر شيخنا وفي قل على المحلى ولو كانت البهيمة نحو سمكة ولو ميتة كما تقدم امر (قوله) نعم لا غسل الخ (استدراك على قوله من الحشفة والفرج امر شيخنا (قوله) ويخرج منه (اي ولو على لون الدم لكثرة الجماع ونحوه فيكون طاهرا موجبا للنسل امر شرح مر (قوله) من معناد (اي ولو لعة او من قبلي المشكل امر بماوى (قوله) وهو الظهر (اي آخر فقراته الواقع تحت الحرام امر شيخنا وفي قل على المحلى والصلب فقرات الظهر تحت عظام الرقبة معدن المني وكذا ترائب المرأة التي هي عظام صدرها وفي القسطلاق على البخارى والفقار بفتح الفاء والقاف جمع فقارة واستعمل الفقار للواحد تجوز اوفى المطالع ونسب للاقين كسر الفاء ايضا والعقار بتقديم الفاء ما تنضم من عظام الصلب من لبن الكاهل الى العجيب قاله في المحكم وهو ما بين كل مفصلين وقال بعضهم من اربعة وعشرون سمع في العنق وخمس في الصلب واثنا عشر في اطراف الاصابع وقال الاصمعي خمس وعشرون امر وبها شبه قوله ما ننضم اي انضم قال في التعريف نضد نضدا كضرب جعل بعضه على بعض والتندم حركا كالنضود وطلع منضود منشأه وفي الصباح فقارة الظهر بالفتح الحززة او الجمع فقار بحذف الهاء مثل سحابة وسحاب ولا يقال فقارة بالكسر والفقرة لفنة في الفقارة وجمعها فقرات مثل سدره وسدر وسدراته (قائدة) في بعض المواد مانعه قال ابن عباس خلق الله في آدم عليه السلام تسعة ابواب سبعة في راسه وهي عيناه ومنخراه واذناه وفه واثنان في قبله وديره وخلق الله في فيه لسانا ينطق به واربع ثنيات واربع ربايعيات واربع اتياب وستة عشر ضرسا وجعل في رقبته ثمان فقرات وفي ظهره اربعة عشر فقارة وفي جانبيه الايمن ثمانية أضلاع وفي الايسر كذلك سبعة مستوية مبسوطة وواحد اعوج للعلم السابق ان حواء منه ثم خلق القلب فجعله في الجانب الايسر من الصدر وخلق المعدة امام القلب وجعل الرئة كالمروحة للقلب وخلق الكبد فجعلها في الجانب الايمن وركب المرارة وخلق الطحال فجعله في الجانب الايسر من الصدر محاذيا الى الكبد والآخر فوق الطحال وجعلها بين تلك الحجب وراء الامعاء وركب شراشير الصدر وخطها بالاخلاق امر (قوله) ورايب هذا يفيد ان تحت مسطرة على رائب فلا يوجب النسل عند المؤلف إلا

(بدخول حشفة او قدرها)  
من قاعدتها (فرجا) فلا او  
ديرا ولو من ميت او بهيمة  
نعم لا غسل بالابلاج حشفة  
مشكل ولا بالابلاج في قبله  
لا على الفاعل ولا المفعول  
به (و) تحصل (يخرج منه)  
أولا من معناد (و) من  
(تحت صلب) لرجل وهو  
الظهر (وترائب) لامرأة



الخارج من تحت التراب دون الخارج منها نفسها كانه لا يوجب الفسل الا الخارج من تحت الصلب  
لا الخارج من نفس الصلب وهذا في المجموع التصريح بان الخارج من نفس الصلب يوجب الفسل اى وعلى  
قياسه التراب وحينئذ يكون الصلب والتراب هنا كحت المعدن والفرق بين المنفتح في نفس الصلب  
والمنفتح في نفس المعدن واضح لما تقدم من أن الخارج من المعدن او من فوقها بالتي ماشبه وقد تقدم  
ثم ان هذا في الانسداد العارض وان الخلق يتنفس معه الخارج من اى محل كان اى من غير  
المنفتح بطريق الاصلة عند حنج ويواقه ماق شرح الروض هنا اهل والحكمة في كون من  
الرجل في ظهره ومن المرأة في ثرايبها كونه أكثر شفقة منه على الاولاد اه برماوى (قوله)  
وانسداد المعتاد اى انسداد عارضا والا فوجب الفسل مطلقا كما تقدم اه شيخنا (قوله) عن أم  
سليمة بنت سعد السبيبية الممثلة والام زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمها هند بنت سليل  
ابن المغيرة وكانت قبلهت ابى سلة عبدالله بن عبد الاسد فلما مات خطبها ابو بكر فأتى ثم عمر كذلك  
خطبها التى صلى الله عليه وسلم فرضيت فزوجها له ابنها لكونه ابن ابن عمها لئلا يبين من شوال سنة  
ثلاث وأربع من الهجرة وكانت من أجل النساء الموقاة في ذى القعدة سنة تسع وخمسين أو اثنين  
وصلى عليها أبو هريرة وقيل غيره ولها من العمر أربع وثمانون سنة ودفت بالبقيع اه برماوى  
(قوله أم سليم) بضم السين المهملة وفتح اللام واسمها سلة وقيل ربيعة بنت ملحان بكر الميم وقصها  
ويقال لها الرميضاء وهى أم أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت من فاضلات الصحابات وهى  
واختها أم حرام خالتان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الرضاع وكانت تحت أبى طلحة وروى  
جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت دخلت الجنة فإذا أنا برميضاء امرأة طلحة وهذه متقية  
لها عظمة اه برماوى وبارة عرش على امر قال في التكريب ام سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية  
والدة أنس بن مالك يقال اسمها سلة او ربيعة او ربيعة او مليكة او أنفة وهى الميمياء او الرميضاء اشتهرت  
بكيبتها وكانت من الصحابات الفاضلات ماتت في خلافة عثمان اتت (قوله) ان الله لا يستحيي قال اهل العربية  
استحياء قبل الان يستحيي بيا من ويقال ايضا يستحيي بيا من واحدة في المضارع وقوله من الحق اى لا يترك  
الامور الحق بخافة الحياة من بيانها وقال النوى في شرح مسلم معناه لا يمتنع من بيان الحق وضرب المثل  
بالبعوض وشبهها كما قال تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا مبعوضه فافوضها فكذا اننا لا امتنع من  
سؤال عما لنا محتاجة اليه قبل معناه ان الله لا يامر بالحياة في الحق ولا يبيحها انما قالت ذلك اعتذارا بين  
يدى سؤالها عمادتها الحاجة اليه مما يستحيي النساء في العادة من السؤال عند ذكره بحضرة الرجال  
ومنه يؤخذ انه ينبغي لمن عرض له مسئلة أن يسأل عنها ولا يمتنع من السؤال حياة من ذكرها فان ذلك ليس  
بمباح حقيقى لان الحياة خير لكلها لا ياتى الا بخير والامساك عن السؤال في هذا الحال ليس بخير بل  
هو شر فكيف يكون حياة امر ماوى في القسطنطينية يقال استحيى يستحيي بيا من على وزن يستعمل ويجوز  
فيه يستحيي بيا من واحدة من استحيى يستحيي على وزن يستغفر ويجوز يستغفر على وزن يستغفر (قوله) من غيره  
كانت طفت في قلبها وكانت نائمة او صغيرا فو اغتسلت ثم خرج منها الى فلاجى بوجوب الفسل فوطئت في ذرا  
واغتسلت ثم خرج منها من الرجل لم يحب عليها إعادة الفسل اه برماوى (قوله) فالصلب والتراب هنا  
كالمعدن صوابه تحت المعدن اذ الخارج من نفس الصلب يوجد الفسل لانه معدن الى اه سل (قوله)  
ويكنى في الثيب الخ عبارة تشرح مر والمراد بخروج الخ في حق الرجل والكر برزوع من الفرج الى الظاهر  
ويكنى في الثيب الخ اتت (قوله) ثم الكلام اى قوله او من تحت صلب الخ اى الكلام الاول هو خروج  
من الفرج فلا يتقيد بكونه مستحييا بل لو خرج له كما تقدم اه شيخنا عبارة الرشيدى قوله ثم الكلام  
اى في الخارج من الثقة كما هو فرض كلام المجموع اتت (قوله) مستحيي بكر الكاف اسم فاعل

وهى عظام الصدر (وانسد  
المعتاد) فخر الشيتين عن  
أم سلة قالت جاءت أم سليم  
الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقالت ان الله لا يستحيي  
من الحق هل على المرأة من  
فسل اذا هي احتلمت قال  
نعم اذا رأت الماء وخرج  
منه من غير ما يؤل وخروج  
منه ثانيا كان استدخام  
خرج فلا غسل عليه فتصير  
منه أولى من تصيره بمنى  
وقول أولامع التقييد يصح  
الصلب الى آخره من زيادى  
فالصلب والتراب هنا  
كالمعدن في الحديث فيا مرثم  
ويكنى في الثيب خروج  
الى ما يظهر من فرجا  
عند قيودها لانه في الفسل  
كالظاهر كما سياتى ثم الكلام  
في منى مستحيي فان لم  
يستحيي

لا يحتاجه التروى في تحريره وهو اقله قول المختار واحكم فاستحكم الى صار محكا حيث صرح بان استحكم لازم قال صف منه اسم فاعل على مستعمل بالكسرو منه قولهم هذا فساد استحكم اه برامى (قوله بان خرج لمرض) هو صورة غير المستحكم فليس المراد بعدم استحكامه خلوه من الصفات الآتية وان قيل به اذذاك غير منى أصلا اه ورشيدى وقوله لم يجب النفس بلا خلاف على اذ كان من غير طريقه المعتاد اما اذا كان من طريقه المعتاد فانه يجب لنفس به مطلقا استحكم اولاهما كالا اعتمده مر اه شورى وبعبارة البرماوى قوله لم يجب النفس بلا خلاف اى ان خرج من غير طريقه المعتاد فان خرج منها فلا فرق وقوله خرج الولد من غير طريقه المعتاد كان حكمه حكم المتى فيه التفصيل واذا خرج المتى من المناقذ وكان الانسداد خلفيا فلا يوجب النفس عند العلامة مر ويروجه عند العلامة حج انتهت (قوله عن الاصحاب) اى اصحاب الامام الشافعى رضى الله عنهم اه برماوى (قوله بتدقيق) وهو الخروج بدفعات اه من شرح مر وقوله اوله ذى ادراك اللام النفس او قاله المستطاب من الشئ اه شيخنا (قوله ايضا بتدقيق له) اى وان لم يتولدوا كان له ربيع وقوله اوله ذى وان لم يتدقق ولا كان له ربيع قاي واحدة من هذه الخواص وجدت اكتفى بها لا يوجب شيئا منها فى غير موطن وان وجد ذلك قبل تسع سنين مثلا او لا بد من التسع لانها حد الامكان وقوله فان قدمت خواص المذكورة اى بان لم يوجب شيئا منها فقد علم ان الدار على وجود واحدة من هذه الخواص وعلى قدمها جميعها ولا عبرة بشئ عاذكره من الصفات غير هذه ككون منى الرجل ايضا ثنيا ومنى المرأة اصفر رقيقا لان هذه توجد فى غيره كما صرح به اه حل (قوله اوربع عجين) اى سواء الخطوط غير ما قوله او بياض بياض اى سواء الدجاج وغيره (قائدة) جميع البياض بالصاد المعجمة الا يظن الخلق انه بالطاء المشاهدة ذكر بعضهم ابن ابن الحفاش يشبه المتى اه برماوى (قوله حالان من المتى) اى لا من عجين وبياض البياض اه شرح مر (قوله فلا غسل يجب به) وهل يسن أولا اه شورى ونقل عن زى انه لا يتدب بل يحرم قلت وهو ظاهر اذ لم يحصل شك لانه الان متعاطى عبادة فائدة فان حصل شك فى مسئلة التخيير الآتية خصوصا حكوا عليه فى الحالة المذكورة بانه ليس بمعنى فن اى تانى السنة تأمل اه اجهورى (قوله ايضا ثنيا) وانما اقتصر على البياض والشيخ دون الربع لانهما مناط الاشتباه قول بعضهم لعل بعض الخواص كالذوق جدول يعلم به التوم فيه نظر لما قالوا انه ولو طوى زوجته نائمة لم يجب عليها خروج المتى منها غسل لانها لم تقض شهوتها فانه صريح فى عدم الذوق فى النوم اه قل على المحلى (قوله تخيير بين حكميهما) اى ولو بالشهوة ولا يتوقف التخيير على وجود علامة اه شيخنا فلو اختار كونه منيا لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم علىجنب الا الصلاة خلافا للعلامة حججه الرجوع عما اختاره الى غير بعيد ذلك لا يارمه اعاد ما فعله بالاول والورع مما اختاره فى حال الصلاة كأن اختار اولاهما لم ينسل ما اصابه منه ثم دخل فى الصلاة ثم اختار انه مذى فبغيره خلاف واختار شيخنا الطلابى البطلان للتردد اه برماوى وبعبارة الشورى ويظهر ان له الاختيار ولو فى اثناء الصلاة ولا تبطل لاننا حققنا الانقضاء ولا نبطها بالكل انتهت ولو اختار كونه منيا واعتزل وصلى ثم تبين انه منى حقيقة فهل يجب اعادة الغسل والصلاة كوضوء الاحتياط او لا نقل عن العلامة زى وجوب الاعادة فاختار العلامة سم عدم وجوبها وفرق بينه وبين وضوء الاحتياط بان وضوء الاحتياط متبرع هو لا كذلك هذا التاثر الزمانه الغسل واقره شيخنا واذا اختار كونه منيا او نسل وكان عليه حدث اصفر هل يندرج نقل عن الشارع عدم الاندراج وقال شيخنا لا يندرج على القول بوجوب الاعادة وندرج على كلام العلامة سم وهو الوجه اه برماوى وبعبارة حل قوله فيفتل اى ان اختار كونه منيا وحيد لا يحرم عليه قبل الغسل ما يحرم علىجنب لعدم تحقيق الجنابة وكان مقتضى هذا انه لا يجب غسل ما اصابه منه اذا اختار كونه مذيا لاننا لا نتجس بالكل ايضا وقد يجب باننا ما وجدنا ذلك لاجل

بان خرج لمرض لم يجب النفس بلا خلاف كما فى المجموع عن الاصحاب (ويصرف) المتى (بتدقيق له) (اوله) يخرج وجه وان لم يتدقق لقلته (اوربع عجين) وطلع نخل (وطباو) ربيع (بياض بياض جافا) وان لم يتدقق ويتلذذه كان خرج ما بقى منه بعد الغسل ووطبا وجافا حالان من المتى (فان قدمت) خواص المذكورة (فلا غسل) يجب به فان احتمل كون الخارج منيا او وديا كن استيقظ ووجد الخارج منه ايضا ثنيا تخيير بين حكميهما فيغتسل

الصلاة لانها لا تنصح مع وجوده لاردفها لانه اما جنب أو حامل نجاسة وهذا لا ياتي في غير الصلاة وأما قراءة القرآن والمكث في المسجد فامر ان منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع المكث فليأتيا لمكث (قوله) وينسل ما صاب منه (أي من البدن) أما التوب فلا مالم يرد الصلاة فيه أو الا فلا بد من غسله لئلا يدخل في الصلاة مترددا بخلاف ما لو اصاب غير من خرج منه شيء لا يجب عليه غسله وان اختار صاحبه انه مذي لكن لو أراد صاحبه ان يقتدى بمن أصابه منه شيء واختار هو كونه مذي امتنع عليه الاقتداء به اه ع ش (قوله) قضية ما ذكر (أي من اطلاق ان المني يعرف بشيء من تلك الخواص اه ح ل وقوله) وهو قول الأكثر هو المعتد اه شيخنا (قوله) وقال السبكي) هو ابو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي الانصاري ولديسبك من أعمال المنوفية في صفر سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة وحقه على ابن الرفعة واخذ الحديث عن الشريف الديلماطي والتفسير عن العراقي والقرآن عن ابن الرفيع والاصول والمعقولات عن الباجي والنوعون ابي حيان والصوف عن ابن عطاء الله المتوفى بجزيرة النيل على شاطئ يوم الاثنين رابع جمادى الآخرة سنة ست وخسين وسبعمائة اه برماوى (قوله) أي بالجنباه) وأما الولادة فهي في معتادها دليل تعليل السابق بحكمها حكما أو الموت فلا يحرم به شيء وأما الحيض والنفاس فسيأتي الكلام على ما يحرم بهما اه شيخنا (قوله) ومكث مسلم) قال صحيح وهل ضابطه هنا كافى الاعتكاف أو يكتفى هنا بدنى طمأنينة لانه اعظم كل يحمل والثاني أقرب اه ويوجه باهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان ما دونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجنباه وهو حاصل بادنى مكث اه ع ش على مرهول هو كبيرة أو صغيرة توقف فيه شيخنا الوادى قلت والذي يظهر الثاني كادخال النجاسة والمجانين والصنمان مع عدم الامن اه شورى يعجز الترم في غير الجنب ولو غير أعزب لكن مع الكرامة نعم ان ضيق على الصلوات وشوش عليهم وحرم ويعزم ادخال النجاسة فيه الا اذا كانت بمنزلة الضرورة وكذا البول فيه في انما يجوز المحامو المقصد فيه خلاف الاولى لانها حرمته ولا يحرم خراج الريح فيه لكن الاولى اجتنابه لقوله يُحْتَجَبُ عَنِ الْمَلَائِكَةِ تاذى ما يتاذى منه بوادى اه برماوى (قوله) مسلم) أي بالغ غيبي بما عده مكثا عرفا ولو دون قدر الطمانينة على المعتد اما المني فيجوز له المكث جنباه كالقراءة لكن يجب على ربه منه من ذلك الحاجة لتعلله وأما التي صلى الله عليه وسلم فنخصائصه المكث جنباه كقراءة التوكة بية الانبياء قال بعضهم وكذا على رضى الله عنه بل قال بعضهم ان الحسن والحسين كذلك لكن الراجع خلافة اه برماوى يوفى المرحوم على الخطيب قوله مسلم أي بالغ اما المني الجنب فيجوز لوليه تمكينه من المكث كالقراءة اه (قوله) بلا ضرورة) اما اذا كان لضرورة كان احتمل في المسجد ليلا واغلق باباه او خاف من الخروج على نفسه أو ماله وتعذر غسله فلا يحرم المكث لكن يجب عليه ان يتيمم بغير ترابه بان كان مبلطا أو مرخا وجلبت الريح فيه ترابا اجنيا واما ترابه الداخل في وقفه كان كان ترابا فيحرم التيمم به لكن يصح كالتراب المملوك لغيره وهذا التيمم لا يطله الاجنباه أخرى ويجب عليه غسل ما يمكنه غسله من بدنه بما لا يضره غسله لان الميسور لا يسقط بالمسور اه برماوى (قوله) ولو مترددا) ومنه ان يدخل لاخذ حاجته يخرج من الباب الذى دخل منه من غير وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الآخر ثم غلبه الريح فله ان يرجع ولا حرمه عليه مثله ما لو كان خارجا لا يمكنه القبل الا في الحمام كشدة بردا ونحوه لا يبيشر له اخذ الاجرة الا انه كثراته او نحوها ولم يجد من ينالهاه من يتق به فقيم ويدخل ويمك بقدر قضاء حاجته ولا حرمه عليه وهذه فحة عظيمة تنازع بعضهم في ذلك (قائمة) قال الامام احمد رضى الله عنه يجوز للجنب ان يتوضا ويقيم ويمك ولو لم يجد حاجة ولا حرمه عليه وسياق في التيمم ان قاعد الماء والماء المجزئ عنه لو مرض لو تيمم جاز له المكث الصلاة وغيرها اه برماوى ومثله شرح الرمل (قوله) مسجد) هذا يشمل ما لو كان

أو يتوضا وينسل ما صاب منه وقضية ما ذكر ان من المرأة يعرف بما ذكر ايضا وهو قول الأكثر لكن قال الامام والثرى لا يعرف الا بالتلذذ وابن الصلاح لا يعرف الا بالتلذذ والريح وبه جزم الترم في شرح مسلم وقال السبكي انه المعتد والاذرى انه الحق (و حرم بها) أي بالجنباه (ما حرم محمد) ما حرم في باباه (ومكث مسلم) بلا ضرورة ولو مترددا (مسجد)

المسجد شاقا في أرض بعضها ملك وان قل غير الملك فما يظهر ويقارق التفصيل السابق في التفسير مع ان  
حرمة القرآن اكمن حرمة المسجد بان المسجدة لما انتهت في كل جزء من اجزاء ملك الارض التي وقع  
فيها الملك كان يصدق عليه انها مك في مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير فانه غير منهم فيه بل  
متبرعته فلم يصدق عليه انه من مصحفا شائعا وايضا بخلاف المسجدة بالملك لا يخرج عن كونها يسمى  
مسجدا ولا كذلك المصحف اذا اخطأ بالتفسير فانه يخرج عن كونها يسمى مصحفا ان زاد عليه التفسير  
كامر اه شرح مر (قوله) ايضا بمسجد) ومثله رجبته وهي ما وقف للصلاة حال كونها راجمة وهو اؤه  
ولو طار فموج جناح مجداه وان كان كلفي هو الشارح وشجرة اصلها فيه وان جلس على فرعها الخارج  
عنه وكذا لو كان اصلها خارجا عنه وفرعها فيه ومك على فرعها في هوائه بخلاف ما لو وقف على فرع شجرة  
اصلها خارج عن أرض عرفات وفرعها في هوائها لان هوامالا يسمى عرفات وانظر لو كان الجنب مستلقيا  
او مضطجعا او منكبا بحيث صار بعضه في المسجد وبعضه في الاخر خارجا او جعل احدى رجليه فيه  
والاخرى خارجا واعتمد عليهما والذي يتجه ان حيث كفي ذلك في الاعتكاف انه يحرم من الاقلا واقره  
شيخنا اه براموي وثبت المسجدة بالعلم بانه موقوف للصلاة او بالاستفاضة ومعناها ان تسكر صلاة  
الاناس فيه من غير تكبير ومعه اذا لم يعلم اصله ولا كان كان بقراقة مصر فلا يثبت بها اه شيخنا ح (قوله  
لاهوره) اي المرويه بان كان له باق قد دخل من احداهما وخرج من الاخر بخلاف ما اذا كان له باب  
واحد فتفتح كما قاله ابن المهاد اه زى ولا يكلف الاسراع بل يمشي على عادته نعم وللحائض والنفساء عند  
انتهما التلويح مكره وللجنب خلاف الاولى ولو عبرت به الاقامة فيه لم يحرم المرور اذ الحرمة انما هي  
لقصد المحبة لا المرور ولودخل على عزم انه مقى وصل للباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يحرم لانه  
يشبه التردد ولو لم يجد ما الا فيه جاز له الملك بقدر حاجته ويقيم لذلك اه براموي ومثله شرح مر  
(قوله) بخلاف الرباط) بكسر الراء المهملة وفتح هاء كعمل العيد فلا يحرم المك فيها للجنب واما  
ما بعضه مسجد كان وقف حصه شائعة وان قلت مسجدا فكل مسجدي في حصه المك فيه على الجنب ونحوه  
ويستحب لها خلة التحية وتجب قسمته فوراً وكثيره في انه لا يصح فيه الاعتكاف وان لا يريد ما بين الامام  
والماموم وكذا الصوف بعضهم بعض على ثلثا تذرار وهل شرط الحرمة تحقق المسجدة او يكتفي  
بالقربة فيه احتلالا والا قرب الاولو عليه فلا استفاضة كافية في ذلك ما لم يعلم اصله كالمسجد المحدث  
بنى اه براموي ومثله في شرح مر وقوله وكثيره في انه لا يصح فيه الاعتكاف قال سم والفرقان  
الفرض من التحية ان لا تتكلم حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستجبت في الشائع لان بعضه مسجد  
بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يخل بتعظيمه والاعتكاف انما يكون في مسجد  
والشائع بعضه ليس بمسجد فالما كفي فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه (قائدة) قال  
الناوي في كتابه للمسمى بتسيير الوقوف على غوامض احكام الوقوف ثم موضع القول بصحة الوقف  
اي وقف الجزء المشاع مسجدا من اصله حيث امكنت قسمة الارض اجزا او الا فلا يصح كاجته الاذرى  
وغیره وكانهم لم يروا فيه نقلا وهو عجيب فقد صرح ابن الصباغ في فتاويه التي جمعها ابن اخيه فقال ومن  
الغرائب اذا كان له حصة في ارض مشاعة وهي لا تقسم لجلها مسجدا لم يصح اه ع ش على مر  
(قائدة) قال حج كل الارض يصح جعلها مسجدا الا المسجد الضرار ووقع السؤال عن البيت  
الحرام والمطافى والاصى والمسجد النبوى والحجرة الشريفة هل وقف بصحة او هي وقف لا توقف  
على وقفية احد لان الله تعالى امر ببنائها الانبياء وهل يجوز المك في حرمهم مزم بالجنب لا تقصد على  
المسجد وحرمه لا يدخل في وقفته وهل ما يخرج العمارة من نحو ترابيه وحصى تستمر حرمة من حرمة  
الاستجار به والاستجماء واليتم او قال فيه ما قيل في كوة الكعبة وبابها اذا جدد وهل المساجد  
الثلاثة من ومزدلفة وعرفة مستتة عالم الحق فيه لعموم المسلمين او هي ساقية على استحقاتهم فلا

لاهوره قال تعالى ولا  
جنباً الا عابري سبيل  
بخلاف الرباط

رد على منع البناء في حريم النهر ولو مسجداً فإنه يجوز هدمه اهـ وحقاً (قوله) وقراءته لقرآن) فرع  
 سماع قراءة الجنب حيث حرمت هل يشابه لا يعد التواب أي لانه استماع للقراءة أو لا ينافي ذلك الحرمة  
 على القارء اهـ مـ قاله الشيخ في باب الاجارة بها مش حج اهـ شوبري (قوله بقصده) أي لو لم قصد  
 غيره اهـ سـ ل (قوله أيضاً بقصده) بأن قصد بما يقرؤه المعنى القديم القائم بذاته سبحانه وتعالى ومعنى  
 عدم قصد ان بقصد بالقرءه المتبدل لا تمتدحون ذكر القرآن جميعه أي سواء كان احكاماً او مواظ  
 او قصصاً فإذا كان هناك عذر كالجنابة حلت القراءة على التبدلها فإذا اراد المعنى القديم حيث لا بد من  
 قصده فهو لم أنه لا يكون قرأنا لا بالقصد معناه أنه لا يعمل على معناه الحقيقي وهو القائم بذاته تعالى إلا  
 بالقصد فإذا لم يقصد حل على المعنى المجازي وهو الذكر اهـ شيخنا حـ ف وهل يشترط في قصد الذكر  
 بالقرءه ملاحظة الذكر في جميع القرءه قياساً على تكبير الاقتالات او يكفي قصد الذكر في الاول وان  
 غفل عنه في الاثنائه نظر والاقر ب الثاني ويفرق بأن الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذكر في كل  
 تكبير يبطلها كلها بالكلام الاجنبي اهـ طـ ف (قوله ولو بهضايه) صادق بالحرف الواحد وان  
 قصد الاقتصار عليه وهو كذلك لان نطقه يعرف بقصد القرآن شروع في المصيبة فالتحريم لذلك لا  
 لكونه يسمى قرأنا اهـ برماوى ومثله شرح مـ و في قل على المحل قوله ولو بهضايه أي ولو حرفاً  
 وان قصد الاقتصار عليه وشرط الحرمة استماع نفسه ولو تقدير أو إشارة الاخرس كالنطق وقيدما  
 شيخنا بلسانه وهو غير بعيد لكن الاول هو الموافق لقوله إشارة الاخرس كالنطق إلا في ثلاث مسائل  
 الشهاده قـ والخس وبطلان الصلاة يظهر من عدم مطلقاً بدليل عدم إيجابها عليه بدلالة الفاتحة في  
 الصلاة فتأمل اهـ (قوله لا يقرأ الجنب) هو بكسر الهمزة على التثنية لانه يجوز ولا وكسر آخره لتلا  
 يلتقي ساكنان الهمزة واللام ويضمه على الخبر المراد به التثنية اهـ برماوى (قوله وان كان ضميهاً) أي  
 لان في استناده اسمعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضميهاً وهذا الخبر منها اهـ برماوى (قوله)  
 متابعات) أي مقربات أي طرق تقويه بأن يرد منها من طريق اخر صحيحة او حسنة اهـ عـ ش على مـ  
 (قوله بل عليه قراءة الفاتحة) أي قسطه مثله ما لو نذر قراءة سورة معينة في وقت معين ثم اجنب وقد  
 الطهورين في ذلك الوقت فإنه يجب عليه القراءة في هذه الحالة فالمتنع عليه إتمامها والتفعل بالقراءة كما في شرح  
 الارشاد واثاب على قراءته المذكورة ولا يمتنع لو حلف لا يقرأ لان الجنابة صارف ولا فرق بين ما لا  
 يوجد نطقه إلا في كآفة الكرى وسورة الاخلاص وبينها يوجد فيه وفي غيره على المتنع عند العلامة  
 مـ تعالى الله وهو الاقرب ويؤيده ان الفتح على الامام لا يدينه من قصد القرآن ولو لا ما يوجد نطقه إلا  
 في القرآن اهـ برماوى ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة اقل على الجلال من آخر التيمم (قوله كاد عليه  
 كلام الرافعي) قال الشيخ الخطيب اثنى شيخنا الشهاب الرملى انه لو قرأ القرآن جميعه لا بقصد القرآن  
 جاز وهو المتمد خلافة الشيخ الاسلام اهـ شوبري (قوله وخروج به الكافر) في خروجه بما سبق  
 نظر إذ كلامه السابق في الحرمة هو عامة للسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الخ إلى ان  
 التقييد بالمسلم إنما هو للحرمة والمنع مما أيما الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه اهـ عـ ش (قوله فلا  
 يمنع من المكث ولا من القراءة) الاخصر فلا يمنع منهما وقد يقال احوجه إلى ذلك قوله لكن شرط الخ  
 اهـ شيخنا (قوله لا يمتدح حرمة ذلك) أي مع ذلك تحرم قراءته بذلك فأوقر حرمة بيع الطعام له  
 في نهار رمضان لانه يعتقد حرمة الفطر في الصوم لكنه اخطأ في تعيين محله وينع من الدخول  
 إلا باذن مسلم بالغ او نحو استفتاء او مصلحة لنا ولو كان جنباً قال العلامة ابن عبدالحق واحد  
 الامر بن كلف وما وقع في شرح العلامة الرملى لا يخالف ذلك لمن تأمله وان دخل بغير ذلك عذروا وذرنا  
 اما كنهم كذلك اهـ برماوى وقوله إلا باذن مسلم بالغ أي رجلاً او امرأة وقوله او مصلحة لنا كبناء المسجد  
 ولو تيسر غيره أي أوله لكن حصولها من جهتها كاستفتاءه اودعوا عند قاض جلس فيه أي المسجد

ونحوه (وقراءته لقرآن  
 بقصده) ولو بعض آية  
 لخبر الترمذى لا يقرأ  
 الجنب ولا الخائض شيئاً  
 من القرآن وهو إوان  
 كان ضميهاً له متابعات  
 تجبر ضعفه لكن قاعد  
 الطهورين له بل عليه  
 قراءة الفاتحة في الصلاة  
 لا يضطر إرادتها أما إذا لم  
 يقصده كأن قال عند  
 الركوب سبحان الذي  
 سخر لنا هذا وما كنا له  
 مقرنين وعند المصيبة أنا  
 لله ولنا إليه راجعون  
 ينشر قصد قرآن فلا تحرم  
 وهذا أعم من قوله وتحل  
 اذكاره لا بقصد قرآن إذ  
 غير اذكاره كواظله  
 واختاره كذلك كما دل  
 عليه كلام الرافعي وغيره  
 والتقييد بالمسلم من زيادته  
 وخروج به الكافر فلا  
 يمنع من المكث ولا من  
 القراءة كما صرح به فيها  
 الماوردي والرويانى لانه  
 لا يعتمد حرمة ذلك

أما غير ذلك فلا يجوز له الاذن فيه لاجله كدخوله لاكل في المسجد أو تفرغ نفسه فسقايته التي يدخل اليها منه ما لا يدخل اليها منه فلا يمتنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غلب على الظن تنجيسهم ماؤها أو جدراتها نحووا ولا يجوز لهم الاذن في الدخول اه عش على مر (قوله) لكن شرط حل قراءته اي تعليمه القراءة وتعليمه لها وأما المعاند فلا يجوز تعليمه ويمنع من تعليمه ولو العصى تمكنه من المكث في المسجد جنبا كالقراءة فلا بد من ان يحتاج الى المكث فيه اه حل وفي قل على المحلى ويجوز تعليمه لكافر غير معاند ورجي إسلامه سواء الذكر والانثى وهذا مراد من عبر بقراءته لانها بمعنى إقراره اذ قراءته لا يمنع منها مطلقا وعبروا في الكافر بعدم المنع من المكث والقراءة ولم يعبروا بالجواز لبقاء الحرمة عليه لانه مكلف بفروع الشريعة اه (قوله) ان رجى إسلامه) فان رجى منع ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاحاد لانه نهى عن منكر وهو لا يختص بالامام اه عش على مر (قوله) كالنوراة الانجيل) اي وان علم عدم تبدلها لان الحرمة من خواص القرآن تعطى له على بقية الكتب اه عش (قوله) وقله) اي النسل اعم من ان يكون واجبا او مندوبا والمراد بقله القدر الذي لا يصح النسل بدونه فالنسل المندوب كالواجب من جهة الاعتدال به وبما تقر علم ان في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالنسل في الترجمة الاعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي اقله واكمله الاعم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا اقله ولا اكمله اه صحيح وكتب عليه سم قوله وبما تقر علم الخ قول ما ذكره في نظر بل الضمير في موجه للاعم اي القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجس النسل اي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب اذ يصير المعنى الموجب للنسل الواجب ما ذكر ولا وجه قضاها انتهى اه عش على مر (قوله) نية رفع حدث) اي من المغتسل المبرؤ لوصيا وتصرف نيته الى ما عليه للقرينة وكذا نية كزوج المجنونة والمتبعة من النسل بضمضها ولو كافر قوله وطؤها الى اسلامها ولو تيمنا او الى حيض آخر وإن طال زمنه من غير إعادة النسل فاذا أسبغت انقطع الحل حتى تقتسل وكذا المتبعة بكر وطؤها الى زوال الامتناع اه رماوى (قوله) ايضا نية رفع حدث) اي والحدث الاكبر او عن جميع البدن لتمرعه للقصد في سوا نية رفع الحدث واستلزام رفع المطلق رفع المقيد فيها اذ رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها فلا يقال الحدث حيثه أطلق ينصرف للاصغر غالبا ولو نوى جنابة جماع وقد احتلم أو الجنابة المخالف مفهوم المفهوم الحيض وحدثه حيض أو عكسه صرح مع الغلط وإن كان ما نواه معه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل ورفع حدث الحيض غلطا كما اعتداه الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمدا كما صرح به في المجموع نعم يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمدة كما يدل عليه تعليمه لاجاب النسل في النفاس يكونه دم حيض مجتمع وتصريحهم بأن اسم النفاس من اسماء الحيض وذلك دال على ان الاسم مشترك وقد جزم بذلك في البيان واعتداه الاسنوى ولو نوى الجنب بالنسل رفع الحدث الاصغر غالطا وصحناه لم ترتفع جنابته عن غير أعضاء الوضوء لأن نيته لم تتناولوا عن راسه اذ واجب راسه النسل والذي نواه منها إنما هو المسح لانه واجب الوضوء والنسل التائب عن المسح لا يقوم مقام النسل وترفع عن باقي أعضاء الوضوء لوجوبها في الحدثين وهل يرتفع الحدث الاصغر عن رأسه لا يتناه بنية معتبرة في الوضوء ألقى الوالد رحمه الله تعالى بار قضاة عنه أخذنا من مفهوم قولهم ان جنابته لا ترتفع عن راسه ويؤيده قولهم انه يسن له الوضوء والافضل تقديمه على النسل وينوبه رفع الحدث الاصغر فيرتفع عن أعضاء وضوئه مع بقاء جنابته ولا يلحق بالرأس فيأهزم باطن لجة الذكر الكثيفة وعارضه لانه من مفسوله اصالة وترفع الجنابة عنه كإفاده ابن العباد خلافا لما بحثه ابو علي السنجي وارقتضاه في المهمات اه شرح مر واستشكل ذلك ببعضهم بان الجنب إن كان قصد رفع الحدث الاكبر فقتضى قولهم ان النية بالقلب رفع جنابته

لكن شرط حل قراءته أن  
رجى إسلامه وبالقراءة  
غيره كالنوراة والانجيل  
(واقله) أى النسل من  
جنابة ونحوها (نية رفع  
حدث أو نحو جنابة)  
كعوض أى

عن كل البدن وان كان قصد رفع الحدث الاصغر قدوافى القصد فلا غلط ومقتضاه عدم رفع  
الجنبات عن اعضاء الوضوء لعدم تعرضه في نية لا كبر واجيب بأنه ليس المراد بالغلط هنا ما قرره التحاقق  
باب البدل من سبق اللسان لشيء مع قصد غيره وانما المراد به الجهل اى اعتقد ذلك النوى لجهله ان تطهير  
الاعضاء الاربعة بنية رفع الحدث الاصغر يكفي عن الاكبر فمقصود ذلك المظهر الا الاصغر فواقة  
لفظه لقصد ومسئلة وقوله في الاشكال فلا غلط بمجموع لما عرفت من ان المراد بالغلط في هذا المقام الجهل  
وقوله في اى الاشكال ومقتضاه عدم رفع الجنبات المجمعون لان في نية رفع الاصغر مقتضا كفايته عن  
الاكبر تعرضها مع غيره بالجهل لاتحاد موجب الحدثين عن الاعضاء الاربعة المتري تطهيرها ماعدا  
الراس وهو تميمها بالنقل ولا خلاف في ذلك الموجب في الرأس لم يقع عنه الاموات او هو الاصغر وهذا  
مدرك والله امر المذكور في تقريره لنية غير ماعلى في الحدث الاصغر فالطامام يؤيد ذلك اه شيخنا ح  
وعبارة عرض على مر قوله صبح الغلط الخ قد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوى  
غير ماعلى لفظه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لانه لا يتصور ان يظن حصول الحيض ويمكن الجواب بأنه  
لامانع من تصوره لجواز كونه مخفى اقتض بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فتوافاه وقد اجنب  
بمخروج المني من ذكره فصدق عليه انه نوى غير ماعلى غلطاً بمخروان مخرج من ذكر الرجل فظنه لجهله حيضا  
في نوى رفعه مع ان جنباته بغيره (قوله اى رفع حكم ذلك) الظاهر انه لا يحتاج لهذا هنا لان الجنبات لا تطلق  
الا على الامر الاعتبارى كما تقدم ولا تطلق على السبب كخروج المني وحيث قد يصح نية رفع الجنبات بعناها  
الحقيق لما هو الامر الاعتبارى فاقول ثم رأيت في حل ما نصه قوله اى رفع حكم ذلك اى اذا نوى المغتسل  
رفع الحدث او رفع الجنبات بان قال نويت رفع الحدث او نويت رفع الجنبات كان المراد من ذلك رفع حكم  
الحدث ورفع حكم الجنبات لا رفع نفس الحدث ولا رفع نفس الجنبات لان الحدث هنا والجنبات محمول كل  
منهما على الاطلاق على نفس الموجبات للفعل وهو لا يرتفع وانما يرتفع حكمه فكان قول المغتسل نويت  
رفع الحدث او نويت رفع الجنبات مترفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى حتى لو اراد بالحدث او بالجنبات  
نفس السبب الموجب للفعل من حيث ذاته لم يصح وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصد من الفعل  
رفع مانع الصلوة نحوها اى المنع المترتب على وجود ذلك السبب الموجب للفعل فاذا نوى رفع الحدث او  
رفع الجنبات فقد تعرض للقصد اى للقصد من الفعل وهو رفع مانع الصلوة ونحوها الذى هو حكم الحدث  
وحكم الجنبات الذى نواه كما تقدم فظير ذلك في الوضوء اه (قوله كصلاة) بان يقول نويت استباحة الصلاة  
وتقدم في باب الوضوء انه لو قال نويت استباحة مفقرا الى وضوء اجزأه وان لم يخطر بباله شيء من مفرداته  
وكون نيته حينئذ تصدق بنية واحدهم بما يفتر للوضوء لا يفتر لان ذلك متضمن لنية رفع الحدث  
ولا يخفى انه باقى فظير ذلك هنا ولا يخفى ان فظير ما تقدم في الوضوء انه لا يجب ان ينوى شيأ من تلك الاسباب  
الموجبة للفعل وان له نوى بعضها كتنى به وان نوى بعضها الآخر وان له نوى منها غير ماعلى وان لم يتصور  
وقوعه منه على اعتمده والشيخنا كان نوى الرجل الحيض وقد اجنب فان كان عامدا لم يصح وان كان  
غالطا صح لان المراد كما علمت رفع حكم تلك الاسباب لانفسها لانها لا ترفع والحكم يضاف لكل منهما  
لانها اسبابها و اضافتها لواحد منها وان لم يوجد منه كاضافته لكلها فذكر السبب وعدمه بيان وكان مقتضى  
هذا ان يصح في صورة العمد الا انهم نظروا فيه لكونه متلعبا وذكروا ان الحيض يرتفع بنية  
النفاس وعكسه مع العمد لتعليم ايجاب الفسل في النفاس بانه دم حيض مجتمع وتصریحهم بان  
اسم النفاس من اسماء الحيض وفي كلام حج ما لم يقصد المعنى الشرعى كما هو ظاهر كنية الاداء بالتضاء  
وعكسه اه حل (قوله بخلاف نية الفسل) فان قلت اى فرق بين اداء الفسل والفسل فقط لانه ان  
اريد بالاداء معناه الشرعى وهو فعل المبادى في وقت المقدر لما شرع الا يصح لان الفسل لا وقت له مقدر شرعا

رفع حكم ذلك (و) نية  
(استباحة مفقرا ليه) اى  
الى الفسل كصلاة (او اداء)  
غسل (او فرض غسل) وفي  
معناه الفسل المفروض  
والطهارة للصلاة

بمخلاف نية الغسل لانه قد يكون عادة وذكريته رفع الحدث ونحو الجنابة من زيادتي وتصيري باداء أو فوض الغسل أولى من تغييره باداء فرض الغسل وظاهر ان نية من به سلس متى كنية من به سلس بول وقد مر بيانها (مقرونة باوله) أي الغسل فلز نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله (وتصميم ظاهر بدنه) بالماء حتى الاظفار والشعر ومنته وإن كنف

وان ارد معناه القوي وهو الفعل ساوئية الغسل وجاب بان الاداء لا يستعمل الا في العبادة اعم ش وفيه انه يصدق بالمتدب اعم شيئا (قوله ايضا بخلاف نية الغسل) أي فلا تكني ما لم يصفه الى مفتقر اليه او نحوه كنويت الغسل الصلاة او لقراءة القرآن أو من المصحف او نحو ذلك ومثله نية الطهارة وفي نية الطهارة الواجبة ما مرقى الوضوء من انما تكني خلافا للملازمة الخطيب ولا تصح نية نحو من المصحف من الصبي اذا قصد حاجة تلبه كافي الوضوء اعم ما وى (قوله لانه قد يكون عادة) أي وبما فرق الوضوء وقد يكون مندوبا فلا يتصرف الواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد التقديف بين اسباب ثلاثة المعادى كالتنظيف والتدب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج الى التمييز بخلاف الوضوء فليس له الا سبب واحد وهو الحدث فلم يحتاج الى التمييز لانه لا يكون عادة اصلا ولا مندوبا للسبب وليست الصلاة بعد الوضوء الاول سببا للتجديد وانما هي مجوزة له فقط لاجاله له وذلك لاتصح اضافته اليه الا فاقهم ذلك فانه مما يكتب بالتب ففضل عن الخبر اعم برماوى (قوله كنية من به سلس بول) أي فينوى الاستباحة ولا تكفيه رفع الحدث او ما في معناه كالطهارة عنه اوله او لاجله وقد تقدم ما ياتي نظيره هنا وهو انه حيث كانت تترفع الحدث المراد منها رفع حكمه لا فرق بين دأه الحدث وغيره الا ان قال المراد بحكمه حكمه العام وهذا لا يوجد اذ لم يثبت الحدث وفيه ملاحض على حكم الخاص بقرينة الحال رايت شيئا نقل في باب التيمم عن الكمال بن ابي شريف هذا السؤال والجواب عنه حيث قال ما قلناه قبل الحدث الذي ينوى رفعه هو المنع والمنع رفع التيمم قلت الحدث منع متعلق كل صلاة فريضة كانت او نافلة وكل طواف فرضا كان او نفلا وغير ذلك مما ذكره لانه يترتب على احد الاسباب وهذا المنع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع بمنع خاص المتعلق وهو المنع من التوافل فقط او من فريضة واحدة وما يتباح معها الخاص غير العام ويؤخذ من هذا انه نوى به الخاص صحيح وهو كذلك كما افاده الواو اعم قد ذكرنا هذا في الوضوء فلا تنقل اعم حل (قوله وقد مر بيانها) أي وهو ان نية الرفع لا تكفيه بخلاف غيرهما من الثبات اعم عش (قوله مقرونة باوله) بالرفع في خط المصحف كما افاده الشارح ويصح نصها على انه صفة لمصدر عن ذوق عام له المصدر الملقوظ به او لا وهو نية تقديره موافقه ان ينوى كدانية مقرونة اعم شرح مرم ولا يصح التصب على الحالية لان شرط الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى وهي متغير اذ الاقتران غير الثانية اعم برماوى والظاهر انه غير صحيح اذ المذكور منها المشتق وهو مقرونة لا المصدر وهو الاقتران فبان مماثل قوله كما يزيد اربا كاسواه يسواه ان نصب على الحالية صحيح لا غير عليه اعم لكاتبه (قوله ايضا مقرونة باوله) قال المصنف ويبنى ان يتغلق من يتغلق من نحو اربق لدقيقة وهي انه اذا طهر محل التجو بالماء غسله ناولا رفع الجنابة لانه ان غفل عنه بعد بطل غسله والاقتضاء يحتاج الى السبب فيقتضض وضوءه او الى كلفة القف خرقه على يده اعم وهذا دقيقة اخرى وهي انه اذا نوى كذا كرومى بعد الثانية ورفع جنابه اليد كما هو الغالب حصل يده حدث اصغر فقط فلا بد من غسله بعد رفع الحدث الاصغر لتعذر الاندراج حينئذ اعم حيج اعم عش والمخلص له من الاحتياج لغسل اليد الثانية ان ينوى عند هذا المخل اعم محل الاستنجاء رفع الجنابة عنه فقط فلا يرتفع حدث اليد في ذلك الوقت اعم لكاتبه (قوله حتى الاظفار) اعم أي قال الشرح هنا مع من التامض في الوضوء اعم برماوى (قوله ايضا حتى الاظفار والشعر) وعلى هذا لو غسل اصل الشعر دون اطرافه بقيت الجنابة فيها وارفعت عن اصولها فلو حلق شعره الا ان ارقص منه ما يزيد على ما لم يغسل صحت صلاته ولم يجب عليه غسل ما ظهر بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الاصول او غسلها ثم قص من الاطراف ما ينتهي لحد المفصول بلا زيادة فيجب عليه غسل ما ظهر بالحق او القص لبقاء جنابه بعد وصول الماء اليه اعم عش عن مرم رايت في الرشيدى ما يخالف ذلك ونصه فلو لم يعمه أي الشعر كان غسل بعضه بقيت جنابة الباقي فيجب غسله عن الجنابة حتى لو قطعه ولو من اسفل محل الغسل او تنقه وجب عليه غسل ما ظهر منه بالقطع او التفت كاتفه



الشهاب حج في شرح العباب عن البيان وأقره ووجه ظاهر لانه لما بقي بعض الشعر بلا غسل كان مخاطبا برفع جنابه بالفصل والقطع ونحوه لا يكتفي عنه اه (قوله وما يظهر) من صباخي الاذنين بان يأخذ كفان من ماء ويضمهما برقع على الاذن يملأه يصل الماء الى معاطفها من غير نزول الصباخ فيضربه ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي يتعين تحول على ذلك أخذنا ما مر في المبالغة وانما من تمهد ما ذكرناه أقرب الى الثقة بوصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه اه شرح مر وقوله يملأها فثبت انه لا يتعين عليه ضله فيجوز له الانفاس وحسب الماء على رأسه وان امكنت الامالة عليه قبل اذا وصل منه شيء الى الصباخين بسبب الانفاس مع امكان الامالة يطل صومه كما افاده قولهم يتأكد من ان ذلك مكروه في حقه اول لانه تولد من ما ذون فيه في نظر وقياس الفطر بوصول ماء المضمضة اذا بالغ الفطر هناك لكن ذكر بعضهم ان عمل الفطر اذا كان من عاده وصول الماء الى باطن اذنيه لو انتمس وهو ظاهر والكلام هناك في اغسال الواجبة وينبغي ان مثلها المنسوب لا يشترأ كما صمها في الطلب أما لو اغتسل مجرد التبرد أو التخفيف وصل الماء بسببه الى باطن الاذن فيحتمل ان يضرب لانه لم يتولد من ما موريه وهو قريب فليدرج جمع رأت في كتاب الصوم في كلام الشارح بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ فانه مختلف بخلاف حالة المبالغة بخلاف سبق ماء غير مشروط وعين كان جعل الماء في أذنه اوقه لا لفرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمراد الربعة من المضمضة والاستنشاق لانه غير ما موريه بذلك بل منهي عنه في الربعة فخرج بما قررناه سبق ماء الفسل من حبس أو غفاس أو جنابة أو من غسل مستون فلا يقطر به كما في به الوالدرجته انه تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحو ما فسق الماء الى الجوف منها لا يفترو ولا نظر الى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل لسره يبغي كما قاله الأزرعي انه لو عرف من عاده انه يصل الماء منه الى جوفه أو دماغه بالانفاس ولا يمكن التحرز عنه ان يحرم الانفاس ويفطر قطعان عملها اذا تمكن من الفسل لاعلى تلك الحالة ولو الا يضر فيها يظهر وكذا لا يضر ببقعه من غسل نجاسة فيه وان بالغ فيها اه عرش عليه (قوله من صباخي الاذنين) بكسر الصاد قطعاً كما في القاموس اه عرش (قوله ومن فرج المرأة عند قدومها) والفرق بين هذ وداخل القم حيث عد هذا من الظاهر وذلك من الباطن هو ان باطن القم ليس له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيها لو جلست على قدميها ويستتر فيها لو قامت أو وقعت على غير هذه الحالة فكان كابين الاصابع وهي من الظاهر فعدته فوجب غسلها دائماً كما بين الاصابع بخلاف داخل القم اه حج اه عرش على مر (قوله وما تحت القلفة) أي لانها مستحقة الازالة ولهذا لوزالها انسان لم يضمنها وهي بضم القاف واسكان اللام ويفتحها ما يقطعها الخاتن من ذكر التلام ويقال لها غرلة بمجمة مضمومة وراء ساكنة اه برماوى وعجل وجوب غسل ما تحت القلفة ان تيسر ذلك بان أمكن فسحتها والواجب ازالتهما فان تعذرت صلى كفافة الطهورين اه عرش على مر (قوله فلم) أي من بيان الأقل بالية وتميم ظاهر البدن وقوله لا تجب مضمضة واستنشاق أي لان هذا ليس من الظاهر أي بل يسان سنة مستقلة وان كانا موجودين في الوضوء المستون للفسل ولم ين الوضوء عنها لاننا قولاً بوجوب كليهما كافي حج اه شيخنا وعادة اصله مع شرحها للحج ولا يجب مضمضة واستنشاق وان انكشف باطن القم والالف يقطع ما تره كما باطن العين وهو ما يستر عند انطباق الجفنين وان انكشف بقطعيها كافي الوضوء مكان وجهه في هذا عند ادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنها لاننا قولاً بوجوب كليهما كالوضوء من ثم من رعايته بالايان هما مستقيان انتهت عن غير الشارح بقوله فلم انه لا تجب الخ الاعتذار عن عدم ذكر هذا مع ذكر الاصل له وحاصل الاعتذار ان هذا معلوم وعادة شرح مر ولوترك المضمضة والاستنشاق كره وهو يستحب ان يتدارك

وما يظهر من صباخي  
الاذنين ومن فرج المرأة  
عند قدومها لقضاء حاجتها  
وما تحت القلفة من اللطف  
فلم انه لا تجب مضمضة  
واستنشاق كافي الوضوء

ذلك لو توضأ قبل غسله ثم أحدث قبل أن يقتل لم يحتاج في تحصيل سنة الوضوء إلى إعادته كما أتى به والده  
رحمته تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل المضمضة مثلاً فإنه يحتاج في تحصيل السنة  
إلى إعادة غسلهما بدنية الوضوء لأن تلك الثانية جلت بالحدث انتهت وقوله لم يحتاج في تحصيل سنة الوضوء  
إلى إعادته قد يشك بأن قضية مراعاة الخلاف التي هي ملحظ السنة أن تسن الإعادة خروجاً من  
خلاف من قال بعدم الاندراج ويجب بأنه حصلت السنة من حيث كونه من سنن الفسل المأمور  
بها للاتباع فإن أراد الخروج من الخلاف من الوضوء لمراعاته في الوضوء الأول حصلت سنة  
الفسل المأمور بها للاتباع بالوضوء ثانياً حصل الخروج من الخلاف أه عش عليه **(قوله)** ولا غسل  
شمر نبت في العين أو الأنف أي وإن طال وخرج عن حد الوجه كما صرح به العلامة ابن عبد الحق أه قل  
على المحلى **(قوله)** وكذا باطن عنقه أي عقد شمر ظاهر البدن هذا هو المراد وإن أوصفت عبارته رجوع  
الضمير لشمر داخل العين والأنف أه لكاتبه **(قوله)** أيضاً وكذا باطن عنقه أي أن تعقد بنفسه  
وإن كثرة أه حجب وظاهره وإن قصر صاحبه بأن لم يتعمده بدن ونحوه وهو ظاهر لعدم  
تكليفه تعمله أه عش على مرأما إذا تعقد بفعل فاعل فإنه يعني عن القليل منه دون الكثير أه  
برماوى **(قوله)** فتعبرى بذلك أول من قوله وتعميم شمره وبشره أي لسلامته بما أورد على منطوقه  
من الظفر لأنه ليس واحداً منهما وغيره بما ذكره الشيخ مندرج في البشرة إذ هي ظاهر  
الجلد حساً أو شرعاً أه شورى **(قوله)** وأكله أي الفسل من حيث هو واجباً كان أو مندوباً  
أه برماوى (تنبيه) من السنن هنا التسمية قال في الإيجاب وظاهر كلام المجموع أن يقتصر هنا على  
بسم الله لكن في الجواهر والأولى أن يضيف إليها الرحمن الرحيم لأعلى قصد القراءة أه وبارة المجموع  
فإن أراد الرجل الفسل من الجنابة سمي الله تعالى وصفة التسمية كأن تقدم في الوضوء فإن زاد الرحمن الرحيم  
جاء ولا يقصد القراءة انتهت وعبارته في الوضوء فإن زاد الرحمن الرحيم جاز ولا يقصد القراءة انتهت  
ثم قالوا أعلم أن أكل التسمية أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فإن قال بسم الله فقط حصل الفضيلة التسمية بلا  
خلاف أه فتأمله أه شورى **(قوله)** أزلة القدر المراد أنه بفسل القدر قبل غسل محله عن الحدث بأن يقتضيه  
على الفسل أه برماوى ويندب أن لا يقتل إلا بعد أن يول أه قل على المحلى **(قوله)** استظهاراً أي طلباً  
لظهور وصول الماء إلى جميع البدن أه شيخنا **(قوله)** فيكنى غسله لنجس وحدث محل ذلك إذا كانت النجاسة  
حكينة أو عيقر زالت أو صافها بذلك المرة هذا محل خلاف الشيخين والأقان كانت عينية ولم تزل أو صافها  
وجب لصحة الفسل تقديم أزلة النجاسة عليه بأحقها أه شيخنا ح فلو لافرق بين النجاسة الحكيمة والعينية  
وما وقع في كلام المصنف من فرض ذلك في النجاسة الحكيمة مثال لا يقيد السبكي المثلة بما إذا لم تحمل بين  
الماء المعوض سواء كثر الماء أو قل أو أزالها بمجرد ملاقاته لها أو لا يكف قطعاً لا بد من تقيدها بنظر الملاحظة  
إيضافاً فسلها بدون ترتيب أو قبل استكمال السبكي لا يرفع الحدث ولا ينافي ما قررهنا مسابقاً في الجنائز من  
اشتراط أزلة النجاسة قبل غسل الميت لأن ترك الاستدراك عليه محم للمم بعامة انتهت وقوله أه قبل  
استكمال السبكي وقع السؤال هل تصح التيقيل السابقة فأجابهم بعدم محتمل قلبها إذا الحدث إنما يرتفع  
بالسابعة فلا بد من قرن الثانية أو عدى أنها تصح قلباً حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث  
فقد اقترنت الثانية بأول الفسل الواقع السابقة وحدها لم ترفع إذ لو لا الفسل السابقة عليها ما رفعت  
فلتأمل أه عش عليه **(قوله)** لأن موجهها واحد) بفتح الجيم يعني أن الفسل الذي أوجهه الحدث  
والحبث واحد أه عش **(قوله)** فهو وضوء أي ولو كان الفسل مستوراً أخلاقاً قلن خصه بالواجب كالحاملي  
ويندب كونه قبل الفسل ثم في أثناءه وينوب به سنة الفسل أن تجردت جنباً به عن الحدث والأنوى له ينمعتبرة

ولا غسل شمر نبت في العين  
أو الأنف وكذا باطن  
عنقه فتعبرى بما ذكر أول  
من قوله وتعميم شمره  
وبشره (وأكله أزلة القدر)  
بمعجمة طامراً كان أو  
نصاً كفى وودى  
استظهاراً (فتكنى غسلة)  
واحدة (لنجس وحدث)  
لأن موجهها واحد وقد  
حصل (ثم) بعد إزالة  
القدر (وضوء)

فلما حدث بعد الوضوء قبل النسل لا تندب إعادته عند العلامة الرملی وقال العلامة ابن حجر تندب إعادته قال شيخنا وهو الوجهان برماوى وبعبارة عشان فان تجدت جنبته عن الحدث الاصفرنوى به سنة النسل والانى يرفع الحدث الاصفرو فائدة بقاء الوضوء مع الحدث الاكبر صحة الصلاة بعد رفع الحدث الاكبر بنيته وحده من غير خلاف انتهت بها بما قلنا بالاصح من اندراجها فى النسل خرو وجانم خلاف من اوجه وهو القائل بعدم الاندراج فلا يحصل الخروج من الخلاف الابنية رفع الحدث وان اخره عن النسل وكلام النووى كالصرح فى هذا انه سمى فى شرح الفاية والمحصل انه ان اراد الوضوء للنسل فتارة يكون عليه حدث اصفرو تارة لا فاذا كان عليه حدث اصفرو فاما ان يوضا قبل النسل او بعده فان توضحا

قبل الفصل فلا بد لصحة الوضوء من نية من نيابة المتقدمة وان توضحا بعد الفصل فان اراد الخروج من خلاف من اوجه فكذلك لا بد من نية معتبرة وان لم يرد الخروج من الخلاف فيسكت به نية النسل واما إذا لم يكن عليه حدث اصفرو فان توضحا قبل مثل تعين ان ينوى بالوضوء من الفصل وان توضحا بعد فيجوز فيه ما تقدم من ارادة الخروج من الخلاف وعدمه المشيخا ف لكن قوله فيجوز فيه ما تقدم اغترى ظاهر الخلاف التقدم فما اذا كان عليه الحدث الاصفرو لا يتأتى هالان القائل بوجوب الوضوء عليه بسببه عند عدم الاندراج ولا يتأتى هذا فى هذا الشئ كالابن تامل قوله ايضا ثم وضوء (لو احدث بعد فراغه منه او فى اثنا هل يحتاج الى اعادة الوضوء فى الاولى او غسل ما غسل فى الثانية لتحصل له السنة ام لا اجاب شيخنا الرملی لا يحتاج فى تحصيل سنة النسل الى اعادة فعله اذا حدث بعده ويحتاج الى استئنافه لتحصيلها فيما اذا احدث فى اثنا اه بحروقه فتاوى واجاب فى عمل آخر بمثل ذلك وقوله وفيما اذا احدث بعده اى وان احتاج اليه للخروج من الخلاف تامل ومثل غسل الجنابة فى طلب الوضوء وسائر السنن الاصل السبب والفضل الواجب لتكمين الحليل من الكافرة وغسل الحائض لنعو الاحرام فليحرمه (فرع) ه لو توضحا لاكل او الشرب مثلام اراد الفصل فى الحال فهل يسن الوضوء للنسل او يكتفى بوضوء نحو اكل كل كالأكل او اغتسل للاحرام من مكان قريب من مكة فانه يكتفى به عن غسل دخولها لمحصل المقصود به فيه نظر ولا يبعد الثاني اه م ر اغنى الاكتفاء (فرع) ه هل يسن الوضوء لكل اكل وشرب مثلا او للمرة الاولى فقط فيه نظر قال الشيخ فى حواشى شرح البهجة قد تعرض لنقل المسئلة فى هاشم العباب فراجع الحاشية اه شوبرى (قوله ثم تعمد معاطفه) اى بعد الوضوء والافضل تقديم اعضاء الوضوء اعل بدنه على اسفله والشئ الايمن من راسه على الايسر اه برماوى (قوله كابط) بكسر الميم وفتح الموحدة وسكونها وهو يذكر ويؤنث وتابط الشئ موضع تحت ابطه اه برماوى وفى المصباح الابط ماتحت الجناح ويذكر ويؤنث يقال هو الابط وهى الابط ومن كمالهم ورفع السوط حتى برقت ابطه والجمع اباطه هل حل واحمال ويرجم بعض المتأخرين ان كسر الياء لغة وهو غير ثبت وتابط الشئ جملة تحت ابطه اه (قوله وغصون بطن) اى وداخل سرقوب بين البين وتحت اظفار وركبتين وداخل اذنين وموقعين وكذلك المقبل من الالف اه برماوى وفى المصباح الفضون مكاسر الجندو مكاسر كل شئ غصون ايضا الواحد غصن مثل اسدواسود وفس وفسوس (قوله فيشرب) بضم المثناة التبعة وفتح الشين المعجمة وكسر الراء المشددة اه برماوى (قوله ثم اغتسل على الشئ الايمن) وقد تم مقدمة على مؤخره كذا الايسر اه برماوى وفارق غسل الميت حيث لا ينتقل الى المؤخر الا بعد الفراغ من المقدم لهولة ذلك على الحى ما خلافة ثم لما يلزمه فيه من تكرير تغليب الميت قبل الشروع فى شئ من الايمن فتقول الاسنوى باستوائهم روى على الفرق لو فعل هاما ياتى كمن كان آتيا بصل السنة فيما يظهر لكن بالنسبة لتقديم شئ الايمن دون مؤخره فلتاخره عن مقدم الايسر وهو مكروم وظاهر كلامه انه لا تسن البداءة فى الرأس بالايمن وبه صرح ابن عبد السلام واعتمده

لاتتابع رواه البخارى  
وله ان يؤخره أو بعده  
عن النسل ثم تعمد معاطفه  
وهى ما فيه النطاف والواء  
كابط وغصون بطن  
(وتخليل شعر رأسه وحليته  
بالماء فيدخل أصابعه  
الشعر فيشرب بها  
أصول الشعر ثم اغتسل  
الماء على رأسه) وذكر  
الترتيب بين هذين مع  
ذكر اللعبة من زيادتي  
(ثم اغتسل على شقه  
الايمن ثم الايسر) لما مر  
أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يحب التيمن في طهوره  
وهذا التيمن أبعد من  
الاسراف وأقرب الى  
التفة بوصول الماء

الزركشي وهو ظاهر ان كان ما يفرضه يكتفى كل رأسه الابد بالابن كما يبدأ به الاقطم وفاعل التخليل اشرح  
 موقوفه من تكرير قلب الميت اى مرتين لان الفاسل يقلبه اولاعلى شقه الايسر فينسل الابن  
 من خلف ثم يرد على ظهره فها تان مرتان قبل الشروع فى الايسر وفى غسل الايسر مرتان كما تان فيكون  
 قلبه اربع مرات بخلاف ما لو غسل المقدم ابن وايسر اولافاته يقلبه مرتين اولاعلى الايسر لينسل  
 الابن من من خلف ثم على الابن فينسل الايسر من خلف فظهر الفرق بين الكيفيتين وظهر رد الشارح على  
 الاسوى (قوله وذلك) اى دعه وتغريس قال فى القاموس دلالة كمرسه ودعه كمره غيره اذا مرسه  
 وتقدم كيفية ذلك فى باب الوضوء اهرماوى (قوله لما وصلت اليه يده) هذه احدى طريقتين فى مذهب  
 المالكية فلا تجب عليه استمانه فى غير ما وصلت اليه يده بخرقة ونحوها وهى التى نقلها ابن حبيب عن  
 سحنون وهى المتعمدة عندهم فكلام الشارح صحيح ومن اعترض على نظر للطريقة الاخرى التى مشى عليها  
 خليل وهى غير معتمدة عندهم اه شيخنا وعبارة الثوبرى قوله وخروجان من خلاف من اوجه يؤخذ من  
 العلامة ان ما لم يصل اليه يده يتوصل الى ذلك بغيره مثلاً اذا تخالف بوجوب ذلك اجمع انتهت وحاصل  
 تحرير كيفية ذلك فى الفسل والوضوء وتحرير الخلاف فيها عند المالكية يؤخذ من عبارة الرسالة مع شرحها  
 للفرأوى الكبير ونصها ويجب عليه بعد افاضة الماء على جسده ان يتدلى مع القدرة يديه او ببعض اعضائه  
 سواهما ولو بخرقة ويكون ذلك مقاماً للصبا او بانصب الماء على العضو المدلول وهذا يفعل حتى يعم  
 جسده بالماء والدلك ولو تحقق وصول الماء الى البشرة لا نعوأجب لنفسه لان صب الماء بدون ذلك لا يسمى  
 غسلاً عندما لم يعم التمكث منه انما يسمى انفاذاً وعلم من كلام المصنف انه لا يشترط مقامته للصبا واما  
 يشترط حصوله مع بقاء الماء على العضو لانه لو انفصل الماء عن العضو لصار مسحاً واما العاجز عن ذلك بنفسه  
 فانه يجب عليه استنابة غيره فيما يصح له مباشرة لا فى ذلك ما بين السرق والركبة الا ان يكون زوجة او امرأة فان  
 لم يقدر على الاستنابة سقطت عم جسده بالماء وان استناب غيره مع قدرته عليه لم يصح قال ابن رشد ذلك  
 لا يصح بالتوكيل الا انى آفة او غليل وما ذكرناه من وجوب الاستنابة على الماجز ولا يسقط الا  
 عند التعذر هو مذهب سحنون ومشى عليه العلامة خليل واستظهره فى توضيحه ومقابلته لان حبيب  
 وصوبه ابن رشد انه لا تجب الاستنابة قال المواق قال ابن عرفة ما عجز عنه ساقط قال ابن رشد وقول  
 ابن حبيب اشبه بيسر الدين فى االى صب الماء ويجزئه اه (قوله وولاه) وكذا التسمية والذكر عضة  
 والاستقبال وباقي هنا ما تقدم فى الوضوء من ترك النفض وترك التشييف والاستمانه فى صب الماء  
 وترك التكلم لغير عذر اه حل (قوله غير محددة) بضم الميم وكسر الحاء المهمة من الاحاداد وهو  
 ترك الزينة والامتناع منها بكرة كانت او ثياباً ولو خلية او عجزوا اه برماوى ومثل المحدث الصائفة  
 والمحرمة فلا يستعملان شيئاً على المتدقق وله ويحتمل الحاق المحرمة الخ ضعيف اه شيخنا ح (قوله  
 اثر) بكسر الهمزة وسكون اللام ويقتضيهما ما عشتينا وقوله نحو حياض اشار به الى ان المتعبر بوجود  
 الدم ولو دم فساد خلافاً لما وقع فى بعض نسخ شرح العلامة الرملى فن لادم لها لا يتبع شيئاً اه برماوى  
 (قوله مسكاً) بكسر الميم وسكون السين المهمة على الاشهر وقيل بفتح الميم الطيب المعروف وهو  
 معرب مشك بالثين المحجمة اه برماوى (قوله فان لم تجد مسكاً) اى او وجدته ولم ترد اه برماوى  
 (قوله فاما) اى ما التشلل كافى اى فى دفع الكرامة المترتبة عليها القوم فى ترك هذه السنة اى او ماء  
 آخر فى حصول التشلل المرامى بكتفاته الفسل الشرعى لا ادخال الماء فى الفرج بدل الطيب وحين ان تقدم  
 على الماء بعد الطين نوى الزبيب ثم نوى التمر ثم مطلق التوى ثم ما له ربح طيب ثم الملع ثم الماء فان تركت  
 ذلك كره ولا يتدب لها تطيب ما اصابه دم الحيض من بقية بدنها اه برماوى (قوله من قشط) بضم القاف

(وذلك) لما وصلت اليه يده  
 من بدنه احتياطاً وخروجاً  
 من خلاف من اوجه  
 (وتلث) كالوضوء فينسل  
 رأسه ثلاثاً ثم شقه الابن  
 ثلاثاً ثم الايسر ثلاثاً  
 ويدلك ثلاثاً ويغسل ثلاثاً  
 (ولاه) كافى الوضوء  
 وبه اصرح الرافى فى  
 الشرح الصغير ثم الامل  
 فى باب التيمم (وان تتبع  
 غير جملة ان نحو حياض)  
 كفاس (مسكاً) بان تجعله  
 على قطعة وتدخلها فرجها  
 بعد اغتسالها الى المهل الذى  
 يجب غسله للامر به مع  
 تفسير عائشة له بذلك فى  
 خبر الشيخين وطيباً  
 للعل فان لم تجد مسكاً  
 (طيباً) فان لم تجد (طيباً)  
 فان لم تجد فاما كافى اما  
 المحدث فيجزم عليها استعمال  
 المسكو الطيب نعم تستعمل  
 شيئاً يسيراً من قسط

وسكون الشين المهمة وقد تبدل القاف كافا والطاء تاشي من عقاير البحر معروفو القسط الهندي هو دود  
 البخور المعروف اه برماوى وشورى (قوله او اظفار) يفتح الهمزة وسكون الظاء شى من الطيب اسود  
 ملق من اصله على شكل ظفر الانسان يجعل فى الدغرة ولا واحده من لفظه اه برماوى (قوله) ويحتمل  
 الحاق المحرم بها (ضعيف قال فى شرح البهجة ويحتمل منهما من انواع الطيب مطلقا القصر من الاحرام  
 غالباً هو الأوجه اهم اه ع ش (قوله وأن لا ينقص) يفتح أوله وضمة ثالثة يستعمل لازماً ومتعدداً  
 قوله ماء وضوء فاعل على الاول ومفعول على الثاني اه شورى ويجوز ايضا ضم الماء مع كسر القاف مشددة  
 وهو متعد لا غير اه ع ش على مر ولا يجوز فيه ضم الباء وكسر القاف مخففة اه شيخنا وظاهر كلامه ان  
 المستحب عدم النقص لا لاقتصار على المدو الصاع وغيره بانه يندب المدو الصاع اه وقضيته انه  
 يندب الاقتصار عليه ما قال الخطيب وهذا هو الظاهر لأن الرق محبوب اه س ل (قوله فى معتدل الخلفة)  
 اما غير فيعتبر بالنسبة إلى جسده <sup>وغيره</sup> زيادة ونقصا اه برماوى وفى القسطا على البخارى ثبت  
 أنه <sup>وغيره</sup> كان ينقل بالصاع ويتوضأ بالمد قاله السن أن لا ينقص ماء الوضوء عن المدو الغسل عن الصاع  
 نعم يختلف باختلاف الأشخاص فضيل الخلفة يستحب له ان يستعمل من الماء قدر يكون نسبته إلى جسده  
 كنسبة المد والصاع إلى جسد الرسول صلى الله عليه وسلم متفاحشاً فى الطول والعرض وعظم البطن  
 وغيره يستحب أن لا ينقص عن مقدار يكون بالنسبة إلى بدنه كنسبة المدو الصاع إلى بدنه صلى الله عليه  
 وسلم وجاء فى رواية انه توضأ بانه فيه قدر ثلثي مد وجاء ايضا انه توضأ بانه يسع رطلين وجاء  
 ايضا عن عائشة انها كانت تغسل من الوضوء ما كان يسع ثلاثة امداد وجاء فى  
 رواية انه كان يغسل بخمسة مكاتيك ويوضأ بمكوك هو اناء يسع المدو فى رواية كان ينقل من قدح  
 يسع ستة عشر رطلاً وهى ثلاثة اصع والجمع بين هذه الروايات كأنه نقله النووي عن الاستاذ الاعظم  
 والعارف الاظم الاكرم الشافعى رضى الله تعالى عنه انها كانت اغشالات فى أحوال وجد فيها أكثر  
 ما استعمله اقله هو يدل على انه لاحد فى قدره ماء الطهارة يجب استيفاءه بل الثقة والكثرة باعتبار  
 الأشخاص والأحوال كما مر اه (قوله رطل وثلاث بغدادى) وهو بالمصرى رطل تقريبا امع ش على مر  
 (قوله ولا ينسج تجديده) أى بل يكره قياساً على ما وجد وضوءه قبل أن يصل به صلاة ما يجامع ان كلا  
 غير مشروع اه ع ش على مر ومثله التيمم وضوءه دائم الحديث على ما قاله الفزى انه الاشبه اه شورى  
 ومثله ع ش (قوله فينس تجديده) أى لانه كان واجبا لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقی أصل طلبة اه  
 برماوى (قوله) ايضا فينس تجديده (بولوم يجد إلا بعض الاء لا يكفه استعماله كواظها وذكره  
 الاسنوى فى طراز الحافل ويقيم عند فقد الماء او تمتر استعماله كإرافقه عليه شيخنا اه شورى (قوله)  
 صلى به) أى لو سعة الوضوء وفى كلام الاستاذ ابى الحسن البكرى غير سعة الوضوء فيما يظهر أى ثلاث  
 يلزم التسلسل لا لاذا قلنا لاسنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال اه حل (قوله صلاة ما) أى بول  
 ركعة إن أقصر عليها وكذا صلاة جنازة ونحو مسجد لانحو سجدة تلاوة او شكر لعدم كون كل منهما  
 صلاة ولا طواف وان كان ملحقاً بالصلاة فإن جدد قبل أن يصل به كره تنزيهاً وصح وقال العلامة  
 الخطيب حرم وضوء العلامة حج إن قصد به عبادة مستقلة حرم وإلا فلا وتقل عن العلامة زى ايضا  
 لو عارضه فضيلة أول الوقت قدمت عليه لأنها أولى منه ويستحب تجديد الوضوء للماسح الخصى وفى  
 الوضوء المكمل بالتيمم لجراحة ونحوها واما التيمم نفسه فلا ينسج تجديده ولو مكلا الوضوء  
 اه برماوى وقوله وفى الوضوء المكمل بالتيمم الخ أى فيبعد الغسل دون التيمم قال حج وفى كون  
 الاثنان ببعض الطهارة غير مشروع انما هو مع امكان فعل بعضها الآخر اه حل (فرع)

أو اظفار ويحتمل الحاق  
 المحرمة بها والتقيد بغير  
 المحددة مع كرمي والطين  
 من زيادى (وأن لا ينقص)  
 فى معتدل الخلفة (ما وضوء  
 عن مدو غسل من صاع)  
 تقريرا فيهما للاتباع رواه  
 مسلم فعمل أنه لاحد حتى  
 لو نقص عن ذلك وأسبغ  
 أجزأ ويكره الاسراف فيه  
 والصاع أربعة امداد والمد  
 رطل وثلاث بغدادى (ولا  
 ينسج تجديده) لأنه لم ينقل  
 ولم فيه من المشقة (بغلاف  
 وضوء) فينسج تجديده بقيد  
 زنه بقول (صلى به) صلاة  
 ما روى أبو داود وغيره  
 خبر من توضأ على طهر  
 كتب له عشر حسنات

كثير من الطلبة تغفل اشكالا يتعلق بالوضوء المجدد لانه حيث صلى بالاول طلب له التجديد فيلزم التسلسل  
واقول لزوم التسلسل ممنوع وتغفل غفلة لانه انما يطلب التجديد اذا صلى بالاول و أراد صلاة اخرى  
مع بقاء الوضوء الاول وارادة الصلاة الاخرى وبقا الوضوء الاول كل منهما غير لازم لجواز  
ان لا يريدوا ان لا يقي وضوءه وان لزوم التسلسل فاعرض لوقوع السؤال في الدرس عما لو صلى و اراد  
التجديد لحصل له جنابة فاقفل لما هل يدخل الوضوء المجدد لانه انما اراده صار مطلوبا ام لا واقول قياس  
اخراج حديثه الاصفري في الجنابة حصوله منا فليتأمل ويندب للجنب رجلا كان او امرأة والحائض  
بعد انقطاع جوفها الوضوء لنوم او اكل او شرب او جماع او نحو ذلك قبلها للحدث وهذا الوضوء  
لا يتطه نواض الوضوء كالبول ونحوه وانما يطه جماع آخر ولهذا يلزم فيقال لنا وضوء لا يتطه  
الاحداث هو هذا قال في الاحياء ويبنى للانسان ان لا يزول شيا من شعره او يقص أظفاره او  
يخلق رأسه او عاتيه او يخرج دما او يبين جزءا من نفسه وهو جنب لان جميع أجزائه ترد اليه في  
الآخر فويست عليها فتعد بصفة الجنابة ويقال ان كل شجرة تطالب بجنابتها قال شيخنا وفي عود  
نحوه لم ينظر وكذا غيره لان العائد له يوم القيامة انما هو الاجزاء التي مات عليها لا تنقص نحو  
عضو مثلا فراجع اه براموي وقوله ويقال ان كل شجرة تطالب بجنابتها وقادته التي يربو الوضوء  
يوم القيامة فاعل ذلك ويبنى ان محل ذلك حيث قصر كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل والا  
فلا كان لجأ الموت اه عرش على مر (قوله) ومن اغتسل لفرض وتفل الخ) فلتبين كجمعة وعيد  
فان نواهما فظاهر او احدهما حصل الآخر قيل من جهة الثواب وسقوط الطلب وقيل من جهة  
السقوط فقط ومحل ذلك ما لم يتغيره فان تها لم يحصل اصلا واما اذا اغتسل لفرضين فان كانا واجبين  
بأصل الشرع كجنابة وحض حلاسا و نواهما او احدهما وسكت عن الآخر او قاما واما اذا كانا  
واجبين بأصل الشرع كندرين او نذروا واجب بأصل الشرع كجنابة وغسل جمعة مندور لم يحصل له  
الاماتو اه شيخنا فعبارة حل قوله ومن اغتسل لفرض وتفل الخ لم يطلب منه اغتسل مستحبة  
كيدوكوف واستقامو جمعة ونوى احدهما حصل الجميع لمساواتها المتروكة قياسا على ما لو اجتمع عليه  
اسباب اغتسال واجبة ونوى احدها لان مبنى الطهارة على التداخل انتهت (قوله) كجنابة وجمعة) أي  
كغسل جنابة وغسل جمعة ولا نفس الجنابة ليست فرضا ونفس الجمعة ليست تقلا اه عني (قوله)  
او احدهما حصل فقط) قال حجة والفهم المقتضى عدم صحة الواجب بنية التفل وكذا عكسه لكن يظهر ان  
عمله ان تعدد الا فيبني حصول السنة بذلك لم يزد وانما اغتسل لاحد واجبين او أحدهما فأكثر  
بنته فقط حصل الاخر وهو كذلك لما مر من ان الطهارة مبنية على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير  
النوى سقوط طلبه كافي التحية اه وقوله الا فيبني حصول السنة بذلك فعل هذا النوى يوم الجمعة فخرج  
الجنابة غلطا حصل غسل الجمعة ثم وقوله وانما اغتسل لاحد الواجبين الخ قال الشيخ هذا ظاهر في  
واجبين عن حدث اما واجبان احدهما عن حدث كجنابة والآخر عن نذر فالتجديد عند مر انه لا يحصل  
احدهما بنية الاخر لان بنية احدهما لا تتضمن الاخر اما بنية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحديث  
مطلقا واما بنية الاخر فلان المنذور جنس اخر ليس من جنس ما عن الحديث بل لو كانا عن نذرين اجمعهما  
حصول احدهما بنية الاخر ايضا فليتأمل اه سم ( فرع ) لو تمدر عليه غسل مستون و اراد  
ان يتم عنه وعن حدث تيمنا واحدا هل يجوز التشريك ويحصلان حرر ذلك ثم رأيت  
المسألة في الروض شرحت في باب الاحرام من كتاب الحج وهي الحصول بيقيم واحدا مع كلام  
طويل يبنى الوقوف عليه اه شوبري ( قوله) اشغال البقرة الخ) التسمية بنية تلبية فكان الاولى  
ان يقول شغل وفي المختار شغل يسكون النين وضمها مع ضم الشين فيها وشغل يفتح الشين وسكون

(ومن اغتسل لفرض وتفل  
كجنابة وجمعة) (حصول)  
اي هسلاهما) او احدهما  
حصل) غسله (فقط) عملا  
بما توافق كلوا انما يتدرج  
التفل في الفرض لانه  
مقصود فاشبه سنة الظهر  
مع فرضه فارق ما لو نوى  
بصلاته الفرض دون التحية  
حيث تحصل التحية وان لم  
ينوها بان التقصير ثم اشغال  
البقرة بصلاة وقد حصل  
وليس التقصير هنا النطافة  
فقط بدليل انه يقيم عند  
هجره عن الماموقول لفرض  
وتفل اعم من قوله الجنابة  
وجمعة (ومن احدث  
واجب) ولو مرتبها  
اعم من قوله ولو احدث ثم

الفن ويقتضين فصار تارة أربع لغات والجمع أشغال وشغل من باب قطع فهو شاغل ولا يقال أشغل لأنه لغة قديمة أه عش على مر ولكن في القاموس واشغله لغة جديدة وقوله أو رديته أه (قوله ولو مرتبا) لعل الأولى أن يقول ولو معا لأن المعية التي أدخلها الأصل فالأولى أن ينفي بها تأمل أه شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر فلتلو أحدث ثم اجنب أو عكسه أي اجنب ثم أحدث كفي الفضل على المذهب والله اعلم نوى الوضوء معه أول ثم غسل الأعضاء مرتبة أم لا لأنها طهارتان فتدخلتا وقد نبهه الزاوي على الفصل إنما يقع عن الجنابة وإن الأصغر يضمحل معه أي لا يبقى له حكم فليذا عبر المصنف بقوله كفي والوجه الثاني لا يكفي الغسل وإن نوى معه الوضوء بل لا بد من الوضوء معه والثالث أن نوى مع الغسل الوضوء كفي وإلا فلا وفي الصورة الثانية طريق قاطع بالكفاية لتقديم الأكبر فيها فلا يترك بعده الأصغر ولو وجد الحدثان معا فهو كما لو تقدم الأصغر انتهت (قوله كفاه غسل) مثل الغسل بدله وهو التيمم أه شوري (قوله لا تدراج الوضوء) أي لا تدراج موجه أه عشاي (خاتمة) يباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم نظره وصون عورتهم عن الكشف بخضرة من لا يحل له النظر إليها أو في غير وقت الاغتسال ونحوهم الغير عن كشف عورته وإن ظنوا أنه لا يقتضي قدروى أن الرجل إذا دخل الحمام جازيا لعنه ملكا ذكره ذلك القرطبي في تفسير قوله تعالى كراما كاتبين يعلمون ما فعلون وروى النسائي والحاكم عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام على الرجال دخول الحمام إلا بمنزرة وأما النساء فيكره لهن ذلك بلا عن خبر من امرأة تطلع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينا وبين الله رواء الترمذي وحسنه الخاتمي كالنساء يجب أن لا يردن الماء على قدر الحاجة أو المأذون آداب كثيرة منها أن يقصد بدخله التطهير والتنظيف لا الترفه والتشمع وإن يلمس الأجرة قبل دخوله وإن يسلم لدخوله ثم يعود كافي دخول الخلاء وذلك عند الباب الذي يدخل منه للمسح لأن الكل مناوي الشياطين وإن يقدم رجله اليسرى دخولا واليمنى خروجا وإن يذكر بمرارته نارجهم لشبهها وأن لا يدخله إذا رأى فيه عريانا وأن لا يعجل بدخول البيت الحار حتى يبرق في الأول وأن لا يكثر الكلام فيه لما قيل أنه رث الجنون أو الوسوسة وأن يدخله وقت الخلوة أو يتكلم أخلاءه أن قدر عليه وإن لم يكن فيه إلا أهل الدين والصلاح لأن النظر إلى الأبدان مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء وإن يستغفر الله تعالى قبل الخروج وصيغة الاستغفار المشهورة استغفر الله العظيم الذي لا اله إلا هو المحي القيوم وأتوب إليه ومعها غيرها من كل ما يفيد طلب المغفرة نحو اللهم اغفر لي وقياس ماسر في الخلاء من أنه يقول عند خروجه غفر الله لك الحمد لله الخ أن يكون هنا كذلك لأنه كان مشغولا عن الذكر بالتنظيف فيريد به معرضا كعاد باشتغاله بتفريغ نفسه في الخلاء كذلك ويسن أن يصلي ركعتين بعد خروجه منه في غير مسلخه وينوي بهامنة الخروج من الحمام أو يطلق ويكره دخوله قبل المغرب وبين العشامين لأنه وقت انتشار الشياطين ويكره أيضا دخوله لاصنام وحسب الماء البارد على الرأس والتراب عند الخروج منه من حيث الطب ولا بأس بذلك غيره له الأعورة أو مظنة شهوة ولا بأس بقوله داخلين فيه عاكف الله أو نعيم أو بمنى أو حمام للعمرة أو نحو ذلك ولا بأس بالمصافحة لكنها ليست مطلوبة فلا يلزم تركها وبسن لمن يخالف الناس التنظيف بالسوائل إزالة الشعر والأوساخ والروائح الكريهة ويندب حسن الأدب معهم وملاطفتهم وغير ذلك أه برماوى وعش على مر

(باب في النجاسة وإزالتها)

وهي موجب أي سببوازيلها مقصد فهو المقصد الثالث وهو واجب فيها في غير نحو الكلب مرة واحدة كما يأتي فيما قبل أن غسلها كان صحيح مرات ثم نسخ غير مستقيم وإن قال به الإمام أحمد لعدم ورود ما يدل عليه

اجنب أو عكسه (كفاه غسل) وإن لم ينو معه الوضوء لا تدراج الوضوء فيه (باب في النجاسة وإزالتها)





عدمه في الحد المذكور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها الى ان قال لا حرم تناولها  
لاستقذارها الخ وفيه في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كما في شرح الروض كغيره حرمة تناولها  
قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته  
فليتأمل اهـ سم على حج ثم اجاب بان المراد ان النجاسة مستقدرة إلا ان حرم تناولها يستلزم الاستقذار اهـ  
او اي وترتب منع الصلاة على الاستقذار غير ترتب الحرمة عليه فلا تاتي بين التضييقين اهـ  
وشرى وحاصل هذا الجواب ان الشيء قد تكون حرمة الاستقذار وقد تكون لغیره وإن  
اشتمل على الاستقذار فمثل الميتة فيها جهتان الاستقذار ونهي الشارع عن تناولها في حرمته  
لاضرر الناظر اليه الشارع وان اشتمل على الاستقذار إلا انه غير منظور اليه في التحريم وبه زال  
الاشكال بين التريفيين اهـ وما يؤيد في الشرعي ما نصوا على ان قضية التريفي الاول ان النجاسة  
كلها مستقدرة ولك منه في الكتاب الحى ولهذا يالنه من لا يعتقد نجاسته فلا فرق بينه وبين نحو  
الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا إذ يارم عليه الفور انتهى (قوله مستقدر يمنع صحة الصلاة الخ)  
وما اعترض به ابن القتيب وغيره الحد بانه حد النجس لا للنجاسة خلافا لما قاله النووي لان حقيقة  
تحريم ملازمة المستقدرات فهي حكم شرعي فكيف تقصر بالاعيان ود ان النجاسة تطلق على كل من  
الاعيان وعلى الحكم الشرعي لحدها بالاعيان صريح في ان النووي لم يرد بها معناه الثاني بل الاول هو  
حقيقته في أو مجاز مشهور على ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد وعرفا المتولى  
بأنها كل عين حرم تناولها على الإطلاق في حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرم تناولها للاستقذار  
ولا لضررها في بدن أو عقل غرض بالاطلاق ما يباح عليه بعض النباتات السميّة بحالة الاختيار حالة  
الضرورة فيباح فيها تناول الميتة وسهولة التمييز نحو دون الفاكهة فيباح تناولها معها وان سهل تمييزه في  
بعض الاعيان خلافا لبعض المتأخرين نظرا إلى ان شأنه عسر التمييز ولا يتجسس فيه ولا يجب عليه غسله  
وهذا القيد الذي قبله لا دلالة له في الاخراج كما اوضحت ذلك في شرح العباب ولا حاجة لزيادة امكان  
التناول ليخرج به الاشياء الصلبة كالخمر لان ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحل ولا بتحريمه والازم التكاليف  
بالجمال ولا حرم تناولها لحد الأدنى فانه وان حرم تناوله مطلانا في حالة الاختيار الخ لكن لا للنجاسة بل لحرمة  
ولا يرد عليه الحد الحى فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه إذ الحرمة تنشأ من ملاحظة الاوصاف  
الدائمة او العرضية ومعلوم ان الاولى لازمة للجنس من حيث هو لان الاوصاف الدائمة لا  
تختلف والثانية تختلف باختلاف تلك الاوصاف المختلفة باختلاف افراد الجنس وحيث قال لا بد  
له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثانية له من حيث ذاته تقتضي الطهارة لانها  
وصف ذاتي ايضا لا يختلف باختلاف الافراد الثانية له من حيث وصفه تقتضي احترامه وتوقيره وبحسب  
ما يلحق به لا شك ان الحرى في ثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احبارا ميتة حتى يمنع استعماله جرمته في  
الاستنجاء خلافا لبعض المتأخرين ولم تثبت له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فلها جاز افراد  
الكلاب على جيفته وحيث فلا اشكال في كلامهم وان ذلك لا يرد على الحد لان طهارته  
لحرمة الذاتية كغيره وان كان غير محرم باعتبار وصفه وبلا لاستقذارها ما حرم تناولها لا لما تقدم  
بل لاستقذاره كخاطر من وغيرهما من المستقدرات بناء على حرمة اكلاها وهو الاصح بلا ضررها  
في بدن أو عقل ما ضر العقل كالافيون والزعفران او الدين كالتبليات والارباب وسائر اجزاء  
الارض اهـ شرح حر وقوله كخاط ومن الخ أى ولو منه كان غلط أو يفسد ثم اراد تناوله وعلمه  
حيث لم تكن في معدتها كالريق في الفم فانه يجرى وكذلك الخطا ثم ما ذكر شامل لما لو اراد  
التبرك ببصاق من يمتد صلاحه فتناوله لنفسه أو لبعض الاطفال كان امر الولي بالبصق  
في فم أو فم ولده فيهم على الولي البصق في فم ويحرم على الولي التمكن من البصق في فم الطفل فليراجع  
وظاهره ايضا وان استكثيره كان اختلاطه لم يحصل به تذكيره وينبغي ان لا يكون مرادها فيما قصد

مستقدر يمنع صحة الصلاة  
حيث لا مخرج وبالحد

التبرك في الاول ولا يستهلكه في الثاني وقوله وسائر أجزاء الارض أي وإن كان قليلا لكن بالنسبة  
لن ضره ذلك كما صرح به في الاطعمة وعبارته ثم ولا يحرم من الطاهر إلا نحو تراب وحجر ومنه مدر  
وطفل لمن يضره وعلى ذلك جعل إطلاق جمع حريمه اه عرش عليه **(قوله)** يمنع محبة الصلاة إن قلت  
هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم في التعريف يؤدي إلى الدور لأن تصور النجاسة متوقف  
على هذا الحكم أعني كونه يمنع من محبة الصلاة من حيث أنه جزء من أمرها وهذا الحكم متوقف  
عليها لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ولا يقال إنه رسم لأن الشارح قال والحد الخ إلا أن  
يقال المراد بالحد ما قبل المد فشمّل الرسم اه **(قوله)** مسكر أي صالح للأسكار ولو باغتنامه لغيره  
فدخلت القطر من المسكر أو يقال مسكر أي ولو باعتبار نوعه اه سم على حج **(قوله)** كخمر بفتح الخاء  
المججمة وسكون الميم ومثناة وان لم تلحقها التاء يقال شربت الخمر بغير تاء وشربت الخمر بالتاء ومثبت  
بذلك لأنها تخامر المقل أي تغالطها ولأنها تخمره وتستره أو لأنها تركت حتى ادركت واختمرت  
والمراد بها حقيقتها وهي المتخذة من عصير العنب وإن كانت بياض حيات العنقود كان تخمرت فيها  
عثرته بأن عصرت لا بقصد الخمرية ولو مثله فهي التي أغلقت على التار حتى ذهب ثلثها لأن بعض الحنفية  
يقول طهرتها بالتار والحق بها غير ما من سائر المسكرات قياسا عليها لوجود الأسكار المسبب عن ذلك  
في كل منها ولا يشكل على الاستدلال بالآية عطفه على الخمر ما ليس نجسا اتفاقا لأنه استعمال النجس  
في معنويه وهو جائز عند الإمام الشافعي رضي الله عنه إذ الثلاثة المفروقة منها ما روضة بالاجماع فثبتت  
والكافي في قوله كخمر التمثيل فيدخل التيزاه برماوى **(قوله)** كنج بفتح الباء الموحدة كأي القاموس  
وأما بالكسر فهو أصل الشيء المتخذ منه ولا يرد أن يقال أن النجس والخميش عذران للأسكار  
فهما خارجان بقيد الأسكار فلا يحتاج في آخرهما إلى زيادة مانع وذلك لأنه قد صرح في  
المجموع بأن النجس والخميش مسكران اه شرح هر وعش عليه فتمل من هذا أنه كان الأولى  
لشارح أن يقول مسكرين بدل قوله مسكر إلا أن يقال التضمين يرجع لكل منهما اه لكاتبه  
ومن النجس الآفون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران ونحو ذلك من كل ما فيه تكدير  
ونقطة للمقل وإن حرم تناوله لذلك قال شيخنا القفاي ومنه شرب الدخان المعروف الآن قال شيخنا  
وهو كذلك لولي به أسوة قد قيل أنه يفتح مجارى البدن ويؤثر ما قبل المواد المضرة ويقش عنه الرمل  
والتافيس ونحو ذلك وربما أدى إلى السمي كما هو مشاهد وقد أخبرني من اتق به أنه يحصل منه دوران الرأس  
وضروء أكثر من ضرر المكيور الذي حرم الزركشي أكله وقال شيخنا البالي شر به حلال وحرمة  
لأنه لا يضر طاريا وقال شيخنا سئل ليس يحرم ولا مكروه وأقره شيخنا الشيرازي اه برماوى  
وقوله من النجس والآفون الخ لعل هذا تعريف من قلم الناسخ وحق العبارة أن النجس والآفون الخ هو ذلك لأن  
النجس حقيقة مستقلة بمقابلة لذلك كورات في المصباح النجس مثال قلن نبات له حب يخطئ العقل ويورث الخبال  
وربما أسكر إذا شربه الإنسان بعد ذره وهو قال أنه يورث النسيان اه **(قوله)** ولا الخميش المذاب أي لكن  
لو صار في مذهب شدة مطروصا مسكرا حرم وصار نجسا عنه الطيلواى اه شورى والبولغة بالظاء  
المشافة أو الرأى المعجمة نجسة خلافا للامة الخطيب وأما الكشك فظاهر ما لم يصر فيه شدة مطر بآيضا  
وإلا فهو نجس اه برماوى **(قوله)** نظر لاصلها لو صار في الخميش المذاب شدة مطر بآيضا  
النجاسة كالسكر المانع المتخذ من خبز ونحوه وقال شيخنا الطيلواى وغالف هر ثم جزم  
بالموافقة اه سم وفي الأيماب لو انتفتق الشدة المطرية عن الخمر لجودها ووجدت في الخميشة  
لنوحها قالنى يظهر بها الخمر على نجاستها لأنها لا تطهر إلا بالتخلل ولم يوجد جسد ونجاسة نحو  
الخميشة إذ غابتا عنها صارت كالخمر الذى وجدت فيه الشدة المطرية اه عرش على هر **(قوله)**  
ايضا نظرا لاصلها أي فساكن ما إذا حال إسكاره كان نجسا وإن جرد وما كان جامدا حال  
الاسكار يكون طاهرا وإن اتعاج للخميش المذاب وكالكشك المسكر حال جوده والحاصل أن ما فيه شدة

(مسكر مائث) كخمر  
وخرج بالمائع غيره كنج  
وخميش مسكر فليس بنجس  
وان كان كثيره حرما  
ولا ترد الخمر المعقودة ولا  
الخميش المذاب نظر لاصلها

مطربة نجس سواء كان مائعا أو جامدا قال كذا الجامد لو صار في شدة مطربة كان نجسا وقد يقال  
 فيه شدة مطربة وهو جامد إن كان مسكرا قبل جوده كان نجسا كالخمر المذمومة والافوطاير كالكمك  
 وما لا شدة فيه غير نجس مائعا أو جامدا فاقطاع ما منع منه إن ارى بالمسكر ما فيه شدة مطربة لا لا انطى  
 للعقل اهـ حل (قوله) وكلب وخنزير) فرع قال سمع على حج الظاهر أن المالك الذي أصابه منظر لم يسبه  
 مع التراب يجوز له دخول المسجد محملا باعتقاده لكن هل للعاكم منه لتصرفه بدخوله حيث ينلوث  
 المسجد منه فيه نظر انتهى أقول قلت الأقرب لا يمنعه لتصرفهم بأن ما وقع بتقليد جميع لا يترتب من  
 الحاك على صاحبه وإن دعوى الحسبة لا تدخل في الأمور الاجتهادية وقد يقال يحتل أن عمل ذلك فيما  
 ضرره قاصر على المقلد كالموس فرجه ثم صلى فليس للشافعي الاعتراض عليه اماما يفتدى ضرره  
 الى غير المقلد كما هنا فلا مانع من أنه يجب على الحاك منعه ونقل عن فتاوى حج أن له منتهى حيث  
 خيف التلوث ويوجه ما في به أن عدم منعه يلزم عليه إفساد عبادة غيره اهـ وهو تصرف بالاحتياط الثاني  
 وهو ظاهر اهـ ع ش على مر (قوله) أيضا وكلب وخنزير) في شرح شيخنا ابن حجر الإرشاد مانعه  
 وتجب إراقة ما وقع فيه فور أن ارى باستعماله والإسنت كذا اثرات نجاسات إلا نحو الخنزير غير المحرمة فيجب  
 إراقتها فور اطلاقه لطلب النفس تنالها وإلا إذا عصى بالتنجيس بأن تصبغها في بدن بلا حاجة كوطء  
 مستحاضة قال ابن العماد ونجس ثوب غيره أي ولم ينقصه الفسل أو خرجت نجاسة من الميت أو ضاق  
 الوقت أو رأى نجاسة في المسجد اهـ وعبارة ابن العماد في أحكام المساجد وجب تطهير المسجد من النجاسة  
 على الفور انتهت اهـ سم (قوله) ولو لم يعلم (الغاية للتعميم لا مرد لعدم خلاف في خصوص المعلم كما يعلم من  
 شرح الأصل (قوله) طهور إنا أحدكم (الخ) قال النووي في شرح مسلم الأشهر فيه ضم الطاء ويقال يصبغها  
 لغتان هكذا بخط شيخنا الزبدي وقول الخ لى أى طهره ظاهر في الفتح لأن المظهر هو الآلة ومحمل الضم  
 بأن يراد به الفعل المظهر اهـ ع ش على مر (قوله) لأنه أو أحال من الكلب) أى نجاسته ثابتة بالقياس  
 الأولى ولم يستدل بقوله تعالى والحم خنزير فإنه رجس كما استدلل به الماوردي حيث جعل ضمير فانه  
 راجعا للضاف اليه وهو الخنزير وإن كان الأكثر رجوعه للضاف لأنه محتمل رجوع الضمير إليه بل  
 هو الظاهر لأنه المحدث عنه فبدل على نجاسة فيه بعدد وهو لا يدل على نجاسة جملة في حال حياته ومن ثم قال  
 النووي ليس لنا دليل واضح على نجاسته أى لأن دلالة هذه الآية غير واضحة لأن الدليل إذا طرأ إليه  
 الاحتمال سقط به الاستدلال اهـ (قوله) لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال) أى مع تاقى الانتفاع به فيقتد  
 هذا المنع ليس بالنجاسة فلا ترد للحشرات لأن منع اقتنائها لعدم نجاستها شيخنا (قوله) ولا تنسوب  
 إلى قتله) ظاهره ولو كان عقورا لكن في الباب في باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره  
 اهـ سم على المنهج اهـ ع ش على مر واما الكلب فيحرم قتل غير العقور منه سواء كان فيه نفع أو لا كافي  
 شرح الإرشاد لابن حجر (قوله) من غيره) أى مع غير كل وإنما قصره على ذلك لأن فرع كل مع الآخر  
 دخل في الكلب والخنزير قالوا لوعة (إعماي) لدفع إهلام أن فرع كل مع الغير ظاهر مع وقوعه على التكرار  
 اهـ شيخنا وشمل الغير الأدنى وهو كذلك إن كان على غير صورة الأدنى اتفاقا كان على صورة  
 الأدنى ولو في نصفه الأعلى فاقى شيخنا الرمي كوالده بطهارته وثبوت سائر أحكام الأديمين ثم قال  
 وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات كدخوله المسجد وعدم  
 النجاسة بسبه مع الرطوبة وعدم تجنيس نحو ما منع بسبه صحة صلاته وإمامته واعتكافه وصحة فتاواه وترويه  
 مؤلفه وصايمه يعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته ونسبه أو أنه لو لم يمتد له أو لا دونه عدم  
 قتل قاتله واختلف فيما يجب فيه على قاتله قتل دية كاملة أو قتل أو سبط الديات وقبل أحسنها قبل قيمته وقال  
 الخطيب ينع من الولايات وقال حج يجوز أن يترى إذا خاف العتق قال شيخنا بانه ممن أمه أو لا دمو مال

(وكلب) ولو لم يعلم الخبر  
 طهور لأنه أحدكم الآتي  
 (خنزير) لأنه أسوأ  
 حالا من الكلب لأنه لا  
 يجوز اقتناؤه بحال ولأنه  
 مندوب إلى قتله من غير  
 ضرر فيه (وفرع كل)  
 منهما مع غيره

الوجوبية كاملة (قائدة) ونظمهم أحكام الفروع، والله أفجع أبواب الفقه بقوله  
ينبع الفرع في انساب أباه • ولأم في الرق والحرية  
والذكاء والافتقار إلى الأعلى • والذي أشد في جزاء وديته  
وأخص الأهلين وجسار ذبحا • ونكاحوا الأكلوا الأضحية

وبذلك علم أن السكاب بين آدمين طاهر ولا يغير تغير صوته كالمخ وان آدمي بن كابين نجس قطعا  
ويظهر أنه يجري فيما روي عن شينا الرولي من إطفاء حكم الطاهر في الطهارات إلى آخر ما مر منه فراهبه  
وذكره من بعضهم أن آدمي بين شتاين يصح منه أن يخطب ويؤم بالسر ويجوز ذبحه وأكله أو قبضه أن  
الآدمي من جروان البحر كذلك وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سمك وآدمي له حكم آدمي أم ومقتضاه  
حرمة أكله وظاهره بجهادته، كلف القاتل كذا في قوله أم قول علي المحلى (قوله) وهذا الولي من قوله  
وفرعها (وجه الأولوية أن المتبادر من فرعها أنه تولد بينهما إلا يشل المتولد منهما مع حيوان آخر أم  
شينا (قوله) تبأ لاصلة للراد بصله البين الذي انفصل عنه لا بد منه هو الأصل فكيف يكون فرعها  
والحاصل أنه أصل باعتبار التناقض، ففرع باعتبار أنه أصل من غيره أم شينا (قوله) بخلاف في غيره أي  
وقد خرج من آدمي بعد التسع فإن شرح قبلها فنجس بخلاف البين فانه طاهر أم شينا ف وعبارة عرش  
(فرع) إذا قلنا بطهارة المني يخرج من آدمي في عوصح • بين وفيه صفات التي قبل هو طاهر وقد  
يقال هو نجس لأن هذا ليس بنيا لأنه لا يمكن قبل التسع • تلك الصفات ليست صفات التي لانها إنما تكون  
صفاته إذا وجد في حد المكان والأصل في الخارج من البطن النجاسة انتشرت ولو بالاشخص ولم يفسل عنه  
تنجس منه وإن كان مستجمر بالأحجار وعلى هذا لوجامع رجل من استنجت بالأحجار تنجس منها ويحرم  
عليه ذلك لأنه نجس ذكره أم شرح مر وقوله من استنجت بالأحجار وكذا لو كان هو مستجمر بالحجر  
فيحرم عليه جامعها يحرم عليها تحكيه ولا تصير ناشئة بالامتناع وعليه فلو قد الماء امتنع عليه الجاع ولا يكون  
فقد عذرا في جوارحه نعم أن عاف الزنا تجهه عذرا فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالحجر الرجل  
أو المرأة أو يجب عليها في هذه الحالة التمكن فيها إذا كان الرجل مستجمر بالحجر وهي بالأمه أم شينا عليه  
(قوله) لذلك أي تبأ لاصلة وظاهر كلامهم هناك لا يشترط طهارة المني كونه خارجا من محل معتاد  
أو عما قام مقامه مستحكما أولا أم حل (قوله) ثم يصلي فيه (قال بعضهم ولا يتم الاستدلال به الأعلى  
القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم واجب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة  
فضلاته صلى الله عليه وسلم لأن منية عليه الصلاة والسلام كان من جماع فيخاطب مني المرأة فلو كان منيها  
نحسالم يكتف فيه بفركه لا لاختلاطه منية فينجسه وقد أوضحت ذلك في شرح العباب أم شرح مر  
(قوله) وميتة غير بشر أي آدمي ومنه الجن والملائكة بناء على أنها اجسامها ميتة وهو الأرجح وأما على  
القول بأنها أشباح ثورية تنعدم بمجرد موتها كالفيلة فالمراد أنها تنعدم طهارة أم رماوى (قوله) وجراد  
مشق من الجرود هو اسم جنس واحد جرادة يطلق على الذكر والأنثى وهو يرى ويحمر وبعضه أصفر  
وبعضه أبيض وبعضه أحمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها وإذا أراد أن يبيض التمس المواضع  
الصلب وضربها بذنبه فتخرج فيلقي بفضه فيها ويكون حاضنها هو مياؤه ستة أرجل بدان في صدره وقائمتان  
في وسطه ورجلان في مؤخره وطرف رجله صفرا وإن وفي خلفه عشرة من جبارة البوادي وجهه فرس  
وعين فيل وعقن ثور ورقن أبل وصدرا سدو بطن عقرب وجنا حافر وغذا جمل ورجل نعامه وذنب  
حية وليس في الحيوانات أكثر افسادا منه ولعابه سم على الأشجار ولا يقق على شيء إلا  
افسده أم رماوى (قوله) لحمرة تناولها أي من غير استئذان فيها فلا يرد نحو الباقين من غير  
ضرر فلا يرد ما فيه ضرر كالسميات أم شينا (قوله) أما ميتة آدمي (الخ) أي على الاظهر في ميتة

تفيا بالنجس وهذا أول  
من قوله وفرعها (وميتة)  
تبأ لاصلة بخلاف مني غير ما  
لذلك الخبر الشيخين عن  
طائفة أنها كانت تحل المني  
من ثوب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ثم يصلي فيه  
(وميتة غير بشر وسمك  
وجراد) لحمرة تناولها قال  
تعالى حرمت عليكم الميتة  
والدم أما ميتة لبشر

الآدمي اه على وعقابه أن الميت نجس وبه قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه تستقى الانبياء قال بعضهم والشهداء وهل يطهر بالنسل على هذا القول قال أبو حنيفة والبقوى من انما اتاها يطهر ومقتضىذهب خلاه اه قل عليه **(قوله وتاليه)** وهما الملك والجراد وسواهما باصطياه ام يقطع راس ولو عن لاجل ذبحه من الكفار أم حنبل انه اه شرح مر **(قوله)** ولقد كرمنا بني آدم قال ابن عباس رضي الله عنهما بأن جمعهم يا كرون بالأيدي وغيرهم يأكل بفيه من الارض وقيل بالمقل وقيل بالانفاق والتبزيو والخط والقيم وقيل باعتدال القامة وامتدادها وقيل بحسن الصورة وقيل بالرجال بالاحياء والنساء بالذوات وقيل بتسلطهم على جميع ما في الارض وتسخيرهم له وقيل بحسن تدبيرهم امر المعاش والمعاد وآدم بمد الهرة أو البشير ويقاله أبو محمد بن النضر الذي خلقه الله تعالى يده ونفخ فيه من روحه واجعله ملائكة واسكنه جنه وعليه من الاسماء الملقبة الملائكة المقربون وجعل الانبياء من نسله وهو اسم عربي مشتق من ادم الارض اى وجهها او من الادمة وهي السمرة خالق يوم الجمعة وتذبت فيه الروح يوم الجمعة واسكن الجنة يوم الجمعة ونبي يوم الجمعة واهبطه من الجنة يوم الجمعة وتيب عليه يوم الجمعة واجتمع بمحرم يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من العمر اربع سنين على ما قيل اه برماوى ولم يمت حتى بلغ ولده ولده وله اربعين الفا وعاش سبع واه بعده سنة وقبل ثلاثة ايام ودفنت بجنبه اه يحسب على عبد السلام **(قوله وقضية تكريمهم)** اى وقضية عوم تكريمهم في الالية اذ لم يرد تخفيض اه قل على المحل **(قوله فالمراد بنجاسة الاعتقاد)** اى فسادها فهو يجوز فان النجاسة لا تكون في الاعيان اه برماوى **(قوله بالنجاسة الايدان)** فديقال هذه الآية في المشركين الاحياء والكلام هنا في الموق اه عرش **(قوله)** الزائلة الحياية بغير ذكاة شرعية) يرد عليه جتين المذكاة الذي لم تحله الحياية لانه لا حياية زائلة مع انه ظاهر يحل اكله كالمعلقة والمضغة فانه يحل اكلها على المعتد اه شوبرى بالمعنى واجب بان المراد بالزائلة الحياية المدومة الحياية فيصدق بعدم وجود حيايتها راسا اه شيخنا ح ف وقول الشوبرى فانه يحل اكلها على المعتد المعتد ضعيف فالتى في شرح مر في كتاب الاطعمة أن المضغة لا يحل اكلها ومثلها المعلقة بالاولى وعبارته هناك ولا بد في المحل اى حل الجنين ان تكون الذكاة مؤثرة فيه فلو كان مضغة لم تنبئ بها صورة لم تحل انت **(قوله بغير ذكاة شرعية)** ومن المذكاة ذكاة غير شرعية غير المأكول إذا ذبح والمأكول إذا ذبحه من لا تحل منا كعته كجوسى او محرم والمذبح صيد اه حل **(قوله وان لم يسلم دم)** اى وإن كانت عمالا نفس له سائلة فهو غايه في قول المتن وميته غير بشر وليس غايه في الترفيف والغرض الرد على الفقائل القائل بطهارة هذه الميتة ويمكن جعله غايه في مدخول غير وهو الذكاة الشرعية فكانه قال اما ما زالت حياية بذكاة شرعية فهو طاهر وان لم يسلم دم عند الذبح ويكون الغرض ايضا الرد على الفقائل القائل بان المذكاة التى لم يسلم دمها وقت الذبح ميتة نجسة اه شيخنا **(قوله فلاحاجة إلى أن يستقى منها جتين المذكاة الخ)** اى لان الشارع جعل ذلك ذكاة اه ح ف **(قوله بالضغطة)** اى الزحمة والالجام الى حائل يقال ضغطة ضغطا من باب فغز ح الى حائل وعصره وميته ضغطة القبر اه برماوى **(قوله ودم)** بتخفيف الميم وتشد يدها اى ولو تحلب من مملوك وكبدو طحال لقوله تعالى اودما مسفوحا اى سائلا وخرج بالمسفوح الكبد والطحال وأما الدم الباقي على اللحم وعظامه من المذكاة فتجس معفو عنه كما قاله الحليى ومعلوم أن المعفو لا ينافى النجاسة فراد من عبر بطهارته انه معفو عنه اه شرح مر وقوله فتجس معفو عنه صوره بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذى لم يختلط بشئ كالو دحت شاة وقطع لحوايق عليه اثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما فعل في البقر التى تدس في المحل المدلك بها الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يبقى عنه وان قل لا تخلطه باجنبي وهو تصور حسن فليتنبه له ولا فرق في عدم المعفو عما ذكر بين الميتة كالجزار ونحوه اه عرش

وتاليه فطاهر لحل تناول الآخرين ولقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم في الاول وقضية تكريمهم أنه لا يحكم عليه بنجاستهم بالمرت وسواء المسلمون والكفار وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد بنجاسة الاعتقاد أو اجتنابهم كالتجسس لا نجاسة الأبدان والمراد بالميتة الزائلة الحياية بغير ذكاة شرعية وان لم يسلم دم فلا حاجة إلى أن يستقى منها جتين المذكاة والصيد الميت بالضغطة والبصير التاد الميت بالسهم (ودم) لما من من تحريمه ولقوله تعالى اودما مسفوحا أى سائلا بخلاف غير

عليه (قوله ايضا) دم يستقي منه المني اذا خرج على لون الدم اهـ (قوله وكبد) أي وإن سقي و صار  
كالمه فبما يظهر اهـ ع (قوله لأنه دم مستحيل) لك أن تقول كونه كذلك لا يقتضي نجاسته بل دليل المني  
والبن إلا أن يجاب بأن المراد دم مستحيل إلى فساد لا إلى صلاح تأمل اهـ (قوله وقه) حاصل ما يقال  
فيه أنه قسمان قسم يدخل من خارج ثم يخرج بعد ذلك فتي جاوز في دخوله مخرج الحاء ثم خرج فهو نجس  
وإن لم يصل إلى المعدة وقسم يخرج من داخل كالبلغم فلا يكون نجسا إلا أن يخرج من المعدة وأما إن كان  
من فوقها ولو من الصدر فليس بنجس اهـ شينا عبارة شرح رم والبلغم الصاعد من المعدة نجس بخلاف  
النازل من الرأس أو من أقصى الحلق أو الصدر فإنه طاهر والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة  
كأن يخرج وقتا بصفرة إلا أن كان من غيرها أو شك في أنه منها أولا فإنه طاهر نعم لو ابتلى به شخص  
فالظاهر كافي الروضة انتهت وقوله فالظاهر كافي الروضة اهـ أي وإن كثروا لافرق بين أن يسيل على  
ملبوسه أو غيره لمصلحة الاحتراز عنه ويضي أن لا يفي عنه بالنسبة لغير ما ابتلى به إذا هـ بلا حاجة أشدا  
من قول سم على حج أنه لو لمس نجاسة معقوا عنها على غيره فالظاهر أنه لا يفي عنها في حقه حيث كان منه  
بلا حاجة بل المعنى وليس من ذلك ما لو شرب من إناء فيه ماء قليل أو أكل من طعام ومش المعلقة مثلا  
بقمه ووضف في الطعام فإن الظاهر أنه لا نجس ما في الأنا من الماء ولا من الطعام لمصلحة الاحتراز عنه ولا  
يلزم من النجاسة التجسس فلوا نصب من الطعام شيء على غيره لا نجسه لأننا لم نحكم بنجاسة الطعام بل هو  
باق على طهارته اهـ ع (قوله وإن لم يتغير) أي وإن لم يخرج متغيرا ولو ما فوق القلتين خلافا  
للأستوى حيث ادعى أن المادون القلتين يكون متنجسا لأنجاسه بظاهر بالمكثرة قياسا على الحب وفرق  
بأن تأثير الباطن في المانع فوق تأثيره في غيره اهـ ح ل فالعامة لتعميم بالنسبة الذي لم يبلغ القلتين ولرد  
بالنسبة لما بينهما تأمل (قوله ايضا) وإن لم يتغير أي لأن شأن المعدة الأحالة فلا يجب تسبب فم من تغاير  
مغلظا قبل استحقاقه ولا دوره كذلك ونقل عن العلامة أنه لو وجوب تسبب الفم في غير المستحيل لكن  
الذي في شرحه خلافه وقال العلامة حج بوجوب تسبب اليد أيضا في غير المستحيل ولو ابتلى شخص بالقي  
عني عنه منه في الثوب والبدن وإن كثرت كدم البراغيش وكذا من ابتلى بسلان الماء من فيه وهو نائم وإن غلبت  
نجاسته بأن كان من المعدة يعرف ذلك بتغيره قال في المجموع وسألت الأطباء عنه فأنكروا كونه من المعدة  
ومثله بالأولى ما لو ابتلى بدمي لثته والمراد بالابتلاء بذلك أن يكثر وجوده بحيث يقل خلو منه والبلغم  
الصاعد من المعدة نجس بخلاف النازل من الرأس أو من أقصى الحلق أو الصدر ويقال له النخامة بالميم أو العين  
وقيل الثاني إسم للنازل من الرأس (قائمة) يستقي من التي غسل النحل فهو طاهر لا نجس معقو عنه لما قيل  
أنه يخرج من فم النحلة هو الأصح وقيل من درهما فهو مستقي من الروث وقيل من تدخين صغيرين تحت  
جناحها فهو مستقي من لبن ما لا يؤكل اهـ برماوى (قوله كالنفاط) في هذا الصنيع شيء حيث قاس عليه وهو  
مقيس كما ذكره بعد فليراجع القياس على المقيس اهـ شبروى (قوله أيضا كالنفاط) أي قياسا على النفاط  
ولعله لم يجعل التي مقيسا على البول بل جعله مقيسا على النفاط لأنه أشبه به من البول اهـ ع (قوله وروث)  
أي ولو لم يطر ما كرر أو عا لانس له سائلة أو سميكة أو جرادا وروث والذرة مترادفان وقال النووي  
الذرة عتصة بالآدمى وروث آدم وقال غيره الروث عتص بالآدمى وفي المحكم أنه عتص بذى الحافر  
والذرة بكسر الدال المعجمة بوزن كلمة اهـ برماوى وشمل الروث فضلاته صلى الله عليه وسلم وهو ما  
صححاهو محل القائل بذلك إلا أخبار التي يدل ظاهرها الطهارة كعدم إنكاره للذي شرب أم أين بوله على  
التدوى لكن جزم به البلغوى وغيره بطهارتها ومحبة القاضي وغيره ونقله العمراني عن الحرانيين  
ومحبة السبكي والبارزى والزركشى وقال ابن الرفعة أنه الذي اعتقده وألحق الله به وقال البقيني أن به الفتوى

السائل كطحال وكبد  
وعطفة (وقبح) لأنه دم  
مستحيل (وقه) وإن لم  
لم يتغير كالنفاط (وروث)

وصحبه الناباني وقال انه الحق وقال الحافظ ابن حجر تكاثرت الادلة على ذلك وعده الامم في خصائصه فلا يثبت الى خلافه وان وقع في كتب كثير من النافذة فذا استقر الامر من ائمتهم على القول بظهارها اه  
 وافق ابو الوليد رحمه الله تعالى وهو المعتبر وهل تزرعه على افة عليه وسلم متاعا على الاحتجاب ومنه النظافة  
 قال الزركشي ويغني طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء وهو المعتد سواء قبل البقرة او بعد ما نازعه  
 الجهرى في ذلك اه شرح حر (قوله) نعم ما ائناه الخ استدرك على كل من اتى من الروث اه شيخنا (قوله)  
 من حب متصلب) اى صلابته باقية بحيث لو زرع لنبت وكذا ما ائناه من بيضة ابتلاه بحيث لو حصدت  
 لفرخت ويزر الفز وهو البيض الذى يجمع منه دوا الفز طاهر وكذا نسج المتكبت على المشهور اه برماوى  
 وعبارة التحفة وعن العدة والحاوى الجزم بنجاسة نسج المتكبت ويؤيده قول الفز الى والفز ويقى انه من  
 لها بما مع قوله انها تتدنى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله السبكي والاخر على اى لان نجاسته  
 تنوقد على تحقق كونه من لها بما وانها لا تتدنى الا بذلك وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وانى بواحد  
 من هذه الثلاثة انتبت (قوله وبول) والحصة التى تخرج عنه ان يقضى انعقادها منه ففى نجسة والا وهى  
 منتجة اه حل وعبارة رسم (فرع) افى شيخنا الرمل بظهاره الحصة لا حبال انها حجر خلقه الله فى هذا  
 المحل وليس منعقد من نفس البول الا ان يشهدوا احدهم اهل الخبرة بان عقادها من نفس البول فيحكم  
 بنجاسة عينها اه انتبت (قوله بمجمعة) قال الدميرى فيه ثلاث لغات اقصمها اسكان الدال وانثاء كرها  
 مع تشديد الباء وانثاء كرها مع تخفيف الباء كشجى وعهى اه رشيدى (قوله فى قصة على) اى لما قال كنت  
 رجلا هذا ابدالين معجمتين اى كثير المذى وكنت اذا امدت اغشلت حتى تشقق ظهري فاستحييت ان  
 اسأل التى حلى افة عليه وسلم عن ذلك لقرب ابنته منى فاهرت المغيرة فى رواية المقدادى فى رواية عمارا  
 فاه عن ذلك بمحض فى فقال ينسل ذكره وبتوضاً اه برماوى وقوله ينسل ذكره اى ما صابه من الذى كما  
 فى رواية اذا امدى الرجل غسل الحشفة فلا تجب المجاوزة الى غير محل وفى رواية عن مالك واحد ينسل  
 ذكره كله لظاهر الاطلاق فى الحديث وهل غسل كله على هذا معقول المني والتمديد ابدى الطحاوى له  
 حكمة وهى انه اذا غسل الذكر كله تقلص فبطل خروج المذى كفى الضرع اذا غسل بالماء البارد ينفرد  
 الان الى داخل الضرع فيقطع خروجه وعلى القول بالتعبد تجب النية اه قسطلاني على البخارى (قوله)  
 وهو ماء ابيض رقيق) فى تعليق ابن الصلاح انه يكون فى الشتاء ابيض فثيبا وفى الصيف اصفر رقيقا وربما  
 لا يحس بخروجه وهو اغلب فى النساء منه فى الرجال خصوصا عند هيجانن اه شرح حر وفى قول على  
 المحل نعم يعنى عنه لمن ابلى به بالنسبة للجماع اه ذكر علماء التشريع ان فى الذكر ثلاث مجارى مجرى  
 للمنى ومجرى البول والودى ومجرى بينهما للمنى اه حل وفى قول على المحلى مانعه وفى كلام الشارح  
 وغيره نظر شيخنا حر وحججه غير هو ان هذه المجارى الثلاثة من فرج الآدى لافى فرج البهيمة وهو  
 المعروف المشاهد ثم رابت عن البلقين انه ليس للبهيمة لا منفردا ل البول والجماع فراجعه اه (قوله)  
 بمجمعة) عبارة شرح الارشاد والشهاب ابن حجر بمجمعة ساكنة ويقال بالمجمعة وبكسر الدال  
 مع تشديد الباء انتبت اه رشيدى وقوله كالبول هلا قاسه على المذى لانه اشبه به ولطفاه على البول  
 لوضوح دليله اعنى صوبا عليه ذنوبا من ماء وقيل قاسه على البول لان كلاهما يكون للصغير  
 والكبير والمذى خاص بالكبير اه شيخنا (قوله حيث استمسكت الطيعة) اى يبس ما فيها فلا  
 يخرج بسهولة اه شيخنا عن القليوبي على المحلى (قوله) او عند حل شئ ثقيل) اى فلا يختص  
 بالبالغين واما المذى فيعتمد اختصاصه بهم لان خروجه ناشئ عن الشهوة اه عى على حر  
 (قوله) ولان ما لا يؤكل) اى بخلاف بيضه ومنه فانها طاهران والفرق بين منى وبيض ما لا يؤكل  
 حيث حكم بطهارتهما وبين لينة حيث حكم بنجاسته ان كلا من المنى والبيض اصل حيوان طاهر بخلاف

مثلة كالبول نعم ما ائناه  
 الحيوان من حب متصلب  
 ليس بنجس بل متنجس  
 ينسل ويؤكل (وبول)  
 للامر بصب الماء عليه فى خير  
 الشيخين المتقدم اول الطهارة  
 (ومذى) بمجمعة للامر  
 ينسل الذكر منه فى خير  
 الشيخين فى قصة على رضاه  
 عنه وهو ماء ابيض رقيق  
 يخرج غالبا عند ثوران  
 الشهوة بغير شهوة قوية  
 (ودوى) بمجمعة كالبول  
 وهو ماء ابيض كدر نعيم  
 يخرج اما عقبه حيث  
 استمسكت الطيعة او عند  
 حل شئ ثقيل (ولبن)  
 ما لا يؤكل

الابن فانه مرءاه والاصل افرى من المرقاه حل (فرع) سائر اليوض طاهر ولو من غير ماء كول وان استحال دما بحيث لوحضت لفرخت ولكن يحرم اكل ما يضر كبيض الحيات وكلها بالاضاد الابيض القمل فبالطه المشالة اه قل على الجلال وعبارة ابن العباد في المغفوات مع شرحها لم

بيض الحداء وبيض الصقر حل فكل • • • • • يرض الغراب وكل من يرض بومته والسهلضة كذا التماسح مع بول • • • • • حكم يرض الغراب في جواز كدوكل من يرض لفوته يفتح اللام وكسرهما العقاب ومثل ما ذكر يرض كل ما لا يؤكل له كذا التراوي في المجموع صفته حيث قال فيه في باب النجاسة ان قلنا بطهارة مني ما لا يؤكل له فيه طاهر يجوز اكله بخلاف لانه غير مستقدر وفي الجواهر النعملي لا يرضى بحر منه لانه حرم يجوز اكله وهو طاهر كلام المذهب في باب البيع حيث قال يجوز بيع يرض ما لا يؤكل له من الجوارح لانه طاهر متنع به وهو الحيوض لامتنة فيها غير الاكل انتهت (قوله) لانه يستحيل في الباطن كالدمل الدليل في الحقيقة والقياس وهذا التعليل بيان الجامع فكانه قال بجامع الاستحالة في البطن في كل وان كان الدم مستحبلا عن الماء الابن عن الدم اه (قوله) اما لبن ما يؤكل الخ اي ان انفصل منه بعد تذكته او انفصل في حياته ولو من ذكر كالثور او من بولت غير ما كول كخزير من شاة فان انفصل بعد موته من غير ذكاة نجس ولكن كما ميتة نجسة والا كجراد لو كان له لبن فينبغي طهارته لانه نهي للخروج كالبض وقال بعضهم بنجاسته اه فليؤن على المحلى وفي اللبن نسخ فضائل نظمها شيخنا بقوله :

وسيمة في لبن قد حصلت • • • • • من من اقه علينا العظام

غذى وري دسم والدوا • • • • • عطوة سيل مساخ ادام

اه مدابني (قوله) اما لبن ما يؤكل الخ اي سواء خرج من صغير او كبير ذكر او انثى وعبارة شرح مر ولا فرق بين لبن البقرة والعجوة والثور والعمل خلافا للفتني ولا بين ان يكون على لون الدم او لوان وجدت فيه خواص لبن كظفيرة في المني اما ما اخذه من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا كافي للمجموع ولا نفع طاهرة ويح لبي في جوف نحو سخة في جلدته تسمى انفة ايضا ان كانت من مذكاة لم تطعم غير الابن وسواء الابن لبن امها ام غيره شربته ام سقى لها طاهر اكان من نجسا ولو من نحو كلبة خرج على ميتته حالا أم لا ولا فرق في طهارتها عند توفر الشروط بين مجاوزتها زمانا تسمى فيه سخة اولافيا يظهر وقد ذكرت الفرق بينه وبين الفضل من بول الصبي بعد الحولين وان لم يأكل سوى اللبن في شرح الباب نعم يعني عن الجنب المعمول بالانفة من حوران تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كافي به والدوحة انه تعالى اذمن القواعد ان المشقة تجلب التيسير وان الاسر اذا ضاق اتسع وقد قال تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج وصرح الاثمة بالمفوع عن النجاسة في مسائل كثيرة المشقة فيها اخف من هذه المشقة اه شرح مروا الانفة ما كونه وكذا ما فيها ان اخذت من مدبوح لم يأكل غير الابن وان جاوز سنتين كالانفصاء اطلاقهم والفرق بينه وبين الفضل غير خفي امعش عليه وكتب عليه ايضا قوله نعم يعني عن الجنب المعمول بالانفة الخ مراده بالفوط الطاهرة كما ذكرهم مر على الباب فنصح صلاة دامه ولا يجب غسله منه عند ارادة الصلاة وغير ذلك محل بلحق بالانفة الخبز المحبوز بالسرجين أم لا الظاهر الالحاق كانه من الزايد بالدرس فليراجع اه (قوله) ان يكون منشوة (قوله) امر باء اي الغذاء الذي يربي به اشيتنا (قوله) الصميري هو ابو القاسم عبد الواحدين الحسين الصميري يفتح الميم وضمه انسية الى صمير نهب بالبصرة عليه عدة قرى فقهه على المارودي وجماعة واخذ عنه كثيرا برامى (قوله) والوجه الاول فطم ان الصغيرة طاهرة ولا يشك على منى الصغيرة حيث حكم بنجاسته لان الملاحظ في طهارة الابن كونه غذاء وهو حاصل مع الصغر ونم كونه اصل ادنى ولا يكون كذلك إلا اذا كان في سنة (فرع) لو شك في الابن من ما كول او لدى اول

غير بشر) كلبن الان لان لانه يستحيل في الباطن كالدمل اما لبن ما يؤكل ولبن البشر فطاهر ان اما الاول فلقوله تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين واما الثاني فلانه لا يليق بكرامته أن يكون منشوة نهسا ولا فرق بين الاثني الكبيرة الحية وغيرها كاشتمه تعبير الصميري بلبن آدميين والادميات وقيل لبن الذكر والصغيرة والميتة نجس والوجه الاول وجري عليه جماعة لان الكرامة الثانية للبشر الاحل شربها للكل وتعبير جماعة بالادميات الموافق



فهو طاهر خلافاً للآثار لأن الأصل الطهارة اه شورى (قوله تعالى لهم السابق) هو قوله فلا يليق بكرامته  
 ان يكون منقوشاً نجساً اه شيخنا (قوله من نحو الجرعة) عبارة شرح مر وجرة ومثلها سم الحية  
 والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العماد ويحل الصلاة بلسمة الحية لأن سمها يظهر على عل اللسمة  
 لا العقرب لأن ارتباطه بنفوس في باطن اللحم وتبع السم في باطنه هو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها  
 بالحية دون العقرب هو الوجه إلا أن علم ملاقة السم للظاهر هو الملاقاء الظاهر لسمها وحل ما تقدم في  
 المرارة بالنسبة لما فيها ما هي فتجسه كالكرش فظهر بفسلها وما المرارة التي توجد في المرارة وتستعمل في  
 الأدوية فينبغي كإلحاقه في الخادم نجاستها لأنها تجسدت من النجاسة فأشبهت الماء النجس إذا انعقد لمحا انتهت  
 وقوله وحل ما تقدم في المرارة فلم يعب في ظاهر المرارة بل بالمرقوهي اسم الماء الذي في الجملة والجملة تسمى  
 مرارة وعليه فلا حاجة للتقييد عبارة المختار المرارة التي فيها المرارة اه ع ش عليه (قوله ايضاً من نحو  
 الجرعة) بكسر الجيم وهي ما يخرج به الجير ونحوه ليجتر عليه أي يأكله تانياً واماًقة الجير وهي ما يخرج من  
 جانب فيه إذا حصل لمرض البياض فظاهرة لأنها من اللسان اه أجورى وجمع الجرعة حر كدرة  
 وسدر اه مصباح (قوله وماذا المنتقط) وكذلك الجدرى يعض الجيم وضع الدال المهملة يفتحهما لثنتان مشهورتان  
 وما قول العامة جدرى بكسر الجيم وسكان الدال فظن (تثنية) واللين افضل من غسل التل كما صرح  
 به السبكي واما اللين والحم فافهما افضل ألقى الشهاب الرمي بأن اللين افضل من اللحم لكن نقل الجلال  
 الأسيوطى في الجامع الصغير حديث سيد ادم الدنيا والآخرة اللحم قال ولده فعمل والده لم يتخسر ذلك  
 الحديث ففضل اللين على اللحم وورد ايضاً افضل طعام الدنيا والآخرة اللحم اه برماوى (قوله في في  
 معناها) فالجرعة بمعنى التي هو المنتقط في معنى التقيح اه شيخنا (قوله مع أن بعضه) هو ماء المنتقط وقوله  
 يعلم من شروط الصلاة عبارة هناك متناوشتها وكألفه فيذكر قيح وهو مودة وبخالها دم وحديد وما  
 رقيق يغالطه له لأنه اصلها وما جروح ومنتقط له رجع قياساً على القيح والصديد اما لا رجع له فظاهر  
 كالمرق انتهت وفي المصباح نقطت يده قطعاً من باب تصبؤ فقط إذا صار بين الجملو اللحم ماء الواحدة  
 نقطة والجمع نقط مثل كلمته وكلهم هو الجدرى وروما جاء على نقطات وقد تنقخت الواحدة والجمع بالسكون  
 اه وقرر شيخنا ان المراد به الباقي التي تخرج في ظاهر البدن لا يكون ماؤها نجساً إلا أن تغير معه والا  
 فهو طاهر (قوله وجزء ميان من حي الخ) ومنه ما يسمى ثوب الثمان على الوجه واظفروا أصل الجزء  
 المذكور بأصله وحلته الحياة هل يظهر ويؤكل بمذات ذكية أو لا ونظيره ما ألواحها الله تعالى الميتة ذكيت  
 ولا يظهر في هذه الا الحلق فكذلك الاول فلتأمل اه شورى (قائدة) يروى أبو داود والترمذى وحسنه  
 ما قطع من البسموتى حية فهو ميتة اه كرخى على الجلال (قوله غراء السمك والبشر الخ) ومنه المشيمة التي  
 فيها الولد ظاهرة من الأذى نجسة من غير ما اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتة بلا نزاع اه شرح مر  
 (قوله الا نحو شرم ما كول) أي عالم يتفصل مع قطعة لحم تقصو الا فهو نجس بظلالها وان لم تقصو فهو طاهر  
 دونها ونفسل أطرافه ان كان فيها طرقة أودم على هذا عمل ما في شرح شيخنا اه قلوبى على المحلى (قوله  
 ايضاً الا نحو شرم ما كول) أي ورش وخرج بالشعر وما ذكر معه الطائف والقرن والظفر والسن ففى  
 نجسة لفقد المعنى الذى خرج به نحو الشعر اه صح اه شورى (قوله ومسكه وفارته) أي اذا لم يعلم  
 انفصال كل من طيبة ميتة من المسك نوع من غير ما كول هو أطيه وهو المنسب بالتركى فينبى ان يستنب  
 لنجاسته اه حل (قوله وفارته) بالهمز وتركه خراج بضم الخاء المعجمة وتحفيف الزاء مثل غراب  
 بجانب سره الظلية كالسلة تحتك لالقائه وقيل بهجوها تلقيا كالبيضة بخلاف المسك التركى  
 فانه نجس لانه من دم مضاف اليه وقيل انه يؤخذ من حيوان غير ما كول وقال شيخنا يؤخذ من  
 فرج الظلية كالحيض اه برماوى وقوله بالهمز وتركه أي بخلاف الحيوان فهو بالهمز فقط

لتعليمه السابق جرى على  
 الغالب وما زيد صلى  
 المذكورات من نحو الجرعة  
 وماء المنتقط فهو في معناها  
 مع أن بعضه يعلم من شروط  
 الصلاة (و) جزء (مبان من  
 حى كيته) طهارة ونجاسة  
 لخبر ما قطع من حى فهو ميت  
 رواه الحاكم وصححه على  
 شرط الشيخين جزء البشر  
 والسمك والجرا داه دون  
 جزء غيرها (الا نحو شرم)  
 حيوان (ما كول) كصوفه  
 روبره ومسكه وفارته

وكذلك جمعه وهو قرآن اه شيخنا وفي المصباح والفارة تهمز وتقع على الذكر والاثني والجمع فار  
مثل فليس وقرآن وقارة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس (قوله طاهر) اى حيث  
لم يعل انفصاله من ميتة ومنه العظم اه حل وعبرة تشرح مروي المسك طاهر وكذا غارته بشعره ان  
انصلت في حال حياة الظية ولو احتملا فيما يظهر او بعد ذكاتها والافنجان كاقاده الشيخ في المسك  
قياس على الاضحية اه (قوله ايضا طاهر) اى بالاجماع في الجوزور على الصحيح في المتصف سواء انتصف  
ام تنف والشعر المجبول انفصاله هل هو في حال حياة الحيوان الماكول او ما كولا او غيره طاهر علا  
بالاصل وقياسه ان العظم كذلك وبصرح في الجواهر بخلاف مالور انما قطعه لحم معلقا وشككتا  
هل هي من مذكاة ام لا لان الاصل عدم التذكية ومثل العظم اللبن اه شرح مروي وقوله او كونه  
ما كولا او غيره ومث ما عمت به البلوى في مصر من الفراء التي تباع ولا يعرف اصل حيوانها الذي  
اخذت منه هل هو ما كول اللحم او لاهل اخذ به تذكية او موته اه ع شرحه (قوله ومن اصولها)  
محول على ما اخذ في حال الحياة او بعد التذكية فهو مخصص لخبر ما قطع من حي في كيبته اه سم  
(قوله نجس) ولو شك هل هو شعر ما كول او غيره او هل بين حال الحياة او الموت حكم بطهارته علا  
بالاصل والعظم المشكوك في طهارته كذلك وكذا قطع جلد وان لم تكن في نحو خرقه او زنبيل وفارق  
اللحم بان شانه الحفظ بخلاف العظم والجلد اه برماوى وعبرة ع ش ولو شك في نحو شعر او ريش  
اه من ما كول او غيره او انفصل من ما كول او غيره او انفصل من حي او ميت او في عظم او جلد هل  
هو من مذكي الماكول او من غيره او في لبن اهولن ما كول او لبن غيره فهو طاهر وقياس ما ذكر طهارة  
الفاراء اى فارة المسك مطلقا اذا شك في ان انفصالها من حي او ميت خلافا لتفصيل فيها للاستوى وفارق  
الحكم بطهارتها الحكم بنجاسة قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف ويفرق بعده جريان العادة يرمى  
اللحم الطاهر بخلاف المذكورات انتهت ويعنى عن قليل شعر غير الماكول وعن قليل شعر المركوب  
لشقة الاحتراز عنه وعن روث السمك كذلك الا ان يغير الماء والماء يلبس ترشحه كدم وبصاق ومخاط  
حكم حيوانه طهارة ونجاسة ويعنى عن منفذ الحيوان وهو روجه المتيق بنجاسته ان وقع في مانع مالم  
يفصل فيشيه من عين النجاسة اه برماوى (قوله كلفه) هو دم غليظ استحالت عن المني سمي بذلك لعلوه  
بكل ماله واه المضة قطعة لحم بقدر ما يعض استحالت عن العلفه اه ص (قوله ورطوبة فرج) هي ماء  
ايض متروك بين المذي والعرق وعمل ذلك اذا خرجت من محل يجب غسله فان خرجت من محل لا يجب  
غسله فهي نجسة لا طهارة بعجوفيه اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها واذا اقاها شيء من طاهر  
تنجس ويحتج بشكل قولهم بعدم تنجس ذكر الجامع مع انه يجاوز في الدخول ما يجب غسله الا ان يقال  
عنى عن ذلك كاعنى عن الولد الخارج من الباطن وفي شرح الروض محل عدم وجوب غسل البيضة  
والولد اذا لم يكن معها رطوبة نجسة اه اى بان تحققنا ان تلك الرطوبة من الباطن وابن حجر جعل رطوبة  
الفرج ثلاثة اقسام طاهرة قطعا وهي الخارجة مما يجب غسله ونجسة قطعا وهي الخارجة من الباطن  
وطاهرة على الاصح وهي الخارجة من بين الباطن وما يجب غسله اه حل ووقع السؤال في الدرس عما  
يلقيه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس به ذكر الجامع او لا لان ما في الباطن لا يتنجس اقول الظاهر  
انه تنجس كالنجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها ولكنها لا تنجس ما اعلمها الا اذا انصلت  
بالظاهر ومع ذلك فينبغي ان يعنى عن ذلك فلا يتنجس ذكر الجامع لكثرة الايتلاء به وينبغي ان مثل ذلك  
ايضا مالم يادخلت باصبعها لفرض لانه وان لم يسم الايتلاء به كالجاء ولكنها قد تحتاج اليه كان ارادت  
المبائة في تنظيف المحل وينبغي ايضا انه لو طال ذكره وخرج عن الاعتدال ان لا يتنجس بما اصابه من  
الرطوبة المتعددة من الباطن الذي لا يصله ذكر الجامع المعتدل لعدم امكان التحفظ منه فاشبهه ما لو ابتلى  
الناسم سيلان الماء من فاه فانه يعنى عنه لشقة الاحتراز فكذا هذا اه ع شرح مروي (قوله كاسلها)

(طاهر) قال تعالى ومن  
اصولها او بارها  
واشعارها اثاثا ومتاعا  
الذين وخرج بالما كول  
نحو شعر غيره نجس  
ومث نحو شعر عضو  
اين من ما كول لان  
العضو صادر غير ما كول  
(كلفه) ومضمون رطوبة  
(فرج من حيوان طاهر)  
ولو غير ما كول فانها طاهرة  
كاسلها وقولي نحو ومن  
طاهر من زيادتي (فرج)

أى وهو الحيوان لا لى بالنسبة للعلقة المضقة فلا يقال مقتضاه ان من يقول بنجاسة الخنى من الاذى يقول بنجاسة ما ذكر اه حل (قوله دخان النجاسة الخ) هذا مكروه ومع قوله فى الطهارة ومن دخان نجس إلا ان يقال ذكره متأولاً لقوله ونجارها فكانه زيادة على ما تقدم ومنه دخان الدن المحجون بالنار ودخان انفصل من لبيب شمع قودها نجس ودخان خر اغليت على النار ولم يبق فيها شدة مطربة ودخان حطب أو قديع تنجس بنحو بول أو ما التواشادرو تسميه العامة بالتشادرو هو ما عمت به البلوى فان تحقق انقعاذه من دخان النجاسة أو قال عدلان خير ان انه لا ينقد إلا من دخانها فانه نجس ولا فلا والسم نجس وتبطل الصلاة بما ظهر منه لا بما خفى كالذى من المقرب لانه فى الداخل اه برماوى (قوله ايجاد دخان النجاسة) وكذا دخان المتنجس كحطب تنجس بنحو بول قاله شيخنا وبه يعلم ما عمت به البلوى فى الشتاء اه عشاوى (قوله ونجارها كذلك الخ) ومنه ما يقع من حرق الخلة حتى يصير جرح الادخان فيه لكن يصمد منه نجار فهو نجس لانه نجار بوسطة نار ولو اوقد من هذا الجرح شئ كيدك ودواء دخان فان كان هناك وطوبة من احد الجانبين بحيث يتنجس بها الطاهر كان الدخان المتصاعد نجسا ولا فلا اه عزى (قوله ونجارها كذلك الخ) انهم انولو تنفس شيئا رطبا على اللهب المجرى من الدخان لا يتنجس وهو ظاهر ثم رأيت فى ابن العماد من كتاب دفع الالباس عنهم الوسواس مانصه الساج إذا اوقد بالاعيان النجسة تصاعدت النار وتساعد من النار الدخان وقد سبق حكم الدخان واما النار المتصاعدة فى حال الوقود فليس من نفس الوقود وإنما هى تاكل الوقود وتخرج من الدخان اجزاء لطيفة تنفصل من الوقود وهذا يجتمع منه الحباب والذى يظهر ان النار المتصاعدة من الدخان إذا مست ثوبا رطبا لم يحكم بتنجيسه الا انها فى الغالب تخطط بالدخان بدليل ان الدخان يصمد من اعلاها فى حال التلويب والدخان يخطط بها ولهذا اذا لاق التار شيئا رطبا اسود من الدخان الذى هو غثظ بها فعلى هذا اذا لاقها شئ رطب تنجس اه ع ش على مر (قوله ولو غير محترمة) وهى ما مسكت بقصد الخربة وان عصرت بقصد الخلية كان المحترمة ما مسكت بقصد الخلية وان عصرت بقصد الخربة والعربة بقصد من يباشر لنفسه أو لكل غير موبقصد المتبرع وقصد المجنون لا قصد بخلاف السكان اه حل وفى قول على المحلى المحترمة هى التى عصرت لا بقصد الخربة وغير المحترمة هى التى عصرت بقصدها وعبارة سم (فرغ) ما عصره نحو المجنون محترم وكذا ما عصره السكان بلا قصد كثير السكان واما اذا قصد السكان فهل يعتبر قصده حتى اذا قصد الخلية كانت محترمة او الخربة كانت غير محترمة فيه تردد الوجه اعتبار قصده لانهم الحقوه بالصاحي فيما له وعليه اه مر انتهت (قوله اى صارت خلا) اى بنفسها لا بمعنى نضات عن غيرها نحو عين تفجرت أو افضل عنها نحو هند تكلمت ويحل اتخاذ الخل بالاجماع اه برماوى ويكفى زوال النشوة وغلبة الخوخية ولا تقتصر نهايتها بحيث لا تزيد اه شرح مر (قوله بلا مصاحبة عين) اى صاحبها من وقت التعمر الى وقت التخلل كما اشار به بعد بقوله وانهم كلامهم الخ اه شيخنا (قوله وان قلت من شمس الى ظل الخ) هذه الفاية للرد على من قال انها لا تظهر بالتخلل الناشئ عن التخلل على القاعدة ان من استعمل على شئ قبل او اعرقب بحرمانه كافى التحفة اه وعبارة الشورى قوله وان قلت من شمس الى ظل الخ ولا يحرم التخليل بالفأل المذكور بخلافه بمصاحبة عين فيحرم وهذا هو المعتقد كما صرح به الشيخان فى الزهرجوى بعضهم على حرمة التخليل مطلقا سواء كان بعين او بنحو نقل من شمس الى ظل وهو ظاهر الحديث فى ذلك ويرده صريح كلام الشيخين فى الباب المذكور قاله حجج فى شرح الباب وجرى شيخنا الرملى وتبعه مشايخنا على التحريم انتهت وفى قول على المحلى والتقل مكروه على المعتقد لا حرام بخلافه للشارح وحديث اتخذ الخ خلا قال لا يحول على العين اه (قوله او عكسه) اى وكذا من دون الى اخره وضع راس طرفه للهواء لزال الشدة المطربة من غير نجاسة تخللها سواء قصد بكل

دخان النجاسة نجس يعنى  
عن قلبه ونجارها كذلك  
ان تصاعد بوسطة نار لانه  
جزء من النجاسة تفصله النار  
لقوته والافطار وعلى  
هذا يعمل اطلاق من اطلق  
نجاسة أو طهارة (والذى  
يظهر من نجس العين)  
شيئان (خبر) ولو غير  
عمرته (تخلل) اى  
صارت خلا (بلا) مصاحبة  
(عين) وقمت فيها وان  
قلت من شمس الى ظل  
أو عكسه

منها التخلل أو لا والتخلل حرام عند العلامة مروي قال شيخنا أنه مكروه محل قوله في الحديث ألتخذ الخ خلا  
قال لا على التخلل بالعين لأنه يستبطن من النسي معنى يخصه وهو هذا هو المتمداه برماوى (قوله) المفهوم خبر  
مسلخ (وجه الدلالة منها أنها تكون خلا من غير معالجته من المعلوم أن الخ طاهر وفيه أن هذا استدلال  
بالمفهوم وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج على سؤال قالوا لا الاستدلال بالاجماع أه شيناو عبارة  
التبويى قوله بالمفهوم خبر مسلم الحسبى فى كلام الشارح فى باب العان ما مضى وشرط العمل بالمفهوم أن لا  
لا يخرج التقييد على سبب أه انتهت بحجبان بأن عمل عدم العمل بالمفهوم إذا لم يكن عاما وما هنا عام أه يرى  
(قوله) عن أنس (هو أبو حزة أنس بن مالك بن النضر الأنصارى الصحابى خادم رسول الله ﷺ) وكان  
يفتخر بذلك روى عنه أبو هريرة روى غيره الثوري بالبصرة سنة ثلاث وتسعين عن مائة وسنة أو أكثر وهو  
آخر الصحابة موتا بالبصرة ودفن خارج البصرة على نحو فرسخ ونصف بموضع هناك يعرف بقصر أنس  
أه برماوى (قوله) ألتخذ الخ خلا بناءً على نقل عن شرح الأعلام أه شورى أى ألتأجل حتى يصير  
خلا قال لا يرى ألتأجل وهذا الجواب شامل لمعالجها بالعين وبغيرها قصير بأدلة أخرى على العلاج  
بالعين إذ غيره لا يصير أه شينا (قوله) دنيا (ومثل دنيا ما بقى في قدر الدين من دردى الخ فيظهر فيما  
لدين سواء استحجر أم لا أه حل وفى المصباح الدين مثل الحب إلا أنه أطول منه وأوسع راسا  
وجعه دنان مثل سهم وسهام (قوله) أى قطعه من دنيا) أى أن تشرب بها أو طعت أه شرح مر (قوله)  
مع دنيا) أى وإن تجرعت فيه كالأوى بقى فى قعره دردى أخر قاته يظهر كباطن جوف الدين بل  
أولى وليس لتأصير يصير خلا من غير تخمر الا فى ثلاث صور احدها أن يصب فى الدين المتخمر بالخ  
الثانية أن يصب الخ فى العصور الثلاثة إذا تجردت حبات النسيب من عناقيد وملت منها الدين وطين  
رأسه ويعنى مما يشق الاحتراز عنه أو ما يحتاج إليه كحبات قليلة نوى تمركز ذلك إذا بقى فى الدين  
وأما الدود التولد من الخمر بعد انقلابه خلا قياسا حبات النسيب المفوعة وهو طاهر لا نجس وأقر شيخنا  
عشروا قرات بالنار ثم قصت قاتها لا تطهر بخلاف ما لو فارت بنفسها قاتها تطهر لأنه من ضرورياتها ولو  
ارتفعت بفعل قاعل ثم وقع فيها خمر حتى غرت ما ارتفع قبل الجفاف طهرت بالتخلل واختلف فيها  
قبل الجفاف هل هو شرط أو لا فى الشهاب مر بأنه شرط أه برماوى (قوله) والألم يوجد خل طاهر من  
خمر) اعترض بمنع الملازمة وما المانع أن يقال أن الدين نجس مدفوعه الضرور فلا يلزم ما ذكر وقد أشار  
له ع على مر وفى سم قوله والألم يوجد الخ الملازمة ممنوعة لأن المفوعة ملاقة الدين يكفى فى الطهارة  
تأمل أه (قوله) وهذا) أى قوله بلا عين وقوله بدنيا يادى أه شينا (قوله) مصاحبة عين) أى ليست  
من جنسها أما التى من جنسها فلا تصرف لصب على الخمر أخر أه أو نيز طهر أجمع على المتمداه أه زى  
وليس من العين فيها يظهر البدو والتولد من العصور فلا يصير أخذها عاقلة فيها لو تخمر ما فى اجواف الحبات  
ثم تغل حيث قالوا بطلانها وما يتناقص من النسيب عند العصور من النوى فان الاحتراز عن ذلك أسهل من  
الاحتراز عن البدو فتنبه أه ع على مر ومن العين المضرة فربما فارقها من الدين بوضع العين فيها  
أو بغيره لا رافعا بنفسها فان وضع عليها فى الأول ما يصل إلى محل ارتفاعها عما باقى طهرت أه (قوله)  
كحصاة مثال العين التى لم تثر فى التحليل ومثال العين التى تثر فى البصل والخبز الحار أه حل (قوله) ولا  
ضرورة) أى به لاخراج قلت البدو قاته طاهر مع أه عين الضرور وقوا حترز بهن الدين أيضا أه شينا  
(قوله) وأهم كلامهم الخ) وكذا أههم كلام للتب ملاحظة ما قدر فيه أه شينا (قوله) إذا زرع العين  
منها قبل) أى وهى ظاهرة ولم يتحل منها شيء أه برماوى (قوله) والخ حقيقة المسكر المتخذ من  
ماء النسيب) وفى تهذيب الاسماء والقبائل عن الشافعى ومالك واحد أنها اسم لكل مسكر أه  
حل (قوله) لكن اختار السبكي خلافة) معتمد فان كل مسكر سواء كان من الرطب أو التمر أو

لغيره خبر مسلم عن أنس  
قال سئل أنس صلى الله عليه  
وسلم ألتخذ الخ خلا قال  
(لا) (بينا) أى قطعه مع دنيا  
الضرور والألم يوجد خل  
طاهر من خمر وهذا من  
زيادى أما إذا تغلقت  
بمصاحبة عين وأن لم تثر  
فى التخلل كحصاة فلا  
تطهر لتجنبها بعد تغلظها بالعين  
أنى تحصتها أو لا ضرورة  
ولا يندثر طرحت العين فيها  
وإن أهم كلام الأصل  
خلافة وأهم كلامهم أنها  
تطهر بالتخلل إذا زرع  
العين منها قبله وهو ظاهر  
نعم لو كانت العين المزوجة  
قبله نجسة كعظم ميتة لم  
تطهر كما أفتى به النوى  
والخرف حقيقة المسكر المتخذ  
من ماء النسيب وخروج به  
التبيد وهو المتخذ من  
الزبيب ونحوه فلا يظهر  
بالتخلل لوجود الماء فيه  
لكن اختار السبكي خلافة

الغيب أو الزيب أو غير ما يظهر بالتخلل اه شيخناو عبارة تشرح مر وما تقرر من طهارة التليذ بالتخلل هو المتعدي كما صحه في بابي الو باو السلم لا يطبقهم على صحة السلم في خل التمر والزيب المستزعة لطهارتهما لان النجس لا يصح يعمولا بالسلم فيه اتحاقا ولا يصح حمل كلامهم ثم على خل لم يتخمر لانه نادر وظاهر كلامهم أيضا انه لا فرق في العصر بين المتخذ من نوع واحد وغيره فوجب جعله في صلا أو سكر أو اتخذه من نحو عنبور مان أو روزيب يظهر باقلا به خلا به جزم ان العادو ليس فيه تحليل مصاحبة عين لان السمل أو البرونحوهما يتخمر كالأرواء أو داود وكذلك السكر فم تصحب الخمر عين أخرى انتهت (قوله) لان الماء من ضرورية أي بالنسبة لاستقصاء ما فيه واستخراجه لان أصل ضرورية عصره لسببونه بدونه اه برماوى (قوله) انقلاب الدم الظلية مسكا) أى ان أخذ منها حال حياتها أو بعد موتها وقد تبيأ للوقوف وكذا الدم ليتأرو منياويضة استحالت دما ثم فرغوا ما مستعمل بلغ قتلين اه برماوى (قوله) نجس بالموت) بتلك الجرم اه شيخنا وفي المختار نجس الشيء من باب ضرب فهو نجس بكسر الجيم ونجسها اه وفي المصباح أيضا انه من باب قتل وقوله ولو من غير ما كول الغاية التميم لا الفرد وقوله بالموت أى ولو حكا يدخل ما لوقطع عضو شاة حية وسلخ جلده وديغ فانه يظهر اه شيخنا وعبارة عرش على مر قوله نجس بالموت فضيته انه لو سلخ جلد حيوان وهو حي لم يظهر بالديغ وليس مراد او عليه فيمكن ان يجاب بان التعبير بكونه نجس بالموت جرى على الغالب أو ان المراد بالموت حقيقة أو سكا وذلك ان الجزء المنفصل من الحي كينته فافصاه في حال حياته بمنزلة انفصاله بعد الموت انتهت (قوله) فيظهر ظاهر (أو باطنا) باند باغه بان وقع بنفسه أو القتر يريح على الدباغ أو لقت الدباغ عليه والظاهر ما ظهر من وجبه والباطن ما بطن بدليل قوهم اذا قلنا بطهارة طاهرة فقط جازت الصلاة عليه لافيه كذا قاله شيخنا فيما ذكر كشي وفي كلام حج الظاهر ما لا قاله الدباغ والباطن ما لم يلاقه من احد الوجبين أو ما بينهما اه وهو واضح لما قاله شيخنا فيما ذكر كشي لثاني القول القائل بعدم طهارة الباطن إذ على ما قاله شيخنا يكون هذا القول قاتلا بطهارة ما لم يلاقه الدباغ وبعدم طهارة ما بين ما لا قاله الدباغ وما لم يلاقه ولا يكاد يقول بذلك احد لان طهارة ما لم يلاقه الدباغ سببا وصول الدباغ اليه وحول لا يصل اليه الا بعد وصوله لما بينهما تأمل ومن هذا يعلم ان قائل ما تقدم هو ان الصلاة تصح عليه لا فيعلم برأع القول الضعيف فليتأمل اه حلي وقال في الخادم المراد بالبطن ما بطن والظاهر ما ظهر من وجبه بدليل قوهم ان قلنا بطهارة طاهرة فقط جازت الصلاة عليه لافيه فنبه لذلك فقد رأيت من ينط فياه شرح مر افول لو لم يصب الدباغ الوجه الثابت عليه الشعر فينبى ان يكون من الباطن أيضا حتى يجرى القول القائل بعدم طهارة الباطن أخذ من تعليله بان الدباغ لا يصل الى الباطن اه شوري وهل يؤكل الجلد بعد ان دباغه اذا كان من ما كول اللحم أو لا والصحيح حل اكله وما جلد غير ما كول اللحم فلا يحل اه برماوى وقوله والصحيح حل اكله عبارة حل لم يحرم اكله ولو من ميتة ما كولة لا تنقله لطبع الثياب انتهت في الاجمورى على مختصر ابن ابي جرر ما نصه قال التوى اختلف العلماء في طهارة جلود الميتة إذا دبغت على سبعة مذاهب أحدها مذهب الشافعى أنه يظهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والحترير والمتولد منهما ومن أحدهما يظهر بالدباغ ظاهر الجلود وباطنه ويجوز استنائه في الماء واليابس ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره مر روى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود والمذهب الثاني لا يظهر شيء من الجلود المذكورة بالدباغ وروى عن هذا عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعطاء بن وهب أشهر الروايتين عن أحد وهو أحد الروايتين عن مالك المذهب الثالث يظهر بالدباغ جلد ما كول اللحم دون غيره وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وابن قنبر وروايت عن إبراهيم بن وهب المذهب الرابع يظهر جلود جميع الميتات إلا الخنزير وهو مذهب أبي حنيفة والمذهب الخامس يظهر الجميع إلا أنه يظهر ظاهره دون باطنه ويذهب في الإبدات دون الماء تعال وصل عليه لافيه وهو مذهب مالك المشهور عنه في حكاية أصحابه عنه

لان الماء من ضرورته وفي  
معنى تخلل الخمر انقلاب  
دم الظلية مسكا (ورجلك)  
ولو من غير ما كول (نجس)  
بالموت (فيظهر) ظاهرا  
وباطنا (باند باغه

بما ينزع فضوله ) من لحم  
ودم ونحوهما ما يقفنه ولو  
كان نجسا كزرق طير أو  
عوارباع الماء لأن الدبغ  
أحالة لا إزالة وأما خبر  
يطهرها الماء والقرظ  
فمحمول على التدب أو على  
الطهارة المطلقة والأصل  
ذلك خبر مسلم إذا دبغ  
الأحباب إلى الجلد قطهر  
وخاطب التزنج أن يطيب  
بريح الجلباد بحيث لو تقع  
في الماء لم يعد إليه القساد  
وخرج بالجلد الشعر ونحوه  
لعدم تأثرهما بالدبغ  
وبتجنسه بالموت جلد  
الكلب ونحوه وبما ينزع  
فضوله ما لا ينزعها كتجديد  
الجلد وتشميسه وتجليه  
(ريصير) المندبغ (كتوب  
تنجس) فيجب غسله لتنجسه  
بالدبغ تنجس أو المتنجس  
ولو بملاقاة وتيمير  
بالاندباغ وتنجس أولى  
من تغييره بالدبغ وتنجس

والذهب السادس يظهر الجميع حتى الكلب والخنزير ظاهر أو باطنا وهو مذهب داود من أهل الظاهر  
وحكى عن أبي يوسف والمذهب السابع أنه ينقع مجلود الميتة وإن لم تدبغ ويجوز استعمالها في المائعات  
والبياضات وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا لا يضر عليه ولا التفات إليه واحتج كل  
طائفة من أصحاب هذه المذاهب بأحاديث وغيرها وأجاب بعضهم عن دليل بعض وقد أوضحت ذلك في  
شرح المذهب أنه من شاشية الجامع وما ذكره في المذهب الخامس فيه نظروا جواباً أئتمنا عن قول النبي أعيان  
أعاب الخبثان المراد طهارة لقوية اه (قوله بما ينزع فضوله) ومنه الشب بالموحدة وهو من جواهر  
الأرض يشبه الزواج وبالثلاثة شجر معروف طيب الرائحة من الطعم يدبغ به أيضا قاله الدميري اه  
رشيدى قال ح ل ولما كان تمين القربا بعد بالم يقص عليه غيره بخلاف القرظ في دبغ الجلدا  
كان معقول المني قيس به ما في معناه اه أى لأن المدار على ما فيه حرقه اه شيخنا ح وفي الصباح  
فضل فضلا من باب قتل زاحد أو الجمع فضول مثل فلس وفلس وفيه أيضا زعت الشيء من موضعه زعا  
من باب ضرب قلته وحولته اه (قوله ولو نجسا) هذه الغاية للتعميم وقوله عوارباع الماء هذه الغاية  
لرد وعبرة أصله مع شرح مر ولا يجب الماء في أثنائه أى الدبغ في الأصح بتأني له أنه أحالة لا إزالة  
ولهذا جاز بالنجس المحض لذلك وأما خبر يظهرها الماء والقرظ فمحمول على التدب أو الطهارة المطلقة  
وقول الأذرعى ومن يمه لا بدق الجاف من الماء يصل الدواء به إلى سائر أجزائه مردودا ذلك قصد وصوله  
ولو بما تنجس غير الماء فلا خصوصية للماء ولا نظر إلى أن لطافته توصل الدواء إلى باطنه على وجه لا يوصله غيره  
لأن القصد الاحاطة وهي حاصلة وإن لم يصل الدواء إلى باطنه على الوجه المذكور ومقابل الأصح يجب  
الماء تغلبا لمعنى الإزالة انتهت (قوله كذرق طير) بالذال المعجمة اه شورى وبالأزى أيضا اه شيخنا  
وفي المختار في فصل الذال المعجمة ما نصه وذرق الطير خرؤه وبه ضرب ونصر اه وقال في فصل الزاى  
وزرق الطير زرقا وبه ضرب ونصر اه (قوله أو على الطهارة المطلقة) أى التي لا يحتاج معها إلى  
غسل فأمر آدم من الحديث أن ما غسل بالماء بعد الدبغ طاهر اه شيخنا (قوله فقد طهر) يقال طهر الشيء  
بفتح الميم وضمة الفتن والفتح أفصح اه برماوى (قوله وخرج بالجلد الشعر) أى وإن التقي في الدبغة  
وعمه الدبغ ويصغى عن قلبه وقال العلامة حج بطهر القليل بما ولو تنف طهر محله بنفسه اه برماوى  
وعبرة الزيادة نعم قال النووي يصغى عن قلبه أى الشعر فيطهر بما واستشكك الزركشى بأن ما لا يتأثر  
بالدبغ كيف يطهر قلبه قال ولا غلص الآن قال لا يطهر وإنما يعطى حكم الطاهر اه وقد يوجه كلامه بأنه  
يطهر بما للشقون لم يتأثر بالدبغ انتهت (قوله فيجب غسله) أى بما يطهر مع الترتيب والتسليم أن  
أصابه مغفل أو نسيح وتر قبل الدبغ لا نهجئد لا يقبل الطهارة اه حج ويؤخذ من ذلك ما وقع عنه  
السؤال وهو ما لو بالكلب على عظم ميتة فغسل سباعا أحدا بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المطلقة حتى  
لو أصاب ثوبا بارطا بعد ذلك لم يحتج للتسليم والجواب أنه لا يطهر أخذنا من ذلك بل لا بد من تسليم ذلك  
التوب اه سم شورى ويقتل عرش على مر عن فتاوى شيخ الإسلام أنه يطهر من المخلطة بالتسليم  
وعبارته لكن في فتاوى شيخ الإسلام ما نصه (فرع) سئل شيخ الإسلام عن الأنة العاج إذا ولغ فيه  
الكلب أو نحوه وغسل سبع مرات أحدا بتراب فهل يكفى بذلك عن تطهيره أو لا فاجاب بأن الظاهر أن  
العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المطلقة اه من باب الأواني وهو الأقرب اه بحرقه فهم رأيت في حاشيتي  
سلطان والخطي مثل ما ذكره الشورى من أن النجس الذي تنجس لا يقبل الطهارة إلا في الجلد المدبوغ  
به قال شيخنا ح وهو الذى سمعناه من شيخنا الخطي اه (قوله وتيميرى بالاندباغ) وتنجس أولى (الح) أى  
لسلته عما اقتضاه كلام الأصل من اشتراط الفعل في الدبغ وأنه يكتفى حصوله بتغير فعل كقوله الجلد بمدة  
أو القاء الريح الدبغ عليه وإيها م تعبيره بنجس أنه لا يطهر بالنسل كما هو شأن الأعيان النجسة فبأنى قوله

والذي يطهر الخاء شورى ونفس عبارة الأصل فطهر بدنه ثم قال والمذبح كنوب نجس انتهت (قوله وما نجس الخ) لما انتهى الكلام على بعض الاعيان النجسة شرع في بيان ازالتها ونجس بضم الجيم وكسر ما لكن الضم قليل وضبطه الصارح في باب شروط الصلاة بفتح الجيم وكسر ما اه برماوى وقوله من جامد وتخصيص المالى هي من صبح العموم وقرينة التخصيص قوله فيما يأتي ولو تنجس مائع تقدر تطهيره وسواء كان ذلك الجامدا طاهرا ام نجسا كعظم ميتة على القول بانه اذا تنجس شيء من نحو الكلب يطهر عن المظلة بالفضل سبعا والمحدث انه لا يطهر حتى لو لاقى شيئا مع الرطوبة بعد غسله سبعا بالتراب وجب تسبيح ذلك المصباح اه وقد تقدم ان القول بعدم طهارته عن المظلة لان حجره وان شئخ الاسلام ابقى بطهارته عنها (قوله من جامد) خرج به المائع وسيأتى وخرج به الماء ايضا وفيه تفصيل فان كان قليلا تنجس بمجرد الملاقاة وإذا كثرت فبلغ قلتين طهر دون الاناء اما الاناء فلا يطهر الا بالتسبيح مع الترتيب اه زى (قوله ولو ممعنا) بفتح الميم مصدر ميعى بمعنى المكان اى مكان عضو ذلك المكان من صيد او غيره كهيمة او ادى والثنا بالرد بالنسبة للصيد ولتعميم بالنسبة لغيره إذا خلافا لما هو في الصيد فالمعتد به أن عمل المعتد منه ما اقتضاه كلام المتن وقيل يجب تقويمه لا يطهر بالنسل اصلا وقيل يبق عنه ولا يجب غسله اصلا وقيل يكفي غسله مرة واحدة وقيل يكفي غسله سبعا من غير تراب فهذه خمسة اقوال وقد علمت المتعمد منها بل قال بعضهم ان فيه عشرة اقوال اه شيخنا وعادة الاصل مع شرحه في كتاب الصيد والذباح ومعض الكلب من الصيد نجس كثيره مما تنجس منه الاصح انه لا يفتى عنه فلو اصاب ثوب او باقلا بد من غسله وتقويمه الثانى انه يعنى عنه لسر الاحتراز فاشبه الدم الذى في العروق والاصح انه يكفي غسله بماء و تراب سبعا كغيره لعموم الامر بذلك ولا يجب ان يثور وي طرح لانه لم يردو الثاني يجب لان الموضع تشرب لما به فلا يتخلل الماء انتهت (قوله يشئ من نحو كلب) اى سواء كان يجره من او من فضلاته او بماء تنجس يشئ منها كان لو لم يبول او في ماء كثير متغير بنجاسة ثم اصاب ذلك الذي لم يفته ثوبا مثلا اه برماوى نعم ان س من الكلب شيئا داخل ماء كثير لم ينجس على كلام المجموع وإن اقتضى كلام التحقيق خلافه وينجس قيد الاول بما إذا اعد الماء مثلا بخلاف ما لو قبض يده على ثور رجل الكلب داخل الماء قبضا شديدا بحيث لا يقي بينه وبينه ماء فلا يتجه إلا لا تنجس وقد يترجم من عدم التنجس بماءه داخل الماء محتم صلاته حيث هو وخطا لان ملاقاته النجاسة مبطله وإن لم تنجس كالأو وقف على نجس جاف قاله الشيخ في شرح التفرير اه شورى ثم ذكر عرش على مر بعد مثل هذا مانصه وروى بعض الطلبة منه أنه لو مس فرجه في الماء الكثير لا ينقض وضوءه وخطا لانه ماس قطعاه ولو وصل شيء من مغلظ وراه ما يجب غسله من الفرج فهل ينجسه فيتنجس ما وصل اليه كذا كراجماع او لا لان الباطن لا ينجس ما لاقاه كل محتمل قبل الثانى يستثنى هذا من المتن اه حج ولو اكل شخص لحم كلب لم يجب تسبيح دبره من خروجه وإن خرج بعينه قبل استحاله فيما يظهر وابقى به اليقين لان الباطن محل ودقائق الوالد رحمة تعالى حمام غسل داخله كلب ولم يهد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاعتقال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة الى حصره وفوطه ونحوها بأن ما يتقن اصابة شيء له من ذلك فتجنس وإذا فظاهر لانا لا تنجس بالشك ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات إحداها بطفل ولو مما يقتل به فيه للحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة محتمل فيها أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذى في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة لدخوله كما في المرة اذا اكلت نجاسة وغابت غيبة محتمل فيها طهارة فما اه شرح مر وكتب عليه عرش قوله ولو اكل لحم كلب الخ خرج بالهضم العظيم فيجب التسبيح بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وبغنى ان مثل اللحم العظيم الرقيق الذى يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به على ما اقتضاه تمليه حتى لو تقاياه بعد استحاله لم يجب التسبيح إلا ان يقال ما تحمله المدة تنقبه إلى اسفل فابتقياه ليس من شأنه الاستحالة

(وما نجس) من جامد

(ولو ممعنا) من صيد او

غيره (يشئ من نحو كلب)

من خنزير ووقع كل منهما

شأنه الاستحالة فيجب التسليم وان كان مستحيلا عبارة زى بخلاف ما لو تقاها أى اللحم فانه يجب عليه تسليم مع انه الترتيب انتهت ففهمه انه لا يجب الترتيب مع التقي إذا استحال وهو ظاهر وما افاده كلام زى من وجوب التسليم اذا خرج من فيه غير مستحيل ففهمه قول الشارح لم يجب تسليم بده من خروجه حيث قيد بالخروج من الدبر اهـ وكتب عليه ايضا قوله لم يحكم بالنجاسة لداخله اما هو فهو باق على نجاسته لثبته وعدم العلم بما فيه حتى لو صلى شخص فيه بلا حائل لم يصح صلاته اهـ (قوله غسل سبعا) أى سبع مرات ولو بسبع جريبات أو تحريكه سبع مرات الذى يظهر في التحريك ان الذهاب يعد مرة والعود مرة أخرى والفرق بينهما بين ما ياتى في تحريك اليد بالخلف والصلاة ان المدارح على العرف في التحريك فهو يعد الذهاب والعود مرة على جري الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب والمراد السبع ولو احتمالا ليدخل مسئلة الحمام والحمام مثال فكذلك كل ممكن تتجسس واحتمل تطهيره ويكتفى العدد المذكور بشرطه وهو الترتيب وان تعدد أو الولوج وقيل لا بد لكل واحد من الفصل سبعا وقيل ان تكرر الولوج من واحد بيمينه كفى فيسبع مرات أو الأقل سبع وقد فرغ الدارمى على الخلاف فرعا حاشا نقلا لو غسل بعض الفسلات ثم ولغ فيه كلبا قلنا للجمع سبع اتم غسله وأعاد ما كان فعله قبل ولوغ الثانى وان قلنا لكل سبع اتم الجميع وبدأوا لا يسن ثلث المخطئة لان المكبر لا يكبر كما ان المصغر لا يصغر والمعنى ان الشارع بالغ في تكثيره فلا يراد عليه كآل الشيء اذا صغر مرة فلا يصغر مرة أخرى اهـ وماوى هذا نظيره قولهم الشيء اذا انتهى نايته في التخليط لا يقبل التخليط كالايمان في القسام تركل العدو وشبه لا تنفطه اليد وان غلظت في الخطأ وهذا اقرب الى القواعد وقرب من قولهم في الجزية ان الجيران لا يصفاه شرح مر (قوله احداهن) في نسخة احداها وما فى الاصل اولى لان ما لا يعقل ان كان سبعا عشرة فادون فلاكثر المخطئة وان كان فوق ذلك فلاكثر الافراد وقد جاء على ذلك قوله تعالى ان عدة الشهور الاية فارد في قوله هنال وجوه اثنتى عشر وجميع في قوله فلا تظلموا فيه رجوعه لاربعة اهـ عـش على مر (قوله بتراب) أى مصحوبة بتراب المراد بتراب ولو حكايل دخل ما لو غسل بقطعة طين او طفل فانه يكتفى اهو شيئا عبارة البرماوى قوله بتراب أى ولو طينار طبالا نه تراب بالقوة كذا الطين الارمنى يجرى الى الرمل الناعم الذى له غبار يكدر الماء وان كان نديا والتراب المختلط بنحو دقيق حيث كان يكدر الماء وكون الفصل سبعا وكونه التراب تبديلا ليعقل معناه انتهت (قوله ايضا بتراب طهور) أى على الاظهر عبارة أصله مع شرح مر والاظهر تعيين التراب ولو غبار رمل وان عدم التراب او أفسد الثوب او زاد في الفسلات فجعلها ثمانية مثلا ولا يقال ان الثامنة تقوم مقام التراب لان قصد به التطهير وهو لا يحصل بغير ما تقدم وقد نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقامه كالنسيم ولانه غلط في ذلك بالجمع بين طينين فلا يكتفى احدهما كزنا البكر غلط فيه بالجمع بين الجلد والتغريب فلم يكتف باحدهما وخرج المخرج بنحو اشتان وصايون ونخالة ودقيق وانما لم يلحق بالتراب نحو الصايون وان ساواه في كونه جامدا لانه لا يجوز ان يستقطب من النص معنى يطله ومقابل الاظهر لا يمتنع ويقوم ما ذكره ونحو مقامه الاوجه انه يكتفى هنال رمل الذى له غبار وان كان نديا والتراب لو اخطط بنحو دقيق بحيث كان لو مزج بالماء لاستهلك اجزاءه الدقيق وصل التراب الممزج بالماء الى جميع المحل وان لم يكتفى بالطين لظهور التفارق انتهت وهو ان تداءى رمل ونحو الدقيق بمنمان من وصول التراب الى المصنوع ولا يمتنع من كدورة الماء بالتراب التى هي المقصود هنا اهـ عـش عليه (قوله اذا ولغ فيه الكلب الخ) الولوج اخذ الماء بطرف اللسان يقال ولغ بالفتح والكسر بلغ بالفتح ولفظنا ولغوا وقالوا لئن صاحبه الولوج في الكلبو السباع ان يدخل لسانه في الماء فيحركه ولا يقال ولغ بشئ من جوارحه غير اللسان ولا يكون الولوج لشيء من الطين الا لفة باب ويقال لمس الكلب الاناء اذا كان فارغا فان كان فيه شئ قيل ولغ الشرب

وهذا أم عاذكره (غسل سبعا احداهن في غير تراب بتراب طهور) خبر مسلم طهور اناه احداكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات أو لاهن بتراب وى



أعم من الولوغ فكل شرب ولوغ ولا عكس ويقال ولغ الكلب يشربنا وفي شربنا ومن شربنا نقل ذلك في المجموع بعضه عن الجوهري وبعضه عن غيره اه شرح مختصر المزي للؤلؤف اه شوبري وفي المصباح لحسقت القصعة من باب تهب لحسانت فليس أخذت معلق بجوانبها بالاصبع أو بالسان ولحس البدو الصرف لحسا أيضا كاله وعبرة البرماوى يقال ولغ الكلب في الالة يلغ بفتح اللام فيها ولوغا إذا شرب يطفرف لسانه وقال ابن دريد يقال ولغ الكلب شربا بنوم شربا بنوم وفي شربنا ويقال ولغ بكسر اللام ومضارع يلغ ويلغ ويولغ وزن وقع وقع وورث يرث ويوثر ويوثر ويوثر ويوثر (قوله وعفروه) أى أى الأناؤه الثامنة منصوب على الظرفية أى وعفروه بالتراب في الثامنة اه شيخنا حرف (قوله والمراد أن التراب الخ) أى قسميتها ثمانية تسمح فلما اشتملت السابعة على ما مورتاب صارت كأنها ثنتان اه شيخنا وعبرة عرش على مر قوله يصحب السابعة أى فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثامنة وسماه باسمها انتهت وعبرة البرماوى أى قال التراب هو الثامنة وتستحب ثمانية أيضا بالهاء خروجا من خلاف الأمام أحذر ضى افقته انتهت (قوله وهى معارضة) أى رواية مسلم الثانية معارضة لرواية الأولى ولا يقال وهى أى رواية فى داود لأنها لا تعارض رواية مسلم أعضها بالنسبة إليها لكن عبارة مر صريحة فإن المعارضة هى رواية فى داود وهكذا استدلالها حل وحاصل ما ذكره الشارح خمس روايات فثنتان لمسلم وواحدة لابي داود وواحدة للدارقطنى وواحدة للترمذى وقوله على أن الظاهر الخ متعلق بمحذوف أى ونجى على وجه آخر وتقول أنه لا تعارض الخ وقوله بل يحملون أى روايتهم وفيه ان الشاك يروى المشكوك فيه فسندوا حدو هاليس كذلك بل مملو روى كلاهما بسند مستقل وفيه أيضا أنه لا يلزم من الشك فى رواية الترمذى الشك فى رواية مسلم وفيه أيضا أنه لا يلزم من الشك بين أولاهن أو آخرهن الشك بين أولاهن والثامنة بالتراب وقوله وبالجملة أى أو قل قولنا ملتبسا بالجملة أى سواء قلنا بالتعارض أو بالاشك وقوله ولجواز حمل الخ معطوف على قوله لنصف دلالتها الخ أو على قوله على أن الظاهر الخ اه شيخنا (قوله فيساقطان) أى ولا يعمل المطلق على التقيد لأن على حمله عليه إذا لم يقيد بقيدين متافين ولا إسقاط التقيدان وبقي المطلق على إطلاقه اه حج وفي قل على الحمل قوله فيساقطان أى بناء على أنه من المطلق والمقيد وهو المنتبر وقيل أنه من العام والخاص وقد يقال لتساقط على كل منهما ويجب عن الثاني بأن كلا منهما فرد من أفراد العام الذى هو رواية احدا من حكمه فلا يخصه اه (قوله بالبطحاء) المراد به التراب واصله مسيل واسع فيه دقاق الحصى قال في المختار الإبطع مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع الأباطيح والبطاح بالكسر والبطيحة والبطحاء كالأبطح ومنه بطحاء مكة اه عرش على مر (قوله وبالجملة لا يقيد بها الخ) أى لا يقيد بواحدة منهما ولا بالقيد بهما معا غير ممكن اه شيخنا وعبرة عرش قوله وبالجملة لا يقيد بها الخ دفع بما يترجم من أن هاتين الروايتين يحمل عليهما رواية احدا من بناء على القاعدة المعلومة أن المطلق يحمل على المقيد وحاصل الجواب أن عمل ذلك أى الحمل إذا أمكن أما إذا لم يمكن كما هنا يحمل عليهما لا يمكن اتفاق قيدهما وعلى أحدهما تحكمت انتهت (قوله أو بالاشك) أى من الراوى فى أحما الوارد فاندفع قول الاسوى أن أو للتخيير اه برماوى (قوله ولجواز حمل رواية احدا من الخ) أجاب فى المصباح المنير فى بحث أو بجواب نفيس فليراجع اه شوبري وعبارته الأولى مفتحة العدد: وهو الذى له ثان ويكون بمعنى الواحد ومنه صفات افعال هو الأول أى هو الواحد الذى لا ثانى له وعليه استعمال المستفيدين فى قولهم وله شروط الأول كذا لا يراد به السابق الذى يترتب علمه على ما دلل المراد به الواحد وقرول القائل أول ولد تله الامه حر هو محمول على الواحد أيضا حتى يتعلق الحكم بالولد الذى تله حر سواء ولدته غيره أم لا إذا تقرر أن الأول بمعنى الواحد فالمراد تله الأولى بمعنى الواحد أيضا ومنه قوله تعالى (الأموات الأولى أى سوى الميتة الأولى التى ذاقوها

رواية له وعفروه الثامنة بالتراب والمراد أن التراب يصحب السابعة كما فى رواية أبى داود السابعة بالتراب وهى معارضة لرواية أولاهن فى عمل التراب فيساقطان فى تعيين عمله ويكتفى بوجوده فى واحدة من السبع كما فى رواية الدارقطنى احدا من بالبطحاء على أن الظاهر أنه لا تعارض بين الروايتين بل يحملان على الشك من الراوى كادل عليه رواية الترمذى آخرهن أو قال أولاهن وبالجملة لا يقيد بها رواية احدا من لنصف دلالتها بالتعارض أو بالاشك ولجواز حمل رواية احدا من على بيان الجواز

في الدنيا وليس بعدها أخرى وتقدم في الآخر أنه يكون بمعنى الواحد وان الأخرى بمعنى الواحدة فقوله عليه السلام في قول لوغ الكلب يشمل سبعاً في رواية لا هن وفي رواية أخرى هن وفي رواية إحداهن السكل الفاظ مترادفة على معنى واحد ولا حاجة إلى التاويل فتنبه لهذه الدقيقة وتحرر بها على كلام العرب واستغنى بها عما قبل من التاويلات فانها إذا عرضت على كلام العرب لا يقبلها النحوي وما قولوه وعفوه الثامنة فانما جعل التراب ثمانية باعتبار مقارنته لها انتهت **(قوله على يان التذب)** أي لانه اذا تذب في الاولى واصاب بشئ من بقية الفسلات لم يجب عليه ترتيب المصاب اشيئنا **(قوله)** اخر هن على يان الاجزاء أي الاكتفاء في سقوط الطلب وان كان لا ينافي في الجواز فالاجزاء اقل مرتبة في الجواز في الجلسة لانه يصدق مع الحرمة وإنما خص الاجزاء بالاخيرة لانها هي التي يتروم فيها عدم الاجزاء اه شوبري **(قوله)** وقيس بالكلب الخنزير الخ أي على الاظهر وعبارة اصله مع شرح مردواظهر ان الخنزير كالكلب لان الخنزير واسوا حالاً من الكلب لان تحريمه مخصوص عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكلب مجتهد فيه وعختلف فيه لانه لا يحل اقتناؤه بحال بخلاف الكلب لانه يندب قتله لضراره والفرع المتولد منهما وان احدهما يتبع الآخر في النجاسة عملاً بال قاعدة المتقدمة والثاني يكفي غسل ذلك مرة واحدة من غير تراب كسائر النجاسات لان الخنزير اورد في الكلب وما ذكر لا يسمى كلباً انتهت **(قوله)** ويولوغه غيره الخ أي وقيس يولوغه غيره قياساً اولو را حث امر بالمثل من يولوغه بقمه وهو اطيب اجزائه فقيره من يوله وعرقه روثه ونحوها اولى اه شرح مردوكان الاولى للشارح تقديم هذا القياس على قوله وقيس بالكلب الخنزير كما فعل غيره لان المناسب اتمام الدليل على نجاسة الكلب ثم يقيس عليه الخنزير واورد على الشارح ان المحصر في السج واشترط الترتيب تعبدى والتعبديات لا يدخلها القياس واجب بان القياس في اصل التنجيس واذ ثبت لزوم الفصل سبعاً بالتراب وعبارة المحل وقيس على الولوغ غيره كيوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر في نفسه مع انه طيب ما فيه بل هو اطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلبث في غيره اولى انتهت فوق بل عليه قوله لانه اذا وجب الخ بشئ الى ان القياس من حيث الحكم بالنجاسة واذ ثبت لزوم الفصل سبعاً بالتراب اذ لا فرق بين فضلاته فسقط ما قبل انه لا قياس في التعبديات **(قوله)** وعلم بما ذكر أي من قوله في المتن احداهن بتراب وما قرره في الروايات فان ذلك دال على مصاحبة التراب للماء اه حل **(قوله)** ذر التراب على المحل الخ أي بان يضمه بتمام السابعة ووجه علم ذلك انه نص في المتن والحديث على كون التراب مصاحباً لاحدى الفسلات وهو فيما ذكر لم يصحبا بل يرضع بتمام الفسلات اشيئنا وذرت الحب والملح والدواء فرقت من باب رد وقور من غير ان يبقه بالماء فان اتيمه بالماء مزوج بما تفرع وهو هنا ماء الماء الطهور في الاصح مزج بغير ما عارة الاصل مع شرح حج ولا تراب مزوج بما تفرع وهو هنا ماء الماء الطهور في الاصح لانص على غسله بالماء سبعاً مصاحبة التراب لاحداهن انتهت قال مردو مقابل الاصح انه يكفي التراب المزوج بالمائع لحصول المقصود بذلك اه **(قوله)** كاشنان) بضم الهمزة والكسرة اه مصباح اه عش **(قوله)** و تراب مستعمل وليس منه حجر الاستنجاء فيجزي هنا لانهم لم يدعوا حجر الاستنجاء من المظهرات لان المحل باق على نجاسته ومن ثم لم يوزل المستحجم في ماء قليل نجسه او حملة مصل لم تصح صلاته خلافاً لابن قاسم حيث قال ومن المستعمل حجر الاستنجاء اه عش **(قوله)** وكلامه يقتضى خلافاً أي حيث اقتصر على ان التنجس لا يكفي اه عش وعبارته أي الاصل ولا يكفي تراب نجس في الاصح فيفهم منها ان غيره من المتنجس والمستعمل يكفي وقد علمت انه ليس بكاف قال مرد في شرحه ومقابل الاصح انه نهي التنجس يكفي كالدباغ بشئ نجس اه **(قوله)** والواجب من التراب الخ) ويقوم مقام الترتيب الماء الكدر كالتيل في ايام زيادته والسيل المتراب اه مردوي

وأولاهن على يان التذب  
واخرهن على يان  
الاجزاء وقيس بالكلب  
الخنزير والفرع ويولوغه  
غيره كيوله وعرقه وعلم  
ما ذكر أنه لا يكفي ذر  
التراب على المحل من  
غير أن يبقه بالماء ولا  
مزجه بغير ماء نعم ان  
مزجه بالماء بعد مزجه بغيره  
ولم يتغير به كثيراً كفى  
ولا مزج غير تراب طهور  
كاشنان و تراب نجس و تراب  
مستعمل وهو خارج بتعبدى  
بطهور وكلامه يقتضى  
خلافاً للواجب من  
التراب ما يكدر الماء ويصل  
بواسطته الى جميع اجزاء  
المحل

(قوله) وخرج يريادى في غير تراب التراب) أى لو من نحو الهواء أو مرور الأقدام وقوله إذ لا معنى لترتيب التراب أى سواء كان أصليا أو طارئا كان كانت الأرض مربعة أو مبطنة ولو تطاير من الفسالة شيء فحكه حكم ما في من الفسلات فان تطاير من الأولى غسل ستائم إن وجد تراب فيها أى الأولى فلا حاجة إلى ترتيب وإلا فلا بد منه وهكذا ولو اجتمع ماء الفسلات السبع ثم ترش من شيء قالوا به إن قال إن كان الترتيب فى أولى السبع لم يحتج إلى ترتيب لأنه لا يحتاج إليه عند الأفراد فكذا عند الاجتماع ولا احتياج إليه لأنه مخلوط بما يحتاج إليه هو ماء الأولى أم برماوى والمراد بالأرض الترابية ما فيها تراب ولو أصاب شيء منها أو باقى تمام السبع اشترط في تطهيره ترتيبه ولا يكون تبعا لما لا تنفاه الملة فيها عنه وهى أنه لا معنى لترتيب التراب وأيضا فلا استثناء بمعار العموم ولم يستثنوا من ترتيب النجاسة المخلطة إلى الأرض الترابية كذا أتى به الولد رحمه الله تعالى وهو المعمول به المحول عليه وإن نسب إليه أنه أتى قبله بخلافه نعم لو جمع التراب المختلط وأراد تطهيره لم يحتج إلى ترتيبه أخذه من الملة السابقة كاهو ظاهر أمر شرع وبعبارة ع ش وأما الفسلات إذا جمعت من غسل النجاسة المخلطة فقد أتى ابن أبي شريف بأن الأنا الذى جمعت فيه بفصل سبعا أحداها تراب وخالف العلامة بن قاسم وقال إن كان الترتيب فى أولى السبع لم يحتج إليه لأن ما الأولى وكل ما بعده لا يوجب للترتيب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع والمعمد كلام ابن أبي شريف أنه يشير إلى أنها صارت نجاسة مستقلة فلا بد من غسلها سبعا وترتيبها انتهت واعتمد شيخنا ح فى مقاله الشهاب سم أنه (قوله) إذ لا معنى لترتيب التراب) قد يقال له معنى وهو الجمع بين الطهرين أعنى الماء والتراب الطهور مفقود هنا لأن التراب الذى فى الأرض الترابية متنجس وقد تقدم أنه لا يكفي أنه عشاوى أى فلوتر به لم يصير التراب مستعملا بذلك لأنه لم يظهر شيئا وإنما سقط استعمال التراب فيه للعللة المذكورة أنه ع ش على مر (قوله) أيضا إذ لا معنى لترتيب التراب) قال شيخنا أنه يؤخذ أنه لا فرق بين الطهور والمستعمل على قياسه يقال ولا بين الطاهر والتنجس وأما لو أصاب ما تطاير منه شيئا قبل تمام السبع فيشترط في تطهيره ترتيبه لانتفاء الملة المذكورة أنه وبعبارة ع ش على مر قوله التراب أى لو كان مستعملا ونجسا حيث قصد تطهير ما على من أنه لا معنى لترتيب التراب انتهت (قوله) ولو لم تزل عين النجاسة الخ) عبارة شرح مر والفسلات المزية للعين تعدو احد قول كثر وإنما حسب العدد المأمور به فى الاستنجاء قبل زوال العين لأنه على تخفيف وما هنا محل تغليب فلا يقاس هذا بذلك انتهت والمراد بالعين ما يشمل الوصف فلا بد من إزالة الأوصاف بخلاف العين الحقيقية فلا بد من إزالة التماثل وضع التراب اسم وحاصل ما قرره شيخنا ح أنه لما أن يضع التراب أولا ثم يقيه بالماء ويمسك أو يجرهما خارج المحل ويصب الماء الممزوج هذه ثلاث صور ثم ينقل النظر إلى النجاسة فان كان جرمها باقيا لم تكف واحدة من الثلاثة لحيلولة الجرم بين الموضوع والمحل وإن لم يكن لها جرم فان كان هناك رطوبة لم تكف وضع التراب أولا لتنجسه بالرطوبة لأنه ضعيف ويكنى صورتان الأخريان وإن لم يكن هناك رطوبة فان كان هناك بعض الأوصاف أو كلها وهى الطعم والقون والريح كنى كل من الصور الثلاث ولكن لا تعسب غسله إلا أن زالت الأوصاف ولو جرت متعددة فلا تنافي بين الاكتفاء لترتيب مع وجود الأوصاف وبين عدم حبان الغسلة إلا بزوالها وإن لم يكن هناك أوصاف أصلا فالأمر ظاهر أنه وبعبارة أخرى قلنا عن الشيخ عبد ربه نصهاو الحاصل أنه إن وضع التراب على جرم النجاسة لم يكف مطلقا وإن لم يكن الجرم موجودا ولا شيء من الأوصاف ووضع التراب كنى مطلقا أى سواء مزجه بالماء أولا وسواء كان المحل رطبا أو جافا وإن بقيت الأوصاف فان كان المحل جافا وضع التراب بمزجه بالماء زالت الأوصاف كلها وإن منعه من ذلك لم يكف لتنجسه أمر قوله

وخرج يريادى في غير  
تراب التراب فلا يحتاج  
إلى ترتيب إذ لا معنى  
لترتيب التراب ولو لم تزل  
عين النجاسة

أيضا ولو لم يزل عين النجاسة الخ) أشار به إلى تقييد الماتن أي ولا تحسب السبع إلا بعد زوال العين اه شيخنا  
وعبار عن قوله ولو لم يزل عين النجاسة أي جرمها واحد أو صافها إلا يست غسالات حسبت واحدة كما صححه  
النووي وهذا هو المتمدل في هذا المثل غاط فيه بخلاف الاستجماء بالحجر حيث حسب فيه الحد قبل زوال  
العين أي تحسب الأولى والثانية وإن كان المازيل للعين الثالثة لأنه على تخفيف وهذا يفيد أن المازيل بين هاتين  
الجرم لا يشمل ذلك بريقه إلا صافه ونقل عن شيخنا أنه لا يدهن زوال الأوصاف والأعمره واحدة  
وزوال العين بان تفصل الفسالة غير متغيرة غير زائدة الوزن فلو انفصلت متغيرة فلو زائدة الوزن لم تحسب  
من السبع وكتب أيضا هل من يل العين يحسب من السبع وإن انفصل متغيرة أو زائد الوزن وعمله إذا لم يكن  
كذلك الظاهر الأول لأن ما عدا السابعة محكوم عليه بالنجاسة ولو كان غير متغيرة لازداد الوزن وما عدا  
السابعة لم يزل النجاسة وإن انفصل غير متغيرة انتمت **(قوله)** لكن يجمع في الشرح الصديق الخ) ضعيف اه شيخنا  
**(قوله)** أو نجس بيول صي) عبارة أصلها نجس بيول صي الخ انتهت وكتب عليها عرض ما مضى من قوله في ما غير  
الآدمي كانا أو أرض فطهر بالضم كما هو مقتضى إطلاقهم ولا يتنافى قوله الآتي وقارعت الذكر الخ لأن الابل تلام  
الذكر كونه في الأصل فلا يتنافى تخلفه في غير الآدمي وعموم الحكم اه سم على صج اه سم قال شيخنا  
حل لو وقت قطرة من هذا البول في ماء قليل وأصاب شيئا وجب غسله ولا يكفي نزعها ولو أصاب ذلك  
البول الصفر شيئا كفي الضعف وإن لم يكن في أول خروجه بان كان في أثناء كلفه صرية مثلا أخذوا به يوم  
قولهم ما نجس بيول صي الخ اصدقه بنهر أول خروجه ولا تتوقف الرخصة على ملاقاته من عمله  
ومعدته اه أقول وإنما لم يكف بالضمج في المتنجس من الماء المذكور لأنه لما تنجس بالبول الذي وقع  
فيه صدق على مصابه أنه تنجس بنهر القول اه **(قوله)** أو بيول صي) أي ولو غططا بجانبي أو كان  
متطابرا من ثوب أمه وخرج بقية فضلاته وقوله لم يطعم يفتح أوله وثالثه وقوله أي لم يتناول أي  
لما كولا ولا مشروبا اه برماوى وفي المختار الطعام بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعما بضم  
الطاء إذا أكل أو ذاق فهو طاعم اه اه عش على مر وفي المصباح طعمته أطعمه من باب تعب طعما  
ويقع على كل ما يباع حتى الماء وذوق الشيء والطعم بالضم الطعام اه **(قوله)** قبل مضى حولين  
اما بعدهما فهو بمنزلة الطعام ووجهه أنه إذا كبر غلطت معدته وقويت على الاحالة فربما كانت  
تحمل الحالة مكروهة فالحولان أقرب مردفيه ولهذا يفضل من بول الأعراب الذين لا يتناولون إلا  
اللين اه برماوى ونبه شرح مر الموترب الذين قبل الحولين ثم بالبعد هما قبل أن يأكل غير اللين فهل  
يكفي فيه الضمخ أو يجب الفسل لأن تمام الحولين بمنزلة أكل غير اللين الذي يظهر الثاني كاعتداده شيخنا  
الطند الثاني وكذا الذي أكل غير اللين لتغذي في بعض الأيام ثم أعرض عن ذلك وصار يقصر على اللين فهل  
يقال لكل من حكمه أو يقال يفضل مطلقا لأنه يصدق عليه أنه أكل غير اللين لتغذي الذي يظهر الثاني كقوله  
شيخنا الطند الثاني أيضا ولو أخطأ اللين بنهر مائة كان التغيرا كثر غسل وإن كان أقل أو حسا فلا يغسل والذي  
اعتمد شيخنا أنه يفضل مطلقا حيث كان يتناولوه على وجه التغذي اه زى اه عش **(فروع)** لو أصابه  
بول صي وشك هل هو قبل الحولين أو بعده فهل يكفي بالرش أولا يدهن الفسل نقل عن الشيخ س في درسه  
أنه لا يدهن غسله لأن الرش رخصة والخص لا يجار إليها إلا يقين وفي عش على مر ما خالفه وقال لأن الأصل  
عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما اه والحولان تحديد كقوله عش خلافا للشيخ خضري  
حاشية الجواب براده من خط شيخنا الحنفى وهى ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما كقوله اسم في حوائى  
شرح البهجة ونقله عنه عش على مر وأقره اه من خط شيخنا الحنفى فقوله قبل مضى حولين متعلق  
بول ليند أهو بال بعد الحولين قبل أن يطعم ما ذكر فلا يدهن الفسل كما تقدم اه **(قوله)** غير لبن) من

الابست غسالات مثلا  
حببت واحدة كما صححه  
النووي لكن يجمع في الشرح  
الصغير أنها تست وقوافي  
المجتهات (أر) نجس (بيول  
صبي لم يطعم) أي لم يتناول  
قبل مضى حولين (غير لبن)

اللين هنا القطعة والزبدو الجبن الخالي عن الانسجة وسوا كان اللين حلياً أو زائياً أو خائراً أو أضعافاً منه  
 أو من غير ما لو لم ينمظ فهذا كله لا يمنع النضج اه شيخنا وهذا هو المعتمد كما في لورافر شيخنا ح  
 خلافاً لما وقع في شرح (قوله نضج) بضاد معجمة وحام معجمة وقيل معجمة قال الجوهري النضج المعجمة  
 مثل النضج بالمهمل وقيل النضج بالمهجمة لما نضج كالطين وبالمهمل لما رقى كالمازق كالماء اه برماوى وفى المصباح  
 نضجت الثوب نضجاً من باني ضرب وقمع وهو البلى بالماء والرش ونضج بول الفلام أى يرش ونضج  
 الفرس عرق ونضج العرق خرج اه وفيه أيضاً نضجت الثوب نضجاً من باني ضرب وقمع إذا بلته أكثر  
 من النضج فهو أبلغ منه وغث نضاج أى كثير غزير وعن نضاجه أى فواره غزيرة اه (قوله أيضاً نضج)  
 هذا ظاهر أن كانت حكمة فإن كانت عينية فلا بد من إزالة الجرهما أو صافها فإن لم تزل بالنضج وجب  
 النسل كما ذكره بقوله كنت جسهما فإن كان المصاحب بالبول رطبا بحيث لو عصره سال منه البول وجب  
 عصره اه شيخنا (قوله أيضاً نضج) قضيت أنه لا يندب فيه التثليث ووجه بانه رخصة والأوجه خلافه  
 كما اقتضاه توجيه التثليث في غيره وتصريحهم بذلك في التجاسة المتوهمه أنه يكتفى فيه بالرش مع بقاء  
 أو صافه وجرى عليه الزكش في الفون والرش قال لا نالوا زكش فلا وجه لأصله اه والأوجه خلاف  
 ذلك ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة زواله اه شرح البهجة اهشورى (قوله بأن يرش عليه) أى  
 بعد إزالة أو صافها ولا تضطر طراوة عليه بالرطوبة فهله من زكش إزالة الأوصاف مع الرش اه  
 برماوى (قوله عن أم قيس) واسمها أميمة وقيل بركة بنت عمنن الاسدية اسلمت قدماها وهاجرت وبايعت  
 وهى التى جاءت بآبين لما صغير الحديث روت عن النبي صلى الله عليه وسلم عنها فتية وغيره وعمرت  
 كثيرا اه برماوى (قوله بآبين لما صغير) أى لم يبلغ حوا لين قال الحافظ ابن حجر لم أنف على اسمه فى  
 شيء من كتب الحديث ثم رايت بعضهم نقل أن اسمه محمد اه برماوى (قوله فى حجره) هو بالكسر  
 لا غير اسم لما بين يديك من ثوبك ويعنى المنع مثلك اه قاموس وفى النهاية أن طرف الثوب بالفتح  
 والكسر وفى المصباح وحجر الإنسان بالفتح وقد يكسر حصته وهو ما دون أبطه الى الكشح وهو فى  
 حجر ماى فى كنفه وحايته والجمع حجورهم قالوا الحضر ما دون الأطل الى الكشح والجمع احضان مثل  
 حل واحمال اه عش على مر وبالكسر العقل وما حواه الطعام الدائر بالكعبة من جانب الشمال  
 وديار ثمود والاثني من الخيل والقوا به اه برماوى وفى المصباح الحجر القرباء والحجر بالكسر أيضاً  
 الفرس الى آخر هذه السبعة اه فله معان سبعة قد نعلمها بعضهم بقوله

ركبت حجر أو طفت البيت خائف الحجر ه وحزت حجر اعظيما مداخلت الحجر

فحجر معنى من دخول الحجر ه ما طقت حجر أو لو اعطيت له الحجر

(قوله تخفف فى بوله) أى لان المشقة تجلب التيسير وهذه حكمة فلا يضرب تخفها فى نحو الاناموال الارض  
 اه حل (قوله وبان روى له الخ) لان الذكر خلق من ماء وطين باعتبار أصله وهو آدم والاثني من لحم  
 ودم باعتبار أصلها وهو حواء والغالب على الشيء عما كاه أصله ومعناه ان الذكر لوحظ فيه أصل  
 نوعه وهو آدم والاثني لوحظ فيها أصل نوعها وهو حواء فالحقنا أفراد كل بنوعه والافضل  
 من الذكر والاثني مخلوق من النطفة اه قل على الخلى اه من خط شيخنا خ ف وقيل لما كان  
 بلوغ الصبي بائع طاهر وهو المني وبلوغها بائع كذلك ونجس وهو الحيض جاز أن يفترقا فى  
 طهارة البول اه برماوى وفرق أيضاً بأن بولها بسبب استيلاء الرطوبة البرودة على مراجعها  
 اغطى وانتهى اه قسطلاني على البخارى (قوله فلا يلقى) بفتح المثناة التحتية وسكون اللام  
 وفتح الصاد المهملة من لقى يلقى كمل يعلم اه برماوى (قوله تحنك بتمر) بالثناة لا بالثة اه برماوى  
 (قوله وتناول السوف) عبارة المختار وكلما يؤخذ غير معجون فهو سوف بفتح السين اه اه عش على

للتغذى نضج ( بأن يرش  
 عليه ما يعمه ويغلبه بلا  
 سيلان بخلاف الصبة  
 والحنث لا بدنى برولها من  
 النسل على الأصل ويتحقق  
 بالسلان وذلك لخبر  
 الشيخين عن أم قيس أنها  
 جاءت بآبين لما صغير لم يأكل  
 الطعام فاجلسه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فى حجره  
 فقال عليه فدعا بماء فوضعه  
 ولم يفسله والخبر الترمذى  
 وحسنه يفسل من بول  
 الجارية ويرش من بول  
 الفلام وفرق بينهما لان  
 الائتلاف يحمل الصبي  
 أكثر تخفف فى بوله وبأن  
 بوله أرق من بولها فلا  
 يلقى بالخل لصوق بولها به  
 والحق بها الحنث وخرج  
 بزادنى للتغذى تحنك  
 بتمر ونحوه وتناول  
 السوف نحوه للاصلاح  
 فلا يمتدنان النضج كما فى  
 المجموع (أو)

مر أما جنهما فهو الفعل وهو تناول أم لكاتبه وقوله للإصلاح أي أن حصل به التقديس أم قل على  
 المحل (قوله) أو بغيرهما وكان حكيا بأن لم يدرك له عين ولا وصف من طعم أولون أو ورق سواء كان عدم  
 الادراك لا خفاء اثره بالجفاف أم لا ولم يذكر هذا التفصيل المطلق والخففة مع انضمام كل منهما بذلك  
 ما يقال هذا استفاد من قوله كتجنسهما لا تقول الذي يستفاد من التشبيه أنه يجب في العين منهما إزالة  
 أو صافه إلا معسر من اللون أو الريح فإنه لا يضرو قد يقال إن الملم يفصل في الملاحظة لأنه لا بد من السبع في  
 كل من العين والحواسية وأما بل الصبي فإن كان من الحنكية بأن جف ولا حصة لكف تطهره وإن كان من  
 العمية فلا يكتفى بالطبخ إلا أن زالت تلك الأوصاف أم حل وأحق بهضم في مصحف تنجس بغير معفو  
 عنه وجوب غسله وإن أدى إلى تلفه ولو كان ليتم ويتعين فرضه على ما فيه فيما إذا مسحت النجاسة شيئا من  
 القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلود الخوانث وما بين السطور أم حجب ومرة أم عرش وقوله ولو  
 كان ليتم أي والناسله الأولى وهل للجاني فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالة  
 المتكram لأفبه نظرو الأقرب عدم الجواز لعدم علمنا بأن إزالة النجاسة منه يجمع عليها سيما وقد قال على  
 ما فيه المشعر بالتوقف في كونه أصله أم عرش على مر (قوله) كبول جاف) أي بحيث لو عصر لم يفصل  
 منه شيئا أم برماوى وقوله لم تدرك له صفته أو كان عدم الادراك لا خفاء آثاره بالجفاف فيقول جف  
 فذهبت عين ولا اثره ولا ربح فذهب وصفه أم لا لكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة  
 كالمرأة والسيف أم شرح م ر وقوله لكون المحل صقيلا صريحه أن نجاسة الصقيع حكيا  
 ولو قيل الجفاف وليس كذلك بل نجاسته حيث عينية وإنما نصوا عليه للإشارة للرد على  
 المخالف القائل بأنه يكتفى فيه بالمسح وبعبارة الروضة قلت إذا أصابت النجاسة شيئا صقيلا  
 كسيف وسكين ومرة لم يطهر بالمسح عندنا بل لا بد من غسله أم رشدى (قوله) كفى  
 جرى ماء) أي وأن لم يكن بفعل قاعل كطرون من ذلك السكن إذا حمت ثم سقيت ماء نجسا والحب إذا  
 نفع في بول حتى انتفخ واللحم إذا طبخ بول فيطهر باطنها يصب الماء على ظاهرها والاجر المعجون بنجس  
 سئل عنه المازق فاجاب بأنه نجس ثم سأل عنه الإمام الشافعى رضى الله عنه فاجاب بأنه إذا ضاق الأمر اتسع  
 ومقتضاه أنه يقول معفو عنه وقد وقع السؤال للعلامة الزايدى صورته ما قولكم رضى الله عنكم في الجور  
 والاذيار والجانات والقل وغير ذلك كالبراقى والصحن وما يمين من الطين السرجين ونحوه هل يصح  
 بيعها ويحكم بطهارتها وما وضع فيها من مائع أو ما دون القلتين ويجوز استعماله أولا وفي الجن المعمول بالانفحة  
 المتنجسة هل يصح بيعه ويحكم بطهارته ويجوز أكله حتى لو أصاد شيئا من بدن أو ثوب يحكم بطهارته أولا  
 وكذا ما تولد منه من المش المعمول به الكشك هل يجوز أكله ويحكم بطهارته ولا يجب المضغنة منه لو غسل  
 ما أصاب لأن هذا ماتم به البلوى أولا وهل يجوز بيع الطوب المعجون بالزبل إذا حرق وبناء المساجد به  
 وفرش أرضها به ويصلى عليه بلا حائل وإذا اتصل به شيئا من بدن المصل أو ملبوسه في شيء من صلاته هل  
 تصح صلاته أولا فترنا مأجورين اثنا بكة الجنة فاجاب بما صورته الحمد لله نعم الخذف وهو الذى  
 يؤخذ من الطين ويضاف إليه السرجين مما حمت به البلوى فيحكم بطهارته وطهارة ما وضع  
 فيه من ماء أو مائع لأن المشقة تجلب التيسير وقد قال إمامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه  
 إذا ضاق الأمر اتسع والجن المعمول بالانفحة المتنجسة مما حمت به البلوى أيضا فيحكم  
 بطهارته ويصح بيعه وأكله ولا يجب تطهير القم منه وإذا أصاب شيء منه ثوب الأكل أو بدنه  
 لم يلزمه تطهير للشقة وأما الأكل المعمول بالسرجين ونحوه فيجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش أرضها به  
 وتصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم أنه يجوز بناء الكعبة به المش المنفصل عن الجن المعمول  
 بالانفحة طاهر لعموم البلوى به حتى لو أصاب شيء منه بدنا أو ثوبا لم يجب تطهيره والله أعلم بكتبه على

نجس (بغيرهما) أي بغير  
 شيء من نحو كلب وغيره بول  
 الصبي المذكور (وكان  
 حكيا) كبول جف ولم  
 تدرك له صفة (كفى جرى  
 ماء) عليه مرة (أو) كان

الرياءى الشافعى عفا الله عنه قال شيخنا وقد سألته عن ذلك في حدره فقال قلته من عندى وإن كان غايظنا لظاهر المذهب ولم أر احدا صرح به وإنما أخرجه على قواعد إمامنا رضى الله تعالى عنه فلم يجه عدم صحة صلاة عامل الشيء منها إذا لا ضرورة فيها حيث أنه رماوى وفي قول على المحل بعد أن نقل إفتاء الرياءى المذكور بالحرف مانصه ثم رايته ياذكره الشيخ عن الامام الشافعى في منظومة من البعاد وشرحها لشيخ الاسلام اه (قوله وجب إزالة صفاته) أى بحيث يطلب على ظنه زوالها ولا يجب عليه اختيارها بالثبوت والصبر ونحوهما ولا على الاعمال ومن يمتنع من أن يسأل بصير أهل ذلك الاوصاف او لا اه ح ل ويستحب أن يفضل على النجاسة بعد طهرها غلطين لتكمل الثلاث ولو تخفف في الأوجه اما المغلظة فلا كماله الجليل في عمر المتأوى في شرح الحاوى وبه جزم النقي ابن قاضي شهبة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كان المصغر لا يصغر ومعنى أن المكبر لا يكبر أن الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كأن الشيء إذا صغر مرة لا يصغر مرة أخرى وهذا نظير قولهم الشيء إذا انتهى نهايته في التغليط لا يقبل التغليط كالإيمان في القسامة وقتل العمد وشبهه لا تغليط فيه البدية وإن غلظت في الخطأ وهذا أقرب إلى القواعد ويقرب منه قولهم في الجزية أن الجيران لا يعضفون ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب لإزالتها قورا إن عصى بها وإلا فتحصوله نعم تسن المبادرة بأزالتها حيث يجب وبها المعاصى بحجابه فلا يجب عليه المبادرة بالنسل كاعتبه الاستوى لأن المتنجس متطهر بما عصى به بخلاف الجنب اه شرح مر (قوله الاما عسر زواله الخ) أى ولو من مغلظ بأن لم يزل بالمخالفة في النسل والاحت والقرص وإن طال بقاء ذلك اللون أو الريح ولا بالاستماعة بالاشنان والصابون حيث توقفت الإزالة على ذلك على ما سبقا وذكرحج أنه بعد طهر الطهر لا يجب شتم ولا نظر نعم ينبغي سنه اه ح ل وخروج ما سهل زواله فلا يظهر مع بقاءه لدلالته على بقاء العين اه شرح مر وحاصل صورة النجاسة ثمانية وأربعون صورة في العين منها خمسة وأربعون لأن الحاصل في المحل اما الجرم أو اللون أو الريح أو الطعم فهذه أربع صور أو اثنتان منها وفيه ست صور أو ثلاثة منها وفيه أربع صور أو اجمع وهى صورة واحدة فهذه خمسة عشر صورة وكلها في المغلظة والتخففة والمتوسطة بخمسة وأربعين وفي الحسكية ثلاثة لأنها اما تخففة او مغلظة او متوسطة فهذه ثمانية وأربعون اه مذابني (قوله بل يظهر المحل) أى حقيقة لأنه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بل لم يتنجس اذ لا معنى للنسل الا الطهارا فالأثر الباقى شبيه بما يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاعه أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها فلوعسرت إزالة لون نحو دم مغلظ أو ربحه طهر وهو كذلك خلافا للزركشى في خادموه وانما لم ينف عن قليل دمه لمسه إزالة جرمه اه شرح مر (قوله كتنجس بهما) أى فاختم من يول الصبي من الاكتفاء بالتضع عليه إن زالت به الاوصاف وعمل الاكتفاء في المغلظة بالسبع ان زالت بها الاوصاف اه شيخنا (قوله اما اذا اجتمعا) أى محض واحد من نجاسة واحدة والا فلا نفوات العلة الآتية وأفتى والد شيخنا بنجاسة ما يؤخذ من البحر فيوجد فيه ربح الزيل أو طعمه أولونه أى لكن يعنى عنه للشفقة اه ح ل وبعبارة اصله مع شرح مر فان بقي ما في محل واحد وإن عسر زوالهما ضر على الصحيح لقوة دلالتها على بقاء العين فان بقي في محلين لم يضر كما لو تخففت بطانة الخف وطهارته في محلين غير متحاذيين لا تنفاه العلة التي هي قوة دلالتها على بقاءها انتهت وقوله ضر على الصحيح أى ان كانا من نجاسة واحدة وذلك لأن بقاءهما من نجاسة واحدة دليل على قوة النجاسة بخلاف ما لو كانا من متينين لأن كل واحدة منهما مسئلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بافترادها ضعيفة اه ع ش عليه (قوله تنجب الزلثما مطلقا) أى سواء عسرا لم يصبر ومعنى الوجوب فيها إذا عسر انما إذا تيسر له بعد ذلك إزالتها وجب عليه العلاج واما المحل في هذه الحالة فيعفى عنه للضرورة ويعصى به ولا تنجب على الاعادة بعد ذلك ولا قطع المحل اه شيخنا أج ر ح ف

(وعلى وجب إزالة صفاته)

من طهر ولون وريح (الاما

عسر زواله (من لون

أو ربح) فلا يجب إزالته

بل يظهر المحل (كتنجس

بهما) أى بشعر الكلب

ويبول الصبي فاته يجب

في العين منها إزالة صفاته

إلا ما عسر من لون أو

ريح وهذا من زيادتي اما

إذا اجتمعا فنجنب إزالتها

مطلقا لقوة دلالتها على بقاء

وقوله ويصلي به ظاهره أنه لا فرق بين كون النجاسة في البدن أو في الثوب وقد رأيت لشيوخنا الاشارة  
 تفصيلا وهو انه إن كان النجاسة في البدن فالحكم ما ذكر وإن كانت في الثوب وجب نزعه ولا تصح الصلاة  
 فيه بل يصلي بدونه ولو عاريا إذا لم يجد غيره ولا نجب الاعادة اهـ وباتى مثل هذا في بقاء الطعام وحده وفي  
 قل على التحريم مانعه لكن إذا عمر عني عنهم ما دام العمر وتجب ازالها عند القدر فلا تجب اعادة  
 ما صلاهم معها وكذا يقال في الطعام إذا عسر اهـ أي فيكون المحل نجسا مفعولا عنه (قوله) كابدل على بقائها  
 بقاء الطعام تقدم في الاراني ان المرجح فيها جواز القدر ان محل منعه اذا تحقق وجوهها فإما يرد ذكره  
 أو انصرفت فيه اهـ شرح مر فانه دفع ما يقال كيف يعرف بقاء الطعام مع حرمة مذوق النجاسة وعبارة قسم  
 يعرف بقاء الطعام فيها إذ ادعى ثلثه أو غلب على ظنه زواله فيجوز له ذوق المحل استظهارا وفي الانوار  
 ويصوّر وجدان الطعام بدى القوم وتلطخه بالخر أو القيء لا يذوق المحل اهـ (قوله) ولا نجب الاستعانة في  
 زوال الاثر أي من الطعام أو اللون أو الريح أو ما يغير الماء من نحو صابون أو اشنان إلا ان تعينت أي  
 الاستعانة بان توقفت ازالة ذلك على ما ذكره والتوقف بحسب ظن المظهر إن كان له خبره أو الاسال غير اهـ  
 وقوله على كلام فيه إلح المتقدم منه ما هنا من كونها اذا تعينت وجبت سواء اللون أو الريح أوهما أو الطعام  
 واستباحا حيث لم تتوقف ازالة ذلك عليهما ولا بد أن يكون ثمن ذلك فاضلا عما يفضل عنه من الماء في التيمم  
 قال حجج من ثم اتجه ان باتى هنا التفصيل الا في هذا وجدته بعد الغوث أو القرب ولا يجب قبول هبته  
 وان لم يقدر على نحو المحسوس ان يستاجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عما ذكر فلو تعذر ذلك  
 حسا أو شرطا عني عنه للضرورة فلو زال التعذر لزمه استعمال ذلك لزال المنع وظاهر كلام حجج انه  
 يصير طاهرا لا معفو عنه حيث قال في بيان المسربان لم تتوقف ازالته على شيء أو توقفت على نحو صابون  
 ولم يجده فيا يظهر له مقصده ثم رأيت شيخنا في شرحه بعد ان ذكر ما تقدم اضرب عنه واستوجه ان من قد  
 نحو الاشنان يصير بمثابة من قد الماء وقد تنجس ثم يهأى فلا يصلي فيه وإن صلى فيه للضرورة اعاد اهـ  
 (قوله) وشروط ورود ماء ان قل على الاصح وقوله فلم أنه لا يشترط العصر الخ أي على الاصح أيضا  
 وعبارة اصله مع شرح مر ويشترط ورود الماء على علمه إن كان قليلا لا يصح في الاصح فيه ما لكان يشترط  
 فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من وجبه ولا فرق بين ما له خل كالصايط أو لا كالتقاء مطلقهم فقول  
 الغزي يشترط أي العصر اتفاقا في الاول ضئيف ومقابلة في الاول قول ابن سريج في الماء القليل إذا ورد  
 عليه المحل تنجس لطهره كالثوب يغمس في اجابة ما لذلك انه يطهره كالماء كان واردا بخلاف ما لو اقلته  
 الريح فيه فينجس به والخلاف في الثانية مبني على الخلاف الا في طهارة المسألة ان قلنا يطهرها وهو الاظهر  
 لم يشترط الصبر والاشراط ويقوم مقامه الجفافة في الاصح انتهت وقوله خروجا من خلاف من وجبه  
 منه يعلم ان الاستحباب لرعاية الخلاف لا يترقبه على كونه بين الآثمة الاربعة بل يسن الخروج منه وإن  
 كان خلافا لاهل المذهب كما هنا لكان ذلك حجج انه يشترط لاستحباب الخروج منه قوة الخلاف وعلى ذلك  
 فيما لم ينسوا على استحبابه خروجا من الخلاف أما هو قد من مراعاة ان ثقل حجج ويجوز ان يكون سهم  
 له دليل قال عندهم في ذلك اما بالاعتراض على من حكم عليه بالشدوذ او يكون مع شدوذه عندنا موافقا  
 لبعض المذاهب فيكون خروجا من خلاف ذلك المذهب اهـ ع ش عليه قال في الحاد لموضع ثوبا في  
 اجابة وفيه دم معفو عنه وحسب الماء عليه تنجس بالملاقاة لان محو دم البراغيث لا يزول بالصب فلا بد  
 بعد زواله من صب ما يطور وقال وهذا يغفل عنه اكثر الناس وهو يدل على ان الوارد القليل ينجس  
 ان لم يطهر المحل اهـ شوبرى وسم وفي ع ش على مر في شروط الصلاة مانعه ( فرع ) قرر  
 مر أنه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تطهيره من الاوساخ أي ولو نجسة لم يضر بقاء الدم فيه يعني

المين كابدل على بقائها بقاء  
 الطعام وحده وان عسر  
 زواله ولا تجب الاستعانة  
 في زوال الاثر بغير الماء  
 الا أن تعينت على كلام فيه  
 ذكرته في شرح البهجة  
 (وشروط ورود ماء) ان  
 (قل)



عن اصابة هذا الماء لها فليتامل اه سم على المنهج اى اما اذا قصد غسل النجاسة التى هم الدم الراغيت  
 فلا بد من ازالة اثر هذا الدم مالم يصر فيقن على اللون على مامر اه بالحرف (قوله ان قل) قدران  
 الشرطية بعد ان كانت الجملة صفلا ن مفهوم الشرط اقوى من مفهوم الفصلة لان مفهومه لم يقع فيه  
 خلاف بخلاف مفهومها اه شيخنا ح (قوله على المحل) اى محل النجاسة لاعلى عنها او على عنها  
 وزالت به ولم يمتص معها فى اثناء وكتب ايضا اى حيث لم ينتجس بان يرد على محل النجاسة وان كان  
 المتنجس لمحل كاليسط لاعلى عنها كالوصب الماء على يول او اخر اودم بارض قبل جفافه ولا نظير  
 لمن غالف فى ذلك وكذا بعد جفاف الدم والخز والبول إذا لم يزل ياراده وجامعه فى الارض او  
 الاناء اه ح (قوله فلم انه لا يشترط العصر) اى علم من قوله وجب ازالة صفاته من قوله وشرط  
 ورود ماء قل ووجه العلم اقتضاه على هذين فى مقام البيان فيعلم منه انه لا يشترط غيرهما كالصبر ومثل  
 العصر صب الماء من الاناء الذى يطهر فلا يجب وكذا اخذ الماء من فوق الارض التى تطهر فلا يجب ايضا  
 ومعلوم ان هذا كله بعد زوال الاوصاف المذكورة بخلاف ما اذا كانت باقية فان الماء الذى على المحل  
 الذى يغسل منتجس اه شيخنا (قوله وغسالة) اى ولو لمصبوغ بمنتجس او نجس وقد زالت عين الصبغ  
 النجس او المنتجس ولا يضر بقاء اللون لعصر زواله ويصرف ذلك بصفا الفسالة لا بد ان لا يريد  
 وزن الثوب بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ فان زاد ضر لان الواطن من النجاسة اه من شرح حر وهذا  
 يفيد انه لو استعمل للصبوغ ما يمنع من انفصال الصبغ بما جرت به المادة من استعمال ما يسهونه فطاما  
 للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر بالغسل لعدم بقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت  
 رطبة او مخلوطة بنجس العين اما حيث لم يشترط زوالها بان جفت فلا يضر استعمال ذلك اه ع ش عليه  
 (فرع) إذا غسل ثوبا بمنتجس بالصابون حتى زالت عين النجاسة قال حر جوابا لسؤال على الفور  
 يصير لاثرا لصابون حكم الصبغ فلا يظهر حتى تصفو الفسالة من لون الصابون مع عدم الزيادة ثم قال ينبغي  
 ان المقدار الذى يشق استقصاؤه يكون معفو عنه فليتامل اه سم (فرع) من الفسالة ما لا ينتجس فيه  
 بدم لثته او بما يخرج بسبب الجشاء فتغسله ثم تفضض وادار الما فى فيه بحيث يعمه لم يتغير بالنجاسة فان فيه  
 يطهر ولا ينتجس الماء فيجوز ابتلاعه لطهارته فتنه له فانه دقيق وهذا يبنى ما لو كانت تدعى لثته من بعض  
 الما كولو لتوشيه على لحم الانسان دون بعض فهل يعنى به لثته لمشقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان  
 الاستثناء عنه بتناول البعض الذى لا يحصل منه تدبى لثته والظاهر الثانى لانه ليس بما تعم به البلوى حيث  
 وتقدير وقوعه يمكن تطهيره منه وان حصل له مشقة لندرة ذلك فى الجملة اه ع ش على م ر وقل على  
 المحل ولا بد من صفاء غسالة ثوب صبغ بنجس ويكفى غمر ما صبغ بمنتجس فى ماء كثير او صب ماء قليل  
 عليه كذلك فيطهر هو وصيفه (قوله ايضا وغسالة قليلة الخ) المراد بفسالة النجاسة ما استعمل فى وارجب  
 الازالة اما المستعمل فى متدبىها كالنسل الثانية والثالثة فظهور وما غسل به نجاسة معفو عنها  
 كقليل دم غير طهور كما قاله ان النقيب ويدين فى نحو الدم اذا اريد غسله بالصبغ عليه فى نحو جفنة  
 والماء قليل ازالة عينه والانتجس الماء بها بعد استقاراه معها فيها اه شرح حر ووقع السؤال فى  
 الدرس عما يقع كثيرا ان الاحم يغسل مرارا ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويظهر فى مرتين لون الدم  
 فهل يدعى عنه ام لا فاقول الظاهر الاول لان هذا ما يشق الاحتراز عنه ويحتمل عدم المعفوقا  
 على الميتة التى لا دم لها سائل فان محل المعفو عنها حيث لم تتغير ما وقعت فيه اه ع ش على حر (قوله)  
 بعد اعتبار ما يتشر به المحل (اى ويلقى من الوسخ الظاهر ويظهر الاكثاف فيها بالنظر وقوله وقد  
 طهر المحل اى بان لم يبق به طعم ولا لون ولا ربح على ما تخدع ولو فى المخلط اه ح (قوله طاهرة)  
 اى غير طاهرة ولا زائفة الخبث لان ما زيل به الخبث غير طهور ولو كان معفو عنه كما قاله ان النقيب اه ح  
 (قوله وقد فرض طهره) اى طهر المتصل فكذا المتصل وقوله فطاهر مقام تنزيه اى وان لم يطهر المحل

لا ان كثر على المحل لثلا  
 ينتجس الماء لو عكس فلا  
 يطهر المحل فلم انه لا يشترط  
 العصر لما يأتى من طهارة  
 الفسالة وقول قل من زياتى  
 (وغسالة قليلة منفصلة بلا  
 تنفيرو) بلا (زيادة) وزنا بعد  
 اعتبار ما يتشر به المحل (وقد  
 طهر المحل طاهرة) لان  
 الفصل بعض ما كان متصلا به  
 وقد فرض طهره فان كانت

وقوله فظاهرة ايضا ان طهر المحل وقوله فتجسه اي والمحل نجس اذ هما ملازمان متى حكم بطهارة المحل  
حكم بطهارة النجاسة التي حكم بنجاسة النجاسة ولو بزيادة الوزن حكم بنجاسة المحل اه شيخنا (قوله اولم  
تفصل فظاهرة ايضا) اي وطهارة للمحل الذي هي فيه فلو وضع ماء في اناء من نجس كله ولم يمس الماء جميع اجزائه  
فانه يدار في جواربه كما يحتمل بعماره يظهر جميعها فان الماء دام مترددا على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال ما  
بقيت الحاجة الى الاستعمال وهذا كله اذا لم تكن عين النجاسة موجودة في الاناء ولو مائة او مائة ومغوا عنها فان  
كانت موجودة فان الماء نجس بمجرد صبه عليها ولذلك قال حج واتي بعضهم بطهارة ما صب على بول في  
اجابة يجوز على بول لا جرم له وبذلك علم ان التفصيل في النجاسة محلها لا جرم للنجاسة فيها لكن قولم لو  
صب ماء على دم نحو براغيث فالتعريف طهر المحل والنجاسة بشرطه ينازع في ذلك فراجع اه قول على  
المحل (قوله فظاهرة ايضا) لم يلح مع عدم التغير ايضا فليتأمل فان المتبادر من العبارة خلافه اه شوبري  
(قوله ولو دهن) هذه الفقرة الرد عبارة اصله مع شرح مر وقيل طهر الدهن بفسله كالثوب النجس بان  
يصب الماء عليه ويكافره ثم يحركه خشية ونحو ما يحتمل بظن وصوله لجمعه ثم يتركه ليحلوم ثم يثقب أسفله  
فاذا خرج الماء سد وعمل الخلاف كما قاله في الكفاية اذا تجسس ماء لادنية فيه كالبول والام يطهر  
بلا خلاف انتبت (قوله تغفر قطيره) ظاهره وان صار جامدا وعلى تسليم ذلك فينبغي ان يستثنى  
صحيح لانه ماء واجزاء صلبة وبجموده زالت اجزاء الماء ولم يبق الا الاجزاء الصلبة وهي  
جامدة فليحذر (فرع) السكر المتجسس ان كان تجسسه حال مائته ان يعتقد بان تجسس ثم يطبخ  
سكر الم يطهر وان كان تجسسه بعد انعقاد طهر بنقه في الماء وكذلك اللبن الجامد بفتح الباء ان كان تجسس  
حاله كونه لبنا ما علم يطهر وان جردوا التجسس بعد جموده بتجسين وغيره طهر بنقه في الماء بخلاف  
الدقيق اذا عجن بماء نجس سواء انتهى الى حالة المائية بان صار تراد موضع ما اخذ منه عن قرب اولم يثقه  
اليه افانه اذا جفف ثم نقر في الماء فانه يطهر وكذا اذا لم يجفف حيث كان جامدا وكذلك الغراب اذا عجن بماء  
نجس او بول سواء صار ما اما او جامدا فانه اذا جفف ثم نقر في الماء طهر وكذا اذا لم يجفف حيث كان  
جامدا والفرق ان كلامنا في الغراب الدقيق ان الغراب اذا جفف ثم نقر في الماء طهر وكذا اذا لم يجفف حيث كان  
ما قرره مر وافاده واعتده اقول ومن القسم الثاني الصبي فاذا صبغ ثوب بصبيغ متنجس ثم جفف الثوب  
ثم غس في ماء كثير او صب عليه ماء حتى غره فانه يطهر وهو صبيغ بمنزلة تراب عجن ببول او ما نجس او بمنزلة  
عجن ببول او ما نجس فقولم لا بد في طهر المصبوغ بنجس من ان تصفو غسك يجب حمله على صبيغ نجس  
الدين او غوطه باجزاء نجسة العين وفاقا في ذلك لشيخنا الطبراني رحمه الله تعالى وقد ينشأ في  
هامش التبريد قال في الباب واذا تجسس جن بزيوت متنجس طهر ينسل بزيل الزيت اه اي كان  
يفصل بماء وتراب اه سم وامل هذا في الملاحظة ومن الجامد الزبيب بكسر الزاي وهزمة ساكنة  
وباء مفتوحة ومكسورة فلا تجسس وضعت في نحو جلد كلب حيث لا رطوبة ولا فيطهر بالنسل مطلقا ومع  
التبريد في النجاسة الكلية الم يتصفى الا فتعذر تطهيره قوامات فيه فارة تجسسه حيث لا رطوبة اه  
برماوى (قوله عن الفارة) بالهمز لا غير اما فارة المسك فبالهمز وتركه اه عش وتقدم ما فيه (قوله وفي  
رواية فاروقه) قال شيخنا غل وجوب اراقته حيث لم ير استعماله نحو وفود عمل صابون فهو استقام  
داية اه حل ومن ذلك السهل اذا تجسس فانه يسقى للحل ولا نجس غسله بده اه برماوى (فائدة) اه  
في البخارى وكانت عائشة تعبت ان النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه قال هر يقو اعل من مسيح قرب الخ وفي  
القسطنطيني عليه من هراق الماهير بقهره اقول للاصلي اهرقوا بفتح الهمة من هراق الماهير بقهره اهرقوا  
صبر انتهى وبجاسته غط الشيخ ابى الراعي صا له قوله هر يقو اهرقوا من هراق الماهير بقهره اهرقوا  
دحرج يدحرج واحله اريق يوريق في قول الفارح من هراق الماهير بقهره اهرقوا

كثيرة فظاهرة تمام تنغير اولم  
تفصل فظاهرة ايضا وان  
انفصلت متغيرة او غير متغيرة  
وزادوزنها بعد ما ذكر اولم  
يزدوم يطهر المحل فتجسه  
والثقب بالقليلة وبعدم  
الزيادة من زيادق (ولو)  
تجسس مائع غير ماء ولو  
دهنا (تعذر تطهيره) لانه  
صلى الله عليه وسلم سئل عن  
الفارة تموت في السمن فقال  
ان كان جامدا فاقفوا واما  
حولها وان كان مائعا فلا  
تقربوا وفي رواية للحنطاني  
فاورقوه ولو امكن تطهيره لم  
يقبل فيه ذلك لما فيه من اضافة  
المال والجامد هو الذي  
اذا اخذ منه قطعة لا

يفتح الحزمة وسكون الماء بعدها مشاة تحته من امر اراق الماء إذا صب والمضارع منه يريق الماء يفتح أوله ولا نهجاسية على ذلك البرماوى في شرح العمدة (قوله ما يعلأ علأ على قرب) أى عرفاً أه شينا

### (باب التيمم)

هذا الباب يشتمل على اطراف ثلاثة الاولى فى اسبابه و ذكره فى هذا الفصل الثانى فى كيفيته وسيد كره فى قوله فصل يتيمم بتراب طهور الخ والثالث فى احكامه وسيد كره فى قوله ومن يتيمم لفقد الماء وهو رخصة وقيل عن يعقوب المستصفي القزالي أن التيمم لفقد الماء عن يمينه ولو نحو المرض رخصة قالوا يصح من العاصى وغيره مسافراً كان أو مقبلاً والثانى لا يصح من العاصى كذلك وعبارة هذا الشرح فى صلاة المسافر نعم له بل عليه أى المسافر سفر معصية التيمم مع وجوب اعادته ما صلا به على الاصح كافى المجموع اه وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون تيممه فقد الماء حساً أو شرعاً لكن ظاهر سياقه ان الكلام فى الاول ويحتذى يكون مبنياً على ما فى المستصفي وعلى اطلاقه يقطع النظر عن سوق الكلام يكون مبنياً على أنه رخصة مطلقاً وما على أنه رخصة فلا يصح تيممه فى القواعد لذكر كفى ان من الرخصة التيمم لفقد الماء والخوف من استعماله والثانى انه عن يعقوب الثالث الفصل بين التيمم لعدم الماء فزينة أو المرض أو ليد الماء عنه أو ليعه بأكثر من الثلث فرخصة وهو ما لو رده القزالي فى المستصفي اه حل وعبرة شرح مر وهو رخصة مطلقاً انتهت وكتب عليه عرش قوله وهو رخصة مطلقاً أى سواء كان الفقد حساً أو شرعاً لان الرخصة هو الحكم المتغير اليه السهل لئلا مع قيام السبب للحكم الاصلى وقبل عن يعقوب ان كان لفقد الحصى فزينة أو لا فرخصة وهذا الثالث هو الاقرب لما ياتى من صحة تيمم العاصى بسفره قبل التوبة ان فقد الماء حساً أو بطلان تيممه قبلها ان فقدته شرعاً كان تيمم مرض اه (قوله ولغة القصد) ما خوذ من اعتمت واعنه وتيممه قصدناه قل (قوله ايصال تراب الخ) بضمين الايصال النقل والقصد وقوله بشروط احمر ادها بما يشتمل الاركان فدخل فيه التيبو والترتيب فاشتمل التمرىف على الاركان السبعة اه شينا (قوله وخبر مسلم الخ) ولذلك كان من خصائص هذه الامة وفرض سنة اربع من الحجر وقبل سنة ست وقيل سنة خمس اه حل قال البرماوى الاخير هو الصحيح اه (قوله جعلت لنا) الضمير فيه ارجع للنبي ﷺ ولا متوفى رواية جعلت له برماوى (قوله كلها مسجداً) قال القاضي عياض معناه ان من كان قبلنا كانوا الاصلون لا فى ايتقنوا اظهاره من الارض وخصصنا نحن بجواز الصلاة فى جميع الارض الاما يتقننا نجاسته وقال الكرماني اما كونها مسجداً فظريات فى اثر انها منعت من غيرهم وقد كان عيسى عليه الصلاة والسلام ينيح فى الارض ويصلى حيث أدركته الصلاة فكانه قال جعلت لى الارض مسجداً واطهوراً وجعلت لغيرى مسجداً ولم يجعل له طهوراً وقال الثوري فى شرح مسلم معناه ان من كان قبلنا اتما ابيح لهم الصلوات فى مواضع مخصوصة كالايح والكنائس وكذا اذا كانت الامم السابقة مسافرين وبمكن الجواب بان الكلام انما هو فى الامم لا فى ايتقنوا اوالا لعنهم رأيت العلامة الحلبي صرح بذلك فى حاشية المراجعه اه برماوى وقوله وترتيباً طهوراً ان قلت المقرر عند الاصوليين ان مفهوم القلب لا يحتاج به وقد احتجتم به حيث قلتم لا يكتفى التيمم بغير التراب واجاب حجة الاسلام عن ذلك حيث قال محل كون مفهوم القلب غير حجة اذا لم يكن هناك قرينة وما اذا كان هناك قرينة كالامتان أو المدلول عن العموم فانه يكون حجة وما نحن فيمن هذا القبيل لان اخراج التراب من عموم الارض قبله قرينة على العمل بمفهومه والا كان يقول جعلت لنا الارض كلها مسجداً واطهوراً فخصيص التراب بالذكر من بين اجزاء الارض قرينة على ذلك اه تقرير شيناخ وفى قول على المحلى وما قيل ان لفظ التربة لقب لا مفهوم له وانه فرد من افراد العام يحكمه فلا يخصه ولذلك جوز الامام مالك بما اتصل بالارض كالشجر والورع وابو حنيفة وصاحبه محمد ما هو من جنس الارض كالزرنج والامام احمد وابو يوسف صاحب ابى حنيفة بالاعبار فيه

يترا من الباقي ما يعلأ علأ على قرب والمائع بخلافه ذكره فى المجموع

### (باب التيمم)

هو لغة القصد وشرعاً ايصال تراب إلى الوجه واليدين بشروط مخصوصة والاصل فيه قبل الاجماع آية وإن كنتم مرضى أو على سفر وغير مسلم جعلت لنا الارض كلها مسجداً

كالهجر الصلب أوجب عنه بانه ليس من باب العلم بل من باب المطلق كافي في قيد الرقة واطلاقها في السكفارة  
وبان الآية الشريفة دالة على اعتبار المقنوم بقوله تعالى فاسمعو اي جوهكم وايدبكم منه اذلا يفهم من الا  
التجسس نحو محتال اس من الدهن وهو التباور والغالب ان لا غبار لتغير التراب بين وجهه من الابتداء  
خلاف الحق والحق احق من المراء واقه يقول الحق وهو يهدي السبيل و أوجب بغير ذلك ما يعرف من عمله  
اه **(قوله)** وترتبها طورا ) بفتح الطاء ما يظهر به بعضهما الفعل اى الطهر وقيل بالفتح فيهما كذا بخط ابن  
المؤلف بما شـ شرح مختصر الزنى لو الدهر جميعا الله تعالى اه شورى **(قوله)** وماور بـ (غـ) كان يبنى  
ان يقول ماور بطهر ليشمل التسلى والوضو المستنويين اعم من الوضوء المستنويين كالجدة فيتم عنه  
اه شيخنا وقسم مائه (فرع) وافقهم على انه اذا تروضا وحلى ثم اراد صلاة قبل الحدث وعدم الماء  
او تعذر استعماله انه يسن له ان يتيمم عن الوضوء المجدد او عبارة اشورى قوله وماور بـ غسل اى أو  
وضوء مستنوي كالجدة بدلو قال وماور بطهر عن غير نجس لكان اعم واولى بما ذكره مع ذلك برده على  
نحو المستوي المجزئ اذا قطع حصى الجبل وطحا وغير المدين بالنسبة للطواف ونحوه تأمل انتهت **(قوله)**  
وهذا اولى من قوله الخ) اولوية عموم بالنظر لقوله وماور بـ غسل فروعهم من قوله والجنب واولوية ايام  
بالنظر لقوله للعجز اذ قول الاصل لا سباب يوهـ من السبب المبيح للتميم متعدد وليس كذلك بل هو سبب  
واحد وهو العجز عن استعمال الماء وان كان هذا العجز له اسباب متعددة ولهذا قال حج (تنبيه) جملة هذه  
اسباب بالنظر فيه لظواهر انها المبيحة فلا تبقى في الحقيقة انما هو سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء  
حسا او شرعا وتلك اسباب لهذا العجز اه **(قوله)** تقدم اى حلالا يترك مع السببين الآخرين وضابط  
الحسى ان يتعذر استعماله من الحسى ما لو حال بينه وبينه عود او سبب او كان في سفينة وخاف غرقا او اسفاه  
واما وجود ماء مسبل فهو من القصد الشرعى اه شيخنا لكن سياق القابض على الجلال في آخر الباب مائه  
وكالمرض حيولة نحو سبب او خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيمحيث غلب على ظنه ذلك اه واما  
وجود ماء مسبل فهو من القصد الشرعى اه شيخنا وما ينبغي على كون القصد حسا او شرعا التفصيل بين كون المحل  
يقلب فيه القصد او لا في الحسى وعدمه في الشرعى فلا يبيد في السبب الشرعى مطلقا وينبى عليه ايضا ان الماصى  
يسفره لا يصح تيممه في القصد الشرعى الا ان تاب وصح في القصد الحسى ويجب عليه القضاء مطلقا اه  
شيخنا وعبارة البرماوى قوله فقد ماء اى حسا كان عدم مطلقا او شرعا كما سبل يقينا او ظنا ولو محسب  
العرف كالسقايات التى غل الطرقي والصباريح المسبلة للشرب بخلاف المسبلة للاتقاء ومنها صبريح ابن  
طمية بصحن الجامع الازهر فانه حم في وقفه الاتقاء بحيث غسل حرق الحصى بارشاد من العلامة الزى يادى  
ولو تروضا من صبريح مسبل للشرب صح وضوء مع الحرمة كافي الماء المنصوب يقال بعضهم يجوز ان يفرق  
بين السقايات والصبريح وهو كقندبل موضع يجتمع فيه ماء كثير ولو مر بارض موقوفة او علوكا كجاء له التيمم  
بتراب كل لانه يتأصع به عادة انتهت **(قوله)** فان يفته اى يفتن القصد في المحل الذى يجب طلبه منه هو حد  
الثبوت والقرب او اعله في غيره وكان المناسب ان يفتنه اى الحدث والماء والتسل ويمكن التاويل في  
مرجع الضمير بان يراد به من ذكر الشامل لقسمين اه شيخنا **(قوله)** بلا طلب ) بفتح اللام ويجوز  
اسكانها والفتح افسح اه رماوى ومثله شرح **(قوله)** سو اكان مسافرا (الاولا) وقوله ان امن مع ما باتى  
الخ لا يخفى ان ضميمه هذا يقتضى ان المقيم اذا جاوز وجود الماء لا يجب عليه طلبه الا ان امن ماذ ذكر الذى  
منه الوقت وفيه بعد فان المقيم يجب عليه الطلب حيث ادى حين التجوز اى فيما اذا ظن او شك او توهم وان  
خاف خروج الوقت وفيه فان هذا واضح عند التيقن دون غيره هذا ويمكن ان يكون قوله سواء اكان مسافرا (الاولا)  
خاصا بتيقن القصد حيث يكون فاعل طلبه المسافر بقرينة قوله من رحله ورفقه ويؤيد ذلك ان صاحب

وترتبها طورا (يتيمم)  
حدث وماور بـ غسل )  
ولو مستنونا (العجز) عن  
استعمال الماء وهذا اولى  
من قوله يتيمم المحدث  
والجنب لاسباب (واسبابه)  
اى العجز ثلاثة احدها  
(قد ماء) للآية السابقة  
(فان يفته) اى قد الماء  
(يتيمم بلا طلب) اذ لا فائدة  
فيه سواء كان مسافرا ام لا  
وقول الاصل فان يفتن  
المسافر فقد جرى على  
الغالب (والا)

الروض المذكور حد الفوت وحد القرب وحده الجعد وأحكامها قال أما المقم فلا يقيم عليه أن يسمى وإن  
 فات به الوقت أه أي حيث لم يمهده مسافر أو طلب الماء وينبغي أن يكون محل ذلك في الماء المتبقية وأما إذا لم  
 يكن متبقية فضايق الوقت من الطلب فينبغي أن لا يخرج الصلاة عن وقتها بمجرد التوهم أو الشك أو الظن  
 لكن بعد جعل الظن كالتيقن وجوب الطلب وإن خرج الوقت في حق التوهم وسيل أن المراد باليقين من  
 يجب عليه القضاء بالمسافر من لا يجب عليه القضاء ولو لم يقا بهل لا يغلب فيه وجود الماء أه حل (قوله)  
 بأن جوزه وجوده التجوز أما بالظن أو الشك أو التوهم فبإثباته لا شك ولتجوز باليقين أه شورى  
 لكن التجوز باليقين يجري في حد الفوت والقرب وما عداها خاص بحد الفوت في الكلام توزير لم يردق  
 إلا كما صنع وفي شرحه قال أدا بالتجوز بالنسبة لحد الفوت ما قابل اليقين ليصح التفصيل بقوله ثم انظر حواله  
 الخ إذا لم ينل على الوقت الذي هو من جملة قوله إن أمن لا يشترط فيما إذا لم ينل الماء في حد الفوت إذا لا يشترط إلا  
 من عليه إلا في حد القرب أه شيخنا وعبارة البر ماوى قوله بأن جوزه وجوده أي راجعة أو مرجعية أو  
 استواء الأمرين ولا يقال بل والى بأن لم يثبت فقد لا نه لو قال ذلك لشمل صورة تيقن الوجود وسيأتي  
 حكمها في قوله فلو علم ما دخل انتهت (قوله ولو بماذونه) أي التيقن ولو واحد من جماعة أو جماعة أو  
 لا نه طهار ضرورية لا ضرورة مع إمكان الماء أه بر ماوى (قوله اكل تيمم في الوقت) فإن لم يجد بعد  
 البحث المذكور ماء تيمم لأن التقدير حاصل وبتأخير التيمم عن الطلب في الوقت جائز أن يحدث سبب  
 يحتل معه وجود الماء فلو طلب كامر وتيمم ومكث موضعه ولم يثبت عدمه ولم يوجد ما يعمل عليه  
 وجوده فالأصح وجوب الطلب ثانيا لما يطرأ أى سواء كان طارئة أو لحدث أم للجمع بين الصلاتين  
 أو قضاء صلوات متوالية أم غير متوالية ونحو ذلك لاحتمال اطلاع على بشر خفيت عليه أو وجود  
 من بدله على الماء لكن الطلب الثاني أخف من الأول والثاني لا يجب لأنه لو كان هناك ماء لظفر به  
 في الطلب الأول ولو طلب قبل الوقت ودام نظره الى الموضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت  
 كنى قاله ابن الصباغ وغيره ولا يجوز مع الشك في دخول الوقت وأن صادفه أه شرح حر (قوله في الوقت)  
 أي إن طلب لصاحبه الوقت فلو طلبه قبله فإثباته فدخل الوقت اكتفى بذلك الطلب لأن الطلب وقع محصا  
 أي والحال أنه لم يحتل بتجدد ماء كما هو ظاهر أه شورى وفي قل على المحل (قوله في الوقت) أي وقت  
 كل صلاة مادام التوهم ولا يجب الطلب قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن  
 شيخنا مر وإن أوهمه كلامه في شرحه وفارق السمي إلى الجمعة فإنه وسيلة بخلافها وبأنها مضافة إلى اليوم  
 وإذا ضايق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلى نعم لو طلب قبل الوقت لمعش أو فاقته كفى وخرج بالطلب  
 الإذن فيه قبل الوقت فيجوز ما لم يقده بما قبل الوقت وفارق عدم الاكتفاء بالإذن في القلة بأن مناهما  
 على الاجتهاد ولا يقوم اجتهدا شخص عن آخر أه (قوله من رحله) أي بان يغتش فيه ثم إطلاق الطلب  
 على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظر والمتبادر من كلامهم أنه حقيقة وأن الطلب مشترك  
 بين التفتيش والسؤال ونحوهما بما يسي به في تحصيل مراده ويدل على ذلك ما نقله الأشار في حاشية  
 البيضاوى عن الطيبي عند قوله تعالى في سورة المائدة وقد سالها قوم من قلمكم من أن الطلب والسؤال  
 والاستخبار والاستسقام والاستسلام الفاظ متقاربة وأنها مترتبة فالطلب أعها قال لأنه يشمل  
 الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص بالطلب من الغير إلى آخر ما بين به ومعلوم أن الطلب  
 من النفس ليس عبارة إلا عن التأمل في الشيء يظهر المراد منه فهو كالبحت والتفتيش في الرحل عن  
 الماء أه عز والرحل مسكن الشخص ومأواه من حجر أو مدر أو شعرا أو وبر ويجمع في الكثرة  
 على رحال وفي القلة على رحل ويطلق مجازا على ما يستصعبه المسافر من الأثاث بالملئمة وهو أمتة  
 وأوعية زاده ومركبه ونحو ذلك وانكره الحريرى وخطاه إن يرى أه بر ماوى (قوله ورفقته)  
 بضم الراء وكسرهما وحكى فتحها فهي مثله وهم الجماعة ينزلون معاوير تحلون معا سموا

بأن جوزه وجوده (طلبه)  
 ولو بماذونه (لكل تيمم  
 في الوقت مما جوزه فيه من  
 رحله ورفقته) المنسوبين  
 إليه ويستوعبهم

بذلك لا توافق بعضهم بهض وساعدته وما زاد داخل فيما بعده فيكون فيه النظر والتركيب من غير  
 سؤال اه براموى **(قوله)** كان ينادى فيهم الخ ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي تدايهم جميعهم  
 بان يقول من معاه موجود من بينه فيجده بينهم لا تافيه ولا يهيه ولا يديه ولو اقتصر على من  
 يوجد به سكت من لا يذله بجانب او على اطلاق التداي سكت من بطن اتياه ولا يسمح الا بيه اه شرح  
 م **(قوله)** يوجد اه اى ان ظن منهم السماح به والا فليدولوا بشئنه ان كان قادر اعليه لان السامع قد  
 يكون بخلاف لا يسمح به الا بشئنه وفى كلامه اشارة الى انه لا يطلب من كل واحد على حدة اه براموى  
**(قوله)** ثم ان لم يجد الملاء الخ هذه من جملة ما جوزه فيه وانما عطفه بشئ تراخي عما قبله اه حل وانظر  
 ما المراد بالترخي هنا اه وعبارة البراموى قوله ثم ان لم يجد الملاء الخ اشارة الى انه لا ينتقل الى النظر  
 الا بعدما ذكر من التفتيش والطلب وذلك لان الاسهل ما ذكر وما هو عبارة ان ذلك بشرط ولم  
 يقل به احدا انتهت فالترتيب الذى فى كلام اثنين خير واجب بل مع ان يقدم النظر والتردد الاق  
 على الطلب من محله ورفقته **(قوله)** حواله جمع حول بمعنى جملة على غير قياس وقباصه احوال وهذا الجمع  
 على صورة المتخا شيخيخاف وفى المختار يقال قد حوله وحواله وحواله وحواله لا يقال حواله لا يكسر  
 اللام وقد حوله وحواله اى بازائه اه **(قوله)** الى الحد الاق اشارة الى قول اثنين الى حد غوث متدق  
 بكل من العالمين اى نظروا تردد اه شيخيخا **(قوله)** وخص موضع الحضرة الخ اى وجوب ان غلب  
 على ظنه وجود الملاء توقف غلبة ظن الفقد عليه اه براموى **(قوله)** والازدحام من الخ بان معنى من  
 كل جهة من الجهات الاربع الى آخر حد الغوث ان كان لا يحيط به الا بعد المشى والامشى بقدر ما تحصل  
 به الاحاطة من كل جهة ولو ثلاث خطوات اه شيخيخا **(قوله)** بان كان ثم وهذه فى المختار الودة  
 كالوردة المكان المظلم والجمع وعد كوعد وهاد كهاد اه **(قوله)** مع ما ياتى اى فى حد القرب  
 بان يامن نفسا او عضوا او مالا زائدا على ما يجب بذله لماء طهارته وانقطاعا من رفقة وخروج  
 الوقت اه حل وعبارة الشورى ومن جملة ما ياتى الوقت وعمل اشتراط الامن عليه ان كان التجوز بغير  
 العلم اما ان كان بالمع فلا يشترط الا من عليه انتهت وهو مستغنى عنه ما تقدم من حل التجوز بالنسبة  
 لحد الغوث على ما عدا العلم اه شيخيخا **(قوله)** ايضا مع ما ياتى من جملة ما ياتى امن الوقت وعمل اشتراطه  
 فيمن لا يلزمه القضاء اما من يلزمه القضاء فلا يشترط فيه امن الوقت وهذا هو المعتد من نزاع طويل اه  
 شورى واعتمد شيخيخا ح ف ان هذا التفصيل لانما هو فى صورة العلم الالية فى حد القرب واما ما هنا اى  
 ما فى حد الغوث فيشترط فيه فى الصورة المذكورة الا من على الوقت مطلقا اى سواء كان القضاء يلزم  
 التيمم ام لا اه بمعنى انه اذا خاف خروج الوقت لو اشتغل بالطلب فانه لا يطلب بل يقيم ويهلى فى  
 الوقت وبعد ذلك ان كان المحل يظلم فيه الوجود قلزمه الاعادة والا فلا كفى الا بهورى على التحرير  
 وفرض المسئلة ان يجوز للماء لا علم به فان كان الماء واجب طلبه ولو ادى الطلب الى خروج الوقت ولا  
 يصح تيممه فى تلك الحالة وهذا الكلام كله مفروض فى حد الغوث اما حد القرب فسيأتى انه يشترط فيه  
 الا من على الوقت لكن فيما اذا كان المحل يظلم فيه الفقد او يسوى الامر ان معنى انه اذا خاف خروج  
 الوقت لو اشتغل بالطلب فانه لا يطلب بل يقيم ويهلى لاجل ادراك الوقت ولا اعادة عليه اما اذا كان  
 المحل يظلم فيه الوجود فانه لا يطلب بالطلب ولو خرج الوقت ولا يصح تيممه فى تلك الحالة والقرض انه  
 عالم بوجود الماء كايخذ هذا التفصيل من حواشى التحرير **(قوله)** اى الى حد بلحقه فيه غوث رفته اى  
 مع اعتدال اسماعهم ومع اعتدال صورتهم ابتداء هذا الحد من اخر رفته المسؤوبين اليه لا من اخر القافة  
 اه حل وعبارة البراموى واوله من محله وقيل من اخر زحله وقيل من اخر رفته الذين يلزمه سؤالهم  
 وهم المسؤوبون اليه لا من اخر القافة مطلقا والا فقد تنسع جدا بحيث تاخذ قدر فرسخ او اكثر فلو اعتبر  
 ذلك من آخرها لزم منه مشقة شديدة وربما يزيد على حد القرب واستقر به شيخيخا الشرا مامسى

كان ينادى فيهم من معه  
 ماء يوجد به وقول فى  
 الوقت بما جوزه فيه من  
 زيادى (ثم) ان لم يجد  
 الماء ذلك (نظر حواله)  
 ميتا شمالا اماما وخلفا  
 الى الحد الاق وخص  
 موضع الحضرة والغير  
 بمزيد احتياط (ان كان  
 يستو) من الارض (والا)  
 بان كان موحدة او جبل  
 (ترددان امن) مع ما ياتى  
 اخفصاها وما لا يجب بذله  
 لماء طهارته (الى حد غوث)  
 اى الى حد بلحقه فيه غوث  
 رفته لو استغاث بهم فيه مع

انتهت في الصباح أغاثه اغاثه اذا غاثه نصره فهو مقيث والغوث اسم منه اه أي اسم مصدر بمعنى الاغاثه  
 فالاضافة في كلام الشارح من اضافة الصفة للوصف أي يلحقه في رفته المستغاث بهم (قوله وهذا) أي  
 الضابط المذكور لحد الغوث بقوله أي إلى حد يلحقه فيه غوث رفته الخ هو المراد بقول الاصل الخ ويقول  
 الشارح الصغير تردد غلوة سهم فالعبارات عن هذا المعنى ثلاثة عبارة الاصل وعبارة الشرح الصغير  
 وعبارة المتن وهي قوله إلى حد غوث اه شيخنا (قوله تردد قدر نظره) متعلقة بحرف أي  
 في غير المستوى وقوله أي في المستوى متعلق بنظره فضايط التردد في غير المستوى بقدر  
 النظر في المستوى ووجدت فتعني العبارة انه لا بد ان يمشي إلى آخر حد الغوث ويحمل على  
 ما اذا لم تحصل الاحاطة بجميع أجزاء حد الغوث الا بهذا المشي فان حصلت باقل منه لم يجب  
 الزيادة اه شيخنا (قوله غلوة سهم) قال في الصباح الغلوة الغاية والجمع غلوات مثل شهوة  
 وشهوات وقوله أي غايمة رمية أي في أي بعد ما يقدر ويقال هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة اه برماوى  
 (قوله وقول ان من زيادتي) كان الاولى ان يقول والتصریح بقول الخ لان هذا التقييد مفهوم من كلام  
 الاصل بالاولى لانا اذا اشتربنا الامن في حالة تيقن الماد في حالة توهبه بالطريق الاولى ومجاوبانه انما  
 قال ذلك لان الذي يشترط الامن عليه في حد الغوث أهم ما يشترط الامن عليه في حد القرب فصدق حينئذ  
 ان لفظ ان من من زيادته وان كان بعض منها يعلم بالاولى ما بعدها اه برماوى (قوله فان لم يجد ماء) أي  
 ولو حكايان ترك التردد لعدم الامن على ما مر اه برماوى أي ولو كان عدم الوجدان باخبار قاتق وقم في  
 قلبه صدقه وكتب أيضا لتصوره يقبل فيها خبر القاتق وهي ما اذا فقد المسافر الماء فخره قاتق بأنه لا ماء  
 فيه اعتمد ذكره الماوردي في الحاوي وسيبويه ان عدم الماء هو الاصل ولذلك لو أخبره ان الماء فيه لم يعتد به  
 اه حل ومثله شرح مر (قوله وهذا فوق حد الغوث) أي باعتبار الغاية والا فحدود الثلاثة مشتركة  
 في المبدأ اه ع ش (قوله ويسمى حد القرب) وقد روي بنصف فرسخ وقد روي بنصف الفرسخ يسير الا قال  
 المعتدلة إحدى عشرة درجة وربع درجة وذلك لان مسافة القصر يوم وليلة وقدرها ثلاثمائة وستون  
 درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسخا فاذا قسمت عليها باعتبار الدرج كان ما يخص كل فرسخ اثنين  
 وعشرين درجة ونصف درجة ونصف الفرسخ ما ذكر اه ع ش على مر وفي قل على المحلى ومن  
 ضبطه بنصف فرسخ أدخل فيه حد الغوث السابق (قوله يجب طلبه) أي قصده وتحصيله فالطلب  
 هنا بمعنى القصد اذا الفرض انه عالم وهم بمعنى التفتيش اذا الفرض انه يجوز اه شيخنا (قوله ان من غير  
 اختصاص) أي وكان العلم بغير خبر عدل والا فيشترط ان الاختصاص اه شوبرى (قوله وما لم  
 زائد على ما يجب بذله الماء) أي ولو لغيره وكالمال والبعض ولو لغيره أيضا اه برماوى ومثله ع ش على  
 مر (قوله بانقطاع عن رقة) أي وان لم يستوحش على الاوجه وقارق النجمة بأنه لا بد له اه زى  
 وعبارة ع ش بخلاف النجمة فان الانقطاع عن الرقة لا يجوز السفر معهم بعد الفجر بل لا بد  
 من ضرورة تدعو إلى السفر انكره كل يوم بخلافنا أنتهت وفي قل على المحلى ولا بد ان  
 لا يخاف الانقطاع عن رقة أيضا ولو لم يجد الوحشة وفارقت الوحشة هنا مافي النجمة لانها  
 مقصد قال شيخنا والمراد بالوحشة ان يستوحش اذا ذهب لطلب الماء فله ترك الطلب والتميم وليس  
 المراد الوحشة رحيلهم عنه لانه قال شيخنا مر له ان رحل معهم وان لم يحصل له وحشة كالماء كان  
 وحده اذ ليس لطلب الماء ما هو موقوف عليه فأم ذلك اه (قوله وخروج وقت) أي ان لم تنزهه الاعادة  
 بان كان فقد الماء أكثر من وجده او استوى الامر ان كان لزمته الاعادة بان كان وجود الماء أكثر  
 من فقد الماء يشترط الامن على خروج الوقف اه شيخنا عشبارى (قوله والا فلا يجب طلبه) أي  
 والا يامن على ما ذكر الذي من جملة الوقت حينئذ فهو بخلاف من معه ماء الخ مقابل بعض الصور المذكورة  
 تحت الا اه شيخنا (قوله بخلاف من معه ماء الخ) مقابل فتقوله ان من المتعلق بقوله فهو علم ماء من حيث

تشاغلهم باشتغالهم وهذا  
 هو المراد بقوله الاصل  
 تردد قدر نظره أي في  
 المستوى ويقول الشرح  
 الصغير تردد غلوة سهم  
 أي غاية رمية وقول ان  
 امن من زيادتي (فان لم  
 يجد ماء) (يتم) لظن فقده  
 (فوق علم ماء) يحمل (يصله)  
 مسافر لحاجته كاحتطاب  
 واحتشاش وهذا فوق  
 حد الغوث المتقدم يسمى  
 حد القرب (وجب طلبه)  
 منه (ان امن غير اختصاص  
 وما لم يجب بذله ماء  
 طهارته) ثمنا أو اجرة من  
 نفس وعضو وما لم زائد  
 على ما يجب بذله الماء  
 وانقطاع عن رقة له  
 وخروج وقت والا فلا  
 يجب طلبه بخلاف من معه  
 ولو توحشا به خرج الوقت  
 فانه لا يقيم لانه واجد  
 للماء ووصف المال بما  
 ذكر من زيادتي

شبهة الوقت ويمكن ان يكون مقابلا ايضا لقوله) ان آمن المتقدم في حد الفوت من حيث شؤمها للوقت  
اه شيئا وعبرة الشورى قوله بخلاف من معه ماء اى يحصل عنده وظاهره ولو فوق حد الفوت وهو  
الوجه لان معه ماء فلا يصح التيمم بخلاف من محصه فلا بد ان يامن على الوقت فليحذر انتبه (قوله  
ولم يستمر) بالناء للمجهول وفي بعض النسخ ولم يستمر اى الاصحاب اه برماوى وقوله الامن على  
الاختصاص اى ان كان غير محتاج اليه فان كان محتاجا اليه اعتبر الامن عليه ايضا اه عش وعبرة شرح  
مرو خرج بالمال الاختصاصات والمال الذى يجب بذله في تحصيل الماء ثناء وأجرة فلا اثر الخوف عليه هنا  
وان اعتبرناه شفى حالة التيمم كما مروى لان دأقنا من المال خير منها وان كثرت ومازعه بعضهم من ان هذا  
لا ياتي في الكسب الا ان حل قتلوا الا فلا طلب لانه يلزمه سفهه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس  
بما حصل وبضيمه غير صحيح لان الخشية على الاختصاص هنا انها خشية اخذ الغير له لو قصد الماء  
وتركة لاختية ذهاب روحه بالنطش وبذلك يجمع بين كلأى المجموع انتبه (قوله ليتقن وجود الماء)  
اى والعلم ليس مستندا الى الظن باخبار واحد الا بشرط الامن اخذنا مروى فوق بعضهم بان مامر  
عنه في ظن لم يستند الى خبر ما ذكر اما اذا كان باخباره فهمى من افراد ما هنا وجرى على ذلك شيئا  
الزبادى اه شورى (قوله فوق ذلك المحل) ظاهره ولو كان فوق ذلك يسير كقدم مثلا فیه نظر  
ظلي راجع بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فان المسافر اذا علم مثل ذلك لا يتنع من  
الذهاب اليه وانما يتنع اذا بدت المسافة عرفت فوق بعض المواضع ان انه علم بما ذكر في ذلك الموضع  
وهو في منزله لا يجب عليه طلبه واذا اتفق انه طلب الماء فوصل الى غاية حد القرب ثم علم به فقه  
بذلك القدر وجب طلبه اه وهو بعيد من كلاهم لما مر ان ذلك القدر لا يعد زيادة على حد القرب  
فليتنبه اه عش على مرو عبرة البرماوى قوله فوق ذلك المحل اى عرفت العبرة في هذا الحد ودونها  
لا بنفس الشخص حتى لو ذهب الى آخر المسافة فلم يجد فيه ماء ولكن وجد ماء خارج الحد قريبا منه لا يجب عليه  
ان يذهب اليه بل يعود الى محله ويقيم ولو كان في سفينة وخاف قال اغترف من البحر تيمم ولا اعاده عليه كن  
حال ينوب بين الماء سبع مثلا واستوطن بمحل لا ماء فيه الجاع ويقيم ولا اعاده عليه ولا يلزمه التمسك عنه ويلزم  
البسوى الثقة لفقد التراب والحاصل ان التيمم احو الا في حدود ثلاثة احدى الفوت فان يتقن فقد الماء تيمم  
بلا طلب وان يتقن وجوده فيلزمه طلبه ان لم يكن مانع ولا تيمم وان خرج الوقت وان ترد فيه لم يطلبه ايضا  
بشرط الامن على مامر وعلى الاختصاص والوقت ثانيا حد القرب فان علم فقد الماء فيه تيمم بلا طلب بالاولى  
مما قبله وان علم وجوده فيلزمه طلبه بشرط الامن ايضا ومنه الامن على الوقت لا على اختصاص والمال  
الذى يجب بذله اظهر اه ترو ان ترد فيه لم يجب عليه مطلقا ثانيا حد القرب وهو ما فوق حد القرب فلا يجب  
فيه الطاب مطلقا سرا في جميع ذلك المسافر والمقيم وما وقع للامانة قاسم هنا فيه نظر بل لا يستقيم  
انتبه (قوله فلو تيممه آخر الوقت الخ) المراد باليقين هنا الوثوق بحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لا ما ينشئ  
معه عدم الحصول عقلا وقوله لا افتتاح تيمم اى في الاظهر وقبل ان التأخير افضل ومحل الخلاف اذا اراد  
الاقتصار على صلاة واحدة فان صلاها بالتيمم اول الوقت ثم أعادها آخره مع السكال فهو الفاقية في احرار  
الفضيلة ويجب ان استشكل ابن الرقة بان الفرض الاول ولم تشملها فضيلة الوضوء بان الثانية لما كانت  
عين الاولى كانت جارية انفسها لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء لاننا نقول محله  
فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم ومحل ما ذكر في الاولى اذا كان يصليها في الحالين منفردا وفى  
جماعة ما لو كان اذا قدمها صلاها بالتيمم في جماعة وقد اذا أخر الوضوء انقرد قالنى يظهر اخذا من كلام  
الاذرعي ان التقديم افضل وادراك الركعة الاخيرة على وجه تحصل منه فضيلة الجماعة اولى من ادراك  
الصف الاول وهو اولى من ادراك غير الركعة الاخيرة ومحل ذلك في غير الجمعة اما فيها عند خوف فوت

ولم يعتبر هنا الامن على  
الاختصاص ولا على المال  
الذى يجب بذله بخلافه فيما  
مرتيقن وجود الماء  
وتعيرى بما ذكر اعم من  
اقتصاره على النفس  
والمال (فان كان) الماء  
بمحل (فوق ذلك) المحل  
المتقدم ويسمى حد البعد  
(تيمم) ولا يجب قصد  
الماء لبده (فلو تيممه آخر  
الوقت فانتظاره افضل)  
من تعجيل



ركع الثانية وهرمين تلمه الجمعة فالواجب الوقوف عليه متأخر أو متفراداً كما هو أخاف  
فوت قيام الثانية رقاً لها فالأولى له أن يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتصح جمعة أجماعاً وادراك الجماعة  
أولى من تلك الوضوء سائر آدابها فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام لم أكل الوضوء بآدابه  
فادركها أولى من أكلها ولو ضاق الوقت والماء عن سنن الوضوء وجب أن يقتصر على فراغته اه شرح  
مروقوله فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام الخ فضيته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل خاف فوت بعض  
منها كالوكان لو ترك أدركه في التمسك مثلاً كان تلك الوضوء أولى فيه نظر لأن الجماعة فرض فتوابعها  
يزيد على ثواب السنن فينبغي المحافظة عليها وإن كانت سنن الوضوء بقي ما لو كان لو ترك قالت الجماعة مع  
إمام عدل وأدركهم غير مو ينبئ أن ترك الثلث فيه أفضل أم عرش عليه (قوله) أيضاً فروقه) أى يتقن  
طربانه في محل يجب عليه تحصيله منه وهو حد الفوت والقرب أى يتقن طربانه بمنزله أى مكانه الذى هو نازل  
به فهذا تقدير لقوله في حد الفوت فإن لم يجد تيمم ولقوله فلو علم ما الخ باعتبار مفهومه وهو أنه إذا لم يأمن  
على ما ذكر تيمم أى فعل ذلك كله ما لم يتقن طربان الماء آخر الوقت اه شيخنا وقوله آخر الوقت المراد  
بالآخر هنا زاد على وقت الفضيلة فيشمل الآخر الحقيقي والوسط اه شيخنا حرف وعبرة الزيادة  
قوله فلو تفته آخر الوقت أى بان بقى من وقت يسع الصلاة كلها وطهر ما فربو لو في منزله الذى هو فيه على  
المعتمد خلافاً لما وردى على أفضلية التأخير حيث لم يقرن التقديم بنحو جماعة والا كان التقديم أفضل  
ويجوز هذا التفصيل فى يقين السرة أو الجماعة أو القيام آخره أو ظنهما أن يقين فالتأخير أفضل  
أو ظن فالتقديم أفضل وصورة مسألة الكتاب أى المتن أن يكون فى محل ينقلب فيه قد الماء أو  
يستوى الامران والا وجب التأخير وإن خرج الوقت ولو علم ذو النوبة من مترحين على  
نحو بئر أو سرة عورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى إليه إلا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة  
وتيمم ركب سفينة خاف غرقاً لو استقى ولا إعادة عليه كن حال بينه وبين الماء سبع مثلاً  
ولوضوءه محل لأماء به الجماع والتيمم ولا إعادة عليه ولا يلزمه النقلة عنه انتهت ومثله شرح م  
وكتب عليه عرش قوله خاف غرقاً لو استقى قال فى شرح الجباب بعد ما ذكر ما ضمه ونحوه كالقيام حوت  
وسقوطه متناول وسرقته اه فضيته أنه لا قضاء فى مثلثا بل فضيته عدم القضاء فى مقة تيمم الخوف على  
نفس أو مال فليظفر ومثل ذلك الحال بينه وبين الماء سبع قيمم ولا إعادة عليه كإسائه وحيد  
فيصح أن يلزم بذلك لئلا يجرى سلم الاعضاء غير فاقدماء تيمم وصلى ولا قضاء عليه وصورته  
لو كان فى سفينة الخ وقوله ولا إعادة عليه أى وإن قصر السفر قال سم وعمل عدم الإعادة إذا  
كان الموضع الذى صلى فيه بذلك التيمم مما لا ينقلب فيه وجود الماء يقطع النظر عما فيه السفينة  
إذ لو غاب وجود الماء فيه يقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه بالمعنى وقوله يقطع النظر  
عما فيه السفينة يمكن الاحتراز به عما لو كان الغالب فى ذلك المكان وجود الماء فى جميع السنة  
وافترق احتياجه إلى النزول فى السفينة فى وقت تمتع فيه من الطهارة بالماء لما سبق فيجب عليه  
القضاء بخلاف ما لو كان المحل ينقلب فيه القعد فى غالب السنة لكن افتقر وجوده من نيل مثلاً فى بعض  
أيام السنة فإنه فى هذه الحالة إذا نذر عليه استعمال الماء لأفضاء عليه انتهى لكن رد عليه أن التيمم فى  
السفينة على الوجه المذكور رسيه القعد الشرعى كالتقدم ولا إعادة فى القعد الشرعى مطلقاً تامل (قوله) فانتظاره  
أفضل (هذا ظاهر أوصى) فى أن الماء باقى إلى منزله ويمكن شربه لذلك ركب وهو المعتمد اه رماوى  
(قوله) قال الماوردى الخ مرجوح اه رماوى يمكن حل كلامه على ما إذا كان محل ينقلب فيه وجود  
الماء فإنه يجب عليه التأخير حيث ذكر صرح به الزبائدى وفيه ما جمع به بين كلأى الرافى والنزوى  
المار اه عرش على مرقوله (قوله) فى غير منزله أى الذى هو له وقوله والا بان يقين وجوده فى المحل  
الذى نزل به بمعنى أنه يطرأ وجوده آخر الوقت فى ذلك المحل لأنه موجود فيه قبل ذلك بالفعل إذ لو كان

التيمم لأن فضيلة الصلاة  
بالوضوء ولو آخر الوقت  
أبلغ منها بالتيمم أو له قال  
الماوردى هذا إذا يقين  
وجوده فى غير منزله والا  
وجب التأخير جزءاً (والا)  
بان غلته أو ظن أو يقين  
عدمه أو شك فيه آخر  
الوقت (فتعجل تيمم  
أفضل) لتتحقق فضيلة  
دون فضيلة الوضوء

موجوداً به بالقول لجاء فيما تقدم وهو انه ان كان في حد القرب فادونه وجب عليه وان كان فوق حد القرب لم يجب عليه اهـ حل (قوله ومن وجده غير كاف وجب استعماله) ولو وجد حدث نجس بدنه بما لا يعنى عنه ماء لا يكفي الا احدهما تعين الخبث لانه لا بدل لازالة غلاف الوضوء والغسل وظاهر ان نجس الثوب اذا لم يمكن نزع كتجسس البدن فياذكر فيفسله ويتمم اهـ شرح حر وقوله اذ لم يمكنه نزع أى كان غاف الملاك لوزنه فان لم يكن بان لم يخش من نزع مخدور تيمم وضاً ونزع الثوب وصلى عاروا ولا إعادة عليه لان قصد السترة بما يكثر اهـ عش عليه (قوله في بعض اعضائه) أى حدثا كان اوجبا وراعى الترتيب ان كان حدثه اصفر او غامق يجب شراؤه بعض الرقبة في الكفارة لانه ليس ورقبة وبعض الماء ماء اهـ بروى (قوله ولا يجب مسح الرأس الخ) ليس على إطلاقه بل ان كان ممه ما يقبل به وجهه ويديه فانه يجب عليه استعمال الثلج والا بأن لم يكن معه ماء فانه لا يجب عليه استعماله وهو جمع بين الكلامين اهـ برماوى وبعبارة غش وصورة الشارح انه وجد الثلج فقط اما اذا وجد ماء يكفيه لوجهه ويديه ووجد ثلجا فانه يجب عليه استعماله جئدت انتهت وقوله وقيل يجب عليه تيمم عن الوجه واليدين ثم مسح الرأس بالثلج ثم يقيم عن الرجلين اهـ (قوله شراؤه) أى الماء ومثله التراب وان لم يكنه كل منهما اوهما معا ولو يحمل يازمه فيه القضاة وشراءه آت كدلو ورشاء كذلك وهو يكرهه والحد جعل يوصل به الى الماء والجمع اوشبهه مثل كساوا كسبه والرشاء بفتح الراء المهملة والظنية اذا تحرك مشى وبعده رمى وبعده غلى وبعضها جمع رشوة بكر الراء وحيث اوجبت الشراء فحرم يسه بعد دخول الوقت ولا يشك عليه صحة بيع عبده المحتاج اليه للكفارة او وفاة دين لان وقت الصلاة محدود والديون متعلقات الذمم وقد جرى بها جاز كذلك فلا حرج في الاعيان وهل يجب شراؤه قبل الوقت اذ لم يمسح الوقت الشراء مع الصلاة على قياس ما سبق في الطلب فيه نظر قال شيخنا الشيرازي القياس الوجوب وقال شيخنا يسن واما لوباعه قبل الوقت ثم دخل الوقت اوجبتا عليه الفسخ في القدر المحتاج اليه ان كان هناك خيار والا فلا وتحرم هبة بعد دخول الوقت لكن لو اقلقه وتيمم صلى ولا إعادة عليه ولو لم يجد معه إلا ثمن الماء أو السترة قدم السترة لمرام فقها مع عدم البدل ومن ثم لم يشترط سائر عورقة لانه ما طارته ولو وهبه لفرقه قبل الوقت ثم دخل الوقت وهو عنده لزم الاصل الرجوع ولو كان معه صاعان من ماء واحدا يكفيه وباعهما بعد دخول الوقت قبل فسخ البيع فيما اوفى صاع واحد قال شيخنا يثني البطان فيما لان الوجوب تلقى بهما ويحتمل فسخ احدهما حرره اهـ برماوى (قوله يثنى مثله) قال البليغي المراد ثمن مثل الماء الذي يكفي لواجب الطهارة اما الزائد لسن فلا يعتبر ويحتمل اعتباره اهـ من حواشى شرح الروض اهـ شورى (قوله مكانا وزمانا) أى فلا يعتبر حالة الاضطرار فقد تساوى الشرعة هاذن ان كثير اهـ برماوى (قوله فلا يجب شراؤه بزيادة على ذلك) أى بل يسن نعم يجب شراء الآلة بزيادة على ثمن المثل بقدر ثمن الماء لو اشتراه (فرع) هـ يجب قطع ثوبه ليجعله رشاء ان لم يزد نفسه على ثمن الماء او جره وتقولوا ان قلت شامل لما اذا كانت الزيادة قدر اثنين مثله بخلاف نظيره فبالوكله يشرأش او يصفق واشترى او باع بزيادة قدر اثنين مثله فان كان منهما صحيح والرقبان الوضوء مثله يدل وهو التيمم بخلافه ثم اهـ برماوى (قوله نعم ان بيع منه الخ) لا حاجة لهذا الاستدراك لان ما ذكر ثمن مثل الزائد في مقابلة الاجل ولهذا لم يرد الجلال المحلى فقه دره اهـ شورى وبعبارة شرح حر ولو زدت ثمنه بسبب التأجيل زيادة لا فائدة بالاجل لم يخرج بها عن كونه ثمن مثله انتهت (قوله لا ان محتاجه لدينه) أى ولو مؤجلا نعم يشترط ان يكون حله قبل وصوله الى وطنه أو يدهه لا مال له فيه والاوجب شراؤه فيما ينظر أخذ من مسئلة النسبة السابقة ولا فرق بين ان يكون الدين لله تعالى أو لأدى ولا بين ان يثقل بذمته أو يبعين من ماله كعين أعارها فرهنها المستعير باذنه اهـ شرح حر وقوله كعين أعارها الخ لعل الصورة ان الدين الذى على المستعير تذكر واراد المير

(ومن وجده غير كاف) هـ  
(وجب استعماله) في بعض  
أعضائه خير الشيعين إذا  
أمرتمكم بأمر فأتوا منه  
ما استطعتم (ثم تيمم) عن  
الباقى فلا يقدمه للثا تيمم  
ومعه ماء ظاهر يقرن ولا  
يجب مسح الرأس بثلج أو  
رد لا يذوب وقيل يجب  
قال في المجموع وهو أقوى  
في الدليل (ويجب في الوقت  
شراؤه) أى الماء لطره  
(يثنى مثله) مكانا وزمانا  
فلا يجب شراؤه بزيادة على  
ذلك وان قلت نعم ان بيع  
منه لاجل زيادة لا فائدة  
بذلك الاجل وكان اعتدا  
الى وصوله فلا يكون غنيا  
فيه وجب الشراء (الا ان  
يحتاجه) أى الثمن (لدينه)

فك فيه مال من عنده وان كان الدين انما يتعلق بالدين لان اعادة الدين له متضمن لان الدين فيها ولا يصح  
تصوره باحتياجه ليبلغ لك الدين المأذون ان لم يكن عنده مستغنى عنه غير ما لا له ليس له تصرف فيها لانها  
مرونة اذ وشيدى وعجالة الشورى قوله ليدنه اى المتعلق بذمته او عين من اعيان ماله كان اعار شيئا  
ليزنها آخر دينه فرفه به انتهت **(قوله)** او مؤنة حيوان محترم سواء كان آدمي ام غيره ولا فرق بين  
احتياجه لذلك حالا او مالا ولا بين نفسه وغيره من رقيقه ورفقته وزوجته سواء فيه الكفار والمسلمون  
ولا بد ان يكون فاضلا ايضا عن مسكنه وخادمه اه شرح مر **(قوله)** ايضا او مؤنة حيوان محترم اى  
وان لم يكن لائقا به على المتمدن خلافة في الحج لانه اوسع هنا لوجود البدل ايضا اه برماوى **(قوله)** حضرا  
وسفرا ولا بد ان يفضل في الحاضر عن مؤنة يومه وليت اه حل ولا بد في المسافر ان يفضل عن مؤنة  
يومه اذ باو اياها اه شيخنا والمراد سفره الذى يريد به ولو مالا وسفر غيره اذ لم يكفر ومته اجنبى  
خيف انقطاع عن رفقته ونفقت وكسو عند خوف ضرره كذلك اه برماوى وعجالة الشورى على  
التحرير نصها والدمرة بالمؤنة ذمها به واياها بمؤنة يومه وليت اه كالفعل قولنا العمر القالب كالزكاة هذا  
في المسافر اما المقيم فينتجه اعتبار ما في الفطرة اه حاشية الايضاح لابن حجر انتهى **(قوله)** كره تدويرى  
اى وككلب عقروا ما غير العقور فحترم لا يجوز قتله على المعتد اذا وقع المصنف في وضع جوارحه  
ولو كان معه مالا يحتاجه للعيش لكنه يحتاج الى ثمنه فى شئ مما سبق جازله التيمم كافى شرح المذهب  
ولو وجد ثوبا وقدر على شدة في الدلو او على ادلائه في البر وعصره او على شقه واصل بعضه يرضى لصل  
وجبان لم يرد قصصه على اكثر الامرين من ثمن مثل الماء واجرة مثل الحبل ولو وجد ثمن الماء  
وهو محتاج الى السرة للصلاة قدمها لدوام التفع بها ولو فقد الماء وعلم انه لو حفر حمله وصل اليه فان  
كان يحصل بحفر يسير من غير مشقة لم يملك الا فلا ذكره في المجموع عن الماوردى وهل يذبح شاة  
النير الى بيتج اليها لكعبة المحترم المحتاج الى طعام وجهان في المجموع احدى ما تمم كالماء بلزم مالها  
بذلها لو على نقله عن القاضي اقصر المصنف في الروضة في الاطعمة وهو المعتد ثنائيا لكون الشاة  
حرمة ايضا اه شرح مر وقوله وزان عمن أى فيها اذا كان غير صاحب الماء اى مال كان هو صاحب  
الماء فيتيمم ويشرب الماء لانه محترم على نفسه **(قوله)** لان ما فضل عن الدين الخ مراد الشارع  
انه اذا فضل عن دينه شئ بان كان ماله اكثر من دينه فهذه الصورة هى التى احتجز عنها الاصل  
بالتقييد بالمستغرق والشارح يقول التعبير بالاحتياج يخرجها فان ما فضل عن الدين غير محتاج  
اليه فيه فهذه الصورة خارجة بقوله الا ان محتاجه فيلزم من الاحتياج الاستفراق اه شيخنا وعجالة  
شرح مر مستغرق هو مستغنى عنه غير انه اتى به لزيادة الايضاح وجئت فيوفى كلامه صفة لازمة  
اذ من لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه انتهت **(قوله)** اعمن من تعبيره بالتفقة اى لشموله الاثلاث  
الذى لا بد منه واجرة التداوى ونحو ذلك اه برماوى وفي القليوبى على التحرير ما نصه المؤنة فى اللغة  
القيام بالكفاية قونا وغيره والاتفاق بذل القوت والقوت نفسه هو التفقة قاله السبكي اه وهذا يقتضى  
ان النفقة دون المؤنة اى اخص منها اه شورى **(قوله)** ويجب في الوقت اقتراض الماء الخ مقبومه  
انه لو وجه او اقترضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك اذ لم يخاطب به وسياق انه ان اعدم  
الماء قبل الوقت فانهما اولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت اذا امتنع القاعة كالاغتنى  
حلالا في حاشية الشيخ اه رشيدى **(قوله)** واقتراض الماء الخم ) أظهر في محل الاختيار لانه لو اضطر لربما  
ترحم ان الضمير ارجع للثمن المتقدم مع انه لا يكلف اقتراضه كذا ذكره الشارح بعد ما شيخنا **(قوله)** واستشارة  
اله اى وان جاوزت قيمتها اضعاف ثمن المالا لان الظاهر السلامة في كلام شيخنا ولا يلزم من معناه بذله  
لحاجته طهارة به اه حل **(قوله)** فلا يجب فيه ذلك اى ولو كان قبولهما من اب او ابن ولو كان قابل القرض موسرا  
بمال غائب اه شيخنا **(قوله)** والمراد بالاقتراض وتاليه الخ ) عبارة اصله مع شرح مر ولو وجب له ماء او

او مؤنة حيوان محترم  
من نفسه وغيره كزوجته  
وملوكه ورفيقه حضرا  
وسفرا ذمها باو اياها  
فيصرف الثمن الى ذلك  
ويقيم وخرج بالمحترم  
غيره كره تدويرى وزان  
عمن ولا حاجة لو صف  
الدين بالمستغرق كالفعل  
الاصل لان ما فضل عن  
الدين غير محتاج اليه فيه  
وتعبرى بالمؤنة اعم من  
تعبيره بالتفقة (و) يجب في  
الوقت ) اقتراض الماء  
وانها به واستشارة آله  
اذ لم يمكن تحصيله بغيرها  
ولم يحتج الى ذلك المالك  
وضائق الوقت عن طلب  
الماء وخرج بالماء ثمة فلا  
يجب فيه ذلك لتعلق المنة فيه  
المراد بالاقتراض وتاليه

ما يعم القبول والسؤال  
تصغيرى جاولى من تعبيرة  
بالقبول وقول فى الوقت  
مع مسئلة الاقتراض من  
زيادى وتصغيرى بآله  
اعم من تعبيرة بالذلو (ولو  
نسبة) اى شيئا مما ذكر من  
الماء والتمن والآلة (او  
اضله فى رحله تيمم) وصل  
ثم تذكره او وجده (اعاد)  
الصلاة ولو جرد الماء حقيقة  
او حكما معه ونسبته فى اماله  
حتى نسيه او اضله الى تصغير  
وخرج باحلال ذلك فى  
رحله ما لو اضل رحله فى  
رحال وتيمم وصلّى ثم  
وجده وفيه الماء او التمن  
او الآلة فلا يبدان اعم  
فى الطلب اذا لماده حال  
التيمم وفارق احضاله فى  
رحله بان يحيم الرفقة اوسع  
من تحميمه

أمره فى الوقت أو أعيد ولو أو نحوه من آلات الاستقامة فيه وجب عليه التبول فى الاصح لان المسامحة  
فيه غالبة ملائمة فى الانتظار لم قبل ذلك وتيمم به بدفعه أو امتناعه ما لم يكن عن هيبته أو ثمة ولا إعادة عليه  
والأفعلى الاعادة انتهت (قوله ما يعم القبول والسؤال) فإن امتنع من القبول أو السؤال لم يصح تيممه  
مادام قادرا عليه وحاصل الخلاف فى الماء والنحو والآلة ان الماء يجب فيه الجميع من الشراء وقبول الهبة  
والترض والجارق والدارية والسؤال والآلة يجب فيها الثلاثة والجارق والشراء وأما ربة لا يجب  
فيه شيئا به براموى (قوله ولو نسب أو اضله فى رحله الخ) لو ذكر هذا آخر الباب عند ذكر ما يقضى من  
الصلاة وما لا يقضى كان أولى لان البحث هنا فى السبب المبيح للتيمم وأما القضاء وعدمه بالتيمم  
فسيأتى آخر الباب به زيادى وعبارة شرحه وختم السبب الأول بهاتين مع انهما بأخر الباب المبحوث  
فيه عن القضاء نسب كما يظهر يادى الراى تذيلا لهذا البحث لمناسبتهم له ولا فادتهما مسائل حسنة  
فى الطلب وهو انه يعيد مع وجود التصغير وان النسيان ليس عذرا عنه فبالسبب وقوله وان الاخلال يقتصر  
تأثيره لا يقتصر على فائدة اعتراض الشراح عليه فى ذكر هاتين ووضع انهما هنا أنسب انتهت ثم  
قال ولو اختلف الما قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وان اناقه بعده لفرض كبره وتنظيف ثوب فلا  
قضاء ايضا وكذا التغير غرض فى الاظهر لانه فاقدا للماء حال التيمم لكنه يأثم فى الشك الاخير ويقاس  
به ما لو احدث فى الوقت عبثا ولا ماء ثم ولو باع الماء فى الوقت او وهبه فيه بلا حاجة له ولا للشترى  
او المتب لم يصح بيعه ولا هيبته العجز عنه شرعا لتبعه للظهور ويفرق بينه وبين هبة من لزومه كفارة  
أو ديون فهو مبطل ما لم يكن برب الدين رضى يتعلق بحقه بالذمة فلا حجر له فى الهبة وان فعل ذلك حيلة من  
تعلق غراماته بيمين ما له ويلزمه استرداد ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لقائه على ملكه فان عجز  
عن الاسترداد تيمم وصلّى وقضى تلك الصلاة التى وقع توقيت الماء فى وقتها لتقصيره فيها دون غيرها  
ولو تلف الما قبل المشتري أو المتب ثم تيمم وصلّى لم يجب عليه اعادته ويضمن المشتري الماء للمتب إذ  
فاسد كل عقد كميجه فى الضمان وعدمه ولو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز  
وهبة لفرع يوم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لعلها تولى لم يباع فسخ البيع فى القدر المحتاج اليه  
فما اذا كان له خيار كما فى به والدرجته تعالى اه (قوله او اضله فى رحله) اى تسبب فى ضياعه فى وقت  
المختار او اضله باعناعه او ملكه قال ابن السكيت تقول اضلقت بعيرى اذا ذهب منك وضلكت المسجد والدار  
اذ لم تعرف موضعهما وكذا الكل شيئا مقيم لا يهتدى له اه فعلى هذا قول الشارح ما لو اضل رحله بقرأه  
رحله بالنسب على المفوعة اه وفى المصباح ضل الرجل الطريق وضل عنه يضل من باب ضرب ضللا ولا وضلا  
زل عنه فلم يهدى او اضلته بالالف فقد ته قال الازهرى واضلكت الشيء بالالف اذا ضاع منك فلم  
تعرف موضعه كالأبواب الناقصة ما شبههما فان اخطأت موضع الشيء التائب كالدرا قلت ضلته وضلته  
ولا نقل اضلته اه (قوله لوجود الماء حقيقة) اى فيما لو وجده بالفعل وقوله او حكما اى فيما  
لو كان الذى وجده التمن او الآلة اه عش (قوله ونسبته فى اماله الخ) احتترز بذلك عما لو ادرج  
له ماء فى رحله من غير علمه او ورثه ولم يشعر به فانه لا إعادة عليه اذا تيمم بعد الطلب وان  
كان الماء موجودا معه لعدم نسبته الى التصغير اه شيخنا (قوله بان يحيم الرفقة) اى خيامهم وفيه  
ان الحكم اعم من ان تكون الرحال خياما ولا اه شيخنا هو يضمن الميم وقتس الماء المعجمة وتشديد  
البا بالمتوحة لا يحيم الميم وكسر الحاء واسكان الياء خلافا لبعض الفقهاء اه براموى وقوله اوسع  
من تحميمه يؤخذ من هذه اللة انه لو اتسع جدا كنتم امير الحاج لا قضاء عليه اه ع ش والهدول  
عليه فى الاتساع وعدمه الاتساع بالفعل لا الشأن كما يؤخذ من شرح م راه شيخنا حرف لكن يحيم  
بمعنى الحاج لم يحدده فى المصباح ولا فى المختار ولا فى القاموس وفى القاموس الجملة اى كفة فوق بابين  
وكل بيت مستدير او ثلاثة اعداد او اربعة يلقى عليها التمام ويستظل بها فى الحر او كل بيت يبنى من

عبدان الشجر والجمع خجاء وخيام وخيم وخيم بالفتح وكعب وتخيم بالمكان ضرب خيمته به والتخيم كدكتل ان تجمع جرز الحصيد واد اوجبل والتخيم والتخيمات نخل لبي ساول يعان يشقة وخيم ودوخيم وذات خيم وماضع والحيماء بالكرما لبي اسد اه **(قوله)** وحاجته اليه اي الماء وقول بهضم الضمير فيه ارجع للماء او ثمنه أو آتله لا يناسب ما بعده ولما فيه من التكرار مع ما تقدم وقوله يحترم أي وإن لم يعلم به صاحب الماء اه برماوى ولا يتيمم لعطش او مرض عاص يسفره او مرضه حتى يتوب فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد ولا يتيمم لاحتياجه له لغير العطش مالا ككل كملك وقنيت وطبخ علم بخلاف حاجته لذلك حالاً فله التيمم من اجلها والفرق بينهما أنه لا غنى عن دفع العطش بوجه ما وأما بل نحو الملك فيمكن الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرناه حالاً لا مالا وعلى هذا يحمل كلام من اطلق انه كالعطش وكلام القائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المآلية اه شرح مر وقوله ككل كملك ظاهر موافق لم يسئل استعماله واخذ من عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البلب كان كالعطش اه ع ش عليه **(قوله)** لعطش حيوان محترم في شرح الارشاد لشيخنا وهو ما حرم قتله ومته الكلب غير المقور الذي لا ضرر فيه ولا منفعة على المعتد بل نقل في المجموع في موضع الاتفاق عليه فخرج نحو الكلب المقور وتارك الصلاة بشرطه والزاني المحسن والفواسق الخس فلا يجوز صرف الماء اليها بل يجب عليه الطهر به وإن أفضى إلى تلفها وظاهر ما ذكر ان من معه الماء لو كان غير محترم كز ان عصم لم يجزه شربه وتيمم وهو محتمل ويحتمل بخلافه لانه لا يشترط له قتل نفسه اه سم وفي قل على الجلال نعم يقدم شرب نفسه على تيممه لانه محترم على نفسه اه **(قوله)** اي فيه إشارة إلى أن ما لا منصوب على الظرفية وأشار به إلى المستقبل إلى أن ما لا معنى للمستقبل اه شيخنا **(قوله)** صونا للروح علة لكون الاحتياج سبباً للعجز اه ع ش وقوله واغريها كسقوط ظرف واغريه بماسباتي في قوله وخوف محذور من استعماله الخ سقط ماله لعل هنا اه شيخنا **(قوله)** فيقيم مع وجوده ويرحم ظهره به وان قل حيث ظن وجود محترم محتاج اليه في القافة وان كبرت وخرجت عن الضبط وكثير يجهلون فيتوهمون ان التطهير بالماء قرينة حيثن وهو خطأ قبيح كانه عليه المصنف في مناسكه اه شرح مر **(قوله)** وشربه لغير دابة اها ماها فيكلف الطهر به ثم جمعه لسقيها اه شيخنا ومثل الدابة غير المميزه صي وبجنون اه حج وبقي ما لو كان المحتاج للماء غير حاضر فهل يلزم من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه لا تنفاد العلة ام لا لان من شانه ان يستتدر فيه نظر وظاهر اعلالهم الثاني ولو قبل بالاول لم يكن بعيداً فليجزع اه ع ش علم مر **(قوله)** وخرج بالمحترم غيره كاسر قال في شرح العباب وخرج بالمحترم غيره فلا يكون غشكه مجزاً لذل الماء اه وهل يعتبر الاحترام في مال الماء ايضا او لا فيكون احق بماتته وإن كان مهذراً لنامع احصائه او غيره فيه نظر ولعل الثاني اقرب لان مع ذلك لا ناره يقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها وفارق ما يأتي في العاصي يسفره بقدره ذاك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبه بعد الاتع اهدار نه ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد ان يكون كالعاصي يسفره فلا يكون احق بماتته الا ان تاب الا ان الزور كشي استشكل عدم حل بذلك الماء لغير المحترم بان عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لا ناماً مورون باحسان الفتنة بأن يسلك اسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب ان لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه للطهر اما مع الاحتياج اليه فلا محذور في منعه الى آخر ما اطلال به في الجواب **(ر ع)** ظاهر قولهم انه يشترط كون نحو ثمن الماء فاضلاً عن مؤنة حيوانه المحترم انه لا فرق بين كونه محجاً إلى ذلك الحيوان اولاً وقد قبوا المسكن والخادم بالمحتاج اليهما فليحرم اه سم على المنهج اقول قد يجاب بان المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود اتحاد الحيوان او تعدد الكلام ثم فيما لو احتاج ليع الخادم والمسكن لطهارته فلا جامع بينهما الا ان يقال مراد سم انه لو كانت

(و) ثاني الاسباب (حاجته)  
اليه (لعطش) حيوان  
محترم (ولو) كانت حاجته  
اليه لذلك (مألاً) أي فيه  
أي في المستقبل صونا للروح  
او غيرهما عن التلف  
فيقيم مع وجوده ولا  
يكلف الطهر به ثم جمعه  
وشربه لغير دابة لانه  
مستتدر عادة وخرج  
بالمحترم غيره كما مر

معه حيوانات زائدة على حاجته وامكن يعامل يسقيها لا يكلف بهما لیسقة بها ما يحتاج الى طهارته به  
ويقيم فاني الاشكال وتذنب ان فرض ذلك كذب به ويستعمل الماء في الطهارة وحينئذ تكون  
هذه من افراد ما سبق منه ان يشترط كون الماء مضافا محتاج اليه وهذا منه عرش على مرد قوله معتبر  
بالخوف الخ) اي معتبر في الخوف اي يعتبر في الخوف المعتبر في السبب الاتي اضطرط العشاء المسبح  
التيمن ان يخاف منه عذورا كمرض وباء الى آخر ما ياتي اه شيخنا ومن جملة ما ياتي انه لا يشرب  
الا بعد ان يار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه عذور تيمم امره ع شر وفي قل على المحلى  
ويعتبر في الحاجة للعشاء ما ياتي في خوف المرض من قول طبيب على ما ياتي ومقتضى ذلك عدم جوازه  
ولو مع مشقة لا تحتل عادة خصوص عدم وجود طبيب وفي ذلك من الحرج ما لا يخفى ومحاسن الشريعة  
تأني ذلك حياة الروح فهو كالاضطراره (فرع) به يقدم في الحاجة الى الماء العشاء ثم المبت ثم سبق  
الميتين ثم التمسج ثم الغسل ثم النفس ثم الجنب ثم المحدث ثم ان كفي المحدث دون الجنب قدم واذا  
استوى اثنان قدم بالرحم ثم بالافضلية ثم بالقرعة نعم ان كفي احد مبادون الاخر قدم الاول على تغيير  
ما قبله (قوله) وللعطشان اخذ الماء من المالك اي الغير العطشان وله مقابلته وهو المالك اه حل ومثل  
عطش المالك عطش آدمي معه عزم تزمه وانه كافى الامداد اه شوبري (قوله) ان لم يذله له) بفتح الهمزة  
التحتية وسكون الباء الموحدة ضم الذا ل المعجمة من بذل كصبر لاه ان بذل فان أدى ذلك الى هلاكه كان  
هدرا لانه ظالم بتمعه والى اهلاك الظالم كان مضوما لانه مظلوم ولو احتاج ماله ماء اليه مالا ومن من  
يحتاجه حال لزمه فذلك له لتحقيق حاجته ومن علم او ظن حاجة غيره له مالا لزمه ان يزود له ان قدر واذا  
تزوج للمال ثم فضلت فضلة فان ساروا على العادة ولم يمت منهم احد فالتضاء قال العلامة  
ابن حجر اي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عاداته الغالبة وقال العلامة ابن عبد الحق  
يجب قضاء جميع الصلوات التي صلاها لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر وان توجه  
بعضهم وجهه ان كل صلاة صلاها يصدق عليها انها فلت ومعه ماء غير محتاج اليه واستقر  
به العلامة سم اه من ماوى وكذا استقر به عرش على مرد (قوله) وخوف محذور من استعماله) شبل  
تعبيره بالخوف ما لو كان ذلك ليجرد التوهم او على سبيل التدرج كان قال له العدل قد يخشى منه التلف اه  
عرش على مرد وفي المصباح يقال حذر الشيء اذا خافه قال شيء محذور اي يخوف وحذره الشيء بالتثقل في  
التعدية اي خوفه اه (قوله مطلقا) اي قدر على تسخينه او لاوقوله او المجوز عن تسخينه فان وجد  
ما يستخنه به وجب تسخينه وان خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يستخنه به ان علم به في موضع آخر وان  
خرج الوقت اه سم وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره لعل الفرق بينهما التبريد لا اختيار  
له فيه بخلاف التسخين اه عرش قال شيخنا خافه في موضع آخر من التسمية  
بينهما وفي قل على المحلى ويجري هنا فيما يستخن به ما عرف طلب الماء من الحدود والسلبوا احوالها (قوله)  
وبطء بره) اي طول مدته المراد به قدر وقت صلاة وقال بعضهم اقله ذلك وقال بعضهم اقله وقت  
المغرب اه رماوى (قوله) بفتح الباء وضما) اي فيما فهمي اربع لغات قال الاستوى تقول رأ ب تليث  
الرام رأ بفتح الباء وضما او مفتوح الباء افسح وهو مصدر للمفتوح ايضا واما المضموم فهو مصدر  
للمضموم والمكسور اه رماوى وفي المصباح رأ من المرض يرأ من باي نفع وتعب يرأ من باب قرب  
لغة اه وفيه ايضا بطو بظمان باب قرب اه ومنه المختار اه (قوله) وزيادة الم) اي على وجه لا تحتل عادة  
بخلاف البير فلا لزم له اه حج وظاهره انه لا فرق في كون الامور اذ باده مبيحة بين ان يكون حصوله  
حالة الاستعمال بسبب الجرح وبين كون الامور استعمالا لم يكن حاصلا قبل لكن في سم مانصه  
قوله زيادة الم كذا في الروض وشرحه كذا قالوا لا يبيحه التام باستعمال الماء لجرح او يرد لا يخاف من

والعشاء المسبح التيمم  
معتبر بالخوف المعتبر في  
السبب الاتي وللعطشان  
اخذ الماء من المالك فها  
ان يذله (و) ثالثها (خوف  
محذور من استعماله) اي  
الماء مطلقا والمجوز عن  
تسخينه (كمرض وباء  
بره) بفتح الباء وضما  
(وزيادة الموشين فاحش

الاستعمال معه عند روافي العافية اه والتأم بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التأم  
 الناشئ من الاستعمال فتدبر وبارة العباب وزيادة العلة وهي افراط الألم انتهت اه عش على مر  
 (قوله للمزج) انما فهم المذرع على الآية لان الآية عامة والمذرع عام فلذا قدمه اه عش (قوله  
 ونحول واستحشاف) أي وان فلا اه عش والتحول هو المزال هو طراوة البدن والاستحشاف هو  
 المزال مع يوسسته اه شيخنا وفي المصباح جعل الجسم ينحل نحو لاسقم وباب تعب لغتوا غلظه بالالف  
 اه وفيه ايضا واستحشفت الاذن يست واستحشف الانف يبس غطروه فقدم الحركة الطبيعية اه  
 (قوله وثمرة تبقى ورحمة تزيد) ظاهره ولو صغر كل من اللحمة والثمرة ولا مانع من تسميته شيئا لان مجرد  
 وجودهما وفي المعصومين شيئا ولكنه بمجرد لا يبيح التيمم بل ان كان قاحشا تيمم أو يسير افلا والواو في  
 الجمع بمعنى او وما عبر حجاج اه عش (قوله عند الميتة) عبارة المختار الميتة بالفتح الخدمة وحكى ابو زيد  
 الكسافي الميتة بالكسر وانكره الاصمعي وفي القاموس الميتة بالكسر والفتح والتحريك وكلمة الخلق  
 بالخدمة والعمل الميتة كتموت فصره ميتا وميتة وكسر خدمه وضربه ثم قال وميتة وامته استعمله للميتة  
 فامتن لانهم مستنداه عش على مر فقها القنات الاربع وفي نحو معدو حاصل الاربعة ميتة يفتح الميم  
 مع سكن الحاء كمرها ميتة بكسر الميم مع سكن الحاء كمرها تامل (قوله وذكر) اي الرافعي وكذلك  
 ذكره الشارح فقال في باب اختلاف مستحق الدم عند قول المتن ولو زال طرفا ظاهر احيث قال الشارح  
 والمراد بالباطن ما يتأدس سره مروءة وبالظاهر غيره اه (قوله متكال للروء) يضم الميم باتفاق اهل اللغة  
 والكسر لحن كذا ببعض الحواش وضبطها في المختار يضم الميم بضبط القلم وقال التذللان في شرح السنن  
 المروءة يفتح الميم وكسرهما وبالحمز وتركه مع ابدالها واو امليكة نفسانية وقال المولى شهاب في شرح  
 الشفاء المروءة فمؤله بالضم مهموز وقد تبدل همز تنو او اندغم وتسل معنى الملكة الانسانية لانها  
 مأخوذة من المروءة وهو تعاطي المروءة ما يستحسن ويحب ما يستدل كالخرف الحسية والجلوس في  
 في الاسواق وفي تقريب التريب مره الرجل بالضم مروءة كسهولة وقد تسهل وتشددوا واهي وذلك  
 لان الواو والباء اذا زيدتا وقع يدهما همزة ابدلت من جنس ما قبلها واو اياه ثم تدغم فيها الواو  
 او الياء وفي المصباح المروءة آداب نفسانية تحمل مراتبها الانسان على الوقوف على محاسن الاخلاق  
 وجبل العادات وهي الآن قليلة او معدومة واشهد بعضهم

مررت على المروءة وهي تبكي ه فقلت على م تتحب الفتاة

فقالت كيف لا ابكي واهلي ه جميعا دون خلق الله ماتوا

(قوله ويمكن رده الى الاول) اي بان يقال الذي لا يدع كشفه متكال للروءة وهو ما يبدو عند الميتة اه عش  
 (قوله فلا اثر لحرف ذلك) ولا نظر لكون المطر قد يكون رقيقا ولما حناه نقص قيمته بذلك نقصا  
 قاحشا وبفارق عدم وجوب بذل فلس زائد على ثمن مثل الماء كما مر بان الحسران ثم محقق  
 بخلافه هنا وقد يتجه جواز التيمم عند تحقق النقص ورد بانه يلزم ذلك في الظاهر ايضا لم يقولوا  
 به وليس في محله لان استحسان فيه ايضا وقرق بينهما ايضا بانه انما امرناه هنا بالاستعمال وان  
 تحقق نفس لم يلحقه تعالى بالماء فلم تعتبر حتى السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فانما نقلته  
 به وان فات حقه بالكافة بخلاف ذلك الزيادة يمكن توجيه ما اطلقوه بان الغالب عدم تأثير القليل  
 في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الباطن فانما طوا الحكم بالغالب فيما ولم يقولوا على  
 خلافه وبفرق بينهما في ذلك زائدة على المتن بان هذا يعد غنا في الماملة ولا يسمح بها اهل العقل كما  
 جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يشعق فيها بالنائه ويصدق بالكثير فقلل فقال ذلك عقل وهذا  
 جردى اه شرح مر (قوله) يستند في خوف ما ذكر الخ وكذا يعمل بمرقة نفسه ان كان عارقا بالطب  
 ولو كان قاسقا بخلاف بخرجة بنفسه لا يعمل بها اه شيخنا وبارة زي قوله قول عن في الرواية

في عضو ظاهر (المزج)  
 وللآية السابقة والشين  
 الاثر المستكره من تغير  
 لون ونحول واستحشاف  
 وثمرة تبقى ورحمة تزيد  
 والظاهر ما يبدو عند الميتة  
 غالبا كالوجه واليد في  
 الجنابات ما حصله انه مالا  
 يعد كشفه متكال للروءة  
 ويمكن رده الى الاول  
 وخرج بالفاحش اليسير  
 كقليل سواد وبالظاهر  
 الفاحش في الباطن فلا اثر  
 لخوف ذلك ويعتمد في  
 خوف ما ذكر قول عدل في  
 الرواية وذكرا زيادة الألم  
 من زيادته وبه صرح في  
 الروضة واصلا وتعميرا  
 بما ذكر اعم من تغييره بما  
 ذكره وما ذكرته من ان  
 الاسباب ثلاثة هو ما  
 في الاصل وذكرها في  
 الروضة كاصولها

أي أن لم يكن عارفا بالطب فإن كان عارفا به فإنه يكتفي بمعرفة نفسه فإن لم يكن عارفا به ولم يجد طبيا وخاف  
 بحور أو فني أن على السنجي أنه لا يقيم وخالفه البغوي فافق به بيقين ويصل ثم يعيد إذا وجد الخبر  
 واخره بجواز التيمم أو يعدمه انتهت رفق على الجلال قوله عدل في الرواية وهو البالغ العاقل الذي لم  
 يرتكب كبيرة ولم يصّر على صغيرة وكالدليل فاسق ولو كافرا اعتقد صدقه ويعمل بمعرفته لنفسه أن  
 غرف الطب مطلقا واعتد شيخنا بما لا يختمار عدم الاكتفاء بالنجاسة وكنتي بها الاسنوي ووجع  
 وغيرهما واعتد به بعض مشايخنا وهو أوجه كافي جواز العدول إلى الميتة مع الخوف من استعمال  
 الطاهر في المضطر والجواب بأن لزوم الصلاة محقق لا يجدي نفعا ولا يكتفي مجرد الخوف اتفاقا ولا  
 بدمن سؤال الطبيب في كل وقت احتمل فيه عدم الضرر ولو لم يجد الطبيب وصل بالتيمم لومه إعادة  
 ما صلاه وأن يوجد بعد ذلك واخره بجوازه قاله شيخنا فراجعه اه (فرع) لو امتنع العدل من  
 الاخبار الا بآخرة وجب دفعها له أن كان في الاخبار كلفة كان احتاج في اخباره إلى سعي حتى يصل  
 إلى المريض أو لتفتيش كتب ليتبره بما يليق به وأن لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة  
 لا تنب لم يجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فإن دفع إليه شيئا بلا عقد تبرعا جاز وقوله في  
 الرواية ظاهره أنه لو أخبره فاسق أو كافرا لا يأخذ بخبره فإن غلب على ظنه صدقه حمل به وبقي مالم  
 تعارض عليه اخبار عدول ويغني تقديم الاوثق والاكثر عدد اذا ما قاله الشارح في المياه فلو استنوا  
 وسوق عدالة تساقطوا وكان كالموجد غدا فيأتي فيه كلام السنجي وغيره ولو قيل بتقديم خبر من  
 اخبر بالضرر لم يكن بعيدا لأن معه زيادة علم ثم إن كان المرض مضبوطا لم يحتاج إلى مراجعة  
 الطبيب في كل صلاوة الا وجب عليه ذلك ومن التمارض اضماعا وكان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره آخر  
 بخلاف ما يعرفه فيأتي فيما تقدم اه عرش على مر (قوله سبعة) ونظمها صاحب الطراز المذهب فقال  
 يا سائل أسباب حل تيمم هي سبعة ليساعها ترتاح  
 فقد وخوف حاجة اضلاله مرض يشق جيرة وجراح

وعدها الشارح في شرح التحرير احدا وعشرين اه برماوى (قوله وكلها في الحقيقة) أي سواء قلنا انها  
 ثلاثة أو سبعة اه عرش (قوله وإذا امتنع استعماله) أي أتني وجوب استعماله أي الماء معناه واحرم عبارة  
 شرح مر والمراد بالامتناع امتناع وجوب استعماله ويصح أن يريد به تحريمه أيضا عند غلبة ظن حصول  
 المحذور بالطريق المتقدم فالامتناع على بابه أنهم وقوله عند غلبة ظن الخ أهم أنه حيث لم يظن على ظنه  
 ما ذكر جاز له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تمييز المصنف بالخوف وحيث غلبت أخبره الطبيب بأن الغالب  
 حصول المرض حرم استعمال الماء وإن أخبره بمجرد الخوف لم يجب التيمم بل يجوز اه عرش عليه (قوله  
 في معنى) المراد بالمعوض عنها الجزء من البدن ليس له نحو الصدر كابدله بقوله الآن وإن كانت بغير أعضاء  
 الوضوء الخ اه شيخنا في المصباح والعرض كل عظم وأرف من الجسد قاله في مختصر العين وضم العين أشهر  
 من كسرهما والجمع أعضاء وعشيت الذبيحة بالثمد يجعلها أعضاء اه (قوله وجب تيمم) لعل الأولى أن  
 يقول وجب تقديم غسل الصحيح على التيمم لاجل مفهوم قوله لا ترتيب لحرث بان مفهومه أن  
 الحديث يجب عليه الترتيب بأن يقدم غسل الصحيح تأمل اه شيخنا (قوله أيضا وجب تيمم)  
 عبارة أصله وجب التيمم قال مر في شرحه وعرف التيمم بالآلاف واللام إشارة للرد على من  
 ذهب إلى أنه يبر التراب على المحل المأمور عنه اه (قوله لتلاخلو المعوض الخ) عبارة شرح مر  
 لتلا يبق محل العلة بلا طهر أنهم ت (قوله ويمر التراب) معطوف على تيمم من قوله وجب تيمم  
 على حد قوله وأن على اسم خالص قبل عطف الخ لفتنة تقدير العبارة وجوب الامرار اه شيخنا (قوله  
 كاصون) بفتح اللام وهو ما يحتاج إليه الجراح من خرقه وقطعه نحوهما اه برماوى وله محل حكم الجيرة  
 وهي الواح تبا لكسر والاتلاع تجعل على موضعه اه على (قوله ويتلطف) بالبناء للفاعل

سبعة وكلها في الحقيقة ترجع  
 إلى فقد الماء حسا أو شرعا  
 (وإذا امتنع استعماله) أي  
 الماء (في معنى) لعله (وجب  
 تيمم) لتلاخلو المعوض عن  
 طهره ويمر التراب ما يمكن  
 على العلة إن كانت محل  
 التيمم (و) وجب (غسل  
 صحيح) سواء أكان على  
 المعوض أو كصوق يخاف  
 من زعمه عن زعم أم لا لخبر  
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه  
 ما استطعتم ويتلطف في  
 غسل الصحيح المجاور للعلل  
 بوضع خرقة ملوثة بقربه  
 ويتعامل عليها ليفتسل



أو المفقول وكذا قوله الآتي ويتجاهل أه برماوى (قوله بالمقاطر) ففتح الماء أه برماوى والظاهر أن  
الكسر متعين لأن فعله بالآلام أصالة كآنى المصباح أو مطاوع للتدلى لواحد (قوله من غير أن يسيل  
إليه) فإن تغذر غسلة إلا بالسبلان إلى العليل أمسه المامنه غير آفظة وإن لم يسلم ذلك غسلا أه حل فإن  
تغذر إلا المساس صل كفاقد الطهورين وأعاد أه عش ولا يلزمه أن يضع سائر على العليل ليسمح على السائر  
مسح بدنه فقله وإنا نرجب مسح الكل الخ غير ضربه الرد على الضعيف عبارة أصله مع شرح مـ ولا  
يجز به الإقتصار على مسح بعض السائر لأنه أبيع لضرورة المعجز عن الأصل فيجب فيه التعميم كالتمسك في  
التيمم وقيل بكفبه مسح بعضه كالخف والراس و فرق الأول بينهما الرأس بأن في تعميمه مشقة التزع  
وبين الخف بأن فيه ضرر إقاف الاستيعاب يليه انتهت وفي قول على الجلال قوله ومسح كل السائر إيان  
كان كلفه عمل الفرض والإلم يجب مسح ما حاذى الخارج عنه أه (قوله أيضا ومسح كل السائر) أى حيث  
أخذ من الصحيح شيئا ولم يقدر على غسله أى ذلك الشيء مولا على أمسه المامو قوله وإن لم يجب نزع أى بأن  
خاف من نزعه المحنور السابق وستر من الصحيح ما لا بد منه للامتناسك لأن المسح بدل من ذلك حتى لو  
فرض أنه لم يأخذ من الصحيح شيئا لم يجب مسحه ولا بد أن يوضع على طهر كامل ولا واجب نزع الوضوء  
على الطهر إن أمكن فقله تغذر مسح وقضى أه حل و عبارة ع ش قوله إن لم يجب نزع أى بأن شق عليه نزع  
بخلاف ما لو وجب كان وضع على حدث تغذر نزع انتهت و عبارة المحلى ويشترط في الجيرة ليكتفى بالأمور  
المذكورة أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للامتناسك وسياق أن الجيرة إذا وضعت على طهر لم يجب  
القضاء أو على حدث وجب انتهت وقوله ويشترط الخ جعل الاستثنى ذلك شرطا لعدم وجوب القضاء  
فالمسح عليها وقع عما أخذت من الصحيح المحتاج إليه وغيره وإنما وجب القضاء لقوات شرطه بأخذ ما زاد  
على الحاجة وبذلك قال شيخنا وأتباعه ويمكن تبديل كلام الشارع عليه بأن يراى بقوله ليكتفى أى فى عدم  
القضاء و ظاهر كلامه خلافة وإن المسح يقع عن الجزء الزائد على قدر الحاجة بل إن قدر على نزع السائر عنه  
وغسله فذاك إلا لأمر باقى على عدم الطهارة فصلا نه منه كصلاة قائد الطهورين فوجوب القضاء لذلك لا  
لعدم وضع الجيرة على طهر فذلك مثله أخرى أشار إليها بقوله وسياق الخ (نتية) علم بتأخذ من التيمم بدل  
عن الدليل فقله إن المسح بدل عما تحت الجيرة من الصحيح المحتاج إليه وحده وما زاد عليه على ما مر وأنها  
لوم تأخذ من الصحيح شيئا سقط المسح وإن المسح رافع للفعل وأنه لا يجب مسحها بالتراب وأنه لا يجب  
مسح ما وقع منافي غير محل الواجب أه قل عليه (قوله أيضا ومسح كل السائر) أى وإن أصابهم من الجرح  
لأنه مفر عنه وإن اختلف الدم بالماء كما فى به الودر حقه تعالى فقد بالمصلحة الواجب على دفع مفسدة  
كجرب نزع مصل الفرض عنه تغذر الفراءة الواجبة عليه أه شرح مـ وقوله وإن أصابهم الخ عبارة  
حجج ولو نفذ إلى نحو دم الجرح رحمه عنى عن مخالطة ما سجد له أخذنا ما باقى في شروط الصلاة يعنى عن  
اختلاط المفقو عنه باجتناب محتاج إلى ما سئله أه ع ش عليه وفى قول على الجلال ويبقى عن الدم عليها  
وإن اختلف بماء المسح قصد الإزالة ضرورة وتوقف صحة المسح عليه قال شيخنا فخر جمد الدم على العلة  
حين صار كالجيرة وجب المسح عليه وكفى أه (قوله لا تراب) نعم بمن كثر الجرح ليسمح عليه وغروجا  
من الخلاف أه حج أه شوبرى ر عبارة الجلال واحتز بالماء عن التراب فلا يجب مسحها إذا كانت  
فى محل التيمم انتهت أى بل يتبدل إذا كان معه مسح بالماء على ما سياتى أه قل عليه (قوله وإنا نرجب  
مسح الكل) أى ولم يكن بباله من كلفه كالخف وتأمل فى الجواب حيث كان محله أن الذى أبيع  
للضرورة يجب فيه التعميم والذى أبيع الحاجة لا يجب فيه مع أنه كان المتبادر للفظ المكس أه شيخنا  
وتأملنا فوجدنا الدليل فى الحقيقة هو القياس والتماثل المذكور بيان للجامع فيه فكانه قال وإنا نرجب

بالمقاطر منها ما هو إليه من  
غير أن يسيل إليه (و) وجب  
(مسح كل السائر) إن كان  
(إن لم يجب نزع بماء)  
لا تراب استمالا للماء  
أمكن وإنما وجب مسح  
الكل لأنه مسح أبيع  
للضرورة كالتميم

مسح الكل كالتيتم أى قياسه لأنه مسح الخ **(قوله)** ولا يجب مسح على الملة أى إذا لم يكن هناك سائر وظاهره أن جهره لأن واجبه الفسل فإذا انفرد فلا فائدة في المسح لكنه يسن أهراوى ومثله شرح مر

**(قوله)** بين الثلاثة أى التيم وغسل الصحيح والمسح على السائر والترتيب بأن يقدم الفسل على التيم ومقتضى قوله لا ترتيب بين الثلاثة لنحو جنب وجوب الترتيب بين الثلاثة حتى بين التيم ومسح كل السائر وليس كذلك لأن الترتيب الواجب على غير الجانب إنما هو بين الفسل والتيم فقط وأما التيم والمسح فليس بينهما ترتيب الأهم إلا أن يقال المراد بقوله بين الثلاثة بين نحو عاوى ويكون مفهوماً أن غير الجانب يجب عليه الترتيب على نحو الثلاثة أى ببعضه أو هو الفسل والتيم وحاصله أن مفهوم قوله لنحو جنب فيه تفصيل وهو أن غير الجانب يجب عليه الترتيب بين الفسل والتيم فقط ولا يجب عليه الترتيب بين التيم والمسح والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يترتب به استحسانه ويدل لذلك قول الشارع فيما بعد وخرج بنحو الجانب المحدث فيقيم ومسح بالماء الخ حيث أتى بالمراد على مطلق الجمع من غير ترتيب بينهما يعنى بين التيم والمسح استحساناً عشاوى **(قوله)** لنحو جنب) لحائض ونساء وماورى وفسل مندوب ومن نحو الجانب تطهير العضو الواحد بالنسبة للمحدث حدثاً أصغر إذا كان العضو فيه غسل فلا ترتيب بين غسل ما يغسل منه وبين التيم ومسح سائرهما من شرح مر **(قوله)** فلا يجب) غرضه به الرد على الضعيف القائل بوجوب الترتيب وقوله لأن التيم هنالقة الخ غرضه بإدائه فارق في القياس الذى تمسكه بالضعيف وبعبارة شرح مر ورود القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفي به أن التيم هنالقة وهى مستمرة هنالك لعدم الماء فأمر باستعماله أو لا يصير حامداً ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيم على الاستحباب ليذهب الماء أثر التراب انتهت **(قوله)** بل الأولى هنا تقديم الخ) نظر لقرئشى في مسح السائر هل الأولى تأخيرها عن التيم كالنسل والذى يشبهه أن الأولى ذلك لكن زحل السنة من مسحه بالتراب لينزع الماء المسح حيث كذا في شرح العباب أه سم على حج أه ش على مر **(قوله)** أهم من قوله ولا ترتيب بينهما الجانب أى بين التيم والفسل وبعبارة وجوب التيم وكذا غسل الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما الجانب انتهت **(قوله)** فيقيم ومسح الخ) لعل الأولى أن يقول فيفضل الصحيح ثم يقيم ومسح ليه على الترتيب المراد أن كان بعضهم من قوله وقت دخول الخ قوله وقت دخول تنازع فيه الفعلان أعني يقيم ومسح وقوله عليه كالدين مثلاً فيجب أن يقدم غسل الوجه على التيم عنهما ولا ترتيب بين غسل الصحيح عنهما والتيم عنهما وكذا إذا كانت الملة في الوجه فلا ترتيب هنا أصلاً فيحمل كون المحدث يجب عليه الترتيب بين التيم والفسل إذا كانت الملة في الذى بعد الوجه مثلاً أه عشاوى **(قوله)** وأعضون فيتمان) أى حيث تم الجراحة العضون والاكتفى واحداً كذا يقال في الثلاثة والحاصل أن تعدد التيم إنما هو عند تعدد الفسل بتعدد العضو فأن سقط الفسل عن العضون سقط الترتيب فيكنى تيم واحد أه شيخنا **(قوله)** وكل من الدين والرجلين الخ) فلو كانت الملة في وجهه ويديه تيم عن الوجه قبل الأقدام إلى يديه ثم تيم عن يديه قبل الأقدام لمسح الرأس أه حل **(قوله)** ويندب أن يجعل كل واحدة الخ) فأن قيل إذا كانت الملة في وجهه ويديه وغسل جميع الوجه أو لا جاز توالت يمينهما فلا يكفي تيم واحد كن حمت الجراحة أعضاءه فالجواب أن التيم هنا في طهر تحم فيه الترتيب فلو كفاه تيم واحد حصل تطهير الوجه والدين في حاقه واحدة وهو مجتمع بخلاف التيم عن الأعضاء كلها السقوط الترتيب بسقوط الفسل أهزى ومثله شرح مر **(قوله)** فاربعة) ولا بد لكل واحد منهما من ثبة مستقلة على المعتدل أن كل واحد منهما مطهارة مستقلة لا تنكر بل ما قبله أه ش على مر **(قوله)** إن عمت الملة الرأس) أى لو تيم ما يستمسك به السائر فأن بقى ما ريد على ذلك تيم مسح بعضه لا يجزى به التيم ولا مسح السائر لأن مسح الصحيح ورفع المحدث مطلقاً ومسح السائر رفعه إلى البرء أيضاً كل من مسح السائر والتيم مطهارة ضرورية فلا ضرورة مع إمكان مسح

ولا يجب مسح على الملة بالماء (لا ترتيب) بين الثلاثة (لنحو جنب) فلا يجب لأن التيم هنا الملة وهى باقية بخلافه فيأمر في استعمال الناقص فانه تفقد الماء فلا بد من تقديمه بل الأولى هنا تقديمه لينزل الماء أثر التراب وتطهير بذلك أهم من قوله ولا ترتيب بينهما الجانب وخرج بنحو الجانب المحدث فيقيم ومسح بالماء وقت دخول غسل عليه وغاية الترتيب الوضوء (أو) امتنع استعماله في (عضون فيتمان) يجبان وكل من الدين والرجلين كعضو واحد ويندب أن يجعل كل واحدة كعضو أو في ثلاثة أعضاء فثلاث تيمات أو أربعة إن عمت الملة الرأس

الصحيح اهـ حل (قوله) أيضا إن حمت الملة الرأس أي ولم يكن عليها سائر فإن كان أعظم الاستسكان  
كفاه مسح السائر بالماء ولا يقيم فإن لم يأخذ شيئا يتم فقط اهـ سم بالماء وعبارته (فرع) حمت  
الجرأ حراسه لا بمقدار ما تستدرك به الجيرة ووضعها بحيث استرجع الرأس عليه وكذا صحبه  
الذي هو محل استسكان الجيرة فلا يخاف أنه مسح جميع الجيرة لأجل طهارة مائة منها من جميع الرأس  
والظاهر أن مسح جميعها واجب وإن كان الصحيح الذي تحتها يزعم أن يكفي مسحها عن الواجب لآلوا  
فرضنا أن الصحيح الذي تحتها مقدار الواجب فقط وجب مسح جميعها لأن مسح الجيرة لا يقوم مقام  
الصحيح إلا إذا كان لجميع الجيرة لا يقال يلزم عليه زيادة البديل على البديل لأننا نقول إما لو فلا مانع ولا  
نسلم أن البديل لا يزيد أبدا بل قد يزيد أو أمانا ثانيا فلا نسلم الزيادة هنا لأن المسح على السائر ضعيف فأنسح  
على الجيرة وإن كان أكثر من مقدار المسح الجزئي إلا أن ذلك المقدار أقوى منه فالمسح على الجيرة الذي  
هو البديل ليس زائدا وإن كان مقداره أكثر وهل يكفي في هذه الصورة الانقصار على التيمم لأنه طهارة  
للليل من الرأس وهو لو اقتصر على مسح الليل بالماء كفي نتجه الآن عدم الكفاية وقا قالوا لأن المسح  
على الجيرة أقوى بدليل أنه لو أراد فرضا آخر ولم يحدث لم يمهده مسح الجيرة ويعيد التيمم وهو من جنس  
الأصل وقائم مقام غسل الصحيح فليأمل وبعبارة أخرى قال وهل يجب التيمم لما تحتها من غسل الرأس  
والحالة هذا ولا يجب الذي يظهر الآن سقوط التيمم لأنه طهارة عن الليل والليل في هذه الصورة لا  
يجب تطهيره لأن الرأس يكفي تطهير بعضه وقد حصل تطهير الصحيح مسح جميع الجيرة لأن مسحها طهارة  
لصحيح كقرويه وقد استلزم في درسه عن ذلك فإدراك عدم سقوط التيمم بحيث معه ما ذكر فترد  
وقال لا أقول إلا أن شيئاً ثم قال أنه عرض ذلك على شيخنا الطلوي لجزم بسقوط التيمم وقال لا يمكن غير  
ذلك وعرض على شيخنا عبد الحميد فوافقه على عدم السقوط انتهت (قوله) فقيم واحد) فإن كان على كل  
عضو منها سائر وهو يمكن من رفع السائر عن وجهه ويديه وجب عليه لأجل تيممه وإلا لم يجب التيمم  
ويصل كفاية الطهورين ثم يقضى لكنه يسن خروجاً من خلاف من أوجهه اهـ شرح مرر وانظر لو حمت  
الملة أو جمر كان عليه يتأه سائر لا يمكن رفعه فن المعلوم أنه لا يقيم فيه وانظر أيضا هل ينسل ماعدا  
الوجه أو لا وكذا يقال فيما لو عم السائر البدن ثم رايت في البرامى ماضه قوله وإذا امتنع استعماله في  
عضو منه الوجه فيقيم على البدن فيبغضه ما اهـ (قوله) ومن تيمم ففرض آخر الخ) أي وإذا دخل وقت  
فرض آخر وهو يقيم به إن لم يحدث وجب عليه إعادة التيمم لذلك الفرض ويعيد تيمما واحداً وإن تعدد  
التيمم الأول لأن طهره باق وإنما أعاد هذا التيمم الثاني لضمف الأول عن أن يؤدي به فرضا آخر  
وإذا كان محدثا دنا أكبر نوى بالتيمم استباحة الصلاة عن الحدث الأصغر هل يصرف ذلك ولا يصل  
به الفرض الثاني إذا أضافه للا أكبر أو أطلق حررت هذه المسئلة يعلم حكمها من كلامهم على الآية الآتي  
وإنه يضرم ما يصفه للا أكبر أو يطلق اهـ حل ولو رفع الجيرة عن موضع الكسر فوجدته قد اندمل أعاد كل  
صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها ولو سقطت جبرته في الصلاة بطلت صلاته سواء كان برى أو  
كان قطع الخلف بخلاف ما لو رفع السائر ثم لم يرد فإن خلاه فانه لا يطل تيممه ولعل صورة رفع  
السائر أنه لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله عكس صورة سقوط الجيرة إذا لا يمكن بقاؤها مع  
وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده من الحدث الأصغر وبما تقر علم إن ملحظ بطلان الصلاة  
غير ملحظ بطلان التيمم وأن دفع قول بعضهم لا أثر لطهور شيء من الصحيح في بطلان التيمم لأنه  
عن الليل ووجه اندفاعه أن لا يجعل هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة وما عظمها  
مختلف كما تقرر وإذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كرجدان التيمم الماء في فصله الآتي ولو كانت  
الصلاة تنزع وتغير كل يوم أو أيام لحكمها كالجيرة الواحدة كما أتى به السبكي وفيه نظر ظاهر بل  
الأوجه خلافه ولو كانت الجيرة على عضو من فرفع أحدها لم يلزمه رفع الأخرى بخلاف ما سح الخلف

وان حمت الأعضاء كلها  
تيمم واحد (ومن تيمم  
لفرض آخر

لو نزع أحد خفيه لم نزع الآخر لأن الشرط في الابتداء أن يلبسهما جميعاً ولا يشترط في الابتداء أن يضع الجيرة عليهما ولو اجنب صاحب الجيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعها بخلاف الخف وبفريق بينهما بأن في الجنب النزع عناء مشقة أشرح مر وقوله في تعجيله لا يأتي أي يقال إن تحقق ذلك وهو ليس في صلاة فأنزع الأحرار منها ولو فيها وجب قضاء ككون الأثر أخذ زيادة على قدر الاستسكان بإهلاك وإن لم يجب ككون السائر لم يأخذ من الصحيح شيئاً أما إذا عرس عليه وفي قول على لورفع السائر فرأى العلة فأنه لم يملك أعاد كل صلاة كانت بالمسح مع الاندلاء ولو احتلوا ولو سقط السائر أو توههم البرء فرفقه فإن ظهر فيما من الصحيح شيء بطل تيممه وصلاته والا بطلت صلاته لتردده في محنتها لا تيممه لبقاء موجب (قوله) ولم يحدث أي ولم يطرأ على تيممه بطل كرده أو ماوى (قوله) لم يعد غسلًا ولا مسحاً محله ما لم ينزع السائر أما إذا نزع ووضع يده فوجب أعادتهما أو شوى (قوله) فإن أحدث أعاد غسل الخ الأصغر أن يقول فإن أحدث أعاد جميع ما ركع به مرة (قوله) وإن كانت العلة (الخ) أي هذا كله إذا كانت العلة في أعضاء الوضوء فإن كانت بغير أعضاء وضوئه تيمم لحديثه الأكبر وتوضأ للأصغر وبعد التيمم فقط لكل فريضة أو سحر (قوله) تيمم لحديثه الأكبر ويجب عليه إعادة هذا التيمم لكل فريضة وإن لم يحدث حدثاً أكبر ولا أصغر فإن أحدث حدثاً أصغر توضأ فقله وتوضأ للأصغر أي أن أحدث وأما إذا أراد التفل فيصلي بهذا التيمم ماشاء منه بشرط وضوئه فإذا تيمم للأكبر ولم يحدث حدثاً أصغر وصلى القرض فتيممه باقٍ بالتوافل وأما إذا أحدث حدثاً أصغر فإنه يتوضأ وتيممه باقٍ أيضاً ولا يعطيه إلا الحدث الأكبر فإذا توضأ وأراد فريضة أخرى غير التي صلى بها بالتيمم أو لا يصح إلا أن يقيمها شيئاً أو عبارة أو ماوى قوله وتوضأ للأصغر فإن خرج غير أعضاء الوضوء ففسل الصحيح وتيمم ثم أحدث قبل أن يصلي فريضة لزمه الوضوء فقط لأن تيممه عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث الأصغر فإن أحدث بعد أن صلى فريضة فإن ارتد فلا كفاه الوضوء من غير إعادة تيمم أو فريضة أخرى وجب الوضوء والتيمم انتهت (فصل) في كيفية التيمم وغيرها المراد بكيفية أركانه وسننه لأنه تكلم عليها في هذا الفصل وليس المراد بالاستعمال التراب في العضو لأنه لم يتكلم على ذلك وقال بعضهم المراد بها الأعم ككون التيمم بتراب أو غيره ولو كان بغير ترابين أو ماوى وعبارة شرح مرم التكاليف في التيمم بحصر في ثلاثة أطراف الأول في أسبابه وقد مر الكلام عليها الثاني في كيفية الثالث في أحكامه وقد شرع في الكلام على الطرف الثاني فقال فصل التيمم انتهى ودله وغيره ما هو الكلام على الطرف الثالث الآتي في قوله ومن تيمم لفقد ما الخ (قوله) يقيم أي يصح أن يقيم وهذا أولى من تقدير الجواز وهو أما بصيغة الفاعل أو المفعول وقوله بتراب هو اسم جنس وقال المبرد أنه جمع واحد ترابة ويقال له الرغام يفتح الراء قال العلامة الخطيب ومن فوائد الخلاف ما لو قال زوجته أنت طالق بعد التراب فعل الأول تقع طلاقاً وعلى الثاني ثلاث كإتيان ماوى (قوله) بتراب (طور) أي مقصوداً لكنه يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل في وقفته لا ما حله نحو رمح ولو شك في ما وجد فيه حينئذ فلا شبهة بكلامهم الحل وإن قال الشيخ بغير التحريم لأن الظاهر أنه تراهه أو شوى (قوله) له غبار الغبار والغبرة بفتحين واحد والغبرة لون الأغبر وهو شبهه بالغبار وقد أغبر الشيء أغبراً والغبار الأرض والغبار يوزن الغبار معروف والغبار أيضاً شراب تتخذة الحيش من الذرة يسكر وفي الحديث إياكم والغبيراء فإنها غير العالم وغير الشيء بقى وغير أيضاً معنى فهو من الإضداد وبابه دخل وأغبر وغير تغييراً آثار الغبار أو غتار (قوله) حتى مايدوى به) أي كالطين الأرض بكسر الهمزة وفتحها مع فتح الميم فيمناسبة إلى الراءية بكسر الهمزة وتخفيف الياء من بلاد الروم وهذا تعمم في أراد أنواع التراب فيشمل الأصفر والأعفر وهو الأبيض ليس بشديد البياض

ولم يحدث لم يعد غسلًا  
لا (مسحاً) بالماء لبقاء  
طهره لأنه يتغل به وإنما  
أعاد التيمم لضغفه عن  
أداء القرض فإن أحدث  
أعاد غسل صحيح أعضاء  
وضوئه وتيمم عن عليهما  
وقت غسله ومسح السائر  
أن كان بالماء وإن كانت  
العلة بغير أعضاء وضوئه  
تيمم لحديثه الأكبر وتوضأ  
للأصغر وتيمم بآخر  
أعم من قوله ثان وقوله  
ومسحاً من زيادتي  
(فصل) في كيفية التيمم  
وغیرها (يقيم بتراب  
طور له غبار) حتى ما  
مايدويه به قال تعالى

والأحمر والأسود والأبيض وغير ذلك كالتعميم في إرادة أنواع الماء من مله وعذب وكدر وصافي  
وسائر الأنواع اه برماوى (قوله صعيدا طيبا) اسم الطيب يقع على أربعة أشياء الطاهر كاهنا والحلال  
ومنه بابها الرسل كلوا من الطيبات وما لاذى فيه كقولهم هذا يوم طيب ولبه طيبة وما تستطيبه الناس  
نحو هذا طعام طيب اه شورى (قوله اى ترابا طاهرا) وقلة الشائى تراب له غبار وقوله -هـ- فى  
اللقم يؤيده اى تفسيره الصعيد بالتراب قوله تعالى فاهسحوا وجوهكم وابيديكم لانه من فى مثل ذلك  
للتبعض فلا بد ان يسمح بشئ يحصل على الوجه واليدى به وضوء دعوى بعضهم اثنى فى ذلك لا ابتداء  
ضعفه الزعزعى بان احدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح براسه من الدهن ومن الماء والتراب  
إلا معنى التبعض والاذعان للحق احق من المراء اه حل وجوزوا الامام مالك بكل ما اتصل بالارض  
كالشجر والزرع وجوزوا ابو حنيفة وصاحبه محمد بكاهن ومن جنس الارض كالزورنج وجوزوا الامام  
احمد وابو سفيان صاحب ابى حنيفة بما لا غبار فيه كالخجر الصلب اه قل على الجلال (قوله) كما فسره  
ابن عباس) هو ابو العباس عبد الله بن عباس الصحابى حبر الامه وابن عم رسول الله ﷺ وأمه لياة  
بنت الحارث الحلالية ولد بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وحسنه النبى ﷺ برفه -هـ- ولد وهو احدى  
العبداء الاربعة واحدا الستة المحكثين الرواية عن رسول الله ﷺ وروى عنه الخلائق السكينة وكان  
قد كف بصره فى آخر عمره المتوفى بالطائف سنة ثمان أو تسع وستين وقيل سنة سبعين وعلى عليه  
محمد بن الحنفية وقال اليوم مات ربانى هذه الامة ولما وضع لصلى عليه جاهد طائر ابيض من جوج الطائف  
يقال له القرونق قد دخل فى كافاته فالتس فليرجد فلما سوى عليه التراب سمع من يسمع صوته ولا يرى  
شخصه يقرأ آياتها النفس المطمئنة الخ السودة ومنابع كثيرة شهيرة اه برماوى (قوله) والمراد بالطاهر  
الطهور قال الحكيم الترمذى إنما جعل التراب طهورا لهذه الامة لان الارض احسنت بجلده  
ﷺ انبسطت وتعددت وتفاوتت وأزهرت وأينمت واتخذت على السماء وسائر المخلوقات بانه  
من خلق وعلى ظهري تاتى كرامة الله تعالى وعلى بقاعى يسجد بحبيبه وفى بطنى مدفنه فلما زاد غرما  
جعل الله ترابها طهورا لامة قائمتهم هدية من الله تعالى لهذه الامة خاصة لتدوم لهم الطهارة فى جميع  
الاحوال والازمان اه برماوى (قوله ولو رمل لا يلقى) كان الاولى أن يقول ولورملا ليكون  
غاية للتراب وكتب ايضا غاية للتراب بدليل كلامه الاق ولو كان التراب الذى له غبار رمل ولا قال  
ولورملا لكان أولى وقوله لانه اى التراب وقوله جنس لانه اى فوائى الرمل من أنواعه اه حل وبعبارة  
عش قوله ولو رمل الخ اخذ غايه ليين ان فيه قيدا خصوصا وهو عدم لصوفه بالعضو ولانه لما وضع له  
اسم خاص قد تهرم انه ليس من التراب انتهت (فيه) فى فتاوى المصنف لو سقى الرمل الصريف  
وصار له غبار أجرا اى بان صار كله بالسحق غبارا أو بقى منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو حتى لا  
يناق ذلك ما ياتى قال بخلاف الحجر المسحوق وقد يؤيده قول الماوردى الرمل ضربان ماله غبار فيجوز  
به لانه من جنس التراب ومالا غبار له فلا يندم الغبار لا لخروجه عن جنس التراب اه إذ ظاهره  
انه تراب حقيقة وإن لم يكن له غبار اه شرح مر (قوله لا يلقى) بفتح الصاد المهملة فى المضارع وكسرهما  
فى الماضى من باب تعيب يتعب وبالتين والزوى اه برماوى وفى الصباح لصق التى بغيره  
من باب تعب لصفوا لصوقا مثل لوق (قوله) لانه من طبقات الارض قال التيسابورى فى لطائف  
المعارف إنما اخصت الطهارة بالماء والتراب لان الله تعالى خلق منها ادم عليه الصلوة والسلام فامتازا  
على غيرهما لان اسم التراب يقع على جميع أنواع الارض وهى ستون نوعا وان الله تعالى خلقه  
من الستين لجامات اولاده على الوان وصور مختلفة وهذا حكمة اطعام الستين فى الكفاة كما سياتى  
لينسب فيه جميع الأنواع قال ابن رسلان والطاهر انه خلق من الارض الاولى وهو خلاف ماذهب

فتيموا صعيدا طيبا اى  
ترابا طاهرا كما فسره ابن  
عباس وغيره والمراد  
بالطاهر الطهور كما عبرت  
به (ولو رمل لا يلقى)  
بالعضو فانه يتيمم به لانه  
من طبقات الارض

اليهوب من ان رأسه من الاولى وعظمه من الثانية وصدره من الثالثة ويده من الرابعة بطنه من الخامسة  
ونظفه بهذا كبر وجننه من السادسة وساقه وقديه من السابعة وقال ابن عباس رضى الله عنهما خلق  
آدم من اقليم الدنيا فرأته من تربة الكعبة وصدره من تربة الهمام وجانته ظهره من تربة الخلد ويده  
من تربة المشرق وجلاجه من تربة المغرب وفي وثالات الحجاج الصبي حين قال له اخبرني من أي شيء خلق  
آدم فقال من سبعة أشياء هو أن شعر رأسه من السحاب وعينه من الشمس ونفسه من الريح وورثته من  
الغضب وولده من التراب وكبد من المامو عظمه من الحجر فقال له الحجاج وما أخذنا منه فقال الصبي إذا رأت  
ولده ما فرشني شرقا وغربا فاعلم انه من شعر خاق وشعره من السحاب وهو يئلا لا شرقا وغربا وإذا رأت  
أديبا يعطى السؤال لكل احد فاعلم انه من عينة خاق وعينه من الشمس وهي تطلع على كل احد وإذا رأت  
عاجزا فاعلم انه من نفسه خلق ونفسه من الريح وهي تهب تارة فتسكن أخرى وإذا رأت بهيمة لا يفهمها  
يصلح فاعلم انه من رثته خلق وورثته من الغضب وهو يفهمها لا يصلح وإذا رأت عاتلا فاعلم كل شيء فاعلم انه  
من طه خلقه من التراب وهو من الارض وهي تحمل كل شيء وإذا رأت كبريا فاعلم انه من كبد خلق وكبد  
من المامو وهو بكل شيء وإذا رأت بهيمة لا يفهمها فاعلم انه من دمه خلق وعظمه من الحجر وهو اقل كل شيء  
اه برماوى (قوله والتراب جنس له) ووقع سؤال استعراضي عما لو كان معه رمل له غبار وحلق باق أو  
بالطلاق انه ليس معه تراب هل بحث لا نه من جملة التراب لا جزائه في التيمم أو لا نظر للعرف لا نه لا يسمى ترابا  
والإيمان منها على العرف أو أجاب شيخنا الشيرازي بان الظاهر الذي لا يحصى عنه هو الثاني للعلماء المذكورة  
اه برماوى (قوله ودخل في التراب المذكور المحروق منه) أي أو الطفل والشيخ الذي لا يصلح مباح وما أخرجه  
الارضه من مدرود لا أثر لا متزاجه بلعابها كطين يجن بنحو خل حتى تغير ريحه أو طعمه أو لونه وجف وكان له  
غبار وقوله وخرج به أي بالتراب المذكور وهو الطهور الذي له غبار أو المتبادر من التراب الخالص الذي  
لا يختلط بغيره وغيره فيه تفصيل وحيث كان الأولى في الآخر أن يقول خرج ما ليس ترابا كنور أو المختلط  
بما يعلق بالعضو كدقيق وخرج التراب المتنجس والمستعمل وما لا غبار له اه حل (قوله المحروق)  
أي بان كان فيقوة الانبات وقوله ما لم يصرماد أي بان خرج عن قوة الانبات كما ذكره مر في حواشي  
شرح الروض اه ع (قوله وخرج به) أي بالتراب بقلده وهو طهوره فالضمير في به اجمع للتراب فكان  
الأنسب للشرح ان يقول وخرج به التراب المتنجس والمستعمل لان قوله طهور يخرج به شيان المتنجس  
والمستعمل وما لا غبار له محتمز قوله له غبار فكان الأولى تقديم المستعمل على قوله وما لا غبار له وأجاب  
شيخنا الشيرازي بان ما حاض ما لا غبار له للنجس لانها ليسا آيتين في عبارته بخلاف المستعمل وأخر قوله  
وغيره ما أطول الكلام عليها ثم رأيت ما شئت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله وخرج به أي خرج بالمجموع  
المجموع لكن لم يرع الترتيب في الآخر ارجاءه لقدم قوله كنورة على قوله التراب المتنجس والمستعمل  
ولعل حكمة ذلك ان مفهوم التراب لضمير في الاحتجاج به بخلاف فلذا أخره أو لكثرة المحرج به وقلة المنخرج  
بغيره فلهذا حصر المنخرج بالظاهر الذي له غبار وعمم في المنخرج بذكر بعض أفراد حيث قال كنورة الخ  
قافهم اه برماوى (قوله المتنجس) وموته تراب المقبرة المتبوشة فيقال له بصدده الموتى المتجمدة من ثم  
لم يطهره المطر ولا جثثه أخذ من على ظهر كلب أو خنزير لم يعلم التصاقه به مع طويقه لا اختلاطه بنجس  
كنات بروث اه برماوى (قوله كنورة) هو الميرة قبل الطهي اه حل اه ع (مر وفي المباح  
النورة بضم النون حجرا الكاس ثم غلب على اخلاط تصاف الى الكلس من زرنين وغيره ويستعمل لازالة  
الشعر (قوله وزرنين) بكرة الزاوى هو حجر معروف منه أبيض وأحمر وأصفر وقرية بالصعيد اه برماوى  
(قوله وسحابة خرف) الخرف ما اتخذ من الطين وشوى فصار غارا واحدا تنخرقه اه شرح مر (قوله)

والتراب جنس له بخلاف ما  
يلصق بالعضو والتقييد  
بعده لصوقه من زيادتي  
ودخل في التراب المذكور  
المحروق منه ولو اسود  
مالم يصرماد كافي  
الروضة وغيرها وخرج  
به التراب المتنجس وما  
غبار له والمستعمل وسيأتي  
وغيرها كنورة وزرنين  
وسحابة خرف

عما يملق (يفتح اللام من باب طرب يطرب اه عش (قوله وان قل الخليلط) هذه الغاية للدو عبارة  
 أصله مع شرح مر وسر ما قل الخليلط أم كثر وقبل ان قل الخليلط جاز كالما عن القليل اذا اختلط بالماء  
 فان الغلبة تصير المنذر القليل عدما وأجاب الاول بان المانع لا يمنع من وصول الماء الى البشرة  
 للطافة والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى المحل الذي يملق به لكثافته والارجح على هذا  
 القول ضبط القليل متنا باعتبار الاوصاف الثلاثة كما في الماء انتهت (قوله لانا) اي التوردة وتاليا  
 ليست في معنى التراب اي فضلا عن كونها منه فهي عارضة بالتراب فكان الاول تقديم ذلك على  
 جميع المحترقات وقوله ولان الخليلط الخ إن كان هذا هو السبب في منع التيمم فليس في كلامه ما يخرج  
 وكتب ايضا مع كونه ليس في معنى التراب ولا فيتوقف في إخراج هذا المختلط بالتراب كما هو  
 المتبادر من صنعة وما اختص التيمم بالتراب لما تقدم من قوله جعلت لنا الارض كلها مسجدا  
 وترتبها بطور اقتصاص بعد ان علم فان قيل هذا إحتجاج بمفهوم القلب قلنا نعم هو حجة حيث  
 وجدت القرينة وهي هنا الاتقان المقضى تكثير ما من به اه حل (قوله لا يستعمل) صرح به  
 ليرتب عليه قوله وهو ما يبق بعضه الخ وهو يدفع ما قبله مفهوم قوله بطور وذكره هنا تورطة للتعريف  
 قال صح حدث وكذا حيث نفي يظهر اه وخرج فيما استعمل في غير ذلك كاللوييم بدلا عن الوضوء  
 المجدد وعن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعملا كالماء المستعمل في غسل الطهارة انتهت (قوله ايضا لا  
 يستعمل) اي على الصحيح وعبارة أصله مع شرح مر ولا يتراب مستعمل على الصحيح لانه أدى به  
 فرض وجادة فكان مستعملا كالماء الذي توشأت به المسحاة والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا  
 يتأثر بالاستعمال انتهت ورد بان المانع انتقل الى التراب لانه أباح اه براموي (قوله كلامه) أشار به الى  
 ان المانع في المستعمل بالقياس على الماء المستعمل اه براموي (قوله وهو ما يبق بعضه) اي الماسح  
 والمسوح في صورتين اي ولم يكن محتاجا اليه الى تمام المسح لان التراب مادام على العضو لا يثبت له حكم  
 الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه بخلاف ما اذا انتهت اه شيخنا وقضية هذا الحصران المستعمل في نجاسة  
 الكلب غير مستعمل فيجوز استعماله مرة ثانية وهو ما جرى عليه المصنف في شرحه والوضوء بالهبة لكن  
 المعتمد خلافه فهو ظاهر غير ظهور اه شوري وبجواب بان مراده تعريف المستعمل في الحدث اه شيخنا  
 (قوله او تاتر منه) اي من عضوه الماسح والمسوح جميعا وكذا ما استعمل في الطهارة المطلقة وان  
 غسل مرارا وكذا حجر الاستنجاء لا يجزى هنا أخذنا ما تقدم عن سم في النجاسة الكلية اه عش  
 (قوله ايضا او تاتر منه) اي من العضو انفصل عنه ولا بد ان يفصل عن الماسحة والمسوحة  
 جميعا بعد ماسة العضو بقينا أو احتمالا سواء تأثر في حالة الاستعمال أو في حالة الاستعمال ثم  
 انفصل كما أشار الى ذلك بقوله وهو ما يبق الخ ما دام على العضو الماسح والمسوح فلا يحكم عليه  
 بالاستعمال بالنسبة لذلك العضو في الحدث قوا غفل لمة في ذلك العضو كان له ان يرد ذلك التراب الذي  
 في الماسح والمسوح عليها وحيث رقع حدثا كما تقدم نظيره في الماء خلا لما قد تقدم من كلامه  
 من ان ما يبق بعضه مستعمل ولو بالنسبة لتلك اللمعة وانه لو طرأ عليه حدث آخر ثم أخذه اي  
 التراب وورده على ذلك العضو لا يكتفى به اه حل وقوله ولا بد ان يفصل عن الماسحة والمسوحة  
 جميعا هذا بما يقتضي ان المتسايط من الكف بدو النفل الماسح اليدين غير مستعمل لانه انفصل عن الماسحة  
 دون المسوحة لعدم حصول مسح وقد يقال ان الكف ماسحة باعتبار الأخذ بها لمسحها ومسوحة  
 لرفع التراب حدثا والحاصل أن هذا التراب بمجرد وصوله للكفين قد أدى به ما لا بد منه بالنسبة لما  
 فاذا انفصل منه شيء حكم باستعماله كالماء قال الخطيب في شرحه على المنهاج يريد مسح [حدى الراحتين]

ومختلط بدقيق ونحوه مما  
 يملق بالعضو وان قل الخليلط  
 لانه ليست في معنى التراب  
 ولان الخليلط يمنع وصول  
 التراب الى العضو (لا  
 يستعمل) كالماء (وهو  
 ما يبق بعضه او تاتر منه)

حالة التيمم كالمتطهر من الماء ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك ولو رفع يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها صح على الأصح وخرج يريادق منه ما تأثر من غير مسح العضو فانه غير مستعمل (واركانه) أي التيمم خمسة احدا (نقل) تراب ولو من وجه (ويد) بان ينقله من احدهما الى او الى الاخر فتعبرى بذلك اعم من قوله فلو نقل من وجه الى يد او عكس كنى وكفله من احدهما نقله من الهوا ونقله يتضمن قصده لوجوب قرن التيمم به كما ياتي وانما صرحوا بالقصد للالة فانها امره بالتيمم وهو القصد والنقل طريقه (فلسفته) ربح عليه) أي الوجه او اليد (فردده) عليه (ونوى لم يكف) وان قصد يرفعه في مهب الريح التيمم لانه لم يقصد التراب وانما التراب اتاه لما قصد الريح وقيل يكنى في صورة القصد اختاره السبكي (ولم نعلم باذنه)

بالاخرى عند الفراغ من مسح الذراعين وإنما لم يجب لان فرضهما تبادى وحصل بضرهما بعده مسح الوجه وانما جاز مسح الذراعين بترابهما لعدم انفصاله والحاجة اذا لم يمكن مسح الذراع بكفها فصار كقتل المامن بعض المضوى بضعة كما قاله في المجموع انه من خط شيئا الحنفى (قوله حالة التيمم) راجع لكل من قوله هو ما يني بعضه وقوله أو تأثر منه قال زى أعرض عنه أم لا وكأنه احتج به عما قبل التيمم وفيه ما لا يخفى اشد شيئا (قوله ولو رفع يده) أي وجهه تراب قد مسح العضو الممسوح أي قال مراد بالعضو الممسوح الممسوحه جميعا لا الممسوحة فقط والاستعمال بالنسبة لتغير هذا المضوى وله في حديث آخر ولم يجهله استفاداما ذكر بل جملة تعقيد لقوله أو تأثر منه أي فلا بد ان يكون هذا المتأثر قد انفصل من الممسوح الممسوحه جميعا ام لا ولو عبر بالفاء لكان أولى الا ان يقال كون الاصح ما ذكر لم يعلم ما تقدم فخرج عن التفرغ لذلك فلنأمل انه شوبى (قوله وخرج يريادق منه ما تأثر) أي لان المتأثر منه ظاهر في المنفصل عنه بعده وهو الاظهر صادق بما تأثر منه من غير محاسة لكثافته من ثم فصل النووي في المتأثر من العضوين المماس للعضوين غير المماس كما نقله ابن شهة وقوله من غير مسح العضو أي فانه لا يقال تأثر من العضو الا ما فارقه بعده وانما ما فارقه قبل مسحه فلا يقال تأثر منه بل عوفيه ما تقدم نقله عن ابن شهة انه حل (قوله نقل تراب) أي تحريكه بالعضو الممسوح أي غيره وقوله ولو من وجه أي اليه أو الى غيره وقوله ويدي اليها أو الى غيرها قاله لاجبة ظاهرة اشد شيئا (قوله ولو من وجه) (ويد) الغاية للدعوة عبارة اصله مع شرح مر فلو نقل من وجه الى يد او عكس كنى في الاصح لانه منقول من عضو غير مسح به فجاز كالمنقول من الرأس والظهر وغيرها والثاني لا يكتفى فيها لانه نقل من محل القرض كالنقل من بعض العضو الى بعضه مع ترديده عليه من غير نقل عنه ودفع بانه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه انتهت ومن هذا تعلم عذر النووي في الاختصار على هاتين الصورتين وهو جريان الخلاف بينهما وغرضه التنبه عليه اه (قوله) ونقله يتضمن قصده) أي يستلزمه وضابط النقل هو التحويل وضابط القصد هو قصد نقل التراب للمسح أو يقال هو قصد المسح بوضابط التيفان بنوى الاستباحة لما ياتي انه لا يكتفى فيه ما حاصل الفرق بين الثلاثة وأشار الشارح هذا الى دفع سؤال وهو ان المصنف لم يعد القصد من الاركان كاعده الاصحاب منها وحاصل الجواب ان القل من كان مة ترابا بالية كان مستلزما لقصد حذو لا حاجة لذلك القصد مع ذكر النقل وانما صرح الاصحاب بالقصد اذ ذكره مع ذكر النقل مع الاستثناء عنه حيث لا حاجة لذلك القصد مع ذكر النقل وانما صرح طي الان التيمم في اللغة القصد والنقل طريق ذلك القصد اشد شيئا وعناوى وقد يقال فلا تبهم المصنف في ذلك وانما يشترط القصد في الضوء لان اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتفاء القصد بخلاف التيمم اه زى (قوله: النقل طريقه) أي يحققه مستلزم له اشد شيئا (قوله فلو سقمه ربح) أي في المختار سفت الريح التراب ذرته فهو سقى كسنى وباهى وقال في موضع آخر وذرت الريح التراب وغيره من باب غدا ورمى أي سفته اه (قوله فردده) أي بغير انفصاله عنه وعوده اليه والا كنى كما ياتي اه قل على المحلى (قوله لانه لم يقصد التراب) أي بالقل أي لم ينقله فلو نقله بوجهه او يده كان ناقلا بالعضو هو كاف اه حل (قوله واختاره السبكي) وهو مردود والفرق ان الطهارة بالماء قربة اه قل على المحلى (قوله باذنه) أي باللفظ او قام مقامه كالاشاره قول من ناطق بقوله لونه اه الاذن ويشترط ان بنوى عند نقل المأذون وعدم مسح الوجه كالوكان هو التيمم اه برماوى خرج ماله بغير اذنه فانه لا يصح كالأصحة ربح اه محل وهو يفيد ان المراد باذنه لا امره لغيره فكيف بغير امره بل ومع جملة اه قل عليه لكن هذا يخالف ما قبله من كلام البرماوى حيث قال أي باللفظ او ما قام مقامه الخ هذا ان الاذن غير التنية وهو المتبادر من كلام الشارح او



المتعين منه إذ المصطف يقتضى المنافرة خصوصاً مع قول المحلى وخرج مالى بم يفر اذ نه الخ فجعل هذه الحالة مثل مالى وسفته الربح عليه وحى لا تنكى قطعاً لظاهر ان التيمم بخالف الوضوء في هذا وهو ان الوضوء اذا غسل له الغير مع نيته من غير اذنه يكتفى بخلاف ما هنا تأمل اه (قوله ولو بلا عذر) وهو حيث ذكره أمام العذر فلا يكره بل يجب ان توقف عليه ولو باجرة قدر عليها اه برماوى (قوله اقامة لفعل مأذونه مقام فعله) أخذته أنه لا بد أن يكون أهلاً للطهارة والمتدخل لا فيكنى كونه كافراً وحائضاً حيث لا تقضى وغيره من كثره ولا يقال غير المعنى لا يتأق الاذن له لان الاذن يصل الاشارة اه حل ولو احدث احدهما بعد أخذ التراب وقبل المسح لم يضر خلافاً للإمامة ابن حجر اما الاذن فلا نه غير ناقل واما المأذون له فلا نه غير متميم وكذا لا يضر حديثهما في الحالة المذكورة وفي فتاوى الشهاب لم يرسل عماداً نقل التراب وحدث قبل مسح شئ من وجهه بل ان ينوى الان ومسح وهل الحكم كذلك فيقال نقل من وجهه إلى يد او عكسه فاجاب بان له ان ينوى ثم مسح وجهه بالتراب المذكور في المسائل الثلاث ونحو ذلك قياساً على التعلك ونقل التراب من على كفه أو يده ولا ان الواجب عليه تجديد التنية فان الحديث انما أبطلها فقط اه برماوى (قوله) ونية استباحة مفترقة اليه تقدم في الوضوء والنقل ان له ان ينوى هذا الامر العام من غير تعرض لجزئياته او ينوى الافراد كان ينوى استباحة الصلاة فكذلك هنا لكن الحالة الاولى تكون في مرتبة نية الفرض المعنى اه شيخنا (قوله مفترقة اليه) اى من ذلك التأوى فلا يصح بنية استباحة المكث في المسجد في الحدث الاصغر بخلاف الجنب فانه يكتفى منه ذلك ويحمل على اقل مراتب اه برماوى (فرع) هل تفرق نية التيمم على اعضائه كما في الوضوء اه قل على المحلى (قوله ومن مصحف) اى وحده وكذا كل ما يقتصر استباحته الى طهارة وحيث ذكره فكلامه هنا في صحة التيمم من حيث الجملة واما ما يستبيحه بفسائى ولا فرق بين ان يعين الحدث ام لا حتى لو تيمم بنية الاستباحة ظاناً ان يكون حدثه اصغر فتبين كونه اكبر او عكسه لم يضر لان موجبهما متحد بخلاف ما اذا كان متعمداً فانه يضر لتلاعبه فلو كان مسافراً واجنب في سفره ونسى وكان يقيم وقتاً ويؤمراً وقتاً اعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر من صحة تيمم المحدث حدثاً اصغر بنية الاكبر غلطاً او عكسه وقد اشار الى ذلك الجلال السيوطى بقوله

ليس عيباً ان شخصاً مسافراً . الى غير حصيان تباح له الرخص  
اذا ما توضأ للصلاة اعادها . وليس معيداً لتي بالتراب خص  
واجاب عن ذلك صاحبنا الشيخ عداة الانصارى فقال  
لقد كان هذا للجنة ناسياً . وصلى مراراً بالوضوء اتى بنص  
وصلى مراراً بالتيمم باقى . عليك بكتب العلم باخير من فحص  
قضاء التى فيها توضأ واجب . وليس معيداً لتي بالتراب خص  
لان مقام النقل قام تيمم . خلاف وضوءه ماك فرقاً به تنص  
وذا نظم عبادته وهو ان احد . يقارب سله من المم والنقص

اه برماوى (قوله وبذلك) اى بنية الاستباحة علم انه لا يكتفى بغيره حدث ومافى معناه لان الحاصل للتيمم ما هو مجرد الاستباحة لا رفع الحدث اى حكمة العام وهو المنع من الصلاة ونحوها مطلقاً كما هو المراد عند الاطلاق اه حل (قوله) انه لا تنكى بغيره حدث) شمل كلامه مالى وكان مع التيمم غسل بعض الاعضاء وان قال بعضهم بغيره حيث ذكره شرحه (قوله) لان التيمم لا يرفعه قال الكيال ابن ابى شريف فان قيل الحدث الذى ينوى ربه هو المنع والنك لا يرفع بالتيمم قلنا الحدث منع متعلق كل صلاة فريضة

ونيته (صح) ولو بلا عذر  
اقامة لفعل مأذونه مقام  
فعله (و) ثانيها (نية استباحة  
مفترقة اليه) اى التيمم  
كصلاة ومن مصحف  
وتعبرى بذلك أعم من  
تعيره باستباحة الصلاة  
وبذلك علم أنه لا يكتفى بنية  
رفع حدث لان التيمم  
لا يرفعه

كانت أو نافلة وكل طواف فرضا كان أو قلا وغير ذلك ما ذكره له الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا المتع العام المتعلق لا يرفع بالتييم وإنما يرفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من التوافل فقط ومن فرضه واحد أو ما يستباح معهما الخاص غير العام ويؤخذ من هذا أنه لو نوى رفع الحدث الخاص صح وهو كذلك كما أفاده القدرحة تعالى اه شرح هر (قوله ولا نية فرض تييم الخ) لا يقال لم يصح بنية التييم أو فرضه مع انه لا نوى الواقع لا نقول منع باطلا لانه ان نواه من وجه نوى خلافه من وجه آخر لان تركية الاستباحة وعدوه إلى نية التييم أو نية فرضه ظاهرياً في العبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ مما تقرره لو نوى فريضة الإبدال لا الأصول صح ويوجه بأنه الآن نوى الواقع من كل وجه فلم يكن للإبطال وجه اه شرح هر وقوله فريضة الإبدال بان نوى أرض التييم فأما أنه يدل عن الغسل أو الوضوء لانه فرض أصالة اه عرش عليه (قوله أيضاً ولا نية فرض تييم) أي ما لم يصفه للصلاة ونحوها ولا يفصح اه برماوى (قوله لا يمين تجديد) أي ولو مضموم المنسول ويندب تجديد المنسول وحده كما تقدم في الوضوء اه قل على المحلى (قوله ينقل أول) أي بأوله والحاصل بالضرب كذا قال المحلى رحمه الله تعالى أي تفككون التية قبل رفع اليدين من الأرض عند أول ماسته الأرض اه وذلك لا يشترط وقا لم اه سم ويمكن تصحيح التية بان المراد به الاحتراز عن النقل الثاني وهو النقل للدين فلا يشترط ترك التية به ولا يكفي إذا لم يقرنها بالاول وهو النقل للوجه (قوله أيضاً ينقل أول) فلم ينو عند ابتداء النقل ثم نوى قبل ماسة التراب للوجه كفى وكأنه نقل من يده إلى وجهه وهو كاف اه عرش (قوله فلو عزيت) قال في المباهات والمتجه الاكتفاء باستحضار عاتدهما وان عزيت بينهما واستشهد به بكلام لا في خلف الطبرى وهو المتمد والتيمير بالاستدامة كما قاله القدرحة تعالى جرى على الغالب لان الزمن يسير لا توجب فيه التية غالباً حتى أنه لو لم ينو بعد ذلك الاعتذار اذمة المسح للوجه اجزأه كما يؤخذ من الفرق المتقدم ولا ينافيه قول الاصحاب يجب قرنها بالنقل على الوجه المعتد به هذا لا يعتد به اذ المعتد به الآن هو النقل من اليدين إلى الوجه وقد أقرنت التية به اه شرح هر (قوله ولم يكف) أي المسح أي لعدم التية عنه في الاولى ولعدم صحة النقل في الثانية وكسب أيضاً قوله لم يكف إلا ان نوى في مسئلة الحدث قبل ماسة التراب للوجه في مسئلة العزوب ولومع الماسة ومنها ما أحدث لآذن بعد النقل فيمكن تجديد نية ولو مع الماسة لان نقله لم يطل فنه لذلك اه شوبرى (قوله فان نوى فرضا الخ) بيان لما يستتبعه بالتييم بعد محتمه منى على سؤال كانه قيل ثم إذا صح التييم فماذا يستتبع به فكانه قيل فيه تفصيل اه عرش والمراد بالفرض المبنى فقط سواء كان صلاة أو طوافاً ومثل هذه التية نية استباحة مفترقة إلى تييم من غير تفصيل فيستتبع بها كل شيء اه شيخنا ح وقطاع ان الطواف كالصلاة ففرضه يبيح فرضها ونقله يبيح نقلها اه برماوى وبعبارة قل على المحلى قوله فان نوى فرضا أي عبداً بان تلفظ به كالظهر ولا حظه وكذا ان اطلق كارجع إليه شيخنا كما كان اعتمده فيما لا يشك فيه قال لان الاطلاق منصرف إليه نظر القرينة كونه عليه أصالة بلا صارف عنه وصلاة الجنازة نادرة وليس عليه فليست صارفة إلا مع حضورها أو ملاحظتها فهي الآن صارفة وتمكين الحليل نادوا أيضاً بل لا يتصور من الذكر فلا تصرف التية إليه إلا مع حضوره أو ملاحظته (تنبيه) فرض الطواف ولو للدواع كفرض الصلاة ونقله كغسلها ولو نوى فرضين فأكثر لم يضره استباحة واحد فقط ولو بين ان الفرض الذي نواه ليس عليه أو أخطأ فيه لم يصح تيممه فيها لعدم تعين الاستباحة ولو جوب التعرض للفرض هنا وبذلك فارق الوضوء انتهت وهنا ثلاث مراتب المرة الاولى نية استباحة فرض عين للمرة الثانية استباحة الصلاة والنقل أو صلاة الجنازة مثلاً للمرة الثالثة نية استباحة من المصحف أو قراءة القرآن أو تحية التلاوة أو الشكر أو المكث

ولا نية فرض تييم وقارق الوضوء بأنه طهارة ضرورة لا يصلح ان يكون مقصوداً ولهذا لا يمين تجديد يده بخلاف الوضوء (مقرونة) أي النية (ينقل) أول لانه أول الاركان (ومستدامة إلى مسح) لئى من الوجه فلو عزيت أو أحدث قبله لم يكف لان النقل وان كان ركناً غير مقصود في نفسه (فان نوى) بالتييم (فرضا أو) نواه (قلا) أي استباحتهما (قله) مع الفرض (فقل)

بالمسجد أو تمكين الزوج في حق الحائض فأما المرتبة الأولى فله معها استباحة جميع أفراد المرتبتين الآخرين وليس له باستباحة شيء منهما استباحة شيء في المرتبة الأولى وأما المرتبة الثانية فله معها استباحة المرتبة الثالثة وله باستباحة الصلاة والنفل استباحة صلاة الجنائز وكذلك عكسه كما يفيد قول المحلل في شرح المنهاج ولو نوى نافلة معينة أو صلاة الجنائز جاز له فعل غيرها من التوافل معها أو وأما المرتبة الثالثة لجميع أفرادها في بقية واحدة فله باستباحة أي فرد منها بقية أفرادها وليس له باستباحة شيء منها شيء من المرتبة الثانية هذا حاصل ما يفهم من كلامهم وقفا لما فهمه منه ومضى عليه شيخنا الشهاب البرلسي ثم رأيت مر اعتمده وجزم به وأما الطواف فيظهر أن طواف الوداع منه كفرض المني وقفا لما ظهر للعلامة مر وأما غيره فيظهر أن فرضه المني كفرض الصلاة المني ونفله كنفل الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة وإنما كان تمكين الزوج دون النفل مع أنه واجب لأنه ليس موضوعا للتبدي بخلاف النفل ووجوبه عارض لحق الزوج تأمل أنه سم ولا يشترط تعيينه الفرض كما يفيد تنكيره أن له كما لا يشترط في الرضوخ تعيين الحدث الذي ينوي رفعه فلو عين فرضا ولو مندورا وصلى به غيره فرضا ونفلا في الوقت وغيره أو صلى به الفرض المني في غير وقته جاز ولو عين فرضا وأخطأ في تعيينه كن نوى فائتة ولا شيء عليه أو ظهرا وإنما عليه عصر لم يصح تبينه اذنية الاستباحة واجبة في التيمم وإن لم يجب التعيين فاذعين وأخطأ لم يصح وكذا من شك أو ظن هل عليه فائتة فقيم لها ثم ذكرها لأن وقت الفائتة بالنذكر أه شرح مر (قوله وصلاة جنائز) فهي في مرتبة النفل جزأ وان تعينت كما قاله حج وهو شامل لما لو تعينت بافراد أو نذر وتقييد الشرح لما بالاولى فيما يأتي ليس قيدا وإن كان الوجه معه وأما خطبة الجمعة فقال شيخنا أنها كالنفل مطلقا وكذا قال شيخنا مر في شرحه إلا في جواز جمع خطبتين يقيم تبعا لحج وقال شيخ الاسلام يمتنع أن يصلى بالتيمم لها الجمعة مطلقا وإن جمعهما بتييمم وإن جمعهما بين خطبتين كذلك وهو قياس الاحتياط أه قل على المحل (قوله وخطة جمعة) المتمدنة يمتنع الجمع بين الجمعة خطبتين بتييمم واحد مطلقا أي سواء تيمم للجمعة أم الخطبة لأن الخطبة بدل عن ركعتين على قول والفتاوى بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف وإنما جمع بين الخطبتين اللتين يجلس بينهما الإمام بتييمم واحد مع أنهما فرضان لكونهما في حكم شيء واحد وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة فله أن يخطف به ولا يصلى بالجمعة وأنه لو تيمم الخطبة فليخطف فله أن يصلى بالجمعة وإن كانت الخطبة دون ما فعله به (فرع) تيمم شخص للخطبة بمكان وخطف بأه ثم جاء إلى مكان آخر بحيث يجوز فيه الجمعة فهل يجوز له أن يخطف بأهله بتييمم الذي خطب به وق السؤال عن ذلك في الدرس فظهر على نوع مجل العلامة مر أنه أن كان من الأربعين لم يجز والأجاز ولنظر هل صلى الجمعة أولا فإن كان صلى فهل تتم به الجمعة الثانية أولا فإن صح أن تتم به لكونه جمع شروط الانقضاء اخذ منه أنه لو كان في بلد سبعون رجلا بشرط الانقضاء لا يسهم مكان واحد وإنما يسع أربعين فقط فمضى أربعون بمكان ثم صلى الثلاثون الباقيون مع عشرة من الاولين بمكان آخر بعد صلاتهم ولا جازول لم يكن صلاها ولا قد يقال الخطبة وإن كانت فرض كفاية لكنها نزلت منزلة فرض المني وزيادته على الأربعين أي مدخل لها في ذلك وهذا مرد وإن كان صلاها أيضا ولا ظهير أه برماوى (قوله وإن عين فرضا) أي ولو مندورا وقوله فله فعل غيره أي فرضا ونفلا وإن دخل وقت بعد التيمم كان نوى فائتة فدخل وقت حاضرة أو عكسه أه برماوى (قوله) فغير فرض عين فلو نوى الفرض ولم يلاحظ المني امتنع عليه الفرض المني وتوقف فيه شيخنا الشورى أه برماوى (قوله أصل للنفل) أي أصله في التكليف والمشروعية أي لولا أن يكلف الشخص بالفرض لما كلف بالنفل ومن ثم لم يكلف الصبي بالنفل لا تتلف تكليفه بالفرض كما هو مبين في شرح

وصلاة جنائز) وخطة  
جمعة وإن عين فرضا عليه  
فله فعل غيره (أو) نوى  
(نفلا أو الصلاة فله غير  
فرض عين) من التوافل  
وفروض الكفاية  
وغيرهما كس المصنف  
لأن ذلك أمان مثل ما نوافي  
جواز تركه أو دونه  
أما الفرض المني فلا  
يستبيحه فيما أما في  
الاولى فلان الفرض  
أصل للنفل فلا يعمل تابها

جمع الجوامع اه شورى وقال شيخنا المراد ان الخطاب وقع أو لا بالفرض لية الاسر أو أماً المن فسنا  
 التي <sup>بشأن</sup> يدو الكلام بالنظر لأصل الفرض لأفاعله فلا يردها ولا يصح ونحو مولدك أوجبتا عليه القيام  
 ونية الفرض على ما فيه اه براموى **(قوله)** وأما في الثانية فلا خذ (وكون المفرد المحل بالعلوم إنما  
 يفيد ما مداره على الالفاظ والنيات ليست كذلك على أن بناءه على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك  
 لو فرض أن الالفاظ فيادخلها قاندهم باللسوى وغيره هنا اه شرح مر **(قوله)** فيمتنع الجمع (الخ) كان  
 الاول ان يقول فليس له ان يصل به الجمعة لأن الكلام في الاحتياح مع ذلك هو ضعيف اه شيخنا حرف  
 وعبارة عرش أى وليس له إذ لم يخطب أن يصل به الجمعة لأن خطبة الجمعة دون صلاتها لكونها فرض كفاية  
 هذا والمعتد أنه حيث لم يخطب جاز له ان يصل الجمعة لأن الخطبة بمثابة ركعتين فاشبهت الفروض العينية  
 انتهت **(قوله)** ذكره في المجموع (الخ) فالجواب ان نية الفرض تبيح الجمع ونية النقل أو الصلاة أو صلاة الجنازة  
 أو خطبة الجمعة تبيح ما عدا الفرض المبني ونية عدا الصلاة لا تبيحها وتبيح ما عدا الصلاة اه حج  
 وقوله ما عدا الفرض المبني لعل المراد به ما هو كذلك بالأصالة فيشمل المادة فلا تسبق بهذاهو متجه  
 لأنها اوق من النقل اه شورى **(قوله)** حتى يستمرسل لحته) ولا يشترط تقبض وصول التراب إلى جميع اجزاء  
 العضو بل يكفي غلبة الظن ولا قصد التراب أيضاً لعضو معين يمسح فلو أخذ التراب لم يمسح به وجهه فقد ذكر  
 انه مسموح به ان يمسح بذلك التراب بيده وعكسه خلا فالتفصيل اه براموى **(قوله)** ثم يديه) فهل يجب إزالة  
 ماتحت الاظفار عما يمنع الوصول اليه كافي الوضوء ام لا جزم شيخنا الزايد بالأول وفرق بينه وبين عدم  
 وجوب إبطال التراب الى منابت الشعر التخصيف بان الاظفار مطلوبة الازالة بخلاف الشعر  
 الخفيف وان ندر لا يقال قضية الفرق وجوب إصاله الى منابت لحية المرأة لا ناقول المراد بمطلوبة  
 الازالة المطلوب اصاله لذاته واما لحية المرأة فلا تطلب ازالتها لا لعارض تشوه او تزين او نحو ذلك  
 فليأمل اه شورى وفي قول على الجلال ولا يجب إبطال التراب لما تحت الاظفار كما رجح  
 اليه شيخنا اه **(قوله)** فلا يجب لمسره) أى ولا يتدب للشقة اه شرح مر **(قوله)** ويجب نقلتان  
 اى على الاصح والقبالة انهما سنة اه شرح مر والمراد بوجود نقلتين عدم جواز النقص  
 عنهما وتكره الزيادة عليهما لغير حاجة اه قل على المحل ولا يمكن النقل بعضو متنجس ان كان بغير مغف  
 عنه اذ لا يصح التيمم معه والا فيصح اه براموى قال في الروض ولو مسح وجهه بيده المتنجسة لم  
 يجز اى لما بقي من أنه يشترط لصحة التيمم زوال النجاسة عن بدنه لا لكونه مسح باله نجسة وعليه  
 فلو مسح بثوب نجس مع طهارة بدنه صح وهو ظاهر قال في شرحه ويجزى ذلك في تنجس  
 سائر البدن اه عرش على مر فشرط محته أى التيمم عدم نجاسة على التيمم فلو مسح وعلى بدنه  
 نجاسة لم يصح تيممه لانه لا باحة الصلاة ولا باحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت ولهذا لو تيمم  
 قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو تنجس بدنه بعد تيممه لم يبطل او يطل قبل ستر عورته وهو متشكك  
 من سترها صح لان مناعة النجاسة للصلاة أشد من مناعة كشف العورة او تيمم قبل الاجتهاد  
 في القبلة فالأرجح الصحة لقلة المناهة لما بخلاف النجاسة ولهذا لوصلى اربع ركعات الى اربع جهات  
 صححت من غير اعادتها فخالف في ذلك العلامة حج اه براموى **(قوله)** وان امكن بنقله بخرقة) بان يمسح بها  
 وجهه ويديه معا وفيه ان هذه ليست نقلة واحدة حصل بها تعمم الوجه واليدين بل الحاصل من ذلك نقلتين  
 لا ترتب بينهما فليأمل ان عدم الترتيب وقوله وانحوها هل من نحو الخرقه مالموضع وجهه ويديه مما  
 على التراب لأنها نقلة او يقال ان ذلك نقلتان لا ترتب بينهما الظاهر الثاني اخذاً من كلامه الا فيما لو  
 ضرب بيده ما حدث جعل ذلك تصويراً للنقلتين التين لا ترتب بينهما احمل مع زيادة وقال بعضهم  
 هذه الثانية لا تستقيم والاولى ان يقال انها قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب بخرقة كبيرة

وأما في الثانية فلا خذ  
 بالاحوط وذكر حكم غير  
 التوافل فيها من زيادق  
 ومثلها مالتوى فرض  
 الكفاية كان نوى بالتيمم  
 استحباب خطبة الجمعة فيمتنع  
 الجمع به يتنا وبين صلاة  
 الجمعة ولو نوى فرضين  
 استحباب أحدهما أو نوى  
 مس مسح أو مسح  
 استحباب دون النقل ذكره  
 في المجموع (و) ثالثها ورأينا  
 وخامسها (مسح وجهه)  
 حتى يستمرسل لمحيو القبل  
 من انقه على شفته (ثم)  
 مسح (بيده مرقبه)  
 والترتيب المفاد بهم بان  
 يقدم الوجه على اليدين  
 ولو في تيمم حدث أكبر  
 (لا) مسح (منبت شعر)  
 وان خفى في الوجه واليدين  
 فلا يجب لمسره (ويجب  
 نقلتان) الوجه واليدين وان  
 امكن بنقله بخرقة او نحوها  
 لو روده في خيى اى داود  
 والحاكم ونلفظ الحاكم التيمم  
 ضربتان ضربة للوجه  
 وضربة لليدين الى المرقبين

ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح يديه بإقفاها ومسحهما به كفى لأن الضرب ليس بشرط وإنما المعتبر النقل وهذا نقل آخر اه وهذا خطأ مردود فان النقل الذي تقترب به النية وإن كثرت بعد نقله واحد هو النية الثانية لا تلقى النية الأولى فالبعض الذي قصد به مسح اليدين بقية الثقة الأولى لا نقله أخرى فهو نظير ما لو ضرب يديه بها ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى يده فانه لم يقل أحد بان مسح اليد باليد الثانية نقله ثانية مع قصد ما كانه لم يل وجبوا عليه نقله أخرى وايضا يلزم من قول هذا القائل استحالة قول الرافعي بالاكتفاء بنقله واحدة وهذا واضح جلي لا غبار عليه ويتمين اتباعه والمصير اليه به يتضح كلام المصنف ويندفع ما أطالوا به من الاعتراض والاشكال وكثرة القيل والقال والله ولي التعمه والافضل اه قل على الجلال

(قوله لا ترتيبها) أى فلا يجب لكنه يستحب اه شرح مر (قوله) فلو ضرب يديه بها الخ) هذا تصوير للثنتين اللتين لا ترتيب بينهما فكل يد نقلت فيه ان عدم الترتيب إتمامه عند الوضع وأما عند المسح فاحصل بين الثنتين لان مسح الوجه يد نقله ومسح اليد بعد يد نقله أخرى فقد حصل الترتيب بين الثنتين وقوله وفارق المسح أى فارق النقل المسح حيث يجزى النقل لشيء من اليدين مع النقل لوجه أى وعكسه ولا يجزى أن يقع المسح لشيء من اليدين مع المسح للوجه أى وعكسه وقوله بان وسيلة أى النقل أى والمسح أصل مقصود وينتظر في الوسائل ما لا يتقرر في المقاصد اه حل (قوله) أيضا فلو ضرب يديه بها الخ) قد يشكك في رفع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليسار يتضمن ترتيب النقل إذ مسح الوجه باليمين نقل به اليه وإن زعمنا اليه او به منبأ أن وضعه عليها وكذا في مسح اليدين باليسار وقد وجد أحد دون الآخر لأن الأيمن يصور بما إذا وضع اليدين على الوجه اليسار على اليدين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان رد اليدين عليه ثم اليدين بان رد اليدين ار عليها من أصح أذلك فيرفع الاشكال وحيث قد يفور بوضع الحفرة دفعة واحدة واليدين ثم يرتب ترتيبها عليها فيرفع الاشكال وحيث قد يفور بوضع (قوله فيكني) تملك في المختار تملك الله بها وتحرغت ومكها صاحبها تملكها اه (قوله) كان قوله في الخبر الخ) أى من حيث توزع الضربتين لئلا يسب ما بعده لا من حيث التبعيض بالضرب لانه به عليه قيل اه شيننا (قوله) اذلو مسح ببعض ضربة الخ) هذه الصورة هي عين قوله او لا فلو ضرب يديه بها الخ) فذكرها او لا من حيث عدم وجوب الترتيب وذكرها هنا من انه لا يشترط خصوص ضربة للوجه وخصوص ضربة لليدين اه شيننا

(قوله حتى جنب) نقل في المجموع ان الجانب فيه يقتصر على اقل التسمية والراجع اه ياتي بالآكل قاصدا الذكر او يطلق اه شرح مر (قوله) وسواك) وعلمه بين التسمية والنقل كانه في الوضوء بين غسل اليدين والمضمضة اه حج اقول وهو يفيد ان التسمية لا تستحب مقامتها للنقل على خلاف ما مر من استحباب السواك قبل استعمال الما على قياس الوضوء من مقارنة التسمية لغسل الكفين فينبغي ان تقارن هنا اول مقارنتها لغسل الكفين في الوضوء وقياس ما ذكره في التيمم ان يقال بمثله في الغسل فستن التسمية له ثم النقل فيكون السواك قبل النقل والتسمية اه عش على مر (قوله) وعدم تكرور مسح) فلو كرره كان تكرورها اه عش (قوله) وإتيان بالشهادتين بعده) عبارة شرح مر والذكر آخره السابق في الوضوء وذكر الوجه لليدين والفرق التحليل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسح وتحليل اصابع يديه به بعد مسحها بالتشبيك كالوضوء ويجب ان لم يرفعها في الضربتين ليصل التراب إلى المحل الواجب مسحها وفرق في الأولى دون الثانية لأن ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج إلى التحليل ليحصل ترتيب المسحين وانتهت وكذا بمن صلاة ركعتين بعد مولو كان عن طهارة مندوبة اه عش على (قوله) وولا

فيه) وكذا بينه وبين الصلاة لا يستحب ذلك في التيمم على خلاف فيه اه رماوى (قوله) بتقدير التراب ماه

(لا ترتيبها) فلو ضرب يديه بها ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى الأخرى جاز وفارق المسح لانه وسيلة والمسح أصل وعلم من تعبيري بالنقل انه لا يتمين الضرب وإن عر به الأصل والخبر فيكني تملك وضع بدلى تراب ناعم لحصول المقصود بالتعبير بالضربتين خرج خرج الغالب كان قوله في الخبر ضربة للوجه وضربة لليدين كذلك اذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وبعضها مع أخرى اليدين فظاهر انه يجزى (وسن تسمية) حتى جنب ونحوه أو لو توجه فيه للقبلة وسواك وعدم تكرور مسح وإتيان بالشهادتين بعده (وولا) فيه بتقدير التراب ماه

إلى حق السلام واما صاحب الضرورة فتجب الموالاة في تيممه كالتجب في وضو ثم كذا تجب في حق السلام عند  
 ضيق وقت الفريضة اهـ رماوى (قوله) وتقديم يمينه على يساره (وان ياتى به على كفيته المشهورة  
 وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث  
 لا تخرج انامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ولا مسبحة اليمنى عن انامل اليسرى ويبرها على ظهر كف  
 اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويبرها الى المرفق ثم يدير يطن  
 كفه الى بطن الذراع فيبرها عليه رافعا إبهامه فاذا بلغ الكوع امر إبهام اليمنى ثم يفصل  
 باليمنى كذلك ثم يمسح أحد الرأيتين بالأخرى وانما لم يجب لأن فرضهما حصل بضر بهما  
 بعد مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بهما لعدم انفصاله مع الحاجة اذ لا يمكن مسح الذراع  
 بكفها فصار كغسل الماء من بعض العضو الى بعضه قال في المجموع ومراوده كأمته الشيخ بنقل الماء  
 نقاذفه الذي يذاب كأمه به الرافى اهـ شرح حر (قوله) كالوضوء في الجميع يؤخذ منه انه لو ترك  
 التسمية اوله اتى بها في اثنتاه اهـ ع ش على حر (قوله) او ينفخه) اى بحيث لا يبق الا قدر الحاجة  
 لانه صلى الله عليه وسلم نفخ بديه ونفخ فيهما واما مسح التراب عن اعضاء التيمم فالاحسان بقوله  
 حتى يفرغ من الصلوة ولا يكلف مسافر نفث ما غشي من غبار السفر عند ارادة التيمم الا ان كفف اهـ  
 رماوى وفي المصباح نفث في التراب نفثا من باب قتل والمنفخ المنفخ بالكسر ما ينفخ به اهـ وفيه ايضا نفثه  
 نفثا من باب قتل ليدل على الغبار ونحوه فان نفث اى تحرك انثى ونفثت الورق عن الشجر نفثا اسقطته  
 ومنفث يفتح من ماسقط فعل بمعنى مفعول (قوله) وتغريق اصابعه اول كل قال في شرح الروض لا يقال  
 يارم على التغريق في الاولى عدم محبة تيممه لمنع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع وحصول الغبار في الثانية لانا  
 منع ذلك فاقول ان قصر على التغريق في الاولى اجزاء لعدم وجوب ترطيب النفل كما مر حصول التراب الثاني ان  
 لم يرد الاول قوله ينفثه ايضا الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشي غبار السفر لا يكلف نفثه  
 فليس ذكره الرافى و قول البغوى يكلف نفث التراب محمول على تراب ينعى وصول التراب الى المحل اهـ  
 اهـ سم (قوله) لصل التراب الى محله) يؤخذ منه انه لو كان اسما وحركه وصل التراب الى محله لا يجب  
 نزعه وهو كذلك قوله لا يكتفى تحريكه اى بمجمله اهـ رماوى وفى قول على الجلال قوله هو يجب في الثانية اى  
 يجب ازالته عن محله بقدر ما يصل التراب اليه لا يكتفى تحريكه بمحله بخلاف الماء لقوة سريانه اهـ (قوله)  
 ومن تيمم لفقد ما (الخ) شروع في احكام التيمم وهي ثلاثة الاول بطلانه بتغير الحدث الثاني بيان ما يحتاج  
 به الثالث بيان وجوب القضاء لاصلا به وعدم وجوبه اهـ شيخنا ح (قوله) لفقد ما اى حيا  
 أو شرعا كان تيمم لمرض وقوله لجوزه اى قدر عليه ولو بالشفاء فاقم اهـ شويرى وعبارة ع ش  
 عن حر ومنه اى التوم مالتو توم زوال المانع الحسى كان توم زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب  
 البحث عن ذلك بخلاف ترم زوال المانع الشرعى كنوم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للعارض قيل  
 الفصل في قوله بخلاف ما لو وقع الساتر لنوم الرب فان خلافة ما لا يبطل تيممه ومنه كما قاله حج في شرح  
 الباب مالور اى رجلا لبا اذا احتمل ان تحت ثيابه ما انتهت (قوله) لجوزه مثل تجزؤ موجودته  
 مع اسكان شرائه او اقراض ثمنه او اناه ما له الغائب اهمر اهـ ع ش (قوله) ايضا لجوزه (الخ) اى راجعية  
 او مرجعية او مساوقة مثلها مالو عليه بالاولى فالاحوال اربعة على كل امان لا يكون مانع اصلا او يكون  
 مانع متأخرا او مفارنا كإشارته بقوله بلامانع واربعة في ثلاثة بائى ع شر وعلى كل امان يكون بحمل يطلب  
 فيه الوجود او القدر او يستزى الامر ان كإشارته بقوله لم تسقط به ثلاثة فى اثنى عشر سنة وثلاثين وكلها  
 تأتي فيها اذا كان في الصلوة فبا اذا كان خارج الصلوة وان كان الحكم فيه نوع اختلاف على التفصيل

(تقديم يمينه) على يساره  
 (واعلى وجهه) على أسفله  
 كالوضوء في الجميع الا عدم  
 التكرار وتخفيف غبار  
 من كفيه مثلا ان كثرتان  
 ينفثها او ينفثه عنهما  
 لتلايقه المضمون بالمسح  
 (وتغريق اصابعه اول كل)  
 مر الثقلان لانه بلغ في اثاره  
 الغبار فلا يحتاج الى زيادة  
 عليها (وزرع غايته في الاولى)  
 ليكون مسح الوجه بجميع  
 اليد والتصریح بسن هذا  
 من زيادة (ويجب) نزعه  
 (في الثانية) لصل التراب  
 الى محله ولا يكتفى تحريكه  
 بخلافه في الطهر بالماء لان  
 التراب لا يدخل تحت خلاف  
 الماء فايجاب نزعه انما هو  
 عند المسح لا عند النفل  
 (ومن تيمم لفقد ما)  
 فجوزه لاق صلاة

الذي ذكره جملة صور المقام اثنان وسبعون فذكر صورة خارج الصلاة اثنان وثلاثون بقوله فيجوز  
 لافي صلاة الخ اشتد هذا المنطوق على اربعة وعشرين واشتد مفهوم قوله بلامان على اثني عشر وذكر  
 صور داخل الصلاة بقوله او وجده فيها الخ وقد اشتد منطوقه على صورتين بملاحظة قول الشارع  
 ولا مانع يعني يقارن بان لم يكن او كان متاخرا واشتد مفهومه على اربعة وثلاثين داخلة تحت  
 الاذ دخل في قوله بان جوز وجوده سبعة وعشرون وفي قوله او وجده الخ متبقي واحدة لم يبين عليها  
 وهي عجزت قوله ولا مانع وهي ما اذا وجد فيها لم تسقط به وهناك مانع مقارن تامل (قوله) ولو في  
 تحريمه اي اثناء تكبيرة الاحرام اه شرح مر ومثله ما لو كان التجويز مقارنا لقراره من اكبر لان  
 الدخول بتامها وقد قارنه المانع اهل وعش قائما به التعميم في النفي لافي المنع كالا يعني وفي قل على  
 المحل والمراد بكونه فيها ان يتلبس بها باتمام الرأى من تكبيرة الاحرام اه (قوله بطل تيممه) محل بطلانه  
 بالتجويز الشامل للتوهم ان بقي من الوقت زمن لوسعي فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به الصلاة فيه كاملة  
 اه شرح مر وقوله لا يمكنه التطهر بها الخ فلو ضاق الوقت عن ذلك لم يبطل تيممه ومحل بطلانه بالتوهم  
 اذا نوهه في حد الفوت لوجوب طلبه منه بالتوهم اما في حد القرب فلا يبطل تيممه الا بعلم الماء لانه  
 لا يجب طلبه منه الا عند العلم اه عش عليه وهذا كله في التجويز المقابل للعلم اما لو علمه فيحصل فيه  
 فان علمه في حد الفوت يبطل تيممه وان ضاق الوقت سواء كان ذلك المحل تسقط فيه الصلاة بالتيمم  
 ام لا وان علمه في حد القرب فيبطل تيممه وان ضاق الوقت ان كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم فان  
 كانت تسقط فلا يبطل الا ان اتسع الوقت بخلاف ما لو ضاق فلا يبطل (قوله بلامان) فبطلان ويجوز  
 تعلفه يجوز اي يجوز بلامان الخ اه عش ويجوز تعلفه بكل منهما اه لكاتبه (قوله كعش وسج)  
 الاول مثال للمانع الشرعي والثاني مثال للحسن اه كاتبة وفي قل على المحل قوله بخلاف ما اذا اقرن  
 به مانع بان سبقه واستمر او وجد معا كركبة ماء وسج مع او المراد بالمانع وجود حاله يسقطه ما وجوب  
 طلب الماء او وجوب استعماله ولذلك قالوا من المانع خوف خروج الوقت بان علم الماء في حد القرب كما  
 تقدم او لمن ازدحم على برء وعلم تاخر نوبته عن الوقت كما روى عنه ما لم يسمع من يقول عندي اثنا عشر ماء  
 وقبده شيخنا مر بما اذا علم بغيته وعدم رضاه ومنه ما لم يسمع من يقول عندي من ثمن خمر ماء وخالف  
 شيخنا مر في هذه لوجوب البحث عن صاحب الماء ومنه كما قال شيخنا مر ما لو مر على برء لم يعلم بها او على  
 ماء نائم لم يكن مقعده ولم ينته حتى بعد عنه فانه لا يبطل تيممه ومنه حديث نجاسة في الصلاة كراف  
 ثم وجود ماء بقدر ما يزيلها اه (قوله او وجده فيها الخ) وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كرجدان  
 الماء في التفصيل اه شرح مر ومحل كون الشفاء كرجدان الماء في التفصيل اذا علمه بخلاف ما لو توهمه او  
 شك فيه او توهه فلا يبطل به كما في الماء ومن شفاء المريض انقطاع دم الاستحاضة اه عش عليه (قوله  
 اي في صلاة) اي فرضا او نفلا كصلاة جنازة او عيد ومحل ذلك في غير صلاة فاقد الطهورين اما هي  
 فيبطلها حتى التوهم وقال العلامة ناصر الدين البالي التقيد بالصلاة شرط معتبر بخلاف ما اذا تيممت  
 لتكثير حليلها ثم وجدت الماء في اثناء الجماع فانه يبطل تيممها ويجب انزاع اذا علم برؤيتها لبطان  
 تيممها ومثل ذلك الطواف والقراءة ولو قدم ميمم والفرق ان الصلاة لها ارتباط ببعضها بخلاف  
 غيرها اه برماوى فهذا كله داخل في قول المتن لافي صلاة (قوله كصلاة التيمم) محل يندر  
 فيه فقد الماء الخ الظاهر ان الكاف استقصائية ولذلك عبر مر فقال بان كان يمكن يندرفيه  
 فقد الماء الخ ومثل ذلك يقال فيما ياتي اه (فرع) صلى بالتيمم لفقد الماء ثم شك ان المحل  
 تسقط فيه الصلاة بالتيمم او لا هل يجب القضاء بمحتمل واذا قلنا عدم الوجوب لان القضاء بامر جديد  
 والاصل عدمه وهذا يندفع ما قد يقال ان ذمة اشتد بخلاف الصلاة فلا بد من تعين الباء كما يندفع بان من شك

ولو في تحريمه (بطل) تيممه  
 لانهم يتلبس بالمقصود  
 فصار كالوجوه في اثناء  
 التيمم (بلا مانع) من  
 استعمال الماء يقارن  
 تجويزه فان كان ثم مانع  
 منه كعش وسج لم يبطل  
 تيممه لان وجود الماء  
 حينئذ كالعدم وقول  
 فيجوز اولي من قوله  
 فوجده لان وجوده ليس  
 بقيد (او وجده فيها) اي  
 في صلاة ولا مانع (ولم تسقط  
 به) اي بالتيمم كصلاة التيمم  
 بمحل يندرفيه فقد الماء كما

بعد السلام في ترك فرض لائمه عليه مع ان ذمته مشغولة ولم ترأى يقين لا يقال قدمنوا الملاح المدم السفر من القطر وهذا يقيد الجواب لا ناقول انما منعه لانه لو افتر لم يأت بالفرض رأسا وهذا قد أتى بمقدوره اه سم (قوله بطلت) أى على المشهور والثاني لا تبطل محافظة على حرمتها ويمدحها اه شرح مر وقال بعضهم الاولى ان قول بطل أى تيممه لانه هو المحدث عنه ويلزمه بطلان الصلاة لانها تابعة له وقد يقال الضمير في قوله بطلت راجع للصلاة لبطلان تيممها ( لا يقال لا قاعدة لانه علم من قوله بطلت لا ناقول وضع التفرغ ان يكون لما علم انه قد يقال أشار به الى ان بطلانها بالنسبة لعدم الاتمام لا بالنسبة لما أوقعه منها فيتاب عليه فليتناه اه شوبرى (قوله لوجوب اعادتها) أى لو كانت فرضا فحيث سقط ما يقال ان العلة قاصرة فليتناه اه شوبرى (قوله أو وجده وكانت تسقط الخ) أى أو وجده فيها ولم تسقط لكنه كان هناك مانع مقارن فذه صورة ثالثة من مصدق الا سقطها الصارح اه شيخنا (قوله فلا تبطل) أى ويبطل تيممه بمجرد سلامه وان علم ان الماء تلف وليس له بعد السلام ان يدخل نفسه في الصلاة لوجوده سبب بخلافه كتركه فذلك لانه منها اه شيخنا فوجوب عبارة البرماوى ولا يبقى تيممه بعد الفراغ من سلامه لوجود الماء وان تلف قبل تسليمه لانه لم يسلم التسليم الثانية لانها من توابع الصلاة وليس له سجود السهو بعد سلامه ولو ناسيا وان قصر الفصل لبطلان تيممه بالسلام قاله العلامة حجج كابد الحق وأقره شيخنا الشبراملى وهقل عن العلامة الرملى انه يسجد السهو وأقره شيخنا البالى انتهت (قوله وان كانت نفلا) أى بالنسبة لحالة التجيز أو ما في حالة الوجود فلا ياتي لان النقل لا يفصل فيه بين ان يسقط بالتيمم أولا فكان الاولى أن يقول ومثل الفرض النقل في عدم البطلان في حال التجيز لا حال الوجود اه حل (قوله أيضا وان كانت نفلا) هذه النافذة بالردو عبارة أصله مع شرح مر وان اسقطها التيمم فلا تبطل وقيل يبطل النقل الذى يسقط بالتيمم لقصور حرمة عن حرمة الفرض اذ الفرض يلزم بالشروع فيه بخلاف النقل انتهت (قوله لتلبسه بالمقصود) ان قلت هذا التحليل يشمل الصلاة التي تسقط بالتيمم وتقدم انها تبطل فاشارة الى الجواب عن ذلك بقوله لا مانع من اتمامه بخلاف الصورة المتقدمة فهناك مانع من اتمامها وهو وجوب الاعادة اه شيخنا عثمانى وى وعبارة الاطفيعى قوله لتلبسه بالمقصود بردي عليه المصلى بالخف اذا تفرق تبطل صلاته مع تلبسه بالمقصود الممتدة بالاشهر اذا حاضرت فيها فتشغل للحض مع التلبس بالمقصود أيضا والاعنى اذا صلى بالتقليد ثم أبصر القبلة فيها فان صلاته تبطل فدفع هذا الشارح بقوله ولا مانع من الاتمام بخلافه في المذكورات لوجود المانع فيها وهو في الاولى عدم جواز اقتحامها بحال مع تحرق الخف وفي الثانية قدرتها على الاصل قبل فراغها من البدل وفي الثالثة زوال مجوزمه التقليد انتهت (قوله بعد وجود الماء) أى او معه لا قبله على المتمد (فرع) لو تيمم ويم الميت وصل عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توشا وصل على قبره ثم لم يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتبين فيه نظر قال العلامة م ر لا يتوقف على نبش وأقره العلامة سم وفي شرح العلامة حج ما يقتضى خلافه قال شيخنا الشبراملى وهو القياس اه برماوى (قوله وقطعها) أى الصلاة التي لا تبطل ولو فرضت أى بالتيمم وانما حله على ذلك تميمه في الاول وهو ما تبطل بتجزئ الماء او وجوده الشامل للفريضة والثافعة وقد علمت ان الثافعة تبطل بوجوده سواء كان المحل تسقط فيه الفريضة بالتيمم أولا حيث لا تبطل الثافعة قطعها افضل خروجها من خلاف من حرم اتمامها لان المحرم للاتمام الفريضة محرم لاتمام النقل بالاولى وقد يمنع بانه يجوز تحريم اتمام الفريضة دون الثافعة ويفرق وقوله افضل أى حيث اتسع الوقت للفريضة أى وان اراد اعادتها بعد ذلك بالماء وقلب الفريضة نفلا ويسلم

سابق (بطلت) فلا يتيمم  
إذ لا قاعدة في اتمامها  
لوجوب اعادتها (والا)  
بان جواز وجوده فيها او  
وجده وكانت تسقط  
بالتيمم كصلاة التيمم  
محله لا يتدبر فيه فقد الماء  
كما سابق (فلا) تبطل وان  
كانت نفلا فلا اتمامها لتلبسه  
بالمقصود ولا مانع من اتمامه  
كوجود المكسر للزينة في  
الصوم نعم ان نوى الاقامة  
أو الاتمام في مقصورة بعد  
وجود الماء بطلت لحديث  
ما لم يستحبه اذ الاتمام كانتاح  
صلاة أخرى (وقطعها)



من ركعتين أفضل من قطعها لكن تملكه بقوله ليخرج من خلاف من الخ يقتضي أن قطعها أفضل من قلبها  
تفلا وفي كلام حج أنه لا يجوز قلبها تفلا لأن القلب كافتتاح صلاة أخرى ومنع بانه لم يأت بزيادة على  
ما تروا وإنما غير صفة اليقظة عند شيخنا ولا يعني أن القول بأن قطعها أفضل ليس على إطلاقه بل على  
ما لم يكن ابتداء في جماعة ولو قطعها وتوضأ لا تفردوا إلا قلبي فيها في جماعة أولى له حل وقوله وفي  
كلام حج الخ مثله الزايد يروحش وسم وقال شيخنا المتعدي جواز قلبها تفلا (قوله أيضا وقطعها  
أفضل) أي فيها إذا وجد الماء بدليل قوله ليتوضأ الخ أما إذا جوزه فيها فلا يقطعها إذا لم يمسح به لم يحرم  
عليه قطعها حيث شاء من أه طفيحي وعلى كون القطع أفضل ما لم تكن في الأولى فضيلة خلت عنها  
الثانية فإن كانت في الأولى فضيلة كذلك بأن كانت في جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فتمامها  
بالنهي عن الأفضل وبعبارة شرح من وأعلم أن إطلاق القول بأن قطعها أفضل يفهم أنه لا فرق بين  
بين أن يكون في جماعة أو مفرد أو يظهر أن يقال إن ابتداءها في جماعة ولو قطعها وتوضأ لا تفرد  
فالضيق فيها مع الجماعة أفضل وإن ابتداءها مفردا وقطعها وتوضأ لصلها في جماعة أو ابتداءها في  
جماعة ولو قطعها وتوضأ في جماعة أو ابتداءها مفردا ولو قطعها وتوضأ لصلها مفردا قطعها  
أفضل انتهت (قوله ولو فريضة) قد توم الغاية أن قطع النفل أفضل مطلقا وليس مرادا بل قيل  
إن الأفضل إتمام الصلاة مطلقا وقوله ليخرج الخ وإنما قدمت رعاية على من حرم القطع لقوة مدركة  
قاله في النجفة أنه شوبري وهذه الغاية للرد على القول بأن إتمام الفريضة أفضل كاحكامه المحلى في شرحه وعلى  
الوجه الجاري على أن إتمامها واجب كاحكامه الرمي في شرحه وأشار الشارح لقول ثالث وهو وجوب  
القطع بقوله ليخرج من خلاف من حرم إتمامها فذهب أقوال ثلاثة كلها ضعيفة والمتعدي في المتن وهو أن  
قطعها أفضل فتخلص أن فيها أربعة أقوال هذا ما أمكن استنباطه من صيغهم هنا وما النفل فلم يوجد لهم  
فيه عبارة صريحة تحرير الخلاف الذي فيه أنه لكانه (قوله ليتوضأ ووصل بدلا) ظاهره ولو صلاة  
جنازة وهو قريب أن لم يمش تغيرا فأن خيف عليه تغيرا فالإتمام أفضل بل قد يقال بوجوبه  
ويحتمل أن يقال إن الإتمام أفضل وإن لم يمش تغيرا لصلا مسارعة إلى دفعه أه عش على من وفي  
قل على المحلى قوله ليتوضأ أي ولو وضو أمكلا بالنهي كما شمله إطلاقهم أه (قوله أن ضاقوقته)  
ما من مر إلى أن المراد ضيقة عن وقوعها أداء حتى لو كان إذا قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت  
قطعها واستدل على ذلك بعبارة الناشري في ذلك أه سم أه عش وهذا هو الموافق لتعليل  
الناشر لكن المتعدي المراد ضيقة عن أدراك جميعها أه شيخنا وقدر الشارح أدلة الشرط لأن  
ظاهر المتن تخصيص التحريم بفرض انصف بأن وقته ضيق وليس لا وقت كذلك إلا المغرب  
على قول فإشار بالتقدير إلى أن الجملة ليست صفة وكتب أيضا قدر أدلة الشرط هنا وقدم قيل  
النهي ويأتي في الجيوش وفي بحث قضاء الصلاة في باب الأصول والثمار وفي باب القرض وفي باب  
الفسخ وفي باب نكاح المشرک وفي اختلاف الدواب وفي صلاة المسافر وفي فصل التخييض من كتاب  
الصدوق وفي الجزية وفي باب الأقرار وفي باب القسم والتشوز وفي باب الشفعة وفي باب الاحتكاف  
وفي باب الإحصار والقوات وفي باب الأثر باب اللان أه شوبري (قوله أيضا ضاقوقته) أي بان لم  
يسمها كلها وقال العلامة ناصر الدين البالي بان لم يبق منه ما يسما تامة أن أراد الإتمام ومقصودة أن  
أراد القصير بآل مجزئ وبه صرح العلامة حج وكلام العلامة من في شرحه بعيدان على  
إذا أخرها عن الأداء وأقره العلامة سم (فتية) لو يميت وصل عليه لم يوجد الماء كان حكمه تيممه  
كتيمم المحي وحكم الصلاة عليه حكم غيرهما من الصلوات ويصح تيممه سواء كان حاضرا أو مسافرا ولا فرق  
بين أن يكون هناك من يحصل به الفرض أو لا فالوجه جواز صلاته عليه مطلقا سواء كان يحصل بشمله الفرض  
أو لا قال شيخنا الصبر المسمى لكن إذا لم تسقط الصلاة بشمله وكان ممن تسقط بفعله وجب على من تسقط بفعله

ولو فريضة ليتوضأ ووصل  
بدلا (أفضل) من إتمامها  
ليخرج من خلاف من حرم  
إتمامها (وحرم) أي قطعها  
(في فرض) أن (ضاق  
وقته) عنه لا يخرج من  
وقته مع قدرته على أدائه  
في هذا من زيادته وبه  
جزم في التحقيق وإن ضعفه  
في الروضة وأصلها

وصحت لمن لا تسقط بصلته كنافته اه برماوى ومثله شرح مر (قوله والمتفل ان نوى قدرا الخ) هذا عام  
يشمل ما اذا كان الحمل يقرب فيه الوجود الفقد وقه تحريم بصلته التفل وعدم بطلانه في الحالين اه قلت  
وما اقتضاه كلامه من عدم البطلان مطلقا في التفل بخلافه كلام الاصحاب في اجراء التفصيل فيه ولا ينافيه  
قولهم تسقط به او لا تسقط به لان مرادهم اسقاط الطلب وعدمه فلما لم اه حلى وقوله الواجد للباء فهم  
منه ان يجوز له لا يقتصر على ركعتين بل يصلى ماشاء وهذا يساعد تقيد الحلبي كون التيمم يبطل بالسلام  
بصورة الوجدان اه شيخنا (قوله آتاه) اى جوازا والافضل قطعه ليصل به بالوضوء اه عرش (قوله  
لانقادته عليه) هذا بخلاف القراءة فانه اذا تيمم لقراءة قدر معلوم ثم رآى الماء اثناء القراءة يبطل  
تيممه لعدم ارتباط بعضها ببعض ولو فى اثنتائى وان كان ما انتهى اليه يحرم الوقف عليه لانه ممرض  
عن القراءة لاستمر حتى يحرم الوقف كن اجنب عندما يحرم الوقف عليه لا يحرم عليه الوقف على  
ذلك بل يجب وكذا الطواف لجواز تفرقه قال حج في شرح العباب وقد يؤخذ من التعديل انه لو راه  
اثناء خطبة الجمعة أتيا اذ لا يجوز تفرقه ولو رأت الماء في اثناء جماعها حرم عليها تمكينه لبطلان  
تيممها ووجب عليه النزح ان علم ذلك اه حل (قوله فلا يجاوز ركعتين ) اى لا يجوز له ذلك  
لان الاقتصاد على الر كعتين هو الاحب والمهور فلا وجه لجوازه بلا ضرورة اه عرش (قوله  
ولا يؤدى ) بالبناء للفاعل ويجوز بناؤه للفعل وغير مفعول أو نائب فاعل اه برماوى لا يقال  
هذا مكرر مع قوله المتقدم فان نوى فرضا الخ لانا نقول ما ذكره هنا مبين للفرض المتقدم المحتمل  
لجنس الفرض الصادق بفرضين وأ كثر ونوطنة لاستثناء تمكين الحليل اه عرش وأيضا ما تقدم  
في بيان كيفية النية ومراتبها وما تنافى بيان ما تسببه به تامل ( فرع ) لو صلى بيمين مكتوبة  
منفردا وفى جماعة ثم أعادها فى جماعة به جاز لا نجمع بين فرض نافلة وصلا حاجت نازمه أعادتها كروبط  
ثم أعادها به جاز ايضا لما تقدم بناء على ان فرضه الماد هو الاصح لا يقال الاولى اى انها فرضا والفرضان  
لا يجمعان بيمين واحد لانا نقول هى كالنسيئة من خمس يجوز جمعها بيمين وان كانت فرضا لان الفروض  
بالذات واحد يؤخذ منه ان مصلى الجمعة باليمين لو لمعه إعادة الفطر صلا بذلك التيمم كما تراه اه شرح  
مر (قوله اى بيمينه ) اى عن حدث اصغرا او كبر فلو تيمم عن حدث اكبر ثم احدث حدثا اصغرا  
انتقض ظهره الا صغرا الا كبر كما لو احدث بعد غسله فيحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه  
عن الحدث الا كبر حتى يجد الماء قال النووى ولا يعرف لنا جنب تباح له القراءة والمكث في المسجد  
دون الصلوة من المصحف لا هذا اه برماوى (قوله لفريضة عينية) هذا التقديم ما خذ من قوله فليست  
فان نوى فرضا ارتفلا الخ وان دفع به ما توهمه العبارة من انه يؤدى به الفرض مطلقا سواء نوى به فرضا  
عينا او كفائيا او غيرهما اه عرش (قوله من فروض عينية) يحتمل ان تكون من مة ملة يؤدى ويحتمل  
ان تكون زائدة في المفعول ويحتمل ان تكون يمانية والمبين غير اه شيخنا (قوله غير واحد) اى خلافا  
للإمام اى حنفية اداء كان او قضاء (قوله ولو نذرا) هذه النافية للردو عبارة اصله مع شرح مر والنذر كفر  
عنى في الاظهر على الناظر سلوكا به مسلك واجب الشرع فلا يجمع بينه وبين فرض اخر بيمين اداء كان او  
قضاء والثانى لان وجوبه لما رضى فلا يلحق بالفرض اى الفقه ما ذكره والاصح جهة جتا أو جتا زتين  
او جنازة واحدة كما فهم بالاولى مع فرض بيمين واحد ولو تعينت عليه بان لم يحضر غيره لعدم كونها  
من جنس فرائض الاعيان وانما تدين القيام فيها مع القدرة لانه معظم اركانها وتركه محقق صورتها  
والثانى لاتصح لانها فرض في الجملة والفرض بالقرض أشبه والثالث ان تعينت عليه فكذلك الفرض والا  
فكانت لانت (قوله ايضا ولو نذرا) اى سلوكا به مسلك واجب الشرع وهذا يفيد انه لو نذر ان يصلى  
اربعة ركعات كل ركعتين بسلام ووجب تيمان وكذا لو نذر ان يصلى الوتر كل ركعتين بسلام ولو نذر  
اتمام كل صلاة دخل فيها فله فعلها مع فرض اخر عنى لان ابتداءها نفل ومنه يؤخذ انه لو تيمم

(والمستفل) الواجد للباء في  
صلاته (ان نوى قدرا)  
وكفاة كثر (آتاه) لانقاد  
نيته عليه (ولا) اى وان لم  
ينو قدرا (ه) فلا يجاوز  
(ركعتين) لانه الاحب  
والمهور في التفل نعم ان  
وجده في ثالثه فافوقها  
أتمها لانها لا تنقض (ولا  
يؤدى به) اى بيمينه لفريضة  
عينية (من فروض عينية  
غير واحد ولو نذرا)

لتلك الصلاة لا يصل به الفرض العيني ولو تيمم الصلوة الفرض ثم بلغ لم يصل الفرض لان صلاته قبل بلوغه نفل  
فلا يصح وقوعه عن الفرض وبهذا فرق صحة جمع الاصلية مع المعادة اه حل (قوله) ايضا ولو نذرا) فلو نذر  
التراويح او الواحدة عشرة او الضحية ثمان ركعات اكتفى لكل منهما بتيمم واحد لانها تسمى صلاة  
واحدة من دون ان يسلم من كل ركعتين وعمل في الواحدة الضحية ان لم ينذر السلام من كل ركعتين والاولمه  
التيمم لكل ركعتين كما قاله الشيخ سلطان لان كل ركعتين حيزه كصلاة مستقلة اه واما التراويح فلا ينقد  
نذر السلام فيها لو بشرعها والواجب لا ينقد نذره وعليه فيمكن الفرق بين التراويح حيث صح ان  
يصلها كلها بتيمم واحد ولو نذر السلام من كل ركعتين على ما في فتاوى صحيح بين الوتر مثلا حيث وجب  
تعدد التيمم فيه بان الوتر مثلا نذر السلام فيه كان الجمل مقصودا ناشئا من التزامه فوجب العمل بمقتضاه  
لكونه من فطره التراويح لما كان السلام فيها معتبرا صلة مع صدق اسم الصلاة عليها بقيت على أصلها من  
عدم تعدد التيمم لما يصدق عليه اسم الصلاة واحدة اه ع ش على مر شيخنا عثمانوي (قوله) فيقدر اي  
التيمم بقدرها اي الضرورة وقدرة الضرورة فرض واحد ولا حاجة الى جمع فرضين به اه شيخنا عثمانوي  
(قوله) ولو روي اي لان ما يؤيده الصبي كالفرض في التيمم وغيره مع صلاحته للوقوع عن الفرض اذ ابلغ  
فيها الفارق المعادة المصحح بجواز جمعها مع الاولى بتيمم واحد في كلام الحنفية وان ساءت صلاة الصبي في  
التيمم غير ما فهم لو بلغ الصبي بعد التيمم لفرض لم يصل به الفرض لان صلاته في الحقيقة نفل عملا بالاحتياط  
في الموضوعين اه برماوي وعبارة ع ش على مر قوله ولو روي صياحه ذلك انهم اخفوا صلاته بالفرائض  
حيث لم يجزها من قعوده لاعل الدابة في السفر لغیر القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو قاتما  
صلوات او اراد الصبي قضاء ما فات به بدل البلوغ والمجنون قضاءه بعد الاقامة عملا بالسنة فيهما وجب عليهما  
التيمم لكل فرض مع وقوعه فلا لها القلة السابقة انتهت وله ان يجمع بينهما وبين فرض آخر اي اذا  
تيممت بنية فرض الصلاة اما لو تيممت للممكنين فلا تصلح فرضا ولا نفلا اه مشوري (قوله) وفرض الكفاية  
اي الاخطئة الجمة فلحقه بفروض الايمان فاذا تيمم الخطية وخطب ثم انقل الى مسجد آخر فليس له  
ان يخطب بذلك التيمم على المعتد بخلاف المعادة فانها تصح بتيمم الاولى لانه في الخطية يعيد لغیره وفي  
الصلاة يعيد لنفسه اه من شرح مر وحواشيه (قوله) كما علم عامر اي في مبحث النية حيث قال او نفلا او  
الصلاة بغير فرض عين اه شيخنا (قوله) وتعيينها عند انفراد المكلف عارض اي لا بالجمل بخلاف المتعين  
بالجمل وهو المندرجة كالتيمم باصل الشرع اه شيخنا (قوله) ومن نسي احدي الحسن الخ هذه المسئلة من  
فروع قوله لا يؤدي به من فروض عليه غير واحد اي نفس الامر وان ادى بفروض عديدة ظاهرا  
تو صل لذلك الواحد اه لكانه (قوله) كفاه لمن تيمم اي على الاصم وقيل يجب خمس تيممات لوجوب  
الحسن اه شرح مر ويشترط في النية ان يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نيتها من  
الحسن في يوم كذا مثلا فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي الصلاة فيه كان نوى استباحة الصبح مثلام يكن له  
ان يصل غير ما به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال ان الحنية ليست عليه فلا يكون مستحيا في نية لفرض  
اه ع ش عليه (قوله) لان الفرض واحد فهم من هذه الملة ان المعادة يكفيها تيمم الاولى وان من تيمم  
للجمعة في مصر بكيفية تيمم للظهر فيجمع بينهما بتيمم وهو كذلك في المسئين اه شيخنا (قوله) كما رجحه  
في المجموع) هو المعتد بغير عينه وبين من فرضا احتياطا وهو شاك في الحديث ثم بان خلافه بان  
هنا فطره بنية الفرض والوضوء متبرع به ثم وانهم يمكنه اليقين بنحو الحسن بخلافه هنا ولو نذر شيئا ان  
رده الله سالما شك انذر صدقاً معتقاً صوما قال البيهقي يحتمل ان يقال يجب عليه الايمان بجميعها  
كن نسي صلاة من الحسن ويحتمل ان يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانا تيقنا ذلك وجوب الكل عليه فلا  
يسقط الا باليقين وهنا تيقنا ان الكل لم يجب عليه وانما وجبت واحدة واشتبه الحال فيجهد كالقبلة

لانه طهاره ضرورة فيقدر  
بقدرها فيمتنع جمعه بين  
صلاتي فرض ولو صياحين  
طوافين (لا يمكن حليل)  
للرأة فلها تمكينه من الوطء  
برأوا وان يجمع بينهما  
فرض آخر وخرج  
بالفروض العينية النفل  
وفرض الكفاية كصلاة  
الجنابة فله فضل ما شاء منهما  
كما علم عامر لان النفل لا  
يختص بخلاف امره وصلاة  
الجنابة تشبه النفل في جواز  
التراكي وتعيينها عند انفراد  
المكلف عارض وقولي  
يؤدي اهم من قوله يصل  
والاستثناء من زيادتي  
(ومن نسي احدي الحسن)  
ولم يعلم عينها (كفاه لمن  
تيمم لان الفرض واحد  
واما وسيلة فلونذكر  
المسئلة بعد تيمم طاعتها  
كما رجحه في المجموع  
وتعبري بما ذكر اولي  
من قوله كفاه

تيم لمن لانه قدوم تلقى لمن يقيم فيقتضى اشتراط (٢٢٨) كون التيمع لمن وليس مراداً (او) نفس منهن (مختلفين) ولم يعلم

والا وافي والراجح الثاني فان اجتمعوا لم يظهر له شيء من ذلك قالوا جوب الكل اذ لا يقيم له الخروج  
من واجبه شيئاً الا بقول الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كاصح به العلامة الرافعي في باب النذراء  
برماوى (قوله) لانه قدوم الخ هذا بعيد جداً لان من متعلق بكفاه اذ الاصل في العمل للتعلم وبه يتضح هذا  
التورم وان ابداه السبكي كذا قال هر في شرحه اه شوري ولك ان تقول كون الاصل في العمل للتعلم  
لا قدح هذا التورم لان التورم يوجد عند شخص غير عالم بان الاصل في العمل للتعلم اه شيخنا ومثله سم  
وفي قل على المحل قوله لمن هو متعلق بكفاه كاهو الاصل في التعلق بالفعل فدخل ما لو تيمع لتغيره او  
لو احده منهن اه (قوله) او مختلفين أى في الاسم وان تراها عددا كظهر وعصاه شيخنا وفي قل على  
المحل قوله او مختلفين أى يقتضيه سواء علم انهما يوم او يومين ولم يعلم ذلك اه (قوله) صلى كلابيقيم) اى  
فيصل الحسن بخمس تيمات سواء كانا من يومين او من يوم احل (قوله) ولان صلى الحسن من تين بيقمين  
وبرايقين كافتله الاطفيحي عن شرح الارشاد اه (قوله) صلى كلابيقيم) وهذه طريقة ابن القاص  
بالتشديد لانه كان يقص القصص وهى افضل من الطريقة الثانية وهى لان الحداد وهى المشورة المستحسنة  
عند اصحاب لفة التيمع فيها اذ الصلوات فيها ثمانية وذكرها خواجنا من ان تعرب عدد المني وهو في  
هذا المثال ثمان في المني فيه وهو خمس تبلغ عشرا او تزيد على الحاصل عدد المني وهو اثنان فاجلثة اثناعشر ثم  
تعرب المني وهو اثنان في مثله باربعة قد سقطه من الجملة يبقى ثمانية فيصلى اربعا بيقمين ثم اربعا بيقمين  
يبدأ بها بالتيمع الآخر ومنها ان يراد على المني فيه عدد لا ينقص عما يق من المني فيه بعد اسقاط المني  
ويقسم المجموع صحيحا على المني ويصل بكل تيمع ما اقتضت القسمة ويترك كل مرة ما بدأ به مثاله المني  
صلتان والمني فيه خمس فزاد ثلاث لانها لا تنقص عما يق من المني فيه بعد اسقاط المني بل تساويه  
فالمجموع ثمانية واذ قسم على المني خرج اربعة لكل واحد منهما ان يقيم بعدد المني ويصل بكل تيمع  
بعدد غير المني مع زيادة صلاة واحدة اه شيخنا ومثله قل على المحل (قوله) ليس منها ما بدأ به هذا الشرط  
لا بد منه فلما عالج حرم عليه ولم تنقد صلاته ثم رأيت الشيخ حميرة صرح بالحكمة اه عش على مر (قوله)  
(باجر) متعلق بقوله او اربعا اه شيخنا (قوله) لان المنسيين الخ) اشتغل كلامه على عشر احتمالات فقوله اما  
الظهر والصبح اى وقد صلى الظهر بالتيمع الاول والصبح بالثاني هذا احتمال وقوله او احداهما مع احدى  
الثلاث فيه ست احتمالات وقوله او ثنتان منها فيه ثلاث احتمالات اه شيخنا (قوله) وقضية قول الاصل  
اربعا ولاء) عبارة الاصل وان شاء تيمع من تين وصل بالاول اربعا ولاء وبالتالى اربعا ليس منها التي بدأ  
بها انتهت (قوله) ايضا وقضية قول الاصل الخ) على ذلك اذ ترك المني لمدرا اما اذا كان لتغيره فبغير  
فيه الا لولا احتياج ان يراد بالاولاء الترتيب لانه لا يشترط ايضا وحيد فلا اعتراض على العلامة الكبرى  
حيث اراد به الزمن لانه على الولا اصاله اه برماوى (قوله) ولا تكون المختلفتان (الا من يومين) نه به على  
انه لا يصور الا كذلك الا يمكن ان يلزمه صحبان في يوم اه برماوى (قوله) ولو قيل الايتان بشرطه) فلو  
تيمع ضحرة فانتة فلم يصلها حتى دخل وقت الظهر فنه ان عليها به اه برماوى (قوله) بشرطه) اى غير ازالة  
التجاسة عنه بدنه كباقي اه عش (قوله) كستر) اى واجتهد في الصلوة او تمام الصدق الجملة اما الاجتهاد في  
الوقت فلا بد من تقديمه على التيمع او ظن دخوله الذي هو شرط لصحة التيمع كالمعلم به وقوله وخطة جمعة  
فاذا تيمع الجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل بالاولى وقد علم الخطبة بشرط صحة قطبها وقوله وان لو لم  
الخ اعيوا لا فالتبادر منه وقت تعمل فيه اى يصح ان تعمل فيه ولو في الجوف وقوله واعلم بحسب التيمع قبل زوال  
التجاسة عن البدن اى مع ان زوالها من شروط الصلاة التضمن اى التوثيق بها مع كون التيمع طهارة  
ضعيفة اى لا ياجتمعها معها وقوله ولا اى لو كان زوالها من شرطه وهذا هو المتعذر خلافاً لافى به صريح من ان

عنهما (صلى كلا) منهن  
(تيمع او) صلى (اربعا)  
كالظهر والعصر والمغرب  
والعشاء (به) اى يقيم  
(او اربعا ليس منها ما بدأ به)  
اى العصر والمغرب والعشاء  
والصبح (ب) (تيمع) (آخر)  
فبما يبين لان المنسيين  
اما الظهر والصبح او  
احداهما مع احدى الثلاث  
او حمان الثلاث على كل  
تقدير صلى كلا منهما بيقمين  
اما اذا كان منها التي بدأ بها  
كان صلى الظهر والعصر  
والمغرب والصبح فلا يربأ  
يقين لجواز كون المنسيين  
العشاء واحدة غير الصبح  
فبالتيمع الاول تصح تلك  
او احدها دون العشاء بالثاني  
لم يصل العشاء واكتفى  
بتيمين لانها عدد المني  
وقضية قول الاصل اربعا  
ولا اشتراط الاول ولا وليس  
كذلك فلهذا اجبت (او)  
نفس منهن (مختلفين او  
شك) في اقامتهما ولم يعلم  
جهلوا لا تكون المختلفتان  
الا من يومين (فصل)  
الحسن من تين بيقمين  
ليرا يقين وقول او شك  
من زياد (ولا يقيم  
لوقت) فرضا كان او فلا  
(قبل وقته) لان التيمع  
طهارة ضرورية لا ضرورة  
قبل الوقت بل بيقمين فيه  
ولو قيل الايتان بشرطه  
سترو خطبة جمعوا او لم

كثير الاصل بوقت خطبة

من على بدنه نجاسة ولم يجد ماء يلزمه التيمم والصلاة لحكمة الوقت وقولهم لا يتيمم من طه نجاسة قبل إزالتها  
فرضوه فيمن عنده ماء وتأخر كلامه في الفتاوى في الميت الذي عليه نجاسة لم يوجد ماء فقال في جواب  
سائل يجب أن يتيمم ويصلي عليه وقال في عمل آخر لا يتيمم الميت لأن إزالة النجاسة عن شرط لصحة الصلاة  
عليه فلم يكن به حاجة إلى التيمم بخلاف الحي لا صح إلخ أهل وضعية جرح في النجاسة وإنما لم يصح  
التيمم أي عند وجود الماء لا مطلقا فلا يجوز فيه في الجموع إذا قلنا لا يجوز الحجر في نادر كالأذى أو أن  
وطوبى العرج لا يفتي هنا يتيمم ويقضى بياق في المكان من يجره من لا يفتي عنه يتيمم ويقضى قبل طهر  
جميع البدن مما لا يفتي عنه للتصريح بمن ضعف التيمم لا يكون زواله شرط لصحة الصلاة وإنما صح قبل  
زواله عن الثوب والمكان أم (قوله خلاف ذلك) أي لأنه يوم أنه لا يتيمم للجمعة قبل خطبتها وليس كذلك  
كاعتبرت أهشختا (قوله) وإنما يصح التيمم قبل زوال النجاسة أي سواء قدر على إزالتها لا على ما اعتدته  
هر خلا فالحج أم عرش وهل يشترط في صحة طهارة المستحاضة ونحوها إزالة النجاسة التي على البدن  
كما يشترط ذلك لصحة التيمم لا يبعد الاشتراط أخذنا من تلبيل ذلك بأن التيمم للاباحة ولا يباحه مع  
النجاسة فيلحصر ثم رايت السيد السهوي في شروط الوضوء نقلا عن الاستوى أن ذلك هو القياس  
وأقره فانظره أهم على المنهج أم عرش على هر وخالف العلامة حل واعتد عدم الاشتراط لقوة  
الماء أم برماوى (قوله للتصريح) خرج به ما رواه في الاستحباب بالحجر كما صرحوا به في  
المستحاضة وعبارته لم يرد قول المصنف فتصل المستحاضة فوجها أي إن أرادته وإلا استعملت الأحجار  
بناء على جواز ما في النادر وهو الأصح ثم قال ولم يعد ذلك أي الفسل أو استعمال الأحجار يتروا أو يتيمم  
أم عرش (قوله وقت العذر) أي ليدخل ما لم يجع المصير مع الظاهر فصيح التيمم الثانية حينئذ فإن بطل  
الجمع بدخول وقتها فعملها أو يبره بطل تيممه لزال النجاسة بخلاف رابطة الجماعة وبه فارق استحبابه  
الظاهر مثلا بالتيمم لافتتاحه قبل دخول وقتها لأنهم لا يستحبها استحبابها بدلا لو لم يستحب ما نوى على  
الصفة المثوبة فلم يستحب غيره ولو أراد الجمع تأخير أصح التيمم للأولى وقتها نظر الأصالة لا الثانية  
لأنه ليس وقتها لما لا يجوزها لأنها الآن غير تابعة للظهور قاله العلامة ابن عبدالحق أم برماوى (قوله)  
بانتضاء الفسل أي الواجب هو النسبة الأولى أم عرش وبه يلزم فقال لنا شخص يتوقف طهره على طهر  
غيره أم (قوله أو بدله) أي وهو التيمم وإن لم يكن وتكره الصلاة عليه قبل تكفئه ويدخل وقت  
صلاة الاستسقاء باجتماع معظم الناس لما في الصحراء إن أول فعلها جماعة فإن أراد فعلها فرادى  
فباردة فعلها ووقت صلاة الكسوف بالتيسر سواء أراد فعلها جماعة أو فرادى أم برماوى والذي في  
شرح هر أن صلاة الكسوف كصلاة الاستسقاء في التخصيص المذكور فيدخل وقتها بمجرد التنزيه حتى من  
أراد فعلها فرادى واجتماع الناس لما في حق من أراد فعلها جماعة أم (قوله في كل وقت أرادته) قال  
القرافي وقت أرادته وقت له صدق أنه لم يتيمم إلا في وقته أم عرش (قوله إلا وقت الكراهة)  
أي حيث تصد أن يصلي فيه يكتب أيضا ظاهره وإن قصد أن يصلي فيه غيره أو مطلقا وفي كلام الزركشي  
أنه لا يفتي منه وأقره شيخنا ولو تيمم في غير وقت الكراهة لصلى فيه لم يصح أم حل ومثله شرح هر  
وفي قول على الحل قوله لإلا وقت الكراهة أي إن أراد فعله في وقتها فلا يصح التيمم ولوقله فإن لم  
يرد فعله فيه صح التيمم ولو فيه لأنه وقت صحة في الجملة أم (قوله وعلى قائد الطهريين إلخ) هذا في  
الحق راجع لقوله في أول الباب يتيمم محدث ومأجور بفضل العجز كأنه يقول هذا إذا وجد  
التراب فإن تقدمه كالأداء فانه يصلي لحكمة الوقت ويبعد وعبارته أصح مع شرح هر ومن لم يجد  
ماء ولا ترابا لكونه في موضع ليس فيه أو وجدها ومنع من استعمالها مانع من نحو حاجة  
عش في الماء أو ندوة في التراب مانعة من وصول النيار للمضوء ولم يمكنه تخفيفه بنحو نالومه في التجديد

خلاف ذلك ولهذا  
اقتصرت كالوضوء وأصلها  
على وقته وإنما لم يصح  
قبل زوال النجاسة عن  
البدن للتصريح بها مع كون  
التيمم طهارة ضعيفة  
لأنه لا يكون زوالها شرطاً  
للصلاة وإنما صح التيمم  
قبل زوالها عن الثوب  
والمكان والوقت شامل  
لوقت الجواز ووقت  
الندوة يدخل وقت صلاة  
الجماعة بانتضاء الفسل  
أو بدله ويتيمم للفعل  
المعلق في كل وقت أرادته  
إلا وقت الكراهة ويشترط  
العلم بالوقت فلو تيمم شاكا  
فيه لم يصح وإن صادفه  
(وعلى قائد الطهريين إلخ)  
(الطهريين)

أن يصلي الفرض الا دلولو جمعة لكنه لا يحجب من الأربعين لنقصه لحكمة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم  
 إذا امرتكم قالوا من الله ما استطعتم قال كان جنباً وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالصحة  
 فتقبل بما يميل به غيرهما من بقية الصلوات ولو يسبق الحدث كما هو قضية كلامهم خلافا لبعض المتأخرين  
 ولا يشترط لصحة صلاته ضيق الوقت بل انما يمنع عليه الصلاة مادام رجوا أحد الطهورين كما قاله الاذرى  
 وهو ظاهر ما أتى به الودد رحمه الله تعالى والثاني يجب الصلاة بلا إعادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم  
 بها في حديث عائشة وهو مطرد في كل صلاة أدبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزي وأختاره في شرح  
 المذهب لأنه أي وكيفية الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ولو كان حدثاً أكبر امتنع  
 عليه من المصحف وحمله الجلوس في المسجد وقراءة شيء من القرآن سوى الفاتحة في الصلاة كأمر وتقدم  
 أن صلاة الجنازة لا تنقل في أنها تؤدي مع مكتوبة بقبم واحد وقيل أنه ان هؤلاء يصلونها وهو كذلك اذا  
 حصل فرضها بغير مؤثر خدماء ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتلاوة ولا سهو كذلك كما أتى به  
 الودد رحمه الله تعالى اما ما قد استتره فله التثقل لعدم لزوم الاعادة له كدائم الحدث ونحوه من يسقط  
 فرضه بالصلاة مع وجود المانع وإن وقع في كلام المصنف ما يخالفه ومراده بالاعادة هنا القضاء كما  
 في المحرر انتهت وبعبارة المحلى وفي القدم أم قال أحد ما يندب له النقل والثاني يحرم ويعيد عليهما  
 يجب ولا يعيد حكاه في أصل الروضة وأختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها  
 في الوقت مع خلل لم يجب قضاءها في قول قال به المزي وأختاره لأنه أدى وظيفة الوقت ولما يجب  
 القضاء بأمر جديد لم يثبت فيه شيء انتهت قال الشهاب حجج بل مراده ما يشمل الأمرين فيلزم فعلها  
 في الوقت ان يوجد ما مر فيه ولا يغارجه أمر رشيدى وقوله سوى الفاتحة في الصلاة قال بعضهم وهل  
 يلحقها أية خطبة الجمعة والسورة الميمية المنذورة كل يوم لفقد الطهورين يوماً بكاله أو لا لار  
 فيه نقلا لكن قضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردد  
 إذ التدر لا يسلك بمسلك واجب الشرع والوجه الحافط بما قبلها إذ ما ذكر في التردد خلاف الأصل  
 وحينئذ لو قرأ مع إمكان الطهر قبل تجزئ هذه القرينة أو لا كالأول استوجرت القراءة فقرأ وهو جنب في نظر  
 والا فرب عدم الاجزاء أمر ماوى (فرع) يجب طلب التراب على التفصيل في طلب الماء الخ يجب  
 طلب الماء وجب طلب التراب وحيث لا فلا يشترط لو جوب الطلب هناك يشترط له هنا أمر (فرع)  
 في تجريد المزج ما نصه قال الرويانى عن والده من لزمه قضاء الصلاة فوراً قدم الطهورين لم يلزمه القضاء  
 عندي وهل له ذلك وجان قال النوى المواب المنع أو جزم بذلك في الباب فقال يوم فوت صلاة عدا  
 وقعد الطهورين حرم عليه قضاؤها للتسلسل أم أقول يتامل في قوله للتسلسل من أين يلزم وانظر التقييد  
 بمعدا ولعله على الخلاف فغير ما يتبع قطعا فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلى قال ومنه يعنى من تعليل وجوب  
 الصلاة على قائد الطهورين بحكمة الوقت يستفاد أن الفاتحة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز له  
 فعلها أم سم (قوله أن يصلي الفرض) أي اذا قطع وجاءه وان اتسع الوقت أم زى اما مادام رجوا أحد  
 الطهورين فلا يصلي إلا ان ضاق الوقت (قوله ايضا أن يصلي الفرض) أي المكتوب من الحسن اذا دلولو جمعة  
 وإن لزمه اعادتها ظهر السك لا يحجب من الأربعين لنقصه أمر ماوى ولا يخفى أن هذه صلاة موصوفة  
 بالصحة يطيلها ما يطيل المحجة ويطلها وجود أحد الطهورين ولو في موضع يغلب فيه وجود الماء ويجوز  
 أم ح لا وفي قول على المحلى قوله أن يصلي الفرض أي الصلاة المقرضة المؤقتة ولو بالندرة في متعين وله  
 التردد الأول وغيره من المذاهب منها لا نحو السورة للجنب وجب عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا يجوز  
 الترددات فيها كجدد التلاوة ولو في صبح الجمعة وسجود السهو لا انبعاثا ما فيها ودخل في الفرض الجمعة  
 فزعمه وإن وجب اعادتها ظهر الأمر (ويعد) المراد بالاعادة هنا القضاء فكان الأولى أن يقول ويقضى واعلم أن كل

كجوس يحمل ليس فيه  
 واحد منهما (أن يصلي  
 الفرض) لحكمة الوقت  
 (ويعد) اذا وجد أحدهما

موضع نزول فيه الاعادة فان الفرض هو المادة وعليه الجمهور وقيل كل منهما هو الاقته وقيل الاول  
وقيل احدهما لا يمتنعها وقائدة الخلاف تظهر في مسائل منها اذا اراد ان يصلي القائنة بقيم الاول اه  
برماوى **(قوله)** في فعل يسقط به الفرض اى اذا كان بعد الوقت واما فيه فتزعم الاعادة وان لم يسقط  
الفرض لحمة الوقت اه برماوى **(قوله)** وخروج بالفرض النفل) مثله قراءة الجنب للقران والمكث  
بالمسجد وتمكين المرأة الزوج من الوطء ونحوه فكل ذلك لا يجوز عند فقهاء الطويعين اه عميرة قال  
ايضا ولو تعينت عليه صلاة الجنازة قال في الخادم فلا يصليها على الميت كالكيت اذا تعذر تيممه ذكر  
ذلك بخلافه اعلم اه انتهى سم **(قوله)** او يدثر به اعضائه) يفهم منه ان وجدان ما يدثرها به مانع  
من جواز التيمم ولعله اذا كان التدثر يمنع حصول المحذور المخوف اه سم **(قوله)** يحمل بندر فيه فقده  
اى حيث صلى به كما هو الغالب ان الانسان يصلى بمحل تيممه فلو تيمم بالمحل المذكور وصلى بمحل ينقلب  
فيه التقدير ويستوى فيه الامر ان فلاقضاء او عكسه فعليه القضاء فالعبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم  
والمدار في الصلاة على الاحرام اى الاتيان بالارمن اكبر وربما كان شيخنا يميل الى ان العبرة باتمامها  
ولو شك هل المحل الذى صلى به تسقط به الصلاة او لا لم تغيب الاعادة كالمشك في ترك فرض بعد السلام  
ولم ينظروا لكون ذمته اشتملت اه حل والمراد بنبلة الوجود والتفقد في هذا المصاحف يمكن الصلاة  
ويوقتها بالنظر لغالب السنين لا بالنظر لتلك السنة جميعها الا وقت الصلاة يقال انه غلب التقيد اه شيخنا (فرح) موقع  
غالب السنين ولم يوجد في تلك السنة جميعها الا وقت الصلاة يقال انه غلب التقيد اه شيخنا (فرح) موقع  
السؤال عما لو كان يحمل ما مؤخر بحيث لو حفر الارض حصل الماء هل يكف بذلك ولا يصح تيممه  
حيث تدر ان كان الحفر غير لائق به او لا فيه نظروا في الظاهر الاول وان لم يلق به الحفر لان مثل هذا يتفرق في  
جانب الصلاة اه برماوى ومثله عش على مر **(قوله)** بخلافه يحمل لا يندر فيه ذلك) المراد ايضا بنبلة  
وجود الماء فقده في ذلك الوقت على المعتد خلافا لبعض ضعفة الطلبة الذين يصرون غلبة الوجود بشمانية  
اشهر مثلا في السنة وغلبة التقيد باربعة مثلا فعل المعتد لو كان الماء يستمر احد عشر شهرا الى ادى وفي  
غالب السنين ان شهر اقط يفقده الماء فاذا تيمم شخص في ذلك الشهر لاقضاء عليه وكذا لو كان يوم فقط  
ينقلب فيه فقد الماء في اكثر السنين ولو كان الماء موجودا في السنة بتمامها الا ذلك اليوم فلاقضاء على التيمم فيه  
فالعبرة بالوقت الذى يتيمم فيه فان كان ينقلب فيه وجود الماء بالنسبة لاكثر اوقات السنة وجب القضاء  
وان غاب الفقد واستوى الامر ان فلاقضاء اه سم بالمعنى واقره العزيز وشيخنا الحنفى واى والعشماوى  
اه شيخنا وعبرة عش على مر ه **(نبيه)** اه اذا اعترا ناعل الصلاة فهل يعتبر من الصلاة حتى ولو وقعت  
في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شتاء الوجود فلاقضاء وان كان المراد بالعكس  
وجب القضاء وفي جميع العام او غالبه او في جميع العمر او غالبه فيه نظر ولعل الاوجه الاول وعليه فلو  
غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب عدم في خصوص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل  
يعتبر بذلك في يسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره وجرى جميع ذلك في عمل التيمم اذا اعترا ناه اه سم على  
حج انتهى **(قوله)** وجرح القضاء في هذه لعدم صحة التيمم فانه لا يصح تيممه في سفر المعصية اذا كان  
التقدير عريا لا بالندوبة اه عش وعبرة شرح مر ويصح تيممه اى العاصى بسفره فيه ان فقد  
الماء حصالا شرعا لنحو مرض او عطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال ما منه بالتوبة  
ولو عصى بالاقامة لم يحمل لا ينقلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده لم يلزمه القضاء لانه ليس بخلافه  
بطريق الاصابة حتى يفرق الحال بين العاصى وغيره بخلاف السفر فاندفع ما لم يكن هنا وخارج  
العاصى في سفره كان زنا او سرق فيه فانه لا لقضاء عليه لان المرخص غير ما به من المعصية انتهت **(قوله)**  
لان عدم القضاء رخصة مقتضاه ان فاذا ما شرعا العاصى بسفره يصح تيممه ويجب عليه القضاء  
وليس كذلك بل لا يصح تيممه مادام عاصيا بسفره بخلاف ما قد حسا العاصى فيصح تيممه ويلزمه

وانما يعيد بالتيمم في محل  
يسقط به الفرض اذا لا  
قائدة في الاعادة في محل  
لا يسقط به الفرض وخارج  
بالفرض النفل فلا يفعل  
(ويقضى) وجوبا (متيمم)  
ولو في سفر (لبرد) الندرة  
قدما يمين به الماء او يدثر  
أعضائه (و) متيمم (لقد)  
(م) يحمل (بندر) فيه فقده  
ولو مسافر الندرة فقده  
بخلافه يحمل لا يندر فيه  
ذلك ولو مقيا (و) متيمم  
(لندر) كفقدها وجرح  
(في سفر معصية) كما سبق  
لان عدم القضاء رخصة  
فلا تناط

يسفر المصيبة وضبطي  
 القضاء لعدم ما اقره هو  
 التحقيق فضبطل الاصل له  
 بالتم في الاقامة ولعدمه  
 بالتم في السفر جرى على  
 الثالب من غلبة الماء في  
 الاقامة وعدمها في السفر  
 (لا) متم في غير سفر  
 المصيبة (لمرض يمنع الماء  
 مطلقا) أي في جميع اعضاء  
 الطهارة (أو في عضو لم يكن  
 دم جرحا لاسات) به من  
 لصوق أو نحوه (أو) به  
 (ساتر) من ذلك (ووضع  
 على طهر غير عضو تيم)  
 فلا يقضي لموم المرض  
 والجرح مع الغفوة عن قليل  
 الدم وقياسا على ما سح الخفف  
 في الاخيرة بل اوله للضرورة  
 هنا والقيد الاخير مع  
 التقيد بعدم كثرة الدم في  
 الساتر من زيادتي (والا)  
 بان كثرت الدم ووضع الساتر  
 صلى حدث أو على طهر في  
 عضو التيم (فرضي) وان لم  
 يجب نزع لفوات شرط  
 الوضع على الطهر في الثانية  
 ونقصان البديل والمبدل منه  
 جيمافا الثالثة وحل نجاسة  
 غير مفعو عنها في الاولى  
 ولكون التيم طهارة  
 ضميعة

القضاء مطلقا من غير تفصيل في المكان والتركيب بينهما أن التيم لفقد الحصى عن علة وللشعرى وخصه أه حل  
 وينظر ما وجه ذلك مع أن ضابط الرخصة منطبق عليها فليخرج جميع الجوامع اه لكانه (قوله وضبطي  
 القضاء أي في منطوق المتن قوله لفقد ما يندرج قوله ولعدمه أي في مفهومه الذي ذكره بقوله بخلاف محل  
 لا يندرج فيه ذلك قوله بما تقرر أي من ندرة الفقد في الاول ولعدمها في الثاني وقوله جرى على الثالب فذلك  
 نيه على قصور من الاول بقوله ولو مسافر أو في الثاني بقوله ولو مقبلا على عادته في الاعتراض على أصله حيث  
 يمتنع عليه مرتين الاولى للاشارة بالنافية الثانية بالنصريح بالاعتراض اه لكانه نيه عن عبارة الاصل  
 ويقضي المقدم التيم لفقد الماء لا المسافر انتهت (قوله لا للمرض يمنع الماء مطلقا) أي ولو في محل يوجب فيه  
 الوجود كالمرض حيلولة نحو سح أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك  
 اه قل على المحلى والمرض هنا أعم من أن يكون جرحا أو غيره اه شرح مر (قوله على طهر) أي  
 كامل من الحدثين اه براموى وعبارة شرح مر وحل المراد بطهر الكامل وهو ما يبيح الصلاة كالحف  
 أو طهارة ذلك المحل فقط الوجه كما صرح به الامام صاحب الاستقصاء الاول خلافا للزركشي في  
 الاكتفاء بطهارة محلها فقط كقوله الشهاب بن حجر عن ترمذيه اه شرح مر وروشى (قوله لموم المرض  
 والجرح) اعلم ان القضاء تارة يملون بالعدو العام وتارة بالعدو التاديب والعدو التاديب تارة يقولون اذا وقع  
 دم أو تارة يقولون اذا وقع لا يدمو الفرق بين العام والتاديب بقسميه ان العام هو الذي يكثر وقوعه كالمرض  
 والسفر بدليل مقابلته بالتاديب والعدو الذي يندر وقوعه المراد بدو امه عدم زواله بسرعة كالاستحاضة  
 والسلس وقد سائر العورة لان العادة عمل الناس بمثل الساتر المذكور والذي لا يدمو اذا وقع هو الذي يزول  
 بسرعة كفقد الطهريين اه شيخنا ح (قوله ووضع الساتر على حدث) أي أو أخذ من الصحيح شيئا  
 والا فلا يقضي اه شيخنا وحل هذا التفصيل ان كان في غير اعضاء التيم كاساق (قوله لفوات شرط الوضع  
 على الطهر في الثانية الخ) انظر لم يأت بالعلل على الترتيب وقد يقال اخترت لعل الاولى لطول الكلام عليه  
 بالا براد أو جوبته المذكور بقوله ولكون التيم الخ فاجاب عن تعلقات تعليل الاولى اه شيخنا (قوله ونقصان  
 البديل) وهو التيم والمبدل منه هو الموضوع يؤخذ منه انه لو لم يكن ساتر ولكن لم يمكنه اساس على الهلة  
 بالتراب انه يجب القضاء هو كذلك اه قل على المحلى وحاصل ما يقال في الاعادة وعدمها في التيم للمرض  
 انه ان لم يكن ساتر فلا اعادة مطلقا وان كان ساتر او هو في اعضاء التيم وجبت الاعادة مطلقا وان كان في غيرها  
 ولم يأخذ من الصحيح شيئا فلا اعادة مطلقا وان أخذ منه زيادة على قدر الاستمسك وجبت الاعادة مطلقا أو  
 بقدره فلا اعادة ان وضعت على طهره والواجب الاعادة اه براموى (قوله وحله نجاسة غير مفعو عنها)  
 أي وصورة المستلزم ان الدم لم يبدل التيم والا فلقضاء بطلان التيم لا محل للنجاسة وان جاز وعمله أكثر  
 بفعله الاقدم الشخص نفسه يعني عنه أن كثر ما لم يكن بفعله اه شرح هذا التصور يسلكه المحلى أيضا ولا  
 يحتاج له الا على جواب الشارح الاول حيث اقتضى أنه لا يفتى عنه وان لم يكن بفعله واما على مقتضى الجواب  
 الثاني من التقيد فيصح التيم معه ولا معنى للمفوض الا اذا وصح الصلاة ايضا ولا قضاء فيحدث مفهوم قول المتن  
 لم يكثر دم جرحه يحمل على ما اذا كان بفعله أو جاز وعمله الا يفتى عنه وصح التيم معه اه شيخنا ح (قوله  
 ولكون التيم طهارة ضميعة الخ) شروع في جواب ايرادنا من قوله والابان كثر الدم قضى اذ ظهره سواء  
 كان بفعله أو لا سواء جاز وعمله أو لا مع انهم تفوضوا في شرط الصلاة على انه يفتى عن الدم الكثير ما لم يجاوز عمله  
 وما لم يكن بفعله فقلوا انها كثر أو مطلقا انها قد اجاب عنه بثلاثة اجوبة حاصل الجواب الاول تسليم الاطلاق  
 هنا ويرى بينهما ما هنا طهارة ضميعة لانها مفروضة في التيم وما هنا كثرية لانها مفعولة على ما اذا كانت  
 بالوضوء وحاصل الجواب الثاني التسوية بين البابين لكن يتقدم ما هنا ما اذا كان بفعله أو جاز وعمله الا يفتى عنه



كافي شروط الصلاة وهذا هو المعتد وحاصل الجواب الثالث وما هناك إلى ما هنا وأنه لا يفتي هناك عن الكثير مطلقا هنا لكن المعتد الجواب الثاني أه شيئا وبسبارة أخرى قوله أيضا ولكون التيمم الخ جواب عن سؤال مقدر حاصله أن ما ذكرتموه هنا مخالف لما في شروط الصلاة لأنكم ذكرت هنا أن الدم الكثير لا يفتي عنه وأطلقتم فشمع ما إذا كان يفعل فاعل أو لم يكن يجوز عمله أو لم يجوز زورتيم على عدم العفر مطلقا وجوب القضاء وذكرتم في شروط الصلاة أنه يفتي عن الكثير إذا لم يكن بفعله ولم يجاوز عمله أه شيئا عشاوى (قوله لم يفتي فيه الدم الكثير) ظاهره وأن لم يكن بفعله ولا يجاوز عمله بدليل قوله ويمكن الخ أه اطلقى (قوله بخلاف الطهر بالماء) أي فافي شروط الصلاة من المفروق الدم الكثير محمول على طهارة الماء دون طهارة التيمم وقوله ويمكن أيضا حل ما هنا الخ أي لوافق طريفة

النوى وقوله فلا يخالف ما في شروط الصلاة أي من المفروق الدم الكثير من الشخص إذ عمله مالم يجاوز عمله أو يحصل بفعله أي فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم فالاجوبة ثلاث لقوله على أن بعضهم جعل الأصح عدم العفو أي عن الكثير مطلقا وقوله خلافا لما صحه في المنأج والروضة أي من العفو موافقة للرافى أه حل (قوله على كثير جاوزه) هذا كما ترى إنما يأتي على عدم وجوب تقديم إزالة النجاسة على التيمم أما إذا قلنا بأنه يجب تقديم إزالته عليه فيكون القضاء لعدم صحة التيمم لعدم العفو وإن فرض طرو النجاسة بعد التيمم فلا بناء أه زى (قوله خلافا لما صحه في المنأج والروضة) هو المعتد قال البابان على حد سواء أه رماوى (قوله ويجب نزع أن أمن) أي سواء وضع على طهر أم لا وهذا إذا أخذ من الصحيح شيئا وكان في غير أعضاء التيمم فإن لم يأخذ من الصحيح شيئا لم يجب نزع أه وأن وضع على غير طهر وإن كان في أعضاء التيمم وجب نزع مطلقا أي أخذ من الصحيح شيئا أم لا وضع على طهر أم لا أه حل (خاتمة) التيمم بخالف الوضوء في سبع وعشرين صورة لا يستحب تحديده ولا يسن تلبسه ولا يجب الإيصال إلى أصول الشمر الخفيف ولا يستحب تخلله ولا يصح إلا لتأخر ولا يصح قبل الاستنجاء ولا قبل دخول الوقت ولا للقل المطلق في وقت الكراهة ولأن على بدنه نجاسة إلا بعد زوالها على النصف ولا يرفع الحدث ويختص بالوجه واليدين ولا يجمع به بين الفرضين كخطبة الجمعة وصلاتها والنجاسة كالنفل ولا يصل الفريضة بتيمم التأفلة ويعد المصل به في الحضر لفقد الماء وقد ينعكس الحكم سفر أو حضرا فلا يبعد في الحضرة إذا كان مقيما بمقام أو بعيد في السفر إذا كان مقيما بقرية أو بإقليم أو بالجزيرة فإلى الصلاة فرأى الماء في أثنائها بطلت أن كانت مالا يستقطر فنها بالتيمم ويبعد العاصي بالسفر لفقد الماء ولا يصح من العاصي يسفره إذا كان معه ماء يتحاشه للعطش ويقال له أن ثبت استحبابه إلا فلا كالوإراد أن يأكل الميت ولا يمسح بطهراته على الخفين إذا كان لفقد الماء ويجب فيه تخليل الأصابع أن لم يفرق حال الضرب ويجب تعداده بحسب تعدد الأعضاء المجروعة في الوضوء إذا بقي منها ما يصل ويسن تعداده بحسب تعدد الأعضاء المسننة أيضا كالكفين والمضمضتين الاستنشاق ويطل بالردة وبرؤية الماء بلا حائل مع القدرة على استعماله ويتوهم الماء ويوجدان ثمته وبأن يسمع شخصا يقول عندى ماء أهم حاشية الشهاب الرمل على الروض

### ( باب الحيض )

فتح الحاء لا غير وهو مصدر حاضت حضا وحضا أه رماوى والحكمة في ذكر هذا الباب في أو آخر أبواب الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارة بل الطهارة ترتب عليه وهو مخصوص بالنساء أه عرض على ر (قوله وما يذكر معه الخ) إشارة إلى أن الباب ليس مختصا بالحيض بل فيه غير موزع مبدونها لانه المقصود الكثرة أحكامه من حيث الوقوع ولا فاحكام الاستحاضة أكثر لا يخفى ولا نهما كالتابعين له أما الاستحاضة فواضع وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بطريق القياس واقتصر فيه على بيان الأقل ولا أكثر دون الدال لانه ليس مرادافى منهم من أحكام المستحاضة فهو من الزيادة على الترجع وليس معيا وإنما المايب النص

عنها خصوصا ما كان زائدا عليها بطريق التبعية كما هنا اه برماوى (قوله) والحيض لغة السيلان) وكذا الاستحاضة والنفس لغة الولادة اه شيخنا (قوله) قال حاض الوادى إذا سال (أى) حاض الشجر فإذا سال صمغها ومنه الحوض لحوض الماء أى سيلانه فيه والعرب تدخل الواو على الياء بالعكس لانها من حيز أى يخرج واحد وهو الهاء الذى يخرج من القدم قال الجاحظ بالجهم والظاء المشابة والذى يخرج من الحيز أنات أربعة بالاقاء المرأة والأرنب والضبع والخفاش وأربعة على الاصح الناقه والكلب والوزغة والحجر يثير علوا الجاهلها لحن أى الاثنى من الخيل وقد نظر بعضهم الثانية فقال ثمانية فى جنسها الحيض يثبت • ولكن فى غير النساء لا يوقف نساء وخفاش وضبع وأرنب • كذا ناقه وزغ وحجر وكلبة

وزاد بعضهم عليها نبات ردان المروقة عند العامة بالجندب وبالحرمة وزاد بعضهم أيضا القرد والظاهر ان ذلك لا اثر له فى الاحكام حتى لو علق طلاق مثلا بحيض شىء من المذكورات لم يقع وان خرج منها دم مقدار اقل الحيض اما لو لا فكون هذه المذكورات يقع لها الحيض ليس أمر اقطاعها ذكر الجاحظ وغيره لا يقتضى ثبوته فى الواقع ولا القطع هو اما ثانيا فلا نه يجوز أن يكون حيض المذكورات فى سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعلق نعم ان أريد بحيضها مجرد خروج دم منها اعتبر اه برماوى (قوله دم جيلة) من إضافة المسبب إلى السبب أى دم مسبب وناتج عن الطبيعة وكذا يقال فى قوله دم علة اه شيخنا (قوله) من أقصى رحم المرأة (أى) من عرق فى أقصى رحم المرأة والرحم وعاء الولد وهو جلدة على صورة الجرة المقنونة فيها به الضيق من جهة الفرج وواسمه إلى جهة البطن ويسمى بام الاولاد اه شيخنا وفى المصباح الرحم موضع تكون الولد ويتخفف بسكون الحامع فتح الرحم مع كسر ما أيضا فى لغة نبي كلابى لغة لهم بكسر الهاء اتباعا لكسر الزايم سميت القرأ الوصلة من جهة الولد رحا فالرحم خلاف الاجنبي (قوله) فى أوقات مخصوصة قال حل أى بعد البلوغ على سبيل الصحة اه وقضيته أن الدم الذى حصل به البلوغ لا يسمى حيضا وليس كذلك وقوله على سبيل الصحة لا حاجة به بقوله دم جيلة لأن مناهة دم اقتضت الجيلة والطبيعة وهذا لا يكون الا على سبيل الصحة اه شيخنا ح (قوله) فى أدنى رحم المرأة (بمن الطرق التى تعرف بها المرأة كونه دم حيض أو استحاضة أن تأخذ من قام بها ما ذكر ماسورة مثلا وتجعلها فى فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وإن ظهر على جواربها فهو استحاضة وهذه علامة ظنية فقط لا قطعية والامم يوجد لها متجيرة اه عرش على مر (قوله على المشهور) ومقابله ما لابن سيدة امامها وللجهرى مع أعجابها بدل اللام راء وهو غير الذى يخرج منه الحيض اه برماوى (قوله) والنفس الدم الخارج (الخ) بكسر النون من النفس أى الدم أو من تنفس الصبح إذا ظهر سمى بذلك لانه يخرج عقب نفس غالبا اه برماوى وفى قول على الحمل يقال نفست المرأة بضم النون أنفص من فتحها وبكسر الفاء ويقال للحائض نفست بفتح النون والحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم بقوله حيض نفاس دراس طمس اعصار • ضحك عراك فراك طمك اكبار وفى المصباح ونفست المرأة بالياء للمفعول فهى نفسا مر الجمع نفاس بالكسر ومثله عشار وعشار وبعض العرب يقول نفست نفست من باب تعب حاضت وعن الاصمى نفست بالياء للمفعول أيضا وليس بمشهور فى الكتب فى الحيض اه (قوله) بعد فراغ الرحم (أى) عقبه من الحمل ولو علته أو مضنة قال القائل فيها خلق آدمى أى وقبل مضى خمسة عشر يوما من نحو الولادة فابن التوأمين حيض فى وقته أو دم فسادى غير هو كذا ما يخرج مع الولادة برماوى وعرش على مر وعبار شرح مر والنفس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل يخرج بذلك ثم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لنقدم على خروج الولد بل هو دم فساد لا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا انتهت (قوله) والاصل فى الحيض (أى) فى وجوده

والنفس والحيض لغة السيلان قال حاض الوادى إذا سال وشرا عدم جيلة يخرج من أقصى رحم المرأة فى أوقات مخصوصة والاستحاضة دم علة يخرج من عرق فى أدنى الرحم يسمى الماذل بالمجعة على المشهور سوله أخرج أثر حيض أم لا والنفس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل والاصل فى الحيض آية ويسألونك عن الحيض

وبعض أحكامه فالآية دلّت على الأمرين والحديث دل على الأمر الأول اه شيخنا (قوله أي الحيض) فسر به بذلك وإن كان صالحا الزمان والمكان لاجل قوله قل هو أذى وسبب نزول هذه الآية إن اليهود كانوا إذا حضت المرأة أخرجهما من البيوت ولم يسأ كنوها ولم يؤاكلوها فسالت الصحابة النبي ﷺ عن ذلك فنزلت الآية فقال ﷺ اصنعوا كل شيء إلا النكاح فأبكرت اليهود ذلك لخما أسيد بن حضير وعبد بن بشر فقالا لا يارسل الله إلا نجما معين في الحيض خلا لليهود فلم ياذن وروى الطبراني أن الذي سأل أولا ثابت بن الذحاح اه برماوى فلا يحرم عليها حضور المحضر ولا يكره استعمال مامستها بطنه أو غيره ولا فعلها له ولا غسل الثياب اه قل على المحلى (قوله كتب الله على بنات آدم) أي قدره عليهن ولو حكما لتدخل حواء فانها كانت تحيض وقد خلقها الله من ضلع آدم الأيسر وكيفية خلقها أنه سئل من آدم ضلعه الأيسر من غير تالمو إلا لما لم ذكر لا شيء وخلقت منه حواء ولهذا كان كل إنسان ناقصا ضلعا من جهة يساره عن جهة يمينه اه شيخنا (قوله أيضا كتب الله الخ) أي امتحنهن به وقعدن بالله برملعه وروى الحاكم أن ابتداء الحيض كان على حواء - بين اه بلغت من الجنة لما ذهبت وبها وكسرت شجرة الخبطة فدميت أي سالها ماؤها فقال الله وزي وجلال لا دينيك كما دميتها وقول بعضهم أن أول وجوده كان في بني إسرائيل يحول على أول ظهوره وكثرته (قاعدة) قل أن حواء لما ذهبت وبها في الجنة بأكلها من الشجرة عاقب الله تعالى بناتها النساء بثانية عشر عقوبة أحداها الحيض وثانية الولادة وثالثها إناقها وأما ورأيها التزوج باجني وخامسها النفاس والطلع بدمه وسادسه أن لا تملك نفسها وسابعها نقص ميراثها وأماها الطلاق وكونه يدي غيرها وتساهها التزوج عليها بثلاث غيرها وأسرها ذلك وعاشرها أن لا تخرج من بيتها ولو لحجبها إلا بمحرم وحادي عشرها صلاة الجمعة وثاني عشرها صلاة العيدين وثالث عشرها صلاة الجنازة ورابع عشرها الجهاد وليس للنساء ذلك وخامس عشرها عدم صلاحيتها للولاية والقضاء وسادس عشرها أن النساء الفواجر يذنبن يوم القيامة ضعف عذاب الرجال وسابع عشرها اعتدادها لموت زوجها فانتهى لثلاثة أشهر أو ثلاث حيضات إن كانت من ونوات الحيض وليس له ذلك فذهبه عقوبة للنساء وبشت العقوبة اه برماوى (قوله أقل سنة الخ) أي وغالبه عشرون سنة بدليل قولهم في الكلام على عيوب البيع لو اشترى جارية فوجدها لا تحيض فان بلغت عشرين سنة كان عيبا ولا فلا ولا حدا لكثرة بل هو ممكن مادامت المرأة حيها محل (قوله أيضا أقل سنة الخ) عبارة شرح مر بم الكلام في الحيض يستدعي معرفة حكمه وسنه وقدره وقدر الطهر وقد شرع في بيانها مبتدأ بمعرفة سنه فقال أقل سنة الخ انتهت (قوله تسع سنين) فمن بلغت هذا السن فمجرد رؤيتها الدم يجب عليها أن تترك ما تتركه الحائض حلالا على الظاهر من كونه حضا فلها حكم الحائض حتى يحرم ملامتها حينئذ فان انقطع لدون يوم وليلة حكما عليه بأنه دم فساد تقضى الصوم والصلاة فان كانت صائمة قبل وجود الدم أو نوت الصوم بعد عليها به وظنت أنه دم فساد أو جهلت الحال صح أي والحال أنه تبين أنه غير حيض بخلاف ما لو نوت مع العلم أو لم تظنه دم فساد لتلاعيا اه حل ومثله شرح مر اما لو انقطع ليوم وليلة فاكثر لكن لدون أكثر من خمسة عشر يوما فالحكم حيض ولو كان قويا وضعيفا وان تقدم الضعيف على القوى اه من الروض وشرحه عبارة حجج مجرد رؤية الدم لو من إمكان الحيض يجب التزام أحكامه ثم ان انقطع قبل يوم وليلة بان لا شيء فنقض صلاح ذلك الزمن والابان انه حيض وكذا في الانقطاع بان كانت لو ادخلت القطنة خرجت أيضا نفيه فيلزم حينئذ التزام أحكام الطهر ثم ان عاد قبل خمسة عشر كفت وان انقطع فملك وهكذا حتى بعض خمسة عشر فيجوز ليدرك كل إلى مردها الآتي انتهت عبارة الانوار فصل التي بلغت سن الحيض اذا بدأها الدم لم يترك الصلاة وغيرها محرم بالحيض ثم اذا انقطع لدون الأقل بان أنه لم يكن حضا وجب قضاء

أي الحيض وخبر  
الصحيحين هذا شيء كتبه  
الله على بنات آدم (أقل  
سنة تسع سنين)

الصوم والصلاة وان لم ينقطع أقامت على ترك المحرمات ثم ان أقطع على خمسة عشر فادونها لكل حيض وان أقطع جازما فان كانت مبتدأة لم تنته وعبارة الباب وشروطه لا ينحصر (فرع) المبتدأة والمتأخرة ثبت لهما حكم الحيض مجرد رؤية الدم في زمن الامكان ولو غيرهن المادة لان الظاهر انه حيض فترخص فان أقطع لدون اقله فلا حيض لتبين ان عدم فساد وان لم ينقطع لاقلة تربص وان جاوز عاداتها مثلا لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة الاكثر وان أقطع فعلت بعد كل انقطاع ما فعله الطاهر من نحر وصلاة وطه لان الظاهر عدم عد انتبه وعبارة الارشاد وشروطها لا ينحصر وسنه تسع سنين تقريبا وتحيض امرأت الدم في من الحيض برؤية فتؤمر باجتناب ما يجنبه الحيض من صوم وصلاة ووطه ولا تنتظر بلوغه يوما ليلة عملا بالظاهر من ان ذلك حيض ثم ان نقص عن يوم ليلة قضت ما كانت تركته من صوم وصلاة ولا يلزمها غسل لعدم الحيض وكانها تحيض برؤية تطهر اى يحكم بطهرها باقطة بعد بلوغ اقله فتؤمر بالنسل والصلاة والصوم وعمل ماؤها فان عاد في زمن الحيض تبين وقوع عبادتها في الحيض فتؤمر بقضاء الصوم وتطو ولا يتم بالوطء لبناء الامر على الظاهر فان أقطع حكم بطهرها وهكذا المدة خمس عشرة انتبه (قوله قرينة) من وطء الى اقله لا يعتبر به بانه من حيث اجتماعه مع الشمس لا من حيث رؤيته عملا ولا هو عبارة عن ثمانية واربعه وخمسين يوما وخمس يوم وسدس يوم بخلاف المدة فانما عبارة عن ثمانية وستين يوما لا يزيد ولا تنقص فالقرينة تنص عن المدة اى الشمس ستة ايام [الا خمس يوم وسدسه وخرج بالقرينة الشبهة المنسوبة الى انه سلس لا اعتبارها من حيث حلولها في نقطة واسجل الى عودها اليها هو عبارة عن ثمانية وخمسة وستين يوما وربع الاجزاء من ثمانية أجزاء من اليوم اه بره اوى (فرع) امكان انزالها كما كان حيضها قد علمت بخلاف امكان انزال الصبي فان التسع فيه تحيد بديهة فلا بد من تمامها لحرارة طبعها كذا قبل والمادة ان انزالها كما ناله اه حل ومثل شرحه من فلولوات التي قبل تمام التسع فلا يكون منبأ ولا يحكم بلوغه على المدة ولا يتحدد لافرق فيه بين الصبي والصبية بخلاف الحيض فهو تقريبا وهذا ما اعتداه الرملى في باب الحجر وان عالفه منا اه لكتابه (قوله والا فلا) اى فليس بحيض وان اتصل بدم قبله بل هو حدث ينقض الوضوء ولا يوجب الفسل ولا يتعلق به شيء من احكام الحيض وذكر العلامة الزهلى منا ان سنن التي في الذكر والاشي تقريبا كالحيض فاذا راى احدهما منيا في زمن لا يسع حيضا وظاهر احكم يلوغه وفي باب الحجر انه يتحد بينهما وهو الوجه لان الشيء يرجع بذكره في بابها والتي لا يقدر بوقت محدود اه برماوى (قوله بل خبر) اى لا ندفع الاجام على الخبرية قال ابن قاسم وفيه ان الاجام موجود على الخبرية ايضا لشموله اول التاسعة اثنا ثمانية ما فيه ان الخبرية اقل اياما اه ويمكن ان يجاب بان عدوله عن الخبرية الى الخبرية قرينة على ان المراد كمال التسع اه عش (فرع) لورات الدم اياما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه فالتباس كما قال الاسنوى جعل الممكن حيضا اه أقول فلو رأت الدم عشرة ايام من اول العشرين الباقية من التاسعة فالخسة الثانية من العشرة المرتبة واقعة في زمن الامكان لا يجمع ما بعدها لاتسع حيضا وطهر المهي حيزر والخسة الاولى ما ذكر واقعة قبل زمان الامكان لا يجمع ما بعدها تسع ما ذكر فليست حيضا نعم ينبغي ان يقال بعضها حيض وهو اليوم الاخير يليك ناقصا شيئا بحيث يكون الباقي مع ما بعده لا يسع حيضا وطهر اى بان ينقص عن ستة عشر يوما بل ياليا هو اقل الطهور الحيض ولو رأت دما جميع العشرين التي هي تمام التاسعة فقياس ما ذكر ان يقال الخمسة الاولى مع القدر الذى ينقص به بعدها عن كمال ستة عشر يوما بل ياليا دم فساد والباقي بعد ذلك واقف في زمن الامكان وهو اكثر من اكثر الحيض فيكون بعضه حيضا وبعضه طهرا على ما يعلم من اقسام المستعاضة الانية فاذا كانت مبتدأة وغير ممزة لحيضها يوم ليلة من اول ذلك فليحضر اه سم (قوله فاقبل) مبتدأ خبره ليس بشئ وما بينها اعتراض اه برماوى والقائل هو ابن الرفعة وقوله ليس

قرينة (تقريبا) فلو رأت الدم قبل تمام التسع ما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض والا فلا والتسع في ذلك ليست ظرفا بل خبر فاقبل من ان قائل ذلك جعلها كلها ظرفا للحيض ولا قائل به ليس بشئ

بشيء أى لانه لا دلالة في هذه العبارة على ذلك الا لو ثبت ان القائل نطق بدم مقطرة أو مضطربا  
قبله بذلك ولم يثبت ذلك منه اه حل وفي قول على المحل ولفظ تدم في كلامه كثيره مرفوع من الخبر المفرد  
عن اقل لا منصوب نظر فامن الخبر بالجملة خلافا لنزعم ذلك في كلامهم وتب عليه عدم معرفة قدر الاقل  
لكونه مظهر وفاي القسح وهذا معنى ما في المنزج قوله وفيه ما يتسع مبتدأ وليست ظر فاقبره وما قبل مبتدأ  
أيضا وليس بشيء مخرجه وما بينهما اعتراض فراجعه امر **قوله** وأقله زمانا تمييزا عن المضاف أى أقل  
منه يوم الخ ودفع به ما أو رده عليه من ان أقدمه في أقدمه راجع للدم واسم التمييز بضمه المضاف اليه  
فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلته هو لا يجوز لما فيه من الاخبار اسم الزمان عن الجنته وانما أثر ذلك  
التمييز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصاص وعدم تغير الاعراب لانه ان قدره بين المضافين فقال  
وأقل زمنه ضرورية المتن يصير الماء مكسورة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المضافين وان آخر  
البيان عن المتن فقال أى وأقل زمنه بعدوا أنفا دى الملول فاذكر ما خسروا أو إلى ما خسروا وعش على  
مر **قوله** أى قدرهما متصلا قيد في تحقق الأقل قطعى لا يتصور الأقل قطعا الا اذا زادت أربع وعشرين  
ساعة على الاتصال وأما لو رأتها متفرقة في أيام لا تكون أقل قطعا لا ينافي هذا قول شيخنا رأت دما  
متقطعا ينصف كل منه عن يوم وليلة وإذا جمع بلع يوم وليلة على الاتصال فيكون كافيا في حصول أقل الحيض  
لان الأقل له صورتان أقل قطعا وأقل غيره مامع الغالب أو مع الأكثر اه حل **قوله** وأن لم ينزل  
أى وكان قدر مجموع يوم وليلة **قوله** وغالبه ستة أو سبعة أى به تنجى للاقسام وما ذكره شرح حاول بذلك  
في المتن لانه لا يمتاع به حكم ذكره في الشرح رعاية لفظ الحديث الآتي ذكر العدد لحذف المعدود  
اه برماوى **قوله** كل ذلك بالاستقراء أى لانه لا ضابط في القنوا في الشرع نرجع فيه الى المتعارف  
بالاستقراء اه زى والمراد بالاستقراء التماس وهو دليل على فيقيد القنوا وان لم يكن فيه تنجى لاكثر  
الجزئيات بل يكتفى بالاستقراء الناقص بفتح البعض وان لم يكن أكثر كما هنا وهذا اعطى عليه كلام  
سم في الآيات البينات اه لكتابته **قوله** لان الشهر لا يخلو غالبا الخ عبارة تشرح مر اذا الشهر غالبا لا يخلو  
من حيض وطهر فاذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم ان يكون أقل الطهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة  
الآيسة في مقابلة ثلاثة افرامو ذلك لان الشهر اما ان يجمع أكثر الحيض وأقل الطهر او عكسه او اقلهما  
او أكثرهما لا سبل الى الثاني والرابع لان أكثر الطهر غير معدود لآلى الثالث لانه أقل من شهر  
فتمين الاول ثبت ان أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر انتهت **قوله** لا يخلو غالبا انظر أى حاجة  
له ولما اقتصر على ان الشهر قد يجمع فيه ذلك فانه يثبت المطلوب اه سم على المنهج أقل قد يقال ذكره  
لكونه المطابق للواقع وان لم يتوقف ثبوت المطلوب عليه اه عش على مر **قوله** فانه يجوز ان  
يكون أقل من ذلك أى بل يجوز ان لا يكون بينهما طهر أصلا كان ينصف احدهما بالآخر اه  
عش **قوله** الطهر بين حيض ونفاس هو كذا الطهر بين غاسين ويتصور فيها إذا ولدت ثم وطئها في  
نفاسها وعلقت بنادى ان النفاس لا يمنع المولود ثم بعد مضى أكثر النفاس وقيل مضى أقل الطهر  
القت علقه أو مضفة كاحوره سلطان امر **قوله** تقدم أى الطهر على النفاس وتأخر أى عن النفاس  
وكان طرؤه بعد بلوغ النفاس أكثره بان رأت النفاس ستين يوما ثم انقطع يوما وعاد فانه حيض بخلاف  
ما إذا طرأ قبل أكثره فانه لا يكون حيضا إلا إذا فصل بينهما خمسة عشر يوما اه  
حل **قوله** أى الطهر أى باى إشارة الى ان الضمير راجع إلى مطلق الطهر لا يقتيد  
كرته بين حيضتين اه برماوى **قوله** وحرم به ونفاس ما حرم بجنابة أى لسكونهما  
اغظ منها بدليل انه محرم بهما امور زيادة على ما حرم بها كما اشار اليه بقوله وجور  
مسجد الخ اه حل وفي الآشياء والظواهر السبوطى مانعه **قائده** اعلم ان الحيض يشاق

وتقريباً من زيادته **قوله** (واقله)  
زمناً (يوم وليلة) أى قدرهما  
متصلاً وهو أربع وعشرون  
ساعة (وأكثره) زماناً  
(خمس عشرة يوماً بليلتها)  
وان لم تنصف وغالبه ستة  
أو سبعة كل ذلك بالاستقراء  
من الإمام الشافعي رضى  
الله عنه (كأقل) زمن  
(طهر) بين (حيضتين)  
فانه خمسة عشر بآلها  
لان الشهر لا يخلو غالبا  
عن حيض وطهر وإذا  
كان أكثر الحيض خمسة  
عشر لزم ان يكون أقل  
الطهر كذلك وخارج  
بين الحيضتين الطهر بين  
حيض ونفاس فانه يجوز  
ان يكون أقل من ذلك  
تقدم أو تأخر كما سأتى  
(ولا حد لأكثره) أى  
الطهر بالاجماع وغالبه بقية  
الشهر بعد غالب الحيض  
(وحرم به) أى بالحيض  
(وبنفاس) ما حرم بجنابة

به عثرون حكما التامع حرام تسعة عليها هي اهلاة وسجود اللاوة والشكر والطواف والهموم  
والاعتكاف ودخول المجدان خائف تلويته وقراءة القرآن وسه وكذا به ذلي وسجود في المذنب  
الطهار وقوز اذاحاملي حضور المحضر وثلاثة على الزوج وعلى الوطء والطلاق وما بين السرة والركبة  
على الاصح ونحوها غير حرام البلوغ والاعتكاف المدة والاستبراء وبرادة الرحم وقبول قولها فيه  
وسقوط الهلافة وطواف الوداع مضابط حيث ايجت الهلافة ابيع الوطء الا في المتغيرة والتي اقطع  
دمها لم تجرد ما لا تراها على ولا ترطأ اه (قوله وبفاس) أي قياسه الحيز فهو مثله الا في امرين  
احدهما عدم تعلق البلوغ به لوجوده قبل مجرد الولادة نعم لانه في العدة يجعل الزنا لا في كراهه ولا يبنى  
ان تنقض بفاس بعده موزاد بهضم ثالثا وهو دمة وطء الهلافة باقلا اه برأوى وبعبارة شرح مر  
وحكم الفاس مطلقا حكم الحيز الا في شيئين احدهما ان الحيز واجب البلوغ والفاس لا يوجب له ثبوته  
قبله بالانزال الذي حلت منه الثاني ان الحيز يتعلق به العدة الاستبراء لا يتلفان بالفاس لحصولها  
قبله بمجرد الولادة بخلافه ايضا في ان اقل النفاس لا يسهط الهلافة كانه ان الرفعة من البدنيجي وقره  
وذلك لان اقل النفاس لا يمكن ان يستغرق وقت الهلافة لانه اذا وجد في الاناء قد تقدم وجوبها وان  
وجد في الاول فقد لزمت بالانقطاع بخلاف الحيز فانه يعم الوقت انتهت منها لم يبق عبارة البرماوى  
من السقط (قوله ويعبر مسجد) أي ولو مشاعا الفاظ حداثتها وسهله وروسته وخرج به غيره  
كالربط والمدارس ومصل اليدوا الحانقا فانه لا يحرم بل ولا يكره المني بعد حق التنجيس وامامك الغير  
فيجوز تنجيسه بما جرت به المادة دون غيره اه برماوى (قوله وان خافت تلويته) بقدر اداة الشرط لان  
مفهومه لا خلاف في العمل به بخلاف مفهوم المصنف فان العمل به في خلاف كانه قد اقدم اه شيخنا ح (قوله)  
ايضا ان خافت تلويته) أي ولو بمجرد الاحتمال ويقرق بينه وبين اشتراط الفان في حرمة بيع نحو العنب  
لمتخذة خرا بان المسجد يحتاج له لاسما مع وجود قرينة التلويث هناك اه برماوى (قوله بمثلثة قبل الهاء)  
دفع به توهم قرأته بالنون الموهمة اذ ألوهة من غير ظهور لون فيه كحمره لم يحرم اه عس (قوله فان أمته  
جاز لها العبور كالجنب) التثنية في مطلق الجواز والافعال الجنب خلاف الاولى ويعبرها مكره وعمله  
فيها اذا لم يكن الحاجة والا فلا كرامة ولا خلاف الاولى اه شيخنا وهل من الحاجة المرور من المسجد  
بتجاسة لبعده منه من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد او ليس ذلك من الحاجة لان فيه قطع  
هو المسجد بالتجاسة وهو حرام فيه نظر والاقرب الاول ويؤيده تصريحهم بانه يجوز ادخال  
النمل المتنجس المسجد حيث امن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله بثوب متنجس نجاسة  
حكيمة وان زاد على ستر العورة ويحتمل الثاني ويفرق بان النمل ونحوه ضروري بخلاف ما ذكر ولعله  
الاقرب فليراجع (قاعدة) قال حج بحث بعضهم حل دخول المسجد المستبرى يده على ذكره لمنع ما يخرج  
منه سواء السلس وغيره اه وقره سم اقول ويبنى ان لا كراهة في دخوله ايضا ومراد ابن حجر  
بالدخول ما يشتمل المكث ومنه المستبرى بالاولى المستنجد بالاحجار ووقع في كلام بعض المتأخرين  
خلافا لقوله يده على ذكر ماى سوا كانت مع نحو خرقة على ذكره ام لا اه عس على مر (قوله بمن به  
نجاسة) كاستحاضة وسلس بول ومن به قروح نضاحق من بئله نجاسة يتخفى سقوط شيء منها اه حل  
ومثله شرح مر ومثل ذلك بالاولى ما يقع لاخوانا المجاورين من حصول التشويش لهم واقامتهم في  
المسجد مع غلبة نجاسة بهم فتحرم عليهم الاقامة فيه ويجب اخراجهم منه فقه له (فرع) سئل مر في  
درسه عن غسل النجاسة في المسجد وانفصال النسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكيمة  
فقال يبنى التحريم للاستعداد وان جوزنا الوضوء في المسجد سقط مائه المستعمل لان المستعمل في  
النجاسة يستقدر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء وقوله وان جوزنا الوضوء في المسجد

من صلاة وغيرها (وعبر  
مسجد) ان (خافت تلويته)  
بمثلثة قبل الهاء بالدم لنجسته  
او عدم احكامها الشد  
صيانة للمسجد فان أمته  
جاز لها العبور كالجنب  
وغيرها بمن به نجاسة  
مثلا

أى حيث لم يكن باعضائه ما يقدر الماء (فرع) يجوز القاء الطاهرات كقشور البطيخ في المسجد إلا أن قدره بها أو قصد الازدراء به والامتنان فيحرم جرم القاء الماء المستعمل فيه ويجوز الرضوخ فيه وإن سقط الماء المستعمل والفرق بينهما أن في الأول امتناناً من غير حاجة أم هو (فرع) قال هر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القاء ماء المضمضة فيه وإن كان مغلطاً بالبصاق لاستهلاكه أو خرج باستهلاكه فيه ما إذا كان البصاق متديراً في ماء المضمضة ظاهراً بحيث يحس ويدرك منفرداً فليأمل (فرع) الذي يظهر حرمة البصاق على حصر المسجد أو على شيء ناشئ فيه كشجرة وحجولته في الهواء المسجود هو الماء المسجود مسجوداً من ذلك البصاق على غرض أن الجامع الأزهر لا ينافي هواء المسجد نعم إن بصق بين خزانين بحيث صار مدفوناً غير بارز في الهواء فلا يعد الجواز لأنه في معنى الدفن وكذا لو بصق تحت الحصى بشرط أن لا تثار تبعثها أو غيره وإلا فالوجه التحريم وأما بصقه في المسجد في ثوب عنده فينبغي جوازه لأنه محل حاجة وليس باقياً في المسجد فهو بمنزلة بصقه نعوذ به من السجدة له ع ش على م (فرع) يحرم القاء القمل ميتاً في المسجد وكذلك الجمل لأنه يموت ويصير نجاسة ومته القاء القميص ونحوه بالمسجد وفيه القمل ومحل ذلك إذا القاه ميتاً يموت فيه فإن كان بحيث يحصل له تعذيب من الجوع حرم والا فلا ولا يختم ذلك بالقائه في المسجد فيحتاج لقتله ولا فينبغي أن لا يحرم واختاره العلامة الرلي في القاء القمل حياً أنه لا يحرم حيث ظن أنه لا يؤذي أحد إلا أن التعذيب غير محقق ونقل ابن العادى أحكام المساجد عن كتب المالكية أنه يحرم القاءه في المسجد حياً ميتاً بخلاف البرغوث والفرق أن البرغوث يعيش باكل التراب دونه في طرحة حياً تعذيب له بالجوع وهو لا يجوز وعليه فيحرم طرحة حياً في المسجد وغيره ويحرم على الرجل أن يلقى ثيابه في قبل قبل قتلها أو ما قبله في المسجد فيجوز بشرط أن لا يلوث أرضه والأولى أن لا يقبل فيه ودقته فيه حرام أم راوى (قوله) عن حدث أو لعبادة) بأن قصدت بفسلها رفع الحدث أو التعبد به كفعل جمعة فظهر قوله لتلاعها لأن حدثها لا يرفع وتعيدها بالفسل لا يصح في حالة الحيض وعبارة شرح هر وما يحرم عليها الطهارة عن الحدث بقصد التعبد مع عليها بالحرم لتلاعها انتهت (قوله) إلا اغسال الحج ونحوها) أى كغسل عيود حضرة جماعة ونحو ذلك قال شيخنا ولما الرضوخ تلك الاغسال لأنه تابع فإن قلت أن الجنب كالحائض لا يصح طهره حاله خروج المني قلت المنع من الحيض لذاته ولذلك لا يتوقف على خروجه كزمن النقاء بين دماؤه والمنع في الجنب لوجود المناء ولذلك صح مع وجوده في سلسة أم راوى (قوله) (وصوم) قيل نحره تعبدى وقيل لتلاصق عليها مضيقاً أم قل على المحلى وهل تناب على الترك كإتباب المريض على ترك التواقل التي كان يفعلها في صحته وشغلته المرض عنها قال المصنف لأن المريض بنوى أن يفعله لو كان جامع بقائه أهله ونحوه غير أهل فلا يمكن أن تفعله لانه حرام عليها أم شرح هر أم شورى وفي قل على المحلى وتاب الحائض على ترك ما حرم عليها إذا قصدت امتثال الشارع في تركه لا على التزامه على الفعل لولا الحيض بخلاف المريض لأنه أهل لما عزم عليه حاله عزه أم ويحرم عليها الصوم ابتداءً بأن تشرع في الصوم وهي حائض ودواماً بأن يطرقها الحيض وهي صائمة فتحرم عليها استمرارها فيه ما ن تلاحظ أنها في صوم وانتهت بخلاف ما لو لاحظت الخروج منه أو لم تلاحظ شيئاً فالحرمة في صورتيه عندها في صورتين وفي ع ش على ابن قاسم الغزى مانعه قوله والصوم أى ابتداء وهو ظاهر ودواماً مني ملاحظ الصوم فالشرط حيث أن لا تلاحظ أنها صائمة ولا يجب عليها بعد بطروق دم الحيض تناول مظهر كما هو ظاهر وقوله أن لا تلاحظ الخ قد يخالفه ما روى به من ليس في صلاة الفل ثوباً متجسداً حيث اشترطوا الجواز قد قطع النقل ولعل الفرق قيام صورة الصلاة ولا كذلك الصوم إذ هو من قبيل التروك وقياسه حيث وجوبه ملا حتم الخروج من الصلاة حيث طرقها الدم في اثنتاه أم (قوله)

في ذلك (وطهر عن حدث)  
أو لعبادة لتلاعها إلا  
اغسال الحج ونحوها  
فتندب وهذا من زيادتي  
(وصوم)

أليس إذا حاضت المرأة لم تستفهم تنزيه وهو جواب سؤال من قال من قال النبي صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين مائة مائة أما نقصان العقل فمما عداها نقصان الدين فبين وجهه بقوله ليس إذا حاضت الخ اه عرش وفي البخاري ما نصه عن أبي سعيد الخدري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد فطرا واضحا إلى المصلي فمر على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني أرى سكنا أكثر أهل النار فقلن ومن يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدا كن قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولها ليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها اه وفي الأنسلائي عليه ما نصه وليس المراد به كرقص العقل والدين في النساء لو من عليه لانه من أصل الخلقة ولكن المراد التنبيه على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن وليس نقص الدين منحصر فيما يحصل من الاثم بل اعم من ذلك قال النووي لانه امر نسبي فاكمل مثلا ناقص عن الاكل ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلي اه (قوله) ويجب قضاءه (اي) بامر جديد لان المقدسية في حقها كافي نحو الترم وليس واجبا حال الحيض اه برماوى وتسميته قضاء مع انه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت إنما هو بالنظر لصورة فعله خارج الوقت اه حج (قوله) بخلاف الصلاة (اي) فانها لا يجب قضاؤها بل يكره وتعمد فلا مطلقا لا ثواب فيه لاجل منية عن الصلاة لذات الصلاة والنهي عنه لذاته لا ثواب فيه اه حل وعرش وفي قول على المحلى ونفي وجوب القضاء يوم جوازها لكن مع كراهتها تنزيها خلافا لقول اليساوى بحرمتها وعلى كل لا تعمد لو فعلتها لان العادة اذا لم يطلب لم تنعقد وبه قال شيخنا كالحطبي وغيره وخالف شيخنا الرمي قال يصحها وانقضاهما في قول الكراهة المعتد وسياق الفرق بينهما بين الصلاة في الاوقات المكروهة وعلى الصحة فلما جمع صلوات تيمم لا يهاون الفضل المطلق فراجع اه (قوله) ولا تكثر فيشق قضاؤها (اي) لان الصوم عهد تأخير به كفر كالسفر والمرضى ثم يقضى والصلاة لم يبعد تأخيرها العذر ثم يقضى اه حل (قوله) مباشرة ما بين سرتها وركبتها (اي) بجميع بدنه وجرم عليها ان تبشره ما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه وانظر لم يذ كر واهذا مع انه كان الاولى بالذ كر مع ان السبب قائم هو المباشرة الممنوعة من غير حائل مخرج غير المباشرة وفيه تفصيل فان كان بفريضة فلا يجرم وان كان وطء فيجرم في المفهوم تفصيل اه شيخنا وعلم بما تقرر حرمة وطئها في فرجها ولو بمحائل بطريق الاولى وجواز النظر ولو بشهوة إذ ليس هو اعظم من قبيلها في وجهها بشهوة اه شرح حر (فرع) لو ماتت في زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كافي الحياة بل الاولى لانه يجرم بعد الموت مباشرة ما بين سرتها وركبتها اذا لم تكن حائضا بخلافه في الحياة كاسياق في الجنائز فقال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه فيما ذكر اولي اه سمع على حج اقول وظاهر اطلاق المصنف حرمة مس الشعر التابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب لانه لم ينظر الى الحكم هنا بالشهوة وعدمها فليراجع وظاهره ايضا حرمة مس ذلك بظفره أو سته أو شعره ولا مانع منه ايضا لان من حام حول الحى يوشك ان يقع فيه لكن في بعض المواضع فلا عن شيخنا العلامة الشوبري انه لو مس بسنه أو شعره أو ظفره لم يجرم وفيه وقفة اه عرش على حر (قوله) ما بين سرتها وركبتها (السرّة) الموضع الذي يقطع من المولود والسر مثل الاول ما يقطع من سرتها يقال عرفتك قبل ان يقطع سرك ولا يقال سرتك لان السرّة لا تقع والجمع سرور والركبة بضم الراء موصل ما بين اطراف الفخذ الى الساق والجمع ركب وكل حيوان ذى اربع ركبتاه في يديه وعرقوباه في رجله اه برماوى (قوله) بوطء (اي) لو بدا تقطاع الدم وقبل الفضل ولو بمحائل او في هراء اخرج ومثل ذلك الوطء في البر ووطء الحائض في فرجها من الحيض من عا دة عالم بخيار كبيرة وكفر مستحله اذا وطئها في الزمن

لغير الصحيحين ليس اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (ويجب قضاؤه) بخلاف الصلاة كما سياتى في بابها لغير مسلم عن عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة ولا تكثر فيشق قضاؤها بخلافه (ومباشرة ما بين سرتها وركبتها) بوطء او غيره



الجميع عليه وهو أقل من عشرة أيام وأما إذا زاد عليها فلا يكفر لأن الامام با حنفية رضى الله عنه قال ان  
أكثر عشرة أيام بخلاف الناس والجاهل والمكره ومن الواطئ في أقبال الدم ان كان عامدا لم يختار  
دون الموطوءة التصديق بدتار اسلامي من الذهب الخالص أو ما يقوم مقامه ولو على قتر واحد وفي  
ادباره بنصف دينار وكذلك لو زجأ وغيره وقد ابد ابن الجوزي معنى لطيفا في الفرق بينهما وهو انه انما  
كان كذلك لانه في أوله قريب عهد بالجماع فلا يصدر في آخره قد بعده فتنف فيه المراد بداره زمن  
ضعفه وتناقصه ويعد إلى الفسل ويتكرر بتكرار الوطء وانما لم يجب لانه وطء محرم للاذلة فلا يجب به  
كفارة كالوطء ومحل ما ذكر في غير المتخيرة أمانى فلا كفارة في وطئها وان حرم الوطء بعد انقطاع  
الدم إلى الطهر كالوطء في آخره موحي الفزالي ان الوطء قبل الفسل يورث الجذام في ولد وقيل في الوطء اه  
برماوى وشرح مر (فرع) قال في المجموع ومن ترك الجمعة بلا عذر يندب له ان يتصدق بدينار أو نصفه  
وحمله بعضهم في كل مصيبة اه قل على المحل (قوله) ايضا يوطئ غيره) أى ان لم يمتنع الوطء دفع  
الزنا لانه تركب أخف المقدتين لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه بقياس ذلك حل استماتة يده ان تين  
لذلك اه سم وهل قوله يده قيد فحرم يد اجنية أولا فيجوز بنحو يدها لما علل به اه شويرى  
وينبغي فيما لو تمارض عليهما وطئها الاستماتة يده تقديم وطئها لانه من جنس ما يباح فله لا نباح لولا  
الحيض وينبغي ايضا تعين وطئها في دير حاجت تعين طر يقال دفع الزنا كان انس قبلها ولو أخبرته بالحيض  
فكذب لم يحرم الوطء وصداقهما حرم فان لم يصدقوا لم يكن جازا ولا وجه له للشك ولو واقعا على الحيض  
قادت فقهه قال قول قولها لان الاصل بقاؤه اه من شرح مر وظاهره وان خالفت عادتها اه ع  
ض (قوله) وطلاق بشرط) أى من غير الحكمين والمولى بخلافه منها فانه واجب فلا حرمه فيه اه شويرى  
ويمكن اخذهما من قوله بشرط وان لم يصرح عليه الشارع اه لكاتبه (قوله) من كونها موطوءة) سياتى شرح  
هذا القيد ومفاهيمها في محبت الطلاق السنن والبدعي اه (قوله) ما حرم به) أشار بذلك الى انه المراد لا عدم  
الحل مطلقا الشامل لما حرم وغيره اه برماوى (قوله) لم يحل قبل طهر الخ) المراد بالطهر الاول الوصف  
المرتب على استعمال الماء في البدن وهو التطهير والمراد بالطهر الثاني الفعل وهو التطهير فانه الذى  
يوصف بالحل أو المراد بالطهر الاول الخاص وهو الفسل الواجب لوبده وبالتالى العام في الواجب  
والسنة فاندفع التباها الذى في العبارة اذ ظاهره ما حل الشيء قبل نفسه لانه بمنزلة أن يقال لم يحل  
قبل الطهر غير الطهر اه شراوى وعبارة الشويرى قوله وطهر أى مطلقا من وضوء وغسل وتيمم عنها  
فهو أعم من الاول فنمايره أو المراد بالاول الحصول وبالتالى الفعل وعلى كل فلا اعتراض فسقط  
ما قيل ان في عبارتها فتأمل انتهى لكاتبه انتهت (قوله) غير صوم الخ) أى وغير عبور مسجد  
فتحل الاربية قبل الطهر وانما يذكر العبور للعلم بمجوازه من انتفاء شرط حرمة الذى قدمه بقوله  
ان خافت تلويثه اذ من المعلوم انه بعد الانقطاع لا تلويث يخاف وحيث يحل العبور فاستغنى  
المصنف بهذا عن ذكر العبور اه شيخنا وما سوى ذلك من تمتع ومس مصحف وحله ونحوها  
باق على تحريره معنى متمسك أو تيسيم ما غير التمتع فليما حدث بها اما التمتع فلقوله تعالى ولا تروا من حتى  
يطهرن فانه قرئ بالتخييف والتشديد والقراءة الثانية في السبع فأما قراءة التشديد فبمعنى فإتاهن وأما قراءة  
التخفيف فان كان المراد بها ايضا الاغتسال كما رواه ابن عباس وجماعة لقراءة قوله فإذا طهرن فواضح  
وان كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله فإذا طهرن فلا بد منها مما اه  
شرح مر (قوله) لا تنقاة التحريم) وهى في الصوم انه مضعف وخروج الدم مضعف فيجتمع عليها  
مضعفان وقد انظر الشارع لحظ الابدان وفي الطلاق تضررها بطول المدق في الطهر التلاعب وهذا من

وقيل لا يحرم غير الوطء  
وقوا في المجموع واختاره  
في التحقيق لفظ مباشرة من  
زيادى (وطلاق بشرط)  
أى بشرط تحريره الآتى  
في بابه من كونها موطوءة  
تعد باقراء مطلقة بلا عوض  
منها لتضررها بطول المدة  
فان زمن الحيض والنفاس  
لا يحسب من المدد والتصریح  
بهذا من زيادى (وإذا  
انقطع ما ذكر من حيض  
ونفاس لم يحل) ما حرم به  
(قبل طهر) غسلا كان أو  
تيمما فهو أعم من قوله  
قبل الفسل (غير صوم  
وطلاق وطهر) فتحل  
لا تنقاة علة التحريم

على أن ترك الصوم معقول المعنى فإن قلنا أنه تعبدى فلا يظهر هذا التحليل اه شيئا **(قوله)** وتحمل الصلاة  
ايضا لقائد الطهورين) أى كماله ايضا من قوله السابق في التيمم وعلى قائد الطهورين أن يصلي الفرض  
وبعيد ومن ثم يستبها في المتن اه عش **(قوله)** والاستحاضة) وهى الدم الواقع في غير ايام الحيض  
والنفاس فيشمل ما تراه الصغيرة والآيسة وقول المحلى ان يجاوز الدم اكثر الحيض ويستمر فيه  
فصور لأن كل دم ليس في زمن حيض او نفاس استحاضة وإن لم يتصل بهما إلا ان يقال ذكره للاشارة  
إلى تقديمها على النفاس اولى بان حكمها الاجمالى ولها اربعة اربعون حكما مذكورة في المحطات اه  
برماوى وعبارة حل وهى الدم الذى تراه في غير زمن الحيض والنفاس كالدم الذى تراه المرأة قبل  
تسع سنين بما يسع حيضا وطهرا كأن تقدم فلا يمنع ما يمنعه الحيض ويجوز وطؤها وإن كان دمه جاريا  
من غير كرامة انتهت والمستحاضة اسم للمرأة وقوله كلس هو بالفتح اسم للبول مثلا وبالكسر اسم  
للشخص وقاس الاستحاضة على السلس لا يجوز فيه النص اه شيئا خاف وعبارة الباب وشرحه بعد  
ان ذكر ما ذكره المتن بقوله فيجب ان تشمل مستحاضة الخ انصبا والسلس بولا وغيره كالذى والودى  
والريح كالاستحاضة في جميع ما مر ومنه ان يحشو ذكره بقطنة فان لم يقطع عصبه بخرقة واجرى  
البقيى فظهر ذلك في سلس الريح فان كان منيا وقل ما يعيش صاحبه فاحتياطا بالنفس مع ما مر لكل  
فرض وذو الجرح والدمل والتاسور والرعاف السيلة كالاستحاضة في وجوب غسل نحو الدم  
لكل فرض والشد على محله ونحوهما انتهت **(قوله)** او مذى) وكذا ربيع وغائط ولا يجوز للشخص  
تطبيق قارورة ليقطر فيها بوله وهو في الصلاة بل تبطل صلاته بكونها حاملا نجاسة غير معفو عنها  
في غير معفئها من غير ضرورة ويعنى عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة  
خاصة فلا تستمسك السلس بالعمود دون القيام وجب ان يصلي قاعدا احتياطا للطهارة لا إعادة عليه  
فان صلى قائما تصح صلاته لوجود النجاسة مع تمكنه من اجتنابها ومن دام خروج منه لزمه الغسل لكل  
فرض اه برماوى وقوله بالنسبة لتلك الصلاة خاصة واما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله وغسل  
العصابة او تجديدها بحسب الامكان اه من شرح الباب **(قوله)** فلا تمنعه ما يمنعه الحيض) فيجوز وطؤها  
وإن كان دمه جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كرامة فيه اه شرح مر **(قوله)** من صلاة وغيرها  
فلا تمنع الصوم فرضا كان أو نفلا كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المتحيرة كما سيأتى خلافا للركشى  
في النقل اه شرح مر وقوله خلافا للركشى في النقل ظاهره أنه يقول بحرمة صوم المستحاضة ولو خير  
المتحيرة وهو كذلك وعبارة صحيح وبه يعلم رد قول الزركشى بئنى منها من صوم النفل لانها إن حشت  
اغلطت ولا ضعفت فرض الصلاة من غير اضطراب لذلك وجهه رد ان التوسعة لها طرق النضائل  
بدليل ما يأتى من جواز التأخير لمصلحة الصلاة وصلاة النفل ولو بعد الوقت كافي الروضة وإن خالفه في  
اكثر كتبه اقتضت ان يسأح بذلك اه عش عليه **(قوله)** فيجب ان تغسل) بيان لتفصيل حكمه وقوله فرجها  
اى إن ارادت ذلك ولم يكثر وتفتت فوق العادة ولا استعملت الاحجار بناء على ما رواه استهالفا  
الآذرو هو الاصح فالعصير بالنفس جرى على الغالب ويكون الغسل او ما قام مقامه قبل طهارتها و إذا كان  
او تيمما به برماوى وحل بشرط في محبة طهارة المستحاضة ونحوها ولا اله النجاسة فأتى الى البدو كما بشرط ذلك  
لصحة التيمم لا يبعد الاشتراط اخذ من تعليل ذلك بان التيمم للاباحة ولا باحة مع النجاسة فليحرم  
رايت السيد السهوى في شروط الوضوء نقل عن الاسنوى ان ذلك هو القياس واقره فانظر ادم على  
المنهج اه عش على مر وخالف العلامة المحلى واعتمد عدم الاشتراط لقوة الماء اه برماوى وفي قول  
على الجلال ما فيه (فرع) قد مر انه لا يشترط في وضوء دائم الحدث تقدم إزالة النجاسة لأن الطهارة بالماء

وتحمل الصلاة ايضا لفائدة  
الطهورين بل يجب وقول  
وطهر من زيادى  
(والاستحاضة كلس)  
أى كلس بول أو مذى  
فيما يأتى (فلا تمنع ما يمنعه  
الحيض) من صلاة غيرها  
للضرورة وتعمى بذلك  
أعم من قوله فلا تمنع  
الصوم والصلاة وإن كان  
في المتحيرة تفصيل يأتى  
(فيجب أن تغسل مستحاضة  
فرجها)

قوة فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل انها من افرادها نامل اه ( فرع ) استطردى وقع السؤال عن ميت اكل اللحم فخرجهم لم يمكن الغاسل قطع الخارج منه فما الحكم في الصلاة عليه حيث اقول الواجب في حال الميت المذكور ان يغسل ويغسل فخرجه بقدر الامكان ويسد غرجه بقطن او نحوه ويشد عليه عقب الحشو عصاة او نحوها ويصل عليه عقب ذلك فور اولو قبل وضع الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة وخرج منه قبر اعني عنه الضرورة اه ع ش على مر ( قوله ) فتشوه بنحو قلته بوجوب في الحشوان يكون داخل على الاستنجاء لا بارأ عنه لئلا يصير حاملا لتصل بنجس اه برماوى ( قوله ) فتصعبه ( بفتح التاء الفوقية ) وسكان العين المهملة وكسر الصاد المخففة في الاصح اه برماوى من باب ضرب كافى المختار ومقابلها ضم التامع تشديد الصاد اه ع ش على مر ( قوله ) و تربطها ) بانه ضرب ونصر كاقول عن المختار اه شيخنا و قوله وسطها يسكون السين المهمة على الاصح اه برماوى و قوله كالتكة قال في القاموس التكة بالكسر باط السراويل والجمع تككة اه ( قوله ) ولم تأذ بها ) قال حج في شرح العباب وينبغ ان يكتفى في التاذى بالحرقان وان لم يحصل ميع تيمم اه شورى والتاذى بالعصب ظاهره بالحشو بان يؤذي اجتماع الدم المترتب عليه كافي شرح مر والا فلا يجب أى بل يترك نداءه اه برماوى ( قوله ) ترك الحشو نهرا ) أى وحشوا لئلا ناصبت صائغة والحشوا بقيل لما تزعها بداخل اصابعها لاجل صحة الصلاة قال شيخنا في نظر مع ما مر في شروط الحشوا وعلوجب عليها ترك الحشوا نهرا لانه نهرا يضطر لانه من الادغال وقد قال ابن عباس رضى الله عنها الفطري ما دخل والحشوا فيه ادخال عين في فرجها وهو مفطر ورا عواها مصلحة الصوم دون مصلحة الصلاة عكس ما قالوه من ان يطلع طرف خيط قبل الفجر ثم طلع الفجر وطره فارخ لان الاستحاضة علة مزمنة فالظاهر دوامها فورا عواها مصلحة الصلاة هنا لتمد قضاء الصوم بالحشوا لان المحذور هنا لا يثبت بالكيفية فان الحشوا نجس وهي حاملته بخلافه فم ولا يهلم بوجود منها تقصير تخفيف عنها وصحت منها المبادات قطعا كما صحت صلاتها مع التجاسة والحدث الدائم للضرورة ولان المستحاضة يتكرر عليها القضاء فيشغل بخلاف مسئلة الخيط فانه لا يقع الا نادرا كذا قالوا والحق انه لا حاجة للفرق المذكور لانهم نوع في الصوم من الحشوا والتمازى انما يأتى في شيئين اذا فعل احدهما فات الاخر مع الامر بهما فالاولى ان يقال ان الصوم اسقط عنها الحشوا فقط اه برماوى ومثله شرح مر وقوله ورا عواها مصلحة الصوم الخ المراد انها عواها مصلحة الصوم حيث امرها بترك الحشوا لئلا يفسد به صومها ولم راعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشوا خروج الدم المتصنى لفسادها بخلاف مسئلة الخيط فانهم لم يفتروا اخراجه في الصوم بل اوجبوه رعاية لمصلحة الصلاة وابطلوا صومه قال بعض مشايخنا قوله ورا عواها الخ فيه نظر فانهم لم يطلوا الصلاة فخرج الدم كما يطلوا هم بقاء الخيط بل في الحقيقة راعوا كلامها حيث اغتفروا ما نفيه وحكموا بصحة كل منها مع وجود الثاني اه ع ش عليه ( قوله ) ان ترضوا ) ولا تقصر في وضوئها على غسلة واحدة بل لما فصل الثلاث كما لما أن تأتى بسنن الصلاة اه برماوى ( قوله ) وتقل جميع ما ذكر ) اشار به الى ان قوله لكل فرض متعلق بمحذوف اه شيخنا والذي ذكر غسل الفرج والحشوا والعصب والطهر وقوله لكل فرض ولها ان تصلى معه ماشا من التوافل قبله وبعده بل وبعده خروج وقت اه حل ( قوله ) لكل فرض ) أى ولو نذر احتياطا وخرج بالفرض النفل فلها ان تنفل ماشا من الوقت وبعدها كانت روائب فان كانت مطلقة في الوقت فقط وبه يجمع بين الكلامين اه برماوى وبعبارة شرح مر وخرج بالفرض النفل فلها ان تنفل ماشا من الوقت وبعدها على ما صرح به في الروضة فقال الصواب المعروف انها تستحب التوافل مستقلة وتبعا لفريضة مادام الوقت باقيا وبعده على

فتشوه ) بنحو قلته  
( فتصعب ) بأن قدشه بعد  
حشوه بذلك بخبر مشفوق  
الطرفين تخرج احدهما  
امامها والاخر وراها  
وتربطها بخبر قدسها  
وسطها كالتكة ( بشرطها )  
أى الحشو والعصب أى  
بشرط وجوبهما بأن  
احتاجتا ولم تأذ بها  
ولم تكن في الحشوا صائغة  
والا فلا يجب بل يجب على  
الصائغة ترك الحشوا نهرا ولو  
خرج الدم بعد العصب  
لكثرة لم يضر او لتقصيرها  
فيه ( فتطير ) بأن ترضوا  
او تيمم وتقل جميع  
ما ذكر ( لكل فرض )

الاصح لكنه خالفه في أكثر كتبه فصحيح في التحقيق وشرح المذهب ومسلم أنها لا تنحبها بعد الوقت  
 و فرق بينهما وبين التيمم بتجديد حدثها وتزايد نجاستها وجمع الوالد رحمه الله تعالى بينهما بمحمل الاول  
 على روايت القرافي الثاني على غيرها انتهت **(قوله)** وإن لم تزل المصابة قال شيخنا على وجوب تجديدها  
 أي المصابة عند تلويها بالأيمن عنه فإن تلوث أصلا ولو تلوث بما يعنى عنه قالوا يجب فيما يظهر تجديد  
 وبطلان الكل فرض لا تغيرها بالكلية وما تقرر من المعفو عن قليل دم الاستحاضة وما أتى به الوالد رحمه  
 الله تعالى واستثناءه من دم المنافذ التي حكموا فيها بدم المعفو عما خرج منها اه وفي كلام ابن العادوي عن  
 قليل سلس البول في الثوب والمصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة اه ح ل **(قوله)** كالتيتم في غير دوام  
 الحدث أي من حيث التنية وما يستباح به الوقت وتلث الفسل والوضوء ونحوها خلافا لمن منع ذلك وعلم  
 من التشبيه أنها لا تقتل لفرض الكفاية وهو مخالف لما ساق في التحيرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض  
 وعلم إضائه لا يلزمها صلاة الفرض الذي تطهرت به فلو تطهرت لحاضرة فتذكرت فاته أعكسه  
 فلها قبلهما شائت ولو تواترت لفاتته ثم دخل وقت صلاة أخرى فلها أن تعلى به الثانية وهو كذلك  
 وإن قال العلامة الرمل بمحضريه لأن فيه نقل اه برامى **(قوله)** في غير دوام الحدث) انما يقيد به لأن تيمم  
 غيره أصل لها هو الأولى بقياسها عليه لا عليه وعلى تيمم دائمته فانه لو أطلق لا يقتضي ذلك فليشمل فيأزم  
 عليه قياس طهر ذي ضرورة على طهر ذي ضرورة فإن قلت قد قاس عليه بعد قلت القياس عليه بدنى  
 ملحقات الطهر من الحشو ونحوه فوسم في القياس فيه ففى كلامه قياسا واحدا على التيمم والثاني  
 على دائم الحدث اه شوري وعبارة البرامى ومعنى هذه العبارة ان المستحاضة قيست على التيمم في  
 ان طهرها لا بد ان يكون لكل فرض وفي الوقت فلا يصح قبله وقبست على من به حدث دائم في الفسل  
 والعصب والحشو والمبادرة بالفرض والجامع بينهما ان كلاما التيمم ودائم الحدث طهره ميسح  
 لارافع انتهت **(قوله)** في التطهر أي لكل فرض وقياسا عليه أي على دوام الحدث في الباقي وهو غسل  
 الفرج والحشو والعصب فان قيل ملاقاة على دائم الحدث حتى في التطهر لكل فرض فلنأتمم الحدث  
 مقيس في ذلك على التيمم اه ح ل أي فلا يقاس عليه اه **(قوله)** وقياسا عليه في الباقي في الضمير استخدام  
 إذ هو راجع لدائم الحدث سواء كان متوضا أو متيمما ودوام الحدث الذي هو مدخل غير هو التيمم  
 بدليل إخراجهم من التيمم والحاصل ان التيمم السليم أصل في الطهر للمستحاضة ودائم الحدث غير  
 المستحاضة أصل لما في ملحقات الطهر اه شيخنا **(قوله)** وقته متعلق بالأربعة قبله اه شيخنا **(قوله)**  
 من تعقيب الطهر لما قبله أي ومن تعقيب ما قبله ببعضه مع بعض فيجب تعقيب الحشو للاستحاضة  
 وتعقيب العصب للحشو كما صرح به حج وكافاته الفاء في كلام المن فكلما الشارح قاصر فامل  
**(قوله)** وإن تبادر به فلو احدثت قبل فعلها الفرض حدثا آخر غير الاستحاضة وجب ان تيمم  
 جميع ذلك كما يفيد الروض وشرحه وظاهره ولو احدثت على الفور اه ح ل **(قوله)** أي بالفرض  
 قضية تيممه بالفرض انه لا تجب المبادرة بالنقل وبدله جواز فعله بعد خروج الوقت وحيث  
 وجبت المبادرة فيقتصر الفصل اليسير وضده الامام بقدر ما بين صلاتي الجمع اه برامى **(قوله)** لمصلحة  
 أي الفرض خرج بمصلحة الفرض التأخير نحو اكل وشرب وهل من مصلحة الصلاة نافذة ولو مطلقا وان  
 طال زمن ذلك أو لأحرره قلت وفي الأيباب ولها التأخير للرابة القليلة كما اقتضاء كلام الروضة فيعلم  
 منها ان فعلها لنقل المطلق مضى اه ح ل **(قوله)** وانتظار جماعة ظاهر إطلاقه كغيره انه لا يضر  
 انتظار الجماعة وإن طال جدوا واستغرق أكثر الوقت هو محتمل ويحتمل ان على ذلك حيث كان الانتظار  
 مطلوبة فليتامل اه سم على المنهج أي بخلاف ما إذا لم يكن الانتظار مطلقا بكون الامام قاسقا أو مخالفا  
 أو غير ذلك مما يكره فيه الاقتداء اه ع ش على مر **(قوله)** ايضا وانتظار جماعة لعل المراد ما اتصل به

وإن لم تزل المصابة عن  
 عليها ولم يظهر الدم على  
 جوانبها كالتيتم في غير  
 دوام الحدث في التطهر  
 وقياسا عليه في الباقي  
 وقته لا قبله كالتيتم  
 وذكر الحشو والترتيب  
 مع قول بشرطه من مز يادني  
 واقتديرى بالفاء ما شرطه  
 في التحقيق وغيره من  
 تعقيب الطهر لما قبله وتيمم  
 بالتطهر اعم من تيممه  
 بالوضوء (و) ان تبادر  
 به أي بالفرض بعد التطهر  
 تفصيلا للحدث بخلاف  
 التيمم في غير دوام الحدث  
 ولا يضر تأخيرها بالفرض  
 لمصلحة كسر وانتظار  
 جماعة واجابة مؤذن  
 واجتهاد في قبله لأنها غير  
 مقصورة بذلك

الجماعة وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت بل في كلام شيخنا مر أن لها جميع ما ذكر وان خرج الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى أن هذا واضح بالنسبة للستر والاجتهاد في القبلة دون غيرها فليحذر اه حل وقال ع ش أى حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالفتى في الاجتهاد وأطلب السترة والا بان عذرت حقيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حيث ذامت صلاتها بذلك الطهر اه (قوله) في غير الوضوء المصعب) وهو الغسل والمبادرة وأما الخشوع فهو من زيادته أيضا اه حل (قوله) ويجب طهر ان انقطع دمها (الخ) عبارة المحلى على الاصل مع المتن ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تمتد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب العادة وضوءاً والصلاة بأقل يمكن وجب الوضوء اما في الحالة الاولى فلا احتمال الشفاء والأصل عدم عود الدم واما في الثانية فلا مكان اداء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل امكان الوضوء والصلاة في الحالتين فرضوه بما يحال تعالى به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فوامتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة انتهت وكتب عليها القليوني قوله فلو عاد الدم قبل امكان الوضوء (الخ) فلو كانت ترضات تبين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقاء الاول ولان هذا الوضوء كان لزوال الحدث وقد تبين بقاءه وقوله تبين بطلان الوضوء والصلاة نعم ان كانت شرعت في الصلاة قبل الانقطاع في هذه وما قبلها لم تجب اعادةها اه وفي الروض شرحه ما فيه ويطل وضوءها ايضا بالشفاء وان اتصل بآخره وانقطع يسع الطهارة والصلاة لزوال الضرورة مع ان الاصل عدم عود الدم والمراد بطلانه بذلك إذا خرج منها دم في أثناء ابعده والا فلا يطل فان انقطع عنها وعادته العود قبل امكان الوضوء والصلاة أو أخبر ما بعده كذلك تقع صلت اعتياداً على الحالة أو الاخبار وشمل كلامه كثيره ما لو كان عادة المودع على تنور وهو مانعة الرافعي عن مقتضى كلام معظم الاصحاب ثم قال لو لا يبعد أن تلحق هذه النادرة بالمعدومة وهو مقتضى كلام الغزالي فان امتد الانقطاع زمناً يسع الوضوء والصلاة اعادةها تبين بطلان الوضوء وانقطع ولو في الصلاة وعادته العود بعد امكانها او لم تمتد انقطاعه وعوده ولم يتغير ما تقيع بعد كذلك أمرت بالوضوء لأن الاصل عدم عودها فلو غالغت و صلت بلا وضوء لم تمتد صلاتها سواء امتد الانقطاع ام لا لشرعها مترددة في طهرها فلو عاد الدم فوراً لم يطل وضوءها إذ لم يوجد الانقطاع المنقوع من الصلاة بالحدث والنجس ومن اعتادت انقطاعه في أثناء الوقت ووقفت بانقطاعه فيه بحيث تأمن القنوت لزومها انتظاره لاستئنافها حينئذ عن الصلاة بالحدث والنجس وإلا وان لم تثق بانقطاعه على ما ذكر قدمت جوازاً صلاتها قال في الروضة فان كانت ترجو انقطاعه آخر الوقت فهل الأفضل تمجيلها أول الوقت أم تؤخرها إلى آخره وجهان في التهمة بناء على القولين في مثله في التيمم وحده المصنف اكتفاء بما قدّمه ثم لكن صاحب الشامل جزم بوجوب التأخير قال الزركشي هو الوجه كالوكان على بدنه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فانه يجب التأخير عن أول الوقت لازالة النجاسة فكذا هنا اه (قوله) ويجب ايضا اعادة ما صلتها (الخ) قال قل على الجلال (تنبه) على بطلان الوضوء والصلاة فيما ذكر ان خرج منها دم في الوضوء او بعده قبل الصلاة او فيها والا فلا تبطل طهارتها وتصلحها ولا تبطل ولا تجب اعادةها لعدم المنافع اه وهذا التنبه يفهم محصله من قول المتن ان انقطع دمها بعده او فيه لانه يفهم منه انه خرج منها دم في أثناء الطهر او بعده تأمل اه (قوله) لم تمتد انقطاعه (اصلاً) أى ولم يتغير ما تقيع بعد وقوله والضابط ان يقال توسع الوضوء والصلاة بطل وضوءها وصلاتها وان لم يسع الوضوء والصلاة لم يطل الوضوء ولا الصلاة سواء اعتادت ذلك ام لم تمتد وهذا بالنسبة للواقع واما الحكم عليها بالبطلان وعدمه فبالعادق وعوده اه برماوى وهذا التعميم أى قوله سواء (الخ) راجع لما قبل لاوما بعده هو تعميم في النفي والنفي

والتصريح بالوجوب في غير الوضوء والمصعب من زيا دق (ويجب طهر) من غسل فرج ووضوءاً وتيمم (ان انقطع دمها) بعده (أى) بعد الطهر (أو فيه) لاحتمال الشفاء والأصل عدم عود الدم ويجب ايضا إعادة ما صلت بالطهر الاول لتبين بطلانه (لان) ان قريبا) بأن عاد قبل امكان فعل الطهر والصلاة التي تظهر لها سواء اعتادت انقطاعه زمان يسع ذلك أم لم يسعه أم لم تمتد انقطاعه أصلاً وفي تمبيرى ما ذكر سلامة ما أورده على كلامه كما لا يخفى على المتأمل

(فصل في الاستحاضة والنفس وبان اقسام المستحاضة ولا يخفى ان اقسام المستحاضة سبعة مميزة  
 وغيرها وكل منهما اما مبتدأة او متادقة والمتادة الغير المميزة اما ذكره للقدور الوقت أو ناسية لما أو  
 ناسية لاحد هما ذكره للاخراه حل وكان الاولى للمصنف ذكر هذه الترجمة عدة وله والاستحاضة  
 كسلس الخ كاصح في الرض لان ما تقدم من جهة الكلام على المستحاضة فالانساب جمع كل ما يتعلق بها تحت  
 الفصل (قوله اذا رأت) أي علت وقد مر ما ذكره لاجل الغاء في قوله فهو مع تمام الخفي ضاع على المخوف  
 وقد رادون ان مع انهم اخبروا ان الحز من ان لشك الرؤية المذكورة يجوز بها كاعتل اه شيخنا  
 ح ف فان قلت صنيع المان مخالف للقاعدة التحوية من ان اداة الشرط لا يجوز حذفها والمصنف يرتكبه  
 كثيرا لاسيما في الجنائيات ولا يجوز عندهم الاحذف فعل الشرط أو جوابه اذا دل عليه دليل قلت  
 ارتكبه المصنف للاختصار لدلالة الفاعلية اه عثمانوى (قوله ولو حاملًا) انما اخذه فاية  
 للخلاف فيومثله يقال في قوله ولو اصفر او اكدر اه عش وعبرة الاصل مع شرحى ابن حجر  
 ومر والاظهر ان دم الحامل حيض اذا توفرت شروطه وان عقبه الطلق لعموم الادلة ولانه دم  
 لا ينعمه الرضاع بل اذا وجد معه حكم بكونه حيضاً وان ندر فكذلك لا يمنه الحمل وانما حكم الشارع ببراءة  
 الرحم به بناء على الغالب واذا ثبت انه حيض جرت عليه احكامه الاخرمة الطلاق فيه ان انقضت العدة  
 بالحمل لكونه منسوبا للطلق فان لم يكن منسوبا له فان كان الحمل من زنا كان فسخ نكاح صبي بعينه  
 او غيره بعد دخوله وهي حامل من زنا او تزوج الرجل حامل من زنا وطلقها او فسخ نكاحها بعد الدخول  
 انقضت العدة بالحيض مع وجود الحمل وان كان من غير زنا كان طلقها حاملًا منه فوطئها غيره بشبهه  
 او بالعكس لم ينقض به خلافا للقاضي والثاني وهو القديم انه ليس بحيض بل هو حدث دائم  
 كسلس البول لان الحمل يسد مخرج الحيض وقد جعل دليلا على براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض  
 والاول ايجاب عنه بانه انما حكم ببراءة الرحم عملا بالغالب انتهت بقوله وهي حامل من زنا في مالوم  
 يعلم هو من زنا ومن شبهه وحكمه ان لم يمكن لحوقه بالزوج حمل على ان من زنا وعبرة الشارع في كتاب  
 المدد بعد قول المصنف وعدة حرة ذات اقوال ثلاثة ما نصه ولو جعل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل  
 على انه من زنا كما نقلوا وقرأه اى من حيث محبة نكاحها معه وجوز وطء الزوج لها اما من حيث عدم عقوبتها  
 بسببه فيحمل على انه من شبهه فان أت به لاما كان منه لحقة كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به البلغيني وغيره ولم  
 ينتفع عنه الا بالمان اه عش عليه وعبرة الاصل مع شرح المحلى والصفرة والكدره أى كل منهما حيض  
 في الاصح مطلقا لانه الاصل في اتر اه المرأة في زمن الامكان والثاني لانه ليس على لون الدم المتداد في  
 ايام العادة فهو فيها حيض اتفاقا وقيل بشرط في كونه حيضاً في غير ما تقدم من قوى من سواد أو حمرة عليه  
 وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يتكفى أى قد مر من القوى وقيل لا بد من يوم ولية انتهت (قوله أيضا ولو  
 حاملًا) أى وان خالفت عادتها حيث لم ينقص عن يوم ولية ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة  
 غير صفة الدم الذى كانت تراه في غير زمن الحمل اه عش على مر وانما كان دم الحامل حيضاً  
 اذا وجدت شروطه لانه تردد بين كونه دم علة ودم جيلة والاصل السلامة ولا نظر لكون  
 الظاهر ان الحامل لا تحيض اه حل (قائدة) قال في شرح التهذيب يقال امرأة حامل  
 وحاملة والاول اشهر وافصح وان حملت على رأسها أو ظهر ما فحاملة لا غير اه شورى (قوله  
 لامع طلق) الطلق هو الرجم الناشئ من الولادة أو الصوت المصاحب لما اه شيخنا ح ف وفي المختار  
 الطلق وجع الولاد وقد طلقت طلق طلقا على ما لم يسم قاعه اه ومثله المصباح ومقتضاه انه لم يسم  
 مبيلا للفاعل (قوله لو من حيض) أى في زمنه اه برماوى (قوله قدره) مفعول ثان أو نمت لهما أو حال  
 منه أو بدل اشتغال منه فهذه أربع احتمالات وفي كل منها ما فيه اه شيخنا (قوله ولم يبر) أى المرق

ه (فصل) ه اذا رأت ولو  
 حاملًا لامع طلق دما ولو  
 اصفر او اكدر (لومن  
 حيض قدره) يوما ولية  
 فاكدر (ولم يبر) اى يماز

الذي هو الدم لا يقيد كونه قدره فسقط ما قبل يرد عليه ما ورد على أصله وبهذا يجاب ايضا عن أصله انه  
شورى بربا نصره برماوى وفى المختار انه من باب دخل ونصره (قوله فهو مع نقاء تحمله حيض) وبهذا  
القول يسمى قول السحب وهو المستند الثانى ان النقاء طهر لانه اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل  
النقاء على الطهر ويسمى هذا قول اللفظ وقول التلقين وعلى التلقين فى الصلاة والصوم ونحوهما فلا يحمل  
النقاء طهر اى انقضاء العدة اجماعا اه شرح مر وظهر من عبارة الارشاد السابقة ان القولين لا يظهر ان  
الاخير غير الدور الاول فى حق المبتدأة اما قبله فى حقها فتقدم انها كلها انتقع الدم تورس باحكام الطاهر وهذا  
لا خلاف فيه تأمل وعبارة المحلى والثانى يقول هو طهر فى الصوم والصلاة والفعل ونحوها دون العدة  
والطلاق انتهت (قوله فهو مع نقاء تحمله حيض) هذا ظاهر حيث تحققت ان اوقات الدم لا تنقص عن يوم  
وليلة واما اذا اشكت فى انه يبلغ ذلك فهل يحكم عليه به حيض لانه الاصل قياسا او لانه نظر والاقرب  
الاول لانهم صرحوا به يحكم على ما زاءه المرأة انه حيض فيؤخذ من كلامهم ان المشكوك فيه حيض حتى  
يتحقق ما ينعمة فلا تخفى ما قلناه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدها بسببه ويقع الطلاق الحاقا به الى غير  
ذلك من الاحكام ثم رأيت مرصحا بذلك فى باب العدد اه ش (قوله مبتدأة كانت أو معتادة) عبارة شرح  
مرسواء كانت مبتدأة أو معتادة وقع الدم على صفوة واحدة ام انقسم الى قوى وضعيف وانفى ذلك عدها أم  
خالف الام والشروط قد اجتمعت واحتمل تغير المادة يمكن انتهت (قوله كان رأت ثلاثة ايام الخ) فلو رأت  
ثلاثة دما ثم ثلاثة نقاء ثم اثني عشر دما واثني عشر دما ثم ثلاثة نقاء ثم ثلاثة دما فالذى يتجه فيها ان حيضا  
السابق فقط هو الثلاثة فى الاولى والاثنى عشر فى الثانية اه برماوى ثم ان الحكم على الثلاثة الاولى بانها  
حيض فقطر بما ينافيه ماسيا فى آخر الباب من انتفاء الحيض فيها وزادت اوقات الدماء مع النقاء بينهما على  
خمسة عشر الا ان ماسيا فى محمول على ما اذا لم يزد اوقات الدم والنقاء على اكثر الحيض فراجمه اى قل على  
الجلال (قوله ثم انقطع) خرج ما لو استمر فان كانت مبتدأة فتغير عهدة ومعتادة عملت بحداتها كما قاله وقالوا  
رأت خمسة اليهود اول الشهر ثم نقاء اربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة من اول الدماء تطهر  
ثم تحيض خمسة ايام منه ويستمر دورها عشرين يوما اه حج اه برماوى وعش على مر (قوله وهو وارد  
على تعبير الاصل بسن الحيض) اى فمن سن الحيض اخص من سن الحيض فهذا الدم يقال له انه فى سن الحيض  
ولا يقال انه فى سن الحيض اه شيخنا وعبارة البرماوى لا يخفى عدم ورود ما ذكره قبل من اقل الطهر  
خمسة عشر يوما فى الصور المذكورة ولم يوجد اقل الطهر حتى تكون الثلاثة الاخيرة حضا فإرادته عليه غفلة  
كما ذكره فى انتهت وعبارة سم ويمكن ان يذهب وروده بان علم كون الثلاثة الاخيرة ليست حضا من قول  
الاصول قبل وقل الطهر بين الحيضتين الخ انتهت (قوله لان اقله لا يمكن ان يعبر اكثره) بخلاف رؤية  
القدر فانها تصدق بما اذا جاعل القدر شىء آخر فرؤية عشرين مثلا يصدق عليها رؤية القدر لا الاقل اه  
شورى (قوله ايضا لان اقله لا يمكن الخ) فيه ان قدره لا يمكن ان يعبر اكثره ايضا وقد يجاب عن الشارح بان  
القدر لما صدق بالحصة عشر لا يبعد ان يقال بشرط ان لا يزيد على خمسة عشر بخلاف الاقل فانه لا يتخيل فيه  
ان يقال بشرط ان لا يزيد الى يوم واليلة على خمسة عشر اه عش ومع ذلك فتعير الاصل صحيح ايضا لان  
رؤية الاقل صادقة برؤية الزيادة عليه او الضمير فى قولهم يعبر للمرى الصادق بالاقل والاعم منه لانفس  
الاقل فقط اه برماوى (قوله فليس يحض) اى لانه من آثار الولادة واشتينا وقوله كانه ليس بنفسا اى  
لتقدمه على انفصال الولد بل هو دم فساد ما لم يصل بدم قبله فان اتصل بحيضا المتقدم فهو حيض ان لم ينقص  
بحر عن عام يوم وليلة فان نقص عنها فهو استحاضة اه برماوى (قوله فان عبره الخ) جواب الشرط

أكثره فهو مع نقاء تحمله  
حيض) مبتدأة كانت أو  
معتادة وخرج من الحيض  
ما لو بقى عليها بقية طهر  
كانت رأت ثلاثة ايام دما ثم  
اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم  
انقطع فالثلاثة الاخيرة دم  
فساد لا حيض ذكره فى  
المجموع وهو وارد على  
تعبير الاصل بسن الحيض  
وتعيرى بقدره اولى من  
تعيريه باقله لان اقله لا يمكن  
ان يعبر اكثره وخرج  
بزيادة لا مع طلق الدم  
الخارج مع طلقها فليس  
يحض كانه ليس بنفسا  
(فان عبره وكانت) اى

عذوق بتقديره فيه تفصيل أو نظرو فيه عبره ضمير ان ظاهر ومستور الظاهر يرجع للاكثر المستتر  
يرجع الدم ارمواى (قوله اى من عردها) بيان لرجع الضمير بحسب ما دل عليه سياق الكلام وإن لم  
يسبق للراة ذكره ارمواى (قوله وتسمى بالمستحاضة) قضيت ان من رات دما لا يبلغ وما لولة لاسمى  
مستحاضة وهو أحد اصطلحين غير مشهوره عرش (قوله اى أول ما ابتدأها الدم) ما مصدرية فينحل  
التركيب إلى أول ما ابتدأ الدم فلا يصح حينئذ الاخبار عن اسم كان إلا ان يجاب بتقدير مصاف اى ذات أول  
اه شيخنا وفي المدابني على التحريم ما صدقوله اى أول الخ أول مبتدا وما بمعنى شيء وجملة ابتدأها صفة  
وعائد ما ضمير يعود على ما والدم خبر اى أول شيء ما ابتدأها هو الدم اى دم الاستحاضة اه وجارة عرش  
على مرقه اى أول ما ابتدأها الدم هذا التفسير يفهم منه ضبط المتن بفتح الدال وعبارة الشيخ حميرة  
قول الشارح اى أول الخ فهو بفتح الدال في المتن وتوقف ابن الصلاح في صحة قولك ابتداء الشيء وقال لم اجده  
في اللغة وعليه فقرأ في المتن بكسر الدال اى ابتدأت في الدم ولعل الشارح لم يشرح عليه لانه يخرج إلى  
تجوز في اسناد الابتداء بمعنى الشروع إلى المرأة انتهت (قوله بان ترى قويا وضعيفا) تفسير لليرة لا بقيد  
كونها مبتداه اه ارمواى (قوله كالاسود والاحمر الخ) حاصل ما ذكره من الوان الدم خمسة وأشار  
لصفاته بقوله وما له رائحة كريهة الخ وهى اربعة التخن والتن معا ودههما ما واحدما بدون الآخر  
فيمكن اعتبار كل من الاربعة في كل من الالوان الخمسة فلذا قال الشورى وحاصل اقسام الدم خمسة اسود  
واحمر واصفر واشقر وأكدر وكل منها له اربعة اوصاف لانه ما يجرد عن التخن والتن أو بهما أو  
بأحدهما فإذا اردت ضربها فتنصب اوصاف الاول الاربعة في اوصاف الثاني ثم المجموع في اوصاف  
الثالث ثم المجموع في اوصاف الرابع ثم المجموع في اوصاف الخامس فالخامس الف واربعة وعشرون  
صورة اه شورى (قوله والاشقر اقوى من الاسفر) في المختار الشقرة لون الاشقر وباه طرب وشقرة  
أيضا وهى في الانسان حرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض وفي الخيل حرة صافية يحمر منها العرف  
والذنب فان اسود فهو الكبيك وبغير اشقر اى شديد الحرارة وقوله وهو اقوى من الاكدر فيه ايضا  
الكدر ضد الصفر وباه طرب وسيل فهو كدرو كدرو مثل غفرو غفرو تكدر ايشا وكدره غيره تكديرا  
والكدز ايضا مصدر الاكدر وهو الذي في لونه كدرة والاكدرية مسئلة في الفرائض معروفة اه  
(قوله فالاقوى ماصفاته الخ) فيه قصور لانه لا يتناول تقديم ما فيه صفة واحدة على ما لاصفة فيه  
اصلا كاسود تخين متين على اسود رقيق غير متين ولا ما فيه صفتان على ما لاصفة فيه كاسود تخين متين  
على اسود رقيق غير متين اه شيخنا قال العلامة الشنوائى إن كانت ما موصولة فالأوجه انها مبتدا  
والاقوى خبره وإن كانت موصولة فالأوجه انها خبر الاقوى مبتدا والجملة التى بعدها صلتها أو  
صفتها اه انتهى ارمواى (قوله فان استويا فالسبق) بان كان احدهما اسود بلا تخن وتتن والآخر احمر  
بأحدهما او كان الاسود بأحدهما والاحمرهما أى التخن والتن او كان اسود تخينا واسود متنا وكأحر  
تخين او متين واسود مجرد احمر (قوله فالضعيف) وان طال استحاضة كانت رات يرمواى ليلسود اثم اصل  
به الضعيف وتمادي سنين لأن أكثر الطهر لاحدله وقوله والقوى جيش اى مع بقاء تخلله كانت رات يرمواى  
وليلسود اثم كذلك نقاء ثم كذلك سوادا وهكذا إلى خمسة عشر ثم اطبقت حمرة ولو اجتمع قوى  
وضعيف واضعف فالقوى مع ما يناسبه في القوة من الضعيف جيش يتلا تشروط ان يقدم القوى وان  
يتصل به المناسب للضعيف وان صلحهما للجيش بأن لا يزيد مجموعهما على أكثره خمسة سواد اثم خمسة  
حمرة ثم اطبقت الصفرة فالاولان جيش فان لم يصلحهما للجيش كمشرة سوادا وستحمره ثم اطبقت  
الصفرة او صلحا لكن تقدم الضعيف كنمسة حمرة ثم خمسة سواد اثم اطبقت الصفرة او تاخر لكن لم يتصل

من عبر دمه اكثر الحيض  
وتسمى بالمستحاضة  
(مبتدأ) اى أول ما ابتدأها  
الدم (عبرة بان ترى قويا  
وضعيفا) كالاسود  
والاحمر فهو ضعيف بالنسبة  
للاسد قوى بالنسبة  
للاشقر والاشقر اقوى  
من الاسفر وهو اقوى من  
الأكدر وما له رائحة  
كريمة اقوى مما لارائحه له  
والتيين اقوى من الرقيق  
فالاقوى ماصفاته من تن  
وتخين وقوة لون اكثر  
فيرجع احد الدين بما  
زاد منها فان استويا  
فالسبق (فالضعيف)



الضعيف بالقوى كخمس سواد ثم خمسة صفرة ثم اطبقت الحرة فالحيض الاسود فقط اه شرح  
**(قوله)** (النوى حيض) اى ثلاثة شروط اشار اليها بقوله ان لم ينقص اى القوى عن اقله ولا عبر اى  
 جاوزا كثره الخ قوله ولا ينقص الضعيف الخ اى حيث استمر الدم والابان رات عشرة ايام او سد ثم عشرة  
 اخر مثلا ثم انقطع كان القوى حيضا وقد نقص الضعيف عن اقل الطهر وقوله بخلاف ما لراى سوادا الخ  
 اى فلم يكن ذلك متمم امتهاد به لدم انصال خمسة عشر من الضعيف ان كانت جملة لم تنقص عن اقل الطهر اه  
 حل وبارة الصورى قرا، ولا ينقص الضعيف الخ قال فى شرح الروض انما يقتصر الى هذا التقيد  
 حيث استمر الدم قاله المتولى للاحتراز عالى رات عشرة سوادا ثم عشرة اخر او نحوها وانقطع  
 الدم فلما تعمل بتمييزها مع ان الضعيف نقص عن خمسة عشر انتهت **(قوله)** ان لم ينقص عن اقله الخ  
 هذه الشروط معتبرة فى المعادة ايضا اه قل على الجلال **(قوله)** ولا ينقص الضعيف الخ قال الرافعى  
 رحمه الله لا نريد ان يجعل الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة اخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف  
 خمسة عشر ومثل الاسنوى لذلك عالى رات او مائة اسود او اربعة عشر اخر ثم قال فلما اخذنا  
 بالتمييز هنا واعتبرناه لجملة القوى حيضا والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر فيلزم نقصان الطهر  
 عن اقله اه عميرة اه عى على مر قال فى الذخائر لا يحتاج لهذا الشرط للاستغناء عنه بالثاني لان القوى  
 اذا لم يرد على خمسة عشر لزم ان لا ينقص الضعيف عنها ورده المحب الطبري وان الاستاذ بان ذلك انما  
 اذا كان الدور فلا يمين فلزم من عدم عبور القوى الا كثر عدم نقص الضعيف عنه وقد يكون اقل فيكون  
 القوى خمسة عشر والضعيف اربعة عشر او يكون كل اربعة عشر فقد نقص الضعيف ولم يزد القوى اى  
 وحيث تكون كثير الميزة الآية قال بعضهم ولا يحتاج اليه فيمن دورها اكثر من ثلاثين ايضا لانه  
 يلزم من عدم عبور القوى الا كثر عدم نقص الضعيف عنه بل لا يكون الا اذا اذنا عليه نعم من دورها  
 ثلاثين فاقبل يلزم من الثالث الثانى لانه اذا كان الضعيف خمسة عشر لزم ان يكون القوى خمسة عشر  
 فاقبل فالواجب ذكر شرطين فقط اقل القوى مطلقا ثم ان كان الدور اكثر من ثلاثين ضم اليه  
 اكثر القوى فقط اذ يلزم منه ان يكون الضعيف خمسة عشر فاكثروا وان كان دورها ضم اليه  
 احداهما لانه يلزم منه الاخر فلا حاجة الى شرط ثالث عمال اه قال فى الاصاب وقديره ماجروا عليه بان  
 الثانى والثالث اختلافان فخرج هما ايضا فاعتبارهما لا بد منه من حيث الجملة وان لم من احدهما الآخر  
 فى بعض الصور فذلك لمرحوا بما معال ونظروا لما بينهما من التلازم اهم رات عشر **(قوله)** (ولاء) حال من  
 الفاعل الذى هو الضعيف اى ولا ينقص الضعيف حالة كونه متويا ليعاقل الطهر وهذا من باب تقييد الثانى  
 لان من باب تقييد الثانى ان كان هو الغالب لانه لا يصح هنا فوبارة عن قولهم التقييد داخل على التقيد وان كان  
 خلاف الغالب امه شيئا **(قوله)** بان يكون خمسة عشر يوما ماضية اى ان استمر الدم بخلاف ما لراى رات عشرة  
 ايام او سد ثم عشرة اخر مثلا وانقطع الدم فلما تعمل بتمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك  
 على الشارح ولو ضوحه اه زى **(قوله)** متصلة المراد باتصالها ان لا يتخللها قوى ولو تغلغلها فناء امه شيئا **(قوله)**  
 اولاً لا ميزة لا اسم معنى غير طهر اعرابا على ما به دها لكونها على صورة الحرف امه شيئا **(قوله)** لكن فقدت  
 شرطاً بما ذكر قال شيخنا فى شرح الارشاد كان رات القوى دون اقله كصف يوم اسود او فوقا كثر كسرة  
 عشر اسود ثم اطبقت الحرة فبها او الضعيف دون خمسة عشر كان رات الاسود يوما لية ثم الاخر اربعة عشر  
 ثم عاد الاسود اه انتهى سم **(قوله)** (حيضا يوم ويلة) اى من كل شهر كما يؤخذ عما بعده اه براموى  
**(قوله)** (ايضا لحيضا يوم ويلة) اى لان سقوط الصلاة عنها فى هذا التقدير متيقن وفيما سواه مشكوك فيه فلا  
 يترك اليقين لا غنىا وامارة ظاهرة من تمييز او عادة لكن فى الدور الاول تعمل حتى يبر الدم اكثر فتتسل  
 وتقتضى ما زاد على اليوم واليلة وفى الدور الثانى تنقل على بحر دعوى يوم ويلة على الاظهر ان استمر فقد التين

وان طال (استحاضة  
 والقوى حيض ان لم ينقص  
 عن اقله ولا عبر اى كثره  
 ولا ينقص الضعيف عن  
 اقل طهر) يشيد بذه بقول  
 (ولاء) بان يكون خمسة  
 عشر يوما متصلة فاكثر  
 تقدم القوى عليه او تاخر  
 او توسط بخلاف ما لراى  
 يوما اسود ويومين اخر  
 وهكذا الى آخر الشعر لعدم  
 اتصال خمسة عشر من  
 الضعيف فهي فاقدة شرطاً  
 بما ذكر وسياتي بيان  
 حكمها (او) كانت مبتدأ  
 (لا ميزة) بان راته بصفة (او)  
 ميزة بان راته بما كثر لكن  
 (فقدت شرطاً بما ذكر) من  
 الشروط (لحيضا يوم ويلة)

اه شرح مر **(قوله)** وطهرها تسع وعشرون **(إعائنص على ذلك)** الردي من قال ان طهرها أقل الطهر  
 أو غاليلو محتاطة بازاد على يوم وليلة اه شيخنا قرر شيخنا الحنفى قال **(إعالم يقل)** وطهرها بقية الشهر  
 لانه لو قال مذكر ثم ان المراد بالشهر الشهر الهلالى الصادق بتسعة وعشرين فتكون بقية ثمانية وعشرين  
 اه وعبارة البرماوى قوله تسع وعشرون **(إعائنص على ذلك)** التام من العدد لان المعدود محذوف أو تغليباً لى لأن  
 العرب تغلب التأنيث في أسماء المعدود إذا رادت ذلك ومنه قوله **(يربصن)** بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ولم  
 يقل بقية الشهر لان شهر المستحاضة الذى هو دورها لا يكون إلا ثلاثين يوماً دائماً غير اعتبار هلال  
 فان طراً لها تميز ردت اليه نسخا لماضى بالمجدد انتهت واعلم ان الشهر متى اطلق في كلام الفقهاء فالمراد به  
 الهلالى لا في ثلاثة مواضع في الممنوعة المأقودة شرطوا هي المذكرة عوارى المتحيرة وفي الحمل بالنظر لاقله  
 وغالبه فان الشهر في هذه المواضع الثلاث عددى أعني ثلاثين يوماً اه شيخنا حنفى قلنا عن الشورى  
 على التحرير **(قوله)** بشرط زده الخ **(هلا قال)** بقيد كسابقه وما رجه المخالفة غير التفتن ولعل وجهه  
 تصديره بإداة الشرط فصرح باسمه الخاص وفيه نظر لصحة التعبير بالقيديها صدر بإداة الشرط اه  
 شورى **(قوله)** ولا في المتحيرة عبارة التحرير وشرح مر ولا فكتمتيرة وهى أولى لان المتحيرة  
 خاصة بالمعتادة التاسعة للقدرو الوقت اولاً وحدها كما سياتى وهذه مبتدأة اه شيخنا **(قوله)** تسمى بميزة  
 أى قافدة شرط تميز فلا يطلق عليها اسم الميزة بلا قيد كما علم من قولهم حوت اطلقت الميزة الخ اه حل  
**(قوله)** فترد اليها واعلم ان المعتادة إذا جاوزت عادتها أمسكت عما تسلك عنه الحائض قطعاً  
 لاحتمال انقطاعه على رأس خمسة عشر فأقل فالحكم حيز وان عيرها قست ما روادق عادتها  
 في الدور الثاني وما يبره إذا عبر أيام عادتها أغسلت وصامت وصلت لظهور الا استحاضة لانها تبت  
 بمرة جرمها ولا فرق بين ان تكون عادتاً ان تحيض أياماً من كل شهر أو من كل سنة أو أكثر وشمل  
 كلامهم هنا الآية إذا حضت وجاوزت ما خمسة عشر فترد لعادتها قبل اليأس لما سياتى في العدد انها  
 تحيض برؤية الدم ويثبت انها غير آيسة فلم كونها مستحاضة بمجاوزة دمها الاكثر اه شرح مر  
**(قوله)** قدر او وقتاً أى وان بلغت سن اليأس أو زاد دورها على تسعين يوماً كان لم تحيض في كل سنة الا خمسة  
 أيام ففى الحيض وباقي السنة طهر اه برماوى **(قوله)** وتثبت المعتادة هى تكرار الشيء على نهج واحد  
 اه برماوى لكن هذا التعريف لا ينطبق على قول المتن ثبتت المعتادة بمرة خصوصاً مع تمثيل الشارح له  
 بقوله فن حاضت في شهر خمسة الخ فالمخسة في هذه الصورة لم تتكرر فقل تسمية الفقهاء لمثل هذا إعادة مجرد  
 اصطلاح والافنى الغنى يقتضى مثل ما قاله البرماوى ففى الصباح والمساءرة المعتادة معروفة والجمع عاد وعادات  
 وعوائد سميت بذلك لان صاحبها يعود الى رجع اليها مرة بعد مرة وقعودته كذا فاعتاد مرة تعود الى  
 صيرته له عادة اه **(قوله)** ان لم تختلف **(هلا قال)** بشرط زده بقولى ان لم تختلف كسابقه مع ان هذان  
 زيادته كاتبه عليه بعد بقوله وخرج بزيادة الخ اه اكنابه **(قوله)** لان مقابلة الابتداء أى والمقابلة  
 تحصل بمرة أى لانها ما عودت في مقابلة الابتداء منافية له اه شيخنا **(قوله)** وخرج بزيادة ان  
 لم تختلف ما لو اختلفت أى فلا تثبت الامر بين هذا حكم المفهوم وذكر له سبع صور في كل منها قد  
 تكررت المعتادة حتى في صورة عدم تكرر الدور بان حاضت ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة فالمعادة متكررة  
 وان كانت مختلفة وقد بين السبعة بقوله فان تكرر الدور الخ هذه صورة وبقوله اولم تنظّم  
 اولم يتكرر الدور هاتان صورتان وبقوله اولم تنفسا الخ فيه ثلاث صور لانه محترز  
 قوله ونسبت التوبة الاخيرة الراجع للثلاثة وبقوله اولم تنفس انتظام المعتادة فيه صورة واحدة  
 وبقوله لم تثبت الامر بين راجع للصورة الاخيرة وهى قوله اولم تنفس انتظام المعتادة كما يقتضيه سياقه فكان عليه  
 ان يذكره في اول صور المفاهيم كلها لان صفة يقتضى انه خاص بالاخيرة حتى فهم من بعدهم ان في المفهوم  
 تفصيلاً فان اختلفت لم تثبت الامر بين فاكثرو ذلك في الصورة السابعة دون الستة قبلها ففى التعبير ان

وطهرها تسع وعشرون  
 بشرط زده بقولى (ان  
 عرف وقت ابتداء الدم)  
 والافتحير وسياق يان  
 حكمها وحيث اطلقت  
 الميزة فالمراد بها  
 الجامعة للشرط السابقة  
 وافاد تعبيرى بما ذكر  
 ان قافده شرط ما  
 ذكر تسمى بميزة عكس  
 ما يوهه كلام الاصل  
 (أو) كانت (معتادة بان  
 سبق لها حيض وطهر)  
 وهى ذاكرة لها وغير  
 مميزة كما يعلم ما ياتى (فترد  
 اليها) قدر او وقتاً (وتثبت  
 المعتادة ان لم يختلف بمرة)  
 لانها في مقابلة الابتداء  
 فمن حاضت في شهر  
 خمسة ثم استحيضت ردت  
 الى الخمسة كما ترد اليها لو  
 تكررت وخرج بزيادة  
 ان لم تختلف ما لو اختلفت

يقول وخرج برى يادى ان لم تختلف مالو اختلفت فانها لا تثبت الا بمرتبة فاكثر ثم يكلم على كونها تحيض  
 اقل النوب او النوبة الاخيرة تأمل اه لكاتبه (قوله فان تكرور الدور الخ) المراد بالدور فيمن  
 لم تختلف عاداتها والمدة التى يشمل على حيض وطهر وفيمن اختلفت عاداتها وجملة الاشهر المشتبهة  
 على العادات المختلفة كثرت الاشهر او قلت ادهش علم (قوله ونسبت انتظامها) بان لم تدر هل ترتب  
 الدور في نحو المثال الآتى هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة او بالعكس والخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة  
 او بالعكس وغير ذلك من الوجوه الممكنة تأمل ادهش (قوله ونسبت النوبة الاخيرة فيها) أى فى التكرور  
 وعدمه والتكرور فيه صورتان فالمسائل ثلاث وتحيث تساوى هذه النسخة نسخة فيها بغير ميم كقوله  
 الزبدي وفيه نظر لان في صورة التكرور الانتظام ونسيان الانتظام بعضها اقل النوب وان كانت ذاكرة  
 للنوبة الاخيرة وكتب ايضا قوله فيما اذا تكرور الدور ولم تنظم عاداتها أو لم يتكرر الدور بالكلية  
 وأما اذا تكرروا وتنظمت ونسبت انتظامه فحيض اقل النوب وان كانت ذاكرة لالة الاخيرة ادهش  
 واعتمده شيخنا ح (قوله واحتاطت فى الزائد) أى من النوب فتحات الى آخره اكثر العادات فتفصل  
 آخر كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده ادهش وقوله كما يعلم مما سياتى أى فى التحيضة حيث قال  
 فكما نض لا فى طلاق الخ فالمراد بهذا الاحتياط انها تنفصل عند كل نوبة من الزائد وتكون فى هذه المدة  
 كمحاض فى أحكام وطاهر فى أحكام كاسياتى فى التحيضة مثلا اذا حيضت الثلاثة تكون فيما بينهما وبين  
 الخمسة كالتحيضة فى أحكامها الآية الا فى الفسل فلا تنفصل الا على رأس الجنس تأمل (قوله ولم تسبها الخ)  
 مقابل قوله ونسبت النوبة الاخيرة فيما قضيت رجوع ذلك للمبتلين ومقتضى ذلك انه اذا لم يتكرر  
 الدور ولم تنس النوبة الاخيرة ردت البها واحتاطت فى الزائد ان كان فليراجع ذلك ولم يذكر ذلك فى  
 شرح الروض ولا فى الباب وغيرهما من الكتب التى رأيتها فلا ينبغي ان يكون هذا مرادا وأما رجوعه  
 لما اذا تكرروا لم تنظم فلا اشكال فيه فانه مصرح به فى الكتب المذكورة وغيرها ادهش  
 (قوله وردت اليها) ضعيف فى الاولى من الثلاث اذ المعتد فيها انها تحيض اقل النوب وتحتاط فى الزائد  
 بحالة النسيان وقوله واحتاطت الخ ضعيف فى الثالثة لان المعتد فيها انها لا يجب عليها احتياط فى الزائد بل  
 تقتصر دائما على النوبة الاخيرة وان كانت اقل النوب ادهش خنا (قوله واحتاطت فى الزائد ان كان) ضعيف  
 بالنسبة لعدم التكرور لان المعتد فى هذه انها لا تحتاط فى الزائد لانها ترذل للنوبة الاخيرة فتكون ناسخة لما  
 قبلها وأما رجوعه لما اذا لم يتكرر ولم تنظم فلا اشكال فيه ادهش وعبارة عرش قوله واحتاطت فى الزائد  
 ان كان أى فيها اذا تكرور الدور ولم تنظم وتذكرت النوبة الاخيرة بان تكون هى الثلاثة كما صرح به  
 الشارح فى شرح الروض وصرح به صاحب العباب انتهى وعبارة الشيخ سلطان فى حاشيته المعتد بها اذا  
 لم تنس النوبة الاخيرة لا تحتاط لان العادة المتأخرة تنسخ ما قبلها وان كانت اقل وهذا فيه اذا لم يتكرر  
 الدور فان تكرور حيض النوبة الاخيرة واحتاطت انتهى وقوله فان تكرور حيض الخ أى اذا لم تنظم عاداتها  
 أما اذا تكرور الدور وانتظمت عاداتها ذكرت الانتظام جرت على ذلك فى أشهر الاستحاضة وأما اذا  
 تكرور الدور وانتظمت العادة ونسبت الانتظام فانها تحيض اقل النوب سواء ذكرت النوبة الاخيرة  
 أو نسيتهما سواء كانت الاخيرة أكثر النوب أو أقلها وحيث تحتاط للزائد هو الحاصل ان الصور أربع  
 الاولى ان يتكرر الدور وتنظم عاداتها وتذكر الانتظام فتجرى على ذلك فى أشهر الاستحاضة  
 كان حاضت فى شهر ثلاثة وفى ثمان خمسة وفى ثالث سبعة ثم عاد الدور كذلك ثم استحيضت  
 فى السابع فترد فيه الى ثلاثة وفى الثامن الى خمسة وفى التاسع الى سبعة وهكذا الثانية ان  
 يتكرر الدور وتنظم عاداتها وتنسى الانتظام فتحيض اقل النوب مطلقا وفاقا  
 للحلي وخلافا للشيخ الزبدي وتحتاط فى الزائد الثالثة ان يتكرر الدور ولم تنظم العادة فان نسبت

فان تكرور الدور وانتظمت  
 عاداتها ونسبت انتظامها  
 اولم تنظم أو لم يتكرر الدور  
 ونسبت النوبة الاخيرة  
 فيها حيض اقل النوب  
 واحتاطت فى الزائد كما  
 يعلم مما سياتى أولم تنسها  
 ردت البها واحتاطت فى  
 الزائد ان كان أولم تنس  
 انتظام العادة لم تثبت الا  
 بمرتبة فلو حاضت فى  
 شهر ثلاثة وفى اربعة خمسة  
 وفى ثالث سبعة ثم عاد  
 دورها هكذا ثم استحيضت  
 فى الشهر السابع ردت فيه  
 الى ثلاثة وفى الثامن الى خمسة  
 وفى التاسع الى سبعة وهكذا

النوبة الأخيرة حيث أفل النوب واحتاطت في الزائد وان لم تنسها ردت إليها واحتاطت في الزائد ان كان بان  
كانت النوبة الأخيرة في مثلها ثلاثة اربعة ان لا يتكرر الدور فان نسبت النوبة الأخيرة حيث أفل النوب  
واحتاطت في الزائد وان ذكرتها حيث تناسوا كانت أكثر أو أقل ولا احتياط خلافا لما شرح لان  
المادة الأخيرة تنسخ ما قبلها كما ذكره سم والشيخ سلطان وغيرهما فأنال اه شيخنا الاشبولي عن  
شيخنا الحنفى **(قوله)** ويحكم المعتادة بميزة الخ هذا قسم ثان من أقسام المعتادة وكان الانسب تقديمه على  
ما قبله لتكون أقسام غير الميزة متصلة اه شيخنا **(قوله)** ايضا ويحكم المعتادة بميزة قد سلف لك شروط  
التمييز فاعتبرها هنا فل كانت عاداتها خمسة من أول كل شهر ف رأت في أول شهر خمسة حرمة ثم أطبق  
السواد خفيضا الحسة الاولى من كل شهر لانها معتادة غير ميزة والحاصل ان التمييز حيثما وجد  
بشروطه السابقة هملت المرأة به سواء كانت مبتدأة أو معتادة ذكره أو معتادة في الزائد أو خالفا تقدم  
القوى على الضعيف أو تأخر أو اقل علم غير ما هم وما إذا تقدمت المعتادة بشرطان من شروط التمييز السابقة  
فسيق فيهما التفصيل بين كونها ذكرا أو أنثى للقدرو الوقت وناسية لهما إلى آخر ما سياتى **(قوله)** اظهره اه  
يظور ما يدل عليه اه شيخنا **(قوله)** اما إذا تداخل بينهما الخ جواب الشرط محذوف أى فتعمل بهما كما اشار له  
بقوله بقدر المادة الخ اه شيخنا **(قوله)** كان رأت بعد خمسها الخ عبارة شيخنا في شرح الارشاد كان  
رأت عشرين يوما أحرم ثم خمسة أسود ثم أحرم ف الحسة الاولى من الاخر حيث وخمسة الاسود حيث آخر  
لان بينهما خمسة عشرين يوما انتهت وقوله عشرين ضعيفا لانه كان هذا الضعف من جنس خمسها لا زلو  
كانت خمسها أقوى فهذا أعنى جعل خمسها حضا من باب الاخذ بالتعيين لا مجرد المعتادة تأمل ثم  
سألت مر فوافق عليه مر أبته في شرح شيخنا اسم اه عش **(قوله)** ثم ضعيفا الظاهر ان هذا ليس شرطا  
في الحكم حتى لو لم تر بعد الحسة القوية شيئا كان الحكم كذلك اه سم وقد يقال اننا قد لا بهالو رأت  
بعد القوى فما كانت عامة بالتمييز فقط لا بهالو بالمادة وقوله والقوى بعض أشرأى لا يميز لان بينهما  
طهرا كاملا اه شيخنا **(قوله)** أو كانت أى من جاوز دهما كثره اه شرح مر **(قوله)** قدر المورقتا او  
مانعة خلو تجوز الجمع فتدخل الاقسام الثلاثة في التعريف اه شيخنا **(قوله)** لتحيير ما في امرها أى فى بكسر  
التاويل فتبينها من باب الحذف والايصال والاصل متحير في امرها يقال عميرة ففتح الباء لان الشارع  
حير ما في امرها اه براموى **(قوله)** لا تحايرت الفقيه أى قبل تدوين الكتب التى فيها شأنها وما بعد  
التدوين فلا تحير لان اخذ الحكم منها سهل اه شيخنا وإنما حيرة لانه لا يمكن جعلها حاضرا دائما لقيام  
الاجماع على بطلانها ولا طامرا دائما لقيام الدم ولا البعض لا تحكم فاحتاطت للضرورة اه شرح مر **(قوله)**  
وقد صنف الدارمى فى مجلد اخنجا) حصص النووى مقاصده فى شرح المهذب ووافلا ثلاثة أقسام لانها إما ان  
تكون ناسية للقدرو الوقت او للقدرو الوقت او بالكمس وساتى الثلاثة اه براموى **(قوله)** هو أولى  
من قوله بان وجه الاولوية ان عبارة الاصل توهم المصرفين نسبت القدرو الوقت وليس مراد ان يحجب  
بان المحصر قسبان مطلق ومفيد وما وقع فى الاصل من الثاني فهو حصر بالنسبة للمعتادة المطلقة لا من حيث  
الحكم اه براموى **(قوله)** فان نسبت عاداتها قدر الوقت (هذه تسمى متحيرة تحميرا مطلقا واما الذاكرة  
لا حدها فتسمى متحيرة تحميرا انسيا إلا ان الذاكرة للقدرو ان لم تعلم علمه من الشهر فانه تسمى متحيرة تحميرا  
مطلقا اه شيخنا **(قوله)** كتمتع المراد به المباشرة فيما بين سرتها وركبتها بطرط وغيره فيجزم على زوجها وطوقها  
ولو اختلف اعتقادها فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة وفى حج ما يصرح به فى باب ما يحرم من النكاح وفى  
لو مكنته حملا بعقدة الزوج فهل يجب عليها التقليد بنقله زوجها أو لا قال فى ايعاب فيه نظرو ولا يبعد وجوب  
التقليد اقول وقد يقال فى وجوب التقليد نظر لا ناحت قلنا العبرة بعقيدة الزوج صارت مكره على التمكن  
شرعا المكره لا يجب عليه التورية وإن أمكنه لان نقله فلا فضل فكذلك يقال هنا لا يجب عليها التقليد لا

(ويحكم المعتادة بميزة بتميز  
لاعادة) مخالفة له بقيد زده  
بقولى (ولم يتخلل) بينهما  
(أقل طهر) لان التميز أقوى  
من المادة اظهره ولانه  
علامة فى الدم وهى علامة  
فى صاحبته فلو كانت عاداتها  
خمس من أول الشهر وبقية  
طهر ف رأت عشرة أسود من  
أول الشهر وبقية أحرم حكم  
بان حضيضها العشرة لالحسة  
الاولى منها أما إذا تداخل  
بينهما أقل طهر كان رأت  
بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم  
خمس فويام ضعيفا فقدر  
المادة حيث للمادة القوى  
حيض آخر (او) كانت  
(متحيرة) وهى الناسية  
لحيضها قدر او وقتا سميت  
بذلك لتحيير ما فى امرها  
وتسمى عميرة ايضا لانها حيرت  
الفقيه فى امرها (فان) هو  
اولى من قوله بان) نسبت  
عاداتها قدر او وقتا وهى غير  
مميزة (فكما ترضى) فى  
احكامها السابقة كتمتع

فصلها كلافه لا يقال بردي ذلك ما لم يوافق في الطلاق من أنه لو اختلف الزوج والزوجة في وقوع الطلاق وعنده من أن الزوج يدين وعليها الحرب لا تناقض لانها تقول لا تناقض لانها تعلم ان الله تعالى في مدعاه والا فلا يدين ولأن مقتده ثم لا يقر عليه ظاهر ظاهر من الحرب منه لذلك بخلاف ما هنا فانه يقر عليه فلها بما يمكنه رعاية واعتقاده ثم رايه في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج نقلا عن العباب اه عرش على مر (قوله ايضا) كنتم على أي فحرم على زوجها وسيدهما المنيح الغنت بطريق الاول من جوازه مع الحيض المحقق وكذا ما بشره قاضي سرتا ورقيبها ويستمر لها وجوب النفقة والكفوة وسائر حقوق الزوجية كالقسم وإن منع من الوطء لا خيار له في فسخ نكاحها لأن وطئها متوقع بالشفاء معتد إذ طاعت المالك يمكن حلاله بثلاثة أشهر في الحال اعتبارا بالنقاب من أن كل شهر لا يغلو عن حيض وطهور دفعا للضرر من انتظار من الباس لأن فيه ضررا لا يطلق هذا إذا طلقها أول الشهر وما إذا طلقها في أثنائه فإن كان قد مضى منه خمسة عشر يوما أو أكثر لئنا ما بقي واعتدت بذلك ثلاثة أشهر وإن كان قد بقي منه ستة عشر يوما أكثر فبشرين بعد ذلك ما لم تلم قدر دورها فإن علته في ثلاثة أدوار فإن شككت فيها أخذت بالأكثر فإن قالت أعلم انه لا يريد على ستة فدورها ستقام الحامل فتتبدو منه اه برماوى (قوله وقرأه في ذي الصلاة) أي ومن مصحف وحله ومكث بمسجد لمرض دينوى أو لمرض فإن كان للصلاة فكقراءة السورة فيها أو لا اعتكاف أو طواف فكالصلاة فرضا أو نفلا قاله في المهمات قال ولا يخفى أن عمل ذلك إذا أمنت التلويح هذا والذي اعتدده والشيخنا انه لا يجوز لها دخول المسجد للصلاة فرضا أو نفلا لصحتها خارجة بخلاف الطواف ومحله أي كالاغتكاف فانه من ضروره اما القراءة في الصلاة لجأزة مطلقا أي فاتحة أو غيرها لأن حدثها غير محقق في كل وقت بخلاف قائد الطهورين من الجانب والمأخض حيث لا يقرأ غير الفاتحة لتعقّب حدثه اه حل ومثله شرح مر والحاصل انها كالحائض في خمسة أحكام وكطاهر في خمسة أيضا كما تقدم إذ الحرم بالحض عشرة أشياء فهي كطاهر في الصلاة والطواف والصوم والطلاق والنفل وكالحائض في خمسة في مباشرة ما بين السرة والركبة وقراءة القرآن في غير الصلاة من المصحف وحله والمكث في المسجد ويؤمر بشرطه (قوله وقراءة في غير صلاة) أي وإن خافت نسيان القرآن لتكثيها من إجرته على قلبها فلم يكف دفع النسيان إجرؤه على قلبها ولم تنفق لها قراءته في الصلاة لما قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جازها القراءة ويجوز لها القراءة لتعلم لأن تعلم القرآن من فروض الكفايات وينبغي جواز مس المصحف وحله إن توقفت قراءتها عليها ثم إذا قلنا بجواز القراءة خوف النسيان فهل يجب عليها أن تقصد بتلاوتها الذكر أو تطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر انه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة المحصل للثواب ثم إن كانت قراءتها مشروعة سن للسامع لها يجوز التلاوة والافتلا اه عرش على مر (قوله كصلاة) أي ولو مندورة وصلاة جنازة تكفى منها ويسقط بها الفرض ولو بحضرة غيرها من متطهر كامل خلافا للعلامة الخطيب اه برماوى وعرش على مر (تنبيه) قد نص الشافعى والاصحاب على أنه لا قضاء على المتحيرة وإن صلت في أول الوقت واعتدته زى والزمى كوالله والخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوبه عليها وفي كيفية طرق تطلب من المولات اه قل على الجلال وبارة الاسماء لأن ابن شريف مع من الارشاد لأن المقرئ نصها (فصل كل فرض أول وقته) لانه لا يجب عليها التجيل بل لتكفيها الكيفية المذكورة في القضاء بعد فلو أخرت عن أول الوقت حتى مضى ما ييسر النفل وتلك الصلاة لمنها الزيادة على تلك الكيفية كما سيأتى (و) إذا صلت الفرض أول وقته ينسل لم تكفيها ذلك في اسقاطه بل (تنبيه) أي قصيه وجوبا لاحتمال انها صلت حائضاً ثم انقطع في الوقت بعد الصلاة أو في خلاها فانه إذا انقطع وقد بقي من الوقت ما ييسر تكبيرة وجبت ذات الوقت مع ما قبلها من صلاة

وقراءة في غير صلاة  
احتياطاً لاحتمال كل زمن  
يجز عليها الحيض (لا في)  
طلاق وعادة فتقررية)  
كصلاة

تجمع معها ولهذا أتى من تأخير الإعادة عن وقت ما بعد ما يجمع معها ألا تنقض الظهر إلا بعد خروج وقت  
 العصر ولا المغرب إلا بعد خروج وقت العشاء لأنها إذا انقضت الظهر في وقت العصر أو المغرب في وقت  
 العشاء احتمل الإقطاع قبل آخر وقت الأخيرة بتكثيره فلا يخرج عن العهدة ويكنى أن تعيده (بوضوءه) أن  
 أعادته (بعد) أداء (فرض لا يجمع معه) ولا حاجة بها حيث دل على النقل له لأنها تنقسل لفرض الوقت فيكتفيها  
 ذلك فإذا انقضت الظهر والعصر وأخرتهما عن أداء المغرب اغتسلت للمغرب وكفاهما ذلك للظهر والعصر  
 أيضا لأنه إن انقطع جيبها قبل المغرب فلا يعود إلى تمام مدة الظهر وإن انقطع بعده لم يكن عليها ظهرو ولا  
 عصر لكن تنقض الكل واحدة منهما كما هو شأن الله سبحانه ولو قد تمها على أداء المغرب فإن عليها حيث دل  
 أن تنقسل للظهر وتوضأ للعصر وتنقسل ثانيا للمغرب لاحتمال الإقطاع في خلال الظهر والعصر أو عقبها  
 وعن هذا احتراز بقوله بعد فرض وإنما كفي غسل واحد للظهر والعصر لأن انقطع الجيب قبل المغرب  
 فقد اغتسلت بعده وإن انقطع بعده فليس عليها ظهرو ولا عصر وهذا الحكم في إعادة المغرب والعشاء وأما  
 الصبح فإذا انقضت أخرج وقتها قبل وقت الظهر التي تأيها أو قبل أداء الظهر فلا بد من النقل لتضاهاها وإذا  
 قضتها بعد أداء الظهر كفاهما الوضوء لماع السيل للظهر لأنها إن أدتها طاهرا أجزأتها أو حائضا وانقطع  
 في الوقت أجزأتها الإعادة وإن لم ينقطع فيه فلا شيء عليها في صورة تقديم المجموعتين على أداء ما بعدهما  
 تكون مصلية للوظائف الخمس مرتين بتمامه غسل ووضوء في صورة تأخيرهما عن أداء ما بعدهما  
 بسنة غسل والوضوء أربع مرات فالتأخير أولى ليكون العمل معه أقل ولكونه خراجا من عهدة  
 الوظائف الخمس بخلاف التقديم لاستلزامه تأخير المغرب والصبح عن أول وقتها فتخرج من عهدة ما  
 عداهما أما ما إذا أخر تأخري من وقت كل منهما يسعه والنقل فلا يكتفي فعلهما مرة أخرى بعد  
 الوقت لجواز أن تكون طاهرا في أول الوقت ثم يطرأ الحيض فتزورها الصلاة مع وقوع المرتين في  
 الحيض ثم إن ما ذكر في صورتين تقديم المجموعتين وتأخيرهما محله إذا قدمت الصبح في كل منهما وإن  
 أخرت اكتفى في الأولى سبعة غسلات وثلاث وضوءات وفي الثانية خمسة غسلات وخمس وضوءات ولا  
 يشترط المبادأة بالإعادة بل تخرج عن العهدة إذا أتت بها (قبل) انقضاء (خمس عشرة يوما) من أول  
 وقت الفرض المعاد لأن الحيض أن انقطع فيه بقي الظهر خمسة عشر يوما وإن لم ينقطع فلا شيء عليها ثم إن  
 الإعادة على هذه الكيفية لا تعين بل من أدت الفرائض أوائل أو أواخرها غير بين أن تعيد كما ذكر وإن تمهل  
 حتى يمضي ستة عشر يوما ثم تقضى الخمس وهكذا تقضى الخمس وهكذا (تقضى الخمس لكل ستة عشر يوما  
 قال في التعليلات لأنها لا تقضى ما وقع في الحيض ولا ما وقع في الطهر ولا ما سبق الإقطاع غسله وإنما تقضى  
 الصلاة التي تأخر الإقطاع عن غسلها ولا يحتمل الإقطاع في ستة عشر يوما إلا مرة واحدة لأن أقل الحيض  
 يوم وليلة أقل الظهر خمسة عشر يوما ويحتمل تأخر الإقطاع عن النقل في تلك المدة وإن يجب بذلك  
 الإقطاع قضاء صلاتي جمع فإذا اشكل الحال وجب لقضائهما الخمس وأعلم أن الذي في الدرر والوضوء أنها  
 تقضى لكل خمسة عشر يوما الخمس وقد تعقبه في المهمات وصوب ما في الحاوي ولذا تبعه في المصنف وقد  
 غلط صاحب الحاوي الذين الكتاني وغيره من أهل عصره لأن اعتبار كل ستة عشر تقضى أن يزمها عشر  
 صلوات أذ يحتمل طروا الحيض أثناء صلاة في أول الستة عشر وانقطاعه في مثلها من السادس عشر فتفسد  
 عليها صلواتان متفتتان فتعضيها بعشر صلوات ويده صاحب الحادمو تغليطهم صاحب الحاوي بذلك  
 غلط منهم لأن أصل التصور بما إذا صلت الفرائض أول الوقت فلا يتأخر وجوب الصلاة التي طرأ الحيض  
 في أثناءها أول الوقت لأن شرط وجوبها على من طهر تهطيرة ضرورة أن يمضي من أول الوقت ما يسعها  
 مع الطهارة كما ينبغي عليه إيجاب العشر إذا صلت متى اتفق كالأحنفي على التامثل (فإن) لم تؤد الفرائض  
 أوائل أو أواخرها (صلت متى اتفق) من الوقت (فالعشر) أي فتقضى العشر لكل ستة عشر يوما الخمس مرتين  
 لأنه يحتمل أن يطرأ الحيض في أثناء صلاة قبطل وقد مضى من الوقت ما يمكن أدائها فيه فتزورها وينقطع

في أخرى كذلك ففتح أيضا ويجوز أن تكونا متفتحتين كظهرين أو عصرين ومن نسي صلاتين متفتحتين  
لزمه أن يصل الحس مرتين وهما من أسرار الأول أنه وقع في الزبرو الروضة أناطة قضاء الخمس والعشر  
بكل خمسة عشر يوما وفي الكتاب كاصله من الأناطة بكل ستة عشر هو ما صرح به في المهمات وتعليقه السابق  
المأخوذ من التعليقة ظاهر الثاني أن ما مشي عليه الكتاب ربما كاصله من وجوب قضاء الصلوات على المحيرة  
هو ما رجحه الشيخان ونقل في المجموع ترجيحه عن الإمام ومجهور الخراسانيين لكن في المهمات أن عدم  
وجوب القضاء هو المتي به لأن الشيخين استقدا في ترجيح الوجوب أنه لا نص للشافعي يدينه وقد نقل  
الرويان نصه على عدم الوجوب وقال في المجموع أنه ظاهر النص لأن الشافعي نص على وجوب قضاء  
الصوم ولم يذكر قضاء الصلاة ونقل فيه عدم الوجوب عن مجهور العراقيين ثم قال ونقله الدارمي  
والمأوردي والشيخ نصروا آخرون عن مجهور أصحابنا انتهت بالحرف (قوله وطواف) ومثله الاعتكاف  
وعمل دخول المسجد إذا امتنت تلويح المسجد وإتمامه من الدخول لما مع أمن التلويح لعدم محتمها  
خارجة بخلاف تحية المسجد فلا يجوز لها الدخول لفعلها إلا إذا دخلت لفرض غيرها كالاعتكاف وبنى  
أن مثل ذلك لما لو ارادت فعل الجمعة وتعدر عليها الاقتداء خارج المسجد فيجوز لها دخوله لفعلها ولا يرد  
على ذلك أن الجمعة ليست فرضا عليها لأن دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعلها فرضا  
بديل دخولها للطواف والاعتكاف المندرجين اهـ عـش على هر وقال الزايدى والمعتدنان على جواز  
التيث إذا توقفت صحة تلك العبادة على المسجد كطواف واعتكاف وإلا فلا اهـ وعبارة تشرح هر وما  
أفهمه كلامه من جواز دخولها للصلاة فرضا ونفلا رده الوالد رحمه الله تعالى بمفهوم كلام الروضة  
من أنه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرورته  
انتهت (قوله فرضا ونفلا) راجع للثلاثة اهـ وماوى (قوله لكل فرض) ولو ننرا ولو كفايه دون  
النفل وإذا اعتكفت فان كان بانفس فواضح والواجب عليها أن ترتب بين أعضاء الوضوء لاحتيا  
لأن الوضوء واجبا ولا يزمها أن تتوى الوضوء لأن جعلها بالحال يصيرها كالفاط وهو بمنزلة الوضوء  
بينة نحو الحيض ذكره شيخنا وعمومه يشمل ما لو كان الفاط رجلا وهو قياس ما تقدم عن والده  
في باب النفل من أن الرجل إذا نوى غاطلا الحيض وقد أجنب أجزاءه اهـ حل ومثله شرح هر (فرع)  
لو كان عليها حدث أصغر فهل يندرج في هذا النفل أم لا نظرا للاحتياط في التعليقة على الحاوى  
عدم الاندراج وفيه نظر اهـ سم وفي قول على الحل ما نصه (هـ تنبيه) هـ اكتفاء بالنفل صريح  
في اندراج وضرتها فيه وهو كذلك لأنه إذا كان غسلها بعد الانقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعا  
والأفهم وضوءه بصورة النفل قول بعضهم بعدم اندراج في غسلها لأنه للاحتياط غير مستقيم ويرده  
أيضا قولهم أنها لو نوت فيه الأكبر كغاما لأن جعل حدثها جعلها كالقائمة (هـ فرع) هـ قال الشيخ  
الطبراني لو لم تحدث بين النساء لم يجب عليها الوضوء وفيه نظر لأن إرادة غير حدثها الدائم لا تستقيم  
وحيث وجب النفل بحدثها الدائم مع احتمال كونه ليس حيضا قالوا أن يجب الوضوء لتعق كونه  
خارجا ولو غير حيض وإنما اغتر وجوده في المعتاد للضرورة وحيث يعال بالنسبة للنفل قالوا أن  
يظن بالنسبة للوضوء اهـ (قوله أيضا لكل فرض) خرج بالمرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال له  
كما اقتضاء ظاهر كلام الأكثرين وجزم به في الكفاية وصرح به ابن القري في شرح ارشاده وهو  
المعتد اهـ شرح هر وقوله فلا يجب عليها الاغتسال له أى ويكتفيا له الوضوء وظاهره وأن فسله  
استقلال كالأضحية وقضية شرح البجة أن على الاكتفاء بالوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء  
تقدم على الفرض أو تأخر أمال فضل استقلاله سواء كان في وقت فرض أم لا فلا بدله من النفل  
وعبارته قال في المجموع قال الفاضل كل موضع فاعلمها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل  
موضع قلنا عليها النفل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالنفل أي بنا قال وفيه نظر ويحتمل أن تسبيح النفل

وطواف وصوم فرضا  
نفلا احتياطا لاحتيا  
الطهروذ كحكم الطلاق  
من زيادق (ونفسل  
لكل فرض)

في وقته لا احتمال الانقطاع  
حيث يقيد زده بقولي (ان)  
جهلت وقت انقطاع الدم  
فان علمته كعدت الغروب  
لم يلزمها الفصل في كل يوم  
ولية الا عند الغروب  
وتصل به المغرب وتتوضا  
لباقى القرائن لاحتمال  
الانقطاع عند الغروب  
دون ما عداه نقله في المجموع  
عن الصحاح واذا اغتسلت  
لا يلزمها المبادرة للصلاة  
لكن لو اخرت لزمها الوضوء  
حيث يلزم المستحاضة  
المؤخرة ومعلوم انه لا غسل  
على ذات التقطع في التمام  
اذا اغتسلت فيه (وتصوم  
رمضان) لاحتمال ان تكون  
طاهرا جيمه (ثم شهرا  
كاملا) بان تاتي بعد رمضان  
تماما ونافعا بثلاثين متوالية  
فقولي كاملا اولي من قوله  
كاملين (فيقي) عليها  
(يومان) يقيد زده بقولي  
(ان لم تمتد الانقطاع ليلا)  
بان اعتاده تمام او شككت  
لاحتمال ان تعجزاكثر  
الحيض ويطرأ الدم في يوم  
وينقطع في آخر فيفسد  
سنة عشر يوما من كل من  
الشهرين بخلاف ما اذا  
اعتادت الانقطاع ليلا  
فانه لا يبقى عليها شيئا واذا  
بقي عليها يومان (تصوم  
لها من ثمانية عشر) يوما

بعد الفرض وأقول وقوله أيضا اه عش عليه (قوله فوقه) فيه بحث لأن الفصل لاحتمال الانقطاع  
واحد له تأتمن في كل من فاقه بالذيل الوقت اه سم وبجواب عنه بان احتمال الانقطاع قائم في كل  
زمن وبفرض وجوده قبل الوقت يحتمل الانقطاع بمده فلم يكف به واما احتمال الانقطاع  
بعد الفصل اذ وقع في الوقت فلا حيلة في دفعه اه عش (قوله فان علمته) اي قبل التحير اه برماوى  
وقوله كعدت الغروب فيه جر عند الكاف وهي لا تجر الا بين وسهل ذلك كونها بمعنى وقت على ان ابن  
عقيل في شرح التسهيل جرحوها بالكاف على لغة اه شيخنا (قوله وتصل بالمغرب) اي ثم ان بادرت  
لفعلها فاذ كان اخرت لا لا مصلحة الصلاة وجب الوضوء اه عش (قوله لاحتمال الانقطاع عند  
الغروب الخ) فيه ان الفرض انها علمت الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال واجب بانه عبر به  
لاحتمال تغير عاداتها لكن كان المناسب التمييز بالظن لا بالاحتمال اه شيخنا (قوله واذا اغتسلت)  
اي المتخيرة مطلقا سواء علمت وقت الانقطاع او لا وقولها لا يلزمها المبادرة بالخ بخلاف المستحاضة  
يلزمها المبادرة له عقب الوضوء لما في المبادرة من تقليل الحدث والفصل انما وجب لاحتمال الانقطاع  
ولا يمكن تكرره بين الفصل والصلاة واما احتمال وقوع الفصل في الحيض والاقطاع بمده فلا  
حيلة في دفعه بادرت ام لا اه شرح البهجة (قوله حيث يلزم المستحاضة المؤخرة) اي التي اخرت للمصلحة  
الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين والمراد المستحاضة غير المتخيرة ليصح قياس هذه عليها والا  
فهى قسم من مطلق المستحاضة فيلزم قياس الشيء على نفسه اه عش على مر (قوله ومعلوم الخ) غرضه  
بهذا تنقيده اخر لقول المتن لكل فرض بعد ان يقيد بموقعه بقوله ان جهلت وقت انقطاع اي فاذا كانت  
ذات تقطع لا يلزمها الفصل لكل فرض واما يلزمها في اوقات النزول فاذا كان التمام يسع صلاتين مثلا  
واغتسلت للاولى لا يجب عليها ان تغتسل ثانيا للصلاة الثانية مثلا اه حل وقوله انه لا غسل  
على ذات التقطع اي لا واجب ولا مندوب بل وقيل بحرمة لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة اه  
عش على مر (قوله وتصوم رمضان الخ) اي وجوبه وكذا كل صوم فرض ولو نذر امسوا وعلما صوم  
الذيل بالاولى من صلاتها لا يلزمها الفداء ان افطرت لرضاع لاحتمال كونها حائضا اه برماوى (قائدة)  
يقر رمضان في المتن يمنع الصرف كما هو المحفوظ فيه انه لا يمنع من الصرف إلا اذا اريد به رمضان  
سنة بيمينها وهنالم برده بذلك بل المراد به رمضان من اى سنة كانت الا ان يقال المانع لرمضان من الصرف  
العليق والى اذ قاله الدالية باقية وان اريد من اى سنة فهو معرفة قد اتمال ان المراد منه ما بين شعبان وشوال من  
جميع السنين اه عش على مر (قوله اولي من قوله كاملين) فيه ان الاصل انما قيد بكاملها لاجل  
قوله يحصل لها من كل اربعة عشر يوما لان النقص يحصل لهما ثلثة عشر فقط اه شوري وعبرة  
شرح مر فالكمال في رمضان قيد لفرض حصول الاربعة عشر لبقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض  
على المصنف كما لا يدعش عليه بانه لا يبقى عليها شيئا واذا علمت ان الانقطاع كان ليلا وضوحه ايضا فان  
كان رمضان ناقصا حصل لهما ثلثة عشر والمقصود منه بكل حال ستة عشر يوما انتنت (قوله فيقي  
عليها يومان) اي وان كان رمضان ناقصا اه شيخنا (قوله وان لم تمتد الانقطاع ليلا) اي قبل التحير اه  
برماوى (قوله من ثمانية عشر) هي تكسب بالاسم ان كان فيها ثمانية عشر يوما فان لم تكن فيها  
بان كان المعدود مؤثما فانظر ان اتيه بالياء فقلت ثني عشرة فيغير الياء والافلا فيثبوت ثمان  
عشرة قاله ابن قتيبة في ادايب الكاتب اه سم على المنهج ويناقضه قول المصباح اذا اضيفت  
الثمانية الى مؤنث ثبت الياء بثبوتها في الغاضي واعرب اعراب المتقوس تقول جاء ثمانى نسوة  
وثمان مائة ورايت ثمان نسوة تظهر الفتحة على الياء واذا لم تخف فلت عندى من النساء ثمان وممرت  
منهن ثمان ورايت ثمانى واذا وقعت في المركبة تحيرت بين سكن الياء وفتحها والفتح اوضح قال  
عندى من النساء ثمانى عشرة امرأة وتحذف الياء في لغة بشرط فتح التون فان كان المعدود مذكرا قلت



عندى ثمانية عشر باثبات الماء اه فم يفرق في ثبوت الالف بين ثبوت اليا وحذفها وقد يقال انما فاة  
 لان كلام ابن تقيية في حذف الالف خطأ ولا يلزم منه حذفها من اللفظ وكلام المصاحح انما هو فيما ينطق به  
 فيها من الحروف اه عش على مر (قوله صم الثاني والثالث) أى لانا إذا فرختنا ان السادس عشر  
 الذى طرأ فيه الحيف في شهر ربيع الاول يلزم ان يكون الحيف الذى قبله طرأ فى سادسه عشر صفر وحيث  
 يستمر الى السادس عشر وهو اليوم الاول من ربيع الاول فيفسد الاول من وقوله صم السادس عشر  
 والثالث اى وفسد الاول من الثانية عشر والاخير ان منها لان الاولين واقفان في حيف الشهر السابق  
 والاخيرين واقفان في حيف الشهر اللاحق اه عزى (قوله يحصل اليومان ايضا الخ) ولا يتعين  
 هذا المذكور في تحصيل ذلك كاه مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات  
 تبلغ ألف صورة وواحدة قوله في جميع مسائر الصوم بأنواعه لافى هذه الصورة منحوصها لظهور  
 فساد اه شرح مر وحاصل ما ذكره الشارح في كيفية قضاء اليومين ست كفيات خمسة فيما إذا  
 قضت اليومين معا وواحدة فيما إذا قضت كل واحد منهما على حدة والخمسة الاولى قسبان قسم  
 تصوم فيه خمسة أيام وليس فيه الاصور قسم قسم فيه ست وفيه أربع صور (قوله واثنين وسطها)  
 اى ليستصليان باليومين الاولين ولا باليومين الاخيرين سواء والت بينهما في انفسهما أو فرقت  
 بينهما اه عش على مر (قوله ويمكن قضاء يوم بصوم يوم الخ) (فيه) سكت المصنف عن  
 قضاء الصلاة فيه اشعار بعدم وجوبه ومشى على ذلك العلامة الخطيب ووجه بانها ان كانت  
 في طهر فلا قضاء او في حيف فكذلك اعتمدته العلامة الزياى كالعلامة الرمل وولده وذكر  
 الشيخان ان المرأة اذا كانت في طهر امتنع اقتضاها بالمتحيرة لانه يلزمها الاعادة فلم يلزمها  
 القضاء واعتمدته العلامة الشيبى وفي كيفية القضاء طرق طلب من المطولات اه برامى وقد  
 تقدم بسطه في عبارة الاسعاد (قوله وساج عشره) يجوز في مثل هذا التركيب اعتباران الاول  
 أن يقصد أنه مختصر من تركيب مشتمل على أربع كلمات والاصل سابع عشر سبعة عشر وكيفية  
 الاختصار أن يحذف العقدم الاول والثيف من الثاني فتبقى صورة التركيب الاول لانفسه وفيه  
 حيث تلت ثلاثة اوجه بناء الجزأين واعرابهما واعراب الاول وبناء الثاني أن يقصد انه تركيب مستقل  
 بان يستعمل السابع مثلا مع العشرة ليعيد الانصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرة وحيث يتعين  
 بناء الجزأين وهذا كله مأخوذ من الاشوق صريحا اه (قوله وان كان آخر الحيف الاول آخر اسم  
 كان الاول خبرها وقوله أو التلك معطوف على الاول والمعنى وان كان آخر الحيف اليوم الاول  
 وهذا الاحتمال صورته ان يطرأ الحيف في اليوم السادس عشر فيقطع في أول يوم من الشهر  
 القابل وقوله أو الثالث اى او كان آخر الحيف اليوم الثالث بان طرأ في الثامن عشر فيقطع في  
 اليوم الثالث من الشهر القابل وقوله سلم الاخير وهو السابع عشر وفي كلام الشارح مسأعة  
 من وحين الاول انه كان ينبغي ان يقول بان طرأ في السادس عشر سلم الاول وان طرأ في الثامن  
 عشر سلم الاخير لان هذا هو المناسب لقوله لان الحيف ان طرأ الخ لان كلامه في الطرور الوجه  
 الثاني انه ترك احتمالا وكان ينبغي ذكره على قياس ما قدمه وهو طروره في السابع عشر الذى هو  
 احداً يام الصوم وعليه فيسلم لما الثالث واما الاحتمالان اللذان ذكرهما قبله وإن كان آخر الحيف  
 الخ فزائدان على سياق المقام لان الحيف لم يطرأ فيها في يوم من ايام الصيام مع ان جميع  
 الاحتمالات التى ذكرها في هذا المقام كان الطرور فيها في ايام الصيام والاعرفى ذلك سهل تأمل  
 (قوله ولا يتعين الثالث والسابع عشر الخ) عبارة شرح مر ولا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني ولا  
 السابع عشر للصوم الثالث بل لما ان تصوم بدل الثالث يوما بعده آخر الخامس عشر وبدل  
 السابع عشر يوما بعده إلى آخر تسعة وعشرين بشرط ان يكون الخلف أى المتروك صومه  
 من اول السادس عشر مثل ما بين صومها الاول والثاني أو اقل منه فلو صامت الاول والثالث والتامن

(ثلاثة وهاو ثلاثة آخرها)  
 فيحصل ان الحيف ان  
 طرأ في الاول منها فتبايته  
 ان ينقطع في السادس عشر  
 فيصم لها اليومان الاخيران  
 وان طرأ في الثاني صم  
 الطرطان أو في الثالث صم  
 الاول لان أو في السادس  
 عشر صم الثاني والثالث  
 أو في السابع عشر صم  
 السادس عشر والثالث أو  
 في الثامن عشر صم اللذان  
 قبله ويحصل اليومان ايضا  
 بان تصوم لها اربعة ايام  
 من اول الثانية عشر واثنتين  
 آخرها أو بالعكس أو  
 اثنتين وهاو اثنتين آخرها  
 واثنتين وسطها وان تصوم  
 لها خمسة الاول والثالث  
 والخامس والسابع عشر  
 والتاسع عشر (ويمكن  
 قضاء يوم بصوم يوم  
 وثالث وسابع عشر) لان  
 الحيف ان طرأ في الاول  
 سلم الاخير أو في الثالث  
 سلم الاول وان كان آخر  
 الحيف الاول سلم الثالث  
 أو الثالث سلم الاخير  
 ولا يتعين الثالث والسابع  
 عشر بل الشرطان ان ترك

عشر لم يجز لأن الخلف من أول السادس عشر يوما وليس بين الصومين الأولين إلا يوم واحد وإنما تمتع ذلك لجواز أن ينقطع الحيض في أثناء الثالث ويعود في أثناء الثامن عشر ولو صامت الأول والخامس والثامن عشر جاز لأن الخلف أقل مما بين الصومين الأولين ولو صامت الأول والخامس عشر فقد تحلل بين الصومين ثلاثة عشر فلها أن تصوم التاسع والعشرين لأن الخلف مماثل وإن تصوم قبله لأنه أقل نعم لا يكتفي أن تصوم السادس عشر لأنها لم تخلف شيئا وإنما ذكر المصنف غيره ذلك لبيان أن السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد وضابط الطريقة الأولى وهي قوله فتصوم لها من ثمانية عشر إلخ أن تصوم قدر ما عليها متو الباقى خمسة عشر يوما ثم تصوم قدره متواليات من سابع عشر صومها الأول ثم تصوم يومين بين الصومين سواء اتصالا بالصوم الأول أو لا وسواء وقعا مجتمعين أم متفرقين وضابط الطريقة الثانية وهي قوله ويمكن قضاء يوم إلخ أن تصوم قدر ما عليها مفرقا في خمسة عشر يوما مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر صومها الأول من غير زيادة فتصوم يوما وثلاثة وسابع عشر والطريقة الأولى أن تأتي في أربعة عشر يوما فادونها والثانية أن تأتي في سبعة أيام فادونها هذا كله في غير المتابع أما هو بنذر أو غيره فإن كان سبعا فادونها صامته ولاء ثلاث مرات المرة الثالثة منها من سابع عشر شرعها في الصوم بشرط أن تفرق بين كل مرتين من الثلاث يوم فأكثر حيث يتأتى الأكثر فإن كان أربعة عشر يوما فما دونها صامت لسته عشر ولاء ثم تصوم قدر المتابع أيضا ولا مان كان ما عليها شهرين صامت مائة وأربعين يوما ولاء أنته وقوله صامت مائة وأربعين إلخ فيحصل لها من المائة والعشرين سنة وخمسون يوما لحصول أربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية أربعة لأن غاية ما يقصد منها ستة عشر أدهش عليه (قوله) وإن ذكرت أحدهما فليقين حكمه ولو قالت كنت اخطئ شهرا بشهر حصيا أي كنت آخر كل شهر وأول ما بعده حائضا فلاحظ من أول كل شهر ولحظة من آخره حيض يقين ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من أول ليلة السادس عشر طهر يقين وما بين اللحظة من أول الشهر والاحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر والاحظة من آخر الشهر يحتملها دون الانقطاع ولو قالت كنت اخطئ شهرا بشهر طهر أقبلس لها. حيض يقين ولها لحظتان طهر يقين في أول شهر و آخره ثم قدر أقل الحيض بعد اللحظتين لا يمكن في الانقطاع وبعده عتمل والحافطة لقدرا إنما تخرج عن التحريم المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقد الحاض فإذا قالت دوري ثلاثون ولها كذا وحيض عشرة فدرسة في أولها لا تحتمل الانقطاع والباقي يحتمله الجميع يحتمل الحيض والطهر ولو قالت حيض عشرة من العشرات المشتغل عليها الشهر فلهذا كالأولى إلا أن احتمال الانقطاع هنا لا يكون إلا في آخر كل عشرة ولو قالت حيض عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشرة الأخيرة طهر يقين والعشرون تحتمل الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تحتمل الانقطاع أيضا ولو قالت كان حيض خمسة عشر من العشرين الأولى فالعشرة الأخيرة طهر يقين والخمسة الثانية والثالثة حيض يقين والأولى تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتمل الجميع ولو قالت حيض خمسة عشر في اليوم الثالث عشر طهر الخمسة من أول الدور تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعدها يحتمل الجميع إلى آخر الثاني عشر ثم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر يقين ومن أول السادس عشر إلى آخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه إلى آخر الشهر يحتمل الجميع ومتى كان القدر الذي أضلته زائدا على نصف المضل فيه حصل حيض يقين من وسطه وهو الزائد على النصف مع مثله أخرج حم (قوله) أو بالعكس وهو القدر دون الوقت بشرط أن تكون ذاكرة لقدر الدور وابتدائه ولا فتحة مطلقة تقدم حكمها وإنما أخرج هذا القسمين عن حكم الصوم في القسم السابق لخالفتهما له من حيث أن فهما حيضا عققا وطهر كذلك أم برماوى (قوله) كناسية لها فيما

أي ما بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث بقدر الأيام التي بين الصوم الأول والثاني أو أقل منها (وان ذكرت أحدهما) بأن ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فليقين) من حيض وطهر (حكمه) أي المتحيرة الذاكرة لأحدهما (في) الزمن (المحتمل) الحيض والطهر (كناسية لها) فيما

(مر) أي من حرمة التمتع والقراءة في غير الصلاة ومن المصحف وحله وعبور المسجد والمكث فيه ومن حل الطلاق وفعل العبادة المفترضة أم حل (قوله) ومنه غسل الكل فرض) غرضه هذا التوطئة لقوله ومعلوم الخ والاعتذار عن عدم ذكر المتن هنا مع كون الأصل ذكره هنا وغسل الاعتذار أنه اكتفى بذكره فيما سبق عن ذكره هنا هو شوري بإيضاح (قوله) أولى من قوله كعائض في الوطء وظاهر في العبادة (أي) لأن قوله في الوطء هو من المباشرة فيما بين السرة والركبة لا يحرم وكذلك يوم جوم أو زدخوها المسجد لأن قوله وظاهر في العبادة لا يشمل الطلاق مع أنها فيه كالطاهر وأيضاً لا يتوهم أنه يجوز لها أن تقر القرآن في غير الصلاة لأنه عبادة مع أنه ليس كذلك أم شيخنا ح (قوله) ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل الخ) مراده هذا تخصيص المتن لأن ظاهره أنها تقتل لكل فرض دائماً المحتمل أم شيخنا (قوله) طهر أمشكوكا فيه (أي) حياً أمشكوكا فيه وقوله وما لا يحتله حياً أمشكوكا فيه أي وطهر أمشكوكا فيه فيه الحذف من الأول دلالة الثاني وبالعكس المسمى عندهم بالاحتباك أم شيخنا (فرع) الظاهر أنها لا تفعل طواف الاضحية في هذه الحالة لأن الحيز المشكوك فيه ولا فياً لو نسبت انتظام عاداتها فردت لأقل التوب واحتاطت في الزائد وذلك لأن الطواف لا آخر لوقته وهي في زمن الشك يحتمل فساد طوافها فيجب تأخيرها إلى طهرها المحقق بخلاف الثانية لبعادها قدر أو قناتها مضطرة إلى فعله إذ لا زمن لها ترجو فيه الانقطاع حتى تمر بالتأخير إليه هذا ولم يتعرضوا لوطاف الاضحية زمن التحير هل يجب أعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كافي قضاء الصلوات أو لا قياس ما في الصلاة وجوب ذلك لأنها ناطقة زمن التحير احتمال وقوع الطواف في زمن الحيض أم ع (قوله) فيوم وليلة منه حيض يمين (أي) في الظاهر وكذا نقول فيما بعده لأنه يجوز أن الله تعالى يغير عاداتها أم شوري (قوله) وما بين ذلك يحتمل الحيض الخ) الظاهر أنه ليس مراده باحتمال الطهر هنا طهر أصلي لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع عليه وجعل كل منهما أحد المحتملات فإنه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يميناً بل مراده الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو معه الانقطاع والحاصل أنه ليس المراد أن كلا منهما يحتمل حصوله على الأفراد فإنه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر مع انقطاع فليتأمل وبعبارة أخرى قال رحمه الله انظر ما المراد بالطهر بدون الانقطاع مع تقدم الحيض يميناً المثال وكأن المراد بالطهر والانقطاع الطهر بعد الانقطاع فالطهر قد بان طهر أصلي بان لا يتقدمه انقطاع حيض كما بين الأول والسادس في مثال ذاك القدر الآتي وطهر بعد الانقطاع كما هنا ويجوز أن يراد هنا باحتمال الطهر احتمال الطهر أن حصل منها غسل بعد اليوم واليلة أم سم على المنهج أم ع ش على م ر وبعبارة الشوري قوله وما بين ذلك يحتمل الحيض أي يفرض أن حياً الأكثر وقوله والطهر أي يجمعه من غير احتمال انقطاع فيه لأن الفرض أن الانقطاع بعد اليوم الأول وقوله والانقطاع أي على احتمال مجاوزته للاول فكل زمن يحتمل امتداد الحيض إليه والانقطاع فيه ويحتمل فلا يستثنى هذا عما قبله خلافاً لما توهمه بعضهم انتهت (قوله في العشر الأول) يضم المعززة وقس الواو وفتح المعززة وتشديد الواو كما يفيد قول المصباح وسيأتي لنا في الاعتكاف زيادة إيضاح أم ع ش على م ر وفي قول على المحل قوله في العشر الأول قد لا بد منه فإن قالت خمسة ولا أعلم ابتداء ما هي من القسم الأول (قوله) والاول طهر يمين (أي) فتوضاً فيه لكل فرض مع الخوض والمصعب كما تقدم في المستحاضة وكذلك تفعل في العشرين والاخيرين وقوله والثاني إلى آخر الحامس الخ أي فتوضاً لكل فرض أيضاً ولا تفعل ولا يقال يجب عليها الغسل لكل فرض فإن هذا الزمن داخل تحت قول المصنف وهي في المحتمل كناسية لها ومن المعلوم أن الثانية لها يجب عليها الغسل لكل فرض لا نقول وجوب الغسل لكل فرض خرج بقول الشارح ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل إلا عند احتمال

مر ومنه غسل الكل فرض  
وتعبري بذلك أولى من  
قوله كعائض في الوطء  
وطاهر في العبادة لا لا يخفى  
ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل  
الاعتداح احتمال الانقطاع  
ويسمى ما يحتمل الانقطاع  
طهراً أمشكوكاً فيه وما  
لا يحتمله حياً أمشكوكاً  
فيه والذاكرة الوقت كان  
تقول كان حيضاً يتبدى  
أول الشهر فيوم وليلة منه  
حيض يمين ونه الثاني  
طهر يمين وما بين ذلك  
يحتمل الحيض والطهر  
والانقطاع والذاكرة للقدر  
كان تقول كان حيضاً  
خمساً في العشر الأول من  
الشهر لا أعلم ابتداء ما هي  
أن في اليوم الأول طاهر  
قال السادس حيض يمين  
كالعشرين والاخيرين  
والثاني

الانقطاع فكلما مقيد بالنظر إلى هذه الصورة اهتينا عن ما يرى (قوله) محتمل الحيض والطهر) أى الطهر  
 الاصل الذى ليس ناشئا عن احتمال الانقطاع ووجه عدم احتمال هذه الأيام للانقطاع انه إن كان اول  
 الخمسة التى هي حيض اليوم الثانى أو الثالث أو الرابع أو الخامس أو السادس يكون الانقطاع فى السابع وما  
 بعده إلى آخر العشرة اهـ يرى (قوله) وأقل النفاس بمجة ذهب المزني من أمتنا أن أقله أربعة أيام  
 لأن أكثره قدر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك اهـ وما يرى (قوله) أى دفعة) بضم الدال إن أراد  
 المدفوع وبفتحها إن أراد المرة من الدفعات اهـ شيئا لكن المناسب هنا الاول لأن الكلام هنا فى النفاس  
 الذى هو الدم لاخر وجهه وفى الصباح والدفعة بالفتح المرة بالضم إسم لما يدفع مرة يقال دفعت من الماء  
 دفعة بالفتح بمعنى المصدر وجمعها دفعات مثل سجدت وسجدات وفى الأنا مدفعة بالضم أى مقدار ما يدفع  
 والدفعة من الطهر والدم وغيره والجمع دفع ودفعات مثل غرة وغرف وغرف وغرفات وفى جوهها (قوله) وعبر  
 الاصل عن زمانها الخ أى قال مراد من المباشرة واحد قوله هو المناسب بقوله الخ وإنما عدل المصنف  
 عن هذا الأنسب لأن ما ذكره تفسير الحقيقة النفاس التى هي الدم لازمة امحل وبعبارة عرش إنما عدل  
 عن هذا الأنسب لأن ما عبر به أظهر فى إعادة المقصود إذا اللحظة القطعة من الزمان وهي تصدق بالقليل  
 والكثير انتهت (قوله) وأكثره ستون يوما هي الأربعون عسوبة من الولادة بقوله بذلك إن خرج  
 عقب الولد دم قال لا مر ظاهر وإن لم يخرج عقبه دم وأخر عشر أيام مثلا فهي فى هذه العشرة حكما حكم  
 الطاهر فتزعمها البادية وغير ذلك فالستون من الولادة عدد الاحكام إذا الحكم إنما هو من رؤية الدم هذا  
 هو المعتمد اهـ شيئا وبعبارة شرح رم واول وقت بعد خروج الولد قبل اقل الطهر وإن كان علقه او مضغة  
 قال القوا بل انه مبدأ خلق آدمى فان تأخر خروجه عن الولادة فوله من خروجه لا منها كما هو فى التحقيق  
 وموضع من المجموع وهو المعتمد وإن صح فى الروضة وموضع اخر من المجموع عكس ذلك إذ يلزم عليه  
 جعل التفاء الذى لم يسبقه دم نفاسا فتجب عليها الصلاة فى التفاء المذكور وقد صح فى المجموع أنه يصح غسلها  
 عقب ولادتها ولا يشكل على ما رجحناه قول المصنف بطلان صلاة من ولدت ولدا جافا لأنه لما كانت  
 الولادة مظنة خروج الدم انبط البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كاجل التورم ناقضا وإن تحقق عدم  
 خروج شيء منه وكلام ابن المقرئ فى روضة محتمل لكل منها لكنه إلى الثانى اقرب وقضية الاخذ بالاول  
 ان زمن التفاء لا يحسب من الستين لكن صرح البلقيني بخلافه فقال ابتداء الستين من الولادة وزمن  
 التفاء لا نفاس فيكون كان محسوبا من الستين ولم يرد من حق هذا هو لولم تر نفاسا أصلا فهل يباح وطؤها  
 قبل الفسل والتيمم بشرطه ولا أتى إلى الدرر حقه تعالى بجوازه كالأول كان عليها جناية بل علل الإيجاب  
 خروج الولد الخالف الفسل بأنه معنى متعقد ولولم ترد الماء لا بعد معنى خمسة عشر يوما فافا أكثر فلتفاس لها  
 أصلا على الأصح انتهت وقوله قال القوا بل انه مبدأ خلق آدمى ظاهر انه لا بد من أربع منهن وبلى  
 الاكتفاء بواحدة لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصل عبارة حج علقه او مضغة فيها صورة  
 خفية اخذنا من فى الفسل إذ لا تسمى ولادة إلا حينئذ كما هو جوابه فلتختلف بين ما ذكره وهنا وفى  
 المدخل خلافاً لأن غلظته انتهت ام عرش عليه (قوله) وجوهه ستين) قال الراغب اصل المعبر تجاوز من حال  
 إلى حال فالما بالمرور فيخص بتجاوز الماء إما بسباحة او فى سفينة او على بعير او قطرة ماء وعلى هذا فكان  
 الصواب التيمم بالمرور لا بالمرور قال الجلال السيوطي على الاصل لكن فى الصحاح عبرت النهر وغيره  
 اعبره عبرا وعبروا وهو يدل على عدم الاختصاص فليحرم اهـ يرى (قوله) فينظر أمتدأ الخ) افاد  
 هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز للستين بأنه حيض بل ينظر فيه الاحوال المستحاضة المتقدمة اهـ  
 عرش (قوله) ولا يأتى مناقبة الشروط) أى هو عدم نقصان القوى عن الأقل والضعيف عن خمسة عشر  
 وذلك لأنه لا لاق هنا يشترط عدم نقصان عنه ولأن الطهرين أكثر النفاس والحيض لا يشترط

إلى آخر الخامس محتمل  
 الحيض والطهر السابع  
 إلى آخر العاشر محتمل لها  
 وللانقطاع (وأقل النفاس  
 بمجة) كما عبر بها فى التنبيه  
 والتحقيق وهي المراد بتعبير  
 الروضة كاصلها بأنه لا أحد  
 لأقله أى لا يقتدر بل  
 ما وجد منه وإن قل يكون  
 نفاسا ولا يوجد أقل من  
 مجة أى دفعة وعبر الاصل  
 عن زمانها بلحظة وهو  
 الأنسب بقوله (وأكثره  
 ستون يوما) غالبه أربعون  
 يوما وذلك باستقراء الامام  
 الشافعى رضى الله عنه  
 (وعبر ستين كعبور  
 الحيض أكثره) فينظر  
 أمتدأ أقل النفاس أم متدأ  
 مبرة أم غير مبرة ذكره أم  
 ناسبة فترد المبدأة المعينة  
 إلى التيمم إن لم يرد القوى  
 على ستين ولا يأتى هنا  
 بقية الشروط

كونه خمسة عشر فلا يتأق اشترط عدم نقصان الضعيف عنها وفيه نظر لأن القوى قد يكون دون الستين كمشرة سواد ثم عشرة حرمة ثم عاد السواد في الستين فلا يكون الطهر بين كل النفاس والحيض حتى يقال يجوز أن يكون دون خمسة عشر وقد تقرر أنه إذا انقطع في الستين وعاد بعد خمسة عشر منها كان الثاني حيضا فالطهر بين النفاس والحيض لا يكون أقل من خمسة عشر فليحرم أه سم (قوله وغير الميزة إلى جملة الخ) وهي بعد الجملة أو القيز إن ردت البها طهر فيأتي في حيضها ما تقدم من كونها مبتدأة أو معتادة أو غير ذلك من التفصيل الذي يمكن أن يأتي هنا فتحصن على التفصيل المتقدم فتنبه لذلك أه شوي (قوله والمتحيرة تحنط) أي فإذا نسيت عادتها قدرا ووقفا فجة نفاس يقين وبمدها تغسل لكل فرض حتى يتم الستين ثم تنوضا لكل فرض أه عز ي وهذا ظاهر في المتحيرة المطلقة وأما المتحيرة النسبية وهي إذا كره لاحدهما فالظاهر أنها لا تأتي هنا أه شيخنا

### (كتاب الصلاة)

أي ما يتعلق بها من بيان حقيقتها وأحكامها أه عش على مر والمراد الصلاة بالمعنى الشامل للفرض والنفل والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الإسلام لأنها تلو الأيمان الذي هو أفضل القرب وأشبه به لا شتا لها على لفظي باللسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجنان ولا تاجتمع من القرب ما تفرق في غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله والقرامة والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسترة وترك الأكل والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرها وقيل الصوم لخبر الصحيحين قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه وأنا أجزى به لا علم يقرب إلى أحد بالجوع والعطش إلا الله تعالى لحسن هذه الإضافة للاختصاص ولأن غلو الجوف من الطعام والشراب يرجع إلى الصدبة لأن الصمد هو الذي لا جوف له على أحد الثابتات والصدبة صفة تعالى فحسنت الإضافة لاختصاص الصوم بصفة الله تعالى ولأنه مظنة الإخلاص لحفاته دون سائر العبادات فإنها أعمال ظاهرة بطلع عليها فيكون الربا فيها أغلب فحسنت الإضافة للعرف الذي حصل للصوم وقال الماوردي أفضلها الطواف ورجعه الشيخ عز الدين وقال القاضي الحج أفضل وقال ابن أبي عصرون المجهاد أفضل وقال في الأحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وقا عليها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية بعضها على بعض كالأصح إطلاق القول بأن الخير أفضل من الماء فإن ذلك مخصوص بالجامع والماء أفضل العطشان فإن اجتماعا نظر للأغلب فتصدق النفي الشديد بالخل بدرم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوة من الأكل والشرب أفضل من غيره وجزم بعضهم بأنه يلبى الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة بعدهما والخلاف كأي المجموع في الأكثر من أحدهما مع الاختصار على الآكد من الآخر والإفصوم يوم أفضل من ركعتين بلا شك وخرج عبادات البدن عبادات القلب فإنها أفضل من الصلاة كالأيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ومحبة رسوله والتوبة والطهر من الرذائل بأن يبعد عنها وأفضلها الأيمان ولا يكون إلا واجبا قد يكون تطوعا بالتجديد وإذا كانت الصلاة أفضل العبادات كما قرر فضرها أفضل الفروض وتطوعا أفضل التطوع ولا يراد طلب العلم وحفظ القرآن لأنهما من فروض الكفایات أه شرح من أب صلاة النفل وعبارة البر ما وى أفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصرها ثم صبحها ثم صبح غيرهما ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرهما ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب وسيت الصلاة الشرعية صلاة لا شتا لها على الدعاء إطلاقا لا اسم الجزء على اسم الكل وهي مشتقة من الصلوات وما عر قان في خاسرق المصل بنحنيان عند انحنائه في ركوعه ويجزده و برفعان عند ارتقاؤه وقيل من صليت العود بالشديد على النار إذا قرئته لا نطقه ولينه الصلاة تقوم

وغير الميزة إلى جمعة  
والمائدة الميزة إلى  
التي لا العادة وغير الميزة  
الحافظة إلى العادة وتثبت  
إن لم تختلف بمرقو لا فيه  
التفصيل السابق في الحيض  
والمتحيرة تحنط

### (كتاب الصلاة)

للطاعة وتلين قلبه ومن ثم ورد من ثم صلاة عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كاملة ولا يضركون لام  
 الصلاة أو أوهذا يأتى لانهم يأخذون الواوى من الباطى وبالعكس نحو البيع ماخوذ من الباع والعيد ماخوذ  
 من العيد والصدق ماخوذ من الصدق بفتح الصاد المهملة انتهت وقوله من ثم أى من كونها تقوم اليد  
 للطاعة وتلين قلبه وقوله من لم تنك صلاة أى من لم تكن صلاته سبباً لانتهائه وأرئى نداعه عن الفحشاء **(قوله)**  
 ما سار أول الكتاب أى من انهم ان الله رحمة الخ وقال النووى انه معنى شرعى فهو ما اتفق فيه الشرع والملة  
 اه برماوى واطلا فها على الدعاء لنوى فقط وعلى الاصول والافعال شرعى فقط اه فى المصباح الصلاة  
 قيل اصلها فى الملة الدعاء لقوله تعالى وصل عليهم اودع لهم وقوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى اى دعاء  
 ثم سمى بها هذه الهيئة المشهورة لاشتغالها على الدعاء وهل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية فى  
 هذه الافعال مجاز الغوايا فى الدعاء لان النقل فى اللغات كالنسخ فى الاحكام او يقال استعمال اللفظ فى المنقول  
 اليه مجاز ارجح وفى المنقول عنه حقيقة مرجوحة وفيه خلاف بين اهل الاصول وقيل الصلاة فى الملة  
 مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة البركة ومنه اللهم صل على آل ابنى اوفى اى بارك عليهم وارحمهم  
 وعلى هذا فلا يكون قوله يصلون على النبي مشتركا بين معنيين بل مقول فى معنى واحد وهو التعظيم **(قوله)**  
 انوال أى خمسة افعال اى ثمانية والمراد الافعال ولو حكما لتدخل صلاة المريض والمر بوط على خشية  
 قال فى شرح العباب وخرج جميع الافعال سجدة التلاوة والشكر لاشتغالها على فعل واحد وهو السجود وقد  
 يقال بل هى افعال لان الهوى للسجود والرفع منه فعلا ن خارجا عن معنى السجود اه وقد يقال افعال  
 مخصوصة كالركوع والسجود اه شورى وعارة قا، على الجلال ودخل فى التعريف صلاة الجنائزة  
 لان قياماتها افعال وان لم يحث بها من حلف لا يصل نظر العرف وخرج سجدة التلاوة ونحوها لان  
 المراد بالاقوال والافعال الواجبة فقط لان المتدوب ليس من حقيقته بل هو تابع عارض فيها اه **(قوله)**  
 ولا ترد صلاة الاخرس اى خروجا لا اقول فيها اه شيخنا **(قوله)** لان وضع الصلاة ذلك ان اراد  
 بوضه احياتها ومعناها لم يخرج هذا الفردوا اصلها فان اراد بالاصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة  
 وان اراد شيئا اخر فليبين لينظر فيه اه شورى واجيب بان المراد بالوضع هنا الشأن اى لان شأنها ذلك  
 فقديبين الشيء الاخر ووجد صحيحا تأمل اه شيخنا **(قوله)** والمفروضات اى على الاعيان بحسب  
 اصل الشرع اه شيخنا **(قوله)** كل يوم وليلة اى او لا تقدر افيها كايام الدجال فقد ورد ان اولها  
 كدته وثانيها كشمرو ثالثها كجمه وثالبية كايامنا وكليلة طالع الشمس من مغربها فقد ورد انها مكنت  
 قدر ثلاث ليال ويجرى ذلك فيها لو مكنت الشمس عند قوم مدة فاتها تعدد فيها اوقات الصلوات وتصل  
 وكذلك الصور وسائر العبادات الزمانية وغير ذلك كحلول الآجال ونحوها لم يقل عينا لان الكلام فى  
 الصلوات الحسن وقد انعقد الاجماع على انها من فروض الاعيان اه برماوى **(قوله)** (خس) ولا ترد الجمعة  
 لانها خامسة يومها واربعة بعضهم لها مردود بقوله كل يوم مع ان الاخبار بوجوب الحسن وقع قبل فرضها  
 وحين فرضت لم تجتمع مع الظهور وجعلها هذه الامة من خصائصها تعظيها لها وتكثير الاجرام والافتد  
 ورد ان الصبح كانت لادم والظهر لداود والعصر لسلیمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس  
 وقد نظم ذلك بعضهم فقال

هى لفة ما رول الكتاب  
 وشرعا اقوال وافعال  
 مفتحة بالكثير عظمة  
 بالتسليم ولا ترد صلاة  
 الاخرس لان وضع  
 الصلاة ذلك فلا يضركون  
 عروض مانع والمفروضات  
 منها فى كل يوم وليلة خمس

لآدم صبح والعشاء ليونس \* وظهر لداود وعصر لنوحه  
 ومغرب ليعقوب كذا شرح مسند \* لعبد كريم فاشكرن لفضله

وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك ومنه ما قيل ان اول من صلى الصبح ادم لما اطمع الجنة واظلمت عليه الدنيا  
 وجن عليه الليل ولم يكن راي ذلك قبل تخاف غرقا فابدا فاطلع الفجر صلى ركعتين تطوعا ركعة لتجانب طلة  
 الليل وركعة لرجوع ضو النهار فكان ذلك سببا لكون ركعتين وفرضت علينا كذلك واول من صلى الظهر  
 ابراهيم حين نزل الفداء عن ولده وكان ذلك بعد الزوال فصلى اربع ركعات تطوعا الاولى شكر الذهاب

والثانية لنزول القدام عنه والثالثة رضاربه حين نودي أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا والرابعة لصبر ولده على الذبح فكان ذلك سببا لكونها اربع ركعات وفرضت علينا كذلك وأول من صلى العصر يؤنس حين تجاه الله من اربع ظلمات ظلة الزلولة وظلة الليل وظلة الماء وظلة جبل الحوت وكان ذلك وقت العصر فصل اربع ركعات تطوعا فكان ذلك سببا لكونها اربع ركعات وفرضت علينا كذلك وأول من صلى المغرب عيسى حين خطب بقوله أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله وكان ذلك بعد غروب الشمس فصل ثلاث ركعات تطوعا الاولى لثني الالهية عن نفسه والثانية لثنيها عن امه والثالثة لاثبات الالهية شعز وجل فكان ذلك سببا لكونها ثلاث ركعات وفرضت علينا كذلك وأول من صلى العشاء موسى حين خرج من مدين ووصل الى الطريق وكان في غم أخيه وغم عدوه وغم اولاده وكان ذلك وقت العشاء فاجابه الله من ذلك ونودي من شاطئ الوادي صلى اربع ركعات تطوعا فكان ذلك سببا لكونها اربع ركعات وفرضت علينا كذلك وورد في فضلها انه صلى الله عليه وسلم قال لصحابه ارايت لو ان بياض احدكم نهرا يفتل من كل يوم خمس مرات هل يتيق من دره شيء قالوا لا قال فكذلك الصلوات الخمس يحو الله بها الخطايا اه برماوى (قوله كا هو معلوم) أى عليها مشابه للعلم الضرورى فى كونه لا يتوقف على تأمل فلا يردان الضرورى يختص بادراك احدى الجواس وايضا الضرورى لا يحتاج الى اقامة الادلة عليه وقد اقيمت عليها الادلة اه شيخنا ولعل تقدر ذلك كالكون الذى هو معلوم اى كون المفروض نهائى كل يوم ولبه تخسما مشابه لكون الشيء المعلوم من الدين بالضرورة كالزكاة وغيرها ما اذا كانت الكاف تشبيهية ويحتمل ان تكون للتعليل ومما صدرية اى لعل ذلك بالضرورة اه شمس (قوله من الدين) اى من ادلة الدين وقوله ما بياض اى من الادلة لا يتقو وعطف خاص على عام لكانته (قوله واقموا الصلاة) اى حافظوا عليها باداة فروضها وسنها وشروطها مشبخا (قوله فرض الله على امتي) اى وعلى ابيضا قوله حتى جعلها خمسة اى فى حق وحققها مشبخا (قوله ليلة الاسراء) اى ل سبع وعشرين خلت من شهر رجب على المشهور وقيل من ربيع الآخر وقيل من ربيع الاول وقيل كانت فى شوال وقيل فى ذى الحجة وعلى كل قيل كانت ليلة الجمعة وقيل ليلة السبت وقيل ليلة الاثنين وكانت قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة وستة اشهر او خمسة او ثلاثة وقيل قبلها بثلاث سنين وانما يجب صحب تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها وجوبها يتوقف على البيان ولم يبين الا عند الظاهر اه برماوى وقيل قبلها بخمس سنين والحكمة فى وقوع فرض الصلاة ليلة الاسراء انه لما قدس ظاعرا اباوطان حتى غسل من ما زعم بالامان والحكمة من شأن الصلاة ان يتقدمها الطهر ناسب ذلك ان تفرض فى تلك الحالة وليظهر شرفه فى الملا الا على ويصل بمن سلفه من الانبياء والائمة ولا ينجى بهو من ثم كان المصل ينجى بهو وجل وعلا ففتح الباري وفيه اهتداء بجماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان الامرو وقع به من قيام الليل من غير تجديد وذهب الحرفى الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالنداء وقركتين بالعشي وذكر الشافعى عن بعض اهل العلم ان الصلاة كانت مفروضة ثم نسختها مشورى والحرفى نسبة الى حرية علة ينفذها كفى شرح الواهب (قوله تحسن صلاة) فارشيخنا لكن غير هذه لمسلم تعلم كيفية ولا كنهه وكلام الجلال السيوطى ما يرد الى انها كانت على هذه الكيفية الظاهر عشر اطهار والعصر كذلك وهكذا الى ان قال والنسخ لم يقع فى حقه عليه السلام بل لم يزل قائما على كل يوم ليلة على وقت ما كان ليلة الاسراء وحينئذ بقاؤه من خصوصاته عليه السلام وتاريخ بعضهم فى ذلك بانه لم ينتقل عنه عليه السلام انه فعلها كذلك فى يومه لاقى وقت مع توفى الدواعى على الحرص عليه واجيب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ واما قيام الليل فنسخ فى حقنا كذا فى حقه صلى الله عليه وسلم على الراجح اه برماوى (قوله ظم ازل اراجمه) اى باشارة من موسى عليه السلام حين مر عليه وماله عافى من عليه مع انه مر على ابراهيم فلم يسله وحكمة ذلك ان موسى كليم ومن شأن الكليم ان يتكلم ولا انه اختبر قومه بالصلاة

كا هو معلوم من الدين  
بالضرورة وما يأتى  
والاصل فيها قبل الاجماع  
آيات ~~كقوله~~ تعالى  
واقموا الصلاة وأخبر  
كقوله صلى الله عليه وسلم  
فرض الله على امتي ليلة  
الاسراء خمسين صلاة  
فلم أزل أراجمه وأسأله  
التخفيف

التي كانوا يصلونها فجزوا عنها وذلك شفقة منه على امته صلى الله عليه وسلم بخلاف ابراهيم لكونه غليلا ومن  
 شأن الخليل التسليم ولم يتغير قومه اه برماوى (قوله حتى جعلها حرا) ولم يراجعه بعد ذلك اشارة الى انه  
 لو راجعه لحط عنه الحسن وذلك يؤدى الى رفع ما فرض عليه اه برماوى والمتقدم ان الحسنين صلاة نسخت  
 في حقنا وحقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان فعلها على وجه النغلة وضبط السيوطي في الخصائص  
 الصغرى الصلوات التي كان يصلها التي صلى الله عليه وسلم فبلغت مائة ركعة كل يوم وليفق ولا دلالة فيه على  
 ان تلك المائة التي فرضت ليلة الاسراء وهذا في كلام البضاوى في تفسير قوله تعالى ولا تحمل علينا  
 اصرا ان من الاصرا الذي كان على بني اسرائيل وخفف عن هذه الامة ان الصلاة التي كانت مفروضة عليهم  
 خمسون صلاة في كل يوم وليفق ويعارضه ما في معراج النبطي من انه لما اخبر موسى بذلك قال له ارجع  
 الى ربك فاسأله التخفيف منك وعرا منك فان امك لا تطيق ذلك فاني قد خبرت الناس قلبك وبوت  
 بني اسرائيل وعالجهم اشد المعالجة على ادنى من ذلك فضعفوا اه ويمكن ان يجاب بانه فرض عليهم الخمسون  
 فلم يقوموا بها فسال موسى التخفيف عنهم فخفف باسقاط البعض فلم يقوموا بما جابى عليهم بعد التخفيف  
 فلا تعارض بين ما نقله البضاوى وما نقله النبطي اه عرش عمر (قائمة) وقع السؤال عن عبادته صلى  
 الله عليه وسلم قبل فرض الصلاة ما هي في اى مكان كان يتعبد وهل ورد انه كان يتعبد على شريعة ابراهيم  
 عليه الصلوة والسلام او لا وما كانت شريعته قبل ذلك وما فرض عليه قبل ليلة الاسراء هل كان بعد نزول  
 القرآن ام لا وهل كان يقرأ في عبادته اذ انبت كونه كان يصلي قبل ذلك ام لا واجاب شيخنا بانه كان يتعبد  
 بشريعة غيره من الانبياء مطلقا وعبادة تعقل البعثة كانت شهر في السنة في غار حراء بالمدية كفى في آلاء  
 ويكرم من عمر عليه من الضيفان ثم بعد البعثة كان عليه ركعتان بالنداء وركعتان بالعشى وقبل ولم يثبت  
 ما كان يقرؤه فيها والركعتان اللتان صلاهما بالانبياء في بيت المقدس كانتا ما عليه ولم يثبت ما قرأ فيها  
 ثم رأيت في زمة القراء انه قرأ فيها ما سورت في الاخلاص اه برماوى وقوله سورت في الاخلاص اى زيادة  
 على الفاتحة وما ورد انها من اوائل ما نزل من القرآن وقال الواحد في اسباب النزول لم يحفظ في الاسلام  
 صلاة قد بغير الحمد تقرب المالمين وقوله اى البرماوى كانت شهر في السنة اى في كل سنة وكان ذلك الشهر  
 رمضان فكان يغتفر في حراء كل سنة كافي المواهب (قوله وقرله لما ذلما بعث) الخ غرضه من هذا الحديث  
 دفع توهم ان يرد بالتخفيف عدم الوجوب مع الندب أو تقوية الدليل الاول اذ لا مانع من ذكر دليلين  
 على مدلول واحد اه وبرماوى وبعبارة حل دفع به ما قد يتوهم ان التخفيف حصل في الضرعية  
 كما حصل في العدد انتهت (قوله الى ان يبق ما يسمها) فان غلب على ظنه انه يموت في أثناء الوقت كان لومه  
 قد فضله الى الدم باسقيته فامر الامام بقتله تعين فيه اى في اوله فيعصى بتأخيرها لان الوقت تضيق  
 عليه في ظنه اه روضه وشرحه اه عرش (قوله فان اراد تأخيرها الخ) ليس بقيد فكان الانسب ان يقول  
 فان لم يفعل لومه العزم على فعلها اى في الوقت فان لم يلاحظ ذلك بان عزم على فعلها ولم يلاحظ كونه في  
 الوقت اهم احل ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عند البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل  
 المماهى كما صرح به سم في الآيات اه عرش (قوله فان اراد تأخيرها) اى وقد غلظ السلامة الى آخر  
 الوقت وبعبارة ابن السبكي ومن اخرع ظن الموت عصى فان عاش وفضله فاجبور اداء وقال القاضي ان  
 ابو بكر والحسين قضاء ومن اخرع ظن السلامة فالصحيح لا يبنى بخلاف ما وقع الصبر كالحج انتهت  
 (قوله ايضا فان اراد تأخيرها الخ) فالواجب بدخول الوقت الفعل او العزم المذكور لا يقال يلزم  
 ان لا تكون الصلاة واجبة على المين وهو الباطل لا ناقول للالزام وكونها واجبة على المين في اول الوقت  
 وليس ياطل واما بالنسبة لحلة الوقت فهي واجبة على المين فلا يجوز اخلاؤه مطاقا عنها ولا يلزم خلاف  
 ذلك فليأمل اه عرش (قوله على الاصح في المجموع والتحقيق) فلم مات بعد العزم وقبل الفعل بأثم

حتى جعلها حرا في كل يوم  
 وليفق قوله لما ذلما بعث الى  
 المين اخبرهم ان الله قد  
 فرض عليهم خمس صلوات  
 في كل يوم وليفق رواها  
 الشيخان وغيرهما ووجوبها  
 موسع الى ان يبق ما يسمها  
 فان اراد تأخيرها الى اناء  
 وقتها لومه العزم على فعلها  
 على الاصح في المجموع  
 والتحقيق



بخلاف الحج لان وقته غير محدود اه حل وبإشارة شرح البهجة لا يقال شرط جواز التأخير سلامة الدافقة لاننا نقول العاقبة مستورة عنه وبإشارة الحج بان آخر وقتها معلوم بخلاف آخر وقت الحج فإيجاب له تأخيرها بشرط ان يبادر الموت فإذا لم يبادره كان مقصرا ولا ان الموت بالنظر إلى الزمن الطويل لا يندر ندرته بالنظر إلى القصير ثم جاز تأخيرها مشروط بظن إمكان الفعل والعزم على فعلها في وقتها كما صححه في المجموع وغيره قال ابن العاد وهذا لا ينافي اتفاق العلماء على ان من أحكام الإيمان العزم على فعل الواجبات في المستقبل لان محل الاتفاق في العزم العام في جميع التكاليف في المستقبل ومحل الخلاف في الخاص بالفرض بعد دخول وقته فن لموجه ا كفى بالعام من أوجه فلتعلق الفرض بالوقت المعين فيكون وجوبه راجعا إلى إيقاعه في الوقت المعين اه حل (قائمة) في شرح المنفرجة لشيخ الاسلام العباد ما تعبد به بشرط التنية ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المقرب إليه والطاعة غيرهما لانها امتثال الامر والتبني قال والطاعة توجد بدونها في النظر المؤدى إلى معرفة الله إذ معرفته إنما تحصل بالنظر والقربة توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج إلى تنية كالتمتع والوقف انتهى ووجد بخط بعض الفضلاء بعد نقله لكلام شيخ الاسلام المذكور ما نصه فظهر ان بين الثلاثة تباينا بحسب المفهوم واما بحسب التحقق فبين الطاعة وكل من العبادة والقربة عموم مطلق فكل ما يصدق عليه انه عبادة او قربة يصدق عليه انه طاعة ولا عكس فالطاعة اعم من الثلاثة والعبادة اخصها والقربة اعم من العبادة واخص من الطاعة فهي اوسطها اه فتدبر

### باب أوقاتها

صدر الكتاب تبعا لما لا كثير يبحث المواقيت لانها مشروطة اذ يدعوا لها تجنب بخروجها انفتحت اه شرح مر (قوله اول صلاة ظهرت) اى في الوجود بل واول صلاة فرضت اما بخبر الله تعالى له او بتوقيف الواجب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافا لمن توهم ذلك سميت بذلك لما رواه لظهورها في وسط النهار اول فلهذا في وقت الظهيرة وهو شدة الحر ولان وقتها اظهر الاوقات ويمكن ان يكون من حكمة الاولى احتياجه صلى الله عليه وسلم الى تعليم كتيبها والتعليم في اظهر الاوقات ابلغ وصرح هذا وما يأتي انه صلاها بهذه الكيفية فاقبل انه صلاها الاول يوم بغير ركوع وفي عصر الثاني ركع فساله على رضاه الله عنه فقال هذا امرت غير مستقيم اه برماوى (قوله وقد بدا الله بها) قد بدا الله ايضا بالصبح في الآية الثانية فهذا لا يتم الا ان ثبت ان هذه الآية سابقة على تلك في النزول اه شيخنا ويحاج عن هذا بان قوله وقد بدا الله بها الخ بعض الحكمة من تمامها هو مجموع هذا وما قبله فلا زلزال الصبح تأمل (قوله لدلوك الشمس) اى زوالها والامام بمعنى عداى عند زوالها اه شيخنا وفي المصباح دلكت الشيء دلكتا من باب قتل مرسته يدك ودلكت، التل بالارض مسحها بها ودلكت الشمس والنجوم دلوكا من باب قتل زالت عن الاستواء ويستعمل في الغروب ايضا اه (قوله وكانت اول صلاة عليها الخ) معطوف على قوله اول صلاة ظهرت عطفا على معطوف اه ع ش (قوله بدأت كثيرا بوقتها فقلت) وانما بدؤا اهل زمان كان اول صلاة حضرت بعد الايجاب في ليلة الاسراء الصبح لاحتمال ان يكون حصل له النصريح بان اول وجوب الخ من الظهر وان الايمان بالصلاة يتوقف على بيانها ولينبغي في الاوقات الظهر اه شرح مر (قوله وقت ظهر) بعضهم الظان المشابهة لوقت صلاة نهر لفته اسم لما بعد الزوال ووقت صلاة الظهيرة وشعره عاصم للصلاة المفروضة حكمه اختصاص الخ بهذه الاوقات تعدي لا يبعد معناه وكذا اخصر من كل عددنا وجميعه من كونه سبع عشرة رقعة ابدي بعضهم ذلك حكاهم ان ذكر الان ان بانها في اوله لان كطوع الشمس ونزوله كارتفاعها وشبهه كوقوفها عند الاستواء وكقول له كليلها وشيخنا كغيرها من الغروب وموته كغروبها وزاد بعضهم وفاة جسمه كما يحق انما هو والشفق الاخر

### (باب أوقاتها) الترجمة

به من زائد ولما كان الظهر أول صلاة ظهرت وقد بدا الله تعالى بها في قوله اقم الصلاة لدلوك الشمس وكانت اول صلاة عليها جبريل لاني صلى الله عليه وسلم بدأت كثيرا بوقتها فقلت (وقت ظهر بين) وقته (زوال)

فوجدت المشاء حينئذ تذكر ا بذلك كأن كاهن في البطن وبهتته للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة  
 لطلوع الشمس المشاء بالولادة فوجبت الصبح حينئذ ذلك ومنها حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم  
 والعصرين اى الظهر والعصر بما توفر النشاط عندهما بمائة الاسباب والمغرب ثلاثا لانها وتر النهار  
 ولم تكن واحدة لانها بغير تصغير بترامن البئر وهو القطع والحققت المشاء بالعصرين لينجبر نقص الليل  
 عن النهار زاد فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى ومنها حكمة كون عددها  
 سبع عشرة ركعة ان ساعات البقطة سبع عشرة منها اثنا عشرة ساعة ونحو ثلاث ساعات اول الليل  
 وساعتين آخره فكل ركعة تنكف ذنوب ساعة بزمواى وشرح مر (قوله) وزيادة مصير ظل الشيء  
 (مثله) اى فلا يدخل وقت العصر الا بزيادة على مصير ظل الشيء مثله وهذا هو الموافق لما نقله الاصحاب عن  
 إمامنا الشافعى وهذا الزيادة كما كان وقت العصر لا يكاد يعرف إلا بها حول عليها الامام ولا يهوى من  
 وقت العصر لان وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله وقيل فاصلة بينهما اه حل (قوله) غير ظل استواء  
 لما كانت العبارة تقتضى أن الاستواء له ظل اولها الشارح بقوله اى غير ظل الشيء الخ اه شيخنا ح  
 (قوله) والاصل في المواقف الخ الاية بمجمله والسنه فصلت ذلك المجمل ولذلك قدم الاية على الحديث  
 اشارة لذلك اذ الاية لا يعلم منها ابتداء وقت كل صلاة ولا انتهاء وانما تدل على الاوقات اجمالا فذكر  
 الحديث بعدها تفصيل لذلك المجمل وبه يعمردما استشكل به الاستدلال بهذه الاية فانها لا تدل على  
 المواقف وانما تدل على الصلوات اجمالا اه برماوى (قوله) وسبح بحمد ربك اى صل حامدا اه  
 جلالا وعبر عن الصلاة بالتسبيح لاشتغالها عليه اه ع وش وفيه ان التسبيح ليس جزءا منها فضلا عن كونه  
 أعظم الأجزاء حتى يستعمل في الكل وفي القاموس أن من جملة معاني التسبيح الصلاة وطوله لا يجوز اه  
 واستدل بهذه الاية دون قوله فسبحان الله حين تمسون وإن كان فيها الدلالة على جميع الاوقات لان في  
 هذه الامر بالتسبيح الذى هو الصلاة فيها ولما كانت الاية بمجمله والدليل المجمل فيها ما فيه احتياج الى التاني  
 فيه بقوله وخبرنا من جبريل الخ اه شورى (قوله) وغيرنا من جبريل اى جبرئيل إماما ما وجدته تكون  
 الباقى قوله صل في الظهر بمعنى مع وقيل معنى اى صار اماما لما فتكون الباء على حقيقتها اه شورى  
 والاخير هو العزوب وهو الذى في ع وش وقرره شيخنا ح ف وانما تقدم به جبريل وصلى به ﷺ  
 مع كونه ﷺ افضل منه لفرض التعليم لا يقال كان يمكن أو يقتدى جبريل بالنبي ﷺ ويعلمه  
 التبعة قبل ذلك بالقول اوازه ﷺ كان يصل به إماما ويعلمه جبريل مع كونه مقتديا بالاشارة او  
 نحوها لاننا نقول لعل امامة جبريل اظهر مع التعليم منه فمالوا اقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة لا يقال  
 من شروط الصلاة العلم بكيفية قبل الاحرامها لاننا نقول يمكن أن يكون هذا بعد استقرار الشرع  
 وظهور كينيتها للناس وان يكون جبريل عليه ماله من الاركان وغيرها قبل الاحرام وام به يعلمه  
 كيفية الفعل الذى علم وجوبه اه ع وش (قوله) جبريل بكسر الجيم والواو فيه لغتان واسمه عبد الجليل  
 وكنيته ابو الفتوح كذا قيل اه برماوى (قوله) عند البيت اى قبا بين الحجر بكسر الحاء المهمة  
 المحل المعروف بالمعجزة وهذا صريح في أنهم كانوا مستقبلين الكعبة وخالفه ما ورد أنه ﷺ كان  
 يصل الى بيت المقدس بامر الله تعالى او رواية لاجل ان يعلم هل تنبه الكفار او لا لانه كان قبليهم لا  
 يقال أنهم كانوا يصلون في ذلك المحل مستقبلين الشام لاننا نقول قد ورد انه ﷺ لما أمر باستقبال بيت  
 المقدس كان يجعل البيت بين يمينه وذلك غير ممكن في ذلك المحل ولا نه ﷺ لما جاء جبريل يعلمه الكيفية  
 نادى اصحابه باجمعهم فقال ان جبريل اتي اليكم ليعلمكم الصلاة فاحرم جبريل واحرم النبي ﷺ خلفه  
 وأحرمت الصحابة كذلك مقتدى بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا يتابعونه ﷺ كالراية قال شيخنا  
 وفيه نظر واحتياجه ﷺ للتعليم هنا تفصيلا لا ياتى كونه اعلى علم الاولين والاخرين اجمالا لان

(و) زيادة (مصير ظل الشيء)  
 مثله غير ظل استواء اى  
 غير ظل الشيء حالة الاستواء  
 ان كان والاصل في  
 المواقف قوله تعالى وسبح  
 بحمد ربك قبل طلوع  
 الشمس وقبل الغروب  
 ومن الليل فيسبحه اراد  
 بالاول الصبح وبالثاني  
 الظهر والعصر وبالثالث  
 المغرب والمشاء وخبر  
 أمي جبريل عند البيت

ذلك من معجزاته صلى الله عليه وسلم وهي ثلاثون الف معجزة سوى القرآن وفيه ستون الف معجزة اه  
برما وفي الواهب الدينية السابقة مانصه و اخرج الطبري ايضا من طريق جريج قال صلى الله عليه وسلم  
اول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس ومريمكة فصل ثلاث حجج ثم هاجر فصل إلى بعد قدومه  
المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله تعالى إلى الكعبة اه وقوله ثلاث حجج اي ثلاث سنين وهذا بناء على  
الاسرار كان قبل الهجرة بخمس سنين اما على انه قبلها بسنة او نحوها قلر اما كان يصله قبل فرض الخس اه  
شارح (قوله مرتين) المرة كناية عن فعل الصلوات الخمس من الظهر إلى الصبح والافه صلى به عشر صلوات  
اه شيخنا (قوله حين زالت الشمس) اي عقب هذا الحين وقوله والعصر حين كان ظله الخ اي عقب هذا الحين  
اه شيخنا (قوله اي دخل وقت افطاره) وكان هذا الوقت معلوما عندهم فلا يرض ان فرض رمضان كان بعد  
فرض الصلاة اه شوبري وبعبارة ع ش على مر فان قيل الصوم انما فرض بعد الصلاة فكيف قال حين  
أفطر الصائم فالجواب انه يحتمل انه قال لم ذلك بعد تقرر فرض الصوم بالمدينة او المراد حين افطر الصائم  
الذي تمهده فانه كان مفروضا على غير هذه الاما ايضا انتهت (قوله حين غاب الشفق) اي الحرة التي تلي  
الشمس عند سقوط القرص من سمى بذلك لثبوته لا الشفقة على الانسان اي رقة القلب عليه اه برما وفي  
المصباح الشفق الحرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الاخير وقال ابن قتيبة الشفق الاحمر من غروب  
الشمس إلى وقت العشاء الاخير ثم غيب ويبقى الابيض إلى نصف الليل واشفت على الصغير حنوت  
وعطفت والاسم الشفقة شفت اشفق من باب ضرب لئلا فانا شفيق اه (قوله حين حرم الطعام الخ) هذا  
يفيد ان كان هناك صوم واجب لان الحرة لا تتعلق بالمندوب الا ان يقال حين امتنع على من يريد الصوم  
ولو تفلا اه برما وفي (قوله فلما كان الغد) اي فلما جاء الغد فصل في الظهر الخ وفيه ان اول اليوم الثاني اليوم  
الاول هو الصحيح وعليه فكان قول فلما كان الغد صلى في الصبح إلى آخر العشاء ثم يقول فلما كان الغد اي  
بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لانه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز انه جعل اليوم ملفقا من يومين فيكون  
الصبح الاول من اليوم الاول والصبح الثاني من اليوم الثاني اخرج ش على مر او يقال المراد بالغد المرة الثانية  
التي هي عبارة عن فعل الحسن ثانيا او لما الظهر فلذا قال صلى في الظهر ولم يقل الصبح مع انه اول الغد اه  
شيخنا وبعبارة الشوبري فلما كان الغد صلى في الظهر ولم يقل صلى في الصبح لانه لا كمل به الصلوات الخمس كان  
كانه من ثمة الاول انتهت او يقال ان اول النهار طلوع الشمس واما الصبح فهو بلى بدليل الجهر فيه فيصح  
قوله فلما كان الغد كونه الغد من اول طلوع الشمس وهذا بعد وقت الصبح (قوله إلى تلك الليل) يحتمل انه  
متعلق بمحذوف اي مؤخره إلى تلك الليل ويحتمل ان تكون إلى بمعنى عند ولا حذف اه شيخنا (قوله فاسفر)  
يحتمل انه يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب فراغه منها في الاسفار والافطار اه او قهافه والاختيار ان  
لا توخر إلى الاسفار اي الاضائة كما سيأتي اه عزري وكتب ايضا قوله فاسفر قال في مرة القاصود قال  
الشيخ وفي الدين العراقي الطاهر عود الضمير على جبريل ومعنى اسفر دخل في السفر بفتح السين والفاء وهو  
ياض النهار ويحتمل عوده على الصبح اي فاسفر الصبح في وقت صلاته و يوافقه رواية الترمذي ثم صلى الصبح  
حين اسفرت الارض اه شوبري (قوله وقال هذا وقت الانبياء) اي هذه اوقات الانبياء فهو مفرد مصاف  
فيهم قال السيوطي سمحت الاحاديث انه لم يصل العشاء امة قبل هذه الامة فيمكن حمل قوله وقت الانبياء على  
اكثر الاوقات ويبقى على ظاهره ويكون يونس صلاها دون امته اه شوبري (قوله الوقت ما بين هذين  
الوقتين) اي ما بين ملاحق اول من اولها ما قبله وملاحق آخر ثانيها ما بعد مظهر الحديث بدون هذا  
التأويل يقتضي ان وقت الصلوتين ليس من الوقت وليس مرادا اه شيخنا وبعبارة سم قال العلماء معناه  
ما بين اول اولها وآخر اخرها ما يكون على هذا فدين جميع الوقت بالقول كذا في الكفاية (قلت

مرتين فصل في الظهر حين  
زالت الشمس وكان الغد  
قد شررك والعصر حين  
كان ظله أي الشيء مثله  
والغروب حين افطر الصائم  
أي دخل وقت افطاره  
والعشاء حين غاب الشفق  
والفجر حين حرم الطعام  
والشراب على الصائم فلما  
كان الغد فصل في الظهر حين  
كان ظله مثله والعصر حين  
كان ظله مثله والمغرب  
حين افطر الصائم والعشاء  
إلى ثلث الليل والفجر  
فاسفر وقال هذا وقت  
الانبياء من قبلك والوقت  
ما بين هذين الوقتين رواء  
أبودا وغيره وصححه  
الحاكم وغيره وقوله صلى  
في الظهر حين كان ظله

بر عليه وقت أول الأولى وآخر الأخرى فإنه لا يدخل في هذه العبارة فيكون سبيل بيانه الفعل اه عمرة  
وقوله فإنه لا يدخل في هذه العبارة أي لأن الآية تخرجه انتهت وبعبارة البرماوى قوله ما بين هذين الوقتين  
أي ما بين ملاحق أول الأولى بما قبلها وملاحق آخر الثانية بما بعدها وهذا هو التقدير الذى تنويف صحة  
الكلام عليه التاويل بخلاف ذلك لا يخلو عن تكلف مع عدم الوقوف بالمراد انتهت **(قوله)** وإذا الوقت ما بين  
هذين الوقتين) أى غير المغرب ولا المغرب وقتهم لم يخفف في الحديث اه شيخنا **(قوله)** أى فرغ منها  
حينئذ) هل يصح بقاؤه على ظاهره فإنه بعد صير ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الاستواء  
فليتأمل اه سم على المنهج وقد يقال لا يصح بقاؤه على ظاهره اما اولاً فإنه يتوقف على أن يكون  
ظل الاستواء بقدر ما يسع الصلاة اما ثانياً فإنه يقتضى دخول وقت العصر إذا صار ظل الشيء مثله  
مع بقاء ظل الاستواء فتكون صلاة العصر وقت الظهور وهو مناف لقوله قاله امامنا اه عرش على مر  
**(قوله)** اشترأ كما في وقت) أى واحد وفيه رد على الامام مالك رضى الله عنه القائل بأنهما مشتركان في  
قدراين رجومات ووافقه المازنى من امتنا وعلى الامام فى حقيقته رضى الله عنه القائل بأن وقت الظهور  
لا يخرج إلا بصير ظل الشيء مثله وبه قال المازنى فى ثنائى قوله اه برماوى **(قوله)** ويدل له خبر  
مسلم) أى بخلافه فلذلك لم تزوله ونقول بالاشتراك بخلاف حديث جبريل فإنه انما يدل على الاشتراك  
بظاهره وهو محتمل لثبته ايضا فالثناء له لك كما هو القاعدة فى المحتمل مع غيره جمعا بين الاخبار اه  
غزى اه شوبرى **(قوله)** والزوال ميل الشمس الخ) اعلم انه قد جاء فى بعض الاحاديث المرفوعة ان  
الشمس إذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم يبد ذلك طلوع من المشرق كما دلتها  
وبه يعلم انه دخل وقت الظهور برجعها لانه بمنزلة الزوال والها وقت العصر إذا صار ظل الشيء مثله والمغرب  
بغروبها وفى هذا الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد  
مضيها لانها ما على الناس حينئذ قياس ما سياتى فى كلامنا بعد يسيرا يارمه قضاء الجنس لان الزوال دليلان  
فيقدرا عن يوم وليقوله اجبها الجنس واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارفعنا فقد يكون زوال  
الشمس فى بلد طلوعها يبدل اخر وعصرها باخر ومغربها باخر ومغربها باخر وعشاءها باخر اه شرح  
مر **(قوله)** ايضا والزوال ميل الشمس الخ) الشمس تجمع على شمس كأنهم جعلوا كل ناحية منها شمسا  
كقرب ومغرب وهى فى السماء الرابعة وهى افضل من القمر قال الامام غزاليين وهى تقطع فى خضرة  
الفرس فى شدة عندها عشرة الاف فرسخ اه عبد الله الاجهوى قال شيخنا ح فى القسطلاتى  
على البخارى ما يدل على البطلان من ذلك حيث قال وجاء فى حديث انه صلى الله عليه وسلم سال جبريل  
هل زالت الشمس قال لا نعم فقال ما معنى لانم قال يا رسول الله قطعت الشمس من فلكها بين قولى  
لانم مسيرة خمسمائة عام اه اى بين قولى لا وقولى نعم فيه حذف العاطف والمطوف كقوله تعالى  
لا نفرق بين احسن رساله اى بين احدا واحد لان بين لا تقع الا بين متعدد تأمل اه وبعبارة البرماوى قوله  
لا فى نفس الامر فقد قالوا ان الفلك الاعظم المحرك لغيره يتحرك بقدر النطق بالحرف المحرك خمسمائة  
عام وأربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سال النبي صلى الله عليه وسلم جبريل هل زالت الشمس  
فقال لانم فإنه لما قال لا تحرك الفلك اربعا وعشرين فرسخا زالت فقال نعم اه **(قوله)** وقت فضيلة  
اوله) قال حج المراد وقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت ووقت الاختيار ما فيه ثواب  
دون ذلك من تلك الخيرة بوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها ووقت الكراهة ما فيه ملام منها ووقت  
الحرمه ما فيه اثم منها اه اه عرش على مر **(قوله)** وقال القاضي المراد به القاضي حسين وهو شيخ المتولى  
والبنوى وهو الذى جاءه انسان وقال له انا خلقت بالطلاق الثلاث لم يكن فى الدنيا اعلم منك فاطر قرأه  
ساعة ثم قال له اذهب لا حنت عليك هكذا يفعل موت العلماء اه برماوى **(قوله)** مثل ربه) المتعبد ان  
وقت الفضيلة من يسع الرضوخ واليتم والغسل وان لم يكن عليه غسل ولا واجبة التيمم لانها قد تكون عليه

مثله أى فرغ منها حيث  
كما شرع فى العصر فى البرم  
الاول حينئذ قاله الشافعى  
رضى الله عنه نافيا به  
اشترأ كما فى وقت واحد  
ويدل له خبر مسلم وقت الظهور  
اذا زالت الشمس ما لم تضر  
العصر والزوال ميل الشمس  
عن وسط السماء المسمى  
بلوغها اليه بحالة الاستواء  
الى جهة المغرب فى الظاهر  
لنا لاق نفس الامر وذلك  
بزيادة ظل الشيء على ظله  
حالة الاستواء او بخلافه  
ان لم يبق عنده ظل قال  
الاكثر ونول للظهور ثلاثة  
أوقات وقت فضيلة أوله  
ووقت اختيار الى آخره  
ووقت عذروقت العصر  
لمن يجمع وقال القاضي لما  
أربعة أوقات وقت فضيلة  
أوله الى أن يصير ظل الشيء  
مثل ربه ووقت اختيار الى  
أن يصير مثل نصفه ووقت  
جواز الخ ووقت عذروقت

ويسمى الستر للعبادة واللباس للتجمل وازالة النجاسة المظلمة وازلم تكن عليه دون غيره ما من الخفة  
والنظافة ويسمى اكل لقبات تكسر حدة الجوع وازلم يكن جائعا ويسمى صلاة ذلك الوقت فرضها وتلقاها  
مؤكد او غير وهذا ايضا بطول وقت الفضيلة يجرى في الاوقات الخمس وقوله الى ان يصير مثل نصفه أى يتدا  
من أول الوقت الى ان يصير مثل نصفه فوقت الفضيلة مشتركا ما زاد عليه اختيار لا غير اه شيخنا ح ف  
(قوله وسياق) اى قوله ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرر وعلا منها قدر الظهور والصلاة لومت مع فرض  
قبلها ان صلح لجمعها ومباها خلا قدرها وعمله ان يزول الموانع وبقي من وقت الظهور او من وقت العصر  
ما يسع تكبيرة فوقت الظهور الضروري له صورتان وكذا يقال في وقت المنزب الضروري وهو ان يزول  
الموانع وبقي من وقتها او من وقت العشاء ما يسع تكبيرة التحريم واما العصر فوقعه الضروري له صورة  
واحدة وهو ان يزول الموانع وبقي من وقتها ما يسع تكبيرة التحريم وكذلك يقال في كل من العشاء  
والصبح تأمل اه لكاتبه (قوله وهو الوقت الذى لا يسعها) اى جميع اركانها حتى لو كان يسع الاركان  
ولا يسع بقية السنن وادان باقى تلك السنن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن اى لم يحرم عليه  
تأخيرها الى هذا الوقت فلا ينافى قوله وان وقت اداء اى بوقوع ركعة اه ح ل وبعبارة سم  
قوله لا يسعها هل المراد لا يسع واجباتها لانه لو اقتصر عليها جاز او اعلم او يفضل فان اخر  
الى ما لا يسع جميعها لكن يسع الواجبات فان اراد الاقتصار عليها لم يحرم او الايمان بجميعها يحرم  
فليحرررو في الانوار لو ادرك آخر الوقت بحيث لو ادى القرينة بسنتها لقات الوقت ولو اقتصر على  
الاركان تقع في الوقت فلا فضل ان يتم السنن اه وحاصله ان الباقي من الوقت ان كان يسع جميع اركانها  
ولا يسع مع ذلك سننها يجوز الايمان بالسنن وان لزم اخراج بعضها عن الوقت لان هذا من باب المد  
والافضل الايمان بالسنن لانها مطلوبة فيها ولا عذر في الايمان باول ما منع منه لازغاية الامر انه يخرج  
بعضها هو جائز بالمدقار لى يقال كونه من باب المدشكل لان المدليس مطلوب وهذا مطلوب لانا  
نقول هو يشبه المدم من جهة دون اخرى فشيبهه بالمدجار وكونه فيه عافضة على سن الصلاة كان افضل قال  
وهذا بخلاف ما اذا كان الباقي من الوقت لا يسع جميع الاركان فلا يجوز الايمان بالسنن ويجب الاقتصار  
على الواجبات اه فقلت له لعل هذا التفصيل اذا اذرها بما يغير عزمها اذا كان بعذر فينبى جواز الايمان  
بالسنن مطلقا لمدم تعديه بالتأخير فتوقف في ذلك ويؤخذ من التفصيل المذكور ان المراد بقوله المشار  
اليه انه يحرم تأخيرها الى وقت لا يسع واجباتها فله ثم برأيت مقررهم قال فيمن اخر الى وقت لا يسع  
جميعها انه لا يجب الاقتصار على الواجبات لان الانسان لا يكلف العجلة في الصلاة سواء اخر  
بعذر ام لا نعم ينبغي وجوب المحافظة على ايقاع ركعة في الوقت انتهت وتلقاها ع ش على م ر  
واقرها اه (قوله الى آخره) هذا مقول القول بوقوله تسمح اى تساهل ووجه اخر لهم الخ يشمل  
وقت الحرمة فيلزم ان يكون وقتها وقت اختيار على قول الاكثرين ووقت جواز على قول القاضي اه  
شيخنا وينبى على قول الاكثرين ان يكون لها اجزاء جواز الى آخر الوقت فيتحد بالذات وقت  
الاختيار والجزاء كما تحدد كذلك وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كما سياتى اه سم (قوله من آخر  
وقت الظهر) اى غير انه لا بد من حدوث زياد وان قلت تلك الزيادة من وقت العصر الا ان خروج  
وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها قيل انها من وقت الظهر وقيل انها فاصلة بينهما اه برماوى (قوله مع  
خير الصالحين ومن أدرك ركعة الخ) هذا بقية الحديث الآتى في الصبح بقوله وفي الصبحين خبر  
من أدرك الخ اه شيخنا ونص عبارة شرحهم هنا خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس  
فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر اه (قوله وروى  
ان اى شبة الخ) اى به لعدم صراحة الاول في مقصوده من ان وقت العصر للغروب إذ قوله من  
أدرك ركعة يفهم ان لم يدركها لا يدرك العصر ومقتضاه خروج وقتها بذلك اه ع ش أو يقال

العصران يجمع ولها أيضا  
وقت ضرورة وسياق  
ووقت حرمة وهو الوقت  
الذى لا يسعها وان وقعت  
اداء لكتنهما يجرى ان في  
غير الظاهر وعلى هذا ففي  
قول الاكثرين والقاضي  
الى آخره تسمح (ه) وقت  
(عصر) من آخر وقت  
الظهر (الى غروب الشمس  
لخبر جبريل السابق مع  
خير الصالحين ومن  
أدرك ركعة من العصر قبل  
ان تغرب الشمس فقد  
أدرك العصر وروى ان  
أى شبة باسناد في مسلم  
وقت العصر ما لم تغرب  
الشمس

ألى به دفع ما قد يتوهم من قوله فيما قبله فقد أدرك العصر من استمرار الوقت الى تمامها بعد الغروب اه  
شورى **(قوله)** والاختيار وقته من ذلك الخ هذا يقتضى ان وقت الاختيار من أول الوقت لان آخر  
وقت الفضيلة وهو كذلك اه شيخنا وسمى وقت اختيار لما فيه من الرجحان على ما بعده والاختيار جبريل  
اياء اه اسل **(قوله)** بالنسبة اليها ذكره في هذه وفي المشاء والصحيح اشارة الى الجواب عن اختلاف صلاة  
جبريل فيها في اليومين مع قول جبريل الوقت ما بين هذين بخلاف وقت الظاهر والمغرب اه قل على  
الجلال **(قوله)** ثم انا الى الغروب فيه تسمع لانه اشرك وقت الكراهة والحركة في وقت واحد والاولى  
ان يقول ثم انا الى ان يبقى ما يسهم بهم يدخل وقت الحرمة فقل اه شورى **(قوله)** ولما وقت فضيلة أول  
الوقت أي ويمتد الى مصير ظل الشيء مثله ونصف مثله اه براموى **(قوله)** ووقت تحريم عبارة شرح مر  
وقت حرمة آخر وقتها بحيث لا يسع جيبها وان وقت اذان وقت نظر بعضهم في ذلك بانه ليس وقت حرمة  
وانما يحرم التأخير الى هذه الوقت وقت ان يحجب فعل الصلاة فيه ففسد التأخير والحرم لانه ليس  
الصلاة فيه اه وبحجب عنه بان مرادهم وقت الحرمة من حيث التأخير لان حيث الصلاة وقتها فغيره مجرى في  
وقت الكراهة ايضا وما زاد به منهم من وقت القضاء فيها لحرمة الصلاة في وقتها لم يفسد ما عدا صارت  
قضاء فرفع على رأى مرجوح والاصح انها اداء كما كانت قبل الشروع فيها انتهت **(قوله)** فغروب هو في اللغة  
يطلق على وقت الغروب وعلى مكانه وعلى البعد نفسه سميت الصلاة بذلك لتعلم في هذا الوقت اه عبدة اه  
سم وبعبارة شرح مر سميت بذلك لكونها تعاقب الغروب واصل الغروب البعد يقال غرب بفتح  
التي والراء اذا بعد انتهت **(قوله)** من الغروب أي جميع القرص ولو تاخرت عن وقتها المعتاد كرامة  
لبعض الاولياء ولما عادت بعد الغروب وعاد الوقت وجب قضاء الصلاة أي اعادته للمغرب ان كان صلاحها  
ويجب على من افطر في الصوم الاسماك والقضاء اثنين اتمه افطر نهارا من لم يكن على العصر يصلها اداء  
وهل ياتم بالتأخير الى الغروب الاول أو يبين عدم اتمه الظاهر الثاني ويشهد له قصة سيدنا علي رضي الله  
عنه ولو غربت الشمس في بلد ففصلها المغرب ثم سار الى بلد اخر فوجد الشمس لم تقرب فيه وجب عليه  
اعادة المغرب كما تقي به الشيخان اه حل **(قوله)** الى مغيب شفق المغيب مصدر وفي المختار الغيب ما غاب  
عنك تقول غاب عنه من باب باع وغيبة ايضا وغيبوه وغيبوا بالفتح ومعناه **(قوله)** فان لم يقب الشفق الخ  
بخلاف الذين يقبب شفقهم وقت المشاء لم يغيبوه عندهم وان تاخرت عن غيبوه عند غيرهم تأخيرا  
كثيرا كما هو مقتضى الكلام اه سم على البهجة اقول وعلى هذا فينبغي ان يعتبر شفق أقرب البلاد  
اليهم خوفا من فوات المشاء **(تنبيه)** لو عدم وقت المشاء كأن طلع الفجر لما غربت الشمس وجب  
قضاؤها على الاوجه من اختلاف في بين المتأخرين ولولم تقب الا بقدر ما بين المشاءين فاطلق  
الشيخ ابو حامد انه يعتبر حالهم باقرب بلدا اليهم وفرغ عليه الزكشي وابن العماد انهم يقدرون  
في الصوم ليهم باقرب بلد اليهم ثم يسكنون الى الغروب باقرب بلد اليهم وما قالاه انما يظهر ان لم تسع  
مدة غيبوبتها اكل ما يقم بنية الصائم لتعذر العمل ما عندهم فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع  
ذلك وليس هذا حيث ذكرنا أيام الدجال لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسع ذلك الا قدر المغرب  
أو اكل الصائم قدم اكله وقضى المغرب فيما يظهر اه حج وكتب عليه سم قوله وجب قضاؤها  
على الاوجه لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه  
باقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو مشكل لانه يلزم عليه توالي الصوم القائل أو المضطررا لا يحتل  
لعدم التحكم من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب زمنا يسع ذلك وان كان الثاني فهو مشكل  
بالحكم بان عدم وقت المشاء بل قياسه باعتبار قدر طلوعه باقرب البلاد بقا وقت المشاء ووقوعها اداء  
في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما اذا لم يقب الشفق اه ع ش على مر **(قوله)**

(والاختيار) وقته من ذلك  
أيضا (الى مصير الظل مثلين)  
بعد ظل الاستواء كان  
لجبريل السابق وقوله  
فيه بالنسبة اليها الوقت  
ما بين هذين يحول على وقت  
الاختيار وبسده وقت  
جواز بلا كراهة الى  
الاصفرار ثم بها الى  
الغروب ولما وقت فضيلة  
أول الوقت ووقت ضرورة  
ووقت عذر وقت الظاهر  
لم يجمع ووقت تحريم لها  
سبعة أوقات (١) وقت  
(مغرب) من الغروب  
(الى مغيب شفق) لجبر  
مسلم وقت المغرب ما لم يقب  
الشفق وقيد الاصل الشفق  
بالاخر ليخرج ما بعده  
من الاصفر ثم الايض  
وحذفته كالححر لقول  
الشافعي وغيره من أئمة اللغة  
ان الشفق هو اخره فاطلاقه  
على الآخرين مجاز فان لم  
يقب الشفق لقصر ليالى  
أهل ناحيته كعصم بلاد  
المشرق

اعتبر بعد الغروب الخ وظهر أن عمله مالم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجر مؤلا أو لا بان كان ما بين الغروب  
ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل مؤلا في هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء  
حيث نزلت الآية ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند أولئك إلى إيلهم فان كان السدس مثلا جعلنا ليل مؤلا  
سدس وقت المغرب بقيته وقت العشاء وإن قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكر في صور تناهذه اعتبار غيوبة  
الشفق بالأقرب وإن أدى إلى طلوع فجر مؤلا فلا يدخل بقوة الصبح عندهم بل يعتبرون أيضا بفجر  
أقرب البلاد إليهم وهو بعيد جدا إذ مع وجود فجر لهم حتى كيف يمكن التأخر ويعتبر فجر الأقرب إليهم  
والاعتبار بالغير إنما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن أعدم عندهم ذلك المتعبدون ماذا وجد فدار  
الأمر عليه لا غيراه جميعا هـ زى وعبارة قوله اعتبر بعد الغروب الخ أي مالم يلزم عليه أي على اعتبار  
غيوبة شفق أقرب البلاد إليهم طلوع الفجر عندهم مؤلا مالم يلزم على ذلك أن يصلوا العشاء بعد الفجر وحيث  
ينبغي أن يؤخذ بالنسبة فإذا كان وقت المغرب سدس ليل أولئك أي أهل أقرب البلاد إليهم جعلنا ليل  
مؤلا سدس وقت الغروب وبقية وقت العشاء فإذا كان ليل أقرب البلاد إليهم مائة وعشرين درجة وليل  
مؤلا عشرين كان وقت العشاء سدسا وكتب أيضا هذا ظاهر إذا كان لا يلزم على ذلك طلوع الفجر  
والأما بان كان اعتبار ذلك يؤدي إلى طلوع فجرهم فلا اذيلهم أن يصلوا العشاء بعد الفجر وحيث ينبغي  
أن ينسب وقت المغرب عند أولئك إلى إيلهم فان كان السدس مثلا جعلنا ليل مؤلا سدس وقت المغرب  
وبقيته وقت العشاء وإن قصر جدا وبعضهم اعتبر الأقرب وإن لم يلزم عليه ما تقدم من صلاة العشاء بعد  
الفجر قال ولا يدخل وقت الصبح عند مؤلا بالفجر بل يعتبر بفجر الأقرب أيضا قال صحيح وهذا بعيد  
جدا إذ مع وجود فجر لهم حتى كيف يمكن التأخر ويعتبر فجر الأقرب بالإخبار بالغير إنما يكون  
فيمن أعدم لافيا وجد انتهت (قوله يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم) أي قدر ذلك كمادة القوات المجزأة  
في النظره يلبس بمعنى ذلك يصلون العشاء ويخرج وقت المغرب مع قضاء شفقههم والمراد بذلك بالنسبة  
الجارية إلى ليل البلد الأقرب مثال ذلك ما لو كان البلد الأقرب ما بين غروب شمس وطلوعها مائة  
درجة وشفقه عشرين منها فهو خمس إيلهم غمس ليل الآخرين هو حصة شفقههم وهكذا طلوع  
فجرهم وقياس ذلك أن اعتبر الصبح بعد هذا الزمن زمانا يطلع فيه الفجر في أقرب البلاد إليهم أم برماوى  
(قوله ولما خمسة أوقات) بل لماسة فلها وقت كراهق هو تأخيرها عن وقتها على القول الجديد فيكرهه  
تأخيرها عنه مراعاة له لانه يقول بخروج وقتها مجرد معنى مقدار ما يتوضا ويستر العروق يصل خمس  
ركعات هـ من شرحه (قوله وقت فضيلة واختيار أول الوقت) فيه تصريح بان وقت الفضيلة والاختيار  
واحد أي الأفضل والاختيار أن لا تؤخر عن ذلك وقتل الاسنوى عن الترمذى أن لها وقت كراهق هو  
تأخيرها عن وقت الجديد واستظهره شيخنا وهو معنى قدر زمن وضوء أو نحوه واستنجاها وازالة نجاسة  
عن بدنه أو ثوبه وتحفظ دائم حدث وما بين الصلاة من تعمم وقمص واكل لقم يكسر بها سورة الجوع  
وسرعة رادان وإقامة وخمس ركعات بالوسط لا باعتبار فعل نفسه خلافا للفقهاء فإذا مضى قدر  
ذلك خرج وقت المغرب على الجديد ولا يدخل وقت العشاء إلا بمغيب الشفق الآخر فيكون بين  
وقتيهما فاصل كما بين الصبح والظهر أم حل لا يزال يلزم على الجديد امتناع جمع التقديم أو من شرط  
صحته وقوع الصلاتين في وقت المنبوعة وقد حضر وقتها فيما ذكرنا فنقول بعدم لزوم ذلك لأن  
الوقت يسع الصلاتين لاسيما في حالة تقدم الشرط على الوقت واستجماعها فيه فان فرض ضيقه عنهما  
لاشغاله بالاسباب امتنع الجمع ولو شرع فيها أي المغرب في الوقت على الجديد ومد حتى غاب الشفق  
جاز على الصحيح سواء كان بقراءة أم ذكر بل أم سكوت فيما يظهر لانه عليه السلام قراها بالاعراف في  
الركعتين كلتهما والثاني لا يجوز لوقوع بعضها خارج الوقت بناء على أن الصلاة إذا خرج بعضها  
عن الوقت يكون المقعول فيه اداء وما خرج عنه قضاء وحكم غير المغرب في جواز المدا للغير لان

اعتبر بعد الغروب زمن  
ينسب فيه شفق أقرب البلاد  
إليهم ولما خمسة أوقات  
وقت فضيلة واختيار أول  
الوقت ووقت جواز مالم  
ينسب الشفق ووقت عذر  
وقت العشاء لمن يجمع  
وقت ضرورة ووقت  
حرمة

(٢٧٢) (فجر صادق) الخبر يدل مع خبر مسلم ليس في النوم تقر بطريقنا التفرع على

العديق حتى اتمته تعالى عنه طول مرة في صلاة الصبح فنيل له كادت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافين ولا يذكره ذلك على الاصح أما المجردة فيمنع نظر البالي ما يردونها بلا خلاف والفرق بينها وبين غيرها ما نوقف بمعناها على وقوع جميعها في الوقت بخلاف غيرها يعلم بما يأتي أن محل الجواز حيث شرع فيها في وقتها ما يسبح بها ولا فرق حيث بين أن يوقع ركعة منها في الوقت أولا كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا للاحسن نعم يظهر أن ارتفاع ركعة في شرط لئلا تسبها مؤداة ولا تفكر في قضاء الاثم فيه اه شرح م (قوله) ايضا وقت فضيلة واختيار الخ مما متاير ان ذاتا ومفورا في غير المغرب ومتحدان ذاتا في المغرب متايران مفهوم ما قد عرفت مما جعلها موافقة للفضيلة فنظر الى الحقيقة اقتصر في المغرب على وقت الفضيلة لانه عين وقت الاختيار ومن نظر الى المفهوم عدما وقتين واعلم ان وقت الجواز يزيد على وقت الفضيلة والاختيار في سائر الصلوات غير المغرب فانه مشترك للوقتين لان وقت الاختيار ان يوقع قبل أن يضيء من يسميها وما يتعلق بها ما يذكر في سن التتميم وهذا هو وقت المغرب على المذهب الجديد الذي هو وقت الاختيار كما عرفت ويبدل ويعدل وقت الكراهة كما سبق فلم يبق وقت الجواز بلا كراهة وقتين مشاركتين فلا تنفصل اه شيخنا ح (قوله) فمشاء هي لفظة أول الليل وليست من خصائص هذه الامة كما علم عار خلافاً لقاله قل على الجلال (قوله) من مغيب الشفق اي الاحمر ويبقى تدب تاخيرها الى زوال الاصفر ونحوه وخروجها من خلاف من اوجبه اه شرح م (قوله) الى فجر صادق) سمي صادقا لانه يصدق عن الصبح ويثبت وقدر في الخبر اطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق افعو كذب بطن اخيك لما أومعه من عدم حصول الشفاء يشرب العسل اه مر أي حين سألته وقال يا رسول الله ان بطن اخي وجع فامر ان يشرب العسل فشر به ولم يحصل لشفاء فقال يا رسول الله ان لم يشف فقال له ما تقدم اي لانه خالف قوله تعالى في شفاء للناس اه (قوله) وهو المنتشر ضوؤه) ويقال له المنتشر بالراء اه برعوى (قوله) معترضا) اي في عرض الافق من جهة المشرق فيما بين شأله وجنوبه اه قل على الجلال (قوله) مستظلا) شبه العرب بذب السرحان اي الذئب من حيث الاستعانة وكون التورق اعلااه عميرة (قوله) الى ثلاث ليل) اي ثلثة الاول وهو يضم اللام وحكي اسكانها اه برعوى (قوله) الى ما بين الفجرين) الاولى الى الفجر الاول اذ البيئة غير صحيحة امسدا على كل جزء من اجزاء ذلك الزمن فهي غير مبنية فانهم الوقت فلينالاه (قائدة) السحرة عابدين الفجر الصادق والكاذب قاله الكرماني في باب المساجد على الطرق اه شربى (قوله) فرقة مسيح) يضم الصاد المهملة كسرهما وهما اسم لاول النهار وسدبت بهذه الصلاة لانها تفعل في اوله ويقال لها الفجر لورود الكتاب والسنة هما وتسميته غداة بخلاف الاولى لامكروه اه برعوى وعبارة شرح م ولا كراهة في تسمية الصبح غداة كما ذكره في الروضة نعم الاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى فجرا وصحبا لورود الكتاب والسنة هما مما اتهمت (قوله) في الصحيحين) لعل ايراد هذا بعدما قبله لكونه رواية الشيخين والا فالاول اصرح اه حل (قوله) قد ادرك الصبح) اي مؤداة وهذا الخبر مفيد لكونها مؤداة بادر الكرمي وليس ذلك مستغنا عنه اه ع (قوله) وطلوعها من الخ) احتز بقوله هنا عما سبق في صلاة الكسوف انه لو ظهر بعضها على الباقي فلم يلحقوا ما لم يظهر بما ظهر وفيه شيء اه ع (قوله) الحاقا بالظهور) اي فكلها كلها طلعت بخلاف غروبها فانه لا بد من من سقوط جميع القرص فاذا غاب البض الحقيق بالظهور بما ظهر فكلها لم تغرب اه رى (قوله) وهو الاضائة) في الصباح سمرت الشمس سفر من باب ضرب طلعت وسفرت بين التورق اسفرا ايضا سفرا بالكسر اصلحت فاناسفروا وسفروا قبل الوكيل ونحوه وسفروا بالجمع سفر امثل شريف وشرقا فانه ما خوذ من قولهم سمرت الشيء سفر من باب ضرب اذا كشفتوا وضعت له موضع ما ينوب فيه ويكشفه واسفرا الصبح اسفرا

من لم يصل الصلاة حتى يحجر وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الجنس اي غير الصبح لما ياتي في وقتها ويخرج بالصادق وهو المنتشر ضوؤه معترضا بنواحي السماء الكاذب هو مطلع قبل الصادق مستظلا ثم يذهب وتغيب ظلة (والاختيار) وقته من ذلك ايضا (الى ثلاث ليل) الخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولما سبحة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة الى ما بين الفجرين وبها الى الفجر الثاني ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت المغربين جميع (في وقت) (صحيح) من الفجر الصادق (الى) طلوع (شمس) الخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي الصحيحين خبر من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح وطلوعها هنا بطول بعضها بخلاف غروبها فانما الحاقا بالظهور بما ظهر فكلها لم تظهر بما ظهر فكلها لم تظهر بما ظهر ولان الصبح يدخل بطالع بعض الفجر فانه بان يخرج بطالع بعض الشمس (والاختيار) وقته من ذلك ايضا (الى اسفرا) وهو الاضائة




لجبريل السابق وقوله  
فيه بالنسبة إليها الوقت  
ما بين هذين محمول على  
وقت الاختيار وبعده  
وقت جواز بلا كراهة إلى  
الاحرار ثم بهال الطلوع  
وتأخيرها إلى أن يبقى حالا  
يسمها حرام وفضلها أول  
وقتها فضيلة ولها وقت  
ضرورة فلهذا أوقات  
وتعيرى فيما ذكر بالفاء  
أولى من تعيرى فيه بالواو  
لأقادتها لتعقيب المقصود  
(وكره تسمية مغرب  
عشاء وعشاء عمة للنهي  
عن الأول في خبر البخاري  
لانتزاع الأعراب على  
سم صلاتكم المغرب  
وتقول الأعراب هي  
العشاء وعن الثاني  
في خبر مسلم لانتزاعكم  
الأعراب على اسم صلاتكم  
الأنبا الشاموهم يسمون  
بالأبل يفتح أوله وضمه وفي  
رواية بحلاب الأبل قال في  
شرح مسلم معناه أنهم  
يسمون العمة لكونهم  
يسمون بحلاب الأبل أي  
يؤخرونه إلى شدة الظلام  
فالمعنى شدة الظلمة وما ذكر  
من الكراهة في الثاني هو  
ما جزم به النوري في كنه  
لكنه خالف في الجموع  
قال أن لا تسمى العشاء  
عمة وذهب إليه المحققون

أضام أسفر الرجل بالصلاة صلاها في الأسفار (قوله طهاسة أوقات) وقد نظم أمانا الشافعي رضي  
الله عنه الأوقات كلها فقال

إذا ما رأيت الظل قد زال وقته • فصل صلاة الظهر في الوقت تسعد  
وقم قائمة بعد الزوال فإنه • أو أن صلاة العصر وقت ععد  
وصل صلاة للغروب بعيدا • ترى الشمس يا هذا تيب وتنفد  
وصل صلاة للآخرة بعدما • ترى الشفق الأعلى يغيب ويفقد  
ولا تنتظر نحو اليأس فإنه • يوم زمانا في السماء ويقعد  
وأن شئت فيها فانتظر بصلاتها • إلى ثلث ليل وهو بالحق يهد  
وحق فإن الفجر لجران عتنا • وميزما حقا فانت المقلد  
قار طلوع منها يد شاهقا • كاذب السرحان في الجو تصعد  
فذاك كذوب ثم آخر صادق • تراه منسهر ضوءه يتوقد  
وصل صلاة الفجر عند ابتسامه • تال بها الفردوس واقه يشهد  
فلا تخير فيمن كان الوقت جاهلا • وليس له وقت به يتعبد  
فذاك من المولى طريد ومبعد • كذا وجهه يوم القيامة اسود

أه برماوى والحاصل أن الأوقات منها ما هو مشترك بين الصلوات الخمس وهو الفضيلة والاختيار والجواز  
بلا كراهة والحرمة والضرورة وأما وقت الكراهة فخاص بما عدا الظهر والمغرب وانظر حكته ووقت  
الضرورة خاص بما عدا الصبح وانظر حكته أيضا والمتعدان وقت الفضيلة والاختيار والجواز في جميع  
الصلوات تدخل بول الوقت وتخرج متعاقبة إلا في المغرب فانها متحدة فيه دخلا وخروجا والافى الظهر  
فان وقت الجواز والاختيار يتحدان خروجا أيضا ووجه أوقات الصلوات أمانا أن ثلثون وقتا أو  
ثلاثة وثلاثون وقتا إذا اعتبرنا مفهوم وقت الفضيلة والاختيار في المغرب أه من غطى شيئا الطوخى  
رحم الله تعالى (قوله وكره تسمية مغرب عشاء) ظاهره ولو بالتغليب كالمشاهدين واقضاه كلام شرح  
المبج في صلاة المسافر حيث قال وغلب في التثنية العصر لشرافها والمغرب للنهي عن تسميتها عشاء لكن  
نقل سم في حاشية شرح المنهج عن الشارح أنه لا يكره أي مع التغليب أه عش على عر (قوله على اسم  
صلواتكم المغرب) بجم المغرب صفة أصلا تكو بالرفع خبر مبتدأ أعذوف بالنصب باعنى والمعنى لا تسموها  
الأعراب في تسميتهم المغرب عشاء لأن الله سبحانه مفر بار تسمية أه الأولى من تسميتهم والسر في النهي  
خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين أه شرح البخاري فلو تف (قوله وهم يسمون) بكسر التاء من باب  
ضرب وأكرم لا من باب نصر أه برماوى وقوله يفتح أوله وضمه أي مع كسر التاء فهما أه عش  
وفي المصباح العمة من الليل بعد غيبة الشفق إلى آخر الثلث الأول وعمة الليل ظلام أوله عند سقوط  
نور الشفق وأعم الرجل دخل في العمة مثل أصبح دخل في الصباح أه (قوله أن لا تسمى العشاء عمة)  
أي فتكون التسمية خلاف الأولى أخذ من قولها قالت طائفة الخرم ذلك فاعتمد ما قاله الأملون ولا  
بناء فيه قول المجموع يستحب أن لا تسمى العشاء عمة لأن خلاف السنة أن يورده في نهى بخصوصه كان  
مكروها كما هنا إلا كان خلاف الأولى أه عش (قوله وقالت طائفة يكره) أي لو ردد للنهي الخاص  
به ولا يكره أن يقال العشاء آنو لا للعشاء العشاء الآخرة أو الآخرة أه برماوى (قوله وكره نوم  
قلبا) أي قبل فعلها وعمل كراهة النوم قبلها إذا ظن تقطع في الوقت والاحرام كما قاله ابن الصلاح  
وغيره فإن نام قبل دخول الوقت لم يحرم وإن غلب على ظنه عدم تقطعه فيه لأنه لم يخاطب بها ولو غلب  
عليه النوم بعد دخول الوقت قصر عنه على القتل وإزال تمييزه فلا حرمة فيه مطلقا ولا كراهة أه شرح

مر وقوله فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم الخ هو شامل للعشاء فلا يكره النوم قبل دخول وقتها وشامل للجمعة ايضا فلا يكره النوم قبله وان خاف فوت الجمعة لانه ليس غناطيا بها قبل دخول الوقت وإن قلنا بجوب السعي على بعيد الدار والفرق انهما كان بعيدا الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها نزل ما يمكنه فيه السعي منزلة وقت الجمعة لا بهل لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن مستلزما لشغور الجمعة اعتبر لحرمته خطابه بالجمعة وهو لا يتخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم على حج ان حرمة النوم قبل الجمعة هو قياس وجوب السعي على بعيد الدار قال وظاهر انه لو كان بعيدا الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرم النوم المقوت لذلك السعي الواجب ادهش عليه (فرع) يسن إيقاظ النائم للصلاة ان علم انه غير متدب بنومه او جهل حاله فان علم تعديه بنومه كان علم انه نام في الوقت مع علمه انه لا يستيقظ في الوقت وجب إيقاظه ادهش وعبرة شرحه عند قوله ويادرباقت يسن إيقاظ النائم للصلاة لاسيما عند ضيق وقتها فان عصي بنومه وجب على من علم بحاله إيقاظه وكذا يستحب إيقاظه اذا رآه نائما أمام المصلين حيث قرب منهم بحيث يدعوا أنه سوء أدب او في الصف الاول او محراب المسجد او على سطح لا حاجزه لا اوبد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس وان كان صلى الصبح لان الارض تفتح أي ترفع صوتها الى الله من نومة عالم حيث ذاب بعد صلاة العصر او خالي بيت وحده فانه مكروه او ناهت المرأة مستلقية وجهها الى السماء قاله الحلي او نام رجل او امرأة منسجعا على وجهه فانه ضجة ينفذها افه تعالى ويسن إيقاظ غيره ايضا صلاة الليل ولتسحر ومن نام وفي يده غمروا النائم بعرفات وقت الوقوف لانه وقت طلب وتضرع انتهت وقوله ومن نام وفي يده غمروا النائم باليد للغالب ومثلهما ثيابه وبقيته يدنو الحكمة في طلب إيقاظه ان الشيطان ياتي للغمور بما اذى صاحبه وانما خص اليد لما ورد في الحديث من نام وفي يده غمروا صاحبه وضع فلا يلومن الانفسه اه والوضوح هو البرص وقوله غمروا كافي القاموس ربيع اللحم وعبارته التمر بالتحريك ربيع اللحم وما يتعلق باليد من دمنه انتهت ادهش عليه (فائدة) النوم على سبعة اقسام نوم الغفلة ونوم الشقاوة ونوم القنعة ونوم العقوبة ونوم الرأفة ونوم الرحمة ونوم الحشرات امانوم الغفلة فانوم في مجلس الذكر ونوم الشقاوة والنوم في وقت الصلاة ونوم القنعة النوم في وقت الصبح ونوم العقوبة النوم بعد الفجر ونوم الراحة النوم قبل الظهر ونوم الراحة النوم بعد العشاء ونوم الحشرات النوم في لية الجمعة اه من هاشم الحصن الحصين (قوله) ايضا وكره نوم قبلها الخ وهذه الكراهة تعم سائر الصلوات وسياق كلامهم يشعر بتصور المستئلة بما بعد دخول الوقت قال الاسنوي ويخبر ان يكره ايضا قبله وان كان بعد فعل المغرب للبنى السابق اه شرحه مر وقوله ويخبر ان يكره ايضا قبله قد يشكل عليه عدم تحريم النوم قبل الوقت وان علم انه لا يستيقظ فيه لانه لم يتخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الجواب بان الكراهة لحنه امرها توسعا قبل فائتها مجرد الاحتياط ولا كذلك التحريم ادهش عليه (قوله) وحديث بعدها اي بعدها ما لم تكن مجموعة جمع تقديم فلا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومعنى زمن يسما وعبرة صحيح في شرح الارشاد والوجه خلافا لابن العماد انه اذا جمعا تقديم الا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومعنى وقت الفراغ منها غالبا اه شوري وافره شيخنا ح فوفارق الكراهة فيما اذا جمع العصر مع الظهر تقدما حيث كرهت الصلاة بعده وان لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لاجله كره الحديث الذي بعدها مفقود وكراهة الصلاة بعد العصر منوطه بفعلها وقد وجد كما هو واضح ادهش (نتيجه) افهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل بخوف الفوات عدم الفرق قال الاسنوي وقد يجاب بان اباة التكلام قبل الصلاة تنهى بالامر بايقاع الصلاة في وقت الاختيار واما بعد الصلاة فلا جناح له بخوف الفوات فيه اكثر اه شرحه مر وفي قل على المحلى مانعه (نتيجه) قد علم ان ما ذكر من كراهة النوم

اي العشاء (وحديث بعدها) لانه  كان يكرهها رواه

والحديث يجري في سائر الصلوات وإنما خصت العشاء بذكرهما لأنها محل النوم أصالة وإنما لم يذكره  
الحديث قبل الفعل لأن الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه اه (قوله) ايضا وحديث بعدهما) والحق  
بالحديث نحو الحياطة ولعله لتغير سبب سائر العورة ومثل الحياطة الكتا فهو ينبغي ان لا تكون للقرآن او  
للمنتفع به اه حل (قوله) ولا نه بالاول يؤخر العشاء عن اول وقتها) بل ربما استمر الى خروج الوقت  
بالكلية (فرج) نام في الوقت وجوز خروج الوقت قبل استيقاظه حرم كذا نقل عن فتاوى ابن الصلاح  
وهو يقتضي انه ان غلب على ظنه الاستيقاظ في الوقت حرم لان الظن المذكور يجمع مجوز وخروج الوقت  
والمثقل عن ان الصلاح في شرح الروض انه اذا ظن الاستيقاظ في الوقت لم يحرم ولا حرم فيحرم في  
صورة الاستواء اه حل (قوله) اما المكروه مهم) اي في غير هذا الوقت وكذا الحرمان في غير هذا الوقت  
يكون اشد حرمة في هذا الوقت كقراءة سيرة الطال لان كذبها محقق كما قاله ابن العباد اه حل (قوله) الا  
في خير) اي ولا المسافر فلا يكره له الحديث بعدها مطلقا سواء كان السفر طويلا ام لا سواء كان في خير او  
لحاجة السفر اه عش على مر (قوله) وابتاس ضيف الخ) اي بان كان من اهل الخير واما الفسق فيحرم  
ابتاسهم اه وذكر حج في شرح الاربعين ان الراجح عدم الحرمة ويوجه قولهم حرمة ابتاسهم بالجلوس  
معهم غير هذه الحالة وظاهر قوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه يشمل الفاسق  
ويحتمل الحرمة ودعا وزجر او قد قد الحلي وعش على مر سن ابتاس الضيف بكونه غير قاسق اما هو  
فلا ينس ابتاسه وهو المعتد وانظر هل ابتاسه حرام ودعا وزجر المكروه وخلاف الاول لان عدم سن  
ابتاسه صاذا بذلك حررهذا وفي عش على مر ان ابتاسه لكونه فاسقا حرام وكذا اذا لم يلاحظ في  
ابتاسه شيئا واما ابتاسه لكونه شيخا او معلما فيجوز اه شيخنا ح (قوله) وعادة الرجل اه) اي  
ولو كانت فاسقة اه عش (قوله) عن عمران بن حصين) هو ابو نجيب بعض النون وفتح الجيم عمران بن  
حصين بن هبيل خلف الخزاعي الصحابي اسلم عامه غير ستة سبع من الهجرة فو غزا مع رسول الله ﷺ  
غزوات وبعثه عمر رضي الله عنه الى البصرة ليفقه أهلها وتولى القضاء بها أياما روى عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما هو ثمانين حديثا وروى عنه ابو رجاء وغيره المتوفى بالبصرة ستة اثنين وخمسين اه برماوى  
(قوله) عن بنى اسرائيل) اي عن عبادهم وزهادهم ليعمل ذلك الصحابة على التخلق باخلاصهم اه حل (قوله)  
وسن تمجيل صلاة الخ) لقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وقوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم ولقوله  
عليه الصلاة والسلام الصلاة في اول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله قال امامنا الشافعي رضى  
الله عنه رضوان الله انما يكون للحنين والغويشة ان يكون للقصير اه حل ويندب التمجيل في الفضل  
ذى الوقت او السبب وربما يشمله كلام المصنف اه برماوى (قوله) تمجيل صلاة) ليس المراد تمجيل  
الحقيقي وهو تقديم الشيء على وقت قبل المراد به المبادرة به شيخنا (تبيين) فرق بين التقيم بين المبادرة  
والمجلة بان المبادرة انتهاز الفرصة في وقتها فلا يتركها حتى اذا كانت طلبها فهو لا يطلب الامور في  
ادبارها ولا قبل ولا قبل وقتها بل اذا حضرو وقتها بادرو اليها ونب عليها والمجلة طلب اخذ الشيء قبل وقته  
اه مناوى في شرحه للجامع عند قوله ﷺ بادرو ابتلاء المغرب الخ وعليه فعمل التعبير هنا بالتمجيل  
للبالغة وهو مجاز عن المبادرة لكنه تشديدا كما نه طلب الصلاة قبل وقتها وان التعبير به لتبيينه على انه ينبغي له  
الاشتغال بالسبب قبل دخول وقتها وذلك كالطلب لما قبل دخول وقتها والفرصة كافي الصباح ماخوذة من  
تفارض القوم الماء القليل لكل منهم نوبة فيقال يا فلان جاءت فرصتك اي نوبتك وقتك الذي تستحق فيه  
قياس عله واتبر الفرصة اي شر لها مبادر او الجمع فرص مثل غرة وعرف اه ويندب للامام الحرص  
على اول الوقت لكن بعدمضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسبابها عاقدو يمدد صلى بن حضرو ان قل لان

الشيخان ولا نه بالاول  
يؤخر العشاء عن اول  
وقتها وبالتالى يتأخر  
نومه فيخاف فوت صلاة  
الليل ان كان له صلاة  
ليل او فرت الصبح عن  
وقتها او عن اوله والمراد  
الحديث المباح في غير  
هذا الوقت اما المكروه  
ثم فهو هنا اشد كراهة  
(الا في خير) كقراءة  
قرآن وحديث ومذاكرة  
علم ابتاس ضيف وعادة  
الرجل اه له حاجة كلامه  
فلا يكره لانه خير  
ناجر فلا يترك لفائدة  
متوهمه وروى الحاكم  
عن عمران بن حصين  
قال كان النبي ﷺ  
يحدثنا عامة ليلة عن بنى  
اسرائيل (وسن تمجيل  
صلاة)

الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شرطه واما ان انتظر كرمون  
ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم أى بحيث تأخر عن وقت مائة أقاموا الصلاة فقدم أى بكر مرة وان عوف  
أخرى مع انه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتهما واقتدى بهما وصوب فعلهما اه عرش على مر (قوله ولو  
عشاء) هذه الغاية ليدل على الضعيف عبارة المنهاج هنا وفي قول تأخير العشاء افضل مالم يجاوز وقت  
الاختيار انتهت وعبارة مع شرح مر في وقت الاختيار والاختيار لا يخرج عن ذلك الليل فنجبر على  
السابق وفي قول عن نصفه خبر لو ان أشق أى لم تأخر العشاء الى نصف الليل ووجهه المصنف في  
شرح مسلم وكلامه في المجموع يقتضى ان الأكثرين عليه انتهت وقد أشار الشارح الى هذا القول بعدما  
أشاره بالغاية بقوله نقلا عن المجموع لكن الاقوى دليلا تأخيرها الى ثلث الليل أو نصفه اه وقد تمسك  
الضعيف بالخبر الذى أشار الشارح للجواب عنه بقوله وأما خبر كان النبى صلى الله عليه وسلم الخ اه لكانه  
(قوله لا ولوقتها) أى اذا تبين دخوله اه زى أى ولم يمر خلاف في دخوله والا فيستحب التأخير  
خروجاً من الخلاف فإذا غاب الشفق الاحمر من التأخير الى منيب غير من الاصفر والابيض للخلاف  
فيه وقد يستفاد ذلك من قوله أى اذا تبين لان الخلاف يمنع من التيقن لاحتمال ان التيقن ما قاله المخالف  
اه عرش (قوله رواء الدارقطني) هو أبو الحسن بن علي بن عمر الدارقطني براء مفتوحة وقاف مضمومة  
نسبة الى دار القطن علة ينداد أخذ عن الاصطخري وغيره المتوفى ينداد يوم الخميس لعان خلون من  
ذى القعدة سنة خمس ومائتين وثلاثمائة عن تسع وسبعين سنة ودفن قرياً من معروف الكرخى اه برامى  
(قوله ولفظ الصحيحين الخ) أتى به إشارة الى ان رواية الصحيحين مطلقة ورواية الدارقطني مقيدة بالقاعدة  
حل المطلق على المقيد وكأنه ما قدم رواية الدارقطني عليها لكونها أصرح في المقصود وأقوى بخبر الصحيحين  
تقوية لما أشار الى انه لا حارص بينهما تكون رواية الصحيحين مقدمة لمخالفة رواية الدارقطني اه  
عرش (قوله كان يستحب ان يؤخر العشاء الخ) ليس هذا من اخباره صلى الله عليه وسلم وانما هو من  
اخبار الراوى بحسب ما فهمه من تأخير صلى الله عليه وسلم لفعلها أياناً يا نافع الجوزى الذى رى ما يتروى من  
عظمها منه ولذلك رد عليه بالمواظبة على التعجيل به ورد أصناد سوى قوة دليل التأخير المستندة الى ان  
كان مع المضارع قيد البوام وعلى ما ذكرناه يؤول ما في المنهج فرجمه اه قل على الجلال (قوله هو الذى  
واظب عليه) أى وأما التأخير فكان لعذر ومصاحبة تقتضى التأخير ولا يشكل عليه ان كان تقيد  
التكرار لا نقول أما أولاً فآفاقها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المختلفة بالاستعمال  
وأما ثانياً فنقول سلنا آفاقها التكرار لكنه يصدق بثلاث مرات وتكررها بتكر العذر والاكثر  
التعجيل بل هو الاصل اه عرش على مر (قوله لكن الاقوى دليلاً الخ) القائل ان يكون انصح ان تعجيلها  
هو الذى واظب عليه فكيف يكون الاقوى دليلاً تأخيرها الى ما ذكرناه من ان لم يصح فكيف يصح الجواب  
ويجاب بان ذلك أمر محتمل لا مانع منه وبه تجمع الأدلة وهذا لا ينافي ان الامر المتبادر من الأدلة خلافه  
اه سموا كأن المراد بقوله يجب ان ذلك الخ انه ثابت ان كان يستحب التأخير احتمل ان يكون تعجيله  
لعله رغبة الصحابة في التعجيل لشقة انتظارهم اما لتعبهم في أشغالهم التي كانوا بها نهاراً أو خشية فوات  
أشغالهم التي يحتاجون اليها في آخر اليوم وانتظارهم المشايخ بما فوت عليهم ما يحتاجون الى فعله بعد الجمهور  
الاصحاب أخذوا بظاهر مواظبته على التعجيل فجعلوه افضل والنوى نظر الى انه حيث ثبت عنه  
استحباب التأخير واحتمل ان التعجيل لما روى جعل التأخير هو الاقوى في الدليل اه عرش (قوله  
باشتغال باسبابها) المراد السبب ما يتعلق بها لا السبب الحقيقي وعبارة عرش أى ما يطلب لاجلها  
أعم من ان يكون شرطاً أو مكلاً اه (قوله ولا يضرب فعل رابعة الخ) هذه العبارة تقتضى ان الاولى  
عدم الاتيان بالراتبة مع الاتيان بهاسة ولو غير مؤكدة فحيث ان الانسب ان يقول وتقديم الرابة

ولو عشاء (لا ولوقتها)  
لخبر ابن مسعود سالت  
النبى صلى الله عليه وسلم أى  
الاحمال افضل قال الصلاة  
لا ولوقتارواه الدارقطني  
وغيره وقال الحاكم  
انه على شرط الصحيحين  
ولفظ الصحيحين لوقتها  
وأما خبر كان النبى صلى الله عليه وسلم  
يستحب ان يؤخر العشاء  
فما يجب عنه في المجموع  
بان تعجيلها هو الذى واظب  
عليه ثم قال لكن  
الاقوى دليلاً تأخيرها  
الى ثلث الليل أو نصفه  
ويحصل تعجيلها (باشتغال)  
اول وقتها (باسبابها)  
كلهم وسرنا الى ان فعلها  
وهذا من زيادته ولا يضرب  
فعل رابعة ولا يشغل خفيف  
وأكل لثم بل واشتغل  
بالاسباب قبل الوقت

لا يكون مغوا للبدوة بل يسرتهم ان فصل الراتبة أو أكل القمح ليسا من الاسباب لان المتبادر من السبب حقيقة وهو ما يلزم من وجوده الوجود من عدمه المدموع عبارة شرح مر تقتضي انها مناهر نفسها ولا يمنع تحصيل فضيلة اول الوقت اشتغالها في اوله باسبابها من طهارة واذان وستروا لغيره قد تم سترانية اه وكتب عليه الرشدي قوله أو أكل قمح يؤخذ منه ان المراد بالاسباب اعم مما يتوقف عليه صحة الصلاة أو كمالها بخلاف صنيع الشباب جميع حيث جعلوا من الشغل الخفيف اذ مقتضاه ان المراد بالاسباب ما يتوقف عليه صحة الصلاة لحسبها وعبارة عرش عليه ولعل جملة اكل القمح سببا باعتبار ما يترب عليه من تحصيل الخشوع فيها والافلا كال لا ليس من اسبابها وفضيئة ان الشيع ضوت وقت الفضيلة وقد غفلنا مامرله في وقت المغرب والاقرب الحاق ما هنا ما كان هنا ما هنا كاذمان كلام جميع المذكور وهذا يدفع ما قاله جميع في شرح العباب تغلغل ان الزكشي ولعل العبارة في ذلك كله الوسط من غالب الناس ثلاثا مختلف وقت الفضيلة باختلاف احوال المصلين وهو غير معهود وهو مشامل لهذه طرفة عاكفة عادة الوسط المعتدل بنير عن رفاقة سنة التحجيل فان كان لعذر ونوى انه لو خلا عن العذر فجعل فن الظاهر عدم حصول السنو لكن قولنا مانع ان الله يكتب له ثوابا مثل ثوابه لو جعل لامتناعه امر الشارع انتهت (قوله لم يضر) أي في سنة التحجيل بل يكون مجبلا على حل لكن الافضل القفل في اول الوقت وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كن ادرك التحريم مع الامام ومن ادرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكل اه عرش على مر (قوله مع صور) أي نحو الاربعين اه شرح مر وقوله ذكرت بعضنا في شرح الروض عبارة ويستثنى من تدب التحجيل ايضا زيادة على الظاهر اشيء منها ان يتدب التأخير بل يرى الجار والمفسر سائر وقت الاولى وللواقف بمرقة فيؤخر المغرب وان كان نازلا وقتها ليجتمع مع المشاء عند ذلك ولن يتقن وجود الماء والستر او الجماعة او القدرة على القيام آخر الوقت ولذا تم ثم الحدث اذا رجا الاقطاع آخره ولن يشده عليه الوقت في يوم غيم حتى يفتقه او يظن فواته لو اخره انتهت قال مرفي في شرحه بعدم مثل هذه العبارة وضابطه ان كلما ترجمت مصلحة فعله لو أخر فانت يقدم على الصلاة وان كل كمال الجماعة اقربن بالثأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل اه وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كافي بحرم خاف فوت الحج لو صلى المشاء وكن رأى نحو غريق أو أسير لو اقتضاه واصل على غيرهم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير ايضا للصلاة على ميت خيف انفجار (قوله وسن ايراد يظهر) المعنى فيه ان التحجيل في شدة الحر مشقة تسبب الحشوع أو كاله فسن له التأخير كن حضرة طعام ونفسه تتوق الياء وادفعه الخشب اه شرح مر. والباقي قوله بظهر للتعدية يقال ايرده به أدخله في وقت البرودة في الصباح البرد بخلاف الحرو ايردنا بخلاف البرد مثل أصبحنا دخلنا في الصباح وأما ايردوا بالظنر قاله للتعدية والتمنى ادخلوا صلاة الظهر في البرد وهو سكون شدة الحر وبرد الشيء برودة مثل سهل سهولة اذا سكنت حرارته وأما ايرد برأ من باب قتل قتل فليسعمل لازما ومتعديا يقال يرد الماء ويرده فهو بارد ومبرود وهذه العبارة تكون في كل ثلاثي يكون لازما ومتعديا اه وقوله لشدة حر اللام بمعنى في او عند وقوله بك حار الباء بمعنى في وقوله لمصل اللام للتعدية وكل من اللامين والباء متعلق بآيرد وقول الشارح الى ان يصير الخ متعلق به ايضا ويصح ان تكون اللام في قوله لمصل متعلقة بسن المقدر وهو اولي اه شيخنا (قوله وَايرد يظهر) خرج الى انها فلا تسن الايراد به الا ليقوم يعلم انهم اذا سمعوا الاذان لا يتخفون عن سبأه وعليه يعمل ماورد مما يدل على طلب الايراد به وسيله بعضهم على الاقامة ولا يبدفونه ان ادعاه بعضهم اه يرموا (قوله يلد حار) أي وصفه الحرارة كدكة وبعض بلاد العراق وان خالفت وضع قعرها من عمل وعبارة البر ماوى كالبحار وبعض أهل العراق واليمن لا يعمدول كسروا لبارد كالشام وعمل اعتبار البلدان ان خالفت وضع القطر والافلا عبرة به خلافا

وأخر بقدرها الصلاة بعده  
لم يضر قاله في الذخائر  
ويستثنى من سن التحجيل  
مع صور ذكرت بعضنا في  
شرح الروض وغيره ما  
ذكرته بقولي (و) سن (ايراد  
بظهر) أي تأخير فعلها من  
أول وقتها (لشدة حر  
يلد حار)

الى ان يصير الحيطان ظل  
عنى فيه طالب الجماعة خير  
الصحيحين اذا اشتد الحر  
فاردوا بالصلاة فوفى رواية  
البخارى بالظهر فان شدة  
الحر من فيج جهنم اى  
هيئاتها ولا يجاوز به  
نصف الوقت وهذا (لمصل)  
جماعة بمصلى مسجد أو  
غيره (يأتونه) كلهم أو  
بعضهم (بمشقة) في طريقهم  
اليه فلا يسر في وقت  
ولا بلد باردين أو معتدلين  
ولأن يصلى بيته منفردا  
أو جماعة ولا جماعة بمصلى  
يأتونه بلا مشقة أو  
حضوره ولا يأتينهم غيرهم  
أو يأتينهم غيرهم بلا مشقة  
عليه فيأتيه كان كان منزله  
بقرب المصلى أو بعيدا وهم  
ظل يأتون فيه وتمييز  
بمصلى ومشقة أو من تمييزه  
بمسجدتين ينفذ وخرج  
بالظهر غير ما ولو جمعة لشدته  
خطر فواتها المؤدى اليه  
تأخيرها بالتكاسل ولأن  
الناس مأمورون بالتبكير  
اليها فلا يتأخرون بالحروما  
في الصحيحين من اعطى الله  
عليه وسلم كان يرد دهايان  
للجواز فيباع عظمه مع ان  
التعليل الاول منتف في  
حقه صلى الله عليه وسلم

لأهامة صح انتهت (قوله) الى ان يصير الحيطان ظل ولا يشترط لسن التأخير وجود الظل المذكور بل يسن  
الاراد ان لم يكن في طريقه ظل أصلا كان كان في صحرا لان شدة الحر تنكسر بالتأخير كما في عرش اه  
شيخنا ح (فرع) سأل سائل هل يسن تأخير الصلاة في شدة البرد الى ان يخف البرد الشاغل السالب  
للخشوع قياسا على ما ورد في الحر وأجاب بانه لا يسن لأن الاراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه اه سم  
أقول الاولى الجواب بان زيادة الظل عمقته فزاد الحر أمد ينتظر ولا كذلك البرد فانه يحتمل زيادته مع  
التأخير لعدم وجود علامة تدل على زواله فادقوا انما كان هذا أولى لأن الصحيح يجوز ان القياس في  
الرخص على ما في جماع الجوامع اه عرش على مر (قوله) وفي رواية البخارى هي مينة المراد من الاولى اه  
عرش (قوله) فان شدة الحر من فيج جهنم (وورد أيضا) فان شدة البرد من فيج جهنم اه شرحى (قوله) من فيج  
جهنم) قال في النهاية النجى سطوع الحر وقرأه يقال بالواو وقاحت لقدرة تفتح وتفتح اذا غلت وقد  
أخرجه عرج التشبيه والتشليل اى كانه نار جهنم في حرها اه وقال المناوى في شرحه استشكل بان فعل الصلاة  
منظمت وجود الرحمة فعملها مظنة طرد العذاب فكيف أمر بتكرار واجب بان وقت ظهور الغضب لا ينجم  
فيه الطلب الا من اذن له فيه انتهى وقد يتوقف في هذا الاشكال من أصله فان شدة الحر قد تكون نعمة من الله  
تعالى على عباده لاحلاح معاشهم فلا تكون مجر د علامة على الغضب وكون الانسان قد يحصل له مشقة  
منها لا ينافي كونها نعمة من الله عز وجل على عباده وان محبتها مشقة اه عرش على مر (قوله) وهذا لمصل  
جماعة (قد قيل) غير المسجد فقط على المعتدل لا يسن الاراد لتفدير الصلاة في المسجد على المعتدل كافي  
شرح حر وعبارته وقضية كلامهم انه لا يسن الاراد لتفدير الصلاة في المسجد في كلام الرافى اشعار  
بسنه هو المعتدل انتهت وبعبارة سم وقضية كلامهم في غير المنفرد تفضيل تأخير صلاة من يصلى جماعة  
بمحل الجماعة على صلاته في أول الوقت بيته وان أمكنه فعلها فيه جماعة مع أهلها وغيرهم فليأمل انتهت (قوله)  
بمشقة) اى تسلب الخشوع أو كالموجبه تكون صلاتهم مع هذا التأخير افضل من صلاة الواحد منهم  
جماعة في بيته اه حل وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضا  
أو شيخا يزول خشوعه بحيث في أول الوقت ولو من قرب يستحب له الابراد أو العرة بنال الناس فلا  
قلقت لمن ذكر فيه نظر ولا يبعد الثاني ثم رأيت حجج صرح به اه عرش على مر (قوله) فلا يسن في وقت الخ  
عبارة شرح مر فلا يسن الاراد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولو لا قطر بارد أو معتدل وإن اتفق فيه  
شدة الحر انتهت (قوله) بارد من معتدلين) اى وان عرض فيها حر شديد كما يفيد عمره كلاما هنا فلا بد ان  
يكون الحر الشديد في زمته عادة اه حل (قوله) ولأن يصلى بيته منفردا) هذا محترز قوله بمصلى وترك  
محترز الذى قبله اى جماعة لان الانفراد كان في المسجد فيسن الاراد ايضا وإن كان في غيره فلا يسن  
فسكت عليه لان فيه تفصلا وقوله ولا جماعة بمصلى الخ محترز قوله بمشقة وقوله أو حضوره ولا  
بأتيهم الخ محترز قوله يأتونه وقوله أو يأتينهم غيرهم الخ محترز قوله بمشقة أيضا فكان الانسب  
جملة مع قوله ولا جماعة الخ لانه اخره في الخروج باليد الاخير اه شيخنا (قوله) ولا يأتينهم غيرهم  
الخ) اى أو كانوا فيه مقيمين بخلاف ما إذا كان يأتينهم غيرهم بمشقة فيسن للحاضرين بالمصلى  
الاراد ولو كان فيهم الامام اه حل (قوله) ولو جمعة) هذه النافية للتميم لا لرد اه شيخنا لكن  
رأيت في شرح المحلى ما نصه وفي استحباب الاراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخارى  
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة وأصحهما لا لشدته الخطر في فواتها  
المؤدى اليه تأخيرها بالتكاسل وهذا مفقود في حقه صلى الله عليه وسلم انتهت (قوله) مع  
عظمها) اى لان عظمها رمايتهم منه وجوب تعجيلها وعدم جواز الابراد بها اه لكتابتها (قوله)  
مع ان التعليل الاول) هو شدة خطرها اى ما اشتمل عليه التعليل الاول وهو التكاسل فهذا

هو المتنى و قوله متنفذ في حقه الخ قد يقال هو ان اتنى في حقه لكنه موجود حتى الصلاة المبردين بها  
 تبعاله ويجب بانه متنفذ في حقه ايضا ببركته صلى الله عليه وسلم اه شيخنا ح ف قلنا عن الحلبي  
 والبرماوى (قوله) ومن وقع من صلاته الخ) اى وان لم يكن نواها قد دخل الجمعة ولو كانت الصلاة غير  
 مكتوبة فلو جمع أربعة الظهر القبلة او الثانية بيقو واحدة و ادرك منها ركعة في آخر الوقت  
 و وقع الباقي خارجا كان الكل آداء لان المجموع صار في حكم صلاة واحدة كما يجب بشيخنا اه حل وفي  
 قل على الجلال و شملت الصلاة الفرض والنفل و دخل فيها الجمعة و هو كذلك من حيث تسميتها آداء  
 وقضاء وان فاتت كونها جمعة وان حرم لفوات شرطها كما ياتى (قوله ركعة) اى بان رفع راسه من السجدة  
 الثانية وان لم يصل إلى حد تجرى فيه القراءة كما ياتى و يبنى ما لو قارن رفع راسه خروج الوقت هل تكون  
 قضاء ما لا فيه نظر والاول اقرب و يبنى على ذلك ما لو على طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلا قضاء  
 او آداء اه عش على مر (قوله) فالكل آداء الخ) اى على الاصح و قيل الجميع آداء مطلقا وفي وجه ان  
 ما في الوقت آداء وما وقع بعد قضاء قبله هو التحقيق اه شرح مر و عبارة المحل ومن وقع بعد صلاته  
 في الوقت وبعضها خارجا فالاصح انه ان وقع في الوقت ركعة فاكثر فالجميع آداء وإلا بان رفع  
 فيه أقل من ركعة قضاء والوجه الثاني ان الجميع آداء مطلقا تبع لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا  
 تبع لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت آداء وما بعده قضاء هو التحقيق وعلى القضاء باثم المصل  
 بالتأخير إلى ذلك وكذا الآداء نظر التحقيق وقيل لانظر للظاهر المستند للحديث اه وقائدة الخلاف  
 انه إذا شرع المسافر في الصلاة بنية النقص فخرج الوقت قبل فراغها فإن قلنا ان الصلاة كلها آداء فله  
 النقص والاوله الاتمام في قول ضعيف ياتى اما بن عبد الحق اه عش على مر ه (قائدة) ه نقل الزركشى  
 كالمقول عن الاصحاب انه حيث شرع فيها الوقت نوى الآداء وإن لم يبق منه ما يسر ركعة وقاله  
 الامام لا وجه لنية الآداء إذا علم ان الوقت لا يسرها بل لا يصح واستوجه حج في شرح الباب حمل  
 كلام الامام على ما إذا نوى الآداء الشرعى وكلام الاصحاب على ما إذا لم ينوّه والصواب ما قاله  
 الامام وبه اتفق شيخنا الشهاب الرملى اه شورى وعش على مر ه (فرع) ه لو صلى منفردا صلى  
 جميعها في الوقت ولو صلى خلف امام لم يدرك إلاجزأ منها فيه وجب عليه الانفراد بحافظة على إيقاعها  
 في الوقت وفضة ذلك انه لو صلى مع الامام ادرك ركعة تامة في الوقت ولو صلى منفردا ادركها كلها  
 وصورة المسئلة انه احرم خلف الامام في وقت يسرها جميعها لكن طول خلفه فالأفضل في حقه  
 الاتمام خلفه بحافظة على فضيلة الجماعة لان فضيلة الجماعة اولى من المحافظة على فضيلة الوقت ومن كان لو  
 اقتصر على أركان الصلاة أدركها ولو حافظ على سنها فات بعضها فالأتيان بالنسبة أفضل لانه من باب  
 المدو هو جازز و اتقى به البغوى وهو المعتمد ان شوخه فيه وهذا بخلاف ما إذا ضاق وقت المكتوبة عن  
 ادراك جميعها في الوقت فانه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء لانه يتسارع في الوسائل ما لا يتسارع في  
 المقاصد ويجب ايضا بانه في مسئلة المذشرع في الصلاة في وقت يسرها ولا كذلك مسئلة التلبى إذ يلزم  
 عليه إخراج بعض الصلاة عن وقتها قبل تلبسه بشئ منها اه برماوى وفي قل على الجلال ما فيه اعلم ان  
 الاحرام بالصلاة في وقت يسر جميع قرائنها ليس حراما بخلاف وله المدفعا على الاصح كما تقدم وله  
 ان يفعل مندوباتها كتطويل قرائتها وان خرج بعضها او اكلا عن الوقت فارتق ترك تلبس الوضوء مثلا  
 لانه وسيلة وتأخير النفل لان الفرض اهم ثم ان وقع منها ركعة فاكثر في الوقت فالجميع آداء والاقتضاء وان  
 الاحرام بها في وقت لا يسر ما ذكر ليس حراما ايضا ان كان تأخيرها المذرو مجرى فيه ما تقدم والاحرام  
 قطعاً وليس له الا تيان بشئ من مندوباتها ثم ان وقع منها ركعة في الوقت فآداء ايضا والاقتضاء مع الاثم  
 فيما اه (قوله) وتشتمل على معظم افعال الصلاة) لاساحة لقوله معظم مع ذكر افعال الا ان يراد بالافعال  
 ما يشمل نحو قود التشهد او فعل القلب واللسان كالتبى والتكبير اه قل على التحريم (قوله)

(ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة) فأكثر  
 والباقي بعده (فالكل آداء  
 والا قضاء) تحريم  
 الصحيحين من أدرك  
 ركعة من الصلاة فقد  
 أدرك الصلاة أى مؤداة  
 ومفهومه أن من لم يدرك  
 ركعة لا يدرك الصلاة  
 مؤداة وللفرق أن الركعة  
 تشتمل على معظم أفعال  
 الصلاة إذ معظم الباقي

كالتركيز لما قال الشيخ ابن قاسم في الآيات انما يجعل تكرير الحقيقة لان التكرير هو الايمان بالشيء  
 ثانيا مراد به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالاولى كان كل واحدة  
 من خمس اليوم تكرير للثاني الامس انتهى شوبري (قوله ومن جهل الوقت الخ) كان المناسب ذكر  
 هذا في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا ان يقال له مناسبة هذا لما قال ومن تسجيل صلاة  
 لاول وقتها مناسب ان يذكر معناها وماوى (قوله ولم يخبر به ثقة عن علم) فان اخبره الثقة عن علم امتنع  
 عليه الاجتهاد ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو أمكنه هو العلم بخلاف القبلة ورفق  
 بينهما يتكرر الاوقات فيسرع العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها مرة كتنى به بقية عمره اه شرح  
 حر (قوله اجتهد) أى جواز ان قدر على اليقين وجوب بان لم يقدر هذا كله ان لم يخبره ثقة عن مشاهدة فان  
 اخبره عن علم امتنع عليه الاجتهاد كوجوب النص لانه خبر من اخبار الدين فرجع فيه المجتهد الى قول الثقة  
 كتبر الرسول اه شرح حر وبعلم من قوله هذا كله الخ ومن قول الشارح ولم يخبره ثقة الخ انه متى اخبره  
 الثقة بالفعل وبالاوى منه ما لو علم بنفسه انه لا يجتهد ولا يعمل بمقتضى الاجتهاد هذا لا ينافي قوله جواز  
 ان قدر على اليقين لان معناه انه اذا قدر على اخبار الثقة أو العلم بالنفس ولم يحصل له بالفعل يجوز له ان  
 يسعى في تحصيلها ولا يجتهد وان يجتهد ولا يسعى في تحصيلها امان حصله بالفعل فلا يجتهد ولا يعمل  
 على الاجتهاد الخالف لم يشير لهذا قوله كالشارح ولم يخبره الخ لم يقلوا ولم يقدر على خبر الثقة وهذا  
 يجتمع اطراف الكلام وقد رأيت بعض الهوامش ان معنى قول حر جواز الخ ان الاجتهاد جائز في  
 حد ذاته عند القدرة على العلم بالنفس او خبر الواحد الثقة لكنه اذا علم بالمال يعمل بمقتضاه وهذا ريب  
 عما تقدم فقل ثم رأيت في شرح صحيح ما نصه نعم ان اخبره ثقة عن مشاهدة او سمع اذ ان عدل عارف بالوقت  
 في حضوره لم يقبله ولم يجتهد الا لا حاجة به للاجتهاد حيث بخلاف ما لو أمكنه الخروج لرؤية نحو الشمس  
 لان فيه مشقة عليه في الجملة اه وفي المحل مانصه اجتهد جواز ان قدر على اليقين وجوب بان لم يقدر وقيل  
 ان قدر على الصبر الى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد اه وفي قول عليه مانصه قوله جواز ان قدر هو نظائر  
 ما في المياه فالحق انه يجوز له ترك الاجتهاد مع القدرة على غيره لا استغناء عنه به ولا يجوز له تركه مع  
 العجز ومضى وقع كان واجبا والقدرة نعم ما كان بالبصر كما ذكره الشارح وما كان بغيره كوجود مخبر  
 عن علم عنده لو في محل يجب طلب المأمونة وتمكن من سؤاله بلا مشقة هو هنا كذلك وطارق منع الاجتهاد  
 وجوب السؤال في مثله في القبلة يتكرر الوقت وقول شيخ الاسلام في المنهج جواز التقليد له ولو لا عصى  
 اقوى ادرا كانه ان كان قادر اعلى الاجتهاد كالصغير العاجز للصغير حقيقة والاعصى في الجملة يقتضى  
 ان التقليد لا يجب على الاعصى العاجز وانه يتمتع بتقليد المجتهد البصير القادر لمجتهد آخر ومقتضى ما بعده عن  
 التورى جواز له كالمرو الذي اعتمد شيخنا الرملى انهما ان كانا عاجزين وجب التقليد او قادرين تخير ابن  
 تقليد المجتهد او الاجتهاد وهذا يستثنى من منع تقليد القادر على الاجتهاد المجتهد للشقة هنا وذلك فارق من  
 منع تقليد الاعصى لغيره في الاوانى ما لم يتخير اه وبعبارة لروى وشرحه فصل والبصير والاعصى وان  
 قدر اعلى اليقين بالبصر او بغيره الاجتهاد للوقت في الغيم او نحوه مما يحصل الاشتباه في الوقت فمطلب ظنا  
 بدخوله كالأول او ادوات ذلك المجهرب اصابته الوقت هذا ان لم يخبره ثقة عن علم اي مشاهدة فان  
 اخبره ما عن علم امتنع عليه الاجتهاد كوجوب النص (قوله ايضا اجتهد) فلو علم من غير اجتهاد لزمه الاعادة  
 مطلقا لتركه الواجب يلزم المجتهد التأخير الى ان يطلب على ظنه دخول الوقت وتأخير به الى خوف القوات  
 افضل اه وماوى (قوله بنحو ورد) الباء سمية والمعنى اجتهد بسبب نحو ورد وحيثما جعل هذه العلامات  
 دلالات لكان ناشئا في الاوانى بمعنى انه اذا وجد شيئا من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت او لا وهل استعمل  
 في قرأته او لا وتعيير به اجتهاد يساعده وقيل للآلة اي فهو الورد آلة للاجتهاد فصل بمجرد القرأته من ذلك

كالتركيز لما فعل ما بعد  
 الوقت تابعا لخلاف ما  
 دونها (ومن جهل الوقت)  
 نعم او حبس بيت مظلم  
 او غير ذلك ولم يخبر به  
 فتعسر علم (اجتهد) ان قدر  
 بنحو ورد



والورد ما كان بنحو قرأة أو ذكر أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أم برماوى يوفى قيل على الجلال لفظ نحو قيل مشترك لأن ما دخل تحته من الورد وكلام الشارح يشهد لورده لأن الورد ما كان بنحو ذكر أو قرأة ونحوه ما كان بنحو صناعة ومنه سماع صوت ديك مجرب وسماع من لم تعلم عدلته من لم يعلم أن اذاته أو خبره عن علم وسماع أذان فتعارف في الغيم لكن لفي هذه تقليده أم **(قوله كنياسة الخ)** أى بان تأمل في الحيطة التي فعلها هل أسرع فيها عن عاذته أولا وقوله وصوت ديك مجرب أى بان تأمل هل اذاته قبل عاذته أم لا **(قاعدة)** قد اشتر أن الديك يؤذن عند اذان حلة العرش وأنه يقول في صاحبه يا غافلون اذكروا الله أم برماوى **(قوله مجرب)** أى جربت أصابعه لوقت أم ح ل أى وتكرر ذلك منه بحيث يغلب على الظن عدم تخلفه ويبنى خطه كافي جارة الصيد وقد نقل نحو ذلك عن الزركشي فراجع أم شوبرى **(قوله كالبصر العاجز الخ)** قضية ضيعة أن الاعشى يقيد المجتهد ولو قدر على الاجتهاد بخلاف البصر لا بد من عجزه وهو كذلك وإذا نظرت الى هذا مع ما نقل عن الرملى السابق علمت أنه لا ترتيب في حق الاعشى الا في الاخبار عن علم قطواعلم أن راتب الوقت ثلاثة العلم والنفس واخبار الثقة عن علم والمؤذن الماروف في الصحوة الثلاثة في مرتبة واحدة فتخير بينها وكذلك المرولة الصحيحة والساعة الصحيحة والمناكب الصحيحة فهذه كباقي المرتبة الاولى والمرتبة الثانية هي الاجتهاد والمؤذن الماروف في الغيم والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد وكونها ثلاثة في الجملة بدليل قول الرملى اجتهد جوارزا الخ أم شيخنا **(قوله تقليد المؤذن الثقة الماروف في الغيم)** قد يقال هو في يوم الغيم يجتهد بالتحويل عليه في المعنى تقليد للمجتهد ولا يجوز تقليده الا لعاجز كاعشى البصر أو البصيرة ألا ان يجاب بأنه اعل مرتبة من المجتهد وقد يكون اعتمد على امر قوى كالتكشاف سبحانه فيكون ابعده عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد ويبنى أنه لو علم أن اذاته عن اجتهاد امتنع تقليده أم مر أم شوبرى **(قوله الثقة)** خرج الفاسق ومجهول العدالة ولو استورا والصبي ولو ما مونا عارفاً في صحوه ما نقل عن المتولى من صحه قول قول الصبي فيما طهره المشاهدة كروية النجاسة ودلالة الاعشى على قبله وغلط الموضع عن الماء وطلوع الفجر والشمس وغروبها الا فيما طهره الاجتهاد كالافتاء لم يعتمد العلامة الرملى أم برماوى **(قوله فالتحجر عن علم)** أى فمتنع عليه الاجتهاد مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم أن اذاته عن اجتهاد والا فلا يجوز أن يفقهه وللنجم والحاسب العمل بمعرفتهما وليس لغيرهما تقليدهما وهو ظاهر وان غلب على ظنه صدقهما والاول من يرى أن اول الوقت طلوع النجم الفلاني والثاني من يستمد منازل الشمس والفجر وتقدير سيرهما حل بخلاف الميثاق فانه يقدو كذا المؤذن بخيار الميثاق قبله ايضا والمعتدنه متى غلب على ظنه صدق المنجم والحاسب جاز تقليدهما قياسا على الصوم كاتقل عن عرش على مر أم شيخنا **ح ف (قوله فان علم صلاته قبل وقتها)** أى كلها أو بعضها ولو تكيره التحريم ومثل العلم اخبار عدل له به على علم لاعتنا اجتهاد أم شرح مر **(قوله اعاد وجوبا)** أى من غير خلاف فيها اذا علم في الوقت اوقبله وعلى الاظهر فيما اذا علم بعد خروج الوقت ومقابل الاظهر لا يبعد اعتبارا بما ظنه أم شرح مر **(قوله اول يتبين الحال)** أى بان لم يعلم انها قبل الوقت أو فيها وبعده أى ظن شيئا من ذلك أو شك فيه نعم ان غلب على ظنه انها قبل الوقت وجب القضاء كالمثلك بعد الوقت هل صلى او لا بخلاف ما لو شك بعدها هل يجب عليه صلاة او لا بهذا يجمع بين التناقض ويقر بان الاول شك في الفعل والاصل عدمه الثاني شك في برائة فتصير الاول برائتها ولو قضى صلاة شك فيها تم بين انها عليه لم يجز ما فعلوه يجب عليه قضاءها وفيه بحث ولو مات قبل أن يظهر له الحال لم يعاقب في الاخره واذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم يقين بفعله وهذا هو المستصواب قال النووي قضى ما يقين تركه ثم قال ويبنى أن يختار وجه ثالث وهو انه ان كان يصلى تاروقا بتركه اخرى ولا يبدفها كقول القاضي وان كان تركه نادرا فهو كقوله أم برماوى

كنياسة وصوت ديك مجرب سوا البصير والاعشى وله كالبصير العاجز تقليد المجتهد لصبره في الجملة قال النووي ولا اعشى والبصير تقليد المؤذن الثقة الماروف في الغيم لا يؤذن الا في الوقت اما في الصحوة فالتحجر عن علم (ان علم) (صلاته) بالاجتهاد وقت قبل وقتها) وعلم بذلك فيه امر قبله وبعده (اعاد) وجوبا فان علم وقوعها فيه أن بعده اولم يتبين الحال



زى وفى قل على الجلال فاذا رأى اماماً فى حاضرة وعليه قاتمة قال افضل فعل القاتمة منفرد اتم ان أدرك مع الامام من الحاضرة شيئاً فله ان يفلا وله ان يحرم بها خلف الحاضرة أو يحرم بالحاضرة مع الامام لكن فى الاول اقتضى بمقتضى خلف مؤداة وفى الثانى عدم الترتيب وفيها خلاف وهذا فى غير الجمعة

مالو خوفت جماعة فاته بقدمها على القاتمة وان أمكن صلاتها ظهر مؤداة كما هو ظاهر اشهرى (قوله عا كاة للاداء) لتليل لسن الترتيب والتقديم ام شيئاً (قوله) وبه صرح فى الكفاية (هو الممتد وقا لشرح مرو خلافاً للامة العلوية كابن حجر وقوله) يحمل اطلاق الخ على نظر خصوصاً اذا كان القاتمة بغير عذر ام برماوى (قوله ونحوه) كاله حل وكالعلم بوجود الماء وكان بحيث لو طلبه خرج بعض الصلاة عن وقتها ام عرش (قوله) أتمها أى ثم يقضى القاتمة ويسن له حينئذ إعادة الحاضرة لاجل الترتيب ام من شرح مر وقوله اسم الوقت اوضحاى وسواء قاتمة بمنزلة أو لا ام عرش على مر (قوله) وجب قطعها أى امتنع عليه اتمامها فلا ينافى سن قطعها فلا مطلقاً اذا مضى منها ركعتان كما يؤخذ من عرش على مر واطم ان قلب المكتوبة فلا مطلقاً يكون مندوباً وواجباً ومحرماً ما حاق بالاول كما هنا وكقطع المنفرد لما يصلها جماعة بشرط ان لا يكره الاقتداء بالامام لنحو بدعوان يتحقق اتمامها فى الوقت ولو قلنا انها فى الارح من هذه القلب ويشترط لئلا يثب القلب ايضاً ان يكون فى الركعة الثانية فان كان فى غيرهما من اول أو ثالثة كان القلب مباحاً ويشترط لئلا يثب أيضاً كون الجماعة مطلوبة فلو كان يصلى قاتمة لم يحز قلبها فلا يصلها جماعة الا اذا كانت مثلها كظهر مقضية خلف ظهر

تقضى فاته بتدبير محله اذا لم يكن القضاء فوراً وبالارح القلب وما يحرم القلب فيه ان يحرم قاتمة طائفة ناسمة الوقت فبان ضيقه وهو فى قيام ركعة وكان بحيث لو اتم الركعة لقلبها فلا بدرك من صاحبة الوقت ركعة ام شيئاً ح (قوله) كراهة تحريم (م) والفرق بين التحريم وكراهة ان كراهة التحريم ثابتة بدليل محتمل للتأويل والتحريم ثابت بدليل لا يعتمد على باجماع أو قياس أو لوى أو مساه أو شيئاً (قوله) أيضاً كراهة تحريم الخ على كل لا تمتنع الصلاة لان النهى اذ رجع لنفس العبادة أو لازماً اقتضى الفساد سواء كان التحريم او التزبه قال الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع فتكون مع جواز ما فاسدة قال الشيخ عميرة وهو مشكل لان العبادة الفاسدة حرام مطلقاً وقال الاقدام على هذه الصلاة جائز والاستمرار حرام او يقال هى جائزة من حيث كونها صلاة حرام من حيث كونها فاسدة ام حل وسم وشورى وعبارة شرح مر ومن فعل صلاة حكم بكرهاتها فى الاوقات المذكورة اتم ولم تعتقد للاخبار الصحيحة وان قلنا ان الكراهة للتزبه لان النهى اذا رجع الى نفس العبادة لولازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم او للتزبه وايضاً فاباحة الصلاة على القول بكرهية التزبه من حيث ذاتها لا تاتى حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الاستعداد مع انه لا بد فى اباحة الاقدام على ما لا يعتقد اذا كانت الكراهة فيه للتزبه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعدت فيه ممحاً بان الفعل فى الزمان يذهب جراً منه فكان النهى منصرفاً لا ذهاب هذا الجزء فى النهى عنه فهو وصف لازم لا يلا يتصور وجود فعل الا باذهاب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا ياتى بالفعل فالتزبه عنه لا يخرج مجاور لا لازم فحق ذلك فاته نفس ولهذا قال بعضهم ويرق أيضاً بالزوم وعدمه وتحقيق هذا ان الافعال الاختيارية للعبادة تقتضى زماناً ومكاناً وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا الفعل ينقسم بحسب اقسام الزمان الى الماضى والمستقبل والحال كما اشد ارتباطاً بالفعل من المكان فافترقا انتهت وتكره الصلاة كراهة تزبه فى ثمانية مواضع على ظهر الكلمة على صخرة بيت المقدس وعلى طور سيناء وقاله طور سيناء وفى الآيات وعلى طور سيناء وما جيلان بالنام على الصفاء المروقة وعلى جرة العقبة وعلى جبل عرفات لبدع عن الادب ام برماوى (قوله) غير حرم مكة) وكذا فى حرمها وقت الخطبة ولو فرضنا ما قبلها من الاعراض عنها وخرج

عكاكة للاداء فان خاف فوتها بدأها وجوباً ثلاثاً  
تصير قاتمة وتعييرى  
كالاصول وكثير لم ينف  
فوتها صادق بما اذا أمكنه  
ان يدرك ركعة من  
الحاضرة فيسن تقديم  
القاتمة عليها فى ذلك أيضاً  
وبه صرح فى الكفاية وان  
اقتضت عبارة الروضة  
كالترحين خلافاً ويحمل  
اطلاق تحريم اخراج  
بعض الصلاة عن وقتها على  
غير هذا ونحوه ولو تذكر  
قاتمة بعد شروعه على حاضرة  
أتمها فى الوقت واقسم  
ولو شرع فى قاتمة معتقداً  
سنة الوقت فبان  
ضيقه عن ادراكها اداء  
وجب قطعها (مكرهه)  
كرهية تحريم كما صحه فى  
الروضة والجموع هنا  
وكراهة تزبه كفى التحقيق  
وفى الطهارة من المجموع  
(فى غير حرم مكة صلاة)

بحرم مكحرم المدينة والقدس فيما كغيرهما ابرماوى (قوله عند استواء) أى يقينا ولو شك في ذلك لم يكره لان الأصل عدمه اه ع ش على مروى قل على الجلال (قوله عند استواء) أى ولو تخدر اركان ايام الدجال أى وصادة التحريم لا تمتد لا توقت ضيق (قوله ايضا عند استواء) أى بان قارنه التحريم لان وقت الاستواء لطيف وقوله الا يوم جمعة أى وان لم يحضر صلاتها اهل قال صالح ويأتى التحية حال الخطبة وفيمن شرع في صلاة قبل الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل القياس ويحتمل الفرق بان ذلك اغبط لاستواء ذات السبب وغيره ما لم يأتنا والذي تجه القياس فى الاول بجامع ان كلامه يؤخذ لافركعتين فالزيادة عليها كانشاء صلاة اخرى مطلقا لم يلزمها لان الثانية فاذا نوى اكثر من ركعتين من النقل المطلق ثم دخل وقت الكرامة ولم يتحرر تأخير بعضها به لم يلزمه الاقتصار على ركعتين بدخوله لانه يتفرق في الدوام ما لا يتفرق في الابتداء اه وقوله فاذا نوى اكثر من ركعتين الخ بنى ما لو احرم واطلق والذي يظهر انه يجب عليه الاقتصار على ركعتين لعدم قابلية الوقت عند عدم تانى الزيادة بفتحها قبل وعليه فرد دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلا همل يتهاوى بقصر عليها أولا في نظر ولا يبدان الامر كذلك اسم عليه اه شورى (قوله وعند طلوع شمس) او ابتداء جزء من قرصها وان لم يصل الصبح اه برماوى (قوله وبعد صلاة صبح) المناسب بل بعبده ان يقدم هذا على قوله وعند طلوع شمس اه لكاتبه (قوله اداء لمن صلاها) أى وكانت تسقط بذلك القفل فلو كان نحو متميم محل الغالب فيه وجوده فله التفضل بعد صلاته اه شورى (قوله كرمح) أى قدره هو سبعة اذرع بذراع الأذى اه برماوى وترتفع قدره في اربع درجات اه حج (قوله انتهى عن خبر الصحيحين) أى مع الإشارة الى حكمته فانها طلوع ترتب بين قرنى شيطان ورواية انها طلوع ومعاقرن الشيطان فاذا ارتفعت قارقها فاذا استوت قارقها فاذا زالت قارقها فاذا دنت للغروب قارقها فاذا غربت قارقها والمراد بقرنه قومه وهم عابدها يسجدون لها في هذه الاوقات وقيل معنى كونها بين قرنيه انه يدنى راسه منها في هذه الاوقات حتى يكون الساجد لها ساجدا له فالكرامة تتعلق بالفضل في وقتين وبالزمان في ثلاثة وزاد الدارنى كرامة وقتين اخرين وهما بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاتها ومثلها وقت اقامة الصلاة وصعود الخطيب المنبر قال العلامة الرمل والشهور ان الكرامة في تلك كرامة تنزيه اه برماوى (قوله ولو بموجة في وقت الظهر) بو هذا هو المعتد خلافا لما اتى به ابن بونس من أنه لا يكره حيثنوح حيثنوح يقال لناخص يكره له التفضل بعد الزوال وقيل مصير غل الشيء مثله قال شيخنا وليس من تأخير الصلاة لا يقعها في وقت الكرامة حتى لا تستفاد مجرت به العادة من تأخير الجنازة ليصل عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما اتى به بالوجه رحمة تعالى اى لا تتحرى لانه يتعد ارادته فلو فرضت ارادته لم تمتد اه ل (قوله حتى تغرب) أى يقرب غروبها فبذمة خمسة ولا ترد الثالثة اذا اقيمت الصلاة لان الكلام في صلاة لا تمتد وان قلنا كرامة تنزيه ولا الصلاة حال الخطبة لان الكرامة فيها لا فرق فيها بين الفرض وغيره وكلامنا هنا في كرامة مطلق الثالثة فصيح ان الاوقات خمسة ثم تقسيم السبب الى المتقدم وغيره ان كان بالنسبة للوقت فظاهر وان كان بالنسبة الى فعل الصلاة فلا تاقى المقارنة اذ السبب دائما متقدم اه برماوى وفي قل على الجلال لو خرج بما ذكره من الاوقات الثلاثة او اربعة غيرها كوقت اقامة الصلاة وبعد طلوع الفجر الى صلاة الصبح وبعد غروب الشمس الى صلاة المغرب ووقت صعود الخطيب على المنبر فالصلاة في ذلك مكرمة كرامة تنزيه ومنعقدة واما الصلاة حال الخطبة فحرام ولا تمتد اجماعا ولو فرضها الاركانى التحية ولو مع غير ما حتى لو كانت الجمعة في غير مسجد امتعت الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية في غير المسجد (قوله بان كان مقدما) كالجنازة والفائنة وسجدة التلاوة والفكر وقوله او مقارنا ككسوف واستسقاء واعادة صلاة جماعة اه شرح مر (قوله او مقارنا) كالكسوف والاستسقاء أى بالنسبة للوقت الكرامة واما بالنسبة للصلاة الذى

عند استواء الشمس حتى  
تزل (الا يوم جمعة) انتهى  
عنها في خبر مسلم والاستثناء  
في خبر ابن داود وغيره (و)  
عند (طلوع شمس وبعد)  
صلاة (صبح) اداء لمن  
صلاها (حتى ترتفع) فيها  
(كرمح) فدراى العين والا  
فالمسافة طويلة انتهى عنها  
في خبر الصحيحين وليس  
في هذا كراهية وهو قريب  
(و) بعد صلاة (صبر) اداء  
ولو بموجة في وقت الظهر  
(و) عند اصفرار الشمس  
(حتى تغرب) فيها انتهى  
عنها في خبر الصحيحين (الا)  
صلاة (للبسب) قيد رده  
بقوله (غير متأخر) عنها  
بان كان مقدما او مقارنا

(كفائفة) فرض أو نقل بقدرته بقول (لم يقصد تأخير ما ليا) ليضيق فيها (و) صلاة (٢٨٥) (كسوف وخفية) ليجسد بقدرته بقول (و)

يدخل) إليه (ينبتا قط  
وسجدة شكر) فلا تكرر  
هذه الاوقات لانه  
قانه ركعتا سنة الظهر التي  
بعد قضاءها بعد الصبر واه  
الشيخان وأجمعوا على جواز  
صلاة الجنازة بعد الصبح  
والصبر وقيس بذلك غيره  
وحل النبي في ذلك على كل صلاة  
لا سبب لها وهي الثالثة المعلقة  
او لماسب متأخر وسياتي  
بانها واخرج بغير حرم مكة  
الصلاة بحرمها المسجود غيره  
فلا تذكر مطلقا غير ما ياتي بعد  
مناف لانهم اختلفوا  
بهذا البيت وصلى أية ساعة  
شأن من ليل او نهار رواه  
الترمذي وغيره وقال حسن  
صحيح وبغير متأخر لما سبب  
متأخر فحرم صلاة الاحرام  
وصلاة الاستنارة فان سببها  
وهو الاحرام والاستنارة  
متأخرا اما اذا قصد تأخير  
القائمة الى الاوقات المكروهة  
ليقضيا فيها او دخل فيها  
المسجدية التحية قط فلا  
تتعد الصلاة وكسجدة  
الشكر سجدة التلاوة الا ان  
يقرا آياتها هذه الاوقات  
بقصد السجود او يقرا آياتها  
غيرها ليجسد فيها وعدى  
كالحرر وغيره لاوقات  
الكرامة خمسة اجود من عدة  
لها ثلاثة عند الاستوا وبعد  
الصبح حتى ترتفع الشمس  
كرمع وبعد العصر حتى تغرب  
فان كرامة الصلاة عند  
طلوع الشمس حتى ترتفع

هو المراد فلا تصور المقارنة وفي كلام حج أن الكسوف بما سببه مقدم ويؤيده قولهم لو زال اثناء  
الصلاة انما تقدم سببها اه ح (قوله كفائفة) أي ككفائفة اتخذها وردا قاله الرافعي اه سم اه ع  
وسبب القائمة مقدم وهو دخول الوقت (قوله وصلاة كسوف) أي وان تعمري فعلها لانهما صاحبة  
الوقت كسنة العصر لو تعمري تأخيرها عنها وسببها وهو أول التعمير مقدم على صلاتها أو مقارن  
له أن علمه وأوقع إحرامه مع أوله وقد يكون مقارنا لوقت الكرامة والنتيجة كذلك والحاصل ان  
السبب ان اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الاصح فهو اما مقدم عليها أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت  
قد يكون مقارنا أيضا اه قل على الجلال (قوله فلا تكره في هذه الاوقات) وبالقاهر انها ليست خلاف  
الاولى اسم اه ع (قوله قضاءها بعد العصر) في مسلم يزل يصلحها حتى يارق الدنيا أي لان من  
خصوصيات ما انه اذا فعل عملا دام عليه فعملها أول مرة قضاؤه بعده فلا هم ويظهر الحكمة في استمرار  
المدامه عليها دون ركعتي الفجر قاهما فتأخر ولم يستمر على قضائهما امشوري (قوله وأجمعوا على جواز  
صلاة الجنازة قال) أي ان لم يتجر قاهما تأخيرها لاجل صلاتها في ذلك الوقت اه قل على الجلال وهي اما  
ذات سبب مقدم ان نظرنا في التقدم ومقابلها الى الصلاة وعليه جماعة من أصحابنا وهو المختصوما ذات  
سبب مقدم أو مقارن ان نظرنا الى الوقت على ما قاله آخرون لان سببها قد يقع قبل الوقت وقد يقع فيه اه  
حج اه شوري (قوله وقيس بذلك) أي المذكور من فعل القائمة بعد العصر وصلاة الجنازة بعده وبعد  
الصبح اه ع (قوله فلا تذكر مطلقا) أي على الصحيح ومع ذلك هي خلاف الاولى كما في مقتع المحامي  
خروجها من الخلاف ومقابل الصحيح انها تكره للعموم الاخبار اه شرح مر (قوله وصلى أية ساعة  
الخ) أي باي محل من اجزاء الحرم فلا يردان الدليل اخص من المدعى لانه يتوهم ان المراد وصلى اى في  
البيت لان السلام فيه فيكون الدليل اخص اه لكاتبه (قوله اما اذا قصد تأخير القائمة الخ) قال حج  
بعد الكلام قررهم من هذا وما قبله يعلم ان المراد بالتعمير قصد ايقاع الصلاة في الوقت المكروه من حيث  
كونه مكروها لان امر اغتبه اى معانته للشرع انما تاتي حينئذ اه شرح الباب اه شوري وأشار  
الشارح لهذا بقوله ليضيق فيها اه (فرع) ولو تعمري القائمة فوق الكرامة فلا دخل الوقت في ان تعمري  
ذلك فضلا حاجتكم مع نسيان التعمير انعدت كما عهده شيخنا للطلباوى رحمه الله تعالى لانه غير مرغ  
بفعلها للشرع ولم يكن فعلها حاجتكم على التعمير فلو كان متصور التعمير مستحضر هو احرع مع ذلك بالصلاة  
لكنه لم يات بها لاجل التعمير ولا قصد بايقاعها في هذا الوقت الوقت بما قصده من تأخيرها اليه بل اختار  
الآن ايقاعها في هذا الوقت لاجل ما ذكر انعدت ايضا كما اختار مشيخنا المذكور لانه غير مرغ للشرع  
حيث لم يترتب الصلاة على قصده الاول اه سم (قوله ايضا اما اذا قصد تأخير القائمة الخ) خرج ما اذا قصد  
تأخير الحاضرة كان قصد تأخير العصر الى الاصفر ارقاها تتعد اه مر وكذا لو قصد تأخير سنة الصبح  
أو العصر عنها ولا حرمه في ذلك ايضا اه طيلباوى ومراد سم رحمه الله  
ه فصل فيمن يجب عليه الصلاة اه وى من لا يجب عليه اه مر (فان قلت) التعمير بالفصل لا وجه له  
لعدم اندراجها تحت باب المواقيت (قلت) يمكن الجواب بان المواقيت لما لم تكن معرفتها مطلوبة في ذاتها بل  
ليعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها فزلت معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المندرجة تحت  
المواقيت اه ع (و ايضا قد ذكر في هذا الفصل وقت الضرورة وهو من المواقيت اه (قوله وما يذكر  
مه) أي من قوله فلا قضاء على كافر اصل الى آخر الفصل اه شيخنا والاولى ان يراد بما يذكر معه قوله ولو  
زال الوانغ الى آخر الفصل واما الكلام على القضاء وعده فهو من الكلام على من يجب عليه من لا يجب عليه  
وعند الاصفرار حتى تغرب عامة لمن صلى الصبح والعصر ونحوه على العبارة الاولى خاصة بمن صلاهما على الثانية ه (فصل ه  
فيمن يجب عليه الصلاة وما يذكر معه) انما يجب

(قوله على مسلم) أي قينا قوا شقبة صبيان مسلم وكافرو بلغنا مع بقا الاشتباه لم يطالب أحد همام أو يقال على هذا لنا شخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة إذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا هر في شرحه عن الأذري أن من لم يعلم له اسلام كصغار المالك الذين يصفون الاسلام بدار نالا يؤمر بها لا حتم ككفره ولا يتركها لاحتمال اسلامه قال الخطيب الوجه أمره بأقبل بلوغه وجوبه عليه بعد مو ظهر أهله على الجلال (قوله لو فيها معنى) قال الشيخ مجاز يحتاج في تناول القنطلة إلى قرينة اه (أقول) يمكن أن تكون القرينة قوله فلا قضاء على كافر أصلي إذ قيد الاصله أخرج المرتد والقضاء منه فرع ألوجب عليه فليتأمل لكاتبه اه شوري أي لأن المرتد كان مقرا بالسلامه فلا يفيد جده لها بعد نظيره من أقر لاحد بشيء ثم جده وهذا فرق من انتقل من دين إلى آخر فانه وان لم يتر عليه لكنه لم يلزم الصلاة بالاقراء فلا قضاء عليه اه شيخنا حف (قوله أي بالغ عاقل) أي سلم الحواس وبلغته الدعوى فلا يطالب بها من خلق اعنى أصم أكم لا من لم تبلغه الدعوى لكن لو سلم وجب عليه القضاء فوراً لنسبته إلى قصره فيها حقه ان يعلم في الجملة بخلاف من خلق اعنى واصم وأبكم فانه ان زال مانعه لا قضاء عليه لعدم تكليفه وحيث يتوقف في وجوب القضاء على من لم تبلغه الدعوى فانه باق على كفره غاية الامر انه غير مهتد وتكلفه كتكليف غيره من الكفار بفروع الشريعة وان فرق بينه وبين اليهودي أو النصراني وقد يفرق على بعد بان الاصح الاسم الا بكم ليس فيه اهلية الخطاب بخلاف من لم تبلغه الدعوى ويفرق بين من لم تبلغه الدعوى وبين غيره من الكفار بان الملة التي لا جها أسقطت الصلاة عن الكافر وهي الثغرة عن الاسلام متفتحة في حق من لم تبلغه الدعوى وذلك ان الكافر الاصل كان عنده عناد زوال بالاسلام وورما كان عنده عناد يعود الامر بالقضاء فيفر عنه واما من تبلغه الدعوى فليس عنده عناد يعود بالامر بالقضاء فيفر عنه بسببه والمانع له منه ليس هو العناد كالكافر الاصل بل المانع هو الجهل بالدعوى فزول منة مسلم تشا بعدا عن العلماء فاقم ذلك ولا بد من اهلية الخطاب ليخرج التأميم والساهی والجاهل وجوبها لعدم تكليفهم اه برماوى واصله في عش على هر فشرط الوجوب ستة في المثل ثلاثة والثلاثة التي زادها المحشى (قوله ذكر أو غيره) نعمم في الشرطين الاولين بخلاف الثالث فانه خاص بالاشي اه شيخنا (قوله فلا يجب على كافر الخ) لا يقال لاحاجة إلى ذكر هذه المحترزات فانها تأتي في قول المصنف فلا قضاء على كافر الخ لا نقول ما يأتي في القضاء وعده وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان اه عش على هر (قوله وجوب مطالبة) أي وجوبا ترتب عليه المطالبة منا وفي الحقيقة معنى العبارة لا يجب علينا مطالبة نفسيا نسمح وقوله وجوب عقاب عليها الخ أي وجوبا يترتب عليه العقاب في الآخر وهذا الوجوب في الدنيا اه شيخنا وعبارة عش على هر وقوله فلا يجب على كافر يعني ان المراد لا يطالب منا والافهو مطالب شرعا إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها اه سم على حجب انتهت (قوله لعدم محتاتمه) أي مع عدم تلبسه بمانع يطلب منه رقه بخصوصه ومع عدم قصد التخليط عليه فان الكافر الاصل لا يطالبه برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطالبه بالاسلام او بإدانة الجزية ولو كان حريا فلا يرد على التعليل المرتدوا الحديث لانهما يطالبان برفع المانع وهو الكفر بخصوصه فيطالب الاول بالاسلام بخصوصه والثاني بالطهارة وكذا لا يرد على التعليل المجنون المتعدى والسكران لقصد التخليط عليهم بخلاف الكافر الاصل لا يجب عليه القضاء إذا سلم ترغيا له في الاسلام فلا قصد حيثن التخليط ولا يناسبه اه شيخنا حف وقوله مع عدم قصد التخليط عليه لاحاجة لهذه الزيادة ولما اخرجهما بقوله وكذا لا يرد على التعليل المجنون المتعدى الخ بل لا يصح لأن المجنون المتعدى ونحوه لا يجب عليه وجوب اداء الذي الكلام فيه حتى يحتاج للاختراز عنه نامل (قوله كاتفر في الاصول) أي من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أي المجمع عليها بخلاف المختلف فيها لجوازه انه اذا سلم قلده من يقول بها اه عش (قوله ويجنون ومعنى عليه

على مسلم) ولو فيها معنى فدخل المرتد (مكلف) أي بالغ عاقل ذكر أو غيره (طاهر) فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم محتاتمه لكن يجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كاتفر في الاصول لتكتمه من فعلها بالاسلام ولا على صبي ومجنون ومعنى عليه

وسكران) ساقى التصريح بعدم القضاء على الجنون وما يمد في كلام المتن فلهذا إما ذكرهما تنبيها على عدم الجواب هو غير مستلة القضاء ومن ثم قال ويجوزها على المتعدي بجنونه أو اغماؤه الخ لم يقيد الجنون والاغماؤه السكر بعدم التعدي هنا إشارة إلى أنه لا فرق في عدم الوجوب بين التعدي وعدمه والفرق بينهما إما نحو في القضاء ولا يلزم من مجيء في القضاء مجيئه في الوجوب اه عش (قوله لعدم تكليفهم) قد يقال فيه تحليل الشيء بنفسه لأن المحلل عدم الوجوب هو عدم تكليف إلا أن يقال المحلل خاص والتحليل عام فهو تحليل لشيء الخاص بنى العام اه شيخنا (قوله ولا على حائض ونفساء) أي وان تسياف الحيض والنفساء بدوام نحوها بان على الترك امتثالا اه قل على الجلال (قوله وجوب انقضاء سبب) أي وجوب سببه انقضاء السبب وهو عبارة عن وجوب القضاء في العبارة لتحليل الشيء بنفسه اه شيخنا (قوله فلا قضاء على كافر الخ) ترصيع على مفهوم المتن وهو إشارة إلى قاعدة وهي أن من وجب عليه الأداء وجب عليه القضاء ومن لم يجب عليه الأداء لا يجب عليه القضاء لكنه في الشق الثاني معترض بالجنون وسكران والمجنون عليه المتعدي كل منهم فإنه لا يجب عليهم الأداء ويجب عليهم القضاء اه شيخنا وقوله على كافر أي وان اتقلى في زمن الكفر من مدة إلى أخرى اه عش على مر (قوله أيضا فلا قضاء على كافر أصلي) أي لا قضاء واجب ولا مندوب ولا ينقضاء أيضا بل يحرم عليه اه حل وعبارة عش على مر ولا تنقضي كذا كان طالما عادا والوقت له فلاما قائم قالو تقل سم عن الشارح ان قضاء لا يطلب وجوبه لا ندب لانه ينفر والاصل فيها لم يطلب لان ينقضاء اه لكن قد يشكل ذلك بانقضاءها من الحائض إذا قضت فإن الفعل غير مطلوب منها لشكر الله وقد يفرق بينهما بان الحائض لما كانت من أهل العبادة في الجملة صح منها القضاء بخلاف الكافرا فإنه ليس من أهل العبادة أصلا كما تقدم في باب الحيض هذا وانظر حكم الصوم والزكاة هل يصح قضاءهما أو لا فان قلنا بالصحة قلنا قال به الأصولي أجنح للفرق بينهما وبين الصلاة وقد يقال في الفرق بين الصلاة والزكاة المقصود من الزكاة موساة الفقراء ونحوهم ولتقوتهم بالمال وبحولان الأحوال فالتحقت بحقوق الأديين التي لا تسقط بالاسلام فاعتد بدفعها منه بعد الاسلام لا بإجائها تبت وقوله ولا قضاء على صبي أي لا يجب ويندبه قضاء ما فاته من حين التمييز وامامه قبله فيحرم عليه قضاءه ولا ينقضاء اه عش على مر وقوله ولا قضاء على ذى جنون الخ أي لا قضاء واجب بل ينذب الثلاثة اه شيخنا وقوله ولا على حائض ونفساء أي لا قضاء واجب ولا مندوب بل يكره وينقضاء فلاما مطلقا اه حلي (قوله ترغيا له في الاسلام) قدمه على الآية لقوته في الدلالة لأن الآية ليست على عمومها لأن المراد منها حقوق الله المتعلقة بالكافر أما حقوق الأديين فلا تسقط باسلامه وكذا لو زنا في كفره ثم أسلم لم يسقط عنه الحد كاهو مذكور في عمله اه اعطى (قوله أيضا ترغيا له في الاسلام) أي لأنه لو طلب منه قضاء عبادات زمن كفره وجوباً أو ندباً لكان سيئا لتفريه عن الاسلام لكثرة المشقة فيه خصوصاً إذا مضى غالب عمره في الكفر اه شرح مر وإذا أسلم أئيب على ما فعله في الكفر مما لا يتوقف على نية كسبه وصدقه وصلة رحم ونحو ذلك وجرى خلاف في ثواب أعمال الكافر إذا أسلم هل يجازى عليها مضاعفا أو لا قال العلامة الطنقى لا مانع أن الله تعالى يحنف إلى حسناته في الاسلام ما صدر منه في الكفر تفضلا منه وإحسانا فالنفي في لفظ الاحتاج لا المضاعفة فيقيدانه يجازى على ما وقع منه في الكفر من أعمال البر من غير تضييع وفي الحديث أن المضاعفة إنما تكون في العمل الحاصل بعد الاسلام ولقوله إذا أسلم الكافر فحسن اسلامه كتب الله له حسنة كان زلفها وعي عنه كل سيئة كان زلفها وكان عمله بعد الاسلام بعشرة أمثالها إلى سبع مائة والسبعة مثلاً إلا أن تجاوزا عنه فقد المضاعفة بكونها في العمل الصادر منه بعد الاسلام بقوله وكان عمله يمدح وستل العلامة مر عن ذي له على مسلم دن ثم مات ولم يستوف الأذى دينه ولا وارث له فهل يؤخذ من حسنات المسلم فتعطي للكافر أو يؤخذ من سيئات

وسكران لعدم تكليفهم  
ولا على حائض ونفساء  
لعدم محبتها منهما ووجوبها  
على المتعدي بجنونه أو  
اغماؤه أو سكره عند من  
عبر بوجوبها عليه وجوب  
انقضاء سبب كما تقرر في  
الأصول لوجوب القضاء  
عليه كسائق (فلا قضاء  
على كافر أصلي) إذا أسلم  
ترغيا له في الاسلام  
وقوله تعالى قل للذين  
كفروا إن يتوبوا يغفر لهم  
ما قد أسفروا يخرج بالاصل  
المرتد فعليه بعد الاسلام

الذي جعله المسلم أو يخفف عن الذي العذاب بسبب ذلك فأجاب بأنه متى تمكن المسلم من وقاد من الذي قبل وقته ولم يفعل ذلك أخذ من حسنة أو طرح عليه من سيئة غير الكفر وخفف عنه في الآخرة من العذاب الذي كتب عليه فيها من المعاصي غير الكفر اه برماوى **(قوله)** حتى زمن الجنون فيها أى والأغماو السكر التي لم تقع في حيز أو تناس بدليل قوله بخلاف زمن الحيز الخ خرج بذلك ما لو انقطع الردة في زمن الجنون بأن اسلم أبوه فانه يحكم بإسلامه تبعاً له وحيث لا يجب عليه القضاء من حين الحكم بالإسلام اه حل قال حجة فان قلت لم وجب القضاء من الجنون المقارن للردة تنظيلاً ومنع الجنون صحة أقراره ولم ينظر لتنظيف عليه لأجلها وأوجب السكر الأول ولا يمنع الثاني لتنظيفها مع أنها أفضى منه قلت لأنها ليست فيها جناية إلا على حقوق الله تعالى فاقضت التنظيف فيها فحسب أى فقط وهو فيه جناية على الحقين فاقضى التنظيف فيها تأمل اه اه شوبرى **(قوله)** بخلاف زمن الحيز والنفس فيها أى ولو وقفاً جنون كان فيها ولو يتصدقون له ان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء مرة واحدة قد قيل في توجيهه انها قد انتقلت من صعوبة إلى سهولة بقول وجوب الترك عليها ولا يظهر ذلك لأن وجوب الترك اسهل من وجوب الفعل ليل النفس إلى البطالة فالحق انها قد انتقلت إلى سهولة كما يستفاد من الحكي ان السهولة تلو من حيث ميل النفس فيقتضيه كونه مرة أن الحكم تنهيه حقها ولا لندرو الحيز ليس عذر ابل مانع ومن مانعته تشا وجوب الترك كما قال الحكي مانعها وورد على التعريفين وجوب ترك الصلاة الصرم على الحائض فانه عز بقوله يصدق عليه تعريف الرخصة بحجاب يمنع الصدق فان الحيز الذي هو عذر في الترك مانع من الفعل ومن مانعته تشا وجوب الترك اه كلام الحكي بحرفه وبعبارة الشيخ سلطان والمريضة الانتقال من صعوبة إلى سهولة لانهما انتقال من وجوب الفعل إلى وجوب الترك والرخصة لا انتقال من صعوبة إلى سهولة لانهما انتقال من وجوب الفعل إلى جواز الترك بدليل انه يستحب في حقه القضاء ولا يشكل بالمضطر فانه انتقل من وجوب الترك إلى وجوب الفعل أى الاكل ومع ذلك هو رخصة لأن النفس تميل إلى الاكل ولا تميل إلى ترك الصلاة غالباً انتهت مع اضحاح والمراد بالارخصة حق الجنون معناها اللغوي وهو السهولة لانه ليس عطاياً بترك الصلاة في زمن جنونه اه افصحى **(قوله)** عز مرة أى والعريضة يستوى فيه المعاصي وغيره اه شيخنا **(قوله)** وما وقع في المجموع الخ وأرد على قوله بخلاف زمن الحيز والنفس وقضية حومه تشمل من جنت في حبسها وغيرهما اه شيخنا وقوله سبق قل يمكن حمله على ان المراد بالحائض البالغة كافي حديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بخيار فانه يدل على ان المراد بالحائض البالغة وان المراد بقضاء الحائض زمن الجنون أى في غير زمن الحيز والنفس اه كذا بهامش اقول وكلا الجوابين بعيد اه عرش على مر **(قوله)** ولا قضاء على صبي أى واجب فيستحب له القضاء من حين التمييز إلى البلوغ ولو قبل سبع سنين وحكم قضاءه كادائه من تعين القيام وان كانت موصوفة بالنقل وكذا المادة وعدم جمع فرضين بيمين واحد وعدم وجوب نية الفرضية على المعتمد عند العلامة الرملى وغير ذلك واما ما قيل التمييز فلا يقضى بل لوفعه كان حراماً ولا ينقصد خلافاً لجهة الصوفية اه برماوى **(قوله)** ذكر او غيره فيه إطلاق الصبي على الاثنى وهو من اسرار اللغة اه برماوى **(قوله)** ويؤمر بها أى يفعلها وفعل ما توقف عليه من وضوء ونحوه وبجميع شروطها أيضاً ولا يقتصر على مجرد صحتها بل لا بد مع ذلك من التهديد ان توقف الحال عليه اه برماوى وبعبارة سم ويؤمر بها أى فرضها ونفلها اداؤهما قضاء وقوله ويضرب عليها أى على فرضها دون نفلها انتهت وقوله الرشيدي وافر مظاهر كلام المتولى انهم يضربون على ترك السنن وتوقف فيه شيخنا لأن البالغ لا يضرب على ترك السنن قالوا الصبي قاور دعه ان الصبي يضرب على تمل القرآن وهو سنة فأجاب بمنع كونه سنة وقال هو فرض كفاية اه حل ويستثنى من الامر بها من لا يعرف دينه وهو عيز نصف الاسلام

قضاء ما فاته زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تنظيلاً عليه بخلاف زمن الحيز والنفس فيها كما ياتي والفرق ان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء عزيمة وعن المجنون رخصة والمراد ليس من أهلها وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون سبق قل (ولا) قضاء على (صبي) ذكر او غيره إذ يبلغ (ويؤمر بها)



فلا يؤمر بها لاحتمال كونه كافرا ولا ينهى عنها لانا لا نتحقق كفره وهذا كصغار الماليك بدارنا قاله  
الاذري تفتاوه صحيح اه شرح هر وقوله وهذا كصغار الماليك الخ قال حج والاوجه يجب امره  
بها ليلقيها بعد البلوغ وقال الشباب الرمي في حواشي الروض انه يجب امره بها نظرا لظواهر الاسلام  
ومثله في الخليل على المنهاج ثم ان كان مسلما في نفس الامر صحت صلاته والا فلا وينبغي ايضا انه  
لا يصح الاقتداء به ولا يصل عليه إذا مات ولا يدفن في مقابر المسلمين اه عش عليه (قوله) من قبل  
هو الذي يعرف بيته من شماله وقيل هو الذي يعرف ما يضره وينفعه وقيل هو الذي يضم الخطاب ويرد  
الجواب وقيل هو الذي صار بحيث يا كل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده وهذا احسنها اه  
شورى (قوله لسبع) أي لتمامها اتفاقا فلا يكتفى التمييز وحده في الامر بل لا بد معه من السبع اه برماوى  
(قوله) ويضرب عليها العشر ولو كانت مقتضية اه شرح هر وهذا ظاهر فبقائه بعد بلوغ العشر اماماته  
بعد السبع ولم يقتضه حتى دخل العشر قبل ضرب على قضائه كالنصف فانه بعد بلوغه او لانه نظر والا فرب  
نصفه ونقله شيخنا الثوري عن بعضهم اه عش (قوله) ايضا ويضرب عليها العشر أي ضربا غير مبرح  
ولوم بقدر الا بمرح تركه قال ابن عبد السلام اه صحيح وقوله غير مبرح أي وإن كان خيرا فلا تفل عن ابن  
سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات اخذ من حديث غطج بن لثبي قال الله عليه وسلم ثلاث مرات  
في ابتداء الوحى وروى ابن عدى في الكامل بسند ضعيف نهي ان يضرب المؤدب ثلاث ضربات قاله  
الاسنوى في النبوع وكتب عليه سم يتجه ان المراد انه لو ترك او توقف فضلا على الضرب ضربا ليمهلها  
لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها فيه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتام اه اه عش  
على مر (قوله) وإذا بلغ عشر سنين أي وصل اليها وذلك يصدق بآول العاشرة اه شيخنا ح ف  
(قوله كصوم) أي اداء قضاء وقوله اطاعة أي بان لا تحصل له مشقة لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم  
اه ح ل ويعرف حاله من الاطاعة وعدمها بالقرائن بحيث ظهر لولي عدم اطاعته امتنع عليه امره  
وحيث ظهرت وجب امره ولوم يظهر له شيء منه بان تردد في حاله فيزني امتناع الامر ايضا لان  
الاصل عدم الاطاعة وينبغي للولي ان يمنعه من ذلك حيث علم انه يضره اه عش على مر قول المتن  
كصوم اطاعته الكاف للتظير وقول الشارح كالصلاة الكاف فيه لقياس اه شيخنا (قوله) ذكره الاصل  
في باب (قوله) أي فليس من زيادته عليه اه شيخنا (قوله) والامر والضرب واجبان أي عينا وقوله يجب على الآباء  
والامهات الخ أي على سبيل الكفاية اه شيخنا (قوله) او جدا أي وإن علا قال في شرح الباب لو لم من قبل  
الام كانه لا يفتي بالسبك اه سم على حج لكن الوجوب عليه إذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة  
بل مجرد القرابة (فرع) يجوز للام الضرب مع وجود الاب ولا يجب عليها الامر والضرب الا  
ان فقد الاب لان هذه الولاية الخاصة مع وجوده لا لها كذا قرره م ر على وجه البحث والقهم أقول  
لكن قوله في الروضة كاصلها يجب على الآباء والامهات الى آخر ما حكاه الشارح يقتضى الوجوب  
مع وجود الاب فليحرم لكن وجوبه على الام ليس لولايتها على الصبي بل لكونه امر بالمعروف وفسد ذلك  
لا يختص بالام بل يشر كافيها لاجانب واما الوجوب على الاب فلولاية الخاصة به اه سم على المنهج  
وكالافيا ذكر كبير الاخوة بقية العصة حيث لا وصاية لهم اه عش على مر (قوله) في الروضة الخ  
اشار به الى ان المراد بالولي فيما قبله الجنس وان المراد به هنا لاية خاصة تشعروها للامهات ولو مع  
وجود الآباء وان اوفى الاول بمعنى الوافق فيدخله من الامهات ان علون مع وجود الآباء وان قربوا  
وهو فرض كفاية في حق الجميع خلافا لما قاله ان اوفى الاولين للتبوع وفي الآخرين للتغير فيكون فرض  
كفاية على الاب والجد ولو اجتماعا قال الام والاب الجد في مرتبة واحدة وبعضهم عكس ذلك وبدم  
الزوج لكن في الامر لاني الضرب لان له الضرب لحق نفسه لا لحق الله تعالى خلافا لابن الزري بكسر الباء الواحدة

ميز لسبع ويضرب عليها  
أي على تركها (لشرب) خبر  
ابن داود وغيره مروا  
الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع  
سنين وإذا بلغ عشر سنين  
فأضربوه عليها وهو كاف  
المجموع حديث صحيح  
(كصوم اطاعته) يؤمر  
به لسبع ويضرب عليه  
لشرب كالمصلاة وذكر الضرب  
عليه من زيادته والامر به  
ذكره الاصل في باب قال  
في المجموع والامر والضرب  
واجبان على الولي أبا كان  
أو جدا أو وصيا أو قبا  
من جهة القاضي وفي الروضة

وسكون الزاى نسبة لوز الكتان لانه كان بيده وقبل بفتح الباء وسكون الراء بعدها زاي مكسورة نسبة الى  
 رزة قرية بمشقم الوصى اوم القيم ثم الملقط والمستعبر المودع ومالك الرقيق والامام ثم المسلون ولغير  
 الزوج الضرب والفقير المتعلم كالزوج فله الامر لا الضرب لان من حيث انه لا تأديب فان وكله الولي تام  
 مقامه ومن وجب عليه الامر وجب عليه النهي عن المحرمات ولو صغارا ومنها ترك القيام في الصلاة ولو  
 مقضية او معادق لا يجوز للولي ان يصرف من مال مولي في حجة لانه لا ينفع به واما العبد الموقوف فولاية  
 تعليمه للموقوف عليه ان كان معينا لخدمته مثلاً فان كان موقوفا على جهة عامة فينبغي ان تكون على من يعينه  
 الحاكم ويجوز لمؤدب الايتام الاطفال بمكاتب الايتام امرهم وضرهم وان كان لهم اوصياء لان الحاكم لما  
 قرره لتعليمهم كان مسطراً عليهم فثبت له هذه الولاية في وقت التعليم لانهم ضامنون فيه بنسبة الاوصياء  
 عنهم وقطع نظرهم فكان من المصلحة لهم ثبوت هذه الولاية له في هذا الوقت اذ براموى وثقة عرش على مر  
 عن ابن قاسم (قوله) يجب على الآباء والامهات (ويجب عليهم نهيم عن المحرمات وتعليم الواجبات  
 وسائر الشرائع كالسوا والشحور والجماعات ثم ان بلغ رشداً اتنى ذلك عن الارباء او سفيها فولاية الاب  
 مستمرة فيكون كالصبي واجرة تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن فعلى ابيهم الام ويخرج من ماله اجرة  
 تعليم القرآن والآداب كركائه ونفقة مواعيد ملته فغنى وجوبها في ماله ثبوتها في ذمته وجوب اخراجها  
 من ماله على وليه فان بقيت الى كماله وان تلف المال لزمه اخراجها وهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك  
 وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها اذ جعل جواز ضربها في حق نفسه لا في حقوق الله  
 تعالى اذ شرح مر وقوله اجرة تعليم القرآن ثم ينفى ان عمل وجوب تعليمه القرآن ودفع اجرته من  
 ماله او مال نفسه اى الولي او بلا اجرة حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي اى المال كانت المصلحة في  
 تعليمه صنعة ينفع على نفسه منافع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له اذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز  
 لولي شغله بالقرآن ولا بتعلم العلم بل يشغله بما يعو دعليه من مصلحة وان كان ذكياً وظهرت عليه علامة العجاجة  
 لو اشتغل بالقرآن او العلم نعم مالا يضمنه لصحة عبادته يجب عليه تعليمه له لو كان بلداً او بصرف اجرة  
 التعليم من ماله على مامر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون ابيه فقيراً ولا بل المدا على ما فيه مصلحة  
 للصبي فقد يكون الاب فقيراً وتدعو الضرورة الى تعليم الابن صنعة ينفع على نفسه منها اذ عرش عليه  
 وقوله وليس للزوج اخ ظاهره وان كانت صغيرة قولاً ولا لى لها خاص وظاهره ان ليس كذلك لانه من  
 جملة المسلمين على انه يتوقف فيه ايضا مع وجود الولي الخاص اذ لا يتقاعد عن المودع والمستعبر ان لم  
 يكن اولى منهما فاعمل كلام الشارح محمول على غير هذا اه وشيدي (قوله الصيمرى) بفتح الميم كافى التبيان  
 وبعضهم ايضا قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح ونقله الاستاذ في طبقاته عن بعضهم ايضا اه وشيدي نسبة  
 لصبر نهر البصرة (قوله في اثناء العاشرة) المراد بالاثنا تمام التسع فلا يشترط مضي مدة من العاشرة  
 لانهم علوا وجوب الضرب باحتمال البلوغ بالاحتلام وهو حاصل بالتسع ثم رأيت في شرح الروض  
 وعبارته في اثناء العاشرة قوله عقب استحالة التسع انتهت اه عرش على مر وعبارته على الشارح ولعل  
 الفرق بين استحالة التسع وعدم استحالة العشر ان التسع والعشر مظنة البلوغ ولم يتحقق التمييز الا بعد استحالة  
 التسع فاشتراط استحالتها انتهت (قوله ولاذى جنون او نحوه الخ) اشتمل كلامه منظوماً ومفهوماً  
 على ست وثلاثين صورة ياتى ان الجنون والسكر والاغماء اما ان يكون كل منها يتعد او بدونه  
 فهذه ست وفي كل منها اما ان يقع في اغماء يتعد او بدونه او في سكر يتعد او بدونه او في ردة او في خلل من  
 الردة والسكر والاغماء فهذه ستة ايضا وستة في مثلها بستة وثلاثين فلا قضاء في تسعة منها اشار اليها  
 منظوماً بقوله ولاذى جنون او نحوه الخ لان نحو الجنون والسكر والاغماء فهذه ثلاثة تضرب في ثلاثة تسعة  
 اشار اليها بقوله في غير ذلك ونحو سكر يتعدو ذلك لان غير الردة وغير نحو السكر بالتعدى اقسام ثلاثة

كاملها يجب على الآباء  
 والامهات تعليم اولادهم  
 الطهارة والصلاة بحدس  
 سنين وضرهم على تركها  
 بعد عشر وقولهم ليس  
 وعشراى لتامها وقال  
 الصيمرى يضرب في اثناء  
 العاشرة وجزم به ابن المقرئ  
 وقولى غير من يادق (ولا)  
 قضاء على (ذى جنون  
 او نحوه)

السكر بلا تعدوا الاغماء بلا تعد والخلو منهما من الردة يقضى في سبعة وعشرين هي مفهوم المتن اشار الشارح إلى تسعة منها بقوله أما فيها أي الردة ونحو السكر بالتعدى فالردة قسم والسكر بتعد قسم والاغماء بتعد قسم ويطرأ على كل منها الثلاثة أي الجنون والسكر والاغماء بلا تعد بقوله كان ارتد الخ فيه ثلاث صور وقوله كان السكر الخ فيه ست صور واشأوا إلى ثمانية عشر بقوله وخرج بقوله بلا تعد الخ يائنا أن الثلاثة وهي السكر والجنون والاغماء بتعد إما أن يضع كل منهما في سكر بتعد أو يدونه أو في اغماء كذلك أو فردة أو خلو منها ومن السكر والاغماء فهذه ستة وثلاثة في ستة ثمانية عشر تأمل لكانته وفي قل على الحلال مانسه هـ (نتيه) ما اقتضاه كلامهم من دخول كل من الجنون والاغماء والسكر على مثله أو غيره منها يرجع فيه أهل الخبرة وحيد يقتضيه منه صور كثيرة تزيد على مائة وأربعين صورة لأن كل من الثلاثة إما بتعد أو لا وكل منها إما في ردّة أو لا فهذه اثنا عشر صورة وكل منها إما مع مثله أو مع غيره فهي مائة وأربعة وأربعون صورة بحسب الضرب والممكن تصوره منها ستة وستون صورة بحسب العقل والواقع منها ما يقول به أهل الخبر هو حاصل الحكم فيه أن ما وقع من الردة أو التعدى بالتعدى أو اجتماع غير متعد به هنا من مثله أو غيره موجب القضاء وإن ما كان غير تعدسوا انفراد بعدم التعدى أو اجتماع مع غير متعد به هنا من مثله أو غيره موجب القضاء وإنه إذا اجتمع ما تعدى به غيره وجب قضاء من المتعدى به سواء سبق أو تأخر اهـ قوله أيضا ولاذى جنون أو نحوه (الخ) وإنما وجب قضاء الصوم على من استفرق اغماؤه جميع التهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرة ابتكاره بخلاف الصوم اهـ شرح حر (قوله) كاغماو (سكر) الكاف فيه استقصائية وكذا في قوله ونحو سكر كاغما اهـ لكانته (قوله) بلا تعد انظر هل من الجنون بتعد الجنون الحاصل لمن يتعاطى الخلاوى والأوراد بغير طريق موصل لذلك أم لا قال شيخنا الكرامى الأقرب الثاني لأن ضابط التعدى أن يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويضعه وهذا ليس كذلك اهـ برماوى (قوله) وكان سكر أو اغمى عليه (الخ) لم يقل أو جن لان الجنون لا يدخل عليه واحد من الثلاثة بخلاف السكر والاغماء فإنه يدخل على كل منهما كل من الثلاثة اهـ ع ش مع زيادة لشيخنا ج ف عبارة البرماوى ظاهرة أن الاغماء قبل طرو و اغماؤه آخر عليه دون الجنون وإنه يمكن تمييز انتهاء الاول بحد وطى والثاني وفي تصوره بعد إلا أن يقال إن الاغماء مرض وللأطباء دخل في تمامه وانواعه ومده بخلاف الجنون انتهت بصورة طرو السكر بلا تعد على السكر بتعد إن شرب مسكر اعمداً وقبل أن يزول عقله يشرب مسكر اظهله ماء مثلاً ثم يزول عقله يعلم أهل الخبرة غاية الاول ولا يصح تصوره بما اذا سكر بلا تعد في أثناء السكر بتعد لانه في هذه الحالة يجب عليه قضاء الدين تغليظاً عليه لا تفتي حكم المكلف وقس عليه فاقبه اهـ شيخنا حـ في (قوله) فيمضى مدة الجنون (الخ) الكلام في مقامين قضاء مدة الجنون وما بعده المقارنة للسكر والاغماء وعدم قضاءه اذ ادعى منهما فكلما هنا في الاول و اشار الى الثاني بقوله ولو سكر الخ وحيد فستة الجنون مساوية للردة لقضاء المقارن فهما وعدم قضاءه ما اذا فيها اذ اعرفت ذلك عرفت أن قول بعض الحواشي قوله ولو سكر التيمم معلوم مما سبق واعاده ليرتب عليه الفرق غير ظاهر وكلام الشارح في الفرق في قوله ومن جن في سكره الخ لا يظهر للمعارض انها مساوية لاشيخنا (قوله) الحاصلة في مدة الردة أي لا الحاصلة بعدها بان انقطعت باستلام حكمي كافي شرح حر (قوله) والسكر والاغماء بتعد أي والحاصلة في مدة السكر والاغماء بتعد ذكر محرز الحصول فيما بقوله ولو سكر مثلاً اهـ شيخنا (قوله) ولو سكر مثلاً أي أو اغمى عليه وقوله ثم جن أي أو سكر أو اغمى عليه وقوله قضى مدة السكر أي مدة الجنون المقارن للسكر اهـ شيخنا (قوله) فيمضى مدة السكر (الخ) قد قضى مدة الجنون الحاصل في السكر كافي في مدة الجنون في الردة لا مدة الجنون بعدها فاستلكن على حد سواء تأمل وقوله كما علم ذلك أي كل من المستلكن اما الاولى فهي قوله السكر والاغماء بتعد لان معناها يقضى مدة السكر والاغماء والجنون الحاصلة في مدة السكر والاغماء

كاغماو (سكر) بلا تعد  
(إذا أفاق) (غير ردّة و)  
غير (نحو سكر) كاغماو  
(بتعد) أما فيها كان  
ارتد ثم جن أو اغمى  
عليه أو سكر بلا تعد  
وكان سكر أو اغمى عليه  
بتعد ثم جن أو اغمى عليه  
أو سكر بلا تعد فيمضى  
مدة الجنون أو الاغماء  
أو السكر الحاصلة في مدة  
الردة والسكر والاغماء  
بتعد لتعديه وخرج بقوله  
بلا تعد ما لو تعدى بذلك  
ففيه القضاء ولو سكر مثلاً  
بتعد ثم جن بلا تعد فيمضى  
مدة السكر لا مدة جنونه

تعدو أمّا الثانية فنقول قضى مدة الجنون الحاصلة في مدة الردة اه ح لو في قول على المحلى مانصه ومحل  
 عدم القضاء الجنون والاغواء السكر في غير المتدبى بها بعد البلوغ ولم تقع فيما tendy به والاوجب  
 القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلا تدبى في ردة أو سكر بتدبى قضى ما انتهى اليه زمن الردة أو السكر  
 لا ما بعده فتقوم لو سكر مثلاً بتدبى جن بلا تدبى في زمن السكر لا زمن جنونه بعده بخلاف زمن جنون  
 المرتد لان من جن في ردة من ردت في جنونه حكوا وحد من جن في سكر ليس بسكر ان في دوام جنونه قطعاً  
 اه كلام ساقط متفاهت والفرق المذكور قاسد لان من زمن الجنون الذى لا يقضى هو ما انفصل بالسكر  
 لا ما وقع فيه كما ان الجنون في الردة انما يقضى ما انتهى اليه زمن الردة فقط لا ما بعده كالواصل احد  
 أصوله في زمن جنونه للحكم باسلامه بما كافر فيها في الحكم سواء حتى لو كان له أصل مسلم قبل  
 جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئاً فتأمل وافهم اه (قوله) أيضاً قضى مدة السكر الخ) فان قيل هذه  
 مكررة مع قوله قضى مدة السكر الحاصلة الخ قلت لا تنكر ان مدة السكر ثم وقعت في زمن الجنون فدتها  
 أو بعضها ظرف السكر بخلاف هذه فالقراض ان احدى المدينين تعقب الاخرى ولهذا وصفها الشارح  
 بالبدئية اه شورى وبعبارة سم قوله ولو سكر الخ كأن مقصوده به بيان عدم القضاء في مدة الجنون  
 المتصلة بمدة السكر بخلاف قوله السابق وكان سكر الى قوله ثم جن الخ فان مقصوده به بيان القضاء  
 في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر وبعبارة الروض وشرحه (فرع) من ارتد ثم جن ثم قضى  
 ايام الجنون مع ما قبله أو سكر ثم جن قضى منها أى من ايام مدة السكر فقط أى المدة التى يتبقى اليها  
 السكر لا مدة جنونه بعدها بخلاف مدة جنون المرتد الخ انتهى مختصراً انتهى (قوله) بخلاف مدة  
 جنون المرتد الخ) أى فانه قضى زمن جنونه مطلقاً الرائد والمقارن هذا غرضه وهو ضعيف كما  
 علمت فالمستثنان على حد سواء اه لكاتبه (قوله) كما علم ذلك) أى به توطئة لقوله لان من جن في ردة  
 الخ اه شيخنا (قوله) لا على حائض) أى وان تسببت في الحيض بدوامه وبخلاف استحجال الجنون  
 وتتاب على الترك امثالاً وقوله ونفساً أى ان استخرجت الجنين بدوامه ونحوه كاستحالة الحيض  
 بدوامه اه يرمأى وقوله لو في ردة أى أوفى سكر أو اغواء أو جنون كل من الثلاثة بتدبى أو بدونه  
 فالحيض والنفس لا يقضى زمنهما مطلقاً (قوله) ولو زالت الموانع) أى موانع الوجوب المطلق  
 الصادق بوجوب الاداء وجوب القضاء بحيث يقيده قوله والجنون والاغواء بعدم التدبى أما بالتدبى  
 فيمتنع وجوب الاداء لا وجوب القضاء الذى لا يمنع وجوب القضاء لا يتأتى فيه الكلام الآتى  
 من قوله لومت مع فرض قبلها الخ لان ذلك يجب فيه قضاء جميع ما فات وان كثرت (قوله) والنفس  
 أى والسكر بلا تعد فالوانع سبعة وكان الاولى ذكره اه عش (قوله) وبقي قد يحرم الخ) هذا هو  
 المختص وبعبارة أصله مع شرح مر ولو زالت الموانع وقضى من الوقت قدر تكبيرة وجبت الصلاة  
 أى صلاة ذلك الوقت لخبر من أدرك ركعة السابق بجامع ادراك ما يسع ركناً وقياساً على اقتداء  
 المسافر القاصر بالتم بجامع الزوم وانما لم تدرك الجمعة بدون ركعة لان ذلك ادراك اسقاط وهذا  
 ادراك ايجاب فاحتيط ففهما ومفهوم الخبر لا يتأى القياس لان مفهومه انها لا تكون اداءً لانها لا يجب قضاء  
 اما اذا بقي دون تكبيرة فلا لزوم ان ترد فيه الجوينى وفي قول يشترط ركعة باخف يمكن كان الجمعة لا تدرك  
 باقل من ركعة ومفهوم خبر من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن ادرك  
 ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وشرط الوجوب على القولين بقاء  
 السلامة عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة أخف ما يمكن فلو عاد العذر قبل ذلك لم يجب الصلاة قال في  
 المهمات والقياس اعتبار وقت السجود قبل باعتبار زمن التحرى في القبلة لكان متجهاً اه وفيه نظر والفرق  
 بين اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن السجود ان الطهارة تختص بالصلاة بخلاف ستر المودة وحاصل ذلك  
 ان الاوجه عدم اعتبار كل من السجود والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة أو الركعة قدر الطهارة

بعدها بخلاف مدة جنون  
 المرتد كما علم ذلك لان من  
 جن في ردة من ردت في جنونه  
 حكوا ومن جن في سكره  
 ليس بسكران في دوام  
 جنونه قطعاً وقول ونحوه  
 أهم من قوله واغواء  
 ولا تعد إلى آخره من  
 زيادى (ولا) على (حائض  
 ونفساء) ولو في ردة إذا  
 ظهر تأخره تقدم الفرق بينهما  
 وبين الجنون وذكر النفساء  
 من زيادى ثم بينت وقت  
 الضرور وقول الماد به وقت  
 زوال موانع الوجوب  
 فقلت (ولو زالت الموانع)  
 المذكورة أى الكفر  
 الاصل والصلابة والجنون  
 والاغواء والحيض  
 والنفس (و) قد (بقى) من  
 الوقت (قد) لان (تحرم)

على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا لزوم ولا نيتها لا يختص بالوقت انتهت **(قوله)** وخلا من قدر الطهر  
اي طهر واحد ان كان طهورا فامية قال كان طهر ضرورة اشترط ان يخلو اقدر اطهار متعددة بتعدد الفروض  
اه لكاتبه وعبارة الشورى قال في الخادم واذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارتان او واحدة اعني  
في ادراك الصلواتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثاني ويحتمل اعتبار طهارتين لان كل صلاة شرطها  
الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الاولى اه وقالهم وظهري الآن انه لا يشترط الا ما يسع طهارة واحدة  
حيث كانت تلك الطهارة ما يجتمع به بين فرضين اما لو كانت طهارة ضرورة فيظهر انه لا بد من ادراك زمن  
يسمى اه وايداه الشيخ ابن قاسم بامور ودو وجه كلام الخادم بامور في الحواشي اه **(قوله)** قدر الطهر  
والصلاة اي باخف ما يمكن كارب في المقيم وفتن في المسافر وان اراد الاتمام بل وان شرع فيها على قصد  
الاتمام فعاد المانع بعد مجاورة ركعتين تستغرق ذمتها عرش **(قوله)** وخلا من قدر الطهر والصلاة اي  
خلو امتصا لغير ج مال خلا قدر الطهر وما المانع ثم خلا قدر الصلاة عا دالمانع فاطهاره ان لا وجوب  
اليه مال شيئا واعتمده اجمعه اه قل على الجلال **(قوله)** في جزء منها وكان قياسه الوجوب بدون تكبيره  
الاحرام لكن لما يظهر ذلك غالبا هنا سقطوا اعتباره لعدم صورة الاداء على ادراك قدر محسوس  
من الوقت وبفرق بين اعتبار التكبير هنا دون المقيس عليه بان المدار فيه على مجرد اليطو صورة بعضهم  
بما اذا حرم قاصر منفردا ثم وجد ما ما فاقى بقله الاقتداء به فانه يلزمه الاتمام لادراكه جزءا منها وهذا  
التصور مرتين اه برأوى **(قوله)** مع فرض قبلها فلو اسلم الكافر ودينق من وقت العصر ما يسع تكبيره  
وخلا من الموانع ما يسعها وظهور وجبت الظهر وان كان ليس غاطبا قبل ذلك ولا بردي عليه قوله تعالى  
قل للذين كفروا ان يفتنوا يغفر لهم ما قد سلف لانه لما اسلم في وقت العصر كانه اسلم في وقت الظهر لان وقت  
العصر وقت طاهر ولا يلغى ويحال اسلم الكافر في وقت العصر فوجبت الظهر عليه وكذا يقال في الخافض اه  
شيئا خاف **(قوله)** هذا ان خلا مع ذلك من الموانع قدر المؤداة الخ نعم ان ادرك ركعة آخر العصر مثلا  
فعاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط لتقدمها لكنها صاحبة الوقت وما فضل لا يكفي ذكره البغوي  
في فتاوى يسوء اه شرع في العصر قبل المغرب ام لا خلا قالان العادوهو المتمدن كما جزم به ابن ابي شريف في  
شرح الارشاد وقد ذكره الشارح بقوله هذا ان خلا من الموانع الخ ولو ادرك من وقت العصر قدر ركعتين  
ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلا وجبت العصر فقط كالو ومع من المغرب قدر اربع ركعات للمقيم او  
ركعتين للمسافر فتدبر العصر لاهما المتبوعة لا الاظهر لانهما تابعة وبأق ذلك في ادراك تكبيره آخر وقت  
العشاء ثم خلا من الموانع قدر تسع ركعات للمقيم اوسع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث اوست اوسع  
لزم المقيم الصبح والعشاء فقط او خمس فاقول لم يلزمه سوى الصبح ولو ادرك ثلاثا من وقت العشاء  
لم تجب هي ولا المغرب على الاوجه اه زى وفي قل على الجلال مانعه ولا بد مع ذلك من الخلو  
من الموانع قدر المؤداة وطهرها فلا ادرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسع ركعتين  
لم تجب واحدة من الثلاث او قدر ثلاث ركعات او اربع وجبت المغرب فقط او قدر خمس اوست وجبت  
العصر ايضا على المسافر دون المقيم او قدر سبع او ثمان او تسع او عشرة وجبت الظهر ايضا على المسافر او  
قدر احدى عشرة ركعة كما كثروا وجبت الثلاثة على المقيم ايضا ولو ادرك من وقت العصر قدر ركعة ومن وقت  
المغرب قدر ثلاث وجبت المغرب فقط فلو كان قد شرع في العصر وقعت له فلا مطلقا وبقت المغرب في  
ذمته ولو ادرك من وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك لم تجب واحدة منهما فان كان قد شرع في  
العصر وقعت فلا ايضا على الشيخ الزملى واتباعه اجمعه ويقاس بهذا ادراك الزم في وقت الصبح بعد  
ادراك جزء من وقت العشاء اه فقد خالفني في صورة ماله ادرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت  
المغرب قدر ركعتين فقال بعدم وجوب بشي عليه وقال زى بوجوب العصر **(قوله)** اما اذا لم يق من وقتها الخ اي

فاكثر (وخلا) الشخص  
(منها قدر الطهر والصلاة  
لزم) اي صلاة الوقت  
لا ادراك جزء من وقتها كما  
يلزم المسافر اتماما باقتدائه  
بمقيم في جزء منها (مع فرض  
قبلها ان صلح الجمعة معها خلا)  
الشخص من الموانع (قدره)  
ايضالا لوقتها وقت له حالة  
العدو لحالة الضرورة اولي  
فيجب الظهر مع العصر  
والمغرب مع العشاء والعشاء  
مع الصبح ولا الصبح مع  
الظهر ولا العصر مع المغرب  
لا تنفاه صلاحية الجمع هذا  
ان خلا مع ذلك من الموانع  
قدر المؤداة ان خلا قدرها  
وقدر الطهر فقط تعينت او  
مع ذلك قدر ما يسع الى قبلها  
تعيننا اما اذا لم يق من وقتها  
قدر تحرم او لم يخل الشخص  
القدر المذخر فلا يلزم ان  
لم تجتمع مع ما بعدها والا  
لزم معها

وبقي دون التحريم الثلاثين مع قوله فيما ساق في طرو الموانع مع فرض قبلها الخ اه لكانه وعبارة  
 الشورى قوله بالشرط السابق أى خلو من الموانع وحيد فتجب الصلاة بهذا الجزء ففى واجبة استقلالاً  
 لا تبعاً فمقتضى ما يقال اتجمع مع ما بعدها تجب بادرارك تكبيرة من وقتها أى وقت ما بعدها هذا أولى  
 لأنه قد أدرك منه قدر ما يسما كاملة فان قلت ما فائدة هذا قلت تظهر في نحو التماثل بالوجوب استقلالاً  
 أو تبعاً ونحو ذلك انتهت وفيه أنه لو كان الوجوب استقلالاً لم يقيد الشارع بكونه اتجمع مع ما بعدها بل  
 كانت تجب مطلقاً تأمل اه (قوله في الشق الأول) أى لا يجب عليه شيء في الشق الثاني اه شيخنا (قوله  
 بالشرط السابق) وهو قوله في المتن وخلا قدر مع قول الشارع هذا ان خلا الخ لا قوله هذا ان خلا الخ  
 فقط خلافاً لبعض الحواشي اه شيخنا ح ف (قوله بالن) قيد به لأنه الاغلب اذ لا يتصور بالا حتم  
 الا في صورة واحدة وهى ما اذا نزل الى منى من صلبه الى ذكره فامسك بحائل حتى يرجع الى منى فانه يحكم  
 ببلوغه وان لم يبرز منه الى خارج ولم يجب عليه غسل لان وجوبه منوط ببرز منى الى خارج  
 حتى لو قطع ذكره وفيه الى لم يجب عليه غسل مالم يبرز من المصل بالبدن شيئاً وبمن صلاته كما يحكم ببلوغ  
 الحبل وان لم يبرز منها ومن صورها بقا قد الطورين اذ اخرج منته الى منى في اثناء الصلاة لم يصب بل الصواب  
 وجوب استأفها لانه يجب التحرز في دوامها عن البطلان برامى (قوله انما هو جوباً) أى على  
 الصحيح والثاني انه لا يجب اتماها بل يستحب ولا تجزى لان ابتداءها وقع في حال نقصان اه شرح مر (قوله  
 واجزائه) أى لو مجموعه مع التى قبلها او كانت بتمام وان لم ينو الرقبة بناء على عدم اشتراط نيتها في حقه  
 وهذا هو المعتمد اه رماوى واصله في شرحه ويثاب على ما قبل البلوغ ثواب الفل وعلى ما بعده ثواب  
 الفرض اه ع ش على مر (قوله اذا عتق في الجمعة) أى في اثنتا عشرة يوماً بتمامه انه شرع في غير الواجب عليه  
 وهو ظاهر وصوب بعضهم المسئلة بما لو عتق في الظهر يوم الجمعة فانما تجزئته عن الجمعة وان تبين ان  
 واجبه الجمعة وهو صحيح ايضاً اه شورى وعبارة شرح مر كاليد اذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم عتق  
 قبل اتمام الظهر وغوات الجمعة ووقع اولها فلا لا يمنع وقوع باقيا واجبا كسج الطلوع  
 وكالو شرع في صوم الطلوع ثم نذر اتمامه او في صوم رمضان وهو رمضان ثم شفى لكن تستحب الاعادة  
 ليؤديه في حال الكمال انتهت (قوله ولو طر امان الخ) لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا وايضا فطر واحد  
 منها كافى وان اتى غيره بخلاف الزوال فانه انما تجب الصلاة معه اذا انتفت كلها اه ع ش وقوله من جنون  
 او اغشاء أى وسكر وكانت الثلاثة بلا تعد كاسبق (قوله أى في اثنتا عشرة يوماً) عبارة اصله لو حاضت أول الوقت  
 الخ انتهت وكتب عليها القيلوي قوله اول الوقت هو قبل لصحة الحكم بكون الظهر يمكن تقديمه وخروج  
 الخلق في اثنتا عشرة يوماً لا يسع الفرض وظهره متصلاً كما مر فهاوى من عدول شيخ الاسلام عنه الا الاثناء  
 لشموله لما حصل ذلك القدر في ازمة متعددة كان آفاق قدر الطهارة ثم جن ثم آفاق قدر ركعتين ثم جن ثم  
 آفاق قدر ركعتين ايضاً ثم جن فلا يبنى الوجوب في مثل ذلك لما مر من شرط اتصال الخلو والمالو خلافي  
 نحو وسط الوقت قدر الفرض فقط فانه يقتضى الوجوب ان كان الظهر يمكن تقديمه وليس كذلك  
 خلافاً لما يقتضيه كلامه في شرح الروض ولانه يلزم استدراك ما زاده بقوله وطهر لا يمكن تقديمه  
 فتأمل (قوله وأدرك منه قدر الصلاة) قال الجلال المحلى أى بأخف ما يمكنه فاعتبر الاخف  
 من قبل نفسه وقال فيما لو زالت الموانع اخر الوقت فربما على اشتراط ركعة أخف ما يقدر عليه أى احد  
 فانظر ما الفارق بينهما وأقول الفارق ان المانع هناك موجود هو طارىء اه رماوى ومثله ع ش على  
 مر (قوله وأدرك قدره) أى الفرض قبلها مع قدر الصلاة وظاهره اتصال القدرين وبذلك قوله  
 واستغرق المانع باقية لكن يبق النظر فيما لو أدرك قدر الصلاة من وقتها وطرا المانع زال وقد بقي من  
 الوقت قدرها ايضاً فساد فهل يجب الفرض قبلها لا أدرك قدره من وقتها وهو أحد القدرين  
 المذكورين اولاً لقوات اتصالها مكل محتمل ولعل الاول اقرب لما تقدم ان المدار على ادراك

في الشق الاول بالشرط  
 السابق والتقدير بالخلو  
 المذكور في الموضعين من  
 زيادتي (ولو بلغ فيها)  
 بالنسبة (أعني) وجوباً  
 (واجزائه) لانه أدامها  
 بشرطها فلا يؤثر تغير حاله  
 بالكمال كالعيد اذا عتق في  
 الجمعة (أو) بلغ (بعدها) ولو  
 في الوقت بالنسبة وبغيره  
 (فلا إعادة) واجبة كالعيد  
 اذا عتق بعد الجمعة (ولو طرأ  
 مانع) من جنون أو اغشاء  
 أو حيش أو قناس (في  
 الوقت) أى في اثنتا عشرة  
 واستغرق المانع باقية  
 (وأدرك) منه (قدر صلاة  
 وطهر لا يقدم) أى لا يصح  
 تقديمه عليه كسج (لزم)  
 مع فرض قبلها ان صلح  
 الجمعة معها وأدرك قدره  
 كالفهم عامر بالاولى فتكسبه  
 من فضل ذلك ولا يجب معها  
 ما بعدها وان صلح الجمعة  
 معها وفارق عكسه بان وقت  
 الاول لا يصلح للثانية الا  
 اذا صلاهما جميعاً بخلاف  
 العكس فان صح تقديم  
 طهره على الوقت كوضوءه  
 وقاية لم يشترط

القدر فليأمل أم عرشو شوري (قوله أيضاً أدرك قدره) لا يقال الحاجة الى ادراك قدر القرض الثاني من وقت العصر لانه موجب بأدراكه في وقت نفسه اذ القرض ان المانع انما طار في وقت الثانية فليزم الخلو منه في وقت الاولى لا تاخول لا يلزم ذلك لجواز ان يكون المانع قائماً في وقت الاولى كله كالوااسلم الكافر أو بلغ العشي بعد دخول وقت العصر مثلاً ثم جن أو حاضت فيه أم عرش علي مر قال الشوري بعد تقرير هذا الكلام وهذا سقط ما ورد عليه أم والايراد اسم وصورته قوله مع فرض فعلها ظاهر عبارته ان هذه المستقلة تدخل فيما سبق وليس كذلك لان قوله فيما سبق ولو زالت الموانع وقد بقي قدر تحرم فكثر لزمت مع فرض قبلها نص في ذلك رواه أعلم أم (قوله لا مكان تقدم به عليه) فيه ان فرض المستقلة ان المانع يستغرق وقت الاول لا ان يقال ان امكن تقديمه بقطع النظر عن خصوص هذه الصورة أم شيخنا واقفاً على

### (باب في الاذان والاقامة)

وحكمها وما يطلب فيها وغيره بالباب لعدم اندراجها في باب المواقيت واما عمر الاصل بالفصل لانه لم يترجم بالباب فيما سبق فيه مندرج تحت الكتاب أم عرش والاذان بفتح الحزمة والذال المعجمة لغة الاعلام يقال أذن بالشئ بمد الحزمة وفتح الذال أو أذن بتعديدها أذناً أو أذناً تأذينا بمعنى أعلم ومنه قوله تعالى واذن من الله ورسوله وقوله واذن في الناس بالحج وشرع الفاظ مخصوصة يعرف بها دخول وقت الصلاة المقررة والاقامة مصدر اقام بالمكان بغير اقامة واقامه من موضعه واقام الشيء اى ادمه ومنه قوله تعالى وقيمون الصلاة وهي لغة كالاذن وشرع الفاظ مخصوصة فقال لاستنباط الحاضرين لفعل الصلاة سميت بذلك لانها تنقل الى الصلاة ونقل الجلال السيوطي ان الاذان والاقامة من خصائص هذه الامم الاول مشروعتهم هذه السكنية بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة بعد نبأته ﷺ مسجده وقيل في السنة الثانية والروايات المصرحة بان الاذان فرض بمكلم يصح منه شيء م رهاوى وفي قول على الجلال واول ظهور مشروعتهم في السنة الاولى من الهجرة في المدينة الشريفة فلا يتأني ما قيل ان جبريل اذن واقام في بيت المقدس لصلاته ﷺ بمن فيه ليله الاسراء وبذلك يعلم اهمالنا من خصائص هذه الامم أم وفي المواهب وشرحه العلامة الزرقاني ما فاضه وقد وردت احاديث تدل على ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة لم يصح منه شيء وقال في فتح الباري والحق انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث الدالة على مشروعية الاذان بمكة وقد جزم ابن المنذر بانه عليه الصلوة والسلام كان يصلي بغير اذان منذ فرضت الصلاة بمكة الى ان هاجر الى المدينة اليه أن وقع التشاور في ذلك فأمر به بدروياً ابن زيد في السنة الاولى او الثانية لجزمه بذلك دليل على ضعف تلك الاحاديث عنده وانه أعلم وفي حاشية عرش عليه ما فاضه وعبارة شيخنا حل وكل منهما أى الاذان والاقامة من خصائص هذه الامم كما ان من خصائصها الركوع والجماعة واقتراح الصلاة بالتكبير فان صلاة الامم السابقة كانت لا ركوع فيها ولا جماعة وكانت الانبياء كلهم يستفتحون الصلاة بالتوحيد والتسبيح والتهليل وكان دأبه ﷺ في احرامه لفظ الله اكبر ولم ينقل عنه سواها اى كائنية ولا يشكل على الركوع قوله تعالى لمريم واسجدى واركنى مع الراكعين لان المراد به في ذلك الخضوع والصلاة لا الركوع المعهود كما قيل لكن في البغوى قيل انما قدم السجود على الركوع لانه كان كذلك في شريعتهم وقيل كان الركوع قبل السجود في الشرائع كلها وليس الواو للترتيب بل للجمع هذا كلامه فليأمل وعبارة الشارح الزرقاني وهو كالاقامة من خصائص هذه الامم واستشكل بما رواه الحاكم وابن عساكر لو نعم باستناده في مجايل ان ادم لما نزل الهند استوحش فزل جبريل فنادى بالاذان واوجب بان مشروعيته للصلاة هو الخصوصية انتهت (قاعدة) اول من اذن في السماء جبريل واول من اذن في الاسلام بلال بن رباح واول من اذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن واول من زاد الاذان

ادراك قدر وقته لا يمكن  
تقديمه عليه اما اذا لم يدرك  
قدر ذلك فلا يجب لعدم  
تمكته من فعله وتعيير  
بما ذكره من قوله ولو  
حاضت أو جن والتعبد  
بطهر لا يقدم من زيادتي  
(باب بالتونين)

يوم الجمعة عثمان بن عفان في خلافة أول من بنى المنارة بمصر مسلم بن عجلان من فتاوى بن جرير الحنفي  
 (قوله سن اذان في قوله لو فاتته) اشتمل كلامه متناوئاً وشرحا على استدعائهم فيها وكونها على الكفاية  
 وكونهما الرجل وكون الرجل ولو منفردا وكونهما المكتوبة وكونها ولو فاتتة قانبت الأولى بالمواظبة  
 وأثبت الثانية والثالثة والخامسة غير الصحيحين وأثبت الرابعة بالخير الآتي وأثبت السادسة بخبر مسلم  
 أنه شيخنا له مواطن غير الصلاة يطلب فيها يأتي بعضها في الحقيقة ومنها أنه يسأل للمعصوم أن يأمر من يؤذن  
 في أذنه فإنه يزِيل الحكم كما رواه الدليل عن علي بن ربيعة وروى أيضا من ساء خلفه من إنسان أو بهيمة فإنه يؤذن في  
 أذنه ويسأل أيضا أذنته أو الفيلان أي تردت الجان لأن الأذان يدفع شره فإن الشيطان إذا سمعه أدير  
 ولا ترد هذه الصور على المصنف لأن كلامه في أذان معه إقامة وهذه إقامة فيها سوى أذان المولود واما هو  
 فافترده بالذکر في الحقيقة من شرحه زاد حجب المصروع والتضيان وعند زدهم الجيش وعند  
 الحريق وعند نزول الميت القبر قيا ساعلى أول غيره وجه الدنيا لكثرته في شرح الباب أنه وقوله سوى  
 أذان المولود قال شيخنا الشورى هل ولو ولد كافرا لم لا فيه نظر ولا بعد في الأول أخذنا باطلا من كل  
 مولود بولد على الفطرة أنه أقول وقد يقال هذه الالفاظ وإن أطلقت بمحولة على أولاد المسلمين ومعنى  
 ولادتهم على الفطرة أن فهم قابلة الخطاب لوجه الله ومن ثم لم يعطوا في الدنيا شيئا من أحكامنا حتى  
 إذا ماتوا لا يصل عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين أنه عرش عليه (قوله على الكفاية) أي حيث كانوا  
 جماعة قال هر اما في حق المنفرد فهم آمنة عين وحيث قد يشك قول المصنف ولو منفردا الآن يقال مراد  
 من بقوله أنهم آمنة عين أنه لا يطلب من غير المنفرد أذان لصلاة المنفرد مراد الشارع أنه إذا فعله غيره  
 لأجل صلته سقط عنه أنه عرش وقرر هذا الإراد أيضا الشورى والحلي والظاهر أنه لا يرد  
 من أصله لأن عروض التعمين بسبب الانفراد لا ينافي كونه كفايتا بالنظر لأصله وله نظائر  
 كثيرة أنه كتابته وفي قول على الجلال قوله سنة أي على الكفاية في حق غير المنفرد وكذا في حقه  
 وتبينها عليه عارض كصلاة الجنازة وقيل سنة عين في حقها قال شيخنا في شرحه (قوله المواظبة  
 السلف والخلف عليها) السلف هم الصحابة والتابعون وتابعوهم والخلف من بعدهم أم شيخنا  
 وفي المختار سلف سلف سلفا يقتضيان أي معنى والقوم السلاف المتقدمون وسلف الرجل آثاره  
 المتقدمون والجمع اسلاف وسلاف وفيه أيضا والخلف القرن بعد القرن يقال هؤلاء خلف هؤلاء  
 لاحقين بناس أكثر منهم (قوله فليؤذن لكم أحكم) لعله أراد بالأذان ما يشمل الإقامة أو هو دليل  
 على الأذان فقط أم حل وتتمه هذا الحديث ثم ليؤمكم أكبركم وصرفه عن الوجوب أمور  
 منها أنه صلى الله عليه وسلم تركه لثانية من صلاتي الجمع ومنها أنه لم يذكره للمسيء صلته حين  
 ذكره لشروط الصلاة وأركانها ويسأل أن يتحول للإقامة من عمل الأذان وإن بقعد بينهما بقدر  
 ما يجتمع الناس إلا في المغرب فلا يؤخرها لضيق وقتها ولا يجتمع لها عادة قبل وقتها نعم  
 يسأل فصل يسير بينهما بقعدة أو سكوت ويسأل الدعاء بينهما لخبر الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة  
 وأكده سؤال العاقبة في الدنيا والآخرة أم برماوى (قوله الرجل) اسم جنس أراد به ما يشمل الأكثر  
 بدليل قوله ولو منفردا أم برماوى (قوله ولو منفردا) هذه الغاية للرد على القديم القائل بأنه لا يتدبر له لأن  
 المقصود من الأذان الإعلام وهو منتف في حقه أم شرحه مر (قوله وإن بلغه أذان غيره) أي ولم يكن  
 مدعوا به ويريد الصلاة فيه ويصل بالفعل فيه فعل سقوط الطلب عنه فيما إذا بلغه أذان غيره أن يكون مدعوا  
 به بأن يكون في خطه عمل الأذان وإن يريد الصلاة في ذلك المثل وإن يصل فيه بالفعل فإن قصد شرط من هذه  
 الشروط لم يسقط عنه الطلب بقول الشارع أن يبلغه إلخ أي ولم ير الصلاة في عمل الأذان أو أراد ولم يصل  
 فيه بالفعل أم شيخنا خفف وعبارة البرماوى قوله وإن بلغه أذان غيره أي حيث لم يكن مدعوا به وأما إن

(سن على الكفاية) (اذن)  
 مجمعة (واقامة) لمواظبة  
 السلف والخلف عليها  
 وخبر الصحيحين إذا  
 حضرت الصلاة فليؤذن  
 لكم أحكم (الرجل ولو  
 منفردا) بالصلاة وإن  
 بلغه أذان غيره



كان مدعوا به بان سمعه من مكان و اراد الصلاة فيعوض على فيه ايضا فانه لا يتدب له الاذان إذ لا معنى له اه  
ومثله قل على الجلال (قوله مكتوبة) متعلق باذان وإقامة على سبيل التنازع وقوله لرجل متعلق بسم اه  
شيخنا (قوله ايضا المكتوبة) هل المراد ولو بحسب الاصل فيؤذن للمعدة أى حيث لم يفعلها عقب  
الاصلياء وناحق بالنفل الذي تطلب فيه الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة النفس إلى الثاني اميل اه سم  
اه ح ل وبإشارة ش على مر قوله وسائر الترافل تشمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للاولى  
لانها نفل ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى سن الاذان لها لما قيل ان فرضه الثانية  
انتهت (قوله ولو فائنة) أخذته غاية لرد على القول الجدي بالقائل بانه يقيم لها ولا يؤذن لفوات وقتها لان  
الاذان حق الوقت على هذا القول وعلى القول القديم الاصح هو حق القرينة كما في شرح مر فان قلت  
ما تقرر من انه حق للقرينة ينتقض بما يأتي في ثوابي فوائت و مجموعتين من انه لا يؤذن لتدبير الاول  
(قلت) لا ينافيه خلافاً في تومعه لان وقوع الثانية بتعاقبها في الجملة أو صورة في غير صيرها كجزء من  
اجزاء الاول كما كتفي بالاذان لها اه شرح العباب اه شوبرى (فرع) نظر الاسنوي في سن الاذان في  
وقت الاول من المجموعتين إذا توى جمع التأخير قال الدميري ويظهر تخريجهم على انه حق الوقت للصلاة  
فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لها لانه في القديم المستمد حق للصلاة المفروضة اه  
سم (قوله ايضا ولو فائنة) ظاهره وان اذن لها في وقتها به قال الائمة الثلاث رضى الله عنهم اه برماوى  
وإذا كانت الفائنة هي الصبح اذن لها مرتين ووالى بينهما كافى عشرين على مر عند قول المتن وتوب  
في صبح اه لكانه (قوله فساروا) والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه أن فيه شيطاناً وانظر حكمة  
سيرهم إلى الارتفاع ولعله لانهم لم يقطعوا الوادى الا حينئذ وقد يدل عليه ما في رواية اخرى  
ارسلوا بناتهم هذا الوادى فان فيه شيطاناً اه اطف (قوله) ثم اذن بلال بالصلاة قال بعضهم في تعدية  
بالاء دون اللام إشعار بان معنى اذن اعلم الناس بصلاة النبي ﷺ ليحضروها لا معنى الاذان المشهور  
اه برماوى وهذا يناق سباق الشارح من الاستدلال على الاذان للفائنة فقتضاه ان الاذان الذى وقع  
كان شرعياً اه لكانه (قوله فصل) رسول الله صلى الله عليه وسلم اخ) ليس فيه دليل لسن الاذان للمنفرد  
في الفائنة بل للجماعة فيها وهو بعض المدعى اه ح (قوله بخلاف المنذور) وقوله صلاة الجنازة (الخ) اى فلا  
يطلقان لهذه الثلاثة بل يكرهان اه شيخنا (قوله) وصلاة الجنازة اى لانها ليست مكتوبة في المتعارف  
بل ليست صلاة شرعية دليل انه لا يحتج بها من حلف لا يصلى انتهى ح ل وقوله شرعية صوابه عرفة  
كاعبر به غيره ولما تقدم من انهم ادخلوها في تعريف الصلاة بقولهم اقوال وافعال الخ بالتأويل كاعلمت  
(قوله) وسم رفع صوته (الخ) عبارة شرح مر ويرفع المنفرد صوته بالاذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن  
للجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم ويبلغ كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه انتهت والرفع المذكور سنة  
زائدة على الرفع الذي يحصل به اصل السنة وسيأتي ان ضابطه في المنفرد بقدر ما يسمع نفسه وفي الجماعة بقدر  
ما يسمع واحدا منهم (قوله ايضا) وسم رفع صوته اى فوق ما تسمع الجماعة ولو واحدا منهم في اذان  
الاعلام فوق ما يسمع نفسه في اذان المنفرد اه شيخنا فيختل لا تخالف ما يأتي من ان الجهر شرط إذ  
ذلك بما يحصل به اصل السماع وهذا فيما زاد اه لكانه (قوله اقيمت فيه جماعة) ليس بقيد اه ح وجوب قوله  
وذهبوا تبع فيه أصل الروضة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقاً اى سواء ذهبوا ام مكثوا اه مر اه ع  
(قوله) وذهبوا) ليس بقيد قولهم يذهبوا الخ حكم كذلك لانه إن طال الزمن بين الاذنين توم السامعون  
دخول وقت صلاة اخرى وإلا توموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في وقت الغيم اه شرح مر وفي قل  
على الجلال وسيأتي في الشارح الإشارة إلى ان المنفرد والمسجد والجماعة جرى على الغالب وكذا  
الانصراف ووقوع الصلاة اخذاً من التعليل بقوله ثلاثاً توم السامعون ولو غير المصلين اى غير المنصرفين اه  
(قوله قال له) اى لبداهة فظا هذا ان المقول له عبد الله وفي شرح مسند الشافعى البخارى ان المقول له ابو

(المكتوبة ولو فائنة) لما  
مر وللتجرب الآتى وللتجرب  
مسلم انه صلى الله عليه  
وسلم نام هو واصحابه  
عن الصبح حتى طلعت  
الشمس فساروا حتى  
ارتفعت ثم نزل فوضوا  
ثم اذن بلال بالصلاة  
فصلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ركعتين ثم صلى  
صلاة الغداة بخلاف  
المنذورة وصلاة الجنازة  
والنافلة (و) سن له (رفع)  
صوته باذان في غير مصل  
أقيمت فيه جماعة وذهبوا  
روى البخارى عن عبد الله  
ابن عبد الرحمن بن أبى  
صعصة ان ابا سعيد  
الخدري قال له انى  
اراك تحب الغنى والبادية  
فاذا كنت في غنمك

عبد الرحمن اه حل **(قوله أو بادئك)** قبل أن أولئك والراجع أنه التتويج ومع مائة غلو اه برماوى  
**(قوله مدى صوت المؤذن)** أى غاية صوت المؤذن والمدى بفتح الميم يكتب بالياء هو غاية الشيء اه عش  
على مر وهذا بالنظر لغناه الفوى والمراد هنا الصوت من حيث هو لا بقيد كونه الغاية والنهاية اه شيخنا  
**(قوله جن ولا أنس)** قدم الجن على الانس لانه اسبقهم عليهم فى الحق اه شورى وقال شيخنا الحنفى قدم  
الجن لتأثرهم بالاذان أكثر من تأثر الانس اه وقوله لا شيء يحتمل أن يكون المراد به غير الجن والانسان  
ما يصح إضافة السباع ليهو يحتمل أن يكون المراد به الاعم ويشدله الرواية الاخرى فانه لا يسمع مدى  
صوت المؤذن انس ولا جن ولا حور ولا شجرة وان الله تعالى يخلق لها سنانا تصد به يوم القيامة قاله الحواوى  
فى شرح مستند الامام الشافعى اه شورى ودخل فى الجن ابليس ولا مانع من وهو شهادة للمؤذن لا عليه فلا  
يقال هو عدو لى آدم فكيف يشهد ويدخل فى الانس الكافرو ولا مانع منه ايضا اه عش **(قوله الاشهد)**  
له يوم القيامة اه يشعائر الدين فيجأى على ذلك وهذا الثواب انما يحصل للمؤذن احتسابا بالمداوم عليه وان  
كان غيره يعمل له أصل السنة اه عش على مر وقال فى محل آخر قوله الاشهد له يوم القيامة أى بالاذان  
ومن لازمه ايمانه لقطعة بالشهادتين فيه اه **(قوله اى سمعت ما فلك)** اى جمع ذلك وهو انى اراك تحب  
الغنم والبادية الخ اه زى ولفظ الماروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يسيعد انك رجل تحب الغنم والبادية  
فاذا دخل وقت الصلاة فاذا نزع صوتك بالنداء الى آخر الحديث اه برماوى وعبرة الشورى قوله  
سمعت اى قوله فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن الخ كابين فى رواية لان خزيمة بخلاف ذكر الغنم والبادية فانه  
موقوف وجرى عليه الشارح فى شرح البخارى وفهم الرافعى انه من فروع وان سمعته عائد على جميع ما تقدم  
وسبقه الى ذلك امام الحرمين والفزائى والقاضى حسين وغيرهم فتمتبه التوروى ووافقه حج امن النوشيج  
على الجامع الصحيح للبيهقى انتهت **(قوله بخطاب لى)** مقتضاه ان ابا سعيد كان يحب الغنم والبادية اه  
**(قوله اسماع نفسه)** اى ان كان صحيح السمع والافتقار ما يسمع لو كان صحيحا اه برماوى **(قوله بخلاف)**  
اذان الاعلام) اى الاذان للجماعة ولا لاهل البلد فانه لا يكتفى فيه اسماع نفسه بل لابد من سماع غيره ولو واحدا  
منهم وحيد يكون من رفع الصوت زيادة على ما ذكر اه حل **(قوله كاسياتى)** اى فى قوله وجماعة جبر اه  
شيخنا **(قوله لا تلازم السامعون الخ)** عبارة شرح مر لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون  
دخول وقت صلاة اخرى والافهم او وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما فى وقت الغيم انتهت **(قوله اولى)**  
ما ذكره عبارة الاصل ويرفع المنفرد صوته ندبا لا بمسجد وقت فيه جماعة انتهت وقوله لانه انما يفيد عدم  
السن اى والمدعى من عدم اه شورى وقرن بينهما فان عدم السن صادق بالا باحو غيرهما بخلاف سن  
العدم فانه يفيد ان الفعل مكروه وأخلاف الاولى اه عش **(قوله وسن اظهار الاذان فى البلد الخ)** ظاهر  
هذا ان حصول سنة الاذان لا يتوقف على هذه الحالة وان المتوقف عليه انما هو اظهاره الذى هو اظهار  
الشعار وهو كذلك يكتفى بتحقيقه لاهل البلد اسماع واحد منهم لانه يشترط فى تحققه ما ذكره فان تكررت  
البلد فلا بد من تعددها فيما بحيث يظهر فيها قال شيخنا زاول اذنى جاز بى بلد كبير حصلت السنة اى سنة  
الاظهار لاهل ذلك الجانب فقط فلم ان اظهار الاذان وهو ظهور الشعار غير الاذان وان الاذان للجماعة  
أو لاهل البلد يكتفى فيه سماع واحد منهم وأما ظهور الشعار فى البلد لابد ان يكون بحيث يسمعه جميع أهل  
البلد فلا بد فى حصول سنة اظهار الاذان بالنسبة لاهل البلد ان يظهر فى تلك البلد بحيث يسمعه من بها  
لو اصغوا اليه اه حل وعبرة شرح مر والضابط ان يكون بحيث يسمعه جميع أهلها لو  
اصغوا اليه لكن لا بد فى حصول السنة بالنسبة لكل البلد من ظهور الشعار كما ذكر فمطلوبه لا يتنافى  
ما يأتى ان اذان الجماعة يكتفى فيه سماع واحد لانه بالنظر لاداء اصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه  
عن جميع اهل البلد انتهت **(قوله وسن إقامة لا اذان لغيره)** اى على المشهور فيها لان الاذان يمتضى

أو بادئك فاذا نزلت الصلاة  
فارفع صوتك بالنداء فانه  
لا يسمع مدى صوت المؤذن  
جن ولا أنس ولا شيء الا  
شده يوم القيامة سمعت من  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اى سمعت ما فلك  
خطاب لى يكتفى فى اذان  
المفرد اسماع نفسه بخلاف  
اذان الاعلام كما سياتى  
(و) سن (عدمه فيه) اى عدم  
رفع صوته بالاذان فى المصلى  
المذكر ولتلازم السامعون  
دخول وقت صلاة اخرى  
والنصريح بسن رفع الصوت  
وعدم رفعه لغير المنفرد مع  
قولى وذهبوا من زيادى  
وبه صرح فى الروضة وأصلها  
وتسمى بعمل اعم من  
تصغيره بمسجد وتسمى بسن  
عدم الرفع فيما ذكر اولى  
ما ذكره لانه انما يفيد  
عدم السن وسن اظهار  
الاذان فى البلد وغيرها  
بحيث يسمعه كل من  
أصغى اليه من أهل ذلك  
البلد أو غيره (و) سن  
(إقامة) لأذان (لغيره)  
أى للراءة

من رفع المرأة صوتها به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرین وليس فيها رفع كالاذان والثاني يند بان  
 تاتي به واحدة منهم لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع حواجبهوا الثالث لا يند بان الاذان لما مر والاقامة  
 تبع له اه شرحه (قوله ايضا) من اقامة لاذان لغيره (إن كان المراد ان الاذان لا يجلب في حق النساء  
 والخائف لا بأفهن ولا بتحصيل رجل يؤذن لمن وقع التمارض بين ما هنا وبين ما ياتي في قوله ولغير  
 نساء كورة لاقتضاه ان النساء والخائف لمن اذان وان اذان النساء يصح من الاث والرجال والخائف  
 والخائف يصح من الرجال وإن كان المراد ان الاذان لا يجلب من الاذان من نفسه وما بين ان يحصل  
 لها ذكر يؤذن لها سواء كانتا منفردتين أو مجتمعتين لم يحصل تمارض بين الحائضين حرراً أو لم أر ما يقتضي  
 صحة احد المرادين دون الآخر وقوله منفردین أو مجتمعين لعل المراد انه يطلب منهما تحصيل الاقامة  
 سواء كانا منفردین أو مجتمعين ای منفرد كل منهما في حد نفسه أو مجتمعين ای مجتمع كل منهما مع ابنا  
 جنسه أو مع أبناء الجنس الآخر فالصحيح أنهما أو ما يبان من يقيم لمن في هذه الاحوال الحسة فيعلم من  
 قوله الاق ولغير نساء كورة حقيقة هذه العبارة ای قوله منفردین أو مجتمعين لا يقتضي ان الخائف يؤذن  
 للخائف وللخائف مع النساء لكن هذا كله مبني على صحة هذا المراد ولم أر من ذكره فان صح اندفع  
 التمارض بين ما هنا وما ياتي الذي اوردوه الحلي تأمل اه لكان به (قوله أو مجتمعين) هذه العبارة تصدق  
 باجتماع الخائفين الخالص والاجتماع النساء التامض والاجتماع الجندين وتقتضي ان الخائف يقيم في الصور  
 الثلاث لكن اقامته للخائف التامض وطعن مع النساء يعلم امتناعها من كلامه الاق في قوله ولغير نساء  
 ذكره الى ان قال الشارح هذا القول لا من امرأة وخشي الرجال وخائف انتهى فان قوله وخائف صادق  
 بكونه منفردات أو مجتمعات مع النساء واقامته النساء التامض لم يعلم امتناعها من كلامه الاق بل يعلم  
 جوازها وحديثه فيشكل مع قول مر وكذا ای لا يصح لو اذن الخائف للرجال او للنساء فيحتاج الى  
 الفرق بين اذانه لمن حيث امتنع واقامته لمن حيث جازت تأمل لكان به (قوله لاها لاستنهاض الحاضرین  
 أي طلب نبههم أي قيامهم اه شيخنا (قوله فان اذنا للنساء الخ) صور اذناها ستة لان المرأة  
 إما ان تؤذن لنفسها وحدها او للنساء والخائف والخائف كذلك ثلاثة منها محرمة مع عدم الصحة وثلاثة  
 جائزة مع عدم الاستحباب اما الثلاثة المحرمة فاذان المرأة للخائف واذان الخائف للنساء ورفع صوته في  
 هذه فوق ما يسمعن واذانه للخائف والثلاثة الجائزة اذان المرأة لنفسها واذان الخائف لنفسه واذان  
 المرأة للنساء يعلم ذلك كله من شرحه مر حيث قال ولو اذنت المرأة للخائف لم يصح اذانها واثبت وكذا  
 لو اذنت الخائف للنساء او الخائف الى ان قال اما إذا اذن كل من المرأة والخائف لنفسه او اذنت  
 المرأة للنساء كان جائزاً غير مستحب اه بنوع تصريف في اللفظ إذ اعلمت هذا علمت عدم المخالفة بين  
 كلام مر والشارح في صورة اذان الخائف للنساء حيث نص فيها مر على الحرمة ونص الشارح على  
 الجواز حيث قال فان اذنا للنساء الخووجه دفع المخالفة ان مر قيد الحرمة فيها بما لا يرفع صوته فوق  
 ما يسمعن والشارح قيد الجواز بقوله بقدر ما يسمعن لكن تبقى المخالفة بينهما في قوله وأوفقه كرهه مع  
 ان مر نص على الحرمة حيث ذكر اه على ولا جواب عن هذه المخالفة غير ان الشارح قد جرى  
 في هذه الصورة على ضعيف وهذا يكفي في الجواب تأمل لكان به (قوله وكان ذكر اه تعالى)  
 أي فيحصل لقائه ثواب الذكر بخصوص اه برماوى وحمل كونه ذكر ما لم تقصد الاذان  
 الشرعي فان قصده حرماً عليها ذلك انتهى سم على حج اه ع (قوله اوفقه كرهه) المعتمد حيث ذكره الحرمة  
 مطلقاً أي قصدت الاذان ام لا كان هناك اجنبى ام لا وهذا كله للنساء فان كان لغيرهن حرماً مطلقاً  
 من غير تفصيل اه شيخنا (قوله بل حرم ان كان ثم اجنبى) وانما جاز غناء المرأة مع سماع الرجل  
 له إذا لم يخش منه فتنة لان في غيور الاذان لها حلاً للرجل على الاصنام والنظر اذها للؤذن حال اذانه  
 سنة ومما رقمان له في الفتنة بخلاف في محبتها من الغناء ليس فيه حمل احد على ما يقتضيه البتة لكرامة

والخائف منفردین أو  
 مجتمعين لاها لاستنهاض  
 الحاضرین فلا يحتاج الى  
 رفع صوت والاذان  
 لاعلام الغائبين فيحتاج  
 فيه الى الرفع والمرأة يخاف  
 من رفع صوتها الفتنة فالحق  
 بها الخائف احتياطاً فان اذنا  
 للنساء بقدر ما يسمعن لم  
 يكرهه وكان ذكر اه تعالى  
 اوفقه كرهه بل حرم ان  
 كان ثم اجنبى وذكر سن  
 الاقامة للمرأة المنفردة  
 وللخائف من زيادتي

استماعه تارة أى اذا لم يخش منه فتة وتحريمه اخرى اى اذا خشى فتة ورفع صوتها بالتلبية ولو فوق ما يسمع صواحبا لان كل احد منهم مشتغل بتلبية مع ان التلبية لا يسن الا صناما لها بخلافه فان قوله ان كان ثم اجنبى فقد ضعف والصحيح التحريم مطلقا ولو بحضرة المحارم لان الاذان من وظيفة الرجال فبنيته تشبههم ووجوب كركعه اهرى وكان مقتضى هذا حرمة رفع صوت المرأة بالقرآن فى الصلاة وخارجها لان استماع القرآن مطلوب والذي اعتمدته شيخنا عدم حرمة رفع صوتها بالقرءاءة قال قد صرحوا بكرامة جهرها بما فى الصلاة بحضرة اجنبى وعلوا بخوف الاقتان اهرى حل ولا يحرم الاذان على الامرء الجليل لانه من الرجال فليس فى فعله تشبه بغير جنسه وذلك لانه علة تحريم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الاقتان بسماعها والحكم اذ اعلى بعلها مركبة من علتين يفتنى بانتفاء احداهما والتشبه متفق فى الامر فبنيته تحريم الاذان عليه اهرى عرش على مر (قوله) وان يقال فى نحو عيد الخ) وينبغى تدهبه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون تابعا عن الاذان والاقامة اهرى حج والمعتد انه لا يقال إلا مرة واحدة لانه بدل عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للتوى اهرى وعمل كونه باقى بمرة واحدة مما يحتاج اليه الجميع الناس والا تى بأىضا لجمعهم اهرى عرش وانظر هل يشترط فيه شروط المؤذن لانه نائب عن الاذان والاقامة فيكون النادى المذكور ذكر امثلا او لا يشترط ذلك فليراجع اهرى وشورى الاقرب بالاشترط لانه بدل عن الاقامة اهرى اطف وهل تسن اجابة ذلك لا يبعد سنها بلا حول ولا قوة إلا بالله وينبغى كرامة ذلك لنحو الجنب اهرى سم على حج وقوله كرامة ذلك أى قوله الصلاة جامعة لا كرامة قوله لاحول ولا قوة إلا بالله لما يأتى من عدم كرامة اجابة الحاضر ونحوها بذلك ونحوه وينبغى ان يوجه استحباب اجابة ذلك بلا حول ولا قوة إلا بالله بالقياس على اجابة المقيم بذلك عند قوله لى على الصلاة على الفلاح بجمع ان كل ما يستهض الحاضر فى القيام اليها او اخذ من اجابة المؤذن بذلك اذ قال الاصول فى رجاله كرهه ان ذلك لا ينافى لقوات حضور الجماعة عليهم اهرى عرش على مروا واذن واقام فى العبد ونحوه فهل يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة أم لا فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما لو اذن قبل الوقت حيث حرم لكونه عبادة فاسدة لكن فى شرح مر التصریح فى هذه بكرامة الاذان لغیر المكتوبة وقد يقال يمكن حمل على ماذا اذن لانية الاذان فليتل اهرى عرش (قوله) من نفل تشريع فيه الجماعة الخ) خرج المنذورة وصلاة الجنائزة والنفل المذكور اذا صلى فرادى فلا يقال فيه ما ذكر اهرى شيخنا وبعبارة شرح مر وخرج بقوله فى العبد ونحوه فانه لى لان سن الجماعة فيها او لى تسن فيها إذا صليت فرادى والمنذورة وصلاة الجنائزة لان المشيعين لها حاضرون فلا حاجة لاعلامهم انتهت ويؤخذ منه ان المشيعين لها لو كثروا لم يعملوا وقت تقدم الامام للصلاة انه يسن ذلك ولا يبدقيه اهرى عرش عليه (قوله) وراوىح) وكذا وتر تسن الجماعة فهو تراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما اذا نفل عنها فان النداء لها نداء له كذا قيل والاقرب انه يقوله فى كل ركعتين فى التراويح والوتر مطلقا اى سواء تراخى فعله او لا لانه بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة اهرى شرح مر اهرى شورى (قوله) اوروده فى الصحيحين فى كسوف الشمس) فان قيل حيث كان الكسوف ثابتا بالنص كان الاولى للمصنف ذكره فى المتن واجب بانه ذكر العبد لا فضليته على الكسوف او لتكرره وهم قد يقدمون المقيس على المقيس عليه اهرى عرش (قوله) الاول بالاغراء) وهو أمر المخاطب بلزوم أمر محمد به اهرى برماوى والمراد بدال الاغراء وهو الفعل المحذوف وجوبا اهرى لكانته (قوله) كايته فى شرح الروض) عبارة ورفع احدهما على انه مبتدأ حذف خبره او عكسه ونصب الآخر على الاغراء فى الجزء الاول وعلى الحال فى الثانى انتهت وقوله ورفع احدهما اراد به المقوم العام الشامل لكليهما وقوله على انه مبتدأ الخراجع للاحد باعتبار الاول ولو قوله او عكسه راجع له باعتبار الثانى من طريق الالف والنشر المرتب

(وأن يقال فى نحو عيد)  
من نفل تشريع فيه الجماعة  
وصلى جماعة ككسوف  
وتراويح (الصلاة جامعة)  
لو روده فى خبر الصحيحين  
فى كسوف الشمس وبقاس  
به نحو الجزآن منعبان  
الاول بالاغراء والثانى  
بالحاليق يجوز رفعهما على  
الابتداء والخبر ورفع  
احدهما ونصب الآخر كما  
ينتبه فى شرح الروض

## وكالصلاة جامعة الصلاة

كانه يصح عليه في الام (و)  
 أن يؤذن للاولى فقط من  
 صلوات والاهما كفوات  
 وصلاتي جمع وفاته  
 وحاضره دخل وقتها قبل  
 شروعه في الاذان ويقم  
 اكل للاتباع في الاولين  
 رواء في اولاهما الشافعي  
 وأحمد باسناد صحيح وفي  
 ثانيتهما الشيخان وقياسا  
 في الثالثة فان لم يول الأول  
 فاته وحاضره لم يدخل  
 وقتها قبل شروعه في الاذان  
 لم يكف لتغير الاولى  
 الاذان لها وتعبير بذلك  
 أولى من قوله فان كان  
 فرائت لم يؤذن لتغير  
 الاولى (ومعظم الاذان  
 مثنى) هو معسول عن  
 اثنين اثنين (و) معظم  
 (الاقامة فرادى) قيدت  
 من زيادتي بالمعظم لان  
 التكبير أول الاذان أربع  
 والتوحيد آخره واحد  
 والتكبير الاول والاخير  
 ولفظ الاقامة فيها مثنى  
 مع أن الاصل استثنى  
 لفظ الاقامة واعتذر في  
 دقائه عن ترك التكبير  
 بانه لما كان على نصف لفظه  
 في الاذان كان كأنه فرد  
 والاصل في ذلك خبر  
 الصحيحين أمر بلال أن  
 يشفع الاذان ويوتر

فاندفع اعتراض من فهم أن مراده ان كلام الوجيز راجع الاحد باعتبار كل من الفرد من فاعترض  
 بانه يلزم الابتداء بجماعة وهو نكرة بلا مدح وغنى على انالو سلبناه فانما المسوغ الفائدة اه سمع عن شرا قوله  
 وكالصلاة جامعة) عبارة تشرحهم وكالصلاة جامعة هلوا الى الصلاة او الصلاة وحكم الله وحى على الصلاة  
 كما في الباب انتهت وقوله وكالصلاة جامعة الصلاة الخ أي في اداء أصل السنن والاقل اول افضل لوروده  
 عن الشارع اه ع ش عليه (قوله وان يؤذن الخ) عطف على اذان فقيه عطف صدره وول على مصدر صريح  
 وهو شائع امر ماوى (قوله وان يؤذن للاولى الخ) أي يؤذن فاذا أذن كان للاولى ولا يشترط ان يقصد به  
 الاول بل لو أطلق كان منصرا فالاولى فلو قصد به الثانية فينبغي ان لا يكتفى به اه حل وقول على الجلال  
 قوله لم يؤذن لتغير الاولى أي فيحرم يقصد به لانه عبادة فاسدة (قوله للاولى فقط) يشكل على هذا ان المرجع  
 في المذهب أن الاذان حق للمريضة فان مقتضاه طلبه لكل فرصة ويجب بان جمع الصلوات صيرها كصلاة  
 واحدة اه ع ش (قوله كفوات) انظر لوند كرفوات فاذا لا ولاهافند كرفوات أخر قبل يكني لها  
 الاذان المذكور ولا يضرب وقعه قبل تذكره أو يعيده عند اعادة فعلها لان تذكره كدخول وقت الحاضرة  
 كل محتمل ولعل الاقرب الثاني مبرأت ما هو صريح في ترجيح الاول وهو ما لو اذن الحاضرة ففرغ منها  
 فتذكر فاته فلا يؤذن لها لان تذكرها ليس كدخول وقتها الحقيقي وهو ظاهر اه شويري  
 (قوله وصلاتي جمع) ظاهره وان دخل وقت الثانية قبل فراغ الاولى وقد وقع الاذان في  
 وقتها وبه قال العلامة الخطيب وقال العلامة الرملي يؤذن للثانية قبل فراغ الاولى وقد وقع  
 الاذان في وقتها وبه قال العلامة الخطيب وقال العلامة الرملي يؤذن للثانية اذانا آخر واعتدله  
 مشاغنا ولو اذن لصلاة ثم أراد تقديم غيرها عليها فالوجه أن يؤذن لها اذانا آخر اه برامى  
 (قوله رواء في اولاهما الشافعي) عبارة ع ش على مر عند قوله ويأذن بفات الخ نصا وروى  
 الشافعي عن ابي سعيد الخدرى حينما يوم التحدث حتى ذهب هوى من الليل حتى كفى بناي شر العدو فدا  
 رسول الله ﷺ بلا لافارمه فاقام الظهر فصلاها كان يصلي في وقتها ثم اقام العصر فصلاها كذلك  
 ثم اقام المغرب فصلاها كذلك ثم اقام المشاء فصلاها كذلك اه شرح البهجة قال في القاموس والهوى  
 كفى ويضم انتهت وعبارة تشرح مر هنا وقد فاته صلى الله عليه وسلم صلوات يوم التحدث فقضاها لم يؤذن  
 لهارواه الشافعي وأحمد في مسنديهما باسناد صحيح قاله في المجموع وجاهلهم تأخير الصلاة لا شغلهم بالقتال  
 ولم تكن زلت صلاة الخوف انتهى اذا علمت هذا علمت ان قوله الشارح للاتباع في الاولين الخ غرضه به  
 الاستدلال على قوله ويقم لكل ويكون تارك الاستدلال على المتن على خلاف عادته وانظر ما عذرته في ذلك  
 (قوله وحاضره لم يدخل وقتها الخ) بان صلى فاته قبل الزوال ثم حصل الزوال قبل سلامه وكذا لو أخره مدة  
 لاخر وقتها وأذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مدة أخرى فيؤذن لها اه حل (قوله أولى من قوله فان  
 كانت فوات الخ) أي وأعم وجه الاولوية ان قول الاصل لم يؤذن لتغير الاولى شامل لما اذا والى بين الفوات  
 ولما اذا لم يوال مع اذالم يوال يؤذن لتغير الاولى ووجه العموم ان كلام الاصل لا يشمل صلواتي الجمع  
 والفاتة والجارضة اه شيخنا (قوله ومعظم الاذان) أي معظم أنواع لفظه وهي ست أو سبعة ان عد التكبير  
 مرتين وهى تكبير ثم شهادة الله تعالى ثم شهادة رسوله ثم حيلة صلاة ثم حيلة فلاح ثم تكبير ثم توحيد اه مرأوى  
 (قوله عن ترك التكبير) أي عن ترك استنائه والمراد التكبير أو لها وما أخر ما فهو مساو لما في الاذان  
 اه حل (قوله ان يشفع) يفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه أي يأتي شفعا اه مرأوى وفي المصباح  
 شفعت الشيء شفعا من باب ضمته الى الفرد وشفعت الركة جعلتها شفعا اه (قوله والمراد منه ما قلناه)  
 أي ان يشفع معظم الاذان ويوتر معظم الاقامة اه شيخنا (قوله فالاقامة احدى عشر ذكرا الخ) وانما  
 كانت الاقامة انقص من الاذان لان الاذان والاقامة أمران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منها انقص  
 من الاول كخطبتي الجمعة ولان الاقامة ثان لاول يفتح منها بكسرات متوالية فكان الثاني انقص من

الاقامة والمراد منه ما قلناه فالاقامة احدى عشر كلة

الاول كتكثير الصلاة العبد. ولأن الإذان أو في صفة الإقامة لأنه يؤتى به مرتلا ويرفع به الصوت أو قد رانها كالركبتين الاولين لما كانتا أو في صفة الجهر كانتا أو قدرا بالودعة أو شرح مر وقوله كخطبتي الجمعة نصيحة أن الثانية أقصر من الأولى وفيه أن الأركان فيها ثلاثة وأن الآية تكفي في أحداهما وأنه يجب الدعاء للؤمنين والمؤمنات في الثانية فالثانية أطول من الأولى لأن يقال يستحب تطويل الأولى على الثانية باذكار زيادة على الأركان فليراجع من به أو المراد أنها نص باعتبار ما جرت به عادة الخطباء من المبالغة في الوذوق الأولى والاختصار في الثانية وتخفيفها ما أمكن وقد قيل إن تطويل الأولى وتقصير الثانية من جهل الخطباء أم عش عليه **(قوله)** والأذان تسع عشرة كلمة (أو عشرة) ويكره أن يقول مع الجملة حتى على خير العمل فإن اقتصر عليه لم يصح أم من شرح مر وقضية قول حج أنه لو أتى بكلمة منه على وجه غل بها منه لم يصح أنه إذا خفف شدد بحيث يغفل بمعنى الكلمة لم يصح إذانه وينبغي أنه ليس من ذلك فكأن الإذعام في أشد أن لا إله إلا الله لأنه أتى بالأصل ولا إخلال فيه وعليه فيفريق بينه وبين ذلك الإذعام في التشديد حيث قيل أنه يضرب بأن امر الصلاة اضيق من الإذان فيحافظ فيه على كمال صفاته أم عش عليه ويجب أن يحترز المؤذن من اغلاط تطل الإذان بل يكفر منه بدونها كدعاء كبير وهمز وتهمزة أشهد ألفا فقه الصلاة والفلاح وعدم التقى بها الصلاة وغير ذلك ولا تضرز بآلة لا تشبه به ولا إله الا كبير ونحو ذلك أم برماوى **(قوله)** بالترجيح وهو أن يأتي بالشهادتين أربعا ولا سرا قبل أن يأتي بهما جهر والمعتد أنه ليس من الإذان بل هو سنة فيه بدليل أنه لو تركه صح إذانه أم عش **(قوله)** وشرط فيها ترتيب أى بحيث ينسب بعض كلماتها إلى بعض فلا يعتد بغير ما رتب ويعد في عمله ويكره عدم ترتيبه أن لم يغير المعنى والأحرار ولا يصح قوله ولا فلا يعتد بغير الترتيب ويشترط كونها بالمرتبة لا في العجب لنفسه أو لا عاجز ولا يضرب فيها الخن لكن يكره للقادر وقيل يحرم أن يغير المعنى ومضى على ذلك العلامة ابن قاسم أم برماوى **(قوله)** وولاء فيؤخر رد السلام وتسميت العاطس إلى الفراغ وإن طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه أنه لما كان معذورا وعجز في التذرك مع طول عدم تقصيره بوجهه قال لم يؤخر ذلك للفراغ بخلاف السنة كالتكلم ولو أصلحه أم شرح مر **(قوله)** بين كلماتها مطلقا أى للجماعة والمنفرد أم شيخنا **(قوله)** بحيث يسمعون ظاهره أنه لا بد من سماع جميعهم فيخالف قوله ويكفي إسماع واحد منهم وفى قول على الجلال مانعه ويشترط سماع نفسه ولو بالقوة وسماع جماعة أذن لهم ولو واحد منهم ولو بالقوة أم وعلى هذا فكان على الشارح أن يقول ويكفي سماع واحد منهم تأمل **(قوله)** لأن ترك كل منها يغفل بالاعلام عبارة شرح مر لأن تركه يعم اللعب ويغفل بالاعلام فإن عكسوا ناسيل يصح ويبنى على المنتظم منه والاستئناف أولى ولو ترك بعض الكلمات في خلاه أتى بالمركوك وأعاد ما بعده انتهت **(قوله)** ويكفي إسماع واحد منهم) ظاهره بالفعل ويوجه بان الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل إلا بذلك ويفرق بين هذا وما يأتي في الخطبة من الاكتفاء بالسمع بالقوة بان المقصود من الإذان إعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة فإنه حضر بالفعل فاحتج منه بالسمع بالقوة أم عش وعلى هذا فهل يجب أن يسمع بحيث يميز عنده كلامه أو يكفي سماع صوت يعلم أنه الإذان وأن لم تميز الكلمات أم شورى **(قوله)** أو الكلام أى ولو عمدا ومثل الكلام يسير نوم أو اغما أو جنون لعدم إخلال ذلك ومثله الردة لأنها لا تبطل ماضى إلا إذا اتصلت بالموت ويسن أن يستأنف الإقامة في ذلك لفرجها من الصلاة بخلاف الإذان في الأولين أم حل وفى قول على الجلال ولا يضرب السير من الكلام بالسكوت وإن قصد بهما القطع لأنه لا يخل بالاعلام وبذلك فارق القاطع ولا يندب الاستئناف في ذلك ولا يشترط لمائة بل عدم الصارف عمدا فلا يضرب النطق فيما أذن له أم **(قوله)** وعدم بناء غير) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم في الإذان من تقطيع كلمات الإذان بحيث يذكر أحدهم

والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيح وسأقي (وشرط فيها ترتيب وولاء) بين كلماتها مطلقا (ولجماعة جهر) بحيث يسمعون لأن ترك كل منها يغفل بالاعلام ويكفي إسماع واحد منهم ولا يضرب في الولاء تخلف يسير سكوت أو كلام (و) شرط فيها (عدم بناء غير) على أذانه أو أقامته

بعض الكلمة وغيره باقيا وينبغي حرمة ذلك لأنه متعاط لعبادة فاسدة إلا أن يقال طر وذلك يطل  
 خصوص الاذان وينبغي كونه ذا كرا فلا يحرم لكن مقتضى تعليل حرمة الاذان قبل دخول الوقت بكونه  
 عبادة فاسدة خلافه اهـ عـ شـ على مـر (قوله) لأن ذلك يقع في ليس) أى ليس الاذان بغيره فلا بدري أو  
 ذكر محض أم اذان اهـ شيخنا (قوله) ودخول وقت) أى في نفس الامر فلو اذن قبل عليه بالوقت فصادفه  
 اعتد بأذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه وبه فرق التيمم والصلاة اهـ شرح مـر وقضية هذا الفرق أنه  
 لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين انه في الوقت أجزأ لعدم اشتراطية الخطبة وبجمل عدم  
 الاجزاء لأن الخطبة أشبهت الصلاة وقيل أنها بدل عن ركعتين اهـ حج اهـ عـ شـ عليه (قوله) أيضا ودخول  
 وقت) افهم كلامه محتمه مادام الوقت باقيا فتقيد ان الرفعة بوقت الاختيار محمول على بيان الافضل نعم  
 تبطل مشروعيته بفعل الصلاة كاتفله الاستوى عن البويطى وظاهر كآ قال الجوزجى أن ذلك بالنسبة  
 إلى المصلى في تلك الصلاة ولو اذن قبل الوقت بنيت حرمة عليه ذلك لانه متعاط لعبادة فاسدة اهـ شرح مـر  
 (قوله) فلا يصح قبله) أى ويكون حرما لانه متعاط لعبادة فاسدة وهو صغيرة على الاعتماد بالغ العلامة  
 مـر في الردي على من قال انه كبيرة نعم إن اذن جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتد به وشارك التيمم والصلاة  
 باشتراط النية ثم لانما اهـ برماوى وتشكل الحرمة على الكراهة في الاذان لنحو المنذورة فليحرر وقد  
 يفرق بانه لما حرم إيقاع الصلاة قبل وقتها وبانه لما طلب وقتها لما كان الايتان به قبله كالايان بالعبادة  
 قبل وقتها ولا كذلك نحو المنذورة فليتام اهـ شـ ويرى (قوله) إلا اذان صبح فن نصف ليل) أى  
 شتاء وصيفا والاولى كون الاذان في الشتاء فن نصف سيع الليل وفي الصيف وفي سبعة اهـ قل على  
 الجلال فان قلت تقدم تعريف الاذان الشرعى أنه لإعلام بدخول الوقت والاذان قبل دخول  
 الوقت ليس لإعلام بالوقت فالجواب ان الاعلام بالوقت اعم من ان يكون إعلاما بانه دخل وقارب  
 أن يدخل وإنما اخصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلوات في أول أوقاتها مغرب فيها والصبح  
 غالباً يعقب نوم فانسب ان يوقف الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت اهـ فتح  
 البارى اهـ شـ ويرى ولو اذن قبل نصف الليل هل يحرم عليه أو لا فينظر فيه نظر اهـ سم على حج وقضية  
 قول الشارح ولو اذن قبل الوقت بنيت حرمة ان يقال هنا بالتحريم حيث اذن بنيت حرمة اهـ عـ شـ على مـر  
 ولو دخل نصف الليل وأذن للصبح وكان عليه العشاء فانه لا يكتفى هذا الاذان للعشاء وهل يقال مثل ذلك في  
 اذان المولد ونحوه فاذاتى به الشخص في وقت صلاة من الصلوات واراد ان يصلها عقبه بكف ذلك فيطلب  
 منه اذان آخر أو لا وقول هذا نظير ما لو كان عليه اغتسل مسرعة وغتسل عن واحد منها فانه يكتفى وأيضا  
 الاذان لا يشترط نية تيمم اهـ برماوى (قوله) يؤذن بليل) وحكمة اختصاص بليل بالاذان انه لما عذب ليرجع  
 عن الاسلام صار يقول أحد أحد في رضى بـ لاية الاذان المتمثل على التوحيد في ابتدائه وانتهائه قال شيخنا  
 البالى ولا حجة في هذا الحديث على ان اذان صلاة الصبح من نصف الليل لانه ليس از يدمن كونه بليل وقد سئل  
 العلامة الزبائدي عن ذلك فترقب اهـ برماوى (قوله) اذان ان أم مكتوم) وكان معه بليل بعدد بالوقت  
 فاندفع ما قيل ان اذان الاعمى وحده مكروه اهـ شيخنا وكان أسم ان أم مكتوم محرر وقيل الحسين فسماه  
 النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله رحى يد يد بنى عـ شـ على الأصح واسم أبيه قيس بن زائدة واسم أمه هانكة  
 اهـ قل وقوله وعمرى بعد بدراخ كلام سافط لا يستقيم لأنه يخالف القرآن الصريح في أنه كان عمرى قبل  
 الهجرة فان سورة عبس مكة كما علم من التفسير (قوله) وشرط في مؤذن رقيم (إسلام الخ) أى الملم بنصبه  
 حاكم وإلا اشترط فيه ان يكون بالاناء عالما بما عاراة بالوقت ولو باخبار موقت نفسه الحاكم فان اتفق  
 شروط من ذلك لم يصح فيه وإن صح أذانه ولا يستحق المعلوم وأما قول العلامة الرولى من صح أذانه صح  
 فيه وإن حرم على الامام ويدتق المعلوم فقيه نظر وسأيت عنه في نص من بكرة الافداء به انه لا يصح نصبه

لأن ذلك يقع في ليس هذا  
 وما قبله من اشتراط الجهر  
 مطلقا واشترط الترتيب  
 والولاء في الإقامة من  
 زيادتي (ودخول وقت)  
 لأن ذلك للإعلام به فلا  
 يصح قبله (إلا اذان صبح  
 فن نصف ليل) يصح  
 والأصل فيه خبير  
 الصحيحين أن بـ لا يؤذن  
 بليل فكلوا واشربوا حق  
 تسمعوا اذان ان أم  
 مكتوم (و) شرط (في)  
 مؤذن ومقيم إسلام

المعلوم فالوجه ان ما هنا مثله بل اوله كالاحتجني ولمعه تعدد كره هذا لم يكن مستحضرا لما ذكره هناك ويجوز  
للامام وغيره الاستجار للاذان بشرط ان يدكر مدة وأجرة معلومتين نعم ان قال الامام استاجر نك  
كل شهر بكذا من بيت المال صح كذا لوقف عليه متولى له ان يرزق مؤذنا ووقف له من بيت المال  
وهناك متبرع وتدخل الإقامة في الاجارة للاذان ولا يصح افرادها بآجرة لعدم السكفة فيها ابراموى  
(قوله وتبين) أى وان لم يقبل خبره بدخول الوقت فلا تجوز الصلاة اعتمادا على اذانه ولا يصح  
الاذان لغيره بالمعجمة وفيهم من يحسن العريقا لنفسه وهو لا يحسن العربية فيصح وان كان  
هناك من يحسنها وعليه كما قاله الماوردى ان يتم وتقله في المجموع وآقره ارجل (قوله ولغير نسله  
ذكورة) انظر هل ذلك مطلق أى ولو فى آذان نحو المولود مما يطلب له الاذان كخلف المسافر ولا  
قوة كلامهم تشر بالثاني لان الكلام فى الاذان للصلاة بل قضية قولهم انه أى الاذان شرعا أقوال  
مخصوصة تعرف بها اوقات الصلاة يقتضى انه ليس باذان فليراجع اه شوبرى (قوله فلا يصح ذلك  
من كافر) وبحكم باسلامه اذا أتى بالشهادتين ويستأنف ما مضى نعم لا يحكم باسلام عيسى ولا يعتد  
بآذانه وهو من طائفة من اليهود ينسبون الى ابن عيسى اسحاق بن يعقوب الاصهاني كان يعتقد  
ان محمدا عليه السلام ارسل الى العرب خاصة وهو مشكل لانه حيث اعتقد رسالته ونبوته لزمه تصديقه  
خصوصا وقد قال ارسلت الى كافة العرب والعجم اه براموى (قوله لرجال وخثاني) المتبادر من  
السياق ان الكلام فى اذن للرجال المريدن للصلاة وهو يفهم انه لا يحرم اذنانها خلف المسافر  
ولو رجلا ولا فيما لو تقول القبلان ونحو ذلك ما يشرع فيه الاذان لغير الصلاة وهو ظاهر  
بناء على ان العلة في حرمة آذانها انه من وظائف الرجال وفى فعلها له تشبه بهم بناء على ما هو الظاهر  
ان الذى من وظائفهم الاذان للصلاة مطلقا على التعليل بحرمة نظرهم اليها فمقتضاء حرمة  
ذلك حيث كان ثم اجنبى مطلقا الا ان يقال انما يسر النظر للمؤذن حيث اذن للصلاة فليتأمل  
وقل عن شيخنا زى بالدرس حرمة آذانه فى ذلك كله وان مر سئل عن ذلك فاجاب بان ظاهر  
اطلاقهم انها لا تؤذن اه وما نقل عن مر لا يفيد حرمة آذانها واما يفيد عدم طلبه منها لتلك  
الاحوال وعدم الطلب لا يستدعى الحرمة اه عش على مر (قوله وخثاني) قضية امتناع  
اذان واقامة الخثى لثبوتها فليتأمل مع قوله فيما مر منفردين او مجتمعين الا ان  
يخص ما تقدم بما اذا اجتمع الخثى مع النساء وقوله فلا يشترط فيما ذكرورة أى بل يشترط فى احدهما  
وهو المؤذن وكتب ايضا قضية ما هنا انه يصح اذان المرأة للنساء وتقدم انه ان كان بقدر ما يسمع لم يكره  
وكان ذكر اه اى فليس باذان وانه ان كان ثم رفع حرام ان كان ثم اجنبى الا ان يجعل كلامه هنا على  
الرفع مع عدم اجنبى ويكون جارا على طريقته وهو ان كان المتمدن حرم مطلقا وهذا ظاهر وقد وقع  
لكثير التوقف فى كلام الشارح اه شوبرى (قوله اى الاسراع بها) اذ اصل الادراج الطي ومنه ادراج  
الميت فى كفانه ثم استعير لادخال بعض السكيات فى بعض اه براموى (قوله وترتبه) يستثنى التكبير  
فانه يجمع كل تكبيرتين فى نفس لحقة لفظ كذا بخط شيخنا البرلى على المحلى اسم على حجب وقوله  
فى نفس قال حجب اى مع وقفة لطيفة على الاولى فان لم يقف قالوا لى الضم وقيل الفتح اه عش على دروفى  
قل على الجلال والقياس ضم راء اكبر الاولى والقول بفتحها غير صحيح خلافا لما فى شرح الروض  
تبعا للرد وما علل به بمنوع انتهى (قوله اى الثانى فيه) وهو ان يأتى بكل كلمة فى نفس الا  
التكبير فانه يسر ان يجمع بين كل تكبيرتين فى نفس لحقة لفظه ويزاد مع ذلك امتداد الحروف  
وتطويلها اه براموى (قوله وترجع فيه) وحكمة تدرك كلمة الاخلاص لكنهما المنجبتين  
من الكفر المذنبين فى الاسلام وتذكر خضاتهما فى أوله ثم ظهورهما لان الدين بدا غربا  
وسعودا كما بدا اه براموى (قوله وهو ان يأتى بالشهادتين الخ) ويأتى بالآزج ولاد قال  
فى العباب قولم بات بهما سرا أولا اتى بهما بعد الجهر اه اه عش على مر (قوله ويخفف

وتبين مطلقا) ولغير نسا  
ذكورة) فلا يصح ذلك  
من كافر وغيره لانه  
عبادة وليسان اهنا ولا من  
امرأة وخثى لرجال وخثاني  
كاماتبا لهم اما المؤذن  
والمقيم للنساء فلا يشترط  
فيهما ذكورة وعلم هاهم  
ان الخثى يسر له الإقامة  
لنفسه دون الاذان وذكر  
المقيم وتفيد الذكورة  
بغير النساء من زيادى  
(وسن ادراجها) اى الإقامة  
اى الاسراع بها (وخفضها)  
وهو من زيادى (وترتبه)  
اى الاذان اى الثانى فيه  
للامر بذلك فى غير الحاكم  
الا الحنفى ولان الاذان  
للقائمين والاقامة للعاشرين  
فالاتى بكل منهما ما ذكر  
فيه (وترجع فيه) اى فى  
الاذان لو روده فى خبر  
مسلم وهو ان يأتى بالشهادتين  
مرتين يخفف



الصوت ( المراد بخفضه أن يسمع من بقر به أو أهل المسجد أن كان واقفا عليهم المسجد متوسط  
الخطبة كما صححه ابن الرفعة وما ذكر تفسير مرادو الا حقيقة الاسرار أن يسمع نفسه لا يسمع الجهر  
أه شرح مرادوا غلبت المراد بالسر سقط ما وورد على القوانين الضمنية وهو أنه سم الجهر أو المجموع  
السرو الجهر وحاصل الايراد أن الترجيع سق في الاذان لانه وعلى هذين القولين يقتضى أنه لو ترك  
الجهر لم يطل الاذان وليس كذلك وحاصل الجواب التزام أنه لو اسقط الجهر لم يطل الاذان لأن ما أتى  
به كاف في صحة الاذان لما علمت من المراد بالسر اهل كانه (قوله) فمر اسم للاول لا يخفى أن المناسب للتوجيه  
المذكور بعد أن يكون ما الثاني لانه الذي يرجع اليه محدّد قسمة الاول به محاز من تسمية السبب باسم  
المسبب اد هو سبب الرجوع اه وشيئ (قوله) وتثويب) ياء قبل الموحدة ويقال تثويب باسقاطها  
اه برماوى (قوله) من ثاب اذا رجع) اى لان المؤذن دعا الى الصلاة بالحملتين ثم عا د فعا اليها  
بذلك واصله ان يجيء الرجل مسترخيا يلوح بثوب ليرى فسمى الدعاء تثويبا لذلك وللإمام  
أحمد احتمال مركبته فطر الاصله وخص التثويب بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم  
اه من شرح مروى عن علي (قوله) في اذان صبح) اى ولو قاتنا اه شرح مر اى فيثوب في اذان الصبح  
الفاتح اى فى كل من اذان الصبح الفاتح ويروى بينهما اه ع ش عليه (قوله) وهوان يقول الجملتين (الخ)  
ولا يلتفت فيه اه شرح مر اى ولو ترتب على عدم الالتفات عدم سماع بعضهم اه ع ش عليه (قوله)  
الصلاة خير من النوم) اى اليفة لها خير من راحة النوم اى لانه لو الاذن المعلوم ان الصلاة خير من النوم لانه  
افضل عبادات الدين والنوم من المباحات اه برماوى (قوله) وقام فيها) يفكره لقاعد والمضجع اشد  
كراهة لراكب المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك حاجته للركوب لكن الاولى له ان لا يؤذن الا بعد نزوله  
لانه لا بد منه للرفقة ولا يكره له ما يضار كالاغتسال والمشي لاحتماله في صلاة النفل في الاذان الاولى والاقامة  
كالاذان فما ذكر والاوجه ان كلا منهما مجزئ من الماشي وإن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره  
من سماع أوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعلها لغيره كائن كان ثم معه من مشى وفي محل ابتدائه غيره واشترط  
ان لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله ولا لم يجزه بالنسبة لمن على محل ابتدائه كما في  
المقيم اه شرح مر ويكره أن يقيم وهو مشى اه برماوى (قوله) إن احتجج اليه) ظاهر العبارة انه  
قيد في كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد في الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه  
ان يكون على عال مطلقا عبارة شرح مر ويستحب ان يؤذن على عال كنارة وسطح للتباعد ولزيادة  
الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك إلا ان احتجج اليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحر  
لأنه يمكن للمسجد منارة من ان يؤذن على الباب وينبئ تقيده بما إذا تمدد على سطحه ولا يهوى لولى  
فما يظهر انتهى قوله ويستحب أن يؤذن على عال ظاهره وإن لم يحتج اليه ويبدل له قوله بخلاف الاقامة  
لا يستحب فيها ذلك إلا إذا احتجج اليه بعبارة صحيح ان يؤذن ويقيم قائما وعلى عال احتجج اليه انتهى  
وظاهره رجوع القيد لكل من الاذان والاقامة وهو مخالف لمقتضى قول الشارع بخلاف الاقامة  
والأقرب ما اقتضاه كلام الشارع لان الاذان شرع للاعلام والفرض به اظهار الشعار وكونه على عال  
اظهر في حصول المقصود وفيه على المنهج قال مروى لا بدور عليه فان دار كفى ان سماع آخر اذانه من سماع  
أوله ولا فلا اه ع ش عليه (قوله) ووضع مسجتيه (الخ) عبارة شرح مر ويسن للؤذن جعل أصبعيه  
في صماخيه لما صح من فعل بلال بحضرة صلى الله عليه وسلم والمراد أنهما سيأتيه ولانه اجمع  
للصوت وبه يستدل الامم أو من هو على بعد على كونه اذانا فيكون المبلغ في الاعلام فيجيب الى  
فعل الصلاة لانه يسن له إجابة المؤذن بالقول بخلاف الاقامة لا يسن فهذا ذكره ولو تعدت إحدى  
يديه لعله جعل السليمة فقط نعم إن كانت العلية سيأتيه فيظهر جعل غير مامن بقية أصابعه انتهى وقوله من  
بقية أصابعه قضية استواؤها في حصول السنة بكل منها وأنه لو فقدت أصابعه الكل لم يضع الكف وفي حاشية

الصوت قبل اعادةها  
برفضه فهو اسم للاول كما  
في المجموع وغيره وفي  
شرح مسلم انه لثاني وقضية  
كلام الروضة كاصلا انه  
لهما وسعى بذلك لان المؤذن  
رجع الى رفع الصوت بعد  
ان تركه أو الى الشهادتين  
بعد ذكرهما (وتثويب)  
مثلة من ثاب اذا رجع  
(في) اذان (صبح) لوروده  
في خبر أبي داود وغيره  
بإسناد جيد كما في  
المجموع وهوان يقول بعد  
الحملتين الصلاة خير من  
النوم مرتين وخرج بالصبح  
مأعداها يفكره فيه التثويب  
كما في الروضة (وقام فيها)  
اى في الاذان والاقامة على  
عال إن احتجج اليه لخير  
الصحيحين بإبلاى قم فاد  
ولانه المبلغ في الاعلام ووضع  
مسيحيته في صماخى أذنيه

لأنها أشرف الجهات  
ولأن توجهها هو المتقول  
سلفا وخلفا وذكر سن  
القيام والتوجه في الإقامة  
مع جعل كل منهما سنة  
مستتقة من زيادق وكذا  
قولي (وان يلتفت بعنقه  
فيهما بيمينه في حي على  
الصلاة) مرتين في الأذان  
ومرة في الإقامة (وشمالا  
مرة في حي على الفلاح)  
كذلك من غير تحويل  
صدره عن القبلة وقدمه  
من مكانهما لئلا يلا كان  
يفعل ذلك في الأذان كافي  
الصحيحين وقيس به  
الإقامة واختص الالتفات  
باليمين لئلا يخطأ  
أدى كالسلام من الصلاة  
مخلاف غيرها (و) أن  
(يكون كل) من المؤذن  
والقيم (عدلا) في الشهادة  
لأنه يخبر بأوقات  
الصلوات فهو أول من  
الصي والعبد بذلك (صينا)  
أي عالي الصوت لأنه  
أبلغ في الإعلام (حسن  
الصوت) لأنه أبعث على  
الاجابة بالحضور (وكرها)  
أي الأذان والإقامة (من  
فاسق) لأنه لا يؤمن أن  
يأتي بها في غير الوقت  
(وصي) كالفاسيق (وأعي  
وحده) لأنه ربما غلط في  
الوقت وذكر الثلاثة من

سم على حج قوله سابقه فلو تعذر النحر فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل  
السنة بجعل غيرهما وإن لم يتعدا وعليه فمل الفرق بين هذا وما قاله في التشديد من أنه لو قطعت سبابة لا  
يرفع غيرهما لأن السبابة طلب له صفة يكون عليها فرضها بدل السبابة فيوت فحسبنا بخلافهنا أم عش  
عليه (قوله وتوجه لقبله) فلو ترك ذلك مع القدرة كره وأجراه لأنه لا غلظ به أم شرح مر ويكره التوجه  
لغيرهما في المنفرد مطلقا وفي غيره إلا أن توقف الإعلام على تركها كالنوران حول المنارة في وسط البلد  
ويكون دورانه حولها لجهة بين المؤذن حال استقبال القبلة كأن الطواف كذلك وإن كان عكس ما هنا في  
الصورة وكذا دوران دابة الرحي والساقية والدراسة لأنه عن يمينها مستقبلا لها أم برماوى وقوله لجهة  
بين المؤذن ومعلم أنه إذا دار لجهة يمينه كانت المنارة عن يمينه عكس دوران دابة الرحي والساقية فقله  
كأن الطواف كذلك أي يكون الدوران في لجهة يمين الطائف لكن بالنظر لحالة توقوفه واستقباله الحجر  
الأسود فتكون في هذه الحالة جهة يمينه من جهة أمامه إذا اقتفل ودار فيكون البيت عن يساره فظهر  
قوله وإن كان أي دوران الطائف عكس ما هنا أي دوران المؤذن في الصورة وقوله وكذا دوران الخ  
أي دوران المؤذن عكس دوران دابة الرحي أيضا وقوله لأنه عن يمينها الخ أهمه هذاماهمته من هذه  
العبارة فامل (قوله وإن لم يلتفت بعنقه الخ) انظر توجه الأتيان به مصدر أم ولا ولا في كسابقه  
مصدرا صريحا يقال أتى به كذلك ليحلف عليه ما يبعد لا ناقول ليس بضروري لأنه يجوز أن يكون  
مناصرعا ويأتي بان يده مع رعاية الاختصار هنا فامل أم شورى (قوله مرتين) حال من حي على  
الصلاة أي حالة كونه قائل ذلك مرتين الخ أم شيخنا (قوله بخلاف غيرها) ومنه التشويب لأنه ذكر  
وقارق كرامة الالتفات في الخطبة لأن الأذان لعلام الغائبين والالتفات أبلغ والخطبة لفظ الحاضرين  
فالأدب أن لا يمرض عنهم فلا يرتدب الالتفات في الإقامة لأن القصد منها الإعلام فليس فيه ترك أدب  
أم برماوى (قوله عدلا في الشهادة) عبارة مر عدل رواية بالنسبة لأصل السنة وأما كالمها فيعتبر  
فيه كونه عدلا شهادة وبه يجمع بين كلام الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على الزبدوكلام شيخه في شرح  
منهجه ويكره تعطيل الأذان أي تعديده والتعني به أي التطريب ويستحب أن يكون المؤذن من ولد  
مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلال وإن لم يكن من ولد مؤذن محجورة وسعد القرظي فأن لم يكن فمن  
أولاد مؤذني أصحابه فأن لم يكن أحد منهم فمن أولاد الصحابة قاله في المجموع ويستحب أن يحول المؤذن  
من مكان الأذان للإقامة ولا يقيم وهو يمضي وأن يفصل المؤذن والإمام بين الأذان والإقامة بقدر  
اجتماع الناس في عمل الصلاة ويقدر فعل السنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة  
كقعود يسير ليعتقوا بل واجتماع الناس لها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة  
المغرب قبلها يفصل بقداها أيضا انتهت (قوله وضوي) أي ولو مرافقا ومع ذلك يسقط به الفرض  
على القول بأنه فرض كفاية كصلاة الجنائز ونقل عن فتاوى الشارح اعتداد الصبي في تبليغ انتقالات  
الإمام ولطه مبنى على قول خبره في طريقه المشاهدة وهو مرجوح أم برماوى (قوله وأصحى وحده)  
عبارة شرح مر ويكره أذان الأعمى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت انتهت (قوله لأنه ربما  
ينلظ في الوقت) يؤخذ منه أنه لو كان يؤذن بقول مؤقت لم يكره أم حل وفي المختار غلط في  
الامر من باب طرب أم (قوله ومحدث) إلا إذا أحدث في الأثناء من الأفضل اكتمال ولا يستحب  
قطعه ليتوضأ فلفظ شرح المذهب عن الإمام الشافعي وأصحابه ويحتمل يقال لا صورة يستحب فيها  
الأذان للحدث أم ح ومثل المحدث ذو نجاسة غير مفروضا لأن المطلوب منه أن يكون بصفة المصل  
وظاهر هذا أنه لا فرق بين النجاسة في التوب وغيره ولا يبعد التزامه أم شورى والمراد بالحدث من  
لاتاج له الصلاة فلا يكره أن من مقيم أم شرح مر ولا من قائد الطهورين أم عش عليه عبارة  
الرشيدى ويبنى أن يقال إن كان يؤذن لنفسه فلا يكره بدليل طلب نحو السورة منه وإن كان

اذانه لتأدية الشعار كره الا ان يكون ثلثه قدر انتهت وأماثير الاذان والاقامة من بقية الاذكار فلا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو أفضل الاذكار لا يكره له بقية الاذكار أولى وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا الجنب اه وسياق انه لا يكره اجابة الحائض والتفساء للمؤذن اه سم على حجاج عرش على مر (قوله) اجناو محدث (اي وان أذن لنفسه كما هو ظاهر كلامهم وان علما بان دعاء الى الصلاة لا نداع ولو لنفسه اه سم (قوله) لفظ الجنبية) اي ولان ما يحتاج اليه الجنب ليتمكن من الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث ويكتفي اذان الجنب بمسجد مع كشف العورة لان التحريم لغنى خارج اه برماوى (قوله) لقره بان (الصلاة) وخذ من هذه الامة ان اقامة المحدث أغلظ من اذان الجنب وهو المتمد خلافا لاسنوى حيث قال يتساوى بهما اه ح لوعش على مر (قوله) اي مجموعهما الخ (ضعيف والمتمدان الاذان وحده افضل من الامامة وعبارة شرح مر والاصح ان الاذان افضل من الامامة وان انضم اليها الاقامة سواء قام الامام بمقوق الامامة او لا وسواء انضم الى الاذان الاقامة او لا خلافا للمصنف في نكت التنبيه وانما اطلب صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الامامة ولم يؤذوا لا شتمناهم بهمات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها قامهم ولهذا قال عمر رضى الله عنه لو لا الخلافة لاذنت وانما كان الاذان افضل مع كون سنة والجماعة فرض كفاية لان السنة تعد فضل الفرض كرد السلام مع ابتدائه وابراء المعسر وانظاره فان الاول سنة والثاني فرض على ان مرجوحية الامامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونها مظنة للتصوير وايضا فان الجماعة ليست خاصة بالامام لانهما قدر مشترك بين الامام والمأموم وشمل كلام المصنف امامة الجماعة فالاذان افضل منها ايضا ويظهر ان امامتها افضل من خطبتها وبارز من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى ويسن للثامن ان يجمع بين الاذان والامامة ان يكون المؤذن متطوعا به فان اذى رزقه الامام من سهم المصالح ولا يجوز ان يرقه ومؤذناه وبعده تبرعا فان تطوع به فاسق وشم أمين أو أمين وشم أمين أحسن صوتا متوابع الامية في الاولى والاحسن صوتا في الثانية الا بالرق يرقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها أو من ماله ماشاء ويجوز للواحد من الرعية ان يرقه من ماله واذان صلاة الجمعة اهم من غيره اى فزيد ثوابه على ثواب غيره ولكل من الامام وغيره الاستجار عليه الاجرة على جميعه ويكفي الامام لا غيره ان استاجر من بيت المال ان يقول استاجر كل كل شهر بسكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزيرة يخرج بخلاف ما اذا استاجر من ماله أو استاجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة فتدخل الاقامة في الاستجار على الاذان ضمنا فيقبل افرادها باجارة اذلا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت قال في الروضة وليست هذه الصورة بصادقة في الاشكال واجيب عن ذلك بان الفوق يتناول بين الاذان من وجهين احدهما ان الاذان فيه مشقة الصعود والنزول ومراعاة الوقت والاجتهاد فيه بخلاف الاقامة الثانية ان الاذان يرجع للمؤذن والاقامة لا يرجع للمقيم بل يتعلق بنظر الامام اى امام المسجد بل في محبتها ينهز انه خلاف وشرط الاجارة ان يكون العمل متواضعا لا يجبر لا يكون مجبور اعليه فيه وهو مجبور عليه في الايتان بالاقامة لتعلق امرها بالامام فكيف يستاجر على شيء لم يفرض اليه وكيف تصح اجارة عين على امر مستقبل لا يتمكن من فعله بنفسه ويستحب ان يكون الاذان بقرب المسجد ان لا يكتفى اهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد ويكره خروج المؤذن وغيره بعد الاذان من محل الجماعة قبل الصلاة الا للمذرو علم ما تقرر ان وقت الاذان منوط بنظر المؤذن وقت الاقامة منوط بنظر الامام المصاحح من قوله عليه السلام المؤذن املك بالاذان والامام املك بالاقامة لا نه لبيان الوقت فيتعلق بنظر المر احدثه هو المؤذن وهى للقيام الى الصلاة فلا تقام الا باشارة اى الامام فان اقيمت بغير اشارة اجازت ولا تسمى على التفاعل ولا يصح لاذن لغيره اى لتغير نفسه بالعجبية وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان ثم من لا يحسنها وان أذن لنفسه وهو لا يحسن

لا يؤذن الامتوضى  
وقيس بالاذان الاقامة  
(و) الكراهة (لجنب  
اشد) منها للمحدث لفظ  
الجنبية (و) هي (في اقامة)  
منهما (أغلظ) منها في اذ  
انها لقربها من الصلاة  
(وهما) أى الاذان والاقامة  
اى مجموعهما كما صرح به  
الووى في نكته وان  
اقصر في الاصل كغيره  
على الاذان (افضل من  
الامامة)

المرية صرح وإن كان هناك من يحسبوا عليه أن يتعلم أحكامه في المجموع عن الماوردي وأقره انتهت وقوله والاجرة على جيبه أي وقائدة ذلك يظهر في الأصل في بعض الاوقات فيسقط ما يقابلها من المسمى بقسطه اما لو أخذ به بعض كلماته فلا شيء له في مقابلة الاوقات التي أخذ فيها لانه ترك كلمة منه أو بعضها بطل الاذان بحكمته وقوله وتدخل الإقامة في الاستحباب على الاذان أي فلو تركها سقط من الاجرة ما يقابلها واما ما اعتيد من قبل المؤذنين من التسييدات والادعية بعد الصلاة فلا بأس داخلها في الاجارة في الاذان فإذا لم يفعله لا يسقط من اجرة التلاذذ شيء وقوله لإذلا كفة فيها يؤخذ منه انه لو كان فيها كافة كان احتياج في إسماع الناس إلى صعود عال في صعوده مشقة أو مبالغ في رفع الصوت والثاني في الكلمات لا يمكن الناس من سماعه صحة الاجارة لها مع شرا عليه **(قوله)** قالوا الخبر لا يسمع مدى صوت المؤذن الخ إنما سنده لهم لجواز ان يقال لا يسمع من الشهادة له فضل الاذان على الامامة بل يجوز ان يكون فيها أكثر من ذلك اه ع ش وكل من الدليلين خاص بالأذان فهذا الاستدلال ظاهر على طريقة المنهاج المتبعة من ان الاذان وحده افضل من الامامة لا على طريقة اشارح الضعيفة من ان الاصل من الامامة انما هو مجموع الاذان والامامة اه ش بخنا **(قوله)** وسن مؤذنان له في الورد يؤذنان في التناوب وهذا في وقت وهذا آخر حيث حيث لم يتسع المسجد لانها يؤذنان في وقت واحد وحينئذ يكون قوله يؤذنان واحدا في جملة فوائده تعدلان هذا قاعدة التعدد فقط اه حل وعبارة شرح مر ومن جملة فوائده التعدد ان يؤذن واحد الخ انتهت ثم قال وتستحب الزيادة عليهم بحسب الحاجة والمصلحة فيرتبون في آذانهم ان اتسع الوقت لانه لا يبلغ في الاعلام فان ضاق الوقت والمسجد كبير نفرقوا في اقطاره كل واحد في قارورة من صغر اجتماعهم إلى لم يؤذ واحد اجتماعهم إلى اضطرار واختلاط ويقفون عليه كلمة كلمة فان أدى إلى تشويش أذن بعضهم بالقرعة إذا تنازعوا نعم لنا صورة يستحب فيها اجتماعهم على الاذان مع اتساع الوقت وهي اذان يوم الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البريل وسببه التطويل على الحاضر من قائمهم يجمعون في ذلك الوقت غالباً سبباً من امثال وبكر لكن الاصح خلافه لصريحهم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحداً قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض إلا يزهد أول الوقت اه **(قوله)** يؤذن واحد قبل الجراح وهو أي المؤذن الأول أو بالاقامة عالم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أول اه شرح مر **(قوله)** ولسامعها مثل قولها شل السامع المجمع وقاض الحاجة غير انما يجيبان بعد فراغهما كافي المجموع وظاهر ان علمه عالم بطل الفصل عرفوا لا تستحب لها الاجابة في صلاة لكن الاصح عدم استحباب الاجابة في حقه بل هي مكروهة فان قال في التوثيق صدقت وبرت أرقال حتى على الصلاة أو الصلاة خير من التوم يطلعت حلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله ﷺ فلا تجل به كافي المجموع ولو كان المصل يقرأ في فاتحته فاجابه بقطع موالها ووجب عليه ان يستأنفها ولو كان السامع ونحو من ذكر أو قرأه من له الاجابة قطع ما هو فيه أو في طواف اجابه فيه كقوله الماوردي ويستحب ان يجيب في كل كلمة عقبها بان لا يفارته ولا يتأخر عنه قاله في المجموع قال الاسنوي ومقتضاها الاجابة في هذه الحالة أي حالة المقارئ المتأخر وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب اليه ان المأد من عدم حصول سنة الاجابة في حالة المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة وافهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة إذا علم باذان غيره أي واقامته ولم يسمع ذلك لصمم أو بعدوا قال في المجموع انه الظاهر لانها معلقة بالسامع في خبر إذا سمع المؤذن وكافي نظيره في تسميت الماطس قالوا إذا لم يسمع الترتيب فظاهر انه يسئل له الاجابة فيه لقوله ﷺ قولوا امثل ما يقول ولم يقل مثل ما نسمعون وصرح الزركشي وغيره باستحباب الاجابة في جميعه إذا لم يسمع إلا بعضه أي الاذان سواء كان من اوله أو آخره وهو ظاهر كما يؤخذ من كلام المجموع قال فيه وإذا سمع مؤذناً بعد مؤذن فاختار أن أصل الفضيلة في الاجابة شامل للجميع

قالوا الخبر لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء إلا ليشهده يوم القيامة ولا نه لاعلامه بالوقت أكثر نفعا منها (وسن مؤذنان للمصل) مسجد أو غيره تأمينا به ﷺ (يؤذن واحد) للمصيح (قل) بحر بعد نصف الليل (وأخر بعده) الخبر ان بلالا يؤذن بليل السابق فان لم يكن الا واحد اذن لها المراتين تدباً ايضاً فان اقتصر على مرة فالأولى ان يكون بعد الفجر وقول للمصل أعم من قوله لمسجد (و) سن (لسامعها) أي لسامع

الا ان الاول متاكد كبره تركوه قال العز بن عبد السلام ان اجابة الاول افضل الا اذا في الصحيح فلا فضيلة  
 فيهما لتقدم الاول وورق في الثاني في الوقت والاذا في الجمعة لتقدم الاول ومشروعية الثاني في زمنه عليه  
 الصلاة والسلام وعامة به البلوى ما اذا اذن المؤذنون واختلطت اصواتهم على السامع وصار بعضهم  
 يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب اجابة مؤلاء والذي اثنى به الشيخ عن الدين انه يستحب اجابته  
 اه شرحه ووقف على الجلال واما الاذان الاول في الجمعة فقد حدث في زمان الامام عثمان رضى الله  
 تعالى عنه **(قوله ايضا)** ولولم يصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الاخره  
 اجاب الجميع مبتدئا من اوله ويجب في الجميع ايضا وان لم يسمعه ويقطع نحو الطائفة القارية ما هو فيه  
 ويتدارك من ترك المتابعة ولولم يغير عذرا من قرب الفصل وارق تكبير العيد الم شروع عقب الصلاة حيث  
 يتدارك وان طال الفصل بان الاجابة تنقطع مع الطول بخلاف التكبير ولو ترتب مؤذون اجاب الكل  
 مطلقا فان اذنوا معا كفت اجابته احد وخرج يسامعها والاصم فلا يسمع لم ذلك ولا تسن  
 اجابة الاذان والاقامة في اذن المؤذن ولا عند نقول الفيلان ونحو ذلك ولو في الاقامة حتى اعيب معنى  
 وبه صرح العلامة مراه راوى **(فرع)** لو دخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في الباب  
 تبعا لما اختاره ابو شيكل انه يجيب قائما ثم يصلي التحية بنقطة لسمع اول الخطبة اه سم على حج ولو قيل  
 بانه يصلي ثم يجيب لم يكن بعيد الا ان الاجابة لا تقوت بطول الفصل مالم يفحش الطول على انه يمكن الاتيان  
 بالاجابة وبالخطيب بخطب بخلاف الصلاة فانها تمتع عليه اذا طال الفصل اه عشرين **(قوله)** قالوا  
 ولو بعد ثمان اكب (كبر) عبارة شرحه من كان جنباً او حائضاً او نحوهما خلافاً للسبكي في قوله لا يجيبان  
 انتهت لعل حكمه التبري احتمال الحديث المذكور بعد التخصيص بنفي الجنب ويدل له قوله **(قوله)** كرهت  
 ان اذكر الله على ما رواه عشرين **(قوله)** ايضا قالوا ولو بعد ثمان اكب (كبر) كالجنب والنفس وتبرأ منه  
 ميلا لما قاله السبكي ان الجنب والحائض لا يجيبان وقال ولد لا يجيب الجنب وتجب الحائض لطول امدما  
 اه حل هذا وبشكل عليه كرامة الاذان والاقامة لهما وفرق شيخ الاسلام بان المؤذن والمقيم مقصران  
 حيث لم يتدهرا عند مراقبتهما الوقت والجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً  
 وقت الاذان اه سم على حج **(قوله)** ثم صلوا على تمتع فان من صلى على صلاة صلى الله عليه عاشر اثم صلوا  
 الله الى الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبني الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون انا هو فن سألني الوسيلة  
 حلت له الشفاعة اى وجبت كافي قوله تعالى فيحل عليكم غصبي وقيل من الحلول بمعنى النزول لا من الحل بكسر  
 الحاء لانها لم تكن محرمة قبل ذلك يعنى استحق شفاعتي مجازاة لدعائه في رواية ان المارة اذا اجابت  
 الاذان والاقامة كان لها بكل حرف الف القد درجة وللرجل حنق ذلك اه برماوى **(قوله)** فيقول  
 تعبيره بذلك على لفظة ضعيفة والمشهور الحوالة تركه من جميع الفاظ الكلمة بتريهياو تلك مركبة من حول  
 وقوة فقط او من الكل لكن فيه اخلال بالترتيب وهو معيب وهل تسن اجابة الصلاة جامعة او لا  
 محل نظرو الظاهر انها تسن قياسا على قوله الاصل اقر رجالكم فيجيب لاحول ولا قوة الا بالله اه برماوى  
**(قوله)** في كل كلمة اى من الجملة وفي معنى اللام والثانية على بابها فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد  
 اه شيخنا **(قوله)** بان يقول لاحول ولا قوة الا بالله اى بعد فراغ المؤذن على الاكمل بان قارنه  
 كفى ويقول ذلك اربع مرات وورد انه **(قوله)** قال اكثر وامن لاحول ولا قوة الا بالله فان  
 ذكرها يذفع تسعة وتسعين داه اذناها اللهم وعن مكحول ان من قالها كشف الله تعالى عنه سبعين  
 بابا من البلاء وفي رواية من اثم اذناها الفقر اه برماوى وفي المصباح الدم طرف من الحنون  
 اه **(قوله)** اتقوله في خبر مسلم الخ اى ولان الجميلين دعاء الى الصلاة فلا يلقى بنفي المؤذن اذ قاله  
 السامع لكان الناس كلهم دعاء فن المجيب فنن للجيب ذلك لانه تقويض بعض الى الله تعالى اه

المؤذن والمقيم قالوا ولو  
 بعد ثمان اكب (كبر) مثل  
 قولها الخبر مسلم اذا سمعتم  
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول  
 ثم صلوا على وبقاس بالمؤذن  
 المقيم وهو من زاد في الا  
 في حيلات وتوثيب وكنتي  
 اقامة فيقول في كل كلمة  
 في الاولى بان يقول لاحول  
 ولا قوة الا بالله لقوله في  
 خبر مسلم واذا قال صلى  
 على الصلاة قال اى سامعه  
 لاحول ولا قوة الا بالله  
 واذا قال صلى على الفلاح  
 قال لاحول ولا قوة الا  
 باقية اى لاحول عن معصية  
 الله الا به ولا قوة على  
 طاعته لا بمعونه ويقاس

شرح مر (قوله والقياس) أى على الجملة من جماع الخطاب فى كل وقوله فى قول المؤذن الخ والمؤذن يقول ذلك فى اذان الشامى الليلة الماضية او ذات الريح او الظلمة بنحو سحاب لا يعدم طالع القمر كافى واخر الشهور بعد الاذان وهو الاول او بعد الجماعتين لا بدلهما لانه يطل الاذان ويكره ان يقول سى على غير العمل مطلقا ورواية أن بلالا كان يؤذن الصبح فيقول سى على غير العمل فأمره النبي ﷺ أن يجعل مكانها الصلاة غير من النوم (قائدة) معنى قول المؤذن انا كبرى من كل شيء او من ان ينسب اليه ما لا يليق بجلاله واشهادى اعلم واذعنوا اتقن وحى على الصلاة اى اقبلوا عليها والفلاح الفوز والبقاء أى هلبوا الى سبب ذلك وهو الصلاة وختم بلامه الا الله لا يختم بالتوحيد وباسمه تعالى كما بدأ به اه برماوى (قوله فى قول المؤذن الاصلوا فى رجالكم) ويقول المؤذن ذلك مرتين اه عى على مر (قوله) مركبة من حى على الصلاة) اى من هذا اللفظ ولا يشترط لصحة ذلك ان يؤخذ من كل كلمة بعض حروفها فاندفع ما يقال الجملة مأخوذة من حى على فقط اه عى (قوله بكسر الراء) وحكى فتحها وفى الباب زيادة وبالحق نطقنا اه برماوى وفى المصباح البر بكسر الخير والفضل وبالرجل يبرأ وزان علم يعلم علما فهو يبر بالفتح وبار ايضا أى صادق أو تقي وهو خلاف الفاجر وجمع الاول ابرار وجمع الثانى بررة مثل كافر وكفرة ومنه قوله للمؤذن صدقت وبررت أى صدقت فى دعائكم الى الطاعة وصرت بارادعاه بذلك ودعاه بالقبول والاصل بر حملك اه (قوله) ولكل ان يعلى ويسلم على النبي ﷺ (ومعلوم ان افضل الصبح على الراجح صيغة التشديد فينبى تقديمها على غيرها ومن الذين ما يقع للدؤذين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى آخر ما يؤتون به فيكى (قائدة) قال الحافظ ابن حجر وتناكد الصلاة عليه ﷺ فى مواضع ورد فيها اخبار خاصة اكثرها بأسانيد جارية عقب احاجة المؤذن وأول الدعاء ووسطه وآخره وفى أوله آ كدوفى آخر القنوت وفى آخر تكبيرات العبد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقدر له منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند الكرب والمهم والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر وبيان الشئ ووردا أيضا فى احاديث صفة عند استلام الحجر وطين الاذن والتبلة وعقب الوضوء وعند الذبح والطاس ووردا المنع منها عندهما ايضا اه مناوى عند قوله ﷺ صلا على فان صلاتكم على زكاة لكم وقال بعد ذلك بمحدثين فى شرح قوله صلا على انباء الله ورسوله فان الله بهم كبرى الخ وحكمة مشروعية الصلاة عليهم أهم لما بذلوا أعراسهم فيه لأعدائهم فالو امنهم وسبواهم أدام الله الصلاة عليهم وجعل لهم أطيب الثناء فى السماء والارض وأخلصهم بخالصة ذكرى الدار فالصلاة عليهم مندوبة لا راجية بخلاف الصلاة على نبينا اذ لم ينقل أن الامم السابقة كان يجب عليهم الصلاة على انبيائهم كذا بحته التسطاني اه عى على مر (قوله) بعد فراغ من الاذان والاقامة) واما قبل الاقامة فهل يسن ايضا اول القى شيخنا الشورى حى من سئل عما يفعله من الصلاة والسلام على النبي ﷺ قبل الاقامة هل هو سنة أو بدعة بأنه سنة ثم رأيت ذلك منقولا عن جماعات من محقق العلماء (قائدة) أول ما زيدت الصلاة والسلام بعدك اذ ان على المنابر فى زمن السلطان المنصور حاجى بن الاشرف شعبان بن الحسن بن محمد بن قلاوون بامر المحتسب نجم الدين الطنبى وكان ذلك فى شعبان سنة احدى وستين وسبعمائة وكان حدث قبل ذلك فى ايام السلطان صلاح الدين اربابان يقاويل اذان الفجر فى كل ليلة بمصر والشام السلام على رسول الله ﷺ واستمر ذلك الى سنة سبع وستين وسبعمائة فزيد فيه بامر المحتسب صلاح الدين الرلى ان يقال الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى ان جعل عقب كل اذان وسبب ذلك ان الحاكم لم يخلو لما قتل امرت اخته المؤذين ان يقولوا فى حق ولده السلام على الامام الظاهر ثم استمر السلام على الخلفاء

بالاذان الاقامة قال فى الجهات والقياس ان السامع يقول فى قول المؤذن الا صلا فى حالكم لاحول ولا قوة الا بالله والجملة مركبة من حى على الصلاة وحى على الفلاح والخوفا من لاحول ولا قوة الا بالله ويقال فيها الخوفا (و) يقول فى الثانى (صدقت وبررت) مرتين خبر ورد فيه قاله ابن الرفعة وبرت بكسر الراء اى صرت دابر اى غير كثير (و) فى الثالث (اقامها الله وادامها وجعلنى من صالحى اهلها) لو روده فى خبر ابي داود وهذا من زيادتي والقياس ان ياقى به مرتين (و) سن لكل من مؤذن ومقيم وسامع ومستمع (ان يعلى ويسلم على النبي ﷺ بعد فراغ من الاذان والاقامة) خبر مسلم السابق ويقاس بالسامع فيه

بعده إلى أن أبطله السلطان صلاح الدين المذكور وجعل بدله الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بعد  
 كل أذان الا المغرب على التكبيرة المبرورة لأن وذكر بعضهم أن أول حدوث السلام المشهور كان في  
 مصرفي عام إحدى وعشرين وسبعمائة عقب عشاء ليلة الجمعة بالخصوص ثم حدثت في بقية الاوقات الا المغرب  
 لقصور وقتها في عام إحدى وعشرين وسبعمائة أحدثه المحتسب بدر الدين الطنيدى واستمر إلى الآن اه  
 برماوى (قوله ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة الخ) ظاهره أن كلامنا الاجابة والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلو ترك بعضها من له أن يأتي بالباقي اه ع ش على مر ويسن الدعاء بين  
 الاذان والاقامة فلو ردان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا أو أن يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان  
 المغرب اللهم هذا إقبال إليك أو اذار بهارك وأصوات دعائك اغفر لي وأغفر لكل مني بعد اذان  
 الصبح اللهم هذا إقبال نهارك أو اذار بهارك وأصوات دعائك اغفر لي وأغفر لكل مني بعد اذان  
 العاقبة في الدنيا والآخرة كان يقول اللهم إني أسألك العاقبة في الدنيا والآخرة اه شرح مر وقوله ويسن  
 الدعاء بين الاذان والاقامة أى وإن طال ما بينهما يحصل أصل السنة بمجرد الدعاء والاول شغل الزمن  
 بتمامه بالدعاء الا وقت فعل الرتبة على أن الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه انه دعاء بين الاذان والاقامة  
 ومفهوم كلام الشارح أنه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة مقبل التحريم بوجه بان المطلوب من المصلي المبادرة  
 إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة (فرع) لو كان اشتغاله بالاجابة بقوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو  
 بعض الفاتحة على أو كلها فقياس ما تقدم للشارح في باب التيميم من أنه يقدم سنة الوضوء على ذلك انه يقدم  
 الاجابة على انقل بوجوبها اه ع ش عليه (قوله والفضيلة) عطف مرادف أو مغاير لما قبل انهما فبتان في  
 أعلى عليين احداهما من أولوة بضاه وقيل بالقوة تحرر ايسكنها محمداً هو الثانية من بالقوة تحرراً أو صفراً  
 يسكنها إبراهيم اه هو الحكمة في سؤال ذلك له وان كان واجب الوقوع وعده تعالى إظهار شرفه وحصول  
 الثواب للداعي والوافع ورده من قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا هالي ولم يقل كاصله والدرجة العالية الرتبة  
 وختمه بقوله يا أرحم الراحمين لانه لا أصل لها برماوى ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله  
 يسكنها إبراهيم وآله ولا ينافي هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لها على هذا الجواز أن يكون السؤال  
 لتجزئ ما وعد به من أهله لا تكون سكنى إبراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم إظهاراً لشرفه على  
 غيره اه ع ش على مر (قوله مقام محمداً) مفعول به لا يشتهر بتضمنته معنى اعطاه أو مفعول فيه أى  
 ايشتهى مقام محمداً أو حال أى ايشتهى مقام محمداً وتكرع انه افخم كانه قيل مقاماً أى مقام في رواية  
 صحيحة ايضاً المقام المحمود وقوله محمداً أى بكل لسان كذا في شرح البخارى المصنف اه شوبرى  
 وع ش على مر (قوله الذى وعدته) زاد في رواية وأوردنا حوضه واستقنا من يده الشريعة شربة  
 هنية مرية لا نظماً بعدها ابداء باب المالمين وأدعى بعضهم أن ذلك ليرد ايضاً اه برماوى (قوله  
 مقام الشفاعة) هذا ما عليه إجماع المفسرين كما قاله الواحدى وقيل شهادته لا تمتد وقيل اعطاه لواء الحمد  
 يوم القيامة وقيل هوان مجلسه الله تعالى على العرش وقيل على الكرسي وقيل هو كون آدم من دونه  
 تحت لوائه يوم القيامة من أول عرشاته إلى دخولهم الجنة قاله جيعق الجوهري المنظّم وفائدة الدعاء  
 بذلك مع أن الله وعده به طلب النوام أو إشارة لتدب دعاء الشخص لغيره قاله المؤلف اه شوبرى  
 أو لإظهار شرفه وعظيم منزلته اه شرح مر أو لإصال الثواب إلى الداعي اه ع ش (قوله في فصل  
 القضاء) أى الذى يحمد فيه الاولون والآخرون لانه المنصدي لذلك بسجوده تحت ساق العرش  
 أربع سجودات كسجود الصلاة لما فرغوا إليه بعد فرغهم لأدم ثم لاولى العزم نوح قابر ابراهيم فوسى  
 فعبسوا واعتز كل منهم بما وقع منه فلا يرفع رأسه حتى يجاب اه برماوى وفى المصباح فرغت إليه  
 من باب تعب لجأت اه

غيره من ذكر (ثم) يقول  
 (اللهم رب هذه الدعوة)  
 أى الاذان أو الاقامة (إلى)  
 آخره) تمته كفى الاصل  
 التامة والصلاة الفاتحة آت  
 محمد الوسيلة والفضيلة  
 وابته مقام محمداً الذى  
 وعدته والتامة السالمة من  
 طرقت نقص اليها والفاتحة  
 أى التى ستقام والوسيلة  
 منزلة في الجنّة المقام المحمود  
 مقام الشفاعة في فصل القضاء  
 وم القيامة والذى منصوب  
 بدلا عما قبله أو بتقدير أعنى  
 أو مرفوع خبر مجتدا  
 محذوف وذكر ما يقال بعد  
 الاقامة مع ذكر السلام  
 من زيادتي

(باب في بيان حكم استنباط القبلة في الصلاة وما يتبع ذلك) وتعبيره: ما بالباب أولى من تعبير أصله بالفصل لكونه أجزئياً بالانضمام للازدان ولأنه مقدم أيضاً في بابها برماوى والمنصود من هذا الباب من قوله ومن صل في الكعبة الخ: إما كونه شرطاً والاستثناء منه فنذكر بالتبعية فلا يقال أنه مكر مع ما يأتى أنه شيخنا قال السيوطى قال ابن العربى نسخ الله القبلة مرتين ونسخ زكاح المذمة مرتين ولحوم الحر الأهلية مرتين ولا أحفظ - وأما وقال أبو العباس العرفى رابعاً الوضوء عام من النار قلت وقد نظمت ذلك فقلت

وأربع تكرر للنسخ لها • جاءت النصوص والآثار  
لقبة ومضة وحر • كذا الوضوء مما استنار

انتهى اه شورى (قوله بالتونين) أى لقطعه عن الإضافة كما في سابعه لأنه اذا وقع بعده جملة قرئ بالتونين أو مفرد قرئ بالاضافة مثل باب الوضوء ونحوه اه برماوى (قوله بالصدر) المراد به جميع عرض البدن فهو استقبل طرفها فخرج شئ من العرض عن محاذاته لم يصح اه حج اه شورى (قوله أيضاً بالصدر) أى اذا كان قائماً أو قاعداً أو يجلسه في غير القيام أو صلى مضطجعا أو مستلقيا فلا استقبال بمقدم البدن أى بالصدر والوجه كما سيأتى وفي المستقل لا بد أن تكون إحصاء القبلة اه حل (قوله أى

والاستقبال بالوجه أيضاً) بان رفع رأسه كما سيأتى فتقيد الشارح بالصدر بالنظر للغالب وكذا قوله بالوجه اه شيخنا ح ف وقال الرشيدى إنما قيد بالصدر لان الكلام هنا في صلاة القادر في الفرض كما هو نص المتن فلا يرد أنه قد يجب الوجه بالانضمام للمستقل لان تلك حالة عجز وسيأتى لها حكم يخصها فاندفع ما في حاشية الشيخ اه وعبارة الشيخ اه عن عرش على الشارح قوله بالصدر ظاهره انه لا فرق في ذلك بين القائم والقاعد والمستقل وليس مراد ما يأتى ان الاستقبال في حق المستلق بالوجه وفي حق المضطجع بمقدم بدنه ثم قوله لا بالوجه إنما اقتصر عليه لكونه تقييداً لفتقضية التعبير بالتوجه فانه ظاهر

في المقابلة بالوجه فلا يخلو نحو البدن تنازع فيها المفهوم ان كان مفهوماً قوله بالصدر انه لا يضر خروج نحو البدن عن القبلة وقوله لا بالوجه يدل على خلافة هذا وقضية قوله بالصدر ان خروج القدمين عن القبلة لا يضر وشبهه قول حج فبالايجاب الاستقبال به ولا ينحو البدن أى فانه لا يجب الاستقبال به وكتب عليه سم قوله ولا ينحو البدن فلا يدخل فيه القدمان وعليه ففضية ذلك انه لم أخر قدميه خارج محاذاتها مع استقبالها بصدروه بقية بدنه أجزأ وهو مستبعد فليجمع أقول لكن ظاهر كلامهم خلافة وهو عدم الضرر بخروج القدمين عن القبلة اخذاً باطلاقهم اه وعبارة على شرح حر قوله لا بوجهه أى ولا قدميه اخذاً باطلاقهم

وهو الظاهر وان استبعده سم على حج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقاً وليس كذلك بدليل ما قاله فيما لو صلى مستلقياً من وجوب الاستقبال بالوجه لأنه قادر على استقباله بما ذكر كذا بهامش عن الشيخ سليمان البالى أقول ويمكن الجواب عنه بأنه إنما اقتصر على الصدر هنا وان كان الأولى التصحيح لان الأدلة الواردة من الآيات والأحاديث إنما تحمل على الغالب من القائم والقاعد وما هنا محمول عليها الأدلة المذكورة وقوامها توجه بالوجه فهو بدليل آخر كما سيأتى الكلام عليه انتهت (قوله التوجه شرط) أى فلا يقطعه ولا يغفل ولا كراهم ولا نساوان فلو استدر ناسياً أو عاذ عن قرب لم يصح قال شيخنا

مر اه على الجلال (قوله لصلاة قادر) أى فيكون الاستثناء متصلاً اه عرش (قوله قول وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها وهو الصدر فهو مجاز مبنى على مجاز اه شيخنا (قوله أى جهة) الإردان هذا التفسير لاوافق مذهب الشافعى من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالجهة لان المقصود هنا بيان استقبال الكعبة في الجملة بدليل قوله الآن فلا يصح الصلاة بدونها جامعاً ما تعين العين فستلحقه أى لما طرقت آخر من الاستدلال على أنما تمنع ان الجهة المفسرها للشرط في الآية مقابلة للعين فقد قال جد شيخنا الشريف عيسى في مصنفه وفي وجوب إصابة عين القبلة مانعه بل التحقيق

• (باب) • بالتونين •  
(التوجه) لقبلة بالصدر  
لا بالوجه (شرط الصلاة  
قادر) عليه لقوله تعالى  
فول وجهك شطر المسجد  
الحرام أى وجهه



ان اطلاق الجبهة في مقابلة العين إنما هو اصطلاح طائفة من الفقهاء وأما عسب أصل اللغة فليس كذلك  
فإنه من انحراف عن مقابلة شيء فليس مترجما بحره ولا إلى جهة بحسب حقيقة المقتضى ان اطلاق عليه بمساحة  
او اصطلاح والشافعي لاحظ حقيقة اللغة وحكم بالاية ان الواجب اصالة العين ومغناه ان يكون بحيث  
يعدم قاته متوجه إلى عين الكعبة كما حققه الامام في النهاية اه سم اه عش على مر وبهامشه منسوبه  
وجهه هو السيد معين الدين صاحب التفسير المشهور اه وبارة الشورى تطلق الجبهة على العين  
حقيقة لغوية وهو المراد هنا فله الشهاب في الخواشي فليراجع وفي الخاظم ليس المراد بالعين الجدار بل  
أمر اصطلاحى وهو سمت البيت وهو اؤه الى السماء السابعة والارض السابعة اه حج انتنت (قوله  
والتوجه لا يجب في غير الصلاة الخ) من تمام الدليل وقال بعضهم لا يحتاج إلى هذه الضميمة لان سابق  
الاية في الصلاة اه شيخنا (قوله قبل الكعبة) يعم القاف والياء الموحدة وهو الرواية ويجوز اسكان  
الباء مع ضم القاف وكسر القاف مع فتح الباء ومنه قوله تعالى ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق  
والمغرب قال بعضهم معناها مقابلها وبعضهم ما استقبلك منها أى وجهها وسميت كعبة لتكعبها أى  
ترعبها وارتفاعها يقال كعبت أى رعبته وقيل لاستدارتها ويقال لها البيت لانها أول بيت وضع في  
الارض ويقال لها إيضاليل واختلاف في عدد مرات بنائها وغايتها وقيل خلافا لعدد مرات كاهنمين  
في عله وكانت الكعبة قبله ابائه عليه السلام لان جميع الانبياء كانوا يصلون اليها فكان يستقبلها ويقول  
بعضهم ان بيت المقدس قبله الانبياء المراد به ما واهم اقبلتهم ثم امر باستقبال بيت المقدس فاستقبله  
ثلاث سنين قبل الهجرة وكان يجعل الكعبة بين يديه فيقف بين الركبتين المائتين فلما هاجر الى المدينة  
استدبرها لتعذر ذلك فشق عليه ذلك فقال جبريل عليه السلام ان يسأل ربك التحول اليها فساهل ثم نزل  
اليه بقوله تعالى قول وجعلك شطر المسجد الحرام وقد صلى ركعتين من الظهر فتحول هو ومن معه  
اليها وقول البخارى ان اول صلاة صلاها الى الكعبة المصير محمول على الكاملة وكان ذلك يوم الاثنين  
سابع عشر رجب وقيل نصفه بعد الهجرة بستة عشر شهرا أو سبعة عشر قبل وقعة بدر يشيرون وقيل  
بعد الهجرة بشهرين وقيل غير ذلك اه برماوى ومنه شرح حر ولم يبينوا ما فاضله الصعابة في تلك  
الحالة هل تحولوا بامكانهم من غير تأخر ام تأخروا ام كيف الحال ثم رايت في السيرة الشامية في  
مبحث تحول القبلة فاضاه فاستداروا الى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء  
وذلك ان الامام تحول من مقامه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة بالمدينة فقد  
استدبر بيت المقدس وهو لودار مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف فلما تحول الامام تحولت  
الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صاروا خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كبيرا في  
الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام أى كالحكم الذى كان قبل  
تحريمه هو اباحته ويحتمل ان يكون اغفر العمل المذكور لاجل المصلحة المذكورة لولم تنال الخطأ  
عند التحول بل وقعت مغفرة اه عش على مر ونظم شيخنا المداينى عدد مرات البناء فقال

بني بيت رب العرش عشر فخذ هو • ملائكة الله الكرام وآدم  
وشيث و ابراهيم ثم حساني • قصي قريش قبل هذين جرم  
وعبد الله ابن الزبير في كذا • بناء للحجاج وهذا متمم

وقوله عشر مرات هذا عسب ما اطلع عليه الاقديس • فأخرى حادثة عشرة عام الف وتسع وثلاثين  
كما ذكره ابن علان المكي في رسالة في الحجر الا مرود وسابق نقل عبارته في كتاب الحج (قوله مع خبر صلوا  
الخ) أتى بهذا لانه قوله هذه القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال وايضا يحتمل المحسوسة ام شيئا (فلا تصح  
الصلاة بدونه اجماعا) فان قيل حيث اراد بالجهة العين يشكل قوله اجماعا قلت المراد بالقبلة التي هي مرجع

والتوجه لا يجب في غير  
الصلاة فتعين أن يكون  
فيه ولغير الشيعين أنه  
يستقبل ركعتين قبل  
الكعبة أى وجهها وقال  
هذه القبلة مع خبر صلوا  
كما رأيتونى أصلي فلا  
تصح الصلاة بدونه اجماعا

خير قوله بكونه أى التوجه للقبلة الاغم من المين والجهة اه حلي (قوله) كريض لا يجرد من وجهه) بان لم يجرد عن محل بحيث طاب الله منه لا يزال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا ناقول يمكن تحصيله بما دونه اه ع ش على مـ (قوله) فصل على حاله ويعد وجوبا ظاهره ولو كان الوقت متعسقا وقاس ما تقدم من فاقدة الطهورين ونحوه انه ان رجاء زوال العذر لا يصلح الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج زواله صلى في اوله ثم ان زال بعد ذلك خلاف ظنه وحيث الاعادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فاقته يندبر فيندب قضاء ما فوراً ويجوز التأخير بشرط ان يفعله قبل موته كسائر الفوائت اه ع ش على مـ (قوله) ويعد وجوبا) هذا ظاهر في المريض المذكور وامرريض لا يطبق التوجه بوجهه ما لا ظاهراً انه لا يجب اه شيخنا (قوله) الا في صلاة شدة خوف) المراد بها النوع الرابع منها وهو ان يلتزم القتال بين المسلمين والكفار بحيث لا يستطيع احدهم المسلمين ان يتركه اه برماوى (قوله) بما يباح) متعلق بقوله لا خوف أى خاف من الذى يباح والسلام على تقدير مضاف أى من متعلق بما يباح وما اوقعه على الانفال كالقتال والحرب كما بينه بقوله من قتال او غيره فالضمير واقع على الافعال والمتعلق الذى يخاف منه العدو والار وغيرهما اه شيخنا (قوله) فرضا كانت) أى الصلاة او فلا تعمم فيها بعد الا ما قبلها ولا يصلحها الا اذا ضاق الوقت وانقطع رجاء زواله صلى اوله لا لقطع رجاءه نظائماً بان انه من فعل تلزمه الاعادة لانه ظن غنا فحين خطوه أولاً فيفطر والذى يفنى وجوب الاعادة ومن الخوف المحذور ان لا يستقبال ان يكون بارض مفسومة ويخاف فوت الوقت فيحرم ويتوجه للخروج ويصلح بالايام اه برماوى (قوله) فليس التوجه بشرط فيها) أى الصلاة فرضاً او فلا يلصق الى أى جهة كانت وتفتقر له الضرر بالوطنات والخطوات المتواليات ونحو ذلك فان امن امتنع عليه فعل ذلك حتى لو كان راكباً او امن واراد ان ينزل اشترط ان لا يستدبر القبلة في نزوله وان استدبرها بطأت صلاته اتفاقاً ولو قدر على الاستقبال قاعدة لا بما صلى قاعدة مستقبلاً لانه عذر ترك القيام كافي للفعل مع القدرة دون الاستقبال اه برماوى (قوله) والا في نفل سفر) أى نفل يفعل فيه وان فات حضراً وانما يقده لانه لا يصح في الفرض ولو منذروا اوصلة جنازة فلو نذر ان يصلح ركعتين على ظهر الدابة جاز له فعلهما عليها وكان وجه ذلك انه التزمها كذلك فلا يسلك الواجب ومنه يؤخذ تقييد قولهم يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع بما اذا لم يكن ملتزماً على صفة لا يتأق في الواجب وهو ظاهر اه برماوى (قوله) ايضا والا في نفل سفر) يبنى غير المادة وصلاة الصبي وكتب ايضا قوله والا في نفل سفر أى على التفصيل الآتى من ان الراكب يتم انسهل عليه والمائى يستقبل في اربع في التحريم الخ اه شورى (قوله) يباح) المراد به ما قبل الحرام فشمس الواجب والمندوب والمكروه اه شيخنا حـ (قوله) لقاصد على معين) تعيين المحل ليس شرطاً بل الشرط ان يقصد قطع المسافة المذكورة اه حـ وبعبارة الشورى المراد بالمعين المعلوم من حيث المسافة بان يقصد قطع مسافة يسى فيها مسافر اعرفا لا خصوص عمل معين كما قاله الشارح في صلاة المسافر تأمل انتهت ولا بد من مجاوزة السور والعمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر اه ع ش (قوله) وان قصر السفر) هذه القاية للدعوة عبارة اصله مع شرح مـ ولا يشترط طول سفره على المشهور لعدم الحاجة وقياساً على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيه هو السفر القصير قال الشيخ ابو حامد وغيره مثل ان يخرج الى مسير ثم ايل ونحوه والقاضى والبنوى ان يخرج الى مكان لا تلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء قال الشرف المنارى وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد لمل كلام غيره راجع اليه الا ان البنوى اعتبر الحكمة وغيره اعتبر المظنة اه والثاني يشترط كالقصر وفرق الاول بان النفل اخف ولهذا جاز قاعدة في الحضر مع القدرة على القيام انتهت وقوله الا ان البنوى اعتبر الحكمة وهي مفارقة المقيمين في البلد والمظنة المثل ونحوه فاقته مظنة لعدم سماع النداء وقد يفيد ما ذكر انه لو خرج الى

اما العاجز عنه كريض لا يجرد من وجهه البها ومر بوطى على خشبة فصل على حاله ويعد وجوبا (الا في صلاة شدة خوف) بما يباح من قتال او غيره فرضا كانت او فلا فليس التوجه بشرط فيها كما سبق في بابها للضرورة (و) الا في نفل سفر) يقيد زدتها بقول (مباح لقاصد) عمل (معين) وان قصر السفر لان النفل يتوسع فيه كجوازه عاقد القادر (فلسافر)

بعض بساتين البلد أو غيطانها الجيدة لا يجوز له التفل لغير القبلة لأنه لا بد من إفراخها ومحتمل أنه جعل ذلك صنفا لما يسمى سفرا فيجد جواز التفل عند مقصده ذلك سواء كان ما قصد المذهب إليه من مرافق البلد أو من غيره أو قد يشترط قوله لأنه فارق حكم التقيمين بالبلد بالثاني ويؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين جداريه ومقام الإمام الميل ونحوه جازه الترخص بعد مجاوزة السوران كان داخله ومجاوزه العمران أن لم يكن لما خرج منه مرور ومثله يقال في التوجه إلى بركة المجاورين من الجامع الأزهر ونحوه أنه عرش عليه وقوله وكان بين مبدا نبيه الخ مقتضى هذا أن المسافة تحسب ويعتبر من مبدا السيرو ولو قيل بمجاوزة السوران والعمران وهذا الأصح كما سيأتي تحقيقه في باب صلاة المسافر (فرع) نذر أتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقبال والاستقرار ينبغي فهمه سم على حجب أقول ومحتمل عدم وجوب ذلك لأنها وإن نذر أتمامها لم يخرج عن كونها نفلا لأن ثم جاز أن يجمع بينها وبين فرض عيني بيقين واحد وأما لو أفسدها وأراد قضاء ما نفل صلاتها على الدائم فجمعها مع فرض آخر بيقين واحد لا يفطر والقرب الأول لأنها لم يجب أولها لذاته بل لأنها وجب وسيلة لقضاء ما فات من الواجب أنه عرش على مر (قوله) ولورانيا كان الأولى أن يقول ولو نحو عبد الله الخلف إنما هو في اليد ونحوه كما أشار إليه الجلال المحلى في شرح الأصل أنه زى وقد يجب أن أراد بالاتباع ماله وقت فشمع العيد لكنه لا يشمل الكسوف مع أن الخلاف فيه أيضا ويشمل نحو الضحى وسنة الظاهر فيهم أن الخلاف فيه أيضا أنه عرش وقد يقال أنه أراد به الإشارة إلى الخلاف والتعميم معا كما يؤخذ من عبارة مر وقوله إنما هو في العيد ونحوه أي وهو الذي تشرع فيه الجماعة أنه شيخنا ح (قوله صوب مقصده) أي جهة ظاهره أن الواجب استقبال جهة المقصد لا عينه وظائق الكعبة بأنها أصل وهو بدل أنه شيخنا ولا يضرب التحول عنها منه طقات الطريق ولا لنحو زحمة أو غبار ولا يكلف التعطف ولا الاحتياط أنه برماوى (قوله) كما يعلم بما يأتي) أي في قوله ولا يتعرف إلا للقبلة أنه عرش (قوله) أي في جهة مقصده) والقرينة على هذا التفسير أن ترك الدابة تمر إلى أي جهة أرادت لا يليق بحاله صلى الله عليه وسلم لأن ذلك يبعد عينا ومعلوم أنه إن كان يسير بها جهة مقصده أنه عرش على مر (قوله) والماتم المراد به من لم يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا أنه شيخنا ح (قوله) ويشترط مع ذلك) أي مع الشرطين المذكورين في المتن ويشترط أيضا دوام سفره فلو صار مقيما في أثناء الصلاة وجب عليه أتمامها على الأرض مستقبلا أنه شرح مر وقوله فلو صار مقيما الخ أي أو وصل المحل المنقطع به السير كما قاله الشارح فيما يأتي والظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل يتزل فيه وعليه فلو كان المحل متصفا ووصل إليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه وقوله على الأرض ليس بقيد كما يأتي أنه عرش عليه وبعبارة حج فلو بلغ المحل المنقطع به السير أو طرف محل الإقامة أو نواها ما كتب على صاحبها أن يركبها بالقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها انتهت (قوله) بلا حاجة عبارة شرح مر وله الركض الدابة والعدو لحاجة السفر لخوف تخلفه عن الرقعة أم لغير حاجته كتلفها بصيد يريد أساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وأن قال الأذرى أن الأوجه بطلانها في الثاني بخلاف ما لو أجرى الدابة أودع الماشي في صلاته بلا حاجة فانها تبطل كما مر ولو بالثابت دأبه أو وطئت نفسها أو أوطأها نجاسة لم يضرب لأنه لم يلبثها ولو دس في الدابة وفي يده لجامها فسيق الكلام قديميها والذي أورده في شرح المذهب عن الأئمة أنه كالأصل وفي يده جبل طاهر على نجاسة وقضيت بطلان الصلاة على الأصح ويظهر أنه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنانها يده أخذها بما تقرر أما الماشي فتبطل صلاته أن وطئ نجاسة عدوا ولو بأسه وإن لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ واقتضاء كلام

سفرا مباحا (تفل) ولو  
رأينا صوب مقصده كما  
يعلم عما يأتي (راكبا  
وماشيا) لأنه لا بد من  
يصل على راحته في السفر  
حينما توجهت به أي في  
جهة مقصده وراه الشيخان  
وفي رواية لها غير أنه  
لا يصل عليها المكتوبة  
وقيس بالراكب الماشي  
وخرج بما ذكر العاصي  
بسفره والماتم والمقيم  
ويشترط مع ذلك ترك  
الفعل الكثير كركض  
وعدو بلا حاجة

التعقيل بخلاف وطئها ناسيا هي بادية للجهل بامع مغارتها حالاً فأشبهه بالوقت عليه فتعاهما حالاً كان  
كانت معقوا عنها كزق طيور رمت بها البلوى ولا رطوبة فمحمولاً بعد المتي عليها ولم يجد عنها مدالماً تضر  
ولا يكلف التحفظ ولا الاحتياط في شيء لأن تكليفه ذلك يشوش عليه غرض سيره انتهت وقوله وعنايتها  
يده أي وإن طال وهل مثل العنان الركاب أم لافيه نظروا الأقرب إن يقال فيه إن اعتمد عليه من غير حمله على  
رجله ورفقه باوه وعليها لم يضر والاحتياط لا يعدم منه إلا بهر قال وقوله رمت بها البلوى ولا رطوبة أي من أحد  
الجانبيين والمراد به مومها كثر وقوعها في الحبل بحيث يشق تحري الحبل الطاهر منه وقوله ولم يجد عنها  
مدالماً المراد به أن لا يكون همجية خالية عنها أساليب الملل المروءة بدليل قوله ولا يكلف الاحتياط في  
عش عليه (قوله) فإن سهل توجهه راكب الخ (شروع في تفصيل الاستثناء فلا استثناء ليس على الإطلاق بل  
عليه فيما بعد إلا الأولى وأما قبلها فهو كغيره فلذلك فصله وقد اشتمل كلامه على أربع أمور يأنها أنه  
أما أن يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة وفي بعضها أو لا يسهل في شيء منها وعلى كل من الثلاثة أما أن يمكنه  
اتمام كل الأركان أو بعضها أو لا يمكنه اتمام شيء منها أو ثلاثة في مثابا بقية بيان أخذها من كلامه أن  
منطوق الشرطين وهما قوله فإن سهل التوجه في جميع الصلاة وأتمام الأركان كلا أو بعضاً يشتمل على  
صورتين ومفهومهما الذي ذكره بقوله ولا يشتمل على سبع بيان السبعة أن عجز القيد الأول وهو  
سهولة التوجه في جميع الصلاة ينتظم فيه ست صور لأنه إذا لم يسهل التوجه في الكل أما أن يسهل في  
البعض أو لا يسهل في شيء من الصلاة أصلاً وعلى كل من هاتين أما أن يمكنه اتتمام الأركان كلها أو بعضها أو لا  
يمكنه اتتمام شيء منها أو ثنتين في ثلاثة يستوفى مفهوم القيد الثاني وهو سهولة اتتمام الأركان كلها أو بعضها بصورة  
واحدة يأنها إنه إن لم يتيسر اتتمام لكل ولا البعض وتيسر التوجه في جميع الصلاة أذاعت هذا عرفت أن  
من جملة السبع أربع صور يسهل التوجه فيها في الكل في واحدة وفي البعض في ثلاثة والبعض صادق بالتحريم  
وغيره فلذلك استثنى من السبعة قوله (التوجه في تحريمه وهذا الاستثناء يدخل فيه صور أربعة من جملة  
السبعة فظهر تقييده بقوله إن سهل وهذا التقييد يدخل فيه الصور الثلاثة التي فيها التوجه في البعض لأن  
البعض لما كان صادقا بالتحريم وغيره احتاج إلى التقييد بقوله إن سهل ونخرج الرابعة وهي سهولة التوجه  
في الكل إذا احتاج في هذه أن يقول إن سهل لا يخفى تأمل أه شيخنا (قوله) (مرقد) هو مكان الرقاد  
وليس يقيد بغيره كافتق السرج كذلك دليل قوله فيما يأتي وبذلك علم أنه لا يلزم وضع جهة الخ  
أه شيخنا (قوله) (كهودج) اليهودج مركب للنساء والمحمل كجلن شفتان على البعير فهما العديلان  
والجمع حامل أه قاموس أه شيخنا حرف (قوله) وسفينة (قصد سوى الشاويح ومثله شرح مر بين راكب  
السفينة وراكب غيرهما في التفصيل المذكور والمتعمدان راكب السفينة كالنفي في بيتان سهل عليه التوجه  
في جميع الصلاة وأتمام جميع الأركان تنقل والترك التنقل أه شيخنا والهودج كالسرج ونحوه في  
التفصيل المذكور خلافاً لمن الحقه بالسفينة كالعلامة البرماوى في الحكم المذكور وهو أنه إن سهل  
التوجه والأتمام تنقلوا إلا فلا أه شيخنا حرف فتلا عن شرح مر (قوله) في جميع صلاته) أعاد به أنه  
المراد وإلا فالعبارة تصدق بالبعض أهراموى (قوله) كلها أو بعضها) المراد بالبعض الركوع  
والسجود معاً لا ما يصدق بأحدهما فبارة الأصل أظهر فلو قدر على إتمام أحدهما فقط مع التوجه في  
الجميع فهو داخل في قوله والأفلا وهذا ظهر لك سقوط ما في بعض الحواشي هنا أه شيخنا كحاشية  
سم وعبارته قوله أو بعضها قضية كلامه إذن أنه إن سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام  
ركوع أنه يجب الاستقبال في الجميع والأتمام في ذلك الركوع فقط هو كلام لا وجه له أه حيرة انتهت  
(قوله) (الأفلا) من جملة ما صدقوا لو كانوا أكيا في غير مرقد فلا يخص ذلك بمن في مرقد كقديتوم  
لأن قولهم إن لم يسهل ذلك أي على الراكب مطلقاً أي بمرقد أو لا تأمل أه حل (قوله) أي وإن لم يسهل

(فإن سهل توجه راكب  
غير ملاح بمرقد) كهودج  
وسفينة في جميع صلاته  
(وأتمام الأركان) كلها  
أو بعضها هو أعم من قوله  
وأتمام ركوعه وسجوده  
(لومه) ذلك لتيسره عليه  
(والا) أي وإن لم يسهل

ذلك) أي التوجه في الجميع واتمام الأركان كلها أو بعضها وهذا يصدق بما إذا سهل التوجه في جميع الصلاة مع عدم تمام شيء من الأركان وما إذا لم يسهل التوجه في جميع الصلاة بل في بعضها وامكنه تمام جميع الأركان أو بعضها وبما إذا سهل التوجه في بعض الصلاة مع عدم تمام شيء من الأركان أو تمام بعضها أحل (قوله فلا يلزمه شيء منه) أي من التوجه في كلها أو بعضها وقد سهل ذلك ويحتمل رجوع اسم الإشارة إلى التوجه خاصة دون تمام الأركان ويؤيده أن الشارع لم يترسله وهذا واضح في نحو المودج راما في السفينة لغير الملاح فلا يلزمه من التوجه وتمام الأركان فإن لم يسهل عليه ذلك ترك التفل كالتقدم فكان الأولي للوقوف إسقاط لفظ السفينة أحل والحاصل أن ركب السفينة غير الملاح حكمه حكم المقيم فإن سهل عليه التوجه في جميع صلاته وتمام كل الأركان تنقل وإلا فلا وما الركب في مرقد أو مودج أو محل أو على سرج أو برذعة أو رجل أو غير ذلك حكمهم واحد وهو أنهم من قول المان فإن سهل توجه ركب غير ملاح بمقد الخ ويكون قوله بمقد أي مثلاً كما اقتضاه عموم قوله فليسافر تنقل را كما إذا قوله را كما يشمل الركب بجمع ما ذكر وكما أن هذا الحاصل مقتضى عبارة المحقق هو مقتضى عبارة الشوري والشيخ سلطان وغيرهما خلافا لما وقع في حاشية البرماوى من أن ركب المرقد والمخف والمودج مثل ركب السفينة وإن التفصيل الواقع في قوله فإن سهل الخ إنما هو في ركب على سرج أو قتب أو نحوهما قد براه شيخنا ح (قوله ألا توجه في تحريمه) فلو نوى ركعتين ثم في أثناء صلاته بدله أن يزيد عليهما لم يحتاج إلى استقبال عند نية الزيادة أهرماوى (قوله ملاح السفينة) ومثل مسير المرقد وحامل السرير أهرماوى ومثله شرحه من حكم الكل أنه لا يلزمهم تمام كل الأركان ولا بعضها وإن سهل ولا توجه في جميع الصلوات فلا في البعض وإن سهل إلا في التحريم فإنه يلزمهم أن سهل على المعتمد إذا علت هذا علت سقوط ما للرشيدى على من من التنظير في الحاق مسير المرقد بالملاح أهرماوى شيخنا ح (قوله وهو مسيرها) أي من دخل في سيرها بحيث يحتل أمره ولو اشتغل عنها أحل وعبارة عرش على من وهو من دخل في سيرها وإن لم يكن من المحدثين لتسييرها كما لوعاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم انتهت ووصف مجرى السفينة بالملاح من الملاحة لأصلاح شأن السفينة وقيل أنه وصف للريح ويسمى بالسييرها للملاسة وقيل أنه مأخوذ من معالجة الماء الملح بأجراء السفينة فيه أه قل على الجلال من فصل الاصطدام (قوله فلا يلزمه توجه) أي ولا تمام شيء من الأركان وإن سهل وعبارة الشوري قوله فلا يلزمه توجه فقيته أنه لا يجب ولو في التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه فيه أن سهل ولا يقام تمام الأركان كركاب الدابة قاله ح في شرح الإرشاد خلافا لما في الشرح الصغير انتهت وعبارة عرشوما اقتضاه إطلاقه من أن الملاح لا يلزمه توجه لافي التحريم ولا في غيره لا قائل به انتهت (قوله يقطعه عن النقل) أي أن قدم عمله أي شغله الذي يشتغل به من النقل وقوله أو عمله أي أن قدم النقل على العمل أهرماوى شيخنا (قوله من الاستئمان الأخير) هو قوله ألا توجه في تحريمه الخ واضح والاول هو قوله لا في شدة خوف أحل والاول هو قوله لا في شدة خوف أهر (قوله ثم قل ما يقتضى خلاف ما ذكره) وهو إيجاب التوجه في كل ما سهل عليه غير التحريم ولا يخفى أن الذي في كلام الأسنوى إنما هو فيما إذا كانت الدابة واقفة وهو واضح لأنه حيث لا غير مسافر وسهولة ما ذكر لا تنفي هذه الحالة بل توجد فيما لو كانت سائرة ويده زمامها وهي سهلة فليتام أحل وعبارة شرحه ومقتضى كلامهما فيما إذا كانت سهلة أنه لا يلزمه الاستقبال في غير التحريم وإن كانت واقفة أيضا قال في المهمات وهو بعيد القياس كما قاله ابن الصباغ أنه مما دام وأما لا يصلح إلا في القبله هو متعين في الكفاية عن الأصحاب أنه لو وقف لاستراحة أو انتظار رفته لزمه الاستقبال مادام واقفاً فإن سارهم صلاته إلى جهة مقصده كان سيره لأجل سير الرفة فإن كان غتاراً له بلا ضرورة لم يجز أن يسير حتى تنتهي صلاته لأنه بالوقوف لزمه فرض التوجه

ذلك (فلا) يلزمه شيء منه (إلا توجه في تحريمه إن سهل) بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريكها أو سائرة ويده زمامها وهي سهلة فإن لم يسهل ذلك بأن تكون ضعية أو مقطورة ولم يمكنه انحرافه عليها ولا تحريكها لم يلزمه توجه للشقة واختلال أمر السير عليه وخرج بزيادة غير ملاح ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لأن تكليفه ذلك يقطعه عن النقل أو عمله وما ذكرته من الاستثناء الأخير هو ما ذكره الشيخان وقيته أنه لا يلزمه توجه في غير التحريم وإن سهل ويمكن الفرق بأن الانقضاء يختاطله ما لا يختاطل غيره لكن قال الأسنوى ما ذكره بعيد ثم قل ما يقتضى خلاف ما ذكره

اتهمت **(قوله)** خلاف ما ذكرناه وهو انه متى سهل عليه الاستقبال ولو في السلام وجب وما ذكرناه لا يجب  
 الا التوجه في التحريم ان سهل ولا يجب التوجه في غيره وان سهل اشد بختنا **(قوله)** ولا ينصرف الا للقبلة  
 راجع لقوله والا فلا المفروض في الرأى الكلب لكنه لا يختص به فكان الانسب تأخيرها عن الماشي ليرجع له  
 ايضا قوله ويكفيه امام اخر اجمع ايضا لقوله والا فلا اشد بختنا ولا نهاية وعدل اليه عن قول الاصل ويحرم  
 اتجهوا له لا يلزم من الحرمة عدم الصحة اذ الشيء قد يحرم مع الصحة بخلاف النبي فان الاصل في مخالفة  
 الفساد وقد يقال الحرمة ايضا يلزم منها ان يكون هناك شيء فاحكمة المدلول يمكن الجواب بان هذا المصغر  
 او يقال فرق بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام لكن عبارة المصنف تحتل الكراهة وعدم السنية والبطالان  
 فكل منهما ليست تصافي البطلان اهر ماوى **(قوله)** عن صوب طريقه انما يحرم ذلك مع مضى في الصلاة  
 واما مجرد الانحراف مع قطعها فلا يحرم لان له تركها ويجوز تركها بالجهة الثالثة لكن لا بكافه  
 اه برماوى **(قوله)** الا للقبلة اي ولو كانت خلف ظهره فيصلي صوب مقصود وان كان المقصود طريق آخر  
 يستقبل فيه القبلة مساو له مساو سهولة وسلك ذلك الطريق لا لغرض لتوسيعهم في النفل اهل حل **(قوله)**  
 ايضا للقبلة اي ولو يركبها مقلوبا فلا يضرب لانها الاصل وسواء كانت عن يمينه ام يساره ما خلفه خلافا  
 للاذعى لكونه صلا للاصل اذ لا يتأتى الرجوع الى وطنه فانه يصرف وجهه الى الجهة الثانية ويعضف في صلاته  
 كما صرحوا به تكون هي قبلته وانما تكون الاولى قبلته ما لم تتغير العزيمة اه شرح مر **(قوله)** اوجبت دابته  
 ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غائل عنها ذكرنا للصلاة في الوسيط ان قصر الزمان لم يطل والا  
 فوجهان اه ووجهها البطلان اشرح الروض اه شويرو في المختار جمع القوس اعجز راكبه وقلبه  
 وبابه خضع وجاحا ايضا بالكسر فهو فرس جوح بالفتح وجمع اسرع ومنه قوله تعالى وهم يجمعون اه  
**(قوله)** وعاد عن قرب راجع لثلاثة قبله اي ويسجد للسجدة في الثلاثة على المعتد امدحش وعبارة شرح مر  
 ولكنه يسجد للسجود لان عمد ذلك مطلق فعل الدابة منسوب اليه كاجزء به ان الصياغ ومصححاه في الجاح  
 والرافعي في الشرح الصغير في التباين وقوله الخوازمي في عن الشافعي وقال الانسوى تبين الفتوى به لانه  
 القياس وجزم به ان المقر في روضه مر المعتد وان تقلا عن الشافعي عدم السجود وصححه المصنف في المجموع  
 وغيره اتهمت **(قوله)** ويكفيه امام مرجع الضمير الراكب غير الملاح المتعذر عليه الامام كما يعلم من شرح  
 مر لكن هو صحيح حكلا مرجعا اه شويرو المراد من هذه العبارة ان الضمير راجع لقوله والا فلا اه **(قوله)**  
 اولى من قوله لويومي اي لانه يؤمن بالايام واجب ولا يجوز له وضع جمته على عرفه امثلا وليس كذلك  
 وهذا الاجام اعما هو في السجود كما يؤخذ من شرح مر ويومي بالهمزة كما في المختار اه  
 عش على مر **(قوله)** تميزا بينهما ولا يلزمه بذل وسعه في الانتقاء فلم يقدر الاعلى اكل  
 الركوع دون ما زاد ذكره مرتين كما في الخادم اه حل وفي المختار اومأت اليه اشرت ولا تقل  
 اوميت وومأت اليه اما وما مثل وضعت أضغ وضعا لغة اه وفي المصباح وومأت اليه ايماء اشرت  
 اليه يحتاج اويداو غير ذلك وفي لغة ومات اما وما من باب وقم وسقطت الواو كما سقطت من يقع  
 اه وفي عايش القسطلاني خط الشيخ أبي العز الجعفي مانصه قال في النهاية الايماء الاشارة بالاعضاء  
 كالراس واليد والعين والحاجب يقال اومأت اليه اومى ايمام ومات لغة فيموت لا يقال اوميت وقد  
 جاءت في الحديث غير مهموزة على لغة من قال في قرأت قرئت ومهزاة الايماء ائمة وياها الواو **(قوله)** على  
 عرف الدابة شامل لغير القوس وفي المختار العرف ضد التكرار ان قال والعرف ايضا عرف القوس اه  
 قضيه انه لا يضاف لغير القوس من الدواب ثم قال والمرقة بفتح الراء الموضع الذي ينبت عليه العرف اه وفي  
 اقاموس والعرف بالضم شعر عرق الراس وتضم راؤه اه وفي المصباح وعرف الدابة الشعر الثابت في جذب

(ولا ينصرف) عن صوب  
 طريقه لانه بدل عن القبلة  
 (الا للقبلة) لانها الاصل  
 فان انحراف الى غيرها  
 بطلت صلاته الا ان يكون  
 جاهلا او ناسيا او جمحت  
 دابته وعاد عن قرب  
 (ويكفيه امام) هو اولى  
 من قوله لويومي (ركوعه  
 وسجوده) حالة كونه  
 (اخفض) من الركوع  
 تميزا بينهما وللاتباع  
 رواه الترمذي وكذا  
 البخاري لكن بدون تقييد  
 السجود بكونه اخفض  
 وبذلك علم انه لا يلزمه في  
 سجوده وضع جبهته على  
 عرف الدابة او سرجه او

رقتها وهو موافق لاطلاق الشارح اه ع ش على مر (قوله والمائى يتمها) قضيت انه لو تذر عليه اتمامها وعدم الاستقبال فيها خوفه على نفسه واماله مثلا لم يتقبل اه سم على المنهج بالمعنى اقول ولو قيل يتقبل والحال ما ذكر لم يكن بعيدا فان المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة هنا فراجع وقد شهد له ما يأتي في قوله ولو كان بالطريق وحل الخ اه ع ش على مر (قوله أيضا والمائى يتمها) أى ان سهل عليه فلو كان يمشى في وحل أو نحوه أو ماء أو ثلج فهل يلزمه كال السجود على الأرض ظاهر اطلاقهم لزومه واشتراطه ويحتمل وهو الاقرب ان يقال يكفيه الابعاد في هذه الاحوال لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويث بدنه وثيابه بالطين وقد وجهوا وجوب اكاله بالتييس وعدم المشقة في موجوده هنا والزامه بالكال يؤدي الى الترك جملة اه شرح مر وقوله ان يقال يكفيه الابعاد الخ ولا تسن اعادة النقل الراتبته وظاهره انه يكفي الابعاد من غير مبالغة فيه ويحتمل ان يقال يبالغ في ذلك بحيث يقرب من الوحل كن حبس بموضع نجس وكافي من يصل النقل قاعدا اذا عجز عن الركوع والسجود والاقرب الاول لان النقل في السفر خفيف فيه وحيت وجدت مشقة سقط الركوع والسجود فيكتفي بمجرد الابعاد اه ع ش عليه (قوله وجلسه بين سجدتيه) هذا في غير المائى زحفا وحيا أما هو فالجلوس بين السجدين في حقه كالاتصال اذا كان عاجزا عن القيام اه شوري (قوله وله المائى فياعدا ذلك) أى من قيام واعتدال وتشهد ولو ازل وكذا اسلام به ينظم قو لم يستقبل في أربع ويمشى في أربع اه برماوى ويرقى بين التشهد وبين الجلوس بين السجدين بان مشى القائم سهل فسقط عنه توجهه في المائى فشيئا من سفره قدر ما يأتي بالذكر المستون فيه ومشى الجالس لا يمكن بالقيام وهو غير جائز فزعمه التوجه فيه اه شرح مر (قوله ولو صلى فرضا) هذا مفهوم النقل في الاستثناء السابق لكنه أعم لشمله للقيام أو فلا يجوز الفرض على الدابة الا بهذه الشروط اه شيخنا (قوله أو غيره) كصلاة الجنائزة والمادة وصلاة الصبي اه برماوى فصلاة الجنائزة كالنروض العينية في التفصيل المذكور وهذا هو التحقيق وما وقع في شرح مر من أنها لا تصح على الدابة من أصلها فاعتبر به بعض الخواشي فقله كلام غير محرم لانه ساقه على غير وجهه كما نبه عليه الرشيدى عليه اه لكانته (قوله على دابة وافقة) وكالاتفة ما لو كان زماما يدعى وكذا حامل السرير ولو واحدا من حامله حيث ضبط باقبعه وكذا لو كان مسير السبينة غيره لعدم نسبة سير ما ذكر اليه ولذلك لا يصح طوافه عليه اه قل على الجلال (قوله الرواية والشيخين السابعة) هي قوله غير انه لا يصل عليها المكتوبة ولم يؤخذ بقضيتها فمنع من صلاته عليها وافقة مع التوجه اتمام الاركان السابق يدل على انه اتمام ترك الصلاة عليها لما عارض لها من المحلل وهو مانع من الصلوة اه ع ش (قوله منسوب اليه) هذا يقتضى انها لو وثبت وثبة فاحشة وأسارت ثلاث خطوط متواليه بطلان الصلوة هو كذلك لوقرره شيخنا زى اه شوري يقتضى انه لو لم يكن منسوب اليه بان كان زماما يدعى وكان من والتركها قبله واستقبل الراكب وآتم الاركان في جميع الصلاة جاز وهو كذلك كما يفهم من شرح مر وصرح بهم اه شيخنا (قوله بدليل جواز الطواف عليها) أى بخلاف السبينة فانها كالدار اه برماوى (قوله نعم ان عاف من نزول الخ) عبارة شرح مر نعم ان خاف من النزول عنها على نفسه واماله وان قل او فرت رفته اذا استوحش وان لم يضرر او خاف وقوع معاقبة ليل الحبل أو يضرر الدابة او احتاج في نزوله اذا ركب الى معين وليس معه جبر لذلك ولم يتوسم بنحو صدق اعانته فله في جميع ذلك ان يصل الفرض عليها وهي سائرة الى جهة مقصده ويبدأ انتهت (قوله) أيضا نعم ان خاف من نزوله الخ ظاهره اختصاص الراكب بذلك وليس كذلك بل المائى الخاف كذلك فيصل ماشيا كاتافقه يجب الاعادة لندرة العذر اه شوري (قوله اعاد) هو المتعد خلافا لما علمه صحيح اه برماوى (قوله ولو صلى على سرير الخ) أى لان السرير منسوب لحامله دون راكمه ورفق المتولى بينه وبين الدابة

نحوه (والمائى يتمها) أى  
الركوع والسجود (ويوجهه  
فيهما وفي تحممه) وفيما زده  
بقولى (وجلسه بين  
سجديته) لسبب ذلك عليه  
بخلاف الراكب وله المائى  
فياعدا ذلك كما علمنا تقرر  
لعلول منه وأسهل المائى  
فيه (ولو صلى) شخص  
(فرضا) عينيا أو غيره (على  
دابة وافقة وتوجهه) للقبلة  
(وأنه) أى الفرض فهو  
أعم من قوله وآتم ركوعه  
وسجوده (جاز) وان لم  
تكن معقولة لا استقراره  
في نفسه (والا) بان تكون  
سائرة أو لم توجه أو لم يتم  
الفرض (فلا) يجوز لرواية  
الشيخين السابقة ولان  
سير الدابة منسوب اليه  
بدليل جواز الطواف  
عليها فلم يكن مستقرا في  
نفسه نعم ان خاف من نزوله  
عنها انطاعا عن رفته أو  
نحو صلى عليها وأعاد كامر  
وبما تقرر علم ان قولى  
والأفلاولى من قوله أو  
سائرة فلا ولو صلى على  
سرير

السائرة بنفسها وبين الرجال السائر بن بالسرير بان الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلترأى جهة القبلة بخلاف الرجال قال حتى لو كان الدابة من يلزم لها ما ي هو عيوسير ما بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك ومنه مسئلة البدرين شبهة وهي صحة الصلاة في الحفة السائرة لان من يده زمام الدابة يراعى القبلة اهـ حل وقوله كما رمى في آخر النيم من ان العذر النادر تازم فيه الاعادة او رمى في اول الباب في العاجز او فيها اهـ شيخنا وفي عرش على المواهب ما نصه عبارة شيخنا حل واختلف هل اذن صلى الله عليه وسلم بنفسه قليل نعم اذن مرة واستدل على ذلك بانه جاء في بعض الاحاديث اى وقصد اهـ صلى الله عليه وسلم اذن في السفر وصلى ورم على رواحله فتقدم على راحته صلى الله عليه وسلم صلى بهم يومى ايام يجعل السجود اخفض من الركوع اهـ ولم يذكر سنده ولعل ذلك كان مانع منهم من النزول وفي تحفة حج على المتناهي بعد قول المصنف استقبال القبلة ولو صلى فرضا على دابة وقافة الخ ما نصه اما العاجز عن النزول عنها كان خشيته مشقة لا تحتمل عادة او خوف الوقوع وان لم يحصل له الا مجرد الرحشة على ما اقتضاه اطلاقهم فيصل على عليا على حسب حاله قال القاضى ولا اعادة عليه اهـ وخالفه الشمس الرمل في شرحه في عدم الاعادة فقال يومى ويبيد انتبت (قوله على سرير) ومنه الارجوة بضم المزة وهي ما تسميها العامة بالمرجبة اهـ برماوى وعبارة شرح حر على سرير او ارجوة معلقة بحال انتبت (قوله محمول على رجال) اى عقلاء فان كانوا مجانين فكالدابة لنسبة السير الى الراكب اهـ عبد ربه فلو كان بعضهم مجانين وبعضهم عقلاء اتي شيخنا ان كان غير العقلاء تابعين للعقلاء وصح والاقلاهم قال الاطفيحى الاقرب الصحة مطلقا اهـ (قوله ومن صلى في الكعبة) وهي افضل من المسجد وفضلها بجهة الباب وللصلاة فيها افضل منها خارجا الا نحو جماعة عارضا ان كانت اكثر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها كالجماعة بيت فانها افضل من الانفراد في المسجد وكان نافذة بيته فانها افضل منها بالمسجد ولو الكعبة وان كان المسجد افضل منه بل نقل الطيوطى المالكى الاجماع على ان النافذة في البيت افضل منها في سائر المساجد حتى المسجد الحرام نعم النقل ذوالسبب في المسجد الفضل منه في اهـ برماوى (قوله وتوجه شاخصا منها الخ) اما اذا لم يتوجه ما ذكر فلا يصح لانه صلى فيه اى في البيت لا ليه واما جاز استقبال هوائها لمن هو خارجا هدمت او وجدت لانه يسمى عرفا مستقبلا لخلاف من فيها لانه في هوائها فلا يسمى عرفا مستقبلا لها اهـ حج ولو زال ذلك الشاخص في اثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الاربعة اهـ زى لان امر الاستقبال فوق الاربعة اهـ سم واما كان الاستقبال فوق الاربعة لانه شرط لصحة الصلاة والاربعة شرح لصحة الجماعة اهـ لكانه (قوله واستمرة فيها) من سمره وبابه قتل والتفيل ماله فيه اهـ برماوى ولو سمرهاو لىلى اليهم بأخذها فانظر اهـ لا يمكن ويحتمل خلافه ومال حر الى هذا الخلاف وارتضاه اهـ سم وفي حج انه يمكن استقبال الوند المفروز فتدبر الحشبة بالمسرة والمبنة ليس التخصيص بل يمكن ثبوتها ولو تغير بنام وسم وخالف في ذلك حل رزى اهـ (قوله او تراب جمع منها) اى دون ما نغله الرياح والاحجار المغلوقة منها كالتراب اهـ برماوى (قوله ثلث ذراع) اى ارتفاعه ذلك اى وان يمدعنه ثلاثة اذرع فاكثر وخرج بعض بدنه عن محاذة الشاخص لانه مترجه ببعض بدنه جزا منها وباقيه هو اهـ مالكن كما اهـ برماوى وقوله وان بعد عنه الخ ويفرق بين هذا وبين ستره المصلى وقاضى الحاجرة بان القصد ضم الستر عن القبلة ولا يحصل الامع القرب وهذا اعابة الدين وهو حاصل في البدن والقرب اهـ حل (قوله بخلاف ما اذا كان الشاخص الخ) المناسب ان يقول اما اذا كان الشاخص برون ثلث ذراع او لم يكن منها كشمس نابت رضى مفروزة بافلا يصح الترجه اليه اهـ زى وهو يخالف ما في حج في العصى المفروزة اهـ (قوله لانه ستره المصلى) اى كستره

محول على رجال سائرين به صح (ومن صلى في الكعبة) فرضا او نفلا ولو في عرصتها لو انهدمت (او) على سطحها وتوجه شاخصا منها) كتبته او باها وهو مردود او خشية مبية او مسمرة فيها او تراب جمع منها (ثنى ذراع) بذراع الآدى (تقريرا) من زيادتي (جاز) اى ما صلاه بخلاف ما اذا كان الشاخص اقل من ثنى ذراع لانه ستره المصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال



المصلح المأخوذ على التشبيه وقوله واعتبر فيه قدروا بيان الجاهل وقوله قد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها  
 أي عن سيرة المصلح بيان حكم الأصل أي لدليل حكم الأصل اه شيخنا (قوله كؤخرة الرجل) يعم  
 مضموم وموهمة ساكنة بعدها خاء معجمة مكسورة او مفتوحة مخففة فيها واو يقال مؤخرة بعض الميم وفتح  
 الهزرة وتقليد الحاء المفتوحة او المكسورة وقد تبدل الهزرة واو يقال آخره بفتح الهزرة والدمع  
 كسر الحاء وهي الحقية المشعرة التي يستدل بها الراكب خلفه من كور البعير والرجل يفتح الراوسكون  
 الحاء المهملين اه براموي وفي التوشيح للسيوطي انها الوالد الذي يستدل به الراكب في آخر الرجل اه  
 شربري (قوله ومن امكنه) أي سهل عليه من غير مشقة لا لتحتمل عادة ذكر كان او اني حرا او رقيقا  
 بالغنا وغير بالغ بصيرا او احمي اه براموي (قوله أي الكعبة) أي أو ما في معناها كالقطب وموقفه صلى  
 الله عليه وسلم اذا ثبت بالتواتر واما اذا ثبت بالأحاديث فغير علم اه حل وقوله كالقطب أي بعد  
 الانتهاء اليوم من رفته بيننا وكيفية الاستقبال به في كل فطر واما اذا قدش من ذلك كان من جملة الأدلة  
 التي يجتهد معها بهذا يجمع بين الكلامين وهو بين الفرقين في نبات نمش الصغرى اه شيخنا حرف  
 (قوله ايضاً الكعبة) عبارة الأصل علم القبلة وهي اول اذن للكبيرة بحارب المسلمين المعتمدة في  
 انه من امكنه عليها لم يعمل بشيء اه شيخنا (قوله ولا حائل بينه وبينها) أي ولا مشقة عليه في عليها وان  
 احتل في المادة بخلاف الاصحى مثلا إذا امكنه التحسيس عليها لكن بمشقة لكثرة الصفوف والرحام  
 فيكون كالحائل فكذا ظهر وعرضته على شيخنا الطلوي فوافق اه سم وما ذكره في الاصحى مستفاد  
 من تفسيرهم إلا مكان بالسهولة اه شيخنا (قوله او على جبل أبي قبيس) بضم القاف وفتح الباء  
 الموحدة وهو الجبل المشرف على الصفا وكان يسمى في الجاهلية الامين لان الحجر الاسود كان مودعا به  
 عام الطواف كما سمي بذلك لان آدم عليه الصلاة والسلام اقتبس منه النار التي في ادى الناس اه براموي (قوله  
 بحيث يعاينها) قيد في الثلاثة أي بحيث تمكن معاينتها كان في ظلة او غصص عينه لانه يعاينها بالفعل  
 والا بان كان يعاينها بالفعل فيقال له عالمها لانه يمكنه عليها فلا يصح جعل هذه امثلة لقوله ومن امكنه  
 عليها اه شيخنا وعبارة تشرح مر بيان كان بالمسجد الحرام او بمكة ولا حائل او على جبل أبي قبيس او على  
 سطحه وهو متمكن من معاينتها وحصل له شك فيها نحو ظلمه مراده بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال  
 مع التمكن من التوصل الى المعاينة بغير مشقة اذ هو فرض المسئلة امر شدي (قوله وكالحاكم) أي المجتهد اذا  
 وجد النص فلا يرجع لتقليده اه شيخنا (قوله والاعتماد ثقة الخ) مع قوله قد ثقة عارفا يقتضى هذا  
 الصنيع ان اعتماد الثقة المذكور لا يسمى تقليداً هو كذلك فان التقليد اخذ قول المجتهد من غير معرفة قد ليه  
 والمخبر عن علم ليس بمجتهد حتى يكون اخذ قوله تقليداً وعبارة ان السبكي التقليد اخذ قول المجتهد من غير  
 معرفة قد ليه اه شيخنا (قوله ولو عبداً او امرأة) قد يشمل التمييز بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب  
 خادماً المروءة مع السلامة من النسق وهو ظاهر ويشعر بقوله وخروج بالثقة غيره كفاستخرج يحتمل ان  
 يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب اه مخرج على مر (قوله كقوله انا شاهد الكعبة) أي او الحراب المعتمد او  
 قال رايت القطب او نحوه او رايت الجبل الكثير من المسلمين يصاون هكذا في هذه كله يتبع الاجتهاد بل  
 يعتمد خبره فان لم يخبره لم يؤمنه حيث لا مشقة عليه في سؤاله على الاوجه وبالمن دخل داره ولا يجتهد  
 نعم ان علم انما يخبر عن اجتهاد استنع عليه تقليده كما هو ظاهر اه زى (قوله ولا يكلف المعاينة الخ)  
 ومنها تكليف الاصحى الذهاب الى حائط الحراب مع وجود الصفوف او تهره بالجبالين او السواري  
 او نحو ذلك او تكليفه الصلاة خلف امام يبعد عن حائط الحراب وقد سئل العلامة الزايد عن الاصحى  
 إذا استدبل على القبلة ينصب حصير او نحوه او وجهه شخص الى جهة القبلة ولم يضع يده على  
 الحراب سواء سبل عليه ذلك ام لاهل تصح صلاته او لا بد من وضع يده على الحراب اذا كان الموضع  
 خالياً فاجاب بانه لا بد من وضع يده على الحراب الا في الايام العيد ونحوه إذا كثرت الناس وعجز عن مس

كؤخرة الرجل واهم سلم  
 وقول شاخصاً عنها اعم ما  
 ذكره (ومن امكنه عليها)  
 أي الكعبة بقيد زده بقول  
 (ولا حائل) بينه وبينها  
 كان كان في المسجد او على  
 جبل أبي قبيس او سطح  
 بحيث يعاينها (لم يعمل  
 بغيره) أي بغير علمه من  
 تقليد او قبول خبر او  
 اجتهاد لسبولة عليها في  
 ذلك وكالحاكم اذا وجد  
 النص فتصيرى بذلك اهم  
 من تعبيره بالتقليد  
 والاجتهاد (والا) أي  
 والام يمكنه عليها وامكنه  
 وهم حائل كجبل وبناء  
 (اعتمد ثقة) ولو عبداً او  
 امرأته بخبر عن علم لا عن  
 اجتهاد كقوله انا شاهد  
 الكعبة ولا يكلف المعاينة

الحراب وإجماع العيان على خلاف ذلك لا يستدبه لأنه ناشئ عن جبل وغالفة شيخنا الشيرازي على ذلك وهو فسخة عظيمة اهـ برماوى (قوله بصود حائل) أى وإن قل كئلا ثلاث درج وقوله أو دخل المسجد أى وإن قرب أيضا لما ذكره عبارة الخطيب نعم إن حصل له بذلك مشقة جاز له الأخذ بقول ثقة خبر عن علم اهـ عـش (قوله مع وجود أخبار الثقة) ويكلف الذهاب إلى من يخبر عن علم وسؤاله وإذا سأله هل يجب عليه إرشاده أو لا فيه نظر والأقرب الأول لأن إرشاده من فروض الكفايات ومن سئل شيئا منها تعين عليه فعله حيث لا غدر ولا يتشكل على ذلك عدم تكليفه بصود السطح ونحوه لأن السؤال لا مشقة فيه بخلاف الصود ويؤخذ منه أنه متى كان في السؤال مشقة كان كذلك ولا يكلف إن يسأله هل أخبره عن علم أو اجتهد اهـ برماوى (قوله وفي معناه رؤية عارِب المسلمين) أى من حيث الاعتدال لا من حيث امتناع الاجتهاد من كل وجه لأنه يجتهد فيها بمنة أو سرية كما يأتى بخلاف المخبر عن علم لا يجوز الاجتهاد معه اهـ عزيزى قال شمس على حج في أثناء كلامه ويجب على الإنسان قبل الإقدام أى على اعتدال المحراب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن فإذا أصلى قبله بدون اجتهاد لم تنقد صلاته اهـ وينبغى أن محل ذلك في علم يكتر طارقه واحتمل الطعن فيه أو انفصلته صححة من غير سؤال اهـ عـش على مر (فرع) قال في الروض وشرحه ويعتمد الأعمى وكذا من في ظلة المحراب بالمس ولو لم ير قبل العمى كما يعتمد البصير الذى ليس في ظلة بالمشاهدة فالمحراب المعتمد كصريح الخبر فلو اشتبه عليه مواضع لمصابير فإن خاف فوت الوقت صلى كيف اتفق وعاذ كما يؤخذ بما يأتى وصرح به الأصل اهـ وظاهر صنيع الفارح أنه يجب على الأعمى والبصير في ظلة كليهما الصبر عند الاشتباه ولا يقلد أن المخبر عن المحراب لكن عبارة الباب نصها ويعتمد الأعمى والبصير في ظلة المحراب بالمس وإن لم ير قبل العمى فإن اشتبه عليه فله بصير أو أن صدق خبره فإن خاف فوت الصلاة صلاها كيف شاء أو أعاد إذا قدر اهـ سم (قوله رؤية عارِب المسلمين) جمع عراب وأصله في اللغة صدر المجلس سمي بذلك لأن المصلين يحارب الشيطان فيه ولا تنكر الصلاة فيه ولا يمن فيه خلافا للجلال السيوطى (قائمة) لم يمكن في زمنه عليه السلام والخلفاء بعده إلى آخر المائة الأولى عراب وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية مع ورود النهى عن اتخاذها لأنه بدعة ولأنها من بناء الكنائس واتخاذها في المساجد من اشراط الساعة اهـ برماوى وعبارة عـش على مر والمحراب المجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده عليه السلام ومن ثم قال الأذرى يكره الدخول في طاقة في المحراب ورأيت بهامش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطى انتهت (قوله أو صغير يكتر طارقه) أى وسلمت من الطعن فيها فلا يجتهد مع وجودها بخلاف ما يندر طارقه من المسلمين ولا يخفى كما يعلم من كلامه الاق أن الاجتهاد الممتنع مع وجود ما ذكر الاجتهاد في الجهة وأما في الجهة أو البصرة فلا يمتنع في غير موقفه عليه السلام أما هو فلا يجوز للاجتهاد فيه بمنة أو لبصرة لأنه لا يقر على خطا حتى لو تخيل حاذق فيه انحرافا بمنة أو بسيرة كان خيالا باطلا لا يلتفت إليه وخرج بسلامت من الطعن ما لم تسلم منه كحارِب القرأف أو أياق مصر فلا يمتنع الاجتهاد مع وجودها بل يجب لامتناع اعتدالها ويكفى الطعن من واحد إذا كان من أهل العلم بالمقات أو ذكره مستنداً قال شيخنا يجوز الاعتدال على بيت الأبرق في دخول الوقت والتبلي لأفادها الطعن بذلك كما يفيد اجتهاد كافي به أو الدرسه الله تعالى وهو ظاهر أفضاها كلامه أنه يجوز له الاجتهاد مع وجودها وحيت يحتاج إلى الفرق بينها وبين ما تقدم في المحارب وقد جعلوا ما في دخول الوقت للمخبر عن علم أهـ ل (كفاسق وصحى بمن) أى وكافر فلا يقبل إخباره بما ذكر كثيره لأنه منهم في خبر الدين نعم قال الماوردى لو تعلم مسلم من مشرك دلالة القلة ووقع في قلبه صدقوا اجتهد لنفسه في جهات القلة جاز لأنه عمل في القلة على اجتهاد نفسه وإنما قبل خبر المشرِك في غير ما قال الأذرى وما أظنهم يوافقوه نظراً فيه الناشئ وقال إذا لم يقبل خبره في القلة لا يقبل في الأدلة إلا أن يوافق عليها مسلم وسكون نفسه إلى خبره لا يوجب أن يقول

بصود حائل أو دخول  
المسجد للشفقة وليس له  
أن يجتهد مع وجود أخبار  
الثقة وفي معناه رؤية  
عارِب المسلمين بذكر  
أو صغير يكتر طارقه  
وخرج بالثقة غيره  
كفاسق وصحى بمن

عليه الحكم اه وهذا التفسير هو المعتمد اه شرح مر وقوله وكافر قال حج الان عليه قوا اعد صيرت له ملكة يعلم بها القبلة بحيث يمكنه ان يبرهن عليها ان نسي تلك القوا اعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف لذلك ضعيف اه وأقول ولعل مراده بخلافه الماوردي ان كلام الماوردي يفيد انه اذا تعلمته الادلة وقده في العمل بمقتضاها كان اخبره بان النجم الفلاني اذا استقبلته واستدبره فعلى صفة كذا كنت مستقبلا للكعبة وهو على هذا التفسير ضعيفا اما اذا لم تعلم اصل الادلة منه ثم تحصل بذلك الى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقتدر بها على معرفة صحيح الادلة من فاسدها لم يتعمق عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الاخذ به وبما تقر به ان لا يخالفه بين ما ذكره الشارح وما ذكره حج اه عرش عليه (قوله) أيضا كفاست ظاهر هو ان وقع في قلبه صدقه وقياس ما ياتي في الصور لا اخذ غيره حيث لا ان يفرق بانها كان امر القبلة منذ اعلى اليقين وكانت حرمة الصلاة اعظم من الصور بدليل انه لا يفسر في تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتيط لها اه عرش على مر وفي قل على الجلال قوله بان كان عارفا بادلة القبلة فهو تصوير لا مكان الاجتهاد ولا بد أن تكون معرفة الادلة من معلم مسلم أو من كافر بلغ حد التواتر أو اقر عليها مسلم عارف بالاقتلاع عبرة بها ولا يعتمد عليها وان صدق المعلم عليه قاله شيخنا ثم راعى اعتمده وقدم عن شيخنا اعتبار التصديق اه (قوله) وصي عيني اي وان اعتقد صدقه على الراجح لكن قياس ما قاله اني الميا اه اذا وقع في قلبه صدقه اخذ بقوله واعتمده العلامة الى يادى برماوى (قوله) فان فقدته اي في عمل لا يكلف تحصيل المأمونة بان كان فوق حد القرب اه عرش (قوله) والنجوم عطف عام على الشمس والقمر ومنها قلب المقرب الذي هو نص في قبلة مصر عند طلوعه من الافق ومنها الكوكب المسى بالجدى بالصغير وبالقطب لقر به منتهى بالتدوير فاس الرسى اه برماوى (قوله) من حيث دلالتها عليها اي لا من حيث ذاتها كالعلم بانها في برج كذا ومفارقة كذا ونحو ذلك وأقوام القطب لانه يستقبل به في جميع الاماكن وهو نجم صغير في بنات نكش الصغرى بين الجدى والقردين يسمى نجما مجاورا له والافول ليس بنجم بل نقطة تدور عليها هذه الكواكب قرب النجم فيجعل في الزمان قبالة الوجه مما يلي جانبه الايسر وفي الشاهور اه ونجرا انور اه ظهر ولذلك قيل ان قبلته اعدل القبل وقيل انه ينصرف بدمشق وما قربها الى الشرق قليلا وفي العراق خلف الاذن اليمنى وفي مصر خلف الاذن اليسرى وقد نظم ذلك بعضهم فقال

من واجه القطب بارض اليمن \* وعكسه الشام وخلف الاذن  
البنى عراق ويسرى مصر \* قد صحح استقباله في العمر

ومن الادلة الجبال والرياح وهي اضعفها لاختلافها اصولها اربع الشمال يفتح الشين المعجمة ويقال لها البحر وهو مبدؤ هامن النطب المتقدم فلها حكمة في تقدمه ويقاس غيرها بما يتناسبها يقالها الجنون ويقال لها النبيلة لكننا الى جهة قبلة المدينة ومبدؤ هامن نقطة الجنون والصباء يقال لها الشرقية ومبدؤ هامن نقطة المشرق ويقالها الدور ويقال لها الغربية ومبدؤ هامن نقطة المغرب وكل منها طبع في الشمال باردة ياسة وهي ريح الجنة التي تب عليهم والجنوب حارة رطبة والصحابة ياسة والدور باردة رطبة اه برماوى قال الجوهرى بنات نكش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نكش وثلاث بنات وكذا بنات نكش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نكش وافق سيدهم والقراء على ترك صرف نكش للملبة والتأنيث اه وفي القاموس وبنات نكش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نكش وثلاث بنات وكذا الصغرى تنصرف نكرة لامرأة الواحد بن نكش ولهذا جاء في الشعر بنو نكش اه (قوله) اجتهد لكل فرض عبارة اصله مع شرح مر ويجب تجديد الاجتهاد وما يقوم مقامه كالغايدي في نحو الاعمال لكل صلاة مفروضة عبادة اداها أو قضاها ولو منوارة انتهت وقوله ولو مندورة قال حج ومعاذ مع جماعة اه عليه فهذه مستثناة من عدم وجوب الاجتهاد للناقل ويمكن توجيهه بان

(فان فقد) أى الثقة المذكور  
(وامكنه اجتهد) بان كان  
عارفا بادلة الكعبة  
كالشمس والقمر والنجوم  
من حيث دلالتها عليها  
(اجتهد لكل فرض

المادة لما قيل يفرضها وعدم محبتها من قعود مع القدرة اشبهت القراض فلم تلحق بالنوافل وكتب عليه  
 سم قوله ومعاد مع جماعة يفنى او فرادى لفساد الاولى ثم اتيه في شرح الارشاد عبر بقوله ومعادة  
 لفساد الاولى كاقصاه كلام المجموع او في جماعة اه وبقي ما لو من اعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
 بطلانها على ما يأتي في الجملة فهل يجدد لها ايضا لا يجدد لها اه وكتب عليه ايضا ومعادة ظاهر قوله  
 عقب السلام من غير فاصل اقول وقد يتوقف في وجوب تجديد الاجتهاد في الوالك كانت الاعادة لفساد الاولى  
 او للخروج من خلاف من افسدها بان الاولى حيث تبين فسادها كالتوقف على غاية الامران المعادة هي  
 الاولى وقد تأخر الاحرام باعن الاجتهاد وهو لا يضروه بل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين اذا سلم  
 منهما كالضحي او يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالضحي فيكنى له اجتهاد واحد وبين  
 ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين كالترابيع فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه فطر ولا  
 يجدد الحاقه بما في التيمم فعلى ما تقدم من انه الراجح انه يكتفي للترابيع بتيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد  
 هنا لما مضى انهما كمالا وصلا واحد في الكلام في المنذرة اه عرش عليه (قوله لكل فرض) أي وان لم  
 ينتقل عن موضعه بل يجب اعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذ افسد وان لم ينتقل عن موضعه اه حل (قوله)  
 ان لم يذكر الدليل الخ) هذا ظاهر بالنسبة للفرض الثاني أما بالنسبة للقراض الاول فالوجه انه لا حاجة لذلك  
 الدليل كما اذا ترأخى عنه عن الاجتهاد لذلك الدليل عنده بل يكتفي بالامتداد الى الجهة تأمل اه شوبرى  
 وعارة البر ماوى معنى ذكر الدليل ان لا ينسى ما استدله في الاجتهاد الاول كالشمس والقربان  
 لا ينسى الجهة التي صلى اليها او لا انتهت (قوله اولى من تعبيره بالصلاة) أي لانها تشمل النفل وصلاة  
 الجنازة ولا يجب تجديد الاجتهاد لما بل ما نابعان لاجتهاد الفرض فله ان يصلحها ران لم يذكر الدليل  
 الاول الذي صلى به بالفرض حين كان عالما بالجهة فان اراد ان يفعلها ابتداء اجتهادها اه شيخنا (قوله)  
 وحل جواز الاجتهاد) أي والاخذ بقول الفقهاء (قوله لا الاطيس له الاجتهاد) أي ولا الاخذ بقول الثقة اه  
 حل (قوله ان لا ينييه بلا حاجة) يفيد انه لو بناء غيره بلا حاجة انه لا يكلف صموده وقوله والافليس له  
 الاجتهاد لتفريطه عليه اذا لم يطرأ الاحتياج اليه كاصح بهج اه عرش على مر (قوله بلا حاجة) فاذا  
 بناء غيره فان امكنه منعه وجب عليه العلم ولا ياخذ بقول الفقهاء ان لم يمكنه منعه اخذ بقول غيره والحاصل ان  
 الخبر عن علم مقدم على غيره فهو رؤية المحاريب المتقدمة وفي مرتبتها يت الابرار المعروف لما روى  
 اخبار عدم التواتر فهو رؤية القطب ثم اخبار شخص انه رأى الجبل الغفير يصلون الى هذه الجهة ثم الاجتهاد  
 اه برماوى (قوله فان ضاق وقت) أي والحال انه لا يمكنه عليها دون من بينه وبينها حائل وان اقتضى  
 كلامه استواء حافى هذا كالاخفى اه شوبرى والمراد بفضيحة ضيقة عن اجاعها كلها فهو يفرق بين هذا وبين  
 ما لو كان عليه فائتة وكان لو صلاها خرج وقت الحاضرة فانه يجوز حيث وقع ركعة في الوقت وذلك لانه لا يلزم  
 من الاجتهاد ظهور الصواب فروع الوقت وشبه ذلك على من توهم الماء فانه بشرط وجوب الطلب امتنع على  
 الوقت والاختصاص اه عرش (قوله صلى واعاد) ظاهر صيغته ان له في صورة التحير ان يصل وان لم يضيق  
 الوقت المتقدمة ككفاية الطهورين ان جوزوا التحير صبر لضيق الوقت والاصل اوله اه حل (قوله)  
 ايضا صلى واعاد) ظاهره انه لا يصل النفل حيث تنقضي في شرح البيضة في باب التيمم ان من له ان يصل الفرض  
 له ان يصل النفل الا فاذا الطهورين ومن على يده نجاسة عجز عن ازالته والعاجز عن السترة فيحصر المحصر  
 مع هذا المحل وما تقدم من نحو المربوط على خشية اه شوبرى (قوله للضرورة) أي ضرورة حرمة  
 الوقت اي وضاق الوقت ايضا بان لم يبق الا قدر الصلاة فقد قال الامام وحل الخلاف عند ضيق الوقت  
 اما قبله فتع التقليد قطعا لعدم الحاجة اليه وانه النوى في شرح الوسيط بانه شاذ والمشهور التعميم اه  
 اي جريان الخلاف قال في شرح العباب وانما جاز التيمم اول الوقت لحقق عجزه ثم من غير نسبة لتقصير

بغير زده بقوله ( ان  
 لم يذكر الدليل ) الاول  
 اذا لاقى يقاء الظن بالاول  
 وتعميرى بالفرض أى  
 المبنى أولى من تعبيره  
 بالصلاة وحل جواز الاجتهاد  
 فيها اذا كان ثم حائل ان  
 لا ينييه بلا حاجة للافليس  
 له الاجتهاد لتفريطه ( فان  
 ضاق وقته ) عن الاجتهاد  
 هذا من زيادى ( او تحير )  
 المجتهد لظلمة أو تعارض أدلة  
 أو غير ذلك ( صلى ) إلى أى  
 جهة شاء للضرورة ( وأعاد )  
 وجوبا فلا يقدّر قدرته  
 على الاجتهاد ولو جاز زوال

التي بخلاف هذا اه وكتب ايضا وفارق ما هنا ما تقدم في التيمم من انه لو ضاق الوقت عن اتيان الماء  
محل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم حيث يأتي الماء وان خرج الوقت بان الماء هناك تحقق الحصر بخلاف  
القبلة هنا اه حل (قوله فان عجز عنه الخ) اي لمدم علمه بالادلة كما هو ظاهر من كلامه اذ العالم بها  
يتمتع عليه التقليد كما مر قال الشهاب سم في حواشي التحفة قوله فان عجز عنه الخ يتأمل هذا مع ما قبله يعلم  
ان العالم بالفعل باده القبلة يتمتع بتقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل ينظر فيه  
فان كان التعلم فرض كفاية في حقه وجب عليه التلم وامتنع التقليد فان قلدرمه القضاء قال وبعبارة الروضة  
ظاهرة في ذلك اه رشيدى (فرع) في حواشي التحفة للشهاب سم مانصه يؤخذ من جواز الاخذ بقول  
الخبر عن علم عند وجود الحائل المذكور اي للشفقة لحققت ومن قوله اي الشهاب حج ان لم يكن فيه  
مشقة عرفا ان الاحمى اذا دخل المسجد الحرام او مسجد عمره به معتمد وشق عليه لس الكعبة  
في الاول او الحراب في الثاني لا متلازما بالمحل بالناس او لامتداد الصفوف للصلاة او نحو ذلك سقط  
عنه وجوب القمس وجاز له الاخذ بقول الخبر عن علم قال وهذا ظاهر وفي ذلك من يفي شرنا  
لان شجاع اه رشيدى (قوله) ولم يمكنه تعلم ادلتها) هذا إما يكون قيدا اذا قلنا ان التعلم فرض  
عين وما اذا قلنا ان التعلم فرض كفاية فيقلد مطلقا قبل ان هذا مدرج من خطوله اه شيخنا  
وبعبارة حل مفهومة انه اذا امكنه امتنع عليه التقليد وهو واضح وإن وجب عليه تعلم الادلة عينا  
وكتب ايضا تبين إسقاط هذا وقد وجد بخطوله على الهامش ملحقا لان هذا لا يأتي الا اذا قلنا  
بوجوب تعلم الادلة عينا وليس كذلك فثبت لم يجب عينا وكان لا يعرف الادلة كان له تقليد الثقة  
أعارف بالادلة وان امكنه تعلم تلك الادلة لانه غير مقصر بعدم التعلم لما اه (قوله قلدة عارفا)  
ويجب تكرير سؤاله لكل صلاة مختصر ولا بد ان لا يكون اخباره الثاني عن الاجتهاد الاول فان كان  
فلا عبرة به فان لم يجد ثقة عارفا فهو كالتمسك به شورى (قوله) ومن امكنه تعلم ادلتها) أى بان كان  
إذا علم تعلم والمراد تعلم الظاهر منها دون دقائقها اه برماوى (قوله) فرض عين لسفر) أى إن  
لم يكن في مقصد المسافر بلاد متقاربة فيها عاريف معتمدة والا فهو فرض كفاية وقوله وكفاية لخبر  
اى ان كثيره المار فون والا فهو فرض عين اه حجج ومور لا يقال حيث اكتفى بتعلم واحد سقط  
الطلب عن الباقي لم يظهر كونه فرض عين اذ المطلب به كل مكلف طلبا جاز ما لا نقول المراد بكونه  
فرض عين عدم جواز التقليد لكل احد بل كل احد مخاطب بالتعلم حيث كان اهله له رشد لذلك قول  
الشارح فلا يقلد الخ فليس المراد فرض العين معناه الاصولي المذكور والمراد بكونه فرض كفاية انه  
يجوز لتغير العارف ان يقلد المارف ولا يكلف التعلم ليجتهد فهو غير بين التقليد والتعلم ليجتهد اه شيخنا  
حرفه وتقرير آخر في هذا البحث نصه قوله فرض عين لسفر الخ الذي يؤخذ من كلامهم ان السفر والحضر  
ليسا بقيد ينزل المدار على قلة العارف وكثيره مرادهم بالقلّة عدم العارف بالكيفية وبالكثرة وجوده  
ولو واحدا كاصرح به بعضهم وحاصل ما يستفاد من كتب الطللاوى ان ضابط كون فرض عين ان لا يوجد  
عارف تسهل مر اجتهاد قبل ضيق الوقت بان لم يوجد اصلا او وجد ولم تسهل مر اجتهاد لا متاعه من الاخبار  
بالادلة والضعف الوقت او لتغير ذلك وان ضابط كونه فرض كفاية ان يوجد عارف تسهل مر اجتهاد قبل ضيق  
الوقت فثبت يصح تفرع الشارح على الشق الاول قوله فلا يقلد المارف من ان من جملة صوره ان يوجد  
العارف ولم تسهل مر اجتهاد لا متاعه مثلا لكن من الاخبار بالادلة لا من الاخبار بالقلّة فيمكن ان رضى  
بالاخبار به دون ادلتها فثبت لا يقلده فيها وفي هذا المقام وثققت من حيث ان فرض العين هو ما غطى به كل  
مكلف بينه بحيث هو فله غير لا يسقط عنه الخطاب ويأثم بالترك فعلى ما قلتم لو كان هناك عشرة اشخاص  
ليس فيهم عارف فتقتضى كون التعلم فرض عين انه لو تعلم بعضهم لم يسقط الاثم عن الباقي ويكونون  
مكلفين بالتعلم مع انه حيث يتنطبق على هذه الصورة ضابط فرض الكفاية لانه قد وجد العارف

التحريف صورته (فان عجز  
عنه) أى عن الاجتهاد في  
الكعبة ولم يمكنه تعلم ادلتها  
(كاهى) البصر او البصيرة  
(قلدة عارفا) بأدلتها  
ولو عبدا أو امرأة ولا  
يعيد مصلاه بالتقليد (ومن  
امكنه تعلم ادلتها لانه)  
تعلما كعلم الوضوء ونحوه  
(وهو) أى تعلما (فرض  
عين لسفر) فلا يقلد فان  
ضاق الوقت عن تعلمها  
حلى كيف كان واعد  
وجوب (و) فرض كفاية  
لخبره واطلاق الاحل انه  
واجب بحول على هذا  
التفصيل وقيد البكى السفر

فتقتضاه انه لا يأمم الباقر فهذا تناقض فليأمل ويمكن ان يقال على بعد ان المراد بفرض العين ان الجميع  
 مخاطبون بحيث لو تركوا ائمة كل واحد ولو فعل البعض سقط الحرج عن الباقر وهذا معنى فرض الكفاية  
 على أحد القولين فيه فيكون في إطلاق فرض العين عليه تجوز وان المراد بفرض الكفاية ان مخاطب البعض  
 لا الكل والمراد بالبعض منهم وقيل معنى عند الله وقيل من قام به وعلى كل فيسقط الاثم على من لم يفعل اذا فعل  
 غيره ففكرنا المتابعة بين فرض العين وفرض الكفاية باعتبار المعنيين الذين قيل في فرض الكفاية قوبلني  
 حيث تدعى المتابعة من جهة الفقه انه في الصورة الاولى يهجم ويصلي ويعيد كافي الشارح وفي الثانية لا يصلي  
 بل يشتغل بعمل الادلة اذا الفرض فيها ان هناك من تسهل مراجعته في الادلة واتسع الوقت كما عرف بخلاف  
 الاولى اذا الفرض فيها انه لم يجد عارف تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت فلا يفتني حينئذ الا ان يقال بوجوب  
 الصلاة عليه فيصلي ويعيد حرره انتهى (فرع) لو سافر من قرية الى اخرى قرية بحيث يقطع بحيث يقطع المسافة  
 قبل خروجه وقت الصلاة فهو كالخضر كما استظهره الشيخ ويقتضي ان يأتى بالمسافر اصحاب الغيام والتجعة اذا  
 قلوا كذا من قطن بموضع بعيد من يادى قرية ونحو ذلك اهـ شرحه (قوله) بما يقبل فيه العارف بالادلة  
 أى لا يوجد قوله فان كثيرا وجدوا لو احدا لان به يسقط فرض الكفاية اهـ لو عبارة ع ش على مر  
 ينبغي ان المراد بالكثرة ان يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسلم على كل من اراد السؤال عن الصلاة  
 وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له انتهت (قوله) فان كثرة كركب الحاج الخ) ضابط  
 الكثرة ان تسهل مراجعته عارف قبل ضيق الوقت وضابط الفلانة ان تسهل بان لم يجد ووجدوا متعاه  
 شيخنا (قوله) ومن صلى باجتهاد الخ) الذي يتحصل من كلامه منطوقا فهو ماسته ولا توثن صورة لان الخطأ  
 ايمان يكون معناه غير معين وكل منهما اما في الجرة او التيام او التيسر فهذه ست صور في كل منها اما ان  
 يكون قد تغيره او لا فلهذا اثنا عشر صورة وكل منها اما في الصلاة او بعدها او قبلها فهذه ستة وثلاثون صورة  
 اهـ رماوى (قوله) فتبين خطأ معينا) التقريب المستفاد من الفاء ليس بقيد واما الترتيب فهو قيد اهـ شيخنا  
 (قوله) اعاد وجوبا) اى عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن او قول معنى اعاد وجوبا استقرت  
 عليه الاعادة وانظر لو لم يظهر له الصواب ولكن ضاق الوقت والذي يظهر وجوب الصلاة لحزمة الوقت  
 كالتحير اهـ شربى وعبارة البرماوى قوله اعاد وجوبا أى ترتب القضاء في ذمته والافتاتجب الاعادة بالفعل  
 الا اذا ظهر له الصواب وقد يشكل على وجوب الاجتهاد للمعادة ما عرف بالتيمن من انه لا يجب التيمم لما نيا و يفرق  
 أخذنا ما قرر بان القبلة اختلف باختلاف الامكنة كان في الاعادة هنا فائدة تعليم بصادق في المرة الثانية  
 فنصح منه وان لم تجزه بناء على ما يأتى فيها بان فساد الاولى انه لا تجزئه الثانية بخلاف إعادة التيمم  
 فانه لا فائدة فيها مع كونها فضلا لانها تصح بالتيمم الاول انتهت (قوله) لانه يتبين الخطأ فيها بان الخ) فيه  
 ان هذا الباقي الا اذا ظهر له الصواب واما اذا لم يظهر له الصواب فلا يأمن الخطأ في الاعادة ووجب بانه  
 يمكن الصبر الى ان ينتهى الى جهة يظهر له فيها الصواب اهـ حل (قوله) فيها يأمن مثله) الضمير عائد على  
 ما المفسرة بفعل بقيد تعلق الخطابة اى الخطا في فعل بامن مثل ذلك الفعل بقيد وهذا القدر كافى في العائد  
 لكن هذا خلاف الظاهر فالاولى ان الضمير عائد على الخطا كما هو ظاهر العبارة قوله في الاعادة آل فيه  
 عوض عن الضمير قالوا ابطمأخوذ منها اهـ (قوله) استأنفها) اى استقر استأنفها في ذمته ولا يفعل  
 ذلك الا اذا يتبين الصواب اهـ رماوى وعبارة ع ش على مر فان قبل كيف يجب الاستئناف مع  
 عدم ظهور الصواب وما للفرق بينه وبين قاعد الطهورين حيث قالوا لا يقضى بالتيمم في فعل لا يسقط  
 فيه الفرض بتيممه قلنا لا اشكال واما على حد سواء والمراد بقوله وجب استأنفها استقر وجوب  
 استأنفها في ذمته لكن لا يفعلها الا بعد ظهور الصواب انتهت (قوله) وخرج بيقين الخطا) برمته  
 قول الماتن وان تغير اجتهاده الخ اهـ شيخنا (قوله) فيدخل فيه خبر الثقة عن معانة) ويدخل

بما يقبل فيه العارف بالادلة  
 فان كثرة كركب الحاج  
 فكالحضر (ومن صلى باجتهاد)  
 منه او من مقلد (فتبين خطأ  
 معينا) في جهة أو تيام من أو  
 تيسر (اعاد) وجوب الصلاة  
 وان لم يظهر له الصواب  
 لانه يتبين الخطأ فيها بامن  
 مثله في الاعادة كالحاكم  
 يحكم باجتهاده ثم يجد النص  
 بخلافه واحترزوا بقولهم  
 فيها يأمن مثله في الاعادة  
 عن الاكل في الصوم ناسيا  
 والخطا في الوقوف بمرقة  
 حيث لا يجب الاعادة لانه  
 لا يأمن مثله فيها (قوله) يتبين  
 فيها استأنفها) وجوبا وان  
 لم يظهر له الصواب وخرج  
 بيقين الخطا) والمراد بيقين  
 ما يمنع معه الاجتهاد فيدخل  
 فيه خبر الثقة عن معانة

فيما حراب المعتد اه سم **(قوله)** وان تغير اجتهاده أى قبلها أو بعدها أو فيها وقوله عمل بالثاني عليه ان كان فيها اذا ترجع الثاني ولا استمر على الاول على المعتد كما قاله البخارى وجرى عليه في الرخصة وان كان ظاهر كلام المجموع كما هنا صحيح العمل بالثاني ولو مع التساوى كما فرض ذلك قبل الدخول في الصلاة اه شوبرى **(قوله)** عمل بالثاني ولا اعادة يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان جماعة مكثوا يصلون في قرية إلى محراب بمدة طويلة ثم مرهم شخص وأخبرهم بأن في القبلة منحرفا كبيرا فبل يلزمهم إعادة ما صلوه في المدة الماضية ام لا وهو انهم ان يتقنوا الخطأ في وضعت المحراب الذى كانوا يصلون اليه وجبت الاعادة لكل ما صلوه اليه وان لم يتقنوا ذلك ولا ظنوا خلافة فلا إعادة لثنى ما صلوه ويستمرن على حالهم لان الظاهر من تطاول الايام مع كثرة الطارقين للبلح انهم على الصواب وان المنحرف لهم هو المخطئ وان ترجح بدليل غير قطعى كاخبار من يروى به من أهل المعرفة عملوا بالثاني ولا اعادة لما صلوه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اه ع ش على مر **(قوله)** ولا اعادة لما فعله بالاول من جمع الصلاة أو بعضها نعم انه لا ينتقل لجهة الا اذا كان دليلها ارجح وان عمل بالثاني في الصلاة أو استمرار محبتها اذ ظن الصواب بمقارنا لظهور الخطا والابان لم يظن الصواب بمقارنا بطلت وان قدر على الصواب على قرب لمضى جزءه من غير قبلة اه حل **(قوله)** فلو صلى أربع ركعات ترجع على قوله ولا إعادة اه ع ش **(قوله)** ولا يجزئ ذلك اه ع ش **(قوله)** بمنى ولا يسرة أى ولا جهة وقوله ولا فى محارب المسلمين جهة أى ولا ان يجتهد فيها بمنى أو يسرة والمراد بمحارب النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى اليه ولو بالآحاد اه خضر لا محراب المعروف الآن إذ لم يكن في زمنه محارب اه شرح مر وفي الصباح اليسار بالفتح الجهة واليسرة بالفتح يضامته وقعد بمنى يسرة وقعدنا ويسارا وفي اليمن واليسار واليمن واليسرى والميمنو الميسرة اه **(قوله)** ولا فى محارب المسلمين أى الموثوق بها بان نشأها فرون أى جماعات من المسلمين وسلبت من الطعن لان الغالب نصيبا بمنحرفة جمع عارفين بسمعة الكواكب والادلة وخرج بالمرثوق بها محارب قرية صغيرة لم ينشأها قرون من المسلمين أو خربة لا يدري بانها أى طريق لم يكن مرور الناس بها أكثر أو محارب طعن فيها كعذارى القراقه ونحوها وأرياف مصر فلا يجوز اعتمادها ومحارب الجامع الطولونى منحرف جدا وقوله جهة أى ويجتهد بمنى يسرة لا استحالة الخطأ في الجهة وكنهما وان كان الظاهر الصواب ومن ثم كان الاجتهاد ولو فى نحو قبلة الكوفة والبصرة وبيت المقدس والشام وجامع مصر العتيق المسيح بجامع عمر وجائز الانهم لم ينصبوا لها لاجتهاد هو لا يوجب القطع بعدم انحراف وان قل **(قائده)** قيل ان ناصب قبلة البصرة عتة بن غزوان والعتبة بن الزاى المعجمتين وناصب قبلة الكوفة على بن ابي طالب وناصب قبلة مصر عمرو بن العاص اه رماوى **(قوله)** جهة أى ويجتهد فيها بمنى أو يسرة أى يجوز ولا يجب كما صرح به ابن الرقمة بل قال لا تأخذ بالوجوب وقال السبكي يجب وفى الحامد هذا كله اذ لم يجتهد اما لو اجتهد فظهر له الخطا ظنا أو قطعا فلا يسوغ له التقليد قطعا أى تقليد تلك المحارب اه سم

### هـ (باب صفة الصلاة)

اعلم ان الصلاة من جملة المركبات وكل مركب لا بد له من علل أربع يتحقق وجوده بها علم عمادية وقاعدة وغائية وصورية والمراد بالكيفية هنا العلة الصورية أى الهيئة الخارجية فتكون إضافة العلة الى الصلاة من إضافة الجزء الى كلى كإضافة الصلاة كل كإضافة بعد ذلك يقال انهم يبين تلك الكيفية فى الباب بل يبين ما تشاء عنه وهو العلة المادية فيقدر مضاف ويقال باب ملايسات صفة الصلاة وان كانت الملايسات اعم من الاجزاء المراد ذلك الاعم فتقوله وهى أى تلك الكيفية تشمل أى تلبس بالمراد بالاشتغال الملايسات والتعلق اه شيخناو الصفة مصدر وصفت الشيء صفا اذا كشفت حاله واجليت شأنه قيل لا فرق بين الوصف والصفة لغويا المتكلمون فرقوا الجمل الوصف ما قام بالوصف والصفة ما قام بالوصف وجواز ابن الملم

(وان تغير اجتهاده) ثانيا  
(عمل بالثاني) لان الصواب  
في قننه (ولا اعادة) لما فعله  
بالاول لان الاجتهاد لا  
ينقض بالاجتهاد والخطأ  
فيه غير معين (فلو صلى  
أربع ركعات لأربع  
جهات به) أى بالاجتهاد  
(فلا إعادة) لما لذلك ولا  
يجتهد فى محراب النبي صلى  
الله عليه وسلم بمنى ولا  
يسرة ولا فى محارب  
المسلمين جهة  
(باب صفة) أى كيفية  
(الصلاة)

ثبوت هذا الفرق لثلاثة اقسام اولها ان الوصف مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه ولا يتكرّر ان يطلق الوصف بوجه اده الصفة وهذا اندفع قول بعضهم ليت شمرى من اين للتكمين التخصيص اذ كل منهما مصدر يصح ان يتصف به الفاعل والمفعول على انه لا مشاحة في الاصطلاح وهي هنا بمعنى الكيفية المشتعلة على فرض وسنة لا اشتغال الباب على ذلك وهذا اولى من قول بعضهم والمراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي هي اجزأ الهوية من القيام الجرنى والركوع والسجود فقدر وكتب ايضا تطلق الصفة على الكيفية وعلى الامر القائم بالذات الذي لا يقبل الاضطرار على الذي يقبله والمراد هنا الاول اه غرض مثال الذي لا يقبل كالمعلم والقدرة والذي يقبل كالصفات السلبية نحو ليس بحرم ولا عرض وكتب ايضا الصفة تطلق بمعان منها المشتق ومنه قول للتحويين الصفة ما دل على ذات مبهم باعتبار حدث معين ومنها التمتع ومنها المعنى القائم بالذات ومنها المعنى القائم بالنفس فهذا قال اى كيفية الصلاة اه شورى وفسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم لما زاد على الشيء كاليابس والكيفية اعم اه شيخنا وعبرة عش قوله اى كيفية الصلاة عبارة الاسوى المراد بالصفة هنا الكيفية انتهت اه عميرة اقول غرضه من سوقها الاشارة الى ان تفسيرها بالكيفية تفسير مراد وإما فسرنا بذلك لان الصفة على قسمين اما من قبيل الكرامة من قبيل الكيف كالمية المخصوصة من الركوع وغيره فاختار كالشارح الثاني وقد يقال لو عينا المصنف في قسميه فقال اى كيفيتها او كميتها لكان اظهر لانه عددان كانها ايضا كان يستثنى عن التوطئة لذكر المدد بقوله وهي تشتمل على فروض الخ لان قال اقتصر على الكيفية لانها المعظم وما عداها فذكره بطريق التبع لا القصد الذاتي وفيه بعد فليتام انتهت ثم رايت بها مش القسطلان على البخارى ما نصه قوله صفة الصلاة قال الاكمل الصفة والوصف متر دقان عندنا القه والهاء عوض عن الواو كالوعدو العدة قال والظاهر ان المراد بالصفة اى قول صاحب الهداية صفة الصلاة المية الحاصلة للصلاة باركانها وعوارضها قال شيخنا الغني رحمه الله تعالى والاضافة شبه اضافة الجزء الى الكل لان هيئة الصلاة كاجزاء منها كجمرة الورد وعندى فيه شبهة وهي ان ذلك يقتضى ان يكون المقصود بالذكر هيئة الصلاة لانفسها مع ان الامر بالعكس ومن ثم قال بعضهم المراد مائة الصلاة ومن اضافة العالم الى الخاص لان المائة اعم في نفسها من مائة الصلاة وغير ما كقولهم شجر اراشور بما اطلق بعضهم على هذه الاضافة انها اضافة بيانية وهو خلاف ما صرح به بعض شراح الكافية من ان الشرط فيها ان يكون بين المتضامين عموم وخصوص من وجه ثم رايت السيرطى ذكر ان هذه الاضافة ليست بيانية لاعلى تقدير حرف ولا محضة بل هي ما غير محضة او واسطة بين المحضة وغيرها واضافة الصلاة ليست من اضافة الشيء الى مرادفه لان الصلة غير الموصوف والكيفية غير المكيف املخصا وفيه بحث لشيخنا فايراجع من خط شيخنا عا (قوله) وهي اى الكيفية ولا يصح رجوعه للصلاة لانها اسم حقيقة لا لاركان خاصة ولهذا اقتصر عليها كفاء وكانت صلاة حقيقة اه برماوى (قوله ايضا) تشتمل الخ) يشكل عليه قوله الاآتى وعلى شروط لان الشروط ليست جزأى برباب بانه يجوز الاشتغال على التعلق وذلك يستوى فيه الركن والشروط فكانه قال ويتعلق بها امور بعضها يسمى اركانها الخ او يقال ان هيئة الشيء قد تسمى جزأه كالترتيب فانه يسمى جزأ اه برماوى (قوله ايضا) تشتمل الخ) عبارة شرح مر المشتعلة على واجب ينقسم الداخلى في ماهيتها يسمى ركنها والخارج عنها يسمى شرط وسياق في الباب الاآتى وعلى مندوب وينقسم ايضا لما يجبر بالسجود ويسمى بعضا التاكيد شأنه بالجبر لشبهه ببعض حقيقة وسياق في سجود السهو ولا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا لا يماض ويبد عنه اى عن هذا التفصيل بعبارة أخرى فيقال ما شرع للصلاة ان وجب لها شرط او فيها فركن او سن وجبر فيه وضو الا فيه وشبهت الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشرط كحياته والبعض كاعضائه والميات كشمرة انتهت وقوله وشبهت الصلاة الخ هذه

وهي تشتمل على فروض  
تسمى اركانها وعلى سنن  
يسمى ما يجبر بالسجود  
منها بعضا



حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة إلى الأقسام الأربعة المذكورة أعرض عليه ثم قال أغنى من في شرحه  
 ثم الركن كالشرط فإنه لا بد منه ويضافه بأمري من أن الركن داخل فيها والشرط خارج عنها وبأن  
 الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء الركن ما اعتبر فيها لا هذا الوجه لا بردا لاعتقال  
 لأنهم إن كان حاصل في القيام والقعود حقيقة هو حاصل في غيرهما فاعلم أنه بعض مقدم البدن حاصل  
 حقيقة أيضا وشمل هذا التعريف المترك كترك الكلام ونحوه وهو ما في الروضة كاصلها لكن صوب  
 في الروضة أنها مطلان أه (قوله على شروط الخ) لكأن تقول لو أراد بالصفة هنا ما يشمل الشرط  
 لترجم للشرط بفصل أو نحوهما لما ترجم له بإب على أن يمنع كون الشرط الخارج عن الماهية من جهة الكيفية  
 أه وشيدي (قوله تأتي في بابها) وهي دخول الوقت واستقبال القبلة والستر والطهارة وان يضاف إليها  
 سادس وهو الإسلام وسابع وهو معرفة فرضها من نقلها على تفصيل يأتي أه برماوى لكن سيأتي في المتن  
 والشرح أنها تسعة معرفة الوقت والتوجه والستر والملم بكيفيةها وطهر حدث وطهر نجس وترك نطق  
 وترك زيادتين فليترك مظهر أه (قوله يجعل الطمانيئة الخ) لعل هذه الباء سببية وعبرة جمع بناء  
 على أن الطمانيئة الخ انتهت عن معنى ظاهرة وقوله في عالمها الأربعة وهي الركوع والاعتدال والسجود  
 والجلوس بين السجدين وقوله وفي الروضة الخ متعلق بمحذوف أي جعلها في الروضة أو وعدا في  
 الروضة سبعة عشر الخ أه كانه (قوله هيئة تابعة للركن) أي في الوجوب أه شيخنا يؤيده ما ذكره  
 في التقدمة والتأخر عن الامام وقوله هو اختلاف لفظي أي لأن كلاهما لا يوجب الاثنان بل دليل أنه لو شك  
 في السجود في طمانيئة الاعتدال مثلا وجب التدارك بأن يعود للاعتدال فوراً ويطمئن فيه وإن قلنا  
 أهاهية تابعة خلأ لم ن قال بعدم وجوب التدارك بناء على أنها هيئة تابعة بوجوبه بناء على أنها  
 هيئة غير تابعة بل مقصودة وبني على ذلك كون الخلاف ممنوعاً وقاس ذلك على الفلك في بعض حروف  
 الفاتحة بعد فراغه من قراءتها وقبيل ما أصلها بعد الركوع حيث يؤثر الثاني دون الأول ورد بالفرق بين  
 الطمانيئة وبعض حروف الفاتحة بأنهم اغتفروا الفلك بها على أنه لا جامع بينهما لأن حروف الفاتحة  
 ليست صفة تابعة للوصف كالطمانيئة بل هي جزء من الفاتحة والجزء ليس تابها للكل وقد يقال كان  
 القياس تنزيل الهيئة منزلة الجزء بالأولى أه حلي (قوله وبعد المصل ركن الخ) قال شيخنا يقال يمكن الفرق  
 بينهما بأن الفاعل إنما جعل ركناً في البيع نظراً للمقدّم المترتب وجوده عليه كالمقدّم عليه ولهذا كان  
 التحقيق أنهما شرطان لهما خارجان عنه وفي الصوم لأن ماهيته غير موجودة في الخارج وإنما تنقل بتعلق  
 الفاعل لجعل ركناً لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً فربما يتجمل للنظر لفاعله أه شرح مر  
 وقوله ولهذا كان التحقيق الخ كذا في صحيح قال فان قلت قياسه شرطاً ثم عدته شرطاً ولم يقولوا به  
 قلت الشرط هنا غيره ثم كاهر وأصح انتهى وقوله لأن ماهيته غير موجودة في الخارج مثله في ابن حجر  
 قال الشيخ عليه هذا غير صحيح إذ فيه بحث ظاهر لأن ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف النفس  
 على الوجه المخصوص والكف المذكور فعل كاهر حرابي في الأصل موجود في الخارج كما صرحوا به  
 أيضاً فيه حيث قالوا إذ الفعل المكلف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهيئة المسماة بالصلاة  
 وبالإمساك عن المفطرات لا بمعنى إيقاع ذلك لأنه امر اعتيادي لا وجوده في الخارج ومن صرح  
 بذلك لكأنه إن شريف في حاشيته على جمع الجوامع وشرحه في الكلام على تعريف الحكم أه ابن قاسم  
 أه شريبي (قوله للمرفى الوضوء) الذي مرفوه عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات وهذا  
 لا ينتج كونها ركناً بمحصوره إنما ينتج كون النية واجبة في الصلاة وأما كونها ركناً فلم يطل متوجعاً  
 شرح للمرفى الوضوء ثم قال ولائها واجبة في بعض الصلاة هو أولها لأن جميعها كانت ركناً  
 كالتكبير والركوع وغيرها انتهت فانت تراها قد زاد قوله ولائها واجبة في بعض الصلاة الخ لاجل

وما لا يجبر هيئة وعلى شروط  
 تأتي في بابها (أركانها) ثلاثة  
 عشر يجعل الطمانيئة في  
 عالمها الأربعة هيئة تابعة  
 للركن وفي الروضة سبعة  
 عشر بعد الطمانيئة في عالمها  
 أركانها هو اختلاف لفظي  
 وبعد المصل ركناً على  
 قياس عد الصائم والمعاد  
 في الصوم والبيع ركنين  
 تكون الجملة ثمانية عشر  
 أحدها (نية) لما في  
 الوضوء

إنتاج الركبة اه لكاتبه (قوله) وهي معتبرة الخ) أشار به إلى أن قلب متعلق بخبر مبتدأ محذوف وعليه فلا مرد أن قوله بقلب يقتضي أن النية قد تكون بالقلب وقد تكون بغيره مع أنها لا تكون إلا بالقلب لأنها المقصد أم عرش وعبرة الشورى قوله بقلب قال بعضهم لأحاجة إليه إذ النية لا تكون إلا به واجب بأن الأصل في القبول بيان الماهية أيضا ذكره للرد على من يشترط اللفظ فيها لا يقال بنافي هذا جعل قوله فلا يكتفى بالنطق الخ مفرعا عليه لأن ذلك مفرع على المقيد مع قدمه فترجمه حيث ذكر ظاهر لاختفاء فيه وقوله بعد ولا يضر النطق الخ مفرع على القبول حذموه وبين أيضا قائل أنتهت (قوله) فسبق لسانه إلى غيرها) أي أو تعمد فالمعبرة بما في القلب وما وقع قبل القلب ليس من الصلاة فلا يتوهم البطلان بذكره أم عرش وعبرة على أن شرحه مر قوله فسبق لسانه إلى المصير وكذا لو تعمدته ثم أعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام أنتهت (قوله) لفعلمها) لا يصح أن تكون الاضافة يائية لقوله بعد فلا يكتفى إحضارها الخ بل هي من إضافة الجزء إلى كله إذ الفعل علة مادة للصلاة لما علت أنها من جملة المركبات فالمراد إيقاع تلك الحقيقة وتحصيلها في الخارج سواء كان فعلا أو قولا وسواء كان الفعل يوجد خارجا كالقيام أو لا يوجد كالركوع والمراد أنه بنوى هذا الفعل من حيث أنه صلاة فقوله بعدم الثقة عن فعلها أي ملاحظة كونها صلاة وإن لم ينفصل عنه من حيث ذاته هذا هو المراد انتهى شيخنا فإن قلت النية مشتملة على الفعل لأنها قصد الشيء مقترنا بفعله فلا حاجة لقوله لفعلمها واجب بأنه مجرد النية عن بعض معناها وهو الفعل اه شيخنا ح ف أي واردة ما أطلق القصد (قوله) ولو فعلا) هذه العاية لأجل لما لأنها توهم أن أصل النية في النقل فيه خلاف وليس كذلك بل الخلاف إنما هو في نية التعلية اه زى أم عرش ومراده بالفعل ما يشمل المطلق وغيره (قوله) لتبين عن بقية الأفعال) هذا غير ظاهر في غير السجود ونحوه بما لا يوجد إلا في الصلاة اه شيخنا (قوله) فلا يكتفى إحضارها في الذهن الخ) مثل الصلاة في ذلك الوضوء والنسل ونحوهما أم حل (قوله) وهي منافع الخ) الضمير راجع للفعل واثباته لا كتباه التانيث من المضاف إليه اه شيخنا وهذا من الصارح ودلما احتج به من قال أن النية شرط لركن وعبرة شرحه مر وقيل شرط إذا الركن ما كان داخل الماهية وبفراغ النية يدخل في الصلاة وجوبه أن تفتقر بفرغها دخولها في الركن والافق ولا أنها تتعلق الصلاة فتكون خارجة عنها وإلا لتعلقها بنفسها أو افتقرت إلى نية أخرى قالوا لا ظهر عندنا كثيرا ركنيتها ولا يبعد تكون من الصلاة وتعلق بماعداها من الأركان أي لا بنفسها أيضا ولا تقتصر إلى نية وذلك أن قول يجوز تعلفها بنفسها أيضا كما قاله المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر يجوز تعلفها بنفسها وبغيرها كالملم والنية وإنما تقتصر إلى نية لأنها شاملة لجميع الصلاة فتحصل نفسها وغيرها كشاة من أربعين قائما تركي نفسها وغيرها أنتهت (قاعدة) العبادات التي تحب فيها النية تنقسم بالنسبة لوجوب نية الضرعية إلى أقسام منها المجمع العمرة والزكاة لا تشترط فيها بلا خلاف خلافا للدميري ومن تبعه هنا في الزكاة ومنها ما تشترط فيه على الأصح وهو الصلاة والجمعة منها وعكسه وهو الصوم كما صححه في شرح المذهب وإن اقتضت عبارة الكتاب ثم خلافه ومنها عادة لا يكتفى فيها بذلك بل يضر على الصحيح وهو التيمم فإذا توى فرض لم يكف اه شرحه مر (قوله) لأنها لا توى) وإلا لزم التسلسل لأن كل نية تحتاج إلى نية وهذا لا يأتى إلا إذا قلنا أنه ينوي كل فرد فرد من الصلاة وهو ليس كذلك وأما إذا قلنا أنه ينوي المجموع أي يلاحظ مجموع الصلاة بالنية وهو المتمد فيمكن أن توى بان تلاحظ من جملة أفعال الصلاة ويكون المراد بقوله لأنها لا توى أي لا يجب نيتها فليس المراد أنه يجب أن يلاحظ النية بل المراد أنه لا يجب أن يلاحظ أن النية من جملة الصلاة وذكر شيخنا أنه يجوز تعلفها بنفسها وبغيرها كالملم وحينئذ تصير محصلة لنفسها وبغيرها كالشاة من أربعين تركي نفسها وغيره ولكن يجب ذلك أي ملاحظة هذا التقدير حل مع إيضاح (قوله) كسبح وسنته) هذان مثالان

وهي معتبرة هنا وفي سائر الأبواب ( بقلب ) فلا يكتفى بالنطق مع غفلته ولا يضر التعلق بخلاف ما فيه كان نوى الظاهر فسبق لسانه غيرهما ( لفعلمها ) أي الصلاة ولو فعلا لتبين عن بقية الأفعال فلا يكتفى إحضارها في الذهن مع الغفلة عن فعلها لأنه المطلوب وهي هنا ماعدا النية لأنها توى ( مع تعيين ذات وقت أو سبب ) كسبح وسنته

لذات الوقت ومثال ذات السبب كالكسوف ومن الأول سنة الظهر القبالية أو البديعية وان لم يلاحظ المؤكدة وهو عند الاطلاق منصرف البهاوان لم يصل الظهر قبل القبالية لأن الوقت لا يعين ومن ثم وجب تعيين عبد الفطر ثلاثين بالاضحية ولو اطلق في القبالية أو البديعية حل على الركبتين المؤكدين اه حل **(قوله)** أيضا كسبح وسنة كان الاولى ان يقول وكسوف ويظهر انه يمكن في الصبح صلاة الفداء أو صلاة الفجر لصدمهما عليهما وفي اجزاء نية صلاة يتوب في اذانه او ايقنت فيها ابداع نية الصبح تردد والوجه الاجزاء ويظهر أيضا ان نية صلاة تنال البراءة عند تفرغ رطله مغنية عن نية الظهر ولم أر في ذلك شيئا ولو قال نويت اصلي ركعتي الفجر سنة الصبح هل يصح او لا الوجه الصحة وقوله سنة الصبح بيان خلافا لمن قال انه لا يصح للنافاة لان الاصل في الفجر انه للقرض اه برماوى **(قوله)** لتمييز عن غيرها وهو النفل المطلق اه شيخنا **(قوله)** صلاة الوقت أى المطلق الصادق بكل الاوقات اه شيخنا **(قوله)** لو نذرا وفي الذخائر الاكفاء في المنذور بالنذر عن نية الفرضية لان النذرا لا يكون الا فرضا اه حل **(قوله)** لتمييز عن النفل هذا التعميل بحسب اسقاطه وذلك لان مصلى الظهر مثلا اذا قصد فعلها وجبها بكونها ظاهرا عيرت بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تصدق على شيء منها فكيف يمل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل لا يقال مراده بالنفل المعادة وصلاة الصبي لا تقول بل منع ذلك قوله وشمل ذلك الخ فتأمل اه شوبرى ومثله في البرماوى ثم قال والاولى في الجواب ان يقال ان هذا التعليل للصلاة المنذورة قوله وليان حقيقة تعليل لغيرها ويكون التعليل على التوزيع ويطلقه قوله وشمل ذلك الخ اه يمكن ان يقال لا يردها من اصله لان المراد بتعيين ذات الوقت التعرض لكونها ذات وقت كذا من تعرض للظهر لكونها ظهر مراده كونها ذات الوقت وهي حيث صادقة بالفرض وتوابه حيث يحتاج لنية الفرضية ويكون التعليل متعيئا ومنشأ هذا البراءة فهم قائلون ان المراد بالظاهر التي تعرض لها ما هو علم على الفرض وليس مرادا لما عرفت تامل منصفاً ويؤيد هذا الجواب ماسياتي الفارح في باب اداء زكاة المال حيث قال في تعليل عدم اشتراط نية الفرضية في الزكاة لان نية الفرض كمال ليست بشرط لان الزكاة لا تقع الا فرضا وبفارق ما لو نوى صلاة الظهر اه بحروفه وقد كتب عليه هناك بعض الحواشي قوله وبفارق الخ اي بكونها لا تقع الا فرضا لان الظهر يقع على الفرض والنفل فالمراد بصلاة الظهر صاحبة الوقت المعلوم فرضا كانت او سنة فلا بد من التعرض للفريضة تامل اه اه لكاتبه **(قوله)** وليان حقيقة في الاصل اي قال فرض من نية الفرضية احدا من اما التميز واما بيان حقيقة الشيء لا يتميز عن غيره اه حل **(قوله)** وشمل ذلك اي قوله ومع نية فرض فيه اه شيخنا **(قوله)** وسياق يانها في باب صلاة الجماعة عبارة هذا الشرح ثم ينوي الفرض وان وقتت نفلا لان المراد انه ينوي الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلا مبتدا اي المقصود هو ذلك ان لم يلاحظ التاوي لكن قوله انه ينوي يقتضي انه لا بد ان يلاحظ ذلك ثم قال لا اعادتها فرضا وانه ينوي ما هو فرض على المكلف لا التعرض عليه اه اي فان نوى ذلك بطلت صلاته وكتبنا على هذا ثم ان الظاهر انه لا يجب عليه ملاحظة ما ذكر بل الشرط ان لا ينوي حقيقة الفرض وقوله بل صوبه معتمد وقوله يؤخذ جوابه من تعليلنا الثاني اي وهو قوله وليان حقيقة في الاصل لان ما ذكر فرض في الاصل هذا والمتمتع عدم وجوب نية الفرضية على الصبي ووجوبها في المعادة اه حل **(قوله)** وصحح خلافا (معمدا) شيخنا **(قوله)** اذ كيف ينوي الفريضة هذا يقتضي امتناع نية الفرضية عليه لانها على هذا الوجه تلاعب وليس ذلك مرادا إذ الخلاف انما هو في وجوبها وعدمه لكن يسمين في حقه حيث نوى الفرضية ان لا يريد انه فرض في حقه بحيث يضاف على تركها انما ينوي بالفرض بان الحقيقة الاصلية او يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة وبقي ما لو صلى الصبح ثم بلغ الوقت واراد اعادتها هل يجب عليه الفريضة نظر الوقت الذي اعادها فيه ام لا نظر الى انه اعاده ماسبق وهو كان نفلا في نظر فيحتل اول للغة

لتمييز عن غيرها فلا تنفي نية صلاة الوقت (ومع نية فرض فيه) اي في الفرض ولو كفاية او نفرا لتمييز من النفل وليان حقيقة في الاصل وشمل ذلك المعادة نظر الاصلها وسياق يانها في باب صلاة الجماعة وصلاة الصبي وهو ما صحح فيها في الروضة كاصلها لكنه ضعفه في المجموع وغيره وصحح خلافا بل صوبه قال اذ كيف ينوي الفرضية وصلاته لا تقع فرضا ويؤخذ جوابه

المذكورة والاقرب الثاني لانها ليست فرضا في حقها بالاصل ولا بالحال ونقضه قوله لو وقع صلاته  
 نفلانه لو صرح بذلك بان قال نويت احدى الظهر ثلاثا لصحة وهو ظاهر حيث لاحظنا انها غير واجبة  
 عليه او اطلق اموال الوارد النفل المطلق فلا تصح صلاته واما الحائض والمجنون فان قلنا بوجوبها  
 على ما عتده الشارع فالظاهر وجوب نية ارضية في حقها وبغير قبحها وبين الصبي بانها من حيث  
 السن كانا على التكليف في الجملة بخلاف الصبي اه ع ش على مر (قوله) نعمانيا الثاني هو قوله وليان  
 حقيقتي في الاصل اه شوبري والمتقدم وجوب نية ارضية على الصبي وتجب في الماداة وانما وجب  
 القيام في صلاة الصبي لان القصد المحاكاة وهي بالقيام حتى يظهر وبائية فلي خفي والمحاكاة انما  
 تظهر بالاول فوجب اه حج (قوله) وما ذكر اى من قوله لنعلم اى الصلاة الصادقة بالنفل المطلق ثم  
 زاد في الوقت وذى السبب شيئا وزاد في الفرض شيئا ولم يرد شيئا في النفل المطلق فعمل انه يكفي فيه  
 نية الصلاة اه شيخنا (قوله) لحصوله بها سئل الشهاب الرمي عن الركعتين اللتين يصليهما الناس بعد  
 المغرب لحفظ الايمان كما صرح به جماعة من الصوفية هل ينوي بهما حفظ الايمان او يكفي بفعل  
 مطلق الصلاة او غير ذلك فاجلب بان القياس تعيين نيتيها كغيرهما من ذوات السبب اه رموى  
 (قوله) تكون مستتاة عامر عبارة شرح م ويستثنى من ذى السبب تحية المسجد وركعتا الوضوء  
 والاحرام والاستخارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والشاء  
 والصلاة في بيته اذا اراد الخروج للسفر والمسافر اذا نزل منزلا او اراد مفارقه كافي الكفاية في الاولى  
 والاحياء في الثانية وقياسا عليها في الثالثة والرابعة كاجته بعضهم لحصول المقصود كل صلاة وان نفل  
 في الكفاية عن الاصحاب في الثالثة انه لا يكفي فيها ذلك والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لان هذا المفعول  
 ليس عين ذلك المقيد وانما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد والوتر صلاة مستتاة فلا يجب اضافته إلى  
 الشاء بل ينوي سنة الوتر وينوي بجميعه ان اوتر باكثر من ركعة الوتر ايضا وان فصله كابتوى التراويح  
 بجميعها والحاصل انه ينوي في الاخرة منه الوتر اوسته ويختير فياسوى الاخرة منه اذا فصله بين نية صلاة  
 الليل ومقدمة التراويح وسنوهي اولى قال في المباحات وعمل ذلك اذا نوى عددا فان ينوي فله بلفظ لا بهما او  
 يصح ويحمل على ركعة لانها المتيقن او ثلاث لانها افضل كنية الصلاة فاقاها تنقدر كنتين مع محلة اركعة واحدة  
 عشرة لان الوتر له غاية هي افضل لعلنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه قال ابن العباد هذه  
 الترددات كلها باطلة لان الاصحاب جعلوا الوتر اقل وكل وادنى كمال وصرحوا بان اطلاق النية انما  
 يصح في النفل المطلق ثم انما ذكره من الحل على احدى عشرة ان كان فيما اذ نوى مقدمة التراويح من الوتر  
 لم يصح ذلك وان كان فيما اذا اطلق وقال اصل الوتر قالوا ترأفه ركعة فينزل الاطلاق عليها حمل على ادنى  
 المراتب اه واستظهر الشيخ انه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة او ثلاث او خمس او سبع او تسع او  
 احدى عشرة ورجح الديرهما في الحل على ثلاث بوجه بانه اقل ما طلبه الشارع فيه لفصار  
 بما عاينه اذ الركعة يكره الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها انتهت (قوله) مستتاة عامر اى  
 من اعتبار التعيين في ذى السبب اه ع ش (قوله) وسن نية فيه) ينفي غير صلاة صبي لانه ليس له نية  
 الفرضية خروجا من الخلاف اه شوبري (قوله) اى في النفل) اى المطلق وذى السبب والموقت اه حل  
 (قوله) خروجا من الخلاف) عبارة اصله مع شرح م ر وفي اشتراط نية النافلة وجهان كافي  
 اشتراط نية الفرضية في الفرض قلت الصحيح لا تشتراط نية النافلة واه اعلم اذ نية النافلة  
 ملازمة للنفل الخ انتهت (قوله) لزوم النافلة له الخ) فيه ان كلا من النافلة والفرضية ليس بلازم  
 لما لا يخفى اه والجواب انه اراد باللازم ما لا يتغير في نفسه وانما يتغير بسبب المكلف والنفل  
 كذلك اذ لا يتغير الا بالانزواء او اذ يغير اللازم ما يتغير بنفسه بدون تسبب المكلف والفرض  
 كذلك اذ يتغير بنفسه كافي صلاة لصبي وهو ظاهر والمادة لان المكلف ليس له دخل في نيتها وانما

من نهالنا الثاني وما ذكر  
 علم انه يكفي للنفل المطلق  
 وهو لا يتقيد بوقت ولا  
 سبب نية فعل الصلاة لحصوله  
 بها والحق بعضهم به تحية  
 المسجد وركعتي الوضوء  
 والاحرام وركعتي الطواف  
 والاستخارة وقوله تكون  
 مستتاة عامر (وسن نية  
 نفل فيه) اى في النفل خروجا  
 من الخلاف وانما لم يجب  
 فيه لزوم النافلة له

غاية ما في وصفه فعل الاولى وهو ليس سببا لتدب المادة هي سنة في نفسها بمنزلة سنة الظهر البعدية اه شيخنا  
 (قوله) بخلاف الفرضية للظهر ونحوها) أي فاتها قد تنخف وذلك في المادة وحالة الصلوة الفرضية  
 في صلاة الظهر مثلا المادة الفرض منها بيان حقيقتها الاصلية لا يتميزها عن النافلة وكذا صلاة  
 الصبي اذا نوى الفرضية فيها الفرض منها بيان حقيقتها لا يتميزها عن النافلة وأما في غير المادة  
 وصلاة الصبي فامتيزها عنهما فتأمل وهذا سقط ما للشيخ رحمه الله اه حل (قوله) خروجها من  
 الخلاف عبارة أصله مع شرح مر والاصح انه لا يجب الاضافة الى الله تعالى لان عبادة الملم  
 لا تكون الا لله تعالى والثاني يجب ليحقق معنى الاغلاص ويجريان في سائر العبادات انتهت  
 (قوله) لا تكون الا لله تعالى) أي لا تكون واقعة الا لله لكنه قد يغفل عن اضافتها اليه فيفسر ملاحظتها  
 ليحقق اضافتها من النابوي اه ع ش على مر (قوله) وتعلق بالمدنى الخ) ويشترط ان لا يأتي  
 بالمشيئة لفظا أو بية الا ان قصد التبرك فيضرب عند الإطلاق ولا يجب ان يترخص بالشرط ولا يستعمل  
 ولا لمدد الركات ثم يلا فلو فصل ذكر خلاف الواقع لم تنقد صلاته لتلاعه اه حل وعبارة شرح  
 مر مع زيادات لم ش عليه وتعلل صلاته بلفظه بالمشيئة فيها أو ببيتها ان قصد التعلق ولو مع  
 التبرك أو أطلق له نافلة بخلاف ما اذا قصد التبرك وحده وهذا التعليل انما هو في الثانية بخلاف خلاف التعليل  
 بالمشيئة بازا وقع بعد التحريم لانه كلام أجنى وتبطل بنية الخروج وبالتدريج حيث طال التردد بان  
 تردد بعد قراءة الفاتحة فلا ركن أو معنى ركن في حال تردده بخلاف الحج والعمرة والاعتكاف  
 فلا تبطل بنية الخروج منها لان الصلاة اذ سبق وتبطل بتعليقها شيء ولو مستحيلة عقلا وان لم يحصل المأمور من  
 المناقاة وفارق من نوى وهو في الركعة الاولى بطلان الثانية بانها جازم والمأمور غير جازم والسوا من القهرى  
 لا اثر له لو طأن انه في صلاة أخرى فرض أو نقل فأم صلاته على هذا الظن صححت صلاته ولا تبطل بنية جالس  
 للتشهد الاول في ظهره فقام لانه ثم تذكره كراهة لا بالقنوت في سنة الصبح كان في سنة الصبح فظنه الصحيح  
 مثلا وعكسه فيصيح في كل منهما ما يقع حمانه أو باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذلكا وان لم يتذكره أعاد السنة  
 يدبوا الصبح وجوبه بالان الاصل فبطلان منها ما خرج بالظن ما لو شك في ان ما نواه ظهر أو عصرا مثلا فيضرب  
 حيث طال التردد أو معنى ركن وهذا هو الظاهر بخلاف القنوتى ومن تبعه لانه تعالى لو ركن قصير هو اه  
 ولا تبطل بنية الصلاة ودفع التبرم أو حصول دينار فيها اذا قبل له حل وذلك دينار بخلاف نية فرض وتقل  
 لا يندرج فيه للتشريك بين عبادتين مقصودتين كسنة الظاهر مع فرضه اما ما يندرج كنية المسجد فلا يضر  
 التشريك بينه وبين الفرض وكنية المسجد ما مر انه مستثنى من اشتراط التبيين كركعتي الطواف الخ  
 فلا يضر التشريك في نيته بينها وبين صلاة الفرض ولا بينهما وبين الراتبة أو نحوها بخلاف نية الطواف  
 ودفع التبرم فلا تعقد لانه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة أو لوقب المصلحة صلاته التي هو فيها  
 صلاة أخرى عامدا ما لم يطل ويستثنى من ذلك ما لو أحرم بالفرض منفردا ثم رأى جماعة فقام فانه يسن له  
 قلبها غفلا والسلام من ركعتين كاسبأ أو أتى بمنافى الفرض لا النفل كان أحرم القادر بالفرض قاعدا أو  
 أحرم قبل وقته عامدا ما لم تنقد صلاته لتلاعه فان كان له عذر كظنه دخول الوقت فاحرم بالفرض  
 أو قلبه غفلا لادراك جماعة مشروعه هو منفرد فسلم من ركعتين ليدركها أو ركع مسبوقة قبل تمام التكبيرة  
 جاهلا ولو كان بين أظهر العلماء لان هذا من دقائق العلم اقبلت غفلا لغيره اذ لا يلزم من بطلان الخصوص  
 وهو الفرض بطلان العموم وهو مطلق الصلاة ولو قلبها غفلا من ركعتي الضحى لم تقع لاختاره الى تعيين  
 ولو لم تشرع في حقه الجماعة التي أراد فعلها مع الامام كان في صلاة الظهر مثلا فوجد من يصلي العصر لم  
 يجز له قطعها كافي المجموع ولو علم كونه أحرم قبل وقتها في أثناءها لم يتبها التبيين بطلانها وانما وقتها غفلا  
 لقيام عذر ما كالمصلي باجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان بعد فراغها وقتها غفلا في أثناءها بالمتك

بخلاف الفرضية للظهر  
 ونحوها (و) سن) اضافة  
 الله تعالى خروجها من  
 الخلاف وانما يجب لان  
 العبادة لا تكون الا لله  
 تعالى والتصرح بسن  
 هذين من زيادتي (ونطق)  
 بالمدنى (قبل التكبير)

مر و امتنع عليه الاستمرار فيها ولو صلى لقد توب الله تعالى ولله رب من عاقبه صلاته كما فاقى به  
 الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للخرازي ويمكن حمل كلامه على من عصى عبادته لذلك وحده ولكن ينبغي  
 النظر في بقاء اسلامه وما يدل على ان هذا مراد المتكلمين انه عطف نظرهما فاقته لاستحقاقه تعالى العبادة  
 من الخلق لذاته اما من لم يعضها فلا شبهة في صحة عبادته كما قرأناه اذ طهه في ذلك وطلبه اياه لا ينافي معها  
 انتهت (قوله) يساعد اللسان القلب) انظر لم يقل كما سبقه ورجا من الخلاف الخ وعبارة شرح مر  
 يساعد اللسان القلب ولا تابد عن الوساوس وغروجا من خلافه من اوجه انتهت (قوله) وصح اداءه  
 بنية قضاء الخ) اي على الاصح وعبارة اصله مع شرح مر والاصح انه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه  
 بعدد والثاني لا يصح بل يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط  
 لها على الاول ولا يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط ان يشترط  
 صح في الاداء لان معرفته بالوقت المتين للفعل بالشرع تلتفي خطاه فيه وكذا في القضاء ايضا كما تبينه  
 كلامهما في التيمم وهو المتمد ووقع في الفتاوى البارزي ان رجلا كان في موضع من موضع من عشرين سنة يترامى  
 له الفجر فيصلي ثم تبين له خطؤه فاذا يجب عليه فاجاب بانه لا يجب عليه القضاء صلاته واحدة وان عين  
 كونهما اليوم الذي من دخل وقتها لا يكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشكل  
 على ذلك قوله لو احرمت بغيره قبل دخول وقتها نظرنا دخوله انعدمت فلا نلنا ذلك محله لئلا يمكن عليه  
 مقضية فظير ما نواه بخلاف مستلنا وما ائق به البارزي ائق به الوالد رحمه الله تعالى وان توزع فيه  
 وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء يوم الخميس فصلى ظهر انوى به قضاء  
 المتأخر قبل بضعه ثم اعلم ان الاول فاجاب بانه يقع عناه واستل ايضاً عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء  
 فقط فصلى ظهر انوى به قضاء ظهر يوم الخميس غا الطلوع بقع عناه عليه لما ذكر كذا قضاء كلام الشيخين  
 وان خالف فيه بعضهم وقد علم عامر انتهت (قوله) ايضاً وصح اداءه) اي في نفس الامر بنية قضاء اي  
 شرعي وكذا يقال في العكس ومحل التفصيل بين التذرع وعدمه انما هو في الشرعي امانة القنوى فلا  
 يضر مطلقاً وقوله لان كلامهما ياتي بمعنى الاخرى لقاعى فيجعل في فرض التاوى على القنوى بواسطة  
 عذره وان كان قاصدا للشرعي (قوله ياتي بمعنى الاخر) اي لئمة فقال اديت الدين وقضيت بمعنى وفيه  
 اه عش (قوله مع عليه بخلافه) اي وقد نوى المعنى الحقيقي أو أطلق بخلاف ما اذا اراد المعنى القنوى  
 فانها تصح اه شيخنا (فرع) لو شرع في الصلاة وقت يسعها وعزم على مدها اليه وقتها خارج الوقت فهل  
 ينوي حينئذ القضاء نظرا لقصد او الاداء نظر الوقت الذي يظهر الثاني اه كانه اه مشهورى (قوله من  
 مفسدات الصلاة) اي وتحرم ذلك عليه يدخل في امر محرم قال احرمت الرجل اذا دخل في حرمه  
 لانتهاك قاله الجوهري قال الاسنوى فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة محرم فيها امور قبل لها  
 تكبيرة احرام اه عش على مر الحسنة في افتتاح الصلاة بالتكبيرة استحضر المصلى عظيمة من تها  
 لخدمته والوقوف بين يديه ليمتلي مية فيحضر قلبه ويغضو ولا يبيت فان قيل لم اخص انما قدما بافظ  
 التكبير دون لفظ التعظيم قلت انما اخص به لان لفظه يدل على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظام  
 لا يدل على القدم وكلها تقتضي التعظيم الانها تفاوت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم سبحان الله نصف الميزان  
 والحمد لله تملأ الميزان والله اكبر ملا بين السموات والارض وقال حكاية عن افعه وجعل الكبير يامر داني  
 والعظمة ازارى فن ازاعنى في شئ منهما فاصمت ولا بال استمار للكبير ياء الرادوا لفظة الازارو الراد  
 اشرف من الازاراه برماوى (قوله خبر المصلى صلاته) اي خبر الشخص الذي اساء صلاته واسمه خلاد بن  
 رافع الزرقى الانصارى اه عميرة اقول انما ذكر الخبر بشما هو لم يقتصر على قوله اذا قلت الى الصلاة فكبر

ليساعد اللسان القلب  
 (وصح اداء بنية قضاء  
 وعكسه) بقيد زنه بقول  
 (لغيره) من غير ونحوه لان  
 كلامهما ياتي بمعنى الاخر  
 بخلاف ما لو نواه عليه  
 بخلافه فلا يصح لئلا يجه  
 (و) ثانيها (تكبير تحرم)  
 سمى بذلك لان المصلى يحرم  
 عليه به ما كان حلالا له من  
 مفسدات الصلاة ودليل  
 وجوه خبر المصلى صلاته  
 اذا قلت الى الصلاة فكبر  
 ثم اقرأ ما تيسر معك من  
 القرآن ثم اركع حتى تطمئن  
 راكعا

على عاداته من الانقصار في الاحاديث الطوال على محل الاستدلال ليجل عليه في الاستدلال على بقاء الاركان ولم يذكر له التشديد نحوه من بقاء الاركان لكونه كان عالما بوقوله ثم اقراماتيسر معك الخ وكان الذي يسر معه من القرآن اذ ذاك الفاتحة فقط ام عرش على مر وقد جافى به بعض الروايات بام القرآن اه حل **قوله** ثم ارفع حتى تمتد قائما ليس في هذه الرواية نصريح بالطائفة في الاعتدال فذلك اني برواية ابن حبان اه شيخنا **قوله** وفي رواية البخاري ثم اجد بمد قوله ثم ارفع حتى تقطن جالسا اه عرش فيكون بيان السجدة الثانية وقوله ثم ارفع الى الركعة الثانية اه عشاوى **قوله** مقرونا به الثانية وذلك بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لأول التكبير ولا يشغل عن تذكره حتى يتم التكبير ونزع فيه امام الحرمين بانه لا نحو به القدرة البشرية من ثم اختار النووي الخ وقال ابن الرفعة انه الحق الذي لا يجوز سواه ووصوه بالسبكي وقال غيره انه منذهب الجمهور والركشي انه حسن بالغ لا يجده غيره والاذرعى انه صحيح والسبكي ولم يقل به وقع في الوسواس المذموم ولو تحلل بين الله اكبر ما لا يضر الفصل به فلا تشرط مقارنة الثانية لهو كلام الاصحاب فيما يتوقف عليه الانقاد اه من عرش وزى وعبارة شرح مر وظاهر كلامهم انه يشترط مقارنة الثانية للجليل مثلا قال الله الجليل اكبر وهو ما عني صالح البقيني قال ولا لصدق انه تحلل في التكبير عدم المقارنة لكن المعتمد كما افق به ابو البرحمه تعالى خلافة وإن كلامهم خرج مخرج الغالب من عدم زيادة شيء بين لفظي التكبير نظرا للمعنى اذ المعتبر اقترانها باللفظ الذي يتوقف الانقاد عليه وهو الله اكبر فلا يشترط اقترانها بما تحلل بينهما ولما كان الزمن يسيرا لم يقدح عزوها بينهما كسب بسكتة التنفس والى ولا يجب استصحابها بعد التكبير للسمر لكنه يسن انتهت واعلم ان الفقهاء هنا أربعة اشياء استحضار حقيق بان يستحضر جميع اركان الصلاة تفصيلا وقرن حقيق بان يقرر ذلك المستحضر بجميع اجزاء التكبير واستحضار عرفي بان يستحضر اركان الجمال او قرن عرفي بان يقرر ذلك المستحضر بجزء ما من التكبير والمعتمد في المذهب ان لا يمدن الاولين وان اكنى بعض المتأخرين بالآخرين لما قيل ان الاستحضار الحقيق مع القرن الحقيق لا يطبقه الطبيعة البشرية بل يكفي الاستحضار العرفي مع القرن العرفي اذا علمت ذلك علمت ان قول الشارح بحيث يدالخ ليس بيانا للبقارة العرفية لما علمت ان الاستحضار العرفي والمقارنة العرفية متناظران بل هو متعلق بحذوف تقديره كما كتبي بالاستحضار العرفي بحيث يدالخ ومعنى هذه مستحضرا استحضاره الاركان اجمالا اه شيخنا **قوله** بان يقرنها بضم الراء من قرن بقرن وبه نصير اه برماوى **قوله** ويستحبها الخ اه ذكرنا لاحكامنا فظم هذا القصد المستصحب هو قصد الصلاة المنتصفة بانها ظاهرا مثلا وانما فرض لا قصد الصلاة مع قطع النظر عن صفتها وان اعتبرت اولا كافتتوم اه ام اه عرش **قوله** وتعين الله اكبر هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية ترم انه يجب على المصل اتباعها الى الانيانها مقطوعة وليس كذلك اذ يصح ان يقول ما موما الله اكبر برصاها جزم به في شرح المذهب اه عمدة لكن الوصل خلاف الاولى كما ذكره مر وبقي ما لوفتح الما او كمرها من الله وما لوفتح الراء او كمرها من اكبر هل يضر ام لا فيه نظر والاقرب عدم الضرر لما ياتي من ان الاذن في القرأة اذالم بغير المعنى لا يضر ونقل بالدرس عن فتاوى والد الشارح ما يوافق ما قلناه في المسئلة الثانية اه عرش مر **قوله** ولا يضر ما لا يمنع الاسم اه لا يضر معناه هو كون الله اكبر من كل شيء بان لا ينضم اليه ما يوم عدم الاخبار بذلك أو يفصل بين المتبدا والخبر بما يطول به الفصل من الصفات اه حل **قوله** ما لا يمنع الاسم اه اى اذا كان من نعوت الله تعالى بخلاف غيرها كقوله الله هو اكبر فانه يضر على المشد كقوله يا رحمن اكبر اه شويرى ويضرا سبجانه اكبر لانه جملة وهو مفعول بفعل بحذوف تقديره اسبح الله سبحانه اه برماوى **قوله** كقوله الاكبر اه

ثم ارفع حتى تمتد قائما ثم اسجد حتى تقطن ساجدا ثم ارفع حتى تقطن جالسا ثم اقل ذلك في صلاتك كلها رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اسجد حتى تقطن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم اقل ذلك في صلاتك كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تمتد قائما حتى تقطن قائما **قوله** بان يقرنها بأوله ويستحبها الى آخره لكن النووي اختار في مجموعه وغيره تبعا للامام والرواى الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يدعروا انه مستحضر للصلاة (وتعين) فيه على القادر على الطيق به (الله اكبر) للاتباع رواه ابن ماجه وغيره مع خبر البخاري صلو اكارا يمتونى أصلى فلا يكتفى الله كبير ولا الرحمن اكبر (ولا يضر ما لا يمنع الاسم) اى اسم التكبير (كقوله الاكبر) والله الجليل الاكبر

لان ال لا تغير المعنى بل تقويه باعادة المحصر لكونه خلاف الاولى خروجا من الخلاف فمن القدم انه  
 لا يجرى اه برماوى (قوله لا اكراه) اى ولا الاكراه قال شيخنا الشيرازى هل ولو اثنى باكر  
 ثانيا كان قال اكراهه اكراولا فيه نظرو الاقرب ان يقال ان قصد البناء ضرر الابان قصد الاستئناف  
 لو اطلق لا يضر ويضر الاحلال بحرف من انه اكبر وزيادة حرف يغير المعنى كدفعه الله وكاف بعد  
 الياء سواء مضى المزمع او كسر هاء لان اكبر يكسر المزمع من اسماء الحيف كما تقدم ويقتضا جمع كبر  
 به تخمين وهو الطبل الكبير الذى له وجه واحد من قال ذلك متعمدا كفر وزيادة او قبل الجلالة  
 وتشديد الباء والراء من اكبر وهذا ظاهر فى الشق الاول وما الثانى فردود اذ الراء حرف تكرير  
 وزيادة ته لا تغير المعنى وايدال همزة اكبر او امن العالم دون الجاهل وان كان ظاهر كلام جمع الصحة  
 مطلقا لانه لا يبدل الكاف همزة مالم تكن لغته وتغل او بين الكلمتين ساكنة او متحركة ولو زاد  
 فى المدف الالف التى بين اللام والهاء الى حد لا يراه أحد من القراء وهو عالم بالحال ضرر وقال العلامة  
 الزايدى لا يضر ولو زاد وجاؤه مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع الفات وتقدر كل ألف  
 بحر كتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتحرىك الا صاع متواليه مقارعة لثلاثى بالمد ووصل همزة الله  
 اكبر بما قبله خلاف الاولى ولا ينطلسقوطها رد جاولا يضر ضم الزام من اكبر ولا تنحوا ولا كرها  
 لان الاقرب لا يضر المعنى خلا لجمع اه برماوى ومثله شرح مر (قوله ولا الله الذى الخ) ضابط ما يضر  
 الفصل به ثلاث كلمات فاكثر فيحتذ قوله الملك القدوس ليس بقيد فى الفصل المضرب لولم يأت به ضرر  
 الفصل اعقله اه شيخنا (قوله لان ذلك لا يسمى تكبيرا) انظر لاسمى عند من منع ان معنى التكبير وهو  
 كون الله اكبر من كل شىء لا يفوت بذلك اه حل (قوله ويوجب اسماع التكبير نفسه) خص التكبير لان  
 الكلام فيه الا ان كان القول كذا لا يجب ايقاع التكبير قائما بحيث يلزمه القيام ويسن أن  
 لا يقصر بحيث لا يفهم وان لا يعطيه وقصره بان يسرع به اولى ولو كبر لاحرام تكبيرات نوايا بكل  
 منها الافتتاح دخل فى الصلاة بالآثار وخرج بالاشفاق ان لم ينو بينهما خروجا وافتتاحا والا فيخرج  
 بالنية ويدخل بالتكبير وان لم ينو بغيره الاول شىء لا يضر لا نذكر فلا ينطلى به صلاته ونظير ذلك ان  
 حلفت بطاقة كانت طائى فاذا كرهه طلقت بالثانية وانحلت بها العين الاولى وبالرابطة وانحلت بها  
 الثالثة والسادسة وانحلت بها الحامسة وهكذا وهذا كله مع العمدة ما مع السهول لا جلال ولو شك فى انه  
 احرم او لا احرم قبل ان ينوى الخروج من الصلاة لم تنقض الصلاة مع الشك وهذا من القروع النفسية  
 ولو كبر بغير كنتين ثم كبر بغير اربع لم تنقض صلاته ولو كبر امامه مرتين لم يفارقه حلالا على الكمال اه برماوى  
 (قوله بفتح الجيم الخ) ومضارعه على العكس من ذلك اه شوبرى فى المصباح عجز عن الشىء عجزا من  
 باب ضرب يوعى عجز عجزا من باب تعب لفة لمض قيس غيلان ذكرها ابن ابي زيد وهذه اللفظ غير معروفة  
 عندهم وقد روى ابن فارس بسنده الى ابن الاعراب انه لا يقال عجز الانسان بالكسر الا اذا كبرت  
 عجزته (قوله ترجم عنه) الترجمة هى التعبد بآى لفة كانت غير العربية والله اكبر ترجمته بالفارسية خدائى  
 بزرگ بفتح التاء سكون الراء ومن خدائى بزرگ وحدهما الله كبير ومعنى ترهوا التفضيل الذى فى  
 اكبر ذكره فى شرح الروض خلافا لمن لم يشترط ذكر قوله ترهوا شيخنا ح ف وأما ترجمته بالعجمية  
 فهى خدائى ترست اه برماوى وقره بالفارسية الخ هكذا قاله غير واحد من الشراح ورأيت فى الدور  
 للاخرو والفاضل من الحنفية ما منه من جازت التحريم بما يدل على التعظيم والفارسية نحو خدائى  
 بزرگست اه محروقه فى قوله فى فصل نكاح الكافرة ما نصه (قائدة) مهمة اسم الله بالعربية ايل  
 وبالله رانته ايل وائل وبالله وبالسرانية ايل او علا وبالفارسية خدائى وبالخرية تندك وبالرومية  
 شخنشأ وبالحندية معطيشا وبالتركى ذيات وبالحفاجية اغان يشين معجمة بعد الهمة المضمومة  
 وبالبنار به تكمى وبالفارسية بمعجمة بين ومهملين بعد الفوقية الهجى قولام مضمومتين والله اعلم اه

والله عز وجل اكبر  
 (لا اكراه) ولا الله  
 الذى لا اله الا هو الملك  
 القدوس اكبر لان ذلك  
 لا يسمى تكبيرا ويجب  
 اسماع التكبير نفسه ان كان  
 صحيح السمع ولا عارض  
 من انقطع أو نحوه (ومن  
 عجز) بفتح الجيم أفسح  
 من كسرهما عن نطقه  
 بالتكبير بالعربية (ترجم) عنه



( قوله بأى لغة شاء ) أى من فارسية أو سريانية أو عبرانية أو غيرها فأتى بدلول التكبير تلك اللغة  
 إذ لا أعجاز فيه بخلاف الفاتحة حيث لا يترجم عنها لأن القرآن معجز وقيل تعين المربانية أو العبرانية  
 لأن الله تعالى أنزل بها كتابا فان عجز فبالفارسية فان عجز فبالعربية مقدمة على الجميع  
 لأنها أقرب الى المريفة فان عجز عن اللغات كلها لم ينتقل للذكر أو الدعاء وقد يؤخذ من قول العلامة  
 الرولى فى الآخرس فان عجز عن ذلك قال بقلبه كما فى المريض ان هذا كذلك وقال شيخنا الشيرازى  
 يمكن ان يفرق بان الآخرس عاجز عن النطق بخلاف هذا فينتقل الى الذكر أو الدعاء وهذا واضح اه  
 برماوى ( قوله ولا يعدل الى غيره من الاذكار ) أى عند القدرة على الترجمة فان عجز عنها لم ينتقل الى  
 ذكر آخر أو يسقط التكبير بالكلمة فيه نظرا والاقترب الثانى أخذ من مقتضى عدم التضرع فلا يرجع  
 لكن قضية قوله بعد قول المصنف الآتى ( قلت ) الاصح المخصوص جواز التفرقة الخ من قوله ومثل ذلك  
 قدرته على الذكر قبل ان تمضي وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد فى  
 التكبير والتشهد اه يقتضى خلافه اه عرش على مر ( قوله ولزمه تعلم ان قدر ) ويجب على السيد تعلم  
 غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه او تخليه ليكتسب اجرة معلمه فان لم يعلمه واستسكب عصى ومته  
 يؤخذ انه يخلص من الاثم بتعليمه من العربية قدرا يمكن به من ذلك اه برماوى ومثله شرح مر  
 وقوله فان لم يعلمه واستسكب الظاهر ان قوله واستسكب ليس بقيد فى الصبيان بل الصبيان  
 ثابت إذا لم يعلمه ولم يغفل ليكتسب اجرة المعلم كان حبسه اه رشيدى وبعبارة عرش عليه خبت  
 لم يستسكب فلا عيبان لا مكان ان يتعلم ولو باجازه نفسه ولا يقال العبد لا يؤجر نفسه لانا نقول  
 الشرع جعل له الواو على نفسه فبا يضطر اليه وهذه من لان الشرع الجاه لذلك انتهت ( قوله ولو يسفر )  
 ظاهره ولو بلغ مسافة القصير وهو المعتدود بعبارة شرح مر ولو يسفر اطافه وان طافا كاتضاء كلامهم  
 لان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وانما لم يجب السفر الباء على فاقده لتمام النفع متاخلا ففهم انتهت  
 ( قوله مع التمكن منه ) وهو من البلوغ لان التمييز خلافا لابن حجر أو من الاسلام فممن طرأ اسلامه بعد  
 بلوغه اه حل ( قوله ويلزمه القضاء لتفريطه ) عبارة شرح مر فان ضاق الوقت صلى لحرمته واعاد كل  
 صلاة ترك التعلل لها مع إمكانه وإمكانه معتبر من الاسلام فممن طرأ عليه وفى غيره تنجى كآل الاستوى  
 وغيره أن يعتمر بنميزه لكن الاركان والشروط لا فرق فيها بين الصبي والبالغ والوجه خلافاً لى أنه  
 يعتمر من البلوغ لأنه من مؤاخذته بما مضى من زمن صباه انتهت ( قوله ويلزم الاخرس الخ ) حل هذا بعضهم  
 على ما إذا طرأ الحرس ووجه ذلك فيما يظهر انه فى الطارىء كان واجبا عليه القراءة المستزمنة للتحريك  
 لما ذكره فاذا عجز عن النطق به اتى التحريك الذى كان واجبا والميسر لا يسقط بالمعسورا إذا ولد  
 اخرس فلا يلزمه ان لا تجب عليه القراءة التى هى المقصودة فلم يجب التتابع الذى هو التحريك بل كفى الناطق  
 العاجز فانه لا يلزمه ذلك واعتمد مر فى شرحه اه شوبرى ( قوله ايضا ويلزم الاخرس ) أى الطارىء خرسه  
 بعدما احسن شيئا وانما ذكره لان التزيم منه حيث انقصر على العاجز فيقتضى ان يمسك به وذلك مرتبة  
 اخرى وليس كذلك اه برماوى ( قوله ولطاته ) وهى الائمة المطابقة فى أقصى سقف الفم اه زى وفى  
 المصباح الائمة المترفة على الحق فى أقصى اثم والجمع لى ولطاته مثل حصاة وحصى وحصىات  
 ولطوات ايضا على الاصل اه ( قوله نواه بقلبه ) اصل المراد اجراؤه بدليل قوله كما فى المريض اه شوبرى  
 ( قوله وسن لامام جهر بتكبير ) أى بعمد الذكر فى كل تكبيرة او بقصده مع الاسماع بخلاف ما  
 اذا قصد الاسماع وحده واطلق فان الصلاة ينطق بآياته من الله فى المبلغ فتوله ليسمع المأمون الخ الام  
 فيه الائمة لا الائمة لا يعتز ولا يلبط اصلا فممن منه انهم إذا علموا صلواته بفراهم لم يسن الجهر وهو  
 كذلك اه شيخنا أى فيكون مباحا فان حمل قوله لم يسن الجهر على من لم يسن له ان يأتى به كان محتلا  
 لذكره اه من عرش ( فرع ) قال ابن العابد لو توس المأمون فى تكبيرة الاحرام على وجه يشوش على غيره

وجوبا بأى لغة شاء ولا  
 يعدل الى غيره من الاذكار  
 ( ولزمه تعلم ان قدر ) عليه  
 ولو يسفر وبعد التعلم لا  
 يلزمه قضاء ماصلا بالترجمة  
 إلا ان آخر التعلم مع التمكن  
 منه وضاق الوقت فانه لا بد  
 من صلته بالترجمة لحرمته  
 ويلزمه القضاء لتفريطه  
 ويلزم الاخرس تحريك  
 لسانه وشفثيه ولطاته  
 بالتكبير قدر إمكانه وهكذا  
 حكم سائر اذكاره الواجبة  
 من تشهد وغيره قال ابن  
 الرضا فان عجز عن ذلك نواه  
 بقلبه كفى المريض ( وسن  
 الامام جهر بتكبير ) أى  
 تكبير التحريم وغيره من  
 تكبيرات الانتقالات ليسمع  
 المأمون أو بعضهم فعملوا  
 صلواته بخلاف غير الامام  
 وهذا من زيادى وكالامام

من المأمورين حرم عليه ذلك كن قد يتكلم بجوار المصل وكذا تحرم عليه القراءة جهرا على وجه يشوش على المصل بجواراه تغطي حوائش الروض قبل باب التسليم وفي ابن حجر كراهة القراءة حيثما التصريح بردها قاله ابن المأذاه شويري (قوله احتيج اليه) تنبيه في المبلغ بالاحتياج يقتضي ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا وليس كذلك بل في كل ما يقتضي انه مفيد بالاحتياج وهو قوله فيعلوه أصلا ته اى بالرفع فلو علوه بنير الرفع اتنى الاحتياج فيكون الرفع مكروها عا اى ما يقتضي ان قصد الذكر فقط والذكر والاعلام لم يتطل وان قصد الاعلام فقط او اطلق بطلت على المعتمد وقصد الذكر شرط عند كل تكبيرة خلافا للخطيب حيث قال عند التكبيرة الاولى وعمل البطان فما ذكر في العالم امانى العاى ولو غالطا للبداء فلا يضره قصد الاعلام فقط ولا الاطلاق اه شيخنا برماوى (قوله وسنصل) اى ولو امرأة رفع كفيه اى وان كان يصلى من اضطجاع اه شرح مر والحكمة في ذلك اعظام اجلال الله تعالى ورجاء ثوابه والاعتناء بنيه ووجه الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على كبريائه وعظمته والفرجة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهاره من الاركان وقيل للاشارة الى توحيد وقيل اياه من لا يسمع تكبيرة فيقتدى به وقيل اشارة الى طرح ماسواه والاقبال بكلمة على صلاته اه برماوى وعبرة الشويري قوله ولصل رفع كفيه لرفع واحدة كره وكتب أيضا قيل حكته رفع الكبرياء عن غير الله تعالى وقيل ان اراء الاصم ويسمعه الاى وقيل معناه الاشارة الى طرح الدنيا والاقبال بكتبة على العبادة وقيل الى الاستسلام والانتقاد ليناسب فعله قول الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل اشارة الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه قال القرطبي هذا انسها وتمقب وقال الربيع قلت للشافعى ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه وتقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حسنات بكل أصبع حسنة فتح الباري انته (قوله رفع كفيه) اى ابتداء رفع كفيه مع بداء تحريم الخ فيكون ذا كرا للابتداء فيهما معا تاركا لانتهايمار قديته الفارح اه شيخنا (قوله حذو منكبيه) متعلق بمحذوف اى منيا لهما حذو الخ اه شيخنا (قوله وراحتاه) اى ظهرهما منكبيه قال مر وعلم بما تقرر ان كلاما من الرفع وتفريق أصابعه وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة وعلى هذا فكان الاولى للمصنف ان يقول وسن رفع كفيه للقبلة وكونهما مكشوفتين الخ بزيادة العاطف في السك كاجرت به عاده في مثل ذلك اه اطفحى (قوله اما الانتهاء) اى انتهاء الرفع مع التكبير اه شويري وهو مقابل لمحذوف تقديره هذا حكم الانتهاء وأما الانتهاء الخ اه شيخنا (قوله استحباب انتهايمها) اى التكبير الرفع وهو المعتمد اما حط اليدين فيعد انتهاء التكبير ولو تفرقا وتسبر رفع احدى يديه رفع الاخرى ولو قطعت يده من الكوع رفع الساعد او من المرفق رفع المعند ولولم يقدر على الرفع فسلطون بان كان اذا رفع زادا ونقص اى بالمكن منها فان قدر عليها جميعا فالاولى الزيادة ولو ترك الرفع ولو عدا حتى شرع في التكبير رفع انتاء له ليمد لواله السبحة ويما تقرر على ان كلاما من الرفع وتفريق أصابعه وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة فاذا فعل شيئا منها ائيب عليه وقانه السك كاي تارك ويغنى ان ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده لا محال ان يكون فيه نجاسة او نحو ما يمتنع السجود طر راسه قليلا ثم يرفع يديه اه برماوى مع زيادة لمش على مر (قوله وثالثا القيام) وهو افضل الاركان لاشتماله على افضل الادكار وهو القرآن ثم السجود لقوله سبحانه اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم الركوع ثم باقى الاركان والواجب منه الذى يؤدى به الركن قدر العاى تينه كقبة الاركان وتعلوه بقدر الفاتحة لضرورة الاتيان بها وكذا السجود وقوس ان يفرق بين قدميه بشر خلا لقول الانوار بأربع اصابع قدر سحر اباك بر في تفريق ركبتيه في السجود ليقاس عليه ما هنا بكرة ان يقدم احدى رجليه على الاخرى وان بلغت قدميه اه برماوى واعلم انهم اوجبوا الذكر في قيام الصلاة وجلس التشهد

مبلغ احتيج اليه (و) سن (لصل) من امام وغيره (رفع كفيه) القبلة مكشوفتين منشورتي الاصابع مفرقة وسطا (مع) ابتداء تكبير (تحريمه) حذو بذلك مجع اى مقابل (منكبيه) بأن تحاذى اطراف اصابعه اعلى اذنيه واهاماه شمتى اذنيه وراحتاه منكبيه وذلك لخبر الشيخين انه عليه السلام كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتح الصلاة اما الانتهاء فى الروضة كاصليها وشرح مسلم انه لا يسن فيه شيء بل ان فرغ منها مما فذاك او من احدهما قبل تمام الاخر اثم الاخر لكنه صحح في شرحي المذهب والوسيط والتحقيق استحباب انتهايمها منا (و) ثالثا قيام


ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقمان للمباداة فاحتج الى ذكر مخلصهما  
 للمباداة والركوع والسجود يقمان خالصين لله تعالى اذ هما لا يمانان الا للمباداة فاحتج بذكرهما **(قوله)** في  
 فرض اي ولو كفاية او بالاصالة فشملا صلاة الهي والجنات وقوله المباداة من المباداة وهو ما روى عنه شرح  
 مر **(قوله)** او بغيره اي ولم يلحقه شقة شدة بذلك النهي والالام يجب اه عرش **(قوله)** ايضا او بغيره اي  
 من معين اي عازنة اي وكان يمكنه الوقوف بدونهما وانما يحتاج اليهما في النهوض فقط والالام بان احتاج  
 اليهما في النهوض والدوام لم يجب القيام وهو عاجز الا زومه هذا والمعتد في المسئلة وقد سئل الشيخ في  
 الحاشية ثم رايته شيخنا كان حجير قالوا لوجه انه لا فرق بحيث اط ق اصل القيام او داه باله ينزله  
 اه شوري والذى تحصل العلامة ع ش على مر اخذا من كلام النزي والروض بعد اضمار اب التفرق بين  
 نحو المكناة والمعين حيث قال من قدر بعد النهوض على القيام منه اد على نحو جدار وعصى لومه او به ين لم  
 يلزمه اه شيخنا فوجوبه عبارة البراوي قوله او بغيره شغل ما اذا عجز عنه مستعلا وقد روى عنه يمكنه شغل  
 او قدر على النهوض به ين ولو باجرة مثل طلبا فاضلة عما يستحق في الفطرة يومه وليك وقيل انه اعتبر بما في  
 التيمم وكذا القدرة على القيام على رقبته لانه مودرة انتهت **(قوله)** حال التحريم وكذا بعده الى اخر الصلاة  
 اه شيخنا **(قوله)** وخرج بالفرض النفل الخ عبارة شرح مر وخرج بالفرض النفل وبالقادر العاجز  
 وسياق حكمهما انتهت **(قوله)** وهو ركن في الفريضة فقط اي فاحتجعت ترتيبه اه شيخنا **(قوله)** ولانه قبلهما  
 فيها شرط يتجه الاكتفاء بمقارنته لما فقط وان لم يتقدم عليهما الا ان يكون ماقاله متولا فلا بد  
 من قوله مع اشكاله او تكون شرطيه قبلها لثوقه مقارنته لمباداة في ذلك فان كانت لم شرط  
 اه سم على حج اه ع ش على مر **(قوله)** ينصب ظهر اي بان يكون الى القيام اقرب منه الى الركوع او يكون  
 اليهما على حد سواء اه ع عبارة القديري قوله بحيث لا يسمى قائما اي بحيث صار الى الركوع اقرب  
 بخلاف ما لو كان الى القيام اقرب او اليهما على السواء ونازع الاذرعى التنوير في اثنا في المعتد لهجة  
 فيها لكن في شرح شيخنا في فصل خرج الامام من صلاته فيما لو ادرك الامام في الركوع وكبر تكبيرة  
 واحدة انه لا تعتقد صلاته الا اذا اتى بها وهو الى القيام اقرب وذلك في حج وقد كتبه بالهاء ش ثم  
 فليحرم انتهت **(قوله)** ايضا ينصب ظهر متعاقب محذوف اي ويحتمل القيام ينصب ظهر الخ اه شيخنا  
**(قوله)** ولو باسناد الى شيء ويكره الاستناد حديث لا ضرورة اليه اه من شرح مر وع ش عليه **(قوله)**  
 كجدار اي وان كان بحيث لو وضع لسطح لوجود اسم القيام اكن يكره الاستناد ثم لو استند  
 بحيث يمكنه رفع قدميه بطلت صلاته لانه ملحق نفسه وليس قائم به يؤخذ صحة قوله بهم يجب وضع  
 القدمين على الارض فلا اخذ اثنان بعصده ورفعه في الهواء حتى لم يصح صلاته ولا يعثر قيامه  
 على ظهر قدميه من غير عدل لانه لا يتناقض اسم القيام وانما لم يحز نظيره في السجود لانه يتناقض وضع القدمين  
 المأمور به ثم اه برماوى **(قوله)** فلو وقف متجنبنا اي الى اقدامه او خلفه وقوله او ما تلا اي الى يمينه او  
 يئاره وقوله بحيث لا يسمى قائما ضابط للاختناء السالب للقيام وعبارة شرح مر والاختناء السالب للامام  
 ان يصير الى الركوع اقرب قاله في المجموع لان كان الى القيام اقرب اوه سئوى الامر ان كافهم كلام  
 الروضة ايضا انتهت **(قوله)** وزاد وجوبا اختناء قال الشيخ وسكتوا عما لو لم يقدر عليه فقل بسقط الركوع  
 حيث لا تضره كما سياتي نظيره في الاعتدال او يلزمه المكسب زيادة على واجب القيام ليحتمل ان الركوع فيه  
 نظرو يتجه انما ان قدر على الايام براه ثم بطرفه ثم بالاجراء على قلبه لومه اه قلت وهو قياس ما ذكره  
 الشارح في التي بعدها فليتم اه شوري **(قوله)** ان قدر على الزيادة فان لم يقدر لومه المكسب زيادة  
 على واجب القيام ويصرفها للركوع بطمانيته ثم للاعتدال بطمانيته اه حج قال سم عليه قوله ثم  
 للاعتدال مل على هذا ان عجز ايضا عن الايمان الى الاعتدال نحو راسه ثم جفنه الاقدمه على هذا لانه

في فرض للقادر عليه بنفسه  
 او بغيره فيجب حال التحريم  
 به وخرج بالفرض النفل  
 وسياق حكمه وحكم العاجز  
 وانما اخروا القيام عن  
 النية والتكبير مع انه مقدم  
 عليهما لانهما ركنان في  
 الصلاة مطلقا وهو ركن في  
 الفريضة فقط لانه قبلهما  
 فيها شرط وركبته انما هي  
 معها ويعد هما ينصب ظهر  
 ولو باسناد الى شيء كجدار  
 فلو وقف متجنبنا او ما تلا  
 بحيث لا يسمى قائما لم يصح  
 فان عجز عن ذلك  
 وصار كرا كع ككبر  
 او غيره وقف كذلك  
 وجوب الفرض من الاتصاف  
 وزاد وجوبا باختناء  
 لركوعه ان قدر على  
 الزيادة

اعلى منه ثم لا فيه نظروا لعل المتجه الاول اه بالحرف **(قوله)** ولو عجز عن ركوع وسجود (اي لانه في ظاهره من لا  
تتمتع بالاعتناء اه شرح مر وقوله في اعتناؤه في معنى من الياقوتاه شيخنا **(قوله)** قام وجوبا (اي ولو بهين  
وان كان مائلا على جنب بل ولو كان اقرب الى حد الركوع ومثله الامتداد الى شيء اه براموى **(قوله)** قام  
وفعل ما امكنه (اي لان الميسور لا يسهط بالمسور ولان القيام آكد منهما وسقطه في النفل دونها لا ينافي  
ذلك خلافا لما يزعمه اه شرح مر وكسب عليه ع ش قوله لا ينافي ذلك وذلك لان الركوع وان لم يسهط  
في النافلة لكنه شرع فيها على وجه ادون مزر كوخ القائم فكان كل من حقيقة القيام والركوع ساقطا  
في النافلة وامامه مسقوط السجود في النافلة فلا نه ليس لنا حاجة دونه بعددها احدا اه وعبارة البراموى  
قوله وفعل ما امكنه (اي الخبر اذا امر تكف فأتوا منه ما استطعتم ولان الميسور لا يسهط بالمسور ولان القيام  
آكد منهما وسقطه في النفل دونها لا ينافي ذلك ولو اطاق القيام والاضطجاع دون الجلوس قام لانه  
قعود وزيادته يفعل ما يمكنه من الاياما وتهدئا ما لا يضره فاجع انتبهت **(قوله)** فان عجز او ما (اليهما) وبعد  
الاجماع للسجود الاول لم يجلس ثم يقوم ويوسى للسجود الثاني حيث امكنه الجلوس ولو قدر على الركوع قط  
دون السجود الاعتدال كرو من السجود اه ح ل وقوله ثم يقوم الخ انظر هل القيام شرط والممانع من  
الاجماع للسجود الثاني من جلوس مع اقرب تأمل اه شيخنا **(قوله)** او ما (اليهما) اي بايقافه فان عجز فقلبه  
ولو عجز عن الاعتدال وامكنه رقبته ورأسه وجب والاوجب قصده ومجد به ذلك اه براموى **(قوله)** او  
عن قيام (قد) ولو شرع في السجدة بعد الفاتحة ثم عجز في انائها فقد يكملها ولا يكلف قطعه بالركوع وان كان ترك  
القرأة احسب لو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة امكنه القيام وان زاد عجز صلى بالفاتحة ذكره في الروضة  
ومعناه انه يقرأ الفاتحة قائما ثم يجلس لقراءة السورة وقصته لوم ذلك لكن صرح ابن الروضة بقتل  
الاصحاب بافضليته وهو واضح ولو امكن المريض القيام مفردا من غير مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة الا  
بفعل بعضها قاعدا فالا فضل الانفراد وتصح مع الجماعة وان تعدد في بعض كما ذكر في زيادة الروضة اي فاذا  
عرض له العجز لتطول الامام مئلا جلس الى ركوع الامام فيقوم ويركع معه وكان وجهه ان عرضه اقضى  
صاحته بتحصيل الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز ذلك لان القيام آكد من الاجماع وانما اغتفر وانترك  
القيام لاجل سنة الجماعة ولم يغتفروا الكلام الناشئ عن التنجس لسنة الجهر للفرق بينهما وهو ان القيام  
من باب المأمورات وقد أتى بديل عنه الكلام من باب المنهيات واعتناء الشارع بدفعه أهموا ايضا فان الكلام  
مناف للصلاة بخلاف العمود فانه يكون من اركانها اه شرح مر **(قوله)** بلحوق مشقة شديدة (اي  
يذهب الخشوع كذا قال الامام وفي المجموع ان المذهب خلافه فلا بد من المشقة الشديدة التي  
هي ارقى من ذلك اي اذهاب الخشوع وكتب ايضا فليس المراد بشدتها ما يذهب الخشوع بل  
أرقى من ذلك قال شيخنا وأجاب الوالد عن ذلك بان ذهاب الخشوع ينشأ من مشقة شديدة وقفيه  
انه ينشأ عن غيرها اه ح ل وعبارة البراموى قوله شديدة اي تذهب خشوعه أو كالهوا ولا تحتل عادة  
انتبهت **(قوله)** أيضا بلحوق مشقة شديدة (هذا ضابط للعجز وليس المراد به عدم الامكان وعبارة  
شرح مر قال الرافعي ولا نفي بالعجز عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك او الفرق  
انتبهت **(فرع)** لو نذر صلاة ركنين قائما وان لحقته المشقة الشديدة لزمه القيام حيث أطاقه لانه  
الالتزمه ما لم ينل يلهيه بحق التذمة لا يلزمه بحق الشارع اه ايعاب اه شويرى **(قوله)** كزيادة مرض  
وكذا حدوثه بالاول اه براموى **(قوله)** او دوران رأس في سفينة (اي ولا اعادة عليه وان  
امكنته الصلاة على الارض بخلافه لتحو رحة لندوره اه براموى ومثله شرح مر وكسب عليه  
ع ش قوله وان امكنته الصلاة على الارض اي ولو بلا مشقة فلا يكلف الخروج من السفينة للصلاة  
خارجا على ما هو ظاهر عبارة الشارع لكن قال سم على حج مانعه ولعل محله اذا شق الخروج الى

الارض او قوت مصلحة السفر اه بحر و نه اه **(قوله قد كلف شام)** اى ولا اعادة عليه في الصور الثلاث اه شيخنا **(قوله)** ايضا قد كلف شام اى لا حلاق الحديث وثواب القاعد له نذر كثرة اب القاتنهم اذ لم يكن صلى قبل مرته او تهاون خلا فالذاخرى نعم ان عصى بنحو قطع رجليه لم يتم ثوابه وان كان لا قضاء عليه و لم تبطل صلاته من يصلي قاعدا بالانحاء في غيره وضع الركوع الى حركته او لا قال ابو شيكل لا تبطل ان كان جاهلا ولا يبطل قال شيخنا الشبرايملى بان كان عالما بوضوئ ذلك لا لمدرسه او كان لمدرسه كان يجلس مفترشا فثبت رجلا و مراد التورك فحصل اعتناء بسبب الايمان بالتورك بلا يصير و اذا وقع و مراد هو في بيت لا يسم قاعته وليس هناك مكتن غيره هل يكون ذلك عذرا في ان يصلي فيه مكتوبا بحسب الامكان ولو قعودا لم لا ان حاق الوقت ام يلزمه ان يخرج منه ويصلي في موضع يصيبه فيه المطر فان قبل بالترخص قبل نلزمه الاعادة لا قال ابو شيكل ان كانت انشقة التي تحصل عليه في المطر دون انشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائما لم يجز له ان يصلي قاعدا وان كانت شلما او اثنى منها جاز له ان يصلي في البيت المذكور قاعدا نعم هل الافضل له التقدم او التأخير ان كان الوقت متساويا فيه ما في التيمم في أول الوقت اذا كان رجلا الماء آخره و لا صح ان التقدم انضل ولا اعادة لان المطر من الاعذار العامة و لا ذلك يجوز الجمع به ولا يجب الاعادة و هل مثل المطر مالو حبس في موضع لا يمكنه القيام فعلى قاعدا لم لا لدركه بالنسبة الى طرفيه ونظروا الاقرب الاول اه برماوى **(قوله)** واقرأه افضل اى على الاظهر قال مر في شرحه و الثاني التبرع افضل اه **(قوله)** ايضا واقرأه افضل اى وان كان امرأة ثم بعد الاقتراش الاقامة المنسوب بم التبرع وليس في كلامه مخالفة لذلك اه برماوى **(قوله)** وسأني بيانه في التشهد عبارة هناك بان يجلس على كعب يسراه وينصب يديه و يضع اطراف اصابعه للقبلة اه ويكره فرش قدميه اه برماوى **(قوله)** افضل من تربته) التبرع جلوس معروف يسمى الجالس كذلك متريعا لا تبرع نفسه اى أدخل أوريته سابقه و فخذ به ضبا تحت بعض وهو افضل من مدرجليه **(قوله)** وغيره اى كالتورك لانه موهود كذا في الجلسات ولو تمارض التورك و التبرع قدم التبرع لجر بان الخلاف في افضليته على الاقتراش و لم يجرى ذلك في التورك اه برماوى **(قوله)** لانه موهود عبادته اى قد قعود مشروع فيها اه برماوى **(قوله)** وكره اقصاء ويكره ايضا ان يقعد مادرجليه اه شرح مر وهذا في الصلاة كما اشار له بقوله في قعدات الصلاة اما في غير ما قلنا اذا كان غدينا يستحى منه و عمل ذلك حيث لم تكن ضرورة تقتضى ذلك و لا فلا كرامة اه عرش عليه **(قوله)** في قعدات الصلاة) خرج بالصلاة غير ما فلا يكره فيها الاقضاء ولا غيره من سائر الكيفيات نعم ان قعدة في هيئة مزرية او تشمر بعدم اكثراته بالخاضرين و هم عن يستحيا منهم كره ذلك وان تأذوا بذلك لانه ليس كل اذى محرما اه عرش على مر **(قوله)** اى اصل فخذ به) كذا حرره السبكي قتلان عن أهل اللغة ومن الناس من يغلط و يعتقد ان التورك هو الفخذ فيشكل انه و مر هذه المسئلة اه برماوى واعلم ان الفخذ بلى الركبة وفوقه الركبة وفوقه الالية فظهر ما في كلامه من التمدح قال سجع كذا قال شيخنا ويلزمه اتحاد التورك والالية وليس كذلك في القاء و من الفخذ ما بين الساق والتورك والتورك هو ما فوق الفخذ والالية المجنبة اه من حال باختصاره و هو صريح في تباين التورك والالية و الفخذ لكنه لم يبين الحد الفاصل للتورك عن الآخرين و يانه ماسا ذكره في الجراح ان التورك هو المتصل بمحل القعود من الالية و هو مجزوف له اتصال بالجوف الاعظم بخلاف الفخذ اه باختصار قال سم قديكون ما قاله الشيخ يانا للمردمان اه **(قوله)** وهو الالان) في المصباح الالية بفتح الهمزة الة الشاة قال ابن السكيت و جماعة ولا تنكسر الهمزة ولا يقال لية و الجمع اليات مثل سجدت و سجدت و الثانية اليان على غير قياس بخلاف الباء و في لغة اليتان بابتها على القياس و الى الكشش الى من باب تقب عظمت اليته فهو اليان مثل نعمان على غير قياس و سمع أم لوزان اعمى وهو القيان و فجة اليان و رجل اعمى و امرأة عجزاه قال ثعلب

(قد) كيف شام (واقترأه)  
وسأني بيانه في التشهد  
(افضل) من تربته وغيره  
لانه قعود عبادته  
قعودا لا يقعد سلام كالقعود  
للتشهد الاول و لم يبرى بما  
ذكر اعم من قوله افضل  
من تربته (وكره اقصاء) في  
قعدات الصلوات (بان يجلس  
على وركيه اى اصل  
فخذيه وهو الالان)

وان كان الاقدام اقل من ركبته  
منه وهو ان يفرس رجليه  
اي اصابعها ويضع اليه  
على عقبه (ثم يحنى) المصل  
قاعدا (ركوعه) ان قدر  
(واقله) ان يحنى الى ان  
يحمى ركبته ما امام ركبته  
واكله (ان) يحنى الى ان  
(يحمى) ركبته  
سجوده وركوع القاعد  
في النفل كذلك (فان يجوز)  
المصل بالحنى المتقدم عن  
العود (اضطجع) على  
جنبه متوجه القبلة بوجهه  
ومقدم يده وجوابه (وسن)  
على جنبه (اليمين) ويجوز  
على اليسر لكنه مكروه  
بلا عذر جزم به في المجموع  
وتعبر بذلك اولى من قول  
الاصل صلي جنبه (اليمين) ثم  
ان يجوز عن الجانب (استاق)  
على ظهره واخصاه للقبلة  
(رافعا راسه) من زيادتي  
بان يرفعه قليلا بشئ يلائمه  
الى القبلة بوجهه ومقدم  
يده ان لم يكن في الكعبة  
وهي مسقطه الاصل في ذلك  
خير البخاري انه   
قال لعمران بن حصين  
وكانت به بو اسير ص قائما  
فان لم تستطع قاعدا فان لم  
تستطع فقل جنب زاد  
الناسق فان لم تستطع  
فستلقا بك الله نفسا  
الاوسم اثم اذ اصلي فيؤى  
براسه في ركوعه وسجوده

هذا كلام العرب والقياس الباقى اجازة ابو جعدة (قوله ناصبا ركبته) أى وزان لم يضع يديه على الارض  
خلافا لابي جعدة اه برماوى (قوله النبي عن الاقدام في الصلاة) ووجه النبي عنه ما فيه من التثنية  
بالكسب والتقدم كما وقع التصريح به في بعض الروايات اه شرح مر (قوله بين السجدين) باحق  
بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلسة الاستراحة اه شرح مر وباحق به ايضا الجلوس لتشهد  
الاول اه قل (قوله ثم يحنى لركوعه) معطوف على قوله قد كما اشار له بقوله المصل قاعدا اه  
شيخنا فهو من تنمة الكلام على صفة صلاة القاعد لادن تنمة الكلام على الاقدام اه برماوى (قوله)  
واقله ان يحمى ركبته (الخ) وذلك قياسا على اقل ركوع القائم واكلة الاول يحاذى فيه ما امام قدميه  
والثاني يحاذى فيه قريب على سجوده فز قال انها على وزن ركوع القائم اراد بالنسبة لهذا الامر التقريبي  
لا التحديدى اه شرح مر (قوله ما امام ركبته) اى المكان الذى امام ركبته اه شيخنا (رفع)  
صلى مضطجعا وقر الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس من له قراءتها ثم اذا قدر على القيام فقام من  
له قراءتها ايضا ولا يكون ذلك من التكرير المنهى عنه اه سم على سج (قوله بالحنى المتقدم) وهو  
لحق الحققة الذى دوران الراس في السفينة فرد من افراده اه شيخنا (قوله متوجه القبلة بوجهه ومقدم  
يده) المراد به الصدر فلا يضر الانحراف بغيره وكذا يقال لقوله الاستقامة ومقدم يده اه شيخنا  
(قوله ايضا متوجه القبلة بوجهه) كذا قالوه وفي وجوب استقامتها بالوجه هنا دون القيام والعودة  
نظر وقياسهما عدم وجوبها اذ لا فرق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دونه وتأسيسه مع ذلك  
مستقبلا في الكل بمقدم يده وبهذا يفرق بينه وبين ما ياتي في رفع المساقى راسه ليستقبل بوجهه بناء على  
ما افهمه اقتصار شيخنا في شرح الزوض ثبعا لغيره عليه لانه لم يملكه بتقديم يده لم يجب بغيره  
لكنه في شرح منجه عبر بالوجه ومقدم البدن والظاهر انه لا تخالف فيحمل الاول على ما اذا لم  
يمكنه الرفع (لا بقدر استقبال وجهه فقط والثاني على ما اذا امكنه ان يستقبل بمقدم يده ايضا فيثبت  
يسقط الاستقبال بالوجه لانه ضرورة اليه اه شرح سج (قوله ويجوز على اليسر) ذكره توطئة  
لقوله لكنه مكروه والا فهو معلوم من قوله وسن على اليمين اه عش (قوله واخصاه للقبلة) اى  
نذا ان كان متوجها بوجهه ومقدم يده والافرجو يا برماوى وعبارة الشورى ويظهر ان قولهم  
واخصاه اورجلاء للقبلة كالتحضير لبيان الافضل فلا يضر اخر ايهما عني لانه لا يمنع اسم الاستقامة  
والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره عالم بعد الاستقبال به نعم ان فرض تذكره بالوجه لم  
يعدا بوجهه بالرجل حيث تحصيله ليعض البدن ما امكنه اه حبيب وحاشية الاستاذ اى الحسن البكرى  
الجزم باشتراط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقه فلعل حج لم يطلع على كلام شيخه وقوله نعم  
ان فرض الخ في هذا الاستدراك نظر لا يخفى لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعدر  
سقط كما في نظار مواتما بوجهه ماله ان لو وجب بالوجه والرجلين فقال الميسور لا يسقط بالمعسور اه  
شورى (قوله ايضا واخصاه) يفتح الميم أشهر من ضمها وكرها اه شورى وفى عش على مر فى  
كتاب الجنائز ما نصه وقال فى الايجاب هو بثبوت الميزاة ايضا اه وهما المنخفض من القدمين اه شيخنا  
ثم رايت فى المصباح ما نصه خصت القدم خصان باب تصار تقعت الارض فلم تسها فالرجل اخص  
القدم والمرأة اخص ما صامو الجمع خص مثل احرور وحرء لانه صفة فان جمعت القدم نفسها قلت  
الاخامص مثل الافضل والاقلل اجراء له بجري الاسماء فان لم يكن بالقدم خصص فهي رحامه راء  
وحاء مشددة مهملين وبالنداه (قوله ثم اذ اصلي فيؤى) اى المستلقى لانه لم يحدث عنه ياتى مثله فليمن صلى  
مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجدته اه عش (قوله فى ركوعه) وسجوده والسجود اخفض من  
الركوع فى هذا الایاء اه شرح مر (قوله اوما باجفاته) اى جنسها فيكنى جفن واحد اه شيخنا  
ومثله فى عش على مر وظاهر كلامهم انه لا يجب ما لعمامة السجود اخفض وهو متوجه خلافا لجمهورى

ظهر التميز بينهما في الامام بالأسود العارص اه شرح حر (قوله) أجرى أفعال الصلاة على قلبه أي  
 بان يمثل نفسه قائما وقارئا ورا كما لا يمكن ولا إعادة عليه اه شرح حر أي ولا يشترط فيما يقدر به  
 تلك الافعال ان يسمعها لو كان قادر أو فعلها بل حيث حصل التميز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه را كما  
 ومضى من قدر الطمأنينة فيه كفي وهل يجب عليه مراعاة صفة القرآن من الادغام وغيره لا انه لو كان  
 قادر على النطق وجب عليه ذلك أولا وفيه نظر والافرب الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق  
 لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصا المماثلة والمتقاربة وعند العجز عنها انما يأتيها على وجه  
 الاشارة اليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز اه شرح حر (قوله) أيضا أجرى أفعال  
 الصلاة على قلبه أي بان يجري اركانها وسننها عليه قوله أو فعلية ان يعجز عن النطق بان يمثل نفسه قائما  
 وقارئا ورا كما لا يمكن ولا إعادة عليه والقول بغيره ممنوع ولا يلزم نحو القاعد والموى اجراء  
 نحو القيام والركوع والسجود على قلبه اه برماوى (قوله) فلا تسقط عنه الصلاة الخ وعند الامام ان  
 حنية نو مالك رضى الله عنهما انه اذا عجز عن الاماء برأه سقطت عنه الصلاة قال الامام مالك رضى  
 الله عنه ولا يبعد ذلك اه برماوى ومثله شرح حر (قوله) مادام عقله ثابتا أي لوجود مناط التكليف  
 ولو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود قبل القراءة قرأ قائما أو قاعدا ولا تجزئه قراءته في موضع  
 لقدرته عليها فيما هو اكل منه فلو قرأه شيئا اعاده وتجب القراءة في موى الماجر لانه اكل كل ما يبعده  
 وان قدر على القيام بعدما وجب قيام بلا طمأنينة لركع منه لقدرة عليه وانما تجب الطمأنينة فيه لانه  
 غير مقصود لنفسه أو قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة او رفعه لما الى حد الركوع فان انتصب ثم ركب  
 بطأت صلاته لخافيه من زيادة ركوع او بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه ان ينتقل الى حد الركوع  
 وأما الاعتدال فلم يذكره لانه معلوم انه واجب من قيام أو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام  
 واطمان ركنا بعدما ان ارادة توافي محله والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول  
 وقضية التعليل منه وهو الوجه وهذا ظاهر ان ادى قيامه الى تطويل الاعتدال تطويلا غير مشروع  
 والا فالوجه جواز القيام لتكليل الدعاء المشروع فيه فان قعد اطلت صلاته ومانقل عن بعض  
 الاباء حين من ان العبد اذا بلغ غاية المحبة في الله وصفا قلبه واختار الامان على الكفر من غير نفاق سقط  
 عنه الامر والنهي ولا يدخل النار بار تكاب الكاثر وده التفتازاني بانه كفر وحلال فان اكثر الناس  
 في الايمان الانبياء خصوصا نبينا عليه السلام مع ان التكليف في حقهم اتم اه برماوى ومثله شورى (قوله)  
 ولاندر نقل قاعدا أي بالاجماع وانما كان أو غيره لان التوافل تكثر فاشترط القيام فيها يؤدى الى  
 الحرج او الترك ولهذا لا يجوز القعود في الميدين والكسوفين والاستسقاء على وجه منصف لتدورها  
 اه برماوى ومثله شرح حر (قوله) فله نصف اجر القاعد هذا وارد فيمن صلى النفل كذلك مع القدرة  
 وهذا حقنا وامان حقه عليه السلام فلاذن من خصائصه ان تطوعه قاعدا كهو قائما لا يما مون الكسل اه  
 برماوى (قوله) ويعد للركوع والسجود أي دون غيرها كالجلوس بين السجدين ولتتجرم اه شيخنا  
 وعبارة الشورى وانظر حكم الجلوس بين السجدين هل يفتدله او يكفيه الاضطجاع فيه تامل ثم  
 رآيته في الايام قال ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال اه (قوله) وان اتم  
 ركوعه وسجوده بخلاف الانحناء فانه لا يتمتع فيما يظهر خلافا لاسنوى لانما كل من القعود  
 نعم اذا قرأ فيه وأراد جملة للركوع اشتراطه كما هو ظاهر مضى جزء منه بعد القراءة وهو  
 مطمئن ليكون عن الركوع اذا ما قارنها لا يمكن حساباته عنه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن  
 يصل النفل قائما هل يجوز له ان يكره لاحرام حال قيامه قبل اعتداله وتقدمه صلاته ام لا فاجاب  
 بانه يجوز له بكيهته المذكورة وتقدمه صلاته لانه يجوز له ان ياتيها حالة ادنى من حاله ولو في  
 حال اضطجاعه يصل قائما لا ينافي هذا ما انفي بسا قما من اجراءه في موى الجلوس دون عكسه لانه

فان عجز أجرى أفعال  
 الصلاة على قلبه فلا تسقط  
 عنه الصلاة ما دام عقله  
 ثابتا (ولقادر) على القيام  
 (نقل قاعدا ومصلحما)  
 خبر البخارى من صلى  
 قائما فهو افضل ومن صلى  
 قاعدا فله نصف اجر  
 القائم ومن صلى قائما أي  
 مضطجعا فله نصف اجر  
 القاعد ويقعد الركوع  
 والسجود وخروج ما ذكر  
 المستفي على قفاه وان اتم  
 ركوعه وسجوده لمدم وروده

هذا لم يدخل في الصلاة إذ لا يتم دخوله فيها إلا بتام تكبيرة بخلاف مسألة القراءة فموضع هنا ما لم يسمع به  
 ثم لو أراد عشرين ركعة قاعدا وعثرا قائما قدمه أحبالا في الجواهر وأقبح بعضهم بأن العشرين أفضل  
 لما قيل من زيادة الركوع وغيره بحتمل خلافه لأنها أكل وظاهر الحديث الاستواء والمعتد كما أفتى به  
 الوالد رحمه الله تعالى بفضل العشرين قيام عليها لاهاشق فقد قال الزركشي في قراءته صلاة ركعتين من  
 قيام أفضل من أربع من قعود ويؤيده حديث أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وصورة المسئلة  
 إذا استوى الزمان كما هو ظاهر اهـ شرحه وقوله ما إذا استوى الزمان يعني أن المراد استواء زمن كل  
 ركعة من ركعات القعود مع كل ركعة من ركعات القيام لتحصيل المفاضلة بين نفس القيام ونفس تكبير  
 الركوع والسجود وإلا بان كان المراد أن الزمان الذي صرفه مجموع العشر مساو للزمان الذي صرفه  
 للعشرين فينبغي القطع بفضل العشرين قيام والتفضل حينئذ عارض من تطويل القيام لأن ذاته قائل  
 اهـ وشيء والكلام في الثقل المطلق أما غيره كالروايب والوتر فينبغي أن المحافظة على العدد المطلوب فيه  
 أفضل فعمل الوتر إحدى عشرة في الزمن القصير أفضل من عمل ثلاثة مثلاً في قيام يريد على زمن ذلك العدد  
 ليكون العدد فإذا ذكر بخصوصه مطلوباً للمارح اهـ ع ش عليه **(قوله)** وقراءة الفاتحة هـ دعوى أولى  
 وقوله كل ركعة دعوى ثانية وقد أنبئتهما بالدليل وقوله في قيام أو بدله دعوى ثالثة ولم يثبتها بالدليل  
 ويمكن إثباتها بخبر المسند صلواته حيث قال فيه إذا قرع الصلاة فكبر ثم اقرأ فقص على أن القراءة في  
 القيام ويقاس بالقيام بدله اهـ لكن به واشرف الفاتحة على غيرها كثرت اسماءها لأن كثرة الاسماء تدل  
 على شرف المسمى غالباً لذلك ذكرها ثلاثون اسماً وهي الفاتحة والحمد والكتاب وأم القرآن والشفاعة  
 والشافية وتعليم المسئلة والواقفة وسورة الواقعة والكافية والواقفة والاساس والصلاة  
 وسورة الصلاة وسورة الكنز وسورة التناء وسورة التفيض والسبع والقرآن العظيم والجزمة  
 والمنجية وسورة الاجزاء وسورة النجاسة وسورة الرحم وسورة النعمة وسورة الاستعانة وسورة  
 الهداية وسورة الاجزاء وسورة الشكر فلنذكر قراءة سورة الشكر مثلاً انصرف الى الفاتحة **(قائمه)**  
 اثبات نحو اسماء السور والاعشار من يدع الحاج اهـ حج ومراده بذلك اثباتها في المصاحف لانه  
 اخترع اسماءها لمصاحبه أنها كلها توقيفية اهـ برماوى وع ش على مر **(قوله)** كل ركعة أى سواء كانت  
 الصلاة جهرية أو سرية وسواء كانت فرضاً أو نفلاً والسنة في حق المأموم تأخير قراءته في الركعتين  
 الاولتين إلى ما بعد فاتحة امامه وإن لم يسمع قراءته لنحو بعد قدر زمنها وحينئذ يشتغل باطالة دعاء  
 الانتفاع أو يذكر آخر يأتي به اهـ حل وقد تستحب قراءة الفاتحة في الركعة الواحدة مرتين أو ثلاثاً أو  
 أربعاً لا لخلل في الصحة وأما هو لحياز فضيلة كان صلى المريض قاعداً ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة  
 فانه يجب عليه أن يقوم ليكرر وإذا قام استحبه إعادة الفاتحة لتنعق من حال الكمال وهكذا كل موضع  
 انتقل الى ما هو أعلى منه كما وصلى مضطجاً ثم قد روى القمود حينئذ إذا قرأها ثانياً قاعداً ثم قد روى على  
 القيام لو جرد من مسكاً وغير ذلك فيجب أن يقوم ويستحب له أعادتها وإن ضمنت إلى ذلك قدرته  
 على القيام إلى حد الرأى كونه قبل قدرته على القيام فزيد استباح أو ينقطع من متاعدهم وبلغ من وجوب  
 تكرار الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كأن نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فعطس في  
 الصلاة فإن كان في غير القيام وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة بمعنى أنه يبعد في التأخير إلى  
 فراغ الصلاة ولا يكتب الفريدة في الركوع ونحوه فلو خالف وقرأ في الركوع وغيره اعتد بقراءته  
 وإن كان في القيام وجب عليه أن يقرأ أحداً لأن تكرار الفاتحة لا يضر وعمله في المأموم ما لم يمازحه  
 بركوع الامام فإنه عارضه فينبغي أن يتأمله فيما هو فيه ويتدارك بعدئذ من قولهم حاله وظاهره أن عاص بعد  
 فراغ القراءة الواجبوا الاقبيش أن يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر أن يركع الامام  
 والاخرها إلى تمام الصلاة في الموضع لذلك وهو جنب مل يقرأ لو فرغ القراءة إلى أن يتنقل ويكون

(و) رابعها قراءة الفاتحة  
 كل ركعة



ذلك عنرا في التأخير فيه نظر والاقراب الثاني لان القراءة المنفورة وليس لها وقت حدودت وقت  
بسيه فهي من التذرع المطلق ولا يجب فيه فرضي لو تذران يقرأ عقب العطاس كان محولا على عدم  
المانع وهو عذر في التأخير وافي الغزالي بان من عطل بعد البسمة فقال الحمد واتم بقية الفاتحة  
لم يجزه مالم يقصد التلاوة سواء قصد انه العطاس أم أطلق لوجود الصارف وكذا لو تذكر نعمة الله  
حيث أن أي حين اذ شرع في الصلاة بعد البسمة فقال الحمد نوبا بالشكر فلا يجزه ان يكمل عليها بقية  
الفاتحة لذلك رقول شيخنا ان هذا غفلة عن القاعدة المشهورة إلى آخر ما ذكره فيه نظر اه برماوى وكله  
منصوص عليه في شرح مرد وعش عليه (قوله في قيامها) ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف  
اه برماوى وقوله أو بدله سواء كان ذلك البدل مع القدرة وذلك في النفل وهو المقود والاستقاء اه  
شيخنا (قوله الاركة مسبوق) أي حقيقة أو حكما كبطء القراءة وبطء الحركة ومن زعم عن  
السجود أوسى انه في الصلاة أو شك بصدرك أو امامه في قراءة الفاتحة وتخلف اه شوبرى وبعبارة  
البرماوى قوله الاركة مسبوق أي حقيقة أو حكما وهو ما من لم يدرك مع الامام زمانا من الفاتحة  
بالوسط المعتدل وفي معناه كل متخلف بعد ركعة أو حق ونسيان وبطء حركة بان لم يقم من السجود الأو الامام  
را كع أو هال ركوع اتته بعبارة شرح مرد وفي معنى المسبوق كل متخلف بعد ركعة ونسيان الصلاة  
للقراءة الفاتحة انتهت وكتب عليه عرش قوله لا لقراءة الفاتحة عجزت للصلاة أي فلا يكون متخلفا  
بعد بل اذا تذكر الفاتحة وجب أن يتخلف ويقرأ ما قل فرغ متناقل تمام ركعتين فليمن من الامام فذاك  
والا وجبت المقارنة فان لم يفعل حتى هوى الامام للسجود بطلت صلاته كما هو شأن كل متخلف بغير عذر  
لكن نقل عن الزبائدي ان نسيان القراءة كنسيان الصلاة وهو المتبادر من المطلق غير الشارح رحمه  
الله تعالى فينتخب لقراءتها ويغفر له ثلاثة اركان ما طبقه هو ظاهر بل متعين ويدل قول الشارح رحمه الله  
تعالى في فصل يجب متابعة الامام بعد قول المصنف وإن كان عذرا لمخا أو سها عنها أي القراءة حتى ركع  
امامه اه وهو مخالف لما هنا في بعض النسخ اسقاط لقراءة عليه فلا مخالفة بين كلاميه وعلى تسليها  
يمكن ان يفرق بان نسيان الصلاة يكثر بخلاف نسيان القراءة فانه يمد بمصرافيه اه وبعبارة الاجمورى  
على الخطيب قسبان الصلاة وقراءة الفاتحة على حد سواء كره الشمس الرملى في فصل المتابعة خلافا  
لما وقع له هنا في بعض نسخه حيث قال ونسيان الصلاة لا لقراءة الفاتحة اه وقد علمت انها على حد سواء  
انتهت بالحرف (قوله بمعنى انه لا يستقر وجوبها عليه) أي فلا استثناء من استقرار الوجوب لامن  
أصله لان الاصح انها وجبت ويتحملها الامام وينبئ على الخلاف ما لو لم يكن أهلا لتحمل وستاق  
المسئلة في آخر الجامعة ان شاء الله تعالى اه شوبرى (قوله لتحمل الامام طاعته) أي لانه يدرك الركعة  
بادرا كما معركه المحسوب له حتى لو قارق امامه بعد الركعة الاولى واقتدى بآخر وهو را كع وقصد  
بذلك اسقاط الفاتحة عند صبح اقتداء موبأ قى والشيخنا وظاهره وإن كرر ذلك في جميع الركعات  
اه حل (قوله آية منها) وكذا من كل سورة ما عدا ابراة وليست لفصل والالتفات أول راق وسقطت  
اول الفاتحة اه حل وقوله عملا أي لا اعتقادا فلا يجب اعتقاد كونها منها ولا يكفر جاحده واما  
كونها قرأنا فيجب اعتقاده لانه ثبت بالاجماع فيكفر جاحده اه شيخنا (قوله أيضا آية منها)  
أي ومن كل سورة ما عدا ابراة فانها زلت وقت الحرب والسيقوهى للامان فكره اولها وتنب في اثانها  
عند العلامة الرملى وقال العلامة الخطيب كابن حجر تحرم في اولها وتكره في اثانها واعتده العلامة ابن  
عبدالحق وتنب في اثنائها غير ما اتفقا اه برماوى (قوله ويكنى في ثبوتها عملا الظن) لان رواة حديث  
البسمة آحادا هو كاف من حيث العمل واشترط التواتر انما هو فيما يشبه قرأنا قطعما لحكما لا يقال لو  
كانت قرأنا الكفر جاحدها لا تاخر لولولم تكن قرأنا الكفر مثبتا وايضا التكدير لا يكون بالظنيات والكلام

في قيامها أو بدله لحجب  
الشيخين لاصلا لئلا لم  
يقرأ بفاتحة الكتاب أي في  
كل ركعة لما روي في خبر المسوي  
صلاته (الاركة مسبوق)  
فلا تجب فيها بمعنى انه  
لا يستقر وجوبها عليه  
لتحمل الامام لها  
(والبسمة) آية (منها) عملا  
لانه صلى الله عليه وسلم دعاه  
آية منها رواه ابن خزيمة  
والحاكم ومصناه ويكنى في  
ثبوتها عملا الظن

في غير البسطة التي في ثناء سورة النمل اه برماوى **(قوله)** ويجب رعايته حروفها الخ الضمائر الاربعة كلها راجعة للفاعلة هي شيخنا **(قوله)** يدل حرف منها بآخر اى كضاد بظا و ذال الذين المعجمة بادل همزة أو زاي خلا للزركشى وكما الحدقة هامو ياء المالمين واو اخلاقا لان الهاء و تخفيف اياك و كسر كافا بيل لو ترك التشديد عددا وهو يعرف معناه كقولان ايا بال تخفيف ضوء الشمس فكانه قال تعبد ضوءها وكسر تاء انعمت أو ضمها اه برماوى **(قوله)** لم تصح قراءة تلك الكلمة (وحيث بطلت القراءة دون الصلاة فتترك عدائكم اعاده القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر ظني) مل اه عرش على مر و عبارة القليوبي قوله لم تصح قراءته الخ اى يجب عليه استئناف القراءة فلا تبطل صلاته الا لان غير المعنى وكان حامدا عالما انتهت وقته الاطفيحي عن عرش وقرره شيخنا خاف وقال شيخنا الاجمورى المتمدن انه مقى زعمه الا بادل بطلت صلاته سواء غير المعنى او لا بخلاف الحسن فيرق فيه بين ما غير المعنى فيضى وما لا فلا اه لكن كلام الشارح يشير الى التقرير الاول وهو ان الابدال في حد ذاته ليس مبطلا مطلقا حيث قال لم تصح قراءته تلك الكلمة ولم يقل بطلت صلاته تامل **(قوله)** ايضالم تصح قراءته تلك الكلمة (او تبطل صلاته ان علم وتعمدوا لا محتمت ويسجد السهو وسئل الشهاب الرولى عما اذا قرأ المعلى أ نعت باسقاط همزة القطع للدرج هل تصح قراءته ولا تبطل صلاته ام لا فاجاب بانه لا تبطل صلاته قراءته المذكورة بل يجب عليه اعادة تلك الكلمة لاسقاط الهمزة اما اذا قرأه بغير همزة عليه ولا تبطل صلاته الا اذا غير المعنى وتعمد اه برماوى **(قوله)** بقاء العرب المراد بالعرب اجلا فيهم واما التفصيح منهم فلا ينطقون بذلك اه بابل وقوله سمعت اى لو كان قادر على القاف الخاصة ووجه الصحة جيتان ذلك ليس بابدال حرف بل على قاف غير خالصة اه شيخنا خاف وفي شرحه ان الصلاة جيتان مكرهه اه **(قوله)** ورعاية تشديداتها) فلو خفف منها تشديد لم تصح قراءته تلك الكلمة لتغير نظمها وبقي بطلان الصلاة ايضا اذا غير المعنى حرروا لشد درج فاختفوا اسما و اجزا اما لم يغير المعنى والا بطلت وهل مثله ما قال الصراط الذين زياد قال او يفرق بعدم تغير الزيادة في التشديد بان زياد ان تاتى الاضافة اى لا تاد منها الاضافة الظاهر الفرق ثم رأيت عن السيوطي ان ذلك لم يطل مع العدداى وعلم التحريم اهل حل **(قوله)** الاربعة عشرة) فلزاد فيها بان ادغمهم الرحيم في ميم مالك لم يضر اهل لكن يحرم على العابد العالم بناء على ما عتمد مر من ان ما زاد على السبعة شاذ كما مشى عليه الشيخان وتبطل به الصلاة ان غير المعنى اه شيخنا واما الاذغام مع اسقاط الف ما لك فصبغة اه شيخنا خاف **(قوله)** شامل لحياتها (ومنها الحركات والسكنات والمد والقصر ونحو ذلك اه برماوى **(قوله)** لانه مناط البلاغة والاعجاز) من هنا يظهر عدم وجوب ترتيب التشديد حيث لا يغير المعنى الا اذا اعجاز فيه فلا يشكل جواز الاخلال بترتيبه بوجوب موالاته مع ان امر المرواة اخف وذلك لان الترتيب وان كان اضر في التفاتة الا ان وجوبه لم يوجب التشديد والتشديد هو الاربعة واثنا ووجب المرواة في التشديد لان تركها يخل بالنظم اهم **(قوله)** ايضا لانه مناط البلاغة) اى مرجمها بعبارة المصباح ناطه نوطا من باب قال علقو اسم موضع التعليق مناط بفتح الميم وقوله والاعجاز عطف منها لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها والاعجاز مسبب عنها اه عرش على مر اى بناء على الصحيح من ان اعجاز القرآن بسبب بلاغته لا بالسرقة اه شيخنا **(قوله)** فلزاد بقاء بضعها الثاني الخ) اى حمدا او سهوا اه حل **(قوله)** ان سها بتاخيرها) ليس قياد بل مثل السهو ما لو تعمد تاخيرها لكن لم قصد التكميل به على الثاني الذى يدايه في هذه الصورة يبقى عليه كما يعلم مما ياتي اه وقوله ولم يطل الفصل اى بين فراغه من الاول التكميل عليه بالتالى اه شيخنا وقوله ويستأنف انت اى تعمد تاخير النصف الاول وينبغي ان يقيد هـ هذا بما اذا قصد التكميل بالنصف الاول على الثاني كما في شرح الروض اه شربى اى فان لم يقصد بالاول التكميل على الثاني والقرض انه

(ويجب رعايته حروفها) فلو  
اى قادر ومن أمكنه التعلم  
يدل حرف منها بآخر لم  
تصح قراءته تلك الكلمة  
لتغييره النظم ولو نطق  
بقاف العرب المتروكة بين  
القاف والكاف سمحت كما  
جزم به الرويان وغيره  
وتعيرى بما ذكر أعم من  
قوله لو أبطل ضادا بظاء  
لم تصح (و) رعاية (تشديداتها  
الاربعة عشرة لانها حيات  
لحروفها المشددة فوجوبها  
شامل لحياتها (و) رعاية  
(ترتيبا) بأن يأتى بها على  
نظمها المعروف لانه مناط  
البلاغة والاعجاز فلو بدأ  
بضعها الثاني لم يتعد به مبنى  
على الاول ان سها بتاخيرها  
ولم يطل الفصل

قاصدا لتأخير لم يستأنف الا واما لم يبدئه ثانيا بل بقي عليه قوله او طال الفصل أى ولو يمد على المعتد  
 اه لكاتبه (قوله ويستأنف ان تعمد) يعني ان يقيد بما اذا قصد التكميل وفي شرح الروض واستشكل  
 وجوب الاستئناف بالوضوء الا اذا نوى الطواف والسعي ويجاب بان الترتيب هنا لما كان مناطا بالاعجاز  
 كاسر كان الاعتناء به اكثر فجعل قصد التكميل بالمرتبة صار قاعن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن  
 صرح بأنه يعني في ذلك مراده ما اذا لم يقصد التكميل بالمرتبة وقضى صحة البناء عند الاطلاق ولا يخلو  
 عن شيء فليست له روى (فرع) شك بعد فراغ الفاتحة في بعض الميعز ومثلها في ذلك التشهد قاله الزركشي  
 قال شيخنا حاج في شرح الارشاد وكذا سائر الاركان فيما يظهر فلو شك في السجود مثلا من أصله لزمه  
 الاتيان به او بعده في نحو وضع اليدين على مثنى معلقة المذكورة اه أى هو ان الظاهر مضنيا تامة واعتمد  
 مر انه لا يضر في الفاتحة ومثلها التشهد بخلاف ما عدا ذلك من الاركان القولية كالتكبير والسلام والافعال  
 لانه علل بان القول الكثير متفاضل الاجزاء الكثيرة فيكثر الشك فيه فخنفت فيه اه سم (قوله أيضا  
 ويستأنف ان تعمد تأخير) أى قصد به التكميل على النصف الثاني الذي بدأ به واما مجرد تعمد التأخير  
 فلا يضر بل لا بد من قصد التكميل لان قصد التكميل به صارف عن صحة البناء عليه وقوله او طال الفصل  
 أى بنحو سكوت عمدا بخلاف ما لو سها بذلك فلا يضر كما يعلم بما ياتي اه حاشي (قوله او طال الفصل) أى  
 ولو يمدن وفاق ما ياتي في الموالاتاة بنظر الشارع الى الترتيب اكل من نظره الى الموالاتاة شوبرى أى  
 لانه مناط بالاعجاز فاحتط له اكثر اه حاشي (قوله أيضا او طال الفصل) أى بين فراغه ورادة تكيله بان  
 تعمد السكوت لما ياتي اه سم ولا يضر ولو مع طول هو اطلاق الشارع المحلى في شارح الاصل هذه المسئلة محمول  
 على هذا التفصيل اه زى وقد اشار الى ذلك حاج في شرح الاصل اه شوبرى (قوله ورعاية مولاتاها)  
 ولو كرر آية منها للشك او التفرع او السبب عمدا في المجموع عن جمع انه يبنى وعن ابن سريج انه  
 يستأنف الاصح الاول وصحة التحقيق يمكن حله عن تفصيل المتولى وهو انه كرم ما هو فيه او ما قبله  
 واستصحب بى والا كان وصل الى انعمت عليهم قرا ما لك يوم الدين فقط فلا يبنى ان كان عالما متعمدا  
 لانه غير معهود في التلاوة واعتمده صاحب الانوار وان قرأ نصفها ثم شك هل يسلم فأنها ثم ذكر  
 انه يسلم اعادة ما قرأه بعد الشك فقط ويستحب له وصل انعمت عليهم بما بعده لانه ليس  
 بوقف ولا منتهى آية اه شرح مر (قوله على الولاء) أى من غير فصل ولو شك هل ترك  
 حرقا فاكث من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لان الظاهر مضنيا تامة ولان الشك في حروفها  
 يكثر لكثرة ما في عنه للمعقبة فاكث منها بقلبة الفظ بخلاف بقية الاركان او شك في ذلك قبل  
 تمامها أو هل قرأها ولا استأنف لان الاصل عدم قرأتها والوجه الحاق التشبه بها فيما ذكر لاسائر  
 الاركان القولية والفعلية خلافا لبعضهم اه رماوى (قوله تخطل ذكر) المذكور بكسر الهمزة وبالسين ضد  
 الانصات والضم بالغلب ضد النسيان قاله السكاكيت وقال غيره انها لغتان بمعنى اه شرح مر (قوله وسكوت  
 طال) أى لو كتب او تامل او نحو ذلك ان زاد على سكتة الاستراحة الى اه رماوى (قوله طال عرقا) قال  
 مر في ضابطه بان زاد على سكتة الاستراحة والاعياها (قوله بلا عذر فيها) أى في الذكر والسكوت  
 والذكر الذى بلا عذر كتحميد عاظم أى كقول العاطس في أثناء الفاتحة الحمد مقبولة لأن ذلك غير  
 مسنون فيها فكان مشعرا بالاعراض اه حاشي ومن العذر غلبة سعال ونحوه اه رماوى (قوله او سكوت  
 قصد به قطع القراءة) بخلاف مجرد قطع القراءة من غير سكوت فانه لا يؤثر ويترك بين نية قطع الصلاة  
 حيث ينطليها بان من جهة الصلاة التيقن بحجب استدامتها حكوا مع نية القطع لاستدامتها مع يؤخذ ان بقية  
 الاركان كالفاتحة فاذن أى قطع الركوع مثلا وحده لم يؤثر وهو كذلك قاله الاسنوى وهو مستهمة اه  
 حل (فرع) لو سكنت في أثناء الفاتحة عمدا بقصد ان يطيل السكوت هل تنقطع الموالاتاة بمجرد شروعه

ويستأنف ان تعمد او  
 طال الفصل (و) رعاية  
 (مولاتاها) بان ياتي بكلماتها  
 على الولاء للتابع مع خبر  
 صلوا كما رأيتونى أصل  
 (في قطعها تخطل ذكر) وان  
 قل (وسكوت طال) عرقا  
 (بلا عذر) فيها (أو)  
 سكوت (قصد به قطع  
 القراءة) لاشعار ذلك  
 بالاعراض عن القراءة  
 بخلاف سكوت قصير لم  
 يقصد به القطع أو طول بل أو  
 تخطل ذكر بعد من جهل  
 وسهو واعيا لم يتعلق ذكر  
 بالصلاة كتأمينه

في السكوت كالرصدان يأتي بثلاث خطوات متواليات حيث تبطل صلاته بمجرد سريعه في الخطوة الاولى ولا تنقطع الا ان حصل الطول بالفعل حتى لو اعرض لم تنقطع ويشارك ما ذكر بان ذلك انما ضرر لانه ينافي اشتراطية الصلاة حكما لان قصد الميطل ينافي الدوام ولا كذلك هنا لان المضر وجود ما يقطع او السكوت بقصد القطع ولم يوجد واحد منهما ويجرد الشروع في السكوت بقصد اطالته لا يستلزم وجوده لجواز الاعراض عنه فيه نظر ويتجه الآن الثاني والفرق فيلحصر اه سم على المنهج وقد يقال يتجه الاول واعتمده شيخنا لان السكوت بقصد الاطالة مستلزم القطع فاقببه ما لو سكت يسيرا بقصد قطع القراءة اه ع ش على مر (قوله لقراءة امامه) اي وان لم يؤمن لانه مندوب واما لو امن او دعا لقراءة اجنبي او سجد لقراءة غير امامه او فتح على غيره او سجد يستأذن عليه فان الموالاة تنقطع بل تبطل صلاته في صورة السجود ان علم وتعدوا ما سماع آية فيها ذكر النبي صلى الله عليه وآله سمحان امامه فان كان سماعه اياها مندوبا فله ان يصلي عليه وكذا سؤال الرحمة عند قراءة ايها والاستغفار كذلك والاستعاذة من النار او العذاب كذلك ايضا اه رموى (قوله) وقضه عليه) اي بقصد القراءة قولهم الفتح او البطلت صلاته على المستند ان كان عالما بان كان عاميا فلا يقدم في المبلغ ولو شك الفاتحة في اصل القراءة او انائها في بعضها وجب استئنافا بخلاف شكها في بعضها لان الظاهر حينئذ مضى على التمام اه زى وقوله والابطلت صلاته يؤيده قول المتن فيا ياتي ولا ينظم قرآن بقصد تهيم وقراءة اه شيخنا والفتح تلقين الآية اه شرح مر (قوله اذا توقف فيها) ظاهره وان كان التوقف في غير الفاتحة وهو ظاهر اعانة الامام على القراءة المطلوبة منه فتنبه له اه ع ش (قوله ووجهه في الذكر المذكور انه مسنون) اي فيها فهو لمصلحة وقوله للخروج من الخلاف اي من قطع الموالاة بذلك فوجهه انه يلزم عليه التكرير للفاتحة ان كان الاستئناف بدفعها او بلعها ان لم يسمها وقد قيل بطلان الصلاة به فقد تمارض الخلافان وقد قال الزركشي عند تمارض القولين يترك رعايتها واجب بان هذا مقيد بما اذا لم يكن احدهما اقوى مدركا والا عمل به ومن قال بقطع الموالاة مدركه اقوى عن قال بابطال التكرير كما ان الزركشي مقيد ايضا بان عمل مراعاة الخلاف اذا كان يمكن الجمع بين المذهبين والاقدام مذهبه اه حل (قوله ولا يفتح عليه مادام يردد الآية) اي لا يسن له الفتح حينئذ فان فتح عليه في الحالة هذه انقطعت الموالاة اه ع ش على مر ورشيدى وعمل بقطع الموالاة صلاته عليه صلى الله عليه وسلم حين ذكره الظاهر لامرعاة للقول بوجودها عند ذكره وفي كلام شيخنا عند قول المنهاج في الكلام على القنوت والصحيح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخره اه ما نصه وما ذكره المعجل في شرحه من استحباب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لمن قرأ فيها آية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم ففي النووي بخلافه اه وفي الباب لورق المصلي آية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم ندب له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اللهم صل على محمد لا بخلاف في بطلان الصلاة بنقل ركن قول اه قال حج في شرحه والظاهر انه لا فرق بين ان يقرأ او يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووي انه لا يسن له الصلاة عليه وترجيح الانوار وتبني الغزى قول المعجل يسن الخ اه حل (قوله مادام يردد الآية) اي سواء كانت واجبة او مندوبة اه فان فتح عليه وهو يردد ما فاتحه الموالاة اه سم اه ع ش وقوله فانه يقطع الموالاة اي في الصور الاربع اي سواء قصد التلاوة وحدها او الفتح وحده وهما او اطلق واما الصلاة تبطل ان قصد الفتح وحده او اطلق ولا تبطل في الصورتين الاخيرتين فالخالفان ان الفتح عند عدم التوقف قاطع للموالاة مطلقا وفي بطلان الصلاة بالتفصيل المذكور وعند التوقف لا يقطع مطلقا بل على التفصيل المتقدم اه (قوله لعدم علم) دخل القدم الحسي بان لم يجد ذلك في عمل يلزمه طلب الماء منه والشرع بان توقف منه على اجرة يحجز عنها كافى شراء الماء من غيره ولو لم يجد في البلد الا مصحفا واحدا ولم يكتف

قراءة امامه وقضه عليه اذا توقف فيها ووجهه في الذكر المذكور انه مسنون لكن الاجابات استغناها للخروج من الخلاف ولا يفتح عليه مادام يردد الآية قاله المتولي وقول بلا عند من زياد في الثاني وأولى بما ذكره في الاول (فان يحجز عن جميعها) لعدم علم

التعلم الاصل يلزم ملكه اعار نمو لا جاز نمو كذا ولم يكن باليد الا معلم واحد يلزمه التعليم بلا جرة  
ولا يلزم المعلم اعادة نفسه وان انفر دويلزمه اجازتها ولو قدر على مصحف فغائب لزمه القراءة فيصع بدل  
الاجرة ام برماوى (قوله او غير ذلك) كبلادة وضيق وقت عن قتل ذلك ولو كانت مكتوبة على جدار خلفه  
فهل يستدبر القبة لقراءتها بمود للاستقبال تقدم الفاتحة على الاستقبال لولاه الآن عاجز فينتقل البلد  
حررقلت الظاهر الاول اهل (قوله عدد آياتها) أى الى سيع الاول بسم الله الرحمن الرحيم الثانية  
الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد و اياك نستعين  
السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابعة صراط الذين الى آخر السورة ويبنى القارىء مرعاة ذلك لان  
التي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ادمش على مر (قوله ولو متفرقة) غاية لرد على من قال المتفرقة  
لا تجزى مع حفظ المتواليات واما مع العجز عن المتواليات فتجزى ما تخالف قوله وان لم يتداخل لرد على من  
قال ان غير المفيدة لا تجزى مع حفظ المفيدة واما مع العجز عن المفيدة فتجزى غير المفيدة اتفاقا اه شيخنا  
(قوله لا تنقص) يفتح التاء التوقيف وسكون النون وضم القاف من نقص كنعصر اه برماوى (قوله ايضا)  
لا تنقص حروفها عنهما اوعلى الاصح عبارة اصله مع شرحه ولا يجوز نقص حروف البذل من  
قرآن او غيره من حروف الفاتحة في الاصح الثاني يجوز سبع آيات وسبعة انواع من ذكر او دعاء اقل  
من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قدير قضاء عن صوم يوم طويل ورد بان الصوم يختلف زمانه  
طولا وقصر فلم يعتبر في قضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة انتهت  
(قوله ما توفست وخسرون حرقا باثبات الف مالكا) اى وبعد المشدد بحرفين اما لو عدي بحرف واحد  
فتكون حلفتها مائة واحد واربعين باثبات الف مالكا قال حجب (فيه) ما ذكر من ان حروفها بدون  
تشديداتها وبقراءة مالكا بالالف مائة واثبتوا ربون هو ما جرى عليه الاسنوى وغيره وهو مبنى  
على ان ما حذف رساليا بحسب في العدد وبيانه ان الحروف الملقوظ بها ولو في حالة كالفات الوصل  
مائة وسبعة واربعين وقد اتفق ائمة الرسم على حذف ست الفات الف اسم والف بدلام الجلالة مرتين  
وبعديهم الرحمن مرتين وبعدين العالمين فالباقي ما ذكره الاسنوى وخالفه شيخنا في شرح البهجة الصغير  
فقال بعد ذكر انها مائة واثبتوا ربون هذا ما ذكره الاسنوى وغيره يثبتهم في الاصل والحق انها مائة  
وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفات الوصل هو كانه نظر الى الف صراط الى الموضوعين والالف بد ضاد  
الضالين عذو فقر سما لکن هذا قول ضعيف والارجح كما قال الشاطى صاحب المرسوم بوثباتها الاولين  
والمشهور بل اقضى كلام بعضهم انه متفق عليه ثبوت الثالثة وحينئذ اتجه ما ذكره الاسنوى وقال شيخنا  
بالابتداء الخ لا يختص بالحق الذى ذكره بل باقى على كلام الاسنوى ايضا نظر الثبوتات في الرسم هذا واعتبار  
الرسم فيما عن فيه لوجه لان كلامنا في قراءة احرف بدل احرف عجز عنها ذلك انما يابط بالمقوظ  
دون المرسوم لانهم يرمون ما لا يتلفظ به عكسه لحكم ذكره ما على انها غير مطردة ولذا قالوا اخطان  
لا يماس عليهم اخط المصحف الامام وخط المروطين فاصطلاح اهل الرسم لا يوافق اللفظ المتروكة به  
القراءة بوجه فالحق الذى لا يحصى عنه اعتبار اللفظ عليه فهل تعتبر الفات الوصل نظر الى انه قد يتلفظ بها  
في حالة الابتداء او لانها عذوة من اللفظ غالبا كل محتمل الاول اوجه فيجب مائة وسبعة واربعون  
حرقا غير الشدات الاربعة فالجملة مائة واحد وستون حرقا فان قلت يلزم على فرض الشدات  
كذلك عد الحرف الواحد مرتين لان لام الرحمن مثلا حسبت وحدها والواحد حسبت وحدها  
ثم حسبتا واحدا في الشدة قلت الممتنع حسباته مرتين من جملة واحدة وما هنا ليس كذلك  
لانهما حسبتا اولاً نظر الاصل الفاتك وثانياً المراض الادغام وكما حسبت الفات الوصل  
نظرا لبعض الحالات فكذا هذه فتمثل ذلك فانه مهم اه (قوله لا ان كل آية من البذل الخ)  
اى فيجوز ان تكون انقض او ازيد وبحسب المشدد بحرفين من الفاتحة والبذل ويبنى عن

أو مصحف أو غير ذلك  
وهذا مراد الاصل بقوله  
فان جهل القاتحة (نفس)  
آيات) عدد آياتها بآياتها  
(ولو متفرقة) وان لم تقدم  
المتفرقة معنى منظوما اذا  
قرئت كما اختاره التروى  
في مجموعه وغيره تبعا  
لاطلاق الجمهور (لا تنقص  
حروفها) اى لسبع (عنها)  
اى عن حروف الفاتحة  
وهى باليسمة مائة وستة  
وخسرون حرقا باثبات الف  
مالكا والمراد أن المجموع  
لا ينقص عن المجموع لا  
أن كل آية من البذل قدر  
آية من الفاتحة (ة) ان عجز

المشدد من القاتحة حرفان من البدل وهل عكسه كذلك فيجزي حرف مشدد من البدل عن حرفين من القاتحة  
 ظاهر كلامهم نعم ونقل ان شيخنا ارتضى عدم الاجراء في ذلك وهو واضح فلا يقام الحرف المشدد من البدل  
 مقام حرفين من القاتحة بخلاف العكس ارجح **(قوله)** لزمه سبعة (انواع) انظر التشديد لم يجب بده ذكر  
 عند الشيخ كاف القاتحة اشتهر بى والجواب انه ورد انه **(قوله)** أى رجل قد عجز عن القاتحة فأمر بالبدل  
 اه شيخنا جوهرى **(قوله)** من ذكر (او دعاء) اى ليكون كل نوع منها مكان آية نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
 والافواه اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العمل العظيم ماشاء الله كان وما لم يكن ابراموى  
 او وامانة خلوص فجوز الجمع بان يأتى ببعضها من الذكر وبعضها من الدعاء مع شى وعطف الدعاء على الذكر  
 يقتضى تغايرهما فان الذكر مادل على ثناء عليه سبحانه وتعالى كسبحان الله والحمد لله والدعاء مادل على  
 طلب ثم ان كان المطلوب ثواب الاخرة فهو اخر بى وان كان تفادى بيا فهو دنى بى اعمش على مر **(قوله)**  
 اى لا تنقص حروفها الخ هل يكتفى بظنه فى كون ما تى بقدر حروف القاتحة كما اكتفى به فى كون زبوفه  
 بقدرها كما سياتى اهمش على حج ويبنى الاكتفاء لمشفة عدما ياتى به من الحروف بل قد يمتد ذلك على  
 كثيرين من الناس اعمش على مر **(قوله)** ويجب تعلقه بالاخرة فان لم يعرف غيره ما يتعلق بالدينا اى به  
 واجزا وهو المعتمد ويجزى سبعة انواع من الدعاء المتعلقة بالاخرة وان حفظ ذكر اغريه ومنه يفهم  
 ان الدعاء المذكور فى مرتبة واحدة او فى كلامه لتخيره وهو المعتمد ابراموى **(قوله)** ولا يشترط في الذكر  
 والدعاء الخ (ومثلهما الايات فلا يشترط فيها ايضا أن يقصد البدلية بل الشرط أن لا يقصد بها  
 غير البدلية اه شيخنا **(قوله)** أن لا يقصد بهما غيرها أى فقط أى حتى فى التعمد والافتتاح إذا كان  
 كل بدلا خلافا لغيره اه حل أى فلو قصد البدلية وغيرها لا يعثر على كلامه والمعتداه يعثر حيث  
 بخلاف ما سأتى فى قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن اصل والبدل فرع والاصل يفترقه اه شيخنا  
 حتى وعباراة الاظفى قوله بل الشرط ان لا يقصد بهما غيرها اى البدلية ولومها فلو افتتح وتعود  
 بقصد السنية والبدلية لم تكف اهم راتنت هو الذى اعتدعش وعبارة شرح مرور لا يشترط فى البدل  
 قصد البدلية بل الشرط أن لا يقصد به غيرها ولو معها فلو افتتح أو تعود بقصد السنية والبدل لم  
 يكف انتت وقد كتب عليها المحشيان وسداسا اه **(قوله)** وإذا قدر على بعض القاتحة الخ  
 هذا مفهوم الجميع فى قوله فان عجز عن جميعها الخ فكان الانسب للمتابعة أن يقول فان عجز عن  
 البعض كرر المقدور الخ اه شيخنا وقوله كرر ليعب قدرها ولو قدر على ثلثها الاول والاخير وعجز  
 عن الوسط فهل يجوز له تكرير أحدهما أو يتعين الاول يظهر الاول فليحذر كانه اه شورى  
**(قوله)** ان لم يقدر على بدل) اى قرآن أو ذكر كما فى عش **(قوله)** عن ذلك كله (اعترض بانه لا يدخل فى  
 الصلاة الا بتكبير الاحرام فيكرها بقدر القاتحة ولا يقف بقدرها ويمكن ان يجاب بان يصور  
 بما إذا لقنها له شخص عند الاحرام ثم نسبها اه شيخنا **(قوله)** حتى عن ترجمة الذكر الخ فيه إشارة  
 بل تصريح بوجوب الترجمة وأشار إلى ذلك فى شرح الروض ايضا وانظر تردد الشيخ فى حاشيته  
 مع ما هناك شورى فاشار الشارح بهذه الغاية إلى مرتبة خامسة بين الذكر والدعاء وبين الوقوف  
 اسقطها فى المتن اه شيخنا **(قوله)** لزمه وقفة قدر القاتحة (أى قدر وقفة معتدل القراءة اه حل  
 فلو قدر بعدها لم يجب عليه العود بل يسن اه شيخنا **(قوله)** قدر القاتحة فى ظنه (أى لان  
 اليسور لا يسقط بالمسور والمبرة فيه بالوسط المعتدل ولا يخالفه ما قرر فيها لو  
 قطعت حشفته من ان المبرة بقدرها من ذلك المقطوع لامن غالب الناس فمقتضاه ان  
 تكون المبرة هنا بقراءة لا بالوسط المعتدل ووجه عدم المخالفة ان الحشفة كانت موجودة  
 ثم قطعت فاعتبر قدرها منه ولا كذلك القراءة ثم نسبها اه براموى **(قوله)** لانه واجب فى نفسه) اى

عن القراءة لزمه (سبعة  
 انواع من ذكر او دعاء  
 كذلك) اى لا تنقص حروفها  
 عن حروف القاتحة  
 واعتبار الانواع للاكتفاء  
 بالدعاء من زيادته ويجب  
 تعلقه بالاخرة كما قاله  
 الامام ووجه النووي فى  
 مجموع وغيره ولا يشترط فى  
 الذكر والدعاء ان يقصد  
 بهما البدلية بل الشرط ان  
 لا يقصد بهما غيرها وإذا  
 قدر على بعض القاتحة كرره  
 ليبلغ قدرها ان لم يقدر على  
 بدلا والاقرأه ضم اليه من  
 البدل ما تتم به القاتحة مع  
 رعاية الترتيب (ه) ان عجز  
 عن ذلك كله حتى عن ترجمة  
 الذكر والدعاء لزمه (وقفة  
 قدر القاتحة) فى ظنه لانه  
 واجب فى نفسه

فلا يسقط بسقوط غير موكنه صار بدلا يحتنوا لامانع من كون الشيء الواحد أصلا وبدلا للضرورة  
 كما هو بين ان يقف بعد ذلك مناسبا فقرأه السورة حيث طلبت على قياسه زاد على الآيات السبع بقدر  
 السورة وكذا على الانواع السبع وقد قل الاول عن إمامنا الشافعي قد قيل واستحسن الشافعي قراءة  
 ثمان آيات لتكون الثامنة بدلا عن السورة اهـ حل وانظر هل يجب على الواقف بقدر الفاتحة تحريك لسانه  
 كافي الاخرس قال شيخنا الكبري املى لا يجب تحريكه برماوى (قوله ولا يترجم عنها) اى لا يجوز  
 الترجمة عنها مطلقا لان الإعجاز يختص بنظمه العربي دون معناه فلو ترجمه عامدا اطلت صلا به لان ما تاتي به  
 اجنبى اهـ عـ ش على مر (قوله لفوات الإعجاز فيها دونه) يؤخذ منه أنه لا يترجم عن البذل إن كان قرائنا  
 وكلام الشارح يفيد اهـى حيث قال حتى عن ترجمة المذكور الدعاء ولم يقل والقراءة ولو قدر على الفاتحة او  
 الذكر او الدعاء قبل القرائن من البذل اتي به او يعمد ولو قبل الركوع ولو كان البذل وقفا لم يأت به او اجراه  
 ما قبله اهـ حل (قوله وسن عقب تحريم الخ) لما فرغ من أحكام الفاتحة شرع يتكلم على سننها وهى أربع  
 ثنتان قبلها وهما دعاء الافتتاح والتمنؤ ثنتان بعدها وهما التامين والسورة اهـ من شرح مر اهـ حـ ف  
 (قوله ايضا وسن عقب تحريم دعاء افتتاح) اى خلافا للإمام مالك رحمه الله عنه في استعجاله قبله وعقب  
 بفتح العين المهملة وكسر القاف وزيادة يا بعد القاف لغة ضعيفة وحكى ضم العين وسكون القاف ويجوز  
 ضمها اهـ برماوى (قوله عقب تحريم) عبارة اصله بعد التحريم انتهت قال مر في شرحه اى عقبه اهـ  
 وعبارة عـ ش عليه قوله بعد التحريم لعل تعبيره يعدل لثنيه على انه لا يفوت بالتأخير حيث لم يشغل  
 بغيره وعليه تفسير الشارح بالعقب للدلالة على أنه تستحب المبادرة بعقب التحريم وان لم يفت بالتأخير  
 ثم رايت سم على النهج قال قوله عقب تحريم انظر التعديل بعقب فان مقتضاه الفوات اذا طال الفصل وقد  
 يشبه عدم الفوات مطلقا اذا طال الفصل انتهت (قوله دعاء افتتاح فتدو) وقد عبر بها اى الافتتاح  
 والتمنؤ وأحدهما عند ضيق الوقت اهـ شرح مر وقوله عند ضيق الوقت اى بأن أحرم بها وقد بقي من  
 الوقت ما لا يسعها ولا تقدر انه ياتي بالسنة اذا احرم في وقت يسما وإن لزم صيرورتها قضاء لكن  
 يشكل عليه ما مر من انه اذا خاف فوت الوقت بان خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها على ما اقتضاه  
 كلام الروض فانه صريح في أنه إذا شرع فيها في وقت يسما كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها  
 بتقدير الايتان به تركو صرح بمثله حجج ومن ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السن دعاء الافتتاح فلا  
 ياتي به الا حيث لم يخف خروج شيء من الصلاة عن وقتها اهـ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السن بأنه  
 عهد بطلب ترك دعاء الافتتاح في الجنائز فوجب الادراك الامام في ركوع او اعتدال فاحتطرت رتبته عن بقية  
 السن أو بأن السن شرعت مستغلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره  
 اهـ عـ ش عليه (قوله دعاء افتتاح) اى لا امام ومفرد واموم وتحكم كل من فوت الصلاة او الاداء  
 أو إدراك المأموم الامام في القيام دون الاعتدال فابعدو غلب على ظننا نفع اشتغاله به يدرك الفاتحة  
 قبل ركوع امامه وسعى دعاء الافتتاح لانه في مفتاح الصلاة ولو تركها ولو سم احق تعذر لم يأت به لفوات  
 عمله بخلاف ما لو اراده فسبق لسانه الى التمنؤ فانه لا يفوت ولا ياتي به المسبوق إذا أدرك الامام  
 في التمنؤ فمحمق بعد سلامه اهـ برماوى بنوع تصرف المالوا حرم فسلم الامام قبل ان يجلس فانه  
 ياتي به اهـ رشيدى ويسن للمأموم الامراع بدعاء الافتتاح اذا كان يسمع قراءة امامه اهـ شرح  
 مر وقوله اذا كان يسمع الخ صريح في أنه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه فدل الفرق بينه  
 وبين قراءة السورة ان قراءة الامام تعد قراءة للمأموم فاغتت عن قراءته وسن استماعه لا كذلك  
 الافتتاح فان المقصود منه الدعاء ودعاء الشخص لنفسه لا يصدق عليه اهـ عـ ش عليه وفي المدايني على  
 الخطيب ما نصه لو اطلب الان اتسع الوقت ولم يكن مسبقا أو أدرك امامه قاعدا أو قدمه فان خاف الوقت

ولا يترجم عنها بخلاف  
 التكبير لفوات الإعجاز  
 فيها دونه (وسن عقب  
 تحريم) بفرض أو نقل  
 (دعاء افتتاح)

او كان مسبوفا او ادرك امامه قاعدا او قدمه ليس له الافتتاح فان لم يقدم امامه بان سلم الامام عقب  
 تجرعه او قام عقب تجرعه وقبل قدومه فمما تندب له الاتيان به لان عمل عدم ندبه اذا قدمه فانه يقوت  
 وقته بالقعود اما ج انتهت (قوله نحو وجهت وجهي الخ) فهم صفيه ان دعاء الافتتاح له صبح اخر غير هذه  
 وهو كذلك فيها اللهم انت الملك لا اله الا انت سبحانك وعمدك انت وربي وانا عبدك ظلت نفسي  
 واعترفت بذني فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل الاخلاق فانه  
 لا هدي لافضلها الا انت واصرف عني سيئها فانه لا يصرف عني سيئها الا انت ليك وسع يدك والخير  
 كله في يديك الشريفة ليس لك انابك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك اه شرح الروض اه  
 ع ش على مومنها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اه مر ماوى مومنها الحمد لله جدا كثيرا  
 طيا مباركا فيه ومنها الله اكبر كثيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ومنها اللهم باعد  
 بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم غفرني من خطاياي كما غفرت للثوب الابيض من  
 الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والورد رواه الشيخان والمراد المغفرة لا النسل الحقيقي  
 وبابها افتتح حصل اصل السنة لكن الاول وهو قوله نحو وجهت وجهي الخ افضلها فانه في المجموع وظاهره  
 استيعاب الجميع بين جميع ذلك المفرد واما قوم محصورين راضين بالتطويل وهو ظاهر خلافا للادعي اه  
 من شرح م ر وح ش طيه (قوله ايضا نحو وجهت وجهي) اي اقبلت وجهي والمراد اذني وقيل قصدت  
 بعبادتي امر ماوى اي ونحو الله اكبر كثيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا اه شرح م  
 والظاهر انهم اسقطوا الله اكبر ووصل كثيرا بأكبر الاحرام لا تبطل صلاته حيث اطلق فلم يقصد  
 به التحريم ولا الافتتاح مع كونه قاصدا للقل مع التبيين وية القرصية ولا يشكل هذا بما ياتي  
 من ان المسبوق لو اقتصر على تكبيرة واحدة واطلق لا تمتد صلاته لتعارض قريتي الافتتاح  
 والهمى لجواز ان يقال ان تكبير الهمى ثم مطلوب بخصوصه فصلح مارضنا للتحريم بخلاف ما هنا فان  
 المطلوب فيه الافتتاح وهو كما يحصل بقوله الله اكبر كثيرا يحصل بغيره بل وجهت اولي متفانطت  
 رتبته عن تكبير الركوع فلم يصلح مارضنا ويؤيد ذلك ما قام سمع حجج من قوله (فرع) نوى مع  
 الله اكبر كثيرا الخ فهل تمتد صلاته ولا يضر ما وصله بالتكبير من قوله كثيرا الخ الوجه نعم اهمر  
 اه ع ش عليه (قوله لذني فطر) اي ابدع او اوجد او ابتدا الخلق والشيء على غير مثال سابق او من  
 غير مثال سبق اه برماوى (قوله السموات) جمع سماء والمراد بها هنا الاجرام المخصوصة المسماة  
 بالافلاك العلوية الدائمة الحركة لتنع العالم وجمعها لا تتفانعا بجمع الاجرام التي فيها من الكواكب  
 السيارة وغيرها وهذا معنى قولهم بجميع اجزائها لان السبع السيارة وهي زحل والمشتري والمريخ  
 والشمس والزهرة وعطارد والقمر مثبتة فيها على هذا الترتيب وقد نظمها بعضهم فقال  
 زحل شري مريخه من شمس فزاهرت لعطارد الاقار  
 وما عداها في الفلك الثامن المسى بالكروى وعليه فالمراد بالسموات ما يشمله امر ماوى (قوله والارض)  
 انما افردها لا تتفانعا بالطبقة الدنيا فقط واختلف هل هي افضل من السماء أو عكسها اعتمد شيخنا تبعا  
 للعلامة الرملى انها افضل من السماء لانها على الانبياء والملائكة واعتمد شيخنا الشوبرى تبعا للعلامة عبيد  
 السماء افضل لانها لم يصب الله تعالى فيها قط والخلاف في غير القيمة التي ضمت اعضاءها <sup>على</sup> اما هي فهي  
 افضل من السموات والارض حتى من العرش والكروى قال العلامة حبيب مئلا البقع التي ضمت بقية  
 الانبياء امر ماوى (قوله خنيا) بطن الخفيف على المائل وعلى المستقيم أى ما تلاعن كل الاديان المخافة  
 لدين الحق وهو الاسلام ومستقيما عليه وعند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه الصلاة والسلام اه  
 برماوى (قوله مسلما) أى متقادا امر ماوى (قوله ان صلاتي) أى عبادتي المخصوصة ونسكى

نحو وجهت وجهي لذني  
 فطر السموات والارض  
 خنيا مسلما وما أنا من  
 المشركين ان صلاتي  
 ونسكى



أي عبادتي فهو من ذكر العام بعد الخاص والناسك المخلص في عبادته والنسيك القرية التي يقربها إلى الله تعالى وقيل النسيك ما أثر به الشرع (أمر ماوى) (قوله وعجاي) أي أحيائي وما في أي أماني فلما أراد بحيا والمات الاحياء الامانة أمر ماوى (قوله) أي لا تغيره ربى ما لك العالمين بفتح اللام جمع عالم وهو ما سوى الله تعالى ففضل عالم الانس والجن والملائكة والطير وغير ذلك أمر ماوى (قوله لا شريك له) أي لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله (قوله وبذلك) أي المذكور أمرت أي من الله تعالى أمر ماوى (قوله) وأنا من المسلمين) ومعلوم أن المارة تأتي بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتغليب الشائع لغو استعماله لا لإرادة الشخص في نحو حيفا محافظة على لفظ الوارد فاندفع بذلك قول من قال إن القياس مرعاة صفة التانيث أشرح مروي كتب عليه ع ش قوله فاندفع بذلك قول من قال الخ قال ذلك الاسوى وغيره وعجاءة حج وبه يرد قول الاسوى القياس المشركات المسلمات وقول غيره القياس حنيفة مسلمة انتهت مع ذلك لو انت به حصلت السنة ثم قال ع في موضع آخر بقي ما لو أني بمعنى المسلمين كقوله وأنا مسلم أو أنا ثاني المسلمين في حق الصديق أهم على حج أقول والظاهر الاكتفاء به لانه مساو في المعنى لقوله وأنا من المسلمين (أمر ماوى) لانه أول مسلمي الخ وما غيره فلا يقصد هذا المعنى فلو قصد كغيره بل يقصد القراءة أو يطلق وهذا التوجه يقتضي أن النبي من جملة هذه الامم هو كذلك لان الماردا بالامه المدعوون برسائته هو كذلك لانه مرسل حتى نفسه أمر شيخنا (قوله) ايضا لانه أول مسلمي هذه الامه أي في الوجود الخارجي فلا ينافي انه أول المسلمين مطلقا كما في حج لنقدم خلق ذاته وافرغ التوبة عليه قبل خلق جميع الموجودات أمر ع ش على مر (قوله) وسأني في الجنائز انه لا يس من صلاتها الخ) أي لو كانت على عروا غاب خلافا لابن العباد وهذا هو المستدرك في شرح مروي ورض الشارح من ذلك انها لا ترد على إطلاقه هذا لان ما يأتي قديما أطلقه هنا أمر ماوى (قوله فتعود) ويحصل بكل ما شئت على التعود من الشيطان وافضله على الإطلاق أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أمر ع ش م ر وقوله وافضله أي افضل صيغة وقوله على الاطلاق أي بالنسبة للقراءة في الصلاة وخارجها مطلقا والافلاخ فان التعود الوارد لدخول المسجد والخروج منه أو لدخول الخلاه الافضل المحافظة فيه على لفظ الوارد أمر رشيدى (قوله للقراءة) أي أوبد لها وعجاءة شيخنا يستحب لعاجز أن يذكر بدل القراءة ما يظهر خلافا لصاحب المهابات ولو تعارض الافتتاح والتعود أي لم يمكنه لأحمد ما بان كاللغافي من الوقت لا يسع إلا أحدهما والصلاة على راعي الافتتاح لسبقه أو التعود لانه للقراءة انظره (قلت) ما يرجح الثاني انه قيل بوجوده أمر حل (قوله فتعود كل ركعة) عبارة أصله مع شرح م ر ثم يس لمن يمكن بعد الافتتاح وتكبير صلاة العيد التعود ولو في حنافة واتباعه ثم ادب ترديد إذا أرادها لا في سنة التعود ولو أراد الافتتاح عليه ويقوت بالثروع في القراءة ولو سهاوا انتبهت وقوله ولو سهاوا خرج به ما سبق لسانه فلا يقوت وكذا يطلب إذا نود قاصدا للقراءة ثم أعرض عنها بإسباع قراءة الامام حيث طال الفصل باستتاعه لقراءة إمامه بخلاف ما قصر الفصل فلا يأتي به وكذا لا يبيده لو سجد مع إمامه الثلاثة قال حج لقصر الفصل وفضيته أنه لو طال الفصل بالسجود أعاد التعود وهو ظاهر أمر ع ش عليه (قوله فإذا قرأت القرآن) أي في الصلاة وغيرها وعبارة شرح م ر حتى قرأ خارج الصلاة استحبه له الإتيان بالتعود والتسمية سواء اقتبح من أول سرية أم من أثنائها كذا رأيته في زيادات أبي عاصم العبادي نقلنا عن الشافعي والنقل في التسمية غريب فنظن له انتهت وقوله بالتعود والتسمية هما تابعا للقراءة ان سراه وروان جبرائيل لكن استثنى ابن الجزري في النشر من الجهر بالتعود القارىء بعد الاول في قراءة الادارة المروقة الان بالمدرسة فقال يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل الترانين في حكم القراءة الواحدة أمر بنفي جبرائيل منه في التسمية للعلمة المذكورة فليراجع وقوله أم من أثنائها أي السورة أي والقرآن خارج الصلاة في كلام حج أن السنة لمن ابتدأ من أثنائها السورة أن

وعجاي وعماق لله رب  
لا شريك له وذلك أمرت  
وأنا من المسلمين للاتباع  
رواه مسلم الكاملة مسلما  
قابن حان وفي رواية لليهو  
وأنا أول المسلمين وكان  
عليه السلام يقول بما فيها تارة لا  
أول مسلمي هذه الامه  
وبما في الاول اخرى  
وسأني في الجنائز انه لا  
يس من صلاتها الخ  
(فتعود) القراءة لقوله تعالى  
فإذا قرأت القرآن فاستمع

ببطل وكتب عليه سم لكنه خصه من بخارجها فليحرر أو قل ووجه ما خصه من بأن ما أتى به بعد  
 الفاتحة من القراءة في صلاته يدمع الفاتحة كأن قراءته واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعمد ولا  
 التسمية في اثنا عشر مرة لعرض الأصل ما منه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال الوارد القراءة بعد سنه إلى الأتيان  
 بالسلمة لأن ما فعله ابتداء قراءة إلا أن أعش عليه **(قوله من الشيطان)** هو اسم لكل متعمد من شاط  
 اذا حرق أو من شيطان بمعنى يدمع بذلك لبدنه من الرحمة أو عن الخير والصلاح أو عن من عمود المراد  
 به هنا الجنس وقيل بالبدن وقيل القرين أو برماوى **(قوله الرجيم)** بمعنى المحرم باللعن أو الرجيم  
 بالسوسة فهو ممن فاعل أو مفعول والصفة للذم والتحقير والمعنى التجبى إلى الله تعالى من كل متعمدات  
 مطروحات برماوى **(قوله كل ركعة)** أى في قيامها أو بدلوها للقيام الثانى من صلاة الخسوف لأنه ما مور  
 به لقراءته وقدر حصل الفصل بين القراءة بين الركوع أو برماوى **(قوله للاتفاق عليها)** عبارة أصله مع شرح  
 من ويتمود كل ركعة على المذهب الأول كدما بعد ما للاتفاق عليها والطريق الثانى قول أن احدهما هذا  
 أى أن التعمد في كل ركعة والثانى يتمود فى الأولى فقط لأن القراءة فى الصلاة واحدة انتهت **(قوله وإسراء)**  
 (هما) أى بحيث يسمع نفسه لو كان سمعها أو شرح مرأى فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمومين  
 التعمد الافتتاح لا مكان ذلك ما قبل الصلاة ما بعدها أو عرش عليه **(قوله كسائر الأذكار المستنونة)**  
 أى فانه يطلب الإسراء والمرأة بالاذكار ما يشمل الدعاء فيسره إلا الفتوت على ما يلقى فيه أو عرش  
**(قوله وعقب الفاتحة آمين)** لما فرغ من ذكر السنتين السابقتين شرع فى الاثنتين فقال وعقب الفاتحة آمين  
 الخ أو شرح من ولا يسن عقب بدل الفاتحة من قراءته لاذكر كاهو مقتضى اطلاقه ثم رأت فى العباب  
 فلما تضمنت آيات البذل دعا في ذى التأمين عقبها أو شرح برأى أى الأتلاق من عقبها وهذا التفصيل هو  
 المعتمد وهذا لا يرد على المصنف لأن المقوم إذا كان فيه تفصيل فلا يمتنع به أو زى وبعبارة شرح من  
 ومن عقب الفاتحة أو بدلهما تضمن دعا فيا يظهر عما كاهو للبذل آمين اتت ولو بدأ فى البذل بما يتضمن  
 الدعاء وختم بما لا يتضمن فمألوجه أنه يؤمن فى الآخر أو برماوى وفى عرش على من ما يقتضى أنه لا يؤمن  
 إلا أن آخر ما يتضمن الدعاء أو **(قوله بعد سكتة لطيفة)** أى بقدر سبحان الله أو عرش فالمراد بالعب  
 أن لا يتخلل بينهما أنظ إذ تعقب كل شئ بحسبه فلا ينافى ما تقرر من سن السكتة الطيفة بينهما إذ  
 لا ينفك إلا بالشروع فى غيره كفى المجموع أى ولو سهر أو فاما يظهر أو شرح من قوله أن لا يتخلل  
 بينهما اللفظ ذم يذنب استثناء تحويره لغنى للآخر الحسن أنه عمل الله عليه وسلم قال عقب ولا الضالين  
 رب غفر لى آمين أو حج ويذنب أنه لو زاد على ذلك ولو لهدى ولجميع المسلمين لم يضر أيضا أو عرش  
 عليه والسكتات المستحبة فى الصلاة أربع على المشهور سكتة بعد تكبيرة الاحرام يفتح فيها وثانية بين  
 ولا الضالين وآمن وثالثة للإمام بين التامين وقراءة السورة فى الجهرية بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة  
 ويشغل جثته بدعاء أو ذكر أو قراءة سرا قاله فى المجموع والقراءة الأولى ورأيه قبل تكبيرة الركوع  
 وتسمية كل من الأولى والثالثة سكتة مجاز فانه لا يسكت حقيقة لما تقرر فيهما قال فى المجموع وعدما  
 الزركشى خمسة الثلاثة الأخيرة وسكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح وسكتة بين الافتتاح والقراءة  
 وعليه فلا يجوز إلا سكتة الإمام بعد التامين أو شرح من **(قوله بدقصر)** أى لعدم إخلاله بالمعنى  
 وحكى مع المدافعة ثالثه وهى الامالة وحكى أيضا التذم بدقصر المدرك أو قصر وهو الحق بل أنه شاذ منكر  
 والمراد ما صدر من ذلك وإن أكرم من أن تخفى من قصدك أو برماوى **(قوله والمدافع)** وقال الرافى  
 الأصل القصر لأن زنه قبل وأما المدفوع من آية الحج كقبايل وقال ابن عطية أنه باء ليس عربيا  
 ومن قال أنه عنى فى ألفاظ متولدة من إشباع فتحة الهمة أو برماوى **(قوله وهو اسم فعل بمعنى استجب)**  
 وقبل معناه لا تخبر بما أو قيل لا يقدر على هذا الحدس أو قيل جئتاك قاصدين ودعونا لك أنجب فلا تردنا

باقه من الشيطان الرجيم  
 أى إذا أردت قراءته فقل  
 أعوذ بآله من الشيطان  
 الرجيم (كل ركعة) لأنه  
 يتبدى فيها قراءة (والأولى  
 أكد) للاتفاق عليها  
 (وإسراء هما) أى بدعاء  
 الافتتاح والتعمد فى السرية  
 والجهرية كسائر الأذكار  
 المستنونة (و) سن (عقب  
 الفاتحة) بعد سكتة لطيفة  
 لقارئها فى الصلاة وخارجها  
 (آمين) للاتباع رواء  
 الترمذى وغيره فى الصلاة  
 وقيل بها خارجها (مخففا)  
 ميمها (بدقصر) والمد  
 أفصح وأشهر وهو اسم  
 فعل بمعنى استجب

وقيل انه اسم من اسماء الله تعالى كان المصلي قال اهدنا ياقه وقيل انه طالع الدعاء وخاتم عليه وقيل انه كنز يطاعه قائله وقيل انه اسم تنزل به الرحمة اه حوائج شرح الروض اه شورى (قوله بمعنى استجب) لا يقال استجب منه دون تدليل انه يقال استجب دعائنا ولا يقال آمين دعائنا وغير المتعدي لا يفسر بالمتعدي لا نأقول قال في التيسيل وحكمها اى اسماء الافعال غالباً في التمدى والزوم حكم الافعال انتهى قالوا وخرج بن غالباً آمين فانه بمعنى استجب وهو معتد دونه فتأمل اه شورى (قوله) مبنى على الفتح اى التخفيف بمعنى انه بنى على حركة حذر امن التفاء الساكنين مثل ابن وكيف وكانت فتحة لحنه الفتح اه رماوى (قوله) فلو شدد الميم اى مع المداو القصر وقوله لقصد الدعاء اى لأن المقصود منه الدعاء وإن لم يلاحظ المصل اه حل (قوله) لقصد الدعاء فهم منه انه لو قصد منه الحق وهو قاصدين بطلت صلاته وهو كذلك وفهم منه انه لو اطلق طلك اى امكن المتعدي فذهبت ايتها لا تطل خلافاً لحج اه شيخنا واصله الى الحاشى (قوله) اى لقصد الدعاء ليس قيد الملامح وإن لم يقصد لان المراد منه الدعاء ولو زاد بعده والحقة رب الما بين اكن حذروا لا ين قبله الدعاء من احد واسمى العلامة حج رب اغفر لى لوروده ويدل له قوله انه من اما كن لاجابة الدعاء ولم يوافقوه اه رماوى وقوله ولو زاد بعده والخدع رب الما بين الخ كذا فى شرح م قال الرشيدى عليه فهو تابع في هذا الامداد لكن التقى في غير الافتقار على رب الما بين واصل ذلك قول الشافعى رضى الله عنه فى الامل قال آمين رب الما بين وغيره مذكرة تعالى كان حسنا اه (قوله) وسوز فى جبرية اى مطلوب فيها المجرى فالهجرة بالمشروع وعبارة شيخنا والمحال ان المصلى ما هو ما او غيره بمجرىه ان طلب منه المجرى وسبب ان طلب منه الاسرار قال شيخنا وجهر الحشى والاشى بكبرهما بالقرارة وسبب اه حل (قوله) حتى للمامون لقراءة امامه (والاما كن التى يجهر فيها المامون خفف امامه خمسة تأمينة مع امامه وفى دعاء الامام فى قنوت الصبح ورفعة نوت الوتر فى نصف الاخير من ردهان وفى ثبوت التنازل فى الصلوات الخمس واذ افتتح عليه اشرح م (قوله) مع تأمين امامه اى لا قبله ولا بعده وشمل ذلك ما لو وصل لتأمين بالفاتحة بلا فصل وهو كذلك وليس فى الصلاة ما تنس فيه المقارنة غيره اه شرح م (قوله) ايضا مع تأمين امامه يخرج الزكأن خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او ماموم فلا ينس له التأمين اه ع ش على م (قوله) فانه من وافتى تأمينه تأمين الملائكة الخ اى هو لموم من حديث آخر ان الملائكة تؤمن مع تأمين الامام فيكون الدليل منجبا للبدعى اه شيخنا ح ف قال المصنف ومبنى موافقة الملائكة انه وافقهم فى الزمن وقيل فى الصفات من الاخلاص وغيره قال وهو لا ملائكة قبلهم الحفظة وقبلهم غيرهم وقيل بانهم الحفظة وسائر الملائكة لكن اقرب اه شرح م (قوله) تأمين الملائكة (ومهم شهادتك الصلوة فى الارض والسماء وقيل المامون على ادعية المامون وقيل الحفظة وقبل جميع الملائكة لانه عمل تأمينهم فى صلاتهم وهل يقولون لفظ آمين او ماموه بناء على شيخنا البابل انهم يقولون آمين كافي بعض شروح البخارى اه رماوى (قوله) ما تقدم من ذنبه زاد فى رواية وما تأخر والمراد الصغار وإن قال ابن السبكي انه شامل للكبار والصغار اه برماوى (قوله) ولان المامون لا يؤمن التأمين امامه اى حتى يلزم تأخير تأمينه عن تأمين الامام بل لقراءته وقد فرغت اى فينبغى ان يكون عقبها ليقارن تأمين الامام اه حل (قوله) بوضعه) وهو بضم الباء وكسر الصاد مخففة من أوضح اذ اين قائله فى المختار بالمعنى اه ع ش على م (قوله) عقب تأمينه اى وان شرع الامام فى السورة فان من قرأ معه الفاتحة فقرأها معاً كفاء تأمين واحد او قرأ قبله من نفسه ثم للتابعة ولا يؤمن الماموم اذ لم يسمع قراءة الامام او لم يميز الفاظه وفى الباب انه يؤمن اذا سمع تأمين المامومين وضعه مشاخنا اه برماوى وقوله كفاء تأمين واحد هكذا شرح م وهو مقرر بان تكرير التأمين اولى ويقدم تأمين قراءته اه ع ش عليه (قوله) عن الزمن المسنون فيه التأمين اى وهو بقدر

مبنى على الفتح فلو شدد الميم لم يطل صلاته لقصد الدعاء (و) من (فى جبرية) جهر بها (للمصلى حتى للمامون لقراءة امامه) تبعاله (وان يؤمن) المامون (مع تأمين امامه) لحج الرشيدى اذا أمن الامام قائله فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولان المامون لا يؤمن لتأمين امامه بل لقراءته الفاتحة وقد فرغت فالمراد بقوله إذا امن الامام اذا اراد التأمين ووضعه خبر الشيخين اذا قال الامام غير المنضوب عليهم ولا الضالين يقولوا آمين فان لم يتفق له موافقة آمن عقب تأمينه وإن تأخر امامه عن الزمن المسنون فيه التأمين

سبحان الله فاذنوا بالامام بناهي زيادة على هذا الزمن فانه سنة التامين اه شيخنا (قوله) أمن المأموم  
 أي لنفسه ولا ينتظر اعتبارا للمشروع اه برماوى أى لان السبب للتامين انتفاء قراءة الامام كعدلت  
 وقود جد ولا نظر للفرقة لان على طلبها اذا أتى بها الامام في زمنها المطلوب وهو عقب القراءة وظاهر  
 هذا الكلام انه لو تأخر لغير ولا ينتظر اليه فليخرج اه حل (قوله) للاجبر بالتامين فيها) ظاهره ولو  
 سمع قراءة إمامه وعبارة سمع على الغاية مانصه ولا يظن في السرية جهر التامين ولا وافتة الامام فيه بل  
 يؤمن كل سرا مطلقا نعم إن جهر الامام بالقراءة فيها أى السرية لم يتعد وافتة وفي شرح الروض  
 أنه لو جهر بالسورة في السرية يشغل هو القراءة ولا يستمع قراءة إمامه لمخالفته بالجهر لما طلب منه قال  
 فاعبره بالمشروع لا بالمفعول وقتضى هذا التعليل ان المأموم لا يجهر بالتامين في السرية وإن جهر إمامه  
 اه ع (قوله) مطلقا أى وسام جهر بالقراءة وأسر اه ع (قوله) ثم قرأ غيره الخ) طواف على  
 امين في قوله وعقب الفاتحة امين وهذا احد من غيره اه شيخنا لكن صريح الشارح يوم ان السورة  
 لا تسن إلا ان آمن مع أنها تسن مطلقا وكونها بدئا للتامين سنة أخرى وعبارة أصله وتسن سورة بعد  
 الفاتحة انتهت (قوله) سورة قال شيخ عيرة يجوز فيه المحذور وكوه واشهر وبه جاء القرآن اه سم  
 اه ع (قوله) غير الفاتحة) أمامى فلا تحجب عنه سورة إذا ذكر ما لا إله الا الله يحفظ غيرها  
 فما يظهر اه شرحه لكن فيه ان لا قولاً بار تكبر بل المركز الاول يعال الله لانه لا يجاب به في هذا  
 القول جدا فليظن اليه على أن المرة الثانية ليد تنكر بالركن ليد بدل عن السورة اه شيخنا ح ف  
 (قوله) في ركعتين (أولين) أى من الفرض مطلقا والتل الذي تشهد به تشهدين وأما التل الذي يصليه  
 بتشهد واحد فيقرأه كل ركعة وإن كان كثيرا اه شيخنا وقوله وأما التل الذي يصليه بتشهد واحد  
 الخ كذا في شرحه وفي ع (قوله) عليه مانصه ظاهره وإن قصد الاتيان بتشهدين ثم عن له الاقتصاد على  
 تشهد وقياس ما ياتي في التل من أنه إذا اقتصر على تشهد بعد أن قصد الاتيان بتشهدين يسن له سجود  
 السهو أن يترك هذا السورة فيما بعد على التشديد الاول ولا يبعده كانه انزاعا فالحق بالفرض اه (قوله)  
 فلا تسن سورة أن سمع ظاهره ولو في السرية وهو كذلك لان المدار هنا على فعل الامام لا على المشروع  
 وقوله للنسب عن قراءته لما أتى قراءته لما ذكر اه ح وقوله وهو كذلك الخ اعتمدته الزياى وفي  
 شرح الروض أنه لو جهر بالسورة في السرية اشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة إمامه لمخالفته بالجهر  
 لما طلب منه فاعبره بالمشروع لا بالمفعول اه وقره ع (قوله) بل يستمع قراءة إمامه) وتكره له  
 القراءة كما هو ظاهر لانه الصحيح عن قراءتها خلفه فالاستماع مستحب لا واجب والمشهور أن السنة  
 في حقه تأخير قراءة الفاتحة في الاولين إلى ما بعد فاتحة إمامه فان لم يسجد بعد أو غيره فقد قال المتولي  
 بقدر على ذلك بالظن ولم يذكر اما بقوله غير السامع في زمن سكوته وبسببه أن يقال بطل دعاء الافتتاح  
 الوارد في الاحاديث اى ياتي بذكر آخر ما السكوت المحض فيبعد وكذلك قراءة غير الفاتحة اه شرحه  
 ثم قال ويستحب سكوت الامام بعد تامينه في الجهر بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويشغل جبهة بدعا او  
 ذكر أو قراءة سرا قاله في المجموع والقراءة أولى اه وقوله والقراءة أولى أى المأموم فيقرأ مثلا بعض  
 السورة التي يريد قراءتها سرا في زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهر أو في الركعة الثانية يقرأ بما في السورة التي  
 قرأها في الاول اه ع (قوله) لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن الخ) حل الشارح القرآن هنا على  
 حقيقته وحله في باب الجمعة على الخطبة وكل صحيح لان الآية فيها تفسير ان فظ الشارح في أحد البابين  
 إلى أحدهما وفي الآخر إلى الآخر اه شيخنا ح (قوله) فان لم يسجد) أى قراءة إمامه والمراد جماع  
 قههم اه برماوى قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف انه لو جهر الامام في السرية او عكس  
 اعتبر فله وهو ما انتفاء كلام الاصل وصرح به في المجموع وصح في الشرح الصغير اعتبار المشروع في

أمن المأموم وخرج  
 بزيادة في جهرية السرية  
 فلا جهر بالتامين فيها ولا  
 معية بل يؤمن الامام  
 وغيره سرا مطلقا (ثم)  
 بعد التامين من أن (يقرأ  
 غيره) أى غير المأموم من  
 إمام ومنفرد (سورة) غير  
 الفاتحة (في) ركعتين  
 (أولين) جهرية كانت  
 الصلاة أو سرية للتتابع  
 رواه الشيخان في الظهور  
 والعصرو قيس بها غيرهما  
 (لاهو) أى المأموم فلا  
 تسن له سورة أن يسمع  
 للنسب عن قراءته طاروا  
 أبو دود وغيره (بل  
 يستمع) قراءة إمامه لقوله  
 تعالى وإذا قرأ القرآن  
 فاستمعوا له (فان لم يسجد)  
 لصمم أو بعد أو سماع  
 صوت لم يفهمه أو أسرار  
 إمامه ولو في جهرية

الفاتحة وعبارة العيايولو أسر امامه في الجهرية أو عكسه اعتبر بأصل السنة لا يغله لاساءته خلافا  
للروضة اه قول الشارح أو اسرار امامه ولو في جهرية متى فيه على ماق الروضة اه سم **(قوله)** قرا  
سورة) الى لا تتضمن اية بمدة قول لم تنزل في صبح يوم الجمعة السابق في سجود التلاوة انه يكره للماموم  
قراءة آياتها لعدم تمكنه من السجود فما أطلقوه هنا مقيد بما سياتي كما أن الذي سياتي مقيد بقوله هنا  
يسن في اول صبح يوم الجمعة قراءة الم تنزل الشامل ذلك للفرد والامام الماموم فهو يجوز على غير  
الماموم الى لا يسن ذلك للامام والمنفرد دون الماموم وسيصرح بتخصيصه بذلك الشارح فيما سياتي  
قريبا اه حل **(قوله)** وتيميز بذلك أولى الخ) وجه الاولوية أن ماق المنهاج مفهومه انه إذا لم يعد  
ولم تكن سرية لا يقرأ ويدخل فيه ما لم يسمع صوتا لا يفهمه او كان اصم أو أسر الامام اه ع **(قوله)**  
قرأ ما في باقي صلاته) أي في الثالثة والرابعة ونقل عن شرح العياي انه يكره السجدة مرتين في الثالثة المغرب  
وهو المتمد اه حل وإنما قضى السجدة دون الجهر لان السنة اخر الصلاة ترك الجهر وليست السنة  
اخرها ترك السجدة بل لا يسن فعلها وبين العياي ترتيب فرقوا ضح اه حج وايضا السجدة سنة مستقلة  
بخلاف الجهر فانه سنة تابعة للقراءة فوضع فيه تأمل اه شورى **(قوله)** إذا مدارك) إذا منظرية بجمدة  
عن معنى الشرط لان التدارك لا بد منه اه شيخنا **(قوله)** ولم يكن قراها فيما ادركه) اما اذا كان قراها  
فيما ادركه بان كان سريع القراءة وقامه بطيئها فلا تنقلب مه ثانيا وفي شرح المذهب بل المدار على إمكان  
القراءة وعدمها ففي أمكنته القراءة ولم يقرأ لا يقرأ في الباقي لانه مقصر بترك القراءة وفي كلام اشهاب  
غيره لو تركها عددا في الاولين فظاهر تداركها في الاخيرتين كغايه من سجود السجود اه حل  
واعتمد شيخنا كلام شرح المذهب وهو الذي اتصهر عليه شيخنا الزبائدي اه وعليه فلو ادرك ثالثة  
رابعة وأمكنته السجدة في اوليه تركها في الباقي لتقصيره وإن تعذر ثانيته دون ثالثته قراها  
فيها ولا يقرأ ما في رابعه بخلاف ما إذا لم يتمكن في ثالثه فيقرأ ما في رابعته كما فهم من كلامه اه  
برماوى يقول الشارح ولم يكن قراها فيما ادركه اي ولا يتمكن من قراءتها كما قاله الشورى **(قوله)**  
ولا سقطت عنه) اي تبعا لتبوعها وهو الفاتحة لاتحمل الامام لها عنه لانها لا تسن له في الاخيرتين  
فكيف يتحملها الامام عنه اه شيخنا **(قوله)** لكونه مسبوقة) اي او بعلى الحركة اه شرح مر **(قوله)**  
للاتخاذ صلاته عن السجدة) هذا في الرابعة ومثلها الثلاثة في الباقي بالسورتين في الركعة الثالثة كما في  
العياي ولعل ذلك فيما لو فاتته فيها ومطلبت في الثالثة فان فاتته في احدهما طلبت سورتها سقطت فيه  
نظر إذ ما يقرأ في قيام الركعة يسمى سورة وان كثر وليس هنا طلب سورة معينة لكل ركعة كما في  
الجمعة اه برماوى **(قوله)** وان يطول قراءة اولي على ثالثة) اي لان النشاط فيها اكثر فخصف في غيرها  
حذر من اللال وقد يخذل هذا تطويل كل من الركعات على ما بهدوا قالوا ايضا في علة ذلك ان تطويل  
الاولي ليدركها الناس وظاهر هذا وإن كان اماما لغير محصورين رضوا بتطويله وهو جدير بما  
يخالف قوله الاتي وكره له تطويل وان قصد لحوق غيره الا ان كانوا محصورين رضوا الخ اكن  
سأيت ان شيخنا قال تطويله عليه الصلاة والسلام للاولي على الثانية ليس لهذا القصد اي ادراك الناس لها  
وانما هو لكون النشاط فيها اكثر والوسوسة فيها اقل ومن صرح بأنه للقصد المذكور اي ادراك الناس  
لما راده بذلك ان من فواتها انه يقصد تطويلها لذلك وقول الراوى كي يدركها الناس تعبير بحسب  
ما فهمه لانه عليه السلام **(قوله)** فقد ذلك اه حل **(قوله)** اي صار يطول قراءة اولي على ثالثة) ويسن له ان يقرأ على  
ترتيب المصحف لانه ان كان توفيقا وهو ما عليه جماعة فواضح او اجتباها وهو ما عليه الجمهور  
فقد وقع اجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وقراءته عليه السلام خلاف ذلك لبيان الجواز اما ترتيب كل  
سورة على ما هو عليه الان في المصحف فتوفيق من الله تعالى بلا خلاف وخصه الاذرعى بما  
إذا لم تكن الثانية لها اطول كالاقبال وبرادة ثلاث تطول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقد

(قرأ) سورة إذا لم يبق  
لكنه وتديرى بذلك  
أولى من قوله فان بعد أو  
كانت سرية قرا (فان سبق  
هما) أي بالاوليين من صلاة  
أمامه بان لم يدركها معه  
(قرا) في باقي صلاته إذا  
تدارك ولم يكن قراها فيما  
أدركه ولا سقطت عنه لكونه  
مسبوقة ثلاثا تطول صلاته  
عن السجدة بلا عذر (و)  
ان (يطول) من تسن له  
سورة (قراءة) أولى على  
ثانية) لاتتابع رواه الشيخان  
نعم ان ورد نص بطويل  
الثانية

يقال لا يرد ذلك على كلامهم لأن طول الثانية لا ينافي ترتيب الأصناف بوقته تعبر على بعضها بحيث قد جمع بين ترتيبه وطول الأولى على الثانية أنه شرح مروى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قرأ في الأولى الحمد وقوله الثانية لا ينافي قرش كان خلاف الأولى مع أنه على ترتيب المصحف ومنه يعلم أن ما قبل الآن في صلاة التراويح من قراءة آلهما كم سورة الاخلاص إلى آخره خلاف الأولى أيضا ترك الواوالة وتكرير سورة الاخلاص ما عدا ح عليه **(قوله)** كافي في مثله الزحام أي بان زحم انسان عن السجود وكما في تطويل الامام الركعة الثانية في صلاة ذات الرقاع للحقة الفقرة الثانية اهـ حل وكما لو نسي سورة الجدة في الركعة الأولى من صبح يوم الجمعة فانه يقرأ ما هو لاقى في الثانية كسابي في الفاصح اهـ زادي **(قوله)** ومن في صبح الخ هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلا تكرر اهـ برماوى وعمل هذا الحاضر اما المسافر فم يأتى في صبح يوم الجمعة وغيره بالكاغرون والاخلاص أو المودتين صرح به حج واستوجه ان المودتين افضل لما قبلها ما هو برماوى وقوله فيأتى في صبح يوم الجمعة الخ بوجه بانه لا يشغله بامر السفر طلب منه التخفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا أو نازلا ليس منيا في وقت الصلاة للسير ولا منقطعا له وهو كذلك لا ينافي التخفيف على المسافر في سائر أحواله اهـ ع على مر **(قوله)** ايضا ومن في صبح طول الفصل الخ الحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويلا وصلاته ركعتان فاسب تطويلهما ووقت المغرب ضيق فاسب فيه الاقتصار ووقت الظهر والعاشر والمساء طويلا ولكن العلوات طويلا ايضا فلما تاراض ذلك رتب عليه التوسط في غير الغار وفيها قريب من الجوال اهـ شرح مر **(قوله)** طول الفصل يسمى بذلك لكثرة الفصل فيه بين الروايات ورواه المميز قال تعالى كتاب فصحت آياته أي جعلت تفاصيل في معان مختلفة اهـ برماوى **(قوله)** بكر الطاء وضما أي مع تخفيف الواو فيها فان أفرط في الطول قبل طول التلاوة ناشد الروايات وقول الثاني ان طول بكر الطاء لا يغير جمع طويل وبضما الرجل الطويل وبقبحها المدة لا ينافي ذلك فله من المشترك في بعض أحواله واما قول بعضهم الوجه ان يقال طولات الفصل جمع طويلا لانه اسم السور فهو مردود لعدم الثاني الحقيقي مع ان نقل الثقات لا يعلن فيه اهـ برماوى **(قوله)** والاصل ادخله أي القريب فيما قبله أي الطوال وعبارته ويسن الصبح والظهر طول الفصل انتهت **(قوله)** رضا محصورين أي ممن يغلب حضورهم لم يكن المجتهد معروفا ولم يتعاقب بينهم حق بان لم يكونوا ملوكين ولا نساء مزوجات ولا مستاجرين اجارة عين على عمل ناجز اهـ حل **(قوله)** كما صححه النووي في دقايقه وغيرها ورواه هذا المصحح احد عشر قولاً فقد اختلف في اول الفصل على اثني عشر قولاً قيل قاف وقيل الحجرات وصححه النووي وقال القتال وعزاه الماوردي للاكثرين وقيل الجانبية وقيل الصافات وقيل الصنف وقيل تبارك وقيل الفتح وقيل الرحمن وقيل الانسان وقيل سبع وقيل الضحى لان القارىء يفصل بين السور بالكثير وللفصل طول وأواسط وقصار فطوله الى عمرو واسطه منها الى الضحى وقصار منها الى آخره اهـ حل **(قوله)** وفي صبح جمعة الخ أي وان لم يكن المأمومون محصورين راضين بالتطويل قال في الاذكار وليحذر الاقتصار على البعض اهـ برماوى **(قوله)** ايضا وفي صبح جمعة الظاهر ولو قضاء فليجروا ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تنزيل بقصد السجود فهل تبطل صلاته أو لا أفنى شيخنا الزملى رحمه الله بطلان صلاته بخالفه حج فاقى بعدم البطلان اهـ زى اهـ شورى وعبارته شرح مر في باب سجود التلاوة وقوله قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير الم تنزيل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على المعتد ان كان عالما بالتحريم انتهت وقوله بقصد السجود خرج ما قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد ولو علم قبل القراءة ان فيما يقرأه آية سجدة وأنه يطلب منه السجود اذا قرأها قوله بطلب صلاته أي بالسجود لا بمجرد القراءة لان الشروع فيها ليس شرعا في المجلد كالوعزم ان يأتي بثلاثة أو فاصل متوالي لا تبطل صلاته الا بالشروع فيها وقوله ان كان عالما بالتحريم اما الجاهل

اتبع كافي في مثله الزحام انه يسن للامام تطويل الثانية ليحقه منتظر السجود (وسن) لفرد و امام (في) صبح طول الفصل (بكر) الطاء وضما (و) في (ظهر) قريب منها أي من طوله كفي الروضة كاصلها وغيره وهو من زيادتي والاصل ادخله فيما قبله (و) في (عصر) وعشاء واسطه والثلاثة في الامام مفيدة بقيد زده تبعاً للمجموع وغيره بقوله (رضا) مأمومين (محصورين) أي لا يصل وراه غير مر (و) في (مغرب قداره) الخبر النسائي في ذلك وأول الفصل الحجرات كما صححه النووي في دقايقه وغيرها (و) في (صبح جمعة) في اولي الم تنزيل وفي ثمانية هل أتى

والناسي فلا ومنه ما لو أخطأ فظن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيم ألام بقصد السجود اه ع ش عليه (قوله) فان ترك (الم) اى ولو عمدا وقوله سن له ان يأتى بها فى الثانية اى ويُسجد فيها ويقدم الم تنزيل على هل اتى ولو قرأ فى الركعة الاولى هل اتى قرأ فى الثانية الم تنزيل ويسجد فيها لان صبح يوم الجمعة محل السجود فى الجمعة وتسند المداومة عليهم ما ولا نظر الى كون المداومة قد اعتقد وجوب ذلك خلافاً لما نقله عليه ولوصاق الوقت عن قراءة الم تنزيل قرأ ما يمكن قراءته منها ولو آية السجدة وكذا يقرأ فى الاخرى ما يمكن قراءته من هل اتى فان قرأ غير ذلك كان تاركاً للسنة وهذا هو المعتمد وان نوزع فيه وبين قراءة سورتي الجمعة والمنافقين فى عشاء ليلة الجمعة ابدأ وسورتي الاخلاص فى مغربها كذلك لو روده اه برماوى (قوله) واعلم ان اصل السنة (الخ) عبارة شرح مر والاوجه حصول اصل السنة بما دون آية ان افاد وانتهى لقرآن البسمة لا بقصد نهايتها الى اول الفاتحة حصل اصل السنة لآيها آية من كل سورة انتبهت (قوله) لكن السورة اولى (الخ) عبارة شرح مر وسورة كاملة افضل من قدرها من طويلة لا طول منها لان ايتدائها بالوقف على اخرها صحيحان بالقطع بخلافهما فى بعض السورة فانها قد يخفى انهم جعلوا فضيلتها فى غير التروايح اما فيها فقراءة بعض الطويلة افضل كما اتفق به ابن عبد السلام وغيره وعلوه بان السنة فيها القيام بجميع القرآن وعليه لا يختص ذلك بالتروايح بل كل محل ورد فيه الاسر بالبعث فالانحصار عليه افضل كقراءة ابي البقرة وال عمران فى التفسير ولو كرر سورة فى الركعتين حصل اصل سنة القراءة انتهت وقوله وعلوه بان السنة فيها الى اخره يؤخذ من ذلك ان محل كون البعض افضل اذا اراد الصلاة بجميع القرآن فيها فان لم يرد ذلك فالسورة افضل ثم رايت فى قسم على المنهج للتصريح بذلك وعبارته ورايت مر على ان محل تفضيل قراءة بعض الطويلة فى التروايح اذا قصد القيام بجميع القرآن فى رمضان فان لم يقصد ذلك فهو كغيره كاه ظاهر اه ع ش على مر (قوله) لكن السورة افضل ومع كون السورة الكاملة افضل من البعض لو نذر بمضامين من سورة وجب عليه قراءته ولا تقوم السورة مقامه وان كانت اطول وافضل كالو نذر التصديق بقدر من الفضة وتصدق بدله بذهب فانه لا يجزئه وخرج بقولنا مضامين ما لو نذر بمضامين من سورة بان قال قل على ان اقرأ بعض سورة فبرأ من عمده النذر بقراءة بعض من اى سورة وبقراءة السورة الكاملة لانه يصدق على من قرأ سورة كاملة انه قد اتمها لدخول الجزء فى ضمن الكل اه ع ش على مر (قوله) وان كان اطول مرجوح والراجع ان البعض اذا كان اكثر من السورة التي هي اقل منه افضل كان الانفراد بالمدة فى الاضحية افضل من المشاركة (الاذا كان ما يشارك فيه اكثر مما يفرده فان المشاركة حينئذ افضل اه برماوى (قوله) فى اصل الروضة) الاضافة نيابة لان اصلها وهو الوجب ليس له بل للرافى اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله فى اصل الروضة المراد به الالفاظ التي اختصها من كلام الرافى لان له اطلاقين يطلق على الشارع وعلى ما اختصه النورى فلا ايهام انتبهت (قوله) تنبيه هو لغة الايقاظ من النية بضم فسكون وهو اليقظة وشرعا عنوان بحيث تدل عليه الاعبات السابقة بطريق الاجمال بحيث لو تذكر اعلم منها بالاولى واختلف فى اعراؤه فقتل ليس له محل من الاعراب وقيل انه غير مبتدأ محذوف قدره هذا تنبيه لانه قد سبق ذكره اه برماوى (قوله) من لغز المأموم ان يجهل بالقراءة) حكمة الجهر فى موضعه والامرار فى موضعه انه لما كان القليل محل الحثوة ويطيب فيه الحمر شرع الجهر فيه اظهار الانفة مناجاة الله بدله وخص الاولين لضعف المصلحة فيها والهاركان على الضواغل والاختلاط بالناس طاب فيه ادم صلاحته فالتفرغ للناجاة والحق الصبح بالصلاة البلية لان وقت ليس على الضواغل عادة اه ع ش على مر (قوله) ان يجهل بالقراءة) اى وان خاف الرياء بخلاف الجهر خارج الصلاة اه شوى (قوله) واولى المشاءن) فيه تسمية المغرب وهو مكروه عنده ولو لمع التقلب كما عرجه فيه تقدم اول الصلاة لكن فى الانوار التصريح بعدم الكراهة

للاتباع رواه الشيخان فان ترك (الم) فى الاولى من أن يأتى بها فى الثانية واعلم أن أصل السنة فى ذلك كاه يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة اولى حتى أن السورة القصيرة اولى من بعض سورة طويلة فان كان أطول كما يؤخذ من كلام الراهقى فى شرحه وقول النورى فى أصل الروضة اولى من قدرها من طويلة وغيره واف بكلام الراهقى كانه عليه فى المهمات (تنبيه) بسن لغز المأموم أن يجهل بالقراءة فى الصبح واولى المشاءن

مع التعليل فله جرى هناعلة الإقرار وإن خالفه ثم فليحرم راه شوري (قوله والعبدن) أي ولو  
 قضاء كما ياتي في كلامه اه شوري (قوله والاستسقاء) أي سواء كانت ليلا أو نهارا بدليل الإطلاق فيها  
 والتقييد في ركعتي الطواف اه ابن شرف (قوله ووتر رمضان) أي جميعه سواء قبله أو وصله بتشهد  
 أو تشهدين اه برماوي (قوله وإن يسر في غير ذلك) شامل للرواتب فيسر فيها والفرق بينها وبين  
 النفل المطلق حيث طالب فيه بالسرطان النفل لما كان عباءة متلا وليس من الفرائض ولا تابعها لما طلب  
 له حالة التوسط حتى لا يشبهه بالفرض لو جهر ولا بالرواتب لو اسره برماوي وفي عرض على م مانصه  
 وخروج بالنفل المطلق ورواتب الفرائض فيسر فيها ولعل الفرق بين النفل المطلق انها لما شرت عصوصرة  
 في عدد معين اشبهت الفرائض فلا تنغير عما ورد فيها من الشارع والنوافل المطلقة لاحصرها فهي من  
 حيث عدم العقاب عليها اسمت الرواتب ومن حيث ان المكلف يشقها باختيارها وانما لاحصرها  
 كانت واسطة بين الرواتب والفرائض لم يرد فيها شيء بخصوصها فطلب فيها التوسط لتكون آتية طرقا  
 من كل منهما وخص التوسط فيها بنفل الليل لأن الليل محل الجهر والتوسط قريب منه اه (قوله فيتوسط  
 فيها الخ) المراد بالتوسط ان يزيد على ادنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ الزيادة إلى سماع من يليه  
 وفيه عسر ولله ملخص قول بعضهم لا يكاد يتحرروا سره بعضهم بان يجهر تارة ويسر أخرى كما  
 ورد في فعله عليه الصلاة والسلام واستحسنه الزركشي قال ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك بناء على  
 ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تلقوا اه شرح م (قوله إن لم يشوش على تأم) أي والا  
 كره وقيل يحرم ومنه يجهر بذكر أو قراءة بحضرة من يشتغل بمطالعة علم أو تدريس أو تصنيف كأتق  
 به الشهاب الرضائي اه برماوي (قوله ايضا ان يشوش على تأم الخ) فضيته تخصيص هذا التقييد بالتوسط  
 في النفل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالشاه والتراويج لا يترك فيه الجهر لما ذكر وهو ظاهر  
 لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض اه عرض على م (قوله أو نحوه كاشتغل بمطالعة  
 علم أو تدريس أو تصنيفه والا أمر ومثل المصل في ذلك من يقرأ القرآن خارج الصلاة أو  
 يشتغل بالذكر اه ح (قوله حيث لا يسمع اجنبي) أي وإلا استحسب لها عدم ذلك وقوله ووقع في  
 المجموع ما يغالفيه في الحثي حيث ذكر ان الحثي يسر بحضرة الرجال والنساء مع انهم مع النساء اما رجل واما  
 امرأة فلا وجه لاسرارهم وقوله وشبه ان يلحق بها العبداء فيجهر به في وقت الجهر ويسر به في وقت الاسرار  
 وقوله والاشبه بخلافه أي فيجهر فيه مطلقا وقوله عملا باصل ان القضاء يحكي الاداء لم يعمل بذلك في غيره  
 لخروجه عن الدليل اه ح (قوله) عامه سهار كوع اه لافعة طلاق الاتحاد مع الطائفة وقيل الخوض شرعا  
 اتحاد مخبر عن امر ما رمى وهو من خصائص هذه الامة وأول صلافة ذكر فيها التي صلى الله عليه وسلم صلاة  
 العصر صبيحة الاسرار اه مواعيد المني واستدل المصنف على ذلك بأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر  
 صبيحة الاركوع رواته قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلم يكن الركوع من خصوصيات هذه الامة  
 لفعله فيما كان يفعله قبل الامراء في ظاهر صبيحتها وانظر بعضهم في ذلك ما ذكر على كونه من خصوصيات  
 هذه الامة كدأ ببعض المراءش أقول ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تركه الركوع ان لا يكون مشروعا  
 لاحد من الامم بل يجوز ان يكون مشروعا لاحد من الامم ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في ابتداء  
 الامر ثم اسره بعد هذا وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى واركع مع الراكعين مانصه وقدم السجود  
 على الركوع اما لكونه كان كذلك في شريعتهم أو لالتفيه على ان الواو لا وجوب الترتيب أو ليقع تركه  
 بالراكعين لا بالذان بان من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا صليين اه وهو صريح في ان الركوع ليس من  
 خصوصياتنا اه عرض على م ونص عبارته على المواهب وبارة شيخنا ح وكل منهما الى الاذان  
 والاقامة من خصائص هذه الامة كآلان من خصائص الركوع والجماعة وافتتاح الصلاة بالتكبير فان

والجمعة والعبدن وخوف  
 القمر والاستسقاء  
 والتراويج ووتر رمضان  
 وركعتي الطواف ليلا أو  
 وقت صبح كما يأتي بعض  
 ذلك وإن يسر في غير ذلك  
 إلا في نافلة الليل المطلقة  
 فيتوسط فيها بين الاسرار  
 والجهر ان لم يشوش على  
 تأم أو وصل أو نحوه وعمل  
 الجهر والتوسط في المرأة  
 والحثي حيث لا يسمع  
 اجنبي ووقع في المجموع  
 ما يغالفيه في الحثي والعبدة  
 في الجهر والاسرار في  
 الفرعية المقضية بوقت  
 القضاء لا بوقت الاداء قال  
 الاذرعى ويشبه ان يلحق  
 بها العبد والاشبه بخلافه  
 كما اقتضاء كلام المجموع  
 في باب صلاة العبدن قبيل  
 باب التكبير عملا باصل  
 ان القضاء يحكي الاداء  
 ولان الشرع ورد بالجهر  
 بصلاته في عمل الاسرار  
 فيستحب (و) خامسها  
 (ركوع)



صلاة الامم السابقة كانت لا ركوع فيها ولا جماعة وكانت الانبياء كآدم يستفتحون الصلاة بالتوحيد والتسبيح والتكبير اى وكان دأبه صلى الله عليه وسلم في احرامه اياه اكر ولم ينقل عنه سواها كالتبعية ولا يتكلم على الركوع قوله تعالى لربى واسجدى واركنى مع الراكعين لان المراد في ذلك الخضوع او الصلاة لا الركوع المعهود كما قيل لكفى فى البغوى قيل انما قدم السجود على الركوع لانه كان كذلك فى شريعتهم وقيل بل كان الركوع قبل السجود فى الشرائع كلها وليس الترتيب بل الجمع هذا كلامه فليتأمل اه بحروفه انتهت (قوله تقدم ركوع القاعد) اى القادرو هو ان الله ان ينحن إلى ان تحاذى جيبته ما امر بركبته واكمله ان ينحن إلى ان تحاذى جيبته على سجوده اه حل فهذا اعتذار عن ترك المتن هنا كما تركه الاصل واعتذر مر في شرحه عنه بمثل ما اعتذره به الشارع اه لكاتبه (قوله واهل اجتماع) ولو عجز عنه إلا بعين واعجاده على شئ ما وانحنى على شقه لزمه والمأجور ينحن قدر ما كانه فان عجز عن الانحناء اصلا وما براسه ثم يطرفه ولو شك هل انحنى قدر اتصل به راحته ركبته لزمه اعادة الركوع لان الاصل عدمه والراحة بطن الكف وتغييرها يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاء كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وان اقتضى كلامه التنبية الاكتفاء بها اه شرح مر وقوله ولو عجز عنه إلا بعين الخ قضيت انه لا فرق بين ان يحتاجه في الابتداء او الدوام وهو موافق لما تقدم له في القيام اذا عجز عنه إلا بعين من قوله ولو لم يتمكن من القيام إلا ملامتنا على شئ او الاعلى ركبته او لم يقدر على التوضؤ إلا بعين ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر فيما يظهر في يومه وليك لزمه ذلك لانه مقدوره اه ومخالف لما نقله سم عنه ثم من الفرق بين ان يحتاج اليه في الابتداء فيلزمه او في الدوام فلا يلزمه وعليه قلل الفرق انه لما كان زمن الركوع اخص من زمن القيام لزمه حيث يقدر عليه بالمعين مطلقا بخلاف القيام فان زمنه اطول فلم يلزمه حيث لم يقدر على دوامه إلا بعين اه عرش عليه فقول المتن بحيث تنال الخ اى يقينا لما علم انه لو شك في التلبيل المذكور لم يصح ركوعه (قوله راحتا معتدل الخ) مفردة راحة والجمع راح بغير ناء اه برماوى (قوله معتدل خلفه) فلو طالت يده او قصرتا او قطع شئ منهما لم يعتد ذلك اه حل بل يقدر معتدلا اه شيخنا (قوله فلو حصل ذلك) اى التلبيل المفهوم من تنال وقوله بانحناس مفهوم الانحناء وقوله او به الخ مفهوم خالص اه شيخنا (قوله ايضا فلو حصل ذلك بانحناس الخ) مثله في شرح مر وكتب عليه عرش ما نصه ظاهره كشيع الاسلام انه اذا اعاده على الصواب بان استوى وركع صحت صلاته كالو اخل بحرف من القاتحة ثم اعاده على الصواب وقضية صنع حج البطلان بمجرد ما ذكر حيث قال انحناء خالصا لا مشوبا بانحناس ولا بطلت اه ويمكن توجيهه بعد فرضه في العائد العالم بان ما فعله بالانحناس زيادة فعل غير مطلوب فبى تلاعب اوشبهه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارع كالشيخ وحل كلام حج على ما ذالم بعده على الصواب اه عرش على مر (قوله بانحناس) الانحناس ان يخفض عجزته ويرفع اعلاه ويقدم صدره اه شيخنا وفي المصباح خض الانف خفسا من باب تعب انخفضت قضيت فالرجل انحنى والمرأة خفسا وخفست الرجل خفسا من باب ضرب اخرته واقضته فانحنى مثل كسرتة فانكسر ويستعمل لازما ايضا فيقال خفس هو من المنعدي في لفظ الحديث وخفسا بهامى قبضا ومن الثاني الخناس في صفة الشيطان لانه ام قاعل للبالغة لانه يخفس إذا سمع ذكر الله اى يتخفى ويعدى بالالف اه (قوله ما عدا الاصابع من الكف) فلو انحنى بحيث تصل اصابعه دون كف يده لم يكف اه حل (قوله وقول انحناء الخ) اعترض بان الاصل فيه ان ينحنى وغايته ان ذلك مصدر مؤول هو لانه مصدر صريح واجاب الطنطاني بان الزيادة من حيث كونه مصدر اصرىحا ويمكن ان يجاب بان مراده ان مجموع الانحناس مع معتدل خلفه من زيادة فلا ينافي ان الانحناء مذكور في الاصل واوله من ذلك ان نسخة الشيخ التي اختصرها هي التي شرح الحلال عليها الحلال وهي عالية عن هذا الكلام

تقدم ركوع القاعد  
(واقله) للقائم (انحناء)  
خالص (حيث تنال راحتا)  
معتدل خلفه (ركبته) إذا  
أراد وضعها عليها فلو  
حصل ذلك بانحناس أو به  
مع انحناء لم يكف الزحاحان  
ما عدا الاصابع من الكف  
وقول انحناء مع معتدل

مطلقا كما رُشد إليه كلام المحل اه شورى ولفظ النسخة التي شرح عليها الجلال وأقله قدر بلوغ راحته  
الخام وبعبارة ع ش على م قوله ان ينحن هذه العبارة لم توجد في خط المصنف وانما هي ملحقة ببعض  
تلازمة الشيخ تصحح اللفظ المصنف انتهت وبعبارة الاصل التي شرح عليها م واقبله ان ينحن قدر بلوغ  
راحته ركبته انتهت **(قوله بطمأنينة)** الباء للدلالة على معنى متعلق بانحناء اه شيخنا **(قوله)** أشهر من  
ضمها) هذا مذهب الخليل وقل انه بالفتح السقوط من هوى كرى برى وبالضم الصعود واما  
هو كما هو كمل يعلم ويقي يقى فانه بمعنى احب وقال في المصباح هوى هو من باب ضرب هو يا بضم الهاء  
وفتحها سقط من ا على الى اسفل وهوى هو يا بضم لا غير اذا ارتفع قال شيخنا الهاء ماضية وهذا  
يفيد ان الهوى بالضم يستعمل بمعنى السقوط وبالضم الارتفاع اه برماوى **(قوله)** بان تستقر اعضاؤه  
الخ) بيان للطمأنينة لانها تكون بعد حركة أو سكون بين حركتين ولا يكتفى فيها بزيادة خفض الرأس  
أو غيره فلو شك وهو ساجد هل ركع أو لا لزومه الاتصاف فوراً ثم بركع ولا يجوز له القيام راكعا  
والا لم يحسب له هوى عن الركوع فيقالون ذلك في السجود انه لا يركع لانه صرف هوى المستحق للركوع  
الى اجنبي عنه في الجملة اذ لا يلزم من السجود من قيام وجود هوى الركوع وهذا هو الممتد خلافا  
للزركشي ووفق بين هذا والوشك غير مأموم بعد تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم يذكر انه قرأ  
فيحسب له اتصافه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يظن ان جلوسه للاستراحة أو للتشهد الاول  
فبان انه بين السجدين أو للتشهد الاخير وذلك لانه في الشكل لم يصرف الركوع لاجنبي عنه فان القيام في  
القيام والجلوس في الآخرين واحد وإن ظن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسألة  
الركوع فانه بقصد الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع لما تقرر ان الانتقال الى السجود  
لا يستلزمه وبذلك انه لو شك قائما في ركوعه فركع ثم بان انه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بدل  
الهوى عن ركوعه الخ لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد اجنبيا فاقم ذلك اه برماوى **(قوله)**  
ايضا بان تستقر اعضاؤه) تفسير للطمأنينة وبعبارة اصله مع شرح م ويشترط لصحة الركوع كونه بطمأنينة  
واقطبان تستقر اعضاؤه ا كما بحيث يفصل رفعه عن هوى فزيادة الهوى لا ترقم مقام الطمأنينة انتهت  
**(قوله)** لغير المسوء صلاته) حيث قال فيه ثم اركع حتى تطمئن را كما قالنا في داخلنا لاجنبي فقد قال بعضهم  
وفي دخول الغاية الاصح لا ه تدخل مع الموحى دخلا  
فهو دليل على الركوع مع الطمأنينة خلافا لما هو كلامه من انه دليل على الأقل اه شيخنا **(قوله)** ولا يقصد  
بغيره) اي يجب ان لا يقصد بالهوى غير الركوع فقط فان قصد غيره او اطلق لا يصرا به برماوى وقد  
صرح م فيما تقدم في ذكر قراءة الفاتحة بانه اذا قصد البدلية وغيره حاضر وعليه فيركع بينه وبين نحو  
الركوع بان نحو الركوع من الاعتدال مثلا اصل فلم يؤثر تشريك غيره معه بخلاف ما تقدم فتأمل اه  
شيخنا ح فلو هوى بقصد الركوع وقتل المغرب مثلا لم يضروه لفتنفر له الافعال الكثيرة ام لا فيه  
نظر والقرب الاول لان هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوى الشهاب الرملى انه يضركا لو لم تكرر  
دفع المار بأفعال مترالية فانه بطل صلاته ان كان أصل الدفع مطلوب بالاه قول وقد يفرق بينه وبين دفع المار  
بان الدفع شرع لدفع النقص الحاصل بالمرور بين يدي المصل والاكثار منه يذهب الخشوع فرما قال به  
ما شرع لاجله من كمال صلاته بخلاف ما هنا فان قتل الحية مطلوب لدفع ضررها فاشبه بدفع العدو والافعال  
الكثيرة دفعه لا ضرر اه ع ش على م **(قوله)** كنفه من الاعتدال الخ) اي فان الشرط لا يقصد بها غير ما قطع  
لانسحاب نية الصلاة على ذلك اه حل **(قوله)** ايضا كنفه) الضمير راجع لهوى للركوع فيشكل بقدر قوله من  
الاعتدال اي من رفع الاعتدال وهكذا بقدر فيما يبدى ما يناسب كما اشار اليه بالرفع حيث قال فلو هوى اه شيخنا

علاقة من زيادتي (بطمأنينة  
تفصل رفعه عن هوى)  
يفتح الهاء أشهر من ضمها  
بان تستقر اعضاؤه قبل  
رفعه لغير المسوء صلاته  
(ولا يقصد بغيره) اي  
بهوى غير الركوع (كنظيره)  
من الاعتدال والسجود  
والجلوس بين السجدين  
أو للتشهد

(قوله) فهو هو (لثلاوة) بأن قرأ آية سجدة أو لا بأن قرأ آية سجدة ثم هوى عنها الركوع فظن المأموم أنه هوى السجدة الثلاث وهوى معه فقرأ لم يسجد فوقه عند الركوع فيسب له ذلك الموى عن الركوع لأنه فعل الموى للثانية الواجبة وقول بعض المتأخرين الأقرب عندى أنه بعد القيام ثم ركع لأوجهه فلم يعلم بوقوف الإمام فى الركوع إلا بعد أن توصل للسجود قام منحنيا فلما انصب عامدا عالما بطلت صلاته لأنه يادته قياما ولو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد للثلاوة وهوى للركوع ثم علم أنه أن يسجد لمكانه فإن قد انتهى إلى حد الركوع فليس له ذلك والإجازة حل وأصله فى شرح مـ بالحرف (قوله) أو سقط من اعتدال) أى قبل قصد الموى فإن قلت كيف يخرج هذا بقصد الغير والحال أن الساقط لا قصد له فى سقوطه قلت قال الشيخ حجب يوجهه بأن ذكر الموى للغير المفهوم من المتن أنه لا يعتد به صادق بمسئلة السقوط لأنه يصدق عليه أنه وقع هو به للغير وهو الإلزام أنه شوبرى وبعبارة أصله مع شرح مـ فى السجود فلم يسقط من اعتداله وجب المود إلى الاعتدال ليهوى منه لا تنفاه الموى فى السقوط أمه وكتب عليه عـ ش هناك قوله لا تنفاه الموى فى السقوط أشار به إلى دفع ما قد يقال أنه إذا سقط من الاعتدال صدق عليه أنه لم يقصد فعله غير السجود وعليه فقضى ما قدمه فى الركوع الصحة لا عدما وحاصل الدفع أن علة البطلان تنفاه الفعل منه وهو لا بد منه مع عدم قصد الغير أمه (قوله) أيضا أو سقط من اعتدال) أى على وجهه فإن كان سقوطه قبل الطمانينة وجب الودود إلى ما سقط منه وإطمان ثم اعتدل أو بعده ما نهض معتدلا ثم سجد أمه حل (قوله) أو رفع من ركوعه أو سجد (قوله) انظر وجه اضافته الركوع والسجود دون الثلاث والاعتدال مع أن الاضافة للثلاوة أو لى أو شوبرى ولعل وجهه يرجع الحال إلى ما تين صورتين أمه (قوله) فزع من شىء) يجوز فيه فتح الزاى على كونه مفعولا لأجله ويجوز كسرهما على كونه حالا أى فازعا أو زى والفتح أولى بل جملة حج متعينا لأن جملة مفعولا لأجله يفيد أن الباعث على الموى أو الرفع إنما هو الفزع بخلاف جملة حالا أمه عشاوى وبعبارة البرماوى قوله فزعا بفتح الزاى وكسرهما فالفتح على المصدر المنسوب لمفعولاله والكسر على اسم الفاعل المنسوب حالوا وقال العلامة ناصر الدين الباقلى يتعين جملة مفعولاله لأجله لأنه لو جعل حالا لكان المعنى رفع فى حالة الفزع ولم يعلم ما الحامل له على الفزع بخلاف ما إذا جعل مفعولاله فإنه يفيد أن الرفع لأجل الفزع وهو المقصود انتهت (قوله) لم يكف ذلك عن ركوعه (الخ) والظاهر أنه يسجد للسبب فى الجميع أمه رلى أمه سم وهو مشكل بالنسبة للسقوط وقد يجاب بأنه منسوب إليه فزل منزلة السبب ولو قيل بأنه لا يسجد فى الجميع لم يكن يبيد أنه هو الظاهر أمه عـ ش (قوله) أيضا لم يكف ذلك عن ركوعه (الخ) على اللفظ والنشر المترتب لقوله عن ركوعه راجع لقوله فهو هوى لثلاوة وقوله وسجده راجع لقوله أو سقط وقوله واعتداله راجع لقوله أو رفع من ركوعه وقوله وجلسه راجع لقوله أو سجد وسجده وقوله ليهوى منه أى إلى الركوع والسجود وقوله لم يرتفع منه أى لم يرتفع من الركوع للاعتدال ومن السجود للجلوس أمه عشاوى (قوله) وأكله تسوية (قوله) ويكره ترك ذلك الأكل ويسن أن يفتح بصره ليركع معه البصر على قياس ما سياتى فى السجود أمه حل (قوله) وأن ينصب ركبته (الخ) هذا الفعل مؤول مع أن بمصدر معطوف على قوله تسوية أى ونصب وأما عدل عن ذلك المصدر الذى عبر به أصله مع أنه أخسر ثلا يوم أنه معطوف على ظهر فيكون المعنى وتسوية نصب مع أنه ليس كذلك وقوله المستلزم بالرفع نعمت المصدر المؤول أمه شيننا (قوله) ركبته) متى ركبة وتقدم الكلام عليها فى باب الحيض أمه برماوى وبعبارة هناك الركبة بضم الراء موصل ما بين أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركب وكل حيوان ذو أربع ركبته فى يده وعرقوبه فى رجليه انتهت (قوله) المستلزم لنصب سابقه) أى فلاجل هذا كان تغييره أولى من قول أصله ونصب سابقه لأنه لا يستلزم نصب الفخذين ولم يبه شارح على الأولوية أمه شوبرى والظاهر أن فى تغييره نصب الركبتين تسامحا لأن

فهو هوى لثلاوة أو سقط من اعتدال أو رفع من ركوعه أو سجد فزع من شىء لم يكف ذلك عن ركوعه وسجده واعتداله وجلوسه لوجود الصارف فيجب العود إلى القيام ليهوى منه إلى الركوع أو السجود ليرتفع منه (وأكله) مع ما مر (تسوية) ظهر وعق (كالتسوية) للتابع رواء مسلم (وأن ينصب ركبته) المستلزم لنصب سابقه وغذيه لأنه أعون له

الركبة لا تصف بالانصباب وإنما تصف به الفخذ والساق لأن الركبة موصل طرفي الفخذ والساق اه  
 لكاتبه والساق مؤنثة امشرح مر والساق ما بين القدم والركبة وجمعها وقوسيان وسوق اه عميرة  
 امس على المنهج ونه في القاموس ادعش عليه **(قوله كافي اليهود)** اي من كونه بقدر برون دليله  
 الآتي فلا يظهر ما قبل منا امشيخنا **(قوله كافي التحرم)** لعل مراده من حيث تفريقها تفريقا وسطا هذا  
 غاية ما يمكن في فهم وجه التشبيه وليس مراده الاستدلال لانه قال بعد ذلك للاتباع رواه في الاول الخ اه  
 لكاتبه **(قوله للقبلة)** متعلق بمحذوف اي وجهها للقبلة اه شيخنا واحترز بذلك عن اوجه اصابعه  
 إلى غير جهتها من عنة اوى سورة قاله الى العراق وفيه إشارة إلى الجواب عن قول ابن التقي لم افهم معناه  
 امشرح مر اي معنى قوله وتفريق اصابعه للقبلة ادعش عليه وعارة الرماوى قوله اي لجهتها دخل بين  
 العين ويسارها وخرج بين الجبهة ويسارها انتهت **(قوله ويرفع كفيه كتحريمه)** قد صنف البخارى في  
 ذلك تصنيفا وفيه على منكر الرفع وقال انه رواه مسبعة عشر صحابيا رضى الله عنهم وان عدم الرفع لم يثبت  
 عنهم اه برلى اه سم على المنهج قال صحيح ونقله غير البخارى عن اضعاف ذلك اه عرش على مر **(قوله)**  
**(مفرقة وسطا)** اعترف بالتفريق كونه وسطا ثلاثا يخرج بعض الاصابع عن القبلة اه عرش على مر **(قوله)**  
**(حذو منكبيه)** هذا وما بعده فماد التشبيه لانه المتقدم في كلامه واما ما قبله فوزيادة على هذه دون التشبيه  
 وقوله كافي تكبير التحرم مكررم مع التشبيه في المأثن امشيخنا **(قوله مع ابتداء تكبيرة)** اي ابتداء رفعه  
 مع ابتداء تكبيرة فهذا ان ابتداء ان متقارنان بخلاف ابتداء هويه فيناخر إلى ان أصل كفاء حذو منكبيه  
 ويستمر التكبير إلى ان ينتهي إلى حد الار كمين فغايتة مقارنته لغاية الهوى واما غاية الرفع فقد اقتضت  
 عند ابتداء الهوى قالها بهنا ليست كهي في التحرم امشيخنا وعارة شرح مر ويرفع به كاحرامه لكن  
 يسر ان يكون ابتداء الرفع هو قائم مع ابتداء تكبيرة فاذا حاذى كفاءه منكبيه انحى قاله في المجموع نقل  
 عن الاصحاب وفي البيان وغيره نحوه وهو به الاستوى قال في الاقليد لأن الرفع في حال الانحناء معتذر  
 او متمسرا و يكون التشبيه في كلام المصنف بالنظر للرفع إذ لا يلزم ان يعطى المشبه حكم المشبه به من  
 كل وجه انتهت **(قوله ايضا مع ابتداء تكبيرة)** ويمد إلى ان يصل إلى حد الكوع وكذا في سائر  
 الانتقالات حتى في جاسة الاستراحة فيمده على الافاق إلى بين الهامو اللام لكن بحيث لا يجاوز سبع الفات  
 لانه غاية هذا الممد من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه امجج اه عرش على مر **(قوله ويقول سبحان ربى)**  
**(العظيم)** ثلاثا هذا أقل كمال سنة التسبيح وأقل التسبيح أى أقل ما تحصل به سنة ان يقول ذلك مرة ويحصل  
 اصل السنة ايضا بمجرد سبحان الله وسبحان ربى الأعلى كافي في المجموع اها عاباب والتسبيح مصدر وسبحان  
 واقم وقمه ولا يستعمل غالبا لامضا فقول سبحان الله وهو مصنف إلى المفعول به أى سبحت الله قال  
 ابو البقاء ويجوز ان يكون مضافا إلى الفاعل لأن معنى تزهده الله تعالى وهو هذا وإن كان اوجه فالشهور  
 هو الاول امشورى **(قوله ربى العظيم)** قال الفخر الرازى العظيم هو الكامل ذاتا وصفات والجليل الكامل  
 صفة والكبير الكامل ذاتا امشورى **(قوله وبمحمده)** الواو في بمحمده او للعطف والتقدير وبمحمده  
 سبحته امشورى وقدم للشرح في تشديد الوضوء انه احتيا ليل العطف والزيادة اه **(قوله ثلاثا)** اي  
 لكل مصل واكمل منه للفرد ونحوه خمس فسبق قسعه فاحدى عشرة وتحصل السنة بدون الثلاث ولو  
 بنهر هذه الصيغة اه رماوى **(قوله ويزيد مفردا الخ)** قال صحيح ويسن فيه كالسجود سبحانك اللهم ربنا  
 وبمحمدا اللهم اغفر لى اه وينبى ان يكون ذلك قبل الدعاء لانه انسب بالتسبيح وان يقوله ثلاثا امعش  
 على مر **(قوله ايضا ويزيد مفردا الخ)** والذكر المذكور مع التسبيحات الثلاث افضل من مجرد اكل  
 التسبيح الذى هو الاحدى عشرة امح ل **(قوله راضين)** كذا في بعض النسخ ياءين وفي بعضها ياء واحدة

(مفترقتين) كافي السجود  
 (و) أن (ياخذها) أى  
 ركبته (بكفيه) أن (يفرق  
 أصابعه) كما في التحريم  
 للاتباع رواه في الاول  
 البخارى وفي الثاني ابن  
 حبان وغيره (القبلة) أى  
 لجهتها لاهاشرف الجهات  
 (و) أن (يكبر ويرفع كفيه  
 كتحريمه) بأن يرفعهما  
 مكشوفتين منشورتي  
 الاصابع مفردة وسطا  
 حذو منكبيه مع ابتداء  
 تكبيرة قائما كما مر في تكبير  
 التحرم للاتباع فيهما رواه  
 الشيخان (و) أن يقول  
 سبحان ربى العظيم (و)  
 للاتباع رواه مسلم وأضاف  
 إلى ذلك في التحقيق وغيره  
 وبمحمده (ثلاثا) للاتباع  
 رواه ابو داود فان اقتصر  
 على مرة أدى أصل السنة  
 وعليه يحمل قول الروضة  
 أقل ما يحمل بذكر الركوع  
 تسبيحة واحدة (و) أن  
 (يزيد مفردا وإمام قوم  
 محصورين وراضين)  
 بالتأويل وذكر الثاني من

في هذا ما بعده في كلام الشارح وهو أولى لأنه متقوس تحذف منه الياء في الجمع اه شينخا والمراد انهم  
راضون صريحا اه عش (قوله اللهم لك ركعت الخ) انما قدم الظرف في الثلاثة الاولى لان فيه ردا على  
المشركين حيث كانوا يبدون معه تعالى غيره فقد اورد عليهم على طريقة الاختصاص وهو اما ان يكون الرد  
على معتقد الشرك او العكس واخره عن قوله خشع لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى  
يرد عليهم فيها اه عش على مر (قوله خشع لك سمي الخ) يقول ذلك وان لم يكن متصفا به لانه متعبد به وفاقا  
لمر خلا فلبعض الناس وقال حج يبنى ان يحجر الخشوع عند ذلك والاولان كاذبان لم يردانه بصورة  
من هو كذلك اه سم اه شوبري (قوله وعني) لفظ مخي من مدة على المحرور هي في الشارح والروضة وفيها  
وفي المحرور شعري وبشرى بعد عصى وفي آخره قرب العالمين اه شرح مر وفي المصباح المخرج الذي  
في العظم وعافى كل شيء عنه وقد سمي الدماغ عشا اه (قوله قدى) بكسر الميم وسكون الياء مفرد مضاف  
وليس مثنى لفقد الف الرفع فلا يقال قدماي ولا قدى يتعدى الياء اه برماوى (قوله فلا يزيد على التسيحات  
الثلاث) اى لا ذكر اول تسيحا وقوله على ذلك اى التسيحات الثلاث اى لا يزيد عليها شيئا من التسيح او  
الذكر اه حل (قوله وتكره القراءة في الركوع) اى ما لم يقصد الذكر والالتكراه اه حل وينبغي التكره  
عند الاطلاق او قصد ما اه شوبري وعبرة عش على مر قوله وتكره القراءة في الركوع وغيره قال  
الزركشي وحل كراحتها اذا قصدت القراءة فان قصد بها الدعاء والشاء فينبى ان يكون كالوقت بآية من القرآن  
اى فلا يكون مكروها اه شرح الروض اه سم على المنهج وينبى ان مثل قصد القراءة والى اطلاق فيما يظهر  
سبأ قى ما رواه في القنوت انتهت (قوله واعتدال) هولة الاستقامة والمساواة اه برماوى (قوله ولو  
في نفل) اى على المتعمد خلا فالماضى انوار وفي القدرة عليه والعجز عنه ما مر اه برماوى (قوله ايعاد ولو في  
نفل) وكالات اعتدال فيها ذكر فيه الجلوس بين السجدين في انه ركع ولو في نفل واخذ النفل غاية للرد على ما فهمه  
بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل  
وعلى ما قاله فهل يخرساجا من ركعة بعد العطاء آتية او يرفع رأسه قليلا ثم كيف الحال لو لم الاقرب عنده  
الثاني اه عش على مر (قوله يعود ليد) ولو شك في انما عاده غير المأموم فورا وجوبا والابطلت  
صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام امامه اه برماوى (قوله قائما كان او قاعدا) قضيت أنه اذا  
كان يصلي من اضطرار لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر فيه على حالة لا يجزى مادونها  
فتى قدر على القعود لا يجوز مادونه او ما في النفل فلا مانع من عودة للاضطجاع لجواز التفل منه  
مع قدرته على القيام والقعود ثم المراد من عودته الى القعود انه لا يكلف ما فوقه في النافلة ولا يمنع  
قيامه لانه اكل من القعود اه عش على مر وعبرة الشوبري (قوله يعود ليد) ظاهره انه لو  
صلى نفلان من قيام وركعتين اعتداله من قيام وجزئه من جلوس وهو الذي يتجهونه لو ركع من  
جلوس بعد اضطجاع بان قرأ فيه ثم جلس انه يعود الى الاضطجاع والمتجه تعين الاعتدال من الجلوس  
لانه يدارك عهته انتهت وقرر شينخا ح ف أنه لا يتعين ذلك بل يجوز من الاضطجاع ذكره الشوبري  
ايضا على آخر قبل هذا فارجعه الى اذ اصلى فرضا من اضطجاع فالأقرب أنه اذا قدر على القعود للركوع  
فلا يعود للاضطجاع لان القعود اكل انتهى عشايرو وفي قل على التحريم انما هو والاعتدال عود  
المصلى الى ما ركع منه من قيام او قعود فدخل مصلى النفل من اضطجاع مع القدرة لانه بعد قبل ركعة  
فلا يجوز له العود الى الاضطجاع قبل قعوده اه (قوله وسنرفع كيفية الخ) اى لكل مصلى ولو ما موما  
او امرأة اه برماوى (قوله قائما سمع الله نكحده) اى مبتدئا قول الجمع ابتداء رفع كفيه ومع ابتداء  
رفع رأسه فالثلاثة اى القول والرفان متفارنة في المداوى الانتهاء اه شينخا (قوله سمع الله نكحده  
نكحده) هذا ذكر الانتقال للاعتدال لا ذكر الاعتدال فلا يقال انه مقدم على الاعتدال وكذا

زيادى (اللهم لك ركعت  
وبك أمنت الى آخره) تمته  
كافى الاصل ولك أسلمت  
خشع لك سمي وبشرى وعني  
وعظمى وعصى وما استقلت  
به قدى للاتباع وراه مسلم  
الى عصى وابن حبان الى  
آخره وزاد في الروضة  
كاصلا وشعري وبشرى  
واما امام غير من ذكر فلا  
يزيد على التسيحات الثلاث  
تحفة على الماء ومين والاصل  
أطلق ان الامام لا يزيد على  
ذلك ومراده ما فصلته كما  
فصله في الروضة وغيره  
وتكره القراءة في الركوع  
وغيره من بقية الاركان غير  
القيام كما في المجموع (و)  
سادسا (اعتدال) ولو في  
نفل ويحصل (يعود ليد)  
أن يعود لما كان عليه قبل  
ركوعه قائما كان أو قاعدا  
فتعبري بذلك أولى من  
قوله الاعتدال قائما  
(بطمانينة) وذلك لخبر  
المضى صلته (وسنرفع  
كفيه) حذو منكبيه كافي  
التحريم (مع ابتداء رفع رأسه  
قائلا سمع الله نكحده)

جميع التكثيرات غير التحريم الانتقال من بعض الأركان الى بعض الأركان اه شيخنا وحكمة هذا  
 ان ابا بكر رضي الله عنه كان لا نفوته الصلاة مع اني صلى الله عليه وسلم فاخر يوما فجاه وادرك  
 النبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال الحمد لله فزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم وقال سمع الله من حمده  
 اجعلوها في صلاتكم ابرماوى (قوله اى تقبل منه حمده) اى قال ادمه سمع قبول لا سماع رد فهو  
 بمعنى الدعاء كانه قبل اللهم تقبل حمدنا فاندفع ما قد يقال ان سماع الله مقطوع به فلا قاعدة في الاخبار به  
 اه شيخنا خ (قوله ويعدوده الخ) اى وبعد اتصاه وارسل ايديه ابرماوى (قوله) وبواو فيها  
 قبل لك اوى حيث عذافه على مقدراى اطعناك ولك الحمد على ذلك اه حل او ربنا استجب لنا ولك  
 الحمد على هدايتك ايانا فى تحقيقه بعده جدا كثيرا طيبا مباركا فيه اه شرح مر ويجوز لك الحمد  
 ربنا والحمد لله ربنا والحمد للحمد الاول اى ربنا ولك الحمد اولى لو ردها وقال بعضهم ان ربنا ولك  
 الحمد اولى ووجهه بضمه جلتين اى فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جلة واحدة بخلاف ولك الحمد فان  
 الراوند على محضوف والمقدر كالمقو ظر ربنا ولك الحمد جلتان وربنا ولك الحمد ثلاث جمل بمادل عليه  
 الماطف وبهذا يحجب عن تظير سم ويندب ان يزيد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه عقب ذلك لما رده ان يتساقى  
 اليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها فقاتلها الى يوم القيامة وحكمة ذلك كون عدد حروفها ثلاثين  
 وفى رواية انه صلى الله عليه وسلم راي بضعا وثلاثين ملكا يستبقون الى هذه ايمهم يكتبها اولا  
 اه برماوى مع زيادة لع ش على مر (قوله ملء السموات الخ) معناه تنى عليك ثناء لو كان  
 مجسما لملأ السموات والارض وما بعدهما اه اه حل (قوله وملء ما شئت من شىء بعد) من  
 شىء بيان لما اى وملء شىء اى شئت اى شئت ملء بعد السموات والارض اى غير السموات والارض اه  
 حل وبعد صفة لشيء اى شىء كان بعد احوال منه اى من شىء بعد ذلك ليصبح تعلقه بملء او بشتى ويكون  
 معناه ما شئت ملء بعد ذلك ومن قال انه لا يصح تعلقه بشتى لانه يقتضى تاخر خلق الكرسي غير مستقيم  
 وقول العلامة سم انظر ما معنى البديعية على تعلقه بملء او بشتى مع ان ما يتعلق بالله تعالى لا ترتيب فيه منوع  
 باعتبار ما ذكرنا باعتبار الثقل ابرماوى (قوله كالكرسي) اى وغيره ما لا يعلو الا الله تعالى والحكمة فى  
 عدم ذكره عدم مشاهدته بخلافه لان عادة ضرب الامثال والمبالغات ان تكون بالمألوفات اه  
 برماوى (قوله وسع كرسيه السموات والارض) فيه اشارة الى ان الكرسي اعظم من السموات والارض  
 المذكورين فهما فى جانبه كحفلة مقفأة فى ارض فلا قو كذا كل سماع مع ما فى جوفها وكذا العناصر والكرسي  
 وما حوى بالنسبة للفلك الاعظم المسمى بالعرش وبالفلك الاطلس اه برماوى (قوله) وان يزيد من  
 مر الخ فهم من صنيعة ان ما تقدم يطلب من كل مصل وان لم يرض به المأمومون اه شيخنا (قوله اى  
 المنفرد امام محصورين الخ) واما المأموم فاتباع لامامه اه شبرى وفى سم قوله وان يزيد من  
 مخرج المأموم وعبارة الروض وغير الامام يزيد وكذا الامام ان رضا انتهت قوله وغير  
 الامام يزيد شامل للمأموم اه وانظر هل يقال مثل ذلك اى ان المأموم ياتى بما ياتى به المنفرد  
 فيما تقدم فى الركوع وما ساقى فى الاعتدال من قوله اللهم انا نستعينك الخ وما ساقى فى السجود  
 حرر (قوله اى يأمل) اى اشار به الى أنه بالنصب متادى لانه مضاف واداة النداء محذوفة ولا  
 يجوز رفه صفة للحمد لعدم ملائمة وجعله خبرا مبتدا محذوف سائق لكن اللاتى بمقام العبودية  
 هنا ان يكون متادى فتمين نصبة للمقام خصوصا وهو الوارد اه برماوى (قوله اى العظمة)  
 وقال الجوهرى معناه الكرم اه برماوى ومثله فى شرح مر وقال ع ش عليه فيؤخذ من هذا انه  
 يطلق على كل منهما اه وفى المصباح المجيد المزمع والشرف ورجل ماجد كريم شريف (قوله احق)  
 ما قال البدي (اى احق قول قاله البدي فا نكرة موصوفة اه برماوى واثبات الف  
 احق وواو وكذا هو المشهور وان وقع فى كتب الفقهاء حذفها فالصواب اثباتها

اى تقبل الله حمده منه  
 ولو قال من حمده سمع له  
 كنى (و) قال (بعدوده  
 ربنا لك الحمد) او اللهم  
 ربنا لك الحمد وبواو فيها  
 قبل لك (ملء السموات  
 وملء الارض وملء  
 ما شئت من شىء بعد)  
 اى بعدهما كالكرسي وسع  
 كرسيه السموات والارض  
 (و) ان يزيد من مر) اى  
 المنفرد امام قوم محصورين  
 راضيا بالتطويل وذكر  
 الثانى من زيادى (اهل)  
 اى يا اهل (الثناء) اى  
 المندح (والمجد) اى العظمة  
 (الى آخره) تتمه كما فى  
 الاصل احق ما قال البدي

كارهوا مسلم وسائر المؤمنين قاله المصنف وتعقب بان النسائي روى حذفه ا ويجاب بانه روى عنه اثباتها  
 ايضا ا شرح مر **(قوله)** وكما لك اليد قال السبكي ولم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان القصد ان  
 يكون الخلق اجمعون بمنزلة عبدوا احد قلب واحد اه يعاب اه شوبري **(قوله)** لا مانع لما اعطيت الخ  
 ما ذكره من ترك توين اسم لا اعني مانع ومعطى مع انه مطول اى عامل فيما بعده موافق لرواية الصحيحة  
 لكنه مشكل على مذهب البصريين الموجبين توينه وقد يجاب بمنع عمله منافيا بعده بان يقدره هنا عامل  
 اى لا مانع يمنع لما اعطيت واللام للتغوية او يخرج على لغة البغداديين فانهم يتركون توين المطول  
 ويجرونها مجرى المفرد فى بناء على الفتح ومضى على ذلك الوعشى فى تفسير قوله تعالى لا تشرب عليكم اليوم  
 وقوله لا اعاصم اليوم حيث قال ان عليكم متعلقى بلا تشرب ومن امره متعلقى بلا اعاصم وجوز ان يسان فيه  
 التوين وتركه لكن الترك اولى اه براموى **(قوله)** ولا معطى لما منعت زاد بعضهم ولا راد لما قضيت  
 اه براموى **(قوله)** ولا يمنع ذلك الجند بفتح الجيم وهو الاجتهاد والهرب ويطلق ايضا على اى الاسبوع على القطع  
 والحظ والعظمة وبكسر ما ينقض الهزل وبمعنى الحق ايضا وجوز ازانته فى الحديث اه براموى وفى  
 المصباح جد الشيء يجد بالكسر جدفه فهو جدفه هو خلاف القديم وجمده جدامن باب قبل قطعه فهو جديد  
 فعيل بمعنى مقفول والجدا أبو الاسبوع أبو الامور ان علاو الجند المظلمة هو مصدر يقال منه جد فى عين الناس  
 جدامن باب ضرب اذا عظم والجند الحظ يقال جدت بالشئ من باب تعب اذا حظيت بهو الجند القنى وفى الدعاء  
 ولا ينفع ذا الجند منك الجد اى لا ينفع ذا القنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك والجد فى الامر الاجتهاد  
 وهو مصدر من باب ضرب وقتل والاسم الجد بالكسرو منه يقال فلان حسن جدا اى نها بقرمبالغة وجدنى  
 كلامه جدامن باب ضرب خلاف هزل والاسم منه الجد بالكسرو ايضا ومنه قوله عليه الصلوة والسلام ثلاث  
 جدهن جدوهن جدها **(قوله)** اى القنى بالقصر لان هذا الفقر واما بالمد فمد الصوت وليس مرادها  
 وكل منهما بكسر العين واما بفتحها مع المد فهو النفع اه شيخنا **(قوله)** اى عندك اى لا ينفع ذا الحظ  
 فى الدنيا حظه فى الآخرة واما بفتح طاء كروحك وروضك عنه وتفسير من معنى عندك ذكره الجوهري  
 وقال فى الفائق وهى اللد بانه ان جوز كونه لا ابتداء المعنى لا ينفع صاحب الحظ والمال والاجتهاد حظه  
 واما بفتح اجتهاده فى الحرب من عقابك بذلك اى بدل طاعتك اوبدل حظه منك وانما ينفعه عمله بطاعتك  
 ودخوله الجنة برحمتك اه براموى **(قوله)** واه البخارى اى روى جميع ما تقدم من قوله وسن رفع كفيه  
 الى لك الحمد فهرا متدلال على جميع ما تقدم فولا وقلا اه عى بالمادى **(قوله)** وبالنصب حال اى من  
 الحمد الذى هو مبتدأ مؤخر وخبره لك المذكور قبله المتقدم للاختصاص اى لك الحمد لا لغيرك اه براموى **(قوله)**  
 بتقدير كونه حسبا اى من نورى اى كان السيات تقدر جسمان طلبه ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة  
 ايضا اه براموى **(قوله)** واه حق ميتا واه ثمانين فذلك لانه لا يصلح من حيث المعنى جملة منادى خبره لا مانع  
 فالجمل على محلى يقع على الجز بقوم حوزان يكون خرا الماقفه وهو ربنا لك الحمد اى هذا القول احق ما قال  
 البدر فذكره موصوفا نحو لاله الا الله كتر الخ او خبر ثان عن الحمد لك خبر اول او متعلق بالحمد اه  
 براموى **(قوله)** ولا مانع الخ خبره اى لفظا هو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا ما لا نفع له او انه من  
 باب وصف المنادى لان المد الموصوف اه براموى **(قوله)** ويستوى فى سن التسميع الخ واما قول ابن المنذر  
 خرق النافى الاجماع فى جميع المأمومين يسمع اهلن حمدون ربنا لك الحمد قد بانته نسبة ذلك عطايا ابن  
 سيرين واحتج ودلوا بواب ردوه غيرهم وقوله فغناه قولا اذلك الخ اى زيادة على ذلك وقوله لانهم كانوا لا  
 يسمونه غالبا الى اسرار الاول وجهره بالثاني اه ح **(قوله)** ويسن الجهر بالتسميع الخ اى ان احتج  
 اليه كما تقدم عن مر لانه ذكر انتقال واطباق اكثر عوام الشافعية على الاسرار بهو الجهر ربنا لك الحمد جبل

وكنا لك عبد لا مانع  
 لما اعطيت ولا معطى لما  
 منعت ولا ينفع ذا الجدا  
 القنى منك اى عندك الجد  
 لا لتابع واه البخارى الى  
 لك الحمد ومسلم الى آخره  
 واه بالرفع صفة والنصف  
 حال اى ما كانت تقدير كونه  
 جسا واحق مبتدأ ولا مانع  
 الى آخره خبره وما بينهما  
 اعتراض ويستوى فى سن  
 التسميع الامام وغيره واه  
 خبر اذا قال الامام يسمع  
 اهلن حمده فيقولون ربنا لك  
 الحمد فغناه قولا اذلك مع  
 ما علموه من سمع اهلن  
 حمده لهم بقوله صلوا كما  
 رأيتمونى اى واهما خص  
 ربنا لك الحمد بالذكر  
 لانهم كانوا لا يسمونه  
 غالبا وسمعون سمع اهلن  
 حمده ويسن الجهر  
 بالتسميع للامام والمبلغ

اه زى ام عش (قوله ثم بعد ذلك الخ) ظاهر سياقه وجوع الاشارة الى ما قبلها قريبا وهو قوله اهل التناء والمجد الخ فيوم تخصيص طلاب القنوت بالمنفرد وامام المحصورين كما خص بهما المشار اليه مع ان القنوت يطلب لكل مصل فالاولى وجوع الاشارة الى الدعاء الاول المطلوب من كل احد ربنا لك الحمد الى وله ما شئت من شئ بدعي رأيت في حج مانصه ويس بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد القنوت الخ عبارة الحاشي قوله ثم بعد ذلك اى الذى كان تقدم من المصل مطلقا ومن المنفرد وامام المحصورين انتهت عبارة الشورى قوله ثم بعد ذلك اى الذى كان قد روي اشارة به لرد ما قبل انه لا يأتى بالذكر مع القنوت بل يقتصر على القنوت فلا يطول الاعتدال لكن قد توهم عبارة ان القنوت لا يسر إلا بعد الذكر ومع عدمه لا يسر وليس مراد افتايل كانه انتهت (قوله قنوت) هراقة الدعاء بخير او شرو هو يطلق على معان ذكر ابن العربي ان القنوت ورد بعشرة معان ونظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فقال :  
ولفظ القنوت اعدد معانيه تجد \* مزيدا على عشر معان مرضيه

دعاء خشوع والعبادة طاعة \* اقامتها اقراره بالعيب وديه  
سكوت صلاة والقيام وطوله \* كذلك دوام الطاعة الرابع

اه فتح البارى والمراد هنا الدعاء فى الصلاة فى محل مخصوص من القيام اه شورى وعبارة البرماوى هو لفة العادة والدعاء مطلقا بخير او شر قال قنوت له وقت عليه وشرعا ذكر مخصوص مشتعل على دعاءه وتناء ولو ايقه قدمه او قصصت دعاءه ونحوه كآخر البقرة فان لم تتضمن ذلك كتبت يد اولم يقصده به لم يجزه لما مر من كراهة اقراره فى الصلاة فى غير القيام ويشترط فيه ان يكون دعاءه وتناء وتكرام طائفة كالشهاد الاول ولا يطل به الصلاة انتهت ولا يقال قياس امتناع تطويل الركن القصير عند اجلالها لا ينحول على غير القنوت تمام برادى شرع بطويله اذ النوى نفسه القائل بكرهه الاطالة قائل بان تطويل الركن القصير يطل عمده اه شرح مر (قوله فى اعتدال اخره صبح الخ) فلا يجزى القنوت قبل الركوع وان صح انه صلافة عليه وسلم قنوت قبله ايضا لان رواة القنوت بعده اكثر واخف فقولى وعليه درج الخلفاء الراشدين فى اشهر الروايات عنهم واكثرها وشل كلامه الادام والقضاء وغالفت الصبح غير ما من حيث المعنى لشرعها ولا نه يؤذن لها قبل وقتها بالتوبى وهى اقصر الفرائض فكانت بالزيادة البق اه شرح مر وقوله فلا يجزى القنوت قبل الركوع الخ اى فيقت بعدد ويسجد للسهوان نوى بالاول القنوت وكذا الوقت فى الاول بنيه او ابتداء فيها فقال اهدنى عمم تذكراه عياب اه سم على المنهج وسياقى ما يفيد عند قول المصنف فى سجود السهو ولو نفل ركنا فليالخ اه عش عليه (قوله وسائر المكتوبات لازلة) وتستحب مراجعة الامام الاعظم او نائبه بالنسبة للجوامع فان امر به وجب اه شرح مر والذي راجعه هو امام المسجد الراتب واماما يفعل بعد صلاة الراتب من الجماعات فلا يستحب لانتها مراجعة الامام الاعظم اه عش عليه (قوله المكتوبات) خرج المنقورة والجنابة والثالثة ولو عيدا او استسقاء عما تن فيه الجماعة فيكره فى صلاة الجنابة فيكون خلاف الاول فى غير ما هـ ح (قوله لازلة) اى لرفع نازلة فيدعى بما يليق بالحال لانه صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قائل اجمعاه وليس ذلك من العاطف القنوت الواردة فلو اقتصر على قنوت الصبح فى النازلة اكتفى به على ما هو ظاهر عبارة الشارح وغيره اه عش على مر (قوله ايضا لازلة) اى ولو بنى من نزلت به فيسب لاهل ناحيته لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به من اهل ناحية اخرى اه ح، وعبارة شرح مر بان نزلت بالمسلمين ولو واحدا على ما عتد جمع لكن اشترط فيه الانسوى تمدى تضعه كاسر العالم او الشجاع وهو ظاهر انتهت وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه انه يقتضى لهما وان لم يكن فيهما تقع متعدد اه عش عليه (قوله كوابه) وهو كثرة الموت من غير طالعون ومثله الموت بالطاعون وبعضهم

(ثم) بعد ذلك سن قنوت  
فى اعتدال آخره صبح  
مطلقا (و) آخره (سائر  
المكتوبات لازلة) كوابه  
وقحط وعدو (و) آخره  
(و) رصف ثان من رمضان  
كالم



فسر الوباء بالطاعون لكن ينافيه عبارة مر لانه جمع بينهما حيث قال كواب طاعون اه فهذا يقتضي التناير وقوله وقطعو احباس المطر ومثله عدم النيل ويشرع القنوت للفلاء الشديد لانه من جملة التوازل اه شوبرى مع بعض تغيير وقد عمت البلوى في هذه الاعصار بالقنوت للطاعون ومن قباء العصر من اجاب بالنع لانهم وقع في زمن عمر وغيره ولم يقتنوا له والوجه استحباب القنوت له وبه ائتم جمع من شيوخنا ولا ينافي ذلك انه شهادة كما ان القتل طلبا لشهادة والمطلوب التمس عنه اه حل وفي الصباح الوباء بالهزم من عام بمدو وقصر وجمع المدو على اوبة مثل متاع وامنة والمقصود على اوباء مثل سبب واسباب وقد وثت الارض نوبان باب تعبوا يماثل فليس كثر مرضها فهي وبئة ووبئة على فعلة فوضعية اه (قوله هذا) اي الايمان بالكفار فهاهنا الخ اه شيخنا (قوله فيمن هديت) اي معهم في معنى مع اي لا تدرج في سلكهم او التقدير واجعلني مندرجا فيمن هديت نحو قاذل في عبادي وكذا الاثنان بعده فالجار والمجرور متعلق بمحذوف ولو ابدل في بجمع سجد للسبب وكذا بقية الفاظهم هو افضل من قنوت ابن عمر رضي الله عنهما وما افضل من غيرهما وجمعها افضل مطلقا اه برماوى (قوله وعاطق فيمن عاليت) اي مع من عاينته من بلاد الدنيا اه شيخنا (قوله وتولني فيمن توليت) اي كن ناصرا الى وحفاظا لي من الذنوب مع من نصرته وحفظته اه شيخنا (قوله وقى شر ما قضيت) اي شر ما يترتب على القضاء من الخط وعدم الرضا بالقضاء اه شيخنا (قوله انه لا يذلل) يفتح فكسرا لا يعصم له ذلة في نفسه او يعضم فتفتح اي لا يذله احد وخطبه بعضهم يفتح ثم ضم اه برماوى لكن في الوجه الثاني نظر لان الفعل لازم فلا يبيح للمجهول وكذلك الوجه الثالث فيه نظر ايضا لاقتصار كل من الصباح واختار على ان ذل من باب ضرب (قوله تبارك) اي نرايد برك وخيرك وهي كلمة تعظيم ولا يستعمل منها الا الماضي اه شوبرى (قوله قنت شهرا) اي متابعا في الحس في اعتدال الركة الاخيرة قويون من خلفه على دعائه ودعاؤه عليهم قيل كان لكف اذا من المسلمين وتمردهم عليهم ويؤخذ منه استحباب تمرضه في هذا القنوت للدعاء برفع تلك التنازلة ويسن الجهر به للامام والمفرد ولو سرية كما ائتم به والدشينا وسياق في كلام الشارح ما يخالفه اه حل اي حيث قال والمنفرد يسره اه فان ظاهره ولو في قنوت التنازلة اه (قوله على قاتلي اصحابه الخ) وكان الحامل له على القنوت في هذه القضية دفع تمرد القاتلين لا النظر في القتل بل لاقتضاء امرهم وعدم تداركهم والافتدوق له صلى الله عليه وسلم ما هو اعظم من ذلك ولم يدع ومن دعائه فيه ايضا انه صلى الله عليه وسلم مكث قدر هذه المدة يدعو على عامر بن الطفيل العامري ومات كافر افيقول اللهم اكفني عامرين الطفيل عاشت ركفت شئت وابست عليه دام يقتله قاسر الله عليه طاعونا فاته به ومنه يؤخذ استحباب تمرضه في هذا القنوت بالدعاء لرفع تلك التنازلة اه برماوى وفي المواهب ما نصه سرية المنذر بن عمرو ولم يدع عن الاسلام بل قال يا محمد لو يشتري حالنا من اصحابك الى اهل يمجدهم نبيهم الى اهل يمجدهم نبيهم ان يستجيبوا لك فقال عليه الصلاة والسلام اني اخشى اهل يمجدهم عليهم قال ابو يراة انهم جاري هم الى بئر معونة موضع بلاد مذبل بين مكه وعسفان على راس ستة وثلاثين شهرا من الهجرة على راس اربعة اشهر من احدوا كانت معو على وذكوران فسببت الفزوة الى بئر معونة ولزواها بها وتعرف هذه الواقعة بسرية القراموك من امرها انه قدم ابو يراة عامر بن مالك على رسول الله ﷺ فرض عليه الاسلام فلم يسل في عهده وجارى فيبعث عليه الصلاة والسلام المنذر بن عمرو معه سبعون وقيل اربعون وقيل ثلاثون وكان شانهم انهم يحتطبون بالنهار ويشتررون بئمن الحطب الطعام لاهل الصفة ويتدارسون القرآن بالليل فاروا حتى نزلوا بئر معونة فجاء عامر بن الطفيل فاستصرخ عليهم فقاتل من سلمه عصية ورعلا وذكروا قاطلوا بالقرام فقاتلهم حتى قتلوا جميعا فبلغ رسول الله خبرهم ليلة تكلم على لسان جبريل لحزن عليهم حزننا شديدا ودعا على الذين قتلهم ثلاثين صباحا اه باختصار وذكر صاحب

هذا لرفضه ايها تعين القنوت الآتي اولي من قوله وهو اللهم (اهدني فيمن هديت الخ) تشبه كما في العزيز وعاطق فيمن عاينته عاينته تولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقى شر ما قضيت انك تقضى ولا يخفى عليك انه لا يذلل من واليت تبارك ربنا وتعاليت للاتباع رواء الحاكم الا رباني قنوت الصبح وصحبه ورواء السبق فيمن قنوت الوتر وروي الشيخان في القنوت للتنازلة انه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي اصحابه التراء بئر معونة ويقاس بالعدو غير قال الرازي و زاد العلماء

شرف المصطفى أنه صلى الله عليه وسلم لما أصيب أهل يثرب من نجات الحنابلة قال لما ذهبي إلى رجل وذكروا أن وعصية قاتلتهم فقتلت منهم سبعائة رجل بكل رجل من المسلمين عشرة قال شيخنا وإنا لم نذكره الله تعالى بما وقع لهم قبل خروجهم كما أخبره بنظر ذلك في موطن كثيرة لا نهتسق في علمه تعالى أكرامهم بالشهادة وأشار بها **(قوله ولا يميز من عادية)** أي لا تقوم عنه من عادته وأبدته عن حركه غضبت عليه أم شيخنا وهذه الزيادة لم يستحسنها القاضي أبو الطيب لأن العدواة لا ينبغي أن تضاف إليه تعالى ورد ذلك بقوله فإن الله عدو للكافرين وقد يجاب بالفرق بين استعمال الشارح وغيره الأثرى أنه لا يحسن الخلف بغيره تعالى مع كثرة في القرآن قال شيخنا الشيرازي وهذا الجواب لا يجدي فنعاه وهو يفتن ففكر أو يضم فتفتح وقال الجلال السيوطي أنه بكسر العين مع فتح الياء بخلاف بين العلماء من أهل الحديث والآفة والتصريف قال والفت في ذلك مؤلما وقلت في آخره نظما :

عز المضاعف يأتي في مضارعه • ثلثت عين بفرق جاء مشهورا  
فاكمل وحسد الذل مع عظم • كذا كرم علينا جاء مكسورا  
وما كرم علينا الحال أي صعبت • فافتح مضارعه أن كنت نحررا  
وهذه الحسة الأفعال لازمة • واضم مضارع فعل ليس مقصورا  
عزوت زيدا بمعنى قد غلبت كذا • اعته فتكلا ذا جاء ماثورا  
وقل إذا كنت في ذكر الفتوت ولا • يميز يارب من عادية مكسورا

واعترض على الرافعي حيث نسب الزيادة للعلماء مع ما هوردت كذلك أم راوى **(قوله وقد جاءت في رواية البيهقي)** وجاء أيضا بعد وتعاليت تلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأوب اليك زاد في الروضة قال جمهور المحققين لا بأس بهذه الزيادة وقال أبو حامد والبيهقي وأخرون مستحبون غير عنه في تحقيقه بقوله وقيل أم شرحه وكان الشيخ أبو حامد يقول في قوته اللهم لا تعفنا عن العلم بما بقي ولا تمنعنا عنه مانع أم عس عليه **(قوله والتصريح بكون فتوت النازلة الخ)** عبارة أصله شرع الفتوت في سائر المكتوبات للنازلة على المشهور انتهت قال مر والثاني يتخير بين الفتوت وتركه أم وظاهر صنيع الشارح أن الأصل ذكر فتوت الوتر هنا وليس كذلك بل ذكره في باب صلاة النفل فكان عليه كعادته أن يذهب على ذلك كان يقول والأصل ذكر فتوت الوتر في باب النفل وعبارة هناك ويندب الفتوت آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة وهو كفتوت الصبح وقول قلبه اللهم أنا نستعينك وتستغفرك الخ انتهت **(قوله وعلاه)** أي علل كونه بلفظ الجمع أم شيخنا **(قوله لخير لايوم عبد الخ)** أشار به إلى أن ما ورد فيه نص يتبع وما لا نص فيه يأتي به الإمام بلفظ الجمع فلا يتقيد بنفي وأغسلني بل كل شيء مودد فيه نص فإنه تبع أم براوى **(قوله)** فإن فعل فقد غانهم أي بقوته ما طلب لهم ففكر ذلك وعليه قوله فقل ذلك في الفتوت قبل طلب من المأمومين التامين حيثندب والفتوت فيه فطر الأقرب والاول لا تهارد وإن قصر الإمام بتخصيصه ولا مانع من أن الله يثبت المؤمن بما يزيد على ما حصل إليه من دعاء الإمام لهم أم عس على مر **(قوله)** ويستثنى من هذا أي من كرامة التخصيص أم شورى والتذكير باعتبار أنها حكم من الأحكام أم شيخنا **(قوله الدعاء المعروف)** أي في دعاء الافتتاح وهو اللهم تقني من الخطايا كما يقني الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء التليج والبرد وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين السماء والأرض وفي رواية بين المشرق والمغرب أم براوى **(قوله)** ويريد من مر اللهم أنا نستعينك الخ ويؤخر هذا المزيدي عن الفتوت المذكور كما في شرح مر وقد ذكره الشارح بقوله ولما كان فتوت الصبح الخ أم لكانه **(قوله وتركى التقيد)** أي تقيد اللهم أنا نستعينك الخ بفتوت الوتر أي فترك التقيد بفيد طلب الزيادة المذكورة في الفتوت

فيه قبل تارك ولا يميز من عادية قال في الروضة وقد جاءت في رواية البيهقي والتصريح بكون فتوت النازلة في اعتدال آخره صلاتها من زياد وفي قول آخره تغليب بالنسبة لآخره الوتر لأنه قد يوتر واحدة فلا تكون آخره (و) أن يأتي به (إمام بلفظ جمع) يقول أم هنا وهكذا لأن البيهقي رواه كذلك فعمل على الإمام وعلاه التور في إذا كاره بأنه يكره للامام تخصيص نفسه بالدعاء لخير لايوم عبد قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فإن فعل فقد غانهم رواء الترمذي وحسنه ويستثنى من هذا ما ورد به النص كخبر أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر في الصلاة يقول اللهم تقني اللهم اغسلني الدعاء المعروف (و) أن (زيد) فيه (من مر) أي المفرد وإمام قوم محصورين وضوا بالتطويل والتقييد بمن مر زبادي وتركى التقيد بفتوت الوتر أولى من

بأقسامه الثلاثة هو كذلك وقوله أولى من تقيدته أى الأصل له أى لقوله اللهم اناسيتك الخ به أى بقوت الوتر والتقيد المذكور ذكره في باب النفل وعبارته هناك ويقول قيله قوت الوتر اللهم اناسيتك الخ ثم قالت قلت الأصح بعده وأما أعلم انتهت أى الأصح أنه يقول ذلك أى اللهم اناسيتك الخ بعده أى بعد القنوت المشهور اه شرح مر (قوله اللهم اناسيتك الخ) أى تطلب العون والهداية والمغفرة لأن السنين تطلب وقوله وتؤمن أى تصدق وقوله وتوكل أى تعتمد ونظير المعجز وقوله وتؤمن بالثلاثة أى تدع وقوله تشكر المراد بالشكر هنا تفيض الكفر وهو ستر النعمة وقوله وتخلج باللام وفي رواية وتخلج بالنون قبله وقوله وتحفد بنون مفتوحة وفا مكسورة ودال مهملة وقوله الجدة بكسر الجيم وهو تفيض الهزل والمراد به الحق وقوله ملحق بكسر الحاء في الأشهر ويجوز فتحها لفتح لأن الله تعالى ألحقه بهم فهو لاحق والكسر على معنى لحن فهو لاحق كما قال أنبت الزرع بمعنى نبت ومقتضى ذلك أن هذا آخره وليس كذلك بل تمتة اللهم عذب الكفرة والمشركين أعداء الدين الذين يصدون عن سيالك ويكذبون رسلك ويقاثلون أوليائك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات انك قريب مجيب الدعوات اللهم أصلح ذات بينهم والقب بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة ويثبتهم على ملة نبيك ورسولك وأوزعهم أن يوفوا بعهدي التي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوهم وعدوك الله الحق واجعلنا منهم وسئل الشارح هل هو ثناء فيوافق أمامه فيه أو دعا فيؤمن عليه فأجاب بأنه ثناء فيوافق أمامه فيه أمافوله اللهم عذب الكفرة الخ فإنه دعاء فيؤمن على أمامه فيه (تنبيه) الصدق الخ والاولياء الانصار وذات بينهم أى أمورهم ومواصلاتهم والقب أى جمع والحكمة كل ما منع التيسر وأصله وضع الشيء في محله وأوزعهم أى ألهمهم والعبد كل ما أكرم الله به خلقه من القيام بأوامره واجتباب نواهيها اه مرأوى (قوله وتؤمن عليك الخ) كان المراد تتن على بك ما يليق بك أى تذكرك بالخير بقدر الاستطاعة لأن الشخص لا يقدر أن يتن على بكل خير اه عزري (قوله الخير) اما منصوب على أنه مفعول مطلق أى الثناء الخير أو منصوب بنزع الخافض أى بالخير اه عزري (قوله ولا تشكر) أى لا تتجبد نعمك بعدم الشكر عليها بدليل المقابلة وقوله وترتك عطف تفسير وقوله ولك نصلي عطف خاص على عام ونص عليها اهتماماً بأشأنها وقوله ونسجد عطف جزء على كل إن أراد سجود الصلاة وعام على خاص إن أراد بهما يشمل سجود الشكر اه شيخنا وقوله وتخلج أى تترك قوله وترتك عطف تفسير اه شيخنا وفي المصباح خلعت النمل وغيره خلعا من باب قطع نزعته وفي الدعاء وتخلج ونهجر من بكفر أى ينفضه وتترأته (قوله وتحفد) بالخاء والهمزة والسين وكسر الفاء والسين على مؤلف في ذلك لما سئل عن ذلك هل هو بالمهمل أو بالجمع وأجاب بأنه بالمهمل اه حل وعبارته الشورى قوله وتحفد يجوز فتح التون وضما اه ايعاب وهو بالذال المهملة انتهت وفي المصباح حذف حقد من باب ضرب اسرع وفي الدعاء واليك نسعى وتحفد أى نسرع في الطاعة وحقد أحقاد مثله اه (قوله ان عذابك الجد) أى الخن اه حل قال ابن مالك في مثله الجد بالفتح من النسب معروف وهو ايضا العظيمة والحقد بالكسر تفيض الهزل وبالضم الرجل العظيم اه رى (قوله قدم على هذا) أى قدم عليه في الذكروا الايتان به أى ان المصلى إذا أراد الجمع بين القنوتين فالأولى تقديم الثانية عن النبي ﷺ وهو اللهم اهدنا الخ فهذا هو المراد من العبارة بدليل قوله على الأصح اذا خلافاً لما هو في أفضلية التقديم والتأخير وقد علمت من عبارة الأصل المثقولة من باب النفل اه لكاتبه (قوله ثم بعد القنوت سن صلاة الخ) أى على الأصح ومقابل الأصح لا تسبل لا تجوز حتى تبطل الصلاة بفعلها على وجه لا نه نقل ركوا في إلى غير موضعه اه شرح مر وما ورد من قوله ﷺ لا تجملوني كفتح الراكب اجعلوني أو لكل شيء الخ محمول على ما لم يرد فيه نص بتأخير الصلاة فيه كما هنا المعنى لا تجملوني خلف ظهوركم لا تذكروني الا عند حاجتكم كما

تقيدته به (اللهم اناسيتك الخ) ونستغفرك الخ) تسعة كافي المحرر ونستهديك وتؤمن بك وتوكل عليك وتؤمن عليك الخير كله تشكر ولا تكفرك وتخلج وترتك من يفجرك اللهم اياك نعيد ولك نصلي ونسجد واليك نسى ونعبد اه تسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق ورواه البيهقي نحوه عن فعل عمر رضي الله عنه ولما كان قنوت الصبح ثابته عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد علم على هذا على الأصح (ثم) بعد القنوت سن (صلاة) سلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم (لخبر النساء في قنوت الوتر الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن ابن علي وهو ما مرع زيادتي قام في انك وواو في أنه بلفظ وصلى الله على النبي والحق بها الصلوات في قنوت الصبح

أن الرأى لا يترك دفعه الذى خلف ظهره إلا عند عظمه اه عزيرى (قوله) أيضا ثم صلاة الخ الذى  
 فى الأذكار سن السلام وكذا الصلاة على الألبان أيضا وغالب صاحب الألبان قال ان ذكر السلام  
 والصلاة على الألبان الأصحاب فى القنوت لأصل له قال السنوى وقياس ما ذكره فى التشهد الأول حكا  
 وتعليلا عدم سن الصلاة على الألبان وأما السلام فوجه ظاهر لانه يكره ما فراد الصلاة عنه اه عمدة اه  
 سم (قوله) وقولى وسلام من زيادى) هو ما فى الأذكار أيضا وإن أنكره التاج الفزارى قال ولا أصل  
 لزاد قولى ولا ما عتيد من ذكر الألبان والأصحاب والأزواج وتيمم جمع متأخرون واستشهد السنوى  
 لذكر السلام بالألوف يفرق بين ما هنا والتشهد الأول بأن ذلك لأدعاء فيه مع طلب المبالغة فى تخفيفه بخلافه  
 هنا فإسبه ذكر الألبان بل والأصحاب ولا يعترض بنسبها فى التشهد الأخير لأن كيفية الصلاة فيه  
 وقعت جواربا لغيرهم كيف فصل عليك فاقصروا ثم على لفظ الوارد وهنا لم يقصروا عليه وزادوا  
 ذكر الألبان فلمن من كلامهم ان للقياس فيه مجالا فلم يمد ان يقاس ذكر الألبان بذكر الصحب اه شورى  
 وعارة شرح هر وتسن الصلاة على الألبان والأصحاب أيضا قياسا على ما تقدم خلافا لما فى سنه ذلك  
 وقد استشهد السنوى لسن السلام بالألوة والزركشى لسن الألبان بخبر كيف نصلى عليك ولا ينافى  
 ذكر الصحب هنا اطباقهم على عدم ذكر ما فى صلاة التشهد الأول لأن الفرق بينهما انهم هم اقصروا  
 على الوارد وهنا لم يقصروا عليه بل زادوا ذكر الألبان بحثا فقتناهم الأصحاب لما علت وكان  
 الفرق أو مقابلة الألبان بأل إبراهيم فى أكثر الروايات ثم تقتضى عدم التمسك لغيرهم وهنا لا مقتضى  
 لذلك انتهت (قوله) وسن رفع يديه) أى مكشوفتين كسائر الأدعية كدعاء التشهد والجلوس بين  
 السجدين ويكره للخطيب رفع يديه حالة الخطبة لحديث مسلم اه حل وتحصل السنة برقمها  
 متفرقتين أو ملصقتين سواء كانت الأصابع والراحة مستويتين أم الأصابع اعلى منها اه برماوى  
 (قوله كسائر الأدعية) أى التى خارج الصلاة فلا يفيد قول الجلال المحلى والصحيح سن رفع  
 يديه فيه لما تقدم من حديث الحاكم والثانى قاسه على غيره من أدعية الصلاة اه برماوى (قوله)  
 ان دعا برقمه) أى او عدم حصوله كما أتى به والد شيخنا وعليه فيرفع ظهورهما عند قوله وقنا  
 شر ما قضيت وفى شرح الارشاد للحج يعجل ظهورهما إلى السماء ان دعا برقمه ما وقع ويطنهما لهما ان  
 دعا بتحصيل شيء كدفع البلاء عنه فيما بين من عمره وغاية رفعهما إلى المنكب الا ان اشتد الأمر اه حل  
 ولا يرفع بصره إلى السماء الفزالى وقال غيره الأولى رفعهما إليها فى غير الصلاة ورجعه ابن العباداه شرح  
 هر (قوله لا مسح لوجهه وغيره كالصدر) أى لا يسن ذلك الأولى عدم فعله وباستحباب ذلك خارج  
 الصلاة جزم فى التحقيق ونص جماعة على كراهة مسح الصدر اه حل وأما ما فعله العامة من قبيل اليد  
 بعد الدعاء فلا أصل له اه ع ش على هر (قوله) لعدم ثبوته الخ) عبرتها بعدم الثبوت وقبائده بعدم  
 الورد ولا نقيل فى الأول بوروده لكن لم يثبت اه شيخنا (قوله) وان يجهر به) أى ما ذكر من القنوت  
 والصلاة والسلام سواء كان الصبح أو الوتر أو التلاوة فى السرية كالصبح إذا طلعت بعد الشمس والوتر  
 كذلك ويسن ان يجهر الامام أيضا إذا سال الله الرحمة واستعاذ به من النار وهى مسئلة مهمة ينفل عنها أمة  
 الزمن كذا نخط شيخنا ركتب ايضا قوله وان يجهر به امام أى وان كان المأمومون لا يسمعون لسمم كما  
 أتى به والد شيخنا اه شورى وعارة شرح هر وإذا سال الرحمة أو استعاذ من النار نحو ما كان  
 الامام يجهر به ويواظف فيه المأموم ولا يؤمن كقوله فى المجموع قال فى الاحياء وتيمم التعملى وغيره  
 انتهت (قوله) ايضا وان يجهر به امام) أى حتى فى التناء ولو قلنا ان المأموم يواظف فيه هذا قضية  
 اطلاقه قال السنوى يحتمل ان يسر ويحتمل ان يجهر كالسأل الامام الرحمة أو استعاذ من النار فانه  
 يجهر ويواظف فيه المأموم كقوله فى شرح المذهب وهذا الذى ذكره من ان الامام يجهر بالدعاء مسئلة مهمة  
 لا يضلها أمة هذا الزمان كذا نخط شيخنا بهامش المحلى اه سم قلنا امر الامام بالدعاء حصل سنة

والتلاوة وقولى وسلام  
 من زيادى وحزم التوروى  
 فى أذكاره بسن الصلاة  
 والسلام على الألبان (و) سن  
 (رفع يديه فيه) أى فيما  
 ذكر من القنوت وما بعده  
 كسائر الأدعية وللانواع  
 رواه الحاكم وسن لكل  
 داع رفع يدين إلى  
 السماء ان دعا بتحصيل شيء  
 وظهورهما إليها ان دعا  
 برقمه (لا مسح) لوجهه  
 وغيره لعدم ثبوته فى الوجه  
 وعدم وروده فى غير (و)  
 أن (يجهر) به (امام) فى  
 السرية والجمهورية للتتابع

القنوت وقاته سنة الجهر خلافا لما اقتضاه كلام الحواشي الصغير من قراتهما اه شرح حر (قوله) قال  
 الماوردي وليكن جهره بالخط) نعم لو خفف جهره بالقراءة لله الجماعة عندها هم أكثر واعند القنوت ولم يسمع  
 إلا الزيادة على الجهرها قال في يظهر تدب الزيادة حيث لا وجود مقتضاها كذا في الایاب اه شوري  
 (قوله) والمنفرد يسره) هذا واضح في غير النازل أو ما فيها فقد تقدم عن إقامه الشيخ أنه جهر به أيضا  
 المنفرد اه حل وفي قول على الجلال قوله اما المنفرد فيسره وفي شرح شيخنا الرمي بما لا قاموا له امانه  
 جهر في النازل قولهم برضه شيخنا زى اه (قوله) يؤمن ما موم للدعاء) ومنه الصلاة على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فيؤمن عندها كاصرح به المحب الطبري وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للزبي والنجاشري  
 ولا يمارضه خبر رغم أنه رجل ذكرت عنده فلم يصل على لأن طلب استجابة الصلاة عليه بآمين في معنى  
 الصلاة عليه اشرح حر وأى ولأنه الايقان ما موم لأنه مناسب للداعي فناسبه التامين قياسا على بقية القنوت  
 ولا شاهد في الخبر لأنه في غير المصلى اه حج (قوله) ويقول التناء) أى على الاصغر وقبل يؤمن فيه ايضا اه  
 على وانظر ما أول التناء في قنوت عمر ام شيخنا وتقدم عن الراوى أن التناء من أوله إلى قوله اللهم عذب  
 الكفرة الخ ومنه إلى آخره دعاء (قوله) او يقول (شهد) أى أو صدقت وبررت أو بلى وأتعالى ذلك من  
 الشاهدين او ما شبه ذلك اه من الاحياء والفرق بين بطلانها بصدقت وبررت في إجابة المؤذن وعدمه  
 هنا ان هذا متضمن للتناء فهو المقصود منه بطريق الذات بخلافه ثم فليس متضمنا له اذ هو بمعنى الصلاة غير  
 من التوهم وهذا مبطل وما هنا بمعنى فأنك تقتضى ولا يقتضى عليك مثلا وهو ليس بمبطل ولا اثر للطلب  
 لأنه بمعنى التناء ايضا وعليه يفارقه نحو الفتح بقصد حيث اثنان اجماعه بل يفسد صيرته كالكلام الاجنبى  
 والاصل في محل القراءة عدم تكررها ولا كذلك التناء ونحوه وفرق الوالد رحمه الله تعالى بين ما هنا  
 والاذان ايضا بان إجابة المصلى للتوذن مكره بخلاف مشاركة الماموم في القنوت بآياته بالتناء او ما ملحق  
 به قاته سنة حسن البطلان بالاول دون الثاني اشرح حر (قوله) ودليله الاتباع) ظاهره رجوع الضمير  
 لقوله والاول اولى وصفيه في شرح الروض يقتضى رجوعه لقوله يؤمن ما موم للدعاء وعبارته يؤمن  
 ما موم للدعاء كما كانت الصلابة يؤمنون خلف النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك رواه ابو داود باسناد حسن  
 او صحيح وجهر به كافى تامين القراءة وفي التناء يشارك الامام سرا او يستمع له لأنه شاره ذكر لا يليق به التامين  
 قال في المجموع وغيره المشاركة اولى انتهت ومن هذا تعلم ان قوله ودليله الاتباع فيه مسامحة لما تقرر ان  
 الاتباع انما يقع قياسا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فان لم يسمعه) أى لسمع او بعد او عدم جهر به او سميع  
 صوتا ولم يفهمه قوله كقبة الاذكار الخ مقتضاها انه لا ياتى بالاذكار والدعوات إذا سمعها من الامام اه حل  
 والظاهر ان المتقضى غير مسلم ام شيخنا خ فعبارة شرح حر فان لم يسمع قنت سرا موافقة لكاتبه اه في  
 الدعوات والاذكار السرية انتهت وهي اوضح من عبارة الشارح ومصرحة بان الماموم يطلب منه اذكار  
 الركوع والاعتدال والسجود المطلوبة للامام فالتعديف بما رويته من منفرد امام محصورين القرض  
 منه الاحترار عن امام غيرهم لا عن المامومين ويشير لما تقدم في ذكر الاعتدال عن الشوري وسه (قوله)  
 وسجد) وهولته الانخفاض والتواضع وقيل التواضع والميل وقيل الخضوع والتذلل يطلق ايضا على  
 الركوع ومنه قوله تعالى وخروا لله سجدا وقوله وإذ قلنا لللائكة اسجدوا لآدم وشرعا ماسيا في هو افضل من  
 الركوع والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع اه راوى (قوله) مرتين) ولو انما عدا ركنوا واحد الكونهما  
 متحدان كما عذبهم الطمانية في عالم الاربع ركنوا واحدا اه شرح حر وعذرهما في التقدم والتأخر  
 ركنين لأن المداير عمل على نفس المخالفة ام شيخنا خف والحكمة في تقدمه دون بقية الاركان انه يلحق  
 اتواضعا ولأن الشارع اعبر بان السجود يستجاب فيه الدعاء بقوله اقرب ما يكون العبد الخ فشرع الثاني

رواه البخاري وغيره قال  
 الماوردي وليكن جهره به  
 دون الجهر بالقراءة  
 والمنفرد يسره (و) ان  
 (يؤمن ما موم) جهره  
 (للدعاء ويقول التناء) سرا  
 او يستمع لامامه كافى  
 الروضة كاصلا او يقول  
 شهد كما قاله الترمذي والاول  
 اولى ودليله الاتباع رواه  
 الحاكم واول التناء انك  
 تقتضى هذا لان سمع الامام  
 (فان لم يسمعه قنت) سرا  
 كقبة الاذكار والدعوات  
 التي لا يسمعه (و) سابعا  
 (سجد مرتين)

كل ركعة (بطمأنينة)  
 لخبر المصنف صلته  
 (ولو على عمول له)  
 كطرف من حماته (لم  
 يتحرك بحركته) في قيامه  
 وقعوده لانه في معنى  
 المنفصل عنه بخلاف ما  
 يتحرك بحركته لانه  
 كالجزء منه فان سجده عليه  
 حامدا عالما بتحريكه بطلت  
 صلاته وإلا فلا لكن  
 تجب إعادة السجود  
 وخرج بمحمول له مالم  
 يسجد على سريره يتحرك  
 بحركته فلا يضر وله  
 ان يسجد على عود يده

شكر على هذه النعمة اه زى أولان آدم عليه الصلاة والسلام بحمدنا أخبر بان الله تعالى تاب عليه فحين  
 رفع راسه رأى قول توبته مكتوبا على باب الجنة فسجد ثانيا شكا الله تعالى على الاجابة أولان النفس  
 عاتبت صاحبها وضع اشرف اعضائه وهو الجبهة على محل مواعظه الاقدام وقرع النعال من غير حائل  
 فاعاده ارغامها أولان ابليس لما اعتبه من السجود حين امر به لادم كرور غما عليه اه برماوى (قوله)  
 بطمأنينة (انما قدم على أقل السجود أو كمله إشارة الى انها معتبرة في الأقل والا كل لكن المناسب  
 لما فعله في الركوع ان يذكرها في الأقل ثم يذكر الاكل ويعتبر فيه ما اعتبره في الأقل وهذه الطمأنينة كما  
 فعل في الركوع إلا ان يقال انه تفنن في العبارة غير الاسلوب اه برماوى قد استفيد من مجموع كلامه  
 هنا وفيما سبق ان السجود شروطا سبعة الطمأنينة وان لا يكون على محمول يتحرك بحركته وكشف الجبهة  
 والتحمل عليها وان تستقر الاعضاء كما قدمه واحدو التكيس وهو ارتفاع الاسافل على الاعالي وان  
 لا يقصد به غيره نامل اه شيخنا (قوله كطرف من حماته) لم ينفه كالحمل ثلاثا يتوهم اعتبار جميع  
 الاطراف وان الحكم على الجملة (قائده) كور العمامة بفتح الكاف أى دررها اه شوبرى وفى  
 المصباح كازال جل العمامة كورامن باب قال ادارها على راسه وكل دور كور تسمية بالمصدر والجمع  
 اكور امثل توب واواباه (قوله من حماته) اشار به إلى ان المحمول لا بد ان يكون من ملبوسه بخلاف  
 نحو عود يده وان صدق عليه انه محمول فاشار بالمثل الى تقييد المحمول بالملبوس بقوله كطرف من  
 حماته ولهذا قال بعد ذلك وله ان يسجد على عود يده مثل العمامة كالهطول اه برماوى وفى قول على  
 الجلال قوله كطرف من حماته أى وهى على راسه او كفته مثلا فان كانت في يده لم يضر كنديل وعود  
 فيها اه (قوله لم يتحرك) أى بالفعل عند حجب او ولو بالقوة عند مر اه حل فعلى كلام مر لو كان  
 يصلى من قعوده يسجد على محمول لم يتحرك بحركته في هذه الحالة ولو كان يصلى من قيام لتحرك بحركته  
 لم تصح صلاته أى ان يسجد عليه حامدا عالما عند ان حجرو الشارح تصح صلاته لاهما يعتبران التحرك  
 بالفعل لم يورجد اه شيخنا عبارة شرح مر ولو على قاعد او سجد على متصل به لا يتحرك بحركته إلا  
 إذا صلى قائما لم يحزه السجود عليه لانه كالجزء منه كما افق به الى الدرر جملة تعالى انتبه (قوله لان في  
 معنى المنفصل عنه) وإنما خسر ملاقاته للنجاسة لان المعتبر ان لا يكون شيئا مما نسب اليه ملاقاتها وهذا  
 منسوب اليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جبهته على قرأو الامر بتكيتها بالخركة يخرج عن الفرار اه شرح  
 مر (قوله فان يسجد عليه) أى شرع في ذلك عالما متعمدا للسجود عليه بطلت صلاته أى بمجرد هوبه  
 للسجود عليه اه حل وقوله بمجرد هوبه الخ سياق تقييده عن البرماوى بقوله وعمل ذلك مالم يقصد  
 ابتداء الخ اه (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يختص البطلان بما إذا رفع راسه قبل ازالة ما يتحرك  
 بحركته من تحت جبهته حتى لو ازاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فقامل اه سم  
 وقوله لا يبعد الخ اه كما قال من عدم البطلان بل حيث صار لا يتحرك بحركته قبل رفع راسه وبعد الطمأنينة  
 كنى وان لم يزل من تحت جبهته اه ع وش عبارة البرماوى قال شيخنا التبرامدى وعمل ذلك مالم يقصد  
 ابتداء انه يسجد عليه ولا يرفعه فان قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد هوبه للسجود قياسا على ما لو عزم ان  
 ياتى بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فاتها تبطل بمجرد ذلك ونقل بالدرس ما يوافق عن الشيخ  
 حمدان انتبه (قوله ولا فلا) أى الابان كان ناسيا للتحريم او جاهلا به أى والحال انه جهل البطلان  
 فيهما ولا لاوله حتى ذكر اه شيخنا (قوله وخرج بمحمول له الخ) أى خرج من التفصيل السابق بين  
 تحركه بحركته وعدمه لا من الحكم لانه واحد فيهما اه شيخنا (قوله وله ان يسجد على عود يده) ولا  
 يخفى ان المحمول يشمل من ثم قرر شيخنا زى ان هذا مستثنى من كلامهم وقد الغز به فقبل شخص  
 يسجد على متحرك بحركته وسجحت صلاته وصور بما إذا سجد على ما يده من نحو مندبل وفيه انه  
 لا يتم الفرار الا ان قيل على محمول يتحرك بحركته اه حل وبعبارة الروض وشرحه لا يجوز السجود على

متحرك من ملبوس بحر كتحركه لقيامه وقوده لانه كالجزء منه ومن هنا علم انه لو سجد على ما يتحرك بحر كنه  
وكان في حكم المنفصل كود يديه كفى كما افهمه تعبير المصنف بلبوسه وبصرح النووي في مجموعه انتهت  
وعبار شرح حر ويصح السجود على نحو عود او منديل يديه كافي المجموع ويقار قمارا بان اتصال الثياب  
به نسبتها اليه اكثر لاستقرارها وطول مدتها بخلاف هذا لو ليس مثله المنديل الذي على عمامته والمثاق على  
عائقه لانه ملبوس له بخلاف ما في يده فانه كالمنفصل ولو سجد على شيء فالتصق بجيبته وارفع معه وسجد عليه  
ثانيا وضروا نحوه ثم سجد لم يضر انتهى وقوله او منديل يديه فالظاهر منه انه ما سجد يديه فيخرج ما لو ربطه  
بها فيضر لكن قضية قوله بان اتصال الثياب الخ خلا فهو هو ظاهر فلا يضر سجوده عليه بطله يديه او لا وقوله  
فالتصق بجيبته ومنه التراب حيث منع مباشرة جميع الجبهة عن عمل السجود وقوله وان نجاه ثم سجد لم يضر  
فلو آه ملتصقا بجيبته ولم يدر في أي السجودات التصق فمن القاضى انه ان رآه بعد السجدة الاخيرة من الركة  
الاخيرة وجوز ان التصاقها قبلها اخذ بالاسواقان جوز انه في السجدة الاولى من الركة الاولى فيقدر انه  
فيها ليكون الحاصل له ركة الا لسجدة او فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركة بغير السجود او بعد فراغ  
الصلاة فان احتمل طرؤه بعده فالاصل مضى على الصحة والافان قرب الفصل ثانيا واخذ بالاسواقا كما تقدم  
والاستئناف اه سم على حج اي وان احتمل انه التصق في السجدة الاخيرة لم يضر شيئا اه ع ش عليه  
(قوله مباشرة بعض جيبته مصلاه) ويتصور السجود على البهش بان يكون السجود على عود مثلا او يكون  
بعضهما مستورا فسجد عليه مع المكشوف منها اه ع ش على رم والجبهة طولاً ما بين صدغيه وعرضا ما بين  
منابت شعر راسه وحاجبيه اه قل على الجلال (قوله ولو شعرانا ثابها) اي وان لم يصعها وان امكن السجود  
على ما خلا عنه منها اه شرح حر وكذا لو طال وخرج عن حد الوجه اه شيخنا ح ف وخرج به الشعر  
النازل من الراس فلا يكتفى بالسجود عليه اه ع ش على حر (قوله بان لا يكون عليها حائل) واعتبر كشفها  
دون بقية الاعضاء لسهولة فعلها والحصول المقصود بالسجود وهو غاية التواضع والخضوع لمباشرة اشرف ما  
في الانسان لمواطئ الاقدام والتعال من غير حائل واكتفى ببعضها وان كره لصدق اسم السجود بذلك  
وخرج بها نحو الجبين وهو جانبها الخد والانف لان ذلك ليس في معناها اه شرح حر (قوله مشقة  
شديدة) ويظهر (ضبطها ما يسبح ترك القيام وان لم يسبح التيمم قاله في الامداد وفي التحفة تقييده بما يسبح  
التيمم اه شوبري وقوله فيصح اي ولاعادة عليه الا ان ذلك اذا كان تحته بحس غير محفو عنه اه حل  
وفي قل على الجلال قوله مشقة شديدة اي لا تختمل عادة وان لم تسبح التيمم وفي شرح حر مانعه اما اذا  
اضطر لسرها بان يكون ما نحو جرح به نصابة تشق ازالته عليه مشقة شديدة وان لم تسبح التيمم في الاظهر  
كما ر في العجز عن القيام فيصح السجود عليها اه وقوله ونحو جرح من كل ما يشق معه النزاع كصداع  
شديد وقول الشارح الا ان يكون لجر احداي مثلا (قوله ويجب وضع جزء الخ) هذا على الصحيح ومقابلته  
انه لا يجب وضع شيء من هذه السنة كما حكاه في الاصل وعبارته مع شرح حر ولا يجب وضع يديه  
وركبتيه وقدميه في الاظهر لان المقصود من السجود وضع اشرف الاعضاء على مواطئ الاقدام وهو  
مختص بالصلاة فقلت الاظهر وجوبه والله اعلم ويتصور جميعها كان يصلي على حجر بينهما حائط  
قصير يبطح عليه عند سجوده ويرفعها انتهت ولم يقل ووضع الخ ليكون من جملة الاقل لان هذا ليس  
من جملة الاقل لتحققه بحد وضع الجبهة بدليل القول الضعيف القائل بانه يكتفى بل هذا مشروط  
للاكتفاء بالاقل على المتمدن اه شيخنا ولا بد ان يضعها حالة وضع الجبهة حتى لو وضعها ثم رفعها  
ثم وضع الجبهة او عكس لم يكف لاهلها اعضاء تابعة للجبهة اه شرح حر وقوله حالة وضع الجبهة  
اي بان تصير السبعة مجتمعة في الوضع في زمان واحد اه سم على المنهج ثم لو رفع بعضها بعد صيورها  
كذلك قبل رفع البعض الآخر لا يضر وفي قناوى الرعلى الكبير مانعه سئل رحمه الله تعالى عن

(وأقله مباشرة بعض  
جيبته) ولو شعرانا ثابها  
(مصلاه) أي ما يصلي عليه  
بان لا يكون عليها حائل  
كمصاة فان كان لم يصح  
إلا ان يكون لجراحة  
وشق عليه إزالته مشقة  
شديدة فيصح (ويجب  
وضع جزء من ركبتيه

مصل حصل أصل السجود ثم طوله تطويلا كثيرا مع رفع بعض أعضاء السجود كدبر الرجل مستندا عليها  
هل تطول به الصلاة لكونه تعدد فعل شيء من جنس الصلاة فغير محسوب فأجاب بأنه ان طوله عامدا عالما  
بتحريمه بطلت صلاته والافلا تطولاه وفيه فقه والاقرب عدم البطلان لان هذا استحباب لما طلب  
فعله اذ عرش عليه والمعمد البطلان لان هذا زيادة هيئة في الصلاة غير مهووفية اذ شيخنا حرم ويجب  
ان لا يهوى لتغيره اى السجود بان يهوى بقصده ولو مع غيره أو لا يقصد شيء فلو سقط على وجهه من اعتداله  
وجب العود الى الاعتدال ليهوى منه لا تنفاه الهوى في السقوط فان سقط من هو يعلم بكلف العود بل بحسب  
له ذلك سجودا نعم ان سقط على جنبه وقصد الاعتناء عليها أو جنبها فاقبل بنية الاستقامة فقط لم يجزه  
السجود فيها ما فيه بعد الجلوس في الثانية ولا يقوم فان قام عامدا عالما بطلت صلاته فان اقبل بنية  
السجود أو لا بنية شيء وبنيته الاستقامة اجزاء على الصحيح حتى في الاخرة خلافا لابن العباد وان  
نوى صرفه عن السجود بطلت صلاته ايضا لزيادته فعلا فيها عامدا من غير عذر وانما لم تعدد صلاة من  
قصد بتكبيره الاحرام الافتتاح الهوى لانه يتغير في القوام ما لا يتغير في الابتداء ولكون الاصل  
عدم دخوله فيها ثم والاصل بقاؤه فيها فلا يخرج عنه عدم قصده ركنها ولا تشريكه مع غيره اذ  
شرح مره (قوله) انه لا راحة من اثنتا عديد الركعة وعرفها في القاموس بأنه واصل ما بين  
اسافل اطراف الفخذ او على الساق انتهى وصريح ما يأتي في الثامن وما بعده انها من اول  
المتمدد عن آخر الفخذ الى اول اعلى الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في ذلك العرف ليعتد قعيد الاحكام  
بعدها القوي لقوله جدا الا ان يقال ارادوا بالوصل ما قرأناه وهو قريب ثم رأيت الصحاح  
قال والركبة معروفة بين ان المداور على العرف والكلام في الشرع وهو يدل على ان القاموس ان لم  
تحمل عار نه على ما ذكرناه اعتمد في حدها بذلك عليه وكثيرا ما يقع الخروج من اللغة الى غيرها كما  
يأتي اول التقرير اذ حج (قوله) واطن كفيه هو كل ما تقص الوضوء حتى يطن الاقدام اذ شيخنا  
(قوله على سبعة اعظم) سمي كل واحد عظاما باعتبار الجلقه او اشتمل كل واحد على عظام ويجوز ان يكون  
من باب تسمية الجلبة اسم بعضها فتح الباري اذ شوبرى (قوله) واطراف القدمين اى ومن لازمه  
الاعتدال على طولها فان تعدد وضع شيء من هذه الاعضاء سقط الفرض بالنسبة اليه اذ مرأى (قوله) بل  
يكفه كشف الركبتين اى غير الجزء الذي لا يتم ستر العورة الا بهما هو فيحرم كشفه وتطول به صلاته اذ  
حل واما الكفان والقدمان فيسن كشفهما كما سيأتي في الاكل ولا يكره سترهما كما في قول على الجلال  
(قوله حتى يتكسب) المراد من هذه العبارة ان يندك من القطن ما يلي جبهته عرفا والاف معلوم انه لو كان بين  
يديه مثلا عدل من القطن لا يمكن انكباس جميعه بمجرد وضع الرأس وان تحمل عليه فتنبه له اذ عرش على  
مر وقوله ويطهر أثره اى أثر الانكباس وهو الاحساس به وادراكه قوله فيد اى يبدو المعنى بحيث  
تحمس اليد بالانكباس وتذكر كدبر فرض انها كانت تحت القطن وفي قول على الجلال قوله ويطهر أثره اى  
بحسب حيث أمكن عرفا لا نحو قطار مثلا ومن ذلك الصلاة على التين اه (قوله) كانومه الزركشي عبارة  
شرح مره وحل وجوب التحامل في الجبهة فقط فلا يجب بغيرها من بقية الاعضاء كما اقتضاء كلام الروضة  
واصلها واعتمده الزركشي وغيره اذ في هذا القدر همه اذ تعالى خلافا للشيخ في شرح منجه تبعا لابن العباد  
انتهت (قوله) وان يرفع اسافله اى يقينا فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود  
وجبت اعادته اخذا بما قدمه من الشك في جميع أفعال الصلاة مؤثر البص حروف الفاتحة والتشهد بعد  
الفراغ منهما اذ عرش على مر (قوله) اى عجنته في التيمير بها فالحج للرجل والمرأة والعجزة  
للرأة خاصة وفي المختار المعجز بضم الجيم يذكر وثق اى باعتبار عود الصمير فيقال عجزه كبر او كبيرة  
ولا يقال عجزته وهو للرجل والمرأة جميعا وجميع العجائز والعجزة للرأة خاصة اذ عرش على مر (قوله) على اعاليه

(و) من (باطن كفيه) و (باطن)  
(أصابع قدميه) في السجود  
لغير الشينين أمرت ان  
أسجد على سبعة اعظم  
الجبهة واليدين والركبتين  
واطراف القدمين ولا يجب  
كشفها بل يكره كشف  
الركبتين كانهن على الام  
والاكتشاف بالجزء مع  
التقيد بالباطن من زيادته  
(و) يجب (ان يبال) اى  
يصيب (مسجده) بفتح  
الحجم وكسر هاء سجوده  
(ثقل رأسه) فان سجد على  
قلبان او نحوه وجب ان  
يشتمل عليه حتى يتكسب  
ويظهر أثره في يدو فرضه  
تحت ذلك كما يجب التحامل  
في بقية الاعضاء وتخصيصه  
له بالجبهة لدفع ثوم  
الاكتشاف بالغالب من  
يمكن وضعا بالتحامل لا  
لاخراج بقية الاعضاء كما  
تومنه الزركشي فقال  
لا يجب فيها التحامل (و)  
ان يرفع اسافله اى عجزته  
وما حوله (على اعاليه)  
فلو انكس او تساوى



وهي الرأس والمنكب والكفان على المعتدل ونكس رأسه ومنيكه ووضع كفيه على مال بحيث تساوى الاسفل ضراهما شيئا وعبرة عرش على مر (تفيه) اليدين من الاعالي كما علم من حد الاسفل  
 وحيتن فيجب رفعها على الدين ايضا اه حج انتهت (قوله لم يجزه) اى على الاسح في صورة  
 التساوى وقيل يكفى كافى المنهاج اه شيئا وعبرته وان يرفع اسافله على اعاليه فى الاصح انتهت قال  
 مر والثاني ونقل عن النص انه يجوز مساواتهما لحصول اسم السجود اه (قوله ايضا لم يجزه) نعم لو  
 كان في سنية ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلها صلى على حسب حاله ووجبت الاعادة لندرة ما لو تغذر عليه  
 بعض الاستقبال او اتمام بعض الاركان وليس له صلاة التفل مع شيء من ذلك اه برماوى (قوله لعدم  
 اسم السجود) اى المستكمل للشرط فلا ينافى مقتضى كلامه او لا من ان مسمى السجود وضع الجهة فقط  
 والبقية شروط اه شيئا حرف (قوله الا كذلك) اى الانعكسا ومتساويا او متكبرا قوله اجزاء اى  
 ولا اعادة عليه ان شئ بعد ذلك يوجبى ان مراده بقوله لا يمكنه ان يكون فيه مشقة شديدة وإن لم تبج  
 التيمم اخذا عما تقدم في العصابة اه عرش على مر ولولم يتمكن منه الا بوضع وسادة مثلا ولو باجرة  
 قدر عليها ان حصل منه التكنيس والاسن لعدم حصول مقصود السجود حيتن ومثله الحلبى ومن يطه  
 كبيرا وظهره كذلك وما وجب الاعتدال المنوقف عليه القيام لانه باقى مع هيئة القيام بخلافه هنا فلا ياتى  
 هيئة السجود فلا فائدة فيه اه برماوى (قوله ان يكبر لم يهره) اى ان يبتدىء التكبير مع ابتداء الهوى  
 وكذا سائر الانتقالات حتى جلسة الاستراحة وبعده إلى سجود بحيث لا يتجاوز سبع الفات فلما اخره  
 عن الهوى او كبر معتدلا او ترك التكبير كره اه برماوى اى من حيث الكيفية وان كان يحصل به اصل  
 السترة (قوله ان يضع ركبتيه مفترقين) اى سواء صلى قائما او قاعدا اه قل على الجلال (قوله ثم كفيه  
 الخ) وتركه الترتيب المذكور مكره وكذا عدم وضع الانف ويسن رفع ذراعيه عن الارض معتدلا  
 على راحتيه للامر به في خبر مسلم ويكره بسطهما للتي به نعم لو طال السجود وشق عليه الاعتدال على  
 كفيه ووضع ساعديه على ركبتيه لحديث فيه ذكره في المجموع اه شرح مر (قوله حذو منكب) بفتح الحاء  
 المهملة وبالذال المعجمة اى مقابلها اه برماوى (قوله للقبلة) عبارة الملباب بان ينشر اصابع يديه للقبلة  
 مضومة مكشوفة معتمدة وكذا في الجلست زائد في الروض ويقرأ قصدا اى وسطا بقى الصلاة  
 قال في شرحه لانه امكن فيه كذا في الاصل والذي في المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من  
 الركوع فيستثنان من ذلك اه سم (قوله وانفه) مفرد يجمع على انفوا وانفوا واه برماوى  
 (قوله وان يفرق) بفتح المنة التحتية وسكون الفاء وضم الراء اه برماوى والظاهر ان هذا غير  
 متعين بل يصح ضم الياء وفتح القاموس كسر الراء مشدود وفي المصباح فرق بين الشيتين فرقا من باب قتل  
 فصلتهما وقرئت بين الحق والباطل فصلت ايضا هذه هي اللغة العالية وفي لغة من باب ضرب وبها قرأ  
 بعض التابعين وقال ابن الاعراب فرق بين الكلامين مخففا وقرئت فرق بين العبدتين مثلا فترقا  
 فجعل الخفيف في المعاني والمثقل في الاعيان والذى حكاه غيره انها معنى والتثنية بالغة اه (قوله  
 قدميه) اى في القيام والسجود ويسن تقريق اصابع الرجلين ان امكن اه برماوى (قوله حيث  
 لا خف) قيد في قوله مكشوفتين واما اراهما من ذيله فلا فرق فيه بين وجود الخف وعدمه  
 فيسن اراهما مطلقا سواء كان هناك خف او لا والمراد الخف الشرعى واما الذى لا يصح المسح  
 عليه فهو كعدمه وكذا لا يكشفهما اذا كانا حاجة كبرد كانهن عن العلامة الحلبى وصرح به الشيخ ناصر  
 الدين البابلى واره شيئا الشراعى ولا يكره سترهما كالكنفين اه برماوى (قوله وان يجافى  
 الرجل) اى غير العارى اما العارى فالفضل له الغضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود  
 وان كان خاليا اه ح ل وظاهر صنيعة ان يجمع ما تقدم عام في الرجل وغيره من المعتد في تقريق  
 الركبتين والقدمين [انه ناص بالرجل اه شيئا وعبرة عرش قضية التقيد بالرجل هنا اسقاطه فيها قبله

لم يجزه لعدم اسم السجود  
 كالركب على وجهه ومد  
 رجله نعم ان كان به جعة  
 لا يمكنه معها السجود الا  
 كذلك اجزاء (واكله ان  
 يكبر لم يهره بل ارفع) ليدبه  
 (ويضع ركبتيه مفترقين)  
 قدر شبر (ثم كفيه)  
 مكشوفتين (حذو منكب)  
 للاتباع رواء في التكبير  
 الشيخان وفي عدم الرفع  
 البخارى وفي البقية ابو داود  
 وغيره (ناشرا اصابعه)  
 مكشوفة (مضمومة)  
 لا مفرجة (للقبلة) للاتباع  
 رواء في النشر والغضم  
 البخارى وفي الاخير  
 اليهقي (ثم) يضع (جبهته)  
 وانفه مكشوقا للاتباع  
 رواء ابو داود وغيره  
 ويضمهما كما جزم به في  
 الروضة واصحابها وقال  
 الشيخ ابو حامد ما كعضو  
 واحد يقدم ايها شاء  
 (و) ان (يفرق قدميه) بقدر  
 شبر موجهما اصابعهما  
 للقبلة (ويبرزهما من ذيله)  
 مكشوفتين حيث لا خف  
 وقول ويقرأ الخ من ز يادق  
 (و) ان يجافى الرجل فيه



من سنطك وبعفك من عقوبتك واعد بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك منه محمد  
 لك سوادى وخيال وامن بك فادى اياه بعنتك على هذه يدى وما جئت بها على نفسى يا عظيم رجبى لكل  
 عظيم ومنه اعطيت نفسى تقواها وزكوا انت خير من زكاهما انت وليها ومولاها وبات المأموم بما يمكنه من  
 غير تخلف بقدر ركن فيما يظهر اهراموى ومثله فى شرح مروق كتب عليه عرش قوله ويستحب فيسبح  
 اى انت مزده من سائر التقاض ابلغ تنزيه ومتطهر عنها ابلغ تطهير ولله باقى به قبل الدعاء لانه انسب  
 بالتسبيح بل هو منه وقوله رب الملائكة والروح المراد بالروح جبريل وقيل ملك له القبر رأس لكل رأس  
 مائة الف وجه فى كل وجه مائة الف صف فى كل صف مائة الف لسان كل لسان يسبح الله تعالى بلفاظ مختلفة وقيل  
 خلق من الملائكة يرون الملائكة ولا تراهم فهم الملائكة كاللائكة لى آدم اه ديمرى اه **(قوله)** والدعاء  
 فيه اى السجود وتخصيص الرافعى وغيره الدعاء بالسجود بفهم انه لا يشترع فى الركوع وليس كذلك  
 بل هو فى السجود أكد اشترح حر **(قوله)** اقرب ما يكون العبد الخ اقرب ما يكون مبتدأ حذف خبره  
 لسد الخال هو قوله وهو ساجد مسدده اى اقرب اى كوان العبد من ربه حاصل اذا كان الخ هو مثل قولهم  
 اخبط ما يكون الامر قائما الا ان الحال مرة مدقة هنا جلة مقرونة بالواو علم من ذلك خطأ من زعم ان  
 الواو فى قوله وهو ساجد زائدة لانه خبر قوله اقرب اه شوبرى **(قوله)** اى فى سجودكم تتمتع فممن ان يستجاب  
 لكم وهو بفتح القاف وكسر الميم او فتحها بمعنى حقيق وفى النهاية من فتح فهو مصدر من كسر فهو وصف  
 وروى عن على رضى الله عنه ان النبي عليه السلام قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والارض  
 وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي عليه السلام قال ان الصلاة ليزل فيلقاه الدعاء فيعتلجان الى يوم القيامة  
 وروى عن ابي هريرة رضى الله عنه من لم يسأل الله يغضب عليه واثنوا

الله يغضب ان ترك سؤاله • وبني آدم حين يستل يغضب

وستل بعضهم لم يكره ان يستل الله تعالى عظيم من خلقه كالنبي والملك والولى فاجاب بان المشهور انه  
 لا يكره موسى ذلك للمأموم اذا طال امامه السجود اهراموى **(قوله)** ولو فى نقل ظاهر كلامه ان الخلاف  
 إما فى الجلوس بين السجدين فى النقل وان الطائفة فيه لا خلاف فيها ظاهر عبارة العباب عكس ذلك  
 وهو ان الطائفة فيه لا خلاف فى النافق ان الجلوس فى النافق لا خلاف فيه وهذا هو المعتمد اهراموى  
 لكن تقدم فى الاعتدال عن عرش عن ابن المقرئ ان كلام الاعتدال والجلوس بين السجدين ليس  
 ركنا فى النقل اه **(قوله)** ولا يطوله ولا الاعتدال المراد بالطول المبطل ان يزيد على الذكر الوارد فى الاعتدال

بقدر الفاتحة وان يزيد على الذكر الوارد فى الجلوس بقدر التشهد اى بقدر الفاتحة الواجبة  
 وبعبارة حج فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة فى الاعتدال وأقل  
 التشهد فى الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته انتهت وقرره شيخنا ح ف وفى قول على الجلال  
 وسياقى فى سجود السهوان تطويل الاعتدال المبطل بقدر ما يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فاكثر  
 زيادة على ما يطلب لذلك المصلى عند حج وشيخنا م وعلى ما يطلب للنزود مطلقا عند بعضهم  
 وتطويل الجلوس بقدر ما يسع التشهد الواجب زيادة على ما ذكر اه وسياقى ايضا  
 هذا المحل فيما كتبناه فى سجود السهو **(قوله)** وسياقى حكم تطويلها الخ وهو انه ان كان عامدا  
 عالما بطلت صلاته والا سجد السهو وعلى البطلان فى الاعتدال فى غير الاعتدال الاخير  
 من كل صلاة مكتوبة لو ردد تطوية فى الجملة اى فى بعض الاحوال وهو النازلة اه شيخنا  
**(قوله)** وسن ان يكر الخ لم يقل واكاه كما قال فيما قبله لان الجلوس حقيقة واحدة فلم  
 يختلف باقل والا كمل وهذه سن فيه بخلاف ما قبله فان وضع الاعضاء من مسمى  
 السجود فهو يختلف باعتبار تقدم وضعا وتاخره فاسباب ان يجعل له اقل واكمل  
 ومثله الركوع فليأمل لكاتبه اه شوبرى **(قوله)** وان يجلس مفترشا وهو اخضل من ان

(و) ان يزيد من مر (الدعاء  
 فيه ) تحبب مسلم اقرب  
 ما يكون العبد من ربه وهو  
 ساجدا كثيرا والدعاء اى  
 فى سجودكم والتسبيح بمن  
 مر من زيادنى فى هذا (و)  
 ثامنها (جلوس) بين سجديه  
 ولو فى نقل (بطائفة) تحبب  
 المسعى صلاته (ولا يطوله  
 ولا الاعتدال ) لانها  
 غير مقصودين لادتماما بل  
 للفصل وسياقى حكم تطويلها  
 فى باب سجود السهو (وسن)  
 له (ان يكر) مع رفع رأسه  
 من سجوده بلا رفع ليدبه  
 (و) ان يجلس مفترشا كما  
 سياتى للاتباع رواه فى

يجلس على عقبه وتكون بطون اطراف أصابع قدميه على الارض الذي هو نوع من الالقاء المستحب  
 هنا فان قيل كيف يكون المفضل وهو هذا الالقاء مستحباً ومطلوباً لآمان من ذلك وسياق له  
 نظير وهو استحباب حضور من لا يشئ من النساء المسجدين ان الافضل لها بينهما ام حل (قوله وفي  
 الثاني الترمذي) الثاني هو قول المصنف وان يجلس الخ وعبارة الخطيبوا كله ان يكبر بلا رفع يديه مع رفع  
 رأسه من سجود للاتباع ورواه البخاري ويجلس مفترشاً وسياق يانه ورواه الترمذي وقال حسن صحيح  
 ام بحروفه وهي صريحة في ان الاول هو التكبير والثاني الجلوس مفترشاً ام ع (قوله واضعاً كففيه)  
 اي ندبا فلا يضر اذ أمضى على الارض الى السجدة الثانية اخفاً خلافاً لهم فيه ام حج اي فقال  
 ان اذ امتاع على الارض تطل الصلاة ام ع (قوله بحيث تسامتها رؤس الاصابع) ولا يضر اي  
 في أصل السنة فيما يظهر انطاف رؤس الاصابع على الركبتين ام شرح (قوله واجبرني) أي في  
 كل امر يحتاج الى جبر وقيل معناه اغنى وسد جوه قري من جبر الله مصيئة اي يرد عليه ما ذهب منه  
 او عوزه عنه احسن منه واصله من جبر الكسوف في الصباح الجبر ان يضئ الرجل من فقر او يضلح  
 عظمه من كسوف يكون عطف ارضي على اجبرني من عطف العام على الخاص ليكون الرزق اعم والغنى  
 انحصر وقيل معناه ارضني قطعه مرادف تأكد له ام برماوى (قوله وارفعني) المراد رفع المكاة  
 اي جعلها لديك رفيعة ام برماوى (قوله وارفعني) اي اعطى من خزان فضلك ما قسمته لى في  
 الاول خلافاً بحيث لا تمنى عليه خلافاً لمن فهم ان الرزق عند اهل السنة شامل للحرام ورتب على  
 ذلك طلب الحرام من الله تعالى وهذا كلام قاسد قائل الله من توبه ام برماوى (قوله واهدني) اي  
 ادمني على هدائك الى الاسلام التي هي اعظم النعم ام برماوى (قوله وعاقني) اي ادفع عني كل  
 اكره من بلاء الدنيا والآخرة زاد في الاحياء وافع عني ويستحب للفرد وامام من مران  
 يزيد رب هب لى قلباً قنياً قنياً من الشرك رب لا كافراً ولا شقياً وفي تحرير الجرجاني رب اغفر  
 وأرحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
 وقنا عذاب النار ام برماوى (قوله يقوم عنها) أي فلا تسن القاعده ويظهر سنه في محل التشهد  
 الاول عند تركه ام شرح هر قول الشارح يقوم عنها اي قصده وارادته وان خالف المشروع  
 ام شيخنا (قوله جلسة خفيفة) قال في العباب وقدرها كالجلسة في السجدين وتكره الزيادة  
 عليها ما لم يطل وإلا بطلت الصلاة وينبغي ان يكون ضابط الطول هو المبط في الجلوس بين السجدين  
 هذا وقال هر المتمد كآله الوالد انها لا يطل تطويلها مطلقاً واعتمد شيخنا العيلاري وحج  
 الطلان ام سم باختصار وعبارة زى ويكره تطويلها فلو طولها لم يطل على المتمد خلافاً لبعض  
 المتأخرين كالسراج اللقينى ام هر انتهت ولا يضر تحلف المأموم لاجلها لانه يسير بل اتبانه  
 بها حجت سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن القيم وغيره وبه قارق ما لو تحلف للتشهد الاول  
 نعم لو كان بطيء التهضة والامام سريعاً وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها  
 حرم كما يحثه الاذعري والوجه خلافه ام شرح هر وقوله والوجه خلافه اي ومع ذلك  
 اذا قام لا يكون متخلفاً ببذر وقيل يقرأ الفاتحة ويأتى فيه ما قيل في المسبوق اذا اشتغل بدعاء  
 الافتتاح ام ع (قوله) ثم قال ولم يعين الشارح كم يجب في يديه حالة الاتيان بما ينبغي  
 ان يضعها قريباً من ركبته وينشر اصابعها مضومة للقلبة فليراجع ام (قوله ايضا) جلسة  
 خفيفة) وحايطها ان لا تزيد على قدر الجلوس بين السجدين والمراد بقدر قدر الذكر الوارد فيه فلو طولها  
 عن هذا القدر بطلت صلاته عند حج لانها ملحقة بالركن القصير عنده وعند هر لا يطل لانها ملحقة  
 بالطول عند فلا يضر تطويلها عند مر لى غير نها فيم انه يسير له تكبيرة واحدة بعد ما من رفعه من السجود  
 الى القيام هر عمل ذلك ما لم يلزم تطويلها اكثر من سبع الفاتحان لزم تطويلها عن ذلك بطلت الصلاة

الاول الشيخان وفي الثاني  
 الترمذي وقال حسن  
 صحيح (واضعاً كففيه)  
 على فخذه (قريباً من  
 ركبته) بحيث تسامتها  
 رؤس الاصابع (ناشراً  
 اصابعه) مضومة للقلبة  
 كافي السجود (قاتلاً رب  
 اغفر لى الخ) تمته كافي  
 الاصل وارحمى واجبرني  
 وارفعني وارفعني واهدني  
 وعاقني للاتباع روى  
 بعضه ابو داود وباقيه  
 ابن ماجه (ر) سن (بعد  
 سجدة ثانية) لا بعد سجود  
 تلاوة (يقوم عنها) بان  
 لا يقبها تشهد (جلسة  
 خفيفة)

وحينئذ إذا أراد تطويل الجلاسة إلى أطول من هذا القدر كبر واحدة للانتقال إليها واشتغل بذكر ودعاء إلى أن ينجليس بالقيام فعمل من هذا أنه لا يسكن تكبيرتان واحدة للانتقال إليها من السجود واحدة للانتقال عنها إلى القيام أه شيخنا حاف ويؤخذ من هذا أنه ليس لجلسة الاستراحة ذكر مخصوص أه لكتابه عبارة شرحه ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كافي التمتع ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو الممتد كما أتى به الودجحه الله تعالى ويستحب له أن يعد التكبير من رفقه من السجود إلى قيامه لأنه يكرر تكبيرتين انتهى وقوله ويستحب له أن يعد التكبير أخ ويشترط أن لا يعمد فوق سبع القاعات ولا يبطئ أن علم وعمدها حج وقوله لأنه يكرر تكبيرتين المراد أنه لا يترك المدو يكرر التكبير بل أنه حيث أمكنه المداق به مقتصر عليه وعلى هذا لو كان بطيء النهضة أو أطال الجلوس وكان بحيث لو اشتغل بالمداق إلى الانتصاب زاد فيه على سبع القاعات امتنع المدو ينبغي أن يشتغل بعد فراغ التكبير المشروع بذكر إلى أن يصل إلى القيام وينبغي أيضا أن لا يشتغل في فكر والتفكير لأنه ترك قولى وهو مبطل على قوله أه ع ش عليه **(قوله)** تسمى جلسة الاستراحة وهي فاصلة قليل من الأولى وقيل من الثانية أه شرح مرو تظهر فائدة ذلك في الأمان والتألي أه ع ش عليه **(قوله)** بما يخالفه أى من ترك جلوس الاستراحة أه شيخنا **(قوله)** وأن يعتمد في قيامه أى لو قويا وأمرأة على كفيه مبسوطتين لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الرافعي يقوم كالماجن لأن المراد التشبيه في شدة الاعتدال مع حل عبارة البرماوى قوله على كيفية أى كالماجز بالزاي لا كالماجز بالنون انتهت **(قوله)** على كفيه) فأذا لم يأت المصل بسنة الاعتماد المذكور استحبه لأن يقدم رفع يديه قبل ركبته ويعتمد بهما على فخذه ليسعين به على النهوض أه من شرحه قيل باب الشروط بنحو ورقه أو ورقتين **(قوله)** على الأرض) يان لأهم الاعتدال في المثل فعبارة غير واقفة بالمراد أه برماوى **(قوله)** لأنه أعون له) ولا يقدم إحدى رجله إذا نهض للنهي عن ذلك أه برماوى **(قوله)** تشهد) هو فعل من الشهادة سمي بذلك لاشتماله على الشهادتين من باب تسمية الشيء باسم جزمه وفرض في السنة الثانية من الهجرة قويل قبلها وقيل ليله الأسراء أه برماوى **(قوله)** انقبها) أى الثلاثة التى من جعلتها القعود المذكور وفى القيد تمنع من حيث رجوعه لقعود السلام لأنه لا يعبه إلا السلام فالقيد فيه لبيان الواقع أو راجع الثلاثة لأن من حيث تعاق القعود بالسلام وفى نسخة أن عقبها أى التشهد والصلاة على النبي **(قوله)** أه شيخنا **(قوله)** أيضا انقبها) بابه نصر أه ع ش **(قوله)** كنا) أى معاشر الصحابة ولعلمهم كانوا تابعين له **(قوله)** والجبريل فيه فكانا يقولانه أذ يعد اختراع الصحابة وقوله نقول أى قبل السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الأخير كما هو الظاهر أو المتعين وحديث لا حاجة إلى قوله بعد المراد فرضه الخ إلا أن يكون ذكره لأجل قوله وهو عمله أه برماوى وانظر هل كانوا يقولون ذلك على سبيل التذنب أو على سبيل الوجوب وهل كان على سبيل التبرع من عند انفسهم أو بأمر منه **(قوله)** وهل الجلوس الذى كانوا يفعلونه فى الآخر واجب أو مندوب أه ع ش على مر **(قوله)** قبل أن يفرض الخ) وقوله ولكن قولوا التحير بالفرض والأمر ظاهر أن في الوجوب أه شرح مر **(قوله)** أيضا قبل أن يفرض علينا الخ) ظاهره أن القول السابق لم يكن مفروضا أصلا ولم يبدلوا فرضيته وبمحتمل توجه الفرضية إلى القاطعة المخصوصة فلا ينافى كون الأول كان مفروضا مع فرض الصلاة ثم بدلت القاطعة وهو الظاهر من ملازمتهم عليه إذا لم ينقل تركه أه برماوى واستفيد من الحديث أن فرض التشهد متأخر عن فرض الصلاة وحديث صلاة جبريل بالنبي **(قوله)** هل كان الجلوس فيها مستحبا أو واجبا بنير ذكر أه مر أه زى وانظر فى سنة فرض ثم رابت فى حاشية التعليق على المحلى ما ضعه قوله قبل أن يفرض الخ أى فى السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الأخير كما هو الظاهر أو المتعين أه أقول وهذا

تسمى جلسة الاستراحة  
للاتباع رواه البخارى  
وما ورد بما يخالفه غريب  
ولو صح حل لوافق غيره  
على بيان الجواز (و) سن  
له (أن) يعتمد في قيامه من  
سجود وقعود على كفيه  
أى يعطيهما على الأرض لأنه  
أعون له وللاتباع فى الثاني  
رواه البخارى (و) تاسعا  
وعاشرا وحادي عشرها  
(تشهد وصلاة على النبي  
وبعد وقعود لها  
والسلام أن عقبها سلام)  
لما روى الدارقطنى والبيهقى  
بإسناد صحيح عن ابن مسعود  
قال كنا نقول قبل أن  
يفرض علينا

بحث منه ولادخل البحث في مثله وقول شيخنا زى أو أوجبا بتيؤد كره يقال ليس في الحديث ما يدل على عدم وجوب ذكر البتة واما يدل على عدم وجوب خصوص التشهد وهو لا يتأني أن ثم ذكر غير واجبا أه عى على مر (قوله على عباده) ليس الغرض انهم يقولون هذا العنوان بل هو بيان لرتبة التسليم على ائى كنانسلم على الله قبل ان نسلم على عباده اى كنا نقول السلام على الله قبل ان نقول السلام على عباده اى قبل ان نقول السلام على جبريل الخ فقوله السلام على جبريل السلام على ميكائيل بيان لعباده ومعنى السلام على فلان طلب سلامة من النقص وقوله فان الله هو السلام اى لان السلام اسم من اسمائه تعالى او معنى السلام على فلان السلام الذى هو من اسمائه تعالى والمعنى اسم السلام على فلان بالرحمة والرضوان اه شيخنا (قوله السلام على فلان) الظاهر ان المراد من الملائكة كاسرافيل اه حل (قوله لما يأتى) لتليل لمخوف تقدره لافى الاول لما يأتى وما يأتى هو قوله لانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين اه وعبارة شرح مر وان لم يعقبها سلام فستنان للاخبار الصحيحة فى ذلك والصارف عن وجوبها خبر الصحيحين اه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبروه وجالس فسجد بمجدتين قبل السلام ثم سلم قبل عدم تدارك كماله على عدم وجوبهما انتهت (قوله وهو على) اى الجلوس الاخير على أى التشهد والضمير المستتر فى قوله فيقبه للجلوس اه شيخنا (قوله فيقبه فى الوجوب) لا يلزم من تبعية له فى الوجوب ان يكون ركنا مستقلا بل يجوز ان يكون شرع للاعتداد بالتشهد فحرم ما ذكر لا يثبت المطلوب من ركونه ركنا واما يدل على ان المراد به وجوبه استقلا لانه لو جبر عن التشهد وجب الجلوس بقدره اذ لو كان وجوبه للتشهد لسقط بسقوطه أه عى (قوله فى خير الصحيحين) لفظه امرنا الله تعالى ان نصلى عليك فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك فى صلاتنا فقال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كاصلت على ابراهيم الخ اه برماوى (قوله واول احوال وجوبها الصلاة) اى لانها افضل عبادات البدن اه زى (قوله قالوا قد اجتمعوا الخ) وجه التبرى انه قبل بوجوب الصلاة عليه كما ذكر فلا تصح دعوى الاجماع المذكور الا ان يقال المراد انها لا تجب بغير سبب يقتضيها ولم يتحقق ذلك الا فى الصلاة اه عى وقال العلامة البرلى اختلف على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على اقول ألحهمها فى كل صلاة وقيل فى العمر مرقوق بل كذا ذكر واختاره الحلبي من الشافعية والحنفى من المالكية والطحاوى من الحنفية وان بطله من الحنابلة وقيل فى كل مجلس وقيل فى دعاء وآخره اه برماوى (قوله والمناسبات لها من التشهد آخرها) وجه المناسبة اشتغال التشهد على السلام على النبى والغالب اتحاد محلها اه شيخنا وعبارة الزيادة كان وجه المناسبة لاشتغال التشهد على السلام واما الاختصاص بالتشهد الآخر فلانه غاية الصلاة لانه دعاء والدعاء انما يليق بالخوانيم اه عميرة انتهت (قوله لما يأتى فى الترتيب) اى من انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد اعادها اه حن (قوله واما عدم ذكر الثلاثة) اى الى هى التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لها والسلام وقوله ولهذا اى لكونها معلومين له اه حل (قوله فلا يجب) صرح به وان افاده قوله لا افسنة توطئة لقوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ فانه انما ثبت عدم الوجوب لالسنة بوقوعه عليه انه لم يذكر دليل السنة فذلك استتبعه من الدليل بقوله لم يدل على عدم تداركه الخ فلهذا تركنا ما هو الظاهر من قوله قام من ركعتين الخ لانه كان الغالب من احواله فعله هو دال على السنة وعبارة شرح مر بعد قول المصنف والافستنان للاخبار الصحيحة فى ذلك انتهت وقد يدل السنة بعبادة آخر الصلاة اذ لا مقتضى لها الا ترك التشهد وقد يقال ترك التصريح بدليل السنة لان المقام مقام نى الوجوب الذى افاده مفهوم قوله لمان عقبها سلام وعمل الكلام على السنة بخصوصها ما يأتى فى سجود السهو عند عدم الايضاح اه عى ورورد على قوله وقد يقال ترك الخ قوله له كصلاة على الآل الخ فان غرضه نى الوجوب لانه استدل بقوله للامر به

التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الخ والمراد فرضه فى الجلوس آخر الصلاة لما يأتى وهو محله فيقبه فى الوجوب ومثله الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام هو وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد ثابت بقوله تعالى صلوا عليه وبالأمر بها فى خير الصحيحين واولى احوال وجوبها الصلاة قالوا وقد اجتمعوا على انها لا تجب خارجها والمناسبات لها من التشهد آخرها متجب بعده كما صرح به فى المجموع وغيره وهو الموافق لما يأتى فى الترتيب واما عدم ذكر الثلاثة فى خبر المسمى صلاته فمحتمل على انها كانت معلومة ولهذا لم يذكره النبى السلام (والا) اى وان لم يعقبها سلام (فسته) فلا يجب لانه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين

من الظاهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد بمحدثين قبل السلام ثم سلم رواه (٣٨٣) الشيخان عدم تدارك فعل

عدم وجوب شيء منها وقول  
بعده أولى بما ذكر  
القمود الصلاة على النبي  
ﷺ وللسلام من زيادتي  
(كصلاة على الآل) فانها  
سنة (في) تشهد (آخر)  
للأمر به في خبر الشيخين  
دور أول لبناء على التخفيف  
(وكيف قدم) في قعدات  
الصلاة (جازو) لكن  
(سن) قمود (غير) تشهد  
(آخر لا يعقبه سجود)  
كقمود بين السجدين أو  
للاستراحة أو للتشهد الأول  
أو الآخر لكن يعقبه سجود  
سهو (اقتراش بان يجلس  
على كعب يسراه) بحيث  
يل ظهرها للأرض (ويصب  
بما ويضع أطراف أصابعه)  
فيها (القبلة وفي الآخر)  
وهو الذي لا يعقبه سجود  
(تورك) وهو كالاقتراش  
لكن يخرج يسراه من  
جهة يمينه ويلصق وركه  
بالأرض) للاتباع في  
بعض ذلك رواه البخاري  
 وغيره وقياسا في البقية  
 والحكمة في ذلك أن المصل  
مستوفى في الأول للحركة  
يدنه بخلافه في الثاني  
والحركة عن الاقتراش  
أهون وتيسر بسن الخ  
أعم من قوله ويسن في  
الأول الخ (و) سن (ان)  
يضع في قمود تشديده يديه  
على طرف ركبتيه) بان

وهو لا يفيدني الوجوب فلا يظهر هذا الاحتمال فبين وجه الأول في كلامه اه لكانته (قوله فلما قضى  
صلاته) أي فرغ مما يطلب قبل السلام. بدليل قوله فسجد بمحدثين قبل السلام اه ع ش على مر (قوله)  
فانها سنة في تشهد آخر) أي على الأصح وقيل يجب فيه علا بظاهر الأمر ويجري الخلاف في الصلاة على  
إبراهيم كاحكامه في البيان عن صاحب القروع اه شرح مر (قوله في آخر) أي بعد آخر في معنى بعداه  
شيخنا وقوله للأمر به أي بالمذهب كور من الصلاة على الآل أو التذكير باعتبار كونها دعاء (قوله دون  
أول) (فرع) قال في المجموع يكره أن يزيد في التشهد الأول على لفظة الصلاة على النبي ﷺ فان فعله  
لم يسجد للسهو اه شرح البيهقي لا تنع في الصلاة على الآل في الجملة اه ع ش ومقتضى هذا أن الصلاة على  
الآل في الأول مكروهة والظاهر أنه ليس كذلك مراعاة للقول بسنيته فيه وبعبارة أصح مع شرح مر  
ولا تسن الصلاة على الآل في التشهد الأول على الصحيح لأنه مبن على التخفيف والثاني تسن فيه كالصلاة  
على النبي ﷺ فيه إذ لا تطويل في ذلك انتهت (قوله وكيف قدم) جاز أن أراد بالجزء ما قابل الامتناع  
صدق بالوجوب وليس مرادوا أن أراد به مستوى الطرفين لم يصدق بالمنسوب الذي أشار إليه بقوله وسن  
الخ فتأمل ولعل المراد بالجزء الأجزاء تأمل (قوله أيضا وكيف مديان) أي إجماعا بمعنى لم يحرم  
فلا ينافي كرامة الأتقاء وبه صرح للعلامة الرملي هنا اه برماوى (قوله وسن في غير آخر الخ)  
أي سن لكل مصل سواء كان ذكرا أو أنثى فبابي من الاقتراش والتورك وغيرهما يجري في الرجل  
وغيره اه من ع ش على مر (قوله اقتراش) سمي بذلك لأن رجله تصير كالفرش له كما سمي التورك  
تورك كالجلوس على التورك وعند الإمام مالك رضى الله عنه يس التورك مطلقا وعند الإمام أبي  
حنيفة رضى الله عنه يس الاقتراش مطلقا اه برماوى (قوله ويضع أطراف أصابعه للقبلة)  
أي ولو في الكعبة لأنه مطلوب في حد ذاته اه برماوى (قوله وهو الذي) لا يعقبه سجود أشار  
به إلى أن الالمعد ولذا عرفه ونكر ما قبله اه شورى (قوله ويلصق وركه بالأرض) أي وركه  
اليسر ولو عجز عن هذه الكيفية وكان لا يمكنه إلا باخراج رجله اليمنى من جهة اليسرى ويلصق  
بالأرض وركه اليمنى هل تطلب منه هذه الكيفية ويكون هذا تورا (قل) قياس ما يأتي قريبا  
في قطع اليمنى أو قطع مسيحتها عدم طلب هذه الكيفية اه ح ل (قوله للاتباع في بعض ذلك) انظر  
ما المراد بالبعض الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم والذي يؤخذ من شرح مر أن الاتباع إنما  
هو في صورة التورك وفي صورة الاقتراش في جلوس التشهد الأول وقوله وقياسا في الباقي  
الباقي هو بقية الاقتراش لكن المقيس عليه في الحقيقة إنما هو الاقتراش في الجلوس للتشهد  
الأول الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم تأمل لكانته (قوله والحكمة في ذلك أن المصل الخ)  
عبارة شرح مر والحكمة في المخالفة بين الأول والآخر إنما أقرب لعدم اشتباه عدد الركعات  
ولأن المسبوق إذا رآه علم أنه في أي التشهدين هو وفي التخصيص أن المصل مستوفى في غير  
الآخر والحركة عن الاقتراش أهون انتهت وقوله وفي التخصيص أي تخصيص الأول بالاقتراش والآخر  
بالتورك اه شرح على مر (أيضا والحكمة في ذلك أن المصل الخ) قيل يستثنى من هذه الخليفة المسبوق  
فانه يجلس متوركا كما كاته الفعل أصله اه عمير عبارة الباب والسنة في التشهد الأخير التورك إلا المسبوق  
تابع إمامه واستخلفه انتهت اه سم (قوله اعم من قوله ويسن في الأول الخ) أي أو لى لأن عبارة  
الأصل لا تشمل تشهد الجمعة الصبح لأنه ليس له آخر لان الآخر في كلامه ما قبل الأول اه ح ل (قوله)  
وان يضع في تشديده) معطوف على قوله اقتراش عطف مصدر مؤول على مصدر صريح اه شيخنا (قوله)  
في تشديده) التشهد ليس بقيد بل لو عجز عنه كان كذلك والثنية ليست بقيد أيضا بل تشهدانه كذلك  
والقمود ليس بقيد أيضا بل مصل مضطجعا أو مستلقيا سنة ذلك أن أمكنه اه شيخنا (قوله) بحيث  
تسامت رؤسها) ولا يضر في أصل السنة فيها يظهر انعطاف رؤس الأصابع على الركبتين اه شرح مر

يضع يسراه على طرف اليسرى بحيث تسامت رؤسها ويضع يمينه على طرف اليمنى

وهذه من زيادتي (ناشرا  
أصابع يسراه بضم) بأن لا  
يفرج بينها لتوجه كلها  
إلى القبلة فاقضها من مائة  
(الامسحة) بكسر الهمزة  
وهي التي تلى الإبهام  
فيسلها (ويرفعها) مع  
أما ثانيا قليلا (عند قوله لا  
الله) للاتباع في ذلك في غير  
الضم رواء مسلم وغيره  
ويديم رفعها ويقصدهن  
ابتدائه بمزة الآله أن  
المبود واحد فيجمع في  
توحيد بين اعتقاده وقوله  
وفعله (ولا يحركها)  
للاتباع رواء أبو داود  
فلو حركها كره ولم تبطل  
صلاته (والأفضل قبض  
الإبهام مجنبها) بأن يضعها  
على طرف راحته للاتباع  
رواه مسلم قالوا رسلها معها  
أو قبضها فوق الوسطى

(قوله ناشرا أصابع يسراه الخ) انظر هل هذه المسنونات تسنن لمن لا يحسن التشهد أيضا أولا الوجه نعم  
وهل تسنن للبصير مضطجعا أن أمكن الوجه نعم أيضا لأن المسور لا يسقط بالمسور ولتشبهه بالقادرين  
أه سم على المنهج وفيه على حج هل يطلب ما يمكن من هذه الأمور في حق من مضطجعا أو مستلقيا  
أو اجري الأركان على قلبه فيه نظروا المتجه طلب ذلك والمتجه أيضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال  
قراءته في حال الاضطجاع أيضا أه عرش على مر (قوله بضم) أي على الأصح وقيل فرفعها فترجعا  
وسطا أه شرح مر (قوله لتوجه كلها إلى القبلة) المراد عينها غالبا فلا يضطر ضم من صلى في الكعبة أو  
مضطجعا أو مستلقيا أه برماوى (قوله فاقضها من مائة) عبارة الأصل مع شرح مر وقبض من مائة  
بعد وضعا على غنقه اليمنى والخصر والبصر بكسر أو ثما أو ثالموا كذا الوسطى في الأظهر للاتباع والثاني  
يعلق بين الوسطى والإبهام انتهت وقال الفارسي الصبح فتح صاد الخنصر أه غير قول لقصار الشارح  
على ما ذكره إشارة إلى ضعف ما قاله الفارسي وفي القاموس الخنصر بفتح الصاد الأصبع العنقري  
أو الوسطى مؤنث أه عرش عليه (قوله أيضا فاقضها) أي الأصابع لأن فترجعها يخرج الإبهام أي  
والخنصر عن القبلة أي عن عينها وعن جهة يمين عينها ويساره لا يمين الجهة ويسارها وفيما سبق قالوا  
يفرجها والمراد بالقبلة وجهها وهذا جرى على الثناب والأظرف داخل البيت ضم جميعا مع توجه  
الكل للقبلة لو فرجها أه حل (قوله إلا المسحة) سميت بذلك لأنه يشار به إلى التوحيد والتزويده تسمى  
أيضا السبابة لكونه يشار بها عند الخاصة والسب وخصت المسحة بذلك لأنها أفعال الأبطال بالقلب  
فكان سبب لحضوره أه شرح مر وقوله يباط القلب أي عروقه وفي الصباح والباط بالكسر عرق  
متصل بالقلب أه عرش عليه بخلاف الوسطى فإنها عرق متصل بالذراع ولذلك تستقيم الإشارة بها  
والتي يجنب الإبهام من اليسار لا تسمى مسحة ولذلك لا يرفعها إلا إذا عجز عن رفع مسحة اليمنى لأنها  
ليست للتزويده أه برماوى وبعبارة شرح مر ولو قطعت مائة أو سبابتها كرهت أشارته بيسراه لفوات  
سنة بطلان فيه ترك سنة في عملها لاجل سنة في غير عملها كن ترك الرمل في الأضواط الثلاثة لا ياتي  
به في الأخير انتهت (قوله ويرفعها عند قوله إلا الله) هل رفع المسحة عند قوله إلا الله خاص بتشهد  
الصلاة أو يسرها عند قوله إلا الله مطلقا الجواب لا يسن ذلك لأن أكثر أفعال الصلاة تنبذية فلا  
يفاس بها عارضا قاله حج أه شوري (قوله عند قوله إلا الله) بأن يبتدىء بالرفع عند الهزعة من الله أه  
شرح مر ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره من في حقه أن يرفع مسحته كأنه من عجز عن القنوت يسرف  
حقه أن يقف بقدره وأن يرفع يديه أه زى (قوله ويرفعها) أي إلى القيام من التشهد أو إلى السلام  
أو المراد إلى إنعام التسليمين كما يؤخذ من عرش أه (قوله ولا يحركها للاتباع) فإن قلت قد ورد  
بتحريكها حديث صحيح وقد أخذ به الإمام مالك كأورد بعدم تحريكها أحاديث صحيحة فما المرجح  
قلت ما يرجح الشافعي في أخذه بالأحاديث الدالة على عدم التحريك إتهاداة على السكون المطلوب  
في الصلاة أه شيخنا ح ف وبعبارة أصله مع شرح المحلى ولا يحركها للاتباع رواء أبو داود وقيل  
يحركها للاتباع أيضا رواء البيهقي وقال الحديثان صحيحان أه وتقديم الأول الثاني على الثاني المتنب  
أمام عدم في ذلك انتهت (قوله ولم تبطل صلاته) أي وإن حركها ثلاثا لأنها ليست عضوا مستقلا  
ولأنه فعل خفيف بل قيل أن تحريكها مندوب عندنا أه شيخنا (قوله أيضا ولم تبطل صلاته) صرح  
به الرد على من يقول بالطلان ومحل عدم الطلان ما لم تتحرك كفه فإن تحركت ثلاثا ثم التفت إلى بطلت  
أه سم أه عرش (قوله بأن يضعها تحتها الخ) عبارة شرح الإرشاد بأن يضع راس الإبهام عند  
أفها على طرف الراحة أه وعليه فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بأن يضع رأسها أه أطرف  
هذه الكيفية تصميمها بعد الحساب ثلاثة وخمسين وأكثر الحساب يسرها تسعة وخمسين أه حل  
أي لأن الإبهام والمسحة فيهما خمس عقود كل عقدة بعشرة فذلك خمسون والأصابع المقبوضة ثلاثة فذلك



ثلاثة وخمسون والذي يسميا تسعة وخمسين يجعل الاصابع المقبوضة تسعة بالنظر لمقدم الان كل اصبع فيه ثلاث عقد والخلاف اياما هو في المقبوضة مل هي ثلاثة او تسعة اشيتخاف (قوله) او خلق بينهما أي بين الالهام والوسطى أي وقع التحليق بينهما ولو اسقط لفظة بين وقال أو خلقهما أي جعلهما كالحلقة كان أظهر اه شيئا (قوله) اتى بالسنة انظر اى هذه الكيفيات افضل بعد الاول ويبنى ان التحليق هو الافضل لاقتصار الرمي عليه في مقابلة الاظهر اه عرش (قوله) وأكل التشهد مشهور) ولا تستحب التسمية اول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف اه شرح مر (قوله) فكان يقول التحيات المباركات (الح) ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الالامراء لما جاوز سدرة المنتهى غشيته سحابة من نور فيها من الانوار ما شاء الله فوقه جبريل ولم يسر معه فقال له النبي ان تركني اسير منفردا فقال وامانا لا اله مقام معلوم فقال سر معي ولو خطوة فصار معه خطوة فكاد أن يحترق من النور والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدر الصغور فاشار على النبي بالسلام اي بان يسلم على ربه اذا وصل مكان الخطاب فلما وصل النبي صلى الله عليه وسلم قال له التحيات المباركات الصلوات الطيبات فقال الله تعالى السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فاجاب النبي ان يكون لعباده الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع اهل السموات أشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله هذا وإما لم يحصل للنبي مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاعة لان النبي مراد ومطلوب قاطعه الله قوة واستعدادا لتحمل هذا المقام بخلاف سائر المخلوقات لم يعط أحد منهم هذا المقام ولذلك لما جعل الله على الجبل انكسار غار في الارض وخر موسى صقما من الجلال لان موسى مر يدو طالب ومحمد ادرامو مطلوب ورفق كبير بين المقامين قررهم شيخنا ح فاعتدقاه له للبراج (قائدة) قال ابن عربي في ذاقت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين او سلمت على احد في الطريق قلت السلام عليكم فاحضر في قلبك كل عبد صالح من عباده في الارض والسموات وحي فانه من ذلك المقام ير عليك ملايقي ملك مقرب ولا روح مطهر يلقه سلامك الا لا ير عليك هو دعاء فيجب انك تفضل ومن لم يلقه سلامك من عباد الله الميامين في جلاله المشتغل به فانه قد سلمت عليه بهذا الشمول فانه ينوب عنه في الرد عليك وكني هذا شرفا لك حيث سلم عليك الحق فليست لم يسمع احد من سائبت عليه حتى ينوب الله سبحانه وتعالى عن الكل في الرد عليك اه من شرح المناوى الكبير على الجامع الصغير اه عرش علي مر في الجهاد وعبارته هنا فن ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم انتهت وذكر القسني في شرح الاربعين انه نور دان في الجنة شجرة اسمها التحيات وعليها طائر اسمه المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد في كل صلاة نزل ذلك الطائر من على تلك الشجرة وقوا انفس في تلك العين ثم خرج منها وهو ينفخ أجنحته فيقطر من عليه الماء فيخلق الله تعالى من كل قطرة قطرة منه ملكا يستغفر الله تعالى لذلك العبد إلى يوم القيامة اه برماوى (قوله) ايها النبي) بالهمز وتركه مع التشديد فان تركهما بطلت صلاته اه شيئا (قوله) ايضا ايها النبي) لو صرح بحرف النداء فقال يا ايها النبي اتقى حجب يطلان الصلاة من العائد العالم لعدم وروده لانه زاد حرفين وعروض بانها زيادة لا تغير المعنى بل هي تصرع بالمعنى وقد قالوا ان زيادة الحرف لا تبطل لان غير المعنى والقاهر انه لا فرق بين الحرف والحرفين قلت الذي ذكره حجب في التحفة في المطالات واعتمده عدم البطان بذلك ونقله ايضا عن إفتاء الشارح رحمه الله تعالى ورد ما أقي ببعضهم من البطان اهل وعبارة عرش علي مر ولا يضر زيادة يا قبل ايها كاذره حجب في فصل تبطل بالتعلق بحرفين وعبارته واتقى بعضهم بابطال زيادة يا قبل ايها النبي في التشهد اخذ ابطاه كلامهم هنا لكنه بعيد لانه ليس اجنبا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم اتقى شيئا من الالان ما انتهت والوهم عليه وقوله لا بطلان في اي وان كان عامدا اعلمنا انتهت

او خلق بينهما برأسهما  
او يوضع آتمة الوسطى  
بين عقدتي الالهام اتى  
بالسنة لكن ما ذكر افضل  
(واكل التشهد مشهور)  
ورد فيه اخبار صحيحة  
اختار الامام الشافعي  
رضي الله عنه منها خبر ابن  
عباس قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يعلنا  
التشهد فكان يقول التحيات  
المباركات الصلوات  
الطيبات لله السلام عليك  
ايها النبي ورحمة الله

(قوله السلام علينا) أي الحاضر من امام ومأموم وملائكة وانس وجن وقيل كل مسلم اه برماوى  
 (قوله واقفه التحيات) قال: استفيد من بيان الاقل بما ذكر ان هذه الالفاظ متينة فلا يجوز نقص شيء  
 منها ولا ابدال لفظ منها بما رادفه كاشهد باعلم النبي بالرسول وعكسوا محمد باحد وغيره اه شرح  
 وعبارة البرماوى ولا يجوز ابدال كلمة منه كالنبي واقفه محمد والرسول والرحمة والبركة بغيرها ولا  
 اشهد باعلم ولاخير عليا بظاهرو ولا ابدال حرف منه ككاف عليك باسم ظاهر ولا ألف أشهد بنون ولا  
 هاء بركاته بظاهرو وجوزوا بعضهم الثاني ويجوز ابدال ياء النبي بالهمز ويحذف اسقاطا بما مما  
 كاقاله العلامة الزياى ويحذف اسقاطا تنوين سلام المنكر خلافا للعلامة ابن حجر ولا يضر تنوين المرف  
 ولا زيادة اسم الله قبل التشديد بل تكره فقط ولا يضر زيادة ميم في عليك ولا بالنداء قبل ايهو ولا وحده لا  
 شريك له بعد اشهد ان لا اله الا الله لو ورد ذلك في خبر ولا زيادة سيدنا قبل عهدها وفي الصلاة عليه الآتية  
 بل هو افضل لان فيه مع سلوك الادب امتثال الامر وزيادة واحاديث لا تسيدوني في الصلاة فاطل  
 بانفاق الحفاظ والصحة في اعراب التشديد كالترتيب ومن عجز عن التشديد جالس السكونه مكتوبا على راس  
 جدار متلاقا له كفى القاتمة في عكسه ثم يجلس السلام انتهت وقوله لا في الوقف اى فلا يضر وفي عرش على  
 من ان ترك الهمز والتشديد معا يضر في كل من الوصول والوقف من المعنى وغيره وانه ان اعاده على  
 الصواب امكنى بغير الا بطلت صلاته بالسلام ان تعمدوا ولم ناسا وطال الفصل اه (قوله التحيات  
 لله) جمع تحية رمى البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الافات وقيل الملك وهو المعروف وقال زهير  
 ه وكلنا نال الفتي قد نلت ه الا التحية يعنى الملك وهى مبتدأ وقفه خبر عنها وما يهدى ما نعت لم يذكر معه  
 الخبر ولا هى جل وقد ورد فيها العطف ايضا قال شيخنا الشورى وانظروا لوى ووار العطف فقال  
 والتحيات مل يضر كالتركيز او لا يضر كالسلام اخذ من قولهم لا يضر او فى السلام لان قبله ما يطف  
 عليه بخلاف التركيز حرره وساقى الكلام على معنى المباركات الصلوات الطيبات في كلامه وفي  
 رواية الزايات ايضا فان زادها لا يضر اه برماوى (قوله اى عليك) اشار به الى ان هذا من  
 باب حذف الخبر اه شوبرى (قوله سلام علينا) مبتدأ وسوخ الابتداء به كونه دعاء وان التنوين  
 لتنظيم اى سلام عظيم اه برماوى (قوله) وان محمدا رسول الله فيه تصريح بان لا تجب اعادة  
 اشهد ثانيًا وذكر بعضهم انه اذا جمع بينهما وجب الايتان بالوار بينهما وإنما لم يجب في الاذان  
 لانه لم يطلب فيه افراد كل كلمة بنفسها وذلك بنا في العطف والحقت الاقامة بالاذان اه حل (قوله او  
 عبده ورسوله) اعلم ان الصيغة المجزئة بدون اشهد ثلاث يستفاد اجزاؤها مع اشهد بالطريق الاولى  
 فتصير الصور المجزئة ثلثا وعبارة شيخنا الزياى والحاصل انه يكتفى واشهد ان محمدا رسول الله  
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله واشهد ان محمدا رسوله وان محمدا رسول الله وان محمدا عبده  
 ورسوله وان محمدا رسوله على ما في اصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه اه عرش  
 على من (قوله وهو من زيادى) أى قوله لو أوجده ورسوله وقوله إذا بعد التحيات الخ تقليل لكون  
 هذه الكلمات هي الاقل وان ما زاد عليها ليس بواجب وقوله تواجيع اى بوار العطف المقدره بدليل  
 التصريح بها في رواية اه شيخنا وقوله وقد سقط اولاه اى المباركات وهذا يشعر بان ما بعد  
 المباركات لم يسقط في رواية لكن عبارة شرح من لو ورد اسقاط المباركات وما يليها في بعض  
 الروايات اه فلهذا اقتصر على اسقاط المباركات لكثرة الروايات التي سقطت فيها اه عرش (قوله  
 بجمع التحيات من الخلق) اى ما فيه تعظيم شرعا ليخرج بذلك ما لو اعتادوا نوعا من تعظيمه في الشرع  
 ككشف المورة والطواف بالبيت عرايانا اه عرش على من (قوله من الخلق) اى لان كل ملك من  
 ملوك الارض كان يحى بحجة مخصوصة فكانت تحية ملك العرب بالسلام وتحية ملك الاكسرة السجود  
 وتقبيل الارض وتحية ملك الفرس بوضع اليد على الارض وتحية ملك الحبشة بوضع الدين على الصدر مع

وبركاته السلام علينا وعلى  
 عباد الله الصالحين اشهد  
 ان لا اله الا الله واشهد  
 ان محمدا رسول الله رواه  
 مسلم (واقفه) ما رواه  
 الامام الشافعي والترمذي  
 وقال فيه حسن صحيح  
 (التحيات لله سلام عليك  
 اياه النبي ورحمة الله وبركاته)  
 اى عليك (سلام علينا وعلى  
 عباد الله الصالحين) وم  
 القائمون بما عليهم من  
 حقوق الله تعالى وحقوق  
 العباد (اشهد ان لا اله الا  
 الله وان محمدا رسول الله اه)  
 محمدا (عبده ورسوله)  
 وهو من زيادى إذ ما بعد  
 التحيات من الكلمات  
 ثلاث تواجيع لها وقد سقط  
 اولاه في خبر غير ابن عباس  
 وجاء في خبره سلام في  
 الموحدين بالتنوين وتعرفه  
 اولى من تنكيده لكثرة  
 في الاخبار وكلام الامام  
 الشافعي وزادته وما افقته  
 سلام التحلل والتحية ما يعي  
 به من سلام وغيره والقصد  
 التاء على الله تعالى بانه  
 مالك بجمع التحيات من  
 الخلق والمباركات

السكرتير تحية ملك الروم يكشف الرأس وتكيسها وتحية ملك التوبة يجعل البدن على الوجه وتحية ملك  
 حير بالجماء بالاصابع مع الدعاء وتحية ملك النمامة وضع البع على كتف الحيافان بالغرفها وضماها رارا  
 لجمعت اشارة الى اختصاصه تعالى بجميعها دون غيره امر ماوى (قوله المكتوبات الخس) هذا التفسير  
 ظاهر على رواية ابن مسعود اذ في الحلف اما على رواية ابن عباس فلا لأن يكون على حذف الماعطف  
 اذ لا يصح ان يكون توصيفا للحيات لكونه اخص ولا بدل بعض لانه على نية طرح البدل منه امر شديد  
 (قوله اشهد اني رسول الله) بذلك بان الاصح خلافا للمقول ان تشهد كتشهد نعم ان اراد به تشهد  
 الاذان صح لانه تورثه اذن مرة في بعض أسفاره فقال ذلك امر ماوى لكن المقر في المواسب وشروها  
 اشهد ان محمدا رسول الله (قوله) ولو اخل بترتيب التشهد الخ) عبارة الا توارو شرط التشهد رعاية الكليات  
 والحروف والتشديد استواء الاعراب الخلل والموالاة والالفاظ المخصوصة وسماع النفس كالفتحة اه  
 رشيدى وعبارة شرحه وقضية ما في الانوار وجوب رعااة التشهد بدعنا وعدم الابدال وغيرهما نظير  
 ما مر في الفتحة ويؤخذ ما عثر انه لو اظهر التون المدغم في اللام في ان لا اله الا الله ابطل تركه شدة منه نظير  
 ما يقال في ال رحمن باظهار ال فرغم عدم ابطاله لانه لحن غير مفيد للحن ليس بصحيح ادخل ذلك حيث  
 لم يكن فيه ترك حرف والشددة بمنزلة الحرف كاحر حوا به نعم لا يبعد عن الجاهل بذلك لحفاته كثير انتهت  
 بالحرف وقوله ويؤخذ ما عثر انه لو اظهر التون الخ قياسه انه لو اظهر التون المدغم في ال افي وان محمدا  
 رسول الله ابطل فان الادغام في كل منهما في كلتين وهذا في كل ذلك نظر لان الاظهار في مثل ذلك لا يزيد  
 على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك وما قوله ادخل ذلك  
 الخ فحوا به انه لم يترك هنا حرف لان التون المظهر قامت مقام الحرف المدغم في صورة التشهد بان قلت  
 فانت صفت قلنا وفانت في اللحن الذي لا يغير مع ان ما هنا جوعا للاصل وفيه استقلال الحرفين فهو  
 يقابل فوات تلك الصفة قلنا لم اسم على جميع امرش عليه (قوله ايضا) ولو اخل بترتيب التشهد الخ) وصرح  
 في التمة بوجوبه والانه وسكتوا عليه وفيه ما فيه اه زى وفي الخطيب ان الراجح وجوبها اه سلطان  
 (قوله بمطال للمنى) بان قال الا الله واشهد ان محمدا رسول الله أشهد أن لا اله الا الله بل يكفر ان قصد المعنى اه  
 شيئا ح ف (قوله) وان تشهد بطلت صلاته) اى وان اعاده على الصواب لان ما في كلام اجنبى امرش  
 (قوله) وأقل الصلاة على النبي الخ) أى في الصلاة وخارجها ويجزى فيها ما مر في التشهد من الترتيب والموالاة  
 والحن اه برماوى وانظر لم تقدم هنا الاقل وفي التشهد تقدم الاكل والجواب انه راعى ما قل الكلام عليه  
 في المؤمنين اه شيئا (قوله) اللهم صل على محمد واله) لا يقال لم يأتى اية صلوا عليه وسلموا تسليما اذ  
 فيها السلام ولم يأتى به لانه قد حصل بقوله السلام عليه امر ماوى ومنه شرحه مروى كتب عليه ع  
 ما نصه وفي المناوى على الجامع ما نصه واقتصره على الصلاة يؤذن بان لا يصح اليها السلام فيمكن على من كره  
 الافراد ونعم ما ذهب اليه البعض من تخصيص الكرامة بنبي ما ورد فيه الافراد مخصوصه كما هنا فلا  
 ترد فيه بل يقتصر على اى الوارد اه ويؤخذ منه عدم سن السلام في صلاة الجنائز لعدم ورود اه (قوله)  
 كصل الله على محمد) ظاهره وان لم ينو بذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله لكن في حج على الارشاد  
 لو قال الصلاة على محمد اجزا ان نوى به الدعاء اه وعليه ظنل الفرق ان صلى الله على محمد وردت  
 للانتفاء في كلام الشارع في القنوت وكثر استعمالها في الانشاء في لسان حملة الشرع في التشهد  
 وغيره وأما الصلاة على محمد فهي خبرية لفظا ولم يكثر استعمالها في الشرع في غيره فاحتج  
 في الاكتفاء بها الى قصد الدعاء وقياسه اجزاء الصلاة على النبي وعلى رسوله حيث قصد بها الدعاء وظاهر  
 كلام الشارع انه لا يكتفى أصلى على محمد ولو قيل بالاكتفاء به لم يكن بعيدا فليراجع امرش على مر  
 (قوله) ايضا كصل الله على محمد الخ) عبارة شرحه ولا يمتنع ما عثر فيمكن صلى الله على محمد أو على

الناميات والصلوات  
 المكتوبات الخس وقيل  
 الدعاء بخير والعليات  
 الصالحات لتتأه على الله  
 تعالى وفي باب الاذان من  
 الرافعى انه عليه السلام كان  
 يقول في تشهد ما شهدانى  
 رسول الله ولو اخل بترتيب  
 التشهد قال في الروضة  
 كاصلا فانظر ان غير تنبير  
 بمطال للمنى لم يحسب ما جاء  
 به وان تشهد بطلت صلاته  
 وان لم يطل المعنى اجزاء على  
 المذهب (وأقل الصلاة  
 على النبي عليه السلام وآله اللهم  
 صل على محمد وآله ونحوه  
 كصل الله على محمد دون  
 أحد أو



اللهم من حج هذا البيت من شيوخ أمة محمد فيه مني السلام فقال أهل بيته آمين ثم قال إسحق اللهم من حج هذا البيت من كحول أمة محمد فيه مني السلام فقالوا آمين ثم قال إسحق اللهم من حج هذا البيت من شباب أمة محمد فيه مني السلام فقالوا آمين فقالت سارة اللهم من حج هذا البيت من لساءمة أمة محمد فيه مني السلام فقالوا آمين فقالت ماجر اللهم من حج هذا البيت من الموالى من النساء والرجال من أمة محمد فيه مني السلام فقالوا آمين فلما سبق منهم ذلك أمرنا بالصلاة عليهم مجازاً ثم انتهت (قوله لم يجتمعوا لني غيره) أى فى القرآن يدل قوله قال الله تعالى الخ انتهت (قوله وهو) أى الا كل أى من الصلاة على محدوده كما قاله حل من التشهد إذا كلفه مسنون فى الأول أيضاً كأنقل عن الزبائدي وقرره شيخنا الميرزى حفت قال ان المباركات الصلوات الطيبات سنة فى التشهد الأول أيضاً شيخنا (قوله سنة فى آخر) أى سواء فى ذلك المنفرد والمأمور والإمام ولو لحضور من لم يرخصوا بالتطويل أم برعاوى (قوله كدعاء بعده) أى بغير عذور ولا معلق أم برماوى فلو دعا بدعاء محذور بطلت صلاته كفى الشامل أم شرح مر وخرج بالمحذور المكروه فلا تبطل به الصلاة أم سم على حج وليس من الدعاء المحذور ما يقع من الأئمة فى القنوت من قولهم أمهك اللهم من بنى علينا واعتدى ونحو ذلك أما أولاً فلمد تبيين المدعوى عليه فأشبه لمن الفاسقين والطالحين وقد صرحوا بجوازه فهذا أولى منه لاراد الدعاء به دون القننة وأما ثانياً فلان الظالم المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الحاتمة (فرع) وقع السؤال عن شخص خيلت له نفسه القاصرة انعكاس الأمن وإن من اراد أن يدعو على شخص يدعو له لينعكس الحال ويحصل مقصوده من إيصال الضرر للمدعوى وفعل ذلك فى الصلاة معتدله ورافداه هل تبطل صلاته بذلك أم لا والجواب عنه ان الظاهر البطلان به لانه حينئذ دعاء محرم وذلك لانه استعمل اللفظ على طلب شئ فى طلب ضده وهو من المجاز كاطلاق السماء على الأرض فإذا قال هنا اللهم أرحم فلاناً فاصداً ما تقدم كان بمنزلة اللهم لا تزح به فتنبه له فانه دقيق قل أن وجوده قال ان قاسم على ابن شجاع قيل كتاب الطهارة (قاعدة) قد يكون الدعاء حراماً من طلب مستحيل عقلاً أو إعادة الالتهوى وطلب نفي مادل الشرع على ثبوته أو ثبوت مادل على نفيه ومن ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لادالة الاحاديث الصحيحة على انه لا بد من تعذيب طائفة منهم بخلاف نحو اللهم اغفر للؤمنين أو لجميع المسلمين ذنوبهم على الأوجه لصدقه بغفران بعض الذنوب لكل أو للبعض فلا منافاة فيه للتصريح وتوقف بعضهم فى جواز الدعاء على الظالم بالفتنة فى دينه وسوء الحاتمة ونص بعضهم على أن محل المنع من ذلك فى غير الظالم المتمرد أما هو فيجوز واختلقوا فى جواز سؤال العصاة والوجه كآقال بعضهم انه ان قصد التورق عن جميع المعاصي والراذيل فى جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام التوبة أو التحفظ من الشيطان والاختصاص من أفعال السوء فهذا لا بأس به وبغنى الكلام فى حالة الاحلاق والمتجه عند الجواز لعدم تعينه لمعذور واحتاحه الوجه الجائز وقد يكون كفراً كالدعاء بالمغفرة لمن مات كافراً وقد يكون مكروهاً ومنه كآقال الزركشى الدعاء على كنيسة وحمام ومحل نجاسة وقدر ولعب ومعبية كالاسواق التى يفلب وقوع العقود والاعان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه أو ماله أو ولده أو خادمه وفى إطلاق عدم جواز الدعاء على الولد والخادم ونظره ويجوز الدعاء للكافر بنحو صفة البدن والهداية واختلقوا فى جواز التامين على دعائه ويحرم لمن المسلم المستور ويجوز لمن اصحاب الاوصاف المذمومة كالفاستقين والصوريين وأما المعين من كافراً أو فاسق فضية طواهر الاحاديث الجواز وأشار الفراء الى تحريمه إلا من عظمته على الكفر كالانسان فى تحريم لئنه بقية الحيوانات أم حج بقوله وقد يكون كفراً بغيره ان يتأمل كونه كفراً بل بمجرد كونه حراماً فانه قال فى شرحه الكبير على الوراقات تجوز مفقرة ما عدا الشرك للكافر نعم قضية كلامهم فى الجنائز حرمة الدعاء للكافر بالمغفرة وقوله وحام فضية انه لو تذا واغتسل فى الحمام كرهه ادعية الوضوء وقوله ومحل فشكل عليه طلب بسم الله اى اعوذ

والبركالم يجتمعان لني غيره  
قال تعالى رحمة الله وبركاته  
عليكم أهل البيت وحيد  
بمعنى محمود ومجيد بمعنى  
ماجد وهو من كل شرفاً  
وكرماً (وهو) أى الاكل  
(سنة فى) تشبه (آخر)  
لا فى أول لبنائه على  
التخفيف كأم (كدعاء)  
من المصل يدين

بك من الحب الخ عند دخول الخلاه اللهم إلا أن يقال هذا ونحوه مستثنى فليراجع وان قوله وقد يكون  
كفر المحول على طلب مغفرة الشرك المتوعدة بنص قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ومع ذلك فيكون  
ذلك بمجرد كفر اثنى وقوله في اطلاق عدم جواز الدعاء على الواو الداخلة المراد جواز استوى الطرفين  
وهو الاباحة فلا ينافي ما تقدم من انه مكروه لاحرام وبنين ان قصد بذلك تاديبه وعلب على ظنه افادته جاز  
كضربه بل اولي ولا كرمه وقوله واختلوا في جواز التامين على دعائه وبنين حرمة لما فيه من تعظيمه  
وتخيل ان دعاءه مستجاب اه ع ش على مر (قوله اودنيوى) اى يولو بنحو اللهم ارزقني جارية حسناء  
صفتها كذا اه رماوى (قوله فانه سنة) ويكره تركه اه شرح مر وسيد كرم الشارح ناقلا عن الشافعى  
في الام بقوله فان لم يدع على ذلك كرهته اى على التشهد والصلاة على النبي بان ترك الدعاء راسا اه لكاتبه  
(قوله بما اقبل به) اى مع ما اقبل به قاله بمعنى مع اه شيخنا (قوله ثم ليتخير من المسئلة) اى من ديني او  
ديوى ظاهره مولى يستحيل عادة فان دعا بحفظ رطلك صلاته كان الشامل اه حل (قوله فيدعو به)  
بالنصب على انه جواب الامر اه شورى (قوله اما التشهد الاول فلا يسن فيه الدعاء) اى بل يكره لبناؤه  
على التخفيف محل ذلك في الامام والمتفرد اما المسبوق اذا ادرك ركعتين من الرابعة فانه يتشهد مع  
الامام تشهده الاخيره وهو اول للامام فلا يكره الدعاء فيه بل يستحب والاشبه في المواقف انه لو كان  
الامام يطيل التشهد اما لتقل لسانه او غير موافق لما موم سريعا انه لا يكره الدعاء ايضا بل يستحب الى  
ان يقوم امامه اه شرح مر (قوله وما ثوره افضل) اى التنبص الشارع عليه اه شرح مر (قوله اى  
وما اخرت) اى وما وقع من اخر امن ذنوب كما قاله الاسوى اه شورى قال الزياوى الاستحالة فيه لانه  
طلب قبل الوقوع ان يغفر اذا وقع وانما المستحل طلب المغفرة الآن اه فلا حاجة الى قول الاسوى  
المراد بالتاخر انما هو بالنسبة الى ما وقع اى المتاخر ما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال اه شيخنا (قوله  
وما سرفت) اى جازت فيه الحد اه رماوى (قوله من عذاب القبر) زاد في رواية من عذاب القبر اه  
برماوى (قوله من عذاب النار) اى نار جهنم اه رماوى (قوله ومن فتنه الحيا) اى الحياة الدنيا والشهوات  
ونحوها كترك العبادات وقوله والمات اى الموت بنحو ما عدا الاحتضار وقتة القبر اه رماوى (قوله  
ومن فتنه المسيح الدجال) اى الكذاب وهو بالحاج الملهمة سمى بذلك لانه يسمح الارض كلها لا مكة  
والمدينة او بالحاج المعجمة لانه مسوخ العين واسمه صافى نبي صاود كنيته ابو يوسف وهو يهودى ياتى  
بعد الجذب الشديد بسنوات متواليات ومعه جيلان واحد من لحم واخر من شجر ومعه جنة ونار  
وحمار مسوخ العين يضع حافره حيث ادرك طرفة معة ملكا نوحا احد من يمينه وآخر عن شماله فيقول انا  
بك فيقول الملك الذى عن يمينه كذبت فيجبه الملك الذى عن شماله فيقول صدقت ولم يسمع احدا الا قول  
الملك الذى عن شماله صدقت وهذه اثنتي عشرة اعدا ن الله والمسلمين منها فمن اطاعه اطعمه وادخله جنته  
ومن عصاه احرمه وادخله ناره فمن دخل جنته صار الى النار لكفره ومن دخل ناره صار الى الجنة لبقائه  
على الاسلام قبله اول من يتبعه اهل مصر ويقدمه سبعون دجالا وقل سبعون الف دجال وجمع شيخنا  
البابى بينهما بان من قال سبعين يعنى من الكبار ومن قال سبعين الف يعنى من الصغار اه رماوى  
(قوله ظلم كثيرا) بالثلاثة فى أكثر الروايات وفى بعضها بالوحدة فينبى ان يجمع بينهما اه  
شورى (قوله من عندك) اى لا يقتضيا سبب من العبد من العمل ونحوه اه شورى (قوله  
لأنك أنت الغفور الرحيم) من باب المقابلة والحم الكلام والغفور مقابل لقوله اغفرلى والرحيم  
مقابل لقوله ارحمنى ويجوز ان يكون من باب التعميم والتكثير وانظر الى هذه التاكيدات هنا  
من كلمة ان وخير الفصل وتعرف الخبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فواتدها ان كنت على ذكر  
من علم الماتى والبيان اه شورى ويندب التعميم فى الدعاء لخبر ما من دعاء احب الى الله تعالى من

اودنيوى فانه سنة (بعده)  
اى بعد التشهد الآخر بما  
اتصل به من الصلاة المذكورة  
لخبر اذا قعد احدكم فى  
الصلاة فليل التحيات لله  
الى آخرها ثم ليتخير من  
المسئلة ماشاء او ما احبه  
رواه مسلم وروى البخارى  
ثم ليتخير من الدعاء اعجبه  
اليه فيدعو به اما التشهد  
الاول فلا يسن بعده الدعاء  
لما روى (وما ثوره) اى مقوله  
عن النبي ﷺ (افضل)  
من غيره (ومنه اللهم اغفر  
لى ما قدمت الخ) اى وما  
اخترت وما اسررت وما  
اعلمت وما اسرفت أنت  
اعلم به منى أنت المقدم وأنت  
المؤخر لئلا يله الا انت  
للاتباع رواه مسلم وروى  
أىضا كالبخارى اللهم انى  
أعوذ بك من عذاب القبر  
ومن عذاب النار ومن فتنه  
الحيا والمات ومن فتنه  
المسيح الدجال وروى  
البخارى اللهم انى ظلمت  
نفسى ظلم كثيرا ولا يغفر  
الذنوب إلا أنت فاغفرلى  
مغفرة من عندك وارحمنى  
لأنك أنت الغفور الرحيم

على قدر التشهد والصلاة  
 على النبي ﷺ لكن  
 الأفضل كافي الروضة  
 كاصلها أن يكون أقل منهما  
 لأنه تبع لها فإن زاد عليها  
 لم يضر لكن يكره له  
 الطويل بغير خاتم المؤمنين  
 وخرج بالتقيد بالامام  
 غيره فيقبل ما اراد عالم  
 يخف وقوعه به في سهو  
 كاجزم به جم ونص عليه في  
 الام وقال فان لم يزد على  
 ذلك كرهته وعن جزم به  
 النووي في مجموعه فانه ذكر  
 النص ولم يخالفه (ومن عجز  
 عنها أو عن دعاء وذكر  
 مأثورين) كالتشهد الاول  
 والصلاة على النبي ﷺ  
 بعدوا الفتوت وتكثيرات  
 الانتقالات والتسبيحات  
 (ترجم) عن وجوبها في  
 الواجب ونذبا في المأثور  
 بآلية شاه معذرة بخلاف  
 القادر ويجب في الواجب  
 التعلم ان قدر عليه ولو بالسفر  
 كما مر نظيره في تكثير التحريم  
 فلو ترجم القادر بطلت  
 صلاته اما غير المأثورين  
 بان اخترع دعاء أو ذكر  
 بالصيغة في الصلاة فلا  
 يجوز كما نقله الرافعي عن  
 الامام قصر بها في الاولى  
 واقتصر عليها في الروضة  
 واشعار في الثانية بل تظلل  
 به صلاته فتعبرى بالمأثور  
 اولي من تعبره بالندوب  
 (و) ثاني عشرها (سلام)

قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو علمت لاستجب لك وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم مر ذات يوم على ذي الحويصرة التميمي فسمعه يقول اللهم ارحمني وارحم عذرا ولا تشرك معنا احدا فاضرب منكبه وقال لقد صليت واسما يا اخا العرب عمهم فان بين الدعاء والامام والخاص كابين السماء والارض وورد ايضا ان من قال اذا أصبح املح امة محمد اللهم اغفر لامة محمد اللهم ارحم امة محمد صار من الابدال اه برماوى  
**(قوله)** وان لا يزيد امام الخ معطوف على قوله وان يضع يده اه شيخنا **(قوله)** على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اى على قدر ما ياتي منهما فان اطالها اطاله وان خففها خففه لانه تبع لها اه  
 شرح مر اه شوبرى **(قوله)** وقال فان لم يزد الخ استشهاد على عذوف تقديره فان اقتصر على التشهد والصلاة كرهه قال الشافعي الخ قوله على ذلك اى التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بان ترك الدعاء رأسا اه شيخنا وعجابه حل قوله وقال اى في الامر فان لم يزد الخ هذا استئناف كلام آخر يفيد به ان الاقتصار على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترك الدعاء رأسا مكروه  
 فقوله فان لم يزد اى المصل على ذلك اى التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونقل في شرح الروض ان هذه عبارة الام انتهت **(قوله)** على ذلك اى التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بان اقتصر عليهما لم يات بدمعها بشئ اه برماوى **(قوله)** ومن عجز عنهما اى عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اى عن التلقين بها بالعربية اه برماوى وهذا يقتضى ان التشهد لا يجب فيه بدل  
 بخلاف الفاتحة وتوقف الشوبرى في الفرق بينهما فقال قوله لم يسمعه انواع الخ انظر التشهد لم يجب بدله ذكر عند المعجز كافي الفاتحة اه والجواب انه ورد انه صلى الله عليه وسلم راى رجلا عجز عن الفاتحة فامر به بالبدل المذكور بخلاف التشهد فانه راى رجلا كذلك اى عجز عن التشهد فلم يامر اه والجواب  
 لشيخنا الجوهري وعجابه شرح مر لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن ذكر آخر اقبه ولا ترجمه انتهت فانت تراه قد اثبت وجوب البدل وفي البرماوى ما نصه فان ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن ذكر آخر اقبه **(قوله)** بالجمعية اى غير العربية وهو راجع للذكر والدعاء وقوله فلا يجوز اى الاختراع اه شيخنا  
**(قوله)** وسلام قال في حاشي الشريعة فيه معنى لطيف وهو ان المصل ان كان مشغولا عن اللسان ثم اقبل عليهم كغائب حضر وهل معنى السلام عليكم اقم معكم واسم اقم معكم اوسلمتم منارسلنا منكم او انتم منافى سلام ونحن منكم في سلام اوسلمكم اقم اوسلمتم من الآفات لو انتم في امان الله وانحو ذلك اقول ثمانية أصحها الاول ويشترط فيه اجماع نفسه ومولاته وعدم الزيادة فيه وتعرضه والخطاب فيه  
 وعين الجمع ويجب ايضا على انتهاء ميم عليكم حال التعمود اوبدله اه برماوى وعجابه شرح مر والحوالة بين السلام عليكم شرط كالاحتراز عن زيادة او نقص بغير المعنى ويشترط ان يسمع نفسه انتوت فلو همس به حيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته وان نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لانه نوى الخروج قبل السلام اه عش عليه وقوله بغير المعنى قضية ذلك انه لو جمع بين ال والتون فقال السلام عليكم أو قال والسلام عليكم بزيادة او في اوله لم يضر لان هذه الزيادة لم تغير المعنى وهذا هو الظاهر وقاله ويفرق بين ذلك وبين عدم كفاية قراءته كبري تكبيره الاحرام بزيادة الواو بان السلام اوسع اه سم على المنهج اى لان التحريم لم يتقدمه ما يصاح لطفه عليه بخلاف السلام اه عش عليه ايضا ويشترط ايضا ان لا يقصده بالاعلام وحده بخلاف ما اذا قصد الاعلام والتحلل او اطلق فانه لا يضر ويشترط ان يكون من قوم ودان يكون مستقبل القبلة وان ياتي به في العربية اذا كان قادرا ولو قال السلام التام عليكم لم يضر لان هذه الزيادة لم تغير المعنى اما لو قال السلام عليكم أو السلم عليكم فانه يضر لان هذا نقص بخل المعنى اه شيخنا حرف **(قوله)** وتجريها التكبير اى تحريم ما كان

حلالا قهلا ونهى عنه فيها بالتكبير أى حاصل بسبب التكبير وتحليل ما حرم به أو يباح خارجا بالتسليم  
 أى حاصل بسبب التسليم أى عرش مع زيادة وانظروا وجه دلالة هذا الحديث على أن السلام ركز تأمل  
**(قوله)** وأظله السلام عليكم أى ولوح تسكين اللين من السلام أى عرش على مر **(قوله)** لتأديته معنى  
 مافيه أى لوجود الصيغة وإتمامه مقابلة أى شرح مر **(قوله)** فلا يجوز نحو سلام عليكم أى على  
 الأصح وبإشارة أصله مع شرح مر والأصح جواز سلام عليكم بالتنون كما في التشهد أقامه للتون  
 مقام الألف واللام قلت الأصح المنصوص لا يجزئه والله أعلم لعدم وروده هنا مع جهة الأحاديث بأنه  
 صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم وإنما اجزأ في التشهد لوروده فيه والتنون لا يقوم مقام  
 آل في العموم والترفيف وغيره أى **(قوله)** نحو سلام عليكم كسلاى عليكم أو سلام الله عليكم أو عليك  
 أو عليك أن تعتمد ذلك كله مبطل إلا مع ضمير الغيبة فلا ينطبق به لأنه دعاء لا خطاب فيه ولا يجزئه أى  
 شرح مر مع زيادة وقوله إلا مع ضمير الغيبة أى كالسلام عليه أو عليها أو عليهم أى سم على المنهج أى  
 أو عليها أى عرش عليه **(قوله)** لعدم وروده أى مع كونه لا يؤدي معنى ما ورد بخلاف عليكم السلام  
 فإنه وإن لم يرد لكنه يؤدي معنى ما ورد أى شيئا **(قوله)** بل هو مبطل أن تعتمد يظهر تنقيده بغير  
 الجاهل المذكور أى شرح مر والمراد بالمذكور هنا من يخفى عليه مثل ذلك وإن كان بعيدا بالسلام  
 أى عرش عليه **(قوله)** أن تعتمد أى وخاطب أو قصد الخروج ولا يصير ترويته مع التعريف ولا  
 زيادة وأوقله لأنه سبق شيء يطف عليه وقارق التكبير بالاحتياط للانقضاء ولا زيادة التام أو  
 الأحسن بعد السلام وسكوت لا يقطع الفتاحة ولو قال السلم عليكم بكسر السين أو فتحها مع  
 سكوت اللام فيها أو بفتح السين مع فتح اللام فإن قصد به السلام كفى وإلا فلا لأنه يكون  
 بمعنى الصلح والافتقار أصالة ولا يكتفى بالسام عليكم لأنه بمعنى الموت أى رماوى **(قوله)** وكله السلام  
 عليكم ورحمة الله ولا تنس زيادة بركاته على المتوكل المنصوص وهو المعتد وأن وردت من عدة طرق  
 ومن ثم اختار كثير ندبها أى من شرح مر وعش عليه **(قوله)** مرتين أى يقول ذلك مرتين أى شيئا وقد  
 تحرم التسليمة الثانية عند عروض منافع الأولى كحدث وخروج وقت جمعة وتخرق وخف خونية  
 إقامته وانكشف عورق سقوط نجاسة غير معفو عنها وهي وإن لم تكن جزأ من الصلاة إلا أنها من توابعها  
 ومكملاتها أى شرح مر وقوله كحدث الخ أقول وجه الحرمة في هذه المسائل أنه صار إلى حالة لا تقبل  
 هذه الصلاة المختصة فلا تقبل توابعها أى سم على حج أى عرش عليه وقوله ملتفتا حال من الضمير المستتر  
 في قول المقدّر أى شيئا ولو سلم الثانية على اعتقاد أنها قبال الأولى وتبين خلافه لم تحسب ويسلم التسليمتين  
 كأقنى به إلى الدرجة الله تعالى فيؤى في قايه ويقار ذلك حساب جلوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين  
 السجدين بأن نية الصلاة لم تشمل التسليمة الثانية لأنها من لواحقها لا من نفسها ولهذا الحدث بينهما لم  
 تبطل فصار كنس نية سجدة من صلاته ثم سجدة تلاوة أو سبوا قاتها لا يقوم مقام تلك السجدة بخلاف سجدة  
 الاستراحة فإن نية الصلاة شاملة لها أى شرح مر وقوله ويسلم التسليمتين الخ وينبغي أن يسجد السهو لأن  
 مافيه يبطل عده فإن قصد الثانية قبل الأولى بعد اجتناب عبارة حج بعد قول الشارع لم يحسب سلامه  
 عن فرضه مانعه لأنه أتى به على اعتقاد النفل فليسجد السهو ثم يسلم أى عرش على مر **(قوله)**  
 مرة يميناً أى وهي الأولى ولو في صلاة جنازة كان سبيلها عن يساره سلم الثانية كذلك لأنه عليها الأصل  
 على نظير ما لو قطعت سبابة اليمنى لا يشير باليسرى وقال بعضهم يسلم الثانية عن يمينه على نظير ما في قراءة  
 سورتي الجمعة والمنافقين في الجمعة أى رماوى **(قوله)** يميناً فشيلاً فلوعكس كره وإن أتى بها عن يمينه  
 أو عن يساره أو تلقا وجهه كان خلاف الأولى أى حل **(قوله)** ملتفتا فيها أى بوجهه فقط لأنه يشترط  
 أن يكون صدره مستقبلاً للقبلة إلى الاتيان باليمين من عليكم أى شيئا خاف فلو انحرف به عامدا  
 علما بطلت صلاته أو ناسيا لوجهه فلا تبطل صلاته وهل يتدبى سلامه حيث لم يذكره أو لا ويجب إعادته

التسليم وأظه السلام  
 عليكم أو عكسه وهو عليكم  
 السلام لتأديته معنى مافيه  
 لكنه مكروه وهذا من  
 زيادى فلا يجزئ نحو سلام  
 عليكم لعدم وروده بل هو  
 مبطل أن تعتمد (وأكله  
 السلام عليكم ورحمة الله  
 مرتين) مرة (يميناً) مرة  
 (شمالاً) ملتفتاً فيها



لا ياتيه به بعد الانحراف فيه نظرو الأقرب الأول لا ناحيت اغترناه له وعذرفه اعتد به فلا ينزل  
صلاته وعليه فلا يسجد السهو لاتيه صلته رعلى الثاني يسجد ثم يمسك سلامه اه ع ش على مر (قوله)  
أيضا ملتفتا فيها) أى بوجه هذا في غير المستثنى اما هو فيفتح عليه الالتفات لانه منى التفت لالتفات  
بسنة الالتفات خرج عن الاستقبال المشترط فيفتح عليه الالتفات ويكون مستثنى هكذا ظهر  
وبه يلغز فيقال لتامل متى التفت للسلام بطلت صلاته اه رشيدى (قوله حتى يرى خده) أى براه من  
خلفه اه شيخنا (قوله مع تمام الالتفات) ويسن ان يفصل بينهما بسكتة لطيفة فان اقتصر على واحدة  
فتنامها إلى القبلة أولى وقيل يبدأ بها عينها ويكملها شمالا اه برماوى (قوله ناويا) أى المصلى اماما او  
ماموما او متفردا السلام أى مع التحلل فلز نوى به مجرد السلام او الركن من غير ملاحظة التحلل لم يكف  
به لوجود الصارف وحيث يكون هذا مستثنى من عدم وجوب نية الخروج أى فعل اجزاء السلام عند  
الاطلاق أى غافلا عن التحلل وعدمه مالم يكن صارف ولا وجبت اه حل وبارة ع ش على مر  
(قوله ناويا السلام الخ) انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر او الركنية سلام الصلاة حتى لو  
نوى مجرد السلام على من ذكر او الركنية ولو قد قالوا يشترط فقد الصارف او لا يشترط فيكون هذا  
مستثنى من فقد الصارف لو روده فيه نظرو القلب الى الاشتراط اصيل وهو الوجه إن شاء الله تعالى اه  
سم على المنهج ثم قال في قوله أخرى وما تقدم من قولنا انه يفتى لإذا قصد بالسلام السلام على من  
يمينه او يساره او الرد عليهم ان يقصد مع ذلك سلام الصلاة وإلا كان مصروفا والعرف صارف  
الاركان ذكرته للرمل قال إنه لا يشترط ذلك أى وهو المتمدلان هذا ماورد به واقول يرد على هذا  
أن التيسير لمن ناهى به شي ماورد به مع ان يعتمد فيه انه لو قصد مجرد التفتهم ضروركا الفتح على الامام  
وبحذو ذلك فعمل ان كون الشيء مامورا به لا يوجب مثل هذا القصد فليتامل انتهى وقوله وهو الوجه  
نقل مثله في حاشيته عن ابن حجر واقتصر عليه والأقرب ما مال اليه الرمل من عدم الاشتراط ويوجه  
بما قاله ان حجر من انه لو علم من على يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه لكونه مشروعا للتحلل  
لم يصلح للأمان فكان لم يوجب سلاما منه على غيره حيث كان كذلك لم يصلح صارفا انتهت عبارة "شورى  
قوله ناويا السلام ظاهر كلامهم انه لا يشترط نية السلام الذى هو الركن مع ذلك يفرق بينه وبين نظائره  
باعتدافه فقد الصارف بانه هنالم يخرج عن مدلوله الذى هو التحية ولو مع التنية لذكورة وفي غيره  
اخراج له عن المدلول فاحتاج الى فقد الصارف ثم لا هنا فليتامل انتهت (قوله ايضا ناويا السلام) أى  
الامام والمأموم والمفرد فالابتداء عام في الثلاثة بخلاف الرد فانه خاص بالمأموم اه شيخنا  
واستشكل احتياج السلام للتنية فانه لا معنى لها فان الخطاب كافى في الصرف اليهم قى معنى لها والصريح  
لا يحتاج لتنية ومن ثم لم يحتج لها المسلم الخارج الصلاة في اداء السنة ويجاب بان المسلم خارجها لم  
يوجد سلامه صارف عن موضوعه فلم يحتج لها واما فيها فكونه واجبا للخروج منها صارف عن  
انصرافه للقتدين بالنسبة لاحتياجها لهذا الصارف وان كان صريحا لذهو عند الصارف يشترط  
فيه القصد والحق التنية الثانية بالاولى في ذلك لان تبيينها لها صارف عن ذلك ايضا اه ابن حجر اه زبادى  
(قوله على من التفت هو اليه) ابرز الضمير لأن الصلاة جرت على غير من هى له هشورى لكن فيه ان الابرار  
من الصالحين لا من المتن قالوا اخذوا على المتن باقية اه لكانته (قوله على من التفت هو اليه) أى لو غير متصل  
ومع ذلك لا يجب على غير المصلى الرد عليه وان علم انه قصد به السلام ثم رايت ابن حجر قال ماضى ولو كان  
عن يمينه او يساره غير متصل لم يلزمه الرد لانصرافه للتحلل دون التامين المقصود من السلام الواجب رد مولان  
المصلى غير متامل للخطاب ولا يخص السلام بالحاضرين بل يسم كل من في جهة يمينه او يمينه الى آخر الدنيا  
وإن اقتضى قول البيهقي نية الحضار بالتسليم تخصيصه بهم اه ع ش على مر (قوله من ملائكة الخ)  
أى سواد الاحياء والاموات كذا يقال في قوله ويؤتيه على من خلفه الخ اه شيخنا (قوله ويؤتيه على من

حتى يرى خده الايمن في  
الاولى والايسر في الثانية  
لاتتابع في ذلك رواه ابن  
حبان وغيره ويتنهد  
السلام فيها متوجه القبلة  
وبنه مع تمام الالتفات  
(ناويا السلام على من التفت)  
هو (اليه من ملائكة ومؤمنين  
انس وجن) أى يؤتيه بجمرة  
البين على من عن يمينه  
وجمرة اليسار على من هن  
يساره (ويؤتيه على من

خلفه وإمامه بأجماع شاء  
والأولى أولى (ر) ينوي  
(مأموم الرد على من سلم  
عليه) عن إمام ومأموم  
فتنويه من على عين المسلم  
بالتسليم الثانية من على  
يساره بالأولى من خلف  
وأمامه بأجماع شاء  
في ذلك خبر على كرم الله  
وجهه كان النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى قبل الطهر  
أربعاً وبعد ما أربعا وقبل  
العصر أربع ركعات يفصل  
بينهن بالتسليم على الملائكة  
المقرنين والثنين ومن  
معهم من الملبين والمؤمنين

خلفه) الظاهر أن المراد من ذكر من الملائكة ومؤمني الأنس والجن أنه حل (قوله والأولى أولى) أي لأنها  
ركن بخلاف الثانية أه شورى (قوله ومأموم الرد) وكذا يسأل الإمام أن ينوي الرد في الوصل الأولى  
ثم سلم المأموم تسليحته ثم سلم الإمام الثانية فيسأل أن ينوي بها الرد على المأموم ولا يسرد مقترداً على منفرد  
أو إمام ولا رد إمام على إمام أو منفرداً أو مقتداً بغيره ونحو ذلك بما يتصور أه عرش على (ر) (قوله على  
من سلم عليه) الصلة هنا جرت على من هي إليه فلم تنحج لأرباب الضمير كالسابقة أه شورى (قوله فتنويه)  
أي الرد من على عين المسلم من إمام ومأموم بالتسليم الثانية بأن تأخر تسليم من على عينه التسليم الثانية بعد  
سلام المسلم التسليم الأولى إذ لو تقدم عليه لم يكن من هو على عينه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرد أي وأما  
الابتداء فقد تقدم حكمه بالتسليم تكون للابتداء والرد أه حل كأنها قد تكون للابتداء والرد في  
سلام التحية وبارة عرش على هر (فرع) وقع السؤال في الدرس عن شخصين تلقيا مع شخص  
واحد فسلم أحدهما عليه فرد عليه نواياه الرد على من سلمو الابتداء على من لم يسلم فهل تكفي هذه الصيغة  
عنها أو لا لأن فيما تشرى بين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء في نظر أقول والأقرب الاكتفاء  
بذلك ولا يضر التشرى المذكور أخذاً من قولهم في المأمومين إذا تأخر سلام بعضهم عن بعض فكل  
ينوي بكل تسليمية السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم انتهى (قوله) أضاف تنويه من على عين المسلم  
بالتسليم الثانية من الواضح تصوير ذلك بما إذا تأخر تسليم من على عينه الثانية عن سلام المسلم الأولى  
إذ لو تقدم عليه لم يكن من هو على عينه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرد فتأمل وقوله من على يساره بالأولى من  
الواضح أيضاً تصوير هذه بما إذا تأخر تسليم من على يساره الأولى عن تسليم الثانية إذ لو تقدم لم يكن  
قد سلم عليه فلا رد تأمل فلو وقع سلام من على يساره مثلاً الأولى وسلامه هو متقاربان فينبغي أن يكون  
المطلوب هنا قصد الرد على من على يساره لأنهم قد سلموا عليه بالأولى لا الابتداء عليهم ويحمل قولهم أنه  
ينوي بالتسليم الثانية السلام على من على يساره على غير هذه الحالة بأن تأخر سلام من على يساره على  
تسليمته جميعاً كما هو السنة وهذا هو قياس السلام خارج الصلاة فإنه إذا تلاقى اثنان وبدأ أحدهما بالسلام  
لم يطلب من الآخر إلا الرد نعم المصلي يطلب منه السلام على غير المصليين أيضاً كما يفيد كلام الشارح  
فلو كان على يساره في الصوم المذكور المفروضة أحد لم يصل فلا يبعد أن يطلب من الإمام أن يقصد  
بالتأني في الصورة المفروضة الرد على من على يساره من المقتدين والابتداء على من على يساره من غيرهم أه  
سم (قوله) من على يساره أي مأموم على يساره أي المسلم وبعضهم فسر المسلم بالإمام لأنه هو الذي يقدم  
سلامه على المأموم الذي على يساره لأن السنة للمأموم كاسيأت تأخير سلامه عن تسليمي الإمام وهذا  
التفسير ليس بلازم بل يمكن تفسيره بمأموم تقدم سلامه الثاني على سلام الذي على يساره لأن المصنف  
قال ومأموم الرد على من سلم عليه أي أن يوجد سلام عليه من جهة أو جهات وإن لم يوجد فلا ينوي الرد  
أه شيخنا (قوله) من خلفه وإمامه من معطوفة على من على عين المسلم ومن المعطوفة مفسرة بمأموم  
أيضا والفرض أنه مسلم أيضاً أه شيخنا (قوله) بأجماع شاء هذا التخيير واضح إذا تأخر سلام من خلف  
المسلم عن تسليمته جميعاً أما إذا لم تأخر ففيه اشكال لأنه إذا سلم من خلف المسلم بين تسليمته فكيف  
رد بالأولى مع أن المسلم قد لا يكون قصد السلام عليه إلا بالتأني فتأمل أه سم (قوله) أربع  
ركعات إنما ذكر المعدود في هذا دون سابقه لاشتراك هذه الأربعة في عدم التكدود تلك  
أه شيخنا (قوله) يفصل بينهما أي بين كل اثنين من كل أربع متنه الخ ولعل سيدنا علياً رضي الله  
عنه علم ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بأن قال له النبي أنا أسلم على من ذكر أو صرح به النبي صلى الله عليه  
وسلم في سلامه وقوله وإن يسلم بعضنا على بعض أي في الصلاة كافي بعض الروايات أه حل وقوله  
ومن معهم المراد بالمعية أنهم في جهنم أه شيخنا ح (قوله) على الملائكة المقرنين) ظاهره ولو غير

الحفظة ولا مانع من تولد التقيد بالمقرين أو راد به أنهم مقررون بالنسبة لنوع البشر لعصمة جميعهم من المعاصي فهي صفة لازمة له ع (قوله) وخبر سمرة (أق) به لأنه عام للقرض والنفل والاول خاص بالنفل اه شيخنا (قوله) وان يسلم بعضنا على بعض (هو من عطف السبب أو المرادف أو المناير بحمل المحبة على نحو عدم المشاحنة ومصافحة المصلين خلف الصلاة خلاف الاول من حيث كونها خلف الصلوات اه برماوى (قوله) ايضا وان يسلم بعضنا) اى فى الصلاة كما فى رواية ذكرها مر فى شرحه وعبارته هو الاصل فى ذلك خير البراءة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسلم على بعضنا على بعض فى الصلاة انتهت (قوله) ايضا وان يسلم بعضنا (الخ) قيده بعضهم بالمصلين بقرينة ذكر الامام وقد يقال لاحاجة الى التقيد لان المقصود من تسلم بعض المصلين على بعض حاصل مع التعميم ولا يضر شموله للمصلين وغيرهم وقوله وان تحاب اى ان تفعل ما يؤدى الى ذلك فلا يقال المحبة امر قلبى ولا اختيار فيها ع (ش) قوله ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام (الخ) ومن ثم كان الذى عن يساره ينوى الرد عليه بالاولى ويندفع ما قد يقال كيف ينوى الرد عليه بالاولى والمأموم انما ينوى السلام على من عن يساره بالثانية فلم يفعل المأموم الذى على يساره السنة بل سلم قبل ان يسلم الامام الثانية تنوى بالاولى والسلام على الامام ينوى الرد عليه بالثانية اه حل (قوله) وسن نية خروج (أ) على الاصح وعجابه اصله مع شرحه والاصح انه لا يجب نية الخروج من الصلاة قياسا على سائر العبادات بل تستحب عند ابتداء التسليم الاولى رعاية للقول بوجوبها فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته او مع الثانية او اثناء الاولى فاته السنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عند اخلافا فى الملمات ما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره ومقابل الاصح يجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول انتهت ولو نوى قبل السلام الخروج عنده اى السلام لم يطل صلاته لكن لا تنكبه بل يجب النية مع السلام اذا قلنا بوجوبها ولا تنكبه من السنة اذا قلنا بانها سنة وهو الراجح اه برماوى (فرع) ظن مصلى فرض انى فقل فكل عليه لم يؤثر اى لم يضر فى صحة الفرض على المستدق فارق ما مر فى وضوء الاحتياط بان النية هنا بنيت ابتداء على يقين بخلافها فتم وليس قيام النفل مقام الفرض منحصرا فى التشهد الاول وجلسة الاستراحة لا ينافى ذلك قول التشيع ضابطا بما نادى به الفرض بنية النفل ان تستبق نية تسليما ثم ياتى الاشراح ولا ينافى ذلك العبادة بنوى النفل ويصادف قضاء الفرض عليه لأن معنى ذلك الشمول ان يكون ذلك بشئ من تلك العبادة بنوى النفل ويصادف قضاء الفرض عليه لأن معنى ذلك الشمول ان يكون ذلك النفل دخلا كالفرض فى معنى مطلق الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كما ياتى اه ح (قوله) وثالث عشر ما (الخ) قال الدمامين فى مثله فى عبارة المفتى هو بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه لا يجوز فيه الضم على الاعراب واحاط فى بيانه اه سم على حج اه ع ش على مر لكن تقدم فى الحيف فى قول المتن ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثالثه وسابع عشره ان مثل هذا التركيب يجوز فيه ثلاثة وجوه فارجع اليه ان شئت (قوله) من الاركان المتقدمة (خرج السن كالفاحة والسورة والتشهد والبقاء والترتيب بينها ليس بركن فى الصلاة انما هو شرط للاعتداد بسببها وانما لم يعد الولاء ركنا وان حكاها فى اصل الروضة لان المشهور انه شرط اذ هو بالترك اشبه وصورة الرافعى تبع الامام بعدم تطويل الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا بعضهم بعدم طول الفصل بعد شك فى نية صلاته اه شرح مر (قوله) فى عداه) اى فى عدائنا لما المشتمل اى العداء المذكور على قرن النية بالتكبير الذى اشار اليه بقوله فيما تقدم مقرونا بالنية وجعلها اى النية والتكبير مع القراءة فى القيام وجعل التشهد الصلاة (الخ) المشار اليه فيما سبق بقوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعدهم وقعدوا للسلام وقوله والترتيب مراد فيما عدا ذلك اى فيما عدا النية مع التكبير فيما عدا التكبير مع القيام وفيما عدا قراءة الفاتحة مع القيام وفيما عدا التشهد مع القعود فيما عدا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع القعود وفيه ان استحضار النية

رواه الترمذى وحسنه  
وخبر سمرة أمرنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن  
نرد على الامام وان تحاب  
وان يسلم بعضنا على بعض  
رواه أبو داود ونحوه  
ويسن للمأموم كفى التحقيق  
أن لا يسلم الا بعد فراغ  
الامام من تسليمه  
والتقيد بالمؤمنين مذكر  
سلام الامام على غير  
المؤمنين من امامه وخلفه  
وسلام غيره على  
من امامه وخلفه  
ومع ذكر رد المأموم على  
غير الامام من زيادى  
(وسن نية خروج) من  
الصلاة بالتسليم الاول  
خروجا من الخلاف فى  
وجوبها والتصريح بالسنة  
من زيادى (و) ثالث  
عشرها (ترتيب) بين  
الاركان المتقدمة (كا  
ذكر) فى عداه المشتمل  
على قرن النية بالتكبير  
وجعلها مع

ساق على التكبير والقيام موجود قبل التكبير وقبل الفاتحة والجلوس سابق على التشهد وعلى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأجيب بأن استحضر النية قبل التكبير وتقدم القيام على التكبير والجلوس على التشهد الصلاة شرط لا ركن خروجه عن الماهية كذا أقاده شيخنا ذلك أن تمنع وجوب تقدم القيام على ما ذكر وكذا الجلوس بل يمكن مقارنة التكبير للنية والتشهد للجلوس وكذا استحضر النية اذ يمكن مقارنته براهل وهو عبارة شرح مر يمكن أن يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة الجلوس التشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لأنه لا بد من تقدم القيام على القراءة والجلوس على التشهد استحضر النية مع التكبير على أن تقدم الانتصاب على ابتداء تكبيرة الاحرام واستحضار النية قبل التكبير شرط فالأركان لما خروجه عن الماهية شرح مر (قوله) وهو عدده من الأركان بمعنى الفروض أي التي لا بد منها في حصول الشيء صحيح على وجه الحقيقة كما هو المتبادر من الأركان وبمعنى الأجزاء ليس بصحيح على وجه الحقيقة بل في تغليب أي تسميته ركناً من باب التغليب لأن الركن الحقيقي إنما هو القول أو الفعل الظاهر وهذا وإن كان فعلاً أي جعل هذا بدم هذا لكنه غير ظاهر وفيه أن النية كذلك الآن يقال لانسلم أن الجزء الحقيقي الفصل الظاهر بل الأعم أوليس المراد بالترتيب الفصل بل هو الحاصل بالمصدر وهو كون هذا بعد هذا أنما هو نية لأجزاء والجزء الحقيقي ما كان من الأقوال والأفعال وإن لم تكن ظاهرة وليس هذا منها على بعض المشايخ وهو ابن القاسم قال ما يمنع من أن تكون الصلاة شرعاً عبارة عن مجموع الأقوال والأفعال ومبناها الواقعة هي عليها وهو الترتيب وهو جزء حقيقي فلا تغلب لأن صورة المركب جزء منه كما هو ظاهر من كلام الأئمة أنه حل وقد يقال المانع أطباقهم في تعريف الصلاة على اقتصارهم على الأقوال والأفعال ولم يرد أحد الميتة وعجاب بأن المراد بالأقوال والأفعال في التعريف الأعم من الماديات والصوريات أي شخاض (قوله) بمعنى الفروض) حال من الأركان وكذا قوله وبمعنى الأجزاء أي شيخنا قوله صحيح أي لأن المراد بالفرض ما لا بد منه والترتيب لا بد منه وقوله فيه تغليب أي غلب ما هو جزء على ما ليس بجزء وأطلق على الكل أجزاء تغليباً أي زى (قوله) صحيح أي على وجه الحقيقة والأفطن الصحة ثابتة على تقدير كونها بمعنى الأجزاء تأمل أنه سمى على المنهج ويصرح بالصحة التي ذكرها قول الشارح بعد معنى الأجزاء فيه تغليباً فإن التغليب من أنواع المجاز أنه عر على مر (قوله) ودليل وجوبه (الأنواع) أي والجامع فقد قال عليه الصلاة والسلام للأعرابي إذا قلت الصلاة فذكرتم إفرامكم كذا فذكر ما بالفاء أولاً ثم ثم هو ما للترتيب شرح مر (قوله) بتقديم ركن فلي أي على فلي أقرقلى لحذف المتعلق إذا نانا بالعموم وقوله أو سلام أي فكذلك فهي أربع صور مثل ثلاث منها الخطب سهل أه شيخنا وفي قول على الجلال قوله بتقديم ركن فلي أي على فلي أخرى لا حاجة لقولهم أو على قولى ليدخل تقديم الركوع على القراءة فانه مطلق لأن الإعلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فلي ولذلك قال بعضهم لا يتصور تقديم فلي قولى عض ولا عكسه ولا فلي على مثله كذلك ولا قولى على قولى كذلك والجواب بما قيل أن الركن في القيام والقعود هو ما سبق على القولى مردود بان على القولى منه اتفاقاً ولذلك عدوه ركناً طويلاً اذ يلزم أن الفاتحة ليست في القيام أو أنها في قيام آخر وكل باطل أو بما قيل أن المنظور اليه على القولية هو الأقوال والأفعال تابع لها لعدم تصور وجودها بدونه مردوداً أيضاً بعدم سقوط الفعل بسقوط الأقوال عند المعجز عنها الوجه أن يقال أن الفعل المتقدم على غيره يخرج عن الركنية لعدم الاعتداد به كما هو صريح قولهم فبعد التروك لقعوده وكذلك وجبت أعادته لا نظراً إلى قصد مولاي في صورته التي سموه ركناً لا جلالاً ولا يتصور تقديم ركن على غيره كما ركنه مطلقاً وإنما جاء الإعلان من جهة الحلال بترك الركن المتقدم كان حقه الإعلان مطلقاً وإنما اخص الإعلان بالفتلن المختلفين لوجود انحرافهم نية الصلاة فيها

القراءة في القيام وجعل  
 التفتيد الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم والسلام  
 في التفتيد قال تريب مراد  
 فيها عدد التفتيد الصلاة  
 على النبي عليه السلام فانها بعد  
 التشهد كما مر وعده من  
 الأركان بمعنى القروض  
 صحيح وبمعنى الاجزاء فيه  
 تغليب ودليل وجوبه  
 الانباع مع خبر صلوا كما  
 رايتموه اصيل (فان تعمد  
 تركه يفتدس تركه فعل)  
 هو اعم من قوله بان سجد  
 قبل ركوعه (او سلام) من  
 زيادته كان ركع قبل قراءته  
 او سجدا وسلم قبل ركوعه  
 (بطلت) صلاته لتلاجه  
 بخلاف تقدم قولي غير

دون غيرها فقام هذا وارجع اليه وعرض عليه بالتواجد فانك لا تضر على مسئلة في مؤلف وواقه الموقف والمهم اه (قوله كان صلى على النبي الخ) الكاف استقصائية إذ ليس لتقديم القول غير السلام على قولي آخر صورة غير هذه اه شيخنا (قوله فان تذكر قبل فعل مثله فله) هذا اصل اول وقوله والاجز امل اصل ثان وقد فرغ على الاول تفرعين واما قوله فلو علم في آخر صلاته الى قوله ثم تشهد بقوله وعلف قيام ثانية ترك سجدة الى قوله ثم يسجد على الثاني ايضا تفرعين واما قوله او من غيرها او شك زه ركة وقوله او في آخر رباعية الى آخر المسائل اه شيخنا (قوله فله) أي فور اوجوبه بان تأخر بطلت صلاته فلو تذكر في سجوده ترك الركوع فله بان يسجد الى القيام ويركع ولا يكفيه ان يقوم راكعا لا نه صرف الموى للسجود وحيت يحتاج للفرق بينه وبين ما يأتي من جلوس الاستراحة والجلوس للقيام فبالوصل من جلوس وفرق حج ما يقتضي وقف فيه وعادة الشورى فلو تذكر في السجود ترك الركوع قام ترك من قيامه ولا يكفيه القيام بصورة الركع لان صورة هوى السجود غير صورة هوى الركع فكانه غير فلا يقوم مقامه وهذا فرق ما لو تشهد التشهد الاخير على غن الاول أو جلس الجلوس بين السجدين على غن الاستراحة فليتام انتهت ولو شك الامام او المنفرد في ركوعه هل قرا الفاتحة او لا في سجوده هل ركع لزمه القيام حال اذ كان مكث قليلا لئلا يركع بطلت صلاته اهل اما المأموم فانه يجري على صلاة امامه ما يأتي ركة بعد السلام اه شيخنا ح (قوله حتى فعل مثله) أي وان اتى بالمثل لقصد المتابعة كالو احرم منفردا صلى ركة ونوى منها سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود او في الاعتدال فاعتدى به وجمعه للمتابعة فيجزئه ذلك وتكمل بركته اه شوبرى وقوله في ركة اخرى فيه انه يخرج ما لو ترك السجدة الاولى بان لم يطمئن ثم تذكر ذلك في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الاولى وقد فعل مثل المتروك في ركعتاه شوبرى ايضا وعادة سم قوله في ركة اخرى اقول كانه احقر به عما لو تذكر بعده فله لافي ركة اخرى كالو ركع قبل القراءة فله ثم كر حتى قرأ في السجود فلا اعتداده القراءة فامل انتهت وقوله أجزأ ظاهره وأن لاحظ كون منه الركة الثانية اه حل (قوله أجزأ أو تدارك الباقي) هذا كله اذا عرف المتروك وموضعه فان لم يعرف اخذ باليقين واتى بالباقي في الاحوال كلها يسجد للسجود الا اذا وجب الاستئناف بان ترك ركنا وجوز أن يكون المتروك الثانية أو التكبير والا اذا كان المتروك هو السلام فانه اذا تذكره ولم يطل الفصل سلم ولا حاجة الى سجود السهو اه اسنوى وقوله ولم يطل الفصل وكذا ان طال فيما يظهر اه شرح الروض اه سم (قوله كسجد ثلاثة أي ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلا للركن اه سم على المتابع اه سم على من مثل سجود الثلاثة وسجود السهو بان استمرت غفلته حتى يسجد له صدر منه يقتضى السجود ثم تذكر أنه ترك شيئا من السجودات اه عش وقوله لم يجزه قال شيخنا على ذلك ما لم يتذكر حال سجوده الثلاثة ترك سجدة وقصد السجدة التي تركها والا فيكفي سواء كان مستقلا او ماموما لانه قصد ما عا عليه حال سجوده وقال شيخنا الشبرا ملى يكتفي ان تذكر حال هوى لسجود الثلاثة وأما اذا تذكر حال سجوده فلا يكتفي لانه صرف الموى للثلاثة فلا يكتفي عن الموى للسجود اه برماوى (قوله فلو علم في آخر صلاته الخ) سواء في ذلك المنفرد والامام والمأموم اه عش على مر (قوله ولم يطل الفصل) أي وان مشى قليلا وتحول عن القبلة ما لم يطل انجاسة غير معفو عنها اه زى اه عش (قوله يسجد ثم تشهد) ويسجد للسجود حيث لم يكن ماموما اما مر فلا يسجد عليه لان سهوه محمول على امامه اه عش (قوله او من غيرها) أي ولم يعلم عين ذلك الغير اه حل (قوله او شك في انما من اخره) لى فالتشكك هنا في عمله المتروك مع العلم بنفس الترك فلا يكتفي عن ذلك قول الشارح الا في وكالم بترك ما ذكر التشكك فيه أي في اصل الترك اه شيخنا (قوله مثلا) راجع لكل من قيام وثانية فيشمل الجلوس القائم مقام القيام في حق من صلى من جلوس ويشمل الثالثة

سلام كان صلى على النبي  
 ﷺ قبل التشهد أو تشهد  
 قبل السجود فيبعد ما قدمه  
 (أو سها نا) فله (بعد  
 متروك لنوى لو وقع في غير  
 عمله (فان تذكر) متروك  
 (قبل فعل مثله فله) (والا)  
 أي وإن لم يتذكر حتى فعل  
 مثله في ركة أخرى (أجزأه)  
 عن متروك (وتدارك الباقي)  
 من صلاته نعم إن لم يكن  
 المثل من الصلاة كسجود  
 ثلاثة لم يجزه (فلو علم في  
 آخر صلاته) أو بعد سلامه  
 ولم يطل الفصل (ترك سجدة  
 ثم تشهد) لو وقع تشهده  
 قبل عمله (أو من غيرها أو  
 شك في انما من آخره أو  
 من غيرها) (لزمه ركة)  
 ليعلم لأن النافعة كلت  
 بسجدة من التي يسجد لها  
 بانها في الاولى واخذ  
 بالاحوط في الثانية (او علم  
 في قيام ثانية) مثلا (ترك  
 سجدة) من الاولى

والاربعة اه شيخنا ح فو هذا كلام غير ظاهر وجل من لا يسهو بل يعمين أن يكون قوله ملارا رجعا للقيام  
قطعاى ومثل قيام الثانية تركوها واعتدالها ومثله الجلوس فى حق من يصل من جلوس ولا يصح أن يكون  
راجعا لقوله ثانية لانه اذا علم فى قيام الثالثة ترك سجدة من الاولى استمر على ما هو عليه ولزمه ركعة تامل  
ثم ظهر أن الحق ما قاله شيخنا المذكور أن قول الشارح من الاولى بقدر فيه مثلا أيضا فيدخل فى العبارة ما  
لوشك فى قيام الثالثة ترك سجدة من الثانية أو فى قيام الاربعة ترك سجدة من الثالثة (قوله) فان كان جلوس  
(الخ) اى جلوسا مع تدبى بان اطمأن اه عش على مر (قوله) ولو بنية جلوس استراحة) فيان الجلوس اذا  
كان بنية جلوس الاستراحة كيف يقوم مقام الجلوس الواجب مع انه تقدم انه بشرط ان لا يقصد بالركن  
غيره فقط وهنا قصد الغير فقط وهو جلوس الاستراحة واجيب بان الشرط المذكور فى غير المذخور  
ونظيره ما ذكره وفيمن تشهد التشهد الاخير على ظن انه الاولى فانه يكفيه لانه مذكور فى قصده وقد شملت  
ما قلناه الصلاة بخلاف من ركع او رفع فزعان من شىء او سجد الثلاثة فلم تشمله الآية اه شيخنا (قوله)  
سجد من قيامه) ولا يصح جلوسه حيث ذكره كالوقد من اعتداله قدر قعدة الاستراحة ثم سجد او قعد من  
سجود الثلاثة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل بالصلاة لانها مبهودة فيها غير ركن بخلاف زيادة  
نحو الركوع فانه لم يعد فيها إلا ركنا فكان تأخيرها فى تغيير نظرها أشد وقد قال فى من الهجة  
او زاد عمدا ركنها الفعليه لان زاد قعدة ولم تحلوا

قال الشارح بعد ما بقعد من اعتداله إلى اخره ما سبق اه شوبزى (قوله) واخر رابعة) قال الشيخ حميرة  
نسبة الى رابع المدلول عن اربع اه سم على النسخ وقيد المصنف الاربعة لئلا يأتى جميع مذكره اما غير  
الاربعة فلا يأتى جميع ذلك فهو طريقة ان يفعل فى كل متروك تحقيقه لوشك فيه ما هو الاسوأ اه عش  
على مر (قوله) جهل علما (الخ) خرج بقيد الجهل فى هذه المسائل ما اذا علم علما فلا يلزم ان يكون  
الحكم كما ذكر فى الجهل بل قد ورد ذلك ظاهر عند تامله ومن ذلك ما بينه بقولهم والبارية للعباب  
اوانه اى او تذكر فى التشهد الاخير انه ترك سجدتين وعرفهما من الاخرية سجدتهما او من ركعتين  
غيرهما او من ركعتين متواليتين فواجبه ركعتان الا فركتان اوانه ترك ثلاثا وعرف واحدة من الاربعة  
ونعتين من ركعتين قبلها فواجبه سجدة ثم ركعة او انه ترك واحدة من الاولى ونعتين من الاربعة  
فسجدتان ثم ركعة او ان الثلاث من الثلاث الاول ولم يجلس فى الركعة الاولى للاستراحة  
او اشكل فركتان اوانه ترك اربع او عرفها من الاخيرتين او ان واحدة من الاولى وواحدة من الثانية  
او ان واحدة من الثانية وواحدة من الثالثة او ان نعتين من الثانية ونعتين من الاربعة فى الكل فسجدتان ثم  
ركعة الى اخره ما اطال بيانه اه فراجه وتامل فائدة تنقيده بقوله السابق ولم يجلس فى الركعة الاولى  
للاستراحة اه سم (قوله) فتجبر ان بالثانية) اى فتجبر الاولى بسجدة من الثانية وقوله والاربعة اى  
فتجبر الثالثة بسجدة من سجدتين فى الركعة الاولى وقوله ترك ذلك اى سجدة من الاولى وسجدة من الثالثة وقوله  
وسجدة من ركعة اخرى اى من الثانية او الاربعة وذهب جمع من المتأخرين الى ان الواجب فى المسئلة الثانية  
وهى ترك ثلاث سجدة وركعتان لا ركعتان فقط لاحتمال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الركعة  
الاولى والثانية من الثانية والثالثة من الاربعة فالحاصل من الاولى والثانية ركعة الاسجدة لان ترك اولى  
الاولى يلغى جلوسه لان الجلوس لا يعتد به الا ان سبقه سجودا حيث يغلو السجود الاول من الثانية لانه  
لا جلوس قبله فالتالى لم يحصل منها الا الجلوس بين السجدتين فتمت الاولى بالسجدة الاولى من الثانية ويطفو  
باقيها والحاصل من الاربعة سجدة فسجد الثانية ثم باقى ركعتين اه حل وسياق له الجواب عن ذلك وفى  
قل على الجلال ما مضى قال الاستوى بما لغيره الصواب فى هذه اى مسئلة الثلاث لزوم سجدتين ركعتين  
لان الاسوا فيها ترك اولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الاربعة وفى الاربعة لزوم ثلاث

(فان كان جلوس بعد سجدة)  
التي فعلها ولو بنية جلوس  
استراحة (سجد) من قيامه  
اكفاء بجلوسه (والاى)  
ولم يكن جلوس بعد سجدة  
(فليجلس مطمئنا) لئلا  
بالركن بهتته (ثم يسجد  
أو) علم (فى آخر رابعة  
ترك سجدتين أو ثلاث  
جهل علما) أى الحسن  
فيهما (وجب ركعتان)  
اخذا بالاستواء وهو فى  
المسئلة الاولى ترك سجدة  
من الركعة الاولى وسجدة  
من الثانية فتجبر ان بالثانية  
والاربعة ويطفو باقيهما  
وفى المسئلة الثانية ترك  
ذلك وسجدة من ركعة  
أخرى (أو أربع) جهل  
علما (فسجدة) تجب (ثم  
ركعتان) لاحتمال ان ترك  
سجدتين من الاولى  
وسجدة

ركعات يجعل المتروك مثلاً مثل ما ذكر في أولى الصورة السابقة مع سجدة من الثالثة وفي الست لوم  
سجدة من ثلاث ركعات يجعل المتروك ما ذكر من سجدة من الزاوية هذا التقدير لا يحصى عنه فإن قيل هذا  
فيه ترك شيء آخر وهو الجلوس وكلام الاصحاب في ترك السجدة فقط قلنا هذا خيال فاسد لأن الماتى به  
وهو باطل شرعاً كالمتروك حسا لسلوك أسوأ التقادير أه كلامه وهو ظاهر جلي إذ لا يتصور أن يحسب  
الجلوس مع عدم سجود قبله وقد علمت بهذا رد ما له السبكي وغيره كما يأتي وإن تبعه من في شرحه وما قيل  
في رد ذلك الاعتراض بتصور الاصحاب المسئلة على السجدة على كونه عمامة لا يجدي نفعا وما قيل أن الاسنوي  
ذكر الاعتراض وردده فغير مستقيم ولعله متقو عليه وقد ذكر ابن التاج السبكي في التوشيح ما يؤيد كلام  
الاسنوي في المسئلة الثانية بقوله فلما

وتارك ثلاث سجدة ذكر • وسط الصلاة تركها قد أمار

محملها على خلاف الثاني • عليه سجدة وركعتان

وأهل الاصحاب ذكر السجدة • وأنت غافظ لنفسك ذلك عده

ولما رآه والده السبكي كتب عليه جواباً من رأس القلم بقوله

لكنه مع حسنة لا يرد • إذ السلام في الذي لا يفقد

إلا السجدة فإذا ما انضم له • ترك الجلوس فليعامل عمله

ولأنما السجدة للجلوس • وذلك مثل الواضع المحروس

فقد علمت رد ما ذكره الاسنوي فيما رواه المرفوع والهادي انتهى (قوله) إذ الأولى تتم بسجدة من  
الثانية والثالثة أي بالسجدة الباقية من الثانية وواحدة من سجدة الثالثة ويلغو باقيا وأما لو جعل  
المتروك واحدة من الأولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة لزم ركعتان فقط وذهب جميع في هذه إلى  
وجوب ثلاث ركعات لاحتمال أن يكون المتروك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية والسجدة  
من الثالثة إذ الحاصل لمن الأولى والثانية ركعة الاسجدة كما علمت فتم بسجدة من الزاوية ويلغو باقيا  
أه حل وسياق له الجواب عن ذلك (قوله) أيضاً إذ الأولى تتم بسجدة من الخ وهذا هو الحق وأما قول  
المحل فقلو الأولى وتكمل الثانية بالثالثة فهو ممنوع إذ لا وجه لالغاء الأولى وقد قالوا ما بعد المتروك لنحو  
وقضيت إن ما بعد الثانية لنحو الأما يكمل به وكذلك قوله لا تأتي في ترك الخس فتم الأولى الخ هو الحق وأما قول  
المحل فتكمل أي الثالثة بالرابعة فمنع أيضاً تأمل ثم رأيت من قال أنه تسمع أه سم (قوله) وأنه  
في الست الخ أي ولا احتمال أنه في الست الخ فإن قلت هل رواه هذا الاحتمال احتمال آخر يخالفه في الحكم  
قلت نعم وهو احتمال ترك سجدة من كل من الأولى والثانية وسجدة من الزاوية أفضية هذا الاحتمال  
وجوب سجدة من ركعتين فلا حوط الاحتمال الذي ذكره تأمل أه سم (قوله) من كل من ثلاث ركعات  
أي الثلاث الأولى أي الأولى والثانية والثالثة فتم الأولى بسجدة الرابطة وذهب أولئك الجع  
في هذه الثانية وهي ترك الست إلى وجوب ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال أنه ترك السجدة الأولى  
من الأولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الزاوية لأن الحاصل لمن الأولى والثالثة ركعة  
الاسجدة ورد على أولئك الجع بأن ما ذكره خلاف فرض كلام الاصحاب لأن كلامهم مفروض فيعامل  
بأنه بالجلسات المحسوبة المعتد بها وإنما ترك السجود فقط وحيث أسوأ التقادير ما ذكره الاصحاب فيما  
ذكر وهو أني يجعل المتروك أولى الأولى وكلام الاصحاب مفروض فيمن قال تركت السجود دون الجلوس  
المعتد به وما ذكره أولئك فيمن لم يعلم هل أتى بالجلسات المعتد بها أو لا مع عليه بترك السجود المذكور وحيث  
الاحوط في حقه جعل متروكة أولى الأولى وحمله على أنه أتى بجلوس الاستراحة فيكون قائماً مقام الجلوس  
بين السجدة لا يناسب الاحتياط بل المناسب أن لا يفرض ذلك وإن اعتاد فعل ذلك فترك أولى الأولى

من الثانية وسجدة من

الرابعة فالحاصل له ركعتان

الاسجدة إذ الأولى تتم

بسجدة من الثانية والثالثة

والرابعة ناقصة سجدة

فيتها ويأتي بركعتين (أو

خمس أو ست) جهل علمها

(ثلاث) أي ثلاث ركعات

لا احتمال أنه في الخمس

ترك سجدة من الأولى

وسجدة من الثانية وسجدة

من الثالثة فتم الأولى

بسجدة من الثالثة والرابعة

وأنه في الست ترك سجدة من

كل من ثلاث ركعات

(أو سبع) جهل علمها

(فسجدة ثم ثلاث) أي ثلاث

ركعات لأن الحاصل لا

هو الا حوط لان من شك في اتيانه بالجلوسات بين السجدة يجب عليه الاتيان بها اه حل (قوله وفي ثمان سجدة الخ) لم يقل هنا جل على الا ان الثاني من الزاوية عليها معلوم المراد غالبا ولا للاقتداء بل كان اكدى مسبوقة في الاعتدال فاق مع الامام يسجدتين وسجدة امامه لسبب سجدة تين وقرأ امامه آية سجدة في ثانيته مثلا وسجدة في آخر صلاته لسبب امامه وقرأ في ركعة التي انفرد بها آية سجدة ثم شك بعدعله بأنه ترك ثمان سجدة لكننا على عمامته في انها سجدة صلاته او ما تاتي به لسبب والتلاوة والتابعة وان بعضها من اركان الصلاة وبعضها من غير ما تحمل التروكة على انها سجدة صلاته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجدة الصلاة لعدم شمول الآية له اءش على مر (قوله ويتصور الخ) نعه عليه لكونه خفيا وقال القلوبي نيه عليه دفعا لما قد تروهم من انه اذا لم يسجد لم يتصور الشك او الجبل فتأمل اه شيننا (قوله او سجدة على عمامته) اي او شئ التصيق بجيبته في السجود اه حل (قوله وكالعلم بترك ما ذكر الخ) هذا راجع لاول التفريع وهو قوله فلو علم في آخر صلاته الى آخرها اه شيننا (قوله على المختار عنه) اي التوى وبجاءة أصله مع شرح مر وقيل بكرة تفضيل عنيته قاله العبدوى من اصحابنا تبع البعض التابعين لان اليهود تفعله ولم ينقل فعله عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن احدهم الصحابة وعندي لا يكرهه وعر عنه في الرخصة بالمختار ان لم يخف منه ضرر او النهي عنه ان يصح يحمل على من خافه انتهت بقوله وعندي لا يكرهه الخ اي ولكن خلاف الاول اءش على مر وفي قول على الجلال قوله وعندي لا يكرهه اي فياح اه (قوله فان خافه كرهه) وقد يجب اذا كان المرأيا صفو فلو قد يسكن كان على الحائط موقوف ونحوه مما يشوش فكره قاله العزيز عبد السلام ويسن فتح عنيته في السجود ليسجد البصر قاله صاحب المعارف وافرده الزركشي وغيره اه شرح مر وقوله ليسجد بصره قياسه فتحهما في الركوع ليركع البصر فليتأمل اهم على المنهج وما ذكر ظاهر في البصيرة واما الاحمى فينبغي عدم سن ذلك في حقه لانه لا فائدة فيه يمكن الفرق بينه وبين تصويره بصورة البصير في النظر لموضع السجود بان ذلك اقرب الى الخشوع لانه اذا صور نفسه بصورة من ينظر لموضع سجوده كان ادعى لفعله الحركة في حقه بخلافه فان كان تصويره بصورة البصير يستدعي تحريك الاجفان ليحصل فتح عنيته والاشغال به مناف الخشوع اءش على (قوله وسن اقامة نظر محل سجوده) اي بان يتدنا النظر الى موضع سجوده من ابتداء التحريم ويطعمه الى آخر صلاته الا فيما يستقنى ويغني ان يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتاني له تحقق النظر من ابتداء التحريم اءش على مر (قوله اقامة نظر محل سجوده) اي في جميع صلاته ولو بحضرة الكعبة وان كان اعنى او في ظلة بان تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده لانه اقرب الى الخشوع اه شرح مر وبجاءة الرمادى قوله ومحل سجوده اي المصلى ولو كان اعنى او عاجزا او في ظلة او صلى على جنازة او صلى خلف نبى او عند الكعبة او فيها الحديث عاشقة رضى الله تعالى عنها عجايبا للرب المسلم اذا دخل الكعبة كيف يرغب بصره قبل السقف يدع ذلك اجلالا لله تعالى وتعظيما ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فاخاف بصره موضع سجوده حتى خرج منها انتهت (قوله نظر) بالتتوين ونصب ما بعده وباضافته اليه اه شيننا (قوله لانه اقرب الى الخشوع) اي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود اشرف واسهل ويسن النظر اليه عند التحريم ولزالة ما فيه وكنته بطرف ثوبه وربما يشمر به التعبير بالادامة اه رمادى (قوله) نعم يسن كافى المجموع الخ) ويسن ايضا لمن في صلاة الخوف والعدو امامه نظره الى جهتهم لئلا يفتنهم ولن صلى على نحو بساطه صور عم التصوير مكان سجوده ان لا ينظر اليه اه شرح مر (قوله) اشارته اي ولو مستورة ما دامت مرتفعة والانتدب نظر على السجود قال شيخنا الشيرازى ومنه يؤخذ ان من قامت سبابة لا ينظر الى موضعها بل الى موضع سجوده ثم رايت في بعض الهوامش ان العلامة الراملى افق بذلك براموى (قوله وهو حضور القلب) بان لا يحضر فيه غير ما وفيه هو الصلاة وان تعلق ذلك الغير بالآخر

ركعة الاسجدة وفي ثمان سجدة يجب سجدة ثمان وثلاث ركعات ويصور بترك طمانينة او بسجود على عمامة وكالعلم بترك ما ذكر الشك فيه (ولا يكرهه) على المختار عنه (تفصيل عنيته ان لم يخف) منه (ضررا) اذا لم يرد فيه نهى فان خافه كرهه (وسن اقامة نظر محل سجوده) لانها اقرب الى الخشوع نعم يسن كافى المجموع في التشديد أن لا يجاوز بصره اشارته الحديث فيه (وخشوع) وهو حضور القلب وسكون الجوارح لآية قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وتدير قراءة



فواشغل يذكركم الجنون والارواح وغيرها من الاحوال السيئة اى الشريعة الى لا تعلق لها بذلك المقام كان من  
 حديث النفس وهو مكره ويكره ان يتفكر في صلاحة في امر ديني او في مسئلة فنية كما قاله القاضي حسين  
 قوله وسكون الجوارح بان لا يمت باحدا فلو سقط تخورداه او طرف عمامته له تسوية الا  
 لضرورة كافي الاحياء اه من شرح هر وقدر دان من خضع في صلاحة وجبت له الجنة وخرج من ذنوبه  
 كيوم ولدته امه اه قل على الجلال (قوله اى تأملها) عبارة حج اى تأمل معانيها اى اجمال لا تفصيلا  
 كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدده اه عرش على هر ويسن ايضا ترتيب القراءة اى التأتى فيها فاقراط  
 الاسراع مكره وحرف الترتيل افضل من حرف غيره اه شرح هر اى نصف السورة مثلا مع الترتيل  
 افضل من تمامها يدونه ولم يزل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان اعانها مع  
 الاسراع لتحصيل سقراطها افضل من بعضها مع التأتى اه عرش عليه ويسن لتقريبه معلما او غيره  
 ان يسأل الله الرحمة اذا مر بآية ثم يستعين بالنار اذا مر بآية عذاب فان مر بآية تسبيح سبح او بآية  
 مثل تضرع واذا قرأ ايسر الله باحكم الحاكمين من له ان يقول بلى وانا على ذلك من الشاكرين واذا قرأ  
 فابى حديث يده يؤمنون يقول باق واذا قرأ فن يا ايكم بما معين يقول اقرب العالمين اه شرح  
 هر واذا قرأ فابى آلاء ربكنا تكذبان يقول ولا تكذب بآلائك يا رب ولا يقصد في شيء من  
 ذلك غير القرآن وان ذكر وحده اه برماوى (قوله قياسا على القراءة) قال حج قضيت حصول ثوابه وان  
 جعل معناه نظرا فيه الاستوى ولا ياتي هذا في القرآن التشديد بلفظه في آية ثم ان لم يعرف معناه بخلاف  
 الذي كرل بآية ان يعرفه ولو يوجوه من الوجه الكافي ان يتصور ان في التسبيح والتحميد والتجويد ونحوها  
 تعظيما لله تعالى او ثناء عليه اه عرش على هر (قوله قاموا كسالى) الكسل الفتور عن الشيء والتواني  
 فيه وهو ضد النشاط اه شرح هر (قوله وفراغ قلب) بالرفع ويكون المراد في دوام صلاته وضمن الحشوع  
 بكون الجوارح فقط او بالجر ويكون المراد الفراغ قبل الدخول اه شيخنا (قوله وقبض يمين كوع  
 يسار) فلو قطع كف اليمين وضع طرفه على اليسرى ولو قطع كفها وضع طرفه على اليمين على زند  
 اليسرى كما هو ظاهر اه ح لو اما اليسرى فيخرج اصابعها بخرمها وساطا شرح هر (قوله وورسها) بالسين  
 انصاح من الصاد اه على اه عرش على هر (قوله تحت صدره) حال من اليمين واليسار ويحيط به يده يمد  
 التكبير تحت صدره اه شرح هر وقوله ويحيط به يده اى يمد تمام الرفع المتقدم كيفية عند تكبيرة  
 الاحرام وقوله يمد التكبير اى في جميع القيام الى الركوع اما زمن الاعتدال فلا يجمعهما تحت  
 صدره بل يرسلها سواء كان في ذكر الاعتدال او بعد الفراغ من الفتوت اه عرش عليه والحكمة  
 في جعلها تحت صدره ان يكونا فوق اشرف الاعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب  
 الايسر والمادة ان من احتفظ على شيء جعل يده عليه اه شرح هر (قائمة) النفس والروح والقلب  
 والعقل عند محققى الصوفية بمعنى واحد وهو ما يفارق الانسان بموته من اللطيفة الانسانية والحقيقة  
 الربانية من هؤلاء النفس الى حيث قال النفس خال الروح والحقيقة الربانية والعقل للعلم والحقيقة الربانية  
 القلب للحم الصنوبرى الشكل والحقيقة الربانية الروح البخار الذى في جوف هذا الشكل والحقيقة  
 الربانية والسر لما يكتم والحقيقة الربانية رفرق جماعة بينهما منهم القشيري في الرسالة لكن قال الامام السبكي  
 اختلاف الناس في النفس والروح على الاثنى ان يشتغل به فلا يعلمه الا الله تعالى اه من خط ابى المز  
 العجمي (قوله هو روى عنه مسلم الخ) ليس المراد ان كل واحدا تفرد برأيه غيره ففي شرح المحلى وروى مسلم  
 عن واثة بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن  
 خزيمة على صدره وروى ابو داود على كف اليسرى والرسخ والساعو عبارة ابن حجر للانباغ الثابت من  
 مجموع رواية الشيخين وغيرهما انتهت اه عرش على هر (قوله وقيل بتخير الخ) مرجوح وهى طريقة

اى تأملها قال تعالى كتاب  
 انزلنا عليك مبارك ليذكروا  
 آياته (و) تدبر (ذكر)  
 قياسا على القراءة ودخول  
 صلاته بخاطم لزم على  
 ضد ذلك قال تعالى واذا  
 قاموا الى الصلاة قاموا  
 كسالى (وفراغ قلب) من  
 الشواغل لانه اقرب الى  
 الخشوع (وقبض) في قيام  
 او بده (يمين كوع يسار)  
 وبعض ساعدها وورسها  
 (تحت صدره) فوق  
 سرته للانباغ روى بعضه  
 مسلم وبعضه ابن خزيمة  
 والباقي ابو داود وقيل  
 بتخير بين بسط اصابع

التفصيل لجلال المحلى في شرح الأصل قال العلامة الطبري ويحصل أصل السنة بما قاله الفقهاء إمراموى  
 (قوله في عرض الفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وأما بالمعكسر فهو اللسان أمشينا (قوله فلا بأس)  
 أى لا اعتراض عليه والأقالة ما تقدم إمراموى ش (قوله وذكر ودعاء بعدها) هذا الكلام يفيد  
 مغايرة الدعاء المذكور وفي حقه في شرح الخطبة بمذوق المصنف وما وجدته من الأذكار ما نصه وهو  
 أى الذكر كله كذا ذكره شرعا قول سبق بناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا أيضا لكل قول ثبت قائله  
 وطبقا كذا لشد الدعاء فقوله ودعاء من ذكر الخاص بعد العام أيضا إمراموى ش على مر وروى  
 الترمذى عن أنس بن مالك من جلس بعد صلاة الصبح يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس كان كحجة وعبرة  
 تامة إمراموى ش مر وأقيم قوله بعدها أنه لا يصير الفصل بالآية وهو كذلك وإن تردد فيه بعضهم وإذا  
 كان يصلى صلاة الجليل فيؤخذ ذكر الأولى إلى القرع من الثانية والأكل إن باقى لكل صلاة يذكر دعاء  
 أمشينا في صلاة الجليل فيؤخذ ذكر الأولى إلى القرع من الثانية والأكل إن باقى لكل صلاة يذكر دعاء  
 ثلاثا ثم قوله اللهم أنت السلام الخيم يقول اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك  
 الجند يحتم بعد ذلك ما أورد من التيسير والتحديد والتكثير المشار إليه ثم يدعوهم ذلك كله من الأحاديث  
 الواردة في جملة تقديم الطهور وإن لم أر من صرح به إمراموى ش وفيه إذا تعارض التيسير وقوله ما بعد قوله  
 الجملة في جملة تقديم الطهور وإن لم أر من صرح به إمراموى ش أيضا تقديم آية الكرسي على التيسير فيقول ما بعد قوله  
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند يبنى أيضا أن يقدم السبعيات في يوم الجمعة على ذلك الحديث الشارح على طلب  
 التورقيا ولكن في غنى أن في شرح المناوى على الأربعين أنه يقدم التيسير ومأمرة عليها ويبنى  
 أيضا أن يقدم السبعيات على تكبير العيد أيضا لما مر من الحديث على فوريتها والتكثير لا يفوت  
 وبطول الزمن انتهت وفي قول على الجلال قوله بعدها أى عقبها فيقول بطول الفصل عرفا  
 بالرابطة إلا المغرب لرفعها مع عمل النهار ولا يفوت ذكره ذكر آخر وقال شيخنا أن ما ورد فيه  
 خبر مخصوص يفوت بمخالفته كقراءة الفاتحة والمؤمنين والإخلاص بعد الجمعة قبل أن يبنى  
 رجله فيقول بأشهر من رجله ولو جعل بينه القوم وقال حج لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالآية  
 وأما الفاتحة كاله وهو ظاهر حيث لم يحصل طول عرفا بحيث لا ينسب إليها إمراموى ش (قوله قال لا اله الا الله  
 وحده الخ) ظاهر أنه عليه السلام كان يقول مرة واحدة وأنه خاف الصلوات الحسن وفيه سمع على حج كان عليه السلام  
 إذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر من قال في صلاة الفجر وهو ثمان رجله  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث الخيم قال ويأتى مثله في المغرب والعصر لورود ذلك فيها وفي متن  
 الجامع الصغير ما نصه إذا صليت صلاة القرع فقلوا أعقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له إلى آخر الحديث وأقره المناوى وعليه فيبنى تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليها  
 بقوله وهو ثمان رجله وورد أيضا أن من قرأ قل هو الله أحد مائة مرة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم غفر له  
 وأورد عليه سم في باب الجهاد سوى إلا حاصله أنه إذا سلم عليه شخص وهو مشغول بقرائه تعالى برده عليه السلام  
 ولا يكون مغفورا للتراب الموعود به لاشتغاله بأمور واجب أو يؤخره إلى الفراغ ويكون ذلك عند أفى التأخير  
 ثم قال فيه نظر ولم يرجع شيئا أقول والأقرب الأول وحل الكلام على الإجنى الذي لا عذر له في الإتيان  
 به على ما ذكر إذا سلم من صلاة الصبح وأراد الإتيان بالذكر الذي هو لا اله الا الله إلى آخره وقراءة السورة  
 حل الأولى تقديم الذكر أو السورة فيه نظرو لا يمد تقديم الذكر لحث الشارع على المبادرة إليه بقوله  
 وهو ثمان رجله ولا يمد ذلك من الكلام لأنه ليس إجنيا عما يطلب بعد الصلاة إمراموى ش على مر (قوله  
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند) بفتح الجيم فيها أشهر من كسرهما وظاهر كلام النووى في شرح  
 مسلم أن منك متعلق بالجد وأن المراد بالجد الجند الذينى لأن الأخرى نافع وقال العلامة إن  
 دقيق العيد بتك متعلق بدينفع لاحال من الجند لأنه إذا ذلك نافع وضمن بدينفع معنى يمنع أو ما يقار به عليه

العين في عرض الفصل  
 وبين نشرها صوب الساعد  
 والقصد من العرض المذكور  
 تكبير العيدين فإن أوسلهما  
 ولم يصب فلا بأس نص عليه  
 في الأول والكوع وهو من  
 زاد في العظم الذى على إمام  
 اليد والرسغ الفصل بين  
 الكف والساعد (وذكر  
 ودعاء) وهو من زاد في  
 (بعدها) أى الصلاة كان  
 النبي صلى الله عليه وآله إذا سلم منها قال  
 لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له له الملك وله الحمد يحيى  
 ويميت وهو على كل شيء  
 قدير اللهم لا مانع لما أعطيت  
 ولا معطي لما منعت ولا  
 ينفع ذا الجند منك الجند  
 رواه الشيخان وقال

وعليه فالمنى لا يعتمد منك حظ دنيا كان أو أخرويا هو حسن دقيق أم شرح الاعلام هو شورى  
 (قوله من سبع أقد دبر كل صلاة) أى بمد كل صلاة من القرائن وقال بعضهم هو شامل للنافقة أيضا  
 ثم ظاهره أنه لا فرق بين الاتيان بأعلى القور أو الترائى لكن قال صح أنه لا يضر الفصل اليسير كالاشتغال  
 بالذكور المطلوب بعد الصلاة كاية الكرسي والراية وظاهره ولو أكثر من ركعتين وقال اسم عليه ما حاصله  
 أنه ينبغي في اغتفار الرتبة أنه لا يضر الطول بحيث لا يبد التسبيح من تواج الصلاة عرفا  
 ثم على هذا لو والى بين صلاة الجمع آخر التسبيح عن الثانية وهل يسقط تسبيح الأولى حيث لا يكتفى  
 لها ذكر واحد ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين فيه نظروا يمدان الأولى افراد كل واحدة  
 بالعدد المطلوب لها فلما اقتصر على أحد المدين كنى في أصل السنة كالقراءة آيات سجدة متوالية  
 حيث قالوا يكتفى لها سجدة واحدة والأولى افراد كل آية بسجدة اه عى على مر (قوله دبر كل  
 صلاة) أى مكتوبة من الحسن قال العلامة زى ولو أصالة فتدخل المادة وفيه نظر إلا أن يحمل على  
 المادة وجوبا وظاهر التمييز بكل قوات الثواب المذكور بترك ذلك الذكر أو يستعمل في صلاة  
 واحدة ولو سهوا أو تفرقه على مداومة ذلك بقية عمره وفيه نظر قال شيخنا عى شىء يفتى حمل ذلك ومنه على  
 القالب فإذا قلنا لم نرد أو نحوه فلا يضر لأن مثل ذلك يحمل على المداومة الاغلبية اه برامى (قوله ثلاثا  
 وثلاثين) وفى رواية اربعاء وثلاثين ولا فرق بين أن يرتبها كذا ذكر أولا ولا بين أن يأتى بعد كل  
 نوع وحده أولا ولا الزيادة على العدد المذكور لا تعرض على المتمد خلافا للصوفية بل بالغين  
 الباقين قال لا يحمل اعتقاد عدم حصول الثواب لأنه قول بلا دليل بل الدليل برده وهو عموم قوله تعالى  
 من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولم يشر القرائى على سر هذا العدد المخصوص وهو التسبيح  
 ثلاثا وثلاثين والحد كذلك التكبير كذلك بزيادة واحدة تكلة المائة وهو ان أسماه تعالى  
 تسعة وتسعون ويهى اما ذاتية كآلة أو جلالية كالتكبير أو جمالية كالحسن فجعل للارل التسبيح  
 لأنه تنزيه الذات وجعل للثاني التكبير والتكبير التحديد لأنه يستدعى التعميد وفي الثانية التكبير لولاه  
 الا الله وحده لا شريك له لا تعقل ان تمام المائة في الاسماء الاسم الاعظم وهو داخل في أسماء الجلال  
 قال بعضهم وهذا الثاني وجهه فقلنا ونظر اه برامى (قوله غفرت خطاياها الخ) الذى اعتمده جمع من مشايخنا  
 حصول هذا الثواب المذكور إذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله  
 عدم القسم عن ذلك ام عى على مر (قوله مثل زبد البحر) الزيد ما يرى على وجهه عند ضرب الامواج اه  
 اج على التحريروى المصباح الزيد فتحتين من البحر وغيره كالغرق أو زيد از بادا فقف بزبداه (قوله  
 جوف الليل) يجوز نصبه على نزع الخافض أى جوف الليل ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ مخوف أى  
 هو جوف الليل عليه فيقدر فى السؤال المضاف مخوف أى أى وقت الدعاء اسمع قال جوف الليل أى هو  
 جوف الليل ام عى بايضاح (قوله دبر الصلوات المكتوبات) وعن أى أمانة من قرأ آية الكرسي  
 دبر كل صلاة مكتوبة فمى نعمته من دخول الجنة إلا ان يوصوفى رواية من قال دبر صلاة الفجر وهو نائم  
 رجله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير عشر مرات  
 كتب له عشر حسنات ومعى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان فى يومه هذا فى حرز من الشيطان  
 ومن الوارد في هذا المجل اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومنه ما سلف استجابه  
 بين السجدة تين ومنه أيضا اللهم انى أعوذ بك الجنب والبخلو أعوذ بك من عذاب القبر والاحاديث فى ذلك  
 كثيرة (قنیه) خاطب الله تعالى هذه الامة بقوله فاذا ذكر كرم فامرهم أن يذكروه بنير  
 واسطقوا خاطب بنى اسرائيل بقوله اذكروا نعمتى لانهم لم يقرئوا الله تعالى إلا بما فامرهم أن  
 يتصوروا التعميد لصلوا بها إلى ذكر النعم واعلم ان المتأخرين اختفوا فى الدعاء له صلى الله  
 عليه وسلم باللهم اجعل ثواب ما قرأناه زيادة فى شرفه صلى الله عليه وسلم فاقى بعضهم  
 بمنع ذلك ومنهم العلم باليقين وأتى بعضهم بجوازه كالشارح تبعا لبقاى وهو المتمد

من سبع أقد دبر كل  
 صلاة ثلاثا وثلاثين وحده  
 الله ثلاثا وثلاثين وكبير  
 الله ثلاثا وثلاثين ثم قال غام  
 المائة لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له الى قوله قد ير  
 غفرت خطاياها وان كانت  
 مثل زيد البحر وكان صلى  
 الله عليه وسلم اذا انصرف  
 من صلاته استغفر الله ثلاثا  
 وقال اللهم أنت السلام ومنك  
 السلام تباركت يا ذا الجلال  
 والاكرام رواهما مسلم  
 وسئل النبى صلى الله عليه  
 وسلم أى اقرب الى الاجابة  
 قال جوف الليل ودبر  
 الصلوات المكتوبات  
 رواه الترمذى ويكون كل

اه) برماوى (قوله) لكن يجهر به امام الخ) الامام ليس بقيد اه شيخنا (قوله) وانتقال الصلاة الخ) اى اماما وغيره ولو خالف ذلك فأحرم بالثانية فى عمل الاول فهل يطلب منه الانتقال بفعل غير مبطل فى أثناء الثانية يتجهان بطلب سواء خالف عمدا أو سهوا أو جهلا لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل بطلب تركه فيها لا نقول ليس هذا على الاخلاق الا ترى انه يطلب منه دفع الماروقتل نحو الحيلة التى مروت بين يديه وان أدى إلى ذلك خفيف أو غير ذلك مما هو مقرر فى علوه وكذا السواك بفعل خفيف إذا عمله عند الاحرام كأنه به شيخنا اه مر اه سم على المنهج اه عش على مر (قوله) لصلاة من عمل أخرى) اقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافعة المتقدمة والمتأخرة لكن المتجه كافى للمهمات فى النافعة المتقدمة ما أشر به كلامهم من عدم الانتقال لأن المصل مأمور بالمبادرة للصف الاول وفى الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة المصلين كالجمعة اه فلم ان عمل استحباب الانتقال بالمبارع منه شئ آخر اشرح مر (قوله) يفضل بكلام انسان) أى القهوى عز وجل صلاة بصلاة أخرى الا بكلام أو خروج ولا يسن للكرامة بتغير احرام اه برماوى (قوله) ولنفل فى بيته) أى ليعمله فى بيته قالمراد به ينتقل من المسجد ليفعل النفل فى بيته اه شيخنا ولا فرق فى ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيره والاولى الليل والنهار لمعوم الحديث ولكونه بعد من الرأى لا يلزم من كثرة الثواب التفضل اه شرح مر وعبارة البرماوى قوله ولنفل فى بيته أفضل أى لو لم يكن بالكمية والمسجد حلو وسواء كان المسجد خالياً أو من الرأى والاولى لان العلة ليس خوف الرأى فقط بل مع التنظر إلى عود ترك الصلاة فى منزله انتهت وعمل كرون النفل فى البيت أفضل مالم يحصل له شك فى قبلته والا يكون المسجد أفضل اه عش على مر (قوله) ويستقضى نفل يوم الجمعة) اى سببها القبلة زاما البعدة فعملها فى البيت أفضل اه عش على مر وفى قول على الجلال ان مثل قبلة الجمعة كل رتبة متقدمة دخل وقتها وموفى المسجد اه (قوله) ذكرتها فى شرح (الروض) عبارة فى باب صلاة التطوع بعد ذكر ما ذكرهنا فيها قال الزركشى وصلاة الضحى تجبر رواه أبو داود وصلاة الاستخارة صلاة من شئ السفر والقادم منه والمالك بالمسجد لا اعتكاف أو تعلم أو تعليم والخائف فوت الرتبة واستثنى العاصى ابو الطيب الساكن فى المسجد ومن يغنى صلاته فيه وقريب منه ما يفهمه قول المهذب وأفضل التطوع بالنهار ما كان بالبيت انتهت وقد نظم ذلك شيخنا البلاوى رحمه الله تعالى فقال

صلاة قلى البيت أفضل • الا الذى جماعة محصل  
وسنة الاحرام والطواف • وقيل جالس للاعتكاف  
ونحو طه لاحيا القيمة • كذا الضعفى ونقل يوم الجمعة  
وخائف الصوات بالآخر • وقام ومنشئ السفر  
ولاستخارة وقلبيته • لمعرب ولا كذا البعدة

اه سم (قوله) لينصرف غيرهم) ويسم الانصراف عقب سلام الامام اه شرح مر (قوله) للاتباع فى التمام) أى لئلا يخلط بين مظنة الفساد اه شرح مر (قوله) والقياس مكتمهم) اى القياس على ما ياتى فى التكاسخ فى نظر الحشوى والنظر الى اه شورى وعبارة الشارح فى كتاب التكاسخ (فرع) الشكل بخلاف نظر من النظر اليه فيجعل مع القسام جلا ومع الرجال امرأة كاصحمة فى الروضة وأصلها انتهت (قوله) وانصراف لجهة حاجة) ولا يكره ان يقال انصراف من الصلاة كما هو ظاهر كلامهم اه شرح مر ولا يكره أيضاً ان يقال جوابا بل ان قال أصليت صليت اه عش عليه (قوله) أيضاً وانصراف لجهة حاجة) لعل المراد الانصراف من موضع صلاة لا الانصراف من المسجد بان خرج وأراد التوجه حيث شاء مشورى وفى قول على الجلال المراد الانصراف عند خروجه من عمل الصلاة كباب المسجد مثلاً وقيل عند

منهم اسرار الكن يجهر بها امام يريد تعليم ما مومين فاذا تاملوا أسرار) وانتقال لصلاة من محل أخرى تكثير المواضع السجود فانها تشبه لهو تعمير بذلك أعم من قولهم وان ينتقل النفل من موضع فرضه قال فى المجموع وغيره فان لم ينتقل فليفضل بكلام انسان (و) انتقاله) لنفل فى بيته أفضل) تجبر الصحيحين صلواتها الناس فى يوم تكفى ان أفضل الصلاة صلاة المروءة فى بيته الا المكتوب بغيره يستقضى نفل يوم الجمعة قيلها وركعتا الطواف وركعتا الاحرام حيث كان فى المقات مسجد وزيد عليها صور ذكرتها فى شرح الروض (ومك) رجال لينصرف غيرهم) من نساء وخنائى للاتباع فى النساء رواه البخارى وقيس بن الحناتى يؤذوذكرهم من يأتى والقياس مكتمهم لينصرف وانصرافهم بعد من فرادى وهذا أولى من قول المهمات والقياس استحباب انصرافهم فرادى اما قبل النساء أو بعدهن (وانصراف لجهة حاجة) له أى جهة كانت

انصرافه من مكان مصلاه انتهت (قوله والافيين) قال الاسوي وينا فيه أنه يسنى في كل عبادة الذهب في طريق الرجوع في أخرى له ويجب جمعه على ما إذا أمكنه مع التيامن ان يرجع في طريق غير الأولى والأراعي مصلحة العود في أخرى لأن القاعدة فيه شهادة الطرفين له أكثر اه حج اه شوري وهذا يقتضي ان المراد الانصراف من المسجد فينا في ماقروه او لا لكن ماقروه او لا من ان المراد الانصراف من الصلاة الى مكان آخر ولو في أثناء المسجد هو الثاني قرره شيخنا الاجهوري اه لكانه (قوله) وتقتضي قدوة (الح) ان هذا البني عليه قوله فليأمر (الح) اه حل اي او الا فعمله في باب القدوة والقدوة بثلاث القاف اه شيخنا وفي المصباح القدوة اسم من اقتدى به اذا فعل مثل فعله تأسيا والعزم أكثر من الكسراه (قوله فلو سلم المأموم قبلها (الح) اهضم منه لو سلم مع لم يضرب به صرح مر في شرحه اه ع شوري قل على الجلال لو لا تضمر مقارنة المأموم له فيها ولذلك لو احرم شخص خلف الامام حيث قلتم تمتد صلاته عند شيخنا الزملي واتباعه خلافا لحج والخطيب كاساني اه (قوله فليأمر ان يشتمل (الح) يؤخذ منه ان الافضل له الموافقة اه شوري وعبارة ع ش على مر ينبغي أن تسليمة عقبه اولي حيث اتى بالذكر المطلوب والا بان اسرع الامام فليأمر الا بانه انتهت (قوله والافيقوم فورا) اي بان لا يزيد في ضرره على قدر الملائمة فان زادت بطلت صلاته كاقال الشارح وهذا هو المتمدن كافي شرح مر وان وقع في بعض نسخه انه لا يضرب تطويل ضرره بعد تسليم الامام بقدر جلسة الاستراحة وتقدم ان ضابطها قدر الذكر الوارد في الجلوس بين السجدين وهذه النسخة ضعيفة وان اعتمد عليها بعض الخواشي اه شينخاف (قوله فان قصد) اي قدر اذا اثناء على قدر الملائمة اه شرح مر اه ع ش وفيه ان قدومه حيث قد عمل جلوس الاستراحة وتقدم ان تطويلها عند مر لا يضرب مطلقا عند حجب يضر ان زادت على قدر الجلوس بين السجدين وتقدم ضابطه ممر ايت في المراد ي قيل صلاة السافر مانعه وقد يشكك عليها ع ش مر ما قاله في باب جهود السهول من ان تطويل جلسة الاستراحة لا يضرب وان طالت فما الفرق وقد قال الفرق ان ما قاله في باب جهود السهول انه مطلوب منه جلسة الاستراحة بينها فلا يضرب التطويل فيها ولا تطالب منه فافترقا اه (قوله ولو مكث (الح) هذا حق الامام واما غيره فيستقبل اه شيخنا (قوله الافضل جعل بينه وبينهم) اي على الاصح وقيل الافضل عكسه وينبغي كاقاله بعض المتأخرين ترجيعه في محراب النبي ﷺ لانه ان فعل الصفة الأولى يصير مستدبر الثاني ﷺ وهو قبله آدم فمن بعده من الانبياء اه شرح مر اي كل منهم يوسل به الى الله سبحانه وتعالى اه رشيدى ووقل على الجلال ويندب جعل بينه للقوم ولو حال دعاه الى مسجد ﷺ لمن في مقابلة الحجر الشريفة فيجعل يساره اليهم لئلا يستدبر التبر الشريف ويندب من حل على بيتي ذلك ان يجعل راسه لجهة التبر ايضا يخرج بما ذكره ما ز يد في المسجد من امام الحجره وخطبها فهو كثره من المساجد ونظريه بعضهم بان فيه مخالفة للادب ايضا (قوله) ويساره الى المحراب) أي حتى عند الدعاء اه ع ش على مر

### (باب في شروط الصلاة)

لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسيب تقديم هذا الباب على الذي قبله لانا قول لما اشتمل على مر اضيا ولا تكون الا بعد انقضاءها حسن تأخير اه شرح مر لكن هذا الجواب اتما يناسب صنيع المنهج حيث ذكر الموانع في باب الشروط وعقدنا فصلا فقال فصل بطل بالتعلق بحر فين (الح) ولا يناسبه صنيع المنهج لانه لا يرد ذكر الموانع في هذا الباب صريحاً وما ذكر انقضاء ما عدده من الشروط ومعلوم ان المراد باتقائها عدمها وان لم يكن يسجد وجوها وهدمها بهذا المعنى لا يتوقف على انقضاء الصلاة فلا يرد على المنهج باق حاله وقد عرفت من ترجمة الباب السابق انه كان الانسب هنا التبرير بالفصل لا اندراج

(والافيين) بالجر أي وان لم يكن للصلى حاجة فيصرف لجهة بينه لاتها أفضل (وتقتضي قدوة بسلام امام) التسليمية الأولى لخروجه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قبلها عامدا بطلت صلاته ان لم ينو القسارعة (فليأمر) موافق (ان) يشتمل بدعاء ونحوه كوجود سهو لا قطع القدوة (ثم يسلم) وله ان يسلم في الحال اما المسبوق فان كان جلوسه مع الامام في محل تشهد الاول فكذلك مع كراهة تطويله وإلا فيقوم فورا بعد التسليم الثانية فان قصد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (ولو اقتصر امامه على تسليمه سلم) هو (تتبع) احرازاً الفضيلة الثانية وخروجه عن متابعتها بالاولى بخلاف التشدد الاول ولو ترك امامه لا ياتى به لوجوب متابعتها قبل السلام (ولو مكث) بما ذكره ودام (قال افضل جعل بينه وبينهم) ويساره الى المحراب لا لتابع رواء مسلم وهذا من زيادتي وصرح به في المجموع (باب)

ما احتاجت حصة الصلاة شيخنا (قوله بالتونين) أى لقطعه عن الاضاعة كما سبق في باب الاذان وتاليه  
 يجوز تركه لنية الاضاعة للجملة بعده ارموى (قوله شروط الصلاة الخ) شروط مبتدأ خبره قوله  
 بشرطه الخ علاطة العطف قبل الاخبار فيكون الخبر هو والجملة كان حق الاعراب ان يكون عليها لكن  
 أعلى اعرابها لكل واحد من اجرائها للشارح اخرج المتن عن ظاهره حيث اضمر الخبر مبتدأ فيكون  
 الخبر اما قوله جمع شروطا معنوف أى تسمة ولا يصح ان يكون وهى تسمة لاقرانه بالواو اه  
 شيخنا وعبارة الشورى قوله شروط الصلاة مبتدأ خبره جمع شرط او معنوف تقديره تسمة وقوله وهى  
 تسمة بيان له وليس خبر لانه مقترن بالواو والجملة اذا وقعت خبرا لا تقترب بها وليس الخبر  
 قوله معرفة وقت الخ لانه قدر له مبتدأ وهو قوله احدهما وانظر حكمة تغيير اعراب المتن عما  
 كان متبادرا منه قائل انتهت (قوله جمع شرط) وينقسم الى اربعة اقسام لغوى وشرعى  
 وعادى وعقلى فاللغوى كالكرم بنى نعيم ان جازك والشرعى كالطهارة للصلاة والمادى كمنصب  
 السلم لطول السطح والعقل كالحياة للعلم ارموى (قوله بالاسكان) قيد به لاجل قوله هو لنية  
 الخ واما بالفتح فعناه لنية العلامة وهذا ذكر مر في شرحه ان الساكن معناه ايضا العلامة وعبارته  
 الشروط جمع شرط يسكون الرامو لنية العلامة ومنه اشراط الساعة أى علاماتها هذا هو المشهور وان قال  
 الشيخ أى في شرح الروض الشرط بالسكون الزام الشيء والتزامه بالعلامة وان عربه بعضهم فانها انما  
 هى معنى الشرط بالفتح اه وقد صرح بذلك فى المحكم والغياض والواعى والصالح والقاموس والجمل  
 ودويوان الادب وغيرهما انتهت (قوله تعليق امر الخ) برده على نية الصلاة على وجود شرائطها فكأنه  
 يقول اذا وجدت الشروط صح الصلاة كالمعلق على انسان مطلقا وزجته على دخول الدار اه زى (قوله  
 بالزام الشيء) أى من جهة الشارع والتزامه أى من جهة المشروط عليه فالشارع متعلق بصفة الصلاة على  
 ما سبكه من الشروط كانه قال اذا وجدت هذه الشروط صح الصلاة فالزم المكلف اذا اراد الدخول فى  
 الصلاة ان يكون بذلك المكلف التزم بذلك اه حلى (قوله واصطلاحا ما يلزم الخ) أى خارج يلزم الخ فلم  
 يدخل الركن فى التعريف لانه امر داخل اه شيخنا وخرج بالقيد الاول لما منع فانه لا يلزم من عدمه شيء  
 كالكلام الاجنبى وغيره من بقية الموانع فانه اذا انتفى فى الصلاة لا يلزم من عدمه شيء بخلاف الشرط فانه  
 اذا عدم عند القدرة عليه يلزم من عدمه عدم صحة الصلاة بالثانى السبب فانه يلزم من وجوده الوجود  
 كافتراق النكاح والاولاوجه الاسلام فانه يلزم من وجوده وجود الارث ومن عدمه عدمه بخلاف  
 الشرط لا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه بالتالى كافتراق الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو  
 شرط وجوب الزكاة مع التصاب الذى هو سبب الوجوب أو بالمانع كالدين على القول الضعيف  
 بانه مانع لوجوبه وان لزم الوجود فى الاول والعدم فى الثانى لكن لوجوب السبب فى الاول والمانع  
 فى الثانى لا لذات الشرط اه ارموى وفى قول على المحلى مانعه وقيد بذاته زاده ابن السكيت  
 ليدخل الشرط المقارن السبب أو المانع فان لزم الوجود للاول والعدم للثانى لمقارنة ما ذكر  
 لا لذات الشرط قال شيخ الاسلام ولا حاجة اليه وذكره ايضا لان قولنا يلزم من كذا  
 كذا يفيدانه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه وخص الجلال المحلى ذلك القيد ببقى التعريف  
 الثانى والوجه رجوعه لاوله أيضا ليدخل فقد الشرط المقارن لموجب كصلاة فاقد الطهورين  
 فان محتمل الحرة الوقت لا لعدم اشتراط الطهارة والالتزام به هنا ما قائل فان قلت هذا التعريف غير  
 مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون زعمنا المقصود منه تمييز الشرط عن بعض ماعاده كالسبب المانع  
 ومثل ذلك جائز كالحرج به الائمة كالتبديع يجوز ان قصر ما يخرج بقرينة اشتراط ان الشرط خارج  
 فليتناول وقد قال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يطل فليتناول اه سم اه شورى (قوله شروط  
 الصلاة) فربما على الترجمة أى اذا اردت بيان الشروط الملبى لها فهى ما يتوقف عليها صحة الصلاة الخ واما

بالتونين (شروط الصلاة)  
 جمع شرط بالامكان وهو  
 لفظة تعليق امر بامر كل  
 منهما فى المستقبل ويعبر  
 بالزام الشيء والتزامه  
 واصطلاحا ما يلزم من  
 عدمه العدم ولا يلزم من  
 وجوده وجود ولا عدم  
 لذاته فشروط الصلاة  
 ما يتوقف عليها صحة الصلاة

عبرة عن خارج عن الماهية فيخرج الركن عن التعريف بضمير ما عاد كـ الحقن قوله وليس مناهستدرك  
على تفسير ما ما ذكر اشار له ش اتبى هكذا اشتران ما يتوقف عليه جهة الشيء يسمى ركنان كان  
داخلا في حقيقة وشرطان كان خارجا عنها ولم يلزم به ضم ذلك بل عبر بعضهم بالشرط فيما عبرت بعض  
آخر بالركن وبالعكس وقد سئل امام الحزبين لم علو القيام والقعود شرطين في الخطبة وركنين في الصلاة  
واجاب بأنه لا حجر على من عددهما من الاركان في الصلوة لا على من لم يعددهما من الاركان فيها ايضا وبه  
يعلم ان هذا اختلاف في الاصطلاح فلن شأن ان يسمى الركن شرطا وبالعكس ولا مشاحة في الاصطلاح  
حيث لا يحتاج الى الاعتدال عن غير الركن فيما عبرت به غيره بالشرط وبالعكس بأنه أراد ما لا بد منه  
الصادق ذلك بالركن والشرط اطلاق (قوله وهي تسعة) وعددها صاحب الحاوي خمسة عشر وزاد عليه  
الولي العراقي ثلاثة ابرماوى (قوله) بالاكتفاء عن الاسلام (الح) اى والاكتفاء عشر وقوله وبجمل  
انتفاء المانع الخ اى ولا لكانت ستة اه شيخنا وازاحة انتفاء المانع للجنس اذ هي انتفاء ثلاثة تنهى  
شروط ثلاثة والماترك النطق وثانيه تارك زيادة ركن فعل عمد او ترك فعل لخش او اكثرت من غير  
جنسها ثالثا ترك مفطر واكل كثير وياكراهه لكانت عبارة شرح رموزنا لما لمجد من شروطها  
ايضا الاسلام والتبني والغير ضيتها وبقيتها وبتحيز فرائضها من سننها لا تاخير عنصه بالصلاة فلو  
جهل كون اصل الصلاة او صلته التي شرع فيها او الوضوء او الطواف او الصوم او نحو ذلك ففرض او  
علم ان فيها فرضا وستاقول يميز بينهما لم يصح ما فعله تركه معرفة التميز لمخاطبها او حجة الاسلام  
النزالي بان من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها محتم صلاته اى وسائر عباداته بشرط ان  
لا يقصد بفرض فلا وكلام المصنف في مجموعه يشير برجحانه والمراد بالعامى من لم يحصل من  
الفقه شيئا يتهدى به الى الباقي ويستفاد من كلامه اى المجموع ان المراد بالعامى هنام لم يميز فرائض  
صلاته من سننها وإن كان بين اظهر العلماء وان العالم من يميز ذلك وانه لا يتفرق في حقه ما يتفرق في  
حق العامى وقد علم ايضا ان من اعتقد فرضية جميع افعلها تصح صلاته لانه ليس فيها كثر من ادا تسعة  
باعتقاد الفرض وهو غير ضرار انتهت وقوله ان المراد بالعامى هنا الخ اما في غير ما ناهى مقدمه في قوله  
المراد بالعامى من لم يحصل الخ هوذا في عرف الفقهاء اما قول الشيخ في الحاشية ان المراد به غير المجتهد  
فهر جار على اصطلاح الاصوليين ولا يناسبه السياق اهو شيدى (قوله) ايضا بالاكتفاء عن الاسلام  
يطهر الحديث) اى لان طهر الحديث يستزموه في ان الشرط انما هو كون الانسان مطهرا وهذا يقتضيه  
به الكافر كن ترضائهم اردت فانما يحكم بقاء طهره اه حلى (قوله يطهر الحديث) اى لتوقفه على النية  
المتوقفة على الاسلام (قوله) يجوز اى ما في المجموع) اى بنا على ما في المجموع من عدم شرط ليكون  
الشرط عنده لا بد ان يكون امرا وجوديا وقوله وحقيقة على ما مال اليه الرافى اى من عدم  
اشتراط كون الشرط وجوديا فبلى ما في المجموع المجاز من قيل الاستعارة المصرية حيث شبه  
اشبه انتفاء المانع بالشرط في توقف جهة الصلاة على كل منها واستمر لفظ الشرط لانتفاء المانع  
اه شيخنا (قوله) معرفة وقت المراد بالمرقة هنا مطلق الادراك ليصح جعلها شاملة لليقين  
والظن والا لحققتنا الادراك المجاز وهو لا يشمل الظن اء ع ش (قوله) يقينا بان شامد القس  
غاية وقوله او ظنا بان اجتهد لقيم او نحوه وهما منصوبان اما على الحال من معرفة واما على التابة  
عن المفعول المطلق المؤكده ابرماوى (قوله) فن صلى بدونها تصح صلاته) اى الا ان كان عليه قاتمة ولم  
يلاحظ صاحبة الوقت فاعتنا تصح وتقوم عن القاتمة اء حل وعلى عدم الصلة ايضا اذا كان قد راعى  
المعرفة بالاجتهاد والاصل لحمة الوقت اء مشورى (قوله) وان وقتى في الوقت) هذا شأن كل ماله نية  
لتوقفه اهل الجزم بخلاف غيره كاذان وظهر رمضان اء برماوى (فرع) وقع السؤل عما يقع  
كثيرا لان الانسان يال من مسألة عليه او غيرها كدخول الوقت مثلا فيجب للسؤل بقوله الظاهر كذا هل

ولست منها وهي تسمة  
بالاكتماء عن الاسلام  
بظهر الحدث ويحصل  
انقضاء المانع شرطا تنجزا  
على مافي المجموع حقيقة  
على ما مال اليه الرافضي  
أحدهما (معرفة) دخول  
(وقت) يقينا أو ظنا فن  
صلى بدونها لم يصح صلاته  
وان وقت في الوقت (و)  
ثانيتها (توجه) للنية وقد  
تقدم بياته مع ما قبله في الصلاة

يجوز له ذلك أم لا أو قل فيه نظر إذ يقال إن ظهر له إماره ترجع عنده ما أجاب به ولا امتنع عليه لأن قوله حينئذ الظاهر كذا غيد السائل أن هذا راجع عند العجيب والواقع خلافه لأن ذلك ترجع بلا مرجح وهو غير جائز وأن واقع في نفس الأمر أه عش على مرد (قوله وستر عورة) أي عند القدرة بخلاف العاجز ومن العجز احتياجه لفرض ستره على نجس محبوس عليه أو تجسبه مع مجزعه مما يضلها به أو من يضلها له أو عن ثمن مثله أو أجرة مثله يجب قطع ثوبه إن لم ينقص بقطعه قدر ازداد على أجرة ثوب يصلي فيه أو لا نظر لمن ماؤ لا غيره على المتمد ولا يباع فيها مسكن ولا خادم أه وماوى ثم قال ويجب قبول عارة الستر واستجارها وسؤالها أن جوز الاصطام ولو باجرة قدر عليها قال شيخنا ولا يجب قبول مبتها ولا قرضها ولو من محوطين فيها وإن خالف العلامة الرملة في ذلك ولا تمنها مطلقا ويحرم التصرف فيها بعد دخول الوقت ولا يصح لو وقع ولا صلته عاريا ويحرم خصها من مالها إلا لصحر أو مرد مضرين أه (قوله أيضا وستر عورة) أي عن العيون من أنس وجن وملك مع القدرة عليه فإن عجز عن ذلك صلى عاريا أو تهركو عو يجوز دمو لا إعادة عليه أه شرح مرد وقوله صلى عاريا أي صلى الفرائض والسنن على ما ربه في التيمم من اعتاد مولا يحرم رؤيته لها في هذه الحالة فلا يكف غض البصر أه عش عليه وحكمة الستر في الصلاة ما جرت به عادة مرید التمثل بين يدي كثير من التمثل بالستر والتطهر بالمصلى يريد التمثل بين يدي ملك الملوكة والتجمل له بذلك أولى ويجب الستر في غيرها أيضا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تشموا عرافة الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السوان أن تقط من الرجل وما بين السرة وما بين السرة والركبة من المرأة نه عليه الإمام وأطلاقهم بحول عليه أه وقائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يبيحه شيء فميرى المستور كما يرى المكشوف أنه يرى الأول متدبا والثاني تاركا للادب فإن دعت حاجة إلى كشفها لاغتسل جازيل صرح صاحب الذخائر بجواز كشفها في الخلوة لا بد من غرض ولا يشترط حصول الحاجة أه شرح مرد وقوله يجوز كشفها في الخلوة على بلا كراهة أيضا وليس من الفرض حاجة الجماع لأن السنة فيه أن يكونا مستترين أه عش عليه وعدم الإغراض كشفها التبرد وصيانة الثوب عن الأذى عند كس البيت ونحوه والمراد ثوب التجمل دون غيره نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة أو بما يكره فطره اليها من غير حاجة ما فيها فواجب فلو رأى عوره نفسه في صلاته بطلت كافي فتاوى المصنف الغربي وأقبحه بالولد رحمه الله تعالى والعورة لغة التقصان والشئ المستفحوسى المقدار الآتي بالفتح ظهوره مطلقا أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا على يحرم النظر إليه وسيأتي في النكاح أن شاء الله تعالى أه شرح مرد ثم قال ويستحب الذكر أن يلبس لصلاته أحسن ثياب هو يتقصد ويتعمد ويتطيلس وتردى ويترى ويقتصرول وأن يقتصر على ثوبين قصيص مردا مأز أو أوسر أو بيل أولى من رداه مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سر أو بيل وحاصله استحباب الصلاة في ثوبين للاتباع فإن اقتصر على واحد قصيص فأزار فسر أو بيل ويكتف بالتوب الواحد إن أنسع وبخالف بين طرفيه فإن أضر بهي يجعل شأنا متعلى عاقته ومن العرا أو مثلها الخش في الصلاة ثوب ساخن يجمع بينهما وخمار وملحفة كثيفة أو ثياب التوب يسه في الوقت كالثياب المأمو لا يباع له مسكن ولا خادم كافي الكفار فويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة وأن يصلي عليه وإن صلى مضطجعا وإن ينطلى فإن شاء ثاب غطاء يده به أي اليسار والاولى أن يكون يظهرها ويكره أن يشتمل الصبا والماء اليهود بأن يجمل في الاول بدنه بالتوب ثم يرفع طرفه على عاقته الأيسر في الثاني بأن يجمل بدنه بالتوب بدون وضع طرفه ويكره أن يصلي الرجل ملثما والمرأة مضمتة أه واشتمال الصبا أن يراد الكساء من قبل يمنة على يده اليسرى عاقته الأيسر ثم يرد ثوبه من خلفه على يده اليمنى وعاقته الأيمن فيغطيها جميعا أه قاموس أه عش على مرد (قوله ولو خاليا في طلة) عبارة تشرحه مرد ولو خاليا أو في ظلة وهي أوضح وهذه التناية

(و) ثالثها (ستر عورة)  
ولو خاليا في ظلة (بما)



للتعميم لا الراد ذلك في الأصل ولا في شرحه فيها خلافاً وقوله ولو طين ونحوهما كدر هذه الغاية لرد  
وجاراً أصله مع شرحه والأصح وجوب التطين على قاعد الثوب ونحوه لقدر تعلى المقصود وكالطين  
الماء الكدرو لو خارج الصلاة خلافاً لبعض المتأخرين ومقابل الأصح لا المشقة والتلوين انتهت وقوله  
فلمل أنه يجب التطين الخ الظاهر أن غرضه به الجواب عما يقال أن الأصل ذكر هذا الحكم هنا وأنت تذكره  
فلم يوفق بما في الأصل وسامع الجواب أنه ذكره ضمنياً أي أنه علم من كلامه أي من الغاية وهي قوله ولو  
طين الخ غرضه أيضاً رد على الخلاف كما علمت له لكان به (قوله أي يجرم) خرج به إلا أن كان كلها فلا  
يكفي بها وكذا الظاهر بهذا اندفع الأبراد عنه وعن أصله ولا تنكفي الحزمة الضيقة ونحوها ودخل  
الحريم لرجل وإن حرم بان وجد غيره ولو طيناً ونحوه ولا يزمه قطع ما زاد على العودة ويقدم  
عليه التمسك في غير الصلاة وغير الحريم فيها ولو نحو طين كما مر ويقدم الحريم على المنسوب له  
برماوى وفي عرش على من مناصه (فرع) لو لم يجد الرجل الاثوب حريز لزمته الصلاة فيه  
وكذا الستر به حتى يجد غيره ولو لم يتجسسه عاب وقوله لو لم يجد الاثوب حرر يفيد أنه لم يجد نحو  
الطين ويفهم منه أنه لو وجد لم يصل في الحرير وما أجاب به سائله عنه وينبغي كما وافق عليه جواز الصلاة  
في الحرير مع وجود نحو الطين إذا أدخل بمروءة نحو حشمته فراجع كل ذلك وليحرر الله سم على المنهج  
أقول وينبغي أن مثل نحو الطين والحشيش والورق حيث أدخل فيجوز له لبس الحرير ما لم يجد ما يستتر  
به إلا نحو الطين وكان غل بمروءة فلهل يجب عليه ذلك أم لا فيه نظر والظاهر الأول لأنه في هذه الحالة  
لا يخل بالمرور (قوله أي يمنع ادراكه) أي في مجلس التخاطب كذا ضبطه به ابن عجيل الناشئ  
أه سم على المنهج وهو يقتضي أن مانع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب  
المفصل جداً لادرك أن بشرته لا يبرو وهو ظاهر قريب فليتأمل زورويت البشرية واسطة شمس أو نار  
وكانت بحيث لا ترى بدون تلك واسطة يبرو والمراد المنع بالنسبة لامتداد البصر عادة كافي نظاره  
كذا نقل في الدرس عن فتاوى الشارح أه عرش على من (قوله أيضاً يمنع ادراكه) أي وإن حكى  
حججهما كسرو الأضيق لكنهم مكرهه للراؤ مثلها الخ حيثما يظهر بخلاف الأولى للرجل فلا يكتفى بما يحكى  
لونها بان يعرف منه نحو ياضها من سوادها كزجاج وقف فيه ومهلل استتر به وهو لا يمنع اللون لأن  
مقصود الستر لا يحصل بذلك كالإصباح التي لا جرم لها من نحو حررة وصفرة فإن الوجه عدم الاكتفاء بها  
وإن سترت اللون لأنها لا تعد سائر أو الكلام في السائر من الأحرار ومثل الإصباح التي لا جرم لها وقوله  
في ظلة كالمعلم عامر ولا تنكفي الحزمة الضيقة ونحوها أه من شرحه وقوله ولا تنكفي الحزمة الضيقة  
ونحوها قال حريم من مقصيص جعل جيبه باعلى رأسه وزه عليه لأنه جند مثلاً ونقل ابن قاسم عن المنهج ذلك  
عن البلاوى والشهاب الرلى ورد على حج بعدما ذكره وحتمل الفرق بأنها لا تعد مشتملة على المستور  
بخلافه ثم أيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا أه عرش على (قوله لا من أسفله) أي ولو كان المصلى امرأة  
أو خشي أه شرحه (قوله فلورويت من ذيله) أي رأها غيره ولو بالفعل أمالو رأها هو كان طال عنقه  
فالم ابتال أه شيخنا وفي البرماوى مناصه قوله فلورويت من ذيله أي زويت في قيام أو ركوع أو سجود  
سواء رأها هو أو غيره لا لتخلص ثوبه بل لنحو جمع ذيله على عقبه أه برماوى ومثله قل على اللجل ومثلهما  
عرش على من (قوله ولو سترها) يفتح السين المهملة وسكرن التناوظم الرأ أه برماوى وهو اسم كان  
الحذيفة أي ولو كان سترها كالبطن أو نحوه أه شيخنا (قوله ولو طين الخ) أي ولو عند القدرة على الثواب  
أه عرش على من (قوله) نحو ما كدر) حاصل مسئلة الصلاة في الماء المذكور كما وافق عليه من أنه إن  
قدر على الصلاة فيه أو الركوع أو السجود بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج إلى الشط عند  
الركوع أو السجود لئلا يفي بهما فيه بلا مشقة وجب بذلك وإن ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار إن شام صلي عارياً

أي يجرم (ينع ادراك  
لونها) من أعلى (وجواب)  
لها من أسفلها فلورويت  
من ذيله كان كان يعلو  
والرائ أسفل لم يضر ذلك  
(ولو) سترها (طين ونحو  
ماء كدر) كما صاف  
متراكم بخضرة فلم أنه  
يجب للتطين

على الشط ولا إعادة عليه وإن شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج إلى الشط أم سم على المذبح وهل يشترط لصحة الصلاة أن لا يتأق في خروجه من الماء وعوده بأفعال كثيرة أم لا فيه نظر والأقرب الأول اخذاً بأطلاقهم أم عش على مر (قوله على فائدة الثوب ونحوه) أي ولو خارج الصلاة ويظهر أن يمتد برجل في قدمها ما قبل في قدم الماء في التيمم ويكنى السرة بلحاف التحف به أم أن أوجلان وأن حصاة عمرة كالوبان بأزاره ثقبه فوضع يده عليها فإنه لا يضرب برماوى وقوله ويكنى السرة الخ وهو هكذا في شرح مر بالحرف أم (قوله بحيث ترى عورته) أي له أو لغيره وإن لم تر بالفعل ويكنى ستر ذلك ولو بلغته أم حل وقوله بطلت عندهما أي وإن لم يرها أحد وخرج بقوله بحيث ترى الخ ما لو كانت بحيث لا ترى منه لكونه ضيقاً فيه تفصيل إن رؤيت بالفعل منه أو من غيره ضرراً فلا تظن رأى عورته من طوق قبضه الضيق ضرراً وكان أحمى وأدخل رأسه في جيب قبضه الضيق بحيث لو كان يصير رأى عورته لم يضرباً من عرش على مبرئ عن تصرف (قوله من طرفة) أي أو من كره الواسع يجب أو خافه وإن رؤيت منه بعد الارتداء كما في المرأة الواسل إلى ذيلها بخلاف القصير لنحو الوسخ مثلاً أم برماوى (قوله بطلت عندهما) أما قبلهما فلا تطل وقائده تظهر في صحة الاقتداء بوفاء إذا قال عليه شيء بعد إحرامه أم شرح مر وفيما ذكره الشارح بقوله فلنزه الخ وعلم البطلان قبلهما إذا لم تر بالفعل فإن رأها هو أو غيره قبلهما بطلت فالخاصل أنها متى رؤيت بالفعل من طرفة ونحوه ككعبه بطلت صلته لا فرق بين الواسع والضيق وإنما التفصيل بينهما عند عدم الرؤية بالفعل في الضيق لا ضرر في الواسع تطل عند الركوع أو السجود لا قبلهما أم (قوله فلنزه) باسكان اللام وكسرهما وفتحها ويضم الزاء في الأحسن لتناسب الواو والتدوير لفظ من أشياخ حمة الماء المتعددة الحذف لفتحها وكان الواو وليت الزاء وقيل لا يجب ضمها في الأنفصاح بل يجوز لأن الواو قد يكون قبلها ما لا يناسبها برماوى (قوله أو يشد) يضم الدال اتباعاً للعين ويضمها للتحقيق وقيل بكسرهما ليعاوضه كلام الجار بردي كان الحجاب استراء الأولين وقول بعض الشراح أن الفتح أفصح بناءً عليه لأن نظره إلى إثارة الأنفة أكثر من نظره إلى الاتباع لأنها النيب بالقصاحة واليق بالبلغة أم برماوى (قوله وعورة رجل) المراد بها ما قبل المرأة فيدخل الصبي وغيره من وتظهر فائده في طوافه إذا حرم عن يمينه برماوى (قوله ولو مبعدة) اخذها غاية لانها هي الزائدة على ما في الأصل لا للخلاف لجريانه في الأمة مطلقاً وبه على زيادتها بقوله الآخر ويميز بذلك أعم الخ أم عرش وقوله مطلقاً أي خالصة كانت أو مبعدة ففي الحائصة قول ثان إن عورتها ما عدا الرأس والوجه والكفين وفي المبعدة قول ثلاثة كالرجل والكلية والثالث هو القول المذكور في الأمة أم ملخصاً من شرح مر وعش وفوق على الجلال وعورتها أي الأمة في الصلاة ما بين سرة وركبة وكذا مع الرجال المحارم والنساء وأما مع الرجال الأجانب فجميع بدنها على ما سياتي في النكاح وأما في الخلوة فكالرجل كآله حج وقال شيخنا كالحرمة أم (قوله ما بين سرة وركبة) شمل البثرة والشعر وإن خرج بالمد عن العورة أم قل على الجلال أما نفس السرة والركبة فليستا منها لكن يجب ستر بعضها ليحصل سترها أم شرح مر وكذا عورته مع النساء المحارم ومع الرجال مطلقاً وأما مع النساء الأجانب فجميع بدنه وأما في الخلوة فسواء أم قل على الجلال (قوله وإذا زوج أحدكم) لعل الواو عاطفة على شيء قبله إلا أن مرفى شرحه ذكر الرواية المذكورة من غير وأما شيخنا (قوله والعورة ما بين السرة والركبة) هو في تنمة الحديث والمراد العورة في الصلاة وغيرها بقرينة الاظهار في محل الاختار أم شيخنا (قوله) وفي ستر الرجل الخ لا حاجة إليه لأن لفظ العورة عام يشمل الرجل وغيره والاثني الحرة خرجت عنه بدليل آخر وأني هذا العام بالنسبة للرجل والأمة على حاله أم شويرى (قوله بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة) أي اتفاقاً من المحصنين لأن المخالف يوجب زيادة على ما ستره باقي البدن غير

أو نحوه على فائدة الثوب ونحوه وأنه لو كان بحيث ترى عورته من طرفة في ركوع أو غيره بطلت عندهما فلنزه أو يشد وسطه ونحوه من زيادتي (وعورة رجل) حراً كان أو غيره (ومن هارقي) ولو مبعدة (ما بين سرة وركبة) فغير اليبقى وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجنبيته فلا تنظر الأمة إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة وفي ستر بالرجل من هارقي بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة وتبصر بذلك هم من تعبيرة بالأمة

الرأس عبارة شرح حر وكالرجل الامة في الاصح الحفاظا بالرجل والثاني عورتها بالحرة الاراسها  
 اى عورتها معدو وجهها وكفها ورأسها انتهت وهذا القياس قياس شبه لا قياس علة لان هذا الجامع  
 ليس علة للحكم في الاصل اه شيخنا (قوله) ايضا جامع ان رأس كل منها ليس بعورة اى فى الصلاة نعم  
 يفترقان فى ان لنا وجهها بان عورة الرجل القبل والذراع خاصة وهو لا يجرى فى الامة ولنا وجه ايضا فى  
 الحرة وهو ان باطن قدمها ليس بعورة قوله عتقت الامة فى الصلاة وهى مكشوفة الرأس لم تبطل صلاتها ان  
 كانت عاجزة عن سترها واستترتها فوراً بلا فصل كثير ولا استدبار قبله ولا باطلت وان جهلت العتق ولو  
 قال لها سيدها ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس صحت صلاتها مطلقاً وعتقت  
 ان عجزت عن السترة قولاً فلا اه برماوى (قوله) غير وجهه وكفين) شمل ما لو كان الثوب ساتراً للجميع القدمين  
 وليس مما سألنا بطن القدم فيكفى السترة لكون الارض تمنع إدراك باطن القدم فلا تكفى ليس نحو  
 خف خلا فالتموه به بعض ضعفة الطلبة لكن يجب تحررها فى سجودها وركوعها عن ارتفاع الثوب عن  
 باطن القدم فانه مطلق فتنبه له اه عرش على حر وهذه عورتها فى الصلاة واما عورتها عند النساء المسلمات  
 مطلقاً وعند الرجال المحارم فايين السترة الركبة واما عند الرجال الاجانب فجميع البدن واما عند النساء  
 الكافرات فقليل جميع بدنهن وقيل ما عدا ما يدور عند المنة كأيان فى النكاح واما فى الحرة فكالحارم وقيل كالرجل  
 اه قل على الجلال (قوله) ولا يدين زيتين) اى على زيتين بدليل الاستثناء لان الزينة ما يتزين به  
 وانظر وجه دلالة الآية على المدعى الذى هو كون العورة فى الصلاة غير الوجه والكفين وقوله لان  
 الحاجة تدعو إلى إبرازهما اى خارج الصلاة واما فى الصلاة فلا حاجة تأمل ويمكن ان يجاب بانه لما  
 دل الدليل على ان عورة الاشئ بالنسبة إلى الاجانب جميع بدنهن وبالنسبة للمحارم ما عدا سترها  
 وركبتها تعين ان تكون الآية وارودة فى شأن الصلاة اه شيخنا (قوله) فلو اقتصر الخشى الحر (الخ)  
 وظاهر انه لا فرق بين ان يحرمها مقتصر على ما ذكر او يطرأ الاقتصار على ذلك فى الانتامو ماصرحوا  
 به فى الجملة من ان العدد لو كل بخش لم يتعد للشك وان انقعدت بالعدد المختبر ومهم خشي زاد عليه ثم  
 بطلت صلاة واحد وكل العدد بالخشى لم تبطل الصلاة لاننا يتقنا الانقضاء وشكنا فى البطلان غير  
 واردها لان الشك هنا فى شرط راجع إلى ذات المصلى وهو الستر وما ساقى ثم شك فى شرط راجع  
 لغيره ويتفرقه مالا يتفرق فى الذات اه شرح حر (قوله) ولو ستر بعضها اى يكفيه ذلك كما يؤخذ  
 من شرح حر فالمراد بالجواز المفهوم من الكلام الاجزاء اه شيخنا والمتعمد انه يراعى السجود اه  
 من شرح حر (قوله) ايضا وله ستر بعضها (الخ) اى جواز ان كان كافدا للستر أو تنفرت وأمكنه  
 ترقيعها وجواب ان لم يمكنه ترقيعها فاستعمل الجواز المفهوم من اللام فى المعنى الاعم اه شيخنا وفى  
 قل على الجلال اى يكفيه اخذاً من مقابله فهو واجب يديه ويكفيه يديه غير اه وان حرم ولا يجب على  
 واحد منهما به وظاهره يشمل ما لو كان البعض المكشوف قد رده او اكبر ولو جميع العورة فخص  
 شيخنا الوجوب بالاول وفى الباب يجب على العارى وضع ظهر احدى يده على قلبه والاخرى على  
 دبره ولم يرضه شيخنا اه (قوله) ايضا وله ستر بعضها يده) اى على الاصح الثانى لان الساتر لا بد ان  
 يكون غير المستور فلا يجوز ان يكون بعرضه ذلك اما سترها من يديه فكفى قطعاً كافى الكفاية  
 اه شرح حر (قوله) للحصول مقصود (الستر) فلو تعارض عليه الستر ووضع اليد فى السجود فهل  
 يراعى السجود والستر قال العلامة حر يراعى السجود لانه ركن وهو محتاط فيه مالا يعتاط فيه وغيره  
 وقال العلامة البلقينى يراعى الستر لانه وان كان شرطاً لكنه متفق عليه بخلاف السجود على البدن  
 فاه مختلف فيه وافر العلامة الزبائدى وقال العلامة ابن حجر يتخير بينهما لانه تعارض عليه واجبان  
 ومثله العلامة الخطيب اه برماوى (قوله) فان وجد كافيته (الخ) تفرغ على وجوب ستر البعض  
 ولو عبر بالواو كان أولى لان الحكم المذكور لا يعلم بما قبله اه عرش على حر (قوله) يسوء

(و) عورة (حرة وغيره  
 وكفين) ظاهر او بطلنا إلى  
 الكوعين لقوله تعالى ولا  
 يدين زيتين إلا ما ظهر  
 منها وهو مفسر بالوجه  
 والكفين وإنما لم يكونا  
 عورة لأن الحاجة تدعو  
 إلى إبرازهما (وخشى  
 كاشق) وقا وحرة وهذا  
 من زيادى فلو اقتص  
 الحشى الحر على ستر ما بين  
 سترته وركبته لم تصح  
 صلاته (وله) اى المصلى  
 (ستر بعضها يده) للحصول  
 مقصود (الستر) فان وجد  
 كافيته أى بعضها (قدم)  
 وجواب (سواءية) أى قبله  
 ودبره لانها الخش من  
 غيرهما وسما سوايتين  
 لان انكشافهما يسوء

صاحبها في المختار سواء من باب قال ومساءة بالذو ومساية بكسر الهمزة **(قوله)** لأنه متوجه به إلى القبلة) انظر لو تنفل صوب مقصده قبل قال وقوله أو لا الظاهر الثاني لشرف الجهة فليس أجمع ثم رأيت شيخنا الزيادي قرر وجوب تقديم القبلة ولو خارج الصلاة على الرجوع وهو قضية التعليل الثاني وصرح به سجدة له الشيخ في الحواشي عن شيخنا وهو قضية التعليل الثاني في كلام الشارح اه شوري **(قوله)** وعلم بكيفيةها) يؤخذ من عبارة شرح مر أن هذا الشرط ليس مختصا بالصلاة بل يجرى في غيرها كالوضوء والعوم والعارف فيختلص لاحاجة لزيادة هنا بل كان الانسب ذكره في الوضوء وإحالة ما هنا عليه لإذ فيه شبهة هي أن هذا الشرط خاص بالصلاة حيث ذكره فيها ولم يذكره في غيرها كالوضوء اه لكاتب **(قوله)** بأن يعلم فرضيتها) هذا في الفرض ويقال في النفل بأن يعلم كونها نفلا وهذا تقدير مرادو لا كيفية الشيء مصنفه التي هو عليها في الواقع اه شيخنا وهذا غير ظاهر إذ كونها فرضا وكون بعضها فرضا وبعضها سنة من صفته التي هي عليها في الواقع فهو تفسير حقيق لا تفسير مراد اه لكاتبه **(قوله)** إن اعتقدها كلها فرضا) أي كل جزء منها فرضا ولا فالعلم بانها فرض علم من قوله قبل بأن يعلم فرضيتها اه عرش **(قوله)** إن اعتقدها كلها فرضا) أي وإن كان عالما وقوله ولم يكن وكان عالما كل منهما قيد في قوله او بعضها اه اسم **(قوله)** وكان عاميا) المراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئا يتهدى به إلى الباقي ويستفاده من كلامهم أن المراد به هنا من لم يفرق بين فرض صلاته من سننها وان العالم من يميز ذلك اه مر عرش لكن على الثاني يكون قوله وكان عاميا ضاعا لعدم قوله ولم يميز وقر شيخنا ح أن المراد بالعامي هنا من لم يشتغل بالعلم منا فتقضى العادة بأن يميز بين الفرض والنفل وبالعالم من اشتغل بالعلم منا فتقضى العادة فيه بأن يميز بين الفرض والنفل اه **(قوله)** ولم يقصد فلا يفرض) حق العبارة ولم يقصد فرضا بنفل أي لم يقصد الفرض فلا أي لم يقصد به فاعل في العبارة قلبا اه شيخنا **(قوله)** عند القدرة) هذا القيد معتبر في جميع الشروط فانظر وجه التقييد به هنا اه شوري **(قوله)** فان سبقه بطلت) مقابل بخلاف وهو ما ذكره الشارح بقوله فلا تنعقد صلاة محدث وعبارة شرح مر أوضح من هذه ونصها فلولا يمكن متطهر اعتدله حرأه لم تنعقد صلاته وإن أحرم متطهر أتم أحدث نظرا فان سبقه أخاه **(قوله)** كما لو أتمه) لكن البطان في صورة التعمد متفق عليه وفي صورة السبق فيه خلاف وعبارة أصله مع شرح مر فان سبقه حدثه غير الهم بطلت صلاته كالمؤتمد الحديث لبطلانها بالاجماع وفي القديم ونسب للجديد لا تبطل صلاته بل يتطهر ويبقى على صلاته لمذموم وإن كان حدثه أكبر لحديث فيه ضعف باقيا للمحدثين ومعنى البناء أن يعود إلى الركن الذي سبقه الحديث فيه ويجب تخليل الزمان والأفعال قدر الإمكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للسجدة بأن فسلك الأبعد بطلت صلاته وأيسر له بعد طهارته العود إلى موضعته الذي كان يصلي فيه مالم يكن إماما لم يستخلف أو ماموما يبغى فضيلة الجماعة كذا نقله الرافعي عن التتمة وأقره وجزم به في الروضة لكن في التحقيق أن الجماعة عذر مطلقا فيدخل فيه المنفرد والإمام المستخلف أما حديثه الدائم كسلبه بول فقير ضار على ما مر في الحيز وإن أحدث اختارا بطلت قطعا علم كونه في الصلاة أم كان ناسيا ولوني الحديث فلي أتى على قصده دون فعله إلا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيثاب على فعله أيضا قال ابن عبد السلام في إنباته على القراءة إذا كان جنباً نفل والأقرب كما يؤخذ مما مر عدم إنباته انتهت وقوله عدم إنباته هذا يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط وتقل عن شيخنا الشباب مر أن قراءة الجنب لا يقصد القرآن ثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هنا لم يصر بها عن القرآنية لنسيانه عن الجنبات ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكرا قائم على الذكر وقد يقال لنسيانه الجنبات لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حيث أن يثاب عليها بواب الذكر لأنصرافا عن القرآنية بسبب الجنبات بل ينبغي أن يثاب كذلك وإن قصدها لئلا يقصد ما لم يناسبه اه سم على حج اه عرش

صاحبها (هم) أن لم يكفهما  
قدم (قوله) لأنه متوجه به  
إلى القبلة فكان ستره أم  
تغطيا لها ولأن الدبر  
مستور غالبا بالأيدين  
(و) رابعها هو من زيادتي  
(علم بكيفيةها) أي الصلاة  
بأن يعلم فرضيتها ويميز  
فروضها من سننها نعم أن  
اعتقدها كلها فرضا ولم يقصد  
ولم يميز وكان عاميا ولم يقصد  
فلا يفرض صحت (و)  
خامسها (طهر حدث) عند  
القدرة فلا تنعقد صلاة  
محدث (فان سبقه) الحديث  
بعد أحرمه متطهر (ابطلت)  
صلاته لبطلان طهارته كما  
لو تعمد (وبطل) أيضا  
(بنتاف) لها

عليه (قوله كاتمه مدة خف) أي إلا أن افتحها وقد علم أن ما في من المدة لا يسع الصلاة قائماتها لا تمتد على المعتد لتقصيره وشمل ذلك ما لو كان واقفا في ماء وهو كذلك لضرورة الحكم بالحدث قبل التل وطارق دفع النجس حالا فيأمر بأنه لم يبد صلاة مع حدث بلا إعادة نعم لو أحرص من النفل المطلق بقدر لا تسعه المدة صبح على الأوجه لا مكان اقتصاره على قدر ما تسعه منه أم برماوى وعبارة أصله مع شرحه برقان قصر في دفعه بأن فرغت مدة خف فيها أي الصلاة بطلت قطعا لتقصيره مع احتياجه إلى غسل رجله أو الوضوء بانفاق الأولين حتى لو غسل في الخف رجله قبل فراغ المدة وهو يظهر المسح لم يؤثر إذ مسح الخاف رفع الحدث فلا تأثير للفعل قبل فراغ المدة ومثله غسلها بعد المدة وهو محدث على أنه لو وضع في الماء رجله قبل فراغها واستمر إلى انقضاءها لم تصح صلاته لأنه لا يذهن حدث يطرأ ثم يرتفع أو أيضا لا يذهن تجديدية لأنه حدث لم تسعه لنية وضوئه الأول وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفا بالبقاء فان قطع بانقطاع المدة فيها اتجه كما قاله السبكي عدم انقضاءها وفارق ما تقدم فيما لو كانت عورة تتكشف في ركوعه حيث حكم بانقضاءها على الصحيح بعدم قطعها ثم البطلان بل محتمل يمكنه بأن يسترها شيئا عند ركوعه بخلاف هنا إذ كيف يقال بانقضاءها مع انقطاعه بعدم استمرار محتمل وكيف تتحقق نيتها نعم إن كان في نفل ملحق يدرك معه ركعة فأكثر انقضت انتهت (قوله كان كشفت الريح عورته) الريح ليس بقيد بل الحيوان ولو آدميا كذلك أم برماوى وعبارة عرش على مر وينبغي أن مثل الريح الأدنى غير المدين وبهيمة ولو مملعة أم سم على حج وقوله غير المدين فهو أنه المدين ضر ويوجه ذلك بأنه لا قصد في قصد الحلق بالريح بخلاف غير المدين فإنه لا يمكن أن قصد أمكن الحلق بهذا وقيل عن الزيادة الضر في غير المدين وعلة بندرته في الصلاة نظير أجمع أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فإنه ضر وان عاد حالا وعلوه بندرة الأكره في الصلاة فاعتمده انتهت وقرر شيئا خف أن الريح قد تعتبر على المعتد فيضر الأدنى ولو غير مدين وكذا غير الأدنى من حيوان آخر أم وعبارة البرماوى وبطل بكشف عورة نفسه مطلقا ولو سورا أو شيئا أو بأكره غيره له على كشفها وكذا لو أكرهه على الانحراف عن القبلة لندة الأكره فيها بخلاف ما لو دفعه فخره عنها لرضا به كذلك إن عاد حالا فيما انتهت قال سم على حج ولو تكررت كشف الريح وتوالى بحيث احتاج إلى البستر إلى الحركات كثيرة متوالية فالتجبه البطلان لأن ذلك نادر ورأيت بها سم عن ابن قاسم مانصه ويؤيده ما قالوه فيما وصلت أمة مكشوفة الرأس فتمتعت في الصلاة ووجدت حمارا محتاج في مضيا إليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من أن صلاتها تبطل أم عرش على مر (قوله والقي الثوب في الرطب) يبنى أو غسل النجاسة حالا كان وقع عليه نقطة بول فصب عليها الماء حالا بحيث طهر محلها بمجرد صبه حالا والتجبه أن البدن كالتوب في ذلك بجماع أشر الكهانة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلا فصب عليها الماء فوراً بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالا لم تبطل صلاته كالأول وقع عليه نجس جاف فالتقاءه حالا بضمواته فوراً حتى سقطت عنه النجس إذا لفرق في المعنى بين القاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليتأمل ثم رأيت عن المخفي فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة حكيمة ففسلها فوراً أن أول كلام الروضة فيهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه (تنبيه) لودار الأمر بين القاء النجاسة حالا لصحة صلاته لكن يلزم القاءها في المسجد لكونه في موضع عدم القاءها صوابا للسجدة عن التجسس لكن تبطل صلاته فالتجبه عند مراعاة صحة الصلاة القاء النجاسة حالا في المسجد ثم إزالتها فوراً بعد الصلاة لأن في ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يتفرق القاءها فيه وتأخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرورة فليتأمل وقلنا فالتجبه عند الخ وفاق عليه مر في الجافة ومنه في الرطبة وهو متجه أن اتسع الوقت أم سم على حج وقوله وآخره يفهم خلافه أي لأنه يصدق عليه أنه حامل للنجاسة إلى وقت الفسل فاشبهه ما لو حمل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وهو المعتد في كلام

(عرض) كاتمه مدة  
خوف ونجس ثوب أو  
بدن بالأيمن عنه (لا) إن  
عرض (بلا تقصير) من  
المصلي كأن كشفت  
الريح عورته أو وقع على  
ثوبه نجس رطباً أو يابس  
(ودفعه حالا) بأن ستر  
العورة والقي الثوب في  
الرطب ونفضه في اليابس

فلا تبطل صلاته ، ويفتر هذا  
العارض البصري (و) سادسا  
(طبر نجس) لا يعنى عنه  
(فى محمولين وملابها)  
فلا تصح الصلاة معه فى  
واحد منها وتعبيرى  
بالمحمول والملاقى اعم من  
تعبيره بالثوب والمكان  
وان فهم المراد ما يأتى (ولو  
نجس) بفتح الجيم وكسرها  
(بعض شئ منها) اى من  
الثلاثة (وجهل) ذلك البعض  
فى جميع الشئ (وجوب غسل  
كله) لتصح صلاته معه  
اذا اصل بقاء النجاسة  
مابقى جزء منه بلا

شئنا العلامة الشورى وأما التاؤه على نحو مصنف أو فى نحو جوف الكعبة فالوجه رعايتهما ولو جاة  
لعظم حرمتها فليحرراه عى على مر (قوله) ايضا والى الثوب فى الرطب على جوار التائه اذا كان فى  
غير المسجد اما فيه فلا يجوز التاؤه فيه أن اتسع الوقتان ضاق التائه لحزمة الوقت وان لم تنجس  
المسجد فان نعى اليابس بكة أو عود يده بطلت صلاته كما يعلم بما تى وأتى والى شئنا فى الرطب على نحو  
ثوب متنجس الاسفل ورجله مبتلة ثم رفعها فارفع معها الثوب لا لتصاها بها انه اذا انفصل عن  
رجله فوراً ولو بغير يكم صلاته والا بطلت احم ولو راينا فى ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم  
بها وجب علينا اعلامها لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه اتى  
الحنافلى كما كالأورنا صيا بى بنية فانه يجب علينا منه اه شرح مر وقولنا وجب علينا اعلامه  
الخ يبنى ان عمل ذلك حيث كانت تمنع صحة الصلاة عنده وعلينا بذلك والا فلا يجوز كونه صلى مع عليه  
بذلك لعدم اعتقاده البطلان اه عى عليه (قوله) ايضا والى الثوب فى الرطب ونقضة فى اليابس) لعل  
صورة التائه الثوب فى الرطب ان يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى ان يسه قط لا يرفعه يده ولا يقبضه  
ويجره فان ذلك حل للنجاسة ولعل صورة نقضه فى اليابس ان يميل على النجاسة حتى تسقط أو يضرب اصبعه  
على جزء طاهر من ثوبه ويدفعه الى ان يسه قط اما لو قبض على عليها وجره أو رفعه فهو حامل لما فليأتم اه  
سم (قوله) لا يعنى عنه) وليس من المفعول عنه حل ما لا يحكم عليه بالنجس للملاقاة كنية لادم لما فاذا  
حمله لم تصح صلاته لانه لا حاجة الى حملها فى الصلاة كحمله حيوانا مذبو حافس من مذبذبه ويض مذر  
وسمك سميت وان جازا كله بما فى جوفه اه حل (قوله) لو بدن أى لو داخل فيه أو أنفه أو عينه أو  
اذنه أو أظلم يجب غسل ذلك فى الجنابة لان النجاسة اغلظ اه براموى (قوله) فلا تصح الصلاة معه فى واحد  
منها) ويستثنى من المكان ما لو كثر ذرق الطيور فانه يعنى عنه فى الارض وكذا القرش فيما يظهر مشقة  
الاحتراز عنه وان لم يكن مسجدا فيما يظهر بشرط ان لا يعتمد المضى عليه كأيدي المقبول ذلك فى المطلب  
قال الزركشى وهى قديمين وان لا يكون رطباً أو رجله مبتلة كالأفاده والدرجاة تعالى ومع ذلك لا  
يكلف تحرى غير محله اه شرح مر (قوله) ولو نجس بعض شئ الخ هذه التى بعدها محلها باب النجاسة  
فذكرها هنا استطرادى اه شئنا (قوله) بفتح الجيم وكسرها) اى وضها ايضا كما تقدم فى باب النجاسة  
اه شئنا عبارة الشورى قوله بفتح الجيم وكسرها من باب نصرو علم وكسب أى اضاف له بفتح الجيم وكسرها  
ومضارعه بفتحها وضها قاله الجلال فى قوله ان المسلم لا ينجس انتهت (قوله) ولو نجس بعض شئ منها  
وجهل الخ ويجرح التضمين بالنجس خارج الصلاة فى البدن بلا حاجة وكذا الثوب كفى الروضة كاصلها  
وما فى التحقيق من تحرر من البدن فقط مر ادبه ما يعمله لياق ما قبله اه شرح مر وقوله لياق ما قبله  
قضية هذا الحل عدم حرمة تنجيس ثوب غير ملبوس له ولعل هذه القضية غير مرادة بل المراد ما من شأنه  
أن يلبسه بدليل قوله لياق ما قبله اه عى عليه (قوله) وجب غسل كله) محله فى المكان إن لم يزد على قدر  
موضع صلاته فان زاد عليه لم يجب عليه غسل الكل بل له ان يهلى فى جانب منه اه شرح مر وقوله على الجلال  
ولو خفيت النجاسة فى مكان كبيت وجب غسل كله ان ضاق عرفاً والا فلا وله الصلاة فى كله ولو بغير  
اجتهاد الا قدر موضع النجاسة اه (قوله) ايضا وجب غسل كله) عبارة شرح مر ولو تنجس بعض  
ثوبه وجعل محل النجاسة اجنبى لانا نقتنا نجاسته ولم نقتن طهارته ولا يرد عليه انه لولا فى بعضه  
رطباً لا ينجسه رطباً بالاصل اذ لا تنجس بالشك انتهت وقوله اذ لا تنجس بالشك قال فى شرح الروض  
بعد ذكر ما تقدم ويأرقو ما لى على حيث لا تصح صلاته وان احتمل ان المحل الذى صلى عليه طاهر بان  
الشك فى النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه اقول وقضيت انه لو وقف عليه فى أثناء الصلاة او مسه  
فيها بطلت ايضا وقد بوجه بانه لما اعطى حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه فى الصلاة وان لم  
يتنجس مامسه ولا يترحم من النجاسة التنجيس كفى التجس الجاف الا ان ذلك مشكل بصحة الصلاة

بعد مسه كما هو قضية كلامهم انه لا ينس ما هو حيث فينبغي ان يفرق بان الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في اتنا مع مفارقتي فيه ما فيه أو ما لو وقف عليه في اتنا مع الاستمرار فوضع نظروا المحتج من انه حيث أحرع خارجهم مسه أو أكل الصلاة عليه صحتها للشك في الجطل بعد الانقضاء ع ش عليه **(قوله)** انه لو ظن باحتياط الخ أي وعلم ايضا انه شق الثوب المذكور نصفين لم يحزم الاجتهاد بينهما لانهم لا يكون الشك في محل النجاسة فيكون ان نجس وان لم ينجس شيء وطب طار من هذا الثوب أو البدن لم يحكم بنجاسته لاننا لم نثبت نجاسة موضع الاصابة اه شرح مر **(قوله)** وجب غسلهما فلو اخره فقه بان النجس هذا الحكم ملائيل خبره فيكني شله اه برماوى **(قوله)** ولو غسل بعض نجس بماء ينجى **(الخ)** عبارة شرح مر ثم محل ما ذكره المصنف هنا كافي الروضة والتحقيق حيث غسل بالصب عليه في غير اتنا فان غسله في اتنا مع نجس فقه بان وضع نصه ثم صب عليه ما يغمر لم يطهر حتى يغسله دفعة كما هو الاصح في المجموع إذ كلامه مقيد بالاول لان ما في نحو الجفنة ملائيل الثوب المتنجس وهو وارد على ما قبل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يطهر الثوب وهذا هو المعتبر الموعول عليه خلافا للشيخ رحمه الله تعالى اه شرح مر وقوله لان ما في نحو الجفنة **(الخ)** يؤخذ من هذا التعليل انه لو صب الماء على موضع من الثوب مر رقع عن الاناء وانحدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة لم يصل الماء الى ما فوق المغسول من الثوب وطهر وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشية شرح المنهج اه ع ش عليه وعبارة ناي سم ه **(فرع)** وحاصل مسلة غسل النصف النجس في جفنة كما وافق عليه مر اه انه اذا وضع نصف الثوب في الجفنة ونصفه الآخر مستعمل فان صب الماء على بعض المستعمل أو لا ثم غمر ما في الجفنة بالماء بحيث لا يصل الماء الجتمع في الجفنة الى اول غير المغسول بحيث يلاقيه طهر كل ما أصابه الماء لان المستعمل لما طهر يصب الماء عليه ولم يضره الماء الجتمع مع غير لم يبق البعض النجس وادوا ان صب الماء على ما في الجفنة بحيث صار سطح الماء الجتمع ملائيل الاول الذي لم يصبه الماء لم يطهر لان ذلك الباقي النجس يصير وادوا قد اعتمد مر ما في المجموع خلافا للشيخ الاسلام وادوا قد اعتمد له بتطهير الاجانة ما به يحتاج في غسلها الى الادارة بخلاف الثوب وفيه نظر لانه يمكن غسل الاجانة بغير الادارة كالثوب كان يصب الماء على جوانبها ولا كان يصبها في ماء كثير فليتأمل انتهت وقوله خلافا للشيخ أي في شرح الروض حيث قال بعد قول المتن ولو غسل نصفه او نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بماء جاوره طهر ما نصه سواء غسله بصب الماء عليه في غير جفنته أم فيها وما وقع في المجموع من تقييده بالاول مردود كما بينته في شرح البهجة اه ع ش على مر **(قوله)** ما غسل (اولا) حال من مجاور أي حال كون المجاور بعض ما غسل اولاه شيئا **(قوله)** والا فغير المجاور) محله اذا كانت النجاسة محقة فلو تنجس بعض الثوب واشتبه ففصل نصفه ما فيه طهر كما وان لم يصل المجاور لعدم تحقق نجاسة البعض الذي غسل اولاه ع ش على مر أي حتى تسري الى مجاوره ما غسل اولاه **(قوله)** وانما لم ينس بالمجاور (الخ) رد للقول الضعيف الذي حكاه مر في شرحه بقوله ومقابل الاصح لا يطهر مطلقا حتى يغسله دفعة واحدة لان الرطوبة تسري وديان نجاسة المجاور لا تتعدى ما بعده كالسمن الجامد ينس منه ما حول النجاسة فقط **(اه قوله)** ايضا وانما لم ينس بالمجاور مجاوره **(الخ)** وهذا وارد على التعليل وخرج بقوله مجاوره ما لا ياتي هذا المجاور المحكوم بنجاسته شيء من خارج فانه ينسبه والفرق بين ملائيل حيث ينسبه وبين مجاوره حيث لا ينسبه انه لو نجس مجاوره لم يعد النجاسة على المحل الذي فرض طهره بخلاف الملائيل اه شيئا ثم رأيت في القوبرى مانصه وانظر ما للفرق بين ما بعد المجاور حيث لا ينس وبين ما لا ياتي المجاور من خارج فانه نجس كما هو ظاهر اه ان قاسم وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة غير المجاور لا تقتضي نجاسة مجاوره وهكذا فيلزم عدم الحكم بطهارته مطلقا لاننا لا نملكه المشقة بخلاف ملائيل المجاور لا يلزم على نجاسته ما ذكره فليتأمل اه **(قوله)** وتعبيره ببعض) أي في قوله ولو غسل بعض نجس **(الخ)** أعم من

غسل وعلم بذلك انه لو ظن  
 باحتياط طار من ذلك نجسا  
 لم يكف غسله لان الواحد  
 ليس محلا للاحتياط بل يجب  
 غسل الجميع حتى لو تنجس  
 أحد كين وجهه وجب  
 غسلهما فلو فصلهما أو  
 أحدهما كفاه غسل ما ظن  
 نجاسته بالا جهاد كالثوبين  
 ولو كان النجس في مقدم  
 الثوب مثلا وجب محله  
 وجب غسل مقدمه فقط  
 (ولو غسل بعض نجس)  
 كوثب **(ثم)** غسل **(بما فيه فان)**  
 غسل مع مجاوره **(بما)** غسل  
 أرلا **(طهر)** كله **(والا)** بان  
 غسل دون مجاوره **(فغير)**  
**(المجاور)** يطهر والمجاور  
 نجس بملاقاة وهو وطب  
 للنجس وانما لم ينس بالمجاور  
 مجاوره والطوبى هكذا لان  
 نجاسة المجاور لا تتعدى الى  
 ما بعده كالسمن الجامد  
 ينس منه ما حول النجاسة  
 فقطر تعبيري ببعض أعم  
 من تعبيره بنصف **(ولا تصح)**  
 صلاة نحو قابض) كشاد يده

تعبيره نصف عبارة الأصل ولو غل نصف نجس الخ انتهت **(قوله)** طرف متصل بنجس) سواء كان اتصاله به على وجه الربط به أم لا أو سواء كان النجس يتحرك بحركته أم لا وخرج بقوله متصل بنجس ما لو كان الطرف الآخر متصلا بشيء ظاهر وذلك الظاهر متصل بالنجس ففصل وقال إن كان النجس يتحرك بتحريك المصل وانصل الطرف الآخر بالمتصل به على وجه الربط به ضرر وإن كان النجس لا يتحرك بتحريك المصل أو كان الاتصال لا على وجه الربط لم يضر وقد أشار الشارح للمفهوم بقوله ولو كان طرفه متصلا بساجور كلب الخ لكن كلامه فيه ضيق لعدم إعادته للتفصيل الذي علمته هكذا يستفاد من شرح مرآة شيخنا **(قوله)** فلا يضر حمل طرفه الخ مفهوم قوله نحو قابض وقوله ولو كان طرفه متصلا الخ مفهوم قوله متصل بنجس وقوله بطلت أي إن كان مربوطا بالساجور أو المحار أو الأ فلا يطلن فالمفهوم فيه تفصيل فلا يضر بأن حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق مع أنه يجب أن يخالفه نأمل مرآة شيخنا **(قوله)** متصلا بساجور كلب أي مربوطا به ومشدد داخلًا للشيخ الخ الخليب حيث لم يعتبر الربط وهو مقتضى كلام الشيخين وظاهر كلام المصنف أنه حل **(قوله)** بساجور كلب أي أو يسقى فيها نجاسة وهي صغيرة بحيث تنجر بجره فهي كالأبالة وصورتها أن تكون في البحر فإن كانت في البر لم تطل صلاته صغيرة كانت أو كبيرة وظاهر أنه إن أمكن جرح الصغيرة في البر أنها تطل صلاته كالأ كانت في البحر ولو حل طرف حمل مربوط يد مربوط بحبل سفينة فيها نجس متصل به فينتجه أنه إن كان بين الحبلين ربط بطلت صلاته والافلا مرآة وفي المختار الساجور خشبة تجعل في عنق الكلب يقال كلب مسجور **(قوله)** وصل وتجاوى أي صلى القرض فقط أم ع ش على مر وعله مالم يكن لا بالسائب ظاهر والأفرش صلى عليه ولا إعادة عليه مشوري **(قوله)** ولا يضر نجس محاذيه نعم بكرة إن قرب منه بحيث يمد محاذيه عرفا أه قل على الجلال **(قوله)** ولو وصل عظمه الخ لما ذكر ما يشرط في الصلاة من طهارة بدنه وملبوسه ونحو ذلك ذكر مسائل مستأنسة ما تقدم بقوله ولو وصل الخ فكأنه قال ويستثنى من ذلك مسائل وهي ما لو وصل عظمه الخ المراد المكلف المختار المعاد العالم ولو غير معصوم خلافاً للمعصوم لأنه معصوم على نفسه كافي التيمم **(قوله)** مرآة وبعبارة المشوري ولو وصل أي معصوم إذ غير ولا ياتي فيه التفصيل إلا في انتهت أي لأن غير المعصوم متى وصل لغير حاجة يجب عليه التزعم مطلقا أم ضرر أبيع التيمم أو لا أي وإن لم عليه فوات نفسه لأنه لما أهدر دم لم يبال بضرره في حق الله أه حل وهذا في كلام حجج الذي صرح به مر وهو المستند أنه لا فرق بين المعصوم وغيره في التفصيل المذكور نعم يستثنى تارك الصلاة بعد إمامه لا يجوز له الوصل بالنجس لقدرة على التوبة بالصلاة أه ع ش أه اطوف وقرر شيخنا خاف حيث قال وقوله ولو وصل أي المكلف المعصوم المختار وما غيره كالمهمل فيجب عليه الأزع مطلقا والمكروه غير المكلف لا يجب عليها الأزع مطلقا فالتفصيل في المتن مشروط بهذه القيود الثلاثة أه شيخنا لكن المتقدم في غير المعصوم أه كالمعصوم لأنه معصوم على نفسه نعم يستثنى تارك الصلاة بعد إمامه لا يجوز له الوصل بالنجس لقدرة على التوبة بالصلاة أه شيخنا خاف وحاصل مسئلة الجبر أنه إن فاته مختار ما عر فقد الظاهر الصالح لم يجب زعمه أن يخفف ضرره في الأزع وإن فعله مع وجود الظاهر الصالح وجب زعمه إلا أن يخفف ضرره وإن فعله مكره مالم يجب زعمه أن يخفف ضرره وإن فعله به حال عدم تكليفه كعدمه لم يجب زعمه أن يخفف ضرره وأحيث يجب زعمه لم يصح صلاته ولا طهارة مادام العظم النجس مكشوقا لم يستزح حيث لم يجب زعمه صحت صلاته وطهارة ولو لم ينجس الماء بمجرده مروره على العظم ولو قبل اكتماله بالاحمرار والجلد لا لالربط إذا لا أه مر أه م مال أيضا إلى أنه لو حمل أه من لم يجب عليه الأزع مصل لم تطل صلاته تقريباً المستند بالطلان إلا أن يفرق بان العظم مع الوصل صار كالجزء فلا ينجس ولا يقيه مطلقا كما تقدم بخلاف الاستحجار **(فرع)** لو وشم كافر نفسه ثم أسلم وجب عليه

أو نحوها (طرف) شيء كحبل (متصل بنجس) وإن لم يتحرك بحركته لأنه حامل لم متصل بنجس فكانه حامل له فلا يضر جعل طرفه تحت رجله وإن تحرك بحركته لعدم حمله له ولو كان طرفه متصلا بساجور كلب وهو ما يجعل في عنقه أو بحمار به نجس في محل آخر بطلت صلاته على الأصح قال في المجموع ولو حبس بمكان نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز وضع جبهته بالأرض بل ينحن السجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم بعيد ونحو من زيادق (ولا يضر نجس محاذيه) لعدم ملاقاته له وقولي محاذيه أعم من قوله محاذي صدره في الركوع والسجود (ولو وصل عظمه) بقيد زده بقولي



نزع اه حج اه شري والوشم هو غرز الجلد بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذر عليه نحو نيلة ازرق أو يخضر  
وفيه تفصيل الجبر خلافا لما قال ان بهلوسع فلم من ذلك ان من فعله برضاه حال تكليفه لم يخف من ازالته  
ضرر ايدي التيمم منع ارتفاع الحدث عن تحمله تنجسه والا عذري بقائه وعنى بالنسبة لهو لغيره وصحت  
طهارته وامتنع وجبت لم يذر فيه ولا في ما قبله او ما وراءه او طبا ينجسه ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع  
السؤال عنها عاصورة ما قولكم دام فضلكني كي يعاطرنه اهل دمشق ريسه وبكى الحصة فكيفه ان  
يكوى محل الاثم لم يذن مدة منع التيمم ثم يحمل فيه حصرة توضع وما لية ثم تلقى منه وقد عظمت البلية بفعل  
ذلك فاحكم الصلاة فيها هل يكون كالاصور المرمم فلا يجب الاعادة من مكث في المحل المكوى أم لا فابدوا  
الجواب واجاب شيخنا الشيرازي بقوله الحمد فقياس ما صرحوا به من ان خطاها الجرح ومدواته  
بالتنجس كالجبر في انه ان لم يبق غير مائه من التمس مقامه عني عنه ولا ينس ما صاب به فصيح الصلاة  
معه ان ما ذكر في كي الحصة مثله فان قام غير ما مقامها في مداواة الجرح لم يبق عنها فلا تصح الصلاة مع حلها  
وان لم يبق غيرها مقامها صحت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها في المحل مادامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء  
الحاجة يجب نزها فان ترك ذلك من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته فقد صرح العلامة الرلي بأنه حيث عذر  
في الوشم فلا يضر في صحة الصلاة ولا في غيرها وجود النجاسة مع حصولها بفعله لا في حق ولا في غيره مع  
ان اثر الوشم يدم او تقول مدته الى حد يزبد على ما يحصل لمن يفعل الحصة المذكورة ولا يضر اخر اجبا  
وعود بدله كما لا يضر تغيير الاصق المحتاج اليه وان بقي اثر النجاسة من الاول واقه اعلم قاله الفقير على  
الشيرازي وكسب عنه بأنه ثم يراى بعض أهل المصر من الخنفية ألف في ذلك رسالة جمع فيها فاعوى اه  
برماوى (قوله عظمه) خرج ما لو وصل جوفه بمنحرج نجس او غيره فانه يجب ان يتقاه ما وان كان وصوله  
اليه ما كرهه ما لم يخف منه ضرر او تصح صلاته لانه في معدن النجاسة بخلاف وصل العظم ابرماوى (قوله  
الحاجة الى وصله) كخالف في المضوا ونحوه ابرماوى وخياطة الجرح يخط نجس ودوام بداهه نجس  
كالجبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم اه زى (قوله نجس) ومثله بالاولى دهنه بهلوسعه ابرماوى  
(قوله من عظم) أى ولو مغلظا ابرماوى (قوله لا يصلح للوصل غيره) أى أصلا وقت ارادته حتى لو  
صلح غيره وكان هذا الأصل أو أضرع الجبر لم يجز الوصل به خلافا لما سبق حيث قال لو قال اهل الخبرة  
ان لحم الادمى لا ينجس برىء الا يعظم نحو الكلب فينتجه انه عذر وتبعه العلامة الخطيب وافره العلامة  
زى ولو تمارض نجس غير مغلظ ونجس مغلظ فالظاهر تقديم غير المغلظ مع كونه بطي البرء وكون  
المغلظ برىءه ولو وجد عظم كلب وخنزير فقط قدم عظم الخنزير لان الكلب اغلظ منه اه برماوى وهذا  
بخلاف ما تقدم في الطهارة في قياس الخنزير على الكلب حيث قالوا ان توجيه القياس لانهما سو احالامنه  
اذ لا يجل اقتناؤهما وبعال ايضا فان الخنزير لم يقل احد بوجوازا خلافا للكلب فقيه قول بالجواز لبعض  
المالكية (قوله هو اولى من قوله لفقد الطاهر) وجهه الاولوية ان قوله لفقد الطاهر يرمي أن الطاهر الذى  
لا يصلح للوصل يمنع من الوصل بالنجس وليس مرادا انتهى عش (قوله لفقد الطاهر) المراد بفقدته ان  
لا يقدر غلبه بلا مشقة لا تحتل عادة الطاهر انه يجب عليه طهارة عاجوزه فيه وقوله ولا يلزمه نزع اه إذا  
وجد الطاهر الصالح أى فإذا وصل لفقدته وهو صالح للوصل اه حل وعبرة البرماوى لم يبين  
ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتل عادة وبغنى وجوب الطلب عند  
احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه قال شيخنا الشيرازي ينبغي أن يستبرأ قالوه في  
نظم نحو الفاعلة حيث قالوا لا يجب ولو بالسفر ولولفوق مسافة القصر ان يكون هنا كذلك وقال شيخنا  
يعتبر ما يجب طالب الماء منه ويفرق على كلام شيخنا الشيرازي بين ما هنا والتيمم بأنه هناك تكرر والوضوء  
كل وقت وله بدل بخلاف ما هنا انتهت (قوله عذر في ذلك) لواقضى به انسان فالظاهر الصحة كامامة

(الحاجة الى وصله) (نجس)  
من عظم (لا يصلح)  
للول (غيره) هو اولى  
من قوله لفقد الطاهر  
(عذر في ذلك) تصح  
صلاته معه قال

المستحاضة والمستحجر بجماع عدم لزوم الاعادة ولا يشكل بعدم صحة الاقتداء بالامى لان سبب المنع فيه  
 كونه غير صالح للعمل القراءه عن المأموم اه عميره اه سم (قوله ولا يلزمه نزع اذ اوجد الطاهر) اى  
 مطلقا لعدم تقديمه فى الابتداء وهذا هو المتقدم اه راوى (قوله الا اذا لم يخف من النزع ضررا) اى اى ضرر  
 وبغارت ما يبداه ما تفيد اه شورى (قوله او اوجد صالحا غيره) وهو الطاهر وظاهره وان كان  
 دونه فى الصلاحية وهو كذلك خلافا للاسنوى حيث جعل سرعة الجبر بعظم الكلب عنرا قبل ولم يقيد  
 الشارح بالصالح الطاهر فيشمل ما لو وجد نجسا صالحا صلاحية ما وصل به السكن ودنه فى النجاسة بان كان  
 هذا من غير مغلظ ما وصل به من مغلظ فيجب نزع ما وصل به اذ لم يخف من النزع ضررا اه حل (قوله  
 من غير آدمى) واما الاذى فوجوده حيثئذ كالعدم ولو غير محتمر كرتد حرق فيحرم الوصل به ويجب  
 نزعه فلو وجد عظمه يصلح وعظام آدمى كذلك رجب تقديم النجس ولو من مغلظ وكلام الشارح كما ترى  
 فيد امتناع الجبر بعظم الاذى مع وجود الصالح من غير مغلظ ونجسا يبقى ما لو لم يوجد صالح غيره فيحتمل  
 جواز الجبر بعظم الاذى البت كما يجوز للضطر اكل الميتوان لم يخش الا يبيع التيمم قطر قد يفرق  
 بقاء العظم هناك لا لاشتباه دائم اه حل ويبنى ان محل الامتناع بعظم نفسه اذ اراد نقله الى غير محله اما اذا  
 وصل عظم يده الى محل الذى ايمن منه فالظاهر الجواز لانه اصلاح للفصل منه ومحله يكون هذا مثل رد  
 عين متادة فانه قصد به اصلاح ما خرج من عين قتاده فرده الى محله بهذا فارق ما لو نقله الى غير موضعه  
 فانه بانفصاله حصل له احترام وطلبت مواراته اه عرش على مر (قوله وجب عليه نزع الخ) اى  
 وجبر عليه كإسباني فى الشارح وحل اجباره عليه اذا كان الملقوع منه بمن تجب عليه الصلاة فان كان ممن  
 لا تجب عليه الصلاة كما لو وصله ثم جن فلا يجبر على قلعه الا اذا افاق وكما لو حاصت لم تجبر  
 الا بعد الطهر ويشهد لذلك ماسياى من عدم النزع اذا مات لعدم تكليفه اه مر على شرح  
 الروض وقد يتوقف فى عدم وجوب النزع على الحائض لان العلة فى وجوب النزع حمله لنجاسة  
 تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة قلنا من وجوبها قام به اه عرش ومن الضرر الذى يبيع التيمم  
 بطله الره اه شورى (قوله كوصل المرأة شعرها الخ) حاصل مسئلة وصل الشعرانه ان كان بنجس  
 حرم مطلقا وان كان بطاهر فان كان من آدمى ولو من نفسا حرم مطلقا وان كان من غير آدمى فيحرم بغير اذن  
 الزوج ويجوز باذنه اه شيخنا وبعبارة الشورى الوصل بالشعر النجس حرام حتى على الرجال كما صرحوا  
 بهو يحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير آدمى ولم باذنه ابيه وزوجا سيد ويجوز ربط الشعر  
 بخيوط الحرير الملوقة ونحوها ما لا يشبه الشعر ويحرم ايضا تجميد شعرها ونشر استنانها وهو تحديقها وترقيقها  
 والحضاب بالسواد وتحمير الوجه بالحناء ونحوه فطريق الاصاب مع السواد التيمم وهو الاخذ  
 من شعر الوجه والحاجب الحسن فان اخذ لما زوجهما ونسبها فذلك جائز لانه عرضا فى ترتيبها كما  
 فى الروضة وأصلها هو الاوجه وان جرى فى التحقيق على خلاف ذلك فى الوصل والشروط فالحقهما بالوشم  
 فى المنع مطلقا ويكره ان ينفذ الشيب من المحل الذى لا يطلب منه ازالة شعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه  
 ويسن للمرأة المروج والملوكة خضب كغيرها وقدمها تميم لانه زينة وهى مطلوبة منها للحيلولة اما النقش  
 والتطريق فلا يخرج المروج والملوكة غيرهما فبكره لهو المرأة الرجل والخش فيحرم الحضاب عليهما  
 الا لعنه اه شرح مر بالحرف انتهت وفى المصباح ونشرت المرأة اتيانها فترا من باب وعد  
 اذا حددتها ورفقتها هى ناشرة واستشرت المرأة سألت أن يفعل بها ذلك اه (قوله لزم الحاكم  
 نزع) اى قهره عليه واما الاحاد فلا يجب عليهم ويجوز ان امن به راوى (قوله فان لم يامن  
 ضررا) بان خشى نحوشين او بطله بره وقوله لم يجب نزع اه بل يحرم كفى الا انوار وتصح  
 صلاته معه بلا إعادة وتصح الصلاة عليه وغسله فى صورة الميت ولا ينجس ما قبله ولا ما قاما ولا رطبا  
 اذ لم يكس لحما بالنسبة له ونسبها له على (قوله لم يجب نزع) اى بل يحرم وتصح صلاته ولا اعادة وهذا هو

فى الروضة كاصليا ولا  
 يلزمه نزع اذ اوجد الطاهر  
 قال السبكي تبعا للامام  
 وغيره الا اذا لم يخف من  
 النزع ضررا (والا) بان لم  
 يتنجس او وجد صالحا غيره  
 من غير آدمى (وجب) عليه  
 (نزع) اى النجس وان  
 اكتسب لحما (ان امن)  
 من نزع (ضررا) يبيع  
 التيمم ولم يمت (لحه  
 نجسا تعدى عمله مع ممكته  
 من اذاته كوصل المرأة  
 شعرها بشعر نجس فان  
 امتنع لزم الحاكم نزع  
 لانه ما تدخله النيابة كرد  
 المنصوب فان لم يامن الضرر  
 او مات قبل النزع لم يجب  
 نزعه رعاية لخوف الضرر فى  
 الاول ولعدم الحاجة اليه فى

المعتمد في صورته الملبت ومقابله يقول يجب النزوع لئلا يلقى الله وهو حامل نجاسة تهدي بحملها وادع مرض  
بانه لا ينجي على قول اهل السنة ان الله تعالى يعيد اجزاء الملبت جيبها حتى لو احرقت وصارت رمادا  
وذرت في الهواء فانه يعيدها كما كانت وحينئذ فلا يلقى الله تعالى وهو حامل نجاسة واجيب بان المراد  
بلفظاته نزوله الى القبر فانه في معنى لقائه اذه اوله نزله من منازل الاخرة وقيل الاما دهن اجزاء مامات عليه  
اه برماوى (قوله لوال التكليف) اى مع ذلك حرمة الملبت ليخرج ما لو كان على يده اى الملبت نجاسة فانه  
يجب ازالته لئلا يلقى الله تعالى من العلة اشبهت بالمرءى وحمل شره بشعره ثم ازالته فانه يجب ازالته  
وقطعه اذ ليس فيه مثلك للحرمة (قوله ايضا لوال التكليف) اى مع ما فيه من حرمة الملبت فيخرج من روعه  
ولا ينظر لكونه ينزل اول منازل الاخرة وهو القبر الذى عبر عنه بعضهم بلفاظه تعالى وهو حامل نجاسة  
ولا يضر ذلك في غسله وعبارة شيخنا لسقوط التبدل يؤخذ منه انه لا يصح صلاته لاجل اوجها او  
حيض او نفاس لا ينعز ذلك منه الا بعد خلوه من ذلك واما الهى المذبذبة فمرويه بذلك لتصح صلاته  
وان لم يكن متمدا بذلك لان عدم التعدي انما يمنع الحرمة لا وجوب النزوع لاجل صحة الصلاة اه حل وقوله  
ولا يضر ذلك في غسله اى ولا الصلاة عليه ويفرق بينه وبين ذى القفاة المنتهز غسل ما تحتها بدون قطعها  
حيث قالوا لا يقطع اذا مات ويدفن من غير غسل وصلاة لان النجس الوصول بل كونه مة وما لم يوضو من  
الادى اغتفر فيه ما لم يتفرق في القفاة كذا قيل فانه اه شيخنا ح (قوله) وعنى من عمل استجاره اى  
عن اثر محله كذا اعياى لاه من ثوب او بدن فالباعاد قول ركب او جلوس اه برماوى وقيد الملبت هذه  
المسئلة بقوله في حق وقيد ما للشارح بقوله في الصلاة وهذا ان القيدان ليسا حاصرين بهذه المسئلة بل يجرى بان  
سائر مسائل العفو المذكورة هنا فقد قال زى قوله فلو حمل مستجمر كل ذى خبث آخر معفو عنه اه فاذا  
ان التقييد بقول المتن في حق يجرى في كل نجاسة معفو عنها وفي شرح مر ثم عمل العفو هنا وفي نظاره الآية  
بالنسبة للصلاة فلو وقع التلوث بذلك اى بدم البراغيث ونحوه فاما قلل نجسه اه فاذا ان تقييد العفو  
بالصلاة جارى في سائر المعفوات المذكورات هنا اه (قوله) ولو عرق اى عمل الاستجار اى ولو تلوث  
بأثر النجاسة الذى فيه ملاقيه من الثياب اه من شرح مر وفي سم مانصه قوله ولو عرق زاد في شرح  
الروض وتلوث بالانثر غيره ثم قال وهذا ما في الاصل والجميع هنا وقال فيه في باب الاستجاء اذا استنجى  
بالاحجار وعرق محله وسال المرق منه وجاوزه وجب غسل ما سأل اليه ولا منافاة لان الاول فيه لم يجاوز  
الصفحة والخشفة والثاني فيها جاوزهما اه ويبقى العفو عما يجاوز الخشفة الى الثوب التى يلاقيها العسر  
الا حترار عن ذلك ثم ايت شيخنا البرلى وافق على ذلك وكذا مر فنقله عن فتاوى والده خلاف  
ذلك فانكره وطلب من القائل احضار فتواه لينظر هاتم راجع مر الفتاوى فوجد الذى فيها انه سئل عما  
لو اصاب ذكر المستنجى بالحجر او بره الثوب الملاق له فاجاب بانه يفتى عنه حيث لم يجاوز الصفحة والخشفة  
اه ومعناه كما وافق عليه مر انه حيث لم يجاوز ما ذكره عنى عنه وان اصاب الثوب الملاق بقرينة السؤال  
اه قال في الروض لان لا قرطبا آخر اه (قوله ايضا) ولو عرق الخ اى ولم يجاوز الصفحة والخشفة والا  
وجب غسل المجاوز وهل المراد غسله فقلوا اتصل بما فيها او ما لم يتصل والاوجب غسل الجميع قياس  
الاستجاء بالاحجار وجوب غسل الجميع وهو الوجه اه شوى عرق من باب تعب قال في المصباح عرق  
عرقان باب تعب فهو عرقان قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع اه وفي القاموس العرق محرك وسخ جلد  
الحوان ويستمر لغيره اه ع ش حل مر (قوله) فلو حمل مستجمر الخ بل لو قبض على يده فكذلك فيها  
يظهر اه عميرة اه سم (قوله) ايضا فلو حمل مستجمر اى او حمل حامله ومثل المستجمر كل ذى خبث  
آخر معفو عنه اه زى وعبارة حل ومثل المستجمر من عليه او على ثوبه نجاسة معفو عنها كدم براغيث  
ومن ماله ما قليل او مانع قيمته لادم لها سائل وقتنا لا ينجس بها وهو الاصح بخلاف ما اذا لم يكن

الثاني لوال التكليف  
(وعنى من عمل استجاره)  
في الصلاة ولو عرق لجواز  
الاقتصار فيه على الحجر  
(في حق) لافى حق غيره  
فلو حمل مستجمر اى

صلاته بطلت

فيما فانه لا ينسب ذلك كاعتبرت انتهت ويؤخذ من هذا أن مسئلة ما بين الشارع ودم البراغيث مفيدتان  
 بالعفو بحق الشخص نفسه اه شيخنا (قوله) ايضا فلحل مستجرا في صلاته بطلت بخلاف حل طاهر  
 المتفعل لو من غير حاجة ولا نظر للثبوت بباطنه لا تافيه من هذه الخلق ومع وجود الحياة الأثرية قد دفعه كافي  
 جوف المصلح له **قوله** امامة في صلاته وهذا فرق حل المذبح والميت الطاهر الذي لم يطر بباطنه ولو  
 سمكا أو جرادا والثاني لا يطل في حقه كالمحول للعفو من محل الاستجمار وياحق بعمله اذكر حل صلاه  
 فيما يظهر والقائس بطلانها ايضا بحمله ما قبلها او ما تعاقبه ميتة لا نفث لها سائلة وقتنا لا ينسب كاهو  
 الأصح وإن لم يصحوا به ولو حل المصلية استباحلت دما وحكم بجاسستها او عتد استباحل خرا  
 أو قارورة مصصة الرأس برصاص ونحوه فيها تنسب بطلت ويؤخذ مما عرف من طرف شيء متصل  
 بنسب انه لو ملك المصلية بدون مستجرا أو توبه أو ملك المستجرا المصلية أو ما به انه يضرب وهو  
 ظاهر ولو سقط طائر على منفذ نجاسة في نحو مانع لم ينسبه لعدم رصونه عنه بخلاف نحو المستجرا فانه  
 ينسبه ويحرم عليه ذلك لضعفه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة نجاسة زوجته قبل استنجائه بالماء أو  
 استنجائها وأنه لا يزمه حينئذ يمكنه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر وقوله أنه لو ملك  
 المصلية بدن مستجرا أو توبه بالغ في حاشية الشيخ ان مثله مالو ملك المستجري بالماء ههنا مستجرا  
 بالاحجار قطبل صلاة المصلية المستجرا بالاحجار اخذنا مما مر من أنه لم يطر طاهر منه لا ينسب شيء  
 معفو عنه تبطل صلاته وقد صدق على هذا المصنوع بالماء المالك المصلية المذكور أو طاهر منه لا ينسب  
 غير معفو عنه وهو بدن المصلية المذكور لأن العفو إنما هو بالنسبة اليه وقد اتصل بالماء وهو في غاية القوط  
 كالإختي اذ هو مادة الاذخاء ان معنى كرن الطاهر المتصل بالماء في متصلا بنسب غير معفو عنه انه  
 غير معفو عنه بالنسبة للمصلي وهذا النجس معفو عنه بالنسبة اليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للمالك  
 الذي هو منشأ التورم ولا نأخذ في ناعن محل الاستنجار بالنسبة لهذا المصلية فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة  
 أو بغير الواسطة وعدم العفو إنما هو بالنسبة لخصوص التبريل به بالواسطة أولى بالعفو منه بعد ما الذي  
 هو محل رفاق كما هو ظاهر ويلزم على ما قاله ان تبطل صلاته بحمله ثوبا به التي لا تحتاج إلى حملها لصدق مامر  
 عليها ولا حسب احدا أو فقه عليه اه رشيدى (قوله) اذ لا حاجة إلى حمله فيها قال حج منه يؤخذ ان ما  
 يتخلل خياطة الثوب من نحو الصبيان وهو يبيض القمل يعفى عنه وإن فرضت حياته ثم موته وهو ظاهر  
 لعدم الابتلاء به مع مشقة فتح الخياطة لا خراجها اه شرح مر (قوله) وعن حماسر الاحتراز عنه الخ  
 أي عني عنه في الصلاة ونحوها اه برماوى ولعل المراد بالنحو خصوص الطواف لما تقدم ان العفو عن هذه  
 المذكورات مفيد بالصلاة والطواف مثلها (قوله) هو أولى من قوله بتعذر أي لأن تعبير الأصل بالتعذر  
 يقتضي انه لا بد أن يتعذر الاحتراز أي لا يمكن أصلا وليس كذلك فإن المدار على التعسر أي يمكن  
 الاحتراز منه لكن يسره اه شيخنا (قوله) من طين شارع المراد به محل المرور وإن لم يكن شارعا كدهليز  
 بينه اه شرح مر وقوله وإن لم يكن شارعا أي قاله المراد به المحل الذي صمت البلوى باختلاطه بالنجاسة كدهليز  
 الحمام وما حول المساقع لا يمتد تطهيره إذا تنجس كما يؤخذ من قوله عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا اماما  
 جرت العادة بحفظه وتطهيره إذا أصابه نجاسة فلا ينبغي أن يكون مراد من هذه العبارة بل هي تقتض  
 نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا ينبغي عن شيء منه ومنه مشقة الفساق فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه اه ع  
 عليه (قوله) أيضا من طين شارع أي وإن اخطط بمنظ وخرج به عين النجاسة إذا بقيت في  
 الطريق فلا يعفى عنها اه شرح مر وقوله وخرج به عين النجاسة أي كالبول الذي في الشوارع  
 فلا يعفى عن شيء منه ومثله ما نزل كلب في حوض مثلا ثم خرج منه واتقض وأصاب المارن  
 شيء منه فلا يعفى عنه وهو المعتمد والعفو الحاقا له بطين الشوارع لمشقة الاحتراز عن  
 ذلك إلا ان يقال الابتلاء بمثل ذلك ليس كالا ابتلاء بطين الشوارع ونقل بالدرس عن شيخنا

اذ لا حاجة الى حمله فيها  
 (و) عفى (حماسر) هو  
 أولى من قوله يتعذر  
 (الاحتراز منه غالبا من  
 طين شارع

الشيخ سالم الشيباني المعروف عاظماء من طين الشوارع عن ظهر الكلب لشقة الاحتراز عنه وفيه وقفة ومثله في عدم العقوبة ما يطأ به من زمن الآمال لانه جرت العادة بالحفظ منه ومثله ايضا ما جرت عادة الكلاب به من طوعهم على الاسئلة وقودهم في عمل وضع الكبران وهناك رطوبة من اخذ الجانبين فلا يعني عنه وما شمله طين الشارع بالمعنى الذي ذكره ما يقع كثير من انه يحصل طر بحيث يدم الطرقات وما يقع من الرش في الشوارع وتجر فيه الكلاب وترقد فيه بحيث تتيقن نجاسته بل وكذا لو بالث فهو اختلط بها ليطهها أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متبصرة ففيه منه عايسر الاحتراز عنه فلا يكلف غسل رجليه منه خلافا لما توممه بعض ضعفة الطلبة وينبغي ان مثل ذلك في العقوبة ما وقع السؤال عنه في الدرس عن عشاة مسجد برشيد متصلة بالبحر وبالمسجد وعلوها نحو مائة ذراع ثم ان الكلاب ترقد عليها وهي رطبة لشقة الاحتراز عن ذلك ويستعمل عدم العقوبة فيما لو مشى على محل يتيقن نجاسته هو الاقرب ويغفر عنه وبين طين الشارع بمعوم البلوى في طين الشارع دون هذا لان يمكن الاحتراز عن المشي عليها دون الشارع اه ع ش على مر (قوله ايضا من طين شارع) يعني محل المرور ولو غير شارع ومثل العاين ما هو سواء اصابه ذلك من الشارع أو من شخص اصابه أو من محل انتقل اليه ولو من نحو كلب انتفض ولا يكلف التحرز في مروه عنه ولا العدول إلى مكان خال منه اه برماوى وبعبارة سم قال الزركشى وقضية اطلاقهم في طين الشارع العقوبة ولو اختلط بنجاسة كلب أو نحوه وهو المتجه لاسيما في موضع تكثر فيه الكلاب لان الشوارع معدن النجاسات اه شرح الروض واعتمد مر قال واذا مشى في الشارع الذي به طين متيقن النجاسة وصابه وحشى في مكان اخر فقلوب منه انه يعني عنه في المكان الثاني ايضا فليحذر انتهت ووجدت بهامشه بخط بعض الفضلاء ما ضعه قوله انه يعني عنه في المكان الثاني ايضا اى اذا كان غير مسجد والا فلا يعني عنه لان المسجدين يصان عن النجاسة ويمتنع تلويث المسجدين اه (قوله نجس بقينا) اى ولو باخبار عدل رواية فيها يظهر المراد باليقين ما يثبت ثبوت النجاسة اه شرح مر (قوله بخلاف ما لا يسر الاحتراز عنه الخ) ما لا يسر الاحتراز عنه ان ينسب صاحبه لقلة التحفظ أو يكثر بحيث يحال على حصول سقطه اه حل (قوله عمالا يعني عنه في الكرم واليد) يعني في حق الاعامى ما لا يعني عنه في حق البصير ويبحث الزركشى العقوبة عن قليل من تعاقب الخفصوان وحشى فيه بلانمل وقياسه العقوبة عن قليل تعاقب بالقدم اذا مشى فيه حافيا ومياه الميازيب والسقوف المشكوك فيها محكوم بطهارتها اه برماوى وافق ابن الصلاح بطهارة الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برد مانحس عملا بالاصل اه شرح مر ومنها الحوائج المشورة على الحيطان المذكورة كقائه ع ش ومثل شيخنا زى حمايتاده الناس كثيرا من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفتونه في اللبن ونحوه فاجاب بانه يعني عنه حتى مع قدرته على تسخينه بالطاهر ولو اصابه شيء من ذلك الا ان لا يجب غسله اه كذاها مش وهو وجه مرضى بل يعني عن ذلك وان تعاقب به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهره بطلانه بان انتفع به و دخل فيه ذلك كدودا لقا كثر الجانب ومثله القطير الذي يدفن في النار الماخوذة من النجس اه ع ش على مر (قوله نحو بر اغيث) اى من كل ما لا ينس له سائلة كبت وبموض وهو الناهوس ولو في حصر المسجد بما يتام عليها اه حل والراغيث جمع مفردة برغوث بالضم والفتح قبل قيل ويكره مسبه الحديث لا تسبو البرغوث فانه نظا لفضلاء اه برماوى وعن ابن ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذاك البرغوث خذ قد حامن ماء و اقر اعله سبع مرات وما لنا ان لا نتوكل على الله وقده انا الآية ثم قل فان كنتم مؤمنين فكفوا اثره كذا كنتم ترشده حول القراش فانك تأمن من شرهم ودعان الكبريت والراوى يفسر من متوهمين واذا ربيت في حفرة ورق الدفلة فانهم يأوبن فيها ويقتن كلن فيها اه من عين الحياة للدميرى (قوله ودمايل) جمع دمل بضم الدال المهملة

نجس بقينا) لمصر نجسه  
بخلاف ما لا يسر الاحتراز  
منه غالبا (ويختلف)  
العقوبة (وقتا وعلا من  
ثوب وبدن) ففيه في زمن  
الشتاء عملا لا يعني عنه في  
زمن الصيف وفي الذيل  
والرجل عملا لا يعني  
عنه في الكرم واليد  
اما الشوارع اى لم  
يتيقن نجاستها فمحكوم  
بطهارتها وان ظن نجاستها  
عملا بالاصل (و) عني عن  
(نحو دم بر اغيث ودمايل)

وتشدد الملمع مع الفتح وهو عربي معروف اه برماوى (قوله كقول) اى ويؤتى ههنا ما لا تنفس له سائلة  
ويبقى غن دم قلة اختلط بجلدها وكذا لو اختلط دهما بدم قلة اشترى المشقة بتلافى ما لو اختلط جلد قلة  
بدم قلة اخرى فلا يفي عنه حيث (قائمة) قال فى الصالح البق هو البوضو والظاهر شمله للبق المعروف  
بيلادنا قال الشاعر :

اه برماوى (قوله ايضا كقول) وان اختلط بشرتها كان دعه كما يده على المتهمة وعلة الملمع بقترة  
غيرها كان قتل واحدة فى المحل الذى قل فيه الاولى واختلط دم الاولى بقترة الثانية فلا يفي عنه ثم انه  
اذا كان على يده دم ممقوعه ووضعها فى ماء قليل او مانع قبل يفي عنه معاقلة والمتهمة انه ان كان عامدا  
عالماتجس ما وضع يده فيه وان كان ساميا فلا يجسه بل يفي عنه اه شيئا حاف (قوله بحلما) اى  
الدم من الذين هماد البراغيث وما عطف عليه ودم الفصد وما عطف عليه خلا فان فهم تحبص علمها  
بدم الفصد والحجم اه من شرح مر لكن رجوع القيد لدم البراغيث لا يظهر له محترز فالاولى انه راجع  
لدمين اى دم الدمايل ونحوها ودم الفصد والحجم كما قرره شيئا والمراد بحلما ما يصاب اليلان  
اليه عاقدا وما اذا من الثوب فان جاوزه عن عني المجاوز ان قل اه شوبرى فان كثر المجاوز قياسا  
تقدم فى الاستعجام انه ان اهل المجاوز بنهر المجاوز وجب غسل الجميع وان اقطع او انصل عنه وجب  
غسل المجاوز فقط اه شيئا عبارة سم والظاهر ان المراد بالحمل والذى اصابه وقت الخروج واستمر  
فيه كظنير من البول والغائط فى الاستعجام بالحجر وحيث فلوسال وقت الخروج من غير انفصال لم  
يضر ولو انفصل فى موضع يغلب منه تقاذف الدماء فيحتمل العفو كظنيره من الماء المستعمل اما لو انفصل  
من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذرى بانه كالا جنبي اه ولو اصاب الثوب بما يحاذى الجرح فلا اشكال  
فى العفو فلوسال فى الثوب وقت الاصابة من غير انفصال فى اجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن اه ووافق  
مر على ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع خروجه عن عني وقال يفي ان يكون المراد بانتقال  
الدم المعقوعه انتقالا يمنع العفو عن كثيره ان ينتقل عما يشترى اليه عادة انتهت (قوله ونيم ذباب) فى  
المصباح ونيم الذباب نيم من باب وعد ونيا ثم سمي خروءه بالمصدر قال :

لقد ونيم الذباب عليه حتى • كان ونيمه قط المداد

كفعل وخروج ( ودم  
فصد وحجم بحلما ونيم  
ذباب) اى روثه وان كثر  
ذلك ولو بانشار عرف  
لعموم البول بذلك (لان  
كثر بفعله) من زيادتي

(قوله روثه) وكذا بولته ان كان له بول وبول الحفاش وروثه كذلك ولعل تعبيرهم بالبول فى الطيور  
ان وجدوا الا لما شهد عده اه برماوى (قوله لان كثر) اى تعود البراغيث ودم الدمايل كما قصره  
فى الشارع على ذلك وان كانت عبارته فى المتن تشمل دم الفصد والحجامة وقوله بفعله اى ولو باكره  
عليه يوينى ان يكون فعل غيره برضاه كفعله وفيه انه يشك حيث دم الفصد والحجامة اه حل (قوله  
ايضا لان كثر بفعله) هذا التقدير راجع لدم البراغيث والدمايل لادم الفصد والحجم لانه لا يكون الا  
بفعله وفعل ما ذونه كفعله فيعنى عن كثيره ان كان بحله لولو نيم الذباب لانه لا يكون بفعله اه شيئا  
• (فرع) اه قرر مر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ اى ولو نجسه لم يضر بقاء  
الدم فيه ويعنى عن اصابة هذا الماله قليلا اه سم على المنهج اى اما اذا قصد غسل النجاسة التى هى دم  
البراغيث فلا يدمن إزالة اثر الدم ما لم يصر فعي عن اللون على ما مر اه عش على مر وحاصل  
مسئلة العفو عن الدم انه اما ان يدركه الطرف ام لا فان لم يدركه عني عنه مطلقا ولو من مغلظ  
او اختلط باجنبي وان ادركه فاما ان يختلط باجنبي ام لا فان اختلط ضر مطلقا وان لم يختلط فاما ان  
يكون اجنيا أولا فان كان اجنيا عني عن القليل ان لم يكن من مغلظ وان لم يكن اجنيا فاما ان يكون  
من المناقذ ام لا فان كان منها لم يصف عني منه لزوم الاختلاط له وان كان من غيرها عني عن القليل  
وكذا الكثير ان كان بحله لم يكن بفعله في غير دم الفصد والحجم واما دمها فلا تضر كثرته بفعله او فعل

مأذونه وهذا ما عليه من وهدجته يعني عذمو لو اختلط بأجنى ان كان الاجنى قليلا وعندهما ايضا  
 يعني عن الدم الخارج من المنا اذا اختلط بما يخرج منها كالخاط بشرط ذكره قليلا أه شيخنا وما يعني  
 عنه كفة الاحترار عن الدم الذى على العظام وفى المروق ومن صرح بطهارته اراد ان له حكم الطاهر قال  
 الاسنوى ولم اجد في ذلك نصا صريحا لاثبتنا الا ان الامام التعلبى قال بالطهارة وهو معدود من  
 الشافعية قال بعضهم وفى اقال الاسنوى نظر لانه فى شرح المذهب صرح بذلك وعلمه بمسقة الاحترار عنه  
 اه حل (قوله) فان كثير بفعله الخ فان كثيرا بفعله على غير ان نقاش بامال غسله اه حل على ما لم يجاوز  
 محله اه (قوله) ان قتل براغيث اى لاقى نحو نوم اه برماوى (قوله) والعفو عن الكثير فى المذكورات  
 الخ عبارة شرح مر وعل ذلك فى ثوب ملبوس أصابه الدم من غير ند فلو كانت الاصابة بفعله قصدا كان  
 قتلها فى ثوبه اوبدنه او حل ثوب تحريم براغيث وصل فى اوف وش وصل على او كان زائدا على ملبوسه  
 لا لغرض من تجمل ونحوه بل يفسد الاعن القليل كما فى التحقيق والجموع وغيرهما ولو نام فى ثوبه فكثير  
 فيدم البراغيث التحق بما يقتله منها عهد الخلفائه السبعة من العرى عند النوم ذكره ابن الهادي بمخاوه  
 محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى عنه ثم عمل العفو هنا فى نظائره الآية بالنسبة للصلاة فلو وقع  
 المتلوث بذلك فى ماء قليل نجسه ولو فرقى العفو بين البدن الجاف والرطب وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة  
 الحاصلة من عرق ونحوه وضوء وغسل ولو للتردد او ما يفسد قط من الماء حال شربه او من الطعام حال  
 أكله او يصاق فى ثوبه او ماس آلة نحو فساد من ريق او دهن وسائر ما احتج اليه وغير ذلك ما يشق  
 الاحتراز عنه ولا يكفى تشييف البدن لمسة خلافا لابن العماد انتهت وقوله وسائر ما احتج اليه  
 منه ما لو مسح وجهه المبتل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره وليس منه فيما يظن ماء الورد ماء الزهر فلا يبنى  
 عنه اذا رشح على ثيابه قليلا كان او كثيرا لانه لم تدع اليه حاجة والذى يرش عليه ذلك يسيل من منع  
 من يريد الرش منه عليه فتنبه لانه دقيق وعمل ذلك ما لم يحتج اليه لمدواة عينه مثلا وقوله ولا يكفى  
 تشييف البدن اى ولو من غسل قصد به مجرد التبريد او التفتيح ومن ذلك ما لو عرق بدنه فمسحه يده  
 المبتلة اه عرش عليه (قوله) مقيد باللبس اى ولو للنجمل وذ كر شيخنا العلقمى انه لو لم يجد الا محلا نجسا  
 لم يقبل بالمعفو عنه كان له ان يفرش هذا الثوب الزائد على تمام لباسه على ذلك وصل على عليه ويكون  
 ذلك لحاجة اللبس لان هذا اخف اه حل (قوله) ايضا مقيد باللبس اى ولو للنجمل ولو كان غيره  
 خاليا من ذلك لا يكاف لسه لان الشارع لما عفا فيه من الدم صار كالطاهر اه عرش على مر (قوله) ما لو  
 كان زائدا على تمام لباسه اى لا لغرض من تجمل ونحوه اه صح وانظر ما ضابط الزائد وكتب ايضا قال  
 فى الحادى (فرع) اذا وضع الثوب فى اجانته فقدم براغيث او نحوه وصب عليه الماء فانه لا يطهر ويتنجس  
 الماء علقا فالنجاسة العينية ودم البراغيث لا يزول بصب الماء عليه فلا بد من معالجته حتى يزول ثم  
 يصب الماء الطهور على الثوب وهذه المسألة مانع البرى ويقتل عنها أكثر الناس وينبى لناسل  
 هذا الثوب أن لا يفسد فيه ثوبا آخر طاهرا ويتحرز عما يصيبه من غدا لم ينبى الغفران مثل هذه  
 العندالة بالنسبة للثوب وان لم يزل عين النجاسة للمعفو عنها لو يصير ذلك كالباقية فى الثوب بعد العصر  
 معنى عنها بالنسبة الى الثوب ولو غسل النجاسة المعفو عنها ثم وقع منها قطر قطلى ماء قليل تنجس وهل  
 يكون حكمه حكم الاصل حتى لو أصاب شيئا عنه عى ام لا يحتل العفو ترما لاصله والظاهر الاول  
 وعلى هذا فهو فرع زائد على اصله ويرجع لقاعدة ان المتولد من المعفو عنه عمل تنقى عنه ولو تنجس  
 ريقه بالدم ثم ابيض وبقى لا يبنى عنه اه بحروقه اه شوبرى وقوله فلا بد من معالجته حتى يزول  
 تقدم عن سم قبيده ما اذا اريد قطره من الدم بخلاف ما لو اريد تنظيفه من الاوساخ فانه  
 لا يجب معالجة الدم حتى يزول (قوله) ويقاس بذلك اى على ذلك ما يدم البراغيث البقية من دم الدما مبل  
 ودم الفصد والحاجة ونوم الذباب اه حوى فى صحيح الشارح مؤاخذه من حيث انه لم يذكر الدم البراغيث

فان كثير بفعله كان قتل  
 براغيث وعصر الدم لم يفسد  
 عن الكثير عرفا كما هو  
 حاصل كلام الرافى والمجهد  
 والعفو عن الكثير فى  
 المذكورات مقيد باللبس  
 لما قال فى التحقيق لو حل  
 ثوب براغيث أو صلى عليه  
 ان كثير دمه ضرو الا فلا  
 ومثل ما لو كان زائدا على  
 تمام لباسه قاله القاضى  
 ويقاس بذلك البقية

دليلاً حتى يقبس عليه غير غناية الأمر أنه ذكر عبارة التحقيق وهي ليست دليلاً شرعياً حتى يقبس غير ما فيها على ما فيها تأمل اهل الكاكة **(قوله)** [إن علم أن دم البراغيث الخ] بين بأن إضاعة الدم بالبراغيث لكونها مشتملة عليه الآن فإضاعة الدم إليها الملازمة أدهش **(قوله)** [قليل دم أجني] المراد به ما يمد دم غيره ودم نفسه إذا جاوز محل سيلانه غالباً أو انتقل عن محله ولو من الضرر اليأس ومن عضوه إلى عضوه الآخر وشغل العفو ماله كان متفرقاً ولو جمع صار كثيراً فلو كان كذلك لوسع في الدم وبه فارق ما لا يدركه الطرف أدهر ماوى **(قوله)** ويعرفان بالعرف] ففي الام قليل ما تعاقاه الناس أى عدوه عفو الماح لو شك في شيء قليل هو أم كثير فله حكم القليل لأن الأصل في هذه النجاسات العفو إلا إذا ثبتنا الكثرة أدهش رحيم قال ثم غسل العفو عن سائر ما تقدم مما عني عنه ما لم يختلط بأجني فإن اختلط به ولو دم نفسه كالخارج من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يفسد عني ومنه ويحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج مال حلقه واخطأ قدمه ببل الشعر أو حلقه نحو مدل حتى أدامه ليستملك عليه الدماء ثم ذره عليه كما قفى به الوالد رحمه الله تعالى اه **(قوله)** وكالدم فيما ذكر أى في التفصيل السابق اه شيخنا **(قوله)** وهو مودة بكسر الميم وما يعضها فهو القطعة من الزمان أدهر ماوى **(قوله)** لأنه أصلها وقال الاسنوى لأن ما دامان مستحلان إلى تن وفساد وما عني عنه البلم إذا كثرت سابق في باب النجاسة ومضى أريد غسل نجس معفو عنه وجب فيه ما غير منه التسليم والتراب في نحو الكلب أدهر ماوى **(قوله)** ومتنقط وهو البقايا التي تطلع في البدن اه شيخنا وقوله له ريح يذوق ماء الجروح وما بعده اه حل ومثل تغير الريح تغير اللون وفي المصباح نطقت يده نطقاً من باب تعب ونطقاً إذا صار بين الجلد والاسم ماء واحدة نطقوا بالجمع نطقاً مثلاً كذا وكل هو الجدرى وربما جعل نطقاً وقد تخفف الواحدة والجمع بالسكون اه **(قوله)** ولو صلى بنجس الخ] مراده بهذا أن قوله ما يقدم وطهر نجس الخ أى في نفس الأمر لا في اعتقاده فقط اه شيخنا **(قوله)** [لم يله] أى حال ابتدائه بها وقوله وأعله الخ أى عليه قبل الشروع فيها اه برماوى **(قوله)** [وجبت الاعادة] أقول في إطلاق الاعادة على ما بعد الوقت تغليب إذ الاعادة فعل العبادة ثانياً في الوقت ومن ثم قال حج المراد بالقضاء ما يشمل الاعادة في الوقت وقال سم عليه وظاهر ان القضاء في الصورتين يبنى هذه ما بعده ما على التراخي اه ويؤيد ما قاله في الصوم من أن من نسى الثانية لا يجب عليه القضاء فوراً عليه فيمكن الفرق بين هذا وبين ما لو لم ير الحلال أول ليلة من الشهر فإنه يجب فيه القضاء على الفور بأنه في تلك يجب عليه التحرى أما لعمان النظر أو بالبحث عنه فإذا لم يره ولا أخبر به ثم تبين أنه من الشهر نسي إلى تقصير في الجلعة وفيما نحن فيه لم ينسب إلى تقصير لأنه مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة معنوا أو لم يجب عليه البحث عن ثبائه قبل الصلاة فيلزم العمل بما هو الأصل فيها من الطهارة اه ع ش على مر **(قوله)** [لن يرضه] تقليل الثانية فقط وأما الأولى فقلها مراً بأنها طهارة واجبة فلا تسقط الجهل كطهارة الحدث فلو علم الشارع للأولى بذلك لهنمت الثانية بالأولى اه شيخنا **(قوله)** [ايضاً تنزيهه بترك التطهير] مقتضاه وجوب قضاء الصلاة فوراً الخروج الوقت وهو واضح في الثانية دون الأولى اه حل ولو مات قبل التذكر فالمرجو من إضائه يؤخذ لضعفه عن هذه الأمة الخطأ النسيان أدهر ماوى **(قوله)** [كل صلاة تيقن فعلها مع النجس] أى ولو قنن عزمته فوجد فيها ففسر قل وجب عليه إعادة ما تيقن أصابته فيها اه زى بهامش ونقل عن ان العباد العفو لأن الانسان لا يؤمر بتقريبها الا قول الأقرب ما قاله ابن العابدالحا صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كيدور عن النجاسة وغبار الرجرجين وشعر نحو الحمار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة لأن علم وجوده فيها بالاحتراز في هذا أشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها اه ع ش على مر **(قوله)** [بمخلاف ما احتمل حدوثه] أى براجعية أو مرجوعية أو استواء الأمرين أدهر ماوى **(قوله)** [فلا تجب إعادةها] هو المعتمد وفارق ما مر فيمن عليه فوات حيث

واعلم أن دم البراغيث وشحات تصبها من بدن الانسان ثم تمجها وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره وتعميري بما ذكر أعم بما عر به (و) عني عن (قليل دم أجني) لفسر تجنبه بمخلاف كثيره ويعرفان بالعرف (لا) عن قليل دم (نحو كلب) لنظفه وهذا من زيادتي وصرح به صاحب البيان ونقله عنه في المجموع وأقره (وكالدم) فيما ذكر (فيح) وهو مدة لا يتخلطها دم (وصديد) وهو ما رقيق يتخلط له دم لأنه أصلها (وما جروح ومتنقطه) ريح قياساً على القيح والصديد أما ما لا ريح له فظاهر كالمرق خلافاً للرافى (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه (لم يله) أو عليه ثم (نسى) فصل ثم تذكر (وجبت الاعادة) في الوقت أو بعده لنفرضه بترك التطهير وتجب إعادة كل صلاة يتيقن فعلها مع النجس بمخلاف ما احتمل حدوثه بعدها فلا تجب إعادةها



قالوا يجب قضاء ما شك فيه خلافا لما لا يوجد منه القبل الصلاة ولا بدقلا يكلف الاعادة لا يبين بخلاف ما هنا كولو اخبره عدل بعدم فراغه من الصلاة بان توبه كانت متجنبة حال صلاته وجب عليه القضاء بخلاف ما لو اخبره بانه تكلم فيها بكلام مبطل فانه لا يجب عليه القضاء لان الشخص لا يرجع في فعله الى قول غيره ويجب تعليم من رآه يخل بعبادة في رأى مقلده عينا إن لم يكن ثم غير موله اخذ الاجرة عليه إن قول بها ولا يلزم مع عدم بطلانها يلزم القادر عليها بذاتها وعمل الوجوب عند سلامة العاقبة وحاصل التجاسات انها اربعة اقسام قسم لا يعنى عنه في التوب والماء وقسم يعنى عنه فيها وقسم يعنى عنه في التوب دون الماء وقسم بمكس ذلك قالوا لم يعرف والثاني ما لا يدركه الطرف والثالث قليل الدم والرابع الميتة التي لا دم لها سائل اه برامى وعبارة شرحه ر ولو اخبره عدل رواية نحو نجس او كسف عورة قبل له لم يقبله او بنحو كلام مبطل فلا كابدل عليه كلامهم ويفرق بينهما بان فعل نفسه لا مرجع فيه لتغير موطنه ان حلف فيها لا يبطل سهوه لا احتمال ان ما وقع منه سهوا ما هو كالفعل او الكلام الكثير فينبى قبوله فيه لانه حينئذ كالنجس انتهت **(قوله)** لكن تسن تقدم في كتاب الصلاة ان من فاته صلوات يجب عليه ان يقضى ما زاد على ما يتقرر فله وسواء يتقرر تركه او شك فيه فيخالف مسئلة الشك هنا ولعل الفرق ان ذاك شك في اصل الفعل وهذا شك في شرطه فكان اخفاءه شيئا **(قوله)** وترك نطق اي بالجراحة المخصوصة دون غيرها كاليد والرجل مثلا فلا يبطل بالنطق بواحد منهما فيما يظهر وتقل عن بعض اهل التصور وهو القلوبي البطلان بذلك قلير اجمع ويؤيد ما قلناه قول الشارح من آتيا وقم وتقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن عمر انه اذا خلق الله تعالى في بعض اعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختيارا متى اراد وترك ذلك متى اراد كان ذلك كمنطق اللسان فبطل الصلاة بقطعه بذلك بحر فبيناه وقياس ما ذكره ان ثبت العضو الذي ثبتت له تلك القوة جميع احكام اللسان حتى لو قرأ به الفاتحة في الصلاة كفى وكذا لو تعاطى به عقدا او حلا على انه قد يقال هو بالنسبة الى العقد والحل لا يتقاعدين الاشارة الى المفهومة هي صريحة من الاخرس ان فهمها كل احدها عرش علمه **(قوله)** عمدا اي وان لم يكن بلفظ العرب وفي الانوار انها لا تبطل بالصق حيث لم يظهر منه حرفان وحرف مفهم الا ان تكرر ثلاث مرات متواليات اي مع نحو حركة عضو بطل تحريكه ثلاثا كحى لاشقة كالا يخفى اه شرحه **(قوله)** فتبطل بحر فبيناه اي من كلام المخلوقين ولو من حديث قدسي اه شرحه وقوله ولو من حديث قدسي انما اخذه لثلاثهم عدم البطلان به لكونه كلام الله تعالى لكن يبيح النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين ولعله انه اراد بكلام المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث القدسي وعليه قال ارب بكلام المخلوقين ما شانه ان يتكلم به المخلوق والقرآن لما كان معجزا خارجا عن طوق البشر خص بكونه كلام الله تعالى وان شاركه فيه الحديث القدسي في انه كلام الله تعالى قال حج وكالحديث القدسي ما نسخت تلاوته وتبطل ايضا بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما شمله قوله بحر فبيناه من غير القرآن والذكر والدعاء اه عرش عليه ثم قال وكذا تبطل بالنطق بمثلقات القرآن والمخزوفون قلنا انهم من قلنا انهم من قلنا انها من قلنا انها متعلق اللفظ اه **(قوله)** ايضا فتبطل بحر فبيناه اي متواليين اسمعهما نفسه او كان بحيث يسمع لو كان معتدل السمع اه حل وفي عرش علمه ما نصه **(تبي)** هل يضبط النطق هنا بما في نحو قراءة الجنب والقراءة في الصلاة أو يفرق بأن ما هنا اشيق فيضرب سماع حديث السمع وان لم يسمع المتكلم كل محتمل والاول اقرب اه حج اقول الاقرب الثاني لان الدواعي النطق وقد وجد اه **(قوله)** ايضا فتبطل بحر فبيناه بخلاف ما لو نطق بغير الحبر او صهل كالفرس او حاك شيئا من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم او حرفان لم تبطل والاطلاق اقب به الباقين وهو ظاهر وعمل ذلك ما لم يقصد بفعلة ذلك لبا والاطلاق اه شرحه **(قوله)** ولو في نحو تنجس الخ كان الانسب تأخير هذا عن قوله وبحرف معهم او عدو لان ظهوره من التنجس

لكن نسك كما قاله في  
المجموع (و) سابعها  
(ترك نطق) عمدا بغير  
قرآن وذكر ودعاء على  
ماسأني (فتبطل بحر فبيناه)  
افهما أولا كقم وعن  
(ولو في نحو تنجس)

بعض كظهور الحرفين اه شيخنا (قوله ايضا ولو في نحو تنحنح) أى لغير غلبة ولغير تمذركن قول  
 كما يؤخذ من كلامه الآتي اه شيخنا ولو جهل بطلانها بالتنحنح مع غلبة بتحريم الكلام مع عذر لخصافته  
 على العوام اه شرح مر (قوله كضحك) خرج به التيسر فلا تبطل به لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم  
 فيها اه برماوى (قوله وبكاه) ولو من خوف الآخرة اه برماوى (قوله واين) ومثله التاوه اه  
 برماوى (قوله وتفتح) أى من فم أو أنف اه برماوى (قوله وعطاس) يقال عطس يطرس من باب ضرب  
 وفى لغة من باب قتل اه مصباح اه ع ش على مر (قوله وبحرف مفهم) اى فى نفسه وإن قصد به  
 عدم الافهام كمنكسه اه برماوى قال الراضى رحمه الله لاعتداله على مقصود الكلام والاعراض به عن  
 الصلاة اه حميرة اه سم (قوله كتن من الوقاية) لالرقى ذلك بين كسر القاف وفتحها لان الفتح لحن  
 وهو لا يضر فبطل الصلاة بكل منهما ما لم يرد به ما لا يفهم كما يأتى اه ع ش على مر وعبرة البرماوى  
 قوله كتن اى ان خلق به مكسورا فان خلق به مفتوحا لم تبطل به لانها خرجت جديعة عن موضوعها وهو  
 الامر وينبى فيها لقصد بها الامر مع الفتح انه يضر انتهت وتسمية حرفا انما هو بحسب الصورة  
 والا فهو فعل امر عند النحاة اه (قوله أيضا كتن من الوقاية) أى وع من الوعى أوف من الوفاء  
 وش من الوشى وهو ان يجعل فى الشيء ما يخالف لونه ومنه قوله تعالى لاشية فيها اه برماوى  
 (قوله من الوقاية) قيد به لبيان كون هذا الحرف مفهما واما المصلى فبطل صلاته مطلقا أى سواء  
 قصد كونه من الوقاية او اطلق بخلاف ما لو قصد كونه من الفتن مثلا فلا تبطل لانه غير مفهم فالصور  
 ثلاث اه شيخنا وعبرة ع ش على مر قوله وبحرف مفهم ظاهره وان اطلق فلم يقصد المعنى الذى  
 باعتبار صار مفهما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم  
 التحريم اه سم على حج وقضية قول الشارع من الوقاية عدم الضرر حالة الاطلاق إلا ان يقال انها  
 عند الاطلاق تحمل على كونها من الوقاية ويوجه بان التفات المفردة وضعت للطلب والافعال الموضوع  
 إذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها لا لاقترنة والتفاد من الفتن ونحوه كقوله لا معنى  
 لما فإذا نواها عمل ينتهى إذا لم ينوها حملت على معانيها الوضعية قال حجاج وافى بعضهم بإبطال زيادة يا  
 قبل اى التثنية فى التشديد اخذ بظاهر كلامهم هنا لكنه بعيد لانه ليس اجتنابا عن الذكربل يمد منه ومن  
 ثم افى شيخنا بانه لا بطلان به اى وان كان عامدا طالما ولواقبحرف لا يفهم فاصدا بمعنى المفهم هل  
 يضره فظهر اه سم على المذهب اقول الذى ينفى عدم الضرر لانه ليس موضوعا للافهام ونقل فى الدرس  
 ببعض المومنين عن مر ما يوافق ذلك فقه الحد والمئة وقد يقال بالضرر لان قصد ما يفهم تضمن  
 قطع التثنية وكأنه لما استعمل ما لا يفهم فى معنى ما يفهم صار كالكلمة المجازية المستعملة فى غير  
 ما وضعت له ولعل هذا اقرب لما تقدم من تضمن قطع التثنية انتهت (قوله او حرف معدود) اى  
 به وإن كان داخلا فى الحرفين لرد على من قال ان الحرف المعدود حرف واحد ولا نظر  
 للاشباع اه شيخنا حرف (قوله من كلام الناس) وكان جائزا فيها ثم حرم قبل بمكة وقيل بالمدينة  
 والذى يجهل انه حرم مرتين فى مكة حرم الاحاقوف بالمدينة حرم مطلقا وفى بعض طرق البخارى  
 ما يبرر لذلك اه برماوى (قوله والكلام يقع) اى لغة وقوله الذى هو حرفان اى هنا والا  
 فكما يكون حرفين يكون حرفا ولو غير مفهم واما قول شيخنا لان اقل ما يبنى الكلام منه لغة حرفان  
 فيه نظر إذ المشهور ان الكلام لغة ما يتكلم به قل او كثر اه ل وعبرة ع ش التقيد بالحرفين  
 هو بحسب ما اشتهر فى اللغة كما قاله الراضى والا فالكلام فى اصل الوضع اسم لكل ما يتكلم به ولو  
 حرفا وعبرة اه الكلام موضوع للجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف وعلى اكثر  
 من كلمة سواء كان مفهولا ولا انتهت (قوله وتخصيصه بالمفهم الخ) جواب عن سؤاله وان الاستدلال  
 بالحديث لا يتم على القول بإبطال غير المفهم لان الكلام هو المفهم فاجاب بان تخصيصه بالمفهم ليس فى عرف

كضحك وبكاه واين  
 وتفتح وسعال وعطاس فهو  
 أهم مما عبر به (وبحرف  
 مفهم) كتن من الوقاية  
 وان اخطأ يحذف هاء  
 السكت (أو) حرف  
 (معدود) لان المدة ألب  
 أو وأو أو ياء سواء كان  
 ذلك لمصلحة الصلاة كأن  
 قام أمامه لو ائذ فقال له  
 اقتدام لا والاصل فى ذلك  
 خبر مسلم ان هذه الصلاة  
 لا يصلح فيها شيء من كلام  
 الناس والكلام يقع على  
 المفهم وغيره الذى هو حرفان  
 وتخصيصه بالمفهم اصطلاح  
 للنحاة ويستثنى من ذلك  
 اجابة النبي صلى الله عليه وسلم

الشرع بل عرف خاص للنسابة وليس الكلام في مصطلحهم اه برماوى (قوله في حياته) وكذا بعد ما نه فلا  
تبطل بذلك وان كثرت لوجوب الاجابة حينئذ بخلاف اجابة أحد الوالدان وشق عدم اجابته فانها لا  
تجب حينئذ بل تحرم في الفرض ويبدل بها وتجاوز في النفل ويطلب بها والاجابة فيه اولى ان شق وغيره من  
الانبياء كسيدنا عيسى يجب اجابته وتبطل بها الصلاة اه حل ولا فرق بين ان تكون الاجابة بالقول  
او بالفعل وان كثرت ولم عليه استدبار القبلة كما فسر حر (قوله عن ناداه) اى اوساله كافي اجابة  
الصحاب في قصة ذى الدين اما خطابه ابتداء تبطل به على الاوجه من رده اه شورى ولو نادى واحدا  
فاجابه او آخر بطلت صلاته وينبغي أن تكون اجابته بقدر الحاجة والا بطلت اه شيخنا (قوله أيضا عن  
ناداه) اى ولو بكثير القول والفعل ولو مع استدبار القبلة حيث لم ير دعى قدر الحاجة كخطابه والمراد  
بالاجابة جواب كلامه واذا تمت الاجابة بالفعل اسم صلاته مكانه ولو كان المحجب اماما ولم تاخره عن  
القوم او تقدمه عليهم باكثر من ثلثمائة ذراع فهل تجب عليهم نية المفارقة حالوا عند التلبس بالبطل او  
بعد فراغ الاجابة او ينتظر له عوده الى محله الاول اولهم متابعتة في محله الآن كشدة الخوف سئل عن  
ذلك العلامة الرملى فاجاب بان القلب الى الاول اصيل وفيه بعد والوجه الميل الى الثانى الان كان هو  
المراد من كلامه اما غير من الانبياء فتجب اجابتهم بالقول او بالفعل ولويدعوتهم ولو في الفرض  
وتبطل الصلاة بها على المتعمد كخطابهم ايضا ونقل عن الشباب الرملى ان اجابته مندوبة وضوءها واما  
اجابة غيرهم فحرام في الفرض مطلقا ومكروه في النفل الا الوالد ولو اتى او بعيدا إن شق عليه عدم  
الاجابة فلا تكره وتبطل الصلاة بالجمع ومثل النفل المعادة في حق الوالدان لانهما نفل على الراجم  
اه برماوى (قوله بلا تعليق وخطاب) راجع ان لكل من النذر والعتق فالنذر الخالى عن التعليق والخطاب  
احد قسمي نذر التبرم وهو المنجز كقوله قه على كذا اما نذر التبرر المنجز المشتمل على خطاب كقوله  
قه على أن أعطي كذا ونذر التبرر والمعلق بمحدث نعمة أو ذهاب نعمة ونذر الاجاز باقسامها فانها  
تبطل الصلاة فليس في كلامه من اقسام النذر الاحد قسمي نذر التبرر بشرط عدم الخطاب والعتق الخالى  
عن التعليق والخطاب كقوله عدى حر فهذا لا يبطل الصلاة على طريقته بخلاف العتق المشتمل على  
خطاب أو على تعليق فانه يبطلها اتفاقا هذا والمتمم انه لا ينتظر من القرب إلا النذر التبرر المنجز  
الخالى عن الخطاب والتعليق بخلاف سائر انواع النذر وبخلاف العتق باقسامه وبخلاف  
سائر القرب كالوصية والصدقة فان الكل يبطل الصلاة اه شيخنا وهو حاصل ما في شرح حر  
(قوله ولو مكرها) الفاية للرّد وبعبارة اصله مع شرح حر ولو أكرهه على الكلام بطلت في الاظهر لندرة  
كالاكراه على الحدث والثاني لا تبطل كالنسيان انتهى (قوله لا بقليل كلام) اى مفهومه وغيره حالة كونه  
ناسيا لاهى الصلاة فهو قاصد بخلاف نسيانه تحريره فانه كمن يان نجاسة في ثوبه وقوله اوسق لسانه اليه  
اى من غير قصد وقوله وجعل تحريره اى قليل الكلام اه حل (قوله ايضا لا بقليل كلام) من اضافة  
الصفة للوصف وضابط القليل ست كلمات عريقة فافل اه قل أى كايؤخذ من قصة ذى الدين اه  
ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم بغير اعاد الم تبطل اه شرح حر وقوله لم تبطل وهو ظاهر  
حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال والابطل لانه لا يتقاعد عن الكثير سوا وهو مبطل  
ثم عدم البطلان هنا قد يشكل عليه ما قاله في الصوم من البطلان فيما لو اكل ناسيا فظن البطلان فاكل  
عامدا وقد يجاب بان من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الامساك فاكله بعد وجوب الامساك عليه  
لتحريره يدل على ثبوته فاطل ولا كذلك الصلاة وقرق ايضا بان جنس الكلام العمد كالخرف  
الذى لا يهيم مقتضى في الصلاة بخلاف الاكل عدا فانه غير مقتضى اه عرش عليه ولو اكل في صلاته  
ناسيا فظن بطلانها فلم يبق المأكول عدا لم تبطل صلاته هذا ما استظهره عرش على حر عند قول  
الماتن وترك مقطر واكل كثير فتلخص ان حصة الاكل في الصلاة ناسيا ثم عادا كسلة الكلام

في حياته عن ناداه والتلفظ  
بقربة كنذر وعتق بلا  
تعلق وخطاب (ولو)  
كان الناطق بذلك (مكرها)  
لندرة الاكراه فيها (لا  
بقليل كلام) حالة كونه  
(ناسيا لها) اى الصلاة

فيها ناسيا ما دلت كذا تبين المستلزم بل وهو يعلم انه لكانه (قوله أو سبق اليه) أي الى القابل وقوله أو جهل تحريمه أي القليل أيضا فتعريف الثلاثة آماؤه القليل اه شيئا (قوله أو جهل تحريمه) خرج بهل تحريمه ما لو قبله وجهل كونه جلا قبال كالمعلم تحريم شرب الخردون ايجابا له لما قد يجد إذ حقه بعد العلم بالتحريم الكفو ولو سلم امامه فسامه من سام الامام ثانيا قال له الماموم قد دلت قبل هذا قال كنت ناسيا لثي من صلاتي لم تبطل صلاة واحد منهما أو يعلم الماموم قبل طول الفصل ويسجد للسهو لوجود الكلام بعد انقطاع القدوة ولو سلم من تثني ظاهرا تمام صلاته فتكلم يسيرا عددا فكل جمل كما ذكره الرافعي في كتاب الصوم اه شرح مر (قوله وان علم تحريم جنس الكلام فيها) هذا مشكل إذ ما ثبت للجنس ثبت لجميع أفراد فلا يمكن أن يعلم تحريم جنس الكلام المطلق ويجهل تحريم بعض أفراده ويمكن أن يجاب بأنه ليس المراد الجنس الحقيقي المتعاقب بل مراده بجنس الكلام غير ما أتى به أو يقال انه على تقدير مضاف أي تحريم بعض أفراد جنس الكلام انتهى شيئا وقوله غير ما أتى به المراد بذلك الغير ما زاد على ما أتى به كان تكلم بكلمتين وجهل المطلقين بما علم ان ما زاد عليها مبطل كالثلاثة فما فوقها وكان تكلم بستة واعتقد عدم البطلان بها واعتقد ان ما زاد عليها كالسبعة مبطل فالجواب ان المراد انه يعتقد عدم البطلان بالستة فادنوها يعلم ان ما زاد عليها مبطل نامل (قوله وان علم تحريم جنس الكلام فيها) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاتح بقصد التبليغ أو الفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام قاطعا اه سم على حج وقوله بقصد التبليغ أي وان لم يحتج اليه بان سمع الماموم صوت الامام ولا يقال انه مستغنى عنه حينئذ فيضر وقوله نحو المبلغ أي كالامام الذي يرفع صوته بالتكبير لاعلام المامومين اه ع ش على مر (قوله او بعد عن العلماء) يظهر ضبط البعيد من لا يجده ونية يجب بذلها في الحج توجه اليه اليه بحتمل اياهنا اذيق لانها واجب فوري أصالة بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر الضروري لا غير فانه من شأنه اطافه وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عند الله ويكلف يسبح نحو قوله الذي لا يضطر اليه اه حج وكتب عليه سم مانعه وقوله ويظهر ضبط الحج بحتمل أن يضبط بما لا يخرج فيه لا يحتمل عادة اه مر انتهى وينبغي ان يكون الكلام فيمن علم وجوب شيء عليه وانه يمكن تحصيله بالسفر أو ما من انشأ ياد بقرأ أهلها على حالة ظن منها أنه لا يجب عليه شيء الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فعنوروا وان ترك السفر مع القدرة عليه اه ع ش على م ر والمراد بالعلماء العالمون بذلك وان لم يكونوا علماء عرفا كما هو ظاهر اه شوري (قوله ولا ينتحج لتعذر ركن قولي) أي تنتحج مشتعل على حرفين أو حرف مفهم أو حرف مد والاقاصوت الغفل أي الخالي عن الحروف لاعبرة به وظاهر كلامه وان كثر التحنن لتعذر وظاهر بكل مرة حر فان فاكثر ثم رأيت شيئا قال نعم التحنن للقرأة الواجبة لا يطالبها وان كثر خللا فالما في الجواهر اه حل (قوله لتعذر ركن قولي) بخلاف ما لو نذر قرأة السورة في الصلاة فانه لا يذعن في التحنن لتعذر ما اه حل (قوله لانه ليس واجب) أي بما توقف عليه الصلاة حتى لو نذر سورة وتحنن حاضر نعم ان توقف صلاة نفسه عليه كجهل مبلغ توقف عليه سماع الاربعة في الركنة الاولى من الجمعة عند رفعه بحث الاذرعى جواز التحنن عند تراحم اللغم محلقة اذا خشي أن ينتحج به الزركشي جوزه العالم لاحراج نخامة تبطل صومه بان نزلت لحد الظاهر ولم يمكنه اخراجها الا به ولو ظهر من امامه ولو مخالفا حران ينتحج بانه مفارقه حمله على العذر لان الظاهر تحريمه عن البطل قال السبكي قد تبدل قرينه حاله على عدم عذره فتجب مفارقه قال الزركشي ولو لحن في الفاتحة لمنا غير المعنى وجب مفارقه كالم ترك واجبا يمكن حمله على ما اذا كثر ما قرأه غير فافهم كلاما أجنبيا مبطلان وان كان ساهيا والوجه انه

(أو سبق) اليه (لانه أو جهل تحريمه) فيها وان علم تحريم جنس الكلام فيها (وقرب اسلامه أو بعد عن العلماء) بخلاف من بعد اسلامه وقرب عن العلماء لتقصيره بترك التعلم ولا ينتحج لتعذر ركن قولي) لا لتعذر غيره كجهل لانه ليس بواجب فلا ضرورة الى

لا يبارقه حتى يركع بل بحث بعضهم عدم الزوم بعد ركوعه أيضا لجواز سيوره كالوقام خامسة أو بعد ركوعه  
وهل الوجه المفاخرة عند الركوع أو ينتظره قتل عن الشهاب ثم رايت يقتصر هو صرح به العلامة ابن حجر ونيه  
العلامة سم وحيث قد أسلم امامه أني المأموم بما يق عليه قال شيخنا الشبراملسي ويفرق بين هذا وما قبل  
في المخالف من أنه لا يرجع لما انتقل عنه لأنه فعل عن اعتقاد والموافق متى تذكر حاله رجع لجواز انتظاره  
لا احتمال عوده احتمالا قريبا ولو جهل بطلان الصلاة بالتنحج مع عليه ببحر الكلام فيها عذر لحقها على  
العوام أم برأوى ومثله شرح مدر وقوله عدم الزوم وبعده ركوعه ينتظر المأموم في القيام فإذا قام من  
السجود قرأ على الصواب واقفه وأتى بركعة بعد سلام الامام ان لم ينتبه وإن لم يقرأ على الصواب استمر  
المأموم في القيام بفعل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة وسياق ما وافق هذا البحث في صلاة الجماعة  
أه عش عليه **(قوله ولا يقلل نحوه لفظة)** المراد أن القليل عرفا لا يضر وإن ظم من عرفان فأكثر في كل  
مرة أه شيخنا وعبارة سم الظاهر أن المراد لفظة والكثرة باعتبار ما يظهر من الحروف في ذلك لا باعتبار  
نفسه مرأيت شيخنا الطبري يعتمد ذلك انتهى **(قوله وخرج بقليله)** عبارة تشرح مر فان كثر التنحج  
ونحوه للقليل وظهر به حرفان أكثر وكثر عرفا بطلت صلاته **كما قال في الضحك والسعال والباقي في معناها**  
لقطع ذلك نظم الصلاة وهذا محمول على حالة لم يصر ذلك في حقه من ماض من ماض صار كذلك بحيث لم يتخل زمن  
من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم يتطل كس الحديث ولا إعادة عليه حيث ذنوب شتى بعد ذلك  
ويحمل عليه كلام الاسوي انتهى **(قوله أعم وأولى من تعبيره بالقرأة)** وجه الامعية أن تعبيره المنصف  
بالركن القولي يشمل القرأة وغيرها كالشدة ووجه الاولوية ان تعبيره بالقرأة يشمل الركن  
وغيره فهو أهم لا يبطل بالتنحج لتعذر السوروة التشديد الاول وليس كذلك أه شيخنا **(قوله ولا يبطل**  
**بذكر ودعاء في شرح الارشاد لابن حجر)** والذي يظهر في ضبط الذكر انه اندب الشارع إلى التعبد بلفظه  
وفي الدعاء أنه ما تضمن حصول شيء وان لم يكن اللفظ ناصفه كقولهم كم أحسنت إلى وأسأت وقوله أنا  
الغيب ونحو ذلك أه شوبري **(قوله غير محرم)** أي المذكور من الذكر والدعاء والاولى ان يقول غير  
محرم من صورته المذكور المحرم أن يأتي بألفاظ لا يعرف معناها أو بالدعاء المحرم فظاهر أه رشيد **(قوله**  
**إلا ان يخاطب بها)** أي غير الله ورسوله بخلاف لا إله انت والسلام عليك يا رسول الله فلا يبطل به أه  
شرح مدر إلى هذا اشار الشارع بقوله وخطاب الله ورسوله انتهى **(قوله كقوله لغير مسبحان ربي الخ)**  
أي ولو كان ذلك الغير لا يبطل كالارض والقمر أه حمل **(قوله بخلاف رحمه الله)** عبارة تشرح مر  
ويجوز التشييت بقوله رحمه الله لا تنفاد الخطاب ويسن لمن عطف ان يحمد الله ويتدبر نفسه خلافا  
لما في الاحياء وغيره ويسن المصلح ان يرد السلام بالاشارة ولو كان ناطقا على من سلم عليه وان كان سلامه  
غير مندوب ويجوز له رد بقوله وعليه لا يبطل به صلته لأنه دعاء لا خطاب فيه أه من شرح مدر وعرض عليه  
**(قوله وخطاب الله ورسوله)** فإذا سمع يذكر في الصلاة قال السلام عليك يا رسول الله لم يضر خلافا للادعي  
وقوله كما علم من أذكر الاركوع وغيره كالتشهدان فيه الخطاب له **عليه السلام** ولا يتقيد ذلك بالتشهد خلافا  
للادعي أه لم يثبت شرح مر والمراد بخطاب الرسول المنتزعة خطاب به بكلام مشتمل على ذكر ودعاء  
كما هو فرض المسألة بخلاف ما لو خاطبه بكلام آخر غاها عنهما فإنه لا يتغير بل يبطل به الصلاة وعبارة  
سلطان قوله ورسوله أي ولو عند سماعه ذكره على الوجه كان قال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول  
الله أما اذا لم يكن كذلك كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو قد نصرك الله في فقه كذا من غير ان  
يسأله **عليه السلام** عن ذلك المنجى البطلان لأنه كلام اجنبي غير محتاج اليه ولا دعاء فيه لا يجي صلى الله  
عليه وسلم ولا جواب فينا مل انتهى **(قوله زيادة على ذلك)** أي على قوله وخطاب الله ورسوله

التنحج له (ولا يقلل  
نحوه) أي نحو التنحج من  
ضحك وغيره (لفظة)  
وخرج بقليله وقليل مأمور  
كثيرهما لأنه يقطع نظم  
الصلاة وقولي أو بعد عن العلماء  
من زيادتي وكذا التقيد في  
القلبة بالقليل وتعرف  
القلبة والكثرة بالعرف  
وقولي ركن إلى أعم  
وأولى من تعبيره بالقرأة  
(ولا يبطل بذكر ودعاء)  
غير محرم (إلا ان يخاطب)  
بها كقوله لغير مسبحان  
ربي وربك أو لما طس  
رحمك الله فبطل به بخلاف  
رحمته الله وخطاب الله  
ورسوله كاعلم من أذكر  
الركوع وغيره وذكر  
في شرح الروض وغيره  
زيادة على ذلك

فالمستثنى منه ان الذكروالدعاء إذا اشتد على خطاب يطلان الصلاة والمستثنى ما إذا كان الخطاب فيها  
 قهوا لورسولهوعبارة شرح الروض واستثنى منه أي من كون الذكروالدعاء المشتغل على الخطاب يطل  
 من شأن أحد ادعاءه في خطاب لا يعقل كقوله يا أرض ربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك  
 وشر ما دبك عليك وكقوله إذا رأى الهلال أمنت بالله الذي خلقك ربي وربك الله أنيابها إذا حس الشيطان  
 فانه يستحب أن يخاطبه بقوله العنك بلغة الله أعوذ بالله منك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة ثانيا  
 لو خاطب الميت في الصلاة عليه فقال وحك عاك الله لك لانه لا يعد خطا بل لو قال لا أمر أنه ان كلمت  
 زيدا فانت طالق فكلمته ميتا لم يطل حتى انتهت وما جرى عليه من عدم البطان في الصورة الثلاث ضعيف  
 والمتشد البطان فيها وعبارة شرح مروى في ذلك أي الخطاب المبطل خطاب ما لا يعقل كقوله يا ربك  
 الله أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك وشر ما دبك عليك للارض أنت بالذي خلقك الهلال والعنك بلغة  
 الله أعوذ بالله منك الشيطان إذا حس به وحرك الله الميت في الصلاة عليه كما اعتمد ذلك والدرج الله  
 تعالى ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم انتهت (قوله ولا ينظم قرآن) أي بصورة قرآن على نظمه  
 المعروف او يذكر آخره برماوى (قوله بقصد تهيم وقراءة) عبارة شرح مروى والوجه انه  
 يعتبر في نحو يا ربى خذ الكتاب مقارنة قصد نحو القراءة قوله مع التهيم بجميع اللفظ إذ عروه عن بعضه  
 يصير اللفظ اجنبيا ثانيا للصلاة كما يشعر به قول المصنف ان قصد مع القراءة وان كان المرجح في  
 نظيره من الكتابة الاكتفاء بقراءة الآية ببعضها انتهت (قوله كيايى خذ الكتاب) وكقوله  
 ادخلوها بسلام معهما به من يستأذن في دخول عليه او يوسف أعرض عن هذا معهما به من  
 ينه عن فعل شيء او برماوى وسواء اكان انتهى في حال قراءته الى تلك الآية ام انشأها كما  
 اقتضاه اطلاق التحقيق وغيره وهو الوجه لوجود القرينة الصارعة عن القراءة في علمها وان بحث في  
 المجموع الفرق بان يكون قد انتهى في قراءته اليها فلا يعرض ولا يضر وسواء يصلح للتخاطب وما لا يصلح  
 له خلافا لجمع مقدمين وشمل كلامهم الفتح على الامام بالقراءة او الذكر كان ارتج عليه كلمة  
 في نحو التشديد فقالها المأموم والجهر بشكير الانتقالات من الامام أو المبلغ يأتي فيهما التفصيل  
 بين الصور الاربع المذكورة كما اقتضاه كلام الرافعى وغيره واعتمده الاسنوى وغيره واقى  
 به والد رحمه الله تعالى اه شرح مروى (قوله كما لو قصد القراءة فقط الخ) ونأى هذه الاربع في  
 الفتح على الامام بالقرآن او الذكر او الجهر بشكير الانتقالات من الامام او المبلغ اه زى  
 اه عرش (قوله او لم يقصد شيئا) اي بان اطلق وقوله بطلت هو المتمد لان القرينة متى وجدت  
 صرفة اليها مالم ينو صرفة عنها وفي حالة الاطلاق لم ينو شيئا فانرت اه شرح مروى (قوله ولا يكون  
 قرآنا الا بالقصد) المراد انه لا يعطى حكم القرآن الا بالقصد والا فهو قرآن مطلق لان عدم  
 القصد لا يخرج عن كونه قرآنا والمراد عند الصارف كما هنا والا فهو قرآن ولو من غير عند عدم  
 الصارف اه شيخنا وقوله لا يعطى حكم القرآن وهو متاخم البطان به (قوله وخرج بنظم القرآن الخ)  
 وفي المجموع عن البادى لو قال الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار بطلت صلاته  
 ان تتمد ذلك والا فلا ويسجد لسبه وهو المتمد وفي فتاوى الفقهاء ان قال ذلك معتدا كفر  
 وباتى ما تقرر فيما لو وقف على ملك سليمان ومأم سكت طويلا اي رائدا على سكتة التنفس  
 والى فيما يظهر ثم ابتدا بما بعدها ولو قال قال الله في غير عمل تلاوته او الله كذلك بطلت  
 صلاته كما شمله كلامهم وبه صرح القاضى وتبطل بما نسخت تلاوته وان بقي حكمه دون عكسه  
 ولو قرأ الامام اياك نبد واياك نستعين فقال المأموم مثله او استعنا بالله او نستعين بالله ففي  
 شرح المهذب عن صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة بطلت أى ان لم يقصد به الدعاء كما في  
 التحقيق وحاصل ما يجب به بالدرج الله تعالى لما سئل عن ذلك انه تبطل صلاته بذلك ان لم يقصد به تلاوة  
 دعاء وما قلته التروى في شرح المهذب عن صاحب البيان مقيد بما اذا لم يقصد به الدعاء كما في التحقيق ولهذا

(ولا ينظم قرآن بقصد  
 تهيم وقراءة) كيايى  
 خذ الكتاب بقوة مفهما  
 به من يستأذن في اخذ شيء  
 أن يأخذه كما لو قصد  
 القراءة فقط فان قصد فقط  
 أو لم يقصد شيئا بطلت لانه  
 يشبه كلام الآدميين ولا  
 يكون قرآنا الا بالقصد  
 وخرج بنظم القرآن مالم  
 أتى بكلمات منه متوالية  
 مفرداتها فيه دون نظمها  
 كقوله يا ابراهيم

اعترض في شرح المذهب اطلاق ما نقله عن صاحب البيان بقوله ولا يوافق عليه وبعبارة شرح المذهب  
 ( فرج ) قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك نعبدا اياك نستعين قالوا اياك نعبد  
 ولا اياك نستعين وهذا بدعة منهي عنها ما بطلان الصلاة بها قد قال صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة  
 أو قال استعنا بالله أو نستعين بالله بطلت اياه وتبطل صلاته بالقول المذكور اذا لم يقصد به شيئا وكذا اذا قصد  
 بقوله استعنا بالله التثناء والذكر كما يؤخذ من تحقيق وشرح المذهب وغيرهما لا عبرة بقصد ما يفيد اللفظ  
 وإن قال الطبراني في شرح العتبة الظاهر الصحة لانه تعالى الله تعالى اي باللام قال الاسنوي وهو الحق  
 ويدل عليه قولهم في فنوت رمضان اللهم اياك نعبدها وحينئذ تبطل الصلاة في نظائر ذلك كقولهم اطلب  
 زوجا أو ولد أو مالا من الله تعالى أو قرأنا انارسلنا نوحا الآية أو نحوها من اخبار القرآن ومواعظه  
 واحكامه محبت قصده التثناء اه شرح مر ( فرج ) ولو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال  
 مريضي ان لا يضروا كذا القول آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه اه سم على المنهج وبقي ما لو قال الله فقط فدل  
 يضر ذلك لولا فيه نظر والاقرب انه ان قصده التحجب ضرر وان لم يقصد ذلك بان قصد التثناء لم يضر وإن  
 اطلق كان فان يتم قرينة تدل على العجب كان سمع أسرار في القرآن فقال عند سماعه ذلك ضرر وإن لم تكن  
 قرينة لم يضر لانه سم من اسمائه تعالى لا اشراك فيه ووقع السؤال بالدوس عن شخص يصلي فوضع آخر يده  
 عليه وهو غافل فازعج لذلك وقال الله حاجت عنه بان الاقرب فيه الضرر اذا لم يقصد به التثناء على الله  
 تعالى لكن سياقه انه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل انتهى وقضيته انه لو اطلق بطلت  
 وقياسه ان قوله الله مثله وفي سم على المنهج ( فرج ) ضربه عن قرب في الصلاة لم تبطل صلاته وإن  
 ضربه حية بطلت والفرق ان المغرب تدخل سمها في داخل البدن لانه تفرز ابرته في داخل البدن  
 وتقرغ السم الى داخله والسم وان كان نجسا كما صرحوا به لانه مستحيل فهو جزء مما يمتيته نجسة  
 لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحجة تلغي سمها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس  
 ظاهر البدن مبطل هكذا ذكره واعتد به اه عرش على مر ( قوله تبطل صلاته ) اي وإن  
 قصده القراءة فقط كما هو قضية ضميمه حيث اطلق هنا وقد فيما بعده فأمل ومن ثم قال حج  
 مطلانا واعتد به ما ينحى في شرح الهجة من انه لو قصد القراءة بكل كلمة بانفرادها لم تبطل واجراء  
 في ما لو قال ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار فلا تبطل اذا قصد القراءة بما قبل  
 أولئك على انفرادهم على انفراد اه سم ( قوله فان فرقها ) ليس يقيد بل هو الاحاد وقصد بكل حرف  
 أو كلمة القرآن لم يضرا به ما روى ( قوله وقصد بها القراءة ) اي وحدها فان قصد معها التفهم ضرا  
 شيئا ( قوله ولا يسكوت طويل ) مطوف على المستثنيات السابقة لكن استثناء هذا تسمح لأن تلك  
 مستثناة من النطق وهذا ليس فيه نطق لكن غرضه التنبيه على انه مساو لما في الحكم بعدم البطلان خلافا  
 لما قال انه مبطل وقوله وسياقه في الباب الا في الجرح به به تخصيص قوله لا يسكوت طويل اي ما لم يحصل به  
 تطويل ركعي قصير وفيه ان التطويل وظيفة البدن والسكوت وظيفة الله ان اه شيئا ( قوله ولو عدا بلا  
 غرض ) الغاية لا بدعارة أصلا مع شرح مر ولو سكوت طويلا بلا غرض لم تبطل في الاصح لانه غير عمل  
 به يتمم الثاني تبطل به لا شهادته بالاعراض عنها انتهت ( قوله لانه لا يخبرم ههنا ) بكسر الزايم او يا به مضرب  
 اه برماوى ( قوله وسن لرجل تسبيح ) اي سن ان يكون تنبيه بالتسبيح وان كان التنبيه في ذاته لا بقيد كونه  
 بالتسبيح قد يكون واجبا كسباي والى هذا أشار الشارع بقوله والمراد بان للفرقة الخ اه شيئا والتنبيه  
 المذكور مندوب بل مندوب كتنبيه الامام على سهوه وما حياح كاذنه لداخل وواجب لو اوجب كاذنه لاهمى  
 ان ثمين اه شرح مر وحرام الحرام كالتنبيه لخص يرد بقل غيره عدوا فاما مكروه كالتنبيه للفرقة لمكروه  
 اه عرش عليه ( قوله ايضا سن لرجل ) المراد بالرجل ما قبل الاثنى فيشمل الصبي اه شوري ( قوله )

سلام كن تبطل صلاته فان  
 فرقها وقصد بها القراءة لم  
 تبطل به نقله في المجموع عن  
 المتولي وأقره ( ولا يسكوت  
 طويل ) ولو عدا بلا غرض  
 لانه لا يخبرم ههنا سياقه  
 في الباب الآتي ان تطويل  
 الركن القصير يبطل عده  
 ( وسن لرجل تسبيح ) أي

قول سبحانه انه (ولغيره)  
من امره او غنى (تصديق)  
يضرب بطن كف أو  
ظهرها على ظهر أخرى  
أو ضرب ظهر كف على  
بطن أخرى (لا يضرب  
(بطن) منها (على بطن) من  
أخرى بل إن فعله لأعبا  
علما بتعريمه بطلت صلاته  
وإن قل لمناقاة الصلاة  
وإنما يسن ذلك فما (إن)  
ناهما شيء) في صلاتهما  
كتنيه إمامهما على سبيل  
وإذ هما داخل وإنذارهما  
أعنى خشيا وقوعه في  
عنور والأصل في ذلك  
خبر الصحيحين من نابه  
شيء في صلاته فليسج وإنما  
التصديق النساء ويعتبر في  
التسليم أن يقصد به الذكر  
ولو مع التفهيم كتنظيره  
السابق في القراءة وتسميري  
بما ذكر أعني ما عبر به ولو  
صفق الرجل وسبح غيره  
جاء مع غفلتهما السنة  
والمراد بيان التفرقة بينهما  
فيما ذكر لبيان حكم التنبيه  
وإنذار الأعمى ونحوه  
واجب فإن لم يحصل الإنذار  
إلا بالكلام أو بالفعل  
المبطل وجب وبطل  
الصلاة به على الأصح  
(و) ناهما (تركز) زيادة ذكر

ولغيره (تصديق) شمل كلامه ما لو كانت المرأة محضرة للنساء أو خلوة أو محضرة المحارم أو الرجال الأجانب  
تصديق لانه وظفتها كإقتضاه كلام الأصحاب خلافا للوركشي ومن تبعه في حالة خلوها عن الرجال  
الأجانب وشمل ما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاثة عند حاجتها فلا تطل به كافي الكفاي وقا به والده  
رحمته تعالى وفرق بينه وبين دفع الماروا لتأذي العريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبه تحريك الأصابع في  
سبحة أو حلك إن كانت كفة قارة كسأسي فإن لم تكن كفة قارة أشبه تحريكها الجرب بخلاف ذنبك وقد  
أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم التصديق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر رضي الله عنه  
يصل بهم ولم يامرهم بالعادة وقول الجلي يعتبر في التصديق أن لا يزيد على مرتين أن حل على ما إذا حصل بهما  
الإعلام فهو ظاهر وإلا فهو ضعيف وقد قال ابن الملقن إله لغيره أهشرح مر (قوله) لا يبطن على بطن) وأما  
لو ضرب بطنه على بطن خارج الصلاة كالقراءة قال الزركشي في وجهان لأصحابنا ووجه منهما التحريم  
وهو الممتد خصوصاً إذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهة الناس كذاجهامش وبقين أن عمله مالم  
يخرج إليه كايقاع الآن من يريد أن ينادي إنسانا بعبادته ونقل في الدرر عن عمر رحمه الله ما يؤخذ ذلك  
وفي فتاوى مر سئل رضي الله عنه عن قول الزركشي أن التصديق باليد للرجال للوجوه مالم فيه من التشبه  
بالنساء هل هو مسلم أم لا وهل الحرمة مقيدة بما إذا قصد التشبه أم يقال ما اختص به النساء يحرم على الرجال  
فعله وإن لم يقصد به التشبه بالنساء فأجاب هو مسلم حيث كان للو وإن لم يقصد به التشبه بالنساء وسئل عن  
التصديق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا فأجاب إن قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم  
وإلا كراهه وبارة حج في شرح الارشاد ويكره على الأصح الضرب بالقبض على الواسمته ومنه يؤخذ  
حل ضرب إحدى الراحتين على الأخرى ولم يقصد اللعب وإن كان فيه نوع طرب مهم رأيت المارودي  
والشاشي وصاحب الاستقفاو الكافي الحقوه بما قبله هو صريح فيما ذكره نواه يجرى فيه خلاف التقصيب  
والأصح منه الحل فيكون هذا كذلك أه ورأيت بهامش شرح المنهج مانصه وأقضى شيخنا أن الرمي بانه  
لا يحرم حيث لم يقصد به اللعب أه أقول وقوله في صدر هذه القولة وهو الممتد بظاهرة وإن احتجج إليه  
لتحسين صناعة من إنشاد ونحوه ومنه ما تفعله النساء عندهم ملاءة أو لادنه أه عش على مر (قوله) بل إن  
فعله لأعيا (الخ) هذا أيضا يجرى فيما قبله وإنما خصه بذلك الكيفية لأن اللعب أكثر فيها أه شيخنا وبارة  
شرح مر فإن صفقت ولو بغير بطن على بطن فأصدة اللعب به عامة عالمة بطلت صلاتها واقصا كثير  
على ذكره ذلك في البطن على البطن ليس لأخر غيرهما وإنما هو لأن ذلك مظنة اللعب لانه مناف للصلاة  
ولهذا اقضى والده رحمه الله تعالى بطلان صلاة من أقام لشخص أسببه الواسطي لأبعامه انتهت (قوله)  
إن ناهما شيء) أي أصابهما وفي الصباح نابه الأمر بنوبه نوبة أصابه أه (قوله) ولو مع التفهيم) ولا يضرب  
في التصديق قصد الإعلام ولا تواليه ولا زيادته على ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد إحدى الدين عن  
الأخرى وعودها إليها كاهو ظاهر ويصرح بالتعليل بانه فعل خفيف به فارق دفع الماراه مر ماوى (قوله)  
والمراد بيان التفرقة (الخ) مراده هذا جواب إيراد على المتن حيث قال ومن لرجل الخيم أنه قد يكون  
واجبا والجواب أن عرضه يان الدنية من حيث التفرقة بين الرجل وغيره أي يسن للرجل التسليم  
لا التصديق وإن كان كل منهما فيجب من حيث كونه معلما أم شيئا (قوله) وبينهما أي الرجل والمراد  
وقوله فيما ذكر أي التسليم والتصديق أم شيئا (قوله) وبطل به الصلاة على الأصح) هل وإن ضاق الوقت  
أه حل قال شيخنا ح ف وإن ضاق الوقت صيانة للروح راجع أه (قوله) وتركز زيادة ترك (الخ) كزيادة  
ركوع أو سجود لغير متابعة وإن لم يطمئن أه شرح مر ووقوله كزيادة ركوع مفهوما أنه لو انحى إلى حد  
لا يجره فيه القراءة بان صار إلى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعا ولعله غير مراد



وانه متى انحنى حتى خرج عن حد القيام عامدا بطلت صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود ادهش عليه (قوله زياد قركن الخ) تصديق الزيادة بالركن الواحد والاكثر بل وبالركعة فيقتضي بطلان الدليل المدعى اه شيخنا (قوله تبطل بها صلاته) اي ان كان ما قيل به لا معتدا به والمواسجد على ما يتحرك بحركته ثم رفعه وسجد ثانيا لم يضر اه حل ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفا من جرح جبهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته ان كان قد تحمل على الخشن بثقل رأسه في اقرب احتمالين حكاهما القاضي حسين ثانيا تبطل مطلقا ومثله ما لو سجد على شيء فانقل عنه لغيره بعد تحمله عليه ورفع رأسه عنه بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له كان سجده على نحو يده ثم رفعها وسجد على الارض اه شرح مر وقوله ان كان قد تحمل على الخشن الخ ظاهره وان لم يطمئن لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه وهو ظاهر حيث لم يتمكن الطائفة بحمله الاول وقوله وسجد على الارض اي فلا تبطل ويبنى ان عمل ذلك حيث لم يقصد ابتداء هذا الفعل فان قصده بطلت لتلاعبه بمجرد شروعه في الهوى اه ع ش عليه (قوله بخلافه سهوا) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبير افظن انه امامه فرفع يده للهوى وحرك رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكشف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظره به سم فيه في حواشي البيهقي من ذلك ما لو تعددت الائمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبيرا امامه فتابعه ثم تبين له خلافه فخرج الى امامه ولا يضره ما فعله للاتباع فيكون اكثر اه ع ش على مر (قوله) ويتغير القعود اليسير الخ) شروعه في استثناء صور خسر لا تضر فيها الزيادة وقوله اليسير اي بقدر الطائفة على المعتمد وقدرها بقدر سبحان الله اه من ع ش على مر اه شيخنا وبعبارة الشوري قال في المهمات ويستوي صور ان قال الثالثة كان قائما فانتهى الى الركوع لقتل حية لا يضر قاله الخوارزمي في الكافي الرابعة يجده على مكان خشن تخاف جرح جبهته فرفع ثم يجده فلفاض حسين احتمالا ان الاول البطلان مطلقا الثاني ان تحمل رأسه بطلت بالمود فطريقه ان يزحف عن الخشونة ولا يرفع وإن لم يتحمل لم تبطل ويجوز ان يمين يمين على يده ثم رفع وسجد على الارض اه وأقر ابن الرفعة التفصيل انتهت (قوله) ايضا يتغير القعود اليسير الخ) وظاهر كلامهم انه لا يضره ان قصده بالركنية وكذا لو قرأ آية يجده في صلاته فهو السجود فلا يصل لحد الركوع بداله ترك ذلك ورجع للقيام ليركع منه بضر وإن عاد للقيام لان الهوى يقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع اه حل (قوله) ايضا يتغير القعود اليسير الخ) عبارة شرح مر نعم لا يضر تعمد جلوسه قليلا بان جلس من اعتداله قدر جلسة الاستراحة المطلوبة بالاصالة انتهت وقوله المطلوب بالاصالة قال سم على حج تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طائفة الصلاة اه ع ش عليه وإنما غفرت هذه الجلسة لانها عهدة في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فانه لم يهد فيها الا ركنان فكان تأخيرها في نظمها أشد اه شرح مر (قوله قبل السجود) أي التلاوة أو الصلاة اه شيخنا وكذا يتغير ايضا قعود المأموم المسبوق عقب سلام امامه في غير محل جلوسه اه ع ش على مر (قوله) وسياقي في صلاة الجماعة اه الخ) انه فاعل وباقي وانه الثانية بدل منها بدل اشتغال وجواب لو لم يذكره فيقدر أخذنا من خبر ان الثانية أي لومته متابعتها اه شيخنا ويخرج من كلامه مسئلة حسنة وهي مسبق ادرك الامام في السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه فحدث وانصرف قال ابن ابي هريرة وابن كعب على المسبوق ان باقى بالسجدة الثانية لانه صار في حكم من لومه السجدتان ونقل القاضي أبو العلي بن عامر الاحباب انه لا يسجد لانه تحدث الامام انقود في زيادة محضة لتغير متابعتها فكانت مبطله اه شرح مر (قوله) وترك فعل خشن الخ) عده هذا وما قبله شرطا واحدا لان كلامهما ترك فعل مبطل وغاية الفرق بينهما ان هذا الفعل ان كان من جنس الصلاة قيد بالعمد

فعل (عمدا) تبطل بها صلاته  
لتلاعبه بخلاف سهوا لانه  
صلى الظهر فساو السجود  
للهوى ولم يدهما رواه  
الشيخان ويتغير القعود  
اليسير قبل السجود وبعد  
سجدة التلاوة وسياقي في  
صلاة الجماعة أنه لو اقتدى  
بمن اعتدل من الركوع انه  
يلزمه متابعتها في الزائد وان  
لوركع أو سجد قبل امامه  
وعاد اليه لم يضر وخرج  
بالفعل القول كتنكير  
الفاعلة وسياقي في الباب  
الآتي (وترك فعل فحش)

وهو القسم الأول وإن كان من غير جنسها يطل مطلقاً وهذا أعاداً امل بقوله وترك الخاء شيخنا (قوله) ايضاً ترك فعل فحش ظاهره وإن فعل ذلك فرعاً من نحوية وينبغي خلافه فلا يطل به صلاته لانه معذور ام عش (قوله) ايضاً ترك فعل فحش اي تركه من اول الشرع وتكبير الاحرام فلو قارنها فعل فاحش أو كثير متوال لم تعدد الصلاة لئلا يدخل فيها بول التكبير في عش على مر (فرع) فصل بمطلا كونه قبل تمام تكبير الاحرام بنبني البطان بناء على الاصح انه بتمام التكبير لا بتبين دخوله في الصلاة أو لها وقالمه وخلافاً لما رايته في فتوى عن الخطيب امه (قوله) كونه اقم شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله بان حركة جميع البدن كالوثة الفاحشة فتبطل بها ام سم على المنهج قاله في فتاويه ما حاصله وليس من الوثة ما لو حله انسان فلا تبطل صلاته بذلك امه وظاهره وان طال حله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط موجودة من استقبال القبلة وغير ذلك ليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فانه تبطل صلاته أداً ولا فلازم مسألة التعليق انما ذكرناها فيمن فعل ذلك عوضاً عن القيام على قدميه وأما ثانياً فلا نعلقه ينسب اليه فيؤمن من فعله ام عش على مر (قوله) وهذا اول الخاء اي لان الوثة لا تكون الا فاحشة ولشمول غير الوثة بما فحش كتحريرك جميع بدنه ويمكن ان يقال ان الفاحشة في كلام المهاج كالصفة الكاشفة للإشارة الى ان كل ما فحش حكمه حكم الوثة ام سم ام شوبري (قوله) وكثير من غير جنسها اي كثر يقينا وقوله بخلاف القليل اي ولو احتالوا وعبراً عن شرح مر ولوشك في كثرة فعله تبطل اذا اصل عدمها انتهت وهذا هو الراجح وقيل بالبطان وقيل بوقف الامر الى البيان ام من حواشي الخطيب (قوله) من غير جنسها) محترمة تقدم في قوله وترك زيادة ترك الخاء شيخنا (قوله) في غير شدة خوف) تنقيده بهذا في الكثير وعدم التنقيده في الذي فحش يقتضي أن الذي فحش يبطل ولو في شدة الخوف ام شيخنا وظاهر انه ليس كذلك كما تقدم قرياعن عش في الذي رفع فرعاً من نحوية وقد اخرج في الروضة هذا التنقيد عن الفاحش فقضاه جريانه فيه ايضاً فيغفر في شدة الخوف الفعل وان كثر او فحش وكذلك في نفل السفر يغفر الفاحش ان احتاج له في شبه كمنظرة واسعة تأمل (قوله) ثلاث خطوات اضرب المأخرون في تعريف الخطوة والذي أقم به الى الدرر رحمه الله تعالى أنها عبارة عن نقل رجل واحدة الى أي جمة كانت فان نقلت الاخرى عدت ثانية سواء ساوى بها الاول ام قدمها ام اخرها عنها اذ المعتبر تعدد الفعل وذهاب اليد وعودها اي على التوالي مرة واحدة فيما يظهر وكذا رفقها ثم وضعها على محل الحرك ويستحب الفعل القليل لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك والاولى في حقه التحرز عن الافعال القليلة المتوالية انتهى شرح مر قوله وذهاب اليد وعودها الخ بخلاف الرجل فان ذهابها ورجوعها حركتان والفرق بينها وبين اليد أن اليد يبني بتحريكها كثيراً بخلاف الرجل لان عادتها السكون ام سم (قوله) بخلاف القليل والكثير المتفرق) وقوله لان خف هذا كله مع كونه غير مبطل لكنه مكره ام عش على مر (قوله) والكثير المتفرق) ضابط المتفرق ان يعدل الثاني مقطوعاً عن الاول في العادة وفي التهذيب وعندى ان يكون بينهما قدر ركعة لحديث امامة ام حج ام شوبري (قوله) لانه عليه السلام وهو حامل امامة الخ عبارة المناوي في شرح الجامع عند قوله عليه السلام ان في الصلاة شغلاً ما نصه فان قيل كيف حل المصطفى عليه السلام امامة بنت ابي العاص في صلاته على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رفع من السجود أعادها قلت اسناد الخلل والوضع والرفع اليه مجاز فانه لم يعتمد لكنها على عادتها تعلق به وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها فاذا كان علم الخصة يشغله عن صلاته حتى استبدل بها فكيف لا تشغله هذه انتهت بحروفه وعليه فلا دليل فيما قاله الشارح رحمه الله من الحديث الا ان يقال انها كانت تسلق به عليه السلام في الابتداء فلا يدفعها لما جبل عليه من كمال الشفقة والرحمة ولكن اذا ركع أو سجد وضعها فيستدل بوضعها على ان الفعل الغير المتوالي لا يضر ام عش

كونه فتبطل به ولو سوا  
صلاته لمناقاة لها وهذا  
أول من قوله وتبطل  
بالوثة الفاحشة (أو) فعل  
(كثير من غير جنسها) في  
غير شدة خوف (عرفاً)  
(كثلاث) خطوات  
(ولاه) فتبطل به ولو سوا  
صلاته لذلك بخلاف  
القليل كمنطرين الكثير  
المتفرق لانه عليه السلام صلى  
وهو حامل امامة فكان  
اذا سجد وضعها واذا قام  
حملها رواء الشيخان  
وكالكثير ما لو نوى ثلاثة  
أفعال ولاه

لكن هذا الجواب لا يلتم مع قول الشارع وإذا قام حلقا قوله أو إمامة بضمة المزة بنت بنته زينب رضي الله عنها واسم أبيها أبو العاصم بن الربيع القرشي كان النبي صلى الله عليه وسلم يحبها ويعلم في الصلاة تزوجها على رضي الله تعالى عنه بعد طاعة وكانت أوصت أن يزوجه أو لم تعقب منه أم برموى بنحو في إمامة أن ينصب بما قبله أو أن يخلف بأخيه وعلا مخرجه الفتحة لأنه لا ينصرف وقد قرى أن الله بالغ امره بالوجهين أمشوري (قوله) وفعل واحد منها أي فاتها تبطل وكالفعل القول حتى لو قصد الأتيان بجرعين متوالين فأتى بأحدهما بطلت صلاته أم برموى ومثله شرح حر (قوله) صرح به العمراني هو أبو الحسن يحيى بن أبي الخير العمراني الباقعي صاحب البيان والزوائد سنة تسع وثمانين وأربعمائة وتفقه على جماعة منهم الذين الباقعي وغيره المتوفى سنة ثمان وخمسين وخمسة أم برموى (قوله) فتبطل به أي شرط العلم بالتحريم كإقديده في غير هذا الكتاب أم شورى ومنه ما لوقر ص آخر بقصد اللعب أم أطنحي وقوله كما رأى من قوله بل أن فعله لا باعتبار ما يتجر به بطلت صلاته وإن قل أم عش (قوله) لأن خفا الخ وهذا ما بعده قيد لقوله أو أكثر أي مالم يكن خفيا أو بعد زه شيئا (قوله) كتحريك أصابعه أي وكذا أذنه وأجفانه وحواجبه ولسانه وشفتاه وذكره وأتياه أم برموى (قوله) في سبعة أي أو في عقد شيء أو حله أو لغرس سب لا بقصد اللعب أم برموى وفي الصباح السبعة خرزات منظومة يسبح بها جميعا سبع كخرقة وغرف أم (قوله) الحاقالة بالقليل هذه نسخة وهي ظاهرة وفي نسخة لها ويمكن رجوعه لتحريكه أو اكتسب الجملة من المضاف إليه على حد قوله وسورة أيام حزن من إلى العظم أم شيئا (قوله) أو اشتد جرب أي أو حكة أو قل ومنه يؤخذ أنه لو ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثيراته يسامح به أم برموى (قوله) أيضا أو اشتد جرب أي ولم يكن له حالة يتلو فيها من هذا الحلك زمان يصح الصلاة قبل ضيق الوقت فإن كان وجب عليه انتظاره كما تقدم في السعال ونحوه فمما على حد سواء أم عش على م ر عن سم على حج بالمعنى (قوله) وترك مفطر أي ولو بداخل نحو عود في ذاته أم برموى وتليفه الحكم على كونه مفطر يقتضي أنه لا بد من العمود والعلم وقوله أكل كثيرا أي غير مفطر بدليل المطف أي لكونه مع النسيان أو الجبل ومغترز التقيد بالكثير أن السير معها لا يضرو عبارة أصله مع شرح م ر قلت إلا أن يكون ناسيا الصلاة أو جاهلا بمغترمه أو عذر معه فلا تبطل بتليفه قطعا أو أنه اعطى وكذا لو جرى ريقه ياقى طعام بين أسنانه وعجز عن تميزه وجهه كافي الصوم أو نزلت نخامة ولم يمكنه إمساكها انتهت وقوله وعجز عن تميزه أما مجرد العلم بالبقاء من أثر الطعام فلا اثر له لا تنافي وصول العين إلى جو فليس مثل ذلك الأثر الباقي بعد التهو عابنه لو أنه أو طعمه فيضرب ابتلاعه لأنه تغير لو أنه بدل على أن به عينا محتمل أن يقال بعدم الضرر لأن مجرد اللون يجوز أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للسود مثلا وهذا الأقرب أخذًا بما قاله في طهارة الماء إذا تغير بمجاورة وقوله أو نزلت نخامة ولم يمكنه إمساكها أي أو امكنه ونسي كونه في صلاة أو جعل تحريم ابتلاعها أم عش عليه والمفطرات عشرة بتصور منها أربعة الحقة والرذة والجنون ووصول شيء إلى الجوف والثلاثة الأولى لا يقال فيها عمدا أو سهوا أو الأخير لا يقتر إلا أن كان عمدا مع العلم بالتحريم فقله ترك مفطر خرج منه السهو والجبل مع العذر فلذا احتاج إلى عطف قوله وأكل كثيرا أي سهوا أو جهلا أو أمحا فقد دخل في المفطر واحتاج إلى قوله أو باكره لأنه لم يدخل في المفطر أي أو قليل باكره فإذا امتنع المطف أو حثد فحكم الكثير بالأكراه فيهم بالاولى وبقي مفهوم المتن وهو القليل سهوا أو جهلا ولم يذكره الشارع على عادته في شرح المتن وحكمه أنه لا يضربنا ولا في الصوم أم شيئا (قوله) وأكل كثير) بضم المزة أم عش أما ما كقول لقوله بعد والمضغ من الأفعال أم حله (قوله) وإن كان الأول والثالث قليين هذا التميم بالنسبة للثالث بقطع النظر عن المارقو الإفاداما إنما هو القليل فقط وإن كان الكثير معلوما بالاولى وقوله بجر منه أي وبالبلان فلا بد من هذا التقيد أيضا

وفعل واحد منها صرح  
به العمراني ويستثنى من  
التليل الفعل بقصد اللعب  
فتبطل به كأم (لأن خفا)  
الكثير كتحريك أصابعه  
مرارا بلا حركة كفنه  
سبعة الحاقالة بالقليل فإن  
حرك كفنه فيها ثلاثا ولا  
بطلت صلاته (أو اشتد  
جرب) بأن لا يقدر معه  
على عدم الحلك فلا تبطل  
بتحريك كفنه الحلك ثلاثا  
ولاء للضرورة وهذه من  
زيادتي وبها صرح القاضى  
وبغيره (و) ناسيا ترك  
مفطر وأكل كثير أو  
باكره) فتبطل بكل منها  
وإن كان الأول والثالث

لاجل أن يكون من غير المفطر كما هو مقتضى المظن والاول علم البطلان وجهل الحرمة كان من قسم المفطر  
 فهو من قبل الاول اهنيخا ويستثنى من ذلك ما لو كان جاهلا بالتحريم معذورا بان يقرب عبده بالاسلام  
 أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء وكان ناسيا في الاول اهبرماوى (قوله كيلغ ذوب سكرة) يقال في قطه  
 يلغ بكسر اللام وحكى قصدا اهشرح مر وفي الصباح بلغت الطعام بلبا من باب نصب الماء والريق بلما  
 ساكن اللام وبلغت بلما من باب نفع لفظه (قوله والمضغ من الافعال الخ) يشيره الى ان المتن بالمضغ  
 وأما بالفتح فهو المضغ بحكمه ما ذكر اهنيخا (قوله قتل بكثيره) أى كالثلاث المتوالية فكثرة المضغ  
 مبجلة وإن قل المأ كؤل وكثرة المأ كؤل مبجلة وإن قل المضغ أو اتنى فالتفصيل بين القليل والكثير في  
 الاكل ما لم يكسر نفس المضغ اهبرماوى (قوله ان يصل نحو جدار أى ولو صلاة جنازة ويبغى ان يعد  
 الشمس سائر ان قرب منه فان بد عنه اعتبر حرمة المرور امامه ستره بالشروط ويبغى ايضا ان معنى  
 الصلاة سجدتي التلاوة والشكر وقل بالدرس عن شيخنا زى مثل ذلك وان مرتبة التش بعد العصاه  
 ع ش على مرور ولو استبرأ ستره في مكان مقصوب بل يحرم المرور ويتهو ولا يكبر مما قى به الولد رحمه الله  
 تعالى اهشرح مر وينظر الستر بستره مقصوبه في المكان المقصوب الذى في التحفة التسوية بينهما  
 في عدم حرمة المرور لكن قل سم في حواشي المنهج عن الشارح حرمة المرور في الستر المقصوبه وطلب  
 الفرق فيلنظر ولعل الفرق ان المكان المقصوب يبنى عن وضع السترة من أصلها فيه بخلاف وضما في  
 مكان ملوك فصار السترة المقصوبه جيتان والمكان المقصوب جيتو واحدة انتهى وفي الشرح املسى على  
 الرعلى مانصه أقول الفرق بينهما ان الحق المتعلق بالمكان أقوى من الحق المتعلق بالستره فان الحق لا حق  
 لحق المكان المقصوب حتى تكون السترة مائة فغيره من المرور فيه باعتبار ما يقطع حق المالك من مكانه  
 بخلاف السترة المقصوبه فان الحق للمالك انما يتعلق بينهما فمكن اعتبار ما علة على كون علمها معتبرا من  
 حريم المصلى ويبنى ما لوصلى في مكان مقصوبه ووضع السترة في غير موضع ويبغى فيه جواز الدفع اعتبارا بالستره  
 انتهى ولو تمارضت السترة والقرب من الامام أو الوصف الاول مثلا فمأ الذى يقدم كل محتمل وظاهر  
 قولهم يقدم الصف الاول في مسجد عليه السلام وان كان خارج مسجد عليه السلام فليخص بالضاغفة تقدم صو  
 الصف الاول انتهى ابن حجر انتهى شورى (قوله ثم ان عجزه عن) المراد بالمعجز عدم السهولة انتهى  
 بزماوى (قوله لنحو عصا) أى او رمح أو نشابة او غيرها (فائدة) قال الفراء أول الحن سمع  
 بالمران هذه عصاى وانما هى عصاى كفى القرآن العزيز اهبرماوى وعصاى سمرس بالالف لانه واوى  
 اه ع ش (قوله ولو لبهم) هو ما رمى بقى القوس اهنيخا (قوله كسجادة) قال شيخنا البالى ليس المراد  
 بالسجادة الحصى المفروشة في المسجد لانه لا تكون ستره للوقف عليها ولا يقدح في اعتبارها جميعا كالتابع  
 اهبرماوى (قوله ثم بخط امامه فلو عدل إلى مرتبة هو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستدوار ويظهر ان  
 عزمها قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها اه مر اه ع ش (قوله طولا) هذا هو الاكل ومحصل أصل  
 السنة يجعله عرضا اه شرح مر (قوله فليجمل امام وجهه) أى في جهة الامام وهذا لا ينافى ما يأتى من  
 ان المطلوب أن تكون السترة بخفاء جبينه الايمن أو الايسر لانها مع ذلك لم تخرج عن جهة امام  
 الوجه اه حل وفي الحديث نوع قلب والمضى فليجمل وجهه مقابل شيء ثابت من قبل اه شيخنا  
 (قوله ثم لا يضره مامر امامه) معناه عدم قص آجره بقتوبش خشوعه كما حمل القطع في  
 حديث يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار على قطع التمشوع اه برماوى (قوله وقدم)  
 أى المصلى على الخط أى مع كونه مقبلا عليه اه شيخنا (قوله ثلثا ذراع فاكثر) أى بان  
 يكون ارتفاع الثلاثة الاول قدر ذلك وامتداد الاخيرين كذلك لكن لم يتعرض حج لعذر  
 المصلى والخط بل قضية عبارة عدم اشتراط شيء فيه مالا نه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة الاول ثلثي ذراع

قليلين كيلغ ذوب سكرة  
 والثاني مفرقا سهوا أو جهلا  
 بحرمته لا شمار الاولين  
 بالاعراض عنها ونذور  
 الثالث والمضغ من الافعال  
 قتل بكثيره وان لم يصل  
 إلى الجوف شيء من  
 المضغ وتصيرى بما ذكر  
 أعم مما عجز به (وسن أن  
 يصل لنحو جدار) كمعود  
 (ثم) ان عجز عنه فليجمل  
 (عصا مفروزة) كمناع  
 للاتباع رواء الشيخان  
 ولغير استروا في صلاتكم  
 ولو بهم رواء الحاكم  
 وقال على شرط مسلم (ثم)  
 ان عجز عن ذلك (يبسط  
 مصلى) كسجادة بفتح السين  
 (ثم) ان عجز عنه (عظ  
 امامه) خطا طولا كافى  
 الروضة روى أبو داود  
 خير إذا صلى أحدكم فليجمل  
 امام وجهه شيئا فان لم يجد  
 فليجلب عصا فان لم يكن  
 معه عصا فليخط خطا ثم  
 لا يضره مامر امامه ومقبس  
 بالخط المصلى وقدم على  
 الخط لانه أطرف المراد  
 (وطولها) أى المذ كورات  
 (ثلاثا) ذراع فاكثر

بذلك فأكثر اه عش على مر ( قوله وبينهما ثلاثة أذرع ) أى بذراع الآدمى المعتدل وتعتبر  
 الثلاث بما في التقدم على الامام في القائم قد ما هو في القاعد الياء وفي المضطجع جنبه وفي المستلقي راسه وعلى  
 ذلك يحمل ما في الكلام العلامة مر عايرهم المخالفة في بعض ذلك واعتبر العلامة ان عدد الحث في القاعد  
 ركبتيه وفي المستلقي قدميه وله وجه إذا كان طول المصلى بكسر اللام ثلاثة أذرع فأكثر اه يراوى وفي  
 عش على مر قوله أى بينها وبين المصلى أى بينها وبين رأس أصابعه في حق القائم وبينها وبين ركبتيه  
 في حق الجالس وبينها وبين بطون القدمين في المستلقي وبينها وبين الجزء الذى يلي القبة في المضطجع ولا  
 يشترط له جزء معين فيتبدل موضعها في مقابلة أى جزء كان انتهى ( قوله ثلاثة أذرع فاقبل ) ولوراه مستترا  
 بالادون وشك في قدرته على ما هو فحرم المروفا يظهر لان الأصل عدم القدرة واحترام السترة حتى  
 يتحقق ما بالغ ذلك قاله في الايماب وهو قريب أن قامت قرينة عليه ولم تقم قرينة على خلافه والاقوالوجه  
 خلافه اه شورى ( قوله ) وذكر سن الصلاة الى قوله من زيادتي فيه ان الأصل صرح بالسزوعايرته ويسن  
 للمصلى ان يتوجه الى جدار الخ انتهت فهي كعبارة المنزول به الخواشي على مناقشة الشارع في دعواه هذه  
 الزيادة تأمل اه لكتبه ( قوله فيسن دفع مار ) أى لو كانت السترة آدميا او بهيمة او امرأة ولم يحصل له  
 بسبب ذلك اشتغال ينافي خشوعه ولو كانت السترة دابة فهو راء او امرأة يشغل قلبه بالماعتد بتلك السترة  
 على ما عتبه بعضهم لكرامة الصلاة اليها حيث قال ومثل ذلك ايضا فيما يظهر لو صلى بصيرا الى شخصه زوق  
 هذا والاول وجه عدم اكتفاء بالسترة بالآدمى ونحوه اخذنا بما ياتي به من الصفوف لا يكون سترة لبعض  
 آخرويكراه كما في المجموع ان يصلى وبين يديه رجل او امرأة يستقبلته ويرأها اه شرح مر وقوله  
 الى شخص مزوق ظاهره وان كان الشخص من اجزاء المسجد وخلا من اسفل الشخص عن  
 التزويق ما يساوى السترة او يرد عليها فيقتل عنه ولو الى الخط حيث لم يحدده فغلبه فانه يقع كثيرا  
 عصرنا في مساجدها اه عش عليه ( قوله ايضا فيسن دفع مار ) أى وإن لم ياتهم بمروره كالجمال والساحى  
 والغافل والعمى والمجنون خلافا لما لا يجوز لان هذا من باب دفع الصائل لا من باب ازالة المنكر على ان غير  
 المكلف بمنع من ارتكبه بالمنكر وان لم ياتهم اه حل ولما لم يجب الدفع وان كان من باب النهي عن المنكر  
 لان المرور يختلف في تحريمه ولا ينكر الا ما جمع على تحريمه ولانه إنما يجب الانكار حيث لم يؤد  
 الى قوات مصلحة اخرى فان ادى الى قواته او الوقوع في مفسدة اخرى لم يجب كاقروه في  
 محله وهذا واشتغل بالدفع لغات مصلحة اخرى وهى الخشوع في الصلاة وترك التفتت فيها وانه إنما  
 يجب النهي عن المنكر بالاسهل فالاسهل والاسهل هو الكلام وهو ممنوع منه فلما انتفى سقط ولم  
 يجب بالفعل ولان النهي عن المنكر إنما يجب عند تحقق ارتكاب المفسدة للامم وما هنا لم يتحقق  
 ذلك لاحتمال كونه ساهيا او جاهلا او غافلا او اعمى ولان ازالة المنكر إنما تجب اذا كان لا يزول  
 الا بالنهي والمنكر هنا يزول بانقضاء مروره اه شرح مر ( قوله ولغيره ) أى الذى ليس في صلاة  
 اه حج ومفهومان من في صلاة لا يسئل له الدفع لكن قضية قول مر في كف الشعر والثوب ويسئل من  
 رآه كذلك ولو مصليا آخران يحله حيث لا ثلاثة خلافة اللهم الا ان يقال دفع المار فيه حرركات قوية  
 فرما يشوش خشوعه بخلاف حل الثوب ونحو ما عش على مر وعبارة الشورى قوله ولغيره  
 أى ولو كان مصليا آخر انتهت ( قوله دفع مار ) أى بالاختلاف لا بخلاف لانه صائل بافعال لا بطلان  
 الصلاة ولا ضمان عليه بالتلف ودخل في المار ما او كان غير عاقل ولو حاملا ولا بد ان  
 يكون بافعال قليلة فان كرره ثلاثا متوالية بطلت صلاته واختصاصه بوقت وجود السترة حقيقة  
 او حكايا في جميع صلاته او بعضها سواء وضعا للملى او غيره ولو بغير اذنه او باكره او بتخريب  
 أو وضعا قرء ولو مفسوبة أو ذات اعلام او متجسدة أو نجسة لان الحرمة والكرامة  
 لا من خارج نعم لا تعتبر سترة في محل مفسوب لانها لا قرار لها ودخل فيها ما لو كانت

( وبينهما ) أى بينها وبين  
 المصلى ( ثلاثة أذرع فاقبل )  
 وذكر سن الصلاة الى  
 المذكورات مع اعتبار  
 الترتيب فيها وضبطها بما  
 ذكر من زيادتي وبذلك  
 صرح في التحقيق وغيره  
 إلا الترتيب في الاولين  
 فهو مقتضى كلام الروضة  
 وأصلها وصرح به في المجموع  
 والاضبط الاخيرين فهو  
 القياس كما قاله الاسنوى  
 وإذ اصله الى شئ منها ( فيسن )  
 له ولغيره ( دفع مار ) بينه

حيوانا ولو غير آدمي ومنه الصفوف والجنابة كما قاله حبيب عليه حديث كان صلى الله عليه وسلم يعترض  
 راحلته ويصل إليها واعتمد العلامة مر أن الحيوان لا يعد ستره بل يكره استقبال رجل أو امرأته أو قره  
 العلامة زى وفيه نظر لأن الكرامة لا تنافي اعتبار السترة أو برماوى (فرع) حيث ساغ الدفع فلفظ  
 المدفع لم يعضه وإن كان وقفا لا لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بأن لم  
 يتدفع إلا بقضه عليه وتحويله من مكان إلى آخر فهل له الدفع ويدخل في ضمانه أو لا والقياس أنه حيث عد  
 مستويا عليه ضمه اخذنا بما يأتي في الجرف في صلاة الجماعة أو قد يتوقف في الضمان حيث عدم دفع الصائل  
 فإن دفعه يكون بما يمكنه وإن أدى إلى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق بينهما وبين مسألة  
 الجربان الجرف لنفع الجار لا دفع ضرر الجور أو عرش على مر (قوله) والمراد بالمصل والمخط (المخط) أى في  
 قول المتن بينهما ثلاثة أذرع أى يفقد مضاف بالنسبة إلى هذين وكان الأول للشارح تقديم هذا على  
 المتن فيسن دفع ما كان ظاهر وقوله منها حال من المصل والمخط أى حالة كونهما منها أى من جملة  
 الأربعة أى بعضها أه شيئا وعلى هذا صلى على فروة مثلا وكان إذا وجد على ما ورأه من الأرض  
 لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة إلى موضع جيبته ويحرم  
 المرور على الفروة فقط أه عرش (قوله) أعلاهما أى لأولهما يعنى أن انحسب الثلاثة أذرع التي بين  
 المصل والمصل من رؤس أصابع المصل إلى آخر السجادة حتى لو كان قارشا تحته كفت لا تانحسبها من  
 رؤس أصابعه إلى أولها حتى لو وضعه أقدمه وكان بينه وبين أولها ثلاثة أذرع لم تكف لأن المعتبران  
 يكون بينه وبين آخرهما ثلاثة أذرع فاقبل لا بينه وبين أولها وكذا المصل أه شيئا (قوله) أيضا أعلاهما  
 كذا في المحلى وغيره وقضيته أنه لو طال المصل أو المخط وكان بين قدمي المصل وبين أعلى طرفه الأعلى  
 الذى من جهة القبلة أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن ستره معتبرة حتى لا يحرم المرور بين يديه ولا يقال يعتبر  
 منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدميه ويجعل ستره ويطبق حكم الزائد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم إلى  
 أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المتقول الأول فليحرم أه سم على المنهج أه عرش على مر (قوله) يستره  
 من الناس) معناه ما يمنع الناس شرعا من المرور بين يديه اخذنا بما بعده برماوى (قوله) أى  
 معه شيطان) قال الرافعى لأن الشيطان لا يحصر أن يمر بين يدي المصل وحده فإذا مر إنسان  
 واقفه أه عبيرة أه سم وعبرة الشوبرى قوله فاقما هو شيطان أى فعله فعل الشيطان لأنه أتى  
 إلا التشوش على المصل وإطلاق الشيطان على المار من الناس سائغ شائع ويمتثل أن المصطفى فاقما الحامل  
 له على ذلك الشيطان أه فتح البارى انتهت (قوله) وحرم مرور) معطوف على فسق فهو من  
 جملة التفرع وانظر حكمة عدم التسوية بين المتعاطفين في المضى أو الضارعة أه شيئا أى حرم  
 على المكلف العالم مرور أى وإن أزيلت السترة حيث علم بوجودها أى عالم يتعين طريقا لا تقاذ نحو  
 مشرف على هلاكه أو إجازة له وهو من الكثرة اخذنا من الحديث أه عزيرى قال سم على  
 حج ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومد رجله واضطجاعه أه بالمضى ومثله ما لو مديده يأخذ  
 من خزنة متاعا لأنه يشغله وربما شوش عليه صلاته أه عرش على مر (قوله) لو يعلم المار الخ  
 جواب لو عذوف تقديره لو وقف وقوله لكن خير الخ مرتب على هذا المحذوف أى ولو  
 وقف وكان وقوفه خيرا الخ وقوله خيره أه أقل التفضيل ليس على يابه لأن المرور لا خير  
 فيه أه شيئا (قوله) أن يقف) اسم كان وخير فاعين وخيره أه خبر كان وفى رواية يرفع خير  
 وعليها فهو اسم كان لأنها وإن كانت نكرة إلا أنها وصفة وبمحمل أن يقال اسمها خير الثمان والجملة  
 خبرها أه فتح البارى أه شوبرى (قوله) مقيد بما إذا لم يقصر المصل) يؤخذ منه أنه لو لم يجد حلا يقف فيه  
 الأبواب المسجد لكثرة المصلين كيوم الجمعة مثلا حرم المرور ومن له الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم حرمة  
 المرور لشركه من المار والمصل فلم يقدم تقصيره أو ما لا فلا تستحقاه المرور في ذلك المكان على أنه

بينها والمراد بالمصل والمخط  
 منها أعلاهما وذلك خبر  
 الشيخين إذا صلى أحدهم  
 إلى شيء يستره من الناس  
 فأراد أحدان يجتاز بين  
 يديه فليدفعه فإن أفضى لكانه  
 فاقما هو شيطان أى معه  
 شيطان أو هو شيطان  
 الإنسان وذكر من الدفع  
 لعدم المصل من زيادته  
 وبه صرح الأسنوى وغيره  
 فقها (وحرم مرور) وإن  
 لم يجد المار سبيلا آخر  
 فليعلم المار بين يدي  
 المصل أى إلى السترة  
 ماذا عليه من الإجماع لأن  
 يقف أو يمين خروفا خير  
 له من أن يمر بين يديه  
 رواه الشيخان إلا من  
 الإجماع فالخيارى والأخريفا  
 فالنار والتحرير مقيد بما  
 إذا لم يقصر المصل بصلاته وفى  
 المكان والا كان وقف

قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يادر للسجدة بحيث يتيسر له الجلوس في غير المروءة هذا أقرب اه عرش على  
 مر (قوله بفارعة الطريق) أي أو شارع أو درب أو ضيق أو باب نحو مسجد كالخلل الذي يمتلئ بمرور  
 الناس فيه وقت الصلاة قولوا في المسجد كالخاف قال شيخنا عرش وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة  
 برواق ابن معمر بالجامع الأزهر فإن هذا ليس محلا للروءة غالباً نعم ينبغي أن يكون منه مالو وقف بمقابلة  
 الباب اه برماوى (قوله إذا لم يجد المار فرجة امامه) أي امام المصلي والفرجة ليست بتقيد بل المدار على  
 السعة ولو بلا خلاه بان يكون حيث لو دخل بينهم لو سعه كاسيسر ح في شروط الاقتداء اه حل (قوله)  
 بل له خرق الصفوف) أي وإن تعددت وزادت على صفين بخلاف ما سابق في الجملة من تحطى الرقاب حيث  
 يتقيد ذلك بصفين لأن خرق الصفوف في حال القيام فهو اسهل من التخطي لأنه في حال القعود اه حل ولو  
 أزيلت السترة حرم المرور على من عليها لعدم تقصيره وقياسه من استر بسرة برامافله ولا براما  
 مقداد المحرم المرور وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي ولو قيل باعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي  
 تحريم المرور باعتبار المار لم يعد ولو بعجزه ناحتى عن الخطأ يمكن له الدفع اه برماوى (قوله ليسد الفرجة)  
 أي وإن لم عليه المرور بين يدي المصلين وفيه تصريح بان الصفوف لا تسكن السترة اه حل وهو كذلك  
 كافي شرح مر (قوله وفيها لو صلى الخ) مراده بهذا بيان مفهوم قول المتن سابقا وسران صلى الخ واتي به  
 منقولاً عن الروضة اه شيخنا ولو صلى بلا سرة فوضعها غيره بلاذنه اعتدبها كاعتبه ابن الاستاذ اه  
 شرح مر وقوله اعتدبها أي فبنيى الغير وضعا حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ويحتمل ان  
 يسن مطلقاً ان فيه اعادة على خيرى الاقرب الاول هل يضمن المصلي السترة في هذه الحالة إذا تلفت ام لا  
 فيه نظرو الاقرب انه ان وضع يده عليها ودلت قرينة من المالك ولو بأشارة منه على وضع يده عليها فهي  
 عارية فان تلفت بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان والا ضمن ولو بلا تقصيره وان لم ياذن في وضع يده عليها  
 فلا ضمان لعدم مستويا عليها لتعدي به وضع يده عليها بلاذن وبقي ما لو كانت السترة ملكاً للمصلي ولم  
 يضمنها ثم اخذها غيره ووضعها وتلفت هل يضمن ام لا فيه نظرو الاقرب الاول لتعدي به وضع يده بلا  
 اذن وان قصد بذلك مصلحة تعود على المصلي مالم تدل قرينة من المصلي على الرضا بذلك والا فلا ضمان اه  
 عرش عليه (قوله فلبس له الدفع) أي ولو تعدت السترة بسائر انواعها اه عرش عن الزيادة وهل يحرم  
 المرور في هذه الحالة قال شيخنا لا يحرم المرور وحيث فقد السترة وان كانت معجوزاً عنها اه (قوله)  
 فالسنة ان يجعلها الخ) هذا لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان يفصل طرفه عن غيره وحيث  
 فعل السترة وقفه د طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي كالسجادة فهل السنة وضعا عن يمينه  
 وعدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل على هذا ان يكفي كون بعضها عن يمينه وقف عليها اه سم على  
 حج اه عرش (قوله مقابلة ليمينه أو شماله) أي بحيث تسلمت بعض يده اه حج وعبارة الشورى  
 قوله مقابلة ليمينه الخ أي بحيث تتحدى حاجبه الايمن قال في شرح المذهب اه انتهت ولا يزال  
 في الانحراف عنها بحيث يخرج به عن كونها ستره وليس من السترة الشرعية مالو استقبل  
 القبلة واستند في وقوفه الى جدار عن يمينه أو يساره فيما يظهر لانه لا يعد ستره عرفاً اه عرش  
 على مر (قوله ولا يصمد لها) أي لانه مكروه للنهي عنه الا في نحو جدار عريض يضرب فيه  
 ذلك لا يخرج بالكراهة عن سن الدفع وحرمه المرور اه برماوى (قوله ايضاً) ولا يصمد لها  
 وحيث يحتاج الى الجواب عما تقدم في الخبر وهو اذا صلى احدكم فليجلب امام وجهه شيئاً اه حل  
 الا ان يقال المراد بالامام ما قبل الخلف فيصعد بجملها عن يمينه أو شماله والاولى ان تكون على اليسار  
 لان الشيطان يأتي من جهتها وقال عرش الاولى عن يمينه لشرف اليمين اه شيخنا وفي المختار  
 الصمد السيد يقال صمد من باب نصر أي قصده اه (قوله وكره التفات) أي كراهة تنزيه

بقارة الطريق فلا حرمه  
 بل ولا كراهة كما قاله في  
 الكفاية أخذاً من كلامهم  
 وبما إذا لم يجد المار فرجة  
 أمامه أو الأضلاع لم يله  
 خرق الصفوف والمرور  
 بينها ليسد الفرجة كما قاله  
 في الروضة كاصلاً وفيها  
 لو صلى بلا ستره أو تباعد  
 عنها أي أولم يكن بالصفة  
 المذكورة فليس له الدفع  
 لتقصيره ولا يحرم المرور  
 بين يديه لكن الأولى  
 تركه قوله في غيرها لكن  
 يكره محمول على الكراهة  
 غير الشديدة قال وإذا صلى  
 إلى ستره فالسنة ان يجعلها  
 مقابلة ليمينه أو شماله ولا  
 يصمد لها بضم الميم أي  
 يجعلها تلقاء وجهه (وكره  
 التفات) فيها

لان المطلوب في الصلاة اجتناب المذكورات اه برماوى وعمل كونه مكرها ما لم يقصده القلب والا  
 فتبطل به صلاته اه شرح حر (قوله بوجه) أى بينا او شمالا وكذا لولى عنقه خلف ظهره اه  
 برماوى (قوله فقال هو اختلاس) أى اختطاف بسرعة قال الطيبي سى اختلاسا تصوير القبح تلك القمعة  
 بالختلاس لان المصل يقبل على ربه سبحانه وتعالى والشيطان مترصد له ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت  
 اغتم الشيطان الفرصة فقبله تلك الحالة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه  
 يقطع عنها شيئا يأخذه اه شوري (قوله ونقطه فم) أى يد أو غيرها اه برماوى وقوله النبي  
 عنه أى ولما فاته هيئة الخشوع اه برماوى (قوله لانه تكلف) يفيد انها مرفوعة عن الارض وهو  
 المسمى بالصافن بالنون فلا يكره كونها على الارض مع الاعتماد على احدها لراحة مثلا ويندب  
 تفريق قدميه بنحو شبر فيكره صفهما ويسمى الصافن بالبدال المهمة اه برماوى (قوله فان كان هالما  
 يكره) أى انه لا يكره بمجرد لمح العين اه شرح حر (قوله اشك) أى مرض اه شيخنا (قوله فاشار الينا  
 الحديث) أى فقعنا هذه تمة الحديث كما ذكره الهميرى وهو منسوخ كحديث انما جعل الامام يؤتم  
 به فاذا صلى جالسا فاصلوا جلوسا أجمعين أو أجمعون اه شوري ووجه النسخ انهم كانوا  
 قادرين على القيام فكانت صلاتهم فرضا والقادر لا يجوز له العقود فيه وان كان امامه يصلى  
 من قعود لعذر اه شيخنا (قوله اذا تائب أحكم) بالثاء المثناة قال في المختار يقال تائب  
 بالمد والمزم ولا يقال تائب بالواو اه برماوى وفي المصباح وتائب بالمزم تاو بمثل تقابل  
 تقا لا قبل هي فترة تعترى الشخص فيفتح عندها فقه وتائب بالواو أى اه ويكره التناوب  
 حيث أمكن دفعه لخبر مسلم اذا تائب أحكم وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فان أحكم اذا قال  
 هاها ضحك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة بل خارجا كذلك ويكره التفت فيه لانه عبث  
 ومسح نحو الحاصل السجود عليه للنهي عن ذلك ولما لفت التراجع والخشوع اه شرح حر وقوله ومسح  
 نحو الحاصل ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة ويدل عليه قوله ولما خالفه التراجع والخشوع وينبغي أن عمل  
 كراهة ذلك ما لم يرتب عليه تقوية كان كان يلقن من الموضع تراب بجهته ووجعته اه عرش عليه (قوله  
 فلمسك يده على فيه) ليس أن تكون اليسرى ولعل وجهه انه لما كان القرض حبس الشيطان  
 ناسب ان يكون بها الاستقذاره نعم الواجه حصول السنة بغيرها أيضا اذ ليس فيها اذى حسي والمدار  
 فيما يفعل باليمين واليسار عليه وجودا وعدمادون المعنوى على انها ليست لتحية اذى معنوى أيضا بل لرد  
 الشيطان كما في الخبر فورا اذا رآها لا يقر به فأى واحدة ردها كفت لكن بوجه ما قاله بان ما كان سببا  
 لدفع مستقذر يناسبه اليسار فكانت أولى وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء وضع ظهرها  
 أم يطنها اه شرح حر وقوله ويسن ان تكون اليسرى الاولى أن يكون بظهرها لانه أقوى في الدفع  
 عادة كذا قيل لكن قول شارح وتحصل السنة بوضع يده اليسرى الخ قد يقتضى التسوية بين الظهر  
 والطن وسأقي التصريح به في كلامه وعبارة الخاوى على الجامع عند قوله اذا تائب أحكم  
 فليضع يده على فيه نصها أى ظهر كف يساره كما ذكر جمع ووجه انه الاكل وان أصل السنة  
 يحصل بوضع اليمين قبل لكنه يجعل يطنها على فيه عكس اليسرى ثم قال (تقية) قال الحفاظ  
 العراق الامر بوضع يده على فيه هل المراد به وضعها على اذا افتتح بالتناوب أو وضعها على الفم  
 المنطبق حظا حفظا عن الافتتاح بسبب ذلك كل محتمل أقول قضية قوله في الحديث فان الشيطان  
 يدخل الاول والاخر الثاني لانه بلغ في منعه من الدخول أما الورده أى التناوب فارتد فلا حاجة  
 للاستعانة باليد مع انتهائه بدون ذلك اه عرش عليه (قوله فان الشيطان يدخل) ظاهره انه يدخل حقيقة  
 ولا يشك عليه ان الشيطان جسم فكيف يدخل في قلب بني آدم واجب بان الشياطين لهم قوة التطور  
 فيجوز ان يتصور بصورة الهواء فيدخل حقيقة هذا هو الظاهر من الاحاديث الواردة في مثله ويحتمل انه

بوجه لخبر عائشة سألت  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن الالتفات في  
 الصلاة فقال هو اختلاس  
 يختلسه الشيطان من صلاة  
 العبد رواه البخارى  
 (ونقطه فم) للنهي عنه  
 رواه ابن حبان وغيره  
 ومصحوه (وقام على رجل)  
 واحدة لانه تكلف ينافي  
 الخشوع (لا حاجة في)  
 الثلاثة فان كان لها  
 لم يكره وقد روى  
 مسلم خبر انه صلى الله عليه  
 وسلم اشكى فصليا وراه  
 وهو جالس فالتفت الينا  
 قرأنا قياما فاشار الينا  
 الحديث خبر اذا تائب  
 أحكم فلمسك يده على  
 فيه فان الشيطان يدخل



بجاز عما حصل من الخواطر النفسانية للصلى ولعل وضع اليد على القم على هذا تصوير لحاله بحال  
 من يدفع عن نفسه من يقصده بالاذى اه عش ( قوله فتأخيري لا حاجة الخ ) تبرع على قوله في الثلاثة  
 لا على الاستدلال لانه لم يستدل على مفهوم الاخير اه شيخنا ( قوله ونظر نحو سماء ) اى ولو  
 بدون رفع راسه وعكسه كذلك على ما بحث اه شوبرى ( قوله ايضا ونظر نحو سماء ) اى ولو كان  
 اعشى ام برماوى ( قوله ما بال اقوام ) اى ما حالهم اوبهم الراجع وبصره لئلا يتكسر خاطره  
 لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة قوله ليتنبهن جواب قسم محنوف والاصل ليتنبهن وقوله  
 عن ذلك اى عن رفع البصر الى السماء في الصلاة وقوله او لتخطفن ابصارهم بضم الفوقية وفتح  
 الفاء البناء للمفعول واو للتخيير تهديدا وهو خبر بمعنى الامر والمضى ليكون منكم الانتهاء عن رفع  
 البصر الى السماء او خلت الابصار عند رفعها من الله تعالى اما رفع البصر الى السماء في غير الصلاة لدعاء  
 ونحوه فجوزوا الا كثرون كما قاله القاضي عياض لان السماء قبة الدعاء كالكمة قبة للصلاة كرهه آخرون  
 اه شرح البخارى لشيخ الاسلام اه زى ( قوله صلى الله عليه وسلم ليتنبهن عن ذلك ) بفتح واو له وضم الهاء  
 لتدل على واو الضمير المحذورة لان اصله ليتنبهن وقوله او لتخطفن ابصارهم بضم المشاة الفوقية وسكون  
 الخاء المعجمة وفتح الطاء والفاء مبنا للمفعول اى لتعين ابصارهم وكلمة او للتخيير تهديدا وخبر  
 بمعنى الامراى ليكن منكم الانتهاء عن رفع البصر او تخطفن الابصار عند الرفع من الله تعالى اه وقوله  
 اصله يتنبهن اى بعد الاعلال وبعد التوكيد اذ الاصل قبل التوكيد يتنبهن استقلت العنة على  
 الياء التي هي لام الكلمة حذفت فالتى ساكنان لام الفعل ورواها الجمع حذفت الياء وضم ما قبلها المجاسة  
 الواو هم اكد الفعل بالتون التثنية فصار فيه ثلاث تونات حذفت تون الرفع لفظا لتوالى الامثال  
 فالتى ساكنان واو الجمع ونونا التوكيد المدغمة حذفت واو الجمع لالة الضمة عليها فالفعل معرب  
 بالتون الثانية تنقد براوليس مبنا لعدم اتصال تون التوكيد به اه شيخنا ج و الصائطان الفعل المضارع  
 اذا كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالتون يبنى وان كان يرفع بثبات التون فانه ان اكد يبنى على  
 اعراب لفظا او تقدير او قد بين بما قرنا ان الاعراب التقديرى فى ثلثون خاصة بخلاف توين ولسفعا  
 فانه لفظى اه خالفى التصريح اه شيخنا ج وفي الشيخ عميرة (قائمة) نقل الديميرى عن الغزالي فى الاحياء  
 انه قال يستحب ان رمن بصره الى السماء فى الدعاء بعد الوضوء اه اه عش على هر قال ابن دقيق  
 العيد وللاعتبار ايضا لانه يزول المهوم اه برماوى ( قوله وعليه خيصة ) بفتح المعجمة وكسر  
 الميم وبالصاد كسام مريع له علبان اه شوبرى ( قوله ائمتى اعلام هذه ) او كادت ان تلبى اه شوبرى  
 او هو تعليم للائمة الاثر صلى الله عليه وسلم لا يشك شيئا عن الله تعالى اه عش على هر ( قوله اذبحوا  
 بها الى ابي جهنم ) اى لانه المهدى لها ولانما امر باخذ الانبياء منه جبرا لحاطره خوفا عليه ان  
 يتكسر برد هديه اه ح ل ( قوله الى ابي جهنم ) بفتح الجيم وسكون الهاء ويقال الجهم بالالف  
 واللام واسمه عامر بن حذيفة وقيل عامر بن عبد الله الفزري العدوى الصحابي اسلم يوم الفتح  
 وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وكان معظاف قريش عالما بالانساب وكان من المعمرين شهد بناء  
 الكعبة فى الجاهلية فى الاسلام فى ايام ابن الزبير وقيل معاوية وهو اجد دافى عثمان رضى الله تعالى  
 عنه وهو غير ابي الجهم بضم الجيم وفتح الهاء مصغرا وهو صحابي ايضا اه برماوى ( قوله بانبيائهم )  
 بتقديم الياء وتخصيفا كداء غليظ لانه فان كان له علم فهو خيصة اه برماوى وهى بفتح المعجمة  
 وكسرها وبفتح الباء وكسرها ايضا كما قاله فى النهاية ونقل عن النووى فيه اربع لغات واغرب  
 ابن قتيبة وقال انما هى منبجانية نسبة الى منبج بلد معروف بالشام ومن قالها همز أوله فقد  
 غرر ومن نقل ذلك ابن قتيبة عن الاصمعي اه عش على هر ( قوله وكف شمرا وثوب ) مراده بالكف  
 ما يشمل تركها مكفوفين اى ولو فى صلاة جنازة لكن الحكمة التى ذكرها لانتهاها الحكمة الدالة

فتأخيري لا حاجة عن  
 الثلاثة اولى من تقديم  
 الاصل له على الاخير منها  
 بل قد يجعل قيدا ايضا فيها  
 يأتى او فى بعضه (ونظر  
 نحو سماء) بما يلهى كقوب  
 له اعلام وذلك لخبر  
 البخارى ما بال اقوام  
 يرفعون ابصارهم الى السماء  
 فى صلاتهم ليتنبهن عن ذلك  
 او لتخطفن ابصارهم وخبر  
 الشيخين كان النبي ﷺ  
 يصلى وعليه خيصة ذات  
 اعلام فلما فرغ قال ائمتى  
 اعلام هذه اذبحوا بها الى  
 ابي جهنم واثنون بانبيائهم  
 ونحو من زبادى (وكف  
 شمرا وثوب) خبر امرت  
 ان اسجد على سبعة اعظم  
 ولا اكف شمرا ولا  
 ثوبارواه الشيخان واللفظ

لما انه اذا رفع شعره وثوبه عن مباشرة الارض أشبه المتكبرين اذ شربى مع زيادة (قوله) ايضا وكف شعر او ثوب او ثوب كما في المجموع ان يصلي وشعره معقوص او مردود تحت عمامته لو ثوبه او كره مشعر ومنه شد الوسط وغرز العذيقين لمن رآه كذلك ولو مصليا اخر ان يحل حيث لا تقفتم لو باذر شخص وحل كره الشعر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا له كما اتفق به الى الدرر جمة تملأ وسيأتي نظيره فيما لو جره اخر من الصف تنبئ انه رقيق وينبغي قال الازركشى تحميم كف الشعر بالرجل أما المرأة ففي الامر بقبضها الصفات مشقة وتغيير لميلها المنافعة للجمال وبذلك صرح في الاحكام وينبغي الحاق الخش بها اذ شرح حر (قوله) او ثوب اي طيبوس ولو نحو شد كفه والمراد الصلاة مع انكشاف ذلك ولو كان سابقا على احرامه او بغير ففة ومثله سد وسطه ولو على جلده وغرز عذبة عمامته وكثير من جهل الفقهاء يفرضون ما على أكتافهم ويصلون عليه ولعله لم يكن عذرا وحاجة كدفع غبار أو حر أو برد اذ برماوى (قوله) والمعنى في الثوب عنه اي حكمته الاصلية فلا يرد انه يكره الكف في صلاة الجنابة كما تقدم وللقاعد والطائف اذ برماوى (قوله) ويصق اماما وميما اي في الصلاة وخارجها وعلى الكراهة اما ما في غير الصلاة اذا كان الشخص مستقبلا للقبلة اكراما لها والا فلا كراهة له شرح برثم قالوا انما كره البصق عن اليمين اكراما للقبلة ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة ام الحسنة البدنية فاذا دخل فيها تنحى عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل لا يصيبه فيه شيء من ذلك فالصق حينئذ انما يقع على القرن وهو الشيطان انتهى وقوله اكراما للقبلة انما يظهر بالنسبة للصلى على ان في هذه الحكمة وقفة ان لم تكن عن توقيف وعبرة الشهاب بن حجر ولا يمدق مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهارا لشرف الاول انتهى اذ رشدي (قوله) ايضا ويصق اماما وميما اي في الصلاة وخارجها اذ شرح برثم قوله اي في الصلاة اي ولو لغز القبلة فيما يظهر كان صلى نفل في سفره الى صوب مقصده اوصلى مطلقا في شدة الخوف لتغيرها وعلى هذا يظهر ان القبلة لو كانت على يساره أنه يكره له البصق اليها عن يساره وحينئذ فالكره في حق هذا ليعينه يساره وامامه واذ احتاج في المقدم من ذلك بحركته اذ شربى (قوله) ولكن عن يساره) عمله مالم يكن في مسجده <sup>وحيث كان</sup> فان كان فيه فانه يصق في كره جهة يمينه لانه عليه الصلاة والسلام مدفون جهة اليسار اه شيخنا (قوله) في غير المسجد قيد لا بد منه والاولى في هذه الحالة أن يصق في ثوبه فان فيه اذهاب الضرورة بخلافه على اليسار وان كان جائزا هنا اذ برماوى (قوله) اما فيه فيحرم اي ان اصاب البصاق شيئا من اجزائه اما البصاق على حصره فلا يحرم من حيث البصاق في المسجد انتهى شرح مرملخصا وقوله من حيث البصاق في المسجد أي وان حرم من حيث أن فيه تقدير حتى الغير وهو المالك ان وضعا في المسجد لمن يصلي عليها من غير وقف ومن ينفع بالصلاة عليها ان كانت موقوفة للصلاة انتهى عث (قوله) ايضا اما فيه فيحرم اي حين بقي حرمة لان استهلاك في نحو ماء مضمضة وحيث اصاب جزءا من اجزائه دون هواته وسواء اكان الفاعل داخله أم خارجا لأن الملاحظ التقدير وهو منتف في ذلك كالفصد في اناء او على قامة هو ان لم يكن ثم حاجة وما زعمه بعضهم من حرمة في هواته وان لم يصب شيئا من اجزائه وان قصد مفيد بالحاجة اليه فيه مردود اه شرح حر (قوله) ايضا اما فيه فيحرم اي لانه لا يقدره وتقديره ولو بالطاهر الجامد حرام والمشهور في كتب أصحابنا الكراهة والمعتد الاول ويجب إخراج النجس منه فوراً عينا على من علم به وان لم يتد به واضحه اذا لم يكن له خادم معين فان كان له خادم معين فينبغي ان يجب اعلامه وادخال البصاق في حرام ايضا وجدر انه لو من خارج مثله ومحرر اخراج اجزاء المسجد منه كجص وحجر وتراب وغيرها وكذا الشمع والوبر اذ برماوى (فرع) قال في الروض وشرح هو كذا يكره عمل صناعة فيه اي المسجدان كثر كذا كره في الاعتكاف هذا كله اذا لم تكن خسيمة تزيى بالمسجد ولم يتخذ حائطا يقصد فيه بالعمل والا فيحرم ذكره ابن عبد السلام في فتاويه اه وقدم قوله ولم يتخذ حائطا

مسلم والمعنى في الثوب عنه أنه يسجد معه (ويصق اماما وميما) لا يسار الخبير الشيخين اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه عز وجل فلا يذفن بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أي ولو تحت قدميه وهذا كافي في المجموع في غير المسجد اما في المسجد فيحرم لخبير الشيخين البصاق في المسجد

فما إذا صار ذلك الاتحاد مزيها به قال ولا يتأفة مقابله بمقابله لان الأزام في الأول من ذات الصنعة بخلاف الثاني (فرع) هـ سهل مر عن الرضوخ على حصا المسجد الحرام فقال يحرم لأن فيه أزراره به اسم على النهج اه عش على مر هـ (فرع) هـ يحرم القاء نحو القملة في المسجد كانت حية ولا يحرم القاذوا خارجا به اشرح مر وقوله ويحرم القاء نحو القملة في المسجد ظاهره وان كان ترابيا ومن النحر البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان مثنوخا من المسجد فيحرم على من وصل اليه شيء من هوام المسجد أعادته اليه وقوله وان كانت حية أي لأنها إيمان بموت فيها وتؤدي فيه بخلاف القاذوا خارجا فلا يحرم وان كانت الأرض ذرية ترابية لعدم ترتيب ما ذكر عليه لجواز أن تموت خارجا بلا أدى لغيرها ومثل القاذوا فيه مالو وضعها في نعله مثلا وقدم خرجه ما منه إلى المسجد وقوله ولا يحرم القاذوا خارجا عبارة حج واما القاذوا أو دفنها فيه حية نظاره فرأى الله نفي - له يؤيده ما جاء عن أبي امامة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتلون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده الخبر الصحيح إذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصبرها في ثوب حتى يخرج من المسجد والاول وجهه قدر كالأنه وتهافيه واذا ما غير متينة بل ولا غلب ولا يبال بمرها فيه ما عذب لها لأنها تعيش بالتراب مع ان فيه ماجة كدنها وهو الامن من توقع ايذاها لو تركت بلا رمي أو دفنها عش عليه (قوله وكفار تهادنوا) أي في نحو تراب واما الملبط فان ما ذكره كها فيه بحيث لا يقي لها أثر البتة كان كدنها والافلا لأنه زيادة في التقدير وعلى كون دنها بنحو تراب كاف إذا لم يبق وينأى به من في المسجد بنحو أصابة أثوابهم وأبدانهم والالم يكف اه حل فالدفع قاطع لا يعم في الابتداء والادوام ان هيا لها وضعا قبل مصها ثم دفنها فيه وفي الادوام دون الابتداء ان هيا قبل التهمة ثم دفنها اه عش (قوله في طرف ثوبه) أي لو كان فيه دم براغيث ويكون هذا من الاختلاط بالاجنبى لحاجة ما شخنا حش (قوله من جانب لايسر) أي ما لم يكن مستقبلا لليلة في مسجده صلى الله عليه وسلم أي في الروضة الشريفة والابيض عن يمينه اه حل (قوله نهي أن يصل الرجل مختصرا) الصلاة ليست في دبال خارجا كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة اليها وفعل التكبرين خارجا وفعل الخنئين والنساء للتمجيد ولما صح أنه راحة أهل النار فيها وان ابليس أهبط من الجنة كذلك ويكره ان يروح على نفسه في الصلاة وان يفرق أصابعه أو يشبكها فيها لانه عيب وان يمسح وجهه فيها بما يلق به من نحو غبار اه برماوى وقوله انه راحة أهل النار فيها أي في الصلاة وأهل النار هم اليهود والنصارى وهم يستريحون في صلاتهم بوضع اليد المحاصرة اه سم على المنهج (قوله يتوقى اليه) يتوقان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره ان رجي حضوره عن قرب بحيث لا يفصح به التأخير كاقيد به في الكفاية وهو ما أخذ من كلام ابن دقيق العيد وتعبير المصنف بالتوق يفهم منه انه يأكل ما يزيل به ذلك لكن الذي جرى عليه في شرحه سلم في الاعذار المرخصة في ترك الجماعة انه يأكل كل حاجته بكمالها وهو الاقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت مقسما اه شرح مر وقوله وهو الاقرب قال الشيخ عميرة بعد مثل ما ذكره وأما ما ناله بعض الاصحاب من انه يأكل لقمات بكره ما حدة الجوع فليس يصحح قال الاسوى كلامه هذا بخلاف الاصحاب وجعل العذر قائما على الشيع الا انه لا يلزم بهاء الكراهة في مسئلتنا الى الشيع يعني مسألة الكتاب المذكورة هنا ووجه عدم اللزوم انه يجوز ان تقطع الكراهة بعد تناول ما يكره سورة الجوع وان طلبه منه استيفاء الشيع اذا لا يلزم من طلب استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل اللقم اه وقوله حيث كان الوقت مقسما بان يسما كلها اذا بعد فراغ الاكل اه عش عليه (قوله أي يشاقق اليه) تفسير مر ادم التوق والافو شدة الشوق اه رشدي وعبارة عش على مر قوله أي يشاقق اليه أي وان لم يشد جوعه ولا عطشه فيها يظهر أخذ مما ذكره في الفاصكة ونقل عن بعض أهل العصر وهو سلطان التقييد

خطيئة وكفار تهادنوا بل  
يصدق في طرف ثوبه من  
جانبه الايسر ويحك بعضه  
بعض ويصدق بالصاد  
والواى والسبين (واختصار)  
بان يضع يده على خاصرته  
لخبر أبي هريرة رضى الله  
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
نهي أن يصل الرجل مختصرا  
رواه الشيخان والمرأة  
كالرجل كافي المجموع ومثلها  
الحنثي (وخفف رأس) عن  
ظهر (في ركوع) لمجاوزته  
لفعله صلى الله عليه وسلم  
وحذفت قيد الاعل الخفض  
بالمبالغة تبعاً لمن الشافعي  
وغيره (وصلاة بعددائة  
حدث) كبول وغائط  
وربح (ومحاضرة) بتثنية  
الحاء (طعام) ما كركل  
أو مشروب (يتوق) بالمثناة  
أي يشاقق (اليه) (٤)

بالشد قدزده وعبارة الشيخ عميرة قوله توقوا اليه شامل ان ليس به جوع أو دعش وهو كذلك فان كثيرا من افواكه وثمار الباذية قد توقوا الناس اليها من غير جوع ولادعش بل لولم يضر ذلك وحصل التوقان كل الحكم كذلك انتهت (قوله اي كآلة) يجوز فيه صفة اهلا وورثة صفة لما بالنظر للجل وقوله بضر طعام غير وقوله وهو يدافعه الاختيان فيه ان الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم الا ان يحمل جملة وقوله ويدافعه الاختيان حالا ويقدر الخبر كآلة اي اهلا كآلة حال مدافعة الاختيين اه عش على مر (قوله اعم من قوله حاقنا الخ) عبارة مع شرح مر وتكره الصلاة حاقنا بالنوع اي بالبول او حاقبا بالباء الموحدة اي بالفاط بان يدلغ ذلك او حاقا بالزاي والقاف اي مدافعه الجميع او حاقها بال الة تفرغ نفسه من ذلك لانه يحمل بالخضوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسما ولا يجوز له الخروج من الفرض بطر وذلك له فيه الا ان غاب على ظنه حذولى ضرر يكتمه ببيع التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير من الوقت والعبرة في كراهة ذلك بوجوده عند التحريم وياحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحريم فرده وعلم من عادته انه يعود له في اثباتها انتهت وقوله حيث كان الوقت متسما اي فان ضاق وجبت الصلاة اي مع ذلك الا ان خاف ضررا لا يحتمل في العادة الا ان قوله الا في بيع التيمم قد يقتضى خلافا له وان لا فرق فيما يؤدي إلى خروج الوقت بين حصوله فيها ولا كافيده وقوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ وقوله من الفرض خرج به الدل فلا يحرم الخروج منه وان نذر اتمام كل قل دخل فيه لازوجوب الاتمام لا يباحقه الفرض ويبقى كراهته عند طرو ذلك عليه اه عش عليه (قوله وبجمام) اي فيه تفرج سطحه فلا كراهة فيه ومثل الحمام كل محل معصية اه شرح مر وقوله كل محل معصية كالمصاغة ومحل المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لان ما هو كذلك ماوى للشياطين وتندب إعادة الصلاة الوافقة في الحمام ولو منفردا للخروج من خلاف الامام احمد وكذا كل صلاة اختلف في مجتها يستحب اعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومراا اه عش عليه وقوله من مسلخه اي مكان مسلخ الثياب اي نزعها وفي المصباح سلخت الثباة سلخا من باب قتل ونفع قالوا لا يقال في البير سلخت جلده وإنما يقال كسلطه ونحوه ونحوه والسلخ موضع مسلخ الجلد اه فكأنه يجوز باطلاق المسلخ على وضع نزع الثياب (قوله ايضا وبجمام) اي غير جديد بان كشفت فيه العورات وان درس او حجر ما لم يتخذ نحوه مسجد واما الحمام الجديد فلا تكره الصلاة فيه خلافا لحج وتكره الصلاة في الحش مطلقا لانه يصير ماوى للشياطين من الابتداء اه برماوى وعبارة حل ويفرق بينه اي الحمام وبين الخلاء الجديد بان الخلاء يصير مستقذرا وماوى للشياطين بمجرد اتخاذه الحمام لا يصير ماوى للشياطين الا بكشف العورة وانتهت ومحل الكراهة في الكل ما لم يارضها خشية خروج وقت وانما يقتضى النهي عنها الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلل الصلاة بالآوقات أشد لان الشارع جعل لها وقتا مخصوصة لا تنصح في غيرها فكان الخلل فيها اشد بخلاف الامكنة فصح الصلاة في كلها ولو كان الخلل مقصوبا لان النهي فيه للحرج لا لمر خارج منفلت عن العبادة فلم يقتض فسادها اه شرح مر (قوله وطريق) لو صلى في مسجد حيث يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كره والا كان غض عينيه ولم يذهب خشوعه فلا كذا قرره مر اه سم (قوله لآبرية) ضعيف او محمول على طريق يتدر طارقه لانه حينئذ ليس مظنة للنجاسة لعدم مرور الدواب ونحوها فيها اه عش وعبارة الرشيدى التحقيق ان مدار الكراهة على كثرة مرور الناس ومدار عدمها على عدم الكثرة من غير نظر إلى خصوص البليات والصحراء انتهت وتكره الصلاة خلف شبائك المساجد والمدارس على الشوارع فترك الصف الاول فيها اولى اه برماوى (قوله ونحو مزبلة) بفتح الباء وضما اه شرح مر (قوله وكنيسة) بفتح الكاف وقوله كعبه بكسر الباء ويمتنع علينا دخولها عند منعهم لنا منه وكذا ان كان فيها

الخبر مسلم لا صلاة أى كآلة  
بضره طعام ولا هو  
يدافعه الاختيان أى البول  
والفاطو آء يرى مدافعة  
حدث أعم من قوله حاقنا  
أو حاقبا أى بالبول  
والفاط (وبجمام) ومنه  
مسلخة (وطريق) في بيان  
لآبرية (ونحو مزبلة) وهى  
موضع الزبل كجزرة وهى  
موضع ذبح الحيوان  
(و) نحو (كنيسة)  
وهى معبد اليهود

صورة معظمة كاسياني اه شرح در **(قوله)** وكنيسة) أى ولو جديدة فيما ظهر ويفرق بينهما وبين الحمام الجديد بلفظ امرها يكونا معدة للعبادة الفاسدة فاشتبهت الخلاه الجديد بل أولى اه ع ش على در **(قوله)** وهى معبد النصارى) وعكس ذلك الذى اشتهر في العرف خلافا لاصل وغيرهما من أما كن الكفار كما اه برماوى **(قوله)** وعطن ابل) يفتح الدين والطاء المهملة وهو كوطن الناس الا انه غلب على مبركها عند الخوض اه برماوى **(قوله)** وبمقبرة) يستثنى مقبرة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم احياء في قبورهم بأكلون ويشربون ويصلون ونحوه قال العلامة الاجهوزى بل وينسجون قال شيخنا الشيرازى والمتبادر انهم يصلون بركون وبجود كما يفعل في الدنيا ولا مانع من ذلك لان امور الآخرة لا يقاس عليها ومثلهم الشهداء لانهم احياء في قبورهم بنص القرآن والمراد بهم شهداء المعركة وتحرم الصلاة في مقابرهم أى وتكره لغيره ولا تبطل فيها ما عمل ذلك حيث قد انتهت ظاهرا وبشرط ولا فلا حرمه ولا كراهة وتكره الصلاة ايضا في الوادى الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح لا يخبره بان فيه شيطانا كما سق في باب الاذان اه برماوى **(قوله)** في الجبلج) أى من قوله وبجبالى آخر كلامه وهى عشر مسائل تعلم من كلامه بالتأمل فاستعمل على سبعة منها بالنهى وقاس ثلاثة منها فاشار الى القياس بقوله فالحقت أى نحو الكنيسته وفيه ثنتان وسبق من راح ابل على عطفها بقوله وسياق اى استدلالا وتمايلا وشار الى تعاليل الجميع عطفها بقوله والمعنى في الكراهة الخ وقوله فيها ما اى في الملحق وهو نحو الكنيسته وان كان فيه ثنتان والمحقق به وهو الحمام وقوله وألحق به أى العطن في الحكم والتمايل وقوله ولهذا أى لعدم الملة وهى التفاهة لكاتبه **(قوله)** وفى نحو المازلة والمقبرة الخ) عبارة تشرح مر وعلمتها أى الكراهة في المقبرة عاذتها للنجاسة سواء ماتت تحتها أو أمامه أو بجانبه نص عليه في الام ومن ثم لم يفرق الكراهة بين المنبوثة محال وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بان دفن فيها أول ميت بل ولو دفن ميت بعد ذلك كذلك وتنق الكراهة عند ارتفاع المخاذة بعد الماتى عنه عاوى يستثنى كما قاله في التوشيح مقابر الانبياء اى اذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبى أو انبياء فلا تكره الصلاة بالاناءة تعالى حرم على الارض أكل أجسادهم ولا لهم احياء في قبورهم يصلون ويلحق بذلك ما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لانهم احياء واعتراض الزركشى كلام التوشيح بان يجوز الصلاة في مقبرة الانبياء ذريعة الى اتخاذها مسجدا وقد ورد النهى عن اتخاذ مقابرهم مسجدا وسد الدرائع مطلوب لاسيما مع تحريم استقبال رأس قبورهم وغيره ولأنه يعتبر هنا أى بشرطى تحقق الحرمة قصد استقبالها لتبرك او نحوه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال رأسه ولا اتخاذ مسجدا على ان استقبال قبر غير مكره وايضا كما قدمه خبرنا نصلوا اليها خلد الكراهة كذا ثبت استقبال القبور عاذتها للنجاسة والثاني منتف عن الانبياء والاول يقتضى الحرمة بالقد الذى ذكرناه وهو كون استقبالها لتبرك او نحوه وانفضاه الى الشرك وتكره على ظهر الكعبة لبدنه عن الادبوفى الوادى الذى نام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان فيه شيطانا بخلاف بقية الاودية اه شرح در **(قوله)** وفى عطن ابل) تفارها فى الجامع الصغير حديث ان ابل خلقت من الشياطين وانوراه كل بير شيطان انا فى التناوى فى شرحه قال ابن جرير معنا انها خلقت من طباع الشياطين وان البير اذا نكر كان تفارها من شيطان يدعو خلقه فينفهه الا ترى الى هيتها وعينا اذا نكرت اه **(قوله)** والحق بهما راحها الخ) عبارة تشرح مر ولا تنخص الكراهة بعطنها بل ما واهو مقيلها ومباركها بل وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الزافى فى العطن أشد من ما واهذا تفارها فى العطن أكثر نعم لا كراهة فى عطنها الظاهر حال غيبته عنه اه انتهت **(قوله)** والبقير كالغتم) عبارة تشرح مر والبقير كالغتم كما قاله ابن المنذرى وغيره وهو المعتمدون نوزع فيه ومتى كان محل الحيوان نجاسة فلا فرق بين ابل وغيره ما لكن الكراهة فيها حيث دللتين وفى غير الملقاة واحدة انتهت **(قوله)** قاله ابن المنذرى وغيره) معتمد وقوله وفيه نظر لا يخفى وجه هذا النظر ان الحاق البقر بالابل أولى من الحاقها بالغنم والله

## (باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به)

قدم سجود السهو على ما بعده لانه لا يفعل إلا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لانها تكون فيها وخارجها وآخر الكلام على سجدة الشكر لانها لا تكون الا خارجها وشرع في سجود السهو لجبر السهو وتارة ولا رغام الشيطان تارة أخرى اى يكون المقصد به احدهن بالذات وان لزمه الاخر وعلى هذا يحمل اطلاق من أطلق أنه الاول واطلاق من أطلق أنه الثاني اه شرح مر (قوله في مقتضى سجود السهو) بكسر الصاد اى فى اسبابه التى تقضى بهى اربعة كما يأتى ترك بعض وسهو ما يعل عدوه نقل قوى والثالث فى ترك بعض واضافة السجود للسهو من إضافة المسبب للسبب أى سجود سببه السهو وهذا جرى على الغالب والاعتد يكون سببه عددا كما تقدم فقد صار حقيقة عرفية فى الحلل الواقع فى الصلاة سهوا او عمدا وقوله وما يتعلق به اى بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه يتعدد ومن كونه المادوم بحدته سهو امامه ومن كونه الامام يتحدل وهو المادوم او بالمقتضى من قوله ولو نسي تشهدا اول الى آخر الباب اه شيخنا وفى البرماوى وهون خصائص هذه الامة ولم يعد فى أى سنة شرع اه (قوله) سجود السهو الخ السهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة اه شرح مر وقوله والسهو لغة نسيان الشيء الخ بخلافه فى عرف الاصولين فان السهو الغفلة عن الشيء مع بقائه فى الحافظة فثبت له بآدى تنبيه والنسيان زوال الشيء من الحافظة فيحتاج الى تجديد تحصيل اه رشيدى والسهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما فى الاخبار من نسبة النسيان اليه صلى الله عليه وسلم فالمراد بالنسيان فيها السهو وفى شرح المواعظ الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدر كعم بقائها فى الحافظة والنسيان زوالها منها ما فيحتاج فى جهو الى سبب جديد اه سم وكتب ايضا (قاعدة) النسيان زوال الشيء عن الحفظ وهو ضربان افعال بغير فعل من صاحبه وهو المحفوظ عنه لقوله <sup>بالتحليل</sup> رفع عن امتى الخطا والنسيان وفعال بفعل صاحبه وهو ان يترك مراعاة المحفوظ حتى يذهب عنه وهذا المذموم كذا بخط شيخنا الكرخى اه شوبرى (قوله سنة الصلاة فى) اى سوى صلاة الجنائز فانه لا يسن فيها بل ان فعله عامدا علما بطلت صلاته اه ع ش على مر اى وسوى صلاة فاقد الطهورين لانه سنة وهو ممنوع منها اه حج وقوله او تفلا اى ولو سجدة تلاوة خارج الصلاة او شكر ولا مانع من جبران الشيء لا كثر منه فليراجع الناشرى اه حل (قوله سنة) أى مؤكدة أى لا لامام جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم ويقرق بينه وبين ما يأتى فى سجدة التلاوة بانها اكد منه نبه عليه حج فى شرح العباب اه حل (فرع) لو نذر سجود السهو عند مقتضيه فان نذر فعله بعد السلام بغير نذر اه قوله فوجدان اصحها لزومه كذا فى حاشية الروض فى باب النذر اه شوبرى (قوله ايضا سنة) وانما لم يجب لانه يتوب عن المستون دون المفروض والبدل اما كبده او أخف منه وانما وجب جبران الحج لانه يدل عن واجب فكان واجبا اه شرح مر (قوله لا حد اربعة امور) اى كما يستفاد من صنيعة حيث اعد لام الصلاة مع كل من المعطوفات اشارة الى استقلال كل فتاوى وكتب ايضا قوله لا جدار اربعة امور فلا قال لاحدا مور اربعة وما وجه تقديم الصفة على الموصوف (قلت) لعله لا فائدة الحصر من أول الامر فلنأمل اه شوبرى (قوله لترك بعض) اللام بمعنى عند عبارة اصله مع شرح مر وانما نسن عند ترك ما مور به انتهت ويصح ايضا ان تكون للتعليل (قوله من الصلاة) علم بذلك ان لماسة منها وهى البعض فيسجد لتركه وسنة فيها وهى الهيئة فلا يسجد لما وسهنا كالاذان والاقامة فلا يسجد لترك ذلك ايضا لعدم وروده اه رماوى (قوله) وهو تشهد اول) اى فى فريضته هو ظاهر وكذا فى نافلة بان قصد ان يشهد تقديمه فى اربع ركعات نواها فترك التشهد الاول سهوا او عمدا ولا نظر لكونه غير سنة مطلوبه لذاتها فى عمل غصوص ولا نظر لكون قصد

(باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به)  
(سجود السهو) فى الصلاة  
فرضا او نفلا (سنة) لاحد  
أربعة امور (لترك بعض)  
من الصلاة ولو عمدا (وهو)  
ثمانية (تشهد اول) او

الاثنان به لا يلحقه بشئ من المكتوبة اه حل وفي قول على الجلال قوله تشهد أول أى فى الفرض قال شيخنا  
 م ر وكذا فى النفل فلو أحرم بأربع ركعات فاكثروا فقد أن يشهد عقب كل ركعتين مثلاً فتركوا واحداً ما  
 قصده ولو سهرأ فانه يسجد وخالفه حج وكذا سم وهو الوجه وذلك لأن التشهد إن لم يطلب إصالة لم  
 يسجد لتركه وإن عزم عليه لأن عزمه لا يحمله مطلوباً وإن لم يطلب فالوجه السجود له وإن لم يعزم عليه فتأمل  
 اه (قوله وإن استلزم تركه ترك التشهد) أى غالباً ومن غير الغالب ما إذا كان عاجزاً عن القعود فانه يسجد له  
 الاثنان بالتشهد من قيام فهلم يلزم من ترك القعود ترك التشهد وكذا إذا كان عاجزاً عن القيام فانه يأتى  
 بالفتوت من قعود فلم يلزم من ترك قيامه تركه اه شيخنا خ (قوله وقوت راتب) أى سواء الوارد عنه  
 صلى الله عليه وسلم أو عن عمر رضى الله عنه أو غيرهما وهو ما اشتمل على دعاء وتناء فلو تركه تبعاً لإمامه الحنفى  
 بحجة مالم يأت بإمامه الحنفى به فان أتى به فانه لا يسجد لأن العبرة بعقيدة المأموم كذا قال شيخنا خ وقال  
 شيخنا يسجد الشافعى المأموم وإن قنت كل من الإمام والمأموم لأن المأموم يرى طلبة فى صلاة الإمام فتركه  
 لا اعتقاده عنده يحمل كالمسبو بتركه وفعله سن فى عمله عنده فهو زيادة فى الخلل الذى هو غير مبطل عنده  
 ومثله ما لو اقتدى بمصلى الظاهر بمصلى الصبح ولم يقنت لا اعتقاد المأموم خلافاً فى صلاة الإمام بخلاف عكسه  
 وبخلاف ما لو اقتدى بمصلى الصبح بمصلى سنة لعدم الخلل فى صلاة الإمام وتحمله خلل المأموم اه برماوى  
 وقوله وقال شيخنا الخ مراده به شيخه القلوى ومأقوله ضعيف والمعتمد ما تقدم عن عرشه اه وبإشارة شرح  
 م ر ولو تركه تبعاً لإمامه الحنفى يسجد كما صرح به فى الروضة وقول القفال لا يسجد مبنى على مرجوح وهو أن  
 العبرة بعقيدة الإمام ولو اقتدى فى الصبح بمصلى سنتها أو غيرها من كل صلاة لا قنوت فيها لم يسجد لتحمل  
 الإمام ذلك أنته وقوله يسجد كما صرح به الخ أى بولائى به المأموم اه مؤلف وبإشارة حج ولو اقتدى  
 شافعى بمبنى فى الصبح وأمكنه أن يأتى به ويلحقه فى السجدة الأولى فعله والإفلا وعلى كل يسجد للسهو  
 على المتقول المعتمد بعد سلام الإمام لأن تركه له لحقه سهو به اعتقاده خلافاً عن نحو حنيفة الصبح إلا قنوت  
 يتوجه على الإمام فى اعتقاده المأموم فليحصل منه ما يزيل منزلة السهو أنته أى فلا يطلب من المأموم  
 سجود ترك الإمامه القنوت لعدم طلبه من الإمام بل هو مبنى عنه وعمل السجود أيضاً مالم يأت بإمامه  
 الحنفى فان أتى به فلا سجود لأن العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قالوه فمالم يقتصد الإمام الحنفى  
 وصلى خلفه حيث قالوا بصحة صلاته خلطه اعتباراً بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام وبقي ما لو وقف  
 لإمامه الحنفى وقفة تصح ذلك ويجبر به على يسجد المأموم حلاله على عدم الاثنان به أم لا قياساً على ما لو  
 سكت سكته نسج البسطة من أننا نحمله على الكمال من الاثنان اه حتى لا يلزم الشافعى نية المفارقة فيه فطر  
 والاقرب الأول ويفرق بينهما بأن البسطة لما كانت مطلوبة منه حمل على الكمال بخلاف القنوت اه عرش  
 عليه (قوله أو بعضه) أى ولو كلة اه شرح م و منها المألف فى فائكه فى الواو فوائده أى وإن أتى بدل  
 المتروك بما يرافقه كم بدل فيمن حديث والقياس أن مثل ذلك مالو ترك قوله فلك الحمد على ما قنيت  
 استغفرك أو بليك أو شيئاً منها ما مر عن الروضة من استحباب ذلك فى القنوت اه عرش عليه (قوله)  
 أيضاً أو بعضه) عبارة شرح م و ترك بعض القنوت ولو كلة كترك كلهم إن قلنا بعدم تعيين كذا لانه  
 بشرؤه فيه يتعين لاداء السنة مالم يعدل إلى بدله ولأن ذكر الوارد على نوع من الخلل يحتاج إلى الجبر  
 بخلاف ما يأتى به من قبل نفسه فان قلله ككثيره والمراد بالقنوت ما لا بد منه فى حصوله بخلاف ترك  
 أحد القنوتين كان ترك القنوت سيدنا عمر رضى الله عنه لانه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع  
 القنوت إذا كان لا يحسنه لانيأه باصل القيام على ما نقل عن الدير حمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا  
 كانت الوقفة لا تسع القنوت المصمود تسع قنوتا مجزاً ما مالو كانت لا تسع قنوتا مجزاً تأصلاً فالوجه السجود  
 أنته وقوله كترك كماله أى مالم يقطعه وبديل الية يتعمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت

بعضه (وقوده) وإن  
 استلزم تركه ترك التشهد  
 والمراد بالتشهد الأول  
 القنط الواجب فى التشهد  
 الأخير دون ما هو سنة  
 فيه فلا يسجد لتركه قال  
 المحب الطبرى (وقنوت  
 راتب) أو بعضه

مخلاف لما إذا قطعه واقتص على مائتي منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا يجوز ولا ينافيه بقنوت كامل أو اثنى بعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما اهـ سم على حج أقول وقضيته أنه لو أتى بعض أحدهما مع كال الآخر لا يسجد وفي حاشيته على المنهج (فرع) جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه ترك بعض قنوت عمر فدينه السجود لا يقال بل عدم السجود لأن ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بحمله وهو جئت لا يسجد له لا تناول لو صبح هذا التمسك لزعم عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح المختصر لأنه لو تركه بحمله وعدل إلى دعاء آخر لم يسجد كامل ثم وافق مر على ما قلناه اهـ أقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل إلى آية تتضمن دعاء وثناه أن الآية لما لم تطلب بخصوصها كانت قنوتاً مستقلاً فاسقط العدول إليها حكم القنوت الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح فإنه ورد بخصوصه فكانا قنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه وبقي ما لو عزم الاتيان بهما ثم ترك أحدهما لم يسجد أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن السنن لا تلزم إلا بالشروع فيها اهـ ع ش عليه (قوله) أن استلزم ترك القنوت هـ ترك القنوت (الآخر) هذه غايته للتعميم أي سواء استلزم تركه ترك القنوت وذلك فيه إذا أحسنه أو لم يستلزم وذلك فيما إذا لم يحسنه وبعبارة شرح مر وصورة ترك القيام قنوت أن يحسنه أي القنوت فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ترك الاعتدال فإذا تركه سجوداً بما تقرر اندفع ما قيل إن قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه انتهت وفي قول على الجلال قوله وقامه أي كاه أو بعضه بأن لا يقف زمان يسع أقل قنوت عامرو وإلا لم يسجد وعلى هذا حمل شيخنا مر افتاء والده بعدم السجود اهـ (قوله) وصلاة على النبي ﷺ بعدهما) والمراد بها الواجب منها في التشهد الأخير (مرحوم) (قوله) وقيس بما فيه الخ) وهو ثلاثة وقوله البقية وهي خمسة بجامع أن كلا ذكر بخصوص في محل مخصوص ليس مقدمة ولا تأنيلاً لغيره ولا شرع خارج الصلاة وقد ترددت الصلاة على النبي ﷺ لأننا نأشع خارج الصلاة اهـ شوبري لكس ورودها على جزء من العلة المركبة مع عدم ورودها على المجموع لا يضح في المقرر أنظر قوله بجامع أن كلا ذكر الخ مع أن في كل من المقيس والمقيس عليه ما ينسب بذكره لكانه (قوله) وبصورتك السابغ) أي السجود أدرك السابغ أو ترك السابغ المقضي للسجود أو لا فجرد ترك السابغ لا إشكال فيه لأنه متصور في حق المأموم وغيره هذا الجواب عما يقال كيف يتصور ترك الصلاة على آل بعد الآخر لأنه إن كان في الصلاة فهو في علمه وإن سلم فأتى محلها فاجاب بأنه يتصور في حق المأموم اهـ شيخنا (قوله) بأن يقن ترك امامه الخ ولم يصوره بما إذا نسب المصل فسلم ثم تدرك عن قرب لانه لا يجوز له العود بعد السلام حينئذ بقصد السجود لما يلزم على عود ما ذكر من الدور لانه إذا أصبح عوده كان بالعود متمكناً من الصلاة على الآتي في باقليات السجود دلركوا وإذا لم ينات السجود دلركا لا يصح العود منه للصلاة لاجل السجود له فإدى جواز العود له إلى عدم جواز قبيط من أصله اهـ شيخنا فعبارة الشوبري قوله بأن يقن ترك امامه ما غير المأموم فإن علم تركه كإبلاغ سلامه أو غيرها ويعد فأتى محل السجود اهـ حج وقوله أو بعده الخ لأن قول السجود لا يفوت بالسلام سواء كان في أو لا وفي وجه الفوات بأن العود إلى السجود دلركه يؤدي إلى عدم السجود دلركه وذلك لأنه لو عدل إلى السجود دصار في الصلاة فيطلب الاتيان بالمرتك لو جرد علمه أو أتى به لم يتصور بعد ذلك الجعود وما عدى وجوده إلى عدمه فينبغي انتفاؤه من أصله والحاصل أن العود لاجل السجود دلركه يقتضي أن لا يتصور السجود وذلك يقتضي منع العود اهـ ابن انتهت (قوله) وقبل أن يسلم هو) أي أو بعد سلامه وقرب الفصل اهـ شرح مر (قوله) بالجبر) متعلق بالقرين بالسجود متعلق بالجبر وليس هذا هو الجامع بل هو مطلق الجبر وإن كان المجزوء به في الأركان الدارك وفي الألباض السجود اهـ شيخنا ولهذا سقطت في شرحه لفظة بالسجود اهـ (قوله) وخرج بها بقية

وقامه) وإن استلزم تركه ترك القنوت (وصلاة على النبي ﷺ بعدهما) أي بعد التشهد والقنوت المذكورين وذكرهما بعد القنوت وتقييده بالراتب من زيادته وسبباً يان ما يخرج به (و) صلاة (على آل بعد) التشهد (الأخير) (بعد القنوت) والتصریح به من زيادته وذلك لانه ﷺ قام من ركعتين من الطار ولم يجلس ثم يحد في آخر الصلاة قبل السلام بسجودتين واه الشيخان وقيس بما فيه البقية وبصورتك السابغ منها بأن يقن ترك امامه له بعد سلامه وقبل أن يسلم هو وظاهران القعود للصلاة على النبي بعد التشهد الأول وللصلاة على آل بعد الأخير كالعود للأول وإن القيام لها بعد القنوت كالقيام له وبسميت هذه السنن إباحة لغيرها بالجبر بالسجود من الألباض الحقيقة أي الأركان وخرج بها بقية



السنن الخ) فلو سجد ذلك عامدا علما بطلت صلاته وكذا لو نكح أو أزال ذلك ما لم يكن قريبا عهد بالسلام أو  
 نشأ بعيدا عن العلم بهذا الحكم ولم ينظروا لكون مثل هذا يخفى على الأغبياء من المسلمين وقوله لعدم  
 وروده فيه أن السجود لم يرد في جميع الأبدان أه حل وبعبارة شرح مر لعدم وروده مع كونه ليس في  
 معنى ما ورد انتهت (قوله) فلا يجزئ تركها بالسجود فإن سجدت في وقتها عامدا بطلت صلاته إلا أن يعذر  
 لجهله وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو من عرفه عرف محله أي متعنه يرد  
 بمنع هذا التلازم لأن الجاهل قد يعرف مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومته لكل سنة  
 وعدم اختصاصه بمحله المشروع أه شرح مر وقوله إلا أن يعذر بجهله أي بان كان قريبا العهد بالسلام  
 أو نشأ بعيدا بعيدا عن العلماء لأن هذا هو مرادهم بالجاهل المذخور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ آخر شيدي  
 وفي قل على الجلال فلو سجدت في وقتها عامدا علما بطلت صلاته إلا أن يعذر بجهله يسجد السهو للخل  
 الحاصل بهذا السجود أه (قوله) لعدم وروده فيها) فإن قيل كثير من الأفاضل يرد فيه شيء ويسجد له  
 ويحاج بان هو أحد فيما يرد فيه شيء جامع وهو تأكد الطلب في كل أه تقرير شيئا ح (قوله) أي لا بعض  
 منها) أي لا تسعة عارضة في الصلاة يزول بزوال التايلة فلما كد شأنه بالجبراه شرح مر (قوله) يسجد  
 ما يبطل عمده فقط) أو في هذا المعطوفات بمعنى أو كما يرشد إليه قول الشارح لأحد أربعة أمور أهشوري  
 (قوله) أيضا ويسجد ما يبطل عمده فقط) يستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد السهو ثم ساقبل سلامه فانه لا  
 يسجد في الأصح فلو سجد عمدا بطلت صلاته أو سهوا فلا أه شرح مر (قوله) وسواء أحصل معه) أي مع  
 ما يبطل عمده وسها بفعله كان سجدا قبل ركوعه ثم تذكر الركوع في السجود أو بعده فيجب عليه القيام ليركع  
 فالسجود هو ما يبطل عمده والزيادة التي حصلت معه بسبب تدارك ركن هي القيام للركوع فهو زيادة حصلت  
 بسبب تدارك الركوع أه شيخنا (قوله) كقطول ركن قصير) مثال لقوله أم لا ومثل له أيضا بان  
 يتذكر ترك سجدة من الأخيرة فيأتيها ويحتد بالزيادة مع تداركها تأمل أه شوري (قوله) أيضا  
 كقطول ركن قصير) بان يطل الاعتدال زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار الفائضة قطول الجلوس  
 زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار أقل التشهد بالقراءة المعتدلة فلا تعتبر قراءة المصل نفسه ولا  
 يفرض الإمام لغير محصورين منفردا فالعبرة بنحو المصل أه حل وقوله على الذكر المشروع  
 الخ وهو بناؤه الحد إلى ولا يتبع هذا الحد هناك أي التطويل المضرب الاعتدال أن معنى زمن يسع  
 الذكر المشروع فيه والفائضة وفي الجلوس بين السجدين أن معنى زمن يسع الذكر المشروع فيه وأقل  
 التشهد كما في شرح مر أه وقول الحلبي ولا يفرض الإمام الخ عبارة شرح مر ومقدار التطويل  
 المبطل كما نقله الحوار زى عن الأصحاب وكلام الشيخين يدل عليه أن يلحق الاعتدال بالقيام  
 والجلوس بين السجدين بالجلوس للتشهد ومراده كما قاله جمع قراءة الواجب وهو الفائضة وأقل  
 التشهد أي بعد معنى قدر ذكر كل المشروع فيه كالفتوت في محله بالقراءة المعتدلة ويحتمل أن يعتبر  
 أقل زمن يسع ذلك لأقرائه مع المنسوب ويجرى عليه بعضهم وقيل الزركشي القياس انبعاث  
 العرف يرد بان هذا بيان للعرف هنا والأوجه أن المراد بالزيادة على قدر الذكر المشروع فيه في تلك  
 الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لما لا حال المصل وقولنا في تلك الصلاة يحتمل أن يراد به من حيث ذاتها  
 أو من حيث الحالة الراحة فلو كان أماما لا ينسب له إلا ذكر المنفرد عذر التطويل في حقته بتقدير كونه  
 منفردا على الأول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب لكلامهم انتهت (قوله)  
 وهو اعتدال وجلوس بين سجدتين) لكن كون الاعتدال قصيرا محل وفاق وأما الجلوس بين السجدين  
 فيه خلاف والأصح ما ذكره والثاني طويل كالجلوس بعدهما أه من أصله مع شرح مر  
 (قوله) لم يطلب تطويله) وأما ما يطلب تطويله) كالاعتدال الأخير من الصبح وكذا كل اعتدال من  
 آخر كل صلاة عند العلامة إن جهر ولو في غير وقت التايلة لأنه بعد تطويله في الجمل عند العلامة الرمي

السنن كاذ كالأركوع  
 والسجود فلا يجزئ تركها  
 بالسجود لعدم وروده  
 فيها وربان وهو قنوت  
 الصبح والوتر قنوت التايلة  
 لا تسعة في الصلاة لأنها  
 أي لا بعض منها (ولسبوا  
 يبطل عمده فقط) أي دون  
 سهوه سواء أحصل معه  
 زيادة تدارك ركن كامل  
 في ركن الترتيب أم لا وذلك  
 (كقطول ركن قصير وهو  
 اعتدال) لم يطلب تطويله  
 (وجلوس بين سجدتين)

يجوز تطويل الاعتدال من آخر كل صلاة النافلة وأما لاسبب فلا يجوز وأقره شيخنا الشيرازي  
 بر ماوى قوله وكذلك أى لم يطلب تطويله بخلاف ما يطلب تطويله كصلاة التسبيح فلا يضر تطويله أم حل  
 (قوله) أيضاً لم يطلب تطويله خرج به الاعتدال الثاني من الصبح والآخر من وتر رمضان والآخر من كل  
 مكتوبة فمن النافلة فقط على المعتمد خلافاً لحائى فلا يضر التطويل في الثلاثة أم شيخنا وهو معتمد من  
 خلافاً لابن حجر وعادة ع ش على مر قوله كالفقوت في عمله وهو اعتدال الركعة الأخيرة في الصبح  
 أو الترتير رمضان أما الاعتدال في غيرهما فيض تطويله ولو من الركعة الأخيرة إلا إذا طوله بالفقوت للنافلة  
 وأقضى حج بأن تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقاً لأنه بعد تطويله في الجملة انتهت (قوله)  
 أيضاً لم يطلب تطويله خرج به الاعتدال الثاني من الصبح والاعتدال الأخيرة من وتر رمضان والاعتدال  
 الأخيرة من كل صلاة فمن النافلة فيفتقر تطويله بقدر الفقوت لا بما زاد على قدره وهذا التقيد مصرح به  
 في الروض شرحى مروج رعبارة الروض وشرح تطويله بما عدا إسكوت وأذكر لم يشرع فيها ما يطل  
 الصلاة كالركعة الطويل لا تطويل الاعتدال بقنوت في موضع تسبيح أى ولا تسبيح في صلاة التسبيح  
 الآتي يأتيها فلا يطل الصلاة لو روده انتهت وعادة الأصل مع شرح مر وتطويل الركعة القصير  
 عدا بسكوت أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه يطل عمدة الصلاة في الأصح وخرج بقنوتنا لم يشرع فيه ما لو طوله  
 بقدر الفقوت في عمله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يثر انتهت ومثله عبارة حج وكتب  
 عليه سم قوله بقدر الفقوت فلا يدل على ضرر الزيادة على قدر الفقوت الوارد ويتجه خلافه لأنه لا ينعين  
 للفقوت ذكر ولا دعاء مخصوص ولا اعتدال كرو الدعاة فإنه ان يطيله بما عدا منه بما لا يتجه وكذا بالسكوت  
 فليأمل أم قامت تراه قد استوجبه أنه يفتقر التطويل بالسكوت أم والذي تلخص من كلام الرشيدى  
 على مر أن التطويل في هذه المواضع أن حصل بقنوت أى دعاء أو ثناء سواء كان الوارد أو غيره لا يضر وإن كثر  
 جداً وإن حصل بغيره كسكوت أو قراءة أو تسبيح قائماً يفتقر منه قدر الفقوت الوارد زيادة على قدر ذكر  
 الاعتدال الوعدى أقل من قدر الفاتحة طولاً أكثر من ذلك بطالت الصلاة بأن طول بقدر الفقوت الوارد بقدر  
 ذكر الاعتدال وبقدر الفاتحة أو بأزيد من ذلك أم وعادة قوله ما لو طوله بقدر الفقوت أى المشروع  
 بقرينة قوله قبله قدر ذكر كل المشروع فهو لعل المراد الفقوت مع ما يتقدم عليه من الأذكار المشروعة  
 فلا يرجع ثم إن قضية ما ذكرناه لو زاد على قدر المشروع بقدر الفاتحة يطل صلاته لا ينافيه ما قدمه في ركن  
 الاعتدال من عدم البطان لأن ذلك فيما إذا كان التطويل بنفس الفقوت كما يعلم مما رجسته بخلاف ما هنا انتهت  
 وقد عرضت هذه التصوي على شيخنا فاستوجبه كلام الرشيدى فتلخص أن المصلى أن طول الاعتدال  
 الثاني من الصبح بقنوت سواء الوارد أو غيره لم يضر هذا التطويل وإن كثر جداً وإن طوله بسكوت أو قراءة أو  
 ذكر قائماً يفتقر من هذا التطويل قدر الفقوت الوارد والصادق بقنوت التني وقنوت عمر زيادة على التطويل  
 المختصر في غير هو قدر ذكر الاعتدال وأقل من قدر الفاتحة بأن ينقص عنها ولو يسير فإن زاد على ذلك  
 بطالت صلاته وكذا يقال في اعتدال الوتر والاعتدال الأخير من كل صلاة فمن النافلة وتلخص أيضاً أن  
 المختصر للصلى صلاة التسبيح أن بطول الاعتدال بقدر التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر  
 ذكر الاعتدال وأقل من قدر الفاتحة فإن زاد على ذلك بطالت صلاته بأن طول بقدر التسبيح الوارد فيه وقد  
 ذكر الاعتدال وقد ورد الفاتحة أو بأزيد من ذلك التسبيح الوارد فيه بالباقيات الصالحات عشر مرات  
 فإن زيادة على العشر غير معتبرة بالتفصيل الذى علمته وإن بطول الجلوس بين السجدين بقدر التسبيح الوارد  
 فيسواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر ذكر الجلوس وعلى أقل من قدر التشهد فإن زاد على ذلك بطالت  
 صلاته التسبيح الوارد فيه هو الوارد في الاعتدال سواء بسواء كما علمته تأمل أم لكنا (قوله) وقيل كلام

كذلك وقيل كلام وأكل  
 وزيادة ركعة فيسجد  
 السهر لا تهاى الله عليه  
 وسلم صلى الظهر خساو مجد  
 للسهر بعد السلام رواه  
 الشيخان وقيل بما فيه نحوه  
 ويستثنى من ذلك المتفلى في  
 السفر إذا انحرف عن  
 طريقه إلى غير القبلة ناسياً  
 وعادة عن قرب فإن صلاته  
 لا تطل بخلاف المأمدا

(الح) أعاد الكاف لأنه غير ماقبله باعتبار أن التاوليل من جنس الركن وهذا ليس كذلك اه لكانه  
 (قوله) ولا يسجد لسوءه على المخصوص (الح) وعلى هذا فيفرق بينه وبين سجوده بلجوها وعودها فوراً  
 بأنه من قصر بزكوبه الجوخ أو بعدم ضبطها بخلاف الثاني فخصف عنه لشدة السفر وإن قصر اه  
 ع ش على مرق فقلان حج وعلى هذا فيحتمل أن يكون المراد بقول الشارح قال الأسنوي وهو القياس  
 أي على جماع الدابة المذكورة ويحتمل أن يكون المراد القياس على نظائره من كل ما يطل عده دون  
 سوءه ويطلب سجوداً لسوءه أي لسوءه كاتقدم من الأمثلة اه لكانه (قوله) لكن صحح الرافعي  
 (الح) معتمد وعلى هذا الاستثناء اه (قوله) فأنفسهما أي لفتنهما في معنى اللام بدليل قوله بل للفصل  
 اه شيخنا (قوله) بل للفصل قال الشيخ عميرة وأورد عليه أن اشتراط الطمانينة ينافي ذلك وأجيب بأنها  
 اشترطت لثباتي الخشوع ويكون على سبيل ما سمع على المنهج اه ع ش على مرق (قوله) ليشير به عن  
 العادة) هذا من تمام اللازم والابلط اللازمة اه شيخنا (قوله) وفيه أي التعليل المتقدم بقوله  
 لانهما لم يقصدا في أنفسهما وقوله كلام (الح) حاصله انه وقع في كلام الشيخين انهما مقصودان وأجيب  
 بأن المراد بذلك أنهما لا بد من قصدهما في جملة الصلاة ولا بد من الاتيان بهما اه حلي وعبادة الروض  
 وشرحه (فرع) الاعتدال الركن قصير وكذا الجلوس بين السجدين لانهما غير مقصودين في أنفسهما  
 بل للفصل والالشرع فيهما ذكر واجب ليشير به عن العادة كاتقدم ذكرهما الشيخان منا لكنهما قالاني  
 صلاة الجماعة والاكثر على أن الركن القصير مقصود في نفسه ومال الامام إلى الجزم به وصححه بمرفي  
 التحقيق والمجود وأجيب بأنه حيث قيل أنه مقصود أريد أنه لا بد من قصده وجوده ورفعه حيث قيل  
 انه غير مقصود أريد أنه لا يطل انتته (قوله) لعدم ورود السجود اه أي ولم يكن هناك ما يقاس عليه  
 ولا نه اذا كان عمدة في فعل الغفور فسوءه أولى اه برماوى (قوله) ويستثنى منه أي من قوله فلا  
 يسجد لسوءه ولا لعمده لكن في الكلام نوع توزيع فقوله من قل القول مستثنى من الشقين  
 مما فيسجد لكل من سوءه وعمده وقوله ما لفرقهم (الح) مستثنى من أحد الشقين وهو قوله ولا  
 لعمده اه شيخنا (قوله) فانه يسجد لسوءه أي الامام وتسجد معه الفرقة التي صلت معه اخرا  
 أي غير الاولى وأما الاولى فلا يسجد عليها لمقارقتها قبل حصول ما يقتضى السجود وتسجد الثانية  
 والثالثة في آخر صلاتها اه سم بالمخني اه ع ش (قوله) لخالفته بالانتظار) وحجته يكون سياخامسا  
 مقتضى السجود ولكونه خاصا بعد سياخامسا اه حلي وقوله في غير محله سياتي محله في قوله وينتظر  
 في تقصده أو قيام الثالثة وهناك انتظار في قيام الثانية أو الرابعة اه شيخنا وعبارة الحلبي لأن محله الوارد  
 عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف وفي غير محله التشهد والركوع  
 والظاهر انه لما وقع فعل هذا بالامان بأن قارقه المأمورون بعد الركعة الاولى واتموا لانفسهم  
 واستمر في قيام الثانية إلى أن اتوا وجامعهم فانتدوا به ثم قارقه بعد قيام الثالثة وهكذا فنبهني  
 السجود لهذا الانتظار بالاولى انتته (قوله) ونقل قول (الح) قضية ما ذكر انه لا يسجد لتكوير  
 الفاتحة أو التشهد لانه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة حج في شرح الارشاد يعنى إلى هذه أي نقل الركن  
 القولى الثنوت في وتر لا يشترط فيه وتكرير الفاتحة خلافا للمعظم انتته وخرج بتكرير الفاتحة تكرير  
 السورة فلا يسجد له لانه كله يصدق عليه انه قرآن مطلوب وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة  
 انه يسجد بتكرير التشهد أن الى ما ذكره الشارح من انه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لان  
 القعود محلها في الجملة يقتضى عدم السجود بتكرير الركن القولى الا ان يقال التكرير عبارة عن  
 ذكره بعد الاتيان به بمجرد تقديمه ليس فيه ذلك ويؤيده أن القول بابطال تكريره ما كان يكون بعد  
 الاتيان به على وجه من يعتد به فخرج السلام عليكم وإن لم يقصد لما فيه من الخطاب اه ع ش على مرق

مر ولا يسجد لسوءه على  
 المخصوص الذى ذكره في  
 الروضة كاصحابنا وصحفي  
 المجموع وغيره لكن صحح  
 الرافعي في الشرح الصغير  
 انه يسجد قال الأسنوي  
 وهو القياس وإنما كان  
 الاعتدال والجلوس  
 المذكور قصيرين لم يقصدا  
 في أنفسهما بل للفصل والا  
 لشرع فيهما ذكر واجب  
 ليشير به عن العادة  
 كالقيام وفيه كلام كثير  
 ذكرته مع جوابه في شرح  
 الروض وخرج بما يطل  
 عمده مالا يطل عمده  
 كالتفاوت وخطوتين فلا  
 يسجد لسوءه ولا لعمده  
 لعدم ورود السجود له  
 ويستثنى منه ما يأتي من  
 نقل القولى ما لفرقهم في  
 الخوف أو يفرق وحلي  
 بكل ركعة أو فرقتين وحلي  
 بفرقة ركعة وبالأخرى  
 ثلاثا فانه يسجد لسوءه  
 للخالفه بالانتظار في غير  
 محله وخرج فقط ما يطل  
 عمده وسوءه بكثير  
 كلام وأكل وفعل فلا  
 يسجد لانه ليس في صلاة  
 (ونقل) مطلوب (قول)

(قوله غير مبطل) قلته اي بان فعل مثله في غير محله بعد ان فعل الاول في محله كان قرأ الفاتحة في القيام ثم اعادها في الركوع اه براموي (قوله كفاية او بعضها) اي او تشهد آخر او بدل ذلك اي الفاتحة او تشهد عند العجز وعوم هذا الكلام يقتضي انه يشهد للآتيان بالسجدة قبل التشهد واللاتيان بالصلاة على الآل في التشهد الاول اه حل وقوله وعوم هذا الكلام يقتضي الخفيف وعبارة شرح مر ولو صلى على الآل في التشهد الاول او بسجد اول تشهد لم يسئل له سجود السهو كما اقتضاء كلام الاصحاب وهو ظاهر علا بفاعتهم ما لا يبطل عدة لا يسجد لسهو الاما استثنى منها والاستثناء معيار العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الاتيان بيسم الله الرحمن الرحيم قبل التشهد وامام اقتضاء كلام الشيخ في شرح منهجه وافي به من السجود له فانما يتوجه على القول بانها ركن في التشهد الاخير كما افاده الودرحه الله تعالى في فتاويه ودعوى صحته بعيدة انتهت (قوله وقوت الخ) اي او كلة منه وقوله بنيه اي القنوت وقوله الى غير محله يصدق بما لو نقله الى القيام قبل الركوع او نقله الى الاعتدال الذي لا يطالب فيه القنوت وعلى كل حال نقله غير مبطل ومكروه مع العمد ويسجد له مع العمد والسهو اه من شرح مر (قوله أيضا وقنوت بنيه) ظاهره انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجود نية القراءة وعليه ففرق بينه وبين القنوت بان القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه نية القنوط لا يتحقق كونه من الابعاض والقراءة صورتها ليس لها حالان فكان مجرد نقلها مقتضيا لتحقيق نقل المطالب لكن في حاشيته شيخنا زى خلافه حيث قال قوله وقنوت بنيه وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نيهما قياسا على القنوط اه وما اقتضاء كلام الشارح من ان التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود ظاهر لان القراءة القاطبة التشهد بكلاهما متعين مطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوط فان كذا نية تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غير هاتين الصلاة من كل ما تضمن دعاء وناء مقامها حتى في اقتضاءها للسجود لثبته اه ع ش على مر (قوله ايضا وقنوت بنيه) ومن صور نقله ان يأتيه قبل الركوع او بعده في الوتر غير نصف رمضان الثاني اه شرح مر ومثل ذلك ما لو فعله امامه الخفي قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو اه ع ش عليه (قوله وتسليح) هو بحث للتأخير والفتوى على خلافه في شرح ثم اه قد جزم بخلاف هذا في شرح البهجة اه واعتدمر ما في شرح البهجة فقال انه لا يسجد بنقل التسليح اه سم وحاصل المتمدن في هذا المقام انه اذا نقل الركن القولي الى غير محله بسجد السهو مطلقا واما البعض فلا يسجد لنقله مطلقا في غير القنوت واما القنوت فان اطلق او قصد الدعاء لا القنوت فلا يسجد وان قصد به القنوت بسجودا اما المية فلا يسجد لنقلها مطلقا قرر شيخنا ح عن نقله عن شيخه وقرئ على الجلال ما نصه المتمدن انه اذا نقل التشهد الاول او القنوط او السجدة بسجد ان نوى ذلك والاقل ولا يسجد لنقل التسليح وان نواه اه (قوله لترك التحفظ الخ) قد يقال التحفظ وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة وقد بدوا المأمور به بكونه من الصلاة في قول حج انه لم يخرج عنها ما عن المأمور به المنتهى عنه نظر لا يقال تمنع انه ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الحلل وذلك شرط او ادب لها لانا نقول هو شرط او ادب خارج عنها كما ان الاحتراز عن نحو الكلام والاتفات شرط او ادب وليس جزأ منها فليأمل اه سم على حج اه شوبري واجيب بان هذا التحفظ يشبه البعض كما صرح به الشارح اه شيخنا ح في (قوله مؤكدا) اي امرا مؤكدا اه شرح مر (قوله كناكيد التشهد الاول) اي كناكيد الامر بالتشهد الاول اه شيخنا (قوله ولا يرد) اي على الملة فقط او على المتن طردا اه شيخنا (قوله حيث لا يسجد له) تعليل للورد والمضى وقوله لان القيام الخ تعليل لثبته اه شيخنا (قوله لان القيام عليها في الجملة اي عليها بنفسها لا بنوعها فلا يرد ان القيام على القنوت بنوعه وهو الدعاء كما في دعاء الافتتاح فكيف

غير مبطل) قلته الى غير محله  
ركنا كان كفاية او بعضها  
او غير ركن كهو قنوت  
بنية وتسليح فيسجد له  
سواء افعله عمدا أو سهوا  
لترك التحفظ المأمور به في  
الصلاة مؤكدا كذا أكد  
التشهد الاول لا يرد نقل  
السورة قبل الفاتحة حيث  
لا يسجد له لان القيام عليها  
في الجملة

يسجد من ثقله قبل الركوع اه شوري **(قوله)** نظر انه كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل القنوت والصلاة على الآل قبلهما ايضا وغير ذلك مما هو ظاهر اه شوري **(قوله)** اعم وأولى الخ يحتمل انه على التوزيع اي اعم من تغييره بنقل ركن قولي لان الركن ليس بقيد وأولى من تغييره الخ اي لان التغيير بالسهو يوم انه لا يسجد لمعده ويحتمل وهو الاظهر ان كلفه عموم وأولى به لان تغيير الأصل بنقل ركن يوم ايضا لانها لا تبطل بتغيره باله ولا يشمل العمدة شيئا **(قوله)** ومن تغييره السجود بالسهو اي ومن تغييره السجود بكون النقل سهوا وهذا هو الماردن البارقة عبارة اصله ولو نقل ركننا قولا كفاتحة في ركوع او تشهد لم تبطل بمعده في الأصح ويسجد له سهوا في الأصح انتهت **(قوله)** عدا خرج نقل السلام سهوا في سجده على القاعدة كما يؤخذ مما ساق في الأصل فسلم معه المسبوق سهوا ومثله تكبيرة الاحرام لان عدها يخرج من الصلاة كما هو الظاهر اه برماوى وأصله اسم **(قوله)** وفارق نقل الفعل اي حيث فصلوا فيه العمدة والسهو ونقل القول حيث لم يطلوا به مطلقا بانه لا يتغير هيئة الصلاة الظاهرة اه حل **(قوله)** معين كقنوت ظاهر ان الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضره وظاهر قياسا على ما تقدم في قراءة الفاتحة من انه لو شك فيها وجب إعادةها وفي بعضها بعد فراغها لم يجب لكثرة كلماتها وهذا موجود به في القنوت ويؤيده ما ذكر انه في عدم ترك المأمورات ذكر ان بعض ترك المأمورات ولو كلفه كله وانقصه ما نال الشك في القنوت ولم يضره شك في بعضه اه عرش على مر **(قوله)** في ترك مندوب في الجملة بان شك هل ترك مندوب بالمعنى الشامل للهيات والاباض أو يتقن ترك مندوب وشك هل هو بعض أو هيئة اه شوري وهذا محترز قوله وللشك في ترك بعض محترز قوله معين وقوله بخلاف الخ وصورة البعض المبيهم الذي هو محل الخلاف ان يشك هل اتى بجميع الاباض أو ترك شيئا منها فقد شك في بعض مبهم ولا يصح تصور المبيهم المختلف فيه بما اذا يتقن ترك بعض وشك في كونه القنوت أو التشهد لانه يسجد في هذه عند الشارح كما قاله فيما بعد اه شيخنا **(قوله)** وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم ان أراد بالشك في ترك بعض مبهم انه تردد هل ترك بعضا او مندوبا في الجملة فعدم السجود مسلم وان أراد بذلك انه تردد هل المتروك الصلاة على النبي او على الآل في القنوت متلافا لا وجه السجود وسياق وكذا ان أراد انه تردد ترك شيئا من الاباض أو لا بل اتى بجميعها فالوجه الذي يتجه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيره ظاهر فيه كإياداه في عمل آخر فالوجه حل كلامه على الأول لكنه حيث ذكر بما يتجدهم قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة اه سم على المنهج لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيما لو شك هل اتى بجميع الاباض أو ترك شيئا منها اه وعبارته قوله في ترك بعض مبهم الخ كأن شك هل اتى بجميع الاباض ام لا بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت متلاوا أو تشهد أول فانه يسجد لانه في حكم المعين اه وعليه فالتقيد بالمعين في عمله اه عرش على مر **(قوله)** لمزعم خلافه كالزركشي والأزرعي اشرح مر وهذا الزعم هو الحق لمن احسن التأمل وراجع فليأمل وليراجع اه سم على المنهج ووجهه ما ذكره الشارح قبله من انه لو شك في انه هل اتى بجميع الاباض أو ترك شيئا منها يجب وان لم يعلم انه ترك بعضا وشك في انه قنوت او غيره يجب اه عرش على مر **(قوله)** لجعل المبيهم كالمعين وانما يكون كالمعين فيما اذا علم انه ترك بعضا وشك هل هو قنوت متلاوا أو تشهد أول فانه يسجد لانه في حكم المعين واستشكل اجتماع القنوت مع ان التشهد الأول في صلاة وأقرب التصور له ان يصور بما اذا احرم بالوتر فلا على نية ان ياتي بتشهد ثم شك في آخر صلاته هل متروكة القنوت أو التشهد الأول والحاصل ان جملة صور ترك المندوب يتناول شيئا من غير عشر صور احداها يتقن ترك بعض معين كالقنوت وفيه السجود ثانيا يتقن ترك مبهم في الاباض كالقنوت أو الصلاة

ويقاس بذلك نظائره وتعييرى بما ذكر اعم وأولى من تغييره بنقل ركن قولي ومن تغييره السجود بالسهو وخرج عا ذكر نقل الفعل والسلام وتكبيرة الاحرام عدا فبطل وفارق نقل الفعل نقل القول غير ما ذكر بانه لا يتغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل (وللشك في ترك بعض) بقيد زده بقولي (معين) كقنوت لان الأصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لان المتروك لقد لا يقتضي السجود وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم اضعفه بالايجاب وهذا علم بالتقيد بالمعين معنى خلافا لمن زعم خلافه لجعل المبيهم كالمعين (لا) للشك (في) فعل (منه) عنه وان أبطل عده ككلام قليل ناسيا فلا يسجد لان الأصل

على التي صلى الله عليه وسلم فيه مثلاً وفيه السجود أيضاً ثالثاً الشك في ترك بعض معين كالقنوت  
هل فعله أولاً وفيه السجود لأن الأصل عدم فعله رابعاً الشك في ترك بعض مبهم فيها كان شك هل  
فعل جميع الأجزاء أو ترك شيئاً منها والوجه فيها عدم السجود لأنها المحترز عنها بقوله معين  
لأنه اجتمع فيها مضمعان الشك والأبهام خامساً يتيقن ترك مندوب مبهم في الأجزاء والمحآت  
سادساً يتيقن ترك هيئة معينة كتدبير الركوع سابعاً الشك في هيئة معينة كذكر ثنائياً يتيقن  
ترك هيئة مبهمه تاسعاً الشك في ترك هيئة معينة عاشرهما الشك في ترك مندوب مطلقاً ولا وجود  
في هذه السنة لأن المتروك في الأصل لا يقتضي الوجود وفي البقية ليس بها وعدم السجود  
في الشك فيها أولى من عدمه مع ثبوتها وبما ذكره لم اجتمع أطراف هذه المسئلة وانحصار  
أفرادها فيها ذكر وقت التقيد بالدين في كلامه لا بد منه ولا يفتقر بما اتفق به عليه بعض  
أكابر الفضلاء أو العلماء والحق أحق بالتابع والتاسيم له أولى من الانزعاج به رابعاً (قوله  
ولو سها) أي يتيقن السهو وقوله هل سها بالأول أي ترك البعض وقوله أو بالثاني أي فعل المني  
عنه وقوله واقضى السجود قيد في الثاني وخرج به الخطوة والخطوة أن سهاً (قاعدة)  
القاعدة أن تكتب الألف المتعاقبة عن الياء في صورة الياء كرمي والألف المتعاقبة عن  
عن الواو على صورة الألف كنز والألف في سها متعاقبة عن الواو فكانت متعاقبة القاعدة  
أن تكتب على صورة الألف إلا أن غالب النسخ لجعلهم بقاعدة الرسم كتبوا على صورة الياء  
أه (قوله) وهل متروكة القنوت أو التشهد أي الأولى وليتقرر ما صورته إنه ليس ثم صلاة فيها تشهد أول  
وقنوت تركه يقتضي السجود قد صور ذلك في الترتيب في النصف الثاني من رمضان إذا زاد على ركعة أو إذا زاد  
يتشهد تشهدين في الأخيرين لأن من زاد على ركعة في الترتيب يترك الركعة الأولى من القنوت والتشهد  
أه حل (قوله) أيضاً وهل متروكة القنوت الخ (صورة) هذا أنه تحقق ترك أحد الأجزاء من القنوت والتشهد  
ولا يدرى عين المتروك منها ما صورته ما سبق في ترك البعض المبهم أنه لم يتحقق الترك وإنما شك هل أتى  
بجميع الأجزاء أو ترك واحداً منها مثلاً والفرق بين الصورتين واضح لكنه قد شبه أه سم (قوله)  
فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً أي شك في ركعة ثالثة في نفس الأمر أي ثالثة أم رابعة هذا هو موضع المسئلة  
وبعد ذلك فتارة يتذكر فيها أي قبل القيام للرابعة أنها ثالثة وتارة لا يتذكر فيها بل يتذكر بعد قيامه  
للابعة أو بعد تمامها وقبل السلام أنها رابعة أو لا يتذكر أصلاً فتارة يتذكر قبل القيام للرابعة لم يسجد للسهو  
وهذه هي التي ذكرها الفارح بقوله أما لا يحتمل زيادة الخ وأما إذا لم يتذكر فيها فقول له يلزمك القيام  
لثاني رابعة فإذا قام إليها فتارة يتذكر فيها أنها رابعة وتارة يتذكر بعد تمامها وقبل السلام أنها رابعة وتارة  
لا يتذكر أصلاً كاعلمت وعلى كل حال يسجد للسهو لأن ما قبله حال التردد يحتمل الزيادة في ظن وان زال  
هذا الاحتمال يتذكر بعد لوجود الاحتمال حال الفعل قد أتى برائد ذلك على تقدير دون تقدير وهذه  
هي التي ذكرها المتن بقوله ولو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً الخ أي شك في ثالثة في نفس الأمر أصلي ثلاثاً أم أربعاً  
واستمر شكه حتى قام للرابعة سواء زال بعد ذلك لتذكره أنها رابعة لم يلزم من المنهاج وشرحه  
لمر بإيضاحه وأن شئت فارجع إليه مع صدق التأمل تجد موافقاً لما رأيت تأمل (فرع) لو قدم أمامه  
في ثالثة رابعة بالنسبة لظن المأموم أو لشكه جلس معه ثم أتى بركعة ولا يجوز له القيام على اليقين وهو  
الاقول ويقوم من غير نية مفارقة لأنه شاك في الوجوب ومتابعة الإمام واجبة يمين في مخالفة ما لو  
يتيقن أن أمامه قد في الثالثة فإنه لا يجوز له متابعتها بل ينظره في القيام أو يفارقه هذا ملخص ما قال  
أنه الأقرب في شرح الباب واقتضاء كلام الجواهر وبه أتى بعضهم كذا غلط شيخنا مفتي الانام بهامش  
ابن حجر وفي شرح أبي شجاع لشيخ مشايخنا ابن قاسم خلافة فليراجع شويري (قوله) وهو في رابعة) قال

عدمه ولو سها أو شك هل سها  
بالأول أو بالثاني واقضى  
السجود أو هل متروكة  
القنوت أو التشهد سجد  
لثبوت مقتضيه (ال) للشك  
(فيما) صلاه (وا) احتمل  
زيادة ولو شك (وهو في  
رابعة) أصلي ثلاثاً أم  
أربعاً أي بركعة (لأن الأصل  
عدم فعلها) (وسجد) وإن

الشيخ حمزة قال الاسنوي ينبغي أن يلحق بذلك ما لو أحرى أربع تغلثم شك وإطلاق الحد يثو المنهاج يدلان على ذلك اهـ سمى المنهج ويمكن شمول العبارة له بأن راد بالرباعية صلاة أربع ركعات فرضا كانت أو نفلا اهـ عني على مر (قوله) أيضا وهو في رباعية أي شك هل الذي صليته ثلاثا فهو هذه أربعة أو أربعة وهذه خامسة اهـ حل وأشار بهذا إلى أن قوله واحتمل زيادة أي بالنسبة للركعة التي يأتي بها ولا قبل الاثنيان بما لا يحتمل ما صلاه للزيادة لأن كلامنا الثالث والاربعة لا بد منه تأمل لكاتبه (قوله) بأن تذكر قبله أي السلام أي ولو في اثنيان لأن المدار على فعل شيء منها يحتمل للزيادة اهـ شيخنا (قوله) التردد في ذاتها) عبارة شرح مر ازوده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد أتى بزيادة على تقدير دون تقدير وإنما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود لا هنا إن كانت زائدة فظاهر ولا فترده اضعف النية واحرج إلى الجبر انتهت (قوله) ولا يرجع في فعلها أي ولا في تركها كذلك إلا أن تذكر ذلك عليه يجعل ما وقع في قصة ذي الدين من أنه عليه السلام تذكر ما وقع له حين نهوه عليه وهذا أولى من قول بعضهم أنه عليه السلام يرجع إلى قول الصحابة ليلو عنهم عددا لتواتر لانه يحتاج إلى ثبوت كونهم كانوا كذلك على أن ذلك في وقت جواز نسخ الأحكام وتغيرها كما أشار إليه ذو الدين فيما ذكرناه مرأوى (قوله) ولا إلى قول غيره) عبارة شرح مر ولا يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعله وإن كان جمعا كثيرا أو ما راجعته صلى الله عليه وسلم الصحابة فهو عدده للصلاة في خبر ذي الدين ليس من باب الرجوع إلى قول غيره وإنما هو محمول على تذكره بعد مراجعته أو أنهم بلغوا عدد التواتر بغير تنقضا يأتي إذ جعل عدم الرجوع إلى قول غيره مالم يبلغوا عدد التواتر فإن بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعل ما يرجع لقولهم لحصول اليقين لأن العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كاذك الزكشي وافي به إلى الدرجة أنه تعالى ويحتمل أن يلحق بما ذكره ما لو صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجه أن الفعل لا يدل بوضعه انتهت وقوله فيكتفي بفعلهم فيما يظهر جزء به حرج في شرحه واعتمده زى وقوله سم على المنهج عن الشارح وما نقله عن والده لا ينافي اعتياده لتدعيمه واستظهاره له اهـ عني عليه قال سم وافي شيخنا القماب المولى اخرا بانه لا يرجع لفعلهم وإن بلغوا عدد التواتر وهو ظاهر أن لم يحصل به اليقين اذ لا معنى للفرق بينهما مع حصول اليقين اهـ وعليه البلقيني والخطيب ومقتضى كلام الاجبوري في حاشيته اعتياده فاقبل ومع هذا قال في سمته وتلقيته عن شيخنا الحنفى وغيره أن العمل لا يعمل به وإن بلغوا عدد التواتر لتلطيل المذكر وأما قول سم لا معنى للفرق بينهما مع حصول اليقين فسلمو كان الفعل يفيد ذلك إذ غاية ما يفيد غلبة الظن وهي لانكفي ظاهرا اهـ من خط شيخنا ح ف وفي قول على الجلال قوله وإن كان جمعا كثيرا أي ولم يبلغوا عدد التواتر والارجع إلى قولهم لانه يفيد اليقين قال شيخنا وفعلهم كقولهم كافي صلاة الجمعة ونحوها اهـ (قوله) فإن كان صلى اخرا صالح) عبارة شرح مر فإن كان صلى خسا شفع له صلاته وإن كان صلى تماما لأربع كانت زغب الشيطان أي الصا قال الله بالرغام أي التراب ومعنى شفعن له صلاته وادتها السجدتان مع الجلوس بينهما الأربع لجبرهما خلل الزيادة كالنقص لانهما صيراهما ستا وقد اشار في الخبر إلى أن سبب السجود هنا التردد في الزيادة والنقص لا به إن كانت واقعة فظاهر ولا فوجود التردد بضعف النية وبحرج الجبر ولهذا يسجد وإن زال ترده قبل سلامه انتهت وفي قول على الجلال قوله أي ردت إلى السجودتان إلى أربع أشار به إلى أن سجود السورع منها الزيادة الواقعة بها الخلل فرجع إلى أربعة كاملة كما هو أصلها ارجع ضمير شفعن باعتبار انضمام ما بين السجدين إليها وهذا اندفع ما قيل ان معنى شفعن له صلاته جعلناها ستا بضم السجدين بعد جعلها بركعة مع الركعة الزائدة إلى

زال شك قبل سلامه بان  
تذكر قبله انهار اربعة للتردد  
في زيادتها ولا يرجع في فعلها  
إلى ظنه ولا إلى قول غيره  
وان كان جمعا كثيرا  
والاصل في ذلك خبر مسلم  
إذا شك أحدكم في صلاته  
فلم يدرك أصلا ثلاثا أم أربعة  
فليطرح الشك وليبين على  
ما استيقن ثم يسجد سجدتين  
قبل أن يسلم فإن كان صلى  
خسا

الاربع وكذا ما قيل ان معناه ان السجدة تنشق وقد انضمنا الى شفع ولا يخفى نكارة هذين القولين إذ لا قائل بان السجدة تنشق وكذا لا بان بعض ركعات الصلاة الواحدة فرض وبعضها نفل فاذا ذكر في بعض الاحاديث ان الزيادة نافذة راد به مطلق الزيادة وعلى انه يتأب على ما يترقب منها على نية ثواب النافذة أو ان الحديث ضعيف أو مروى بالمتنى اهـ **(قوله)** أي ردتها السجدة فان الخياشام يذهب الى دفع سؤال تقديره كان الظاهر ان يقال شفعته صلاة لان الحديث عنه السجدة وان حصل الجواب أن الضمير للسجدة تنشق والجلوس بينهما وهي جمع على مر **(قوله)** كأن شك في ركعة من رباعية أي وهي ثالثة في نفس الأمر اهـ شرح مر في حديثه فذكر فيها انها ثالثة متعين ولا يصح ان يقال أو انها رباعية لما علت انها في نفس الامر ثالثة لا يصح ان يذكر كونها رباعية اهـ وبعبارة حل أي شك هل الذي صلى ركعتان وهذه ثالثة أو الذي صلىه ثلاثة وهذه رباعية انتبهت **(قوله)** لان ما فعله مع التردد لا بد منه أي فالفرق بين هذه بين صورة المتن انه في هذه تذكر فيها ولهذا لو نذكر بعد القيام عنها كانت من أفراد السابقة وان في السابقة تذكر بعد الزيادة أو في اثباتها فلي كل حال فعل مع التردد ما يحتمل الزيادة بخلاف هذه شيئا **(قوله)** ولو سها بما يجبر بالسجود أي فعل ما يقتضي السجود ولو عدا أه شيئا **(قوله)** لأن الأصل عدم السجود أي وجريا على القاعدة المشهورة ان المشكوك فيه كالمعذور اهـ شرح مر أي فان تبين انه سجد لم يسجد اهـ برماوى **(قوله)** ولو نسي أي المصلي المستقل وهو الامام والمنفرد اهـ مر اهـ عني وغير المستقل وهو المأموم لقوله هنا الان عاد مأموما ولقوله فيما ساق في مقابلة هذا ولو تعد غير مأموم تركه اهـ حل ومثله شورى ومثل النسيان ما لو تركه جلا مشروعيته كما قاله ابن المقرئ فحقا له سم **(قوله)** أو قوتا أي وحده أو مع قيامه اهـ شيئا **(قوله)** من قيام أي بالنسبة للتشهد الاول بان اتصّب قائما أي أو وصل الى حد تجزئ فيه القراءة وتكبيره الاحرام بان يصير الى القيام أقرب منه أقل الركوع ولا يخفى ان مثل القيام تنبئ من يصلي قاعدة بقراءة الفاتحة الثالثة فإذا قرأ الفاتحة على نية انه فرغ من التشهد الاول امتنع عليه ان يعود الى قراءة التشهد لأن التلبس بالقراءة كالتلبس بالقيام فان عاد عادا عالما بالتشهد بطلت صلاته وحديث يقال لنا شخص يصلي منفردا يتمتع عليه ان يأتي بالتشهد الاول مع كونه لم يتلبس بقيام اهـ حل **(قوله)** أو سجد أي بالنسبة للقنوت بان وضع جبهته وأعضائه وتحامل ورفع أسافله على اعاليه وان لم يعلمن خلافا لظاهر كلام الروض من ان الدبرة بوضع الجبهة فقط وقوله فان عاد له أي لما نسيه من التشهد الاول او القنوت وقوله لقطعه فرضا لنفل أي يحل هيئة الصلاة والا فلو قطع الفاتحة القنوت او الافتتاح عامدا عالما لم تبطل صلاته لأن ذلك لا يغلل هيئة الصلاة الظاهرة وإن كان فيه قطع فرض لنفل والفرق بينه وبين من صلى جالسا وترك الفاتحة بعد الشروع فيها الى التشهد الاول حيث يضر ان الضرر في ذلك انما جاء من تركه الجلوس للتشهد وان لم يكن في ذلك اخلال بهيئة الصلاة وقد يقال هو اذا ترك الفاتحة وعاد للتعود قد ترك القيام الواجب لقيامه مستحب لان التعمد مستحب بخلافه للفاتحة اهـ حل وقوله حيث يضر أي ان تعمد ترك التشهد للقراءة أو ما اذا سبق له انه للقراءة جاز له العود قال مر في الشارح ولو ظن مصل قاعدا انه تشهد التشهد الاول فافتتح القراءة الثالثة امتنع عوده الى قراءة التشهد وان سبق له ان يقرأه فهو ذاكر انهم يتشهد رجاء له العود الى قراءة التشهد لان تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به اهـ قال عني قوله جاز له العود أي وجاز عدمه وعليه في نفي إعادة ما قرأه سبق له ان على ما يفيداه قوله وسبق الخواشام انه لا يطلب منه وجود السجود اهـ **(قوله)** فان عاد بطلت) مخرج على جواب الشرط المحذوف تقديره امتنع عليه العود اهـ شيئا **(قوله)** ايضا فان عاد بطلت) ظاهره وان نذره كل من الامام والمنفرد ويرجى به بان

شفن له صلاته أي ردتها السجدة وان وما تضمنته من الجلوس بينهما الى الاربع اما ما لا يحتمل زيادة كأن شك في ركعة من رباعية أي ثالثة ام رباعية فذكر فيها انها ثالثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع التردد لا بد منه (ولو سها) بما يجبر بالسجود (وشك السجدة) ام لا (سجد) لان الأصل عدم السجود ولو شك اسجد واحدة ام اثنتين سجد اخرى (ولو نسي تشهدا) أول بوحده أو مع قعوده (أو قوتا) أو تلبس بفرض من قيام أو سجد (فان عاد) له (بطلت) صلاته لقطعه



الكلام في الفرض الاصلی وهذا فرضه عارضة لهذا تركه عندئذ لم يطل صلاته وظاهره اجابته  
لا فرق في ذلك بين الفرض والتفل كان احرم باربع ركعات تفلا يتشهدين وترك التشهد الاول وتليس  
بالقيام فلا يجوز له العود هو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض لا يقال انه ترك القيام والجلوس للقرأة  
لا نأقول الجلوس الذي يأتي به القراء قول بعد تلبسه بالقراءة وكن فعوده عنه إلى التشهد يصدق عليه  
انه قطع الفرض التفل واما اذا نذر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لانه يقصد الايتان به صار  
بعضا لان التفل لم يشرع فيه تشهد اول في حد ذاته فيه نظر والاقر بان يفتي انه ان اذا قصد الايتان به  
صار بعضا لان التفل لم يشرع فيه تشهد اول في حد ذاته فيه نظر والاقر بان يفتي انه ان اذا قصد الايتان  
به ثم تركه هل يسجد أولا فان قلنا بما قاله القاضي واليغوي من السجود واعتمده الشارح عاده لانه  
صار له حكم البعض بقصد موافقته بكلام غير ممان من عدم السجود بعد عرش على مر (قوله) لان عاد  
ناسيا) أي ولو ما موقوف له لكنه يسجد خاص بنير المأموم هو صورة عود المأموم ان يترك امامه التشهد  
الاول مثلا ويقوم معه ناسيا ثم يعود ناسيا او ان يقوم هو وحده ناسيا ثم يعود ناسيا لكنه في هذه لا يلزمه  
العود الى القيام عندئذ كرا نفع الامام بخلاف الصورة الاولى يلزمه العود الى القيام عندئذ كرا ن  
امامه قائم اه شيخنا (قوله) ايضا لان عاد ناسيا انه فيها) استشكل عوده للتشهد أو الفتوت مع نسيانه  
للصلاة لانه يلزم من عوده للتشهد او الفتوت نذر كراهه فيها لان كلامهما لا يكون إلا فيها واجيب  
بان المراد بعوده للتشهد الفتوت عوده لحلمها وهو ممكن مع نسيان انه فيها اه شيخنا ح ف ومثل نسيان  
كونه فيها نسيان حرمة العود يفرق بينه وبين نسيان حرمة الكلام اليسر حيث ضر كما قدمنا بان العود  
من جنس الصلاة فكان بابه اوسع بخلاف الكلام فانه ليس من جنسها اه حل (قوله) او جاهلا بتحريمه (قوله) قال في  
الحاد ماما اذا علم ان العود غير جائز ولكن جهل انه يبطل قياس ما سبق في الكلام وظن ان بطلان  
لموده مع عله بتحريمه وبه صرح الشيخ ابو محمد في الفروق اه سمع على المنهج اه عرش على مر (قوله) وهو  
ما يخفى على العوام) لا ننظر لكنهم مفسرون ترك النظم اه حل اي فيعدروا كان مخالفا للعلم لان  
هذا من الفتاوى اه ترحم ر اي وكلما شانه ذلك يذكر في جهل المتفقه وغيره لانه من دقائق العلم كما مر  
اه قل على الجلال (قوله) لزيادة قعود الخ) اي وهذا يبطل محله فيسجد لسوره اه شيخنا (قوله)  
ولان عاد ماموما) أي عاند في العود إذ عوده ناسيا داخل فيما قبله اه شورى أي خطفه على ما قبله  
مناير اي وفرض المسئلة ان اترك نسيانا وانما عاد الثاني لاجل قوله بل عليه عود بخلاف الناسي ليس  
عليه العود لا التذكر اه شيخنا وعبارة الشورى قوله ولان عاد ماموما هلا قال او مامولا وقد يقال انما  
عرب ما ذكر لاجل قوله بل عليه عود فاشار باعادة العامل الى استقلاله ولو اقتصر على العاقبة لتوهم ان  
وجوب العود راجع الى الجميع انتهت (قوله) الا ان ينوي المفارقة) بخلاف ما ياتي في القولن المسبوق سلام  
امامه حيث يجب العود ولا اعتبار بنية المفارقة والفرق لا تنع وهو انه فعل هنا ما لا يملك فعله بخلاف  
المسبوق وما يؤيد الفرق ان تعمد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام امامه وانع  
قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده للجلوس اه  
شورى وما افاده هذا الكلام من وجوب العود اذا ترك الامام في الفتوت وغير ساجدا سهوا لا يفتي  
بذلك بل يجري فيما اذا تركه في اعتدال الفتوت فيه وغير ساجدا سهوا كما وافق على ذلك الطبري يوم روه  
ظاهر اه سمع على المنهج اقول وقد يفرق بانه يتركه في الفتوت الامام مشغول بنية طلب موافقة  
فيها بخلاف الاعتدال الذي لا فتوت فيه فان الامام ليس مشغولا فيه بما ذكر وزنه قصير فسجود  
المأموم قبله ليس فيه لغش كسيفه وهو في الفتوت فابته ان سبقه بعض ركنه هو اوفى صحيح الجرم بما  
استظهره سم قاله يخصص قولهم السابق بركن سهوا لا يضر بالكوع اه اي بخلاف السجود سهوا فيجب  
فيه العود اه عرش على مر (قوله) فان لم يجد) اي بعد تذكره او عله وظاهر كلامه بطلان

فرضا لتفل (لا) إن عاد  
(ناسيا) أنه فيها (أو جاهلا)  
تحريمه فلا يبطل لعوده  
وهو بما يخفى على العوام  
ويلزمه العود عند تذكره  
أو قعله (لكنه يسجد)  
للسبب لزيادة قعود أو  
اعتدال في غير محله (ولا)  
ان عاد (ماموما) فلا يبطل  
صلاته (بل عليه عود) فان لم

يعد

الصلاة بمجرد التخطف اه حل وقوله بطلت صلاته فلم يعلم حتى قام امامه لم يعد ولم يتحسب قرأه كسبوق  
سمع صوتا خلفه سلام امامه فقام واتي بما فات ثم بان انه لم يسلم لم يحسب ما اتى به قبل سلام امامه اه براموى  
(قوله بخلافه) اى المأموم اذا تمسك التارك الخ هذا مفهوم قوله فيما بعد ولو تعد غير مأموم الخ اه شيخنا  
وانما قدمه هنا رتبة لفرض الذى ذكره وعبارته فى باب الجماعة فى شروط الافتداء وسادسها موافقته فى  
ستن تحش خلفه فيها فعلا وترك سجدة تلاوة وتسهدا ولعل على تفصيل فيه بخلاف مالا تحش فيه  
الخاتمة كجلسة الاستراحة وتقدم حكم الاولين فى باب سجود السهو والتلاوة وانتهت الذى تلخص بما  
تقدم ان هذا الشرط لا يطرد الا فى سجدة التلاوة اذ هى التى يجب فيها الموافقة فعلا وتركها اما القنوت فلا  
يجب الموافقة فيه فعلا ولا تركها وللمأموم ان يتركه وينتظر الامام فى السجود له ان يتخلف له اذا تركه  
الامام على التفصيل السابق واما التشهد الاول فوجب الموافقة فيه تركا فقط بمعنى ان الامام اذا تركه لم  
يتركه واما اذا فعله الامام فلا يلزم للمأموم فعله بل ان يتركه وينتظر الامام فى القيام على ما تقدم وهذه  
التفرقة فى التشهد تؤخذ من كلام الشارح هنا فموجب الموافقة فى الفعل يؤخذ من قوله بخلافه اى  
المأموم اذا تمسك التارك الخ وجوب الموافقة فى الترك يؤخذ من قوله ولو عاد الامام للتشهد مثلاً اى قوله  
لوجوب القيام عليه باتصاف الامام تامل (قوله فارق ما قبله) اى فيما اذ ترك ذلك جاهلا او ناسيا حيث  
يلزمه العود بان الفاعل ثم معذور ففعله غير معتد به مادام ناسيا فلم تلبيس بفرس اى مع ما فيه من خش الخاتمة  
وهذا فارق ما لو ترك قبل امامه سهوا حيث يخبر بين ان يعود للركوع مع وبين ان لا يعود له لعدم خش  
الخاتمة بينها ولولم يتذكر السامى او لم يعلم الجاهل الا بعد قيام الامام عن التشهد بسدله ولا يحسب ما اتى  
به من القراء قبل قيام الامام اه حل والحاصل ان المأموم اذا ترك التشهد ناسيا تخبر بين العود ونية  
المغادرة وان تركه عامدا تخبر بين العود والانتظار ونية المغادرة اه شيخنا (قوله بان الفاعل ثم معذور) اى  
مع خش الخاتمة فلا يرد ما لو ترك الامام فى القيام وترك سهوا حيث يتخير بين العود والانتظار وكذا لو  
ركع عمدا فاستل الكوع يتخير فى صورتيها ومسئلة التشهد يفرق فيها بين العمد يتخير السهو فلا اه شيخنا  
(قوله فكا علم بفعل شيئا) اى فزعمه العود ليعظم اجره والامام كلفوت على نفسه تلك السنة فلا يلزمه العود  
اليها اه شرح مر (قوله ولو عاد الامام للتشهد الخ وقوله لو انتصب معه الخ) مراده بهاتين الصورتين  
تكميل المسائل الثلاث لان التارك اما الامام او المأموم او هما اه شيخنا وقوله مثلا اى  
او عاد الامام للقنوت قبل هوى المأموم للسجود الخ وقوله فيما ساقى ولو انتصب معه الخ كان عليه ان  
يقول ولا يشر به الى نظير هذه مما لو سجد امامه وترك القنوت عبارة حل ولو عاد الامام بعد سجوده  
لقنوت قبل هوى المأموم للسجود حرم عليه موافقته فى القنوت لوجوب السجود عليه فوراً بسجود  
الامام فينتظره او يفارقه فلو سجد مع الامام ثم عاد الامام لم يجوز له متابته لما ذكر بل يفارقه وينظره  
والمغادرة اولى فيه ما على قياس التشهد اه لكن يقيق التامل فى التعليل الذى ذكره بقوله لوجوب السجود  
عليه فوراً بسجود الامام مع ما ياتى عن مر من قوله لا يقال صرحوا بان لو ترك امامه القنوت الخ تامل  
وفى عرش قوله مثلاً اى كقعود التشهد اذ لم يحسنه اه وقوله حرم قعوده مع اى فان قعد ما عدا ما جلست  
صلاته اه (قوله لوجوب القيام عليه الخ) لانه اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم  
تخلفه له ولا يعضه يراى الجالس من غير تشدد لان المدا على خش الخاتمة من غير عذر وهى موجودة فيها  
ذكر فان جلس لما جاز له التخطف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام اه حجج الذى اعتمد  
مرانه لا يجوز له التخلف وان جلس الامام للاستراحة لان جلوس الاستراحة غير مطلوب فى هذه الحالة  
لانه لا يطلب الا فى القيام من الاولى او الثانية وهذا بخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلف  
الا ان بان به ما لم يعلم ان يبق بركنين لانه فعل فملا قد فعله الامام ان طوله اه شيخنا فوفى عبارة شرح مر واما

بطلت صلاته إلا ان ينوى  
مفارقته بخلافه إذا تمسك  
الترك فلا يلزمه العود بل  
يسن كارجحه فى التحقيق  
وبغيره فى التشهد ومثله  
القنوت وفارق ما قبله بان  
الفاعل ثم معذور ففعله  
غير معتد به فكا أنه لم  
يفعل شيئاً بخلافه هنا  
فعله لمعتد به وقد انتقل  
من واجب الى آخر غير  
منهما ولو عاد الامام  
للتشهد مثلاً قبل قيام  
المأموم حرم قعوده معه  
لوجوب القيام عليه  
باتصاف الامام ولو  
انتصب معه ثم عاد هو  
لم يجوز له متابته فى العود

المأموم فيمتنع عليه التخلف عن إمامه للتشهد فإن تخلف بطلت صلاته لقبح الخلف لا يقال صرحوا بأنه  
 لو ترك إمامه القنوت فله أن يتخلف ليقتل إذا لحقه في السجدة الأولى لا نافعول لم يحدث في تخلفه في تلك  
 وقوفها هنا أحدث فيه جلوس تشهد يقول بعض المتأخرين لو جلس إمامه للاستراحة فلا وجه أن له التخلف  
 ليتشهد إذا لحقه في قيامه لأنه حيث لم يحدث جلوساً فحل بطلانها إذا لم يجلس إمامه ممنوع كأقبحه الوالد  
 رحمه الله تعالى إذ جلوسه للاستراحة هنا ليس مطلوباً انتهى وقوله إذا لحقه في السجدة الأولى أي فإن غش  
 أنه لا يدرك في الأولى لا يسن له القنوت ومع ذلك أن تخلف ليقتل لا تبطل صلاته إلا أن سبقه ركعتين فمعلمين  
 بأن موى الإمام السجدة الثانية والمأموم في القيام للاعتدال كما يأتي أه عرش عليه (قوله أيضاً وجوب القيام  
 عليه باتصاب الإمام) أي بل يفارقه أو ينتظره قائماً ومفارقة أولى والظاهر أن مثل ذلك مالمو جلس  
 الإمام للتشهد في الثالثة الرابعة فهو أفضل المأموم هي الثالثة رابعة امتنع عليه موافقة الإمام لو وجوب  
 البناء على اليقين وجعلها الثالثة حيث تجوز له المفارقة للانتظار قائماً لعله يتذكر أو يشك ومفارقة أولى  
 أه حلي (قوله) لأنه أما غش (الخ) لتليل الثانية كما هو ظاهر ضميمه مع أنه يصلح أن يكون تليلاً للأولى  
 أيضاً وبعبارة عرش قوله لأنه غش على علة حرمة الموافقة في كل من المستثنين ومما هو له ولو عاد الإمام الخ  
 وقوله ولو انتصب الخ انتهى والمراد بالغش التماسي والجاهل وقوله فلا والله في الخطأ أي فيما فعله عظامه أي  
 نسياناً أو جهلاً (قوله وإن لم يتلبس به الخ) مفهوم قوله وتلبس يفرض أي بأن لم يصل إلى محل تجزئ فيه  
 القراءة في القيام ولم يضم جميع الأعضاء مع التحامل والتكيس في السجود وأن وضع بعض أرجعيه ما لم  
 يتعامل أو يتعامل ولم ينكس كل ذلك داخل في التقي وقوله عاد أي وجوباً في المأموم بدنه باقي غير موقوفه  
 وسجد أي في غير المأموم شيخنا (قوله عاد مطلقاً) أي سواء قارب القيام وبلغ حد الركوع أو لا لكن  
 الأولى للإمام عدم العود حيث يشوش على المأمومين نظير ما قيل به في سجود الثلاثة أه حل وقوله حيث  
 يشوش الخ انظر إذا لم يشوش أو كان المصل منفرد أهل الأولى العود أو العود وعدمه سواء أو أن قارب  
 أو بلغ مأمراً فالأولى عدم العود وإلا فالأولى العود حرهم ريت في حاشية الزايد التصريح بأنه يتدب  
 العود مطلقاً أي عند عدم التشويش المذكور أه شيخنا ح (قوله أن قارب القيام) أي بأن كان القيام  
 أقرب منه إلى القعود لأنه فعل فلا يبطل عدمه وقوله بخلاف ما إذا لم يصل إلى ذلك بأن لم يصل إلى حد  
 الركوع في مسألة القنوت أو كان القعود أقرب أو اليهم على حسواء في مسألة التشهد أه أط ف (قوله  
 أو بلغ حد الركوع) أي أقل الركوع أه شرح مر (قوله اضطراب) أي اختلاف والمتعمد من متقدم  
 من التفصيل وإن صح في التحقيق عدم السجود مطلقاً قال في المجموع أنه أصبح أه أط ف وبعبارة شرح  
 الروض وهذا أي التفصيل المذكور ما جزم به في المنهاج كاصله وصححه في الشرح الصغير لكن صحح في  
 التحقيق أنه لا يسجد مطلقاً في المجموع أنه أصبح عند الجمهور وأطلق في تصحيح التنية تصحيحه قال  
 الاستوى وبه الفتوى انتهى (قوله ولو لم يعمد غير مأموم الخ) هذا قسم قوله المتقدم ولو نسي تشهداً أول  
 أه أط ف (قوله فساد عامد الخ) أي وأما عاد ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل ويلزمه القيام عند التذكّر أو  
 العلم أه شيخنا (قوله من القيام في الأولى الخ) ظاهر ضميمه أن هذا بيان للحوصل وأنه تنازع الثعلان فيقتضي  
 أن من عاد للقنوت بعد مقدار يتعد حد الركوع تبطل صلاته وليس كذلك حيث ذكروا فينبغي أن يكون مراده  
 التوزيع في العبارة وأن قوله من القيام في الأولى بيان لقول العامل الأول الخوف وقوله وحد الركوع  
 في الثانية بيان للحوصل فكأنه قال أن قارب القيام أو بلغ حد الركوع كما قال أولاً أه برماوى بنوع  
 تصرف وبعبارة سم قوله أن قارب أو بلغ مأمراً مراده من هذه العبارة أن قارب القيام أو بلغ حد  
 الركوع ولا فاقضية تنازع الفعلمين في الوصول المذكور أن من عاد إلى القنوت بعد مقدار يتعد حد الركوع  
 تبطل صلاته وليس كذلك بل عندى توقف في الإعلان إذا بلغ حد الركوع فاقى لم أو التصريح به لغيره وقضية

لأنه ما غشى به فلا والله  
 الخطأ أو عامد فصلاته  
 باطلة بل يفارقه أو ينتظره  
 حلالاً على أنه عاد ناسياً (وإن  
 لم يتلبس به) أي يفرض  
 (عاد) مطلقاً (وسجد) للسجود  
 (أن قارب القيام) في مسألة  
 التشهد (أو بلغ حد الركوع)  
 في مسألة القنوت لتغير ذلك  
 فظم الصلاة بخلاف ما إذا  
 يصل إلى ذلك لقلة ما فعله  
 وفي السجود المذكور  
 اضطراب ذكرته في شرح  
 الروض وغيره (ولو لم يعمد  
 غير مأموم ترك) أي  
 التشهد الأول أو القنوت  
 (فساد عامد) لما بالتحريم  
 (بطلت صلاته أن قارب  
 أو بلغ مأمراً) من القيام في  
 الأولى

قول الرافعي وغيره ان ترك القنوت بقاس بترك التشهد اختصاص بالعلان بالوصار الى السجود اقرب  
ثم عاد الى القنوت اعني بعد تركه عدا فلما لم يأت الجوعى في شرح الارشاد صرح بما قلته وهو الحق  
ان شامة تعالى وليت شعري ماذا يقول الشيخ فيمن هو السجود لاؤلة فلما بلغ حد الرأى عن الرجوع  
الى القيام فان فرق بان الهوى هاهنا محبوب بخلاف مسئلة ترك القنوت عارضا به بالوركم قبل الامام ثم  
عاد اليه فانه جائز بل مندوب ولم يضر الزيادة عميرة والشيخ ان يقول لا يرد هذا لكان حق المتابعة وما  
ذكره انه الحق ان تضاهر ان تترك **(قوله)** وحد الرأى في الثانية المتعمد انها لا تبطل الا ان صار الى السجود  
اقرب جرى عليه الشيخ عميرة قوله جمع قال وما قاله الشارح من تفقه ولا اظن أحد من اصحاب يوافقه  
على ذلك فليراجع اه سم **(قوله)** المار عن التحقيق الخ لو عبر بالكاف لكان اظهر اه شيخنا **(قوله)**  
فلا تبطل صلاته اي ولا يسجد لله بسهولة مافضل اى في عالم يكن دزم على ذلك قبل القيام اه ع ش **(قوله)**  
ايضا فلا تبطل صلاته اي بشرط ان يقصد بالانزوى ترك التشهد ثم يدله العود والوازع هذا النهوض  
عمدا للمعنى فان صلاته تبطل اه برماوى وفق لى على الجلال مافيه **(تنبيه)** حاصل المسئلة ان من  
قام عن التشهد الاول غير قاصد تركه فله العود الى المنيصب ويسجد لله بان صار الى القيام اقرب منه الى  
العود والا فلا وان قام عنه قاصدا تركه فله العود الى المنيصب ويسجد لله بان صار الى القيام اقرب منه الى  
العود والا فلا وان قام عنه قاصدا تركه لم تبطل، طلقا ثم ان عزم على فعله بعد قصده تركه العود ايضا لم  
ينصب لان النقل يجوز فله بعد قصده تركه عالم بقت محله ويسجد لله بان صار الى القيام اقرب كما روى ان عادم  
استمراره على تركه بطلت صلاته بالعود قط كما روى ان صار الى القيام اقرب والا فلا وان قام عن التشهد  
الاخير ساهيا غير قاصد تركه فله العود وانصب ويسجد لله بان صار الى القيام اقرب والا فلا وان  
قام قاصدا تركه بطلت صلاته ان صار الى القيام اقرب او قصد وصوله لذلك ولم يعد لانه ما يبطل عمده  
والا فلا كما ياتى وعلى هذا ينزل كلامهم قافهم هذا فانه ما يجنب المصير اليه ولا يجوز العدول عنه الى غيره ولا  
التحويل عليه **(قوله)** ولو شك مراده بالشك مطلق الردء برماوى وخرج بقوله بعد سلامه  
ما قبله وقد علم سامر انه ان كان في ترك ركز ان يه ان يقي محله والا فركه ويسجد لله وفيه مالا احتمال  
الزيادة او لضعف التية بالردء في بطل ولو سلم وقد نسي ركنا فخرج باخرى فور ان تمتد لبقائه في الاولى  
ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتية الترك بئى على الاولى ولا نظير لحرمة هذا الثانية وان تحلل  
كلام يسير او استدبر القبلة او بعد ما لوله استأنفها بطلانها به مع السلام بينهما وفى بئى لم تحسب قراءته  
ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسب لا اعتقاده فرضيتها قال البغوى في فتاوى به ثم قال وهذا  
إذا قلنا انه اذا تذكر لا يجب القعود والا فلا تحسب وعندي لا تحسب اه أى فيجب العود للعود والغاء  
قيامه وهو الوجه وخرج بقوله امال طول الفصل بين السلام وتحريم الثانية فيصح التحريم بها وقول القائل  
هنا بين السلام وتيقن الترك وهم ولا يشكل على ما تقرروا انه لو تشبه في الربعة ثم قام لخامسة سهوا كفاء  
بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل لكونه هنا في اهلاة قام تضر زيادة ما هو من افعا له هو او ممن خرج  
منها بالسلام في ظنه فاذا انضم اليها طول الفصل صار قاطعا لها عمار يدا كلها به خلافا للركشي في دعواه  
الاشكال واخى الى الوجه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رابعة ناسيا وحلى ركعتين فقام ثم ذكر بوجوب  
استئنافها لان احرم بالنفل قبل طول الفصل فحرمه به لم ينعد ولا يبنى على الاول لطول الفصل بالركعتين  
او بعد طوله بطلت اه شرحه **(قوله)** ايضا ولو شك بعد سلامه خرج مالمو شك في السلام نفسه فيجب تداركه  
مالم يأت بمطل ولو بعد طول الفصل اه ع ش على هر **(قوله)** بعد سلامه اي الذى لم يعد به للصلاة امالو شك  
بعد سلام حصل بعده عود فليزله التدارك لانه بان بالعود ان الشك في صلب الصلاة اه زى **(قوله)** في ترك

وحد الركوع في الثانية  
بختلف الماهوم لما مر عن  
التحقيق وغيره اما اذا لم  
يقارب اولم يبلغ ما مر فلا  
تبطل صلاته وذكرى في  
مسئلة القنوت حكم العامد  
العالم والناسى والجاهل  
والماوم وتعمد الترك  
مع تعقيد مسئلة التشهد  
بغير الماهوم من زيادى  
(ولو شك بعد سلامه)  
وان قصر الفصل (في ترك

فرض) أى ولو شرطاً فالشرط هنا كالركن كما اعتد به مرفى شرحه أه شيخنا وشك في الشرط ما إذا  
 شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وإن كان الأصل بقائه الحدث لأن هذا الأصل معارض بأن  
 الأصل أنه لا يدخل الصلاة إلا بعد تطهارة نعم إذا شك في الصورة المذكورة في أثناء الصلاة بطلت كالشك  
 في نية الوضوء في أثناء الصلاة فانها تبطل بخلاف الشك فيها بعد السلام فانه لا يضر بالنسبة لتلك الصلاة  
 ويجمع عليه افتتاح صلاة أخرى وأما الشك في وجود حدث منه بعد وجود الطهارة فلا يضر مطلقاً سواء كان  
 في أثناءها أو بعدها لأن الأصل بقائه الطهارة أه شيخنا ح ف في قول على الجلال قوله في ترك فرض عدل  
 عن أن يقول في ترك ركن يشك في الركعة وبمعنى الشرط وبمعنى والمعين منها والمهم كترك الفاتحة أو  
 بعضها أو الركوع أو طمأنتيته أو بعد الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو السترة كذلك أو  
 الوضوء أو بعضه ولو نيت وإن كان الآن غير متطهر أو نية الاقتداء في غير الجمعة أو بعض ذلك ومنه ما لو  
 تيقن الطهارة وشك في الحدث أو عكسه وقال شيخنا وجوب الإعادة في صورة العكس نعم التردد في نية  
 الصلاة وتكبيره الإحرام موجب للإعادة لأن التارك لو أحدهما ليس في صلاة إلا أن تذكر فعلهما ولو  
 بعد طول الزمان وخرج بالتردد بعد الفراغ كما مر ما لو تردد قبل الشروع وحكمه طاهر وما لو تردد في أثناء  
 الصلاة فيارمعه فعل ما تردد فيه في غير الشرط وتبطل صلاته فيها نعم التردد في بعض الركعات بعد فراغه من  
 لا يؤثر فيه فلا تلزمه إعادته أه وقوله وتبطل صلاته فيها أى في الشرط أى في الشك فيها ومثل الشك فيها  
 الشك في النية والتكبير وعلى البطلان ما لم يذكر عن قرب انتهى أو كبر أو أتى بالشرط ولا فلا تبطل  
 وضابط القرب أن لا يمضي زمن يسع ركناً ولو قهراً تأمل (قوله لم يؤثر) أى على المشهور والثاني يؤثر  
 لأن الأصل عدم فعله فبني على اليقين ويسجد كما في صلب الصلاة إن لم يطل الفصل فإن طال استأنف أه  
 شرح مر والطاهر أنه لا تنس مراعاة هذا القول لأنها توقفي باطل وهو فعل ما يأتي به بعد السلام بتقدير  
 كونه زائداً أه عرش عليه (قوله استأنف) أى ما لم تذكر ولو بعد مدة طويلة بخلاف ما لو شك في ذلك  
 قبل السلام فيفرق فيه بين تذكره حالاً فلا يضر وطول تردده فيستأنف أه عرش (قوله وكذا لو شك الخ)  
 خرج به الشك في نية القدرة في غير الجمعة كما في به الواجب رحمه الله تعالى أشرح مر وقوله في غير الجمعة  
 يبني أن يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالجمعة والمجموعة جمع تقدم بالمطر بخلاف المنذور فعلها جماعة  
 لأن الجماعة ليست شرطاً لصحتها بل وواجبة للوقاء بالنذر أه عرش عليه (قوله) أيضاً وكذا لو شك هل نوى  
 الفرض الخ خرج به ما لو أحرم بفرض ثم ظن أنه في غيره فشكل عليه ثم على الحال لم يضر وإن ظن أن  
 ما أحرم به مقل وعليه فهذا ما يفرق فيه الظن والشك أه حج بالمعنى أه عرش على مر (قوله) ويمكن إدراجها  
 فيما زدت أه أى بأن يراد بالنية أصلاً أو كيفية وإنما يضر الشك بعد فراغ الصوم في نية لشقة الإعادة فيه  
 ولا أنه يتغير فيها فيه ما لا يتغير فيها هنا وأما الشك في نية القدرة فلا يضر في غير الجمعة كما في به والشيخنا  
 أه حل ومثله في شرح مر وقوله بعد فراغ الصوم مفهومه أنه إذا شك قبل فراغه من السجود فيجب الإمساك  
 وقضاؤه إن كان فرضاً أه عرش على مر (قوله) وسهوه حال قدرته بحمله إمامه) ومثل السهو العمد أه  
 زى وحجته إيراد السهو في كلام المتن الخلل الذي يجبر بالسجود سواء كان عدداً أو سهواً وفي الكلام  
 حذف المضاف الذي صرح به مرفى شرحه أى ومقتضى سهوه بفتح الضاد وهو السجود وقوله  
 بحمله أى يحمل طلبه منه تأمل (قوله) كان سهت التفرقة الثانية الخ) وكان سهواً المحروم عن السجود أه  
 شرح مر (قوله بحمله إمامه) أى المتطهر فلا يحمل الإمام المحدث شيئاً من ذلك لعدم صلاحته  
 للتحمل بدليل أنه لو أدركه راعاً كما أنه لا يدرك الركعة وإنما أثيب مصل خلقه على الجماعة لوجود  
 صورتها لأنه يتغير في الفضائل ما لا يتغير في غيرها أه شرح مر وقد أشار الشارح لهذا  
 التقيد بقوله واستثنى في الروضة الخ أه لكاتبه (قوله) أيضاً بحمله إمامه) أى فيصير المأموم

فرض) بقيد زدته بقوله  
 (غيرية وتكبير) لنحرم  
 (لم يؤثر) لأن الظاهر  
 وقوع السلام عن تمام فان  
 كان الفرض نية أو تكبيراً  
 استأنف لأنه شك في أصل  
 الانقضاء وكذا لو شك هل  
 نوى الفرض أو تطوع كما  
 قاله البغوي ويمكن إدراجها  
 فيها زدت (وسهوه حال  
 قدرته) الحسية كان سهواً  
 عن التشهد الأول أو  
 الحكمة كان سهت الفرقة  
 الثانية في ثانياتها في صلاة  
 ذات الرقاع (بحمله إمامه)

كانه فله حتى لا ينقص شيء من ثوابه أعرض مر وعبارة الشورى وانقل هل المراد تحمل نفس  
 لطلب كما يدل له قوله كما تحمل الجهر الخ والمراد تحمل نفس الخ كما يدل له قوله ويلحقه سهو امامه ومعناه  
 ان الامام سبب في جبره او المراد تحمل نفس الجود بهذا المعنى وعلى هذا يخالف تحمل الجود تحمل  
 نحو الجهر تأمل اثبتت ومن فروع هذه المسئلة ما لو ظن مسروق بركعة ملام امامه وقام واتى بركعة  
 قبل سلام امامه فانه لا يعتد بما فعله لوقوعه في غير عمله فاذا سلم امامه اعادها ولا يسجد للسهو لبقاء  
 حكم القدوة ولو علم في قيامه ان امامه لم يسلم لزمه الجلوس اذ قيامه غير معتد به فاذا جلس ووجده  
 لم يسلم فان شاء انتظر سلامه وان شاء فارقته فلو انها جاهلا بالخال ولو بعد سلام الامام لم تحسب  
 فيعيد لها لما لم يسجد للسهو وللزيادة بعد سلام الامام اه شرح مر (قوله وغيرهما) كالقنوت  
 وسجود التلاوة ودعاء القنوت والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول عن الذي اذركه  
 في الركعة الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على التقديم فيه عشرة اشياء احواثي شرح الروض  
 اه شورى (قوله ولو ذكر في تشهده الخ) معطوف على التفرع فهو تفرع ثان وخرج بذلك  
 ما لو شك في ترك ركعتين فأتى بركعة ايضا لكنه يسجد ولو اعاد يسجد في هذه لان ما فعله مع التردد بعد  
 سلام الامام محتمل للزيادة بخلاف التذكر فلم يفعل معه محتمل للزيادة بعد سلام الامام ولو اعاد جهرها  
 وقع مع الامام اه شيخنا (قوله انما) اي في الآف كما يشير اليه اعادة في المعطوف اه شورى والمراد  
 بالآف القريب اه شيخنا (قوله من نية او تكبير) اي فتذكر ترك احداهما او شك فيه او في شرط من شروطه  
 اذا طال او مضى معه ركن يقضى اعادتها كما مر بعض ذلك اه شرح مر (قوله بسلام امامه) اي سواء سلم  
 بعده وهو ظاهر او معه لا اختلال القدوة حال سلام الامام وان كانت باقية فبى كالمعدم اه ع وش وعبارة  
 شرح مر فلو سلم المسبوق بسلام امامه اي بعده ثم ذكر ركني على صلاته ان كان الفصل قصيرا وسجد  
 لوقوع سهوه بعد اقتضاء القدوة اما لو سلم معه فلا سجود على احداث حالين ذكرهما ان الاستاذ اعتمد  
 الاذرعين ووجههما السجود لضد القدوة بالشروع فيه وان لم تقطع حقيقتها بالابتمام السلام ويؤيد  
 ذلك ما سابقا انه لو اقتدى به وشروع في السلام وقبل عليك لم تصح القدوة على المعتمد ولو نطق  
 بالسلام فقط لم يتوبه الخروج من الصلاة ولم يقل عليك فلا سجود لعدم الخطاب والنية والسلام من اساء  
 الله تعالى فان نوى الخروج من الصلاة ولم يقل عليك سجد كما قال الاسنوي انه القياس انتهى  
 (قوله ويلحقه سهو امامه) اي ان اقتدى به قبل السجود فان اقتدى به بعده فلا يلحقه على المعتمد اه  
 شيخنا (قوله سهو امامه) اي ولو باعتبار عقيدة المأموم له ومنه ترك حنفي القنوت اه شورى وإنما  
 لحقه سهو امامه قبل اقتدائه به لانه عهد تمدى الخلل من صلاة الامام لصلاة المأموم دون عكسه  
 اه شرح مر (قوله فان سجد امامه تابعه) اي ان كان المأموم قد فرغ من تشهده والا اشتغل  
 باكله وسجد ينتظر له هذا التخلف على المعتمد اه شيخنا وهو مصرح به في شرح مر وعبارته  
 ولو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من اقل التشهد لزم المأموم موافقته في السجود  
 ويندب له موافقته في السلام فيما يظهر وان اقتضى كلام بعضهم لومه فيه ايضا لان للمأموم  
 التخلف بعد سلام امامه او قبل الله تابعه حتى على ما اقتضاء كلام الخادم كالجهر ثم يتم تشهده  
 كالسجد للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه قبل بعد السجود فيه احتمالا لا من مقتضى كلام الزركشي في خادمه  
 اعادته ويوجه به انه قياسي ما تقر في المسبوق وقد وجه القول بعدم اعادته في ينفرد بينه وبين المسبوق بان  
 الجلوس الاخير جعل سجود السهو في الجملة كما صرحوا به في السورة قبل الفاتحة انه لا سجود لتعلقها لان القيام  
 علم في الجملة وهذا الذي اقي به الالدرحه تعالى انه يجب عليه اتمام كلات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو  
 انتهت اي ويكون هذا كجمل القراءة فيمنع في تخلفه لانما كما يعذر ذلك في اتمام الفاتحة اه ع وش عليه  
 (قوله ايضا فان سجد امامه) اي ولو لغير سهو كاعتقاد حنفي ترك القنوت في التورقان اي بالمأموم معه في عمله

والسورة وغيرهما (فلو  
 ظن سلامه وسلم فان خلافه)  
 اي خلاف ما ظنه (تابعه)  
 في السلام (ولا سجود) لان  
 سهوه في حال قدوته (ولو)  
 ذكر في تشهده ترك ركن  
 غير مأمور) اتفان تكبير  
 اونية وفي ركن الترتيب من  
 سجدة من ركعة اخيرة (اي)  
 بعد سلام امامه بركعة) كان  
 ترك سجدة من غير الاخيرة  
 (ولا يسجد) لان سهوه في  
 حال قدوته خرج بحال  
 قدوته ما لو سابقا قبل او بعد  
 انقطاعها فلا يحمله امامه  
 فلو سلم مسبق بسلام امامه  
 وذكر ركني ان قصر الفصل  
 وسجد (ويلحقه) اي المأموم  
 (سهو امامه) كما يحمل الامام  
 سهوه سواء اساء قبل  
 اقتدائه به ام حال اقتدائه  
 (فان سجد) امامه (تابعه)  
 فان ترك متابعت

لزم متابعتها وإن لم يعلم سهو له لأنه الآن لمحض المتابعة حتى لو ترك بعضها متنع على المأموم إتمامه وبذلك  
 قارق عدم متابعتها في قيامه لخامسة وأما السجود لاجل سهو الإمام فهو في الآخر نعم إن كان المأموم  
 مسبوقا وسجد الإمام الخفي بعد سلام نفسه ولم يجز له متابعتها وإتمام سجد في آخر صلاة نفسه وكذلك  
 كان المأموم شافعيًا أو أفاضل لم يتم التمسك بالواجب والصلاة على النبي ﷺ الواجب فيجب عليه التخلّف  
 لإتمامها لأنه سجد دجاء برالمحض المتابعة وهو لا يقع جائزا قبل تمام الواجب خلافاً للعلامة ابن حجر  
 فهو سجد قبل تمامها بما دعاها لما بطلت صلاته لأنه غير معتد به ثم يجب عليه أن يسجد بعد تمامها ولو بعد  
 سلام الإمام لاستقراره عليه بفعل الإمام فإن لم يسجد وسلم عامداً أو ساهياً وطال الفصل بطلت صلاته  
 فيها ولو لا وجوب عليه العودة إلى الصلاة لیسجد فإن لم يعد بطلت أيضاً ولو لم يسجد الإمام لم يتعين على المأموم  
 السجود ولو سجد الإمام في هذه سجدة فقط لم يتعين عليه أيضاً ولا يجوز للسبوق فعل الثانية وينبذ  
 للموافق فعلها كافي غير هذه وهو أن لو ترك الإمام أه برماوى (قوله) أيضاً فإن سجدت عليه أى وإن لم  
 يعرف أنه سجد حلاله على السبوق لو اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الإمام  
 لها سهواً أه شرحه وقوله سجد المأموم أخرى أى ولو قبل سلام الإمام لأن غاية يتقدر أن يتذكر  
 الإمام أنه لم يسجد يكون سبقه ركع وهو لا يضرو بمحتمل أن لا يأتي بالثانية إلا بعد سلام الإمام وإن أدى  
 إلى تطويل الجلوس بين السجدين حلالاً للإمام على أنه قطع سجد السهو وهو يتقدر ذلك يكون سجود  
 المأموم بعد سلام الإمام أه عرش عليه (قوله) أيضاً فإن سجدت عليه أى ولو ما كافي شرحه ويدل عليه  
 قول الشارح فإن ترك متابعتها في هذا الزوم لافرق فيه بين الموافق والمسبوق من غير خلاف وأما  
 ما سأتى من أن سجود السهو يتعين على المأموم بفعل الإمام ومن الخلاف في كونه خاصاً بالموافق وغير  
 خاص فهو مفروض فيما لو لم يسجد المأموم مع الإمام من غير قصد للتخلّف كان سهواً عنه فعد سجود الإمام  
 يلزم المأموم أن يسجد إن كان موافقاً ولو بعد سلام إمامه لأن كان مسبوقا فلا يلزمه السجود بعد سلام  
 الإمام وهذا على القول بأنه خاص بالموافق تأمل (قوله) بطلت صلاته أى بمجرد شروع الإمام في السجود  
 وإن لم يتلبس به وأما إن تركها اتفاقاً فلا تبطل إلا بسببه لركعتين فليكن ذلك جهوى الإمام السجود  
 الثانى أه شيخنا وحاصل هذا أنه ان قصد عدم السجود معه بطلت بمجرد شروع الإمام في السجود وهذا  
 معنى الشئ الأول وإن لم يقصد بطلت بسببه بالركعتين وهذا هو المشار إليه بالشئ الثانى انتهى (قوله)  
 واستثنى في الروضة) أى من القاعدة وتقدم وقوله فلا يلزمه سهو لف ونشر مشوش وقوله وما إذا تيقن  
 الخ مسمى من قوله فإن سجدت عليه أه شيخنا قيل أى قال في التصحيح وهذه المسئلة مشكلة تصويرها  
 وحكايا استثناء أى كيف يتصور أن يتيقن غلط الإمام وهو في الصلاة وجوابه أن ذلك يتصور بامور منها  
 الكتابة بأن كتب له أن سجوده ترك الجهر مثلاً وكيف لا يسجد لسجود الإمام وقد تقرر أن من ظن  
 سهواً فسجد له ثم بان عدمه سجد ثانياً لسهو بذلك السجود فسجد الإمام مقتضى السجود  
 والحالة هذه وجوابه أن الفرض أنه لا يتابعه في ذلك السجود الذى غلط في مقتضيه لأنه لا  
 يلزمه سجود بذلك ولزوم السجود بذلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها وكيف يقال أن هذا  
 امام سهواً أى أنى يقتضى سجدة السهو وجوابه أن ذلك بحسب الصورة الظاهرة أه حل  
 وبجارية شرحه ومحل لزوم المتابعة فيها ذكره المصنف مالم يتيقن غلطه في ذلك فإن يتيقنه  
 لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تكلم قليلاً جاهلاً وعذراً أو لم عقب سجوده فراهوا بالسجود لبطء حركته  
 أو لم يسجد لجهله به فآخروه أن يسجد ترك الجهر أو السورة فلا إشكال حيث قد تصور ذلك وما استشكل به  
 حكمه من أن من ظن سهواً فسجد فبات عدمه سجدة ثانياً للمهذبه بالسجود فيفرض عدم سهو الإمام فسجدوه  
 وإن لم يقتضى موافقة الإمام يقتضى سجدة جوازه أن الكلام إتمامه في أنه لا يرافقه في هذا السجود لأنه غلط  
 وأما كونه يقتضى سجدة السهو بمذبة المخارفة أو سلام الإمام لمذكر آخر فلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها

عدا بطلت صلاته واستثنى  
 في الروضة كأن صلها ما إذا  
 تيقن له حدث الإمام فلا  
 يلزمه سهو ولا يحمل الإمام  
 سهو ما إذا تيقن غلط  
 الإمام في ظنه وجود مقتضى  
 للسجود فلا يتابعه فيه (ثم  
 يعيده مسبوقة آخر صلاته)

مع وضوح حكمها من أنه يسجد لسجود الامام لانه فعل ما يطل عمده وما استشكل به استثناء همامان ان هذا الامام ليس به فكيف تستثنى من سبوا الامام جوابه انه استثناء صورة انتهت (قوله لانه محل يسجد السهو) ذكر شيخنا كحج ان يسجد السهو بفعل الامام يستقر على المأموم فيصير كالركن حتى لو سلم ناسيا له وتذكر له العود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلاته وهل هذا خاص بالموافق او جار حتى في المسبوق فيكون قول المصنف هنا ثم يعمده مسبق آخر صلاته أي تدبا على الاول ووجوب على الثاني الذي تحرر الاول فلا يستقر الا على الموافق اه حل ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله يستقر على المأموم ظاهره ولو مسبقا وعارة حج (فيه) قضية كلامهم ان يسجد السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ما سابعته لزمه ان يعود اليه ان قصر الفصل والاعاد صلاته كالترك منها ركنا ولا ينافي ذلك ما يأتي أنه لو لم يسجد امامه للتلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه تم فوات عليه بخلافه ما اه اقول قضية هذا الفرق ان المسبوق لا يستقر عليه يسجد السهو بفعل الامام لان فوات عليه يفرغ الامام منه لفوات المتابعة كافي يسجد للتلاوة ثم رايت سم على حج صرح به وقوله بفعل الامام له يستقر على المأموم هو مفروض فيما اذا سجد الامام قبل السلام فلو كان خنيا مثل ابرى السجود بعد السلام فلم عايدا ثم يجهل يستقر على المأموم بفعل الامام له أولا تقطع القدوة بالسلام فيصير كاسم الامام ولم يسجد في سجدة المأموم تدبا لجز الخلل الواقع في صلاته قال سم على حج الاقرب الثاني وهو ظاهر ويطل بما تقدمت الاشارة اليه بأنه بسلام الامام انقطعت القدوة وصار المأموم منفردا فلم يبق بينه وبين الامام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكتب على سم شيخنا العلامة الشوبري لوجه هذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فبواب على سنيته ولا يستقر عليه بفعل الامام (ه) فائدة ه لو اخر الامام السلام بعد يسجد مودفعا للمأموم عن سجدة ثم تذكر قبل سلام الامام فيطهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالسجدة الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعت فانه يمشي على نظم صلاة نفسه اه سم على حج اه (قوله اي وان لم يسجد الامام وسلم) اي بان تركه متعمدا أو ساهيا أو معتقدا كونه بعد سلامه ولو تخلف المأموم بعد سلام امامه ليسجد فماد الامام للسجود لم يتابعه سواء اجد قبل عود امامه ام لا فقطعة القدوة يسجد في الاولى ولو استمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل يسجد فيهما منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق لياقي بما عليه فالتباس كقوله الاسوي لزوم العود للتابع والفرق ان قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد غير فيه وقد اختاره فانقطعت القدوة فلم يسجد المأموم معه ناسيا فماد الامام للسجود لزمه موافقته فيه لموافقته له في السلام ناسيا فان تخلف عنه بطلت صلاته حيث لم يوجد من المأموم ما ينافي السجود فان وجد منه فلا كسده او بنية اقامته وهو قاصر ولو بلغ سيفته دار اقامته او نحو ذلك وان سلم عدا فماد الامام لم يوافقه لقطعة القدوة بسلامه عدا اه شرح مر وقوله بل يسجد فيهما منفردا اي يسجد المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية اما في الاولى فظلم المراد انه يعتد بسجدة منفردا لظهور انه لا يطلب منه يسجد بل لا يصح حيث سجد قبل عود امامه اه ع ش عليه (قوله يسجد السهو ان كثر الخ) والوجه جبره لكل سهو وقع منه ما لم يخصه ببعضه فيختص به ويكون تارك الباقي وما قاله الروايات من احتمال بطلانها حيث لانه غير مشروع الان مدفوع بمنع ما على به اذ هو مشروع لكل على اقراره وانما غاية الامر انها تدخلت فاذا تولى بعضها اقتضى بعض المشروع اه شرح مر وقوله ويكون تارك الباقي أي ثم لو عن له السجود الباقي لم يجز وإذا قلته عامدا على ما بطلت صلاته لانه زيادة غير مشروعة اذ هو آتية بتخصيص السجود الذي فعله بعض المعتضات ولو تولى السجود ترك التشهد الاول مثلا وترك السورة فالظاهر ان صلاته تبطل لان السجود بلا سبب غرر وبنية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيقلب المانع وبقي ما لو قصد احدهما لا يبيته هل يضرام لانه نظر والا قرب الاول لان احدهما صادق بما شرع له السجود وما لا يشرع فلا يصح

لانه محل يسجد السهو  
(والا) اي وان لم يسجد  
الامام وسلم (يسجد المأموم)  
آخر صلاته جبرا لخلل  
صلاته بسبب امامه  
(ويسجد السهو وان كثر)  
السهو



لترديه في النية بينهما عرش عليه (تنبه) لا يعني ظهور كلامهم أو مراحتة في امتناع تعدد سجود السهو بتعدد مقتضى سجود التلاوة وقد يفرق بان السبب هنا قد يكون بغير الاختيار وقد لا ينحصر فلو طلب تعدد السجود بما يقتضيه كذا قاله الشيخ في شرح الناية (اقول) وكذا مقتضى سجود التلاوة وقد لا يكون بالاختيار كما اذا جمعه المصاع من جماعة وقد لا ينحصر فليأمل هشوري وقره فقد لا يكون بالاختيار الخ فيه نظر لما ساقى من ان المصلى انما يسجد لقراءة نفسه لا لقراءة غيره تأمل (قوله سجدتان) فان اقتصر على سجدة واحدة بطلت حالته ان نوى الاقتصار عليها ابتداء فان عن له الاقتصار عليها بعد فعلها لم يؤثر لانها نقل وهو لا يصير واجبا بالشروع فيه اه شرح مر وهل له بعد الاقتصار على الاولى ان ياتي بالثانية ام لا فيه نظر ونقل سمع مر ان السجد على الفور جاز له ذلك اه شيخنا وقد تصور السجود في الصلاة الواحدة بسبب السهو اثني عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رابعة باربعة ائمة اقتدى بالاول في التشهد الاخير ثم بكل من الثلاثة الباقي في ركعته الاخرية ثم صلى الاربعة وحده وسها كل امام منهم فيسجد معه لسهوهم ظن انه سها في ركعته فيسجد لسهو نفسه ثم بان انه لم يسه فيسجد فحدة اثنتا عشرة سجدة اه براموى (قوله بنية سجود السهو) ولانية هي التقصد ويجب التعرض لخصوص السهو ولا يكتفى بنية مطلق السجود وظاهر انه لا تكثير فيها التحريم حتى يجب قرنها به والوجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها اذ لا ضرورة الى ذلك اه شرح مر (قوله ايضا بنية سجود السهو) عمل ذلك في غير المأمور وما هو مأمور قالوا يجب عليه المتابعة اه براموى (قوله قيل سلامة بان لا يفصل بين السلام والتشهد مع تواضعه من الصلاة ولا يضطر طول الفصل بينهما بسكوت طويل كافي به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله لاذ ذلك) اسم الاشارة راجع الى قيل سلامة ما عذرف بمعنى وقت ذلك مبتدأ خبره معذوف لان اذ لا تضاف الى الاى الجملة والتقدير اذ ذلك مرجوح اى وقت التقليل مرجوح اى ضاقتها من ضاغة العام الى الخاص لان التقليل زمان ايضا اه شيخنا (قوله على انه) اى السلام اه شوبرى لم يكن عن قصد اى بل كان سهوا وقره مع انه اى السجود بعد السلام لم يرد ليان الخ واى انما ليان ورد ان السلام سهوا لا يبطل اه عرش واذا ثبت انه لم يرد ليان حكم سجود السهو وجب تأويله على وفق الوارد ليان الصريح الذى لا يمكن تأويله لاجوز رده ما شوبرى وتأويله بان يقال سلامة مقبل السجود كان سهوا بدليل انه اعاده بعد سجود السهو اه (قاعدة) ذكر الشيخ محي الدين نعرى في ازاننى صلى الله عليه وسلم سجدة السهو خمس مرات احداها شك في عددا ركعات فسجد ثانيا قام من ركعتين ولم يتشهد فسجد ثالثا سلم من ركعتين فسجد احرابا سلم من ثلاث ركعات فسجد خامسا شك في ركعة خامسة فسجد اه براموى وتقدم في الشارح سادسة وهى انه الظاهر تخسافه اه (قوله مع انه) اى السجود بعد السلام وهذا جواب ابى ثان ان اتى به صلى الله عليه وسلم استندرا كالقائمة ولم يأت به ليان ان عمل السجود بعد السلام اهلط فحى (قوله سواء كان السهو بزيادة الخ) اشار به الى الرد على مقابل الجديد القائل بانه ان سها بنقص سجد قبل السلام او بزيادة فجدد اه شرح مر اه عرش (قوله في واجباته ومتدوباته) كوضع الجبهة والعلمانية والتعامل والتكيس والاقتراش في الجلوس بينهما قال بعضهم يستحب ان يقال فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو اللاتق بالحال قال الزركشى انما يتيم اذا لم يتعمده فليس ذلك لاحتيا بالحال بل اللاتق الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر كما قاله الاذرى انه كاذب ذكر بين سجدتى صلب الصلاة فلو اخل بشرط من شروط السجدة او الجلوس فظاهر انه ياتى فيه مأمور في السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعله او معه وفعله بطلت صلاته وان طراه اثناء فعله الاخلال به وانه يتركه فتركه فوراً لم تبطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسوى عدم البطلان اه شرح مر (قوله ومتدوباته) منها لتكثير طوبى ورفعه منه بل ارفع يديه كما ساقى فظيره في سجود التلاوة اه حل (قوله فان سلم عددا) اى منذ كرا مقتضى سجود السهو وقره

(سجدتان) بنية سجود السهو (قيل سلامة) لانه صلى الله عليه وسلم فعله وأمر به اذ ذاك ولانه لمصلحة الصلاة فكان قيل السلام كما لو نسي سجدة منها وأجابوا عن سجوده بعده في خبر ذى الدين وغيره بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد ليان حكم سجود السهو سواء كان السهو بزيادة أو نقص أمهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومتدوباته (فان سلم عددا) مطلقا (او) سها

(وطال فصل) عرفاً (فات) السجود (والسجدة) ثم ان سلم مصلي الجمعة يخرج وقتها او القاصر فزى الاقامة او انتهى سفره بوصول سفينة او رأى المنيتم الماء او انتهت مدة مسح الخف او نحو ذلك لم يسجد (واذا سجد) فيما اذا سلم ساجدا لم يطأ فصل (صار عاتدا الى الصلاة) فيجب ان يسجد السجدة اذا حدث بطلت صلاته واذا خرج وقت الظهر فيه فاتت الجمعة قال البغوي والسجود في هذه حرام عند المالكية لانه يفوت الجمعة مع امكانها ثم ينته ما يستند فيه السجود صورة لاحكام قلت (ولو سها امام جمعة وسجدوا) فيان فوتها اتواظهارا لما سيأتي في بابها (وسجدوا) ثانيا آخر الصلاة لئلا ان السجود الاول ليس في آخر الصلاة (ولو ظن) المصلح (سها) فسد فيان (هذه) اي عدم ما ظنه (سجد) ثانيا لزيادة السجود الاول كذا لو سجد في آخر صلاة مقصورة فلازم ما لا تمام ولو سجد للسجود ثم سها قبل سلامه بكلام او غيره لا يسجد ثانيا على الاصح لانه لا يامن من وقوع مثله فيستل (باب) في ودى التلاوة والشكر

اوسوا أى ناسيا ان عليه مقتضى السجود واما السلام فهو عند قيامه اشيتنا (قوله) او طال فصل) أى بين تذكر مو سلامه وكذا الوطى بحجاسة او تكلم كثيرا وأنى فصل بطل وكالسها المجل ابر ماوى (قوله) او نحو ذلك) أى او حصل نحو ذلك كان تغرق الخفاء وشئ دائم الحدوث وليس من ذلك ما لوضاق الوقت احم (قوله) لم يسجد) أى يحرم عليه ولا يصير عاتدا الى الصلاة في مسئلة الجمعة والمنيتم وما سح الخف وما في مسئلة القاصر فلا يحرم عليه يصير عاتدا الى الصلاة قالوا بدوله لم يسجد بالنسبة اليها اتم لم يسجد الآن اذا رجع الى الصلاة لانه يلزمه الانعام فيسجد في آخرها ويمكن تصويرهما بما اذا كان القاصر متيما قدر على الماء ليكون قولهم يسجد بالنسبة اليها على ظاهره أى لم يحزه السجود أى العود الى الصلاة اشيتنا (قوله) ايضا لم يسجد) أى لم يفعل ذلك لم يصير عاتدا الى الصلاة لانها انقضت على الصحة وعوده يودى الى خروج وقت الجمعة قبل الفراغ منها فتقلب ظهرا اعمش (قوله) واذا سجد) أى السجود فيصير عاتدا بمجرد الارادة وان لم يسجد على المعتداه زى (قوله) صار عاتدا الى الصلاة) قال في الخادم الصواب ان بمعنى قولهم صار عاتدا الصلاة ان اثنين بعدو عدم خروجه منها اصلاته يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود اليها وان سلامه وقع سها العذرة يكون لها به الانسياك ما عليه من السها و شرحه وفي قد على الجلال (تنبيه) لو كان اماما وخلفه ما موم قان كان مسجورا وجب عليه العود اليه والجلوس معه وان كان قد قام وبلغ ما فعله له موافقة الى سلامه ومفارقة وان كان موافقا قد سلم قبل عود الامام أو سجد للسها أو شرع فيه لم تعد قته بعد الامام ولا تزمه موافقة واعادته ولازمه موافقته وهذا ما يستفاد من شرح شيئا وغيره اه (قوله) فيجب ان يسجد السلام) فريغ على قوله و صار عاتدا الى الصلاة فخرج عليه فرو عاتلا هذا والثاني قوله واذا أحدث الخ الثالث قوله واذا خرج وقت الظهر الخ انظر مر فمقتضاه ان صورة المسألة في هذا الفرع الثالث ان العود قد صرح ان الوقت خرج بعد العود وهو المتبادر من قوله فاتت الجمعة اى فات كونها بجمعتها ظهر او هذا هو الظاهر كما لا يخفى وقوله والسجود في هذه حرام أى مع صحة العود وقوله لانه يفوت الجمعة أى ويرجع اتمام الصلاة ظهر اهذاه المتبادر كما علمت فما كبه زى هنا و يمهل وحش كله مبنى على ان العود لم يصح وهو خلاف ظاهر كلام الشارح وسيافه (قوله) واذا خرج وقت الظهر فيه) أى في السجود وكذا بعده وقبل السلام ففرض المسئلة ان الوقت خرج بعد ان عاد الصلاة بخلاف المسئلة المتقدمة في قوله نعم ان سلم مصلي الجمعة الخ ففرضها ان الوقت خرج بعد السلام وقبل العود فلا يلتفت الى ما توجه حل من انها عنها ولا لا توجهه ايضا حيث قال قوله لانه يفوت الجمعة مع امكانها ولا يصير عاتدا اه إذ كيف يقول ولا يصير عاتدا مع ان الفرض انه عاتم خرج الوقت في السجود او بعده وقبل السلام اشيتنا ح (قوله) والسجود في هذه) أى فيما اذا سلم ولم يخرج الوقت ولكن علم انه لم يسجد خرج الوقت وهو في السجود احم (قوله) لانه يفوت الجمعة) أى ان قلنا به لو لكنه غير مراد حتى لو سجد في هذه لم يصير عاتدا اعمش وهذا مبنى على ما فهمه هو والجماعة من ان العود لا يصح ولا يدخل في الصلاة سبب هذا فهم ان هذه المسألة هي عين قوله نعم ان سلم مصلي الجمعة الخ وقد عرفت انها غير ما تأمل (قوله) صورة لاحكام) أى لا جبر الان الجابر للخلل انما هو الاخير اه شيئا (قوله) ولو سها امام جمعة) أى فعل ما يقتضى السجود اه شيئا (قوله) ولو ظن سها) أى ظن وقوع مقتضى السجود اه شيئا ولو سجد مقتضى في ظنه فيان ان مقتضى غيره لم يعدم لا يجبر الخلل الواقع قبله وبعده وفيه ولا يجبر نفسه اه شيئا (قوله) ثم سها قبل سلامه الخ) شامل لما لو سها فيه او بعده وقبل ان يسلم اه ع ش وقوله لا يسجد ثانيا أى فذه مستتاة من قوله سابقا لسها وما يطأ عمده فقط كما صرح به مر هناك اه (باب في سجودى التلاوة والشكر)

إضافة السجود إلى التلاوة من إضافة المسبب إلى السبب وإلى الشكر ياتية لأن السجود نفسه شكر أو من إضافة الجزئ إلى كليه اه شيخنا وذكرهما هنا استطراداً لإدخالها بمدح الصلاة لئلا يقال كل اه قل على الجلال (قوله تسن سجدة تلوادة الخ) عمل السنة ان قرا في غير الصلاة وغير وقت الكرامة ولو بقصد السجود أو قرأ في الصلاة لا يقصد السجود أو في صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود وقيد العلامة من بسجدة لم تنزل وعمله العلامة زى كصح في كل ايقسجدة وما عدا ذلك لا يسن فان قرأ في الصلاة بقصد السجود وسجد بطلت صلاته وإن قرأ في وقت الكرامة لا يقصد السجود لم تتركه للقراءة ولا يسن السجود ولا يطل وإن قرأ فيه ليسجد بعده فكذلك مع كرامة القراءة وإن قرأ فيه أو قبله بقصد السجود فهما حرمت القراءة والسجود وكان باطلا ولو تعارض مع التحية قدم عليها قول الامام ان حيفه رضى الله عنه يوجبها ولو لا بقوت احدهما بالآخر ويقوم مقام السجود للتلاوة والشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو لم يطهر او هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر زاد بهنهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربع مرات ولا يقال كان قياس التحية أن يقولها مرة واحدة لأن هناك سجدة واحدة في التحية أربع لأننا نقل هذه السجدة عبادة مستقلة كان الأربع عبادة مستقلة والاي لم يزل عليه اذ اتى التحية أكثر من ركعتين ان يزيد على أربع اه برماوى (فتية) قد سئل العلامة حج عن قول الشيخ سمعنا اطعنا غفرانك ربنا اليك المصير عند ترك السجود لاية السجدة لحث او عجز عن السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الاتيان بها مقام السجود كما قالوا بذلك في داخل المسجد بغير وضوء انه يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله فانها تعدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا في شرح الروض عن الاحياء ما عجب بقوله ان ذلك اصل له فلا يقوم مقام السجدة بل يكره لذلك ان قصد القراءة فان لم يتمكن من التطوير او من فعلها لسئل قال أربع مرات سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحث او شغل ويبنى ان يقال مثل ذلك في سجدة الشكر ايضا اه عرش على مر (فرع) قال في المتوسط ذكر في البحر انه لو نذر سجدة للتلاوة في غير الصلاة صح او فيها لم يصح الشرط وفي حصة النذر وجهان الاقرب عدم صحة النذر كمن صوم يوم العيد قال الاذعى ولم يتنعش التشبيه اه ووجه عدم ايضاحه حرمة الصوم دون السجود الا ان يحمل على ان مراده تحية الشكر بدليل التشبيه اه شرح المصاب اه سم على حج (قوله) بفتح الجيم) ويجوز تسكينها تخفيفا لان السجدة على وزن فعلتها ما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعلات بالسكون اه عرش على مر (قوله) لقارىء اى لا يقصد السجود فان قصد بها ليسجد وقوله وسامع اى ولو سمع بقصد السجود اه شيخنا عبارة الثوري قوله وسامع اى وان كان سماعه بقصد ان يسجد فيما يظهر بخلاف القارىء بهذا القصد انتهت وتقدم عن البرماوى انه اذا قرأ بقصد السجود دين السجود وما تقدم عنه من قول عن حاشية قل على الجلال بالحرف تأمل وفسم على حج ما نصه (فرع) لو قصد سماع الاية لفرض السجود فقط فينبغي ان يكون كقراءتها لفرض السجود فقط انتهى والاوجه في قارى وسامع مستمع لما قبل صلاته التحية انه يسجد ثم يصليها لانه جلوس قصير لئلا يفتقر بها فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف في وجوبه وشغل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارىء ومن سمعها لتلاوة مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد دلهما فانما يقول بل قصد تلاوتهما لثبوت معناها اه شرح مر ويحضر نسخة في الهامش معزيا ما لو قرأها المفسر لاجل تقرير المعنى فلا يسجد لان القرينة صرفها عن التلاوة اه وقوله لانه جلوس قصير وعليه فلو تكرروا سماعه لاية السجدة من قارىء أو أكثر احتمل أن يسجد دلهما لثبوت معناه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم

(تسن سجدة تلوادة)  
(فتح الجيم) (لقارىء)

السجود وان قامت به التحية هو الاقرب اخذ من قوله فان اراد الاقتصار على أحدهما فالسجود افضل  
وقوله لیسر معنا ما ایو كذا القارى على الشيخ تصحيح قراءته اولالاخذته اه حج وقوله لتقرير  
معناها يخدم هذا التحليل ان مثله المستدل بالآية فيسجد هو ظاهر لوجود هذه العلة في المستدل وفي  
كلام سم على حج خلاصه وفيه حقه من ذلك ايضا قراءه على الشيخ ايها وجود القرآن فيستحب لكل  
من القارى هو الشيخ السجود بعد المرات التي يكر فيها القارى الالة بكاملها مر ايت حج صرح بذلك اه  
عش عليه (قوله ايضا القارى) قد وقع اضطراب في القراءة عارج الصلاة بقصد السجود هل هي مشروعة  
فيسن السجود لها ولا فلا يسن فطلب مني بحمد ذلك ويان المتمدن ظنرت في قول المذهب المشهورة  
وساذك ك عبارات الفاتنين بالاول والفاتنين بالثاني ويا بين المتمدن القولين فاقوم قال هر في شرحه  
وعبارة الاتوار ولو اراد ان يقرأ آية أو سورة تتضمن سجدة ليسجد فان لم يكن في الصلاة ولا في الاوقات  
المنعزلة يكره اه وكتب عليه عش قوله لم يكره اى بل هو مستحب اه وقال حج في شرحه (انما يؤثر  
قصد السجود فقط عارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها اه وكتب عليه سم قوله  
ولانما يؤثر الخ فبديل على انه يحسن يسجد لكن الاقرب في شرح الروض انه لا يسجد لعدم مشروعية  
القراءة كالقراءة في صلاة الجنائزة اه وقضية تشبهه بالجنائزة عدم صحة السجود وقد يفرق بان القراءة عارج  
الصلاة والوقت المكروه مشروعة في الجملة بخلاف الجنائزة لا يقال بل هي مشروعة فيها ايضا في الجملة وذلك اذا  
عجز عن الفاتحة وحفظ آيات السجود لا نأقول هذا العارض مع ان المتمدن ان قرأ آيات السجود بدل  
الفاتحة لا يسجد اعطاء الجدل حكم البديل هذا حاصل ما رايته في النقول المفيدة ومشروعية القراءة بقصد  
السجود عارج الصلاة فيفيد ذلك سن السجود اما النقول المفيدة عدم مشروعتها فيمنع السجود فيها  
عبارة الروض وشرحه فليصح الاسلام حيث قال ولا تستحب القراءة بقصد السجود بل تكره القراءة  
كقصد الصلاة في الاوقات المكروهة كالودخل المسجد في وقت النهي ليصل التحية كالكرامة كرامة  
تحریم فلم ان عدم استحباب قراءته لذلك اذا كان خارجا عن الصلاة وعن الاوقات المكروهة وهما هل يسجد  
لها فيه نظرو الاقرب لا لعدم مشروعتها كالقراءة في صلاة الجنائزة ومنها عبارة القسوبرى حيث قال قوله  
وسامع اى وان كان سامعه بقصد السجود فيها يظهر بخلاف القارى بهذا القصد ومنها عبارة زى لكنه  
عز اعدم السجود لعدم مشروعية القراءة لمجى اى في غير شرعه على المنهاج لما علمت من ان الذى فيه خلاف  
ذلك واقول المتمدن اذهب اليه القائلون بمشروعية القراءة المقتضية طلب السجود لما علمت من ردهم القول  
بعدم السجود بر دليله وهو عدم مشروعية القراءة واما شرح الروض وزى بين يدي الشراى لمضى قدوله  
عما ذابا اليه نصريحه بخلافه يقتضى انه غير مرضى عنه واما من المقرر انه متى وجد في شرح هر حكم  
فهو المعمول عليه ولا عبرة بمخالفة غيره له وقد علمت نصريحه بعدم كرامة السجود عن مقتضى مذهبا  
ونقله عن الاتوار وعدم الكرامة له يقتضى عدم الكرامة اعطاء السبب حكم مسيئو عدم كرامتها  
يقتضى مشروعتها فيكون السجود طاعة كاحرج به عصبه العلامة الشراى لمضى واما حجة في الكرامة  
يستلزم في الحرمه والاباحة لا يتم اثباتها إذ ليس لنا سجد متصف بما وليس من مصادقاته الواجب  
فانحصر في الكرامة في التذنب المستلزم مشروعية سببه والله اعلم اه شيخنا ح في رسالة ألها  
في شان هذه المسئلة وقد نقلتها بالحرف كما رايت (قوله ولو حيا) اى بمزا ولو جنبا  
وكان القياس ان لا تكون قراءته مشروعة لان عدم الحرمه عليه لعارض عدم تكليفه اه حل  
وجعل الصبي متعلقا السن يقتضى ان افاله يقال لما مستنونة وليس كذلك كما قرر في الاصول  
من ان السن نوع من الحكم والحكم لا يتعلق بغير البالغ العاقل فالمراد بكونها سنة انه يثاب عليها  
لانه مأمور بها ولا يلزم من ثوابه عليها امره بها وعبارة المحلى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ

المائل وصحة عبادة الصبي كصلواته وصحة المصاب عليها ليس لأنها ما مور بها كالباق بل لئلا يمتدأ فلا يتركها  
 إن شاء الله تعالى اه شيخنا (قوله) ايضاً ولو صيا لم يقل او كافراً لعدم تاقى السجود منه لكن ينبغي ان يعلو  
 قرأ وهو كافراً ثم اسلم عقب قراءته وتظهر فوراً من السجود في حقه اه عش على مر (قوله) او امرأة) اي  
 ولو رفعت صوتها بحضرة رجل اجنبي وخيف الفتنة لانتها مشروعة في الجملة وحرمة رفع صوتها بالقرأة  
 حيث عند خوف الفتنة لعارض اه ل (قوله) او خطيأ او مكنته الخ) وكذا اسماءه ويسجدون وإن لم يسجد  
 كما صرح به حجج في شرح المحتاج في باب الجمعة ولكن المعتد ان ساءمه لا يسجد وإن سجد اه شوبرى وقوله  
 لا يسجد جزم به حجج في الفتاوى حيث قال الوجه تميم بحدة التلاوة حيث ذى قل لكن لا يسجد  
 سامعه وان سجد فوق المنبر او تحته لأنه عارض اه وذلك لأنها ملحقه بالنفل وهو يتمتع من الحاضرين  
 بين يدي الخطيب (قوله) أو أسفل المنبر) أي إذا لم يكن في النزول كلفة والاسن تركه كما أفاه كلامه في  
 شرح الروض اه سم على المنهج اه عش على مر (قوله) وسامع) اي لنهر الخطيب حتى لو سجد الخطيب  
 لقراءته لا يسم سامعه السجود لانه ربما فرغ قليم من سجوده فيكونون معرضين عن الخطيب اه  
 شيخنا حاف وفي سم على المنهج ويبنى كايته مر اه لو سمع قرأة في السوق سجد وان كرهت بان  
 المنهى القارى لان الكرامة الخارج لالذات القرأة وستل مر هل يسجد لسامع القرأة في الحمام قال نعم  
 لان الكرامة لعارض وكذا لسامع القرأة في الخلاء كذلك فليتأمل وليحرر اه عش على مر  
 (قوله) قصد السماع) اي ولبعض الآية كان سمع بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الاخر  
 ولكن سمعه من غير قصد السماع وبني مالمو اخلف اعتقاد القارى والسامع ويبنى أن كلا منهما  
 يعمل باعتقاد نفسه إذ لا ارتباط بينهما اه عش على مر (قوله) ولو كان القارى كافراً) اي إذا  
 حلت قرأته بان رضى اسلامه ولم يكن معاندا اه حج والمعتد ما اقتضاء اطلاق الشارح في الكافر  
 فيسجد السامع اقرأته مطلقاً وإن كان جنباً كما شمله كلامهم وشمل اطلاق القارى مالمو كان انسياً  
 أو جنباً أو ملكاً اه زيادى وعبارة عش على مر ويبنى ان مثل الانسى الجنى فيسجد لقراءته  
 ولو كان جنباً لانا لان لم حرمة القرأة عليهم مع الجنابة ويقتد يرانهم غاطبون فيها فيجوز انهم يعلموا  
 بالحكم فلا يتحقق النسي في حقهم انتهت (قوله) قرأة مشروعة) راجع لكل من قوله لقارى وسامع كما في شرح  
 مر (قوله) جميع آية السجدة) اي من شخص واحد فقط على الاوجه من احتمالين في حج فلا يسجد إذا  
 سمعها من قارئتين ومن ذلك أن يقرأ بعضها ويسمع بعضها الآخر كما هو ظاهر وهل يشترط أن يقرأ في  
 زمن واحد بان يوالى بين كلماتها وان يسمعها السامع كذلك او لا كل محتمل فليحرر اه شوبرى  
 والاقرب الاول اه شيخنا (قوله) مشروعة) بان لا تكون حراماً لذاتها كقرأة الجنب المسلم ولا  
 مكروهة لذاتها كقرأة مصلى في غير القيام يصريح به الشارح اه اطفيحى وعبارة الى شدي قوله مشروعة  
 أي مقصودة ليخرج قرأة الطيور والسكران مأذوناً فيها شرعاً ليجزى قرأة الجنب المسلم انتهت ويمكن  
 اخراج الاول بالثاني ايضاً وفيه ان الجنب الكافر يسن السجود لقراءته مع انه منهى عنها اه شيخنا  
 وعبارة حل قوله مشروعة بان لا يقرأها في الاوقات المكروهة ليسد فيها او في غيرها ليسجد فيها وكتب  
 في حل اخر مانصه وتقدم في الاوقات المكروهة في كلام المؤلف انه لو قرأ فيها آية سجدة أى قصد السجود  
 أى فيها أو قرأها في غيرها ليسجد فيها لم تنفق حيث تكون غير مشروعة والظاهر ان مثل القرأة قصد  
 سماعها لغرض السجود فيماد كرو لا بد ان يقصد بها التلاوة وان وجد صارف قد قالوا مع وجود  
 الصارف لا يكون قرأنا إلا بالقصد انتهت (قوله) كالقرأة في القيام) أي لو قيام الثالثة والرابعة من  
 الرابعة كالقرأة فيها مشروعة لعدم النسي عن القرأة فيها وان لم تكن مطلوبة ورفق بين عدم الطلب  
 وطلب لعدم اه عش على مر (قوله) كقرأة مصلى في غير عليها الخ) مثل ثلاثه لان القرأة في الاول

او امرأه او خطيأ او مكنته  
 السجود عن قرب مكانه  
 أو أسفل المنبر (وسامع)  
 قصد السماع أم لا ولو كان  
 القارى كافراً (قرأة)  
 لجميع آية السجدة (مشروعة)  
 كالقرأة في القيام ولو قبل  
 الفاتحة بخلاف غيرها  
 كقرأة مصلى في غير عليها

مكروهة وفي الثاني حرمة وفي الثالث لا اذن ولا منع فيها فصدق على الثلاثة أنه لم يؤذن فيها شرعا اه شيخنا  
 (قوله وقرأه جنب) أي مسلم مكلف أي لو فعلها لا تنقذا ما لصبي فيسجد السامع لقرأه تعالى ولو كان جنباً لدم  
 نيه عن القراءة لاحقية ولو حاكم من علم بتمه منها وله فلو اغتسل الجنب غسلا لا يقول به السامع أو فصل  
 ما يحصل الجنابة عند الثاني دون غيره فهل العبرة بعقيدة السامع فلا يسجد حيث كان شافيا يرى بقاء  
 الجنابة أو حصولها أو بعقيدة القارئ فيه نظر والظاهر أن العبرة بعقيدة القارئ لأنه لا يرى التحريم  
 ويحتل أن كان واحدة منهما يعمل بعقيدة نفسه وهو الأقرب اه ع على علم (قوله وسكران) أي وإن  
 يتعمد اه حج وهو ظاهر إطلاق الشارع ع على علم ومثل السكران المجنون والساهي والتائم والطيور  
 المعلقة كالردة ونحوها اه برماوى (قائمة) وقع السؤال في الدرس عمال قرأ الميت اية سجدة هل يسجد  
 السامع له أم لا ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الأول لأن كرامات الأولياء لم تقطع بموته فلا مانع أن  
 يقرأ الميت قراءة تامة حسنة ليتذنها وإن يكن مكلفا فليس هو كالساهي والجاهل ونحوهما واما لو مسح  
 قرأ اية سجدة فينبغي أن يقال إن كان الحاصل مسح صفة يسجد لقرأه لأنه أدى حقيقة وإن كان مسح  
 ذات فلا لأنه اما حيوان أو جماد وكل منهما لا يسجد لقرأه اه ع على علم (قوله والأصل فيما ذكر  
 مارواه الخ) وإن لم يجب لأنه صلى الله عليه وسلم ترك أيا سجدة النجم متعلق عليه وصح عن ابن عمر رضي  
 الله عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبوذاته في هذا الوطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل إجماعهم  
 وأما مذهبه تعالى من لم يسجد بقوله أو ذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار بدليل ما قيل ذلك  
 وما بعده اه شرح مر (قوله حتى يسجد بعضنا) هو بالنسب لأن ما نافية وفي ابن حجر على الاربعة ان  
 بالرفع واقتصر عليه وبها مشهور نظر فيه بعضهم أي لأن ما لا يمنع من نصب الفعل الواقع يحدث اه ع على  
 وقوله لكان جنبه انظر ما المراد بالمكان هنا فان كان المراد به الموضع فامتنع مع ما قبله وهو قوله  
 موضع وإن كان غيره فاهو حرر اه شورى وقال بعضهم المراد بمكان الجنبه تمسكه اه شيخنا ح ف  
 او المكان مصدر ميمي بمعنى الوضع اه شيخنا (قوله وتا كد السجدة) أي للاتفاق على طلبها في هذه  
 الحالة بخلاف حالة عدم سجودها فيها وجها بعدم السجود والسامع اه برماوى وقوله ليس كتا كدها  
 للقاصد إلى الاتفاق على طلبها منه حيث انه شرح مر (قوله فلا يرتبطه) أي لا ينظره بذلك حصلت  
 المنازعة بينه وبين ما بعده ويجوز أن يكون من العطف التفسيرى وكتب أيضا قوله فلا يرتبط به أى لا يجب  
 ولا يمين اه شورى وبعبارة شرح مر أي الأولى له عدم الاقتداء به فلو فعله كان جائزا كاقضاء كلام  
 البغوى والقاضى انتهت وهل يجوز للقارئ أن يقتدى فيها بالسامع فيه نظر ويظهر الجواز اه م على المنهج  
 ومع ذلك فالأولى عدم الاقتداء كمنه لأنه ليس بما شرع فيه كاتباعه اه ع على علم (قوله سجدة الحج) إن  
 قلت سلك في عداه هذه الطريقة ولم يبدأ في عداه بترتيبها على ترتيب القرآن بأن يبدأ بالأعراف قلت  
 عنده في ذلك قصد المبادرة إلى الرد على الخلاف فرد بقوله سجدة الحج على ابو حنيفة المنكر لثانيتها منها  
 ورد بقوله وثلاث في الفصل على المذهب القديم المقاتل بأن السجدة إحدى عشرة باسقاط ثلاث  
 الفصل كافي شرح المنهاج بقوله هنا وهي اربع عشرة رأى على الجديد اه فان قيل ما اختصت هذه الاربعة  
 عشرة بالسجود عندها مع ذكر السجود والأمر له صلى الله عليه وسلم به في آيات أخر كآخر الحجر  
 وهل أتى قلنا لأن ذلك فيها مدح الساجدين ضريحا ودم غرهم تلويحا او عكه فشرع لنا السجود حيث  
 لنفتم المدح ثارة والسلامة من الدم أخرى وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل بحوماره صلى الله عليه  
 وسلم مجردا عن غيره وهذا داخل لنا فيه فلم يطلب مناسجود عند متامله سبر او فيها يتضح لك ذلك واما  
 يتون آيات اه آثارا لليلهم يسجدون فهو ليس بما نحن فيه لأنه مجرد ذكر فضيلة آمن من أهل الكتاب  
 اه حج اه ع على علم أي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن رد على الفرق المذكور

وقراءة جنب وسكران  
 والأصل فيما ذكر ما رواه  
 الشيخان عن ابن عمر أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان قرأ  
 القرآن فيقرأ السورة فيها  
 سجدة فيسجد ونسجد معه  
 حتى ما يجد بعضنا موضعا  
 لمكان جنبه وفي رواية لمسلم  
 في غير صلاة (وتأكد)  
 السجدة (هـ) أي للسامع  
 (يسجد القارئ) لكن  
 تأكد ما الغير القاصد ليس  
 كتأكد ما للقاصد وذكر  
 تأكد ما للغير القاصد مع  
 التثنية بمشروعية القراءة  
 من زيادته وإذا سجد السامع  
 مع القارئ فلا يرتبط به  
 ولا ينوي الاقتداء به  
 (وهي) أي سجدة التلاوة  
 (أربع عشرة) سجدة الحج  
 وثلاث في الفصل في  
 النجم والاتفاق وأقرأ  
 والبقية في الأعراف  
 والرد على النحل والأسراء  
 ومريم والفرقان والتيل  
 والم تنزيل وحسب السجدة

كلا لا تظنوا اسجدوا فاقرب فانه يسجد لهما مع ان فيها امر صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وعالمها معروفة نعم الاصحاب ان آخرها فيها في النحل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصلك يستمرون وفي الانشقاق ويسجدون اه شرح هر وقوله يؤمرون وقيل يستكبرون وفي النمل يملنون واتصله الاذرع ورد قول المجموع بانه باطل وفي صواناب وقيل ما بين وفي فصلك يستمرون وقيل تبعدون وفي الانشقاق آخرها اه حج اقول والاولى لفق الانشقاق تأخير السجود الى آخرها خروجا من الخلاف وسئل السيوطي هل تستحب عند كل عمل سجدة عملا بالقولين فاجاب بقوله لم أقف على نقل في المستوفى الذي يظهر المنع لانه حيث ذأت بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني وتجزئه على القولين اما القائل بانه عملا فواضح واما القائل بان عملها الآية قبلها فقرة آية لا تعطيل الفصل والسجود على قرب الفصل مجزئ اه اقول اذا سجد عقب انتهاء المحل الاول صح السجود عند القائل بولم يصح عند القائل بالمحل الثاني قلوا قد أبعد السجود الى المحل الثاني وأراد السجود عند القائل بفعل يصح السجود ولا يبعد السجود الاول فاصلا مانعا اولاه نظروا وسئل ايضا عما قاله العلماء انما يسجد اذا قرأ أو سمع الآية كاملة قال قرأ أو سمع بعضها لم يسجد لوقد جزم العلماء الذين عدوا الايات بان قوله تعالى في سورة النمل اقل الله الا له اهورب العرش العظيم آية وكذا قوله في حم فان استكبروا الى يستمرون آية فهل اذا قرأ كل من هاتين يسجد له السجود اولاً حتى يصح اليهما ما قبلها وهو قوله ان لا يسجدوا لله الى قوله وما يملنون وقوله ومن اياته الليل الى قوله يمدون فاجاب بقوله نعم يسجد له السجود ولا يحتاج الى ضم ما قبله اه وقد يستغرب ويتنبى ان راجع فانه يتبادر من كلامهم خلافاً وأوردته على هر فتوقفوا نزاع فيه ويكاد يصريح بخلافه ما ذكره الشارح من الخلاف في اخر اياتها في هذه المواضع مثلاً الاختلاف في ان اخراية القائل رب العرش العظيم او يملنون لا يفهم منه الا ان الله الا له اهورب العرش العظيم ليس هو آية السجدة وحده ولا يمكن الاختلاف في اخراية السجدة بل في نفسها اه سم على حج **(قوله ابن العاص)** يجوز فيه اثبات الياء وحذفها والاول اوضح اه قسطنطين على البخاري **(قوله أقرآن رسول الله)** أي ذكر لي أو أخبرني اه برماوى او على اه **(قوله ليس منهاص)** يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلاتونين وبمع التثنية واذا كتبت في المصحف كتبت حرفاً واحداً واماني غيره ففهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف اه عبيد الحق ومثله في شرح الروض وقوله ففهم من يكتبها الخ أي ومنهم من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجود في نسخ المتن اه ع ش على هر **(قوله الباقية منه)** أي من العدد المذكور في الحديث أي الباقية بعد الاربع عشرة المتقدمة عدناها فكانه قالوا خمس عشرة هي الاربع عشرة المتقدمة والخامسة عشر بسجدة ص **(قوله بل هي بسجدة شكر)** ومع ذلك لا تطلب الاعتدق قراءة الآية كما ذكره الشارح بقوله تسن عند تلاوتها اه شيخنا **(قوله بسجدها داود)** أي النبي وهو أول سليمان داود بن ايشاب بكر الهزرة وسكون المثناة التحتية بالشين المعجمة وكان آخر الوجه بسيط الرأس ايضاً الجسم طويل اللحية حسن الصوت طاهر القلب عاش من العمر مائة سنة مدة ملكه منها اربعون سنة ودفن خارج بيت المقدس وقيل ان هرما الحتم كان اربعين سنة فلما آه آدم اعجبه فوهب له من عمر ميتين سنة فلما جاءه ملك الموت ليقبض روحه قال افرجعت فيها وبت له داود فقال ملك الموت يارب ان قد رجعت فيها وبت له داود فقال دعه فاقبضه وبت ستين سنة بدلها اه برماوى **(قوله أي على قول توبه)** أي من خلاف الأولى الذي ارتكبه مما لا يليق بكال شأنه لوجوب عصمته كسائر الانبياء صلى الله عليه وسلم عليهم عن وصية الذنب مطلقاً انما خص داود بذلك موقع نظيره لادم وايوب وغيرهما لانه لم يحك عن غيره انه لقي ما ارتكبه من الخزنون البكاء حتى تبت من دمه ع الشيبو القلق المزيج ما لقيه لجزى يا مر هذه الامة بمعرفة قدره وعلو قدره انهم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة اه شرح هر وقوله لا تملحك عن غيره الخ أي

وعالمها معروفة واحتج لذلك بخبر ابي داود باسناد حسن عن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة وان والمسجدة الباقية من سجدة ص المذكورة بقول (ليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر) لخبر النسائي سجدها داود توبه نوحه داود شكر أي على قبول توبته كما قاله الرازي

ولأنه وقع في قصة التخصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الأنبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم أهش عليه **(قوله)** أيضاً على قبول توبته قضيته أنه لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبول توبته داود وليس مراد أنه رآه توبته في اسم على المنهج في أثناء عبارته بأنه صهول يتعرض لكونها شكراً بقبول توبته داود عليه السلام أو يكتفى كونها مطلقاً لنية الشكر أو رضى الثاني الطلاوي وهو أهش على ما قال توبته السجود لقبول توبته داود وهل تكني أم لا فيه نظروا الأقرب الأول لذكره السبب أهش على مر **(قوله)** أيضاً على قبول توبته أي على ما يليق به وهو أنه كان عنده تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة شخص ليس له غيرها وزوجها ودخل بها أه جلال وذلك الشخص هو وزيره واسمه اوريا وقوله وزوجها أي بعد أن نزل عنها وكان ذلك لسر عظمه وهو أنه رزق منها سلمان عليه السلام أه من حواشيه ولما طلبها من وزيره استعصى منه فطعها وكان ذلك جازاً في شريعة داود معتاداً فيما بين أمته غير غل بالمروءة فكان يسأل بعضهم بعضاً أن ينزل عن زوجته فيتزوجها إذا أعجبه وقد كان الانصار في صدر الاسلام يواسون المهاجرين بمثل ذلك من غير تكبر خلا أن داود عليه السلام لعظيم منزلته وارتفاع مرتبته وعلو شأنه به بالتثليل على أنه لم يكن ينبغي له أن يتعاطى ما يتعاطاه آحاد أمته ويسأل رجلا ليس له إلا امرأة واحدة أن ينزل عنها فيتزوجها مع كثرة نسائه بل كان المناسب لأن يطلب هو امرؤ يصبر على ما امتنع به أه أبو السمود **(قوله)** تسن عند تلاوتها أي للقارئ والسامع كما هو المفهوم من الحديث المتقدم وهو كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجدهم الخ أي لأن التلاوة وحيدت سبب لذكره قبول تلك التوبة فليست التلاوة هي سبب السجود وقوله كما يعلم شرح بما يأتي أي في قوله وسجدة الشكر لا تدخل صلاة أه ح ل والتحقق أنها ليست شكر أعضاء أو تلاوة محضة بل فيها الشائتان أه شيخنا عبارته شرح مر ولا يتناقض قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سبب التلاوة وهي سبب لذكر قبول تلك التوبة أي ولا جلد ذلك بل ينظر هنالما يأتي في سجود الشكر من هجوم التسمية وغيره لأنها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر انتهت **(قوله)** في غير صلاة ظاهره محتاج في الطواف وفي شرح العلامة الرمي أنها تنبذ فيمولى في كلام العلامة أن سحر ما خالفه قال بعضهم وينبغي ندب سجود الشكر فيه مطلقاً أه برماوى **(قوله)** ولا تدخل فيها أي تحرم وتبطلها وعمل الحرمة والجلال في حق العامد العالم بأن كان ناسياً أو جاهلاً فلا ويسجد للسهر ولو سجدها أمامه لا اعتقاده ذلك كالحنفى لم يجر له متابعتها بل يتخير بين انتظاره ومفارقة وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل ولا يتناقض ما يأتى من أن العبرة باعتقاد المأموم لأن عمله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلوات من ثم قالوا يجوز الاقتداء بحنفى يرى التقصير في إقامة لأمرها نحن أي لا نرى التقصير فيها لأن جنس التقصير جاز عندنا وهذا يظهر ما في الروضة من عدم وجوب المقارنة وقولنا أنه لا يسجد أي بسبب انتظار إمامه قائماً أو أن يسجد للسهر لا اعتقاده إمامه زاد في صلاته ما ليس منها أه شرح مر **(قوله)** أيضاً ولا تدخل أي تحرم وتبطلها وإن انضم لتقصيد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لأنه إذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل أه شرح مر وفي قل على الجلال وتبطلها بمجرد الموى وإن جهل المبلان أو نوى معها التلاوة أه وقوله وإن انضم لتقصيد الشكر الخ أي لو عالم بضر قصد انضمامهم مع القراءة مع أنه فيه جماعين المبطل وغيره لأن جنس القراءة مطلوب وقصد التعميم طارئ بخلاف السجود بلا سبب فإنه غير مطلوب أصلاً وهذه السجدة للام تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب أهش عليه **(قوله)** هو يسجد مصل الخ أي غير قائد الطهورين الخ الجنب العاجز عن الفاتحة إذا قرأ بدلها أي سجدة فلا يسجد لتلاقط القيام المفروض واعتدته التاج السبكى ووجه بأن ما لا بد منه لا يترك إلا لا بد منه أه هذا هو الظاهر أه شرح مر **(قوله)** أيضاً يسجد مصل لقراءته أي لا يقصد السجود في غير صحيح الجملة وعبارة شرح مر ولو قرأ في الصلاة آية بحمده أو سورتها

(تسن عند تلاوتها) في غير صلاة لا تدخل فيها كما يعلم بما يأتي (ويسجد مصل لقراءته)



بقصد السجود في غير ألم تنزيل في صبح يوم الجمعة بطلت صلواته على المعتدين كان عالما بالحرمة انتهت  
وقوله بقصد السجود خرج مالمو قرأ بقصد أداء سنة السجدة بعد الفاتحة فيسجدون علم قبل القراءة ان فيها  
يقرؤه آية تنجيده وأنه يطلب منه السجود إذا قرأها وقوله بطلت صلواته أي بالسجود لا بمجرد القراءة  
لأن الشروع فيها ليس شروعا في البطل كما وزعم أن يأتي بثلاثة أفعال متوالية فلا تبطل صلواته إلا بالشروع  
فيها وقوله إن كان عالما بالحرمة أما الجاهل والناسي فلا ومنه مالموا خطأ فخطئ في يوم الجمعة يومها قرأ  
فيه الم بقصد السجود أم عش عليه **(قوله)** ايضا ويسجد مصل لقراءته (وهو) ولمنه أن ينصب قائما منها  
ثم يركع لأن المولى من القيام واجب ويسن له أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قرأ آيتها  
فركع بان بلغ اقل الركوع ثم بدا له السجود لم يجر لفوات عمله أو فسجد ثم بدا له المود قبل كماله جاز لانها  
نفل فلم يلزم بالشروع أم شرح مر **(قوله)** لا لقراءة غيره (أي لعدم طلب إصفاؤه لموا مصليا آخر  
أم برأوى وبعبارة شرح مر ويكره للنفرد الإمام الا صفا لقراءة غيرهما انتهت **(قوله)** لا أموما  
(الخ) مستثنى من المفهوم الذي قد مر مع ذلك هو منقطع لأن المأموم يسجد لسجدة الإمام لا لقراءته ولو  
قال الشارح لا لغيرها أي قراءة نفسه لصدق الغير بسجدة الغير فيكون متصلا أم شيئا وقوله فلسجدة  
إمامه ولو تركها الإمام سنت للمأموم بعد السلام أن قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولو مع العذر  
لأنها لا تقضى على الأصح أم شرح مر **(قوله)** لا لقراءة غيره (أي لا يسجد المأموم لقراءة الإمام  
من غير سجود إمامه مالم ينو المفارقة وله فراقه للسجود وهو فراق بعذر لا يوثق فضل الجماعة  
ومالم يحدث إمامه والافيسجد ولو تبين له حدث الإمام قبل قراءة الآية لم يسجد وإن سجد الإمام وإذا لم  
يفارق في الأولى يسجد بعد الفراغ إن لم يطل الفصل ويندب للإمام تأخير السجود إلى ما بعد الفراغ إن  
خشى على بعض المأمومين التخلف بعد أو صم أو جهل أو أسرار وفي القراءة أو نحو ذلك أم قال **(قوله)**  
ولا لقراءة نفسه (أي لأنه يكرهه قراءة آيتها وإن لم يسمح قراءة الإمام لعدم تمكنه من السجود وحيت  
هل تكون قراءة آيتها غير مشروعة فلا يسن لسامعها السجود الظاهر نعم وهذا شامل لآية السجدة في  
صبح يوم الجمعة فإنه يكرهه حق ذلك وإن لم يسمح قراءة الإمام فما أطلقوه من أن المأموم يقرأ حيث لم  
يسمح إمامه مقيد بغيره أم سجدة وذكر شيخنا في نقله عن شيخنا أن الرجل إن عمل ركعة قراءة المأموم آية سجدة  
في غير صبح يوم الجمعة إن لم يسمح قراءة الإمام وقدما أن هذا مفرع على كون المأموم يستحب له قراءة  
آية سجدة في صبح يوم الجمعة وليس كذلك لأن محل استحباب قراءة الم السجدة خاص بالإمام والمنفرد أم  
حل **(قوله)** ايضا ولا لقراءة نفسه (انظر) سجد لقراءة نفسه وسجد إمامه هل تبطل صلواته كمن سجد  
بقصد التلاوة والشكر أو لا ويفرق أم شورى والأقرب البطلان لأنه إذا اجتمع المبطول وغيره قدم  
المبطول أم اطيعي **(قوله)** بطلت صلواته (أي رفع الإمام راسه من السجود إن لم يقصد عدم السجود معه  
وبمجرد هويته أن تصدو هذا في الأولى وأما الثانية فتبطل بمجرد هويته أي المأموم وهذا إذا قصد  
السجود ابتداء ولا تبطل إذا وضع جبهة مع بقية الأعضاء أو التحامل والتكيس وإن لم يطمئن كما تقدم  
نظيره هذا ويمكن أن يكتفى هنا بمجرد وضع الجبهة أم من الخلق رحمة **(قوله)** للبخافة الفاحشة (أي  
وقد انتقل من راجب إلى سنة بخلافه فيما تقدم فيها إذا ترك التشهد الأول أو القنوت فانتقل من واجب  
إلى واجب فلم ينظر لفحش الخالفة أم حل **(قوله)** رجع معه ولا يسجد (أي إلى أن نوى مفارقتها وهي  
مفارقة بعذر أم شرح مر وفيه نظراته بنية المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم  
إلا أن يقال أن المأموم قرأ آية ثم فارق أو يقال أن قراءة إمامه تركت منزلة قراءة هو ثم رأيت سم على  
حج مرع بالجواب الثاني حيث قال فإن قلت المأموم بعد فراقه غائبا عنه منفردا المنفرد لا يسجد لقراءة  
غيره قلت فرقه بينهما لأن قراءة الإمام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الإصفاؤها فأنه أم عش  
عليه عبارة الرشيدى قوله إلا أن نوى مفارقتها أي فإن فارقه سجد جوازا بل ندبا كاصرح به الشهاب سم

لا لقراءة غيره (الإمام وما  
فلسجدة إمامه) لا لقراءته  
بغير سجود لا لقراءة نفسه  
(فإن) يسجد إمامه (تخلف)  
هو عه (أو يسجد) هو  
(دونه) بطلت (صلواته)  
للخالفة الفاحشة ولو لم يعلم  
بسجوده حتى رفع رأسه لم  
تبطل صلواته ولا يسجد ولو  
علم والإمام في السجود  
فبؤى ليسجد فرفع الإمام  
رأسه رجع معه ولا يسجد

في حواشي التحفة ووجهه أنه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فليترتب عليه مسيهو لا يضرب ذلك  
فعله بعد الانفراد قال الشهاب المذكور ولا ينافيه قولهم بجهد المأموم لسجود إمامه لا لقراءته لأن ذلك مع  
استمرار القدوة لأن المنفرد لا يسجد لقراءة الإمام لأنه لا علاقة بينهما والافرادهما عن انتهت (قوله)  
ويكبر المصل للروي ويبنى لأن يقف بعد فراغ الآية وقفة لطيفة للفصل بينهما بين هوى السجود كاقبل  
بقبل هوى الركوع اه عش على مر (قوله ولفرغ الخ) اعاد الالام ليفيد صريحاً أن لكل من الهوى والرفع  
تكبيراً ولو اسقطها لزم خلاف ذلك اه شيخنا (قوله ولا يجلس لاستراحة) فلو خالف وجلس لا يضرب  
كافي شرح قوله وثانها ترك زيادة ركع الخ اه عش لكن تقدم تقييده بكونه جلوساً مخفياً بقدر الطائفة  
قائل وإنه لو زاد على ذلك بطلت صلاته اه (قوله) وأركانها الغير مصل الخ) انظر هل عدوا النية ركناً وكذا  
الجلوس للسلام كما في صفة الصلاة اه شيخنا وجاب عن هذا التوقف بأن النية عدوها ركناً فهي داخلية في  
تعبير المتن بالتحريم كاذكره الصراح لجملة أركانها أربعة كافي قل على الجلال وجاب عنه أيضاً بأن الجلوس  
للسلام ليس ركناً مخصوصه بل يكفي أن يسلم من جلوس ومن اضطجاع عرفي قل على الجلال وسكت عن  
الجلوس للسلام لعدم تعيينه إذ يكفي عنه الاضطجاع كافي النقل المطلق فلا يكفي غيرهما عند شيخنا موكلام  
صح لا يخالفه خلافاً لزمه اه (قوله تحرم) ولا يسلم لأن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه اه شرح  
مر أي فإذا قام كان ما يحال على ما يقتضيه قوله لا يسلم دون يسلم أن لا يفعل اه عش عليه (قوله) بأن يكبر  
ناوياً أي يقبله ويسلم أن يتلفظ بالنية وأما التكبير فيجب التلفظ به ولو قرأ آية بعد دو حجت عليه نعمة  
فيسجد للتلاوة والشكر هل يضرب لجمعه بين سنتين مقصودين أو لا الظاهر نعم اه حل وبارة الشورى  
قوله بأن يكبر ناوياً الوجه أنه لا يكفي نية السجود بل لا بد من نية سجود التلاوة وأنه في سجود خاص لا يكفي  
سجود التلاوة لأنها سجدة شكر وهل يترتب لكونه شكر القبول توبة داو عليه السلام أو يكفي نية  
الشكر ارضى الثاني مر والطبلاوي وانظر هل معنى وجوب نية السجود للتلاوة وأن السجود للتلاوة الآية  
المخصوصة أو معناه نية التلاوة من غير تعرض لخصوص الآية قياس وجوب التمييز في النقل ذي السبب  
التمييز هنا هو قريب ثم رايت شيخنا البرهان الملقى أفي به وخالف في ذلك شيخنا مر فقال ظاهر  
عباراتهم عدم وجوب نية لخصوص وأجاب عن تشبيهه بالنفل بأن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل  
وجه انتهت (قوله) بعد جلوسه) ظاهره أن الجلوس واجب ومال إليه شيخنا ابن الرمل وهو المعتمد  
وجرى الطبلاوي على عدم وجوبه وجوز السيلاني في الرفع قبل الجلوس اه شوبري بقى أنه هل يجوز له أن  
يسلم تماماً لم وبارة شرح مر وقضية كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو الوجه الذي أسلم محال  
من قيام إلا حتى إذا جاز وصلاة الجنازة والنافلة في السجود ثم يظهر جواز سلامه من اضطجاع قاسعاً على النافلة  
انتهت (قوله) بلا تشهد) أي بلا سن تشهد فتواتي بل مجرد لأن غاية أنه طول الجلوس بعد الرفع من السجود  
وما أتى به من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضرب بل قضية كلامه عدم الكراهة اه عش على مر (قوله) مع  
ما مر) أي من التكبير للهوى وللرفع منه اه شيخنا (قوله) وما ذكرته) أي من ركنية تكبيره الاحرام  
والسلام هو مراد الأصل بما ذكره أي من النية شرط وكذا السلام اه حل أي فراده بالشرط ما لا بد منه  
وكثير ما يعبر المصنف الشرط ويريد به ما قلناه اه شرح مر (قوله) ولا يجب على المصل نيتها) المعتمد  
وجوب النية ويحمل كلام ابن الرفة على التلفظ بها أي لا يجب التلفظ بها اتفاقاً اه زى (قوله) تنسحب  
عليها) أي بواسطة انسحابها على سببها وهو القراءة وقوله وهذا يفرق الخ أي لأن سجود السهو لم تنسحب  
عليه نية الصلاة ولا على سببه وهذا المعتمد أنه ما على حد سواء في اشتراط نيتها من غير المأموم اه شيخنا  
وفي قل على الجلال وتجب نيتها على غير المأموم وتندب له انتهت (قوله) وهو بالفراغ من قراءة آيتها)

(ويكبر المصل) (كثيره)  
ندبا (لهوى ولفرغ) من  
السجدة (بلا رفع يدولا  
يجلس) المصل (لاستراحة)  
بعد المأدوم وروده وذكر  
عدم رفع اليد في الرفع من  
السجدة لغير المصل من  
زيادق (وأركانها) أي  
السجدة لغير مصل تحرم  
بأن يكبر ناوياً (وسجود  
وسلام) بعد جلوسه بلا  
تشهد (وسن) لفتح ما مر  
(رفع يديه في) تكبير  
(تحرم) وما ذكرته هو  
مراد الأصل بما ذكره قال  
ابن الرفة ولا تجب على  
المصل نيتها اتفاقاً لأن نية  
الصلاة تنسحب عليها وهذا  
يفرق بينها وبين سجود السهو  
(وشرطها) أي السجدة  
(كهلاة) أي كشرطها من  
نحو الطهور والستر والتوجه  
ودخول وقتها وهو بالفراغ  
من قراءة آياتها

أى كلها فلا يجوز قبل تمامها ولو بحرف أو رموى **(قوله عرفا)** أى بان لا يزبد على قدر كعتين باخف  
 يمكن من الوسط المتدلل أنه عرش فإن طال الفصل فانت ولا تفتنى ولو أعرض عنهم عن له فعلها  
 مع عدم طول الفصل كان له أن يسجد أهمل وتوفرت بحمد الشكر أيضا بطول الفصل عرفا بينها وبين  
 سببها أنه شرح مر وفى قل على الجلال وسكت عن فواتها بالاعراض مع قصر الفصل والذي نقله  
 العلامة سم عن شيخنا مر عدم الفوات فله الود والذي قاله شيخنا أنها تقوت به كما فى النجفة **(قوله)**  
 ومنها يجزئى الخ لإثباته على هذا خصوصه لأن الأصل ذكره منا فرما يقال أن المصنف أغفل فى  
 المتن فبين أنه مذكور فيه فى ضمن هذا التشبيه وقوله فبارك الله رواء منا بالقانون مرفى الأركان  
 بدونها فلملهم وأيتان أه شيخنا **(قوله)** ومنها يجزئى الخ وهذا انقل ماورد فيها والظاهر فيها  
 لمناسبة الآية حسن أه شرح مر **(قوله)** ويسن أيضا أن يقول الخ أى فى كل من سجدة الثلاث وقول الشكر  
 وإن كان السياق فى الأولى وقوله كما قبلنا أى قبلت نوعها وإلا فالتى قبلها من داودى مخصوص بسجدة  
 الشكر أه شيخنا **(قوله)** ذخرا هو بالذال المجمة بالنسبة لا مورا الأخيرة كما هنا وما فى أمور الدنيا فهو  
 بالمهمل أه شيخنا وعبارته حل على مراجع القطر قوله ذخرا هو بالذال المجمة المعجمة من ذخرت  
 الشيء أى ادخرته واتخذته وهو منصوب على المصدر والذخيرة واحدة الذخائر وأما الذخر بالذال  
 المهملة فهو الصغار والذال انتهت **(قوله)** كفاه بسجدة أى لجمع المكرر وهذا إن زوى كل مرة أو أطلق  
 وأما لو زوى بعضه كان تاركا للباقي قياسا على ما سبق فى سجدة السبيل أولى وقوله كفاه بسجدة يفيد أنه  
 أن يكرر السجود بعدما كرره فبإلى بين السجدة تارة وتارة فمأقوله لو طاف أسابع ولم يصل عقب  
 كل ستين فضلا عن الجواز أن يوالى ركعاتها وهذا أروض إن لم يجل الفصل بين القراءة التى يريد أن  
 يسجد لها والسجود أه حل **(قوله)** وسجدة الشكر الخ هذا غير مكرر مع قوله تسن أى سجدة ص فى  
 غير صلاة أه حل أى لأن ذلك خاص وذات عام لسجدة ص وغيرها أه شيخنا وقوله لا تدخل صلاة  
 أى لأن سببها غير متعلق بها أه شرح مر **(قوله)** طالت أى بمجرد وضع جبهة ولو فعلها أمامه الملقى  
 لم يتابعه بل يرفعه وينظره قائما والانتظار أفضل أه حل **(قوله)** وتسن لمجوم نعمة أى له أو لنحو  
 ولده أو لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب كوله أوجاهه أو مال أو ضرر على عدو أو قدم غائب  
 أو شفاء مريض بشرط كون ذلك حالا فنيا يظهره من حدوث المال حدوث وظيفة دينية أى ره أو هل  
 لها أخذ ما مر وهل المجوم مفعول عن التيقين بعده أولا الأوجه الثانى ولا يتنافى تمثيلهم  
 بالولد كما ساقى أيضا أه شرح مر وقوله بشرط كون ذلك أى جميع ما ذكر خلافا لما فى  
 حاشية الشيخ من قصره على المال وصورته فى الولد أن يكون فيه شبهة وفى الجاه أن يكون  
 بسبب منصب ظلم وفى الضرر على العدوان يكون العدو محقا وفى قدم الغائب أن يكون محيى  
 يترتب على قدمه مفسدة وشفاء المريض أن يكون نحو ظلم أه وشيخنا وقول المتن أو اندفاع نعمة  
 أى عنه أو عن ذكر ظاهره من حيث لا يحتسب كنجاة من غرق أو حريق وخرج بالظاهرين  
 المعرفة وستر المساوى على ما قاله الشيخ ونظر فيه بأن السجود لحدوث المعرفة واندفاع المساوى  
 أولى من السجود لكثير من النعم هذا والأولى أن يمتز به محال وقوعه عادة كحدوث وهم  
 وعدم رؤية عدو لا ضرر فيها وهذا قال الامام اشترط فى النعمة أن يكون لها بالذى وقع وخطر وخرج  
 بقوانا من حيث لا يحتسب أى من حيث لا يدركه تعالى فى الروضة مالم تسبب فيما تنبأ تقضى العادة  
 بمحصولها عادة أو نيتها له فلا سجود حينئذ كربع متعارف لتاجر يحصل عادة عقب أسبابه وعلم ما  
 تقرر عدم اعتبار نيته فى حصول الولد بالوظء والمافية بالولد لأن ذلك لا يسبب فى العادة فى فعله ولا  
 بعد فيها نعمة ظاهرة ولو ضم لسجود صدقة أو صلاة بنية التطوع لا بنية الشكر أخذها ذكره فى الاستفتاء  
 من أنه ليس لنا صلاة سببها الشكر فهو أولى قاله فقه المصنف من كلام النبوى إذا كان لنية

(وأن لا يطول فصل  
 عرفا بينها وبين قراءة  
 الآية كحدث ظهر بعد  
 قراءتها عن قرب فيسجد  
 (وهى كسجدها) أى  
 الصلاة فى الفروض  
 والسنن ومنها يجزئى  
 الذى خلقه وصوره وشق  
 سمعوه بصوره بحوله وقوته  
 فبارك الله أحسن الخالقين  
 رواء الترمذى وصححه  
 الاوصوره البيهقى والا  
 فبارك الخ فهو والحاكم  
 ويسن أن يقول أيضا اللهم  
 اكثبلى بما عندك اجرا  
 واجعل لى عندك ذخرا  
 وضع عنى باوزار أو قبلها  
 منى كما قبلتها من عبدك  
 داود رواء الترمذى  
 وغيره باسناد حسن  
 (وتكرر) أى السجدة  
 عن ذكر (بتكر بالآية)  
 ولو يجلس واحد أو  
 ركعة لوجود مقتضياتهم  
 إن لم يسجد حتى كرر الآية  
 كفاه بسجدة (وبسجدة الشكر  
 لا تدخل صلاة) فلو فعلها  
 فيها عامدا عالما بالتحرير  
 بطلت (وتسن لمجوم نعمة)

التصدق أو الصلاة شكرا أنه يسئل فضل ذلك مع السجود والذي فيه الخوارزى تليذ المغوى من كلامه أنه يقوم مقامه والاول الوجه اه شرح مر وعش عليه **(قوله)** كحدوث (له) بان يأتي له في وقت لا يتبين وجوده فيلومينا لأنه ينفق في الآخرة ومنه السقط إذا تفتحت فيه الروح وكذا أخ مثلا نعم لأن له بمحضرة عظيم وكذا كل نعمة بمحضرة من ليس مثله اه برماوى **(قوله)** للاتباع عبارة شرح مر لما صرح أنه **(قوله)** كان إذا جاءه أمر يسر به خرساجدا ورواه في دفع النعمة ابن حبان وما روى أنه قال سألت ربي وشغفت لأمتي فأعطاني تلك أمتي فوجدت شكرا ثم رفعت رأسي فسألت ربي فأعطاني الثلث الثاني فوجدت شكرا وما روى اليه بقى با ننادي جميع انه **(قوله)** محمد لما جاءه كتاب على رضى الله عنه من اليمن بإسلام همدان قبيلة من قحطان ولما أخبره جبريل بان من صلى عليه صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشرة انتهت **(قوله)** كالعافية أى ودوام السمع والبصر والشم ونحو ذلك اه برماوى **(قوله)** أو اندفاع نعمة معطوف على نعمة أى أو هجوم اندفاع نعمة اه حج والنعمة بكسر النون وسكون القاف كافى الناصرية وفى شرح الوثنية يفتح النون وكسر القاف قاله المصنف اه شرح المواهب ويفتح النون وسكون القاف كافى القاموس ثم قال وهى المكافاة بالعقوبة ونقم منه كضرب وعلم اه **(قوله)** ليخرج الباطنين) المتعبد طالب الجود للباطنين كالظاهر تيز والاولى حل الظاهرة التى لها وقع ليخرج التى لا روق لها اه شيخنا **(قوله)** كالمرقة) مثال للنعمة وقوله ستر المساوى مثال لاندفاع النعمة اه شيخنا وفى المصباح وبدت مساويه أى نقائصه ومجايب والمساءة ضد المسرة أو صلها مساواة على مفعله يفتح الميم والين ولهذا ترد الواو فى الجمع فبقال هى المساوى لكن استعمل الجمع عتقا اه **(قوله)** أو رؤيته مبتلى) يفتح اللام لأنه اسم مفعول اه شيخنا **(قوله)** ايضا أو رؤية مبتلى أو فاسق معطن) المراد برؤية أحدهما العلم بوجوده أو ظنه بنحو سماع كلامه ولا يلزم تكرار السجود إلى ما لا نهاية له فيمن هو ساكن بازائه مثلا لا نالنا مره به كذلك إلا إذا لم يوجد اهم منه يقدم عليه اه حج **(قوله)** ايضا أو رؤية مبتلى) ظاهرة ولو غير آدمى وهو قريب لأن الله هو السلامه من تلك الآفة لكن قيده بعضهم بهاش بما إذا كانت تلك الآفة بما يمرض مثله الآدمى وهو ظاهر وعبرة سم على حج أى ولو غير آدمى فيما يظهر ويحتمل تقييد بلائه حيث قد بما يمكن ان يحصل الآدمى فى العادة ويحتمل خلافه لأمكان حصوله ولعل الاول اقرب انتهت ومراده بالاول قوله ويحتمل تقييد بلائه الخ ويبنى ان من ذلك أيضا رؤية مرتكب غارم المروءة اه عرش على مر **(قوله)** كزمن) أى ومسيوخ لكن ذكر وأن المسوخ لا يعيش أكثر من ثلاثين أيام واجيب بأنه على صورة المسوخ وكذا تقرر عضو ولو خلقة واختلاف عقل وضعف حركة ونحو ذلك لأنه **(قوله)** يهدم لرؤية زمن وأخرى لرؤية وجل به قصر بالغ وضعف حركة اه برماوى **(قوله)** أو فاسق معطن) كونه الكافر اه شرح مر أى ولو تكررت رؤيته أمالى رأى جملة من الكفار دفعة فيكون لرؤيتهم بمحضرة واحدة اه عرش عليه **(قوله)** ايضا أو فاسق معطن) يبنى فيما لو اختلف عقيدة الرائي والمعاصى ان العبرة فى استحباب السجود بعقيدة الرائي وفى اظهار الجود للمعاصى بعقيدة المرقى فان الفرض من اظهار السجود له زجره عن المعصية ولا يبرز بذلك إلا حيث اعتقد ان فعله معصية اه عرش على مر **(قوله)** معطن بفسقه) ومن ذلك ليس القواوين القليقة للرجال حرمة استعمال الحرير وللنساء ما فيه من التشبه بالرجال اه عرش على مر **(قوله)** ايضا معطن بفسقه) المتعبد استحباب السجود مطلقا سواء أعلن بفسقه أم لا فاسق أو لم يفسق اه برماوى وقوله سواء أعلن بفسقه الخ الذى فى شرح مر اشتراط الاعلان كالشراح حيث قال أو رؤية حاص متجاهر بمعصيته كما فى الكفاية عن الاصحاب وان نازع فيه الزركشى انتهت وسلمه عشاى اه **(قوله)** لان معصية الدين اشد) أى وقدمارنا بالسجود على السلامة من معصية الدنيا فى رؤية المبتلى فعل السلامة من معصية

كحدوث وله أو مال للاتباع رواه أبو داود وغيره بخلاف التعم المستمرة كالعافية والاسلام لأن ذلك يؤدى إلى استغراق العمر أو اندفاع نعمة كنجاة من هدم أو غرق للاتباع رواه ابن حبان ويبنى المجموع نقلا عن الامام الشافعى والاصحاب النعمة النعمة يكونهما ظاهرين ليخرج الباطنين كالمرقة وستر المساوى (أو رؤية مبتلى) كزمن للاتباع رواه الحاكم (أو فاسق) بقيد زده بقول (معطن) بفسقه لان معصية الدين اشد من معصية الدنيا ولهذا قال رسول الله

الدين رؤية الفاسق أو لى اه شيخنا **(قوله)** اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا وفي الحديث مصيبة في المال ولا مصيبة في الولد ومصيبة في الولد لا مصيبة في النفس ومصيبة في النفس ولا مصيبة في الدين اه براموى **(قوله)** على السلامة منهما) ويسجد المبتلى لرؤية مبتلى آخر والفاسق لرؤية فاسق آخر الا ان اتحد جنسا ونوعا وخلا قدر انعم في سجود صاحب الاكثر في القدر نظرو في كلام العلامة سم عدم تصور الاتحاد في الحصان فراجع اه براموى وعبارة شرح مروة في ان الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الاجهاته ان قصد به زجره سجد مطلقا والشكر على السلامة بما انبى به لا يسجد ان كان مثله من كل وجه أو فسق الرأى أقبح ويجرى هذا فيما لو شارب ذلك البلاء المصيان انتهت **(قوله)** أى السجدة لهجوم نعمة) عبارة شرح مروة يستحب اظهار السجود لذلك إلا ان تعددت له ثروة أو جواهر أو ولد مثلا بحضرة من ليس له ذلك وعلم بالخال فيخفيه ثلاثا يكسر قلبه انتهت **(قوله)** ثلاثا تاذى مع عذره) فلو كان غير مذكور كقفاوع في سرقة أو مجلود في نحو زنا ولم يعلم ثوبته أظهرها له فلو كان هذا المبتلى المدفور قاسما متجارا أظهرها له وبين السبب وهو التقوى به أقرى والد شيخنا وقرر شيخنا زى انه يبين السبب قبل السجود وقد يقال بل يبين السبب في سجوده بان يقول الحمد لله الذى عاقبى بما انبى به فلا ناو هو كذا اه حل **(قوله)** الصغيرة بغير اصرار) أى اومع اصرار ولم تغلب معاصيه التى يتجاهرها على طاعته لانه لا يفتق بالاصرار فقط بل لابد ان تغلب معاصيه على طاعته اه حل وقوله مع انه لا يسجد المعتد في هذه ايضا السجود فكلام الاصل هو الاولى تأمل اه شيخنا وعبارة البراموى والذى اقرى به الشهاب الرملى واعتمد مشايخنا انه لا فرق بين الكبيرة والصغيرة ولو بعد فعل المكفر وفاقا للسبكي اه **(قوله)** كسجدة التلاوة) قضية التقية انها تتكرر بترك النعمة أو اندفاع النقصة وانتهى لاجتماعها وتكرار أحدها ورأى فاسقا ومبتليا كفاه سجدته واحدة وانتهى بشرط ان لا يطول الفصل بينهما وبين تسببها اه حل وعبارة البراموى قوله فيما روى عنه فواتها بطول الفصل والاعراض ولو مع قصر موعدهم قضائها اذا قامت ولو مندورة ومنه تكررها بترك السبب ولو من شخص واحد كما صرح ثلاثا في سجدة كل اربعة جمع اسباب في سجدة واحدة لاجمع تلاوة وشكر في سجدة واحدة فلا يصح فارق الطهارات لانها مبنية على التداخل ومنه الثانية فينبى سجود الشكر وان لم يلاحظ كونه نعمة أو دفع نقمة أو لم يبين سببا بعينه فان عينه كان عنه وله السجود لغيره بشرطه انتهت (فرع) متى مر على انه يسن ان يسجد سجدتين للسجود اذا حصل منه سبب في سجود التلاوة أو الشكر خارج الصلاة لا عذره في لزوم كون الشيء يجبر بما هو اكثر منه انتهى والمسئلة ذات خلاف وقد اوضحها الناشرى في كتبه فانظر اه رزم **(قوله)** أى السجدتين) أى سجدة التلاوة والشكر ولا يجوز التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة ولا بركوع منفرد ونحوه ولا بصلاة بنية الشكر أو بنية التلاوة ومن ذلك صورة الركوع عند تحية المظاهار براموى **(قوله)** فيأتى فيها) فالماضى يسجد على الارض والراكب يومى الا ان كان في مرقد فيتمه اه حلبي

### (باب في صلاة النفل)

يفتح التون وهو لغة الزيادة اصطلاحا ما عدا المقراض سمي بذلك لانه اذا نذر على ما فرضه الله تعالى وعند الصوفية فناء العبد في شهود نفسه عند شهود به في تائه السكون والتحريك أو التحريك في الاموال واصل مشروعيته لجبر غل يحصل في العبادات الاصلية غير مطالها وتركه من مندوباتها كترك خشوع وتذقراء في الصلاة فعمل نحو غيبة الصوم اه براموى وفي قل على الجلال والعبادة اما قلية كالآمان والمعرفة والتفكر والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء موعبة الله تعالى ورسوله والطهارة من الرذائل وافضلها الايمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالجد يدوم اما بدنية كالاسلام والصلاة

حلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا والسجود للصيبتين على السلامة منهما) (ويظهرها) أى السجدة لهجوم نعمة ولا ندفاع نقمة وللفاسق المذكور ان لم يتحرف ضرره له ليتوب (لله) أى الفاسق المذكور (ان خاف) ضرره (ولالمبتلى) ثلاثا تاذى مع عذره وتعميرى بالفاسق أولى من تعبيرة بالعاصى لشمول المعصية الصغيرة بغير اصرار مع انه لا يسجد لرؤية مرتكبها وقولى ويظهرها الخ اعم وأولى بما ذكره (وهى كسجدة التلاوة) خارج الصلاة فيما رغبنا (ولمسافر فلها) أى السجدتين (كنافاة) فيأتى فيها ما رغبنا وسواء في سجدة التلاوة داخل الصلاة وخارجها وهذا اعم بما ذكره

### (باب في صلاة النفل)

والصوم والحج والزكاة وأفضلها الإسلام وفيه ما عرف الإيمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة  
وفرض كل منها أفضل من ثقله بسبعين درجة وفرض الصلاة أفضل القرائن الدينية وتقلها أفضل  
التوابع كذلك وإنما كانت أفضل أعمال الدين لأنه اجتمع فيها ما تفرق في غيره من ذكر الله تعالى ورسوله  
وقرآنه وتسبيح وليث وطهارة وسيروا استقبال وترك أكل وشرب وغير ذلك وزادت بالركوع  
والسجود ونحوهما والكلام في الأكتاف منها مع الأكتاف أعلى الأكتاف غير ما وقف شغل الزمن المميز  
بواحدة منها وهذا أوجه وأدق والألف وم أفضل من ركعتين بلا خلاف وفي الأيمان اختلاف  
فضيلة هذه العبادات باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالحق للجانع أفضل من الماء والله عاشر  
عكسه والتصدق بدينهم من غنى شديد أفضل من قيام ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك أه ومنه في  
شرح مرقنا وتقدم نقل عبارته هنا في أول كتاب الصلاة بالحرف (قوله) وهو ما رجع الشرع فله  
يحتمل تفسير ما عكم فتشمل الأحكام الخمسة فيخرج بقوله رجع فله ما عدا الواجب والمندوب  
وبقوله وجوز تركه الواجب ويحتمل فهم ما عدا الصلاة فلا يدخل فيها إلا الواجب والمندوب وقد يكون  
قوله رجع فعله صفة كاشفة وقوله وجوز تركه يخرج الواجب أه شيخنا وأه ويرى قوله وهو ما رجع  
الخارج للثقل من حيث هو لا لخصه ومن ثقل الصلاة قل على الجلال (قوله) أو يرادفة المنة (الخ) وقيل  
المنعوع الملم يرد فيه شيء مخصوص أه أى لا فله إلى ولا أمر به بل ينشئه الإنسان باختياره والسنة ما أوجب  
عليها النبي صلى الله عليه وسلم المستحب ما فله حياناً أو به ولم يفله وحينئذ فالمندوب والمرغب فيه  
والحسن يرادف كل منها الثلاثة أى المنعوع والمستحب والسنة وعليه قالته أفضلها ثم المستحب ثم  
المتنوع (قوله) (والحسن) لعل هذا اصطلاح الفقهاء والافلاحين كافي جمع الجوامع المأثور فيه وأجبا  
كان أو مندوباً أو ما عدا ما حل (قوله) قسم لآسن له جماعة) أي دائماً أبدأ بالآسن أصلاً وتسب في بعض  
الاحيان كالترفض عنه من هذا القسم أه شيخنا بدأ بهذا القسم مع أفضلية الثاني لتكرره كل يوم وتبنيته  
للفرائض أه شربى وفي قل على الجلال قدمه لانتظام بعضه إلى الفرض ولكثرة وقوع أفراد  
وعومها ولو كانت كالسبب ولكثرة تكراره ونحو ذلك وإنما أخر الفيل المعلق لأنه يتبر في  
تفريغه فقد القسمين معاً تامل (قوله) أيضاً قسم لآسن له جماعة) أي ولو صلى جماعة لم يكره أه شرح م  
ويثاب على ذلك أه اسم على صحيح المعنى وهل الأولى ترك الجماعة فيه كما هو في اقتداه المستمع بالقارئ  
أو لا ويرقن فيه ونظروا الظاهر عدم الفرق فيكون فعلها في الجماعة خلاف الأولى وقد يشهر به جعلها  
كذلك في صلاة الليل كما يفهم من قول المحلى في الترويع ومقابل الاصح أن الانفراد بها أفضل  
كثيرها من صلاة الليل لكن يشك على كونه خلاف الأولى حصول الثواب فيها فإن خلاف الأولى  
منه عن النبي يقتضى عدم الثواب إلا أن يقال لم يرد بكونه خلاف الأولى كونه منيهاً على أنه خلاف  
الأفضل أه ع ش عليه (قوله) كالرواتب) أي وكالضحية وكتحية المجد فل يذكر لهذا القسم  
الاهة الثلاثة أه شيخنا ومنه ركعتان عند اعادة سفر بمنزله وكما نزل وإن لم يعط الفصل بين  
التولين بالمسجد عند قدمه قبل أن يدخل بمنزله ويكتفي بهما عن ركعتي دخوله وعبء خروجه  
من الحمام ويكره فعلهما في مسأله بل يفعلها في بيته أو المسجد وينبغي أن عمل ذلك إذا لم يعط  
الفصل بحيث تنقطع النية عن كونها للخروج من الحمام وركعتان عند خروجه من مسجد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم للسفر ولمن دخل أرضاً لا يعبد الله فيها ولمن زفت إليه امرأة قبل الوقوع ويندبان لها  
أيضاً وبعد خروجه من الكعبة مستقبلاً بهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن ولو بعد  
نسيانه وقد صلل الحفظ الأول وركعتان بعد الوضوء وركعتان للاستخارة للقتل بحق أو غيره والتوبة  
فيلها أو بعد ما ولو من صغير وصلاة الأوابين وإنما سميت صلاة الأوابين لأن فعلها يرجع إلى الله تعالى وتاب ما  
فعله في نهامه فذا تكرر ذلك متدلى على رجوعه إلى الله تعالى ولو لم يلاحظ ذلك المعنى وهي المهمة بسلامة الصلاة

وهو ما رجع الشرع فله  
وجوز تركه ويرادفه  
السنة والمنعوع والمندوب  
والمستحب والمرغب فيه  
والحسن (صلاة النفل  
قسمان لآسن له  
جماعة كالرواتب)

وهي عشرون ركعة بين المغرب والمساء ورويت ستا وأربعاً وركعتين فيها أغلبها أى بين صلاة المغرب والمساء منه يعلم أنها لا تحصل بنقل قبل فعل المغرب بعد دخول وقتها عليه فلو أنها لم تنعقد لعدم دخول وقتها وإذا كانت من قضاءها لا نها ذات وقتها صلاة الوال بعد وهي ركعتان أو أربع وصلاة التسليم مرة كل يوم أو الجمعة أو الأثنين ولا تستعمل ولا فرة في العمرة وهي أربع بتسليمه وهو الأحسن نهاراً أو بتسليمتين وهو الأحسن ليلاً كما في الأحياء ودخل فيه ما لفرقة فعل في ليلة ركعتين وهو محتمل ويحتمل أن شرط حصول سننهما أن يفعلها متوالية حتى تمت صلاة واحدة وهو الأقرب ويقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر زاد في الأحياء لآخر ولا فرة إلا بأية الليل العظيم خمس عشرة مرة في كل من الركوع والاعتدال وكل من المسجدتين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية عشر أفضلك خمس وسبعون في كل ركعة وينبغي أن يقول بعدها وقبل السلام مرة أن صلها بأحرار أو أحدهم تين أن صلها بأحرار أمين اللهم إني أسألك توفيق الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجاة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الحثية وطلب أهل الرغبة وتميز أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أعافك اللهم إني أسألك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملاً استحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة منك وحتى أخلص لك النصيحة جياها منك وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظني بك سبحانه خالق النور وظاهره لا يكر والدعاء لو قيل بالتركرار وكان حسناً ولو ترك تسيحات الركوع لم يجزه للمواليا ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود ومنها صلاة الرغائب أول جمعة من رجب ولية نصف شعبان بدعتان قيستان مذمومتان وحديثهما باطل وقد بالغ في الجمع في إنكارها أمه شرح مر وعش عليه **(قوله التابعة للفرأض)** صفة كاشفة والمراد بالتابعة تبينها لها في المشروعية وإن فعلت قلها أه شيخنا وعبارة الصوري التابعة أما صفة كاشفة أن قلنا الرواتب خاصة بالتابعة وإن قلنا أنها أعم كانت صفة مخصصة انتهت والحكمة فيها أنها تكمل ما نقص من الفرائض أه شرح مر وقضيتها أن الجابر للفرأض هو الرواتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم على حج تبعاً لظاهر حج ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وشرع لتكثير الخ عبارة الباب وإذا انتقص فرضه كل من نقله ركداً باقي الأعمال أتت بقوله من نقله قد يشمل غير سنن ذلك الفرض من التوافل وتوافقه ما في الحديث فإذا انتقص من فرضه شيئاً قال الرب سبحانه انظر وأهل لعبدى من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة أه بل قد يشمل هذا تطوعاً ليس من جنس الفريضة فليتأمل عبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع وأعلم أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئاً من الفرائض غالباً إلا لوجبه له من جنسه نافذة حتى إذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل ما يجزى بالنافذة التي من جنسه فلذا أمر بالظرف في فريضة العبد فإذا قام بها كما أمر الله جوزه عليها وأثبت له وإن كان فيها خلل كملت من نافذته حتى قال البعض إنما ثبت لك نافذتك إذا سلمت لك الفريضة انتهت وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم بل وقع في المناوى أيضاً ما يصرح بتخصيص الجبر بالرواتب وعبارته وخصت الضحى بذلك لتخصها للعكر لأنها لم تشرع جارية لغيرها بخلاف الرواتب انتهت اللهم إلا أن يقال أراد أن يقصد بمشروعيتها الجبر لغيرها وأن أتفق بحصولها فليس أصلاً في مشروعيتها هذا ومع ذلك لو تولى بها ابتداء جبر الخلل لم تنعقد ولو علم الخلل كتركه التمشيد الأول مثلاً أه عرش على مر وانظر هل شرعت الرواتب ليلة الأسراء أو تراخت عنها والذي ببعض المومنين قلنا عن العلامة مر الثاني لكن يجر وقت ذلك أه برماوى وفي حاشية الدخائر على التمرير الحزم بأنها شرعت بعد الهجرة أه **(قوله ركعتان قبل صبح)** ويستحب تخفيفهما للاتباع وإن قرأ فيها ما يأتي البقرة وال عمران والكافرون والإخلاص أو بالم شرح أو بال تركه وأن يضطجع بعدهما الأولى كونه على شقة الأيمن وأمل حكيمه أن يذكر بذلك شجعة القبر حتى يستفرغ وسعته في الأعمال الصالحة وتبها لذلك

التابعة للفرائض (والمؤكد  
منها ركعتان قبل صبح  
(و ركعتان قبل (ظهور)  
ركعتان

فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أو تحول وبأى ذلك في القضية لأن القضاء يحكي الاداء  
وفيما اواخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر وله في نيتها عشر كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة  
الوسطى على القول بانها الوسطى سنة الغداة له أن يحذف لفظ السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي  
الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة اه شرحه و زاد على ذلك سنة الصلاة التي يثوب في  
أذانها أو يفتت فيها أمداه حل وهذه الكيفيات تصلح للفرض كما تصلح للفل ولعل المميز بينهما وجوب  
التعرض للفرضية في الفرض وجوب عدمه في السنة والمراد بتخفيفها عدم تطويلها على الوارد فيها  
حتى لو قرأ في الأول آية البقرة لم ينشروا الكافرون وفي الثانية آية آل عمران والمتركي في الاخلاص  
لم يكن مطولا لهما تطويلا يخرج به عن حد السنة والاتباع بل يسن الجمع بينها ليتحقق الاثبات بالوارد  
وقوله وأن يضطجع ويحصل أصل السنة بأى كيفية فعلت والاولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم  
بدنه لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي اقرب لتذكر احواله فان لم يتيسر له تلك الحالة في عمل انتقل إلى  
غيره بما يسهل فعلها فيه وقوله بنحو كلام ظاهره ولو من الذكر أو القرآن لأن المقصود منه تمييز  
الصلاة التي شرع فيها ويبنى ان اشتغاله بنحو الكلام لا يفوت سنة الاضطجاع حتى اراده بعد الفصل  
المذكور حصل به السنة اه عش عليه وفي القليوبي عن الجلال وكاتنا واجبتين عليه صلى الله عليه وسلم  
من خصائصه كما في الباب اه (قوله) وركعتان بعد مغرب) ذكر في الكيفية انه يسن تطويلها حتى  
ينصرف أهل المسجد انتهى شرح الرملي وقوله يسن تطويلها هذا ليس خاصا بعبدة المغرب بل  
بعبدة سائر الصلوات كذلك وإنما خصها لأن شأن الناس الانصراف سريعا عقب المغرب وقوله  
حتى ينصرف الخ لا يخفى أن تطويلها سنة لكل أهل المسجد فلا يتصور ان يطولها إلى انصراف  
أهل المسجد إلا ان يريد من ذلك لكل احد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو يدعاه إلى الانصراف  
أمر عرضه اه سم على حجب والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافي أن انصرافه ليعلمها في  
البيت افضل اه عش عليه (قوله) وبعد عشاء) أى ولولا لاجاج بمرة ويندب له ترك التفل المطلق  
اه قل على الجلال وفيه أن الحاج يصلي العشاء بمزدلفة لا يعرفه إلا أن يقال كلام الشيخ مفروض فما  
إذا ترك الحاج من السنة وصلى العشاء بمرة تأمل (قوله) ووتر بعدها) عبارة صريحة في أن الوتر  
من الرواتب وهو أحد قولين وعبارة شرحه وما اقتضاه كلامه أى كلامه أى كلام المنهاج من أن  
الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار إطلاق الرتبة على التابعة للفراتن ولهذا الوتر به سنة العشاء  
أو ادبها لم يصح وما في الروضة من أنه منها أيضا صحيح باعتبار ان الرتبة رادها السن المؤقتة وقد جرحه عليه  
في مواضع انتهت ويسن ان يقال بعده ثلاثا سبحان الملك القدوس ثم اللهم إني أعوذ برك من سخطك  
وبعاقبة ذلك من عقر بلك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اه شرحه (قائمة) وقع  
السؤال في النبرس عموما فانه الوتر واراد صلواته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها وإذا أخره  
عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أو لى أو تأخيره إلى دخول وقت الضحى فيه نظروني  
كلام بعضهم ما يقتضى تأخيره إلى وقت الضحى لولى كثيره من النوافل الليلية التي تقوته ومنها ما لو كان  
له ورد اعتاده ليلار لم يفعله اه بالحق أقول ويمكن وجوبه بأنه إن فعله قبل الفرض كان من التفل بعد  
الفجر وقبل الفرض وهو مكروه وبعد كان من التفل في وقت الكراهة وهو لا ينمذ عند بعض المذاهب  
فطلب تأخيره إلى وقت لا يكره فيه التفل اتفاقا وهو وقت الضحى اه عش على علم (قوله) للاتباع  
رواه الشيخان) هذا لا يفيد التاكيد الذي هو المدعى وعبارة شرحه لانه صلى الله عليه وسلم واظب  
عليها أكثر من الثمانية الباقية انتهت وهي ظاهرة في إثبات المدعى اه (قوله) وغيره زيادة ركعتين الخ) ولو  
اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم يتو المؤكد ولا غيره انصرف للمؤكد كما هو ظاهر لانه لا يتبادر


(بعده) ركعتان (بعد  
مغرب) ركعتان (بعد  
عشاء ووتر) بكسر الواو  
وقتها (بعدها) أى العشاء  
للاتباع رواه الشيخان  
(وغيره) أى المؤكد منها  
(زيادة ركعتين قبل ظهرو)  
ركعتين (بعده) لحبر من  
حافظ على أربع ركعات  
قبل الظهر وأربع بعدها  
حرمة الله على النار رواه



والطلب فيه أقوى اه شرحه وأهم أنه لو صلى الأربع القبيلة وفصل بينهما بالسلام لا ينعين صرف  
 الأولين للؤكد بل يقع ثنتان مؤكدتان وثنتان غير مؤكنتين بلامعين وقضية قوله لأنه المتبادر  
 والطلب فيه أقوى صرف الأولين للؤكدتين مطلقا وهي القبيلة أفضل من البعدي أو بالعكس أوهما على حد  
 سواء الذي ذكره بعض الثقات أن البعدي أفضل لتوقفها على فعل الفريضة وأقول الأقرب التساوي كما  
 يدل عليه عبارة البهجة اه عش عليه وله إذا أخر المتقدمة أن يحرم بالثانية باحرام فإن أحرم جئنا  
 بأربع انصرف للؤكدات القبيلة والبعدي ولا بد في إحرامه مطلقا أن يعين القبيلة أو البعدي أوهما  
 اه قل على الجلال وفعل هذه الروايات في الحضر أكد في السفر فلا يطلب تركها فيه وإن طال وفي  
 فتاوى التنوير أن الأفضل في الأربع قبل الظهر وبعدها أن يصلها بتشهدين ويجوز بتشهد وينبغي  
 أن لا يشتغل بالقبيلة عن إجابة المؤذن بل لو تعارضا قدم الإجابة وفي المجموع عمل ندب تقديمها مالم  
 يشرع المقيم في الإقامة فإنه يكره الشروع في شيء من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع في الإقامة اه  
 حلي (قوله وأربع قبل عصر) برفع أربع وهو ظاهر وكذا بالجر عطفًا على ركعتين والمعنى وزيادة  
 أربع على العشرة المؤكدة قلن ثبانه قوله بعده وركعتان قلت ثبانه لا يجوز أن يكون مبتدأ وخبره  
 عنقوف أي وركعتان بعد المغرب كذلك فاقام أمشوري (قوله) وركعتان خفيفتان قبل مغرب  
 ويستحب فعلهما بعد إجابة المؤذن فإن تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الإمام بالقرض عقب  
 الأذان أخرهما إلى ما بعدها ولا يقدمهما على الإجابة فيما يظهر اه شرحه وقوله ويستحب فعلهما أي  
 اللذين قبل المغرب أي وكذا سائر الروايات وإنما خص ما تين بالذكر لما جرت به العادة من المبادرة بفعل  
 المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم أن ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة القرض  
 عند شروع المؤذن في الأذان المفوت لإجابة المؤذن وفعل الراتبة قبل القرض لا ينبغي بل هو مكروه  
 وقوله أخرهما إلى ما بعدها أي ويكون ذلك عن رافق التأخير ولا مانع أن يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل  
 مع تقديمها لكن ينبغي أنه لو علم حصول جاء أخرى يتمكن معها من فعل الراتبة القبيلة وإدراك فضيلة  
 التحريم مع إمام الثانية سن تقديم الراتبة وترك الجماعة الأولى مالم يكن في الأولى زيادة فضل ككثرة  
 الجماعة أو فقد الإمام وقوله ولا يقدمها على الإجابة أي لأنها مفوت بالتأخير وللخلاف في وجوبها اه  
 عش (قوله) قال في المجموع وركعتان قبل العشاء أي فأكثر إذ عباره (فرع) يستحب أن يصل  
 قبل العشاء الأخيرة ركعتين فصاعدا انتهت اه حلي وعبارة الشوري قال الشيخ وفي شرح المذهب  
 يستحب أن يصل قبل العشاء الأخيرة ركعتين فصاعدا ثم استدلت بحديث الصبيحين أي الذي ذكره الشارع  
 ثم قال وظاهر قوله فصاعدا أنه لا يطلب خصوص الركعتين بل الركعتان أو أكثر كالثلث ولم يذكر ذلك  
 في المغرب مع استدلاله عليه أيضا هذا الحديث كانه لو رافق في داود فيصلو قبل المغرب بركعتين ولأن ذلك  
 هو المنقول من فعل الصحابة فليتامل انتهت (قوله) وجمعة كظهر) حاصله أن الجمعة إذا غت عن الظهر  
 سن قبلها أربع وبعدها أربع كالظهر وإن لم تغن عنها سن قبلها أربع لا بعدها وسن قبل الظهر أربع وبعدها  
 أربع اه عش على مر بالمعنى (قوله) وينوي بقبلة الجمعة سنيًا ولا اثر لاحتلال عدم وقوعه خلافا  
 لأصحاب البيان إذ القرض أنه كلف بالأحرامها وإن شك في عدم اجزائها اه شرحه ولولم يفعل ستة  
 الجمعة حتى خرج الوقت ليس له أن يقضيها لأن التابع كتبوه و الجمعة لا تقضى أه شيخنا فخر سياب في لما يزيد  
 بيان عند قوله وسن قضاء هل مؤقت (قوله) لكن قول الأصل وبعد الجمعة الخ) إنما عر الأصل بذلك لأن  
 ما بعدها ثابت بالنسب بخلاف ما قبلها فحاشا بالظهر وقد أشار لذلك المحقق الحلي اه شوري (قوله) مشعر  
 بمخالفتها الظهر) أي لأن قوله وبعد الجمعة أربع يشعر باستوائها في التاكيد أو في عدمه وإن كان يحتمل

الترمذي وصححه (وأربع  
 قبل عصر) للازاع ورواه  
 الترمذي وحسنه (ركعتان  
 خفيفتان قبل مغرب)  
 الأمر بهما في خبر أبي داود  
 وغيره وخبر الشيخين  
 بين كل أذنين صلاة  
 والمراد الأذان والإقامة  
 قال في المجموع وركعتان  
 قبل العشاء الخبر بين كل  
 أذنين صلاة (وجمعة  
 كظهر) فيما مر كاف  
 التحقيق وغيره لكن قول  
 الأصل وبعد الجمعة أربع  
 وقبلها ما قبل الظهر مشعر  
 بمخالفتها الظهر في سنها  
 المتأخرة (و يدخل وقت

البعض والبعض اشد شيئا (قوله قبل الفرض) هو حال من الرواتب وكذا قوله ويعد للقاعدة المشهورة ان الحمل وشبهها بعد المار فاحو الوجاز يجتنبان المضاف اليه لانه من الجزء يجوز أن يكونا صفتين اه شيئا (قوله ويعد بفعله) فيه تسمح اذ وقت البعدي بدخول وقت فرضها وان وقف فعلها على فعل الفرض وظاهر عبارة يقتضى ان وقتها لا يدخل الا بفعل الفرض وليس كذلك اشد شيئا (قوله ايضا ويعد بفعله) فلو فعلها قبل لم يتقدم ولو بعد خروجه وقت الفريضة فقل ان الزمان لا يدخل وقته الا بفعل العشاء أى ولو جمع تقديم ولو بعد خروجه وقتها فاذا خرج وقت العشاء اراد فعل الوقت قضاء قبل فعلها كان محتما به افاق والشيخان لان القضاء يحكى الاداء ولا يشترط وقوع الزانية بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلا لما فى الضام اهل (قوله ولو تراءى) هذه الغاية للتنعيم لا لرد اه شيئا (قوله) ويخرجان بخروج وقت (فيه ان البعدي تصير قضاء بخروج وقت مع انه لم يدخل وقتها فكيف يقال انه خرج وقتها مع انه لم يدخل يقتضى قوله ويعد بفعله والخروج فرع الدخول قاله حل ولا مانع من ذلك وغلبه للفرق لاصلا خرج وقتها وما دخل اه (قوله) وأفضلها (الوقت) في قول على الجلال مانعه (نتية) افضل هذا القسم الوقت ثم ركعتا الفجر ثم بقية الرواتب المؤكدة ثم غير المؤكدة ثم الضحية ثم ما تعلق بفعل أو سبب غير فعل كالزوال ثم ركعتا الطواف والاحرام والتحية وسنة النفل المطلق هذا ما عتمده شيئا زى ويدخل وقت الوقت بفعل المشام ولو جمع تقديم لكن ان كان مسافرا حينئذ اقام قبل دخول وقت العشاء امتنع فعل الزمان لم يكن فعله عقب فعل العشاء ومتى دخل وقت العشاء جاز له فعله وان لم يحضر من يسع فعل العشاء اه من شرح مر (فرع) نذر ان يصل الوقت لزمه ثلاث ركعات لان أقله هو واحدة بكرة الاقتصار عليها فلا يتناوله النذر فأقل عدده من مطلوب لا كرامة في الاقتصار عليه هو الثلاثة فينحط النذر عليه ولهذا قلنا اذا اطلق نية الوقت انما عقدت على ثلاث ثم ان أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوقت ويرى من النذر ولا يجوز الزيادة عليها لانه حيث وجد صسمى الوقت امتنعت الزيادة عليه على ما عتمده مر وإن أحرم بركعتين ركعتين أو بالاحدى عشرة دفعة واحدة لم يقع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا امر عش على مر (قوله ان الله أمركم) أى اتفقكم وقوله من حرم النعم أى الاحمر ومنها وهو الايل الحمر وخصها بالذكر لانها اشرف اموال العرب وفى دلالة هذا الحديث على المدعى نظر فقد ورد ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فلو قال للخلاف فى وجوبه لكان أظهر اه شيئا (قوله من حرم النعم) بسكون الميم جمع احمر او حرام واما بضمها فجمع حمار اه عش والاحمر من الزمان الايل المحموده والابل أنقص اموال العرب يضربون بالخل فى نفاسة الشيء وقد تقرر ان تشبيه أمور الآخرة ائاما للترتيب الى الافهام والافطرة من الآخرة خير من الارض بأسرها وامثالها مما هو التصور اه اطاف وقرره شيئا حاف وفى الشورى قبل المراد خير من ان تكون كذلك فيتصدق بها وقبل المراد فتيها وتملكها وكانت بما يفاخر به العرب قاله فى فتح البارى اه (قوله وان لم يتقدمها نفل الخ) هذه الغاية لرد عبارة أصله مع شرح مر وقيل شرط الا يتأخر ركعة سبق نفل بعد العشاء وان لم يكن سنة لم تقع هى مؤثرة لذلك النفل ورد بأنه يكتفى كونها تراءى نفسها أو مؤثرة لما قبلها ولو فرضنا انتهت (قوله) وأدى الكمال ثلاث الخ ولو صلى ماعدا الأخيرة الوقت أتيب على ما أتى به ثواب كونه من الوقت ليا يظهر وإن قصد الاقتصار عليه ابتداء لانه يطاق على مجموع الاحدى عشرة ومثله من أتى ببعض التراويح وليس هذا كفى أن يعجز الكفارة ان ادعاء بعضهم لانه خصلة من خصاها ليس له ابعاض متميزة بنيات متعددة بخلاف ما هنا اشرح مر ه (فرع) سئل شيئا زى عن شخص صلى أقل الوقت ناولا الاقتصار عليه ثم بدسلا من ذلك عن له الزيادة على الأقل مریدا الاكل هل لذلك أم لا فتوى مأجورين فأجاب بقوله الحمد لا يجوز له الزيادة على

الرواتب قبل الفرض بدخول وقت ويعد) ولو تراءى (بفعله يخرجان) أى وقتا الرواتب التى قبل الفرض ويعد (بخروج وقت) فعل القلبية فيه بعد (الفرض اداء) وأفضلها) أى الرواتب (الوقت) لخبر ان الله أمركم بصلاة هى خير لكم من حرم النعم وهى التور واد التمدى والحاكم وصحبه وذكر أفضلتي وجملة قسما ناولا وما فى الروضة كآصلها من يادى (واقفه) ركعة وان لم يتقدمها نفل من سنة العشاء أو غيرها قال فى المجموع وأدى السكال ثلاث وأكل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره احدى عشرة) روى أبو داود باسناد صحيح انه  قال من أحب ان يوتر بنفسه فليقل ومن أحب ان يوتر بثلاث فليقل ومن أحب ان يوتر بواحدة فليقل

الاقول قوله صلى الله عليه وسلم لاوتران في ليلة ولهذا قالوا كيف يتصور الاتيان باكل الوتر فقالوا لا يتصور الا اذا احرم بالجميع دفعة واحدة واحرم به شفعاً ركعتين ركعتين وانه اعلم اهتبر ويسن لمن اوتر بثلاث يقرأ في الاولى بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص ثم القلق ثم الناس مرة مرة ولو اوتر باكثر من ثلاث قرا في الثلاثة الاخيرة ماذكر فيها يظهر انه شرح مر وقوله وفي الثالثة الاخلاص الخ ظاهره وان وصل وان لم عليه تقويل الثالثة انه سم على حج اه عرش عليه **(قوله وروى الدارقطني الخ)** اخره ليعيدان الامر في ليس مراداً منه الوجوب اه برماوى **(قوله فلوزاد عليها لم يصح وتره)** فان احرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح وان سلم من كل ركعتين صح ما عدا الاحرام السادس فلا يصح وتره ثم ان علم المنع وتعمد فالتقياس البطلان والواقع فغلامطلقاً كاحرم بصلاة قبل دخول وقتها غلطاً اه شرح مر **(قوله ويكره الايتار بركة)** اى من حيث الاقتصار والافهى سنة والمراد الكراهة الخفيفة لانه خلاف الاولى اه شيخنا **(قوله والاول افضل)** اى لان الثانية فيه تشبيه بالمغرب وقد نهى عن تشبيه الوتر بالمغرب وفيه ان التشبيه انما يتم اذا صلى الوتر ثلاثاً بتشهدين ومن ثم جاء في الحديث لا توتروا بثلاث ولا تشبهوا بصلاة المغرب اى بتشهدين فهو تنقيد لقوله بثلاث وفي العباب فان وصل الثلاث كرهه عبارة الكثر للاستاذ البكرى ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فاذا زاد وصل فغلاف الاولى اه حل وفي قل على الجلال ما قبل ان وصل الثلاثة الاخيرة افضل خروجاً من خلاف اى حنيفة رده الامام الشافعى رضى الله عنه بان محل مراعاة الخلاف اذا لم يوقع في حرام او مكروه كما هنا اه **(قوله ولا يجوز في الوصل اكثر من تشهدين)** اى وقد احرم به وتره او قوله خلاف المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم اى من انه كان يصلى فيبان ان يفرغ من صلاة المشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ولا يجوز ان يصلى اربعا بتسليمة واحدة لانه خلاف المنقول من فعله ان حصل بذلك مطلق الفصل لان المرجح في ذلك الاتباع ولم يرد بما سبق افاده الجوزى لكن قال والد شيخنا هو خلاف الاولى وهو موافق في ذلك لقول المؤلف كان ينوى ركعتين من الوتر اى فان السنة ان يسلم من كل ركعتين او ينوى عشرة بتشهد ويسلم ثم ينوى الحادية عشرة بتشهد ويسلم سواء تشهد في كل ركعتين او اربع من العشرة بدون سلام او لم يتشهد لان امتناع الزيادة على التشهدين انما هو في الوصل كما علمت وهذا من الفصل واما ايقاع التشهد في ذلك بعد ثلاث او خمس فالظاهر امتناعه او ينوى ثمانية بتشهد ويسلم ثم ينوى الثلاثة بتشهد ويسلم اه حل وعبارة زى ووصلى عشر ابحرام واحد الحادية عشرة باحرام واحد اه ان يتشهد كل ركعتين فيها يظهر لان هذا افضل لاصل ولم ار في هذه المسئلة نقلاً فليست انتهت وعبارة شرح مر وقول الجوزى ان قضية تعبيره بالسلام من كل ركعتين انه لو اوتر باحدى عشرة فسلمت تسليمتين ولا يجوز ان ينقص من ذلك يصلى اربعا بتسليمة وستا بتسليمة ثم يصلى الركعة وان وجد مطلق الفصل لان المرجح في ذلك الاتباع ولم يرد الا كذلك رده والادرجه الله تعالى بان المتمدن خلافاً ليل دعوى ان ذلك قضية متنوع وانما قضيتها ان ذلك خلاف الاولى انتهت **(قوله والفصل افضل)** اى ان ساواه عدداً اه شرح مر اى فصل الاخيرة باحرام مستقل افضل سواء فصل ما قبلها او وصله وله فيه حيث تشهد في كل ركعتين او اكثر وله فيه ان ينوى سنة الوتر ومقدمة الوتر او من الوتر او الوتر ايضا ولا يصح بنية الشفع ولا بنية سنة المشاء ولا بنية صلاة الليل اه برماوى (فرغ) ه قال في العباب ما حاصله لو كان صلى الوتر ثلاث ركعات موصولة اذكر كما جميعها في الوقت او مفصولة خرج بضعها فالافضل ان يصليها موصولة ويقيم ما لو كان صلى خمساً او سبعا اذكر كما في الوقت واذا صلى اكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الافضل الاقتصار على الاقل او لانه نظروا الاقرب الثاني لثبته ما بعد الوقت لما وقع فيه فكانه

وروى الدارقطني اوتروا  
خمس اوسع او تسع او  
احدى عشرة فلوزاد عليها  
لم يصح وتره واما خبر  
الترمذى عن ام سلمة انه  
صلى الله عليه وسلم كان  
يوتر بثلاث عشرة لحمل  
على انها حسبت فيه سنة  
المشاء وقال السبكي انا  
أقطع بجواز الوتر بها  
وبصحته لكن أحب  
الاقتصار على احدى عشرة  
فاقل لان ذلك غالب  
احوال النبي ﷺ ويكره  
الايتار بركة كذا في  
الكفاية عن القاضي ابى  
الطيب (وبان زاد على ركعة)  
في الوتر (الوصل بتشهد)  
في الاخيرة (او تشهدين  
في الاخيرتين) للاتباع  
في ذلك وهو اصل الاول  
افضل ولا يجوز في الوصل  
اكثر من تشهدين ولا يصل  
اولهما قبل الاخيرتين  
لانه خلاف المنقول من  
فعله ﷺ (والفصل)  
بين الركعات بالسلام كان  
ينوى ركعتين من الوتر  
(الفصل) منه لزيادته عليه

صلاها كلها في الوقت أخذنا ذكره سمع عن حبيب ورواب الظهر القبلة والبعدة من انه اذا نوى  
الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقت كلها اداءه عرش على مر (قوله بالسلم وغيره) كائنية  
والتكبير والتشهد اه شيننا (قوله وسن تأخيره) أى جميعه اه شرح مرهم قال وعلم من قولى أى  
جميعه ان الاصل تأخير كله وان صلى بعضه اول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفى الوالد  
رحمة الله تعالى فيمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة يكمله بعد تهنده بان الاصل تأخير كله فقد قالوا  
ان من له تهنيد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره الى الليل فان أراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقا ووتر آخر  
الليل اه وقوله صلى نافلة مطلقا أى سواء كان ماموما أو اماما لكن لو كان اماما وصلى وتر رمضان  
بنية النفل كرهه القنوت في حقه اه عرش عليه ولو تمارض الكثرة والتأخير فالذى يتجه ان التأخير  
مع القلة بان يقتصر على ركعة مثلا أفضل من التقديم مع الكثرة اه شوبرى ومثله حل ثم رأيت في  
عرش على مرمانه ولو كان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشر قولا صلى اخره صلى ثلاثا فظاهر ان  
الاحدى عشرة أولى خافضة على كال العبادة اه ومثله البرماوى وقرر شيخنا ح في كلامهما واعتمده  
وضعف كلام الشوبرى والمحلى (قوله عن صلاة ليل) قيل المراد بهاماعدا الوتر والا فالوتر من صلاة  
الليل أيضا اه شيننا وقديم الوتر على التهنيد خالف الاولى ومن المعلوم ان التهنيد لا يكون الا بعد  
نوم وبعد العشاء فان فعل الوتر بعد نوم واقتصر عليه كان تهنيدا ووتر وإن كان قبل نوم كان وترا  
لا تهنيدا فين الوتر والتهنيد عموم وخصوص من وجه وينفرد بالتهنيد فيما اذا كان بعد نوم ولم ينوبه  
الوتر اه حل (قوله اجعلوا اخر صلاتكم الخ) قال الكرمانى يحتمل ان يكون مفقولا لانه لا جعل  
يتعدى الى مفعول والى مفعولين اه شوبرى وفيه انه يلزم على كونه مفقولا لانه ظرفية الشيء في نفسه  
لان الوتر هو اخر صلاة الليل اه شيننا (قوله ولا يعاد بنا) أى ولو وتر رمضان ولو في جماعة  
ولو صلاة اول افرادى فلا يعادى لو أعيد لم ينفذ فهو مستثنى عما يأتى من ان النفل الذى تشرع فيه  
الجماعة اه شيننا (قوله ايضا ولا يعاد بنا) أى لا تطلب اعادته فان اعاده بنية الوتر عامدا عالما  
بحرم عليه ذلك ولم ينفذ كما أفى به الوالد رحمه الله تعالى نعم ان أعاده جاهلا او ناسيا وقع نفلا  
مطلقا كاحرامه بالظهر قبل الزوال فالظاهر اه شرح مر (قوله وان اخر عنه تهنيد) كان الانسب  
ان يعتنى بما تركه الاصل كما هو عادته في مناقشته الا ان يقال عني بما ذكره الاصل لانه محل التوهم  
لانه اذا أخر التهنيد ربما يقال يصح ان يوتر ثانيا ليكون بمثابة اوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا  
اخر صلاتكم من الليل وترا اه شيننا (قوله لا وتران في ليلة) جماعة على لغة من يلزم المثنى الا انهم شيننا  
وهذا في الادامات القضاة فلا مانع من وترين أو أكثر في ليلة اه قل على الجلال (قوله يقاتلته) أى  
ولو باقيا غير اه حل (قوله سواء كان له تهنيد ام لا) بان كان بحيث اوصلاه اول الليل صلاة جماعة  
حيث سنت فيه ولو صلاة في غير الاول صلاة منفردا لا يقال يصلى بعضه اول الليل جماعة ويؤخر بعضه لغير  
الاول بل الاصل تأخير كله خلافا لما توهمه كثير من الناس ان الجماعة افضل من التأخير اه حل (قوله فليوتر  
اخر الليل) هلا قال اخره وما حكمة الاظهار ولعله لدفع توهم عود الضمير الى الاخر فليتناه اه شوبرى  
(قوله وهذه من زبادى) أى قوله أم لا الشامل لما لئن وكان ينبغي ان يقولوا استحباب تأخير من ليل التهنيد  
له مع التقيد بالوثوق فيمن له تهنيد من زبادى اه حل (قوله وجماعة في وتر رمضان) أى ولو قضاء  
كالتراوىح قاله بعض مشائخنا وفيه نظر يعلم من عدم طلب الجماعة في القضية من الخمس فهداوى فراجع اه  
قل (قوله بناء على سن الجماعة الخ) متعلق بقوله وسن جماعة فتوتره وان أسس الجماعة في الوتر منى على  
القول بسن الجماعة في التراوىح وعبارة أصله مع شرح المحلى والاصح ان الجماعة تندب في الوتر بناء على ندها في

بالسلام وغيره (وسن  
تأخيره عن صلاة ليل)  
من رتبة أو تراوىح أو  
تهنيد لغير الشينين اجعلوا  
اخر صلاتكم بالليل وترا  
(ولا يعاد) ندها وان اخر  
عنه تهنيد فهو أهم من قوله  
فان أو ترثم تهنيد لم يده  
وذلك خبر أى يود وغيره  
وحسنه الترمذى لا وتران  
في ليلة (وسن تأخيره عن  
أوله) أى الليل (لن وتي  
يقظته) بفتح القاف (ليلا)  
سواء كان له تهنيد أم لا  
فان لم يتق بالم يؤخره لغير  
مسلم من عاف ان لا يقدم  
من آخر الليل فليوتر أوله  
ومن طمع ان يقوم آخره  
فليوتر آخر الليل وهذه من  
زيادتي وهو مافى المجموع  
واقتصر في الاصل كالروضة  
كأصلها في سن التأخير على  
من له تهنيد (و سن  
جماعة في وتر رمضان)  
وان لم تفعل التراوىح أو  
فعلت فردا بناء على سن  
الجماعة فيها كاسياني  
ضميرى بذلك أولى من  
قوله وان الجماعة تندب  
في الوتر

التراويح الذي هو الاصح الآن انتهت وهذا يقتضي أن في سن الجماعة في التراويح خلافاً وهو كذلك فقد قيل انها من فرداى كاصرح بهذا الخلاف في المواهب اه شيخنا عبارة أصله مع شرح المحلى فيما سبأني والاصح ان الجماعة تسن في التراويح ومقابل الاصح ان الانفراد بها افضل كثيرها من صلاة الليل لبعده عن الرياء انتهت (قوله) وتقدم في صفة الصلاة (الخ) غرضه بهذا الاعتذار عن عدم ذكر هذا الحكم هنا مع ذكر الاصل له هنا فيرد عليه انه لم يوف بما في الاصل وحاصل الجواب انه استثنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم فلم يخل بما ذكره الاصل وعبارة أصله هنا مع شرح مرويد بن القنوت آخره رأى آخر ما يقع وترافشمل ذلك من اوتر بر كمة واحدة في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة لاطلاق ما مرفى قنوت الصبح وعلى الاول الوقت فيه في غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كره ويسجد للسجود وان طال به وهو ما دعاهم بالنحر يم طلت صلاته والا فلا ويسجد للسجود وهو كقنوت الصبح في لفظه وعمله والجهر به واقتضاء السجود بتركه ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مر انتهت (قوله) وكالضحى) وهي صلاة الاشراف كما أتى به الوالد اه شرح مروية عن سم غلى المنهج (فرع) المتعمدان صلاة الاشراف غير صلاة الضحى اه مروى في حج ما يوافقه ونصه وعما لا تسن له جماعة كتمان عقب الاشراف بعد خروج وقت الكراهة وهي غير صلاة الضحى اه وعليه تحصل ركعتين ويبنى انه لو أحرم باكثر انعقدت وانه لو أحرم بر كعتين ثم اراد ان يحرم بصلاة اخرى بنوى بهذا كالم تنقذ لان السنة حصلت بالاولى والثانية غير مطلوبة فاسأل عما يأتى في تحية المسجد اه ع ش عليه ثم قال قال حج في شرح الشانل ومن فوائد صلاة الضحى انها تجزى عن الصدقة التي تصح على مفاسل الانسان الثلاثة وستين فصلا كما أخرجه مسلم وفيه ويجزى عن ذلك ركعتا الضحى وحكى الحافظ أبو الفضل الزين العراقي انه اشهر بين العوام ان من قطعها يرمى فصار كثير منهم يتركها أصلاً لذلك وليس لما قالوه أصل بل الظاهر انها ما ألقاه الشيطان على ألسنتهم لحرمة الخير الكثير لا سيما جزاؤها عن تلك الصدقة اه كلام ابن حجر أقول ومثل ذلك في الطلآن ما اشترى ايضا فيما بينهم أن من صلاها مات أولاده اه (قوله) وأقلها ركعتان) ويسن ان يقرأ فيها الكافرون والاخلاص وهما افضل في ذلك من الشمس والضحى وان وردت ايضا اذا اخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربه بلامضاعفة اه شرح مروى يقرأها ايضا في بالوصلى اكثر من ركعتين كما يؤخذ مما تقدم عن حج وعلى ذلك ايضا ما لم يصل اربعاً او ستاً بحرام والا فلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الاول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشديد فانه لا يقرأ السورة فيها بعد التشهد الاول اه ع ش عليه (قائمة) ذكر البيهقي في رسالة له في خصائص يوم الجمعة او وصلها الى ما تفسر صيغة واحدة فقال ما نفضه اخرج الاصبغاني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى أربع ركعات في يوم الجمعة في دهر مرة واحدة يقرأ بفاتحة الكتاب عشرة مرات وتقرأ احدى عشرة مرات وتقرأ آية الكرسي عشرة مرات في كل ركعة فاذا تشهد وسلم واستغفر سبعين مرة وسبح سبعين مرة سبحان الله والاله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم دفع الله عنه عشر اهل السموات وشر اهل الارض وشر الانس والجن اه ويسن ان يدعو في صلاة الضحى بهذا الدعاء اللهم ان الضحى ضحاؤك والبهاؤ لك والجمال جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فأنزله وان كان في الارض فأخرجها وان كان ممسرا فيسره وان كان حراما فطهره وان كان بعيدا فقربه بحق ضحائك وهباتك وجمالك وقوتك وقد تركت آتني ما آتيت عبادك الصالحين اه من بعض الخواشي (قوله) واكثرها اثنا عشرة) هذا ما جرى عليه في الروضة كاصهار المتعد كما نقله المصنف عن الاكثرين وصححه

عقب التراويح جماعة وتقدم في صفة الصلاة انه يسن فيه القنوت في النصف الثاني من رمضان (وكالضحى) وأقلها ركعتان) وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست (واكثرها) عددا (اثنا عشرة)

أن هيرة قال أوصاني  
 خليلي ﷺ بثلاث صيام  
 ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي  
 الضحى وإن أوتر قبل أن  
 أنام وروى مسلم أنه ﷺ  
 كان يصل الضحى أربعاً  
 ويزيد ما شاء وروى  
 أبو داود بإسناد على شرط  
 البخاري أنه ﷺ صلى  
 سبعة الضحى أى صلاته  
 ثمان ركعات يسلم من كل  
 ركعتين وفى الصحيحين  
 قريب منه وروى البيهقي  
 بإسناد ضعيف عن أبي ذر  
 أنه ﷺ قال إن صليت  
 الضحى عشراً لم يكتب  
 عليك ذلك اليوم ذنب وإن  
 صليتها ثنتي عشرة ركعة  
 بنيت لك بيتاً في الجنة ووقتها  
 فيما جزم به الرافعي من  
 ارتفاع الشمس إلى الارتفاع  
 في المجموع والتعقيب إلى الزوال وهو  
 المراد بالاستواء فيما يظهر  
 ونقل في الروضة عن  
 الأصحاب أو وقتها من الطلوع  
 ويسن تأخيرها إلى  
 الارتفاع قال الأذري  
 فيه نظر والمعروف في  
 كلامهم الأول ووقتها  
 المختار إذا مضى ربع النهار  
 كما جزم به في التحقيق  
 وقولنا وأفضلها ثمان من  
 زيادتي وهو ما في الروضة  
 وغيرها (وكتبة مسجد)  
 غير المسجد الحرام  
 (لداخله)

في التحقيق والمجموع وأقبحه إلى الدرر حقه تعالى أن أكثرها ثمان وعليه فلزاد عليهما يجوز لم يصح  
 إن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل ثنتين صح إلا الأحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم إن علم  
 المتوعد لم يتعد الإربع تقلا كظنهم بما مرأه شرح مر (قوله عددا) لم يذكروا مثله في الوتر هل ذلك  
 لحكمة تأمل مرأيت قول المصنف وأفضلها تقلا ثمان قوله هنا عددا أى لأفضلها بخلافه ثم اه شورى  
 (قوله وأفضلها ثمان) في حج مانسه (نتيه) ما ذكر من أن الثمان أفضل من الاثنتي عشرة لا ينافي قاعدة  
 أن العمل كلما كثر وشق كان أفضل لأنها أغلبية لتصرحهم بأن العمل القليل يفضل الكثير في صور كالقصر  
 أفضل من الاتمام بشرطه اه (قوله ويسلم من كل ركعتين تدبى) ويجوز فعله ثمان بسلام واحد يفيى  
 جواز الاقتصاد على تشهد واحد في الأخير فوجواز أن يتشهد في كل شفع من ركعتين أو أربع وهو مجوز  
 له تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الأخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الأخيرة  
 فيه نظر اه حج اه شورى (قوله صيام ثلاثة أيام) الأولى أن تكون البيض وهى الثالثة عشر والرابع  
 عشر والخامس عشر اه حل وقوله وإن أوتر قبل أن أنام إنما أمره بهذا لأنه ﷺ كان حكماً يخاطب كل  
 إنسان بما يناسبه فلما علم من حاله أنه لا يقوم آخر الليل لكثرة اشتغاله بالأحاديث والروايات أمره  
 بالوتر قبل النوم اه شيخنا (قوله ويزيد ما شاء) أى من الضحى يدل له الرواية التى بعدها اه شورى  
 أى ويخصص بالثمان وقال حل ما شاء من النقل المطلق اه (قوله من ارتفاع الشمس) هذا هو المتدو قوله  
 من الطلوع وعلى هذا القول فلا يؤثر فيها وقت الكراهة لأنها صاحبة وقت اه قل على الجلال (قوله)  
 ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار) أى ليكون في كل ربع منه صلاة في الربع الأول الصبح وفي الثاني  
 الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر ولقوله ﷺ صلاة الأوابين وهى مشتركة بين مذهبين  
 عشرين ركعة بين المغرب والعشاء حين ترمض الفصال يفتح الميم أى تبرك منه شدة الحر فى اخفاها  
 اه حل (قوله أيضاً) ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار) وهو الذى أضفت إليه وسميت به إذ الضحى  
 بالضم والقصر هو وقت شدة اشراق الشمس فى المختار ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده  
 الضحى وهى حين تشرق الشمس أى يشتد ضوءها مقصورة تؤتى وتذكر ثم بعده الضحاه مفتوح  
 محدود مذكور وهو عند ارتفاع النهار الأعلى تقول منه قام بالنهار حتى اضحى كما تقول من الصباح  
 حتى أصبح اه (قوله وكتبة مسجد) الإضافة غير حقيقية إذ المراد بها التحية لرب المسجد تعظيماً  
 له لا للبقعة قل قصد سنة البقعة لم تصح لأن البقعة من حيث هى بقعة لا تقصد بالعبادة شرعاً وإنما  
 قصد لا يقام العبادة فيها لله تعالى اه برماوى والنتيجة ما يحيا به الشيء أى يعظم به (قوله أيضاً) وكتبة  
 مسجد (لداخله) ويكره كما فى الأحياء دخول المسجد من غير وضوء فإن دخل فليقل سبحان الله  
 والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر قائماً تعدل ركعتين فى الفضل زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة  
 إلا بالله وزاد غيره العلى العظيم لأنها الباقيات الصالحات وصلاة الجبرائيل والجلادات أى دعاؤهم وفى  
 الأذكار عن بعضهم يسلم لمن لم يتمكن منها الحديث وشقلاً ونحوه أن يقول ذلك باربعاً قال المصنف  
 أنه لا بأس به اه شرح مر وفى قل على الجلال وهى الباقيات الصالحات والقرض الحسن والذكر  
 الكثير وصلاة سائر الحيوان والجلاد لقوله تعالى وإن من شئ إلا يسبح بحمده واستغنى بعضهم  
 الكلب والمار والغراب الأيقع اه وقوله فليقل سبحان الله الخ ويغنى أن عمل الاكتفاء بذلك  
 حيث لم يتيسر الوضوء فيه قبل طول الفصل والا فلا تحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره  
 وتسبب التحية ولو كان المسجد مشاعاً كان وقف حصة شائمة مسجداً على الأوجه ولا يصح الاعتكاف  
 فيه والفرق أن القرض من التحية أن لا تنتهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستجبت فى الشائع لأن ما من

جزء منه إلا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يحل بتعظيمه والاعتكاف إنما هو في مسجد والثائم بعينه ليس بمسجد فالمسجد فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتد عليه أه عرش على مر وخرج بالمسجد الرباط وما بين في أرض مستأجرة على صورة المسجد وإذن بانيه في الصلاة فيه أه حل ومثله شرح مر ومثل الأرض المستأجرة المحتكرة والأرض التي لا يجوز عمارتها كالثي بحرمة الأنهار وحل ذلك في الأرض أماناً فيما من البناء ومنه البلاط ونحوه فصيح وقفه مسجداً حيث استحق إثباته فيها كان استأجره مانعاً من البناء ونحوه ونصح التحية فيه أه عرش على مر **(قوله)** غير المسجد الحرام) أما موفيتي به فيه بالطواف الذي هو تحية البيت وحجته قال للمسجد يستحب له دخله ترك تحيته وكتب أيضاً أما المسجد الحرام فإن كان دخله يريد الطواف فالسنة له الطواف وهو تحية البيت فإن صلى ركعتين خلف الطواف حصلت تحية المسجد وإن صلاهما داخل البيت وتوقف فيه بأن البيت ليس من أجزاء المسجد فتحة البيت الطواف فلو صلى يريد الطواف التحية انقضت صلاته لأنه استأنف في الجملة وإن لم يرد داخل الطواف صل تحية المسجد ولا يخفى أن تحية الحرم الاحرام وعرفة الوقوف ومن الرى ولقاء المسلم السلام أه حل فهوم قوله غير المسجد الحرام فيه تفصيل فتارة يكون حكمه حكم غيره وذلك فيما إذا لم يرد داخل الطواف وتارة لا يكون كذلك وذلك فيما إذا أراد الطواف أه **(قوله)** متطهراً يريد الجلوس الخ) كل من هذين ليس بقيد على المعتقد أه شيخنا وعبارة شرح مر سواء أكان متطهراً أم عداً أو ظهر عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح فيما لغيره لدخله على وضوء جرى على الغالب وسواء كان يريد الجلوس أم لا وقول الشيخ نصير لم يريد الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشي إذا لم يرد داخل طواف مكة أو قل الطواف وتامة للشارح كما بين لدخل مكة الاحرام وإن لم يرد الإقامة بها وسواء أكان مدرسا ينتظر كافي مقدمة شرح المذهب أم لا وإن نقل الزركشي عن بعض مشايخه خلافة لعدم استحضاره ذلك وسواء أدخل زحفاً حواء غيرهما انتهت **(قوله)** لم يستغل بها عن الجماعة أي ولو نافلة كالعيد خلافاً لبعضهم أه شورى وعبارة شرح مر ويكره تركها إلا أن قرب قيام مكتوبة وإن تكن جماعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع أمامه وكانت الجماعة مشروعة لكان قد صلاها جماعة أو فرادى فيما يظهر أو كان خطيباً وقد دخل وقت الخطبة مع تمكنه منها فلا يكره له الترك أو دخل الإمام في مكتوبة أو غاف فورت سنة راتبة كما في الروق ويؤيده أنه يؤخر طواف القدم إذا خشي فوت سنة مؤكدة أو دخل المسجد يريد الطواف وهو متمكن منه لحصولها بركعتيه وبحرم الاشتغال بها عن فرض ضاق وقته انتهت **(قوله)** وإن تكرر دخوله عن قرب أي وإن تلاصقت المساجد أه شرح مر وفي قل على الجلال قال شيخنا مر ونسب التحية لكل واحد من المساجد المتلاصقة ولم يرعه شيخنا زى لا أحكم المسجد الواحد في جميع الاحكام وهو الوجه أه **(قوله)** وتحصل بركعتين الخ) أي في المسجد فلو صلاهما خارجه لم يكف ولو أحرم فيه ثم خرج منه في اثناهما فإن كان عادداً لما بطلت صلاته وإلا انقلب فلا مطلقاً أه حل **(قوله)** بركعتين فاكثراً والاختصار على الركعتين أفضل والزيادة عليهما جائزة وتكون كلها تحية فإن سلم ثم أتى بركعتين للتحية لم تعد إلا من جاهل فتعد فلا مطلقاً أه شرح مر وقوله وتكون كلها تحية وذلك حيث نوى أكثر من ركعتين ابتداء فلو أطبق في إحرامه حل على ركعتين قياساً على ما قاله الزايدى في صفة الصلاة من أنه إذا نوى سنة الظهر وأطلق حل على ركعتين وتقدم عن سم على حج قلنا عن مر أنه يتخير بين ركعتين وأربع أه عرش عليه **(قوله)** ولو كان ذلك فرضاً أو نفلاً آخر) يعني أن محل ذلك حيث لم ينذرهما وإلا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينهما وبين فرض ولا نقل ولا تحصل بواحد منهما أه عرش على مر **(قوله)** سواء نويت معه أم لا) هذا في سقوط الطلب وأما ثوابها

متطهر أمر يد الجلوس فيه ولم يستغل بها عن الجماعة ولم يخف فوت راتبة وإن تكرر دخوله عن قرب لوجود المقتضى (وتحصل بركعتين فاكثراً) بتسليمه ولو كان ذلك فرضاً أو نفلاً آخر سواء نويت معه أم لا لخبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ولأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك وإنما لم يضر نية التحية

الخاص فلا يحصل إلا بنية اه عزري **(قوله)** أيضا سواء تويت معه أم لا أي ما لم ينهها وينوى عدمها  
ولا لا يحصل فضلها وجود الصارف وفي كلام بعضهم إذا لم تنو لم يحصل فضلها على حصول فضلها وإن لم  
تنو يشك قوله **(قوله)** إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى إلا أن يقال هذه من جملة عمله من  
حيث أنها تابعة ودخلة فيه فكانت نوية حكما اه زى بإيضاح **(قوله)** ما ذكر أي من القرض والنفل  
الآخر اه شيخنا **(قوله)** لا هاسة غير مقصودة مثلها في ذلك سنة الوضوء وركعتا الطواف والاحرام  
والاستخارة وقدوم المسافر ونحو ذلك مما تقدم ويتجه في ذلك جواز أكثر من ركعتين أيضا اه قل  
على الجلال **(قوله)** بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها كنية سنة العشاء والوتر كنية العيدن معا وكنية سنة  
الظهر والعصر معا فهذا كله غير صحيح كافي شرح مر وعش عليه **(قوله)** أنها لا تحصل بركعة (الخ) أي على  
الصحيح ولا تقديلا أنها تحصل بما ذكر لحصول أكرام المسجد المقصود بما ذكر وقوله مع كون ذلك  
جواب عن تمسك الضعيف القائل بأن المذكورات بمعنى ما في الحديث وهو ركعتان من حيث أن المقصود  
بالكل أكرام المسجد اه شيخنا **(قوله)** وصلاة جنازة ولا تقوت بها التحية إن لم يطل الفصل اه ع  
على مر **(قوله)** تقوت بالجلوس أي متمكنا لا مستوفزا أكلي قدميه أي بان جلس حامدا طالما بان عليه  
التحية مع رضاعتها وأما لو جلس ليسترع ثم يقوم لها فلا تقوت إلا بالاعراض عنها اه حل ولا تقوت  
بالقيام إن لم يطل بخلاف ما إذا اطال على المعتمد اه زى أي قدر أرائد على ركعتين وخرج بطول الوقوف  
ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مثله إليه على مقدار ركعتين فلا  
تقوت التحية بذلك اه عش ويردد النظر في أن قواتها في حق ذي الجبوه والرحف بما إذا ولو قيل لا تقوت  
إلا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس كأن الجلوس أدون من القيام فكما كانت بهذا فانت بذلك لم يبعد  
وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلقي أو المحمول إذا دخل كذلك اه ابن حجر وهل تقوت سنة  
الوضوء بالأعراض عنها كما يحتمل بعضهم أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا احتمالات  
أوجهها ثلثها اه شرح مر **(فرع)** لو تواضو دخل المسجد هل يقتصر على ركعتين ينوي بهما إحدى  
السنتين ويدخل الأخرى أو يصل ثنتين تحية المسجد وتنتي سنة الوضوء فيه نظرو الأقرب إن يقال إن اقتصر  
على ركعتين نوى بهما إحدى السنتين أو هما اكتفى به في أصل السنة والفضل أن يصل إرهما وحيتد ينفي أن  
يقدم في صلاته تحية المسجد ولا تقوت هاسة الوضوء لأن سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا كذلك  
تحية المسجد اه عش **(قوله)** إلا أن يكون سهوا بأن لم يقصد بالجلوس الأعراض والظاهر انه يفتقر  
الجلوس السير نحو الوضوء كما لو جلس لجزم بها من جلوس أو أراد صلاتها من جلوس ثم رأيت عن  
شيخنا انه إذا دخل عسكنا ثم جلس ليشرب أن جلس متمكنا فانت وقياه أنه لا يجلس للوضوء متمكنا بل  
مستوفزا أكلي قدميه وقد يفرق بان من دخل بغير وضوء مقصر لأن دخوله مكره وتقوت بجلسه وإن لم  
يتمكّن بخلاف من دخل عسكنا اه حل **(قوله)** وقسم تسن له أي دائما فقوله كعب الخ الكاف استقصاة  
إذ لم يبق من هذا القسم غير ما ذكر وأما وتر رمضان فقد دخل في القسم السابق من حيث الوتر من حيث هو لا  
آسن فيه دائما أبدا اه شيخنا **(قوله)** وتر أوج وقت وتر ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح  
أو من قيام رمضان اه شرح مر وقضيته انه لو لم يتعرض لمعد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان  
لم تصح نيته وينفي خلافة لأن التعرض للمعد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان  
كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة ويحمل على ما يعتبر من المعد شرعا اه عش عليه  
وما جرت به العادة من زيادة الوقود عند فضل التراويح خصوصا مع تنافس أهل الأسابيع في الجامع الأضر  
جائز أن كان فيه نفع وإلا حرم كما لا تقع فيه وهو من مال عبور ولو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به

ما ذكر أنها سنة غير  
مقصودة بخلاف نية سنة  
مقصودة مع مثلها أو فرض  
فلا تصح وبذلك علم أنها  
لا تحصل بركعة وصلاة  
جنازة وسجدة شكر  
للخير السابق مع كون  
ذلك ليس بمعنى ما فيه  
وتقوت بالجلوس إلا أن  
يكون سهوا أو جهلا وقصر  
الفصل (وقسم تسن) أي  
الجماعة (له) كعبه وكسوف  
واستسقاء لما ساقى في  
أبوابها (وتر أوج وقت  
وتر)



في زمنه وعليها اه شرح مر ومن البدع ما يغفل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة السرف في ليلال معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان ويحصل بسبب ذلك مفاسد كثيرة منها مضاهاة الجحور في الاعتناء بالتارومنا اضاعة المال في غير وجه الخل ومنها ما يترتب على ذلك من اجتماع الصبيان واهل البطالة واهلهم ورفع اصواتهم وامتنانهم المساجد وانتهاك حرمتها وحصول الاوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد الكثيرة التي يجب صيانة المسجد عن افرادها ومن المفاسد ايضا ما يغفل في الجموع من ايقاد القناديل وتركها الى أن تطلع الشمس ثم ترفع بعد ذلك وهو من افعال اليهود في كنائسهم واكثر ما يغفل ذلك في يوم العيد وهو حرام ويشبهه وقد الشمع الكثير ليلة بدور عرفه وقد ذكر النووي انه حرام شديد التحريم اه برماوى (قوله وقتوتور) خبر لكان المحذوفه والتقدير وقتوتور يكون وقتوتور فهو كلام مستقل وليس قياد في سن الجماعة فيها اه شيخنا ثم رايت في البرماوى ما نصه قوله وقتوتور متعلق بمحذوف تقدير موتوتور وقتوتور ولا يصح تعلقه بزاوية لانه يفيد لما وقتين وقتوتور تسن فيه الجماعة وغير وقت وترا لسن فيه الجماعة اه (قوله وهى عشرون ركعة) اى فى حق غير اهل المدينة اما اهل المدينة ظلم فعملها ستا وثلاثين والسرف في كونها عشرين ان الروايات المؤكدة في غير رمضان عشرين ركعات فضعفت فيها و جعلت بضمها في زيادة في رمضان والافا روايت مطلوبة في رمضان ايضا وانه مبنى على ان ضعف الشيء مثله اه شديدا وكانت ليلالقة الاذان فيه بالقطر ولانه محل عدم الرأى وفعلمنا بالقرآن في جميع الشهر اولى وافضل من تكرير سورة الاخلاص ثلاث مرات في كل ركعة منها ومن تكرير سورة الرحمن اولى اى في جميعها ومن تكرير سورة الاخلاص بعد كل سورة من التكاثر الى المسد كما اعتاده غالب الائمة بمصر اه برماوى (قوله ليلال من رمضان) هى ثلاثة متفرقة الثالثة والعشرون والخامسة والعشرون والسابعة والعشرون وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة وقوله وصلى في المسجد اى ثمان ركعات في كل ليلة من الثلاث واما البقية فيدخل انه كان يفعلها في بيته قبل مجيئه اوبعده والظاهر الاول اه من عش على مر وعجارة البرماوى قالت عائشة رضى الله تعالى عنها واستمر يصليها في بيته فرادى الى آخر الشهر وهذا كائزى يشعر بها لم نشرع الا في آخر سى الهجرة لانهم يرد انه صلى الله عليه وسلم صلاها مرة فاني لا واقع عنها سوا سؤال ثم رايت في بعض الموامش انها شرعت في السنة الثانية من الهجرة حين بقى من الشهر تسع ليلال لكن صلاها مفرقة ليلة الحادى والعشرين والخامس والعشرين والسابع والعشرين وانتظروه ليلة التاسع والعشرين فلم يخرج لهم وقال خشيت الخ وعن النعمان بن بشير قال قنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث ليلال في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين الى ثلث الليل ثم قنا معه ليلة خمس وعشرين الى نصف الليل ثم قنا معه ليلة سبع وعشرين حتى غطنا ان لا ندرك الفلاح انتهت (قوله فلم يخرج لهم في الرابعة) اى وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد من حيث ذواروا فاضلونها في يومهم الى السنة الثانية من خلافة عمر وهى سنة اربعة عشر من الهجرة اه شيخنا وعجارة الجلال فلم يخرج لهم في الليلة الرابعة وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقصبل بعضهم ذلك لجمعهم عمر رضى الله تعالى عنه على انى ابن كعب فقصلى بهم في المسجد قبل ان يناموا رواه البخارى انتهت وقوله لجمعهم عمر اى جمع الرجال على ابنى بن كعب لانه أكثر قرأنا وجمع النساء على سليمان بن اى حصة وقيل على تمام الدارى اه قل عليه (قوله خشيت ان تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها) اى يشق عليكم فعلها فتزكروناهم القدر فى الافال عجز الكل بسقط التكليف من اصله فيه كيف باتى هذا مفرقة ليلة الاسرا من خمس ومن خمس لا يبدل القول لدى واجيب بان هذا في اليوم واليلة فلا ينافى فرض شيء آخر في العام او ان المراد خشيت ان تفرض عليكم جماعة في المسجد ويؤيده قوله في رواية اخرى فصولها الناس في بيوتكم

وهى عشرون ركعة  
بمشر تسليمات في كل ليلة  
من رمضان روى الشيخان  
انه صلى الله عليه وسلم  
خرج من جوف الليل  
الى من رمضان وصلى في  
المسجد وصل الناس بصلاته  
فيها وتكاثروا فلم يخرج  
لهم في الرابعة وقال لهم  
صديحتها خشيت ان تفرض  
عليكم صلاة الليل فتعجزوا  
عنها وروى البيهقي باسناد

فمنهم من التجميع في المسجد اشفاقا عليهم وفي كلام الاسنوي خشيت أن توهو افرضتها ونوزع فيه بان  
 هذا التوهم يندفع ببيانهم عدم فرضيتها اه حل وعبارة البرماوى قوله خشيت ان تفرض عليكم الخ أى  
 خشيت المشقة عليكم بتوهم فرضيتها أو فرضية الجماعة فيها بسبب الملازمة أو ان الله تعالى اخبره بان  
 ان لازم على جماعتها فرضتها أو جماعتها أو ما لو انه تعالى خيره بين ان يجعلها فرضا فلازم عليها أو لا  
 فلا وغير ذلك انتهت **(قوله صلاة الليل)** بماها بذلك لوقوعها فيه والاضلاء الليل عند الاطلاق تنصرف  
 للتهجد اه ع **(قوله)** فتجوزوا عنها بكسر الجيم على الاصح ويجوز فتحها اه برماوى وفي المصباح  
 عجز عن الشيء عجزا من باب ضرب وعجز عجزا من باب تعب لفة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن ابي زيد  
 وهذه اللفظة غير معروفة عندهم وقد روى ابن قارص بسنده الى ابن الاعراب انه لا يقال عجز الانسان  
 بالكر الا اذا عظمت عجزته اه **(قوله)** كانوا يقومون (اى يتبعون اه ع **(قوله)** على  
 عهد عمر الخ) انظر في اى سنة كان ثم رأيت في شرح التقریب للعراقى ان جمع عمر كان  
 في سنة اربعة عشر من الهجرة وقال في جامع الاصول طهه ابو لؤلؤة غلام الغيرة بن شعبة  
 مصدر الحاج بالمدينة يوم الاربعاء لاربع بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين وتوفى يوم  
 الاربعاء غرة المحرم سنة اربع وعشرين وكانت خلافته عشرين ونصف اوصلى عليه صيب وفيه وكانت  
 وفاة ابي بكر ليلة الثلاثاء ثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة بين المغرب والشام وكانت خلافته  
 سنين واربعة اشهر انتهى وانه يستفاد ان عمر اقر الناس على صلاتهم فرادى رهنا واحدا بعد موت  
 ابي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على ما ذكر اه ع **(قوله)** اى يستريحون (اى من  
 فعل الصلاة) كان اهل مكة يطوفون طوافا كاملا بين كل ترحمين وهذا باجتهادهم وأهل المدينة لما لم  
 يكن عندهم طواف وهم يحرمون على مساواة أهل مكة اجتهادهم فاذا هم اجتمعوا ادى الى ان يحلوا بديل كل  
 طواف اربع ركعات فصار عندهم ستون ثلاثين ركعة وقيل ان بعض خلفاء المدينة توفى وترك تسعة  
 ذكورا فاختلوا فاذا هم اجتمعوا ادى الى جعلها ستون ثلاثين لصيل كل واحد اربع ركعات وكان ابتداء حدوث  
 ذلك في اواخر القرن الاول ثم اشتهر ولم ينكر فكان بمنزلة الاجماع السكوت ولما كان فيه ما فيه قال الامام  
 الشافعى رضى الله عنه العشر وهم احب اليوم ذلك يثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق وينون  
 بالجمع التراويح ولما يجوز الزيادة المذكورة لغيرهم لشرعهم هجرته صلى الله عليه وسلم وطهروا دفنه والمراد  
 بهم من وجد فيها وفي مزارعها او نحو ذلك في ذلك الوقت وان لم يكن مقبلا بها والعبرة بقضائها بوقت  
 الادامى اى من فاته وهو بالمدينة فله قضاء ما لول في غير المدينة ستون ثلاثين او فاته وهو في غير المدينة فله  
 قضاء ما لول في المدينة عشرين ولو ادرك بعض رمضان في المدينة وبعضه في غير ما قل كل حكمه هل يكنى  
 في ادراك اليوم جزء من ليلة أو مزارعه أو منها كل عمل ويظهر الا كتفاه بكل ذلك اه برماوى وفي  
 القسطلاني على البخارى مانصه وقد حكى الولى العراقى ان والده الحافظ مالولى امامة مسجد المدينة احب  
 سنتهم القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه الاكثر فكان يصلى التراويح اول الليل بعشرين ركعة على المعتاد ثم  
 يقوم آخر الليل في المسجد يست عشرة ركعة فيختم في الجماعة في شهر رمضان ختمتين واستمر على ذلك  
 عمل اهل المدينة فم فيه الى الان **(قوله)** ولو صلى اربعا الخ) راجع لقوله بعشر تسليمات اه شيخنا  
**(قوله)** ولو صلى اربعا منها بتسليم لم يصح (اى لم تتعد ان كان عامدا عالما والا انقعدت فلا مطلقا  
 اه حل **(قوله)** لا تأبى مشروعية الجماعة) الخ وبهذا فارقت سنة الظاهر فله ان يصليها اربعا بتسليمه  
 حتى لو آخر القبلة وصلاها بعد الظهر كان له ان يجمعها مع سنته التى بعدها بنية واحدة يجمع فيها  
 بين القبلة والبعدية بخلاف ما لوى سنة عبد القهار والاخفى حيث لا يجوز لانه قد اشتملت  
 نيته على صلاتها واحدة نصفها مؤدى ونصفه عاق ولا تقبله في المذهب ولو جمع ثلاث ركعات ثنتان  
 منها سنة العشاء واحدة وتلى يصح خلافا لصاحب البيان اه شرحه **(قوله)** اى هذا القسم (افضل)

صحيح انهم كانوا يقومون  
 على عهد عمر بن الخطاب  
 رضى الله عنه في شهر  
 رمضان بعشرين ركعة  
 وروى مالك في الموطا  
 بثلاث وعشرين وجمع  
 البقي بينهما بانهم كانوا  
 يوترون بثلاث وسبعت  
 كل اربع منها ترويجة  
 لانهم كانوا يتروحون  
 عقبها اى يستريحون  
 ولو صلى اربعا بتسليمه  
 لم يصح لانها مشروعية  
 الجماعة فيها اشبهت الفريضة  
 فلا تغير عما ورد وذكر  
 وقتها من زيادى (وهو)  
 اى هذا القسم (افضل)  
 من الاول لنا كده

المراد من التفضيل مقابلة جنس بجنس أى من غير نظر لعدد ولا مانع من جعل الشارع المند القليل أفضل من المند الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فرفع اختلافه أولى قاله ان الرفاهة شرح مروحيث كان المراد ما ذكره فامضى الاستدراك بقوله لكن الرتبة الخ فانه لا ياتي إلا لو كان المراد تفضيل الافراد كالأغني فليتام انتهى شوبرى وعبارة الحلوى أى كل فرد من هذا القسم أفضل من كل فرد من أفراد ذلك القسم بدليل قوله لكن الرتبة الخ انتهت وإنما خرم هذا القسم مع كونه أفضل مالا من الافراد هو الاصل والجماعة طارئة ولا شأن له على الرواتب والرتبة تابعة للفرق والتابع يشرف بشرف متبوعه اه ع (قوله لكن الرتبة) أى مطلقا وكدة أو غير مؤكدة اه ع شرح مر وإن كان في العلة قصور إلا ان يقال لمواظبته عليها أى على جنسها والاحسن التعليل بانها شرفت بشرف متبوعها اه شيخنا (قوله أفضل من التراويح) أى على الاصح ومقابلة تفضيل التراويح على الرتبة لسن الجماعة فيها اه شرح مر (قوله لمواظبة التي عَلَيْهَا الخ) أى مع اظهارها فلا بد أن التراويح واظب عليها لكنه لم يظهرها اه شيخنا ح ف وقول على الجلال قوله دون التراويح أى دون مواظبته على جماعة التراويح التى هي سبب في تفضيلها فلا ياتي ما سياتي (قوله وأفضل النفل صلاة عيد) أى قسميه وصلاة عيد الاضحية أفضل من صلاة عيد الفطر عكس التفضيل في التكبير اه شرح مر ووجه أفضلية صلاة العيد شيها بالفرض في الجماعة وتعين الرقة للخلاف في انها فرض كما بقوله ثم كسوف وجه تقديمها على الخسوف تقديم الشمس على القمر في القرآن والاعبار ولان الارتفاع بها أكثر ووجه تقديمها على الاستسقاء خوف فوتها بالانجلاء كالوقت بالزمان وقوله ثم استسقاء وجه تقديمها على الترتيب لجماعة فيها كالفريضة وقوله ثم ووجه تقديمه على بقية الرواتب ووجه عنداني خيفة رضى الله عنه وقوله ثم ركعتا فجر ووجه تقديمها على بقية الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقوله ثم بقية الرواتب والمؤكد منها أفضل من غيره كامر وقوله ثم التراويح ووجه تقديمها على الضحية مشروعة الجماعة فيها دونها وقوله ثم الضحية ووجه تقديمها على ما يتعلق بفعل كونها موقوفة بزمان اه برماوى (قوله ثم وتر) أى جنسها ولو ركة وكتب ايضا قوله ثم وتر ظاهره ولو ركة ويبنى ان براديه الثلاثة فاكث لان الاقتصاد على الركة خلاف الاولى كاقدم فلان تناسب ان يكون أفضل من ركعتي الفجر لكن المنقول في المطلب الاول اه حل (قاعدة) ذهب الحسن العسرى الى وجوب ركعتي الفجر وداود الى وجوب تحية المسجد وبعض السلف الى وجوب ما يقع عليه الاسم من قيام الليل والخلاف في وجوب الوتر مشهور كذا في تعليق الجلال السيوطي على مسلم اه شوبرى (قوله ثم بقى الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من جملة بقية الرواتب أو المراد من ركعتين منها ويظهر الاول ولا مانع من قرب ثواب كثير على فعل قليل يزيد على ثواب افعال كثيرة ومعلوم ان مؤكدة الرواتب أفضل من غير مؤكدها اه سم اه شوبرى (قوله ثم ما يتعلق بفعل) أى غير سنن وضوء كافي شرح مر ويدل عليه قوله بعد ثم سنة الوضوء اه شيخنا (قوله ايضا ثم ما يتعلق بفعل) أى بعض ما يتعلق بفعل أى بسبب هو فعل ركعتي الطواف الخ وظاهر كلامه ان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك بالنسبة لما بعدها فلا ياتي أن افضلها ركعتا الطواف لاعتقيل بوجوبهما ثم التحية لتقدم سيها وتحققه كقوله الاسوى وكلام المؤلف فيما ياتي بخلافه ويتعنى انها في مرتبة واحدة اه حل (قوله ركعتي الطواف) أى وركعتي الاستخارة ففي البخارى عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله ﷺ يملأنا الاستخارة في الامور كلها كما يملأنا السورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر فليرك ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم انى استخرك بملكك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا تقدر وتعلم ولا تعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الامر خير لى في دينى ومعاشى وعاقبة أمري

بسن الجماعة فيه (لكن  
الرتبة) للفرائض (أفضل  
من التراويح) لمواظبة  
التي عَلَيْهَا عليها دون  
التراويح وأفضل النفل  
صلاة عيد ثم كسوف ثم  
خسوف ثم استسقاء ثم  
وتر ثم ركعتا فجر ثم بقى  
الرواتب ثم التراويح ثم  
الضحية ثم ما يتعلق بفعل  
سركمى الطواف  
والاجرام والتحية

أو قال عاجل امرى وأجله فأقدهم ويسرلى ثم باركلى فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرلى فى دىنى ومعاشرى وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى وأجله فأصره عنى وأصرقنى عنه وأقدرلى الخير حيث كان ثم أراضنى به قال ويسى حاجته اه وفى شرح الأجورى على مختصر ابن أبى حمزة ما نصه قوله استخيرك بملكك أى اطلب منك ما هو خيرلى فى عملك أى اطلب منك المأم شىء هو خيرلى فى عملك أى انشراح نفسى له هذا على اعتبار هذا وأما على عدمه فالمعنى اطلب منك فعل ما هو خيرلى فى عملك وذلك أنه اختلف بعد فعل الاستخارة هل يفعل ما انشرح له نفسه وهو ما ذكره العلامة خليل فى مناسكه فانه قال ثم لبعض بعد الاستخارة لما انشرح له نفسه وعليه صاحب المدخل وغير واحد وهو الاظهر أو ما يفعله بعد الاستخارة هو الخبر وإن لم تشرح له نفسه فإن فيه الخير قال وليس فى الحديث اشتراط انشراح الصدر اه والاول اظهر وهذا الثانى السبكي عن الزملى كان فانه قال كان الشيخ كمال الدين الزملى يقول اذا استخارا الانسان به شىء فليجعل ما بده السواء انشرح له نفسه ام لا فإن فيه الخير وليس فى الحديث اشتراط انشراح الصدر اه وقوله واستدرك بقدرتك أى اطلب منك ان تجعللى قدرة عليه والباقي بملكك وقدرتك بحتملى ان تكون للاستعانة وان تكون للاستعطاف كما فى قوله رب بما انعمت على اى عني عليك وقدرتك الشاملين له قاله ك ومفاد ما قد مناه اياه بملكك لظرفية وقوله فأقدهملى يقال قدرت شىء أقدره بالضم والكسر قدر من التدبير قال شهاب الدين العراقي فى كتاب انوار البروق يتبين انه براد بالتقدير هنا التدبير وقوله أو قال عاجل امرى وأجله فى الخمين شك من الراوى فالجواب بينهما الاول وقد ذكر الشيخ خليل فى مناسكه ما يفيد ذلك وقوله ثم أراضنى بهمزة قطع اى اجمعلى راضيا به (تنبيه) ظاهر الحديث ان الانسان لا يستخير لغيره وجهه الشيخ محمد الخطاب المالكي على نظره فقال هل ورد ان الانسان يستخير لغيره ام اقف فى ذلك على شىء ورايت بعض المشايخ يفعله اه قلت قال بعض الفضلاء بما يؤخذ من قوله عليه السلام من استطاع منكم ان ينفع اخاه فلينفعه ان الانسان يستخير لغيره اه وقوله ويسمى خيلى الخ ويقول فى الثانى ان هذا الامر هو كذا وكذا ويسميه اه المراد منه (قوله) سمى الوضوء) تقدم انها خوت بطول الفصل عرفا بينها وبين الوضوء دون الاعراض على المعتمد اه مر وكذا ركة الزوال بطول الفصل اه ع (قوله) فاحمول على النفل (المطلق) اى الصلاة فيه محمولة على النفل المطلق فالمفضل النفل المطلق بالليل على النفل المطلق بالنهار وهذا لا ينافى ان مجموعهما مؤخر رتبة عن بقية التوافل اه شيخنا (قوله) وفى معناه) اى فى معنى ما يتعلق بسبب هو فعل ما يتعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال وهى ركعتان أو أربع بعده فذات السبب تارة يكون سببها فعلا وتارة يكون غير فعل اه حل وقوله وهى ركعتان الخ عبارة الشورى وهى ركعتان واكملها أربع انتهت (قوله) ومن قضاء نفل مؤقت) اى فى الاظهر ومقابله لا يسن كثير المؤقت اه شرح مر ويسمى منه سنة الجمعة فلا تقضى لأن الجمعة لا تصح خارج الوقت فكذا متبوعا اه شيخنا اشبولى ثم رايت فى عرش على مر فى باب الجمعة عند قول الشارح فعل انها اذا قات لا تقضى الجمعة الخ مانصه هل سنتها كذلك حتى لو صلى الجمعة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تقض اولاً بل يقضها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع اه سم على حج قال الزركشى على المنهاج مانصه بئى مستلثان ان ارفهما نقلا احداهما تابعة الجمعة اذا لم يصلها فى وقتها حتى خرج الوقت والظاهر انها تقضى اى سنة الجمعة اه ونقل عن الشورى مثله ووجهه انها تابعة لجمعة صحيحة ودخلة فى عموم ان النفل المؤقت يسن قضاؤه اه (قاعدة) انظر هل يقضى النفل من الصوم ايضا اذا قاته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه نظر ويبنى ان يندب القضاء اخذاً من عموم ندب قضاء النفل المؤقت هنا ونقل عن الشبىرى خلافه ملاه بان له معنى وقد قاتت اه وفيه ايضا وقفة ثم رايت فى سم على

ثم سنة الوضوء على ما ياتى  
ثم الفعل المطلق وأما  
خير مسلم أفضل الصلاة  
بعد الفريضة صلاة الليل  
فاحمول على النفل المطلق  
وتأخيرى سنة الوضوء  
عما تعلق بفعل تمت  
فيه المجموع والافضى  
بظاهر كلام الروضة  
كما صلبا أنها فى رتبته وفى  
معناه ما يتعلق بسبب غير  
فعل كصلاة الزوال (وسن  
قضاء نفل مؤقت) اذا قات  
كصلاتى العبد والضعى  
ويروا بن الفرانض

شرح الهجة عند قول المصنف وصوم الخمس والاثنين مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا قام صوم مؤقت او اتخذهم وردا من قضاءه او هو يريد طلب القضاء مطلقا فلا يتقيد بقضاء صوم يوم الخمس والاثنين وست من شوال اذا قامت ذلك امره على مر (قوله) كاقضى القرائن) قدم القياس على النص لان مفاده عام بخلاف النص امر شوري (قوله) اذا ذكرها) أى أو استيقظ لان التذكر خاص بالنسيان ويمكن ان يراد به ما يشمل الاستيقاظ ام شيئا (قوله) ولا نه صلى الله عليه وسلم) اتي بهذا الحديث بعد الاول لان الاول ربما يتوهم منه ان القضاء خاص بالفرض كما يقول به بعض الامتوخيمه على الفرض والثاني فيه التصريح بقضاء النفل وهو المدعى ام شيئا حرف (قوله) قضى ركعتي سنة الظهر) أى لما اشتغل عنها بالوفد ام شرح مر وواظب على قضاءها دون قضاء سنة الفجر فان قبل لم يواظب على قضاءها ولم يواظب على قضاء سنة الفجر مع انها آكد وقت قضائها ليس وقت كراهة قلت اجيب بان سنة الفجر كانت مع جمع من الصحابة فلما وواظب على قضائها لتأني به كل من قاسمه إذ كان من عادتهم الحرص على اقتضاء آثاره والتأني به في فعله فيشك ذلك عليهم بخلاف سنة الظهر اولاته كان في سفر فلم يواظب عليها لذلك بخلاف سنة الظهر امر شوري (قوله) وخرج بالوقت المتعلق الخ) وخرج ايضا المطلق نعم لو قطع فعلا مطلقا استحب قضاءه وكذا لو فاته ورده من النفل المطلق ام شرح مر (قوله) ككسوف الخ) أى وكاستسقاء وسياتي في صلاة الاستسقاء مانصه فان سمعوا قبلها اجتمعوا لشكره وادعوا وصلوا ام فرما يتوهمه ان هذه الصلاة قضاء لما فات واجاب عن هذا مر هنا بقوله والصلاة بعد الاستسقاء شكر عليه لا قضاء (قوله) فلا يقضى) ظاهره وان نذر وهو واضح لقوات سيده امره على مر (قوله) وهو أى النفل المطلق) ما لا يتقيد أى ما ليس محذورا بوقت ولا متعلقا بسبب اه قل (قوله) خير موضوع) أى خير شئ وضعه الشارع ليعبد به ام شيئا وهو بالاضافة ليعظه الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وامّا ترك الاضافة وان صح فلا يحصل منه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة وفي قل على الجلال قوله خير موضوع بالاضافة موضوع أى افضل عبادة وردت كما تقدم وقال بعضهم بتوניהما ويلزمه مساواة الصلاة لغريها فوات الترغيب المشار اليه بقوله استكثر او قل وكل غير مستقيم ام (قاعدة) قالوا طول القيام افضل من كثرة العدد فن صلى اربعا مثلا وطول القيام افضل من صلى ثمانيا ولم يطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعدا ركعتين مثلا وطول فيهما صلى آخر اربعا أو سألما يطول فيهما زيادة على قدر صلاة الركعتين ام لا فيه نظر والا فرب الثاني لانا إنما فضلنا ذات القيام على غيرها نظرا للشفقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لامشقة فيه لتساويهما في القود الذي لا شفقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت افضل امره على مر (قوله) فان صلى ماشا) أى ويسلم من شاء مع جهله كم صلى ام خطب ام سم على المنهج امره على مر (قوله) من ركعة) أى بلا كراهة ولا خلاف الاول بخلاف في الوتر لخلاف في جوازها فيه امره على مر (قوله) فان نوى فوق ركعة) أى ان نوى ان يزيد على ركعة سواء عين قدر او لا ولا يقال سيقول او قدر الا انه يقال ذلك من جهة اخرى أى من حيث حكم الإفادة والنقص ام شيئا (قوله) تشهد آخرها) وهو افضل مما بعده امره على مر (قوله) وعليه يقرأ السورة وفي جميع الركعات) أى وعلى الثاني يقرأها فيما قبل التشهد الاول فقط أقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول للفريضة حيث لا يأتي بالسورة في الأخيرين ان التشهد الاول لما طلب له جابر وهو السجود كان كاللحاق به بخلاف هذا امره على مر (قوله) او وكل ركعتين) صريح في انه لو أحرم بأكثر من اربعة واقصر على تشهد به ان يفصل بينهما بأكثر من ركعتين إن كانت شفعاء ركعة إن كانت وتر أو في شرح شيئا ما يوافقه وبعبارة المجازى كسبب الاثر وان اقصر على تشهدين اشترط ان لا يفصل بينهما بأكثر من ركعتين ان

كما تقضى القرائن بجامع  
التأني وخبر الشيخين من  
نام عن صلاة أو نسيها  
فليصلها إذا ذكرها ولا نه  
صلى الله عليه وسلم قضى  
ركعتين سنة الظهر المتأخرة  
بعد العصر وراه الشيخان  
وركعتي التجز بعد طلوع  
الشمس لما نام في الوادي  
عن الصحيح وراه ابو داود  
باسناد صحيح وفي مسلم نحوه  
وخرج بالوقت المتعلق  
بسبب ككسوف ونحوه فلا  
يقضى (ولا حصر لمطلق)  
من النفل وهو لا يتقيد  
بوقت ولا سبب قال عليه السلام  
لاي ذر الصلاة خير  
موضوع استكثر او قل  
رواه ابن حبان وصححه  
فه ان يصلى ما شاء من  
ركعة أو أكثر وان لم يمين  
ذلك في نية فان نوى فوق  
ركعة تشهد آخرها) وعليه  
يقرأ السورة في جميع  
الركعات هذه من زيادة  
(أو) تشهد آخرها) وكل  
ركعتين

فاكثر) لان ذلك مبهود في الفرائض في الجملة فلم انه لا يتشهد في كل ركعة لانه اختراع صورة في الصلاة لم تعهد وقولي فاكثر من زيادة قوبه مصرح في المجموع وغيره (او) نوى (قدرا) ركعة فاكثر (فله زيادة) عليه (ونقص) عنه في غير الزكوة كما هو معلوم (ان) نوى (الا) بان زاد او نقص بلاية (عبد) (بطلت) صلاته بخالفته ماواه ( فان قام لوائد سهوا) فنذكر (فقد

كانت شفعاء ركعة ان كانت وتر انتهت فليحرراه شورى وعبارة اصله مع شرح مرقاته احرر ما كثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين وفي كل ثلاث وكل اربع وهكذا لانه مبهود في الفرائض في الجملة قلت الصحيح منه في كل ركعة والله اعلم انتهت وقوله وهكذا يجوز التشهد في كل ثلاث مثلا ويقيد بجوازه في كل خمس فان قلت هذا اختراع صورة في الصلاة فلتنعن كالتشهد في كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد مبهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اه سم على المنهج وقوله الصحيح منه في كل ركعة قضيته انه اذا احرر بمشرك ركعات انما تبطل اذا تشهد عشرة تشهدات بعد الركعات وليس مرادا بل اذا تشهد بعد ركعة مفردة ولو كانت هي التي قبل الاخرة بطلت اه ع ش عليه (قوله فاكثر) اى فكل اكثر سواء الاوتار والاشفاع اه شيخنا (قوله في الجملة) قيده لادغال التشهد في الخمسة والسبعة الى غير ذلك ومعنى عهده الصورة في الفرائض انه عهدها التشهد بعد عدد وتر يقطع النظر عن شخص العدد اه شيخنا (قوله) فلم انه لا يتشهد في كل ركعة لعل عمل المنع عند فعل ذلك قصدا بخلاف ما لو قصد الاقتصاد على ركعة فاقى بها وتشهد ثم عنله زيادة اخرى فقام اليها بعد الثانية واقى بها وتشهد ثم عنله زيادة اخرى فاقى بها كذلك مثلافه لا يبعد جواز ذلك اه سم اه شورى وقرره شيخنا ح ف (قوله) اضاف لم انه لا يتشهد كل ركعة الخ) ظاهر كلامهم منه وان لم يطول جلسة الاستراحة اه شرح م ر عبارة صحيح وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وان لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل لانه لو تشهد في المكتوبة الزاوية مثلا في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كاهو ظاهر اما ان يعمل ما هنا على ما اذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر ان تطويلها مبطل او يفرق بان كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يهد فيها بخلاف النفل اه هذا والمتمتع عند الشارح انه متى جلس في الثالثة بقصد التشهد بطلت صلاته وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة اه ع ش عليه (قوله) ايضا قل انه لا يتشهد الخ) انظر من اين علم هذا مع دخول هذا في منطوقه لان قوله فاكثر معطوف على ركعتين فاكثر فكل اكثر فدخل فيه التشهد في كل ركعة ما عدا الاول لان يقال هذا الكلام يدل على تحذر قيدي التي يخرج هذه الصورة والتقدير كما ترى من غير احوال التشهدات في الركعات تأمل اه شيخنا وقوله انظر من اين الخ) ساقط لوجهه بل قول الشارح فلم الخ) اى مفهوم المخالفة فهو خارج من قوله او وكل ركعتين فاكثر لان التشهد في جميع الركعات خارج بقوله كل ركعتين فاكثر وهو الممتنع واما اذا تشهد بعد ركعتين ثم بعد كل واحدة فهو جائز كافي ع ش على م ر لانه لو بال التشهدات في كل ركعة وليست هذه الصورة هي التي ذكرها الشارح بقوله فلم الخ) بل هذه داخلة في المتن وما ادعاء من اعتبار قيد لاخراج هذه الصورة ممنوع بل لو اعتبر القيد لم يخرج لان الفرض انه تشهد بعد ركعتين لا بعد الاولى فامل وعبارة ع ش على م ر ولا يشترط تساوى الاعداد قبل كل تشهد فله ان يصلى ركعتين ويتشهد ثم ثلاثا ويتشهد ثم اربعا وهكذا انتهت (قوله فله زيادة ونقص) اى والائتان بمنوه افضل اه شورى (قوله ان نوى) اى الزيادة والنقص وهذا عمله في غير متميم لتعدد الماء وقد وجده في اثناء عدده اوه اما هو فلا يزيد على ما نواه لان الزيادة كافتتاح صلاة اخرى كاتقدم في باب التيمم اه حل (تنبيه) لو قصد النقص في اثناء ركعة بترك باقيا فهل يصح ويترك باقيا ولا تبطل صلاته لجواز ترك النفل او تبطل ويختص قصد النقص بركعات كاملة حرره والقلب الى البطلان اميل اه قل على الجلال (قوله بطلت) اى يصير ورته الى القيام اقرب في الزيادة والتشهد مع السلام في النقص اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله بطلت صلاته او بمجرد شروعه في النقص كهي من قيام او تشهد في جلوس او في الزيادة كشروعه في القيام لان ذلك شروعه في مبطل اه (قوله) فقد اى وان لم يكن صار الى القيام اقرب وعبارة شرح م ر وظاهر كلامهم هنا انه لو اراد الزيادة بعد تذكره ولم يصبر للقيام اقرب لانه يلزمه ان يعود للعمود لعدم الاعتداد بحركته

فيتمتع البناء عليها ويترك على دينه وبين مامر في سجود السهو من الفصلين ان يكون القيام اقرب وان لا بان الملحظ ثم ما يطول تمده حتى يحتاج لغيره من اعداد بحر كتحته حتى لا يجوز له البناء عليها انتهت (قوله ثم قام له) اي اوفعه من قعوده ابرماوى وقوله وان لم يشأ قعداى استمر قاعدا اه (قوله خبر مسلم السابق) وهو افضل الصلاة بعد القرصة صلاة الليل وتقدم حله على النقل المطلق اهل (قوله ان قسمه قسمين) اي نصفين وكذا لو قسمه ثلاثا او اربعا على ثمة انه يقوم ثلثا واحدا او ربعا واحدا ويقيم الباقي فالاولى ان يجعل ما يقومه آخره بخلاف ما لو قسمه اجزا بينام جزا ويقوم جزا ثم ينام جزا فالأفضل ان يجعل ما يقومه وسطا فلو أراد ان يقوم جزا اربعا على هذا الوجه فالاولى ان يقوم الثالث اه عرش على مر (قوله والا فضل من ذلك) اي من الوسط والآخر في المستثنين اه شوبرى (قوله اي الصلاة افضل الخ) لا بد من تقدير مضاف لطابق الجواب السؤال فيقدر في السؤال اي اوقات الصلاة اوى الجواب وهو اولى لانه على الحاجة فيقال الصلاة جوف الليل وعلى الاول يرفع جوف وعلى الثاني ينصب اه شيخنا (قوله جوف الليل) اي وسطه فهو دليل لكون الوسط افضل وقوله كان ينام نصف الليل والاولى من ذلك دليل لقوله الاخير لقال ثلثه وقوله ويقوم ثلثه هذا الثلث هو السدس الرابع والخامس فهذا دليل لقوله وافضل من ذلك الخ حيث يكون تاركا لدليل قوله ثم آخره الذى بينه بالنصف الثاني وحيث فلم يتكلم في المتن على الافضل مطلقا الذى هو السدس الرابع والخامس واما قوله فقال ينزل ربنا هذا يجب ان يكون دليلا للنصف الثاني لان النصف الثاني مشتمل عليه اه حل (قوله) وقال ينزل ربنا قال في فتح البارى يفتح اليه وضما روايتان اه عرش مر (قوله اي امره) اي حاصل امره وهو الملك كما في رواية ان الله يامر متاديا يشادى الخ وانما لم يقدره الصارح لانه لا يصح نسبة النزول اليه اه برماوى (قوله حين يبقى ثلث الليل الاخير) قضية هذا ان محل هذا النزول آخر الثلثين الاولين لانفس الثلث الثالث وقد يجب بان النزول في هذا الوقت ثم يستمر اه عميرة اه عرش على مر (قوله من يدعوني الخ) الفرق بين الثلاثة ان المطلوب امداع المضار او جلب المسار وذلك امدان يروى واما يروى في الاستغفار إشارة إلى الاول وفي السؤال إشارة إلى الثاني وفي الدعاء إشارة إلى الثالث قال الكرمانى يحتل ان يقال الدعاء ما لطلب فيه نحو يا الله والسؤال للطلب وان قال المقصود واحد وان اختلف اللفظ اه فتح البارى اه شوبرى (قوله فاستجب له) بالنصب والرفع معا على حد قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له بالنصب والرفع بالنصب على جواب الاستفهام والرفع على الاستئناف وكذا قوله فاعطيه فاقرضه وليس السدس للطلب بل استجيب بمعنى اجب اه برماوى (قوله والتائين الشيخان) فيه تغليب والا فكان الاظهر أن يقول والثاني والثالث اه عرش (قوله وتهد) وهو موكد وبذلك قول ابى نضاح وثلاث نوازل مؤكدة صلاة الليل الخ اه شوبرى وفي قول على الجلال قوله اي تنقل ليل اي لو بالوتر فهو حيثن وتر وتهد كاسر والقرض ولو قضا أو نذر كالنفل وهو في الاصل اسم للقبضة يقال مجددا نام وتهد اذ زال نومه اه وفي المصباح مجددا من باب قعد نام الليل فهو ما جدد الخ مجددا مثل اقدور وقودا وقعدا وقودا واقف ووقوف ومجددا يضام مثل اركع وركع ومجددا ايضا صلى بالليل فهو من الاضداد وتهد صلى ونام كذلك اه (قوله بعد نوم) اي وبعد فضل العشاء على المعتدول بمجموعة جمع تقديم اي ولا بد أن يكون النوم بعد دخول وقتها الاصل اه شيخنا عبارة عرش على مر (فرع) بدخل وقت التهجد بدخل وقت العشاء وفعلها خلافا لما يروى كلام شيخ الاسلام في بعض كتبه ويشترط ايضا ان يكون بعد نوم فهو كالوتر في توفقه على فعل المشا لومع تقديم مع المغرب ويعدله باشرط كونه بعد نوم اه مر ومقتضى قول شيخنا في شرح الارشاد هو اي التهجد الصلاة بعد نوم ولو في وقت لا تكون الناس فيه نياما اه لا يتقيد

ثم قام له اي للرائد ان شاء  
ثم يسجد للسهو في آخر  
الصلاة وان لم يشأ قعداى  
وسجد للسهو وسلم (وهو)  
اي النقل المطلق (بايل)  
افضل منه بالنهار والخبر  
مسلم السابق (وبوسطه  
افضل) من طريقه ان قسمه  
ثلاثة اقسام (ثم آخره)  
افضل من اوله ان قسمه قسمين  
وافضل من ذلك السدس  
الرابع والخامس سئل رسول  
الله ﷺ اي الصلاة افضل  
بعد المكتوبة فقال جوف  
الليل وقال احب الصلاة  
الى الله صلاة دلو دكان ينام  
نصف الليل ويقوم ثلثه وينام  
سدس وقال ينزل ربنا  
تبارك وتعالى اي امره كل  
ليلة الى سماء الدنيا حين  
يبقى ثلث الليل الاخير  
فيقول من يدعوني فاستجب  
له ومن يسألنى فاعطيه ومن  
يستغفرنى فاغفر له روى  
الاول مسلم والثاني  
الشيخان (ومن سلام من  
كل ركعتين) وهما او اطلق  
الثبة لخبر الشيخين صلاة  
الليل متى مشى وفي خبر ابن  
حبان صلاة الليل والنهار  
(وتهد) اي تنقل ليل  
بعد نوم

قال تعالى ومن الليل  
ابن العاص يا عباده لا  
تكن مثل فلان كان يقوم  
الليل ثم تركه واه الشيخان  
وفي المجموع ينبغي أن لا  
يحل صلاة الليل وان قلت  
والسنة في نوافل الليل  
التوسط بين الجهر  
والاسرار إلا التراويح  
فيجهر فيها كذا استأهاني  
الروضة وهو استثناء  
منقطع لان المراد بنوافل  
الليل النوافل المطلقة كمر  
في صفة الصلاة ويسن لمن  
قام يتجهد أن يوقظ من  
يلطم فيجهده إذا لم يخف  
ضررا ويتأكد أكل  
الدعوى الاستغفار في جميع  
ساعات الليل وفي النصف  
الاخير اكد عند السحر  
أفضل (و) كره (قيام بيل  
يضر) كقيام كل الليل دائما  
قال عليه السلام لعبد الله بن عمرو  
ابن العاص ألم أخبر أنك  
تصوم النهار وتقوم الليل  
قلت بلى فقال فلا تفعل  
صم واضل وقم ونم فإن  
لمسك عليك حقا إلى  
آخره رواء الشيخان أما  
قيام لا يضر ولو في ليل  
كاملة فلا يكره فقد كان  
عليه السلام إذا دخل العشر  
الأواخر من رمضان  
أحيا الليل وتميرى بما  
ذكر أولى من قوله قيام  
كل الليل دائما (و) كره

بدخول وقت العشاء فراجع اه سم على المنهج وعبارته على حج وهل يكفي النوم عقب الغروب يسير  
لو إلى دخول وقت العشاء فيه فظرو قد يعيد الاكتفاء به انتهت اى فلا بد ان يكون النوم بعد دخول وقت  
العشاء ولو قبل فليما ويوافق هذا ما نقل عن شاذية مر على الرض من انه لا بد ان يكون النوم وقت نوم  
انتهت (قوله) ومن الليل (تجهيد) اى صل به أى بالقرآن اه شيخنا (قوله وكره تركه لمعاده) قال العلامة  
زى ويندب قضاءه إذا فات اه برماوى وانظر ما المراد بالعادة وقياس نظائره من الجنب وتجدد  
الوضوء وصوم يوم الشك خصوصاً ليلة اه شوبرى (قوله مثل فلان) قيل انه عبد الله بن عمر رضى الله  
عنه ما ورد له الحافظ حج بانهم يصف على تعيينه في رواية صحيحة ولا ضيقة واجاب بعضهم بان ابن عمر  
علم منه عليه السلام انه عنه بذلك لانه كان لا يفتض أحد من اصحابه اه برماوى (قوله والسنة في نوافل الليل) اى  
المطلقة وهذا مكر مع سابق في أركان الصلاة عبارة هذا الشارح هناك إلا نافلة الليل المطلقة فيتوسط فيها  
بين الاسرار والجهر ان لم يتوش على نائم او وصل او نحو مو على التوسط في المرافة والنحي حيث لم يسمع  
اجنبى وذكر نائم ان المراد بالتوسط ان يربد على ادنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ تلك الزيادة سماع من  
يليهو تقدم ما فيه وان الذى ينبغي فيه ما قاله بعضهم ان يجر ناره تو يسر اخرى اه حل (قوله) ويسن لمن قام  
يتجهد (الخ) ويسن كافى المجموع ان ينوى الشخص القيام للتهجد عند النوم وان يمسح المتيقظ النوم عن وجهه  
وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ إن في خلق السموات والأرض إلى آخر الآيات في آل عمران وأن يفتتح  
تجهده بركتين خفيفتين وان ينام من نفس في صلاته حتى يذهب نوموه ولا يتأد منه إلا ما يظن مداومته  
عليه اه شرح مر وقوله ان ينظر إلى السماء ظاهره ولو اعمى وتحت سقف ولعل وجهه انصح ان في ذلك  
العمل من الاعى ونحوه تذكر المعجائب السماوية ما فيه اذ دفع بذلك الشيطان عنه وقوله بركتين خفيفتين  
وحكمة تخفيفهما المبادرة إلى حل العقدة التي تبق بعد حل العقدتين قبلها وذلك لانه وارد ان الشيطان يأتى  
للانسان بعد نومه ويعقد عليه ثلاث عقد ويقول عليك ليل طويل فارقد فإذا استيقظ وذكر الله تعالى  
أخلت واحدة وإذا وضأ أخلت الثانية وإذا صلى ركعتين أخلت الثالثة اه عرش عليه (قوله) وقيام  
(ليل) اى سهرو ولو بغير صلاة وقوله وتخصيص ليلة الجمعة بقيام اى بصلاة ففرق بين القيام في الموضعين  
اه شيخنا ومثله شرح مر (قوله يضر) اى بحسب شأنه وإن لم يضره بالفعل ان كان كل الليل  
وبالفعل ان كان بعض الليل ففرق بين قيام الكل يكره مطلقا وقيام البعض يكره ان يضره  
بالفعل وإلا فلا اه شيخنا وعبارته حل قوله يضر اى شأنه الضرر أو ينشأ عنه الضرر بالفعل  
فالاول كقيام كل الليل دائما فان من شأنه الضرر فيكره مطلقا للنهي عنه وان فرض عدم ضرره  
لبعض الأشخاص لان هذا من شأنه الضرر خلافاً للمحب الطبرى وأما ما يضر بالفعل فيكره ولو في  
بعض الليل كلية واحدة كما صرح به المؤلف هذا وعبارته العباب وقيام كل الليل دائما لم يضره  
انتهت وهذا موافق لما قاله المحب الطبرى اذ مقتضاه ان من لا يضره ذلك لا يكره في حقه وليس  
كذلك انتهت (قوله كقيام كل الليل) اى دائما اى فيكره وان لم يضر لان شأنه ذلك في ما يغتفر  
به مصالح النهار من غير استدراك وهذا فرق عدم كراهة صوم الدهر لانه يستدرك بالليل ما فات به النهار  
اه برماوى (قوله إلى آخره) تمته ولو لاورك عليك حقا والمراد بالور الزائر لأن حق الصنف واجب  
عليه ثلاثة ايام كذا ما مش بخط بعض الفضلاء اه عرش (قوله) اما قيام لا يضر اى بالفعل وليس شأنه  
الضرر بان لا يكون في سائر الليالي بل في بعضها اه حل (قوله أحى الليل) اى بصلاة كما في المجموع  
لا يضرها اه شوبرى ومثله في شرح مر (قوله) أولى من قوله قيام كل الليل دائما إذ ظاهره  
تخصيص الكراهة بذلك وانه يكره وان لم يضره بالفعل وكتب ايضا اذ مقتضاه انه لو حصل الضرر  
بغير ذلك لا يكره وليس كذلك تأمل اه حل (قوله) وتخصيص ليلة الجمعة اما تخصيص غيرها بالصلاة



أوبغير ما فلا يكره وقوله بقيام أى صلاة خرج تخصيصها بغيرها كصلاة على النبي ﷺ فلا يكره أم  
 شيخنا وفي قل على الجلال قوله بقيام أى بصلاة فقط لا بغيرها كقرآن وذكر صلاة على النبي ﷺ بل  
 هذه فيها أفضل من القرآن غير سورة الكهف (قوله) وتخصيص ليلة الجمعة (الخ) قال الشيخ عميرة قبل حكمة  
 ذلك أنه منه عن وظائف ومما كان قيل يردح في ذلك انتهاء الكراهة إذا وصلها ليلة قبلها أو بعدها قلت  
 الاعتقاد ينتفي معه الضعف عن قتل وظائفها وفي الجواب نظر لأنه يتخلل في الاستدامة فليتأمل أم  
 شريرى أى وإن الاعتقاد لا يحصل إلا بوصولها بما قبلها لا بما بعدها لأنه لم يحصل الاعتقاد واجب بان  
 هذه حكمة لا يلزم اضطرابها شيخنا ح (فيه) أقوم كلامه عدم كراهة إحياها مضمومة لما  
 قبلها أو بعدها وهو نظير ما ذكره في صوم يومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم  
 كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وإن قال الأذرى فيه وقفة أم شرح مر أم شوبرى رحمه الله تعالى  
 والله أعلم وفي قل على الجلال قوله وتخصيص ليلة الجمعة بقيام أى بخلاف بقية الأيام ولا كراهة في ضم  
 غيرها إليها لحصول الأدمان غالباً سواء كان قبلها أو بعدها متصلاً بما قبل أو منفصلاً عنها كافي الخروج  
 من كراهة الأفراد في الصوم وفيه نظر والفرق ظاهر أم

### (باب في صلاة الجماعة)

أى فيما يتعلق بالجماعة من شروطها وآدابها ومستطاتها ومكروها وتأويلها غير ذلك أم عش وقد أبدى الشيخ  
 قطب الدين القسطلاني رحمه الله تعالى فيما نقله البرماوى في شرح عمدة الأحكام لمشروعية الجماعة حكماً  
 ذكرها في مقاصد الصلاة منها قيام نظام الائنة بين المصلين ولذا شرعت المساجد في المحال ليحصل التعاقد  
 بالآفاق وأوقات الصلوات بين الجيران ومنها قد تعلم الجاهل من العالم ما يجبه من أحكامها ومنها أن مراتب  
 الناس متفاوتة في العبادة فتصود بركة الكامل على الناقص فتكفل صلاة الجميع أم قسطلاني على البخارى  
 وهي من خصائص هذه الأمة وكذا الجمعة والعيدين والكسوفان والاستسقاء كإياتي في أوامها  
 وأصل مشروعيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقتلهم الصلاة الآية أمرها في الخوف في الامن أولى  
 وخبر الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بفتح الفاء وبالذال المعجمة أى المنفرد بسبع وعشرين  
 درجة وفي المصباح الفذال واحد وجمه فذو مثل فلس وفلس قال أبو زيد أفذت الشاة بالالف إذا  
 ولدت واحداً في بطن فهي مفذو ولا يقال ثلاثة أفذت لأنها مفذ على كل حال لا تنجب الا واحداً وجاما القوم  
 فإذا انضم الفاء وبالتثنية والتخفيف وأفذاذا أى فرادى قال ابن دقيق العيد أظهر أن المراد بالدرجة  
 الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التثنية بالضعف وهو مشعر بذلك وفي رواية  
 بخمس وعشرين ولا منافاة بينهما لأن الثقل لا يثنى الكثير وأنه أخبر أو لا القليل ثم أعلمه الله تعالى  
 بزيادة الفضل فأخبرها أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو أن الاختلاف بحسب قرب  
 المسجد وبهذه وأن الأولى في الصلاة الجهرية والثانية في الصلاة السرية لأنها تنقص عن الجهرية بسبع  
 قراءة الإمام والتأمين لتأمينه وحكمة كرتها بسبع وعشرين أن الجماعة ثلاثة والحسنة بعشر أمثالها فقد  
 حصل لكل واحد عشرة فالجمعة ثلاثون لكل واحد رأس مالها واحد وبقى تسعة تنسب في ثلاثة بسبع  
 وعشرين ورنما جل ولا يعطى كل إنسان مال الجماعة فصار لكل سبع وعشرون وفي شرح المنهاج أن من  
 صلى في عشرة آلاف سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الأولى أكمل أى أكثر  
 ثواباً من حيث الكيفية وحكمة كثر أقل الجماعة اثنين إن رنما جل ولا يعطيهما منه وكرهه ما يعطى الثلاثة  
 وعن ابن سليمان الداراني قال لا يفتوا أحد صلاة الجماعة إلا بذهب أو تكبيرة وكان الساب الصالح يمزون  
 أنفسهم ثلاثة أيام إذا قامتهم تكبيراً الأحرار وسبعة إذا قامتهم صلاة الجماعة وشرعت بالمدينة دون مكة لغير  
 الصحابة بها ومن ذلك أنهم تطالب بها بل كانت مباحة قبل الهجرة لأنه ﷺ فعلها مع على رضي الله عنه في دار

(باب في صلاة الجماعة)

الارقموفي بعض الشعاب وهذا يقتضي انه صلى الله عليه وسلم يصلها جماعة في مكة غير ما ذكره وأورد على ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم مع جرير والصحابة ليلة الاسراء لما عليه جرير الصلاة في اليومين وأجيب بان المراد يصلها جماعة غير اليومين ولم يصلها مع كونه اماما وقرن العلامة الرمي ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصل بغير جماعة لان الصحابة كانوا مقهورين بها المراد به أنه كان يصل الصلاة التي كان يصلها بالانذار والعشي لان عديجة صلته باجمعهم وكذا على رضى الله عنه لكن الجماعة كانت غير مشروعة فلا يقال ان الصلاة فرضت قبل الهجرة بسنة أو ستة ونصف ابراموى وأفضل الجماعة بعد الهجرة جماعة صبحها ثم صبح غيرها ثم المشاء ثم العصر ولا ينافيه كون العصر الوسطى لان المشقة في ذينك أعظم والاروجه تفضيل الظهر اذ ان الجماعة على المغرب لانها اختصت من بين سائر الصلوات بيدل وهو الجمعة اى بصلاة تفعل في وقتها وبالإيراد اه شرح هر وفوله ثم العصر زاد سم على المنهج ثم الظهر ثم المغرب ولا يبعد ان كلام من عشاء الجمعة مفرها وعصرها جماعة أكد من عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما قبل في صبحها مع صبح غيرها اه وأما أفضل الصلوات فقد قال حج في أول كتاب الصلاة في وقت العصر مانصه أفضلها العصر ويليها الصبح ثم المشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة واما فضلو اجماعة الصبح والمشاء لانها فيها أشقاه وظاهره التدوية في الفضل بين صبح الجمعة وغيرها وقياس ما ذكر في الجماعة ان صبح الجمعة أفضل من صبح غيرها بل وقياس ما ذكر عن سم ان بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها اه عرش عليه قوله وانها امام ومأموم) اى شرعا وأما لغة فاقوله ثلاثة اه عرش وتحقق الجماعة بنية المأموم الاقتداء سواء نوى الامام الامامة ام لا كما ذكر سم على المنهج اه عرش على مر بالمعنى وفى البرماوى مانصه قوله وأقوله امام ومأموم اى وان لم ينو الامام الامامة اذ لا تتوقف الجماعة ولا فضلها للمأموم على نيتها منه و صلاة الامام أفضل من صلاة المأموم بدليل ان الرحمة تنزل عليه والائتم على من على شقه الا عين ثم على من على شقه الا يصرم على من خلفه اه (فرع) ووقف شافعى بين حنفين واقتدى بشافعى يحصل له ثواب الجماعة والصف فيما يظهر وان تحقق من الحنفى عدم قراءة الفاتحة لا يقال حيث علم ترك الحنفى القراءة كانت صلاته باطلة عند الشافعى قصير في اعتناؤه منفردا لا نقول صرحوا بان فعل الخالف لكونه ناشئا عن اعتقاد ينزل منزلة السهو ومن ثم لو اقتدى شافعى بحنفى فسد ثلثا وسجدة ص لا تبطل صلاة الشافعى بفعل الحنفى ولا تبطل قدوته به لان غايته انه فعل ما يبطل عمده سورا فليتامل وسيأتي انه لو بان امامه بعد ثلثا لا تلزمه الاعاد وقد حصلت له الجماعة على جود صورته حتى في الجمعة حيث كان الامام زاعدا على الاربعين لا يقال يفرق بين هذا وسجدة ص بان الشافعى يرى سجود التلاوة في الجمعة لا نقول ويرى سقوط الفاتحة عن المأموم في الجمعة ايضا كأن يكون مسبوقا اه عرش على مر (قوله كما يعلم بما ياتي) اى من قول النبي في الحديث لا تمام فهم ولم يقل يقيمون اه قل على الجلال ومن قوله صلاة الرجل مع الرجل اذكر من صلاته وحده ومن قول المتنوسن اعادتها مع غير الخ حيث قال الشارح هناك ولو واحدا اه شيخنا (قوله صلاة الجماعة الخ) لعل في العبارة قلبا اى جماعة الصلاة ليطابق ما في نفس الامر من ان الموصوف بفرض الكفاية جماعة الصلاة لان نفس الصلاة اذ هي فرض عين اه شيخنا (قوله فرض كفاية) اى في الركعة الاولى فقط لافي جميع الصلاة اه زى وفرض الكفاية هو عبارة عن كل مهم هو يقصد حصوله من المكلف من غير نظر بالذات الى فاعله يخرج فرض العين فانه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف لم يكثف فيه بقيام غيره به عنه لا فرق في فرض الكفاية بين ان يكون دينيا كصلاة الجنازة والامر بالمعروف او دينيا كالخرف والصنائع والاصح ان فرض الكفاية واجب على الكل من حيث انهم يأمون بتركوه لكن يقطع بفعل البعض وقال الشيخ الرازى هو على بعض مبهم من حيث الاكتفاء بحصوله من البعض ودليله قوله تعالى ولكن منكم مائة يدعون الى الخير

وانها امام ومأموم كما يعلم بما ياتي (صلاة الجماعة فرض كفاية)

وأيامرون بالمعروف وينهون عن المنكر والأصح ان فرض الكفاية يتبين بالشرع فيه بغير ذلك. بل فرض العين في وجوب اتمام الجنائز والاستمرار فيها والاستمرار في وصف الجهاد اه من هاشم شرح مر عن بعض الفضلاء (قوله) ايضا فرض كفاية) وقيل فرض دين كما ذكره الشارح بقوله وما قيل الخ وقد تكفل الشارح بدليل القولين وقيل سنة كفاية للحديث الجماعة افضل من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة الخ والافضلية تعني التندية وعبارة أحله صلاة الجماعة سنة، وكدة انتهت وقوله سنة مؤكدة أي على الكفاية لانه عليه السلام لم يمتنع من تركها اه قل على الجلال فتاخص ان فيها ثلاثة اقوال واما القول بانها سنة عين فلم نجد الا ن وهذا كله في جماعة المكنتة وسياق الكلام على جماعة غيرها وقوله فلم نجد الا لكن وجدنا بعد ذلك في كلام سم على اني شجاع حيث حمل عليه قوله صلاة الجماعة سنة مؤكدة حيث قال أي سنة عين وعلى القول بانها فرض كفاية يتعقد نذر حاجيت لم يتوقف الشعار على التاخير وعلى القول بانها فرض عين لا يتعقد نذرها على القاعدة في فروض الاعيان وعلى القول بانها سنة كفاية يتعقد نذرها ايضا ولا يقال لا يتعقد لان التأخير يحتاج إلى ان يكلف غيره ان يصلي معه لتحصل الجماعة فيخرج عن نذرها لانا قول لا التفات لذلك لان معنى النذر التزام الجماعة إذا أمكنه فان لم يتيسر من يصلي معه سقطت عنه اه سم بوع تصرف (فروع) إذا قلنا انها فرض كفاية وفعلها من حصل به الشعار فالظاهر انها سنة مؤكدة حتى في غير محبت بكرة تركها ايضا كما رشد لذلك عموم قوله لم وعذر تركها كذا وكذا الخ وقول المتنازع ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لا نذكر اه سم (قوله) ما من ثلاثة ما زائدة وثلاثة مبتدأ وقوله في قرية صفة أي كاتون في قرية أو بدو وقوله لا تقام فيهم صفة ثانية وقوله الا استحوذ هو الخبر اه شخنا وفي المختار البدو البادية والنسبة اليها بدوي اه وانظر وجه دلالة هذا الحديث على كون الجماعة فرض كفاية لا يقال تؤخذ الدلالة من اخر الحديث اعني قوله فعليك بالجماعة الخ لانا نقول لا يفهم منه الا كونها فرض عين تأمل وفيه شيء مهم ايت حل قال وجه الدلالة انه قال لا تقام فيهم ولم يقل لا يقيمون الجماعة اه بحر وفوه وعبارة الشورى لم يقل لا يقيمون لدفع قوم عدم سقوط المخرج بغير فعل الثلاثة كاتين منهم تأمل انتهت (قوله) الاستحوذ عليهم الشيطان) تنمة الحديث فعليك بالجماعة قائما باكل الذنوب من الغنم الفاصية أي البعد وقوله أي غلب وقال بعضهم الاستحوذ البعد عن رحمة الله تعالى او ذلك لا يكون على ترك السنة اه برماوى وقوله البعد له الا ببلاد

(قوله) وما قيل من انها فرض عين الخ) مبتدأ خبره قوله اجيب عنه الخ فالضمير في اجيب عنه يرجع للبتداء الذي هو التوا، بفرضية العين ومعلوم ان الجواب ليس عنه وانما هو عن دليله فيقدر مضاف في قوله اجيب عنه أي عن دليله وعبارة شرح مر وقيل انها فرض عين للخبر المتفق عليه ولقد هممت ان امر الى ان قال وقد اجيب عنه بانه وارد الخ وعلى هذا القول ليست الجماعة شرطا في صحة الصلاة كما في المجموع اه شرح مر (قوله) ولقد هممت ان آمر بالصلاة قال العراقي في شرح التقریب اختلافت الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعد على تركها بالتحريق هل هي العشاء او الصبح او الجمعة وظاهر رواية الاعرج عن ابي هريرة ان المراد العشاء لقوله في اخره لو يعلم احدكم انه يجده غلما سميئا او مرمايين حديثين لشهدا العشاء وقيل هي العشاء او الصبح معا ويدل له ما رواه الشيخان وفي بعض طرق هذا الحديث ان اتمل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لآثموا لمواول وجوا ولقد هممت فذكره موقبل هي الجمعة ويدل له رواية البيهقي فاحرق على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة حديث مسلم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قوم يتخلفون عن الجمعة ولقد هممت فذكره في تقدير صحة كل من الروايات يحتمل ان كلاما من الصلوات المذكورة كان باعثا للنبي صلى الله عليه وسلم على ارادة التحريق اه ع ش على مر وفي القسطلاني على البخاري المراد بالصلاة العشاء أو الفجر أو الجمعة او مطلق الصلاة كلها روايات ولا تضاد ليجوز تعدد الواقعة

لخبر ما من ثلاثة في قرية  
أو بدو لا تقام فيهم الجماعة  
وفي رواية الصلاة إلا  
استحوذ عليهم الشيطان  
أي غلب رواه ابن حبان  
 وغيره وصحوه وما قيل  
انها فرض عين لخبر  
الشيخين ولقد هممت ان  
أمر بالصلاة

وقول عث في الرواية التي ذكرها الولي علم أحدهم أنه يجد عظما سمينا كأنه رواية بالمعنى وإلا فلنظ البخاري مع القسطلاني لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقا سمينا يفتح اليد المهمة وسكون الزاوية بالقاف العظيم الذي عليه بقية لحم أو قطعة لحم أو مرماماتين حذنين بكسر الميم وقد تفتح تنذرة مرماة ظف الأشاة أو ما بين ظفها من اللحم كذا عن البخاري فيما نقله المستعلي في روايته في كتاب الأحكام عز العزيزي أو ما بين مهم يلم عليه الرمي والذي أنه لو دل أنه ضربه لالة يجد تفعدنو أو أول كذا يد أسقية الحفرها لتصوره من على الدنيا ولا يحضره المألهان منويات الأخرى ونبيهها فهو وصف بالمرصر على الشيء الحخير من معلوم أو ملعوب به مع التفرط فيما يصل به رفع الدرجات وما نزل الذكرامات ووصف العرق بالسمن والمرماة بالحسن ليكون ثم باعث نفادى على تحصيلها اه (قوله أن أمر) بمد الهذرة وض الميم وقوله ثم انطلق بفتح الهذرة والقاف اه برماوى (قوله فيقام) أى فيقام لها من الإقامة أخت الأذان وهى الكلمات المخصوصة بدليل قوله ثم أمر رجلا الخ اه شيخنا (قوله ثم أمر رجلا) يريد به أبا بكر الصديق رضي الله عنه اه شيخنا (قوله هم) هم هم بضم الحاء المهمة وبكسر هاء فتح الزاى فيها جمع حزمة أى جملة من أحوال الخطأ اه برماوى (قوله فأحرق عليهم الخ) هو ما للجزر أو قبل تحريم حرق الحيوان أو لخصوص مؤلا ما باجتهادهم نقض أو انه يحرق البيوت دون أصحابها كقولهم لمن أحرق مال غيره أحرق على ملازمه أو المراد لإتلاف المال كإيقال لمن أخاف ماله أخفه بالنار تعزيرا لهم اه برماوى وعبرة عثر على مر قوله عليهم بيوتهم يشير بان العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المصودين والبيوت تبعاً للقائنين بها وفي رواية مسلم من طريق ابن صالح فأحرق بيوتا على من فيها اه فتح الباري للحافظ بن حجر انتهت وهو بالتشديد وبروى فأحرق بأسكان الحاء وتخفيف الراء وهما لفتان من أحرق وتو حرق وت والتشديد ما لغ في المعنى اه شوبرى (قوله أيضا فأحرق على بيوتهم بالنار) إذ قيل كيف هذا من ان التشديد بالنار لا يجوز واجيب بان ذلك كان باجتهادهم ثم نزل وحى بخلافه أو تغير اجتهداه ذكر في المجموع اه من شرح مر وقوله ثم نزل وحى بخلافه أى نزل وحى ناسخ لما أذاه إليه اجتهداه وإلا فالصحيح انه لا يقع الخطأ منه إلا خلافا لمن ذهب إلى انه يجوز ان يقع منه لكن لا يقر عليه بل يذبح على الصواب بالوحى حالا اه عث عليه ويحجب أيضا بان ذلك كان قبل تحريم العذاب بالنار اه عثاقى ويحجب أيضا انه يلزم من المهم الفعل اه شيخنا (قوله بالنار) تأكيد فسمعت باذنى ورايت يعنى أمة عث على مد وعبارته في شرح الروض عطف على قوله

فواردى قوم منافقين الخ نصها ولأن صلى الله عليه وسلم يحرقهم لإتمام تحريمهم فان قلت لو لم يحرق تحريمهم لما به قلنا لاهم بالاجتهاد ثم نزل وحى بالذبح أو بنذر الاجتهاد كذا في المجموع اه (قوله بدليل السياق) يريد صدور الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم أقتل الصلاة على المنافقين صلاة الشقاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما لاتو هاولو حوا أى زحفوا لقد صممت الخ وقوله ولا يصلون أى أصلا فالتحريق إتمامه وترك الصلاة بالكلية لاجتماع فسقط الاستدلال بذلك على وجوبها عينا وفي أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم ان لا صلاة عليهم ومن ثم كان معراضة المنافقين واجيب بانهم التزموا مظهرا أمحل وعبرة الرماوى قد يقال في الحديث استكمال من حيث أنهم منافقون وصلاحهم باطله فكيف يامرهم إلا أن يقال أنهم كانوا مظهرين للإسلام وأمره لم إتمامه بحسب الظاهر من حالهم لأن شريعته مبنية على الظاهر وقوله ولا يصلون فالتحريق عليهم يحتمل أن يكون لتركهم الصلاة لا الجماعة ولتركهم الجماعة مع توقف الشار عليهم فسقط الاستدلال به على كون الجماعة فرض عين انتهت وعبارته في شرح الروض فواردى قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى انتهت (قوله ثبت أنها فرض كفاية) أى بقوله ما من ثلاثة الخ حيث قال لا تمام فيهم دون لا يقيمون اه عث فالتفريع على دليل فرض الكفاية لا على الجواب

فتمام ثم أمر رجلا فصلى بالناس ثم انطلق معى رجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار أجيب عنه بأنه دليل السياق وردى قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون ثبت أنها فرض كفاية

عن دليل فرض الدين اه **(قوله لرجال احرار الخ)** ولولم يوجد الامام ومأموم كانت حيث فرض عين كما هو ظاهر اه سم اه عش واظهار ان المراد بالرجال هنا ما يقابل الصبيان وهم البالغون قال شيخنا الشيرازي وانظر ما حكمة عدم اخراج اشارح لم في المهرزات وكذا المجانين مع المراد بالرجال البالغون العقلاء وله هنا بدته لقوله به دوى لغيره سنة اذ لو اخرج من ذكر بان المهرزات لو ان تكون الجماعة سنة للبيان والمجانين وليس رادا اما الاول فلانه لا خطاب يتبع الا بفعل المكلف وفي التحفة من اناسنة الدين مراده انه يثاب عليها وبالسنة لانها مألوفة واما الثاني فلانها غير متقدمة اه فلانها انصرت في الاخراج على النساء والخنائى اه رماوى **(قوله ولو مقيمين)** أى ولو يبادى اه شوى **(قوله لا عراة)** يعرب بدون ان يقول مستورين له لا لشارة الى ان مجرد السر لا يستدعى وجوب الجماعة عليهم لجواز ان يكونوا مستورين نحو وطن وهو لا يستدعى وجوب الجماعة بل مثل ذلك عذرى سة والجماعة اه عش **(قوله في أداء مكتوبة)** لم يقل الى الاعيان لان الجماعة فرض كفاية في الجازة وفي شرح الروض انها ليست فرض كفاية في الجنزة وشمل المكتوبة التي وجب فعلها الحرمه الوقت مع وجوب اعادة توافي كون الجماعة فرض كفاية فيها نظر ولا يخفى ان عمل القول بانها غير فرض كفاية فيها اذ لم يتوقف شمار على صليها والوجوب فيها الجماعة اه حل وعبارة الشورى في باب الجمعة مانصه **(فرع)** حيث لم يتبرأ الذمة من الجمعة وجب الظاهر كانت الجماعة فيها فرض كفاية على ما اتفق به شيخنا **(قوله ومن فيهم رق)** أى وان كان المبعوض بينه وبين سيده بها بأقواله سواء انفرد الارقاء ولبادام لا خلافا من رجع خلاف ذلك اه شرح مر **(قوله والمساقرن)** أى وان كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سفر نزوة وسياق في الاعذار عن زى ان بعضهم توقف جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرقة قالوا توقف ظاهر اخذنا مما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر الزمة فقط فلا ترخص له لانه ليس لفرض صحيح اه عش على مر وقد اتفقوا والدرج الله تعالى في طائفة مسافرين اقاموا الجماعة في بلدة واطهرها ما لم يحصلهم الشعار ويسقط عنهم الطلب عن المقيمين بعدم حصول الشعار بهم وانه لا يسقط عنهم الطلب عن المقيمين فقد قال المصنف اذا اقام الجماعة طائفة يسيرة من اهل البلد ولم يحضرها جمهور المقيمين في البلد حصلت الجماعة ولا اثم على المتخلفين كالموصل على الجنزة طائفة يسيرة هكذا قاله غير واحد اه شرح مر وقوله بعدم حصول الشعار هم وعلى هذا فيحرم عليهم التظليل او الاعتكاف في المسجد حيث ادى الى منع اهل البلد من اقامتها فيه لما فيه من توقيف غرض الوقف من احياء البقعة باله لا في اول اوقاتها على ما جرت به العادة لا بحال الاعتكاف اعمان مقاصد الواقف لان غرضه من وقف المسجد شغله به قرأ او ذكر او اعتكاف او غيره ما لا نأقول الفرض الاصل من وقف المساجد الصلاة فيها فيه منع من شغلها بما جوفت ذلك المقصود لانه يفت بذلك المنفعة على مستحقها اه عش عليه **(قوله بل ولا تسن في المنذورة)** أى اذا كانت من القسم الذي لا تسن فيه الجماعة اه شرح مر ولو نذر ان يصليها جماعة فلا يتعد نذره لان الجماعة فيها ليست قرية بخلاف ما شرعت فيها الجماعة لو نذر ان يصليها جماعة فينعد نذره ولو صلاها منفردا دامت لكن هل يجب عليه اعادة جماعة للنذر وان خرج وقتها او لا قال سم فيه نظر وفي الروض وشرحه في باب النذر حكمة خلاف عن الاصحاب المتقدمين لوجوب نظير راجع وليحرم اه عش على مر **(قوله ولا في مقضية خلف مؤداة الخ)** الثلاثة معطوفة على المنذورة فيفيد عدم سنها في الصور الثلاثة هو كذلك اه شيخنا مع ذلك اذا فعلها في هذه الثلاثة أثيب عليها اه حل فيثبت يكون نظير عبادة الصبي حيث يثاب عليها مع عدم طلبها منه اه شيخنا **(قوله ليست من نوعها)** اما ان كانت من نوعها فالجماعة فيها سنة اه شرح مر وقوله من نوعها أى بان اتفقا في عين المقضية كظهورين او عصرين ولومن يومين بخلاف ظهر وعصر وان اتفقا في كونهما باعثن اه

(رجال احرار مقيمين)  
لا عراة في أداء مكتوبة  
لاجمعة فلا تجب على النساء  
والخنائى ومن فيهم رق  
والمسافرين والعراة ولا في  
المقضية والنافلة والمنذورة  
بل ولا تسن في المنذورة ولا  
في مقضية خلف مؤداة او  
بالعكس او خلف مقضية  
ليست من نوعها واما الجمعة

عش عليه **(قوله)** فالجماعة فيها فرض عين) أى فى الركعة الأولى منها وأما فى الثانية فهل هى فرض كفاية أو سنة يظهر الثانى فليحرمه شوبرى **(قوله)** أولى من تعبيره بالفرائض أى أشد له المنزلة أو شوبرى **(قوله)** وفرضها كفاية (الح) أى ومثال فرضها كفاية يكون بحيث يظهر الخوض ضابط حصول الشعاران بمجد ما طالباهن غير شفعة أه شيخنا وقال شيخنا ح ف ضابط ظهور اشعار أن لا تنشق الجماعة دلى طالبها ولا يعتنم كبير ولا صغير من دخول محلها فان أقيمت بمحل واحد من بلد كبير بحيث شق دلى البعيد عنه حضوره أو أقيمت فى البيوت بحيث ينتمى من دخولها لم يحصل ظهور اشعار فلابد من شرط الفرض أه **(قوله)** بحيث يظهر شعارها) أى فى كل مؤذنه من الجنس بمز ذكر أى من لرجال الاحرار الخ لانه لا بد من الصبيان والاراقم والنساء ولو خفف رجل ويظهر حه ولها بنحو المرأى بالانتم من جنس المخاطبين بخلاف النساء أه شوبرى والاشعار بفتح اش و كسر هاء فى الالة أه - وج - دارة شيخنا زى جمع شير ذوى العلامة انتهت ومائة له حج موافق لما فى المصباح - حيث قال واشعار أه ضاعلة أه قوم فى الحرب وهو ما نادون به يعرف به فهم بهوا والبشعار من شعار الاسلام واشعار ألام الحج وأهله الوادة شعيرة وشعاره بالسكسر فغل ما قاله زى من أن الالة أشيرة فولو فى اللغة غير اسمع أه ع ش دلى مر والمراد بالشعار هنا جلال الامان وهو الالة يظهر رجل صفاتها وه الجماعة أه سج أه شوبرى فإضافة اشعار إلى ضمير الجماعة من إضافة الموصوف أه نه لان اراد بالشعار نسالة لالانها شعار الامان وظهورها يظهر رجل صفاتها وه الجماعة فكانه قال بحيث يظهر الشعار الموصوف بالجماعة أه شيخنا هذا ويمكن جعل الاضافة يائية أى بحيث يظهر شعاره وهى أى ه تنس الجماعة لانها شعار الالة وان كانت الالة شعار الامان أه لكتاب **(قوله)** محل اقامتها) أى اقامة فاعليها لا يحدد حه ولها بمحل تقصر فيه الصلاة كاحرم به الحواشى لانه ليس محل اقامه فاعليها وان صدق عليه أنه محل اقامتها أه شيخنا وعبرة الشوبرى قوله محل اقامتها قال فى الاصاب يحمل أن يربده خطه ابنة اوطان المنتمين نظير ما راقى فى الجمعة قياسا عليها بما جماع اتحادها فى الاعذار المقطعة لكل منهما فلا يكتفى اقامه الجماعة فى محل خارج عن ذلك وان يربدها وأعم من ذلك وهذا ظاهر ما مر من وجوبها على المقمين بإدبهم قال وعلى هذا بشرط كونها بمحل أو حال منسوبة للبلد فاحتج بحد أن أهل تلك البلد أظهر واشعار الجماعة فيها وكذا يقال فى أهل الحياض أه اعياب انتهت **(قوله)** فان امتنعوا كلهم) أى بأن لم يقمها أحدا وأقامها جمع لم يحصل لهم الشعار فقولوا أى الممتنعون منهم كالنفاق وكذا الوامتنع بهضم فانه يقال ذلك البهر حتى لو توافظ ظهور الشعار على شخص حرم عليه السقرو ان يوجب نفسه اجارة دين على عمل تجز ان علم المستاجر بمنع من حضور الجماعة كذا قرره شيخنا زى أه حل **(قوله)** ايضا فان امتنعوا فقولوا) أى سوا ذلك انما فرض كفاية أو سنة على المعتد أه ع ش على مر **(قوله)** ايضا فان امتنعوا فقولوا) اشعار أنه لا يجوز أن يفاجأ بالقتال بمجرد الترك بل حتى يامرهم فيه متواءم غير تأويل أه سج أى فهو كقتال النفاق ووجه الاشعار ان تعليل الحكم بالمشقة يؤذن بعلمه مأخذ الاشتقاق فيفيدان القتال لامتناعهم أه ع ش على مر **(قوله)** على ما ذكر) أى على الوجه الذى ذكره أه شيخنا وقد قل على الجلال قوله على ما ذكر أى على الوجه الذى يظهر به الشعار من أهل وجوبها ذلا عبرة بظهوره من غيرهم أه **(قوله)** أى فانظم الامام أو نائبه) أى لا الآحاد أه قوت أه سم **(قوله)** وهى لغیرهم سنة) من المعلوم أن الغير هنا وه النساء والخنائ والارقاء والمسافرون والعرأة بشرطه فهى سنة فى حق هؤلاء الاصناف لكن سنيها فى حق غير النساء والخنائ من ذكر آ كد من سنيها لها ويبنى على هذا ان غيرهما يكره له تركها بخلافها فيكره له تركها كما أه من شرح مر بالمعنى وهل يحتاج العبد الى اذن السيد فيها قال القاضى ان زاد منها على

فالجماعة فيها فرض عين كما يعلم من بابها ووصف الرجال بما ذكره مع التقيد بالاداءه من زيادته وتعبيره بالمكتوبة أولى من تعبيره بالفرائض وفرضها كفاية يكون (بحيث يظهر شعارها بمحل اقامتها) فى القرية الصغيرة يكفى اقامتها فى محل وفى الكبيرة والبلد تقام فى محال يظهر بها الشعار فلو اطبقوا على اقامتها فى البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يسقط الفرض وقول محل اقامتها أعم من قول فى القرية (فان امتنعوا) كلهم من اقامتها على ما ذكر (قولوا) أى فانظم الامام ونائبه عليها كسائر فروض الكفايات (وهى) أى الجماعة (لغيرهم) أى لغير المذكورين (سنة) لكنها انما من عند النوى للعرأة بشرط كونهم عيا أو فى ظله والا فهى والانفراد

زمن الافتراض احتاج ولا فلا ولا يجوز للسيد منه إذا لم يكن له به شغل لم يخش عليه فسادا فيا يظهر واعتد  
 مر أنه لا يحتاج إلى إذن السيد إذا كان زمنها على العادقون زاد على زمن الافتراض اه سم (قوله) ومسجد  
 لذكر أفضل فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين كالإختي الان يقال انه من عطف الجمل كإشارته  
 الشارح اه شيخنا (قوله) وان قلت هذه الغاية للرد على من يقول مدار الأفضلية على الكثرة كما يعلم  
 من شرح م اه (قوله ولو وصيا) أي غير امر دجيل لأن الأمر دكلا لا على ما يأتي ويوجه بأن الاقتان  
 بالامر دكلا غلب منه بل مرة فخالطة الامر دكلا لرجال اه ع ش على م (قوله) أفضل منها في غيره كالبيت  
 أي وان كثرت خلافا في الباب وبحت الاستوى كالاذرعى ان صلاته في المسجد ولو كانت قوت الجماعة  
 لاهل بيته كزوجته كانت صلاته بيته أفضل من صلاته بالمسجد وظاهره وان كثر جمع المسجد وقل جمع  
 البيت ممرأت بعضهم نقله عن شيخنا اه حل وبشارة شرح م وتحصل فضيلة الجماعة للشخص  
 به صلاته في بيته بزوجته اورولو اورقيا وغيرهم بل بحث الاستوى والاذرعى ان ذهابه للمسجد لو فرها  
 على اهل بيته بمفضل لو ان اقتناهم أفضل ونظر فيه ان فيه إثارة بقية مع امكان تحصيلها باعادتها مهم  
 ويرد بان الغرض قوتها للذهب للمسجد وذلك لا يثار فيه لان حصولها لم يسهه وبما عاقل فضيلتها في  
 المسجد أو زاد عليه فهو كساعة المحرور من الصف انتهت (قوله) أفضل صلاة المرء مبتدأ وقوله في  
 بيته خبره أي الأفضل منها كان في بيته وهذا عام فيا إذا كانت فردا او جماعة ففيه المدعى وزيادة  
 وكذا يقال في قوله الآتي لا تمنوا فسادكم الحديث اه شيخنا وقال الشيخ ح ف أي أفضل جماعة صلاة  
 المرء الخ فيكون مطابقا للبدعي اه وفي قل على الجلال قوله أفضل صلاة المرء أي سواء طلبت فيها  
 الجماعة أو لا في بيته ولو منفردا لا المكتوبة ومثلها ما طلبت فيه الجماعة والحق بها صلاة الضحى وسنة  
 الاحرام والطواف والاستخارة وقدم السفر وفي هذا الحديث ما يقتضي ان الافتراض بالمكتوبة في  
 المسجد أفضل من الجماعة فيها في غير موهو وجيه ولم يوافق عليه شيخنا بما للشيخه الرمي (قوله) لا المكتوبة  
 أي والافتلا تشرع فيه الجماعة اه حل (قوله) أي في في المسجد أفضل) أي لانه مشتمل على الشرف  
 والطهارة واطوار الشعار وكثرة الجماعة اه شرح م (قوله) ويؤمنون خيرهن) فان قلت اذا كانت  
 خيرهن فلانها التي عن منهن المستلزم لذلك الخير (قلت) اما النبي فهو للترتيب ثم الوجه حله أي  
 النبي على رتمه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتبهات اذا كن مبتدلات والمعنى انهن وان اريد بهن  
 ذلك ونهى عن منهن لان في المسجد لهن خيرا فيؤمنن مع ذلك خيرهن أي أشد خيرا لانها أبعد عن  
 التهمة التي قد تحصل عند الخروج اه حج (قوله) وامامة الرجل الخ) انظر هل ولو وصيا او المراد البالغ  
 خروجا من خلاف من منع الاقتداء بالصبي حر اه شوري (قوله) ويكره حضورهن) أي كراهة تحريم  
 حيث لم يأن الحليل اه ح وبشارة شرح م ويكرهها أي المرأة حضور جماعة المسجد ان كانت  
 مشتهة ولو في ثياب مينة أو غير مشتهة وبها نهي من الزينة أثار الرجح الطيب ولا لامأ راقته منهن حيث  
 كاله منع من تناول ذاربع كربه من دخول المسجد ويحرم عليهن بغير اذن ولو لحبل أو سيد أوهما في  
 امة متزوجة ومع خشية فتنة منها وعليها انتهت (قوله) ايضا ويكره حضورهن المسجد) أي على الجماعة  
 ولوع غير الرجال فذكر المسجد والرجال للثالب ويحرم الحضور لذات الحليل بغير اذنه ويحرم عليه  
 الاذن لها مع خوف الفتنة بها أو لها ومن الحضور للعجائز على المعتمد كالعبد وحيث تكون الجماعة  
 في المسجد لهن أفضل من الافتراض في البيت اه برماوى (قوله) وكذا ما كثر جمعه) بأن كان الجمع باحد  
 المسجد أكثر من الآخر أو كان الجمع بأحد الاماكن التي غير المساجد أكثر من الآخر والافتقد  
 تقدم ان ما قل جمعه من المساجد أفضل بما كثر جمعه من غير المساجد خلافا ليعاب فقوله من مساجد او  
 غير هائي المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد واما المسجد مع غير فقد تقدم في قوله والجماعة  
 وان قلت بمسجد الخ اه حل (فرع) بقى شيء اخر وهو ان الامام اكثر ثوابا من المأموم

في حقهم سواء (و) الجماعة  
 وان قلت (مسجد لذكر)  
 ولو وصيا (أفضل) منها في  
 غيره كالبيت وغير الذكر  
 من أتى أو خشي في البيت  
 أفضل منها في المسجد قال  
 شيخنا فيما رواه الشيخان  
 أفضل صلاة المرء في بيته  
 إلا المكتوبة أي في في  
 المسجد أفضل وقال  
 لا تمنوا فسادكم المساجد  
 ويؤمنون خير لمن رواه  
 ابو داود وصححه الحاكم  
 على شرط الشيخين وقيس  
 بالنساء الختاني بأن يؤمنهم  
 ذكر فتعيرى بذكر أولى  
 من تفسيره بغير المرأة  
 وامامة الرجل ثم الختاني  
 للنساء أفضل من امامة  
 المرأة لمن ويكره  
 حضورهن المسجد في  
 جماعة الرجال ان كن  
 مشتهات خوف الفتنة  
 (وكذا ما كثر

أخذوا قالوا في المصاحبة بين الإمامة وبين الأذان على الخلاف في ذلك وحجتهم فلو تمارض كونه اماما مع جمع قليل وما موافق كيرفون استوى الفضيلتان وتجوز الإمامة بفضل الكثرة فضلي اماما أو لافضل ما موافق فيه نظروا الأقرب الأول لما في الإمامة من تحصيل الجماعة لقوله غير مختلف الخلاف المأموم فان الجماعة حاصلة بنفيه فالمصحة في قدرته عائدة عليه وحده اه عرش على مر (فرع) لو كان يدرك بعض الصلاة في عدد كثير وكلفها في عدد قليل اتجه مراعاة العدد الكثير ولو كان لو بادرها أول الوقت حصلها في عدد قليل ولو أخر حصلها في الكثير راعى أول الوقت كدبا بخط شيخنا الشمس الرملة يظهر نسخه شرح المنهاج له وقوله اتجه مراعاة العدد الكثير لعله يحول على ما إذا كان انتظار القليل يفوت فضيلة أول الوقت والافتاح به تقديم القليل والمتجه ايضا بتقديم الجماعة على التحشوع كما جرى عليه صحيح وكذا تقديم الجمع القليل مع سماع قراءة الإمام قائله في حواشي الروض ويبحث الزركشي انه لو تمارضت فضيلة سماع القرآن من الإمام مع قلة الجماعة وقع عدم سماعه مع كثرتها كان الأول افضل قال في الاعباب وهو محتمل وان نظر فيه بعضهم اه ولعل النظر أقرب كذا في الفريض في باب التيمم اه شوبري (فرع) اقل الغزالي بانه اذا كان لو صلى منفردا خضع اى في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخضع فالانفراد افضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبعه لا لزعمي واختاره بل الصواب خلاف ما قاله وهو كذلك لما مر من الخلاف في ان الجماعة فرض عين وهو أقوى من الخلاف في كون التحشوع شرطاً فيها ومن ثم كان الرأى اجماعاً انها فرض كفاية وانه سنة اه شرح مر وحاصل ذلك ان الجماعة جرى فيها خلاف على ثلاثة أقوال قيل سنة كفاية وقيل فرض عين وهو أقوى من الخلاف في الاخير قيل هي شرط في صحة الصلاة وقيل لا والتحشوع جرى فيه الخلاف على ثلاثة أقوال ايضا قيل سنته مر الرأى كذا تقدم في قوله من ادامة نظر محل سجوده وخشوع وقيل ركن كذا تقدم في الاركان وقيل شرط واذا كان الامر كما رأيت فوجه تقديم الجماعة على التحشوع عند التعارض ظاهر لكون الاصح فيها انها فرض كفاية والاصح فيه انه سنة ولكون الخلاف فيها في كونها فرض عين وكونها شرطاً لصحة الصلاة أقوى منه في شرطية التحشوع هذا حاصل ما ذكره مر وحجج ولم يتعرضا للخلاف في كونه ركناً هل هو مساو للخلاف في كونها فرض عين او شرطاً او دونه او أقوى فراجع اه شيخنا ح (قوله) فهو أحب) خرمها كان ودخلت الفاء في خرمها لتضمنها معنى الشرط اه شوبري (بل قال المتولي ان الانفراد فيها) هذا هو المتجه اه شرح مر وقياس ذلك انها في المسجد الحرام منفرد افضل من الجماعة وفي مسجد المدينة منفرد افضل منها جماعة في المسجد الأقصى اه سم على البهجة أقول وقد يتوقف في افضلية الانفراد في مسجد المدينة على الاقصى بسبع وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الاقصى فالجماعة في الاقصى تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة الا ان يقال ان الصلوات التي شروعت بها الصلاة في الاقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاث قليلاً ما كان فيه نظر او وجهه ان مسجد المدينة له شرف على الاقصى فيجوز ان يختص بفضائل توازي جماعة الاقصى او تزيد عليه اه عرش على مر (قوله) لا نحو بدعة امامة) عبارة اصله مع شرح مر الابدعة امامه الى لا يكثر بها كدنتي ورافضى وقدرى ومثله الفاسق كما في المجموع والمهم بذلك كما في الانوار وكل من يكره الاقتداء به كافي التوسط والحادم او لكون الامام لا يعتقد وجوب بعض الاركان والشروط كحزني او غيره وان أنى الفاصدة بالثقلية وهو مطل عندنا ولهذا امتنع من الاقتداء به سلطاناً بهض اصحابنا وتجوز الاكثر له مراعاة مصلحة الجماعة وكفاية وجود صورتها والام يصح الاقتداء بمخالف وتطلعت الجماعات قلائل جماعة افضل ولو تعذرت الجماعة الاخلف من يكره الاقتداء به لم تلف الكرامة كاشميه كلامهم ولا تظار لادامة تطلبها السقوط فرضها حيثنوا مقتضى قول الاصحاب ان الاقتداء بامام الجمع القليل افضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير اذا كان مخالفاً فيما يبطل الصلاة حصول فضيلة

جمعه) من مساجد او غيره ما  
أفضل للصلى وان بعد ما  
قل جمعه قال صلى الله عليه  
وسلم صلاة الرجل مع الرجل  
ازكى من صلاته وحده  
وصلاته مع الرجلين اركى  
من صلاته مع الرجل وما  
كانا اكثر فهو احب الى  
الله وراه ابن حبان وغيره  
ومحموده نعم الجماعة في  
المساجد الثلاثة افضل منها  
في غيرها وان قلت بل قال  
المتولي ان الانفراد فيها  
افضل من الجماعة في غيرها  
(الا نحو بدعة امامه)



الجماعة خلف هؤلاء المتدع ومن بعدهم وانها افضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم يشعر به وجرم به الدميرى وقال الكمال بن ابي شريف لعله الاقرب وهو المعتمد به افي الوالد رحمه الله تعالى وما قاله ابو اسحق الروزي من عدم حصولها وجهه ضعيف وقد نظر فيه الطبري بل نقل عن ابي اسحق ان الاقتداء بالخالف غير صحيح ويستثنى من كون كثير الجمع افضل من قلبي صور ايضا ما لو كان قليل أجمع يادار امامه في الوقت المحبوب فان الصلاة معه في اول الوقت اولي كما قاله في شرح المذهب ومنه ما لو كان امام الجمع الكثير سريع القراءة والمأموم بطيئا لا يدرك معه الفاتحة ويدرك مع امام الجمع القليل قاله الدوراني ومنه ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شيه وكثير الجمع بخلافه لا يستلزم ظالم عليه فالسالم من ذلك اولي ولو استوى مسجد جماعة قدم الاقرب مسافة لمرة الجوار ثم انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه او افقه ثم يتخير نعم ان سمع النداء مترابعا فها به الى الاول افضل كما يحتمل الاذرع لان ذمه داه او لا انتهت وينبغي ان يستثنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل افضل من امام الجمع الكثير لفقده ونحوه ما ياتي في صفات الائمة اه ع ش عليه (قوله ايضا) لا نحو بدعة امامه اي التي لا يكثر بها كالجسمة على المعتد فان كبرها فنكر البعث والحشر للجسام او علمه بالجزئيات فواضح عدم صحة الاقتداء به اه حل واللام بمعنى مع اي ما كثر جمعه افضل في كل حال لا مع بديعة امامه وبديعته كان كان جوهيا وبجما لا صريحا اه شيخنا (قوله كفسقه) اي المتحقق او المتوهم به وكل من يكره الاقتداء به كما في الخادم وسياق في كلامه في صفات الائمة كراهة الاقتداء بالفاسق والمتدع الذي لا تنكره اه حل (قوله او) تعطل مسجد (لنيت) اي الان سمع اذانه والا فلا عبرة بتعطله وكتب ايضا اي حيث كان الجمع الكثير بمسجد فان كان بغير مسجد وخشي تعطيل غير المسجد فكذلك كاعلم من تقسيمه السابق فاقتضاه على المسجد ليس لاخراج غير كاذم يوم اه حل وتكره اقامة جماعة بمسجد غير مطروق له امام راتب من غير اذنه قبله او بعده او معه فان غاب الراتب من انتظاره ثم ان ارادوا افضل اول الوقت ام غيره والا فلا الا ان خافوا فوات كل الوقت وعمل ذلك حيث لا فتة والا صلوا فرادى مطلقا اما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات ولو كان له امام راتب ووقع جماعتان معا كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (فرع) لو كان بجواره مسجدان واستويا في الجماعة راعى الاقرب وبحث الاسنوى العكس لكثرة الخطا او التساوي لتعارض وهو ان للقریب حق الجوار والبعيد فيه اجر بكثرة الخطا (فرع) اذا كان عليه الامامة في مسجد فلم يحضر احد يصلي معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عليه شيئين في هذا المسجد الصلاة والامامة فاذا فات احد هما لم يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس لان المقصود منه التعليم ولا يتصور منه التعليم بدون تعلم بخلاف الامام فله امران فله سم عن امر انتهى شورى وبعبارة البرماوى بخلاف المدرس اذا لم يحضر الطلبة لا يلزمه الحضور لانه لا تعلم بلا تعلم ومنه الطلبة اذا لم يحضر الشيخ لا نه لا تعلم بلا معلم انتهى وليس المراد بالطلبة في قوله بخلاف المدرس اذا لم يحضر الطلبة خصوص المقررين في الوظائف بل حيث كان اذا حضر عندهم من سمع وجبت القراءة عليه ثم انه ليس المراد بالاجوب الا اتم بالترك من حيث هو ترك للامامة والتدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه المعلوم اه ع ش على مرهم قال (قائدة) قال شيخنا كان شيخنا الشورى يقول اذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمه بقرأه ما يتفقون به كالترتيب والترتيب وحكايات الصالحين اقول لو دل هذا المحمول على ما اذا لم يكن الواقف شيئا من ذلك وما لو عين تفسير امثلا لم يحضر عنده من يسمه فلا يجب عليه القراءة ويستحق المعلوم لا يقال بقرأه ما يسمهم فهمه لا نقول هذا بخلاف مباشرة الواقف لان من قرأه هذا انحصروه دون غيره اه (قوله قريب او بعيد) اي عن وطن طالب الجماعة اي سواء كان المسجد الذي يتعلم بنيه عنه اقرب الى وطنه من الذي جمعه

كفسقه واعتقاده عدم وجوب بعض الواجبات كحنى (او تعطل مسجد) قريب او بعيد عن الجماعة فيه (لنيت) عنه لكونه امامه او يحضر الناس بحضوره قليل الجمع افضل من كثيره في ذلك لئو من النص في الاولى وتكثر الجماعة في المساجد في

كثير أو أبعد إلى وطنه من الذي جمعه كثير وقوله عن الجماعة فيه متعلق بتعلق (قوله) بل الافراد في الاولى افضل) ضيف المتمد حصول فضيلة الجماعة بتأهبها وان كرهت الجماعة من جهة أخرى اه من شرح  
 مر (قوله) واطلاق المسجد أى في قوله أو تعطل مسجد لثبته أى فنى كان يلزم على الذهاب لكثير الجمع  
 تعطيل قليل الجمع صلى فيه سواء كان قريبا منه أو بعيد اه شيخنا (قوله) وتذكر فضيلة تحرم الخ) وهى  
 غير فضيلة الجماعة فهى فضيلة أخرى زائدة اه شيخنا وفى قل على الجلال (فرع) يقدم الصف  
 الاول على فضيلة التحريم على ادراك غير الركعة الأخيرة اه (قوله) عقب تحريم امامه) هذا على المتمد وقيل  
 بادراك بعض القيام لانه محل التحريم وقيل بادراك الركوع الاول لأن حكمه حكم قيامه وعلى ما ذكر  
 من القولين فيمن لم يحضر احرام الامام والا بان حضره واخر فائتة عليهما ايضا وإن ادرك ركعة  
 كما حكاه فى زيادة الروضة عن البسيط وقره اه شرح مر (قوله) إن لم تعرض له وسوسة خفيفة)  
 أى بحيث لا يكون زمنها يسع ركعتين فليقل ولو طويلا وقصره من الوسط المعتدل وإلا كانت ظاهرة  
 كما يعلم ذلك من الكلام على التخلف عن الامام ولو خاف فوت هذه الفضيلة لم يسرع على المشي  
 يسرع بل يمشى بسكينة بخلاف ما لو خاف فوت الوقت لم يسرع فانه يسرع وجوبا كما لو خشى فوت  
 الجماعة اه حل ومثله شرح مر وقوله بل يمشى بسكينة أى وفى فضل الله تعالى حيث قصد امتثال الشارع  
 بالثانى ان ينيه على ذلك قدر فضلة التحريم أو فرقها امعش على مر (قوله) وتذكر فضيلة جماعة الخ) أى  
 فيدرك العدد كله اثنى والعشرين أو السبع والعشرين ولو اقتضى في التشهد الاخير فقوله لكن دون  
 فضيلة من ادركها أى كيف لا كما اه شيخنا (قوله) وجماعة مالم يسلم) أى في غير الجمعة اما الجمعة فلا  
 تترك الا بركعة كما يعلم من بابها اه شرح مر وقوله فلا تترك الا بركعة وعليه فلو ادرك الامام بعد  
 ركوع الثانية صحت قدرته وحصلت فضيلة الجماعة وان قاته الجماعة وصلى ظهرا فقله او لا في غير الجمعة  
 لعل مراده ان الجمعة لا تترك بما ذكر من الاقتداء به قبيل السلام لان فضيلة الجماعة لا تحصل له  
 وإن كان ذلك هو الظاهر من عبارته اه عى عليه (قوله) مالم يسلم) أى مالم يشرع في السلام فلو  
 أتى بالنية والتحريم عقب شروع الامام في التسليمة الاولى وقبل تمامها فهل يكون محصلا للجماعة نظرا  
 إلى ادراك جزء من صلاة الامام او لا نظرا الى انه انما عقد النية والامام فى التحلل فيه  
 احتيانا لجزء الامنوى بالاول وقال انه مصرح به ابو زرعة في تحريره بالثانى قال الكيال ان ابى شريف  
 وهو الاقرب الموافق للظاهر عبارة المنهاج وفيه قول ان النقيب في التهذيب اخذ من التنبيه وتذكر ما قبل  
 السلام اه وهذا هو المتمد كما اقب به ابو الدرهم اه تعالى اه شرح مر وقوله او نظر الخ) أى ولا تعتقد  
 جماعة بل فرادى كما يفيد التردد بين حصول الجماعة وعدم حصولها ولو اراد عدم انعقادها اصلا لقال هل  
 تعتقد صلاته او لا لما قد نقل عنه انه ذكر او لا انها لا تعتقد اصطلاحا مرجع واعتقد انعقادها فرادى قال  
 الخطيب ومثل ذلك فى انعقادها فرادى ما لو تقررنا اه عى عليه وفى قل على الجلال قوله مالم يسلم أى  
 يشرع في التسليمة الاولى ولا فلا تعتقد صلاته جماعة فلو ارادى عند شيخنا نية بها شيخنا مر وان كان  
 شرحه لا يفيد عند الخطيب تعتقد صلاته فرادى وعند حج تعتقد جماعة اه (قوله) ايضا مالم يسلم) هذا  
 على الصحيح ومقابله يقول انها لا تترك إلا بادراك الركعة اه من شرح مر (قوله) وإن لم يقدم معه) أى  
 ويحرم عليه القدود لانه كان للتابية وقد كانت بسلام الامام فان كان عامدا بطلت صلاته وإن كان  
 ناسيا او جاهلا لم تطل ويجب القيام فور اذا علم ويدجد للسوء آخر صلاته لانه فعل ما يطل عمده اه عى  
 على مر (قوله) بان سلم عقب تحريمه) فان لم يسلم الامام بعد المأموم فان لم يقدمه ما دام لابل استمر قائما إلى ان  
 سلم الامام بطلت صلاته لانه من مخالفة الفاحشة نعم يظهر انه يتنفرنا للتخلف بقدر جلسة الاستراحة  
 اخذ اما لو سلم امامه في غير محل تشهده وما لو جلس بعد المأموم تأمل ولو احرع معتقدا ادراك الامام فثبت

الثانية بل الافراد في الاولى  
 أفضل كما قاله الرويانى ونحو  
 من زيادى واطلاق  
 للمسجد أولى من تعيد  
 الاصل كثيره بالقرب  
 إذ البعيد مثله فيما يظهر كما  
 يدل له تعليمه السابق لا  
 يقال ليس مثله لان التقريب  
 حق الجوار ولو كونه مدعوا  
 منه لا ناقول معارض بان  
 البعيد مدعو منه ايضا  
 وبكثرة الاجراف بكثرة  
 الخطا الدال عليها الاخبار  
 كخبر مسلم اعظم الناس فى  
 الصلاة اجرا أبعدم اليها  
 مسمى (وتذكر فضيلة تحرم)  
 مع الامام (بحضوره له)  
 أى بحضور المأموم  
 التحريم وهو من زيادى  
 واشتغاله بعقب تحرم  
 امامه) بخلاف القائب  
 عنه وكذا المترخى عنه  
 ان لم تعرض له وسوسة  
 خفيفة (و) تذكر فضيلة  
 جماعة مالم يسلم) أى الامام  
 التسليمة الاولى وان لم  
 يقدم معه بان سلم عقب  
 تحريمه

سبق الامام له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب نحو سهو فالظاهر اعتقاد القدوة اه برلى اه شوى وقرر شيخنا الحق **(قوله لا ادراكه ركناً معه)** فيه انه ادرك ركعتين وهما النية والتكبيره الا ان يراد بالركن الجنس وان النية لما كانت مقارنة للتكبير عدما ركنها ا ط ا ف **(قوله لكن دون فضيلة من ادركها من اولها)** اى ودون فضيلة من سبقه بالافتداء وان لم يدركها من اولها ومقتضى ذلك ادراك فضيلتها المخصوصة وهى السبعة والعشرون لاجزء من ذلك يقابل الجزء الذى ادركه لانه متى حصلت فضيلة الجماعة حصل الثواب المخصوص الا انه دون ثواب من ادركها قبل ذلك كيما ولعل هذام ادشينا بقوله ومعنى ادراكها حصول اصل ثوابها واما كاله فيحصل بادر اكها مع الامام من اولها الى آخرها اه حل **(قوله ايضا لكن دون فضيلة من ادركها من اولها)** ولهذا لو رجا جماعة يدركها من اولها تدب له انتظار ما لم يخف خروج وقت فضيلته واختياروا اما ادرك الفضيلة في هذه من اول صلاته لا تسحاب الجماعة عليها وبذا فارق الامام اذا نوى الامامة في اثناء صلاته حيث لا تعطف الجماعة على ماضى وفارق نية الصوم قبل الزوال لانه لا يتبعض اه برماوى **(قوله ولا يستوفى الا كل)** اى بل ان ياتى بادن الكمال اه شرح مر ومنه الدعاء فى المجلس بين السجدةين ياتى به الامام ولو لم يدر المحصور نقلته اه عش عليه نعم التزبل وهل اتى فى صبح يوم الجمعة بتدب له ان يستوفى مطلقا اه برماوى **(قوله لا كل المستحب للنفر)** اى من طوال الفصل وواسطه وقصاره واذكار الركوع والسجود اه على اه شوى **(قوله ولا ياتى ببعض السورة من الطوال)** لان السورة اكمل من بعضها وينقص من الاذكار قدر ايطير به التخفيف اه برماوى **(قوله فان فهم الضعيف والسقيم)** يجوز انه من عطف احد المتساويين على الآخر ويمثل المراد بالسقم من به مرض عراو بالضعيف من به ضعف بنية كتحاقق عموها وليس فيه مرض من الامر ارض المتعارفة اه عش على مر **(قوله وكراهة تطويل الخ)** هذا مقيد بقوله الا ترى ولو احس بداخل الخ وحيث كرهه لذلك كرهت الصلاة خلفه فلو كان اماما رانيا فالصلاة خلف المستعمل بالجامع الازهر حيث اتى بادن الكمال افضل من الامام الراتب اذا طول اه حل **(قوله لان رضوا)** اى لفظا وسكو تا مع عليه برضاهم فيا يطر اه شرح مر ولو رضوا الاو احدا او اثنين فاقى ان الصلاح بانته انقل حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال فى المجموع وهو حسن متين وخالفها السبكي اه زى وبارة شرح مر فان جهل حاله او اختلفوا لم يطول الا ان قل من لم يرض وكان ملازما فلا يحول عليه ولا يفت حق الداخل لهذا الفرد الملازم فان كان ذلك مرة او نحوها خفف لاجله كذا ا قى به ان الصلاح قال فى شرح المهذب وهو حسن متين انتهت **(قوله محصورين)** المراد بهم من لا يصلى وراءه وغيرهم والوقا فالمحصور هنا غير المحصور فى باب النكاح اه عباب **(قوله كانه عليه الاذرى)** **(قائدة)** حيث قالوا كانه عليه الاذرى مثلا فالمراد به انه معلوم معلوم من كلام الاصحاب وانما الاذرى التنية عليه او كذا كره الاذرى مثلا فالمراد ان ذلك من عند نفسه كذا افاده شيخنا زى عن مشايخه اه شوى **(قوله ولو احس الامام الخ)** استثناء من قوله وكراهة تطويل اى الا فى هذه الصورة فلا يشترط فيها رضاهم اه شيخنا وقد الشارح بالامام وبقيل المصلى ليشمل المنفرد لان الشروط الآتية لا تاتى الا فى الامام والا فالمنفرد اذا احس بداخل يريد الاقتداء به فانه ينتظره ولومع تطويل لفقد من يتضرر اه شوى وباختصار وبارة شرح مر وخرج بقولنا الامام المنفرد اذا احس بداخل يريد الاقتداء به فقيل انه ينتظره ولومع تطويل لفقد من يتضرر به يؤخذ به ان امام ارض بشروطهم المتقدمة كذلك هو ظاهر لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقا كاله الاسوى وان قال فى الكفاية انه لم يقف فيه على قل صريح لسا ان رجع الضمير فى احس للصلى للامام انتهت وقوله عدم الانتظار مطلقا معتمدا ع ش عليه **(قوله ايضا ولو احس)** هذه هى اللغة المشهورة وفى لغة غريبة بلاهزم اه شرح مر اى والتتان فيا اذا كان احس

لا ادراكه ركناً معه لكن دون فضيلة من ادركها من اولها ومقتضى ذلك ادراك فضيلتها وان فارقوه وهو كذلك ان فارقوه بغير **(رس تخفيف امام)** الصلاة بان لا يقتصر على الاقل ولا يستوفى الا كل المستحب للنفر والتصرح بسن ذلك من زيادى **(مع فصل اباض وهيات)** اى السن غير الاباض وذلك لخبر الشيخين اذا صلى احدهم بالناس فليخفف فان فهم الضعيف والسقيم وذا الحاجة **(وكره)** له **(تطويل)** وان قصد حقوق غيره لتضرر المقتدين به ولخالفه الخبر السابق **(لا ان رضوا)** بتطويله حالة كونهم **(محصورين)** فلا يكره التطويل بل بسن كافى المجموع عن جماعة نعم لو كانوا ارقاء او اجراء اى اجارة عين على عمل ناجز واذن لهم السادة والمستأجرون فى حضور الجماعة لم يعتبر رضاهم بالتطويل بشر ان فيه من ارباب الحقوق كانه عليه الاذرى **(ولو احس)**

الامام

عني أدرك فلا رده قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعدة إلتصصونهم باذنه الآية فإنه ليس هذا المعنى وفي  
 أختارو حوسم أسألهم قتلوا باهر دونه قوله تعالى إلتصصونهم باذنه وقال اليتاوى أى قتلونهم  
 من حبه أدا بطل حبه اه عش عليه (قوله في ركوع أو تشهد داخل) القيو دخسو الارلى مردد قالسن في  
 صورقو احدقو الكرامة في خمسة مفهومات الخسوالاخير ليس مكرامع الثالث لانقد يكون قه مع  
 التيقن كان ينتظره لصلاحه لتعود عليه بركت ومع ذلك لايسن الانتظار فاحتاج الى الاخير ويزاد قيد  
 سادس وهو ان يظن أن يقتدى به ذلك الدااخل وهذا يؤخذ من قول الشارح يقتدى به وان لا يكون  
 الدااخل يعتاد الطمو تاخيره التحرم وان لا يمتحن خروج الوقت بالانتظار وان لا يكون الدااخل لا يمتد  
 ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة باذراك ما ذكره هذه الثلاثة تؤخذ من قول الشارح واستثنى من سن  
 الانتظار الخ ويزاد عشر وهو ان يظن أن يأتي بالاحرام على الوجه المطلوب من القيام اه شيخنا وفي  
 قول على الجلال قوله يقتدى به أى وهو يعتقد ادراك الركعة بالركوع وادراك الجماعة بالتشهد ولم يكن  
 بهوسوسة ولم يخف الامام خروج الوقت أو بطلان صلاة الدااخل كان يركب قبل اتمام التكبيرة اه (قوله  
 غير ثان الخ) أى اذا كان الماموم يصلى الكسوف بركوعين والسن انتظاره اه شيخنا (قوله بداخل)  
 أى متلبس بالدخول وشارع فيه بالفعل (قوله على الصلاة) أى وان اتسع جدا اذا كان مسجدا أو بناء  
 وان كان قضاء فبان يقرب من الصف الاخير ان تعددت الصفوف عرفا اه حل (قوله يقتدى به) أى  
 يريد الاقتداء به اه شيخنا (قوله سن انتظاره الخ) عبارة اصله مع شرح مر ولو أحسن في الركوع الذى  
 تدركه به الركعة أو التشديد الاخير بداخل لم يكره انتظاره فى الاظهر من اقول الاربعة ملققة من اقول ثمانية  
 إن لم يبال فيه ولم يفرق بضم الراء بين الداخلىن (قلت) المذهب استحباب انتظاره بالشروط المذكورة  
 وهو القول الثانى والله أعلم ولا يفتقر في غيرهما أى الركوع والتشهد الاخير من قيام أو غيره  
 فيكره اذ لا قاعدة فيه ما تحرم من كرامة الانتظار عند قد شرط من الشروط المذكورة ولوعلى تصحيح  
 المصنف التدب هو ما فى التحقيق والمجموع وجرى عليه الشيخ فى شرح منجه تبعاً لصاحب الروض  
 وأقرب به الى الدرر حقه تعالى وهو المتمد خلافاً لمفهوه الشارح من الكرامة على الطريق الاول ومن  
 عدم استحبابه أى اباحت على الثانى انتهت (قوله اعانة على ادراك الركعة) أى فضله كما سيذكره وان  
 كانت صلواته غير مضمية عن القضاء انظر ما حصره الانتظار مع التميز لان من ميز لم يكن الانتظار قه  
 وذكر في الروضة ان الانتظار لنير الله هو التميز فيلحرم اه حلى ويمكن أن يكون أصل الانتظار قه  
 لكنه انتظار زيدا مثلا لخصاله الحيدة ولم ينتظر عمر امثلا فقد تلتك لخصاله الحيدة قه فالانتظار قه وجد  
 مع التميز ألا ترى انه اذا كان يتصدق قه يعطى زيدا لكونه فقيرا ولم يعط عمر لكونه غنيا فقد وجد  
 هذا التميز مع كون الصدق قه اه عشباوى (قوله ان لم يبالغ فى الانتظار) قلو انظر واحدا بلا  
 مبالغة فبما آخر وانتظر كذلك أى بلا مبالغة وكان مجموع الانتظار فيه مبالغة فان يكره بلا شك  
 اه من شرح مر وسواء اكان دخول الآخر فى الركوع الذى انتظر فيه الاول أو فى ركوع آخر اه حج  
 بالمعنى وقياسه ان الآخر اذا دخل فى التشديد كان حكمه كذلك اه عش عليه (قوله أو دين) يصح قراءته  
 بفتح الدال وكسرها اه عش (قوله وما اذا خشى خروج الوقت بالانتظار) عبارة شرح مر أو خشى  
 فوت الوقت بانتظاره حرم فى الجمعة وفى غير حاجت امتنع المدبان يشرع فيها ولم يبق من وقتها ما يسهلها انتهت  
 (قوله أى وان لم يكن) الانتظار فى غير الركوع الخو يكره الانتظار أيضا اذا أقيمت الصلاة قول الماوردى  
 لو أقيمت الصلاة لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه معناه كما أقاده الوالد رحمه الله  
 تعالى لم يحل حلا مستوى الطرفين فيكره تنزيها وان جزم فى العباب بالحزمة بحسب ما فهمه اه شرح مر  
 (قوله أو فيها وأحسن بخارج) بان أحسن به قبل شروعه فى الدخول فلا ينتظره لعدم ثبوت حق له الى  
 الآن وبه يدفع ما استشكل به بان العلة ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وداخل

(في ركوع) غير ثان من  
 صلاة الكسوف (أر) في  
 (تشهد آخر بداخل) عل  
 الصلاة يقتدى به (سن  
 انتظاره) تعالى اعانة  
 على ادراك الركعة فى المسئلة  
 الاولى والجماعة فى الثانية  
 (ان لم يبالغ فى الانتظار  
 ولم يميز بين الداخلىن  
 بانتظار بعضهم اللازمة أو  
 دين أو صدقة أو نحوها  
 دون بعض بل يسوى بينهم  
 فى الانتظار قه تعالى  
 واستثنى من سن الانتظار  
 ما اذا كان الدااخل يعتاد  
 البطمو تاخير التحرم الى  
 الركوع وما اذا خشى  
 خروج الوقت بالانتظار  
 وما اذا كان الدااخل  
 لا يعتقد ادراك الركعة أو  
 فضيلة الجماعة باذراك  
 ما ذكره (والا) أى وان كان  
 الانتظار فى غير الركوع  
 والتشهد الآخر أو فيها  
 وأحسن بخارج عن عل  
 الصلاة

بعد مع سته اه شرح مر (قوله اولم يكن انتظاره) عبارة الاسنوي وحيث انتظر لا بقصد التقرب بطلت صلاحه بالاخلاق للتشريك اه وهو ممنوع فقد صرح الشيخان باناجت قلنا بالكره الكراهة لا تبطل الصلاة وأيت ذلك في شرح المذهب والرافعي والروضة اه اقول نقل ما قاله الاسنوي ابن الهادي عن ابن الرقعة قال ان سبق قلم اه سم (قوله بل قال الفوراني) انه يحرم قال صحيح لكن يفني حله على ان يودد لفرض ديني اه سم والفوراني هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوران بعض الفناء فسهل إلى فوران فتقع على القتال واخذ عنه الثوري وغيره المتوفى بمرو في شهر رمضان سنة احدى وستين واربعمائة اه برماوى (قوله ان كان للتودد) أى لفرض ديني ولا كره وقوله في الاولى أى في غير الركوع والتشهد ولا يجزى ان الانتظار غير التطويل فلا ينافى سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق فالانتظار مطلوب مطلقا أى رضى المحصورون اولان لم يطله الحد المذكور اه حل (قوله لعدم فائدة الانتظار في الاولى) نعم ان حصلت فائدة كان علم انه ان ركع قبل إتمام المسبوق احرم ما يسان انتظاره قائما اه سم على المنهج أى وان حصل بذلك تطويل الثانية متلا على ما قبلها اه عش على مر وقد يسن الانتظار كما في الموافق المتخلف لإتمام الفاتحة في السجدة الأخيرة لفوات ركعتي بقيامه منها قبل ركوعه كما ساق اه شرح الرملى (قوله في الباقي) هو اربع صور لكن التخصيص ظاهر في صورة الخارج عن محل الصلاة والضرب ظاهر في الأربعة وذلك لان الامام يطول عليهم الصلاة من غير ثواب يعود عليهم فيقتضون بخلافه عند وجود الشرط فيعود لهم الثواب من فعل الامام ما سن في حقه فيبارك في صلاحهم اه شيخنا (قوله وبها صرح صاحب الروض الى آخره) عبارة المحلى في شرح الاصل واصل الخلاف هل ينتظره اولاً قولان أحدهما نعم بالشرط المذكور قول الثاني لا بالشرط المذكور أيضاً حكاهما في شرح المذهب كثيرون من الأصحاب في الكراهة نافين الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافين الكراهة فعلى ما ينتظر على الاول لا يكره ومعنى ينتظر عليه لا يكره أى يباح على الثاني يستحب فحصل من هذا الخلاف اقول يكره يستحب لا يكره ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه أى يباح كحكاها الماوردى وجه الكراهة ما فيه من التطويل المخالف للامر بالتخفيف ووجه الاستحباب الامانة على ادراك الركعة في المسئلة الاولى والجماعة في الثانية ووجه الاباحة الرجوع الى الاصل لتساقط الدليلين بتعارضهما ودفع التعارض بان المراد من التخفيف عدم المشقة والانتظار المذكور لا يشق على المأمومين وحيث انتنى شرط من الشروط المذكور يحرم بكره الانتظار على الطريقة الاولى وبعدم استحبابه أى إباحته على الثانية انتهت بحرفها وقوله أقوال أى ثلاثة أحدها يكره وهو معنى لا ينتظر على الاول وثانيها يستحب وهو معنى ينتظر على الثاني وثالثها لا يكره وهو معنى ينتظر على الاول ولا يستحب وهو معنى لا ينتظر على الثاني وهما معنى يباح قال قولان الاولان صريحان والثالث ضمني اه قل عليه فليقتد تعلم ان في كلام شارحنا اجماعاً ثلاثة الاول انه وقع في التلخيص لانه قال بالاستحباب عند وجود الشروط وهذا من الطريقة الثانية في عبارة المحلى بل وفي عبارته أيضاً وقال بالكره عند انتفاها وهذا من الطريقة الاولى كما اشار له المحقق بقوله وحيث انتنى شرط من الشروط المذكورة تجزم بكره الانتظار على الطريقة الاولى والثاني ان ما حكاه عن الروضة من قوله هو ان في الانتظار قولين الخ ليست طريقة من الطريقتين المذكورتين لان حاصل اولاهما انه يكره او يباح قولان وحاصل ثانيتهما انه يستحب او يباح قولان واما انه يستحب او يكره فليس من الطريقتين فليتام كلامه مع كلام المحلى والثالث ان مناقشته للمحلى بقوله فلا يقال الخ لا وجه له لانه ان كان فهم ان المحلى رتب الاباحة عند فقد الشرط على الطريقة الاولى وحقها ان يرب عليها الكراهة فهو ممنوع لما علمت من عبارته حيث رتب الكراهة على الاولى والاباحة على الثانية وان اراد ان الاباحة لا ترتب على الثانية فيقال عليه ان كان بالرأى فلا يسل

أولم يكن انتظاره  
كانتودد اليهم واستماله  
قلوبهم اوبالغ في الانتظار  
او بين الداخلين  
(كره) بل قال الفوراني  
انه يحرم ان كان للتودد  
لعدم فائدة الانتظار في  
الاولى وتقصير المتأخر  
وضرر الحاضرين في الباقي  
وقول الله مع الصريح  
بالكره من زيادى وبها  
صرح صاحب الروض

وان كان ينقل فليس على انه يقال ان كان مراد الشارح ايضا ان الكراهة ترتب على الثانية لا الاباحة يقال عليه كان يصح ان يستند في الكراهة للطريقة الثانية فلما استند فيها الاولى دون الثانية مع انه لو استند بها لسم من وقوعه في التلقيق المقنن بانه فليأمل اه (قوله) اخذنا من قول الروضة الخ (اقول قول الروضة المذكور انما يفيد كراهة الانتظار في غير الركوع والتشهد لا فيهما) ايضا عند تحلف الشروط وهو موضوع النزاع الذي خالف فيه الجلال المحلى رحمه الله تعالى وقوله الماخوذ من طريقة ذكرها فيها قبل لامن طريقة الاستحباب ممنوع فان طريقة الاستحباب هي التي اعتمدها الغزالي في وجيزه والرافعي ذكرها في شرحه وذكر طريقة ثانية في الكراهة وعندها ثم ذكر هذه الثالثة التي نسبها الشارح لشرح المذهب وقال اعني الرافعي انها كالركبة من الطريقتين الاولتين ثم بت القول بذلك بعد حيث قال ثم المقابل لقول الاستحباب انما هو عدم الاستحباب قال ويمكن ادراج الحاصل من باقي الخلاف في بان يقال اذا قلنا لا يستحب قبل يكره فيه القولان فان قلنا يكره قبل بطل الصلاة فيه القولان اه قوله قبل يكره فيه القولان الاربع منها عدم الكراهة كما هو مصرح به قبل ذلك في الشرح الكبير وكذا في المحرر فقد ائبت الاباحة على القول بعدم الاستحباب وهو عين ما فهمه الجلال المحلى رحمه الله تعالى وامام هذه الطريقة المنسوبة لشرح المذهب فلم يمول عليها المحلى ولم يحكمها اخذنا من قول الرافعي انها كالركبة من الطريقتين اه سم وقوله انما يفيد كراهة الانتظار الخ الحق انه يفيد في غير الركوع والتشهد ايضا لان قوله يكره في غيرهما يصدق بهما عند عدم الشروط لان كلا منهما عند عدم الشروط يصدق عليه انه غيرهما عند وجوبهما كما لا يخفى (قوله الماخوذ) أي من التصريح من طريقة وضير ذكرها راجع للكراهة وضير فيها راجع للطريقة زي اه عش وهذا يفيدان قول الشارح الماخوذ من طريقة تمت التصريح المذكور في قوله مع التصريح بالكراهة او المفهوم من قوله وبما صرح صاحب الروضتين الاوضح انه تمت لقول الروضة اي اخذنا من قول الروضة الماخوذ ذلك القول من طريقة الخ والمراد بالطريقة حكاية الاقوال عن الشافعي أي والطريقتان مفروقتان عند وجود الشروط وعلى الاخذ من الاولى قوله وقيل يكره اي عند وجود الشروط فعند تعقيبها الذي هو مدعى الشارح اولى والثانية لا تصلح للاخذ منها لانه لا يلزم من الاستحباب أو الاباحة عند وجود الشروط الكراهة عند عدمها الذي هو مراد الشارح فقله فلا يقال قريع على قوله لامن الطريقة الخ أي لانه لو اخذ منها كان عند فقد الشروط مباحا اه شيخنا (قوله) ذكرها فيها قبل (أي قبل قوله قلت الخ اه شيخنا) وقوله وبدأ بها في المجموع أي قدمها على الطريقة الثانية اه شيخنا (قوله) وهي ان في الانتظار قولين (أي عند وجود الشروط اه شيخنا) وقوله لامن الطريقة معطوف على قوله من طريقة ذكرها الخ فكانه قال الماخوذ من طريقة ذكرها فيها الخ لامن الطريقة التي لم يذكرها فيها بل التي هي نافية للكراهة (قوله) المنية للخلاف (أي عند وجود الشروط اه شيخنا (قوله) وعدمه) هو الاباحة كما صرح به المحلى اه شيخنا (قوله) فلا يقال الخ) تنريح على نفي اخذه من الثانية أي فينزع على النفي انه عند فقد الشروط يكون مكروها لا مباحا اه شيخنا (قوله) ايضا فلا يقال اذا فقدت الخ) لم يقله المحلى على انه طريقة له بل تحرير المحلى النزاع في الطريقة الثانية كما حرره في الاولى وعبارته بعد ذكر الطريقتين وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة تنجز بكراهة الانتظار على الطريقة الاولى وبعدم استحبابه اي باباحته على الثانية انتهت (قوله) كما فهمه بعضهم تمرض بالجلال المحلى في شرح الاصل وهو وجيه اذ الطريقة التي في المجموع هي طريقة الغزالي التي اعتمدها في وجيزه وقال الرافعي انها كالركبة من الطريقتين الاولتين ولم يمول عليها اه برماوى وهو ما اخذ من نقل على الحلال بالحرف (قوله) لو وزع على جميع الصلاة) اي على القيام والركوع والاعتدال والسجود إلى آخر الاركان لظهوره فيه كأن يمد القيام طويلا في

أخذنا من قول الروضة قلت المذهب انه يستحب انتظاره في الركوع والتشهد الاخير بالشروط المذكورة ويكره في غيرهما الماخوذ من طريقة ذكرها فيها قبل وبدأ بها في المجموع وهي ان في الانتظار قولين اصحهما عند الأكثر انه يستحب وقيل يكره لامن الطريقة النافية للكراهة المثبتة للخلاف في الاستحباب وعنده فلا يقال إذا فقدت الشروط كان الانتظار مباحا كما فهمه بعضهم وضابط المبالغة في ذلك كما نقله الرافعي عن الامام وافراده ان يطول تطويلا لوزع على جميع الصلاة لظهوره فيه

عرف الناس والركوع طويلا في عرف الناس وهكذا اه شيخنا (قوله) وسن إعادتها (الخ) قبل المراء  
بالإعادة معناها القوي لا الاصولي اي بناء على انها عديم ماضل لخلل في الاولى من قدر كركن وشرط  
اما اذا قلنا انها ماضل لخلل او عذر كالثواب فيصح ارادة معناها الاصولي اذ هو حيث فعلها ثانيا رجاء  
لثواب اه عرش على مر من جميع وانما تطلب الاعادة لئلا الجماعة في حقها افضل بخلاف نحو العاري في غير  
محل ندبها قائلها لا تتقدمه من شرح مر (قوله) اي على الاعيان فخرج صلاة الجنازة فلا  
تسن اعاتها لانه لا يتقبل بها كايان لكن لو اعادها ولو مرات كثيرة صححت ووقفت فلا مطلقا وهذه  
خرجت عن سنن القياس فلا يقاس عليها اه شرح مر وسنن القياس هو ان العبادة اذ لم تطلب لم تنعقد  
ووجه الخروج عند التوسعة في حصول نعم الميت لا يحتاجه له اكثر من غيره اه عرش عليه وبعبارة  
الشارح في الجنازة ويسن تكريرها اي الصلاة عليه وينوي بها الفرض كما في المجموع عن المتولي  
وتقع الصلاة الثانية فرضا كالاولى سواء كانت قبل الدفن او بعده لا اعاتها فلا تسن قالوا لانه لا  
يتقبل بها ومع ذلك تقع فلا قاله في المجموع انتهت في عرش على مر هناك قوله فلا تسن أي لا جماعة ولا  
فرادى فلو اعادها وقفت فلا كاسياق ولا تنعقد الاعادة بمرة ولا بجماعة ولا فرادى ووقعها  
فلا مستسنى من قولهم ان الصلاة اذ لم تطلب لم تنعقد ولعل وجه الاستثناء ان الفرض من الصلاة  
على الميت الشفاعة والدعاء وكثرة الثواب له ولا يجب في هذه المادة نية القرضية اه ودخل في  
المكتوبة الجمعة فيسن اعاتها عند جواز تعددها او سرفه لبلد أخرى رآهم يصلونها خلافا لمن منع ذلك قال  
شيخنا الشيرازي لم يسل وهل تحسب من الاربعين في الثانية اكتشاف بنية القرضية او لا وقولها نافلة فيه نظر  
واطلاعهم يقتضي الاول اه مرادى (قوله) ايضا المكتوبة اي ولو جمعة او مقصورة لم تنف عن القضاء  
اه شيخنا وبعبارة شرح مر ودخل في المكتوبة الجمعة فيسن اعاتها عند جواز تعددها او سرفه  
لبلد آخر رآهم يصلونها خلافا لمن منع ذلك كالاذاعي ولو صلى معذور الظهر ثم ادرك الجمعة او  
معذورين يصلون الظهر سن له الاعادة كاشمله كلامهم وافق به ابو الدرجه الله تعالى انتهت وقوله  
عند جواز تعددها خرج بما لو تعدد بان لم يكن في البلد الجمعة واحدة فلا تصح اعاتها لاظهار  
ولا جمعة حيث صححت الاولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضي فسادها وتعددت اعاتها جمعة  
فيجب فعل الظهر وليس باعادة بالمعنى الذي الكلام فيه محل كونها لا تعدد جمعة اذ لم ينقل محل آخر وادرك  
الجمعة تمام فيه واما كونها لا تعدد ظهر افعو على اطلاقه كما يصح بما ذكر قول شرح الارشاد ودخل في  
المكتوبة الجمعة فسن خلافا للاذاعي ومن تبعه اعاتها عند جواز التعدد او سرفه لبلد آخر  
يرام يصلونها ولو صلى معذور الظهر ثم ادرك الجمعة او معذورين يصلون سنة الاعادة فيها ولا  
تجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المعذور اه رحمه الله تعالى قال في فتاويه الكبرى وجه  
المنع ان الاعادة امانا بدت بحصول كال في قبضة الوقت يقينا ان صلى منفردا وظنا او رجاء ان صلاحها  
جماعا ولو بجماعة اكل ومن صلى الجمعة كانت هي فرض وقتها فاعادتها ظهرا لا ترجح بكمال على الجمعة  
التي هي فرض وقتها اصلاحا فلان يمكن في اعاتها ظهرا كمال يرجح لفرض الوقت امتنع اعاتها ظهرا انها  
عبث والعبادات يقتصر فيها على محل ورودها او ما هو في معناه من كل وجه اه عرش عليه (قوله) ولو  
صليت جماعة هذه النابة الرد وبعبارة اصله مع شرح مر وسن للمصلي وحده وكذا جماعة في الاصح  
ومقابل الاصح بقصره على الا فرادى نظر الى ان المصلي في جماعة حصل فضيلة الجماعة فلا معنى للاعادة بخلاف  
المنفرد ورد بمنع ذلك انتهت (قوله) من نقل تسن فيها الجماعة يستثنى منه وتر رمضان فلا تسن اعاتها كما  
تقدم بل لا تصح اه زى خرج ما لا تسن فيها الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى اذا فعل جماعة فلا تسن  
اعاته وهل تنعقد فيه ونظر وقياس ان العبادة اذ لم تطلب لا تنعقد عدم الانعقاد اه سم على حج (قوله)  
مع غير (اي) من اولها الى آخرها ولا يشترط ان يدرك فاتحة الامامو تحرر به بل لو ادرك في الركوع اى ركوع

(وسن اعاتها) أي  
المكتوبة مرة ولو صليت  
جماعة قال الاسنوي  
وكذا غيرهما من نقل تسن  
فيه الجماعة كما يدل له  
تعليل الرافعي بحصول  
الفضيلة (مع غير)

الاولى كنى ولو تابعا عنه حتى ركب قعدا اه شيخنا عبارة عرش على مر (تنبه) افعى شيخنا الشباب  
 مر بان شرط صحة المداة وقوعها في جماعة من اولها الى آخرها اى بان يدرك ركوع الاولى وان تابعا  
 قصد الا بكنى وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة واسبقه الامام ببعض الركعات  
 لم تصح وقضية ذلك انه لو افاق الامام من اولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث يعدم مقطعا عنه  
 بطلت وان لو رأى جماعة عمل م في الركعة الاولى او قبلها يدها امتنعت الاعادة معهم ولو لحق الامام  
 سهو فسلم ولم يسجد فيجوز للباوم المديدان يسجدان لم يتاخر كثيرا بحيث يعدم مقطعا عنه ام مر اه سم  
 على صح وقوله امتنعت الاعادة معهم اى وان تبين أنهم في الركعة الاولى وقوله فيجوز للباوم الخ قد  
 يخالفه ظاهر قول الشارح هنا ان الجماعة في المادة كالطهارة فان قضية التشبيه ان الافراد في اى جزء وان  
 قل بضر كان الحدوث بطل الصلاة وان قل وقد تقدم انه يمكن الفرق بان زمانه لماعدم توابع الصلاة  
 لم يضر انتهت وهذا كله فيما اذا كان المعيد هو المأموم كما هو ظاهر بأدنى تأمل وأما اذا كان المعيد هو الامام  
 فلم ار من نبه عليه من حواشى الشارح ولا من حواشى م و صح غير ان سم على الشارح اشار له في أثناء  
 كلام فقال بعد كلام يتعلق باعادة المأموم مانصه وقياسه ايضا امتناع تاخر احرار المأمومين عن احرار  
 الامام المعيد الى الركوع مثلا والتزم ذلك مر بخلافه مر اه ممر ايت لشيخنا ح ف اخر صلاة المسافر  
 في الجمع بين الصلاتين بالمطر بخط مانصه لو كان الامام معيدا بشرط ان لا يبقا المأموم عنه بحيث بعد  
 منفردا قان عا د كذلك بطلت صلاته وان قرأ المأموم الفاتحة ركوع قبل رفع الامام اه وقد كتبنا  
 عنه هناك كلاما طويلا يتعلق بالجماعة في المادة وفي الجمعة وفي الجمعة بالمطر فرأى جمعة ان شئت ممر ايت  
 في قل على الجلال ما يشهد لما ذكره سم ونصه قوله يدركها اى الجماعة في جميعها بان لا يفرد بجزء منها كتاخر  
 احرار مأموم عن احرار امام معيدا تأخر سلام مأموم معيد عن سلام امامه ولو لا تمام تصد واجب  
 اولازاده بمجرد سوا اولتدرك بخور كنه فانه تباطل في جميع ذلك اه (قاعدة) تسن الاعادة مع  
 التبرؤ ان كراهة الاقتداء به حيث قلنا بحصول الفضيلة اى فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به وهو ما تقدم  
 عن شيخنا لان المقصود بالاعادة حصول الفضيلة وهي حاصلة اه حل وقد تستحب الاعادة منفردا فيها  
 لو تلبس بضر الوقت ثم ذكر ان عليه فائنة فانه يتم صلاته ثم يصل الفائنة وتستحب اعادة الحاضرة كما  
 قاله القاضي حسين وخروجا من الخلاف اه شرح مر اى خلاف من اوجب الترتيب وجعله شرط صحة  
 (قوله) ايضا مع غير) اى من اولها الى آخرها فلو اخرج المعيد نفسه من الجماعة كان نوى قطع القدوة  
 في انائها بطلت كما نفي به الوالد رحمه الله تعالى اذ المشروط يتحقق بانتفاء شرطه و شرط صحتهما الجماعة  
 اذ صورة المسئلة انه لا مسوغ لاعادتها الا الجماعة ولا رد على ذلك الجمعة حيث جاز الافراد في الركعة  
 الثانية لان الجماعة فيها شرط في الاولى فقط دون الثانية بخلاف مسئلتنا قلنا فيها بمنزلة الطهارة  
 وتجب نية الامامة فيها على الامام المعيد والاحصاء منفردا وهو ممتنع اه شرح مر وقوله كان نوى قطع  
 القدوة الخ ظاهره وان انتقل الجماعة اخرى لانه صدق عليه انه انفرد في صلاته ومثله ما لو خرج لعذر  
 كان عرف امامه مثلا وهو ظاهر وعليه فيشكل هذا بما قاله سم من سجوده وقديرق بينهما بان زمانه  
 لماعدم من توابع الصلاة وكان الامام واحدا لم يضر فكانه لم ينفرد بخلاف هذا فيضر الافراد في  
 هذه الحالة وان قل جذا ولو شك المعيد في ترك ركن قبل تبطل صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج  
 للافراد بركة بعد سلام الامام والافراد في المادة ممتنع اولاً تبطل بمجرد ذلك لاحتمال أن  
 يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه نظر والثاني اقرب اه مر اه سم على صحيح بقى ما لو قارن  
 المأموم الامام في بعض افعال الصلاة أو كلها هل يضر ذلك أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لان الجماعة  
 حاصلة في الكل حقيقة وفضلها حاصل في الصلاة في الجملة على ما اعتمده الشارح وإن فاته الفضيلة فيها



قارن فيه فقط وعبارة لكن يؤخذ عامر عن الزركشي في مسئلة المقارنة أن العبارة في ذلك بتعربها وإن اتفق الثواب بمد ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصف أو مقارنة افعال الامام انتهت وهذا بخلاف مال والأحرار من مرد الاعادة منفردا عن الصف ابتداء واستمر إلى آخرها وقلنا بأن ذلك مانع من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح الاعادة ويكتفى بحصول الجماعة أولا فيه فطر والقياس عدم الصحة لانتماء الفضيلة فيها ويفرق بين هذين ما ذكر عن حج بأن تلك حصل فيها فضيلة التحريم وعرضت الكرامة بمد ذلك فاقسقت الفضيلة في بعضها وهذا يحصل فيها فضيلة اصلاحه ع ش عليه فتخلص لئلا نقول ان شروط الاعادة أحد عشر شرطا وتوقع ركة منها؛ فأكثر في الوقت والجماعة من أولها إلى آخرها ونية الفرضية وكون الأولى صحيحة وإن لم تكن عن القضاء إلا صلاة قائد الطهورين قانها وإن كانت صحيحة إلا أنه يتمتع بها لإعادتها بخلاف صلاة المتيمم ليرد ولو لم يحصل ينقلب فيه وجود الماء وإعادتها مع مقتدرى جواز الاعادة فلو كان الامام المعبود شافيا والمقتدى حتى أو مالكي لم تصح لان الامام مبرى ببلان الصلاة فلا قدوة وأما إذا كان المقتدى المعبد شافيا خلف من ذكر فهي صحيحة وإعادتها مرة تقطع كونها مكتوبة أو نافذة تسن جماعة ما عدا الترتيب رمضان وحصول ثواب الجماعة حالة الاحرام ما قلوا انفراد عن الصف حالة إحرامه مع إمكان دخوله فيه لم تصح إعادته لكرامة ذلك المقوت للفضيلة وكذا إعادة القراءة إذا لم يكونوا أعميا أو في ظلمة كما علمت أول الباب والقيام فيها وكون إعادتها لا خروج من خلاف فإن كانت له كأن صلى وقدم سبع برأسه أو صلى في الحمام أو بعد سيلان دم من بدنه بعد وضوءه فصلاته باطلة عند مالك في الأولى وعند أحد في الثانية وعند أبي حنيفة في الثالثة قسنا الاعادة في هذه الأحوال الثلاثة بعد وضوءه على مذهب المخالفين وخروج من الخلاف ولو منفردا فليت هذه الاعادة مرادة هنا ولذا لم يشرط فيها الجماعة وكون الصلاة في غير شدة الخوف على الأوجه لانه إنما احتمل المجل في الحاجة فلا تكرر اه شيخنا حاف وقوله في الشرط السابع وحصول ثواب الجماعة الخ الظاهر أن هذا غير مسلم لما ساق في الشرط السابع من شروط الاقتداء وعبارته هنا والمقارنة في الأفعال المكروهة مفتوحة لفضيلة الجماعة قال الزركشي ويجري ذلك أي تقويت فضيلة الجماعة في سائر المكروهات المقفولة مع الجماعة من مخالفة الامور به كالانفراد عن الصف وسبق الامام بركن إلى المكروه لا ثواب فيه مع أن صلته جماعة إذا يلزم من انتفاء فضلها انتفاءها انتهت ببعض تصرف وفي قل على الجلال هناك قوله مع أن صلته جماعة أي تصح معها الجمعة ويخرجها عن عبدة التذرع وتصح معها المادة ويسقطها الشعار تأمل اه (قوله ولو واحدا) لعل المراد أن من صلى في جماعة إذا أراد الاعادة لتحصيل الفضيلة لم يذكر الجماعة الأولى اشترط في استحباب الاعادة لانه ان يكون الاق من يرى جواز الاعادة بخلاف مالكي كما لا يرى جواز الاعادة لمن ذكر فالضمير في قوله يرى للصلى مع أو عبارة صحيح ويظهر أن عمل ندبها مع المنفرد إن اعتقد جوازها أو ندبها أو لا لم تنعقد لانه لا فائدة لها بعد ما عليه انتهت أي وهو ظاهر حيث كان المخالف إما ما مالو كان مأمرا فلا مانع من حصول الفضيلة للشاقي اعتبارا بعبقده اه ع ش على مر (قوله في الوقت) أي وقت الاداء بأن يدرك فيه ركة اهر اهر اسم على صحيح ولو خرج الوقت قبل إدراك ركة منها ينبغي أن تنقلب فاعادها اسم على المنهج اه ع ش على مر وشمل الوقت وقت الكرامة فتصح الاعادة فيه كافي شرح (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) يدل بتركة الاستفعال مع إطلاق قوله إذا صليتها أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفرد ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضل أو لا اه شرح مر (قوله بمد صلته الصبح) أي بمسجد الخيف بنى ومن فوائد الحديث الرد على الوجه القائل بالاستحباب في إعادة الصبح والعصر اه مرادى (قوله مسجد جماعة) أي محلا تمام فيه الجماعة وإن لم يكن مسجدا اه ع ش (قوله قانها لكان نافذة) فإن قلت كيف يتأتى القول بأن الفرض الثانية أو كلاهما مع التصريح في الحديث بكونها نافذة

ولو واحدا بقيد زده  
بقول (في الوقت) قال  
صلى الله عليه وسلم بعد  
صلاته الصبح لرجلين لم  
يصليا معه وقالا صلينا  
رحانا إذا صلينا في  
رحالكم أم أتينا مسجد  
جماعة فصليها معهم قانها  
لكا نافذة رواه الترمذى

أوجب بانه ليس المراد بالنافذة ما قابل الفرض بل مطلق المطلوب فيصدق بالواجب اهـ شيخنا ح (قوله) وسواء فيها إذا صليت الاولى جماعة الخ) مثل ذلك جماعة الاولى بينهم وان لم يحضر معهم غيرهم كما اقتضاه اطلاق الاصحاب اقبى به الوالد رحمه الله تعالى وان قال الاسوي ان تعريضهم يشترط بان الاعادة انما تستحب إذا حصر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والارام استنفاد ذلك الوقت اذا ذكره من اللازم ممنوع وعلى تقدير تسليمه انما ياتي اذا قلنا ان الاعادة لا تقيد بمرة واحدة والراجح تقييدها بها خلافا لبعض المتأخرين وتصورهم خرج مخرج الثالب فيعمل باطلاقهم كما هو ظاهر اهـ شرح مر (قوله) استوت الجماعة الخ) يجوز قراءته بالهزم القطع وبإسقاطه مع الوصل اهـ شيخنا (قوله) وان وقتت (فلا) غاية التعميم والمراد سواء قلنا انها تقع فرضا او قلنا اهـ شيخنا ولا يحرم قطعها كما صرح به في شرح العباب وان جرى شيخنا في شرحه على حرمة قطعها وانظر وجهها لان غايتها انها صورة فرض وذلك لا يقتضي التأميم وما تقدم عن شرح العباب نظريه وقوله وان جرى شيخنا في شرحه الخ وعبارته ويجب في هذه المعادة القيام وبحرم قطعها كما علم عامر لانهم اثبتوا لها احكام الفرض لكونها على صورته انتهت زاد ح في شرحه بعد ذلك ولا ينافيه جواز جمعها مع الاصلية بيمين واحد ويفرق بان النظر هنا لحقيقة الفرض وهم لصورته لما تقرر انها على صورة الاحلية فروعى فيها ما يشاق بالصورة وهو البية والقيام وعدم الخروج ونحوها لا مطلقا فتأمل اهـ واقول لا يلزم من كونها على صورة الفرض التأميم بالقطع فتأمل اهـ شوبرى (قوله) لان المراد انه ينوى الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف ينوى الفرض مع انها تقع فلا تأجب بجوابين بقوله لان المراد الخ وقوله أو ينوى الخ اهـ شيخنا (قوله) إعادة الصلاة المفروضة) اى التى انصفت بالفرضية في الجلة بقطع النظر عن حالة اعادةها حتى لا تكون أى لاجل أن لا تكون فلا مبتدأ اى لم يسبق له انصاف بالفرضية وقوله لا اعادة فرضا اى حال كونها فرضا اى متعفة بالفرضية حال اعادةها اى من حيث انها معادة وقوله ما هو فرض على المكلف أى من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حالة التماثل ولذلك قال لا الفرض عليه اى فى حالة الاعادة وقوله وقد اختار الامام الخ ضعيف اهـ (قوله) او انه ينوى ما هو فرض على المكلف الخ) هو الظاهر انه لا يجب عليه ان يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرطان لا ينوى حقيقة الفرض ولا يلاحظ صلاته لئلا يعبأ (تبيينه) لو تبين له فساد الاولى لم يجزه الثانية عنها وتقع فلا يلاحظها وقول الغزالي بالاكتفاء حله شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض اعادةها لا بيمينه او لا شيخنا الا كنفاد ان اطلق فيها بنية الفرضية وهو وجهه يحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون فلا مبتدأ اى فلا يصح ظهر امثالا فرض وجوده اهـ قل على الجلال (قوله) كما في صلاة الصبي) اى فانه إذا نوى الفرضية ينوى ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه هذا هو المراد من التشبيه سواء قلنا لزومه له كاعتد الشارح او بعدم مع جوازها كما عند مرآة ع وشو والمعتد انه لا يجب عليه بنية الفرضية اهـ وليرق بين صلاته وبين المعادة بانه وقع بخلاف ولا كذلك صلاة الصبي اهـ عتاني بل يصح منه بنية التفعية كما تقدم لمعش على مر في بحث النية حيث قال هناك القضية قوله لو وقع صلاته فلا يصرح بذلك بان قال لو ثبت اصل الظاهر مثلا فلا الصحة وهو ظاهر حيث لاحظنا غير واجبة عليه او اطلق اموالوا اراد النقل المطلق فلا تصح صلاته اهـ (قوله) الفرض الاولى) اى فى الجد يدو القديم ونص عليه فى الاملا ببيان الفرض اعادةها بحسب الله ما شاء منها اى يقبله وقبل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للخروج لا مائة من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجنائز ولو صلاها جمع مثلا سقط المخرج عن الباقيين فلو صلاها طاعة اخرى وقت الثانية ايضا وهكذا فرض الكفایات كلها وقبل الفرض كلاهما وعمل كون فرضه الاولى حيث اغتنت عن القضاء الا ففرضه الثانية المغتنية عنه على المذهب اهـ شرح مر ومثله شرح المحلى ومقتضاه انه ليس لنا قول ان فرضه

وغيره موصوفه وسواء فيها اذا صليت الاولى جماعة استوت الجماعة انما زادت احداها بفضيلة تكون الامام اعلم أو أروع أو الجمع أكثر أو المكان أشرف أو قولى مع غيرهم من قوله مع جماعة تكون (اعادتها بنية فرض) وان وقعت فلا لأن المراد به ينوى إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون فلا مبتدأ لا اعادةها فرضا او انه ينوى ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كافي صلاة الصبي هذا وقد اختار الامام انه ينوى الظاهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض وجهه فى الروضة (والفرض الاولى) للغير السابق ولسقوط الخطاب بها قل

الثانية وحدها ثم رأيت قول علي الجلال ذكر هذا القول وقال وقيل فرضه الثانية اه ورايت أيضا ما ثبت القول المذكور في الفرع المنقول قريبا عن سم على حج حيث قال فيه سواء قلنا الفرض الاول أو الثانية اه فخلص ان فيها خمسة اقوال تأمل (فرع) هل تسن إعادة الروايب اى فرادى اما التولية فلا يتجه إلا لعدم إعادتها لأنها رافعة في علمها سواء قلنا الفرض الاول أو الثانية أو إحداهما لا يمينها بحسب الله ماشاء منهما واما البعدي فيحتمل سن إعادتها مرة إعادة للقول الثالث لجواز ان بحسب الله له الثانية فيكون ما قبله بعد الاول واقصا قبل الثانية فلا يكون بعد علمها اه سم على حج وعبارته على المنهج (فرع) الظاهر وفاقا لم انه لا يستحب إعادة روايب المعادة معها لأنها لا تغلب الجماعة في الروايب وانما يناد ما نطلب فيه الجماعة فليتنا اه اى كما يؤخذ مما مروا الاقرب ما قاله على حج لانه حيث كانت الاعادة لاحتمال ان الثانية فرضه كان وجه الاعادة احتمال كون الاول وقعت فلا مطلقا فعلمنا قبل دخول وقتها اه ع ش على مر (قوله) إذا نوى بها الفرض أى وقد نسي الاول عند احراره بالثانية لجرمه بالنية حيث نية الثانية متغيرها في قوله بنية فرض فليتنا اه شررى قال رابعية الفرض حيث نية الفرض الحقيقي الذي عليه اما اذا لم ينس الاول فان تذكر خلافا قبل شروعه في الثانية فكذلك فان لم يتذكر إلا بعد شروعه في الثانية أو بعد الفراغ منها فلا تنأى نية الفرض الحقيقي بل لا تصح وإنما ينوى ما هو فرض على المكلف وبذلك تركها تنكفها ولا مبنى على الخلاف والراجح عدم الاجزاء كافيذى (قوله) ورخص تركها الخ اى قسطة الكراهة على القول بالسنية والحرمة على القول بالفرضية اه شيخنا وينتفى الاثم عن من توقف حصول الشعار عليه وقيل بل يحصل له فضل الجماعة لكن دون فضل من فعلها اى حيث قصد فعلها لولا العذر وقرر شيخنا زى اعتداه وقتل شيخنا مر ان بعضهم حل القول بعدم حصول فضلها على من تعاطى سبب العذر كا كل البصل ووضع الخبز في التنوير والقول بحصول فضلها على غيره كالطهر والمرض قال وهو جمع لا يأس به اه والحاصل ان من رخص له ترك الجماعة حصلت له فضيلتها وحيث يقال لنا منفرد يحصل له فضيلة الجماعة وحيث تقبل شهادة من دائم على تركها لعذر وأما إذا امر الامام الناس بالجماعة فلا يجب على من ذكر لقيام العنوا حل (قاعدة) الرخصة بسكون الحاء ويجوز ضمها لثة التيسير والتسهيل واصطلاحا الحكم الثابت على خلاف الدليل اه شرح مر وقوله ويجوز ضمها زاد حميرة واما بالفتح فهو الشخص المرخص اه اى الذى يقع منه الترخص كثيرا كاتفى ضحكك فانه الذى يضحك كثيرا اه ع ش عليه (قوله) بمنز عام او خاص العموم والخصوص بالنسبة للأشخاص لا للآزمنة فالعام هو الذى لم يخص بواحد دون آخر كالطهر والخاص بخلافه كالجزع إذ قد يجمع الشخص ويشيع غيره اه عتاقى وذكر للعام امثلة خمسة وللخاص احد عشر اه شيخنا وفى قول علي الجلال العذر ما يذهب المحشوع أو كاله والتعليل بغيره للزومه له (قوله) كطهر اى لمن لم يجد كئامشى فيه وتطاهر السقوف كالطهر (قوله) وله الثوب اى ولو كان به لبعده منزله لا لشدته على الأوجه ولو كائى عنده ما يمنع بلبه كلباد لم يتف به كونه عذرا فيما يظهر لأن الشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافا اه شورى (قوله) وشدة (ريح بيل) اى وإن لم تكن باردتوان قيدي التحريز بكونها باردة والريح مؤثرة في الأكثر يقال هي ريح وقد تذكر على معنى الهواء فيقال هو الريح وهب الريح اه بوموى ومنه شدة الظلة اه قل (قوله) بفتح الحاء على المشهور اى وإسكانها لثة رديئة اه شرح مر وفى المصباح وحل الرجل يو حل وحلا فحل وحل من باب تعب وتو حل ايضا وحله غيره والو حل بالسكون اسم وجمعه وحول مثل فلس وفلس ويجوز فتحه فيجمع على او حال مثل سببوا اسبابوا استوحل المكان صارذو حل وهو الطين الرقيق اه (قوله) للتلويت بالمشى فيه اى تلويت تعوملوسه كاهو ظاهر لان نحو اسفل الرجل وما في حاشية الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوصا مع وجهه بالتدق ومقابلته بالفاحش على انه لا يتحقق خفيف إذ

يسقط بها فرضه الثانية

إذا نوى بها الفرض (ورخص تركها) بالجماعة (بمدر) عام أو خاص فلا رخصة بنوته لخبير ابن حبان والحاكم في صحيحهما من سماع النداء فربأته فلا صلاة له اى كاملة إلا من عذر والعذر كسفة مطر) بيل او نهار لا يتابع رواد الشيخان وليه الثوب (وشدة ريح بيل) لمظم مشقتها فيه دون التها قال في المهمات والمتجه الحلق الصبح بالليل في ذلك (وشدة حل) بفتح الحاء بيل المشهور بيل او نهار لتلويت بالمشى فيه

(و) شدة (حرو) شدة (برد) بليل أو نهار لشدة الحركة فيها  
 (و) شدة (جوع) شدة (عطش) بقيد زده بقوله  
 (بعضرة طعام) ما كوله أو مشروب لانهما حيث  
 يذهبان الحشوع والخبر الصحيحين إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا  
 بالعشاء والخبر مسلم لإصلاحه  
 بمضرة طعام أو شدة الجوع أو العطش تنفي عن التوقان  
 كحكمه المذكور في المذهب وشرحه وغيره مما لا لزوم  
 لإدعائه التوقان الاشتياق المسأوى لشدة ما ذكر  
 لا التوق وقول ابن الرفة بما لا ينسب لا يشترط  
 حضور الطعام للحنى المذكور غريب مخالف  
 للأخبار الصحيحة ونصوص الشافعي وأصحابه ثم ما قرب  
 حضوره في معنى الحاضر ولعله مراد من ذكره  
 بالاكل والشرب فياكل لثما يكسر باحدة الجوع  
 إلا ان يكون الطعام مما يؤق عليه مرة واحدة  
 كالسويق واللبن (ومشقة مرض) للاتباع رواء البخاري بان يشق الخروج  
 معه كشقة المطر وتقيده المطر والمرض بالشفقة من زيادته (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو روج فبدأ بغيرغ نفسه من

كل وحل يوث أسفل الرجل اه رشيدى (قوله وشدة حر) أي وان لم يكن وقت الظهر كما شمله إطلاقه تبعاً  
 لاصله وجرى عليه في التحقيق وتقيده وقت الظهر في المجموع والروضة واصلها جرى على الغالب ولا  
 فرق بين أن يجد غلايشي فيه أو لا وبما روى مسئلة الإراد المتقدمة خلافاً لمعنى وهو اتحادهما اه شرح  
 مر (قوله أيضاً وشدة حراخ) أي غير البلب المفرطة الحراوة والبرودة أما إذا كان ذلك فيها فلا يكون  
 عذراً إلا إذا كان ذلك خارجاً عما ألفوه اه شوبرى وعبارة شرح مر ولا فرق بين أن يكون ناماً أو في  
 ذلك المحل أو لا خلافاً للأخرى إذا المدار على ما يحصل به التأذى والشفقة فحيث وجد كان عذراً وإلا فلا  
 وما ذكره المصنف من كونها من الخاص تبع فيه المحرور وعدها في الروضة كالشرح من العام ولا تعارض  
 بينها كما اشار إليه الشارح فالاول محمول على ما إذا احسن بها ضعيف الحلقة دون غيرها فيكونان من الخاص  
 والثاني محمول على ما إذا احسن بها قويها فيحسن بها ضعيفها من باب أولى فيكونان من العام انتهت (قوله بليل  
 أو نهار) راجع لكل من الحر والبرد اه حل (قوله بمضرة طعام) ويشترط أن يكون حلالاً فلو كان  
 حراماً حرم عليه تناوله وعمله إذا كان يتربح حلالاً قالوا لم يترقبه كان كالمضطر اه عش على مر (قوله  
 لانهما حيث يذهبان الحشوع) هذا التعليل لا يناسب الا كراهة اصل الصلاة حيث سوا جماعة أو فردى  
 فالاولى ان يقول كما قال في ابعاد الكراهة الصلاة حيث غذا لم تطلب معه الصلاة بل جماعة أولى ويمكن ان  
 يقال انه اثبت المدعى بما هو أعم منه وهو سابق تأمل اه شيخنا (قوله يذهبان الحشوع) ومن ذلك ما لو  
 باقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لوصلى بدونه اه عش على مر (قوله فابدأوا بالعشاء) اظهر  
 في عمل الاختيار ثلاث يوم عود الضمير على المذكور وهو الصلاة اه شيخنا (قوله المذكور في المذهب الخ)  
 صفة التوقان لا للعكس لأن العكس وهو اغناء التوقان عن شدة ما ذكر غير مر كور في المذهب اه شيخنا  
 (قوله لا الشوق) الذي في المختار التسوية بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق نزاع النفس إلى  
 الشيء اه إلا ان يقال ان النزاع مقول بالتشكيك فهو إذا عر عنه بالاشتياق أقوى منه إذا عر عنه  
 بالشوق وعليه قال التسوية بينهما بالنظر لاصل المعنى لا المراد منهما وبعبارة حج عبر اخرون بالتوقان اليه  
 ولاتماق لأن المراد به شدة الشوق لاصله وهو مساو لشدة أحد ذين اه عش على مر وفي قول على  
 الجلال وخرج بالاشتياق الشوق وهو الليل إلى الاطعمة للذينة فليس عذراً اه (قوله أيضاً لا  
 الشوق) أي خلافاً لما في المهمات من أن التوقان يحصل وان لم يكن له جوع ولا عطش فان كثيراً من  
 القواكه والشارب يتوق النفس إليها عند حضورها بالجوع ولا عطش فقد رده المؤلف بأنه يمد  
 مفارقة الجوع والعطش للتوقان لأن التوقان إلى الشيء والاشتياق له لا للشوق فشهوة النفس بدون  
 الجوع والعطش لا تسمى توقاناً وإنما تساء إذا كانت بهما اه حل (قوله نظراً للمعنى المذكور)  
 وهو اذهب الحشوع الذي تقدم في قوله لانهما يذهبان الحشوع اه شيخنا (قوله في معنى  
 الحاضر) بخلاف ما رآه من أخيه حضوره لان حضوره يوجب زيادة الشوق وهذه الزيادة يمكن ان يكون  
 الشارع اعتبرها في تقدم الطعام على الصلاة فلا ينبغي ان يلحق بها ما لا يساويها للقاعدة الاصولية ان عمل  
 النص إذا اشتمل على وصف يمكن ان يستعمل ببلغ اه برماوى (قوله ولعله مراد من ذكر) أي ابن الرفة  
 وابن رونس وعبارة شرح مر وما كوله والمثروب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرفة بما لا ينسب  
 انتهت فانظر ما بين العبارتين من التناقض اه (قوله يكسر باحدة الجوع) أي ان قمت نفسه بذلك ولم يتطلع  
 للاكل ولا في شبع الشبع الشرعى اه شيخنا (قوله ومشقة مرض) أي بحيث تشغله عن الحشوع في  
 الصلاة ان لم يبلغ حداً يسقط القيام في المرض اه شرح مر (قوله ومدافعة حدث) عمل كونه عذراً ان لم  
 يمكنه تفريغ نفسه عن التطهر قبل فوت الجماعة كافي حج اه (قوله فيبدأ بغيرغ نفسه) عمل ما ذكر في هذه  
 المذكورات عند اتساع الوقت فان خشي بتخلفه ما ذكر فوات الوقت لم يحشم من كتم حديثه ونحوه مضراً

ذلك اكره الصلاة حينئذ كما مر آخر شروط الصلاة فاذالم تطالب منه الصلاة فالجاءة اولى (٩٧ هـ) (وخوف على معصوم) من نفس او

عرض أو حق له أو لمن يلزمه  
الذب عنه بخلاف خوفه  
عن مطالبه بحق موظاف  
منه بل عليه المحذور  
وتوفية الحق وتبصير  
بذلك أعظم من قوله وخوف  
ظالم على نفس أو مال (و)  
خوف (من) ملازمة أو  
حبس (غريم له) أو  
بالخائف (اعصار يمس)  
عليه اثباته بخلاف المومر  
بما ينفي بما عليه والمسر  
القادر على الاثبات بينة  
أو حلف والغريم يطلق  
لغة على المدين والدائن  
وهو المراد هنا وقول يصر  
اثباته من زيادتي وصرح  
به في البسيط (و) خوف  
من (عقوبة) كقوله وحده  
قذف وتعر به تعالى  
أو لآدمي (رجو) الخائف  
(العفو) عنها (بنيته) مدة  
رجائه العفو بخلاف مالا  
يقبل العفو كحد سرقة  
وشرب وزنا إذا بلغت  
الامام أو كان لا يرجو  
العفو واستشكل الامام  
جواز النية لمن عليه قود  
فان موجه كقوله التخفيف  
ينافي واجاب بان العفو  
مندوب اليه والنية طريقة  
قال الاذرع والاشكال  
اقوى (و) خوف من  
(تخلف عن رقة) ترحل  
لشفقة التخلف عنهم (وقد  
لباس لائق) به وان وجد  
سائر العورة لان عليه شفقة

كاجته الاذرع وغيره وهو متجه صلى وجوبه مع مدافعة ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت اه  
شرح مر وفي قول على الجلال قوله فيبدا الخ الى ان اتسع الوقت وان فاتته الجماعة والاحرم قطع الفرض  
ان لم يخش ضررا يفتنا وظنا والواجب قطعه وإن خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في انائها (قوله) وخوف  
على معصوم خرج به نفس مرتد حرق وزان محض وتارك صلا قواما للمهم اه مرأوى (قوله) او عرض  
كالخوف من يقدفه اه مرأوى (قوله) او حق له اى للشخص الذى تطالب منه الجماعة ولا يصح عود  
الضمير للمعصوم لتلا يتكرر مع قواما لمن يلزمه الذب عنه اه شيخنا (قوله) له أو لمن يلزمه الخ راجع للحق  
اه شيخنا وانظر ما للمانع من رجوعه لثلاث متع اعاقده اه (قوله) له أو لمن يلزمه الذب عنه) بذلك معجزة اى  
الدفع وهو مجرد تصور فرفل لا يلزمه الذب كذلك من المذرفوات نذر بتأخير موفوات تملك مباح كسب  
وفوات ربح لم تقصمه أو كل طير ليدرا وزرع وتلف خبزي تتورع ونحو ذلك اه مرأوى (قوله) ايضا أو لمن  
يلزمه الذب عنه) وفي كلام شيخنا وإن لم يلزمه الذب عنه في الاوجه وهذا لا يناسب كلامه في باب الصيال  
من وجوب الدفع عن مال الغير حيث لا شفقة عليه وقالا لغيره الى اهل ولا يمكن أن يراد بالذلى لا يلزمه الذب  
عنه الذى يحصل له شفقة دفع الصائل عليه او يكون المصول عليه غير محقون الدم كمن أن محض حرق وعلى  
هذا قوله او لمن يلزمه الذب عنه قديم معتبر وظهر ان كلام مر فيه نظر لان الذى لا يلزمه الذب عنه لا يكون  
مرخصا في ترك الجماعة اه شيخنا (قوله) بخلاف خوفه الخ لعل هذا عتذر قديم مقدر تقديره وخوف ظالم  
كاهو مصرح به في عبارة الاصل التى ذكرها الشارح اه شيخنا (قوله) اولى من قوله وخوف ظالم) اى  
لان الظالم ليس بقيد اذا الخوف على نحو الخبر في التور عذر ايضا وكذا النفس والمال ليسا بقيد اه شيخنا  
وعبارة شرح مر وذكر ظالم مثال لا يقيد اذا الخوف على نحو خبره في تور عذر ايضا وعمل ذلك كقوله  
الزركشي مالم يقصد بما ذكر إسقاط الجماعة وإلا فلا يكون عذرا نعم ان خاف تلفه سقطت عنه حينئذ كاهو  
ظاهر النهى عن إضاعة المال وكذا في كل ما له ربح به بقصد الاسقاط فأيهم بعدم حضوره الجماعة وجوبه  
عليه حينئذ ولو مع ربح متين لكن يتدب له السعي في إزالة عنه تمكنه منها كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى  
وأفتى ايضا بأنه يسقط الجماعة عن أهل محل همهم عذر كطرا انتهت (قوله) بينة أو حلف) نعم لو كان لا يقدر على  
ذلك لا يعرض باخذه الحاكم منه فهو في معنى العاجز عن الاثبات اه مرأوى (قوله) وعقوبة الخ) معطوف  
على غريم كما اشار اليه الشارح ولا يصح عطفه على معصوم لانه لا يصح تسلط على عليه اهشورى وحاصل  
المسئلة كما يعلم من كلامه ان العقوبة إن كانت تميز برأجات النية وإن كانت حدا فان كان لآدمي فكذلك  
او قلنا بلغت الامام امتعتوا الاجازات اهشورى (قوله) كقود) فلو كان القصاص لهي فان قرب بلوغه

كانت النية عذرا اذا رضى العفو وان بدو بلوغه فلا تكون عذرا لان العفو انما يكون بعد بلوغه فيؤدى الى ترك  
الجماعة سنين كافي مر وزى اه (قوله) رجو العفو بنية) حجة حاله من الخائف المقهور ومن خوف وقوله  
مدد رجائه نظرف لنيته اى بنية جمع مدد رجاء العفو اه شيخنا (قوله) ايضا رجو العفو) ولو على بعد ولو يذل  
مال وقوله مدد رجائه اى مددة يسكن فيها غضب المستحق وان طال اه حل (قوله) مندوب اليه) اى مدعو  
اليه من الشارع اى طلبه الشارع اه شيخنا (قوله) والاشكال اقوى) اى من الجواب القود حتى آدمى  
والخروج منه واجب فور بالثبوت وهو متوقفة على تسليم نفسه لولى القتل اى نفسه ترك واجب وهو التوبة  
لتحصيل مندوب هو العفو اه شيخنا (قوله) لشفقة التخلف عنهم) اى باستيحا شوه أن من على نفسه وماله اه  
شورى (قوله) لائق به) اى أن اعتاده بحيث لم يحتل مروءة فيها يظهر ويظهر ايثان العجز عن مركوب لمن  
لا يليق به المشى كالعجز عن لباس لائق به اه حاشورى (قوله) اولى من قوله وعوى) يقال فرس عوى  
اى لاشى عليه ويقال ايضا عرى من ثابه اذا ترمى كمنى يصرى عرى يا بضم العين وكسر الراء وتشديد الباء

في خروجه كذلك اما اذا وجد لائقا به ولو سائر العورة فقط فليس بعذر وتبصرى بذلك اولى من قوله وعوى لايامه انه لا يذرن وجد

ذكره الجمهوري قال الاسنوي لجوز قراءة الكتاب بالوجهين اه عميرة اه عشي على مر (قوله) وأكل  
 ذى ربيع كرية) أى ان لم يقصد باكلة اسقاط الجمعة والا حرم عليه في الجمعة ووجب عليه الحضور اه  
 عناق (قوله) ذى ربيع كرية) ومنه الدخان المشهور الآن جعل الله عاقبة كانه ما كان اه عشي على مر (قوله)  
 تسر ازالته) أى بمنزل أو معالجة بخلاف ما اذا سبحت من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للمعذور  
 دخول المسجد ولو مع الريح صرح به ابن حبان بخلاف غيره فانه يكره في حق ذلك كفى آخر شروط الصلاة  
 من الروضة خلافا صرح بحرمة هذا والوجه كانه يفتنه اطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره  
 لوجود المني وهو التأذى لاف في ثبوت الكراهة بين كون المسجد عاليا أو لا ول يكره أكله خارج  
 المسجد وألا في أو الدرحه الله تعالى بكرهته نيا كما جزم به في الانوار بل جعله أصلا مقبضا عليه حيث  
 قال وكراهة يعنى صلى الله عليه وسلم أكل البصل والثوم والكراث وان كان مطبوخا كما كراهه لنا نيا اه  
 وظاهره انه بقول المذهب اذا عاد تعا لابي غير ذلك عزو الى قائله ان اعتمدته وعلم بما تقرر ان شرط  
 اسقاط الجمعة والجماعة ان لا يقصد باكلة الاسقاط ان تسر ازالته اه شرح مر وفي شرح الباب وم  
 آفا ان من أكله يقصد الاسقاط كره له وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط وينبئ حرمة هذا ايضا اذا توقفت  
 الجمعة المجزئة عليه اه وقضية تدبره بالقصد انه لم يقصد الاسقاط بل يأمم ويسقط عنه وان تمم أكله  
 وعلم ان الناس يتضررون به وقوله لم تسقط يقتضي وجوب الحضور وان تأذى به الحاضرون وبقي ان  
 مثل كل ما ذكر يقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تأديته لتلفه  
 اه سم على حجاج اه عشي عليه (قوله) قال في المختار انه الطعام يني نيا من باب باع فيه وفيه اذا لم ينضج  
 انتهى فهو اسم جامدا وصفة مشبهة مثل جلف اه شيخنا ح في وفي المصباح التي بالمهم وزان حمل  
 كل شيء شانه ان يبالغ بطبخ أو شيء ولم ينضج فيقال لحم في الموالبدالوالادغام غير مشهور وناء اللحم  
 وغيره نيا من باب باع اذا كان غير نضج ويتمدى بالمهمزة فيقال اناه صاحبه اذا لم ينضج اه (قوله) من  
 أكل بصلاح أو أكلها مكره في حق صلى الله عليه وسلم على الراجي وكذا في حقنا ولو في غير المسجد اه  
 براموى (قوله) أو ثوما) يضم المثلثة والواو اه منأوى وقوله أكرأنا يضم الكاف وفتحها اه قاموس  
 (قاعدة) ذكر بعض السلف ان من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة في نفس واحد اللهم صل على  
 النبي الطاهر لم يظهر منه ربح ولا تنجسا منه وقال بعض الاطباء لو علم أكل رؤس الفجل ما فيها من الضرر  
 لم يمس على رأس فجلة قال ومن أكل عروقه ميتة باطرا انها لا تنجس منه أيضا اه قل (قوله) فلا يقرب  
 مسجدا) هو بمن قرب الرام من قرب يقرب بضمها فيها اه عميرة قال الاسنوي مقتضى الحديث التحريم  
 وبه قال ابن النخلة اه اطيعي وفي المصباح هو قرب الامر اقرب من باب تعب وفي لغة من باب قتل قربانا  
 بالكسر فقلته وأدائته من الاول لا تقربوا الزا من الثاني لا تقرب الى أي لاتن من انتهى وفي  
 المختار قربه بالكسر قربا بالكسر القاف دنا منه اه (قوله) فان الملائكة تتأذى (الح) قد يقتضى ان المراد بهم  
 غير الكائنين لانهم لا يبقاؤه في ان الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فوجه التقييد بالمسجد  
 وقد يجب بان المنع من غير المسجد تنسيق لا يمتثل وما من عمل الا توجد الملائكة فهو أيضا يمكن الملائكة  
 البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمة فليتأمل نعم موضع الجماعة خارج المسجد  
 ينبغي ان حكمه حكم المسجد فليتأمل اه سم على ابن حجر أقول ولشرف ملائكة المسجد على غيرهم كقابل  
 به في حكمة الصق على اليسار ان في ذلك تعظيم ملك العين لكنائنه الحسنات اه عشي على مر (قوله)  
 ما أراه) أى ما ظننه والضمير المستتر الفعل الجار والبارز فيه والمستتر يعنى الذي وفي قوله الا نبته أى  
 المذكور اه شيخنا (قوله) بخلاف المطبوخ (لرو الدريحه) فان بقي له ربيع يؤذى وان قل كان عذرا ومثل ذلك  
 من يلباه وبه ربيع كرية يؤذى كارباب الحرف الخبيثة كقصاب ومن به صنان مستحكم أو بخر أو

سائر العورة مطلقا انه  
 يعذر اذا لم يتعد ذلك (واكل  
 ذى ربيع كرية) فيبددته  
 بقوله (تسر ازالته)  
 كبصل وثوم فيه لخبث  
 الصبيح من أكل ثوما  
 أو بصل أو كراثا فلا  
 يقرب مسجدنا وفي رواية  
 المساجد فان الملائكة  
 تتأذى عما يتأذى منه بنو  
 آدم زاد البخاري قال جابر  
 ما أراه يعنى الا نبته بخلاف  
 ما اذا لم تسر وبخلاف  
 المطبوخ لروال ربيع

جراحة منتقون مجنوم أو برص قد نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجتذام الارص من المسجد ومن اختلاطهما بالناس اه حل (قوله) او كان نحو قريب) اي ولو غير محرم كزنا حسن وقاطع طريق ونقل ذلك بالنسب عن فتاوى الفارح رحمه الله تعالى اه عرش على مر (قوله) لتألم نحو قريه) أي قريب المحضر فالتألم قائم بالقرب الذي حضر عند المحضر لا المحضر لانه لا يتأذى بغيره أحد عنه لعدم تميزه في تلك الحالة هكذا قال بعضهم وقد يمنع بانه مادامت الروح باقية كان له شعور وان لم يتمكن من التطق بما يريد اه من عرش على مر فيصح ان يكون المراد بالقرب الذي قام به التألم هو المحضر ويكون الضمير في غيبته راجعا لقريه الحى الذى حضر عنده تأمل اه (قوله) أو كان ولم يكن محضرا الخ) هذا محتمل التردد في قوله محضرا او يأنس به فهو بالاولا بالاولا باورا شيعنا (قوله) وقد ذكرت في شرح الروض الخ) عبارته هناك ومن الاعذار السمن المقرط كاذ كره ابن جان في صحيحه وروى فيه خبرا وكونه منهما كما نقل عن الفخائر وزفاف زوجة في الصلاة الليلة كما ساق في القسم قال الاستوى وانما ينتج جعل هذه الامور اعذار المني لا تاتى له اقامة الجماعة في بيته والام - فخط عنه طلب الكرامة لانفراد رجل وان قلنا انها سنة قال في المجموع ومعنى كونها اعذارا سقوط الاثم على قول الفرض والكرامة اه قول السنة لا حصول فضلا وهذا كما قال السبكي وغيره ظاهر فيمن لم يكن بلازمها لا يفحص له فضلا خبر البخارى اذا مرض العبد او سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقبولا وقد نقل في الكفاية عن تلخيص الروايات واقراء حصوله اذا كان نائبا بالجماعة ولو لا العذر ونقله في البحر عن القفال وجزم به الماوردي والقاضي مجلى وغيرهما وحل بعضهم كلام المجموع على متعاطى السبب كما كل يصل وتوم ووضع خبز في تنور وكلام هؤلاء على غيره كطرو مرض وجعل حصو لهاله كحصولها لمن حضرها لان كل وجه بل في اصلها ثلاثا ينافيه خبر الاعشى انتهت وبعبارة شرح مر و اشار المصنف اول الاعذار بالكاف في كطر الى عدم احصاء ما فيها ذكره فنها ايضا عجزوا لثقل غلبة تعاس وسمن مفرط وسعى في استرداد مال يرجو حصوله له ولغيره وهى حيث لا يجد قائدا ولو باجرة مثل قدر عليها فاضلة عما يمتدبر في الفطر قول آخر لاحسانه المثنى بالصاع اذ قد تحدث له وهدية يقع فيها وكونه منهما أى بحيث يمنعه الهم من الحضور والاشتغال بتجديت وحله ودفنه وجوده من يؤذيه في طريقه ولو بنحو شتم مالم يمكنه دفعه من غير مشق ونحو النسيان والا كرامو تطويل الامام على المشروع وتركه سنة مة موصولة لانه اذا عذر بهما في الخروج من الجماعة ففي اسقاطها ابتداء أولى قاله الزركشى وكونه سريع القراءموا المأموم طيبها او يمن يكره الاقتداء به والاشتغال بالمسابقة والمنافسة وكونه يمتحن في الاقتناع به لفرط جلاله وهو امر دوقيا سانه يمتحن هو اقتناعا ناهى هو كذلك ثم هذه الاعذار تمنع الاثم والكرامة كتمام ولا تحصل فضيلة الجماعة كافي المجموع واختار غيرهما عليه جمع متقدمون من حصو لها ان قصد هالولا العذر والسبكي حصو لها لمن كان ملازمها ويدل عليه خبر البخارى وحل بعضهم ايضا كلام المجموع على متعاطى السبب كما كل توم يصل ووضع خبز في الفتن وكلام هؤلاء على غيره كمرض ومطر وجعل حصو لهاله كحصولها لمن حضرها لان كل وجه بل في اصلها ثلاثا ينافيه خبر الاعشى وهو جمع لا بأس به ثم هي انما تمنع ذلك فيمن لا تاتى له اقامة الجماعة في بيته والا فلا يسقط عنه طلب الكرامة انفرادهم وان حصل بغيره معاها انتهت (فصل في صفات الانعمة) اي ومتعلقاتها اى الصفات كوجوب الاعادة ومسئلة الاوانى اه من شرح مر وعش عليه وكقوله ولقد يمكن تقديم المراد بالصفات الصفات المعنوية لا النعوية اى فى الامور المعنوية فى الانعمة اما على سبيل الاشتراط ذكره بقوله لا يصح اقتداء به الى قوله او تجاسة خفيفا اما على سبيل الاستحباب ذكره بقوله وعدل اولى من فاسق الخ لكن القسم الثانى مذكور في كلامه بالصراحة واما القسم الاول اى الصفات بمعنى الشر وطلم يصرح به لكنه يؤخذ من كلامه انما افادته ان قال يشترط في الامام صحة

(وحضور مريض) ولو  
غير نحو قريب (بلا متعهد)  
له لتضرره بغيره (أو)  
بمتعهد (كان) المريض  
(نحو قريب) كزوج  
ورقيق وصهر وصديق  
(محضرا) اى حضر المأزوت  
لتألم نحو قريه بغيره  
(أو) لم يكن محضرا السكن  
(بأنس به) اى بالخاصة  
مر فى الاولى خلاف مريض  
له متعهد لم يكن نحو قريب  
او كان ولم يكن محضرا أو لا  
بأنس بالخاصة ولو كان  
المتعهد مشغولا بشراء  
الاودية مثلا عن الخدمة  
فكالم لم يكن له متعهد وقد  
ذكرت في شرح الروض  
زيادة على الاعذار  
المذكورة مع فوائدها نحو  
من زيادى وكذا التقيد  
بقريب فى الإنس  
(فصل فى صفات الانعمة)

صلاته عند المقتدى وان لا يكون مقتديا وان لا يلزمه الاعادة وان لا يكون اقتص من المأموم ولو احتمالا فحاصل ما ذكره في هذا الفصل شروط أربعة لصحة الاقتداء تتم السبعة الآتية في الفصل الآتي فيكون مجموع الشروط أحد عشر اه شيخنا ح ف لكن ماذا كرهنا مطلوب في الامام وما ساق مطلوب في المأموم اه (قائده) قديعين ان يكون الانسان اماما ولا يجوز ان يكون ماموما كالاصم الاعشى الذي لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اماما ولا يصح ان يكون ماموما اه مر اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله الآتية) بالهمز وتركه اه شيخنا (قوله) بمن يعتقد بطلان صلاته) كان عليه الا برأى لغيره بانها على غير من هو له مع وجوده ليس اه شيخنا و اراد بالاعتقاد الظن الغالب بدليل تمثله بالمتجهدين لا اماما مطلقا عليه الاصوليون من انه الحكم المجازم القابل للتغير اه حل (قوله لان اقتص) صورة الاقتداء به حيث انه دخل في الصلاة ناسيا للقصدا وان المأموم نسي كون الامام مفتقد فلاقتداء بالحنفي المفتقد صورتان اه شيخنا وعارضة ش نصها صور المسئلة صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مفتقد او علم المأموم بذلك لتكون نية الامام جازمة في اعتقاده بخلاف ما اذا علم انه متتابع عندنا ايضا لعلنا بعد من جزمه بالنية انتهت والحاصل انه حيث علم المأموم بالحدث لا يصح اقتداؤه على الامام حال نفسه او جهله وحيث علم المأموم بالقصدا فان علمه الامام ايضا لم يصح الاصح ان جهله صح علمه الامام لاقتضائه اه سر قوله فان علمه الامام ايضا لم يصح اي على المعتد عند شيخنا مر وان جرى صحح على الصحة وان علمه الامام اه شويري (قوله اعتبارا باعتقاد المقتدى) قضيت الصحة واعتبارا باعتقاد المأموم في الشق الثاني ان هذا الامام يتحمل عن المأموم كغيره وتذكر الركعة باذراكه را كما في حجر اه سم على المنهج (اقول) وهو ظاهر لان اعتقاده صحة صلاته صيرته من اهل التحمل عنده اه ع ش على مر (قوله على تركه واجبا) اي يقينا فلو شك شافعي في اتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به في تركه او في تركه في الخلاف اه شرح مر وقوله لم يؤثر في صحة الاقتداء الخ الحق ان يقال لمننا اه ناهي بل لكن على اعتقاد النية من اعتقاد فرض معين فلا كان ضار اى كاقدم والشارح اى في شرح الروض اشار الى دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب الخ وكان حاصله انه لما في تركه كان اعتقاده عدم الوجوب مذهباه فغير مطلق عنده اكتفي بانه بذلك بخلاف الموافق فان اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهباه هو مطلق عنده فلم يكف منه بذلك والحاصل ان اعتقاده عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهباه للعتقود الا لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الاتيان اماما دفع به مر ايضا ذلك من ان اعتقاده عدم الوجوب كاتيان من ظن انه اتى بالجلوس بين السجدين بقصد الاستراحة فانه يقع عن الجلوس بين السجدين فينبه نظره لانه ليس هناك اعتقاد فرض معين فلا غاية الامر انه اتى بالفرض يظنه فلا يتبادر الى ظنه انه اتى بالفرض بخلاف ما نحن فيه يؤخذ من كون الشك في ان الحنفى ترك الواجبات لا يضر ان الشافعي كذلك اذا لفرق بل بالاولى لانه اذا لم يضر الشك في المخالف الذي لا يعتقد وجوب بعض الواجبات في الموافق اولى ومن ذلك ما اذا شك في طهارة الامام و بدل عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فمما اذا اسر الامام في الجهرية انه لا اعادة عليه اه سم على المنهج ولو ترك الامام البسمة كان سمعه يصل تكبير التحريم بالحمدية لم يصح ندوة الشافعي به اه اى فتجب عليه نية الفارقة عند ارادته الركوع لانه قوله بسبيل من أن يعيد ما على الواجب اه ع ش على مر (مسئلة) سئل الشهاب الرمي عن امام مسجد يصلي بعموم الناس هل يجب على الامام ان يراعي الخلاف او لا يقتصر على مذهبه فاجاب بانه يجب عليه رعاية الخلاف اه اج (قوله ايضا على تركه واجبا) باعتقاد المقتدى اى واجبا لا قول بركة المقتدى اصلا وهو في القصد غير تارك الواجب في اعتقاد المقتدى اه حل وبعبارة شرح مر ولا يشكل على ما قرر حكنا باستعمال مائه وعدم فارقته عند سجود لصل ولا قولهم لو نوى مسافرا شافعي وحتى اقامه أربعة ايام بموضع انقطع بوجهه لمساخر الشافعي قط وجاز له الاقتداء

(لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته كشافى)  
 اقتدى (يعنى مس فرجه)  
 فانه لا يصح (لان اقتص)  
 فانه يصح اعتبارا باعتقاد المقتدى ان المس ينقص دون القصد فدار عدم صحة الاقتداء بالمخالف على تركه واجبا في اعتقاد المقتدى (وكمتجهدين اختلفا في اتيانهم) من الماء طاهر



بالحنى مع اعتقاده بطلان صلاته لأن كلامهم حثاى ترك واجب لا يجوز الشافى مطلقا بخلافه  
ثم فانه يجوز الضر في الجملة وسياق فيه زيادة في بابه وايضا قاطل هنا وفيه لو وجد لسان وتخرج  
عدا عدا غفارا نظيره في اعتقاد الشافى ولو وقع من جاهل بالحفى مثله فلا ينافى اعتقاد كل جواز ما قدم  
عليه ما غفرت قياسا عليه بخلاف الصلاة مع نحو المس فانه يستوى في ذلك الجاهل وغيره انتهت (قوله من  
انتهت) الاخافة هنا ليست للدلالة على اشتراط المجتهد فيه كونه ملوكا له وانما هي للاختصاص من حيث  
الاستعمال اه شرح مر (قوله فان تعدد الطاهر الخ) اى سواء كان الطاهر بقدر المجتهدين ام انقص  
أم ازيد وقوله ما لم يتبين الخ اى بحسب زعم المجتهدين بصلاتهم خلف غير هو صاحب الفقيه أن يكون الطاهر  
اقل عددا من المجتهدين اه شيخنا وبعبارة اصله مع شرح مر فان تعدد الطاهر من الآتية ولم يظن من حال  
غيره شيئا فالاصح الصحة اى صحة اقتداء بعضهم ببعض ما لم يتبين اناء امام النجاسة فان ظن بالاجتهاد  
طهارة اناء غيره كان انه اقتدى به قطعا جواز عدم تردده أو نجاسة لم يقد بقطعا كافي حق نفسه انتهت وقوله  
ولم يظن من حال غيره شيئا تحيد لخل الخلاف كسابي وقوله الآتى الامامها فبعد المغرب اه ع ش عليه  
وقد اشار الصارح الى هذا بقوله فقط كاعلمت اه (قوله من آتية) جميع اناء قال في المصباح الاناء الآتية  
الوطا او الاعتياد وناو معنى اه فهو لف وتسررب فالاناء مفرد كالوطا والآتية جميع كالوطا وعية واصل  
آتية آتية قبلت الهمة الثانية ألفا لانه متى اجتمع هزتان تانيتها مساكنة وجب ابد الهام جنس حركة  
ما قبلها وجميع الآتية اوائى فهو جمع الجمع اه ع ش على مر (قوله فقط) قيده لاجل قوله كافي المثال الآتى  
ومن جعلته قوله اعاد ما تم فيه آخر او اموال من طهارة اناءه واناء غيره فانه لا يبعد الصلاة في صلا ما خلف  
من بطن طهارة اناءه لا بقيد كونه الاخر ولا بقيد كونه واحدا بل قد يكون متعدد اقتيد به ليم كلامه بمد  
اه شوبرى بالحنى (قوله صرح اقتداء بعضهم ببعض) اى مع الكرامة المفردة لفضيلة الجماعة كذا  
قرره حج اه شوبرى (قوله فلو اشتبه خمسة الخ) محل هذا اذا لم ترد الاوائى على الاشخاص  
واما اذا زادت بان كانت ستة مثلا فانه يصل كل بالاخر ولا اعادة لاحتمال ان السادس هو  
النفس اه شيخنا (قوله فتوحاه) اى واغتسل به واغسل به ثوبه او بدنه اه زى (قوله ايضا فتوحاه)  
اى ولم يظن من احوال الاوائى الاربعة الباقية شيئا اى طهارة ولا نجاسة اه ح لومنه شرح مر ويؤخذ  
منه انه لو زادت الاوائى على عدم المجتهدين كالثلاث وان مع مجتهدين كان فيها مجس يقين واجتهاد احد  
المجتهدين في احدهما فظن طهارته ولم يظن في الباقي شيئا واجتهاد الاخر في الاثنين الباقيين فظن  
طهارة احدهما صحة اقتداء الاول بالثاني لاحتمال ان يكون صادف الطاهر وعليه فوجاء آخر واجتهاد  
وأداء اجتهاد طهارة الثالث بعد اقتدائه بالاول فليس لاحد المجتهدين المذكورين ان يقتدى بالثالث  
لا بصحار النجاسة فى اياه ولو كانوا خمسة والاوائى ستة كان الحكم كذلك فلكل من الخمسة ان يقتدى بالبقية  
وليس لواحد منهم ان يقتدى بمن يظهر من السادس لاهم اه ع ش عليه (قوله وأم) اى كل في صلا فوضى  
ماله على هم واحدا ما فى العلوات الخمس والذى يظهر الصغر لا اعادة على واحد منهم لان كل واحد حازم  
بطهارة اناءه الذى توحاه منه ولم تنحصر النجاسة في واحد اه ع ش على مر (قوله اعاد ما تم فيه آخر) اى  
اعاد الصلاة التى اقتدى فيها آخر اى كان ما مو ما فيها فامسرة بالصلاة اه شيخنا ويؤخذ من وجوب  
الاعادة انه يحرم عليهم الصلاة خلف امام المشاور على امامها الصلاة خلف امام المغرب لانه ليس بعبادة  
فايدة اه حج (قوله ايضا اعاد ما تم فيه آخر) اى على الاصح والثاني يفيد كل منهم ما صلا ما مو ما هو ارج  
صلواته لعدم صحة الاقتداء كما تقدم اه شرح مر وعلى الاصح تصور اقتداء بعضهم ببعض بان يكونوا جاهلين أو  
ناسين والافق تعين اناء من يريد الامامة النجاسة حرم الاقتداء بهم مرأيت حج صرح بالحكمة المذكورة  
ولا يرد ذلك على المتن لانهم تعرض للحكم الاقتداء اه ع ش عليه (قوله فلو اجتدوا بالصحيح الخ) وحاظ ذلك

ونجس وتوحاه كل من اناءه  
فليس لواحد منهما أن  
يقتدى بالآخر لا عقاده  
بطلان صلاته (فان تعدد  
الطاهر) من آتية مع تعدد  
المجتهد وظن كل منهم طهارة  
اناءه فقط كافي المثال الآتى  
(صح) اقتداء بعضهم ببعض  
(ما لم يتبين اناء امام النجاسة)  
فلا يصح الاقتداء بصاحبه  
(فلو اشتبه خمسة) من آتية  
(فيها نجس على خمسة) من  
اناء واجتهادوا (فظن كل  
طهارة اناءه) منها فتوحاه  
(أم) بالباقيين (في صلاة)  
من الخمس (اعاد ما تم فيه  
آخر) فلو اجتدوا بالصحيح  
اعادوا



مر وجارته على الشرح قوله ولا يمن تزمه إعادة عمله ان علم المأموم بحاله حال الاقتداء اوقعه ونسى  
 فان لم يعلم مطلقا ولا بعد الصلاة فلا إعادة لان هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا  
 يوجب الاعادة انتهت اى يكون الاقتداء صحيحا اهـ (قوله ايضا ولا يمن تزمه إعادة) ولو نزلته اهـ  
 حل (قوله لعدم الاعتداد بصلاته) اى فى سقوط الفرض اهـ شوى (قوله ولو لموميا) اى ولو كان المأموم  
 يعرف انتقاله بخلاف ما اذا كان يشير بنفسه نهارا وسه اشارة خفية لا يدركها المأموم اهـ حل وفيه عش  
 على مر ولو موميا اى وعلم المأموم بانتقاله ولو بطريق الكشف لان المدار على علمه بذلك وهو  
 موجود فيه وهذا بالنسبة له اما بالنسبة لغيره كالوكان راجعة فلا يمول على ذلك لان مثل ذلك لا اعتبار به  
 بالنسبة للامور الشرعية وانما اغتر ذلك فى حق من قامت فن ذهب من عمل بعد الى عرفة وقت الوقوف بها وادى  
 وقوعها اما بدو قوعها فبعدتها حتى من قامت فن ذهب من عمل بعد الى عرفة وقت الوقوف بها وادى  
 اعمال الحج ثم وجهه وسقط الفرض عنه اهـ (قوله ولو صلى عبدا) اى يقتدى به الكمال الحر وسلس اى  
 يقتدى به السليم ومستجمر اى يقتدى به المستحصى وكذا المستور بالمادى والصحيح من بهرج سائل  
 والطاهر من على ثوبه نجاسة مفضوفا وقوله بناء على وجوب الاعادة عليها اى إعادة الصلاة كالصوم  
 وهو المعتداه حل (قوله ايضا وصلى) لكن البالغ اولى وان كان اقرأ واقفه لان صلاته واجبة عليه فهو  
 احرص على الشروط وللخلاف فى الاقتداء بالصلى اهـ برماوى (قوله وسلس) بكسر اللام اسم للشخص  
 نفسه واما السلس ففتح اللام فهو اسم للرضاه برماوى (قوله بناء على وجوب الاعادة عليها) هو المعتد  
 وما نقله الروايات عن نص الشافعى من عدم وجوب القضاء وقال فى المجموع انه ظاهر نص الشافعى لانه  
 نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قالو بذلك صرح الشيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب وابن  
 الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم لانها ان كانت حائضا فلا صلاة عليها وطاهر اقدصلت وقال فى الهامات  
 انه المعنى به واجب عنه الى الدرجة التى تعالى بانه مفرغ على النص الذى اختاره المزنى وغيره وان كل  
 صلاة وجب فعلها فى الوقت مع خلل لم يجب قضاءها وهو مرجوح ولهذا قال الشيخ ان الاول اقوى احوط  
 وما قيل فى التعليل من انها ان كانت حائضا فلا صلاة عليها متوجع لاحتمال انها تطهر بعد صلاتها فوجب عليها  
 اهـ شرح مر (قوله ولا اقتداء غير ائمتي الخ) اشتمل منطوق المتن على اربع صور لا يصح فيها القدوة بينها  
 الشارح بقوله من ذكر وخشى وقوله من ائمتي وخشى واثنان فى مثلها بارية واشتمل مفهومه على  
 خمس صور يصح فيها الاقتداء ثلثان محرز القيد الاول ذكرهما الشارح بقوله ويصح اقتداء الاثنتي  
 بائتي وخشى هذان محرز قوله غير ائمتي وثلاثة محرز القيد الثانى ذكرهما الشارح بقوله كما يصح اقتداء  
 الذكر الخ هذا محرز قوله بغيره ذكر تامل ويصح الاقتداء بالملك لانه ليس ائمتي وان كان لا يوصف  
 بالذكورة ولا بالانوثى والجنى وان تحقق ذكره لم يكن على صورة الذكورة خلافا لما نقل عن  
 القبولى انه لا يكون على صورة الذكورة اهـ حل واما الشرط تحقق الذكورة فى الجنى دون الملك لاشتمال  
 حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف الملك اهـ شيخنا حـف (قوله وقيس بها الخ) انظر  
 لم جعل بعض الصور مقيما وبعضها مأخوذا من الحديث مع انه ان فطر لتاويل شمل الكل وان لم ينظر اليه  
 احتج القياس فى الصور الثلاث والتاويل ان يقال لا تؤمن امرأة اى ولو احتيا لا فيشمل الحديث  
 الصور الاربية بالمطوق اهـ شيخنا (قوله انه لو اقتدى بخشى) اى ظن ذكره عند الاقتداء  
 ويمكن ان يصور ايضا بما اذا علم خشمته عنده وقوله فبان ذكر اى اوضح بالذكورة قوله هذا تفرع  
 على الثانية بالنسبة للخشى وقوله وانه لو بان امامه ائمتي اى وظن ذكره عنده تفرع على قوله وخشى  
 وآخره عن عدله لانه ليس من كلام الاصل ولم يقلوا به لو بان خشى كساقه لعدم دخوله فى كلام الاصل  
 اهـ شيخنا (قوله للتردد فى حاله) يؤخذ منه انه لو اقتدى بخشى وعنده انه ذكر ثم بعد الصلاة بان انه خشى ثم  
 انضح بالذكورة لاعادة عليه اذ لا تردد فى القدوة نعم يكره من انضح بالانوثة ان يقتدى بالمرأة والرجل ان

لعدم الاعتداد بصلاته  
 (وصح) الاقتداء (بغيره)  
 كاستحاضة غير متحيرة)  
 ومتميم لا تزمه إعادة  
 وماسح خف ومضطجع  
 ومستلق ولو موميا وصلى  
 ولو عبدا وسلس ومستجمر  
 اما المتحيرة فلا يصح اقتداء  
 غير موميا ومتحيرة بها بناء  
 على وجوب الاعادة عليها  
 وتعمري بما ذكر اعم بما  
 ذكره (ولا) يصح اقتداء  
 (غير ائمتي) من ذكر وخشى  
 (بغيره) من ائمتي وخشى  
 وان جعل حالها خبر ابن  
 ماجه لا تؤمن امرأة رجلا  
 وقيس بها الخشى احتياطا  
 والخشى المقتدى بائتي يجوز  
 كونه ذكر او خشى يجوز  
 كونه ذكر او الامام ائمتي  
 فلم ما صرح به الاصل انه  
 لو اقتدى بخشى فبان ذكره  
 لم تسقط الاعادة لعدم صحة  
 اقتدائه به ظاهرا للتردد  
 فى حاله

يتبدى بمن اقتض بالذكرة نعم إن اقتض بأمر قطعي لم يكره كالأدوة ونحوها ويصح الاقتداء بالملك وإن لم يتصف بذكورة أو انوثة قال شيخنا الشورى وهل لك أن تقول الشرط المذكور قوم لا يوفون بها وإن قلنا بالصحة فهل يشترط لهم طهارة كطهارتنا أو يكفي طهارتهم التي خلفهم أهذا تعالى عليها وهل يثابون على ذلك ثواب الواجب الظاهر اشتراط الطهارة وأما الثواب فيتوقف على ثبوت تكليفهم بها وإن لم يكن كالأنس وإن لم يكن نوا على صورة البشر كما قال العلامة سم وخالفه العلامة زى وهو الوجه وتقدم ما فيه مع زيادة في باب الأحداث اهـ رماوى (قوله أيضا للرد في حاله) قال سم حاصل هذه المسئلة أنه إن علمه خشي عند الاقتداء لم يتصدق صلاته وإن علم خشيته في أثناء الصلاة فإن تبين في الحال أنه ذكر استمرت الصحة لأنه لم يتردد عند التيقه بقائت الذكورة في الحال وإن مضى قبل التبين ركن أو طال فصل بطلت وإن علمه بعد الصلاة فإن لم يبين ذكره وجب القضاء وإن تبين ولو بعد طول الفصل تبين صحة الصلاة ولا قضاء وهذا الحاصل عرضته على شيخنا الطلاوى فحرم به اهـ عشاى اط ف وقرره شيخنا ح ف غير أنه اعتمد ما إذا بان الإمام خشي في أثناء الصلاة أنها تبطل وإن طهر عقبه أنه متضح بالذكرة لمضى جزء من الصلاة مع الشك اهـ (قوله) وأنه لو بان أتى وجبت الاعادة أى لأن حاله لا يخفى ما لفتدى به مقصر بترك البحث وبما فرق من تحريم قبل الوقت جاء ما هنا فتقلب فلا مطلقا وأيضا فالمجل ثم أعانينا في الفرض لا الفضل المطلق فوقفته كذلك لئلا يفرق خلاف المجل هنا فإنه متناف للفضل أيضا فلم يمكن منه تصحيحها حتى تقع فلا مطلقا وهذا أولى بما فرق به في الحادى فليتأمل اهـ أياب اهـ شورى (قوله) كما يصح اقتداء الذكور وغيره بذكر (الحاصل أن الصور تسع خمسة صحبتهى الرجل بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالمرأة والمرأة بالخنثى والخنثى بالرجل وأربعة باطلة وهى الرجل بالمرأة والخنثى بالخنثى والخنثى بالمرأة اهـ حل (قوله) ولا قارى بهى) أى مطلقا وإن ذهب إلى النسوة إلى الصحة قبل إثباته بالحرف مثلا ويغارق عند الاتيان به وأيد الأول بعض مشائنا بأن الأمية خلل ذات فاشه الأنوثة فليتأمل اهـ شورى (فرع) علم أمته وغاب عنها يمكنه فيها التطم فهل يصح اقتداؤه به أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأن الأصل بقاء الأمية ونقل عن فتاوى الشارح أنه لو ظن أنه تعلم في غيبته صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعلل بما قد سناه لا يقال يشكل على ما ذكره قالوا فلو علم حدثه ثم فارقه مدة يمكنه فيها طهره من صحة الاقتداء به خلا على أنه تطهر في غيبته لا ناقول الظاهر من حال المصلى أنه تطهر بمدحه لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الأمية ذلك فإن الأمية علة مزمة والأصل بنائها وقد يجاب عن التوقف فيما بان ذلك مفروض فيها واستوى عنده الاحتالان وما قل عن الفتاوى مصور بما إذا رجح عنده أحد الاحتالين بقرينة أفادته الظن اهـ عشاى على مر (قوله) بامى) نسبة للإمام كانه على حالته التي ولده عليها اهـ وهو لغة اسم لى لا يكتب ثم استعمل مجازا فيما ذكره المصنف أو حقيقة عرفية اهـ زى (قوله) علم القارى حاله أولا) شامل لما إذا تردد في كونه أميا أولا فلا يصح الاقتداء به وقد صرح غير واحد بصحة الاقتداء لأن الظاهر من حال المصلى أنه محسن القراءة اهـ حل وعبارة شرح مر وتصح القدوة بمن جهل اسلامه أو قراءته لأن الأصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلى أنه محسن القراءة فإن أسره هذا في جهورية أعاد المأموم صلاته إذا الظاهر أنه لو كان قارئا لمجرى يلوهم كما نقله الإمام عن امتنا البحث عن حاله أمافي السرية فلا إعادة عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كالألزمه البحث عن طهارة الإمام قبله ابن الرضة عن الأصحاب لأن قال بعد سلامه من المجرية نسبتها لمجرى أو أسرت لكونه جاهلا أو صدقه المأموم فلا تلزمه الاعادة بل تستحب وإن لم يجهل المأموم وجوب الاعادة بعد أسره خلافا للسبكي إذ متابعة المأموم لإمامه بعد أسره لا تبطل عملا بما تقدم من التعليل وهذا وإن عارضه أن الظاهر أنه لو كان قارئا لمجرى رجح عليه باحتمال أن يخبر إمامه بعد سلامه بأن أسره ناسيا أو لكونه جاهلا أو صدقه المأموم بعد السلام أو وجد الأخبار المذكورة عمل بالأول

وأنه لو بان أمامه أتى وجبت الاعادة ومثلها ما لو بان خشي ويصح اقتداء الأبي باني وخشي كما يصح اقتداء الذكر وغيره بذكر (ولا قارى بهى) أمكنه التلم أولا علم القارى حاله أولا

والاثنان في ويجعل سكوته عن القراءة جهرا على القراءة سكوته يجوز له متابعتها وجواز الاقتداء لا ينافي وجوب القضاء كالواقدي من اجتهاد في القبة فلم يظهر الخطا فان حال الصلاة متردد في صحة القدوة كذا أقاديه والدرحة الله تعالى ولم أر من حققه سواه ومن جهل حال امامه الذي له حالنا جنون وفاقوا اسلام وردة فلم يدروا في اجسام تزلزله الاعادة بل تسن انتبه (قوله) بصدد تحمل القراءة في المصباح الصدد يفتحين القرب وداره بصدد المسجد اى قائله تصدبت للامر تفرغت له والاصل تصدبت فابدل للتخفيف اه (قوله) يعرف من الفاتحة خرج التشديد فصحت اقتداء القارى فيه بل وان لم يحسنه من أصله والفرق فيهم من تعليل الشارح اه شورى بالمعنى وعبارة شرح حرر وبحت الاذرى صحة اقتداء يحسن نحو التكبير أو التشديد أو السلام بالمربية من لا يحسنها بها ووجه ان هذه لا مدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر لمعجزه عنها انتبه لكن في حاشية البرماوى ان هذا غير مستقيم لما تقدم من ان الاخلال ببعض الشدات في التشديد غل أيضا في فلا تصح صلاته حيث ولا امامته اه وقيل على الجلال قوله يعرف من الفاتحة بخلاف غيرها كالتشديد أو السلام أو تكبيرة الاحرام على المعتد عند شيخنا وقضية ذلك ان الغل بشئ من هذه لا يسمى أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته وهو غير مستقيم لما سبق ان شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخناهم وتقدم ان الاخلال ببعض الشدات في التشديد غل أيضا فراجع فان كان المراد من حيث التسمية فهو ممكن انتهى والذي يظهر ان الاخلال في التكبير من الامام يقتضى عدم صحة الاقتداء به مطلقا اى سرية كانت الصلاة أو جهريا لان شان الامام الجهر به فاشانه ان لا يخفى فان تبين للقدسي ذلك قبل الاقتداء لم يصح أو بعده وبعد الصلاة استأنف وكذا في اثنائها ولانتمعه نية المفارقة أو ما الاخلال في التشديد فلا يضر في صحة الاقتداء حيث لم يعله قبل الاقتداء لانه سرى شانه أن يخفى وان عليه بعد الصلاة لم تزلزله الاعادة أو في اثنائها انتظره الى ان يسلم فان أعاده على الصواب فذاك والاسجد للسرور اذ صلاته قدمت فلا تاني نية المفارقة بخلاف الفاتحة اذ لم يتدارك قبل الركوع فانه ينوى المفارقة فاقبل اه شيخنا ح (قوله) كتخفيف مشدد ولو أحسن أصل التشديد وتصدت عليه المبالغة بصحت القدوة به مع الكراهة كما في الكفاية عن القاضي اه شرح حرر (قوله) بان لا يحسنه صادق بان تركولو بتبديل قوله كارت الكاف للتمثيل وبقي لما من أفراد الامى من يخفف المشدد لانه ليس واحدا من هذين وقوله في الاثنى من يبدل حرفا اى مع الادغام أو بدونه فهو أهم من الارت فكل ارت التث ولا عكس وان كان قوله بعد ولا ارت بالتث وعكسه بوجه التغاير الكلى بينهما الا أن يقال بالتث أى غير ارت وكذا يقال في العكس اه شيخنا (قوله) كارت ماعودة من الزنة وهى الابدال مع الادغام في غير محله اه شيخنا ح وفي المختار الزنة بالضم المعجزة في الكلام ورجل ارت بين الزنة اه وفي المصباح الزنة حبة في اللسان وعن المرددي كالريح تمنع الكلام قال وهى عزيمة تكثر في الاشراف وقيل اذا عرضت للانسان تردد كلته ويسبق نفسه قد يدغم في غيره موضع الادغام يقال منه وترت ثمان باب ثقب فوارتوبه سمى والمرأة رأتوا الجميع وترت مثل أحرور حرام وحرام وفيه أيضا التثقة وزان قرعة حبة في اللسان حتى تصير الرا لا ما وغتوا السين ثامو نحو ذلك قال الاخرى التثقة ان تعدل بحرف الى حرف أو لثقتان باب ثقب فهو التث والآخر أمرأة لثقتان مثل أحرور حرام وحرام أو شد لثقتوه هو بين التثقة بالضم اى ثقل لسانه بالكلام اه (قوله) غلانه أى الادغام بلا بدال ويحتدل لا يقال له ارت واعلم ان المراد بالادغام ادخال أحد الحرفين في الآخر سواء كان مع الابدال الاول أو الثاني أو لا فليس المراد به الادغام المعروف عند القراء لان من لازمه الابدال اه حل (قوله) كتشديد الام والكاف الخ أى فان التشديد المذكور يقال له ادغام عند الفقهاء لان الادغام عندهم كاعلت ادخال حرف في حرف ولو بلا بدال وأما الادغام عند القراء فلا بد فيه من الابدال كاعلت اه شيخنا ح (فرع) لو سلم هزمة أنعدت أتم ولا تبطل صلاته

لان الامام بصدد تحمل القراءة عن المسبوق واذا لم يحسنها لم يصلح للتحمل فلم يصرح به الاصل انه لو بان امامه أميا وجبت الاعادة والامى من (يغل بحرف) كتخفيف مشدد (من الفاتحة) بان لا يحسنه (كارت) بثنتاة وهو من (يدغم) بابدال (في غير محله) أى الادغام بخلافه بلا بدال كتشديد الام أو الكاف من مالك (والثغ) بثنتاة وهو من (يدل حرفا) بان يأتى بغيره بده كان باقى بالثنتاة بدل

السين

بـلانه تـصير صـفة بخلاف مالو أسقطها من أنعمت فانها تبطل لانه اسقاط حرف والتسبيل قريء بظهوره  
 في قوله تعالى ولو شاء الله لعلكم غافوا عن الصلاة مكره في تسبيل الحمزة من أنعمت اه عـش على مر  
 (قوله فان امكته تلمح الخ) بوقت امكان التلمح من البلوغ ولو بالا حتم للسلم العاقل والافن الاسلام أو  
 الاقامة والمراد بامكان التلمح القدرة على الوصول إلى المعلم بما يجب بذهق الحج وان بددت المسافة اه  
 برماوى (قوله كافتدائه بمثله) لو قال كافتدائه مثله به لكان مستقيما اه قول (قوله بمثله) اى في الحرف  
 المعجوز عنه وان لم يكن مثله في الابدال كالوجز عن الرامو ابدلها أحدهما غايلوا الاخر لا ما بخلاف عاجز  
 عن راء بعاجز عن سين وان اتفقا في البدل لان أحدهما يحسن مالا يحسنه صاحبه اه شرح مر وقوله في  
 المعجوز عنه قلر استويا في الاختلال بحرف معين وزاد أحدهما بالاختلال بشئ اخر فيبقى صحة اقتداء  
 ذى الزيادة بالآخر دون العكس فليتأمل اه سم فنول الشارح لافى حرفين مراده بهما ذكره مر بقوله  
 بخلاف عاجز عن راء الخ فميتد تلمح ما في عبارة الشارح من التسامح لاذقوله في حرف لافى حرفين بدل من  
 قوله فميتد الخ فهو متعلق بقوله بمثله فتقتضى العبارة ان هذا لا يمتد لافى حرفين متبعية مع انها ليست موجودة  
 اصلا اه شيخنا وعبارة المحلى وتصح قدوة اى مثله فبايخل به كارت بارتو بالغ بالغ في الكلمة بخلافهاى  
 الكلمة ان انتهت وقوله في الكلمة اى ان يتحد عمل الحرف المعجوز عنه في الكلمة الواحدة وان اختلفا في  
 الماتى به كشيخ وغيم فان اختلف عمل الحرف لم يصح وان اتحد الحرف الماتى به والكلمة كان كان أحدهما  
 يدل نون تستعين الاولى والآخر يدل الثاني فبقوله بخلافهاى كلمتين اى وان اتحد الحرف المعجوز عنه  
 كان ابدل أحدهما بالآخر الصراط والآخر الامن صراطا هو قلر عليه (قوله يحسن مالا يحسنه الاخر)  
 يؤخذ منه عدم صحة اقتداء الاخر من بالاخر لكن قال العلامة الرمل بالحرس الطارىء فيها لانه يجب  
 على طارىء الحرس تحريك لسانه وشفتيه ولهاية بقدر امكانه فقد يحسن أحدهما مالا يحسنه الاخر من ذلك  
 فان كان أصليا فيها يصح اقتداء أحدهما بالاخر أو اختلفا صح اقتداء الاصل بالطارىء دون عكسه وبعه  
 العلامة الزيايدى الذى شرجه اطلاق عدم الصحة للاخر سين مطلقا انه يصح اقتداء الاذى بالاى فى  
 ذلك كن يحسن غير الفاتحة يحسنها دون عكسه الوجه الصحة فيها مع العجز كافي اقتداء القائم بانقاع  
 ولوجه لئنه مع ان قضية التعليل المذكور عدم الصحة في جميع ذلك اه برماوى (قوله وكذا من يحسن  
 سبع آيات الخ) اى وكذا من يحسن الفاتحة يحسن سبع آيات من القرآن فلا يصح اقتداء الاول بالثاني  
 اه شيخنا وعبارة الروض وشرجه ولا تصح قدوة من يعجز عن الفاتحة او عن اخراج حرف منها  
 من مخرجه او عن تشديد مناهم قال ويصح اقتداء عاجز عن الفاتحة او عن بعضها ويسمى اميا بمثلها ان  
 اخفا عجز الاقارىء اول الفاتحة دون اخرها بقارىء اخرها دون اولها وان كثر الاخر ولا  
 عكسه ولا اقتداء قارىء اولها أو آخرها بقارىء وسطها ولا عكسه انتهت (قوله ولو كانت لثنته)  
 يسيرة بغض اللام على الانصوح وحكى فتحها وقوله لم يؤثر قال شيخنا الشيرازى ومهل يكره الاقتداء  
 به وإدا قرره الحاكم في الامامة وقلنا بالكراهة هل يحرم عليه ويصح كتنهير الفاسق كما  
 قاله العلامة مر او يحرم ولا يصح كما قاله العلامة ابن حجر اولاً ويضرب حرره اه برماوى  
 (قوله وكره الاقتداء بنحو تاتاء) وكذا يجهول الاسلام والحرية والامية والاثوة ونحو  
 ذلك فالربط بهم صحيح ولا يضر الشك في ذلك لانه لا يجب البحث عن حال الامام ولا ينافى ذلك  
 وجوب الاعادة عند العلم بنفسه نعم يجب البحث بعد الفراغ من الصلاة عن حال من اسرى جهرية  
 ولا يجب مفارقة الاثاء وان تردد فيه عند الاقتداء او بعده ولا تلزم الاعادة إلا اذا علم الخلل  
 بخلاف مالو قال بعد السلام أسررت لعلى يجوز اوله لم يعلم حاله اه برماوى (قوله وهو من يكرر التاء) هل ولو  
 عدم ابناء على ان المكرر حرف قرانى لا كلام اجنبى ولا اوضحل بين كثرة المكرر وعدمها فليحذر اه  
 سم على المنهج اقول الاقرب انه لا فرق بين الممدو غير ماعلل به من ان المكرر حرف قرانى كثر او قل

فيقول المستقيم (فان امكته)  
 اى الامى (تلم) ولم تلم  
 (لم تصح صلاته) كاذره  
 الاصل فى الاحل الصادق  
 بالامى (ولا يصح كافتدائه  
 بمثله) فبايخل به كارت بارت  
 والتغ بالغ فى حرف لافى  
 حرفين ولا أرت بالغ  
 وعكسه لان كلا منهما فى  
 ذلك يحسن مالا يحسنه  
 الآخر وكذا من يحسن  
 سبع آيات من غير الفاتحة  
 من لا يحسن الاذكر ولو  
 كانت لثنته يسيرة بان ياتى  
 بالجر غير صاف لم يؤثر  
 (وكره الاقتداء بنحو  
 تاتاء) كفاظ دو أو دووم  
 من يكرر التاء والقاء والواو

اه ح على مر (قوله) و جاز الاقتداء بهم الخ مقتضاه انهم لو تعدوا ذلك ضروليس كذلك لان زيادة الحرف لا تضرب من ثم صحت صلاة من شدد الخف وان تعدوه فيه زيادة حرف إلا ان يفرق بان في التدبير زيادة حرف غير متمم بخلافه مثل ان المكرر حرف قرأ في علي الصحيح اه (قوله) اولى من تغييره قوله لعذرهم ليس قيد اغتير المقدور مثله لان المكرر حرف قرأ في علي الصحيح اه (قوله) اولى من تغييره بالتتمم وجه الاولوية ان الاصل سمي من يكرر التاء بالتتمم وهو خلاف ما في الصحاح من انه يقال تاءا كما ذكره الشارح وكما يدل كلامه لكن ذكر بعض النحويين ان من يكرر التاء يقال له تتمام ايضا وعليه فلا اولوية نعم ما ذكره انخصر اه شيخنا ح (قوله) ولا ح بما لا يغير المعنى أى فى الفاعلة او غيرها امكنه التتمم ولا علم حاله اولا اه شيخنا وفي قول علي الجلال قوله لا يغير المعنى أى وان كان عالما عامدا وإن حرم عليه فى الفاعلة وغيرها ثم قال والحاصل ان اللحن حرام على العابد العالم القادر مطلقا وان لا يغير المعنى لا يضرب محبة صلواته القدوة بمطلقا واما ما يغير المعنى فى غير الفاعلة لا يضرب فيها إلا ان كان عامدا عالما قادرا واما فى الفاعلة فان قدره وامكنه التتمم حذر فيها والا فكالأى (قوله) ايضا ولا ح من اللحن بالسكون على الافصح وهو الخطأ فى الاعراب وبابه قطع وبالفصح النقطه كافى الصحاح ومنه فقل احكم الحن بحجته وفى القاموس انه بالتحريك والسكون يطلق على النقطه وعلى الخطأ فى الاعراب والمراد هنا الاعم وقال غيره اللحن الخطأ والخروج عن طريق العرب فى استعمال الالفاظ وقال ابو حيان اللحن بالفتح الصواب فى الكلام ما خوذ من التنجيد يقال لحن فلان فى كلامه اذا اصاب فيه قال شيخنا الشيرازى وقد يطلق بالسكون ويراد به الصواب ايضا اه براموى (قوله) كضم هاء هـ أى اولا ما وكسر دال الحمد اوانون تسعين اوانائه اوانون تنجدوا فضع بانه او كسر هاء او ضم صاد الصراط او هاء عليهم اواء الرحمن ونحو ذلك اه براموى (قوله) فان غير أى اللحن الشامل للابدال وليس المراد باللعن المتعارف عند النحاة وقوله لم يحسنها أى بان عجز عن الاتيان بما يلحق فيه على الصواب اه ح (قوله) كانهتم بضم او كسر قال شيخنا وكضم وكسر كافى بانك وابدال هاء الحمد هاء ابدال المصحف فى الذين بمهمة كانهتم ذلك عن الباب فى صفة الصلاة واما ضم صاد الصراط وهززه اهدنا فكذلك الذى لا يغير المعنى وان لم تسم النحاة لحن لان اللحن عندهم مخالفة صواب الاعراب اه ح (قوله) فكافى قضية التشبيه انه لا يصح للقارى الاقتداء به وإن جهل حاله وجازة الجلبى مقتضى كون هذا كالأى انه لا يصح الاقتداء به مطلقا أى عند العالم بحاله او الجهل كذا قاله بعضهم وفيه نظر لانه لم ينزل منزلة الأى فى حالة العجز فينبى فى حالة الجهل للصحة وهو واضح فى السرية دون الجهرية وكون الفاعلة من شأنها ان لا تنفى فيه نظر انتهت وقوله انه لا يصح الاقتداء به مطلقا هو كذلك بالنسبة لوجوب الاعادة عند تبين الخلل واما فى حال التحريم فالتفصيل بين العلم والجهل جار فيها فند العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهرا فهما سواء فى الحكم ابتداء وتبينا فامل واما شيخنا ح (قوله) فان احسن اللحن الفاعلة أى امكنه الاتيان بما يلحق فيه على الصواب وقوله وتعتمد اللحن أى الخفى للحن أى وعلم كونه فى الصلاة اه ح ل (قوله) لم تصح صلاته مطلقا أى فى صورتين فهو بمنزلة قوله فيه اه شيخنا وعبارة قال شوبرى قوله مطلقا أى فى مسئلة التعمد والسبق انتهت (قوله) ولا الاقتداء به عند العمل بحاله أى وهو يطلان صلاته وذلك بمجرد القراءة فى التعمد بمجرد الهوى للركون فى سبق السان واما الاقتداء به قبل الركون فالظاهر ان عقاده اه ح (قوله) عند العلم بحاله قضيته الصحة عند الجهل وهو كذلك إلا تقصير من المأموم بخلافه فى مسألة تبين أنه أى امشوبرى (قوله) كانهما جازا قال فى الاعياب يجوز بكسر الجيم افصح من فتحها وما ضيه بمكس ذلك اه براموى وهذه الثلاثة احوال من المأدب فى صلاته وفى فذوة به وفى شروط طى محبة صلواته القدوة به كما يفهم من منبع الشارح فى بيان المأموم ويراد عليها فى المأموم وجهه بحاله كما سيذكره امشوبرى (قوله) او جاملا

وجاز الاقتداء بهم مع  
ويأتيهم لعذرهم فيها وتغييره  
بجو تاءه اولى من تغييره  
بالتتمم والتقاء (ولا ح)  
بما لا يغير المعنى كضم هاء  
هـ (فان غير معنى فى الفاعلة)  
كانعت بضم او كسر (ولم  
يحسنها) أى اللحن الفاعلة  
(فكافى) فلا يصح اقتداء  
القارى به امكنه التتمم اولا  
ولا صلاته إن امكنه التتمم  
ولا صحت كاتدائه مثله  
فان احسن اللحن الفاعلة  
وتعمد اللحن اوسق لسانه  
اليه ولم يعد القراءة على  
الصواب فى الثانية لم تصح  
صلاته مطلقا ولا الاقتداء  
به عند العلم بحاله ذكره  
الماوردى (او) فى غيرها  
أى الفاعلة كجر اللام فى قوله  
ان الله يرى من المشركين  
ورسوله (صحت صلاته  
وقدوة به) حال كونه  
(عاجزا) عن التعلم (او  
جاملا) بالتحريم (او ناسيا)  
كونه فى الصلاة أو أن ذلك  
لحن لان ترك السورة جائز

ظاهره وان بعد عن الاسلام وتشاقريه من العلماء اه عرش هو كذلك فيما يظهر اه شوبري وفي شرح  
مر او جاهلا تحريمه وعذوبه اه وهو المعتد بقوله او ناسيا كونه في الصلاة في وقتها والقياس البطلان  
هنا لانه كان من جهة الكف عن ذلك اه رشيدى (قوله لكن القدوة بمكرهه) هذا الاستدراك  
مكرر مع قوله وكره بنحو تأناه ولا حن فان عموم اللاحن شامل لهذا انتهى اطوى وفيه نظر لان  
الشارح قيده بالاجتهاد المعنى وهذا فيما ينهيه اه شيخنا (قوله قال الامام ولو قيل الخ) مقتضاه البطلان  
واختاره السيكي وهو ضعيف فيحرم ولا تبطل به الصلاة لان السورة مطلوبة في الجملة اه حل حاصل  
ما يقال في الامي وهو من يخل بحرف بان لم يأت به على الصواب سواء ابدله بغيره او اسقطه انه ان  
كان في الفاتحة ولم يحسن الصواب وامكنه التعلم ولم يتعلم فلا تصح صلاته ولا القدوة به مطلقا اى  
للعالم بحاله والجاهل وان كان يعرف الصواب فان تمعد النطق بخلافه فلا تبطل صلاته بمجرد النطق بغير  
الصواب والقدوة به صحيحة للجاهل بحاله دون العالم وان سبق لسانه بخلاف الصواب فان اعادها على  
الصواب قبل الركوع صححت صلاته والقدوة به مطلقا وان ركع ولم يعد على الصواب بطلت صلاته  
وتصح اداها للعالم بحاله دون الجاهل وان لم يحسن الصواب ولم يكن تعلم فصلاته صححت وصح امامته  
للقارىء مطلقا اى علم بحاله اولا وهذا كله في الفاتحة كما عرفت اما الاى في السورة فهو من يخل بحرف  
منها كما تقدم فحكمه انه ان لم يحسن الصواب ولم يكن تعلم فصاحته والقدوة به مطلقا وان احسن  
الصواب ونطق بخلافه فاركان عامدا عالما بالتحريم فبطلت صلاته بمجرد النطق وتصح القدوة به للجاهل  
بحاله دون العالم فان نطق بخلاف الصواب ناسيا او جاهلا فلا تبطل صلاته وتصح القدوة به مطلقا اى  
للعالم بحاله والجاهل وحاصل ما يقال في اللاحن لاجتهاد المعنى انه ان كان في الفاتحة ولم يحسن الصواب  
بالفعل وامكنه التعلم ولم يتعلم فصلاته باطله وكذا القدوة به مطلقا اى للعالم بحاله والجاهل به وان  
كان يحسن الصواب وتمعد النطق بالبحن المذكور فبطلت صلاته بمجرد النطق وتصح القدوة به للجاهل  
بحاله دون العالم وان سبق لسانه الى اللحن المذكور فلا تبطل صلاته بمجرد التطويل ان اعاد القراءة على  
الصواب قبل الركوع فصلاته صحيحة والقدوة به مطلقا وان ركع ولم يعد ما بطلت صلاته بركوعه وتصح  
القدوة به للجاهل بحاله دون العالم وان لم يحسن الصواب ولم يكن تعلم فصلاته صحيحة وكذا القدوة  
به مثله لالقارىء سواء علم حاله ام لا وان كان لحنه المذكور في السورة فان لم يحسن الصواب وامكنه التعلم  
ولم يتعلم وعلم التحريم وتمعد فبطلت صلاته بمجرد نطقه بالبحن المذكور وتصح القدوة به للجاهل بحاله  
وان احسن الصواب وتمعد اللحن المذكور فبطلت صلاته بالنطق المذكور وفي القدوة به التخصيص المذكور  
وان لم يمكنه التعلم او امكنه وسبق لسانه الى اللحن المذكور او كان ناسيا او جاهلا فصلاته صحيحة  
وكذا القدوة به مطلقا مع الكرامة وتبين هذا انه لا فرق بين الاى واللاحن المذكور في التفاصيل  
المقدمة اما اللحن الذى لا يغير المعنى فلا يبطل الصلاة مطلقا لكنها مكروهة اه ملخصا من التحرير  
وشرحه (قوله ولو بان امامه كافرا) اى او ماموما وانى او غنى او اميا او مجنونا او تاركا لتكبيره  
الاحرام او لفاتحة في الجهرية او قادرا على القيام او على السجدة وكان يصلي عاريا او من قعود او ساجدا  
على نحو ما يتحرك بحركته فهذه احدى عشرة صورة تجب فيها الاعادة كما سبق فضايط المستقلان  
كل مالا يصح فيه الاقتداء عند العلم او الجهل تجب فيه الاعادة عند التبين وان كل ما يصح فيه  
الاقتداء عند الجهل دون العلم لا تجب فيه الاعادة عند التبين ككونه محدثا او تلامه الاعادة  
اه شيخنا (قاعدة) كل ما يوجب الاعادة اذا طرأ في الائماء او وجب الاستئناف  
ولا يجوز معه الاستمرار مع نية المقارنة وكل مالا يوجب الاعادة مما يمنع صحة الاقتداء  
ابتداء عند العلم اذا طرأ في الائماء يوجب الاستئناف ويجوز معه الاستمرار مع نية  
المقارنة اه ملخصا من عرش على مر وبعضه في حل (قوله ايضا ولو بان امامه كافرا) اى

لكن القدوة به مكروهة  
قال الامام ولو قيل ليس  
لهذا اللاحن قراءة غير  
الفاتحة ما يلحق فيه لم يكن  
بعيد لانه يتكلم بما ليس  
بقرآن بلا ضرورة وقراء  
السيكي اما القادر العالم  
العائد فلا تصح صلاته ولا  
القدوة به للعالم بحاله وقول  
او جاهلا او ناسيا من زيادتي  
وكالفاتحة فيما ذكر بدلها  
(ولو بان امامه) بعد  
الاقتداء به (كافرا ولو  
عنفيا) كفره



ولو باخياره كما في شرح مر ولهذا استشكل عش عليه الفرق بين هذه الصورة وبين ما ساقى في الاستدراك فتدبر على التعليل المذكور في صورة الاستدراك ما نصه قوله لانه كافر بذلك هذه الالة موجودة في الصورة الاولى فا الفرق بينهما وامل الفرق بينهما ان الصورة الاولى استصحب فيها ما اقرب من بقاء الكفر فوجبت الاعادة والصورة الثانية قصد ابطال ما حكم به من الاسلام فالتفت واستصحب الاصل فلم يوجب الاعادة ولكن يحكم برده بقوله لم أكن أسلمت الخ اه **(قوله)** ايضا ولو بان امامه كافرا الخ وكذا لو بان امامه لم يذكر للاحرام لانه لا تخفى غالب قوله لا اذا حدثت الخ وكذا لو بان انه كبر ولم ينزل قوله في المجموع ولو بان امامه قادرا على القيام فكما لو بان اميا كما صرح به ابن المقرئ هتاف روضه وهو المعتدل ولا يخالفه ما اقتضاه كلامه كاصله في خطبة الجمعة انه لم يخطب جالسا وتبين انه قادر فكن بان جنبا لان الفرق بينهما كما قاله الوالد رحمه الله تعالى ان القيام هتاف ركن ومم شرط ويغتنر في الشرط ما لا يغتنر في الركن قال الحنطاي وغيره ولو احرم باحرامه ثم كر ثانيا بنية ثانية سر بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحته الاقتداء وان بطلت صلاة الامام اى لان هذا ما يخفى ولا اشارة عليه اه شرح مر وقوله لم يضر في صحة الاقتداء اى ولو في الجمعة حيث كان زائدا على الاربعين كالمزور بان امامه عدنا واما الامام فان لم يقطع الاولى مثلا بين التكبيرتين فصلاته باطلة لخروجه بالثانية وللأصل انه صحيحه فرادى لعدم تقديمه الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نية من اقتدى به ونوى المأمومية حصلت له الجماعة وعليه فلو كان في الجمعة لا تتعذر له لفوات الجماعة فيها اه عش عليه **(قوله)** ايضا ولو بان امامه كافرا اى او خشي او مجتونا اه مر او اميا او تاركا للفاخرة في الجهرية او ساجدا عن كنهه الذي يتحرك بحركته او تاركا تكبيرة الاحرام ارقادرا على القيام او على السرة وكان يصلي من قعود او عاريا او فارقتين كونه قادرا على القيام في الخطبة وكان قد خطب من قعود حيث لا يجب عليه الاعادة بان القيام في الخطبة شرط وفي الصلاة ركن والشرط يتغير فيه ما لا يتغير في الركن فان قلت يرد على هذا الفرق السرة فانها شرط للصلاة فا الفرق بينهما وبين قيام الخطبة اجيب بان السرة شرط للصلاة والقيام المذكور شرط لما هو منزل منزلة الصلاة وهو الخطبة فاعتبر فيه اه شيئا فوعبارة شرح مر امالو بان امامه تاركا للفاخرة السرة فلا اعادة عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب اه بحرفه **(قوله)** بعد الاقتداء به اى بعد عقد القدرة به سواء كان الثنتين بعد انقطاعها بالسلام مثلا او كان في اثناء القدوة وفي هذه الحالة لا تنفع نية المفارقة بل يبين بطلان الصلا فوجب استئنافها فلو وجبت الاعادة شامل لوجوب استئنافها اه شيخنا **(قوله)** كافرا لا يصح ان يكون منصوبا خبرا لبيان لمصلحة العمل كان كافيلا لان ذلك لم يثبت عندهم ولا على انه حال لانه ليس المعنى انه بان في حالة كفره الذي هو معنى الحالية ولا على انه مفعول لبيان الزومه فتبين انه منصوب على التمييز المحول عن الفاعل واصله ولو بان كفر امامه امن عش على مر **(قوله)** كزندق بكسر الزاى وهو الذى لا يتحمل دينأى لا يتمسك بدين وقيل هو الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر والاقرب الاول لان الثاني هو المناق وقل ان كال شاة عن السعدان تفسيره بالمطن الكفر اصطلاح للفقهاء وانه يطلق في لسان العرب على من ينفي البارى وعلى من يثبت الشريك له تعالى وعلى من ينكر حكيته فهو غير مخصوص بالاول كما ذكره ثعلب ولا بالثاني كما هو ظاهر كلام الجوهري اه مرادى **(قوله)** ونقص الامام اعلم من نقص الامام يشمل مالو بان الامام ممن تلزمه الاعادة او مأموما او اتى او خشي والمأموم رجلا او بان اميا او محدثا او ذا نجاسة خفية وقبه ان هذا التعليل لا يعمل عليه بدليل اقتضاه فما ياتى على غيره اه حل وواجب شيئا فبان انه جزء علة اه فالقول عليه الالة الاولى ولهذا اقتصر عليها في المقادير واما الثانية فهي موجودة فيما اه شيئا **(قوله)** رقد اسلم اى والحال انه قد اسلم اى تحددت اسلامه فبان في الاقتداء وقوله فقال بعد الفراغ الخ تفصيل لقوله لم يبين كفره لا بقوله وقوله فلا يقبل خبره فيه نظر لان الكافر يقبل خبره في فعل نفسه فكان الاظهر ان يطل بالتقصير وفيه ايضا ان هذا

كزندق (وجبت الاعادة)  
للتقصير بترك البحث في ذلك ونقص الامام نعم  
ولم يبين كفره إلا بقوله  
وقد اسلم قبل الاقتداء به  
فقال بعد الفراغ لم أكن  
أسلمت حقيقة أو أسلمت  
ثم ارتدعت لم تجب الاعادة  
لانه كافر بذلك فلا

يقبل خبره (لا) ان بان  
( ذا حدث ) ولوحنا  
اكبر (و) ذا (نجاسة خفية)  
في ثوبه أو بدنه فلا تجب  
الاعادة على المقتدى  
لاتمامه التقصير من ذلك  
بخلاف النجاسة الظاهرة  
وهي ما يكون بحيث  
لوتاملها المقتدى رأها  
والخفية بخلافها وحل في  
المجموع اطلاق من اطلق  
وجوب الاعادة في  
النجاسة على الظاهرة  
لكنه صحيح في التحقيق  
عدم وجوب الاعادة  
مطلقا وعمل عدم وجوبها  
فما ذكر في غير الجمعة  
وكذا فيها ان زاد الامام  
على اربعة نعم ان علم  
الماوم المحدث او التجس  
ثم نسي ولم يحتمل التطهر  
وجبت الاعادة وتعمير  
بالمحدث اعم من تعميره  
بالجنب (وعدل اولي من  
فاسق) بل يكره الائتنام  
به وان اخص بصفات  
ورجعه لانه يخاف منه ان  
لا يحافظ على الواجبات  
ويكره ايضا الائتنام  
بمبتدع لا تكفره وامامه  
من يكره اكثرهم شرعا

الفرد موجود في صورة المثل أي الذي لم يسبق له اسلام فلا قبل خبره ايضا وهو كذلك بالاولى من هذه  
اه لكانه **(قوله)** لا ذا حدث (ظاهره ان كان عالما بحدث نفسه عند الصلاة وليس يبعده سم على المنهج  
اه ع ش على مر **(قوله)** وذا نجاسة خفية أي حكيمة والتخريف في سائر العود كالنجاسة في تفصيلها فاما يظهر  
اه شوري وكذا ان بان تارك الية أو لفاتحة في السرية فهذا الاربعة لا تجب فيها الاعادة وبقي خمسة  
وهي ما لو بان انه تلمه الاعادة **(قوله)** بخلاف النجاسة الظاهرة (الخ) التحقيق ان الظاهرة هي العينية في أي  
موضع كانت والخفية هي الحكيمة في أي موضع كانت اه شوري فاحصل المعتد ان الظاهرة هي العينية  
والخفية هي الحكيمة رانه لا فرق بين الغريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعي والبصير  
ولا بين باطن التوب وظاهره اه من ع ش على مر تعريف الفاسق لكل من الظاهرة والخفية لا ياتي هذا  
المعنى بل هو متبادر فيه جدا اه **(قاعدة)** يجب على الامام اذا كانت النجاسة خفية ظاهرة اخبار الماوم  
بذلك ليمد صلاته اخذ من قوله لو رأى على ثوبه مصل نجاسة وجب اخباره وان لم يكن آتيا من قوله  
لو رأى شيئا يزينه بصبية وجب منه من ذلك لان النهي عن المتكرار لا يتوقف على علم من اراد بدنه اه ع ش  
على مر **(قوله)** لو تامل المقتدى رأها مثال لا يفد فلا فرق بين الادراك بالبصر وغيره من بقية الحواس اه  
ع ش على مر **(قوله)** وعمل عدم وجوبها) فبما ذكر أي فاما ان امامه ذا حدث وذا نجاسة خفية اه  
شيخنا **(قوله)** نعم ان علم الماوم (الخ) عبارة شرحه ولعمد الامارة الى ذلك فلا تقصير ولهذا علم بذلك ثم  
اقتدى به ناسيا ولم يحتمل تطهيره لومته الاعادة انتفت **(قوله)** ولم يحتمل التطهر أي عند الماوم بان لم يتفرقا  
كما عبر به الاصل اه ع ش على مر وفي قول على الجلال قوله لم يتفرقا قيد لا بدنه يخرج به ما لو تفرقا  
زمن يمكن فيه طهر الامام فلا اعادة نظر الظاهر من حاله وبذلك فارق مسئلة المرة حيث لم يحكم بطهارة فها وان  
لم يحكم بنجاسة ما وفت فيه كذا قاله والوجه انه ما سواه فقامه اه **(قوله)** وعمل اولي (الخ) أي عدل في الرواية  
ولو رويها امرأة او رهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصح على صغيرة او رهو من غلب طائغاته على معاصيه اه  
برماوى وعمل كرن العدل من الفاسق مالم يكن الفاسق واليا والا فهو مقدم ومالم يكن ساكنا بق  
والافوه مقدم ايضا وأشار لهذا التقييد بمفهوم قوله وان اخص بصفات أي ككونه اقرا أو اودع  
او غير ذلك خرج به ما لو اخص بمكان ومن جملة الوالى وعمله ايضا مالم يكن اماما راتبيا الا فهو مقدم  
ايضا فكان الانسب تأخير هذه المسئلة عن الوالى والراب والساكن بحق هكذا يستفاد من تقرير  
شيخنا اه **(قوله)** بل يكره (الخ) اضراب بطلان عمارة بهم من قوله وعدل اولي من كونه خلاف الاولى  
انتهى واذ لم يحصل الجماعة بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتنام بهما انتهى بطلاوى اه سم على المنهج  
اه ع ش على مر وفي قول على الجلال ففاسق حتى في الامامة وذلك يحصل بفضل الجماعة في الاقتداء به  
مطلقا عند شيخنا الرملى ان كان يكره الاقتداء به الا اذا تعدد وغيره اه أي فلا يكره ويحرم على الوالى كما  
قاله الماوردى نصف الفاسق اماما في الصلوات لانه ما مودع بمراجعة المصالح وليس منها أن يقع الناس في  
صلاة مكرهه ويؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره الاقتداء به موافقا لما نظر المسجد كالو الى ذلك كالا يخفى  
اه شرح مر والظاهر انه يجب حرمة التولية لم تصح لان الحرمة فيه من حيث التولية اه ح وجب يحرم على  
أهل الصلاح الحر الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لانه يعمل الناس على تحسين الظن بهم اه  
برماوى **(قوله)** ايضا بل يكره الائتنام به أي كاتركه امامته اه حل **(قوله)** ويكره ايضا الائتنام  
بمبتدع أي كاتركه الامامة اه حل **(قوله)** لا تكفره أي يبدعه خرج من تكفيره يبدعه كالجمعة  
ومتنكرى البعث وحشر الاجداد وعلم الله تعالى بالمعلوم او بالجزئيات لا تكفرهم ما علم بحسب الرسل به ضرورة  
فلا يجوز الاقتداء به لكفره والله تعالى في المجمع عدم التكفير اه زى أي المجمع صرحا والافكفر اه  
شيخنا **(قوله)** وامامة من يكرهها اكثرهم شرعا أي لا مرمذوم فيه شرعا كوال ظالم ولا معتز في النجاسة

أو يحق حياته الصلاة أو يتعاطى مهيشة مذمومة أو يباشر أهل الفسق ونحوهم أو شبه ذلك نصبه الإمام  
أو لا قال في شرح الروض فلزم منه كون الأكثر أو الأكثر لا الأمر مذموم شرعا فلا كراهة واستشكل  
بأنه إن كانت الكراهة لا أمر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الأكثر وغيره واجب بان صورة المسئلة  
أن يختلفوا أنه بصفة السكر أم لا فيعتبر قول الأكثر لأنه من باب الرواية نعم إذا كانت الكراهة لعنى  
أنه يفسق به كزنا وشرب خمر كراهة الإمام أو كراهة الاقتداء به من غير فرق بين الأكثر وغيره إلا أن يحشى  
من الترك فتنة واضرر الله عبد الله على التحريم وعبرة عرش على مرقوله وإمامة من يكرهه أكثرهم شرعا  
أي يكرهه لأن يتقدم لصلى إماما وقضيته أنه لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يرم من ارتكابه  
المذموم في العدد الثمير رأيت في شرح الجامع الكبير للدناوى رحمه الله تعالى عند قوله **عَلَيْهِ السَّلَام** أيما رجل أم  
قوم أو ماله كاره ولم تجز صلواته ما هي فيجزم عليه أن يؤمهم أن الله ينفذ من هذه الأوصاف أي  
بأن كل من يكرهه مذموم شرعا كوال ومن تناب على إمامة الله لا قولا يستحقه أو لا يحرز عن التجاعة  
أو نحو حياته الصلاة أو يتعاطى مهيشة مذمومة أو يباشر الفسق ونحوهم وكراهة لكل كفى  
الروضة ونص عليه الشافعي فإن كراهة أكثرهم كراهة ولو لم يزد من هذا التقرير أن الحرم والأكرهات إجماع  
في حقها ما مقتدون الذين يكرهونه فلا تتركهم الصلاة خاتمة أو لا يكرهه أن يؤم شخص قوم أو ماله  
واخو أو الأكبر لأن الويرضى الله عنه كان يصلى خاف ابنه عبد الله ولا ماله **عَلَيْهِ السَّلَام** عمرو بن سلمة أن  
يؤم قومهم أو ماله برأوى **(قوله)** وقدم والالح أي قدم على جميع من يأتي على الساكن بحق إذا أذن في  
الصلاة في سكنه أو لم يذن في الجماعة وعمله لم يزد منها على زمن الأفراد والاحتياج لأنه فيها أه  
من شرعى مد وحج **(قوله)** أيضا وقدم وال أي ولو فاسدة أو جائز أو محل ولا يته أو ولو على الإمام  
الراتب وإن شرطه الوقت لأنه إذا قدم على المالك فهذا أولى ووقع السؤال عن الإمام الاعظم إذا أراد  
الاذن هل يقدم على المؤذن الراتب الوجه أن يقدم عليه إذا لفرق بينهما وأما عدم اذنه **عَلَيْهِ السَّلَام** فللمعذر  
كما بينه على أن عدم اذنه لا ينافي أنه أحق به إذا أراد وأما مخالفة بعضهم بحجها بأن الإمامة أعظم رتبة  
فينافي أن الأذان أعظم منها مع أن إعطية الرتبة لا تقتضى فرقاً بينهما برأوى ومحل تقديم الوالى  
والإمام الراتب والسالك محقق في غير إمامة صلاة الجنائز أو غيرها فالقريب أولى منهم وعبرة أصله  
شرح م في كتاب الجنائز والجديد أن الوالى أي القريب المذكور وغيره وارتاوى بإمامتها أي الصلاة  
على الميت ولو إمامة من الوالى والقديم تقديم الوالى ثم إمام المسجد ثم الوالى كسائر الصلوات وهو  
مذهب الأئمة الثلاثة و فرق الجديد بأن المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للبيت ودعاء القريب  
أقرب إلى الاجابة لأنه وإن سار قلبه ومحل الخلاف عند أمن الفتنة والاقدم الوالى على الوالى طالما  
انتهت **(قوله)** الأعلى فالأعلى ومن ذلك الباشامع قاضى السكر فيقدم الأول على الثاني أه عرش **(قوله)**  
فأما راتب أي ولو فاسدة أه شيخنا والإمام الراتب من ولائنا نأظر أو كان بشرط الوالى أنقب أه شرح م  
وقضية ذلك أن ما يقع كثير من اتفاق أهل علة على إمام يصلى بهم من غير نصب الناظر أنه لا حق له في ذلك  
فيقدم غيره عليه لكن في الإيجاب خلافه وعبارته **(فرع)** في الكفاة أو الجواهر وغيرهما تبعا للباوردى  
ما حاصله تحصل وظيفة إمام غير الجامع من مساجد المحال والمشاررو والأسواق بنصب الإمام شخصا أو  
بنصب شخص نفسه لها رضا جماعة بأن يتقدم بغير إذن الإمام ويؤمهم فاذا عرف بهورضيت جماعة المحل  
بإمامته فليس لغيره التقدم عليه إلا إذا نهو تحصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذى في الشارع بتولية  
الإمام أو نائبه فقط لأنهم من الأمور العظام فاخصت بنظره فإن فقد فنرضيه أهل البار أى أكثرهم  
كما هو ظاهر أه عرش عليه **(فرع)** إذا لم يخضر الإمام الراتب بمثل له ندبا ليحضر أو ياذن في  
الإمامة فإن خيف فوات أول الوقت وأمنت الفتنة بتقدم غيره أم غيره بالقوم تدبيلحوزوا فضيلة أول

لا الائتمام به (وقدم وال  
بمحل ولايته) الأعلى  
قال على الخبر الآتى ولان  
تقديم غيره محض ته لا  
يلحق يذل الطاعة (فأما  
راتب) من يذاق وصرح  
به في الروضة وأصلها  
نعم أن ولاه

الوقت إلا بان خيفت القنينة صلوا فرادى وتبدي لهم الاعادته ان - حضر تطيب الحامره ونحوه بلا  
لفضيلة الجماعة ولا ينافي ذلك اي قوله صلوا فرادى قول المجمع وإذا خافوا القنينة انتظر ومقن خافوا  
فوت الوقت كله صلوا جماعة لان ما هنا في إذا خافوا فوت اول الوقت وأردوا فضيلته ومافى المجمع  
فيما إذا خافوا فوت الوقت كله لم يريدوا ذلك ثم عمل كونهم يصلون فرادى في - جدي غيره طروق  
ولا فلا يلبس أن يصلوا أول الوقت جماعة من الروض وشرحه **(قوله)** فمقدم على (الوالي) اي والى  
البلد وقاضيه كما قاله الأزرعي وغيره بل الوجه تقدمه على من - سوى الامام الاعظم من الولاية اشرح  
هم قال في الفتوى ويشبه ان يكون الكلام في الروض وقاضيه - ولا يثبت الامارة بغيره امتا ولا للحرب  
والشرطة ونحوهما من الأمور الخاصة فلا وهذا في - جدي غيره طروق بان لا يصل في كل وقت الجماعة  
واحدة ثم يقتل والا فالرأب كثيره ولو بعرضته لا تتركه جماعة غيره لانه ولا قبله ولا بعده امرأى  
**قوله** وقدم ساكن (بحق) اي ولو قاما معا اعطان ولا بد من اذن الشريكين لا يرضى تقدمه ومن اذن أحدهما  
اصحبه فان - حضر أو أحدهما المستعيرين لا يشرع بتقديمه فيهما إلا باذنه أو لا أحدهما لا ياد الآخر  
والحاضر منهما الحق - غير حيث يجوز له الانتفاع بالجمع كان اذله بشر يكفى السكنى والمستعير ان  
من الشريكين كالشريكين فان - حضر لا يبره كفى اذن الشريكين ولا يشرع من اذن المستعيرين اليه ام  
شرح مرقوقه ومن اذن أحدهما صاحبه فلم ياذن أحدهما صاحبه - صلى كل منفردا ولا دخل للقرعة هنا  
إذ لا تأثير لها في ملك الغير وكما شريكين في المنفعة المشتركة كان في امانة - جدي فليس ثالثان بتقديم  
إلا باذنه ولا لاحدهما ان يقدم إلا باذن الآخر او ظن رضاه والقباس حرمة ذلك عند عدم  
الاذن والرضا ولو كان الآخر مفضولا اعرش عليه **(قوله)** الملك الرقبة والمنفعة كالانساب  
الاقتصار على الملة الثانية يشمل مالك المنفعة فقط كالمكترى والموصى له بها والموقوف عليه  
مع المستعير فهو مقدم عليه وان لم يملك الرقبة اذ شيخنا **(قوله)** فكاتبه مقدم عليه (أى) اذا كانت  
الكتابة صحيحة أخذنا من قوله لانه معه كالأجنبي اهـ ويؤيد قول على الجلال أخذ بعضهم من هذه العبارة انه  
في الكتابة الصحيحة وفيه نظر لانه مستقل بالكسب في الفاسدة مضاعفا اجمعه اهـ **(قوله)** فيها لم يستعره  
من سيده بان كان مملوكا له ومؤجرا ومعار من غير السيد يؤخذ منه بالاولى انه لا يقدم على فقه البعض  
فيما ملكه ببعضه الحر امحل **(قوله)** فافقه (أى) في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة امحل  
وعبارة اصله مع شرح مرقوقه والاصح ان الاقفة في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة اولى من  
الافرا وان حفظ جميع القرآن انتهت **(قوله)** ايضا فافقه (وصورة المستلقة ان يستويا بان يكونا في المجدد  
والراتب غائب او في موات او في مسكن لما احدثنا **(قوله)** لان افتقار الصلاة للفقح الخ) تمثيل لتقديم  
الافقه على الافرا وكذا باقي التماثيل لتقديم المقدم على من بعده احدثنا قوله لا ينحصر اى لعدم انحصار  
ما يطرأ في الصلاة من الحوادث اهـ شرح مرقوقه **(قوله)** فافرا (أى) اصبح قراءة اى فان استويا قال أكثر قرآنا  
هذا هو امر اذ المنهاج كما في مرقوقه خلافا لشارح اهـ **(قوله)** اى أكثر قرآنا (أى) حفظا ويقدم من تميز  
بقراءة من السبع على غيره امرأوى **(قوله)** ايضا اى أكثر قرآنا (أى) أكثر حفظا بعد الاستواء  
في صحة القراءة بالسلامة من اللحن وتغيير اوصاف الحروف ونحو ذلك والا فالأقل أولى ويقدم  
من تميز بقراءة من السبعة بعد ذلك على غيره اهـ قل على الجلال **(قوله)** ايضا اى أكثر قرآنا  
اقول لو كان الأكثر يلحن لجنا بغير المعنى فالوجه ان الأقل أولى لما تقدم من كراهة  
الاقتداء باللاحق والكلام فيما اذا كان جميع ما يقرؤه ملحونا او عاداته القراءة بالمحون وأما  
إذا كان عاداته إحسان الملحون في الصلاة فهو أولى من الأقل وفيه نظر والوجه ان الأقل  
أولى مطلقا لان الأكثر لازمة له إلا بالزيادة فان كانت ملحونة لم تصلح للزينة لكرهية  
الصلاة بها ثم رابت في شرح الارشاد لشيخنا ما نصه الاقرأ الاحتفاظ لا أكثر تلاوة خلافا لما وفيه

الامام الاعظم فهو مقدم  
على الوالى كما قاله الأزرعي  
وغيره (و) قدم (ساكن)  
في مكان (بحق) ولو بارعة  
أو اذن من سيد العبد له  
على غيره للخبر الا في مقدم  
مكرر على مكر ملكة المنفعة  
وتصيرى بما ذكر اولى ما  
عبر به (لا على معير) الساكن  
بل يقدم المعير عليه للملكة  
الرقبة والمنفعة (و) لا على  
(سيد) اذله في السكنى بل  
يقدم سيده عليه (غير) سيد  
(مكاتب له) فكاتبه مقدم  
عليه فيما لم يستعره من سيده  
لانه معه كاجنبى **(قوله)**  
لان افتقار الصلاة للفق  
لا ينحصر بخلاف القرآن  
**(قوله)** اى أكثر قرآنا

كالشارح نعم لا اعتبار للقراءة المشتملة على الحن، مطلقا لكرامة الاقتداء بالاحزان والجيد للقراءة وغير  
 تصبح اداتها وخارج حروفها ومعرفة لحظها الحظي اولى من الاحتفاظ الذي لا يحسن ذلك على الاوجه اه  
 سم (فائدة) قال الجبري في شرح الراتبة والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ كثير  
 فن المهاجرين ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم والسائب وابو هريرة  
 ومن الانصار ابي زيد ومعاذ وابو الدرداء وابو زيد وجمع فتنى قول انس جمع القرآن على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يجمع الا اربعة ابي زيد انهم الذين تلقوه شفاهة عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين  
 جمعه بوجوه قرائته اه وقوله انهم الذين تلقوه شفاهة الخ هذا الجواب لان الجاهل ان بعد لان  
 هؤلاء الصحابة مثل ابي بكر وعمر وغيرهما يحمل المادة ان غيرهم يقرأ القرآن شفاهة او باقرات  
 السبع من النبي صلى الله عليه وسلم ونهم مكنة نقل عن بعض اهل العصر وهو الشيخ سلطان اقول ومع  
 كونها لا يتخلون عن بعدها كايان في الجواب على ان هذا الاستبعاد لما بناء على مجرد العادة في مثله  
 وهو غير معارض لما ذكره الجواب اذ اهتمامه في اوقات اجتماعهم بالنبي ﷺ بنى على ان القرآن منه شفاهة  
 لاستغنائهم باخذ عن غيره وقد كان من عادة الصحابة رضوا الله عنهم الاكتفاء بما سمع من بعض من بعض  
 مع كان من احوال رسول الله ﷺ فبما سمعوه من غيره وفي حاشي الروض الوارد في الشارح ان عمر لم  
 يكن يحفظ القرآن اه ع ش على مر (قوله) أي الورع من حيث هو والادب بالشفاهة ترك شبهة  
 ويجس السيرة المذكور بين الناس بالخبر والملاح قالوا وعلى الورع الزهد وهو ترك ما زاد في قدر الحاجة  
 من الخلال وفي بحث وقيل مراتب متفاوتة ولها من اقسام الورع فقدم منها الاعلى فالاعلى وضع  
 التمييز به بأقل التفضيل حيث قال اى الاكثر وعاقبة قدم به على غيره لانه ليس بعد مرتبة اعلى منه اه  
 برماوى (قوله) وبالشفاهة وحسن السيرة) عبارة الرضا قوما اما الورع فليس المراد منه مجرد الدلالة بل ما  
 يزيد عليه من حسن السيرة والعفة اه وشيذ فافان قول اشار بالشفاهة الخ متماق بالزيادة (قوله)  
 فاقدم هجرة الخ) اعتبروا الهجرة ولم يستبروا الصفات المتقدمة وهل يقدم من هاجر الى النبي  
 ﷺ على من هاجر الى دار الاسلام وقوله وبه علم ان هاجر الخ اى وقد طلبت منه الهجرة كما هو ظاهر  
 فلا يقدم من هاجر الى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر الى دار الاسلام على من نشأ بها اه حل (قوله)  
 الى النبي ﷺ) اى في حياته وقوله والى دار الاسلام اى بعد وفاته اه شيخنا وعبارة شرح مر  
 فاقدم هجرة بالنسبة لانه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسبة لنفسه الى دار الاسلام انتهت (قوله)  
 على من لم يهاجر) اى كان اسلم وهاجر الى بلاد الاسلام محمد اى الى بلاد الكفار وهو مسلم فاجتمع بمسلم  
 هناك لم يهاجر فيقدم عليه وكذا من لم تغلب الهجرة كاهل المدينة على المعتداه برماوى وعبارة القوبرى  
 قوله على من لم يهاجر هل المراد من لم يهاجر عن يحتاج الى الهجرة بخلاف من لم يتحج لها كالمقيم ابتداء بدار  
 الاسلام او اتم حرره اه سم وقوله هل المراد من لم يهاجر الخ هذا هو المعتد انتهت (قوله) وهذا) اى  
 التقديم بالهجرة وباقدمه من زيادى اى فان المهاج لم يذكر التقديم بالهجرة ومن لازم ذلك انه لم يذكر  
 تقديم الاورع على من هاجر اه حل (قوله فاسن في الاسلام) اى فيقدم شاب اسلم اسن على شيخ اسلم  
 اليوم اه حل ويقدم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعا وان تاخر اسلامه لان فضيلة الاول في ذاته قاله  
 البغوى اه ا ط ف وقرره شيخنا خاف وقوله لا يكبر السن اى فان استويا في الاسلام روى كبر السن كما  
 علم اه حل (قوله) عن يعتبر في الكفاءة) اى كذى الحرفة الرقية فيقدم ولده على ولدى الحرفة الرقية لا  
 ماوما يعتبر في الكفاءة الا لا يقتضى تقديم ولد السليم من الجنون والجذام والرص على ولد غير السليم من ذلك  
 وفي التزامه بعد اه حل (قوله) كالعلماء والصلحاء) اى فيقدم الهاشمي والمطلبى ثم سائر قرش ثم العرب ثم العجم

لأنها أشد اقتدارا الى  
 القرآن من الورع (فأورع)  
 أى أكثر ورعا وهو  
 زيادة على العدالة بالشفاهة  
 وحسن السيرة (فأقدم  
 هجرة) إلى النبي ﷺ  
 أو إلى دار الاسلام  
 للخبر الاقوى وبه علم ان من  
 هاجر مقدم على من لم يهاجر  
 وهذا مع تقديم الاقرا  
 على الاورع والاودع  
 على من بعده من زيادى  
 وهو ما في التحقيق وغيره  
 (فاسن) في الاسلام لا يكبر  
 السن (فأنسب) وهو من  
 ينتسب إلى قرش أو ذى  
 هجرة أو أقدمه أو غيرهم  
 عن يعتبر في الكفاءة  
 كالعلماء والصلحاء

وبقدم ان العالم الصالح على غيره اهل **(قوله لان فضيلة الاول في ذاته الخ)** هذا التحليل لتقديم الاسـ  
 على الانسب على خلاف عادة في هذا المجل من اتصال كل علة بعلوها وانتاجها بالحكمة في ارتكابها لسلامتها  
 وقوله وروى الشيخان معطوف عليه فهو دليل ذو هذه الدوة وأما قوله وروى مسلم الخ فهو دليل  
 لجمع ما تقدم على ما فيه اهـ شيخنا **(قوله يؤمكم اكبركم)** يجوز في الميم الحركات الثلاث وإن كان اضم  
 أولى للتابع والفتح كذلك لاختلاف شيخنا **(قوله فان كانوا في القراءة سواء)** قلوا والقاء سواء  
 كان والضمير إسما وفرد لانه صدر المصدر لا يثنى ولا يجمع ومنه قوله تعالى لبـ واسراء والتدبير  
 مستون فوق المصدر وقع اسم الفاعل اهـ وبرى **(قوله فادخلهم بالسنة)** قال الزاقي والادخل بالسنة هو  
 الاقعة اهـ لا يقال ذهابهين ان لا يكون المراد بالاقراء في الحديث الاقعة وسياق في جواب انشأني ما يخالف  
 ذلك لا تقول لا مخالفة لانه يجوز ان يحمل الاقراء في الحديث على الاقعة باعتبار كثرة ما حفظه من القرآن  
 وفيه فان استوفى القراءة فاقفهم من حيث عليه احكام السنة وذلك قد خارج عن فقه القرآن وهذا الجواب  
 ذكره شيخنا في شرح الهجة العميرة واعلم ان قضية الحديث انه لا تميز الادلية بالسنة الا بالاداء لا بترادف  
 القراءة وقضية ذلك ان من حفظ جميع القرآن وعشرين السنة يقدم من حفظ جميع القرآن الى الامور ديزر وحفظ  
 تسعة اشعار السنة وفي ذلك تقدم غير الاقعة عليه اسم **(قوله وقروا بآله)** بكسر الهمزة أى  
 لسلامة برماوى **(قوله على تكريمه)** هي بفتح التاء وكسر الراء اشر ونحوه ما يبدل صاحب المنزل  
 ويختص به كذا في تعليق الاسـ بولى على مسلم وقيل ما اتخذ لنفسه من القرائش وقيل العلمام ويحتمل ان  
 يكون المراد هما اهـ وبرى **(قوله وظاهر الخ)** هذا لا يراد به وجوبه المذكور هما بينهما المذكور  
 ان في عبارة شرح الروض المشار اليها بقوله وللنوى فيه إشكال الخ كما يظهر بالنال فيهما وإن كان  
 سياقه يؤم ان ما في شرح الروض غير ما هنا بل **(قوله واجاب عنه الشافعى الخ)** لما نتج هذا الجواب المدعى  
 وهو تقدم الاقعة بالصلاة لجواز أن يكون الاقعة اللازم الاقراء آفته بغير الصلاة لكون ما حفظه من  
 القرآن متعلقا بغير ما اهل ووجه اخذ تقدم الاورع على الاقدم بحجة من الخبر ان الغالب على الاعلم  
 بالسنة الورع اهـ شرح التحرير وهذا التاويل الذى في هذا والذى فى الاقراء بالنسبة للعصر الاول وانظر  
 اخذ تقدم الاقعة القارىء في عصرنا على القارىء بغير الاقعة من الخبر وانظر ايضا اخذ تقدم الاورع  
 الغير العالم بالسنة على الاقدم بحجة من شيخنا **(قوله كانوا لا يتفقون)** أى يتفهمون كل شىء قرءوا من القرآن  
 وفيه ان المعتبر انما هو الفقه المتعلق بالصلاة كونهم يفهمون معنى الآيات المحفوظة لهم لا يلزم منه ان معنى  
 الآيات يتعلق بالصلاة اهـ شيخنا **(قوله ايضا كانوا يتفقون مع القراءة)** أى يقرءون الفقه المتعلق بالآيات  
 فالفقه لازم اهل فهمون إطلاق المألوم وإرادة اللازم اهـ شيخنا **(قوله وللنوى فيه)** أى الحديث  
 إشكال الخ والاشكال ان قوله فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقراء على الاقعة أى لان علم السنة هو الفقه  
 والجواب انه قد علم ان المراد بالاقراء في الخبر الاقعة لكن في القرآن فتى استوفى القرآن قد استوفى  
 فقه فان زاد احدهم بقعة السنة فهو احق ومقتضى هذا ان الصدر الاول لو كان احدهم يحفظ عشر آيات  
 وآخر يحفظ خمس آيات ولكن يحفظ من السنة ما لا يحفظه الاول يقدم الاول اهل وقوله ذكرته  
 مع جوابه في شرح الروض عبارة تعال النوى لكن في قوله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل  
 على تقدم الاقراء مطلقا اهـ وقد يجب بانه قد علم ان المراد بالاقراء فى الخبر الاقعة فى القرآن فاذا استوفى  
 القرآن قد استوفى فقهه فاذا زاد احدهم بقعة السنة فهو احق فلا دلالة فى الخبر على تقدم الاقراء مطلقا  
 بل على تقدم الاقراء فى القرآن على من دونه ولا نزاع فيه انتهت **(قوله او مسافرا)** أى قاصر او عبارة  
 الامداد وتقدم ممت على قاصر والتسبب على ولد الزنا اهـ قال الشيخ وإن كان حيث يكون القصر افضل  
 مع الجمع اهـ وبرى **(قوله او ولد زنا)** أى لو مجهول الاب قال شيخنا واطلق جماعة كراهة إمامه

لان فضيلة الاول في ذاته  
 والثاني في آياته وفضيلة  
 الذات أولى وروى الشيخان  
 يؤمكم اكبركم وروى  
 مسلم خبر يوم القوم  
 اقروم لكتاب الله تعالى  
 فان كانوا في القراءة سواء  
 فاعلمهم بالسنة فان كانوا  
 في السنة سواء أقدمهم  
 بغيره فان كانوا في الهجرة  
 سواء فاقدمهم سنا وفي  
 رواية سلم ولا يؤمن  
 الرجل الرجل في سلطانه  
 وفي رواية في بيته ولا  
 سلطانه ولا يقعد في بيته  
 على تكريمه إلا باذنه  
 فظاهره تقديم الاقراء على  
 الاقعة كما هو وجه اجاب  
 عنه الشافعى بأن الصدر  
 الاول كانوا يتفقون مع  
 القراءة فلا يوجد قارىء  
 الا وهو فقيه للنوى فيه  
 إشكال ذكرته مع جوابه  
 في شرح الروض واعلم انه  
 لو كان الاقعة أو الاقراء  
 صليا أو مسافرا أو قاسقا  
 أو ولد زنا

ولذا نؤمن ولا يعرف أيوه وهي مصورة بكون ذلك في الابتداء أي ابتداء الصلاة قول يساهو المأموم فإن  
 سواه أو وجد قد أحرم واقتدى به فلا بأس أحمل **(قوله)** كما شئت إلى بعضه فيأمر أي في قوله وإن  
 اختص بصفات مرجحة أو في قوله وعد أولي من فاسق أم برماوى **(قوله)** وبما تقرر أي من تقديم  
 المهاجر على المنتسب أي فولد لكل في رتبة وفيه اعتراض وهو أنه يلزم عليه تقديم ابن الأقفه وان لم يكن قارنا  
 على الأقارل ليس كذلك أم شيخنا وهذا الاعتراض بناء على ما فيه من أن قول الشارح وبما تقرر الخ  
 متوقف على هذه الضميمة والمؤنة التي ذكرها الشيخ قوله أي فولد لكل في رتبة وإنما احتاج لهذا لأنه فهم  
 أن المراد بالاقدم هجرة فيما تقدم الشخص المهاجر نفسه وليس كذلك كما علمت من عبارة قول السابعة الناصة  
 على أن المراد الأعم من نفسه أو لاده فانه قال فيما تقدم فاقدم هجرة بالنسبة لآبائه إلى رسول الله وبالنسبة  
 لنفسه إلى دار الإسلام انتهى **(قوله)** أيضا وبما تقرر أي من تقديم المهاجر على المنتسب علم أن المنتسب  
 إلى من هاجر مقدم على المنتسب لقرش وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدم على المنتسب لمن يؤخر  
 فان الأقفه مقدم على ابن الأقرأ وابن الأقرأ مقدم على ابن الأورع ولا مانع من التزام ذلك فقلت وعلى  
 قياسه أيضا يلزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الإسلام على ولد غيره وتقدم ولد من ذكر على ولد القرشي  
 ويعد التزام ذلك ثم رايت عن الشهاب البرلى أنه اعترض الشارح بأن هذا يخالف لاتفاق الشيخين على  
 تقديم قرش على غيره من العرب والعجم لا على الأقفه في بعده من المراتب التي ذكروها انتهت عبارة  
 الشورى قوله وبما تقرر الخ شديته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب يرددها من الأول تصريح  
 الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجرين من حوز النسب مع تصريح الشيخين بتقديم قرش على غيره الثاني أنه  
 يلزمه أن يقول مثل ذلك ولد الاسن والأورع والأقرأ والأقفه من غير قرش مع ولد القرشي ولا يجوز  
 أن يذهب ذاهب إلى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قرش على غيره أو أنه تعالى أعلم بونه شيخنا على أن  
 قول المحلى وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرة على أولاد غيرهم يوم موافقة الشارح لكنه قابل للتأويل  
 انتهى انتهى وفي قل على الجلال (تفهيم) ما اقتضاه ما ذكر من تقديم التابى وولده على الصحابي وولده صحيح  
 وليس فيه ما يمتنع في شغل التابى على الصحابي كما فيه بعض سخفاء العقول واغتر به غيره **(هـ)** **(قوله)**  
 فانظف ثوبا وبدا الخ) أو في هذه بمنى الفاء كأي عبارة مر أم شيخنا وفي سم ولو تعارضت هذه الثلاثة  
 فيبني تقديم الانظف وبالانثوب أكثر مشاهدة من البدن فالقلوب إلى صاحبه أميل ثم الانظف  
 بدنان البدن مشاهد حال الصلاة فالقلوب أميل إلى صاحبه من الانظف صنعة ثم رايت في شرح  
 الارشاد لشيخنا ما نصه ولو تعارضت هذه الثلاثة تقدم الانظف ثوبا ثم بدنان صنعة فيما يظم وظاهر  
 كلامهم أنه لا يعتبر لون الثوب وله وجه وإن بحث الأذرعى تقديم ذى الابيض على ذى الاسود  
 أم وبحث الأذرعى واضح أم سم **(قوله)** وصنعة أي كسبا فيقدم الزراع والتاجر على غيرهما  
 أم برماوى **(قوله)** فاحسن صورة) المراد بحسن المصورة سلامة الاعضاء من الآفات كالشلل  
 والرجع أم شيخنا **(قوله)** قدم بحسن الذكر) أي بان لم يصفه من لم تعلم عدواته له بنقص  
 يسقط العدالة فيما يظهر أم حج فيدخل فيمن لم يعلم حاله ومن وصف بخاتم المرومة أم عرش  
 على مر **(قوله)** أيضا قدم بحسن الذكر) هذه المرتبة اسقطها المصنف وهي عقب قوله فانسب  
 والحاصل ان المصنفات اربعة عشر الاثمة ثم الأقرأ ثم الأزد ثم الأورع ثم الاقدم هجرة  
 ثم الاثن ثم الانسب ثم الاحسن ذكر كرائم الانظف ثوبا فوجها بدنانة صنعة ثم الاحسن صوتا  
 فصوره اسلطان **(قوله)** في المجموع) انظر ما فائدة نقل هذا بدنانة كلام التحقيق يمكن أن يقال فائدة تعافيه  
 من التصريح بالاختيار لأن غرضه من نقل ما في التحقيق وهذا الاشارة إلى أن ما فيحتاج ضعيف عند التنوير  
 لانه وقع له في التحقيق وغيره ما يخالف المختار هو ما في الغير كما قال والمختار الخ أم شيخنا **(قوله)** ثم هيئة الهيئة

فضده أول كما اشارت إلى  
 بعضه فيأمر وبما تقرر علم  
 أن المنتسب إلى من هاجر  
 مقدم على المنتسب إلى  
 قرش مثلا فانظف ثوبا  
 وبدنان صنعة عن الاورع  
 لافضاء النظافة إلى استالة  
 القلوب وكثرة الجمع (فاحسن  
 صوتا) ليل القلوب إلى  
 الاقتداء واستماع كلامه  
 (ف) احسن (صورة) ليل  
 القلوب إلى الاقتداء به  
 كذا رتب في الروضة  
 كاصلا عن المتولى وجزم  
 به في الشرح الصغير  
 والاصل عطف بالواو  
 فقال فان استويا فظافة  
 الثوب والبدن وحسن  
 الصوت وطيب الصنعة  
 ونحوها أي كحسن وجه  
 وسمت والذي في التحقيق  
 فان استويا قدم بحسن  
 الذكر ثم بظافة الثوب  
 والبدن وطيب الصنعة  
 وحسن الصوت ثم الوجه  
 وفي المجموع المختار تقديم  
 أحسنهم ذكرا ثم صوتا  
 ثم هيئة فان تساوبا

الحالة التي يكون الشخص عليها من التأخير والوقار اه عشرين في شرح الروض ويظهر ان مراده بحسن  
 الميتة حسن الوجه ليرافق ما في التحقيق اه فلي هذا المراد بالهيئة الصورة فيقول الامر لي ان حسن  
 الصورة هو حسن الوجه وهذا احد ما تقدم عن شيخنا **(قوله واعى كصير)** اي بعد استوائهما في  
 الصفات المتقدمة وقوله البصير أحفظ عن النجاسة فان كان البصير لا يتحاشى عن النجاسة قدم الاعى  
 عليه او كان الاعى غير خاشع قدم البصير عليه اه ح ولو مثل الاعى والبصير في الاستواء السمع مع الاسم  
 والفعل مع الحصى والمجربوا الأب مع والدهم القروي مع البلدى اه شرح مر **(قوله وعبد قتيبه)** أى  
 زائد في الفقه المعبر لصحة الصلاة لا في غير الفقه اصلا صلاية باطلة اه شيخنا وهذا بخلاف نظيره في صلاة  
 الجنائز لان قصدتها والدعاء والشفاعة والحرهما اليقاه برماوى **(قوله من زيادتي)** راجع للجملة  
 الثانية فقط يعلم براجعة الاصل **(قوله وقال النبي الخ)** عبارة مر في شرحه وفي المجموع استواء من قتيبه  
 وحر غير قتيبه وحله السبي على قن افقه وحر قتيبه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بد فيها بخلاف مقابلتها  
 باصل الفقه فهو اولي منها لتوقف صحة الصلاة عليه دون انتهائه عشرين **(قوله ولتقدم بمكان)** اي وهو  
 الساكن بحق وقرر شيخنا في ان هذه العبارة تصدق بالوالي والامام الراتب لان كلا مقدم بسبب المكان  
 وهو ممكن اه حل وبعبارة البرماوى قوله ولتقدم بمكان ومثله الوالي فله التقديم ايضا وكذا امام المسجد  
 الراتب فالتقديم يخص بالوالي وامام المسجد الراتب الساكن بحق لان التقديم **(اعني يتحقق)** يولاية المكان  
 انتهت **(قوله ايضا ولتقدم بمكان)** أى ويباح لتقدم بمكان لا بصفت فلا يباح لذلك ان كان يجوز له مع  
 الكراهة اه شيخنا خاف والذي في شرحه مر وان حجازان التقديم منسوب اذا كان المقدم بالمكان ساكنا  
 بحق وكان غير أهل للامامة وسكانا عن حكم التقديم من المساكين الذي هو أهل ومن الوالي والراتب ولعله  
 مراد شيخنا بقوله اي يباح الخ اه ومن جملة المقدم بالمكان الساكن بحق فله التقديم سواء كان اهلا للامامة  
 كرجل رجالي او غير أهل لها كمرأة رجالي او غير أهل الصلاة ككافر وعمل ذلك اذا كان شيدا اما المحجور له  
 عليه عند دخوله منزلة اصابه بوجاهة فكانت اذنه وليه من شأنه ان لو اذنوا تقدم  
 والاصول اقرادى اه شرح مر **(قوله ايضا ولتقدم بمكان تقديم)** فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنوا لا ظن  
 رضاه حرم عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم أدق غرض صاحب  
 المحل بواحد منهم بل اراد الصلاة وانهم يقدمون بانفسهم من شاؤوا فلا حرمه اه عشرين على مر وليس  
 للعاصر في ذلك انسان ان يجمعوا الا باذنه ان كان حاضرا الا لا يجوز لاحد التقدم عليه بغير اذنه او علم  
 رضاه وأما اذا لم يكن حاضرا وقد اذن لهم في الصلاة في ملكه من غير نص على الجماعة فلا وجه لانتفاء الجماعة  
 حيث لا لان زائد من اهلها من الصلاة مع انفرادها ان قام على حج **(قوله لا بصفت)** اي كالفقه ونحوه من  
 الفراء والورع والهجرة والسنن والاسباب اه رماوى **(قوله لمن يكون اهلا)** اي ولو نحو قاسم فالمراد من  
 تصح امامته وان كرهت اه حج اه مشهورى **(قوله ايضا لمن يكون اهلا)** أى وإن كان مفضولا وعليه فلو قال  
 يلحق بتقديم واحد منهم فكل من يقرع بينهم او يقدم افضلهم او لكل منهم ان يتقدم وان كان مفضولا لعموم  
 الاذن فيه نظرا لعل الثاني اظهر لان اذنه واحد منهم تضمن اسقاط حقهم وجب تنقطع حقه كان افضل اولي  
 فلو تقدم غيره لم يحرم ما لم يدل القرينة على طلب واحد على ما مر فتنبه له اه عشرين على مر **(قوله وهذا)** أى قوله  
 ولتقدم بمكان الشامل ان هو اهل الامامة وغيره كعامة اعم من قوله فان لم يكن اهلا للامامة الخ اه لكاتبه

وتشاحا أفرع بينهما  
 (واعى كصير) لتعارض  
 فضيلتهما لان الاعى أشنع  
 والبصير أحفظ عن النجاسة  
 (وعبد قتيبه كغير قتيبه)  
 هو من زيادتي وهو ما  
 صححه في المجموع وقال  
 السبي عندى أن الاول  
 اولي انتهى فان استويا فالمر  
 ولو ضرر الاولى من العبد  
 ولو بصيرا والبالغ ولو  
 عبدا أولى من الصبي ولو  
 حرا اوافقه (ولتقدم  
 بمكان) لا بصفت (تقديم)  
 لمن يكون اهلا للامامة  
 وهذا اعم من قوله فان لم  
 يكن اهلا فله التقديم

(فصل في شروط  
 الاقتدار اذابه) للاقتدار

**(قوله في شروط الاقتدار)** أى بزيادة على ما مر في الفصل السابق من اشتراط صحة صلاة الامام في اعتقاد المأموم  
 ومن اشتراط ان لا يكون الامام مقتديا وان لا يلزمه الاعادة وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتمل لا فقه



أربعة شروط أيضا تضم للسبعة المذكورة هنا ولذا ترجم مر وحب بقولهما فصل في بعض شروط القدوة  
وكثير من أداها وبعض مكرهاها (وقوله وأداها أي الأمور المطلوبة حصولا كافي قوله وسن أن  
يقب إمام خلف المقام الخ أو نفيًا كقوله وكره المأموم انفراد الخ فصدق الأداب بالمرءات فسأوت  
عبارة الشارح عبارة العلامتين المذكورة أنه لكانه (قوله سبعة) وهي عدم تقدمه على إمامه في المكان والعلم  
بانتقالات الإمام واجتماعهما بمكان واحدية الاقتداء أو الجماعية توافق نظم صلاحتهما والرافقة  
في سن تحش الخالفة فيها فملاو تركوا التبعية بأن يتأخر تحريمه عن إمام وسن أن (قوله) وماوى (قوله)  
عدم تقدمه) أي يقينا فلا يضر الشك في التقدم فالمشروط فيه هو التقدم المتيقن أما الشك فيه فلا يشترط  
فيه كما سيذكره بقوله ولو شك في تقدمه الخ قوله فيض الخ بيان للقبول وقوله ولا تضر مساواته الخ  
معطوف على المنطوق فهو من صوره إذ عدم التقدم يصدق بالمساواة وقوله ولو شك الخ معطوف على  
المنطوق فهو من صوره أيضا فتبين به أن المشروط فيه هو التقدم المتيقن كما تقدم وحل هذا الشرط في غير  
شدة الخوف كما قاله ابن أبي عسرون وقال أن الجماعة أفضل وأن تقدم بعضهم على بعض وهو المعتدون  
خالفه كلام الجمهور اه شرح مر وقوله وان خالفه كلام الجمهور أي فقالوا أن الانفراد أفضل اه ع  
عليه (قوله) أيضا عدم تقدمه) أي في الجهة التي صلى إليها ولو جهة مقصده في السفر والمعاد التقدم كونه  
متقدما على الإمام سواء كان يفعل نفسه أو بفعل الإمام كأن تأخر عن المأموم أولا بفعلهما كدوران  
سررا وسفينة ونقل عن إفتاء العلامة الرملي في الثانية قطع القدوة دون البطلان اه براموى (قوله) بأن  
لا تقدم) الباء بمعنى الكاف اه ع وش مثل القائم الزاكع فيما يظهر ويبحث بعض أهل العصر أن العبرة في  
الساجد بأصابع قدميه ولا بعده فيه غير أن إطلاقهم بخالفه اه شرح مر وقوله ويبحث أهل العصر يريد ج  
وعبار تهمل أروهم كلاما في الساجد يظهر اعتبار أصابع قدميه أن اعتمد عليها يضار ولا فآخر ما اعتمد  
عليه نظير ما رسم رابت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته انتهت وقوله بأصابع  
قدميه هو المعتمد وقوله ولا بعده نقل سم على المنهج عن الشارح أن يرجع إليه أخرا وقوله غير أن  
إطلاقهم يخالفه أي وأن الاعتبار العقب بأن يكون بحث لوضع على الأرض لا تقدم على عقب الإمام  
وان كان مرافقا بالفعل اه سم على حج اه ع شرح مر وقوله حج ولا فآخر ما اعتمد عليه كان مراده  
به الركبتان وفي قول على الجلال في السجود بالركبتين أن اعتمد عليهما اه (قوله) بأن لا يتقدم قائم الخ  
هذه أحوال ثلاثة في المأموم يزاد عليها ما إذا كان مستغنيا تكون أربعة ومثلها في الإمام وأربعة في مثله  
بسته عشر فإذا كان المأموم قائما لا يتقدم بعقبه على عقب الإمام إذا كان واقفا ولا على إليه إذا كان  
قاعدا ولا على جنبه إذا كان مضطجعا ولا على رأسه إذا كان مستلقيا كذلك كل حال من أحوال المأموم  
في كل من هذه الأحوال الأربعة للإمام شيخنا وعبارة الثوري والحاصل أن الإمام والمأموم إما  
أن يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين فهذه أربعة أحوال تضرب في مثلها فالحاصل ستة  
عشر صورة يزاد ما لو كان المأموم مضطجعا فله حالة تضم الأربعة في أربعة الإمام المذكورة فالجميع  
عشرون صورة واحكامها لا تتفق على التامل انتهت وفي قول على الجلال والضايف في ذلك كله  
أن لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الإمام سواء اتحد في القيام أو غيره  
أو اختلف اه (قوله بعقبه) أي بجميع كل من عقبه فلا أثر للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه ان  
تصورهما يظهر ترجيحهم من خلاف حكاه ابن الرفعة عن القاضي وعلل الصحة بأنها مخالفة لا تظهر  
فاشبهت المخالفة اليسيرة في الأفعال وبه يفرق بين ما هنا وضروا التقدم ببعض نحو الجنب فيما يأتي لأن  
ذلك مخالفة فاحشة كما هو ظاهر اه حج ولا لا تقدم بأحدى رجله أن اعتمد عليها قياسا على الاعتكاف  
فيما لو خرج من المسجد بأحدى رجله واعتمد عليها فإنه لا ينقطع اعتكافه والإيمان فيما

شروط) سبعة أحدها  
(عدم تقدمه في المكان)  
بأن لا يتقدم قائم بعقبه

لو حلف لا يدخل مكانا ودخل باحدى رجليه واعتمد عليه ما قاته لا بحث امر ماوى فان اعتمد على المتأخرة فقط فلا يصح بالاولى ما لو اعتمد عليه وان اعتمد على المتقدمة فقط ذكر كما هو ظاهر امر شيخنا وعلى ما تقرر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غير موحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيا يظهر ولو اعتمد على ما صحت الفتوة كما اقتضاه كلام البغوي وأقبح به الى الدرجه انه تعالى اه شرح مر (قوله) وهما مؤخر قدميه عبارة حج والمراد بالعقب ما يتأهل الارض من مؤخر القدم انتهت (قوله) وان تقدمت اصابعه) يعني ان يصير ذلك عند الاعتناء عليها كما حوله الاسنوي وغيره وهو ظاهر امر وفي النثرى قال: يوزرعة قلوبهم على شيء من رجليه معا على الارض وتأخر العقب وتقدمت رؤس الاصابع فان اعتمد على العقب صح او على رؤس الاصابع فلا اه سم على المنهج وقوله على شيء من رجليه اى من بطونهما فلا ينافى قوله به وان اعتمد على العقب الخ اه عى على مر (قوله) ولا قاعد باليه اى ولو كان جالسا للتشهد ولم يكن راكبا اى ان اعتمد عليه ما فان كان الاعتناء على الاصابع فينبغى اعتبارها دون الاولين اه دل ومثله شرح مر وكتب عليه عى قوله ولو كان جالسا للتشهد ظاهر اخذه غايته انه اذا كان يصلى من قيام اعتبر عقه في حال قيامه واذا جلس للتشهد اعتبرت الالية واذا جحد اعتبرت اصابع قدميه وهكذا حتى (ذا صلى صلاة فقل) وفل بعضنا من قيام وبعضنا من قعود بعضنا من اضطجاع اعترى التقديم الحاله التى انتقل اليها لان كل حالة انتقل اليها يقال صلى قائما فاعدا الخ اه عى عى مر وفى قول قورناليه اى بجميعها او بما اعتمد عليه منهما كما علم اه (قوله) ولا مضطجع بجنبه اى بجميعها او ببعضه ان اعتمد عليه اه حل اى فيصير التقديم ببعضه اذا كان عربضا على عقب الامام مثلا وفى حج الاضطجاع بالجذب اى جميعه وهو ما تحت عظم الكتف الى الحاصرة فيما يظهر اه انتهت عى على مر (قوله) اعم من قوله فى الموقف قد يجرب عن الاصل بان مراده بالموقف مكان الصلاة فسماه بالموقف باعتبار اكثر احوال المصل أو بأشرف احواله وهو الوقوف اه شوبرى (قوله) بما سلف والخلف) السلف اهل القرون الاول والثلاثة الصحابة التابعون وابناء التابعين والخلف من بعدهم اه شيخنا (قوله) فيصير تقدمه اى يصير التقديم اتماما للصحة واما شوبرى وظاهر اطلاقم انه لافرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسى وفي الابعاب نعم بحث بعضهم ان الجاهل ينظر له التقدم لانه عذر باعظم من هذا (وما يتجبه في مذور بل مدحه واقر ب) (سلاما) عليه فاناسى مثله اه (لا ان يقال ان الناسى ينسب لتقصير انقله بامراله حتى نسي الحكم اه عى على مر) (قوله) ايضا فيصير تقدمه عليه اى على الجديد والقديم لا يصير لكنه يكره كالموقف خلف الصف وحده اه شرح مر (قوله) قياسا للكان على الزمان اى بجامع الفحش في كل وقوله البطله صفة للبخالة لا للافعال اه شيخنا ولعل وجه الفحش خروجه بتقدمه عليه عن كونه تابعا له اه اطوف وقال شيخنا ح ف وجه ذلك ان لم يعد تقدم المأموم على الامام في غير شدة الخوف بخلاف مخالفته في الافعال فانه عذر في اعداء كثيرة يباح له التخلف فيها اه (قوله) ولا تنصر سوانه اى اخافا قال العلامة ابن عبد الحق وفى تمرينه الكراهة على ما ذكر (إشارة الى ما صرح به الزركشى وغيره من ان مخالفة السنن المطاوعة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة بفوت بذلك فضل الجماعة اذا المكروه فيها من هذه الحيثية يفتى فضيلتها كما أشار اليه الشارح فيما يأتى وليس منه ما يتوهم من صلاة صف لم يتم ما قبله من الصفوف فلا يغتبه بذلك فضيلة الجماعة وان قاته به فضيلة الصف لانه مكروه في ذلك وقد تقدمت ان ادراك الركة الاخيرة لا غير ما من الركعات اولى من الصف الاول ليدرك الجماعة اتفاقا اه مر ماوى ويندب للمأموم تخلفه عن امامه قليلا عرفة بايظلم استمالا للدبر اظهار الرتبة الامام عليه ولا يزيد على ثلاثة ذرع وقد سدت المساواة كما سياتى في القراءات التاخير كثيرا كافى امره اخلف رجل اه شرح مر

وهما مؤخر قدميه وان تقدمت اصابعه ولا قاعد باليه ولا مضطجع بجنبه فتعبرى بذلك اعم من قوله فى الموقف (على امامه) تبعا للسلف والخلف فيصير تقدمه عليه كتقدمه بالتحريم قياسا للكان على الرومان لان ذلك افحش من المخالفة فى الافعال البطله ولا تنصر مساواته

وقوله ويندب تحلقه قليلا عرفا ولا يتوقف - حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذي بعض بدون المأموم بعض بدن الامام في الركوع او السجود اه عرش عليه **(قوله)** لكنها تنكره اي وتفتت فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة اه حل وقوله وتفتت فضيلة الجماعة اي فيها قارن فيه فان انتفت زالت الكرامة وعادت الفضيلة اه شيخنا وفي عرش على مر مانصه وفي حج بعد قول المصنف ولا تضر مساواة الخ **(تنبيه)** من الواضح عامر ان من ادرك التحريم قبل سلام الامام - حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون لكنها دون من - هاهنا من اولها ل او في اثباته قبل ذلك وان المراد بالفضيلة الثالثة هنا فيما اذا ساء في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه عالم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها متفاوتة كما تفرق وكذا في كل مكروه هنا امكن تبينه اه اقول قوله السبعة والعشرون اي التي تخص قارن فيه وايضا احسان الصلاة في جماعة تريد على المفرد بسبع وعشرين صلاة فالركوع في الجماعة يريد على ركوع المفرد بسبع وعشرين ركوعا فاذا قارن فيه دون غيره قامت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تمين له فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود مثلا في الجماعة اه **(فرع)** صلى على وصف يقتضي كرامة الصلاة نفسها كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضا إذ لا تتجه فوات ثواب أصل الصلاة - حصول ثواب وصحة فليتام اه مر اه شوري **(قوله)** ايضا لكنها تنكره اي ولو في اقامة النسوة اه برماوى ثم تدب المساواة لامام عامر لامة بصره اه في ضوه اه قل على الجلال **(قوله)** ايضا لكنها تنكره اي وتفتت فضيلة الجماعة وان كانت صورتها معتدا بها في الجملة وغير ماحق يسقط فرضها فلا تنافي وان غلظه بفتحهم ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة اه اشرح مر وقوله معتدا بها اي من - حصول الشمار فيسقطها فرض الكفاية فيجوز حمل الامام عنه القراء وهو السهو ويلحقه سهو امامه ويضر التقدم عليه بركنين فليكن كايان وغير ذلك عرش عليه **(قوله)** ولو شك في تقدمه الخ عبارة تشرح مر فان شك في تقدمه عليه لم يتطاول وان جاءه امامه اذا الاصل عدم المبطل فكان مقدما على اصل بقاء التقدم انتهت **(قوله)** صحت صلاته ظاهره وان كان الشك حال النية ويوجه بانه كالو شك عند النية في انقضاء طهره وقد يفرق ويقال ينبغي ان لا يكون الشك حال النية مغفرا فلا تنعقد حينئذ للتردد في النية والتردد يؤثر فيها وعرضت على شيخنا الطللاوى قارئاه اه سم على المنهج والاقرب الاول لا نلوه كان مجرد الشك في النية ما ناعما ان الانعقاد لا امتنع القدوة بان تيقن الطهارة وشك في الحدث كما ان الاصل بقا الطهارة ولا نظر للاحتيال المخالف للاصل اه عرش على مر **(قوله)** وسن ان يقف امام الخ شروع في الاداب المتعلقة بهذا الشرط وقوله خلف وعند كلاهما متناقضان ولتمام الثاني به فيقتضي الخلف بالقرب لان الخلف يصدق بالانهاية له لخصه الثاني ولا يصح تعلق الثاني بسن كاقبل لفساد المعنى لان السن وهو الطالب الشرعى من الله تعالى ليس عند الكعبة اه شيخنا **(قوله)** خلف المقام الاول امام المقام لان خلف المقام جهة الكعبة وبابه في الجهة الاخرى والعمل الآن ان الامام يقف قبالة باب المقام فيكون المقام بين الامام والكعبة ومقتضى تمييز الماتن تخلف ان الامام يجعل المقام خلف ظهره ويتوجه للكعبة فلا يكون المدام يتناهى ويتوجه اخلاف ماعليه العمل كما هو شاهد لمن راي تلك المعاهد وقد رايت في عرش على مر مانصه وقوله - وسن ان يقف امام الخ قال شيخنا زى وظاهر ان المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفا انه كلما قرب منه كان افضل اه حج اقول اشار بذلك الى دفع ما يقال كان المناسب في التعبير ان يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لا هذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره اه وفي قول على الجلال مانصه قوله خلف المقام اي بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان وجهه كان من جهتها اه فانظر قوله كان من جهتها المقصود ان التعبير بالخلف صحيح بالنظر الى ما كان اولاه وما هو عليه الآن قد حدث فائق رتب والاشكال

لكنها تنكره كافي المجموع وغيره ولو شك في تقدمه صحت صلاته لان الاصل عدم الفساد (وسن ان يقف امام خلف المقام عند الكعبة) تباع له صلى الله عليه وسلم وللصحابه من

إنما هو بالنظر اليه واما بالنظر إلى حاله الأول فلا وقفة أصلا كما علمت تأمل (قوله) أيضا خلف المقام عند الكعبة) والظاهر انه كلما قرب منه كان افضل ولا نظر لتوقيت ركعتي الطواف عمى على الطائفتين لانهم ليسوا الى منته على ان هذا الزمن قصير ويندر وجود طائف حثيث فكان حق الامام مقدما اه حج اه سم (قوله) وان يستدبروا حولها قد ورد كما في الام انه صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وصلى معه الناس من كل جهة اه شوري (قوله) أيضا وان يستدبروا حولها) والصف الأول صادق على المستدبر حول الكعبة المتصل عاروا الامام وعلى من في غير جهته وهو اقرب إلى الكعبة من الامام اه شرح مر وقال بعد قول المتن ولا يضر كونهم اقرب اليها مانصه والوجه فوات فضيلة الجماعة لهذه الاقربة المذكورة كالوافر دعد الصف اه وبين العبارتين مناقاة إذا مكنى الأولى ان الصف الأول يصدق بصفين جميع الصف المستدبر سواء بقي على حاله او تقدم بعضه في غير جهة الامام وصار اقرب إلى الكعبة من الامام والصف الذي يتقدم عليه في غير جهة الامام إلى الكعبة ومقتضى الثانية ان هذا المتقدم وكذا بعض المستدبر إذا تقدم ليس صف اول لانها حكمت بفوات فضيلة الجماعة بالنسبة اليهما لان تحمل الاول على انها بيان من تحصل له فضيلة الجماعة ومقتضى هذا الجمع ان بعض المستدبر اذا تقدم إلى الكعبة بقيد السابق وان الصف الذي يتقدم على المستدبر بقيد السابق أيضا ان كلامنا بما قاله الصف الأول ومع ذلك فهو تفضيلة الجماعة على هذا فائدة تسميت صف اول حصول فضيلة الصف الأول له لان من المعلوم ان الصف الأول له فضل غير فضل الجماعة هذا ما تيسر بالقهيم مع مشاركة شيخنا الشيخ ابراهيم الزمري وهذا احسن ما ندفع كبر وقع هنا في حواشي الشارح وحواشي مر وهو لا يخالف ما قلناه سم عن افتاء الشهاب مر وان خالف فهمه منه بقوله وعلى هذا فاذا اتصل المصلون الخ لانه لا يبعد جدا وخصوصا مع قوله آخر وفي حفظي ان الزركشي ذكر ما يخالف ذلك ولا يخالف أيضا ما ذكره الزبائدي بقوله والصف الأول حثيث في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الأول الذي وراه لا ما قارب الكعبة اه لا مكان حمل كلامه على بيان الصف الأول الذي تحصل له فضيلة الجماعة فلا ينافي ان الصف الأول له بقية فتوات فضيلة الجماعة وأما لو تقدم على المستدبر صف آخر في جهة الامام خلفه وكان غير مستدبر فان الصف الأول من هذه الجهة هو المتقدم الغير المستدبر واما من حاذاه من المستدبر فهو صف ثان فيكون المستدبر بعضه صف اول وهو اول من توجه لغير جهة الامام وبعضه صف ثان وهو من توجه لجهة الامام من حاذي هذا المتقدم الغير المستدبر اه من الرشدي على مر (قوله) ليحصل توجه الجميع إليها) أي إلى جميع جهاتها والافلو وقوا صفا خلف صف قد توجهوا إليها وعبارة حج للتسوية بين الكل في توجيههم إليها او يقال إليها أي مع حصول فضيلة الصف الأول للجميع والافلو وقوا صفا خلف صف لم يدرك الجميع فضل الصف الأول وان توجهوا إليها اه شيخنا وفي عرش على مر مانصه الاستدارة افضل من الصفوف اه (قوله) ولا يضر كونهم اقرب إليها الخ) الاقرب إليها يصدق بصورتين الأولى بعض المستدبر اذا تقدم في غير جهة الامام وصار اقرب إلى الكعبة من الامام مع اتصال بعضه ببعض والثانية ما إذا تقدم على المستدبر صف اخر في غير جهة الامام وصار اقرب إلى الكعبة من الامام وفي شرح مر مانصه والوجه فوات فضيلة الجماعة لهذه الاقربة المذكورة كالوافر دعد الصف وقداق بقواتها والدرجة تسمى اه وهو يصدق بكل من صورتين وفي الشوري مانصه وانظر المساواة قبل فتواتها بالفضيلة أيضا كالأقربة أو لا توقف فيه الشيخ ويظهر الثاني لفوات المعنى المفوت عند التقدم وهو الكراهة للتخلف في البطان اه وفي عرش على مر مانصه وكتب سم على حج مانصه قوله ان هذه الاقربة مكروهة الخ انظر المساواة اه اقول يحتمل الكراهة اخذنا من كراهة مساواته في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بان سبب للكراهة هنا الخلاف القوي وهو منتف في المساواة ولم يظهر به مساواة للامام في الرتبة حيث انحطفت الجهة ولعل هذا اقرب عما رايت في كلام شيخنا العلامة

بعده وهذا من زيادتي (و)  
ان (يستدبروا) أي  
المأمومون (حولها) ان  
صلوا في المسجد الحرام  
ليحصل توجه الجميع إليها  
(ولا يضر كونهم اقرب إليها  
في غير جهة الامام) من.

الشورى على المنهج ما وافقه اه **(قوله بخلاف الاقرب في جهته)** بأن يكون ظهر الماموم لوجه الامام وقوله او ظهره الى ظهره اى او ظهر احد ه الى جنب الآخر وقوله فان اتحد جهة ضربان كان وجه الامام الى ظهر الماموم وقوله الى اى جهة شامى لانه لا يمكن ان يكون ظهره لوجه الامام اه حل اى لانه لو فعل ذلك صار مستدبر الكعبة **(قوله لجهته مجموع جهتي جانبيه)** اى جانبي الركن الذى توجه اليه وانظر مل من الجمعين الركنان المتصلان بالجهة زيادة على الركن الذى استقبله الامام ولا حتى لا يضطر تقدم المستقبين لذلك اركنين على الامام فيه نظروا الاقرب والضرو فتكون جهة الامام ثلاثة اركان وجهتين من جهات الكعبة اه ع ش علم مر وقول الشارح مجموع جهتي جانبيه اى مع الركنين المتصلين بهما اه شيخنا وفى ع ش علم مر ايضا مانعه اه الوقت والامام بين الركنين لجهة تلك والركن المتصلان بهما من الجانبين اه **(قوله واختلاجه)** هذا نكيد للتشبيه لاذستفاد منه هذا القيد لان هذا معنى قوله فى غير جهة الامام اه شيخنا **(قوله ولو وقف الامام فيها الخ)** هذا تمام الاحوال الاربعة والضابط فيها ان قال بشرط ان لا يكون ظهر الماموم الى وجه الامام حقيقة او تقديرا قال شيخنا ولو وقف صف طويل فى اخريات المسجد واخرجه محض صلاة من حاذى بدنه كله جرم الكعبة ويجب انحراف غيره الى عنها والقول بان الحرم الصغير كلما بعد كثرت محاذاته قاسد كالاغنى لان الذى يكثير معنى يتسع انما هو قاعدة الزاوية الحادة من الخطين المتلتفين على مركزه الخارجين الى غير نهاية وتقدم انه متى كان بين الامام والماموم اكثر من سمت الكعبة طلعت صلاتهما على ماموم ونوزع وذلك امر مرامى **(قوله وسن ان يفقد الخ)** التعمير بالقوف هنا وفيما ياتي جرى على الغالب فلم يصل وافقا كان الحكم كذلك اه شرح مر **(قوله لم يحضر غير)** صفة لذكر اه شيخنا **(قوله عن يمينه)** اى وان قاته نحو سماع قراءة على المعتصم مرامى وبعبارة ع ش علم مر واظن مر قرأه ان لو كان الماموم اذا وقف على يمين الامام لا يسمع قراءته ولا انتقاله ولو وقف على اليسار سمع ذلك وقف على اليسار اه سم على المنهج لكن سيأتي له في قوله وافضل كل صف الجماعة خلفه في تامل ومراده عدم العلم بانئذ لا تقدم رؤيته افضاله اه **(قوله عن ابن عباس)** هو عبد الله والفضل شقيقه واهمها بالية بنت الحرث وفى ع ش على الماوهب مانعه واهم الفضل لية بنت الحرث الكبرى ولدت للعباس عبد الله وعبيد او عبد الرحمن والفضل وشم ومعبدا وام حبيب واما كثيرين العباس فالاصح ان امه رومية واما مات أم الفضل لية البصرة فهى أم خالد بن الوليد وفى اسلام افطار قاله ابن عبد البر وقال ابن سعد اسلمت وبايعت اه **(قوله يصلى من الليل)** أى فى الليل أى يصلى تقلا لاتشرع فيه الجماعة وأقر ابن عباس على الاقتداء به لبيان الجواز اه ع ش على مر **(قوله فاخذ برأسى)** لعله بحسب ما اتفق له عليه السلام ولا فتحويل الامام للماموم ولا يتقيد بذلك بدليل الرواية الآتية فاخذ بابدين الخ او انما كان صغيرا وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلا أو ان ذلك خصوصه له **(قوله)** لما هو ظاهر ان ذلك يتعذر على غيره اه ع ش على مر ويؤخذ من الحديث أنه لو فعل احد من المتقدمين خلاف السنة استحب للامام إرشاده اليها يده او غير هان وثقته بالامثال ولا يبعد ان يكون الماموم فى ذلك مثل الامام فى ارشاد غير مولو الامام ويكول هذا مستثنى من كرامة الفعل القليل وفى المجموع والتحقيق انه لو وقف عن يساره أو خلفه تدب التحول الى اليمين ولا فيحوله الامام ومقتضاه عدم الفرق بين الجاهل وغيره هو الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاصه به اه شرح مر **(قوله ويتاخر قليلا)** اى عرفاه شرح مر ولا يتوقف حصول السنة على زيادة التقرب بحيث يحاذى بعض بدن الماموم بعض بدن الامام فى الركوع والسجود اه ع ش عليه **(قوله ايضا وان يتاخر قليلا)** هانان هانان تتاخر وكونه قليلا لا يقدر ثلاثة أذرع فاقبل فلو قام عن يساره أو خلفه أو ساواه أو زاد فى التاخر عليها فاته فضيلة الجماعة اه شيخنا

البهاق في جهته لاتفاء تقدمه عليه ولان رعاية القرب والبعد فى غير جهته مما يشق بخلاف الاقرب فى جهته فيضربوا توجه الركن لجهته مجموع جهتي جانبيه فلا يقدم عليه الماموم المتوجه له ولاحدى جهتيه (ك) لا يضربون الماموم أقرب الى الجدار الذى توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه (لو وقف فيها) اى الكعبة (واخذ فاجمة) كأن كان وجه الماموم الى وجه الامام او ظهره الى ظهره فان اتحد جهة ضر ذلك ولو وقف الامام فيها والماء وم خارجا جاز وله التوجه الى اى جهة شامى ولو وقف بالعكس جاز ايضا لكن لا يتوجه الماموم الى الجهة التى توجه اليها الامام لتقدمه حيث قد عليه (و) سن (ان يقف ذكر) ولو صيالم يحضر غيره (عن يمينه) اى الامام الخبر الشيخين عن ابن عباس قال بت عند خاتى يميونة فقام النبي **(قوله)** على من الليل فقامت عن يساره فاخذ برأسى فاقضى عن يمينه (و) ان يتاخر عنه

ان كان الامام مستورا (قليل) استمالة للادب  
واظهار الرتبة الامام على  
رتبة المأموم (فان جاء)  
ذكر (آخر احرم عن  
يساره ثم) بعد احرامه  
(يتقدم الامام او يتاخران  
في قيام) لاني غيره كقعود  
ويجوز اذ لا ياتي التقدم  
والتاخر فيه الا بعمل كثير  
والظاهر ان الركوع  
كالقيام وقول في قيام من  
زبادتي (وهو) اي تاخرهما  
(افضل) لخبر مسلم عن  
جابر قال قام رسول الله  
ﷺ يصلي فقامت عن  
يساره فاخذ يدي حتى  
ادارني عن يمينه ثم جاء  
جابر بن صخر فقام عن  
يساره فاخذ يدينا جميعا  
حتى اقامنا خلفه ولان  
الامام متبوع فلا ينتقل  
من مكانه هذا (ان امكن)  
اي كل من التقدم والتاخر  
فان لم يمكن الاحد منهما الضيق  
المكان من احد الجانبين  
فعل الممكن لتبعه طريقا في  
تحصيل السنة والتقييد  
بذلك من زبادتي (و)  
ان (يصطف ذكران) ولو  
صبيان او رجلا وصيا  
جا آما او مرتين (خلفه

(قوله) ان كان الامام مستورا خرج الماروي وسياق تفصيله في كلامه بما يلمنه انه لا ينبغي الاقتصاد  
على التقيد بالمستور بل الماروي في بعض احواله كذلك فليظن انه سم (قوله قليلا) بان لا يزيد ما بينهما  
على ثلاثة اذرع وكتب ايضا بان يخرج عن المساواة وتزيد المرأة في ذلك اه حل وعبارة شورى  
والمراد بالقليل ان يخرج عن الحاذية بدليل ما ياتي ان الثاني يحرم عن يساره ثم يتقدم الامام او يتاخران  
لا ثلاثة اذرع او نحو ما خلافتن توجهه لا ذلك لاناه وفيه فحاشا له لو كان منه لم ينجح الى تقدمه ولا  
تاخرهما اه ليعاب انتهت (قوله) احرم عن يساره) اي ان امكن اى والابان لم يكن يساره محل احرم  
خلفه ثم يتاخر اليه من هو على اليمين فان خلف ذلك كره وقافته فضيلة الجماعة كما اتفق به والود رحمة الله  
تعالى نعمان عقب تحريم الثاني تقدم الامام او تاخره مانالا فضيلتها والافلا تحصل لواحد منهما اه  
شرح مر وقوله فان خلف ذلك كره الخ ظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باغتفار  
ذلك في حق الجاهل وان يدهده بالامام وكان خلفا للعلماء وانه لا تنوته فضيلة الجماعة لم يكن  
بعيدا لان هذا معني ولا يخالف ما تقدم عن اليعاب في التقدم على الامام انه لا يضري في حق الجاهل  
حيث عذرا عرش عليه وقوله والا فلا تحصل لواحد منهما اى وان حصل التقدم او التاخر بعد ذلك  
حيث اتفقت العقيدة وظاهره ان فضيلة الجماعة تنفي في جميع الصلوات وان حصل التقدم او التاخر بعده و  
مشكلا وفي شواي وفيه اه على آخر ما عتاق ذلك فاي راجع اه رشدي (قوله) عن يساره) يتبع  
الباء من كسرهما وعكسه ان دريد اه شورى (قوله) ثم بعد احرام الخ) اما اذا تاخر عن اليمين قبل  
احرام الثاني او لم يتاخر او تاخر في غير القيام فيكره اه حج اه سم (قوله) ثم يتقدم الامام) ظاهره  
استمرار الفضيلة لما بعد تقدم الامام وان دام على موقعهما من غير ضم احدهما الى الاخر وكذا لو تاخر  
ولا بعده في طلبه هاهنا ابتداء فلا يخالف ما سبق اه برماوى (قوله) يتقدم الامام او يتاخران)  
لوم يتقدم ولا تاخر اه كره وقافته فضيلة الجماعة كما هو ظاهر لكن هذا واضح بالنسبة للمأموم اما  
الامام فهل ثبت الكراهة وفوات الفضيلة في حقها ايضا حيث امكنه التقدم او لا ولا سئل ان طلب  
ما ذكره مصلحة المأموم فقط بل لمصلحة هو ايضا فليتلوا ويجري التردد المذكور فيما لو وقف المأموم  
عن يساره الامام وامكنه تحويله الى اليمين او انتقاله هو بحيث يصير المأموم عن يمينه اه ابن اه شورى  
(قوله) كقعود) اى ولو لاجز عن القيام اه حل (قوله) والظاهر ان الركوع الخ) عبارة شيخنا ولحق  
به يعنى بالقيام الركوع كما يحتمل الشيخ خلافا للبقنى انتهت ويجرى عليه جميع في شرح المنهاج ايضا  
وخالف في شرح الارشاد لجري على مقالة البقنى اه شورى ومثل الركوع الاعتدال لانه قيام في  
الصورة امعش على مر (قوله) جابر بن صخر) هو ابو عبد الله جابر بن فتح الجهم وتشديد الباء الواحدة  
واخره راه ابن صخر بن امية الانصارى الصحابي شهد العقبة بدرا واحدا والمشاهد  
كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يصنع خارضا الى خيبر المتوفى بالمدينة سنة ثلاثين اه  
برماوى (قوله) لضيق المكان الخ) اى او كان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يشوه خلفته  
او يفسد ثيابه او يضحك عليه الناس اه عرش على مر (قوله) فعل الممكن لتبعه الخ) اى فان لم يفعل  
التقدم او التاخر من امكنه دون الآخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تاخر  
لعدم تقصيره او تفوتهما معا فيه نظر والا قرب الاول لما مر من عدم تقصير من لم يتمكن اه  
عرش على مر (قوله) وان يصطف ذكران خلفه الخ) هذا مقابل قوله وان يقف ذكر عن يمينه اذ  
الفرض انه حضروه وحده كالمقيد به الشارح فيما سبق اه شيخنا وفي البرماوى والاولى كون الحر والبالغ  
منهما في جهة اليمين اه وسئل الشهاب الرملى عما اتفق به بعض اهل العصر انه اذا وقف صف قبل ان تمام  
ما امامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل هو مستند او لا فاجاب بانه لا تنوته فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي  
ابن عبد الحق ما يوافقه وعبارته ليس منه كايتم صلاة صف ليم مقابلة من الصفوف فلا تفوت بذلك

فضيلة الجماعة وإن كانت فضيلة الصف أو عليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكرهة مفقودة للفضيلة أو عش على مرم قال بعد ذلك ويسن أن لا يزيد ما بين كل صفين والأول والامام على ثلاثة أذرع ومن كان ما بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كان ذلكا خلين أن يصطنوا مع المتأخرين فإن فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة (فرع) لو اصطف جماعة خلف الامام لجامأخرون وبقوا بين الامام ومن خلفه فهل يحرم عليهم ذلك لنفوتهم على المختدين فضيلة الصف الاول أو بركه قال شيخنا لا يقي بالحرمه الزيادة ثم قال رأيت في الباب ما يدل على الكراهة قال الزبائدي ويمكن حله على ما إذا زاد ما بينهم وبين الامام على ثلاثة أذرع لتقصيرهم حيث ذوحل الاقفاء بالحرمه على ما إذا كان بينهم وبين الامام ثلاثة أذرع فأقل انتهى (قوله كأمراة) أي ولو زوجة أو محرما أو حلال ومثله شرح مر (قوله فأكثر) يمكن رجوعه للمستثنين قبله وهو أفيد وإن كان المتبادر رجوعه للثانية اه شيخنا (قوله ولو جاهد ذكر و امرأة الخ) ظاهره ان كانت المرأة عمر ما لذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرما أو زوجا وهو ظاهر لاختلاف الجنس وعبارة حيرة لو كانت المرأة عمر ما للرجل فالظاهر انها يصطفان خلفه اه عش على مر (قوله صفائخه) أي بحيث يكونان عاشرين بعده وقال المحقق الخليلي قاصفا واه وهذا الخلل منه يقتضي أن يقرأ قول الشارح صفائفتح الصاد مبنيا للفاعل وهو جائز كبنائه للفعول فإن صف يستعمل لازما ومتدا فيقال صففت القوم فاصطفوا وصفوا اه مصباح المبنى اه عش على مر (قوله صفائخه) ر المرأة خلفه ما وحيث يحصل لكل فضيلة الصف الاول لجنسه اه حل (قوله والخئي خلفها) أي لاحتجال الانثى فوقوله والمرأة خلف الخئي أي لاحتجال الذكر اه حل (قوله) أيضا والخئي خلفها أي بحيث يحاذيها لكن قضية قوله لاحتجال الخئي ان الخئي يقف خلف الرجل وصديق عليه انه خلفها ما عش على مر (قوله وان يقف خلفه رجال الخ) وأفضل صفوف الرجال أو لها اه شرح مر وظاهره وان اختص غيره من بقية الصفوف بفضيلة المكان كان كان في احد المساجد الثلاثة والصف الاول في غيره ما والظاهر خلافا خذا من قولهم ان الانفراد في المساجد الثلاثة افضل من الجماعة في غيره ما كالوكان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر ان الذي يليه افضل ايضا بل يبنى ان الذي يليه هو الاول لكراهة الوقوف في موضع الصف الاول والحالة ما ذكر اه عش عليه (قوله) ايضا وان يقف خلفه رجال الخ) وأفضل صفوف الرجال الخالص أولها ثم الذي يليه وهكذا وأفضل كل صف يمينه وان كان الثاني من اليسار يسمع الامام ويرى افضاله خلافا لبعضهم حيث ذهب الى انه افضل حيث من الاول ومن اليمين الخالي من ذلك معللا به بان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانها ورده ان في كل من الصف الاول ومن جهة اليمين من صلاة اقمه ملائكة على أولها ما يفوق سماع القراءة وغيره ما في الاول أخذاء امر من توفر الخشوع ما ليس في الثاني لاشتغالهم عن امامهم والخشوع وروح الصلاة يفوق سماع القراءة وغيره أيضا فافيه متعلق بذات العبادة ايضا وليس سد فرج الصفوف ان لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يفسح لمن يريده وجميع ذلك سنة لا شرط فلو خالفوا صححت صلاتهم مع الكراهة وصلاة الجنائزة تستوى صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لاستحباب تعدد الصفوف فيها شرح مر ببعض تصرف وقوله وأفضل كل صف يمينه أي بالترتبة لمن على يسار الامام امام من خلفه فهو افضل من اليمين كما نقل عن شرح الباب الحجج لكن ظاهر كلام الشارح بالخالفه وهو ظاهر وقوله حتى يتم الاول أي وإذا شرعا في الثاني يبنى ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فإذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث يكون محاذي اليمين الامام فإذا حضر آخر وسف جهة يساره بحيث يكون خلف من يلي الامام وقضية قوله حتى يتم الاول ان ما جرت به العادة من الصلاة في بحر قروان من عمر بالجامع الازهر ان الصف

كأمراة فأكثر) ولو جاء ذكر وامراة قام الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو ذكران وامراة صفائخه والمرأة خلفهما أو ذكر وامراة وخئي وقف الذكر عن يمينه والخئي خلفهما والمرأة خلف الخئي (وان يقف خلفه رجال)

الاول يكمل ولو بالوقوف في الصحن وداخل الرواق فلا يشرون في الثاني إلا بعد تكميل الاول وان امتد الى آخر المسجد من جهتي الامام وقد يقال اختيار هذا الموضع للصلاة ينزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبر ما اتصل به من الصحن والرواق وهو الظاهر لانهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعتبر بها ما عاينوه لصلاتهم دون ما زادوا ان كان مساويا للصلاة لما صلوا فيه بل أو اصلح وقوله أو افضل صفوف الرجال الخ او اصفوف النساء فاضلها اخرها لبعده عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام سواء كن اناثا فقط أو غنائى فقط أو البعض من هؤلاء والبعض من هؤلاء فالأخير من الخنثى افضلهم والاخير من النساء افضلهن وقوله صححت صلاتهم مع الكراهة أى مقتضى الكراهة قوات فضيلة الجماعة كما يصرح بقوله قبل ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة وقوله وصلاة الجنازة تستوى صفوفها ظاهره وان زادت على ثلاثة فليراجع ما في الجنازة وعبارته ثم بعد قول المصنف وسن جعل صفوفهم ثلاثة فكثر خير من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب أى حصلت له المغفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة كدخول القرض بها وان لم يجعل الاول افضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة اعم من عليو لا يمنع الصف تحلل نحو منبر اشرح مر أى حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الامام بحيث لو أزيل المنبر ووقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفوا واحدا اعم من صفه عليه **(قوله لفضلهم)** أى شانهم ذلك حتى لو كان الصبيان افضل منهم يعلم أو غيره فان الرجال تقدم أيضا اعم من شيخنا وفي حل قوله لفضلهم أى البلوغ اعم من عرش علم ما نصه قوله ونقف خلفه الرجال قال صحيح ولو ارقاء كما هو ظاهر ثم قال أى حج وظاهر تعييرهم بالرجال تقديم النساء اعم وقال سمع عليه لو اجتمع الاحرار والارقاء لم يسهم صف واحد فيجته تقديم الاحرار لانهم أشرف نعم لو كان الارقاء افضل بنحو علم وصلاح ففيه نظر ولو حضروا قبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار فيه نظر اعم وقوله ففيه نظر مقتضى ما قلناه عن شرح العباب لحج من ان القوم اذا جاؤا معهم لم يسهم صف واحد ان يقدم هنا بتقديمهم به في الامامة تقديم الاحرار مطلقا وقوله في الثانية ففيه نظر أى والاقراب انهم لا يؤخرون كما ان الصبيان لا يؤخرون بالبلوغين اعم **(قوله فضيان)** بكسر الهمزة وفتح الحاء اعم ايماب اعم شوري **(قوله اذا استوعب الرجال الصف)** أى وان لم يكنوا متضامين بل وقفوا على وجه بحيث لو دخل بينهم الصبيان لو سهم وقوله والاى بان كان في الصف خلاه ليس فيه احد من الرجال وهذا يتدفع ما في كلام زى من تضعيف قول الشارح وظاهر الخ اعم من وفي البر ماوى قوله اذا استوعب الرجال الصف المعتد ان كان فرجه بالفعل في صف الرجال ثم بالصبيان وان كان كاملا صورة لكن بحيث لو دخل بينهم الصبيان وسهم لم يدخلوا اوصفا واخاف الرجال وعلى ذلك يحتمل كلام الشارح فلا حاجة لما ذكره زى من التضعيف اعم وهذا المعتد هو الذى رجع اليه مر واقضى به بعد ان كان افضى بانه اذا كان صف الرجال كاملا صورة لكن بحيث لو دخل الصبيان بين الرجال لو سهم يكمل بالصبيان اعم من ابن قاسم وعبارة شرح مر واما اذا كان تاما لكن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه لو سهم قالوا وجه تاخرهم عنه كما اقتضاه اطلاق الاصحاب خلافا لا ذرى انتهت **(قوله والاكمل بهم اويعضهم)** ويقفون على أى صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب او اختلطوا بالرجال اعم من عرش على مر **(قوله غنائى)** أى وان لم يثنى صف الصبيان ولا يكمل بهم لاحتمال ذكرورهم وقوله ففساء أى وإن لم يثنى صف الخنثى ولا يكمل بين لاحتمال ذكرورهم اعم من زى ويقدم منهن بالثلاث على غيرهن اعم من حل **(قوله ليلين)** قال الطيبي من حتى هذا اللفظ ان تحذف منه الباء لانه على صيغة الامر وقد وجد بانبات الباء وسكونها في سائر كتب الحديث والظاهر انه غلط اعم عقود الزجر اعم شوري **(قوله اولو الاحلام)** جمع حطم بمعنى الحاء المهمة وسكون اللام يعنى الاحتمال أى وقته هو البلوغ وقيل جمع حطم بكسر الحاء بمعنى الرفق في الامر

لفضلهم ( فضيان )  
لانهم من جنس الرجال  
وظاهر ان عمله اذا استوعب  
الرجال الصف والاكمل  
بهم أو ببعضهم ( غنائى )  
لاحتمال ذكرورهم  
وذكرهم من زيادته وصرح  
به في التحقيق وغيره  
( ففساء ) والاصل في ذلك  
قوله **لَيْلِينَ** ليلين منكم  
اولو الاحلام والى ثم  
الذين يلونهم



والثاني فيه يلزمه البلوغ عادة برماوى **(قوله ثلاثا)** أى بعد المرة الأولى واحدة أعنى قوله ليلتى منكم  
أولو الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين مع هذه هذا هو المراد وإنما كان هذا مراداً لا يمكن  
في زمنه ختاني وكان حق التعبير في الثالثة التي المراد منها النساء ان يقال ثم اللاتي يليهن ولا تأخربا بالذين  
ويروا جمع الذكور لثمة المرة الثانية الواقعة على الصبيان اه شيخنا **(قوله بتشديد النون)** هو امانون  
التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية او الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وإدغامها فيها والفعل فيها مبنى على فتح  
آخر هو الياء وعل جزم بلام الامر واما مع التخفيف فالتون الوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء برماوى  
**(قوله وبخذفها)** أى الياء ووجه الاولى أى اثبات الياء مع الجازم وهو لام الامر ان الفعل مبنى فتح اخره  
وهو الياء لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة او الخفيفة المدخمة في نون الوقاية فهو فى محل جزم ووجه الثانية ان  
حذف الياء واضح لانه معتل الآخر تحذف حرف المقول هو الياء للجازم والتون الوقاية قال حج وأخطأ  
رواية ولغة من ادعى ثالثة وهي اسكان الياء وتخفيف التون وفيه نظر لان اثبات حرف المفعول مع الجازم  
لغة لبعض العرب جائز في السعة عند بعضهم وإن كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور اه حل وتظهيره  
إما هو في دعوى حج الفظ لثمة أو مادعوا الفظ لرواية فينظر فيه بما تقدم في الثوبرى عن الطين من أن  
الياء ثابتة مع سكونها وتخفيف التون في سائر كتب الحديث **(قوله بضم النون)** أى فى كل من المفرد والجمع وفى  
المصباح والنية العقل لانها تنهى عن التقيح والجمع منى بل مديقه ومدى اهر **(قوله لم يؤخروا من مكانهم)** أى  
وإن كان حضور الرجال قبل احرام الصبيان اه حل **(قوله ايضا لم يؤخروا)** أى تدباما لم يخف من تقدمهم  
على من خلفهم فتنة ولا اخروا ندبا كاهو ظاهر لما فيه من دفع المفسدة اه عرش على مر **(قوله بخلاف من)**  
عدام) أى قائم يؤخرون ولو بعد الاحرام لكن بافعال قليلة وفى كلام بعضهم ان كلامهم مفروض فيها  
إذا كان قبل الاحرام فان كان بعد ذلك لم يؤخروا اه حل وبعبارة عرش على مر (فرع) لو لم يحضر  
الرجال حتى اصطفت النساء خلف الامام او امر من حل يؤخرون بعد الاحرام لا يتقدم الرجال ولا فيه  
نظر ويظهر الثانى وفاقا لم رشم رأت في شرح العباب لشيخنا عن القاضي ما يفيد خلافه اه سم على المنهج  
أقول والاقرب الاول حيث لم يترتب على تأخرهم افعال مبطله اه **(قوله وان خفف امامتهن)** قال الرازى  
أنته لانه القياس كأن رجلة تأييد رجل وقال القونى بل المقيس حذف التاء إذ لفظ امام ليس صفة قياسية  
بل صيغة مصدر اطلقت على الفاعل فاستوى المذكور المؤنث فيها وعليه فى التاء لثمة ان امامتهن  
الذكر كذلك اه حج اه شوبرى ومنه شرح مر **(قوله وسطن)** المراد ان لا يتقدم عليهن وليس المراد  
استواء من على يمينها ويسارها في العدد خلافا لما تروى به بعض ضعفة الطلبة اه عرش على مر وبعبارة  
الثوبرى قوله وسطن أى مع تقدم يسير بحيث يمتاز عنهن ومخالفتهم مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة  
اه شرح مر انتهت فان لم يحضر الا امرأة فقط وقتت عن يمينها أخذها بما تقدم من الذكور اه  
عرش على مر **(قوله بسكون السين)** اكثر من فتحها) أى علا بالقاعدة فى ان متفرق الاجزاء كالناس  
والدواب يقال بالسكون وقد تفتح وفى متصل الاجزاء كالراس والدار يقال بالفتح وقد تسكن  
والاول ظرف والثانى اسم اه حل وفى الرشيدى على مر مانصه قوله بسكون السين أى ليكون  
ظرفا اذهو بفتحها اسم على المشهور نحو ضربت وسطه لكن قال القرام إذا حسنت فيه بين كان ظرفا  
نحو قدمت وسط القوم وإن لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط راسك قال ويجوز فى كل منهما التسكين والتجريك  
لكن السكون أحسن فى الطرف والتجريك أحسن فى الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرق بينهما  
ويجعلونها ظرفين الا ان ثانيا قال ويقال وسطا بالسكون فى المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم هو وسط  
بالتجريك فيما لا يتفرق اجزاءه نحو وسط الراس **(قوله رواها)** أى فعلى عائشة ترامسلة اه حل **(قوله)**  
ام عراة) ليس بقيد بل مثلهم المستورون ومن بعضهم مستور وبعضهم عار كاهو ظاهر اه شوبرى وقوله

ثلاثا رواه مسلم وقوله  
ليلتى بتشديد النون بعد  
الياء وبخذفها وتخفيف  
النون وايتان والنهى جمع  
نية بضم النون وهو العقل  
فلو حضر الصبيان أولا  
واستوعبو الصف ثم حضر  
الرجال لم يؤخروا من  
مكانهم بخلاف من عدم  
(و) أن تقف امامتهن  
وسطن) بسكون السين  
أكثر من فتحها كما كانت  
عائشة وأم سلمة فعلان  
ذلك رواه البيهقي بإسنادين  
صحيحين فلا مؤمن غير امرأة  
قدم عليهن وكأمرأة عار  
أم عراة

بصره في ضوء كل منها قديم متبر فاذا كانوا كلهم عيانا أو كانوا في ظلمة فيقدم امامهم عليهم كافي شرح  
 مر (قوله ايضا امرأة) هذا اذا أمكن وقوفهم صفا والا وقفوا صفوا فاعرض البصر وجوبا أم  
 سلطان وإذا اجتمع الرجال والنساء الجميع امرأة لا يقفن معهم لافي صف ولا في صفين بل يتحين  
 ويجلس خلفهم ويستدبرن القبلة حتى يصلي الرجال وكذا عكسه فأمكن ان تتوارى كل طائفة بمكان  
 حتى تصل الطائفة الاخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع اه شرح مر وقوله لا يقفن معهم انظر هل  
 ذلك على سبيل الوجوب أو الندب فيه نظروا الاقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر وقوله  
 فهو أفضل أي من جلوسهن خلف الرجال واستدبرن القبلة اه عرش عليه (قوله بصراء) وبعبارة شرح  
 مر فيهم بصيرا انتهت وهي أحسن (قوله من المذكورات) أي المسائل المذكورات وجلتها عشرة أو لها  
 قوله ويستدبروا حولها وآخرها قوله وأما متين وسطهن (قوله) وكما موم انفراد) أي ابتداء ودواما  
 وكراحتا لا تقوت فضيلة الجماعة بل فضيلة الصف عند بعضهم وعليه فيلنظر ما للفرق بينه وبين ما تقدم  
 فيالوجه شخص ووقف عن يسار الامام فان الكرامة في ذلك انما هي من حيث الجماعة فتقدم عن شيخنا  
 أن الانفراد عن الصف مفوت لفضيلة الجماعة وسيأتي في الشرط السابع من شروط الاقتداء في هذا  
 الشرح نقلا عن الزركشي ان سائر المكروهات المفوعة مع الجماعة مفوعة لفضيلة الجماعة كالانفراد  
 عنهم إذ المكروه لا ثواب فيه اه حلي ( فرع ) وقف شافعي بين حنفين مسا فرجهما كره  
 ولم تحصل له فضيلة الجماعة لاعتقاده فساد صلاتهما قاله في الحامد ونظر فيه حجج فليراجع ويغني  
 انه ليس مثلهما لو علم تركهما قراءة الفاتحة لان فعل المخالف لكونه عن تقليد صحيح ينزل  
 منزلة السهو والشافعي اذا ترك الفاتحة سهوا والابطال صلاته بمجرد الترك وإنما ينزل بالسلام  
 وعدم التدارك وحيدنا قال شافعي يرى محبة صلاة الحنف مع ترك القراءة فتحصل له الفضيلة لعدم اعتقاد  
 ما ينابها بخلافه مع المسألة وان نزل منزلة السهو فهو ما يبطل محده وسهوه عندنا فكان كالمنفرد اه عرش  
 على مر (قوله من جنسه) خرج بالجنس غيره كأمراء أو لاسماء أو خثروا لاختلاف فلا كرامة بل يندب كما  
 علم عامر اه شرح مر (قوله عن أبي بكر) راحمه نفع بن الحارث بن كلدة بفتح الكاف واللام الثقفي  
 الصحابي جاء على ناقه يوم حصر النبي صلى الله عليه وسلم المشركين بالباطن فأسلم فقال له النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنت أبو بكره روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقرأون ثلاثون وثلاثون حديثا وروى عنه ابنه  
 عبد الله ومسلم وغيرهما وكان من الفضلاء واعتزل يوم الجبل المتوفى بالبصرة سنة إحدى وأربعين وخمسين  
 اه برماوى واسم ذلك الجمل عسكرو وكان القتال من ارتفاع النهار يوم الخميس الى صلاة العصر لعشر  
 ليلان خلون من جمادى الآخرة وقطع على عظام ذلك الجمل سبعون يدا من بني ضبة وقيل ثلاثة  
 عشر ألفا وقيل غير ذلك لما ظهر على رضى الله تعالى عنه جاء الى عائشة رضى الله تعالى عنها فقال غفر الله  
 لك قالت ولك ما أردت إلا الإصلاح ثم أنزلها بدار البصرة وأكرمها واحترمها وجهرها  
 إلى المدينة في أربعين امرأة من ذوات الشرف وشيعتها هو وأولاده رضى الله عنهم أجمعين اه  
 عيني فكانت هذه الواقعة بين عائشة ومن معها وبين علي ومن معه على باب البصرة سنة ست وثلاثين بعد  
 مقتل عثمان وأضيفت الواقعة الى الجمل لكون عائشة كانت سال الوقعة راحة عليه وعقر من تحتها  
 وسبها الزبير وطلحة وغيرهما من كبار الصحابة خرجوا مع عائشة لطلب قتلة عثمان وأقامة الحد عليهم  
 لا لقتال على لانه لا خلاف ان عليا كان أحق بالامامة من جميع أهل زمانه وكان قتلة عثمان لجؤا الى  
 على فرأى انه لا يسلمهم للقتل حتى يسكن حال الامور على ما لوجب الله فكان ما قدر الله بما  
 جرى به القلم اه قسطنطين (قوله فذكر له) يحتمل قراءته بضم الهمزة والمجمة وبفتحها فتراجع  
 الرواية وكل منها صحيح والتبادر من قوله له زادك الله حرصا الفتح وقوله ولا تند بفتح التاء التفوقية  
 وضم الميم اه عرش (قوله زادك الله حرصا) أي على ادراك الجماعة أو الركة اه شيخنا

بصره في ضوء ذكر سن  
 المذكورات من زيادتي  
 (وكر ما موم انفراد) عن  
 صف من جنسه خبر  
 البخاري عن أبي بكره انه  
 دخل والنبي صلى الله عليه  
 وسلم راح فركب قبل ان  
 يصل الى الصف فذكر  
 ذلك له صلى الله عليه وسلم  
 فقال زادك الله حرصا  
 ولا تند بل يدخل الصف  
 ان وجد سعة بفتح السين  
 ولو بلا علا عن صف بان  
 يكون بحيث لو دخل بينهم  
 لو سمعهم بل له ان يفرق  
 الصف الذي يليه قفا

وقوله ولا تمد قبل إلى الاحرام عارج الصف وقبل إلى تأخير الصلاة إلى هذا الوقت وقيل إلى اتیان الصلاة صرعا مشهورى (قوله اليها) أى إلى السعة وأن لم تكن فرجة والمعتمد أنه لا يخرج إلا للفرجة لا السعة التي ليس فيها فرجة أه من خط بعض الفضلاء عبارة الرشيدى علم مر فخرج ما إذا لم تكن فرجة لكن هناك ما وقف فيه لوسمه فلا تخطى فيه لعدم التقصير وهذا ما اقتضاه ظاهر التحقيق وسوى الشهاب حج بينهما بما للجموع فليتباه انتهت (قوله لتقصيرهم بتركها) فلو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فمقتضى تمليلهم بالتقصير عدم الحرق اليها ويحتمل غيره أم شرح مر وقوله فلورعرضت فرجة الخ أى بان علم عروضها مالو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر أنه يخرج ليصلها إذا الأصل عدم سد ماسيا إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم (فرع) لو جعل هذا الحكم لم يعد ان يسكن علم بجعله من أهل الصف التأخر إليه أهم راه سم على المنهج ومفهوم تقييده بالجهل عدم سته مع العلم ووجه بانه الذى فوت على نفسه أمعش عليه (قوله كما زعمه بعضهم) هو الاستوى قال الأذرى ولودخل رجل وقد كملت صفوف النساء وفي صفوف الرجال فرجة فهل حرق صفوفهن إلى لاسعة فيها أم لا لما فيه من مزاحمتين وغيرهما ولا تقصير منهن ويحتمل الجواز لما في وقوفه خلفهن من الكراهة والوقوع في الخلاف ويحتمل أن يقتضيه ذلك في صف أو صفين وهذا أحسن أه والأوجه أن لا يخرج مطلقا لعدم تقصيرهن وخشية المفسدة قال ومن هنا يعلم منه أنه لا خلاف في صحة صلاته حيث ذاه إيجاب أه شورى (قوله) وأما بتقديبه تحظى الرقاب) أى وهو المشى بين القاعدين وأما حرق الصفوف فهو المشى بين الصفين وهما قائمان أه حل وعبارة شرح مر والتخطى هو المشى بين القاعدين وكلامنا هنا في شق الصفوف وهم قائمون وقد صرح المتولى بأنهما مستلطان والفرق بينهما أن سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له ولقومه باتمام صلاح صلواتهم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطى فان الإمام يسكن لعدم أحرامه حتى يسوى بين الصفوف نعم أن كان تأخرهم عن سد الفرجة لعذر كوقت الحر بالمسجد الحرام يكره لعدم التقصير انتهت (قوله ثم بعد أحرامه الخ) أما قبله فمكروه لأحرام كما أتى به الشهاب مر أه شورى والفرق بينه وبين مالوسوك غيره بغير أذنه بعد الزوال حيث حرم أو أزال دم الشهدان هذا ما ذؤن فيه شرعا لكنه تعجل بخلاف ذاك أه برماوى (قوله جريه شخصا) أى في القيام أه شرح مر (قوله خروجهم من الخلاف) أى في بطلانها بالأفراد عن الصف قام ابن المنذروا بن خزيمة والحيدى مشورى (قوله وسن مساعدته) وبغنى أن حصل لهذا المساعدة فضية الصف الذى كان فيه ولا يضر تأخره عنه اسم على المنهج أه ع ش على مر عقالما يقتضيه كلام الشارع من فوات فضيلة الصف الذى كان فيه مثل ع ش في ذلك حج وسلطان (قوله وظاهر أنه لا بمجرد أحد من الصف الخ) فان فعل كره ولم يحرم لأن الجر مطلوب في الجملة وقوله لأنه يصير أحدهما منفردا أى في زمن من الزمنة فلا يقال يمكنه أن يصطف مع الإمام فلا يكون منفردا أه ل (قوله أيضا وظاهر أنه لا بمجرد أحد الخ) هذا شرط طاول وبقي شرطان لم يذكرهما الشارع وعبارة شرح مر وعمل ذلك إذا جوز موافقته له والاقبال بل يتمتع لحرف الفتنة وأن يكون حر التلايدخل غيره في ضمانه بالاستيلاء عليه حتى لو جره طائنا حرته فحين كونه رقيقا دخل في ضمانه وأن يكون الصف أكثر من اثنين الخ انتهت وقوله بالاستيلاء عليه منه يؤخذ أنه لو أمكنه جره بحيث لا يدخله في ضمانه كان ممسه فيأخر بدون قبض شيء من أجزائه فانه يجره ولا يخفى دخوله في ضمانه حيث قبض على شيء من أجزائه أه ح (قوله نعم أن أمكنه الخ) والحرق في الأولى أفضل من الجر في الثانية أم شرح مر (قوله ليصطف مع الإمام) أى وليس هو صفا مستقلا حتى يكون صفا والى كتب أيضا ولو أمكنه أيضا أن يصطف مع الإمام يغنى أن لا تقوت فضيلة الصف الأولى على من خلف

فرقه إليها لتقصيرهم بتركها ولا يتقيد حرق الصفوف بصفتين كما زعمه بعضهم وأما بتقديبه تحظى الرقاب الاقنى ياناه في الجملة (والا) أى وأن لم يجسد (أحرم ثم) بعد أحرامه (جر) إليه (شخصا) من الصف ليصطف معه خروجهم من الخلاف (وسن) مجروره (مساعدته) بموافقته فيقف معه صفا لئلا فضل المعاونة على البر والتقوى وظاهر أنه لا بمجرد أحد من الصف إذا كان اثنين لأنه يصير أحدهما منفردا نعم أن أمكنه الحرق ليصطف مع الإمام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين

الامام لا يهزمها وإما جازله الحرق في الاولى لعذره وهذا الكلام يفيد أن المأموم إذا صف مع الامام يكون صفاء حقيقة وما عدا اول حكا وكتب ايضا للواحد من بين الامام مع تمكنه من الدخول في الصف او الجرحه مر فاته فضيلة الجماعة اه حل **(قوله)** فيبني أن يخرق في (الاول) في شرح مر ماضيه ولو كان عن بين الامام على يسه وقفيه ولم يخرق اه وهو مناف لكلام الشارح إلا أن يحمل على ما إذا جاء المأموم من أمام الامام وكلام الشارح على ما إذا جاءه من خلفه اه ثم رأيت في الرشيدى على مر ماضيه قوله ولو كان عن بين الامام على يسه وقفيه كان صورته فيالوانى من امام الصفوف وكان هناك فرجة خلف فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تصغيرها وإنما التصغير من الصفوف المتأخرة بدمسدها فليراجع اه **(قوله)** وعليه بانتقالات الامام الخ) اى لا فوراً بل قبل أن يشرع في الركع الثالث اه حل وبعبارة قل على الجلال قوله وعليه بانتقالات الامام اى قبل سبقه بمطال ركعتين فليكن وان لم يعلم انتهت **(قوله)** او اراد بالعلم ما يشمل الظن) بدليل قول او صوت مبايع وتوابعه اعمى اعتماد حر كمن يجانه ان كان ثقة على ما تقرر اه حجج **(قوله)** او صوت مبايع) اى عدل رواية بان يكون بالناس عاقل اخر كان او عبيداً ذكر أو أنثى وإن لم يكن مصلواً كذا الصبي المأمومون والقاسق إذا اعتد صدقه اه حل فلماذا ذهب المبلغ في اثناء صلاته لزوم المأموم بنية المفارقة ان لم يرجع عود قبل مضى ما يسع ركعتين في ظنه فيما يظهر قل لم يكن ثم ثقة وجهل المأموم افعال امامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقتضى لعدم المتابعة حينئذ اه شرح مر وقوله وجهل المأموم اى بان لم يعلم بانتقالاته لا بعد مضى ركعتين فليكن كذا ذكرهنا وسيأتى في فصل يجب متابعة الامام بعد قول المصنف ولو تقدم بفعل كركوع ان كان تقدمه بركعتين بطلت ان كان عابداً عالماً بتحريره بخلاف ما إذا كان سائياً او جاهلاً فانه لا يضر غير أنه لا يعتد بهما اه وعليه فالمراد بطلان القدوة لعدم العلم بها انه إذا اقتدى على وجه لا يفتل على ظنه فيه العلم بانتقالات الامام لم تصح صلاته بخلاف ما إذا ظن له ذلك وعرض له ما منعه من العلم بالانتقالات وعليه فلماذا ذهب المبلغ ورجى عوده ما تقرر ان لم يعلم ولم يعلم بانتقالات الامام لا بعد مضى ركعتين فيبني عدم البطلان لعذره كالجاهل اه عش **(قوله)** واجتماعها يمكن) اى ان يجمعهما مكان واحد ومعنى وحدته عدم البعد وعدم الخالط على التفصيل الا ان اه قل على الجلال **(قوله)** كاعبد الكاف للتحليل اه شيخنا وما معنى اجتماع وعبد بمعنى علم فانه قال لاجل الاجتماع الذى علم عليه الجماعات اى علم وقوعها عليه اى مصحوبة به فى العصر الحالية فامل **(قوله)** من قضاء) بيان للغير وقوله والآخر خارج فيه صورته ان وذلك امان يكون الامام في المسجد والآخر خارجاه والعكس اه عش **(قوله)** فان كانا مسجد الخ) ليس مثل المسجد متماوقف بعضه مسجد اشتما على الواجهة ككافهم لتعليم الا انى بانه كله مبنى الصلاة اه ايجاب اه شورى **(قوله)** كبير وسطح) اى ومنارة داخلية فيه اه شرح مر وكتب عليه عش قوله ومنارة داخلية فيه عبارة حجج ومنارة على بابها فيه انتهت وقضيتها ان مجرد كون بابها فيه كاف في عدها من المسجد وان لم تدخل في وقتها وخرجت عن سميت بنائه وما قلناه في الخارج بعض المر عن المسجد موافق له اه **(قوله)** نافذة) الوجه ان المراد بالنافذة الذى يسبل معه الأسطر اى مادة طرز جال جدار فى اثناء كوة كبيرة يمكن الصعود اليها والتزول منها الى الجانب الاخر لكنه مشقة او كان السطح نافذاً الى المسجد على وجه لا يمكن الاستطراق منه الى المسجد إلا بمشقة شديدة كوثية شديدة وتدل بحمل ونحو ذلك قالوجه ان ذلك يضر نعم لو وقف في عرض جدار المسجد بحيث لا يمكنه التزول منه الى المسجد إلا بنحو التدلى بحبل ولا حائل بينه وبين عرض المسجد إلا الهواء فينتج حمة أقدمه فينتج امكن الاستطراق عادة انما يشترط حيث حال حائل وعلى هذا فلو كان السطح مفتوحاً من جهة من المسجد مثلاً ولا يمكن الاستطراق الى المسجد فوقه المأموم على طرف فتحة السطح بحيث صار لا حائل بينه وبين المسجد الا مجرد الهواء لم يبعد الصحة فليتامل ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا ماضيه بخلاف ما إذا كان

فيبني أن يخرق في الاولى ويجرحها معاً في الثانية والتصريح بالسنة من زيادى (و) ثانياً الشروط (عليه) أى المأموم) بانتقال الامام) ليتمكن من متابعته (برؤية) له أو لبعض الصف (أو نحوها) كجماع لصوته أو صوت مبلغ وتعميرى بنحوها أعم من تعيره بالسماع (و) ثالثها (اجتماعها) أى الامام والمأموم (يمكن) كاعبد عليه الجماعات في العصر الحالية ولا اجتماعاً أربعة أحوال لانها امان يكونا بمسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والآخر خارجيه (فان كانا بمسجد صح الاقتداء وان) بعدت مسافة (و) (حالات أبنية) كبر وسطح يقيد زده بقوله (نافذة) اليه

في بناء لا يتخذ كان سحر بابه وان امكن الاستطراق في فرجة في أعلاه فيها يظهر لان المدار على الاستطراق المادى اه وهو يوافق ما ذكرناه اولاً ووافق على ما مر من فقال المراد نافذة نفوذاً يمكن استطرافه عادة فلا بد في كل من البئر والسطح من امكان المرور منهما الى المسجد عادة بان يكون لها مرقى الى المسجد حتى قال في ذلك المؤذين لورفع سلمها متعاقداً من بين في المسجد لعدم امكان المرور عادة وقال ايضا ووقف على جدار في المسجد لم تصح لكن هذا يقتضى الامتناع فيها ككتباها فيالوقوف المأمور على جدار المسجد الذي لاحاطل بينه وبين محض المسجد الذي هو على الامام لا الهوا اه سم على المنهج وقوله فلا بد في كل من البئر والسطح الخ يؤخذ منه ان سلام الابار المعتادة الآن للنزول منها لاصلاح البئر وما فيها لا يكتفي بها لانه لا يستطرق منها الا من له خبرة وعادة بنزولها بخلاف غالب الناس فتنه له اه عش على مر (قوله) ايضا نافذة اليه) اى يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولو لم يصل من ذلك المنفذ الى الامام الا بازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة اه حل (قوله) ايضا نافذة اليه) اى نافذة ابوابها اليه اى او الى سطحه اه من شرح مر وقوله او الى سطحه الذي هو منه كاهو ظاهر بما يقاى اى الصورة ان السطح نافذة الى المسجد اخذاً من اشتراط التناهد اه رشيدى (قوله) اغلقت ابوابها) اى ولو كان القلق بالقفل ولو في الابتداء ولو ضاع مفتاحه ولو في الابتداء ايضا بخلاف المسمرة أيتداه شيخنا وعبارة البرماوى قوله اغلقت ابوابها اى ولو كان بقفل او ضبة ليس لها مفتاح مالم تسمر انتهت وفي قل على الجلال فان سمعت ولو في الاناء متركز والمرق في ذلك او سطح ليس لها غير موكبناه حائل بينهما وقيد شيخنا الزملى كحج ما اذا كان بارهما والابواب لا يضره قال بعض مشائنا ويجرى مثله في التسمير وغيره عامراً (قوله) فان لم تكن نافذة) اى بان سمعت الابواب او كان سطح ولا مرقى له منه اه برماوى فلو حال بين جانبي المسجد وبين المساجد المتناقذة تيرا وطريق قديم بان سيق وجوده او وجودها فلا تكون كالسجد الواحد بل كجندو غير موكبها حال بين المسجدين او المساجد او المسجد بانه طارىء بان حفر بعد حدودها لم يخرجهما عن كرتها كجندو واحد وكالبر فياذ كل الطريق اه شرح مر وقوله نه طارىء اى تيقن طروده بخلاف ما لو شك اه سم على المنهج اى فلا يكون ان كالسجد الواحد وعلى هذا لحكم الطريق بخلاف حكم الرحبة في صورة الشك لفعله اى مر في الرحبة سواء علم وقتيتها مسجداً ام جهل امرها معللاً بالظاهر اه عش عليه (قوله) لم يعد الجامع) اى المكان الجامع لهما اه شيخنا وحق التعبير ان يقال لم يعد المسجد المجتمعان فيه مكاناً واحداً اه وتقدم انه لا بد من وحده المكان ومن جملة متى الوحدة أن لا يكون فيه بناء غير نافذ تامل (قوله) فيض الشباك) اى لانه غير نافذ وان كان في جدار المسجد ان كان بحيث لو اراد الوصول الى الامام خرج عن الجدار الى خارج المسجد وحصل استدبار القبلة اه برماوى (قوله) ايضا فيض الشباك) فلو وقف من ورائه بجدار المسجد حركاهو المنقول عن الرافعى اخذاً من شرطه كالروضة والمجموع وغيرهما لتنافذ ابنية المسجد فقول الاسنوى لا يضر سهوكا قاله الحصى اه شرح مر (قوله) والمساجد المتلاصقة) اى كالجوهريه والمقصورة كاللا بتناؤيه لانها مدرسة اه شيخنا (قوله) كهـ جندو احد) اى فلا يضر التباعدوان كثر اه عش ومنه يؤخذ انه لا يضر غلق ابوابها ورحبة المسجد كفو في صفة اقتداء من فيها بامام المسجد وان بدت المساقو حالت ابنية نافذة قري اى الرحبة ما كانت غارجة محولة لاجلهم لم يعلم كونها شارعاً قبل ذلك سواء علم وقها مسجداً او لا معللاً بالظاهر وهو التصويت عليها وان كانت متحركة غير محترمة واما الحرم وهو الموضع المهيأ لترح نحو القيامات فليس كالسجد ويلزم الرواقف تميز الرحبة من الحرم لتعطي حكم المسجد اه شرح مر بزيادة لعش (قوله) من فضاء او بناء) ولو لو كانا في سفينتين مكشورتين في البحر صرح الاقتداء كالفضاء وان لم تتداخداها بالآخرى فان كانتا مسقتين او احداهما فقط فكأقتداء احدهما بالآخر في بيتين فيشترط مع قرب المساقو عدم

اغلقت ابوابها اولاً لانه  
كله مبنى الصلاة فالمجتمعون  
فيه مجتمعون لا قامة  
الجماعة مؤدون لشمارها  
فان لم تكن نافذة اليه لم يعد  
الجامع لها مسجداً واحداً  
فيض الشباك والمساجد  
المتلاصقة التي تفتح ابواب  
بعضها الى بعض كسجد  
واحد وان افرد كل واحد  
منها بامام وجماعة (او) كلما  
(بغيره) اى بغير مسجد  
من فضاء او بناء

الحائل وجود الواقف بالمتخذان كان بينهما منفذ والسفينة المشتملة على بيوت كالدار التي فيها بيوت  
والسرا قال بالصحر اوى هو كافي المهمات ما يدار حول الحياء كسفينة مكشوفة والحيام كالبيوت اه شرح  
مر (قوله شرط في فضاء الخ) هذه العبارة تفيد حكمين الاول صحة الاقتداء فيها اذا حال ثلثة ذراع تقريبا  
قائل والثاني عدم صحته فيما اذا حال أكثر من ثلثة امة وتعليقه بقوله اخذ من عرف الناس الخ انما ينتج  
الاول ويؤخذ من مفهومه تحليل الثاني بقوله فانهم يدعونهما في ذلك مجتمعين أى او بعدونهما مجتمعين  
فيما زاد على ذلك وبهذا المنحرف صرح مر فقال لان العرف بعدهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه  
اه ومثل القضاء مالوقنا بسطحين وان حال بينهما شارع ونحوه مع امكان التوصل عادة اه شرح مر  
اى بان يكون لكل من السطحين الى الشارع الذى بينهما سلم بسلك عادة اه سم على المنهج اه عش عليه  
(قوله ولو عوطا او مسقفا) او مانعة خلو فتصدق بالجمع اى او عوطا مسقفا كبيت واسع كما مثل  
به مر ومن هذا يعلم ان المراد بالفضاء ان لا يكون بين الامام والمأموم بناء وهذا يشمل  
مالو كانا في مكان واسع عوطا بنيان او في مكان مسقف على عمد من غير تحوط بيناه او في  
مكان واسع عوطا مسقف كبيت واسع (قوله ولا ما بين كل صفين او شخصين) اى فلسافة  
المذكورة تعتبر بين كل شخص وآخر وكل صف وآخر لا بين الشخصين أو الصف الاخير وبين الامام  
لحينئذ لا يضر ان يكون الشخص أو الصف لاخير وبين الامام فراسخ اذا كان بين كل ثلثة امة قائل اه من  
شرح مر وروى في كل الجلال لكن لا يصح احرام واحد من صف ليس بينهما وبين من قبله أكثر من المسافة  
الابعد احراما واحدا من الصف الذى قبله ولو زال بعض الصفوف بعد الاحرام بفراغ من خلفه وبغير  
امر لم يضر ولا توقف فعال صف على افعال من قبله لانها ليست روابط لبعضها هو الظاهر ان قوله لكن  
لا يصح احرام واحد من صف الخ غير مسلم فان المدار على العلم باحرام الامام فكل من علم بصحة احرامه  
وان تقدم على احرام جميع الصفوف التي بينه وبين الامام لان التأخر في الاحرام لم يشترطه الا في  
الصورة والابطاع وسياق ما هنا ليس منها كما عرفت هو به بعد بقوله لانها ليست روابط لبعضها فامل  
(قوله بذراع الاذى) أى المحتدل وهو شران أى اربع بقو عشرين اصعبا لا بذراع المساحق هو ذراع  
وثلث بذراع الاذى اه شوى برى (قوله اخذ من عرف الناس الخ) قضيته انه لو حلف لا يجتمع معه في  
مكان واجتماع في ذلك الحنث وله غير مرد ان العرف في الايمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل  
عليه في مكان أو لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد أو نحو لم يحنث اه عش على مر (قوله فلا تضر  
زيادة ثلاثة اذرع) تزييع على قوله تقريرا وقيل ان الثلاثة تعددية فيضمر ما زاد علىها ولو يسيرا كحكاة  
في المنجا والتقييد بالثلاثة لا بد منه فلا يضر ما زاد علىها ولو يسيرا كالتقل بالدرس عن الشهاب مر  
في حواشي الروض وكما قلته سم عن اعتماد مر لكن وقع له اى مر في شرحه انه قال ما نصه فلا تضر زيادة  
غير متفاحشة كثلثة اذرع ونحوها وما قاربوا كاتهم انما اغتفروا الثلاثة ما لم يشفروا في القلتين  
أكثر من رطلين على ما مر لان المدار هنا على العرف ونحوه على قول المأموه ولان الوزن اضبط من  
الذرع فضيوا ثم أكثر ما هنا لانه لا لا تقوى هذا التقدير مأخوذ من العرف اه وقضية قوله ونحوها انه  
يشترط ستة اذرع لان نحو الثلاثة مثلها وليس المراد به ما دونها لئلا يتحد مع قوله وما قاربوا يمكن ان يحمل  
قوله وما قاربوا على تفسير لنحو اه عش عليه (قوله ثلاثة اذرع) كان الاولى ثلاث اذرع لان  
تأنيث الذراع افصح اه شوى برى (قوله عدم حائل بينهما) اى ابتداء وعبارة اصله مع شرح مر  
او حال جدار او باب مغلق ابتداء بطلت اى لم تتعد لان الجدار معد للفصل بين الاما كان فانظر اذ ذلك  
في انما هو علم بالثقات امامه لم يكن يضلهم يضر فيما يظهر اخذا بامر اتهم (قوله او وقوف واحد)  
اى اوجود الحائل مع الوقوف وقال اى مر في شرحه في عمل آخر ولو بين الامام والمأموم حائل  
لم يضر كارجحان العماد الاذرى اخذا بمعوم القاعدة السابقة بظاهره ان علمه بالممكن البناء بامر اه

( شرط في فضاء ) او  
محوطا او مسقفا ( ان  
لا يزيد ما بينهما ولا ما بين  
كل صفين او شخصين ) من  
انتم بالامام خلفه او بجانيه  
( على ثلثة اذرع )  
بذراع الاذى ( تقريبا )  
اخذنا من عرف الناس  
فانهم يدعونهما في ذلك  
مجتمعين فلا يضر زيادته  
ثلثة اذرع كافي التهذيب  
وغیره (و) شرط (في بناء)  
بان كانا بينا من كصحن  
وصفة من دار او كان  
احدهما ببناء والاخر  
بفضاء (مع جاور) اتفاما  
(عدم حائل) بينهما يمنع  
مرور او رؤية (او وقوف  
واحد حذاء منفذ)  
يفتح الفاء

وقوله لم يصح إسناده، طال الجدار جدا حيث علم بانتقالات الامام وقوله أخذوا بعموم القاعدة السابقة  
وهي قوله ينتفرد في الدوام ما لا ينتفرد في الابتداء أي حيث لا تقصر وقوله ما لم يكن البناء ما مره أي المأموم  
أعش عليه ولا يتصور هذا إلا في أحد قسمي الحائل وهو ما يمنع الرؤية فقط أو ما لم يكن يمنع المرور فلا  
يكون فيه منفردا، ذلك أشار إلى هذا التقيد بقوله إن كان أي النصف ولا يكون إلا في ما يمنع الرؤية فقط هذا  
ويشترط أيضا صورة المنفذ مع وقوف الرابطة أن يمكن التوصل للامام من غير أن يصير ظهر المأموم  
للغير الحاصل، إنه إن كان في غير مسجد كان هناك سائل فيه منفذ شرط أمره بالوقوف واحد فيه وإن لا  
يلزم الاستدبار عند إرادة التوصل وهذا الشرط صرح به الغني عن مر (قوله حذف المنفذ) أي مقابله  
بحيث يشاهد الإمام أو من معه أه شرح الروض وقضيته أن الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره  
ولا أحدا ممن معه أنه لا يكفي وهو كذلك وبعبارة الايجاب ويشترط في هذا الواقف قبالة المنفذ أن يرى  
الإمام أو أحدا ممن معه انتهت عبارة في عمل آخر حيث كان المأموم في غير المسجد اشترط رؤيته  
للامام وبعض المأمومين كالواقف باب المسجد لا يكفي هنا سمع المبلغ أو شوري ومقتضاه اشتراط  
كون الرابطة بصيرا وإنه إذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام أو أحدا ممن بمنع في مكانه لم يصح أه  
شيئا حذف (قوله كسباك) أي وكخوخة صغيرة أه حل (قوله كباب مردود) أي وإن لم يلق أه  
ليصاب أه شوري (قوله ولم يقف) الصواب التبرير بالواو لأن الجملة حالية أو زيادة أو مع أو والتقدير  
عليه أو لم يقف ليستقيم المعنى كما هو ظاهر تأمل أفاده بعض مشايخنا أه شوري (قوله أيضا) أه ولم يقف  
أحد الخ قال صاحبنا الشيخ زين العابدين من ذرية المؤلف انظر هذا المطلق فانه يلزم عليه أن المعنى  
أول عمل شيء ولم يقف أحد وهو خلاف الفرض مع أنه لا يتصور وقد يقال أن التقدير أو حال ما لا يمنع  
مرورا ولا رؤية كباب مفتوح ولم يقف أحد بان يجعل العطف على القيد أعني يمنع مرورا أو رؤية لأجل  
المقيد الذي هو حال ما يمنع فليتأمل أه برماوى (قوله أيضا) أه ولم يقف أحد فيأمر كان الظاهر أن  
يقول ولم يقف بالواو دون أو أي والحال أنه لم يقف أحد الخ وبجواب عنه بان أو بمعنى الواو وهو راجع  
لثاني أعني ما يمنع الرؤية وأما رجوعه للاول فلا معنى له أو أنه مطوف على قوله مردود أي  
أر مفتوح ولم يقف فالحاصل أنه يصح أن تكعن أو على حالها بالنظر لثاني وبمعنى الواو بالنظر  
للاول أه شيخنا وبعبارة عش قبل عليه أن التعبير بالواو أولى لأن العطف بأول يستقيم إذا لمعنى  
عليه أو لم يكن حائل لكن لم يقف أحد الخ وهو قاسد لأنه كيف يتصور وجود باب مفتوح أو مغلوق  
مع عدم الحائل أه ويرد ما ذكر بان هذا إنما يأتي إذا جعل العطف على قوله فإن حال ما يمنع الخ وهو  
غير مراد وإنما العطف على القيد دون مقيد المعنى في العطف أو حال ما لا يمنع مرورا ولا رؤية  
بان كان فيه باب مفتوح لكن لم يقف أحد بحذاته وأما ما ذكره من التعبير بالواو فهو قاسد لأن المعنى  
عليه إذا حال ما يمنع المرور ولم يقف أحد لم تصح القدوة وهو خلاف الفرض من أن الحائل يمنع الرؤية  
أو المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليتأمل أه (قوله والتصريح بالترجيح الخ) أي  
التصريح به في ضمن المفهوم الذي ذكره بقوله فإن حال ما يمنع مرورا الخ فهذا المفهوم شامل لهذه  
الصورة فليس مراده بالتصريح ذكر هذا الحكم هو الترجيح مخطو قابل مراده أن عبارة تنقيد ولو  
بالمفهوم ووجه فادها بمفهومها للترجيح قاعدة التي ذكرها في الخطبة بقوله مع ابدال غير المعتمد به التي  
محصلها أنه يقتصر على المعتمد بترك غيره فكل حكم فادته عبارة منطق أو مفهوما فهو أرفع عنه فبهذا  
الاعتبار ظهر دعواه أنه صريح بالترجيح وكلامه يقتضي أن الترجيح يستفاد من عبارة الأصل لكن بدون  
تصريح ووجهه أن الأصل صرح بان الشباك يضر في مسئلة ما لو وقف بموات أو امامه بمسجد فيعلم منه  
الترجيح في مسئلة كما أفاده الشوري (قوله من زيادتي) عبارة أصله فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية فوجهان  
انتهت قال من في الشرح أصحها كما في أصل الروضة عدم صحة القدوة أخذ من تصحيحه الآتي في المسجد

(فيه) أي في الحائل إن كان  
فإن حال ما يمنع مرورا  
كسباك أو رؤية كباب  
مردود أو لم يقف أحد  
فيما مر لم يصح الاقتداء  
إذ الحيلة بذلك تمنع  
الاجتماع والتصریح  
بالترجيح فيما يمنع المرور  
لا الرؤية من زيادتي وهو  
ما في أصل الروضة وغيره

مع الموات ولهذا ترك التصحيح هنا لم يقع في هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هذا وفي التفقات  
ولا ثالث لهما إلا ما كان مفرعا على مرجوح كالأقوال المفردة على البيتين المتعارضتين هل يقرع أم  
يرقف أم يقسم أم (قوله وقول الأصل ولو وقف الخ) يشير بهذا إلى شرط أن تدعى مامر مخصوص  
ذلك الشرط بصورة وهي ماله كان أحدهما على علو الآخر في سفلى فيشترط في هذه الصورة زيادة على  
اشتراط عدم الزيادة على الثمانية شرط آخر وهو أن يكون الارتفاع بقدر قامة الأسفل وهذا هو  
المراد بقوله محاذة بعض بدنه الخ فمضى المحاذاة أن يكون الأسفل بحيث لو مشى جهة الأعلى لثقت راسه  
في قدميه مثلا وليس المراد أن يكون الأعلى بحيث لو سقط سقط على الأسفل والمختصم اشتراط هذا  
الشرط أم شيئا (قوله في علو) بضم العين وكسر هاء مع كون اللام وقوله في سفلى بضم السين وكسر هاء  
مع كون القامو في المختار مانصه علا في المكان من باب سماء أي فالمصدر علو بوزن سمو وقال فيه أيضا  
وعلو الدار بضم العين وكسر هاء ضد سفلى بضم السين وكسر هاء أي فعلو الدار اسم عين لمصدر  
وتلك العين هي مائر ترفع من الدوا قتلخص أن علو كسمو مصدر علا في المكان وأن علو كقتل وعلم اسم  
عين أم لكاتبه (قوله أيضا في علو) كصفة مرتفعة وسط دار وقوله في سفلى كصحن تلك الدار مشرح  
مرد وفي شرح الروض مانصه والمراد بالعلو البناء ونحوه أما الجبل الذي يمكن صعوده فداخل في  
الفضاء لأن الأرض فيها عال ومستوية للمتبر فيه القرب على الطريقتين فالصلة على الصفا والمروة وجبل  
أي قيس بصلاة الإمام في المسجد الحرام محيية وإن كان أعلى منه صرح بذلك الجويني والعمراني وغيرهما  
ونص عليه الشافعي وله نص آخر في أي قيس بالمعنى هل على ما إذا لم يمكن المرور إلى الإمام إلا بالانطاف  
من غير جهة أو على ما إذا بعدت المسافة وحالات بقية هناك منعت الرؤية أم (قوله شرط محاذة بعض  
بدنه) أي المأموم بعض بدنه أي الإمام أي بان تحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى مع فرض اعتدال قامة  
الأسفل أي فلا عبرة بفحص القصر والطول وفي حجب مانصه (تنبيه) فرع أوروز على اعتبار المحاذة  
أنه لو قصر فلم يحاذ ولو قدم معتدلا حاذي صح وهو ظاهر وأنه لو طال فحاذي ولو قدم معتدلا لم يحاذي صح  
وبه شبهتنا وقد يستشكل بأنه إذا كننا بالمحاذة التقديرية فيما مر فبه التي بالفعل أولى لأن يقال المدار  
في هذه الطريقة على القرب المعروف وهو لا يوجد إلا بالمحاذة مع الاعتدال لأمع الطول أم (قوله إنما  
بأق على طريقة المرازقة) طريقتهم والأتان عليها أي التفرع عليها يعلم من نص عبارة الأصل مع  
شرحها لحج ونصهما فإن كان في بناء كصحن وصفة أو صحن وبيت من مكان واحد كدرسة  
مشملة على ذلك أو من مكانين وقد ساذى الأسفل الأعلى فطريقان أحدهما وهي طريقة  
المرازقة إن كان بناء المأموم أي موقفه يمينا للإمام أو شمالا له وجب اتصال صف من أحد البناءين  
بالآخر لأن اختلاف الأبنية يوجب الافتراق فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال  
أن يتصل منسكب أخرواق ببناء الإمام منسكب أخرواق ببناء المأموم وما عدا هذين من أهل البناءين  
لا يضر بعدم عنها بل ثلاثة أذراع فأقل ولا يمكن عن ذلك وقوف واحد طر فبهذا البناء وطر فبهذا البناء  
لأنه لا يسمى صفًا فلا اتصال ولا تضر فرجة بين المتصلين المذكورين لا تسع واقفا أو تسعه ولا يمكنه  
الوقوف فيما كفية في الأصح لاتحاد الصف معا عرفا وإن كان بناء المأموم أي موقفه خلف بناء  
الإمام فالصحيح محبة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفتين المتصل أحدهما ببناء الإمام والآخر  
بناء المأموم أي بين أخرواق ببناء الإمام وأولواق ببناء المأموم أكثر من ثلاثة أذرع تقريبًا لأن  
الثلاثة لا تتخلل بالاتصال المعروف في الخلف بخلاف ما زاد عليها والطريق الثاني وهي الأصح هي طريق الرافعين  
لا يشترط إلا القرب في سائر الأحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذراع كالفضاء أي قياسا  
عليه لأن المدار عليه وهو لا يختلف فشا الخلف المعروف كاهو ظاهر ومن تعارض الطريقتين الأولى أنه لو  
وقف في علو وإمامه في سفلى أو عكسه شرط محاذة بعض بدنه ببعض بدنه انتهت (قوله على طريقة المرازقة)

وقول الأصل ولو وقف  
في علو وإمامه في سفلى  
أو عكسه شرط محاذة  
بعض بدنه ببعض بدنه  
إنما يأتي على طريقة  
المرازقة التي رجحها



ويقال لما طريق الخراسانيين والمراد علماء خراسان ومنهم العبادي والفقهاء الشافعي اه برماوى والمراد جمع مروزي نسبة الى مرو زادوا عليها الراي شذوذاً وهي احدى مدن خراسان الكبار فانها اربعة نيسابور وهرات وبلخ ومرو هي اعظمها ولهذا يعبر بها بانها بالخراسانيين تارة وبالمرواة اخرى والمراد بحر وإذا اطلقت مروا كالحجاز ومعناه روح الملك فاشاء الملك وجان هو الروح الا ان المعجم تقدم المضاف اليه على المضاف وأما مرو الروز فانها تستعمل مقيدة وهي بذا مفعلة والروذ الهمزة فاعرف وقد نسب اليها روى تخفيفاً وبينها وبين مروا الشاهجاني ستة ايام اه شويرى (قوله) اما على طريق العراقيين ومنهم النزيل والقاضي حسين اه برماوى (قوله) فلا يشترط ذلك وهو المتمد ام شيخنا (قوله) فيايمر أى فى المنفذ الذى فى الحائل ام عرش (قوله) فيصح اقتداء الخ) يخرج على قوله أو وقوف واحد وهو صادق بالوقوف من غير اقتداء أو باقتداء فاسد وليس مراد فذلك اصحابه الشارح بقوله واذا صح اقتداء الخ اه شيخنا (قوله) وان حيل بينه وبين الامام أى وان كان لا يصل الى الامام الا بازورار وانطاف كى ايضا لا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى عمل هذا الواقف الا بازورار وانطاف لانه بنمو احد وكذا لو كان لا يصل الى عمل الامام الا بالذلك لان البناء بين كبناء واحد وجود هذا الواقف اه حل وهذا الذى ذكره فى هذه القول لم أره لغیر من حواشى الشارح وشرحى هر وحج وحواشيه ما ومع ذلك فقوله أى وان كان لا يصل الى الامام الخ ظاهر لا بد فيه لان الامام الاصلى غير معتبر من كل وجه بل من بعض الوجوه دون البعض فيكون من جملة تابعين الذى اتفق اعتبار اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانطاف وأما قوله ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى عمل هذا الواقف الخ بعيد جداً بل الظاهر عدم صحته بالكلى لانهم نزولوا هذا الواقف منزلة الامام في معظم الاحكام التى منها عدم التقدم عليه فى الزمان والمكان فالظاهر ان من جملة احكامه اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانطاف لان هذا الاشتراط اذا نفي حق الامام الاصلى فالظاهر عدم امانته حتى حق الراجلة والالزام التام للشرط بالكلى وهو لا يصح في غير المسجد الذى هو فرض المسئلة تأمل (قوله) ويكون ذلك كالامام الخ عبارة تشرح من هو هذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا يركون قبله ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم المتقدمون عليه وان كان متأخراً عن الامام ويؤخذ من جعله كالامام انه يشترط فيه أن يكون ممن يصح الاقتداء به وهو كذلك فيما يظهر ولم أر فيه شيئاً ولا يضر زال هذه الراجلة فى أثناء الصلاة فيتمونها خلف الامام حيث علوا باقتضائهم لانه لا يشترط فى الامام ما لا يشترط فى الابداء ونقل الاسوى عن فتاوى البغوى انه لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فرده الى الخ فى أثناء الصلاة لم يضر اهو هو الوجه انتهى ومعلوم ان كلاً من فى الشارح مقدم على كلامه فى غيره فلا عبرة بما نقله عنه من ضرر رد الباب فى الانتهاء اه عرش عليه وقوله أى مرو هو الوجه ظاهر مو ان تمكنوا من فتحه حالاً ولم يفعلوا اه اطاف وكتب عرش على عبارة مرامنه قوله ويكون ذلك كالامام ومع ذلك لا يسمع قوت الراجلة لا يؤمن عليه لان العبرة فى ذلك بالامام الاصلى وقضيته انه تكرر مساو انظر فيهم على حجر واستقر شيخنا العلامة الشورى عدم الكراهة هو ظاهر ويحتمل كراهة المساواة لتزليهم الى الراجلة منزلة الامام عدم التقدم عليه فى الافعال وكتب ايضا قوله ولا يسلمون قبل سلامه هو مشامل لما لوقى على الراجلة شيئاً من سلامته كان علم فى آخر سلامته انه كان يسجد على طرف عمامته فلا تقام لآتى بما عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل ومن عجم قال سم على حجج قال فى شرح العباب ان بعضهم نكل عن بحث الازرعى انهم لا يسلمون قبله فم نظر فيه أيضاً يمنع سلامهم قبله لا تقطع القدوس سلام الامام ويلزم من اقطاعه سقوط حكم الابطال صير. رتهم منفردين فلا يحرمون سلامهم قبله اه وكتب ايضا قوله ولا يتقدم المتقدم الخ قال ان قاسم على حج قوله دون التقدم فى الافعال الخ وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تمارض

الرافى اما على طريقة  
العراقيين الى رجحها  
النوى فلا يشترط ذلك  
واما يشترط أن لا يزيد  
ما بينهما على ثلثائة ذراع كما  
قرر وعليه يدل كلام  
الروضة كاصول والمجموع  
واذا صح اقتداء الواقف  
فيايمر (فيصح اقتداء من  
خلفه أو بجانبه) وان  
حيل بينه وبين الامام  
ويكون ذلك كالامام لمن

متابعة الامام والرابطة بان اختلفت فلا مائة وما تأخر اقبل راعي الامام أو الرابطة في نظر قان قلنا  
يراعي الامام ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو راعي الرابطة لزم عدم ضرر التأخر عن الامام  
وهو لا يصح أو راعيها الا اذا اختلفت راعي الامام أو الا اذا اختلفت القياس وجوب المارقة ولا يخفى  
عدم اتجاهاه وقد يؤخذ من توقفه وجوب المارقة وجوب التأخر عن الامام ما دون ما عدا ما از الاقرب  
عنده مراعاة الامام فقيهه ولا يضر تقدمه على الرابطة وروايات الجزم به بخط بعض المتضلا قال لان الامام  
هو المتقدم في تعامله على حج ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يتبع كالامام مال  
هر النبع ويظهر خلافه وقديله قوله فلا يتقدم عليه الخ بدقوله واحدا أو أكثر على امتناع تقديمهم  
فيما ذكر على الاكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد بل يمكن انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من  
أو اقرين لا تعلم لو وجد إلا هو كفي مراعاته اه وكتب ايضا قوله وهو كذلك فينا يظهر أى خلافا لحج  
رحمته تعالى وعبارته من ثم اتجهوا اذ كونه امر أقوام كان من خلفه رجالا انتهت لعل قوله ولم رقيه  
شيئا انه لم رقيه لقلب بعض المتقدمين اه وفي قول على الجلال فيشترط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه به  
تخلاف اني لذكر أو أى لقارى اه **(قوله)** كالامام من خلفه الخ ولا يجب على من خلفه على أو بجانبه نية  
الربط به ولو تعدد الوقت اكتفى بانتفاء التقدم على واحد منهم ولو تقدم الرابطة على الامام في الفعل لم  
يلتفت اليه ولا يضر زوال هذه الرابطة في انتهاء الصلاة فيتموها خلف الامام حيث علوا بابتداء الصلاة لا نه ينظر  
في اليوم وكذا لوردت الريح الباب وعلوا بابتداء الصلاة الامام لا نه لا تقصير منه بخلاف ما لوردت الباب  
ويصح فانه يمكنه فتحه حال صحته ودوام على المتابعة والافارقة محمول على ما ذيل لم بابتداء الصلاة الامام عند رده  
والمتمدنه لا يضر الا اذا كان بفعله بخلاف فعل غيره وان قدر على متبعه على قياس زوال الرابطة ان  
الصوف بين الامام والصف الاخير لوزالت وصاري بينهما فوق ثلاثمائة ذراع لم يضر احس ل (فرع ج)  
لونوى مفارقة الرابطة هل يؤثر أو لا قال الشيخ فيه نظروا مالهم رالى تأخير ذلك والذي يظهر انه لا يؤثر  
اه شوبرى **(قوله)** لمن خلفه متعلق بمحذوف صرح به مرأى بالنسبة لمن خلفه **(قوله)** لا يجوز تقدمه عليه  
اى فى الزمان والمكان والافعال فلا يكون قبل ركوعه وظاهره وان كان بعلى الحركة اهل حال أو مالمساواة  
فالظاهر انها مطلوبة اه براموى **(قوله)** والآخر خارج اه اى سواء كان خلف المسجد امامه او عن  
يمينه او عن يساره اه براموى **(قوله)** فيشترط مع قرب المسافة عدم حائل اى وان لا يكون هناك ازوارر  
وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لم يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره اليها والاضر  
لتحقق الانعطاف بحيث من غير جهة الامام وامالو وقبوراه جدار المسجد بمحاذاة شباك يرى منه  
المسجد وباه مفتوح عن يمينه او يساره بحيث لو ذهب اليه ايدخل منه المسجد صارت القبلة عن يمينه  
او يساره فلا يمنع ذلك صحة الاقتداء بمن فى المسجد كالوصل على سلم المدرسة الفورية لانها مسجد  
اه براموى **(قوله)** عدم حائل اى فلو وقف المأموم خلف جدار المسجد واقتدى بالامام الذى فى المسجد  
لم يصح ولو كان قريبا من الباب وامامه شباك فى جدار يرى الامام منه لم يخلف الحكم بخلاف ما لو وقف  
تجاه باب المسجد فان اقتداءه صحيح ويكون رابطة لغيره (فرع د) اعتمد مرآته لوصلى الامام  
بسطح والمأموم بسطح آخر وبينهما شارع جاز بشرط امكان المرور من احد السطحين  
الى الآخر على العادة من غير ازوارر وانعطاف اه سم وفي قول على الجلال بحيث  
يمكن استراق كل منهما الى الآخر على العادة من غير استدبار القبلة وهو المراد بقولهم  
ازوارر وانعطاف وهو من عطف التفسير أو المرادف أو الأخص اه ه (فرع ه) اذا  
وقف أحدهما على سطح والآخر على الارض اعتبرت المسافة من أحدهما الى الآخر  
بمد بسط ارتفاع السطح منبسطا وممتدا اه سم **(قوله)** الذى يلى من بخارجه فان كان الامام فيه

خلفه أو بجانبه لا يجوز  
تقدمه عليه كالأجوز تقدمه  
على الامام (كما لو كان  
أحدهما بمسجد والآخر  
خارجه) فيشترط مع قرب  
المسافة عدم حائل أو وقوف  
واحد حذاء منفذ (وهو)  
أى الآخر (والمسجد  
كصيفين) فتعتبر المسافة  
بينهما من طرف المسجد  
الذى يلى من بخارجه  
لانه محل الصلاة فلا  
يدخل فى الحد الفاصل

اعتبرت المسافة من جدار آخره وإن كان خارجه والمأموم فيه اعتبرت من جدار صدره أم برماوى  
**(قوله)** لأن آخر صف الخ) أى من صفوف المسجد إذا كان المأموم خارجه في جهة خلف الامام  
والامام داخله لا تعتبر المسافة بين المأموم وبين آخر الصفوف التى فى المسجد ولا بين المأموم وبين  
الامام الذى فى المسجد لتلازم دخول بعض المسجد فى المسافة وغرض الشارع بهذه العبارة الرد على  
الضعيف الذى حكاه الاصل وعبارته مع شرح مر وقيل من آخر صف فيه لأنه المتبوع فإن لم يكن فيه  
إلا الامام فن موقفه انتهت **(قوله)** ولا يضر في جميع ما ذكر) أى من قوله فإن كانا مسجد الى هنا فيكون  
هذا راجعا لموقف من الاحوال الاربعة إلا أن فى المسجد والمساجد المتلازمة تفصيلا وهو أن حال  
بين جانبى او بين المساجد المذكورة نهر او طريق قديم بان سبقا وجوده أى المسجد او وجودها أى  
المساجد أى أو قارناه فيما يظهر فلا يكون ما ذكر كالسجد الواحد بل كسجد وغيره فإن كان كل من الطريق  
والنهر حادثين على المسجد بان تاخر عنها لم يخرج المسجد او المساجد بذلك عن حكم المسجد الواحد  
أه ع ش على مر **(قوله)** ولو كثر طرقه وقوله وإن أوجع إلى سباحة) كل من العائنين للرد وبعبارة  
أصله مع شرح مر ولا يضر الشارع المعروق والنهر المخرج إلى سباحة على الصحيح فيما لم يكن غير  
معد للحيلولة عرفا والثاني يضر ذلك أما الشارع فقد تنكسر في الرحمة فيسّر الاطلاع على احوال  
الامام وأما النهر فقياسا على حيلولة الجدار وأجاب الاول بمنع العسر والحيلولة المذكورين أما  
الشارع غير المطروق والنهر الذى يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة بالوئوب فوقه أو المشى  
فيه أو على جسر محدود على حافته فيه مضر جزءا انتهت **(قوله)** وإن أوجع إلى سباحة) أى وإن لم  
يحسنها المأموم وقال حج في شرح الحضرمية ولا يضر تغل الشارع والنهر الكبير وإن لم يمكن  
عبوره والنار ونحوها ولا تغل البحر بين الصفتين لأن هذه لا تعد للحيلولة فلا يسمى واحد منها حاجلا  
عرفا أه ع ش على مر **(قوله)** إلى سباحة) بكسر السين أى عوم كذا في تهذيب المصنف كالجمل  
والصالح وغيرهما وفي شرح التفسير لا يخفى سباحة الجرى فوق الماء بهر انقاس وهو المجرى  
فيه مع الانقاس وعليه فلا يفسر أحدهما بالآخر أه يرضى الدين على المحل **(قوله)** وكره ارتفاعه  
الخ) أى ارتفاع يظهر في الحس وإن قل بحيث يبعد في العرف ارتفاعا ولو فى المسجد وبذلك تقوت  
فضيلة الجماعة أه حلي ومحل الكراهة مالم يكن موضع الصلاة مسجد أو غيره موضوعا على هيئة  
فيها ارتفاع وانخفاض كالاشرفية وإلا فلا كراهة أه شيخنا وفي قل على الجلال قوله وكره  
ارتفاعه على امامه وعكسه أى ولو على جدار او حائط فى المسجد وغيره وتقوت به فضيلة الجماعة  
خلافا لحج إلا فى مسجد بنى كذلك والمراد ارتفاع يظهر فى الحس عرفا وإن لم يمكن قدر قامة  
وضمير عكسه عائد لا ارتفاع الامام فهو انخفاضه عن المأموم والمضى انه يكره لكل مأموم أن يكون  
موقفه مرتفعا عن موقف الامام او منخفضا عنه وهذا بظاهره يشمل ما لو ارتفع الامام وحده  
او انخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لأنه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة لالامام حيث لا عذر  
على أن يظهر كلام المصنف أن العكس راجع لا ارتفاع الامام فنسب الكراهة اليه بدليل الاستثناء بعده  
بقوله كتعليم إلا أن يقول بأنه مدتنى من ارتفاع الامام المقوم من انخفاض المأموم ما بعده مستثنى  
من ارتفاع المأموم فمطل وق ع ش على مر مأنه سبق مالمو تعارض عليه مكره ما كالعلاقة الصف  
الاول مع الارتفاع الصلاة في غير مع قطع الصفوف قبل براعى الاول والثاني في نظر والقرب الثاني  
لأن في الارتفاع من حيث هو ماهر على ضرورة الفاخر والتأخر بمخلاف قدم تدوية الصفوف فإن  
الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير **(قوله)** إلا الحاجة) أى تتماق بالصلاة فإن لم تتلق بها كان لم يجد إلا  
موضعا على السبيل ولو لم يمكن الارتفاع أحدهما فلينك الامام كافي الكفاية عن القاضى شرح مر **(قوله)**  
كتعليم الامام) لف ونشر مشوش هشيتا **(قوله)** وكذا بلغ المأموم تكبير الامام) عبارة شرح مر كتبلغ

لا من آخر صف ولا من  
موقف الامام وتعبيره  
بغارجه أعم من تعبيره  
بموات وذكر حكم كون  
الامام خارج المسجد  
والمأموم داخله من  
زيادته وهو مقتضى كلام  
الشيخين وبه صرح ابن  
يونس وغيره (ولا يضر)  
في جميع ما ذكر (شارع)  
ولو كثر طرقه (و) لا  
(نهر) وإن أخرج سباحة  
لاهما لم تعد للحيلولة  
(وكره ارتفاعه على امامه  
وعكسه) حيث أمكن  
وقوفهما على مستو (إلا  
لحاجة) كتعليم الامام  
المأمومين صفة الصلاة  
وكتبلغ المأموم تكبير  
الامام (فيسن) ارتفاعهما

يتوقف عليه اسماع المأمومين انتهت قال عرش عليه يؤخذ منه ان ما فعله المبلون من ارتفاعه على  
 ذلك فطالب المساجد وقت الصلاة مكروه فموت لفظة الجماعة لان تباينهم لا يتوقف على ذلك إلا في  
 بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر اهـ **(قوله لذلك)** متفق بارتفاعه على ان اللام للتعليل  
 والاشارة المفردة وثمة بالذكور فيه دق بالامرين التعليل والتبليغ **(قوله كقيام غير مقيم)** مراده  
 بالقيام كافي الكفاية التوجه ليشمل المصلّي قاعدا قفيذا ومضطجعا فيقطع او نحو ذلك اهـ شرح مر  
**(قوله ايضا كقيام مقيم)** اي وان كان شيخا ولا تواتر فضيلة التحريم وقال سج فلز كان يعلم التهنئة  
 بحيث لو اخر الى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم به ادراك التحريم اهـ اقول ومثل  
 ذلك ما لو كان المأموم بعيدا واراد الصلاة في المصطفى الاول مثلا وكان لو اخر قيامه الى فراغ المؤذن وذهب  
 الى الموضع الذي يريد الصلاة فيه فاته فضيلة التحريم اهـ عرش على مر قال في شرح مر والاضل  
 للدخول وقت الاقامة او قد قربت استمراره قائما الكرامة النفل حينئذ كما قال وكراهة ابتداء نفل الخ اهـ  
 وقوله لكرامة النفل الخ اي لكرامة الجلوس من غير صلاة اهـ سج ويؤخذ منه انه لو كان جالسا قبل  
 ثم قام ليصل رتبة قبلية فلا تقبيل الصلاة او قرب قيامه ان لا يكون استمرار القيام افضل من القعود  
 لعدم كرامة القعود من غير صلاة فيستخير بين استمرار القيام والقعود وقضيته ايضا انه لو كان في غير  
 مسجد لم يكره الجلوس اهـ عرش على مر **(قوله غير مقيم)** مثل ذلك الامام وهو كذلك اهـ برماوى  
**(قوله كراهة ابتداء نفل)** اي تنزهها وخرج الفرض فان كان حاضرة كره وان كان قاتمة كان خلاف  
 الاول لما تقدم ان الترتيب سنة في المفهوم تفصيل والنفل في كلامه شامل لجميع انواعه حتى الرتبة وتحية  
 المسجد اهـ شيخنا وفي قول على الجلال وخرج بالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه الى الجماعة تندب فيه  
 بان تكون في نوعه وليس فور بالاولى من ان يترك الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل جماعة  
 تندب فيه بدقله نقلا اهـ وقوله بعد شرعه اي اقرب شرعه اهـ حل وعبارة شرح مر ومحل ما تقرّر  
 في غير الجمعة ما فيها قطع لموجب لادراكها بادر الكركوع الثاني اي يجب قطع التامة اذا كان لو اتبها  
 فالتركوع الثاني مع الامام ولو اقيمت الجماعة والمفرد يصل حاضرة صبحا او غير ما وقد قام في غير  
 الثانية الى الثالثة من له تمام صلاته ثم يدخل في الجماعة وان لم يقم في غير ما رآه الثالث قبلها ففلا اقتصر على  
 ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف فوت الجماعة ولو ثم ركعتين من له قطع صلاته واستأنفها جماعة كافي  
 المجموع فيكون هذا مستثنى من حرمة قطع الفرض ومن بطلان الصلاة بتغير التوبة وقال الجلال البلقيني  
 لم تعرضوا للركعة المعروفة ان للنتفل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم  
 ارم تعرض له ويظهر الجواز اذا لا فرق اهـ وما ذكره ظاهر وانما ذكرنا الافضل ومحل ايضا كما في  
 التحقيق اذا تحققت تمامها في الوقت لو سلم من ركعتين والاحرم السلام منها اما اذا كان في صلاة قاتمة  
 فلا يجوز له قلبا نفل ليصلها جماعة في حاضرة او قاتمة اخرى فان كانت الجماعة في تلك القاتمة بينها  
 ولم يكن قضاءها فور ياجزله قطعها من غير ندب والا فلا يجوز كما قاله الزركشى ويجب عليه قلب  
 القاتمة نقلا عن خشي فوت الحاضرة ولو بخروج بعضها عن الوقت اهـ شرح مر وقوله ويجب عليه  
 قلب القاتمة فلا قضيتها انه لا يجوز قطعها من غير قلب وقياس ما قدمه من قوله من له قطع صلاته واستأنفها  
 الخ خلافاً بل ينشئ انه ان لم بدقلها ففلا يجب قطعها لثلاث نفوة الحاضرة اهـ عرش عليه **(قوله فوت)**  
 جماعة خرج به فوت بعض الركعات او التحريم اهـ برماوى فلز كان بحيث لو اتبها النفل فانه ركعة او اثنتان  
 او اربعة مع الجماعة وامكنه ادراك جزء منها ولو في التهديد الاخير اتم النفل اهـ شيخنا **(قوله بسلام)**  
 الامام اي بشره فيه على ما تقدم اهـ حل **(قوله لا قطع ندبا)** اي ما لم يلق على ظنه تحصيل جماعة  
 اخرى ولو مفضولة والا فيتم اهـ شرح مر **(قوله ونية اقتداء الخ)** نقل عن الامام ان معنى القدرة

لذلك (كقيام غير مقيم)  
 من يريد الصلاة (بعد  
 فراغ اقامته) لانه وقت  
 الدخول في الصلاة سواء  
 أقام المؤذن أم غيره  
 وتعبير الاصل بفراغ  
 المؤذن من الاقامة جرى  
 على الغالب وخرج بزيادتي  
 غير مقيم المقيم فيقوم  
 قبل الاقامة ليقم قائما  
 (وكره ابتداء نفل بعد  
 شروعه) اي المقيم (فيها)  
 أى في الاقامة لخبر مسلم  
 اذا اقيمت الصلاة فلا  
 صلاة الا المكتوبة (فان  
 كان فيه) أى في النفل  
 (آتمه ان لم يخش) باتمامه  
 (فوت جماعة) بسلام  
 الامام والا قطع ندبا  
 ودخل فيها لانها أولى  
 منه وذكر الكرامة في  
 هذه والسنة في التي قبلها  
 من زيادتي (و) رابعها  
 (نية اقتداء)

ربط الصلاة بصلاة الذير اه شورى **(قوله)** ايضا نية اقتداء أى بالامام الحاضر أو الاتمام به ولا يكفى نية الاقتداء من غير إضافة اليه كذا فى الفتوى وغيره واعتمده الطلاقى ومروى وقرئ بشكل عليه الا كفاية بنية الجماعة تعويلا على القرينة الحالية كما قاله الحلى واعتمدهم وغيرهم ووردت ذلك عليه فربما لا يظهر ويمكن أن يستقن عن الفرق ويشترط أن يقصد الجماعة مع هذا الحاضر والقرينة تصرف إلى كونه اماما أو مامورا فخالوا إلى هذا يشير قول الشارح معه عقب قوله او جماعة اه سم **(قوله)** ايضا نية الاقتداء او اتتمام الخ) انظر اسمها افضل اه شورى واستقر بشيخنا ع ش انتهاء واقف الفضيلة اه برماوى ولو على القدوة بجزته كبدته مثلا سمحت على ما يحتمل به منهم اذا لم تندى باليهض مقتدا بالكل لان الربط لا ينجز وعال بعضهم طلباتها بتلاعيها الاوجه عدم الصحة لان الربط انما يتحقق عند ربط فعله بفعله كما يفهم من الاقتداء يزيدا بنحو يده نعم ان نوى باليهض بكل سمحت اه شرح مر **(قوله)** او جماعة معه) ولا يقدح فى ذلك صلاحية الجماعة للامام ايضا لان اللفظ المطلق ينزل على المعبود الشرعى فسمى من الامام غير هامن المأموم فنزلت من كل على ما يليق به لاسيما تنيتها بالقرينة الحالية لاحدهما وعلم من ذلك رد قول جمع لا يكفى نية نحو القدوة او الجماعة بل لا بد ان يستحضر الاقتداء بالحاضر والامامات اشكال الرافى المذكور فى الجماعة الذى اشرنا للاجواب عنه لا يقال لا دخل للقرائن الخارجية فى النيات لاننا نقول صحيح ذلك فيما لم يقع تابعا والية هنا تابعة لانها غير شرط لانها محضة لصفة تابعة فاعتبر فيها ما لم يتغير فى غيرها اه شرح مر ومقتضاه ان ذلك لا يأتى فى نحو الجمعية الاولى الجواب بان قرآن الاحوال قد تخصص النيات اه حل وقوله فنزلت من كل على ما يليق به ويكفى مجرد تقدم احرام احدهما فى الصرف الى الامامة وتاخر الآخر فى الصرف الى المامومية فان احرامهما ونوى كل الجماعة فيه نظر ويحتمل انعقادها فرادى لكل فتلغو نيتها الجماعة نعم ان تمم كل مقارنة الاخره العمل بها فلا يبعد الطللان ويحتمل عدم انعقادها مطلقا اخذ من قوله الاتى فان قارنه لم يضر الاتكيرة الاحرام وبفرق على الاول بان نية الجماعة لتتبع اه سم على حج وقوله بالقرينة الحالية لاحدهما اى فان لم تكن قرينة الحالية وجب ملاحظة كونه اماما او ماموما والامام تنقصد صلاته لرد دحاله بين الصفتين ولا مرجع والى على احدهما تحكم اه ع ش علي **(قوله)** فى غير جمعة مطلقا) أى مع التحريم أو بعباده ع ش وعبارته على شرح مر وانظر لوني مع اخر جزء من التحريم يفتى ان يصح ويصير ماموما من حيث ذ وقادته انه لا يضر تقدمه على الامام فى الموقف قبل ذلك اه سم على المنهج اى ويبنى ان لا تنوته فى هذه فضيلة الجماعة من اولها ويفرق بينه وبين مالمونى القدوة فى حال صلاته بحيث كان فضله مكروها موقفا لفضيلة الجماعة بان فوات الفضيلة ثم للكرامه خروجا من خلاف من ابطل به وقد يؤخذ من قوله الاتى ولو احرم منفردا الخ ان الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف فى سمته ويؤخذ من قول سم ويصير ماموما من حيث ذ انه لا بدنى صحة الجمعية من نية الاقتداء من اول المزمز الى اخره من اكبر والامام تنقصد جمعة وبصرح فى الباب وعبارته الرابع نية الماموم الاقتداء ثم قال حتى فى الجمعة مقارنة لتكيرة الاحرام والامام تنقصد له منفردا أى فى غير الجمعة انتهت **(قوله)** وفى جمعة مع تحريم ومثل الجمعة المعادة اه شرح مر وكذا المنذورة جماعة والجمعة بالمطهر **(قوله)** لان التبعة عمل) تعليل للمستثنين قوله لكن التبعة شرط لصحة الجمعة الركعة الاولى وفى غيرها ليست شرطا الا فى التواب وحصول الجماعة وبهذا يلاق قوله فان لم ينو مع التحريم الخ اه ع ش **(قوله)** ايضا لان التبعة عمل) أطلق عليها العمل لانها وصف للعمل والاقاب التبعة كونه تابعا لامامه وموافقا له وهذا ليس عملا تاما له شيخنا **(قوله)** انقصدت صلاته فرادى) قد يؤخذ من ذلك انه لو رأى شخصا ظنه مصليا فتوى الاقتداء به فتيه أنه غير محل انقصدت فرادى وامتنعت متابعتها الابنية اخرى اه ع ش على مر **(قوله)** لاتبين امام) فلا يشترط

أو اتتمام بالامام (أو جماعة) معه فى غير جمعة مطلقا (وفى جمعة مع تحريم) لان التبعة عمل فافتقرت الى نية اذ ليس للرد الا ما نوى فان لم ينو مع التحريم انقصدت صلاته فرادى الجماعة فلا تنقصد أصلا لا شرطا لجماعة فيها وتخصص المصية بالجمعة من زبادنى (لا تبين امام) فلا يشترط لان مقصود الجماعة لا يختلف بذلك

أى: بل لا ينسب قالوا لتركه أه شوى أى لا نرى ما عينه فإن خلافة فيكون ضارا أه حل (قوله أيضا  
 لا تعيين إمام) أى باسم أوصفة بلسان أو قلب إلا أن تعددت الائمة فيجب تعيين واحد أه برماوى (قوله  
 بل يمكن نية الاقتداء بالامام الحاضر) أى الذى هذا وصفه فى الواقع الذى صرفت إليه القرينة الحالية لأنه  
 ملحوظة فى نيته فلا ينافى ما سبق أنه لا يجب تعيين الامام باسمه أوصفته التى منها الحاضر أه حل (قوله  
 أو شك فيها) ظاهره أن المراد بالشك ما يشمل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب فى ابواب الفقه وهذا  
 بخلاف المقارنة لأحرام الامام فانه إذا ظن عدمها لم يضر إذا لم يتبين خلافه وبقر بأن الشك هنا  
 فى نية الاقتداء والنية يضر معها الاحتمال وهناك فى المقارنة وتركها شرط لصحة النية فيسأله مع فيها  
 ويكتفى بالظن فلا يرجع ويحجر ولعل هذا فى غير حال الاحرام وإلا فبضر التردد حيث لا ينافى من  
 الاقتداء فليحرجه نية نظر أه سم على المنهج أقول قوله وفيه نظر وقياس ما قدمه فيما لو شك فى التقدم  
 على الامام حال الاحرام الضرر مطلقا سواء وقع الشك فى الانتفاء أو لا أه ع ش على مر (فرع)  
 ما ذكره من أن الشك فى نية الاقتداء يصير به منفردا لو تذكر بعد طول الفصل هل ثبت الاقتداء  
 والقياس لأن طول الفصل أبطل نية الاقتداء كافى النظر فلا يرجع أه سم (قوله وتابع فى فعل الخ)  
 هل البطان بهذه المتابعة عام فى الدالم بالمنع والجاهل أم هو مخص بالمال قال الأذرى لم أرفه شيئا  
 وهو محتمل والأقرب أنه يذخر الجاهل لكن قاله فى التوضيح أن الاشبه عدم الفرق وهو الواجب أه  
 شرح مر (قوله بعد انتظار كبير) أى عرفاه شرحه وروى كتب عليه ع ش قوله عرفا يعتدل أن يفسر بما قالوه  
 فيما لو أحس فى ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من ضبط الانتظار بأنه الذى لو وزع على جميع الصلاة  
 لظفر اثره ويحتمل أن ما هنا اضيق وهو الأقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا  
 صلاته بصلاة امامه وهو يحصل بمادون ذلك واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة (فرع) لو  
 لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل فى كل واحد منها ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر  
 أنه من الكثير فيلتزم وأعتد شيخنا الطبرائى أنه قليل أه سم على المنهج أقول والأقرب ما قاله  
 الطبرائى وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيه فالو تعدد الداخلون وظال الانتظار فإن المدار ثم على  
 على ضرر المتقدم وهو حاصل بذلك بخلاف ما هنا فإن المدار على ما يحصل به الربط العورى وهو لا يحصل  
 بكل من الانتظارات البسيطة وأن كثر مجموعها لأن مجدهم لما لم يجتمع فى محل واحد لم يظهر به الربط أه  
 (قوله فلو تابعه أيضا) محترز قوله بعد انتظار وقوله أوبعد انتظار يسير محترز قوله كثير وقوله أو انتظره  
 كثيرا المحترز قوله وتابع ولم يذ كر محترز قوله للتابعة ومحترز ما لو انتظره كثيرا لأجل غير ما كدفع  
 لوم الناس عليه كأن كان لا يجب الاقتداء بالامام لفرضه لو انفرد عنه حسا صورة الامام أو لوم  
 الناس عليه لاسهامه بالرغبة عن الجماعة فإذا انتظر الامام كثيرا الدفع هذه الزية فانه لا يضر أه شيئا  
 ح ف وقد اشار له ع ش على مر فقلع ابن قاسم على المنهج فقال قوله أو كان لا انتظار يسير ينبى أوبعد  
 انتظار كثيرا لأجل المتابعة أخذا من قوله للتابعة تأمل أه سم على المنهج أه وفى قيد خامس لم  
 يذكره ولا محترزه المتن ولا الشرح وهو أن يكون حال المتابعة ذاكرة لعدم نية الاقتداء كما  
 يفهم من ع ش على مر وعبارته فلترك نية الاقتداء وقصدان لا يتابع الامام لفرض ما فيها عن  
 ذلك وانتظره على ظن أنه معتد به فهل تضر متابعته حيث أن أولا فيه نظر ولا يبعد عدم الضرر  
 انتهت فتلخص أن قيود البطان خمسة ثلاثة فى المتن وواحد فى الشرح وواحد عبارة ع ش (قوله أوبعد  
 انتظار يسير) قد يقال أنه وقف صلاته على صلاة غيره من غير رابط ويمكن أن يجاب بأن الانتظار  
 اليسير لا يظهر منه الربط أه ع ش (قوله وما ذكرته) أى من التفصيل بقوله وتابع فى فعل الخ  
 وقوله كالمفرد أى المذكور بقوله فلو تركها أى مما سواه فى التفصيل المذكور (قوله كالمفرد)  
 ومن ثم أنر شكك فى الجملة إن طالك زمانه وإن لم يتابع أو مضى معه ركن لأن الجماعة

بل يمكن نية الاقتداء  
 بالامام الحاضر (فلو تركها)  
 أى هذه النية (أو شك)  
 فيها (وتابع فى فعل أو سلام  
 بعد انتظار كثير) للمتابعة  
 بطلت صلاته لأنه وقفها  
 على صلاة غيره بل رابطا  
 بينهما فلو تابعه اتفاقا أو  
 بعد انتظار يسير أو انتظره  
 كثيرا بلا متابعة لم يضر  
 وتعييرى بفعل أولى من  
 تعبيره بالافعال ومستلة  
 الشك قول أو سلام إلى  
 آخره من زيادى وما ذكرته  
 فى مسألة الشك هو ما اقتضاه  
 قول الشيخين أنه فى حال  
 شك كالمنفرد هو المعتمد  
 وإن اقتضى قول المميز  
 وغيره

فيها شرط فهو كالشك في أصل النية ويؤخذ من ذلك أن الشك فيها يؤثر بعد السلام فيستقي من إطلاقهم أنه هنا بعده لا يؤثر لأنه لا ينافي الانقضاء أو برماوى وفي سم مانصة (فرع) في شرح الروض ويستقى مما علم أن الشك لا يبطل من غير متابعة ما لو عرض في الجمعة فيطلبها إذا طال زمنه لأن نية الجماعة فيها شرط أو ولو عرض الشك بعد السلام من الجمعة ضرر كافى المأبى أو اعتمد مولا أنه يرجع للشك في النية المستمرة وقياسه هنا المادة بجماع اشتراط الجماعة في كل منهما قلنا مل انتهى (قوله) كالشك في أصل النية أى وسكن الشك فيها أنه إذا فعل معه مكر أو معنى زمن يسع وركنا وإن لم يفعل تبطل الصلاة المراد بالبطل في قوله بالانتظار الطويل هو الذى تقدم في المتن وعمل المخالفة قوله وإن لم يتابع أى معنى القول الثانى أنها تبطل بالانتظار الطويل مطلقا وقوله باليدير مع المتابعة المراد باليدير فيه هو ما يسع وركنا تامل (قوله) وأعين اماما (الخ) هذا تفريع على قوله لا تعيين إمام والمراد أنه عنه باسمه أو صفته أو الإشارة تعيين وقوله لم يشر إليه أى إشارة حسية أو فاقية وقوله بطلت أى انقطعت إن كان فى شأنها ولم تتعد إن كان فى ابتدائها أو شيئا وليس المراد تعيينه بالإشارة القلبية إلى ذاته بل المراد أن يستد قبله زيد اثنين أو عمرو كما قاله أنشراح لكن لو عبر بالبدل الكاف لكان أولى أو برماوى (قوله) ولم يشر إليه أى ولم يكن التعيين بالإشارة بل بغيرها أو بالإشارة تعيين كما ذكره بقوله فإن عنه (الخ) (قوله) أيضا ولم يشر إليه أى إشارة حسية أو قلبية وسواء كانت الإشارة مع التعيين بالاسم أو كان تعيينه بنفس الإشارة الحسية أى المتعلقة بالشخص وإذا تعارضت مع البارة روعيت الإشارة هنا وفى التكاح بخلاف البيع وأعرافه البارع والخاص بالاصل أنه إذا علق القدرة بالشخص لا يضر التعلق بالاسم وإن لم يلحقها بالشخص ضرر التعلق بالاسم ومعلوم أن مع الإشارة يكون الاقتداء بالشخص أى حل (قوله) بطلت صلاته أى لو قبل المتابعة مرة (سم) (قوله) لمتابعته من لم ينو الاقتداء به فيه إشارة إلى أن البطلان إنما هو عند المتابعة والمتعد البطلان وإن لم يتابع لفساد النية أسبغ الطلوى وعبارة الشيخ سلطان قوله لمتابعته من لم ينو الخ ظاهره أن صلاته تتعذر أذى ولا تبطل إلا إن تابع وهو رأى الأسوى وكان الأولى أن يبطل بقوله لفساد النية فسادها مستلزم لفساد الصلاة وجهه فسادها بطريقين لم ينو الاقتداء به كفى عبارة أو بمن ليس فى صلاة كفى أخرى أو فى صلاة لاتصلح للربط بها فالمراد بالربط فى الأولى الصورى وفى الثانية المنوى انتهت عبارة البرماوى قوله لمتابعته الخ ليس قيذا والراجع لبطلان صلاته بمجرد الخطأ وإن لم يتابعه خلافا للأسوى فإنه علل البطلان بالمتابعة لأن فساد النية مبطل إن وقع فى الاتناء أو مانع من الانقضاء إن وقع فى الابتداء أو وجهه فسادها بطريقين لم ينو الاقتداء به وهو عمرو أو بمن ليس فى صلاة لاتصلح للربط بها وهو زيد فالمراد بالربط فى الأولى الصورى وفى الثانية المنوى انتهت (قوله) أيضا فإن عنه بإشارة إليه (الخ) عبارة شرح مر وخرج بقوله عنه أى باسمه ما لو نوى الاقتداء بهذا أو بالحاضر أو اعتقده زيد من غير تصريح باسمه فإن عمر أخته يصح كفى الروض وإن نازع فيه المتأخرون إذ لا أثر للغان مع الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله أنهم تصوروا في ذهنه شخصا معينا اسمه زيد وطن أنه الحاضر فأقضى به فتبين أنه غير مظهر تصح لعدم جزمه بأمامة من هو مقتد به هنا جزم بأمامة الحاضر وقصد بهيته لكى خطاى باسمه فلم يؤثر إذ لا أثر للغان مع الربط بالشخص فلم يقع خطاى بالشخص أصلا انتهت (قوله) أيضا فإن عنه بإشارة إليه (الخ) أى وقد حضر الشخص فى ذهنه وهذا التقيد غير قول الشارع معتقدا أنه زيد كما لا يخفى فله يوم كرام المتن يحتاج لتفصيل عبارة شرح مر ووقال زيد الحاضر أو زيد هذا وقد حضر الشخص فى ذهنه فكذلك والاقطع إذا حضر صفة لزيد الذى ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطا فى الموصوف الخطا فى الصفات وإيضاحه الإشارة وقطع عطف بيان لزيد وزيد لم يوجد القائل بالصحة فيه مبالغة بالاذبال منتهى نية الطرح فكانه قال أصلى خلف هذا هو صحيح بر دعليه بأن كونه فى نية الطرح غير مناف لا اعتبار كونه من جملة ما قصد الحكم انتهى (قوله)

أن الشك فيها كالشك في أصل النية أنها تبطل بالانتظار الطويل وإن لم يتابع وباليدير مع المتابعة (أو عن إماما) بقيد زده بقولى (ولم يشر) إليه (وأخطأ) كأن نوى الاقتداء بزيد فإن عمر (بطلت صلاته) لمتابعته من لم ينو الاقتداء به فإن عنه بإشارة إليه كذا معتقدا أنه زيد أو زيد هذا

أو الحاضر) بأن على القدوة بشخصه اه شيخنا (قوله لعدم تأتبه فيه) أى عند اشارته اليه أما بدونها فتأتى كما ذكره بقوله أو عين اماما الخ اه شيخنا (قوله أيضا لعدم تأتبه) أى لانه تصور والخطا لا يقع فيه وإنما يقع في التصديق اه اطلقى (قوله شرط في جمعة) أى فلزمنة نية الامامة مع التحريم ان لزمنة الجمعة ولو كان زائدا على الاربعين اه شرح مر وقوله فلزمنة نية الامامة مع التحريم وباتى فيه ما تقدم في اصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكثير اه عش دليله ومر في المعادة انه فلزمنة فيها نية الامامة ومثلها في ذلك المنصورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهى كالجماعة اه شرح مر وقوله ومثلها في ذلك المنصورة جماعة أى بان نذران يصلى كذا من النفل المطلق جماعة كاه وظاهر من جعلها كالجمعة اتى النية المذكورة شرط لصحتها في حاشية الشيخ جعلها على التقرىض ولا يخفى ما فيه اذ ليست النية شرطا في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المنذور لجماعة فان شرط انعقاده معنى وقوعه عن النذر ما ذكره اه رشيدى عليه مراده بالحاشية حاشية الشبرا مى على مر وعبارته قوله ومثلها في ذلك المنصورة رأى قولم بنو الامامة لم تنقدو فيه نظر لانه لو صلاها منفردا انعقدت وان لم يعدم فعل ما التزمه ويجب عليه اعادة ما بعد في جماعة ويكتفى بركعة فبقا يظهر خروجهم عن عدة النذر على ما ذكر في الروض وشرح في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم ينو الامامة فرادى لان ترك نية الامامة لا يرد على فعلها منفردا ابتداء انتهت وكتب ايضا قوله ومثلها في ذلك المنصورة جماعة أى وكذا المجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لان الاولى تصح فرادى فسقط ما ذكره سمنا على المنهج وعبارته في باب صلاة المسافر على حج (فتبينه) يبنى الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان افردوا قبل تمام تركتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة والامامة والامتنع صلاها منفردا لان نية الامامة شرط في اربع صور والجمعة والمعادة والمنصورة وجماعة المجموعة بالمطر (قوله) ولو كان زائدا على الاربعين) أى ان لم تزمه لكنه نواها فان نوى غيرها لم تزمه نية الامامة اه سبب الطلب لوى (قوله سنة في غيرها) أى ولو لم يمام راتب اه عش فاذا لم ينو كان منفردا ولا تحصل له الفضيلة وأما القيدون به فيصح اقتداؤهم به ويحصل لهم الفضيلة اه شيخنا اجبورى وقرر شيخنا الحنفى ما نصه اذا لم ينو الامام الامامة استحق جعل الشروط له لانه لم يشرط عليه نية الامامة وانما الشرط ربط صلاة المأمومين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على الممتداه وصرح به سم خلافا للشبرا مى على مر ونص عبارته قوله سنة في غيرها كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحمل السهو والقراءة بغير نية الامامة اه سم على حج وفيه وقفة والميل الى خلافه ويوجه بانه لا وجه للحقوسبوا الامام له مع انتفاء القدوة في نفس الامر كما لو بان الامام محدثا أو ما حصل فضيلة الجماعة فلو جرد صورته الان قال يفرق بين هذا وبين المحدث بان المحدث ليس في صلاة التنية فلم يكن اهلا لتحمل الحقوق السهو بخلاف هذا فانه لما كانت صلاته صحيحة وكان فيه اهلية الامامة صلح ثبوت احكام الجماعة في حقه وحق من اقتدى به ومع ذلك فقبضه . ( فرع ) . لو حلف لا يؤم فأم من غير نية الامامة لم يحنث كما ذكره الثقال وقال غيره بالحنث لان مدار الايمان غالبا على العرف واهله يعدونه مع عدم نية الامامة اماما اه حج في شرح العباب وظاهر كلامه ترجيح الثاني حيث وجهه أقول والاقرب الاول ويميل بانه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو الامامة فصلاته فرادى اخذاما قاله في الحلف لا يدخل على كذا حمل وادخل حيث قالوا فيه بعدم الحنث وبقي ما لو كانت صفة حلفه لا أصل اماما هل يحنث أم لا فيه نظرو والاقرب الثاني لان معنى لا أصلى اماما لا اجد صلاة حاله كوني اماما وبعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفردا انما يوجد منه اتمام الصلاة لا ايجادها بل يفتى انه لا يحنث بضالونى الامامة بعد اقتداءهم به لما مر ان الحاصل منه اتمام لا ايجاد . ( رجل ) . شرطت عليه الامامة بموضع هل بشرط نية الامامة بمحمل

أو الحاضر صحت لأن الخطأ لم يقع في الشخص لعدم تأتبه فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين خطؤه (و نية امامة) أو جماعة من امام مع تحريم (شرط في جمعة) ولو كان زائدا على الاربعين لعدم استقلاله فيها (سنة في غيرها)



وقالوا لأجاب به مر عن ذلك حين سئل عنه في درسه مشافهة لا يجب لأن الإمامة جاحصة أي لأن الإمامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مبروطا لصلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة بالأمومين وإن لم ينو الإمام الإمامة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم ينو الإمامة إذا كان من غير أهل الجماعة من نوى غيرها وإعمال تحصل له الجماعة إذا كان من أهلها ولم ينو الإمامة لأن الجماعة شرط في الجماعة فلا تحصل إلا بنبينا و فرق بين الجماعة والإمامة تأمل اه سم على المنهج اه نص عبارة ع ش (قوله ليحوز فضيلة الجماعة) لانه إذا لم ينو هاولو لعدم علمه بالمتقدمين لم يحصل له وإن حصلت لم يسيه وقوله حاز الفضيلة أي من غير كرامة والفرق بينه وبين ما ساقى في رتبة المأموم إذا نوى الاقتداء في أثناء صلاته حيث يكره ولا تحصل له الفضيلة أن الاقتداء بالغير مثله بخلافه نظم الصلاة لكونه يتبع الإمام في نظم صلاته ويترك ما هو عليه بخلاف الإمام فإنه مستقل اه حلي (قوله) لانه يصير اماما هذا يقتضي أن الفرض فيمن يرجو جماعة يحرمون خلفه اما غيره فظاهر البطلان فليحركا بيه قال الزركشي بل ينبغي نية الإمامة وإن لم يكن خلفه أحد إذا توفى بالجماعة وافرده في الألباب اه شوبرى وإذا نوى الإمامة والحالة هذه ولم يأت خلفه أحد فصلاته صحيحة اه سم (قوله) حاز الفضيلة من حيث أنى يضط ما أدركه فإن أدرك ربع الصلاة حصل له ربع الحسن والعشرين درجة أو نصفها فقصها وهكذا تقتضي البرجاء بحسب ما أدركه من نصف أو ربع وغيرهما بخلاف المأموم لو نوى الاقتداء في أثناء صلاته نفسه فإنه يكرهه ولا يجوز الفضيلة أصلا ولو فيما أدركه اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله حاز الفضيلة من حيث أن يضط ما أدركه من أن من أدرك الجماعة في التشهد الأخير حصل له جميع فضلها فالفرق قلت انطاف التبة على ما بعد ما هو المبرود بخلاف عكسه اه صح في شرح العباب انتهت وعبارة ع ش على مر قوله حاز الفضيلة من حين ينته بخلاف ما لو أحرم والإمام في التشهد فإن جميع صلاته جماعة ويفرق بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستصحب بخلافه هناك اه سم على المنهج انتهت وفارقت ما لو نوى صوم قل قبل الزوال حيث أثيب على الصوم من أول النهار بأن صومه لا يمكن أن يقبض صوما وغيره بخلاف الصلاة فإنه يمكن تبعيةها جماعة وغيرها اه شرح مر وقوله حيث أثيب على الصوم من أول النهار ولو بيت الصبي التبة في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم أثيب عليه جميعه ثواب الفرض كذا قرره شيخنا الشوبرى وذكر انه منقول وعليه في فرق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارع فيما مر انه إذا بلغ في أثناء الصلاة يثاب على ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتغالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حد ذاته فرضا وبعضها فلا يجعل ثوابها كذلك بخلاف الصوم فإنه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث لا يصوم بعضه فلا متميزا عن باقيه لجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض لانه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه اه ع ش عليه (قوله) أما في الجماعة وشمل ما الحق بها من المادة والمجموعة بالمطل والمنسوبة لجماعة وقوله فيض الخ عليه حيث كان من خطايه من الاربيين والاغلا اه من شرح مر وع ش عليه (قوله) لأن ما يجب الترض له أي وهو نية الإمامة في الجماعة فإنه يجب الترض لما فطر الخطا فيها بأن نوى الإمامة بجماعة معينين فيعين خلفهم بخلاف نية الإمامة في غير الجماعة لما يجب الترض لها لم يضر الخطا فيها اه شيخنا (قوله) وتوافق نظم صلاتيهما (ومن التوافق صلاة التسايح فيصحب الاقتداء بمصليا على المتمدن وبتطره المأموم في السجود الاول والثاني إذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام إذا طول جلسة الاستراحة اه شيخنا واصله في شرح مر (قوله) نظم صلاتيهما المراد بالنظم الصورة الخارجية أي توافق نسق ومئة صلاتيهما اه شيخنا (قوله) في الأفعال الظاهرة خرج بالأفعال الأقوال وبالظاهرة الباطنة كالتبة اه ع ش على مر والمتن اشارة تحرز الثاني بقوله ويصح لو بدقناض الخ وقد صرح به الشارع بقوله ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم اه (قوله) فلا يصح مع اختلافه أي عدم الصحة من

ليحوز فضيلة الجماعة وإنما تشترط هنا لاستقلاله وتصحية طماع تحرمه وإن لم يكن اماما في الحال لانه يصير اماما إذا نوى في أثناء الصلاة حاز الفضيلة من حيث أن يضط ما أدركه من أن من أدرك الجماعة في التشهد الأخير حصل له جميع فضلها فالفرق قلت انطاف التبة على ما بعد ما هو المبرود بخلاف عكسه اه صح في شرح العباب انتهت وعبارة ع ش على مر قوله حاز الفضيلة من حين ينته بخلاف ما لو أحرم والإمام في التشهد فإن جميع صلاته جماعة ويفرق بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستصحب بخلافه هناك اه سم على المنهج انتهت وفارقت ما لو نوى صوم قل قبل الزوال حيث أثيب على الصوم من أول النهار بأن صومه لا يمكن أن يقبض صوما وغيره بخلاف الصلاة فإنه يمكن تبعيةها جماعة وغيرها اه شرح مر وقوله حيث أثيب على الصوم من أول النهار ولو بيت الصبي التبة في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم أثيب عليه جميعه ثواب الفرض كذا قرره شيخنا الشوبرى وذكر انه منقول وعليه في فرق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارع فيما مر انه إذا بلغ في أثناء الصلاة يثاب على ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتغالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حد ذاته فرضا وبعضها فلا يجعل ثوابها كذلك بخلاف الصوم فإنه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث لا يصوم بعضه فلا متميزا عن باقيه لجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض لانه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه اه ع ش عليه (قوله) أما في الجماعة وشمل ما الحق بها من المادة والمجموعة بالمطل والمنسوبة لجماعة وقوله فيض الخ عليه حيث كان من خطايه من الاربيين والاغلا اه من شرح مر وع ش عليه (قوله) لأن ما يجب الترض له أي وهو نية الإمامة في الجماعة فإنه يجب الترض لما فطر الخطا فيها بأن نوى الإمامة بجماعة معينين فيعين خلفهم بخلاف نية الإمامة في غير الجماعة لما يجب الترض لها لم يضر الخطا فيها اه شيخنا (قوله) وتوافق نظم صلاتيهما (ومن التوافق صلاة التسايح فيصحب الاقتداء بمصليا على المتمدن وبتطره المأموم في السجود الاول والثاني إذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام إذا طول جلسة الاستراحة اه شيخنا واصله في شرح مر (قوله) نظم صلاتيهما المراد بالنظم الصورة الخارجية أي توافق نسق ومئة صلاتيهما اه شيخنا (قوله) في الأفعال الظاهرة خرج بالأفعال الأقوال وبالظاهرة الباطنة كالتبة اه ع ش على مر والمتن اشارة تحرز الثاني بقوله ويصح لو بدقناض الخ وقد صرح به الشارع بقوله ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم اه (قوله) فلا يصح مع اختلافه أي عدم الصحة من

ابتداء الصلاة أى لا تتعد التنية لأن عدم الصلحة إنما هو عند الركوع اه برماوى يلحق بالمنى ولا فرق في عدم الصلحة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يحيلها وإن بان له ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الجنازة خلافا للروايات ومن تبعه فلا يصح فرض أو نفل خلف جنازة ولا جنازة خلف فرض أو نفل أو كسوف ولا هو خلف فرض أو نفل أو جنازة أو سجود التلاوة والشكر كصلاة الجنازة والكسوف فإذا اعتبرتهما مع ما سبلت الصور نحو العشرين قاله في الألباب اه شورى نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه اه شرح حر (قوله مع اختلافه) ومنه اقتداء في سجود السهو بمن في سجود التلاوة لأن فيه اقتداء من في صلاة بمن ليس في صلاة وسجود اقتداء من في سجود التلاوة بمن في سجود الشكر وبالعكس اه حل (قوله ككتوبة وكسوف أو جنازة) هذا على الصحيح ومقابلة أنه يصح لامكان المتابعة في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف يتابعه في الركوع الاول ثم يرفع ويأخذه أو ينتظره كما إلى أن ركع ثانيا فيعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرض لما فيه من تطويل الركن القصير اه شرح حر (قوله وكسوف) أى هيئتها المخصوصة لأن فيها ركوعين وأما وصلها كسنة الظهر فلا ومنه يؤخذ ما عتبه ابن الرفعة في الكفاية حيث قال الذي يظهر صحة الاقتداء في الركوع الثاني ومنه القيام الثاني من الركعة الثانية أى وتحصل الركعة وإن قلنا بعدم حصولها لمن صلى الكسوف وأقره شيخنا وذكر لى شيخنا زى اعتاده وعبارة شيخنا في فصل زوال القدوة نعم لو اقتدى به أى صلى الكسوف غير معصيا أدرك الركعة لانه أدركه ركوعا معصيا اه حل ولورأى شخصا عند الكسوف أو عند جنازة يصلى وشك هل صلاته كسوف أو جنازة أو غيرهما لم يصح الاقتداء به كما لو رآه جالسا وشك هل جلوسه للتشهد أو للحزب عن القيام حيث لا يصح الاقتداء به لانه لا يدري بعد القدوة هل واجبه القيام أو الجلوس فان ترجع عنده أحد الاحتمالين صح كان ترجع عنده الجلوس للتشهد أى الآخر بأن رآه متروكا أو لغير التشهد بأن رآه مفترشا وفيه أنه يجوز أن يكون في التشهد الاول لانه يجلس فيه مفترشا اه حل وقوله فان ترجع عنده حل وعمل هذا إذا كان كل من الإمام والمأموم فقيها يعرف حيات الجلوسات فان لم يكن فقيها فبما لو لم يذب على ظنه شيء اه من شرح حر والشيدى عليه (قوله أيضا وكسوف) أى ما لم يكن الاقتداء في الركوع الثاني من الركعة الثانية والاصح اه قل ومثله ما لو كان الاقتداء في القيام الثاني من الركعة الثانية اه شيخنا وعبارة شرح حر نعم ان كان الإمام في القيام الثاني فما بعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة كاعتبه ابن الرفعة وتبعه جمع ويدل له تعليمهم عدم الصلحة بتعذر المتابعة ولا تعذر فيها ما انتهت (قوله أو جنازة) لو عبر بالروايات مسألت في المذكورات وهى مكتوبة خلف كسوف أو عكسه أو مكتوبة خلف جنازة أو عكسه أو جنازة خلف كسوف أو عكسه اه برماوى (قوله لتعذر المتابعة) لانه لا ركوع فيها ولا سجود فلا يصح الاقتداء بصلى الجنازة ولو بعد التكبيرة الرابعة ولا بمن يسجد للتلاوة أو الشكر ولو بعد رفعه من سجوده ولو كان بعد ان فرغ من تشهد الأخير ولم يبق الإسلام اه حل وعبارة شرح حر والأوجه استمرار النع في الجنازة وسجود التلاوة والشكر إلى تمام السلام إذ موضوع الاولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرهما وأما الأخيرتين فلا نهما ملحقتان بالصلاة وليست انهما مع وجود المخالفة لا يقال يبنى صحة القدوة بصلى الكسوف ونحوه لأن الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم إذا انتهى إلى الأعمال المخالفة فان فارق استمرار الصلحة والابطلت كن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لانه لا يملك المأمور الربيع تخالف النظم منع ان مقامه في صلاته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا التصديح اذ ليس كسنة من ترى عورته اذا ركع لانه يمكنه الاستمرار بوضعه شيء يستعور عنه فافترقا ما لو صلى الكسوف كسنة الصبح صح الاقتداء بها مطلقا انتهت (قوله ويصح الاقتداء بالركعة) أى يحصل له فضل الجماعة في

كتوبة وكسوف أو  
جنازة لتعذر المتابعة  
(ويصح) الاقتداء  
(لأنه يقاض)

جميع هذه الصور على معتدلمر اه شيخنا لكنه مشكل لان الجماعة في هذه الصور غير سنة بل مكرومة وما يطلب لا ثواب فيه وإن اجيب باختلاف الجهة قلنا ان الاختلاف (قوله) ومفترض بمقتل الخ) قصص المشاء خلف الترابيح كالواقدي في الظهر بالصبح قاذلن الامام قام ليتم صلاته الاولى له انما هو منفرد فان اقدى به ثانيا في ركعتين آخرين من الترابيح جاز كنفر واقدي في أثناء صلاته بغيره و تصح الصبح خلف الميود الاستقامو عكسه لتوافق نظم افهامه والاولى له ان لا يرافقه في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف الميود الاستقامو لا في تركه ان عكس اعتبار ابعلاته وانقص موافقه في ذلك لان الاذاكار لا يضر فعلها وإن لم يتدبوا لار كما وإن تدبوا ليس في الاستقامه استفاد كما يأتي في باب من عبر بقوله لا يرافقه في الاستغفار اى على القول به ان ثبت ان فيه قولاً وإلا فهو مرسى له من الخطبة الى الصلاة اه شرح مرقه وقوله اعتبار ابعلاته قد يشكل هذا على ما في صلاة العيدين ان العبرة بصلاة الامام حتى لو اقتص على ست في الاولى وثلاث في الثانية تابعه فيها وقد يفرق بان الامام والمأموم اشتركا في اصل التكبير وانما اختلفا في صفته فلما طلبت متابعة المأموم لاما في اصل التكبير وانما اختلفا في صفته استصحب ذلك تبعه في صفته ولا كذلك هنا اه عرش عليه (قوله) وفي طولة قصيرة) عطفه على قوله ويصح لمؤدقماض من عطف الخاص على العام لاجل قوله بعد الواقدي في نحو ظهر يصبح الخ وان قوله لمؤدقماض محمول على المتخفين في العدد حتى لا يتكرر مع قوله وفي طولة قصيرة اه زى (قوله وبالعكس) انما عبر بالعكس ولم يدبر بالعكس ثلاثهم رجوعه لالاخيرة فقط وهي قوله وفي طولة قصيرة وسبب ذلك التزم اختلاف العامل وبعي المصدر على الاصل وهو الافراد فارتكب المصنف خلاف الاصل دفعا لذلك التزم اه تقرر شيخنا شربللى (قوله) ايضا بالعكس) قضية كلام المصنف كالشارح ان هذا ما لا خلاف فيه وعبارة شيخنا زى والافراد هنا افضل وعبر بعضهم بأولى خروجا من الخلاف اه فيحتمل انه خلاف لبعض الائمة وانه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف وفي حج مانفص بعد كلام ذكره على أن الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا اه وهو ظاهر في أن الخلاف مذهبي (فرع) قل شيخنا الصورى ان الامام اذا ابراع الخلاف لا يستحق المعلوم قال لان الواقيل بقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها لجميع المقتدين وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانعة من محبة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض انتهى وهو قريب حيث كان امام المسجد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف ائمة مختلفين فينبى ان لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبى ان مثل ذلك مالم يشرط كون الامام حنفيا مثلافلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه او جرت عادة الائمة في تلك الجهة بتقليد بعض المذاهب وعل الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره لعدم لونه ثم رعاة الخلاف كان اقضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ وبمصها وجوبه او بعضها استحباب شئ وبعضها كراهة فينبى ان راعى الامام مذهب مقدمه ويستحق مع ذلك المعلوم اه عرش على مر (قوله) ايضا بالعكس) والجماعة افضل من الافراد على المعتقد اه عرش على الشرح وانقره مع ما كتبه على مر المتقدم بقوله وعبارة شيخنا زى والافراد هنا افضل وعبر بعضهم بأولى خروجا من الخلاف انتهى ولكن شيخنا قرر كلامه على الشارح وعبارة الشربلى قوله ويصح الاقتداء لمؤدقماض كلام الاصحاب مفروض في محبة الاقتداء ما حصل الجماعة فاختلف فيه جرى التور الطند ثائقى على عدم الحصول لانه مكروه وافق الشهاب الرملى بمصها أى ولم ينظر لكرامة الإقتداء أخذاه من قول الاصحاب في التخيير بين الانتظار والمارقة أن الانتظار افضل ليحصل الفضل في السلام وجرى عليه صح كذا قرره شيخنا زى وقد يدل لاول قولهم ان الانفراد افضل انتهى عبارة اصله مع شرح مرقه ويجوز الصبح خلف الظهور كذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الامام في الاظهر لا تفاق

ومفترض بمقتل وفى  
طولة قصيرة) كظهر  
بصبح (وبالعكس) أى  
لقاض بمؤدقماض  
بمفترض وفى قصيرة بطولة

نظم الصلواتين في تسيير يجوز اعماله ان تركه أولى ولو مع الانفراد لكن تحصل بذلك فضيلة الجماعة وان  
 قارن امامه عند قيامه الثالثة كما قال به والده رحمه الله تعالى انتهت ثم قال لم في عمل آخر من الشرح وقال  
 جماعة من المتأخرين ذلك ان تقول اذا كان الاولى الانفراد قل حصلت له فضيلة الجماعة مع انها خلاف الاولى  
 اه وعمله انه اعتمد ان الاقر اداءه قبل وان فضيلة الجماعة تحصل وأقر الأشكال الذي قاله المتأخرون ولم  
 يجب عنه هو ولا عشاء ثم قال في عمل آخر من الشرح وعلم بما تقرر حصول فضيلة الجماعة خلف معبد  
 الفريضة صحا كانت أو غيرها وأما قولهم يس للفتراض ان لا يقتدى بالمتنفل للخروج من خلاف  
 أبي حنيفة فحلف في النفل المتمسك أما الصلاة المعادة فلا لأنه قد اختلف في فرضيتها إذ قيل ان الفرض  
 احدهما محسوب الله ماشاء منهما لان الثانية لو تعينت للفتلة لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها اه  
 (قوله ولا يخر اختلاف نية الامام والمأموم) أي لعدم فحش المخالفة فيها اه رموى (قوله الى آخره)  
 المراد به قوله بقصيرة وقوله بالعكس وعبارته تصح بقوة المؤدى بالقاضي والمفتري بالمتنفل وفي  
 الظهر بالمصرو بالعكس وكذا الظهر بالصبح والمغرب يجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر انتهت  
 قول المنهج وفي طولية بقصيرة اعم من قول الاصل وكذا الظهر بالصبح والمغرب وكذا قوله  
 وبالعكس لانه رجح للصورتين الاولىين وجميع صور الثالثة بخلاف قول الاصل ويجوز الصبح خلف  
 الظهر في الاظهر فانه ليس بعكس الاقوله وكذا الظهر بالصبح في كلام المنهج لا يشمل قول الاصل وفي  
 الظهر بالمصرو لا عكسه فلي المنهج مؤاخذه من هذه الحثية لكن فيه ان هذه الصورة داخلة في قوله  
 وصح لؤد يقاض الى قوله بالعكس فالمراد اخذها تامها على من ابداهوا اعمادها تامل (قوله والافضل  
 متابته في قنوت) وما استشكل بجواز متابته الامام في القنوت مع انه غير مشروع للفتدى فكيف يجوز  
 له تطويل الركن القصير به رد بانهم اغتفروا ذلك للثابتة ولا يشكل على ذلك ما سمن انه لو اقتدى بمن  
 يرى تطويل الاعتدال ليس له متابته بل يسجدو ينتظرو أو يفارقه فبلا كان هنا كذلك لان تطويل  
 الاعتدال هنا راء الامام في الجملة هناك لا راء الامام أصلا اه شرح مر وكتب عليه ع شرح قوله لان  
 تطويل الاعتدال هنا الخ قد يقال رد عليه ما يأتي له في صلاة التيسيح من انه تعين فيه المفارقة أو الانتظار  
 في السجود مع المقتدى يرى تطويله في الجملة فانه يقول بصفة صلاة التيسيح في نفسها على تلك الحثية  
 الا ان يقال لما لم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها ناعرا نزل منزلة صلاة لا يقول المأموم  
 بتطويل الاعتدال فيها اه (قوله في قنوت الصبح) وهل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر  
 في النصف الثاني من رمضان فيكون الافضل متابته في القنوت أو لا كما لو اقتدى بمصلي صلاة التيسيح  
 لكونه مثله في التولية فيه نظرو الظاهر الاول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التيسيح مشابة هذا  
 للفرض بتوقيعه وتأكيده اه ع ش على مر ويسن له في متابته القنوت والتشهد كما سبق اه  
 سم (قوله فله فراهه بالية الخ) أي مراعاة لنظم صلاته ولا تقوته فضيلة الجماعة كما هو شأن كل  
 مفارقة خير بينها وبين الانتظار وقوله اذا أتم صلاته فارقه بالية أي عند قيامه الثالثة في الاولى  
 والرابعة في الثانية ولا غوته بهذه المفارقة فضيلة الجماعة اه حل لانه فراق يضر فلا كراهة  
 فيه اه شوبرى (فرع) لو تلفظ بنية المفارقة عمدا بطلت صلاته كما هو واضح وقا لما جزم  
 به مر وخلاف لمن خالف على ما نسب اليه اه سم على المنهج أي بخلاف ما لو كان ناسيا أو  
 جاهلا فلا تبطل صلاته هل يسجد للسهو في هذه الحالة لان القدوة اختلفت باللفظ بنية المفارقة أم  
 لا فيه نظرو الاقرب الاول لعملة المذكورة اه ع ش على مر (قوله فارقه بالية) أي جوازا في الصبح  
 وجوبا في المغرب كما يدل عليه قول الشارح بخلافه في المغرب ليس له انتظاره تامل اه شيخنا (قوله اذا  
 أتم صلاته) أي فروع بما وافق الامام فيه وذلك بشروع الامام في القيام في صورتين فنوى المفارقة في  
 المغرب وجوبا عند شروع الامام في القيام وفي الصبح كذلك لكن جوازا أو الا انه الانتظار كما قال ومحل نية

ولا يخر اختلاف نية  
 الامام والمأموم وتسيير  
 بطولية الى آخره اعم ما  
 عبر به والمقتدى في نحو  
 ظهر بصبح أو مغرب  
 كسبق (فيتم صلاته بعد  
 سلام امامه نحو من زيادتي  
 ) والافضل متابته في  
 قنوت (في الصبح) وتشهد  
 آخر في المغرب فله فراهه  
 بالية إذا اشتغل بها  
 وذكر الافضل من زيادتي  
 وبه صرح في المجموع (و)  
 المقتدى (في عكس ذلك)  
 أي في صبح أو مغرب بنحو  
 ظهر (إذا أتم) صلاته

المفارقة في صورتين سواء كانت واجبة أو جائزة عند شروع الامام في القيام خلافا لما يوحى به كلامه من ان التبادر من تمام صلاته الفراغ منها مع ان هذا لا يصح في صورة المغرب لان المأموم في وقت قيام الامام يقيم عليه التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فصلا حين قيام الامام للرابعة ثم وقد علت الجواب وهو ان المراد بتمام صلاة المأموم فراغه عما يوافق الامام فيمضي في صلاة المغرب السجود الثاني من الركعة الثالثة وفي الصحيح التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه شيخنا **(قوله)** والافضل انتظاره في صبح اي ان لم يخش خروج الوقت قبل غلظه واذا انتظره اطال الدعاء بعد تشهده فهم يظهره شرحه وقوله ان لم يخش خروج الوقت الخ اي ان خشي فقدم الانتظار او لم يخش فجلس **(قوله)** لا تجب نية المفارقة لجواز المضي في الصلاة وقوله اطال الدعاء اي ندبوا بل يكرر التشهد فلم يحفظ الادعاء قصيرا كره لان الصلاة لا سكوت فيها وإنما لم يكرر التشهد خوفا من خلاف من يبطل بتكرار الركن القولي احدث عليه **(قوله)** ايضا والافضل انتظاره في صبح اي ان كان الامام تشهد ولا بان قام بلا تشهد فارقته احتالا لا قد يحدث جلوسا لم يفعله الامام اه شوري وكذا اذا جلس ولم يشهد لان جلوسه من غير تشهد كلا جلوسا في فارقته حتماه حل **(قوله)** ليسل معه اي فيقع السلام في جماعة اه ومع ذلك لو فارقته حصلت له فضيلة الجماعة وان كان هذا التثني مفضولا بالنسبة للانتظار اخذنا من قول الاصحاب الفضل الانتظار ليحصل له فضيلة السلام معه فانه يدل على ان ما قبل السلام تحصل فضيلته مطلقا وان فارق والاولى يقولوا ليحصل له فضيلة السلام معه بل كانوا يقولون ليحصل له فضيلة الجماعة هكذا قررهم اه سم **(قوله)** لانه يحدث جلوسا اي جلوس تشهد لم يفعله الامام اي بخلاف مضي الصبح بالظهور فانه يحدث جلوسا الخ اي والفرض ان الامام جلس وتشهد الا بان لم يجلس او جلس ولم يشهد فتعين مفارقتة عمل المعتدل لانه حينئذ يفعل ما لا يفعله الامام اه شوري وبعبارة شرحه وخرج بفرضه الكلام في الصبح المغرب خلف الظهر مثلا فلا يجوز له ان ينتظره اذا قام للرابعة على الاصح في التحقيق وغيره لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام بخلافه في تلك فانه واقعه فيه ثم استداهم وعلم بما ذكرنا انه لو جلس امامه للاستراحة فقط لزمه مفارقتة وانه لا اثر ايضا لجلوسه لتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهور اذا جلوسه من غير تشهد كلا جلوسا لانه تابع فلا يستد به بدو نه يجري ما ذكر فيمن صلى الصبح خلف مصلى الظهر وترك امامه التشهد الاول فيجب على المأموم معه فارقته عند قيامه لثلاثة اقسام هي الاولى رحمه الله تعالى ويصح اقتداه من في التشهد بالقائم ولا يجوز له متابعتها بل ينتظره الى ان يسلم معه وهو افضل وله مفارقتة وهو فرق يذروا لا ينظر هنالك الى انه احدث جلوسا لم يفعله الامام لان المخذور احدا نه بعد نية الاقتداء لا دوامه كانهما انتهت وقوله وهو فرق يذروا قد يشعر هذا محصور فضيلة الجماعة لمن ذكر لكن سابقا فيما لو احرم منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته ان ذلك مكروه مفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما ادر كع الامام اه فضيلته حصول الفضيلة هنا قضية قوله هنا وهو افضل الخ حصول الفضيلة اللهم الا ان يقال اذا نوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل له فضيلة في الجملة فاذا نوى المفارقة تخالف الامام له من حيث كونه قائما وهو قاعده مثلا يكون ذلك عند غير غير مفوت بل حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد بطلان صلاته بصلاة الامام احدث عليه **(قوله)** ايضا لانه يحدث جلوسا اي جلوس تشهد لم يفعله الامام اي وليس له فعله بخلافه فيما قبله فانه واقعه فيما لو فعله فله معه ثم استداهم حتى لو لم يجلس امامه للتشهد الاول او جلس لم يشهد او جلس للاستراحة سهوا وجب على المأموم المفارقة وليس له انتظاره لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام وان كان من حق ان يشهد فانه قيل اذا جلس الامام للتشهد ولم يشهد فلما اكتفى بذلك فلما جلس من غير تشهد كلا جلوسا لانه تابع فلا يستد به بدو نه فعمل الامام لو جلس للاستراحة في الثالثة او التشهد ولم يشهد او تشهد سهوا او لم يتم التشهد ليس للمأموم ان ينتظره حينئذ فان قيل هو في الثانية والثالثة لم يحدث جلوس تشهد لم يفعله امامه بل فعله اجب بان جلوسه كلا جلوسا امامي

(فارقة بالنسبة والافضل)  
انتظاره في صبح ليسل  
معه بخلافه في المغرب  
ليس له انتظاره لانه يحدث  
جلوسا لم يفعله الامام  
وقولي وفي عكس ذلك  
الى آخره اهم ما جبر

الثانية فواضح ما في الثالثة فلا نه غير مشروع اه حل (قوله ايضا لانه يحدث جلوسا) يحذر من هذا الاستدلال لان انتظاره في السجدة الثانية غير ارجح او سم على حرج اقول وانتظاره افضل اه عرش على مرقول الشارع وليس له انتظاره في الجلوس ما في السجدة الثانية فلا انتظار فيه (قوله وقت ان امكنه) اي استجابا بظاهره كاصله انه يشغل بذلك مقدها له على دعاء الاعتدال وهو متجه لانه بعض من الصلاة امر ماوى فلو تخلف للقنوت وأدركه في السجدة الاولى ولم يضره وفارق التثنية الاولى بانها هنا اشتركا في الاعتدال فلم يضر به المأموم ومن ثم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس امامه للاستراجة فله لان جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عبرة بوجودها وظاهر قول الشيخين وغيرهما هنا وادركه في السجدة الاولى انه لو لم يدركه فيها بطلت صلاته غير انه ينافيه اطلاقهم الا ان التخلف ركن لا يطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا مخالفة في سنة فعلا او تركا وخشيت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لاننا نقول لو كان من هذا القنوت بطلان صلاته نهى امامه الى السجود على ما اقي به الفعل او قدر رجحنا خلافه فنعين ان التخلف للقنوت ليس من ذلك يعرف بان التخلف نحو التشهد الاول احدث سنة يعطى زعمنا ولم يفعلها الامام اصلا ففحصت المخالفة واما تطويله للقنوت فليس فيه احداث شيء لم يفعلها امامه فلم تفحص المخالفة الا بالتخلف بتمام ركعتين فليكن كما اطلقوه اه شرحه (قوله بان وقت الامام سيرا) اي بحيث يدركه المأموم في السجدة الاولى ولا يخفى ان هذا قيد للاستحباب واما بطلان فلا تبطل الا اذا تخلف بتمام ركعتين فليكن ولو طويلا وقصيرا فهنا بان نهى امام السجود الثاني اه حل (قوله ولا شيء عليه) عبارة شرح مرقولا بسجدة السجود لحمل الامام له عنه كما هو القياس خلافا لاسوى حيث زعم ان القياش سجوده انتهت (قوله وله فراه) ليقنت هذا قد يشعر بان المتابعة اولى وبعبارة مرقولا كرامة في المفارقة كما مر لغيره وبعبارة سم قال السبكي وترك الفراق افضل لقطع القدرة بالعدم برسى اه عرش (قوله تشهد اول) اي اصل التشهد الاول واما امامه فلا يضر التخلف له ونص عبارة شرح مرقولا في الكلام على التبعة وقول جماعة ان تخلفه لاعام التشهد مطلوب فيكون كالواقف هو الاوجه ما ذهب اليه جمع من انه كالمسوق ممنوع انتهت (قوله على تفصيل فيه) اي تقدم في باب سجود السهو وعبارته هناك ولو نسي تشيدا اوليا وليس يرضى الى ان قال ولا ان عاد المأموم فلا تبطل صلاته بل عليه عود فان لم يمد بطلت صلاته الا ان ينوي مفارقتها بخلافه اذا تعدا ترك فلا يلزمه العود بل يسن كارجحه في التحقيق وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارق ما قبله بان الماعل ثم معدور فقله غير معتد به فكانه لم يضر شيئا بخلافه فتأمل معتد به وقد انتقل من واجب الى آخر غير بينهما ولو عاد الامام للتشهد من قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الامام ولو انتصب معه ثم عاد ولم يجز له متابته في العود لانه اما غطى به فلا يوافقه في الخطا او عامد فصلاته باطلا بل بفارقه او ينتظر ملاما على انه عاد ناسيا انتهت الذي تلخص من الباب المذكور من كلام الشارع ومرقولا ان هذا الشرط لا يطرده الا في سجدة التلاوة اذ هي التي تجب فيها الموافقة فعلا وتركها للقنوت فلا تجب الموافقة فيه اصلا لا فعلا ولا تركا بل للمأموم ان يتركه وينظر الامام في السجود وله ان يتخلف له اذا تركه الامام على التفصيل السابق واما التشهد الاول فتجب الموافقة له تركا فقط بمعنى ان الامام اذا تركه لزم المأموم تركه واذا قبله الامام فلا يلزم المأموم فعله بل له ان يتركه وينظر الامام في القيام على ما تقدم (قوله ايضا على تفصيل فيه) حاصله انه ان ترك المأموم سهوا او جبه عليه العود ولا ينوي المفارقة وان تركه عمدا سن له العود واما ان تركه الامام وجب عليه تركه فان قعد عمدا عالما بطلت صلاته وان لحقه عن قرب اه حل وقوله ولا ينوي المفارقة ممنوع بل عبارة الشارح هناك اي في باب سجود السهو مصرحة بان له المفارقة ونصها هناك ولو نسي تشهد اول او قنوت الى ان قال ولا ان عاد ما ماقلا تبطل صلاته بل عليه عود فان لم يمد بطلت

به (ويقنت) فيه (ان امكنه) القنوت بان وقف الامام يسيرا (والا تركه) ولا شيء عليه (وله فراه ليقنت) تحصيل السنة (ر) سادسها (موافقة في سنن تفحص مخالفتها فيها) فعلا وتركها كسجدة تلاوة تشهد اول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحص فيه مخالفة كجلسة الاستراحة وقدم حكم الاولين في بابي سجود السهو

صلاته الا أن ينوي مفارقتها وهذا اذا كان المأموم ترك التشهد وقام عنه نسيانا او جهلا بخلافه  
 اذا تعمد هذا الترك فلا يلزمه الموديل يسن كارجحه في التحقيق وغيره ومثله القنوت انتهت **(قوله)**  
 والتصریح بهذا الشرط الخ انما قال والتصریح به لانه يستفاد من كلام المنهاج اجمالا انه عشو عبارة شرح  
 حر وعلم من كلامه فيها مر من مجرد السهو والتلاوة انه يشترط ايضا لصحة الاقتداء به موافقة الامام  
 في سنن تحض الخافعة فيها فعلا وترك الخ انتهت **(قوله وتبعية)** تمعير التبعية أولى من تعبير الاصل  
 بالتبعية لانها مفاعلة من الجانبين اه زى اه عشو **(قوله)** بان يتاخر تحمره اي جميع تحمره عن جميع  
 تحمر الامام فلو قارنه في حرف من التكبير لم تنقد اه شيخنا ومثله شرح حر وعمل هذا الشرط  
 فيها اذا نوى المأموم الاقتداء مع تحمره اما لو نواه في اثناء صلاته فلا يشترط تحمره بل يصح تقدمه  
 على تحمر الامام الذي اقتدى به في الاثناء اه حل ومثله شرح حر **(قوله)** فان خالفه لم تنقد صلاته  
 هذا ماخوذ من قول المتن الآتي فان خالف بطلت صلاته فهو راجع للصور الثلاثة وان قصره  
 الشارح على الاخيرتين فراد المتن بالطلان ما يشمل عدم الانقضاء وقول الشارح فقارنته الخ  
 مكرر مع قوله فان خالفه الخ الصدقة بالمقارنة الا ان يقال انه اعاده توطئة لقوله ولو شك الخ  
 اه شيخنا **(قوله)** ايضا فان خالفه اي في التبعية وذكر الضمير باعتبار تأويلها بالحكم والضمير  
 راجع للتأخر المفهوم من قوله بان يتاخر المفهوم من قوله بان يتاخر الخ اه شيخنا ح **(قوله)** فقارنته  
 له في التحريم الخ وذلك لان المصلي يدخل في الصلاة عقب التكبير او يبتين دخوله فيها باره على خلاف  
 سبق في صفة الصلاة فالأقتداء قبله اقتداء بمن ليس في صلاة او بمن شك في كونه فيها قاله الاسوي رحمه الله  
 ولو ظن احرامه فاحرم فبين خلافه فلا صلاة قبله الاسوي عن الرافعي رحمه الله تعالى قال الزركشي - تل  
 الخناطى عن رجل احرم بالفوم ثم اعاد التكبير خفية لنفسه لم يشر القوم بذلك بعد ان كبروا فقال تصح  
 صلاة المأمومين في أصح الوجهين وبحت الاذرى ان الطائفة لتحرم امامه تنقد صلاته منفردا اذا  
 سبقه بالتحريم اه سم **(قوله)** ولو يشك مع طول فصل شامل للشك في اثناء التكبير وللشك بعده  
 وبه صرح في شرح الروض فقال فان قارنه فيها او في بعضها او شك في اثنائها او بعدها ولم يذكر  
 عن قرب هل قارنه فيها ام لا و ظن التأخر فيان خلافه كما صرح به في الاصل لم تنقد صلاته اه  
 والمراد بالشك التردد في الاستواء كما يفهم من قوله او ظن التأخر فيان خلافه وفي الخادم مانصه  
 وعلم منه انه لو لم يبتين خلافه صح وهو كذلك لان باب الاقتداء يعتبر فيه غلبة الظن كطهارة الامام واعلم  
 ان هذه المسئلة أحد المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اه وتعليق يقتضى لو ظن انه نوى الاقتداء  
 كنى قصولهم لو شك في نية الاقتداء انصدت فرادى يحمل على المستوى الطرفين فليحذر وقد علم من  
 تحقق الطلآن هنا مجرد ذلك مع طول الفصل ان الشك هنا كالشك في أصل النية بخلاف ما تقدم في الشك  
 في نية الاقتداء وقال الشارح هناك انه الممتد فتحصل من ذلك كله ان الشك في المقارنة ان طال  
 زمنه ابطل والا فلا وفي نية الاقتداء ان حصل منه متابعة في فعل مع انتظار كثير ضرر والا فلا والفرق  
 بينهما واضح فان الشك في المقارنة يرجع للشك في أصل النية لانه يشترط في صحته ان لا تحارن تكبيره  
 الامام فاذا شك في المقارنة فقد شك في حصول نيته على الوجه المعتد به أو لا وذلك يضرب اذا طال زمن  
 الشك واما الشك في نية الاقتداء فلا يرجع الى الشك في أصل النية بل في نية بل في امرز اندعليها مع الايمان  
 بها على الوجه المعتد به فيها والشك في ذلك الامر الزائد على تركه وتركه لا يضركا ان فعله لا يضرك فلهذا  
 توقف البطلان على المتابعة في فعل مع الانتظار الكثير فليتامل ذلك نعم الشك في نية الاقتداء يبطل في  
 الجملة ان طال زمنه لانه يرجع للشك في النية لان شرط نيتها نية الاقتداء لانها لا تنقد فرادى وبما قررناه  
 يظهر انه لو شك بعد السلام في مقارنته في الاحرام للمأموم ضرر لانه شك في النية المعترقة هو الذي  
 يظهر فليتامل اه سم **(قوله)** وان لا يسبقه وقوله وان لا يتخلف الخ مجموع السبق والتخلف قدوا احد

والتلاوة والتصریح بهذا  
 الشرط من زيادة وفيه  
 صرح في الوضوء كما صلبا  
 (و) سابعها (تبعية) لامامه  
 (بان يتاخر تحمره) عن تحمر  
 امامه فان خالفه لم تنقد  
 صلاته خبر الشيخين انما  
 جعل الامام ليؤتم به فاذا  
 كبر فكبروا ولا تعربطوا بمن  
 ليس في صلاة فقارنته له في  
 التحريم ولو يشك مع طول  
 فصل مانعة من الصحة  
 (و) ان لا يسبقه

كان قال كل منهما بقوده مضرو ومقتضاه أن المقارنة في الأضال لا ضرر وهو كذلك وسيد كره الشارح بقوله بخلاف المقارنة الخ جرد ذكر المتن السابق المضر أربعة قيود الأول كونه بركنين الثاني كونهما فاعلين الثالث والرابع قوله عامدا عالما وقد ذكر الشارح عتزا لا ويعرف مفاهيها خمس صور قد ذكرها الشارح بقوله بخلاف السابق الخ جرد ذكر التخلف المضر ثلاثة قيود الأول كونه بركنين الثاني كونهما فاعلين الثالث قوله بلا عذر ومفاهيها خمسة ذكر الشارح منها ثلاثة بقوله وبخلاف تخلفه الخ وبقي عليه اثنان لم يذكرهما مفهوم التقيد بفعلين وهما كون التخلف بقولين أو بقولي وفعل قلخص ان القيود ثمانية وأن المفاهيم عشرة سكت الشارح عن اثنين منهما كأعلنته شيخنا (قوله بركنين فاعلين) أي متوالين كذا زاد مر هذا القيد في شرحه اه (قوله ولو غير طويلين) أي بان كان أحدهما طويلا دون الآخر كأن تخلف في الاعتدال حتى هوى الامام السجدة الثانية كاتقدم اه ع شر على مر (قوله عامدا عالما) فلا استقط هذا واستثنى بقوله بلا عذر فيكون واجبا لكل من سبق والتخلف والجواب أن العذر في التخلف أعم من الجمل والنسيان بخلافه في السابق لا يكون الا واحدا منهما اه شيخنا (قوله والسبق بهما) أي السابق المضر يقاس بما يأتي أي في التصور والمراد بما يأتي هو قوله كان ابتدا امامه هوى السجود والامام في قيام القراءة وقوله لكن مثله العراقيون الخ استدر الك على قوله يقاس بما يأتي فكانه قال هذا القياس غير متفق عليه بل مثله أي صوره العراقيون الخ وتصويرهم ضعيف لانه ليس فيه الا سبق بركن أو ببعضه وقوله فيجوز أن يقدر الخ أي على طريقة العراقيين الضعيفة والمبنى على الضعيف ضعيف والمعتد انه لا يقدر مثله في التخلف ولا ينص بالتقدم بل التقدم والتخلف المضران صورتهما واحدة هو ان يسبق أو يتخلف المأموم بهما بركنين فاعلين وقد علت تصويرهما اه شيخنا (قوله لان المخالفة فيه الحش) أي لان تقدم المأموم على الامام ولو ببعض ركن حرام بخلاف تخلفه عنه بركن فانه لا يحرموا ايضا التخلف له اذ عذر كثيرة بخلاف التقدم فان له عذرين فقط وهما النسيان والجهل اه شيخنا ح (قوله وان لا يتخلف بهما بلا عذر) علم من هذا ان المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى سجد الامام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر ولا يشكل على هذا ما لو سجد الامام للتلاوة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه لان القيام للممضي بسجود التلاوة ولرجوعها اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لانما به في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك اه شرح مر (قوله وان لا يتخلف بهما) أي بان يفرغ الامام منهما والمأموم فيما قبلهما بان ابتدا الامام هوى السجود أي وزال عن حد القيام في الواجهة بخلاف ما إذا كان القيام أقرب من أقل الركوع فانه في القيام حيث لم يحرم عنه فلا يضر اه شرح مر وكتب عليه ح قوله بخلاف ما إذا كان القيام أقرب أي أو اليهما على السواء كما صرح به زى في الركن الثالث السابق اه (قوله بلا عذر) ومن عدم العذر أن يتخلف نحو قراءة السورة أو جلسة الاستراحة اه شرح مر ومن ذلك ما لو اشتغل بكبير العبدين وقد تركه الامام فلا يكون معذور امعش عليه (قوله ايضا بلا عذر) عبر في الاول بقوله عامدا عالما وهما بما ذكر إشارة الى أن المضرنا أعم من النسيان والجهل كبطء القراءة والرجح وقوله بخلاف سبقههما ناسيا الخ عتزا عامدا عالما وتأخيره الى هنا أولى لانه فسر التبعة بعدم التقدم والتخلف لجعل عدم التخلف جزءا من مفهوم التبعة فجمع مفهوم القيدن أولى من تفرقه فيكون بيان المفهوم بعد تحقيق المطلوب امعش (قوله بخلاف سبقههما ناسيا الخ) لو علم الحال بعد ذلك فالظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما إذا سبقه بركن واحد سهوا فانه يتخير كما يأتي على الصحيح وقد يقال في الاولى الواجب عوده الى الامام أولى الركن الذي لا يبطل السابق اليه ولم ار في ذلك شيئا عليه فلو هوى السجود والامام

بركنين فاعلين) ولو غير طويلين يقيد زدتها بقولي (عامدا عالما) بالتحريم والسبق بهما يقاس بما يأتي في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما إذا ركع قبل الامام فلما اراد أن يركع رفع فلما اراد أن يرفع سجد قال الشيخان فيجوز أن يقدر مثل في التخلف ويجوز ان ينص ذلك بالتقدم لان المخالفة فيه افحش (و) ان لا يتخلف عنه (بهما) بلا عذر فان خالف في السابق أو التخلف بهما ولو غير طويلين (بطلت صلاته) لفحش المخالفة بلا عذر بخلاف سبقه بهما ناسيا أو واجهلا



في القيام ثم علم الحال جاز له العود إلى الاعتدال أو الركوع كما يجوز إلى القيام وهو محل نظر أم يرى  
 فليراجع وليحذر وما استظهره من وجوب العود واضح قياساً على ما إذا قام المأموم سوا عن التشهد  
 الاول - الامام فيه فانه إذا ذكر بحرية لم يرد بمحمل خلافة موقر له جاز له العود أي على غير طريق المرافين  
 اه سم (أي بخلاف سبقة ما تأسي الخ) ساق في الاعتذار الميحة للخلقة أن التسيان والجهل مباح فيها  
 التخلف بأكثر من ركعتين فهل يقال بطلانها اولاً لان السبق الحش في المخالفة وحيث إذا استمر نسيانه  
 او جهله حتى شرع في ركعتين بطلت صلاته لم ارفيه وتلا وعسى ان يسرقه ذلك تأمل (قوله) لكن لا يمتد  
 بتلك الركعة بخلاف التأخير عما كذلك فانه لا يمنع حساب الركعة ام اه سم (قوله) ايصال لكن لا يمتد  
 بتلك الركعة أي ما لم يبدعه التذكر او التعلو وياقيهما مع الامام اه شوي (قوله) وبخلاف سبقة ركن  
 اي او بركنين غير متواليين كان وكع ووقف قبل ركوع الامام واستمر في اعتداله حتى لحقه الامام ففسد  
 معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما اه ع ش على مد (قوله) ايضا  
 وبخلاف سبقة بركن كان ركع الخ) شامل لما إذا ترك في السجدة الثانية وانتصب قبله وهذا نظير ما لو تركه  
 في التشهد الاول وانتصب قبله في فحش المخالفة فهل تقول هنا يجب العود اذا كان ساهياً او جاهلاً كما  
 قالوا بذلك هناك يتجه الوجوب بل اولي لان الامام هناك في ستة وهناك في واجب فلينال ثم بحث مع  
 العلامة مر فال الى عدم الوجوب هنا و فرق بان الامام لما كان مستقراً في التشهد كانت مخالفته  
 الى القيام افحش وفيه نظراً في فرق بين السجود والتشهد فلم كان من في التشهد مستقراً دون من في  
 السجود مع اني عرضت عليه قبل ذلك انه ينبغي انه اذا ترك المأموم الامام في اعتدال لا تقوب فيه وتزل  
 ساجداً سوا انه يجب عليه العود وان تصويرهم ذلك بما اذا تركه في القنوت ليس بشرط بل  
 الضابط ان يترك في الاعتدال سواء كان فيه قنوت أو لا فوافق على ذلك ولا شك انه طبق  
 مستثناً سواء وما يدل على ان الفحش فيها اشد ان المخالفة بين الساجد والقائم اشد منها بين  
 الجالس والقائم فليراجع وليحذر اه ابن قاسم (قوله) ايضا بخلاف سبقة ركن) قد علم بما تقدم ان المراد  
 بسبقة بالركن انتم له عنه لا الاثبات بالواجب نمو للمأموم الانتظار فيما سبق الامام به كان ركع قبله وبين  
 الرجوع اليه ليركع معه ان كان متممدا للسبق جبر المانع فان كان ساهياً به فهو غير بين انتظاره  
 والعود اه شرح مر وقوله وبين الرجوع اليه ليركع معه اي وإذا عاد فهل يصحب له ركوعه  
 الاول او الثاني فيه نظر والاذرب انه يجب له ركوعه الاول ان اطمان فيه او لا الثاني وينبغي على  
 كزن المحبوب الاول انه لو ترك الطمأنينة في الثاني لم يضر لانه لحض المنيعة ثم على حساب الاول ولم  
 يتفق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فهل يركع وان كان الامام في الاعتدال لوجوبه عليه فيعمل  
 في الامام اولاً لانه إنما كان لحض المنيعة وقد قامت فاشبهه ما لو لم يتفق له سجود التلاوة مع الامام  
 حتى قام فيه نظر يعتدل الاول لا لا استقراره عليه بفعل الامام بل لان وفهمه من الركوع لم يكن بقصد  
 الاعتدال بل المناهضة الامام فاشبهه ما لو رفع فرعا من شيء بعد الطمأنينة في الركوع ويحتمل الثاني وهو  
 الاقرب ففسد مع الامام (قاعدة) قال حج في الزواجر (نتيجه) عتاده اي سابعة الامام من  
 الكبر ان هو صريح ما في الاحاديث الصحيحة وبجزم بعض المتأخرين وما يتضح بناء على ما روي عن ابن  
 عمر ان من فعل ذلك اخل بالاحكام الخاطي واما هل العلم قائم قالوا اقداسوا صلاته بجزئية غير ان اكثرهم  
 يأمرون بعوده الى السجود بمسك في سجوده بعد ان يرفع الامام راسه بقدر ما ترك اه ومذهبنا ان  
 يجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام او الهوى قبله مكروه كرامة تزيروا انه ليس له العود الى الامام ان  
 كان باقياً في ذلك الركن فان سبقة بركن كان ركع واعتدل والامام تأتم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان يحمل  
 الحديث على هذه الحالة فتكون هذه المصيبة كبيرة او بركنين كان هوى الى السجود والامام لم يركع وكان  
 ركع واعتدل والامام لم يركع فلما اراد الامام الركوع هوى المأموم للسجود بطلت صلاته ويكون فعل

لكن لا يمتد بتلك الركعة  
 فيأتي بعد سلامه امامه  
 بركة بخلاف سبقة بركن

ذلك وتعمده كبيرة ظاهرا اذ يحرفه اقول وقوله ومذهنا ان مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون  
السبق ببعض الركن حراما لانه لا يتحقق السابق ببعض الركن إلا بانتقاله من القيام مثلا إلى السجود  
او السجود الهوي من القيام وسية إلى الركوع والسجود والرفع من السجود وسية إلى القيام او الجلوس  
بين السجدين فله يصدق عليه أنه سبق بركن ولا يعضده عرش على مر (قوله ايضا وبخلاف سبقه  
بركن) أي على الصحيح وقيل بطل بالسبق بالركن وعبارته اصله مع شرح مر وقيل بطل بالسبق بركن  
تام في العمود العلم لما مضت الابداء بخلاف التخلف اذ لا يظهر فيه خش مخالفة انتهت (قوله وان  
عاد اليه الخ) الواء للحال أي والحال انه عاد اليه او ابتداء رفع الاعتدال لانه ان لم يعد اليه ولم  
يبتدئ رفع الاعتدال بل استمر را كما لما وصله الامام لا يقال انه سبق بركن إلا إذا انتقل إلى  
غيره كالاتدال او عاد للامام ومادام متلبسا بالركن لا يقان سبق به فعلى هذا يمتنع ان تكون الواء  
للحال تامل اه عشاوى وعبارته شرح مر والمراد بسبقه بركن انتقاله عنه لا الاتيان بأواجب منه  
انتهى ولا يصح ان تكون الواء للفاية لان مقتضاها ان يكون التذير سوا عاداليه او لا سواء  
ابتداء رفع الاعتدال أولا فيصدق بما إذا استمر في الركوع وهو في هذه الحالة لم يسبق بركن بل يعضده  
ثم رأيته في الشورى مانصه فان قلت ما مفاد هذه الفاية قلت الإشارة إلى ان الحكم بعدم البطلان  
عام ولو لم يكن الركن ينجر الانتقال عنه وإلى ان التحريم لا فرق فيه بين ان يتلبس بالركن الآخر  
كما صور بعضهم أولا اه (قوله) او ابتداء رفع الاعتدال قبل ركوع امامه) لا يخفى ان هذا صورة  
ما قبل الفاية وفي كون هذا سبقا بركن نظير لما سبق ببعض ركن ولا يتحقق السابق به إلا ان شرع  
في الاعتدال ويجتنب من المودان تعمد ما ذكره وغيره ان كان ساهايا محل (قوله حرام) أي من الكباثر  
واما السابق ببعض الركن حرام أيضا كما في شرح مر وعبارته هو السابق بركن عدا حرام والسبق ببعض  
الركن كالسبق بالركن كانه ركوع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع انتهت وقرشينا الحنفية انه أي  
السبق ببعض الركن من الكباثر ايضا وقرشينا الاجمعي انه من الصغائر واما مجرد رفع الرأس من  
الركن كالمركوع من غير وصول للركن الذي بعده فكروه كراهة تنزيه كما علم من عبارة الرواجر التي نقلها  
عش على مر ومثل رفع الرأس من الركن الهوي منه إلى ركن آخر كالقوى من الاعتدال من غير وصول  
للسجود (قوله) ولا يجب إعادة ذلك (أي بل استحب وهذا على الراجح ومقابلته يجب وعبارته اصله مع  
شرح مر ولو سبق امامه بالافتحة أو بالنشيد بان فرغ من ذلك قبل ان يشرع امامه فيه لم يضر موجه  
لانه ان يفي بحمله من غير مخالفة فاحتمل قيل لا يجوز ويجب اعادته مع فعل الامام او بعده وهو الولي فان  
لم يده بطأت لا فم له ترتب على فعله فلا بد من مباحته به ووجب مراعاة هذا الخلاف بل يستحب  
ولو في مرة ان يؤخر جميع فاعته عن فاعته امامه ان ظن انه يقرأ بعده او انما فده ناراية هذا الخلاف على  
خلاف البطلان بكنى الركن الفري لفترة هذا رجلا بالقاءة كايؤخذ من كلامهم انه لو تعارض  
خلا فان قدم أو اهما وهذا من ذلك انتهت وقرله ان يؤخر جميع فاعته أي وجميع فاعته أيضا مع ش عليه  
(قوله) بخلاف تخلفه بقضى مطلقا أي وادراو غيره وهو أعنى تخلفه بفعل مكروه كما يفهمه كلامه في شرح  
الروض اه سموعبارته صحيح والمتابعة المندوبة تحصل بان يتاخر ابتداء فعل المأموم عن ابتداء فعل الامام  
ويتقدم انتهاء فعل الامام على فراغ المأموم من فعله واكمل من هذا ان يتاخر ابتداء فعل المأموم عن جميع  
حركة الامام فلا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال إليه انتهت وشمله شرح مر وقوله ويتقدم انتهاء  
فعل الامام الخ قضيته انه لو كان المأموم سريخ الحركة فشرع في هوى الركوع بعد الامام  
ووصل إلى حد الركوع قبل الامام لا يكون آتيا بالمناظرة المدبوبة وفيه نظر يعلم من جواز  
المقارنة وقوله حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال إليه قضيته انه يوجب من المأموم ان لا  
يخرج من الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه اه سم على صحيح ووجه

كان ركع قبله وإن عاد إليه  
او ابتداء رفع الاعتدال  
قبل ركوع امامه لان ذلك  
يسير لكنه في الفعل بلا  
عذر حرام لحبر مسلم لا  
يأدروا الامام إذا كبر  
فكبروا وإذا ركع قاركو  
وبخلاف سبقه بركنين  
غير فليمن كقراءة  
وركوع أو تشهد وصلاة  
على النبي ﷺ ولا يجب  
إعادة ذلك بخلاف تخلفه  
بفعل مطلقا او بفعلين  
ببذر كان ابتداء امامه هوى  
السجود وهو في قيام القراءة

التوقف انحرع اسرع الامام في رفع رأسه من السجود اللهم الآن قال الشارح بالوصول للحقيقة انه وصل الى ابتداء معنى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانها بعض اعضاء السجود اه عرش عليه (قوله ايضا بخلاف تخلفه بقلي طائفاً) أي على الاصح ومقابلته انها تبطل بالتخلف وبعبارة اصله مع شرح مر وان تخلف بركن بان فرغ الامام منه والمأموم فيقبله لم تبطل في الاصح والثاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عنرا انتهت ومن حكاية الضعيف منا وحكاية غلبا سبق في السبق بركن يعلم ان القائل عتلف قائل بان السبق بركن مبطل قائل بان التخلف بالركن لا يبطل تأمل (قوله في غير التحريم) مثل السلام وهو في المجموع قال حج في الايام ومثله فيما يظهر ما لو قارن قيام المسبوق بهم عليهم من سلام امامه الاول اه شورى (قوله لكننا في الاصل مكروهة) خرج الاقوال ويجري عليه بعضهم لكن الواجهة خلافه فتكره المقارنة في الاقوال كالأصل والتفاوت بها الفضيلة في قارن فيه ولو في الصلاة السرية ما لم يعلم من امامه انه ان تأخر الى فراغه من القراءة لم يدرك في الركوع اه عرش وافر مشيخنا لكن توقف فيه الرشيد على (مر) (قوله ايضا لكننا في الاصل مكروهة) أي هو والمتمسك قبل خلاف الاولى وعمل الخلاف اذا قصد ذلك دون ما اذا وقع اتفاقا كما هو ظاهر وهل الجاهل بركانها كن لم يقصد المأمر مقياس كلامهم في غير هذا المثل اه مثله اه سم اه شورى (قوله مفوتة لفضيلة الجماعة) أي فيما قارن فيه قطعا كقوله والشيخنا وهذا بما يدل من قال ان السبعة والعشرين درجة موزعة على أجزاء الصلاة ولمن قال في كل جزء منها سبعة وعشرون كما يقول حج وقوله المفوتة مع الجماعة أي من حيث الجماعة بان تختص الكراهة بالجماعة ولا تأتي في الانفراد وهذا بخلاف ما سبق عن شيخنا من ان الاقتداء بنحو المبتدع مكروه وبحصل به فضل الجماعة وقوله اه اذا المكروه أي من حيث الجماعة وليس المراد ان الصلاة المكروهة لا تأوب فيها كالصلاة في الحمام كاذ يتوهم اه حل (قوله) ويجري ذلك أي تقويت فضيلة الجماعة وقوله مر مخالفة ما مور به يان المكروهات فكانه في سائر المكروهات التي هي مخالفة ما مور به وقوله في الموافقة والمتابعة في معنى من اليانية والمبين هو المأموم به فكانه قال من مخالفة المأمور به الذي هو الموافقة والمتابعة ومثل الموافقة بقوله كالانفراد عنهم أي عن الصف اذ فيه مخالفة للموافقة في الصف المأمور بها وسكت عن تمثيل المتابعة المأمور بها وما لم يمسك الامام بركن أو يعضه وقوله اه المكروه الخ تعليل لقوله مفوتة لفضيلة الجماعة ولقوله ويجري ذلك الخ وقوله مع ان صلاته أي المأموم الذي قارن امامه او خالف شيئا مأمورا به من حيث الجماعة وهذا الظرف متعلق بقوله ايضا مفوتة لفضيلة الجماعة ويقوله يجري ذلك الخ فكانه قال مفوتة لفضيلة الجماعة مع بقاء الجماعة اذ لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها تأمل (قوله مع ان صلاته جماعة) أي تنضم معها الجماعة ويخرجها عن نذرهما وتصح المعادوي سقطها للضعاف اه قل على الجلال (قوله والمعدر كان اسرع أمام قراءته الخ) ذكر للمعدر امثلة اربعة الاول هذا والثاني يؤخذ من قوله فان لم يمتها لشغلها بسنة فمعدور والثالث والرابع قوله كما مور علم او شك الخ وبقي امثلة اخرى ذكرها مر وحج وغيرهما منها ما لو كان ينتظر سكتة امامه ليقرا الفاتحة فيها فركع عقبها أو سها عنها حتى ركع امامه أو نسي كونه مقتديا وهو في سجوده ثم تذكر ولم يقيم الا والامام را كم اوسع تكبير الرفع من السجدة الثانية من الركعة الثانية جلس للتشهد الاول طائفا ان الامام يتشهد فاذا هو في الثالثة فكسر الامام للركوع فظنه لقيامها فقام فوجد را كما او نام متسكنا في تشهد الاول ثم اتبته فوجد الامام را كما فانه في كل ذلك معدور فيتخلف للقراءة ويسعى خلفه عالم يسبق الخ ولا يركع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة لانه ليس بمسبوق ولا في حكمه خلافا للركعتي في مسئلة السهو انتهت وبعبارة الشورى قوله والمعدر كان اسرع امام الخ منه على المتمسك بالتخلف المأموم لاتمام التشهد الاول وكذا لو تخلف له طائفا ان امامه جلس له ولم يعلم به حتى ركع فتخلف فيها على المعتد

وبخلاف المقارنة في غير التحريم لكننا في الافعال مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة كاجزم به في الروضة نقله في اصلها عن البغوى وغيره قال الزركشي ويجري ذلك في سائر المكروهات المفوتة مع الجماعة من مخالفة ما مور به في الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم اذ المكروه لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها (والمعدر كان اسرع امام قراءته

ومعنى على نظم صلاة نفسه مالم يسبق خلافا لمج وكذا من نسي القراءة حتى ركب الامام او نام  
متسكنا في التشهد وكذا من نسي الانتباه في السجود على الراجح في جميع ذلك خلافا لمج بخلاف  
المزحوم بعلی القراءة انتهت وقد اوصل بعضهم الاعتذار الى اثني عشر وقظلمها فقال

سائل الشخص الذي قد اعتذر • ثلاث أركان له اثنا عشر  
اولها البليء في قراءته • ومثله الثاني لها لفكته  
كذلك من لسكنة أو سورة • منتظر في ركعة جهرية  
فلم يكن امامه باسكت • ولا بقاريء تلك السورة  
او نام عن تشهد أول له • يمكننا مقعده ثم اتقه  
رأى الامام راكعا ومثله • من تخلف لان يتم  
كذا اذ لكونه مصليا • نسي أو لكونه مقتديا  
اوشك في اتبائه بالفاتحة • بعد الركوع للامام ليس له  
او شغل المواقف افتتاح أو • تصوذ عن القراءة ولو  
لم يك ذا في حقه قد ندبا • لظنه ان لا يتم الواجبا  
عليه من فاتحة الكتاب • فلا تكن لما ذكرت آني  
كذا اذا في كونه مسبوقا أو • موافقا قد شك هذا مارووا  
او كان تكبير الامام اختلاطا • عليه فاحفظن ما قد ضبطا

وركب قبل اتمام موافق  
له (الفاتحة)

(قوله كان أسرع امام فراءته) المواد انه قرأ بالوسط المعتدل المألوس أسرع فوق العادة فلا يتخلف  
المأموم لانه كالسبوق ولو في جميع الركعات اه شيخنا عبارة عش على هر قوله والافسبوق ومن  
ذلك ما يقع لكثير من الائمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن الماءوم بهد قيامه من السجود وقراءة الفاتحة بتمامها  
قبل ركوع الامام فيركع معه وتحسب اليه الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلا تخلف لتمام الفاتحة  
حتى رفع الامام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يحد من قبل ارتفاعه من اقل الركوع فأنته الركعة فأتبع  
الامام فيها وفيه يأتي ركعة بعد سلام الامام انتهت (قوله قبل اتمام موافق) وهو من أدرك من قيام الامام  
زمانا مع الفاتحة بالنسبة لقراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا لقراءة نفسه على الوجه كما بينته في شرح  
الارشاد وغيره وقول شارح من احرم مع الامام غير صحيح فان احكام المواقف والمسبوق تأتي في جميع  
الركعات لا ترى ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطء النهضة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان  
أدرك مع الامام زمانا مع الفاتحة كوافق الافسبوق اه صحيح ومثله شرح مر (قوله ايضا قبل اتمام موافق)  
اي ولو احتيا لا اعتد به ويقينا عند حجب وعبارة حجب ولو شك أو مسبوق أم موافق لزمه الاحتياط  
فيختلف لتمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الوجه من تناقض فيه للتأخير لانه تعارض في حقه اعلان  
عدم إدراكها وعدم تحمل الامام عنه فالزمانا اتمامها رعاية للثاني وفاته الركعة بعدم إدراكها رعاية  
للاول احتياطيا فيها وقضية كلام بعضهم ان على هذا اذا لم يحرم عقب احرام الامام او عقب قيامه من ركعته  
ولا يلزم أثر شكوه في انما يقا على ان العبرة في المواقف بادر الكفء الفاتحة من قراءة الامام والمعتمد خلافه  
كما قررنا انتهى والذي اعتمدت في شرحه قلا عن اقتناء الدهان الشاك في الموافقة والسبق كالموافق يقينا  
فيختلف لتمام الفاتحة ويستغفره ثلاثة اركان طويلة الى اخر ما في المواقف وعبارته وهل يلحق به اي  
المواقف في سائر احكامه من شك هل أدرك زمانا مع الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق  
سقطها وعدم تحمل الامام لكسب منها ولان ادراك المسبوق في الركعة رخصة او في معناها فلا تحصل مع الشك

في السبب المقتضى له ولأن التخلف لقرائتها أقرب إلى الاحتياط من تركها كالمال وحديثه فيناخرو ويتم القناعة  
ويدرك الركعة مالم يسبقها أكثر من ثلاثة أركان طويلة فأن سبق به تابعه فيها هو فيهم يأتي بركة بعد سلام  
أمامه في ذلك ترد للناظرين والمتحدث كآتي به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء في ذلك أكان  
أحراره عقب أحرار امامه أو عقب قيامه، بركته أم لا على ما قاله بعض المتأخرين أتيت (قوله) أيضاً بل  
تمام موافق وهو من أدركه نقيام الإمام ودرأه القناعة بالنسبة لا وسط المتبدل لا بالنسبة لقراءة  
نفسه وان وجهه المذكور كشي قال العلامة حجب الظاهر من تناقض وقوع المتأخرين أن من شك هل أدرك  
زمنها يسعها تخلف لانتمامها ولا يدرك الركعة مالم يدرك الركوع لانه تعارض في حقه أصلان عدم  
ادراكها وعدم تحمل الإمام منه فرجعنا لثاني احتياطاً والذي أتى به الشهاب مبر أنه يتخلف ويتم  
القناعة ويكون مختلفاً بهذين فتفرقه ثلاثة أركان طويلة وهذا هو المتمدن لأن تحمل الإمام ركعة  
والرخص لا يصار إليها الا بيقين اهـ برماوى (قوله) وهو بطل القراءة أى لم يجز خاتفي لسانه لا الوسوسة  
ظاهرة أما التخلف لوسوسة ظاهرة فلا يقطع عنها من حيثها كتمه تركها فلا التخلف لانتمامها إلى أن يقرب  
إمامه من فراغ الركن الثاني فتعين عليه مفارقتها في عليه ثوب منها لانتمامه لاجل ان صلاته بشروع  
الإمام فيها بعدد الواجب عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع إمامه أو تركها بعده إذ  
تقويت كالمال قبل ركوع إمامه نفساً من تعديده بالكلمات من غير طبع خاتفي لسانه سواء  
نفساً ذلك من تعديده في التعلل أم من شك في تمام الحروف أى بعد فراغها منها فلا يبيده تركه بعد ركوع  
إمامه ورفعه ذلك التقصير اهـ شرح مـ وكتب عليه عـش قوله لوسوسة ظاهرة لم يمين ضابطها ويؤخذ  
من قول حجب أن التخلف لما إلى الوسوسة إلى تمام ركعتين يستلزم ظهور ما اهـ أى أن ضابط الوسوسة  
الظاهرة ما يؤدى إلى التخلف بركعتين فليكن انتهى وكتب أيضاً قوله أى بعد فراغه منها أى من  
القناعة أم بالشك في ترك بعض الحروف قبل فراغ القناعة وجبت أعادته وهو مذمور وصورة  
ذلك أن يشك أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل قراءة تمام القناعة في البسطة  
فرجع إليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحرف فأعلى الوجه المطلوب فيها من نحو الخمس  
والرخاوة فإن أعادها إلى أن يعالج الوجه الاكل فإنه من الوسوسة فيما يظهر اهـ (قوله) أيضاً وهو بطل  
القراءة) قيد الشارح في شرح الروض ووجه في التمهيد مـ في شرحه يكون البطء لمجـز خاتفي في النطق  
وعبارتهم والنص الثالث وان كان عذر بان أسرع الإمام قراءته والمقتضى بطل القراءة لمجـز خلقى  
انتهت (قوله) ويسمى خلفه مالم يسبق الخ) فان أتم ركعته موافق امامه فيما هو فيه وحديثه كسبوق فيدرك  
الركعة إذا أدرك معه الركوع بشرطه الا في المسبوق وتسقط عنه القناعة أو بعضها وان أدركه بعد  
الركوع وقبل السلام تابعه فيما هو فيه فاقته هذه الركعة دون التي أتى بها على ترتيب نفسه اهـ حجج في شرح  
الارشاد الصغير اهـ شوى (قوله) أيضاً فيتمه ويسمى خلفه الخ) أتى ما لو كان مع الإمام جماعة  
فكبر شخص للأحرار فظن أحد المأمومين أن الإمام ركع ركع قبل تمام قراءة القناعة فتبين أن الإمام لم  
يركع فيجب عليه العودة للقيام لكن هل يعدل الركوع المذكور قاطعاً للمؤافة فيستأنف قراءة القناعة أو لا  
وان طال فبين عليه في نظر الأقرب الثاني لأن ركوعه معذور فيه فاشبه السكوت الطويل سهواً وهو  
لا يقع الموالاة بئى أيضاً ما لو كان مسبوقاً فركع والمال ما ذكر ثم تبين له أن الإمام لم يركع فقام ثم ركع  
الإمام عقب قيامه قبل ركع معه نظر الكونه مسبوقاً ولا بل يتخلف ويقرأ من القناعة بقدر ما فاته من  
ركوعه لتقصيره فيه نظر الأقرب الثاني أيضاً للامثلة المذكورة لأن المبررة في العذر بما في الواقع لا بما في  
ظنه كإتيان اهـ عـش على مـر وحديثه فان أدرك الركوع مع الإمام أدرك الركعة والا فلا وبطل  
صلاته ان تخلف بركعتين فليكن مالى بنو المفارقة تأمل (قوله) بان سبقه بأكثر من الثلاثة) المراد

وهو بطل القراءة (فيتمه)  
ويسمى خلفه مالم يسبق  
بأكثر من ثلاثة أركان  
طويلة ) فلا يعد منها  
الاعتدال والجلوس بين  
السجدين لما مر في سجود  
السو انهما قصيران  
(والا) بان سبقه بأكثر  
من الثلاثة بان لم

بالاكثر ان يزيد على الثلاثة بعض الرابع لا يتناهى اما لو سبقه بالثلاثة وجميع الرابع فلا يتبعه فيها وفيه  
 بل تبطل صلاته عبارة شرح مروي المراد ياكثر من ثلاثة او كان ان يكون السبق بثلاثة والامام في الرابع كان  
 تخلف بالركوع والسجدين والامام في القيام فبذلك ثلاثة اركان طويلة فلو كان الباقى بأربعة اركان والامام  
 في الخامس كان تخلف بالركوع والسجدين والقيام والامام - حيث في الركوع بطالت صلاته قال الباقى  
 انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله فلو كان السبق بأربعة اركان والامام في الخامس اى بان لم يقصد موافقة  
 الامام في القيام الذى صار الىه واستمر على ترتيب نفسه كما تبعه عليه الشيخ في الحاشية وقضيه انه لا بد من قصد  
 المتابعة وهو احد احتمالات ثلاثة اركان فبذلك اربعة اركان في حاشية المنهج والثاني انه يشترط ان لا يفقد  
 البقاء على نظام صلاة نفسه والثالث وهو الذى استظهره انه لا يشترط شي من ذلك بل يكفي وجود التبعة  
 بالفعل وقول الشارح لا في قريبا واذ اتبعه فركع قبل ان يتم الانحناء تخلف لانما هو قد بقا له شيئا لا  
 ان يقال انه لا يقتضى وجوب القعدة وانما غاية ما فيه انه اذا قعد كان - كنه ما ذكره واستظهره سم يلزم  
 منه ضعف حكم الباقى بالامام في العورة التى ذكرها اه **(قوله)** الا والامام قائم اى متلبس بالقيام اى  
 وصل الى محل تجزى فيه القراءة كما في شرح مروي وقبل ذلك له ان يجزى على صلاة نفسه وان شرع الامام في  
 القيام مادام لم يصل الى حد تجزى فيه القراءة فلو اسقط قوله من السجود كان أولى كما قاله قتل على الخطيب  
 وعبارة البرماوى قوله الا والامام قائم اى متلبس بالقيام بان وصل الى محل تجزى فيه القراءة انتهت **(قوله)**  
 ايضا الا والامام قائم من السجود الخ فلا عبرة بشروطه في الاتصاف للقيام أو الجلوس بل لا بد ان يستقر  
 في أحدهما ولا يصدق عليه انه سبق بالاكثر الاحتذاء لان ما قبله مقدمة للركن لا منه اه شيخنا في شرح  
 العباب لا يقال بشكل اعتبار الهوى للسجود فيما لو تخلف بغير عذر في محل القراءة لا نأقول لما لم  
 يقتضيه من الركن القصير لعدم العذر فلا يقتصر فيه وسيلة التعاول فليتأمل اه شوبرى **(قوله)** او جالس  
 للتشهد اى الاخير او الاول لانه على صورة الاخير اه برماوى وعبارة ابن قاسم قوله او جالس  
 للتشهد يحتمل ان يريد بالتشهد ما يشمل الاول فتكون التشهد الاول بمنزلة الركن الرابع يعبر  
 التلبس به في المشى على نظم صلاته يحتمل ان يريد به الاخير اه وما لشيخنا حج في فتاويه الى ان  
 المراد الاخير واعتمد شيخنا الطبرلاوى ان الجلوس للتشهد الاول بمنزلة التلبس بالركن الرابع  
 فيمنع المشى على نظم صلاته ان كان جلوس الامام للتشهد قبل شروعه في الركوع فليتأمل فان  
 ما اعتد به قريب منه ثم رأيت شيخنا حج مشى عليه في شرح المنهاج انتهت **(قوله)** تبعه فيما هو فيه  
 واذ اتبعه فركع قبل ان يتم الفاتحة تخلف لانما هو ما لم يسبق بالاكثر ايضا اه شرح مروي وقوله واذ اتبعه  
 اى بالقصد كما علم مروي رشيدى وقوله ما لم يسبق بالاكثر ايضا يقتضى انه في الركعة الثانية  
 للامام يباح له التخلف بثلاثة اركان طويلة فيكون في الثانية معذورا كما عذر في الاولى والذى في حاشية  
 سم مخالف هذا وعبارة ثم إذا اجتمع معه في القيام كما ذكر بان تلبس الامام بالقيام قبل فراغه مما عليه  
 او قبل شروعه في الهوى الركوع انقطع أثر ما مضى وصار للتخلف بعد ذلك حكم جديد حتى لو ركع الامام  
 بعد ذلك فتخلف عنه لم تبطل صلاته الا ان تخلف عنه بركنين تأمينا بل غدا واما هذا الركوع  
 هذا حاصل ما ظهر في هذه المسئلة وعرضته على شيخنا الشهاب حج رحمه الله فوافق عليه وهو  
 محتمل فليراجع والبحر وواعلم انه حيث امتنع المشى على نظم صلاته فشى بطلت ان تعتمد وعلم  
 التحريم والا فلا لكن لا اعتداد بما أتى به اه سم وشهدنا قاله ما في شرح حج ونصه تبعه فيما هو فيه  
 اى ولو كان جلوس القراءة فلا يلزمه ما غير ما ادركه بخلاف ما مر في الموافق البيهقي القراءة لأن ما هنا  
 رخصة فناسبارعاية حاله لا غير بخلاف الموافق اه **(قوله)** ايضا تبعه فيما هو فيه اى لما في المشى  
 على نظم صلاته نفسه من مخالفة الفاتحة واعلم انه لم يشترط ان يقصد التبعة او يشترط ان لا يقصد

يفرغ من الفاتحة إلا  
 والامام قائم من السجود  
 أو جالس للتشهد (تبعه)  
 فيما هو فيه

القيام على نظم صلاة نفسه وان لا يعزم على الاتيان ببقية الفاتحة والمشي على نظم صلاة نفسه أولا يشترط  
شيء من ذلك الذي يظهر الثالث فلا يشترط قصد التبع ولا عدم قصد القيام على نظم صلاته بل يكفي وجود  
التبعية بالاعتدال بان يستمر معه ولا يمشي على نظم صلاته بل لوقفة بعده تلبس الامام بالقيام المسمى على نظم  
صلاته يعني ان لا يتخلل صلاة بمجرد هذا القصد لان مجرد قصد المبط لا يبطل كالوقفة عدنان بخلاف ثلاث  
خطوات متواليات لم تبطل صلاة قبل الشروع فيها بانه اذا كان ركع الامام ورفع قبل اتمام ما عليه  
قامت ركوعه ولحقه فعل يكون مدركا لركعة لان الركعتين في حقهما ركعة واحدة وقد كان موافقا لركعة حكم  
المسبوق فيه نظره وقد يتبادر الاول سيما وقد ادرك هذه الركعة مع الامام من ابتدائها ولم يدرك مع الامام  
الركعة من ابتدائها لا يكون الامور افاضلي حرروا كذلك اذا اسرع الامام قراءته وتوركع قبل اتمام ما عليه هل  
يتخلف كبطله القراءة فيه نظر فليحرر اه سم (قوله ايضا تبعية فيما هو فيه) أى من قيام أو جلوس فإذا  
جلس الامام للشهيد والمأموم لم يفرغ من القراءة فالواجب عليه الجلوس معه ثم لو قام الامام للركعة  
الآخرى فهل يبنى المأموم على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة لوجه انه لا يجوز البناء لا بقطع قراءته  
لخافه ذلك القيام قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما اذا سجد ثلاثا في أثناء الفاتحة كان تابع امامه فيها  
لرجوعه بدسجود إلى قيام تلك الركعة بعينه وأما مسئلة ما لو قام أى الامام وهو اى المأموم في القيام فلا  
يعد حيث بدأه على قراءة لم تدم مفارقه حيث ذياه فتأمل اه وعالقه في حاشية النهج واعتمد البناء في  
المسائلتين ونقله عن ابن العماد في القول الثام في احكام المأموم والامام (أقول) وهذا هو الاترب والقلب  
اليه اصيل اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله تبعه فيما هو فيه وهو قيام الثانية وهل يتبدى لمقاراة  
او يكتفى بقراءه الاول عنها اعتمد شيخنا الثاني اذ لم يجلس وعليه فرغ من ركعة قبل الركوع ركع معه وفي  
شرح شيخنا جميع الاول وتبعه جماعة وعليه في ترك ما بقى من المزمع في قراءة جديدة فالثانية وباقى  
فيها ما وقع له في الاول وهكذا وعلى الثاني ايضا لو لم يفرغ من ركعة الاولى في الركعة الثانية وتبعه فيها ويتفرق في كل  
ركعة ثلاثا كان له ان يوافقه الامام في أول القيام بتجدده حكم مستقل وان لم يقصد هو اقتضاه بل وان قصد  
مخالفته اه (قوله بعد سلام من امامه) زاد لفظه من ولم يقتصر على ما بعدهما لبقاء المتن على أصله من  
التنوين والافلا قال بعد سلام امامه لتغيروا لكن ليس ضروريا وايضا يلزم ان يكون المضاف من المتن  
والمضاف اليه من الشرح اه شورى (قوله كدعاء الافتتاح) أى كاتمام التشهد الاول واستماع قراءة  
الامام اه شيخنا نقله اولى من تغييره بدعاء الافتتاح اى اولوية محرم كما قد عدلت وفي ع ش ما يقتضى  
امأ اولوية امامهم نفسه قوله تعالى يعبرى عنه اولى وجهه الاولوية ان ما ذكره الاصل يوهى انه لو اشتغل  
بالتمرد او بجماع فاتحة الامام لا يكون معذورا اه ويرد على الشارح ان تغييره بسنة يقضى انه اذا لم  
يندب لم ندعاه الافتتاح لا يكون معذورا اذا اشتغل به وليس كذلك بل هو معذور فلهذا الصورة  
داخلة في تغيير الاصل غير داخلة في تغيير المتن وعجابه شرحى مر وحجج اللفظ الثاني وظاهر كلامهم  
هنا عذره وان لم يندب لم ندعاه افتتاح بان ظن انه لا يدرك الفاتحة لو اشتغل به كما هو المعتمد وحيث يشك  
بما مر في نحو تارك الفاتحة متعمدا الآن يفرق بان له معان تخرج شهية لاشتغاله بصورة سنة بخلافه فيما مر  
وايضا قال الخلف لاتمام الفاتحة الخش منه هنا ويشكل ايضا بما ياتي في المسبوق مع ان سبب عدم عذره  
كونه اشتغل بالنية عن الفرض الان يفرق بان المسبوق يتحمل عنه الامام فاحيط بان لا يكون صرف  
شيئا لغیر الفرض والواقع لا يتحمل عنه فمذلل للخلف لا كال الفاتحة وان قصر بصرفه بعض الزمان لغیرها  
لان قصيره باعتبار ظنهم ان الواقع والحاصل من كلامهم اننا بالنسبة للعذر وعدم تدبير الامر على الواقع  
وبالنسبة للندب الاتيان بغير التمهيد تدبر الامر على ظنه اه (قوله فباتى فيه ما مر) اى من اغتفار التخلف  
بثلاثة اركان طولية (قوله قبل ركوعه) اى قبل ان يصل الى اقله فتشمل القبلة ما لو حصل العلم او الصلح في حال

(ثم تدارك بعد سلام)  
امامه ما فاتته كسبوق (فان  
لم يشمها) الموافق (لصفه  
بسنة) كدعاء الافتتاح  
(فمذور) كبطله القراءة  
فباتى فيه ما مر وتعبيرى  
بسنة اولى من تغييره بدعاء  
الاتتاح (كأموم علم او  
شك قبل ركوعه

هو قبل وصوله إلى أكل الركوع فيجب عليه العود إلى القيام ليقرأه وإن صار إلى الركوع أقرب أه  
من عش على مر (قوله) أيضا قبل ركوعه وبعد ركوع امامه أي أو بعد ركوعه وقبل ركوع امامه  
وعبرة البرموى ولور كرك قبل الامام ثم شك لزومه العود وبوجه بان ركوعه هنا يسن أو يجوز له تركه  
والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شك قبل أن يركب بالكلية اتهمت (قوله) كما مر في بطلان القراءة) وكذا لو  
انتظر سكتة الامام ليقرأها الماعة فركع قبلها وقول الزركشي يسقط ما عتده منصف ولو تعدد ما وقف  
تركها إلى أن يركع الامام فالوجه انه يشتغل بقراءتها إلى أن يخاف التخلف بتمام ركعتين فمليين فينوي  
المفارقة وهذا هو المعتد وقال ابن الرفة يقرأه ويقرأ ويحث الشارح في شرح الروض انه يقرأ ويحب  
المفارقة وقت خوفه من السبق وهو المعتد أه برموى (قوله) لم يعد إليها أي المأموم بخلاف الامام  
والمنفرد فلو علم الامام أو المصل منفردا ذلك أو شك فيه وجب عليها العود كما تقدم في ركن الترتيب  
لكن إذا عاد الامام قبل بعود المأموم معه أو ينتظرونه أو يشارقونه بالنية أم كيف الحال ثم رايت  
هامش قلا عن مر بخط بعض الفضلاء ما نصه أما امام اعتدل من الركوع فشك في قراءة الفاتحة في القيام  
فليزمه الرجوع إلى القيام بقصده لاجل قراءة الفاتحة لأن الأصل عدم قراءتها وأما حاكم المأمومين الذين  
تلبسون بالاعتدال مع الامام فهل ينتظرونه في الاعتدال وينتظر تطويله للضرورة ولا يركعون معه إذا  
ركع بعد القراءة أم يحكم عليهم بأنهم في القيام معه حتى يلزمهم أن يركعوا معه إذا ركع ثانيا لاجل المتابعة أو  
يسجدوا قبله وينتظرونه فيه ولا يضر سبقهم له ركعتين لاجل الضرورة أم كيف الحال قال شيخنا مر  
بالاول وينتظر التطويل في الاعتدال للضرورة ثم يرجع عن ذلك واعتمد انهم ينتظرونه في السجود  
ويشترسبهم ركعتين للضرورة وهذا هو الاصح لانهم كل طويل أه (اقول) وهذا مفروض كما ترى  
فيما لا ذم يلزمنا من حال الامام شيئا بعدهم عنه أو لكونه ناسية أم الوعد انهم ترك الفاتحة فينتظرونه  
في السجود ثم رايت ما نقل عن مر في حج بعد قول المصنف يصبح قدوة المؤدى بالقاضي الخ أه عش  
على مر (قوله) أي إلى عمل قراءتها) اشار به إلى أن في الكلام معناه مقدرا ولو قال المصنف اليه  
لكان أوضح أه عش على مر (قوله) ليقرأها في لقوته أي بالركع كان عاددا ما علما بطلت صلاته  
ويأتي في ذلك كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا أو كان في التخلف له غش  
مخالفة كما جزم من المثل الآتية فيوافق الامام ويأتي بدله بركعة بدمسلام امامه فلم انه لو قام امامه فقط  
فشك هل يجدهم أي السجود الثاني سجد كاتفه القاضي عن الآتية لانه تخلف يسير مع كونه لم تلبس بعده  
ركن يقينا لان احاط في شك يقتضي انه في الجلوس بين السجدين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من  
الركوع في انه ركع معه أو لا فيركع كذلك أي كون تخلفه يسيرا مع ان احاط في شك يقتضي انه يأتي في  
القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه  
لعمش المخالفة مع يقين التلبس بركن بعده وهو القيام وظاهر ذلك أنه لو شك وهو جالس للاستراحة أو  
ناهض للقيام في السجود عاددا وان كان الامام في القيام لانه لم تلبس إلا بركن بعده وكذا لو كان شك في  
السجود بعد جلوسه للتشهد الأخير على الاقرب أه شرح حج (قوله) بل يقيم امامه الخ) وإذا تبعه ثم  
تذكر بعد قيامه للثانية انقرأ الفاتحة في الاولى حسب سجده وتمت بركعته وان كان فضله على قصد  
المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الامام والمنفرد بعد الركوع ولم يود القيام بل سعى على نظم صلاة  
انفسهما فان صلاتهما تبطل بذلك ان كانا عابدين بالحكم فاذا تذكر القراءة بعد ذلك لا يتفهما لذلك لبطان  
صلاتهما بطلها السابق فلو كان مهرا أو جهلا حسب رمت صلاتهما بذلك ثم رايت مصرحاً به في شرح  
الروض أه عش على مر (قوله) وسن لمسوق) هومن لم يدرك مع الامام زمنا يسع الفاتحة بالوسط  
المعتدل أه شرح المذهب أه شريرى ولو كان في الركعة الاولى أه شيخنا (قوله) بل بالفاتحة  
أي ويخففها حذرا من فوتها أه شرح مر (قوله) إلا ان يظن ادراكها) استكتنا منقطع ان اريد

وبعد ركوع امامه ترك  
القائمة) فانه معدوم  
(فيقرأها ويسعى) خلفه  
(كما مر) في بطلان القراءة  
(وان كان) أي عليه بذلك  
أو شك فيه (بعدها) أي  
بعد ركوعها (لم يعد إليها)  
أي إلى عمل قراءتها ليقرأ  
فيه لقوته (بل) يقيم امامه  
و(يصل ركعة بعد سلام)  
كمسوق (وسن لمسوق)  
ان لا يشتغل بعد عمره  
(بسنة) كتمود (بل بالفاتحة)  
إلا ان يظن ادراكها)



بالسوق من مراعته وأصله متصل أن أريد به من سبق بول القيام لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يشغل بها مطلقا والظاهر خلافه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام وإنشأه في التفصيل المذكور وحيتن قال تعبير بالأموم بدل المسبوق أولى اه حج أي قوله وسن لمسوق اه شيخنا (قوله) وإذا ركع امامه ولم يقرأ ما خلفه حاصل مستلزم المسبوق أنه إن لم يشغل يستوجب عليه أن يركع مع الإمام فإن لم يركع معه فاته الركعة ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف ركعتين من غير عذر وإن اشغل بسنة وظل أنه يدرك الإمام في الركوع تخلف لما فاته ثم إن أدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة وإلا فاته ويجب عليه يصرف الإمام تكبيل ما فاته حتى يريد الإمام الهوى السجود فإن كل واحد منهما والآخر فأن لم يظن أدراكه في الركوع وجب عليه نية المفارقة فإن تركها بطلت صلاته عند سم وقال شيخنا لم تبطل إلا أن تخلف ركعتين بلانية مفارقة وأما أنه فعل وفاعل اه شورى (قوله) تبعه وجوبا أي لاجل تحصيل الركعة أي أن التبعية شرط في تحصيلها فلا ينافي تركه كاصحح شيخنا من أن التخلف مكروه وإليه يرشد كلام الشارح اه شورى (قوله) يصان تبعه وجوبا في الركوع وإذا ركع في شتر طرأن يطن بقينا قبل رفع الإمام رأسه من الركوع كما يأتي فيمن أدرك الإمام في الركوع اه شورى وكلامه هنا مفروض في مسبق أدرك الإمام في القيام وفاته جميع الفاتحة أو بعضها وحيتن فيلخص من هذا أي الذي قاله الشورى وعاسياتي في قول المتن ولو أدركه في ركوع محسوب الخ أن كل مسبق أدرك الإمام في القيام وفاته الفاتحة أو بعضها أو أدركه في الركوع لا بد في أدراكه الركعة من الطائفة مع الإمام بقينا قبل رفعه من الركوع وسياق يصحح دليله كلام الشارح هناك اه شيخنا حرف (قوله) فاته الركعة أي وكان مختلفا بغير عذر فيكون مكرها اه شرح مر ولور ك في هذه الحالة فالظاهر البطلان لزيادة ركن غير محسوب ولا متابعة وهو كذلك اه شيخنا حرف وأصله في ع ش عل مر (قوله) والابان اشغل بسنة أي سواء ظن أدراك الفاتحة أو لا تقول فإعدها راجع لقوله وسن لمسوق أن لا يشغل يستلزم لقوله إلا أن يظن أدراكها (قوله) بان اشغل بسنة أي أو سكت أو استمع قراءة الإمام كما في البرماوى قوله فإعدها أي أو بقدر سكوته اه شيخنا وبعبارة شرح مر والابان اشغل بالسنة أول يشغل بشيء بل سكت بعد تمره من مناقيل أن يقرأ مع عليه بان الفاتحة واجبة اما إذا جمل أن أدركه ذلك فهو يتخلفه ما لزمه مختلف بعذر قاله القاضي انتهت عبارة سم (فرع) لو وقف عمدا بلا قراءة حتى ركع الإمام جاز التخلف ما لم يخلف التخلف ركعتين فوجب المفارقة ولا بطلت قاله شيخ الاسلام رحمه الله وهو الذي لا يحصى عنه انتهت (قوله) فإعدها وجوبا أي وإن لم يظن أنه يدرك الإمام في الركوع بل وإن ظن أنه لا يدركه فبه كما مال إليه شيخنا الطبرلاوى رحمه الله لا تعديركه على خلاف ظنه اه سم قال الفارقي وصورة تخلفه للقراءة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده وإلا فليتابعه قطعاً ولا يقرأ وذكر مثله الرويات في حليته والتز إلى أحيائه لكن الذي نص عليه في الام أن صورته أن يظن أن يدركه في ركوعه وإلا فإعده وشم صلاته به على ذلك الأذرى وهو الممتد لكن يتجه لزوم المفارقة له عند عدم ظنه ذلك فإن لم يضل الم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير مختلفا ركعتين اه شرح مر ومثل في شرح الروض وعصه أنه إذا لم يركع مع الإمام يحرم عليه ولا تبطل صلاته إلا بتخلفه ركعتين وهذا مشكل والحكم بالحكمة مشكل لأنه إذا فاته الركوع مع الإمام يكون مختلفا بركن فعلي والتخلف بمن غير عذر مكروه كما ذكره الشارح بقوله بل أنه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه والحاصل أن قول مر قال الفارقي الخ غير ظاهر ولم أهم مقصوده منه فمثل عسى أن نفهم منه ما وافق المذهب المقتضى به (قوله) بقدرها أي يقينا ويصله بالزمان الذي يسع ذلك بخلاف من جهل الفاتحة يقف بقدرها في ظنه إذا لم يسمع ما يسعها اه طبرلاوى وقال مر هنا إضافي ظنه قال ويبنى إن يكون المراد أنه يجب أن يقرأ قدر ما يسعه الزمان الذي فوته في نحو الافتتاح بالقراءة الممتد له لا يجب أن يقرأ بعدد حروف

مع اشتغاله بالسنة فيأتي بها ثم بالفاتحة والتصریح بالسنة من زيادتي وتعيرى يظن أول من تعبده يعط (وإذا ركع امامه ولم يقرأها) أي المسبوق الفاتحة (قوله) قال يشغل بسنة تبعه) وجوبا في الركوع (وأجزأه) وسقط عنه الفاتحة كما لو أدرك في الركوع سواء أقرأ شيئا من الفاتحة أم لا فلا تخلف لقراءتها حتى رفع الإمام من الركوع فاته الركعة (والا) بان اشغل سنة (قرأ) وجوبا (بقدرها)

ما قرأ ذلك الزمن من نحو الافتتاح ولعل المتجه ان يقال الواجب ان يقرأ بقدر حروف ما كان يقرأه  
في ذلك الزمن بقراءة نفسه لان هذا واجبه اذ لم يتامل اهـ **(قوله)** لتقصيره ببدلوه عن فرض الى سنة  
قضية التعليل بما ذكرناه اذ اذن ادراكه في ركوعه قاعا بالافتتاح والتبوء فركع امامه على خلاف عادته  
بان اقتصر على القامحة واعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها انه ركع معها وإن لم يكن قرا من القامحة  
شيئا ومقتضى اطلاق الشيخين غيرهما عدم الفرق وهو المعتمد كاقاله الشيخ لبقاء العمل القراءة ولا  
نسلم ان قصيره بما ذكر من تنفي في ذلك اذ لا عبرة بالنظر اليه خطأ اهـ شرح مر **(قوله)** والشق الثاني  
هو قوله لا وقوله في هذا اي ما بعد الا وقوله ما قبله هو ما قبل **(الاقول)** يتخلف في هذا وهو ما اذا تخلف  
لقراءة ما عليه من القامحة في اذا اشتغل بسنة فالاشارة لما بعد الا وهو قوله والا قرا بقدرها وقوله  
لا لازمه بالقراءة مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي لا زنا اباه بالقراءة وقوله فان لم  
يدرك الامام في الركوع الخ تفرع على كل من القولين فهو محل وقاق وقوله بل يتابعه في هويته للجدود  
أي ان كان قد كل ما عليه من القراءة والارجبت عليه نية المفارقة عند هوى الامام للجدود فان لم ينو  
المفارقة بطلت صلاته لانه حينئذ يصير متخطفا ركعتين فليكن وبارة شرح مر وان قاعه الركوع ولم  
يرغ وقد اراد الامام الهوى للجدود فقد تعارض في حق وجوب وقاء الماروم وطلان صلاته هوى  
الامام للجدود لما حرم من كونه متخلفا بغيره وعذر ولا يخلص له من هذه النية المفارقة فتستين عليه  
حذام من طلأن صلاته عند عدمها بكل تقدير انتهت وقوله فليس المراد الخ تفرع على قوله فان لم يدرك  
الامام الخ ومراده هذا التفرع الجامع بين القولين أي فن قال انه معذور اراد انه لا كراهة ولا طلأن  
هذا التخلف من قال انه غير معذور اراد انه لا يفتقر له ثلاثة اركان وقوله مطلعا أي في جميع احواله  
التي منها ادراك الركعة واغتفار ثلاثة اركان الا غير ذلك وقوله فان ركع مع الامام الخ عتذر قوله قرا  
بقدرها اهـ شيئا **(قوله)** فان لم يدرك الامام في الركوع الخ هذا ما قبل لم يحذف تقديره فان قرا بقدرها  
واذكر الامام في الركوع واطمان قبله رحمه اعتد بلك الركعة فان لم يدرك الخ اهـ شيئا **(قوله)** بل  
يتابعه في هويته لا لاجود قرر شيئا أن هذا يحتاج لتقيده بقدره إن كل ما عليه من القراءة والا فلا  
يتابعه بل ينوي المفارقة وعلى هذا يكون كلام الشارح جازيا على معتمد مر الذي تقدم لك الذي فهمه  
مر وحج من كلام الشارح ان غرضه عدم التقيده مراده ان الامام يتابع الامام في الهوى سواء  
كل ما عليه ام لا وان هذا الاطلاق معتمد عند وعند التحقيق بحسب ما فهمه عنه واعترضه مر بان  
التحقيق بما فرعه على المرجوح وبعبارة أي شرح مر وقد نقل الشيخ عن التحقيق واعتمده لزوم  
منايته في الهوى حيث توجه بانه لا لزومه متابعه حيث سقط موجب قصيره من التخلف لقراءة  
قدر ما لحقه فغلب واجب المناية وعليه فلا يلزمه مفارقتها بحسب ما فهمه من كلامه والا فبإبانه  
صريحة في تفرعه على المرجوح انتهت **(قوله)** بل انه لا كراهة اي على المعتمد من ان التخلف  
يركن مكروه غير مبطل وقوله ولا طلأن أي على الضعيف القائل بان التخلف يركن مبطل كما  
تقدم نقله عن عبارة اصله **(قوله)** بطلت صلاته اي إن كان عامدا عالما والا يعتد بما فعله اهـ  
شرح مر اي يأتي بركعة بعد سلام الامام اهـ عرش عليه وفي الرشدي مانعه قوله لا لم يعتد بما  
فعله وحل يجب عليه العود لتتم القراءة مع نية المفارقة اذا هوى الامام للجدود اذا علم  
بالحال إذ حركته غير معتد بها حيث فلا وجه لخصه لما هو فيه او لا يجب الظاهر الاول فليجمع اهـ  
**(فصل في قطع القدوة)** أي في حكم قطعها او ازاو كراهة وذكره بقوله وله قطعها الخ قوله ما تنقطع به ذكره  
بقوله تنقطع قدوة بخروج امامه من صلاته وقوله وما يتبعها أي يتبع قطعها أي يتبعها اربعة احكام ذكر  
الاول به وله ولو لو نواها مفرد الخ وذكر الثاني بقوله وما ذكره مسوق الخ وذكر الثالث بقوله وان ادركه  
في ركوعه محسوب الخ وذكر الرابع بقوله ولو ادركه في اعتداله الخ ويتبع ما تنقطع به حكم واحد ذكره

من القامحة لتقصيره ببدلوه  
عن فرض الى سنة  
سواء قرأ شيئا من القامحة  
أم لا والفق الثاني في هذا  
وما قبله من زياد قال  
الشيخان كالنوى وهو  
يتخلف في هذا معذور  
لا لازمه بالقراءة وقال  
القاضي والمولى غير  
معذور لتقصيره بما مر  
فان لم يدرك الامام في  
الركوع قاعه الركعة ولا  
يركع لانه لا يحسب له  
بل يتابعه في هويته للجدود  
كما جزم به في التحقيق  
فليس المراد بكونه معذورا  
انه كبطي القراءة مطلقا  
بل انه لا كراهة ولا  
طلأن يتخلفه فان ركع  
مع الامام بدون قراءة  
بقدرها بطلت صلاته  
**(فصل في قطع القدوة وما**

بقوله وإذ سلم إمامه الخ تأمل وقدم في الترجمة قطع القدوة على ما تنقطع به لأنه لا إمام للخلاف فيه ولو كونه من فعل المقتدى وقدم في المتن ما تنقطع به للاتفاق عليه وكونه حاصلًا باختياره وثقله الكلام عليه  
 اه ع ش (قوله) تنقطع قدوة الخ القدوة ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام بقوله لروال الرابطة فيه تمليل الشيء بنفسه لأن الرابطة هي القدوة إلا أن قال أنه على حذف مضاف تقديره لروال عمل الرابطة وعلمها هو صلاة الإمام اه شيخنا وعادة البرماوى قوله لروال الرابطة لا يقال هذا فيه تمليل الشيء بنفسه لأن القدوة هي ربط صلاته بصلاة الإمام لا نقول مراده بقوله تنقطع قدوة أى أحكامها من نحو تحمل سهو وخطوه ونحو ذلك ومراده بقوله لروال الرابطة ارتباط صلاته بصلاة الإمام انتهت (قوله) أيضا تنقطع قدوة الخ أى ومع ذلك تجب نية المفارقة إزالة القدوة الصورية وعادة شيخنا زى قوله إلا للمعذر ومن المعذر ما يوجب المفارقة أى بالنية لوجود المتابعة الصورية كزوجه على ثوب امامه نجس لا يمين عنه أو انقضت مدة الحنفى المقتدى يعلم ذلك اه ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل وجوب النية حيث بنى الإمام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وأصرف أو جلس مثلا على غير هيئة المصلين لم يمتنع نية المفارقة وهو ظاهر وبه صرح حج حيث قال وقد تجب المفارقة أن عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه فتازمه فيما فرأى والابطال وأن لم يتأبه اتفاقا كان في المجموع وبوجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من أهلها وهو متوقف على نيته وحيد فلو استدر الإمام أو تأخر عن المأموم اتجه عدم وجوبها لروال الصورة اه ويستفاد ذلك من قول الشارح الاقوى وقد تجب المفارقة كان رأى امامه ملتبسا بما يبطل الصلاة وهل يسجد لسهو الحاصل قبل خروج الإمام الظاهر خلافه اه أى لأن الإمام جعله عنه وألوهها الإمام قبل اقتداء المأموم به فلا يسقط السجود عن المأموم إذا بطلت صلاة الإمام المالحق المأموم من الخلط بمحل اقتدائه بالإمام اه ع ش على مر وعلى هذا فيصق قول الشارح وأخيه بعد السلام أمالو خروج الإمام من صلاته بالسلام فلا يحتاج المأموم إلى نية المفارقة سواء كان موافقا أو مسبقا ولودام الإمام على صورة المصلين بعد السلام ولذلك لم يذكره وأما سبق عند قول المتن تنقضي قدوة بسلام امامه أن المأموم تجب عليه نية المفارقة ولذلك عبر المتن هناك بالانقضاء وهنا بالانقطاع وبينهما فرق وهما في الانقطاع يحتاج إلى نية المفارقة كما علمت وفي الانقضاء لا يحتاج إليها هكذا عرضته على شيخنا ح ف وشيخنا الأجهورى فأقره تأمل (قوله) يحدث وأخيه (قوله) أى كوت اه شيخنا وفى قل على الخلى قوله أو غيره أى من كل ما يبطل به صلاة الإمام ولو فى اعتقاد المأموم كترك طائفة اعتدال أو ترك وضع واحد من الأعضاء السبعة اه وتنقطع أيضا بتأخر الإمام عن المأموم تأخر غير متقرر فتقطع القدوة بالنسبة للمأموم الذى تأخر عن الإمام اه شرح مر (قوله) وله قطعهما أى على الجديد وفى قول قدوم لا يجوز قطعها بغير عذر فبطل الصلاة بقطعها بدون العذر اه من أصله مع شرح مر وقوله وان كانت الجماعة فرض كفاية أى وإن بنا على هذا القول (قوله) أيضا وله قطعهما أى ما لم يرتب عليه تعطيل الجماعة وعادة شرح مر ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا أنها فرض كفاية أجمع كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لأن فرض الكفاية إذا انحصر في شخص معين عليه ومحل جواز القطع في غير الجمعة أما في الركعة الأولى منها فتمتنع لماسيات أن الجماعة في الركعة الأولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها انتهت وكتب عليه ع ش قوله في غير الجمعة أى وما الحق بها بما يجب فيه الجماعة من المعادة والمنذور فلها جماعة وأولى الثانية من المجموعة بالمعز قدما بناء على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها منها أما على ما تقدم عن سم على حج من أنه يكفي لصحة الثانية عقداه مع الإمام وإن قارعه حالا فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية اه وقد تجب نية المفارقة كان رأى امامه ملتبسا بما يبطل الصلاة ولم يعلم الإمام به كان رأى على ثوبه نجاسة غير مفعو عنها أى وهى خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلا أو رأى

تنقطع به وما يقصها  
 (تنقطع قدوة بخروج  
 امامه من صلاته) يحدث  
 أو غيره لروال الرابطة  
 (وله) أى المأموم (قطعهما)

ثوبه تحرق اه شرح مر وعبارة حج وقد تجب نية المفارقة كل عرض مبطل لصلاة امامه وقدعله  
 فقل منيته فوراً ولا بطلت وان لم يتابعه اتفاقاً كافي المجموع ووجه بان المتابعة الصورية موجودة فلا  
 بد من قطعها وهو متوقف على نية وحيث قد استند بالامام أو تأخر عن المأموم اتجه عدم وجوبها والوال  
 الصورة انتهت وقد روي عليه انه لو تقدم على الامام بطلت صلاته كما تقدم اى ما لم ينفق المفارقة كما هو ظاهر  
 فلو كفي زوال الصورة عن نية المفارقة لم تبطل إلا ان يفرق بتدنى المأموم بالتقدم وعدم تعديه بتأخر  
 الامام اه سم اه شوري وقوله وكشفها الريح مثلاً وهذا بناء على ما قدمه من ان الظاهرة هي التي لو  
 تأملها ابصرها بان كانت يظهر الامام مثلاً ما على ما تقدم من ان مقتضى الضغط بما في الانوار ان يفرض  
 باطن الثوب ظاهر او ما في الثوب السافل اعلى وان الظاهر هي المينة وان الخفية هي الحكية فقط فهد من  
 الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف للمفارقة اه ع ش على مر (قوله بنية المفارقة) اى قبله فقط اه  
 ع ش وتقدم في الشرط الخامس عن سم حكما ولو تلفظ بنية المفارقة (قوله لانه لا يلزم بالشروع فيه الخ)  
 اى او اما السنن فلا يلزم بالشروع فيها الا في الحج والعمرة اه شرح مر وقوله لا في الحج والعمرة اى في  
 حج الصبي والريق وعمرهما قائما منهما سنة لا يفرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى ان الولي  
 يحرم عليه تمكين الصبي من القطع اما الريق فالحرمة متعلقة به نفسه لتكليفه وظاهر اقتضاه على استثناء  
 هذين ان الصبي اذا ضل على جنازة او حضر الصف كان له قطعها وهو ظاهر لعدم تكليفه ولو قيل يجب  
 على الولي الصبي منعه من ابطال صلاة الجنازة لسقوط الفرض به كالبالغ ولما فيه من الازدراء بالبيت لم يكن  
 بعيدا اه ع ش عليه وقوله بمعنى ان الولي يحرم عليه الخ مقتضاه ان حج الصبي والريق ينقطع بقطعه  
 ويحرم تمكين مامته وليس كذلك إذ الحج لا ينقطع إلا بالردة فقط كما هو مقرر هناك (قوله وصلاة  
 الجنازة اى او ان نادى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها  
 لانها تقع فرضا وان تعدد الفاعلون وترتبا واما لو اعادها شخص بعد صلاته عليه او لا فتعمله فلا  
 وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياسا على المكتوبة المادة ام لا فيه نظر والظاهر الجواز ويفرق بان  
 المكتوبة المادة قبل أنها الفرض وقبل الفرض واحدة لا يعينها بحسب الله ما شاء منها وقبل الفرض  
 اكل الصلاتين بخلاف هذه فانه لا خلاف في كونها نقل على ان إعادة الجنازة غير مطلوبة فكان القياس  
 عدم انقضاء إلا انه يجوز ذلك لان المقصود منها الدعاء ثم ظاهر كلامهم انه لا فرق في حرمة قطع صلاة  
 الجنازة بين كونها على حاضر او غائب او قبر وهو ظاهر لما في القطع من الازدراء بالبيت في الجملة اه ع ش  
 على مر ومثل صلاة الجنازة كل ما يتعلق بالبيت من نحو غسله وتكفيله ودفعه اه حل وعبارة البرماوى  
 وصلاة الجنازة اى ولو على غائب ومثلها جميع ما يتعلق بالبيت من غسل وتكفين ودفعه نحو ذلك حيث  
 عد تهاونا به واعراضه لانه اذ دراه به بخلاف التناوب في حرقه وحمله لا ستراحة وترك ولا  
 يحرم قطع العلم ونحوه لمن شرعه لاستئصال مسأله انتهت (قوله ولان الفرة الاولى الخ) اى يقال هذا  
 محل عذر فلا يحسن الاستدلال به على الجواز مطلقا لاننا نقول كان من الجائز أن يصلي بهم في هذه الحالة  
 صلاة يعين نخل فم تدين تلك الكيفية اه حل وعبارة البرماوى قوله ولان الفرة الاولى الخ استدلال  
 على احدش كلام المصنف وذلك لان قوله وله قطعها شامل للعدو ولعدمه فقوله اولاً لانه لا يلزم  
 بالشروع الخ استدلال للاعم من المذروعه وقوله ولان الفرة الاولى الخ استدلال لما اذا كان هم  
 عذر انتهت (قوله المطلوبة وجوبا) اى كافي الصلوات الخمس وقوله او ندبا اى كافي نحو العيد ويحتمل  
 انه اراد الاشارة للتفريع على قولى الجماعة من وجوبها وندبها وهو اولى كما هو صريح عبارة المحلى  
 اه شوري (قوله كرض) مثال للعذر الذي يرخص في تركها ابتداء وقوله وتطويل امام وتركها الخ  
 مثال للعذر الذي لا يرخص في تركها ابتداء كما يعلم من شرح مر وكتب عليه ع ش قوله يرخص  
 في تركها ابتداء قضيت ان ما الحق هنا بالعذر كالتطويل وترك السنة المقصودة لا يرخص في الترك

بنية المفارقة وان كانت  
 الجماعة فرض كفاية لانه  
 لا يلزم بالشروع الا في  
 الجهاد وصلاة الجنازة  
 والحج والعمرة ولان  
 الفرة الاولى فارتقت النية  
 في ذات الرقاع كما  
 سيأتي (وكره) من زيادى  
 اى قطعها لمفارقة الجماعة  
 المطلوبة وجوبا وندبا  
 مؤكدا (الا لعذر)  
 سواء أُرخص في ترك  
 الجماعة أولا (كرض)

ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة فيم إذا حصل ذلك فارق إن أراد اه سم على المنهج وعلى هذا قلوا كان من عادة الامام التطويل المؤدى لذلك منه الامام منه لافيه من اضرار المقتدين به وتقويت الجماعة عليهم ثم ما ذكر من ان المرخص في ترك الجماعة ابتداء مرخص في الخروج منها يقتضي ان من اكل ذي ربح كرهه ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القدوة ولا تقوته فضيلة الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر عن الحاضرين او عن الحاضرين او عن المصلحة نفسه كان حصل له ضرر يشده حر او يردو كان يزول بخروجه من الجماعة وتسميه لنفسه قبل فراغ الجماعة كان ذلك عنوا في حقه ولا فلا تامة بخروجه عن الجماعة إلا بمجرد تركها اه **(قوله)** وتطويل امام) أي وإن كان خفيفا بان يذهب خشوعه فيا يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين وضوايا التطويل ولوفي مسجد غير مطروق وغير مر وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة اه شرح مر **(قوله)** ايضا وتطويل امام) هذا مثال لما جرى به العرف في الابتداء وقضية كلامهم ان ذلك لا يرخس في التركا ابتداء بل يدخل في الجماعة وإن كان ما ذكره شأن الامام فان حصل فارق ولا فلا ولا يبعد أن يكون من المرخص ابتداء حيث علمت ذلك اه حل **(قوله)** القراءة) أي او غيرها كالآتي وتعميرهم بالقراءة تجري على الغالب اه شرح مر **(قوله)** سنة مقصودة) المراد بها ما يجبر بالسجود كالتشديد او قبل بوجوبه كالسورة او مادا الدليل على عظم قدرها كالتسبيح في الركوع والسجود اه شوي وعبرة عش على مر والذي يظهر في ضبط السنة المقصودة ما جبر بسجود السهو او قري الخلاف في وجوبها او وردت الأدلة بعظم فضلها اه حج وينبغي ان مثل ترك السورة ترك التسيحات بخلاف في وجوبها او انه ليس مثلها تكبير الانتقالات وجملة الاستراحت ورفع الدين عند القيام من التشديد الاول لعدم التقويت في فعل المأموم اذ يمكنه الايتان به وان تركه امامه بخلاف التسيحات فان الايتان بها يؤدي لتأخير المأموم عن امامه انتهت **(قوله)** ولو نواها منفرد في اثناء صلاته) قال في المصروع وهو مكروه على النص واتفق الاصحاب شرح الروضو المستحب ان يتماكر كتيبن أي بعد قلبها فلا ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة قائم يفعل استحباب ان يقطعها برفعها جماعة اه سم على المنهج ويؤخذ من قولهم ان قطع الفرض حرام محله ما لم يتم عليه التوصل بالقطع إلى ما هو اعلى مما كان فيه اه عش على مر **(قوله)** ايضا ولو نواها منفرد في اثناء صلاته) أي مع الكراهة ولا تحصل به فضيلة الجماعة حتى فيما ادر كمع الامام اه شرح مر وكب عليه عش وهذا بخلاف ما لو نوى بالامامة في الاثناء فانه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها والفرق ان الاقتداء بالغير مظنة مخالفة لنظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان غالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعا لغيره قاله مر اه سم على المنهج ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه في المتابعة من فوات للفضيلة فيا قارن فيه فقط ان المتابعة بعد المقارنة ثم مطلوبة منه بخلاف ما هنا فان الاقتداء المؤدى للمتابعة بعد الاثر اذ انتهى عنه وذلك يؤدي الى التهي عن المتابعة بعد الاثر اذ فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة فيجمع ما ادر ك بعد الانفراد اه **(قوله)** ايضا ولو نواها منفرد الخ) ولو قبل قراءة الفاتحة واقتدى بمن في الركوع فسقط عنه الفاتحة لكن هذا ظاهر اذا اقتدى عقب احرامه امالو حتى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من غير قراءة فل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا حل هو في الاول كالوافي وفي الثاني كالمسبوق أو كيف الحال فيه نظر اه سم على حج أقول الأقرب أنه كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد اقتدائه ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحرام لانه كان منفردا فيه حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح السابق والحاصل بما يؤخذ من كلامهم اذا رتبنا الامر على الواقع بالنسبة للمعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة للتدب الايتان بنحو التحوذ اه عش على مر ولم يتضرر ذلك للامام اذا

وتطويل امام) القراءة لمن لا يصبر لضعف أو شغل (وتركة سنة مقصودة) كتشديد أول أو قنوت فيأمره بإتيان بها (ولو نواها) أي القدوة (منفرد في اثناء

أراد أن يقتدى بأخيه ومن عن الإمامة وهو جازو يصير المقتدون به منفردين ولهم الاقتداء بمن اقتدى به إمام شرح مروق كتب عليه عرش قوله ويصير المقتدون به منفردين وعليه فلولهم المقتدون باقتداء الامام بغيره ومتابعوه قبل يقين بطلان صلاتهم لاقتدائهم بمقتدوا ولا معذورهم كالوكبر الامام للأحرار ما اقتدوا به ثم كبر ثانيا ولم يعلموا ابتكيره فيه نظرو الأقرب الثاني لمعذورهم ولا توهم الفضيلة لوجود الجماعة صورة اللهم الآن قال تكبير الامام ثانيا ما يخفى على المقتدين بخلاف اقتدائه بغيره فإنه يظهر لهم بقرينة تأخره عن الامام في الموقف في الأفعال اه وقوله اللهم الخ هذا هو المتعين يقين بطلان صلاتهم لما تقدم ان الاقتداء بالمقتدى لا يصح ولو مع الجهل حتى لو تبين الامام مقتدا بأنه تعجب الاعادة على المأموم تأمل (قوله جاز) أى في الاظهر ومقابله لا يجوز وتبطل به الصلاة وقيد المصنف المستلزم بأحراره منفردا لأنه إذا افتتحها في جماعة جاز بلا خلاف اه شرح مروق في قل على الجلال خرج مالو احرار بها جماعة ثم نقلها لجماعة اخرى فان كان لبطان الاولى او فراغها فلا كراهة والافكره على الاول يحمل قول التحقيق انه يجوز بلا خلاف كما صورته في المجموع ومثل هذه صورة الاستخلاف (قوله جاز) أى مع الكراهة والمستحب انما صلاته ركعتين بان يقلبها نقلنا ثم يقتدى وعمل ذلك ان لا يكون الامام بمن يكره الاقتداء به لبدعة او غير ما عداه ايضا إذا اتسع الوقت بان امكنه امام الصلاة في الوقت منفردا فان علم انه لو سلم من ركعتين ودخل مع جماعة وقع بعض صلاته الوقت او شك في ذلك حرم عليه السلام من ركعتين اه برماوى (قوله كما يجوز ان يقتدى الخ) حاصله انه قانس صيرورة المنفرد مامو على صيرورة اماما في النوام على كل لكن قوله ان يقتدى جمع ليس قيدا بل ولو كان المقتدى واحدا وقوله فيصير اماما ماى انه نوى الامامة والافجرد اقتداء غيره به لا يصير اماما فكان الاولى للشارح ذكر هذا التقيد ولو قال كما يجوز ان ينوي المنفرد الامامة بالمقتدى به فيصير اماما كان اوضح (قوله فيصير اماما) لكن لا تحصل الفضيلة له الا من حين نيته اه برماوى أى يدرك من الفضيلة بقسط ما صلاحه من حين نيته الامامة فاذا نواها في ركعتين من الرابعة حاز نصف الفضيلة التي هي خمسة وعشرون درجة على ما تقدم بسطه في الشرط الرابع تأمل اه برماوى (قوله وتبعه فيما هو فيه) أى والتي نظم صلاة نفسه فبقيته فيما هو فيه حقا فاما كان أو لا كما اوساجدا رعاية للمتابعة اه شرح مروق كتب عليه عرش قوله وتبعه فيما هو فيه شامل لما إذا اقتدى من السجدة الاولى بمن في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وقال الشيخنا الطباوى وعلى هذا فهل يستدل بما قبله حتى إذا قام مع الامام لا تنزع قراءة لفاتحة وإذا وصل معه إلى ما بعد السجدة الاولى كملت به ركعت ام لا فيه نظرو يظهر الان الاول أى عليه فلربطت صلاة الامام في القيام او الركوع وجب على المأموم الجلوس فوراً بقصد الجلوس بين السجدة ثم ياتى بالسجدة الثانية لان قيامه كان لحض المتابعة وقد زالت وشامل ايضا لما إذا اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام ولا مانع ايضا ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير لا ناقول اقتداؤه به في هذه اعرض عن الاعتدال إلى القيام فهو حيث لا يصير قائما لا معتدلا ثم التبعة فيما هو فيه ينبنى ما لم يتم صلاته فلو اقتدى من في تشهد الاخرين في تشهد الاول فظاهر انه إذا قام الامام لبيعة صلاته عدم جواز تبعية المأموم بل ان شاء ما قرأه وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه اه سم على المنهج وبقي مالو اقتدى من في الجلوس بين بمن في التشهد فهل له ان ياتى بالسجدة الثانية بعد جلوسه مع الامام للتشهد من انه ياتى بها لعدم لحض المخالفة قياسا على ما تقدم فياوشك في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الامام للتشهد مع انه ياتى بها لعدم لحض المخالفة لانه لا فيه نظرو الأقرب بل المتعين لان الثاني لاننا ما رجينا عليه السجود ثم الشك في الركن الذي كان فيه مع الامام والاصل عدمه سبق الامام بركن لا يضرك فكان السجود واجبا بمقتضى القدوة لعدم سبق بركن وما عتائس فيه اقتداه قبل حتى يعمل بمقتضاه فروعى سال من اقتدى في الانتماء هو تبعية الامام فيما هو فيه ممن ان كان اقتداه في التشهد الاول

صلاته جاز ( كما يجوز ان يقتدى جمع بمنفرد فيصير اماما وتبعه ) فيما هو فيه

ولفق الامام فيها حوقه واتى بركمة بعد سلام امامه وان كان في الاخير واقفه فيها حوقه ثم أتى  
بسجدة بعد سلام امامه وان طال ما بين السجدين لانه بالاعتقاد اعرض عن الجلوس وصار حوقه  
للتابعة ويبنى ان مثل الاعتقاد في التشهد الاخير ما لو اقتدى به في السجدة الاخرة من صلاته بعد  
الطائفة فينظره في السجود لا يبقيه فيها حوقه وما قبل الطائفة فيحتمل انه كذلك لان صلاته ظاهرة  
ويحتمل انه يبقيه لانه يصدق عليه ان صلاته لم تتم اه وفي قل على الجلال مانصه نعم لو اقتدى المفرد  
في جلوسه الاخير بمن ليس فيه كقائم لم يجز له متابته ولا تلزمه نية المفارقة فينظره فيه لانه دوام  
وكذا لو اقتدى في سجوده الاخير بعد طمأنينته وكذا قبلها وبدوموضع الاعضاء السبعة فينظره فيها ولا  
ينظره في الجلوس بعده فان كان قبل الوضع المذكور وجب عليه المتابعة للامام ولو في القيام وقر شيعنا  
مانصه فقال قوله تبعه فيها حوقه اى ما لم تتم صلاة الامام وذلك بان يطعمه في السجدة الثانية من آخر  
صلاته فلو اقتدى به هو اى الامام في السجود الطمأنينة او في التشهد الاخير لم يتابعه بل ينظره في السجود  
في الاولى وفي التشهد الثانية اما لو اقتدى به قبل ذلك ولو في السجود الاخير قبل الطمأنينة فيقوم ويتابعه  
الى ان تتم صلاته اى الامام فيستمر على متابته حتى يسجد السجدة الثانية ولا يتابعه فيها زاد على  
صلاته اذا اقتدى به هو اى الامام في الجلوس بين السجدين من ركعته الاخرة والامام قائم او  
راكع او ساجد فيتابعه حتى يجلس الامام الجلوس بين السجدين ويسجد السجدة الثانية وبعد ذلك  
ان كانت الركعة اخر صلاة الامام فالامر ظاهر وان كانت غيرها فلا يقوم الامام معه بل يفارقه او  
ينظره كما يؤخذ من قوله فان فرغ امامه او لا فكسبوق او هو فانتظاره افضل فان هذا يقتضى ان  
الامام لا يريد على عدد ركعات نفسه بل حتى تمت فارق الامام او انتظره حتى يكمل صلاته فليتايل وبجاءة  
الحلي قوله رعاية لحن الاعتقاد فاذا اقتدى به هو في الاعتدال والامام قائم واقفه وان لزم تطويل  
الاعتدال ولو اقتدى به هو في الركوع او السجود والامام قائم من ركوعه او سجوده ويبتدئه بذلك  
او السجود الذى قبله قبل الاعتقاد فلا تجب عليه قراءة الفاتحة انتهت (قوله فانتظاره افضل) اى اذا  
ارتكب هذا المكروه ودار الامر بين ان يفارق او ينتظره فلا ينتظر افضل لان القطع باطل  
العمل واعترض بانه كيف يكون افضل مع الحكم بركاها الاعتقاد وفوات الفضيلة اى فضيلة  
الجماعة واجيب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل ولا ينافى ما ذكر وقد يقال باطل  
العمل المصحوب بالكراهة اى قطعه اولى اه حل (قوله او هو فانتظاره افضل) اى ما لم يلزم  
عليه احداث جلوس تشهد فعله الامام اه شيعنا وبجاءة حل قال حج لو اقتدى به في التشهد  
اى الاخير اى بعد ان جلس فانه ينظره ولا يتابعه ولا يقال احداث جلوس تشهد لم يفعله  
امامه لان هذا استدامة واما لو اقتدى به بعد الرض من السجود وقبل ان يجلس للتشهد  
وجبت عليه نية المفارقة انتهت (قوله فاتموا) اى فاتموا به ما ادركنتم مع الامام فيفهم منه ان  
الذى ادركوه مع الامام اول صلاتهم فلذلك قال الشارح تكيلا للاستدلال واتمام الشيء الخ  
اه شيعنا وفي مختصر ابن ابي جرة عن ابي قتادة قال بينا نحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم  
اذ سمع جلبة الرجال منا صلى قال ما شانكم قالوا استعجنا الى الصلاة قال فلا تفعلوا اذا اتتم الصلاة  
فليكن بالسكينة فاذا ادركنتم فصلوا وما فاتكم فاتموا اه قال سيدى على الاجهورى عليه قوله فاذا ادركنتم  
اى القدرة الذى ادركنتموه من الصلاة مع الامام فصلوا معه وما فاتكم اى منها فاتموا اى وحكم وهو  
دليل للشافعية حيث قالوا ما ادركنتم المسبوق مع الامام اول صلاته وما اتى به بعد سلام الامام اخره لان  
اتمامه لا يكون الا لاخر لانه يقع على باقى شيء تقدم له او عكس ابو حنيفة فقال ما ادركنتم مع الامام ثم اخرها  
ويشهد له حديث وما فاتكم فانفصوا والحديثان صحيحان وقد اخذ كل من الامامين بمحدثيهما والى الآخر  
وما لك جمع بينهما فقال يكون باينى الافعال قاضيا فى الاقوال وهو احسن الوجه لان اعمال الحديثين

وان كان على خلاف نظم  
صلاته رعاية لحن الاعتقاد  
(فان فرغ امامه او لا فهو  
كسبوق) فيتم صلاته (او)  
فرغ (هو) او لا فانتظاره  
افضل من مفارقه ليسلم  
وان جازت بلا كراهة على  
قياس ما مر في الاعتقاد في  
الصبح نحو الظهور وذكر  
الافضلية من زيادتي (وما  
ادركنتم مسبوق) مع الامام  
عما يبتدئه به (قوله صلاته)  
وما يفعله بعد سلام الامام  
اخرها (فيعيد في الثانية صبح)  
ادركنتم الاخر منها وقت  
فيما مع الامام (الثبوت  
و) في الثانية (مغرب) ادركنتم  
الاخر منها معه (التشهد)  
لانها علما وما فعله مع  
الامام اتما كان للتابعة  
وروى الشيخان خبر ما  
ادركنتم فصلوا وما فاتكم  
فاتموا وتام الشيء انما

خير من اسقاط أحدهما (قوله) ويقضى فيها لو أدرك ركعتين (الخ) هذا مستقنى من كلام المتن أى من مقتضاها قل كيف قلتم باستجاب قرأتها فيما جئتم قولكم أنه يسن تركها فيما يجب بانالاقول يسن تركها بل قول لا يسن فعلها وبما قرأ نظيره ايضاً من صلاة العيد وهو المودرك فيها فى الثانية فإنه يكره مساولاً اذا قامة الثانية كبر خمساً ايضاً غزى فى حاشية شرح الروض اه شورى (قوله) قراءة (السورة) أى المطاوعة فى تلك الصلاة لانه صار منفرداً أى مع عدم تقصيره ولا يجره ونقل عن شرح العباب لحج أنه يكرر السورة مرتين فى ثالثة المغرب كما تقدم وسيأتى فى صلاة الجمعة أنه لو أدرك الامام فى ركوع الثانية قرأ المتأخرين فى ثانيته ولو أدركه فى قيامها وقد قرأ الامام فيها المتأخرين وقد سمعه المأموم قرأ فى الثانية الجمعة فليحرر اه ح ل وقال الشيخ عميرة قوله ويقضى فيما لو أدرك الخ لا يقال فبلا قضى الجهر أيضاً لانا نقول هو صفة تامة والسورة سنة مستقلة اه سم على حج اه عش على مر (قوله) أيضاً قراءة السورة فى الاخيرتين ( أى حيث لم يتمكن من قراتها فى الاولين مع الامام ولم يقرأها معه ولا فيما اذا سقطت عنه لسقوط متبوعها أى وهو القائمة لكونه مسبوقاً اه ح ل (قوله) وان أدركه فى ركوع (أى أو فى القيام ولم يتم القائمة فلا بد ان يطمئن معه يقينا فى الركوع كما هو مقتضى التوجيه الآتى فى الشارح وقد نص الشورى على هذه المسئلة فيما مر عند قوله وسنلمسوق ان لا يشتغل بسنة الخ شيخنا (قوله) واطمان يقينا ) وذلك بالمشاهدة فى الصبر ووضع يده على ظهره فى الامحى فراه بالشك فى المقوم مطلق التردد الصادق بالظن وان قوى ولذلك قال يقينا ولم يقل علماً لان العلم قد يستعمل فيما يعم الظن بخلاف اليقين لا يكون الاجازة مطابقة للواقع وقوله أدرك الركعة أى وان أحدث اماماً فى الاعتدال أو قارقه فيه اه شيخنا (قوله) قبل ارتفاع امامه عن أفقه دخل فيه ما لو كان الامام أن يكل الركوع أو زاد فى الانحاء ثم اقتدى به المأموم فترفع الامام فى الرفع والمأموم فى الهوى واطمان يقينا قبل مفارقة الامام فى ارتفاعه لاقول الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا الزادى ونفى ما لو لم يطمئن مع الامام قبل ارتفاعه لكن لما قام الامام شك فى ركوعه فاعاده قبل يسود المأموم معه للركوع ويدرك به الركعة أولاً فيه نظر والذي يظهر أنه ان علم ان عوده بالشك كان كتب له بذلك وجب التودد معه لتبين وجوب الركوع على الامام والا فلا يسود بل يمتنع عليه ذلك اه عش على مر (قوله) أيضاً قبل ارتفاع امامه الخ) هذا فى المسبوق ما الموافق الذى قرأ القائمة كلها فانه يدرك الركعة بمجرد الركوع وان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع اه برماوى (قوله) أدرك الركعة (أى ما فاته من قيامها وقرأتها اه شرح مر ومنه يؤخذ انه لو قرأ القائمة منفرداً ثم اقتدى بالامام اكمل ولم يتحقق معه ادراك قبل قيامه عن أقل الركوع ان ركعته لا تقوت بذلك وهو الاظهر من احتياين الشيخ استظهر منهما ما ذكر كشيخنا ويبقى النظر فيما لو أحرم منفرداً ومضى بعد احرامه من يسع القائمة ثم اقتدى بامام ركع وركع عقب اقتدائه هل يركع معه احتيا وتسقط عنه القراءة ويدرك الركعة بهذا الركوع كما شمله كلامهم او يتخلف ويقرأ وهو معذور فهو كالموافق لاستقرار القراءة عليه قبل أو يركع ولا تحجب ركعة كل يحصل ولعل الثانى أقرب فامل اه شورى وقوله ولعل الثانى أقرب خالفه ع ش فى حاشيته على مر واستغرب الاحتمال الاول وقد قلنا عايرته فيما سبق قريباً عند قول المتبولونواها منفرداً فى أثناء صلاته جازوبه تامل (قوله) أدرك الركعة (أى ما فاته من قيامها أى ولا ثواب له فيها لانه انما يثاب على فعله وغاية هذا ان الامام يحمل عنه لمذمه وهذا فى حاشية شيخنا الشورى على المنهج قوله أدرك الركعة أى وثوابها كما فى الحظ فى كتاب الصوم حتى ثواب جميعها كما قاله الرافعى وان قصر لم يحرم حتى ركع امامه اه ايضاً اه عش على مر (قوله) ايضاً أدرك الركعة ( قال شيخنا فى شرحه أى ما فاته من قيامها وقرأتها ثم قال وظاهر كلامه معنى الاصل انه لا فرق فى ادراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويتساهل

يكون بعد اوله ويقضى  
فيما لو أدرك ركعتين من  
رباعية قراءة السورة فى  
الاخيرتين ثلاثاً صلاته  
منها كما مر فى صفة الصلاة  
اماماً لا يعتد به كأن  
أدركه فى الاعتدال طيس  
بأول صلاته وانما يقضه  
للتأخر ( وان أدركه فى  
ركوع محسوب ) للامام  
( واطمان يقينا قبل ارتفاع  
امامه عن أفقه أدرك الركعة )



أولا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك اه وأشار بالكاف إلى عدم الحصر في الحدث كان خرج من الصلاة أو نوى المأموم مفارقه حيث نكح يتي النظر في ما لو أحدث قبل رفعه من الركوع أو نوى المأموم مفارقه حيث نكح بعد ان طأ ان معه فيحتمل انه لا يدرك بذلك وهو ظاهر ما تقدم ويحتمل خلافا فيجوز ثم رأيت شيخنا في شرح الباب استوجه الثاني اه شيرى (قوله ايضا ادرك الركعة) ظاهر كلامه انه لا فرق في ادراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويتمها معا وكان أحدث في اعتداله وهو كذلك ولو ضاق الوقت أي عما يسع ركعة كاملة أمكنه ادراك ركعة بادرار ركوعها مع من يحتمل عنه الفائحة لزمه الاعتداء به كما هو ظاهر اه شرح مر وقوله كان أحدث في اعتداله أي أوفى ركوعه بعد ما طأ ان معه ويشمل هذا قوله الآتي قريبا فلا يضطر لوجده بعد ادراك المأموم له معه وصرح به حج نقلا عن القاضي في شرح الباب اه رشيد علي ومثله في عرش عليه (قوله خبر أبي بكر السابق) وهو ما تقدم بمذوق المتن وكره المأموم انفراد من قوله خبر البخاري عن أبي بكر أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فرجع قبل ان يصل الخ اه عرش (قوله وبالمحسوب غيره) ولو نوى المأموم مع الامام الذي لم يحسب ركوعه به بالركعة الكاملة بان ادرك معه قراءة الفائحة حسب له الركعة لان الامام لم يحتمل عنه شيئا نعم ان علم سبوه وحده ثم نسي لزمته الاعادة لتقصيره اه شرح مر (قوله ومثله الركوع الثاني من الكسوف) أي لانه بمثابة الاعتدال ومما لن يصل الكسوف وامامان يصل مكتوبة فيدرك الركعة حيث كان من الركعة الثانية كما تقدم وبعبارة شيخنا نعم لو اقتدى به فيه غير مصليا ادرك الركعة لانه ادركه مع ركوعه عسوبا وان لم يقرأ الفائحة خلافا للخطيب اه حل (قوله كاسياتي في بابه) سياتي هناك ان ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة ايضا لانه وان كان عسوبا له فهو بمنزلة الاعتدال اه شرح مر (قوله وان كان عسوبا) أي فيكون مستثنى من كلام المصنف أو يقيد الركوع في كلامه بغير الثاني من الكسوف لن يصل الكسوف تأمل (قوله وباليتين مالوشك في ادراك الخ) عبارة شرح مر ولوشك في ادراك الحد الاجزاء بان تردد في طأ بنية قبل ارتفاع امامه من اقل الركوع لم تحسب ركعته في الاظهر انتهت (قوله مالوشك في ادراك الخ) أي أو طأ بل أو غاب على ظنه إدراك ذلك وإن بعد عن الامام ولم يره فراه بانك مطلق للتردد اه حل وزي (قوله فلا يدرك الركعة) أي بل يأتي بدلها بركعة بعد سلام الامام وينسجد للسجود آخر صلاته لانه شك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلم يتحمل عنه اه حل ومثله شرح مر (قوله فلا يصار اليه إلا بيقين) قد يؤخذ من هذا ان غلبة الظن غير كافية نظر فيه الزركشي ونقل عن الفارقي انه إذا كان المأموم لا يرى الامام فالاعتبار ينطبق على ظنه انه أدرك الامام في القدر الجزئي اه عميرة اه سوفي في على الجلال قوله واطمان أي يقينا كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن لا تردده كما هو ظاهر في نحو بعيد أو اعمى واعتدله شيخنا مر (قوله ويكبر لتحريم ثم ركوع) ولا يضطر الاطلاق حيث نكح لصراف الاولى للتحريم مع عدم المعارض الثانية الركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافقه وهذا يسقط ما نظره به سم على حجب منه الصورة ونفس الفتاوى ستل عما لو وجد الامام راكعا فكبر واطمان ثم كبر أخرى بقصد الاعتدال فيلزم صلاحة فاجاب تصح صلاته خلافا لبعضهم اه عرش على مر (قوله ثم ركوع) قال حج وحيث يحتاج لنية احرام بالاولى إذ لا معارض ويظهر ان عمله ان عزم عند نية التحريم على انه يكبر للركوع ايضا اما لو كبر للتحريم فلا عن ذلك ثم طرا له التكبير فكبر له فلا تنبيه هذه التكريرة الثانية شيئا بل يأتي في الاولى التفصيل الآتي اه سلطان (قوله كغيره) عبارته في شرح الروض كالواقف وهي تقيد ان المراد غير المسبوق وهو المواقف لا غير الركوع من بقية الاركان كانوا هم اه شيرى (قوله واتمها قبل هويه) أي اتمها وهو إلى القيام اقرب منه إلى اقل الركوع ان كان واجبه القيام كما تقدم فان اتمها او بعضها وهو إلى الركوع اقرب او اليهما على

السواء لم تنفد لقرض أو لا تنفد لظاهر كلامهم ولو جاعلا وهو عاتم به البرى ويقع كثيرا للعوام  
 وفي شرح الارشاد وقع نقلا للجاهل اه حل **(قوله بان نواهما)** عبارة اصله مع شرح مر فان  
 نواهما بتكبير واحدة لم تنفد على الصحيح قيل تنفد نقلا مطلقا انتهت وكتب عليه ع ش قوله  
 لم تنفد على الصحيح اى لا فرضا ولا نقلا كذا في نسخه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل  
 لكنه قال في صفة الصلاة قيل الركن الثاني مانعه او ركنه مسبق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نقلا  
 لغيره اذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم اه وعبارة الشيخ حميدة قوله ويكبر للاحرام  
 الخ ولو وقع بعض التكبير او كما لم تنفد فرضا ولا نقلا على الصحيح انتهى اقول والاقراب انما نقلا  
 من الجاهل لما على به الشارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وايضا فالتفصيل يجوز ان  
 يحرم من جلوس وما هنا المبلغ منه اه ع ش على مر **(قوله)** وسنة مقصودة اى تحتاج الى نية هذا هو المراد  
 بالمقصود هنا فلا ينافى ما تقدم ان المراد بالمقصود ما يجبر بسجود السوا اه حل **(قوله)** ولتعارض قريتي  
 الافتتاح والموى اى التكبير الذى للافتتاح والتكبير الذى للموى وان كان تكبير الركوع لا يدخل  
 الا بعد تكبير التحريم وان كانت تكبير الركوع الستة بدو ما ع الموى اى وكل من الشريك والتعارض  
 صارف لانه حيث وجد الصارف فلا بد من قصد الركن كاقدم بخلاف ما اذا كبر فحينئذ فانه لا تعارض  
 اه حل **(قوله)** ايضا ولتعارض قريتي الافتتاح الخ عبارة اصله مع شرح مر وان لم ينبها  
 شي لم تنفد صلته على الصحيح اذ قرية الافتتاح تعرفها اليه فلا بد من قصد صارف عنهما  
 وهو نية التحريم فقط لتعارضهما وما استشكله الاسنوى من ان قصد الركن غير مشروط مردود  
 لان عمله عند عدم الصارف وهنا صارف كاعلمت انتهت **(قوله)** ايضا ولتعارض قريتي الافتتاح  
 الخ اى فلا بد من قصد من لوجود الصارف ويشكل عليه ما مر انه لو عجز عن القراءة فاقى بافتتاح او  
 نعوذ لا يقصد بدلية ولا غيرها بل اطلق اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ويجاب بمنع ان وجودها  
 صارف ثم ادعجه اه انتهى انه لا افتتاح ولا نعوذ عليه لانهما مقدمتان للقراءة وهى مفقودة فاذا اتى  
 بأحدهما لا يقصد انصرف الواجب اه باب وقد يقال تكبير الركوع انما يطلب بعد التحريم وحينئذ  
 فكان القياس انصرف ذلك الى التحريم لانه هو المطلوب حينئذ فليتأمل اه شوبرى وقيل على الجلال  
 قال بعض مشايخنا وعمل ما ذكر ليمن هو ملاحظ لتكبير الركوع اماما لم يخطر بباله لجهله بطلبها او غفلة  
 عنها فتكبرته تحمجة مطلقا اه **(قوله)** فابيده القاء عاطفة على اعتداله جواب لوقوله واقفة وقوله فيه  
 اى بما أدركه فيه الصادق بالاعتدال وما بعده وكذا بقية الضمان اه شيخنا **(قوله)** من محمد اى ربنا لك  
 الحمد لا يقول سمع الله من حمده اه شيخنا **(قوله)** وتنبه ودعاء ظاهر كلامه انه يوافقه حتى في الصلاة على  
 الآل في غير محل تشهده وهو ظاهر اه شرح مر وكتب عليه الرشدى قوله في غير محل تشهده خرج ما اذا  
 كان محل تشهده بان كان تشهده اول له فلا يأتى بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لا خراجه  
 التشهد الاول عما طالب فيه وليس هو حينئذ لجزء المنازمة واظنه قد تقدم في صفة الصلاة في الشارح ما  
 يؤخذ منه ما ذكرته لكن الشهاب حج بخالف في ذلك وكان الشارح أشار بما ذكر الى مخالفة فليراجع  
 اه **(قوله)** ودعاء اى حتى عقب التشهد والصلاة على النبي **(قوله)** اه حل **(قوله)** وفي ذكر انتقاله عنه  
 اى وان لم يكن معه فيه كان احرم والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم في طلب من المأموم  
 أن يكبر ايضا متابعه له قال الشيخ حميدة في حاشيته في باب صلاة الخوف اخذ من كلام السبكي قال هو  
 مسألة حسنة اه شوبرى **(قوله)** ايضا وفي ذكر انتقاله عنه افهم كلامه هنا وصرحوا به انه لا يوافق  
 كيفية الجلوس بل يجلس مفترشا وان كان الامام متوركا ومته يؤخذ انه لا يوافقه في رفع اليدين عند قيام

لانهما (والا) بان نواهما  
 بها او الركوع فقط او  
 احدهما بهما ولم ينو شيئا  
 (فلا) تنفد للتشريك في  
 الاولى بين فرض وسنة  
 مقصودة ولخلافها عن  
 التحريم في الثانية ولتعارض  
 قريتي الافتتاح والموى  
 في الاخيرتين وتيميرى ما  
 ذكر اعم مما عبه (ولو)  
 ادركه في اعتداله فابيده  
 واقفه وفي ذكره اى  
 ذكر ما أدركه فيه من محمد  
 وتسيح وتشهد دعاء (و)  
 في (ذكر انتقاله عنه) من  
 تكبير (لا) في ذكر  
 انتقاله (اليه) فلو ادركه

الامام من التشهد الاول حيث لم يكن أو لا الامام أو ما يعاباه شوري ثم رويت عن عيسى بن علي بن ماضه  
ويظهر الآن انه يأتي برفع اليدين عند قيام الامام من التشهد الاول متابعة وقوله في التشهد الاول من حج  
في شرح الارشاد فراجع وفيه أيضا انه يأتي به ولو لم أت به امامه اهـ (قوله كجود) أي ولو للتلاوة  
خلافا للادري وظاهره ولو لم يسمع القراءه وتوفيق الاقتداء وكتب ايضا قوله كجود أي للصلاة والسجود  
دون سجود التلاوة لانه محسوب له كذا قال الادري وخالفه شيخنا قال انه غير محسوب بل فله شخص  
المتابعة اهـ (قوله لا نعلم يتابعه فيه) أي في الانتقال اليه وقوله ولا مؤ أي الانتقال فالصغيران عائدان  
للانتقال اهـ رشدي (قوله وهو محسوب له) يؤخذ منه انه لا يجب وضع الاعضاء السبعة ولا الطلابة  
في هذا السجود لانه شخص المتابعة وهو ظاهر اهـ عيش علي مروفي هذا الاخذ نظر إذ لم توجد حقيقة  
السجود حينئذ فلم يصدق عليه انه يتابعه في السجود اهـ رشدي (قوله وانتقاله إلى الركوع) أي فيما  
أدرك فيه فانه يكبر للانتقال اليه لانه محسوب له اهـ شيخنا (قوله وإذ سلم امامه الخ) انهم كلامه انه لا يقوم  
قبل سلام امامه فان تمده من غيرنية مفارقه بطلت صلاته وإن كان ساميا أو جاهلا لم يستدعي معالي  
به حتى يجلس ولو بعد سلام الامام ثم يقوم بعد سلام الامام موقفي علم ولم يجلس بطلت صلاته لعدم الاتيان  
بالجلوس الواجب عليه ويقارن من قام عن امامه عامدا في التشهد الاول حيث اعتد بقرائه قبل  
قيام الامام بانه لا يلزمه السجود كما مر في باب اهـ شرح مر (قوله إن كان عمل جلوسه) وإذا مكث جالسا في  
هذا الحالة بعد سلام الامام لا يضروا ن ظالم مكثه وقوله ولا فلا أي ويجب عليه في هذه الحالة القيام فوراً  
عقب سلام الامام ففي مكث بعد سلام امامه زيادة على قدر الطمأنينة عامدا اعلم بطلت صلاته فان كان ساميا  
أو جاهلا لم تبطل ويسجد السهو اهـ شرح مر بنصرف وعبارته في آخر الاركان أما المسبوق فيلزمه ان  
يقوم عقب تسليمته فوراً ان لم يكن جلوسه مع الامام على تشهده فان مكث عامدا اعلم بالتحريم  
بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا فان كان على تشهده لم يلزمه ذلك لكن يكره تطويله انتهت  
بالحرف (قوله إلا بعد تسليمي الامام) ويجوز بعد الاولى فان مكث على جلوسه لو كان منفردا  
جاز وإن طال أوفى غيره عامدا عالما ببحرته بطلت صلاته قال الادري وعمل ذلك إذا زاد على  
جلسة الاستراحة ويلحق بها الجلوس بين السجدين أما قد مر في فمفتقران كان ساميا أو جاهلا لم  
تبطل صلاته ويسجد السهو وقد يشكل عليه ما قاله نفسه في باب سجود السهو من ان تطويل جلسة  
الاستراحة لا يضروا ن طال فما الفرق وقد يقال الفرق ان ما قاله في باب سجود السهو انه مطلوب  
منه جلسة الاستراحة بينها فلا يضرب التطويل فيها وهنا لا تطلب منه فاقترعا اهـ رمي (قوله  
ايضا الا بعد تسليمي الامام) أي ويجوز بعد الاولى اهـ شرح مر وقوله ويجوز بعد الاولى  
قضيته انه لا يجوز معها وبه صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز ان يقوم عقب الاولى فان قام  
قبل تمامها عمدا بطلت صلاته وظاهره ولو عاليا وبني خلفه حيث جهل التحريم لما تقدم من  
انه لو قام قبل سلام امامه سهوا أو جهلا لا تبطل صلاته لكن لا ينبغي بما فعله فيجلس وجوبا  
ثم يقوم اهـ عيش علي مر (قوله وقولي كبر لقيامه اولي) أي لان قول الاصل قام مكبرا يوم  
انه لا يكبر إلا إذا قام مع انه يكبر من حين شروعه في القيام وقوله وأكثر فائدة أي لان كلام  
الاصل لا يشمل المقروء مثلا قال اولي وأعم كعادته ولعله لتفنن اهـ شيخنا

### (باب صلاة المسافر)

المراد بالمسافر المثلث بالسفر وهو قطع مسافة مخصوصة وجمعه اسفار وسمى قطعها سفر لانه يسفر عن  
اخلاق الرجال أي يكشفها وينها قليل لاسفار الرجل بنفسه عن البيوت والعمران ولا لانه قطعة من المذئاب

فما لا يحسب له كجود لم  
يكبر للانتقال اليه لانه لم  
يتابعه فيه ولا هو محسوب  
له بخلاف انتقاله عنه وانتقاله  
اليه الركوع وتعبير ما  
ذكر اولي من عبارته  
لا جامها القصور على بعض  
ما ذكرته (واذا سلم امامه  
كبر لقيامه او بدله) ندبا  
(ان كان) جلوسه مع الامام  
(عمل جلوسه) لو كان منفردا  
بان ادرك في ثانية المغرب  
أو ثالثة الرابعة كالوكان  
منفردا (والا) كان أدركه  
في ثالثة المغرب أو ثالثة  
الرابعة (فلا يكبر) لذلك  
لانه ليس عمل تكبيره ولا  
متابعة وليس له ان لا يقوم  
إلا بعد تسليمي الامام  
وقولي كبر لقيامه او بدله  
أولي وأكثر فائدة من قوله  
قام مكبرا  
(باب كيفية صلاة  
المسافر)

أى جزء منه قال الحافظ ابن حجر والمراد بالذاب الالم الثانى عن المشقة لما حصل فى الركوب والمشقة فيه من ترك المألوف ولذلك سئل إمام الحرمين - حين جلس - وموضع والده لم تكن السفر قطعة من العذاب فأجاب على الفور لأن فيه فراق الأحباب وأشدوا

فراقك كنت أختى فافترقا . فن فارت بمدك لا أملى  
حياتى والتسامى والتسل . محال فى مجال فى محال  
ترى هل تكتب الأيام سطرا . وصال فى وصال فى وصال

وشرعت صلاة المسافر فى السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الاثير وقبل فى ربيع الآخر من السنة الثانية قاله النووي وقبل بعد الهجرة بربيعين يوما واول الجمع كان فى غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة وهى آخر الغزوات وما بعد هجرته اياما برماوى (قوله من حيث القصر والجمع) أى لا من حيث الاركان والشروط وقدم الكلام على القصر على الكلام على الجمع لأن الاول متفق عليه بخلاف الثانى فان باحقيقة يمنعه اهـ حل (فرع) قال الاسودى فى الغاز مسئلة لنا حالة يجب فيها قصر الصلاة وصورتها إذا نوى المسافر تأخير الظهر مثلا الوقت المصر فيجوز معها أيضا وقصد أيضا قصر الصلاة فانه يجوز له تأخير الاحرام بها إلى أن يبقى من وقت المصر مقدار ما يسع أربع ركعات يقع فيها الظهر والعصر مقصورتين فإذا انتهى إلى هذا المقدار وجب عابه قصر الظهر بلا شك إذ لو أتىها لا يخرج المصر عن وقتها مع إمكان فعلها فيه وأدقصر الظهر وراد تمام المصر فالتجته منه أيضا لانه يؤدي إلى إخراج بعضها والمتجته منه والمستلزم أهما مسطورة اهـ وقد قرره مر معتدلهو فى قوله وقصد أيضا قصر الصلاة فانه يجوز له تأخير الاحرام بها لأشعار بأنه لو لم يقصد القصر لم يجز له التأخير المذكور وهو ما أجاب به مر سائله حيث سئل عن مسافر آخر الظهر عن أول وقتها ولم يقصد القصر قبله تأخير ما حتى يبقى قدر ركعتين فأجاب بأنه لا يجوز لأن الأصل الاتمام ولا يعتبر القصر الا بقصده فإذا لم يقصد كان التأخير المذكور تأخيرها إلى وقت لا يسع الصلاة وهو متنع وسئل عن آخر ذلك أعني الظهر مثلا حتى يبقى ما يسع ركعتين بلا قصد القصر هل يجب القصر فأجاب لا قال لانه ان آخر بعد ذلك فلا شئ فى إخراج بعض الصلاة عن وقتها وبلا عذر فقد اتم القصر بعد لا يدفع عنه اتم التأخير فبحث معه بأن فى القصر إيقاع جميع الصلاة فى وقتها وهو امر مطلوب فى نفسه فالمانع من وجوبه مهما أمكن فلم ينفك لذلك فليحرم اهـ سم (قوله مكتوبة) قال ع ش على مر والظاهر أنه يجوز قصر المعادة أن صلاها أولا مقصورة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لأن المراد المكتوبة ولو أصالة ولهذا يجوز للصبي القصر مع أنها غير مكتوبة فى حقه وذلك لانه قيل ان القرض احدا مما ومن ثم وجبت نية القرنية فليست فلا محض ابتداء حتى يتمتع القصر وله أعادتها تامة ولو صلاها تامة يفتى ان يتمتع أعادتها مقصورة اهـ مر اهـ سم على النجاشى أو ذلك لأن الاتمام هو الأصل والاعادة فعل الشئ ثانياً بصفته الاولى وكان مقتضاه انه إذا قصر الاولى لا يعيدها الا مقصورة لكن لما كان الاتمام هو الأصل جاز أعادتها تامة ويفتى ان محل ذلك إذا لم يعدها لخلل فى الاولى أو خروج من الخلاف أو الاجازة قصر الثانية أو اتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتى للشارح ان الأوجه أعادتها مقصورة اهـ وفى قول على الجلال قوله من الجنس أى ولو بسبب الأصل ففضل صلاة الصبي وصلاة قائد الطيورن فله القصر كثيره وشمل المعادة وجوباً لتغير فساد وان كان اتم أصلها على المعتد وشمل المعادة تد بالكن ان قصر أصلها كما اعتمد شيخنا أو لم يجز قصرها كالشرع فيها تامة لم أفدها وقوله لتغير فساد لعل فيه تحريفاً وحقه وشمل المعادة للفساد لأن الاعادة الواجبة إتمامه لفساد الاولى (قوله مؤداة) أى بحيث كان يدرك متاركة فى الوقت وإن كان يصلى الباقي خارجة على ما هو المعتدق بتغيير الاداء من انه ادرك ركعة أو أكثر فى الوقت أهـ شيخنا عبارة البرماوى قوله مؤداة

من حيث القصر والجمع مع كيفية الصلاة بنحو المطلق (لأنما قصر رباعية مكتوبة) هى من زيادات مؤداة

أى يقيناً لو أراد مجازياً بأن شرع فيها بعد شروع في السفر وأدرك منها ركعة في الوقت وهذا هو المعتقد  
وقول العلامة الزبائدي يمكن إدراك ما يسع ركعة من الوقت بعد الشروع في السفر مراداً منه يجوز قصرها  
لكونها فائتة سفر خلافاً للعلامة الخطيب من منع قصرها لأنها عند هاتكة - حضر ولا يجوز أن يقال أنها  
عند هامة واداة بذلك الزمن لا يلزم عدم محو صف صلاة القضاء والاتفاق على القضاء فيما لو لم يقع منها  
ركعة في الوقت وإن كان شرع في وقت يسماً أكثر انتهت **(قوله)** أو فائتة سفر قصر أى بأن فاتت في  
السفر حقيقة أو حكماً بأن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة أم برماوى **(قوله)** أو فائتة سفر قصر  
أى يقيناً فهذا التبدل ملاحظ في المتن بدليل قول الشارح ولا مشكوك في أنها الخ وقوله في سفر فيه انكسرة  
إذا عدت نكسة كانت غير الأولى فيقتضى التركيب أن السفر الثاني - سفر غير قصر فلا يصح الإخراج  
الذى ذكره الشارح بقوله ولا فائتة - سفر قصر في سفر غير قصر فلذلك احتج إلى قوله بشرطه الآية فهو  
متعلق بقوله في سفر وفي بعض نسخ المتن في سفره بالإضافة للقدير وهي واضحة في إخراج ما ذكره  
الشارح وعليها فلا يحتاج إلى قول الشارح بشرطه الآية أم شخبنا **(قوله)** بشرطه الآية منها أن  
يكون طويلاً وإن يكون جائزاً سواء كان واجباً أم مندوباً أم مباحاً أم مكروهاً ومنه أن يسافر وحده  
لا ساقياً الليل لمجر أحد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولمزركب الفلاوق حده أى  
أن ظن لحوق ضرره وقال الزركب شيطاناً والراكي شيطاناً والثلاثة تركب فيكره أيضاً اثنان قطع  
لكن الكراهة فيها أخف نعم من كان أنسه بقاءه تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع  
الرفقة لم يكرهه في حقه ما ذكر فيما يظهر كالودعت حاجاً إلى الأثراد البعد من الرفقة إلى حد لا يلحقه  
غوثهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كالأينقى أه شرح مر **(قوله)** فلا قصر صبح وغروب أى بالاجماع  
وحذفه الشارح لأن طبقات العبادى عن محمد بن نصر المروزي جواز قصر الصبح في الخوف في الركعة  
كذهب ابن عباس أه ابن رضى الدين عن الحلى **(قوله)** وناقلة أنظر أى ناقلة فائتة القصر احتزرها أه  
شورى أقول لأوجه لهذا التردد فإن سنة العصر مثلاً أربع ولو أراد صلاة ركعتين قصر الأربع اليها  
لم يكف بل إن أحرم بر كعتين سنة العصر من غير تعرض لقصر ولا جمع محتوا كاتنا بعض مطالب العصر  
وإن أحرم على أنهما قصر للأربع بحيث أنهما يجزبان على الأربع ويسقط عنه طلب ما زاد لم يستدبته بل  
الكلام في صحة النية حيث نوى ما لا يعتد به شرعاً أه عرش **(قوله)** ولا مشكوك في أنها الخ مراده  
بالشك مطلق التردد ولو برجح أن أه قل على الجلال **(قوله)** ولا فائتة سفر غير قصر أى لكونه  
قصيراً أو سفر مصيبة فإن كان سفر غير قصر لنهر هاتين الجهتين فإن فائتة تقضى في السفر مقصورة كان  
كان سفر هاتم أو رقيق أو زوجة أو جندى كاسياق في الشرط الثالث وعبرة مر هناك ولو جاوز  
المرحلتين من لم يكن له القصر قبلها قضى ما فاته قبلها مقصوراً لأنها فائتة سفر طويل كاشمل ذلك كلامهم  
أول الباب تبع على ذلك والله رحمه أه انتهت **(قوله)** وأوله مجاوزة سور الخ ولا اثر لمجردية السفر  
لتعلق القصر في الآية بالضرب الذى هو السفر ويختلف نية الآفة كاسياق لأن الإقامة كالغنية في  
مال التجارة كذا فرق الرافى تباع بعض المراوذة قال الزركشى وغيره وقضيته أنه لا يعتبر في نية  
الإقامة المحك وليس مراد كاسياق فليست اثنان كافاً لاجبور مستويان في أن مجرد الثانية لا يكفي فلا  
حاجة لفارق أه شرح مر لكن سياتى في بعض الصور أن مجرد الثانية يقطع السفر وهو المذكور في  
قول المتن ونقده ما كتبه الخ **(قوله)** أيضاً وأوله مجاوزة سور الخ هذا كله إذا سافر في البر فإن  
سافر في البحر المتصل ساحله بالبد وقدا سافر فيه عرضاً فلا بد من جري السفينة أو الزورق إليها أى  
آخر مرة فلن بالسفينة أن يترخص إذا جرى الزورق وإن لم يصل إليها وظاهر كلامهم أنه لا بد من  
وجود ذلك وإن كان البد له سور فيكون - سير الزورق بمثابة الخروج من السور وهذا إذا سافر في  
عرض البحر أو ما سافر في طوله معاذي بالعمران فلا بد من مجاوزة العمران وحيث يتخالف سير البحر

أو فائتة سفر قصر في سفر) بشرطه الآية فلا قصر صبح وغروب ومنذورة وناقلة ولا فائتة حضر لأنه قد تعين فعلها أربعاً فلم يجز نقصها كما في الحضر ولا نقصها كما في الحضر ولا مشكوك في أنها فائتة حضر أو سفر احتياطاً ولأن الأصل الاتمام ولا فائتة سفر غير قصر ولو في سفر آخر ولا فائتة سفر في حضر أو سفر غير قصر لأنه ليس عمل قصر (وأوله) أى السفر لساكن ابنية (مجاوزه سور) بقيد زده بقول (عخص بما سافر منه)

سير الزمان غلبت انه مجرد مجاوزة الدور أو العمران يدهم افرا ولو اقصا ظهره بذلك الدور أو ذلك العمران لان العرف لا يبعدراك البحر مسافرا الا بدير السفينة وان كانت خارج الدور والعمران اهل وعبرة سم (فرع) قالوا عن القوي انه يشترط في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق اليها واعتمد شيخنا مبر وان لا فرق بين ما هو دور وغيره ما خلا ما حوله في شرح الروض فيكون سفر البحر مخالفا لسفر البر وانظر ما المراد بساحله لوله طرفة الا تير من جهة البر وهو اضطر في ان مر زحمة الله قال ان جرت السفينة في طول البلد لا يدهم سفره حتى يجاوز ما وده اما قاله فيجب ما ظهر له ولعل المراد انها سارت على عاذة المقدار الذي كانت واقفة فيه بحيث لو كان ابتدأ على عمل الدير احتيج في السفر الى جبر ما عنه بخلاف ما اذا بدت عن الشط وسارت في جهة طول البلد ثم اظهره ان يشترط في القرية أيضا مجاورة مطرح الرمدو لمطب الصبيان ونحو ذلك كما هي عليه جماعة ووافق عليه مبر ومعه نفي ذلك ان المقدار الخارج عن بولاق الذي بين ابينها وبين شط البحر لا بد من مجاوزته لانه مطرح الرمدو لمطب الصبيان وعط الامتعة ونحو ذلك فهو مدونه ما نشط البحر فهل يما شطر مجاوزته ولا بد في السفر في بحر ما من جرى السفينة هذا كله الذي مر بالساحل ما فرق الشط من الارض الحالية عن المأوى فلا اشكال في توقف السفر في بحر ما الذي جرى السفينة لا اتصال ساحل ما فليأمل وليحرر انتبه (قوله مجاوزة دور) اي وان تعدد وان كان متبدا بحيث يقتله بقة ولم يجر بان جعل داخله دور اهل والدور بالهز البقية ويدهم المحط بالبلد اه عميرة هكذا بخط الشيخ خضر (قوله كدورة) والفرق بينهما ان الاول هو الابنية الكثيرة المجتمعة والقرية هي الابنية القليلة المجتمعة وفي هذا الباب ابجعة يفرقون بين البلدة والقرية وفي بقة الابواب يطلقون احدا ما على الاخرى اه شيخنا (قوله قال لم يكن له سور الخ) والخذق في الا سور له كالسور وبعضه كعنه وان خلاص الماد ما يظهر وعلم ما عثر رايه لانه مع وجود السور ويحق بالسور نحو بطل القرية عليها بتراب ونحوه اه شرح مبر (قوله اوفى صوب سفره) لم تقدم في كلامه ما يخرج هذا ويمكن ان يجعل قوله بما سافر منه خرجاه لانه اذا لم يكن في صوب مقصده صدق عليه انه ليس له سور في الموضع الذي سافر منه وان صدق ان للبلد الذي سافر منه سور في ابجعة اه ع وش عبارة الحلبي انظر هذا يخرج بما اذا لان غير المختص يخرج بصورتان ما لا سور له اصلا او له سور غير مختص الا ان يقال ما ليس في صوب مقصده يقال فيه انه غير مختص بما سافر منه اوفى فيه انهم يخرج بذلك الا ما ساطح يقرى فكان حق ان يؤخره الى ذلك انتهت عبارة الشوري قوله مختص بما سافر منه اي بجانب بلده الذي سافر منه بقرية قوله اوفى صوب سفره انتهت (قوله كقرى متفاعة) ويشترط حجة مجاوزة العمران بالنسبة لقرية التي سافر منها بالنسبة للجموع اه شيخنا (قوله فجاوزة عمران) اي ولا يبدأ في القرية من مجاوزة المرافق الآتية في الحلقة فالقرية والحلقة مشتركان في المرافق على المعتمد اه شيخنا وعبرة ع ش على مبر ثم الظاهر انه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرمدو لمطب الصبيان ونحو ذلك كما هي عليه جماعة ووافق عليه مبر اه سم على المنتج ويهض الهواش نقلا عن بعض بعض اهل مصر بعد ما ذكره ابن قاسم هذه طريقة الذي مشى عليه جماعة انه لا يشترط وهو اظهر وجهه انا اذا لم نتمتع بالبساتين وان كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا تعتبر ما ذكر بطريق الاولى اقول وقد تمتع الاولوية بل والمسافر اوفى بين البساتين ومرافق القرية بان البساتين لا تدعو الحاجة اليها الا نادرا بخلاف مرافق القرية من نحو مطرح الرمدو لمطب الصبيان فان الحاجة المشأ كدة بل الضرورة داعية اليها لان اهل القرية لا يستغنون عنها فاشترطت مجاوزتها وقال الشيخ عميرة بحث الاذرى اشتراط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها اه وبني ما هو جرت المقبرة المذكورة وانما غير ما هل يشترط مجاوزتها لم لا فيه نظر والاقرب الاول

كبلد وقرية وان كان داخله  
أما كن خربة ومزارع لان  
جميع ما هو داخله معدود  
بما سافر منه (فان لم يكن له)  
سور يختص به بان لم يكن له  
سور مطلقا اوفى صوب سفره  
أو كان له سور غير مختص به  
كقرى متفاعة جمعها سور  
(ه) اوله (بجوزة عمران)

لسبقها لهم واحترامها نعم لو اندرستوا انقطعت نسبتها لهم فلا يشترط مجاوزتها انتهت (قوله ايضا  
فجائزة عمر ان) بضم العين المهملة قال شيخنا ظاهر هذا ما قبله في السوراته بمجرد مجاوزتها له القصر  
وان اقام خارجا لا ينتظر غيره لكن اذا قصد الاقامة فيه مدة قطع السفر انقطع بوجهه الى على النزول وله  
النزول وله الترخص قبله الا ان كان قصده العود ولو لم يحج الى ماله من ينظره فلا يقصر حتى يقاتره وفيما عدا ما  
ذكره القصر وان خالف العلامة الحلبي في بعضه حيث قال ان من قصد قبل مفارقة السور مثلا ان يقيم خارجا  
اقامة قطع السفر لا يتظارفة كاي قايح للحاج في اقامتهم بالبركة امتنع عليهم القصر قبل البركة وفيها وانهم  
اذا سافروا الآن جاز القصر لمنعه دمر حلين لا دونهما اه برماوى (قوله هجر بالتحوط على العامر)  
خرج مالو هجر بمجرد ترك التردد اليه اه شوري (قوله كاهنت بالاولى) وجه الاولوية انها لا تصلح  
للاقامة أصلا بخلاف البساتين (قوله نعم ان كان الخ) استدراك على ما بعد الناية وهو قوله وان اصلنا  
بما سافر منه اه شوري قال ابن قاسم والحاصل من مسئلة القريتين انهما ان اصل بياهما لو لم يكن بينهما  
سور اشترط مجاوزتهما وان كان بينهما سور اشترط مجاوزته فقط وان اصل البنيان اياه به يعلم انه يقصر  
بمجاوزه باب زويلة اه عش ومثله مجاوزة باب الفتوح لا يهاطرق القاهرة اه شيخنا ح (قوله في  
بعض فصول السنة) فلو كانت تسكن في كل السنة واصلت بالبدفهما كالقريتين المتصلتين وبساتي  
حكمهما اه عش (قوله وللقريتان المتصلتان الخ) فان لم يكونا متصلتين اكتفى بمجاوزه قرية  
المسافر والمرجع في الاتصال والافتصال العرف اه حل (قوله لساكن خيام) هو في الاصل  
الحى التازلون ويطلق ايضا على ما يقيمون فيه اسم (قائمة الخيمة اربعة اعراد تصب وتسقف  
بشيء من نبات الارض وجميعا خيم فتح الحاء كثيرة ونعم ثم يجمع الخيم على خيام ككلب  
وكلاب فالخيام جمع الجمع واما المتخذ من ثياب او شعر او صوف او وبر فلا يقال لها خيمة بل خباء وقد  
يتجززون فيطلقونها عليه اه اسوى اه عش على هر (قوله كالاعراب) اى وكالاكراد اه  
برماوى وفي المصباح اه االاعراب بالفتح فاهل البدون العرب الى احد اعرابى بالفتح ايضا وهو الذى  
يكون صاحب جمعة او ريادة للكلارود الا زهرى قال سواه كان من العرب او من مواليهم قال فنزل  
البادية وجاور البادية وظم عنهم ففهم اعرابيون من نزل بلاد الريف واستوطن المدن والقرى القريبة  
وغيرها بمن ينسب الى العرب فهم عرب وان لم يكونوا فصحاء وقال سواه عربا لان البلاد التى سكناها  
تسمى العربا بنو وقال العرب المار بهم الذين تكلموا بلسان بعرب بن قحطان وهو اللسان القديم والعرب  
المستعربة الذين تكلموا بلسان اسمعيل بن ابراهيم عليه السلام وهى لغات الحجاز وما والاها اه  
(قوله فقط) اى لامع عرض الوادى ولا مع ألبيط ولا مع المصعد اذا لم يعتدل كل من الثلاثة  
(قوله بكسر الحاء) وهى اسم لليوت كما قال شارح وقد تطلق على الامل والمراد هنا الاول  
اه برماوى (قوله بحيث يجمع الخ) قيد لقوله او متفرقة اه شيخنا والسمر هو الحديث  
ليلا والتادى يجمع القوم قال في الصباح ندا القوم ندوا من باب قتل اجتمعوا ومنه التادى  
وهو يجمع مجلس القوم متحدثهم اه عش على هر (قوله ومع مجاوزة عرض واد) يتأمل وجهه الايتان  
بالعطف وما هو المظوف عليهم كتب ايتان ومع مجاوزة عرض واد ان قلت ما فائدة الواو في هذا المحل  
وما هو المظوف عليه (قلت) فائدة تدفع تورهم ان مجاوزة العرض معتبرة مع مجاوزة الحلقة مطلقا وهو قاسد  
لما يخفى مع منافاته ظاهر القول فقط فاقادها انه تعتبر الحلقة فقط ان لم يسافر في العرض والحلة والعرض  
ان سافر في العرض وحده فاما المظوف في قوله حلقة هذا كله ظاهر جلي لكن قد مر فيه بعض المتأخرين  
فليتأمل اه شوري والظاهر ان المظوف في قوله فقط التقدير مجاوزة حلقة فقط وامع عرض الخ  
تأمل اه شيخنا وفي قول على الجلال لو كانت الحلقة في بعض اذ او بعض محيطا وبعض مصد اشترط  
مجاوزه بقية ذلك في الثلاثة ان اعتدلت وعا به يحمل ما في شرح المنهج وغيره لو كان لكل حقترا ففى خاصة

بمجاوزة خراب) بطرفة  
بقيدزته بقولى (هجر)  
بالتحوط على العامر او  
زور بقرينة ما يأتى (او  
اندرس) بان ذهبت اصول  
حيطانه لانه ليس على اقامة  
بخلاف ما ليس كذلك فانه  
يشترط مجاوزته كما صححه  
في المجموع (ولا) بمجاوزه  
(بساتين) ومزارع كما  
نفت بالاولى وان اصلنا  
بما سافر منه او كاتنا عوطين  
لانهما لا يتخذان للاقامة  
نعم ان كان بالبساتين قصور  
او دور تسكن في بعض  
فصول السنة اشترط  
بمجاوزتها كذا في الروضة  
كاصلها قال في المجموع بعد  
نقله ذلك عن الرافعى وفيه  
نظروا تعرض له الجمهور  
والظاهر انه لا يشترط  
بمجاوزتها لانها ليست من  
البلدان في المهمات والفتوى  
عليه القريتان المتصلتان  
يشترط مجاوزتهما (و)  
اوله لساكن خيام  
كالاعراب) بمجاوزه حلقة  
فقط (بكسر الحاء) يوت  
بجمعة او متفرقة بحيث  
يجمع أهلها للسمر في ناد  
واحد ويستير بعضهم من  
بعض ويدخل في مجاوزتها  
عرقا مجاوزة مراقبها  
كطرح الزماد وملعب  
الصيان والتادى ومطاف

بها في اعتبار كل واحدة بما لها على حديثها كالقري فيأمر وتشرط ايضا زيادة على مجاوزة الحلة بمجازة عرض الوادي لكن قال زي وهي جميع عرضها فان كانت ببعضها كتنفي بمجازة الحلقو مراقتها عرفا اه ومثله في شرح الروض عن ابن الصباغ ويرد عليه ان التصور بذلك يناقض صريح قوله ومع عرض وادخل فان الحية تقتضي ان ما يقطع من عرض الوادي زائد على الحلة فلهذا ما يقطعان معش وعبارته على مر هذا وقد يقال عليه حيث كانت المسألة مصورة بما ذكر فلا حاجة الى ذكر عرض الوادي اذ البيوت المستوية العرض داخل في الحلقو فالتظار ان من اشترط بمجازة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعاب البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلقو لعلها ما يقطعان احداهما ما صرح به الجمهور من انه يشترط مع مجاوزة الحلة بمجازة عرض الوادي حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادي لا بجمعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من ان الحلة اذا كانت بجميع الوادي فيشترط بمجازتها وإن كانت ببعضها اشترط بمجازة الحلة فقط انتهى (قوله وادي) هو أرض منخفضة كالخليج تنزل العرب على حافتيه وتخليه ليرحمه السيل اه شيئا فحيث يظهر معنى الطول والعرض وفي الصباغ ودلتني إذا سال ومنه الوادي وهو كل منخفضين بين جبال أو أكام يكون منفذ السيل والجمع اودية ووادي القري موضع قريب من المدينة على طريق حاج الشام نحو يرمين (قوله هذا ان عدلت) اعلم ان كلمة هذا يترقبها كثيرا للفصل بين كلامين يتعلقان بشئ واحد بينهما اختلاف بوجه كما هنا اذا المعنى هذا الذي تقدم من شمول اطلاق المجاوزة لما اذ لم تعدل المذكورات خذ له على اطلاقه بل ان اعتدلت تأمل امشوري (قوله رحله كالحلة) اي فيشترط بمجازته ومجاوزة ما ينسب اليه عرفا (قوله ويقتضى سفره ادا) لما بين الحمل الذي اذا وصل اليه يصير مسافرا شرعا بين الحمل الذي اذا وصل اليه يقطع سفره اه تقرير عري يزدو كذا انتهاء السفر ثلاث صور بلوغ المبدأ والاقامة في الرجوع وسيدكر الشارح صورتين بقوله وانما ينشئ بالاقامة في الاولى الخ المبدأ بالاقامة في كلامه مضى اربعة ايام صحاح لا مجرد النزول والمكث كما هو كذلك في صورة المأمن تأمل (قوله يلوغه مبدأ سفر) اي لو مكرها أو ناسيا فيا يظهر وقياس ما مر في سفر البحر ان من في السفينة يتخص إلى ارسائها بالساحل ان لم يكن لها زورق وإلى معارضة الزورق لما ان كان لها زورق حيث أتى على إقامة في عرض البحر بخلاف ما لو أتى في طوله فينقطع ترصعه بمجاوزة أول عمران بلده على ما مر عن ابن قاسم فقلنا عن الشارح اعرش على مر (قوله مبدأ سفر من وطنه) أي لو ما رايه من سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصدا مروءه من غير اقامة اشرح مر (قوله من سور وغيره) اي وان لم يدخله فيترخص إلى وصوله لذلك لا يقال القياس عدم انتهاء سفره الا بدخوله العمران أو الدور كما انه لا يصير مسافرا الا بخروجه منه لا تاقل المقتول الاول والفرق ان الاصل الاقامة فلا تنقطع الا بتحقيق السفر وتحققه إنما يكون بخروجه من ذلك اما السفر فهو على خلاف الاصل فاقطع بمجرد وصوله لو ان لم يدخل اشرح مر (قوله من وطنه) متعلق ببلوغه على انه مفعول أول ومبدأ مفعول ثان على حد بلغت من زيد المأني ويصح ان تكون من تبعضه وهي مدخلها في محل نصب على الحال والتقدير يلوغه مبدأ سفر حاله كونه بعض وطنه وبعض موضع آخر اخرج قوله من سور أو غيره بيان للمبدأ اه شيئا (قوله ومن موضع آخر) أي غير وطنه وإن كان مقيما فيه اه لا نه لا تلازم بين الاقامة والوطن وقوله رجع من سفره اليه كان يخرج الشام من مصر إلى مكة ثم رجع من مكة إلى مصر وقوله أولا كان يخرج الشام من مصر قاصدا مكة فانه ينتهي سفره يلوغه سور مكة بالية المذ كورة لان وصوله سور مكة يصدق عليه انه بلغ مبدأ سفره أي لغیر هذا المسافر ولذلك أتى به الشارح نكرة وبعضهم توهم ان المراد مبدأ سفره فارتبك اه شيئا حان على انتهاء السفر وانتهائه يلوغه مبدأ السفر من الموضع الآخر إذا شرع في الاقامة التي توافيها المطلقة في الاول والاربعة فما فوق في الثانية اما لو نوى

سافر في عرضه (و) مع مجاوزة (مبطل) أي محل موطئ إن كان في روة (و) مع مجاوزة (مصدق) أي محل صعود إن كان في وحدة هذا ان (عدلت) الثلاثة فان افردت سميتها اكتفى بمجاوزة الحلة عرفا وظاهر ان ساكني غير الابنية والحياض كئنازل بطريق حال عنهما رحله كالحلة فيما تقرر وقول فقط الى اخره من زيادتي (وينتهي) سفره (يلوغه مبدأ سفر) من سور أو غيره (من وطنه) من (موضع) آخر رجع من



الاقامة المذكرة في الموضوع الآخر قبل وصوله اليه ووصل اليه ولم يشرع فيها بل كان يته وبيها غرض آخر كما يقع للعاج من دخول مكة قبل الوقوف بنحو يومين الاقامة ما فوق اربعة ايام لكن بعد الرجوع من عرفة فلا يتهي سفرهم بمجرد وصولهم مكة قبل الوقوف لانهم يشرعون في الاقامة التي نوها واما يشرعون فيها بمجرد رجوعهم من عرفة ومنى فلا يتهي سفرهم بمجرد وصول مكة بعد الرجوع المذكرة كما حل بصرف وفي شرح مزانصره ما يقع كثيرا في زمان من دخول بعض الحاجج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزيمتهم على الاقامة بمكة بمجرد رجوعهم من اربعة ايام كما كثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظر النية الاقامة بالوقوف الاثناء ويستمر سفرهم الى الرجوع عنهم اليها من منى لانه من جهة مقصودهم فلا تأثير لنتيحتهم الاقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة لا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر في ذلك بحال وكلامهم محتمل والثاني اقرب كما قاله بعض اهل العصرام ومراده بالبيض حجاجه ع ش عليه **(قوله)** وقد نوى الخ هذه الجملة تمت لقوله او موضع آخر والمعاد على المنعوت المهاد في ويصح كونها حالا من موضع آخر كما درج عليه الشارح بدليل تقديره قدر المسوغ ليجي الحال من التكرار تخصيصها بالنسبة هو قوله اخروا الرباط هو المهاد في بقوله وهو مستقل هذه الجملة حال من الضمير في نوى فهي على الثاني حال متداخلة وهذه القيود الثلاثة انما هي قيود في قوله او موضع آخر كما عادت واما بلوغه وطنه فينتهي به السفر مطلقا أي سواء نوى قبل وصوله او بعده اولم ينو اصلا سواء كان مستقلا او غير مستقل اه شيخنا **(قوله)** ايضا وقد نوى قبل اي سواء كان ذا حاجة او لا سواء كان وقت النية ما كذا وسائرا وقول الشارح في بيان مفهوم هذين القيدين اما اذا لم ينو الخ صادق بما اذا كان المسافر ذا حاجة او لم يكن لكن صدقه غير مراد بل ينبغي تخصيصه وقصره على ما اذا لم يكن ذا حاجة اذا كان ذا حاجة فهو الذي ذكره المتن بقوله وباقامته الخ فهو مقروض في ذي الحاجة الذي لم ينو قبل بلوغه سواء نوى بعده او لم ينو اصلا في هاتين الحالتين ينتهي سفره بمجرد المكث والزول ولا يتوقف انقضائه على النية فاذا نوى بد الزول والمكث فعمل ان قول المتن وباقامته الى اخره بعض مفهوم قوله وقد نوى قبل والبيض الآخر هو ما ذكره الشارح بقوله اما اذا لم ينو الى آخره كما عادت من تخصيصه وقصره على غير ذي الحاجة اه شيخنا **(قوله)** وباقامته الخ معطوف على قوله بلوغه الخ وهذا بالنظر لفظ واما بالنظر للذين فهو معطوف على قوله نوى قبل الخ فهذا ايضا راجع للموضع الاخر لالوطنه ايضا خلافا لما يوهه هذا التعمير من رجوعه اليه ما قصر هذا المعطوف على الموضوع الآخر صرح به المدايني على الخطيب وقالوا ما وطنه فينتهي السفر بالوصول اليه من غير توقف على اقامة به ولا على سبق نية الاقامة والمراد بالاقامة في قوله وباقامته التزول والمكث وقطع السفر كما اشار له حل وعش لان الفرض أن المسافر له حاجة كما يتبادر من قوله وعلم ان اربعة لا يقتضي فيها فينتهي بها سواء نوى الاقامة بد الزول او لم ينو اصلا ولا يتوقف انتهاء سفره فيما اذا نوى بد الوصول على النية بل ينتهي بمجرد المكث والتزول وليس المراد بها معنى اربعة ايام عليه ما كذا لان هذا انما هو فيما اذا لم يكن المسافر ذا حاجة فاذا لم يكن ذا حاجة فلا ينتهي سفره الا بمعنى تمام الاربعة عليه في الموضوع الاخر الذي هو غيوطه اذا لم ينو الاقامة بد وصوله اما اذا نواها بد وصوله فيقتضي بمجرد النية كما ذكره الشارح بقوله وينتهي هو ما كذا الخ عبارة شرحه ورواها قاضي الامم من غير نية انقطع سفره بتمام التمتع فلنخص انه اذا حل الى غيوطه ولم ينو الاقامة به قبل وصوله سواء نواها بد وصوله او لم ينو اصلا فان كان ذا حاجة انقطع سفره بمجرد المكث والتزول بالقيد الذي ذكره المتن وهو قوله وعلم ان اربعة الخ ولا يتوقف الانقضاء على النية فاذا نوى بد الدخول وان لم يكن له حاجة فلا ينقطع سفره الا بمعنى

سفره اليه والا وقد نوى  
قبل أي قبل بلوغه بقيد  
زده بقوله وهو مستقل  
اقامة به وإن لم يصلح لها  
(اما مطلقا) وهو من زياتي  
(او اربعة ايام صحاح) أي  
غير يومى الدخول  
والخروج (وباقامته

الاربعة اذ المبنى الإقامة به الوصول والافتقار بمجرد النية اه شيخنا وهو كلام حسن لكن لم ار  
 في حواشي الشارح ولا في شرحي مروج وحواشيه ما ولا في شرح الروض عبارة صريحة في هذا التقرير  
 وهو التفرقة بين ذي الحاجة وغيره فبا ذكر فليحرج وارجع **(قوله)** وقد علم حيثن أي حين  
 اقام اي نزل ومكث وقوله ان اربه لا يفتنى فيها مثل ذلك ما لو اكرهه وعلم بقا اكرهه تلك  
 المدة اه شرحه **(قوله)** فلا ينتهى سفره بذلك أي يلوغه مبتدأ السفر اه شيخنا **(قوله)** بالاقامة  
 في الاولى ليس معنى الإقامة هنا معناها في عبارة المتن بل هما مختلفان اذ هي في عبارة المتن عبارة  
 عن مجرد المكث والنزول وان لم تمض الايام الاربعة وهنا عبارة عن معنى الاربعة بكما لما ففرق  
 بين الاقامتين من هذا الوجه بل ومن وجه آخر وهو ان الفرض في صورة المتن ان المسافر  
 ذر ساجدة كما يقادر من قوله وعلم ان الفرض في هذه أي صورة الشارح ان المسافر ليس ذر ساجدة  
 تأمل اه شيخنا وأن في قوله بالاقامة في الاولى عوض عن الضمير اي باقامته أي الاربعة المقيدة بكونها  
 صحيحة فخرج ما لو اقام اربعة منها يوا ما الدخول والخروج فلا ينقطع سفره تلك الإقامة فقول الشارح وانما  
 لم يحسب الخ اجمع لهذا المفهوم على الوجه المذكور في تقريره يحتاج لرجوعه للثاني ايضا في تنقيده بقوله  
 صحاح بل المذكور في أصله شرح مر انما هو تقريره في مسألة المتن فقتضاه ان كان على الشارح ان يقدم  
 قوله وانما لم يحسب الخ عند قول المتن او اربعة ايام صحاح ولعله اخره الى هنا لاجل ان يرجع للمفهوم على  
 ما تقرره كما يرجع المنطوق فقد رد في هذا الصنيع **(قوله)** في الاولى هي قوله اما اذ المبنى الإقامة وقوله في  
 الثانية هي قوله اوتواها بعد بلوغه هكذا اخذته من تنقيده اه شويبري **(قوله)** والتشديد بالمكث فيها اي  
 في الثانية وقوله وقوله بلوغه بلوغه هو الاذرع وقوله في غير ما هي وهو مسألة المتن المذكورة بقوله وقد نوى  
 قبل وهذا المعنى خطأ لأن مسألة المتن لا تنقيد بالمكث حال النية وانما تنقيد به مسألة الشرح وهي ما اذا نوى  
 بعد الوصول اه شيخنا **(قوله)** والاصل فيما ذكر اي في المفهوم المذكور بقوله اما اذ المبنى الإقامة الخ  
 فاستدل على الاولى من هاتين المسكتين بمجموع الخبرين واستدوى على الثانية بالقياس بقوله الحق باقامته انية  
 اقامتها لكن فيه ان المدعى في المفهوم ان نية الإقامة كانت بعد الوصول اذ هي قبله لا ينتهى بها وانما ينتهى  
 بالوصول نفسه والقياس ليس فيه تنقيد بكون النية بعد الوصول الذي هو المدعى كما علمت واذ اعموه حتى  
 يشمل النية قبل الوصول وبعده لم يصح لما علمت ان النية قبله لا يحصل الائتم انفسها وفيه ايضا ان المدعى  
 وهو الانتهاء بالنية وتيقدها اذ المبنى المسافر ذر ساجدة اما اذا كان ذر ساجدة لم ينو قبل الوصول فاما ينتهى  
 سفره بالاقامة نفسها كما علمت ايضا فبا سبق ومع هذا فريد عليه ايضا انه لم يستدل على منطوق المتن كما هو  
 عاده بل سكت عنه واستدل على المفهوم اه شيخنا **(قوله)** خرا يقيم خرا بصيغة التثنية مضاف للخبرين  
 بعده الاول قوله يقيم الخ الثاني قوله وكان يحرم الخ الاستدلال في الحقيقة انما هو بالخبر الثاني لشكك في  
 بالاولى ليرين المراد بالاقامة في الخبر الثاني وانما الاربعة فافرقوا دون الثلاثة فاذا علموا لم يصل للام  
 الاربعة فلذلك احتاج الى القياس بقوله وفي معنى الثلاثة الخ قوله فالتاريخ بالثلاثة أي في الخبر الاول  
 وكان عليه ان يقدم القياس الذي في قوله وفي معنى الثلاثة الخ عن أي يمنع قوله فالتاريخ بالثلاثة يظهر قوله  
 بخلاف الاربعة كالماضي ولانه من تمام الاستدلال على دعوى واحدة بخلاف القياس الاول في كلامه وهو  
 قوله الحق باقامتها استدلال على دعوى اخرى تأمل **(قوله)** يقيم المهاجر أي في عمره القضاة سنة سبع فهذا  
 الخبر وارد فيها وسببه ان الكفار لا يمنعون **(قوله)** من دخول مكة في عمره الحدية سنة ست اصطلاحا مع  
 على ان يدعواها العام اذ قال بسنة سبع ويمنعون فيها ثلاثا بام فقط وفي البخاري ما لو اراد ان يعتصر في ذي  
 القعدة يوم الحدية أرسل الى أهل مكة بأذنتهم لم يدخل مكة فاشترطوا عليه ان لا يقيم بها اذ دخلها في العام  
 القابل الا ثلاثا لئلا يبايعها ملأ دخلها في العام المقبل ومعناه الايام الثلاثة انما اعلمنا ان امر صاحبك فليتحل

(و قد علم ) حيثن ان  
 اربه بكسر الهمزة وسكان  
 ثانيه وبفتحها اي حاجته  
 (لا يفتنى فيها) اما اذالم  
 ينز الإقامة او نواها بعد  
 بلوغه فلا ينتهى سفره بذلك  
 وانما انتهى بالاقامة في  
 الاولى وينتهي هو ما ك  
 مستقل في الثانية والتشديد  
 بالمكث فيها ذكره في  
 المجمع ووقع لبعضهم  
 عزوه لغيره ما الاصل  
 فيما ذكر خبر يقيم المهاجر بعد

فقد مضى الاجل فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال نعم فارتحل (قوله وكان يحرم الخ) أى قيل القتيب وأن  
 به لينبه على ان الثلاثة ليست إقامة لان الإقامة كانت حرمة عليهم اه شيخنا واسم كان خير الشان وخبرها  
 جملة يحرم الخ اه شوري (قوله وفي معنى الثلاثة) أى في الحديث فصح استثناء يومى الدخول والخروج  
 وبهذا سقط ما للشيخ عميرة في هذا المقام اه شوري وقد نقل سم عبارة عميرة فقال قوله وفي معنى الثلاثة  
 ما فوقها هذا غير محتاج اليه لان المراد بالثلاثة في الحديث غير يومى الدخول والخروج وفرض إقامة  
 زيادة على الثلاث بحيث لا يتابع الرابع وتكون الثلاث غير يومى الدخول والخروج غير معقول لقائل  
 اه عميرة (قوله وانما لم يحسب يوما الدخول والخروج الخ) عبارة أصله مع شرحه ولا يحسب منها  
 أى الاربعة يوما اول الدخول وخروجه على الصحيح إذ فى الاول الحطوفى الثاني الرحيل وهما من  
 مهمات اشغال السفر المتعنى لترخصه به فارق حسابها في مدة مسح الحطوف حيث اعتبرت المدة من  
 آخر الحدث وان كان في أثناء يوم اولية وقول الزركشى لو دخل ليلا لم يحسب اليوم الذى يليه مردود  
 والثاني يحسبان كما يحسب في مدة التأخير يوم الحدث ويوم النزاع وقرى الاول بان المسافر لا يستوعب  
 النهار بغيره وانما يسير في بعضه وهو في يومى دخوله وخروجه سائر في بعض النهار بخلاف اللبس فانه  
 مستوعب لليلة انتهت (قوله اما لوني الإقامة الخ) هذا من بقية الكلام على المهورم الذى ذكره بقوله اما  
 اذا لم ينو الإقامة الخ فيه ايضا فمهورم القيد الثالث في المتن وهو قوله وهو مستدل ولعل عذر الشارح في  
 توسيط الاستدلال بالخبرين والقياس بين خلال الكلام على المهورم ان الخبر والقياس انما يثبتان بعض  
 المفهوم وهو ما قدمه عليهما واما بقية المهورم فلم تؤخذ من دليله المذكور فذلك لآخرها عنه واستدل  
 على بعضها بدليل علقى حيث قال لان سبب القصر السفر نامل (قوله وكذلك لو نواها فيها) أى في الثانية وهى  
 ما اذا نوى بعد البلوغ وقوله او في مسئلة الكتاب وهى ما اذا نوى قبل البلوغ المذكورة بقوله وقد نوى  
 قبل الخ نامل لكن لا يبعد انه لو نوى الإقامة ما كنا وهو قادر على المخالفة كمن اهل مصر وصمم  
 على قصد المخالفة اثرت نيته اعمش على مر (قوله وان توقه كل وقت الخ) من ذلك انتظار خروج الريح  
 لراكب السفينة وخروج الرقعة اليه اذا كان عزمه على السفر وان لم يخرجوا فان نوى ان لا يسافر الا  
 مع الرقعة لم يترخص لعدم جزمه بالسفر اه حل وزيادى (قوله كل وقت) مراده مدة لا تقطع السفر  
 اه برماوى كيوم او يومين او ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة نامل (قوله قصر ثمانية عشر  
 يوما) يعنى ترخص اذله سائر ترخص السفر وما استثناء بعضهم من سقوط الفرض بالتيمم وصلاة  
 النافلة لغير القيلة برديان غير محتاج اليه اذا لم يفر الى الاولى على غلبة الماء وقده والامر في الثانية منوط  
 بالسفر وهو مفقود هنا اه شرح مر (قوله ولو غير عارِب) او مفاتل وغرضه بهذه الغاية الرد على قول  
 ضعيف يخصص الترخص بالمقاتل ويقي قولان ضعيفان ايضا لم يرد عليهما لعدة ضعفهما الاول قيل  
 يترخص ابدأ والثاني قيل يترخص اربعة ايام فقط وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يقصر اربعة فقط  
 غير كاملة لان القصر يتمتع بنية إقامة الاربعة كاضم ففعلها اولى لانه المبلغ من البنية وفي قول يقصر  
 أبدا لان الظاهر انه لو دامت الحاجة لدام القصر وقيل الخلاف فيما فرق الاربعة في خاف القتال  
 لا التاجرو نحوه كالمثقة فلا يقصران فيما فوقها لان الوارد دائما كان في القتال والمقاتل اوجح للترخص  
 واجاب الاول بان المرخص انما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء انتهت (قوله  
 أقامها بمكة) عبارة مر ورجع بمدفتح مكه وهى ظاهرة اعمش وروى أنه اقام بسبعة عشر وتسعة  
 عشرو عشرين وحل الاخير على حساب يومى الدخول والخروج والذى قبله على احدهما والاول  
 على فوات يوم قبل حضور الراوى له اه قل على الجلال (قوله الحرب هو اذن) يفتح الماء وتخفيف  
 الواو أى لاجل حرب هوازن أى لاجل انتظار الخروج لجرهم فالمراد انه كان يقصر في مكه قبل  
 الخروج لحرب هوازن وليس المراد انه كان يقصر وقت المحاصرة كما عبر به بعضهم اذهنا ليس في الكلام

قضاء نسكه ثلاثا وكان يحرم  
 على المهاجرين الإقامة بمكة  
 ومساكنة الكفار ورواها  
 الشيخان فالترخيص بالثلاثة  
 يدل على بقاء حكم السفر  
 بخلاف الاربعة والحق  
 باقامتها بنية إقامة او تعتبر  
 بلباسها وفي معنى الثلاثة  
 ما فوقها ودون الاربعة  
 وانما لم يحسب يوما الدخول  
 والخروج لان فيهما الحطوف  
 والرحيل وهما من اشغال  
 السفر اما لوني الإقامة  
 في الثانية وهو سائر فلا يؤثر  
 لان سبب القصر السفر  
 وهو موجود حقيقة وكذا  
 لو نواها فيها او في مسئلة  
 الكتاب غير المستقل دون  
 متبوعه كبد وجيش ولو  
 ما كنا (وان توقه) أى  
 رجاء حصول اربه (كل  
 وقت قصر ثمانية عشر يوما)  
 صحاحه لو غير عارِب لانه  
 أقامها بمكة عام  
 الفتح لحرب هوازن يقصر  
 الصلاة رواه ابو داود  
 والترمذى وحسنه وان  
 كان في سنده ضعف لان  
 له شواهد

الشارح وهو ان اسم لقلية حليمة السعدية كانوا متعينين بحنين وهو مكان قرب الجدار انقروا بعد ان غرام  
 وظفروا الله عليهم ذهب لطائف وغزا اهل وظفروا الله عليهم ثم رجع الى الجماراة قسم غنية هو زمان  
 هناك تامل **(قوله وقيل)** اي الذي في الحديث لان التي كان عمار بالي منتظر الحرب امشيتنا  
**(قوله وفارق ما لو علم الخ)** اي فارق المسافر الذي توقع او بكل وقت حيث بقصر ثمانية عشر يوما للمسافر  
 الذي علم ان اربه لا ينقضي في الاربعة حيث ينتهي سفره مجرد الاقامة كذا ذكره اهل بقوله وباقامته  
 وغرضه بهذا الرد على القول الضعيف الذي سوى بين الاول والثاني في امتناع التصرف فيما زاد على الاربعة  
 كما علبت من عبارة اصله وشرح مر **(قوله وبذير جوعه ما كئا)** اي ولو يمكن لا يصح للاقامة شرح  
 الروض وسكت الشارح عن محترز هذا القيد وحكمه انه لو نوى الرجوع وهو سائر لجهة مقصده فلا  
 ينقطع سفره بهذه الية لان نية الاقامة مع السير غير مؤثرة فنية الرجوع معه كذلك اه شرح مر  
 وقوله وهو سائر لجهة مقصده فلا ينقطع سفره بهذه الية لان نية الاقامة مع السير غير مؤثرة  
 فنية الرجوع معه كذلك اه شرح مر وقوله وهو سائر لجهة مقصده كذا قيد بهذا القيد حج وفي  
 الرشيدى على مر ان هذا التقييد تصور وانه لا فرق في سيره بين كونه لجهة مقصده او غيره تامل  
**(قوله ايضا وبذير جوعه الخ)** اي وهو مستقل اه شرح مر وحج وخرج غير المستقل فلا اثر لنية الرجوع  
 ولا لتردد فيه نعم لو شرع في الرجوع بان سار راجعا والمحل قريب فيه نظرا ولا يبعد الانقطاع فان كان  
 المحل بعيدا فتجده انقطع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر اهمه على حج **(قوله ولو من طول)**  
 اي ولو من سفر طويل بان كان يترجوع بعد قطع مرحلتين فاكثروا وقوله ولو من قصر اي ولو من سفر قصر  
 بان كان يترجوع قبل قطع مرحلتين تامل **(قوله لا الى غيره وطه الن)** منطوق هذا الاثلاث صور بينها بقوله  
 بان نوى رجوعه الى وطنه او لاجل حاجة او لا ما بان صور تان والثالثة قوله او الى غيره الن ومفهومه صورة  
 واحدة ذكرها بقوله فان نوى الرجوع الن امشيتنا **(قوله في ذلك الموضع)** اي الموضع الذي فيه الرجوع  
 وعبارة شرح مر امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كاجز مواب انتهت **(قوله فان سافر)** اي مقصده الاول  
 او غيره ولو لما خرج منه اه شرح مر **(قوله وكنية الرجوع)** اي في المسائل الاربعة ثلاثة المنطوق  
 وواحدة المفهوم تامل

**(فصل في شروط القصر وما ذكره مما)** عبارة شرح مر وتوابم انتهت اي من التفاريع على الشروط  
 التي ذكرها من قوله الا افضل صرم لم يضر الن **(قوله شروط ثمانية)** وهي طول السفر وجوازه  
 وعلم المقصد وعدم الربط بتعيين ونية القصر وعدم النافي لما ودوام السفر والعلم بالكيفية وسناتي اه برماوى  
**(قوله احدها سفر طويل)** حلاقا طول سفر كما قال ثانيا جوازه واجب بانه لو عبر بما ذكر  
 لاوم ان المرخص الطول وانه قبل طوله لا ترخص له اه شوبرى وبجاب ايضا بان المعتبر هو  
 السفر فقط والطول وصف له اه ع **(قوله سفر طويل لغرض)** الشرط بمجموع هذه المعاني  
 الثلاثة فهو مركب منها وهذا نظير الملة المركبة من معان **(قوله وان قطعه في لحظة)** فان قلت اذا  
 قطع المسافة في لحظة صار مقيا فكيف يتصور ترخسه فيها قلت لا يلزم من وصول المقصد انتهاء  
 السفر لكونه نوى فيه اقامة لا تقطع السفر او ان المراد باللحظة القطعة من الزمان التي تمتع  
 الترخص اه زى **(قوله لغرض صحيح)** اي ديني او دنيوي ولو بقصد ان يساخ له القطر اه  
 حلى ومثله شرح الروض وقوله بقصد ان يساخ له القطر يتنافى ما ياتي من انه اذا كان الغرض في  
 العدول مجرد القصر لا يقصر فاذا كان قصده القصر ليس غرضا مصححا للعدول فكيف يكون  
 غرضا صحيحا في اصل السفر تامل الا ان يقال المذكور هنا قصد اياحة التصرف فيها ياتي قصد  
 القصر ففرق بينهما بمبدأيت له اي للحلي فنيا ياتي مانصه وقوله لغرض صحيح اي لغرض قصر الصلاة  
 فقصر الصلاة ليس من الاغراض بخلاف قصد اياحة القصر لانه لا يلزم من اياحة وجوده **(قوله او عدل)**  
 لغرض غير القصر) صورة المسئلة ان مقصده له طريقان طريق قصر لا يلزم مرحلتين وطريق طويل يلزمها فلك

تجبر موقيس بالمحارب غيره  
 لأن المرخص هو السفر  
 لا المحارب ففارق ما لو  
 علم انه لم ينقض في الاربعة  
 كما مر بانه ثم علمت  
 ببيد عن هبة المسافر بخلافه  
 هنا (و) ينتهي سفره  
 ايضا (بذير جوعه ما كئا)  
 ولو من طويل (لا الى  
 غيره وطنه لاجل حاجة) بان  
 نوى رجوعه الى وطنه او  
 الى غيره لغرض حاجة فلا  
 يقصر في ذلك الموضع فان  
 سافر فسفر جديد فان كان  
 طويلا قصره والا فلا فان  
 نوى الرجوع ولو من  
 قصر الى غير وطنه لاجل حاجة  
 لم ينته سفره بذلك  
 وكنية الرجوع التردد فيه  
 كافى المجموع عن البقوى  
 وقول ما كئا الخ من زيادتي  
**(فصل في شروط القصر)**  
 وما ذكره مما **(للقصر)**  
 شروط ثمانية احدها (سفر  
 طويل) وان قطعه في لحظة  
 في بر او بحر ان سافر  
 (لغرض صحيح) (ولم يعدل)  
 عن قصر (اليه) اي الطويل  
 (او عدل) عنه اليه (لغرض  
 غير القصر) كسهر لتمام

الطويل وخرجا مالوا كاتوا طوبلين فسلك أطولهما ولو لمرض القصر فقط فانه يقصر فيه جزما ما من شرح  
 مر **(قوله غير القصر)** أى غير القصر وحده فالتشريك بين القصر وغيره لا يضر وإنما المضر قصد القصر  
 وحده اه شوبرى **(قوله ونزله)** هو إزالة الكدورات البشرية وقال شيخنا حاف وهو رقة ما تنبسط به  
 النفس لازالة هموم الدنيا اه وفي المختار النزعة معروفة ومكان نزله وقد نزلت الارض بالكسر نزله  
 بالفتح نزعة أى تربت بالنبات ونخرجنا تنزله في الرياض وأصله من البدقالب ان السكيت وما يعينه الناس  
 في غير موضع ولم يخرجنا تنزله إذا خرجوا إلى البساتين قالوا إنما التنزعة التباعد عن المياه والارياق  
 ومنه قيل فلان ينزعه من الاقدار وينزه نفسه عنها أى يبعدها عنها والنزعة البدن من الشر وفلان نزيه  
 كرمه إذا كان بعيدا من الاثم وهو نزيه الحلق وهذا مكان نزيه أى خلاه بعيد من الناس ليس فيه احدا اه  
 ولا يخفى أن التنزعه منا حامل على سلوك ذلك الطريق وليس حاملا على أصل السفر الحامل عليه غيره  
 كالتجارة مثلا فلان ما تقررنا له ليدان يكون الحامل على السفر ضامحا وبسببها وليس التنزعه منه وفي شرح  
 شيخنا أنه لو كان لازالة مرض ونحوه كان غرض ضامحا ما حمل وزى فحينئذ تمثيل الشارح بالنزله لا ينافي  
 تمثيله بعد بالتقل ولو فسر بالتنزه كأفول بهضهم وذلك لان تمثيله بالتنزه إنما هو للقرض الحامل عن المدول  
 إلى الطويل وتمثيله بالتقل إنما هو للقرض الحامل على أصل السفر فالخاضع ان التنزه لا يصح أن يكون  
 غرض ضامحا ما على أصل السفر ويصح كونه غرض ضامحا ما على المدول إلى الطويل وبعبارة صحيح وكذا لو سلك  
 الطويل لمجرد تنزعه على الأوجه لأنه غرض مقصود إذا هو إزالة الكدورة النفسية برؤية مستحسن يشغلها  
 عنها ومن ثم لم يسافر لأجله قصر أيضا بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء وعند المدول لأنه غرض فاسده  
 ولزوم التنزه لا نفاذ اليه على أنه غير معر دانتهت عبارة شرح مر وشمل كلامه ما لو كان الغرض على المدول  
 تنزها لأنه غرض صحيح انفعله ما ذكر ولهذا قال الشيخ أى في شرح الروض ان الوجه ان يفرق أى بين  
 التنزه منا والتقل الآن بان التنزه هنا ليس هو الحاصل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر  
 التجارة ولكن سلك البعدا طريقتين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فبما يقاهاه الحامل على السفر  
 حتى لو لم يكن هنا الحامل عليه كان كالتنزه منا أو كان التنزه هو الحامل عليه كجرد رؤية تلك البلاد في ذلك  
 انتهى وهو المعتمد ان نزوع فيه به يعلم أنه لو أراد التنزه لازال القصر ونحوه ولو لم يتغير به طبيب كان  
 غرض ضامحا ما دخلا فبما قبله فلا يمتنع عليه به انتهت **(قوله وإن عدل إلى الطويل لا لمرض الخ)** قال  
 الاذرى لو سلكه فقط لا عن قصد او جهل الاقرب فالظاهر أنه لم يقصر ولم أره نصا همرا شوبرى **(قوله)**  
 او لمجرد القصر أى للقصر المجرد عن غرض آخر وهو من إضافة الصفة للموصوف فتعبد العبارة  
 أنه لو قصد القصر وغيره مما لا يضر اه شيخنا وبخلاف ما هنا جواز الاقتداء بمن في الركوع بقصد  
 سقوط الفاتحة عنه بان الجماعة مطلوبة لذاتها في الصلاة مطلقا في الجلة بخلاف القصر وبان الجماعة  
 مشروعة سفرا وحضرا بخلاف القصر فكانت اهمته وبان فيه اسقاط شرط الصلاة بخلاف الاقتداء  
 المذكور وايضا ذلك الاسقاط خلفه تحمل الامام بخلاف هذا لا خلفه اه شوبرى **(قوله هاشمية)**  
 بالرفع والنصب اه ع ش على مر **(قوله بسير الانتقال)** عبارة مختار التقل واحد الانتقال كعمل  
 وأحوال ومنه قولهم اعطه ثقله أى وزنه انتهت ومنه تعلم أن في الكلام تجوز لان المراد بالانتقال  
 الابل الحاملة للانتقال أى الاحمال وكان العلاقة المجاورة قسمت الابل انتقالا باسم احمالها التي على  
 ظهورها تامل **(قوله ايضا بسير الانتقال)** أى على الوجه المعتاد من النزول لاستراحة واكل وصلاة  
 أى الحيوانات المثقة بالاحمال وظاهره انه لا فرق بين الابل وغيرها والمشهور على ألسنة المشايخ  
 ان سير الابل احمال وبعبارة الشوبرى قوله بسير الانتقال وهي الابل المحملة لان خطوة البعير اوسع  
 حيث قد كذا في كتاب الزريعة في باب الاتيين انتهت **(قوله فقد كان ابن عمر وابن عباس)** أى ولا يعرف  
 لها مخالف اه شرح مر أى فهو من قبيل الاجماع السكونى وهذا وجه في تقرير الدلالة غير ما اشار اليه

وعيادة وتنزه فان سافر  
 بلا غرض صحيح كان سافر  
 لمجرد التقل في البلاد لم  
 يقصر وإن عدل إلى  
 الطويل لا لمرض او لمجرد  
 القصر فكذلك لو سلك  
 القصر فطوله بالذهب  
 يمينا وشمالا وقول اول  
 لغرض من زيادتي (وهو)  
 أى الطويل (هاشمية)  
 واربعون ميلا هاشمية  
 ذهابا وإيابا وهي مرجحان  
 أى سيرة يومين معتدلين  
 بسير الانتقال وهي ستة  
 عشر فرسخا وهي أربعة  
 برد فقد كان ابن عمر

وابن عباس

الشارح بقوله ومثله إنما يفصل بتوقيف (قوله) أربعة برد) يضم الباء الموحدة والراء المهملة وهو فارسي  
معرب أم برماوى (قوله) علقه البخارى) التعليق حذف أول السند ولو إلى آخره أم عرش  
كان بحذف الراء وشيخه يرتقى لمن فوقه أو يحذف الجميع وقوله بصيغة الجزم أى لا بصيغة التثنية كقيل  
وروى وقوله بتوقيف أى سماع من النبي صلى الله عليه وسلم أو رؤية فله أم شيخنا وبعبارة حل قوله  
علقه البخارى أسقط شيخنا التعليق أسقاط مبدأ السند واحدا كان أو أكثر انتهت أى ولو كان الحذف إلى  
آخر السند فكان كان المحذوف آخره سمي مرسلان وحذف من وسط السند واحد سمي منقطعا أو أكثر سمي  
معتظلا وقد تجتمع في حديث واحد أم عبد البر (قوله) وأسند البيهقي) أى إلى ابن عمر القطر ولورد ايضا أن  
ابن خزيمة رحمه الله صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وعليه فلا اشكال لأنه صار مرفوعا أم عطف ومراده  
نفي الاشكال الذى أشار الشارح إلى جوابه بقوله ومثله إنما يفصل الخ أم شيخنا (قوله) ومثله إنما يفصل  
بتوقيف) أى ولا يعرف طمعا خلفه شرح مر فهو اجماع سكوتى (قوله) بتوقيف) أى سماع أو رؤية  
من الشارع أو لا مدخل للاجتهاد فيه فصحح كونه دليلا ونقل القاضي أبو الطيب أن ابن خزيمة روى فى صحيحه  
عن ابن عباس رضى الله عنهما مر فوعا أم برماوى (قوله) لا ياب منه) الطرف متعلق بيسحب الذى بعده  
ولو قال لا ياب فلا يحسب معه لكان واضحا (قوله) والغالب فى الرخص الخ) أشار بقوله والغالب إلى ما هو  
راجح فى الأصول أن الرخص يدخلها القياس أم عرش (قوله) والمسافة تحديد) أى ولو بالاجتهاد  
ولا يقال هذا رخصة وحى لا يصار إليها الا بيقين لانا نقول هذا من المواضع التى اقام فيها الفقهاء القان مقام  
اليقين فليتأمل أم شوبرى وبعبارة سم ولا يشرط يتيقن التحديد بل يكفي الظن بالاجتهاد انتهت (قوله)  
فيحتاج فيه بتحقيق تقديرها) أى ويكفى فيها الظن بحلاية ولهم ولو شك فى المسافة اجتهد أم حل (قوله) والميل  
أربعة آلاف خطوة) عبارة بعضهم والميل ألف ياعرب الباع أربعة أذرع وأربعة وعشرون أصبعا  
والأصبع ست شعرات توضع بطن هذه الظفر تلك والشعيرة ست شعرات من ذنب بغل انتهت أم شوبرى  
(قوله) خطوة) يضم الحاء اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل الرجل من محل لآخر ونقل عن مرة الزمان  
لان الجوزى مانصه والخطوة ثلاثة أقدام أى بقدم البعير أم (اقول) وفيه نظر لان البعير لا يقدم له قان كان  
ثم خفه يسمى قدما فله غيره وهو المتبادر من صريح كلامهم هناك أن المراد قدم الأدمى حيث قدروا بالأصابع  
الشعيرات ثم الشعرات وفى حاشية المرحوم على الخطيب أن المراد خطوة البعير وان المراد بالقدم قدم  
الأدمى وملخصه أن خطوة البعير ثلاثة أقدام بقدما الأدمى ثم رايت عن امرأة الزمان مانصه (قائده)  
عرض الدنيا ثلاثمائة وستون درجة والدرجة خمسة وعشرون فرسخا والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع وهو  
أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير وهو ثلاثة أقدام إلى أن قال وهذا الذراع قد مره المامون بمحض من المهندسين  
وهو بين الطويل والقصير دون ذراع النجار والذراع الهاشمي أم وليس فيها تقدير القدم بكونه قدم البعير  
أم عرش على مر وفى البرماوى قوله ثلاثة أقدام أى بقدما الأدمى لانهم من نحو الفرس حافران ومن نحو  
البقر ظفان ومن نحو الجمل خفان ومن نحو الطير والأسد ظفران أم (قوله) أيضا ثلاثة أقدام) قاليل  
اثنا عشر ألف قدم والقدم نصف ذراع قاليل بالاذرع ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعا  
معرضات والأصبع ست شعرات معدلات معمرضات والشعيرة ست شعرات من شعر البرذون فمسافة  
القصير بالانقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون الفأ بالاذرع مائتا ألف ومائتا وثمانون الفأ بالأصابع ستة  
آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر الفأ بالشعيرات احدى أربعمائة ألف وأربعمائة ألف واثنا  
وسبعون الفأ بالشعيرات مائتا ألف ومائتا وثمانية أربعمائة ألف واثنا وثلاثون الفأ  
شرح مر وقوله قاليل بالاذرع ستة آلاف ذراع قال حج بذكره مثل ذلك كذا قالوه معنا واعتزمى بان الذى

يقصر ان ويفطر ان فى أربعة  
برد علقه البخارى بصيغة  
الجزم وأسند البيهقي بسند  
صحيح ومثله إنما يفصل  
بتوقيف وخرج بزيادة  
ذهابا الا ياب معه فلا  
يحسب حتى لو قصد مكانا  
على مرحلة بنية أن لا يقيم فيه  
بل يرجع فليس له القصر  
وان قاله مشقة مرحلتين  
متواليتين لانه لا يسمى  
سفرا طويلا والغالب فى  
الرخص الا بتابع والمسافة  
تحديد لان القصر على  
خلاف الاصل فيحتاج فيه  
بتحقيق تقديرها والميل  
أربعة آلاف خطوة  
والخطوة ثلاثة أقدام

رحمه ان عبد البر هو ثلاثة آلاف وخمسة مائة هو الموافق لما ذكروه في تحديد ما بين مكة ومضى وهي ومزدلفة  
 وهي وعرفة ومكة والتميم والمدينة وقبا بالاملال اه ويرد بان الظاهر انهم في تلك المسافات قلدوا المحددين  
 لهما من غير اختيار ما بعدهما عن ديارهم على ان بعض المحددين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينته  
 في حاشية ايضاح المصنف حيث قد لا يارض ذلك ما جددوه هنا واختبروه ولا سيما قول مثل ابن عباس  
 وان عمر وغيرهما ان كل من جدوة الطائف وعسفان على مرحلتين من مكة صريح بما ذكره هنا نعم قد  
 يارض ذكر الطائف قولهم في قرناته على مرحلتين ايضا مع كونه اقرب الى مكة بنحو ثلاثة اميال او  
 اربعة وقد يجاب بان المراد بالطائف هو ما قرب اليه في شمل قرن اه ثم رأيت في الخلاصة تاريخ المدينة  
 المشرقة للسيد السمودي ما نصه (تنبه) البريد اربع فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل ثلاثة آلاف  
 وخمسة مائة ذراع كما يحسن ان عبد البر هو الموافق لاختيار ما ذكروه من المسافات وقال النووي رحمه الله  
 تعالى انه ستة آلاف ذراع وهو بعيد جدا وقل الفا ذراع والذراع اربعة وعشرون اصبع اكل اصبع ست  
 شعيرات مضمومة بعضها الى بعض وذلك ذراع الاثنى بذر اع الحدي المستعمل بمصر كما حققه الثقي الفاسي  
 وهو الموافق لما اخترناه من ذراع بحقي المتقدمين ولكن ذلك على ذكر منك اه (قوله المنسوبة لبني هاشم)  
 اي بنى العباس لتقديرهم لما وقت خلافتهم وليست منسوبة الى تقدير هاشم جد النبي ﷺ وكان قدر اميال  
 البادية وقوله المنسوبة لبني أمية اي لتقديرهم لما وقت خلافتهم قبل بنى العباس اه حاشي (قوله الاموية)  
 يضم المزة فاصح من فتحها قاله في شرح التوضيح في باب النسب اه شوري وفي عرش على مر مناصه قال  
 السيرطي في الانساب الاموي بالفتح نسبة الى امة بن بجلة بن مازن بن ثعلبة والاموي بالضم نسبة الى بنى  
 أمية قال في جامع الاصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل هو مراده ان المنسوبين الى امة هم القليلون  
 والكثير من المنسوبين الى بنى أمية لان في هذه النسبة لثنتين مطلقا فاهنا الضم لا غير اه بهذا تعلم ما في  
 كلام الشوري (قوله اذ كل خمسة منها الخ) بهذا تعلم انه لا فرق بينه وبين الهاشمية ثمانية واربعون بالاموية  
 اربعون فيصح التقدير بالاموية ايضا ولكنه انما احتزضها لاجل قوله ثمانية واربعون اذ بعد ذكر  
 هذا البديح يجب التقييد بالهاشمية لانه بالاموية يزيد على المرحلتين تأمل (قوله واثنيها جواز) لا يقال  
 هذا يعني عنه قوله السابق الغرض صحيح لا تناقض بين صحة الغرض والجواز فان سفر المرأة  
 للتجارة يغير اذن زوجها سفر لغرض صحيح ولكنه غير جائز اه شوري والمراد بالجامز ما ليس حراما  
 فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر للتجارة في اركان الموتى اه شيخنا (قوله لماص به)  
 اي انضم الى المصيبة غير ما كان قصده قطع الطريق بزيارة اهله وقوله ولو في اثنا بان انشاء ما يحاشم قصد  
 العصيان في اثنا اه حل واما العاصي فيه كان زنى فيه او شرب خمر فانه بقصر مطلقا اه شيخنا  
 وعارة الزيادة اما المصيبة في السفر كسب خمر في سفر حج فلا تؤثر لاجل السفر فلا نظر لما يطأ  
 فيه انتهت وبعبارة شرح مر وخرج بالعاصي بسفره العاصي فيه هو من يقصد سفر اباحا فحضر له فيه  
 مصيبة فيرتكبها لانه لا يرضى لان سبب ترخصه مباح قبلها وبعدما انتهت ومن المصيبة بالسفر ما لو ذهب  
 ليس على وظيفة غيره بشرط ان يكون من معه الوظيفة اهلها اه براموي (قوله ولو في اثنا)  
 وهذا يقال له عاص في السفر بالسفر بان انشاء ما يحاشم قبله مصيبته اه شيخنا (قوله كاتق وناشرة)  
 اي ولو كانا غير النزين فانتق عنهما الاثم اه شرح مر فاذا سافر الصبي بلا اذن من وليه بقصر قبل بلوغه  
 وبه صرح ابن تميم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقي بعد البلوغ من المسافة فان بلغ مرحلتين  
 قصر واولا فلا لانهم وان لم يكونوا عصاة حال السفر لهم حكم العصاة وقال حج في شرح الباب ما حاصله  
 ان الصبي بقصر قبل البلوغ بعده وان سافر بلا اذن من وليه لا تولى له ما من امتناع القصر في حقه  
 يتوقف على قتل في ان من فعل ما هو بصورة المصيبة وليس بمصيبة له حكم العاصي اه عرش عليه

وخرج بالهاشمية المنسوبة  
 لبني هاشم الاموية المنسوبة  
 لبني أمية فالمسافة بها  
 اربعون اذ كل خمسة منها  
 قدر ست هاشمية (و) ثانيا  
 (جواز) فلا قصر كغيره  
 من بقية رخص السفر  
 (لماص به) ولو في اثنا  
 كاتق وناشرة

وفيهم مائه (فرع) سافر غير البالغ بشير إذن وليه حيث يمتد إليه يتجه أنه في حكم العاصي بسفره لأنه ممنوع من هذا السفر شرعاً وإن لم ياتم إدمم التكليف فهو سفر لا يوصف بالجواز شرعاً وإن لم يوصف أيضاً بالحظر والمصلحة كورة أظنها في الاستوى فراجعها ثم رأيت حاصل ذلك في شرح الروض عن الاستوى رحمه الله تعالى فإنه في شرح الروض يمدان قرر ما حاصله أن العاصي لو قصد مسافة القصر قصر قال عن الاستوى ما ذكره في العاصي يتجه أن يمتد إليه بأن سافر بغير إذنه فلا أثر لما قلناه قبل بلوغه أن سافر معه فيجهان بجبه فيه ما سافر في غيره اهـ (قوله أيضاً كآين وناشرة) أي وقاطع طريق ومسافر بلا إذن أصل يجب استكثانه فيه مسافر عليه من حال وإن قل وهو قادر على زفاته من غير إذن غيرهما وظن رضاه اهـ شرح مـ و قوله من غير إذن غيرهما ظاهر هو أن بعد من محل الدين وتقدر عليه العود أو التوكيل في الوفاء وهو ظاهر وإن لم يعزم على توفيقه إذا قدر بالتوكيل أو نحوهم وتقدر على خروجه بلا إذن قياساً على ما لعجز عن رد المظالم وأعزم على رد ما إذا قدر حيث تقبل توبته كما اقتضاه كلام الشارع في أول الجنائز اهـ عـ شـ عليه (قوله) لأن السبب بسبب الرخصة الخ (عبارة

لأن السفر بسبب الرخصة فلا ينافي بالمعصية نعم له بل عليه التيمم مع وجوب إعادة ماصلا به على الأصح كافي المجموع) فإن تاب قاله محل توبته (فإن كان طويلاً أو لم يشترط للرخصة طوله كالكل الميتة للضرط فيه ترخص والا

شرح مـ إذ مشروعية الترخيص في السفر للاعتاق العاصي لا يبان لأن الرخص لا تناف بالمعاصي انتهت (قوله) فلا تناف) أي لا تلحق وكتيباً ضامناً قولهم الرخص لا تناف بالمعاصي أن فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء فإن كان تعاطيه في نفسه مراماً امتنع منه فعل الرخصة والا فلا اهـ شرح مـ اهـ شوري (قوله) نعم له بل عليه التيمم الخ) أي لفقد الحسي وهذا يفيد أن التيمم من رخص السفرو أنه جائز بل واجب مع المعصية لسبب هو السفر وفيه نظر لأن التيمم ليس من رخص السفر وليس سببه السفر ولا الاختصاص بالسفر وإنما هي تقدار الحاجة للاستدراك لأن يقال لما كان السفر مظنة لفقد الماصلا كان كانه سبب له فوجب إعادة ذلك أو يقال سقوط الإعادة عن التيمم رخصة وهي لا تسقط عن العاصي ولو مقبلاً ما إذا كان التيمم لمرض فلا وجه لإعادة ماصلا به التيمم لأن سببه المرض لا للفقد وليس السفر سبباً للترخيص فليحرم اهـ حل وعبارة عـ شـ قوله بل عليه التيمم أي حيث كان التيمم لفقد حسي أما لو كان لفقد شرعي فلا يجوز له التيمم إلا بعد توبته صحيحة انتهت (قوله) فإن تاب الخ) هذا راجع لما قبله الذي مره وما إذا كان العاصي ابتداءً أو أمماً بعده اهـ وهو ما إذا كان العاصي في الآثام فترخص فيه إذا تاب ولو كان الباقي دون مرحلتين أهم الزبدي وعبارة أصله مع شرح مـ ر قلوا أنشأ سفرًا مباحاً ثم جعله معصية فلا ترخص انتهى الأصح من حين جعله معصية كما لو أنشأ هذه التبة والثاني يترخص كغفارة يكون السفر مباحاً في ابتداءه فإن تاب ترخص جزماً كما قاله الرافعي في باب القطة أي وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الأول وآخره وما ذكره الشيخ في شرح منجه ما يبرم خلافه مقول انتهت وقد عدت تأويله بجملة قوله فإن تاب الخ عاصلاً بما قبله الفاية (قوله) أيضاً فإن تاب الخ) أي توبة صحيحة وخرج بقولنا صحيحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب فإنه لا يترخص من حين توبته بل حتى فوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع اهـ شرح مـ وقوله حتى فوت الجمعة أي بسلام الإمام منها باعتبار غلبة ظنه وقصدته أنه قبل ذلك لا يترخص وإن بدع عن عمل الجمعة وتقدر عليه ادراكاً اهـ عـ شـ عليه وعبارة حل قوله فإن تاب الخ أي وقد خرج عن تلبسه بالمعصية وأما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب قبل فوت الجمعة فلا عبرة بتوبته بل لا بد أن تفرق الجمعة مقايلاً بالأس من هو أن يخرج وقتها والمراد بالأس العادي ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره انتهت (قوله) محل توبته) أي بعد مجاوزة ما يمتد بمجاوزته لا اهـ شوري (قوله) كمثل الميتة للضرط) فيها أن كل الميتة للضرط ليس من رخص السفر لجوازه للقيم تامل (قوله) والا فلا) نعم لو كان المسافر كافراً ثم أسلم في أثناء سفره ترخص إن بقي دون مرحلتين اهـ برماوى (قوله) والمحق بسفر المعصية الخ) فإن قلت هذا سفر معصية فأوجهه إلحاق اهـ عـ شـ على المنهج إلا أن يقال المراد



بسر المعصية أن يكون الحامل على السفر نفس المعصية قطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالتيارة لكنه انصب نفسه بالكف في سيرة ذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل العاصي في السفر لكنه لما كان عاصيا بنفس الركن الذي يحصل به قطع المسافة الحق بالعاصي بالسفراء عرش على حر (قوله) ان يتصب نفسه ودابته الخ بالحق به أيضا أن يسافر لمجرد رؤية البلاد والنظر إليها من غير قصد صحيح كالتفلا وقرأه اه شرح حر (قوله معلوم) أي بالمسافة فلا يتناقض كونه غير معين له عرش أي فتي قصد قطع مرحلتين وإن لم يدرك أن يتوجه يقال أنه قصد المحل المعلوم لحيث لا وجه للاستدراك الذي ذكره لأنه حيث قصد المحل المعلوم وكذا قوله وان الهائم الخ لأنه حيث ضمن المنطوق اه شيخنا وفي الرشدي على الرمي ما قصه قوله معلوم أي من حيث المسافة كما يؤخذ بما يأتي ويؤخذ منه أنه لو صمم الهائم على سير مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يمتدح في جهة كان قال ان سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين والوجه الغرب فلا بد من ذلك فانه يقصر وهو واضح بقيد الآتي فلما جمع اه (قوله) اجتمع معلوم أي بالمسافة بأن يعلم أنه لا يصله الا في مرحلتين فأكثر وإن لم يعينه كناية الصعيد أو الشام من غير تعيين بلدة فعل هذا التقرير بلا وجه للاستدراك الآتي بقوله نعم ان قصد سفر مرحلتين أو لا كان علم الخ لأنه عين هذا التقرير لأنه أدخل في قوله معلوم بالمسافة اه تقرير عثماني وعبارة الشوبري قوله معلوم أي من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته والاساوي المعين فلا فائدة في الدلول وحيث فيجوز أن يراد باليمين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فقامه اه سم على حج انتهت فلو قصد كافر مرحلتين ثم أسلم في اثنتاهما فانه يقصر فيما بقي لقصد اه ولا ما يجوز له فيه القصر لو كان متاهلا اه حل (قوله) أولا يجوز تعلقه بكل من قصد ومعلوم في كلام الشارح ما يشهد لكل اه شيخنا في قصد الدلول قوله في الاستدراك نعم ان قصد سفر مرحلتين أو لا يشهد للثاني قوله في التعليل لانتفاء عليه بطول أوله (قوله) أيضا أولا أي في ابتداء سفره فان لم يقصد في ابتداء سفره بل قصد في اناء سفره قصر من حيث لا يتصور قبل ذلك اه شيخنا ح ف وعبارة شرح حر واحترز بقوله أولا عن الدوام فلا يشترط حتى لو نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقتها المحل الذي يصير به مسافر أو نوى انه يرجع ان وجد سفره او يقف في طريقه ولو بمحل قريب اربعة ايام فانه يترخص الى وجود سفره أو دخوله ذلك المحل لانه قد ادسب الرخصة في حقه فيكون حكمه مستمرا الى وجود ما غير التية اليه بخلاف ما لو عرض له ذلك قبل مفارقتها ما ذكرناه لا يقال قياس منهم ترخص من نقل سفره المباح الى المعصية منه فيما لو نوى اقامة بمحل قريب لا ناقل النقل المعصية يتناقض الرخص بالكلية بخلاف هذا ولو سافر سفرا قصيرا ثم نوى زيادة المسافة فيه الى صيرورته طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نية الى مقصده مسافة قصر ويشارك محله لا تقطع سفره بالتية ويصير بالمفارقة مقضى سفره بدلولي قبل خروجه الى سفر اقامة اربعة ايام في كل مرحلة فلا يقصر له لا تقطع كل سفره عن الاخرى انتهت مع بعض تصرف الرشدي عليه (قوله) أولى من تعبيره بمعين أي لأنه لا يدخل فيه من علم أنه لا يجد طار به دون مرحلتين فانه يقصر كما يأتي مع أنه لم يقصد مكانا معينا اه شيخنا (قوله) فلا قصر لهائم اسم قاعل من هام على وجهه من باب باع وهما نا ايضا فحين ذهب من الشق أو غيره اه عتار اه عرش على حر (قوله) وان طال تردده أي وان زاد على مرحلتين فلا يقصر فيما زاد عليهما ويفرق بينه وبين ما يأتي في الرقيق ونحو الوجه انه اذا قطع مرحلتين ترخص فيما زاد والفرق في شرح الروض اه حل وعبارة شرح الروض في مبحث الرقيق والوجه والجندی فيها فان ساروا معه يومين قصر وان لم يقصر المتبوعين طول سفرهم ولا يتناقض ذلك ما مر من ان طلب الغريم أو نحوه اذ لم يعرف مكانه لا يقصر وان طال سفره لان المسافة هنا معلومة في الجملة اذ المتبوع يعلمها بخلافهائم اه (قوله) وهو لا يدري ان يتوجه أي سواء سلك طريقا أو لا ويسمى ايضا راكب

فلا والحق يسفر المعصية  
أن يتصب نفسه أو دابته  
بالركض بلا غرض  
ذكره في الروضة كاصحها  
(و) ثالثا (قصد على  
معلوم) وان لم يعينه  
(أولا) ليعلم أنه طويل  
فيقصر فيه وتبديري  
بمعلوم أولى من تعبيره  
بمعين (فلا قصر لهائم)  
وان طال تردده وهو  
من لا يدري أين يتوجه

التعاسيف ولهذا قال أبو الفتح العجلى هما عبارة عن شي واحد وخالفه الديمري فقال الهائم هو الخارج على وجهه لا يدري أين توجهه وإن سلك طريقا مسلوكا رآك التعاسيف لا يسلك طريقا وما مشركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما وإن اختلفا فيأذكر ناهيه ويدل به جمع الغزالي بينهما اه شرح هر وقوله وهما مشركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما أي وعلى هذا فينتمى ما عوم وخصوص مطلق يجتمعان في من لم يسلك طريقا ولم يقصد معلوما وينفرد الهائم في من لم يقصد معلوما وسلك طريقا ويمكن أن يجعل بينهما ما عوم وخصوص من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر رآك التعاسيف بمن لم يسلك طريقا وإن قصد معلوما والهائم بمن لم يدرك أين توجهه سلك طريقا ولا يجتمعان في من لم يسلك طريقا ولم يقصد معلوما وينفرد الهائم في من يسلك طريقا ولم يقصد معلوما ورآك التعاسيف في من لم يسلك طريقا وقصد معلوما اه ع ش عليه (قوله وإن طال سفره) وزاد على مرحلتين كالهائم فلا يقصر فيأزاد عليهما (قوله نعم أن قصد الخ) انظر معنى هذا الاستدراك فإن الظاهر دخوله في المعلوم أو أشير إليه في تغييره المتقدم وحيد فلا معنى له مع دخوله أو لا إلا أن يكون المراد بالمعلوم من حيث المسافة المعلومة الكيفية شوي وري وعبارة ح ل قوله نعم أن قصد سفر مرحلتين أو لا هذا داخل في المتن ولعله ذكره لأجل ما قاله الزركشي تأمل وقوله أذ ليس له مقصد معلوم أي فيما زاد على المرحلتين ورد بأن الشرط في التقصير قطع مرحلتين بحيث وجد ذلك جاز له التقصير مادام لم يتقطع سفره ولو وجد مطلوبه حيث استمر على السفر بعد الوجود وقوله كقصد سفرهما أي يقصر فيما قصده لا فيما زاد عليه عند الزركشي وعند والده شيئا استمر الأمر ترخيصا بما زاد على ذلك اه (قوله قصر كافى الروضة وأصلها) أي في المرحلتين وما زاد عليهما وهذا هو المعتد كافي شرح هر فكلما الزركشي ضعيف وإن تبهم حج (قوله) وظاهر أن قصد سفر أكثر من مرحلتين (الخ) مرتبط بكلام الزركشي فقوله كقصد سفرهما أي أنه يقصر فيما قصده لا فيما زاد عليه (قوله كالسافر المذكور) أي الذي علم أنه لا يجد مطلوبه إلا في مرحلتين فكذلك الهائم إذا علم أنه يتقطع من مرحلتين أي مع كونه له غرض صحيح كما قاله زى أي لا بشرط التقصير وجود الغرض الصحيح قال بعضهم وفي كون هذا هائما نظر لأنه متى كان له غرض صحيح في السفر لا يقال له هائم اه قل على الخطيب بإيضاح وقرره شيئا وعبارة الزركشي قوله أن الهائم الخ حتى لو قصد من مرحلتين ترخص أي لغرض صحيح حتى لا يتأني ما تقر فيه قاله زى ومن صور الغرض أن يكون قارن غو ظالم كما فاده الشيخ انتهت (قوله في ذلك) أي في أنه أن قصد قطع من مرحلتين ترخص والأفلا (قوله ولا رقيق وزوجة وجندي الخ) ولو جاوز من مرحلتين من لم يكن له القصر قبله فاضى ما فاته قبله مقتصرا في السفر لأنها فاتت سفر طويل كاشمل ذلك كلامهم أول الباب تنبه على ذلك والدرهم الله تعالى اه شرح هر (قوله ولا رقيق الخ) والمبني إذا لم يكن بينه وبين سيده ما يراه كالعبد وإن كان في نوبته كالحر وفي نوبته سيده كالعبد وعليه فلو سافر في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق فينبغي أن يقال إن أمكنه الرجوع وجب عليه وإن لم يمكنه أقام في محله إن أمكن وإن لم يمكنه واحدهما سافر وترخص لعدم عيانه بالسفر قياسا على ما لو سافرت المرأة باذن زوجها ثم لومتها عدة في الطريق فأنها يلزمها المودالى المحل الذي سافرت منه أو الإقامة بمحلها إن لم يتفق عودها وإن لم يمكن واحدهما آتت السفر وانقضت عدتها اه ع ش على هر (قوله وجندي) (قائدة) قال الجوهرى الجندى في اللغة هم الانصار والاعوان قال ودشق وحصن وفسرنه بالأردن وفلسطين كل منها يسمى جند الإقامة الانصار والاعوان بها في ذلك الوقت دون غيرها من بلاد الشام اه قال الاسنوى رحمه الله وقضية كلامه أنه اسم جمع قال الجندى كما اقتضاه كلامه صرح به العنصرى في أساس البلاغة منسوب إلى إحدى هذه البلاد ثم أطلق على كل مقاتل اه هذا والتحويل في الفرق على الإثبات في الديوان وعده مقتضى أنه لا فرق بين الجندي الواحد والجيش من غير اعتبار إثبات في الديوان وعده حيث اعتبرية الجندي وجوز له

(ولا مسافر لغرض)  
كرد آتق (لم يقصد المحل)  
لذكره وإن طال سفره  
لاقتضاه عليه بطوله أوله  
لعم أن قصد سفر  
مرحلتين أو لا كان علم  
أنه لا يجد مطلوبه قبلها  
قصر كافى الروضة وأصلها  
فأن الزركشي في مرحلتين  
لا فيما زاد عليهما أذ ليس  
له مقصد معلوم انتهى  
وظاهر أن قصد سفر  
أكثر من مرحلتين كقصد  
سفرهما وأن الهائم  
كالسافر المذكور في ذلك  
(ولا رئيس وزوجة  
وجندي قبل) سير  
(مرحلتين)

القصر دونه لانه لا يعظم الفساد بخالفة الجندی بخلاف الجيش اذ يحتل بخالفة النظام واعتمد مر  
جواب المحل وقال ان التمييز في الموضعين بالجندی والجيش مثال والضابط عليه من يحتل النظام بمفارقة  
اولا يحتل اه سم (قوله) فان عرفوا ذلك قصروا (ومن جملة معرفتهم ما لوروا ومتبوعهم العالم بشرط  
القصر بقصر مجرد مفارقتها لجهة بخلاف اعداده عدة كثيرة لا تكون الا لسفر طويل عادة فيما يظهر  
خلافا للاذرى لان هذا لا يوجب تيق سفر طويل لاحتمال مع ذلك لنية الاقامة بمفازة قريبة زمانا  
طويلا اه شرح مر وفي قول على الجلاله لانه عرفوا أى باخبار متبوعهم وان امتنع عليه القصر  
لعدم غرض صحيح او عصيان كافى شرح شيخنا مر كجهد لمدم سريان معصيته عليهم او برؤية بقصر  
او يجمع او نحو ذلك لا باعداده زادا كثيرا مثلا الان غلب على ظنهم انه لطول السفر مثلا (قوله)  
فيقصر (ون) اى ولو لما فاتهم قبل من سير المرحلتين لانها قامت سفر قصر كما تقدم عن افتاء الدشيخا ام حل  
(قوله) وهذا كالمو اسر الكفار رجلا (خ) ولو علم الاسير طول سفره ونوى الحرب ان يتمكن منه لم يقصر  
قبل من مرحلتين وله القصر بعدهما وان امتنع على المتبوع وهو الاسر القصر لكونه عاصيا بالفراو  
كافرا فيما يظهر من كلامهم ولا اثر لنية كقطعه مسافة القصر وان خالف في ذلك الاذرى  
ومثل ذلك باقى في الزوجة والعبد اذ انتم انما ترجع متى تخطت او انه متى عتق رجح فلا ترخص لها قبل  
مرحلتين والحق بالزوج والعبد الجندی وبالفراق التفوزو بالتى الا باق بان نوى انه متى امكنه الا باق  
أبقاه اه شرح مر (قوله) قصر بعد ذلك أى ولو كان نيته الحرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم انهم  
يقطعونهما ونوى الحرب متى تمكن منه لم يقصر قبل من مرحلتين لانه غير جازم يقطعها او قيد بعض من لقيناه  
بما اذا وقعت نية الحرب ابتداء السفر وما لو علم ان سفرهم يلقيهما ثم بعد سفره وعهدهم نوى ما ذكر لم يؤثر  
كالمو قصد بعد الشروع في السفر الطويل الاقامة بمحل قريب اقامة قطع السفر فانه يترخص الى ان  
ينتهى اليه وبعبارة شيخنا لنوى مسافة قصرهم بعد مفارقة المحل الذى يصير به مسافرا نوى انه يرجع ان  
وجد سفره او يقيم في طريقه ولو بمحل قريب اربعة ايام فانه يترخص الى وجود غرضه او دخول ذلك  
المحل لانقاذ سبب الرخصة في حقه بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه أى لعدم انتقاد  
الرخصة في حقه ومنه يعلم ان من يخرج الى الحج مع امير او بعد مواعيد انه يقيم في البركة مدة قطع السفر  
ليس له الترخيص قبل وصوله البركة اه حل (قوله) فلونوهما أى الرقيق والزوجة والجندی دون  
متبوعهم او جهارا حاله لو نوى المتبوع الاقامة قصر التابع وان علم بنية المتبوع الاقامة لان السفر اذا  
انقعد لم ينقطع الا باقامة او ينتهي لم يوجد احدهما وقد يقال نية المتبوع نية التابع فينبى قيد المسئلة  
بجملة الجيش اى اذا جملوا نية المتبوع اه حل (قوله) بخلاف مخالفة غير الميثب ولا يخفى ان عل كون  
غير الميثب لا يحتل بالنظام اذ لم يكن جيشا او معظم الجيش او فرسانه المعروفين بالصغار اما مفارقة  
من ذكره قد فرض ان لم يثبت في الديوان فينبى ان يكون كالمدم ومن ثم قال شيخنا معلومان الواحد  
والجيش مثال والافعال اذ لم يحتل به نظامه او يبنى ان هذا التفصيل في غير الميثب اما هو ففارقته  
تخل بالنظام ولو واحد او غير شجاع اه حل (قوله) وعدم اقتدائه اى ولو فى الاتان كما يؤخذ من  
قوله ولو استخلف قاصر متماثل اى ولو كان الاقتداء سوريا كما يؤخذ من قوله او بمن ظله مسافرا  
فبان مقبيا فقط اه شيخنا (قوله) بمن جهل سفره (بان شك فيه او لم يعلم من حاله شيئا وقوله  
او بمقيم اى في غلته ولو احتمالا ولو مسافرا حال القدوة بخلاف ما لو ازم الامام الالتزام بعد  
اخراج المأموم نفسه من القدوة فلا يجب عليه الالتزام ولو علم اتمامه ونوى القصر خلفه انتقدت  
صلاته تامة ولا يضرب في القصر هنا اذ كان المأموم مسافرا بخلاف المقيم بنى القصر فان صلاته  
لا تنهدل لانه ليس من أهل القصر قاله الشيخان اه عميرة وياتى عن شرح المذهب وانه ما عاقب عليه  
الاصحاب وقال الاذرى انه مشكل هذا والمعمدة انه متى علم اتمام الامام ونوى القصر لم تصح صلاته لئلا يجبه

ان لم يعرفوا ان متبوعهم  
يقطعونها (لما مر فان عرفوا  
ذلك قصروا اما بعد سير  
مرحلتين فيقصر ونهنا  
كالو اسر الكفار رجلا  
فساروا به ولم يعرف انهم  
يقطعونها لم يقصر وان  
سار معهم مرحلتين قصر  
بعد ذلك والتفصيل بقيل  
مرحلتين من زياتى  
وتيمى بجابده اولى ما  
عبره (فلونوهما) اى  
المرحلتين اى سيرهما  
(قصر الجندی) بقيد زدت  
بقول (ان لم يثبت) فى  
الديوان لانه حيث ليس  
تحت قهر متبوعه بخلافها  
فثبتها كالمدم فان اثبت  
فى الديوان لم يقصر وقار  
غير الميثب بانه تحت قهر  
الامير فيمخالفة يحتل  
النظام بخلاف مخالفة غير  
الميثب (و) رايها (عدم  
اقتدائه بمن جهل سفره او

مختلفا إذا جهل حاله وتبين أنه مقيم لا تخبر نية المسافر القصر لأن المسافر له القصر في الجملة بخلاف  
 المقيم وكتب أيضا فترى القصر خلفه مع علمه بأنه مقيم لا تصح صلاة لتلاعبه كذا قبل والمتمد انعقادها  
 لأن للمسافر القصر في الجملة فإن جهل حاله وكان مسافرا صحته صلاته ولو لمه الاتمام لأنه من أهل القصر في  
 الجملة وإن كان مقيما لم تصح صلاته لأنه ليس من أهل القصر وعبارة شرح المذهب متى علم أو ظن أن امامه  
 مقيم ولمه الاتمام فترى اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولو نيت القصر باتفاق الأصحاب اه قال  
 الأذري وهو مشكل جدا لأنه متلاعب بالقياس عدم انعقادها اه حل وقوله المتمد انه متى علم الاتمام  
 الامام فهو المتمد والمحال أنه متى كان المأموم عالما بان امامه مقيم أو مسافرا مقيم أو مسافرا مقيم لم  
 يمتنع صلاته سواء كان المأموم مسافرا أو مقيما لتلاعبه في هذه الصور الأربع بخلاف ما إذا كانا  
 مسافرين والامام مقيم وقد جهل المتمد حال الامام فنوى القصر صحته قد تولفت نية القصر واتهم لعدم  
 تلاعب مع كونهما من أهل القصر فتأمل اه شيخنا خاف (قوله ولو في صبح) غاية لتعميم قوله أو يتم تبين  
 بها أن المراد باليتم من يصلي صلاة نامة في نفسه أو لو كانت كالقصورة عددا وعبرة ابن حجر ولو اقتدى  
 يتم لحظته ولو دون تكبيرة الاحرام كما رقبيل الاذان مع الفرق كان ادركه في اخر صلاته ولو من صبح أو  
 جمعة أو مغرب أو نحو عيد أو رتبة وزعم أن هذه الصلوات لا تسمى نامة وانها ترد على المصنف غير  
 صحيح لزومه الاتمام انتهت ومثله شرح مرقوله مع الفرق أي بين ادراكه وقت الضرورة حيث لا يحصل  
 الا بادر الكقدر التكبيرة وبين لزوم الاتمام للقتدى يتم حيث يلزمه ولو دون قدر التكبيرة (قوله  
 ولو لحظته) قدمه على قوله لما قيل ان تأخير يوم أنه لزوم الامام الاتمام بعد فرق المأموم له لزومه  
 الاتمام وليس كذلك اه قال حبيب والايام لا يختص بذلك بل يأتي وان قدمه على انه بعد اذتم اسم فاعل  
 وهو حقيقة في حال التلبس فيفيدان الاتمام حال الاعتداء فلا يرد ذلك راسا اه قال الشيخ في نظر دقيق  
 اه اه شوري وعبرة حجب ولو لم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه من القدوة من يجب عليه  
 الاتمام لأنه ليس بامام له في تلك الحالة إذ تم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيدان الاتمام حال  
 الاعتداء فلا يرد ذلك على المصنف انتهت ومثله شرح مرقوله (قوله فبان مقيما فقط) لو قال فبان متالكان  
 أعم ليحصل المسافر المقيم اه شيخنا خاف (قوله أو مقيما ثم عدنا) أي أوفى معنى المحدث من كونه ذا  
 نجاسة خفية اه شرح مرقوله (قوله وان بان في الأولى) هي قوله بن جليل سفره والثانية هي قوله أو يتم  
 والثالثة هي قوله أو بمن ظنه مسافرا اه (قوله كأرواه الامام احمد) أي روى لزوم الاتمام بالاعتداء  
 يتم حتى قيل له ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفردوا ربما اذا اتم بيمين فقال تلك السنة اه حل (قوله  
 فلا يلزمه الاتمام) ويرى بين هذا وبين قوله أو مقيما ثم عدنا حيث يلزمه الاتمام هناك مع انه  
 لا قدوة في الحقيقة يتقدم موجب الاتمام على الحدث هناك اه شيخنا خاف (قوله اذ لا قدوة الخ)  
 استشكل بان الصلاة خلف مجهول الحدث جماعتها تصح الجمعة خلفه اذا زاد على الأربعين فاذا كانت  
 الصلاة خلفه جماعة وتعمد الجمعة خلفه كيف تنفي القدوة ويرد بأنه انما صححنا الصلاة خلفه جماعة  
 نظرا للظاهر مع عدم التقصير منه وان كان لا قدوة في الحقيقة فهنا لم يلزم ذمته الاتمام لعدم وجود القدوة  
 في الحقيقة فالملحوظ يختلف اه حل وعبرة الشوري قوله اذ لا قدوة الخ انظر كيف تنفي القدوة مع  
 ان الصلاة خلفه جماعة اه سم اقول هذا يجب لأن المنفي القدوة الحقيقية اذ لا صلاة للامام والثواب  
 انما حصل نظرا للقدوة الصورية مع عدم تقصيره وعذره في حالة امامه فليتأمل انتهت وفي  
 شرح مرقوله وانما صححت الجمعة مع تبين حدث امامها الزائد على الأربعين للاكتفاء فيها بصورة الجماعة ولم  
 يكتب بذلك في ادراك المسبوق الركنة خلف المحدث لان تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح  
 له فائده ما لا لا نسوى هنا اه شرح مرقوله (قوله وفي الظاهر ظنه مسافرا) احتاج الى هذا لاخراج  
 الصورة السابقة في الغاية أعنى قوله أو بان حدث امامه فانه يتم مع انه لا قدوة في الحقيقة لكونه لم

يتم) ولو في صبح أو بان  
 حدث امامه (فترى اقتدى)  
 ولو لحظته (به) أي أحدهما  
 (أو بمن ظنه مسافرا فبان  
 مقيما فقط) أو مقيما (ثم  
 عدنا) وهذا من زيادتي  
 (أتم) لزوما وان بان في  
 الأولى مسافرا فأصرا  
 لتقصيره فيها وفي الثالثة  
 بضمها لظهور شعار  
 المسافر والمقيم والاصل  
 الاتمام ولأن ذلك هو  
 السنة في الثانية كأرواه  
 الامام احمد بسند صحيح  
 عن ابن عباس أما لو بان  
 عدنا ثم مقيما أو بانا معا  
 فلا يلزمه الاتمام اذ لا قدوة  
 في الحقيقة وفي الظاهر ظنه  
 مسافرا

يظهره مسافر انفارق بين ما هنا وبين ما سبق هو الجزء الثاني من العلقو أما الجزء الأول ففترك اه شيخنا  
 (قوله ولو استخلف قاصر الخ) والحاصل ان الامام امان يستخلف قاصرا أو متما أو لا يستخلف فهد  
 ثلاثة أحوال للامام وان القوم امانا يستخلفو امتما أو قاصرا أو لا يستخلفو أحد أو لا يستخلف بعضهم  
 متما وبعضهم قاصرا أو لا يستخلف بعضهم متما أو قاصرا أو لا يستخلف البعض الآخر أحدا فهد تسمية  
 أحوال وحكمها ظاهرة وان اقتصر المصنف على حال واحد اه شوبري (قوله هذا اعم وأولى من قوله الخ)  
 وجه العموم ظاهر وجه الاولوية ان قول الاصل الامام المسافر يصدق بالقاصر والتم مع ان الدار  
 على كونه قاصرا اه شيخنا (قوله ولو رفع الامام) اي وان قل الرعاف لان دم المناذير معفو عنه عند  
 شيخنا مر مطلقا وخالفه حج في القليل لان اختلاطه بالاجني ضروري هنا اه قل على الجلال ورفع  
 مثلك العين كاحكام مالك في مثلته الا ان الضم ضعيف كما قاله الجوهري والكسر اضغها ولهذا لم  
 يذكره ابن شبة اه شوبري وفي المختار الرعاف دم مخرج من الانف وقد رفع ورفع كعصر ينصر  
 ورفع ايضا كقطع ورفع بضم العين لفته فيه ضعيفة اه وما جرب للرعا ف أن يكتب بدمه اسم  
 صاحبه على جهته فانه يبرأ اه براموي (قوله متما) احتذر بقوله متما اعمال واستخلف قاصرا او استخلفوه  
 أو لم يستخلفوا احدا فانهم يقصرون ولو استخلف المتمون متما والقاصرون قاصرا فلكل حكمه اه  
 شرح مر (قوله وان لم ينووا الاقتداء به) أي حيث لا يجب التية بان كان الخليفة من المتقدمين وكان موافقا  
 لنظم صلاة الامام واستخلف عن قرب بان لم يحضر قدر كن اه شيخنا ح فلو كان من غير المأمومين  
 او تقدم في الثانية او الرابعة أو ثالثة المغرب وجبت التية كما سيأتي في باب الجمعة فان لم ينووا الاقتداء به  
 فلا يلزمهم الاتمام اه شوبري (قوله بدليل لحوقهم سهوه) اي وتحمله سهوه اه حل فلو نوا المقارنة  
 قبل استخلافه قصروا فلو وقعت نية المقارنة مع نية الاستخلاف قال الاذري في نظر اه وقد  
 يجبه القصر لانه لم يوجد اقتداء ولا نية اه سم وهو قضية شرح مر وعبارته نعم لو نوا افراقه  
 عند احصائه بول رعا فاه وحده قبل تمام استخلافه قصروا كاه لم يستخلفه هو ولا المأمومون أو  
 استخلف قاصرا انتهت (قوله كالامام ان عادوا اقتدى به الخ) هذا وان كان معلوما به عليه ردا على من  
 قال بوجوب الاتمام عليه بمجرد الاستخلاف اه حل وفي عرش على مر مانصه قوله وكذا الامام الخ  
 حكم هذه المسئلة علم من قوله السابق ولو اقتدى بتم الخ لانه شامل لهذه ولله انما اعاد ذلك هنا دفعا لنزوم  
 انه لما كان في الاصل متبوعا لا يصير تابعا لخلفته فلا يسرى عليه حكمه اه (قوله افسدت صلاة احدهما)  
 ضمير التثنية عبارة عن الخليفة والمقتدين وقوله ما ذكر اي وهو فساد صلاة الخليفة والمقتدين لا بدفه  
 اي لا يدفع التزام الاتمام من المتقدمين فالقصد يلزمه الاتمام وإن فسد صلاة الخليفة ويلزمه الاتمام  
 ايضا اذا فسدت صلاته هو فيلزمه اتماما في الاعادة اي يلزمه ان يعيدها تامة لانها ترتبت في ذمته كذلك  
 هذا الاول ان يكون الضمير اجمالا للمقتدى من حيث هو للامام من حيث هو ويكون قوله وسواء فيما  
 ذكر الخ اجماعا لجميع مسائل البحث من قوله فلو اقتدى به الخ عبارة اصلها لو لم الاتمام مقتديا ففسدت  
 صلاته او صلاة امامه او بان امامه عد اتتم انتهت في شرح مر مانصه ولو احرص منفر داه لم ينووا القصر  
 ثم فسدت صلاته لم يكن في المجموع الاتمام لو فقد الطهورين فشرح بنية الاتمام فيها فهم قدر على الطهارة قال  
 الترمذي وغيره قصر لان ما فقه ليس بحقيقة صلاة قال الاذري ولعل ما قاله بناء على انها ليست بصلاة  
 شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه اه والوجه الاول لانه ان كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها  
 وإن عاقبت باحرمة الوقت فخطو كذا يقال فيمن صلى بيمين من تازمه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها انتهى  
 (قوله فلو ظنه مسافرا الخ) تفرع على متعلق الشرط وما قبله تفرع على مفهومه ففرع على المفهوم  
 ثلاث صور على المنطوق واحد اه شيخنا (قوله المهتم بالاولي) انظر هاذمعة لما ذاهل هو مرفوع

(ولو استخلف قاصر)  
 لحث أو غيره هذا اعم  
 وأولى من قوله ولو رفع  
 الامام المسافر واستخلف  
 (متما) من المتقدمين أو غيرهم  
 (أتم المتقدمين) به وان لم  
 ينووا الاقتداء به لانهم  
 مقتدون به حكما بدليل  
 لحوقهم سهوه (كالامام  
 ان عادوا) اقتدى به) فانه  
 يلزمه الاتمام لاقتدائه بتم  
 وسواء فيما ذكر من لزوم  
 الاتمام للمقتدى افسدت  
 صلاة أحدهما أم لا لانه  
 الزم الاتمام بالاقتداء وما  
 ذكر لا بدفه (ولو ظنه) أو  
 على المفهوم بالاولي  
 (مسافرا)

او منصوب اهشورى ويمكن توجيه الرفع بكونه خبر المبتدأ محذوف تقديره الذى هو المقصود أو مفعول  
 لمحذوف اعني المقصود اه شبخنا (قوله) وشك في نية القصر) احتج به عمالؤه مسافروا لم يشك كان  
 كان الامام حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم لا متاع القصر عنده في هذه المسافة ويجه كقائه الاسنوى  
 ان يلحق به ما اذا اخبر الامام قبل احرامه بان عزمه الاتمام اه شرح مر (قوله) لان الظاهر من حال  
 المسافر) تحليل لما قبل الثانية وهو ما اذا لم يعلق على نية الاتمام بل جزم بالقصر وقوله ولا يضر التعليق الخ  
 تحليل الثانية وقوله وان جزم تعميم في قوله لان الحكم معلق بصلاة امامه اه شبخنا (قوله) ولا يضر  
 التعليق) اى لان عمل اختلال النية بالتعليق اذا لم يكن نصرا بما يقتضى الحال والا فلا يضر وقوله  
 وان جزم اى المأموم اى بالقصر اه حل (قوله) ونيته) اى القصر اى اوفى بمعناه كصلاة السفر او  
 الظاهر مثلا ركعتين ولو لم ينو ترخصا اه شرح مر (قوله) في تحريم) بخلاف نية الاقتداء لانه لا مانع  
 من طرو الجاعة على الانفراد كمكسه لانه لا أصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروه على  
 الاتمام لانه الاصل كما قرر اه شرح مر اى يلزم وان لم ينو اه عس عليه (قوله) وتحرز  
 عن منافيا دوما) اراد بالنافي ما يشمل الشك فيها والتردد في القصر والشك في حال الامام قيامه  
 هو ثلثة فلذلك فرع على مفهوم هذا الشرط اربع تقريعات وحينئذ كان يمكنه الاستثناء بهذا  
 الشرط عن الذى يعمده لان النافي يشمل انتهاء السفر والشك فيه تامل (قوله) ويلزمه الاتمام الخ)  
 هلا قال اتم ولو ما وان تذكر الخ مع انه اخبر وما المحجج لهذا التطويل تامل (قوله) ولو قام امامه  
 ثالثة الخ) اى شرع في القيام لانه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله فلا يتوقف على ان يقتضيه او  
 يصير الى القيام اقرب ام حل (قوله) فشك اهو متم) اى وعليه فهل ينتظره في التشديد ان جلس امامه له حلاله  
 على انه قام سايبا او تمن عليه نية المفارقة فيه ونظر الاقرب الثاني كالور اى يريد الاقتداء الامام جالسا  
 وتردد في حاله هل جلوسه لمجزء ام لا من انه يتمتع الاقتداء به فبما امتنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا  
 وجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فليراجع اه عس على مر وعبرة الشورى قوله فشك  
 اهو متم وله متابعة امامه في هذه الحالة كما يقتضيه كلام الروض كالعاب وهو ظاهرا لانه لم يعلم سواه بخلاف  
 ما لو علمه سايبا كان كان امامه يرى وجوب القصر كالحنفى فلا يتابعه بل يفارقه أو ينتظره انتهت (قوله)  
 ايضا فشك اهو متم أو ساء) أمالو علم سواه بالقيام لكونه حنفيا يرى وجوب القصر لم يلزمه الاتمام بل  
 يفارقه أو ينتظره حتى يعود او افارق سجدا لسواه حل (قوله) آسموان كان سايبا) عبارة شرح مر  
 وتم ولو تبين له كونه سايبا كالمشك في نية تضمه فارق هذا ما مر من نظيره في الشك في أصل النية حيث  
 لا يضر لو تذكر عن قرب بان زمنه غير محسوب واما عني عنك كثيرا فوقع مع قرب زواله غالبا بخلافه  
 هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر أو الاتمام لوجود  
 أصل النية فصار مؤدبا جزأ من صلاته على التمام كما مر فزله الاتمام وفارق ايضا ما مر في  
 شكه في نية الامام المسافر ابتداء بان ثم قرينة على القصر وهنا القرينة ظاهرة في الاتمام وهو  
 قيامه لثالثة ومن ثم لو كان امامه يوجب القصر بعد ثلاث مراحل كحنفى لم يلزمه الاتمام حلالا  
 لقيامه على انه ساء اه وقوله لم يلزمه الاتمام اى وبغير بين انتظاره في التشديد نية المفارقة اه  
 عس عليه وقوله محسوب من الصلاة على كل حال اى بخلاف الشك في أصل النية لان حاصله انه متردد  
 في انه نوى في الصلاة أو لا فهو باحد التقديرين ليس في صلاة اه رشدى (قوله) أو قام لها قاصر)  
 يبين ان يكون المراد شرع في القيام وان لم يصير الى القيام اقرب أو لم يصير اليها على حد سواء  
 لانه شروع في مبطل ورشد الى ذلك قوله كالمقام المتم الخ اه حل وقوله لانه شروع في مبطل عبارة  
 حج لما مر ثم عن المجموع ان تعمد الخروج من حد المجلس مبطل انتهت عس على مر وفي  
 ق، على الحلال قوله أو قام اى صار الى القيام اقرب منه الى القعود اخذا بما بعده ولم يقصد في الابتداء

وشك في نية) القصر  
 (قصر) جواز (ان قصر)  
 وان علق نية بنية كان قال  
 ان قصر قصرت والاعتام  
 لان الظاهر من حال المسافر  
 القصر ولا يضر التعليق  
 لان الحكم معلق بصلاة  
 امامه وان جزم فان اتم  
 امامه اولم يعلم هو حاله  
 اتم بعماله في الاولى  
 واحتياطا في الثانية  
 وقول ظنه اولى من قوله  
 عليه (و) خامسا (نية) اى  
 القصر بخلاف الاتمام  
 لانه الاصل يلزم وان لم  
 ينو (في تحريم) كاصل  
 النية فلو لم ينو فيه بان  
 نوى الاتمام أو أطلق  
 اتم لانه المتوى في الاولى  
 والاصل في الثانية (و) بادهيا  
 (تحرز عن منافيا دوما) اى  
 في دوام الصلاة (قوله) شك هل  
 نوى القصر) أولا (أو) نواه  
 ثم (تردد في انه يقصر) أو يتم  
 (اتم) لانه الاصل ويلزمه  
 الاتمام وان تذكر في الاولى  
 حال انه نوى القصر لتأدى  
 جزء من الصلاة حال التردد  
 على التمام (ولو قام امامه  
 ثالثة فشك اهو متم) أو ساء  
 (اتم) وان كان سايبا لانه  
 الاصل (أو قام لها قاصر)

عامدا عالما (بلا موجب  
لاتمام) كنيته أو نية  
اقامة (بطل صلاته) كما  
لو قام المتم الى ركعة  
زائدة (لا) ان قام لها  
(سأهايا أو جاهلا فليعد)  
عند تذكره أو عليه  
(ويسجد السهو) ويسلم  
(فان أراد) عند تذكره  
أو عليه (ان يتم عاد ثم  
قام متشا) بنية الاتمام لان  
القيام واجب عليه وقيامه  
كان لغوا وقول أو جاهلا  
المعلوم منه تقييد ما قبله  
بالعلم بالحرمان من زيادتي  
(ر) سألها (دوام سفره  
في) جميع (صلاته فلما انتهى)  
سفره (فيها) كأن بلغت  
سفينته فيها دار اقامته  
(أو شك) في انتهائه وهو  
من زيادتي (اتم) لزوال  
سبب الرخصة في الأولى  
ولشك فيه في الثانية (و)  
ثامنا وهو من زيادتي (علم  
بجوازه) أي القصر (فلو  
قصر جاهل به لم تصح  
صلاته) لتلاعه كما في  
الروضة وأصلها (والأفضل)  
لمسافر سفر قصر (صوم)  
أي هو أفضل من الفطران  
(لم يضره) لما فيه من براءة  
الدمو والمحافظة على فضيلة  
الوقت فان ضره فالفطر  
أفضل (و) الأفضل له  
(قصر) أي هو أفضل من

الوصول الى ذلك المحل والاطلقت صلاته بمجرد شروعه في القيام لأنه شروع في المبطل فقله عدا أي قاصد  
القيام من حيث هو فان لم يصل الى ذلك عاد ولا تبطل صلاته لان ذلك لا يبطل عمده كما تقدم ام (قوله) ايضا  
قام لما قصر أي من امام وما مومأ ومنفرد وهذا ظاهر ان قريء قاصر بارفع خلافه بالنصب على ما في  
بعض النسخ فيكون فاعل قام يعود على الامام فتكون عبارته قاصرة فيتمين الاول نامل ام شورى (قوله)  
عامدا عالما اخذ هذين القيدين من قوله بدلا سألها أو جاهلا (قوله) لان قام لها سألها أي شرع في  
القيام وان لم يصل للقيام اقرب لان مجرد التهوؤ يبطل عمده وكل ما اجل عمده يسن السجود لسهوه ام  
شيخنا ح (قوله) ويسجد السهو راجع لكل عاقبه وما بعده ولو اخره عنه ليعود لها لكان اوضح  
نامل (قوله) بنية الاتمام) قد يشكل اعتبار بنية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته للاتمام لا تنقص  
عن التردد في انه يتم بل تريد مع انه وجب للاتمام فاي حاجة بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بان لم يقصد  
اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة براءة للاتمام احتراز احوالو صرف القيام لتغير الاتمام  
ام سم ام عش وقرر شيخنا ح انه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفي بالاولى لانها في غير  
محلها ومثله الحلي وسلمان وعبارة الشورى والظاهر انه لا بد من نية جديدة فاي لان الاولى وقت في غير  
محلها وان ارادته المذكرة لا تنكفي عنها والاول قد ورد اذ القصر امتنع عليه والظاهر خلافه كما هو ظاهر  
كلام شيخنا في شرحه انتهت (قوله) في جميع صلاته أي ولا يتحقق ذلك الا بالاثبات بالميم من عليكم ام عش  
(قوله) كان بلغت سفينة الخ) أي أروى الاتمام وقوله أو شك في انتهائه أي وفي نية الاقامة ام من شرح  
مر (قوله) اتم لزوال الخ) أي وان لم ينو الاتمام اذ الاتمام مندرج في نية القصر فكانه نوى القصر مالم  
يعرض موجب الاتمام انتهى عاب انتهى شورى (قوله) جاهل به أي بالقصر أي لم يعلم بجوازه للمسافر  
ام حل (قوله) الأفضل صوم أي واجب كرمضان أو غيره كندرو وكفارة أو غيره واجب وقوله لما فيه  
من براءة الدماء هذه العلة تقتضي قصر الصوم على الواجب والملة الثانية تأتي في نقل الصوم الذي يقضى  
كصوم الاثنين والأربعين اذا كان وردا ام حل (قوله) أي هو أفضل من الفطر احتياج لمذايع عليه من  
المتن للتوصل الى جر الفضل عليه بمن لان افضل التفضيل اذا كان فيه ال لا يذكر في حيزه من ام شيخنا (قوله)  
فان ضره أي ضرره ايشق احتماله عادة ولو مالا ومثل الضرر خوف فوات مرافقة الرفقة واعتانهم لكن  
فصل شيخنا كابن حجر في المالى ام حلي وعبارتها لو خشي ضعفه مالا لا حاله فالعطر افضل في سفر حج او  
غزو انتهت ومفهومه ان الصوم في غيرهما افضل مع خوف الضعف مالا ام عش على مر (قوله)  
ايضا فان ضره أي لنحو ما يشق احتماله عادة فان لم يرجع التيمم اما اذا خشي منه تلف منفعة عضو فيجب  
الفطر فان صام عصى وأجره ام زى (قوله) الأفضل له قصر ان بلغ الخ) محل كون القصر أفضل حيث  
ان لم يفوت الجماعة فان كان بحيث لو صلاها نامة صلاها جماعة فالأمام افضل وذلك لان محل مراعاة  
الخلاف مالم يعارض سنة صحيحة ام شيخنا ح وقد يكون القصر واجبا كان آخر الظهر ليجمعهما مع  
العصر تاخير الى ان لم يبق من وقت العصر الا ما يسع اربع ركعات فيأخره قصر الظهر ليدرك العصر ثم  
قصر العصر لتعق كلا في الوقت كما يحتمل الاسنوى وغيره أخذ من قول ابن الرفعة لو ضاق الوقت  
وارفعه الحدث بحيث لو قصر مع مدافقته ادركها في الوقت من غير ضرر ولو احدث وتوالت  
بدر كفايه لومه القصر وبقي ما ذكر في الشفاء ايضا اذا أخر المغرب ليجمعهما معها ولم يلم منه انه لو ضاق  
وقتها عن اتمامها كان القصر واجبا انه لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر لومه ان بنوى  
تأخيرها الى الثانية لقدرة على إيقاعها به اداء ام شرح مر وقوله كما يحتمل الاسنوى وغيره وهذا  
مشكل اذ يلزم عليه امتناع نية الاقامة ووصوله عليها للاقتداء بهم ولم تر من تعرض له وقد يجاب بان  
هذه امور وعرضت بعد الشروع فكان كالو شرع في الصلاة في وقت يسماهم مدالى ان خرج الوقت له

وجه ان شاء الله لكن يلزم عليه حرمة الاقتداء بتمثله فليراجع ذلك اه شوري **(قوله ايضا والافضل له قصر ان يبلغ الخ)** قل نذر الاتمام قبضي ان لا يعتقد نذره لكون المنذور ليس قرية وكذا ينبغي ان يقال فيها لو نذر القصر وسفره دون الثلاث لانتفاء كونه قرية فيما دونها اه عش على مر **(قوله ان يبلغ سفره ثلاث مراحل)** اي يقصر من اول سفره اه عش على مر فالمراد ان يبلغ في نيته وقصد **(قوله ايضا ان يبلغ سفره الخ)** اي الاقبال اقام زيادة على اربعة ايام متوقفا لانتفاء حاجته فالاتمام افضل اه رشدي على مر **(قوله فاقبل يلبسها فالاتمام افضل)** ولا يكره القصر لكنه خلاف الاولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاولى اه شرح مر **(قوله)** خروجا من خلاف اني حنيفة لتميل المنطوق والمفهوم فذكر الاول بقوله فانه يجب القصر الخ وذكر الثاني بقوله فالاتمام الخ شيخنا **(قوله)** وقد تمت في باب مسح الحنف الخ مراده هذا التنبيه على صور اخر يكون القصر فيها افضل من الاتمام وبعبارة حج نعم الفضل لمن وجد في نفسه كراهة القصر اوشك فيها او كان ممن يقتدى به بحضرة الناس القصر مطلقا بل يكره له الاتمام وكذا الدائم الحديث لو قصر خلا من صلواته عن جريانه كائنه الاذرعى اما لو كان لو قصر خلا من صلواته عن جريانه كائنه القصر كما هو انتهت ومراده ايضا التنبيه على صور يكون الفطر فيها افضل من الصوم وبعبارة شرح مر وهو اى الفطر افضل مطلقا لمن وجد في نفسه كراهة الترخص او كان ممن يقتدى به بحضرة الناس كما يفيد به ابن قاضي شبهة اطلاق الاذرعى ففطر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالرخص وكذا سائر الرخص فليراجع ما مر انتهت **(قوله كلاج يسافر في البحر)** اي وان لم يدم السفرو كن يتوقع قضاء حاجته كل وقت لافضل له بعد اربعة ايام ان يتم وان جاز القصر ثمانية عشر يوما اه من حج **(قوله ايضا كلاج يسافر في البحر)** اي لان الثالب من حالة السفرو مثله في ذلك غير الملاح اي من يقبل سفره في السفينة باهله اه حل **(قوله)** ومن يدم السفرو مطلقا اي في البر او البحر معه عاله او لاه شيخنا **(قوله)** لانه في وطنه اي الذي هو السفينة ومثله لو كان في البر كما قاله شيخنا وقوله فانه لا يجوز له القصر اي لمن يسافر معه عاله من يدم السفرو هذا ظاهر كلام الشارح وقد علم على خلاف اني حنيفة الموجب عليه القصر حيث ذكرنا اذا بلغ ثلاث مراحل لا اعتضاده بالاصل الذي هو الاتمام اه حل

### ( فصل في الجمع بين صلاتين )

**(قوله فيجوز جمع عصرين الخ)** خالف في ذلك ابو حنيفة والمزني رضي الله عنهما فقنناه مطلقا الا في عرفة ومزدلفة لجوازهما للقيم والمسافر لنفسك لا للسفر اه سم اه عش **(قوله)** تقديم في وقت الاولى ظاهره انه لا بد من فصلهما بينهما في الوقت فلا يكتفي ادر الشركعة من الثانية فيه وتزد في ذلك سم على حج وبعبارة على المنهج **(فرع)** في التجريد عن حكاية الروياني عزو الله من جملة كلام طويل وان كان قد بقي من الوقت اي وقت المغرب ما يسع المغرب دون ركعة من المشاء محتمل ان يقال لا يصلح المشاء لان مادون ركعة يجعله قضاء قال الروياني وعندى انه يجوز الجمع لان وقت المغرب يمتد الى طلوع القمر عند الغمر الخ اه ووافق مر على انه ينبغي جواز الجمع ايضا اه اقول ويؤيد الجواز ما بين من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان اقام بعده فلما اكنى بقصد الثانية في السفر فينبغي ان يكتفى بذلك في الوقت اه عش على مر لكن في حاشية البرماوى ما يعنى خلاف ذلك ونصه قوله في وقت الاولى اي يقبلنا فلو خرج وقت الاولى وهو في الثانية اوشك فيه بطل الجمع وبطل فريضة الثانية وتقع له فلا مطلقا ان اتهاجا جاعلا به وهذا علم رد قول البغلي ان الاصحاب سكتوا عن شرط وقوع جميع الثانية في وقت الاولى اه برماوى **(قوله)** كالظفر في جمع التقديم اي يمتنع جمعها تاخيرها لانها لاتاتي تاخيرها عزوتها اه شرح مر **(قوله)** لشرفها اي لانها الصلاة الواسطة على المعتد اه عش **(قوله)** للنهي

الاتمام ( ان يبلغ سفره ثلاث مراحل ويختلف في جواز قصره ) قال لم يلحقها فالاتمام افضل خروجا من خلاف اني حنيفة فانه يجب القصر ان يلحقها بالاتمام لم يلحقها وقدمت في باب مسح الحنف ان من ترك رخصة رغبة عن السنة اوشك في جوازها كره له تركها وخرج بزائد ولم يختلف في قصره ما لو اختلف فيه كلاج يسافر في البحر ومعه عاله في سفينته ومن يدم السفرو مطلقا فالاتمام افضل له لانه في وطنه وللخروج من خلاف من اوجه عليه كالاتمام احد فانه لا يجوز له القصر

( فضل ) في الجمع بين الصلاتين ( يجوز جمع عصرين ) اي الظهور والعصر ( ومقر بين ) اي المغرب ( والعشاء ) تقديم في وقت الاولى ( وتاخير ) في وقت الثانية ( وسفر قصر ) هو اوله من قوله في السفر الطويل والجمعة كالظفر في جمع التقديم وظل في الثانية المصر في شرفها والمغرب للنهي



عن تسميتها عشاء) أي في الجملة فلا يرد ما في الآثار تأمل وكتب أضاف إلى الأثر وغيره أن التغليب ليس  
مكروها فحل الكراهة إذا سماها عشاء من غير تغليب وحيث يشك ما ذكره الشارح من أنه غلب  
العشاء على المغرب في باب صفة الصلاة فيبحث القراءة له شورى (قوله) والأفضل لسائر وقت  
الاولى (الخ) أقول هذا لا ينافي قوله الاتي وترك الجمع أفضل لأن هذا تغليب في مراتب المنفصل تأمل  
أه عش (قوله لسائر وقت) أي وهو نازل في وقت الثانية أو سائر فيها وكذا لو كان نازلا  
فيها على المعتد أه مر قوله ولغيره تقديم أي بان كان نازلا في وقت الاولى وسائرا في وقت  
الثانية أه عش (قوله) ولغيره تقديم هذا العموم شامل للنازل فيها والمعتد أن الأفضل له  
التأخير فالأخير أفضل في هذه وفي الصورتين الداخلتين في قوله لسائر وقت اولى بالتقديم أفضل  
في واحدة فقط وهي ما إذا كان نازلا في وقت الاولى سائرا في وقت الثانية أه شيخنا وبعبارة حل  
قوله ولغيره تقديم أي بان كان نازلا في وقت الاولى سائرا في وقت الثانية ونازلا فيها هكذا يقتضيه  
كلامه والمعتد أن النازل فيها جمعة تأخيرا أفضل وكذا لو كان سائرا فيها وعند جميع أن الاولى  
التقديم كما هو ظاهر كلام المصنف قال حج وقد اشار إليه شيخنا أي بالمثال انتهت فلو قال المصنف  
والأفضل لنازل وقت اولى سائرا في وقت الثانية تقديم ولغيره تأخير لو افق المعتد أه شيخنا (قوله) رواه  
الشيخان في العصرين (الخ) أي رواها الجمع بين الظهور والعصر والمغرب والعشاء وإنه إذا كان سائرا في وقت  
الاولى اخر وإذا كان نازلا وقتها قدم ولا يخفى أن ذلك بعض المدعى إذ منه إذا كان سائرا وقتها أو  
نازلا وقتها أه حل وجعل مر قوله للتابع (الخ) دليلا لأفضلية التقديم في صورته وهي أن يكون نازلا  
في الاولى سائرا في الثانية ولا فضلية التأخير في عكس هذه وقد تعليلهما قوله ولو كونه ارقق للسافر  
ثم علل أفضلية التأخير فيها إذا كان سائرا فيها أو نازلا فيها بقوله ولا انتهاء سهولة جمع التقديم مع  
الخروج من خلاف من منه ولأن وقت الثانية وقت الاولى حقيقة بخلاف العكس أه وقوله ولأن  
وقت الثانية وقت الاولى حقيقة يعني أنه يصح فعل الاولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فنزل منزلة  
الوقت الحقيقي ولا الوقت الاول الحقيقي يخرج بخروج وقتها أه عش عليه (قوله) يعني ما يأتي أي  
من الجمع بالمطر أه عش (قوله) كحضر (الخ) بقي لكاف صورته سفر الجندی الذي يعلم مقصد متبوعه  
ومنها سفر الهائم ومنها السفر مجرد التنزه في البلاد ومنها غير ذلك (قوله) ولا يجمع الصبح مع غيرها) وكذا  
لا يجمع على الاوجه من تردد في الخادم فيما لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربعاء وقت العصر من يوم واحد  
ثم سافر فيه قبل دخوله وقتها والتندر انما يملك به مملك الواجب بالشرع في العزائم دون الرخص ولا  
لجاز القصر أه شورى (قوله) والجمع أفضل أي خروجا من خلاف من منه كأي حنيقة أه اطف  
ولأن فيه اخلاء احد الوقتين عن وطيفته بخلاف القصر أه حلبي فالجمع خلاف الاولى أه عش على  
مر (قوله) ايضا ترك الجمع أفضل أي خروجا من خلاف من منه كأي حنيقة ولا يمارسه قولهم  
الخلاف لا يراعى إذا خالف سنة صحيحة وفيه ان السنة دليل للجواز أه حل وقوله إذا خالف سنة  
صحيحة وهي ثبوت الجمع على صله الله عليه وسلم ومنه يعلم انه ليس المراد بالنسبة كون الحكم مستحبا  
عندنا ورواية الخلاف قوت ذلك المستحب بل المراد انه متى ثبت الحكم عته صلى الله عليه وسلم  
وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لا يستحب مراعاته أه عش على مر (قوله) كما أشعر به  
التعبير يجوز) فيه تأمل فان التعبير بالجواز لا اشعاره بأفضلية ترك الجمع عليه أه شورى واجاب شيخنا  
حرف بان هذا يفهم من عرف الخطاب من جوامر القبط لانه إذا قيل يجوز ذلك كذا يفهم منه في العرف ان  
تركه اولى أه (قوله) ويستثنى منه أي من كون ترك الجمع أفضل من حيث هو لا بقيد كونه تقديم أو تأخيرا  
أه شيخنا وبعبارة حل قوله ويستثنى منه أي من كون ترك الجمع أفضل للحاج بعبارة أي فانه يجمع  
تقديمًا كما يستثنى من النازل وقت الاولى الحاج بمردفة فانه يجمع تأخيرا فيها فيؤخر المغرب وحيث

عن تسميتها عشاء  
(والأفضل لسائر وقت  
الاولى) كسأريبت بمردفة  
(تأخير ولغيره تقديم)  
للتابع. رواه الشيخان  
في العصرين وأبو داود  
وغيره في المغربين فلا  
يجمع بينهما في غير  
سفر قصر كحضر وسفر  
نصير وسفر معصية ولا  
يجمع الصبح مع غيرها  
ولا العصر مع المغرب  
وترك الجمع أفضل كما أشعر  
به التعبير يجوز ويستثنى  
منه الحاج بعبارة ومردفة  
ومن إذا جمع صل جماعة

يقال لنا نازل وقت الاول والتاخير في حقه افضل اى وذلك إذا أراد الذهاب لمزدلفة انتهت (قوله) أو خلا  
عن حذته الدائم) كأن كان به سلس يول يأتى له كل يوم من اول وقت الظهر الى اخره ثم ينقطع فيجمع  
الظهر مع العصر جمع تاخير أو يأتى له من اول وقت العصر الى اخره ثم ينقطع فيجمع الظهر مع العصر جمع  
قديم وقوله أو كصف عورته بأن كان فاقدا للساير وقت الظهر ويعلم انه يجده وقت العصر أو كان واجدا  
للساير وقت الظهر ويعلم انه يفقده وقت العصر كان كان مستعيرا له أو مستاجرا فالافضل له الجمع في  
الوقت الذي يجده فيه أو يعلم انه يجده فيه اه شيئا وقياس ما تقدم في القصر عن حج اذ كان لو جمع خلا  
عن حذته الدائم في وضوءه وصلاته وجب الجمع اللهم إلا أن يفرق بين ما هنا وما تقدم بأنه انما وجب القصر  
ثم للاختلاف على جوازهما اذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث اوجبه الحنفية نظرا الى قوة الخلاف ثم  
ومنوا الجمع هنا الا في عرفة ومزدلفة لنفسك وهذا الجواب أولى مما أجاب بهم فيما تقدم من  
قوله فيجب القصر كما هو ظاهر فان قلت فلا وجب الجمع في نظيره مع أنه افضل فقط كما سيأتى  
في اول الفصل قلت يفرق بلزوم اخراج احدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فلتأمل اه ووجه اولوية  
ما ذكرناه ان قد يمنع ان في التاخير اخراج الصلاة عن وقتها لان المذمور صير وقت الصلاتين واحدا  
على أن ما ذكره من قوله بلزوم اخراج الخ لا يشمل جمع التقديم لأن يقال أراد بالاخراج فعلها  
في غير وقتها اه ع ش على مر (قوله) فالجمع افضل اى من عدم الجمع ومتى يجب احدا لجمعين كالخلا عنه  
الاخر كان المقترن به افضل من الجمع الذي خلا عنه وهذا غير كلام الشارح وكذا الجمع افضل للشاك فيه  
والراغب عنه وقد يجب اذا خاف فوت عرفة او افتاد اسير لو لم يجمع اه حل (قوله) ويستثنى من جمع  
التقديم المتجيرة اى لان من شروط جمع التقديم ظن محبة الاولى وهذا مفقود فيها كما كان من شروطه  
بقاء الوقت يقينا فلخرج يقينا وشكلا لتقديم فهذا ان زيدان على ما في المتن فجمع الشروط وسنة اه  
شيئا وذلك لقل هنا أربعة فقط كما سيأتى له في جمع التاخير حيث قال أركان فقط وفي قبله الجلال  
قوله وشروط جمع التقديم ثلاثة بل أكثر لانه يشترط فيها ايضا بقاء الصلاة وعدم دخول  
وقتها قبل فراغها وتيقن محبة الاولى وتيقن نية الجمع (قوله) ايضا ويستثنى من جمع التقديم المتجيرة اى  
الساكن من أن شرطه ظن محبة الاولى وهو متصف بها وقول الزركشي ومثلهما قاعد الطهورين وكل من لم  
تسقط صلاة محل وقفة إذا شرط من محبة الاولى وهو موجود هنا اه شرح مر وقوله محل وقفة ونقل  
سم على جمع عن الشارح اعتياده هذا ونقل عنه على المنهج اعتياده ما قاله الزركشي وهو الاقرب وبعبارة قوله  
ويستثنى المحال الزركشي ومثلهما قاعد الطهورين وكل من تلازمه الامادة اه واعتمده مر قال لان صلته  
لحرمة الوقت ولا تجزئه في جمع التقديم تقديم لها محل وقته بالضرورة وفي التاخير توقع زوال المانع  
تأمل اه اقول وقد يؤيده ما تقدم للشارح من أن قاعد الطهورين ونحوه لو شرع فيها تامة اعادها ولو  
مقصورة لان الاولى لحرمة الوقت فكانت لهم تنقل اه ع ش على مر (قوله) من جمع التقديم اى لان من جمع  
التاخير فالمتجيرة لما ان تجمع تاخير او مثلهما قاعد الطهورين والمتميم والفرق بين الجمعين انه يشترط لجمع  
التقديم ظن محبة الاولى وهو متصف في المتجيرة بخلاف التاخير فانه لا يشترط فيه ظن ذلك فجاز وإن أمكن  
وقرر الاول مع التاخير في زمن الحيز مع احتمال ان تقع في الطهر لو فعلتاه في وقتها اه ع ش على مر (قوله)  
وشروطه الخ نائب الفاعل في المتن قوله ترتيب ولا اشكال فيه لكن حله في شرحه مشكل جدا لانه جعل  
نائب الفاعل اربعين نائب الفاعل لا يجوز حذفه كالفاعل فكيف جعله محذوفا وجعل ترتيب خبر المبتدا  
محذوف قدره بقوله احدها فاعمل صريح الشارح فيه ما لا يخفى كذا قرر شيخنا الزايدى وقد يقال هو ما  
اعتبر أربعة نائب فاعل لا بعد ذكره فهو نائب الفاعل الآن و ترتيب نائبه قبل فلا محذور تأمل ثرى (اربعة)  
وبزاد خامس وهو بقاء وقت الاولى يقينا فان خرج الوقت في أثناء الثانية يقينا وشك في خروجه بطل الجمع

أو خلا عن حذته الدائم أو  
كصف عورته فالجمع افضل  
ويستثنى من جمع التقديم  
المتجيرة كما في الروضة في  
بابها (وشرطه) اى  
للتقديم أربعة شروط  
أحدها (ترتيب) بان يبدأ  
بالاولى لان الوقت لها  
والثانية تبع

والصلاة على ما بينه البتني وهو الصحيح كما في حواشي الروض انتهى شوري ومثله الشيخ سلطان واعتمده شيخنا ح ف خلافا لما نقله سم عن التجريد عن الروياني عن والده أنه يكتفي بإدراك دون الركعة من الثانية فالركعة بالطريق الأولى قال ع ش أقول ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع وقوع تحريم الثانية في السفر وإن أقام بعده فلما اكتفي بمقد الثانية في السفر فيبني أن يكتفي به في الوقت لكن رده شيخنا ح ف و زاد أيضا سادس وهو ظن صحة الأولى لتخرج المتحيرة فإن الأولى لما ليست مظنونة الصحة لا احتمال أنها في الحيض اه شيخنا ح ف هذا حصل الفرق بين جمع التقديم والتأخير من المتحيرة وهو أن ظن صحة الأولى شرط في جمع التقديم لا في جمع التأخير اه أفصح (قوله) فلو صلاها قبل الأولى لم تصح) أي لا فرضا ولا نفلا إن كان ما مداعا لما كان جاهلا أو ناسيا أو قمت له قلا مطلقا أي إن لم يكن عليه فائتة من نوعها فإن كان عليه ما ذكر وأطلق في نية الفرضية بأن لم يقدها بأداء ولا قضاء أو ذكر الأداء وأراد الأداء القوي وقمت عنها اه ع ش وقرره شيخنا ح ف (قوله) نية جمع في الأولى عبارة أصله م شرح م ر ومعلم أول الأولى كسائر المنويات فلا يكتفي بتقديمها عليه بالاتفاق وتجوز في شأنها ولو مع تحللها لا إذ لا يتم خروجها منها حقيقة إلا بإتمام تسليمه والحصول الفرض بذلك في الظاهر لأن الجمع يضم الثانية للأولى فالتفرغ الأولى فوقت ذلك الضم باق وإنما امتنع عليه ذلك في القصر لتأدي جزء على التام ويستحيل بعده القصر كأم ومقابل الظاهر لا يجوز قياسا على نية القصر بجامع انهما رخصتا قمر واحباب الأول بامر انتهت (قوله) أيضا نية جمع في الأولى) فلو نوى الجمع فيها ثم رفضه وأعرض عنه فيهما مرجع إليهما وهما فيها فانه يكتفي بوجود نية وهو الأولى كما في شرح م ر وع ش عليه واما لو نوى الجمع في الأولى ثم رفضه وأعرض عنه بعد تحللها ثم مرجع إليه عن قرب ونواه فقال م ر في شرحه يجوز له الجمع وخالفه ع ش واه واعتراضا عليه واستوجها ما قاله حج من عدم جواز الجمع في هذه الحالة وفوات على نية وعبارة حج ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يجز كما بينته في شرح الباب ومنه أن وقت الثانية انقضى فلم يعد العود إليها شيئا وإلا لزم اجزاؤها بعد تحلل الأولى انتهت (قوله) لحصول الفرض) أي وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عشا أو سهوا وقوله بذلك أي بوقوع نية في أثناء الأولى ولو مع تحللها وغرضه هذا التعليل الرد على الضعيف القائل بأنه يمتنع وقوع النية في تحريم الأولى كما علمت (قوله) لما جمع بين الصلاتين) أي بمرة فهو جمع تقديم اه حل (قوله) في سفر فصل طويل) أي ولو احتيا لا كان شك في طوله اه شوري وفي ع ش على م ر مانصه (فرع) ه لو شك هل طال الفصل أولا يبني امتناع الجمع أي ما لم يذكر عن قرب كالتقديم لأنه رخصة فلا يضار إليها إلا يتيقن اه م ر اه سم على المتبحر وضابط الطويل أن يكون قدر ركعتين ولو باخف ممكن والتفسير مانص عن هذا المقدار اه شرح م ر وقوله ولو باخف ممكن عبارة سم على المنهج وظاهره وقائله أنه إذا ضل الرتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضره أقول يمكن حل اليسير على زمن لا يسع ركعتين باخف ممكن بالفعل المتأخر وعلى هذا فلا يخالف ما في الشارح اه ع ش عليه (قوله) بخلاف القصير) أي ولو لتغير مصلحة الصلاة اه شرح م ر (قوله) كقدر إقامة) مثل إقامة الأذان إن لم يطالب به الفصل فإن طال ضر اه سم على حج وظاهره وإن لم يطلب وهو ظاهر لأنه لا يتقاعد عن السكون المجرد حيث لم يطالب به الفصل اه ع ش على م ر (قوله) أيضا كقدر إقامة الخ) أي يفترق الفصل بجموع ذلك ففي الروض وشرحه وللتيمم الفصل بينهما به أي بالتيمم وبالطلب الخفيف أي من حد القوت وإقامة الصلاة اه حل أي بشرط أن لا يبلغ زمنها قدر ركعتين معتدلين اه شيخنا ح ف (قوله) وتيمم) فيجوز الفصل بالتيمم على الصحيح ويجوز الفصل بالوضوء بالاتفاق اه من شرح م ر ومعلوم أن الشرط عدم طول الزمن بحيث يبلغ قدر ركعتين ولو باخف ممكن اه فلو تيمم للأولى وصلها ثم تيمم

فلو صلاها قبل الأولى لم تصح ويبيدها بعد ما إن أراد الجمع (و) ثانيها (نية جمع) ليشتر التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عشا (في الأولى) ولو مع تحللها من الحصول الفرض بذلك لكن ولها أولى (و) ثالثها (ولا) بأن لا يطول بينهما فصل (عراق) لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما في سفر فصل طويل ولو يسير كسبوا وأغاب بخلاف القصير كقدر إقامة وتيمم وطلب

خفيف (ولو ذكر بعدها ترك وصكن من أولى أعادها) الأولى لبطانها يترك الركن وتقدر التدارك بطول الفصل والثانية لبطان فرضيتها بانتفاء شرطها من ابتدائه بالأولى لبطانها (وله جمع) تقدما أو تأخيرا لوجود المرحص (أو) ذكر بعدها تركه (من تأنيده ولم يطل فصل) بين سلامها والذكر (تدارك) وصحنا (والا) أي وإن طال (بطلت) الثانية (ولا جمع) لطل الفصل فيقيدها في وقتها (ولو جهل) بأن لم يدرك أن التارك من الأولى أم من الثانية (أعادها) لاحتلاله من الأولى (بلا جمع) تقديم) بأن يصل كلا منهما في وقته أو يجمعهما تأخير الاحتفال أنه من الثانية مع طول الفصل بها وبالأولى المادة بعدها قصير بذلك أولى من قوله لو قتها (و) رابعها (دوام سفره إلى عقد ثانية فلا أقام قبله فلا جمع) لزوال السبب فيتمين تأخير الثانية إلى وقتها (وشرط لتأخير) أمران فقط أحدهما (نية) جمع في وقت أولى

الثانية فدخل وقتها قبل فعلها امتنع فعلها هذا التيمم الفرق بين هذه وبين ما لو تيمم لفاتنة ضحوة مثلا فدخل وقت الحاضرة قبل فعلها حيث يجوز له أداء الحاضرة به أنه لما يستحب ما نوى على الصفة التي نوى فلم يستحب غيره بدلا لاحتلال رابطة الجمع بدخول وقت الحاضرة بخلاف في مسئلة الفاتنة فأنما استباح غيرها بدلا له برماوى (قوله) ولو ذكر بعدها) فخرج على اشتراط الموالاة فكان المناسب التعبير بالفاء وله التأمل يعمدها لكون المفرع حقيقة إنما هو قوله أو من تأنيده أو وأما قوله ولو ذكر بعدها ترك ركن من أولى الخ فليس مفرعا على الموالاة كالأخفى وإنما ذكره توطئة ليعلمه واستيفاء لاحوال التارك الثلاثة تأمل وخرج بعدها ما لو تذكر ترك الركن من الأولى في أثناء الثانية فإن طال الفصل عما فعله من الثانية كان فصل ركعتين فكأن تذكر بعدها والاينى على الأولى ويطل أحرأه بالثانية وبعد البناء باقى بالثانية وفيه أنه حيث كان الداعي إنما هو الاحرام فلا فرق في البناء على الأولى بين أن يطل الفصل أولا لأنه لم يخرج من الأولى تأمل اه حل وعبارة البرماوى قوله ولو ذكر بعدها ترك ركن الخ خرج بعدها ما لو علم في أثناء الثانية ترك ركن من الأولى فإن طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والاينى على الأولى ويطل أحرأه بالثانية وبعد البناء باقى بالثانية أو من الثانية تدارك وبني ولاجل هذا التصيل قيد المصنف بقوله بعدها انتهت (قوله) لبطان فرضيتها الخ فيه إشارة إلى أنها تقع له فلا مطلقا وهو كذلك قياسا على ما لو أحرأه بالفرض قبل وقته جاهلا بالحوال اه حل (قوله) أو من ثانية ولم يطل فصل) أي يقينا فلا يضره الشك في طوله كما هو الوجه والفرق بينه وبين ما تقدم ظاهر اه شورى (قوله) والذكر) يضم النزال المعجمة أي التذكر اه برماوى اه شورى (قوله) لاحتفال أنه من الثانية) لتبيل لقول المتن بلا جمع تقدم كما ذكره حل وأما قوله أو يجمعهما تأخيرا فظهر بطله وقد علمه حل فقال بخلاف التأخير لأنه مانع منه على كل تقدير لأن غاية الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحد منهما ولأنه على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لأن الأولى وإن كانت صحيحة في نفس الأمر لانه لزم إعادتها والمادة اللازمة لم يجوز تأخيرها إلى وقت الثانية لتصل معها وقتها كونه على هذا الاحتمال لا يسمى جماعا حيث لا ينظر إليه لعدم تحقق هذا الاحتمال قاله شيخنا اه فسقط ما للشيخ عميرة في هذا المقام تأمل (قوله مع طول الفصل بها) أي بالثانية الفاسدة وبالأولى المادة بعدها أي بعد هذه الثانية لأنه إذا أعادها يدا بالظهر مثلا ثم العصر والحال أن تافرضنا أن الظهر التي صلاها هو لا صحيحة فقد طال الفصل بين الظهر الصحيح والعصر التي صلاها ثانيًا بالعصر الفاسدة والظهر المادة اه ملخصا من الحلبي (قوله إلى عقد ثانية) أي أما عقد الأولى فلا يشترط وجود السفر عنده حتى لو أحرأه بالأولى في الإقامة ثم سافر ووجد عند عقد الثانية كني بخلاف المطر لا بد من وجوده عند عقدها كإساق والفرق أن المطر ليس باختياره فاحتج به بتحقيق العذر والسفر باختياره فبرحق عنده اه شيخنا (قوله) أحدهما نية جمع) أي لانيه تأخير فقط ويؤخذ من إضافة النية للجمع اشتراط نية إيقاعها في وقت الثانية بأن يقول نويت تأخير الأول لأفضلها في وقت الثانية فإن لم يأت بما ذكر كان لغوا بل نوى التأخير فقط عصى وصارت قضاء اه حجب قال سم لأن مطلق التأخير صادق بالتأخير المتع اه وكتب شيخنا الشورى مانعه فتقدم أنه يكتفي في القصر نية صلاة الظهر ركعتين وإن لم ينو رخصا وطلق الركعتين صادق بالركعتين لا على وجه القصر فليحرر وفرق واضح بينهما اه وقد يقال يفرق بينهما بأن وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون الا قصرًا فاصدق القصر وصلاة الظهر ركعتين واحد ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فانه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقًا بالمراد وغيره فامتنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين اه عرش على مر (قوله) في وقت أولى) خرج به ما لو قدم النية على وقت الأولى كان نوى في أول سفره أنه يجمع في كل يوم لم يكفه وإنما كتبت نية الصوم في ذلك لخروجها من القياس فلا يقاس عليها ولو نسي النية حتى خرج الوقت فلا يصح أن لا يجمع خلافا لما نقل عن الأحياء اه

ح لو قد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه يدخل وقت الصلاة بخاطب بضعها فيه أما أول الوقت أو باقيه  
 حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخير ما عزمه عنها امتنع الا بغيره لانه لا يجوز تأخير آخرها  
 عن وقتها أمعش على مر (قوله ما بقي قدر ركعة) الذي اعتمدته م في شرحه انه لا بد من وقوع النية  
 والباقي من الوقت يسع جميع الصلاة تامة او مقصورة ولا يشترط ان يسع طهرها معها الا مكان تقديمه كما  
 قاله ع في عليه فلاو آخر النية الى وقت لا يسع جميع الصلاة وان كان يسع ركعة منها فانه يصح وتكون قضاء قوله  
 وظاهر الخضعي وقوله وان وقعت اداءه وان وقت الأولى المقصود في وقت الثانية اداء او قضاء قد علمت ان المعتد  
 بين الروضة والمجموع انما هو في كون الأولى المقصود في وقت الثانية اداء او قضاء قد علمت ان المعتد  
 انها قضاء وقوله ظاهرا عبره لانه يمكن رده لكلام الروضة بحمل قوله لا يسعها في مؤداة كما يعلم من  
 عبارة شرح الروض المنقولة في هذا المقام تأمل وعبارة الشوري قوله ما بقي ركعة المعتد انه لا بد من  
 النية والباقي من الوقت ما يسع جميعها كما اعتمدته شيخنا م خلافا لما ذكره المصنف والمراد يسعها ولو  
 مقصورة حيث كان عن يقصر وارهه على الاقرب انتهت (قوله والا عصى وكانت قضاء) اما عصيانه  
 فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط الزم على الفعل فكون انتفاء العزم على الفعل فيكون  
 انتفاء العزم كاتفاء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك ايضا م شرح م (قوله  
 ) وكانت قضاء (اي وتكون فائتة سفر فتعفى في السفر ولو مقصورة وقوله فلا اقام قبله صارت  
 الأولى قضاء اي وتكون فائتة حضر فلا تقصر ام عياب وكتب ايضا قوله صارت الأولى قضاء  
 عبارة العباب وهي فائتة حضر فلا تقصر ام وقال في التي قبلها وهي فائتة سفر قال في شرحه فتعفى ثم  
 قال في الشرح فان قلت ما الفرق بين قوله هنا فائتة حضر وفيما قبله فائتة سفر قلت يفرق بان السفر  
 موجود في جميع وقت الأولى كالثانية وانما امتنع الجمع فقط لفقد شرطه بخلافه هنا فانه باقائه  
 انما ما من انقطع سفره بالنسبة للتبوع فلم ينقطع باه بالنسبة للتابعة ايضا فتعين كونها فائتة حضر  
 وان وجد السفر في جميع وقتها وجميع فعلها م شوري (قوله اخذان من الروضة) قال فيها ولا بد  
 من وجود الثانية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لو قمت اداء لكنته حل على الاداء الحقيقي  
 بان كان يسعها جميعها اطاف (قوله وان وقع في المجموع ما يخالفه) اي هو انه لا بد ان يبقى ما يسعها  
 وعليه فيفرق بينهما بين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة بان المعتبر ثم كونها مؤداة  
 والمعتبر هنا ان يتم التأخير المشروع عن التأخير تعديا لا يحصل هذا التمييز اذا كان الباقي من  
 الوقت يسع الصلاة اسم (قوله في شرح البهجة وغيره) عبارة شرح البهجة وتشترط النية في وقت الأولى  
 ما بقي من وقتها قدر ركعة اذ لو اخر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت اوضاع عن ركعة عصى وكانت  
 قضاء وهذا مقتضى ما في الروضة كاصحابنا من المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية في  
 وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها قدر يسعها أو أكثر فاذا ضاق بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاء  
 وجزم البارز وغيره بالاول وصححه ابن الرضا وغيره وهو المناسب لما تقدم من جواز قصر صلاة من  
 سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة ولا يضر فيه تحريم تأخير ما عزمه جزم منها عن وقتها انتهت وفي  
 شرح الروض يمدد كره هذه العبارة بالحرف ماضيه ويمكن حمل كلام المجموع على كلام الروضة بان يقال  
 معنى ما يسعها اي يسعها اداء فان قلت بل كلامها محمول على كلامه ويكون مرادها الاداء الحقيقي وهو الاتيان  
 بجميع الصلاة في وقتها لا الاذاه المجازي الحاصل بتبعية ما بعد الوقت لما فيه قلت بنا فيه قوله أي المجموع  
 انها صارت قضاء م (قوله فلا اقام قبله) اي قبل اتمامها سواء قدم الأولى او الثانية وسواء زال  
 السفر في الأولى او الثانية والتعليل للاغلب انه قيل على الجلال اي من تقدم الأولى على الثانية (قوله)  
 صارت الأولى اي الظهر او المغرب سواء اقدم كلامهما على صاحبة الوقت اي العصر او الشاء  
 ام اخره عنها فالمراد بالاولى للمؤخرة عن وقتها الذي هو اول بالنسبة لوقت الثانية وهذه الأولى هي التابعة

ما بقي قدر ركعة) تميزا  
 له عن التأخير تعديا وظاهر  
 انه لو اخر النية الى وقت لا  
 يسع الأولى عصى وإن  
 وقعت اداء (ولا) أي  
 وان لم ينو الجمع أو نواه في  
 وقت الأولى ولم يبق منه  
 ما يسع ركعة (عصى) وكانت  
 قضاء (بوقوله ما بقي قدر  
 ركعة من زيادتي اخذان  
 الروضة كاصحابنا من المجموع ما يخالفه  
 وان وقع في المجموع ما يخالفه  
 ظاهرا وقد بينت ذلك مع  
 فوائد في شرح البهجة وغيره  
 (و) ثانيها (دوام سفره  
 الى تمامها فلا اقام قبله صارت  
 الأولى قضاء) لانها تابعة  
 الثانية في الاداء للعذر وقد

وتأخير سواء فعلت قبل صاحبة الوقت أم بعدها في كلام المتن صورتان ويحصل من كلام الشارح أن في كل من  
 صورتين خلافاً أه شينخا (قوله وفي المجموع الخ) ما بحث في المجموع مخالف لما قاله من حكم وتلخيص  
 شرح البهجة (قوله وتلخيصهم) أي يقولهم لأن الأولى تابعة الثانية في الأداء العذر الخ إذ مقتضى ذلك  
 أن تكون الأولى التي هي التابعة مؤداة وقوله وقياس ما مر في جمع التقديم أنها أداء على الأصح أي  
 لوجود السفر عندها وهذا ضعيف وقوله ومنهم من أجرى الكلام على ظاهره أي من أنه لا بد من  
 دوام السفر إلى فراغ الثانية في كون الأولى مؤداة سواء قدمها أو أخرها أه حل وعبارته في  
 شرح الروض وأجرى الطائوس الكلام على إطلاقه انتهت (قوله وقد بينت) أي الفرق في شرح  
 البهجة وغيره عبارة شرح البهجة وأجرى صاحب التعليق الكلام على إطلاقه فقال وإنما كُتِبَ في  
 جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ولم يكف به في جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامها لأن  
 وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر وقد وجد عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه  
 الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فهما الإجازان ينصرف إليهما  
 لو قوع بمضاهيه إن ينصرف إلى غيره ولو قوع بمضاهيه غيره الذي هو الأصل انتهت ومثلها شرح الروض  
 بالحرف (قوله وأما بقية شروط التقديم) وهي الترتيب والمواظبة في الجمع في الأولى فستهنا وليست  
 واجبة لأن الوقت هنا الثانية والأولى هي التابعة فلم يمتنع لشيء من تلك الثلاثة أنها اجتماعت في جمع  
 التقديم لتحق التبعة لعدم صلاحية الوقت الثانية أه حل ه (فرع) قال الروياني ولو جمع تأخير أو يقين  
 في عهد العسر ترك سجدة لا بدري أنها منها أو من الظهر التي بركة وأعاد الظهر ويكون جامعاً أه نقله في  
 الإيعاب وأقره قال الشيخ أقول في برأيه من العسر والاعتداد بها ماذكر نظر لأنه يحتمل أن يكون الترك  
 من الظهر فلا يصح الاحرام بالعسر فكيف يبرأ من العسر التي لونه يمين مع هذا الاحتياط فإن قلت لا اثر  
 لهذا الاحتياط لأن الأصل عدم الترك منها قلت قد راعوه في قولهم السابق وإن جهل محله أعادها فقد  
 فلزموه كلامهما بمجرد احتمال أن الركن منها إلا أن يصوراهما بما إذا طال الفصل بين السلام من  
 الظهر والاحرام بالعسر لأنه عند طول الفصل يبطل الظهر ويمتنع البناء على ما قلناه منها وتنقذ  
 العسر قليلاً أه شورى (قوله ولو لم يجمع) مقتضى هذا التعميم أن المسافر إذا أصاب مطر يصح أن يجمع  
 لفرض المطر ولنرض السفر فيختلف الحكم في الجمع من حيث شروطه باختلاف الفرض والملاحظة  
 سياق قرياعن الشورى ما يوضح هذا المبحث (قوله لما يجمع بالسفر) أي ولو جمعه مع العسر خلافاً للروياني  
 أه شرح حر (قوله بنحو مطر) علم منه أنه لا يجمع بمرض أو ربح أو غلبة أو خوف أو وحل أو نحوها وهو  
 المشهور ولا تلم ينقل ونحو الخبر الواقف فلا يخالف الأصح قال الرافعي وجوز به بعض أصحابنا كالحطائي  
 والقاضي والروياني بالمرض أو الحل قال في المجموع وهو قوي جداً وبذلك خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
 جمع في المدينة من غير خوف ولا مطر واختار هذا في الروضة لكنه فرضه في المرض قال في المهمات وقد  
 ظفرت بقلبه عن الشافعي في مختصر المزني سماه نهاية الاختصار من قول الشافعي وعلى المشهور قال في المجموع  
 وأما ما يلحقه الحل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لأن تاركها يأتى بديلها والجامع يترك الوقت بلا بدل  
 ولأن العذر فيها ليس مخصوصاً بكل ما يلحق به مشقة شديد أو الحل منه وعذر الجمع مخصوص بما جاء  
 به السنن ولم يعمى بالحل أه شرح البهجة الكبير أه شورى وعبارة حل قوله أيضاً بنحو مطر وخرج  
 بالسفر والمطر غيرهما فلا يجمع كالمرض والحل والريح والظلمة والخوف على المستمسك على جوارحه بالمرض  
 لا بد أن يكون مما يصح الجلوس في الفريضة على الوجه خلافاً لنذهب إلى أنه لا بد أن يشق معه فعل كل فرض  
 في وقت كشفة المطر انتهت عبارة البراموي قوله بنحو مطر خرج بالمطر ونحوه والحل والظلمة والخوف  
 فلا يجمع أو كذا المرض خلافاً لما مشى عليه صاحب الروض تبعاً للروضة من جواز الجمع به تقدماً وتأخيراً

والقبل تماماً وفي المجموع  
 إذا أقام في أثناء الثانية  
 ينبغي أن تكون الأولى  
 أداء بخلاف قال السبكي  
 وغيره وتلخيصه منطبق على  
 تقديم الأولى فلو عكس وأقام  
 في أثناء الظهر مثلاً فقد وجد  
 العذر في جميع التبعات وأول  
 التابعة وقياس ما مر في جمع  
 التقديم أنها أداء على الأصح  
 كما أفهمه تعليلهم ومنهم من  
 أجرى الكلام على ظاهره  
 وفرق بين جمع التقديم  
 والتأخير وقد بينت في شرح  
 البهجة وغيره وأما بقية  
 شروط التقديم فستهنا كما  
 صرح به في المجموع (ويجوز)  
 ولو لم يجمع (جمع) لما يجمع  
 بالسفر (بنحو مطر)

وان قال الاذرى انه الحق به وتقل انه نص للشافعى وحى الله عنه به يعلم جواز حمل الشخص به لنفسه  
وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الاحرام بها وعند سلا منه من الاولى وبينهما كافي المطر انتهت وفى  
الروض وشرحه (فرع) المختار جواز الجمع بالمرض وعلى هذا المختار فيراعى المريض الارق بنفسه فمن  
لم يجم مثلاً وقت الثانية يقدمها الى وقت الاولى بشرائط جمع التقديم في المطر فيشترط وجود الحمل كالمطر  
فأول الصلاة وبعد التحلل من الاولى ومن يجم في وقت الاولى يؤخرها الى وقت الثانية ام وقوله  
بشرائط جمع التقديم في المطر ظاهر اطلاقه يقتضى اشتراط الجماعة كالجمع بالمطر ولم أر الآن من يبه  
على ذلك تامل (قوله) كحلج ورد ذاتين وشقان) ظاهر هذه الكفاية انه يفي شيء آخر من نحو المطر يجوز  
الجمع ولم أر من ذكر غير هذه الثلاثة ولم يصر بالكفاية فى الروض بل ظاهر تعبيره نحو المطر محصور فى  
هذه الثلاثة وعبارته والشقان كالمطر وكذا طبع ورد ذاتين انتهت على هذا فتكون الكفاية استقصائية  
تأمل (قوله ذاتين) أى ويلان الثوب بخلاف ما اذا لم يفرق بالكدل ومشتبه ما نوع أحرار من ردعهم لو كان  
أحدهما قطعاً كباراً يخشى منه جواز الجمع به كافي الشامل وغيره به صرح فى الدخاير اهـ شرح حر (قوله)  
وشقان) بفتح الشين المعجمة لا يضمها كما وقع فى بعض نسخ الروض ولا يكسر كما وقع للقمولى وبشديد  
القامو هو ريح ياردة فيه ندوة أى بل اهـ شرح الروض أى بشرط أن يل كل الثوب اهـ حل (قوله) وان  
يصلى جماعة أى ولو فى تحريم الثانية أى وان صلى الاولى فرادى فالشرط للجماعة فى تحريم الثانية فقط ولو  
انقطعت الجماعة قبل تمام الركعة الاولى وتكنى الجماعة ولو كانت خالية عن الثواب اهـ شيخنا عبارة حل  
قوله وبشرط أن يصل جماعة أى يصل الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وان صلى الاولى فرادى لانها فى  
وقتها فى كل حال ويكفى وجود جماعة عند الاحرام بالثاني ولو بابطال المأمومين عن الامام اعتبر فى  
صحته صلاتهم احرامهم فى زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه انتهت والحاصل ان لنا ثلاث صولات يشترط فى  
صحتها الجماعة الاولى المجموعة بالمطر والجماعة شرط فى تحريمها فقط وان حصلت المفارقة بعد ذلك فلا بطلان  
المأمومين باحرامهم عن احرام الامام اشتراط لصحة صلاته وصلاتهم احرامهم فى زمن يسع الفاتحة  
قبل ركوعه فلا احراموا بدركه هو لو قرأوا الفاتحة وأدركوه قبل الركوع أو احراموا قبل ركوعه فى زمن  
لا يسع الفاتحة بطلت صلاته وصلاتهم والثانية الجمعة والجمعة شرط فى الركعة الاولى منها فلا بطلان  
الاربعة أو بعضهم عن الامام كفى فى صحة صلاته وصلاتهم فراءة الفاتحة ولو بدركه الامام اذا طوله  
وأدركوه فيه واطماً نوا قبل رفته فالشرط ادراك الفاتحة والركوع مع الامام قبل رفته ولو كان  
احرامهم قبل الركوع ومن لا يسع الفاتحة أو فى الركوع على ما مر ففرق بين الشرط هنا والشرط فى  
المجموعة وهذا الحكم مسلم وان كان يقال بحثا المجموعة اكتفى بجزئها فى الجماعة فإى داع لا لشرائط  
ادراك الفاتحة قبل ركوع الامام مع عدم اشتراط قضاء الندوة الى الركوع والجمعة اولى بهذا الشرط  
لا لشرائط الجماعة فى جميع ركعتيها الاولى والثالثة المعادة والشرط وجود الجماعة من اولها الى  
آخرها فلا كان الامام معيذاً لشرط ان لا يتأخر احرام المأموم عنه بحيث يند عرفاً انه منفرد فان  
عد كذلك بطلت صلاته سواء كان المأموم معيذاً اولاً ولو ادركه المأموم فى القيام وقرأ الفاتحة  
قبل ركوعه وحيداً يكون الاقتداء به فاسداً لانه ليس فى صلاته ان لم يعلم بطلان سواء كان المأموم  
معيذاً ولا واغتر اضراده بذلك الجزء لان تقدم احرامه ضرورى كما اغتر فى الجمعة والمجموعة هذا  
والفرق بين المجموعة والجمعة بين المعادة اعتناء الشارع بالجماعة فيها أكثر منهما ويدل لذلك امران  
الاول اشتراط الجماعة من اولها الى آخرها بخلافها والثانى حكم القوم بطلان صلاة المعيد اذا بطلت بالسلام  
بسلام الامام بحيث يدعى انه منفرد اهـ شيخنا ح فى لكن تقل عى على م رعى سم على حج ان سوى  
بين الجمعة والمجموعة بالمطر فى انه يتفرق جمعة الصلاة احرامهم فى زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه لكن

كحلج ورد ذاتين وشقان  
(تقدماً) بقيد زده بقولى  
(بشرطه) السابقة (غيره)  
الشرط (الاخيرة) فى الجمع  
بالسفر للاتباع رواه  
الشيخان وغيرهما تعبيرى  
بنحو مظهر اعم مما ذكره  
(و) بشرط (ان يصل جماعة  
بصلى) هو اعم من قوله  
بمسجد (بعيد)

لا يشترط هنا بقاؤه مع الجماعة إلى الركوع وعبارته وفيه حرج ولو باطأ المأموم قبل تبطل صلاة لصيرورة منفردا ينبغي أن يخرج على التباطي في الجمعة وقد قرر فيها أنه لا بد أن يمر موافقي قبل الركوع ما يسع الفتاة ولا تبطل صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا إلى الركوع بخلافه في الجمعة لا يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه لا يظهر إلا كنفه بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل اهـ وقوله وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفتاة أي بعد ركوع الإمام إذا طرأ وأدركوه فيه وإطأوا فيه قبل رفعه هذا وقد يقال أي داع باعتبار إذا كان من يسع الفتاة مع عدم اشتراط بقاء الفتوة إلى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة انتهت (قوله) أيضا وإن صلى جماعة وهل تعتبر هذه الشروط الزائدة على جمع التقديم في حق مسافر إذا أراد الجمع بالمطر أولا لأن المرخص له موجودا تستظهر شيخنا في الأول أخذ من مسئلة الحامل أو الموضع إذا خافت على نفسها وولده وأهله فأنقصت الولد لها الكفارة والأفلا فليتأمل اهـ وشو برى وكتب أيضا (تنبه) لو اجتمع سبب الجمع من السفر والمطر لشخص فهل يجب عليه عند نية الجمع تعيين سببه من سفر أو مطر وأيما أولى فيه أو يكفي مطلق نية الجمع وعلى هذا إذا نوى الجمع وأطلق ثم تخلفت شروط أحد السببين كان أقام هل يجمع نظر التوفر لشروط الأخر أو لا بخلاف نيته بخلاف ما ذكر كان أقام في أثناء الأوامر كل محتمل ولعل الأول أقرب بوعليه فيظهر أن تعيين السفر للجمع أولى فيلحصر اهـ (قوله) أيضا وإن صلى جماعة أي وإن كرهت لم يحصل لهم شيء من فضلها كإقتضاء إطلاقهم ويوجهه بالمدار أعناه على وجود صورتها لاندفاع الائتم والقتال على قول فرضيتها قاله حجة في شرح الباب وانظر مراده بهذا الكلام وأي أم يحصل مع عدم الجمع المذكور والفرض أن العذر قائم وقد تقدم أن الجماعة غير فرض في حق المذنب اللهم إلا أن يكون مراده بقوله فرضيتها أي الفاعل بانها فرض عين ويلزم أن العذر لا يسبقه على هذا القول فيلحصر وكتب أيضا ولا بد من نية الإمام أو الإمامة أو الجماعة أو الائتم عند صلاته ثم إن نية المأمومين لم تنقد صلاتهم ولا انتقدت اهـ وشو برى (قوله) بحيث يتأذى بذلك) أي تأذى لا يتحمل عادة حرج وكتب أيضا هل المراد التأذى للشخص بانفراده أو أن يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف الحال كالاعتناء ولعل الوجه الأول فيلحصر اهـ وشو برى (قوله) أيضا بحيث يتأذى بذلك) مقتضى هذا الصنيع أن قول المتن يتأذى بذلك الخ أي انضابط البدن به صرح القليوبي على التحرير ومقتضى صنيع الشارح في أخذ المفاهيم أن هذا قيد مستقل غير قيد البدن تأمل (قوله) وبجواب أيضا بان للإمام الخ لا يبعد اشتراط كونه راتباً أو تمتل الجماعة أن لم يجمع بهم هو الوجه كما في شرح شيخنا اهـ وشو برى ويؤخذ من ذلك رد ما بحث القليوبي من جواز الجمع بالمطر لجوارى الجامع إلا أنه ربما لم يجز لهم الجمع لما علت من الفرق لأنه إنما أيسر للإمام لئلا يلزم تعطيل المسجد عن الإمامة وهو لا يجري في الجوارى كما هو ظاهر اهـ مدافع وفيه عش على مر فاضله قوله على أن للإمام أن يجمع بهم قضية الاقتصاف على الإمام أن غيره من الجوارى بالمسجد أو من يؤتم بهم قرب المسجد وحضره مع من جاءه من بعدهم لا يصلحون مع الإمام إذا جمع فقد تأذى بل يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاتهم فردى ولعله غير مراد لما فيه من تعويد الجماعة عليهم اهـ (قوله) وإن وجد ذلك) أي قبيحا فلو شك فيه باستواء أو رجحان عدم ضرر لأن الجمع بذلك رخصة فلا بد من تحقيقه ولا يكتفى بالاستصحاب فلو قال لا يؤخر بعد سلامة انظر هل انقطع المطر أولا لا الجمع للشك في سببه اهـ حل فلو زال شك فوراً بان علم عدم انقطاعه قبل طول الفصل عرفاً لم يبطل الجماعة قياساً على ترك نية الجمع ثم عوده لنيته فوراً ويؤيده ما تقدم في شرحه من أنه لو تردد بين الصلاتين في آتوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه تأذى فيها قبل طول الفصل لم يضر كذا أفاده عـ ش على مر اهـ شيخ حـ ف (قوله) وهو ظاهر) أي فلا تقطع بينهما بل يطل الجمع اهـ قل على الجلال (قوله) ولما أتاه وجود المطر الخ أي وهو من غير أهل المسجد كابدل له التعليل أما أهل كالجوارى بالآزهر فلا يجمعون

عن باب داره عرفاً بحيث (يتأذى بذلك في طريقه) إليه بخلاف من يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو بمشئ إلى المصلح في كن أو كان المصلح قريباً فلا يجمع لا تنفاه التأذى وبخلاف من يصلي منفرداً بمصلي لا تنفاه الجماعة فيه وأما جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع أن يوت أزواجه كانت بحسب المسجد فاجابوا عنه بأن بيوتهم كانت مختلفة وأكثرها كان بعيداً فله حين جمع لم يكن بالقرب وبجواب أيضا بان للإمام أن يجمع بالمأمومين وإن يتأذى بالمطر صرح به ابن أبي هريرة وغيره (و) بشرط (أن يوجد ذلك) أي نحو المطر (عند تحريمه) بما يقارن الجمع (و) عند تحمله من أولى (ليصل بأول الثانية فيؤخذ منه اعتبار امتداده بينهما وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعد ما قال المحب الطبري ولما اتفق له وجود المطر وهو



على المتمدن ويستثنى منهم الامام الراتب فيجمع ولو كان مقبلا به اه شيخنا (قوله ان يجمع)  
 أى إذا توفرت شروط الجمع المتقدمة ومنها الجماعة في الثانية اه عش وزى (قوله تمتة)  
 بكسر التاءين امه لبقية الشيء وقد تم يتم تماما اذا أكل اه برماوى وفى الصباح انها فتحت  
 التاء الاولى وكسر الثانية اه شيخنا (قوله على ما حررته) فى شرح الروض وغيره عبارة شرح  
 الروض وتحرير المسئلة انه اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التى قبلها وله تأخير ذا  
 عن الفريضتين سواء جمع تقدما ام تأخيرا وتوسطها ان جمع تأخيرا سواء قدم الظهر ام  
 العصر واخر سنتها التى بعدها وله توسطها ان جمع تأخيرا وقدم الظهر واخر عنهما سنة  
 العصر وله توسطها وتقدما ان جمع تأخيرا سواء قدم الظهر ام العصر واذا جمع المغرب  
 والعشاء اخر سنتها وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخير او قدم المغرب وتوسط سنة  
 العشاء ان جمع تأخيرا وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان للمغرب والعشاء  
 سنة مقدمة فلا يخفى الحكم بما تقرر فى جمعى الظهر والعصر والاولى من ذلك ما تقرر فى كلام  
 المصنف انتهت وقوله ما تقرر فى كلام المصنف أى صاحب الروض والذى تقرر فى كلامه  
 هو الذى ذكره الشارح هنا وفى عش على هر والضابط لذلك ان يقال لا يجوز تقديم بمدة  
 الاولى على الاولى مطلقا ولا سنة الثانية على الاولى ان جمع تقدما ولا الفصل بينهما بشيء  
 مطلقا ان جمع تقدما وما عدا ذلك جائز اه وفى قل على الجلال (تنبيه) علم ما مر انه  
 لا يصل راتبة بين المجموعتين وجوبا فى التقديم وتديا فى التأخير وكذا لا يقدم راتبة الثانية  
 على الاولى مطلقا وله تأخير رواتب الاولى المتقدمة على الثانية كالنخلة وحيث قد ان  
 يصل الرواتب على أى كيفية اراد من ترتيبه عدمه يجمع فى احرام وعدمه لكن لا يجمع بين راتبتى  
 صلاتين فى احرام واحدها (خاتمة) قد جمع فى اصل الروضة ما يختص بالسفر الطويل وما لا يختص  
 فقال الرخص المتعلقة بالسفر الطويل اربع القصر والقطر والمسح على الخف ثلاثة ايام والجمع والذى  
 يجوز فى القصر ايضا اربع ترك الجمعة وكل الميتو ليس عنهما بالسفر والتفلى على الراحة على المشهور  
 والتميم واسقاط الفرض به على الصحيح فيها ولا يختص هذا بالسفر ايضا كما مر فى باب التيمم به عليه  
 الرافعى وزيد على ذلك صور منها ما لو سافر المردع ولم يجد الماء لولا وكيله ولا الحاكم ولا الامين  
 فله اخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استصحب معه امرأة زوجته بقرعة فلا قضاء  
 عليه ولا يختص بالطويل على الصحيح ووقع فى المهمات  
 تصحيح عكسه وهو سؤبه عليه الزركشى  
 اه شرح الروض وافه  
 اعلم

(تم الجزء الاول، من حاشية الجبل على المنهج ويليّه الجزء الثانى اوله باب صلاة الجمعة)

بالمسجد ان يجمع ولا  
 لاحتاج الى صلاة العصر  
 أى أو المشافى جامعوفيه  
 مشقة فى رجوعه الى بيته  
 ثم عوده أو فى اقامته وكلام  
 غيره يقتضيه أما لجمع تأخيرا  
 عاذ كرفتمتع لان المطر  
 قد ينقطع قبل ان يجمع  
 (تمتة) الاولى ان يصل  
 فى جمع المعصين قبلها  
 سنة الظهر التى قبلها وبعدما  
 بقية السن مرتبة وفى جمع  
 المغربين بعدما سنتيهما  
 مرتبة ان ترك سنة المغرب  
 قبلها والا فجميع المعصيرين  
 وله غير ذلك على ما حررته  
 فى شرح الروض وغيره



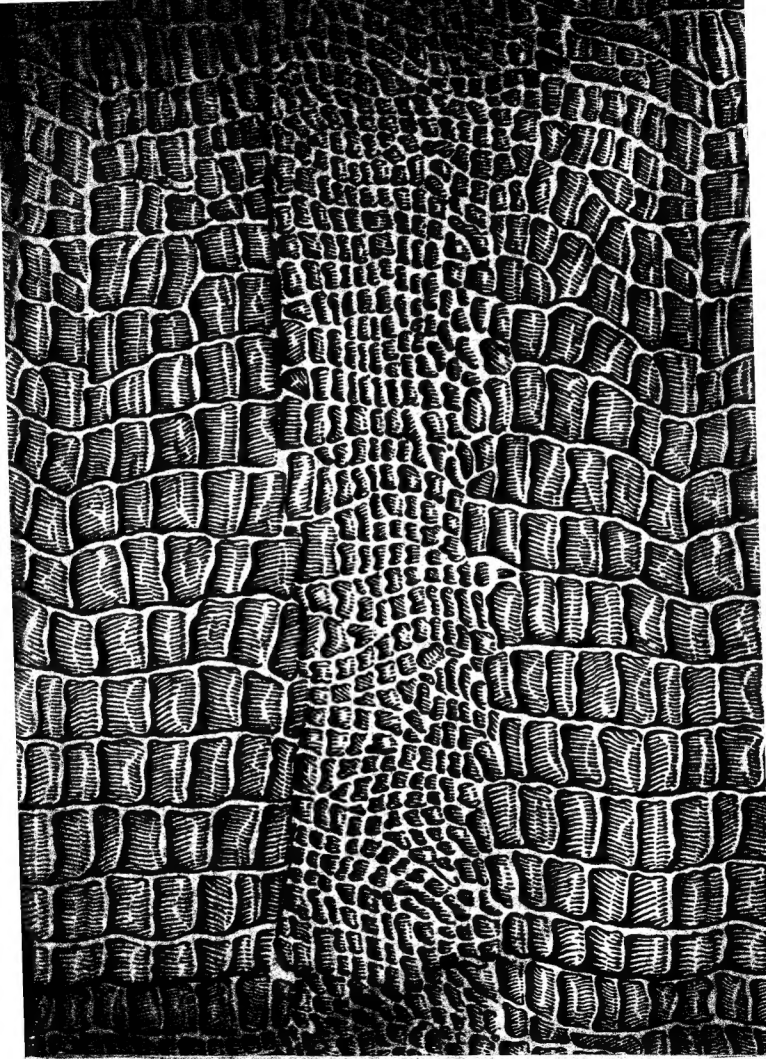
﴿ فهرست الجزء الاول من حاشية الجمل على شرح المنهج ﴾  
 ﴿ شيخ الاسلام زكريا الانصارى رحمهما الله تعالى ﴾

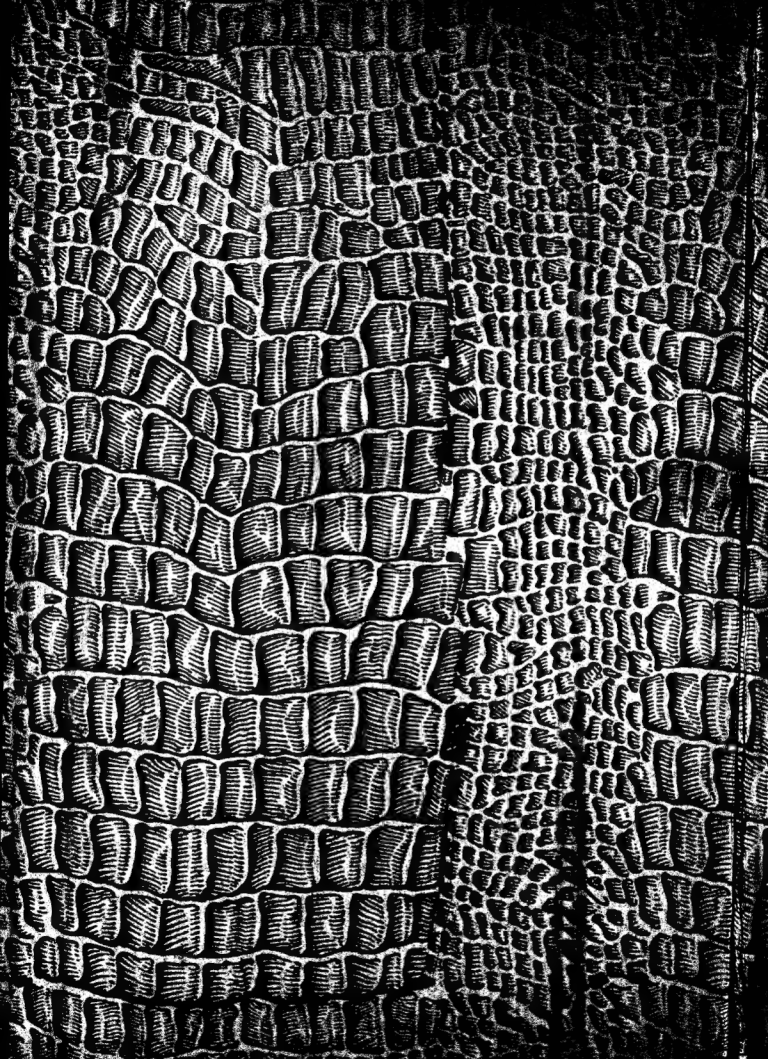
صفحة	صفحة
٤٠٥ باب في شروط الصلاة	٢ المقدمة
٤٤٦ باب في مقتضى مجود السهو وما يتعلق به	٢٦ كتاب الطهارة
٤٦٦ باب في مجودي التلاوة والشكر	٦٢ باب الاحداث
٤٧٧ باب في صلاة النفل	١٠٠ باب الوضوء
٤٩٧ باب في صلاة الجماعة	١٣٦ باب مسح الخفين
٥١٩ فصل في صفات الأئمة	١٤٩ باب النفل
٥٣٦ فصل في شروط الاقتداء وآدابه	١٦٧ باب في النجاسة وإزالتها
٥٧٨ فصل في قطع القدوة	٢٣٣ باب الحيض
٥٨٧ باب صلاة المسافر	٢٦١ كتاب الصلاة
٥٩٦ فصل في شروط القصر وما يذكّر معها	٢٦٥ باب أوقاتها
٦٠٨ فصل في الجمع بين صلاتين	٢٩٥ باب في الاذان والاقامة
(تمت)	٣٢٧ باب صفة الصلاة



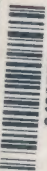








Biblioteca Alexandrina



0426728